

# حَاشِي تَحْفِظُ الْمَحْتَاجِ بِشَرْحِ الْمَنِهَاجِ

للعلمتين الفهامين والامامين القدوتين العلامة العارف بالله  
الشيخ عبد الحميد الشرواني نزيل مكة المكرمة والامام المحقق  
والعلامة المدقق الشيخ احمد بن قاسم العبادي على تحفة  
المحتاج بشرح المنهاج تأليف الامام العالم العلامة  
الأوحد الفهامة خاتمة المحققين شهاب الدين احمد  
ابن حجر الهيتمي الشافعي نزيل مكة المشرفة  
تغمده الله الجميع برحمته امين

﴿ الجزء الرابع ﴾

﴿ وبهامشه تحفة المحتاج بشرح المنهاج ﴾

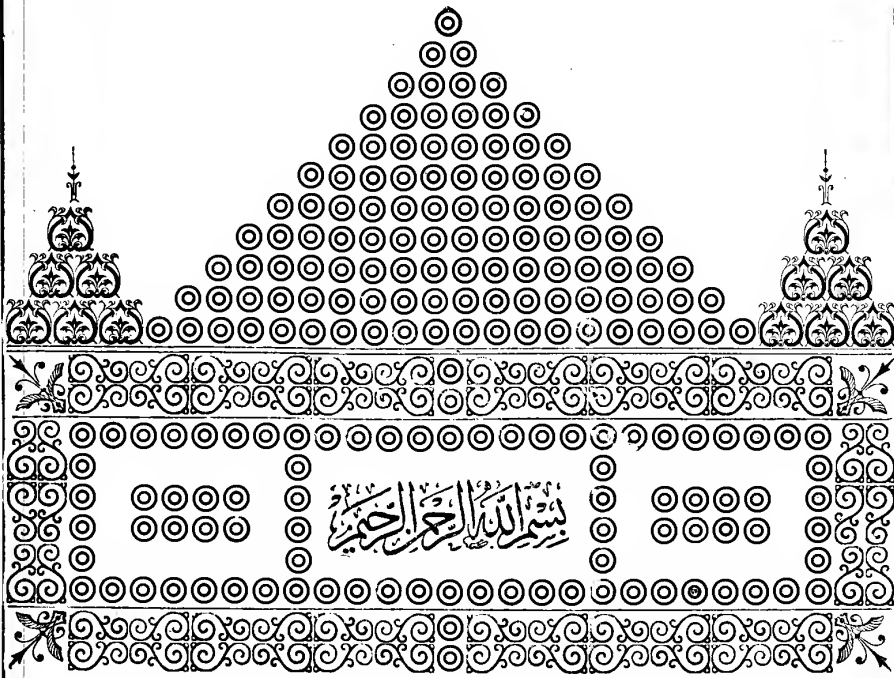
﴿ تنبيه ﴾ قد وضعت حاشية العلامة الشيخ عبد الحميد الشرواني  
في أول كل صحيفة وحاشية الامام ابن قاسم العبادي في آخر كل  
صحيفة مفصلاً بينهما بجدول وجعلت التعقيد تابعة لحاشية الشرواني

﴿ روجعت وصححت على عدة نسخ بمعرفة لجنة من العلماء ﴾

يُطْلَبُ مِنَ الْكُتُبَةِ الْبَحْرِيَّةِ الْكُبْرَى بِأَوَّلِ شَرَارِعِهَا عَلَى بَعْضِهَا

لصاحبها مصطفى محمد

مُطْبَعَةُ مُصْطَفَى مُحَمَّدٍ  
صاحب المكتبة البحرية الكبرى



## (كتاب الحج)

(قوله لغة القصد) عبارة المغنى لغة القصد كما قال الجوهري وقال الخليل كثرة القصد الى من يعظم اه  
وعبارة شيخنا قوله لغة القصد اى سواء كان للبيت الحرام للنسك او لغيره كالغيط والاكل والشرب فالمغنى  
اللغوى اعم من الشرعى كما هو الغالب وظاهره انه لغة مطلق القصد وقيل القصد لمعظم اه (قوله وعليه  
يشكل الخ) وجه الاشكال ان قصد الكعبة الخ شئ واحد لا يتجزى ستة كرى قال سم اقول لا اشكال  
لان الحكم بانها اركان باعتبار معنى اخر للحج فتامله اه عبارة النهاية ويجاب بان هذه اركان للقصد  
للقصد الذى هو الحج فتسميتها اركان الحج على سبيل التجوز اه (قوله الا ان يؤول) اى والتقدير  
واجبات اعمال الحج بحذف المضاف واردة مطلق الواجب من الركن قال الشارح فى حاشية الايضاح بان  
يقال اللام فيه بمعنى مع كرى عبارة شيخنا قوله شرعا قصد الكعبة للنسك اى قصد البيت المحرم المعظم لاجل  
الاتيان بالنسك مع الاتيان به بالفعل فلا يقال ان التعريف يشمل قصد البيت الحرام للنسك ولو كان جالسا  
فى بيته وفى الحقيقة الحج شرعا هو النسك الذى هو النية والطواف والسعى والوقوف بعرفة وترتيب المعظم فهو  
نفس هذه الاعمال كما ان الصلاة نفس هذه الاعمال المعروفة فلا يتخلو هذا التعريف من مساحة وان كان هو  
الموافق للقاعدة من ان المعنى الشرعى يكون اخص من المغنى اللغوى لكنها قاعدة اغلبية اه (قوله ان  
المعنى الشرعى يجب اشتماله الخ) دعوى هذا الواجب ممنوعة بل الواجب فى كل منقول شرعيا وغيره المناسبة

## (كتاب الحج)

(قوله وعليه يشكل الخ) اقول لا اشكال لان الحكم بانها اركان باعتبار معنى اخر للحج فتامله (قوله ان  
المعنى الشرعى يجب اشتماله على المغنى اللغوى بزيادة) دعوى هذا الواجب ممنوعة بل الواجب فى كل منقول  
شرعيا وغيره المناسبة بين المعنيين المنقول عنه والمنقول اليه كآثره ائمة الميزان وهى حاصلة هنا فان تلك  
الافعال متعلق بالقصد ومثله بامثلة منها الفعل فانه فى اللغة لما يصدر عن الفاعل وعند النحاة للفظ المخصوص

## (كتاب الحج)

هو بفتح وكسر لغة القصد  
او كثرته الى من يعظم  
وشرعا قصد الكعبة للنسك  
الآتى على ما فى المجموع  
وعليه يشكل قولهم اركان  
الحج ستة الا ان يؤول  
او هو نفس الافعال الآتية  
وهو الظاهر بى ادى الرأى  
لكن يعكر عليه ان المعنى  
الشرعى يجب اشتماله على  
المعنى اللغوى بزيادة وذلك  
غير موجود هنا

إلا أن يقال أن ذلك أغلبي  
 أو أن منها النية وهي من  
 جزئيات المعنى اللغوي  
 ونظيره الصلاة الشرعية  
 لاشتغالها على الدعاء  
 والاصل فيه الكتاب  
 والسنة والاجماع وهو من  
 الشرائع القديمة روى أن  
 آدم صلى الله على تينا وعليه  
 وسلم حج أربعين سنة من  
 الهند ماشيا وأن جبريل قال  
 له إن الملائكة كانوا يطوفوا  
 قبلك بهذا البيت سبعة  
 آلاف سنة وقال ابن اسحق  
 لم يبعث الله نبيا بعد إبراهيم  
 الا حج والذي صرح به  
 غيره أنه ما من نبي الا حج  
 خلافا لمن استثنى هودا  
 وصالحا صلى الله عليهم وسلم  
 وفي وجوبه على من قبلنا  
 وجهان قيل الصحيح أنه لم  
 يجب الا علينا واستغرب  
 قال القاضي وهو افضل  
 العبادات لاشتغاله على المال  
 والبدن وفي وقت وجوبه  
 خلاف قبل الهجرة أول  
 سنيها ثانيها وهكذا الى  
 والعاشرة والاصح أنه في  
 السادسة وحج صلى الله عليه  
 وسلم قبل النبوة وبعدها  
 وقبل الهجرة حجج لا يدري  
 عددها وتسمية هذه حججا  
 انما هو باعتبار الصورة إذ  
 لم تكن على قوانين الحج  
 الشرعي

بين المعنيين المنقول عنه اليه كما قرره أئمة الميزان وهي حاصلة هنا سم ولا يخفى أن ما ذكره مآل  
 الجواب الثاني الاتي في الشرح (قوله الا ان يقال الخ) لا حاجة لهذا التعسف فان الايراد مبني على غير اساس  
 كما لا يخفى على من له بقوا عد العلوم مساس على أن ذلك الاشتغال متحقق هنا فان الحج لغة القصد وشرعا قصد  
 وهو النية وزيادة الافعال كالصلاة دعاء وزيادة الافعال سم ولا يخفى أن ما ذكره الشارح من الاغلبية  
 نص عليه النهاية وعش وشيخنا وغيرهم وأنه غير مناف لما تقرر في علم الميزان وأن قول المحشي على أن ذلك  
 الخ هو مآل قول الشارح أو أن منها النية الخ (قوله وهي من جزئيات المعنى اللغوي الخ) يعني فيكون اطلاق  
 الحج على الافعال مجازا من باب تسمية الكل باسم جزئه عش اقول وقد يمنع هذا الجواب قولهم في المعنى  
 اللغوي الى من يعظم فتدبر (والاصل فيه) الى قوله وحج صلى الله عليه وسلم في النهاية والمعنى (قوله الا حج)  
 عبارة المعنى الا وقد حج البيت وجعل الالعبد الحضورى اى الذى بناه ابراهيم يندفع المنافة بين قول ابن  
 اسحق وقول غيره (قوله أنه ما من نبي الخ) اى ولم يقيد بمن بعد ابراهيم سم (قوله ما من نبي) شمل عيسى صلى  
 الله على نينا وعليه وسلم وبه صرح السيوطي في رسالته المسماة بالاعلام بحكم عيسى عليه السلام فقال عيسى  
 مع بقاء نبوته معدود في أمة النبي ودخل في زمرة الصحابة فإنه اجتمع بالنبي صلى الله عليه وسلم وهو حى مؤمنا  
 به ومصدقوا وكان اجتماعه به مرات في غزيرة الاسراء من جملة ما يروى ابن عدى في الكامل عن انس قال  
 بينا نحن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ رايته يبرأ من ابيد فقلنا يا رسول الله ما هذا البر الذي رايته واليد قال  
 قد رايتموه قلنا نعم قال ذاك عيسى بن مريم سلم على واخرج ابن عساکر من طريق آخر عن انس قال كنت  
 اطوف مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حول الكعبة اذ رايته صافح شيئا ولا نراه فقلنا يا رسول الله رايانا  
 صافحت شيئا ولا نراه قال ذاك اخي عيسى بن مريم انتظرته حتى قضى طوافه فسلمت عليه انتهت بحروفه اه  
 عش (قوله قيل الخ) ولا ينافيه ما تقدم أنه من الشرائع القديمة لجواز أن يكون عند هذا القائل مندوبا  
 عش (قوله واستغرب) اى قال جمع أنه غريب بل وجب على غيرنا ايضا نية قال عش وشيخنا قوله مر بل  
 وجب على غيرنا معتمدا (قوله وهو افضل العبادات الخ) وتقدم أن الرجح أن الصلاة افضل منه معنى ونهاية  
 قال عش قال الزيادة والحج يكفر الكبائر والصغائر حتى التبعات على المعتمد ان مات في حجه او بعده وقبل  
 تمكنه من ادائها عبارة شيخنا والصلاة افضل منه خلافا للقاضي حسين وإن كان يكفر الكبائر والصغائر  
 حتى التبعات وهي حقوق الادميين إن مات في حجه او بعده وقبل تمكنه من ادائها مع عزمه عليه وكذلك  
 الفرق في البحر اذا كان في الجهاد فإنه يكفر الكبائر والصغائر حتى التبعات اه (قوله لاشتماله على المال الخ)  
 وهو ما يجب او يندب من الدماء الا نية عش والاولى وهو الاستطاعة (قوله قبل الهجرة الخ) بيان للخلاف  
 والاقوال (قوله والاصح أنه في السادسة) كذا في النهاية والمعنى قال عش يشكل عليه أن مكة انما فتحت  
 في السنة الثامنة وقبل الفتح لم يكن المسلمون متمكنين من الحج الا ان يحاج بان الفرضية قد تنزل ويتاخر  
 الايجاب اه (قوله وتسميته هذه حججا انما هو باعتبار الصورة الخ) اقول قضية صنيعه أن حجه صلى الله عليه  
 وسلم بعد النبوة قبل الهجرة لم يكن حجا شرعيا وهو مشكل سم على حج وقد يقال لا اشكال فيه لأن فعله صلى  
 الله عليه وسلم بعد النبوة قبل فرضه لم يكن شرعيا بهذا الوجه الذى استقر عليه الا امر فيحمل قول حج اذ لم يكن  
 على قوانين الشرع الخ على أنه لم يكن على قوانين الشرع بهذه الكيفية واما فعله قبل المبعث فلا اشكال فيه  
 لأنه لم يكن بوحى بل باهلام من الله تعالى فلم يكن شرعيا بهذا المعنى لعدم وجود شرع اذ ذاك ولكنه كان مصونا  
 وليس مشملا على المعنى اللغوي اذ ليس داخل فيه كما لا يخفى (قوله الا ان يقال) لا حاجة لهذا التعسف فان  
 الايراد مبني على غير اساس كما لا يخفى على من له بقوا عد العلوم مساس على أن ذلك الاشتغال متحقق فان  
 الحج لغة القصد وشرعا قصد وهو النية وزيادة الافعال كالصلاة دعاء وزيادة الافعال (قوله أنه ما من نبي  
 الا حج) اى ولم يقيد بمن بعد ابراهيم (قوله وحج صلى الله عليه وسلم قبل النبوة وبعدها وقبل الهجرة حججا  
 لا يدري عددها وتسمية هذه حججا انما هو باعتبار الصورة الخ) اقول قضية صنيعه أن حجه عليه الصلاة

كسائر افعاله عن افعال الجاهلية الباطلة ع ش (قوله باعتبار ما كانوا الخ) اي الناس يفعلونه من النسى  
 اي تاخير حرمة الشهر الى آخر كانوا اذا جاء شهر حرام وهم يحاربون فيه احوله وحرمو امكانه شهر آخر  
 حتى رفضوا خصوص الاشهر واعتبروا مجرد العدد كرى (باعتبار ما كانوا يفعلونه الخ) والاولى بل على  
 ما كانوا الخ (قوله بل قيل في حجة اني بكر الخ) قال في الخادم حج اني بكر في التاسعة كان في ذى القعدة لاجل  
 النسى وكان بتقرير من الشرع ثم نسخ بحجة الوداع وقوله صلى الله عليه وسلم ان الزمان قد استدار الخ انتهى  
 ما في الخادم ونقله الفاضل عميرة وافر هو وهو واضح لا غبار عليه قول الشارح لانه صلى الله عليه وسلم لا يامر  
 فتامله بصرى (قوله لكن اي وجه خلافة الخ) قد يقال ان صح ان الحج وجب مع بيان المعتبرات فيه ركنا  
 وشرطا وغيرهما قبل الثامنة فالقول المذكور ساقط بالكيفية ولا فكون الوجه خلافة محل تأمل اذ لا محذور  
 في موافقه ما لم يؤمر وبخلافه الا ترى انه صلى الله عليه وسلم كان يؤاقيهم في اصل الفعل وتوابعه قبل ان يؤمر  
 فيه بشىء بصرى (قوله وبعدها الخ) عطف على قوله وقبل الهجرة قول المتن (هو فرض) (فائدة) النسك  
 اما فرض عين وهو على من لم يحج بالشروط الآتية واما فرض كفاية وهو احياء الكعبة كل سنة بالحج  
 والعمرة واما تطوع ولا يتصور الا في الارقاء والصبيان اذ فرض الكفاية لا يتوجه اليهم لكن لو تطوع  
 منهم من تحصل به الكفاية سقط الفرض عن المخاطبين به كما يحثه بعض المتأخرين قياسا على الجهاد وصلاة  
 الجنابة ومعنى وكذا في النهاية الا انه مال الى اعتبار التكليف وعدم السقوط بفعل غير المكلفين وتقدم في الجماعة  
 وسياتي في الجهاد ترجيح الشارح السقوط بذلك قال ع ش قوله لم ر في الارقاء والصبيان اي والمجانين على ما  
 ياتي وقوله مروا باعتبار التكليف معتمدا (قوله معلوم) الى المتن في النهاية والمعنى (قوله ان امكن خفاؤه  
 عليه) اي بان كان قريب عهد بالاسلام او نشا بادية بعيدة عن العلماء شيخا (قوله زيارة مكان عامر الخ)  
 وسميت عمرة لانها تفعل في العمر كله نهاية ومعنى (قوله وصح عن عائشة الخ) قد يقال لا يلزم من حديث عائشة  
 المذكور كون العمرة فرض عين الذي هو المطلوب بصرى (قوله وصح) الى قوله ومتى اخر في النهاية والمعنى  
 لا قوله قصد الى فلا يشكل وقوله بقرينة الى او يكونهما (قوله وخبر الترمذى الخ) عبارة الاسنى والمعنى واما  
 خبر الترمذى عن جابر سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن العمرة او اجبة هي قال لا وان تعتمر خير لك ضعيف  
 قال في المجموع اتفق الحفاظ على ضعفه ولا يغير بقول الترمذى فيه حسن صحيح وقال ابن حزم انه باطل قال  
 اصحابنا ولو صح لم يلزم منه عدم وجوبها مطلقا لاحتمال ان المراد ليست واجبة على السائل لعدم استطاعته قال  
 وقوله وان تعتمر بفتح الهمزة اها (قوله الا ترى ان لها مواقيت الخ) قد يقال ان نظر الى الحقيقة مع قطع  
 النظر عن العوارض فكل معتبر في العمرة معتبر في الحج وان نظر الى العوارض الخارجية كالواقيت فالوضوء  
 والغسل مختلفان فيها الا ترى ان لكل موجبات تخصه فليأمل بصرى (قوله لان كل ما قصد الخ) عبارة النهاية  
 لانه اصل اذ هو الاصل في حق المحدث وإنما حاط عنه الى الاعضاء الاربعة تخفيفا فاغنى عن بدله (قوله  
 ولا يجبان باصل الشرع الخ) لانه صلى الله عليه وسلم لم يحج بعد فرض الحج الامرة واحدة وهى حجة الوداع  
 وخبر مسلم احجنا هذا العام ام لا بد قال بل لا بد معنى زاد النهاية وصح عن سراقه قلت يا رسول الله عمرتنا  
 هذه لعامنا هذا ام لا بد فقال بل لا بد (وهما على التراخي الخ) اي عندنا واما عند الامام مالك والامام احمد  
 فعلى الفور وليس لابي حنيفة نص في المسئلة وقد اختلف صاحباه فقال محمد على التراخي وقال ابو يوسف على

باعتبار ما كانوا يفعلونه  
 من النسى وغيره بل قيل في  
 حجة اني بكر في التاسعة  
 ذلك لكن الوجه خلافه  
 لانه صلى الله عليه وسلم  
 لا يامر الا بحج شرعى وكذا  
 يقال في الثامنة التي امر فيها  
 عتاب بن اسيد امير مكة  
 وبعدها حجة الوداع لا غير  
 (هو فرض) معلوم من  
 الدين بالضرورة فيسكفر  
 منكروه الا ان امكن خفاؤه  
 عليه (وكذا العمرة) وهى  
 بضم فسكون او ضم وبفتح  
 فسكون لغة زيارة مكان  
 عامر وشرعاقصد الكعبة  
 للنسك الآتى او نفس  
 الافعال الآتية (في الاظهر)  
 للخبر الصحيح حج عن اميك  
 واعتمر وصح عن عائشة  
 رضى الله عنها هل على النساء  
 جهاد قال جهاد لا قتال فيه  
 الحج والعمرة وخبر  
 الترمذى بعدم وجوبها  
 وحسنه اتفق الحفاظ على  
 ضعفه ولا يغنى عنها الحج  
 لان كلا اصل قصد منه ما لم  
 يقصد من الآخر الا ترى  
 ان لها مواقيت غير مواقيت  
 الحج وزمنها غير زمن الحج  
 وحينئذ فلا يشك باجزاء  
 الغسل عن الوضوء موجود  
 في الغسل ولا يجبان باصل  
 الشرع في العمر الامرة  
 وهما على التراخي

والسلام بعد النبوة فهل الهجرة لم يكن حجابا شرعيا وهو مشكل جدا (قوله في المتن هو فرض) قد يكون  
 فرض عين وهو حجة الاسلام بشرطه وقد يكون فرض كفاية وهو ما زاد عليها من البالغين العقلاء الاحرار  
 وسياتي في الجهاد انه لا يتعلق فرض الكفاية في الحج بالصبيان ولا الارقاء ولا المجانين وان الوجه انه مع  
 ذلك يسقط بهم كما تسقط صلاة الجنابة عن المكلفين برذغيرهم بان القصد منه التامين وليس الصبي من اهله وهنا  
 القصد ظهور الشعار وهو حاصل وتقدم في صلاة الجماعة ان الوجه اعتبار البلوغ فيمن يسقط به ثم فرق بينه  
 وبين سقوط صلاة الجنابة بفعل الصبي بان القصد ثم الدعاء وهو منه اقرب الى الاجابة وبينه وبين سقوط فرض



بقوله بشرط العزم على الفعل  
بعدوان لا يتضيقا بندراو  
خوف عصب او تلف مال  
بقريته ولو ضعيفة كما يفهمه  
قولهم لا يجوز تاخير الموسع  
لأنه ان غلب على الظن تمكنه  
منه او بكونهما قضاء عما  
افسده ومتى اخبر فوات تبين  
فسقه بموته من آخر سنى  
لأنه ان غلب على الظن تمكنه  
ماشده وينقض ما حكم  
به وسيأتي انه يستقر عليه  
بوجود مال لم يعلمه ومع  
ذلك لا نحكم بفسقه لعذره  
(وشرط صحته) المطلقة اى  
ما ذكر من الحج والعمرة  
(الاسلام) فقط فلا يصح  
من كافر اصلى او مرتد بل  
لو ارتد اثناء بطل ولم يجب  
مضى في فاسده وبهذا فارق  
باطله فاسده بجماع كما ياتي  
ولا تجب الردة غير المتصلة  
بالموت ما مضى اى ذاته حتى  
لا يجب قضاؤه بل ثوابه كما نص  
عليه قيل عبارته لا تنفي  
بقول اصله لا يشترط لصحته  
إلا الاسلام اه وليس في  
محل لان تعريف الجزاين  
يفيد الحصر على انه اعترض  
بانه يشترط ايضا الوقت  
والنية والعلم بالكيفية حتى  
لو جرت افعال النكاح  
منه اتفاقا لم يعتد بها

الفور شيخنا (قوله بشرط العزم الخ) لعل المراد انه يجب عليه العزم بعد دخول وقت الحج في اول سنى اليسار  
عش (قوله على الفعل بعد) اى في المستقبل نهاية ومعنى (قوله او خوف عصب) اى بقول طبيب عدل او  
معرفة نفسه منسك الونائى وقوله بقول طبيب عدل قال الشيخ محمد صالح الرئيس المسكى والجيرى ولا بد من  
اثنتين اه (قوله لان غلب على الظن الخ) اى ومع خوف العصب وتلف المال لا يغلب على الظن تمكنه  
كردى (قوله من آخر سنى) لان مكان الخ او يتجه ان ابتداء وقت الفسق اول الزمن الذى يمكن فيه السير الذى  
يدرك به الحج على العادة ثم رايت في حاشية الايضاح للشارح ما نصه الذى ينقدح ان يقال يتبين فسقه من  
وقت خروج قافلة بلدة لتبين ان هذا هو الذى كان يلزمه المضى معهم فيه انتهى اه سم وفيه ان ما ذكر وقت  
الوجوب وانما يحصل الاثم بالتأخير عنه لا به فالظاهر ما فى الونائى مما نصه اى من وقت لو ذهب فيه للحج لم  
يدركه اه (قوله فيرد ما شهد به الخ) بل جميع ما يعتبر فيه العدلة كعقد النكاح قول المتن (وشرط صحته  
الخ) ولهما مراتب خمس صحة مطلقة وصحة مباشرة ووقوع عن الذر ووقوع عن حجة الاسلام ووجوبهما  
ولكل مرتبة شروط فبشرط مع الوقت الاسلام وحده للصحة ومع التبين للمباشرة ومع التكليف للذر ومع  
الحرية لوقوعه عن حجة الاسلام وعمرته ومع الاستطاعة للوجوب نهاية وشيخنا (قوله المطلقة) اى قوله  
وبهذا في النهاية والمعنى (قوله المطلقة) اى غير المقيدة بالمباشرة ولا غير هاشيخنا (قوله ما ذكر من الحج  
والعمرة) يجوز ان يكون مرجع الضمير الحج فقط وتعرف العمرة بالمقاييس واعلم ان الضمير قد يفرد على  
المعنى كما قال ابن هشام في قول الالفية في باب المعرفة والنكرة وغيره معرفة مانصه وافر الضمير على المعنى كما  
تقرر الاشارة اذا قلت وغير ذلك اه فلا اشكال في افراد المصنف الضمير هنا على تقدير رجوعه لهما سم  
(قوله فلا يصح الخ) وقضية كلام جمع صحة حج مسلم بالتبعية وان اعتقد الكفر وهو ظاهر اذا اعتقاده منه  
لغو نعم ان اعتقده مع احرامه لم ينعد لان غايته انه كنية الابطال وهى هنا تؤثر في الابتداء دون الدوام نهاية  
قال عش قوله نعم ان اعتقده مع احرامه الخ يخرج ما لو اعتقده مع احرامه ليه فلا اثر له وقوله وهى هنا تؤثر  
الخ ومثل ذلك الصوم والاعتكاف فلا ينقطع واحد منهما بنية الابطال اه عش ومثل ذلك ايضا  
الوضوء بخلاف الصلاة والتميم فبطلهما مطلقا منسك الونائى (قوله في فاسده) الاولى في باطله اوفيه  
(قوله لان تعريف الجزاين الخ) اى مع ظهور فساد حصر الخبرى المبتدأ فتعين العكس سم (قوله  
احياء الكعبة بنحو الصبيان والارقاء بما فيه خفاء فراجعوه في شرح العباب في صلاة الجماعة وسيأتي في سقوط  
فرض الحج والعمرة عنهم اى بالصبيان بنحو الارقاء كلام لا يبعد محييه هنا اه (قوله وسنى اخبر فوات تبين  
فسقه بموته من آخر سنى الامكان الى الموت) ليس في ذلك افصاح عن تعيين ابتداء وقت الفسق ولا بيان المراد  
باخر سنى الامكان ويتجه ان ابتداء وقت الفسق اول الزمن الذى يمكن فيه السير الذى يدرك به الحج على  
العادة ثم رايت في حاشية الايضاح للشارح ما نصه قوله من السنة الاخيرة هل المراد به من اولها او اخرها او  
قبل فجر النحر لم ار من تعرض له الذى ينقدح ان يقال يتبين فسقه من وقت خروج قافلة بلدة لتبين ان هذا  
الوقت هو الذى كان يلزمه المضى معهم فيه اه (قوله هنا وفيما بعده اى ما ذكر من الحج والعمرة) يجوز ان  
يكون مرجع الضمير الحج فقط وتعرف العمرة بالمقاييس واعلم ان الضمير قد يفرد على المعنى كما قال ابن هشام  
في قول الالفية في باب المعرفة والنكرة وغيره معرفة مانصه وافر الضمير على المعنى كما تقرر الاشارة اذا قلت  
وغير ذلك ومثله قوله تعالى لو ان لهم ما فى الارض جميعا ومثله معه لا فتدوا به اى بذلك اه فلا اشكال في افراد  
المصنف الضمير هنا على تقدير رجوعه لهما (قوله وليس في محل لان تعريف الجزاين يفيد الحصر) اى مع  
ظهور فساد حصر الخبرى في المبتدأ هنا فتعين العكس (واقول) هذا الجواب لانما يصح ان اثبت ان مثل ذلك  
تعريف هذين الجزاين يفيد حصر الاول والثاني والا فقد يكون الامر بالعكس فلا يفيد وقضية قول السعد  
واللفظ مختصر هو الحاصل المعروف بلام الجنس ان جعل مبتدأ فهو مقصور على الخبر سواء كان الخبر معرفة  
او نكرة وان جعل خبرا فهو مقصور على المبتدأ اه ان الامر هنا بالعكس اى ان الثاني محصور في الاول وهو

لكن رد ذكر النية بانها ركن (٦) ويرد ذكر الوقت لانه معلوم من صريح كلامه الآتي في المواقيت وذكر

رد ذكر النية الخ) وعلى التسليم في المذكورات او بعضها لا يضر ذلك في الحصر الذي افادته عبارة المصنف كاصله لا مكان جعله اضافيا بالاضافة الى ما يشترط في المراتب الآتية سم (قوله) بانه معلوم الخ) فيه تامل (قوله) بل يكفي لا نفعاده الخ) اي فهذا ايضا شرط كالسلام فلم يفد هذا الرد شيئا سم وبصري قول المتن (فلولي الخ) اي يجوز له ذلك بل هو مندوب لان فيه معونة على حصول الثواب للصبي وما كان كذلك فهو مندوب ومعلوم ان احرامه عنه انما يكون بعد تجر يده من الثياب ع ش (قوله) على المال) الى قوله ويظهر في النهاية والمغنى الا قوله وفارق الى المتن وقوله او عمله به وليه (قوله) ولو وصبا الخ) يعني ان لولي المال من اب فيجد فرضي من تاخر موته منهما فحكما او قيمه ولو بماذونه وان لم يؤد الولي نسكه او كان محرما الاحرام بحجج او عمرة او بهما عن صغير مسلم ولو تبعوا نائي وكردى على بافضل (قوله) عن نفسه) ليس بقيد (قوله) وان غاب المولى) ولكنه يكره الاحرام عنهما الى الصبي والمجنون في غيبتهما لاحتمال ان يرتكبا شيئا من محظورات الاحرام لعدم علمهما وتمكن الولي من منعهما سم في شرح الغاية ويجوز للولي ما ذكر وان بعدت المسافة ثم بعد ذلك عليه احضاره لاعمال الحج فان لم يحضره ترتب عليه ما يترتب على من فاته الحج او منع من الوصول اليه ولو كان نحو الوصي متعدد فان كان كل منهما مستقلا صح احرام الاولى منهما ان ترتبا وان لم يكن مستقلا لم يصح احرام احدهما الا باذن صاحبه فيكون مباشر عن نفسه ووكيلا عن الآخر ولهما الاذن الثالث محرم عن المولى عليه ويكون وكيلا عنهما في الاحرام ع ش (قوله) وفارق الاجير الخ) اي حيث يشترط فيه ان يكون حلالا حرج عن نفسه ونائي اي اجير العين واما اجير الذمة فلا يشترط فيه ما ذكر (قوله) فاشترط وقوعها اي سبقه على حذف المضاف (قوله) منه اي من الاجير سم (قوله) والولي ليس كذلك) اي لا يباشر العبادة عن الغير (قوله) ومن ثم) اي لاجل الفرق المذكور (قوله) لا يرمى اي الولي (عنه) اي الصبي (بشرطه) اي اذا عجز عن الرمي (قوله) اي ينوي الخ) اي ينوي الولي بقلبه جعل مولى محرما او يقول اي بقلبه احرمته عنه ولا يصير الولي بذلك محرما ويجوز للولي الاحرام عن المميز ايضا وافهم كلامه عدم صحة احرام غير الولي كالجدة مع وجود الاب الذي لم يقم به مانع وهو كذلك نهاية ومعنى (قوله) بالروحاء) بفتح الراء المهملة والمدا سم واد مشهور على نحو اربعين ميلا من المدينة و (قوله) من محفتها) بكسر الميم وفتح الحاء مراكب النساء مصباح ابحر يمي (قوله) وهو ظاهر) اي الاخذ بعضده والاخراج من المحفة و (قوله) في صغره الخ) اي في انه لا تميز له نهاية ومعنى (قوله) لذلك) الاشارة ترجع لقوله قبل في الصبي اذ هو للجنس سم (قوله) واجابو الخ) كان الاولى تقديمه على قوله ويكتب الخ) (قوله) باحتمال انها وصية) اي فتكون ولي مال سم (قوله) وان وليه اذن لها الخ) قد يقال الواقعة فيها قول فتعم فيشكل الحال سم (قوله) وحيث الخ) عبارة داللة على انه اذا جعل غير المكلف محرما باحرام الولي او ماذونه او باحرامه وهو مميز باذن وليه فعلى الولي منه من محظورات الاحرام وعليه احضاره الواقف كلها وجوب في الواجبة وندبا في المندوبة وعليه وجوبا او ندبا كما ذكر امره بما قدر عليه من افعال النسك كغسل وتجرد عن محيط ولبس از ارور داء وغيرها وانا به عنه فيما عجز عنه (قوله) صار المولى) اي الصبي او المجنون معنى وسم

العلم بانه لو حصل بعد الاحرام وقبل تعاطي الافعال كفي فليس شرطا لان نفعاد الاحرام الذي الكلام فيه بل يكفي لا نفعاده تصويره بوجه (فلولي) على المال ولو وصيا وقما بنفسه او ماذونه ولو لم يحج او كان محرما بحج عن نفسه وان غاب المولى وفارق الاجير بانه يباشر العبادة عن الغير فاشترط وقوعها منه والولي ليس كذلك ومن ثم لا يرمى عنه بشرطه الا ان رمى عن نفسه (ان محرم عن الصبي) الشامل للصبي اذ هو الجنس (الذي لا يميز) اي ينوي جعله محرما او الاحرام عنه لخبر مسلم انه صلى الله عليه وسلم لقي ركباً بالروحاء فرفعت اليه امرأة صبياً فقالت يا رسول الله هذا حج قال نعم ولك اجر وفي رواية لاني داود فاخذت بعضد صبي فرفعته من محفتها وهو ظاهر في صغره جدا ويكتب للصبي ثواب ما عمله او عمله به وليه من الطاعات كما افاده الخبر ولا يكتب عليه معصية اجماعا (والمجنون) الشامل للمجنونة لذلك قياسا على الصبي واجابوا عما تقر من اعتبار ولاية المال والام ليست كذلك باحتمال انها وصية وان وليه اذن لها ان

عكس المطلوب (قوله) لكن رد ذكر النية الخ) وعلى التسليم في المذكورات او بعضها لا يضر ذلك في الحصر الذي افادته عبارة المصنف كاصله لا مكان جعله اضافيا بالاضافة الى ما يشترط في المراتب الآتية (قوله) بانه لو حصل بعد الاحرام الخ) قد يسبق الى الفهم ان هذا لا يجري في الصلاة (قوله) بل يكفي لا نفعاده تصويره) اي فهذا ايضا شرط كالسلام فلم يفد هذا الرد شيئا (قوله) فاشترط وقوعها منه اي من الاجير (قوله) اي ينوي جعله محرما او الاحرام عنه اي ولا يصير الولي بذلك محرما (قوله) الشامل للمجنونة لذلك) الاشارة ترجع لقوله قبل في الصبي اذ هو للجنس (قوله) باحتمال انها وصية) اي فتكون ولي مال (قوله) وان وليه اذن لها ان يحرم عنه) قد يقال الواقعة فيها قول فتعم فيشكل الحال (قوله) وحيث صار المولى) شامل للمجنون (قوله)

تحرّم عنه وان الحاصل لها اجر الحل والنفقة لا الاحرام اذ ليس في الخبر انها احرمته عنه وحيث صار المولى محرما واجب (قوله)

ان يفعل به ما يمكن فعله  
 كاحضاره عرفه وسائر  
 المواقف ومنها كما هو ظاهر  
 الرمي فيلزمه احضاره اياه  
 حال رميه عنه وان لم يتصور  
 منه لان الواجب شيان  
 الحضور والرمي فلا يسقط  
 أحدهما بسقوط الآخر  
 والطواف والسعي به وان لم  
 يفعل عنه مالا يمكن كالرمي  
 بعد رميه عن نفسه ان لم  
 يقدر لو جعل الحصاة بيده  
 أن يرمى بها ويظهر في  
 جعلها بيده أنه لا يعتد به منه  
 الا ان رمى عن نفسه لانه  
 مقدمة للرمي فيعطى حكمه  
 ويؤيده انه لو رفع الحصاة  
 بيده غير الولى وماذونه  
 لا يعتد به وكذا الواضحة  
 غيرهما كما شملها كلامهم  
 ويصلى عنه سنة الطواف  
 والاحرام ويشترط في  
 الطواف به طهر الولى  
 وكذا الصبي على الوجه  
 فيوضه الولى وينوى عنه  
 وخرج بالذى لا يميز المميز  
 فلا يجوز له الاحرام عنه  
 على ما نقله الاذرعى عن  
 النص والجمهور واعتمده  
 لكن المصحح في أصل  
 الروضة الجواز فان شاء  
 أحرم عنه او اذن له أن  
 يحرم عن نفسه فاعتراضه  
 غفلة عن ان المقوم اذا  
 كن فيه خلاف قوى او  
 تفصيل لا رد لافادة القيد  
 حيثئذ وخرج بالصبي  
 والمجنون المعنى عليه

(قوله أن يفعل نه) أى بنفسه أو مأذونه ونأى (قوله والطواف والسعي به الخ) أى واذا قدر على الطواف  
 والسعي عليه ذلك ولا طاف وسعى ولو اركبه دابة أو ساقطاً أو قائداً ان كان الركب غير ميمز  
 وانما يفعلهما أى السعي والطواف بعد فعلهما عن نفسه نهاية قال ع ش قوله بعد فعلهما عن نفسه قضيته  
 اشترط ذلك وإن كان الصبي مباشر الاعمال اهو لعله في غير المميز عبارة الو نأى فيطوف نحو الولى أو نائبه  
 بعد طوافه عن نفسه بغير المميز بشرط سترهما وطهارتهما من الخبث والحدث إلى ان قال والمميز يطوف  
 ويصلى ويسعى ويحضر المواقف ويرى الاحجار بنفسه اه (قوله ويظهر الخ) عبارة النهاية وفي المغنى نحوها  
 فيناوله هو نائبه الحجر ليرى به أن قدر والارمى عنه بعد رميه عن نفسه ولا وقع للرمى وإن نوى به الصبي  
 وفي المجموع عن الاصحاب يسن وضع الحصاة في يده ثم يأخذ بيده ويرمى بها ولا يأخذها من يده ثم يرمى بها  
 ولور ما عاتنه ابتداء جازاه قال ع ش قضية كلامهم ان المناولة لا يشترط للاعتداد بها كون المناول رمى  
 عن نفسه وبحج حجة انه لا بد ان يكون رمى عن نفسه لان مناولة الحجر من مقدمات الرمي فتعطى حكمه وقوله  
 م ر وإن نوى به الصبي قضيته انه لا يقبل الصرف ولا لم يقع عن الرامى لصره اياه بقصد الرمي عن الصبي اه أقول  
 وقضيته ايضا انه لا يشترط المناولة ثم الاخذ مطلقا (قوله لانه مقدمة للرمى الخ) ظاهره انه لا بد من المناولة  
 ويجزى اخذ الاحجار من الارض حلى واعتمده الحنفى بجري اقول يصرح بخلاف ذلك قول المغنى ما فسه  
 فان قدر من ذكر على الرمي رمى وجوباً فان عجز عن تناول الاحجار ناو لهاله وليه فان عجز عن الرمي استحب  
 للولى ان يضع الحجر في يده ثم يرمى به بعد رميه عن نفسه اه ومر عن النهاية ما يوافقه (قوله ويشترط) الى قوله  
 وخرج في النهاية والمغنى (قوله ويصلى عنه الخ) أى عن غير المميز استحباً بانها (قوله ويشترط في الطواف به  
 الخ) هل يشترط فيه نية الولى لانه غير محرم حتى يقال نية النسك شملت الطواف فلا حاجة للنية او لان احرامه  
 عنه اشتمل ما يفعله به فيه نظر والثاني غير بعيد والظاهر ان المميز لو احرم عنه لا يحتاج في طوافه الى نية لان  
 دخوله في النسك ولو باحرام الولى عنه يشمل اعماله كالطواف سم (قوله طهر الولى الخ) وستر عورته نهاية  
 ومعنى اى او نائبه ونأى (قوله وكذا الصبي الخ) اى وإن لم يكن ميمز كما اعتمده الو الدرحة الله تعالى ومثل الصبي  
 المجنون نهاية (قوله فيوضه الولى الخ) ينبغى ويغسله ان كانت جنباً واذا وضأ الولى والحالة ما ذكر ثم بلغ على  
 خلاف العادة وهو بطهارة الولى او كان مجنونا فافاق ولم يحصل منهما ناقض للوضوء هل يجوز له ان يصلى بها  
 لانها طهارة معتد بها او لا يصح ان يصلى بها تردد فيه سم ثم قال والثاني غير بعيد اه اقول والاقرب الاول لان  
 الشارع نزل فعله وليه منزلة فعله فاعتد به وصار كانه فعله بنفسه فتصح صلاته به ع ش (قوله لكن المصحح  
 الخ) وفاق للنهاية والمغنى (قوله فان شاء احرم عنه الخ) اى فان احرم بغير اذنه لم يصح نهاية ومعنى وياتى في  
 الشرح مثله (قوله فاعتراضه الخ) أى الاعتراض على المصنف بان قوله الذى لا يميز ليس على ما ينبغى كرمى  
 (قوله قوى) ليس بقيد بصرى (قوله لافادة القيد الخ) متعلق بنى الورد وعله له والمراد بالقيد قول المصنف  
 الذى لا يميز قال المغنى ومع هذا لو عبر بقوله ولو لم يميز او ميز كان اولى اه (قوله وخرج) الى قوله ويتردد في

والطواف شامل للمجنون فليراجع (قوله بعد رميه عن نفسه) لم يقيد بنظير هذا في نحو الطواف به لانه قد  
 يقع الطواف به عنه وان حمل وطاف به ولم يطف عن نفسه كما يعلم ذلك من بحث الطواف فيما لو حمل غيره  
 وطاف به قال م ر في شرحه وانما يفعلهما أى الطواف والسعي به بعد فعلهما عن نفسه (قوله ويشترط في  
 الطواف به طهر الولى وكذا الصبي الخ) هل يشترط فيه نية الولى لانه غير محرم حتى يقال نية النسك شملت  
 الطواف فلا حاجة للنية او لا لان احرامه عند شتم ما يفعله به فيه نظر والثاني غير بعيد والظاهر ان المميز لو  
 أحرم عنه الولى لا يحتاج في طوافه عن نفسه الى نية لان دخوله في النسك ولو باحرام الولى عنه يشمل اعماله  
 كالطواف فلم انه لو بلغ ثم طاف او اعاد الطواف لم يحتاج فيه لنية فليتامل (قوله وكذا الصبي) سكت عن  
 المجنون (قوله فيوضه الولى) ينبغى ويغسله ان كان جنباً وانظر هذا الوضوء والغسل هو يرفع الحدث  
 حقيقه مطلقاً بحيث لو ميز او بلغ قبل حصول ناقض صلى به مثلاً او لا لانه كان لضرورة فيزول بزوالها فيه

فلا يحرم أحدهما إذا لوى له الأعلى ما يأتى أو الحجر وللسيد أن يحرم عن قته الصغير لا البالغ على المعتمد فيهما ويتردد النظر في البعض الصغير فيحتمل أنه نظير ما يأتى في النكاح وحينئذ يحرم عنه وليه وسيده معا لا أحدهما وإن كانت مهايأة إذا دخل لها الإتيان بالكسب وما يتبعها زكاة الفطر لا ناطتها بمن تلزمه النفقة وبمحتمل صحة أحرام أحدهما عنه وللسيد إذا كان المحرم الولي تحليله والاول أقرب فإن قلت ينافي ذلك قول جمع وحكي عن الأصحاب من بعضه حرله حكم القن في تحليل السيد له الإتيان المهايأة أن أحرم في نوبته ووسعت نسكه فله حينئذ حكم الحر قلت لا ينافيه لأن التحليل يتعلق بالكسب أيضا فأثرت فيه المهايأة بخلاف الأحرام لأنه صفة لا تتعلق لها بالكسب وإنما تصح مباشرة) أى ما ذكر من الحج والعمرة (من المسلم المميز) ولو قنا كحل عبادة بدنية نعم تتوقف صحة أحرامه على إذن وليه كما مر أو سیده لا احتياجه للمال أى شأنه ذلك وهو محجور عليه فيه ويلزم الولي كل دم

النهاية والمعنى الا قوله الا الى وللسيد (قوله فلا يحرم أحدهما الخ) ينبغى تخصيصه بما إذا رجعى زواله عن قرب والاصح إحرامه عنه كالمجنون على ما يفيد التعليل بأنه ليس لاحد التصرف في ماله فإن محله حيث رجعى زواله عن قرب أى الى ثلاثة أيام عش (قوله عن قته الصغير) وولى الصبي بأذن لقته أو يحرم عنه حيث جاز احتياجه نهاية أى بان لم يفوت مصلحة على الصبي والالزم عليه غرم زيادة على نفقة المحضر عش (قوله لا البالغ) أى العاقل نهاية أى فليس له أن يحرم عنه وإن أذن له الرقيق فيحرم بنفسه ولو بلا إذن سيده وإن كان له تحليله ونائى وسم (قوله فى البعض) ينبغى وفى المشترك الصغير سم (قوله وإن كانت مهايأة) يؤخذ من ذلك أنه لا بد من إذن السيد وولى البعض الحر المميز ولو في نوبة أحدهما مرأه سم (قوله والاول أقرب) قد يستشكل الاول بان كلا منهما لا يتأتى إحرامه عنه لأنه لا جائز أن يراد به جعل جملته محرما إذ ليس له ذلك إذا لوى عليه بعض الجملة لا على كلها ولا جعل بعضه محرما إذا أحرام بعض الشخص دون بعد غير متصور فينبغى أن يتعين إذن أحدهما للآخر فى الأحرام عنه ليكون إحرامه عن جملته بولايته وولايته موكلة سم على حج أقول أو يتفق على أن يتقارن فى الصيغة بأن يوقعا معا عشا زاد النوائى أو يذنا له أن كان مميزا أو يوكلا اجنياها (قوله ينافى ذلك) أى ما ذكر من عدم الفرق بين المهايأة وعدمها كرى (قوله قلت لا ينافيه الخ) يتأمل سم عبارة البصرى عدم المنافة محل تأمل فإن قوله إن أحرم في نوبته ووسعت نسكه صريح فى الاستقلال بالأحرام حينئذ فينبغى أن يستقل به بأصولي الصغير والحاصل أن الذى يتجه أنه لا بد منهما عند عدم المهايأة ومن صاحب التوبة أو وليه فيها ثم إن وسعت فلا تحليل للآخر والا فله التحليل اه (قوله لأنه صفة لا تتعلق لها الخ) محل تأمل فإن وجه تعلق التحليل بالكسب أنه سبب لحل بعض أنواع الاكتساب كالاصطياذ فكذا يقال فى الأحرام أنه سبب لحرمه بعض أنواعه بصرى قول المتن (من المسلم) أى ولو بتبعية السابى أو الدار نعم لو اعتقد الكفر مع إحرامه لم ينعد لمقارنة المنافى للنية بخلاف ما لو اعتقده مع إحرامه وليه عنه مرأه سم (قوله ولو قنا) الى المتن فى النهاية والمعنى الا قوله كما مر الى ويلزم (قوله ولو قنا) أى صغير نهاية ومعنى (قوله كما مر) أى فى قوله فإن شاء إحرام عنه الخ (قوله أو سيده) أى أن كان هو غير بالغ والافالمميز هنا شامل للبالغ والعبد البالغ لا يتوقف صحة إحرامه على إذن سيده سم (قوله أى شأنه ذلك) إشارة الى أنه مقتدر الى إذن وليه وإن فرض عدم احتياجه للمال رأسا وهو مقتضى كلامهم خلافا لمن أخذ من ظاهر التعليل عدم التوقف إذا فرض عدم الاحتياج مرأه سم (قوله ويلزم الولي الخ) عبارة النهاية وإذا صار غير المكلف محرما غرم وليه دونه زيادة نفقة احتاج اليها بسبب النسك فى السفر وغيره على نفقة المحضر أهو الموقع له فى ذلك كما يغرم ما يجب بسببه كدم قرآن أو تمتع أو فوات وكفدية شئ من محظوراته كفدية جماعه وحلقه وقلبه ولبسه وتطيه سواء أفعله بنفسه أم فعله به وليه ولو لحاجة الصبي وما تقر من

نظر يحتمل الاول ويحتمل الثانى والثانى غير بعيد (قوله ويتردد النظر فى البعض الصغير) ينبغى وفى الصغير المشترك (قوله وإن كانت مهايأة) يؤخذ من ذلك أنه لا بد من إذن السيد وولى البعض الحر المميز ولو في نوبة أحدهما مر (قوله والاول أقرب) قد يستشكل الاول بان كلا منهما لا يتأتى إحرامه عنه لأنه لا جائز أن يراد به جعل جملته محرما إذ ليس له ذلك إذا لوى عليه بعض الجملة لا على كلها ولا جعل بعضه محرما إذا أحرام بعض الشخص دون بعض غير متصور فينبغى أن يتعين إذن أحدهما للآخر فى الأحرام عنه ليكون إحرامه عن جملته بولايته وولايته موكلة (قوله قلت لا ينافيه الخ) يتأمل (قوله فى المتن) وإنما تصح مباشرة من المسلم) أى ولو بتبعية السابى أو الدار نعم لو اعتقد الكفر مع إحرامه لم ينعد لمقارنة المنافى للنية بخلاف ما لو اعتقده مع إحرامه وليه عنه لأن المباشر للنية هو الولي فلا تتأثر نيته عنه بذلك الاعتقاد مر (قوله أو سيده) أى أن كان هو غير بالغ والافالمميز هنا شامل للبالغ والعبد البالغ لا يتوقف صحة إحرامه على إذن سيده (قوله أى شأنه ذلك) إشارة الى أنه مقتدر الى إذن وليه وإن فرض عدم احتياجه للمال رأسا وهو مقتضى كلامهم خلافا لمن أخذ من ظاهر التعليل عدم التوقف إذا فرض عدم الاحتياج مر (قوله ويلزم الولي كل دم

لزم المولى وما زاد على  
 مؤنته في الحضر ومؤنة  
 قضاء ما أفسده بجماعه  
 لوجود شرط جماع البالغ  
 المفسد فيه لأنه الذي ورطه  
 في ذلك من غير حاجة ولا  
 ضرورة وبه فارق وجوب  
 أجره تعليمه ومؤن من  
 زوجه له في مال المولى  
 لأنه لو لم يعلمه احتاج للتعليم  
 بعد بلوغه وقد يظن المولى  
 أن تلك الزوجة التي فيها  
 المصلحة تقوت لو أخر  
 للبلوغ (ولأنما يقع) ما أتى  
 به المحرم (عن) نذر أن كان  
 مسلماً مكلفاً وعن (حجة  
 الاسلام) عمرته (بالمباشرة)  
 عن نفسه أو عن ميت أو  
 معضوب فاندفع قول  
 الاسنوى ومن قلده أنه  
 تقييد مضر (إذا باشره  
 المكلف) في الجلة لا بالحج  
 أى البالغ العاقل (الحرة)  
 ولو بالتبني وإن كان حال  
 الفعل قناظاً (فيجزى)  
 حج الفقير (وعمرته عن  
 حجة الاسلام وعمرته أداء  
 أو قضاء لما أفسده كالأول  
 تكلف مريض حضور  
 الجمعة وغنى خطر الطريق  
 (دون الصبي والعبد) فلا  
 يقع نسكهما عن نسك الاسلام  
 إجماعاً ولأن الحج لكونه  
 وظيفة العمر ولا يتكرر  
 اعتبر وقوعه حال الكمال

لزم جميع ذلك للمولى إذا كان مميزاً والمعتمد كإصراره كغيرهما خلافاً لما في الاسعاد تبعاً للاسنوى ولا  
 ينافي ما قرناه قولهم يضمن الصبي المميز الصيد لأن محله في غير محرم بأن اتلفه في الحرم من غير تقصير من  
 المولى والحاصل أنه متى فعل محظوراً وهو غير مميز فلا فدية على أحد أو ميزان تطيب أو لبس ناسياً فكذا  
 ومثله الجاهل المعذور كالأجنبي وإن تعمد أو حلق أو قلم أو قتل صيداً ولو سهواً فالفدية في مال المولى ولو فعل  
 به أجنبي ولو الحاجة أي كان راهباً نادياً لمسه لزمته الفدية كالولى اه عبارة المغنى ويجب على المولى منعه من  
 محظورات الإحرام فإن ارتكب منها شيئاً وهو مميز وتعمد فالفدية في مال المولى في الأظهر أما غير المميز فلا  
 فدية في ارتكابه محظوراً على أحده (قوله لزم المولى) شامل للمميز الذي أحرم باذن وليه وبواقفه التعليل  
 بقوله لأنه الذي ورطه الخ إذ لو لا أنه ما صح إصراره سم (قوله لوجوده) لعله من تحريف الكاتب والأصل  
 لو وجد عبارة النهاية ويفسد حج الصبي بجماعه الذي يفسد به حج الكبير اه عبارة المغنى وإذا جامع الصبي  
 في حجة ففسد وقضى ولو في الصبا كالبالغ المتطوع بجماع صحة أحرام كل منهما فيعتبر فيه لفساد حجه ما يعتبر في  
 البالغ من كونه عامداً لما بالتحريم مختاراً بما قبل التحليلين اه (قوله وبه) أى بقوله من غير حاجة  
 ولا ضرورة (فارق) أى الوجوب هنا (وجوب أجره تعليمه) أى لما ليس بواجب نهاية ومعنى (قوله  
 ومؤن الخ) عطف على أجره تعليمه (قوله في مال الخ) متعلق بوجوب الخ (قوله من زوجه له) أى امرأة  
 قبل المولى نكاحاً للمميز مغنى ونهاية (قوله تقوت لو أخر الخ) أى والنسك يمكن تأخيرها إلى البلوغ نهاية  
 ومعنى (قوله عن نفسه الخ) متعلق بالمباشرة (قوله فاندفع قول الاسنوى الخ) مسلم لكنه مستدرك بصري  
 أى يغنى عنه قول المصنف إذا باشره الخ (قوله انه) أى قول المصنف بالمباشرة (تقييد مضر) أى فانه يشترط  
 في وقوع الحج عن فرض الاسلام أن يكون الذي باشره مكلفاً حراً سواء كان الحج المباشر أم كان نائباً عن  
 مغنى (قوله في الجلة) قد يقال لا معنى له مع تفسير المكلف بالبالغ العاقل فتأمل سم (قوله لا بالحج)  
 أى وليس المراد المكلف بالحج (قوله ولو بالتبني الخ) أى بعد تمام الفعل ونائى (قوله وإن كان حال الفعل  
 قناخ) ومثله مالو كان صياظاً هراً وتبين بلوغه ع ش ونائى (قوله فيجزى حج الفقير وعمرته الخ) أى  
 وكل عاجز اجتمع فيه الحرية والتكليف نهاية ومعنى (قوله أو قضاء لما أفسده) ولو تكلف الفقير الحج  
 وأفسده ثم قضاء كفاه عن حجة الاسلام ولو تكلف وأحرم بنفل ووقع عن فرضه أيضاً فلو أفسده ثم قضاء  
 كان الحكم كذلك نهاية ومعنى قال ع ش قوله لم رولو تكلف وأحرم بنفل انظر ما صورته ويمكن تصوُّره  
 بأن يقصد حجا غير القضاء فيكون نفلاً من حيث الابتداء وواجباً من حيث حصول إحياء الكعبة به فيلغو  
 ذلك القصد ويقع عن القضاء وقوله مركان الحكم كذلك أى وقع عن فرضه اه ع ش عبارة الونائى ومن  
 لم يأت بنسك الاسلام وإن لم يجب عليه لا يصح منه غيره وكذا القضاء والنذر وهى مرتبة على هذا الترتيب  
 فلو اجتمع على شخص حجة الاسلام ونذر وقضاء بان أفسد نسكه ناقصاً وكل قبل القضاء ونذر ثم حج أو اعتمر  
 مع ما أتى به أو لا عن فرض الاسلام وإن نوى غيره لا صلاته ثم ما أتى به بعد ذلك يقع عن القضاء وإن نوى  
 غيره لوجوبه باصل الشرع ولا يجزى عن النذر لكونه تداركاً لما فسد ثم ما أتى به يقع نذر أو لو نواه نفلاً  
 نعم لو أفسده في حال كاله وقعت الحجة الواحدة عن فرضه وقضائه وكذا عن نذره إن عين سنة وحج فيها اه  
 (قوله وغنى خطر الطريق) أى وحج نهاية ومعنى قول المتن (دون الصبي والعبد) أى إذا كلاً بعده نهاية ومعنى  
 (قوله فلا يقع) إلى قوله ويؤخذ في النهاية والمغنى (قوله إجماعاً) أى الخبر إنما صي حج ثم بلغ فعلياً حجة  
 أخرى وإما بعد حج ثم عتق فعلياً حجة أخرى رواه البيهقي باسناد جيد نهاية ومعنى (هذا) أى عدم وقوع

لزم المولى شامل للمميز الذي أحرم باذن وليه وبواقفه التعليل بقوله لأنه الذي ورطه الخ إذ لو لا أنه ما صح إصراره  
 (قوله في الجلة) قد يقال لا معنى له مع تفسير المكلف بالبالغ العاقل فتأمل سم (قوله في المتن فيجزى حج الفقير)  
 لا يقال كيف يجزى مع أنه غير مخاطب به لا ناقل هو بمنزلة المخاطب به لأن فيه صلاحية الخطاب به وإنما  
 منع منه مجرد التخفيف والأجزاء يكفي فيه كونه مخاطباً كالحال لوجود تلك الصلاحية فيه فتأمل (ولأنه لا يبالغ أو

نسكهما عن نسك الاسلام (قوله أو الطواف) أي للعمرة (قوله أو بعد الوقوف الخ) أخرج بعد الطواف في العمرة والفرق لائح سم أي خلافا للنهاية والمغنى عبارتهما ولو كمل من ذكر في أثناء الطواف فهو كما لو كمل قبله كما في المجموع أي وبعد ما مضى قبل كماله بل لو كمل بعده ثم أعاده كفي فيما يظهر كما لو أعاد الوقوف بعد الكمال كما يؤخذ من قول الروض والطواف في العمرة كالوقوف في الحج أه قال الرشدي قوله ر فهو كما لو كمل قبله أي فتجزئه عن عمرته عن عمرة الاسلام ولا تجب عليه الاعادة أه عبارة ع ش قوله فهو كما لو كمل الخ أي فيكفيه ولا يحتاج إلى أعادته ولا ينافيه قوله ر بعد أي وبعد ما مضى قبل كماله فانه لا يصلح ان يكون شرحا للكلام المجموع ومن ثم قال حج في شرح الارشاد ان المتجه الاكتفاء بما أدركه ولا يحتاج إلى أعادته فلعل ما ذكره ر من قوله أي وبعد الخ صرف لكلام المجموع عن ظاهره وان المعتمد عنده ر ان ما فعله قبل البلوغ لا يعتد به حيث لم يعد بعد البلوغ أه وما ذكره عن شرح الارشاد هو ظاهر صنيع التحفة ولا وقياس ما ذكره بعد عن الاسنوي وأقره ما قاله النهاية والمغنى وسم من وجوب اعادة ما فعله قبل البلوغ (قوله وعاد الخ) عبارة الروضة ولو بلغ بعد الوقوف وقبل خروج وقته ولم يعد إلى الموقف لم يجزئه عن حجة الاسلام على الصحيح أه فلينظر هل ترك العود في هذه الحالة جائز وان لم تفتت حجة الاسلام مع القدرة على الاتيان بها ويوجه الجواز مع ذلك بكونه شرع قبل التكليف بحجة الاسلام أو يحرم ترك العود ويجب العود فيه نظر ولا يبعد الاول إن لم يوجد نقل بخلافه سم أقول وظاهر النهاية والمغنى اعتماد الاول (قوله وعادوا دركه الخ) أي وعاد ما مضى من الطواف في صورة الاثناء كما هو ظاهر سم وتقدم عن النهاية والمغنى مثله وعن شرح الارشاد خلافه (قوله وبحت الاسنوي الخ) اعتمده النهاية والمغنى ايضا (قوله بعد الطواف) أي طواف الافاضة ع ش (قوله لزمه أعادته الخ) أي فلو لم يعد استقرت حجة الاسلام في ذمته لتفويته لها مع إمكان الفعل على ما استقر به سم على حج ع ش (قوله كالسعي بعده) أي بعد القدوم ويخالف الاحرام فانه مستدام بعد الكمال ولا دم عليه باتيانه بالا حرام في حال النقص وان لم يعد إلى الميقات كاملا لانه اتي بما في وسعه ولا اساءة وحيث اجزاه ما اتي به عن فرض الاسلام وقع احرامه ولا تقطعوا وانقلب عقب الكمال فزاعلى الاصح في المجموع معنى زاد النهاية والاسنوي وفيه عن الدارمي لوفات الصبي الحج فان بلغ قبل الفوات فله حجة واحدة تجزى عن حجة الاسلام والقضاء ولزمه جتان حجة للفوات واخرى للاسلام ويبدأ بحجة الاسلام ولو افند الحر البالغ قبل الوقوف حجة ثم فاته اجزائه واحدة عن حجة الاسلام والفوات والقضاء وعليه فدية للافساد واخرى للفوات (ومثلها الخلق) عبارة النهاية والمغنى ويؤخذ من ذلك اجزؤه أي الحج عن فرضه ايضا إذا تقدم الطواف والخلق واعاده بعد اعادة الوقوف أه قال ع ش قوله لم إذا تقدم الطواف أو الخلق مفهوما منهما لو قدما واعادها بعد البلوغ لا يجزى عن حجة الاسلام ويوجه بانه وقع بعد التحلل الاول فكان حجه ثم في حالة نقصانه لكن في حج ما نصه ويؤخذ من ذلك الخ وهو صريح في انه وان جمع بين الخلق والطواف تجزى اعادتهما ويعتد به عن حجة الاسلام أه عبارة الرشدي قوله لم إذا تقدم الطواف

أو عتق قبل الوقوف أو الطواف أو في أثناءهما أو بعد الوقوف وعادوا دركه قبل فجر النحر أجزؤهما عن حجة الاسلام وعمرته لوقوع المقصود الاعظم في حال الكمال وبحت الاسنوي أنه إذا كان عوده للوقوف بعد الطواف لزمه أعادته كالسعي بعده ليقع في حال الكمال ومثلها الخلق كما هو ظاهر ويؤخذ من ذلك أنه يجزئه عوده

عتق قبل الوقوف الخ) قال في شرح العباب ثم ما تقرر من التفصيل المذكور في الحج والعمرة لا يشكل بما مر من انه لو بلغ أثناء الصلاة او بعدها اجزائه مطلقا لانها لتكررها يساع فيها ولا نه الخ فراجعه (قوله او بعد الوقوف) أخرج بعد الطواف في العمرة والفرق لائح وعادة الروضة ولو بلغ بعد الوقوف وقبل خروج وقته ولم يعد إلى الموقف لم يجزئه عن حجة الاسلام على الصحيح الخ أه فلينظر هل ترك العود في هذه الحالة جائز وان لم تفتت حجة الاسلام مع القدرة على الاتيان بها وتقديم النفل عليها ويوجه الجواز مع ذلك بكونه شرع قبل التكليف بحجة الاسلام وهل تستقر حجة الاسلام إذا لم يعد لكونه تمكن فيها بالعود للوقوف أو يحرم ترك العود ويجب العود فيه نظر ولا يبعد الاول إن لم يوجد نقل بخلافه (قوله وعادوا دركه) أه واعاد ما مضى من الطواف في صورة الاثناء كما هو ظاهر (قوله لزمه أعادته) وظاهر ان الاجزاء لا يتغير بتركه أعادة هذه الامور الثلاثة بل حكم من ترك أعادتها حكم الكمال إذا اتي بما عاها كما هو ظاهر فليتأمل

لا بعيد أحرامه لأن هذا من  
توابع الأحرام الأول  
ويفرق بين هذا وتفصيلهم  
في سجود السهو بين أن يسلم  
سهوا فيعود أو عمد أفلا بان  
تحصيل الحج الكامل صعب  
فسومح فيه باستدراكه ولو  
بعد الخروج منه بالتحليلين  
مالم يسامح ثم ووقع في  
الكفاية أن أفاقه المجنون  
حكمها ما ذكر وجزم به  
الاسنوي وابن النقيب  
واعتمده الزركشي والجلال  
البلقيني وغيرهم وتبعهم  
شيخنا وهو قياس ما ذكره  
في الصبي غير المميز لكن  
الذي جرى عليه الشيوخ  
أنه يشترط أفاقته في  
كلها حتى عند الأحرام  
ونقله في المجموع عن  
الاصحاب وقال معناه أنه  
يشترط ذلك في وقوعه  
عن حجة الاسلام ونقل  
الزركشي ذلك عن الاصحاب  
أيضا وبكلام المجموع  
يندفع تاويل شيخنا لكلامها  
بان إفاقته عند الأحرام إنما  
هي الشرط لسقوط زيادة  
النفقة عن الولي على أن  
صنيع الروضة يرد هذا  
التاويل أيضا فان قلت  
ما الفرق بين الصبي غير المميز  
والمجنون قلت يفرق بان  
في إحرام الولي عن المجنون  
خلافًا ولا كذلك الصبي  
فلقوة إحرامه عنه ووقع عن  
حجة الاسلام بخلاف

أو الحلق أي على الكمال وكذا لو تقدم ما معا كما في التحفة (هـ) ولو بعد التحليلين) قد يقال قياس ذلك أنه تجزئه  
العمر إذا عايطوا فيها الذي بلغ بعده سم وتقدم عن النهاية والمغني ما يوافقه (قوله) وإن جامع بعدهما  
(الخ) ويوجه بان وقوعه مع اعتقاد التحليلين يخرج عن العمدية سم (قوله) وهو محتمل) لكنه بعيد لخروجه  
عن الحج بصرى أي عن أركانه (قوله) وعليه فيظهر (الخ) قال الفاضل المحشي فيه تأمل اه وقال الفاضل  
عبد الرؤف في كونه لا يعود إحرامه إذا أراد إعادة الوقوف نظر ظاهر إذ يلزم عليه وقوف بغير إحرام  
وكونه من أثر الأحرام السابق لا يصح لأنه لم يصرح أحد بجواز الوقوف بغير إحرام تحقيق فالوجه أنه  
يعود بالمسححة التي ذكرها وإذا عايطا عادات أحكامه من المحرمات وغيرها هذا ما يتجه والله اعلم وبه يخف  
الاشكال بصرى (قوله) إحرامه) بالرفع فاعل لا يعود (قوله) بين هذا) أي جواز العود هنا بعد التحليلين (قوله)  
ووقع في الكفاية (الخ) اعتمد ما فيهما راهم (قوله) أن أفاقه المجنون (الخ) مثنى عليه صاحب النهاية أيضا وأول  
كلام الشيخين بما نقله الشارح عن شيخ الاسلام بصرى (قوله) ما ذكر) راجع إلى قوله والابان بلغ أو عتق  
الخ كردى (قوله) واعتمده الزركشي (الخ) وكذا اعتمده النهاية والمغني (قوله) لكن الذي جرى (الخ) عبارة  
المغني وإن كان في عبارة الروضة ما يوهم اشتراط الأفاقه عند الأحرام (قوله) وبكلام المجموع (قوله) هو قوله  
معناه أنه (الخ) (قوله) ما للفرق بين الصبي المميز والمجنون) أي في أن الصبي الغير المميز إذا بلغ قبل الوقوف وقع  
إحرامه عن حجة الاسلام بخلاف المجنون كردى (قوله) بين الصبي غير المميز (الخ) لا يخفى أن الكلام ليس في  
غير المميز بل في الصبي مطلقا بل تعقل ما ذكر في غير المميز في الحج لا يخلو عن خفاء فان كون الحاج في أول حجه  
غير مميز وفي آخره بالغًا مستبعد وبفرض تحققه فهو في غاية الدور ومن المعلوم أن الخلاف في إحرام الولي  
عن الصبي المميز أقوى من الخلاف في المجنون فان الخلاف في الأول منقول عن النص والجمهور كما تقدم في  
كلام الشارح بخلاف الخلاف في المجنون فإنه ضعيف جدا وعبارة الروضة في المجنون ما نصه وفيه وجه غريب  
ضعيف أنه لا يجوز الأحرام عنه انتهت اه بصرى (قوله) فلقوة إحرامه عنه ووقع عن حجة الاسلام (الخ) هذا  
تصريح بان الأحرام عن الصبي الغير المميز قد يقع عن حجة الاسلام وقد يستشكل بان عدم التمييز الذي سببه  
الصغر بينه وبين البلوغ سنون فلا يتصور مع وقوع الأحرام عنه عند عدم تمييزه أن يبلغ عند الوقوف أو  
بعده في عامه حتى يتصور الوقوع عن حجة الاسلام إلا أن يتصور بما إذا استمر عدم التمييز على خلاف الغالب

(قوله) ولو بعد التحليلين) قد يقال قياس ذلك أنه تجزئه العمر إذا عايطوا فيها الذي بلغ بعده (قوله) وهو  
محتمل) ويوجه بان وقوعه مع اعتقاد التحليلين يخرج عن العمدية (قوله) فظهر أنه لا بعيد أحرامه (قوله) فيه  
تأمل (فرع) في الروضة فرع لو جامع الصبي ناسيا أو عامدا أو قلنا عمدته خطا ففى فساد حجه قولان كالبالغ  
إذا جامع ناسيا أظهرهما لا يفسد وإن قلنا عمدته عمد فساد حجه وإذا فسد قبل عليه القضاء قولان أظهرهما نعم  
لأنه إحرام صحيح فوجب بإفساده القضاء كجح التطوع فعلى هذا هل يجزئه القضاء في حال الصبا قولان  
أظهرهما نعم اعتبارا بالاداء إلى أن قال وإذا جاز نال القضاء في حال الصبا فشرع فيه وبلغ قبل الوقوف انصرف  
إلى حجة الاسلام وعليه القضاء اه في الروض وشرحه وإذا جامع الصبي في حجه فسد حجه وقضى ولو في الصبا  
فان بلغ في القضاء قبل فوات الوقوف اجزاه قضاء وعن حجة الاسلام أو بعده انصرف القضاء إليها ايضا وبقي  
القضاء في هذه وقوله أو بعده انصرف القضاء إليها فشكل بما تقدم من الروضة أنه لو بلغ بعد الوقوف ولم  
يعد لم يجزئه عن حجة الاسلام إلا أن يفرق بانه وقف هنا بنية بخلافه فيما تقدم (قوله) ووقع في الكفاية (الخ)  
اعتمد ما فيهما (قوله) فلقوة إحرامه عنه ووقع عن حجة الاسلام) هذا تصريح بان الأحرام عن الصبي الغير  
المميز قد يقع عن حجة الاسلام وقد يستشكل بان عدم التمييز الذي سببه الصغر بينه وبين البلوغ سنون فلا  
يتصور مع وقوع الأحرام عنه عدم تمييزه أن يبلغ عند الوقوف أو بعده في عامه حتى يتصور الوقوع عن  
حجة الاسلام فاما أن يتصور بما إذا استمر عدم التمييز على خلاف الغالب إلى قرب البلوغ أو بما إذا زال عند

للمنقول وان اولئك غفلوا عنه وان كان ظاهر النص يؤيدهم ثم اشترط الافاقة عند الحق هو ما بحثناه بناء على انه ركن ونازع فيه شارح بانهم انما سكتوا عنه لانه لا يشترط فيه فعل قال حتى لو وقع وهو نائم كفي فيما يظهر اه ويرد بان محل كونه لا يشترط فيه فعل اذا كان متاهلا لا مطلقا كما هو واضح فاتجه ما بحثناه واذ اشترط وقوع الوقوف الذي لا يشترط فيه فعل ولا يؤثر فيه صارف عن حجة الاسلام افاقته عنده فالحق كذلك (وشرط وجوبه) اي ما ذكر من الحجج (١٢) والعمرة (الاسلام) فلا يجب على كافر اصلي الالعقاب عليه نظير ما مر في الصلاة وغيرها

لا استطاعته في كفره اما المرتد فيخاطب به في رده حتى لو استطاع ثم اسلم لزمه الحج وان افتقر فان اخره حتى مات حج عنه من تركته (والتكليف والحرية والاستطاعة) بالاجماع فلا يجب على اضداد هؤلاء لنقصهم وعلم من كلامه مع ما مر فيه ان المراتب خمس صحة مطلقة وصحة مباشرة فوقع عن نذر فوقع عن فرض الاسلام فوجب وإن الاستطاعة الواحدة كافية للحج والعمرة كذا اطلقوه ومحلها كما هو واضح في استطاعة الحج اما استطاعة العمرة في غير وقت الحج فلا يتوهم الاكتفاء بها للحج (وهي نوعان احدهما استطاعة مباشرة ولها شروط) ظاهره بل صريحه كسائر كلامهم انه لا عبرة بقدرة ولى على الوصول الى مكة وعرفة في لحظة كرامة او لا نعم العبرة بالامر الظاهر العادى فلا يخاطب ذلك الولى بالوجوب الا ان قدر كالعادة ثم رايت ما يصرح بذلك وهو ما ساذكره او اخر الرهن

الى قرب البلوغ سم وكردى (قوله للمنقول) اي في المجموع عن الاصحاب كردى (قوله ونازع فيه) اي فيما بحثناه (قوله انما سكتوا عنه) اي عن اشترط الافاقة عند الحق (قوله ويرد الخ) قضية هذا الرد انه لو زال شعر غير المتاهل بغير فعل لم يكف فليراجع سم (قوله عن حجة الاسلام) متعلق بالوقوع (قوله اي ما ذكر) الى قوله وان الاستطاعة في النهاية والمغنى (قوله اما المترد الخ) عبارة شيخنا البكرى فان اسلم معسرا بعد استطاعته في الكفر فلا اثر لهما الا في المرتد انتهت اهم (قوله حتى لو استطاع) اي في رده نهية قول المتن والحرية) اي كلا فلا يجب على البعض وان كان بينه وبين سيده مهايأة ونوبة المبعوض فيها تسع الحجج عش وشيخنا (قوله مع ما مر فيه) اي في شرح عن حجة الاسلام من زيادة شروط الوقوع عن النذر (قوله وان الاستطاعة الخ) الظاهر انه معطوف على جملة ان المراتب الخ وعليه فليتامل وجهه عليه بما ذكر بصري (قوله ووضح في استطاعة الحج) اي بان يقرن والا فلا يتضح فيها ايضا كما اشار اليه اهم (قوله في غير وقت الحج الخ) قال العلامة ابن الجال في شرح الايضاح وكذا استطاعة العمرة وحدها في وقت الحج بالنسبة للمسكى اذ يمكن ان يجد ما يحتاج اليه اللاتيان بها من ادنى الحل دون ما يحتاج اليه للوصول بعرفة ولو قرن بل وغيره ايضا خلافا لما يوهمه صنيع التحفة وشرح المختصر انتهى امحمد صالح الرئيس قول المتن (استطاعة مباشرة) اي الحج او عمرة بنفسه (ولها شروط) اي سبعة وغالبا يؤخذ من المتن ولكن المصنف عددها اربعة مغنى ونائى (قوله انه لا عبرة بقدرة ولى الخ) هذا هو الاقرب وان اختار الشيخ الطبري والى الوجوب عليه عش ونائى (قوله وهذا) اي النص المذكور (قوله من تزوج بمصر الخ) فيه ايجاز واصل التعبير ولد امارة بمكة بمن تزوجها بمصر فولدت الخ (قوله وتعبه الخ) الضمير يرجع الى القاضى وإنما قال بكلام الخ اشارة الى انه لا اعتبار به لان التذكير للتحقير كردى (قوله حمله) اي كلام ابن الرفعة (قوله كالمو حجه هنا) اي فيسقط عنه نسك الاسلام قول المتن (وجود الزاد الخ) اي الذى يكتفيه ولو من اهل الحرم نهية (قوله حتى السفارة) الى قوله يؤخذ في النهاية والمغنى الا قوله وحكمة الى المتن وقوله وعبر الى المتن (قوله حتى السفارة) هي طعام يتخذها المسافرين واكثر ما يحمل في جلد مستدير فنقل اسم الطعام الى الجلد وسمى به للجلد المذكور معا ليق تضمن وتفرج فلا نزع سميتم سفرة لانها اذا حلت معا ليقها انفرجت فاسفرت عما فيها كردى

قرب البلوغ فاحرم عنه حيثن فليتامل (قوله ويرد الخ) قضية هذا الرد انه لو زال شعر غير المتاهل بغير فعل لم يكف فليراجع (قوله ولا اثر لاستطاعته في كفره) لك ان تقول ان اريدننى الاثر بالنسبة للعقاب بمعنى انه يعاقب وان لم يستطع فهو مشكل ممنوع لانه لا وجه للعقاب ما لم يوجد سبب الوجوب وان اريدننى الاثر بالنسبة للاستقرار بعد الاسلام بمعنى انه لو استطاع في حال كفره ثم اسلم لم يستقر واعتبرت استطاعته بعد الاسلام فقد يقال لا حاجة لهذا النفي لا لاثرا لان الله سلام يقتضى السقوط ترغيبا فليتامل (قوله اما المترد الخ) عبارة شيخنا البكرى في كثره فان اسلم معسرا بعد استطاعته في الكفر فلا اثر لهما الا في المرتداه (قوله في المتن والاستطاعة وهى نوعان احدهما استطاعة مباشرة) لو استطاع مباشرة احد النسكين دون الآخر بحيث لو اتى باحدهما عجز عن مباشرة الآخر بحيث لا يمكن الا تيان به الا باستنابة غيره فهل يتخير في المباشرة بينهما او يجب مباشرة الحج الذى يظهر الثانى لان الحج افضل واعم احياء ولهذا لا يحصل بالعمرة الاحياء الواجب ولانه متفق على وجوبه بخلاف العمرة (قوله ومحلها كما هو واضح في استطاعة الحج الخ) انظروا وجد مؤن

انه لا بد في قبضه من الامكان العادى نص عليه قال القاضى ابو الطيب وهذا يدل على انه يحكم بما يمكن من كرامات الاولياء ولهذا على لم يلحق من تزوج بمصر امارة بمكة فولدت لسته اشهر من العقدو تعقبه الزركشى بكلام لابن الرفعة اولته بما حاصله حمله على ان الولى اذا فعل الشيء كرامة ترتب عليه حكمه كالمو حجه هنا اما انه يكلف بفعل يقدر عليه كرامة فلا لا طباقهم كما قال اليا فعى على انه ينبغي له التنزه عن قصد الكرامة وفعلها ما امكنه (احدها وجود الزاد واوعيته) حتى السفارة اي مثلا (ومؤنة) نفسه



وغيرها بما يحتاج اليه في (ذهابه وإيابه) أي أقل مدة يمكن فيها ذلك بالسير المعتاد الآتي من (١٣) بلدة مع مدة الإقامة المعتادة بمكة وهذا

عام بعد خاص وحكمة ذكر  
الخاص وروده في الخبر  
الذي صححه جمع وضعفه  
آخرون أنه صلى الله عليه  
وسلم سئل عن السيل في  
الآية فقال زادو الرحلة  
(وقيل إن لم يكن له يلد  
أهل) هم من تجب نفقتهم  
(وعشيرة) هي بمعنى أولان  
وجود أحدهما كاف في  
الحرم باشتراط ذلك وهم  
أقارب مطلقا (لم تشترط) في  
حقه (نفقة) عبر بها بعد  
تعبيره بمؤنة لتبين أن المراد  
منهما واحد وهو مفهوم المؤنة  
الاعم فاندفع اعتراضه بأن  
التعبير بالنفقة قاصر  
(الاياب) أي قدر تعالى مؤنة  
من الزاد والرحلة لا ستواء  
كل البلاد اليه حيثنودوده  
بما في الغربة من الوحشة  
ومشقة فراق الوطن المألوف  
بالطبع ويؤخذ من ذلك  
أن الكلام فيمن له وطن  
ونوى الرجوع اليه أو لم ينو  
شيا ويظهر ضبطه بما مر  
في الجمعة فن لا وطن له وله  
بالحجاز ما يقيته لا تعتبر  
في حقه مؤنة الا ياب قطعا  
لاستواء سائر البلاد اليه  
وكذا من نوى الاستيطان  
بمكة أو قريها (ولو) لم يجد  
ما ذكر لكن (كان يكسب)  
في السفر (ما ينفي بزاده)  
وغيره من المؤن (وسفره  
طويل) أي مرحلتان أو  
أكثر (لم يكلف الحج) وإن

على بأفضل (قوله وغيرها الخ) أي غير الزاد والوعية والمؤنة أو غير نفسه وهو الأقرب (قوله وبما يحتاج  
اليه الخ) بيان للمؤنة (قوله في ذهابه الخ) متعلق بوجود الزاد الخ (قوله من بلدة) أي إلى بلدة معنى  
والمراد ببلده محله كما عبر به النهاية (قوله مع مدة الإقامة الخ) كقوله من بلدة متعلق بقول المتن ذهابه  
الخ (قوله وهذا الخ) أي قول المتن ومؤنة ذهابه الخ سمى أي فإن المؤنة تشمل الزاد أو عيته نهاية قول المتن  
(وقيل الخ) محل الخلاف عند عدم مسكن له ببلده ووجد في الحجاز حرفة تقوم بمؤنته والا اشترطت مؤنة  
الاياب جزما نهاية ومعنى قول المتن (إن لم يكن له ببلده أهل وعشيرة) أي إن لم يكن له واحد منهما ولم يتعرضوا  
للمعارف والاصدقاء لتيسر استبدالهم قاله الرافعي نهاية ومعنى (قوله هم من تجب نفقتهم) أي كزوجة  
وقريب نهاية ومعنى (قوله هي بمعنى أولان) قديقال الو أو تصدق بأفاده ذلك لأن الذي الداخل على متعدد  
صادق بنى كل فلا حاجة لجعلها بمعنى أو تمامه سم عبارة البصري كونه بمعنى أو في جانب الاثبات واضح وهو  
الذي يلزم لتعليقه أو ما جانب التي كعبارة المصنف فإن جعلت فيه بمعنى أو صار المعنى وقيل إن انتفى أحدهما لم  
يشترط الخ وانتفاء أحدهما صادق يتحقق الآخر على أنه لا ينطبق عليه التعليل اه وقديجاب بأن الو أو  
لمطلق الجمع الصادق للجميع وللجموع نفيًا وإثباتًا أو في سياق النفي للعموم (قوله مطلقا) أي ولو من  
جهة الام نهاية ومعنى (قوله وهو مفهوم المؤنة الخ) قديقال هذا المفهوم بخصوصه لا يفهم من التعبير  
المذكور بل قديسبق أن المراد مفهوم النفقة الاخص لأن كون اللاحق تفسيرًا للسابق أقرب من العكس  
وهذا قصور قطعًا ولم يندفع فتامه سم (قوله وردوه) أي ذلك القول (قوله ويؤخذ من ذلك) أي  
الرد (قوله أن الكلام الخ) أي الخلاف وتقدم عن النهاية والمعنى ما يخالفه (قوله ضبطه) أي الوطن  
(قوله بالحجاز ما يقيته) أي بخلاف من ليس له به ما يقيته أي وله بغيره ما يقيته والافه كالاول كما هو ظاهر  
بصري وقديفرق بسهولة العيش وزيادة الرخص في غير الحجاز بالنسبة اليه (قوله ما يقيته) شامل للصبر  
المعتادونائي (قوله وكذا من نوى الخ) أي كمن لا وطن له من له وطن ونوى الاستيطان بمكة أو كمن له شيء يقيته  
من ليس له شيء يقيته ولكنه نوى الاستيطان بمكة كل محتمل بصري وقديقال أنه راجع لكل منهما (قوله لم  
يجد ما ذكر) إلى قوله وكان وجه الخ في النهاية لا قوله ووقع إلى المتن وقوله وإن نازع فيه الاذرعى واطال وكذا  
في المعنى الالفاظة اول وقوله ابن النقيب إلى الاسنوى (قوله لأن في اجتماع الخ) ولا نه قدينقطع عن الكسب  
لعارض نحو مرض نهاية ومعنى (قوله بأن كان دون مرحلتين الخ) أي أو كان بمكة نهاية ومعنى قول المتن  
(وهو يكسب الخ) أي كسبا لا تقابه لأن في تعاطيه غير اللائق به عار أو لا شديد اخذ بما فالو في النفقات  
من أنه لو كان يكسب بغير لائق به كان لزوجه الفسخ بذلك ع ش (قوله في يوم أول من أيام سفره) هو  
المعتمد ع ش وونائي (قوله أول) الاسبك تقديره بين في ومدخوله (قوله كلف السفر للحج مع الكسب)

الذهاب وأيام الحج إلى وقت النفرو العود عقب النفرة فقط بحيث لو اشتغل بالعمرة عقب النفرة عجز عن العود  
أو قد معا على الحج لم يدركه أو عجز عن العود فهل تجب العمرة في هذه الحالة مع الحج فإن وجبت معه فيشكل  
لعدم استطاعته لهم أو لم يجب فلم يكف استطاعته الحج لها (قوله وهذا عام بعد خاص) الإشارة إلى قول  
المتن ومؤنة ذهابه وإيابه (قوله في المتن وقيل إن لم يكن له ببلده الخ) ومحل الخلاف عند عدم مسكن له ببلده  
ووجد في الحجاز حرفة تقوم بمؤنته والا اشترطت مؤنة الا ياب جزما شرح ر (قوله في المتن وعشيرة) خرج  
المعارف والاصدقاء (قوله هي بمعنى أولان وجود أحدهما كاف) قديقال الو أو تصدق بأفاده ذلك لأن  
الذي الداخل على متعدد صادق بنى كل فلا حاجة لجعلها بمعنى أو تمامه (قوله وهو مفهوم المؤنة الا عم) قديقال  
هذا المفهوم بخصوصه لا يفهم من التعبير المذكور بل قديسبق أن المراد مفهوم النفقة الاخص لأن كون  
اللاحق تفسير للسابق أقرب من العكس وهذا قصور قطعًا ولم يندفع فتامه سم (قوله كلف السفر للحج مع  
الكسب) لا يقال الو واجب السفر لا الكسب لأنه لو حصل المؤنة بنحو اقتراض حصل المقصود لا ناقول ليس

كان يكسب في كل يوم كفاية أيام لأن في اجتماع تعب السفر والكسب مشقة شديدة عليه (وإن قصر) سفره بأن كان دون مرحلتين من  
مكة (وهو يكسب في يوم) أول من أيام سفره ووقع في نسخة في كل يوم وهي وهم (كفاية أيام كلف) السفر للحج مع الكسب فيه

وإن نازع فيه الأذرعى وأطال (١٤) لاتفاء المشقة حينئذ فعد مستطيعا بحث ابن النقيب أن المراد بإيام أقل الجمع وهو

ثلاثة والاسنوى اخذنا من كلامهم وصرح به في الذخائر أن المراد أيام الحج وقدرها بما يقرب بما قدرها به في المجموع من أنها ما بين زوال سابع الحجة وزوال ثالث عشره اى في حق من لم ينفر الفر الاول وكان وجه اعتبار زوال السابع وما بعده اى ان اراد الافضل انه ياخذ حينئذ في استماع خطبة الامام واسباب توجهه من الغدوالى منى والثالث عشر انه قد يريد الافضل وهو اقامته بنى وواضح انه لا بد مع ذلك من قدرته على مؤنة ايام سفره الى مكة ذهابا ورجوعا وخرج بقولنا أول قدرته على أن يكتب بعده أو في الحضر ما بين في السك فلا يلزمه قصر السفر أو طال خلافا للاسنوى لأن تحصل سبب الوجوب لا يجب ومن ثم نقل الجورى الاجماع على ان اكتساب الزاد والراحلة لا يجب فان قلت لم يتضح الفرق بين الزامه الكسب في اول السفر لافى الحضر بل قد يتخيل ان الزامه الكسب في الحضر أولى لانه لا يجتمع عليه به مشقتا السفر والكسب بخلاف ذاك قلت بل الفرق ظاهر

لا يقال الواجب السفر لا الكسب لانه لو حصل المؤنة بنحو اقتراض حصل المقصود لا نأقول ليس المراد بوجوب السفر والكسب وجوب فعل ذلك في الحال لأن الحج على التراخي بل المراد بذلك الاستقرار ولو اعتبرنا الكسب ايضا لم يتأت الاستقرار إذ هو حينئذ غير مستطيع فليتام سم (قوله لاتفاء المشقة الخ) اى بخلاف ما إذا كان يكسب في كل يوم ما يكتفى به فقط فلا يكلف لانه قد ينقطع عن كسبه في ايام الحج معنى ونهاية (قوله والاسنوى) عبارة النهاية و ايام الحج ستة اذ هي من زوال سابع الحجة الى زوال ثالث عشره وقول المجموع انها سبعة مع تحديده بذلك فيه اعتبار الطرفين واستنبطه الاسنوى من التعليل بانقطاعه عن الكسب ايام الحج انها من خروج الناس غالبوا هو من اول الثامن الى اخر الثالث عشر وما دعه في الاسعاد من كون تقديرها بثلاثة ايام كما قاله ابن النقيب اقرب فيه نظر والاقرب ما قاله الاسنوى اه (قوله بما قدرها به في المجموع الخ) اعتمده المعنى ايضا (قوله من انها ما بين الخ) بيان لما قدرها في المجموع (قوله اى في حق من لم ينفر الفر الاول) كذا في النهاية والمعنى اى واما في حق من نفر الفر الاول فهو ما بين زوال سابع ذى الحجة وزوال ثاني عشرة شيخنا ونائى (قوله وواضح انه لا بد مع ذلك الخ) قد يفهم من قوة هذا السياق ان المراد انه لا بد من القدرة على كسب المؤنة المذكورة مع مؤنة ايام الحج في يوم وفي العباب ووجد كفايته ان يؤمنه ذهابا ورجوعا وقد ان يكسب في كل يوم كفاية ايام الحج وفي شرحه يؤخذ من قول المجموع كفايته وكفاية عياله ان قول المتن ووجد كفايته من يؤمنه الخ المقتضى انه لا بد من وجود تلك الكفاية من غير الكسب غير مراد لما علمت من عبارة المجموع انه لو امكنه تحصيلها من كسبه لزمه ايضا وهو ظاهر اه سم (قوله من قدرته على مؤنة ايام سفره الى مكة الخ) اى بوجودها بالفعل او بامكان كسبها في اول يوم من ايام سفره كما مر عن سم (قوله الى مكة) اى ومن مكة (قوله بقولنا اول) اى عقب قول المصنف في يوم (قوله وخرج الى قوله فان قلت في المعنى والى قوله فاتضح في النهاية (قوله بعده) اى بعد اول يوم من سفره (قوله خلافا للاسنوى) اى حيث قال انه لو كان يقدر في الحضر على ان يكسب في يوم ما يكفيه لذلك اليوم وللحج لزمه ان قصر السفر لانهم إذا الزموا به في السفر في الحضر اولى وكذا ان طال لاتفاء المحذور نهاية ومعنى (قوله ومن ثم) اى من اجل ان تحصل الخ (قوله نقل الجورى) عبارة النهاية والمعنى نقل الخوارزمى اه (قوله الاجماع على ان اكتساب الزاد) اى وظاهره انه لا فرق في ذلك بين الحضر والسفر وانه لا فرق في السفر بين الطويل والقصير معنى زاد النهاية وهو كذلك لا فإيا إذا قصر السفر وكان يكسب في يوم كفاية ايام كما مر اه (قوله قلت بل الفرق ظاهر الخ) لا يخفى ما فيه للعارف المتأمل المصنف قاله سم ثم قال فان قلت لا يخفى ما في هذا الفرق وان عده مستطيعا في الاول وعدم عده كذلك في الثاني مجرد دعوى لا دليل لها بل تحمى قلت كان وجه الفرق وعده مستطيعا في الاول دون الثاني إما من شروعه حالا في السفر في الاول دون الثاني لتوقف الشروع على الاكتساب وتحصيل المؤنة قبله نعم قد يقال هذا التوقف لا يمنع الاستطاعة كالم يمنعها توقف

المراد بوجوب السفر والكسب وجوب فعل ذلك في الحال لأن الحج على التراخي بل المراد بذلك الاستقرار ولو اعتبرنا الكسب ايضا لم يتأت الاستقرار إذ هو حينئذ غير مستطيع (قوله وواضح انه لا بد مع ذلك من قدرته على مؤنة ايام سفره الى مكة ذهابا و اياها) قد يفهم من قوة هذا السياق ان المراد انه لا بد من القدرة على كسب المؤنة المذكورة مع مؤنة الحج في يوم وفي العباب ووجد كفايته من يؤمنه ذهابا ورجوعا وقد ان يكسب في كل يوم كفاية ايام الحج وفي شرحه يؤخذ من قول المجموع كفايته وكفاية عياله ان قول المتن ووجد كفايته من يؤمنه الخ المقتضى انه لا بد من وجود تلك الكفاية من غير الكسب غير مراد لما علمت من عبارة المجموع انه لو امكنه تحصيلها من كسبه لزمه ايضا وهو ظاهر اه (قوله قلت بل الفرق ظاهر) لا يخفى ما فيه للعارف المتأمل المصنف فان قلت لا يخفى ما في هذا الفرق وان عده مستطيعا في الاول وعدم عده كذلك في الثاني مجرد دعوى لا دليل عليها بل تحمى وفي شرح الروض ولو كان يقدر في الحضر على ان يكسب في يوم ما يكفيه له وللحج فهل يلزمه الا اكتساب قال الاسنوى تفقها ان كان السفر قصير لزمه لانهم إذا الزموا به

شروع ذی المال علی شراء المؤمن فی ایام الحج اه (قوله عدم استطاعه) ای للسفر قبل الشروع فیه ولو قبل تحصیل الکسب نہایہ (قوله بل محصل الخ) ای مقتدرا علی تحصیل سبب الاستطاعة عبارة النہایہ لا یعدم استطاعته إلا بعد حصول الکسب لان الفرض انه لا یقدر علی الکسب السفر فلا یجب تحصیله لما مر اه (قوله وغلط الخ) عطف علی الفرق (قوله ویتبر) الی قوله فلو قدر فی النہایہ الا قوله نظیر مامر الی او وقف وقوله مدة یمکن فیهما الحج وقوله لا من ماله الی المتن وقوله وان لم یلق الی واعتبروا (قوله نحو نصف يوم) عبارة النہایہ نحو ثلثی يوم اه قول المتن (وجود الراحة) ای الصالحة لمثلہ نہایہ ومغنی ای بان كانت تلیق به عشاء قال الکردی علی بافضل وعلیه جرى الشارح فی الایعاب وفتح الجواد واعتمده سم وعبدالرؤف وابن الجلال وغيرهم وخالف فی التحفة فقال وان لم یلق به رکوبه اه (قوله بشرائه الخ) الاولی یشمل ما فی ملکة بالفعل ان یقال ولو بشرائه الخ (قوله وان قل) ای الزائد نہایہ (قوله بخلاف التیمم) ای بخلاف الماء فی التیمم فان له بدلا وهو التراب سم وبصری (قوله یعارضه الخ) قد تمنع المعارضة بذلك لان التراخی وصف الاداء بعد تحقق الوجوب ای الزوم والكلام بعد فیهما یحصل الوجوب فتأمل فانه دقیق سم وقد یدفع المنع بالجامع الذی ذکره الشارح بقوله فکما انه غیر مضطر الخ (قوله ان الحج علی التراخی) ای اصاله فلا یتغیر الحكم لو تضیق فیهما ینظر ایعاب اه شوبری (قوله او وقف) عطف علی شراء سم وعشاء عبارة النہایہ اورکوب موقوف علیہ ان قبله ولم یقبله وصحناه اه ای علی المرجوح قال عشاء قوله مر او قبله وهل یجب القبول فائتم بترکہ او لا ما فی قبول الوقف من المنة وكذا یقال فمالو اوصی له مال ومات الموصی هل یجب قبول الوصیة أو لا لما تقدم فیه نظرو ولا یبعد فیهما عدم الوجوب لما ذکر اه وفي الکردی علی بافضل عن حاشیة الا یضاح للشارح ما یوافقہ (او یصالحه) ای لہذہ الجهة ونائی (قوله او علی ہذہ الجهة) عطف علی علیہ سم ومرجع الإشارة مکرر شیدی (قوله او اعطاء الامام الخ) ای حیث جاز لہ ذلك حاشیة الا یضاح وو نائی ای بان یكون لہ فیه ما ینبئ بذلك سعید باعشن علی الونائی عبارة النہایہ وشرح بافضل والاوجه الوجوب علی من حملہ الامام من بیت المال کاهل وظائف الركب من القضاة وغيرہم اه قال عشاء قوله مر علی من حملہ الامام الخ وینبغی وجوب السؤال اذا ظن الاجابة اه (قوله لا من ماله) ای ولا من زکاة ونائی عبارة الکردی علی بافضل قال الشارح فی حاشیة الا یضاح ویتردد النظر فمالو اعطى من نحو زکاة والقیاس انه لا یزعمه القبول ایضاً کالوصیة لانه لا یخلو عن منة اه ای واذا قبل لزمہ النسک للملکة ذلك بالقبول اه (قوله وذلك) راجع للبتن (للخبر السابق) ای قبیل قول المصنف

فی السفر فی الحضرة أولى وان کان طویلاً فکذلك لا تنفائ المحذور اه والمتمجه خلافہ فی الطویل لانه اذا لم یجب الا کتساب لایفاء حق الادمی فلا یجاب حق الله تعالی بل لایفائه اولی والواجب فی القصیر انما هو الحج لا الا کتساب ولو قیل ان المراد فی الطویل ذلك فالمتمجه عدم الوجوب وانما وجب فی القصیر لقلة المشقة غالباً اه ولا یرد علی ذلك الاجماع المذكور لخله علی غیر ذلك قلت کان وجه الفرق وعده استطیعاً فی الاول دون الثاني ام کان شروع حالاً فی السفر فی الاول دون الثاني لتوقف الشروع علی الا کتساب وتحصیل المؤنة قبلہ نعم قد یقال ہذا التوقف لا یمنع الاستطاعة کالم منعہما توقف شروع ذی المال علی شراء المؤمن فی ایام الحج وکون الحج لا یدل لہ بخلاف الماء فی التیمم فان له بدلا وهو التراب (قوله یعارضه الخ) قد تمنع المعارضة بذلك لان التراخی وصف الاداء بعد تحقق الوجوب ای الزوم والكلام بعد فیهما یحصل الوجوب فتأمل فانه دقیق ولنا ایضاً ان تقول بناء علی التراخی وصف إنه تابع للوجوب فی الثبوت فهو متأخر عنہ فی الثبوت لان ثبوت الوصف متأخر عن ثبوت الموصوف فکیف یلاحظ فی اصل الوجوب او عدمہ فلیتأمل فانه ایضاً دقیق ثم لو سلنا قلنا ان اثبات الوجوب بالتراخی اولی من اثبات عدمہ به لان المانع من الوجوب انما هو الزیادة ومع تراخیہ لا یتحقق إذ قد یؤخر الی ان یسقط بنحو رخص العوض فان قلت یؤید ما قالہ ما یتأتی عنہم فی الدین المؤجل قلنا هو مشکل کما ینہا علیہ فیما یتأتی (قوله او وقف) عطف علی شراء (قوله او علی ہذہ)

وان اطاق المشى بلا مشقة لانها من (١٦) شانه حينئذ نعم هو الافضل خروجا من خلاف من اوجهه والوجه ان المرأة التي لا يمشى عليها فتنة

منه بوجه كالرجل في ندبة  
وهي الناقة التي يصلح لان  
ترحل وارادوا بها كل ما  
يصلح للركوب عليه بالنسبة  
لطريقه الذي يسلكه ولو  
نحو بغل وحمار وان لم يلق  
به ركوبه وبقر بناء على  
ما صرحوا به من حل ركوبه  
ومعنى كونها لم تخلقه له كافي  
الخبر انه ليس المقصود من  
منافعها واعتبروا المسافة  
من مكة هنا وفي حاضري  
الحرم منه دفعا للمشقة  
فيهما ولو قدر على استئجار  
راحلة إلى دون مرحلتين  
وعلى مشى الباقي فظاهر  
كلامهم انه لا يلزمه وهو  
الوجه خلافا للزركشي  
لان تحصيل سبب الوجوب  
لا يجب (فان لحقه) اى  
الذكر (بالراحلة مشقة  
شديدة) وهي في هذا الباب  
ما يبيح التيمم او يحصل به  
ضرر لا يحتمل عادة فيما  
يظهر (اشترط وجود محمل)  
بفتح ميمه الاول وكسر الثانية  
وقيل عكسه دفعا للضرر  
فان لحقته بالمحمل اشترط  
نحو كنيسة وهي المسماة  
الان بالحجارة فان لحقته بها  
فحقة فان لحقته بها فسير  
يحملها رجال على الوجة  
فيهما ولا نظر لزيادة مؤنتهما  
لان الفرض انها فاضلة عما  
ياتى اما المرأة والختى  
فتشترط في حقهما القدرة  
على الحمل وان اعتادا غيره  
كنساء الاعراب على الوجة

وقيل الخ (قوله وان اطاق) الى قوله فلو قدر في المعنى الى قوله وان لم يلق الى واعتبروا (قوله نعم هو الافضل  
الخ) عبارة المعنى والنهاية وشرح بافضل لكن يستحب للقادر على المشى الحج خروجا من خلاف من اوجه  
وقضية كلام الرافعي انه لا فرق في استحباب المشى بين الرجل والانتى قال في المهمات وهو كذلك وهو المعتمد  
ولو انها منعها كما قاله في التقريب والركوب لو اجد الراحة قبل الاحرام وبعده افضل للتابع والافضل ايضا  
لمن قدر ان يركب على القتب والرحل فعل ذلك اه وعبارة الونائى والكردى على بافضل واما القادر عليه في  
سفر القصر فيسن له ذلك ولو امرأة لم يمش عليها فتنة من المشى بوجهه ان كانت في الغرض مالم يعمل على  
السؤال والا كره له ولعصبة المرأة كالوصى والحاكم منعها من حج تطوع لمجر دهمته وفرض ان قوت اه  
(قوله هو الافضل الخ) اى المشى ان كان واجدا للزاد او امكنه تحصيله بما يجار نفسه في الطريق او كان يكسب  
كل يوم او في بعض الايام كفايته شيخنا (قوله وهى) اى الراحة (قوله وان لم يلق به الخ) كذا في الزيادة اقول  
وقد يتوقف فيه الا ان يقال الحج لا يدل له بخلاف الجمعة ويفرق بين ذلك وبين المعادل الا في حيث اشترط فيه  
اللياقة بانه يترتب عليه الضرر بمجالسته بخلاف الدابة عرش وتقدم عن النهاية والمعنى والاياعاب وغيرهم  
اشترط اللياقة هنا ايضا خلافا للتحفة (قوله ومعنى كونها) اى البقرة (قوله انه الخ) اى الركوب (قوله  
واعتبروا الخ) اى انما اعتبروا مسافة القصر هنا من مبداء سفره إلى مكة لا إلى الحرم عكس ما اعتبروه في حاضري  
المسجد الحرام في المتمتع رعاية لعدم المشقة فيهما نهاية ومعنى (قوله منه) اى الحرم (قوله لان تحصيل  
سبب الوجوب) فديقال مراد الزركشي ان من ذكر يخاطب بالوجوب بقدرته على ما ذكر لانه يجب عليه  
الوصول إلى ذلك المحل ثم حينئذ يخاطب بالوجوب بالنسك حتى يكون من تحصيل سبب الوجوب فليتامل هذا  
ويظهر انه يلحق بما ذكره الزركشي عكسه كان يكون بينه وبين محل دابة له توصله إلى مكة دون مرحلتين  
فليتامل ثم رأت المحشى قال قد يمنع ان هذا من تحصيل سبب الوجوب بل هو على هذا الوجه يعد مستطعا  
ولعمر ان الله هذا في غاية الظهور للمتامل انتهى اه بصرى (قوله وهى) إلى قول المتن ومن بينه الخ في  
النهاية إلا قوله او يحصل إلى المتن وقوله ولا مشهورا إلى ومن ثم (قوله ما يبيح التيمم) اقتصر عليه النهاية  
وشروح بافضل والارشاد للشارح (قوله او يحصل به الخ) جرى عليه الشارح ايضا في حاشية الايضاح  
والاياعاب والجمال الرملى وابن علان في شرحى الايضاح اه كردى على بافضل (قوله او يحصل به الخ) لعل او  
بمعنى بل ولا فهذا يغنى عما قبله ثم كان الاولى او ما يحصل الخ قول المتن (وجود محمل) اى بيع او اجارة يعوض  
مثل نهاية ومعنى (قوله بفتح ميمه) إلى قوله ولا ينافيه في المعنى إلا قوله فان لحقته بها إلى اما المرأة (قوله بفتح ميمه  
الاولى وكسر الثانية) اى بخط المصنف وهو خشب ونحوه يجعل في جانب البعير للركوب فيه نهاية ومعنى  
وشرح بافضل قال الكردى عليه اى بلا شئ يستر الراكب فيه والكنيسة هي المحمل الا ان عليه اعدا عليها  
ما يظل من الشمس اه (قوله نحو كنيسة) اى كالشقف ونائى (قوله بالحجارة) وهى المعرفة الان بالمشقة  
عش عبارة المعنى وهى اعداد مرتفعة في جوانب المحمل يكون عليها ستر دافع للحر والبرد اه (قوله  
فحقة الخ) بالكسرو وهى المعروفة الان بالتخت واستشكل السيد عمر البصرى تصور المعضوب إذ  
وصول الشخص إلى حالة بحيث يشق عليه مشقة شديدة ان يحمل على محفة او سرير على الاعناق في غاية  
التدوير انتهى وافره ابن الجمال في شرح الايضاح اه كردى على بافضل (قوله فيها) اى في المحفة والسرير  
(قوله وان اعتادا الخ) اى وان لم يتضرر انهاية وشرح بافضل (قوله كنساء الاعراب) اى والا كراد  
والتركبان فان الواحدة منهن تركب الخيل في السفر الطويل بلا مشقة معنى (قوله للواجب) لعل

عطف على عليه (قوله والوجه ان المرأة الخ) جرى عليه مر (قوله وهى الناقة) اى الراحة (قوله وان لم  
يلق به ركوبه) ممنوع مر (قوله وان لم يلق به ركوبه) قد يشكل ما ياتى في الشراء (قوله لان تحصيل  
سبب الوجوب لا يجب) قد يمنع ان هذا من قبيل تحصيل سبب الوجوب بل هل هو على هذا الوجه يعد مستطعا

(واشترط شريك يجلس في الشق الاخر) أي وجرده بشرط ان تليق به مجالسته بان لا يكون فاسقا ولا مشهورا بنحو مجون أو خلاعة ولا شديد العدواة له فيما يظهر اخذاما يأتي في الوليمة بل اولى لان المشقة هنا اعظم بطول مصاحبتهم ومن ثم اشترط فيما يظهر ايضا ان لا يكون به نحو برص وان يوافق على الركوب بين المحملين إذ انزل لقضاء حاجة ويغلب على ظنه وفاؤه بذلك (١٧) وقضية المتن وغيره تعين الشريك وان

قدر على الحمل بتماه لأن بذل الزيادة خسران لا مقابل له لكن الاوجه انه متى سهلت معادلته بما يحتاج لاستصحابه او يريده معه تعينت هي او الشريك (ومن بينه وبينها) أي مكة (دون مرحلتين) وإن كان بينه وبين عرفة مرحلتان كما اقتضاه كلامهم ومقتضاه ايضا انه لو قرب من عرفة وبعد من مكة لم يعتبر (وهو قوي على المشي يلزمه الحج) لعدم المشقة غالبا (فان ضعف) عن المشي بحيث يلحقه به المشقة السابقة (فكالبعيد) فيما روج بالخروج بالمشي نحو الجب فلا يجب مطلقا العظم مشقته (ويشترط كون الزاد والراحلة) السابقين ومثلها ثمنهما واجرة خفارة ونحو محرم امرأة وقائد اعمر ومحمل اشترط وغير ذلك من كل ما يلزمه من مؤن السفر (فاضلين عن دينه) ولو مؤجلا وان رضى صاحبه او كان الله تعالى كندرا لان المنية قد تحترمه فتبقى الذمة مرتبة وبفرض حياته قد لا يجيد بعد صرف ماله للحج ما يسد به وظاهر كلامهم أنه لا فرق بين

الانساب للايجاب بصرى قول المتن (واشترط الخ) أي في حق راكب المحمل نحوه ايضا نهاية (قوله بشرط ان تليق الخ) أي وقدر على مؤنته واجره ان كان لا يخرج إلا بها شيئا (قوله بشرط ان تليق به مجالسته الخ) عبارة في الايجاب ان يكون عدلا ذمرا وتليق به مجالسته إذا كان الاخر كذلك اهـ ولم ار إذا كان الاخر كذلك في غير الايجاب اهـ كرهى على بافضل (قوله بنحو مجون) وهو عدم الحياء من فعل ونائي (قوله بنحو برص) أي كالجدام نهاية (قوله وقضية المتن وغيره تعين الشريك الخ) اعتمده المعنى (قوله لكن الاوجه الخ) عبارة النهاية والا قرب انه ان سهلت المعادلة به بحيث لم يخش ميلا ورأى من يمسك له لو مال عند نزوله لحوق قضاء حاجة اكتفى بها ولا لا لا قرب تعين الشريك اهـ (قوله متى سهلت معادلته الخ) قال الشيخ عبد الرؤف وقياس الشريك اللياقة اهـ أي في الامتعة وفي حاشية الايضاح للشارح ومن يليق به الركوب بنحو هودج كقعد مربع بوضع بل الجوالق لا يحتاج لشريك اهـ ونحوه عبد الرؤف اهـ كرهى على بافضل وفي الونائي ما يوافق (قوله لم يستبر) أي هذا القرب عبارة الونائي وثانها وجود من بينه وبين مكة مرحلتان ولو قرب من عرفة راحلة الخ اهـ قول المتن (يلزمه الحج) أي وان لم يلق به كما هو ظاهر اطلاقه وينبغي خلافة عرش قول المتن (وهو قوي الخ) أي بان لم تحصل له مشقة تبيح التيمم ونائي ولكن قضية قول الشارح الاتي المشقة السابقة ان المراد بالقوى هنا من لا يحصل له بالمشي مشقة لا تحتل عادة وان لم تبيح التيمم (قوله لعدم المشقة) أي فلا يعتبر في حقه الراحلة وما يتعلق بها إلا المرأة ونائي (قوله فتكا بالبعد فاسما) أي فيشترط في حقه وجود الراحلة وما يتعلق بها معنى ونائية (قوله بنحو الجب) أي كالزحف نهاية (قوله فلا يجب مطلقا) أي وان اطاقه نهاية ومعنى (قوله ومثلها ثمنهما) قد يستغنى عن ذلك بان المراد بكونهما فاضلين فضل عنهما ان وجد اعندهم ثمنهما ان لم يوجد اعندهم (قوله واجرة خفارة) هي بضم الخاء وكسرها الحراسة مختار اهـ بجري (قوله ونحو محرم الخ) وقوله قائد الخ) بالجر عطف على خفارة (قوله ومحمل الخ) كقوله واجرة الخ وقوله وغير ذلك بالرفع عطف على ثمنها قول المتن (فاضلين الخ) أي عند خروج القافلة ونائي (قوله ولو مؤجلا) إلى قوله لأن المنية في النهاية والمعنى (قوله وبفرض حياته الخ) يؤخذ منه انه لو كان له جهة يرجو الوفاء منها عند حلوله وجب عليه الحج وهو ظاهر عرش ويمنع ظهوره قول الشارح الاتي ان المدار على التعليل السابق (قوله وظاهر كلامهم انه لا فرق الخ) ثم قوله عنهم (والحج على التراخي) قد يشكك بان اتصافه بالتضييق او التراخي فرع الوجوب والكلام بعد في شروط الوجوب فتأمل فانه دقيق سم (قوله بين تضيق الحج) أي كان خاف العضب والموت (قوله على التعليل السابق) أي بقوله لان المنية قد تحترمه الخ (قوله مع ذلك) أي تعليمهم بان الدين ناجز الخ (قوله ودينه) إلى المتن في النهاية وكذا في المعنى الا قوله والة

ولعلم الله ان هذا في غاية الظهور للتمام (قوله لكن الاوجه انه متى سهلت معادلته الخ) في شرح م والاقرب انه ان سهلت المعادلة به بحيث لم يخش ميلا ورأى من يمسك له لو مال عند نزوله لحوق قضاء حاجة اكتفى بها لا لا قرب تعين الشريك اهـ (قوله ومثلها ثمنهما الخ) قد يستغنى عن ذلك بان المراد بكونهما فاضلين فضل عنهما ان وجد اعندهم ثمنهما ان لم يوجد اعندهم (قوله في المتن فاضلين عن دينه) ظاهر كلامهم هنا اعتبار الفضل عن الدين وان لم تعتبر الفضل عنه بالنسبة للفطرة لانهم اطلقوا اعتبار الفضل هنا ولم يحكوا فيه خلافا مع حكايهم الخلاف هناك والفرق يمكن بحقارة الفطرة غالبا بالنسبة للدين فسومح بوجوبها مع الدين على احد الرايين بخلاف مؤن الحج فليتأمل (قوله وظاهر كلامهم انه لا فرق بين تضيق الحج وعدمه) ثم قالوه عنهم والحج على التراخي قد يشكك بان اتصافه بالتضييق او التراخي فرع الوجوب والكلام بعد في

(٣) - (شرواني وابن قاسم) - (رابع)

تضييق الحج وعدمه لكن قضية تعليمهم بان الدين ناجز والحج على التراخي خلافه وهو محتمل كاجتماع الدين والزكاة والحج في التركة قاله الاذرعى وقوله وهو محتمل فيه نظر لان المدار على التعليل السابق ولانهم مع ذلك صرحوا بان الدين المؤجل كالحال فدل على ان نجاز الدين غير شرط فكذا تراخي الحج ودينه الحال على ملأ

احترف (قوله) مقر به او به بينة (ينبغي وثم حاكم يخلص الحق بلا اخذ شيء و احواج الى مشقة لا تحتمل عادة (او يعمله القاضي) اى وثم قاض يرى القضاء بعلمه فيما يظهر بصرى (قوله) ما يسهل عليه الظفر به) اى بان تنفى المشقة التى لا تحتمل وتوقع الضرر بخلاف ما لا يسهل بان يحتاج فيه الى المشقة او يتوقع حصول الضرر ولعل هذا التفصيل اولى من اطلاق الوجوب فليتامل سم (قوله) نحو الفقيه) اى كالحديث واللغوى (قوله) بتفصيله (الخ) عبارة الوائى وعن كتب الفقيه الا ان يكون له فى تصنيف واحد نسختان فيبيع احدهما فلو كان احدهما اصح والاخرى احسن او مبسوطه والاخرى وجيزة ترك له الاصح والمبسوطه ان لم يكن مدرسا والترك له المبسوطه والوجيزة اه وقال الشراوى يبق للمدرس من كل كتاب نسختان اذ لا تخلو نسخة غالباً عن غلط فيحتاج لثانية للمراجعة اه (قوله) وخيل الجندى) اى وسلاحه سواء كان متطوعا او مرتزقا كرى (قوله) والة المحترف) اى وبها تم زراع ونحو ذلك شيخنا قال ع ش يمكن الفرق بين الة المحترف وبين ما يأتى فى مال التجارة بان المحترف محتاج الى الالة حالاً بخلاف مال التجارة فانه ليس محتاجا اليه فى الحال اه وفيه ما لا يخفى (قوله) وثمن المحتاج (الخ) مبتدا او (قوله) كهو) خبره قول المتن (ومؤنة من عليه (الخ) اى على الوجه اللائق به وبهم نهاية وشرح بافضل (قوله) واقامته) اى المعتادة بمكة وغيرها اه كرى على بافضل (قوله) مامر) اى فى شرح ذهابه و اياه به (قوله) وعدل) الى المتن فى المغنى والنهاية لا قوله وان كان الى ليشمل (قوله) لانهم (الخ) متعلق بقال نفقتهم قاله سم اقول بل بقوله مع ان المراد النسخ عبارة المغنى كان الاولى ان يقول من عليه مؤنتهم لانه قد يقدر على النفقة فلا تجب دون المؤنة فتجب اه (قوله) ليشمل (الخ) علة لقوله قبل وعدل سم (قوله) والخدمة) اى ان احتيج اليها نهاية (قوله) واعفاف الاب) اى بتزويجه او تسريه كرى على بافضل (قوله) وثمن دواء واجرة طبيب) اى لحاجة قريبه او مملوكه اليها ولحاجة غيرهما اذا عين الصوف اليه شرح بافضل ووئائى قال الكرى على الاول قوله ولحاجة غيرهما اى غير المملوك والقريب والمراد غير من تلزمه نفقته ولو اجانب او اهل ذمة او امان فى السير من المنهاج من فروض الكفاية دفع ضرر المسلمين ككسوة عاروا طعام جائع اذا لم يتدفع بزكاة وبيت المال وفى التحفة وضرر اهل الذمة والامان ويلحق بالا طعام والكسوة ما فى معناهما كاجرة طبيب و ثمن ادوية الخ لكن لا يلزم ذلك الا على من وجد زيادة على كفاية سنة له ولمونه كفى الروضة اه وفى باعشن على الثانى عن الفتح ما يوافق جميع ذلك (قوله) حتى يترك تلك المؤن (الخ) اى كلها وهذا قد يخالف ما ذكره مر فى الجهاد من ان المتجته انه اذا ترك لهم نفقة يوم الخروج جاز سفره اه وفى كلام الزيدى ان عدم الجواز فيما بينه وبين الله تعالى

شروط الوجوب فتأمل فانه دقيق (قوله) نعم ما يسهل عليه الظفر به) اى بان تنفى المشقة التى لا تحتمل وتوقع الضرر بخلاف ما لا يسهل بان يحتاج فيه الى مشقة لا تحتمل او يتوقع حصول ضرر ولعل هذا التفصيل اولى من اطلاق عدم الوجوب فليتامل (قوله) والة المحترف) قد يشكك اعتبار الفضل عنها و ثمنها مع لزوم صرف مال التجارة و ثمن المستغلات وان لم يكن له كسب كما يأتى فتأمل (قوله) وثمن المحتاج اليه بما ذكر وغيره كهو) لا يخفى ان حاصل هذا الصنيع انه يعتبر فى الوجوب الفضل عن هذه المذكورات ان كانت عنده وعن ثمنها ان لم تكن عنده وقضيته عدم استقرار الحجج فى الحالين لعدم الوجوب مع الاحتياج اليها او الى ثمنها وهذا بخلاف الحاجة الى النكاح فانهم لم يجعلوها مانعة من الوجوب كما سياتى ولعل الفرق ما اشاروا اليه بتعليل عدم كونها مانعة من الوجوب بانها من المالد لكن بحث مر الحاق ثمن المذكورات المحتاج اليه فيها بالا احتياج الى صرف مامع فى النكاح فلا يمنع استقرار وجوب الحجج بخلاف الاحتياج لدست الثوب او ثمنه لانه لا يجرى فيه وجوب الاحتياج الى المذكورات اذا كانت عنده فيمنع الوجوب ايضا و فرق بين ما اذا كانت عنده وما اذا كان ثمنها بانه اذا صرفه فيها فقد باشر باختياره فتضيع ما يمكن الحجج به فليتامل فانه خلاف ظاهر صنيعهم (قوله) لانهم قد يقدر (الخ) هذا لا يظهر فى الزوجة اذ يلزم نفقتها وان قدرت عليها (قوله) لانهم (الخ) متعلق بقال نفقتهم (قوله) لتشمل الكسوة (الخ) علة لقوله قبل وعدل

مقر به او به بينة او يعمله  
القاضى كالذى يده والالا  
فكالمعدوم نعم مايسهل  
عليه الظفر به بشرطه  
كالخاصل ايضا (و) عن  
دست ثوب يليق به نظير ما  
ياتى فى الفيلس وعن كتب  
نحو الفقيه بتفصيله الا ترى  
فى قسم الصدقات وخيل  
الجندى الا ترى ثم والة  
المحترف و ثمن المحتاج اليه  
ما ذكر وغيره كهو وعن  
(مؤنة من عليه نفقتهم مدة  
ذهابها و اياها) واقامته كما علم  
مما مرثلا يضيعوا وعدل  
عن قول اصله نفقة وان  
كان تقدير اربابها ما يرد بالمؤنة  
ومن ثم قال نفقتهم مع ان  
المراد مؤنتهم لانهم قد  
يقدر (الخ) على النفقة فلا  
يلزم المنفق الا المؤنة الزائدة  
لتشمل الكسوة والخدمة  
والسكنى واعفاف الاب  
و ثمن دواء واجرة طبيب  
ونحوها ولا يجوز له الخروج  
حتى يترك تلك المؤن

أما في ظاهر الشرع فلا يكلف بدفعها لانهما تجب يوما بيوم أو فضلا بفصل وعليه فإنها محمول على عدم الجواز باطنا وأما في السير عن اللفظي محمول على الجواز ظاهرا ع ش أقول كلام الشارح في النفقات صريح في عدم الجواز ظاهرا أيضا (قوله أو يوكل الخ) أي أو يستصحب من عليه مؤنته بصري (قوله من مال حاضر) أي أو في حكمه بأن يكون ديناً على مليء بأحدى الشروط المتقدمة فيما يظهر بصري (قوله أو يطلق الزوجة) أي ما لم تأذن له وهي كاملة ونائي عبارة الكردى على بافضل هذا عند الشارح وعند الجمال الرملي عليه ذلك فيما بينه وبين الله تعالى ديانة لا حكماً فلا يجبره إلحاً كما هو (قوله أو يبيع القن) لو قال أو يزيل ملكه عنه لكان أعم ولعل الأقرب الاعتداد بأذن مؤنته في أن يسافر ويتركه بغير اتفاق أو نحوه أن كان رشيداً وكان له جهة بنفق منها كان يكون كسواً بكسباً حالاً لا لا تقابصري (قوله أي المذكور) إلى قوله بخلاف السرية في النهاية والمعنى قول المتن (عن مسكنه) أي الاتفاق به المستغرق لحاجته (وعبد) أي يليق به نهاية ومعنى يأتي في الشرح مثله (قوله لزمانة) يعني لعجز نهاية ومعنى (قوله أو من نصب) ما ضابطه قد يقال ضابطه ما يعدر فإن صاحبه لا يليق به خدمة نفسه بصري (قوله أو عن ثمنها الخ) فلو كان معه تقدير يريد صرفه اليهما مكن منه معنى قال البصري بعد ذكر مثله عن ابن شعبة مانصه ومقتضى قوله يريد إلحاً اعتبار إرادة تحصيلهما مع الاحتياج اليهما ولا يكتفى بمجرد الاحتياج فليتأمل اه وياتي في الشرح فيمن يعتاد السكن بالأجرة ما يؤيده (قوله هذا) أي محل الخلاف نهاية ومعنى (قوله وكانت مسكن مثله) ولأقرب العبد الخ) ومثلهما الثوب النفيس نهاية وإيعاب (قوله فان أمكن بعضها) أي الدار ولو غير نفيسة معنى (قوله تعين ذلك) أي ما ذكر من البيع والاستبدال (قوله أي مجزئاً) أي أن المراد بالبدل الخلف و (قوله في الجملة) متعلق ببديلاً سم (قوله فلا ينتقض الخ) وجه الانتقاض أو المرتبة الأخيرة منها لا بد لها ولما قال في الجملة أي في بعض الأفراد دفع الانتقاض كردى (قوله بخلاف العبرية) خالفه النهاية والمعنى فقال أن الأمة كالعبد ولو للاستمتاع كما قاله ابن العاد خلافاً لما بحثه الأسنوي اه (قوله لم يكلف بيعها) الظاهر أنه لا يكلف مخالعة زوجته وإن تسربعوض بغير مؤنة الحج وإن كان كارهاً لها وهو ظاهر مر اه سم (قوله بيعها) الظاهر ولا استبدالها سم (قوله أنه يقدمه الخ) أي والحاجة إلى النكاح لا تتمع الوجوب ولا الاستقرار وإن خاف العنت لأن النكاح من الملاذع مع ذلك إذ أمات ولم يحج يقضى من تركته لأنه تأخير مشروط بسلامة العاقبة نهاية وهل يتبين عصيانه من آخر سنى الامكان أو لا فيه فطر والأقرب الأول ثم رأيت سم على حج صرح بما قلناه نقلاً عن م لكن في حواشي شرح الروض للشهاب الرملي ما حاصله أنه إذ أمات في هذه الحالة لا يائشم كافي فو اعد الزر كشي لأنه فعل ماذو نافية من قبل الشارع ع شر وفي الجبرمي عن الحلبي ولا إثم عليه خلافاً لحج اه (قوله بما يكون سبياً الخ) وهو تقديم النكاح على النسك لأجل خوف الوقوع في الزنا نهاية (قوله عقب سنة الخ) الأولى بعد سنة الخ إلا أن يتعلق بفسقه لا بمات (قوله

(قوله أي مجزئاً) عبارة شرح العباب نعم نوزع بأن كل خصلة من خصائصها مستقلة بنفسها وليست بدلاً عن غيرها ويرد منع ذلك وتسليمه فالمراد بالبدلية أن لها خلفاً فلا يضيق فيها بخلاف ما لا خلف له ومن ثم كانت الفطرة كالحج إذ لا خلف لها أيضاً ومثلها الثوب النفيس اه وفي شرح الروض في الفطر فلو كانا نفيسين يمكن إبدالها بلاقين به ويخرج التفاوت لزومه ذلك كما قاله الرافعي في الحج قال لكن في لزوم بيعهما إذا كانا مالوفين وجهان في الكفارة فيجوز أن هنا وفرق في السرح الصغير والروضة بأن للكفارة بدلاً أي في الجملة الخ اه فليتأمل قوله ومثله الثوب النفيس (قوله أي مجزئاً) أي أن المراد بالبدل الخلف (قوله في الجملة) متعلق ببديلاً (قوله لم يكلف بيعها) الظاهر أنه لا يكلف مخالعة زوجته وإن تسربعوض بغير مؤنة الحج وإن كان كارهاً لها وهو ظاهر مر وإن أوجبنا النزول عن وظيفة له تسربعوض النزول عنها بما يفي بمؤنة الحج على قياس اقتناء شيخنا الشهاب الرملي بوجوب النزول عنها لوفاء الدين وذلك لظهور الفرق بين النزول والمخالعة م (قوله فان قلت كيف يؤمر بما يكون سبياً لفسقه الخ) يؤخذ منه أنه لو قدم النكاح ومات عقب سنة التمكن عصي وفسق لأن

الحج للمستقبلات ان المكفية باسكان زوج والسكن في بيت مدرسة بحق لا يترك لهما مسكن ومخالفة الاسنوى في هذا والذي قبله مردودة وظاهر كلامهم انه لا عبرة بما هو مستاجر له وإن طال مدة الاجارة وهو محتمل لان هذه المدة محدودة مترتبة الزوال فليس كالمسكن الاصل بمخالفة ذينك ثم رايت عن السبكي ان من يعتاد السكن بالاجرة لا يترك له مسكن وهو بعيد جدا فالوجه خلافه نعم إن قصد انه وإن اشتراه لا يسكن فيه بل فيما اعتاده فلا يعتبر في حقه حينئذ كما هو ظاهر ونقل بعضهم عن السبكي ما هو قريب منه فليحمل عليه ومن ثم تبعه الا ذرعى وغيره ويتردد النظر في الموصى له بمنفعته مطلقا او مودة معلومة والذي يتجه في الاول انه لا يشتري له مسكن بخلاف الثاني نظير ما مر في الموقوف والمستاجر ثم رايت الاذرعى اطلق ان المستحق منفعة بوصية كهب بوقف وهو ظاهر فيما ذكرته إذ القياس على الوقف يقتضى عدم تعيين المدة والاوجه فيمن لا يصبر على ترك

لا خصوص المأمور به فكانه (الخ) قد يقال لا حاجة مع قوله لا خصوص المأمور به الى ما بعده على ان الامر بشرط السلامة بجر الى الامر بما لا يطاق فتأمل سم (قوله الا ان) اى عن قريب (قوله ويؤخذ) الى قوله وظاهر كلامهم في النهاية والمعنى (قوله) والسكن في بيت مدرسة (الخ) ظاهر اطلاقه ولو كان مشروطا بنحو عدم الزوج وفي نيته ان يتزوج بعد فليراجع (قوله) ومخالفة الاسنوى (الخ) عبارة النهاية قال الاسنوى وكلامهم يشمل المرأة المكفية باسكان الزوج واخدا منه وهو متجه لان الزوجة قد تقطع فتحتاج اليهما وكذا المسكن للفقهاء الساكنين ببيوت المدارس والصوفية بالربط ونحوهما والوجه ما قاله ابن العماد من ان هؤلاء مستطيعون لا يستغنائهم في الحال فانه المعتبر ولهذا تجب زكاة الفطر على الغني ليلة العيد فقط اه زاد المعنى ويؤيد ذلك انهم لما تكلموا على استحباب الصدقة بما فضل عن حاجته قال الزركشى هناك ان المراد بالحاجة حاجة اليوم والليلة كما اقتضاه كلام الغزالي في الاحياء فلم يعتبروا حاجته في المستقبل اه قال ع ش (قوله) والاوجه ما قاله ابن العماد (الخ) معتمد اه (قوله في هذا) اى في الساكن (الخ) (والذى قبله) اى في المكفية (الخ) انظر ما فائدة هذا التطويل مع تيسر الاداء بضمير او إشارة التثنية (قوله) وظاهر كلامهم انه لا عبرة بما هو مستاجر (الخ) اى في تركه المسكن مع ذلك سم (قوله) بخلاف ذينك (الخ) اى مسكن الزوج والمسكن الوقف (قوله) وهو بعيد (الخ) اى ما نقل عن السبكي (قوله) إن قصد (الخ) اى من يعتاد السكن (الخ) (قوله) ومن ثم (الخ) اى من اجل هذا النقل الثاني او حمل النقل الاول عليه (تبعه (الخ) اى السبكي (قوله في الاول) اى المطلق (قوله) بخلاف الثاني (الخ) اى المقيد بمدة معلومة (وقوله) نظير ما مر في الموقوف والمستاجر (نشر على ترتيب اللف (قوله) إذ القياس على الوقف (الخ) قد يقال هذا ممنوع لصحة قوله وقت هذا على زيد سنة ثم على الفقراء كما ساقى في كتاب الوقف إلا ان يحاج بان المراد قياسه على الوقف يقتضى عدم التعيين لان الكلام في الوقف الذى لا تعيين فيه سم ولا يخفى ان هذا المعنى هو الظاهر المتبادر من كلام الشارع (قوله) انه لا يشترط قدرته (الخ) قال ابن الجمل ظاهره وإن ظن لحوق ضرر ببيع التيمم لو ترك الجماع بالتجربة او باخبار عدلى رواية عارفين وهو غير واضح ومن ثم استظهر في المنح في هذه الحالة للوجوب اشتراط قدرته على حيلة يستصحبها وجزم تليذه في شرح المختصر وما الى مال السيد عمر البصرى ثم قال وعليه فيظهر ان مثل مبيع التيمم حصول المشقة الظاهرة التى لا تحتمل في العادة ثم بلغنى ان الشهاب سم صوب ما فى المنح انتهى كردى على بافضل وجزم بما فى المنح الونائى ايضا قول المتن (وانه يلزم صرف مال تجارته (الخ) ظاهر اطلاق المصنف وغيره يقتضى انه لا فرق بين ان يكون له كسب او لا وإن قال الاسنوى فيه بعد قال في الاحياء من استطاع الحج ولم يحج حتى افلس فعليه الخروج الى الحج وإن عجز للفلاس فعليه ان يكتب قدر الزاد فان عجز فعليه ان يسأل الزكاة والصدقة ويحج فان لم يفعل ومات مات عاصيا معنى زاد النهاية ومعلوم ان السك باق على اصله إذ لا يتضيق إلا بوجود مسوغ ذلك فإداهم بذلك استقرار الوجوب اخذ بما ياتى وحينئذ قال وفق لكلامهم في الدين عدم وجوب سؤال الصدقة ونحوها وعدم وجوب الكسب عليه لاجله ما لم يتضيق اه اى بان خاف العصب او الموت ع ش قول المتن (صرف مال تجارته (الخ) اى والنزول عن الجامكية والوظيفة ونائى عبارة ع ش تنبيه قياس ما قفى به شيخنا الشهاب الرملى من انه يجب على المدين النزول عن وظائفه بعوض إذا امكنه ذلك الغرض وفاء الدين وجوب الحج على من يده وظائف امكنه النزول عنها بما يكفيه للحج وإن لم يكن له إلا هي ولو امكنه الحج بموقوف لمن يحج وجب والظاهر ان محله حيث لا يلحقه منه مشقة في تحصيله من

التأخير وإن كان بسبب تقديم النكاح المطلوب مشروط بسلامة العاقبة مر (قوله) لا خصوص المأمور به فكانه (الخ) قد يقال لا حاجة مع قوله لا خصوص المأمور به الى ما بعده على ان الامر بشرط السلامة بجر الى الامر بما لا يطاق فتأمل (قوله) وظاهر كلامهم انه لا عبرة بما هو مستاجر (الخ) اى في تركه المسكن مع ذلك (قوله) إذ القياس على الوقف يقتضى عدم تعيين المدة (قوله) قد يقال هذا ممنوع لصحة قوله وقت هذا على زيد سنة ثم على الفقراء كما ساقى في كتاب الوقف إلا ان يحاج بان المراد قياسه على الوقف يقتضى عدم التعيين لان



وثن مستغلته التي يحصل منها كفايته (اليها) أي الزادو الرحلة مع ما ذكر منها كما (٢١) يلزمه صرف في دينه وفارق المسكن والخادم

بانه يحتاج اليها حالا وهو يتخذ ذخيرة للمستقبل والحج لا ينظر فيه للمستقبلات وبه يرد على من نظر لها فقال لا يلزمه صرفه لها اذ لم يكن له كسب بحال لاسيما والحج على التراخي (الثالث أمن الطريق) ولو ظنا الا من الاثاق بالسفردون الحضرة على نفسه وما يحتاج لاستصحابه لا على ما معه من مال تجارته ونحوه ان امن عليه ببلده ولا على مال غيره الا اذا لم يحفظه والسفر به فيما يظهر وذلك لان خوفه يمنع استطاعة السبيل ويشترط ايضا وجود رفقته يخرج معهم وقت العادة ان خاف وحده ولا أثر للوحشة هنا لانه لا يدل له وبه فارق الوضوء ولو اختص الخوف به لم يستقر في ذمته كما بينته في الحاشية (فلو خاف على نفسه) أو بضعه (أو ماله) وان قل (سبعا أو عدوا) مسلما أو كافرا (أو رصديا) وهو من يرصد الناس أي رقبهم في الطريق أو القرى لا خدش منهم ظنا (ولا طريق) له (سواء لم يجب الحج) لحصول الضرر نعم يسن الخروج وقتال الكافر ان امكن ولم يجب هنا وان زاد المسلمون على الضعف لان الغالب في الحجاج عدم اجتماع كلتهم وضعف جانبهم

نحو ناظر الوقف والا فلا وجوب مر وفي فتاوى الجلال السيوطي رجل لا مال له وله وظائف فهل يلزمه النزول عنها بما ليحج الجواب لا يلزمه ذلك وليس هو مثل بيع الضيعة المعدة للنفقة لان ذلك معاوضة مالية والنزول ان صحناه مثل التبرعات سم على حج والا قرب ما قاله م ر ومثل الوظائف الجو امك والحلات الموقوفة عليه اذا انحصر الوقف فيه وكان له ولاية الايجار فيكلف ايجاره مدة تبقى مؤن الحج حيث لم يكن في شرط الواقف ما يمنع من صحة الاجارة وظاهره في النزول عن الوظائف ولو تعطلت الشعائر بنزوله عنها وهو ظاهر لانه لا يلزمه تصحيح عبادة غيره اه (قوله) وثن مستغلته أي وثن ضيعته التي يستغلها وان بطلت تجارته ومستغلته نهاية (قوله) وثن مستغلته إلى قوله ولا على مال الخ في النهاية وكذا في المعنى الا قوله ونحوه الخ (قوله) وهو أي مال التجارة (يتخذ ذخيرة الخ) اقول يرد على هذا الفرق خيل الجندي وآلة المحترف وبهائم زراع فانها كالمستغلات ذخيرة للمستقبل مع انه لا يلزم صرفها للحج (قوله) نظر لها أي للمستقبلات (قوله) صرفه أي مال التجارة (لها) أي الزادو الرحلة (قوله) ويشترط ايضا الخ) فبقال لا حاجة لقولهم ويشترط الخ بعد ما تقرر من ان المدار على الامن ولو مع الوحدة بصرى (قوله) وجود رفقته الخ) ويسن أن يكون لمريد النسك رفيق موافق راغب في الخير كاره للشرا نسي ذكره وان ذكر اعانة وتحمّل كل منها صاحبه ويرى له عليه فضلا وحرمة وان رأى رفيقا عادما دينا كان ذلك هو الفضل العظيم وروى ابن عبد البر اتيه الرفيق قبل الطريق فان عرض لك أمر نصر كوان احتجت اليه وفدك معنى (قوله) لانه لا يدل الخ) يعارضه ان الحج على التراخي نظير ما تقدم في بذل الزيادة القليلة فر اجمعه بصرى (قوله) ولو اختص الخوف به لم يستقر الخ) كذا مر اه سم عبارة النهاية والمراد بالخوف العام وكذا الخاص في الارجح فلو اختص الخوف بواحد لم يقض من تركته خلافا لما نقله البلقيني عن النص وجزم به في الكفاية اه أي والمعنى عبارة ته والمراد بالامن الامن العام حتى لو كان الخوف في حقه وحده قضى من تركته كما نقله البلقيني عن النص الخ قول المتن (فلو خاف) أي في طريقه (على نفسه) أي أو عضوه او نفس محترمة معه أو عضوها معنى ونهاية (قوله) أو بضعه) عبارة النهاية أو بضع اه وعبارة الو نائي على نفس وبضع له ولغيره اه قول المتن (أو ماله) خرج به الاختصاص فلا يشترط الامن عليه كد على بافضل (قوله) وان قل) إلى قول المتن والاطهر في النهاية والمعنى الا قوله نعم إلى ولو بذل وقوله وكذا إلى امالو كان قول المتن (أو رصديا) بفتح الصاد المهملة وسكونها نهاية ومعنى ومثل الرصدي بل اولى كما هو ظاهر امير البلد اذا منع من سفر الحج الا بما ولو باسم تذكرة الطريق قول المتن (لم يجب الحج) أي ولا العمرة نهاية (قوله) ولم يجب هنا الخ) هذا اذ لم يعبروا ببلادنا والافتحج مقالتهم مطلقا كما سيأتي في محله رشيدى (قوله) وضعف جانبهم) كذا في اكثر النسخ بنون فباء وفي بعض النسخ جاشهم بالشين ولا يظهر مناسبة معناه وهو اضطراب القلب هنا فله محرف عن جائهم بالثاء المثلثة وهو الحركة عبارة المحشى الكردى بفتح الكاف الفارسية قوله وضعف جائيتهم أي شراكتهم اه وعلى هذه النسخة كان المناسب الموافق للقاموس أي اجتماعهم (قوله) بذل مال له) أي للكافر مطلقا سم (قوله) انه) أي المسلم (قوله) كره ايضا الخ) بل حرم فيما يظهر بصرى (قوله) وكذا اجنبى) عبارة الكردى

الكلام في الوقف الذي لا تعيين فيه (قوله) وثن مستغلته الخ) (تنبه) قياس ما اتي به شيخنا الشهاب الرملى من انه يجب على المدين النزول عن وظائفه بعوض اذا امكنه ذلك لغرض وفاء الدين وجوب الحج على من يده وظائف امكنه النزول عنها بما يكفيه للحج وان لم يكن له الا هي ولو امكنه الحج بموقوف لم يجب وجب والظاهر ان محله حيث لم يلحقه منه مشقة في تحصيله من نحو ناظر الوقف والا فلا وجوب م ر وفي فتاوى الجلال السيوطي رجل لا مال له وله وظائف فهل يلزمه النزول عنها بما ليحج الجواب لا يلزمه ذلك وليس هو مثل بيع الضيعة المعدة للنفقة لان ذلك معاوضة مالية والنزول عن الوظائف ان صحناه مثل التبرعات اه (قوله) ولو اختص الخوف به لم يستقر في ذمته) كذا مر (قوله) ويكره بذل مال له) أي مطلقا (قوله) في

فلو كفوا الوقوف لهم كانوا اطعمة لهم وذلك يبعدو جو به ويكره بذل مال له لانه ذل بخلافه للمسلم بعد الاحرام لانه اخف من قتاله نعم ان علم انه يتقوى على التعرض للناس كرهه ايضا كما هو ظاهر ولو بذل الامام للرصد وجب الحج وكذا اجنبى

على بافضل وكذا الاجنبى كما فى العباب وشرحه لكن فى شرح الارشاد والمنع عدم الوجوب للينة ونظر فيه فى الاسنى والحاصل أن المعتمد الوجوب كما صرح به ابن زياد ونقله عن كثير من المتأخرين وإن المنع إنما هو إذا دفع عن واحد بخصوصه اهـ وعبارة البصرى قوله وكذا الاجنبى الخ وقال العلامة ابن زياد هو المعتمد ونقله عن كثير من المتأخرين اهـ (قوله على الاوجه) خلافاً للنهاية والمغنى فقالا بتخلاف الاجنبى للينة كما بجته الاسنوى اهـ قال ع ش قوله كما بجته الاسنوى هو المعتمد اهـ ومرام فيه (قوله وكذا المرأة) كذا فى المغنى وزاد النهاية والجبان اهـ (قوله إن وجدت محلاً الخ) جزم به الوائى وقال البصرى قد يقال إنما يظهر ذلك إذا أدى عدم النزع لها إلى محذور من نحو خلوة محرمة أو خوف فتنة وإلا فاشتراط ذلك مطلقاً محل نظر فليتأمل اهـ ويؤيد الاول اشتراط الحمل لها مطلقاً (قوله وتعين الخ) يتأمل عطفه على وجدت الخ المفيد لاختصاص شرط تعيين الطريق بالمرأة وليس كذلك وتكلف الكردى المحشى فقال هو عطف على وجدت عطف عام على خاص لأن هذا يعنى الرجل والمرأة وذلك خاص بالمرأة وكذا الحكم فى قوله وغلبت السلامة اهـ وفيه ما لا يخفى (قوله لنحو جذب البر الخ) أى كتعذر سلوكه لعدو أو لقلته ما يصرفه فى مؤنته ع ش (قوله بخلاف الخ) إلى قوله وظاهر الخ فى النهاية والمغنى (قوله بخلاف ما إذا غلب الهلاك الخ) فاذا ركبته حينئذ فإن كان ما بين يديه أكثر مما قطعه فله الرجوع إلى وطنه أو ما بين يديه أقل أو تساوى فلا رجوع له بل يلزمه التماضى لقربه من مقصده فى الاول واستواء الجهتين فى حقه فى الثانى وهذا بخلاف جواز التحلل الحرام إذا احاط به العدو لأن المحصر محسوس وعليه فى مصابرة الاحرام مشقة بخلاف راكب البحر نعم إن كان محرماً كان كالمحصر فإن قيل كيف يصح القول بوجوب الذهاب ومنعه من الانصراف مع أن الحج على التراخي اجيب بأن صورة المسئلة فيمن خشي العصب أو أحرماً بالحج وضاق وقته أو نذر أن يحج تلك السنة أو أن المراد بذلك استقرار الوجوب هذا وإن وجد بعد الحج طريقاً آخر في البر أو الفل الرجوع لئلا يتحمل زيادة الخطر بر كوب البحر فى رجوعه قال الأذرى وما ذكره من الكثرة والتساوى المتبادر منه النظر إلى المسافة صحيح عند الاستواء فى الخوف فى جميع المسافة أما لو اختلف فينبغى أن ينظر إلى الموضع المخوف وغيره حتى لو كان أمامه أقل مسافة ولكنه أخوف أو هو المخوف لا يلزمه التماضى وإن كان أطول مسافة ولكنه سليم وخلف المخوف وراءه لزمه ذلك اهـ وهو بحث حسن مغنى وشرح الروض وكذا فى النهاية إلا قوله نعم إن كان محرماً كان كالمحصر فقال بدله ولو محرماً فلا يكون كالمحصر خلافاً لبعض المتأخرين اهـ ووافقهم فقال وقول شرح الروض نعم الخ المعتمد خلافاً فليس له الرجوع ولا التحلل إذا كان محرماً اهـ إلا أنه قيد أصل المسئلة بما إذا لم تندر النجاة ثم قال نعم لو ندرت السلامة منه فلا وجه وجوب الرجوع فى حالة جوازها فى غيرها (للحج وغيره) أى إلا أن يكون للغزو على أحد وجهين بشرط عدم عظم الخطر فيه بحيث تندر النجاة وإلا حرم

المتن والظاهر وجوب ركوب البحر إن غلبت السلامة قال فى الروض فإن ركبته وما بين يديه أكثر فله الرجوع أو أقل أو تساوى فلا اهـ وهنا أمور منها أن قوله وما بين يديه أكثر فله الرجوع شامل لما لو كان محرماً ولا مانع من ذلك فله الرجوع وسلك طريق آخر إن أمكن والالتحلل بشرطه ومنها قال فى شرحه فى قوله أو أقل أو تساوى فلا مانع وهذا بخلاف جواز التحلل الحرام فيها إذا احاط به العدو ولأن المحصر محسوس وعليه فى مصابرة الاحرام مشقة بخلاف راكب البحر نعم إن كان محرماً كان كالمحصر وإنما منع من الرجوع مع أن الحج على التراخي لأن صورة المسئلة فيمن خشي العصب أو أحرماً بالحج وضاق وقته أو نذر أن يحج تلك السنة أو أن مراده بذلك استقرار الوجوب اهـ وقوله نعم الخ المعتمد خلافاً فليس له بالرجوع ولا التحلل إذا كان محرماً وقوله إذا أحرماً بالحج وضاق الوقت مفروض كما ترى فى صورة الاقل والمساواة وهل يجزى فى صورة الاكثر فيكون محل تجويز الرجوع له إذا لم يكن محرماً بالحج مع ضيق الوقت فيه ونظر ومنها أن الأذرى بحث أن محل النظر إلى الاكثر وغيره إذا استوى جميع المسافة فى الخوف أو عدمه وإلا نظر إلى الخوف وغيره حتى لو كان ما أمامه أقل ولكنه أخوف جاز له الرجوع وإن كان أطول ولكنه

على الاوجه حيث لا يتصور لحوق منه لاحد منهم فى ذلك بوجه أما لو كان له طريق آخر سواه فيجب سلوكه وإن كان أطول لأن وجد مؤن سلوكه (والاظهر وجوب ركوب البحر) على الرجل وكذا المرأة (إن) وجدت لها محلاً تعزل فيه عن الرجال كما هو ظاهر وتعين طريقاً ولو لنحو جذب البر وعطشه كما هو ظاهر خلافاً لقول الجورى ينتظر زوال عارض البر (وغلبت السلامة) وقت السفر فيه لانه حينئذ كالبهر الآمن بخلاف ما إذا غلب الهلاك أو تساوى لحرمة ركوبه حينئذ للحج وغيره وظاهر تعبيرهم بغلبة السلامة انه لو اعتيد فى ذلك الزمن الذى يسافر فيه انه يعرف فيه تسعة ويسلم عشرة لزم ركوبه

ويؤيده إلحاقهم الاستواء بغلبة الهلاك ولا يخلو عن بعد فلو قيل المعتبر العرف فلا يكتفى بتفاوت الواحد نحو لم يبعد ويؤيده ما يأتي في  
الفرع عن الصف وعليه فالمراد الاستواء العرفي أيضا لا الحقيقي وخرج به الانهار العظيمة (٢٣) كجيجون والنيل فيجب ركوها قطعاً لان

المقام فيها لا يطول والخوف  
لا يعظم وقول الاذرعى  
عله اذا كان بقطعها عرضاً  
ولا افهى في كثير من  
الاقوات كالبحر وخطر  
مردود بان البر فيها قريب  
اى غالباً فيسهل الخروج  
(و) الاظهر (انه تزم ما جرة  
البدرة) بالمهمل والمعجمة  
معربة وهى الخفارة فاذا  
وجدوا من بحر سهم بحيث  
يامنون معهم ظناً لمهم  
استجارهم باجرة المثل  
لا بازيدون قل لانهم  
أهب السفر كاجرة دليل  
لا يعرف الطريق الا به  
(ويشترط) للوجوب ايضا  
(وجود الماء والزاد في  
المواضع المعتاد حله منها  
بشمن المثل وهو القدر اللائق  
به في ذلك الزمان والمكان)  
فلو خلا بعض المنازل او  
محال الماء المعتادة عن ذلك  
فلا وجوب لانه ان لم يحمل  
ذلك معه خاف على نفسه  
إن حمله عظمت المؤنة وكذا  
لو لم يجدهما او احدهما  
إلا باكثر من ثمن المثل وان  
قلت الزيادة قال الاذرعى  
وغيره وكان هذا كتمثيل  
الرافعى بحمل الزاد من  
الكوفة إلى مكة وحمل الماء  
مرحلتين او ثلاثاً باعتبار  
عادة طريق العراق  
واما طريق مصر والشام  
فاعتادوا حمل الزاد إلى مكة

حتى للغز ونهاية (قوله) وخرج به الخ (اى بالبحر اى الملح اذ هو المراد عند الاطلاق نهاية (قوله) وعليه) اى  
على ما استقر به الشارح بقوله فلو قيل الخ (قوله) فيجب ركوها اى مطلقاً طولاً وعرضاً ما لم يغلب على  
ظنه الهلاك لنحو شدة مطر وريح عاصف ونان (قوله) مردود الخ) نعم يظهر الحاقها بالبحر في زمن زيادتها  
وشدة هيجانها وغلبة الهلاك فيها اذ اذكارها طولاً ويمكن حمل كلام الاذرعى عليه نهاية عبارة المغنى وهو كما  
قال الاذرعى خصوصاً بام زيادة النيل وقال تعالى وما جعل عليكم في الدين من حرج اه (قوله) بالمهمل  
إلى قوله انتهى في النهاية والمغنى (قوله) بالمهمل الخ) اى بموحدة مفتوحة وذال ساكنة مهملة ومعجمة  
انجمية معربة نهاية ومغنى (قوله) وإن قل (معتد ع ش قول المتن) (وهو القدر اللائق به الخ) اى وإن غلت  
الاسعار نهاية ومغنى ولا نظر لما مضى من السنين نعم لا تعتبر حالة الاضطرار التى يقصد فيها القرب لسد  
الرمق كرى على بافضل اى فيحتسب لا وجوب لان الشربة قد تباع بدينار ولا نظر لكون ذلك لا تقابها  
حينئذ حاشية الايضاح (قوله) فلو خلا بعض المنازل الخ) اى فان لم يوجد او احدهما كان عام جذب وخلا  
بعض المنازل من اهلها او انقطعت المياه او وجد باكثر من ثمن مثله ومغنى ونهاية (قوله) او محال الماء الخ) اى  
ولو مرحلة شرح بافضل (قوله) عن ذلك (اى عما ذكر من الماء والزاد او احدهما) (قوله) وان قلت الزيادة)  
نعم تغتفر الزيادة اليسيرة ولا يجزى فيه كما قاله الدميرى الخلاف في شراء ماء الطهارة لان لها بدلاً بخلاف  
الحج شرح م رأى والمغنى اه سم ومال اليه البصرى فقال واقول هو قياس قطعهم ببيع المألوف من عبد  
ودارو فرقم بينهم وبين الكفارة بان لها بدلاً بل قد يقال هذا اولى لسهولة بذل الزيادة اليسيرة بالنسبة لمفارقة  
المألوف اه قال ع ش قوله مر نعم تغتفر الزيادة الخ ولعل ضابطها ما يعدم بذله في تحصيل مثل هذا  
هذا الفرض بالنسبة لدافعه رعونته واغتفار الزيادة اليسيرة هنا يشكك بما مر في ثمن الرحلة واجر تها اذ زاد  
على ثمن المثل واجر المثل وان قلت الزيادة إلا ان يقال ان الماء الزاد لكونهما لا تقوم البنية بدونهما  
لا يستغنى عنهما سفر او لا حضر التعداد الزيادة اليسيرة خسرانا بخلاف الرحلة اه (قوله) كان هذا) اى قول  
المتن ويشترط وجود الماء والزاد الخ (قوله) باعتبار عادة الخ) خبر كان هذا الخ وقد يمنع دعوى اختصاص  
ما في المتن بعادة طريق العراق فانه يصدق على كل من عادة طريق العراق وطريق مصر والشام وغيرهما على حد  
سواء (قوله) وإنما يتجه) اى ما قاله الاذرعى وغيره (قوله) وكثير من اهل مصر الخ) قد يقال القياس ان العرف  
إذا اختلف نظر للغالب ولا نظر لغيره وإن كان اهل كثيرين فليتأمل بصرى (قوله) لا يحملون ذلك اصلاً الخ)  
لعله باعتبار ز منه عبارة النهاية والمغنى والضابط في مثل ذلك العرف ويختلف باختلاف النواحي فيما يظهر  
والافجرت عادة كثير من اهل مصر على حمله إلى العقبة اه قول المتن (وعلف الدابة) بفتح اللام نهاية

سلم وخلف الخوف وراء لزمه التماضى ومنها قال الشارح في شرح العباب ثم تفهيم جواز العود تارة وإثباته  
اخرى دليل ظاهر على انهم انما ارادوا التفرغ من حيث النظر إلى الحج واما من حيث النظر إلى الخروج  
عن المعصية اذ فرض ذلك كله في حال غلبة الهلاك والتساوى فالقياس وجوب العود إذا كان ما امامه اكثره  
وحرمة إذا كان ما امامه اقل وتخيره إذا استويا اه وقد يقال قصد النسك عارض من جهة المعصية فلا نظر  
إليه فليتأمل مرو قضية قول الروض فان ركه الخ امتناع التحلل اذا كان محرماً وهو كذلك خلافاً لما في  
شرحه اذ ليس بمنوعاً وقضية قوله فله الرجوع عدم وجوبه لا يقال الخروج من المعصية واجب لانا نقول  
عارضه ما هو اعم منه وهو قصد النسك مع قضيته كما يأتى على اننا منع دوام المعصية اذ هي في ابتداء الركوب فقط  
بدليل قولهم في الاول له الرجوع شرح م (قوله) ويؤيده إلحاقهم الخ) يتأمل (قوله) وإن قلت الزيادة)  
نعم تغتفر الزيادة اليسيرة ولا يجزى فيه كما قاله الدميرى الخلاف في شراء ماء الطهارة لان لها بدلاً بخلاف الحج

والمياه المراحل الاربع والخمس فينبغى اعتبار العرف المختلف باختلاف النواحي اه وانما يتجه مع ما فيه ان اطرده عرف كل ناحية بذلك وكثير  
من اهل مصر والشام لا يحملون ذلك اصلاً تكالاً على وجوده في مواضع معروف في طريقهم (و) وجود (علف الدابة في كل مرحلة)

لأن المؤنة تعظم في حمله لكثرة كذا نقله عن جمع وقرأه لكن بحث في المجموع ما صرح به غيره من اعتبار العادة فيه ايضا واعتمده الاذرعى وغيره قالوا والالم يلزم آفاقيا الحج اصلا (و) يشترط (في) الوجوب على (المراة) لافي الاداء فلو استطاعت ولم تجد من ياتي لم يقص من تركتها على العتد (ان يخرج معها زوج) (٢٤) ولو فاسقا لانه مع فسقه يغار عليها من مواقع الريب وبه يعلم ان من علم منه انه لا غيره له كما هو شأن

بعض من لا خلاق لهم لا يكتفي به (او محرم) بنسب او رضاع او مصاهرة ولو فاسقا ايضا بالتفصيل المذكور في الزوج فيما يظهر فيهما ويكتفي على الاوجه مراهق واعمى لها حذق يمنع الرية واشترط البلوغ في النسوة على ما ياتي احتياطا ولانهم مطموع فيهن وكونه في قافلتهما وان لم يكن معهما لكن بشرط قر به بحيث تمتنع الرية بوجوده والحق بهما جمع عبدا ثقة اي اذا كانت هي ثقة ايضا والاجنبى المسموح ان كانا ثقتين ايضا لحل نظرهما لها وخلصا بها كاياتي (او نسوة) يضم اوله وكسره ثلاث فاكثرت (ثقات) اي بالغات متصفات بالعدالة والمراهقات بعبده السابق ومحارم فسقهن بغير نحو زنا او قيادة ونحو ذلك لحرمة سفرها وحدها وان قصر وكانت في قافلة عظيمة كما صرح به الاحاديث الصحيحة لخوف استمالتها وخديعتها وهو منتف بمصاحبتها لمن ذكر حتى النسوة لانهن اذا كثرن وكثرت ثقات انقطع الاطاع عنهن لكن نازع جمع في

ومعنى (قوله لان المؤنة) الى المتن في النهاية والمعنى (قوله واعتمده الاذرعى الخ) فان عدم شيئا مذكور في اثناء الطريق جازله الرجوع ولو جهل مانع الوجوب من نحو وجود عدو او عدم زادو ثم اصل من وجود او عدم استصحبه وعمل به والاوجب الخروج اذا اصل عدم المانع ويدين وجوب الخروج بدين عدم المانع فلو ظنه فترك الخروج من اجله ثم بان عدمه لزمه النسك نهاية ومعنى اي استقر في ذمته ع (ش) (قوله في الوجوب) الى قوله وفي الامر في النهاية الا قوله وبه يعلم الى المتن وقوله بالتفصيل الى ويكتفي وقوله واشترط الى وكونه وقوله يجاب الى اما الجواز وقوله حتى يحرم الى نعم وكذا في المعنى الا قوله واعمى (قوله على المراة) اي ولو عجوزا مكية لا تشتهى ونائي وشرح بافضل (قوله لافي الاداء) عطف على في الوجوب سم قول المتن (ان يخرج معها زوج او محرم) اي بان تكون بحيث لو خرجت لخرج معها من ذكر رشيد (قوله ان من علم منه الخ) وقوله الا في التفصيل الخ اقره الكردى على بافضل وجزم به الوائي قول المتن (او محرم) هل يشمل الانثى ويؤيده ما ياتي في الخنثى سم اقول قضية قول الشارح الا في بمحارم الخ عدم الشمول (قوله فيهما) اي في قوله ولو فاسقا وقوله بالتفصيل الخ (قوله واعمى) خلافا للمعنى عبارته وشرط العبادى في المحرم ان يكون بصير او يقاس به غيره اه وقال النهاية واشترط العبادى البصريه محمول على من لا فطنة معه والافكثير من العميان اعرف بالامور وادفع للتمهر والريب من كثير من الصراء اه (قوله على ما ياتي) فيه ان اوتى كاهنا سم اقول بل الا في معقب بقوله ويتجه الا كفاءة الخ (قوله وكونه الخ) عطف على قوله مراهق ومرجع الضمير من يخرج مع المراة من زوجها او محرما (قوله والحق بهما جمع الخ) جزم به النهاية والمعنى (قوله اذا كانت هي ثقة الخ) والمراد من كونهما ثقتين العدالة لا العفة عن الزنا فقط كردى على بافضل (قوله والاجنبى المسموح) اي الذى لم يبق فيه شهرة للنساء وناى (قوله كاياتي) اي في باب النكاح (قوله بعبده السابق) وهو الحذق الذى يمنع الرية (قوله ولو اماء) وسواء العجائز وغيرهن نهاية (قوله ومحارم فسقهن الخ) فلو غلب على الظن حملن لها على ما هن عليه اعتبر فيهن الثقة ايضا نهاية (قوله وذلك الخ) اي اشترط ما ذكر في الوجوب سم (قوله وان قصر) اي وكانت شوها وناى (قوله كما صرحت به الاحاديث الصحيحة) هي محمولة على غير فرض الحج ومثله العمرة لما سياتى من قوله ولها ايضا ان تخرج له وحدها الخ سم (قوله وكن ثقات) اي او محارم فسقهن بغير نحو زنا او قيادة (قوله وقالوا اينبغى الا كفاءة بثنيتين) اعتمده النهاية والمعنى وحاشية الايضاح ومختصر الايضاح وشرح المنهج (قوله على انه قد يعرض الخ) قديقال انه لو نظر لنحو ذلك لاشترط التعدد في نحو المحرم بصرى عبارة سم قديعرض التبر لمن عداها

شرح م (قوله لكن بحث في المجموع الخ) اعتمده م (قوله لافي الاداء) عطف على في الوجوب (قوله او محرم) هل يشمل الانثى ويؤيده ما ياتي في الخنثى اه (قوله ويكتفي على الاوجه) كذا م (قوله على ما ياتي) فيه ان الا في كاهنا (قوله ويتجه الا كفاءة الخ) كذا م (قوله وذلك) اي اشترط ما ذكر في الوجوب لحرمة سفرها وحدها فيه بحث لانه ان اريد حرمة سفرها وحدها في الجملة اي في غير سفر الحج ونحوه من الواجبات فهذا لا ينتج الا بشرط المذكور وان اريد حرمة ذلك في الحج فهو ممنوع لجواز سفرها وحدها مع الامن للحج كما سياتى فليتامل (قوله كما صرحت به الاحاديث الصحيحة) هي محمولة على غير فرض الحج ومثله العمرة لما سياتى من قوله ولها ايضا ان تخرج له وحدها الخ وهل بقية الاسفار الواجبة كسفر الحج والعمره (قوله وقالوا اينبغى الا كفاءة بثنيتين) اعتمده م (قوله على انه قد يعرض لاحداهن حاجة تبرز الخ) قد يعرض التبر لمن عداها فالنظر لذلك قديقتضى عدم اعتبار كون الثلاث غيرها او عدم الاكتفاء بهن

اشترط ثلاث المصرح به كلامها وقالوا اينبغى الا كفاءة بثنيتين وبجواب بان خطر السفر اقتضى الاحتياط في ذلك فالنظر على انه قد يعرض لاحداهن حاجة تبرز ونحوه فيذهب ثنتان وتبقى ثنتان ولو اكتفى بثنيتين لذهبت واحدة وحدها فيخشى عليها واعتبارهن انما هو للوجوب اما الجواز فلها ان تخرج

فالنظر لذلك قد يقتضي عدم اعتبار كون الثلاث غيرها وعدم الاكتفاء بهن اهـ (قوله لاداء فرض الاسلام)  
 اى من الحج والعمرة نهاية الكردى على بافضل انما قيد بفرض الاسلام لان الكلام فيه والافضل سفر  
 واجب مثله اعبارة الونائى ويكنى فى الجواز لفرضها ولو نذر او قضاء وان كانت غير مستطاعة كما قاله ابن  
 علان وكذا كل عبادة مفروضة كالمهجرة امرأة واحدة وكذا وحدها اذا تيقنت الا من نفسا وبضعا  
 ونحوهما اهـ (قوله فهما مسئلتان) اى احدهما شرط وجوب حجة الاسلام والثانية شرط جواز  
 الخروج لادائها وقد اشبهتها على كثيرين حتى وهو الاختلاف كلام المصنف فى ذلك معنى (قوله به) اى  
 بكونهما مسئلتين (قوله اذا تيقنت الا من الخ) وعليه حمل ما دل من الاخبار على جواز سفرها وحدها نهاية  
 ومعنى (قوله على نفسها) اى من الخديعة والاستتالة الى القوا حش ايعاب اى واما الا من على المال والنفس  
 فقد تقدم حنفى (قوله فى الفرض) هل المراد به ما فرض عليها بالفعل او ما يقع فرضا او لم يفرض عليها لعدم  
 اجتماع شروط الاستطاعة محل تامل ولعل الثانى اقرب بصرى وتقدم انقاع الونائى الجزم بذلك  
 (قوله اما النفل الخ) اى وان كان يقع فرض كفاية باعشن عبارة النهاية ما سفرها وان قصر لغير فرض  
 فحرام مع النسوة مطلقا اهـ قال ع ش قوله مر وان قصر الخ ومنه خروجهن لزيارة القبور حيث كان خارج  
 السور ولو باذن الزوج اهـ (قوله حتى يحرم على المكبة التطوع بالعمرة الخ) والحيلة ان تنذر التطوع  
 ونائى لكن ينبغي ان تقصد بذلك النذر وجه الله تعالى لا التوصل للخروج او السفر له باعشن (قوله نعم  
 لو مات الخ) قال الاذرى وفى معنى موته انقطاعه باسرا وغيره اماما موته قبل احرارها فيظهر انه يلزمها رعاية  
 ما هو ابعد عن التهمة فلو كان ما خلفها او امامها اقل او احفظ لزم سلوكه ولو تعارض الاقل مسافة والاعظم  
 فى الامن وجبت رعاية الثانى كما هو ظاهر ويؤيده ما ذكرته فيما ياتى فى المهجرة من دار الحرب انتهى  
 شرح العباب اهـ وفى الونائى عن شرح الايضاح للرمى مثله وعبارة النهاية ولو تطوعت بحج ومعها محرم  
 فمات فلها اتمامه كما قاله الرويانى ان امننت على نفسها فى المضى وحرم عليها التحلل حيث ذوالاجاز لها التحلل  
 وظاهر تعبيره بالاتمام لزوم الرجوع لهما لو مات قبل احرارها وهو محتمل بشرط ان تامن على نفسها فى  
 الرجوع ويحتمل ان لها الاحرام مطلقا اهـ (قوله لو مات الخ) اى او مرض او اسرو نائى (قوله وهى فى  
 تطوع الخ) فلو كانت فى فرض كان اولى بجواز الاتمام بل يجب سم (قوله ويكنى نساء) اى اجنبيات  
 نهاية قال البصرى قوله نساء يقتضى اعتبار ثلاث نظير ما مر اهـ اقول قول الشارح من حل خلوة رجل  
 بامرأتين قد يقتضى الاكتفاء هنا بثنيتين (قوله وفى الامر الخ) قال فى المغنى ان خاف على نفسه اهـ وقال فى  
 شرح الايضاح يتجه انه لا يكتفى بمثله وان تعدد لحرمة نظر كل للآخر والخلوة به وبه فارق النسوة السابقة  
 انتهى اهـ ونائى (قوله على الاوجه) وفاقا للمغنى (قوله او محرم الخ) ينبغى او نسوة كذلك بصرى (قوله او  
 نحو زوج) الى قوله كما مر فى الثالث فى النهاية الا قوله لم مرضا بطها وقوله له يظهر الى المتن وقوله وكذا مال  
 نفسه الى المتن وقوله وان اعتد كما شمله كلامهم وكذا فى المغنى الا قوله لان هذا عاجز الى وسادس (قوله ونحو  
 زوج) ادخل بالنحو عبدها الثقة (قوله الزوج والنسوة) قد يقال او الاجنبى الممسوح بناء على ما سلفه  
 فلا تغفل بصرى (قوله كاجرة البذرة الخ) اى ان وجدتها فاضلة عامر كاجرة البذرة بل اولى بالزوم  
 نهاية (قوله وفائدة وجوبها) اى وجوب الاجرة مع كون النسك على التراخى نهاية ومعنى (قوله تعجيل  
 دفعها فى الحياة الخ) اى وجوب تعجيل الدفع والحج فى الحياة (قوله او الاستقرار) الاولى الواو (قوله ان

لاداء فرض الاسلام مع  
 امرأة ثقة كما فى مواضع من  
 المجموع فهما مسئلتان كما  
 يصرح به كلامه فى شرح  
 مسلم خلافا لمن توهّم تناقض  
 كلامه ولها ايضا ان تخرج  
 له وحدها اذا تيقنت الا من  
 على نفسها هذا كله فى  
 الفرض ولو نذر او قضاء  
 على الاوجه اما النفل فليس  
 لها الخروج له مع نسوة  
 وان كثرن حتى يحرم على  
 المكبة التطوع بالعمرة من  
 التعميم مع النساء خلافا لمن  
 نازع فيه نعم لو مات نحو المحرم  
 وهى فى تطوع فلها اتمامه  
 ويشترط فى الخنثى المشكل  
 محرم وجل او امرأة ويكنى  
 نساء بناء على الاصح من  
 حل خلوة رجل بامرأتين  
 وفى الامر دى الحسن اخذا  
 بما ياتى فى نظيره ان يخرج  
 معه سيد او محرم يامن به  
 على نفسه على الاوجه  
 (والاصح انه لا يشترط  
 وجود محرم) او نحو زوج  
 (لا حداهن) لما تقرر من  
 انقطاع الاطاع عنهن عند  
 اجتماعهن (و) الاصح (انه  
 تلزمها اجرة) مثل (المحرم)  
 او الزوج والنسوة (اذالم  
 يخرج) من ذكر (الايها)  
 كاجرة البذرة بل اولى لان  
 هذه لمعنى فيها فاشبهت مؤنة  
 الحمل وفائدة وجوبها  
 تعجيل دفعها فى الحياة ان  
 تضيق بنذر او خوف  
 غضب او الاستقرار ان

(قوله نعم لو مات نحو المحرم وهى فى التطوع فلها اتمامه) كذا فى العباب قال فى شرحه كما ذكره الرويانى  
 لا يضارها الى الاتمام مع انه يغتفر فى الدوام ما لا يغتفر فى الابتداء قال الاذرى وفى معنى موته انقطاعه باسرا  
 او غيره اماما موته قبل احرارها فيظهر انه يلزمها رعاية ما هو ابعد عن التهمة فلو كان ما خلفها او امامها اقل  
 او احفظ لزم سلوكه ولو تعارض الاقل مسافة والاعظم فى الامن وجبت رعاية الثانى كما هو ظاهر ويؤيده  
 ما ذكرته فيما ياتى فى المهجرة من دار الحرب اهـ شرح العباب وقوله وهى فى تطوع الخ فلو كانت فى

ولزمه احجاجها فيلزمه ذلك  
بلا أجره (الرابع أن ثبت  
على الرحلة) أو نحو الحمل  
(بلا مشقة شديدة) فإن لم  
يثبت أصلا أو ثبت بمشقة  
شديدة ومريضاً بطها انتفت  
استطاعة المباشرة (وعلى  
الاعمى الحج) والعمره (ان  
وجد) مع مامر (قائدا)  
بقوده لحاجته ومهديه عند  
ركوبه ونزوله لاستطاعته  
حيث نذر يظهر انه يشترط فيه  
ما قدمته في الشريك (وهو)  
أي القائدي حقّه (كالحرّم  
في حق المرأة) فيأتي فيه مامر  
ثم ويشترط في مقطوع نحو  
اربعة وجود معين له  
(والمحجور عليه لفسه  
كغيره) في وجوب الحج لانه  
مكلف حر (لكن لا يدفع  
المال) الذي هو من مال  
السفيه (اليه) لانه يتلفه  
وكذا مال نفسه ان علم انه  
يضره في معصية وواضح انه  
لودفع اليه مال نفسه وملكه  
له لزمه نزع منه ان قدر عليه  
(بل يخرج معه الولي) ان  
شاء ليحفظه وينفق عليه  
ما يليق به (أو ينصب شخصا  
له ثقة ينوب عن الولي ولو  
باجرة مثله من مال المولى  
كقائد الاعمى ان لم يجد ثقة  
متبرعا وإما جاز له في الحضر  
ان يدفع له نفقة اسبوع  
فاسبوع حيث أمن من  
اتلافه لانه يراقبه فيمتنع  
بسبب ذلك من اتلافها

قدّرت عليها) يعني عنه قوله كاجرة البذرة (قوله وليس لها) وليس للمرأة الحج إلا باذن الزوج فرضا  
كان أو غيره نهاية ومعنى (قوله إلا ان كان الخ) أي محرّمها نهاية (قوله إلا ان افسد حجها ولزمه احجاجها)  
وفي سم بعد ذكر مثله عن العباب مانصه وقد يستشكل ذلك بانه ان اكرها لم يفسد نسكها أو طوعته فهي  
المقصرة اه (قوله ولزمه احجاجها) وهو الراجح ع ش (قوله أو نحو الحمل) عبارة الكردى على بافضل  
مراده بما يشمل الحمل فالكثيرة المشقة فالحقفة فالسير الذي يحمله الرجال كما علم ما تقدم اه (قوله ومر  
ضابطها) أي في شرح فان لحقه بالرحلة مشقة الخ عبارة الوائى ثبوت على مر كوب بلا ضرر شديد لا يطاق  
الصبر عليه عادة وإن لم ييح التيمم كدور ان راس اهويوافقه قول المغنى ولا تضر مشقة تحتل في العادة اه  
قول المتن (ان وجد قائدا) ظاهره انه لا يكفي احسانه المشى بالعصا وإن قلنا بكفايته في الجمعة ويوجهه يبعد  
المسافة هنا والاحتياج إلى الأعمال الكثيرة المشقة والمختلفة الا ما كن سم عبارة النهاية والوجه اشتراط  
ذلك وإن كان مكيا واحسن المشى بالعصا لا ياتي فيه مامر في الجمعة عن القاضي حسين لبعده المسافة عن مكان  
الجمعة غالبا اه وقوله غالبا محل تأمل (قوله ويظهر انه يشترط فيه) قديقال بتسليم ماذكر يقال بمثله  
فيمن يصحب المرأة أو السفيه أو الامرد أو الخشى بصرى ولك منه بظهور الفرق بمباشرة القائد بخدمة  
الاعمى دون من يصحب من ذكر (قوله ما قدمته في الشريك) أي شريك الحمل كردى أي من اشتراط نحو  
عدم نحو الفسق وشدة العداوة (قوله مامر) أي من اشتراط القدرة على اجرة ان طلبها سم (قوله في مقطوع  
اربعة) أي في مقطوع الاطراف لو امكن ثبوته على الرحلة نهاية ومعنى قول المتن (والمحجور عليه بسفه)  
مفهومه أن المحجور عليه بفلس ليس كذلك فيمنع منه تعلق حق الغرماء بأمواله وظاهره لو كان الحج فوريا  
بان افسد الحج قبل الحج عليه بالفلس فليراجع ع ش (قوله في وجوب الحج الخ) عبارة النهاية في وجوب  
النسك عليه ولو ينحو نذر قبل الحج وإن احرّم به بعده أو نقل شرع فيه قبل الحج اه زاد الوائى اما في  
التطوع الذي احرّم به بعد الحج فيمنعه الولي منه وجوباً وكذا في نذر بعد حج ان زادت نفقة سفره على نفقة  
الحضر ولا كسب له ينيها فيتحلل بالصوم ويامر الولي بذلك وليس له تحليله اه لا يلزمه إنما عليه حبسه فقط  
محمد صالح قول المتن (لكن لا يدفع المال اليه) أي وإن قصرت مدة السفر نهاية ومعنى (قوله الذي هو من  
مال السفيه) أي فان تبرع الولي بالاتفاق واعطاه السفيه من غير تملك فلا منع منه نهاية ومعنى (قوله وكذا مال  
نفسه) أي الولي إذا اعطاه السفيه من غير تملك (قوله من مال المولى الخ) عبارة النهاية والمعنى والوجه ان  
اجرته كاجرة من يخرج مع المرأة اه قال ع ش قوله مر والوجه ان اجرته الخ أي اجرة كل من الولي أو  
منصوبه اه (قوله لانه يراقبه) قضيته ان الولي إذا خرج معه جاز ان يسلمه نفقة اسبوع فاسبوع ولا ينافي  
ذلك قوله بخلافه في السفر لان هذا إذا لم يخرج معه الولي لكن قضية قوله لتعسر المراقبة فيه خلافه سم  
ويمكن دفع هذه القضية بحمل التعسر على التعذر عبارة النهاية والمعنى لان الولي في الحضر يراقبه فان اتلفها  
انفق عليه بخلاف السفر فر بما اتلفها ولا يجدر من ينفق عليه فيضيع اه وهي كالصرح فيما قلت (قوله)

فرض كان أولى بجواز الاتمام بل يجب وقوله اماموته قبل احرامها الخ ينبغي أن يجري ذلك فيمن ارادت  
الفرض ايضا بل هذا الكلام شامل اه (قوله ولا زوجها لان افسد حجها ولزمه احجاجها فيلزمه ذلك بلا  
اجرة) عبارة العباب في محرمات الاحرام وعلى زوجها المفسد مؤنة سفرها للقضاء والاذن فيه اه وقد  
يستشكل ذلك بانه ان اكرها لم يفسد نسكها أو طوعته فهي المقصرة (قوله في المتن ان وجد قائدا) ظاهره  
انه لا يكفي احسانه المشى بالعصا وإن قلنا بكفايته في الجمعة ويوجهه يبعد المسافة هنا والاحتياج إلى الأعمال  
الكثيرة المشقة والمختلفة الا ما كن (قوله في مامر) أي من اشتراط القدرة على اجرة ان طلبها  
(قوله لانه يراقبه) قضيته ان الولي إذا خرج معه جاز ان يسلمه نفقة اسبوع فاسبوع ولا ينافي ذلك قوله  
بخلاف السفر الخ لان هذا إذا لم يخرج معه الولي لكن قضية قوله لتعسر المراقبة فيه خلافه (قوله بخلافه  
في السفر) ظاهره وإن خرج معه الولي وقوله لتعسر المراقبة فيه نظر ان ارادوا مع خروج الولي معه لان

لتعسر المراقبة فيه) فيه نظر إن اردو لمع خروج الولي معه لان ملازمة الولي له في السفر اقرب وأقوى منها في الحضر سم (قوله لم يجب الحج الخ) أي إن تعذر البحر ونائي قال باعثن قوله إن تعذر البحر مفهوماً أنه إذا لم يتعذر ركو به بان وجدت شروط الاستطاعة فيه دون البر وجبر ركو به وهو كذلك على أن اجتماع شروطها في سفر البر قليل لأن بعضه مخوف كما في سفر أهل اليمن وبعضه يسير ون فيه سير أمشقا لأنهم يقطعون في مراحل كثيرة في اليوم أو الليلة ما يزيد على المرحلة بكثير كما في سفر أهل مصر والشام إلى الحج ولكن البحر توجد فيه شروطها أي لو لم يوجد حين ركو به أو خروجه منه بنحو جدة أخذ مال ظلماً كما هو أي الأخذ موجود في زماننا (قوله وإنما وجبت الخ) عبارة النهاية وذهب ابن الصلاح إلى أنه شرط استقراره في ذمته لا لوجوبه بل متى وجدت استطاعته وهو من أهل وجوبه لزمه في الحال كالصلاة يجب بأول الوقت قبل مضى من يسعها وتستقر في الذمة بمضى من يمكن فعلها فيه واجاب الأول بإمكان تنميتها بعد خلاف الحج اه (قوله لا مكان تنميتها بعده) أي بعد أول الوقت فإنه يحتمل الخلو عن المانع قدر ما يسعها بخلاف ما هنا فأنقطع بوجوب المانع والله أعلم ثم رأيت الفاضل المحشي سم قال وفي الكنز لشيوخنا البكري ولا يخالف ذلك أن الصلاة يجب بتكبيره لأن الشرط ثم امتداد السلامة مع ذلك وتصوير ذلك هنا في الحج لا يتأتى فتأمل اه بصري (قوله في الإيجاب) متعلق بالمعتبر (قوله في الوقت) متعلق بان يوجد (قوله لمن هو معتبر في حقه) أي بان نوى الرجوع أو أطلق فأول وقت الاستطاعة خروج قافلته في وقت العادة وأخره الرجوع إلى وطنه إن اعتبر في حقه أو الموت بعد الحج فلم يعتبر في حقه كمن نوى الإقامة بمكة معه ما يكفي للإقامة كصناعة أو مات بعد حجهم فهو مستطيع ومن ثم عصي وحاصل مسائل العصيان وعدمه فيمن آخر الحج بعد الاستطاعة ومات أو عضب في سنته أن الشخص إن استطاع وقت خروج قافلته بلده ثم مات أو عضب فإن مات أو عضب قبل حج الناس تلف ماله قبل أحدهما أو بعده وقبل حجهم أو بعد حجهم وقبل رجوعهم أو بعد رجوعهم ولم يتلف لم يعص في العشر الصور وإن مات أو عضب بعد حجهم وقبل رجوعهم فإن تلف ماله قبل حجهم أو بعده وقبل موته أو عضبه لم يعص في الأربع الصور وإن تلف ماله بعد موته أو عضبه وقبل رجوعهم أو بعد رجوعهم ولم يتلف لم يعص في صور العضب الثلاث ويعص في صور الموت الثلاث وإن مات أو عضب بعد رجوعهم فإن تلف ماله قبل حجهم أو بعده وقبل رجوعهم لم يعص أو بعد رجوعهم وقبل موته أو عضبه أو بعده ولم يتلف عصي فهذه ثلاثون صورة يعص في تسع صور منها وكذا يقال في العمرة ونائي (قوله لمن هو معتبر في حقه الخ) مع قوله الاتي ماله لم يتمكن الخ فيه تدافع بالنسبة لصورة تلفه قبل الإياب فإن مقتضى ما هنا عدم الوجوب وما هناك الوجوب وعدم التمكن فليتأمل وقد يدفع بان الوجوب المنقضي هنا الوجوب في نفس الأمر والمثبت فيما سياتي الوجوب بحسب الظاهر بصري (قوله خروج رفقة معه الخ) عبارة النهاية والمغنى ولا بد من وجود رفقة تخرج معه ذلك الوقت المعتاد فإن تقدموا بحيث زادت أيام السفر أو تأخروا بحيث احتاج أن يقطع معهم في يوم أكثر من مرحلة فلا وجوب لزيادة المؤنة في الأول وتضرره في الثاني ومحل اعتبار الرفقة عند خوف الطريق فإن كانت آمنة بحيث لا يخاف فيها الواحد لزمه وإن استوحش وفارق التيمم وغيره بانه لا بد له من رفقته بخلافه ثم اه وعبارة البصري قوله خروج رفقة تقدم أنه لا حاجة إليه عند التحقيق اه (قوله المفهم) أي الثالث (لاولها) أي لا شرائط خروج رفقة معه (قوله لزمه الكسب للحج والمشى) وإن قدر الخ) كان وجوبه إذا خاف نحو العضب والأفالحج على التراخي وقد يستطيع أيضاً في المستقبل إلا أن يجعل الافتقار بعد الاستطاعة كالعضب بعد الوجوب والتمكن الاتي سم (قوله على ما في الأحياء)

ملازمة الولي له في السفر اقرب وأقوى منها في الحضر (قوله بخلافه في السفر) أي إذا لم يخرج معه الولي اه (قوله وإنما وجبت الصلاة) في الكنز لشيوخنا البكري ولا يخالف ذلك أن الصلاة يجب بتكبيره لأن الشرط امتداد السلامة مع ذلك وتصوير ذلك هنا لا يتأتى فتأمل (قوله استطاع ثم افتقر لزمه الكسب للحج والمشى) إن قدر الخ) كان وجوبه إذا خاف نحو العضب والأفالحج على التراخي وقد يستطيع أيضاً في المستقبل إلا أن

ملازمة الولي له في السفر اقرب وأقوى منها في الحضر (قوله بخلافه في السفر) أي إذا لم يخرج معه الولي اه (قوله وإنما وجبت الصلاة) في الكنز لشيوخنا البكري ولا يخالف ذلك أن الصلاة يجب بتكبيره لأن الشرط امتداد السلامة مع ذلك وتصوير ذلك هنا لا يتأتى فتأمل (قوله استطاع ثم افتقر لزمه الكسب للحج والمشى) إن قدر الخ) كان وجوبه إذا خاف نحو العضب والأفالحج على التراخي وقد يستطيع أيضاً في المستقبل إلا أن

واستبعد ويؤيد استبعاده أنه لا يجب (٢٨) السؤال لو فاء دين آدمى عصى به كما يقتضيه كلامهم في باب التفليس فالجواب أولى ويفرق بينه وبين

الكسب بان أكثر النفوس تسمح به لا يساعد الضرورة بخلاف السؤال مطلقا ( النوع الثاني استطاعة تحصيله بغيره فن مات وفي ذمته حج ) واجب بان تمكن من الاداء بعد الوجوب أو عمرة واجبة كذلك ( وجب ) على الوصي فان لم يكن فالوارث الكامل فان لم يكن فالحاكم إن لم يرد فعل ذلك بنفسه ( الاحجاج ) أو الاعتماد ( عنه من تركته ) فور الخبر البخاري إن أمي نذرت أن تحج فماتت قبل أن تحج افاجع عنها قال حجي عنها أرايت لو كان على أمك دين أكت قاضيته قالت نعم قال اقضوا لله فانه احق بالوفاء شبه الحج بالدين وأمر بقضائه فدل على وجوبه وخرج بتركته ما إذا لم يخلف تركه فلا يلزم أحد الحج ولا الاحجاج عنه لكنه يسن للوارث وللأجنبي وأن لم ياذن له الوارث ويفرق بينه وبين توقف الصوم عنه على إذن القريب بان هذا أشبه بالديون فاعطى حكمها بخلاف الصوم ولكل حج والاحجاج ممن لم يستطع في حياته على المعتمد نظر إلى وقوع حجة الاسلام عنه وإن لم يكن مخاطبا بها في حياته ولا ينافيه المتن لأن قوله وفي ذمته قيد للوجوب وليس

أقره المغني كاسم ( قوله ) واستبعد الخ ) وافقه النهاية عبارة فالأوفق لكلامهم في الدين عدم وجوب سؤال الصدقة ونحوها وعدم وجوب الكسب عليه لاجله ما لم يتضيق اهـ بان خاف العصب أو الموت عرش قول المتن ( تحصيله ) أي الحج ( وقوله فن مات ) أي غير مرتد ( قوله وفي ذمته حج واجب ) أي ولو كان قضاء ونذرا أو مستأجرا عليه في ذمته مغني ونهاية وفي سم عن الكنز مثله ( قوله واجب ) إلى قول المصنف والمعضوب في النهاية والمغني الا قوله إن لم يرد إلى المتن ( قوله واجب بان تمكن الخ ) عبارة المغني والنهاية واجب مستقر بان تمكن بعد استطاعته من فعله بنفسه أو بغيره وذلك بعد انتصاف ليلة الفجر ومضى إمكان الرمي والطواف والسعي إن دخل الحاج بعد الوقوف ثم مات أمم ولو شابا وإن لم ترجع القافلة اهـ ( قوله بان تمكن من الاداء الخ ) قضيته إن ذلك التمكن خارج عن شروط الوجوب وفيه نظر فقد يقال هو من شروط الوجوب سم وقد يجاب اخذنا من انقاع النهاية والمغني بان المراد بالوجوب هنا الاستطاعة فقط قول المتن ( وجب الاحجاج عنه الخ ) هل هو مقيد بوجوب من يحج عنه باجرة المثل لا بازيد نظير ما يأتي في المعضوب ثم رايت في فتح القدير للكردي ما يفيد التقيد المذكور وعبارته وحل ما ذكر أي وجوب الاستتابة على من ذكر إن خلف تركه فاضلة عما تعلق بعين التركة وعن مؤن التجهيز بما يرضى به الاجير من اجرة المثل فاقبل وإلا لم يجب على أحد الحج عنه اهـ ( قوله إن لم يرد الخ ) أي من ذكر من الثلاثة وفيه إشارة إلى أن نحو الوصي إقامة نفسه فيما أوصى به إليه كما أقي به ابن زياد باعشن قول المتن ( الاحجاج عنه الخ ) أي وأن لم يوص به بنهاية وونائي ولا يشترط فيمن يحج عن غيره مساواة للبحجوج عنه في الذكورة أو الأنوثة فيكني حج المرأة عن الرجل كمكسه اخذنا من الحديث الآتي عرش وياتي في الشرح والنهاية والمغني ما يفيد ( قوله فلا يلزم أحد الحج الخ ) الأعلى الوارث ولا يثبت المال مغني ( قوله لكنه الخ ) أي كل من الحج والاحجاج عن مات وفي ذمته حج كركدي ( قوله يسن للوارث الخ ) أي بنفسه أو نائبه ويبرأ به الميت نهاية ( قوله أشبه بالديون ) لما فيه من شائبة المالية باعتبار احتياجه غالباً إلى المال بصرى ( قوله عن الخ ) أي عن الميت الذي لم يستطع سم ( قوله وبقوله في ذمته الخ ) عطف على قوله بتركته سم ( قوله فلا يجوز حجه الخ ) قال في شرح العباب ولا تصح النيابة في التطوع إلا عن ميت أو وصي به وعن معضوب أناب من يحج عنه مرة أو أكثر انتهى باختصار فتحصل جواز انابة المعضوب في الفرض والنفل بل يجب في الفرض وجواز الحج عن الميت في الفرض مطلقاً وفي النفل إن أوصى به ويمتنع إنابة القادر مطلقاً سم ( قوله إلا أن أوصى به ) وقيل يصح من الوارث وإن لم يوص به باعشن وقوله من الوارث هل المراد بنفسه أو نائبه وهل المراد بالوارث مطلق القريب اخذنا من في الصوم فليراجع ( قوله أمالو لم يتمكن بعد الوجوب الخ ) قد يقال الوجوب لا يتحقق بدون

يجعل الافتقار بعد الاستطاعة كالعصب بعد الوجوب والتسكن الآتي ( قوله في المتن فن مات وفي ذمته حج ) أي ولو قضاء ونذرا أو كان استؤجر عليه اجارة ذمة كنز ( قوله بان تمكن من الاداء ) قضيته إن ذلك التمكن خارج عن شروط الوجوب وفيه نظر فقد يقال هو من شروط الوجوب ( قوله عن لم يستطع في حياته ) أي عن الميت الذي لم يستطع الخ ( قوله وبقوله في ذمته ) عطف على قوله بتركته ( قوله إلا أن أوصى به ) قال في التنبيه ولا يجوز النيابة في حج التطوع في أحد القولين ويجوز في الآخر اهـ والثاني هو الأصح وقوله ولا تجوز النيابة في حج التطوع قال ابن النقيب أي حيث تجوز في حج الفرض اهـ وأشار بذلك إلى امتناع إنابة القادر في النفل كالقادر في الفرض ثم قال والقولان يجريان في صحة الوصية بحج التطوع وفي حج الوارث أو الأجنبي عن مات ولم يجب عليه اهـ وفي العباب ولا تصح النيابة ايضا عن مرجو البرموان اتصل به أي بمرجو البرم الياس منه أي من البرم أو الموت ثم قال فيه وفي شرحه ولا تصح النيابة ايضا في التطوع عن حي غير معضوب ولا عن ميت لم يوص به إلا عن ميت أو وصي به والا عن معضوب أناب من يحج عنه مرة أو أكثر اهـ باختصار فيحصل جواز انابة المعضوب في الفرض مطلقاً وفي النفل إن أوصى به ويمتنع إنابة القادر مطلقاً ( قوله أمالو لم يتمكن بعد الوجوب الخ ) قد يقال الوجوب لا يتحقق بدون هذا التمكن فتامله



فات او جن قبل تمام حج  
الناس اى قبل مضى زمن  
بعد نصف ليلة التحريم  
بالنسبة لعادة حج بلده فيما  
يظهر مالم يمكنهم تقدمه من  
الاركان ورمى جمرة العقبة  
او تلف ماله او عصب قبل  
اياهم لم يقض من تركته  
ولو لزمه الحج فارتد ومات  
مرتدا لم يقض من تركته  
على انه لا تركة له لانه بان  
زوال ملكه بالردة  
(والمعصوب) بالمعجزة من  
العصب وهو القطع  
وبالمهلة كانه قطع عصبه  
ومن ثم فسره بقوله (العاجز)  
فهو صفة كاشفة والخبر ان  
الحج او خبر عنه نظر التقيد  
العجز بكونه عن الحج  
والاول اولى (عن الحج  
بنفسه) لنحو زمانة  
او مرض لا يرجي برؤه  
(ان وجد اجرة من يحج  
عنه) ولو ماشيا (باجرة  
المثل) لا بازيدوان قل نظير  
ما مر انفا وللإمام بحث  
ضعيف في الزيادة على مهر  
مثل الحرة بحث الزركشي  
بحجته هنا مع وضوح الفرق  
بان هناك التخلص من ورطة  
رق الوالد فاحتمل في مقابلته  
زيادة يسيرة بخلافه هنا  
(لزمه) الاحجاج عن نفسه  
فورا ان عصب

هذا التمكن فتامله سم وبصرى وتقدم الجواب بان المراد بالوجوب هنا مجرد الاستطاعة (قوله مالم  
يمكنهم تقدمه) اى على نصف الليل وما مفعول يسع وخرج بذلك السعي اذا دخل الحاج الوقوف لا مكانه  
بعد طواف القدوم سم (قوله من الاركان) دخل فيها الحلق وفي شرح الروض اى والمغنى قال الاسنوى  
ولا بد من زمن يسع الحلق او التقصير بناء على انه ركن ويعتبر الا من في السير الى مكة للطواف ليلا انتهى  
ونوزع في اعتبار زمن الحلق بعدم الحاجة الى اعتباره لا مكان فعله في حال السير مراه سم عبارة النهاية  
وهو اى ما قاله الاسنوى مردود إذ الحلق او التقصير لا يتوقف على زمن يخصه لان تقصير ثلاث شعرات  
او حلقها او تنفها كاف ويمكن فعله وهو سائر الى مكة فيندرج زمنه في زمن السير اليها اه زاد الوائى وكذا  
لا يعتبر لميت مزدلفة زمن لحصوله بالمرور فيها بعد النصف ولا للسعي ان دخل اهل بلده مكة قبل الوقوف  
لا مكان تقدمه عليه ولا اعتباره (قوله لانه بان زوال ملكه الخ) (فرع) لو تمكن شخص من النسك  
سنتين ولم يفعله حتى مات او عصب عصى من آخر سنى الامكان فبين بعد موته او عصبه فسقه في الاخيرة  
بل وفيما بعدها في المعصوب الى ان يفعل عنه فلا يحكم بشهادته بعد ذلك وينقض ما شهد به في الاخيرة بل  
وفيما بعدها في المعصوب الى ما ذكر كافي نقض الحكم بشهود بان فسقهم وعلى كل من الوراثة او المعصوب  
الاستنابة فور التقصير نعم لو بلغ معصو باجازه تاخير الاستنابة كافي الروضة نهاية ووائى وكذا في المغنى  
الاقوله وعلى كل الخ (قوله بالمعجزة) الى قوله بخلاف مالم حضر الخ في النهاية والمغنى الا قوله او خبر الى  
المتن وقوله وللإمام الى المتن وقوله مطلقا وقوله فان عجز الى ولو شق (قوله وهو القطع) اى كانه قطع عن كمال  
الحركة نهاية قول المتن (العاجز الخ) اى حاله مالا نهاية ومعنى قال ع ش هل يكنى في العجز عليه من نفسه  
بذلك او يتوقف ذلك على اخبار طيب عدل ان اه عبارة الوائى وهو المايوس من قدرته على النسك بنفسه يقول  
العباب انه لا بد من اخبار طيبين عدلين اه عبارة الوائى وهو المايوس من قدرته على النسك بنفسه يقول  
عدلى طب او بمعرفته وهو عارف بالطب بخلاف غير العارف ووقع في نفسه حصول العصب فانه لا يكنى  
اه (قوله او خبره الخ) في عطفه على صفة الخ المتفرع على قوله فسره الخ مالا يخفى (قوله عنه  
اى عن المعصوب) (قوله والاول) اى من الاعرابين (اولى) اى ولذا اقتصر عليه النهاية  
والمغنى (قوله لنحو زمانة الخ) المراد بالزمانة هنا العاهة التى تمنع من ركوب نحو المحفة الالبمشقة  
شديدة وبنحوها الضعف من كبر السن بحيث لا يستطيع الثبوت على المركوب ولو على سريره يحمله  
رجال الالبمشقة شديدة لا تحتمل عادة كردى على بافضل (قوله ولو ماشيا) اى مالم يكن اصلا  
او فرعا كما يؤخذ عما يأتى في المطاع نهاية ومعنى قول المتن (باجرة المثل) اى فادونها نهاية ومعنى  
(قوله لا بازيدوان قل الخ) معتمد ع (قوله نظير ما مر الخ) اى في الرحلة ونحوها (قوله  
فورا ان عصب الخ) بهذا التفصيل في الفورية مع اطلاقها في قوله الاتى ويجب الاذن هنا وفيما يأتى  
فورا الخ يعلم الفرق بين مسئلة الاستتجار والانابة في الفورية وانها يجب مطلقا في الانابة وفي الاستتجار

(قوله مالم يمكنهم تقدمه) اى على نصف الليل وما مفعول يسع وخرج بذلك السعي فيما اذا دخل الحاج قبل  
الوقوف لا مكانه بعد طواف القدوم (قوله من الاركان) دخل فيها الحلق وفي شرح الروض قال يعنى  
الاسنوى ولا بد من زمن يسع الحلق او التقصير بناء على انه ركن ويعتبر الا من في السير الى مكة للطواف ليلا اه  
ونوزع في اعتبار زمن الحلق بعدم الحاجة الى اعتباره لا مكان فعله في حال السير مراه سم عبارة النهاية  
الخ انظره مع قوله الاتى ان عصب قبل الوجوب الخ فان الاول يدل على العصب قبل التمكن منع اللزوم والثاني  
يدل على ان المعصوب او التمكن لا يمنع اللزوم ويجب بان هذا مفروض فيما اذا مات قبل ان يتمكن بنفسه او  
بغيره فيما بعد عام المعصوب بخلاف الاتى فانه مفروض فيما اذا عاش بعد ذلك وامكنه الاستنابة لا استطاعته  
بغيره حيث بخلاف ذلك لو ته من غير استطاعة مطلقا فيما بعد عام العصب وكذا فيه اما بنفسه فلمعصوب قبل الاياب  
المعتبر في الوجوب واما بغيره فلا نه ليس من اهل الانابة لتأخر عصبه عن وقت الحج فليتأمل (قوله فورا ان  
عصب الخ) بهذا التفصيل في الفورية مع اطلاقها في قوله الاتى ويجب الاذن هنا وفيما يأتى فورا الخ

بعد الوجوب والشك وعلى التراخي (٣٠) أن غضب قبل الوجوب أو معه أو بعده ولم يمكنه الأداء وذلك لأنه مستطيع إذا استطاعة بالمال

على هذا التفصيل سم (قوله بعد الوجوب والتمكن) قديقال التمكن من شروط الوجوب سم ومر الجواب عنه (قوله ولم يمكنه) قيدا لآخر فقط (قوله إذا استطاعة بالمال) أي وطاعة الرجال نهاية ومعنى (قوله أن فريضة الله) عبارة المغنى والنهية أن امرأة من خثعم قالت يا رسول الله إن فريضة الله الخ (قوله مطلقا) أي عجز بكل وجه أو لا (قوله بل يكلفه بنفسه) أي لقلة المشقة عليه نقله في الجموع عن المتولي وأقره قال السبكي ولك أن تقول أنه قد لا يمكنه الإثبات به فيضطر إلى الاستنابة انتهى وهو ظاهر معنى ونهاية (قوله أن عجز القريب) أي من مكة (قوله) وإن اعتبره جمع متأخرون الخ) اعتمده النهاية والمعنى كما مر أنفا (قوله من التعليل) أي لتعليل تكليفه الحج بنفسه (قوله في شرح الارشاد) أي وشرحي الباب ومختصر بافضل وينبغي اعتماده كروى ووائى (قوله ولو شئى الخ) أي معضوب مستتيب في حج وعمرة من غضبه (قوله بان فساد الاجارة) أي لعدم جواز الاستنابة وائى (ووقعه للنائب) أي على الظاهر فلا يستحق الاجير الاجرة معنى ونهاية أي فیردها ان كان قبضها لان المستاجر لم ينتفع بعمله وائى وكروى على بافضل (قوله بخلاف مالو حضر الخ) عبارة العباب ولو حضر مكة أو عرفة في سنة حج اجير لم يقع عنه لتعين مباشرته بنفسه ولو بر بعد حج الاجير وقع نقلا للاجیر ولا اجرة له ولا ثواب اقول له ولا ثواب فيه تأمل قال البصرى يتردد النظر فيما لو اجتمع بالمقات وأخبره المستاجر به يريد الاحرام عن نفسه فهل يستحق الاجير الاجرة او لا وعلى الثاني هل يستحق شيالقسط ماضى من بلده الى المقات اه وديقال قضية تعليلهم بان التقصير من المعضوب مع صحة الاجارة ان الاجير يستحق القسط (قوله مع صحة الاجارة الخ) أي ظاهر او باطنا وائى عبارة البصرى قوله مع صحة الاجارة هنا قال المحشى سم حرره اه وديقال لا اشكال في صحة عقد الاجارة عند مباشرته لان تكلفه لا يخرج عنه كون معضوبا عاجزا بخلاف مسألة الشفاء فانه يتبين به انه غير معضوب في نفس الامر عند مباشرة العقد فليتأمل اه قول المتن (لكن لا يشترط نفقة العيال الخ) أي مؤتهم ومؤنته كؤتهم نعم يشترط كون الاجرة فاضلة عن مؤنته ومؤتهم يوم الاستئجار معنى ونهاية وشرح بافضل (قوله فيحصل مؤتهم) أي ومؤنته نهاية ومعنى (قوله فاندفع قول السبكي الخ) في الدفاع البعد بما ذكره بعد لا يخفى سم (قوله ويصير كلا الخ) بفتح الكاف أي ثقلا كروى (قوله على انه لا نظر هنا للمستقبلات) في هذه العلالة المقضية للتزول عما قبلها مع اعتبار نفقة العيال ذهابا وايابا فيمن حج بنفسه ما لا يخفى على المتأمل سم (قوله اى اعطى) الى قوله في الاول وفي النهاية والمعنى الا قوله والقادر وقوله اوقال الى لزومه قول المتن (لم

كفى بالنفس والخبر الصحيحين ان فريضة الله على عباده في الحج أدركت أبي شيخا كبيرا لا يشتت على الرحلة أفاحج عنه قال نعم وذلك في حجة الوداع هذا ان كان بينه وبين مكة مسافة القصر والالم تجزله الانابة مطلقا بل يكلفه بنفسه فان عجز حج عنه بعد موته من تركته هذا ما اقتضاه اطلاقهم وله وجه وجه نظر الى ان عجز القريب بكل وجه نادر جدا فلم يعتبر وان اعتبره جمع متأخرون فجزوا له الانابة أخذنا من التعليل بخفة المشقة وتبعهم في شرح الارشاد ولو شق بعد الحج عنه بان فساد الاجارة ووقعه للنائب ولزوم المعضوب الحج بنفسه بخلاف مالو حضر معه ثم فات الحج وان وقع للاجير لكنه يستحق الاجرة هنا لان التقصير من المعضوب مع صحة الاجارة هنا (ويشترط كونها) أي الاجرة (فاضلة عن الحاجات المذكورة فيمن يحج بنفسه لكن لا يشترط) هنا (نفقة العيال) الذين تلمه مؤتهم (ذهابا وايابا) لانه مقيم عندهم فيحصل مؤتهم ولو باقراض أو تعرض لصدقة فاندفع قول السبكي

في الزام من لا كسب له ويصير كلا على الناس إذا خرج ما في يده بعد على انه لا نظر هنا للمستقبلات كما مر (ولو بذل) أي أعطى (ولده) أي فرعه وان سفل ذكره كان أو أتى أو والده وان علا كذلك (أو أجنبي مالا) له (للاجرة) لمن يحج عنه (لم يجب

يجب قبوله في الاصح) لما في قبول المال من المنة ومن ثم لو اراد الاصل او الفرع العاجز او (٣١) القادر استتجار من يحج عنه او قال له

أحدهما استأجر وأنا أدفع  
عنك لزمه الاذن له في الاولى  
أو الاستتجار في الثانية كما  
بيته في الحاشية لانه ليس  
عليه مع كون البذل من  
اصله او فرعه كبر منته فيه  
بخلاف بذله لانه ليستأجر هو  
به عن نفسه اخذا من  
قولهم إن الانسان يستكشف  
الاستعانة بمال الغير وان  
قل دون بدنه ولا شك ان  
أجيره كبدنه ومن ثم لو  
رضى الاجير بدون اجرة  
المثل لزمه انابته لضعف المنة  
هنا أيضا (ولو بذل الولد  
الطاعة) للمعسوب بان  
يحج عنه بنفسه (وجب  
قبوله) بان ياذن له في الحج  
عنه لحصول الاستطاعة  
حينئذ فان امتنع من الاذن  
لم ياذن الحاكم عنه ولا يجيره  
عليه وان تضيق الامن باب  
الامر بالمعروف فقط ولو  
توسم الطاعة ولو من اجني  
لزمه أمره نعم لا يلزمه الاذن  
لفرع او اصل او امرأة  
ماش الا ان كان بين المطيع  
وبين مكة دون مرحلتين  
واطاقه ولا لقريه او اجني  
معول على كسب الا اذا كان  
يكتسب في يوم كفاية ايام  
بشرطه السابق او سؤال  
لانه يشق عليه مع ان لولي  
المرأة منعها من المشي فلم  
يعتد بطاعتها ويجب الاذن

يجب قبوله) ولو وجد دون الاجرة ورضى الاجير به لزمه الاستتجار لاستطاعته والمنة فيه دون المنة في المال  
نهاية ومعنى وباقي في الشرح مثله (قوله لما في قبوله المال من المنة) ولو كان البذل الامام من بيت المال وله فيه  
حق وجب عليه القبول ونائي وكردى وتقدم في الشرح والنهاية ما يفيد (قوله العاجز) اقتصر عليه النهاية  
والغنى وقال الرشيدى قال في التحفة او القادر هو اخذ الشيخ ع ش في الحاشية عفوهم هذا القيد ثم استظهره  
والظاهر انه بحسب ما فهم ولم يطلع على مقاله في التحفة فليراجع (قوله لزمه الاذن له في الاولى) كذا في  
النهاية والمعنى خلافا لما وقع في ع ش اه رشيدى (قوله والاستتجار في الثانية) خلافا للنهاية والمعنى (قوله  
ولا شك ان اجيره) قد يقال الاجير في الثانية ليس اجيره بل هو اجير المعسوب فانه الذي استأجره كذا افاده  
الحشنى سم ولعل تخصصه الثانية لوضوح ما افاده فيها والا فواضح جريانه في الاولى ايضا لانه في الحقيقة اجير  
المعسوب والبعض وكيل عنه في العقد بصرى (قوله لزمه انابته الخ) وفاقا للنهاية والمعنى قول المتن (ولو بذل  
الولد) اى وإن سفل ذكر اكان او انى نهاية ومعنى (قوله للمعسوب) الى الفرع في النهاية والمعنى الا قوله  
وان تضيق الى ولو توسم وقوله وقد يؤخذ الى ولو كان (ولو توسم الطاعة) اى ظن بقرائن أحواله اجابة  
ذلك وخرج به ما لو شك في طاعته فلا يلزمه امره كردى على بافضل وباعشن (قوله ولو من اجني) عبارة  
الونائى وان كان من انى اجنية غير ماشية بخلاف الماشية ولو موليته لان لوليها منعها من المشي فبالا يلزمها  
فلا اثر لطاعتها ومن ثم كان للوالد اذا اراد ولده ان يحج عن غيره ماشيا ان يمنعه لان له منعه من السفر لحج  
التطوع وقول ابن العماد وابن المقرئ ليس لو لده المنع محمول على ما اذا كان اجيرا كما في شرح الايضاح  
وحاشيته اه (قوله أمره) اى سؤاله شرح بافضل (أو امرأة ماش) عبارة شرح الروض وكالابن والاب البنات  
والام ومثلها موليته وان لم تكن من الابعاض الخ اسم (قوله الا ان كان بين المطيع وبين مكة) اى وبين  
المطاع وبينها مرحلتان او اكثر على ما تقدم في قوله او اخر الصفحة السابقة هذا اذا كان بينه وبين مكة مسافة  
القصر الخ اسم (قوله معول على كسب) اى او مغر بنفسه بان يركب مفازة لا كسب بها ولا سؤال لان  
التغير بالنفس حرام نهاية ومعنى (قوله بشرطه السابق) اى انفاقه في قوله ان كان بين المطيع الخ (قوله لانه  
يشق) اى مشى المطيع المبعوض أو تعويله على الكسب أو السؤال مطلقا و (قوله عليه) اى المعسوب  
المطاع (قوله إذ لا وازع الخ) اى لا زاجر كردى والمناسب الموافق لما في القاموس لا مغرى (قوله  
والرجوع جائز له) اى للبذل عبارة النهاية والمعنى وحيث اجاب المطاع لم يرجع وكذا المطيع إن احرم  
ولو مات المطيع او المطاع او رجع المطيع فان كان بعد امكن الحج سواء اذن له المطاع ام لا استقر الوجوب  
في ذمة المطاع والا فلا اه قال ع ش قوله لم يرجع اى لم يجز له الرجوع حتى لو رجع وترتب على رجوعه  
امتناع المطيع من الفعل تبين عصيانه واستقرار الحج في ذمته (قوله قبل الاحرام) اى لانه متبرع بشيء  
لم يتصل به الشروع واما بعده فلا لاتفاء ذلك معنى (قوله وبه يتبين عدم الوجوب الخ) من هنا يعلم

ذهابا واياها فمن حج بنفسه ما لا يخفى على المتأمل (قوله ولا شك أن أجيره كبدنه) قد يقال الاجير في الثانية  
ليس اجيره بل هو اجير المعسوب فانه الذي استأجره (قوله نعم لا يلزمه الاذن لفرع او اصل او امرأة ماش)  
عبارة الروض فلو كان الابن او الاب ماشيا او معولا على الكسب او السؤال او الاجني اى او الابن او الاب  
معولا بنفسه لم يلزمه القبول اه واعترضها بشارحه بما يوافق ما ذكره الشارح لكن وجهها بان بعضه كنفسه  
فكالا يلزمه المشي ولا السؤال لا يلزمه احتمال مشي بعضه او سؤاله بخلاف الاجني (قوله او امرأة  
ماش) عبارة شرح الروض وكالابن والاب البنات والام ومثلها موليته وان لم تكن من الابعاض (قوله  
الا ان كان بين المطيع ومكة دون مرحلتين) اى وبين المطاع وبينها مرحلتان او اكثر على ما تقدم في قوله في  
الصفحة السابقة هذا ان كان بينه وبين مكة مسافة القصر الخ (قوله وبه يتبين عدم الوجوب) من هنا يعلم  
ان الوجوب والاستقرار قد يحصلان حال العصب دون ما قبله وعبارة الروض وان مات المطيع او رجع عن

هنا وفيما يأتى فورا وان لزمه الحج على التراخي لثلا يرجع البازل اذ لا وازع يحمله على الاستمرار على الطاعة والرجوع  
جائز له قبل الاحرام وبه يتبين عدم الوجوب على المعسوب اذا كان قبل امكن الحج عنه والا استقر عليه لاعلى المطيع

وإن أوهه المجموع وقد يؤخذ من (٣٣) قولهم والرجوع جائز له لأنه لو لم يجز بان نذر اطاعته نذر امتنع الم يلزمه الفور ويحمل الاخذ

باطلاقهم نظر الاصل وبما ذكر فارق هذا عدم وجوب المباشرة على المستطيع فوراً لأن له وازعاً يحمله على الفعل وهو وجوبه عليه ولو كان له مال أو مطبخ لم يعلم به استقر في ذمته والعلم وعدمه إنما يؤثران في الأثم وعدمه (وكذا الاجنبى) ونحو الاخ والأب إذا بدل الطاعة يجب قبوله (في الاصح) ولو ما شيا المأمراته لا استنكاف بالاستعانة بيد الغير ولأن مشى هذين لا يشق عليه مطلقاً وشرط الباذل الذى يجب قبوله ان يكون حراً مكافاً موثقاً به ادى فرض نفسه وان لا يكون معضوباً (فرع) مات أجبر العين قبل الاحرام لم يستحق شيئاً وبعد استحق لانه اتى ببعض المستأجر عليه وان لم يجز عن المستأجر له بالقسط بان توزع اجرة المثل على السير والاعمال ويعطى ما يخص عمله قال بعضهم من المسمى وقال بعضهم من أجرة المثل والذى يتجه الاول اخذاً بما باتى قبيل ما يحرم من النكاح ثم رأيت شيخنا جزم به وسيأتى فى الاجارة انها لا تصح على زيارته صلى الله عليه وسلم سواء اريد بها الوقوف عند القبر المحرم او الدعاء ثم لعدم

أن الوجوب والاستقرار قد يحصلان حال العضب دون ما قبله سم (قوله وان أوهه الخ) عبارة النهاية واقتضاء كلام المجموع ان الاستقرار انما هو فى ذمة المطيع غير مراد وان اغتر به فى الاسعاد اذ كيف يستقر فى ذمته مع جواز الرجوع كما مرو وجوب قبول المطيع خاص بالمعضوب فلو قطع آخر عن ميت بفعل حجة الاسلام لم يجب على الوارث قبوله لان له الاستقلال بذلك من غير اذن كما مره (قوله لم يلزمه الفور) اى فى الاذن (قوله وبما ذكر الخ) هو قوله اذ لا وازع الخ كرى (قوله استقر فى ذمته) اى اعتباراً بما فى نفس الامر نهاية ومعنى اى ومع ذلك فلا اثم عليه لعذره ع ش قول المتن (وكذا الاجنبى) اى وان كان اثنى شرح بافضل قال الكردى وفى الايعاب لكن يشترط ان يكون لها محرم او زوج اذ النسوة لا تكن هنالان بذل الطاعة لا يوجب على المطيع لجواز رجوعه قبل الاحرام اه (قوله نحو الاخ) عبارة النهاية والمعنى والاب والاموال الاخ فى بذل الطاعة كالاجنبى اه (قوله ولو ما شيا) يتأمل فى الاب مع قوله السابق نعم لا يلزمه الاذن لفرع او اصل الخ الا ان يقيد ما هناء فى الاب بدون المرحلتين او يفرق بين الامر عند التوسيم فلا يلزمه مع نحو المشى بخلاف البذل يلزم قبوله مطلقاً وفيه نظر سم عبارة الكردى على بافضل قوله وهو ماش ظاهره لزوم الاذن للاجنبة المشية وهو ظاهر غيره مما بينته فى الاصل اه اقول قد تقدم فى الشرح وعن الوائى ما يخالفه الا ان يفرض كلامه فيما دون مرحلتين (قوله لان مشى هذين) اى الاجنبى ونحو الاخ (قوله ان يكون حراً الخ) قال فى الحاشية فى نفس الامر وان كان قناتى الظاهر وهذا فى حجة الاسلام أما التطوع فيصح ان يكون الاجير فيه صياغيز أو عبداً أو امة اه وفى شرح الايضاح لان علان تجزى انا به الرقيق فى حج نذره كرى على بافضل عبارة النهاية وتجوز النيابة فى نسك التطوع كفاى النيابة عن الميت اذا وصى به ولو كان النائب فيه صياغيز او عبداً بخلاف الفرض لانهم من اهل التطوع بالنسك لا نفسهما اه (قوله موثوق به) اى بان يكون عدلاً ولا لالم تصح انابته ولو مع المشاهدة ولو فى الاجارة والجمالة لان نيته لا يطلع عليها كذا فى حاشية الايضاح للشارح سم ووائى وفى فتح الفتاح للكردى مثله الا انه استثنى من عينه الموصى العالم بفسقه وعبارته فى حاشيته على بافضل بعد ذكر مثل ما مر عن حاشية الايضاح عن الجلال الرملى وان علان فى شرح الايضاح نصها نعم ان كان المستأجر معضوباً واستأجر عن نفسه فاسقاً يحج عن نفسه صحت الاجارة قبل قوله حججت كفاى فتلوى الشارح اه وفى باعثن على الوائى ما يوافقهما (قوله ادى فرض نفسه) يعنى لم يكن عليه حج ولو نذر اناهية ومعنى وشرح بافضل (قوله وان لا يكون معضوباً) اى وان صح حجة ولو تكلف ووائى (قوله مات اجيراً) على حذف اداة الشرط (قوله بالقسط) متعلق بقوله استحق (قوله او بعده استحق) عبارة فتح القدير للكردى او بعد الاحرام وقبل تمام الاركان أثيب المحجوج عنه على ذلك واستحق الاجير قسطه من المسمى الا العامل فى الجمالة ويعتبر ذلك من ابتداء السير وتنفسخ الاجارة وان مات بعد تمام الاركان دون باقى الاعمال الواجبة او المستوثة لم يؤثر ذلك فى صحة الاجارة لكن يلزم الاجير حط قسط ما بقى من الواجبات والسنن وتجبر الواجبات والسنن بدم وهو على المستأجر على المعتمد اه (قوله الاول) اى من المسمى (قوله جزم به) اى بالاول (سواء اريد بها الوقوف عند القبر) اى لانه لا يقبل النيابة (قوله لعدم انضباطه) اى الدعاء (قوله وقضيته) اى التعليل (قوله على الاول) اى الوقوف (قوله بل على الثانى) اى الدعاء ولا يضر الجهل بنفس الدعاء فتح القدير (قوله وعليه) اى على صحة الجمالة على الدعاء (قوله فاذا دعا لكل منهم) او بان الطاعة بعد امكن الحج استقرار الوجوب اه (قوله ولو ما شيا) يتأمل فى الاب مع قوله السابق نعم لا يلزمه الاذن كغيره او اصل الخ الا ان يقيد ما هناء فى الاب بدون المرحلتين او يفرق بين الامر عند التوسيم فلا يلزمه مع نحو المشى بخلاف البذل يلزم قبوله مطلقاً وفيه نظر (قوله موثوق به) اى بان يكون عدلاً ولا لالم تصح استنابته ولو مع المشاهدة لان نيته لا يطلع عليها به يعلم ان هذا شرط فى كل من يحج عن غيره باجارة او جمالة

قال

انضباطه وقضيته انه لو انضبط كان كتب له بورقة صحت وهو متجه وأما الجمالة

فلا تصح على الاول لانه لا يقبل النيابة بل على الثانى وعليه لو استجعل من جماعة على الدعاء ثم صح فاذا دعا لكل منهم استحق جعل الجميع

قال اللهم اغفر لكل منهم و (قوله لتعدد المجاعل عليه) المراد به ما يشمل الضمى كرى (قوله ويشهد لذلك) اى استحقاق جعل الجميع (قوله استحقه) اى الدينار (قوله وجبت له) اى لذى التوبة (قوله عليها) اى لذى التوبة على الاصابة (قوله لان لفظ القرآن الخ) علة لنفى المناقاة (قوله بخلاف لفظ الدعاء) هذا يدل على جواز اتحاد الدعاء اى كاللهم افعل كذا بفلان وفلان مثلاً (قوله فلم يمكن التداخل الخ) خاتمة يجوز ان يحج عن غيره بالنفقة وهى قدر الكفاية كما يجوز بالاجارة والجعالة وان استأجر بها لم يصح للجعالة العوض ولو قال المعضوب من حج عنى فله مائة درهم فن حج عنه من سمعه أو سمع من أخبره عنه أى ووقع في قلبه صدقة استحقها فان احرم عنه اثنان مرتباً استحقها الاول وان احرم ما معاً وجهل السابق منها مع جعل سبقه او بدونه اى بان علم السابق ولم يعلم عين السابق ووقع حجها عنهما ولا شئ لهما على القائل اذ ليس أحدهما باولى من الآخر ولو علم سبق أحدهما اى بعينه ثم نسي فقياس نظائره ترجيح الوقف اى فى العوض ولو كان العوض مجبواً كان قال من حج عنى فله ثوب ووقع الحج عنه باجرة المثل ثم الاستئجار فيما ذكره ضربان استئجار عين واستئجار ذمة فالاول كاستأجر ترك لتج عنى أو عن ميقى هذه السنة فان عين غير السنة الاولى لم يصح العقد وان اطلق صح وحمل على السنة الحاضرة فان كان لا يصل الى مكة الا سنتين فاكثر فالاولى من سنى امكان الوصول ويشترط لصحة العقد قدرة الاجير على الشروع فى العمل واتساع المدة له والمكى ونحوه اى كاهل اليمن يستأجر فى اشهر الحج والضرب الثانى كقوله الزمت ذمتك تحصيل حجة ويجوز الاستئجار فى هذا الضرب على المستقبل فان اطلق حمل على الحاضرة فيطّل ان ضاق الوقت ولا يشترط قدرته على السفر لا مكان الاستئجار فى اجارة الذمة ولو قال أؤتمت ذمتك لتج عنى بنفسك صح وتكون اجارة عين ويشترط معرفة العاقدين أعمال الحج اى من اركانه واجباته وسننه ولا يجزى كالميقات ويحمل عند الاطلاق على الميقات الشرعية ولو استأجر للقران فالدم على المستأجر فان شرطه على الاجير بطلت الاجارة ولو كان المستأجر للقران معسر افا لصوم الذى هو بدل الدم على الاجير لان بعضه وهو الايام الثلاثة فى الحج والذى فى الحج منهما هو الاجير وجماع الاجير مفسد للحج وتنفس به اجارة العين لا اجارة الذمة لانها لا تختص بزمان وينقلب فيها الحج للاجير كطبيع المعضوب اذا جامع فسد حجه وانقلب له وعليه أن يمضى فى فاسده والكفارة وعليه فى اجارة الذمة ان ياتى بعد القضاء عن نفسه بحج آخر للمستأجر فى عام آخر او يستنيب من يحج عنه فى ذلك للعام او فى غيره وللمستأجر فيهما الخيار فى الفسخ على التراخى لتأخر المقصود ويسقط فرض من حج او اعتمر بمال حرام كمغصوب وان كان عاصياً كافى الصلاة فى مغصوب او ثوب حرير مغنى وكذا فى النهاية الا انه عقب قوله صح وتكون اجارة عين بما نضه على ما فى الروضة هنا عن البغوى وقال الامام بطلانها وتبعه فى الروضة فى باب الاجارة وصاحب الانوار وهو المعتمداه وفى الوائى بعد ذكره عن الشارح فى الحاشية والاياب مثل ما مر عن المغنى من انها اجارة عين صحيحة مانضه ويصح كون من لم يحج اجير ذمة فيحج عن نفسه ثم عن المستأجر فى سنة اخرى لا اجير عين لانها تعين للسنة الاولى اى عبارة فتح القدير ولا يشترط فى الاجارة الذمة ان يباشر الاجير عمل الذمك الذى استؤجر له بنفسه ولا قدرته على الشروع فى العمل ولا ان يكون قد حج عن نفسه ولا يقدر فى ذلك خوف الاجير موته او مرضه اذ له انا بة فيها ولو بلا عذر ولو بشئ قليل دون ما استؤجر به ويجوز له حينئذ اكل الزائد نعم يان مه ان لا يستأجر الا عدلاً له

(باب المواقيت)

(قوله فاطلاقة) اى الميقات (عليه) اى المسكان (حقيق) اى اصطلاحاً (فرع) اى بأعمال الحج

كذا فى حاشية الايضاح للشارح (قوله بخلاف لفظ الدعاء) هذا يدل على جواز اتحاد الدعاء اى كاللهم افعل كذا بفلان وفلان مثلاً

(باب المواقيت)

(قوله فاطلاقة) اى الميقات عليه اى المسكان حقيق اى اصطلاحاً (فرع) اى بأعمال الحج وتوابعه ثم شك

لتعدد المجاعل عليه وان اتحد السير اليه كما لو استجمل على رد آيتين لمالك من موضع واحد ويشهد لذلك نص الشافعى رضى الله عنه على ان من مر بمقتاضين فقال لذى التوبة ان أصبت بهذا السهم فلك دينار فاصاب استحقه وحسبت له الاصابة وما كان له عليها مع اتحاد عمله ولا ينافيه مالو كان ميتان بقبر فاستجمل على ان يقرأ على كل ختمة لزمه ختمة لان لفظ القرآن مقصود فاذا شرط تعدده وجب بخلاف لفظ الدعاء ولتفاوت ثواب القراءة ونفعها لليت وتفاوت الخشوع والتدبير فتدبر فلم يمكن التداخل فيها فتأمل

(باب المواقيت)

جمع ميقات وهو لغة الحد وشرعاً هنا من العبادة ومكانها فاطلاقة عليه حقيق

وتوابعه ثم شك في أصل نيته هل كان أتى بها أو لا فالقياس عدم اجزائه وهو نظير الصلاة وغيرها أو أمانا نقل  
عن بعض الناس من الاجزاء فارقا بينه وبين الصلاة بأن قضاءه يشق فالظاهر أنه غير صحيح سم و (قوله  
اصطلاحا) أي ولغة و (قوله) أمانا نقل عن بعض الناس (الح) أي قياسا على نحو الصوم واليه ميل القلب ثم  
رايت اعتمده عس والنائي كما يأتي (قوله) الاعتد من يخص (الح) عبارة شيخنا وبعضهم خصه بالزمانى نظرا  
لاخذه من الوقت والشهر أنه شامل للزمانى والمكانى اه (قوله) بالحد الباء داخله على المقصور عليه  
و (قوله) في الوقت متعلق بالحد (قوله) فتوسع) يعنى فيستعمل عنده في المكان مجازا كرى أي بعلاقة  
التقييد ثم هذا بالنظر لاصل اللغة والافتقار للميقات حقيقة شرعية في كل من الزمن والمكان حتى قول المتن  
(وقت احرام الحج الح) أي المكي وغيره و (قوله) وذو القعدة) سمي بذلك لقعودهم عن القتال فيه و (قوله  
وعشر ليل) أي بالايام بينها وهي تسعة و (قوله) من ذى الحجة) سمي بذلك لوقوع الحج فيها ية ومعنى (قوله  
أي ما بين) إلى قوله كذا فسر به ذكره عس عن الشارح و اقره (قوله) فيصح احرامه به فيه (الح) عبارة النائي  
فلو احرم في بلد بعد ثبوت شوال عنده أو تبين ثبوته بعد ثم سافر إلى بلد لم يرفه فيها لم يضره وان وافق اهله في  
الصوم ما لموا للاحرام بعد الانتقال اليها لم ينقصد حجا اه (قوله) ووجدتم) أي أهل البلد الأخرى (قوله) على  
الأوجه) اعتمده شيخنا (قوله) لا يقتضى بطلان حجه) ينبغي أن يريد بطلان خصوص الحج اما اصل النسك  
فلا يتوهم بطلانه مع ما تقرر أن الاحرام بالحج في غير وقته ينقصد عمره سم (قوله) وان لم يزمه الامساك (الح)  
الاولى وان لم يزمه الصوم بان وصلها قبل ان يعيد فان لزوم الكفارة انما يتوهم حيث ذمها ماصورة الامساك فهي  
فيما اذا وصلها بعد ان عيد فلا كفارة قطعنا ثم رايت عبارة الخادم مصرحة بان الكلام مفروض في مسألة  
الصوم لا في مسألة الامساك بصري وقد يجاب بما في سم من تصوير المسئلة بما اذا انتقل في الليلة التي  
رؤى فيها هلال شوال في البلد الاول إلى البلد الثاني فوجدتم لم يروا الهلال وقد يبتو النية  
فيبيتها معهم فلو جامع في البلد الثاني فلا يعيد عدم وجوب الكفارة لاحتمال كون هذا اليوم يوم عيدي حتى  
المنتقل اليهم ايضا ولا ينافي ذلك التصوير قوله وان لم يزمه الامساك لان المراد انه اذا جامع في هذا اليوم لم يزمه  
الامساك ولا كفارة اه (قوله) قال) أي الزركشي في الخادم (قوله) وقياسه) أي عدم لزوم الكفارة فيما ذكر  
(قوله) من لزمته) الانسب من تلزمه بصري أي من شأنه ان تلزمه فطرته (قوله) بغروب شمس) أي البلد

الا عند من يخص التوقيت  
بالحد بالوقت فتوسع  
(وقت) احرام (الحج شوال  
وذو القعدة) بفتح القاف  
افصح من كسرهما (وعشر  
ليال من ذى الحجة) بكسر  
الحاء افصح من فتحها أي  
ما بين منتهى غروب آخر  
رمضان بالنسبة للبلد الذي  
هو فيه فيصح احرامه به فيه  
وان انتقل بعده إلى بلد  
اخرى تخالف مطلع تلك  
ووجدتم صياما على الأوجه  
لان وجوب موافقتهم  
في الصوم لا يقتضى بطلان  
حجه الذي انعقد لشدة  
تشبث الحج ولزومه بل  
قال في الخادم نقلا عن  
غيره لا تلزمه الكفارة لو  
جامع في الثانية وان لم يزمه  
الامساك قال وقياسه انه  
لا تجب فطرة من لزمته  
فطرته بغروب شمس

في اصل نيته هل كان أتى بها أو لا فالقياس عدم اجزائه وهو نظير الصلاة وغيرها أو أمانا نقل عن بعض الناس  
من الاجزاء فارقا بينه وبين الصلاة بأن قضاءه يشق فالظاهر أنه غير صحيح قال في شرح الروض ولو احرم قبل  
اشهر الحج ثم شك هل احرم بحج أو عمره فهو عمره ولو احرم بحج ثم شك هل كان احرامه في اشهره أو قبلها قال  
الصيمري كان حجا لانه يتيقن احرامه الا ان وشك في تقدمه قاله في المجموع قال الادريعي قيل والاولى الاحتياط  
كألو احرم باحد نسكين ثم نسيه هو قياس ما ذكره الصيمري ان الصائم لو علم بعد الغروب انه نوى الغد من  
رمضان وشك حيث ذهل كانت نيته قبل الغروب أو بعده حكم بصحة نيته ويحتمل الفرق وقوله ولو احرم قبل اشهر  
الحج خرج ما لو كان في اشهره فالظاهر انه حيث شك كآلو نسي ما احرم به فينوى القرآن أو الحج كما سيأتي في  
باب الاحرام (قوله) لا يقتضى بطلان حجه (الح) ينبغي أن يريد بطلان خصوص الحج اما اصل النسك فلا يتوهم  
بطلانه مع ما تقرر أن الاحرام بالحج في غير وقته ينقصد عمره (قوله) لا تلزمه الكفارة لو جامع في البلد الثانية  
وان لم يزمه الامساك) قد يقال ان كان نوى الصوم قبل الانتقال فكيف تصح نيته مع دخول شوال في حقه حيث  
وان كان لم ينو فهذا لا كفارة بجماعه وان كان في الثانية من اول الشهر ولم يفارقها اذ لم تفسد صوما وكلا  
القسمين مما لا يحتمل التوقف فاما موقع هذا الكلام وحيث ذفا ذكره في الكفارة لا يمكن غيره فلا يقتصر  
على انه قريب ولا يحتاج الى توجيهه بسقوطها بالشبهة فان قلت يمكن تصوير ذلك بما اذا انتقل في الليلة التي  
رؤى فيها هلال شوال في البلد الاول إلى البلد الثاني فوجدتم لم يروا الهلال وقد يبتو النية فيبيتها معهم قلت  
عدم الكفارة حيث ذبعيد مع ان هذا التصوير لا يوافق قوله وان لم يزمه الامساك وقد يجاب بمنع البعد المذكور

اعطاء له حكم شوال اه  
وما ذكره في الكفارة  
قريب لانها تسقط بالشبهة  
وفي الفطرة يتعين فرضه  
فما اذا حدث المؤدى عنه  
في البلد الاول قبل غروب  
اليوم الثاني والا فالوجه  
لزومها لان العبرة فيها بحل  
المؤدى عنه وأما الاحرام  
في الثانية فالذي يتجه عدم  
صحته لانه بعد ان انتقل اليها  
صار مثلهم في الصوم فكذا  
الحج لانه لا فارق بينهما  
ولا ترد الكفارة لما علمت  
وفجر النحر كذا فسر به  
جمع من الصحابة رضى الله  
عنهم قوله تعالى الحج أشهر  
معلومات أى وقته ذلك  
وقول جمع مجتهدين يجوز  
الاحرام بالحج في جميع  
السنة ولكن لا يأتي بشيء  
من أعماله قبل أشهره رده  
أصحابنا بانهم وافقوا على  
توقيت الطواف والوقوف  
فاى فارق بينهما وبين  
الاحرام فان قلت اذا كان  
غير الاحرام بما ذكر مثله  
في التوقيت بذلك بالنسبة  
لمنع تقدمه فلم اقتصر عليه  
قلت لانه يختلف فيه كما  
علمت بخلاف غيره ولانه  
يفهم من منع تقدم الاحرام  
منع تقدم غيره بالاولى لانه  
تبع له وبهذا يظهر اندفاع  
الاعتراض عليه بان الاقتصار  
على الاحرام موهم (وفي  
ليلة النحر) وهى ايلة عاشر  
الحجة (وجه) انه لا يصح  
الاحرام فيها بالحج لان

المنتقل اليه (قوله وعلى هذا يصح الاحرام) أى ينعقد الاحرام بالحج حجام (قوله فيه) أى في البلد  
الثاني (قوله بالشبهة) لعل المرادها هنا عدم كونه من رمضان في حقه أصالة بل تبعاهم ويحتمل انه ماسر  
عن سم أنفا (قوله فيما اذا حدث المؤدى عنه الخ) أى كولد أو رقيق حدث في البلد الاول في اليوم الثاني  
والحاصل انه ان أدرك المؤدى عنه وقت الوجوب باعتبار البلدين وجبت الفطرة أو باعتبار البلد الثاني  
فقط بان حدث بعد غروب رمضان البلد الاول فيه فالوجه عدم الوجوب سم (قوله والا) أى بان حدث  
في البلدة الثانية قبل غروب اليوم الثاني (قوله لان العبرة الخ) راجع لما قبله والا أيضا (قوله فكذا الحج)  
أى فلا ينعقد الاحرام فيه حجا (فرع) من نوى ليلة الثلاثين من رمضان الحج ان كانت من  
شوال والافعمرة فبانت من شوال فحج والافعمرة ومن أحرم بحج معتقدا تقدمه على الوقت فبان فيه  
اجزاه ولو اخطأ الوقت كل الحجيج فهل يغتفر كخطا الوقوف أو ينعقد عمرة وجهان الا وفق الثاني كذا في  
العباب أى والنهاية يقول لا يخفى ان اطلاق الاولى يخالف نظيرها فيما لو نوى ليلة الثلاثين من شعبان صوم غد  
من رمضان ان كان منه فبان منه حيث لا يقع عنه الا بالشرط السابق في محله والفرق شدة تعلق الحج سم  
وعش (قوله لما علمت) أى من انها تسقط بالشبهة (قوله وفجر النحر) عطف على منتهى في قوله أى  
ما بين منتهى غروب الخ سم (قوله كذا فسر به) أى بما في المتن من شوال وذى القعدة وعشر ليل من  
ذى الحجة نهاية ومعنى وقال السكرى وخبر به يرجع الى قوله أى ما بين الخ اه (قوله أى وقته ذلك) أى  
وقت الاحرام به أشهر معلومات اذ فعله لا يحتاج لاشهر واطلقها على شهرين وبعض شهر تغليبا او اطلاقا  
لليجمع على ما فوق الواحد نهاية ومعنى (قوله يجوز الاحرام بالحج الخ) أى وينعقد حجا (قوله فلم اقتصر عليه)  
أى المصنف على الاحرام (قوله وبهذا) أى بالتعليل الثاني (قوله وعلى الاصح يصح الاحرام به فيها الخ)

مع احتمال كون هذا اليوم يوم عدى في حق المنتقل اليهم ومنع عدم الموافقة المذكورة لان المراد انه اذا جامع  
في هذا اليوم بإزمه الامساك ولا كفارة (قوله وعلى هذا يصح الاحرام) أى ينعقد لاحرام فيه حجا (قوله)  
وفي الفطرة يتعين فرضه فيما اذا كان الخ) فلم يشك فرضه فيما ذكر ايضا لان ظاهر عبارته ان كلامه في  
الوجوب بغروب شمس هذا اليوم لا في لزوم الاخراج في البلد الثاني وحيث فالوجه الوجوب وان كان  
المؤدى عنه في البلد الاول غاية الامر انه بإزم الاخراج فيها في الثاني فان قلت لا يصح الحمل على ظاهر عبارته للقطع  
بحصول الوجوب لان السبب فيه اما غروب هذا اليوم أو الذى قبله وقد وجد اجمعا فلا يصح نفي الوجوب  
قلت يتصور ذلك بما اذا لم يدرك من تلزمه فطرته غروب ما قبل هذا اليوم كولد أو رقيق حدث في هذا اليوم لكن  
قد بنا في الحمل على الظاهر المذكور قوله من لزومه فطرته لان ظاهره تحقق اللزوم عنده وان كلامه ليس الا في  
وجوب الاخراج الا ان يقول على اللزوم باعتبار ما من شأنه نعم قد يجاب عن الاشكال بالتزام ان المعتبر في  
كل من اصل الوجوب ومن الاخراج بلد المؤدى عنه فلا يلزم فطرته انه لم يدرك غروب شمس رمضان باعتبار  
بلده وان كان أدركها باعتبار غيرها وان كان المؤدى عنه بذلك الغير والحاصل انه ان أدرك وقت الوجوب  
باعتبار البلد وجبت الفطرة ولا كلام او باعتبار البلد الثاني فقط بان حدث بعد غروب رمضان البلد الاول  
فالوجه عدم الوجوب (فكذا الحج) أى فلا ينعقد الاحرام فيه بالحج حجا (فرع) من نوى ليلة الثلاثين  
من رمضان الحج ان كانت من شوال والافعمرة فبانت من شوال فحج والافعمرة ومن أحرم بحج معتقدا  
تقدمه على الوقت فبان فيه اجزاه ولو اخطأ الوقت كل الحجيج فهل يغتفر كخطا الوقوف أو ينعقد عمرة  
وجهان الا وفق الثاني كذا في العباب ولا يخفى ان اطلاق الاولى يخالف نظيرها فيما لو نوى ليلة الثلاثين من  
شعبان صوم غد من رمضان ان كان منه فبان منه حيث لا يقع عنه الا بالشرط السابق في محله والفرق شدة تعلق  
الحج (قوله وفجر النحر) عطف على منتهى في قوله قبل أى ما بين منتهى غروب آخر رمضان (قوله قلت لانه  
الختلف فيه الخ) أقول يكفي في صحة الاقتصار واتجاهه صحة الاحرام في جميع هذه المدة بخلاف بقية الاعمال  
اه (قوله وعلى الاصح يصح الاحرام به فيها الخ) صرح به الرويانى ومرادهم ان هذا وقته مع امكانه في بقية

الليالى تبع للايام ويوم النحر لا يصح الاحرام فيه به فكذا ليلته ويرده الخبر الصحيح المصرح بخلافه وعلى الاصح يصح الاحرام به فيها

وفاقا للمعنى وخلافا للنهاية هنا عبارة الاول وظاهر كلامه انه يصح احرامه بالحج اذا ضاق زمن الوقوف عن ادراكه وبه صرح الرويانى اه زاد الثانى و مرادهم ان هذا وقت مع امكانه فى بقية الوقت حتى لو احرم من مصر يوم عرفه لم ينقض الحج بلا شك قاله فى الخادم اه قال ع ش قوله ر و مرادهم ان هذا الخ قد يتوقف فى ان هذا مرادهم بعد فرض الكلام فيمن احرم فى ليلة النحر ولم يبق من الوقت ما يمكن معه الوقوف فليتامل اه وقال الرشيدى قوله ر و مرادهم ان هذا الخ انظر ما مراد الشارح ر ب سياق هذا عقب كلام الرويانى هل مراده تعقبه به او مجرد اثبات المنافاة بينهما او الاشارة الى انها متغايران وحينئذ فما وجه المغايرة فليحرر وسياقى فى الباب الآتى ما يدل على اختياره لكلام الرويانى اه وكذا عقب سم كلام النهاية بما نصه وقول الروض وشرحه فى باب الاحصار ولهذا الواحرم بالحج يوم عرفه بالشام لم يجز له التحلل اى فى الحال بسبب الفوات اه قضيته انقضاء الحج وعدم انعقاده عمرة اه (قوله وان علم الخ) (تنبيه) لو احرم قبل اشهر الحج ثم شك هل احرم بحج او عمرة فهو عمرة او احرم بحج ثم شك هل كان احرامه فى اشهره ام قبلها قال الصيمرى كان حبالا لانه يتقن احرامه الآن وشك فى تقدمه قاله فى المجموع معنى ونهاية وقال سم بعد ذكر مثله عن شرح الروض وقوله لو احرم قبل اشهر الحج الخ خرج به ما لو كان فى اشهره فالظاهر ان حيث شك كالمولى ما احرم به فىنى القرآن والحج كما سياتى فى باب الاحرام اه قول المتن (فلو احرم به الخ) اى الحج او احرم مطلقا نهية ومعنى وباقى فى الشرح مثله (قوله حلال) الى قوله لانه تقع الخ فى النهاية الا قوله ويظهر الى وعلم وقوله وصور الى ولا تعتقدو كذا فى المعنى الا قوله وهى افضل الخ (قوله حلال) خرج به ما لو كان محرما بعمرة ثم احرم بحج فى غير اشهره فان احرامه لم ينقض حبالا كونه فى غير اشهره ولا عمرة لان العمرة لا تدخل على العمرة كما ذكره القاضى ابو الطيب معنى ونهاية (قوله لا يحرم عليه) اى العالم بالحال شوبرى (قوله لانه ليس فيه تلبس بعبادة فاسدة) فديقال تعتمد قصد عبادة لا تحصل لا يتجه الا ان يكون متمتعا لانه ان لم يكن تالعا بعبادة كان شبيها به سم وقد يجاب هو ان الامر هنا عدم بطلانها من كل وجه اذ الباطل انما هو قصد الحج دون مطلق الاحرام (قوله علت الخ) اى من قوله ويظهر انه لا يحرم عليه ذلك لانه ليس الخ (قوله ان الثانى هو الراجح) وفى الونائى ويحرم ابدال لفظ العمرة بالحج سواء قصد العمرة او لم يقصد شيئا كما يعلم من الحاشية اه (قوله لانه لو احرم به مطلقا) كذا فى نسخة المصنف والصواب ترك به بصرى اقول يمكن تصحيحه بارجاع الضمير للنسك (قوله لانه صحت الخ) الذى ذكره غير الشارح رحمه الله تعالى انه صلى الله عليه وسلم اعتمر ثلاث مرات فى ذى القعدة فى ثلاث سنين ومرة فى رجب ومرة فى رمضان ومرة فى شوال اذ علت ذلك فتأمل قوله صحت عنه وعن غيره الخ ثم تفصيله بقوله ثلاث مرات الخ يظهر لك ما فيه من الابهام بصرى (قوله ومرة فى رجب الخ) اى فذلت السنة على عدم التاقية نهية ومعنى (وكحاج لم ينفر) اى اما احرامه بها بعد نفره فصحيح وان كان وقت الرمي بعد النفر الاول باقيا لانه بالنفر خرج من الحج وصار كالمضى وقت الرمي معنى ونهاية زاد الونائى ومن عليه رمى التشرىق كله او بعضه وقد خرج وقت حله احرامه ونكاحه وغيرهما ولا يتوقف على بدل الرمي لانه غير محرم ولا يبق عليه اثر الاحرام بخلاف من بقى عليه رمي من يوم النحر ولو حصة لانه مادام لم يتحلل التحللين هو باق على احرامه وان خرجت ايام التشرىق

الوقت حتى لو احرم من مصر يوم عرفه لم ينقض الحج بلا شك قاله فى الخادم قال وفى انعقاده عمرة تردد والارجح نعم شرح ر (قوله وان علم الخ) فى الروض وشرحه فى باب الاحصار فصل وان وجد المحصر طريقا واستطاع سلوكه لم يسلوكه وان طال حتى يصل البيت وان علم الفوت لان سبب التحلل هو المحصر لا خوف الفوات ولهذا الواحرم بالحج يوم عرفه بالشام لم يجز له التحلل اى فى الحال بسبب الفوات اه وقضية قوله ولهذا الخ انعقاد الحج وعدم انعقاده عمرة (قوله لانه ليس فيه تلبس بعبادة فاسدة) فديقال تعتمد قصد عبادة فاسدة لا تحصل لا يتجه الا ان يكون متمتعا لانه ان لم يكن تالعا بعبادة كان شبيها به اه (قوله وقد علت ان الثانى هو الراجح) من اين علم ذلك

وان علم انه لا يدرك عرفة قبل الفجر فاذا فاتته تحلل باياتى (فلو احرم) حلال (به فى غير وقته) المذكور (انعقد عمرة) مجزئة عن عمرة الاسلام (على الصحيح) علم اوجبه لان الاحرام شديد التعلق فانصرف لما يقبله ويظهر انه لا يحرم عليه ذلك لانه ليس فيه تلبس بعبادة فاسدة بوجه ثم رايت فى المسئلة قولين الحرمة والكرهية وقد علت ان الثانى هو الراجح وعلم من كلامه بالاولى انه لو احرم به مطلقا فى غير اشهره انعقد عمرة ايضا (وجميع السنة وقت لا حرام العمرة) وغيره مما يتعلق بها لانها صحت عنه صلى الله عليه وسلم وعن غيره فى اوقات مختلفة ثلاث مرات متفرقات فى ثلاث سنين فى القعدة ومرة فى شوال ومرة فى رمضان على ما رواه البيهقى ومرة فى رجب وان انكرتها عائشة رضى الله تعالى عنها واعتمرت بامر من التنعيم رابع عشر ذى الحجة قوصح عمرة فى رمضان تعدل حجة معى وقد تمتع الاحرام بها لعارض كحرم بها وكحاج لم ينفر من منى نفر اصحيا وان لم يكن بها



لان بقاء اثر الاحرام كبقاء نفس الاحرام ومن هذا علم بالاولى امتناع حجتين (٣٧) في عام واحد ونقل فيه الاجماع

وصور تعدده بصور  
رددتها في حاشية الايضاح  
ولا تتعدك للحج من أحرم  
بها وهو مجامع أو مرتد  
ويسن الاكثار منها ولا  
سما في رمضان للحديث  
المذكور وهي أفضل من  
الطواف على المعتمد إذا  
استوفى في الزمن المصروف  
اليهما لانها لا تقع من  
المكلف الحر إلا فرضا  
وهو أفضل من التطوع  
(والمقاتل المكان للحج)  
ولو في حق القارن تغليا  
للحج (في حق من بمكة) ولو  
آفاقا (نفس مكة) لا خارجها  
ولو محاذها على المعتمد  
للخبر الآتي حتى أهل مكة  
من مكة (وقيل كل الحرم)  
لاستوائه معها في الحرمة  
ويرد تميزها عليه باحكام  
آخر ولا حجة له في خبر  
فاهلنا من الابطح لاحتمال  
أن العمارة كانت تنتهي اليه  
إذ ذاك بل هو الظاهر كما  
يدل له خبر نزوله به على  
على أن العمارة الآن متصلة  
بأوله فلو أحرم خارج  
بنيانها أي في محل يجوز  
قصر الصلاة فيه لمن سافر  
منها ولم يعد اليها قبل  
الوقوف أساء ولزمه دم  
على الاول بخلاف ما إذا  
عاد لكن قبل وصوله  
لمسافة القصر

وبدل رمى يوم النحر يتوقف عليه التحلل ولو صوما فلا يصح منه قبله احرام ولا نكاح ولا وطء ولا  
متعلقاتها وقوله بخلاف من يرق عليه رمى من يوم النحر الخ في سم ما يوافقه (قوله لان بقاء اثر الاحرام)  
يؤخذ منه عدم الفرق بين من وجب عليه الرمي والمبيت ومن سقط عنه أي ولم ينفر فتعير كثير مبنى إنما هو  
باعتبار الاصل والغالب نهاية وفي الوائى ما يوافقه (قوله ومن هذا) أي من قوله وكحاج لم ينفر من منى نفرا  
الخ (قوله وصورة تعدده الخ) عبارة النهاية وقصور الزركشي وقومهما في عام واحد مردوداه قال عرش  
قوله وتصوير الزركشي الخ أي بأن يأتي مكة نصف الليل ويطوف ويسعى بعد الوقوف ثم يرجع إلى منى  
لحصول التحللين بما فعله ووجه رده بقاء اثر الاحرام المانع من حجه الحجة الثانية من المبيت منى ورمى أيام  
التشريق اه (قوله ويسن الاكثار منها) أي ولو في العام الواحد فلا تكره في وقت ولا يكره تكرارها  
فقد اعمر عليه السلام عائشة في عام مرتين واعتمرت في عام مرتين بعد وفاته عليه السلام وفي رواية ثلاث عمر قال في  
الكفاية وفعلها في يوم عرفه يوم النحر ليس بفاضل كفضله في غيرهما لأن الأفضل فعل الحج فيما معنى  
عبارة النهاية ولا يكره تكريرها بل يسن الاكثار منها لانه عليه السلام اعتمر في عام مرتين وكذلك عائشة  
عمر وويتا كد في رمضان وفي اشهر الحج وهي في يوم عرفه الخ (وهي أفضل) أي ولو كانت من غير مكلف  
حرم سم (قوله الا فرضا) أي لان النقل منها بصير بالشروع فيه واجبا كرى قوا الملتن (للحج) أي في حق من  
يحرم عن نفسه ونائى (ولو محاذيها على المعتمد) خلافا للنهاية والاسنى قال الكردى على بأفضل والخطيب  
فقالوا احرم من محاذاتها فلا إساءة ولادم كالمواقيت اه (قوله للخبر الآتي)  
أي في شرح فيقائه مسكنه (قوله حتى أهل مكة) بدل من الخبر الآتي (قوله لاحتمال ان العمارة الخ) فديقال  
ما الحامل على ارتكاب هذه التعسفات لانه منزله الذي قصدوا الاقامة به إلى قضاء المناسك فهو موضع  
اهلهم وإن كان خارج مكة الا ترى ان اهل منى إذا ارادوا الاحرام بالحج يهلون من محلهم فكذلك أهولاء  
فليتأمل بصرى اقول ما ذكره او لا يرد ما يأتي في التنبيه من قول الشارح او دون مرتلتين الخ إلا ان يفرض  
ذلك فيما إذا خرج إلى غير جهة منى ولا دليل له واما قوله الا ترى ان اهل منى الخ فظاهر السقوط لان  
الكلام فيمن بمكة (قوله بل هو الظاهر الخ) وايضا فقد تقدم تردد في اعتبار مجاوزة مطرح الرماد وملعب  
الصبيان ونحو ذلك في ترخص المسافر من قرية لا سور لها فان قلنا باعتبار ذلك امكن الجواب باحتمال او  
ظهور ان الابطح او بعضه بما يلي مكة كان محل ما ذكر من مطرح الرماد وملعب الصبيان ونحو ذلك سم  
(قوله على ان العمارة الخ) هذا صريح في ان المعابدة من مكة فلا يجوز اقامة جمعة فيها مع سعة المسجد  
الحرام للجميع (قوله متصلة بأوله) والعمارة في زمننا تجاوزت عن المحصب (قوله فلو احرم) إلى قوله كذا  
قالوه في النهاية والاسنى (قوله على الاول) أي الاصح من انه نفس مكة (قوله بخلاف ما إذا عاد) أي فانه

(قوله لان بقاء اثر الاحرام كبقاء نفس الاحرام) يؤخذ منه انه لو لم يحصل رمى جمره العقبة يوم النحر  
وفات أيام التشريق امتنع الاحرام بالعمرة قبل الايتان بيده بناء على ما ياتى من توقف التحلل الثاني على  
الايتان ولو صوما وذلك نفس الاحرام حينئذ (قوله وهي أفضل) أي ولو كانت من غير مكلف حر (قوله)  
لاحتمال ان العمارة كانت تنتهي اليه إذ ذاك بل هو الظاهر الخ) وايضا فقد تقدم تردد في اعتبار مجاوزة  
مطرح الرماد وملعب الصبيان ونحو ذلك في ترخص المسافر من قرية لا سور لها فان قلنا باعتبار ذلك امكن  
الجواب باحتمال او ظهور ان الابطح او بعضه بما يلي مكة كان محل ما ذكر من مطرح الرماد وملعب الصبيان  
ونحو ذلك (قوله اساءه لزمه دم) قال في شرح الروض نعم ان احرم من محاذها فالظاهر انه لا إساءة ولا دم  
كالمواقيت ثم رأت المحب الطبري به عليه بحثا اهولقاتل ان يقول قياس الاكتفاء  
بمحاذاتها كسائر المواقيت في عدم الإساءة وعدم الدم الاكتفاء بمحاذاتها ميمنا وشمالا وان بلغ مسافة القصر  
في بعده عنها لوجود المحاذاة الكافية في سائر المواقيت مع ذلك وبالأحرار خارجا من جهة المدينة قبل الوصول  
اليها أو إلى محاذاتها لانه مع ذلك يمر بها او بمحاذاتها وذلك كاف في سائر المواقيت وكل ذلك مخالف لقوله

يسقط الدم نهاية أي إذا كان العود قبل التلبس بنسك ونائي (قوله والا) أي بأن وصل إلى مسافة القصر (قوله تعين الوصول) أي في السقوط بمعنى أنه لا يسقط الدم إلا إذا وصل لميقات الافاقي وفي عدم الاساءة كافي شرح الروض عن البلقيني ولعل محل عدم الاساءة بوصول ميقات أن قصد ابتداء الوصول إليه والعود إليها لأحرام منها أو محر ما بخلاف ما إذا فارقها بقصد الإحرام خارجهما من غير قصد الوصول لميقات ولا قصد العود إليها فينبغي تحريره وأن وصل بعد ذلك لميقات أو عاد إليها وقد يقال ينبغي عدم التحريم عند الإطلاق سم وونائي (قوله إلى ميقات الافاقي) شامل لسائر الجهات وأعلم أن المتجه أن قوهم تعين الوصول إلى ميقات الافاقي لم يردوا فيه اعتبار الوصول لعين الميقات بل يكفي الوصول لمحاذيه يمينا أو شمالا وإن بعد عنه كما يصرح بذلك قول الشارح الاتي فتعين الوصول للميقات أو محاذاته سم (قوله أن محله) أي عدم كفاية مسافة القصر (قوله للميقات الخ) أي أو مثل مسافته بصري وباعشن (قوله أو محاذاته) بالجر عطف على الميقات ويجوز رفعه عطف على الوصول الخ (في كفي الوصول) أي قبل التلبس بنسك ونائي (قوله وإن لم يصل لعين الميقات) أي في الأولى سم (قوله مطلقا) أي سواء كان في جهة خروجه ميقات أو بعد من مرحلتين أو لا عبارة الونائي فلو كان هذا الخارج من مكة أفاقيا متمتعاً وصل لمرحلتين من مكة فإن كان ميقاتا سقط عنه الدمان أي دم التمتع ودم ترك الميقات وهو مكة والاي أن لم يكن ميقاتا فإن كان في جهة بها ميقات قدم التمتع دون الميقات اهـ (قوله لأن هذا الخ) أي الخروج من مكة بلا إحرام (قوله أو محاذيه) أي أو مثل مسافته بصري وباعشن (قوله من ميقاته) أي ميقات جهة خروجه أي أو محاذيه أو مثل مسافته أن كان فيها ميقات والافرن مسافة القصر كما تقدم ثم ريت قال سم قوله من ميقاته ينبغي أن المراد ميقات جهته أو محاذيه اهـ أي أو مثل مسافته (قوله على ما تقرر) كأنه إشارة إلى قوله والاعتين الوصول الخ سم وكردى (قوله أو دون مرحلتين) عطف على قوله مرحلتان (قوله أو الوصول) عطف على قوله لدخولها (قوله إلى الميقات الخ) أي أو محاذيه (قوله فاحرم خارجها) لعل محل هذا إذا كان بينه وبينها دون مرحلتين أو كان بينهما وبينها مرحلتان لم يأت التأخير الذي ذكره في قوله ما لم يعد لمكة أو للميقات الخ بل تعين الإحرام من ميقاته كما ذكره بقوله لزمه

الشارح كشراح الروض وغيره ولم يعد إليها الخ الشامل للخارج في سائر الجهات لكن ما تقدم عن شرح الروض يبين أنه أراد غير المحاذاة (قوله والاعتين) أي في السقوط بمعنى أنه لا يسقط الدم إلا إذا وصل لميقات الافاقي وفي عدم الاساءة كما قال في شرح الروض قال البلقيني ومحل الاساءة فيما ذكرى من مفارقة بنايتها بغير إحرام إذا لم يصل إلى ميقات والافلا اساءة صرح به القاضي أبو الطيب كافي شرح المذهب اهـ ما في شرح الروض ولعل محل عدم الاساءة بوصول ميقات أن قصد ابتداء الوصول إليه والعود إليها لأحرام منها أو محر ما بخلاف ما إذا فارقها بقصد الإحرام خارجهما من غير قصد الوصول لميقات ولا قصد العود إليها فينبغي تحريره وأن وصل بعد ذلك لميقات أو عاد إليها فليتا مل وقد يقال ينبغي عدم التحريم عند الإطلاق لاحتمال حالة الجواز وأعلم أن المتجه أن قوهم تعين الوصول إلى ميقات الافاقي لم يردوا فيه اعتبار الوصول لعين الميقات بل يكفي الوصول لمحاذيه يمينا أو شمالا وإن بعد عنه كما يصرح بذلك قول الشارح الاتي فتعين الوصول للميقات أو محاذاته وحيث فلا حاجة لقوله بخلاف إلى قوله في كفي الوصول إليها إذ منه الكفاية لا تختص بما إذا كان ميقات خروجه على مرحلتين إلا أن يريد كفاية ما ذكره وإن لم يحاذ الميقات ومع ذلك فيه نظر أيضا فليتا مل (قوله إلى ميقات الافاقي) شامل لسائر الجهات (قوله وإن لم يصل لعين الميقات) أي في الأولى (قوله تنبيه علم ما تقرر الخ) ما إذا علم (قوله لزمه الإحرام بالحج من ميقاته) ينبغي أن المراد ميقات جهته أو محاذيه (قوله على ما تقرر) كأنه إشارة إلى قوله والاعتين الوصول الخ (قوله على ما تقرر) كأنه إشارة إلى أنه لو لم يكن في جهة خروجه ميقات كفاه الإحرام على مرحلتين هذا وقد يقال قضية قوله وإنما سقط دم التمتع بالمرحلتين مطلقا عدم وجوب الإحرام بالحج من ميقاته بل يكفي الإحرام به مادونه إذا كان مرحلتين إلا أنه قد يقال لا يلزم من سقوط الدم بالمرحلتين جواز الإحرام منهما وفيه نظر فليتا مل (قوله فاحرم خارجها) لعل محل هذا إذا كان بينه وبينها

والاعتين الوصول إلى ميقات الافاقي كذا قالوه وهو صريح في أنه لا تنكفيه مسافة القصر وظاهر أن محله ما إذا كان ميقات الجهة التي خرج إليها أبعد من مرحلتين فتعين هنا الوصول للميقات ومحاذاته بخلاف ما إذا كان ميقات جهة خروجه على مرحلتين أو لم يكن لها ميقات في كفي الوصول إليها وإن لم يصل لعين الميقات وإنما سقط دم التمتع بالمرحلتين مطلقا لأن هذا فيه اساءة بترك الإحرام من مكة فشدد عليه أكثر ولأنه يبعده عنها مرحلتين انقطعت نسبتها إليها فصار كالافاقي فتعين ميقات جهته أو محاذيه (تنبيه) علم مما تقرر أن الافاقي المتمتع لو دخل مكة وفرغ من أعمال عمرته ثم خرج إلى محل بينه وبينها مرحلتان لزمه الإحرام بالحج من ميقاته على ما تقرر أو دون مرحلتين ثم أراد الإحرام بالحج جاز له تأخيرها إلى أن يدخلها بل لو أحرم من محله لزمه دخولها قبل الوقوف أو الوصول إلى الميقات أو مثله وفي الروضة إذا كان ميقات المتمتع الافاقي مكة فاحرم خارجها لزمه دم الاساءة أيضا ما لم يعد لمكة أو للميقات أو مثل مسافته

والاحرام بالحج من ميقاته على ما تقرر في تامل سم (قوله وهو صريح فيما ذكرته) دعوى الصراحة فيما ذكره  
عجيب مع قول الروضة فاحرم الحج فعبارتها مساوية للعبارة السابقة بصرى ولم يظهر لي وجه التعجب فان  
ما ذكره الشارح عن الروضة عين قول الشارح بل لو احرم من محله الحج لا (قوله يحمل على ما حملت الحج)  
قد يقال الحمل السابق مستغنى عنه في هذا المحل اذ الكلام مفروض فيما اذا كان احرامه من دون مرحلتين  
ولا اشكال فيه بصرى (قوله على ما حملت عليه الحج) وهو قوله وظاهر ان محله الحج كرى قول المتن (واما غيره  
الحج) وهو من لم يكن بمكة عند اداة الحج نهاية قول المتن (ذو الحليفة) اى ان سلك طريقها والابان سلك  
طريق الجحفة فهي ميقاته ان مر بعين الجحفة ونائي (قوله بفتح او ليه الحج) قال في المختار كقصة وطرقه وقال  
الاصمعي حلقة بكسر اللام انتهى اه ع ش (قوله لزعم العامة الحج) اى ولا اصل له كرى على بافضل بل  
تنسب اليه لكونه حفرها باعشن (قوله على نحو ثلاثة اميال الحج) وتصحیح المجموع وغيره انها على ستة  
اميال لعله باعتبار اقصى عمر ان المدينة وحداثتها من جهة تبوك او خيبر والرافعى انها على ميل لعله باعتبار  
عمرها الذي كان من جهة الحليفة وهي أبعد المواقيت من مكة نهاية عبارة المغنى قال الشيخان وهو على  
نحو عشر مراحل من مكة فهي أبعد المواقيت من مكة اه قول المتن (ومن الشام) بالهمز والقصر  
ويجوز ترك الهمز والمد مع فتح الشين ضعيف واوله نابلس وآخره العريش قاله ابن حبان وقال غيره  
حد طولا من العريش الى الفرات وعرضاً من جبل طى من نحو القبلة الى بحر الروم وما سامت ذلك من  
البلاد وهو مذكر على المشهور نهاية ومعنى (قوله اذالم يسلكوا طريق تبوك) سكت عن ميقاتهم  
اذا سلكوها وقضية قول الایعاب فى الايجار للحج وان كان للبلد طريقان مختلفا الميقات كالجحفة وذى الحليفة  
لاهل الشام فانهم تارة يمرون بهذا وتارة يمرون بهذا فالراجح لا يشترط بيان الميقات ويحمل على ميقات  
المحجوج عنه في العادة الغالبة اه نه ذو الحليفة (قوله ومصر) وهي المدينة المعروفة تذكروث وحدها طولا  
من برقة التي في جنوب البحر الرومى الى ايلقة ومسافة ذلك قريب من اربعين يوماً وعرضه من مدينة اسوان  
وما سامتها من الصعيد الاعلى الى رشيد وما حاذها من مساقط النيل في بحر الروم ومسافة ذلك قريب من  
ثلاثين يوماً سميت باسم من سكنها اولاً وهو مصر بن ييصرن نوح نهاية وفى المغنى وحاشية شيخنا على الغزى  
مثله الا انها زاد ابن سام قبل ابن نوح قول المتن (الجحفة) بضم الحيم وسكون الحاء المهمة وهي قرية  
كبيرة بين مكة والمدينة على خمسين فرسخاً قاله الرافعى وهي اوسط المواقيت سيما بذلك لان السيل اجحفها  
اى ازالها ففى الآن خراب ولذلك بدلوها الآن برايع شيخنا ونهاية ومعنى (قوله وهى بعيد رابع الحج)  
تصغير بعد فالاحرام من رابع احرام قبل الميقات وبينهما قريب من نصف يوم كرى على بافضل (قوله  
والاحرام) الى قوله فان قلت فى النهاية (قوله لكونه الحج) متعلق بمفضلاً (قوله لانه الحج) متعلق بليس الحج  
(قوله لانه لضرورة انبها الجحفة الحج) قال الشيخ ابو الحسن البكرى فلو عرف واحد عنينا يقينا كان توجهه  
الى الاحرام منها افضل انتهى بمحاذاتها من الطريق بنى علان في زماننا عن يمين الطريق واحداً والآخر عن  
يسارها كرى على بافضل (قوله بدعائه الحج) متعلق بقوله نقل الحج (قوله ثم زالت) ينبغى الاقتصار على هذا  
وحذف قوله بزوالهم الحج لانه لا يدفع الاشكال بصرى (قوله او قبله) اى قبل زوالهم (قوله حين التوقيت  
الحج) وقد أفت النى صلى الله عليه وسلم المواقيت عام حجة نهاية ومعنى قول المتن (ومن تهامة اليمن) أى من  
الارض المنخفضة من ارض اليمن فالتهامة اسم للارض المنخفضة ويقال لها نجد فان معناها الارض المرتفعة  
والين الذي هو اقليم معروف مشتمل على نجد وتهامة وفى الحجاز مثلها وما هما المرادان عند الاطلاق شيخنا  
ونهاية ومعنى الا ان الآخرين قالوا اذا اطلق نجد فالمراد نجد الحجاز اه قول المتن (قرن) جبل عند الطائف  
على مرحلتين من مكة قيل والمحرم الآن مسيل معروف محاذ بعض الجبال ثم لکن لا يعرف من جهة مكة اه  
وعليه فيتعين الاحتياط كذا في الفتح ونائي قول المتن (يلم) بالتحية المفتوحة ويقال ألم ويرمى جبل من  
دون مرحلتين اذ لو كان بينهما وبينهما مرحلتان لم يأت التاخير الذي ذكره في قوله ما لم يعلم مكة او للميقات الحج

دون مرحلتين اذ لو كان بينهما وبينهما مرحلتان لم يأت التاخير الذي ذكره في قوله ما لم يعلم مكة او للميقات الحج

باسكان الرام (ومن المشرق)  
 العراق وغيره (ذات عرق)  
 ويسن لهم الاحرام من  
 العقيق قبيلها لخبر فيه  
 ضعيف وكل من الثلاثة على  
 مرحلتين من مكة وذلك  
 للنص الصحيح في الكل حتى  
 ذات عرق وتوقيت عمر رضى  
 الله عنه بها اجتهاد وافق  
 النص وعبر بالمتوجه  
 ليوافق الخبر من لهن اى  
 لاهلن ولمن اتى عليهن من  
 غير اهلن ممن اراد الحج  
 والعمرة ويستثنى بما ذكر  
 الاجير فانه يحرم من مثل  
 مسافة ميقات من احرم عنه  
 ان كان ابعد ميقاته فان  
 احرم من ميقات اقرب  
 فوجها من احدهما عليه دم  
 الاساءة والخط ورجحه  
 البغوى واخرون والثانى  
 لاشئ عليه وعليه الاكثرون  
 ونقل عن النص وانه علله  
 بان الشرع سوى بين  
 المواقيت ورجحه الاذرى  
 لكن مفهومه قول الروضة  
 واصلا اذ اعدل اجير عن  
 ميقات معين لفظا وشرعا  
 الى اخر مسأله او ابعد  
 لاشئ عليه انه اذا كان اقرب  
 عليه شئ به يترجح الوجه  
 الاول قال الاسوى وفرع  
 المحب الطبرى

جبال تهامة جنوبى مكة مشهور فى زماننا بالسعدية بينه وبين مكة مرحلتان كرى (قوله باسكان الرام) اى  
 وقول الصحاح بفتحها وان اويسا القرنى منها مردود ولما هو منسوب لقبيلة من مراد كائنات فى مسلم قال  
 المغوى فى مناسكه جبل املس كانه بيضة فى تدويره مطل على عرفة كرى على بافضل وكذا فى النهاية والمعنى الا  
 قوله قال المناوى الخ (قوله وغيره) اى كخر اسان ونائى قول المتن (ذات عرق) هى جبل قبيل السيل لللاقى من  
 جهة المشرق بعد وادى العقيق على مرحلتين تقريبا ونائى (قوله وكل من الثلاثة الخ) كذا فى النهاية والمعنى  
 وقال الونائى يلم جبل من تهامة على مرحلتين ونصف اه (قوله اجتهاد وافق النص) مراده به الجمع بين  
 ما وقع للاصحاب من الخلاف فى ان ذلك بالنص او باجتهاد عمر رضى الله تعالى عنه كما حكاه الاذرى فكانه يقول  
 لا خلاف بين الاصحاب فى المعنى رشيدى (قوله هن لهن الخ) بدل من الخبر (قوله اى لاهلن) والخبر يشمل  
 ذلك صريحا سم (قوله ويستثنى) لى قوله فان احرام فى النهاية والمعنى (قوله الاجير) اى والمتبرع ونائى  
 (قوله من مثل مسافة ميقات من احرم عنه) عبارة النهاية والمعنى من ميقات المنوب عنه فان مر بغير ذلك  
 الميقات احرم من موضع بازائه اذا كان ابعد من ذلك الميقات من مكة حكاه فى الكفاية عن الفورانى واقره  
 اه قال عرش قوله مر من ميقات المنوب عنه اى او ما يقيد به من ابعد كما يعلم من كتاب الوصية انتهى  
 شرح المنهج اتول فان جاوزه بغير احرام فالاقرب انه ان احرم من مثله فلا دم عليه ولا فعليه دم وفى حج ما  
 يوافقه اما لو عين له مكان ليس ميقاتا لاحد كان قال له احرم من مصر فهل يلزمه دم بمجاوزه ام لا فيه نظر  
 والظاهر عدم الزوم لكن يحط قسط من المسمى باعتبار اجرة المثل فان كان اجرة مثل المدة بتماها من مصر مثل  
 عشرة قرو من الموضع الذى احرم منه تسعة حط من المسمى عشرة اه عبارة الونائى ويلزم الاجير لحج او  
 عمرة ان يحرم بماعين له فى العقدان كان ابعد من ميقات المحجوج عنه فان كان مثله لم يتعين فله الاحرام من  
 الميقات وابعده منه فان احرم من دون ميقات مستاجر ه ولو من ميقات اخر اساء ولمه العود الى ميقات المستاجر  
 فان لم يعد اليه ولو لعذر فعليه الدم ويحط من الاجرة ما يقابل المسافة المتروكة باعتبار السير والاعمال فان شرط  
 عليه ان يحرم بعد الميقات فسد العقدان فعل وقع للمستاجر باجرة المثل للادنى والدم على المعضوب او الولي  
 المستاجر عن الميت اذ هو مقصر بتعين ذلك وكذا المتبرع فلو استاجر مكي او تبرع عن ميت افاقى بحج او عمرة  
 حرم عليه ان يحرم من مكة وفيه ما ذكر اى الخطو والدم اه قال باعثن قوله ولو من ميقات اخر الخ اى  
 الاعلى ماعليه الجمال الطبرى وتبعه فى موضع من الایعاب والحاشية فيكنى ولادم ولا حط وقوله فعليه الدم الخ  
 اى على المعتمد خلافا للجمال الطبرى وقوله حرم عليه ان يحرم من مكة الخ هذا على المعتمد ومر عن الجمال  
 الطبرى ان العبرة بميقات الاجير قال فى المنع ومضى عليه جمع متقدمون اه باعثن عبارة الرئيس قوله وفيه  
 ما ذكر اى خلافا للجمال الطبرى وجماعة حيث قالو اميقاته ميقات الاجير او المتبرع اه (قوله وانه علله بان  
 الخ) اى ونقل ان النص علله الخ (قوله مفهوم قول الروضة الخ) مبتدأ خبره قوله انه اذا كان الخ كرى  
 (قوله عليه شئ) خبر انه الخ (قوله وبه الخ) بهذا المفهوم (قوله يترجح الوجه الاول) هذا اعتمده الشارح فى  
 معظم كتبه وشيخ الاسلام والخطيب والجمال الرملى وغيره واعتمد الشارح فى مواضع من حاشية الايضاح  
 والایعاب الا كنفاء بميقات افاقى يمر عليه الاجير وان كان اقرب من ميقات المحجوج عنه واعتمده سم فى شرح  
 ابى شعاع كرى على بافضل واقول انما يظهر الترتيب بذلك فيما اذا كان التعيين لفظيا بان عينوا فى العقد  
 ميقات المحجوج عنه بخلاف ما اذا كان شرعيا بان لم يتعرضوا للميقات فانه لا عدول حينئذ فان ميقات الاجير

بل تعين الاحرام من ميقاته كما ذكره بقوله لزمه الاحرام بالحج من ميقاته على ما تقرر فليتأمل (قوله ليوافق  
 الخبر) فيه انه لا يشمل المتوجه (قوله اهلن) والخبر يشمل ذلك صريحا (قوله ورجحه الاذرى) عبارة حاشية  
 الايضاح قال الاذرى والظاهر انه المذهب ثم استشكله بان مة تنضى اعتبار بلد المحجوج عنه انه لا يجوز  
 العدول الى اقرب منه وانه لو كان ميقاته اقرب من ميقات طريقه جاز له مجاوزته بلا احرام الى محاذة ميقات  
 بلد المحجوج عنه ثم قال ولا اراهم يسمعون بذلك واجيب عن الاول بانه لا ينجى ذلك لو سلك طريق بلد

على ذلك فرعا طويلا في

مكة استوجر عن آفاق بحج  
أو عمرة فاحرم من مكة  
وترك ميقات المستاجر  
عنه فعلى الوجه الاول  
يلزمه ما مر بالاولى وعلى  
مقابله يحتمل وجوب  
أحدهما لاشيء عليه لان  
مكة ميقات شرعى وأصحهما  
عليه دم الاساءة والخط  
وان عينها له الولى فى  
الاجارة ولو شرط عليه  
ميقات أبعد لزمه منه اتفاقا  
(والأفضل ان يحرم) من  
هو فوق الميقات أو فيه الا  
المسكى لما أتى فيه من (أول  
المقات) ليقطع باقية محرما  
واستثنى السبكي ذا الحليفة  
فلا حرام من عند مسجد  
أفضل للتباع قال  
الاذرى وهو حق ان علم  
أن ذلك المسجد هو المسجد  
الموجود آثاره اليوم  
والظاهر انه هو (ويجوز)  
الاحرام (من آخره)  
لصدق الاسم عليه والعبرة  
بالبيعة لا بما بنى ولو قريبا  
منها (ومن سلك طريقا)  
فى بر أو بحر ينتهى الى  
ميقات فهو ميقاته وان  
حاذى غيره أولا أو  
(لا ينتهى الى ميقات فان  
حاذى) بالمعجمة (ميقاتا)  
أى سامته بان كان على يمينه  
أو يساره ولا عبرة بما  
امامه أو خلفه (أحرم من  
محاذاته) فان اشبه عليه

ميقات شرعى أيضا (قوله على ذلك) أى الخلاف المذكور (قوله فى مكة) أى فى من مكة (قوله على ذلك) أى الذى رجحه البغوى (قوله ما مر) أى من الدم  
والخط (قوله بالاولى) أى لان مكة ليست ميقاتا لغير من فيها (قوله وعلى مقابله) أى الذى رجحه الاذرى  
(قوله أحدهما لاشيء عليه) عبارة بأعشن وقضية ما تقرر من جواز العدول للاقرب ان المسكى لو استوجر  
للحج عن آفاق جاز الاحرام من مكة لاشيء عليه واعتمده الجلال الطبرى لكن اعتمد المحب الطبرى لزوم  
الخروج الى الميقات ولو أقرب من ميقات المنوب عنه على ما تقدم من جواز العدول فان خالف لزمه الدم  
والخط اهو لا يسع لاهل مكة الاتقليد ما اعتمده الجلال الطبرى والافياثمون عند عدم الخروج الى الميقات بترك  
الدم وترك الخط (وان عينها له الولى الخ) بل هو مفسد للعقد كما مر عن الونائى (لو شرط عليه ميقات الخ) الحاصل  
ان العبرة بالا بعد من ميقات الاجير وميقات المناب عنه وما شرطه فيجب الا بعد من هذه الثلاثة وانه يتخير  
فى حاله الاستواء وان له العدول عما وجب من ميقات شرعى او نذرى الى مثله فى المسافة فيحرم منه  
وان لم يكن ميقاتا بأعشن (قوله لما أتى الخ) أى فى أوائل فصل المحرم (قوله وفيه) محل تأمل قول المتن (من أول  
الميقات) وهو الطرف الا بعد من مكة نهاية ومعنى (قوله ليقطع) الى قول المتن وان لم يحاذى شيئا فى المغنى الا قوله  
فان لم يظهر الى المتن والى قول المتن ومن مسكنه الخ فى النهاية الا قوله وهى على مرحلتين الى المتن (قوله من  
عند مسجدها الخ) وقيل من البيداء وناى أى الذى قدام ذى الحليفة بأعشن (قوله والظاهر انه هو) قال  
الشارح فى حاشية الايضاح ويلحق به بناء على استثنائه كل مسجد بميقات غيره بناء على المرجوح انه يسن  
الاحرام عقب ركعتيه وهو جالس اما على الصحيح وهو نذبه اذا توجه فالاولى ان يصلى ركعتيه بالمسجد ثم ان  
قرب طرف الميقات الا بعد من مكة توجه اليه واحرم منه وان بعد بحيث يطول الفصل بين الاحرام وركعتيه  
حتى لم تنسب اليه عرفا توجه الى مادونه واحرم انتهى اه سم (قوله لا ما بنى الخ) أى ولو بنقضا وان سمي باسمها  
ونائى ونهاية (الى ميقات) أى عنه عبارة الونائى ويجب الاحرام من البقعة او من محاذها بمنة أو يسرة لكن  
ان حاذى أحدهما مر بعين الآخر فالعبرة بالثانى اذا المرور بالعين أقوى من المحاذاة كما اذا حاذى ذا الحليفة  
ومر بعين الجحفة اه قول المتن (فان حاذى ميقاتا الخ) أى بمفرده معنى (قوله ولا عبرة بما امامه أو خلفه) أى  
لان الاول امامه والثانى وراءه نهاية (قوله موضع المحاذاة) أى او الميقات نهاية (قوله اجتهد) أى ان لم يجد  
من يخبره عن علم ولا يقلد غيره فى التحرر الا ان يعجز عنه كالاذرى نهاية عبارة الونائى ويعمل بقول المخبر عن

المحجوج عنه والا فلا لما ذكره الشافعى وعن الثانى بانهم لم يسمحوا بذلك لاجل مروره على ميقات شرعى  
لانظر الجانب المحجوج عنه اه وقضية الجواب عن الثانى التزام انهم لا يسمحون بما ذكر وعلى هذا  
فيحتمل ان يؤخذ منه انه لو استاجر مصرى بمصر عن مكة مات بمكة أو غضب بها وهو مقيم بها بعد امتنع عليه  
بجاوزة الجحفة للاحرام من مكة التى هى ميقات المحجوج عنه لان ذلك نظير ما لو استاجر مدنى عن مصرى  
حيث يتمتع عليه مجاورة ذى الحليفة للاحرام من الجحفة كما اقتضاه هذا الجواب ويحتمل ان يفرق بان  
المحجوج عنه فى صور تالم يكن يلزمه قطع المسافة التى قبل ميقاته فلم يلزم نائيه ذلك فلم يلزمه الاحرام قبل  
ميقات المحجوج عنه على انه كان يمكن فى الجواب عن الثانى التزام انهم يسمحون بما ذكر كما هو قضية عبارتهم  
الا ان يوجد نقل عنهم بخلاف ذلك (تنبيه) قال فى الجمر ع لا يشترط اى فى صحة الاستيجار ذكر الميقات  
ويحمل على ميقات تلك البلدة فى العادة الغالبة اه قال الشارح فى شرح الباب وكأنه قصد بهذا رد طريقة  
ضعيفة حكاهما بعد وهى ان كان للبلد طريقان مختلفا الميقات او طريق يقضى الى ميقاتين كالعقيق وذات  
عرق لاهل العراق وكالجحفة وذى الحليفة لاهل الشام فانهم تارة يمرون بهذا وتارة يمرون بهذا اشتراط  
بيانها والا فلا اه والراجح لا يشترط ويحمل على ميقات بلد المحجوج عنه فى العادة الغالبة اه ويبقى الكلام فى  
حال الاستواء ويحتمل انه يتخير وان يعتبر ما سلكه بالفعل ومن هنا يعلم حكم اجير اهل الروم الذين تارة يمرون  
على مصر وتارة على الشام (قوله واستثنى السبكي الخ) قال الشارح فى الحاشية وكانه أى السبكي اعتمد فى

ليتيقن المحاذاة فان لم يظهر له شيء تعين الاحتياط (أو) حاذى (مقياتين) بان كان اذا مر على كل تكون المسافة منه اليه واحدة (فالاصح أنه يحرم من محاذاة بعدهما) من مكة وان (٤٢) حاذى الاقرب اليها أو لا وليس له انتظار الوصول الى محاذاة الاقرب اليها كما ليس للمار على

علم ثم يجتهد ان علم اداة المحاذاة والافلح يجتهدا اه (قوله ليتيقن المحاذاة) اي وانه فوق الميقات نهاية (قوله) فان لم يظهر له شيء (الخ) أي وان تحير في اجتهاده لزمه الاستظهار ان خاف فوت الحج أو كان قد تضيق عليه نهاية ووثائق عبارة الكردي على بافضل وكون ما ذكر سنة جرى عليه شيخ الاسلام في شرحي البهجة والخطيب في شرحي المنهاج والتنبيه والجمال الرملي في شرحي الزبدو البهجة زاد الشارح حج في سائر كتبه وجوب الاحتياط عليه اذا تحير في اجتهاده وكان قد تضيق عليه الحج أو خاف فوته وأقر الاذرعى على ذلك في الاسنى والجمال الرملي في شروحه على المنهاج والايضاح والدلجية ورايت في حاشية الايضاح للشارح وفي شرحه لابن علان لو تضيق عليه وكان الاستظهار يؤدي الى تفويته فالظاهر ان ذلك يكون عذرا في عدم وجوب الاستظهار حينئذ الاصل براءة الذمة من الدم وعدم العصيان لعدم تحقق المجاوزة وهذا هو السبب في اطلاقهم استحباب الاستظهار وحيث قلنا بوجوبه فعلم كما هو ظاهر اذا لم يخش فوت رفقته وأمن على محترم وفقد عارفا بقلده انتهى اه (قوله بأن كان الخ) كانه تفسير مرادو الافحاذة الميقاتين أعم من ذلك سم اي كما يظهر بمراجعة النهاية والمعنى (قوله اذا مر) اي من طريقه و (قوله منه) يعني من طريقه (قوله وان حاذى الاقرب اليها أولا) أي كأن كان الا بعد منحرفا أو وعرا فلو جاوزهما مريدا للنسك ولم يعرف موضع المحاذاة ثم رجع الى الا بعد أو مثل مسافته سقط الدم أو الى الاخرى الذي هو الاقرب لم يسقط نهاية ومعنى (قوله وليس له الخ) أي اذا حاذى الا بعد والاسم (قوله على ذي الحليفة) أي عنه (قوله مالم يحاذ احدهما قبل الآخر) ويتصور محاذاة أحدهما قبل الآخر مع كون الفرض الاستواء المذكور بنحو انحراف طريق أحدهما الى مكة سم وكردى (قوله اما اذا لم تستو مسافتهما الخ) محترز قوله بان كان اذا مر الخ (قوله واحداهما الخ) بالجر عطفًا على طريقه و (قوله والآخر الخ) بالجر عطفًا على أحداهما الخ (قوله فهذا ميقاته الخ) والحاصل ان العبارة أو لا بالقرب اليه ثم بالبعد من مكة ثم بالمحاذاة أولا فان اتقى جميع ذلك فن محاذاتهما كردى على بافضل قول المتن (من مكة) اي ومحصل معرفة ذلك بان كان عنده من يعرف تلك المسافة أو بان يجتهد فيها ع ش (قوله وبه الخ) أي بالتعليل المذكور (قوله قياس ما ياتي) اي في فصل اركان كردى (قوله ان المسافة الخ) بيان للموصول (وقوله ان يكون الخ) خبر قوله قياس الخ (قوله منها) اي مكة (قوله فينبغي الخ) جرى عليه المعنى (قوله يتصور) اي عدم المحاذاة في نفس الامر (قوله فيصل جدة قبل محاذاتهما الخ) قال سم في شرح أبي شجاع لا بد من محاذاة الحجة عند وصول جدة أو بعد مجاوزتها فلا تعتبر المحاذاة ولو بعد مجاوزة

ذى الحليفة أن يؤخر إحراره الى الحليفة فان استوت مسافتهما في القرب الى طريقه والى مكة أحرمت من محاذاتهما مالم يحاذ احداهما قبل الآخر والا فنه اما اذا لم تستو مسافتهما اليه بأن كان بين طريقه وأحداهما اذا مر عليه ميلان والآخر اذا مر عليه ميل فهذا هو ميقاته وان كان اقرب الى مكة (وان لم يحاذ) شيئاً من المواقيت (أحرمت على مرحلتين من مكة) لانه لا ميقات دونهما وبه يندفع ما قيل قياس ما ياتي في حاضر الحرم ان المسافة منه لا من مكة أن يكون هنا كذلك ووجه اندفاعه ان الاحرام من المرحلتين هنا بدل عن اقرب ميقات الى مكة واقرب ميقات اليها على مرحلتين منها لا من الحرم فاعتبرت المسافة من مكة لذلك لا يقال المواقيت مستغرقة لجهات مكة فكيف يتصور عدم محاذاته لميقات فينبغي ان المراد عدم المحاذاة في ظنه دون نفس الامر لا نأقول يتصور بالجائي من سواكن الى جدة من غير ان يمر براية ولا يلبس لانها حينئذ امامه فيصل جدة قبل محاذاتهما وهي على مرحلتين من مكة فتكون هي ميقاته (ومن

احرامه منه اي المسجد المذكور رواية ابن عباس الآتية في آداب الاحرام وسيأتي عنه نفسه ان الاحاديث الكثيرة الشهيرة تدل على انه انما أحرمت عند انبعاث رحلته اي منها حديث انس في البخارى ثم ركب صلى الله عليه وسلم حتى استوت به رحلته على البيداء ثم حمد الله عز وجل وسبح ثم اهل بالحج والعمرة على ان رواية ابن عباس ضعيفة كما ياتي وحينئذ في استثناء ذي الحليفة نظير في هذا النظر نظر لان الحديث الضعيف يعمل به في الفضائل الا ان يقال مالم يعارضه صحيح كما هنا فليتأمل هل المعارضة لازمة أو لا لاحتمال اتصال البيداء بالمسجد بل الاقرب عدم الاستثناء نعم ينبغي استثناءها من وجه آخر وهو ان الاحرام من البيداء افضل من بقيتها وان فرض انه ليس الا بعد من مكة اتباعا لصلواته عليه وسلم ثم قال ويلحق به بناء على استثنائه كل مسجد بميقات غيره بناء على المرجوح انه يسن الاحرام عقب ركعتيه وهو جالس اما على الصحيح وهو نذهب اذا توجهه فالاولى ان يصلي ركعتيه بالمسجد ثم ان يقرب طرف الميقات الا بعد من مكة توجهه اليه واحرم منه وان بعد بحيث يطول الفصل بين الاحرام وركعتيه حتى لم ينسب اليه عرفا توجهه الى مادونه واحرم اه (قوله بان كان اذا مر الخ) كانه تفسير مرادو الافحاذة الميقاتين أعم من ذلك (قوله وليس له انتظار الوصول الى محاذاة الاقرب) اي اذا حاذى الا بعد او لا (قوله مالم يحاذ احدهما قبل الآخر) اي ويتصور محاذاة أحدهما قبل

مسكنه بين مكة والميقات فيقاته مسكنه) لقوله صلى الله عليه وسلم في حديث المواقيت ومن كان دون ذلك فمن حيث أنشأ جدة حتى أهل مكة فمن مكة فلو جاوز مسكنه الى جهة مكة بان أحرمت من محل قصر فيه الصلاة أساء ولزمه دم

جدة الخ كرى على بافضل (قوله نظير مامر) اى فى شرح وقيل كل الحرم كرى قول المتن (فيقاته مسكنه) اى قرية كانت او حلة نهاية زاد المغنى او منزلا مفردا اه (قوله كاهل بدر والصفراء) اى فانهم بعد زى الخليفة وقبل الجحفة ونائى (قوله ان ميقاتهم الجحفة) وقال النهاية وخلافها فى الحاشية والمختصر ونائى (قوله) ما قيل بدر ميقات لاهلها) اى فتكون ميقاتا لمن ياتى عليها كاهل مصر فكيف اخر الخ (قوله او جاوز محله) عطف على مقدر والتقدير ومن بلغ ميقاتا وجاوزه او جاوز الخ كرى ويغنى عن التقدير ادعاء ان الشارح حمل بلغ على معنى جاوز كما صرح به النهاية والمغنى عبارتهما ومن بلغ يعنى جاوز ميقاتا من المواقيت المنصوص عليها او موضعا جعلناه ميقاتا وان لم يكن ميقاتا اصليا اه (قوله محله) ضمير لمن المقدر بالعطف قول المتن (فيقاته موضعه) اى موضع الارادة ويسمى الميقات العنوى او الارادى وهو مثل الميقات الشرعى فى الحكم كالميقات الشرطى وهو ما عين للاجير والتذرى وهو ما عينه فى نذره هذا ان كان كل فوق الشرعى فان كان دونه لغا الشرط وفسدت الاجارة ولم ينقعد النذرو تعين الميقات الشرعى ونائى (قوله فى الخبر السابق) اى فى شرح ذات عرق كرى (قوله بمن اراد الخ) بدل من قوله صلى الله الخ (قوله ومن كان دون ذلك) تتمته كما مر آنفا فن حيث انشأ حتى اهل مكة من مكة (قوله ومعلوم الخ) تخصيص لعموم المتن بما ياتى فى العمرة (قوله لزمه الخروج الخ) اى لوجوب الجمع بين الحل والحرم ونائى (قوله مطلقا) اى من اى جهة كان (قوله وان لم يحظر الخ) اى قصد العمرة قول المتن (وان بلغه) اى وصل اليه نهاية ومعنى (قوله للنسك) الى قول المتن بغير احرام فى النهاية والمغنى الا قوله ولو فى العام الى المتن (قوله للنسك) اى الحج والعمرة شرح بافضل اى او المطلق (قوله ولو فى العام القابل) خلافا للنهاية والمغنى ولشيخ الاسلام فى شرح المنهج والروض كما ياتى عبارته الونائى ومن بلغه مريد للنسك مطلقا كما قاله حجر وقال م راى وشيخ الاسلام والخطيب مريد للحج فى عامه والعمرة مطلقا اه قال باعشن واعتمد ما قاله م الزيادة والحلى وظاهر كلام السيد عمري ميل اليه واستظهره ابن الجلال فى شرح نظم الدماء اه (قوله وان اراد اقامة طويلة الخ) لعل محله فيمن أنشأ السفر بقصد مكة او الحرم والافه مشكل لاقتضائه وجوب الاحرام على من مر بذى الخليفة مريد للنسك مع انشاء السفر الى غير جهة الحرم كجدة والطائف وهو بعيدا جدا وخرج تابه محاسن الشريعة ثم رايت فى فتاوى الشهاب الرملى مانصه سئل الشهاب الرملى عن قصد النسك فى العام القابل ودخل مكة بهذا القصد فهل يجب عليه ان يحرم بنسك للدخول او لا فاجاب بان الداخل الى مكة بالقصد المذكور يستحب له ان يحرم بنسك على الاصح ويجب على مقابله انتهى هكذا رايت اطلاق النسك المقصود فى القابل ولم يقيد به بالحج فليتأمل بصرى عبارة الكردى على بافضل وفى فتاوى الشهاب الرملى مانصه سئل عن خرج من بلدة مريدا للنسك مع نية الاقامة بيندر جدة شهرا او نحوه للبيع والشراء فهل تباح له مجاوزة الميقات من غير احرام لتخلل نية الاقامة بمجدة ام لا تباح له المجاوزة فاجاب من بلغ ميقاتا مريدا نسك لم تجز له مجاوزته بغير احرام وان قصد الاقامة بيندر بعد الميقات شهر امثلا للبيع ونحوه الا ان يقصد الاقامة بالبندر المذكور قبل الاحرام اه قال ابن الجلال فى شرح الايضاح وينبغى ان يقيد بما اذ لم يكن البندر فى جهة الحرم والافه مشكل لاقتضائه ان من مر بذى الخليفة قاصدا الاحرام بالحج ناويا الاقامة بيندر الصفراء او بدر ان له التأخير الى ذلك وليس كذلك انتهت قال باعشن عن السيد احمد جل الليل فى جواب سؤال فى ذلك نعم بيق الكلام فى محل انشاء الاحرام بعد ذلك فعلى ما ذهب اليه الجمهور يجب كونه من الميقات او من مثل مسافته وعلى ما ذهب اليه الشهاب الرملى يجوز انشاءه من ذلك الموضع الذى اقام به شهرا او نحوه اه ولا يخفى ان مامر عن ابن الجلال الموافق لما قاله الشارح فيه حرج شديد لاسيافيا اذ انوى الاقامة فى نحو الصفراء سنة (قوله الى جهة الحرم غير ناو الخ) سيد ذكر محترهما (قوله وقضية

نظير مامر وان كان على دون مرحلتين من مكة او الحرم لان هذا دم اساءة فلا يسقط عن حاضر ولا غيره بخلاف دم التمتع او القران وفيمن مسكنه بين ميقاتين كاهل بدر والصفراء كلام مهم ذكرته فى الحاشية وحاصل المعتمد منه ان ميقاتهم الجحفة وبه يندفع ما قيل بدر ميقات لاهلها فكيف آخر المصريون احرامهم عند (ومن بلغ ميقاتا) منصوفا او محاذيه او جاوز محله الذى هو ميقاته (غير مريد نسكا ثم اراده فيقاته موضعه) ولا يكلف العود الى الميقات لمفهوم قوله <sup>عليه السلام</sup> فى الخبر السابق وان اراد الحج والعمرة مع قوله ومن كان دون ذلك ومعلوم بما ياتى فى العمرة ان من ارادها وهى بالحرم لزمه الخروج الى ادى الحل مطلقا وان لم يحظر له الا حيث (وان بلغه مريدا) للنسك ولو فى العام القابل مثلا وان اراد اقامة طويلة ببلد قبل مكة (لم تجز مجاوزته) الى جهة الحرم غير ناو العود اليه او الى مثله (بغير احرام) اى بالنسك الذى اراده على أحد وجهين فى المجموع فيمن حرم بعمرة من الميقات ثم بعد مجاوزته ادخل عليها حجا وقضية

الآخر مع كوت الفرض الاستواء المذكور بنحو انحراف طريق احدهما الى مكة (قوله فى المتن لم يجز مجاوزته بغير احرام) عبارة الايضاح فان جاوزه غير محرم عصي ولزمه ان يعود اليه قال السيد فى حاشيته

تعليله لكل منهما تفصيل  
في ذلك جرى عليه السبكي  
والاذرعي حاصله انه متى كان  
قاصد الاحرام بالحج عند  
المجاوزه فاحرم بالعمرة ثم  
أدخله عليها بعد لزمه الدم  
وان لم يطر اله قصده الا بعد  
مجاوزه فلا ويقاس بذلك  
مالو قصد الاحرام بالعمرة  
وحدها عند المجاوزة فاحرم  
بالحج وحده او عكسه هذا  
كاه ان امكن ما قصدوه الا  
كان نوى الحج في العام القابل  
تعينت العمرة وفي الاول  
اعنى المريد ثم المدخل  
اشكال اجبت عنه في الحاشية  
حاصله انه متى اخر ما نواه عند  
المجاوزه لعدم امكانه كنية  
القران قبل اشهر الحج في  
صورتنا فلا دم بخلاف  
ما هنا فان تاخير له مع نيته  
وامكانه تقصير اى تقصير  
فلم يكن يصلح الادخال لرفقه  
وذلك للخبر السابق اما اذا  
جاوزه مريد العود اليه أو  
الى مثل مساقته قبل التلبس  
بنسك في تلك السنة فانه  
لا ياثم بالمجاوزه ان عاد لان  
حكم الاساءة ارتفع بعوده  
وتوبته بخلاف ما اذا لم يعد  
وبهذا جمع الاذرعي بين  
قول جمع لا تحرم المجاوزة  
بنيّة العود واطلاق الاصحاب  
حرمتها

(١) قول المحشى لزوال الخ  
لعله علة لشيء سقط من  
العبارة

تعليله) مبتدأ والضمير يرجع الى المجموع و(قوله تفصيل الخ) خبره كرى (قوله تفصيل في ذلك) الاولى  
ان في ذلك تفصيلا (قوله جرى عليه الخ) أى التفصيل وكذا ضمير حاصله (قوله انه متى كان قاصدا الخ) عبارة  
الونائى يؤخذ من التحفة والفتاوى ان من مر بالميقات فاحرم بالعمرة ثم بعد مجاوزته احرم بالحج فان كان  
مر يداها على وجه القران ابتداء وكان ذلك في اشهر الحج وجب الدم للاساءة فيجب عليه العود فور السقوط  
دمها لا لسقوط دم القران فان لم يعد الا بعد دخول مكة وقبل النسك سقطا فان لم يعد حتى تلبس بنسك غير عرفة  
سقط دم القران فقط ولو جاوز الميقات مر يداها حج السنة الثانية وأقام بمكة واحرم منها وجب الدم بخلاف مالو  
احرم في الاولى بحج في وقته او بعمرة فيقاته بعدها بمكة ولو اراد الحج في الاولى فحج الثانية فلا دم ولو اراد  
حج الاولى ومر بالميقات في اشهره فاحرم بعمرة وجب الدم ان لم يعد في احرام الحج للميقات او اراد العمرة  
فاحرم بحج وجب في احرام العمرة بعد ذلك الحج للميقات فان احرم بها من ادنى الحل لزمه الدم اه قال باعشن  
قوله وجب الدم للاساءة مر عن التشبيل انه لا دم لان المحذور مجاوزة الميقات غير محرم وهذا محرم وقوله ولو  
اراد حج الاولى ومر بالميقات في اشهره فاحرم بعمرة وجب الدم أى لانه لم يحرم بما اراده على الوجه الذى  
أرادوه وقد مر مخالفة عبد الرؤف والتشبيل في هذه التى بعدها (قوله للاحرام بالحج) يعنى مع العمرة وبه يندفع  
قول سم قوله او عكسه يتامل اه الا ان يريد به انه معلوم من المقيس عليه بالاولى (قوله عند المجاوزة) أى في  
اشهر الحج (قوله لزمه الدم) أى دم الاساءة بالمجاوزه بلانية الحج (قوله بذلك) أى بالاول (فاحرم بالحج)  
أى وحده (قوله او عكسه) وهو مالو قصد عند المجاوزة الاحرام بالحج وحده فاحرم بالعمرة أى وحدها  
(هذا كله) أى من المقيس بصورته المقيس عليه ومعلوم ان الصورة الثانية ممكنة دائما (قوله في العام القابل)  
أى او في غير اشهر الحج ونائى (قوله اعنى المريد ثم المدخل) أى بلا قيد امكان ما اراده حين المجاوزة (لعدم  
الخ) متعلق بقوله اخر (قوله في صورتنا) أى فى المريد ثم المدخل بدون قيد الامكان (قوله بخلاف ما هنا)  
أى المريد ثم المدخل مع الامكان (قوله تقصير الخ) مر عن باعشن عن التشبيل خلافة ويوافقه اطلاق المتن  
وسكوت النهاية والمعنى عن قول الشارح أى بالنسك الذى اراده (قوله وذلك) راجع لقول المتن لم تجز  
مجاوزه الخ (قوله للخبر السابق) أى فى شرح ذات عرق واستدل النهاية والمعنى بالاجماع (قوله مر يداها العود  
اليه) أى محرم ما ولو ليحرم منه سم (قوله قبل التلبس الخ) ظرف للعود (قوله فى تلك السنة) أى التى اراد النسك  
فيها والجار متعلق بالعود او بالتلبس (قوله ان عاد) وفى النهاية والمعنى نحوه وفى شرحى الايضاح للجمال الرمل  
وابن علان انه اذا نوى العود بالمجاوزه لا اثم مطلقا ثم ان عاد فلا دم ايضا والزمه الدم واذ عصى وذبح الدم  
فانما يقطع دوام الاثم لا أصله فلا بد فيه من التوبة انتهى اه كرى على بافضل (قوله وبهذا جمع الاذرعي  
بين قول جمع لا تحرم الخ) الذى يتجه هذا القول على اطلاقه ثم اذا احرم ولم يعد من غير عذر ياثم من حيث  
وقولهم الا لا يجوز الاحرام من مكة الخ يؤيده فليتامل بصرى وتقدم عن شرحى الايضاح للرملى وابن

مقتضاه العصيان وان عاد قبل التلبس بنسك وفى شرح المذهب ان جمهور الاصحاب لزوال الاساءة بالعود  
وقال صاحب البيان وهل يكون مسيئا بالمجاوزه اذا عاد الى الميقات حيث سقط الدم فيه وجهان حكاهما فى  
الفروع قال والظاهر انه لا يكون مسيئا لانه حصل فيه محرما الى ان قال السيد عن السبكي وينبغى ان يكون  
الاصح كونه مسيئا خلافا لما قال صاحب الفروع انه الظاهر ويمكن ان يتاول القول بانه لا يكون مسيئا على  
ان المراد ان حكم الاساءة ارتفع برجوعه وتوبته وحيث لا يبق بخلاف الى ان قال السيد قلت يتعين اعتبار نيّة  
العود على القول بعدم الاساءة وهو حيث يتجه والافهم مؤول بما اشار اليه السبكي الى ان قال وقد استدله  
الاسنوى بما صححه من ان المكى يجوز له الاحرام بالعمرة من الحرم ثم يخرج الى الحل بناء على سقوط الدم  
ولا يقال ان المكى لم يجاوز الميقات بخلاف هذا لاننا نقول قد انتهك المكى حرمة الميقات بعدم الخروج الى  
الحل عند الاحرام كما انتهك ذلك بالمجاوزه واغتفر ذلك فاستويا فانه صريح فى اثم المكى اذا احرم بالعمرة فى  
الحرم بلانية الخروج لادنى الحل بعد ذلك وان خرج اليه فتامله (قوله مر يداها العود اليه) أى محرم ما ولو ليحرم



وتعليه بما ذكر فيه نظر الا انه بنية العود اليه بان ان لاساءة اصلا ولعله مبنى على ان العود فيها (٤٥) يأتي رفع الاثم من اصله والذي يشبه

علان ويأتي عن سم والونائي ما يوافقه (قوله وتعليه) اي تعليل قوله فانه لا ياثم الخ (قوله بما ذكر) اي بقوله لان حكم الاساءة الخ كردى (قوله فيه نظر لانه بنية العود الخ) هذا يدل على ان التنظير في كلام الاذرى من حيث انه دل على تحقق الاساءة ثم ارتفع حكمها وان هذا ممنوع بل بان عدم تحققها وحينئذ فليتام وجه البناء في قوله ولعله مبنى الخ فان كان وجهه ان رفع العود فيما ياتي تضمن تحقق الاساءة لكن يرتفع اثمها ودرع عليه ان الرفع يتضمن ذلك سواء اريد الرفع من الاصل او رفع الاستمرار رسم (قوله ولعله) اي ذلك التعليل كردى (قوله فيما ياتي) اي في المتن (قوله وبما يؤيد التقييد الخ) حاصل قوله اما اذ جاوزته الى ههنا ان تقييد المتن بقوله غير نا والعود الخ صحيح لا غبار عليه لكن تعليل مفهوم القيد بما ذكر فيه فساد لان مفهوم القيد انه بالعود بعد نيته لاساءة اصلا والتعليل يدل على ان الاساءة ثبتت ثم ارتفع حكمها بالعود ونيته وبينهما فرق ولو بنى على ما ياتي واريد منه رفع الاثم من اصله كان له وجه لكن المتجه فيما ياتي عدم رفع الاثم فانضح ان التعليل فاسد ومفهوم القيد صحيح وهذا المفهوم جمع الاذرى بين قول الجميع واطلاق الاصحاب كردى (قوله ان نية العود الخ) بيان لما تقرر (قوله فان قلت ينافى ما تقرر الخ) كلامه مصرح بانه بعدم العود فيما ذكر ياثم بالمجاوزة ولا يبعد ان يمنع ذلك ويجعل الاثم بعدم العود اي بلا عذر رسم وفي الونائي ما يوافقه (قوله زال المعنى المحرم الخ) زوال ذلك غير لازم للنية سم (قوله او خذلان الخ) اولم الخ (قوله وهو نادى النساك الخ) قد يقال هذا موجب للدم فقط دون الاثم وانما يوجه التجاوز بلانية العود ولذا ياثم به ولو لم يحرم اصلا (قوله وخرج) الى قوله وبه يعلم في النهاية والمعنى (قوله مثل مسافة ذلك الخ) اي او ابعد منه نهاية ومعنى (قوله وبه يعلم ان الجاني من اليمن في البحر له ان يؤخر الخ) وعن قال بالجواز التشيلي مفتى مكة والفقهاء اجماع بل يحتاج و ابن زياد اليمنى وغيرهم وعن قال بعدم الجواز عبد الله بن عمر باخرمة ومحمد بن ابى الاشخرو تليد الشارح عبد الرؤوف قال لان جدة اقل مسافة بنحو الربع كما هو مشاهد وقال ابن علان في شرح الايضاح وليس هذا مما يرجع لنظر في المدار لا حتى يعمل فيه بالترجيح بل هو امر محسوس يمكن التوصل لمعرفته بدرع جبل طويل الخ اه كردى على بافضل عبارة الونائي فله ان يؤخر احرامه من محاذاة يلزم الى راس العلم المعروف قبل مر سى جدوة وهو حال توجه السفينة الى جهة الحرم وليس له ان يؤخره الى جدة لانها اقرب من يلزم بنحو الربع وقوله ان جدة ويلزم مرحلتان مرادهم ان كلا لا ينقص عن مرحلتين وان تفاوتت المسافتان كما حققه من سلك الطريقين وهم عدد كادوا ان يتواتروا فنافى التحفة من جواز التأخير الى جدة فهو لعدم معرفته المسافة فلا يغتر به كانه عليه تليد عبد الرؤوف بن يحيى الزمى وقال محمد بن الحسن ولو اخبر الشيخ رحمه الله تعالى بحقيقة الامر ما اتي به وقال الشيخ على بن الجمل وما في التحفة مبنى على اتحاد المسافة الظاهر من كلامهم فاذا تحقق التفاوت فهو قائل بعدم الجواز قطعاً بدليل صدر كلامه النص في ذلك انتهى وايضا كل محل من البحر بعد راس العلم اقرب الى مكة من يلزم وقد قال بذلك في الجحفة ونص عبارة بخلاف الجاني فيه من مصر ليس له ان يؤخر احرامه من محاذاة الجحفة لان كل محل من البحر بعد الجحفة اقرب الى مكة منها اه وعبارة باعثن ولا وجه لما في التحفة الا ان قيل ان مبنى المواقيت على التقريب وهو الذى كان يعمل به الشيخ محمد صالح تبع الشيخه ادريس الصعدي جواز تأخير الاحرام الى منه كما يؤخذ الاول من قوله الا في قوله لم يحرم بالاحرام بالعمرة من مكة اذا اراد ان يخرج الخ (قوله فيه نظر لانه بنية العود الخ) هذا يدل على التنظير في كلام الاذرى من حيث انه على تحقق الاساءة ثم ارتفع حكمها وان هذا ممنوع بل بان عدم تحققها وحينئذ فليتام وجه البناء في قوله ولعله مبنى الخ فان كان وجهه ان رفع العود فيما ياتي تضمن تحقق الاساءة لكن يرتفع اثمها ودرع عليه ان الرفع يتضمن ذلك سواء اريد الرفع من الاصل او رفع الاستمرار (فان قلت ينافى ما تقرر الخ) كلامه مصرح بانه بعدم العود فيما ذكر ياثم بالمجاوزة ولا يبعد ان يمنع ذلك ويجعل الاثم بعدم العود (قوله زال المعنى المحرم لانصراف من كسر)

خلافه اخذا مما مر ان المجعول كفارة له بالنص لا يرفع اثمه من اصله بل يقطع دوامه واستمراره وبما يؤيد التقييد قولهم يجوز الاحرام بالعمرة من مكة اذا اراد ان يخرج الى ادنى الحل فان قلت ينافى ما تقرر ان نيته العود لا تقيده رفع الاثم الا ان عاد قولهم لو ذهب من الصف بنية التحرف او التحيز جاز ولا يلزمه تحقيق قصده بالعود قلت يفرق بانه ثم بنيت ذلك زال المعنى المحرم لانصراف من كسر قلوب اهل الصف او خذلان المسلمين واما هنا في المعنى المحرم للجواز وهو تاذى النساك باحرام ناقص موجود وان نوى العود فاشترط تحقيقه لما نواه بالعود حيث لا عذر والاقال اثم باق عليه وخرج بقولنا الى جهة الحرم ما لجوازه يمنة او يسرة فله ان يؤخر احرامه لكن بشرط ان يحرم من محل مسافته الى مكة مثل مسافة ذلك الميقات كما قاله الماوردى وجزم به غيره وبه يعلم ان الجاني من اليمن في البحر له ان يؤخر احرامه من محاذاة يلزم الى جدة لان مسافتها الى مكة كمسافة يلزم كما صرحوا به بخلاف الجاني

فيه من مصر ليس له ان يؤخر احرامه عن محاذاة الجحفة لان كل محل من البحر بعد الجحفة اقرب الى مكة منها فتنبه لذلك فانه مهم وبه يعلم ايضا ان مثل مسافة الميقات يجزى العود اليها وإن لم تكن ميقاتا

جدة ويقتى به او يكون جبل يللم تمتد بعد السعدية بحيث يكون بين اخره وبين مكة مرحلتان وقد سمعت من بعض الثقات ان الشيخ محمد صالح المذكور كان يقول بذلك وقد علمت ان يللم جبل محاذ للسعدية وسمعت ان بجاء السعدية جبلين احدهما بين طرفه المحاذى للمكة وبين مكة اكثر من مرحلتين والثاني تمتد لجهة مكة وبينه وبين مكة باعتبار طرفه الذي يجتهدا مرحلتان فاقول فان تحقق انه الاخير فلا شك في جواز الاحرام من جدة فحرر جبل يللم فان تحقق وتحققت المفاوطة التي يقولونها فلا وجه لما قاله في التحفة بل يشعر بذلك قول التحفة لان مسافتها الى جدة كمسافة يللم الى مكة اه فاذا تحقق التفاوت بطل المساواة وبطل ما بني عليها من جواز التأخير الى جدة وهو واضح الا ان ثبت واحد من الامرين اللذين سقناهما اه اقول الامر الاول وهو ان مبنى المواقيت على التقريب كلام التحفة والنهاية والمغنى وغيرهم صريح في خلافه والامر الثاني وهو كون جبل يللم ممتدا بعد السعدية الخميني على كونه الاخير من الجبلين اللذين بجاء السعدية الذي بين طرفه وبين مكة مرحلتان فاقول وقد نص التحفة والنهاية والمغنى وغيرهم على انه لا ميقات اقل من مرحلتين فتبين انه ليس جبل يللم وإنما هو الاول من الجبلين المذكورين الذي بين طرفه وبين مكة اكثر من مرحلتين (قوله عبر جمع متقدمون الخ) وتبعهم المغنى وشرح المنهج (قوله والذي يتجه الخ) اعتمدته النهاية وشرح بافضل والكردى عليه والنائي (قوله باحدهما) اى بالعود الى ميقات او الى مرحلتين (قوله لان ما عدل عنه) لعله اراد به ابتداء من مرحلتين في طريقة التي سلكها (قوله انه لا يجوز) اى العود الى مثل مسافته (قوله كلام هؤلاء الخ) اى الجمع المتقدمين او لا (قوله اجزاء مثل المسافة الخ) اعتمدته النهاية ع ش والنائي والكردى كما مر انفاو (قوله مطلقا) اى من ميقات اخر او لا قول المتن (فان فعل) اى فان خالف وفعل مانع منه نهاية ومعنى (قوله بان جاوزه) الى قول المتن فان لم يعد في النهاية والمغنى لا قوله حتى لو اخر الى وسأوى وقوله وفيه نظر الى المتن وقوله والاصح الى او كان به وقوله او خاف الى ولو قدر (بان جاوزه) اى الى جهة الحرم (تنبيه) من خرج من مكة لزيارة رسول الله صلى الله عليه وسلم فزار ثم وصل ذا الخليفة فان كان عند المقات قاصدا انسكاحا لا ومستقبلا لزمه الاحرام من الميقات بذلك النسك اى ان امكن او بنظيره اى ان لم يمكن والالزमे الدم بشرطه اى ان لم يعد قبل التلبس بالنسك وان كان عند الميقات قاصدا وطنه او غيره ولم يخطر له قصد مكة لنسك لم يزمه الاحرام من الميقات بشئء وان كان يعلم انه اذا جاء الحج وهو بمكة حج او اهر بما خطرت له العمرة وهو بمكة فيفعلها لانه حينئذ ليس قاصدا الحرم بما قصد له من النسك وإنما هو قاصده لمعنى اخر قاله ابن حجر في الفتاوى الكبرى ونائي (قوله ولو ناسيا الخ) بقی مالو جاوزه مغمى عليه ويتجه انه لا دم عليه لخروجه بالاغماء عن اهلية العبادة فسقط اثر الارادة السابقة راسما وهذا هو الظاهر وان قال النائي والبصري ومثل السأهي النائم وغير الاهل للعبادة كالمغمى عليه اه (قوله او جاهلا) ولا يتصور الا كراههنا إذ محل النية القلب فان اكرهه على فعل المحرمات اخبره بالا حرام حيث امن غائلته وإلا فلا والدم في المحرمات على المكروه بفتح الراء ويرجع به على المكروه بكسر ها ان علم باحرامه ونائي قول المتن (لزمه العود) اى بقصد تدارك الواجب ونائي اى لا متزها او اطلق وهذا شرط لدفع الاثم دون الدم باعثن (قوله تدارك لاثمه) اى فيما اذا كان مكلفا عامدا عالما بالحكم منه الكافر اذا اسلم بعد المجاوزة ولو بعد حين ولم يتوقف جواز احرامه على اذن غيره كالقن والزوجة في النفل او تقصيره اى في الناسى والجاهل المعذور ونائي (قوله ولا يتعين العود الى عينه الخ) فقول المصنف منه مثال نهاية (قوله او الى مثل مسافته) اى مطلقا وفاقا للنهاية وقال المغنى وشرح المنهج من ميقات اخر اه (قوله عما اراده فيه) اى عن الموضوع الذي اراد الاحرام فيه يعنى عن الميقات العنوى وتقدم استثناء من اراد العمرة وهو بالحرم فيلزمه الخروج الى ادنى الحل مطلقا (قوله بعد الميقات) حال عن قوله ما اراده الخ ويحتمل انه متعلق باراد (قوله لخصوصه به) اى خصوص العود بالميقات كما يفهم من كلام المصنف كردى (قوله وهو) اى زوال ذلك غير لازم للنية (قوله ولو ناسيا او جاهلا) بقی مالو جاوزه مغمى عليه ويتجه انه لا دم عليه لخروجه

بمثل مسافته من ميقات اخر واخذ بمقتضاه غير واحد والذي يتجه هو الاول بدليل تعبير بعض الاصحاب بقوله من محل اخر ولم يعبر بالميقات وفي الخادم فيمن ميقاته على مرحلتين من مكة فسلك طريقا لا ميقات لها وجاور مسينا وقد ر على العود الى ميقات فهل يجزئه العود لمرحلتين لم ارفيه نصا والوجه الاكتفاء باحدهما اه وما ذكره واضح لان ما عدل عنه غير مقصودة عينه بخلاف مالو عدل عن ميقات مخصوص فانه كان القياس انه لا يجوز له والام يكن للتعين معنى فاذا خولف هذا لان رعاية المعين قد تعسر فلا اقل من رعاية مثل ذلك المعين ولا يحصل ذلك الا بمثل مسافته من ميقات اخر هذا غاية ما يوجه به كلام هؤلاء ومع ذلك الاوجه مدركا اجزاء مثل المسافة مطلقا ولا نسلم ان التعين لاجل تعين عينه وإنما هو لتعين مثل مسافته لا غير فتامله (فان فعل) بان جاوزه مريدا بلا احرام ولو ناسيا او جاهلا (لزمه العود) ولو محرما كما يعلم من كلامه او (ليحرم منه) تدارك لاثمه او تقصيره ولا يتعين العود الى عينه بل يجزى الى مثل مسافته حتى لو اخر احرامه عما اراده فيه بعد الميقات اجزاء العود

حاصل بذلك وسأوى الجاهل والناسي غيرهما في ذلك لأن المأمور به يستوى في وجوب تداركه (٤٧) المعذور وغيره نعم استشكل ما ذُكر

في الناسي للإحرام بأنه يستحر

أن يكون حينئذ مريداً للنسك

واجب بان يستمر قصده

إلى حين المجاوزة فنبهوه

حينئذ وفيه نظر لأن العبرة

في لزوم الدم وعدمه بحاله

عند آخر جزء من الميقات

وحينئذ فالسهوان طراً عند

ذلك الجزء فلا دم أو بعده

فالدم (الأذا) كان له عذر

كأن (ضاق الوقت) عن

العود بان خشي فوت الحج

لوعاد (أو كان الطريق مخوفاً)

أو خاف انقطاعاً عن الرفقة

والأصح أن مجرد الوحشة

هنا لا تعتبر أو كان به مرض

يشق معه العود مشقة

لا تحتمل عادة أو خاف على

محترمه بتركه فلا يلزمه في كل

ذلك للضرر بل يحرم عليه

في الأولى وكذا الأخيرة

أن أدى إلى تفويت محترم

كعضو ولو قدر على العود

ماشياً بلا مشقة أو بها لكنها

تحتمل عادة لزمه ولو فوق

مرحلتين على الوجه وفارق

ما مر بتعديه هنا (فإن لم يعد

لزمه دم) أن اعتمر مطلقاً

أو حج في تلك السنة أو في

القابلة في الصورة السابقة

لأنها التي تادت بإحرام

ناقص بخلاف ما لا دم يحرم

أصلاً وأحرّم بحج بعد تلك

السنة لأن الدم لنقص النسك

لا بدله عنه وفارقت العمرة

الحج بان إحرامه في سنة

التدارك (حاصل بذلك) أي بالعود إلى مثل مسافة الميقات (قوله في ذلك) أي لزوم العود (قوله في الناسي الخ) أي وبالاولى نحو التام (قوله للإحرام) متعلق بالناسي (قوله واجيب الخ) أقره النهاية والمعنى (قوله عند آخر جزء الخ) محل تأمل والذي يظهر من اتبع كلامهم في هذا المقام أنه متى تحققت الإرادة في جزء من الميقات وجب الإحرام وهذا لا ينافي السهوي في جزء آخر بصري وونائي وقضية هذا أن نحو الناسي في جميع أجزاء الميقات لا يضمنه عود ولا دم باتفاق قول المتن (أو كان الطريق مخوفاً) أي بان خاف فيه على نفسه أو ماله وودخل في المال ما لو كان القدر الذي يخاف عليه في رجوعه بقدر قيمة الدم الذي يلزمه حيث لم يعد أو دونها وقياس ما في التيمم من أنه لو خاف على مال يساوي ثمن ماء الطهارة لا يعتبر أنه هنا كذلك فيجب العود وإن خاف وقد يفرق بان ما هنا إسقاط لما ارتكبه وما في التيمم طريق للطهارة التي هي شرط لصحة الصلاة وهي اضيق مما هنا فلا يجب العود ولا ثم بعده معش (قوله والأصح الخ) اعتمده الونائي (قوله أو كان به مرض الخ) أي أو كان ساهياً عن لزوم العود أو جاهلاً به ونائي (قوله بتركه) بقاء الجروفي نسخة البصري من الشرح بتركه بالياء عبارة قوله على محترم بتركه أي أو يستصحبه فذكر هذا القيد للغالب اه وعبارة الونائي ومحل وجوب العود إذا لم يخش على محترم بتركه أي أو يستصحبه أو بضع أو مال أو على نفسه وإن لم يكن محترماً كزنا حصن اه (قوله في الأولى) يعني مسئلة خشية الفوات بصري أي ولو ظناً ونائي (قوله ولو قدر الخ) أي تارك الميقات ولو ناسياً أو جاهلاً ونائي وهذا التعميم قد ينافي ما يأتي عن النهاية والمعنى أنفاً وقول الشارح الاتي بتعديه هنا (قوله ولو فوق مرحلتين الخ) قاله ابن العباد وهذا ظاهر إن كان قد تعدى بمجاوزة الميقات نهاية ومعنى ويفيده قول الشارح وفارق الخ (قوله ما مر) أي في الحج ماشياً من التقيد بدون مسافة القصر قول المتن (فإن لم يعد) أي لعذر أو غيره (لزمه دم) أي بتركه الإحرام من الميقات نهاية ومعنى زاد الونائي ولو تكررت المجاوزة المحرمة ولم يحرم إلا من آخرها لم يلزمه إلا دم واحد وإن ثم في كل مرة اه (قوله إن اعتمر) إلى قوله ومجاوزة الولي في النهاية والمعنى الإقوله أو في القابلة إلى بخلاف الخ (قوله مطلقاً) أي ولو كان في غير سنته ع (قوله في تلك السنة) أي سنة المجاوزة (قوله أو في القابلة الخ) خلافاً للنهاية والمعنى وشرحي المنهج والروض عبارة بأعشن قوله أو في القابلة خالفه الشهابان الرملي وابن قاسم وقال لا دم فيما لو جاوز الميقات مريداً للحج في العام القابل وأحرّم فيه من غير عود اه (قوله في الصورة السابقة) إشارة لقوله ولو في العام القابل وكان المراد أنه حج في القابل من غير الميقات كمكة وإلا فلا دم فليراجع سم (قوله لأنها الخ) أي الثلاثة من العمر مطلقاً والحج في تلك السنة وفي السنة القابلة كركى (قوله بعد تلك السنة) أي في غير الصورة السابقة كركى أقول ويمكن إرجاع اسم الإشارة هنا إلى كل من الصورتين الأخيرتين (قوله لزمه دم الخ) قد ردد عليه أن الإسلام يهدم ما قبله (قوله أو قرن الخ) عبارة النهاية والمعنى ويستثنى من كلامه ما لو مر صبي أو عبد بالميقات غير محرم مريد للنسك ثم بلغ أو عتق قبل الوقوف فلا دم أهو في سم بعد كلام ذكره عن حاشية الأيضاح للسيد السهمودي والشارح مانصه وهذا الكلام كالصريح في تصوير عدم وجوب الدم فيما إذا جاوز الصبي مريد للنسك ثم أحرّم وأن بلغ قبل الوقوف أو العبد كذلك وأن عتق قبل الوقوف بما لا دم يأذن الولي أو السيد وقضية هذا التصوير وجوب الدم إذا أذن السيد أو الولي فقول شرح الروض وكالكاfer فيما ذكر الصبي والعبد كإنقل عن النص اه لعله فيما إذا أذن الولي أو السيد اه وقضية ما مر في أوائل الباب أنه

بالاغناء عن أهلية العبادة فسقط أثر الإرادة السابقة راساً (قوله في المتن فإن لم يعد) أي لعذر أو غيره (قوله في الصورة السابقة) كأنه إشارة لقوله السابق ولو في العام القابل الخ وكان المراد أنه حج في القابل من غير حج الميقات كمكة وإلا فلا دم فليراجع سم (قوله أو قرن الخ) أي بغير إذن سيده وإلا فعليه الدم وهل التفصيل يجري في الصبي فيفصل بين من أذن له الولي وغيره وعلى هذا التفصيل يحمل الكلام والمختلف في المسئلة مر (قوله أو قرن

لا يصلح لغيرها بخلافها فإن وقت إحرامها لا يتاقت ولو جاوزه كافر مريد للنسك ثم أسلم وأحرّم ولم يعد لزمه دم لأنه مكلف بالفروع أو قرن

يلزم الولي كل دم لزم المولى ان الدم هنا على ولي الصبي (قوله كذلك) اي مرید للنسك (قوله لادم عليه) قال السيد السهمودي في حاشية الايضاح وقياسه ان تكون الزوجة كذلك فلو جاوزت الميقات مریدة للنسك بغير اذن الزوج فلا دم وان طلقت قبل الوقوف بناء على انه لا يجوز لها ان تحرم بغير اذن الزوج اه سم وفي الوثناني ما يوافق الا انه قيد النسك بالنفلي (قوله ومجاوزه الولي بموليه الخ) عبارة الوثناني ولونوى نحو الولي ان يحرم عن موليه الصبي او المجنون او العبد الصغير فجاوز به الميقات ثم احرم عنه بعده او اذن لمميز فاحرم وجب الدم في مال الولي ان لم يعد به الى الميقات ولو بوكيله معه اما لو عن له بعد المجاوزة فاحرم عنه او اذن فلا شيء و ارادة المولى للاحرام من الميقات لاغية فان كل بعد المجاوزة فيمقاته حيث عن له ولو بعرفة و وكيل الولي ان قصر بعد الاذن في الاحرام له من الميقات فالدم عليه وإن اذن له الولي في المجاوزة ولا رجوع له على الولي وولى الكافر مع وليه كوفي ارادته لنفسه لقدرة على الاسلام لاتباعه فيحرم عنه اه (قوله بالتفصيل الخ) اي اذا احرم عنه بعد المجاوزة في سنتها لم يعد به الى الميقات قبل التلبس بنسك قول المتن (وان احرم الخ) اي من جاوز الميقات بغير احرام او (قوله فالاصح انه ان عاد) اي سواء اكان دخل مكة ام لا مغنى ونهاية قول المتن (قبل تلبسه بنسك) قال ابن الجمل في شرح الايضاح ركننا كان كالوقوف وطواف العمرة او مسنونا على صورة الركن كطواف قدوم بخلاف مسنون على صورة الواجب كميته من ليلة التاسع كما رجحه العلامة عبد الرؤف او لا على صورة شيء كالاقامة بمنزلة يوم التاسع اه كرى على بافضل وقوله بخلاف مسنون على صورة الواجب ياتي عن الوثناني خلافا لقول المتن (سقط الدم) وحيث سقط الدم بالعود لم تكن المجاوزة حراما كما جزم به الحاملي والرويانى لكن بشرط ان تكون المجاوزة بنية العود كما قاله الحاملي مغنى ونهاية (قوله انه موقوف) صرح في حاشية الايضاح بترجيح الوقف بصرى (قوله والماوردى انه لا يجب اصلا) اي لان وجوبه تعلق بفوات العود ولم يفوت وهذا هو المعتمد مغنى ونهاية اقول قضية هذا التعليل انه لا فرق بين ما صححه الشيخ ابو على والبندنجي وما صححه الماوردى لان حدوث العود بعد غير معلوم عند المجاوزة (قوله فيما لو دفع الدم للفقير و شرط الرجوع الخ) اي وعلى الوجه الاول

كذلك ثم عتق وأحرم لا دم عليه لانه عند المجاوزة غير أهل للارادة لانه محجور عليه لحق غيره ومجاوزه الولي بموليه مریدا النسك به فيها الدم على الاوجه بالتفصيل المذكور (وان احرم ثم عاد فالاصح أنه إن عاد قبل تلبسه بنسك سقط) عنه (الدم) لقطعه المسافة من الميقات محرما وقضيته أن الدم وجب ثم سقط بالعود وهو وجه والذي صححه الشيخ أبو على والبندنجي أنه موقوف فان عادله بان انه لم يجب عليه ولا بان انه وجب عليه والماوردى انه لا يجب أصلا وتظهر فائدة الخلاف فيما لو دفع الدم للفقير و شرط الرجوع ان لم يجب عليه

كذلك الخ لم يرد في شرح الروض بعد ذكر الروض مسألة الكافر المذكورة على قوله هو مانصه وكالكافر فيما ذكر الصبي والعبد كما نقل عن النص اه و جزم به في العباب وفي حاشية الايضاح للسيد السهمودي في قول الايضاح فان جاوزه غير محرم عصي الخ مانصه الثاني اي من الامور اشعر قوله عصي ان ذلك في البالغ اما الصبي اذا امر بالميقات مرید للنسك فجاوز به ثم احرم لم يكن له هذا الحكم حتى لو بلغ قبل الوقوف فلا دم عليه على الصحيح وينبغي اشتراط كونه غير مفترق في احرامه الى اذن غيره وإن كان مكفلا انهم سوا بين العبد والصبي فيما سبق حتى لو عتق العبد قبل الوقوف فلا دم عليه على الصحيح قلت وقياسه ان تكون الزوجة كذلك فلو جاوزت الميقات مریدة للنسك بغير اذن الزوج فلا دم وان طلقت قبل الوقوف بناء على انه لا يجوز لها ان تحرم بغير اذن الزوج ولونوى المولى ان يعقد الاحرام للصبي فجاوز الميقات ولم يعقده له ثم عقده له ففي الدم وجهان احدهما يزمه ويكون في مال الولي والثاني لا يجب على واحد منهما اه وذكر الشارح في حاشيته نحوه ورجح الاول من هذين الوجهين وهذا الكلام كالصريح في تصوبر عدم وجوب الدم فيما اذا جاوز الصبي مرید للنسك ثم احرم وان بلغ قبل الوقوف او العبد كذلك وان عتق قبل الوقوف بما إذا لم ياذن الولي او السيد وقضية هذا التصوبر وجوب الدم إذا اذن السيد فان قلت قول السيد حتى لو بلغ يقتضى صحة احرامه قبل البلوغ مع ان احرام الصبي بغير اذنه لا يصح قلت يصح حمله على ما إذا اذن الولي في احرامه بعد المجاوزة بغير اذنه او تاخر احرامه عن بلوغه فليتام بعد ذلك ما تقدم عن شرح الروض ولعله فيما إذا اذن الولي او السيد هذا الوجه تصوير مسألة الصبي بما إذا اذن الولي اذا ما جاوز مرید للنسك بغير اذن الولي فلا اعتبار به إذا يصح احرامه بغير اذن الولي فارادته ذلك قبل اذنه لغو ثم اياته في شرح العباب قال بعد كلام قرر به يعلم ان العبرة إنما هي بارادة الولي الخ (قوله فيما لو دفع الدم للفقير و شرط الرجوع ان لم يجب عليه) وحيث لم يجب بعوده لم تكن مجاوزته محرمة كما جزم به الحاملي والرويانى نعم يشترط ان

(و الا بعد) قبل ذلك بان عاد بعد شروعه في طواف القدوم أي بعد مجاوزته الحجر فلا عبرة بما تقدم عليها أو بعد الوقوف (فلا) يسقط الدم عنه لتأدي نسكه بأحرام ناقص (و الا فضل) لمن فوق الميقات وليس بجائز ولا نفساء (ان يحرم من ديرة أهله) لانه أكثر عملا وقد فعله جماعة من الصحابة والتابعين (وفي قول من الميقات قلت الميقات اظهر وهو الموافق للحديث الصحيحة والله اعلم) فانه صلى الله عليه وسلم أخر احرامه من المدينة إلى الخليفة اجماعا في حجة الوداع وكذا في عمرة الحديبية كذا رواه البخاري ولا نأقل (٤٩) تقرير بالعبادة لما في المحافظة على

واجبات الاحرام من المشقة  
وقد يجب قبل الميقات كأن  
نذره من ديرة أهله كما  
يجب المشي بالنذر وان كان  
مفضولا وكامر في اجير  
ميقات المحجوج عنه ابعد  
من ميقاته وقد يسن كالم  
خشيت طرو حيض او  
نفاس عند الميقات وكالم  
قصده من المسجد الاقصى  
للخبر الضعيف من اهل  
بحجة او عمرة من المسجد  
الاقصى إلى المسجد الحرام  
غفر الله له ما تقدم من ذنبه  
وما تاخر او وجبت له الجنة  
شك الراوى ( و ميقات  
العمرة لمن هو خارج الحرم  
ميقات الحج ) لقوله صلى الله عليه وسلم  
في الخبر السابق بمن اراد الحج  
والعمرة (ومن بالحرم)  
مكيا او غيره بمكة او غيرها  
(يزامه الخروج إلى ادنى  
الحل) يقينا او ظنا بان  
يجتهد ويعمل بما غلب على  
ظنه بالنسبة لما لم يتعرضوا  
لتحديد الحرم فيه وكذا في  
سائر الاحكام كما بينته في  
الحاشية فان لم يظهر له شيء  
او لم يجد علامة للاجتهاد  
تعين عليه الاحتياط بان

لا يرجع وعلى ما يحجه الشيخ أبو علي والبندنيجي والماوردي يرجع (قوله و الا بعد) إلى قوله كما يجب المشي في النهاية والمعنى الا قوله أي بعد مجاوزته إلى المتن (قوله بعد شروعه في طواف القدوم) أي او الوداع المسنون عند الخروج لعرفة او طواف العمرة ونائي وتقدم مثله عن ابن الجمل (قوله بما تقدم الخ) أي من التبة قبل محاذة الحجر ثم محاذاته واستلامه وتقبيل السجود عليه (قوله او بعد الوقوف) أي او المبيت بمنى ليلة التاسع ونائي وتقدم عن عبد الرؤوف وابن الجمل خلافة (قوله وليس بجائز الخ) أي ولا جنب عرش قول المتن (قلت والميقات) أي القول بان الاحرام منه افضل سم ونهاية ومعنى (قوله فانه صلى الله عليه وسلم اخرج الخ) أي والخير كله في اتباعه صلى الله عليه وسلم كمدى على بافضل (قوله ولا نه اقل تغير الخ) وانما جاز قبل الميقات المسكاني دون الزماني لأن تعلق العبادة بالوقت اشد منه بالمكان ولان المكاني يختلف باختلاف البلاد بخلاف الزماني نهاية ومعنى (قوله كان نذر من ديرة أهله الخ) ولا يقال ان هذا مفضل بالنسبة للميقات فكيف انعقد لا نأقول المانع من الانعقاد هو المكروه لا ما كان غيره افضل منه عرش (قوله وكامر) أي في شرح ذات عرق (قوله في اجير) بالتونين (قوله وقد يسن الخ) عبارة المعنى ويستثنى من محل الخلاف صور منها الحائض والنفساء فالأفضل لها الميقات كامر ومنها ما لو شك في الميقات لخرب مكانه فالاحتياط ان يستظهر نذبا وقيل وجوبها ومنها مسألة النذر المتقدمة اه (قوله في الخبر السابق) أي في شرح ذات عرق و (قوله من اراد الحج والعمرة) مقول القول (قوله مكيا او غيره الخ) كذا في النهاية والمعنى قول المتن (يزامه الخروج) أي للجمع فيها بين الحل والحرم نهاية ومعنى (قوله بان يجتهد الخ) أي ان لم يجد خبرا عن علم ولا لزمه اتباعه والظاهر اخذنا ما ذكره في الاجتهاد في القبلة انه حيث قدر على الاجتهاد لم يجزله التقليد والالزامه وان لو اختلف عليه اثنان باقى ما مر ثمة حاشية الايضاح (قوله بالنسبة لما الخ) أي لجملة (قوله وكذا الخ) أي يجب العمل بما غلب على ظنه بالا جتهاد (قوله إلى ابعد حد الخ) لعله على حذف مضاف أي إلى محاذي ابعد حد من حدود الحرم قول المتن (ولو بخطوة) أي بقليل نهاية عبارة المعنى او اقل اه وهي موافق لما ياتى من الاعتراض والاول موافق لردده الا في (قوله من أي جهة) إلى المتن في النهاية والمعنى الا قوله قبل إلى ولو اراد (قوله ذلك) أي الخروج و (قوله لضيق الوقت) أي برحيل الحجاج نهاية (قوله قيل الخ) وافقه المعنى (قوله ولا اقل من ذلك) يريد عليه ما لو كانت القدمان ابتداء موضوعتين بحيث خرجت رؤس اصابعهما فقط فرفع ماعدار رؤسهما واعتمد عليهما من غير زيادة فانه يكفي ذلك لانه حيثنذ خارج ولا يمكن القول بعد ذلك خطوة كالا يخفى ويمكن ان يجاب عن المصنف بان تلك الخطوة كناية عن مطلق القلة (قوله كامر) أي في

تكون المجاوزة بنية العود كما قاله المحاملى شرح مر (قوله في المتن قلت الميقات) أي القول بان الاحرام منه افضل (ولا اقل من ذلك) يمكن منعه بان منعه من جملة الاقل من ذلك ما لو زحزح قدميه الملاصقتين لآخر جزء من الحرم حتى خرجت رؤس اصابعهما فقط عن الحرم ثم اعتمد على رؤس اصابعهما ورفع ماعداهما فانه يكفي ذلك ولا بعد خطوة ولو سلم انه بعد فمد ما لو كانت القدمان ابتداء موضوعتين بحيث خرجت رؤس اصابعهما فقط فرفع ماعدار رؤسهما واعتمد عليهما من غير زيادة فانه يكفي ذلك لانه حيثنذ خارج ولا يمكن القول بعد ذلك خطوة كالا يخفى ويمكن ان يجاب عن المصنف بان تلك الخطوة كناية عن مطلق القلة (قوله

(٧ - شرواني وابن قاسم - رابع) يصل إلى ابعد حد عن يمينه او يساره (ولو بخطوة) من أي جهة شاء لانه صلى الله عليه وسلم ارسل عائشة مع اخيهما عبد الرحمن رضى الله عنها فاعتمرت من التعميم ولو لم يجب ذلك لما ارسلها لضيق الوقت قبل قوله قبل ولو بخطوة يومه انه لا يكفي اقل من خطوة وليس كذلك اه ويرد بان الخطوة تصدق بمجرد نقل القدم عن محله إلى ملاصقة ولا اقل من ذلك فصح ما ذكره وواضح من نظائر ذلك انه اذا اخرج رجلا فقط إلى الحل اشترط اعتماده عليها وحدها ولو اراد من بمكة القرن لم يلزمه ذلك تغليبا للحج كامر قوله موافق كذا بخط الشيخ رحمه الله تعالى والاولى التائيك اه من هامش

(فان لم يخرج واتي بافعال العمرة) (٥٠) اثم اتفاقا كما علم بامرو (اجزائه) عن عمرة الاسلام وغيرها (في الاظهر) لان عقاد احرامه اتفاقا

شرح والميقات المكنى للحج قول المتن (فان لم يخرج) أي إلى أدنى الحل وأتى بأفعال العمرة أي بعد احرامه بها في الحرم نهاية ومعنى (قوله اثم الخ) أي إذا كان مكلفا لما عاين مستقلا ولم ينو الخروج عند الاحرام كما اشار اليه بقوله كما علم بامرو أي فمن جاوز الميقات (قوله عن عمرة الاسلام) إلى الباب في النهاية والمعنى لا قوله ومن حكى إلى كمالو احرم وقوله ليلا إلى وحكى وقوله إلى المتن وقوله والمعنى إلى المتن وما انه عليه (لان عقاد احرامه) أي واتيانه بعده بالواجبات نهاية ومعنى (قوله وقبل الشروع في طوافها) أي قبل مجاوزته الحجر فلا عبرة بما تقدم عليها كما مر قول المتن (سقط الدم) أي وأما الاثم فالوجه انه إذا حرم بها قبل الخروج عازما على الخروج بعد الاحرام فلا اثم ولا اثم وظنى أن النقل كذلك فليراجع سم على المنهج اه ع و تقدم في الشرح ما يصرح بذلك (قوله على الافصح) أي ويجوز كسر العين وتقليل الراء وهي في طريق الطائف على ستة فراسخ من مكة نهاية ومعنى زاد الونائى وبها ماء شديد العذوبة فقد قيل انه صلى الله عليه وسلم حفر موضعه بيده الشريفة المباركة فانبجس وشرب منه وسقى الناس او غرز زمرحه فنبج اه (قوله اعتمر منها) أي من الجعرانة قال الواقدي انه صلى الله عليه وسلم احرم منها من المسجد الأقصى الذي تحت الوادي بالعودة القصوى في ليلة الاربعاء لثنتي عشرة بقية من ذى القعدة اه ونائى (قوله ثم اصبح) أي ثم عاد بعد الاعتار إلى الجعرانة فاصبح فيها فكانه بات فيها ولم يخرج منها (قوله رجوعه الخ) أي حين رجوعه و (قوله فتح مكة) بالجر بدلا من عمان كردى (قوله وحزم به جمع) يوافقه ما مر عن النهاية والمعنى والوائى (قوله امر عائشة بالاعتار منه) وقدمه على الجعرانة لضيق الوقت وليان الجواز سمى بذلك لان على يمينه جبلا يقال له نعم وعلى يساره جبلا يقال له ناعم والوادي نعمان نهاية ومعنى (قوله ثلاثة اميال) أي فرسخ فهو اقرب اطراف الحل إلى مكة نهاية ومعنى (قوله بشر الخ) عبارة المعنى وهي اسم لبشر بين طريق جدة وطريق المدينة بين جبلين على ستة فراسخ من مكة اه وعبارة البصري بين جبلين يقال لها بشر شمس عند مسجد الشجرة اه مختصر الايضاح للبكري وفي الاسنى بينها وبين مكة ستة فراسخ اه (قوله بالمهمل) أي بالحاء المهمل المكسورة والدال المهمل المشددة كذا في هامش الونائى من منبراته لكن الذى في القاموس انه فتح الحامو هو المعروف في الالسنه (قوله لانه صلى الله عليه وسلم صلى بها واراد الدخول الخ) أي فصلاته وارادته الدخول منها دلا على شرف لها ومزية على بقية بقاع الحل عالم يدل الدليل على مزيته عليها ففضل الاحرام منها على الاحرام من غيرها مما ذكر سم (قوله لعمرة) أي التي احرم بها من ذى الحليفة حاشية الايضاح (قوله ومن قال الخ) هو الغزالي نهاية (قوله فقدوم الخ) ويجاب بامكان الجمع بينها بانه هم ولا بالاعتار منها ثم بعد احرامه بالدخول منها كذا في النهاية وقد يقال بعد ما ذكره قول الغزالي اثرهم بالاعتار فصد الكفار ولم يصدوه عن الاعتار بل عن الدخول بصري (قوله وأراد الدخول منها) أي قد قدم فعله ثم أمره ثم هم وإن زادت مسافة المفضول على الفاضل نهاية ومعنى قال ع ش قوله قد قدم فعله الخ ظاهره ان جميع احراماته بالعمرة كان من الجعرانة فليراجع اه (قوله كامر) أي في شرح وهو الموافق للحديث (خاتمة) يندب لمن لم يحرم من احده هذه الثلاثة ان يجعل بينه وبين الحرم بطن وادى ثم يحرم ويسن الخروج عقب الاحرام من أي محل كان من غير مكث بعده نهاية ومعنى قال ع ش قوله بطن وادى واد كان اه

(باب الاحرام)

(قوله يطلق) إلى قول المتن أو كليهما في النهاية والمعنى لا قوله وهذا إلى وهو وقوله وإنما لم تعتد إلى أو بعض حجة (قوله يطلق على نية الدخول الخ) أي يطلق شرعا على الفعل المصدري فيراد به نية الدخول في ذلك إذ معنى احرم به نوى الدخول في ذلك ويطلق على الاثر الحاصل بالمصدر فيراد به نفس الدخول في

لانه صلى الله عليه وسلم صلى بها وأراد الدخول لعمرة منها أي فصلاته بها وارادته الدخول منها دلا على شرف لها ومزية بقية بقاع الحل عالم يدخل الدليل على مزيته عليها ففضل الاحرام منها على الاحرام من غيرها مما ذكر (قوله يطلق على نية الدخول

ومن حكى فيه خلافا فرود عليه كمالو احرم بالحج من غير ميقاته (وعليه دم) تركه الاحرام من الميقات (قوله) خرج إلى الحل بعد احرامه وقبل الشروع في طوافها (سقط الدم) أي لم يجب (على المذهب) نظير ما مر فيمن جاوز الميقات وعاد اليه (وافضل بقاع الحل) لمريد الاعتبار (الجعرانة) باسكان العين وتخفيف الراء على الافصح لانه صلى الله عليه وسلم اعتمر منها ليلا ثم أصبح كبائت رجوعه من حين سنة ثمان فتح مكة متفق عليه وحكى الاذرى عن الجندي في فضائل مكة انه اعتمر منها ثمانية نبي وبينها وبين مكة اثنا عشر ميلا وقيل ثمانية عشر وحزم به جمع وهو مردود بناء على الاصح ان الميل ما مر في صلاة المسافر (ثم التنعيم) لانه صلى الله عليه وسلم امر عائشة بالاعتار منه كما مر وهو المسمى الان بمسجد عائشة بينهما وبين مكة ثلاثة اميال والمعتبر في حده ما بالارض لا ما بالعلى الجبل (ثم الحديبية) بتخفيف الباء افصح من تشديدها بشر قريب حدة بالمهمل بينهما وبين مكة ما مر في الجعرانة لانه صلى الله عليه وسلم صلى بها واراد الدخول لعمرة منها ومن قال هم بالاعتار منها فقد

ذكر

النسك أى الحالة الحاصلة المترتبة على النية ونائى (قوله فى النسك) ما هو النسك الذى الدخول فيه بالنية سم وقد يقال المراد به هنا حالة حرم عليه ما كان حلالا (قوله وبهذا الاعتبار) أى المعنى (قوله فيه) عبارة النهاية والمعنى فى حج أو عمرة أو فيها أو فيما يصلح لها أو لاحدهما وهو المطلق اهـ (قوله) وهذا هو الذى يفسده الجماع) قد يشكّل الحصر بالردة إلا أن يكون بالنظر للمجموع على أنه قد يتوقف فى عدم فساد النية بالجماع فليتأمل فقد يقال لو فسدت به ما وجب المضى فى فاسده سم وقد يقال كما فرقوا بين الباطل والفاسد فى أصل النسك ما المانع أن يفرقوا بينهما كذلك بالنية فيجب المضى مع فساده دون بطلانها بصرى (قوله لاقتضائه الخ) أى سبى بذلك لاقتضائه الخ نهاية ومعنى (قوله) وتحريم الانواع عطف على دخول سم ولعل الواو بمعنى أو كما عبر به النهاية والمعنى (قوله وهو المراد الخ) أى المعنى الثانى نهاية ومعنى (قوله) أو حجتين هل محله إذا جمعهما كما هو ظاهر هذه العبارة كنوبت حجتين وأمالو عطف احدهما على الأخرى كنوبت حجة وحجة أخرى فينعتد قوله وحجة أخرى عمرة فيه نظر فليتأمل فإن الانعقاد عمرة مستبعد ثم رايت قول الشارح وإتمام تنعقد الثانية وهو يدل على عدم الانعقاد سم بخذف (قوله لتعذرهما) علة لتنعقد المنى سم وكردى (قوله كبر) أى كتعذر الحج و (قوله لأنه) علة لى الانعقاد كردى (قوله لقبوله) أى غير أشهر الحج (له) أى لأصل الاحرام (قوله فوقع لغوا الخ) ينبغى أن يتأمل بصرى عبارة سم انظر هذا إلا أن يريد بقوله مثله الماثلة فى مطلق كونه نسكا وحيث قد يمنع منع الانعقاد اهـ أى ولو قال لأنه قد يمنع تصحيح الاحرام ثم ولا ضرورة هنا لثم التقريب (قوله أو بعض حجة) أى أو نصف حجة أو غيره من الكسور واستظهر بعضهم أن من البعض قول بعض العامة نوبت الاحرام بالجبل إذ هو احرام محل ركى الوقوف فيأزم الاتيان بأعمال الحج وكذا الوأحرم بالكشف والغطاء أو بالشاية أو بمكة أو بالطواف أو بالسعى أو بالخلق أو بالكعبة أو بالصفة أو بالمروة لكن ينعتد مطلقا ولو أحرمت بحج ونصف عمرة أو بالعكس أو بنصفهما انعتد تامعا فيكونان قرانا ونائى (قوله وكذا العمرة) أى فلو أحرمت بعمرتين أو أكثر أو بعض عمرة أو نصف عمرة أو غيره من الكسور انعتدت واحدة ونائى (قوله بالاجماع) ظاهره وإن قدم الحج وأنه ليس من ادخال العمرة على الحج وقد يتوقف فيهم عبارة الشيخ محمد صالح قوله أو كليهما بأن يحضرهما فى ذهنه حال الاحرام وهل يقول نوبت الحج والعمرة وأحرمت بهما لله تعالى أو يقول نوبت العمرة والحج وأحرمت بهما لله تعالى فيه خلاف فى المذهب والاحتياط أن يقول نوبت الحج والعمرة خروجا من الخلاف المذكور اهـ وقوله أن يقول نوبت الحج والعمرة لعل صوابه نوبت العمرة والحج قول المتن (ومطلقا الخ) ولو قيد الاحرام بزمان كيوم أو أكثر انعتد مطلقا أى غير مقيد بالزمان المعين ولو أحرمت مطلقا ثم أفسده قبل التعيين فاهما عيته كان مفسدا له نهاية ومعنى قول المتن (بأن لا يزيد الخ) أى بأن ينوب الدخول فى النسك الصالح للأنواع الثلاثة أو يقتصر على قوله أحرمت نهاية ومعنى زاد الونائى

فى النسك) ما هو النسك الذى الدخول فيه بالنية (قوله) وتحريم عطف على دخول (قوله) وهذا هو الذى يفسده الجماع وتبطله الردة) قد يشكّل الحصر بالردة إلا أن يكون بالنظر للمجموع على أنه قد يتوقف فى عدم فساد النية بالجماع فليتأمل فقد يقال لو فسدت به ما وجب المضى فى فاسده (قوله أو حجتين) هل محله إذا جمعهما كما هو ظاهر هذه العبارة كنوبت حجتين وأمالو عطف احدهما على الأخرى كنوبت حجة وحجة أخرى فينعتد قوله وحجة أخرى عمرة كالأول قال نوبت الحج والعمرة فانه يصير قارنا كما هو ظاهر كلامهم لأن قوله وحجة أخرى كقوله والعمرة من حيث أنه منع من انعقاده حجما مانع وهو تقديم نية الحج فهو كنية الحج فى غير وقته فيه نظر فليتأمل فإن الانعقاد عمرة مستبعد ثم رايت قول الشارح وإتمام تنعقد الثانية الخ وهو يدل على عدم الانعقاد (قوله لتعذرهما حجا) علة لتنعتد (قوله فوقع لغوا الخ) انظر هذا التفرغ إلا أن يريد مثله فى مطلق كونه نسكا وحيث قد يمنع منع الانعقاد فلعلى الأولى التمسك بما ذكره وفى منع ادخال العمرة على الحج والمقارنة كذلك وقد يشكّل ذلك مع قوله أى فى المتن بعد ذلك أو كليهما (قوله بالاجماع)

فى النسك وبهذا الاعتبار يعد ركنا وعلى نفس الدخول فيه بالنية لاقتضائه دخول الحرم كأجدا أى دخل نجد أو تحريم الانواع الآتية وهذا هو الذى يفسده الجماع وتبطله الردة وهو المراد هنا (ينعتد معينا بأن ينوب حجا أو عمرة) أو حجتين فاكثروا إنما لم تنعتد الثانية عمرة لتعذرهما حجا كبر فى غير أشهره لأنه لا مبطل ثم لأصل الاحرام لقبوله وهنا انعقاد الحج يمنع انعقاد مثله معه فوقع لغوا من أصله فلم يمكن صرفه للعمرة أو بعض حجة فتعتد كاملة وكذا العمرة (أو كليهما) بالاجماع (ومطلقا بأن لا يزيد على نفس الاحرام) لصحة الخبر به (والتعيين أفضل) ليعرف ما يدخل عليه (وفى قول الاطلاق) لأنه ربما عرض له عذر كمرض فيتمكن من صرفه مما لا يخاف فوته

احرم احراما مبهما ثم  
انتظر الوحى في تعيين احد  
الوجوه الثلاثة الآتية  
مردودة بانها مخالفة  
للروايات الصحيحة انه  
احرم معيناً ومن روى ذلك  
عائشة فقوله خارج لا يسمى  
حجاً ولا عمره محمول على  
ما قبل احرامه او على انه  
لم يسمها في تلبيته اى في  
دوام احرامه ( فان احرم  
مطلقاً ) بكسر اللام وفتحها  
حال او مصدر ( في شهر الحج  
صرفه بالنية ) لا بمجرد  
اللفظ ( الى ماشاء من  
النسكين ) وان ضاق وقت  
الحج اوفات على الاوجه  
اقتضاء اطلاقهم خلافاً  
لجمع ويوجه به بالصرف  
يتبين انه كان كالحرم بما  
صرفه اليه فاذا صرفه للحج  
فعل ما يفعله من فاته الحج  
بما يأتى ويسن له صرفه  
للعمره خروجا من الخلاف  
( او اليها ثم اشتغل بالاعمال )  
ولا يجوز له العمل قبل الصرف  
بالنية نعم ان طاف ثم  
صرفه للحج وقع عن  
طواف القدوم ولا يجوز له  
السعى بعده قبل الصرف  
على الاوجه لانه يحتاج  
للكن ما لا يحتاج للسنة  
( وإن اطلق في غير  
اشهره فلاصح انعقاده  
عمره ) لان الوقت لا يقبل  
غيرها ( فلا يصرفه الى الحج  
في اشهره وله ) اى يريد  
النسك ( ان يحرم كاحرام  
زيد ) لان ابا موسى احرم

فيفيد أنه لا يشترط له التعيين ولا قصد الفعل ولا نية الفرضية بخلاف الصلاة نعم يجب التعيين فيما لو أحرم  
مطلقاً في شهر الحج ولذا قال حج في حاشية الفتح الواجب عند نية الحج تصور كيفية بوجهه وكذا عند الشروع  
في كل من اركانه انتهى ولو وقت الاحرام بمن كاحرمت بعمره هذا الشهر او يومين انعقد غير مقيد بالزمان  
المعين فلو انقضى من غير تحلل بقي محرماً ما حتى يتحلل كما في المختصر خلافاً للفتح حيث قال لا انعقدها ونائى  
وتقدم عن النهاية والمغنى ما يوافق ما في المختصر ( قوله ورواية الخ ) اقر النهاية هنا هذه الرواية وعقبه عـش  
بانه سياتى له في اركان الحج عن المجموع ان الصواب انه صلى الله عليه وسلم أحرم بالحج ثم أدخل عليه العمرة وخص  
بجواز هـ في تلك السنة للحاجة الخ اهـ ( قوله ومن روى ذلك ) اى انه احرم معيناً ( قوله فقوله ) اى عائشة  
رضى الله تعالى عنها ( قوله حال او مصدر ) نشر على ترتيب اللفظ ( قوله لا بمجرد اللفظ ) الى قوله اوفات  
في النهاية والمغنى ( قوله لا بمجرد اللفظ ) ويسن التلفظ بالنية ونائى ( قوله وان ضاق الوقت ) اى بان  
كانوا لا يصلون لعرفة قبل طلوع فجر يوم النحر فيكون عند صرفه الى الحج كمن احرم بالحج في تلك  
الحالة نهاية ومعنى اى وهو ينعقد ويفوته بطلوع الفجر فيتحلل بعمل عمره قوبل يقضيه من قابل عـش ( قوله  
اوفات الخ ) خلافاً للنية والمغنى والوائى عبارتهم فان لم يصلح الوقت لها بان فاته وقت الحج صرفه اى  
بالنية للعمرة كما قاله الروايات اهـ ( قوله خلافاً لجمع ) منهم الروايات فانه قال في صورة الفوات صرفه الى  
العمره اى فلا ينصرف اليها من غير صرف سم وتقدم آفان نية النهاية والمغنى اعتماده ( قوله ولا يجوز له )  
الى قوله وليس منه في النهاية والمغنى لا اقوله قبل الصرف ( قوله ولا يجوز له العمل ) شامل للوقوف سم ( قوله  
وقع عن طواف القدوم ) اى وان كان من سنن الحج نهاية ومعنى ( قوله ولا يجوز له السعى بعده ) اى خلافاً  
لشرح العباب والظاهر انه ليس له اعادته ليسعى بعده لسقوط طلبه بفعله الاول فتعين تاخير السعى ونائى  
( قوله قبل الصرف ) قال سم في شرح اى شجاع قضيته انه لو سعى بعد الصرف اعتد به وترد فيه شيخ الاسلام  
انتهى وقال المغنى والنهاية الاوجه خلافاً لى فلا يجوز له السعى عليه جرى الشارح حج في سائر كتبه كرى على  
بافضل اقول ظاهر صنيع الشارح هنا ان قوله قبل الصرف متعلق بالسعى فيفيد الاجزاء او اما جعله حالاً من  
الضمير ليوافق ما في المغنى والنهاية فخلافاً للظاهر ( قوله على الاوجه ) اى من احتمالين للاسنوى سم  
( قوله لانه يحتاج للركن الخ ) اى فلا يعتد به الا اذا وقع بعد طواف علم اى حين الشروع انه من اعمال الحج  
فرضاً او سنة عـش ( قوله لان الوقت لا يقبل الخ ) فان صرفه الى الحج قبل اشهره كان كاحرامه قبلها فينعقد  
عمره على الصحيح نهاية ومعنى قول المتن ( وله ان يحرم كاحرام زيد ) قال في الروض وان احرم كاحرام زيد  
وعمره وصار مثلهما ان اتفقا ولا صار قارناً قال في شرحه نعم ان كان احرامهما فاسداً انعقد احرامه مطلقاً كما  
علم بامرار او احرام أحدهما فقط فالقياس ان احرامه ينعقد صحيحاً في الصحيح ومطلقاً في الفاسداه ويؤخذ  
من قوله ومطلقاً في الفاسدان له صرفه الى ماشاء فان صرفه لاحد النسكين وكان احرام الآخر الصحيح  
بالآخر صار قارناً من ذلك ان يكون احرام الآخر الصحيح صحيحاً فيصرف هذا المطلق لعمره سم بخلاف وما ذكره  
عن الروض وشرحه في النهاية والمغنى مثله قول المتن ( كاحرام زيد ) اى كان يقول احرمت بما احرم به

ظاهره وان قدم الحج وانتهى من ادخال العمرة على الحج وقديتوقف فيه ( قوله خلافاً لجمع ) منهم  
الروايات فانه قال في صورة الفوات صرفه الى العمرة اى فلا ينصرف اليها من غير صرف ولا يبق مبهما  
فان صرفه للعمرة فذلك او للحج فيمكن فاته الحج كما هو احتمال لان للقاضى ( قوله ولا يجوز له العمل ) شامل  
للقوف ( قوله على الاوجه ) اى من احتمالين للاسنوى ( قوله في المتن وله ان يحرم كاحرام زيد الخ ) قال  
في الروض وان احرم كاحرام زيد وعمره وصار مثلهما ان اتفقا ولا صار قارناً قال في شرحه نعم ان كان  
احرامهما فاسداً انعقد احرامه مطلقاً كما علم بامرار او احرام أحدهما فقط فالقياس ان احرامه ينعقد صحيحاً في  
الصحيح ومطلقاً في الفاسداه ويؤخذ من قوله ومطلقاً في الفاسدان له صرفه الى ماشاء فان صرفه للحج وكان احرام  
الآخر الصحيح صحيحاً وبعمرة وكان احرام الآخر الصحيح بعمره صار كالو احرام ابتداء بمحبتين او عمرتين ففعله



او كان محرما احراما فاسدا (الانقذ احرامه) احراما (مطلقا) لانه قصد الاحرام بصفة خاصة فاذا (٥٣) بطلت بقى اصل الاحرام (وقيل

زيدا و كان احرامه مغنى ونهاية (قوله) او كان محرما) أى او كان كافرا بان أتى بصورة الاحرام مغنى عبارة النهاية  
او أتى بصورة احرام فاسد كسكره او جماعه او قول المتن (مطلقا) اى ولغت الاضافة الى زيدنهاية ومعنى  
(قوله) فاذا بطلت بقى اصل الاحرام) اى كمالو احرام عن نفسه ومستاجر نهية اى فانه يقع عن نفسه لانه لما  
امتنع الجمع بينهما تعين ماهو الاصل فى الاحرام وهو كونه عن نفسه ع ش (قوله) كمالو علق بان او اذا او متى  
الخ) قد يقال صرحوا بان التعليق لا يكون إلا على مستقبل حتى ولو اكل تعليق لا يكون مستقبلا بحسب  
الظاهر فمن ذلك قول الولي العراقي فى فتاويه قد يعلق الانشاء على ماض فيقول ان كنت ابرأتى فانت طالق  
قلت لم يعلق هنا الا على مستقبل وهو تبين ابرائها فانه شك هل صدر منها ابراء متقدم فقال ان كنت ابرأتى اى  
ان تبين لى وظهر انك ابرأتى والتبين والظهور حادث لم يوجد إلا بعد التعليق اه وبه يعلم ان التعليق  
بمستقبل حتى فى قوله ان كان محرما اى ان تبين الخ فليتأمل بصرى وقد يجاب بان ما هنا مبنى عن مذهب ابن  
مالك من ان اداة الشرط لا تغلب كلمة كان إلى الاستقبال خلافا للجمهور ثم رابت فى الوائى مانصه وقولهم  
ان تلخصه أى الفعل للاستقبال محله اذا لم تكن مع كان اه (قوله) ولم يكن محرما) اى وأما اذا كان زيد محرما  
فينعقد احرامه نهية ومعنى (قوله) ولم يكن محرما) ظاهره وان جهل عدم احرامه و (قوله) لا عند وجوده  
هذا قد يظهر عند العلم باحرامه لا عند الجهل به و (قوله) فانه لا ينعقد) ظاهره وان جهل سم (قوله) وان كان  
محرما) اى كذا اجام راس الشهر فانا محرم نهية ومعنى (قوله) محاضر) متعلق بضمير منه الراجع للتعليق  
(قوله) وليس منه) اى من التعليق بمستقبل (قوله) لانه لا تعليق فيه الخ) يتأمل سم وقد يجاب بما يأتى عن  
البصرى من أن ما هنا تأقيت لا تعليق (قوله) وفارق ان احرام) الانسب إذا احرم وقد يقال فى تحقيق الفرق ان  
اذا احرم فانا محرم تعليق وعكسه تأقيت لا تعليق فيه فتدبر بصرى (قوله) إذا احرم) ينبغى او ان الخ كيدل  
عليه التنظير المذكور سم (قوله) ونظيره ما يأتى) فيه ما لا يخفى على المتأمل سم (قوله) انما هو الخ) اى الوارد  
(قوله) فى غيره) اى كان كان زيد محرما فانا محرم (قوله) والاوجه ان ذكر الاحرام الخ) اى فى ان او اذا  
او متى كان محرما فانا محرم او فقد احرم سم قول المتن (وان كان زيد محرما) اى احراما صحيحا سم ونهاية  
ومعنى (قوله) من حج) الى قوله هذا كله فى المعنى وكذا فى النهاية الا قوله ونوى الحج وقوله كمالو شك الى المتن  
(قوله) وفى هذه) اى فى صورة الاطلاق سم (لا اذا اراد احراما) عبارة المعنى والنهية ويتخير فى المطلق كما  
يتخير زيدو لا يلزمه صرفه الى ما يصر فيه زيدو لو عين زيد قبل احرام عمر وحجا انعقد احرام عمر ومطلقا وكذا  
لو احرم زيد بعمرة ثم ادخل عليها الحج فينعقد بعمرة لا قرا نا ولا يلزمه ادخال الحج على العمرة الا ان يقصد  
به التشبيه فى الحال فى الصورتين فيكون فى الاولى حاجا وفى الثانية قار نا ولو احرم كاحرامه قبل صرفه فى الاولى  
وقبل ادخال الحج فى الثانية وقصد التشبيه به فى حال تلبسه باحرامه الحاضر والاقى فى الروضة عن البغوى  
ما يقتضى انه يصح وهو المعتمد قال الاذرى وفيه نظر لانه فى معنى التعليق بمستقبل الا ان يقال انه جازم فى الحال

حجة أو عمرة واحدة وإن صرفه لاحدهما وكان احرام الآخر الصحيح بالآخر صار قار نا ومن ذلك ان يكون  
احرام الآخر الصحيح يحج فيصرف هذا المطلق لعمرة ولا يقال يلزم ادخال العمرة على الحج كما توهمه بعض  
الطلبة لان الصرف ليس ابتداء احرام فان الاحرام منعقد من اول الامر والصرف تفسير له وهل يجزى به  
العمل قبل الصرف نظرا للاحرام الآخر المعين فيه نظرو الوجه عدم الاجزاء لانه احرام واحد ولم يتعين  
بتمامه (قوله) ولم يكن محرما) ظاهره وان جهل عدم احرامه (قوله) لا عند وجوده) هذا قد يظهر عند العلم  
باحرامه لا عند الجهل به (قوله) فانه لا ينعقد) ظاهره وان جهل لانه لا تعليق فيه ينافى الجرم الخ فتأمل (قوله)  
انا محرم إذا احرم) إذا انعقد هذا انعقد انا محرم ان كان محرما بالاولى فتأمل (قوله) إذا احرم) ينبغى او ان كما  
يدل عليه التنظير المذكور (قوله) ونظيره ما يأتى الخ) فيه ما لا يخفى على المتأمل (قوله) والاوجه ان ذكر  
الاحرام) اى فى ان او اذا او متى كان محرما فانا محرم او فقد احرم سم (قوله) فى المتن وان كان زيد محرما) اى  
احراما صحيحا (قوله) وفى هذا) اى الاطلاق (لا اذا اراد احراما كاحرامه) قضية استثناء ذلك من قوله

ان علم عدم احرام زيد لم ينعقد) كمالو علق بان او اذا  
او متى كان محرما فانا محرم  
او فقد احرمت ولم يكن  
محرما ويرد بانه هنا جازم  
بالاحرام بخلافه عند  
التعليق فانه ليس بجازم به  
الا عند وجوده من زيد  
بخلاف إذا او ان او متى  
احرم فانا محرم فانه لا ينعقد  
وان كان محرما لانه هنا علق  
بمستقبل وهو اكثر غررا  
منه محاضر فسمو مح فيه مالم  
يسامح فى المستقبل لأن  
النسك فيه اقوى وليس منه  
انا محرم غدا او راس الشهر  
او اذا دخل فلان بل اذا وجد  
الشرط صار محرما لانه  
لا تعليق فيه ينافى الجرم  
محاضر ولا مستقبل وانما  
هو جزم بالاحرام بصفة  
وفارق ان احرم فانا محرم  
انا محرم إذا احرم بان الاول  
ينافى الجرم بالكلية بخلاف  
الثانى ونظيره ما يأتى فى  
تعقيب الاقرار بما يرفع عنه  
ان قدم المانع بطل اقراره  
وان آخره فلا والاوجه ان  
ذكر الاحرام مثال فى ان  
كان فى الدار فانا محرم ينعقد  
ان كان فيها وإلا فلا لان  
الوارد انما هو فى احرم  
كاحرام زيد فاذا استنبطوا  
منه ما تقرر فى غيره لزم  
جريانه فى نظيره من التعليق  
بغير الاحرام (وان كان  
زيد محرما انعقد احرامه

كاحرامه) من حج او عمرة أو قران أو اطلاق وفى هذه لا يلزمه ان يصرف لما صرف له زيد الا إذا اراد احراما كاحرامه بعد صرفه

وليس في معنى التعليق  
مستقبل لانه هنا جازم حالا  
أو يغتفر ذلك في الكيفية  
دون الاصل ولو احرم زيد  
مطلقاً ثم عين أو بعمره ناوياً  
المتع أو ثم أدخل عليها الحج  
ثم أحرّم هذا كاحرامه انعقد  
له في الاولى مطلقاً وفي الثانية  
بعمره اعتباراً باصل  
الاحرام ما لم ينو التشبه به  
حالا ويجب ان يعمل بما  
أخبره به زيد ولو فاسقاً  
لانه لا يعرف إلا منه (فان  
تعذر معرفة إحرامه بموته)  
أو جنونه المتصل به مثلاً  
لم يتحرّ إلا بحال الاجتهاد  
فيه ونوى الحج أو (جعل  
نفسه قارناً) بان ينو  
القران كالوشك في احرام  
نفسه هل هو بقران أو بأحد  
النسكين والقران أولى  
(وعمل أعمال النسكين) أي  
الحج لان عمرة القارن  
مغمورة في حجه لانه يخرج  
بذلك عن العهدة يقيّن  
ويحجزه عن الحج ولو حجة  
الاسلام إن نوى قبل ان  
يعمل شيئاً من الاعمال لا  
العمرة لان الاصح انه  
لا يجوز ادخالها عليه ويحتمل  
أنه كان احرّم بالحج ولا  
يلزمه دم للقران لان الاصل  
براءة ذمته نعم يسن ما لو لم  
يقرب ولا افر دبل اقتصر  
على أعمال الحج من غير نية

أو يغتفر ذلك في الكيفية دون الاصل اه قال سم بعد ذكر مثل قوله ولو احرّم كاحرامه قبل صرفه في الاولى  
الح عن الاسنى وموافقته عن الاعياب مانصه وقد تدل هذه العبارة على انه إذا صرف زيد انصرف لهذا من غير  
حاجة إلى الصرف اه قال ع ش قوله مر في الروضة عن البغوى ما يقتضى انه يصح الح اى ويأزمه ان يتبع  
زيداً فيما يفعله بعداه اى من غير حاجة إلى الصرف (قوله لما صرف) الاولى يصرف بالمضارع (قوله  
وليس الح) اى المستثنى المذكور (قوله ثم عين) اى حجامثلاً (قوله ناوياً بالمتع) اى بان قصد ان يأتى بالحج  
بعد الفراغ من أعمالها ع ش (قوله في الاولى) أى في صورة الاطلاق ثم التعيين (قوله في الثانية) أى  
بصورتيها (قوله ويجب ان يعمل بما أخبر به زيد) اى وإن ظن خلافه نهاية ومغنى (قوله ولو فاسقاً الح)  
فان أخبره بعمره فبان محرماً يحج كان احرامه هذا يحج تبعاله وعند فوت الحج يتحلل للفوات ويريق دما ولا  
يرجع به على زيد وإن غره لان الحج له ولو أخبره بذلك ثم ذكر خلافه فان تعذر لم يعمل بخبره الثاني لعدم  
الثقة بقوله اى مع سبق ما يناقضه ولا فيعمل به قاله ابن العماد وغيره نهاية وكذا في الونائى إلا انه قال بدل قوله  
فان تعمد الح عمل بالثاني لاحتمال أنه أخبر بالاول ناسياً اه وما لها واحد قال ع ش قوله مر فان تعمد  
اى بان دلت قرينة على تعمده اه قول المتن (فان تعذر الح) اى تعسر بدليل التمثيل بالغيبة الطويلة فانها  
لا تقتضى التذمر اه سم وفي النهاية ما يوافق قوله قول المتن (معرفة إحرامه) اى سواء احرّم أم جهل حاله  
مغنى (قوله او جنونه) اى او غير ذلك كغيبه بعيدة ونسيان المحرم ما احرّم به مغنى ونهاية (قوله به)  
اى بالموت (قوله كما لو شك الح) (فرع) شك بعد جميع افعال الحج هل كان نوى اولاً فالتقاس  
عدم صحته كافي للصلاة وفرق بعض الناس بان قضاء الحج يشق لأثره بل هو وهم سم على حج أقول وقد  
يقال الاقرب عدم القضاء قياساً على مالوشك في النية بعد فراغ الصوم ويفرق بينه وبين الصلاة بانهم  
توسعوا في نية الحج ما لم يتوسعوا في نية الصلاة ع ش يحذف واقره الونائى ثم قال واثق بالصحة ابن زيد  
وغيره اه (قوله في احرام نفسه) ينبغى اوشك في ان إحرامه بحج او عمرة سم وتقدم عن النهاية والمغنى  
ما يوافق (قوله والقران أولى) اى لتحصل البراءة من العمرة ايضا على وجه اسنى ومغنى (قوله بذلك)  
أى بعمل أعمال النسكين (قوله يقيّن) أى لانه اما محرم بالحج أو مدخل له على العمرة نهاية ومغنى  
(قوله إن نوى قبل ان يعمل شيئاً) كانه احتراز عما لو نوى بعد ان عمل شيئاً منها فلا يجوز له عن شيء  
لاحتمال انه محرم بعمره والحج لا يدخل عليها بعد الشروع في العمل سم (قوله ويحتمل الح) جملة حاوية  
(قوله لان الاصل براءة ذمته) عبارة النهاية والمغنى اذ الحاصل له الحج فقط واحتمال حصول العمرة في  
صورة القران لا يوجب له إذلاً وجوب بالشك اه (قوله نعم يسن) اى الدم لاحتمال كونه احرّم بعمره

لا يازمه أن يصرف الح ان المعنى أنه إذا أراد ما ذكر لزمه أن يصرف ولا يصرف بنفسه وفيه شيء فليراجع  
(قوله إلا إذا اراد) عبارة شرح الروض ولو احرّم كاحرامه قبل صرفه في الاولى وقبل ادخاله الحج في الثانية  
وقصد التشبيه به في حال تلبسه باحرامه الحاضر والاق في الروضة عن البغوى ما يقتضى انه يصح قال  
الاذرعى وفيه نظر لانه في معنى التعليق مستقبل إلا ان يقال انه جازم في الحال او يغتفر ذلك في الكيفية لافي  
الاصل اه وقد تدل العبارة على انه إذا صرف زيد انصرف لهذا من غير حاجة إلى الصرف وفي شرح الباب  
مانصه ولو قال قبل الصرف على ان اتبعه فيما يصرف احرامه اليه فالذي يتجه ترجيحه من تردد الزركشى انه  
يلزمه ما يعينه زيد عملاً بما شرطه اه وقد يدل على انه يلزمه ما يعينه زيد من غير تعيين منه هو فليتأمل (قوله  
ولو فاسقاً) اى وإن ظن خلافه شرح مر اه (قوله في المتن فان تعذر) اى تعسر بدليل التمثيل بالغيبة  
الطويلة فانها لا تقتضى التعذر مر (قوله كما لو شك في احرام نفسه الح) ينبغى اوشك في ان احرامه بحج  
او عمرة (قوله والقران أولى) قال في شرح الروض لتحصل البراءة من العمرة ايضا على وجه اه (قوله  
ان نوى قبل ان يعمل شيئاً) كانه احتراز عما لو نوى بعد ان عمل شيئاً منها فلا يجوز له عن شيء لاحتمال انه محرم

فيكون قارنا ذكره المتولى نهاية (قوله فيحصل له التحلل) قضيته ان المراد باعمال الحج ما يشمل الرمي سم  
 (قوله وان يتقن الخ) اى والحال الخ عرش (قوله مع بقاء وقته) فلو فات فينبغي ان يتحلل بعمل عمره قولا  
 برامن شيء منها سم (قوله ان كان عروضا ذلك) اى ما ذكر من التذرك كالشك في احرام نفسه سم  
 (قوله وقبل الطواف) اى طواف الافاضة (قوله فقرن) اى نوى القران (قوله لما رمى) اى من قوله لان  
 الاصح الخ وقوله لان الاصل الخ (قوله لم يحصل شيء) اى لا الحج لاحتمال الخ ولا للعمرة لما رمى آتفان  
 احتمال انه احرم بحج (قوله او بعد الطواف الخ) عطف على قوله بعد الوقوف والمراد بالطواف  
 هنا ما يشمل طواف القدوم وطواف الافاضة بدليل ما بعده (قوله ما لوافق واخبر بخلاف ما فعله)  
 اى فان المدار على ما اخبر به فلو اخبر به انه كان احرم بالعمرة ووقع هذا الاخبار بعد جميع الاعمال  
 فينبغي ان يبرأ من العمرة ايضا سم  
 (فصل المحرم) (قوله اى مریدا الاحرام) الى قول المتن فان لي في النهاية والمغنى الا قوله للاتباع (قوله  
 ينوى بقلبه الخ) اى دخوله في حج او عمرة او كليهما او ما يصلح لهما ولا أحدهما هو الاحرام المطلق نهاية  
 ومغنى (قوله ولسانه) يظهر انه يسر بها اخذا بما ياتي في التلبية التي يسمى فيها ما يحرم به بصرى (قوله  
 للاتباع) ان اراد بالاتباع تسمية منويه في تلبيته فمحتمل لكنه لا يستلزم المدعى لان المتبادر ان مراده  
 التلطف بنحو نويت الحج واحرمت به وان اراد الاتباع في هذا ايضا فليتأمل فقد ذكر المحقق ابن الهام في  
 شرحه على الهداية انه لم يعلم ان احدا من الرواة لنسكه صلى الله عليه وسلم روى انه سعه صلى الله عليه وسلم يقول  
 نويت العمرة ولا الحج انتهى وفي شرح مختصر خليل لهرام وما يستحب عند الاحرام ترك التلطف بما  
 يحرم به روى عن مالك كراهة التلطف بذلك واليه اشار بقوله يعنى المختص و ترك التلطف به انتهى اه  
 بصرى (قوله وعقبها الخ) عبارة النهاية والمغنى ويلى مع نية الاحرام بعد التلطف بها فينوى بقلبه ويقول  
 بلسانه نويت الحج مثلاً واحرمت به الله تعالى ليك اللهم ليك الخ ولا يسن ذكر ما احرم به في غير التلبية الاولى  
 اه (قوله فيقول نويت الحج الخ) او يقول من يحرم عن غيره نويت الحج عن فلان او عن استؤجرت عنه  
 واحرمت به عنه الله تعالى الخ ويسمع نفسه بالتلبية الاولى ولا يسن ذكر من احرم عنه ما احرم به من حج  
 او عمرة في غيرها ونائى وقال باعثن قوله او عن من استؤجرت الخ اى كما رمى في حج الاجير انه يكنى  
 ادنى تمييز لمن يحج عنه ولو اخر عن فلان عن واحرمت به فاقى الشيخ محمد صالح ان ظاهر الايضاح  
 انه يضمر وان اكثر المتأخرين على انه لا يضمر ان كان عازما عند قوله نويت الحج على ان يقول  
 عن فلان والواقع للحاج نفسه (قوله ويسمع نفسه الخ) اى فقط اه وفي هامش الوائى المنسوب  
 الى صاحبه ما حاصله انه لو اخر اسم المستاجر عن قوله واحرمت به وكان عند قوله نويت الحج  
 ناويا بقلبه عن فلان مثلاً كفى لان التية بالقلب ولو قال نويت الحج عن استؤجرت عنه وعقد بقلبه  
 ذلك صح عرف اسمه ام لا اه (قوله ولا تجب نية الفرضية الخ) وكذا لا تندب كانه عليه تلبينه في  
 في شرح المختصر بصرى (قوله لانه لو نوى النفل الخ) اى من حيث الابتداء به بان سبق منه فرض الاسلام  
 اما بعد فعله فلا يكون الا فرضاً وان تكرران النسك من البالغ الحر لا يكون الا فرضاً ولا يقع نفلاً الا من  
 الصبي والريق والمجنون اذا احرم عنه وليه عرش اى او احرم باذن وليه (قوله ويسن الاستقبال عند التنية)  
 اى وان يقول اللهم احرمك شعري وبشري ولحي ودمى نهاية ومغنى (قوله كالو غسل الخ) عبارة النهاية

بعمرة والحج لا يدخل عليها بعد الشروع في العمل (قوله فيحصل له التحلل) قضيته ان المراد  
 باعمال الحج ما يشمل الرمي (قوله مع بقاء وقته) فلو فات فينبغي ان يتحلل بعمل عمره قولا يبرأ من شيء (قوله  
 ان كان عروضا ذلك) اى ما ذكر من التذرك كالشك في احرام نفسه (قوله لاحتمال احرامه بها) اى العمرة  
 يتأمل هذا التعليل (قوله ما لوافق واخبر بخلاف ما فعله) فان المدار على ما اخبر به فلو اخبر به انه كان احرم  
 بالعمرة ووقع هذا الاخبار بعد جميع الاعمال فينبغي ان يبرأ من العمرة ايضا  
 (فصل المحرم ينوى ويلى) (فرع) شك بعد جميع اعمال الحج هل كان نوى او لا فالقياس عدم صحته

انعقد على الصحيح) كما ان

فيه لفظ مع التنية ووجوب التكبير مع التنية للنص على ايجابهما (ويسن الغسل للاحرام) لكل احد في كل حال ولو نحو حائض وان ارادته قبل الميقات على الاوجه للاتباع حسنة الترمذي ويكره تركه و احرام الجنب وغير المميز يغسله عليه وينوي عنه وتوى الحائض والنساء هنا وفي سائر الاغسال الغسل المسنون كغيرهما ويكتفى بتقديمه عليه ان نسب له عرفا فيما يظهر ويسن له ان يتنظف بتمام في الجمعة قبل الغسل وقول شارحين كما تقدم هذه الامور في غسل الميت مرادهم بمجملها لا تفصيلها كما هو معلوم نعم يكره لمريد التضحية ازالة شيء من نحو ظفره او شعره في عشر الحجة كما ياتي وكذا للجنب كما مر وان يلبد الرجل بعده شعره بنحو صمغ صوناله عن القمل والشعث (فان عجز) حسا لفقد الماء او شرعا لحشية مسيح تيمم بامر (تيمم) لان الغسل يراد للقربة والنظافة فاذا تعذر احدهما بقى الآخر ولا ينيب عن الواجب فالمدنوب اولى وياتي هذا في جميع الاغسال المسنونة ولو وجد من الماء بعض ما يكفيه فالذي يتجه انه ان كان يبدنه تغيرا زاله بهو الا فان كفى الوضوء ترضا به ولا يغسل به

لخبر انما الاعمال بالنيات اه (قوله ووجوب التكبير الخ) رد لدلائل المقابل قول المتن (للاحرام) اي عند ارادته بفتح او عمرة او بهما او مطلقا نهاية ومعنى (قوله لكل احد) الى قول المتن ولدخول مكة في النهاية والمعنى الا قوله وان ارادته الى للاتباع وقوله ويكتفى الى ويسن وقوله وقول شارحين الى وان يلبد (قوله على الاوجه) لعل محل التردد ما اذا لم تعلم استمرار الحيض الى مجاوزة الميقات اما اذا علمته فيذني ان يقطع بنده لما حثت بصري (قوله و احرام الجنب) اي احرامه جنبيا نهاية ومعنى واياب (قوله و احرام الجنب) ينبغي ونحو حائض انقطع حيضها بصري (قوله و له) اي ولو بناه ونائي (قوله الغسل المسنون الخ) اي خصوصه كنوبت غسل الاحرام ولا يكتفى بالاطلاق (قوله وتوى الحائض الخ) والاولى لهما تاخير الاحرام الى طهرهما ان امكنهما الميقات ليقع احرامهما في اكل احوالهما نهاية ومعنى (قوله بتمام في الجمعة) اي من نحو اخذ الظفر وشعر الابط والعانة وازالة الريح والوسخ سم زاد النهاية والمعنى وغسل راسه بسدر ونحوه اه (قوله هذه الامور) اي المارة في الجمعة كركي (قوله لا تفصيلها الخ) اي لان المذهب كراهة نحو اخذ ظفر الميت وشعر ابطه وعانته سم ونهاية (قوله وكذا الجنب الخ) عبارة شرح العباب ويسن للجنب تاخير الاخذ من الاجزاء حتى يتطهر وقد ينافيه النص في الحيض على انها تاخذها الا ان يفرق بان تطهرها غير مترقب ومن ثم لو ترقبته وامكنها الصبر اليه سن لها التاخير نظير ما ياتي انتهى سم (قوله كما مر) اي في باب الغسل (قوله وان يلبد الرجل) اي ومسح بالحناء لوجهه مزوجة وخليفة غير محدة على ميت ولو عجز او خضب كفيهما بالحناء تعسيما او ما بعد الاحرام ففكره وكذا الاحرام الاحلية فيسن واما النقش والتسويد والتطريف فيحرم كل منها كتحمير الوجنة على خليفه ومن لم ياذن لها حللها ولا علمت رضاه وحرم خضب الدين والرجلين بحناء ونحوها على خشي ورجل بلا عذرو محدة لابائ ونائي اي فيكره لها باعشن (قوله بعده الخ) اي الغسل عبارة الوائي وبعد الغسل للاحرام سن لتبدير راسه بان يعقصه ويضرب عليه بنحو صمغ لدفع نحو القمل وان طال زمنه واعتاد الجنبانة او الحيض ويجوز الحلق لحاجة الغسل ويفدى ولا يكتفيه التيمم بدل الغسل كما قاله في الحاشية وعبد الرؤف وجرى على صحة التيمم حج في شرح المشكاة والامداد واستظهره في شرح العباب وعليه يقضى الصلاة لندرة عذره اه (قوله شعره) اي شعر راسه ظاهره وان خشي عروض جنابة باحتلام او خشيت المرأة حصول حيض وينبغي عدم استحبابه فيها لان عروض ما ذكر يحوج الى الغسل وايصال الماء الى ماتحت الشعر وازالة نحو الصمغ وهو قد يؤدي الى ازالة بعض الشعر عش وقوله ينبغي الخ مرآ نفاعن الوائي خلافه (قوله ولا ينيب عن الواجب) اي فقيه ضرب من العبادة فلم ينظر لما يحصل به من التشويه عش (قوله و ياتي هذا) اي قول المصنف فان عجز الخ (في جميع الاغسال) اي فكان الاولى ذكره عقب الاغسال الالية معنى (قوله تيمم عن باقية غير تيمم

كافي الصلاة و فرق بعض الناس بان قضاء الحج يشق لا اثر له بل هو وهم اه (قوله في المتن ويسن الغسل للاحرام الخ) قال في العباب في باب الجمعة وتختص اي الغسل بمن يحضرها ولو امرأة قال الشارح في شرحه تخصيصه بما ذكر يقتضى فواته بفعلها فيتعذر قضاؤه وهو ظاهر ثم رايت السبكي اقي بان الاغسال المسنونة لا تقضى مطلقا لانها ان كانت للوقت فقد فات او السبب فقد زال ويستثنى منه نحو دخول مكة او المدينة اذ لم يتم دخوله وقد يفهمه كلامه لان السبب الى الان لم يزل اذ لا يزول الا بالاستقرار بعد تمام الدخول اه (قوله و احرام الجنب) عبارة شرح العباب ويكره كافي الجواهر وغيره احرامه جنبيا اه (قوله بتمام في الجمعة) اي من نحو اخذ الظفر وشعر الابط والعانة وازالة الريح والوسخ (قوله لا تفصيلها) اي لان المذهب كراهة نحو اخذ ظفر الميت وشعر ابطه وعانته (قوله وكذا للجنب كما مر) عبارة شرح العباب ويسن للجنب تاخير الاخذ من الاجزاء حتى يتطهر وقد ينافيه النص في الحائض على انها تاخذها الا ان يفرق بان تطهرها غير مترقب ومن ثم لو ترقبته وامكنها الصبر اليه سن لها التاخير ما ياتي اه (قوله تيمم عن باقية غير تيمم

الغسل) هذا هو الوجه في شرح الروض وهلا كفى تيمم الغسل عن تيمم بقية الوضوء كما كفى عن تيمم الوضوء سم (قوله ولد دخول الحرم) الى قوله كغسل العبد في النهاية الا قوله بخلاف نحو الحديبية الى واخذ قوله بل الى واغتسل وقوله ويؤخذ الى ويتجه وكذا في المغني الا قوله ويتجه الى المتن (قوله ولد دخول الحرم) الى المسكى والمدني ولد دخول الكعبة ولد دخول المدينة شرح بافضل وواني (قوله ثم لدخول مكة) والافضل ان يكون بذى طوى اى الزاهر لما رواه الا فتن مثل مساقفها ولو فاته الغسل ندب قضاءه بعد الدخول وكذا بقية الاغسال كذا في شرح الارشاد اى والمغني خلافا للحاشية والنهاية وناثي اى حيث لم يلحقا بقية الاغسال بغسل دخول مكة في ندب القضاء (قوله لدخول مكة ولو حلالا) قال السبكي وحيث لا يكون هذا من اغسال الحج الامن جهة انه يقع فيه نهاية ومعنى (قوله للاتباع) رواه الشيخان في الحرم والشافعي في الحلال معنى (قوله بخلاف نحو الحديبية الخ) اى كالحجر اتموه منه يعلم ان الغسل من الوادى لا يكفي لدخول الحرم فضلا عن دخول مكة كرى على بافضل (قوله لم يخطر الخ) اى الاحرام (قوله او مقيا الخ) عطف على قوله لم يخطر الخ (قوله بل وان اخر احرامه الخ) الى نحو التعميم (قوله بمحل قريب الخ) متعلق باغتسل (قوله مطلقا) اى قرب محل غسله من مكة لا (قوله والافضل الخ) كذا في شروح الارشاد والعباب ومختصر بافضل وفى المغني وفى شروح المناجى والزبد والهجة للجمال الرملى وجرى حاشية الايضاح ومختصره وشرحه لعبد الرؤف وشرح الايضاح والدلية للجمال الرملى وابن علان وغيرهم على ان الافضل كونه قبل الزوال والاول اوجه للخلاف القوي فى عدم دخول وقته الا بالزوال كرى على بافضل (قوله فينويه به ايضا) هذا يدل على ان كلاما من غسل العبد وغسل الوقوف بمزدلفة مطلوب غاية الامر حصولهما بغسل واحد اذ انهما لا اتحاد وقتهما وقد يقال اذا اقتصر على غسل واحدنا وباه احدهما فقط فهلا اكتفى به عن الاخر كما اكتفى بمقابل دخول مزدلفة ورمى النحر عن غسله بل قد يقال الاكتفاء هنا اولى لاتحاد الوقت بل تقرر فى الغسل انه لو نوى احد الاغسال المستوفى حصل باقيا فلا حاجة مع غسل العبد الى نية غسله اعنى الوقوف بمزدلفة الا ان يجاب بان المراد ان الافضل ان ينويه ايضا مع هذا الغسل وان كفى غسل واحد وحصل هو معه بدون نية فليتأمل (قوله قبل الزوال) اى وفى نية فليتأمل سم اى عند النهاية والمغني خلافا للشيخ الاسلام والشارح (قوله كونه بعد الزوال) اى وفى نية فليتأمل اصل السنة فى غيرها نية ومعنى (قوله ويحصل اصل سنته بالغسل بعد الفجر) لكن تقريبه للزوال افضل كتنزيهه من ذهابه فى غسل الجمعة وسميت عرفه قيل لان ادم وحواء تعارفا ثم قيل لان جبريل عرف فيها ابراهيم عليهما الصلاة والسلام مناسكة وقيل غير ذلك معنى ونهاية عبارة الكرى على بافضل ويدخل وقته من الفجر على الراجح خلافا لمن بحث تقييد دخول الوقت بالزوال اه (قوله او بعده) وهو الافضل سم وواني (قوله على الاوجه) اقتصر النهاية على البعد فعلم ان الاولى قلب العطف (قوله ما قدمته انفا) هو قوله بنصف الليل كرى ولعل الصواب هو قوله بعد الفجر فيما يظهر (قوله لا تثار) الى قوله لم يؤخذ فى النهاية والمغني الا قوله ومنه يؤخذ الى ولا يسن (قوله ولا يسن لدخول مزدلفة) عبارة شرح الروض اى والمغني مبين مزدلفة

الغسل) هذا هو الوجه في شرح الروض وهلا كفى تيمم الغسل عن تيمم بقية الوضوء كما كفى عن تيمم الوضوء سم (قوله ولد دخول الحرم) الى قوله كغسل العبد في النهاية الا قوله بخلاف نحو الحديبية الى واخذ قوله بل الى واغتسل وقوله ويؤخذ الى ويتجه وكذا في المغني الا قوله ويتجه الى المتن (قوله ولد دخول الحرم) الى المسكى والمدني ولد دخول الكعبة ولد دخول المدينة شرح بافضل وواني (قوله ثم لدخول مكة) والافضل ان يكون بذى طوى اى الزاهر لما رواه الا فتن مثل مساقفها ولو فاته الغسل ندب قضاءه بعد الدخول وكذا بقية الاغسال كذا في شرح الارشاد اى والمغني خلافا للحاشية والنهاية وناثي اى حيث لم يلحقا بقية الاغسال بغسل دخول مكة في ندب القضاء (قوله لدخول مكة ولو حلالا) قال السبكي وحيث لا يكون هذا من اغسال الحج الامن جهة انه يقع فيه نهاية ومعنى (قوله للاتباع) رواه الشيخان في الحرم والشافعي في الحلال معنى (قوله بخلاف نحو الحديبية الخ) اى كالحجر اتموه منه يعلم ان الغسل من الوادى لا يكفي لدخول الحرم فضلا عن دخول مكة كرى على بافضل (قوله لم يخطر الخ) اى الاحرام (قوله او مقيا الخ) عطف على قوله لم يخطر الخ (قوله بل وان اخر احرامه الخ) الى نحو التعميم (قوله بمحل قريب الخ) متعلق باغتسل (قوله مطلقا) اى قرب محل غسله من مكة لا (قوله والافضل الخ) كذا في شروح الارشاد والعباب ومختصر بافضل وفى المغني وفى شروح المناجى والزبد والهجة للجمال الرملى وجرى حاشية الايضاح ومختصره وشرحه لعبد الرؤف وشرح الايضاح والدلية للجمال الرملى وابن علان وغيرهم على ان الافضل كونه قبل الزوال والاول اوجه للخلاف القوي فى عدم دخول وقته الا بالزوال كرى على بافضل (قوله فينويه به ايضا) هذا يدل على ان كلاما من غسل العبد وغسل الوقوف بمزدلفة مطلوب غاية الامر حصولهما بغسل واحد اذ انهما لا اتحاد وقتهما وقد يقال اذا اقتصر على غسل واحدنا وباه احدهما فقط فهلا اكتفى به عن الاخر كما اكتفى بمقابل دخول مزدلفة ورمى النحر عن غسله بل قد يقال الاكتفاء هنا اولى لاتحاد الوقت بل تقرر فى الغسل انه لو نوى احد الاغسال المستوفى حصل باقيا فلا حاجة مع غسل العبد الى نية غسله اعنى الوقوف بمزدلفة الا ان يجاب بان المراد ان الافضل ان ينويه ايضا مع هذا الغسل وان كفى غسل واحد وحصل هو معه بدون نية فليتأمل (قوله قبل الزوال) اى وفى نية فليتأمل سم اى عند النهاية والمغني خلافا للشيخ الاسلام والشارح (قوله كونه بعد الزوال) اى وفى نية فليتأمل اصل السنة فى غيرها نية ومعنى (قوله ويحصل اصل سنته بالغسل بعد الفجر) لكن تقريبه للزوال افضل كتنزيهه من ذهابه فى غسل الجمعة وسميت عرفه قيل لان ادم وحواء تعارفا ثم قيل لان جبريل عرف فيها ابراهيم عليهما الصلاة والسلام مناسكة وقيل غير ذلك معنى ونهاية عبارة الكرى على بافضل ويدخل وقته من الفجر على الراجح خلافا لمن بحث تقييد دخول الوقت بالزوال اه (قوله او بعده) وهو الافضل سم وواني (قوله على الاوجه) اقتصر النهاية على البعد فعلم ان الاولى قلب العطف (قوله ما قدمته انفا) هو قوله بنصف الليل كرى ولعل الصواب هو قوله بعد الفجر فيما يظهر (قوله لا تثار) الى قوله لم يؤخذ فى النهاية والمغني الا قوله ومنه يؤخذ الى ولا يسن (قوله ولا يسن لدخول مزدلفة) عبارة شرح الروض اى والمغني مبين مزدلفة

الغسل) هو الوجه في شرح الروض (قوله غير تيمم الغسل) هلا كفى تيمم الغسل عن تيمم بقية الوضوء كما كفى عن تيمم الوضوء سم (قوله فينويه به ايضا) هذا يدل على ان كلاما من غسل العبد وغسل الوقوف بمزدلفة مطلوب غاية الامر حصولهما بغسل واحد اذ انهما لا اتحاد وقتهما وقد يقال اذا اقتصر على غسل واحدنا وباه احدهما فقط فهلا اكتفى به عن الاخر كما اكتفى بمقابل دخول مزدلفة ورمى النحر عن غسله بل قد يقال الاكتفاء هنا اولى لاتحاد الوقت بل تقرر فى الغسل انه لو نوى احد الاغسال المستوفى حصل باقيا فلا حاجة مع غسل العبد الى نية غسله اعنى الوقوف بمزدلفة الا ان يجاب بان المراد ان الافضل ان ينويه ايضا مع هذا الغسل وان كفى غسل واحد وحصل هو معه بدون نية فليتأمل (قوله قبل الزوال) اى وفى نية فليتأمل سم اى عند النهاية والمغني خلافا للشيخ الاسلام والشارح (قوله كونه بعد الزوال) اى وفى نية فليتأمل اصل السنة فى غيرها نية ومعنى (قوله ويحصل اصل سنته بالغسل بعد الفجر) لكن تقريبه للزوال افضل كتنزيهه من ذهابه فى غسل الجمعة وسميت عرفه قيل لان ادم وحواء تعارفا ثم قيل لان جبريل عرف فيها ابراهيم عليهما الصلاة والسلام مناسكة وقيل غير ذلك معنى ونهاية عبارة الكرى على بافضل ويدخل وقته من الفجر على الراجح خلافا لمن بحث تقييد دخول الوقت بالزوال اه (قوله او بعده) وهو الافضل سم وواني (قوله على الاوجه) اقتصر النهاية على البعد فعلم ان الاولى قلب العطف (قوله ما قدمته انفا) هو قوله بنصف الليل كرى ولعل الصواب هو قوله بعد الفجر فيما يظهر (قوله لا تثار) الى قوله لم يؤخذ فى النهاية والمغني الا قوله ومنه يؤخذ الى ولا يسن (قوله ولا يسن لدخول مزدلفة) عبارة شرح الروض اى والمغني مبين مزدلفة

اكتفاء بما قبله ومنه يؤخذ انه لوم ( ٥٨ ) يغتسل لوقوف مزدلفة يسن له لميها وهو متجه ولا يسن لطواف بانواعه ولا للحلق لا تساع

ويظهر انها اولى و (قوله اكتفاء بما قبله) المراد به بالنسبة لمزدلفة اخذا بما يأتي غسل عرفة او غسل دخول الحرم بصري (قوله ومنه يؤخذ الخ) كذا في نسخة المصنف والاولى حذفه لا غناء ماسياق عنه بصري (قوله اكتفاء بما قبله) ظاهره وان حصل تغير لكن المتجه سنة حيث ان حصل ازدحام ثم قد يستشكل الاكتفاء بما قبل دخول مزدلفة وهو غسل الوقوف ببعده عنه لاسيما اذا اتى به عقب الفجر سم (قوله لا تساع وقيهما) اي فقتل الزحمة قال في شرح العباب وقضية العلة ندبه عند ازدحام الناس فيها كايام الحج وبه صرح صاحب المرشد واستحسنه ابن الرفعة واستدل له الاذرع بقول الروضة يسن الغسل لكل اجتماع انتهى اه سم زاد الكردي على بافضل قال الشارح في الايعاب ولو حصل له تغير بنحو عرق سن لا محالة اه وفي حاشية الايضاح للشارح وشرحه للجمال الرمي وابن الجلال وعلان ان قو لهم لا يغتسل للطواف اي من حيث كونه طوافا اما من حيث ان فيه اجتماعا فيسن اه قول المتن (وان يطيب) اي بعد الغسل نهاية وشرح بافضل وواني (قوله الذكر) الى قوله للخلاف في النهاية الا قوله غير الصائم الى المتن وقوله ولا يسن لمبتوتة وكذا في المغني الا قوله والافضل الى المتن (قوله وغيره) اي من خشي او امرأة شابة وعجوز اخيلة او متزوجة نهاية ومعنى (قوله غير الصائم الخ) قال في المنح ينبغي تقيده اي استثناء الصائم والمبتوتة بما اشارت اليه فيمن عليه روائح توقفت ازالتها على الطيب فيسن له اي للمحرم مطلقا دفعا للاذرع عن الناس الا اهم بالرعاية من غيره اه وهو في غير المحدة كما هو ظاهر اه كردي على بافضل قول المتن (للا حرام) اي لارادته بحث الاذرع ندب الجماع ان امكنه قبل احرامه لان الطيب من دواعيه نهاية وكردي على بافضل عبارة الوائي ويسن الجماع قبل الاحرام ويتاكد لمن يشق عليه تركه اه (قوله لضيق وقتها ومحلفا لا يمكنها) الاولى تذكر الضائكر الثلاثة بصري (قوله لميوتة) كذا ضبط في نسخ وعليه فظاهر مبانة الا ان صح بان معنى ابان وفي نسخ مبتوتة بصري (قوله بماء الورد) اي ونحوه كدهن الغالية وواني اي دهن البان بمحذ صالح (قوله اي ازاره وورداؤه) اي غيرهما وواني (قوله ومنه يؤخذ انه مكروه الخ) وصح في الروضة كاصلها بالا حق وهو المعتمد نهاية ومعنى وواني قول المتن (ولا باس باستدامته الخ) وينبغي كما قال الاذرع ان يستثنى من جواز الاستدامة ما اذا الزمها الاحاد بعد الاحرام فتازمها ازالتة معنى ونهاية (قوله لخبر مسلم الخ) دليل على جواز الاستدامة بخبري (قوله الى ويص الخ) بالباء الموحدة بعد الواو (قوله في مفرق الخ) بفتح الراء وكسر ها وسط الرأس (قوله وخرج) الى قوله وتحميم وجن في النهاية والمعنى الا قوله سواء الى المتن وقوله نعم الى واما المحدة وقوله كما نص الى والخثي (قوله مالو اخذه الخ) ولو مسه يده عند الزمته الفدية ويكون مستعملا

الحضور الى محل الجمعة قبل الزوال ولا يطلب الى محل الرمي قبله (قوله اكتفاء بما قبله) زاد في شرح الروض ولا تساع وقت الاول يعني رمي جرة العقبة وعدم الاحتياج في الثاني يعني المبيت بمزدلفة اه (قوله اكتفاء بما قبله) ظاهره وان حصل تغير لكن المتجه سنة حيث ان حصل ازدحام ثم قد يستشكل الاكتفاء بما قبل دخول مزدلفة وهو غسل الوقوف ببعده عنه لاسيما اذا اتى به عقب النحر (قوله اكتفاء بما قبله) عبارة شرح المنهج في الثاني اكتفاء بطهر العيد اه ويجوز ان يقال اكتفاء بطهر الوقوف بمزدلفة غداة النحر وفي شرح العباب وقضية العلة الاولى اي الاكتفاء بما قبله انه لو لم يغتسل لما قبل يوم النحر سن الغسل له وهو محتمل ثم رايت الزركشي صرح بانه اذا لم يغتسل لعرفة ولا لمزدلفة ولا للعيد سن له الغسل للرمي اخذ من العلة السابقة وهو صريح فيما ذكرته اه ولا يبعد ان يلحق بترك الغسل لما قبل مالو حصل بغيره اخذ من قوله السابق اتفوا وتجه ان هذا التفصيل الخ فليتأمل (قوله ولا يسن للطواف بانواعه) قال في التفتيه ثم يفيض اي من يوم النحر الى مكة ويغتسل ويطوف طواف الزيارة قال ابن النقيب وقول الشيخ ويغتسل قال الغزالي ان هذا الغسل استحبه في القديم دون الجديد اه (قوله لا تساع وقيهما) اي فقتل الزحمة قال في شرح العباب وقضية العلة ندبه عند ازدحام الناس فيها كايام الحج وبه صرح صاحب المرشد واستحسنه

وقيمتهما ولا اكتفاء في طواف القدوم بغسل دخول مكة ويؤخذ منه كقولهم السابق اكتفاء بما قبله انه لو ترك غسل عرفة ودخول الحرم سن لدخول مزدلفة او غسل وقوفها والعيد سن لرمي جرة العقبة او غسل دخول مكة او طال الفصل بينه وبين طواف القدوم سن له (وان تطيب) الذكرو وغيره غير الصائم فيما يظهر اخذ اماما في الجمعة (بدنه للا حرام) للاتباع متفق عليه وانما لم يسن لغير الرجل التطيب لنحو الجمعة لضيق وقتها ومحلفا لا يمكنها تجنب الرجال نعم لا يجوز لمحدة ولا يسن لمبتوتة والافضل المسك وخطه ماء الورد لذهب جرمه (وكذا ائوابه) اي ازاره وورداؤه يسن ان يطيبه ايضا (في الاصح) كالبدن لكن المعتمد مافي المجموع انه لا يندب تطيبه جز ما للخلاف القوي في حرمة ومنه يؤخذ انه مكروه كما هو قياس كلامهم في مسائل صرحوا فيها بالكراهة لاجل الخلاف في الحرمة ثم رايت القاضي ابا الطب وغيره صرحوا بالكراهة (ولا باس) اي لحرمة (باستدامته) في ثوب او بدن (بعد الاحرام) لخبر مسلم عن عائشة رضي الله عنها كاني انظر الى ويص المسك اي يريق في

مفرق رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو محرم وخرج باستدامته مالو أخذه من بدنه او ثوبه ثم رده اليه فتازمه الفدية كما للطيب يعلم بما يأتي (ولا بطيب له جرم) سواء ما قبل الاحرام

(لكن لو نزع ثوبه المطيب) وإن لم يكن لطيبه ريح لكن إن كان بحيث لورث بماء ظهر ريحه ثم لبسه لزمته الفدية في الاصح) كالأولى ابتدأ لبس مطيب (و) يسن (أن تخضب) المرأة غير المحدة (للاحرار أي) كالمعتد إلى كوعها بالحناء تعميما وكذلك وجهها ولو خلية شابة لأنها تحتاج لكشفهما وذلك يسر لونهما ويكره لها به بعد الاحرام لانه زينة ولا فدية فيه لانه ليس بطيب نعم ان تركته قبله عبدا او نسيانا احتمل أن تفعله بعده خشية المفسدة لا الزينة وأما المحدة فيحرم عليها وكذا الرجل لا للضرورة كما نص عليه الثسافى والاصحاب وبه رددت في مؤلف مبسوط على جمع يمينين اطاوا الاعتراض على المصنف والاستدلال للحل في مؤلفات حتى ادعى بعضهم فيها الاجتهاد ولذا سميت شاة الغارة على من أظهر معرفة تقوله في الحناء وعوارده والخثي كالرجل ويسن لغير المحرمة أيضا ان كانت حليلة وإلا كره ولا يسن لها نقش وتسويد وتطريف وتحميم وحنة بل يحرم واحد من هذه على خلية ومن لم ياذن لها حلها (ويتجرد) بالرفع

للطيب ابتداء جزم به في المجموع ولا عبرة بانتقال لطيب باسالة العرق ولو تعطر ثوبه من بدنه لم يضر جزم ما نهاية ومعنى واسن وقولهم ولو مسه يده الخ أي والتصق بها منه شيء ونائي وعش (قوله وما بعده) أي واستدأته بعدم الاحرام (قوله غير المحدة) ينبغي والمتبوتة على قياس ما تقدم فيحرم على الاولى ولا يسن للثانية بصرى وباعشن (قوله إلى كوعها) أي فقط نهاية ومعنى (قوله وذلك يستلونها) الغرض حصول السترة في الجملة ولا ينظر هاهنا مع ذلك حرام كما هو ظاهر إلا ان يكون هناك جرم ساتر فلا حرمة كما هو ظاهر ايضا سم (قوله ويكره) أي ان تخضب (قوله به) أي بالحناء وهو متعلق بالضميم المرفوع يكره فقيه ما فيه سم (قوله واحتمل الخ) أي بلا كراهة (قوله وكذا الرجل الخ) في فتاوى السيوطي في باب اللباس خضاب الشعر من الرأس واللحية بالحناء جائز للرجل بل سنة صرح به النووي في شرح المذهب نقلا عن اتفاق اصحابنا وأما خضاب اليدين والرجلين بالحناء فمستحب للمرأة المتزوجة وحرام على الرجال اه وقضية التقيد باليدين والرجلين عدم حرمة خضاب غيرهما لكن ينبغي استثناء ما في معنى اليدين والرجلين كالعنق والوجه فليراجع سم (قوله لا للضرورة) أي لجبرائيل داود في سننه عن سلى خادم رسول الله ﷺ ما كان احد يشكى إلى رسول الله ﷺ وجعا في راسه إلا قال احتجم ولا وجعا في رجله إلا قال اخضبها اه زاد البخاري في تاريخه بالحناء فتح الودود (قوله وبه الخ) أي بذلك النص (قوله على المصنف) أي في غير المهاج (قوله شن الغارة) أي تفرقتها (على من أظهر معرفة تقوله) أي على من أظهر اثم قوله الباطل في الحناء (قوله وعوارده) عطف على معرفة الخ أي وأظهر عيب تقوله كردى عبارة الاقيانوس يقال شن الماء على الشراب إذا فرقه ويقال شن الغارة عليهم إذا صلبهم من كل وجه اه (قوله ويسن لغير المحرمة الخ) أي لكنه للمحرمة اكدها نهاية ومعنى (قوله وإلا) أي بان كانت خلية من زوج اوسيد نهاية ومعنى (قوله ولا يسن لها نقش الخ) عبارة الكردى على بافضل واما نقش والتسويد وخضب أطراف الأصابع فمكره حيث كان لها حليل وأذن لها فيه والاحرام حيث لم تعلم رضاه ويجرى ذلك في التتميم كافي الاسن وكلام الشارح حج في الزواجر في كراهته مطلقا ويجرى التفصيل المذكور في وشرا لسان أي تحديدها في الوصل اه (قوله وتطريف) قال ابن الرفعة والمراد بالتطريف المحرم تطريف الأصابع بالحناء مع السواد اما بالحناء وحده فلا شك في جوازه شرح العباب وكذا ينبغي أن يقال في النقش سم (قوله ومن لم ياذن الخ) أي ولا علمت رضاه ونائي وبصرى وكردى على بافضل (قوله حليلها) أي من زوج اوسيد (قوله بالرفع) إلى قوله وبالنصب في النهاية والمغنى (قوله فيقتضى الوجوب) أي لان مطلقات العلوم ضرورية (قوله وعليه كثيرون) وهو المعتمد نهاية ومعنى زاد الونائي وكذا يجب على الولي تجريد مولي له الذكر اذا اراد ان يصير محرما اه (قوله وبالنصب) (الواو بمعنى

ابن الرفعة واستدل له الاذرى بقول الروضة يسن الغسل لكل اجتماع اه (قوله لكن لو نزع ثوبه المطيب الخ) قال في شرح الروض ولو مسه يده عمد افعليه الفدية ويكون مستملا للطيب ابتداء جزم به في المجموع اه (قوله وذلك يستلونها) الغرض حصول السترة في الجملة ولا ينظر هاهنا مع ذلك حرام كما هو ظاهر الا ان يكون هناك جرم ساتر فلا حرمة كما هو ظاهر ايضا فليتأمل (قوله ويكره) أي ان تخضب (قوله به) أي بالحناء وهو متعلق بالضميم المرفوع يكره فقيه ما فيه (قوله فيحرم عليها وكذا الرجل لا للضرورة الخ) في فتاوى السيوطي في باب اللباس خضاب الشعر من الرأس واللحية بالحناء جائز للرجل بل سنة صرح به النووي في شرح المذهب نقلا عن اتفاق اصحابنا قال السيوطي واما خضاب اليدين والرجلين بالحناء فمستحب للمرأة المتزوجة وحرام على الرجال اه وقضية التقيد باليدين والرجلين عدم حرمة خضاب غيرهما لكن ينبغي استثناء ما في معنى اليدين والرجلين كالعنق والوجه فليراجع (قوله وتطريف) قال ابن الرفعة والمراد بالتطريف المحرم تطريف الأصابع بالحناء مع السواد اما بالحناء وحده فلا شك في جوازه

تبعاً للناسك وهو مقتضى الروضة (٣٠) والشرح الصغير واطال كل في الاستدلال لما قاله بما بسطته في الحاشية مع بيان الحق منه وهو ان

المعتمد من حيث الفتوى  
الاول ومن حيث المدرك  
الثاني (الرجل) ولو مجنونا  
وصيلا لا نه يطلق ايضا على ما  
يقابل المرأة كما هنا (لا حرامه  
عن مخطط الثياب) ذكر  
الثياب مثال وكذا مخطط ان  
كان بالمعجمة والمراد انه يجب  
او يندب له التجرد عن كل  
ما فيه احاطة للبدن او عضو  
منه مما يحرم على المحرم  
كحف وسر موزة (ويلبس  
ازار اورداء) لصحة ذلك  
عنه <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> فعلا وأمر  
ويسن كون الازار والرداء  
(ايضين) لما مر في الكفن  
وجديدين نظيفين والا  
فنظفين ويكره المتنجس  
الجاف والمصبوغ كله او  
بعضه ولو قبل النسج على  
الاوجه نعم يتجه تقييد  
البعض بما اذا كان له وقع  
ومر الخلاف في حرمة  
المزعر والمعصر فيتعين  
اجتنابهما (ونظليين) والاولى  
كونهما جديدين كذلك  
والمراد بالنعل ما لا يحرم في  
الاحرام من نحو المداس  
المعروف اليوم والتاسومة  
(ويصلي ركعتين) ينوي  
بها سنة الاحرام الاتباع  
متفق عليه يقرأ سرا ليلا  
ونهار اخلافا لمن زعم الجهر  
فهما لا كسنة الطواف  
في الاولى بعد الفاتحة  
الكافرون وفي الثانية  
الاخلاص ويغني عنهما

أو (قوله تبعاً للناسك) أي للمصنف (قوله وهو أن المعتمد الخ) اعتمدهم رأيضاً سم أي والمغني قول المتن  
(الرجل) أي بخلاف الأثني والخثي إذ لا نزاع عليهما في غير الوجه الكفني (قوله عن مخطط) بفتح الميم  
والحاء المعجمة والمراد ما هو اعم من كل محيط بضم الميم والحاء المهملة ولو لبدن ونسجاً نهياً ومعنى (قوله)  
وكذا محيط الخ) أي ذكره مثال سم وكردي (قوله أنه يجب) أي على المعتمد (أو يندب) أي على مقابلة (قوله)  
التجرد الخ) ويسن أن يكون بعد التطيب نهياً وقال المغني قبل التطيب اه (قوله وسر موزة) أي المكعب  
ونائي قول المتن (ويلبس ازار الخ) أي ويسن أن يلبس الرجل قبل أحرامه ازار الخ نهياً ومعنى (قوله)  
لصحة ذلك) أي قوله والمراد في النهاية الإقوله ويكره المتنجس الجاف وقول نعم إلى المتن وكذا في المغني  
الإقوله ولو قبل النسج الخ قول المتن (ايضين) قال في الإيعاب يسن للمرأة البياض والجديد أيضاً كافي  
المجموع ويكره لها المصبوغ اه كركدي (قوله لما مر الخ) أي لخبر البسوا من ثيابكم البياض نهياً ومعنى (قوله)  
وجديدين الخ) قال الأذري والاحوط أن يغسل الجديد المقصور لنشر القصارين له على الأرض وقضية  
تعليله أن غير المقصور كذلك أي إذا توهمت نجاسته لا مطلقاً لأنه بدعة كافي المجموع نهياً ومعنى عبارة  
الونائي ويسن غسل جديد توهم نجاسته بمرقرب لا مطلقاً لأنه بدعة قاله حج اه قال محمد صالح قوله بامر  
قريب أي قرينة قوية اه (قوله والمصبوغ) وإنما كرهوا هنا المصبوغ بغيرهما أي الزعفران والعصفر  
خلاف ما قالوه ثم أي في باب اللباس لأن المحرم أشعث أغبر فلا يناسبه المصبوغ مطلقاً أسنى ونهياً وقول المعتمد  
في غير الأحرام عدم كراهة المصبوغ مطلقاً ما عدا المزعر والمعصر رسم عبارة بأعشن قوله والمصبوغ  
الخ أي إن وجد غيره ولو لامرأة اه (قوله ولو قبل النسج) كذا عظم في النهاية مع أنه مشى فيما مر في مبحث  
اللباس على عدم الكراهة مطلقاً سواء قبل النسج أو بعده ونقل في الأسنى التقييد عن الماوردي والروائي  
وأقره بل أيده بقوله ويوافق مامر في الجمعة اه وتبعه صاحب المغني بصري وتقدم عن سم والنهاية الفرق  
بين ما هنا وبين مامر في اللباس (قوله على الأوجه) هذا إن وجد البياض وإلا فهو أولى من المصبوغ  
بعدونائي (قوله نعم يتجه الخ) خالفه النهاية فقال وإن قل فيما يظهر اه ومال إليه الونائي (قوله ومر  
الخلاف الخ) أي وترجيح أنها يحرمان للرجال إذا كان أكثر الثوب مصبوغاً بما جرى الجمال الرمي  
على حرمة المزعر وكرهة المعصر على الرجال واختلف في الورس والراجح الحل ويحل مع الكراهة  
طلى البدن بالزعفران اه كركدي على بافضل قول المتن (ويصلي ركعتين) أي ويسن أن يصلي ركعتين عند  
أرادة الأحرام فلو أحرم قبل الصلاة فانت لا نهادات سبب فلا تقضى ونائي (قوله ينوي) إلى قوله ومن  
لا مسكن في النهاية الإقوله سرا إلى في الأولى وقوله في تفصيلها السابق وقوله أي توجهت إلى المتن وقوله  
به مع إلى الأفضل وكذا في المغني الإقوله وبه مع مامر الخ (قوله ينوي بهما الخ) والأفضل أن يصليهما في  
مسجد الميقات إن كان ثم مسجد ولا فرق في صلاتهما بين الذكر وغيره ومعنى نهياً (قوله في الأولى) متعلق  
بقرأسم (قوله غيرهما) أي فريضة أو نافلة نهياً (قوله في تفصيلها السابق) أي من أنه أن نواها مع الغير  
أثيب عليها أيضاً وإلا سقط الطلب ونائي وثاب عند النهاية أي والمغني وأن لم ينوها معه محمد صالح  
الرئيس (قوله ويحرمان) الأولى التانيث (قوله وقت الكراهة الخ) أي أما وقت الكراهة في الحرم فلا

اه هكذا في شرح العباب وكذا ينبغي أن يقال في النقش (قوله وهو أن المعتمد الخ) اعتمدهم رأيضاً (قوله)  
وكذا مخطط) أي ذكره مثال (قوله والمصبوغ الخ) قال في شرح الروض وإنما كرهوا هنا المصبوغ بغيرهما  
أي الزعفران والعصفر خلاف ما قالوه ثم أي في باب اللباس لأن المحرم أشعث أغبر فلا يناسبه المصبوغ  
مطلقاً مر لكن قيده الماوردي والروائي بما صبح بعد النسج ويوافق مامر في الجمعة اه والمعتمد في  
غير الأحرام عدم كراهة المصبوغ مطلقاً ما عدا المزعر والمعصر على ما فيه مر (قوله في المتن) ويصلي  
ركعتين (لو أحرم بلا صلاة هل يطلب تداركها بعد الأحرام فيه نظر (قوله في الأولى) متعلق بيقرا

بحرمان  
غيرهما كسنة تحية المسجد في تفصيلها السابق لأن القصد وقوع الأحرام أثر  
صلاة كما أفاده نص البويطي أي بحيث لا ي طول الزمن بينهما عرفاً نظير مامر في نحو سنة الوضوء ويحرمان وقت الكراهة



في غير الحرم (ثم) بعدهما (الافضل ان يحرم) لاعتقهما بل (لما انبعث به رحلته) اي توجهت به (٦١) دابته من الابل او غيرها الى جهة

مقصده سائرة لا مجرد ثورانها  
(او توجه لطريقه ماشيا)  
للا تبايع متفق عليه وبه مع  
ما مر يعلم ان الافضل في حق  
المسكى ان يصل ركعتي  
الاحرام في المسجد الحرام  
ثم يأتي الى باب محله  
السكن به ان كان له مسكن  
فيحرم منه عند ابتداء سيره  
ثم ياتي المسجد لطواف  
الوداع المسنون ومن  
لا مسكن له ينبغي ان الافضل  
له ان يحرم من المسجد فان  
قلت ندب احرامه عند  
ابتداء سيره لجهة مقصده  
ينافيه اذا كان مقصده لغير  
القبلة كمرقة ما مر انه يسن  
الاستقبال عند النية قلت  
لا ينافيه فيسن له عند ابتدائه  
في السير لجهة عرفة ان يكون  
ملتفتا الى القبلة (وفي قول  
يحرم عقب الصلاة) لخبر  
صحيح فيه وقد مر الاول لانه  
اصح واشهر نعم السنة  
للإمام على ما قاله الماوردي  
لكن نوزعه فيه ان بخطب  
للتروية بحر ما مع ان سيره  
في اليوم الذي يليه (ويستحب  
اكثر التلبية) للاتباع  
(ورفع صوته بها) ولو في  
المسجد بحيث لا يجهده نفسه  
ولا يقطع صوته (في)  
متعلق باكثر وورفع (دوام  
احرامه) اي جميع حالاته  
للخبر الصحيح اتاني  
جبريل فأمرني أن آمر  
اصحابي ان يرفعوا اصواتهم

بحرمان فيه لكن هل يستحب ان حيثنأ أو لا لان النافلة المطلقة في وقت الكراهة في الحرم خلاف الاول فيه  
نظر لكن يتجه الاستحباب لان هذه ذات سبب وان كان متاخرا فلها مزية على النافلة المطلقة وعبارته في شرح  
العباب كالمصرحة بذلك سم (قوله في غير الحرم) وقع السؤال عن من نذر ركعتين في وقت الكراهة في الحرم  
هل يتعقد نذره او لا لان النافلة اي المطلقة في ذلك خلاف الاول وافق بعضهم بالانقضاء لان النافلة قريبة في  
نفسها وكونها خلاف الاول امر عارض فلا يمنع الانقضاء فليتأمل سم على حج اقول الاقرب عدم الانقضاء لان  
شرط صحة النذر كون المندور قرينة وخلاف الاول منهي عنه في حد ذاته وهو كالمكروه غايته أن الكراهة  
فيه خفيفة عش قول المتن (ثم الافضل الخ) لافرق في ذلك بين من يحرم من مكة او غيرها نهاية ومعنى  
(قوله لا مجرد الخ) لعله بالجر عطف بحسب المعنى على قوله اي توجهت ويجوز رفعه ايضا الى المراد بالانبعث  
ما ذكر لا مجرد الخ (قوله وبه) اي بقول المصنف ثم الافضل الخ (قوله مع ما مر) لعله اراد به ما قدمه في شرح  
والافضل ان يحرم من اول الميقات لكن لا يظهر وجه علم قوله ثم ياتي المسجد الخ مما ذكر (قوله واذا كان  
الخ) ظرف لينا فيه (قوله ما مر) فاعله (قوله ملتفتا الخ) أي بصدره لا بمجرد وجه قول المتن (يحرم عقب  
الصلاة) اي جالسا نهاية ومعنى (قوله نعم) الى قوله اي اقامة في النهاية والمعنى لا قوله اخذا الى المتن وقوله  
فيقدمها الى وتكره (قوله على ما قاله الماوردي) وهو المعتمد ومعنى ونهاية (قوله للتروية) عبارة غير يوم  
السابع اه قال البصري قوله للتروية ينبغي ان يتأمل في وجه التسمية لانه سياتي ان يوم السابع يسمى يوم  
الزينة ويوم الثامن يوم التروية مع ان الخطبة في الاول اه وقد يجاب بان اللام للتعليل اي لبيان  
التروية وما يناسبها قول المتن (ويستحب اكثر التلبية) لافرق في ذلك بين طاهر وحائض وجنب معنى  
ونهاية (ورفع صوته ولو في المسجد) اي حيث لا يشوش على نحو مصل وقارى وناثم فان شوش بان ازال  
الخشوع من اصله كره فان زاد التشويش حرم وناثم وفي سم عن الابعاب ما يوافقه زاد الكردى على بافضل  
قال ابن الجلال يكتفي قول المتأذي لانه لا يعلم الا منه اه (قوله بحيث لا يجهده نفسه) اي جهدا يحتمل في العادة  
ولا الاحرام عش (قوله اي جميع حالاته) عبارة النهاية والمعنى اي مادام محرم ما في جميع احواله اه (قوله واحترز  
بدوام احرامه) أي المتبادر في مقابلة ابتداء الاحرام وبه يندفع قول البصري تأمل في هذا الاحتراز مع تفسير  
ودوام احرامه بجميع حالاته اه (قوله ويكره الخ) عبارة النهاية وان جهرت كره حيث يكره جهرها في  
الصلاة اه قال عش بان كانت بحضرة اجانب فان كانت بحضرة محرم او خالية فلا كراهة اه وفي الابعاب  
ما يوافقه (قوله بخلاف الاذان) عبارة النهاية ولا نماحرم اذا نهال للامر بالا صغاء اليه كما مر وهنا كل واحد

(قوله في غير الحرم) أي أما وقت الكراهة في الحرم فلا يحرم فيه لكن هل يستحب ان حيثنأ أو لا لان  
النافلة المطلقة في وقت الكراهة في الحرم خلاف الاول فيه نظر لكن يتجه الاستحباب لان هذه ذات سبب  
وان كان متاخرا فلها مزية على النافلة المطلقة وعبارته في شرح العباب كالمصرحة بذلك فانه لما قال في العباب  
يسن ان يصل ركعتين للاحرام بمسجد الميقات ان كان لا حيث تكره للنافلة اه شرح قوله لا حيث الخ  
بقوله لا حيث اي لافي مكان او زمان تكره فيه النافلة تنزيها في الاول وتحريما في الثاني بخلافه في حرم مكة  
يصلها فيه اي وقت اراد اه وقد وقع السؤال عن من نذر ركعتين في وقت الكراهة في الحرم هل يتعقد نذره  
او لا لان النافلة في ذلك خلاف الاول وافق بعضهم بالانقضاء لان النافلة قريبة في نفسها وكونها خلاف الاول  
امر عارض فلا يمنع الانقضاء فليتأمل (قوله على ما قاله الماوردي) وهو الاصح شرح مر (قوله في المتن  
ويستحب اكثر التلبية وورفع صوته بها في دوام احرامه) قال في العباب وتتا كدلتغاير الاحوال كصعود  
وهبوط الى ان قال وبكل مسجد حتى الحرم ثم قال وان يرفع الذكر صوته قال الشارح في شرحه ولو في المساجد  
ما لم يشوش على مصل او اذا كروا نائموا لا كره كما مر اه نعم ان قصد التشويش حرم (قوله فيسن لهما السماع  
انفسهما فقط) قال في شرح العباب وذلك كافي قرأة الصلاة ومنه يؤخذ انها يجهر ان بحضرة المحارم في الخلوة

بالتلبية واحترز بدوام احرامه عن التلبية المقترنة بابتدائه فيسن الاسرار بها لانه يسن فيها ذكر ما أحرم به فطلب منه الاسرار لانه أوفق  
بالاخلاص وبقوله صوته عن المرأة والخشى فيسن لهما السماع انفسهما فقط ويكره لهما الزيادة على ذلك بخلاف الاذان لما مر فيه

ويسن للبي جعل أصبعيه في اذنيه (٦٢) على ما ذكره ابن حبان اخذ من خبر فيه في دلالة عليه نظر ولذا لم يحفظ عنه عليه السلام ولا عن احده من اصحابه (وخاصة) بمعنى

خصوصا (عند تغاير الاحوال كركوب ونزول وصعود وهبوط) بضم أولها وأما بالفتح فهما اسما مكانهما (واختلاط رفقة) بضم أوله وكسره واقبال ليل او نهار ووقت السحر و فراغ صلاة فيقدمها على الاذكار بعدها كما اقتضاه كلامهم وتكره في نحو خلاه وعمل نجس كسائر الاذكار (ولا تستحب في طواف القدوم) والسعي بعده لان لكل منها اذكارا مخصوصة فيه كطوافي الافاضة والوداع (وفي القديم تستحب فيه بلا جهر) لا تطلق الادلة والحق به السعي بعده لافي الاخرين جزما (ولفظها) الذي صح عنه عليه السلام (ليك) مصدر مثنى قصد به التكثير من لب اقام او اجاب اى اقامة على طاعتك بعد اقامة واجابة لامرك لنا بالحج على لسان خليلك ابراهيم لما ياتي اول باب دخول مكة وحبيبتك محمد عليه السلام بعد اجابة ولا خصاص الحج بمناذاة ابراهيم الاية طولب كل من تلبس به باظهار اجابة ذلك (اللهم ليك ليك لا شريك لك ليك ان) الاولى كسرها ونقل اختيار الفتح عن الشافعي مردود لان الاستئناف لا يؤهم ما

مشغل بتلبية نفسه عن تلبية غيره اه (قوله على ما ذكره الخ) اعتمده النهاية والمغنى قالوا كما ذكره ابن حبان في صحيحه اه وجزم الوثائي بعدم سنه (قوله بمعنى خصوصا) عبارة المغنى والنهاية هو اسم فاعل محتوم بالتاء بمعنى المصدر وهو خصوصا اى يتأكد اه (قوله بضم أولها) اى بخطه مصدر ويجوز فتحه اسم لمكان يصعد فيه ويهبط مغنى زاد النهاية وكل منها صحيح هاذكره في المجموع اه قول المتن (واختلاط رفقة) او غيرهم اى اجتماع وافتراق وعند نوم وبقظة وهو بريح وزوال شمس ويتأكد استجابها في المساجد كما لمسجد الحرام ومسجد الخيف ومسجد ابراهيم عليه السلام اقتداء بالسلف نهاية ومغنى (قوله بضم أوله الخ) عبارة المغنى بتثليث الراء كما مر في التيمم اسم للجماعة رفق بعضهم ببعض اه (قوله ونهار) الواو بمعنى او كما عبر به غيره (قوله ووقت السحر) وعند سماع رعد قائما وقاعدا ومضطجعا ومستقيما اربا وماشيا مغنى (قوله وفراغ صلاة) اى ولو فلا يجزى وكردى (قوله فيقدمها على الاذكار) اعتمده الوثائي ويظهر حصول اصل السنة بالاثنيانها قال الكردى على بافضل بعد اذكار الصلاة فوراه وقال عرش ويبنى تقدم الاذكار على التلبية لاتساع وقت التلبية وعدم فواتها وتقدم اجابة المؤذن وما يقال عقب الاذان عليها لكن في الجيزى عن الحنفى وسلمان مثل ما في الشارح من تقدم التلبية على الاذكار (على الاذكار بعدها) اى ولو كانت مقبدة بعدم الكلام لان الكلام الذى يتقدمه هو ما يبطل الصلاة وهذه لا تبطلها محمد صالح الرئيس (قوله وعمل نجس) اى المعد لذلك ويبنى ان يراد به النجاسة الخفيفة عرش عبارة باعشن وقد اطلقوا منعها كغيرها من الاذكار في محل النجاسة والاطلاق يشمل القليل كبرعة غنم ونحوها وفيه وقفة لا يدخلو غالب الطرق ولو في الخلاه من ذلك ويلزم عليه تعطيل الذكر في كثير او اكثر الاماكن ولو قيل في كل محل به نجس يحل بالتعظيم لكان له وجه وجهه اه (قوله كسائر الاذكار) مثلها قرأه القرآن كما هو ظاهر ان لم تشملها سم وفي الكردى على بافضل عن الايعاب المراد ان التلبية في ذلك أشد كراهة والافسائر الاذكار تكرر في محل النجاسة اه (قوله والسعي بعده) اى وفي الطواف المتطوع به مغنى ونهاية (قوله فيه) لا حاجة اليه (قوله والحق به السعي بعده) اى والطواف المتطوع به في اثناء الاحرام نهاية ومغنى (قوله مصدر مثنى الخ) معمول لفعل محذوف والتقدير الى لبن لك فحذف الفعل وهو الى وجوبا وقيم المصدر مقامه ثم حذف النون للاضافة واللام للتخفيف فصار ليك شيئا (قوله واجابة) الانسب لما قبله او بدل الواو قول المتن (اللهم) أصله يا الله حذف حرف النداء وعوض عنه الميم نهاية ومغنى وشذا لجمع بينهما شيئا (قوله ليك الخ) تاكد للاول شيئا قول المتن (لا شريك لك) اراد بنى الشريك مخالفة للمشركين فانهما كانوا يقولون لا شريك لك الا شريكاهو لك تملكه وما ملك نهاية ومغنى (قوله ونقل اختيار الفتح) عبارة الكردى على بافضل وقول الاسنوى ان الزحشرى نقل عن الشافعي اختيار الفتح رده الاذرعى بان اختيارات الشافعي لا تؤخذ من الزحشرى اى لان اصحابه ادرى باختياراته من غيرهم ولم ينقلوا ذلك عنه اه (قوله لان الخ) علة لا لولية الكسر عبارة الكردى على بافضل لان من كسر قال الحدود النعمة لك على كل حال ومن فتحها كانه يقول ليك لاجل ان الحمد لك ولا يقدح ان الكسر قد يدل على التعليل لانه خلاف المتبادر منها لان التعليل فيها ضمني من حيث ان الجملة استئنافية وهى قد تفيد ضمنا اه وعبارة شيخنا والكسر احو عند الجمهور لان الكسر يفيد ان الاجابة ليست مختصة بهذا السبب بحسب ظاهر اللفظ وان كان القصد التعليل في المغنى والفتح يفيد ان الاجابة مختصة بهذا السبب لان معناه ليك لهذا السبب مخصوص اه (قوله بالنصب) الى قوله واستحب في النهاية والمغنى (قوله ويجوز الرفع) اى على الابتداء والخبر لك فخير ان محذوف او بالعكس سم ومغنى

اه وفي شرح مر فان جهرت أى المرأة كرهه حيث يكره جهرها في الصلاة اه (قوله كسائر الاذكار) مثلها قرأه القرآن كما هو ظاهر ان لم تشملها (قوله لان الاستئناف لا يؤهم ما يؤهمه التعليل من التقييد) قد يقال إلهام التعليل لازم للكسر لان المكسورة كثير ماتكون للتعليل فالتعليل محتمل فهو موهوم فالتقييد متوهم إلا ان يقال الإلهام لازم في الفتح للزوم التعليل له (قوله ويجوز الرفع) اى على الابتداء والخبر لك

(لك و الملك) ويسن الوقف هنا وكانه ثلاثا يصل بالنبي بعده فيوم (لا شريك لك) ويستحب أن لا يزيد على هذه الكلمات وأن يكررها كلها ثلاثا متواليه ثم يصلي ثم يسأل كما يأتي ويكره السلام عليه أثناءها لانه يكرهه قطعها إلا برد (٦٣) السلام فيندب وإلا لحشية محذور

توقف على الكلام فتجب  
واستحب في الام زيادة  
ليك إله الحق لانها محتم  
عنه ﷺ (وإذا رأى  
ما يعجبه) أو يكرهه (قال)  
ندبا (ليك ان العيش)  
أي الهى الذى لا يعقبه  
كدر ولا يشوبه منقص  
هو (عيش) الدار (الآخرة)  
لانه ﷺ قاله في أسر  
أحوال المارأى جمع المسلمين  
بعرفة وفى أشدها فى حفر  
الخنديق ويظهر تقييد الايتان  
ليك بالحرم كما يصرح به  
السياق فغيره يقول اللهم  
ان العيش الخ كما جاء عنه  
ﷺ فى الآخرة ومن  
لا يحسن العربية يلبى بلسانه  
فان ترجم مع القدره حرم  
على ما اقتضاه تشبيههم لها  
بتسبيح الصلاة لكن الأوجه  
هنا الجواز لو ضوح فرقان  
ما بين الصلاة وغيرها (وإذا  
فرغ من تليته صلى) وسلم  
(على النبي ﷺ) لقوله تعالى  
ورفعنا لك ذكرك اى  
لا ذكر لا وتذكر معى  
كاسر والاولى صلاة التشهد  
الكاملة ويسن ان يكون  
صوته بها وبما بعدها  
اخفض من صوت التلية  
(وسال الله تعالى) ندبا  
( الجنة ورضوانه ) وما

ونهاية (قوله ويسن الوقف هنا) أى ثم يتبدى بلا شريك لك نهاية ومعنى عبارة الوائى والاولى وقفة لطيفة  
على ليك الثالثة والملك اه (قوله) وكانه ثلاثا يصل بالنبي بعده فيوم) اى انه نفي لما قبله قال ابنا الجلال وعلان  
يؤخذ من هذا التعليل انه يسن الوقف على ليك الثالث اهو أقول لا يعبد طلب الوقف قبيل قوله ان الحمد الخ  
ليكون أبعد عن إلهام التعليل اه كرى على بافضل عبارة الكردى بفتح الكاف للفارسى قوله فيوم اى  
يوم الكفر لانه يصير المعنى الملك لا يكون لك والشريك حصل لك اه (قوله) ويستحب ان لا يزيد على هذه  
الكلمات) اى ولا ينقص عنها ولا تكرر الزيادة عليها لما فى الصحيحين من ان ابن عمر كان يزدى تلبية رسول  
الله ﷺ ليك وسعديك والخير يديك والرغاء اليك والعمل نهاية زاد المعنى زاد الترمذى بعد يديك ليك  
وهو ما أورده الرافعى اه (قوله عليه) اى الملبى (أثناءها) اى التلبية (قوله فيندب) اى رد السلام نهاية زاد  
المعنى والوائى وتأخيرها هنا أحب اه (قوله لحشية محذور) اى كان رأى اعنى يقع فى بئر معنى ونهاية (قوله)  
إله الحق) زاد فى الايعاب ليك كرى على بافضل قول المتن (وإذا رأى ما يعجبه) ينبغى اناطة الحكم بطلاق  
العلم وان حصل بغير الرؤية وانه لا فرق فيما يعجبه بين الامور المحسوسة والامور المعقولة سم وحاشية الايضاح  
زاد اجمال فيشمل من طعام او شمع او لمس أو سمع شيئا عجبه ثم مقتضاه كغيره ان العبارة عجا به هو لا غير وهو ظاهر  
ومثله يقال فيما يكرهه اه (قوله) أو يكرهه) وتركه المصنف اكتفاء بذكر مقابله كما فى راييل تقيمكم الحراى  
والبردنهاية ومعنى (قوله ندبا) الى التنبيه فى المعنى لا قوله ويظهر الى ومن لا يحسن وكذا فى النهاية لا اقوله  
للا اتباع الخ قول المتن (ان العيش الخ) من استحضر هذا المضمون لم يلتفت لنعم غيرها ولم يزعج من كرهه ابن  
الجمال اه كرى (قوله فى حفر الخندق) وفى شرح شمائل الترمذى للشارح انه معرب ولذلك اجتمع فيه  
الحاء والدال والقاف وهى لا تجتمع فى كلمة عربية انتهى اه كرى على بافضل (قوله فى الآخرة) اى فى حفر  
الخنديق (قوله بلسانه) اى لغته ع ش (قوله لكن الأوجه هنا الجواز) اى مع الكراهة قيل كاجابة غير  
النبي ﷺ بقوله ليك ويحرم ان يجب بها كافر كما نقل عن الشيخ خضر ونائى قال باعشن قوله قيل الخ هذا  
غير صحيح فى الاذكار قيل اذكار النكاح مسئلة يستحب اجابة من ناداك بليك وسعديك او بليك وحدها  
اه ونائى (قوله لو ضوح فرقان ما بين الصلاة الخ) وهو ان الكلام مفسد فى الصلاة من حيث الجملة بخلاف  
التلية نهاية ومعنى قول المتن (صلى على النبي الخ) قال الزعفرانى ويصلى على آله نهاية ومعنى عبارة الكردى  
على بافضل زاد فى العباب والهوزاد القليوبى وصحبه اه (قوله والاولى صلاة التشهد الخ) وليضم اليها السلام  
فيقول والسلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته ونائى قول المتن (وسال الله) اى بعد ذلك نهاية  
ومعنى ووائى قول المتن ( الجنة والرضوان واستعاذ به من النار ) اى كان يقول اللهم انى اسالك  
رضاك والجنة واعوذ بك من سخطك والنار ع ش ووائى وشيخنا (قوله للاتباع الخ) ويسن ان يدعو بعد  
ذلك بما احب دينادنيا قال الزعفرانى فيقول اللهم اجعلنى من الذين استجابوا لك ورسولك وآمنوا بك  
ووثقوا بوعدك ووفوا بعهديك واتبعوا امرك اللهم اجعلنى من وفدك الذين رضيت وارضيت اللهم  
يسرلى اه اء ما نويت وتقبل منى يا كريم نهاية ومعنى وشيخنا زاد الكردى على بافضل وقال ابن المنذر  
ويسن ان يختم دعاءه بربنا اتانى الدنيا حسنة وفى الآخرة حسنة وقنا عذاب النار اه (قوله ثم الصلاة)  
اى ثلاثا قليوبى اه كرى على بافضل

فخبر ان محذور او بالعكس (قوله فى المتن وإذا رأى ما يعجبه الخ) ينبغى اناطة الحكم بطلاق العلم وان  
حصل بغير الرؤية وانه لا فرق فيما يعجبه بين الامور المحسوسة والامور المعقولة (قوله لكن الأوجه  
هنا الجواز) اعتمده م ر

اجب ( واستعاذ به من النار ) للاتباع بسند ضعيف (تليته) ظاهر المتن ان المراد بتليته ما ارادها مرات كثيرة لم تسن له الصلاة ثم  
الدعاء إلا بعد فراغ الكل وهو ظاهر بالنسبة لاصل السنة واما كمالها فينبغى أن لا يحصل الا بان يصلى ثم يدعو عقب كل ثلاث مرات  
فيأتى بالتلية ثلاثا ثم الصلاة ثم الدعاء ثم بالتلية ثلاثا ثم الصلاة ثم الدعاء وهكذا ثم رأيت عبارة ايضاح المصنف وغيره ظاهرة فيما ذكرته

(باب دخوله) أي المحرم وخص لأن الكلام فيه وإلا فكثير من السنن الاتية يخاطب بها الجلال أيضاً ومن ثم حذف الضمير في نسخ (مكة) قيل الانسب تبويب التنبيه (٦٤) بباب صفة الحج لأنه ذكر فيه كثيراً مما لا تعلق له بدخولها بل الحج عرفة ولا تعلق لها بها ويرد بان

### (باب دخوله مكة)

(قوله وخص) أي المحرم (قوله وإلا فكثير الخ) بل إنما يحتاج إليه بالنسبة لقوله قبل الوقوف فقط (قوله) ومن ثم حذف الضمير (الخ) ويمكن حمله على ما يوافق الحذف بأن يجعل مرجع الضمير الداخل المفهوم من دخول ولا ينافيه قوله قبل الوقوف حيث لا يناسب إلا المحرم لأن المعنى إن كان محرماً سم (قوله تبويب التنبيه) أي لا يأسق الشيرازي (قوله لها) يعني لو وقف عرفة بدخول مكة (قوله يرد الخ) هذا لا يرد دعوى المعترض الانسية وإنما يكون رداله لو ادعى عدم الصحة فتأمل سم (قوله يستدعي كل ذلك) فيه تأمل سم (قوله للبلد) ولها نحو ثلاثين اسماً ولهذا قال المصنف لا نعلم بلد أكثر اسماً من مكة والمدينة لكونهما أفضل الأرض وكثرة الأسماء تدل على شرف المسمى نهاية زاد المعنى ولهذا كثرت أسماء الله تعالى ورسوله ﷺ حتى قيل إن الله تعالى ألف اسم ورسوله ﷺ كذلك اهـ (قوله وهي) إلى قوله وليست تشعر في النهاية إلا لقوله وما عارضه إلا إلى التربة وقوله والتفضيل إلى وتسن وكذا في المعنى إلا لقوله حتى من العرش (قوله) عندنا (الخ) أي خلافاً لما لك في تفضيل المدينة معنى (قوله منه) أي من الموضوع أو بما عارضها (قوله) إلا التربة (الخ) استثناء من قوله أفضل الأرض (قوله) كما لمصحف (الخ) ما المانع من أن المعنى في كون المصحف أفضل من غيره من بقية الكتب الإلهية أن الثواب المترتب على تلاوته مثلاً أكثر من الثواب المترتب عليها بصرى (قوله) إلا لم يثق (الخ) عبارة النهاية والمعنى إلا أن يغلب على ظنه وقوع محذور منه بها اهـ (قوله) إلا لم يثق من نفسه بالقيام بتعظيمها وحرمتها واجتناب ما يبغي (الخ) ظاهره وإن غلب على ظنه بأنه إن فارقها وقع منه المحذور في غيرها أيضاً بل وظاهره وإن كان المحذور في غيرها أكثر منها وهو ظاهر إن قيل بتضاعف السيئة فيها وهو مرجوح لكن وإن لم تقل بالمضاعفة ففارقها فيه صون لها عن انتهاكها بالمعاصي مع شرفها (قوله) وإن كان الآم مقولاً بالتشكيك يعني أن الآم يوجد في جميع أنواع العذاب وأفراده لكن حصول معناه في بعضها أشد منه في بعض لأن الآم على قدر المعصية شدة وضعفها والكفر أشد المعاصي (قوله) على مجرد (الخ) متعلق بقرتب كدري (قوله) مخالفة ذلك للقواعد أي لأن قواعد الشرع تدل على أن إرادة المعصية ليست بمعصية إلا أن صمم عليها كدري عبارة البصري لعل وجه المخالفة أن الصغيرة لا تقابل بهذا الوعيد الشديد أو لعل وجه ترتيب الوعيد على الإرادة ولو على وجه الخطور من غير عزم وتصميم مع أن المقرر أنه لا يعاقب على الأهم بالمعصية إلا إذا صمم على خلاف في التصميم أيضاً اهـ (قوله) قد تدره أي قوله تعالى المذكور أو قول الشارح قرتب (الخ) (قوله) إن هذا أي قوله تعالى ومن يرد (الخ) (قوله) مرتب (الخ) بصيغة اسم الفاعل على المجاز في الاستناد وحذف المفعول (قوله) اخذوا منه (الخ) أي من قوله تعالى ومن يرد (الخ) (قوله) أي تعظم فيها (الخ) هذا التفسير خلاف الظاهر ولا ضرورة إليه إذ من المعلوم

### (باب دخول مكة)

(قوله) ومن ثم حذف الضمير يمكن حمله على ما يوافق الحذف بأن يجعل مرجعه الداخل أي داخل المفهوم من دخوله ولا ينافيه قوله قبل الوقوف حيث لا يناسب إلا المحرم لأن المعنى إن كان محرماً ولو كان ينافيه بطل فائدة قوله ومن ثم الخ فتأمل (قوله) يرد (الخ) هذا لا يرد دعوى المعترض الانسية فليس رد الاعتراض وإنما يكون رداله لو ادعى عدم الصحة فتأمل سم (قوله) يستدعي كل ذلك قد يقال بعد تمام ذلك إلا أن كل ذلك لا يستدعي الدخول فهو أعم والمطلوب بيانه بالوجه الأعم لا بوجه من توابع الدخول فدعوى الأولوية في مجملها وما ذكر في ردّها لا يصلح له فلي تأمل (قوله) ثلاثاً ينافي الآية (الخ) أقول لزوم المناقاة ممنوعة منعا ظاهراً لأن غاية ما في الآية والأحاديث عموم والخصوص لا ينافيه بل يقدم عليه كما تقرر في الأصول (قوله) والأحاديث المصرية

دخولها يستدعي كل ذلك فاكتمى به عنه وهو بالميم والباء للبلد وقيل بالميم للحرم وبالباء للمسجد وقيل بالميم للبلد وبالباء للبيت أو المطاف وهي كبقية الحرم أفضل الأرض عندنا وعند جمهور العلماء للأخبار الصحيحة المصرحة بذلك وما عارضه بعضه ضعيف وبعضه موضوع كما بينته في الحاشية ومنه خبر أنها أي المدينة أحب البلاد إلى الله تعالى فهو موضوع اتفاقاً وإنما صح ذلك من غير نزاع فيه في مكة إلا التربة التي ضمت أعضائه الكريمة ﷺ فهي أفضل إجماعاً حتى من العرش والتفضيل قد يقع بين الذوات وإن لم يلاحظ ارتباط عملها بالمصحف أفضل من غيره فاندفع ما لبعضهم هنا ويسن المجاورة بها إلا لم يثق من نفسه بالقيام بتعظيمها وحرمتها واجتناب ما يبغي اجتنبه وليست تشعر المقيم بها قوله تعالى ومن يرد فيه بالحاد أي ميل بظلم نذقه من عذاب الميم فرتب إذاقة العذاب الموصوف بالآلیم المرتب مثله على الكفر في آيات وإن كان الآم مقولاً بالتشكيك على مجرد إرادة المعصية به ولو صغيرة ولا

نظر لمخالفة ذلك للقواعد لأنه من خصوصيات الحرم على ما اقتضاه ظاهر الآية فدره مع قول بعض السلف أن هذا إن بعمومه مرتب على مجرد الإرادة بغير الحرم وإن لم يدخله أي متعلق بالحاد وكان ابن عباس وغيره أخذوا منه قولهم إن السيئات تضاعف بها كما تضاعف الحسنات أي تعظم فيها أكثر منها في غيرها لأنها تعدد ثلاثاً ينافي الآية والأحاديث المصرية

بعدم التعدد في السيئة وأيق من ير دلا تقتضي غير ذلك العظم كما هو ظاهر وقد صرح على نزاع فيه خبر أن حسنة الحرم بمائة ألف حسنة ودلت الاخبار كما بينته في الحاشية على أن الصلاة أي بالمسجد الحرام على الأصح وقيل بكل الحرم امتازت على الكل بمضاغة كل صلاة فرض أو نفل إلى مائة ألف صلاة ثلاثا كما مر وهذا كالذي قبله ير دلي من زعم من افضلية السكنى (٦٥) بالمدينة لأن ما ورد من فضلها لا يوازي

هذا وأفضل موضع منها بعد المسجد بيت خديجة المشهور الآن بزقاق الحجر المستفيض بين أهل مكة خلفا عن سلف أن ذلك الحجر البارز فيه هو المراد بقوله صلى الله عليه وسلم اني لاعرف حجرا كان يسلم على بمكة (الأفضل) لمحرم بحج أو قرآن (دخولها قبل الوقوف) ان لم يحش فوته للاتباع واغتسما لعظم ثواب العبادات بها في عشر الحجة الذي صرح فيه خبر ما من أيام العمل فيها أحب إلى الله من العمل في عشر ذي الحجة (وأن يغتسل داخلها) أي مر يد دخولها ولو حلالا والأفضل أن يكون على الجاني (من طريق المدينة) وهي طريق التعميم التي يدخل منها أهل مصر والشام ونحوهما (بذى طوى) بتلث أوله والفتح افسح أي بماء البئر التي فيه عندها بعد المبيت وصلاة الصبح به للاتباع متفق عليه وهو محل بين المحلين المسلمين الآن بالحجويين به بشر مطوية أي مبنية بالحجارة فنسب الوادي إليها وفي البخاري رواية تقتضي أن اسمه طوى وردت بأن

أن تحدد الثواب والعقاب بما لا مجال للرأى فيه فما المانع من اطلاق القائلين بذلك على أمر لم يطلع عليه غيرهم أو لم يثبت عنده صحته وما افاده من المناقاة محل تأمل إذ لا مانع من التخصيص الا ترى أن الآيات مصرحة بتضعيف الحسنة بعشر أمثالها ولم يقتصر عليها في الحرمة لما ثبت فيها بخصوصها ثم رايت المحشى قال قوله المصرحة بعدم التعدد أقول من الواضح أنها لم تصرح بعدم التعدد في السيئة بالنسبة لكل فرد إذ التعبير فيها بصيغة العموم كمن جاء في الآية وصيغة العموم ليست نصافي كل فرد بل بالنسبة للجملته وهذا لا ينافيه خروج بعض الافراد الا ترى أنهم صرحوا بأنه لا منافاة بين العام والخاص وأن المقدم هو الخاص فدعوى المناقاة على ذلك التقدير بمنوعة منعلا اخفاء فيه نعم لهم ان يجيبوا ابن عباس رضي الله عنهما بعموم الآية والاحاديث والتخصيص يحتاج لدليل فليتام انتهى وقوله نعم الخ يؤخذ دفعه بما سلفناه من أن الظاهر أن ذلك لا مجال للرأى فيه فله حكم المرفوع بصري وقوله يؤخذ دفعه الخ يمنع هذا الأخذ قول الشارح وكان ابن عباس وغيره الخ (قوله امتازت) أي الصلاة (عن كل) أي عن سائر الحسنات والعبادات (قوله أي بالمسجد الحرام الخ) المراد به الكعبة وما اصلها من المسجد الاصل وغيره وجعل ابن حزم التفضيل الثابت بمكة ثابتا لجميع الحرم ولعرفه قواني (قوله إلى مائة ألف صلاة الخ) أي فمأسوى مسجد المدينة والأقصى كأمري الاعتكاف (قوله وهذا) أي وقوله وقد صرح الخ (كالذي قبله) أي قوله ولا ينافي ذلك الخ (قوله بعد المسجد الحرام الخ) عبارة النهاية وأفضل بقاها الكعبة المشرفة ثم بيت خديجة بعد المسجد الحرام اه (بزقاق الحجر) الباء بمعنى في (وقوله المستفيض) نعت لزقاق الحجر (قوله محرم) أي قوله وفي البخاري في النهاية والمعنى لا أقوله أي بماء إلى وهو قول المتن (وأن يغتسل داخلها الخ) اطلاقهم يشمل الرجل وغيره نهاية ومعنى (قوله ونحوهما) أي كالمغرب نهاية (قوله بتلث أوله) أي وبالقصر ويجوز فيها الصرف وعدمه على إرادة المكان أو البقعة نهاية ومعنى (قوله عندها) أي يغتسل عند البئر كردى (قوله وهو محل بين المحلين الخ) وأقرب إلى الثانية السفلى معنى وواني (قوله من له الغسل الخ) عبارة المعنى والنهاية واما الجاني من غير طريق المدينة كالنبي فيغتسل من نحو تلك المسافة كما في المجموع وغيره وقال المحب الطبري أنه لو قيل باستجابة لكل حاج ومعتزم لم يبعد اه والمعتمد الأول اه وفيما قاله الشارح جمع بين القولين (قوله عبر بها) في عمومه توقف (قوله وإلا الخ) أي وان لم ير دخول منها قول المتن (ویدخلها الخ) ويسن كافي المجموع إذا دخل الحرم أن يستحضر في قلبه ما أمكنه من الخشوع بظاهرة وباطنه ويتذكر جلاله الحرم ومزته على غيره وان يقول اللهم هذا حرمك وأمنك فحرمنى على النار وأمنى من عذابك يوم تبعث عبادك واجعلنى من أوليائك وأهل طاعتك ويقول عند وصوله مكة اللهم البلد بلدك والبيت بيتك جنتك اطلب رحمتك وأثم طاعتك متبعلا مارك راضيا بقدرك مسلما لامرك أسالك مسئلة المضطر المشفق من عذابك ان تستقبلنى بعفوك وان تتجاوز عني برحمتك وان تدخلنى جنتك معنى وواني (قوله كل أحد) إلى قوله وهو المشهور في النهاية والمعنى لا أقوله وعدمه إلى وان لم تكن وقوله

بعدم التعدد في السيئة بالنسبة لكل فرد إذ التعبير فيها بصيغة العموم كمن جاء في الآية وصيغة العموم ليست نصافي كل فرد بل بالنسبة للجملته وهذا لا ينافيه خروج بعض الافراد الا ترى أنهم صرحوا بأنه لا منافاة بين العام والخاص وأن المقدم هو الخاص فدعوى المناقاة على ذلك التقدير بمنوعة منعلا اخفاء فيه نعم لهم ان يجيبوا ابن عباس رضي الله عنهما بعموم الآية والاحاديث والتخصيص يحتاج لدليل فليتام (قوله في المتن دخولها) أي مر يد دخولها اه (والتونين وعدمه) عبارة حاشيته ويجوز صرفها وعدمه اه

(٩ - شرواني وابن قاسم - رابع) المعروف أنه ذو طوى لا طوى وثم الآن آبار متعددة والأقرب أنها التي إلى باب سيكة أقرب اما الداخل من غير تلك الطريق فان أراد الدخول من الثانية العليا كما هو الأفضل سن له الغسل من ذي طوى ايضا لأنه يمر بها ولا اغتسل من مثل مسافتها (و) ان (يدخلها) كل أحد ولو حلالا (من ثنية كداء) بفتح الكاف والمد والتونين وعدمه

وتسمى على نزع فيه الحجون الثاني المشرف على المقبرة المسماة بالمعلقة وان لم تكن بطريقه ويخرج وان لم تكن على طريقه ولو الى عرفة على ما فيه من ثنية كدى بالضم والقصر (٦٦). والتوين وعدمه وهو المشهور الان باب الشيكة للاتباع فيها وزعم ان دخوله من العليا

وان لم تكن الى من ثنية وقوله وعدمه (قوله وتسمى الخ) عبارة النهاية والمعنى وهي الثنية العليا وهي موضع باعلى مكة اه (قوله والتوين وعدمه) عبارة حاشيته ويجوز صرفها وعدمه سم (قوله ولو الى عرفة) جزم به في المختصر والحاشية واعتمد العلامة عبد الرؤف استثناء الخروج لعرفات واليه ميل سم وقال النووي في التعميم انه غريب بعيد ونائي (قوله بالضم الخ) وهي الثنية السفلى والثنية الطريق الضيق بين الجبلين نهاية ومعنى (قوله ولا ينافي طلب التعريج الخ) اما ما افاده من عدم المناقاة لما في الجعرانة فواضح لوقوعها خيفة واما بالنسبة الى دخوله من العليا في النفر من منى وخروجه من السفلى في الذهاب الى عرفة فيبعد عادة كل البعد وقوعه وعدم الاطلاع عليه وان امكن عقلا ثم راي المحشى سم قال قوله ولا يازم من عدم النقل عدم الوقوع لا يخفى أن وقوع ذلك من أبعد البعيد وأنه لو وقع لنقل لأنه يحتاج الى دوران كثير فهو ما يستغرب وتقضى العادة بنقله وقوله فقدم المعلوم الخ قد يقال إنما يتضح المعلوم في الموضوعين لو علم أولم يظهر الفرق مع انه لا عموم والفرق قريب جدا فان دخوله او لا منها لم يحتاج فيه لتعريج كثير وخروجه من السفلى لسفره كذلك بخلاف دخوله اليها من منى وخروجه لعرفة فانه يحتاج لدوران وتعريج كثير كما هو معلوم لمن عرف ما هناك انتهى اه بصرى (قوله السابق) اي في قوله كما هو الافضل وفي قوله وان لم تكن بطريقه (قوله فبو الخ) اي مجيئه من الجعرانة ومعنى (قوله وما قيس به) لعل الانسب اسقاط لفظة ما (قوله وحكمته الخ) اي الدخول من ثنية كداء بالمدة عبارة النهاية والمعنى فيه اي الخروج وفي الدخول بامر الذهاب من طريق والاياب من اخرى كافي العيد وغيره وخصت العليا بالدخول لقصد الداخل موضعاً على المقدار والخارج عكسه ولان العليا محل دعاء ابراهيم عليه الصلاة والسلام بقوله اجعل افئدة من الناس تهوى اليهم كما روى عن ابن عباس فكان الدخول منها ابلغ في تحقيق استجابة دعاء ابراهيم ولان الداخل منها يكون مواجهاً لباب الكعبة وجهته افضل الجهات اه وكذا في المعنى لا قوله والمعنى الى وخصت وقوله ولان الداخل الخ (قوله ولا ينافي ذلك رواية انه نادى الخ) ان كان النداء على العليا يابها الناس الخ كان منافياً بحسب الظاهر واحتجاج الى الجمع باحتمال التكرار وان كان بقوله تعالى فاجعل افئدة من الناس تهوى اليهم الآية كما رواه السبيلي عن ابن عباس ونقله في شرح الروض اي والنهاية والمعنى واقره فلا منافاة اصلاً كما هو واضح بصرى (قوله نذب التعريج) الى قوله ومنازعه الخ في النهاية والمعنى (قوله لان حكمته الدخول) اي السابق انفا (قوله بخلاف الغسل) اي فان حكمته النظافة وهي حاصلة في كل موضع نهاية (قوله ويسن ان يدخل الخ) اي وان يحترز في دخوله عن الابداء بابتاه او غيرها ويتلطف بمن يراحمه ويمهد عذره وان يستحضر عند وصوله الحرم ومكة وعند رؤية البيت ما أمكنه الخشوع والخضوع بقلبه وجوارحه لرب هذه الامكنة داعياً متضرعاً ويتذكر شرفها على غيرها ونائي (قوله نهاراً) ظاهر اطلاقهم انه لا فرق في ذلك بين الرجل والمرأة وبينى كما قاله الاذرعى ان يكون دخول المرأة في نحو هودج ليلاً افضل معنى قال السيد البصرى ولم يذكر اصحابه انه يسن الخروج منها ليلاً او نهاراً لكن اخرج سعيد بن منصور عن ابراهيم النخعي كانوا يستحبون دخولها نهاراً والخروج منها ليلاً اه حاشية الايضاح وقد يقال اطلاق قولهم يتدب ان يكون السفر في اول النهار صادق بمكة بصرى اقول حديث صحيح البخارى وسنن ابى داود كالصريح في انه صلى الله عليه وسلم خرج في حجة

اتفاقاً لأنها بطريقه ترده المشاهدة القاضية بأنه ترك طريقه الوصلة الى الشيكة وعرج عنها الى تلك التي ليست بطريقه قصداً مع صعبتها ومسورة تلك ولا ينافي طلب التعريج اليها السابق انه لم يحفظ عنه صلى الله عليه وسلم عند مجيئه من الجعرانة محرماً بالعمرة ولا من منى عند نفره لانه لا يازم من عدم النقل عدم الوقوع فهو مشكوك فيه وتعميره اليها قصداً أولاً معلوم فقدم وكذا يقال في الخروج من السفلى انه معلوم والى عرفة او غيرها انه مشكوك فيه فقدم المعلوم وما قيس به وحكمته الاشعار بعلم قدر ما يدخله على غيره وفي الخروج بالعكس او ما جاء عن ابن عباس رضى الله عنهما ان ابراهيم صلى الله على نينا وعليه وسلم لما امره الله تعالى بعد بنائه الكعبة ان يؤذن في الناس بالحج كان نداؤه على الثنية العليا فاوثر بالدخول منها لذلك كما اوثر لفظ ليك قصد الاجابة بذلك النداء كما مرو لا ينافي ذلك رواية انه نادى على مقامه انها الناس ان الله كتب عليكم الحج الى بيته فحجوا فاجابته النطف في الاصلاب

(قوله ولا ينافي طلب التعريج الخ) يدل على طلب الدخول من كداء للجائى من منى ولو يوم النفر والخروج من كدى للخارج الى عرفة (قوله لانه لا يازم من عدم النقل عدم الوقوع) لا يخفى ان وقوع ذلك من ابعد البعيد وأنه لو وقع لنقل لأنه يحتاج لدوران كبير فهو ما يستغرب وتقضى العادة بنقله (قوله فقدم المعلوم وما قيس به) قد يقال إنما يتضح تقديم المعلوم في الموضوعين لو علم أولم يظهر الفرق مع انه لا عموم والفرق قريب جدا فان دخوله او لا منها لم يحتاج فيها لتعريج كثير وخروجه من السفلى لسفره كذلك بخلاف دخوله

بليبك لاحتال أنه أذن على كل منهما ومقامه هو حجر المنزل اليه من الجنة كما يأتي وعلم بما تقر رندب التعريج لمن الوداع ليست على طريقه للدخول لا للغسل لأن حكمه الدخول لا تأتي إلا بسلوكها بخلاف الغسل ويسن أن يدخل ولو في العمرة نهاراً

وبعد الصبح والذكر ماشيا وحافيا ان لم يخش نجاسة او مشقة (و) ان يقول رافعا يديه ولو حلالا فيما يظهر (إذا ابصر البيت) بالفعل او وصل نحو الاعمى إلى محل يراه منه لو كان بصيرا ومنازعة الاذرعى في نحو الاعمى مردودة (اللهم زد هذا البيت تشريفاً وتعظيماً وتكريماً ومهابة) وجاء في مرسل ضعيف ومرفوع فيه مذهبهم بالوضع وبرأى زيادة في زائريه وأعرض (٦٧) عنه الاصحاب كانه لعل رأوا هافيه (وزد

من شرفه وعظمه من حجه او اعتمره تشريفاً) هو لترفع والاعلام (وتكرماً) أى تفضيلاً (واعتظيماً وبرأ) رواه الشافعى عن النبي ﷺ مرسل الا انه قال وكرمه بدل عظمه وكان حكمة تقديم التعظيم على التكريم في البيت وعكسه في قاصده ان المقصود بالذات في البيت اظهار عظمته في النفوس حتى تخضع لشرفه وتقوم بحقوقه ثم كرامته باكرام زائريه باعطائهم ما طلبوه وانجازهم ما ملوه وفي زائره وجود كرامته عند الله تعالى باسباغ رضاه عليه وعفوه عما جناه واقره ثم عظمته بين ابناء جنسه ظهور تقواه وهدايته و يرشد إلى هذا ختم دعاء البيت المهابة الناشئة عن تلك العظمة اذ هي التوقير والاحسان ودعاء الزائر بالبر الناشئ عن ذلك التكريم اذ هو الاتساع في الاحسان اللهم انت السلام اى السلام من كل ما لا يليق بجلال الربوبية وكال اللوهمية او المسلم اميدك من الافات (ومذك) لا من غيرك (السلام) اى السلامة من كل مكروه

الوداع من مكة في أو اخر الليل (قوله وبعد الصبح) أى أول النهار بعد صلاة الفجر نهاية ومعنى (قوله والذكر) والافضل للبراقة ومثلها الخشي دخولها في هودجها ونحوه نهاية زاد الوائى وكذا الامر الدليل اه (قوله ماشيا) اى ان لم يشق عليه ذلك معنى زاد الوائى ولم يضعفه عن الوظائف اه قال النهاية وفارق المشى هنا المشى في بقية الطريق بانه هنا شبه بالتواضع والادب وليس فيه فوات مهم ولان الركب في الدخول يتعرض للابذاء بدابته في الزحمة اه (قوله وحافيا الخ) وان لم يلق به وفي الحاشية يسن الحفان من اول الحرم ونائى (قوله رافعا يديه) أى وواقفا في محل لا يؤذى ولا يتأذى فيه مستحضر ما يمكنه من الخضوع والذلة والمهابة والاحسان ونائى ونهاية (قوله ولو حلالا) هل المقيم بمكة كذلك حتى يستحب له ذلك القول كلما ابصر البيت لا يبعدانه كذلك مراه سم وافر الشيخ الرئيس قول المتن (اذا ابصر البيت) والبيت كان الداخل من الثنية العليا راه من راس الردم اى المسمى الان بالمدعى والان لا يرى الامن باب المسجد فاسنة الوقوف فيه لا في راس الردم لذلك بل لكونه موقف الاختيار نهاية وحاشية الايضاح قال الرشيدى قوله مر لافى رأس الردم لذلك) أى لا الوقوف في رأس الردم فلا يسن لاجل الدعاء الا لا تنفاه سببه من رؤية البيت بل انما يسن لكونه موقف الاختيار فالخالف ان سن الوقوف به لا من الدعاء عند رؤية البيت وكرنه موقف الاختيار فحيث زال الاول بقى الثاني فيستحب الوقوف اه عبارة الوائى ويسن ان يقف بالمحل المسمى الان بالمدعى ويدعو بما اراد من خير الدين والدينا اه (او وصل نحو الاعمى) اى او وصل محل رؤيته ولم يره لعمى او ظلمة او نحو ذلك اسنى ومعنى قول المتن (تشريفاً) اى ترفعوا علواً (و تعظيماً) اى تبجيلاً (وتكرماً) أى تفضيلاً (ومهابة) أى توقيراً واجلالاً نهاية ومعنى (قوله عنه) أى عن ذلك الخبر واهل القول المتن (وبرأ) هو الاتساع في الاحسان والزيادة فيه نهاية ومعنى (قوله ثم كرامته) بالرفع عطف على الاظهار (قوله باكرام زائريه) قضيته ان التكريم ليس للبيت بالحقيقة بخلاف التعظيم به يتضح تقديم التعظيم سم (قوله وفي زائره) عطف على في البيت كرمى (قوله وجود كرامته) قد يقال كل من التكريم والتعظيم للزائر بالحقيقة الان التكريم دون التعظيم فبدا به ترقيا سم (قوله ثم عظمته) بالجر عطف على الكرامة أو الرفع عطف على الوجود (قوله في الاحسان) أى في فعل الحسن عش (قوله أى السلام الخ) الاولى بقاء المصدر على ظاهره قصد البالغة بصرى (قوله اى السلامة الخ) ومن اكرمه بالسلام فقد سلم نهاية ومعنى (فحينار بنا بالسلام) اى سلمنا بتحياتك من جميع الافات ويدعو بعد ذلك بما احب من المهمات واهمها المغفرة نهاية ومعنى اى له وللامه ونائى (قوله فوراً) الى قوله وصح في النهاية الا قوله وهو الى وان لم يكن (قوله ولو حلالا) ونقل سم عن مر وان كان مقياً بمكة ونائى قول المتن (من باب بنى شية) أحد أبواب المسجد وشية اسم رجل مفتاح الكعبة في ولده وهو ابن عثمان بن طلحة الجهنى معنى (قوله بباب السلام) قال القليوبى هو ثلاث طاقات في قبالة الحجر الاسود وباب الكعبة وفي تاريخ الخنيسى عن بحر العميق فيه ثلاث مداخل الخ كرمى على بافضل (قوله وان لم يكن على طريقه) وفاقا للنفى وشرعى

اليها من منى وخروجه لرفة فانه يحتاج لدوران وتبريج كبير كما هو معلوم لمن عرف ما هناك (ولو حلالا) هل المقيم بمكة كذلك حتى يستحب له ذلك القول كلما ابصر البيت لا يبعد انه كذلك مر (قوله ثم كرامته باكرام زائريه الخ) قضيته ان التكريم ليس للبيت بالحقيقة بخلاف التعظيم به يتضح تقديم التعظيم (قوله وفي زائره وجود كرامته الخ) قد يقال كل من التكريم والتعظيم للزائر بالحقيقة الان التكريم دون

ونقص (فحينار بنا بالسلام) أى الامن ما جنيناه والعفو عما اقرناه واه البيه عن عمر رضى الله عنه باسناد ليس بالقوى (ثم يدخل) (فورا المسجد) ولو حلالا فيما يظهر ايضا لما يأتى انه يسن له طواف القدوم (من باب بنى شية) وهو المسمى الان بباب السلام وان لم يكن على طريقه لما صبح انه صلى الله عليه وسلم دخل منه في عمرة القضاء والظاهر أنه لم يكن على طريقه وانما الذى كان عليها باب ابراهيم كذا قاله الرافعى واعترض بانه عرج للدخول من الثنية العليا فيلزم انه على طريقه ويرد بما كان الجمع بان التعريج إنما كان في حجة الوداع

المهجع والروض (قوله) فلا ينافي عمرة القضاء (قد يقال مقتضاه حيث أن يكون دخوله <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> من الثنية السفلى وهو ينافي ما تقر حتى على طريقة الرافي وقد يجاب بمنعها فإن الأغلب من أحواله <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> دخوله من العليا كاصح في حجة الوداع وعام الفتح فليكن دخوله في عمرة القضاء لبيان الجواز وأيضاً فعمرة القضاء متقدمة على الفتح وحجة الوداع بصري (قوله) ولأن الدوران الخ (عطف على قوله لما صح الخ (قوله لا يشق الخ) عبارة المغني قال الرافي اطبقوا على استحباب الدخول منه لكل قادم سواء كان في طريقه أم لا بخلاف الدخول من الثنية العليا فإن فيه الخلاف المار والفرق أن الدوران حول المسجد لا يشق بخلافه حول البلداه (قوله) جهة باب الكعبة) أي والحجر الاسود أسنى ومغني وكان ينبغي أن يريده الشارح ليظهر قوله الاتي وصح الحجر الخ (قوله) أو من باب الاستعارة) يتأمل وجهه كونه استعارة تمثيلية بصري قد يقال وجهه ما افاده قوله إذ من قصد الخ وان كان فيها إشاعة (قوله ويسن) إلى قوله كما حررته في الاسنى والمغني إلا أنهما اقتصر في الخروج إلى بلده على باب العمرة عبارة الونائى ويخرج أي للاعتبار وغيره من باب العمرة كما عليه م وقال حج في الفتح وخرج من باب العمرة أو الخرورة وهو أفضل وقيد في الامداد بالخروج إلى بلده فاعمل فضيلة باب العمرة عند الخروج للاعتبار وفضيلة باب الخرورة كقصوره عند الخروج للباب أه قول المتن (ويبدأ) أي ندباً لأول دخوله المسجد مغني ونهاية عبارة الونائى عند دخوله مكة (قوله) الانحو كراء بيت الخ) أي كسقي دوابه وحط رحله إذا امن على امتعته مغني (قوله) وتغير الخ) بالجر عطف على الكراء (قوله) لم يشك في طهرها) أي ولم يكن فيها ريح كريه يتأذى به فيما يظهر به بصري قول المتن (بطواف القدوم) أي لا بتحية المسجد إذ تحصل بركعتيه ولو جلس عمدا قبلهما أو لم يصلهما أو اخرهما أو اخر الطواف حتى طال الفصل وان لم يجلس فانت تحية المسجد لأنها تقوت بطول الفصل ولو مع القيام غير أنه اغتفر اشتغاله عنها بالطواف فإذا اخر الاشتغال به حتى طال الفصل فانت وكذا تقوت تحية المسجد فلا يشاب عليها إذا صرف ركعتي الطواف عنها بان نوى بهما ركعتي الطواف دون ثواب التحية بخلاف ما إذا نواهما أيضاً أو أطلق فظاهر اطلاقيهما حصول ثواب التحية بركعتي الطواف إذا أطلق وان قلنا بخلاف ذلك إذا أطلق فصلي فرضاً أو نفلاً احرم راءهم باختصار وعبارة الونائى وحيث قدم الطواف الذي هو تحية البيت اندرجت تحية بقية المسجد في ركعتيه أي سقط طلبها وانيب ان نواها معها ما وعبارة الكردي على بافضل ووقع للجبال الرمل في شرح الدلية هنا موافقة الشارح في سقوط الطلب فقط حيث لم ينو اه (قوله) (للتابع) إلى المتن في المغني الا قوله أي لم يلزمه إلى وكخشية الخ وقوله مكتوب لا غير ما وكذا في النهاية إلا قوله ولو منعه الخ (قوله) فائتة فرض) أي ولو بالندرونائى (قوله) ولم تكسر الخ) محل تأمل فالوجه ما اقتضاه

التعظيم فبدأ به ترقياً (قوله) ويبدأ بطواف القدوم) قال في العباب ولا يبدأ بتحية المسجد إذ تحصل بركعتيه قال في شرحه ألبا قال وقضيته أنه من لم يصل ركعتي الطواف لا تحصل له التحية وهو كذلك بالنسبة لتحية المسجد أما تحية البيت فهي الطواف ثم قال في عبارة عن بعضهم وتقوم ركعتا الطواف مقامها أي التحية صرح به القاضي ابو الطيب وابن الرفعة قال في المهمات ومقتضاه أنه لو اخرهما فقد فوت هذه التحية ولو اشتغل قبل الطواف بصلاة لنحو خوف فوت لم يخاطب بتحية المسجد أي لا ندرجها فيها اه (قوله) ولأنه تحية البيت) عبارة الروضة طواف القدوم يسمى التحية لأنه تحية البقعة قال في شرح العباب أي الكعبة لا المسجد كما في المهمات الخ اه قال في العباب ويحصل أي طواف القدوم بطواف نذر اه ولا يفوت بالجلوس في المسجد وتشبيه ذلك بتحية المسجد بالنسبة لبعض صورها شرح م ولو جلس أي عمدا بعد الطواف ثم صلى ركعتين فانت تحية المسجد لأنها تقوت بالجلوس عمدا وإن قصر م وقياس ذلك أنه لو تعمّد عند دخوله المسجد تأخير الطواف حتى طال الفصل وإن لم يجلس فانت تحية المسجد لأنها تقوت بطول الفصل ولو مع القيام غير أنه اغتفر اشتغاله عنها بالطواف فإذا اخر الاشتغال به حتى طال الفصل فانت وكذا تقوت تحية المسجد فلا يشاب عليها إذا صرف ركعتي الطواف عنها بان نوى بهما ركعتي الطواف دون ثواب التحية بخلاف

فلا ينافي ما في عمرة القضاء  
ولأن الدوران إليه لا يشق  
ومن ثم لم يجر هنا خلاف  
بخلاف نظيره في التعريج  
لثنية العليا ولا نه جهة باب  
الكعبة والبيوت توثق من  
أبوها ومن ثم كانت جهة  
باب الكعبة أشرف جهاتها  
الأربع وصح الحجر الأسود  
يمين الله في الأرض أي يمينه  
وبركته أو من باب الاستعارة  
التمثيلية إذ من قصد ملكا ام  
بأبه وقبل يمينه ليعمه معروفة  
ويزول روعه وخوفه  
ويسن الخروج للسعي من  
باب بني مخزوم ويسمى الآن  
باب الصفا إلى بلده مثلاً من  
باب الحزون فإن لم يتيسر  
فباب العمرة كما حررته في  
الحاشية (ويبدأ) بعد تفرغ  
نفسه من أعذارها إلا نحو  
كراء بيت متيسر بعدو تغير  
ثياب لم يشك في طهرها  
(بطواف القدوم) للتابع  
متفق عليه ولا نه تحية البيت  
اللاعراض كان كان عليه  
فائتة فرض أي لم يلزمه الفور  
في قضائها والا وجب  
تقدمها ولم تكسر بحيث  
يفوت بها فورية الطواف  
عرفا



إطلاقهم لما فيه من راء الذمة من الواجب بصرى (قوله) لا يقال ظاهره وإن وجب  
قضاؤها فور الانتماع أن ظاهره ذلك فتأمل سم (قوله) أو مكتوبة) ينبغي أن محله ما لم يعلم أو يظن فوت  
المكتوبة ولو بدا به وإلا وجب تقديمها سم (قوله) أو جماعة الخ) أى ولو فى نافلة سم عبارة الوائى ولم تقم  
الجماعة المشروعة ولو فى نفل ولم تقرب إقامتها بحيث لا يفرغ قبلها وحينئذ يصلى تحية المسجد إن كان يفرغ  
منها قبل الإقامة وإلا انتظرها قائما وعبارة الكردى على بافضل والمراد الجماعة المطلوبة بأن يصلى مؤداة  
خالف مؤداة أو مقضية خلف مقضية مثلها نقله ابن الجلال عن الإيعاب وفى الإيعاب أيضا نعم أن يتقن  
حصول جماعة أخرى مساوية لتلك فى سائر صفات الكمال اتجه أن البدء بالطواف حينئذ أولى لما فيه من  
تحصيل فضيلتين تحية البيت والجماعة اه (قوله) فإن أقيمت فيه) أى فى أثناء الطواف (قوله) جماعة الخ) قال  
فى شرح العباب ولو على جنازة ولو قال وكذا لو عرض ذلك فى أثناءه لكان أعم إذ تذكر الفاتنة وضيق  
وقت المؤداة إذا عرض له فى أثناءه يقطع له أيضا اه وفى حاشيته للايضاح أى والمغنى أن الطواف المندوب  
يقطع للعرض كصلاة الجنازة اه قال الروض وشرحه هذا أى البدء بطواف القدوم إن لم تقم جماعة  
الفريضة ولم يضيق وقت سنة مؤكدة أو راتبة أو فريضة فإن كان شئ من ذلك قدمه على الطواف ولو كان  
فى أثناءه اه فالحاصل أنه يقدم عليه ابتداء ودواما جماعة الفريضة وما ضاق وقته بما ذكر لا ما لم يضيق وقته  
وانظر حكم هذا التقديم بالنسبة لطواف العرض سم وقوله فالحاصل الخ فى النهاية والوائى ما يوافقه  
وقوله وانظر الخ عبارة الوائى ويكره تفرق الطواف كالسعى بلا عذرله والافلا كراهة ولا خلاف  
الاولى والعذر كإقامة جماعة مكتوبة مؤداة أو أن لم يتحش فوت الجماعة وعروض ما لا بد منه كشراب من ذهب  
خشوعه بعطشه وسجود تلاوة لا جنازة لم تعين عليه وراتبة اه (قوله) أو تؤخر) أى ندبا (جميلة) أى من  
النساء والخنائى ونائى (قوله) وغير برزة) أى والتى لا تبرز للرجال وجرى المنح والاياعاب وشرحا الايضاح  
للجمال الرملى وابن علان على أنه لا فرق بين ذات الهيئة والبرزة فيندب التأخير مطلقا لكنه يتأكد ذلك  
للجميلة والشريفة أكثر من غيرهما اه كرى على بافضل (قوله) ولو منعه الخ) أى لو منع من الطواف الناس  
الداخل المريد للطواف لنحو حمة كنجاسة ونائى قول المن (طواف القدوم) ويسمى ايضا طواف القادم  
وطواف الورد وطواف الوارد وطواف التحية نهاية ومعنى (قوله) بجلال) الى قوله ومن ثم فى النهاية والمغنى  
(قوله) بجلال الخ) متعلق بختص والباء داخلة على المقصور عليه وهو جائز وإن كان الغالب دخوله على  
المقصور نحو تخلص يا الله بالعبادة شيخنا (مطلقا) ظاهره ولو نحو صبي غير مميز دخل به وليه (قوله) أى محرم  
الخ) ويتردد النظر فى الصغير إذا دخل به وليه وهل يشرع له طواف القدوم أو لا والذى يظهر أنه أن كان محرما  
شرع له مطلقا عزم أو غير مميز اما الاول فواضح واما الثانى فليكونه من توابع النسك وإن كان حلالا فإن

ما إذا نواها أيضا أو أطلق فظاهر إطلاقهم هنا حصول ثواب التحية بر كفى الطواف إذا أطلق وإن قلنا  
بخلاف ذلك إذا أطلق فصلى فرضا أو نفلا آخر فى غير ذلك مر (قوله) والاقدم الطواف) لا يقال ظاهره وإن  
وجب قضاؤها فور الانتماع أن ظاهره ذلك فتأمل سم (قوله) أو مكتوبة) ينبغي أن محله ما لم يعلم أو يظن فوت  
المكتوبة ولو بدا به وإلا وجب تقديمها سم (قوله) أو جماعة) شامل لجماعة النافلة وهو مع قوله فإن  
أقيمت فيه جماعة مكتوبة انخرج الجماعة النافلة يقتضى الفرق فى جماعة النافلة بين الابتداء والأثناء (قوله) أو  
جماعة) أى ولو فى نافلة تسن فيها الجماعة على الظاهر فى شرح العباب (قوله) فإن أقيمت فيه جماعة) قال فى شرح  
العباب ولو على جنازة وقال فيه ولو قال وكذا لو عرض ذلك فى أثناءه لكان أعم إذ تذكر الفاتنة وضيق وقت  
المؤداة إذا عرض له فى أثناءه يقطع له أيضا اه وفى حاشية الايضاح وسيأتى أن الطواف المندوب يقطع  
للعرض كصلاة الجنازة ولما قال الروض أنه يبدأ بطواف القدوم ثم قال هذا إن لم تقم جماعة الفريضة ولم  
يضيق وقت سنة مؤكدة قال فى شرحه أو راتبة أو فريضة فإن كان شئ من ذلك قدمه على الطواف ولو كان فى  
أثناءه لأن ذلك يفوت والطواف لا يفوت اه فالحاصل أنه يقدم عليه ابتداء ودواما جماعة الفريضة وما ضاق

والاقدم الطواف فيما يظهر  
وكخشية فوت راتبة أو  
سنة مؤكدة أو مكتوبة  
أو جماعة تسن له معهم فإن  
أقيمت فيه جماعة مكتوبة  
لا غيرها قطعه وصلى  
وتؤخر جميلة وغير برزة  
الطواف الى الليل ما لم يتحش  
طرو حيص يطول ولو  
منعه الناس صلى التحية  
كالمودخل ولم يردده (ويختص  
طواف القدوم) وهو  
سنة وقيل واجب ومن  
ثم كره تركه بجلال مطلقا  
و (بحاج) أى محرم بحج  
معه عمرة أم لا (دخل مكة  
قبل الوقوف)

كان ميمز اشعر له وإن كان غير ميمز فلا يصري وفيه توقف يظهر وجهه عما يأتي عن ع ش عن قريب (قوله فلم يصح تطوعها الخ) فلو قصد طواف القدوم فقط وقع عن الفرض ولا ينصرف وناثي (قوله كاصل الحج) أي والعمره نهاية ومعنى (قوله سن له طواف القدوم الخ) فلو شرع فيه ففي اثنا عشر دخل نصف الليل فاراد أن يكمله هل ينصرف ما أتى به للفرض الأقرب نعم ثم يكمل النفل بعد ذلك لكن إتيانه بالفرض المذكور يقطع الموالاة ابن الجمل اه وناثي (قوله أن قصده) ظاهره وإن لم يقصد طواف الفرض لشمول نية الشك له ولا يضرب الاقتصار على قصد طواف القدوم في حصول طواف الفرض ثم رآيته في شرح العباب قال ما حاصله أنه إذا نوى بطواف العمره طواف القدوم وقع عن تحية الكعبة حتى يثاب عليها مع وقوعه عن الفرض أيضا فهو على التفصيل السابق في تحية المسجد من أن معنى حصولها بغيرها أنها أن نويت معه حصل ثوابها وإلا سقط طلبها اه وهذا كله يدل على أن للعمره طواف قدوم إلا أنه مندرج في طوافها سم (قوله كتحية المسجد) قياس التشبيه بتحية المسجد أنه يثاب عليه وإن لم يقصده عند من يقول بذلك في تحية المسجد إذا صلى فرضا كما هو ظاهر بهجة سم وقوله عند من يقول الخ أي كالرمل والخطيب (قوله وهو كذلك) وفاقا للنهائية والمعنى (قوله إنما هو هذا الدخول الخ) وعليه يأتي به من ذكر وإن أتى به قبل الوقوف أيضا كما هو ظاهر بصري (قوله تدخل على المقصور عليه) أي وإن كان الإفصح خلافه نهاية ومعنى (قوله فلا اعتراض) عبارة الغنى قال الولي العراقي اعترض على تعبير المصنف بأنه مقلوب وصوابه يختص حاج دخل مكة قبل الوقوف بطواف القدوم فإن الباء تدخل على المقصور لكن هذا أكثرى لا كلّي فالتعبير بالصواب خطأ اه قال السيد البصري ويمكن أن يجاب عن إيراد الحلال على المصنف رحمه الله بأن القصر إضافي لأخراج المعتمر والحاج بعد الوقوف بقريته أن الكلام في المتلبس بنسك اه قول المتن (ومن قصد مكة أو الحرم) أي ولو مكيا أو عبدا

وقته مما ذكر لا مالم يضق وقته وانظر حكم هذا التقديم بالنسبة لطواف الفرض (قوله لأنه بعد الوقوف المعتمر دخل وقت طوافها الخ) قال في الروض ولا طواف للقدوم بعد الوقوف قال في شرحه ولا على المعتمر لأن الطواف المفروض عليها قد دخل وقته وخوطب به فلا يصح قبل أدائه أن يتطوع بطواف قياسا على أصل الحج والعمره بهذا فاروق مانحن فيه الصلاة حيث أمر بالتحية قبل الفرض فطواف القدوم يختص بحلال دخل مكة وبجاء دخل قبل الوقوف إلى أن قال قول الأصل ويجزى طواف العمره عن طواف القدوم أي تحية البيت ولا فليس على المعتمر طواف قدوم كالحاج الذي دخل بعد الوقوف بعرفة اه وقوله فليس على المعتمر أي لا يتعلق به ولا يشرع لأن المنى للزوم وإلا فالزوم منى عن الحاج الذي دخل قبل الوقوف أيضا فليتامل وهذا الكلام قد يخالفه ما مر عن شرح العباب (قوله أن قصده) ظاهره وإن لم يقصد طواف الفرض فإنه لا يشترط قصده لشمول نية النسك ولا يضرب الاقتصار على قصد طواف القدوم في حصول طواف الفرض بل قالوا لو كان عليه طواف إفاضة مثلا فصرفه لغيره لم ينصرف ويقع عن الإفاضة إلا أن مانحن فيه يز يد بحصول ما قصده أيضا لأنه مطلوب في ضمن ذلك الفرض فليتامل ثم رآيته في شرح العباب أطال هنا بما منه ما نصه ويؤيده قول القمولى إذا نوى بطواف العمره طواف القدوم وقع عن التحية أي تحية الكعبة حتى يثاب عليها فهو على التفصيل السابق في تحية المسجد من أن معنى حصولها بغيرها أنها أن نويت معه حصل ثوابها وإلا سقط طلبها ولا يتوهم من كلام القمولى خلافا لظنه أن الطواف انصرف بهذه النية عن طواف العمره لأن هذا معلوم بما يأتي أن طواف الفرض لا ينصرف بطواف غيره وحينئذ فغنى كلامه أنه وقع عن التحية مع وقوعه عن الفرض أيضا وعبارته ظاهرة في ذلك وهي إلى آخر ما بسطه فليتامل وهذا كله يدل على أن للعمره طواف قدوم إلا أنه مندرج في طوافها (قوله كتحية المسجد) قياس التشبيه بتحية المسجد أنه يثاب عليه وإن لم يقصده عند من يقول بذلك في تحية المسجد إذا صلى فرضا أو نفلا كما هو ظاهر بهجة (قوله لا لدخوله الذي قبل الوقوف) كان يمكن أن يكون لذلك الدخول ولا يكون قضاء بناء على أنه لا يفوت بمجرد الوقوف بل مع دخول وقت طواف الفرض فليتامل (قوله في المتن ومن قصد مكة) أي أو الحرم ولو مكيا أو عبدا أو أثنى

لأنه بعد الوقوف والمعتمر دخل وقت طوافها المفروض فلم يصح تطوعها وهو عليها كاصل الحج ومن ثم لو دخل بعد الوقوف وقبل نصف الليل سن له طواف القدوم كما يأتي لأنه لم يدخل وقت طوافه وبطواف الفرض يثاب عليه إن قصده كتحية المسجد وقد يؤخذ من المتن هنا ومن قوله الاتي بحيث لا يتحلل بينهما الوقوف بعرفة أن من دخلها قبل الوقوف لا يفوت طواف القدوم في حقه إلا بالوقوف وهو كذلك والوجه أنه لا يدخله قضاء وندبه لمن وقف ودخل قبل نصف الليل إنما هو لهذا الدخول لا لدخوله الذي قبل الوقوف وسيأتي أن الباء تدخل على المقصور عليه كالمقصور فلا اعتراض (ومن قصد مكة)

أو انثى لم ياذن لها سيد أو زوج في دخولها الحرم إذا حرمة من جهة لا تنافي النذب من جهة أخرى شرح  
 مر اه سم قال ع ش قوله مر ولو مكيا الخ أي وتكرر دخوله كالحطاب والصيدا أخذ من قوله الاتي  
 وفي قول بجب الا ان الخ اه وقال السيد عمر يتردد النظر فيمن يدخل مكة من اثناء الحرم هل يسن له الاحرام  
 اذا دخلها غير مريد للنسك ويجب عليه اذا دخلها مريدا له او لا محل تأمل اه اقول ان قول الوائلي وسن ان  
 يحرم من قصد مكة او الحرم من مكان خارج عنه لا لاجل نسك الخ قد يفهم عدم سن الاحرام في الاولى ولكن  
 قضية اطلاقهم هنا وتقييدهم فيما ياتي بقولهم من الحرم السن فيها وان كلامهم في المواقيت صريح في وجوبه  
 في الثانية (قوله او الحرم) الى الفصل في المغني وكذا في النهاية الا قوله ولا يجب الى المتن قول المتن (ان يحرم  
 بحج) هل يستحب للولي ان يحرم عن الصبي الذي دخل به سم وتقدم عن ع ش في اول كتاب الحج عند  
 قول المصنف فللولي ان يحرم عن الصبي الخ مانصه اي يجوز له ذلك بل هو مندوب لان فيه معونة على حصول  
 الثواب للصبي وما كان كذلك فهو مندوب اه قول المتن (استحب الخ) وسن بتركه دم وفي الفتوح والمراد  
 يكون هذا تطوعا في غير الصبي والقن لما مر اول الباب ابتداء وان كان لو وقع وقوع فرض كفاية اذ من تلبس  
 بفرض كفاية يقع فعله فرضا وان سبقه غيره اليه مالم يكن معادا كمن صلى على جنازة ثم اعادها عليها بعينها  
 انتهى اه وائلي (قوله يدر كفي اشهره) اي ان كان في اشهر الحج ويمكنه ادراكه نهاية ومغني قول المتن  
 (او عمرة) اي وان لم يكن في اشهر الحج نهاية (قوله لا طباق الناس عليه) اي واتفق الناس على فعل شيء دال  
 على وجوبه لندرة اتفاقهم على السنن نهاية (قوله او غير مكلف) في هذا العطف حزا لانه لا يجعل خبر  
 يكون فيه رق واسمها مستتر سم (قوله من ظالم) اي او غريم وهو معسر لا يمكنه الظهور لاداء النسك نهاية  
 ومغني (قوله والا) راجع الى الاستثناء الاول ونفي النفي اثبات اي وان كان واحدا من هذه المستثنيات لم  
 يجب الخ ولو حذف الاول او ابدل الو او بالفاء لكان اخصر واوضح

﴿فصل﴾ في واجبات الطواف وكثير من سننه  
 (للطواف بانواعه) وهي  
 طواف قدوم وركن او  
 تحلل او وداع ونذرو قطع  
 (واجبات) اركان وشروط  
 (وسنن) وما اختلف في  
 وجوبه منها كعدم غيره  
 (اما الواجب) للطواف  
 بانواعه الشامل للاركان  
 والشروط (ف) ثمانية منها  
 انه يشترط في كل من تلك  
 الانواع (ستر العورة)  
 فان قلت ستر العورة هو  
 الواجب لا اشتراطه قلت  
 اراد بالوجوب هنا خطاب  
 الوضع الذي هو ورود  
 الخطاب النفسي بكون الشيء  
 شرطا او ركنا او سببا او مانعا  
 فتأمل على ان الاوضح ان  
 يقال اراد بالواجب  
 ما تضمنه قوله يشترط الخ

﴿فصل في واجبات الطواف وسننه﴾ (قوله في واجبات الطواف) الى قوله منها في النهاية والمغني الا قوله  
 وما اختلف الى المتن (قوله في واجبات الطواف الخ) اي وما يتبع ذلك كوقوع الطواف للمحمول ع ش  
 (قوله وركن) في حج او عمرة او هما (قوله لو تحلل) الاولى الو او عبارة النهاية والمغني وما يتحلل به في القوات  
 (قوله ووداع) اي واجب او مسنون (قوله اركان وشروط) يعني ان المراد بالواجبات ما لا بد منه فيشمل  
 الشروط قال ابن الجمل لو قيل ان الطهارة عن الحدثين والنجس والستر وجعل البيت عن اليسار وكونه في  
 المسجد وكونه خارجا عن البيت بجميع بدنه شرط وان نبته حيث تعتبر وعدم الصارف وكونه سبعا ركن لم  
 يكن بعيدا انتهى كرى على بافضل (قوله الشامل) نعت للواجب (قوله منها الخ) هذا التقدير يزيل  
 الاشكال فالاصوب ان التقدير يقال في بيانه يشترط الخ ولا غبار على هذا سم (قوله قلت اراد) فيه بحث اما  
 او لا فخطاب الوضع ليس هو ورود الخطاب بذلك الكون بل هو الخطاب الوارد بذلك الكون واما ثانيا  
 فكل من ورود الخطاب او الخطاب الوارد ليس هو الاشتراط كما لا يخفى واما ثالثا فلا حاجة لهذا التكلف لو تم  
 لجواز ان يكون المعنى اما بيان الواجب فيقال فيه يشترط الخ واشترط الستريان الواجب الذي هو الستر فتأمل  
 نعم يتوقف في قولنا ليس الخطاب هو الاشتراط سم قول المتن (ستر العورة) اي ستر عورة الصلاة مع القدرة

لم ياذن لها سيد أو زوج في دخولها الحرم إذا حرمة من جهة لا تنافي النذب من جهة أخرى شرح مر و هل  
 يشكل ما ذكره هنا في العبد على ما تقدم في الكلام على مبحث المجاوزة ان مجاوزة العبد الذي لم ياذن سيده  
 المقات بلا احرام لا توجب دما او يفرق (قوله في المتن ان يحرم بحج) هل يستحب للولي ان يحرم عن الصبي  
 الذي دخل به (قوله او غير مكلف) في هذا العطف حزا لانه لا يجعل خبر يكون فيه رق واسمها مستتر  
 ﴿فصل في واجبات الطواف وكثير من سننه﴾ (قوله منها الخ) هذا التقدير يزيل الاشكال  
 فالاصوب ان التقدير يقال في بيانه يشترط الخ ولا غبار على هذا (قوله قلت اراد بالوجوب هنا خطاب الوضع  
 الخ) فيه بحث اما او لا فخطاب الوضع ليس هو ورود الخطاب بذلك الكون بل هو الخطاب الوارد بذلك

وهي ما بين سرور كبة غير الحرة يقينا وجميع بدن الحرة ولو شكا كالخثي او شعرا الا الوجه والكفين ونائي **مسئلة** قال الشيخ منصور الطباوى سئل شيخنا سم عن امرأة شافعية المذهب طافت للافاضة بغير ستر معتبرة جاهلة بذلك او ناسية ثم توجهت الى بلاد الدين فتكثرت شخصائهم تبين لها فساد طوافها فارادت ان تقلد اباحيفة في صحتها لتصير به حلالا وتبين صحة التكاح وحينئذ فهل يصح ذلك وتتضمن صحة التقليد بعد العمل فاقتى بالصحة وانه لا يحدور في ذلك واقتى به بعض الافاضل ايضا تبعا له وهي مسئلة مهمة كثيرة الوقوع عرش **(قوله الاكبر)** الى قوله فياقي في النهاية الا قوله تنبيه الى ولو يجزى وقوله فقيه الى يجوز **(قوله نعم)** يعنى ايام الموسم وغيرها عما يشق الاحتراز عنه في المطاف (ظاهرة العفو في المطاف بالشروط المذكورة وان امكنه الطواف في بقية المسجد الخالية عن النجاسة سم **(قوله ان لم يعتمد المشي الخ)** ظاهره انه ان تعمد ضرر وان لم يكن له عنها مندوحة وهذا ظاهر النهاية وشرحي الايضاح لصاحبها ولا بن علان ايضا وصرح به الشارح في شرعي الارشاد وجرى في المنع والاياب ومختصر الايضاح على انه اذا لم يكن عنه مندوحة بان لم يجد معدلا لا يضروه وافقه عبد الرؤف في شرح المختصر اه كردى على بافضل وكذا وافقه الوائى في الجاف كما ياتي **(قوله ولم تكن رطوبة الخ)** كذلك فتح الجواد والاياب وشرح بافضل والجمال الرملى في شرعي المنهاج والايضاح وعبد الرؤف في شرح مختصر الايضاح وقال في الامداد قضية تشبيه المجموع ذلك بدم نحو القمل وطين الشارع المتيقن نجاسته انه لا فرق بين الرطوبة وغيرها اه وجرى عليه مختصر الايضاح ايضا اه كردى على بافضل وجرى الوائى على الاول فقال فان تعمدوا طاهوا له غنى عن وطئه ابطال طوافه وان قل وجفوا الا فلا لكن الرطب يضرب مطلقا حتى مع النسيان وعدم المندوحة قال الشمس الرملى وما شاهده مما يجب انكاره ما يفعله الفراشون بالمطاف من تطهير ذرق الطير بمسحه بخرة مبتلة بل يصير غير معفو عنه قال ابن علان قد ذكرت ذلك مرار الفراشين ولشيخ الحرم وما حصل منهم اعتناء فغنى عنه لغلبة الجهل وعموم البلوى انتهى اه **(قوله من البدع)** قد ينازع في اطلاق البدعة كون المطاف من اجزاء المسجد الذى حث الشارع على تنظيفه وكسسه والغسله طريق اليه وان لم يثبت خصوصه في لفظه اللهم الا ان يقال المراد ان تنظيفه بهيئة الغسل لم يكن في الصدر الاول فلا ينافى ما تقرّر بصري عبارة سم والمتجه انه لا بدعة في غسله من المعفو عنه بل ان ذلك مستحب مر اه اى كما يشعر بذلك تعبيرهم بالعفو **(قوله لما اصابه اى المطاف)** **(قوله عفى عنه مطلقا الخ)** اى من ذرق الطير او غيره في ايام الموسم او غيرها **(قوله ولو يجزى)** الى قوله او عن الطهارة في المغنى **(قوله او عن الطهارة الخ)** عبارة النهاية وبحث الاسنوى ان القياس منع التيمم والمتنجس العاجز عن المأمون طواف الركن وقطع في طواف النفل والوداع بان له فعلهما مع ذلك وحاصل ما في المقام ان الاوجه الذى يصرح به كلام الامام وغيره ان له فعل طواف الركن بالتيمم لفقد ماء او لجرح عليه جيرة في اعضاء التيمم ونحو ذلك مما يجب معه الاعادة حيث لم يرج البرء او الماء قبل تمكنه من فعله على وجه يجزى عن الاعادة لشدة المشقة في بقاءه بحر ما عودته الى وطنه وتجب اعادته اذا تمكن بان

(وطهارة الحدث) الاكبر والاصغر (والنجس) في الثوب والبدن والمكان بتفصيلها السابق في الصلاة لان الطواف صلاة كما صح به الخبر وصح ايضا لا يطوف بالبيت عريان نعم يعنى ايام الموسم وغيرها عما يشق الاحتراز عنه في المطاف من نجاسة الطيور وغيرها ان لم يعتمد المشي عليها ولم تكن رطوبة فيها او في مماسها كما مر قبيل صفة الصلاة ومن ثم عد ابن عبد السلام غسل المطاف من البدع **(تنبيه)** لا ينافى ما ذكر من التسوية بين ذرق الطيور وغيرها قول جمع متأخرين الفرض غلبة النجاسة بزرق الطيور مطلقا وبغيره في ايام الموسم اه لان هذا الفرض مجرد تصوير لا غير وانما المدار على النظر لما اصابه فان غلب عفى عنه مطلقا ولا مطلقا ولو يجزى عن الستر طاف عاريا ولو للركن اذا اعادته عليه او عن الطهارة حسا او شعرا فقيه اضطراب حررته في الحاشية وحاصل المعتمد منه

الكون وامانا نيا فكل من ورود الخطاب او الخطاب الوارد ليس هو الاشتراط كما يخفى وامانا لنا فلا حاجة لهذا التكلف لو تم لجواز ان يكون المعنى اما بيان الواجب فيقال فيه يشترط الخ واشترط السريان الواجب الذى هو الستر فقام له نعم قد يتوقف في قولنا ليس الخطاب الوارد هو الاشتراط **(قوله نعم)** يعنى عما يشق الاحتراز عنه في المطاف (ظاهرة العفو في المطاف بالشروط المذكورة وان امكنه الطواف في بقية المسجد الخالية عن النجاسة وقد يقال مع هذا الامكان لا يشق الاحتراز فيفوت شرط العفو فليراجع وقد يقال سياقي انه ينبغي كراهة الطواف خارج المطاف لان بعض الائمة قصر صحة الطواف عليه فينبغي العفو وان امكنه في بقية المسجد احترازا من الكراهة ومراعاة لهذا الخلاف **(قوله ومن ثم عد ابن عبد السلام غسل المطاف من البدع)** قد تدل العبارة ان المراد غسله حتى من النجس المعفو عنه والمتجه انه لا بدعة في غسله من المعفو عنه بل ان ذلك مستحب مر **(قوله او عن الطهارة الخ)** وبحث الاسنوى ان القياس منع التيمم والمتنجس العاجز

عاد الى مكة لزوال الضرورة لانه وان كان حلالا بالنسبة لا باحة المحظورات له قبل العود للضرورة الا انه محرم بالنسبة لبقاء الطواف في ذمته ويؤخذ من ذلك انه يعيد بعد تمكنه الطواف فقط من غير احرام وما قاله اى الاسنوى في طواف النفل صحيح اما طواف الوداع فالاقرب فيه جوازه به اى بالتيمم ايضا نعم يمتنعان اى النفل والوداع على فاقد الطهورين كطواف الركن كما فتي به الوالد رحمه الله تعالى ويسقط عنه طواف الوداع بذلك وبالنجاسة التي لا يقدر على طهرها ولا دم عليه كالحائض اه بحذف قال ع ش قوله مر بالتيمم قضيته انه لا يفعله بالنجاسة اذا عجز عن ازالتها وعليه فيحتمل انه كالحائض فيخرج مع رفقته الى حيث يتعذر عليه العود فيتحلل كالمحصر فاذا عاد الى مكة احرم وطاف اه وقال الرشيدى قوله مر بذلك اى بفقد الطهورين وقوله وبالنجاسة الخ اى وان كان له فعلها معها كما مر اه (قوله انه يجوز لمن عزم على الرحيل الخ) يفهم ان الكلام في الافاق فيستفاد منه ان المسكى ليس له فعل ذلك بالتيمم وهو مفهوم غير هذا الكتاب ونظر فيه عبد الرؤف بمشقة مصابرة الاحرام وان كان مكيا قال ابن الجبال وهو ظاهر اه ويمكن الجمع بان المسكى اذا رجا حصول البراء او الماء في زمن قريب لا تعظم فيه مشقة مصابرة الاحرام لا يجوز له التحلل والاجازة وهو ظاهر ثم رايت البكرى في شرح مختصر الايضاح للنووى صرح بذلك اه كردي على بافضل وكذا في الونائى الا قوله ويمكن الجمع الخ (قوله بالتيمم) سكت عن النجاسة والوجه امتناع الطواف مطلقا ولو طواف الركن على من به نجس لا يعنى عنه سم عبارة الونائى فان كان به نجاسة منجسة لا يقدر على طهرها فكذلك اى مثل فاقد الطهورين عند مر وقال في الفتح ومحدث اى بلانجاسة او متنجس اى محدث عدم الماء طواف ووداع بالتيمم وكذا النفل للمحدث لا المتنجس فما يظهر ولها اى المحدث المتنجس والمحدث الغير المتنجس على الاوجه طواف الركن بالتيمم لفقد ماء او نحو جرح وان لم يزل كلامهما الاعادة حيث لم يبرج البراء او الماء قبل رحيله لشدة المشقة في بقاءه محرم ماوجب اعادته اذا عاد لمكة لبقائه في ذمته وانما ابيح له نحو الوطء للضرورة اه (قوله واذا جاء مكة الخ) افهم انه لا يلزمه العود لذلك وهو مفاد غير هذا الكتاب ايضا ونقل سم عن الجبال الرملى انه لا يجب الحجى فوراً ونحوه في الحاشية وقال ابن الجبال وعبد الرؤف ولعل محله ما لم يخف نحو غضب والاوجب فوراً واذا اخرفات فينبغي عصيانه من اخرسنى الامكان ونائى وكردى على بافضل (قوله لزمه اعادته) والوجه انه لا يجوز له الاحرام بغير ذلك النسك كما يمتنع على العاكف بنى الاحرام بغير ذلك

عن الماء من طواف الركن لو جوب الاعادة فلا فائدة في فعله ولان وقته ليس محدودا كالصلاة اى فلذا جازت لحرمة الوقت واما الطواف فلا اخر لوقته لكن هذا الفرق مسلم في صورة المتنجس وقطع في طواف النفل والوداع بان له فعلهما مع ذلك وحاصله ان الاوجه الذى يصرح به كلام الامام وغيره ان له فعل طواف الركن بالتيمم لفقد او لجرح عليه جبرية في اعضاء التيمم ونحو ذلك مما تجب معه الاعادة حيث لم يبرج البراء او الماء قبل تمكنه من فعله على وجه مجزىء عن الاعادة لشدة المشقة في بقاءه محرم ما عوده الى وطنه وتجب اعادته اذا تمكن بان عاد الى مكة لزوال الضرورة حيثئذ لانه وان كان حلالا بالنسبة لا باحة المحظورات له قبل العود للضرورة الا انه محرم بالنسبة لبقاء الطواف في ذمته ويؤخذ من ذلك انه يعيد بعد تمكنه الطواف فقط من غير احرام ولم ارتصر بما بذلك وما قاله في الطواف النفل صحيح اما طواف الوداع فالاقرب فيه جوازه به ايضا نعم يمتنعان على فاقد الطهورين كطواف الركن ويسقط عنه طواف الوداع بذلك وبالنجاسة التي لا يقدر على طهرها ولا دم عليه كالحائض اه وقضية كلام الاسنوى المتقدم جواز النفل والوداع مع نجس لا يعنى عنه وفيه نظر نعم ذلك محتمل في طواف الركن للضرورة الاحتياج الى التحلل لكن الوجه امتناع الطواف مطلقا ولو طواف الركن على من به نجس لا يعنى عنه فليتامل (قوله لمشقة مصابرة الاحرام بالتيمم) سكت عن النجاسة (قوله واذا جاء مكة لزمه اعادته) والوجه انه لا يجوز له اذا عاد الاحرام بغير ذلك النسك كما يمتنع على العاكف بنى الاحرام بغير ذلك النسك بل اولى لبقاء بعض الاركان هنا وبقاءه محرم بالنسبة لغير حل المحظورات مر (قوله لزمه اعادته) والوجه انه لا يجوز

أنه يجوز لمن عزم على الرحيل أن يطوف ولو للركن وان اتسع وقته لمشقة مصابرة الاحرام بالتيمم ويتحلل به وإذا جاء مكة لزمه إعادته

النسك بل اولى سم (قوله ولا يلزمه الخ) اى فيعيد بعد تمكنه الطواف فقط من غير احرام وان لم ار من صرح به نابه (قوله ولا يلزمه عند فعله) اى اذا جاء (قوله ولا غيره) شامل للاحرام فلا يلزمه ويفيد عدم حرمة المحرمات سم عبارة الو نائي قوله ولا غيره شمل النية وهو الوجه من احتمالين لابن قاسم ونقله عن الجمل الرملى لانه محرم بالنسبة للطواف افاده ابن الجمل اه (قوله فان مات وجب الاحجاج عنه) اى لا متاع البناء في الحج مع انتفاء الاهلية بخلاف من غضب وعليه الطواف فيجوز له الاستنابة فيه لعذره مع بقاء اهليته هذا حاصل ما افي به شيخنا الشهاب الرملى اه سم زاد الو نائي ولو سعى للركن بعد هذا الطواف المفعول بالتيمم ثم رجع الى مكة وجب اعادته بعد الطواف لانه انما صح للضرورة تبعاً للصحة الطواف للضرورة اه (قوله بشرطه) وهو ان يتمكن من العود ولم يعد وان يوجد في تركته ما يني باجرة من يحج عنه ع ش وقضيته عدم وجوب الاحجاج عنه اذا لم يتمكن من العود وان كان في تركته ما يني بالاجرة وفيه وقفة ثم رايت قال الشيخ محمد صالح مانصفه قوله بشرطه اى ان خلف تركه اهو هو ظاهر (قوله ولا يجوز طواف الركن ولا غيره الخ) قال باعثن في حاشية منسك الو نائي حاصل ما مر وياتى ان فاقد السترة له الطواف بانواعه ولا اعادة كالصلاة ومثله متمم يجز عن الماء وتيمم تيمماً لا اعادة معه كان كان في محل لا يغلب فيه وجود الماء ولم يكن به نجاسة ولا جيرة بعصو تيمم فان فقد شرط منها وقد يجز عن الماء فله الطواف بانواعه حتى طواف الركن لكن عند رحيل الا فاق لا قبله وعليه قضاء طواف الركن متى عاد لمكة ما لم يخف غضبا او نحوه والا وجب فوراً ولا يلزمه لفعله احرام ولا نية لكن لا يصح منه احرام بنسك اخر حتى يفعله لبقاء علقه الاحرام الاول وان الحائض وفاقد الطهورين لا طواف لهما لكن لو خرجا لمحل يتعذر الرجوع منه فلهما التحلل ويخرجان من النسك كالمحصر عند سم ولا يخرجان منه بل يبقى عليهما الطواف فقط متى عادا عند مر وحج كالتيمم الذى عليه الاعادة ولا احرام عند ارادة فعله في فاقد الطهورين عندهما وكذا في الحائض عند حج وذو نجس لا يعنى عنه كفافة الطهورين عند مر ومثل متمم عليه الاعادة عند حج لكن في الفتح انه لا طواف لنقل اه (قوله ولم يمكنها التخلف الخ) هل ياتى نظير ذلك في فاقد الطهورين والمنجس لا يبعد الا تيان وقوله كالمحصر قضية هذا التشبيه انها بالتحلل تخرج من النسك ويبقى بتمامه في ذمتها لكن قوله ويبقى الطواف الخ مصرح بخلافه وانما الباقي في ذمتها مجرد الطواف فيكون التشبيه بالنسبة لمجرد ما يتحلل به لكن الوجه هو الاول وانه لا بد من الاحرام والائتان بتمام النسك لان المتحلل يقطع النسك ويخرج منه سم وسياق عن الكردي على بافضل اعتماده (قوله كالمحصر) اى بان تدبج وتحلق او تقصر بنية التحلل ع ش (قوله فياقي ما تقرر) كانه اشارة الى قوله واذا جاء مكة الخ سم عبارة الو نائي وقال النهاية والا قرب انه اى العود على التراخي وانها تحتاج عند فعله الى احرام لخروجها من نسكها بالتحلل بخلاف من طاف بتيمم تجب معه الاعادة لعدم تحلل حقيقة اه قال ايضا والقياس من المحل الذى احرمت منه اولاً ولا تعيد غيره اه قال ع ش قوله مر الى احرام اى للائتان

ولا يلزمه عند فعله تجرد ولا غيره فان مات وجب الاحجاج عنه بشرطه ولا يجوز طواف الركن ولا غيره لفائدة الطهورين بل الوجه انه يسقط عنه طواف الوداع ولو طرأ حيضها قبل طواف الركن ولم يمكنها التخلف لنحو فقد نفقة او خوف على نفسها رحلت ان شاءت ثم اذا وصلت لمحل يتعذر عليها الرجوع منه الى مكة لتحلل كالمحصر ويبقى الطواف في ذمتها فياقي فيه ما تقررو في هذه المسئلة مزيد بسط بينته في الحاشية وان الاحوط لها

له الاحرام بغير ذلك النسك (لزمه اعادته) يحتمل وجوب النية له لانه خرج من الاحرام السابق بالطواف السابق فلم تكن نية النسك بعد الخروج منه متناولة له ويحتمل عدم وجوبها بناء على انه يحتمل انه باقى في الاحرام بالنسبة للطواف فقط (قوله ولا يلزمه عند فعله) اى اذا جاء (قوله ولا غيره) شامل للاحرام فلا يلزمه (قوله ولا غيره) يفيد عدم حرمة المحرمات (فان مات وجب الاحجاج عنه) اى لا متاع البناء في الحج مع انتفاء الاهلية بخلاف من غضب وعليه الطواف له الاستنابة فيه لعذره مع بقاء الاهلية هذا حاصل ما افي به شيخنا الشهاب الرملى رحمه الله (قوله ولم يمكنها الى قوله يتحلل كالمحصر الخ) هل ياتى نظير ذلك في فاقد الطهورين والمنجس لا يبعد الا تيان (قوله كالمحصر) قضية هذا التشبيه انها بالتحلل تخرج من النسك ويبقى بتمامه في ذمتها لكن قوله ويبقى الطواف في ذمتها الخ مصرح بخلافه وانما الباقي في ذمتها مجرد الطواف فيكون التشبيه في قوله كالمحصر بالنسبة لمجرد ما يتحلل به لكن الوجه هو الاول وانه لا بد من الاحرام والائتان بتمام النسك لان المتحلل يقطع النسك ويخرج منه (قوله ما تقرر) كانه اشارة الى قوله واذا جاء

بالطواف فقط دون ما فعلته كالوقوف اه أى فتحرم بالطواف فقط وتكشف وجهها فيه ولا تحرم بما  
احرمت به ولا قياسا على ما مر فى فقد الطهورين وقال سم والوجه انه لا بد من الاحرام اى بما احرمت اولا  
والايتان بتمام النسك اه اى فتحرم بفرضاها ويكون ما فى ذمتها زائدا فلا يحتاج لطوافين وعبرة القليوبى ولما  
اعادت الاحرام نوت الاحرام بالنسك او الاحرام بالطواف فقط على الخلاف بين سم وعش وقال حج  
لا يحتاج الى انشاء احرام اه عبارة الونائى وقال الكردى على بافضل وينت فى الفوائد المدنية ان التحقيق فى  
مسئلة الحائض ومثلها مسئلة فاقد الطهورين انها اذا تحللت كالمحصر تخرج من النسك راسا فيجب عليها نسك  
جديد باحرام جديد وحققت ذلك بالنقول الصريحة اه واقره الشيخ محمد صالح (قوله ان تقلد من يرى  
الخ) قال النهاية والمغنى تقلد باحقيقة واحد على احدى الروايتين عنده فى انها تهجم وتطوف وتلزمها  
بدنه وتايم بدخولها المسجد وناى قول المتن (ولو اخذت الخ) يتامل وفى نسخ فلو بالفاء بصرى (قوله  
حدثنا) الى قوله وبحث فى النهاية لا قوله والمراد الى عدم وجوبها وقوله او دأعا الى ما غيره وقول واما الى  
ويجب وقوله كما حررت فى الحاشية وكذا فى المغنى الى قوله منكوسا (قوله او انكشفت الخ) عبارة النهاية  
والمغنى ولو تنجس ثوبه او بدنه او مضافه بما لا يعنى عنه او انكشف شىء من عورتها كان بدائش من شعر  
راس الحرة او ظفر من رجلها لم يصح المفعول بعد فان زال المانع بنى على ما مضى المحدث وان طال الفصل اه  
(قوله او انكشفت عورتها) اى ولم يسترها حالام القدرة وناى عبارة سم ولو انكشفت عورتها بنحور ريح  
فسترها فى الحال لكنه قطع جزا من الطواف حال انكشافها فهل يحسب له لان ذلك معتفر بدليل انه لا يبطل  
الصلاة فيه نظرو يتجه انه كذلك اه قول المتن (وبنى) اى بخلاف الاغما والجنون فيستأنف لخروجه عن  
اهلية العبادة حلّى عبارة عش قال الاذرى الخارج بالاغما نص الشافعى على انه يستأنف الوضوء  
والطواف قريبا كان او بعيدا والفرق زوال التكليف بخلاف المحدث سم على المنهج ويؤخذ من ذلك ان  
مثل الاغما الجنون بالاولى ومثله ايضا السكران سواء تعدى بهما والاولى هو باق على تكليفه فاذا اسلم بنى  
فيه نظر قضية كلامه مر عدم بطلان ما مضى لان الولاء فيه ليس بشرط وهو باق على تكليفه فاذا اسلم بنى  
على ما فعله قبل الردة بنية جديدة لبطلان النية الاولى لكن سياى فى شرح وكذا يفسد الحج قبل التحلل الخ ان  
الحج يبطل بالردة كغيره من العبادات ويفرق بينه وبين مالوار تدنى اثناء وضوئه ثم اسلم بما كان توزيع  
النية على اعضائه فلم يلزم من بطلان بعضها بطلان كلها بخلافها فى الحج فانه لا يمكن توزيعها على اجزائه اه  
ومقتضاه ان الطواف يبطل بالردة لشمول قوله كغيره من العبادات له ولان نيته لا يمكن توزيعها على اجزائها  
لان الاسبوع كالكعة فليراجع اه (قوله وطال الفصل) اى ولو ستن عش (قوله وسكت) عبارة النهاية  
والمغنى وسابعا بنية الطواف ان لم يشمله نسك كسائر العبادات وطواف الوداع لا بدله من نية كما قاله ابن الرفعة  
ولانه ليس من المناسك عند الشيخين كما سياى بخلاف ما شمله نسك وهو طواف الركن والقدوم فلا يحتاج  
الى نية لشمول نية النسك له اه (قوله عن النية) اى لاصل الطواف والظاهر ان البناء حيث انقطع كاصل  
الطواف فلا يشترط له النية حيث لم يشترط لاصله (قوله ومحل) اى عدم وجوبها سم (قوله فلا بد منها فيه)  
اى لا بد من النية وتقدم تفسيرها بقصد الفعل عن الطواف وقضية ذلك انه لا يجب زيادة على ذلك كالنذر او  
القرضية فى النذر وككونه وداعا فى الوداع سم (قوله ويجب ايضا عدم صرفه) قال فى شرح العباب ومنه

مكة الخ (قوله او انكشفت عورتها) لو انكشفت بنحور ريح فسترها فى الحال لكنه قطع جزا من الطواف  
حال انكشافها فهل يحسب له لان ذلك معتفر بدليل انه لا يبطل الصلاة وحينئذ فلا ينافى هذه الحالة فيه نظر  
ويتجه انه كذلك (قوله وسكت عن النية) اى لاصل الطواف والظاهر ان البناء حيث انقطع كاصل الطواف  
فلا يشترط له نية حيث لم يشترط لاصله (قوله ومحل) اى عدم وجوبها (قوله فلا بد منها فيه) اى لا بد من  
النية وتقدم تفسيرها بقصد الفعل عن الطواف وقضية ذلك انه لا يجب زيادة على ذلك كالنذر او القرضية فى  
النذر وككونه وداعا فى الوداع وعلى هذا يفرق بين الطواف ونظائره كالاغتلاف بان الطواف اوسع بدليل

أن تقلد من يرى براءة  
ذمتها بطوافها قبل رحيلها  
(ولو أحدث فيه) حدثا  
أصغرا أو أكبرا وانكشفت  
عورتها (توضأ) أو اغتسل  
أو استتر (وبنى) وان أعمد  
وطال الفصل لعدم اشتراط  
الولاء فيه كالوضوء بجامع  
ان كلا عبادة يجوز أن  
يتخللها ما ليس منها (وفى  
قول يستأنف) كالصلاة  
وفرق الاول بانه يحتمل  
فيه من نحو الكلام والفعل  
ما لا يحتمل فيها مع ذلك  
الاستئناف أفضل خروجا  
من الخلاف وسكت عن  
النية والمراد بها هنا قصد  
الفعل عنه لعدم وجوبها  
ومحل فى طواف النسك  
ولو قدوما أو وداعا بناء  
على أنه من المناسك  
أما غيره كندرت وطوع فلا بد  
منها فيه وأما مطلق قصد  
أصل الفعل فلا بد منه  
حتى فى طواف النسك  
ويجب أيضا عدم صرفه  
لفرض آخر

انقطع نعم لا يضر النوم  
مع التمكن في أثنائه (وان  
يجعل البيت عن يساره)  
ويمر الى ناحية الحجر بالكسر  
للتابع ومع وجود هذين  
لا أثر لحررتي في الحاشية  
لكونه منكوسا ومستلقيا  
على قفاه أو وجهه أو حايا  
أو زاحفا ولو بلا عذر  
بخلاف مالو احتل جعل  
البيت عن يساره أو المشي  
تلقاء الحجر وان كان للبيت  
عن يساره كان جعله عن  
يمينه ومشى نحو الركن  
اليماني أو نحو الباب أو عن  
يساره ومشى القهقري  
لمناذته فيهما الشرع في  
أصل الوارد وكيفيته وأما  
في تلك الصور ونظائرها  
فلم يختل سوى الكيفية  
وقد صرحوا بعدم ضرر  
الزحف والجو مع قدرة  
المشي فليحق بهما غيرهما  
مما ذكره وبحت ان المريض  
للم يتأت حمله الا ووجهه  
او ظهره للبيت صح طوافه  
للضرورة ويؤخذ منه ان  
من لم يمكنه إلا التقلب على  
جنبه يجوز طوافه كذلك  
سواء كان رأسه للبيت أم  
رجلاه للضرورة هنا أيضا  
ومحله ان لم يجد من يحمله  
ويجعل يساره للبيت والا  
لزمه ولو باجرة مثل فاضلة  
عمامر في نحو قائد الاعى  
كما هو ظاهر ( مبتدئا  
بالحجر الاسود) أي ركنه  
وان قلع منه وحول منه

كما هو ظاهر وان غفل عنه اكثر الناس ان يسرع خطاه ليلحق غيره حتى يكلمه مثلا بصري عبارة الوثاني  
السابع عدم صرفه لغيره كطاب غريم فقط فلو شرك لم يضر كافي الصلاة فان صرفه انقطع فله اعادة توال البناء  
ولو زاحمته امرأة فاسرع في المشي او عدل الى جانب آخر خشية انتقاض طهره بلبسها ضرر اذ لم يصاحبه قصد  
الطواف ولو قصد الطواف فدفعه آخر فمشى خطوات بلا قصد اعتد بها لان قصده لم يتغير قاله سم و قولنا لغيره  
يخرج ما اذا صرفه الى طواف آخر فلا ينصرف سواء قصده بنفسه أو غيره قال في الامداد اى والنهاية ومن  
عليه طواف افاضة أو نذر ولم يتعين زمنه ودخل وقت ما عليه فنوى غيره عن غيره أو عن نفسه تطوعا أو قدوما  
أو وداعا وقع عن طواف الافاضة أو النذر انتهى (قوله كطاب غريم الخ) اى او هرب منه او طلب محل  
يسجد فيه للتلاوة أو الشكر ولو أسرع في مشيه لحرارة ارض المطاف او دفعه آخر الى جهة الحجر وقد جعل  
البيت عن يساره بعد النية فمشى خطوات بلا قصد لصارف اعتد بها واثاني (قوله ولا يضر النوم) اى ويعتمد  
في العدد على يقينه إذا استيقظ قبل تكميل طوفته واخبره به جمع متواتر كما مر نظيره في الصلاة نهاية قال  
عش قوله مر جمع متواتر اى ولو من كفار وصبيان وفسقة اه قول المتن (وان يجعل البيت عن يساره) اى  
وان كان صديقا أو محولا واثاني وعش (لكونه منكوسا) اى بان جعل رأسه لاسفل ورجليه لاعلى نهاية  
(قوله منكوسا) خلا فاللغنى (قوله بخلاف مالو جعل البيت) فليحترز الطائف المستقبل للبيت لنحو دعاء  
كرامة عن ان يمر منه ادى جزء قبل عودته الى جعل البيت عن يساره واثاني ونهاية وشرح بافضل (قوله كان  
جعله الخ) اى أو استقبله أو استدبره وطاف معترضا نهاية ومعنى (قوله أو نحو الباب) اى كان مشى القهقري  
وفي فتاوى السيوطى مسألة الطواف يمين أو يسار الجواب يسرى الى ذهن كثير من الناس من اشتراطنا جعل  
البيت عن يسار الطائف ان الطواف يسار وليس كذلك بل هو يمين وبيان ذلك من وجهين احدهما ان  
الطائف عن يمين البيت لان كل من كان عن يسار شىء فذلك الشىء عن يمينه الثانى ان من استقبل شيئا ثم اراد  
المشي عن جهة يمينه فانه يجعل ذلك الشىء عن يساره قطعاً وقد ثبت في حديث مسلم عن جابر انه عليه السلام  
اتى البيت فاستقبل الحجر ثم مشى عن يمينه انتهى اه سم (قوله في اصل الوارد) وهو جعل البيت عن اليسار  
مارا لتقاء وجهه الى جهة الباب (قوله وبحت) الى المتن اعتمده ابن علان وقال عش نقله عن الشارح وياتى  
مثله في الطفل المحمول اه (قوله ويؤخذ منه الخ) اى من ذلك البحث (قوله ومحله) اى ذلك الماخوذ  
(قوله اى ركنه) الى قوله محاذيا جزاء في النهاية والمعنى لا لقوله واستبعاد الى المتن (قوله محاذيا لولبعضه)  
ولا بد ايضا من محاذاته شيئا من الحجر بعد الطوفة السابعة محاذاه او لانهاية ومعنى عبارة الوثاني الثالث ان  
يحاذى في اول الطواف وآخره كل الحجر او بعضه باعلى شقة اليسار المحاذى لصدره وهو المنكسب فيجب في  
الابتداء ان لا يتقدم جزء منه على جزء من الحجر وفي الانتهاء ان يكون الجزء الذى حاذاه من الحجر آخر هو الذى  
حاذاه او لا او مقدما الى جهة الباب ليحصل استيعاب البيت بالطواف وزيادة ذلك الجزء احتياط وهذه دقيقة  
يغفل عنها اكثر الطائفتين فليتنبه لها سيما من ينوى اسبوعا ثانيا متصلا بالاول فانه لا يعتد بنيتها الا بعد فراغ  
الاسبوع الاول ولو بفرغه يكون قد مر بالحجر في بعض الصور اعنى إذا ابتداء بآخر جزء منه اذ لا يتم طوافه الاول  
الا بمحاذاة ذلك الجزء كما تقرر فتقع النية في الاسبوع الثانى متاخرة عنه الى جهة الباب وحينئذ فلا يعتد بها ولا  
بطوافه بعدها كذا في شرح العباب اه قال باعشن قوله فتقع النية في الاسبوع الثانى الخ اى لان المحاذاة التى  
وقعت له في السابعة هي تتمم لاسبوع الاول لا ابتداء لاسبوعه الثانى فلم يصح اه (قوله وان قلع منه) اى من  
انه قد ينوى غير ما عليه ويقع عماء عليه ويحتمل خلافاه فليراجع (قوله أو نحو الباب) اى كان مشى القهقري  
في فتاوى السيوطى مسألة الطواف يمين أو يسار الجواب يسرى الى ذهن كثير من الناس من اشتراطنا  
جعل البيت عن يسار الطائف ان الطواف يسار وليس كذلك بل هو يمين وبيان ذلك من وجهين احدهما  
ان الطائف عن يمين البيت لان كل من كان عن يسار شىء فذلك الشىء عن يمينه الثانى من استقبل شيئا  
ثم اراد المشى عن جهة يمينه فانه يجعل ذلك الشىء عن يساره قطعاً وقد ثبت في حديث مسلم عن جابر انه صلى



ركن الحجر الاسود (قوله لغيره منه) أى لغير ركن الحجر من البيت (قوله واستبعاد تصويره) أى المحاذاة لبعض الحجر بجميع البدن (بان يجعله) أى بان لا يتقدم جزء من بدنه على جزء من الحجر أو محله نهاية ومغنى (قوله حيث وجبت) أى بان لم يكن الطواف فى ضمن نسك كطواف النذر والتطوع (قوله وأراد فضلها) أى بان كان فى ضمن نسك كطواف ركن وقدم وكذا الوداع بناء على انه من المناسك (قوله والا فضل) قال فى المجموع وصفة المحاذاة ان يستقبل البيت ويقف بجانب الحجر الذى إلى جهة الركن اليماني بحيث يصير جميع الحجر عن يمينه ومنكبه الايمن عند طرفه ثم ينوى الطواف ثم يمشى مستقبل الحجر ماراً إلى جهة يمينه حتى يجاوزه فاذا جاوزه انقلت وجعل يساره إلى البيت ولو فعل هذا من الاول وترك استقبال الحجر جاز لكن فاته الفضيلة قال فى مناسكه وليس شئ من الطواف يجوز مع استقبال البيت إلا ما ذكرناه من مروره فى ابتداء الطواف على الحجر الاسود وذلك مستحب فى الطوفة الاولى لا غير ولم يذكره جماعة من المحابنا وهو غير الاستقبال المستحب عند لقاء الحجر قبل ان يبدأ بالطواف فان ذلك مستحب لا خلاف فيه وسنة مستقلة كذا فى الاسنى ونحوه فى المغنى والنهاية وزاد فيه وما اقتضاه كلام المجموع من اجزاء الانتقال بعد مفارقة جميع الحجر هو المعتمد الموافق لكلام ابى الطيب والرويان وغيرهما وان بحث الزركشى وابن الرفعة خلافه فو انه لا بد منه قبل مفارقة جميعه لانهم توسعوا فى ابتداء الطواف ما لم يتوسعوه فى دوامه اه وكذلك الفاضل المحشى بالغ فى اعتمادهما اقتضته عبارة المجموع ورد مخالفة التحفة لظاهرها بتأويلها بالبلغرد فليراجع بصري عبارة الونائى وسن قبل البدء بالطواف عند دخوله المطاف استقبال الحجر ثم يتأخر جهة يساره بحيث يصير جميع الحجر عن يمينه ثم ينوى ندبا وقيل وجوبا كالتية قبل تكبيرة الاحرام ثم يمشى مستقبلا الحجر جهة يمينه إلى ان يحاذى منكبه الايسر طرف الحجر الذى جهة الباب فينحرف على يساره فيجعل جميع يساره لطرف الحجر ثم ينوى وجوبا او ندبا ان غفل عن التية الاولى لان الاول الطواف الواجب هو هذا الانحراف وما قبله مقدمته لانه فو فعل هذا الانحراف من الاول وترك استقباله بان حاذى الطرف مما يلي الباب بمنكبه الايسر ابتداء فاته الفضيلة وقيل استقباله بالوجه عند ابتداء الطواف وانتهائه واجب فالاحتياط التام فعل ذلك بعد استقباله عند لقائه قبل ابتداء الطواف هذا ما تلخص من التحفة والفتح وشرح العباب وذكر فى النهاية ان الانحراف يكون بعد مفارقة جميع الحجر اه وقال ابن الجلال الراجم من حيث النفل ما قاله الرمل ومن حيث المدرك ما قاله حج وعلى كل حال فهو اى ما قاله حج احوط لعدم الخلاف حيثئذ فى صحته اه (قوله بشقه الايسر) الاولى تقديمه على جانبا الخ بل تركه بالكلية (قوله وان اوهم قول المصنف) اى فى المجموع (إذا جاوز الخ) اقول هذا الكلام لا ينبغي فان قول المصنف

الله عليه وسلم آتى البيت فاستقبل الحجر ثم مشى عن يمينه اه (قوله فينقل جاعلا الخ) ذكره فى شرح العباب ان حقيقة الطواف إنما توجد عند هذا الانتقال عند محاذاة طرف الحجر وهو حيثئذ قد حاذاه بيساره ثم قال فى قولهم انه لا يجوز شئ من الطواف مع استقبال البيت إلا هذا وبما قدمته من ان الطواف حقيقة إنما هو من حين الانتقال يعلم ان هذا الاستثناء صورى اه ولا يخفى انه تكلف متبذل لعمارة المجموع والمناسك كما اشرنا اليه فيما يأتى فليحذر (قوله وان اوهم قول المصنف إذا جاوز الخ) اقول هذا الكلام لا ينبغي فان قول المصنف المذكور كما لا يخفى صريح فى خلاف ذلك وهو موافق لذلك لغيره كالقاضى ابى الطيب والبندنجى وابن الصلاح كما بسط ذلك ابن التقيب فى مختصر الكفاية ثم نظره فيما يصرح بصراحة قول المصنف المذكور فيما ذكر كقول من ذكر ايضا حيث قال وفيه نظر لانه فى حال استقباله يقطع جزءا من البيت وهو عن يساره نعم ان كان الشرط ان يكون البيت عن يساره بعد مجاوزة الحجر لا عند محاذاته فلا اشكال وكلام ابى الطيب والبندنجى السابق صريح فيه ولا جله قال النووى ولا يجوز استقبال البيت فى شئ منه إلا فى هذا الحال اه فتأمل قوله وكلام ابى الطيب والبندنجى صريح ولا جله قال النووى الخ تعلم بانه مصرح بان كلام النووى وكلامهما مصرح بجواز قطع جميع الحجر مع الاستقبال وانه لا يجب

لغيره منه (محاذيا) بالمعجمة (له) أو بعضه واستبعاد تصويره إنما يتأتى على أن المراد بالبدن عرض مقدمه لأعلى أنه الشق الايسر (فى مروره) عليه ابتداء (بجميع بدنه) أى شقه الايسر بان يجعله اليه وقد بقى من الحجر أو محله ما يسامته ويمشى أمام وجهه وتجب مقارنة التية حيث وجبت أو أراد فضلها لما تجب محاذاته منه والا فضل ان يقف بجانبه من جهة اليماني بحيث يصير منكبه الايمن عند طرفه ثم يمر متوجها له حتى يجاوزه فينقل جاعلا يساره محاذيا جزءا من الحجر بشقه الايسر وإن اوهم قول المصنف إذا جاوز انقلت خلاف ذلك كما نبه عليه الزركشى وغيره وبسطت الكلام عليه فى شرح العباب

المذكور كما لا يخفى صريح في خلاف ذلك وهو موافق في ذلك لغيره كالقاضي أبي الطيب والبندنجي وابن الصلاح وبالجملة فلا يخفى على منصف متأمل أن عبارة المجموع ظاهرة جداً إن لم تكن صريحة في أن الافتتال بعد المجاوزة أن عبارة المناسك صريحة في أن ما قبل الافتتال محسوب من الطواف على وفق ما فهم من ابن الرفعة عنه سم بخلاف (قوله ولا يجوز شيء الخ) هذا صريح في الاعتداد بما قبل الانحراف فينا في ما ذكره في شرح العباب وغيره من أن أول الطواف إنما هو الانحراف دون ما قبله وأجاب عنه في شرح العباب بقوله وما قدمته أن الطواف حقيقة إنما هو من حين الافتتال يعلم أن هذا الاستثناء هو قوله إلا هذا صوري قال تليذه العلامة ابن قاسم ولا يخفى أنه تكلف منابذ ل عبارة المجموع والمناسك ونائي (قوله في الأول) أي في أول الطواف ويعني ما قبله عنه (قوله فلو انحرف عنه الخ) هذا واضح لكن يتفرع على ذلك أيضاً أنه لو حاذى بالاعلى وكان الأسفل إلى جهة الباب اجزاه ذلك وهو بعيد جداً بصري (قوله وأفهم المتن الخ) قال النهاية ولو حاذى ببعض بدنه وبعضه مجاوز إلى جانب الباب لم يعتد بطوافه ولو حاذى بجميع البدن بعض الحجر دون بعض اجزاه كما في الروضة فهما عن العراقيين وفي المجموع في الثانية أن أمكن ذلك وظاهر كما أفاده الشارح أن المراد بمحاذاة الحجر في المستثنين استقباله وأن عدم الصحة في الأولى لعدم المرور بجميع البدن عن الحجر فلا بد في استقباله المعتد به مما تقدم وهو أن لا يقدم جزء من بدنه على جزء من الحجر المذكور وهو لا يخفى أن هذا يخالف ما في المنح بما فصله لو سامت الحجر بنصف بدنه ونصفه الآخر إلى جهة اليمين أو الباب صح لأنه إذا انتقل قبل مجاوزة الحجر إلى الباب فقد حاذى كل الحجر في الأولى وبعضه في الثانية بجميع شقه الأيسر اه ولعل منشأ

ولا يجوز شيء من الطواف مع استقبال البيت إلا هذا في الأول لا غير وينبغي أن لا يفعله إلا مع الخلو لئلا يضر غيره (تنبيه) يظهر أن المراد بالثقب الأيسر أعلاه المحاذي للصدر وهو المنكب فلو انحرف عنه بهذا أو حاذاه ماتحته من الثقب الأيسر لم يكف وأفهم المتن أنه لو استقبل الحجر ابتداء ببعض شقه الأيسر وبعضه مجاور لجانب الباب لم يصح قبل عدوله عما باصله للحالية

محاذاة شيء منه يساره بل يكفي أن يحاذى به أول ما يليه فكيف مع ذلك يسوغ التعبير بالإيهام والجزم بخلافه فالصواب اعتماد ما دل على عباره التووي كقولاء الأئمة بالله التوفيق قال في شرح الروض قال في المجموع صفة المحاذاة أن يستقبل البيت ويقف بجانب الحجر الذي إلى جهة الركن اليماني بحيث يصير جميع الحجر عن يمينه ومنكبه الأيمن عند طرفه ثم ينوي الطواف ثم يمشي مستقبلاً الحجر ماراً إلى جهة يمينه حتى يجاوزه فإذا جاوزه انتقل وجعل يساره إلى البيت ولو فعل هذا من الأول وترك استقبال الحجر جاز لكن فاتته الفضيلة قال في مناسكه وليس شيء من الطواف يجوز مع استقبال البيت إلا ما ذكرناه من مروره في ابتداء الطواف على الحجر الأسود الخ اه فقوله فإذا جاوزه انتقل الخ يدل على أن الافتتال بعد المجاوزة وأنه لا يجب عند الافتتال أن يحاذى يساره جزء من الحجر بل يكفي محاذاة حيث لا أول ما يجاوز الحجر من جهة الباب وقد فهم ابن الرفعة أن هذا مراده حيث نظره بان فيه تخلف جعل البيت عن يساره في بعض الطواف اه وهذا لقوله في مناسكه وليس شيء من الطواف إلى آخر ما تقدم في عبارة شرح الروض وأما جوابه في شرح العباب عن نظر ابن الرفعة بأن حقيقة الطواف إنما توجد عند الانحراف عند محاذاة طرف الحجر وهو حيث قد حاذاه يساره قال فاندفع ما قاله من التخلف اه فهو لا يوافق ما ذكره عن المناسك المصرح كما لا يخفى أن ما قبل الانحراف محسوب من الطواف والظاهر جداً في أن الافتتال بعد مجاوزة الحجر نعم قد يؤيد ما تقدم من قول المجموع ولو فعل هذا من الأول الخ إذ لو كان المراد أن الافتتال بعد المجاوزة بحيث لا يصير اليسار محاذياً لشيء من الحجر لم يصح ابتداءه ولا يجعل المجاوز للحجر فقط عن يساره إلا أن يجاب بأن المراد بقوله ولو فعل هذا الخ أنه لو جعل البيت عن يساره أي بشرطه والحاصل أن مراده من ذلك أنه لو ترك الاستقبال واقتصر على جعل البيت عن يساره بشرطه فليست الإشارة إلى جميع ما في قوله فإن جاوزه انتقل الخ وما يصرح بأن مراده ذلك تعبير ابن النقيب عنه في مختصر الكفاية بقوله ولو جعله على يساره أو لا وترك الاستقبال جاز اه وبالجملة فلا يخفى على منصف متأمل أن عبارة المجموع ظاهرة جداً إن لم تكن صريحة في أن الافتتال بعد المجاوزة وأن عبارة المناسك صريحة في أن ما قبل الافتتال محسوب من الطواف على وفق ما فهم من ابن الرفعة عنه وأن قول المجموع ولو فعل هذا الخ لا يدل دلالة معتد بها على ما يعارض ذلك لاحتماله وقرب حمله على ما ذكرناه فليتأمل ثم لا يخفى عليك مخالفة ما في هذا الشارح لما تقرر عن شرح عب من أن أول

يومهم انهم ليسا بشرطين وانهم اقيدان في اشتراط جعل البيت عن اليسار فلا يجب في غير الابتداء اه وانما يتوهم ذلك ان جعل حالا من فاعل يجعل وليس كذلك بل هو حال من فاعل سترو ما بعده المبين فيه ولو احدث الى اخره (٧٩) انه شرط في جميعه ومرفى مسح الخف

ان مثل هذه الحال لكونها من فعل المأمور يفيد الشرطية (فلويدا بغير الحجر) كالباب (لم يحسب) ما فعله لاخلاله بالترتيب حتى ينتهي للحجر (فاذا انتهى اليه) وهو مستحضر للنية حيث وجبت (ابتدا منه) وحسب له من حيثند كالمقدم متوض غير الوجه عليه حسب له ما تاخر عنه دون ما تقدم عليه (ولو مشى على الشاذروان) وهو بعض جدار البيت نقصه ابن الزبير رضى الله عنهما من عرض المطاف لمصلحة البناء ثم سئم بالرخام لان اكثر العامة كان يطوف عليه ومن ثم صنف المحب الطبري في وجوب ذلك التسليم صونا لطواف العامة وهو من الجهة الغربية والمانية كذا من جهة الباب كاحترته في الحاشية ففي موازاته الالية بيان للواقع واستثناء ما عند الركن اليماني منه لانه على القواعد يرد بان كونه كذلك لا يمنع النقص من عرضه عند ارتفاع البناء وهذا هو المراد بالشاذروان في الجميع فهو عام في كلاحتي عند الحجر الاسود وعند المائى (او مس الجدار الموصوف كونه) في

الخلافا ان ما قبل الافتال محسوب من الطواف عند النهاية دون الشارح (قوله يومهم انهم الخ) اقول هذا الايام مدفوع بقوله فلويدا الخ اذ هو صريح كالا يخفى في شرطية البداء بالحجر وقرينة على شرطية المحاذاة سم ويرد عليه نظير ما اوردته على التحفة في القولة الالية من ان التوجيه بما ذكر لا يدفع الايام بصري (قوله ان جعل) اى قوله مبتدا بالحجر الاسود محاذيا الخ (قوله بل هو حال الخ) اقول الايام المذكور جار هنا ايضا بالنسبة للستر فلا يجب في غير الابتداء الا ان يقال ارادة شرطية طهارة الحدث في جميعه بدليل فلو احدث الخ قرينة على ان ما قبله وما بعده كذلك ويرد عليه ان هذا لا يدفع ايام انهم ليسا بشرطين بل قيدان لا اشتراط السترو الطهارة في جميعه فتامل ويبقى الكلام في هذه الحالية مع هذا الفصل الكبير سم (قوله المبين فيه) اى فيما بعد السترو ويحتمل ان الضمير راجع للمتن (قوله انه الخ) اى ما بعد الستر (قوله لم يحسب ما فعله) اى ولو سهو وانهاية وشرح بافضل (قوله وهو مستحضر) الى المتن في المغنى (قوله وهو مستحضر للنية) يعلم منه انه لو لم يكن مستحضرا لها وجب تجديدها ان اوجباها بان كان في نذر او تطوع كما رانفا كرى (قوله ما تاخر الخ) اى مع الوجه عبارة المغنى فانه يجعل الوجه اول وضوئه اه (قوله وهو الخ) عبارة المغنى والنهاية وهو بفتح الذال المعجمة الخارج عن عرض جدار البيت مرتفعا عن وجه الارض قدر ثلث ذراع تركته قريش لصيق النفقة وهو كما في المناسك وغيرها عن الاصحاح ظاهر في جوانب البيت لكن لا يظهر عند الحجر الاسود وكانهم تركوا رافعه لتهوين الاستلام وقد حدث في هذه الايام عنده شاذروان اه قال ع ش قوله مرفى جوانب البيت معتمد ظاهرة انه في جميع جوانب البيت وبذلك صرح ابن حجر وقوله لم لكن لا يظهر الخ اى والافه وفيه لكنه غير ظاهر وقوله لم رنده اى الحجر اه (قوله ثم سئم الخ) اى سئمه الامام الطبري وكان قبله مثل ذلك محمد صالح (قوله وكذا من جهة الباب) قال النهاية ولو مس الجدار الذى في جهة الباب لم يضر لانه لا يوازيه شاذروان كقوله الشيخ ويلحق بذلك كل جدار لا شاذروان به اه قال ع ش قوله ويلحق بذلك الخ يتامل هذا مع قوله فيما مر وهو ظاهر في جوانب البيت وعبارة ابن قاسم العبادى في شرح ابن شجاع وقول جمع منهم شيخ الاسلام ولو مس الجدار الذى في جهة الباب لم يضر لانه لا يوازيه شاذروان ممنوع انتهت عبارة الامداد كذا قاله شيخنا وهو مبل الصواب انه عام في الجهات الثلاث كما اوضحته في الحاشية اه (قوله وهذا الخ) اى النقص المذكور (قوله وكذا ملبوسه الخ) خلافا للشهاب الرمل والنهاية والمغنى عبارة الونائى وكذا ثوبه المتحرك بحركته كما في شرحى الارشاد ومختصر الايضاح وشرحه وجزم النهاية اى والمغنى بعدم الضرر ولا يضر دخول عود يده ودابته وحامله اه اى اذا كان الركب والمجمول خارجا بجميع البدن وكذا ثوبه عند حجر (قوله ثم رايت بعضهم الخ) وهو الشهاب الرملى وتبعه ولده والخطيب وغيرهما باعشن وبصرى قول المتن (او دخل الخ) اى او خلف من الحجر قدر الذى من البيت وهو ستة اذرع واقتحم الجدار وخرج من الجانب الاخر مغنى ونهاية (قوله جدار قصير) اى يزيد على القامة

الطواف انما هو الانحراف دون ما قبله فان قوله هنا ولا يجوز شئ من الطواف الخ صريح في الاعتداد بما قبل الانحراف ايضا (قوله يومهم انهم ليسا بشرطين الخ) اقول هذا الايام مدفوع بقوله فلويدا الخ اذ هو صريح كما يخفى في شرطية البداء بالحجر وقرينة على شرطية المحاذاة فتامله فانه في غاية الظهور (قوله بل هو حال الخ) اقول الايام المذكور جار هنا ايضا بالنسبة للستر فلا يجب في غير الابتداء الا ان يقال ارادة شرطية طهارة الحدث في جميعه بدليل فلو احدث الخ قرينة على ان ما قبله وما بعده كذلك ويرد عليه ان هذا لا يدفع ايام انهم ليسا بشرطين بل قيدان لا اشتراط السترو الطهارة في جميعه فتامل ويبقى الكلام في هذه الحالية مع هذا الفصل الكبير (قوله وكذا من جهة الباب الخ) ولو مس الجدار الذى في جهة الباب لم يضر لانه لا يوازيه

موازاته) اى الشاذروان اى مسامته له او دخل شئ من بدنه وكذا ملبوسه على أحد احتيا لى فيه في هو الشاذروان وان لم لمس الجدار ثم رايت بعضهم جزم بانه لا يضر دخول ملبوسه في هوائه وفيه نظرو قياس الحاقهم الطواف بالصلاة في اكثر احكامها ومنها ان الملبوس كالبدن يرد ذلك الجزم (او دخل من احدى فتحتى الحجر) وهو بكسر اوله ما بين الركنين الشاميين عليه جدار قصير يبنه وبين كل من الركنين فتحة

كان زرية لغم اسمعيل صلى الله عليه (٨٠) وسلم وروى انه دفن فيه ويسمى حطيا لكن الاشهر ان الحطيم ما بين الحجر الاسود ومقام

عش ولعله أراد بالقامة البدن المتوسط الى الكتفين فقط ولو قال دون القامة لاستغنى عن التكلف (قوله كان زرية الخ) استشكل المحشى سم كونه زرية مع كون بعضه من البيت واجاب باحتمال جواز ذلك في شرع اسماعيل عليه الصلاة والسلام او ان ابواء الدواب في بعضه ولك ان تقول إنما يحتاج الى ذلك ان ثبت كونه زرية بعد بناء البيت ولا فلا اشكال بصري وفيه نظر إذ اصل بناء البيت مقدم على بناء ابراهيم صلوات الله على نبينا وعليه (قوله وروى انه دفن الخ) (قائدة) قال ابن اسباط بين الركن والمقام وزنم قبور تسعة وتسعين نبيا وان قبر هو دوصالح وشعيب واسماعيل في تلك البقعة معنى (قوله وهو الخ) اي ما بين الحجر الاسود والمقام (او وضع انملته الخ) عبارة الوثائي فلو ادخل نحو يده في هواء جدار الحجر او على اعلى جداره او في هواء الشاذروان وان لم يمس الجدار لم يصح من حيث لا ماضى فليراجع لذلك الموضع فيطوف خارجا عن البيت وتحسب طوقته حيث ذاه (قوله القصير) قد يقال ما فائدة التقيده وقد يقال هو صفة للطرف لا للجدار ويكون المراد به الوقوف الا انى لكن يبعده الجزم هنا والتردد فيما ياتي فليتأمل بصري (قوله او الدخول) أى أو المشى أو الوضع (قوله المذكور الخ) أى بالبيت (قوله إلا ستة أذرع الخ) الصحيح ان الذى فيه من البيت قدر ستة أذرع تتصل بالبيت وقيل ستة أو سبعة نهاية ومعنى (قوله وجعل الخ) محل تأمل بصري لعل وجه التأمل منع الاستزمام المذكور بل الذى يستزمه الجمل المذكور ان مسه لجدار تحته شاذروان لا يضر إذا لم يكن حين المس مساويا له بل لجدار لا شاذروان تحته ويحتمل ان وجه التأمل ما ياتي عن سم انفا (قوله بناء على ان له) اي للشاذروان يعنى ان هذا الاستزمام مبنى على ان يكون للشاذروان مفهوم مخالف وهو غير الشاذروان وهو مبنى على أن لا يكون الشاذروان في جهة الباب لا على ما سبق من الشارح فقوله المبنى مجرور على انه صفة لقوله ان له مفهوما وقوله ان مسه الخ مفعول يستزم وضمير اليه يرجع الى جدار الشاذروان كردي وقوله اي للشاذروان الاول اي لى موازاته وقوله الى جدار الشاذروان اي جدار تحته شاذروان (قوله إذا كان مسامتا لجدار الخ) قد يقال ينبغى ان يقول ان كان الماس مسامتا اي محاذيا للشاذروان لان الهاء في موازاته للشاذروان فليتأمل فاذا احسنت التأمل علمت أن ما أورده على هذا الشرح وارد على ما قدره هو أيضا فتأمله تعرفه سم أقول لم يظهر لى وجه الورود على ما قدره الشارح فليحرر (قوله وينبغى) الى قوله وكذا الخ فى المغنى لا قوله بناء الى فتى (قوله لمقبل الحجر) اي ومستله (قوله ان يقر قدميه) اي فى محلها من المطاف (قوله حتى يعتدل الخ) اي ويخرج راسه ونحوه من هواء الشاذروان وثنائى (قوله بناء على الاصح الخ) اقول وبناء على مقابله ايضا لان الحجر حصل فيه انبراء بحيث دخل فى الجدار كما يدل على ذلك المشاهدة سم (قوله قبل اعتداله) اي وقبل جعل البيت عن يساره باعشن (قوله كان قد قطع الخ) قد يقال الملازمة ممنوعة إذ يتصور تقديم القدم مع عدم مفارقة ما فى هواء البيت لمحل كما تشهد به المشاهدة بصري اقول بل الذى تشهد به المشاهدة حصول القطع المذكور بالا اعتدال بعد التقدم بخطوة عادية الذى هو مراد الشارح لا ما يشمل التقدم بنحو اصبعين (قوله وهو فى هوائه) اي جزء منه كراسه ونحوه فى هواء الشاذروان (قوله فلا يحسب له) أى فلا بد من عوده لذلك الموضع ولا يرد انه خفي تجهله العامة فيغتفر لهم لان الاغتفار إنما هو فى المنهى عنه اما الواجب ركن او شرط فلا يغتفر لاحد باعشن (قوله الذى عنده الخ) بيان للواقع لا مفهوم له كما مر (تنبيه) الى قوله وقد اطلق نقله ابن الجبال عنه ولم

شاذروان كما قاله الشيخ ويلحق به كل جدار لا شاذروان به كذا فى شرح م (قوله كان زرية لغم اسمعيل) قد يشكل على ان بعضه من البيت لان البيت مسجد وامتنع ابواء الدواب فيه المستزمام لتجييسه إلا ان يقال لعل هذا الحكم فيه ثابت فى شرع اسمعيل عليه الصلاة والسلام او لعل الا بواء كان فى بعضه (قوله إذا كان مسامتا لجدار تحته شاذروان) قد يقال ينبغى ان يقول ان كان الماس مسامتا اي محاذيا بالشاذروان لان الهاء فى موازاته للشاذروان فليتأمل فاذا احسنت التأمل علمت ان ما أورده على هذا الشرح وارد على ما قدره هو ايضا فتأمله تعرفه (قوله بناء على الاصح) اقول بل وبناء على مقابله ايضا لان الحجر حصل فيه انبراء بحيث

ابراهيم وهو كما يأتى فى اللعان افضل محل بالمسجد بعد الكعبة وحجرها بكسر أوله (وخرج من الاخرى) او وضع انملته على طرف جدار الحجر القصير كما يفعله كثير من العامة (لم تصح طوقته) اي بعضها الذى قارنه ذلك المس او الدخول لانه حيث ذانف فى البيت لانه المذكور فى الآية اما فى الاولى فلان هواء الشاذروان من البيت كما علم من تعريفه واما فى الحجر فهو وان لم يكن فيه من البيت إلا ستة أذرع او سبعة لكن الغالب على الحج التعبد وهو <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> والخلفاء الراشدون ومن بعدهم لم يطوفوا الا خارجه فوجب اتباعهم فيه وجعل فى موازاته حالا من فاعل مس الذى سلمه شارح يستلزم بناء على انه مفهوم ما المبنى على انه ليس فى جهة الباب ان مسه لجدار لا شاذروان تحته يضر إذا كان مسامتا لجدار تحته شاذروان ولو قبل الوصول اليه وليس كذلك كما هو ظاهر وينبغى لمقبل الحجر ان يقر قدميه حتى يعتدل قائما لانه حال التقبيل فى هواء البيت بناء على الاصح ان ثم شاذروانا فتى زالت قدمه عن محلها قبل اعتداله كان قد قطع جزءا من البيت وهو فى هوائه فلا يحسب له وكذا يقال فى مستمل البناي

(وفى مسألة المس) للجدار الذى عنده شاذروان (وجه) انه لا يضر لانه خرج عن البيت بمعظم بدنه يتعبه

يتعقبه ونأى (قوله ويرد الخ) فيه ان الاستدلال بالاتباع انما سبق منه في مسألة الدخول لافي مسألة المس  
 (قوله فجوة) اي فرجة (قوله هل تغلب الاولى) وهي خارجة (قوله او الثانية) وهي داخلية (قوله  
 في الرفرف) وهو ثلاثة اصابع في بناء الحجر من اعلاه محمد صالح الرئيس (قوله ولا من مس الخ) اي لان  
 الجزء الماس حيث تد في هو الجدار لا خارجة سم ولا يخفى ان قول الشارح من مس جدار الحجر شامل لمس  
 اسفله المتصل بالمطاف بطرف الرجل قول المتن (وان يطوف سبعا) اي يقينا وان كان راكبا غير عذر فلو ترك  
 منها شيئا وان قل لم يجز ثم نهاية وونائي (قوله للاتباع) الى قوله في النهاية الا قوله ولا يلزمه الى وانما امتنع  
 (فلو شك الخ) اي قبل الفراغ عبارة العباب وشرحه ولو شك في العدد قبل تمامه اخذ بالاقل اجماعا وان ظن  
 خلافه او شك في ذلك بعد فراغه لم يؤثر اهـ (قوله نعم يسن) يمكن ان يجعل شاملا لما بعد الفراغ كان  
 اعتقد انه طاف سبعا فاخير بانهاست ولما قبله كان اعتقد انه طاف ستا فاخير بانها خمس اي ولم يحصل  
 له الشك (قوله ولا يلزمه الخ) ينبغي تصويره بما قبل الفراغ لقوله لان اورثه الخ لانه بعد الفراغ لا يؤثر  
 التردد فلا يلزمه ان يأخذ بالحبر المذكور وان اورثه ذلك فليتام سم عبارة النهاية والمعنى فلو اعتقد انه  
 طاف سبعا فاخير عدل بانه ست سن له العمل بقوله كافي الانوار وجزم به السبكي ويفارق عدد ركعات  
 الصلاة بان زيادة الركعات مبطله بخلاف الطواف اهـ وعبارة الونائي ولو اخبر بالنقص ندب الاخذ بقول  
 المخبر ان لم يتردد من الخبر ولا وجب او بالتام لم يجز الرجوع له لان بلغ المخبرون عددا التواتر ولا يؤثر الشك  
 بعد الفراغ فلو شك بعده في شيء من الشروط لم يؤثر وان كان قبل التحلل كافي الحاشية ومقتضى شرح الارشاد  
 للمري اهـ (قوله لو اخبر) عبارة العباب وشرحه ولو اخبر عدلان بالتام وعنده انه لم يتم لم يجز ان يلتفت

دخل في الجدار كما يدل على ذلك المشاهدة (قوله ولا من مس جدار الحجر) اي لان الجزء الماس حيث تد في  
 هو الجدار لا خارجة (قوله في المتن وان يطوف سبعا) لو طاف سبعا في اعتقاده ثم نوى وطاف سبعا في اعتقاده  
 وهكذا ثم بين انه لم يطف في كل مرة الاستافل هو كالسليم من الصلاة واحرم بغيرها قبل تمامها سهوا ثم تذكر  
 وقد قالوا في ذلك او قصر الفصل بين السلام والتذكر كني على الاول والابطلت وعلو البطلان بالسلام مع  
 طول الفصل فيقال هنا ان قصر الفصل بين الخروج من المرة الاولى والتبين بين والا فلا يفرق بين الطواف  
 والصلاة بان الطواف اوسع ولهذا كان عليه طواف ونوى غيره وقع عنه وعلى هذا قبل تكمل المرة الاولى  
 بشروط من الثانية ويلغو باقيا لوقوعه بلانية اذ التنية انما قارنت اول الشوط الاول وقد كمل به المرة الاولى  
 بعده لم يقرن به نية فلا يحسب وتكمل الثانية بشروط من الثالثة ويلغو باقيا لما ذكره هكذا او لا فيه نظر  
 والتسكيل غير بعيد فليتام فان الواجهة الفرق لجواز التفريق هنا بخلاف الصلاة اهـ (قوله فلو شك) اي  
 قبل الفراغ في العدد اخذ بالاقل عبارة عب وشرحه ولو شك في العدد قبل تمامه اخذ بالاقل اجماعا وان  
 ظن خلافه او شك في ذلك بعده اي بعد فراغه لم يؤثر نظيره ما مر فيها لو شك في بعض الفاتحة من أنه ان كان قبل  
 تمامها اثر او بعده وقبل الركوع لم يؤثر اهـ وقوله نعم يسن الخ عبارة العباب وشرحه ولو اخبر عدلان  
 بالتام وعنده انه لم يتم لم يجز ان يلتفت الى اخبارهما بل ولا الى اخبار ما زاد عليهما وان كثروا نظيره ما مر  
 في الصلاة او اخبراه او عدلوا احدهما ظاهر ثم رايته في المجموع جزم به وتبعوه بالنقص عن السبع وعنده  
 انه انما ندب كافي المجموع عن الشافعي والاصحاب قبولها بخلافه في الصلاة فانه لا يجوز الرجوع اليهما لان  
 الزيادة هنا غير مبطله فلا محذور في الاخذ بقوله مطلقا بخلافها في الصلاة اهـ ومنه يظهر تصوير المسئلة  
 بالاخبار بعد الفراغ فان كان قبله وحصل به شك دخل في قوله السابق فلو شك الخ لكن هذا لا يناسب قول  
 الشرح لان اورثه الخ لان الشك بعد الفراغ لا يؤثر فليتام (قوله نعم يسن الخ) يمكن ان يجعل شاملا لما  
 بعد الفراغ كان اعتقد انه طاف سبعا فاخير بانهاست ولما قبله كان اعتقد انه طاف ستا فاخير بانها خمس  
 اي ولم يحصل له شك وقوله ولا يلزمه الخ ينبغي تصويره بما قبل الفراغ لقوله لان اورثه الخ لانه بعد  
 الفراغ لا يؤثر التردد فلا يلزمه ان يأخذ بالحبر المذكور وان اورثه ذلك فليتام (قوله ولو اخبر

الى اخبارهما بل ولا اخبار ما زاد عليهما وان كثروا نظير ما مر في الصلاة او اخبراه او عدلوا احدكما هو ظاهر ثم رايته في المجموع جزم به وتبعوه بالنقص عن السبع وعنده انه اتهم بدين كافي المجموع عن الشافعي والاصحاب قبولها بخلافه في الصلاة فانه لا يجوز الرجوع اليهما لان الزيادة هنا غير مبطله فلا محذور في الاخذ بقولهما مطلقا بخلافها في الصلاة اهـ ومنه يظهر تصوير المسئلة باخبار الواقع بعد الفراغ فان كان قبله وحصل به شك دخل في قوله السابق فلو شك الخ لكن هذا لا يناسب قول الشارح الا ان اورثه الخ لان الشك بعد الفراغ لا يؤثر فليتأمل سم فعل قوله وانما امتنع الخ متعلق بقوله يسن هنا الخ فقط لا بقوله ولا يلزمه الخ ايضا وان كان الظاهر تعلقه بهما وبالتالي فقط بصري (قوله بخلاف ما في ظنه) قضيته الا كفاءه بظنه مع ان الشك ولو مع رجحان يوجب البناء على اليقين الا ان يراد بالظن الاعتقاد ثم رايته الروض عبر بقوله ويعمل باعتقاده لا بخبر غيره والاحتياط اولي اهـ ويوافقه قوله هنا عما في اعتقاده سم اقول وكذا عبر النهاية والمعنى بالاعتقاد كما مر لكن فسره عرش بغلبة الظن (قوله وانما امتنع نظيره الخ) لا يقال هذا مشكل فان المصلي اذا اورثه الخبر ترددا صار شاكا والشاك يلزمه البناء على اليقين لاننا نقول المراد نظير الاخذ المذكور اى بخلافه هنا فانه يجوز ان يلزم سم وبصري (قوله ولو على سطحه الخ) اى او في سرداب ونائي (قوله وان كان الخ) اى سطح المسجد (قوله القصد هنا نفس بنائها) اى فاذا علم لم يكن طائفا به (قوله وفي الصلاة ما يشمل هواءها) اى فاذا علما كان مستقبلا نهاية (قوله وان حال الخ) عطف على قوله ولو على سطحه (قوله هنا) اى مع الحائل و(قوله بل خارج المطاف) اى ولو بلا حائل بان يزال نحو السواري (قوله صحته) اى الطواف (عليه) اى المطاف (قوله فلا يصح خارجه) اى المسجد سم (قوله الاوجه خلافه) اى فلو وسع المسجد حتى انتهى الى الحل وطاف في الحاشية التي من الحل لم يصح معنى ونائي زاد النهاية واول من وسع المسجد النبي ﷺ واتخذ له جدارا ثم عمر رضى الله تعالى عنه بدورا شترهما وزاد هافيه واتخذ له جدارا دون القامة ثم وسعه عثمان رضى الله تعالى عنه واتخذ الاورقة ثم وسعه عبد الله بن الزبير رضى الله تعالى عنهم ثم الوليد بن عبد الملك ثم المنصور ثم المهدي وعليه استقر بناؤه الى وقتنا كذا في الروضة وغيرها واعترض اى على الروضة غير هابان عبد الملك وسعه قبل ولده وبان المأمون زاد فيه بعد المهدي وبما تقرر او لا يعلم ان ال في كلام المصنف للعهد الذهني اى الموجود الان او حال الطواف لا ما كان في زمنه ﷺ فقط اهـ (قوله القادر) اى قوله وان اطال الخ في النهاية والمعنى ا قوله القادر الذي لا يحتاج الخ نعم ان كان به عذر كمرض او احتاج الى ظهوره ليستفتى فلا بأس به لما في الصحيحين انه ﷺ قال لا مسلمة وكانت مريضة طوفي وراء الناس وانت راكبة وانه ﷺ طاف راكبا في حجة الوداع ليظهر فيستفتى ثم محل جواز ادخال البيمة المسجد عند امن تلويشها والا كان حراما على المعتمد ولا يقاس ذلك على ادخال الصبيان المحرمين المسجد لان ذلك ضروري وايضا يمكن الاحتراز عنه عند الخوف بالتحفظ ونحوه ولا كذلك البيمة نهاية ومعنى (قوله وحافيا) اى ما لم يتأذ بالحفا نهاية اى او يخشى انتقاص طهارته بلبس النساء عرش (قوله لازاحفا) اى ماشيا على الاست (ولا حافيا) اى ماشيا على البطن كركدى (قوله ولا حافيا) كان ينبغي ولا متعلا بصري قال الونائي ويتنعل بشدة الحر او البرد وفي الفتح وحرم اى الحفا ان اشتد الاذى لنحو حر مفرط كما هو ظاهر خلافا لبعض الجهال

بخلاف ما في ظنه ولا يلزمه ان ياخذ بخبر ناقص عما في اعتقاده الا ان اورثه الخبر ترددا وانما امتنع نظيره ثم لبطانها بتقدير الزيادة بخلافه ولا يكره في الوقت المنهى عن الصلاة فيه للخبر السابق ثم المصريح بجوازه فيه (داخل المسجد) ولو على سطحه وان كان اعلى من الكعبة على المعتمد لانه يصدق انه طائف بها اذ هو ائها حكما وقول جمع القصد هنا نفس بنائها وفي الصلاة ما يشمل هواءها ضعيف والفرق فيه تحكم وان حال بين الطائف والبيت حائل كالسقاية والسواري نعم يبنى الكراهة هنا بل خارج المطاف لان بعض الائمة قصر صحته عليه فلا يصح خارجه اجماعا ويمتد بامتداده وان بلغ الحل على تردديه الاوجه منه خلافه لان الاصل فيما وقع مستمر بالحرم دون غيره اختصاصا به اذ الغالب على ما يتعلق بالمناسك وتوابعها التعبد (واما السنن فان يطوف القادر الذي لا يحتاج للركوب حتى يظهر فيستفتى او يقتدى به قائما و ماشيا) ولو امرأة وحافيا لازاحفا ولا حافيا ولا راكبا البيمة او ادى لمنافاة الخضوع والادب

بخلاف ما في ظنه) قضيته الا كفاءه بظنه مع ان الشك ولو مع رجحان يوجب البناء على اليقين الا ان يراد بالظن الاعتقاد الجازم ثم رايته الروض عبر بقوله ويعمل باعتقاده لا بخبر والاحتياط اولي اهـ ويوافقه قوله هنا عما في اعتقاده وعلى هذا فليكتفى بالاعتقاد في الصلاة ايضا و يفرق فيه نظر (قوله وانما امتنع نظيره ثم لبطانها) لا يقال هذا مشكل فان المصلي اذا اورثه الخبر صار شاكا والشاك يلزمه البناء على اليقين لانا نقول المراد نظير الاخذ المذكور اى بخلافه هنا فانه يجوز وان لم يلزم (قوله فلا يصح خارجه) اى المسجد

فان ركب بلا عذر لم يكره كما

نقله عن الاصحاب وان  
أطال جمع في رده والنص  
على الكراهة محمول على  
اصطلاح المتقدمين انهم  
يعبرون بها عما يشمل  
خلاف الاولى وفارق  
هذا حرمة ادخال غير مميز  
المسجد إذ لم يؤمن توليته  
وكرهته ان امن بالحاجة  
الى اقامة النسك في الجملة  
كادخال غير المميز للطواف  
به كذا قيل وفيه نظر بل  
لافارق بينهما لان غرض  
النسك كما اقتضته عبارات  
أو الطواف كما اقتضته  
أخرى يجوز لدخول كل  
وان لم يؤمن توليته وغير  
ذلك الغرض يجوز ان أمن  
فالذي يتجه ان يقال فارق  
غرض النسك أو الطواف  
غيره بانه ورد فيه دخول  
الدابة وغير المميز من غير  
تفصيل فأخذنا باطلاقه  
وأخرجناه عن نظائره  
بخلاف غيره لم يرد فيه ذلك  
فأجربنا فيه ذلك التفصيل  
وظاهر ان المراد بامن  
التوليت غلبة الظن باعتبار  
العادة انه لا يخرج منه  
نجس يصل للمسجد منه  
شيء بخلاف ما لو أحكم  
شد ما على فرجه بحيث أمن  
توليت الخارج للمسجد فان  
قلت صرحوا بحرمة  
اخراج نحو البول بالمسجد  
وان امن التوليت فلم لم ينظر  
هنا الى امن الخروج وعدمه  
قلت محتاط لاخراج المتيقن  
ملاحتاط للظنون وان

الذين يرون ذلك قرية في هذه الحالة اه (قوله فان ركب الخ) اي ولو على اكتاف الرجال مر اه سم  
(قوله لم يكره الخ) اي بل هو خلاف الاولى نهاية ومعنى (قوله محمول الخ) الاوجه حمل الكراهة مع امن  
التوليت على الادخال فيها بدون حاجة وعدمها على الحاجة اليه وطواف المعذور محمولا اولي منه راكبا  
صيانة للمسجد من الدابة وركوب الابل أيسر حالا من ركوب البغال والخير نهاية ومعنى (قوله بالحاجة)  
متعلق بفارق كركب (قوله كذا قيل) راجع الى قوله وفارق الخ (قوله بينهما) اي البهيمة والصبي الغير  
المميز (قوله أو الطواف) اي وان لم يكن في نسك سم (قوله يجوز لدخول كل الخ) تقدم عن النهاية والمعنى  
خلافه بالنسبة الى الدابة (قوله وإن لم يؤمن الخ) صادق مع ظن التوليت وفيه نظر لاسيما في صورة الدابة سم  
(قوله أو الطواف) هل ولو لغير نسك (نتيجه) لافرق بين البهيمة وغير المميز في ان كلا ان امن توليت  
المسجد جاز دخوله مع الكراهة ان لم تكن حاجة وبدونها ان كانت وإن لم يؤمن توليته حرم ادخاله وهذا  
شامل لادخال غير المميز المحرم لغرض الطواف مر اه سم (قوله وهذا شامل الخ) وجهه لكن تقدم عن  
النهاية والمعنى ما يخالفه وأقره الوائى عبارة تهو ذكر في النهاية حرمة ادخال بهيمة لا يؤمن توليتها المسجد  
بخلاف محرم غير مميز لطواف وإن لم يؤمن توليته للضرورة اه (قوله بخلاف غيره) اي غير غرض النسك  
والطواف (قوله ذلك التفصيل) اي الجواز عند امن التوليت وعدم الجواز عند عدم امنه كركب (قوله  
فلم لم ينظر هنا الى امن الخروج الخ) قديقال هو مرادهم سم (قوله بحيث امن الخ) اي انا مستندا الى  
الشد المذكور لا الى العادة بان لا يكون له عادة تغلب شيئا على الظن اوله عادة تغلب على الظن عدم الامن  
بصرى (قوله وإن زحف) الى المتن في النهاية (قوله وأن يقصر الخ) عطف على قول المتن ان يطوف ماشيا  
عبارة الوائى وسن ان يقصر مشيه بغير تبختر عند عدم الرحمة مع سكينته حيث لا يشرع له رملي كثير خطاه  
فيكثر الاجرو اما التبختر فكروه بل حرام ان قصد به الخيلاء ولا يس ذلك في الزحمة ان آذى او تاذى اه  
قول المتن (ويستلم الحجر) اي يلمسه بيده نهاية عبارة الوائى اي يلمس الحجر الاسود يديه بلا حائل بينه  
وبينها الا لعذر كشدة حرارة او نجاسة فيه قال ابن قاسم لو نقل الحجر الى الركن اليماني مثلا فاعلم انه لا يثبت  
له حكمه حتى لا يسن تقييله ولا استلامه من حيث انه الحجر لان فضيلته ومشروطة ببقائه بمحله فليراجع اه  
(قوله او محله الخ) و قول القاضي ابى الطيب يجمع بينهما في الاستلام والتقييل رده المصنف بان ظاهر كلام  
الاصحاب انه يقتصر على الحجر حيث لم ينقل عن محله نهاية (قوله او محله) الى قوله ويظهر في النهاية والمعنى الا

(قوله فان ركب) اي ولو على اكتاف الرجال مر (قوله لم يكره كما نقله عن الاصحاب الخ) ثم محل جواز  
ادخال البهيمة المسجد عند امن توليتها ولا كان حراما على المعتمد و قول الامام في القلب من ادخال البهيمة  
التي لا يؤمن توليتها المسجد شيء فان امكن الاستيثاق فذاك اي خلاف الاولى والا فادخالها مكروه محمول  
على كراهة التحريم لما ياتي في الشهادات ان ادخال البهائم التي لا يؤمن توليتها المسجد حرام وما فارق به من ان  
ادخال البهيمة انما هو لحاجة إقامة السنة كما فعله صلى الله عليه وسلم اطلاقه ممنوع لان ذلك إذ لم يخف توليتها  
ولا يقاس ادخال الصبيان المحرمين للمسجد مع الامن على البائم مع ذلك لا مكان الفرق بان ذلك ضرورة  
وايضا فالاحترار فيهم بالتحفظ ونحوه اكثر ولا كذلك البهيمة هذا والاوجه حمل الكراهة مع امن  
التوليت على الادخال فيها بغير حاجة وعدمها على الحاجة اليه شرح مر (قوله أو الطواف) اي وان لم يكن  
في نسك (قوله يجوز لدخول كل وان لم يؤمن توليته) صادق مع ظن التوليت وفيه نظر لاسيما في صورة الدابة  
(أو الطواف) هل ولو لغير نسك (نتيجه) لافرق بين البهيمة وغير المميز في ان كلا ان امن توليت المسجد  
جاز دخوله مع الكراهة ان لم تكن حاجة وبدونها ان كانت وإن لم يؤمن توليته حرم ادخاله وهذا شامل  
لادخال غير المميز المحرم لغرض الطواف مر (قوله فلم ينظر هنا الى امن الخروج وعدمه) قديقال هو مرادهم  
(قوله في المتن ويستلم الحجر اول طوافه) لو نقل الحجر الى الركن اليماني مثلا فاعلم انه لا يثبت له حكمه حتى  
لا يسن تقييله ولا استلامه من حيث انه الحجر لان فضيلته ومشروطة ببقائه بمحله فليراجع (فائدة) جاء عن  
زحف او جابلا عذر كرهه أن يقصر خطاه تكثير الاجر (ويستلم الحجر) الاسود أو محله أو أخذ أو نقل منه بعد أن يستقبله (أول طوافه) يده

ثالث الاستلام وقوله والافضل الى ولايسن (قوله واليمين اولى) فلو قطعت استلم باليسار سم (قوله ولا يقبلها) كذا شرح مر اى والخطيب اه سم عبارة الكردى وافهم كلامه اى شرح بافضل انه عند قدرته على استلام الحجر وتقبيله والسجود عليه لا يقبل يده بعد الاستلام وصرح باعتماده فى حاشية الايضاح لكنه تردد فى ذلك فى بقية كتبه وكذلك شيخ الاسلام والخطيب والجمال الرملى وقد ذكرت عباراتهم فى الاصل ثم قلت وبما قررت لك تعلم ان المعتمد نقلا عدم ندب تقبيل اليد مع تقبيل الحجر وان المختار من حيث الدليل ندبه ثم الاستلام عبارة عن مسح الحجر بكفه فيضع يده عليه ثم يضعها على فيه اه (قوله كما أفهمه كلامهما) معتمد ع ش (قوله انه يقبلها مطلقا) اى يقبل يده بعد استلام الحجر بها وان قبل الحجر نهاية ومعنى (قوله فبنحو خشبة) اى كراس كهو نائى (فان شق) اى الاستلام باليد كدى (قوله نظير ما ياتى) اى فى استلام اليمين قول المتن (ويقبله) اى دون ركنه مادام الحجر موجودا فيه قال الزركشى ولايسن تقبيل الحجر الا فى طواف وورد عليه بان ابن عمر كان لا يخرج من المسجد حتى يقبله ويحاج بان فعل ابن عمر غير حجة كذا فى الحاشية والامداد وشرح الباب وأقره سم اه ونائى (قوله ويكره) عبارة النهاية والمعنى ويسن تخفيف القبلة بحيث لا يظهر لها صوت اه قال ع ش قوله مر ويسن تخفيف القبلة الخ اى للحجر وينبغى ان مثله فى ذلك كل ما طلب تقبيله من يد عالم وولى ووالدواضحة اه قول المتن (ويضع الخ) عبارة الونائى ثم يضع جبهته عليه ان لم تكن راحة ويسن تنظيف فمه من ريع كرهه ويجب ان غلب على ظنه اذا ما غيره وليحذر المحرم من تقبيله ومسّه حيث كان مطيافا فان كان راحة انتظر ان لم يؤذ او يتأذاه قول المتن (ويضع جبهته عليه) وينبغى ان يكنى وضع الجبهة ولو بحائل لكن الاكمل الوضع بلا حائل (فرع) لو تعارض التقبيل ووضع الجبهة بان امكن أحدهما دون الجمع بينهما كان خاف هلا كاجمع بينهما دون أحدهما فهل يؤثر التقبيل لسبقه او وضع الجبهة لانه ابلغ فى الخضوع فيه نظر (تنبيه) قد تقرر انه يسن تقبيل يد الصالح بل ورجله فلو عجز عن ذلك فهل باقى فيه ما يمكن من نظير ما هنا حتى يستلم اليد او الرجل عند العجز عن تقبيلها ثم يقبل ما استلم به وحتى يشير اليها عند العجز عن استلامها ايضا ثم يقبل ما اشار به فيه نظر سم على حجة اقرب عدم سن ذلك والفرق أن أعمال الحج يغلب عليها الاتباع فيما ورد فعله عن الشارع وان كان مخالفا لغيره من العبادات ولا كذلك يد الصالح فان تقبيلها شرع تعظيها له وتبركها فلا يتعداه الى غيره وقوله قبل التنبيه فهل يؤثر التقبيل الظاهر نعم لثبوته فى رواية الشيخين وهى مقدمة على رواية وضع الجبهة ع ش (قوله من الثلاثة) عبارة النهاية والمعنى من التقبيل والسجود اه (قوله ولايسن شئ من ذلك لامرأة الخ) قد يقال لا ليسر لها فعل ما ذكر مع الحائل المانع من الرؤية وقد نقل فى الحاشية عن بعضهم واقروه ان فعل ما ذكر بحائل خلاف الافضل ان كان بلا عذر ولا شك أن وجود الرجل عذر بالنسبة لنحو المرأة وبالجملة فاصل السنة حاصل مع الحائل هذا وقد بدع ان كلامهم شامل لما ذكر لان المراد دخوله يمنع محذور من رؤية محرمة او تراحم يؤدى

ابن عمر رضى الله تعالى عنهما وجماعة من التابعين أنهم كانوا لا يخرجون من المسجد حتى يستلموا الركن أى الحجر فى طواف وغيره لكن ظاهر كلام اصحابنا انه لا يشترع استلامه الا فى ضمن طواف اه من شرح الباب (قوله واليمين اولى) فلو قطعت استلم باليسار ولا يشكل بانه لو قطعت لم يشر فى التشهد بمسبحة اليسرى لان اليسار هناك هيئة تقوت بالاشارة بها ولان الصلاة مبنية على ترك الحركة الاماورد (قوله ولا يقبلها) كذا شرح مر (قوله كما أفهمه كلامهما كالاصحاب) قال فى شرح الروض ونقله فى المجموع عن الاصحاب اه (قوله فى المتن ويضع جبهته عليه) أى بلا حائل كفى سجود الصلاة كما هو ظاهر أى الاكل ذلك (فرع) لو تعارض التقبيل ووضع الجبهة بان امكن أحدهما دون الجمع بينهما كان خاف هلا كاجمع بينهما دون أحدهما فهل يؤثر التقبيل لسبقه او وضع الجبهة لانه ابلغ فى الخضوع فيه نظر وينبغى ان يكنى وضع الجبهة ولو بحائل لكن الاكمل الوضع بلا حائل (تنبيه) قد تقرر انه يسن تقبيل يد الصالح بل ورجله فلو عجز عن ذلك فهل باقى فيه ما يمكن من نظير ما هنا حتى يستلم اليد او الرجل عند العجز عن تقبيلها ثم يقبل ما استلم به وحتى

واليمين اولى ولا يقبلها مع القدرة على تقبيل الحجر كما أفهمه كلامهما كالاصحاب لكن الذى نص عليه وصرح به ابن الصلاح وتبعه جمع لانه الذى دلت عليه الاخبار انه يقبلها مطلقا فان شق فبنحو خشبة أى فى اليمنى ثم اليسرى نظير ما ياتى (ويقبله) للاتباع فيها متفق عليه ويكره اظهار صوت لقلته (ويضع جبهته عليه) للاتباع رواه الحاكم وصححه ويسن تكرير كل من الثلاثة ثلاثا والافضل أن يسلم ثلاثا متواليه ثم يقبل كذلك ثم يسجد كذلك ولايسن شئ من ذلك لامرأة أو خنثى إلا عند خلو المطاف من الرجال والخنثى ولو نهار او يظهر انه يكنى خلوه من جهة الحجر فقط بان تأمن بحجى



ونظر رجل غير محرم حالة فعلها ذلك (فان عجز) عن التقبيل والسجود او عن السجود فقط لنحو زحمة ويظهر ضبط العجز هنا بما يخل بالخشوع من أصله له أو لغيره وإن ذلك هو مرادهم بقوله لا يسن استلام ولا ما بعده في مرة من مرات (٨٥) الطواف إن كان بحيث يؤذى أو يتأذى

(استلم) أى اقتصر على الاستلام فى الأولى وأعله وعلى التقبيل فى الثانية ثم قبل ما استلم به من يده أو غيرها لا لتباعد رواه مسلم وروى الشافعى واحمد رضى الله عنهما عن عمر رضى الله عنه ان النبي ﷺ قال له يا عمر انك رجل قوى لا تزاحم على الحجر فتؤذى الضعيف إن وجدت خلوة ولا فهل وكبر ويؤخذ منه ان يندب لمن لم يتيسر له الاستلام خصوص التهليل والتكبير وهو واضح وان لم يصحوا به بل هذا أولى من كثير من أذكار استجوبها مع عدم ورودها عنه ﷺ أصلاً (فان عجز) عن استلامه يده ويغيرها (أشار) اليه (ييده) اليمنى فاليسرى فى اليمنى فى اليسرى للتباعد رواه البخارى ثم قبل ما أشار به وخرج يده ففكره الإشارة به للتقيل لقبحه ويظهر فى الإشارة بالرأس انه خلاف الأولى ما لم يعجز عن الإشارة يديه وما فيها فيسن به ثم بالطرف كالأيما فى الصلاة وينبغى كراهتها بالرجل بل صرح الزركشى بحرمة مد الرجل للصحف فقد يقال إن الكعبة مثله

إلى نحو ذلك بصرى (قوله ونظر رجل) الانسب لما تقدم ترك رجل فالمراد رجل ولو احتمل البصرى عبارة الوائى بأن يامن أى غير الذكر ان يحجى غير محرم أو ينظره ثم اهـ (قوله او عن السجود فقط) قد يقال او عن التقبيل فقط ولا وجه لترك هذا القسم وحكمه ظاهر بصرى وقد يقال وجه ندرته أو الإشارة إلى إثار التقبيل عند العجز عن الجميع بينهما لا عن أحدهما (قوله لنحو زحمة) وفى المنح ان رجلاً زوال الرحمة عن قرب عرفاً فالأولى ان ينتظر زوال ذلك ما لم يؤذوقه أو يتأذى كمدى على بافضل قول المتن (استلم) أى يديه فان عجز عن الاستلام يده فينحو العصا نهاية ومعنى وشرح بافضل (فى الأولى) أى فى صورة العجز عن التقبيل والسجود (قوله فى الثانية) أى فى صورة العجز عن السجود فقط (قوله ثم قبل ما استلم به) أى حتى فى الثانية بناء على ما تقدم من النص وابن الصلاح كما هو ظاهر سمى أى وإلا فالظاهر انه لا يقبله بناء على ما مر من مقتضى كلام الشيخين كالأصحاب بصرى (قوله ثم قبل) إلى قوله وروى الشافعى فى النهاية وإلى قوله ويؤخذ فى المعنى (قوله وروى الشافعى الخ) وقال فى البويطى ولو كان الزحام كثير أمضى وكبر ولم يستلم قال فى المجموع كذا أطلقوه وقال البندنجى قال الشافعى فى الام لا فى أول الطواف وأخره فاحب له الاستلام ولو بالزحام وهذا مع توفى التأذى والإيذاء كما أفهمه كلام الاسنوى وهو ظاهر معنى (قوله وهو واضح) وعليه فظاهر اخذ بما يأتى انه يندب فيه التثليث ويظهر انه يكون مقارناً للإشارة الثانية بصرى (قوله عن استلامه) إلى قوله وخرج فى النهاية والمعنى (قوله فافى اليمنى الخ) وقد يقال الإشارة بما فى اليد تستتبع الإشارة باليد فلا حاجة إلى اعتبار الإشارة بما فيها وقد يصور الانفكاك بينهما بما لو كان باليد آفة تمنع رفعها نحو الحجر ولا تمنع تحريك ما فيها ورفع نحو الحجر سمى قول قد يصرح برد التصوير المذكور استدلالهم هنا بخبر البخارى انه ﷺ طاف على بعير كما اتى الركن أشار اليه بشيء عنده وكبر قول المتن (ويراعى ذلك فى كل طوفة) ليس فى ذلك إفصاح بان يراعى فى آخر الطوفة الأخيرة فليراجع ثم رايت ما يأتى أول الفصل من قوله لكن يعكر عليه ما صح انه ﷺ لما فرغ من طوافه قبل الحجر ووضع يده عليه ومس بها وجهه وهو قد يدل على انه يطلب فى آخر الأخيرة التقبيل ونحوه ما يأتى سمى (قوله كله) أى كل من الاستلام والتقبيل ووضع الجبهة والإشارة بما تقدم كمدى على بافضل (قوله مع تكريره) قد يشمل الإشارة سمى عبارة الوائى والكردى بافضل ويسن تثليث كل من الاستلام والتقبيل ووضع الجبهة والإشارة باليد وغيرها كما فى الحاشية اهـ (قوله لما صح) إلى قوله وبحت فى النهاية والمعنى (قوله وهو فى الاوتار آكد الخ) أى لحديث ان الله وتر يحب الوتر ولانه يصير مستلماً فى افتتاحه واختتامه معنى (قوله وآكدها الأولى والأخيرة) وظاهر كلامهم تساوى الأولى والأخيرة وقد يؤخذ مما يأتى فى شرحه وان يقول أول طوافه

يشير اليها عند العجز عن استلامها ايضاً ثم يقل ما أشار به فيه نظر (قوله ثم قبل ما استلم به من يده) أى حتى فى الثانية بناء على ما تقدم من النص وابن الصلاح كما هو ظاهر (قوله فى المتن والشارح أشار اليه يده اليمنى) قال فى المنهج فيما فيها ثم قال ثم قبل ما أشار به وقد يقال الإشارة بما فى اليد تستتبع الإشارة باليد فلا حاجة إلى اعتبار الإشارة بما فيها وقد يصور الانفكاك بينهما بما لو كان باليد آفة تمنع رفعها نحو الحجر ولا تمنع تحريك ما فيها ورفع نحو الحجر (وخرج يده ففكره الإشارة به للتقيل لقبحه) هل ينهى عن الإشارة بالجبهة للسجود على الحجر عند العجز كما نهى عن الإشارة بالقلم للتقيل او يفرق بقبح تلك دون هذه فيه نظر (فى المتن ويراعى ذلك فى كل طوفة) ليس فى ذلك إفصاح بان يراعى فى آخر طوفة فليراجع ثم رايت ما يأتى أول الفصل من قوله صح انه ﷺ لما فرغ من طوافه قبل الحجر ووضع يده عليه ومس بها وجهه (قوله مع تكريره) قد يشمل الإشارة

لكن الفرق أوجه (ويراعى ذلك) المذكور كله مع تكرره ثلاثاً وكذا ما يأتى فى اليماني وكذا الدعاء الاتى (فى كل طوفة) لما صح انه ﷺ كان لا يدع ان يستلم الركن اليماني والحجر الاسود فى كل طوفة وهو فى الاوتار آكد وآكدها الأولى والأخيرة وبحت بعضهم ان طواف سبعة أسابيع بتقبيل الحجر واستلام اليماني افضل من عشرة خالية عن ذلك

واستدل بحديث فيه ان من طاف اسبوعا حاسرا بضع طرفه ويقارب خطاه ولا يلتفت ويستلم الركن في كل شوط من غير ان يؤذي احدا كتب له و ذكر من الثواب ما لا يقدر (٨٦) قدره والعهد فيه عليه لا نعبر بروي ولم يبين من رواه على أن قوله حاسرا لا يوافق قضية مذهبنا انه يكره

كالصلوة وبه روى ووده فاستدل لانه لما ذكر عجيب (ولا يقبل الركنين الشاميين ولا يستلهما) للاتباع متفق عليه (ويستلم الركن اليماني) للخبر المذكور بيده اليمنى فاليسرى فمافى اليمنى فاليسرى ثم يقبل ما استلم به فان عجز اشار اليه بما ذكر بترتيبه ثم قبل ما اشار به على الاوجه (ولا يقبله) لانه لم ينقل وخص ركن الحجر بنحو التقليل لان فيه فضيلتي كون الحجر فيه وكونه على قواعد ابراهيم صلى الله على نبينا وعليه وسلم واليماني ليس فيه إلا الثانية اى باعتبار اسه فلا ينافى ان عنده شاذروا انا كمر واما الشاميان فليس لهما شيء من الفضيلتين لان اسهما ليس على القواعد فلم يسن تقييلهما ولا استلامهما ومن ثم قال الشافعى رضى الله عنه وائى البيت قبل فحسن غير انا تؤمر بالاتباع واستفيد من قوله غير الى اخره ان مراده بالحسن هنا المباح (وان يقول) سراهنا وفيما ياتى لانه اجمع للخشوع نعم يسن الجهر لتعليم الغير حيث لا يتاذى به احد (اول طوافه) وفي كل طوفة والاوتارا كدوا كدها الاولى (بسم الله) اى

الح أن الاول آكد وجهه تميزها بشرف القداء بصري (قوله فيه) أى فى ذلك الحديث (قوله حاسرا) وهو من لاجه له كدى عبارة او قيانوس يقال رجل حاسرا لا مغفر له ولا درع ولا لاجه له والانسب هذا المعنى الاول (وذكر فيه) اى ذكر ذلك البعض فى ذلك الحديث (عجيب) اى اذ لا تعرض فيه بوجه ما ادعاه إلا ان يكون ذكر خصوص السبعة والعشرة للتمثيل ومع ذلك ففيه ما فيه سم (قوله انه يكره) اى الطواف مكشوف الراس قول المتن (الركنين الشاميين) وهما اللذان عندهما الحجر بكسر المهملة نهاية ومعنى (قوله للاتباع) الى قوله وقد يوحى فى النهاية والمعنى لا قوله اى باعتبار الى واما الشاميان وقوله نعم الى المتن وقوله اى من كل الى المتن وما انبه عليه (قوله فاليسرى فمافى اليماني الخ) فلا سلام باليسرى يقدم على الاستلام بمافى اليماني وتقدم فى الحجر الاسود ما يدل على ان الاشارة بمافى اليماني مقدم على الاشارة باليسرى والفرق ظاهر سم (قوله ثم قبل) اى كافى الفتح وكذا فى النهاية والمعنى تبعا لاقاء الشهاب الرملى وجزم فى مختصر الايضاح مختصر بافضل بانه لا يقبل ما اشار به واستقر به فى الحاشية والاياب والامداد ونائى زاد الكردى على بافضل والاول هو المعتمد اه (قوله على الاوجه) به اقضى الشهاب الرملى واعلم ان الشارح لم يتعرض لانه يكرر استلام اليماني او الاشارة اليه وتقييل ما استلم به او اشار به ولا وقد يدل على التكرير قوله السابق انفا مع تكرره ثلاثا وكذا ما ياتى فى اليماني سم اقول وفى شرح بافضل والونائى التصريح بسن تكرير جميع ما ذكر كما فى الحجر الاسود (قوله ليس على القواعد) وكان المراد ليس على اخر القواعد ولا فهو على القواعد فليتامل سم (اى باعتبار اسه) سياقه يشعر باختصاص ذلك باليماني مع ان ركن الحجر كذلك كما يعلم بما قدمه فى الكلام على الشاذروا ن سم (قوله ومن ثم قال الخ) عبارة النهاية والمعنى والمراد بعد تقييل الاركان الثلاثة انما هو نتي كون سنة فلو قبلها او غيرها من البيت لم يكن مكروها ولا خلاف الاول بل يكون حسنا كما نص عليه الشافعى رضى الله تعالى عنه بقوله وائى البيت الخ اه (قوله ان مراده بالحسن هنا الخ) اى فلا ينافيه قوله غير انا تؤمر بالاتباع نهاية (قوله سر الخ) اى ما لم يحش الغلط عند الاسرار ع ش (قوله لانه اجمع للخشوع) وفى الفتح ويكره جهر اذى به غيره وكثير من الجهلة والطلبة المرائين يؤذون الطائفتين بجهر همها اى الذكر والقراءة لودعا واحدا ومن جماعة فحسن ونائى عبارة الكردى على بافضل بعد ذكر مثله عن الايضاح قال عبد الرؤف يلزم من ذلك الجهر بالدعاء ولا يضرب لانه لمصلحة الكل اه (قوله حيث لا يتاذى به احد) عبارته فى شرح بافضل والعباب ويسن الاسرار بهما بل قد يحرم الجهر بان تاذى به غيره اذى لا يَحْتَمِلُ عادة اه (قوله وفى كل طوفة) اى فى اوله قول المتن (وفاء) اى تاما نهاية ومعنى (قوله اى الذى الزمنا الخ) عبارة النهاية والمعنى وهو الميثاق الذى اخذه الله تعالى علينا بامثال امره واجتتاب نهيهِ وافاد بعض العلماء ان الله

(قوله وبفض ووده فاستدل لانه لما ذكر عجيب) أى اذ لا تعرض فيه بوجه ما ادعاه إلا أن يكون ذكر خصوص السبعة والعشرة للتمثيل ومع ذلك ففيه ما فيه (قوله فاليسرى فمافى اليماني الخ) فلا سلام باليسرى يقدم على الاستلام بمافى اليماني وتقدم عن عبارة شرح المنهج فى الحجر الاسود ما يدل على ان الاشارة بمافى اليماني مقدم على الاشارة باليسرى والفرق ظاهر (قوله ثم قبل ما اشار به) هو شامل للبدو ما فيها (قوله على الاوجه) به اقضى شيخنا الشهاب الرملى واعلم ان الشارح لم يتعرض لانه يكرر استلام اليماني او الاشارة اليه وتقييل ما استلم به او اشار به ولا وقد يدل على التكرير قوله السابق انفا مع تكرره ثلاثا وكذا ما ياتى فى اليماني (قوله اى باعتبار اسه الخ) سياقه يشعر باختصاص ذلك باليماني مع ان ركن الحجر كذلك كما يعلم بما قدمه فى الكلام على الشاذروا ن (قوله ليس على القواعد) وكان المراد ليس على اخر القواعد ولا فهو على القواعد فليتامل بعد (قوله اول طوافه وفى كل طوفة) سكت عن اخر الاخرة

أطوف ( والله أكبر) أى من كل من هو بصورة معبود من حجر او غيره ومن ثم ناسب ما بعده وهو (اللهم إيماننا بك) اى تعالى أو من أو أطوف فهو مفعول مطلق أو لاجله ( ونصديقنا بكتابك ووفاء بعدك ) أى الذى الزمنا به نبينا صلى الله عليه وسلم

من امثال الاوامر واجتناب النواهي وقيل امره تعالى يكتب ما وقع يوم الست بر بكم وبادراجته الحجر وقد بوى اليه خبر انه يشهد لمن استلمه بحق اى اسلام (واتباع السنة) اى طريقة (نيك محمد ﷺ) روى ذلك حديثا ورد بان لا يعرف لكن جاء في خبر منقطع يارسل الله كيف نقول اذا استلنا قال قولوا باسم الله والله اكبر يا باالله وتصديقا بما جاء به محمد ﷺ ولما رواه الشافعي رضى الله عنه في الام قال هكذا احب ان يقول الرجل عند ابتداء الطواف وفي الروق يسن رفع يديه حتى منكبيه (٨٧) في الابتداء كالصلاة وهو ضعيف وان

واقفة بحث المحب الطبرى انه يجب افتتاح الطواف بالتكبير كالصلاة لانه ضعيف ايضا بل شاذ وإن تبعه بعضهم (وليل قبلالة الباب) اى جهته كما قاله شارح وهو واضح فان الظاهر انه يقوله كالذى قبله وهو ماش اذا الغالب ان الوقوف في المطاف مضرو عليه فلا يضر كونهما يستغرقان اكثر من قبالتى الحجر والباب لان المرادهما وما بازائهما وكذا في كل ما ياتي (اللهم البيت بيتك) اى الكامل الواصل لغاية الكمال اللاتق به من بين البيوت هو بيتك هذا لا غير وكذا ما بعده (والحرم حرمك والامن امنك وهذا) اى مقام ابراهيم كما قاله الجويني وقول ابن الصلاح انه غلط فاحش بل يعنى نفسه ليس في محله لان الاول انسب واليق اذ من استحضر ان التحليل استعاذ من النار اى بنحو ولا تحزن يوم يعيشون اوجب له ذلك من الخوف والخشوع والتضرع مالا

تعالى لما خلق ادم استخرج من صلبه ذريته وقال ألسن بر بكم قالوا ايل فأمر أن يكتب بذلك عهد ويدير ج في الحجر الاسود اه (قوله امره يكتب الخ) اى بما تضمنه ذلك الكتاب المأمور به من الميثاق (قوله روى الخ) عبارة النهائية والمعنى اتباعا للسلف والخلف اه (قوله بان لا يعرف) اى انه حديث كرى (قوله هكذا) اى ما جاء في هذا الخبر (قوله وفي الروق يسن) اقره النهائية والمعنى (قوله وهو ضعيف) قال في حاشية الايضاح بل بدعوناى عبارة سم واذ قلنا بضعة وشذوه فهل يسن فيه نظرو ظاهر كلامهم انه لا يسن ايضا ويؤيده عدم وروده بخلاف الصلاة والقياس بعيد فليتأمل اه قول المتن (وليل) اى ندبا (قبالة الباب) بضم القاف اى في الجهة التى تقابله اللهم البيت الخ وعند الانتهاء الى الركن العراقى اى تقريبا اللهم انى اعوذ بك من الشك والشرك والنفاق والشقاق وسوء الاخلاق وسوء المنظر فى الاهل والمال والولد وعند الانتهاء الى تحت المزاب اى تقريبا اللهم اظلى في ظلك يوم لا ظل الا ظلك واسقنى بكاس محمد ﷺ شرابا هنيئا لا اظما بعده ابدأ بالجلال والاكرام وبين الركن الشامى واليمانى اللهم اجعله حجاجا مبرورا وذنبيا مغفورا وسعييا مشكورا وتجارة لن تبور يا عزيز يا غفور اى واجعل ذنبى مغفورا وقس به الباقى والمناسب للبعث ان يقول عمرة مبرورة ويحتمل استحباب التعبير بالحج مرة لاعتاد للخبر ويقصد المعنى اللغوى وهو القصد نه عليه الاسوى في الدعاء الا فى الرمل ومحل الدعاء هذا اذا كان في ضمن حج او عمرة والافيدعو بما احب نهاية ومعنى (قوله وهو ماش) اى يقوله حالة المشى وخير كونهما يرجع الى الدعاءين وخير هما يرجع الى القبالتين كرى (قوله اى مقام ابراهيم) فيشير اليه بالقلب عش وثنائى (قوله كما قاله الجويني) وهذا هو المعتمد كاجزم به فى الانوار وشيخنا فى شرح الروض ومعنى ونهاية (قوله أنه غلط) اى كون المشار اليه مقام ابراهيم (قوله عرايا الخ) محل تأمل بصرى (قوله اثر او لا خبرا) الاثر قول التابعى والخبر قول الصحابى كرى والاولى تفسير الاول بقول الصحابى والتابعى والثانى بقول النبى ﷺ (قوله فيها اقول الخ) قيل فى الاولى هى المرأة الصالحة وقيل العلم وقيل غير ذلك وقيل فى الثانية هى الجنة وقيل العفو وقيل غير ذلك نهاية ومعنى (قوله وهو كالتحكم) مسلم ان لم يكن مستند الى دليل وهو بعيد سما والمنقول عنهم ذلك منهم صحابة ومنهم تابعون اجلاؤا والحاصل ان التخصيص ليس من مقتضى اللفظ فان كان لدليل فلا تحكم او لغيره فهو مستحيل عن ذكر بصرى ولك أن تختار الشق الثانى وتريد بالدليل ما ليس له نوع قوة كما اشار اليه الشارح بقوله كالتحكم بالكاف (قوله كل خير الخ) قد يقال موضوع النكرة الفرد المنتشر ولا يراى ادمها العموم إلا فى مواطن ليس هذا منها بصرى وقد يجاب بان العموم مستفاد من المقام كما فى قوله تعالى علمت نفس ما قدمت وقولهم ثمرة خير من جرادة (قوله دنوى الخ) عبارة الونائى كل خير دينى او ما يجزله اه (قوله والروح) لعل الواو بمعنى او (قوله سنده صحيح) قال الشافعي رضى الله تعالى عنه وهذا احب ما يقال فى الطواف الى وأحب أن يقال فى كله اى الطواف نهاية ومعنى (قوله بلفظ ربنا) اى بدل اللهم عش (قوله لمن زعم الخ) وهو المحلى عش (قوله كعبارة الشافعي) اى اللهم ربنا (قوله لم يرد) خبر ولفظ اللهم قول المتن فليراجع ثم رأيت ما يأتى فى أول الفصل الا فى من قوله لكن يعكز عليه الخ وهو قد يدل على أنه يطلب فى آخر الاخرة التقليل ونحو مما يأتى (قوله لانه ضعيف ايضا بل شاذ) واذ قلنا بضعة وشذوه فهل يسن فيه

يوجب له الثانى بعض معشاره على أنه لو لم يرد الاول لكان ذكره فى هذا المحل بخصوصه عريا عن الحكمة (مقام العائد بك من النار) قيل لا يعرف هذا اثرا ولا خبرا (وبين اليمانيين اللهم اتنا فى الدنيا حسنة وفى الآخرة حسنة) فهما اقوال كل منها عين اهم انواع الحسنة عنده وهو كالتحكم فالوجه ان مراده بالاولى كل خير دنوى يحجر لخير اخرى وبالثانية كل مستلذذ اخرى يتعلق بالبدن والروح (وقنا عذاب النار) سنده صحيح لكن بلفظ ربنا وبه عبر فى المجموع وفى رواية اللهم ربنا وهى افضل ومن ثم عبر بها الشافعي رضى الله عنه قيل ولفظ اللهم وحده كما وقع فى المتن اى والروضة خلافا لمن زعم ان عبارتها كعبارة الشافعي لم ترد

(وليدع) ندبا (بما شاء) من كل دعاء جائز له وغيره هو الأفضل لاقتصار على ما يتعلق بالآخرة (وما ثور الدعاء) الشامل للذكر لان كلا قد يطلق و براد به ما يعم الاخر في الطواف بانواعه السابقة وهو ما ورد عن النبي ﷺ اوعن احدا من الصحابة رضوان الله عليهم اجمعين وبق منه غير ما ذكرنا شيئا ذكرت اكثرها مع بيان سندها في الحاشية والحاصل انه لم يصح منها عن النبي ﷺ الا ربنا اتنا الى اخره اللهم فغني بمارزقتي وبارك لي فيه واخلف على كل غائبة لي منك بخير فان قلت روى ابن ماجة خبرا فيه فضل عظم لمن طاف اسبوعا ولم يتكلم فيه الا بسبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم فلم يتعرض الاتحباب لنسب هذه الكلمات في الطواف قلت قد صرحوا به في قولهم وما ثور الدعاء (٨٨) افضل واشاروا اليه ايضا بذكر حديثه في هذا المبحث فان قلت يلزم عليه انه لا يأتي بشيء من

الاذا كان له شرط فيه ان لا يتكلم في طوافه بغير تلك الكلمات وهذا مناف لتدبيرهم جميعا ما مر في محاله قلت لا يلزم عليه ذلك وانما الذي يلزم عليه انه مع تحصيله بتلك الكلمات التي لم يأت فيه بغيرها مفضل بالنسبة للآتيان بالاذاكر في محالها وأفضل من القراءة ولا محذور في ذلك (أفضل من القراءة) اي الاشتغال به أفضل من الاشتغال بها ولو لحوق هو الله احد على ما اقتضاه اطلاقهم خلافا لمن فصل ويوجه بانها لم تحفظ عنه ﷺ فيه وحفظ عنه غير هادئ على انه ليس في محله بطريق الاصاله بل منعها فيه بعضهم فمن ثم اكتفى في تفصيل الاشتغال بغيرها عليها بالنسبة لهذا المحل بخصوصه بادنى مرجح لو روده عن صحابي ولو من طريق ضعيف على ما اقتضاه اطلاقهم (وهي أفضل من غير

(وليدع بما شاء) أى في جميع طوافه فهو سنة مأثورا كان أو غيره وإن كان أفضل كما قال (وما ثور الدعاء) بالثلاثة أى المنقول من الدعاء في الطواف نهاية ومعنى (قوله من كل دعاء جائز الخ) مقتضى كلامه ههنا الدعاء بدنيوى مندوب وان الأفضل لاقتصار على الاخرى وفي الحاشية ان الدنيوى جائز لا مندوب فليحرر بصري (قوله له الخ) متعلق بليدع (قوله لان كلا) أى من لفظي الدعاء والذكر (قوله في الطواف) متعلق بالمأثور (قوله وهو ما ورد الخ) أى ولو ضعيفا ونائى (قوله وبق منه) أى من المأثور (قوله والله اللهم فغني الخ) يقول بين المأثريين ايضا شرح بافضل وونائى (قوله واخلف على كل غائبة الخ) أى كن خلفا على كل نفس غائبة لم لا يسأ بخير او اجعل خلفا على كل غائبة لي خير او تشديد على تصحيفه ونائى عبارة الكردى على بافضل المشهور تشديدا لىاء من على لكن قال الملا على القارى الحنفى في شرح الحصن الحصين واخلف ههزة وصل وضم لامه أى كن خلفا على كل غائبة أى نفس غائبة لي بخير أى ملا بساله او اجعل خلفا على كل غائبة لي خير اقبالاً للتعدية واما ما لهج به بعض العامة من قوله على بتشديد الياء فهو تصحيف في المبنى وتحريف في المعنى كالا يخفى اه فراجع اه (قوله يلزم عليه) أى على العمل بذلك الخبر (قوله شرط فيه) أى في الخبر المذكور (قوله وانما الذي يلزمه انه الخ) محل تأمل (قوله انه مع تحصيله الخ) أى ان الطائف مع اتيانه بتلك الكلمات الخ واقتصاره في الطواف عليها أو أن الطواف مع اشتماله بتلك الكلمات واقتصاره عليها (قوله مفضل بالنسبة للآتيان الخ) يعنى ان كلاما من المذكورين افضل من غيره وان كان سبحانه الله الخ واقتصار عليه مفضلا بالنسبة للآتيان الاذاكر المارة في محله (قوله وافضل الخ) عطف على مفضل (قوله بانها) أى القراءة (قوله فيه) أى الطواف (قوله ومن ثم) أى من اجل ان الطواف ليس محل القراءة بطريق الاصاله (قوله لانها) الى قوله لا ينافيه في النهاية والمعنى (قوله لانها افضل الخ) يعنى ان الموضوع موضع ذكر القرآن افضل الذكر نهاية ومعنى (قوله الذكر الخ) أى الماشى ولو صديا معنى ونهاية (قوله لا ينافيه الخ) محل تأمل بصري عبارة النهاية ويكره تسمية الطوافات اشواطا كالتقل عن الشافعي والاصحاب وهو الاوجه وان اختار في المجموع وغيره عدما اه وعبارة الونائى وكرهه باد تسمية الطواف شوطا ودورا أى ينبغي التنزه عن التلفظ بهما لاشعارهما بما لا ينبغي لان الشوط الهلاك والدور كانه من دائرة السوء اه وقال المعنى والمختار كفى المجموع انه لا يكره تسمية الطوافات شوطا اه (قوله فليست الخ) أى الكراهة فيهما (قوله وحيثئذ) أى حين اذا كانت الكراهة ادبية (لا يحتاج) أى في دفع المناقاة (قوله على انه) أى كلام المجموع (قوله يؤيده) أى كون الكراهة شرعية (قوله بان ذلك الخ) او بان ذلك ورد فيه نهى عن الشارع صلى الله عليه وسلم بخلاف هذا بصري (قوله بان لا يكون) الى قول المتن وفي قول في النهاية والمعنى

وظاهر كلامهم أنه لا يسن أيضا ويؤيده عدم وروده فيه بخلاف الصلاة والقياس بعيد فليتل (قوله وأفضل من القراءة) هل فيه مخالفة لقول المتن وما ثور الدعاء الخ (قوله لا توافيه كراهة الشافعي والاصحاب الخ)

مأثوره) لأنها أفضل الذكر وجاء بسند حسن من شغله ذكرى عن مسلقى أعطته أفضل ما أعطى السائلين وفضل كلام الله تعالى على سائر الكلام كفضل الله تعالى على سائر خلقه (وان رمل) الذكر المحقق (في) جميع (الاشواط) لا توافيه كراهة الشافعي والاصحاب تسمية المرأة شوطا لانها كراهة ادبية اذ الشوط الهلاك كما كره تسمية ما يذبح عن المولود عقيقة لاشعارها بالاعقوق فليست شرعية لصحة ذكر العقيقة في الاحاديث والشوط في كلام ابن عباس وغيره وحيثئذ لا يحتاج الى اختيار المجموع عدم الكراهة على انه يؤهم ان الكراهة المذهب ولكنها خلاف المختار وليس كذلك لما علمت انها كراهة ادبية لا غير فان قلت يؤيده كراهة تسمية العشاء عمة شرعا قلت يفرق بان ذلك فيه تغيير للفظ الشارع بخلاف هذا (الثلاثة الاول بان يسرع مشيه مقاربا خطاه) بان لا يكون فيه وثوب ولا عدو

مع من كنفه (ويسمى على هينته في الباقي) وهو الاشواط الاربعة للاتباع فيها رواه مسلم (٨٩) وسيله قول المشركين لما دخل صلى الله

عليه وسلم بأصحابه معتمرا  
سنة سبع قبل فتح مكة بسنة  
وهنتهم حتى يشرب أى فلم  
يبق لهم طاقة بقتالنا  
فأمرهم صلى الله عليه وسلم  
به ليرى المشركين بقاء  
قوتهم وجلدهم وشرع مع  
زوال سبه ليتذكر به ما كان  
المسلمون فيه من الضعف  
بمكة ثم نعمة ظهور الاسلام  
واعزازه وتطهير مكة من  
المشركين على عمر الاعوام  
السنين ويرمل الحامل  
بمحموله ويحرك الراكب  
دابته ويكره ترك ذلك  
وقضاء الرمل في الاربعة  
الاخيرة لان فيه تقويت  
سنتها من الهينة (ويختص  
الرمل بطواف يعقبه سعى)  
مطلوب أراد كطواف  
معتمرو لو مكيا احرم من  
الحرم وحاج او قارن قدم  
قبل الوقوف او بعده وبعد  
نصف الليل ليلة النحر (وفي  
قول يختص بطواف  
القدم) وان لم يرد السعى  
عقبه لانه الذى رمل فيه  
عليه السلام وكان قارنا في آخر  
أمره وأجاب الاول بأنه  
سعى بعده فليس الرمل فيه  
لخصوص القدم وان لم  
يسع لان الواقع خلافه بل  
لكونه أراد السعى عقبه  
ولو اراد السعى عقب  
طواف القدم ثم سعى  
ولم يرمل لم يقضه في

إلا قوله مع من كنفه (قوله مع من كنفه) متعلق بيسرع بصرى (قوله وسيله الخ) عبارة النهاية والمعنى  
والحكمة في استحباب الرمل مع زوال المعنى الذى شرع لاجله وهو انه صلى الله عليه وسلم لما قدم مكة هو  
وأصحابه وقد وهنتهم حتى يشرب فقال المشركون انه يقدم عليكم غدا قوم قد وهنتهم الحى فلقوا منها شدة  
فحلسوا بما لى الحجر بكسر الحاء فاطلع الله نبيه على ما قالوه فأمرهم ان يرملوا ثلاثة اشواط وان يشموا اربعة  
بين الركبتين ليرى المشركون جلدهم فقال المشركون هؤلاء الذين زعمتم ان الحى قد وهنتهم هؤلاء اجلد من  
كذا وكذا ان فاعله يستحضر به سبب ذلك وهو ظهور أمرهم فيذكر نعمة الله تعالى على اعزاز الاسلام  
وأهله اه وقولهما اربعة الاولى الموافقة لما يأتى عن الكردى اننا اسقاطه (قوله معتمرا الخ) أى عمرة  
القضاء وفى حديثها انه صلى الله عليه وسلم امر أصحابه ان يرملوا ثلاثة اشواط ومشوا ما بين الركبتين وجرى  
عندنا قول ضعيف اخذ من الحديث المذكور انه لا يرمل بين النيامين لكن الأرجح ما وقع له صلى الله عليه  
وسلم في حجة الوداع من الرمل في جميع الطوافات الثلاث الاول لانه ناسخ لما وقع في عمرة القضاء ولما ذكر عمرة  
القضاء لان حديثها فيه ذكر سبب مشروعية الرمل اه كردى على بافضل (قوله ويرمل الحامل الخ) وافهم  
كلامه أى المصنف لو تركه في بعض الثلاثة الاول اتى به في باقيها نهاية (قوله ويحرك الراكب الخ)  
ينبغى مع من كنفه لان تحريكها إنما يقوم مقام الاسراع فى المشى وكذا يقال فى الحمول بصرى وفيه وقفة  
فليراجع (قوله ويكره ترك ذلك) أى ترك الرمل بلا عذر نهاية زاد المعنى والمبالغة فى الاسراع فيه اه قول  
المتن (ويختص الرمل الخ) ويسمى خبيئا نهاية ومعنى قول المتن (يعقبه سعى) عبارة المنهج وشرح بافضل بعده  
سعى مطلوب اه زاد الوائى أراداه وان طال الزمان بينهما وان طرأ له تأخير السعى اه (قوله مطلوب)  
أى بان يكون بعد طواف قدوم او ركن فان رمل فى طواف القدوم وسعى بعده لا يرمل فى طواف الركن لان  
السعى بعده حيثئذ غير مطلوب ولا رمل فى طواف الوداع لذلك نهاية ومعنى (قوله أراداه) أى شروطه ثلاثة  
ان يكون بعده سعى وان يكون السعى مطلوبا وان يكون مريدا له بالنسبة للقدم قبل الوقوف بعرفة كردى  
على بافضل قال سم خرج بقوله أراداه ما لو لم يردوه هو شامل لما لو اراد تركه وما لو لم يرد شيئا فليراجع اه  
(قوله وبعد نصف ليلة النحر) أى بخلاف ما إذا كان القدوم بعد الوقوف قبل نصفها وطاف لذلك القدوم  
كما هو سنة فلا يجزى السعى بعد ذلك الطواف كإياى (ولو اراد) الى المتن فى المعنى (قوله لم يقضه فى طواف  
الافاضة) أى لان السعى بعده حيثئذ غير مطلوب نهاية ومعنى (قوله أى فى المحال التى الخ) صريح كلام التنبيه  
ان دعاء الرمل المذكور مع التكبير اه لم يختص بمحاذاة الحجر واما فمعاذاه فيدعو بما احب وافرده المصنف  
عليه فى التصحيح واعتمده الاسنوى لكن اعترض عليه بان ظاهر كلام الشيخين والام ان ذلك لا يختص به  
لان لمحاذاة الحجر ذكر انحصار عند كل طوفة وعليه فيقول فى الاماكن التى ليس لها ذكر مخصوص اه من  
حاشية الشارح على الايضاح وجزم شيخ الاسلام فى الاسنى بكلام التنبيه من غير عزوه له ولا تعقبه بما ينافيه  
واما صاحب المعنى والنهاية فلم يتعرضا بخصوص المحل بل قالاه فى أى فى الرمل لا غير بصرى اقول بل ظاهر  
المعنى والنهاية ان الدعاء المذكور فى المتن يندب فى جميع الرمل وان الدعاء الا فى الشرح يندب فى جميع  
الاربعة الاخيرة إلا ان يقال انها مسكتان عن مثل قول الشارح هنا أى فى المحال الخ فيما يأتى فى تلك المحال  
اعتمادا على علمه من قول المصنف السابق وان يقول اول طواف الخ قول المتن (اللهم اجعله الخ) عبارة العباب

وهو الأوجه وان اختار فى المجموع وغيره عدمها شرح مر (قوله فى المتن ويختص الرمل بطواف  
يعقبه سعى) عبارة العباب فى طواف الحج أو العمرة ان عقبه سعى اه وعبارة المنهج بعده سعى مطلوب اه  
(قوله أراداه) خرج ما لو لم يردوه هو شامل لما لو اراد تركه وما لو لم يرد شيئا فليراجع (قوله فى المتن اللهم اجعله  
الخ) عبارة العباب وان يقول فى رمله بعد تكبيره محاذيا للحجر الاسود اللهم الخ قال فى شرحه عقب قوله  
محاذيا للحجر الخ ما نصه كما قاله الاسنوى وغيره لكن ظاهر كلام الشيخين والمجموع انه يندب فى جميع رمله

الاثم من البر وهو الاحسان او الطاعة وياقي هذا ولو في العمرة لانها تسمى حجا اصغر كما ورد في خبر (وذنبا) اي واجعل ذنبي ذنبا (مغفور او سعيامشكوراً) للاتباع على ما ذكره الرافعي ويقول في الاربعة الاخيرة اي في تلك المحال رب اغفر وارحم وتجاوز عما تعلم انك انت الاعز الاكرم اللهم ربنا آتانا في الدنيا حسنة الى اخره (وان يضطبع) الذكر المحقق ولو صييا فيسن للولي فعله به (في جميع كل طواف يرمل فيه) اي يشرع فيه الرمل وان لم يرمل للاتباع بسند صحيح ويكره تركه ولو تركه في بعضه اتي به في باقيه (وكذا) يسن الاضطباع (في) جميع (السعي على الصحيح) قياساً على الطواف ويكره فعله في الصلاة كسنة الطواف (وهو) لغة افتعال من الضبع باسكان الباء وهو العضد وشرعاً (جعل وسط) بفتح السين في الافصح (ردائه تحت منكبه الايمن وطرفيه على) منكبه (الايسر) ويدع منكبه الايمن مكشوفاً كدأب اهل الشطارة المناسب للرمل هذا اذا كان متجرداً إذ الظاهر فعله للاباس ولو بغير عذر (ولا ترمل المرأة) ومثلها الخنثى (ولا تضطبع)

وأن يقول في رمله بعد تكبيره محاذياً للحجر الاسود اللهم الخ قال في شرحه عقب قوله محاذياً للحجر مانصه كما قاله الاسنوي وغيره لكن ظاهر كلام الشيخين والمجموع انه يندب في جميع رمله وعبارته يستحب ان يدعو في رمله بما احب من امر الدين والدنيا والاخرة واكداه اللهم اجعله حجاء مبرور الخ نص عليه واتفقوا عليه انتهت وما ذكره من النص ظاهر فيما قاله اه سم (قوله المصحوب بالذنب الخ) انظر التقيد بالمصحوب بما ذكر مع قوله الاتي اي سليمان الخ فانه مع فرض مصاحبته لما ذكر لا يمكن سلامته من ذلك فكيف يتأتى سؤاله السلامة إلا ان يراد بالمصحوب ما من شأنه ان يكون مصحوباً بذلك فليتأمل سم أقول يدفع الاشكال من اصله قول الشارح إذ الذنب مقول الخ إذ الذنب بمعنى عدم الكمال لا يتأني السلامة عن الاثم كما هو ظاهر (قوله كالمغفرة) اي فانها مقولة بالتشكيك على الكمال فلا تنافي العصمة عن الاثم (قوله) وياقي بهذا الخ اي لفظ حجاء مبرور او قال النهاية والمغنى والمناسك للعتمر ان يقول عمرة مبررة ويحتمل استحباب التعبير بالحج مراعاة للخبر ويقصد المعنى اللغوي وهو القصد اه (قوله لانها تسمى الخ) قد يقال لا يزم بما ذكر أن يطلق عليها الحج المطلق بصري وقد يجاب بأن اطلاق المطلق على المقيد شائع قول المتن (وسعيامشكوراً) اي واجعل سعيي سعيامشكوراً اي عملاً مقبلاً شرح العباب اه سم (قوله في تلك المحال الخ) عبارة الونائي فان فرغ من دعاء محل قبل ان يصل الى الاخر قال في غير الرمل كالاربعة الاخيرة رب اغفر وارحم الخ وقال في الرمل اي الثلاثة الاولى اللهم اجعله حجاء مبرور امشكوراً اه وتقدم ان ظاهر النهاية والمغنى والمجموع ان هذا يندب في جميع الرمل وظاهر الاولين ان الاول يندب في جميع الاربعة الاخيرة (قوله الذكر) الى قوله لان الامام الخ في النهاية لا قوله ويكره تركه الى المتن وقوله هذا ان كان الى المتن وقوله ولمن اطلق عدمها وكذا في المغنى لا قوله ان قصد الى المتن وقوله ولعله الخ قول المتن (وكذا في السعي الخ) اي سواء اضطبع في الطواف قبله ام لانهاية ومغنى (قوله قياساً على الطواف) اي بجامع قطع مسافة مأمور بتكريرها نهاية ومغنى قال الزركشي ظفرت فيه بحديث صحيح وهو انه صلى الله عليه وسلم طاف بين الصفا والمروة طارحاً رداءه انتهى وليست دلالة على خصوص الاضطباع بوضحة اعياب اه كردد على بافضل (قوله ويكره فعله في الصلاة) اي فيزيله عند ارادتها ويعيده عند اعادة السعي نهاية ومغنى (قوله افتعال من الضبع) وهو مصدر ضبع ز يدفعه بالهمزة والتاء فصار اضطبع اذ من قوا عدمه انه إذا كان فاء افتعل صاد او ضاد او طاء او ظاء قلبت تاؤه طاء كردد على بافضل (قوله مكشوفاً) اي ان امكن ونائي اي بان لم يتعذر ببرد او حر يضره محمد صالح (قوله هذا الخ) اي قوله ويدع منكبه الخ (قوله) إذ الظاهر فعله الخ اي فعل الاضطباع للايس الخيط لكن من غير كشف كردد على عبارة الكردى على بافضل ويسن فعله ولو من فوق المحيط اه (قوله ولو بغير عذر) هذا ما استظهره في الحاشية مع نقله عن بحث الزركشي انه لا يسن مطلقاً وعن بحث غيره انه يسن ان كان لعذر وإلا فلا انتهى اه بصري عبارة الطائفي قوله بغير عذر وقياسه بالاولى ان المحرم لو كان له رداء فاضطبع باعلامها وستر منكبه باسفلها حصل السنة اي اصلها بل كالحا حيث كان لعذر كحرو برد اه (قوله وان خلا المطاف) اي ولو ليلانهاية (قوله بل يجرمان) قال في المغنى وكونه دأب أهل الشطارة يقتضى تحريره كما قاله الاسنوي لان ذلك يؤدى الى التشبه بالرجال بل باهل الشطارة منهم والتشبه بهم حرام انتهى وقال في النهاية مفتضى المحرر التحريم لكن ظاهر كلامهما في بقية كتبها باني ذلك فالوجه عدم التحريم عند انتفاء قصد التشبه انتهى ويمكن ان يقال ان سلم انه من وعبارته ويستحب ان يدعو في رمله بما احب من أمر الدين والدنيا والاخرة وآ كده اللهم اجعله حجاء مبرور الخ نص عليه واتفقوا عليه انتهت وما ذكره من النص ظاهر فيما قاله اه (قوله كالمغفرة) اي فانها مقولة كذلك (قوله في المتن والشارح وذنبا اي واجعل ذنبي ذنبا مغفوراً) قال في شرح العباب قال العلماء تقديره اجعل ذنبي ذنبا مغفوراً وسعيي سعيامشكوراً اي عملاً مقبلاً يزكو لصاحبه ومساعى الرجل اعماله واحداثها مسعاة اه (قوله بل يجرمان

ان قصد التشبه بالرجال على الاوجه خلا فالن اطلق الحرمة ولمن اطلق عدمها (وان يقرب) المذكور مطلقا حيث لا ايداء ولا تاذى بنحو رحمة (من البيت) تبركابه لشرفه ولا نه اسير لنحو الاستلام لكن قال الزعفراني الافضل ان يبعد (٩١) منه ثلاث خطوات ليامن الطواف على

الشاذروان ولعله باعتبار زمنه لما كان الشاذروان مسطحاً يطوف عليه العوام وكان عرضه دون ذراع اما الان فلا ياتي ذلك لان الامام المحب الطبري جزاه الله خيرا اجتهد في تسنيمه وتسميه ذراعاً وبقي الى الان عملاً بقول الازرقى وصنف في ذلك جزء حسناً رأته بخطه وفي اخره انه استنتج من خبر عائشة لولا قومك حديثه عهد بكفر لهدمت البيت الحديث انه يجوز التغيير فيه لمصلحة ضرورة او حاجة او مستحسنة وقد الفت في ذلك كتاباً حافلاً سميته المناهل العذبة في اصلاح ما وهى من الكعبة دعا اليه بخط جمع جم فيه لما وردت المراسيم بعبارة سقفاً سعة وتسعين لما انها سدتها من خرابه (فلو فات الرمل بالقرب لرحمة) او خشي صدم نساء (فالرمل) حيث لم يرج فرجة على قرب عرفاً ولم يؤذ او يتاذ بوقوفه (مع بعد) لا يخرج به عن حاشية المطاف بخلاف في صحة طوافه حيث (اولى) لان ما تعلق بذات العبادة افضل مما تعلق بمحلها كالجماعة بغير المسجد الحرام اولى من الانفراد به (الا ان

الزى المختص بالرجال في ذبغى التحريم مطلقاً من غير تفصيل كما هو قياس نظائره والافينغى عدم التحريم مطلقاً اذ لا معنى للقصد حيث يدبصرى (قوله ان قصد التشبه) وانما لم يحرم ما وان لم يقصد التشبه لانه ليس من الزى المختص بالرجال سم وفيه نظر (قوله الذكر مطلقاً) اى اما المرأة والخنى فيكونان في حاشية المطاف فان طافا خالين فكلا رجل في استحباب القرب معنى ونهاية زاد الوائى قال عبد الرؤف والخنى يتوسط بين الرجال والنساء اه (قوله حيث لا ايداء) حاصل نص الام انه يتوقى التاذى والايداء بالزحام مطلقاً ويتوقى الزحام الخالى عنهما لا فى الابتداء والاخيرة بصرى وجرى على ذلك الحاصل النهاية وشرح بافضل (قوله بنحو رحمة) اى كتنجس المحل القريب ونائى (قوله ولعله) ذكر في النهاية نحو ذلك عبارة تهو كان ذلك عند عدم ظهور الشاذروان اما عند ظهوره فلا احتياط كما هو ظاهر اه وقال في المغنى والاولى كما قال بعضهم ان يجعل بينه وبين البيت ثلاث خطوات ليامن مرور بعض جسده على الشاذروان انتهى اقول قد يقال انه اوجه لان التسنيم لا يمنع دخول جزء منه كيداه في هواء الشاذروان فلا احتياط في البعد بنحو ما ذكره الزعفراني مما يحصل به الامن بما ذكر ثم رأيت تلبيد الشارح نقل كلامه هذا في شرحه على مختصر الايضاح ثم عقبه بقوله فيه نظر بل الابعاد قليلاً اولى اه بصرى عبارة الوائى والاحتياط الابعاد عن البيت بذراع اه وفي الكردى على بافضل عن مختصر الايضاح للشارح وعن البكرى وابن علان بنحو ذراع اه (قوله وصنف) اى المحب الطبري في ذلك اى في وجوب التسنيم صونا لطواف العامة ش (قوله استنتج) لعله ببناء المفعول (قوله وقد الفت) من كلام الشارح نفسه و (قوله في ذلك) اى في جواز التغيير في البيت لما ذكر (قوله دعالية) اى التأليف (قوله جم) أى كثير (فيه) اى في جواز التغيير (قوله لما وردت الخ) بكسر اللام و (قوله لما انها) بفتحها والضمير يرجع الى السقف و (سدتها) خدامها كردى والاولى والصواب عكس ما ذكره في اللامين وأن الضمير يرجع لما الموصولة (قوله سنة تسع وخمسين) اى وتسعمائة قول المتن (لرحمة) اى ونحوها نهاية ومعنى (قوله حيث لم يرج) الى قوله ودليل عدم الخ في النهاية والمغنى الا ما انه عليه (قوله حيث لم يرج فرجة الخ) اى فان رجاءها وقف ليرمل فيها نهاية ومعنى (قوله لا يخرج به عن حاشية المطاف) كذا في الاسنى والنهاية تبعاً للبحث الاسنى ذلك وخالف الشارح في شرح العباب فشى على ما يقتضى اطلاقهم ان الرمل مع البعد اولى وإن خرج عما ذكر بصرى عبارة الوائى فلا يبعد بحيث يكون طوافه خارجاً عن المطاف المعهود كفى الفتح والتحفة ونقله سم عن الرمل واستوجه في شرح العباب ما اقتضاه اطلاقهم قال الشلى في شرح المختصر وقول بعض الائمة بعدم صحة الطواف وراء زمزم والمقام ان قال بالبطلان مع العذر ايضاً فهو بعيد وفي المجموع أجمع المسلمون على أنه يجوز التباعد مادام في المسجد وعلى أنه لا يجوز خارجه اه وظاهره او صريحه انه لا يعتد بذلك الخلاف فيجئ يبعد وان خرج عن المطاف للاتيان بالرمل كاقضاء اطلاقهم اه عبارة الكردى على بافضل اذ لم يبعد بحيث يكون طوافه من وراء زمزم والمقام وإلا فالقرب مع ترك الرمل حيث اولى لكره الطواف وراء ما ذكر على المعتمد خلافاً للاباء في اخذه باطلاقهم اه (قوله كالجماعة الخ) عبارة المغنى الا ترى ان الصلاة بالجماعة في البيت اولى من الانفراد في المسجد غير المساجد الثلاث اه وكذا في النهاية الا قوله غير المساجد الخ والظاهر أنه انما سكنت عن الاستثناء هنا كتناء بما قدمه في باب الجماعة (قوله من الانفراد به) اى بالمسجد الحرام خلافاً للنهاية والمغنى وشرح المنهج قول المتن (الا ان يخاف صدم النساء) اى بان كن في حاشية المطاف نهاية ومعنى (قوله وخروجاً من خلاف موجه) اى كالحنابلة ويتلخص مما ذكرته

ان قصدا التشبه لانه ليس من الذى يختص بالرجال

يخاف صدم النساء) اذ ابعد (فالقرب بالرمل اولى) من البعد مع الرمل محافظة على الطهارة ومن ثم لو خاف مع القرب أيضاً لمسه كان ترك الرمل اولى هنا ايضاً ويسن لتاركه كالمعدو الا فى السعى ان يتحرك في مشيه ويرى انه لو امكنه اكثر من ذلك لفعل (وان يوالى) عرفاً الذكر وغيره (طوافه) اتباعاً وخروجاً من خلاف موجه ودليل عدم وجوبه القياس على الوضوء بما جم ان كلامها عبادة يجوز ان يتخللها ما ليس

منها وسيعلم بما يأتي أول الفصل ندب الموالاة بين الطواف والركعتين وبينهما وبين الاستلام وبينه وبين السعي (و) أن (يصلى بعده ركعتين) والافضل للاتباع رواه الشيخان فعلها (٩٢) (خلف المقام) الذي أنزل من الجنة ليقوم عليه إبراهيم صلى الله عليه وسلم عند بناء

الكعبة لما أمر به وأرى محلها بسحابة على قدرها فكان يقصر به إلى أن يتناول الآلة من اسمعيل عليه السلام ثم يطول إلى أن يصنعها ثم بقي مع طول الزمن وكثرة الأعداء بنجب باب الكعبة حتى وضعه صلى الله عليه وسلم بمحله الآن على الأصح من اضطراب في ذلك ولما صلى خلفه ركعتي الطواف قرا واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى كما قرأ ما يتعلق بالصفاء والمشعر الحرام عند وصوله إليهما علما للامة بشرها واحياء لذكر إبراهيم كما احيا ذكره بكأصليت على إبراهيم في كل صلاة لأنه الأب الرحيم الراعي بعبته نبينا صلى الله عليه وسلم في هذه الامة لهذا بهم وتكميلهم والمراد خلفه كل ما يصدق عليه ذلك عرفا وحدث الآن في السقف خلفه زينة عظيمة بذهب وغيره فينبغي عدم الصلاة تحتها وليه في الفضل داخل الكعبة فتحت المذاب فبقة الحجر فالحطيم فوجه الكعبة فين البانين فبقة المسجد فدار خديجة رضى الله عنها ففكة فالحرم كما بينته في الحاشية وغيرها وتوقف الاسنوى في داخل الكعبة ردوه بان فعلها خلف المقام هو الثابت عنه صلى الله عليه وسلم وبأنه لا خلاف بين

في الاصل أن الراجح أن من فرق كثير اندب له الاستئناف مطلقا إن كان لعذر فلا كراهة بل في الايعاب ولا خلاف الاولى ايضا وإن كان لغير عذر من الاعذار التي ذكرها فهو مكروه وقيد في الامداد الكراهة بطواف الفرض وقال في الايعاب قطع طواف النفل وتقريبه لا يكره مطلقا قال في حاشية الايضاح ولا يخلو عن نظر لاملحظ كراهة التفريق الوقوع في الخلاف وهو جار في الفرض والنفل واستوجه في المنع أنه لا يضر تحلل اغماء وجنونا أثناء الطواف وان النص بخلافه مبني على اشتراط الموالاة قال ابن الجلال في شرح الايضاح تبعا لحاشية الشارح وحيث أراد القطع فالاولى أن يقطعه عن وترو أن يكون من عند الحجر الاسود وحيث قطعه لعذر ائيب على ماضى والا فلا ولا يسجد فيه سجدة ص بخلاف سجدة التلاوة اه كرى على بافضل وقوله ندب له الاستئناف مطلقا يأتي في شرح وفي قول يجب الموالاة الخ ما يخالف دعوى الاطلاق ويقيد الندب بعدم العذر وقوله واستوجه في المنع الخ اعتمده باعثن عبارة بعد كلام طويل والوجه عندي أن للمعنى عليه المجنون البناء بعد الافاقة وان النص المتقدم مبني على القول باشتراط الموالاة اه وتقدم عن عشرين ترجيح خلافه (قوله ندب الموالاة بين الطواف والركعتين) ويسن له اذا اخرهما ارافة دم اى كدم التمتع ويصليهما الاجير عن المستاجر ولو معضوبا والولى عن غير المميز نهايه ومعنى وقولها اذا اخرهما الخ لعل الاقرب ضبط التأخير بنظير مامر في ركعتي الوضوء بصري وقولها ويصليهما الاجير عن المستاجر الخ فلو تركها والولى والاجير فينبغي ان يسن دم ويسقط من اجرة الاجير ما يقابل الركعتين عشرين قول المتن (وان يصلى بعده ركعتين) ويجزى عنهما غيرهما بتفصيله السابق في ركعتي الاحرام نهايه ومعنى قول المتن (خلف المقام) افضليته بالنسبة لسنة الطواف خاصة اه كرى على بافضل (قوله بمحله الآن) لو نقل عن محله الآن فالوجه اعتبار محله الآن فيصلى خلفه لا خلف المحل المنقول اليه سم (قوله فكان) أى المقام (يقصر به) أى بإبراهيم يعنى يقصر لأجله ليسهل عليه تناول الآلة من الحجر ونحوه ثم يطول ليسهل له وضع الآلة في الموضع المرتفع كرى (قوله بشرها) اى المقام والصفاء والمشعر الحرام (قوله كل ما يصدق عليه ذلك الخ) اى خلف المقام قال الشيخ ابو الحسن البكرى والقرب معتبر بقدر ستره المصلى وإن زاد بحيث يعد خلفه حصل اصل السنة ووضح انه لو زاد على ثلثائة ذراع بينه وبين المقام يحصل تلك السنة اذا لا يعد خلفه عرفا ولم ار من حرره هذا اه كرى على بافضل عبارة شرح مناسك الشيخ الرئيس وضبطه بعض المتأخرين بثلثائة ذراع اخذا من مقام المأموم مع الامام اه (قوله وحدث الآن في السقف الخ) هذا باعتبار زمنه رحمه الله ثم اضمحلت في هذه الازمنة فله الحمد (قوله ويليه) الى قوله وينت في النهايه وكذا في المعنى الا قوله فدار خديجة (قوله داخل الكعبة) يقدم منه مصلاه صلى الله عليه وسلم فاقرب منه ابن الجلال عبارة مختصر الايضاح مع شرحه والافضل أن يقصد مصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فيجعل ظهره للباب ويستقبل الجدار المقابل له ويجعل بينه وبينه ثلاثة اذرع فيصلى اه (قوله فبقة الحجر) وفي الايعاب ثم بقية الستة الاذرع وفي حاشية الايضاح للشارح وشرحه للجبال الرملى ثم ما قرب من الحجر الى البيت و (قوله فدار خديجة) وفي الايعاب ثم بقية الاماكن الماثورة بمكة وحرماها كرى على بافضل (قوله فالحرم) اى ثم حيث شاء من الامكنة فيما شاء من الازمنة ولا تقوتان إلا بموته نهايه ومعنى ويتصور هذا بمن يصل بعد الكعبة وفيمن صرف صلاته عنهما كرى (قوله في داخل الكعبة) اى في تأخيرها عن خلف المقام عبارة المعنى ومال الاسنوى الى ان فعلها في الكعبة اولى منه خلف المقام والافضل ما في المتن لان الباب باب اتباع الى اخر ما في الشرح (قوله في افضلية ذلك) اى خلف المقام وهو اجماع متوارث لا يشك

(قوله بمحله الآن) لو نقل عن محله الآن فالوجه اعتبار محله الآن فيصلى خلفه لا خلف المحل المنقول اليه لان فعله عليه الصلاة والسلام بين ان خلف محله الآن هو المراد من الايقانه المشروع وان وجود الحجر في ذلك

الامة في افضلية ذلك بل قال الثوري لا يجوز فعلها الا خلفه وما لك ان اداءها مختص به ويرد ايضا بتصریحهم بان النافلة في البيت افضل فيه منها بالكعبة للاتباع (يقرا) ندبا (في الاولى) ببدء الفاتحة (قل يا ايها الكافرون وفي الثانية) بعدها ايضا (الاخلاص) للاتباع رواه مسلم



(ويجهر) ولو بحضرة الناس (لإلا) وبعد الفجر إلى طلوع الشمس ولا يعارضه خلافاً لمن ظنه قولهم يسن التوسط في نافلة الليل بين الجهر والاسرار لأن محله في النافلة المطلقة ولو نواها مع ماسن الاسرار فيه كراتبة العشاء احتمل ندب الجهر مراعاة لها تميزها بالخلاف الشير في وجوبها والسر مراعاة للرتبة لأنها أفضل منها كاصحوا به وهذا أقرب ثم رأيت بعضهم (٩٣) بحث أنه يتوسط بين الاسرار والجهر

مراعاة للصلايتين وفيه نظر لان التوسط بينهما يفرض تصوره وأنه واسطة بينهما ليس فيه مراعاة لواحدة منهما على أنهم لم يقولوا به إلا في النافلة المطلقة كما تقرر (وفي قول تجب الموالاة) بين اشواطه وبعضها (والصلاة عقب الطواف الفرض وكذا النفل عند جمع لانه ﷺ أتى بهما وقال خذوا عني مناسككم وجوابه ان ذلك لا يكفي في الوجوب وإلا لوجب جميع السن بل لا بد من عدم دال على الندب وقد دل عليه في الموالاة ما روي في الصلاة الخبر المشهور هل على غيرها قال لا إلا ان تطوع وعمل الخلاف في تفريق كثير بان يغلب على الظن أنه أضرب عن الطواف بلا عذر ومنه إقامة جماعة مكتوبة وفوت راتبة لافعل جنازة ومكتوبة اتسع وقتها وهو فرض فيكره قطعه وعلى الاول تسقط بغيرها أي ثم ان نويت اثيب عليها وإلا سقط الطلب فقط نظير ما روي في تحية المسجد ونحوها واستشكل هذا بقولهم لا يسقط طلبها مادام حيا

فيه معنى (قوله وبعد الفجر) إلى قوله ولو نواها في النهاية والمعنى وهذا أقرب أي تغليبا للافضل ونائي (قوله) بحث أنه يتوسط (الخ) اتقى به الشهاب الرمي جازما به بصري (قوله) وأنه واسطة بينهما) يتأمل (قوله) كما تقرر أي انفا (قوله) بين اشواطه إلى قوله وعلى الاول في النهاية والمعنى لا أقوله وكذا إلى لانه وقوله وفوت راتبة وقوله ومكتوبة اتسع وقتها (قوله) وبعضها) الانسب وابعاضها بصري (قوله) وكذا النفل (الخ) خلافاً للنهاية والمعنى عبارتهما والقولان في وجوب ركعتي الطواف إذا كان فرضا فان كان نفلا فسنة قطعاً وعلى الوجوب يصح الطواف بدونهما لا تنفاه ركعتيهما وشرطيهما اهـ (قوله) وقد دل عليه) أي على الندب (قوله) ما مر) أي من القياس على الوضوء (قوله) أنه اضرب عن الطواف) أي أو أنه آتية نهاية ومعنى (قوله) بلا عذر) أي فان فرق يسيرا أو كثير ابعذر لم يضرب جزما كالوضوء معنى ونهاية (قوله) ومنه إقامة جماعة (الخ) أي وعروض حاجة لا بد منها شرح بافضل أي كشر من ذهب خشوعه بعبطه ونائي (قوله) وفوت راتبة) خلافاً لصريح الایعاب وظاهر النهاية والمعنى (قوله) لافعل جنازة) قيدها في الایعاب وإن الجمل بما لا ذم تعين عليه ويندب قطع النفل لذلك اهـ كروى على بافضل كذا قيدها بذلك المعنى والونائي وقال عش وإن تعين ويعذر في التأخير إلى فراغه فان خيف تغير الميت فيبغى وجوب قطعه اهـ (قوله) وعلى الاول) أي القائل بكون هذه الصلاة سنة و (قوله) بغيرها) أي سواء كان الغير فرضا أو نفلا اهـ كروى على بافضل (قوله) وإلا سقط الطلب) وقال مر أي والخطيب يحصل الثواب وإن لم تنو نائي (قوله) واستشكل هذا) أي سقوط صلاة الطواف بغيرها (قوله) بان محله إذا نفاها) أي أو لم يصل بعد الطواف أصلا عش وونائي (قوله) وبأنهم صرحوا (الخ) عطف على بان محله الخ عبارة الونائي أو بان يحمل قولهم أي لا يسقط الخ على أنه لا يسقط من كل وجه لانه وإن سقط طلبها نظر إلى قواعد مذهبالكنه لم يسقط بالنسبة لقواعد مذهب من أوجبها فيسن فعلها بعد فعل الفريضة احتياطاً نظر لذلك خروجاً من خلافه اهـ ويحمل كلام الشارح على هذا يندفع استشكل السيد البصري ويستغنى عما تكلفه في الجواب عنه عبارته قوله وبأنهم صرحوا الخ محل تأمل فقد يقال أنه مقول للاشكال لان الطلب إذا سقط فاني تتعقد الصلاة بتلك النية فضلاً على ان تكون الاحتياط وقد يجاب على بعد بان قوله وبأنهم الخ معطوف على قوله بقولهم الخ وسكت عن جوابه للعلم من الجواب المذكور اهـ (قوله) وبأنهم صرحوا بان الاحتياط (الخ) قد يجاب بان محله ما ذكر ايضاً أي من التفي وبان الساقط بغيرها أصل الطلب لا كالمسح وهذا مبني على ما تقدم عن البصري من العطف على بقولهم الخ أو تقدم انفا ما يغني عنه (قوله) والا فضل) إلى قوله وعلى الثاني في المعنى والنهاية (قوله) ويليه ما لو اخرها (الخ) أي بلا كراهة نهاية ومعنى (قوله) ويليه ما لو اقتصر (الخ) أي بلا كراهة فهو خلاف الافضل ونائي (قوله) ما لو اقتصر على ركعتين (الخ) يظهر ان يقال أنه لا يحتاج إلى قصد كونهما عن الجميع بالنسبة لسقوط الطلب وأما بالنسبة لحصول الثواب فاعمل الأقرب اشتراطه بصري (قوله) للكل) أي للمجموع (قوله) وعلى الثاني) أي القائل بوجوب صلاة الطواف (قوله) والقيام فيها) يخالفه قول الونائي ويجوز فعلهما مع القعود أو ان قيل بالوجوب قاله في المجموع اهـ (قوله) السكينة (الخ) ومنها ايضاً نيته ان كان طواف نسك اخذاً عامراً فلو كان عليه طواف افاضة أو نذر ولو لم يتعين زمنه ودخل وقت ما عليه فنوى غيره

المحل أي محله الآن ليس الاعلامة على محل الصلاة فلي تأمل فالكلام بعد محل نظر (قوله) وبأنهم صرحوا بان الاحتياط ان يصلها بعد فعل الفريضة) قد يجاب بان محله ما ذكر ايضاً وبان الساقط بغيرها أصل الطلب

وأجيب بأن محله إذا نفاها عند فعل غيرها وبأنهم صرحوا بان الاحتياط ان يصلها بعد فعل الفريضة والا فضل لمن طاف أسابع فعلها عقب كل ويليه ما لو اخرها إلى ما بعد الكل ثم صلى لكل ركعتين ويليه ما لو اقتصر على ركعتين للكل وعلى الثاني يجب تعددها بعدد الاسابيع والقيام فيها ويتوقف التحلل عليها على وجه الاصح خلافاً ويصح السعي قبلها اتفاقاً (فرع) من سنن الطواف السكينة والوقار

وعدم الكلام إلا في خير  
كتعليم جاهل برفق أن قل  
وسجدة التلاوة لا الشكر  
على الاوجه لانه صلاة وهي  
تحرم فيها ولا تطلب فيما  
يشبهها ورفع اليدين في  
الدعاء كافي الخصال ومنه  
مع تشبيههم الطواف  
بالصلاة في كثير من  
واجباته وسننه الظاهر في  
انه يسن ويكره فيه كل ما  
يتصور من سنن الصلاة  
ومكروهاتها يؤخذ أن  
السنة في يد الطائف ان  
دعا رفقها وإلا فجعلها  
تحت صدره بكيفية ثم  
وأقرب بعضهم بأن الطواف  
بعد الصبح أفضل من  
الجلوس ذاكر إلى طلوع  
الشمس وصلاة ركعتين  
وفيه نظر ظاهر بل الصواب  
أن هذا الثاني أفضل لانه صح  
في الاخبار ان لفعله ثواب  
حجة وعمره تامين ولم يرد  
في الطواف في الاحاديث  
الصحيحة ما يقارب ذلك  
ولان بعض الائمة  
كره الطواف بعد الصبح  
ولم يكره أحد تلك الجلسة  
بل أجمعوا على نديها وعظيم  
فضلها والاشتغال بالعمرة  
أفضل منه بالطواف على  
المعتمد إذا استوى زمانها

كأمر

لا كاله

عن غيره أو عن نفسه تطوعا أو قدوما أو وداعا وقع عن طواف الافاضة أو النذر كافي واجبات الحج  
والعمرة فقوله ان الطواف يقبل الصبر أي إذا صبره لغير طواف آخر كطلب غريم كما مر من الإشارة  
لذلك نهاية ومعنى (قوله وعدم الكلام إلا في الأخير الخ) قال ابن الجلال على الايضاح ويستحب ان لا يتكلم  
فيه بغير الذكر إلا كلاما هو محبوب كما مر معروف واجب أو مندوب أو نهى عن منكر مكروه أو محرم أو  
إفادة علم لا يطول الكلام فيه وهذا القيد مخصوص بغير الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الواجبين لانه  
يجب فعل ذلك وإزالة هذا بما قدر عليه وإن طال زمنه أو نائي (قوله كتعليم جاهل) أي وجواب مستفت  
ويكره البصق فيه بلا عذر وجعل يديه خلف ظهره مكتنفا ووضع يديه على فيه إلا في حالة تناوبه فيستحب  
وتشديك أصابعه أو تفرقها أو كونه حاقبا أو حاقنا أو بحضرة طعام تتوق نفسه له أو كون المرأة متقبلة وليست  
محرمه ويظهر حملها على تنقيب بلا حاجة بخلافها كوجود من يحرم نظره إليها والاكل والشرب فيه وكرهه  
الشرب اخف نهاية وكذا في المعنى إلا قوله وليست إلى قوله والاكل قال عرش قوله مروي يكره البصق فيه أي  
في الطواف وإذا فعله فليكن بطرف ثوبه أما القاءه في أرض المطاف فحرام كما هو معلوم وقوله مروي جعل  
يديه الخ وهل يكره ذلك في غيره أم لا فيه نظر والاقرب الاول لان فيه منافاة لما كان عليه هيئة المتقدمين (قوله  
والاكل والشرب) أي ما لم تدع إليه ضرورة (قوله لا الشكر الخ) أقره ابن الجلال والنائي والكردي  
على بافضل وقال البصري قد يتوقف فإما ذكره وما يدفع قوله لانه صلاة الخ فلهم يسن تعلم الجاهل مع ان  
التعليم في الصلاة حرام فليتأمل (قوله لانه) أي الطواف (قوله وهي) أي سجدة الشكر (قوله في  
الخصال) اسم كتاب كردى (قوله ومنه) أي سن رفع اليدين في الدعاء في الطواف والجار متعلق بقوله الاتي  
يؤخذ الخ (قوله الظاهر الخ) أي التشبيه كردى (قوله كذا يتصور الخ) وينبغي ان يكون في طوافه خاشعا  
خاضعا حاضر القلب ملازما للادب بظاهره وباطنه مستحضرا في قلبه عظمة من هو طائف بيته ويزم ان  
يصون نظره عمالا يحل نظره اليه وقلبه عن احتقار من يراه من الضعفاء والمرضى معنى (قوله من سنن الصلاة)  
ومن سنن الطواف كما قاله الطبري ان يسلم على اخيه ويساله عن حاله واهله أي إذا لم يطل زمنه كإفادة العلم بل  
اولى وبجواب ابن جماعة تقيده ايضا بغير المشتغل بالذكر وإلا لم يسلم عليه كالملي بل اولى وإنما تاتي الاولوية  
إن كان مستغرقا فيه اخذ بما ذكره في جواب السلام على القاري ومنه يسن للطائف ومن قرب منه ان لا يرفع  
صوته بقراءة أو ذكر لا يشوش على غيره فان شوش عليه ولو باخبار السامع له بذلك فيما يظهر إلا يعلم إلا  
من جهته كره له على ما يصرح به كلام المجموع وغيره ولا تبعد الحرمة ان يتحقق تاذيه بذلك ولا يبعد ايضا  
كره الضحك فيه لانه خلاف الادب فهو اولى من كراهة جعل يديه وراء ظهره مكتنفا حاشية الايضاح  
للشارح (قوله ومكروهاتها) أي كوضع اليد على الخاصرة والمشي على رجل والنظر إلى السماء ونائي (قوله  
واقبي بعضهم الخ) سئل الشهاب الرملي هل الأفضل لمصلي الصبح بمكة المكث ذاكر احتي يصلي ركعتين أم  
الطواف فاجاب بان الأفضل الطواف اه ويشهد له ما في القرى للبحر الطبري عن انس بن مالك وسعيد  
ان مالك رضى الله تعالى عنهم قال قال رسول الله ﷺ طوافان لا يوافقهما عبد مسلم الا خرج من  
ذنوبه كيوم ولدته امه يغفر لذنوبه كلها بالغة ما بلغت طواف بعد صلاة الفجر فراغه مع طلوع الشمس  
وطواف بعد صلاة العصر فراغه مع غروب الشمس أخرجه الازرقق وابوسعيد المفضل بن محمد الجندی  
اه ثم رايت بخط بعض اهل العلم انه نقل افتاء بعض المشايخ بما اتى به الشباب الرملي واستدل له  
بالحديث المذكور ثم ابدى في المراد بالبعدية في الحديث احتمالين أحدهما مطلق البعدية فيشمل من أتى  
باسبوع قبيل الطلوع أو الغروب ثانيهما استيعاب الزمن ثم قال ولعله الاظهر ولا لقال قبل الطلوع وقبل  
الغروب اه بصري (قوله والاشتغال بالعمرة الخ) وهل الأفضل التطوع في المسجد الحرام بالطواف  
أو الصلاة قال الماوردي الطواف افضل وظاهر قول غيره ان الصلاة افضل وهو المعتمد وقال ابن

عباس الصلاة لاهل مكة والطواف للغرباء معنى وكذا في النهاية الا قوله وقال الخ (قوله والوقوف افضل الخ) قال ابن عبد السلام والمروءة افضل من الصفا والطواف افضل الاركان حتى الوقوف قال الزركشي وفيه نظر بل افضلها الوقوف والاجه ما قاله ابن عبد السلام اسنى ونحوه في المعنى والنهاية زاد فيها وقد يقال الطواف افضل من حيث ذاته والوقوف افضل من حيث كونها ركنا للحج لقواته به وتوقف صحته عليه ويحمل كلام ابن عبد السلام على الاول وكلام الزركشي على الثاني بصري (قوله وتوقف صحة الحج عليه) اي بحيث لا يجبر بشيء باتفاق بخلاف الطواف به يندفع قول سم وقد يقال بقية الاركان كذلك اه (قوله واغتفار الخ) رد لدليل المخالف (قوله لعظيم الخ) خبر ان و (قوله رفقا) علة له و (قوله لصعوبة الخ) علة للعلم و (قوله لا لكونه) عطف على لعظيم (قوله لذلك) اي لافضلية الوقوف (قوله او من حيث توقفه) توقفه الخ اي من حيث مشابهته الصلاة في المشروط ومشروعية التطوع به قول المتن (ولو حمل الحلال الخ) اي لمرض او صغرا ولا نهاية ومعنى (قوله لم يطف) الى قوله لكن بحث في النهاية الا قوله حتى قال الى ويأتي وكذا في المعنى الا ما نبه عليه (قوله لم يطف عن نفسه) اي فان كان قد طاف عن نفسه لاحرامه فكما لو حمل حلال حلالا وسيأتي نهاية ومعنى اي في شرح والا فلا يصح الخ (قوله ايضا) اي المحرم المحمول (قوله لتوقف صحة طوافه) اي غير المميز (قوله واحدا الخ) اي المحرم المحمول (قوله ووجدت الشروط السابقة) اي للطواف (فيه) اي المحمول (قوله ونواه الحامل له) اي للمحمول (قوله او اطلق) يظهر ان المراد بالاطلاق عدم النية وكذا في الصورة الاتية وان المراد بنية النفس فقط فيها مطلق النية لا تنقيدها بالنفس فان قصده فهو محض تأكيد ثم رايت ابن شعبة نقل هنا عن الكفاية ما نصه ومحل ما ذكره اذالم ينو الحامل شيئا ونواه للمحمول الخ فغير عن صورة الاطلاق بقوله لم ينو الحامل شيئا وهو عين ما استظهرناه بصري (قوله ولم يصرفه المحمول عن نفسه) تبع الشارح في ذلك ابن شعبة ولا حاجة اليه لاغناء قوله ووجدت الشروط الخ عنه اذ من جملة ما سبق فقد الصارف بصري (قوله كالمونواه) اي الحامل سم (قوله فلا يقع له الخ) عبارة النهاية والمعنى وقع له اي الحامل عملا بنيت في حقه اه (قوله وقد يقع للحامل ان وجد فيه الخ) يفهم انه قد لا يقع له مع توفر الشروط وهو محل تأمل فان اراد الاحتراز عمالو صرفه مع توفرها فهو خلاف الفرض كما يعلم مامرو الذي يتحصل في مسئلة الحامل ان يقال ان قصد نفسه فقط او مع محموله وقع له مطلقا وان قصد المحمول فقط وقع للمحمول مطلقا وان اطلق فان كان حلالا او محرما طاف عن نفسه ولم يدخل وقت طوافه وقع للمحمول والا بان كان محرما لم يطف عن نفسه ودخل وقت طوافه وقع له بصري عبارة الوثائي ولو حمل طائف او اكثر جامع لشروط الطواف حلال او محرر طاف عن نفسه ولم يدخل وقت طوافه او دخل ولم يطف سواء القدوم والافاضة وطواف العمرة وغيرها محرما لم يطف عن نفسه ودخل وقت طوافه وقع للمحمول ان نواه الحامل او اطلق الا ان اطلق وكان الحامل كالمحمول فللحامل كما لو قصد الحامل نفسه فقط او كايهما كما في النهاية والتحفة فهذه ستة عشر صورة سبعة للمحمول وتسعة للحامل ولا عبرة بقصد المحمول نفسه ولو نوى احد حاملين نفسه والاخر المحمول لم يقع للمحمول وللحامل الاخر بل للحامل النواى نفسه ولا اثر لنية حامل محدث او نحوه وشروط حمل غير الولى لغير المميز اذن الولى كافى الفتح فلا يصح الطواف لغير مميز محمول او راكب على دابة او نحو سفينة الا ان كان الحامل او السائق او القائد او الجاذب الولى او ماذونه وحمل الولى او ماذونه له ياتي فيه جميع ما مر من الاقسام اه وفيها مشل له ما نصه وحاصل ما يقال في هذه المسئلة ان الحامل له اربعة احوال اما حلال او محرر طاف عن نفسه او لم يطف عن نفسه ولم يدخل وقت

(قوله وتوقف الخ) قد يقال بقية الاركان كذلك فليتام (قوله في المتن ولو حمل الحلال محرما الخ) وقضية كلام الكافي انه لا فرق في احكام المحمول بين الطواف والسعى وهو كذلك وان نظر فيه الزركشي اذ لا وجه للنظر مع كونه يشترط فيه عدم الصارف كالطواف وان حمله في الوقوف اجزا فيها معنى مطلقا شرح م (قوله كالمونواه) اي الحامل

ولو حمل له اي المحرم الواحد

أو المتعدد (محرم) كذلك (قد طاف) (٩٦) عن نفسه) ما تضمنه احرامه من طواف قدوم اوركن او لم يدخل وقت طوافه لانه حيث

طوافه او دخل وقت طوافه والمحمول له حالة واحدة وهي أنه محرم لم يطف عن نفسه ودخل وقت طوافه وعلى كل حال من الاحوال الاربعة التي للحامل اما ان ينوي للمحمول او يطلق او ينوي لانفسهما او لنفسه وهذه ايضا اربعة احوال في نية الحامل تضرب في احواله الاربعة تبلغ ستة عشر ثم يقال ان نوى الحامل للمحمول او اطلق وقع الطواف للمحمول فهذه صورتان تضربان في احوال الحامل فتبلغ ثمانية ويستثنى من هذه الثمانية ما اذا اطلق الحامل النية وكان الحامل كالمحمول لكونه محرم لم يطف عن نفسه ودخل وقت طوافه او اذا نوى لنفسه او لمها وقع الطواف للحامل وهاتان صورتان اذا ضربتا في احوال الحامل كانت ثمانية اهـ (قوله والمتعدد) الو او بمعنى او (قوله كذلك) اي واحدا ومتعدد قول المتن (ان قصده للمحمول فله) استشكل بقولهم فيما لو كان عليه طواف افاضة او مندور معين الوقت او لا فنوى غيره عن نفسه او عن غيره وقع للافاضة او المندور في وقته لاعتباره غيره واجاب ابن المقرئ فقال لعل الشرط في الصرف ان يصرف عن نفسه او الى غير طواف ما اذا صرفه الى طواف اخر فلا ينصرف سواء قصده بنفسه ام غيره سم (قوله) او قصده كل اي من الحامل والمحمول (قوله لانه لم يصرفه الخ) عبارة النهاية والمعنى لانه الطائف ولم يصرفه عن نفسه ويؤخذ منه انه لو حل حلالا ونويا وقع للحامل ولهذا قال في المجموع ويقاس بالمحرمين الحلالان النايان فيقع للحامل منهما على الاصح ولو طاف محرم بالحج معتقدا ان احرامه عمره قبان حجا وقع عنه كما لو طاف عن غيره وعليه طواف اهـ (قوله في السعي) اي بخلاف الوقوف فيقع لهما مطلقا فلا يضرب فيه الصارف ونائي ونهاية ومعنى (قوله بناء على المعتمد الخ) وفاقا للنهاية هنا وخلافا للمعنى وللنهاية في مبحث الرمي حيث قال هناك واما السعي فالظاهر كما افاده الشيخ اخذ من ذلك انه كالوقوف اهـ قال عرش قوله فالظاهر الخ ضعيف اهـ (قوله ما لوجذب ما هو عليه) يتجه ان الامر كذلك اذا اركب غيره ولو بمن وساقه او قاد المركوب و(قوله او سفينة) ينبغي ان الحكم كذلك فيما لو ركب في السفينة وإن كان المسير لها احدهما فقط لان قطع المسافة حيث لا ينسب لاحدهما دون الاخر وكذا يقال لو ركب اداة وسيرها احدهما سم (قوله فانه لا تعلق لكل الخ) اي فيقع للحامل والمحمول مطلقا فانه نهاية اي سواء نوى الحامل نفسه او هما او اطلق اما لو نوى المحمول فقط فقد صرف فعله عن طواف نفسه

(قوله في المتن ان قصده للمحمول فله) استشكل بقولهم فيما لو كان عليه طواف افاضة او مندور معين الوقت او لا فنوى غيره عن نفسه او عن غيره وقع للافاضة او المندور في وقته لاعتباره غيره واجاب ابن المقرئ فقال لعل الشرط في الصرف ان يصرفه عن نفسه او الى غير طواف اما اذا صرفه الى طواف الاخر فلا ينصرف سواء قصده بنفسه ام غيره قال شيخ الاسلام وتحقيقه ان الحامل جعل نفسه للمحمول فأنصرف فعله عن الطواف والواقع محموله طوافه لا طواف الحامل كما في ركب الدابة بخلاف الناي في تلك المسائل فانه ان يطواف لكنه صرفه لطواف اخر فلم ينصرف وحاصل الجواب ان الاول خاص بالمحمول والثاني بغيره مع الفرق بينهما وقوله ان يصرفه عن نفسه كان المراد على وجه الالية لا مطلقا (قوله ان قصد للمحمول فله) قد يستشكل بما لو استتاب العاجز عن الرمي من لم يرم عن نفسه حيث يقع رمي النائب عن نفسه وان قصد به المستنيب ويمكن ان يجاب بان الرمي محض فعل النائب فلم ينصرف عنه مع كونه عليه بخلاف مسألة الطواف لان الواقع للمحمول طواف والحامل كالدابة كما قرره فتأمل (قوله حيث لم يصرفه عن نفسه) بقى ما لو صرفه عن نفسه الى الحامل وصرف الحامل عن نفسه الى المحمول ويحتمل ان يقع للحامل اخذ من جواب الاشكال المذكور فيما مر كقوله فيه اما اذا صرفه الى طواف اخر فلا ينصرف الخوجه الاخذانه لما صرفه المحمول عن نفسه الى الحامل صار الحامل بمنزلة من صرفه لطواف غير المحمول ومن عليه طواف وصرف الطواف لطواف اخر لم ينصرف فليتأمل (قوله في المتن فللحامل فقط) شامل بصورة ما اذا قصده احد الحاملين للمحمول فليراجع (قوله لوجذب ما هو عليه) يتجه ان الامر كذلك اذا ركب غيره ولو غير بمن وساقه او قاد المركوب (قوله او سفينة) ينبغي ان الحكم كذلك فيما لو ركب في السفينة وإن كان المسير لها

كالخلال فياتي فيه جميع ما مر في الحلال (والا) يكن المحرم الحامل قد طاف عن نفسه وقد دخل وقت طوافه (فالاصح انه) اي الشان او الحامل (ان قصده للمحمول فله) اي المحمول يكون الطواف خاصة حيث لم يصرفه عن نفسه ويكون الحامل كالدابة لان شرط الطواف ان لا يصرفه لغرض آخر (وان قصده) جميعه (نفسه او لها) او اطلق او قصده كل لنفسه او تعدد الحامل وقصد احدهما نفسه والاخر المحمول على الاوجه فللحامل يكون (فقط) لانه لم يصرفه عن نفسه وطوافه لا يحتاج لنية ونازع الاسنوي في قولها او لها بما بالغ الاذرع في توهيمه فيه حتى قال انه مع كونه ثقة كثير الوهم في النقل والفهم وان الحامل له على نحو ذلك النزاع مع التساهل حب التغلط اهـ والاسنوي اجل من ان يطلق فيه ذلك لكن الجزاء من جنس العمل كما تدبر تدان ويأتي ذلك التفصيل في السعي بناء على المعتد انه يشترط فيه فقد الصارف كالطواف وخرج بحمل ما لوجذب ما هو عليه كخشبة او سفينة فانه لا تعلق لكل بطواف الاخر لكن بحث جريان

لانه صرفه وحامل محدث أو نحوه كالبسمة فلا اثر لثبته ﴿فصل﴾ في واجبات السعي وكثير من سننه (يسن) له بعد ركعتي الطواف (ان) ياتي زمزم فيشرب منها ويصب على راسه للاتباع كما حررت في الحاشية ثم (يستلم) ندبا للقادر الذكر وغيره بشرطه (الحجر بعد الطواف وصلاته وذهابه لزمن) ويقبله ويضع جبهته عليه على الكيفية السابقة لتعود عليه بركة استلامه في بقية (٩٧) نسكة فان عجز فعل ما روافهم كلامه

انه لا ياتي الملتزم ولا الميزاب قبل صلاة الركعتين ولا بعدهما وهو كذلك مبادرة للسعي وعدم وروده ومخالفة الماوردي وغيره في ذلك شاذة كافي المجموع قال لخالفته للاحاديث الصحيحة ثم صوب ما هو المذهب انه لا يشغل عقب الركعتين الا بالاستلام ثم الخروج الى الصفا لكن يعكر عليه ما صححه صلى الله عليه وسلم لما فرغ من طوافه قبل الحجز ووضع يده عليه ومسح بها وجهه وانه لما فرغ من صلاته عاد الى الحجز ثم ذهب الى زمزم فشرب منها وصب منها على راسه ثم رجع فاستلم الركن ثم رجع الى الصفا فقال ابدا بما بدا الله به قال الزركشي فينبغي فعل ذلك كله اه وفي حديث ضعيف ما يدل على ندب اتيان الملتزم وهو يعمل به في الفضائل خلافا لمن رده بانه ضعيف وعليه فينبغي حمله على ما اذلم يكن هناك سعي لكن ينبغي ان يكون بعد الركعتين لتصريحهم بان الاكل فيهما ان يكونا عقب الطواف (ثم يخرج من باب الصفا للسعي) للاتباع رواه مسلم وهو اعنى السعي ركن

وقد تقدم انه يقبل الصرف حيث قصد به غير الطواف ومن ثم قال حج نعم ان قصد الجاذب الخ ع ش (قوله) صرفه اي عن نفسه (قوله) وحامل محدث الخ) بقي ما لو صرفه المحمول عن نفسه الى الحامل وصرفه الحامل عن نفسه الى المحمول ويحتمل ان يقع للحامل اخذا بما مر في جواب الاشكال اما اذا صرفه الى طواف آخر فلا ينصرف الخ ووجه الاخذ انه ما صرفه المحمول عن نفسه الى الحامل صار الحامل بمنزلة ما صرفه لطواف غير المحمول ومن عليه طواف وصرف الطواف لطواف آخر لم ينصرف فليتام سم ولا يخفى ما في هذا الوجه ﴿فصل في واجبات السعي﴾ وكثير من سننه عبارة النهاية والمغني فيما يختم به الطواف وبيان كيفية السعي اه (قوله) ندبا الى المتن في النهاية والمغني (قوله) وغيره) اي غير الذكر وهو الاثني والخمسين بشرطه وهو خلو المطاف ع ش (قوله) وافهم كلامه الخ) واقتصاره على الاستلام يقتضي عدم سنية تقبيل الحجر والسجود عليه والظاهر كما افاده الشيخ سن ذلك قال الزركشي وعبارة الشافعي تشير اليه نهاية وسم عبارة المغني وصرح ابو الطيب وصاحب الذخائر بانه يقبله اي ويسجد عليه قال الاذري والظاهر انه متفق عليه وانما اقتصرنا على ذكر الاستلام اكفاء بما بينوه في اول الطواف انتهى وهذا هو الظاهر اه (قوله) لا ياتي الى قوله قال في المغني (قوله) قال اي المجموع (قوله) لكن يعكر عليه) اي على ما صوبه المجموع من الحصر على الاستلام (قوله) ابد الخ) بصيغة المتكلم وحده (قوله) قال الزركشي الخ) عبارة الوثائي واذا فرغ من ركعتي الطواف والدعاء بعدهما استلم ندبا بها وفيما ياتي فوراً الحجر الاسود مع التقبيل والسجود كما مر قاله حج ولا ياتي الملتزم ولا الميزاب لا بعد الركعتين ولا قبلهما اذا كان سعي فيخرج له عقب ذلك من باب الصفا ندبا والاسن ان ياتي الملتزم بعد الركعتين كافي التحفة وقال في الامداد قبلهما قال في الفتح فليصق صدره ووجهه به ويسط يد به عليه المغني الى الباب واليسرى الى الركن ثم يدعو بما احب اه (قوله) وهو) اي الحديث الضعيف و(قوله) رده) اي ذلك الحديث و(قوله) وعليه) اي على العمل بذلك الحديث قول المتن (ثم يخرج) اي ندبا و(قوله) للسعي) اي بين الصفا والمروة نهاية ومعنى (قوله) للاتباع الى المتن في النهاية (قوله) وشرطه) اي شرطه نهاية ومعنى (قوله) وهو افضل) خلافا لنهاية والمغني والاسن (قوله) وشهرته) اي الصفا (قوله) ويبدأ) الى المتن في النهاية والمغني الا قوله وان الى فلو ترك (قوله) فلو ترك خامسة) اقول صورة ذلك ان يذهب بعد الرابعة التي انتهوا بها بالصفا من غير المسعى الى المروة ثم يعود من المروة في المسعى الى الصفا ثم يعود من الصفا في المسعى الى المروة فقد ترك الخامسة لانه بعد الرابعة لم يذهب في المسعى الى المروة بل ذهب في غيرهما فلا يحسب ذلك خامسة ويلزم من عدم حسابه خامسة الغاء السادسة التي هي عوده بعد هذا الذهاب من المروة الى الصفا لانها مشروطة بتقدم الخامسة عليها ولم يوجد واما السابعة التي هي ذهابه بعد هذه السادسة من الصفا الى المروة فقد وقعت خامسة فاحتاج بعدها الى سادسة وسابعة سم وقوله في غيره

احدهما فقط لان قطع المسافة حينئذ لا ينسب لاحدهما دون الاخر وكذا يقال لوركب اداة وسيرها احدهما

﴿فصل في واجبات السعي وكثير من سننه﴾ (قوله) وافهم كلامه الخ) افهم ايضا انه لا يسن حينئذ اي بعد الطواف وصلاته تقبيل الحجر ولا السجود عليه قال في الروض والظاهر سن ذلك قال الزركشي وعبارة الشافعي تشير اليه ورواه الحاكم في صحيحه من فعله صلى الله عليه وسلم وصرح به القاضي ابو الطيب في التقبيل (قوله) وهو افضل من المروة كما بينته في الحاشية) قال في شرح الروض قال ابن عبد السلام والمروة افضل من الصفا لانها مرور الحاج اربع مرات والصفا مره ثلاثا والبدء بالصفا سيلة الى استقبالها قال مر

(١٣) - شرواني وابن قاسم - رابع

كاسيسرح به للخبر الحسن يا ايها الناس اسعوا فان الله سبحانه كتب عليكم السعي (وشرطه) ليقع عن الركن (ان يبدأ) في الاولى وما بعدها من الاوتار (بالصفا) وهو بالقصر طرف جبل ابي قبيس وشهرته تغني عن تحديده وهو افضل من المروة كما بينته في الحاشية ويبدأ في الثانية وما بعدها من الاشفاق بالمروة والان عليها عقد واسع علامة على اولها

الاولى التانيث <sup>(١)</sup> (قوله وقال ابدؤا بما بدا الله به) رواه النسائي باسناد على شرط مسلم وهو في مسلم بلفظ ابداعلى الخبر لا الامر ورواه الاربعة بلفظ نبدا بالنون معنى قول المتن (وان يسعى سباعا) اى ولو منكوسا وكان يعنى القهقري فيما يظهر نهاية قول المتن (الى المروة) بفتح الميم واصلها الحجر الرخو وهى في طرف جبل قيعقان و(قوله مرة) بالرفع خبر ذهابه معنى (قوله ويجب) الى قوله ومن ثم في النهاية والمعنى الا قوله كقول الازرعى الى لا بعد طواف الخ (قوله ويجب استيعاب المسافة الخ) اى التى بين الصفا والمروة ولو التوى في سعيه عن محل السعى يسيرا لم يضر كائنص عليه الشافعى رضى الله تعالى عنه نهاية وقوله ولو التوى الخ ان كان مع الخروج عن عرض المسعى فغريب بل كلامهم مصرح بخلافه والافلا وجه للتقييد باليسير وبالجملة فهذا النص محتاج الى التاويل والمراجعة وفي تاريخ القطب الحنفى المسكى نقل عن تاريخ الفاكهي ان عرض المسعى خمسة وثلاثون ذراعا انتهى ثم رايته المحشى سم قال قال في العباب ويجب ان يسعى في بطن الوادى ولو التوى فيه يسيرا لم يضر قال شارحه بخلافه كثير بحيث يخرج عن سمت العقد المشرف على المروة اذ هو مقارب لعرض المسعى بما بين الميلىن الذى ذكره الفاسى انه عرضه ثم ما ذكره هو في المجموع حيث قال الشافعى والاصحاب لا يجوز السعى في غير موضع السعى فلو مر وراء موضعه في زقاق العطارين او غيرهم لم يصح سعيه لان السعى يختص به فلا يجوز فعله في غيره كالطواف الى ان قال ولذا قال الدارمى ان التوى في موضع سعيه يسيرا جاز وان دخل المسجد وزقاق العطارين فلا هو به يعلم ان قول العباب ولو التوى فيه يسير المراد باليسير فيه ما لا يخرج عنه فتأمل اهل كلام المحشى هذا وذك ان يقول الظاهر ان التقدير لعرضه بخمسة وثلاثين وانحوها على التقريب اذ لا نص فيه يحفظ عن السنة فلا يضر الاتواء اليسير لذلك بخلاف الكثير فانه يخرج عن تقدير العرض ولو على التقريب فليتأمل بصرى وما ذكره عن شرح العباب اعتمدته الونائى فقال لكن لو التوى في سعيه عن محل السعى يسيرا بحيث لم يخرج عن سمت العقد المشرف على المروة لم يضر وذكر الفارسى ان عرض المسعى ما بين الميلىن فان دخل المسجد او مر عند العطارين فلا يصح اه (قوله او عقب الخ) اى كان ركب آدميا سم (قوله او عقب او حافر مركوبه) ثم قال او رجل او حافر مركوبه الخ انظر هل يكنى ذلك في ركب المحفة وينبغى ان يكنى لان كلامنا الدابتين الحاملتين للمحفة مركوب له سم ويلزم عليه ان تختلف مسافة السعى بالنسبة للماشى والراكب بصرى (قوله ورأس اصبع رجله الخ) اى ولا يكنى رأس النعل الذى تنقص عنه الاصابع وناثى (قوله كذا قاله المصنف وغيره) هذا اعتمدته شيخ الاسلام واقره المعنى وجرى عليه الرمل في النهاية وشرح الدلجية وخالف في شرح الايضاح وكذلك ابن علان فجرى على ان الدرج المشاهد اليوم ليس شيء منه بمحدث وان سعى الراكب صحيح اذا الصق حافر دابته بالدرجة السفلى بل الوصول لماسامت آخر الدرج المدفونة كاف وان بعد عن آخر الدرج الموجود الان باذرع قال وفي هذا فسحة كبيرة لا كثر العوام فانهم يصلون لآخر الدرج بل يكتفون بالقرب منه هذا كله في درج الصفا اما المروة فقد اتفقوا فيها على ان العقد الكبير المشرف الذى وجهها هدها لكن الافضل

فلو ترك خامسة مثلا جعل السابعة خامسة واتى سادسة وسابعة وذلك لما صح انه صلى الله عليه وسلم بدا به اى وختم بالمروة كما يأتى وقال ابدؤا بما بدا الله به (وان يسعى سباعا) يقينافان شك فكلم في الطواف (ذهابه من الصفا الى المروة مرة وعوده منها اليه) مرة (اخرى) لانه صلى الله عليه وسلم بدا بالصفا وختم بالمروة رواه مسلم فاندفع قول جميع انهما مرة اذ يلزمهم الختم بالصفا ومن ثم لم يسن رعاية خلافهم لشذوذ وهو يجب استيعاب المسافة في كل بان يلقى عقبه او عقب او حافر مركوبه باصل ما يذهب منه رأس اصبع رجله او رجل او حافر مركوبه بما يذهب اليه وبعض درج الصفا محدث فليحتط فيه بالرقى حتى يتقن وصوله للدرج القديم كذا قاله المصنف وغيره

والطواف افضل اركان الحج الخ (قوله فلو ترك خامسة الخ) اقول صورة ذلك ان يذهب بعد الرابعة التى انتهوا بالصفا من غير السعى الى المروة ثم يعود من المروة الى المصفا ثم يعود من الصفا الى المصفا الى المروة فقد ترك الخامسة لانه بعد الرابعة لم يذهب الى المصفا الى المروة بل ذهب في غير ها فلا يحسب ذلك خامسة ويلزم من عدم حسابه خامسة الغاء السادسة التى هو عوده بعد هذا الذهاب من المروة الى الصفا لانها مشروطة بتقدم الخامسة عليها ولم يوجد اما السابعة التى هي ذهابه بعد هذه السادسة من الصفا الى المروة فقد وقعت خامسة اذ لم يتقدمها بما يعتد به الاربع لان الخامسة متروكة والسادسة لغو كما تقرر فصار السابعة خامسة واحتاج بعدها الى سادسة وسابعة (قوله او عقب الخ) اى كان ركب آدميا (قوله او عقب او حافر مركوبه) ثم قال او رجل او حافر مركوبه الخ انظر هل يكنى ذلك في ركب المحفة وينبغى ان يكنى لان

(١) قوله التانيث كذا باصل الشيخ رحمه الله تعالى بخطه وهو سبق قلم عن التذكير اه من هامش

ويحمل على أن هذا باعتبار زمنهم واما الآن فليس فيه شيء يحدث لعلو الارض حتى غطت درجات (٩٩) كثيرة (وان يسعى بعد طواف

ركن أو قدوم) لأنه الوارد عنه صلوات الله عليه بل حكى فيه الاجماع فلا يجوز بعد طواف نفل كان احرم من مكة بحج منها ثم تنفل بطواف واراد السعي بعده كما في المجموع وقول جمع بجوازه حينئذ ضعيف كقول الأذري في توسطه الذي تبين لي بعد التفتيح ان الراجح مذهبا صحته بعد كل طواف صحيح باى وصف كان لا بعد طواف وداع بل يتصور كما قاله وقوعه بعده لأنه لا يسمى طواف وداع إلا ان كان بعد الاتيان بجميع المناسك ومن ثم لو بقى عليه شيء منها جاز له الخروج من مكة بلا وداع لعدم تصويره في حقه حينئذ تصويره فيمن أحرمت حج من مكة ثم أراد خروجا قبل الوقوف لأنه يسن له طواف الوداع لا نظرا اليه لان كلامها كما قاله الأذري في طواف الوداع المشروع بعد فراغ المناسك لافي كل وداع وقول جمع في هذه الصورة ان له السعي بعده إذا دعا ضعيف كما في المجموع وإذا اراد السعي بعد طواف القدوم كما هو الأفضل لأنه الذي صح عنه صلوات الله عليه تأخره الموالاة بينهما بل له تأخيرها وان طال لكن (بحيث لا يتخلل بينهما) أى السعى وطواف القدوم (الوقوف بعرفة) لأنه يقطع

أن يمر تحتهم ويرقى على البناء المرتفع بعده اه كرى على بافضل (قوله) ويحمل (الخ) عبارة شرح العباب وإنما ذكره فيها باعتبار ما كان واما الآن اصلها درج مدفون فيكنى الصاق العقب او الاصابع باخر درجها واما المروءة فهم متفقون على ان من دخل تحت العقد المشرف ثم يكون قد وصلها وقدينت ذلك كله بادلته في الحاشية انتهت اه سم (قوله) ان هذا باعتبار زمنهم واما الآن (الخ) اقره الرشيدى وقد اردت تلك الدرج بل وبعض الدرج الاصلية اه (قوله غطت) اى سترت كرى (قوله) كما في المجموع وهو المعتمد نهاية (قوله) وقول جمع (الخ) ونص البويطى والخفاف والاسنوى والعمرانى والبندنجى وابن الرفعة ان السعى يجزىء بعد طواف الوداع والنفل الصحيح محمد صالح عبارة النهاية وصبوب الاسنوى وقوعه بعد طواف نفل بان يحرم المكى بالحج ثم يتنفل بطواف ثم يسعى بعده وقد جزم بالاجزاء في هذه المحب الطبرى ويوافقه قول ابن الرفعة اتفقوا على ان شرطه ان يقع بعد طواف ولو فلا الاطواف الوداع ويرده ما رعن المجموع اه (قوله) لا بعد طواف الظاهر ولا بعد (الخ) لا يقال هو مستثنى مما قبله فيكون من تمتع كلام الأذري لأنه خلاف الواقع فكلام الأذري على العموم وإنما استثناء طواف الوداع فقط في كلام ابن الرفعة هذا ومن تأمل السباق والسياق لم يشك فيما ذكرته ثم رابت نسخة المصنف وقد ضرب على الواو فيها فله من تصرف بعض القاصرين بصرى (قوله) لأنه لا يسمى (الخ) عبارة المغنى لأنه إذا بقى السعى لم يكن الماتى به طواف وداع اه (قوله) وتصوره الى التثنية في المغنى وكذا في النهاية لا قوله كما هو الأفضل (قوله) ثم اراد خروجا اى ولو الى منى يوم الثامن للبيت بها ليلة التاسع ثم الذهاب للوقوف وظاهره انه لا فرق في الخروج لغير منى بين الخروج لمسافة القصر ومادونها فليراجع سم أقول صرح بعدم الفرق النهاية والمغنى وشيخ الاسلام ونقله الوائى عن الامداد والفتح (قوله) وقول جمع (الخ) منهم الاسنوى والبندنجى والعمرانى وفى نص البويطى وكلام الخفاف ما يوافقه ومع ذلك فالمعتمد ما قاله في المجموع من ان ظاهر كلام الاصحاب اختصاصه بما بعد القدوم والاستفاضة نهاية (قوله) إذا دعا كان التقيد بالعود لان السعى قبل خروجه يوجب المكث بعد الطواف فيخرجه عن كونه وداعا فلي تأمل سم (قوله) كما هو الأفضل (قوله) وفاقا للمغنى وخلافا للنهاية عبارة ثم هو الأفضل تأخيرها عن طواف الافاضة كما اقي به الوالد رحمه الله تعالى قال لأن لنا وجها باستحباب اعادته بعده اه وعبارة سم قوله كما هو الأفضل كلام الايضاح صريح في ذلك ثم كونه الأفضل شامل لوقوعه عقب طواف القدوم ولترأخيه عنه اه (قوله) بل له تأخيرها (ولو طاف للقدوم فهل له ان يسعى بعده بعض السعى ويكمله بعد الوقوف وطواف الركن فيه نظرا لا اقرب لكلامهم المنع نهاية كلام الدابتين الحاملتين للبحفة مركوب له (قوله) ويحمل على ان هذا باعتبار زمنهم وأما الآن (الخ) عبارة شرح العباب وإنما ذكره فيها باعتبار ما كان واما الآن فن اصلها درج مدفون فيكنى الصاق العقب او الاصابع باخر درجها واما المروءة فهم متفقون على ان من دخل تحت العقد المشرف ثم يكون قد وصلها وقدينت ذلك كله بادلته في الحاشية اه (قوله) ثم اراد خروجا قبل الوقوف اى ولو الى منى يوم الثامن للبيت بها ليلة التاسع ثم الذهاب للوقوف وظاهره انه لا فرق في الخروج لغير منى بين الخروج لمسافة القصر ومادونها فليراجع (قوله) إذا دعا كان التقيد بالعود لان السعى قبل خروجه يوجب المكث بعد الطواف ولترأخيه عنه (قوله) في المتن بحيث لا يتخلل بينهما للوقوف بعرفة) عبارة العراقى في شرح الهجة لكن يشترط ان لا يتخلل بينهما ركن كالوقوف والخلق اه وهو يدل على انه لو حلق بعد انتصاف ليلة النحر قبل الوقوف امتنع السعى وقد يشكل على هذا بعد تسليمه ان الحلق لا يدخل وقته قبل الوقوف ولهذا قال في العباب كشرح الروض وأول وقت غيره أى غير الذبح من الحلق وغيره لمن وقف من انتصاف ليلة النحر اه فدل قوله لمن وقف على توقف دخول وقت الحلق على الوقوف فان قلت لكن مع عدم دخول وقته يجزىء قلت ممنوع لا ينقل حتى إذا حلق قبل الوقوف ثم وقف طوبى بالخلق ان أمكن بأن نبت الشعر أو كان قد قصر فقط (قوله) فيلزمه تأخيرها الى ما بعد طواف الافاضة قال في شرح الايضاح ومر عن الأذري انه يسن لمن دفع من

تبعته للقدوم قبله فيلزمه تأخيرها الى ما بعد طواف الافاضة

وفي الونائ عن الامداد مثله (قوله تنبيهه احرم بالحج الخ) الذي في شرح العباب وقد يدخل في قولهم اقدم  
مالو احرم المكي مثلا بالحج من مكة ثم خرج لحاجة ثم عاد قبل الوقوف فانه الان يسن له طواف القدوم فينبغي  
اجزاء السعي بعده كما شمله كلامهم انتهى فيجزم بسن طواف القدوم واقتصر على انه ينبغي اجزاء السعي بعده  
سم (قوله بين ان ينوي العود الخ) اي فلا يسن (قوله اولاً) اي فسن (قوله يؤيد الاول) عبارة الوائ  
وإذا احرم مكي بالحج من مكة وخرج منها ولو لغير سفر قصر وعاز ما على العود ثم عاد اليها سن له طواف القدوم  
كالمو كان حالاً ويجزى السعي بعده كما في التحفة ولو دخل حلال مكة فطاف للقدوم ثم احرم بالحج لم يجز  
السعي بعده كذا في الامداد والنهاية اه (قوله ويفرق بينه) اي سن طواف القدوم للخارج المذكور (قوله  
وعليه) اي على الاول (قوله ويفرق بينه) اي العائد المذكور حيث يسن له الطواف ويجزى السعي بعده  
(قوله ولا يجزئ السعي الخ) جزم بهذا لتبعية عبد الرؤف مخالفاً لما في الحاشية ونائي عبارة سم قال في حاشية  
الايضاح ومر عن الاذرعى انه يسن لمن دفع من عرفة الى مكة قبل نصف الليل طواف القدوم فيجوز له  
السعي بعده وقد يفهمه قولهم أو وقف لم يجز السعي إلا بعد طواف الافاضة لدخول وقته وهو فرض فلم يجز  
بعد نفل مع امكانه بعد فرض انتهى فافهم التعليل بدخول وقته الخ جوازه قبله وهو خلاف كلامه هنا اه  
واعتمد ع ش ما هنا عبارة وتفصيته اي التعليل عدم امتناع السعي قبل انتصاف ليلة النحر وليس مراداً كما  
صرح به حج حيث قال في اثناء كلامه ويفرق بينه وبين من عاد لمكة الخ اه (قوله بل يكره) هذا ما جزم به في  
الروض واقره عليه شيخ الاسلام ومشي عليه صاحب النهاية وقال في المغنى هي خلاف الاولى وقيل  
مكروهة اه وتبع في ذلك ابن شعبة هذا ولو قيل بحرمتها بناء على عدم سنه لم يبعد لما فيه من التلبس بعبادة  
فاسدة بصرى وقد يقال وقيل يستحب الاعادة كما حكاه المغنى والنهاية وصاحب القول الراجح لا يقطع  
نظراً عن القول المرجوح بالكلية (قوله لم يسن للقارن الخ) جرى عليه الجمال الرملي في شرح الدلجة  
وجرى في شرح الايضاح والخطيب في المغنى على ندب سعيين له وعليه جرى سم والشهاب الرملي وابن اعلان  
 وغيرهم قال الحلبي ومقتضى كلامهم امتناع موالاته الطوافين والسعيين فيطوف ويسعى ثم يطوف ويسعى  
انتهى كردى على بافضل عبارة المغنى ويسن للقارن طوافان وسعيان خروجا من خلاف من  
اوجبهما عليه من السلف والخلف قاله الاذرعى بحثا وهو حسن اه وقال باعشن على الوائى المعتمد  
ما قاله حج من عدم السنية اه (قوله رعاية خلاف موجبها) وهو ابو حنيفة لان شرط ندب الخروج  
من الخلاف ان لا يعارض سنة صحيحة وقد صرح عن جابر رضى الله تعالى عنه انه لم يطف النبي صلى الله  
عليه وسلم واصحابه بين الصفاء والمروة الا طوافا واحدا كردى (قوله ومر) الى المتن في النهاية والى قوله  
والافضل في المغنى الا قوله اللهم الى المتن وقوله وحافيا الى ومطهر (قوله ومر وجوبها الخ) المراد بوجوبها

عرفة الى مكة قبل نصف الليل طواف القدوم فعليه يجوز له السعي بعده وقد يفهمه قولهم لو وقف لم يجز السعي  
إلا بعد طواف الافاضة لدخول وقته وهو فرض فلم يجز بعد نفل مع امكانه بعد فرض اه فافهم التعليل  
بدخول وقته الخ جوازه قبله وهو خلاف قوله الا لا يجزئ السعي حيث ادى استئناف قال مر في شرحه  
ولو دخل حلال مكة فطاف للقدوم ثم احرم بالحج فهل له السعي حيث كما اقتضاه اطلاقهم اولا ويحمل كلامهم  
على ما لو صدر طواف القدوم حال الاحرام لشمول نية الحج لها حيث فكانت التبعية صحيحة لوجود المجانسة  
مخالفة في تلك المجانسة منتفية بينهما كل محتمل وظاهر كلامهم الا في طواف الوداع يؤيد الثاني وهو  
الظاهر ولو طاف للقدوم فهل له ان يسعى بعد السعي ويكمله بعد الوقوف وطواف الركن فيه نظر ايضا  
والاقرب لكلامهم المنع اه (قوله تنبيه احرم بالحج من مكة الخ) الذي في شرح العباب مانصه وقد يدخل  
في قولهم اقدم مالو احرم المكي مثلا بالحج من مكة ثم خرج لحاجة ثم عاد قبل الوقوف فانه الان يسن له  
طواف القدوم فينبغي اجزاء السعي بعده كما شمله كلامهم اه فيجزم بسن طواف القدوم واقتصر على انه  
ينبغي اجزاء السعي بعده (قوله بل يكره) لكن الافضل تأخير عن طواف الافاضة كما افق به شيخنا الشهاب  
وجوبها

(تنبيه) احرم بالحج  
من مكة ثم خرج ثم عاد لها  
قبل الوقوف فهل يسن له  
طواف القدوم نظرا  
لدخوله اولا نظرا لعدم  
انقطاع نسبته عنها ويفرق  
بين أن ينوي العود اليها قبل  
الوقوف اولا كل محتمل  
ولو قيل بالثالث لم يبعد إلا  
ان اطلاقهم ندبه للحلال  
الشامل لما إذا فارق عازما  
على العود ثم عاد يؤيد  
الأول ثم رأيت في كلام  
المحب الطبري ما يصرح  
بالاول ويفرق بينه وبين  
عدم وجوب طواف الوداع  
على الخارج المذكور بان  
طواف الوداع انما يكون  
بعد فراغ المناسك كلها ولا  
كذلك طواف القدوم وعليه  
فيجزي السعي بعده ويفرق  
بينه وبين من عاد لمكة بعد  
الوقوف وقبل نصف الليل  
فانه يسن له القدوم ولا  
يجزئ السعي حيثئذ بان  
السعي متى اخر عن الوقوف  
وجوب وقوعه بعد طواف  
الافاضة (ومن سعى بعد)  
طواف (قدوم لم بعده) اي  
لم يندب له اعادته بعد  
طواف الافاضة بل يكره  
لأنه <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> وأصحابه لم  
يسعوا إلا بعد طواف  
القدوم رواه مسلم ومن  
ثم لم يسن للقارن رعاية  
خلاف موجبها ومر  
وجوبها



على من كمل قبل فوات الوقوف (ويستحب) للذكر (أن يرقى على الصفا والمروة قدر قامة) (١٠١) للاتباع فيهما رواه مسلم والرقى الآن

بالمروة متعذر لكن بآخرها  
دكة فينبغي رقيها عملاً بالوارد  
ما يمكن أما المرأة والخثي  
فلا يسن لها رقى ولو في  
خلوة على الأوجه الذي  
اقتضاه اطلاقهم خلافاً  
للأسنوي ومن تبعه اللهم  
إلا إذا كانا يقعان في شك  
لولا الرقى فيسن لها حيث  
على الأوجه احتياطاً  
(فاذا رقى) بكسر القاف  
الذكر وغيره واشترط  
الرقى ليس قيداً في ندب ما بعده  
لندبه لغير الرقى أيضاً بل في  
حيازة الأفضل لا غير استقبال  
ثم (قال الله أكبر الله أكبر  
الله أكبر والله الحمد الله أكبر  
على ما هدانا والحمد لله على  
ما أولانا لا إله إلا الله وحده  
لا شريك له له الملك وله الحمد  
يحيي ويميت بيده) أي  
قدرته وقوته (الخبر وهو  
على كل شيء قدير) للاتباع  
رواه مسلم إلا يحيي ويميت  
فالنسائي بسند صحيح وإلا  
بيده الخبر فذكره الشافعي  
قليل ولم يرد زاد مسلم بعد  
قدير لا إله إلا الله وحده أنجز  
وعده ونصر عبده وهزم  
الأحزاب وحده (ثم يدعو بما  
شاء ديناً ودنياً قلت ويعبد  
الذكر والدعاء ثانياً وثالثاً  
والله اعلم) لما في خبر مسلم  
بعد ما ذكر ثم دعاً بين ذلك  
قال هذا ثلاث مرات وبحث  
الأذرعى أن الدعاء بأم  
الدنيا مباح فقط يكفي الصلاة

كونها شرط في الاجزاء عن نسك الاسلام لأنه مخاطب به على سبيل الوجوب بحيث يأثم بتركها اللهم إلا أن  
تتوفر فيه شروط الاستطاعة ويخشي عروض نحو غضب فلا يبعد القول بوجوبها عليه بالمعنى الثاني فيما  
يظهر في جميع ما ذكر نعم محل ما ذكر فيما قبل الوقوف أما بعد التلبس به فاطلاق الوجوب واضح على  
ما يصرح به كلامهم من أنه بعوده للوقوف وتلبسه به ينصرف نسكه لفريضة الاسلام ثم رايته الخثي سم  
قال قوله وجوبها الخ أي إذا أعاد الوقوف انتهى بصري (قوله على من كمل الخ) أي يبلوغ أو عتق سم  
قول المتن (أن يرقى على الصفا والمروة قدر قامة) أي لا إنسان معتدل وأن شاهد البيت قيل إن الكعبة كانت  
ترى فحالت الأبنية بينها وبين المروة اليوم لا ترى الكعبة إلا على الصفا من باب الصفا معنى (قوله للذكر)  
التقييد بالذكر جزم به شيخ الاسلام في الفرر وكذا في الأسنى إلا أن هذا فيه حكاية بحث الأسنوي وقال  
شيخ مشايخنا الشمس الخطيب الظاهر أنه لا يطلب الرقى من المرأة والخثي مطلقاً وقال في النهاية لا يسن  
لها إلا أن خلا المحل عن غير المحارم فيما يظهر كانه عليه الأسنوي وتبعه تليذه أبو زرعة وغيره انتهى بصري  
ومال إليه أيضاً سم والونائي (قوله دكة) أي مسطبة معنى (قوله أما المرأة الخ) قال ابن شبة نقلاً عن الأذرعى  
أن قضية اطلاق الجمهور عدم الفرق وأيضاً احتياط بالرقى كالرجل للخروج من الخلاف في وجوبه إياه أقول  
أن ثبت خلاف يعتد به في الوجوب مطلقاً فينبغي الجزم بندب الرقى للمرأة والخثي بصري (قوله فلا يسن  
لها رقى ولو في خلوة الخ) قال عبد الرؤف وهو متجه وقال ابن الجمل وهو أوجه ما في الحاشية ومن المختصر  
واعتبره سم أي تبعاً للنهاية بأن الرقى مطلوب لكل أحد غير أنه سقط عن الأثني والخثي طلباً للستر فاذا وجد  
ذلك مع الرقى صار مطلوباً بالاحكام كيدور مع علته وجوداً وعدمه ما هو كدى على بأفضل (قوله واشترط الرقى)  
أي المفهوم من قوله فاذا رقى كدى (قوله بل في حيازة الأفضل) أي بالنسبة للذكر المحقق قول المتن (الله  
أكبر) أي من كل شيء (قوله والله الحمد) أي على كل حال لا نغيره كما يشعر به تقديم الخبر (قوله على  
ما هدانا) أي دلنا على طاعته بالاسلام وغيره (قوله على ما أولانا) أي من نعمة التي لا تحصى (قوله له  
الملك) أي ملك السموات والأرض لا غير نهاية ومعنى (قوله وهزم الأحزاب وحده) زاد بعده الأسنى  
والمعنى لا إله إلا الله مخلصين له الدين ولو كره الكافرون إياه قول المتن (ثم يدعو بما شاء) ويسن أن يقول اللهم  
إنك قلت ادعوني استجب لكم وإنك لا تخلف الميعاد وإنى أسألك كما هديتي للإسلام أن لا تنزع منى حتى  
توفاني وأنا مسلم نهاية ومعنى زاد الأسنى اللهم أعصمنا أي احفظنا بدينك وطواعتك وطوعية رسولك  
وجنبا حدوك اللهم اجعلنا محبوك ونحب ملائكتك وأنبياءك ورسلك ونحب عبادك الصالحين اللهم يسرنا  
للإسرى وجنبا العسرى واغفر لنا في الآخرة والأولى واجعلنا من أئمة المتقين إياه (قوله بين ذلك) أي بين  
ما ذكره من التوحيد ع ش (قوله تحرى خلو المسعى) قال الشيخ أبو الحسن البكرى لعل المراد بالخلوة ما يتيسر  
معه السعى بلا مشقة لها وقع ويختلف الحال فيه بالنسبة للراكب والقوى وغيرهما وليس المراد بالخلوة خلو  
المحل بالكلية إياه كدى على بأفضل (قوله ولا يكره) أي قوله ومر في النهاية وكذا في المعنى إلا ما نه عليه  
(قوله ولا يكره الركوب) أي إلا عند الرحلة أن لم يكن من يستغنى والأفلام لم يغلب إلا ذاء ونائي (اتفاقاً)  
معتد لكنه خلاف الأولى لما تقدم من سن المشي فيه ع ش (قوله على ما في المجموع) عبارة المعنى فإن ركب

الرملى وتقدم خلافة (قوله على من كمل) أي يبلوغ أو عتق (قوله قبل فوات الوقوف) أي إذا أعاد الوقوف  
(قوله خلافاً للأسنوي) في شرح رمى ما عارض به على الأسنوي أن المطلوب من المرأة ومثلها الخثي إخفاء  
شخصها ما يمكن وإن كانت في خلوة لا ترى أنه لا يسن لها التخوية في الصلاة ولو في خلوة يرد بأن الرقى مطلوب  
لكل أحد غير أنه سقط عن الأثني والخثي طلباً للستر فاذا وجد ذلك مع الرقى صار مطلوباً بالاحكام كيدور مع  
العلة وجوداً وعدمه بأن قياس ذلك على التخوية ممنوع لأنها مثيرة للشهوة ومحركة للفتنة ولا كذلك الرقى  
فلا يصل إليه ويؤيد الأسنوي ما رمى في جبر الصلاة والقول بأن إخفاء الشخص يحتاج له فوق الصوت مردود

(وان) يكون ماشياً حافياً أن من تتجسس رجليه وسهل عليه و متظهاً ومستوراً أو الأفضل تحرى خلو المسعى أي إلا أن فاتا الموالاة بينه وبين  
الطواف كما هو ظاهر للخلاف في وجوبها وقياسه ندب تحرى خلو المطاف حيث لم يؤثر بالمبادرة به ولا يكره الركوب اتفاقاً على ما في المجموع

لكن روى الترمذى عن الشافعى (١٠٢) كراهته الالعدرو ويؤيده ان جمعا مجتهدين قائلون بامتناعه لغير عذر إلا ان يجاب بانهم خالفوا

بلاعد لم يكره اتفاقا كما فى المجموع وما فى جامع الترمذى من ان الشافعى كره السعى را كبا لا لالعدر محمول على خلاف الاولى (قوله) بانهم خالفوا الخ) عبارة النهاية بانه خلاف سنة صحيحة وهى ركو به <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> فى بعضه وسعى غيره بلاعدر كصغرا ومرض خلاف الاولى نهاية أقول وقد يمنع المخالفة بان ركو به صلى الله عليه وسلم كان لعدر وان يظهر فيستفتى ويؤخذ منه كيفية السعى ويرى جماله المشتاقون المتعطشون اليه فان اهل مكة ذكورهم واناثم وصغيرهم وكبيرهم كانوا متزامنين فى المسعى وفى البيوت التى فى حواليه واسطحتها لنيل سعادة مشاهدة طلعت الشريفة (قوله) بل يكره الوقوف الخ) وتسكبه الصلاة بعده نهاية وونائى (قوله) لكن لا يشترط له كيفية الخ) أى فله السعى المنكوس او القهقرى ونحوها سم وبصرى أى مالا يجزى فى الطواف ويكنى الطيران كما فى الحاشية ونائى (قوله) على هيئته الى الفصل فى النهاية وكذا فى المغنى لا قوله حيث الى المتن (قوله) لا غير مطلقا) وقيل ان قلت الاثنى بالليل سعت كالكرو والخشى فى ذلك كالاثنى مغنى (قوله) طاقته عبارة النهاية والمغنى فوق الرمل اه (قوله) قاصدا السنة الخ) أى والالم يصح سعيه على المعتمد لانه يقبل الصرغ كالطواف خلافا للشيخ الاسلام والشيخ الحسن البكرى وموضع من الايعاب ومن النهاية قال ابن الجمل ويتفرع على ذلك ما لو حمل محرم لم يسع عن نفسه ودخل وقت سعيه محرم كذلك ونوى الحامل المحمول فقط فعلى مرجح من قال يشترط فقد الصارف ينصرف عن نفسه ويقع عن المحمول وعلى مرجح من قال لا يشترط فيه فقد الصارف يقع عنهما انتهى اه كروى وتقدم فى الشرح قبيل الفصل انه يأتى فيه تفصيل طواف الحامل والمحمول (قوله) لا نحو المسابقة) أى كاللعب فيخرج عن كونه سعيًا بقصد هانهاية وونائى (قوله) ويحرك الدابة) أى بحيث لا يؤذى المشاة نهاية (قوله) بستة الخ) متعلق بقيل الميل الخ (قوله) وما عدا ذلك محل المشى) ويسن ان يقول الذكر فى عدوه وكذا المرأة والخشى فى محله كاحتجته بعض المتأخرين رب اغفر وارحم وتجاوز عما تعلم انك انت الاعز الا كرم معنى عبارة النهاية ويسن ان يقول فى السعى ولو اثرب اغفر وارحم الخ ويوافقنا قول الونائى قائلا فى عدوه ومشيه رب اغفر وارحم الخ اللهم ربنا آتنا فى الدنيا حسنة الخ والقراءة فى السعى أفضل من غير الذكر الوارداه

﴿فصل فى الوقوف بعرفة وبعض مقدماته وتوابعه﴾ (قوله) إذا حضر الحج) أى خرج مع الحجاج نهاية ومعنى قول المتن (أو منصوبه) أى المؤمر عليهم ان لم يخرج الامام معنى ونهاية قول المتن (ان يخطب بمكة) أى ان لم ينصب غيره للخطابة ونائى (قوله) أو بياها) كذا فى اصل المصنف ومراة التساوى عند عدم المنبر بين الكون عندها والكون بياها وينبغى ان يكون الثانى اولى لمزيد شرفه وكونه ابلغ فى التبليغ فلو اتى بالواو بدل اول كان اولى نعم على تقدير الاتيان بهاى الواو يحتمل الكلام معنيين لكل منهما وجه وجيه الاول على تقدير كون حيث الخ متعلقة بالكونين فيكون محصله ان الكون عندها حيث لا منبر افضل وافضل الكون بياها لانهما صدقات الاول فى الجملة الثانية على تقدير كونها متعلقة بالثانى ومحصله ان الكون

بان سماع الصوت يكون سببا لحضور من سمعه من بعد ولا كذلك الرقى فى الخلوة اه (قوله) إلا ان يجاب بانهم خالفوا ماصح) قد يجيبون بانه يحتمل انه ركب لعدركان يظهر ليستفتى منه وهى واقعة حال فعلى (قوله) لكن لا يشترط له كيفية) أى فله السعى القهقرى ونحوها ﴿فرع﴾ قال فى العباب وان أى ويجب ان يسعى فى بطن الوادى ولو التوى فيه يسير الميضاها قال فى شرحه بخلافه كثير بحيث يخرج عنه وضبطت ذلك فى الحاشية بان يخرج عن سمت العقد المشرف على المروة إذ هو مقارب لعرض المسعى بما بين الميلىن الذى ذكره الفارسى أنه عرضه ما ذكره هو ما فى المجموع حيث قال قال الشافعى والاصحاب لا يجوز السعى فى غير موضع السعى فلو مر وراء موضع فى زقاق العطارين او غيره لم يصح سعيه لان السعى يختص به فلا يجوز فعله فى غيره كالطواف إلى ان قال ولذا قال الدارمى ان التوى فى سعيه يسير اجاز وان دخل المسجد اوزقاق العطارين فلا اه وبه يعلم ان قول العباب ولو التوى فيه يسيرا المراد باليسير فيه مالا يخرج عنه فتامله ﴿فصل فى الوقوف بعرفة وبعض مقدماته وتوابعه﴾

ما صح انه صلى الله عليه وسلم ركب فيه وأن يوالى بين مراته بل يكره الوقوف فيه لحديث او غيره وبينه وبين الطواف ومراة يضرب صرغه كالطواف لكن لا يشترط له كيفية مثله لان القصد هنا قطع المسافة وأن (يمشى أول السعى وآخره) على هيئته (و) ان (يعود الذكر) لا غير مطلقا عدوا شديدا طاقته حيث لا تاذى ولا إيذاء قاصدا السنة لا نحو المسابقة (فى الوسط) للاتباع فيهما رواه مسلم ويحرك الراكب دابته والمراد بالوسط هنا الامر التقربى إذ محل العدو اقرب الى الصفا منه الى المروة بكثير (وموضع التوعين أى المشى والعدو (معروف) فموضع العدو قبل الميل الاخضر بركن المسجد وحدث مقابله آخر بستة أذرع الى ان يتوسط الميلىن الاخضرين احدهما بجدردار العباس رضى الله عنه وهى الآن رباط منسوب اليه والآخر دار المسجد وما عدا ذلك محل المشى

﴿فصل فى الوقوف بعرفة﴾ وبعض مقدماته وتوابعه (يستحب للامام) إذا حضر الحج (أو منصوبه) لاقامة الحج ونصبه واجب على الامام (ان

قال الماوردي محرما واستغفر به في المجموع ومع ذلك قال انه محتمل اي ومن ثم كان (١٠٣) العمل عليه ويفتحها المحرم بالتلبية

وغيره بالتكبير وبحث  
الحب الطبري ان من  
توجوه العرفة قبل دخول  
مكة يسن لهم ذلك غريب  
(في سابع ذي الحجة) ويسمى  
يوم الزينة لانهم كانوا  
يزنون فيه هو ادهم  
(بعد صلاة الظهر) او الجمعة  
ويظهر تقييد نديها باداء  
فعل الظهر فتفوت بفوات  
ادائها لان المدار في العبادات  
على الاتباع ما يمكن وهو  
صلى الله عليه وسلم يفعلها  
الابعد اداء الظهر فلا تفعل  
فيما بعد ذلك خطبة (فردة) يامر  
فيها (المتمتعين والمكئين  
بطواف الوداع بعد احرارهم  
وقبل خروجهم لانه مندوب  
لهم لتوجههم لا ابتداء  
النسك دون المفردين  
والقارنين لتوجههم لا تمامه  
جميع الحجاج) (بالغدو) اي  
السير بعد صبح الثامن  
ويسمى يوم التروية لانهم  
كانوا يتروون الماء فيه لقلته  
اذ ذاك تلك الاماكن (الى  
منى) بحيث يكونون بها اول  
الزوال وما وقع لها في  
موضع اخر ان السير بعد  
الزوال ضعيف وعلى الاول  
يستثنى من تلامه الجمعة كحاج  
انقطع سفره اذا كان الثامن  
الجمعة فلا يجوز له الخروج  
بعد الفجر الا ان عذرا  
اقامت صحبة بمنى (تنبه)  
مر وجوب صوم الاستسقاء  
بامر الامام او منصوبه  
وقياسه وجوب ما يامر به

عندها افضل مطلقا وعليه فالكون بياها حيث لا منبر عند ها افضل بصري اقول الاظهر ان او لمجرد  
الاضراب والترقي وحيث الخ متعلقة بالكون الاول لفظا ومعنا معنى فيفيد الكلام حيث ذاك المعنى الاول  
بلا تكلف (قوله قال الماوردي) الى قوله وما وقع في النهاية الا قوله غريب وقوله يظهر الى المتن وقوله  
لتوجههم لا ابتداء النسك وكذا في المعنى الا قوله وبحت الحب الى المتن (قوله قال الماوردي الخ) جزم به النهاية  
عبارته ليس ان يكون محرما اه (قوله انه محتمل) بكسر الميم بقرينة ما بعده (قوله ويفتحها المحرم الخ)  
لم يبين مقدار ما يفتح به من تلبية او تكبير سم عبارة الوائى ويفتحها بالتلبية ان كان محرما وهو افضل  
والا بالتكبير ويحمد الله ويثنى عليه ثم يقول اما بعد فانكم جئتم من افاق شتى وفودا الى الله تعالى فحق على  
الله ان يكرم وفده فمن كان جاء يطلب ما عند الله فان طالب الله لا يحب فصدقوا قولكم بفعل فان ملاك القول  
العمل والنية القلوب لله الله في ايامكم هذه فانها ايام تغفر فيها الذنوب جئتم من افاق شتى في غير تجارة  
ولا طلب مال ولا دنيا ترجونها ثم يلى اي ان كان محرما ويعلمهم فيها المناسك الخ اه (قوله وبحت الحب  
الخ) اقره النهاية عبارة تمولو توجوه الموقف قبل دخول مكة استحباب لا مامهم ان يفعل كما يفعل امام مكة قاله  
الحب الطبري قال الاذرعى ولم اره لغيره اه قال ع ش قوله مر ان يفعل كما يفعل الخ اي بان يخطف في سابع  
ذي الحجة الى اخر ما ياتي اه (قوله او الجمعة) اي ان كان يومها نهاية (قوله ويظهر تقييد نديها الخ) عبارة  
الوائى وان لم يصلوها كما بحثه في الحاشية وقال في التحفة ويظهر الخ اه قال باعشن قوله كما بحثه الخ اعتمد  
عبد الرؤف وابن الجلال اه (قوله فلا يفعل الخ) اقرب فيما يظهر ندب فعلها ولو قبل الشروع في السير لحصول  
المقصود بهما من اخبارهم بما امامهم من المناسك نعم الاكل فعلها في اذكر بصري وسم (قوله فيما بعد ذلك)  
اي بعد فوت اداء الظهر قول المتن (خطبة فردة) ولا تكفي عنها خطبة الجمعة لان السنة فيه التأخير عن الصلاة  
كما تقرر وان القصدها التعلم لا الوعظ والتخويف فلم تشارك خطبة الجمعة بخلاف خطبة الكسوف نهاية  
ومعنى (قوله لانه الخ) اي هذا الطواف ع ش (قوله لتوجههم لا ابتداء النسك) محل تأمل ثم رايت المحشى قال  
يتأمل معنى ذلك بصري وقد يجاب بان المراد بالنسك هنا ما عدا الاحرام ولو مندوبا ومعلوم ان الاولين لم  
يسبق على توجهم شيء غير الاحرام والاخيرين سبق على توجهم ايضا السفر الى مكة ونحو طواف القدوم  
(دون المفردين والقارنين) اي الافاقين سم قال السيد عمر الظاهر ان ملهم من احرام بالحج من مكة ولو  
متعديا بمجاورة الميقات اه وفيه نظر (قوله لتوجههم لا تمامه) عبارة الاسنى والنهاية والمعنى بخلاف المفرد  
والقارن الافاقين لا يؤمران بطواف الوداع لانهم لم يتحللا من مناسكهما وليست مكة محل اقامتهما اه  
(قوله وجميع الحجاج) عطف على المتمتعين (قوله اذ ذاك الخ) اي واما اليوم فاما كثير فيها يجزى قول المتن  
(الى منى) بكسر الميم بالصرف وعدمه تذكر وهو الاغلب وقد توثق وتخفيف نونها اشهر من تشديدها  
سميت بذلك لكثرة ما يبنى اي اراق فيها من الدماء نهاية ومعنى (قوله وعلى الاول) اي المعتمد (قوله الا ان  
عذر) لم يظهر وجه استثناء المعذور بعد فرض الكلام فيمن تلامه الجمعة بصري (قوله او اقيمت صحبة  
منى) اي بان احدث بها قرية استوطنها اربعون كاملون نهاية ومعنى (قوله وقياسه وجوب ما يامر به  
احدهما الخ) يحتمل ان مرادهم بالامر في هذا المقام الاخبار بانهم مأمورون بذلك من جهة الشرع فان

(قوله ويفتحها المحرم بالتلبية الخ) لم يبين مقدار ما يفتح به من تلبية او تكبير (قوله فلا تفعل فيما بعد  
ذلك) لو قال تفعل فيما بعد ذلك كان متجها لحصول المقصود (قوله دون المفردين) اي الافاقين (قوله  
لتوجههم لا ابتداء النسك) قد يقال هذا موجود في القانون اذ المفرد والقارن متحدان في العمل (قوله  
والقارنين) اي الافاقين (قوله لتوجههم لا تمامه) يتأمل معنى ذلك وتخصيص القارن به مع استواء  
المفرد والقارن في العمل وعبارة شرح الروض وبذلك علم ان المفرد والقارن الافاقين لا يؤمران  
بطواف الوداع لانهم لم يتحللا من مناسكهما وليست مكة محل اقامتهما اه (قوله وقياسه وجوب  
ما يؤمر به احدهما الخ) يحتمل ان مرادهم بالامر في هذا المقام الاخبار بانهم مأمورون بذلك من جهة

احدهما هنا بجامع انه مستنون امر به فيهما وقد يفرق بان في الصوم ثم عود مصلحة عامة على المسلمين لانه قد يكون السبب في الفيت بخله

هنا نعم مر ثم ما يعلم منه  
ان ما فيه مصلحة عامة يصير  
بامره واجبا باطنا ايضا  
بخلاف ما ليس فيه تلك  
المصلحة لا يجب الاظهارا  
فقط فكذا يقال هنا لا يجب  
الاظهارا و مر ثم ايضا  
ما يعلم منه ان ولاية القضاء  
تشمل ذلك وحيث ذل  
الخطيب الذي ولاه الامام  
الخطابة لا غير كذلك او  
يفرق بان من شأن القضاء  
النظر في المصالح العامة  
بخلاف الخطابة (ويعلمهم)  
في هذه الخطبة ( ما امامهم  
من المناسك ) كلها كما افاده  
كلامه كغيره ونص عليه في  
الا ملاء هو الاكل لترسخ  
في اذهانهم باعادتها في الخطب  
الانية ولان كثير منهم قد  
لا يحضر فيما بعدها الكثيرة  
اشغالهم او الى الخطبة  
ال اخرى كما صرح به ال افعى  
وغيره قيل وهذا هو الاكل  
لان المسائل العلمية كلما  
قلت خففت وضبطت ويرد  
خبر البيهقي بسند جيد كان  
صلى الله عليه وسلم اذا كان  
قبل يوم التروية يوم خطب  
الناس واخيرهم بمناسكهم  
فالجمع المضاف فيه دليل لما قلناه  
وافهم قوله ما امامهم انه  
لا يتعرض لما قبل الخطبة  
التي هو فيها ولو قيل ينبغي  
التعرض له ايضا ليعرفه او  
يتذكره من اخل به لم يعد  
(و) ان يخرج بهم في غير  
يوم الجمعة وفيه ان لم تزمهم  
ولا قبل الفجر مالم تتعطل  
الجمعة بمكة

فرض انه امر فيتجه انه ان كان لمصلحة عامة وجب الامثال كما في الاستسقاء والا فلا فليتامل سم ( قوله  
او يفرق الخ ) اعتمده الو نائي ( قوله ) ويعلمهم في هذه الخطبة الخ ) فان كان قريبا قال هل من سائل وخطب  
الحج اربع هذه وخطبة يوم عرفة ويوم النحر ويوم النفر الاول وكلها فرادى وبعد صلاة الظهر الا يوم عرفة  
فثنتان وقبل صلاة الظهر وكل ذلك معلوم من كلامه هنا وفيما ياتي ناهية ومعنى وياقي في الشرح مثله ( قوله  
كما افاده كلامه الخ ) عبارة المغنى والنهاية وقضية كلام المصنف انه يخبرهم في كل خطبة بما بين ايديهم من  
المناسك ومقتضى كلام اصل الروضة انه يخبرهم في كل خطبة بما بين ايديهم من المناسك الى الخطبة الاخرى  
ولا منافاة اذا اطلاق بيان للاكل والتقيد بيان للاقلال ( قوله ) باعادتها في الخطب الانية ) ظاهره انه  
يعيد في كل منها جميع المناسك الماضية والانية وصريح كلام غيره كقوله الاتي وافهم الخ انه يعيد الانية  
فقط ( قوله ) او الى الخطبة الخ ) عطف على كلها كرى ( قوله ) كان النبي صلى الله عليه وسلم الخ ) قديقال ان  
كان تدل على التكرار مع انه عليه الصلاة والسلام لم يحج بعد النبوة بالناس غير حجة الوداع ويجاب بانها انما  
تقيد التكرار مع المضارع وما هنا ليس كذلك سم ( قوله ) ولو قيل ينبغي الخ ) يعلم بما سنقله عن الاسنى في خطبة  
النحر ما يؤيده الظاهر انه ماخذ بصرى ( قوله ) لم يعد ) ويؤيده الحديث المذكور بصرى وفيه تامل ( قوله  
في غير يوم الجمعة الخ ) الاولى ان يؤخره عن قول المصنف من غد ( قوله ) وفيه ان لم تزمهم الخ ) عبارة  
النهاية والمغنى فان كان يوم الجمعة ندب ان يخرج بهم قبل الفجر لان السفر يومها بلا عذر كتخلف عن رفقة  
بعد الفجر وقبل فعلها الى حيث لا يصل الى الجمعة حرام فحله فيمن تازمه الجمعة ولم تمكنه اقامتها بنى والابان  
احدث ثم قرية واستوطنها اربعون كاملا ونحوه بعد الفجر ليصل معهم وان حرم البناء ثم ازاد  
الو نائي وان ترتب عليه فوات الجمعة على اهل بلده بان كانوا من الاربعين وقولهم يحرم تعطيل بلدهم عنها محمول  
على تعطيل بغير حاجة كما في التحفة اه قال ع ش قوله مروان حرم البناء الخ يؤخذ من هذا صحة صلاة الجمعة في  
في السنانة السكينة بولا ق وان كانت في حريم البحر لانه لا تلازم بين الحرمة صحة صلاة الجمعة وهو ظاهر اه  
( قوله ) مالم تتعطل الجمعة ) قال سم بعد ذكر كلام الشارح في باب الجمعة فالحاصل جواز كل من التعطيل والسفر  
لحاجة اذا امكنته في محل آخر اى او تضرر بتخلفه عن الرفقة فيما يتجه وان خرج بعد الفجر وقياس ذلك جواز  
التعطيل فيما نحن فيه اذا امكنتهم في منى مثلا وان خرجوا بعد الفجر لانه خروج لحاجة بل قد يتجه هناك وهنا  
جواز الخروج قبل الفجر وان لزم التعطيل وعدم ادراكها في محل لعدم التكليف حيث ذل فليتامل بخلافه  
بعد الفجر فمن لزم من خروجه التعطيل امتنع وان ادركها بمحل آخر ومن لا فان لزمته امتنع ايضا لان ادركها  
باخرها اه وقوله امتنع في موضعين مفيد اخذا من اول كلامه وبما مر عن الناهية والمغنى انما بعدم العذر

لشرع فان فرض انه امر فيتجه انه ان كان لمصلحة عامة وجب الامثال كما في الاستسقاء والا فلا فليتامل  
( قوله ) كان صلى الله عليه وسلم اذا كان قبل يوم التروية الخ ) قديقال كان تدل على التكرار مع انه عليه  
الصلاة والسلام لم يحج بعد النبوة بالناس غير حجة الوداع ويجاب بانها انما تقيد التكرار مع المضارع  
وما هنا ليس كذلك ( قوله ) مالم تتعطل الجمعة بمكة ) عبارة شرح العباب عقب قوله فان كان الثامن جمعة خرج  
من تزمه قبل الفجر وان خرجوا بعد الفجر وامكن فعلها بنى جاز و ظاهره انه لا فرق بين ان يتخلف بمكة  
من يقيم الجمعة وان لا وليس مراد ابل الظاهر كما قال الازرعى والزركشى في الحالة الثانية المنع لانهم مسؤولون  
بتعطيل الجمعة بمكة اه ولا يخفى ان المتبادر منه تعلق بحث الازرعى والزركشى الا في قول ال ايضاح  
قال الشافعى فاذا بنى بها اى بنى قرية واستوطنها اربعون من اهل السكالك اقاموا الجمعة هو الناس معهم  
اه ولم يتعرض له في قول ال ايضاح قيل ما ذكر مانصه فان كان اليوم الثامن يوم الجمعة خرجوا قبل طلوع  
الفجر اه ( قوله ) مالم تتعطل الجمعة بمكة ) فيه امر ان الاول ان التعطيل انما يكون بذهاب من تتعقد به  
بخلاف ذهاب من تزمه او لا تتعقد به كالمقيم غير المتوطن فقوله مالم تتعطل بمكة اى بان المستوطن تمام  
من تتعقد به او جميع من تتعقد به الثانى انه قدم في باب الجمعة قوله بل يحرم عليهم اى اهل القرية تعطيل

(من) بعد صلاة صبح (غد) والافضل ضحى للاتباع (إلى منى) يستحب للحجاج كلهم ان (يبيتوا بها) وان يصلوا بها العصرين والعشاءين والصبح للاتباع رواده مسلم والاولى صلاتها بمسجد الحيف والنزل بمنزله عليه السلام او قريب منه وهو بين منجرحه وقبة مسجد الحيف وهو اليها أقرب (فاذا طلعت الشمس) أى أشرفت على ثبير وهو المطل على مسجد الحيف قاله المصنف وغيره وإن اعترضه المحب الطبرى وقال بل هو مائة الذى على يسار الذاهب لعرفته وجمع بان كلا يسمى بذلك ومع تسليمه المراد الاول (١٠٥) ايضا (قصودا عرفات) من طريق ضب

وكانه الذى يتعطف عن  
اليمين قرب المشعر الحرام  
مكشرين للتلبية والذكر وما  
حدث الان من ميت اكثر  
الناس هذه الليلة بعرفة بدعة  
قبيحة اللهم إلا من يخاف  
رحمة او على محترم ولو بات  
بمنى او وقع شك فى الهلال  
يقضى فوات الحج بفرض  
المبيت فلا بدعة فى حقه ومن  
اطلق نذب المبيت بها عند  
الشك فقد تساهل إذ كيف  
ترك السنة وحجه مجزىء  
بتقدير الغلط إجماعا فالوجه  
التقيد بما ذكرته (قلت)  
ولذا ساروا من منى بعد  
الصبح الى عرفة فالسنة لهم  
انهم (لا يدخلونها بل يقيمون  
بنمرة) وهى بفتح فسكر  
وبفتح او كسر فسكون محل  
معروف ثم (بقر عرفات  
حتى تزول الشمس والله اعلم)  
للا اتباع رواده مسلم ويسن  
الغسل بها للوقوف كما من مع  
بيان وقته (ثم) عقب الزوال  
يذهب إلى مسجد إبراهيم  
عليه السلام خلافا لمن نازع فى  
هذه النسبة وزعم انه  
منسوب لابراهيم احد امراء  
بنى العباس المنسوب اليه  
باب ابراهيم بالمسجد الحرام  
وصدره من عرفة بضم اوله

(قوله بعد صلاة) إلى قوله والنزل فى النهاية والمعنى (قوله للحجاج كلهم) أى حتى من كان مقبلا بمنى ومن لم  
يكن بمكة سم (قوله وان يبيتوا بها) أى نداء فليس يركن ولا واجب باجماع قال الزعفرانى يسن التمشى من مكة  
إلى المناسك كلها إلى انقضاء الحج لمن قدر عليه وان يقصد مسجد الحيف فيصل فى ركعتين ويكثر التلبية قبلها  
وبعد هاتين ومعنى قال عرش قوله لم يركن قدر عليه أى ولم يخف تأذيا ولا نجاسة اه (قوله والاولى صلاتها  
بمسجد الحيف) أى عند الاحجار امام منارته التى بوسطه الان ونائى (قوله وهو المطل) عبارة النهاية والمعنى  
والو نائى وهو بفتح المثناة جبل كبير بمزدلفة على يمين الذاهب من منى إلى عرفات قول المتن (قصودا عرفات)  
ويسن للسائر اليها أن يقول اللهم اليك توجهت ووجهك الكريم أردت فاجعل ذنبى مغفورا وحجى مبرورا  
وارحمى ولا تخيننى إنك على كل شىء قدير نهاية ومعنى (قوله من طريق ضب) وهو الجبل المطل على منى أى  
الذى مسجد الحيف فى اصله وهو من مزدلفة ويعودو على طريق المازمين وهو بين الجبلين الكائنين بين  
عرفة من مزدلفة ويسن للسائر إلى عرفات ان يعود فى طريق غير ما ذهب فيها ولو كان ذهابه وإيابه فى واحدة  
منها بان يغير مشاه كالعيدون نائى ونهاية ومعنى (قوله بفرض المبيت) أى بمنى (قوله فلا بدعة فى حقه) ومثله  
دخوله قبل الزوال إذا كان الزحام يخاف منه ما ذكر ابن علان (قوله ومن اطلق الخ) أى سواء كان الشك  
يقضى فوات الحج او لا يقتضيه كرى (قوله بها) أى بعرفات (قوله وحجه مجزىء الخ) عبارة الو نائى ووقوف  
اليوم العاشر بشرطه مجزىء إجماعا قاله حجاج اه (قوله بتقدير الغلط) كانه يريد الغلط بالوقوف فى العاشر ولم يقلوا  
على خلاف العادة سم (قوله بما ذكرته) أى يكون الشك يقضى فوات الحج بفرض المبيت بمنى كرى قول  
المتن (قلت) أى كما قال الرافعى فى الشرح نهاية ومعنى (قوله ولا ذاساروا) إلى قوله وهم الان فى المعنى إلا قوله  
وبينه إلى المتن وكذا فى النهاية إلا قوله وزعم إلى صدره (قوله وزعم انه منسوب الخ) جزم به ابن شهبة  
بصرى (قوله صدره) هو محل الخطبة والصلاة (قوله واخره الخ) ويميز بينهما صخرات كبار فرشت هناك  
نهاية ومعنى (قوله وبينه الخ) أى المسجد (قوله بخطب الامام) أى او منصوبه على منبر او مرتفع نهاية قول  
المتن (خطبتين) أى خيفتين وتكون الثانية اخف من الاولى نهاية ومعنى (قوله ما يأتى فى عرفة) أى من  
الذكر والتلبية نهاية ومعنى (قوله لان القصد بها مجرد الدعاء) أى وان التعليم إنما هو فى الاولى نهاية (قوله

معلمهم من إقامتها والذهاب اليها فى بلد اخرى ثم قوله وفيداه أى جواز سفر من لزمته إذا أمكنته فى طريقه أو  
مقصده صاحب التعجيز بحثا بما إذا لم يبطل جمعة بلده بان كان تمام الاربعين وكأنه اخذه مامرا انما من حرمة  
تعطيل بلدهم عنها لكن الفرق واضح فان هؤلاء معطلون لغير حاجة بخلاف المسافر فان فرض ان سفره  
لغير حاجة اتجه ما قاله وإن تمكن منها فى طريقه اه وقضية فرقه انهم لو عطّلوا الحاجة جاز وحيتنفا لحاصل  
جواز كل من التعطيل والسفر لحاجة إذا أمكنته فى محل اخرى او اضرب بتخلفه عن الرفقة فيما يتجه وإن  
خرج بعد الفجر وقياس ذلك جواز التعطيل فيما نحن فيه إذا أمكنتهم فى منى مثلاً وإن خرجوا بعد الفجر  
لانه خروج لحاجة بل قد يتجه هناك وهما جواز الخروج قبل الفجر وإن لزم التعطيل وعدم إدراكها فى محل  
لعدم التكليف حينئذ فليتأمل خلافا بعد الفجر فمن لزم من خروجه التعطيل امتنع وان ادركها بمحل اخر  
ومن لافان لزمته امتنع ايضا إلا ان ادركها باخر (قوله ويستحب للحجاج كلهم) أى حتى من كان مقبلا  
بمنى ومن لم يكن بمكة (قوله وحجه مجزىء بتقدير الغلط إجماعا) كانه يريد الغلط بالوقوف فى العاشر ولم

(١٤ - شروانى وان قاسم - رابع) و بالنون وآخره من عرفة وبينه وبين الحرم نحو ألف ذراع و (خطب الامام بعد  
الزوال) الناس (خطبتين) قبل الصلاة ويعلمهم فى أولاهما ما أمامهم كله أو الى الخطبة الاخرى نظير مامر ويحرضهم على أكثر ما يأتى  
فى عرفة ثم يجلس بقدر سورة الاخلاص فاذا قام للخطبة الثانية أخذ المؤذن فى الاذان لا الإقامة على المعتد ويخففها بحيث يفرغها مع  
فراغ الاذان ولم ينظر لمنعه سماعها لان القصد بها مجرد الدعاء واللبادرة إلى اتساع وقت الوقوف (ثم) يقيم (يصلى بالناس)



بحلالك عن حرامك واغني بفضلك عن سواك ونور قلبي وقبري وأعذني من الشر كله واجمع لي الخير كله اللهم اني اسالك الهدى والتقى والعفاف والغنى وكذا في الاسنى لا قوله اللهم اني الى الله اعوذ (قوله لا اله الا الله) اي مائة الف والنائي (قوله وهو على كل شيء قدير) وزاد البيهقي اللهم اجعل في قلبي نوراً وسمعي نوراً وفي بصري نوراً اللهم اشرح لي صدري ويسر لي أمري مغني زادي الاسنى والنهاية اللهم لك الحمد كالذي تقول وخير اعمال تقول اللهم لك صلاتي ونسبي ومحياي ومماتي واليك مآبى ولك تراثي اللهم اني اعوذ بك من عذاب القبر ووسوسة الصدر وشتات الامر اللهم اني اعوذ بك من شر ما تجيء به الريح ويكون كل دعاء ثلاثاً ويفتحه بالتحميد والتمجيد والتسبيح والصلاة والسلام على النبي ﷺ ويختتمه بمثل ذلك مع التامين اه (قوله وروى المستغفري) وفي العهود للشعراني روى البيهقي ان النبي ﷺ قال ما من مسلم وقف عشية عرفة بالموقف فيستقبل القبلة بوجهه ثم يقول لا اله الا الله وحده الى قدير مائة مرة ثم يقرأ قل هو الله احد مائة مرة ثم يقول اللهم صل على محمد وال محمد كما صليت على ابراهيم وال ابراهيم انك حميد مجيد وعلياً معهم مائة مرة لا قال الله تعالى يا ملائكتي ما جزاء عبيدي هذا سبحي وهللتي وكرمي وعظمي وعرفتي واثني علي وصل على نبي اشهدوا يا ملائكتي اني قد غفرت له وشفعته في نفسه ولوسالني عبيدي هذا شفعتني في أهل الموقف اه محمد صالح الرئيس (قوله ويقرأ سورة الحشر) عبارة النهاية ويستحب ان يكثر من قراءة سورة الحشر وليحرص في ذلك اليوم والذي بعده على الحلال الصرف ان تيسر ولا فاقلت شبهته فان المتكفل باستجابة الدعاء هو خلوص النية وحل المطعم والمشرب مع مزيد الخضوع والانكسار وليحذر الواقف من الخاصمة والمشائمة والكلام المباح ما يمكنه وانتهاز السائل واحتقار احداه زاد الوائلي وسن ان يتلطف بمخاطبه حتى في نهيه عن منكره وان يستكثر من اعمال الخير واهمها العتق والصدقة هنا وفي عشرين الحجة وهي الايام المعلومات واما التثريق هي المعدودات اه (ولمن استغفر له الحاج) زاد المغني بقية ذي الحجة والحرم وصفر وعشرين من ربيع الاول اه (قوله وتقرئ الباطن) اي من جميع العالات الدنيوية التي تشغله عما هو بصدد نائي (قوله العبرات) اي الدموع عش (قوله العشرات) اي ما ارتكبه الشخص من المخالفات كرهى على بافضل (قوله يدها الى صدره الخ) ويسن رفع يديه ولا يجاوز بهما راسه والا فراط في الجهر بالدعاء مكروه وان يبرز للشمس الا لعذر كنقص دعاء او اجتهاد في الاذكار نهاية واسنى عبارة الوائلي وخفض الصوت بالدعاء الذي كرم مطلوب الا ان اراد تعلمها او طلبه منه من لا يحسن الدعاء ليومن بعده ليسن الجهر وسن ان لا يتكلف السجع في الدعاء والا فلا بأس به وان يكثر فيه من التضرع والخشوع واظهار الذل والافتقار وان يلح ولا يستبطئ الاجابة بل يقوى رجاءه فيها اه عبارة المغني ولا يتكلف السجع في الدعاء ولا بأس بالسجع اذا كان محفوظاً وقاله من غير قصد له اه (ويسن للذكر) اي اما الاتي فيندب لها الجلوس في حاشية الموقف ومثلها الخشى اسنى زاد النهاية إلا ان يكون لها هودج والاولى الركوب فيما يظهر اه (قوله كما مرأة في هودج) أي كاييس للبرأة أن تقف في الهودج (قوله ومتطهراً) أي من الحدين والخبث كما هو ظاهر واستحباب التطهر وما بعده شامل لكل واقف خلافا لما يوهمه صنيعه بصري (قوله ومستقبل القبلة) اي ومستور العورة ومفطر ان وقف نهاراً مغنى ونهاية (قوله وموقف رسول الله ﷺ) عبارة النهاية وفضل للذكر ولو صلياً موقفه ﷺ وهوعند الصخرات الكبار المفروشة تحت جبل الرحمة الذي بوسط عرفات فان تعذر الوصول لهذا الموقف قرب منه بحسب الامكان اه زاد الوائلي ويقف الامر دالحسن خلف الرجال ويجعل الركب بطن موكو به للصخرات والراجل يقف عليها فان لم يتيسر ذلك فيقرب منها من غير ضرر ويكون غيره من اثني وخشني بحاشية الموقف مالم يخش ضرراً قاعداً او بهودجه وفي المنحوا حسن من حرر الموقف الشريف البدرين جماعة وجمع فيه بين الروايات ونقله عنه ولده العز وغيره واقروه وقال انه الفجوة المستعيلة بين الجبل المسمى بجبل الرحمة والبناء المربع عن يساره اي وهو المسمى ببیت ادم ووراءه صخرات متصلة بصحن الجبل وهي الى الجبل اقرب بقليل بحيث يكون

وخير ما قلت انا والتبيون  
من قبل لا اله الا الله وحده  
لا شريك له له الملك وله الحمد  
وهو على كل شيء قدير  
وروى المستغفري خبر من  
قرأ قل هو الله أحد ألف مرة  
يوم عرفة أعطى ما سأل  
ويقرأ سورة الحشر  
ويستغفر للؤمنين  
والمؤمنات لما صح اللهم اغفر  
للحاج ولمن استغفر له الحاج  
ويستفرغ جهده فيما يمكنه  
من ذلك ومن الخضوع  
والذلة وتقرئ الباطن  
والظاهر من كل مذموم فانه  
في موقف تسكب فيه العبرات  
وتقال فيه العثرات وروى  
البيهقي عن ابن عباس رايت  
رسول الله ﷺ يده  
بعرفة يدها الى صدره  
كاستطعام المسكين كيف  
وهو اعظم مجامع الدنيا وفيه  
من الاولياء والخواص مالا  
يحصي وصح أن الله يباهي  
بالواقفين الملائكة يسن  
للذكر كما مرأة في هودج  
أن يقف راكباً ومتطهراً  
ومستقبل القبلة وموقف  
رسول الله ﷺ

أو قريب منه وهو معروف وأن يكثر الصدقة وافضلها العتق وأن يحسن ظنه بربه تعالى ومن ثم لو رأى الفضيل رضى الله عنه بكاء الناس بعرفة ضرب لهم مثلاً ليرشدوا إلى ذلك (١٠٨) بأنهم مع كثرتهم لو ذهبوا الرجل فسأله أن قاما خبيهم فكيف باكرم الكرماء والمغفرة عنده

دون دائق عندنا وصح خبر ما من يوم أكثر أن يعتيق الله فيه عبدان النار من يوم عرفة وليحذر من صعود جبل الرحمة بوسط عرفة فانه بدعة خلافاً لجمع زعموا انه سنة وانه موقف الانبياء (فاذا غربت الشمس) جميعها (قصداً مزدلفة) على طريق المازم من اى الجبلين وعليهم السكنة والوقار مكشرين من التلبية قال القفال والتكبير وكذا في الذهاب من مزدلفة لغنى وعلى خلاف كلام القفال الذى اطبق عليه الاصحاب فإما ان احياء ليلة العيد بالتكبير الى خروج الامام لصلاته سنة محله في غير الحاج مادام لم يتحلل كما مر ثم ومن وجد فرجه اسرع واما ما اعتيد من التزاحم بين العلمين ثم الحاجز بين نمرة وعرفة او بين الحل والحرم ومن ايقاد الشموع ليلة التاسع بعرفة فبدعتان قبيحتان مذمومتان يتولد منهما مفسد لا تحصى (واخروا) اى المسافرين الذين يجوز لهم القصر لما مر ان الجمع للسفر لا للتسكع على الاصح (المغرب) ندباً (ليصلوها مع العشاء بمزدلفة) من الازدلاف وهو القرب لقربهم من منى او الاجتماع لاجتماعهم بها وتسمى جمعا

لجل قبالة الواقف إذا استقبل القبلة ويكون طرف الجبل تلقاء وجهه البناء المربع عن يساره بقليل فمن ظفر بذلك ولا فليقف بين الجبل والبناء المذكور على جميع الصخرات والا ما كن بينهما لعله ان يصادف الموقف النبوى اه (قوله او قريب منه) وبين مسجد ابراهيم وموقف النبي ﷺ نحو ميل نهاية (قوله وهو الخ) اى المحل المعروف بانه موقف النبي ﷺ لا خصوص المكان الذى وقف فيه بعينه ع (قوله ضرب) اى بين (قوله الى ذلك) اى حسن الظن بالله تعالى (قوله وصح الخ) وراى سالم مولى ابن عمر سائلاً يسأل الناس فى عرفة فقال يا عاجز فى هذا اليوم يسئل غير الله تعالى وقيل اذا وافق يوم الجمعة يوم عرفة غفر الله تعالى لكل اهل الموقف اى بلا واسطة وفى غيره بواسطة اى هب مسيئتهم لمحسنتهم معنى زاد الونائى اى وكفى من غفر له وبدونها شرفاً فجعله مقصوداً للاتباع وفى حديث آخر افضل الايام يوم عرفة فان وافق الوقوف يوم جمعة فهو افضل من سبعين حجة فى غير يوم الجمعة اه (قوله وليحذر الخ) (فرع) التعريف بغير عرفة وهو اجتماع الناس بعد العصر يوم عرفة للدعاء للسلف فيه خلاف فى البخارى اول من عرف بالبصرة ابن عباس ومعناه أنه اذا صلى العصر يوم عرفة اخذنى الدعاء الذى ذكره والضراعة الى الله تعالى الى غروب الشمس كما يفعل اهل عرفة ولهذا قال احمدار جوا انه لا باس به وقد فعله الحسن البصرى وجماعة وكرهه جماعة منهم مالك قال المصنف ومن جملة بدعة لم يلحقه بقا حش البعد بل يخفف امره اى إذا خلا من اختلاط الرجال بالنساء والافه من افحشها معنى ونهاية عبارة الونائى ولا كراهية فى التعريف بغير عرفة بل هو بدعة حسنة وهو جمع الناس الخ اه وكذا اعتمد على عدم الكراهة (قوله فانه بدعة) عبارة المغنى واما صعود الجبل فلا فضيلة فيه كما فى المجموع وان قال ابن جرير والمازرى والبندنجى انه موقف الانبياء اه قول المتن (قصداً مزدلفة) وهى كلها من الحرم وحدها ما بين مازى عرفة وادى محسر نهاية ومعنى (قوله على طريق المازمين) تثنية مازم همزة او الف فزادى مكسورة وهى كل طريق ضيق بين جبلين والمراد هنا الطريق التى بين الجبلين اللذين فى اى عرفة ومزدلفة حاشية الايضاح (قوله وعلى خلاف كلام القفال الخ) يعنى ان ما مر من سن احياء ليلة العيد بالتكبير فى غير الحاج بناء على كلام الاصحاب واما على قول القفال فهم وغيرهم سواء كرى عبارة النهاية قويتا كدا احياء هذه الليلة لهم كغيرهم بالذكر والفكر والدعاء والحرص على صلاة الصبح بمزدلفة للاتباع واعلم ان المسافة من مكة الى منى ومن مزدلفة الى كل من عرفة ومنى فرسخ ذكره فى الروضة اه (قوله الذى) صفة للخلاف (قوله ان احياء) بيان لما (سنة) خبر ان جملة محله فى غير الحاج خبر لما (قوله ومن وجد) الى قوله اول الجمع فى النهاية لا قوله من التزاحم الى ومن ايقاد الى قوله ويسن فى المغنى الاما ذكر (قوله اسرع) ويحرك دابته ان لم يجدها ومن تعارض فى حقه ادراك الوقوف وصلاة العشاء قدم الوقوف وجوباً ولا يصلى صلاة شدة الخوف ونائى قول المتن (واخروا والمغرب الخ) قال فى شرح العباب وفائدة التخصيص على ندب التأخير هنا مع ما مر فى القصر انه افضل فى حق السائر وقت الاول بيان انه هنا افضل وان لم يكن سائراً وقتها ولو قلنا ان عدم الجمع افضل ولو صلى كلا بوقتها او جمع فى وقت المغرب وحده صلى احدهما مع الامام والاخرى وحده جامعا او لا صلى بعرفة او الطريق فاته الفضيلة اه سم (قوله او الاجتماع) بالرفع عطفاً على القرب (قوله أو للجمع) عطف على لذلك (قوله بعد صلاة المغرب الخ) عبارة النهاية وفى المجموع أن السنة أن يصلوا قبل حط رحالهم بان ينيخ كل جملة ويعقله ثم يصلون للاتباع رواه الشيخان ويصل كل رواتب

(فى المتن والشرح وأخروا والمغرب ندباً يصلوها مع العشاء بمزدلفة) قال فى شرح العباب وفائدة التخصيص على ندب التأخير هنا مع ما مر فى القصر انه افضل فى حق السائر وقت الاول بيان انه هنا افضل وان لم يكن سائراً وقتها ولو قلنا ان عدم الجمع افضل ولو صلى كلا بوقتها او جمع فى وقت المغرب وحده صلى احدهما

لذلك أو للجمع بين الصلاتين فيها أو لاجتماع آدم وحواء ﷺ بها (جمعا) أى جمع تأخير للاتباع رواه الشيخان ويسن بعد صلاة المغرب اناخة كل جملة ثم يعقله ثم يصلون العشاء ثم يحلون للاتباع



ثم يصلون الرواتب والوتر هذا ان ظنوا وصولها قبل مضي وقت اختيار العشاء وإلا صلوهما بالطريق (واجب الوقوف حضوره) أي المحرم (يجزئ من أرض عرفات) وهي معروفة وان كثر اختلافهم في بعض حدودها لخبر مسلم وقتت ههنا وعرفة كلها موقف ولا يشترط فيه مكث ولا قصد بل لو قصد غير لم يؤثر ومن ثم اجزا (وان لم يعلم ان اليوم يوم عرفة ولا ان المكان مكانها ولو كان مارا في طلب أبى ونحوه) وفارق ما رمى في الطواف بانه قرينة مستقلة اشبهت الصلاة بخلاف الوقوف والحق السعي والرمي بالطواف لانه عهد التطوع بنظيرهما ولا كذلك الوقوف (نبيه) لو شك في المحل الذي وقف فيه هل هو من عرفة فقياس ما رمى في الميقات ان له الاجتهاد والعمل بما يغلب على ظنه ويحتمل انه لا بد من اليقين لسهولة الاطلاع عليه هنا لشهرة عرفة وعلم اكثر الناس بها بخلافه ثم وانما يجزئ ذلك الحضور (بشرط كونه محرما اهلا للعبادة

(١) (قوله بمنى) هذه اللفظة ليست في نسخ الشراح التي بأيدينا اه من هامش

الصلاتين كما مر قبل باب الجمعة ولا يتنفل نفلا مطلقا اه اي لا يطلب منه ذلك عشا وهذه كالصريحة في ان الا نأخذه قبل الصلاةين جميعا ويمكن يبعد حمل كلام الشارح على ما اذا صلوا المغرب في عرفة كافي الوائى عباره والافضل ان يتأخروا بعرفة بعد الغروب الى ان تزول الصفرة قليلا ثم دفعوا الى مزدلفة بعد صلاة المغرب فاذا دخل وقت العشاء ندب ان ينيخ كل جملة ثم يعقله ثم يصلون العشاء ثم يحطون رواحلهم ثم يصلون الرواتب والوتر والآخر المسافر المغرب ندبا الى وقت العشاء ليجمع فيها تأخير اه (قوله ثم يصلون الرواتب) عبارة العباب وشرحه وان يصلوا الرواتب بعد الجمع بعرفة ومزدلفة على الكيفية السابقة في باب الجمع لا النفل المطلق بين الصلاةين ولا بعدهما لئلا ينقطعوا عن المناسك اه زاد في حاشية الايضاح بل قال جمع انه لا تسن الرواتب ولا غيرها انتهى سم (قوله هذا) الى المتن في النهاية والمغنى (قوله وقت اختيار العشاء) وهو ثلث الليل على الراجح ونائى وكردى على بافضل (قوله والاصلهما الخ) اي جمعاهمغنى ونائى قول المتن (حضوره الخ) اي ادنى لحظة بعد زوال يوم عرفة نهاية ومعنى قول المتن (يجزئ من أرض عرفات) (فرع) شجرة اصلها بعرفة خرجت اغصانها لغيرها هل يصح الوقوف على الاغصان كما يصح الاعتكاف على اغصان شجرة خرجت من المسجد الذي اصلها فيه فيه نظر ويتجه عدم الصحة قليلا ولو انعكس الحال فكان أصل الشجرة خارجة واغصانها داخل فقه نظر ايضا ويتجه الصحة قليلا سم على حج وينبغي أن مثله في عدم الصحة ما لو طار في هواء عرفة ثم رأيت سم على حج نقل مثله عن م ر وعليه فيفرق بين من طار في الهواء حيث لم يصح وقوفه وبين من وقف على الاغصان الداخلة في الحرم فيصح بانه مستقر في نفسه على جرم في هواء عرفة فاشبهه الواقف في أرضه هذا السكن نقل عن شيخنا العلامة الشوبري في حواشى التحرير التسوية بينهما أى الغصن والطيء ان في عدم الصحة أقول ولو قيل بالصحة في الصورتين تنزيلا لهما انه منزلة أرضه لم يبعد عشا وهو وجيه ويؤيد ما مر عن سم عن الحاشية من صحة الطير ان في السعى (قوله وهي معروفة) وليس منها نمرة ولا عرنة ودليل وجوب الوقوف الحج عرفة من جاء ليلة جمع قبل طلوع الفجر فقد أدرك الحج رواه ابو داود نهية زاد المغنى وحد عرفة ما جاوز عرنة الى الجبال المقابلة بما يلى بسايتين ابن عامر اه (قوله لخبر مسلم) الى قوله وان اطال في المغنى الا قوله وفارق الى وانما يجزئىء وكذا في النهاية الا انه خالف في المغنى عليه كما ياتى قول المتن (ونحوه) اي كغيره ودابة شاردة نهاية (قوله والحق السعى والرمي الخ) قد بدل اقتصاره عليهما على ان الحق كالوقوف فليراجع سم (قوله لانه عهد التطوع الخ) فيه تأمل فان نظير الوقوف موجود في الجهاد مثلهما (قوله ويحتمل الخ) يتجه ان يجزئ هنا ما قيل في الاجتهاد في القبلة اذا قدر على سؤال المخبر عن علم سم عبارة البصرى وقد يؤيد الاحتمال الثاني بان هذا ركن ويحتاج له ما لا يحتاج له للواجب اه (قوله بشرط كونه) اي المحرم (اهلا للعبادة) اي اذا احرم بنفسه نهاية زاد المغنى امانا من احرم به وليه فلا يشترط فيه ما ذكر

مع الامام والآخرى وحده جامعا ولا او صلى بعرفة او الطريق فاته الفضيلة اه (قوله ثم يصلون الرواتب والوتر بمنى) (١) عبارة العباب وشرحه وان يصلوا الرواتب بعد الجمع بعرفة ومزدلفة على الكيفية السابقة في باب الجمع لا النفل المطلق بين الصلاةين ولا بعدهما لئلا يتعطوا عن المناسك اه زاد في حاشية الايضاح بل قال جمع انه لا تسن الرواتب ولا غيرها اه (قوله ولا يشترط فيه مكث ولا قصد الخ) هل يشترط حصوله بارضها او بما هو بارضها من نحو دابة او شجرة بها حتى لو كان وليا فر عليها في الهواء لم يكف او لا يشترط ذلك فيكفي ما ذكر (فرع) شجرة اصلها بعرفة خرجت اغصانها لغيرها هل يصح الوقوف على الاغصان كما يصح الاعتكاف على اغصان شجرة خرجت من المسجد الذي اصلها فيه فيه نظر ويتجه عدم الصحة قليلا سم ولو انعكس الحال فنحن اصل الشجرة خارجا واغصانها داخل فقه نظر ايضا ويتجه الصحة قليلا سم (قوله والحق السعى والرمي) قد بدل اقتصاره عليهما على ان الحق كالوقوف فليراجع وما ذكره في السعى خالفه في شرح الروض فقال في مبحث الرمي الظاهر انه كالوقوف اه وقد يناقضها فيه اعنى في السعى افتاء شيخنا الشهاب الرملى (قوله ويحتمل الخ) يتجه ان يجزئ هنا ما قيل في الاجتهاد في القبلة اذا قدر على سؤال المخبر عن

لامغى عليه) فلا يجوز له اذلا اهلية فيه للعبادة ومثله بالمساواة سكران تعدى اولو بالاولى مجنون كذلك نعم يقع لهم نفلا كما قالوا وان اطال جمع في اعتراضه ويوافقهم قوله شرط الصحة (١١٠) المطلقة الاسلام فمن عبر بقاته الحج اراد فاته فرضه اذ شرط حسبانته عن الفرض كونه

وغير المحرم لا يكتفى بوقوفه اهـ (قوله لامغى عليه) اى فى جميع وقت الوقوف فان افاق لحظة كفى كما فى الصوم معنى ونهاية (قوله كذلك) اى لعدى او لا (قوله فلا يجوز له الخ) اى لا فرضا ولا نفلا ومثله سكران لم يزل عقله تعدى بسكره او لا بخلاف المجنون كسكران زال عقله مطلقا فيقع له نفلا والفرق بين المغنى عليه والمجنون انه ليس لهولى يحرم عنه بخلاف المجنون شرح مر اه سم قال ع ش قوله مر والفرق الخ يؤخذ منه انه لو طرا الاغماء عليه بعد الاحرام وقع حجه صحيحا وان اغمى عليه جميع مدة الوقوف اهـ (قوله ويوافق الخ) اى ما قالاه (قوله فمن عبر الخ) اى فى المغنى عليه معنى (قوله عند الاحرام) تأمل بصرى ويحاج بان الكلام كما تقدم عن النهاية والمغنى فيمن احرم بنفسه (قوله انه لا يقع الخ) تقدم عن النهاية اعتماده (قوله مطلقا) اى لا فرضا ولا نفلا و (قوله بخلاف المجنون) اى يقع له نفلا بصرى (قوله والفرق الخ) اعتمد هذا الفرق مر اه سم عبارة البصرى الفرق المذكور نقله ابن شعبة ثم نظريه والفرق المشار اليه فى غاية الدقة والوضوح فمن رام الاطلاع على كنهه فعليه بالوقوف عليه فى الشرح المشار اليه اهـ (قوله ويطل فرقه الخ) قديم نعم ان ذلك مبطل لانه ليس الكلام فى هذه الصورة الخاصة التى يولى عليه فيها سم عبارة الكردى على بافضل وكلام التحفة يوم ان المغنى عليه لا يكون كالمجنون الا عند الياس من افاقته فلا يقع حجه نفلا الا حيث لا ان يكون مراده انه حيث وجد للمغنى عليه حالة يولى عليه الحقناه بالمجنون مطلقا وقوع حجه نفلا او ان مراده يكون حيث لا المجنون فى كون وليه يبنى على احرامه بقية اعمال النسك بخلاف ما اذا لم يول عليه فيبقى على احرامه الى افاقته فيعمل الاعمال بنفسه كما يدل على ذلك عبارته فى شروحه على الارشاد والعباب اهـ (قوله فالحق انه حيث الخ) اى حين اذ يش من افاقته سم (قوله هو والمجنون سواء) وفاقا لاسنى والمغنى وخلافا للجمال الرملى وشرحي البهجة لشيخ الاسلام اهـ كرى على بافضل (قوله المستغرق) اى جميع الوقت معنى قول المتن (يوم عرفة) وهو تاسع الحجة نهاية (قوله المندفع الخ) صفة للاتباع و (قوله قول احمد الخ) فاعله (قوله على دخوله بالزوال) اى عدم تخلفه عن الزوال فلا ينافى انعقاد الاجماع على ذلك قول الامام احمد بدخوله بالفجر بصرى (قوله وبه الخ) اى بالاجماع (قوله قول شارح) هو العلامة ابن الملقن بصرى (قوله للاتباع) متعلق بيشترط كرى اقول صنع عبارة ذلك الشارح وسردها السيد البصرى صريح فى انه متعلق بيبغى الخ (قوله وكما قالوا الخ) عطف على للاتباع (قوله بتمثله) وهو اعتبار مضى قدر الركعتين والخطبتين (قوله رده) اى قول ذلك الشارح (قوله و فرق بعضهم الخ) نقل هذا الفرق بتفصيله ابن شعبة عن الاذرى ثم نظريه والفرق الذى اشار التحفة الى رده هو هذا الفرق ويعلم بمراجعتهم انه رده اولى بالرد فى راجعه فاما ان كنت من اهله بصرى عبارة النهاية ولعل الفرق التسهيل على الحاج لكثرة اعماله فوسع له الوقت ولم يضيق عليه باشرط ان توقفه على شىء آخر بعد الزوال بخلاف المضحى اهـ (قوله ان الترتيب) اى اعتبار مضى القدر المذكور (قوله فحملنا فعله) اى تقديمه صلى الله عليه وسلم الصلاة على الوقوف و (قوله عملا الخ) علة للحمل و (قوله على خبر الخ) متعلق بالمقدم و (قوله على انه الخ) متعلق بحملنا (قوله الحيازة فضيلة الخ) اى ثلثا يشغل عنها بالوقوف بصرى ومعنى (قوله للصلاة) اى صلاة الصبح (قوله وقضى نقته) والتفت ما يفعله المحرم عند تحمله من ازاله شعث

علم (قوله فلا يجوز له الخ) اى لا فرضا ولا نفلا ومثله سكران لم يزل عقله تعدى بسكره او لا بخلاف المجنون كسكران زال عقله مطلقا فيقع له نفلا والفرق بين المغنى عليه والمجنون انه ليس لهولى يحرم عنه بخلاف المجنون شرح مر (قوله والفرق ان المغنى عليه الخ) اعتمد هذا الفرق مر (قوله ويطل فرقه الخ) قد يمنع ان ذلك مبطل لانه ليس الكلام فى هذه الصورة الخاصة التى يولى عليه فيها اهـ (قوله فالحق انه حيث الخ)

اهلا عند الاحرام والوقوف والطواف والسعى والخلق قيل ظاهر المتن انه لا يقع للمغنى عليه مطلقا بخلاف المجنون والفرق ان المغنى عليه لاولى له اهـ ويطل فرقه ما يأتى اوائل الحجر انه يولى عليه اذا ايس من افاقته فالحق انه حيث لا المجنون سواء كما تقرر (ولا بأس بالنوم) المستغرق كما فى الصوم (ووقت الوقوف من الزوال) اى عقبه (يوم عرفة) للاتباع المندفع به مع قوله صلى الله عليه وسلم خذوا عني مناسككم قول احمد بدخوله قبله وفى وجه انه يشترط مضى قدر صلاة الظهر ويرده نقل جمع كابن المنذروا بن عبد البر الاجماع على دخوله بالزوال وبه يندفع ايضا قول شارح ينبغي اعتبار مضى قدر الظهر والعصر والخطبتين للاتباع وكما قالوا بتمثله فى دخول وقت الاضحية وقد بسطت رده مع الفرق فى شرح الارشاد و فرق بعضهم بما فيه نظر ظاهر للمتأمل وإن قال انه فرق دقيق واستدل بقاعدة اصولية اذ هى لا تشهد له بل عليه واحسن من فرقه ان الترتيب ثم لم يؤخذ الا من نصه صلى الله وسلم على ان من ذبح قبل

ذلك لم تصح اضحيته ولا كذلك هنا فحملنا فعله عملا بذلك الاجماع المتقدم على خبر خذوا عني مناسككم على انه لحيازة فضيلة ووسخ اول الوقت لا لكونه شرطاً فى دخول وقت الوقوف (والصحيح بقاءه الى فجر يوم النحر) لما صح انه صلى الله عليه وسلم قال حين خرج للصلاة يوم النحر بمزدلفة من ادرك معنا هذه الصلاة واتى عرفات قبل ذلك ليلا او نهارا فقد تم حجه وقضى نقته وانه قال من جاء ليلة جمع قبل صلاة الصبح

فقد أدرك حجه وفيه لانه  
انما سماها ليلة جمع ردلما قيل  
انها تسمى ليلة عرفة وأن  
هذا مستثنى من كون الليل  
يسبق النهار وكأن قائله  
توهمه من اعطائها حكم  
يوم عرفة في ادراك  
الوقوف وهو فاسد كما هو  
ظاهر (فلو وقف نهارا ثم  
فارق عرفة قبل الغروب  
ولم يعد) اليها قبل فجر  
النحر او ليلا فقط (أراق  
دما) وهو دم الترتيب  
والتقدير (استجابا) لخبر  
فقد تم حجه ولو وجب  
الدم لنقص حجه واحتاج  
للجبر (وفي قول يجب)  
لانه ترك نسكا (وإن عاد  
فكان بها عند الغروب  
فلا دم) لانه جمع بين  
الليل والنهار (وكذا أن  
عاد ليلا في الاصح) لذلك  
(وارو قفو اليوم) الحادى  
عشر لم يجز مطلقا أو  
(العاشر) أو ليلة الحادى  
عشر (غلطا) أى غلطين  
أو لأجل الغلط سواء أكان  
بعد الوقوف أم في أثناءه  
أم قبله بان غم هلال  
الحجة فاكلوا القعدة  
ثلاثين ثم ثبتت رؤيته  
ليلة الثلاثين وهم بمكة ليلة  
العاشر ولم يتمكنوا من  
المضى لعرفة قبل الفجر

ووسخ وحلق شعر او قلم ظفر أسنى ومعنى (قوله وفيه) أى في الحديث الاخير والجار متعلق بقوله الآتى رد  
الخو (قوله لانه الخ) علة متوسطة بين جزأى المدعى (قوله ردلما قيل الخ) أى لانه <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> إنما سماها  
ليلة جمع لاليلة عرفة كرى عبارة البصرى قوله رداخ فيه نظرا ذى لازم من ذلك إطلاق ليلة جمع لذلك  
نظر الحقيقة وهو لا يمنع إطلاق ليلة عرفة عليها نظر الان لاحكم يومها والحاصل ان قائل ذلك ان كان  
مستنده النقل فلا يحيد عنه ولا يرد به الحديث المذكور ارا الاستنباط بما ذكر فو غير لازم كما اشار اليه الشارح  
اه قول المتن (نهارا) أى بعد الزوال نهاية ومعنى (قوله دم الترتيب الخ) الانسب التذكير لما في التعريف من  
إلهاهم المحصر بصرى (قوله ترك نسكا) وهو الجمع بين الليل والنهار والاصل في ترك النسك وجوب الدم  
إلا ما خرج بدليل نهاية ومعنى (قوله لذلك) أى لجمعه بين الليل والنهار عرش قول المتن (ولو وقفوا الخ) ومن  
راى الهلال وحده او مع غيره وشهد به فردت شهادته يقف قبلهم لا معهم إذ العبرة بدخول وقت عرفة  
وخروجه باعتقاده كمن شهد رؤية هلال رمضان فردت شهادته معنى زاد النهاية وقياسه وجوب الوقوف  
على من اخبره بذلك ووقع في قلبه صدقه عبارة الونائى ومن راى الهلال ورد وقف وجوباً قبلهم لا معهم  
وكذا من اعتقد صدقه كفى النهاية وخبره في الحاشية وشرح العباب اه قال الرشيدى قوله مر وشهد به  
فردت شهادته ليس بقيد فالمدار على انه راده وقوله مر قبلهم لا معهم ظاهره وان لم يمكنه الوقوف الا معهم  
وقوله مر وقياسه الخ وانظر هل يجرى هنا ما مر في الصوم بالعمل بالحساب اه (قوله الحادى عشر)  
إلى الفصل في النهاية إلا قوله أى غلطين وقوله ودخول إلى المتن وقوله كما ينته إلى المتن وكذا في المعنى إلا قوله  
اوليلة الحادى عشر وقوله إذا وقفوا إلى المتن (قوله لم يجز الخ) عبارة النهاية والمعنى ولو غلطوا أيومين فكثر  
او في المكان لم يصح جز ما لندرة ذلك اه (قوله مطلقا) أى عمدا او غلطا قلوا اكثر واكثر (قوله اوليلة الحادى  
عشر) خلافا لشرح المنهج والمعنى ووافقا لنهاية عبارة تهو مقتضى كلام المصنف انهم لو وقفوا ليلة الحادى  
عشر لا يجزى وهو ما صححه القاضى حسين لكن بحث السبكي الاجزاء كالعاشر لانه من تمته وهو مقتضى  
كلام الحاوى الصغير وفروعه واقفاء الوالد وهو الاقرب اه قال عرش قوله مر لكن بحث السبكي  
الاجزاء هو المعتمد اه عبارة سم وفي حاشية الايضاح بعد كلام قرره فقضى القاضى حسين لا يصح الوقوف  
ليلة الحادى عشر ضعيف انتهى مر اه وعبارة الكردى على بافضل والمعتمد ان ليلة الحادى عشر  
كالعاشر خلافا لالسنى والمعنى اه (قوله بان غم الخ) (تنبيه) المتجه فيما وقع الغلط وبيان الحال قبل  
الاحرام صحة احرامهم ووقوعهم بعد ذلك لوجود المعنى وهو مشقة القضاء (تنبيه آخر) لافرق في  
اجزاء الوقوف غلطا في العاشرين ووقوفهم معا او مرتين واحدا واحدا مثلاً كما هو ظاهر وان توهم  
بعض الطلبة خلافا (فرع) الوجه انه إذا حصل الغلط صار العاشر هو يوم عرفة والحادى عشر هو  
العيد شرعا في حق كل من كان محرما بالحج او احرم به في ذلك اليوم فلا يجزىء تضحيته في اليوم التاسع  
لا العاشر وقضية ذلك صحة صومه العاشر سم وقوله في اليوم التاسع لا العاشر صوابه في اليوم العاشر

أى حين إذ يس من إفاقة (قوله في المتن ولو وقفوا اليوم العاشر غلطا جزأهم) قال في شرح العباب ومفهم م  
كلام الحاوى الصغير وفروعه ان وقت الوقوف للغلطين من زوال العاشر إلى فجر الحادى عشر وهو ظاهر  
ومن ثم اعتمده السبكي وغيره وان اقتصر معظم الاصحاب على العاشر فقط قال الأذرى ولا يجزىء وقفة فهم قبل  
الزوال تنزيلا بمنزلة التاسع اه وفي حاشية الايضاح بعد كلام قرره فقضى القاضى الحسين لا يصح  
الوقوف ليلة الحادى عشر ضعيف اه مر (قوله اوليلة الحادى عشر) كذا مر (قوله بان غم هلال  
الحجة) وقول الشارح بان غم هلال ذى القعدة أى الهلال الفاصل بين ذى القعدة وذى الحجة شرح مر (تنبيه)  
المتجه فيما وقع الغلط وبيان الحال قبل الاحرام صحة احرامهم ووقوفهم بعد ذلك لوجود المعنى وهو مشقة  
القضاء (تنبيه) آخر لافرق في اجزاء الوقوف غلطا في العاشرين ووقوفهم فيه معا او مرتين واحدا واحدا  
مثلاً كما هو ظاهر وان توهم بعض الطلبة خلافا (فرع) الوجه إذا حصل الغلط صار الاشر هو يوم عرفة

ودخول هذا في تقدير غالطين باعتبار (١١٢) وقوع الغلط الماضي منهم مجاز شائع بل قال جمع أصوليون أن ذلك حقيقة فرغم

(قوله ودخول هذا) أي قوله أم قبله بأن غم الخ كرى (قوله فرغم تعين الخ) ومن زعمه النهاية والمعنى قال سم أقول بل زعم نفس صحة المفعول لاجله ممنوع فضلا عن تعينه وذلك لاشتراط اتحاد زمان العامل والمفعول لاجله كما تقرر في محله نعم في الرضى في بيان المراد بالاتحاد ما يسهل الأمر والوجه تخريج المفعول له على مذهب سيبويه والاقدمين من عدم اشتراط هذا الشرط كما قاله أبو حيان اه (قوله ممنوع) قديقال يكنى في تعيينه أن المعنى مجازى هنا غير مفهوم من اللفظ لا تنفاء القرينة عليه فاجل عليه حمل على ما لا يفهم من اللفظ وهو لا يجوز بغير ضرورة سم قول المتن (اجزاهم) أي وقوفهم ولذا وقفوا العاشر غلطاً لم يصح وقوفهم فيه قبل الزوال كما بحثه الأذرعى بل بعده ولا يصح رمى يوم نحره إلا بعد نصف الليل وتقدم الوقوف ولا ذبح إلا بعد طلوع شمس الحادى عشر ومضى قدر ركعتين وخطبتين خفيفات وأيام التشريق تمتد على حساب وقوفهم كما أتى بذلك والدرج الله تعالى نهاية عبارة سم عن شرح العباب ومفهوم كلام الحاوى الصغير وفروعه أن وقت الوقوف للغالطين من زوال العاشر إلى فجر الحادى عشر وهو ظاهر ومن ثم اعتمده السبكي وغيره اه (قوله لتقصيرهم) أي بعدم تحرير الحساب ع ش (قوله فتحسب أيام التشريق الخ) خلافاً لالاسنى والمعنى (قوله على حساب وقوفهم) أي فالحادى عشر هو العيد والثلاثة بعده هي التشريق كما أتى بذلك شيخنا الشهاب الرملى وهل ثبت كون الحادى عشر هو العيد والثلاثة بعده هي التشريق في حق غير الحجيج أيضاً بالنسبة لصلاة العيد وذبح الاضحية ونحو ذلك فيه نظر والذي يظهر في غيرهم أن من سلم من الغلط وثبت الروية في حقه كان هو الرائي أولاً لم يثبت ما ذكر في حقه بل مقتضى تلك الروية وما يعين ذلك أن بعض الحجيج لو انفرد بالرؤية لزمه العمل بالرؤية ولم يجز له موافقة الغالطين وأن كثروا وإذا كان هذا في بعض الحجيج ففي غيرهم أولى ومن لم يسلم من الغلط بأن لم يرهه ولا من يلزمه العمل برويته فيحتمل ثبوت ما ذكر في حقه تبعاً للحجيج ويحتمل خلافه لأن هذا من خصائص الحج الاترى أنهم لو تركوا الحج ووقفوا في هذا الغلط لم يثبت في حقهم هذا الحكم كما هو ظاهر بل العبرة في حقهم بما تبين وهذا كله بالنسبة لاهل مكة ومن وافقهم في المطلاع أمان خالفهم فيه فلا توقف في عدم ثبوت ما ذكر في حقهم مطلقاً كما هو ظاهر فليتأمل سم والاحتمال الثانى هو الظاهر (قوله فاسقين) أي أو كافرين نهاية ومعنى (قوله وهو يمكن الخ) أي كل من غلط الحساب وخلل الشهود يمكن الاحتراز عنه والغلط بالتأخير قد يكون بالغيم المانع من الروية ومثل ذلك لا يمكن الاحتراز عنه معنى ونهاية

شرعاً والحادى عشر هو العيد شرعاً في حق كل من كان محرماً بالحج أو احرم به في ذلك اليوم فلا تجزىء تصحيته في اليوم التاسع لا العاشر وقضية ذلك صحة صومه العاشر (قوله فرغم تعين المفعول لاجله ممنوع) أقول بل زعم نفس صحة المفعول لاجله ممنوع فضلاً عن تعينه وذلك لاشتراط اتحاد زمان العامل والمفعول لاجله كما تقرر في محله نعم في الرضى في بيان المراد بالاتحاد ما يسهل الأمر والوجه تخريج المفعول له على مذهب سيبويه والاقدمين من عدم اشتراط هذا الشرط كما قاله أبو حيان وفي المعنى في بحث إذ في قوله تعالى لا تنصروه فقد نصره الله الآية ما نصه والاولى ظرف لنصره والثانية بدل منها والثالثة قيل بدل ثان وقيل ظرف لثاني اثنين وفيهما وفي ابدال الثانية نظر لأن الزمان الثانى والثالث غير الاول فكيف يبدل منه ثم قال وقديجاب بان تقارب الأزمنة بنزها منزلة المتحدة أشار إلى ذلك أبو الفتح اه فيؤخذ من ذلك جواب آخر لتقارب زمن الوقوف وزمن الغلط (قوله فرغم تعين المفعول لاجله ممنوع) قديقال يكنى في تعيينه أن المعنى مجازى هنا غير مفهوم من اللفظ لا تنفاء القرينة عليه فاجل عليه حمل على ما لا يفهم من اللفظ وهو لا يجوز بغير ضرورة إليه (قوله فتحسب أيام التشريق لهم) أي كما أتى بذلك شيخنا الشهاب الرملى (قوله على حساب وقوفهم) أي فالحادى عشر هو العيد والثلاثة بعده هي التشريق وهل ثبت كون الحادى عشر هو العيد والثلاثة بعده هي التشريق في حق غير الحجيج أيضاً بالنسبة لصلاة العيد وذبح الاضحية ونحو ذلك فيه نظر والذي يظهر في غيرهم أن من سلم من الغلط وثبت الروية في حقه كان هو الرائي أولاً لم يثبت ما ذكر في حقه بل

تعين المفعول لاجله ممنوع (اجزاهم) أجماعاً لمشقة القضاء عليهم مع كثرتهم مشقة عظيمة ولا نهم لا يامنون وقوع مثله في القضاء وخرج بالغلط بالمعنى المذكور ما لو وقع ذلك بسبب الحساب فلا يجزئهم لتقصيرهم وإذا وقفوا في ذلك كان أداء لا قضاء فتحسب أيام التشريق لهم على حساب وقوفهم كما بينته في الحاشية مع فروع غريبة لا يستغنى عن مراجعتها (إلا أن يقلوا على خلاف العادة) في الحجيج (فيقضون) حجهم هذا (في الاصح) لعدم المشقة العامة (وإن وقفوا في) اليوم (الثامن غلطاً) بان شهد اثنان برؤية الهلال ليلة ثلاثي القعدة ثم بانافاسقين (وعلموا) بذلك (قبل فوت الوقت وجب الوقوف في الوقت) تداركاً له (وان علموا بعده وجب القضاء) لهذا الحجة في عام آخر (في الاصح) وان كثروا فارق ما مر بان تأخير العبادة عن وقتها أقرب إلى الاحتساب من تقديمها عليه وبان الغلط بالتقديم إنما نشأ عن غلط حساب أو غلط شهود وهو يمكن الاحتراز عنه

﴿فصل في الميت بمزدلفة وتوابعه﴾ (قوله بمزدلفة) بكسر اللام وطولها سبعة آلاف ذراع محمد صالح وفي الكردى على بافضل عن فيض الانهر من كتب الحنفية طول مزدلفة سبعة آلاف ذراع وثمانون ذراعا واربعة اسباع ذراع اه (قوله وتوابعه) اى كالدفع منها وطلب الدم على ترك الميت وسن اخذ الحصى منها والوقوف بالمشعر الحرام ورمى جمرة العقبة ثم الذبح ثم الحلق او التقصير ثم دخول مكة لطواف الافاضة (قوله على ما قبلها الخ) يعنى على الاعمال المذكورة في الفصل السابق (قوله عطفها الخ) اى وجملة قوله فصل اى هذا فصل اعتراضية يجوز الفصل بهذا كما صرحوا به ويجوز أن يكون المعطوف عليه مقدر اى فصل يفعلون ماذا كر ويبتون وان تكون الواو استئنافية سم قول المتن (ويبتون الخ) هل يشترط ان لا يكون يجنوننا ولا معنى عليه وعليه لو بقي جميع النصف يجنوننا او معنى عليه هل يسقط الدم لان كلا من الجنون والاغماء عذر والميت يسقط بالعذر بخلاف وقوف عرفة ولا يبعد ان يجعل عذرا لعدم تمكنه منه نعم ان كان له ولى احرم عنه وجب عليه احضاره لا فاعلى الولى الدم سم على حجة (قوله احرم عنه) يخرج مالو احرم بنفسه ثم طرا عليه الجنون او الاغماء وقضيته انه لا دم على الولى اذ لم يحضره فليراجع عرش عبارة الونائى فيكنى المرور ولو ظنها غير مزدلفة او بنية غريم او كان نائما او يجنوننا او معنى عليه او سكرنا وهذا اى الاجزاء من نحو المجنون هو ما جرى عليه عبد الرؤف وقال الشمس الرملى يشترط فيه ان يكون اهلا للعبادة وجمع ابن الجمال بينهما بان يحمل الاول على غير المتعدى والثانى على المتعدى اه (قوله وجوبا) الى قوله كما صرح به فى المغنى لا قوله وعليه كثير ونو كذا فى النهاية لا قوله واختاره السبكي (قوله ويحصل بلحظة الخ) اى كالوقوف بعرفة نهاية ومعنى وفى سم بعد ذكر مثله عن الحاشية مانصه وقضيته انه لا ينصرف بالصرف وانه يجزئ و ان قصد ابقا ولم يعلم انها مزدلفة وينبغى ان يجرى ذلك منى فيحصل الميت بها وان لم يعلم انها منى وقصد غير الواجب مراه عبارة النهاية وياتى فيه اى ميت مزدلفة ما مر فى عرفة من جهه بالمكان وحصوله فيه لطلب ابق ونحوه فيما يظهر اه (قوله وعليه يحمل الخ) اى على ما صرح به الجع (قوله ثم استشكله) اى الرافعى اشتراط معظم الليل (قوله وعلى الاول) اى من عدم اشتراطه المعتمد (قوله لم يرد الخ) اى لفظ الميت (قوله

مقتضى تلك الرؤية وما يعين ذلك أن بعض الحجاج لو انفرد بالرؤية لزمه العمل بالرؤية ولم يجزله موافقة الغالطين وان كثروا وإذا كان هذا فى بعض الحجاج فى غيرهم اولى وعبارة العباب ومن رأى الهلال وحده او مع مردود الشهادة وقف فى التاسع عنده وان وقف الناس بعده اه ومن لم يسلم من الغلط بان لم ير هو ولا من يلزمه العمل برؤيته فيحتمل ثبوت ما ذكر فى حقه تبعا للحجاج ويحتمل خلافه لان هذا من خصائص الحج الا ترى انهم لو تركوا الحج ووقفوا فى هذا الغلط لم يثبت فى حقهم هذا الحكم كما هو ظاهر بل العبرة فى حقهم بما تبين وهذا كله بالنسبة لاهل مكة ومن وافقهم فى المطلق اما من خالفهم فيه فلا توقف فى عدم ثبوت ما ذكر فى حقهم مطلقا كما هو ظاهر فليتأمل ﴿فصل فى الميت بمزدلفة وتوابعه﴾ (قوله عطفها عليه) فان قلت فيلزم فصل هذا المعطوف بجملة وهى قوله فصل اى هذا افضل قلت الفصل جائز بالمتمحض اجنية ومنه جملة الاعتراض كما صرحوا به وهذه الجملة اعتراضية فليتأمل ويجوز أن يكون المعطوف عليه مقدر اى فصل يفعلون ماذا كر ويبتون وان تكون الواو استئنافية (قوله فى المتن ويبتون) هل يشترط ان لا يكون معنى عليه كافى وقوف عرفة وعليه فلو بقي معنى عليه جميع النصف الثانى هل يسقط الدم لان الاغماء عذرو الميت يسقط بالعذر بخلاف وقوفه بعرفة وهل يشترط ان لا يكون يجنوننا وعليه لو بقي جميع النصف الثانى فهل يسقط الدم ويجعل الجنون عذرا او الميت يسقط بالعذر ولا يبعد ان يجعل عذرا لعدم تمكنه منه نعم ان كان له ولى احرم عنه وجب عليه احضاره لا فاعلى الولى الدم كما يعلم ما تقدم اول الباب (ويحصل بلحظة من النصف الثانى ولو بالمرور الخ) عبارة فى الحاشية بل قال السبكي يجزئ المرور كافى عرفات وعليه يدل كلام المصنف وغيره اه وقضية قوله كافى عرفات انه لا ينصرف بالصرف وانه يجزئ وان قصد ابقا ولم يعلم انها مزدلفة

﴿فصل فى الميت بمزدلفة وتوابعه﴾ (قوله فى الميت بمزدلفة وتوابعه) اى كالدفع منها وطلب الدم على ترك الميت وسن اخذ الحصى منها والوقوف بالمشعر الحرام ورمى جمرة العقبة ثم الذبح ثم الحلق او التقصير ثم دخول مكة لطواف الافاضة (قوله على ما قبلها الخ) يعنى على الاعمال المذكورة فى الفصل السابق (قوله عطفها عليه فقال (ويبتون) وجوبا اى الدافعون من عرفة بعد الوقوف (بمزدلفة) الانباع فيجبر بدم وقيل سنة ورجحه الرافعى وقيل ركن وعليه كثير ونو واختاره السبكي ويحصل بلحظة من النصف الثانى ولو بالمرور كما صرح به جمع اخذا من الام والاملاء وعليه يحمل تعبير شارح وغيره يكتك لحظة وقيل يشترط معظم الليل ورجحه الرافعى فى موضع ثم استشكله بانهم لا يصلونها لا قريبا من ربع الليل مع جواز الدفع منها عقب نصفه وعلى الاول فارق هذا ما يأتى فى ميت منى بانه ثم ورد لفظ الميت وهو انما ينصرف للعظم ولم يرد هنا مع أن تعجيله <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> بالضعفة بعد النصف صريح فى عدم وجوب المعظم على أنهم ثم مستقرون وهنا عليهم أعمال كثيرة شاقة فخفف عليهم لاجلها ويسن احياء هذه الليلة بالذكر والدعاء للاتباع

ولان على الحاج (الخ) لا يخفى ما في هذا الصنيع بصرى عبارة سم هذا لتعليل لكون الاحياء بالذكر والدعاء دون غيرهما بما يتعب كالصلاة اه (قوله فاربح ليلا الخ) واقتصر عليه في المزدلفة على صلاة المغرب والعشاء قصرا ورقد بقرية الليل مع كونه عليه الصلاة والسلام كان يقوم الليل حتى تورمت قدماه ولكنه اراح نفسه الشريفة لما تقدم في عرفة ولما هو بصدد يوم النحر من كونه نحر بيده المباركة ثلاثة وستين بدنة وذهب إلى مكة لطواف الافاضة ورجع إلى منى فترك عليه قيام الليل بتلك الليلة ونام حتى أصبح اه من المواهب اللدنية اه بصرى (قوله لم يسئل له التنفل الخ) وفاقا للاسنى وخلافا للنفى والنهاية بصرى عبارة ويسن الاكثر في هذه الليلة من التلاوة والذكر والصلاة اه قال الرشيدى قوله مر والصلاة المراد بالصلاة هنا المعنى اللغوى المرادف للدعاء المار في كلامه م ويؤيد على هذا انه لم يذكر الدعاء هنا كاذكره فيما مر او مراده بالصلاة الرواتب غير النفل المطلق حتى لا ينافى ما مر له وهذا اولى من حمل الشيخ ع ش لها على الصلاة عليه عليه للاستغناء عنها بالذكر اه (قوله التنفل المطلق الخ) عبارة شرح العباب واطلاقه اى المجموع الصلاة مستثنى نفلها المطلق للاتباع لما صح انه عليه اضطجع بعد رتبة العشاء إلى طلوع الفجر فكان احياؤه بالذكر والفكر افضل اه وهل المراد برتبة العشاء ما يشمل الوتر لثلا يازمه فوته سم قول المتن (بعد نصف الليل) اى ولم يعد نهاية ومعنى (قوله بعدر) إلى قوله واخذنى المغنى وإلى قوله ولك رده في النهاية قول المتن (وعاد الخ) راجع لقوله اوقله فقط شرح مر اه سم قول المتن (ومن لم يكن بها في النصف الثاني) اى في جميعه بان لم يكن بها بلحظة منه فالظرف الثاني متعلق النى لا بالمتنى ويحتمل انه متعلق بالمتنى والمراد بالنصف الثاني جزء منه (قوله لكن الاصح الخ) عبارة المغنى والنهاية وقضية هذا البناء عدم وجوب الدم فيكون مستحبا كالتورك الميت بنى ليلة عرفة لكن رجح المصنف فيما عدا المنهاج من كتبه الوجوب وقال السبكي انه المنصوص في الام والصحيح من جهة المذهب اى ولا يازم من البناء الاتحاد في الترجيح اه (قوله حيث لا عذر) اى واما المعذور بما ساقى في ميت منى فلا دم عليه جز ما معنى (قوله بما ساقى في ميت منى) وفي حاشية الايضاح للشارح وشرحه للجمال الرملى الاوجه مجىء ما ذكر من الاعذار في الجمعة والجماعة هنا كتمريض قريب ونحو صديق لا متعبد له وان لم يشرف على الموت الخ وفي الايعاب لاحق به كل ذى حاجة لها وقع اه كرى على بافضل (قوله واخذ منه البلقينى الخ) نقله عنه في النهاية وافره اه بصرى (قوله ان من شرط ميتته الخ) نظير ذلك ما في شرح الروض في الجمالة مانصه خاتمة لو تولى وظيفة واكره على عدم مباشرتها اقى الشيخ تاج الدين الفزارى باستحقاق المعلوم قال الزركشى والظاهر خلافة لانها جمالة وهو لم يباشر اه فافتاء التاج موافق لما قاله البلقينى وبحث الزركشى موافق لرد الشارح سم (قوله بمدرسة) اى مثلا و (قوله الخوف على محترم)

وينبغي ان يجرى ذلك في منى فيحصل الميت بها وان لم يعلم انها منى وقصد غير الواجب مر (قوله ثم استشكله الخ) كان يمكنه دفع الاشكال لتخصيص جواز الدفع عقب النصف بمن وصلها عند الغروب لكنه خلاف ما دلّت عليه السنة كما هو ظاهر (قوله ولان على الحاج الخ) تعليل لكون الاحياء بالذكر والدعاء دون غيرهما بما يتعب كالصلاة (قوله ومن ثم لم يسئل له التنفل فيها) عبارة شرح العباب واطلاقه اى المجموع الصلاة مستثنى نفلها المطلق للاتباع لما صح انه عليه اضطجع بعد رتبة العشاء إلى طلوع الفجر وكان احياؤه بالذكر والذكر افضل اه وهل المراد برتبة العشاء ما يشمل الوتر لثلا يازم فواته (قوله في المتن وعاد) راجع لقوله اوقله فقط شرح مر (قوله واخذ منه البلقينى ان من شرط ميتته بمدرسة لو نام خارجها الخوف الخ) نظير ذلك ما في شرح الروض في الجمالة مانصه خاتمة لو تولى وظيفة واكره على عدم مباشرتها اقى الشيخ تاج الدين الفزارى باستحقاق المعلوم قال الزركشى والظاهر خلافة لانها جمالة وهو لم يباشر اه فافتاء التاج موافق لما قاله البلقينى وبحث الزركشى موافق لرد الشارح ثم

ولان على الحاج في صديحتها  
أعمالا شاقة فاربح ليلا  
ليستعين عليها ومن ثم لم  
يسئل له التنفل المطلق فيها  
(ومن دفع منها بعد نصف  
الليل اوقله) بعدر أو غيره  
(وعاد قبل الفجر فلا شيء  
عليه) لحصوله بها في جزء  
من النصف الثاني (ومن لم  
يكن بها في النصف الثاني  
أراق دما وفي وجوبه  
القولان) السابقان فيمن  
فارق عرفة قبل الغروب  
ولم يعد لكن الاصح هنا  
الوجوب حيث لا عذر ما  
يأتى في ميت منى واخذ منه  
البلقينى ان من شرط ميتته  
بمدرسة لو نام خارجها  
الخوف على محترم لم ينقص  
من جامكته شيء كالأدم  
هنا على المعذور ولكرده  
لوضوح الفرق باختلاف  
ملحظ البابين لان ذلك  
كالجمالة فلا يستحق إلا ان  
أتى بالعمل المشروط عذرا  
أم لا وهذا تقويت وحيث  
عذر فلا تقويت وسيأتى  
آخر الجمالة

ما يعلم منه الراجح في ذلك ومن العذر هنا اشتغاله بالوقوف أو بطواف الأفاضة بأن وقف ثم ذهب إليه قبل النصف أو بعده ولم يمر بمزدلفة وإن لم يضطر إليه ويوجه بأن قصده تحصيل الركن ينفي تقصيره نظير ما مر في تعمد المأموم ترك (١١٥) الجلوس مع الإمام للشهادة الأولى نعم

أى من نفس أو زوجة أو مال أو نحوها نهاية (قوله ما يعلم منه الراجح الخ) لم يرد في آخر الجملة على نقله كلام التاج الفزارى المذكور فيما مر عن شرح الروض وتعقبه بقوله واعتراض الزركشى الخ يجب عنه الخ سم (قوله ومن العذر) الى قول المتن وحصى الرمي في النهاية الا قوله ويوجه الى نعم وقوله اى ان ارادوا الى المتن وقوله قيل وكذا في المعنى الا قوله بأن وقف الى نعم (قوله ومن العذر هنا الخ) ومنه ما لو خافت المرأة طرو الحيض أو النفاس فبادرت الى مكة للطواف مغنى ونهاية وأقول هو واضح لكنه لا حاجة اليه بعد تصريحهم بأن الاشتغال بطواف الركن عذر وإن لم يضطر اليه بل بما يؤمهم خلاف ما صرحوا به بصرى زاد عش وقد يقال اشار بذلك كرههم الى انه لا يأتى فيه تنظير الامام الاقنأه (قوله اشتغاله بالوقوف) وقيد الزركشى بما اذا لم يمكنه الدفع الى مزدلفة ليلا اى بلا مشقة والاوجب جمعاً بين الواجبين وهو ظاهر نهاية ومعنى (قوله أو بطواف الأفاضة) نظيره الامام بأنه غير مضطر اليه بخلاف الوقوف كذا في النهاية فتبين انه المشار الى رده بقول الشارح وإن لم يضطر بصرى (قوله أو بعده ولم يمر) ظاهره ولو مع امكان المرور منها سم عبارة البصرى قد يقال ان كان عدم مروره بها مع عدم تمكنه لنحو خوف فهو العذر او مع التمكن فهو محل تأمل لان ايجاب المرور بها حيث ذل من ايجاب العود اليها مع التمكن منه وقد يجاب باختيار الاول وفرض ان الخوف زال بعد المرور في اثناء الليل فليتامل اه (قوله وان لم يضطر الخ) معتمد عش (قوله اليه) اى الطواف ونائى (قوله نعم ينبغي انه لو فرغ منه الخ) ينبغي من الوقوف أو الطواف حتى يشمل المستثنين سم ووائى وتقدم عن النهاية والمعنى ما يوافق قول المتن (ويسن تقديم النساء) اى ان لم تكن فتنة بان صحبهم محرم أو نحوه نائى (قوله اى ان ارادوا تعجيل الرمي الخ) اى وان المراد قبل زحمة الناس في سيرهم من مزدلفة الى منى او ان المراد انهم اذا فعلوا ذلك كانوا متمكنين من الرمي عند طلوع الشمس قبل مجيء غيرهم وازدحامهم معه عش قول المتن (ثم يدفون) بفتح أوله بخط المصنف (الى منى) وشعارهم مع من تقدم من النساء والضعفة التلبية والتكبير نائياً به عليه السلام رواه الشيخان مغنى ونهاية (قوله جريان قول الخ) عبارة المغنى فقد قال ابن حزم فرض على الرجال ان يصلوا مع الامام الذى يقيم الحج بمزدلفة قال ومن لم يفعل ذلك فلا حج له اه (قوله والمتم لا نه الخ) عطف على الخبر (قوله ورد) اى قوله لا نه معطوف الخ (قوله بانه يارم عليه الخ) قديم الزوم فتامله فان ندب الاخذ لها ليلا لعدم بقائها اليه سم اى النهار (قوله ذلك) اى اخذ الحصى من مزدلفة (قوله فالصواب الخ) محل نظر بل الصواب عطفه على يدفون ليتناسب السياق والسباق واما حكم الضعفة فعلم من المبسوطات بصرى (قوله عطفه الخ) اى واستثاقه سم (قوله عطفه على بيتون) جرى عليه النهاية والمعنى وقال الرشيدى يارم عليه ايهام انه واجب كالمعطوف عليه اه (قوله ليوم النحر) الى قوله واستشكل في النهاية والمعنى (قوله مثل حصى الحذف) باجماع الخاء والذال الساكنة عش (قوله ويزيد) اى على السبع (قوله لئلا يسقط الخ) عبارة النهاية والمعنى فرمى بما يسقط الخ اه (قوله واستشكل الخ) اى قول المصنف ولومن مزدلفة (قوله اذ لاولى الخ) عبارة النهاية والمعنى وسكت الجمهور عن موضع اخذ حصى الجمار لايام التشريق اذ قلنا بالاصح انها لا تؤخذ من مزدلفة فقال ابن

رايت قول الشارح وسيأتى آخر الجملة ما يعلم منه الخ (قوله ما يعلم منه الراجح الخ) لم يرد في آخر الجملة على نقله كلام التاج الفزارى المذكور فيما مر عن شرح الروض وتعقبه بقوله واعتراض الزركشى الى آخر ما حكاها في اعتراضه ثم قال يجب عنه الخ (قوله ولم يمر بمزدلفة) ظاهره ولو مع امكان المرور منها (قوله نعم ينبغي) هذا يدل عليه قول شارح البهجة ولم يمكنه العود الى مزدلفة ليلا كما اجاب به القفال وغيره اه (قوله انه لو فرغ منه) ينبغي من الوقوف أو الطواف حتى يشمل المستثنين (قوله ورد بانه يارم عليه) قد يمنع الزوم فتامله فان ندب الاخذ لها ليلا لعدم بقائها اليه (قوله فالصواب عطفه على بيتون) اى واستثاقه (قوله

عباس غداة يوم النحر التقط لي حصى قال فلقطت له حصيات مثل حصى الحذف ويزيد قليلا لئلا يسقط منه شىء واستشكل بخبر مسلم انه عليه السلام لما وصل محسرا قال عليكم نحصى الحذف التى ترمى به الجرة وبجانب محمله على غير حصى ريم يوم النحر اذ الا الى اخذها

منه أو من منى غير المرمى وما احتمل اختلاطه به أو على أنه ذكرهم بذلك ليتدارك من لم يأخذ من مزدلفة أذ الظاهر أنه لم يعلم بأخذه منها إلا  
القيرون منه فإن قلت قياس كراهة (١٦٦) التيمم بتراب الأرض التي وقع بها عذاب كراهة الرمي بأحجار محسرة بناء على وقوع العذاب به

قلت يمكن ذلك ويمكن الفرق بأن التراب آلة لطهر البدن المجوز للصلاة فاحتيط له أكثر فإن قلت أي فرق بينه وبين كراهة الرمي بما رمي به قلت الفرق أن هذا قارنه الرد فكان أقيح بخلاف ذلك ويجوز أخذه من غير مزدلفة ومحسرة لكن يكره من مسجد لم يملكه أو يوقف عليه ولا أحرم وواضح أن محل كراهة المملوك للغير أن علم رضا مالكة أو أعرض عنه ولا أحرم أيضا ومن حش وكذا كل محل نجس مالم يغسله وانما لم تزل كراهة الكل في أناء بول والرمي بحجر حش غسلا بقاء استقذارهما بعد غسلهما ويسن غسل الحصى حيث قرب احتمال تنجسه احتياطا وكراهة غسل نحو ثوب جديد قبل لبسه محله فيألم يقرب احتمال تنجسه ومن المرمى لما ورد بل صح أن ما يقبل رفعه ولا لاسد ما بين الجبلين ومن الحل (فاذا بلغوا المشعر) مأخوذ من الشعيرة وهي العلامة (الحرام) أي المحرم فيه الصيد وغيره أو إذا حرمة الأكدية وهو البناء الموجود الآن بمزدلفة خلافا لمن أنكروه (وقفوا) مستقبلين القبلة ذاكرين والأولى أن يكون الوقوف عليه حيث

كح توخذ من بطن محسرة وارتضاه الأذرعى وقال السبكي لا يؤخذ إلا يوم التشريق إلا من منى نص عليه في الأملاء اهـ والأوجه حصول السنة بالأخذ من كل منها اهـ قال ع ش قوله لم يأخذ من كل منهما قضيته أنه ليس أحدهما أولى من الآخر اهـ عبارة الونائى وسن أن يأخذ من مزدلفة حصى رى يوم التحريلا أن أراد النفر منها ليلا أو الأبعد فجر اما أيام التشريق فن نحو جبال منى اهـ (قوله منه) أي المحسرة (قوله وما احتمل) معطوف على الرمي (قوله أو على أنه الخ) ولعله الأقرب فكان الأولى تقديمه على الجواب الأول (قوله فان قلت قياس) قديقال المفهوم من كلامه السابق ومن الحديث بتسليم دلالة على المدعى طلب التقاط الحصى من محسرة ومحل العذاب على ما يفهم كلامه إلا أن يظنه فليحمل كلامهم والحديث على ما عاده جمعا بين الأدلة بحسب الامكان على أن لك منع الدلالة لاذ ليس في الحديث تعرض لبيان المحل المأخوذ منه وبالجملة فالقلب أميل إلى ما نقله السبكي عن نص صاحب المذهب لأنه لم يثبت أخذه والتيمم ولا أحد من أصحابه من غير منى والأخذ منها وإن لم يرد التصريح به فهو الظاهر بصري (قوله ويجوز) إلى المتن في النهاية والمغنى الأول (قوله واضح إلى ومن حش وقوله مالم يغسله إلى ومن المرمى وقوله وهو البناء إلى المتن) (قوله ويجوز أخذه) أي أخذ حصى رمى التحرو وغيره نهاية ومعنى (قوله من مسجد لم يملكه الخ) أي ما يجلب إليه من الحصى المباح وفرش فيه كما أشار إليه الرافعى معنى (قوله لم يملكه) فاعل يملكه المسجد ومفعوله الحصى سم (قوله وواضح أن محل كراهة المملوك الخ) محل تأمل الجزم بالكراهة مع العلم بالرضا أو مع الأعراض بصري (قوله أو أعرض) الأولى أو أعرضه (قوله ومن حش) بفتح المهملة أشهر من ضمها وهو المرحاض معنى (قوله وكذا كل محل نجس) قضية كلامه أن المأخوذ من الحش لا تزود كراهة الرمي به بغسله بخلاف المأخوذ من غيره من مواضع النجاسة وكلام شرح الروض والخادم صريح في استوائهما في عدم زوال الكراهة بالغسل رصرح به في الإيعاب ثم قال نعم المنتجس الذي لم يؤخذ من محل متنجس تزول كراهته بالغسل سم أقول وكلام النهاية والمغنى كالصريح في المساواة المذكورة أيضا (قوله ومن الحل) أي لعدوله من الحرم المحترم معنى (قوله أو إذا حرمة الخ) أي الممنوع من انتهاكه جاهلية وإسلاما ع ش (قوله وهو البناء الخ) عبارة النهاية والمغنى وهو بفتح الميم في الأشهر وحكى كسرها جبل صغير آخر المزدلفة اسمه قرح بضم القاف وبالزاي وسمى مشعر المافيه من الشعاروهى معالم الدين اهـ زاد الونائى عليه البناء الموجود الآن اهـ (قوله مستقبلين) إلى قوله وحكمته في النهاية الأقوله وتصدقوا واعتقوا وإلى قول المتن فيصلون الخ في المغنى إلا ما ذكره وقوله على القول إلى أو أن رجلا وقوله ومن ثم يسميه إلى أو أن اليساوى (ذاكرين ويكثرون من قولهم ربنا اتنا في الدنيا حسنة الآخرة من جملة ذكره الله أكبر ثلاثا لا اله الا الله والله أكبر والله الحمد هاية ومعنى (قوله والافتحتة) أي أن أمكن والابتعدوا وناثى قول المتن (ودعوا) ومن جملة دعائه اللهم كما أوقفنا فيه واربتنا إياه فوقتنا ذلك كما هديتنا واغفر لنا وارحمنا كما وعدتنا بقولك وقولك الحق فاذا

قلت يمكن ذلك الخ) قديشكل عليه الخبر المذكور إذ كيف يأمر بمكرهه أو يرصد إليه الآن يقال لا مانع من ذلك لبيان الجواز وفيه ما فيه وقد يفرق بين الأرض المغضوب عليها وما نزل بها عذاب فليراجع ما ذكره الشارح من كراهة التيمم المذكور (قوله لكن يكره من مسجد لم يملكه) فاعل يملكه المسجد ومفعوله الحصى (قوله ومن حش وكذا كل محل نجس مالم يغسله) قال في شرح الروض قال الأسنوى ومقتضى إطلاقهم بقاء الكراهة ولو غسل المأخوذ من الموضع النجس قال في شرح العباب نعم المنتجس الذي لم يؤخذ من محل متنجس تزول كراهته بالغسل والام يكن لندبه قائمة بخلاف المأخوذ من محل نجس فإنه وان زالت كراهته من حيث النجاسة لكنها تبقى من حيث الاستقذار كما يكرهه الكل في أناء البول بعد غسله اهـ واعلم أن قضية كلامه هنا الفرق بين الحش وغيره من مواضع النجاسة وأن المأخوذ من الأول لا تزول كراهة الرمي

لا تأذى ولا إيذاء للزحمة ثم ولا افتحتة (ودعوا) وتصدقوا واعتقوا (إلى الأسفار) للاتباع رواه مسلم افضمتم ويحصل أصل السنة بالوقوف بغيره من مزدلفة بل وبالمرور (ثم) عقب الأسفار لكراهة التأخير إلى الطلوع (يسيرون) إلى منى يسكنه ووقار



ذاكرين مليون ومن وجد منهم فرجة أسرع فاذا بلغوا بطن محسرو هو أعنى محسرا (١١٧) ما بين مزدلفة ومثى وبطنه مسيل فيه

أسرع الماشى جهده وحرك الراكب دابته كذلك حيث لا ضرر حتى يقطع عرض ذلك المسيل وهو قدر رمية حجر للاتباع وحكمته أن أصحاب القيل أهلكوا ثم على قول الأصح خلافه وأنهم لم يدخلوا الحرم وإنما أهلكوا قرب أوله أو أن رجلا اصطاد ثم فنزلت ناراً حرقته ومن ثم تسميه أهل مكة وادى النار فهو لكونه محل نزول عذاب كديار ثمود التي صح أمره صلى الله عليه وسلم للارين بها أن يسرعوا لئلا يصيبهم ما أصاب أهلها ومن ثم ينبغي الإسراع فيه لغير الحاج أيضاً وأن النصارى كانت تقف ثم فامرنا بالمبالغة في مخالفتهم (فيصلون منى بعد طلوع الشمس) وارتفاعها كرمح (فيرى كل شخص) منهم (حينئذ) أى حين إذ وصلوا راكبا أو ماشيا من غير تعريض على غير الرمي لانه تحية منى وهذا أعنى كونه عقب ارتفاع كرمح أفضل أوقات الرمي للاتباع فن وصل قبله هل يغلب كونه تحية فيرمى أو يراعى الوقت الفاضل فيؤخر إليه كل محتمل وقضية مامر في

أفضم من عرفات إلى قوله واستغفروا الله أن الله غفور رحيم نهاية ومعنى (قوله بطن محسر) بضم الميم وفتح الحاء المهملة وكسر السين المهمة الشددة وراء معنى (قوله وهو أعنى محسر) وفي حاشية السيد وقد قدم المصنف أن وادى محسر ليس من منى ثم ذكر السيد أن لفظ رواية مسلم تدل على أنه من منى وساقها ثم قال ولهذا قال المحب الطبري أن في حديث الفضل بن عباس ما يدل على أن وادى محسر من منى ونقل صاحب المطالع ما يدل على أن بعضه من منى وبعضه من مزدلفة وصواب ذلك أنه سم (قوله ما بين مزدلفة ومنى) قال الأزرقى وادى محسر خمسة أذراع وخمسة وأربعون ذراعاً معنى (قوله أسرع الماشى الخ) أى وإن لم يجد فرجة وهذا الإسراع للذكر ونائى (قوله وأنهم الخ) عطف على خلافه (قوله على قول) أقره المغنى وجرى عليه المصنف في شرح مسلم (قوله قرب أوله) أى أول الحرم (قوله وأن رجلاً الخ) عطف على أن أصحاب الخ (قوله لغير الحاج) بل وللحاج في حال الذهاب وهو متجه من حيث المعنى أن صح نزول النار به على الصائد نعم قد يبعده أنه لم يردعه عليه السلام الإسراع في حال الذهاب اللهم إلا أن يقال تركه بيانا للجواز بصرى قول المتن (فيصلون منى الخ) ويحسن كما قال ابن الملقن إذا وصل منى أن يقول ماروى عن بعض السلف اللهم هذه منى قد أتيتها وأنا عبدك وابن عبدك أسالك أن تمن على بئماننت به على وليائك اللهم أنى أعوذ بك من الحرمان والمصيبة فى ديني يا أرحم الراحمين قال وروى أن ابن مسعود وابن عمر رضى الله تعالى عنهما أنهما لما رما جرة العقبة قالوا اللهم اجعله حجاجاً مبروراً وذنباً مغفوراً معنى ونهاية قول المتن (بعد طلوع الشمس) أى وارتفاعها كرمح نهاية ومعنى (قوله راكبا) إلى قوله وهذا فى النهاية والمعنى (قوله من غير تعريض) أى من غير ميل كرمى (قوله لانه تحية منى) أى فلا يبتدأ فيها بغيره نهاية ومعنى زاد الونائى لإلغز كزحمته وخوف على نحو محرم وامتظار وقت فضيلة اه (قوله وقضية مامر الخ) هو قوله فالسنة لهم تأخير الخ كرمى قول المتن (إلى جرة العقبة) وتسمى الجرة الكبرى أيضاً وليست من منى بل هى حدى من الجانب الغربى جهة مكة معنى ونهاية وقال فى المعنى فى محل آخر وليست من منى بل منى تنتهى إليها بصرى (قوله) ويجب رميها من بطن الوادى) أى أن يقع رميها فى بطن الوادى وأن كان الرامى فى غيره كما هو ظاهر سم أى وهذا التأويل يوافق كلامه كلام غيره والسنة أن يرمى جرة العقبة من بطن الوادى وقد باني عن هذا التأويل قوله الآتى وكثير من العامة الخ المقتضى أن مراد الشارح بخلفها بطن الوادى وإنما سماه خلف الجرة أى شاخصاً نظراً الموقف الرامى (قوله ولا يجوز من أعلى الجبل) اقتصر عليه الشارح فى شرح بافضل وقال الكردى فى حاشيته قوله من أعلاها إلى خلفها أما إذا رى من أعلاها إلى الرمى فإنه يكتفى خلافاً لما فهم من هذه العبارة ونحوها عدم الاجزاء فقد صرح بالاجزاء فى الإعياب وقال القسطلانى فى شرح البخارى اتفقوا على أنه من حيث رماها جاز سواء استقبلها أو جعلها عن يمينه أو يساره أو من فوقها أو من أسفلها أو وسطها والاختلاف فى الأفضل انتهى بحرفه ونقل النووى فى شرح مسلم الإجماع على الجواز وصرح بالحكم الذى ذكرته ابن الأثير فى شرح مسند الشافعى والزركشى فى الخادم وغيرهما فلا ينبغي التوقف فيه وقد اشبع الكلام على ذلك فى بعض الفتاوى اه وتقدم عن سم أنفا ما يوافق (قوله) وكثير من العامة

به يفسله بخلاف المأخوذ من الثانى لكن ما تقدم عن شرح العباب صريح فى استوائهما فى عدم زوال الكراهة بالغسل ويوافق قول السيد فى حاشية الإيضاح ومقتضى إطلاق المصنف كغيره بقاء الكراهة فى المأخوذ من المواضع النجسة وأن غسله للأزدراء بالعبادة حيث أخذ من مكان مستنقذ كما يكره الاكل فى أناء البول بعد غسله قاله فى الخادم إلى آخر ما أطال به عنه مما حاصله زوال الكراهة بالغسل فى المتنجس الغير المأخوذ من مواضع النجاسات (قوله وهو أعنى محسرا ما بين مزدلفة ومنى) فى حاشية السيد وقد قدم المصنف أن وادى محسر ليس من منى ثم ذكر السيد أن لفظ رواية مسلم تدل على أنه من منى وساقها ثم قال ولهذا قال المحب الطبري أن في حديث الفضل بن عباس ما يدل على أن وادى محسر من منى ونقل صاحب المطالع ما يدل على أن بعضه من منى وبعضه من مزدلفة وصوب ذلك اه (قوله) ويجب رميها من بطن الوادى) أى أن

الضعفة الثانى (سبع حصيات إلى جرة العقبة) للاتباع رواه مسلم ويجب رميها من بطن الوادى ولا يجوز من أعلى الجبل خلفها وكثير من العامة

يفعلونه فيه فجمعون بلارمى مالم يقلدوا (١٨٨) القائل به ويسن أن يجعل مكة عن يساره ومضى عن يمينه ويستقبلها حالة الرمي للاتباع

يفعلونه) لعله في زمنه وإلا فالوجود في زمنا رمى بعض العامة من أعلى الجبل إلى بطن الوادي وتقدم أنه جائز وخلاف السنة (مالم يقلدوا القائل به) قضيته أن بعض الأئمة يجوز الرمي من أعلى الجبل إلى خلف الشاخص فليرجع (قوله ويسن) إلى قوله وقضيته الخ في النهاية والمغنى إلى قوله ولا عقبته إلى المتن (قوله قطع التلبية عنده) أي مستبد لا عنها بالتكبير مع الحلق أو بالأذكار الخاصة مع الطواف ونائي (قوله وقطعها الخ) عطف على قول المتن ويقطع الخ (قوله للاتباع الخ) ويسن أن يرى بيده اليمنى رافعها حتى يرى بياض إبطه أما المرأة ومثلها الخنثى فلا ترفع ولا يقف الراي للدعاء عنده هذه الجمرة وسياق شروط الرمي ومستجباته في الكلام على رمى أيام التشريق نهاية ومغنى (قوله نقل الماوردي الخ) اعتمده الاسنى والمغنى والنهاية وشرح بفضل والاعباب والامداد والمنح عبارة النهاية فيقول الله أكبر ثلاثا لا إله إلا الله والله أكبر الله أكبر والله الحمد زد المغنى والاسنى كما نقل عن الشافعي رضي الله تعالى عنه اه (قوله نكرير له) أي تكرير التكبير لكل حصاة (قوله مع توالي كلمات) متعلق بالتكرير (قوله بينها) يحتمل أنه ظرف للتوالي والضمير للتكبيرات ويحتمل أنه بصيغة المضى وضمير المستتر للماوردي والبارز للكلمات قول المتن (هدى) باسكان الدال وكسر هاء مع تخفيف الياء في الأولى وتشديد هاء في الثانية لغتان فصيحتان وهو كما قال الروياني اسم لما يهدى لمكه وحررها تقربا إلى الله تعالى من نعم وغيرها من الاموال نذرا كان أو تطوعا لكنه عند الإطلاق اسم للابل والبقرة والغنم نهاية ومغنى (قوله هديه) مفعول يذبح (قوله ومن معه ذلك) عطف على من معه هدى والاشارة إلى الهدى (قوله اضحيته) مفعول ليدبح المقدر بالعطف وكان الاخصر الاوضح أن يقول عقب المتن واضحية نذرا أو تطوعا ذلك عبارة الوائي ثم يذبح هديه بواو المجرىانات والمحظورات واضحيته أن كان قول المتن (ثم يحلق الخ) أي الذكر نهاية ومغنى (قوله اتباعا) إلى قوله قاله الماوردي في المغنى إلى قوله معه وقوله كذا أطلقوه إلى وان يأخذ وكذا في النهاية إلا ما يأتي في مسألة تقديم الحج على العمرة (قوله ويسن الابتداء) وغير المحرم مثله فما ذكر غير التكبير نهاية ومغنى واسنى (قوله وان يستقبل الخ) وطهر من الحدثين والخبث وكون الحائض مسلما وطاهرا عما ذكر وعدلا ونائي (قوله ويكبر معه الخ) قال الدميري وفي مشير الغرام الساكن عن بعض الأئمة أنه قال أخطأت في حلق راسي في خمسة أحكام علمنيها أحجام معنى فقلت بكم تحلق راسي فقال اعراقى أنت قلت نعم قال النسك لا يشارط عليه قال فجلست منحرفا عن القبلة فقال لي حول وجهك إلى القبلة فحولته واريته أن يحلق من الجانب الأيسر فقال لي أدر اليمين فأدرته فجعل يحلق وأنا ساكت فقال كبر كبر فكبرت فلما فرغت قلت لاذهب فقال صل ركعتين ثم امض قلت له من أين لك ما أمرتني به فقال رايت عطاء بن رباح يفعل شرح الروض اه ع ش (قوله وان استغبر به الخ) أي سن التكبير عقب فراغ الحلق (قوله ويدفن شعره) أي في محل غير مطروق وان يقول بعد حلق النسك اللهم آتني بكل شعرة حسنة وامح عني بهاسيته وارفع لي بها درجة واغفر لي وللحلقين والمقصرين ولجميع المسلمين اسنى ونهاية ومغنى زاد الوائي وسن في التقصير للتيامن والاستقبال وقوله مامر والتطيب واللبس اه (قوله آكد) أي ثلاثا يؤخذ للوصول نهاية ومغنى (قوله على أن مرادهم أنه يعطيه الخ) لعل محله أن لم يوطن نفسه على تطيب نفس الحلاق بما يرضيه وإلا فواضح

يقع رميا في بطن الوادي وان كان الراي في غيره كما هو ظاهر (قوله في المتن ثم يحلق أو يقصر) قال في الروض عطا على ما يستحب والتقصير قدر الأئمة من جميع الراس قال في شرحه وحكم تقصير ما زاد عليها حكم الحلق اه وعبارة العباب وفوق الأئمة كالحلق قال الشارح في شرحه تبع فيه غيره وقضيته أن مثله للرجل في حصول الأفضلية به وللراة والخنثى في كراهته تارة وحرمة أخرى والأول غير مراد كما هو ظاهر والثاني هو المراد لكن بشرط أن يحصل له شين كشين الحلق وان لو نذر له الرجل لم ينقض نذره بناء على عدم انعقاد نذر التقصير لانه مفضول ونذر المفضول من خصال الواجب المخبر فيه غير منعقد وظاهر أنه لا يكفي من نذر الرجل الحلق

وتختص هذا يوم النحر لتمييزها فيه بخلاف بقية أيام التشريق فان السنة استقبلها للقبلة في رمى الكل (تنبيه) هذه الجمرة ليست من منى بل ولا عقبته كما قاله الشافعي والاصحاب خلافا لجمع كما بينته في الحاشية (ويقطع التلبية عند ابتداء الرمي) فلا يعود إليها للاتباع ولا نها شعار الاحرام وبلارمى اخذ في التحلل ومن ثم لو ترك الأفضل بأن قدم الطواف أو الحلق قطع التلبية عنده وقطعها المعتمر عند ابتداء طوافه (ويكبر مع كل حصاة) للاتباع رواه مسلم وقضية الاحاديث وكلامهم أنه يقتصر على تكبيرة واحدة قال المصنف رادا به نقل الماوردي عن الشافعي تكريره له ثنتين أو ثلاثا مع توالي كلمات بينها (ثم يذبح من معه هدى) نذر أو تطوع هديه ومن معه ذلك ومن لا هدى معه أضحيته (ثم يحلق أو يقصر) لبثت هذا الترتيب في مسلم (والحلق) للذكر الواضح (افضل) غالبا (من التقصير) اتباعا واجما ولانه صلى الله عليه وسلم دعا للحلقين بالرحمة ثلاثا ثم للمقصرين مرة رواه الشيخان ويسن الابتداء بشقه الايمن

واستيعابه ثم استيعاب البقية حتى يبلغ عظمى الصديقين وان يستقبل المحلوق ويكبر معه وعقبه اقتداء بالسلف وان استغبر به انه في المجموع ويدفن شعره وما يصلح للصلاة آكد وان لا يشارط الحلاق كذا أطلقوه ويؤبى حمله على أن مرادهم أنه يعطيه ابتداء ما تطيب به نفسه

فان رضى ولازاده لانه  
يسكت الى فراغه لان  
ذلك ربما تولد منه نزاع  
لذا لم يرض الحلاق بما  
يعطيه له وان يأخذ شيئا  
من نحو شاربه وظفره  
عند فراغه وأن يتطيب  
ويلبس وخرج بغالب  
الاستمتاع فيسن له أن يقصر  
في العمرة ويحلق في الحج  
لأنه الأكل ومحلّه كما في  
الاملاء ان لم يسود رأسه  
أى يكن به شعر يزال  
ولا فالحلق وكذا لو قدم  
الحج وأخر العمرة فان  
كان لا يسود رأسه عندها  
قصر في الحج ليحصل له  
الحج ليحصل له ثواب  
التقصير فيه والحلق فيها  
إذ لو عكس فاته الركن  
فيها من أصله وان كان  
يسود حلق فيهما ولم يحلق  
بعض الرأس الواحد في  
أحدهما وباقية في الآخر  
لأنه من القزع المكروه  
(وتقصر المرأة) ولو  
صغيرة واستثناء الاسنوى  
لها غلظه فيه الأذرى  
إذ لا يشرع الحلق لاثني  
مطلقا إلا يوم سابع  
ولادتها للتصدق بوزنه  
والا لتداو أو استخفاء  
من فاسق يريد سوءا بها  
ومثلها الخنثى ويكره  
لها الحلق

أنه أكمل بصرى أى كما يشعر بذلك التعليل الآتى (قوله من نحو شاربه الخ) أى كنفقته وعاته بما  
يؤمر بازائه للقطرة ونائى (قوله ومحلّه) أى محل كون ذلك أكمل (قوله وان كان يسود حلق فيهما) ينازع  
فيه إطلاق شرح مسلم استحباب الحلق في الحج والتقصير في العمرة ليقع الحلق في أكمل العبادتين شرح مر  
اقول النزاع ممنوع لوجود الحلق على تقدير المذكور سم (قوله لانه من القزع المكروه) ويؤخذ من  
ذلك انه لو خلق له راسان لم يكره حلق أحدهما في العمرة والآخر في الحج لا تنفاه القزع معنى ونهاية وسم  
زاد الونائى هذا إذا كانا أصليين لانه يكتب في بازائه من أحدهما فان علت زيادة أحدهما لم يكف الاخذ منه وان  
اشتبه وجب الاخذ من كل منهما كما قاله ع ش اه وقال البصرى بعد ذكره عن شرح الروض مثل ما مر عن  
المغنى ونهاية ما نصه وهو ظاهر وإنما يتردد النظر في انه هل الأفضل في حقه ذلك أو تقصير الاثنين جميعا في  
النسك الاول ثم حلقهما جميعا في الثاني محل تأمل ولعل الثاني اقرب اه (قوله ولو صغيرة) أى لم تنته الى زمن  
يترك فيه شعرها نايقو معنى (قوله غلظه فيه الأذرى) لا شبهة لمصنف في أن هذا التغليط تساهل قبيح إذ  
ليس في كلام الأئمة نص يمنع ما قاله الاسنوى وغاية ما يوجد إطلاق لا ينافى التقييد الشاهد له المعنى سم (قوله  
إذ لا يشرع لها الحلق الخ) أى بالنص والاجماع ويؤخذ من ذلك أن المرأة الكافرة ان اسلمت لا تحلق رأسها  
واما قوله عليه السلام الت عكسك شعر الكفر ثم اغتسل بحمول على الذكر معنى ونهاية (قوله أو استخفاء من  
فاسق الخ) أى ولهذا يباح لها لبس الرجال في هذه الحالة نهاية ومعنى (قوله ويكره الخ) عبارة النهاية وكره  
الحلق ونحوه من احراق أو ازاله بنورة أو تنف لغير ذكر من اثني وخثنى لانه لها مثله ومن ثم لو نذره أحدهما  
لم ينقصد بخلاف التقصير ولو منع السيد الامنة من الحلق حرم وكذا لو لم يمنع ولم يأذن ويحرم على الحرة المروجة  
أن منعها الزوج وكان فيه فوات استمتاع فبا يظهر وبحث انه يتمتع بمنع الوالد لها وفيه وقفة بل الوجه خلافه  
إلا ان يقتضى نهاية مصلحتها هو ينبغي الحرمة ايضا إذ لم يمنع الزوج وكان فيه فوات استمتاع م راهم عبارة  
ع ش قوله أن منعها الزوج الخ وقياس ما ذكره في الامنة أن مثل المنع مالم يؤذن ولم ينه وان المنع لا يتوقف على  
فليتأمل (قوله فان رضى ولازاده) قد يقال هذا ممكن بعد الفراغ فلا حاجة الى تعجيل الاعطاء إلا أن يقال  
الابتداء بالا عطاء اقرب الى الرضا وترك المنازعة من تأخيرها على ما هو المعتمد فانه في الابتداء يحرض على  
الموافقة خوفا من اعراض المحلوق عنه فليتأمل (قوله وان كان يسود حلق فيهما) أى وإطلاق شرح مسلم  
استحباب الحلق في الحج والتقصير في العمرة ليقع الحلق في أكمل العبادتين محمول على ما لا يسود رأسه قبل  
الحج والاحلق في العمرة ايضا اخذ من التفصيل الذى قبله واخذ الزركشى من النص أن مثله باقى فيما لو قدم  
الحج على العمرة وكلام شرح مسلم المذكور ينازع فيه شرح مر اقول ممنوع لوجود الحلق في الحج على  
التقدير المذكور (قوله ولم يحلق بعض الرأس الواحد الخ) افهم أن من له راسان يحلق واحدا في أحدهما  
والآخر في الاخرى (ولو صغيرة) هو الاوفق لكلامهم وان بحث الاسنوى واعتمده غير استثناء الصغيرة  
التي تنتهى الى زمن تترك فيه شعرها شرح مر (قوله واستثناء الاسنوى لها غلظه فيه الأذرى الخ)  
لا شبهة لمصنف في أن هذا الغلظ تساهل قبيح إذ ليس في كلام الأئمة نص يمنع ما قاله الاسنوى وغاية ما يوجد  
إطلاق لا ينافى التقييد الشاهد له المعنى (قوله إذ لا يشرع الحلق لاثني مطلقا) لا يوم سابع ولادتها عبارة مر  
في شرحه وكره الحلق ونحوه من احراق أو ازاله بنورة أو تنف لغير ذكر من اثني وخثنى لانه لها مثله ومن ثم لو  
نذره أحدهما لم ينقصد بخلاف التقصير ومراده بالمرأة الاثني فيشمل الصغيرة انتهت وقال ايضا ولو منع السيد  
الامنة منه أى من الحلق حرم وكذا لو لم يمنع ولم يأذن كما بحثه ايضا قيل وهو متجه أن لزم منه فوات تمتع أو نقص  
قيمة وإلا فالاذن لها في النسك اذن في فعل ما يتوقف عليه التحلل وان كان مفضولا ويرد بأن الاذن المطلق ينزل  
على حالة تنقئ النهى والحلق في حقها منهي عنه ويحرم على الحرة المروجة أن منعها الزوج وكان فيه فوات  
استمتاع ايضا فبا يظهر وينبغي الحرمة ايضا إذ لم يمنع وكان فيه فوات استمتاع م وبحث ايضا انه يتمتع  
بمنع الوالد لها وفيه وقفة بل الوجه خلافه إلا ان يقتضى نية مصلحتها (قوله واستخفاء من فاسق يريد سوءا بها)

بل بحث الأذرعى الجزم  
وأن يكون بقدر أنملة قاله

الماوردى إلا الذوائب لأن  
قطع بعضها يشينها  
(والحلق) أى إزالة الشعر  
المشتمل عليه الاحرام  
بأن وجد قبل دخول  
وقت التحلل في حج أو عمره  
(نسك) لاستباحة  
محظور كلبس المخيط  
(على المشهور) فيتاب عليه  
للتفاضل بينهما في الخبر  
وهو إنما يكون في العبادات  
وصح خبر لكل من حلق  
رأسه بكل شعرة سقطت  
نور يوم القيامة (وأقله)  
أى الحلق بالمعنى المذكور  
(ثلاث شعرات) أو جزء  
من كل من ثلاثة لأقل من  
شعر الرأس وإن استرسل  
وخرج عن حده ولو على  
دفعات كما في المجموع وغيره  
وايهام الروضة بخلافه غير  
مراد أو ثنتان أو واحدة إن  
لم يكن غيرهما أو غيرها  
وذلك لقوله تعالى لمحلّتين  
رؤسكم أى شعرا فيها إذ  
هى لا تحلق وهو جمع أقله  
ثلاث وهذا اندفع ما يقال  
الآية حجة على التعميم لأن  
التقدير شعر رؤسكم وهو  
مضاف فيعم ودفعه بقول  
المجموع قام الاجماع  
على عدم التعميم غير  
صحح لأن كلام المجموع  
يؤول كما بسط القول

عليه مع بيان ان مالكا وأحمد وغيرهما قائلون بوجوب التعميم

لمن فهم ذلك فلا يعكر عليه أن أحد وغيره قائلون بوجوبه اه (قوله في إفتاء الخ) متعلق بقوله بسطت (قوله فسر) أي التقصير (قوله بانه كف الشعر) عبارة القاموس كف منه أي أخذ وهذا يظهر قوله الاتي وهذا يعلم أن التقصير الخ ع ش (قوله والقص) بالنصب عطفًا على الضمير في فسر (قوله من عطف الاخص الخ) فيه بحث لأن عطف الخاص من خصائص الو او فحيث جاء العطف باو تعين حمل الاول على ما يبين الثاني ليصح العطف إلا أن يجاب بانه ليس عطفًا عليه بل على ما قبله كما هو الصحيح ويؤول قوله فعطفه الخ على معنى فعطفه بعده فليتام سم (قوله او غيرها) أي كآخذه بنورة ونحو ذلك نهاية ومعنى (قوله نعم) إلى قوله وظاهر كلامهم في النهاية وكذا في المعنى إلا قوله أي بحيث إلى ثم (قوله تعين الخ) أي ولم يجز نه غيره ولو استأصله بما لا يسمى حلقًا كقص و تنف حصل به التحلل وإن اثم وزمه دم ولا يبقى الحلق في ذمته لأن النسك إنما هو إزالة شعر عليه الاحرام معنى ونهاية واسن (قوله أي بحيث لا يظهر منه) أي لمعتدل البصر نهاية ومعنى (قوله في مجلس التخاطب) عبارة النهاية عند قرب من الرأس اه (قوله فيما يظهر) بقى ما لو نذر نحو الاحراق او التنف هل ينعتد نذره لكونه مطلوبًا من حيث عموميه ويجز نه نحو الحلق وما لو نذر حلق بعض الرأس وقديتجه عدم الانعقاد لانه مكروه وقد يقال كراهته لخارج فلا تمنع الانعقاد فليراجع سم اقول وعلى فرض انها الخارج فهو لازم والخارج اللازم حكمه حكم الذات (قوله ثم ان قال الخ) أي الناذر نهاية ومعنى (قوله ويجزى ذلك) أي قوله ان نذر الذكر الخ (قوله التقصير المطلوب) وهو كونه بقدر أنملة من جميع الجوانب أو بماعد الذوائب على ما مر بصرى اقول هذا إن صرحت بالاستيعاب وقالت الله على تقصير راسي واما إذا أطلقت كفها ثلاث شعرات كما يفيد كلام الشارح والمعنى (قوله وعليه فهو مشكل) الاولى وهو مشكل (قوله فهو كذا المشى) أي في الحج مع انه مفضل سم (قوله بخلاف نحو المشى) وايضا فالمشى مقصود للشارع في مواضع بخلاف التقصير سم قول المتن (ومن لا شعر برأسه الخ) ولو عجز عن اخذه لنحو جراحة صبر إلى قدرته ولا يسقط عنه نهاية قال ع ش قوله من لنحو جراحة أي يتوقع زوالها عن قرب اه (قوله خلقه) إلى قوله أي سواء في النهاية والمعنى (قوله واعتاره عقبه) وينبغي أو لغير ذلك سم قول المتن (استحب الخ) أي فاذا نبت بعد فلا يؤمر بازالتة ولا يفدى عاجز عنه لنحو جرح كالم يمنع إزالة الشعر المجزى بل يصبر إلى القدرة ولا يمتد بازالتة مع نحو نوم كجنون وإغماء نعم إن استيقظ ووافق ولا شعر برأسه لكونه حلق وهو نائم مثلاً لمقط عنه الواجب ونائي

التركيب الشائع في مثله فهو أرجح والحمل على الأرجح واجب حيث لا صارف عنه ولا سيما إذا تكد بقرينة أخرى كفعله عليه الصلاة والسلام هنا على أن تقدير المضاف وحمله على ظاهره من العموم هو الموافق لما سياتي من وجوب الكل على الناذر إذا قال راسي فليتامل واعلم انه لا يجزى قطع شعرة واحدة في ثلاث دفعات فلو قطعها فنبئت فقطعها فنبئت فقطعها فنبئت ونظر ويحتمل عدم الاجزاء (فرع) لو حلق شعرة وتنف أخرى وقصر أخرى مثلاً فالوجه القطع بالأجزاء ولا يقال هي خصلة زائدة لأن الواجب الإزالة مطلقاً فتامل (قوله من عطف الاخص تاكيدا) فيه بحث لأن عطف الخاص من خصائص الو او فحيث جاء بعده باو تعين حمل الاول على ما يبين الثاني ليصح العطف إلا أن يجاب بانه ليس عطفًا عليه بل على ما قبله كما هو الصحيح ويؤول قوله فعطفه عليه على معنى فعطفه بعده فليتامل (قوله نعم ان نذر الذكر الخ) قال في الروض فان نذره وجب ولم يجز القص أي ونحوه بما لا يسمى حلقًا قال في شرحه وإذا استأصله بما لا يسمى هل يبقى الحلق في ذمته حتى يتعلق بالشعر المستخلف تداركًا لما التزمه او لا لأن النسك إنما هو إزالة الشعر اشتمل عليه الاحرام المتجه الثاني لكن يلزمه لفوات الوصف دم الخ اه بقى ما لو نذر نحو الاحراق او التنف هل ينعتد نذره لكونه مطلوبًا من حيث عموميه ويجز به نحو الحلق وما لو نذر حلق بعض الرأس وقديتجه عدم الانعقاد لانه مكروه وقد يقال كراهته لخارج فلا تمنع الانعقاد فليراجع (قوله بحيث لا يظهر منه شيء) أي لمعتدل البصر فيما يظهر (قوله فهو كذا المشى) أي في الحج مع انه مفضل (قوله بخلاف نحو المشى) وايضا فالمشى مقصود للشارع في مواضع بخلاف التقصير (قوله لا عتاره) ينبغي أو لغير ذلك (قوله في المتن استحب

(امرار الموسى عليه) إجماعا تشبها بالحالقين وبحث الأذرى اختصاص ذلك بالذكر لأن الحلق ليس مشروعا للغير والاسنوى انلوه كان ببعض راسه شعر سن امرار الموسى على الباقي (١٢٢) اى سواء احلق ذلك البعض ام قصره على الاوجه للتشبه المذكور اى اذ هو كما يكون فى الكل

وهل يدخل فى نحو النوم الا كراهه ام لا وعلى الاول فهل يفرق بين حلق نفسه وحلق غيره باكر اه من غير المحرم ولعل الاقرب فى الاول الاول وفى الثانى الثانى فليراجع قول المتن (امرار الموسى الخ) وينبغى استحباب امرار الة القص فيمن يستحب فى حقه التقصير تشبها بالمقصرين سم وع ش قوله تشبها بالخ قال السيوطى فى الاشباه والنظائر ونظيره امرار هاعلى ذكر من ولد تحتوا ذكر اه بصري (قوله تشبها بالحالقين) ويسن ان ياخذ من شاربه او شعر لحيته شيئا ليكون قد وضع من شعره شيئا لله تعالى والموسى بالف فى اخره وتذكر وتوثق الة من الحد يد معنى عبارة النهاية قال الشافعى رضى الله تعالى عنه ولو اخذ من لحيته او شاربه شيئا كان احب الى ثلاثي مخلوع عن اخذ الشعر وفى المجموع عن المتولى ان سائر ما يزال للفطرة كذلك بل الوجه كما افاده الشيخ رحمه الله تعالى عدم التقيد بما زال فيها وصرح القاضى بانه يتبدل للبصر ايضا ما ذكره الشافعى قال ابن المنذر وصح انه عليه السلام لما حلق رأسه قص اظفاره اى فيسن للحالق ايضا اه قال ع ش قوله مر للفطرة اى والحلق والمراد ما يزال لتحسين الهيئة وقوله مر فيسن للحالق اى مطلقا محرما وغيره اه وقال الرشيدى قوله وصرح القاضى بانه يتبدل الخ هذا ليس فى خصوص ما نحن فيه من كونه لا شعر براسه بل هو وما بعده حكم عام اه (قوله وبحث الأذرى الخ) اعتمد النهاية والمعنى (قوله ولا يلزمه) عطف على وليس فيه الخ اى ولا يلزم من كلام الاسنوى انه لو اقتصر من جميع راسه شعر على التقصير ان يمر الموسى على الباقي كردى (قوله على التقصير) اى لبعض راسه (قوله ان يمر الموسى الخ) اى سن ان يمر الخ (قوله ويسمى) الى قوله وهذا هو المسمى فى المعنى والنهاية الا قوله كما هو الافضل وقوله وفيه إشكال بينته فى الحاشية وقوله ان المحرر الى المتن وقوله نعم الى وما ياتى (قوله ويسمى الخ) فالسنة ان يرى بعد ارتفاع الشمس قدر رمح ثم ينحر ثم يحلق ثم يطوف ضحوة نهاية ومعنى (قوله وطواف الزيارة) اى وطواف الفرض معنى وع ش (قوله وطواف الصدر) والاشهر ان طواف الصدر طواف الوداع فالفرض لعمية والافاضة لا ياتى بهم بعقب الافاضة من منى والزيارة لانهم ياتون من منى زائرين البيت ويعودون فى الحال معنى (كما هو الافضل) وفاقا للمعنى وخلافا للنهاية (قوله للاتباع) هذا الاياتى مع الحل الاق سم اى عن المجموع (قوله محمولة على ما فى المجموع) اقره النهاية والمعنى (قوله على انه صلاها بها) هذا الحل نافية ما تقدم من طلب إدراك أول وقت الظهر مبنى للاتباع ويمكن ان يكون هذا هو المراد بالاشكال الذى بينه فى الحاشية أو من جلته وذلك لانه اذا صلاها بمكة أول وقتها لا يمكن مع ذلك إدراك أول وقتها مبنى لان بينهما فاصلا قبل اكثر وقد دل قوله للاتباع على انه عليه السلام ادرك أول وقتها مبنى وايضا على هذا لا يثبت قوله فهى بها افضل منها بالمسجد الحرام الخ سم (قوله لا الذبح) اى ذبح الهدى المسوق تقر بالى الله تعالى فيدخل وقته بدخول وقت الاضحية كما سياتى نهاية ومعنى وقد يقال لا موقع لهذا الاستثناء فى حل كلام المحرر (قوله لمن وقف

يكون فى البعض وليس فيه جمع بين اصل وبدل خلافا لمن زعمه لاختلاف حملها على ان هذا الامر ليس بدلا ولا لوجب فى البعض حيث لا شعر بالكلية ولا يلزمه خلافا لمن زعمه ايضا انه لو اقتصر على التقصير ان يمر الموسى على بقية راسه (فاذا حلق او قصر دخل مكة) اثر ذلك ضحى (وطاف طواف الركن) ويسمى ايضا طواف الافاضة وطواف الزيارة وقد يسمى طواف الصدر يفتح الدال ويسن عقبه ان يشرب من سقاية العباس من زمزم للاتباع (وسعى) بعد الطواف لوجوب الترتيب بينهما كما ياتى فوراً ندبا (ان لم يكن سعى) بعد طواف القدوم كما هو الافضل (ثم يعود الى منى) بحيث يدرك أول وقت الظهر مبنى حتى يصلها بها للاتباع رواه الشيخان فهى بها افضل منها بالمسجد الحرام وان فاتته مضاعفته على الاصح لان فى فضيلة الاتباع ما روى على المضاعفة ورواية مسلم انه عليه السلام صلى الظهر بمكة محمولة على ما فى المجموع وفيه اشكال بينته فى الحاشية على انه صلاها بها

امرار الموسى عليه) قال فى الروض وأن من لحيته وشاربه قال فى شرحه والواو فى وشاربه بمعنى أو ولو عبر بها كاصله كان أولى اه ثم قال فى المجموع قال ابن المنذر ثبت ان النبى صلى الله عليه وسلم لما حلق راسه قلم اظفاره وكان ابن عمر ياخذ من لحيته وشاربه واطفاره اذا رمى الجمر اه وينبغى استحباب امرار الة القص فيمن يستحب فى حقه التقصير تشبها بالمقصرين (قوله للاتباع) هذا الاياتى مع الحل الاق (قوله محمولة على ما فى المجموع الخ) هذا الحمل نافية ما تقدم من طلب ادراك أول وقت الظهر مبنى للاتباع ويمكن ان يكون هذا هو المراد بالاشكال الذى بينه فى الحاشية او من جلته وذلك لانه اذا كان صلاها بمكة أول وقتها لا يمكن مع ذلك إدراك أول وقتها مبنى لان بينهما فاصلا قبل اكثر وقد دل قوله للاتباع على انه عليه الصلاة والسلام ادرك أول وقتها مبنى وايضا على هذا لا يثبت قوله فهى بها افضل منها بالمسجد الحرام الخ (قوله لمن وقف

أول وقتها ثم ثانيا مبنى اماما لصحابه كاصلى بهم فى بطن نخل مرتين وأبى داود والترمذى أنه أخر طواف يوم النحر بعرفة الى الليل محمولة على انه أخر طواف نسائه وذهب معهن (وهذا الرمى والذبح والحلق والطواف يسن ترتيبها كذا كرنا) فى الوقت الذى ذكرنا الاتباع فان خالف صح لاذنه عليه السلام فى ذلك رواه الشيخان (ويدخل وقتها) أى الاعمال المذكورة إلا الذبح لمن وقف

بعرفة (نصف ليلة النحر) لصحة الخبر به الرمي وقيس به غيره (ويبقى وقت الرمي) الذي هو وقت فضيلة إلى الزوال واختيار (إلى آخر يوم النحر) لخبر البخاري به وجواز إلى آخر أيام التشريق هذا هو المعتمد من اضطراب طويل (١٢٣) في ذلك (ولا يختص الذبح) للهدايا

(بزم) كما وقع في المحرر  
هنا وان اختص بمكان هو  
الحرم بخلاف الضحايا  
تختص يوم النحر والثلاثة  
بعده (قلت الصحيح  
اختصاصه بوقت الاضحية  
وسياق) ان المحرر ذكره  
كذلك (في آخر باب  
محرمات الاحرام على  
الصواب والله اعلم) وتمحل  
جمع للمحرر كالعزيز فحملوا  
ما هنما من عدم الاختصاص  
على الدماء الواجبة لجبر او  
حظر فانها قد تسمى هديا  
نعم ما عصى منها بسببه يجب  
فعله فوراً خروجاً من  
المعصية وما ياتي من  
الاختصاص على ماسبق  
تقرباً ولو منذوراً وهذا  
هو المسمى هديا حقيقة ومن  
ثم طعن في الجمع بانه خلاف  
ظاهر عبارته والمتبادر  
منها (والحلق والطواف  
والسعي لا آخر لوقتها لان  
الاصل عدم التاثير) نعم  
يكراه تأخيرها عن ايام  
التشريق ثم عن خروجه  
من مكة ولا ينافيه خلافاً

بعرفة) أي قبل نصف الليل أما إذا فعلها بعد انتصاف الليل وقبل الوقوف فانه يجب عليه إعادة نهايتها ومعنى  
وإيعاب (قوله وقيس به غيره) أي قيس بالرمي الطواف والحلق بجامع كل من اسباب التحلل نهاية ومعنى  
(قوله هذا هو المعتمد الخ) عبارة المعنى ظاهره أي كلام المصنف انه لا يكفي الرمي بعد الغروب وبه صرح في  
اصل الروضة لعدم وروده واعتراض بانه سياق انه إذا أخر رمي يوم إلى ما بعده من ايام الرمي يقع أداء  
وقضيته ان وقته لا يخرج بالغروب وهذا هو المعتمد اهـ (قوله للهدايا) أي المتقرب نهاية ومعنى قوله في المتن  
(وسياق) وقوله في الشرح (أي المحرر ذكره كذلك) فيه تأمل فان الاتي ليس ان المحرر ذكره كذلك سمى أي  
فكان المناسب عن المحرر الخ بابدال ان يعن وقد يعتذر بان ما في الشرح على حذف مضاف أي مفيد ان المحرر  
الخ (قوله كالعزيز) راجع للمحرر (قوله فحملوا ما هنا الخ) جرى عليه النهاية والمعنى واطال الثاني في تأييده  
راجعه (قوله وهذا) أي ماسبق تقرراً (وهو المسمى هديا الخ) قال النهاية والمعنى الهدى مشترك بينهما (قوله  
ومن ثم) أي من أجل ان التسمية الاولى مجازية (قوله طعن) ببناء المفعول اهـ (قوله والمتبادر منها) أي  
وخلاف المتبادر من عبارة الرافعي في المحرر والعزيز قول المتن (والحلق) أي بالمعنى السابق والتقصير  
(والسعي) أي إن لم يكن فعل بعد طواف قدوم نهاية ومعنى (قوله لان الاصل) إلى قوله وبحت في النهاية  
والمعنى (قوله لان الاصل عدم التاثير) أي ويبقى من هي عليه ذلك محرماً حتى ياتي بها كافي المجموع نهاية  
ومعنى (قوله يكره تأخيرها الخ) أي بغير عذر كما هو ظاهر (قوله ولا ينافيه) أي لا ينافي الخروج من غير  
فعلها وصورة المناقاة ان يقال إن طواف الوداع واجب فتي طافه وقع عن الفرض فلا يتصور الخروج من غير  
طواف فدفعه بقوله (لان هذا) أي هذا الرجل لبقاء الخ كركبى (قوله كما مر) أي في فصل واجبات السعي  
في شرح المصنف وان يسعى بعد طواف قدوم او ركن كركبى (قوله لا يلزمه طواف وداع) أي فان كان  
طاف للوداع وخرج وقع عن طواف الفرض وإن لم يطف لوداع ولا غيره لم يستبح النساء وإن طال الزمان  
لبقائه محرماً ياتى ومعنى قال عرش قوله لم يلقائه محرماً وهل له إذا تعدر عوده إلى مكة التحلل كالمحصر او لا  
لتقصيره بترك الطواف مع تمكنه فيه نظر ولا يبعد الاول قياساً على ما مر في الحائض وإن كانت معذورة  
وتقصيره بترك الطواف مع القدرة عليه لا يمنع لقيام العذر به لان كمن كسر جليبه عمداً فعجز عن القيام  
حيث يصلح جالساً ولا قضاء عليه لو شئ بعد ذلك اهـ (قوله إلى قابل) أي سنة ثانية (قوله وورده السبكي الخ)  
عبارة المعنى والنهاية فان قيل بقاءه على إحرامه يشكل بقوله لم ليس لصاحب الفوات أن يصير على إحرامه  
للسنة القابلة لان استدامة الاحرام كابتدائه وابتدائه لا يجوز اجيب بانه في تلك لا يستفيد ببقائه على إحرامه  
شيء غير محض تعذيب نفسه لخروج وقت الوقوف فحرم بقاءه على إحرامه وامر بالتحلل واما هنا فوقت  
ما اخره باق فلا يحرم بقاءه على إحرامه ولا يؤمر بالتحلل وهو بمثابة من احرم بالصلاة في وقتها ثم مداها  
بالقراءة حتى خرج الوقت اهـ (قوله ويؤيده) أي الفرق المذكور (قوله والاسنوي) عطف على السبكي (قوله)

للاسنوي ان طواف الوداع  
يقع عن الركن لان هذا  
لبقاء بعض نسكه لا يلزمه  
طواف وداع كما مر وبحت  
ان الرفعة حرمة تأخير  
التحلل الاول إلى قابل لانه  
يصير محرماً بالحج في غير اشهر

بعرفة) كذا في العباب وشرح الروض قال في شرح العباب دون غيره على المنقول المعتمد اهـ (قوله في المتن ولا  
يختص الذبح بزم) عبارة المحرر وذبح الهدى لا يختص بزمان اهـ التقيد بالهدى يستفاد منه انه المراد من  
عبارة المنهاج لانه المذكور فيما سبق بقوله ثم يذبح من معه هدى (قوله في المتن وسياق وقوله في الشارح ان  
المحرر ذكره كذلك) فيه تأمل فان الاتي ليس ان المحرر ذكره كذلك (قوله لا يلزمه طواف وداع) فان طاف  
للوداع وخرج وقع عن طواف الفرض شرح مر (قوله إلى قابل) لانه يصير محرماً الخ (قضية تعليل ان المراد  
بقابل ما بعده اشهر الحج وحيث لا يتخفى ما فيه لان التأخير عن اشهر الحج أي شوال والقعدة وعشر الحجة مما  
لا شبهة في جوازه ثم راي رد الاسنوي الاتي (قوله ويحرم عليه تأخيرها إلى قابل) قد يقال ان اريد ما بعد اشهر

وكان من فاته الحج يلزمه التحلل أي فوراً ويحرم تأخيرها إلى قابل استدامة كابتدائه وابتدائه لا يصح وورده السبكي وقرى بان وقوف برفة  
معظم الحج وما بعده تبع له مع تمكنه منه كل وقت فكانه غير محررم بخلاف من فاته فان معظم حجه باق فيلزم من بقاءه على إحرامه بقاءه حاجي  
غير اشهر الحج ويؤيده انه لو احصر بعد الوقوف لا يلزمه التحلل والاسنوي بان وقت الحج يخرج بفجر يوم النحر والتحلل قبله لا يجب اتفاقاً

بل الأفضل تأخيره عنه وبأنه يجوز الاحرام بالنافلة المطلقة في غير وقت الكراهة وبمداه اليه وهو نظير مسئلتنا (وإذا قلنا الحلق نك) وهو المشهور (ففعّل اثنين من الرمي) لجملة العقبة (١٢٤) (والحلق) أو التقصير (والطواف) المتبوع بالسعي إن لم يكن سعي (حصل التحلل الاول من تحلى

الحج فان لم يكن براسه شعر حصل بواحد من الباقيين (وحل به اللبس) ونحوه (والحلق والقلم) والطيب بل يسن التطيب واللبس الاتباع كما مر (وكذا الصيد وعقد النكاح) والتمتع بما دون الفرج ولو بشهوة (في الاظهر) كالحلق بجامع عدم إفساد كل للحج (قلت الاظهر لا يحل عقد النكاح) ولا التمتع كالنظر بشهوة (والله اعلم) للخبر الصحيح إذا رميت الجرة فقد حل لكم كل شيء إلا النساء (وإذا فعل الثالث) الباقي من اسباب التحلل (حصل التحلل الثاني وحل به باقي المحرمات) إجماعاً وإن بقي عليه البيت وبقي الرمي ولو فاته الرمي توقف التحلل على الايتان يبدله ولو صوماً كما قالاه وإن اطال جمع في اعتراضه تنزيلاً للبدل منزلة المبدل وإن لم يتوقف تحلل المحصر عليه لانه واجد فيشق بقاؤه محرماً من سائر الوجوه ولا كذلك هنا ما العمرة فليس لها إلا تحلل واحد لأن الحج يطول زمنه وتكثر أعماله فايح بعض محرماته في وقت وبعضها في وقت آخر تخفيفاً للمشقة بخلافها

بل الأفضل الخ) أي فكيف يكون الاستدامة كالأبداء (قوله بالنافلة الخ) أي من الصلاة كرمي قول المتن (وإذا قلنا الحلق نك الخ) قال في التنبيه وإن قلنا أن الحلق ليس بنسك حصل التحلل الاول بواحد من اثنين وهما الرمي والطواف وحصل له التحلل الثاني بالثاني انتهى اهـ (قوله وهو المشهور) إلى قوله وزاد البلقيني في النهاية والمعنى لا قوله فان لم يكن إلى المتن وما نبيه عليه (قوله وهو المشهور) ويؤيد مقابله الخبر الاتي انفاً (قوله ونحوه) أي كسائر الراس للذكر والوجه للاتين نهاية ومعنى قول المتن (والحلق) أي إن لم يفعل وإن لم يجعله نسكاً نهاية ومعنى (قوله والتمتع الخ) أي كالقبلة والملازمة نهاية ومعنى (قوله ولو بشهوة) يعني عنه ما قبله (قوله ولا التمتع كالنظر الخ) عبارة المعنى والنهاية وكذا المباشرة فيما دون الفرج اهـ (قوله إلا النساء) أي امرهن عقد أو تمتعاً سم قول المتن (وحل به باقي المحرمات) ويسن تأخير الوطء عن باقي أيام الرمي ليزول عنه أثر الاحرام ولا يعارضه خبر أيام مني أيام اكل وشرب وبعل أي جماع لجواز ذلك فيها وإنما استحب للحاج ترك الجماع لما ذكر شرح مرأى والخطيب لكن قد يشكل عليه قضية إرساله عليه الصلاة والسلام أم سلمة رضي الله تعالى عنها للطواف لتحل سم عبارة البصري قال في الاسنى ويستحب تأخير الوطء عن رمي باقي الايام أي أيام الرمي وهي أيام التشريق ليزول عنه أثر أيام الاحرام كذا اجزم به الشيخان ونقله ابن الرفعة عن الجمهور قال المحب الطبري ولا معنى له ويشكل عليه خبر أيام مني أيام اكل وشرب وبعل وخبر انه <sup>صلوات الله عليه</sup> بعث أم سلمة لتطوف قبل الفجر وكان يومها فاحب أن توافيه ليواقها فيه وعليه بوب سعيد بن منصور في سننه باب الرجل يزور البيت ثم يواقع أهله قبل أن يرجع إلى منى انتهى واجاب في المعنى والنهاية عن الحديث الاول بأنه لبيان الجواز اهـ وانت خبير ببعده هذا التاويل جد مع ذكر الاكل والشرب معه فذكرهما معه قرينة واضحة على أن المراد مشروعيته كما لا ممتنع الصوم فيها انتهت (قوله ولو فاته الرمي) أي رمي يوم النحر بان خرجت أيام التشريق قبله (قوله يبدله) وهو الذبح ثم الصوم ونائي (قوله وإن لم يتوقف تحلل المحصر) أي العادم للهدى (عليه) أي على البدل نهاية ومعنى واسئني أي بدل ما يتحل به وهو الهدى لا بدل الرمي كما توهم من هذه العبارة سم (قوله لانه الخ) أي تحلل المحصر سم (قوله فيشق بقاؤه محرماً من سائر الوجوه) أي شق عليه المقام على سائر محرمات الحج إلى الايتان بالبدل والذي يفوته الرمي يمكنه الشروع في التحلل الاول فاذا قى به حل له ما عدا النكاح ومقدماته وعقده فلا مشقة عليه في الإقامة على إحرامه حتى يأتي بالبدل نهاية ومعنى (قوله بخلاف الجنابة) أي فانه لما قصر زمنها جعل الارتفاع محظوراً تماماً محل واحد نهاية ومعنى (قوله وزاد البلقيني تحللاً ثالثاً) اقول اطلاقهم انه يسن له أن يأخذ

الحج فالتأخير اليه من لازم القوات فيكن بيان لزوم الفورية أو أشهر الحج في العام الآتي أشكل قوله وأبداءه لا يصح (قوله في المتن وإذا قلنا الحلق نك الخ) قال في التنبيه وإن قلنا أن الحلق ليس بنسك حصل له التحلل الاول بواحد من اثنين وهو الرمي والطواف وحصل له التحلل الثاني بالثاني اهـ (قوله إلا النساء) امرهن عقد أو تمتعاً (في المتن وحل به باقي المحرمات) ويسن تأخير الوطء عن باقي أيام الرمي ليزول عنه أثر الاحرام ولا يعارضه خبر أيام مني أيام اكل وشرب وبعل لجواز ذلك فيها وإنما استحب للحاج ترك الجماع لما ذكر شرح مر لكن قد يشكل عليه قضية إرساله عليه الصلاة والسلام أم سلمة رضي الله عنها للطواف لتحل (قوله وإن لم يتوقف تحلل المحصر عليه) أي على البدل أي بدل ما يتحل به وهو الهدى لا بدل الرمي كما توهم من هذه العبارة وعبارة شرح الروض قال أي الاسوى فان قيل ما الفرق على الاول بين هذا وبين المحصر إذا عدم الهدى فان الاصح عدم توقف التحلل على بدله وهو الصوم قلنا الفرق أن التحلل إنما ابيح للمحصر تخفيفاً عليه حتى لا يتضرر بالمقام على الاحرام فلو أمرناه بالصبر إلى أن يأتي بالبدل لتضرر ووفر غير به بان المحصر ليس له إلا تحلل واحد الخ (قوله لانه) أي تحلل المحصر

ونظير ذلك الحيز لما طال زمنه جعل لارتفاع محظوراته محلان انقطاع الدم والغسل بخلاف الجنابة وزاد من البلقيني تحللاً ثالثاً وهو حلق شعر بقية البدن لعله يخلق الركن أو سقوطه وخالفه غيره فقال لا يحل إلا بفعل اثنين من ثلاثة كغيره



وهو الواجهة الاوفق بكلامهم وان ملت الى الاول في الحاشية (فصل) في ميت (١٢٥) ليالى ايام التشريق الثلاثة

بني او سقوطه ورميها  
وشروط الرمي وتوايع  
ذلك ( اذاعاد الى منى)  
من مكة اولم يعدبان لم  
يذهب لمكة ( بات )  
وجوبا على الاصح ( بها )  
فلا يجزى خارجا ومنها  
ما قبل من الجبال المحيطة بها  
حدودها واولها من جهة  
مكة اول العقبة التي  
بلصقا الحجر ومن جهة  
عرفة محسر لكن هذا الحد  
غير معروف الان للجهل  
باول محسر لكنهم قالوا  
طول منى سبعة الاف  
ذراع وما تاذراع فليقس  
من العقبة ويحد به ثم  
الظاهر من هذا التحديد  
انه يعتبر ماسامت اول  
العقبة المذكور يمينا الى  
الجليل ويسارا الى الجبل  
وحينئذ يخرج من منى  
كثير ينظنه اكثر الناس منها  
( ليلتي ) يومى ( التشريق )  
الاولين اى معظمهما  
وكذا الثالثة ان لم ينفر نفرا  
صحيا كما سيعلم من كلامه  
( ورمى ) وجوبا بلا خلاف  
ويجب فيه جمعه او فرقه ان  
يرمى ( كل يوم الى  
الجرات الثلاث ) والاصل  
فى الرمي لا الواجب فيه  
كما يعلم بما ياتى ان يكون  
( كل جرة سبع حصيات )  
للاتباع ومحل ذلك حيث  
لا عذرو منه قصدى الحاج بمكة او بطريقها ورعى دابة او دواب

من نحو شاربه بعد الخلق مع قولهم ان له تقدم الخلق على بقية الاسباب يؤيد كلامه فتامله بصرى (قوله  
وهو الواجهة الخ) اعتمد تليذه في شرح مختصر الايضاح جو ازا الة شعور البدن بدخول وقت الخلق مطلقا  
سواء قدمها عليه او لا تبعال كلام نقله الزركشى عن الاصحاب وهو وجه فراجع من محله بصرى (قوله  
او سقوطه) عطف على خلق الركن والضمير له

( فصل فى ميت ليالى ايام التشريق بنى ورميها وشروط الرمي ) ( قوله او سقوطه ) كذا فى اصله رحمه  
الله تعالى والتعبير بالواو اولى كما هو ظاهر بصرى ( قوله وشروط الرمي ) اى مطلقا فلذا عدل عن الضمير  
بصرى ( قوله وتوايع ذلك ) اى كزيارة قبر الرسول صلى الله عليه وسلم وطواف الوداع ع ش قول المتن  
( اذاعاد الى منى ) اى بعد الطواف والسعى ان لم يكن سعى بعد قوم نهاية ومعنى ( قوله ومنها ) اى من منى  
( قوله المحيط ) نعت سبيل للجبال وفاعله حدودها ( قوله واولها من جهة مكة اول العقبة الخ ) هذا قد يقتضى  
دخول الحجر فليتامل مع التنبيه السابق قبيل قول المصنف ويقطع التلية عند ابتداء الرمي الا ان يريد باول  
العقبة اولها من جهة منى ويكون ذلك الاول سابقا على الحجر سم اى فليست العقبة مع جمرتها منها على  
المعتمد ولا محسر ولا ما دبر من الجبال المحيطة بها ونائى ( قوله لكن هذا الحد ) اى الذى من جهة عرفة ( قوله  
غير معروف الان الخ ) قد يقال عند الاشتباه يجتهد كالقيمت ولا ياتى هنا الاحتمال المار فى عرفة فلو ضوح  
الفرق بصرى ( قوله اى معظمها ) هذا يتحقق بزيادة على النصف ولو بلحظة ع ش ونائى ( قوله لا الواجب  
فيه ) اى والا فالواجب فيه يحصل ايضا مثلاما اذ ارمى ليلا وما اذا ارمى اليومين الاولين الى الثالث  
فرمى الجميع فيه سم ( قوله بما ياتى ) اى من جواز تاخير رمى كل يوم الى اخر ايام التشريق بصرى قول المتن  
( كل يوم ) اى من ايام التشريق الثلاثة وهى حادى عشر الحجة وتالياه ( الى الجرات ) الثلاث والاولى منها تلى  
مسجد الخيف وهى الكبرى والثانية الوسطى والثالثة جرة العقبة نهاية ومعنى قال ع ش قوله مروى وهى  
الكبرى وتقدم ان جرة العقبة تسمى الكبرى فلفظ الكبرى مشترك بين التلى مسجدا والخيف وجرة  
العقبة اه قول المتن ( الى الجرات الثلاث ) والمرمى ثلاثة اذ ع من سائر جوانب العلم فى الجرتين وتحت  
شاخص جرة العقبة لوازيل الجبل وصار للمرمى جوانب كجوانب غير هالم كيف الرمي فى غير الجانب  
المعهود ونائى وهذا صريح فى انه لا يكتفى الرمي فى جنبى شاخص جرة العقبة الغيرين ( قوله جمعه ) اى بان  
اخر الرمي الى الثالث فرمى فيه عن الثلاثة فى وقت واحد ( قوله او فرقه ) اى بان رمى عن كل يوم فيه او الليلة  
التى بعده فى غير الثالث سم قول المتن ( سبع حصيات ) اى فمجموع المرمى به فى ايام التشريق ثلاث  
وستون ويسن استقبال القبلة فى هذه الجرات معنى ونهاية ( قوله للاتباع ) الى قوله وبهذا يعلم فى النهاية  
والمعنى ( قوله ومحل ذلك ) اى وجوب الميت والرمي كردى فى نسخة صحيحة ذينك بالثنية ( قوله ومنه قصد  
سقى الحاج الخ ) عبارة النهاية ويسقط الميت بمزدلفة ومنى والدم عن الرعاء ان خرجوا منها قبل الغروب  
فان لم يخرجوا قبل الغروب بان كانوا ابهاما بعده لمزمهم ميت تلك الليلة والرمي من الغدو صورة ذلك فى ميت  
مزدلفة ان ياتيا قبل الغروب ثم يخرج منها حينئذ على خلاف العادة وعن اهل السقاية مطلقا من غير تقييد  
خروجهم قبل الغروب ولو كانت محدثة اذ غير العباس ممن هو من اهل السقاية معناه وان لم يكن عباسيا  
ولا هل الرعاء والسقاية تاخير الرمي يوافق ويؤدونه فى تاليه قبل رميه لارمى يومين بالنسبة لوقت

( فصل فى ميت ليالى ايام التشريق الثلاثة بنى الخ ) ( قوله واولها من جهة مكة اول العقبة الخ ) هذا قد  
يقتضى دخول الحجر فليتامل مع التنبيه السابق قبيل قول المصنف ويقطع التلية عند ابتداء الرمي الا ان  
يريد باول العقبة اولها من جهة منى ويكون ذلك الاول سابقا على الحجر ( لا الواجب فيه ) اى ولا فالواجب  
فيه يحصل ايضا مثلاما اذ ارمى ليلا وما اذا ارمى اليومين الاولين الى الثالث فرمى الجميع فيه وقوله جمعه  
بان اخر الرمي الى الثالث فرمى فيه عن الثلاثة فى وقت واحد وقوله او فرقه بان رمى عن كل يوم فيه او الليلة التى  
بعده فى غير الثالث ( قوله ومحل ذلك حيث لا عذرو منه قصدى الحاج الخ ) عبارة عب ولام بتركهاى

لا عذرو منه قصدى الحاج بمكة او بطريقها ورعى دابة او دواب

ولو تغير الحاج نعم يمنع بعد الغروب (١٣٦) النفر للرعى لانه لا يكون ليلا بخلاف نحو السقاية ويلزم الرعاء بكسر الراء والمد العود للرعى في

الاختيار والافق قد مر بقاء وقت الجواز الى آخر ايام التشريق ويعذر في ترك المبيت وعدم لزوم الدم ايضا خائف على نفس او مال او فوت مطلوب باق او ضياع مريض بترك تعهده او موت نحو قريه في غيبته فيما يظهر لانه ذو عذر فاشبه الرعاء واهل السقاية وله ان ينفر بعد الغروب اه وكذا في المغنى الا قوله او موت الى لانه (قوله ولو لم تغير الحاج) اى ولو لم يعتاد الرعى قبل او كانوا اجراء او متبرعين ان تعسر عليهم الاتيان بالدواب الى منى مثلا وخشوا من تركها لو باتوا ضايعا بنحو نهب او جوعا لا تصبر عليه عاقدة نائي (قوله النفر) اى الخروج من منى (قوله لانه لا يكون ليلا بخلاف السقاية) اى من شان كل منهما ذلك فلو فرض الاحتياج ليلا الى الرعى دونها لعكس الحكم كما يؤخذ من كلامه في حاشية الايضاح وقد يصور الاحتياج الى الخروج ليلا بعد المرعى بصرى (قوله ومضى) اى فى او اخر فصل في المبيت (قوله وياتى) اى عن قريب (قوله فلم) اى للرعاء (قوله قبيل غروب شمس) اى اخر ايام التشريق (قوله فهو) اى الرعى (قوله في الجواز) اى جواز تاخير الرعى (قوله على دابته) التى يرعاها ولو بالاجارة مثلا (قوله لو عاد للرعى الخ) يعنى لو عاد قبل خروج ايام التشريق (قوله عدم الاثم) اى فى ترك الرعى (قوله من التناقض الخ) خبر مقدم لقوله قولها (قوله يجوز لنوى الا عذر تاخير يوم) اى يؤدونه فى الثانى قبيل رمييه ولو قبل الزوال ونائى وبصرى (قوله بان الخ) متعلق بجواب البعض (قوله هذا) اى تصحيحهما ان لغيرهم الخ و (قوله وذلك) اى قولها يجوز الخ بصرى (قوله فيرد الخ) جواب اما اى فيرد ذلك الجواب بان الخ كردى (قوله بان ما ترك للعذر الخ) اى ترك ذى العذر المبيت للعذر سم وبصرى (قوله فلم يناسب) اى تارك المبيت للعذر (قوله بذلك) اى بعدم جواز التأخير يومين (قوله من غير معنى الخ) متعلق بمخالفه (قوله له) اى للمخالفة (قوله من ان يجوز) اى لفظ يجوز فى قولها يجوز تاخير يوم و (قوله ولا يجوز) اى لفظ لا يجوز فى قولها لا يجوز تاخير يومين بصرى وكردى (قوله معناه فى الحل الخ) قد يقال قياس نظائره عدم الفرق مع قيام العذر بين التأخير يومين والتأخير يومين وان العذر كما يسقط الاثم كذلك يسقط الكراهة ومخالفة الاولى ثم رايت فى النهاية ما نصه وبحث ان الاعذار هنا تحصل تواب الحضور كما فى صلاة الجماعة والذى مر ان المذهب عدم الحصول واختار الحصول اه قال ع ش قوله مر واختار الحصول اى هنا فيكون ما هنا مثله اه (قوله ومنه) الى قوله وسيعلم فى المغنى والنهاية الا قوله لو لم يغيره الى و تمرى وقوله وغير ذلك الى ومنه (قوله ومنه) اى من العذر المسقط وجوب المبيت ولزوم الدم نهاية ومعنى (قوله خوف على محترم) اى نفس او مال نهاية ومعنى اى وان قل ونائى وع ش (قوله وتمرى منقطع) اى لا تعهده او اشتغل عنه بنحو تحصيل الادوية او يستأنس به لنحو صداقة او اشرف على الموت وان تعذر غيره فيها ونائى (قوله بنحو طواف الركن) اى كالسعى (قوله بقبده) اى وهو عدم امكان العود للمبيت بعد فعله والافيجب جمعاً بين الواجبين نعم لو علم تحصيل ما دون المعظم بمنى فهل يلزم له المنسور لا يسقط بالمنسور او لا لانه لا يحصل به واجب المبيت لم اراه شيئاً ولعل الاول اقرب بصرى (قوله وغير ذلك) اى كخوفه من غريمه نحو حبس ولا يئته

ليالى منى لعذر كالرعاء ان فارقه اقبل الغروب وكأهل سقاية العباس وكذا غيرهما وللصنفين تأخير رعى النحر ويوم فاكثر من التشريق ويتداركونه كاسياتى مضمون ذلك قريبا وكذا يخصص للرعاء ترك مبيت مزدلفة بان جاؤا قبل الغروب وفارقوها كذلك (قوله واما جواب بعضهم الخ) ذكر فى شرح البهجة هذا الجواب (قوله قولها يجوز لنوى الاعذار تاخير رعى يوم لا يومين مع تصحيحها الخ) قال فى شرح الروض واعلم ان المنع من تأخير رعى يومين متوالين هو بالنسبة لوقت الاختيار والافق قد مر ان وقت الجواز يمتد الى اخر ايام التشريق فقول المجموع قال الروبان وغيره لا يخصص للرعاء فى ترك رعى النحر فى تأخيرها محمول على انه لا يخصص له فى الخروج عن وقت الاختيار اه (قوله بان هذا) اى ان لغيرهم تأخير الخ وقوله وذلك اى قولها يجوز الخ (قوله للعذر بمنزلة الماتى به) اى وترك ذى العذر المبيت للعذر (قوله

وقته ومر ان وقت اذام رعى النحر من نصف ليلة النحر الى اخر ايام التشريق وياتى ان رعى كل رعى من ايام التشريق يدخل بزواله ويستمر الى اخرها فلم يغيرهم ترك رعى النحر وما بعده الى اخرها ليرمو الكلال قبيل غروب شمس وبهذا يعلم ان معنى كون الرعى عذرا على المعتمد عدم الكراهة فى تأخيرها لاجله والا فهو مساو لغيره فى الجواز فان فرض خوفه على دابته لو عاد للرعى الذى يدرى به كان معنى كون الرعى عذرا له عدم الاثم كما هو ظاهر واما جواب بعضهم عن قول الاسنوى من التناقض العجيب قولهما يجوز لنوى الاعذار تاخير رعى يوم لا يومين مع تصحيحها ان لغيرهم تأخير رعى يومين فاكثر من غير عذر لان ايام منى كالوقت الواحد بان هذا فيمن بات ليالى منى وذلك فى ذى عذر لم يبيتها فامتناع التأخير عليه لتركه شعار المبيت والرعى فيرد بان ما ترك للعذر بمنزلة الماتى به فى عدم الاثم فلم يناسب التضييق بذلك من العذر على ان هذا الجمع مخالف لاطلاقهم فى الموضعين من غير معنى يشهد له فلا يلتفت اليه وانما الوجه ذكرته من ان يجوز معناه من غير

كراهة ولا يجوز معناه فى الحمل المستوى الطرفين فتأمل وياتى قريبا ما يؤيده ومنه ايضا خوف على محترم ولو لغيره فيما يظهر له أخذاً بما فى التيمم ومرض تشق معه الاقامة بمنى وتمرى منقطع وطلب نحو آبق وغير ذلك مما يئته فى الحاشية ومنه ما مر فى مزدلفة من

الاشتغال بنحو طواف الركن بقيد وسيعلم بما يأتي ان العذر في الميت يسقط دمه واثمه وفي الرمي يسقط اثمه لادامه (تليه) وقبح بموسم سنة ثمان وخمسين ضحى يوم النحر فتنه عظيمة بين امراء الحاج وامير مكة ثم تزايدت واشتد (١٢٧) الخوف حتى رحل أكثر الحجاج والمكيين ليلة القرو وصيحتهم

ووقع النهب الفظيع ولم يزل الخوف يشتد حتى نفر من بقى مع الامراء من الحجيج قبل زوال يوم النفر الاول وأراد بعض أكابر الحجاج ان يعود لى قبل فوات وقت الرمي مع جند من صاحب مكة فتعذر عليه ذلك لتعذر الاعراب وانتشارهم كالجراد وحيثما اختلف القتون في لزوم الدم وظاهر كلامهم لزومه كما بينته مع الميل الى عدمه وبيان مستنده في افتاء مبسوط مسطر في الفتاوى ومن ذلك المستند ان ما ذكره من الاعذار بعضه لا يمنع فعله بالنفس وبعضه لا يمنع الاستنابة فلزم الدم لا مكان الفعل وأما هذا العذر فنافع للفعل بالنفس والتائب لان كل واحد حتى الفقراء المتجردين صار خائفا على نفسه فلم يكن فيه تقصير البتة وان كلام شارح يفيد ذلك وان ما ذكره في الاحصار لا ينافي ذلك لان البيت ثم يجب فيه دم مع العذر كما يأتي فالرعي اولى قيل وقع نظير ذلك وان علماء مصر ومكة اختلفوا في الدم فاقتى بعدمه المصريون

له تشهد بعسره أو له وثم قاض لا يسمعها الا بعد حبسه كالخفي وعقوبة يرجو بغيبته العفو عنها او فقد لباس لائق غير ساتر عورتهم وسفر رفقته وناثي (قوله وسيعلم الخ) قال في المجموع وترك الميت ناسيا كتركه كما عدا صرح به الدارمي وغيره مغنى واقره الونائى (قوله بموسم سنة ثمان وخمسين) اى وتسع مائة كفى الفتاوى اه محمد صالح (قوله امراء الحاج) كذا في النسخ بالمدلوله محرف عن امير الحاج كما عبر به الشارح في بعض كتبه كما كيا تلك القصة (قوله وامير مكة) وهو الشريف محمد ابونعني بن الشريف بركات (قوله من الحجيج) حال بمن بقى (قوله من صاحب مكة) اى من اميرها (قوله المفتون) كذا في النسخ بالياء والاولى حذفها (قوله ذلك) اى العود لى (قوله وظاهر كلامهم الخ) اى لما تقرر من ان العذر في الرمي يسقط اثمه لادامه سم (قوله وبيان مستنده) اى عدم لزوم (قوله وإن كلام الخ) عطف على قوله ان ما ذكره الخ قول المتن (وما ذارمى لليوم الثاني) اى والاول من ايام التشريق نهاية ومعنى (قوله فيشمل من اخذ في شغل الارتحال) وفاقا للمغنى وخلافا لاسنى والنهية عبارة الاول ولو غربت وهو في شغل الارتحال فله النفر لان في تكليفه حل الرحل والمتاع مشقة عليه كالوارتحل وغربت الشمس قبل انفصاله منى فان له النفر وهذا ما جزم به ابن المقرئ تبع الاصل الروضة وهو المعتد خلافا لما في مناسك المصنف من انه يتمتع عليه النفر وان قال الاذرى ان ما في اصل الروضة عاماه وعبارة الاخيرين وهو كما قال الاذرى وغيره غلط سببه سقوط شيء من نسخ العزيز والمصحح فيه وفي الشرح الصغير ومناسك المصنف امتناع النفر عليه بخلاف ما لو ارتحل وغربت الشمس قبل انفصاله منى كان له النفر اه (قوله لا يزمه الخ) من الازام (قوله مقارنة له) قد يقال ما ماخذ المقارنة من كلام المصنف بصرى قال الكردي على بافضل ما خذها اشتراط نية النفر لان حقيقة النية قصد الشيء مقترنا بفعله اه (قوله والام يعتد الخ) عبارة الونائى ومن وصل الى جرة العقبة يوم النفر الاول ناويا النفر وروماها وهو عند وصوله اليها خارج منى تعين عليه الرجوع الى حدى منى ليكون نفره بعد استكمال الرمي قاله ابن الجلال وهو قضية كلام التحفة فينوى النفر ثم يفصل عن منى لكن قضية كلام ابن قاسم انه له النفر الان بعد رميه من غير رجوع وتكفيه نية النفر من حيث لا نية لان سيره الاول ووصوله الى جرة العقبة لا يسمى نفرا وان نواه لا نه قبل استكمال الرمي ولو عاد الرمي ثم نفرو لم ينو ثم نوى خارج منى قضية كلام سم انه تكفيه النية للنفر ولو قبل وصوله لمسكه يسير وكلام التحفة يقتضى ان تكون نية النفر موجودة قبل انفصاله منى ولو بجزء يسير فعلى ذلك فمن لم ينو اصلا لم يسقط عنه شيء ولذا قال ابن الجلال وحيثما يخرج منه ان ما عليه عمل الناس اليوم من سيرهم من منى وافتاضتها معقبر رمى جرة العقبة سيما النساء ولم يحصل الرجوع بعد الرمي غير صحيح كما يقتضيه عباراتهم سيما عبارة التحفة هذا ما ظهر فان ظهر نقل بخلافه فالمعول عليه انتهى انتهى وفي الكردي على بافضل ما نصه وذكر ابن الجلال في شرح قول الايضاح اذا نفر من منى في اليوم الثاني او الثالث انصرف من جرة العقبة كما هو مانعه لا يعكر على ذلك ما قد مناه من انه اذا نفر في اليوم الثاني يجب في حقه بعد رمى جرة العقبة ان يعود الى حدى منى ثم ينفر ليصح نفره لا مكان حمل كلامه على ذلك بالسنة الى اليوم الثالث ولا ينافيه قوله كما هو اى كما هو اى كبر قائله اه وبينت في الاصل ما يؤيده اه اقول وهذا الخلل مع بعده جدا برد قول المغنى والنهية وياتي في الشرح ما يوافقه ويسن ان يرى راجلا لا راكبا الا في يوم النفر فالسنة ان يرى راكبا لينفر عقبه اه و قول الشارح في حاشية الايضاح قوله وفي اليوم الثالث راكبا لانه ينفر في الثالث عقب رمية فيستمر على ركوبه هو المعتمد كافي الروضة واصلها ونص عليه في الاملاء ومقتضى تعليل المصنف الذى و ظاهر كلامهم (أى لما تقرر من ان العذر في الرمي يسقط اثمه لادامه (قوله وان اعترضه كثيرون) قال في شرح الروض وهو كما قال الاذرى وغير مناط سببه سقوط شيء من بعض نسخ العزيز والمصحح فيه وفي الشرح الصغير

كسيخنا ومعاصره وبوجوبه المكيون (فاذا رمى اليوم الثاني فاراد النفر) أى التحرك للذهاب إذ حقيقة النفر الانزعاج فيشمل من أخذ في شغل الارتحال ويوافق الاصح في اصل الروضة ان غروها وهو في شغل الارتحال لا يلزمه الميت وان اعترضه كثيرون (قبل غروب الشمس) ويؤخذ من قوله اراد انه لا بد من نية النفر مقارنة له والام يعتد بخروجه

ذكره في الروضة أيضا ندب الركوب عند النفر الاول أيضا وهو ظاهر لان يوم النفر لا رجوع فيه اهو ايضا  
لو كان العود المذكور واجبا لنقل عن النبي ﷺ واصحابه والسلف فانه امر غريب وبه عليه بعض  
الخلف لعموم البلوى بتركه في الازمنة الاخيرة وايضا قول الوائى وهو قضية كلام التحفة كقول ابن الجلال  
سما عبارة التحفة ظاهر المنع بل قضية قول التحفة لا بد من نية النفر مقارنة له مع قوله السابق فيشمل من اخذ في  
شغل الارتحال ان مقارنة النية لشغل الارتحال كافية وان نسيها بعد تمامه وقبل وصوله الى الجرة ولا ينافيه  
قوله هذه الجرة ليست من منى هي ولا عقبها اه لان المعترف بالعبادة انها هو مقارنة النية باولها لا استمرارها  
الى اخرها (قوله فيلزمه العود) لقائل ان يقول محل لزوم العود ما لم ينو النفر خارجا قبل الغروب سم (قوله  
ثم رايت الزركشى الخ) فعلم ان نية النفر قال بها الزركشى والمقارن للنفر قال بها التحفة ولم يتعرض النهاية اى  
والمغنى وشيخ الاسلام للنية وهذا لا يقتضى مخالفتهم وائى ولك ان تقول انما سكتوا عن النية لعدم الحاجة  
الى ذكرها لعدم انشكاك الارتحال الاختيارى عن نية النفر وان لم يستحضر المرتحل وجودها في قلبه اذ اشتغال  
العاقل المختار بالشد بدون تصور المشدود اليه وتوجهه الى طريق مكة بدون ملاحظة وقصد وصول مكة  
محال عادة (قوله ان كان) الى قوله نعم في النهاية والمغنى قول المتن (ورمى يومها) ويرتك حصى اليوم الثالث  
او يدفعها لمن لم يرم ولا ينفر بها واما ما يفعله الناس من دفنها فلا اصل له نهاية ومعنى قال عرش قوله لم رولا  
ينفر بها اى لا ينبغي له ذلك اه (قوله اما اذا لم يبتها) صادق بما اذا بات احداهما فقط وهو ظاهر ثم رايت  
السيد صرح به سم (قوله او نفر قبل الزوال) اى مطلقا (قوله فلا يجوز الخ) ويجب في ترك ميت ليلالى منى دم  
اتركه الميت الواجب كما يجب في ترك ميت مزدلفة دم وفي ترك ميت الليلة الواحدة مد واليثنين مدان من  
طعام وفي ترك الثلاث مع ليلة مزدلفة دمان معنى ونهاية (نعم ينفعه في غير الاولى الى العود قبل الغروب) مفهومه  
انه لا ينفعه العود بعد الغروب وبه صرح في شرح الروض سم عبارة الوائى وفي سم عن المجموع ما يؤلفها  
ولو نفر النفر الاول بعد الزوال ولم يتم الرمي كان بقيت حصاة حرم النفر ولا يسقط عنه ميت الثالثة ولا رمى  
يومها فيجب العود الى منى قبل الغروب فان غربت الشمس قبل عودها فبات الميت والرمي فيلزمه فديتها وان  
بات ورمى بعد فيلزمه دم عن رمى الثاني والثالث ومد عن ميت الثالثة حيث لا عذر وان عاد قبل غروب الشمس  
رمى قبله وله النفر حيث قبل الغروب فان غربت الشمس بعد عوده وقبل الرمي لزمه ما فيرمى في الغد عنه وعن  
امسه او نفر قبل الزوال سواء نفر في يوم النفر الاول او فيما قبله فان عاد وزالت الشمس يوم النفر الاول وهو  
بمضى لم يؤثر خروجه او عاد بعد الغروب فبات الميت والرمي فيلزمه فديتها كما مر ولا اثر لعوده او بين الزوال  
والغروب ررمى واجزاه وله النفر قبل الغروب فان غربت تعين الدم كافي الامداد اه (قوله طرد ما ذكر)

ومناسك النووى انه يمتنع عليه النفر بخلاف ما لو ارتحل وغربت الشمس قبل انفصاله من منى فان له النفر اه  
(قوله فيلزمه العود) لقائل ان يقول محل لزوم العود ما لم ينو النفر خارجا قبل الغروب (قوله اما اذا لم  
يبتها) صادق بما اذا بات احداهما فقط وهو ظاهر ثم رايت السيد صرح به فقال عقب عبارة ساقها عن  
المصنف قلت وهو مقتضى لا متناع التعجيل فيمن لا عذر له اذا ترك ميت اليلتين او احداهما لا نه حيث لم يبت  
المعظم وهو اليلتان اه (قوله نعم ينفعه في غير الاولى الى العود قبل الغروب) مفهومه انه لا ينفعه العود بعد  
الغروب وبه صرح في شرح الروض حيث قال بعد قول الروض وان نفر في الثاني قبل الغروب سقط عنه  
الميت ورمى الثالث وشمل كلامه اى الروض كالروضة ما لو نفر قبل رميه فيسقط عنه ما ذكره به صرح الامام  
مع تقييده النفر بما بعد الزوال ونقله عنه في المجموع واستحسنه فقال ما حصله انه لو نفر النفر الاول فان كان  
بعد الزوال ولم يرم فان غربت الشمس فانه الرمي ولا استدر الك و لزمه الدم ولا حكم لميته لو عاد بعد غروبها وبات  
حتى لو رمى في النفر الثاني لم يعتد برميها لانه بنفرض اعرض عن منى والمناسك وان لم تغرب فاقوال احداها ان  
الرمي انقطع ولا ينفعه العود ثانيها يتعين عليه العود ويرمى ما لم تغرب الشمس فان غربت تعين الدم ثالثها  
يتخير بين الامرين وان نفر قبل الزوال وعاد وزالت وهو بمنى فالوجه القطع بان خروجه لا يؤثر او بعد

فيلزمه العود لان الاصل  
وجوب ميت ورمى الكل  
ما لم يتعجل عنه ولا يسمى  
متعجلا لان اريد ذلك ثم  
رايت الزركشى قال لا بد  
من نية النفر اه ويوجه بما  
ذكرته (جواز) ان كان بات  
اليلتين قبله او تركها للعذر  
(وسقط ميت الليلة الثالثة  
ورمى يومها) ولادم عليه  
لقوله تعالى فمن تعجل في  
يومين فلا اثم عليه ولا اصل  
فما لا اثم فيه عدم الدم  
لكن التأخير افضل لاسيما  
للإمام لا العذر كخوف أو  
غلاء وذلك للاتباع بل في  
المجموع عن الماوردى ما  
يقتضى حرمة عليه اما اذا  
لم يبتها ولا عذر له او نفر  
قبل الزوال او بعده وقبل  
الزوى فلا يجوز له النفر ولا  
يسقط عنه ميت الثالثة ولا  
رمى يومها على المعتمد نعم  
ينفعه في غير الاولى العود  
قبل الغروب فيرمى وينفر  
حيث

اراد به قوله ينفعه الخ قال الكردي والصواب قوله فلا يجوز له النفر الخ (قوله وبحث الاسنوى الخ) عبارة السيد في حاشيته صريحة في انه اذا اراد النفر في اليوم الثاني ولم يكن رمى فيما قبله فان تدارك فيه رمى ما قبله ايضا جاز نفيه والافلاسم (قوله الاولى من الرمي) الجار الاول متعلق بذكر والثاني متعلق بطرد (قوله في الرمي) اي في اليومين الاولين و (قوله امتنع عليه النفر) اي وان كان وقت اداء الرمي باقيا فترك في اليومين موجب لبيات الليلة الثالثة ورمي يومها وما منع من النفر الاول هذا ظاهر هذه العبارة ثم رايت شيخنا الشهاب البرلسي كتب بها مش شرح المنهج ما نصه قال الاسنوى ويتجه ايضا ان يكون ترك الرمي في الماضي كترك المبيت اه اقول ولك ان تمتع الحاق ترك الرمي بترك المبيت من حيث ان المبيت واجب ووقت الرمي فيما مضى اختياري فتي تدارك ذلك في اليوم الثاني قبل الغروب ساغ له النفر بخلاف ترك المبيت في الماضي لا سبيل الى تداركه اه ولا يخفى اتجاه ما ذكره من منع الحاق الا ان يريد الاسنوى امتناع النفر عند عدم التدارك لا مع التدارك ايضا فليتأمل ثم رايت كلام السيد في ما مر دالا على انه ان تدارك جاز النفر سم (قوله اولعذر يمكن معه الخ) كان معناه يمكن مع الرمي تدارك العذر سم ولم يظهر لي وجه عدوله عن الظاهر من ارجاع الضمير الاول للعذر والثاني للرمي (قوله تدارك) اي في اليوم الثاني الذي يريد النفر فيه (قوله فكذلك اولا يمكن جاز) ظاهره عدم الجواز مع امكان التدارك وهو محل نظر بناء على المعتمد ان الايام كيوم واحد من حيث التدارك فليحرر اللهم الا ان يراد بامكان التدارك في طرف الاثبات امكانه ولو في بقية الايام وحينئذ فلا محذور بصري وقوله في بقية الايام يعني في اليوم الثاني كما مر عن سم والونائي (قوله بضم فائه وكسرها) كذا في المغنى والنهاية قال ع ش ما نصه عبارة المختار نفرت الدابة تنفر بالكسر نفار او تنفر بالضم نفور او نفر الحاج من منى من باب ضرب انتهى وبه تعلم ما في كلام الشارح م ركعج الا ان يقال ما ذكره اطرقة اخرى فليراجع اه (قوله ولو نفر) الى قوله ووقع في النهاية والمغنى الا قوله وليس في عزمه العود للمبيت (قوله

الغروب فقد انقطعت العلائق أو بينهما فظاهر المذهب انه يرمى لكن تقيد المنهاج كاصله والشرحين النفر بعد الرمي يقتضي انه شرط في سقوط المبيت والرمي وبه صرح العمراني عن الشريف العثماني قال لان هذا النفر غير جائز قال المحب الطبري وهو صحيح متجه قال الزركشي وهو ظاهر فالشرط ان ينفر بعد الزوال والرمي اه (قوله وبحث الاسنوى طرد ما ذكر في الاولى في الرمي) عبارة السيد في حاشيته ما نصه قال الاسنوى ويتجه طرد ذلك في الرمي ايضا قلت اذا فرغنا على الراجح في ان ايام منى كاليوم الواحد في تدارك الرمي اداء فهو متمكن من الرمي قبل ان ينفر النفر الاول فيمتنع عليه النفر قبله كما تمتنع عليه النفر بعد الزوال وقيل رمى يومه اه وهو صريح في أنه اذا اراد النفر في اليوم الثاني ولم يكن رمى فيما قبله فان تدارك فيه رمى ما قبله ايضا جاز نفيه والافلا (قوله في الرمي) اي في اليومين الاولين وقوله امتنع عليه النفر اي وان كان وقت اداء الرمي باقيا فترك في اليومين موجب لبيات الليلة الثالثة ورمي يومها وما منع من النفر الاول هذا ظاهر هذه العبارة ثم رايت شيخنا الشهاب البرلسي كتب بها مش شرح المنهج ما نصه قال الاسنوى ويتجه ايضا ان يكون ترك الرمي في الماضي كترك المبيت ثم قال نعم اذا كان التعدي بترك أحدهما فهل يجب عليه مبيت الثالثة ورميها ام يجب نظير ما تعدى به فقط ام يفصل فيقال ان كان الاخلال بترك المبيت لم يلزمه الرمي لان المبيت انما وجب لاجل الرمي فيكون تابعا والتابع لا يوجب المتبوع وان حصل الاخلال بترك الرمي وجب المبيت في كل ذلك نظرا اه اقول ولك ان تمتع او لا الحاق ترك الرمي بترك المبيت من حيث ان المبيت واجب ووقت الرمي فيما مضى اختياري فتي تدارك ذلك في اليوم الثاني قبل الغروب ساغ له النفر بخلاف ترك المبيت في الماضي لا سبيل الى تداركه اه ولا يخفى اتجاه ما ذكره من منع الحاق الا ان يريد الاسنوى امتناع النفر عند عدم التدارك لا مع التدارك ايضا فليتأمل ثم رايت كلام السيد في ما مر دالا على انه ان تدارك جاز النفر (قوله اولعذر يمكن معه تدارك) كان معناه يمكن مع الرمي تدارك العذر اه (قوله اولا يمكن جاز)

وبحث الاسنوى طرد ما ذكر في الاولى في الرمي فن تركه لا لعذر امتنع عليه النفر أو لعذر يمكن معه تداركه ولو بالنائب فكذلك اولا يمكن جاز (فان لم ينفر) بضم فائه وكسرها (حتى غربت) الشمس (وجب مبيتها ورمى الغد) كما صح عن ابن عمر رضي الله عنهما ولو نفر لعذر أو غيره بعد الرمي قبل الغروب وليس في عزمه العود للمبيت ثم عاد لها قبله او بعده لم يلزمه المبيت ولا الرمي ان بات ووقع في كلام الغزي هنا مالا يصح فاحذره أما اذا كان في عزمه ذلك

فيلزمه العود ولم تتفعلة النفر لانه مع عزمه العود لا يسمى نفرا (ويدخل رمي) كل يوم من ايام (التشريق) وهي ثلاثة بعد يوم النحر سميت بذلك لاشراق نهارها بنور الشمس وليلبا بنور القمر وحكمة التسمية لا يلزم اطرادها ولا نهم يشرقون اللحم فيها أى يقددو نه وهي المعدودات فى الآيه لقلتها والمعلومات عشر ذى الحجة (زوال الشمس) من ذلك اليوم للاتباع ويستحب فعله عقب وقبل صلاة الظهر ما لم يضق الوقت ولم يرد جمع التأخير (ويخرج) وقت اختياره (بغروبها) من كل يوم كما هو المتبادر من العبارة لعدم وروده ليلا (وقيل بيقى) وقت الجواز وحيتذ فى حمل المتن على وقت الاختيار (١٣٠) الذى اعتمدته ابن الرفعة وغيره نظرا لان الوجه الثانى لا يكون مقابلا له حيثذ فالاولى حمله على وقت

الجواز ويكون جريا على الضعيف الذى تناقض فيه كلامه فى غير هذا الكتاب ولك ان تحمل الغروب على غروب آخر ايام التشريق ليكون الضعيف مقابلا له مع جريانه على الاصح والمراد حيثذ لازم ويخرج والمعنى ويبقى اى وقت الجواز الى غروبها آخر ايام التشريق وقيل بيقى وقت الجواز الى فجر الليلة التى تلى كل يوم لا غير (الى الفجر) كوقوف عرفة ومحلها فى غير ثالثها لخروج وقت الجواز وغيره بغروب شمس قطعا (فرع) يسكن كما مر ملتوى امر الحج خطبة بعد صلاة ظهر يوم النحر بنى وهذا مشكل لان الاحاديث الصحيحة مصرحة بانه <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> بنى يوم النحر وأجبت عنه فى غير هذا الكتاب بما ينظر وتكف يعلمهم فيها الرمي والمبيت وخطبة بها ايضا بعد صلاة ظهر يوم النفر الاول يعلمهم فيها جواز النفر فيه وغيره وليس فى عزمه العود للمبيت شامل لما لو عزم العود بدون قصد المبيت أى النسك (قوله فيلزمه العود) ينبغى ما لم يقصد قبل الغروب الاعراض عن المبيت وعدم العود سم (قوله كل يوم) الى قوله كما هو المتبادر فى المعنى الا قوله وحكمة الى اولانهم وكذا فى النهاية لا لقوله سميت الى وهي المعدودات (قوله وحكمة التسمية) جواب عما قيل لما كانت الحكمة فى تسميتها ذلك لزم ان تسمى كل هذه الايام ايام التشريق كرى اى ان تسمى هذه الايام الثلاثة فى جميع شهور السنة ايام التشريق وليس كذلك (قوله اولانهم يشرقون الخ) عبارة المعنى وقيل لانهم الخ (قوله فى الآيه) اى التى فى البقرة (قوله والمعلومات) اى فى سورة الحج نهاية ومعنى (قوله ولم يرد الخ) جملة حالية مقيدة لضيق الوقت لا معطوفة على لم يضق بصرى (قوله فى حمل المتن) اى قوله ويخرج بغروبها (قوله الذى اعتمدته ابن الرفعة الخ) واقفهم انها ومعنى (قوله لان الوجه الثانى) اى قول المتن وقيل بيقى الخ (قوله مع جريانه على الاصح) وهوانه يمتد وقت الجواز الى اخر ايام التشريق كرى (قوله والمعنى) اى المعنى المراد بقوله ويخرج الخ (قوله وقيل بيقى وقت الجواز الى فجر الليلة التى تلى الخ) شامل لآخر يوم وينافيه قوله الاق ومحل الخ سم ولذلك دفع المنافة بارجاع قوله الاق الى هذا الاحتمال ايضا كما هو الظاهر والمعنى ومحل الاختلاف الذى فى المتن بكل من احتما له فى غير ثالثها الخ فثالثها مستثنى عليهم (قوله كوقوف عرفة) الى قوله ومن ثم فى النهاية والمعنى لا لقوله هذا الى يعلمهم فيها الرمي (قوله كما مر) اى فى فصل الوقوف بعرفة (قوله يعلمهم فيها الرمي) اى والطواف والنحر (قوله والمبيت) اى ومن يعذر فيه لياتوا بما لم يفعلوه منها على وجهه ويتداركوا ما اخلا به منها بما فعلوه كذا فى الاسنى وقوله يتداركوا الخ يؤخذ ما بحثه الشارح فى خطبة السابغ من أنه يتعرض لما سبق الخطبة ولعله ماخذه بصرى (قوله بها) اى بنى (قوله وغيره) عبارة النهاية والمعنى وما بعده من طواف الوداع وغيره اه (قوله ويودعهم) ويحتمل على الطاعة وملازمة التقوى والتوبة النصوح والثبات عليها وختم حجهم بالاستقامة ما استطاعوا وان يكونوا بعد الحج خير منهم قبله فان ذلك من علامة الحج المبرور ولا ينسو اما عاهدوا الله عليه من خير وسن لكل حاج حضورها تين الخطبتين والاعتسال له والتطيب له ان تحلل ان فعلنا والا فقد تركنا من ازمة طويلة ونائى (قوله فى رضى يوم النحر) الى قوله وفسره فى المعنى لا لقوله عمدا وغيره وقوله وفيروز وكذا فى النهاية الا قوله وانما الى امر تبتين (قوله واتحدت الحصة الخ) وعلى هذا اتت ادى الرميات كلها بحصة واحدة نهاية لكن مع الكراهة ونائى (قوله بعددها) اى بعدد ضربات الحد (قوله امر تبتين الخ) عطف على دفعة واحدة (قوله فوقعتا معا الخ) اى او وقعت الثانية قبل الاولى نهاية ومعنى (قوله فيما بعد) عطف على قوله فى رضى يوم النحر قول المتن (وترتيب الجمرات) اى فى المكان وكذا فى الزمان والابدان كان يكمل الثلاث عن امسه او نفسه ثم عن يومه او غيره فيقصد بالرمي الاول كونه عن المتروك الاول وبالثانى عن الثانى فان خالف وقع ظاهره وان امكن التدارك فى يوم النفر قبله ولم يتدارك فيه نظر فليراجع (قوله فيلزمه العود) ينبغى ما لم يقصد قبل الغروب الاعراض عن المبيت وعدم العود (قوله وقيل بيقى وقت الجواز الى فجر الليلة التى تلى كل

ويودعهم وتركنا من ازمة عديدة ومن ثم لا ينبغى فعلهما الآن الا بالمر الامام او نائبه لما خشى من الفتنة (ويشترط) فى يوم النحر عن وما بعده (رمى السبع واحدة واحدة) يعنى مرة ثم مرة وان اشتملت كل مرة على سبع أو أكثر أو اتحدت الحصة فى المرات السبع او وقعت وان وجد اترتيب فى الوقوع وانما حسبت فى الحد الضرورة الواحدة بعثكال عليه ما تبهدها لانه مبنى على الدرء ولو وجد اصل الايام المقصود فيه والغالب هنا التعبد أو مرتبتين فوقعتا معا فثنتان (و) فيما بعده (ترتيب الجمرات) بان يبدأ بالاولى من جهة عرفة ثم بالسوى ثم بجمرة العقبة للاتباع رواه البخارى

عن المتروك كالورمى عن غيره قبل رميه عن نفسه ونائى (قوله فلو عكس) اى بان بدأ بحجرة العقبة ثم الوسطى  
ثم التى تلى المسجد معنى (قوله ولو ترك حصة الخ) ولو ترك حصتين لا يعلم موضعها احتياط وجعل واحدة  
من يوم النحر وواحدة من ثالثه وهو يوم النفر الاول من اى حجرة كانت اخذا بالاسو معنى زاد النهاية  
وحصل رمى يوم النحر واحدا أيام التشريق اه عش قوله مر واحدا أيام التشريق اى ويقي عليه رمى يوم  
فان تداركه قبل غروب شمس الثالث من ايام التشريق سقط عنه الدم والالم يسقط اه واقول قولهما من  
اى حجرة كانت الخ محل تامل اذا اسوا جعل الثانية من اولى ثالثه وكذا ما زاد النهاية محل تامل اذا الحاصل  
انما هو رمى يوم النحر وبعض يوم من أيام التشريق وهو سرميات من اولى أو لها فيبقى عليه رمى يومين  
للا هذه الستة والله اعلم (قوله لو غيره) ان اراد به السهو فقط فالعبر به اوضح او ما يشمل الجبل ايضا فقيه  
ان الجبل لا يغار العمد بل يجامعه ويجامع السهو فحينئذ فالأولى التعبير ان اراد التعميم بقوله عامدا او ناسيا  
جاهلا أو عالما يكون كل من الاخيرين صادقا بكل من الاولين فتحصل اربع صور بصرى قول المتن (وكون  
الرمى حجرا) اى ولو مغصوبا ونائى عبارة النهاية والظاهر انه لو غصبه أو سرقه ورمى به كفى ثم رايت القاضى  
ابن كنجزم به قال كالصلاة فى المغصوب اه (قوله وفسره) اى البلور (قوله فرماه) اى نحو الخاتم (بها)  
أى متلبسا بهذه الجواهر وكان الاولى أن يقول فرماها أى الجرة به أى بنحو الخاتم (قوله وكذا) هو حجر  
رخو ونائى (وان الرمى منه) يقتضى انه لو شك هل هو من المصنوع أو لا اجز الرمى به وفيه نظر وان امكن  
توجيه بان غير المصنوع هو الغالب فالأقرب انه لا بد ان يغلب على ظنه انه من غير المصنوع ويؤيد ما ذكرته  
ماسياق من شروط يتقن اصابة الرمى بصرى (قوله بخلاف ما ليس من طبقاتها الخ) محل تامل وفرق غيره  
بان ما تقدم يسمى حجرا دون ما يأتى (قوله كائما الخ) اى تبروز رنيخ وسدرو وجص وآجر وخذف وملح  
نهاية ونائى (قوله ومنطبع نحو نقد الخ) عبارة النهاية وجواهر منطبعة من ذهب فضة ونحاس ورصاص  
وحديد فلا يجزىء ويجزىء حجر نورة لم يطبخ بخلاف ما طبخ منه اه (قوله لاهنا) أى لا يكتفى بالمنطبع  
بالقوة هنا فى عدم الاجزاء والمراد بالمنطبع بالقوة الحجر الذى يستخرج منه ما ذكر بالعلاج وان اثيرت  
فيه المطرقة لانه لا يخرج عنه كونه حجرا كما يفيد قوله السابق ولو حجر حديد الخ اسم (قوله وواضح)  
الى قوله وافتاء بعضهم فى النهاية (قوله ان نقص به الخ) أى ترتبت على الرمى به اضاعه مال ككسره  
ونائى ونهاية (قوله لحرمة اضاعه المال) هلا جازت هنا لانها الغرض سم وقد يقال ان ما ذكر مع تيسر نحو  
الحصاة لا يعد غرضا فى العرف (قوله من القسم الاول) اى فيجزىء الرمى به (قوله ونقل انه) اى للرجان  
(قوله فهو صغار اللؤلؤ) اى وتقدم انه من القسم الثانى (قوله وان يكون) الى قوله اى مع القدرة فى

يوم) شامل لآخر يوم وينا فيه قوله الآتى ومحل الخ (قوله لاهنا) أى لا يكتفى بالمنطبع بالقوة هنا فى عدم  
الاجزاء وهذا الكلام صريح فى ان ضابط الاجزاء وعدمه فى نحو التقدم قبل الانطباع بالفعل وما بعده  
وفيه نظر وقد نقل السبكي فى شرحه ان الرافعى علل الاجزاء اى بحجر الحديد بقوله لانه حجر فى الحال إلا أن  
فيه حديد كما منا يستخرج منه بالعلاج اه وهو يفيد انه ليس المراد بحجر الذهب والفضة والحديد ونحوها  
قطع الذهب والفضة والحديد الخالص بل حجر حقيقة يستخرج منه المذكورات فليتامل وحينئذ فان اراد  
بالمنطبع بالقوة ما هو نقد خالص فالوجه انه لا يجزىء اى ايضا وما هو حجر يستخرج منه النقد فالوجه انه يكتفى  
وإن اثيرت فيه المطرقة لان ذلك لا يخرج عنه كونه حجرا فليتامل (قوله ونورة طبخت) أى بخلاف ما لم  
يطبخ ومثل المطبوخة مدر وآجر شرح مر (قوله وواضح حرمة الرمى بنفيس كياقوت ان نقص به قيمته) قال  
الاذرى يظهر تحريم الرمى بالياقوت ونحوه اذا كان الرمى بكسره اى يذهب بعض ما ليتها ولا سيما النفيس  
منها لما فيه من اضاعه المال والسرف والظاهر انه لو غصبه أو سرقه ورمى به كفى ثم رايت القاضى ابن كنجزم  
به قال كالصلاة فى المغصوب شرح مر (قوله لحرمة اضاعه المال) هلا جازت هنا لانها الغرض (قوله وان يكون

يوم) شامل لآخر يوم وينا فيه قوله الآتى ومحل الخ (قوله لاهنا) أى لا يكتفى بالمنطبع بالقوة هنا فى عدم  
الاجزاء وهذا الكلام صريح فى ان ضابط الاجزاء وعدمه فى نحو التقدم قبل الانطباع بالفعل وما بعده  
وفيه نظر وقد نقل السبكي فى شرحه ان الرافعى علل الاجزاء اى بحجر الحديد بقوله لانه حجر فى الحال إلا أن  
فيه حديد كما منا يستخرج منه بالعلاج اه وهو يفيد انه ليس المراد بحجر الذهب والفضة والحديد ونحوها  
قطع الذهب والفضة والحديد الخالص بل حجر حقيقة يستخرج منه المذكورات فليتامل وحينئذ فان اراد  
بالمنطبع بالقوة ما هو نقد خالص فالوجه انه لا يجزىء اى ايضا وما هو حجر يستخرج منه النقد فالوجه انه يكتفى  
وإن اثيرت فيه المطرقة لان ذلك لا يخرج عنه كونه حجرا فليتامل (قوله ونورة طبخت) أى بخلاف ما لم  
يطبخ ومثل المطبوخة مدر وآجر شرح مر (قوله وواضح حرمة الرمى بنفيس كياقوت ان نقص به قيمته) قال  
الاذرى يظهر تحريم الرمى بالياقوت ونحوه اذا كان الرمى بكسره اى يذهب بعض ما ليتها ولا سيما النفيس  
منها لما فيه من اضاعه المال والسرف والظاهر انه لو غصبه أو سرقه ورمى به كفى ثم رايت القاضى ابن كنجزم  
به قال كالصلاة فى المغصوب شرح مر (قوله لحرمة اضاعه المال) هلا جازت هنا لانها الغرض (قوله وان يكون

باليدان قدر لانه الوارد فلا يكتفى الوضع (١٣٢) في المرمى لانه خلاف الوارد ويفرق بينه وبين اجزاء وضع اليد على الرأس مع انه

النهاية والمعنى الا قوله ان قدر وقوله ويفرق الى ولا رمية (قوله ان قدر) أى على الرمي باليد والاي قدم القوس ثم الرجل ثم الفم ونأى (قوله ولا رمية الخ) (فرع) هل يجرىء الرمي باليد الزائدة فيه نظر سم على حرج والاقرب عدم الاجزاء لوجود قدرته على اليد فلا يعدل الى غير هاش (قوله بنحور رجله الخ) أى كالمقلع نهاية ومعنى (قوله اود حرجها الخ) عطف على قدر باليد (قوله تعين الاول) أى مالم يكن له يدزائدة فان كانت لم يكف بالقوس لتشبهها بالاصلية ع (قوله او قدر على الاخيرين الخ) وقد يقال في الرمي بالرجل او الفم حيث علل بانه لا يسمى رميا انه لا يجرىء وان عجز عن الرمي باليد لا تنفاه مسمى الرمي وانه يستنبط حيثذوانه لا يجرىء عجز عن الاستنباط سم (قوله فهل يتخير الخ) لعله الاقرب لحصول المقصود بكل مع تعارض المعاني الآية ثم رأته مال الى التخيير في شرح العباب بصري (قوله ولعل الثالث) أى تعين الرجل (قوله فهو كحله فيما ذكر) أى من الاحتمالات الثلاثة وأقرب تعين الرمي بالقوس بالرجل (قوله وظاهر الخ) كذا في أصله بخطه رحمه الله تعالى وهو مستدرك يغني عنه ما سبق من قوله ولو عجز عن اليد وقدر على الرمي بقوس الخ بصري (قوله وصرح) الى قوله بخلاف الخ في النهاية والى المتن في المعنى (قوله بهذا) أى باشتراط ان يسمى رميا (قوله وان بقصد الخ) قال في شرح العباب ويشترط ايضا عدم الصارف وان قصد المرمى لانه قد يقصده ليختبر جودة رميه باشتراط قصد المرمى لا يغني عن هذا خلافا لمن توهمه انتهى اه سم عبارة النهاية والمعنى فلورمى الى غيره كان رمى الى الهوا فوقع في المرمى لم يكف وصرف الرمي بالنية لغير الحج كان رمى الى شخص او دابة في الجرة كصرف الطواف بها الى غيره فيصرف الى غيره وان بحث في المهمات الحاق الرمي بالوقوف لانه بما يتقرب به وحده كرمي العدو فاشبه الطواف بخلاف الوقوف واما السعي فالظاهر كما افاده الشيخ اخذ من ذلك انه كالوقوف اه قال ع ش قوله م انه كالوقوف أى فلا يقبل الصرف وما ذكره هنا مخالف لما قدمه عن الكافي عند قول المصنف وان قصده لنفسه او لهما الخ فاقدمه هو المعتمد اه أى وفاقا للتحفة والمعنى (قوله وان يتيقن وقوعه فيه) فلو شك فيه لم يكف لان الاصل عدم الوقوع فيه وبقاء الرمي عليه نهاية ومعنى وقولهما فلو شك فيه الخ قد يفيد كفاية غلبة الظن كما نبه عليه ع ش ومال اليها البصري لكن صرح الوفاي بعدم كفاية الظن (قوله وهو) أى المرمى عبارة النهاية والمعنى قال الطبري ولم يذكره في المرمى حدا معلوما غير ان كل جمرة عليها علم فينبغي ان يرمى تحتها على الارض ولا يبعد عنه احتياطاً وقد قال الشافعي رضي الله تعالى عنه الجرة يجتمع الحصى لا ما سال من الحصى فن اصاب مجتمعه اجزاءه ومن اصاب سائله لم يجرءه وما حده به بعض المتأخرين من ان موضع الرمي ثلاثة اذرع من سائر الجوانب الا في جمرة العقبة فليس لها الاوجه واحد ورمي كثيرين من اعلاها باطل قريب مما تقدم اه وقولهما من اعلاها الى خلفها كما مر (قوله فليس لها الاوجه واحدة الخ) هذا صريح في ان الف وتين الصغيرتين التين في جاني شاخص جمرة العقبة ليستا من المرمى فلا يكتفى الرمي اليهما وبهض العامة يفعله

باليدان قدر (عبارة العباب وان يكون باليد لا بالرجل قال في شرحه سواء ادحرجه بهأى بالرجل الى المرمى او وضعه بين اصابعها ورمى به على الاوجه الذي اقتضاه اطلاقهم لكن بحث الاذرع وتبعه الزركشي الاجزاء في الثانية وزعم انه يسمى رميا ويظهر ان محل هذا حيث قدر على الرمي باحدى يديه والا فالوجه اجزاءه بالرجل بان يضعه بين اصابعه ويرمى به وكالرجل الفم كما هو ظاهر ثم راي بعضهم صرح بانه لا يجرىء الرمي به وجرىء عليه الاذرع فقال الاحوط المنع وهو يؤيد ما قدمته في الرجل اه وقد يقال في الرمي بالرجل او الفم حيث علل بانه لا يسمى رميا انه لا يجرىء وان عجز عن الرمي باليد لا تنفاه مسمى الرمي وانه يستنبط حيثذوانه لا يجرىء وان عجز عن الاستنباط (فرع) هل يجرىء الرمي باليد الزائدة فيه نظر (قوله وان بقصد المرمى الخ) قال في شرح العباب ويشترط ايضا عدم الصارف وان قصد المرمى لانه قد يقصده ليختبر جودة رميه فاشرتراط قصد المرمى لا يغني عن هذا خلافا لمن توهمه كما لمصنف وفارق الزركشي بين القطع هنا كما ذكره بخلافه في

لا يسمى مسحبان القصد ثم وصول البلبل وهو حاصل بذلك وهنا مجاهدة الشيطان بالاشارة اليه بالرمي الذي يجاهده العدو كما يدل عليه قوله صلى الله عليه وسلم كما اخرجه سعيد بن منصور لما سئل عن الجار الله ربكم تكبرون وملة ابيكم ابراهيم تبعون ووجه الشيطان ترمون ولا رمية بنحور رجله او قوسه أى مع القدرة باليد وبه يجمع بين قول المجموع عن الاصحاب لا يجرىء بالقوس وقول آخرين يجرىء وكذا الرجل فن قال يجرىء اراد اذا عجز باليد وجعل الحصة بين اصابع رجله ورمى بها ومن قال لا يجرىء اراد ما اذا قدر باليد اود حرجها برجله الى المرمى ولو عجز عن اليد وقدر على الرمي بقوس فيها وبفم و برجل تعين الاول كما هو ظاهر او قدر على الاخيرين فقط فهل يتخير أو يتعين الفم لانه اقرب الى اليد والتعظيم للعبادة او الرجل لان الرمي بها معبود في الحرب ولان فهنا زيادة تحقير للشيطان المقصود من الرمي تحقيره كل محتمل ولعل الثالث اقرب ولو قدر على القوس بالفم والرجل فهو كحلته فيما ذكر وظاهر انه لو لم يقدر باليد بل بقوس فيها

وبالرجل تعين الاول وصرح بهذا مع قوله رمى السبع لثلاثة يتوهم ان ذلك لبيان التعدد لا الكيفية وان قصد المرمى وان لم ينو النسك وان يتيقن وقوعه فيه وهو ثلاثة اذرع من سائر الجوانب الا جمرة العقبة فليس لها الاوجه واحدة من بطن الوادي كما مر



وان يكون الوقوع فيه

لا بفعل غيره فلو وقع الحجر على ماله تائبر في وقوعه في الرمي ولو احتملا لا كان وقع على محمل لا نحو ارض ثم تدحرج للرمي لغا بخلاف ما لو رده الريح الى له لتعذر الاحتراز عنها (والسنة ان يرمى قدر حصي الخذف) بمجمعتين خبير مسلم عليكم بقدر حصي الخذف وحصاته دون الانملة طولاً وعرضاً قدر حبة الباقلا المعتدلة وقيل كقدر النواة ويكره با كبر واصغر منه وبهيئة الخذف للنهي الصحيح عنها الشامل للصحيح وغيره كما بينته مع رد ما اعترضه به الاسنوي في الحاشية مع بيان انه يجري بحجر قدر ملء الكف كما صرحوا به بل وبأكبر منه حيث سمي حصاة او حجراً يرمى به في العادة وصحيح الرافعي ندها وانها وضع الحجر على بطن الابهام ورميه بالسبابة وان يرمى بيده اليمنى وان يرفع الذكريه حتى يرى ماتحت ابطه وان يستقبل القبلة في الكل ايام التشريق وان يرمى الجمرتين الاولى من علو ويقف عندهما بقدر سورة البقرة اعياداً كرا ان توفر خشوعه والا فادنى وقوف كما هو ظاهر لا عند جرة العقبة تقاؤلاً بالقبول وان يكون راجلاً في اليومين الاولين وراكباً في الاخير وينفر عقبه ثم ينزل بالحصب

فيرجع بلارمي فليتنبه له (قوله وان يكون الوقوع الخ) الظاهر انه معطوف على وقوعه ليكون التيقن منسجماً عليه ويؤيده قوله ولو احتملا الاتي نعم يقتصر الريح لما اشار اليه رحمه الله تعالى بصرى قول بل الظاهر انه معطوف على ما في المتن ويغني عن الانسحاب المذكور قوله ولو احتملا الخ (قوله فلو وقع الحجر الخ) عبارة النهاية والمغني ولورمي بحجر فاصاب شيئاً كالارض او محمل فار تدال المرمى لا بحركة ما اصابه اجزاه لحصوله في المرمى بفعله بلا معصاة بخلاف ما لو ار تد بحركة ما اصابه او في سم بعد ذكر مثله من شرح الروض ما نصه فلم الفرق بين ما وقع على نحو محمل وعنق بعير ثم تدحرج منه فلا يجزىء ما لو اصابه ثم ار تد الى المرمى فان كان ار تداده بحركة ما اصابه لم يجز والا جزاه (قوله بخلاف ما لو رده الخ) عبارة المغني وشرح الروض ولوردت الريح الحصة الى المرمى او تدحرجت اليه من الارض لم يضرب لان تدحرجت من ظهر بعير ونحوه كعنته ومحمل فلا يكفي اه قال الونائى ولو كان الرمي ضعيفاً لا يصل بنفسه او وصلته الريح لا يكفي اه فيبغي حمل كلام الشارح والمغني وشرح الروض على ما اذا لم يكن ضعيفاً لا يصل بنفسه قول المتن ( والسنة الخ) اى في رمي يوم النحر وغيره نهاية ومعنى (قوله بمجمعتين) اى مع سكن الثانية (قوله وحصاته) الى قوله للنهي في المغني الا قوله وقيل كقدر النواة وكذا في النهاية الا قوله وبهيئة الخذف (قوله في الحاشية) متعلق بقوله بينته (قوله وصحيح الرافعي ندها) اى ندب هيئة الخذف والاصح كافي الروضة والمجموع انه يرميه على غير هيئة الخذف ومعنى (قوله وانها الخ) معناه صحيح الرافعي انها الخ يعني قال في تفسيره انها وضع الحجر الخ كرمى (قوله بالسبابة) اى براسها نهاية وقوائى (قوله وان يرمى) الى قوله ثم ينزل في المغني الا قوله ان توفراً الى وان تكون (قوله وان يرفع الذكر الخ) اى بخلاف المرأة والخنثى معنى (قوله حتى يرى ماتحت ابطه) اى يياض ابطه لو كان مكتشفاً خالياً من الشعر ونائى (قوله وان يستقل القبلة الخ) وان يدنو من الجرة في رمي ايام التشريق بحيث لا يبلغه حصي الراب من نهاية ومعنى (قوله ويقف الخ) ويسن ان اكثر من الصلاة وحضور الجماعة بمسجد الخيف وان يتحرى مصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو امام المنارة التي بوسطه متصلة بالقبلة وهي منهدمة الان فيصلى في المحراب وما حوت القبلة هو المسجد بخلاف غيره وقد وسع مرات ونائى قال باعشن قال العلامة ابن الجمال ومحراب هذه القبلة هو محل الاحجار التي كانت امام المنارة وبقرها بآدم عليه الصلاة والسلام كما اخرجه ابو سعيد في شرف النبوة اه (قوله لا عند جرة العقبة) اى لا يسن الوقوف عندها للدعاء عقب الرمي لعدم ورود الاتباع فيه لانه لا يدعو عندها من غير وقوف في غير وقت الرمي فلا ينافى ما نقل عن الحسن البصرى ان الدعاء يستجاب عندها ايضا ثم رايت في تاريخ مكة للقطب الخنفي المسكى وفي شرح البكري على مختصر الايضاح ما هو عين ما ذكرناه وفي الحصن الحصين للجزري ما نصه ثم يرمى الجرة ذات العقبة من بطن الوادى ولا يقف عندها حاس ويستبطن الوادى حتى اذا فرغ قال اللهم اجعله حجاً مبروراً وذنباً مغفوراً موبص ويدعو عند الجمرات كلها ولا يؤقت شيأ موبص انتهى اه بصرى (قوله تقاؤلاً الخ) اى وللا اتباع معنى (قوله وان يكون راجلاً الخ) عبارة النهاية والمغني ويسن ان يرمى راجلاً لارا كبا الا في يوم النفر فالسنة ان يرمى راجلاً لينفر عقبه اه عبارة الونائى وان يرمى راجلاً في ايام التشريق الا يوم نفره را كبا فيه كاي ركب في يوم النحر اه وكل منها شامل للنفرين بخلاف تعبير الشارح فانه مختص بالثاني (قوله بالحصب) هو بجم مضمومة ثم جاء وصاد مهملتين مفتوحتين ثم مو حدة اسم لمكان متسع بين مكة ومنى وهو الى منى اقرب ويقال له الا بطح والبطحاء وخيف بنى كنانة وحده ما بين الجبلين الى المقبرة اسنى وقوله وهو الى منى الخ صوابه الى مكة بل عمارة مكة في زمنا متصلة به ومتجاوزة عن مسجده الذي

الطواف والوقوف بان الرمي عبادة مستقلة فافتقرت لنية كسائر العبادات بخلافهما لا اشتال الحج عليها اه كلام شرح العباب فانظر قوله بخلافه في الطواف مع ما تقدم فيه من التفصيل وانه ينصرف بنحو قصد غريم ثم رايت ما قدمه في شرح قول المصنف في الوقوف ولو مارا في طلب ايق ونحوه وما كتبناه عليه فرا جعه (قوله لا نحو ارض) في الروض وشرحه وان رمى الحجر فاصاب شيئاً كالارض او محمل او عنق بعير فار تدال المرمى

ويصلى به العصرين وصلاتهما به ثم يغيره افضل منها بغيره والعشاءين ويرقد رقة

البحركة بنى في منزله <sup>عليه السلام</sup> هناك (قوله الى طواف الوداع) اى ان كان مريدا للسفر حالا (قوله فلا يضرب) الى قوله وعلم في النهاية والمعنى (قوله لذلك) اى لحصول اسم الرمي (قوله ان الجرة اسم للمرمى الخ) قال في حاشية الايضاح قوله الجرة مجتمع الحصى حده اجمال الطبرى بانها ما كان بينه وبين اصل الجرة ثلاثة اذرع فقط وهذا التحديد من تفقّهه وكانه قرب به مجتمع الحصى غير السائل والمشاهدة تؤيده فان مجتمعه غالبا لا ينقص عن ذلك اهـ (تنبيه) لو فرش في جميع المرمى احجار فاثبتت كفى الرمي عليها كما هو ظاهر لان الرمي وان كان هو الارض الا ان الاحجار المثبتة فيه صارت تعد منه ويعد الرمي عليها رميا على تلك الارض وقياس ذلك أنه لو بنى على جميع المرمى دكة مرتفعة جاز الرمي عليها لانها تعد تابعة لها فلم يستغرق المثبت ارض الجرة فهل يجزىء الرمي عليه او لا لا مكان الرمي على الخالى عنه فيه نظروا ويتجه الاجزاء او لا على ارض المرمى احجار كبار سترته بلا اثبات فهل يجزىء الرمي عليها لا يبعد الاجزاء او لا بنى على جميع موضع الرمي منارة عالية لها سطح فهل يجزىء الرمي فوقها او لا لانه لا يعد رميا على الارض فيه نظر سم وجزم الشلى وابن الجمل بالاجزاء في جميع ما ذكر فقالوا وظهر انه لو هبط المرمى الى تخوم الارض او علا الى السماء ورمي فيه اجزاء نظير الطواف وان لهو بنى عليه دكة او منارة عالية او سطح او فرش فيه او بعضه احجار وثبتت او القيت على ارضه وسترته بلا اثبات كفى الرمي عليها اهـ (قوله ومن ثم لو قلع لم يجز الرمي الى محله) اقول الجزم بهذا مع انه غير منقول مما لا ينبغي بل الوجه الوجه خلافه للقطع بحدوث الشاخص وانه لم يكن في زمنه عليه الصلاة والسلام ومن المعلوم ان الظاهر ظهورا تاما انه عليه الصلاة والسلام والناس في زمنه لم يكونوا يرمون حوالى محله ويتركون محله ولو وقع ذلك نقل فانه غريب فليتأمل سم اقول جزم بذلك ايضا السيد السمرودى في حاشية الايضاح والاستاذ البكرى في شرح مختصره للايضاح ونقله ابن علان في شرح الايضاح عن الرمي وصاحب الضياء واقروا اعتمده العلامة الزمزمى في شرح مختصر الايضاح والنوائى في منسكه وظاهر ان ليس اتفاق هؤلاء الاعلام على ذلك

للابحركة كما اصابه اجزاءه لحصوله في المرمى بفعله بلا معاونة بخلاف ما لو ارتد بجره كما اصابه بان حرك المحمل صاحبه فنفضه او تحرك البعير فدفعه فوقع في المرمى الى ان قال لان تدرج من ظهر بعير ونحوه كعقته ومحمل فلا يكفي لا مكان اى لاحتمال تاثيرها به اهـ فعلم الفرق بين ما لو وقع على نحو محمل وعق بعير ثم تدرج منه فلا يجزىء وما لو اصابه ثم ارتد الى المرمى فان كان ارتداده بجره كما اصابه لم يجزىء والاجزاء (اسم للمرمى) قال في حاشية الايضاح قوله الجرة مجتمع الحصى حده اجمال الطبرى بانها ما كان بينه وبين اصل الجرة ثلاثة اذرع فقط وهذا التحديد من تفقّهه وكانه قرب به مجتمع الحصى غير السائل والمشاهدة تؤيده فان مجتمعه غالبا لا ينقص عن ذلك ثم قال قوله والمراد مجتمع الحصى الخ يدل على ان مجتمع الحصى المعمود الان يسائر جوانب الجرتين الاولتين وتحت شاخص جرة العقبة هو الذى كان في عهده صلى الله عليه وسلم وليس يبعد الخ اهـ (تنبيه) لو فرش في جميع المرمى احجار فاثبتت كفى الرمي عليه كما هو ظاهر لان الرمي وان كان هو الارض الا ان الاحجار المثبتة فيه صارت تعد منه ويعد الرمي عليها رميا على تلك الارض وقياس ذلك انه لو بنى على جميع المرمى دكة مرتفعة جاز الرمي عليها لانها تعد لها تابعة لها فلم يستغرق المثبت ارض الجرة فهل يجزىء الرمي عليه او لا لا مكان الرمي على الخالى عنه فيه نظروا ويتجه الاجزاء او لا على ارض المرمى احجار كبار سترته بلا اثبات فهل يجزىء الرمي عليها لا يبعد الاجزاء او لا بنى على جميع موضع الرمي منارة عالية لها سطح فهل يجزىء الرمي فوقها او لا لانه لا يعد رميا على الارض فيه نظر وقضية قول السيد في حاشية يؤخذ من قول المحب الطبرى في مسئلة اصابة العلم المنسوب لانه قصد برمي غير المرمى انه لو كان للعلم الشاخص سطح او كان فيه طاق فاستقرت الحصاة فيه لم يجز اهـ عدم الاجزاء وان كان اخذ المذكور ممنوعا من وجه آخر بجوران يكون منع المحب الطبرى لان ذلك لا يعد رميا على الجرة لان الشاخص لا يعد منها وان كان محله منها كما لو رمى على ظهر دابة فيها بخلاف الدكة تعد منها ومن توابعها وفيه نظر فليتأمل (قوله ومن ثم لو قلع لم يجز الرمي الى محله) اقول الجزم بهذا مع انه غير منقول مما لا ينبغي بل الوجه الوجه خلافه للقطع بحدوث الشاخص وانه لم

ثم يذهب الى طواف الوداع  
للاتباع (ولا يشترط بقاء  
الحجر في المرمى) فلا يضرب  
تدرجه بعد وقوعه فيه  
لحصول اسم الرمي (ولا  
كون الرمي خارجا عن  
الجرة) فيصح رمي الواقف  
فيها الى بعضها لذلك وعلم  
من عبارته ان الجرة اسم  
للمرمى حول الشاخص  
ومن ثم لو قلع لم يجز الرمي  
الى محله

المستند قوي وقد قال الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه ان الجمة يجتمع الحصى وقال النووي في الايضاح  
 والمراد يجتمع الحصى في موضعه المعروف وهو الذي كان في زمنه عليه السلام وقال الشارح في حاشيته هذا يدل  
 على ان يجتمع الحصى المعهود الآن بسائر جوانب الجمرتين وتحت شاخص جمة العقبة هو الذي كان في  
 عهده صلى الله عليه وسلم اذ الاصل بقاء ما كان على ما كان حتى يعرف خلافه اه وقال الشلي والزمرى ويكنى  
 توطؤ الجمة الغفير على رمى هذا المحل آخذين له عن مثلهم ومثلهم عن مثلهم وهكذا الى السلف الآخذين له  
 عنه صلى الله عليه وسلم ولم ينقل طعن عن أحد في ذلك اه وعلم بذلك أن ما جزم به الشارح هنا هو المذهب  
 المنقول ولا يسعنا مخالفته الا بنقل صريح وان ما قاله العلامة المحشى مجرد بحث على ان قوله للقطع بحدوث  
 الشاخص الخ لا ينتج مدعاة لاحتمال انه كان في موضع الشاخص في عهده عليه السلام احجار موضوعه بامر  
 الشريف ثم ازيلت بعده وبني الشاخص في موضعها ويعد كل البعد انه عليه الصلاة والسلام بين حدود  
 الحرمين الشريفين ونصب الاعلام عليها كما تقرر في محله وترك بيان محل الرمي وتحديد (قوله ولو  
 قصده) أي الشاخص (لم يجز الخ) اعتمده الشارح في كتبه وأقره عبد الرؤف وقال الخطيب في شرح المنهاج  
 والتنبية انه الاقرب الى كلامهم واعتمد الجمل الرمي في كتبه الاجزاء قال لان العامة لا يقصدون بذلك الا فضل  
 الواجب والرمي الى المرمى وقد حصل فيه بفعل الرامي اه وهذا هو الذي يسع عامة الحجاج اليوم اه كرى  
 على بافضل (قوله ورجحه المحب الطبري) وهو الاقرب الى كلامهم معنى (قوله وخالفهم الزركشي) اعتمد  
 المخالفة مره اسم عبارة النهاية وقضية كلامهم انه لورمى الى العلم المنسوب في الجمة او الحائط التي بجمة  
 العقبة كما يفعله كثير من الناس فأصابه ثم وقع في المرمى لا يجزى اه قال المحب الطبري وهو الاظهر عندى ويحتمل  
 انه يجزى اه لانه حصل فيه بفعله مع قصد الرمي الواجب عليه والثاني من احتماله اي الاجزاء اقرب كما قاله  
 الزركشي وهو المعتمداه (قوله نعم لورمى الخ) يؤخذ منه ان الصارف في الرمي قصد وقوع المرمى به في غير  
 المرمى لا مطلق قصده وعليه فلورمى بحصاة رجلا وقصد وقوعها في المرمى وقعت فيه اجزاء اه لا فارق بينه  
 وبين الشاخص وكلامهم في مبحث طواف المحمول يؤيد ذلك فان الضار هناك قصد الغير فقط بصرى ولا يخفى  
 ان كلامنا لا اخذوا المأخوذ بعبود ان قوله اه لا فارق ظاهر المنع كيف وقد قيل بجواز قصد الشاخص واتفقوا  
 على عدم جواز قصد رجل مثلاً وباقى آفعا عن عبد الرؤف ان التشريك يضر هنا (قوله اتجه الاجزاء) قال تليذه  
 عبد الرؤف في شرح المختصر والوجه انه لا يكتفى وكون قصد العلم حيثن غير صارف ممنوع لانه تشريك بين  
 ما يجزى وما لا يجزى اه أصلاً الخ اه وفي الايجاب نعم لو قيل يقتصر ذلك في عامى عذر بجمله جملة المرمى لم يبعد  
 قياسا على ما رمى في الكلام على الصلاة انتهى اه كرى على بافضل قول المتن (ومن عجز الخ) انظر اعدار الجمعة  
 والجماعة سم أقول قياس ما تقدم عن حاشية الايضاح للشارح وشرحه للرمل من مجشها في ميت مزدلفة مجشها  
 هنا أيضا (قوله ولو اجبر عين) الى الفرع في النهاية والمغنى الا قوله لو يتجه الى او جنون وقوله بخلاف قادر  
 الى والحبس وقوله وقت الرمي لاقبله (قوله ولو اجبر عين) ظاهره صحة عقد الاجارة مع العجز عنه فليراجع  
 (قوله ويتجه ضبطه الخ) قال سم سلت عن مريض يمكنه ركوب دابة الى المرمى والرمى عليها وان يحمله احد  
 ويرمى بنفسه او يستنيب والذي يظهر ان عليه الرمي بنفسه وتمتع عليه الاستنابة ان لم تلحقه بذلك مشقة لا  
 تحتمل عادة ولا في محل الآدمي بحيث لا يخل بحشمته وظاهر كلامهم انه لا يلزم حضور المستنيب المرمى معلقا  
 انتهى اه كرى على بافضل (قوله بان ايس) متعلق بقول المصنف عجز الخ (قوله بان ايس من القدرة)  
 اي بقول طبيب او معرفة نفسه كما في الحاشية ونائي عبارة الكردى على بافضل بمعرفة نفسه او باخبار عدل  
 رواية بالطلب امتداد المانع الى آخر ايام التشريق اه (قوله وقته) وهو ايام التشريق ونائي عبارة النهاية

يكن فاز منه عليه الصلاة والسلام ومن المعلوم ان الظاهر ظهورا تاما انه عليه الصلاة والسلام والثاس في زمنه  
 لم يكونوا يرمون حوالى محله ويراكون محله ولو وقع ذلك نقل فانه غريب فليتامل (قوله وخالفهم الزركشي)  
 اعتمد المخالفة مر (قوله في المتن ومن عجز الخ) انظر اعدار الجماعة والجماعة (قوله ولو اجبر عين على الوجه)

ولو قصده لم يجزى. كما  
 اقتضاه كلامهم ورجحه  
 المحب الطبري وغيره  
 وخالفهم الزركشي  
 كالاذرى نعم لورمى اليه  
 بقصد الوقوع في المرمى  
 وقد علمه فوقه فيه اتجه  
 الاجزاء لان قصده غير  
 صارف حيثن ثم رأيت  
 المحب الطبري صرح بهذا  
 بل قال لا يبعد الجزم به  
 (ومن عجز) ولو اجبر عين  
 على الوجه (عن الرمي)  
 لنحو مرض ويتجه ضبطه  
 هنا بما رمى في اسقاطه للقيام  
 في الفرض أو جنون أو  
 اغماء بان ايس من القدرة  
 عليه وقته ولو ظنا

كلامهم بفهم أنه لو ظن القدرة في اليوم الثالث وقلنا بالاصح أن أيام الرمي كيوم واحد أنه لا يجوز الاستنباط  
 اهـ **قوله** ولا ينزل النائب بطروا غمائم المنيب) أي كالأينزل عنه وعن الحج بموته وفارق سائر الوكالات  
 بوجوب الاذن هنا اما اغماء النائب فظاهر كلامهم أنه ينزل به وهو القياس أسنى ومعنى ونهاية **قوله** فاذا  
 اغمى عليه الخ) قال في شرح العباب فعلم انه لو اغمى عليه ولم ياذن لغيره في الرمي عنه او اذن وليس بعاجز ايس  
 لم يجز الرمي عنه اتفاقا لكن يسن لمن معه ان يرمى عنه كائنص عليه وليس ذلك لانه يجزئه بل للخروج من  
 خلاف من اوجب ذلك على من معه ومن ثم يرميه الدم اذا افاق لانه لم يات بالرمي هو ولا نائبه وهذا يدفع ما في  
 الخادم قتالته انتهى فليتأمل سم عبارة الوائى ولا يرمى عن معنى عليه لم ياذن قبل اغمائه حال عجزه عن  
 الرمي بمرض مثلا لكي يسن لمن معه الرمي عنه بدله وهو الدم ثم الصوم ومثله في ذلك المجنون  
 والميت نعم للولى الرمي عن المجنون اهـ **قوله** ولا نائبه) هلا صرح رى الاخر حال الاغماء لانه ما ذون بالعموم  
 وان فسد الخصوص سم وقد يجاب بان شرط الاذن ان يكون في حالة العجز وما هنا في حالة القدرة **قوله**  
 ولحبس) عطف على قوله لنحو مرض و**قوله** ولو بحق) أي لا فرق بين ان يحبس بحق او بغير حق وشرط ان  
 الرفعة ان يحبس بحق وحكى عن النص وغيره وسيأتي في المحصر انه حبس بحق لا يباح له التحلل قال شيخنا  
 الشهاب الرملى لا مخالفة اذ كلام المجموع في حق عاجز عن ادائه ومفهوم النص وغيره في حق قادر على ذلك  
 شرح مر ملخصا اهـ سم **قوله** بان يحبس الخ) صنيعة يوم حصرة في هذه الصورة وفيه نظر بصرى عبارة  
 المغنى والنهاية قال الاسنوى وصورة المحبوس ان يجب عليه قود الصغير فانه يحبس حتى يبلغ وما اشبه هذه  
 الصورة الخ اهـ قال ع ش اي كان حبست الحامل لقود حتى تضع اهـ قول المتن (استتاب) اي مكلفا  
 ولو سفيها لا يميز الا باذن الولي ونائى وظاهره عدم وقوع رى غير المميز عن مستتبته الا باذن وليه وفيه وقفة  
 ولو قيل ان الاذن انما هو شرطا للاحالة لانا لا نقتطد دون الوقوع عن المنيب لم يبعد فليراجع **قوله** واقت الرمي)  
 ولو استتاب قبل الوقت فينبغى الجواز ما لم يقيد انه بالرمي قبل الوقت كافي نظائره كالاذن قبل الوقت في طلب  
 الماء واذن المحرم في تزويجه سم **قوله** لا قبله) أي فلا يستتب في رى التشريق الا بعد ذوال يوم فيوم إلى اخر  
 الايام ونائى **قوله** ولو محرما) وإذا استتاب عنه من رى او حلا لاسن له ان يناوله الحصى ويكبره وكذلك ان  
 امكنه والاتاؤها النائب وكبر بنفسه نهاية ومعنى **قوله** لكن ان رى عن نفسه الخ) ظاهره حتى الحاضر  
 وان استتب في الماضي كان استتب في اليوم الثانى في رى الاول وعليه رى الثانى فلا يصح الرمي عن المستتب  
 حتى يرمى اليوم الحاضر عن نفسه وهو متجه فليراجع سم **قوله** لكن ان الخ) أي فيقع رى النائب عن  
 أفتى به شيخنا الشهاب الرملى ورجع اليه مريد أن كان خالفه **قوله** ولا ينزل النائب بطروا غمائم المنيب  
 الخ) قال في شرح العباب اما اغماء النائب فينزل به على الاوجه اهـ **قوله** بخلاف قادر عاداته الخ) في شرح  
 العباب فعلم انه لو اغمى عليه ولم ياذن لغيره في الرمي عنه او اذن وليس بعاجز ايس لم يجز الرمي عنه اتفاقا لكن  
 يسن لمن معه ان يرمى عنه كائنص عليه وليس ذلك لانه يجزئه بل للخروج من خلاف من اوجب ذلك على من  
 معه ومن ثم يرميه الدم اذا افاق لانه لم يات بالرمي هو ولا نائبه وهذا يدفع ما في الخادم قتالته اهـ فليتأمل  
**قوله** لانه لم يات بالرمي هو الخ) هلا صرح رى الاخر حال الاغماء لانه ما ذون بالعموم وان فسد الخصوص  
**قوله** ولو حبس) عطف على قوله قبل لنحو مرض وقوله ولو بحق الخ) أي لا فرق بين ان يحبس بحق او بغير حق  
 وشرط ان الرفعة ان يحبس بحق وحكى عن النص وغيره وسيأتي في المحصر انه اذا حبس بحق لا يباح له التحلل  
 قال شيخنا الشهاب الرملى لا مخالفة اذ كلام المجموع في حق عاجز عن ادائه ومفهوم النص وغيره في حق قادر  
 على ذلك شرح مر ملخصا **قوله** في المتن استتاب) لو استتاب قبل الوقت فينبغى الجواز ما لم يقيد انه بالرمي قبل  
 الوقت كافي نظائره كالاذن قبل الوقت في طلب الماء واذن المحرم في تزويجه **قوله** فيما يظهر) اعتمده مر  
**قوله** لكن ان رى عن نفسه) ظاهره حتى الحاضر وان استتب في الماضي كان استتب في اليوم الثانى في  
 رى الاول وعليه رى الثانى فلا يصح الرمي عن المستتب حتى يرمى اليوم الحاضر عن نفسه وهو متجه

ولا ينزل النائب بطرو  
 اغماء المنيب او جنونه بعد  
 اذنه لمن يرمى عنه وهو عاجز  
 آيس بخلاف قادر عاداته  
 الاغماء قال لا آخر اذا اغمى  
 على فارم عنى فانه لا يصح  
 فاذا اغمى عليه لانه لم يات  
 لم يات بالرمي هو ولا نائبه  
 اى مع تقصيره بتركه الرمي  
 بنفسه لكانت عاداته طرو  
 الاغماء اثناء وقت الرمي  
 بخلاف اعتياده طرو اول  
 وقته وبقائه إلى آخره فانه  
 حينئذ لا تقصيره منه البتة اذ  
 لا يمكنه بنفسه ولا نائبه  
 فلزوم الدم له مشكل الا ان  
 يجاب بان هذا نادى في هذا  
 المجلس فالحقوه بالغالب  
 ولحبس ولو بحق اتفاقا كما  
 في المجموع بان يحبس في  
 قود لصغير حتى يبلغ بخلاف  
 محبوس بدين يقدر على  
 وفائه لعدم عجزه عن الرمي  
 حينئذ (استتاب) وقت الرمي  
 لا قبله وجوبه ولو باجرة مثل  
 وجدها فاضلة عما يعتبر في  
 الفطرة فيما يظهر ولو محرما  
 لكن أن رى عن نفسه

الجرات الثلاث ولا وقع له وإن نوى مستنيبه أو لغافيا إذا رمى للاولى مثلاً أربع عشرة سباعته (١٣٧) ثم سباعن موكله وذلك كالاستنابة  
مستنيبه لكن الخ عبارة البصري هذا ليس قيد الصحة الا انابة بل لوقوع رمي النائب عن المذاب كما يصرح به  
السياق اه (قوله الجرات الثلاث) هو احداً احتمالين للبهات وثانيهما انه لا يتوقف على رمي الجميع بل  
ان رمى الجرة الاولى صح ان يرمى عقبه عن المستنيب قبل ان يرمى الجرتين الباقيتين عن نفسه وفي عبارتهما  
اشارة الى ترجيح هذا الثاني وفي الخادم انه الظاهر كذا في حاشية السيد السموودي وبسط كلام المهات  
والخادم والسكلام عليهما سم (قوله والا الخ) اي وان كان النائب لم يرم عن نفسه ولو بعض الجرات  
فرمى وقع عن نفسه دون المستنيب نهاية (قوله وقعه) اي فيما اذا اقتصر في رمى كل من الثلاث على سبع  
من المرات (قوله اولغا الخ) الاولى الواو (قوله وان نوى مستنيبه) وقع السؤال عما لو رمى ثانياً ونوى  
به نفسه يظن ان الاول يقع عن المستنيب فهل يقع هذا الثاني عن المستنيب او لا يقع او يفصل بين ان يكون  
اجيراً فيقع لان الاتيان به واجب عليه لا يضره الصرف فانه ليس صرفاً عن الحقيقة الشرعية او متبرعا  
فلا يقع محل تأمل بصري والا قرب الثاني كما قد يفيد قول ع ش قوله م ر وقع عن نفسه اي فرمى عن  
المستنيب بعداه (قوله قبل خروج وقت الخ) اي قبل مضى ايام التشريق ونائي وكردى على بافضل (قوله  
ولا يضر زوال العجز) اي ولا تلزمه الاعادة لكنها تسن نهاية ومعنى (قوله عقب رمى النائب) اي فان بقى شيء  
رماه بنفسه ونائي (قوله والاول اقرب) فيه نظروا واضح والفرق واضح سم (قوله صيره كانه ملزوم) يمنع  
هذا وما فرغ عليه سم (قوله لا يجوز له ان يرمى الخ) تقدم عن سم عن السيد السموودي ان هذا  
احداً احتمالين للبهات وثانيهما الجواز واستظهره في الخادم وفي عبارة الشيخين اشارة الى ترجيحه وقياسه  
عدم لزوم الترتيب هنا بالاولى (قوله للنحر الخ) عبارة النهاية مع المتن واذ اترك رمى يوم أو يومين من ايام  
التشريق عمد او سهواً او جهلاً تدارك في باقي الايام منها في الاظهر اه زاد المعنى وكذا يتدارك رمى يوم  
النحر في باقي الايام اذ اتركه واليوم الاول منها في الثاني والثالث والاولين في الثالث اه (قوله  
ويكون) الى قوله وجزم الرفع في النهاية والمعنى (قوله للرعاء) اي واهل السقاية نهاية ومعنى (قوله كوقوف  
عرفة) اي كافي وكوقوف عرفة (قوله وافهم كلامه الخ) اي حيث عبر بالايام والايام حقيقة لا تتناول الليالي معنى

---

فليراجع (قوله الجرات الثلاثة) هو احداً احتمالين للبهات وثانيهما انه لا يتوقف على رمي الجميع بل ان  
رمى الجرة الاولى صح ان يرمى عقبه عن المستنيب قبل ان يرمى الجرتين الباقيتين عن نفسه وفي عبارتهما  
اشارة الى ترجيح هذا الثاني وفي الخادم انه الظاهر كذا في حاشية السيد السموودي وبسط كلام المهات  
والخادم والسكلام عليهما (قوله وان نوى مستنيبه) اي كالحج لكن بخلافه ما مر في الطواف عن الغير اذا كان  
محرماً فانه يقع عن الغير لعل المراد المحمول اذا نواه له ويفرق بان الطواف لما كان مثل الصلاة اثرت فيه نية  
الصرف الى غيره بخلاف الرمي فانه ليس شديداً بالصلاة وقياس السعي ان يكون كالرمي شرح م ر (قوله  
وان نوى مستنيبه) في شرح الجوهري انه يشترط في الاستنابة أن تقع في الوقت واعلم ان من عليه طواف  
دخل وقته اذا طاف ناوياً طوافاً آخر عن نفسه أو عن غيره وقع عن نفسه الا ان يطوف حاملاً ونيو به عن  
ذلك المحمول فيقع لذلك المحمول او ناوياً غير طواف كالحقوق غريم انصرف عن الطواف والحاصل انه اذا  
صرف الطواف الى طواف آخر له او لغيره لم ينصرف الا في مسئلة المحمول فينصرف له او الى غير طواف  
انصرف والرمي كالطواف في هذا التفصيل فان صرفه الى رمي آخر لم ينصرف كان قصد به مستنيبه او الى غير  
الرمي كان قصد اصابتاً في المرمى انصرف ولا يظهر في الرمي نظير المحمول في الطواف لياتي استنائه  
من الشق الاول فليتأمل اي حاجة الى ما مر عن م ر من الاشكال والفرق (قوله قبل خروج وقت الرمي)  
وكلامهم يفهم انه لو ظن القدرة في اليوم الثالث وقتنا بالاصح ان ايام التشريق كالايام الواحدة لا يجوز له  
الاستنابة بشرح م ر (قوله ولا يضر زوال العجز عقب رمى النائب) اي فلا يلزمه اعادته لكن تسن وبفارق نظيره  
في الحج بان الرمي تابع ويجوز بدم (قوله والاول اقرب) فيه نظروا واضح والفرق واضح (قوله صيره كانه ملزوم)

في الحج نعم لا يشترط هنا عجز  
ينتهي للباس لانه يقتصر في  
البعض ما لا يقتصر في الكل  
بل يكفي العجز حالاً اذا لم يرج  
زواله قبل خروج وقت الرمي  
كما مر ولا يضر زوال العجز  
عقب رمى النائب على  
خلاف ظنه (فرع) لو انابه  
جماعة في الرمي عنهم جاز كما  
هو ظاهر لكن هل يلزمه  
الترتيب بينهم بان لا يرمى  
عن الثاني مثلاً الا بعد  
استكمال رمى الاول والا  
يلزمه ذلك فله ان يرمى الى  
الاولى عن الكل ثم الوسطى  
كذلك ثم الاخيرة كذلك كل  
محتمل والاول اقرب قياساً  
على ما لو استنيب عن آخر  
وعليه رمى لا يجوز له ان يرمى  
عن مستنيبه الا بعد كالمزمه  
عن نفسه كما تقرر فان قلت  
ما عليه لازم له فوجب  
الترتيب فيه بخلاف ما على  
الاول في مسئلتنا قلت قصد  
الرمي له صيره كانه ملزوم  
به فلزمه الترتيب رعاية لذلك  
(واذا ترك رمى) أو بعض  
رمي (يوم) للنحر او ما بعده  
عمداً أو غيره (تدارك في باقي  
الايام) ويكون أداءه (في  
الاطهر) لانه <sup>عليه السلام</sup> يجوز  
ذلك للرعاء فلم تصلح بقية  
الايام للرمي لتساوي فيها  
المعذور وغيره كوقوف  
عرفة ومبيت مزدلفة وقد  
علم انه صلى الله عليه وسلم  
جوز التدارك للمعذور  
فلزم تجويزه لغيره ايضا

والمعتمد من اضطراب في ذلك (١٣٨) جوازها فيها بخلاف تقديم رمي يوم على زواله فانه يتمتع كاحص به المصنف وجزم الرافي بجوازه قبل

(قوله والمعتمد الخ) اعتمد هذا المعتمد مره سم (قوله كاحص به المصنف) قد يفيد هذا التعبير أنه لا يجوز العمل بمقابلة الا في ولعله ليس بمراد بقرينة ما بعده فانه يقتضي ان له نوعه فوهو من قبل مقابل الاصح لا الصحيح (قوله عليه) اي الضعيف عن جواز رمي ايام التشريق قبل الزوال (قوله فيذني جواز الخ) ولا يخفى انه لا يلزم من جواز الرمي قبل الزوال على الضعيف جواز التفريق عليه لاحتمال ان الاول للحكمة لا توجد في الثاني كتيسر التفريق عقب الزوال قبل زحمة الناس في سيرهم ولا يسع لامثالنا قياس نحو الفرع على نحو الرمي (قوله في غسله) اي الرمي (قوله وما يقرر) إلى قوله لفقد الصارف في النهاية والمعنى لا قوله وكذا إلى ولورمي وقوله كذا إلى والقياس (قوله ويجب الترتيب) اي حيث اخر المتروك لما بعد الزوال سم ونهاية (قوله ولهذا لورمي عنه قبل التدارك انصرف) اي ان قصد خلافه فقلنا باشتراط قطع الصارف وباشتراط الترتيب خلافا لمن اطلال في منع ذلك لانه لم يصرف الرمي إلى غيره بل إلى مجانسه فلم يؤثر نظير ما مر فيمن عليه طواف الركن فنوى به طواف الوداع من وقوعه للركن سم (قوله وبذلك) اي التعليل المذكور (قوله فارقا) اي التارك والنايب (قوله مع الترتيب) كذا في اصله رحمه الله تعالى عبارة ابن شعبة وكثير من الشراح مع التدارك وهي واضحة ولعل مراد الشارح رحمه الله تعالى مع الترتيب بين الرمي المتروك ورمي يوم التدارك فترجع إلى ما ذكره ولكن تعبيرهم اوضح مع التساوي بحسب المال فتدبره لا يقال أشار بذلك إلى أن الدم على المقابل دم ترتب وتقدير لا نقول لا معنى حينئذ للاقتصار على الترتيب بصرى (قوله وان قلنا قضاء الخ) عبارة النهاية والمعنى مع التدارك سواء اجعلناه اداء ام قضاء لحصول الانجبار بالماتى به عليه اه قول المتن (فعليه دم) اي في رمي يوم او يومين او ثلاثة او يوم النحر مع ايام التشريق نهاية ومعنى وباقى في الشرح مثله (قوله لتركه) إلى قوله فان عجز في النهاية والمعنى (قوله وفي الحصة الخ) ولو اخرج ثلث الدم في الحصة او ثلثه في الحصتين اجز او قال في الفتح وظاهر كلامهم وجوب المدف في الحصة اي واليلة وان قدر على الشاة انتهى ونائي (قوله لمن بات الثالثة) اي او ترك ميبتها العذرو نائي (قوله وحاصله انه يجب الخ) يوضح ذلك ما قاله في الحاشية ان القياس تنزيل المدمنلة ما ناب عنه وهو ثلث الدم في كونه مرتبا فلا يجوز للقادري اخرجه العدول لثلاث الصوم بخلاف العاجز فيصوم اربعة ايام لانه ثلث العشرة التي هي بدل الدم اصاله مع جبر المنكسر لكن تلك العشرة منها ثلاثة في الحج وسبعة اذ ارجع فيصوم ثلاثة اعشار الاربعة في الحج اي قبل رجوعه لانها انما وجبت بعد انقضاء حجة وسبعة اعشارها اذ ارجع فالمعجل يوم وعشر ايام والمؤخر يومان وثمانية اعشار يوم فيعجل يومين ويؤخر ثلاثة الخ وقوله لانه ثلث العشرة مع جبر المنكسر يتامل لم وجب جبر المنكسر قبل القسمة على ما يكون في الحج وما يكون اذ ارجع وها قسم قبل الجبر ثم جبر ما يقع من المنكسرة في كل من القسمين ليكون الواجب في كل من القسمين بعد الجبر ما ذكره فليحرر برهان ما ذكره المستلزم للجبر اولا وثانيا سم عبارة الوائي فاذا عجز عن المدمصام ثلث العشرة وهو اربعة ايام بتكميل المنكسر وانما جبرناها قبل القسمة اعشار الان الصوم لم يعهد ايجاب بعضه فثلاثة اعشارها يومان بتكميل المنكسرة عقب ايام التشريق ان تعدى بالترك وسبعة اعشارها ثلاثة في وطنه او ما يريد توطنه هذا ما جرى عليه

الزوال كالامام ضعيف وان اعتمده الاسنوي وزعم انه المعروف مذهبا وعليه فينبغي جوازها من الفجر نظير ما مر في غسله وبما تقرر علم ان ايام من كلها كالوقت الواحد بالنسبة إلى التأخير دون التقديم ويجب الترتيب بين الرمي المتروك وبين يوم التدارك حتى يحجز رمي يومه عن يومه ولهذا لورمي عنه قبل التدارك انصرف للمتروك لاليومه لانه لم يقصد غير النسك وكذا ما مر في النايب وبذلك فارق مالو قصد الرمي لشخص في الجرة فانه يلغو لانه لم يقصد نسكا اصلا ولورمي لكل جرة اربع عشرة حصة عن يومه واسمه لغا ايضا لانه لم يعينه عن واحد منها كذا قال شارح والقياس حسب ان سبعة منها في كل جرة عن اسمه لفقد الصارف والتعيين ليس شرطاً ولا يتم يقع شيء عن يومه لفقد الترتيب (ولا دم) مع الترتيب وان قلنا قضاء للجبر بالايان به (والا) يتداركه (فعليه دم) لتركه نسكا وقد قال ابن عباس من ترك نسكا فعليه دم (والمذهب تكميل الدم في ثلاث حصيات) فاكر حتى لو ترك الرمي من اصله كفاه دم واحدا لحداد الجنس كحلق الراس كله مع اتحاد الزمان والمكان فلا ينافي ذلك ان

رمي كل يوم عبادة برأسها وفي الحصة من جرة العقبة من آخر ايام رميه او الليلة مدو في الحصتين من ذلك او الليلتين لمن بات الثالثة مدان فان عجز فقيه خبط طويل بين المتأخرين بينه مع ما فيه ومع بيان المعتمد في الحاشية فراجع

حج وقيل يصوم ثلث العشرة وهو ثلاثة وثلاثون فتنبسط اثلاثا نيل زمه يوم في الحج وثلاثة إذا رجع ففي ذلك الجبر بعد القسمة ورده في الامداد وعلى الاول فيجب في المدن الواجبن ثلثا العشرة وهما سبعة ايام بالأكمل ثلثة اعشارها ثلاثة عقب ايام التشريق وسبعة اعشارها خمسة بوطنه او ما يريد توطنه افاده في التحفة وذكر الشمس الرمي في فتاوه ما نصه سئل رضى الله تعالى عنه في حاج ترك حصة او حصتين وقتل يلزمه في الحصة مدفعا عسرها فاذا يلزمه فاجاب يصوم عن كل مديوماه (قوله كذلك) اي عقب ايام التشريق ان تعدى بالترك (قوله اما ترك حصة) الى المتن في المعنى قول المتن (وإذا أراد) أى بعد قضاء مناسكة الخروج من مكة لسفر ولو مكيا طويلا او قصيرا كافي المجموع طواف الوداع طوافا كاملا فلا وداع على مريدا الاقامة وإن اراد السفر بعده ولا على مريد السفر قبل فراغ الاعمال ولا المقيم بمكة الخارج للتنعيم ونحوه وهذا فيمن خرج لحاجة ثم يعود وما سر عن المجموع فيمن اراد دون مسافة القصر فيمن خرج الى منزله او محل يقيم فيه كما يقتضيه كلام العمراني وغيره فلا تنافي بينهما معنى زاد النهاية فلم انه لو اراد الرجوع الى بلده من منى لزمه طواف الوداع وإن كان قد طافه قبل عودته من مكة الى منى كما صرح به في المجموع اهـ (قوله الحاج) الى قوله على ان من قال في النهاية لا لقوله كما يثبت الى المتن وما انبه عليه وكذا في المعنى لا لقوله او منى الى قوله الى مسافة قصر (قوله وغيره) وهو الحلال وكان الاولى ابدال الواو باو (قوله المسكى الخ) اي كل من ذكر وكان الاولى هنا ابدال الواو باو ايضا (قوله منها) اي من منى (قوله اذ لا يعتد به) اي بالطواف المذكور (قوله ولا يسمى الخ) من عطف العلة والضمير فيه لمطلق الطواف (قوله ولا يسمى طواف وداع) عبارة شرح الروض ولا وداع على مريد السفر قبل فراغ الاعمال (والا بعد فراغ جميع النسك) يؤخذ منه انه لا وداع على اهل منى إذا خرجوا من مكة يوم النحر بعد الطواف والسعى الى منى لانهم وإن قصدوا وطنهم لكنهم قصدوه قبل فراغ اعمال منى وإذا صاروا فيه سقط الوداع لا مفارقة لمكة حيث ذلوا قصدوا الخروج من مكة الى منى لياتوا باعمالها ثم يسرون منها مسافة القصر فهل عليهم وداع فيه نظرو ولا يبعد عدم الوجوب لانهم ما فرغوا من الاعمال الا وهم في وطنهم ومفارقة الوطن بعد مكة لا توجب وداعا ولو استمروا

وحاصله انه يجب في الواحدة يومان) يوضح ذلك ما قاله في الحاشية بعد ما مهده إذا علمت ذلك فالقياس تنزيل المذمومة ما نأب عنه وهو ثلث الدم في كونه مريتا فلا يجوز للقادر على اخراجه العدول لثلاث الصوم بخلاف العاجز فيصوم اربعة ايام لانها ثلث العشرة التي هي بدل الدم اصله مع جبر المنكسر لكن تلك العشرة منها ثلاثة في الحج وسبعة إذا رجع فيصوم ثلاثة اعشار العشرة في الحج اي قبل رجوعه لانها انما وجبت بعد انقضاء حجه وسبعة اعشاره إذا رجع فالمعجل يوم وعشرا يوم والمؤخر يومان وثمانية اعشار يوم فيعجل يومين ويؤخر ثلاثة أخذاما في الروضة الى اخر ما اطال به وقوله لانها ثلث العشرة مع جبر المنكسر يتأمل لموجب جبر المنكسر قبل القسمة على ما يكون في الحج وما يكون إذا رجع وهما قسم قبل الجبر ثم جبر ما يقع من الكسر في كل من القسمين بعد الجبر دون ما ذكره فليحذر برهان ما ذكره المستلزم للجبر اولا وثانيا (او منى عقب نفره منها) وعبارة الباب بعد اعمالها ومفهومه انه لا وداع على من نفر قبل اعمالها وبصرح في شرح الروض فقال ولا اي ولا وداع على مريد السفر قبل فراغ الاعمال اهـ وقوله لا بعد فراغ جميع النسك الخ يؤخذ منه انه لا وداع على اهل منى إذا خرجوا من مكة يوم النحر بعد الطواف والسعى الى منى لانهم وإن قصدوا وطنهم لكنهم قصدوه قبل فراغ اعمال منى وإذا صاروا فيه سقط الوداع لا مفارقة لمكة حيث ذلوا قصدوا الخروج من مكة الى منى لياتوا باعمالها ثم يسرون منها مسافة القصر فهل عليهم وداع فيه نظرو ولا يبعد عدم الوجوب لانهم ما فرغوا من الاعمال الا وهم في وطنهم ومفارقة الوطن بعد مكة لا توجب وداعا ولو استمروا بمكة يوم النحر و ايام التشريق ثم خرجوا الى منى فهل يجب الوداع فيه نظرو والوجوب محتمل فليراجع جميع ذلك (قوله لا بعد فراغ جميع النسك) هل مثل الفراغ تفويت المبيت والرمى مع مكته بمكة او منى حتى مضت ايام التشريق ولا يبعد ان الامر كذلك (لا بعد فراغ جميع المناسك) لو فرغ جميع النسك

وحاصله انه يجب في الواحدة يومان ويجب كونهما عقب ايام التشريق ان تعدى بالترك وثلاثة إذا رجع وفي الثنتين ثلاثة قبل رجوعه كذلك وخمسة بعده اما ترك حصة من غير ما ذكر ولم يقع عند تدارك من يوم بعده سواء في ذلك يوم النحر وغيره فيلزمه به دم لا لغاؤه ما بعده لما سر من وجوب الترتيب (وإذا أراد) الحاج أو المعتزم وغيره المسكى وغيره (الخروج من مكة) أو منى عقب نفره منها وإن كان طاف الوداع عقب طواف الافاضة عند عودته اليها كما صححه في المجموع ونقله عن مقتضى كلام الاصحاب ومن أفتى بخلافه فقد وهم إذ لا يعتد به ولا يسمى طواف وداع لا بعد فراغ جميع النسك

الا مسافة قصر مطلقا او دونها وهو وطنه او ليطونه والافلام عليه كما بينته ثم ولا فرق في القسمين بين من نوى العود وغيره خلافا لما يوهمه بعض العبارات (طاف وجوبا كما ياتي للوداع) طوفا كاملا ثبوت عنه صلى الله عليه وسلم قولوا وفلا وليكن آخر عهده ببيت ربه كما انه اول مقصود له عند قدمه عليه وبما تقر من عموم لذي النسك وغيره علم انه ليس من المناسك وهو ما صححاه وان اطال جمع في رده على ان من قال انه منها كما في المجموع في موضع اراد من توابعها كالسليمة الثانية من توابع الصلاة وليست منها ومن ثم لزوم الاجير فعله واتجه انه حيث وقع اثر نسكه لم يجب له نية نظرا للتبعية والا وجبت لا تتفاهوا ولا يزم من طلبه في النسك عدم طلبه في غيره الا ترى ان السواك سنة في نحو الوضوء وهو سنة مطلقا وافهم المتن انه لو خرج من عمر ان مكة لحاجة فطأ له السفر لم يزمه دخولها لاجل طواف الوداع لانه لم يخاطب به حال خروجه وهو محتمل (ولا يمكث بعده)

وايام التشريق ثم خرجوا الى منى فهل يجب الوداع فيه نظر والوجوب محتمل فليراجع جميع ذلك (فرع) هل مثل الفراغ تقويت المبيت والرمي مع مكثه ممكن او منى حتى مضت ايام التشريق ولا يبعد ان الامر كذلك ولو لم يزمه الصوم بدل الرمي فصام ثلاثة ايام عقب ايام التشريق واراد السفر الى بلده وان يصوم السبعة فيها فينبغي ان يزمه طواف الوداع ولا يضر بقاء السبعة لان محلها بلده فلو اراد السفر قبل صومه الثلاثة وان يصومها ايضا بلده او في سفره فهل يزمه طواف الوداع اولا فيه نظر والا ولغير بعيد فليراجع سم وقوله هل مثل الفراغ الخ اقره الونائي (قوله الى مسافة الخ) متعلق بالخروج كرى (قوله و ليطونه) عبارة النهاية والمعنى او محل يقيم فيه اه وعبارة الونائي او يريد اقامة به تقطع السفر اه (قوله ثم) اى فى الحاشية كرى (قوله فى القسمين) اى المسافر الى مسافة القصر والمسافر الى مادونها وهو وطنه الخ قول المتن (طاف الخ) فلا وداع على مر يد الاقامة وان اراد السفر بعده كما قاله الامام ولا على مر يد السفر قبل فراغ الاعمال ولا على المقيم بمكة الخارج للتعميم ونحوه لحاجة ثم يعود ذهابه ومعنى (قوله وجوبا الخ) يتردد النظر في الصغير هل يزم و لية ان يطوف به للوداع اولا والذي يظهر انه ان قلنا انه من المناسك او ليس منها ولكنه خرج به اثر نسك وجب اما فى الاول فواضح واما فى الثانى فلما اشار اليه الشارح رحمه الله تعالى هنا بانها وان لم يكن منها فهو من توابعها ويحتمل فى الثانية ان لا يجب نظر الكونه ليس منها وان لم يخرج به اثر نسك فلا وجوب هذا ما ظهر الان ولم ارف ذلك نصا ثم رابت الفاضل المحشى سم ذكر فى شرحه على الغاية مانصه قال العزبن جماعة لم يرفه نقلا وعندي انه يجب ان قلنا ان طواف الوداع من جملة المناسك والا فلا انتهى اه بصرى (قوله ومن ثم) اى من اجل انه من توابع المناسك (قوله لزم الاجير الخ) خلافا لظاهر النهاية والمعنى (قوله فعله) اى ويحيط عنه تركه من الاجرة ما يقابله فتح الجواد (قوله واتجه انه الخ) سبق له فى مبحث نية الطواف من هذا الشرح ما يقتضى اشتراط النية اذ وقع اثر نسك بناء على انه ليس من المناسك فراجعوا واستوجه فى الحاشية اشتراطها وان قلنا انه من المناسك لوقوعه بعد التحلل التام فتحرر من ذلك ان له رحمه الله تعالى فى المسئلة ثلاثة آراء بصرى (قوله اثر نسكه الخ) ظاهره انه اذ وقع بعد نسك لا يحتاج لنية ولو طال الفصل جدا بصرى (قوله لم يجب له نية) قال فى الروض من زيادته وتجب النية فى النفل كطواف الوداع سم وكذا جرى النهاية والمعنى على اشتراط النية فى طواف الوداع سواء وقع اثر نسك اولا ونقل الونائي عن المختصر مثله واعتمده (قوله وافهم المتن الخ) يتأمل سم ويحاج بان مراد الشارح افهم المتن مع قيده المعروف الذى ذكره الشارح بقوله الى مسافة قصر مطلقا الخ (قوله من عمر ان مكة الخ) اى او من عمر ان منى وقت النفر من غير قصد النفر كذا فى بعض الهوامش وهو ظاهر (قوله لم يزمه الخ) جزم به تليذه فى شرح المختصر بصرى وجزم به ايضا الونائي (قوله وهو محتمل) لعله اخذ من التعليل بفتح الميم اى قريب قول المتن (ولا يمكث بعده الخ) لو فارقه عقبه مكة الى ما يجوز فيه القصر وعاد ودخلها فوراً ثم خرج فهل يحتاج هذا الخروج لوداع لانه خرج جديداً لبطان الوداع السابق بعوده الى مكة او يفصل بين ان يكون عوده لما يتعلق بالسفر كاخذ حاجة للسفر فلا يحتاج لاعادته لانه فى معنى الماكث لحاجة السفر او لغيره فيحتاج لاعادته فيه نظر فليراجع واطلق مرفى تقريره فى

لكن فاته الرمي ولزمه الصوم بدله فصام ثلاثة ايام عقب ايام التشريق واراد السفر الى بلده وان يصوم السبعة فيها فينبغي ان يزمه طواف الوداع ولا يضر بقاء السبعة التى هي من جملة البدل عليه لان محلها بلده ولو توقف لزوم الوداع عليها لزم سقوطه عنه وهو بعيد فلو اراد السفر قبل صومه الثلاثة وان يصومها ايضا يبلده او في سفره فهل يصح طواف الوداع ويضمه ولا يضر بقاء الصوم لانه ليس من اعمال الحج وان كان بدلا عنها اولا فيه نظر والا ولغير بعيد فليراجع (قوله اراد انه من توابعها) قد يقال قضية كونه من توابعها انه لا يستقل عنها وذلك مناف لمشروعيته لغير الحاج والمعتبر ويحاج بالمنع فقد يكون الشيء تابعا لشيء مستقلا ايضا كالسواك كما اشار اليه الشارح (قوله لم تجب له نية) قال فى الروض من زيادته وتجب اى النية فى النفل كطواف الوداع اه (قوله وافهم المتن الخ) يتأمل (قوله فى المتن ولا يمكث بعده الخ)



عقبهما ثم عند الملتزم وان  
اطال فيه بغير الوارد  
واتيان زمزم ليشرب من  
مائها فان مكث لذلك وحده  
او مع فعل جماعة اقيمت  
عقبه وفعل شيء يتعلق بالسفر  
كشراء زاد وشد رجل وان  
طال لم يلزمه اعادته والا  
كعبادة وان قلت وقضاء  
دين وصلاة جنازة على  
ما اقتضاه اطلاقهم لكن  
الاوجه بل المنصوص اغتفار  
ما بقدر صلاة الجنازة اى اقل  
يمكن منها فيما يظهر من سائر  
الاغراض اذ لم يعرج لها  
لزمت ولو ناسيا او جاهلا  
بخلاف من مكث بالا كراه  
او نحو اغشاء على الاوجه  
(وهو واجب) على كل من  
ذكرنا المأمور (بجبر تركه)  
او ترك خطوة منه (بدم)  
كسائر الواجبات فيما هو  
تابع للنسك ولشبهة بها  
صورة في غيره فاندفع ما قيل  
يلزم من كونه من غير  
المناسك ان لادم فيه على  
مفارقة مكة في غير النسك  
نعم المتحيرة لادم عليها للنسك  
في وجوبه عليها للحيض  
(وفي قول سنة لا تجبر) اى  
لا يجب جبرها كطواف  
القدوم وفرق الاول بان  
هذا تحية غير مقصود في  
نفسه ومن ثم دخل تحت  
غيره بخلاف ذلك اذ لو اخر  
طواف الافاضة ففعله عند  
خروجه لم يجزئ عنه (فان

جواب سائل وجوب الاعادة سم والقلب الى التفصيل اصيل) قوله كر كعتيه الى قوله بخلاف الخ في  
النهاية وكذا في المعنى الا قوله وصلاة جنازة الى لزمته (قوله كر كعتيه الخ) اى وبعد كر كعتيه الخ معنى ونهاية  
(قوله فان مكث لذلك) الى كر كعتي الطواف وما ذكر معهم وكذا ضمير قوله عقبه (قوله كشر ازيد) اى  
واوعيته نهاية ومعنى (قوله والا) اى وان مكث لغير حاجة أو حاجة لا تتعلق بالسفر كعبادة الخ نهاية  
ومعنى (قوله لكن الاوجه الخ) عبارة النهاية قال في المهمات وتقدم في الاعتكاف ان عيادة المريض  
اذا لم يعرج لها لا تقطع الولاء بل يغتفر صرف قدرها في سائر الاغراض وكذا صلاة الجنازة فيجوز ذلك  
هنا بالاولى وقد نص عليه الشافعي في الاملاء اه قال ع ش قوله مر ان عيادة المريض ظاهرة وان تعدد  
وتقدم مثله في تعدد صلاة الجنازة في الاعتكاف اه (قوله لزمته) اى الاعادة سم (قوله ولو ناسيا او جاهلا)  
اى بان المكث يضرونائى (قوله بخلاف من مكث الخ) عبارة النهاية ولو مكث مكرها بان ضبط او هدد بما  
يكون اكرها فهل الحكم كالمكث مختار افيطل الوداع او نقول الا كراه يسقط اثر هذا البلب فاذا اطلق  
وانصرف في الحال جاز ولا يلزمه الاعادة ومثله ما لو اغشى عليه عقب الوداع او جن لا بفعله المأثوم به  
والاوجه لزوم الاعادة في جميع ذلك ان تمسك منها والا فلا اه واقره سم وقال ع ش قوله مر في جميع ذلك  
اسم الاشارة راجع لقوله مر ولو مكث مكرها الخ اه (قوله للمأمر) اى من قوله لثبوته عنه الخ (قوله كسائر  
الواجبات الخ) اى قياسا على سائر الواجبات في طواف وداع اثر نسك ولشبهة بها صورة في غيره وهذا على  
مصحح الشيخين السابق ولا يخفى ضعف التعليل الثاني اذ لو تم لزوم الدم في ترك المندور ولو قال ولشبهة به اى  
بالواقع اثر نسك لكان انسب في الجملة فتأمل بصرى (قوله نعم) الى قوله وبه فارقت في النهاية والمعنى  
الا قوله ونحو طنه وقوله اى بان الى وعوده (قوله نعم المتحيرة الخ) مقتضى تصريحه هنا بنى الدم وعدم تعرضه  
لبنى الوجوب وقول فتح الجواد اى والنهاية والمتحيرة فعله انه لا يجب عليها فعل الطواف وهو محل تأمل اذ  
عموم قولهم هي كطاهر في العبادات يشمل عدم لزوم الدم لانه قسم من الاموال والا اصل برائة الذمة فلا يلزم  
مع الشك ثم رايته قال في الحاشية وقول الرويانى تطوف ظاهره الوجوب سواء قلنا بوجوب الدم ام بعدمه  
وجه اذهي في العبادات كطاهر ولا ينافيه سقوط الدم على القول به لانه لم ينعى آخر لا يقال يمتنع عليها المكث  
فكيف تؤمر به لانا نقول يستثنى الفرض وهذا منه بصرى اقول صرح الونائى بعدم وجوبه على المتحيرة  
وقول الشارح للشك الخ كالصريح في عدم الوجوب ايضا (قوله لادم عليها) اى الا ان وقع الترتك في مردها  
المحكوم بانه ظهر كذا في فتح الجواد ووجه ظاهر بصرى وفى الونائى مثله الا قوله كذا الخ (قوله اى يجب  
جبرها) اى لا خلاف في الجبر كما في الشرح والروضة وانما الخلاف في كونه واجبا او مندوبا والاصح انه  
مندوب بخلاف ما توهمه عبارة المصنف معنى ونهاية قول المتن (فخرج) اى من مكة او منى نهاية ومعنى (قوله  
او غيره) اى او ناسيا او جاهلا بوجوبه نهاية ومعنى قول المتن (وعاد الخ) اى وطاف للوداع كما صرح به في  
المحرر واما اذا عاد ليطوف فبات قبل ان يطوف لم يسقط الدم فلا وجه لاسقاط ما ذكره المحرر انتهى  
معنى ونحوه في النهاية وكلام الشارح في مختصر الايضاح يقتضى ايضا انه لا بد في سقوطه من العود والطواف  
وهو على اطلاقه او بقيد بما اذ لم يكن العود بقصد الاعراض عن السفر لتبين ان سفره لم يكن موجبا  
بحسب نفس الامر كل محتتمل بصرى اقول ظاهر كلام النهاية والمعنى انه على اطلاقه وكلام الونائى كالصريح  
لوفارق عقبة مكة الى ما يجوز فيه القصر وعاد ودخلها فور اتم خرج فهل يحتاج هذا الخروج لوداع لانه  
خروج جديد او لبطان الوداع السابق بعوده الى مكة او يفصل بين ان يكون عودته لما يتعلق بالسفر كاخذ حاجة  
للسفر فلا يحتاج لاعادته لانه في معنى الماكث لحاجة السفر او لغيره فيحتاج لاعادته فيه نظر فليرجع واطلق  
مر في تقريره في جواب سائل وجوب الاعادة (قوله لزمته) اى الاعادة (قوله على الاوجه) ولا وجه لزوم  
الاعادة ان يمكن والا فلا شرح مر (قوله عمدا او غيره) اى او جهلا وفي شرح العباب ويظهر فيمن خرج تاركا  
له عمدا عالما وقد لزمه انه ان كان عازما على العود له قبل مرحلتين اى وقبل وصول وطنه لم ياتم والا ثم وان

فيه عبارته وفي ترك كله أو بعضه ولو خطوة عمد أو سهواً لم لازم كدم التمتع بالم بعد الى مكة قبل مسافة القصر منها أو وصوله محل اقامته أصلاً أو عزماً أو نيّة يطف أي مالم يوجد العود والطواف معا أو الا فلا دم أن وجد معافان وجد العود فقط فالدم ويجب العود على من لم يصلهما وإن كان ناسياله أو جاهلاً بوجوبه اه (قوله من مكة) أي أو منى نهاية ومعنى (قوله نظير ما يأتي) أي في تفسير حاضر المسجد الحرام (قوله أي بان أنه لم يجب الخ) وفي شرح العباب ويظهر فيمن خرج تاركاً له عادماً عالماً وقد لزمه أنه إن كان عازماً على العود له قبل مرحلتين أي وقبل وصول وطنه لم ياتهم والا ثم وإن عاد فالعود مسقط للدم لا للآثم انتهى اه سم عبارة الكردى على بافضل وترك طواف الوداع بلا عذر ينقسم على ثلاثة أقسام أحدها لا دم ولا آثم وذلك في ترك المسنون منه وفيمن بقى عليه شيء من أركان النسك وفيمن خرج من عمران مكة لحاجته ثم طرأ له السفر ثانيها عليه الآثم ولا دم وذلك فيما إذا تركه عادماً عالماً وقد لزمه بغير عزم على العود ثم عاد قبل وصوله لما يستقر به الدم فالعود مسقط للدم لا للآثم ثالثها عليه الآثم والدم وذلك في غير ما ذكر من الصور اه (قوله وعوده ههنا) أي فيما إذا لم يصل مسافة القصر (دون ما يأتي) أي دون ما إذا وصلها (واجب) أي وإن خرج ناسياً أو جاهلاً لطواف الوداع نهاية ومعنى (قوله وقد بلغ مسافة القصر) هلا قال أو وطنه أخذاً مما تقدم ثم رايته في شرح العباب قال والذي يظهر أن محل الإقامة في حق من سفره دون مرحلتين بناءً على ما مر عن المجموع كالمرحلتين فيما تقرر فيجب العود له قبل وصوله ويسقط به الدم لأن عاد بعد وصوله سواء أيس أم لا خلافاً لشيخنا انتهى اه سم عبارة البصري قوله مسافة القصر أو نحو وطنه ولم يظهر وجه إسقاطه هنا اه وقد يقال تركه اكتفاءً بذكره في مقابله (قوله وإن فعله) أي الطواف وكان الأولى ذكره بعد قوله فلا يسقط الدم أو قبل قوله وقد بلغ الخ مع حذف أن (قوله بما ذكر) أي يلزم مسافة القصر أو نحو وطنه (قوله ومثلها مستحضة نفرت في نوبة حيضها) أي بخلافه في نوبة طهرها قال في شرح العباب وفي الجواهر وغيرها كالمجموع ونص عليه في الأم وجرى عليه الأئمة إذا نفرت المستحضة فإن كان يوم حيضها فلا طواف عليها أو طهرها لم يزلها ولورات امرأة ما فنصرت بلا وداع ثم جاوز خمسة عشر نظراً الى مردها السابق في الحيض فإن بان أنها تركتها في طهرها فالدم أو في حيضها فلا دم انتهى اه سم عبارة الوائى وأما المستحضة فإن سافرت في نوبة حيضها فكذلك لا واجب أن امتن التلويث اه (قوله وذو جرح الخ) أي ومن به سلس بول أو نحوه ولا يكلف الحشو والعصب ونائى (قوله أو بعد ذلك الخ) أي ولو في الحرم نهاية ومعنى (قوله لم يلزمها الخ) ولو رجعت لحاجة بعد ما طهرت أتجه وجوب الطواف نهاية ووائى (قوله لا إذن الخ) ومن حاضت قبل طواف الإفاضة تبقى على أحرارها وإن مضى عليها أعم نعم لو عادت الى بلدها أي شرعت في العود فيه وهي محرمة عادمة للنفقة ولم يمكنها الوصول للبيت الحرام كان حكمها كالمنحصر فتحتل بذبح شاة أو تقصير وتنوى التحلل كقوله بعض المتأخرين وإيده بكلام في المجموع وبحث بعضهم أنها إن كانت شافعية تقلد الإمام أبا حنيفة أو أحمد على إحدى الروايتين عنده في أنها تهجم وتطوف بالبيت ويلزمها بدنة وتائم بدخولها المسجد حائضاً ويجزئها هذا الطواف عن القرص لما في بقائها على الأحرار من المشقة نهاية ومعنى قال ع ش قوله فتحتل بذبح شاة الخ أي ويبقى الطواف في ذمتها الى أن تعود فتحرم وتأتى به فإن ماتت ولم تعد حج عنها كما تقدم (مسئلة) قال الشيخ منصور العطار لوى سئل شيخنا سم

من مكة لأن الوداع للبيت فناسب اعتبار مكة لأنها أقرب نسبة اليه من الحرم وقيل من الحرم نظير ما يأتي ويرده ما تقرر من الفرق (سقط الدم) أي بان أنه لم يجب لأنه لم يبعد عن مكة بعداً يقطع نسبته عنها وعوده هنا دون ما يأتي واجب أن امكنه (أو) عاد وقد بلغ مسافة القصر سواء أعاد منها أو (بعدها) وإن فعله (فلا) يسقط الدم (على الصحيح) لاستقراره بما ذكر (والحائض) والنفساء ومثلها مستحضة نفرت في نوبة حيضها وذو جرح نصاح يخشى منه تلويث المسجد (النفر بلا) طواف (وداع) تخفيفاً عنها كافي الصحيحين نعم أن طهرت أو انقطع ما يخرج من الجرح قبل مفارقتها ما لا يجوز القصر فيه مما مر لزماً العود لتطوف أو بعد ذلك لم يلزمها لا إذن لها في الانصراف

عاد فالعود مسقط للدم لا للآثم اه (قوله وقد بلغ مسافة القصر) هلا قال أو وطنه أخذاً مما تقدم ثم رايته في شرح العباب قال والذي يظهر أن محل الإقامة في حق من سفره دون مرحلتين بناءً على ما مر عن المجموع كالمرحلتين فيما تقرر فيجب العود له قبل وصوله سواء أيس أم لا خلافاً لشيخنا اه (قوله ومثلها مستحضة نفرت في نوبة حيضها) بخلافه في نوبة طهرها قال في شرح العباب وفي الجواهر وغيرها كالمجموع ونص عليه في الأم وجرى عليه الأئمة إذا نفرت المستحضة فإن كان يوم حيضها فلا طواف عليها أو طهرها لم يزلها ولورات امرأة ما فنصرت بلا وداع ثم جاوز خمسة عشر نظراً الى مردها السابق في الحيض فإن بان أنها تركتها

عن امرأة شافعية المذهب طافت للأفاضة بغير ستره معتبرة جاهلة بذلك أو ناسية ثم توجهت الى بلاد اليمن فكحت شخصاً تبين لها فساد طوافها فأرادت أن تقلد أبا حنيفة في صحته لتصير به حلالاً وتبين صحة النكاح وحيث ذهب يصح ذلك ويتضمن صحة التقليد بعد العمل فاقى بالصحة وأنه لا محذور في ذلك ولما سمعت عنه ذلك اجتمعت به فأتى كنت احفظ عنه خلافه في العام الذي قبله فقال هذا هو الذي اعتقده واقى به بعض الافاضل ايضا تباعله وهي مسألة مهمة كثيرة الوقوع واشباهها ومراده باشباهها كل ما كان مخالفاً للمذهب الشافعي مثلاً وهو صحيح على بعض المذاهب المعتبرة فاذا فعله على وجه فاسد عند الشافعي وصحيح عند غيره ثم علم بالحال جازله أن يقلد القائل بصحته فيما مضى وفيما يأتي فتترتب عليه احكامه فتنبه له فانه مهم جداً وينبغي أن اتمم الاقدام باق حيث فعله عالمنا ش (قوله وبه الخ) اى بالتعليل المذكور (قوله) والحق بها المحب الطبري (الخ) والاظهر اللاحق وان نظريه الاذرى وبحوث لزوم القدية شرح مر اه سم وبصرى عبارة الونائى ولا يسقط اى طواف الوداع بالجل والنسيان بخلاف الاكره والخوف من ظالم على نفس او مال او عضو او بضع او اهل او حيوان محترم له ولغيره او اختصاصه او غير ذلك من كل محترم الخوف من غريم وهو معسر اه (قوله) ثم بحث وجوب الدم قال الشارح في الحاشية وهو ظاهر ولا يلزم من جواز النفر ترك الدم بصرى (قوله بان منعها) اى من المسجد سم قول المتن (ويسن الخ) قال القاضي ابو الطيب قال الشافعي رحمه الله تعالى يسن لمن فرغ من طواف الوداع ان يأتى بالمتزم فيلصق بطنه وصدره بمحائط البيت ويبسط يديه على الجدار فيجعل اليمنى مما يلي الباب واليسرى مما يلي الحجر الاسود ويدعو بما أحب اى بالمأثور وغيره لكن المأثور افضل ومنه اللهم البيت بيتك والعبد عبدك وابن امك حملتى على ما سخرت لى من خلقك حتى صيرتني في بلدك وبلغتني نعمتك حتى اعنتني على قضاء مناسكك فان كنت رضية عني فارد دعني رضا والافن الآن قبل ان تنأى عن بيتك دارى ويبعد عنه مزارى وهذا وان انصرف اى ان اذنت لى غير مستقبل بك ولا يبيتك ولا راغب عنك ولا عن بيتك اللهم فاصحبنى العافية في بدنى والعصمة في دينى واحسن مقبلى وارزقنى العمل بطاعتك ما بقيتني وما زاد فحسن وقد زيد فيه واجمع لى خيرى الدنيا والاخرة انك قادر على ذلك ثم يصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ولو كانت حائضاً ونفساء استحب لها الايتان بجميع ذلك كيباب المسجد ثم تمضي ويسن ان يزور الاماكن المشهورة بالفضل بمكة وهي ثمانية عشر موضعاً وان يكثر النظر الى البيت ايماناً واحتساباً بالمرء واليهيبقى في شعب الايمان ان الله كل يوم و ليلة عشرين ومائة رحمة تنزل على هذا البيت ستون للطائفين واربعون للمصلين وعشرون للناظرين وحكمة ذلك كما افادها السراج البلقيني ظاهرة اذ الطائفون جمعوا بين ثلاث طواف وصلاة ونظر فصار لهم بذلك ستون المصلون فاتهم الطواف فصار لهم اربعون والناظرون فاتهم الطواف والصلاة فصار لهم عشرون ويستحب ان يكثروا من الصدقة وانواع البر والقربات فان الحسنه هناك مائة الف حسنة ونقل عن الحسن البصرى رضى الله تعالى عنه انه يستجاب الدعاء في خمسة عشر موضعاً بمكة في الطواف والمتزم وتحت المزاب وفي البيت وعند زمزم وعلى الصفا والمروة وفي السعي وخلف المقام وفي عرفات ومزدلفة ومنى وعند آجرات الثلاث وظاهره انه لا فرق في ذلك بين ان يكون الداعي في نسك اولاً ولا نهاية وكذا في المعنى الا قوله مروحة ذلك الى ويستحب وقوله مر وظاهره الخ قال المعنى ولفظ من الان يجوز فيه ضم الميم وتشديد النون وهو الاجود وكسر الميم وتخفيف النون مع فتحها وكسر هاء قاله في المجموع ثم قال منها اى الثمانية عشر بيت المولد وبيت خديجة ومسجد دار الارقم والغار الذي في ثور والذي في حراء وقد اوضحها المصنف في مناسكه اه (قوله او معنوى) اى كالذنوب ونأى (قوله) وان يقصد به نيل مطلوباته الخ فقد شربه جماعة من العلماء فقالوا مطلوبهم ويسن الدخول الى البئر والنظر فيها وان ينزع منها بالدلو الذي في طهرها فالدلم او في حوضها فلا دم اه (قوله) والحق بها المحب الطبري (الخ) والاظهر اللاحق وان نظريه الاذرى وبحوث لزوم القدية شرح مر اه (قوله بان منعها) اى من المسجد

وبه فارقت ما مر فيمن خرج بلا وداع والحق بها المحب الطبري من خاف نحو ظالم او غريم وهو معسر وفوت رفقته ونظر فيه الاذرى ثم بحث وجوب الدم وفرق بان منعها عزيمة بخلاف هؤلاء (ويسن) لكل احد (شرب ماء زمزم) للمأى خبر مسلم انها مباركة وانها طعام طعم اى فيها قوة الاعتناء الايام الكثيرة لكن مع الصدق كاقوع لابي ذر رضى الله عنه بل نال حله وزاد سمه زاد ابو داود والطيالسي وشفاء سقم اى حتى او معنوى ومن ثم سن لسكل احد شربه وان يقصد به نيل مطلوباته الدنيوية والاخرية لخبر ماء زمزم لما شرب له سنده حسن بل صحيح كما قاله ائمة وبه يرد على من طعن فيه بما لا يجدى

ويسن عند أرادة شربه الاستقبال والجلوس وقيامه صلى الله عليه وسلم لبيان الجواز ثم اللهم انه بلغني ان رسولك محمد صلى الله عليه وسلم قال ما زمزم لما شرب له اللهم اني اشر به لكذا (١٤٤) اللهم فافعل لي ذلك بفضلك ثم يسمي الله تعالى ويشربه ويتنفس ثلاثا وان يتصلع منه أى

يتملى ويكره نفسه عليه  
الخبر ابن ماجه اية ما بينا  
وبين المنافقين انهم لا  
يتصلعون من ماء زمزم  
وان ينقله الى وطنه استشفاء  
وتبركا له ولغيره ويسن  
تحرى دخول الكعبة  
والاكثار منه فان لم يتيسر  
ففى الحجر منها وان يكثر  
الدعاء والصلاة فى جوانبها  
مع غاية من الخضوع  
والخشوع وغض البصر  
وان يكثر من الطواف  
والصلاة وهى افضل منه  
ولو للغباء كما مروا وان تحتم  
القران بمكة لان بها نزل  
اكثره ومن الاعتاروه هو  
افضل من الطواف كما مروا  
(و) يسن بل قيل يجب  
واتصرله والمنازع فى طلبها  
ضال مضل (زيارة قبر رسول  
الله صلى الله عليه وسلم) لكل  
احد كما بينت ذلك مع ادلتها  
وادبها وجميع ما يتعلق  
بها فى كتاب حافل لم اسبق  
الى مثله سميت الجوهر المنتظم  
فى زيارة القبر المكرم وقد  
صح خبر من زارنى وجبت له  
شفاعتي ثم اختلف العلماء  
ايما الاولى فى حق مرید  
الحج تقديمها على الحج او  
عكسه والذى يتجه فى ذلك  
ان الاولى لمن مر بالمدينة  
المشرفة ولمن وصل مكة  
الوقت متسع والاسباب

عليها ويشرب وان ينضح منه على راسه ووجهه وصدره قال الماوردى نهاية ومعنى (قوله ويسن) الى  
المتن فى المعنى الا قوله وقيامه الى ثم اللهم وكذا فى النهاية الا قوله الخبر ابن ماجه الى وان ينقله (قوله لبيان  
الجواز) أى ولا زحام ونائى زاد المناوى فى شرح الشمايل وابتلال المكان مع احتمال النسخ فقد روى  
عن جابر انه لما سمع رواية من روى انه شرب قائما قال قد رايت صنع ذلك ثم سمعته بعد ذلك ينهى عنه وحيث  
علت ان فعله لبيان الجواز عرفت سقوط قول البعض انه يسن الشرب من زمزم قائما اتباعا له وزعم ان النهى  
مطلق وشربه من زمزم مقيد فلم يتوارد على محل واحد رد بان ليس النهى مطلقا بل عام فالشرب من زمزم  
قائما من افراده فدخل تحت النهى فوجب حمله على انه لبيان الجواز اه (قوله ثم اللهم انه الخ) أى ثم ان  
يقول اللهم الخ وكان ابن عباس اذا شربه يقول اللهم اني اسالك علما نافعا ورزقا واسعا وشفاء من كل داء نهاية  
زاد المعنى وقال الحاكم صحيح الاسناد اه (قوله ماء زمزم لما شرب له) هل هو شامل لما شربه بغير حمله ع ش  
أى كما هو ظاهر اطلاق الحديث (قوله اللهم اني اشر به لكذا الخ) ويذكر ما يريدنا ودنيا نهاية ومعنى قال  
ع ش ظاهره ان ذلك خاص بالشارب نفسه فلا يعتداه الى غيره ويحتمل تعدى ذلك الى الغير فاذا شربه انسان  
بقصد ولده واخيه مثلا حصل له ذلك المطلوب ولا مانع منه اذا شربه بنية صادقة ونقل عن شيخنا العلامة  
الشورى ما يخالف ما ذكرناه فليراجع اه (قوله ويشربه) أى مصافا لعب يورث وجع الكبد ونائى  
(قوله ويتنفس ثلاثا) أى ويحمد بعد كل نفس كما يسمي اول كل شرب وقال السيد الشلى والاولى شربه لشفاء  
قلبه من الاخلاق الذميمة ولتحليته بالاخلاق العلية اه ثم يعود الى الحجر فيستلمه ويقبله ثلاثا ويسجد عليه  
كذلك ثم ينصرف كالمحتزن لتقام وجهه مستدرا البيت ولا يمشى القهقري ولا منحرفا ولا ملفتا ونائى وعبرة  
النهاية ويسن ان ينصرف تلقاء وجهه مستدرا بالبيت كما صححه المصنف فى مجموع ويكثر الالتفات الى ان  
يغيب عنه كالمحتزن المتأسف على فراقه ويقول عند خروجه من مكة الله اكبر ثلاثا لا اله الا الله وحده لا شريك  
له له الملك وله الحمد وهو على كل شىء قدير ايون عابدون ربنا حامدون صدق الله وعده ونصر عبده  
وهزم الاحزاب وحده اه وكذا فى المعنى الا انه ضعف سن الالتفات فقال وقيل يخرج وهو ينظر اليه الى ان  
يغيب عنه مبالغه فى تعظيمه وجرى على ذلك صاحب التنبية وقيل يلتفت اليه بوجهه ما يمكنه كالمحتزن على  
فراقه وجرى على ذلك ابن المقرئ اه (قوله وان يتصلع الخ) معطوف على شرب ماء زمزم (قوله ويسن الخ)  
أى كل احد حتى النساء اتفاقا ولو لغير حاج ومعمتر ونائى (قوله ويسن تحرى دخول الكعبة) أى ما لم يؤذ  
او يتأذى بزحام او غيره وان يكون حافيا وان لا يرفع بصره الى سقفة ولا ينظر الى ارضه تعظيما لله تعالى وحياء  
منه وان يصلى فيه ولو ركعتين والافضل ان يقصد مصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بان يمشى بعد دخوله  
الباب حتى يكون بينه وبين الجدار الذى قبل وجهه قريبا من ثلاثة اذرع نهاية ومعنى (قوله وان يكثر الخ)  
أى فى داخل الكعبة (قوله وغض البصر) أى من النظر الى سقفة او ارضه (قوله والمنازع الخ) هو ابن تيمية  
ومن تبعه من الفرقة الضالة المشهورة فى مناباى هواية خذلهم الله تعالى (قوله وما وهته) الى الفصل فى  
النهاية والمعنى الا قوله وان كان فى سنده مقال (قوله انها للحجيج كد) وحكم المعتمر كالحاج فى تاكدها له  
وتسن زيارة بيت المقدس وزيارة الخليل صلى الله عليه وسلم ويسن لمن قصد المدينة الشريفة زيارة قبره صلى الله  
عليه وسلم ان يكثر فى طريقه من الصلاة والسلام عليه صلى الله عليه وسلم ويزيد فيها اذا ابصر اشجارها مثلا  
ويسال الله تعالى ان ينفعه بهذه الزيارة ويتقبلها سنة وان يغتسل قبل دخوله كما مروا بليس انظف ثيابا فاذا  
دخل المسجد قصد الروضة وهى ما بين القبر والمذبح وصلى تحية المسجد بمجنب المنبر وشكر الله تعالى بعد فراغها  
على هذه النعمة ثم يأتى القبر الشريف فيستقبل راسه ويستدبر القبلة ويعدعنه نحو اربعة اذرع ويقف  
ناظرا الى اسفل ما يستقبله فى مقام الهيبة والجلال فارغ القلب من علائق الدنيا ويسلم عليه صلى الله عليه

متوفرة تقديمها فان اتقى شرط من ذلك سن كونها (بعد فراغ الحج) وما وهته عبارة من قصر ندب الزيارة او هى وما قبلها وسلم  
على الحاج غير مراد وانما المراد انها للحجيج اكد لان تركهم لها وقد اتوا من اقطار بعيدة وقرى بوا من المدينة قبيح جدا كما يدل له خبر من حج

وسلم الخبر ما من أحد يسلم على الأرد الله على روحى حتى أرد عليه السلام وأقل السلام عليه السلام عليك يا رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يرفع صوته ناديا معه ﷺ كما كان في حياته ثم يتأخر إلى صوب يمينه قدر ذراع فيسلم على أبى بكر رضى الله تعالى عنه فان رأسه عند منكب رسول الله ﷺ ثم يتأخر قدر ذراع آخر فيسلم على عمر رضى الله تعالى عنه كما رواه البيهقي عن ابن عمر أنه كان إذا قدم من سفره دخل المسجد ثم أتى القبر الشريف فقال السلام عليك يا رسول الله السلام عليك يا أبا بكر السلام عليك يا ابتاه ثم يرجع إلى موقفه الأول قبالة وجهه ﷺ ويتوسل به في حق نفسه وليستشفع به إلى ربه ثم يستقبل القبلة ويدعو لنفسه ولمن شاء من المسلمين وإن يأتى سائر المشاهد بالمدينة وهى نحو ثلاثين موضعا يعرفها أهل المدينة ويسن زيارة البقيع وقبا وباقى بئر اريس فيشرب منها ويتوضأ وكذلك بقية الأبار السبعة وقد نظمها بعضهم فقال

اريس وغرس رومة وبضاعة كذا بصة قل بئر حاء مع العهن

وينبغي المحافظة على الصلاة في مسجده الذى كان في زمنه فالصلاة فيه بالف صلاة وليحذر من الطواف بقبره عليه الصلاة والسلام ومن الصلاة داخل الحجر بقصد تعظيمه ويكره الصاق الظهر والبطن بجدار القبر كراهة شديدة ومسحه باليد وتقبيله بل الأدب أن يبعد عنه كالوكان يحضرته ﷺ في حياته ويسن أن يصوم بالمدينة ما أمكنه وأن يتصدق على جيران رسول الله ﷺ المقيمين والغرباء بما أمكنه وإذا أراد السفر استحب أن يودع المسجد بركتين ويأتى القبر الشريف ويعيد السلام الأول ويقول اللهم لا تجعله آخر العهد من حرم رسول الله ﷺ ويسرلى العود إلى الحرمين سبيلا سهلا وأزرقى العفو والعافية في الدنيا والآخرة وردنا إلى أهلنا سالمين غانمين وينصرف تلقاء وجهه ولا يمشى القهقري ولا يجوز لأحد استصحاب شيء من الأكر المعمولة من تراب الحرمين ولا من الأباريق والكبران المعمولة من ذلك ومن البدع تقرب العوام بكل التمر الصيحاني في الروضة نهاية ومعنى قال ع ش قوله لم ير الله على روحى أى نطقى فلا يردان الانبياء أحياء في قبورهم وقوله لم يرتقبيله ظاهره وإن قصد به التعظيم لكن مرفى الجنائز بعد نقل كراهة تقبيل التابوت مانصه نعم أن قصد بتقبيل أضرحتهم التبرك بركه كما أفتى به الوالد رحمه الله فيحتمل مجي ذلك هنا ويحتمل الفرق بأنهم حافظوا على التباعد عن التشبه بالنصارى هنا حيث بالغوا في تعظيم عيسى حتى ادعوا فيه ما ادعوا ومن ثم حذروا كل التحذير من الصلاة داخل الحجر بقصد التعظيم

﴿فصل في أركان النسكين وبيان وجوه ادائهما﴾ وما يتعلق به (قوله في أركان النسكين) إلى قوله وبأتى في الهبة في النهاية والمعنى إلى الاقوله الصحيح كما بينه الأئمة وقوله واليه يميل إلى المتن (قوله وبيان وجوه) الانسب تقديم لفظة البيان على قوله أركان (قوله به) أى بما ذكر من الأركان والوجوه قول المتن (الأحرام) (فرع) هل يأتى فيمن لم يميز الفروض من السن ما تقرر في الصلاة حتى لو اعتقد بفرض معين فلا يصح أو يفرق أن النسك شديد التعلق ولهذا نوى النفل وقع عن نسك الإسلام فديتجه الفرق فيصح مطلقا وإن لم يميز واعتقد بفرض معين فلا فيلما مل سم على حج أقول الأقرب عدم الفرق ويؤيده قول حج بعد قول المصنف وشرط صحته الإسلام الخ ولو حصل أى العلم بالكيفية بعد الأحرام وقبل تعاطى الأفعال كفى فلا يس شرط الانعقاد الأحرام الذى الكلام فيه بل يكفي لانعقاده تصويره بوجه اه ووجه التأييد أن قوله لو حصل بعد الأحرام وقبل تعاطى الأفعال كفى صريح في أنه إن لم يحصل له العلم بالكيفية لا قبل الأحرام ولا بعده لم يكف وعليه فيكون المعبر فيه عين ما يعتبر في الصلاة بلا فرق غايته أنه يعتبر في الصلاة حال النية وفي الحج لا يعتبر ذلك ع ش و مال الونائى إلى ما مر عن سم فقال بعد كلام مانصه ولذا قال حج في حاشية الفتح الواجب عند نية الحج تصور كيفيته بوجه وكذا عند الشروع في كل من أركانه اه وفي التحفة يكفي لانعقاده تصويره بوجه أهو لو نوى بالفرض التطوع لم يضرب لأن النسك شديد التعلق ولذا استقر سم أنه يصح عن لم يميز الفروض

﴿فصل في أركان النسكين وبيان وجوب ادائهما وما يتعلق به﴾ (فرع) هل يأتى فيمن لم يميز الفروض من

ولم يزرني فقد جفائي وان  
كان في سنده مقال  
﴿فصل﴾ في أركان  
النسكين وبيان وجوه  
أدائهما وما يتعلق به (أركان  
الحج خمسة الأحرام) به

أى نية الدخول فيه أو مطلقاً (١٤٦) صرفه إليه (والوقوف والطواف) أجماعاً في الثلاثة (والسعى) للخبر الصحيح كما بينه الأئمة أسعوا

من السنن وإن اعتقد بقرض معين فلا اه (قوله أى نية الدخول) فسره فيما سبق بالدخول في النسك وعدل  
هنا إلى نية الدخول لانه الملائم للركنية ع ش (قوله أو مطلقاً) عطف على قوله به (قوله أجماعاً) أى  
ولخبرائنا الأعمال بالنيات في الأول وخبر الحج عرفة في الثاني وقوله تعالى ريطوفاً بالبيت العتيق في  
الثالث والمراد طواف الافاضة نهاية ومعنى (قوله أسعوا فان الله الخ) هذا الحديث ضعفه النووي قال  
السبكي فالدليل خذوا عنى مناسكتكم سم على المنهج ويمكن ان يجاب بان ذلك الحديث مبين لقوله تعالى ان  
الصفاح وبيان المراد من الآيات يجوز الاستدلال عليه بالا حادى الضعيفة ع ش (قوله لتوقف التحلل  
عليه الخ) أى كالطواف نهاية ومعنى (قوله كما هو الخ) الاول وهو الخ (قوله مع انه لا بد له) أى مع عدم جبره  
بالدم فلا يراد الرمي عميرة وسم (قوله وله ركن سادس هو الترتيب الخ) أى للاتباع مع خبر خذوا عنى  
مناسكتكم نهاية ومعنى (قوله وماعدا الوقوف الخ) أى الاسعى لجوازه قبل الوقوف بعد طواف القدوم سم  
ويغنى عن زيادة هذا الاستثناء رجاء قول الشارح الآتى ان لم يكن سعى الخ الى هذا أيضاً (قوله وماعداها الخ)  
عبارة النهاية والمغنى وأما واجباته فخمسة أيضاً الاحرام من الميقات والرمي في يوم النحر وأيام التشريق  
والمبيت بمزدلفة والمبيت ليلالى منى واجتباب محرمات الاحرام واما طواف الوداع فقد مر انه ليس من المناسك  
فعلى هذا لا يعد من الواجبات فهذه تجبر بدم وتسمى ابعاضاً وغيرها يسمى هيئة اه (قوله لذلك) أى لشمول  
الدالة السابقة لها وواجب العمرة شيئاً من الاحرام من الميقات واجتباب محرمات الاحرام نهاية ومعنى (قوله  
في كلها) محله في المستقلة كما هو ظاهر اما عمرة القارن فلا بصري (قوله على ايضاً) أى لفظة ايضاً قول المتن  
(النسكان) أى الحج والعمرة ع ش (قوله على اوجه ثلاثة) أى فقط ولهذا عبر بجمع القلة ووجه الحصر في  
الثلاثة ان الاحرام ان كان بالحج او بالعمرة فالتنعق او بهما فالقرن على تفصيل وشروط بعضها  
ستاقى وعلم من هذا انه لو اتى بنسك على حدة لم يكن شيئاً من هذه الالوجه كما يشير اليه قوله النسكان بالثنية نهاية  
ومعنى (قوله والنسك من حيث هو الخ) ظاهر كلامه بل صريحه ان تادية النسك من حيث هى منحصرة في  
الصورتين وهو محل تأمل فالاولى ما ذكره صاحب المغنى والنهاية من انها تتحقق بالثلاثة الاول ايضاً فيكون  
لها خمسة اوجه بصري عبارة سم كان ينبغي أن يعبر بقوله والنسك الواحد عبارة شرح مر أى والخطيب  
اما اداء النسك من حيث هو فعلي خمسة اوجه الثلاثة المذكورة وان يحرم بحجة فقط او عمرة فقط انتهت اه  
اى ولا ياتى بالآخر من عامه رشيدى (قوله بالحج وحده الخ) اى يؤدى بالحج الخ ويحتمل ان المقدّر صادق  
فيندفع به ما مر آفاً عن البصري وسم (قوله وعنها الخ) اى عن هاتين الصورتين قول المتن (الافراد)  
اى الافضل ويحصل (بان يحج الخ) اما غير الافضل فله صورتان احدهما ان ياتى بالحج وحده في سنة  
الثانية أن يعتزم قبل اشهر الحج ثم يحج من الميقات على ما ياتى نهاية ومعنى وياتى في الشرح ما بو افقه (قوله أو  
دونه) تركه مر اى والخطيب و (قوله وكذا لو احرم الخ) تركه ايضاً مر والخطيب اه سم اى حملاً  
لكلام المصنف على الافراد الاكمل (قوله ولو من ادنى الحل) الانسب ولو من مكة بصري اقول يمنع  
الانسية قول المصنف كاحرام المسكى وايضاً يتكرر مع قول الشارح وكذا لو احرم الخ (قوله نعم) الى

فان الله كتب عليكم السعى  
(والحلق) او التقصير (اذا  
جعلناه نسكاً) كما هو المشهور  
كما رتوقف التحلل عليه  
مع انه لا بد له وله ركن  
سادس هو الترتيب في معظم  
ذلك اذ يجب تأخير الكل  
عن الاحرام وماعدا الوقوف  
عنه والسعى عن طواف  
الافاضة ان لم يكن سعى بعد  
القدوم وجرى في المجموع  
على انه شرط واليه يميل  
كلامه هنا ومر في ترتيبه  
نحو الوضوء والصلاة ما يؤيده  
الاول (ولا تجبر) الاركان  
ولا بعضها بدم ولا غيره  
لانعدام الماهية بانعدام  
بعضها وماعداها ان جبر  
بدم كالرمي سبى بعضاً والاسنى  
هيئة (وما سوى الوقوف  
أركان في العمرة ايضاً)  
لذلك لكن الترتيب هنا في  
كلها وياتى في الهبة الكلام  
على ايضاً بما ينبغي مراجعته  
(ويؤدى النسكان على  
أوجه) ثلاثة تاتى والنسك  
من حيث هو بالحج وحده  
وبالعمرة وحدها وعنها  
احترز بالثنية (احدها  
الافراد بان يحج) من  
الميقات أو دونه (ثم يحرم  
بالعمرة) ولو من أدنى  
الحل (كاحرام المسكى)  
وكذا لو احرم من الحرم  
لان الاثم والدم لا دخل لها  
في التسمية كما هو واضح  
نعم قد يؤثران في الافضلية  
الآتية (ويأتى بعملها) وقد

السنن ما تقرر في نحو الصلاة حتى لو اعتقد بقرض معين فلا لم يصح أو يفرق بان النسك شديد التعلق ولهذا  
لنوى النفل وقع عن نسك الاسلام قد يتجه الفرق فصيح مطلقاً وان لم يميزو اعتقد بقرض معين فلا فليست  
(قوله وماعدا الوقوف) أى الاسعى لجوازه قبل الوقوف بعد طواف القدوم (قوله ثلاثة) لذلك عبر بجمع  
القلة فقال على اوجه (قوله والنسك من حيث هو) كان ينبغي أن يعبر بقوله والنسك الواحد (قوله والنسك  
من حيث هو الخ) عبارة شرح مر اما اداء النسك من حيث هو فعلي خمسة اوجه الثلاثة المذكورة وان  
يحرم بحجة فقط او عمرة فقط انتهت (قوله في المتن الافراد) أى الافضل فله صورتان احدهما ان ياتى بالحج  
وحده في سنة الثانية أن يعتزم قبل اشهر الحج ثم يحج من الميقات على ما ياتى شرح مر (قوله او دونه) تركه  
مر (قوله وكذا لو احرم الخ) تركه ايضاً مر (قوله وعلى ما اذا اعتمر الخ) عبارة الباب ومنه كذا في شرحه

يطلق على الاتيان بالحج وحده وعلى ما اذا اعتمر قبل أشهر الحج ثم حج فحصره في اتي المتن باعتبار الأشهر قوله

أو الأصل وواضح أن تسمية الأول افراد المراد به مجرد التسمية المجازية لا غير اذ لا خلل له (١٤٧) في الافضلية وأما الثاني قسميته افراد

حقيقة شرعية فهو من صور  
الافراد الافضل قال جمع  
متقدمون بلا خلاف  
واقدم محققو المتأخرين  
ولا ينافيه تنقيح المجموع  
وغيره افضليته بان يحج  
ثم يعتمر لان ذلك انما هو  
ليان انه الافضل على  
الاطلاق خلافا لمن زعم  
ان الاول هو الافضل على  
الاطلاق ولا ينافي ذلك ايضا  
ما يأتي أن الشروط الآتية  
انما هي شروط لوجوب  
الدم لا لتسميته تمتعا ومن ثم  
أطلق غير واحد كالشيخين  
على ذلك انه تمتع لان المراد  
انه يسمى تمتعا لغويا أو  
شرعيا لكن مجاز الاحقة  
لاستحالة اجتماع الافراد  
الحقيق والتمتع الحقيقي على  
شيء واحد فتأمل (الثاني  
القران بان يحرم بهما معا  
(من الميقات) اودونه  
لكن بدم (ويعمل عمل  
الحج) فيه اشارة الى اتحاد  
مقاتهما في المكي وان المغرب  
حكم الحج فيجزئه الاحرام  
بهما من مكة لا العمرة فلا  
يلزمه الخروج لادنى الحل  
(فيحصلان) اندراجا  
للاصغر في الاكبر للخبر  
الصحيح من احرم بالحج  
والعمرة اجزأه طواف  
واحد وسعى عنهما حتى  
يحل منهما جميعا وفي  
الصحيحين نحوه وهذه  
أصل صور القران فالخصر

قوله وواضح في النهاية والمغنى (قوله أن تسمية الاول) أي الاتيان بالحج وحده سم (قوله المراد به الخ)  
جملة خبر ان (قوله اذ لا دخل له) أي لا لاول (قوله واما الثانية) أي ان يعتمر قبل اشهر الحج ثم يحج سم  
(قوله قال جمع الخ) منهم القاضي حسين والامام مغنى (قوله ولا ينافيه) أي كون الثاني من صور  
الافراد الافضل (قوله لان ذلك) أي التقييد (قوله انه الخ) أي المقيّد (قوله ان الاول) يعني ان يعتمر  
قبل اشهر الحج ثم يحج وانما سماه هنا بالاول على خلاف سابق كلامه نظرا الى تقدمه في الذكر هنا على  
المقيّد الذي ذكره بعد عن المجموع وغيره وقول الكردي قوله ان الاول أي الثاني الغير المقيّد فيه  
ما لا يخفى (قوله على ذلك) أي ان يعتمر قبل اشهر الحج ثم يحج (قوله لان المراد الخ) متعلق بقوله ولا ينافي  
ذلك الخ (قوله لاستحالة اجتماع الخ) محل تامل والاستحالة متنوعة اذ حاصل ذلك ان للتمتع معينين احدهما  
يبين الافراد والآخرة يجامعه في صورة ولا محذور فيه كالوتر والتجود ولعله رحمه الله تعالى ملح ان ذلك  
يؤدي الى تفصيل الشيء على نفسه وواضح انه ليس بلازم ما ذكر فتأمل بصري وكتب سم ايضا ما حاصله  
ان الاستحالة توقف على أن النسبة بينهما التبان السكلي ولا دليل عليه لجواز ان بينهما عموما وخصوصا من  
وجه فيتصادقان في بعض الافراد والتقسيم لا ينافي ذلك الجواز ان يكون اعتباريا وايضا فيجوز ان من اطلق  
عليه انه تمتع لا يرى انه من الافراد فلم يلزم توارده على شيء واحد عبارة النهاية في شرح وأفضلها الافراد  
نصها وشكل كلامه ما لو اعتمر قبل اشهر الحج ثم حج من عامه فيسمى افرادا ايضا وهو ما صرح به ابن الرفعة  
والسبكي وكان مرادهما انه يسمى بذلك من حيث انه افضل من التمتع الموجب للدم والافضل للتمتع يشمل  
ذلك كما يصرح به كلام الشيخين بل صرح الرافعي بان ذلك يسمى تمتعا (قوله اودونه الخ) عبارة النهاية  
والمغنى وهو الاكمل وغير الاكمل أن يحرم بهما من دون الميقات وان لزمه الدم فتقيده بالميقات لكونه اكمل  
لا لكون الثاني لا يسمى قارنا (قوله فيه اشارة الخ) أي في اطلاق الميقات الشامل لميقات حج المكي (قوله  
في المكي) أي ولو حكا (قوله لا العمرة الخ) أي لا حكم العمرة (قوله اندراجا) الى قول المتن الثالث في النهاية  
والمغنى الا قوله في الثانية وقوله ونقل الى وقد يشمل (قوله وهذه) أي الصورة المذكورة في المتن (قوله  
لذلك) أي لكونها الاصل كردي قول المتن (ولو احرم الخ) وكان الاسك أن يذكر الشارح قوله هذه أصل  
صورة القران الخ بين الواو ومدخوله ثم بقدر فاء قبيل (قوله او قبلها) عبارة المغنى تنبيه قضية كلامه  
انه لو احرم بالعمرة قبل اشهر الحج ثم ادخل عليها الحج في اشهره انه لا يصح ولا يكون قارنا وليس مرادا  
فان الاصح في زيادة الروضة وفي المجموع أنه يصح أي ويكون قارنا فكان ينبغي تأخير القيد فيقول ولو احرم  
بعمرة ثم يحج قبل الطواف في اشهر الحج كان قارنا وفي النهاية ما يوافقه (قوله في الثانية) هي ما لو احرم  
بالعمرة قبل اشهر الحج فالمراد الاشعار بانه لو احرم بالحج قبل اشهره لغا ولم يكن قارنا ولك أن تقول كما انها  
محتاجة الى هذا اللقيد فكذلك الاولى ليخرج ما لو استمر على احرامه بالعمرة حتى خرجت اشهر الحج فان احرامه  
حينئذ به لاغ كما هو ظاهر ثم رايت المحشى سم قال قوله في الثانية هلا قال فيها بصري (قوله ولو بخطوة) أي

أي الافراد الافضل أن يعتمر قبل وقت الحج ثم يحج اه (قوله أن تسمية الاول) أي الاتيان بالحج وحده  
وقوله واما الثاني أي ان يعتمر قبل اشهر الحج ثم يحج (قوله لاستحالة اجتماع الافراد الخ) قد يقال الاستحالة  
توقف على ان النسبة بينهما التبان السكلي ولا دليل عليه وعبارة في شرح العباب ان تقسيمهم الانواع الى  
ثلاثة صريح في استحالة تواردها سمين منها على شيء واحد انتهت وفي دعوى الاستحالة نظر لجواز ان بينهما  
عموما وخصوصا فيتصادقان في بعض الافراد والتقسيم لا ينافي ذلك لجواز ان يكون اعتباريا وايضا فيجوز  
أن من اطلق عليه انه تمتع لا يرى أنه من الافراد فلم يلزم توارده على شيء واحد (قوله في المتن الثاني) أي الاكمل  
وغير الاكمل ان يحرم بهما من دون الميقات وان لزمه دم فتقيده بالميقات لكونه اكمل لا لكون الثاني لا يسمى

فيها لذلك ايضا (ولو احرم بعمرة في اشهر الحج) أو قبلها (ثم يحج) في أشهره في الثانية (قبل) الشرع في (الطواف كان قارنا) اجماعا بخلاف  
ما اذا شرع في الطواف ولو بخطوة فانه لا يصح ادخاله حينئذ لاخذه في أسباب التحلل ولا يؤثر

نحو استلامه الحجر نية الطواف لأنه مقدمته وليس منه ذكره في المجموع ونقل شارح عنه خلافة سهو وقد يشمل المتن ما لو أفسد العمرة ثم أدخل عليها الحج فيعتقد أحرامه به فاسدا ويلزمه المضى وقضاء النسكين (ولا يجوز عكسه) وهو إدخال العمرة على الحج (في الجديد) اذ لا يستفيد به شيئا آخر (الثالث التمتع بان) حصر باعتبار ما مر أيضا (يحرم بالعمرة من ميقات بلده) يعني طريقه (ويفرغ منها ثم ينشئ حجا من مكة) في أشهر الحج سمي بذلك لتمتع بسقوط عوده للأحرام بالحج من ميقات طريقه وقيل لتمتع بين النسكين بما كان محظورا عليه وقوله من ميقات بلده غير شرط بل لو أحرم دونه كان متمتعا ويلزمه مع عدم المجاوزة أن أساءها دم التمتع وان كان بين محل أحرامه ومكة دون مرحلتين وما في الروضة بما يخالف ذلك ضعيف وقوله من مكة هو كما بعده شرط للدم لا لتسميته متمتعا (وأفضلا) أي الثلاثة بل الخمسة (الأفراد)

كان لقتل بعد الاستلام ونأى (قوله نحو الاستلامه الحجر) أي كتفيله سم (قوله ولو أفسد العمرة) ونقل الماوردي عن الأصحاب أنه لو شك هل أحرم بالحج قبل الشروع فيه أي في الطواف أو بعده صح أحرامه لأن الأصل جواز إدخال الحج على العمرة حتى يتعين المنع فصار كمن أحرم وتزوج ولم يدر هل كان أحرامه قبل تزوجه أو بعده فانه يصح تزوجه نهاية ونأى قال عرش قوله لم يصرح أحرامه أي بالحج ويرى بذلك من الحج والعمرة اه (اذ لا يستفيد به الحج) أي بخلاف إدخال الحج عليها فيستفيد به الوقوف والرمي والمبيت مغنى ونهاية (قوله باعتبار ما مر الخ) أي من أنها الأصل والافته ما قدمه من الاعتبار قبل أشهر الحج ثم الحج وان كانت تسميته بالتمتع مجازية قول المتن (بان يحرم بالعمرة) أي في أشهر الحج (من ميقات بلده) أي أو غيره و (قوله من مكة) أي أو من الميقات الذي أحرم بالعمرة منه أو من مثل مسافته أو ميقات أقرب منه وعلم بما تقرر ان قوله بلده ومن مكة مثال لا قيدنهاية ومعنى وسم (قوله يعني طريقه) لا يخفى ما في هذا التفسير من البعد ولعل الأقرب تفسيرها بالمحل الذي الشأ منه سفر الحج بصري عبارة سم قوله يعني طريقه أي المراد بميقات بلده ميقات الطريق الذي سلكه سواء كان ميقات بلده أم غيره قول المتن (ثم ينشئ حجا الخ) أي وان كان أجيرا فيهما شخصين شرح بأفضل وونأى (قوله في أشهر الحج) أي حاجته إلى هذا القيد مع أن الأحرام بالحج في غير أشهره يعتقد عمرة فلا يكون مما نحن فيه من الاتيان بالنسكين اللهم إلا ان يكون هذا القيد بالنظر لقوله بان يحرم بالعمرة من ميقات بلده فيكون راجعا للمجموع ما قبله احتراز أعمالو أحرم بالعمرة قبل أشهر الحج ثم بالحج في أشهره فانه أفراد عنده كما تقدم فليتامل سم أي فكان حقه ان يقدم على قول المصنف من ميقات الخ كلفه النهاية والمعنى (قوله ضعيف) الأولى ان يؤول بأنه محمول على ما اذناوى الاستيطان بذلك المحل ثم أحرم بالعمرة كما اشار إلى ذلك شيخ الاسلام وغيره بصري عبارة الونأى وقول الروضة كاصلها من جاوز الميقات مریدا للنسك ثم أحرم بعمرة لا يلزمه دم التمتع محمول على من استوطن قبل أحرامه بالعمرة ولو بعد المجاوزة اه قال محمد صالح الرئيس قوله استوطن قبل أحرامه الخ أي بمحل بينه وبين الحرم دون مرحلتين لانه من حاضرى المسجد الحرام اه (كما بعده) يتأمل ما المراد به سم اقول اراد به قوله في أشهره أي فلا دم فيما اذا اعتمر قبل أشهر الحج ثم حج في أشهره (قوله شرط للدم) أي فلا دم اذا عاد لميقات بلده كما يأتى سم عبارة البصري قوله له شرط للدم ولك ان تقول ان كان المراد بيان مطلق التمتع فلا وجه لقوله رحمه الله تعالى من مكة أو الموجب للدم فهو مع بعده من صنعته يرد عليه ان اللائق حينئذ استيفاء الشروط ويجاب باختيار الاول وقوله من مكة خرج مخرج الغالب فلا مفهوم اه (قوله بل الخمسة) أي بزيادة صورة في الافراد وصورة في القرآن وعلى هذا فالمراد بالافراد هنا الافراد الا فضل الذي اقتصر عليه المتن قول المتن (الأفراد) أي ان اعتمر عامه فان اخرها عنه كان الافراد مكررها اذا تآخيرها عنه مكرره والمراد بالعام ما بقى من ذى الحجة الذي هو شهر

قرانا شرح مر (قوله في الثاني) هلا قال فيها (قوله نحو استلامه الحجر) أي كتفيله (قوله في المتن بان يحرم بالعمرة) أي في أشهر الحج اخذ من قوله أي الشارح في الجمع السابق وعلى ما اذا اعتمر قبل أشهر الحج ثم قوله فهو من صور الافراد الا فضل من قوله الاتى في شروط دم التمتع ومر ما يعلم منه أن هذا لا ينافى كونه من صور الافراد الا فضل (قوله في المتن من ميقات بلده) أي أو غيره شرح مر (قوله يعني طريقه) أي المراد بميقات بلده ميقات الطريق الذي سلكه سواء كان ميقات بلده أم غيره (قوله في المتن ثم ينشئ حجا من مكة) أي أو من الميقات الذي أحرم بالعمرة منه أو من مثل مسافته أو من ميقات أقرب منه وعلم بما تقرر ان قوله أي الماتن بلده ومن مكة مثال لا قيد شرح مر (قوله في أشهر الحج) أي حاجته إلى هذا القيد مع أن الأحرام بالحج في غير أشهره يعتقد عمرة فلا يكون مما نحن فيه من الاتيان بالنسكين اللهم إلا ان يكون هذا القيد بالنظر لقوله بان يحرم بالعمرة من ميقات بلده فيكون راجعا للمجموع ما قبله احتراز أعمالو أحرم بالعمرة قبل أشهر الحج ثم بالحج في أشهره فانه أفراد عنده كما تقدم فليتامل (قوله لتمتع بين النسكين) هذا موجود في العكس اقول ولا يضر لأن وجه التسمية لا يجب اطرا ده (قوله كما بعده) يتأمل ما المراد به (شرط للدم) أي



لان رواته اكبر ولان بقية الروايات يمكن رد هاليه بحمل التمتع على معناه اللغوي وهو الانتفاع (١٤٩) والقرآن على انه باعتبار الآخر لانه

صلى الله عليه وسلم اختار  
الافراد أو لائم ادخل عليه  
العمره خصوصية له للحاجة  
الى بيان جوازها في هذا  
الجمع العظيم وإن سبق  
بيانها منه قبل متعدد أو انما  
امر من لا هدى معه من  
اصحابه وقد احرى مو بالحب  
ثم حزنوا على احرارهم به مع  
عدم الهدى بفسخه الى  
العمره خصوصية لهم ليكون  
المفضول وهو عدم الهدى  
للمفضول وهو العمره  
لأن الهدى يمنع الاعتمار  
او عكسه لانه خلاف  
الاجماع ولا جماعهم على  
عدم كراهتهم واختلافهم  
في كراهة الآخرين ولعدم  
دم فيه بخلافهما والجبر  
دليل النقص ولمواطبة  
الخلفاء الراشدين عليه بعده  
صلى الله عليه وسلم كما رواه  
الدارقطني اى الاعلى اكرم  
الله وجهه فانه لم يحج زمن  
خلافته لاشتغاله بقتال  
الخارجين عليه وانما كان  
ينيب ابن عباس رضى الله  
عنهم نعم شرط افضليته ان  
يعتمر من سنته بان لا يؤخرها  
عن ذى الحجة والا كان كل  
منها افضل منه لكراهة  
تاخيرها عن سنته وان  
اطال السبكي في خلافه  
وبحث الاسنوى افضلية  
قرآن او تمتع اتبعه بعمره  
لاستماله على المقصود مع  
زيادة عمره اخرى وتبعه  
عليه جمع وقد رددته في

حجته نهاية وكذا في المعنى الا انه ابدل مكرها بمفضول لا نظير ما ياتي في الشرح (لان رواته) الى قوله ولمواظبة  
في النهاية والمعنى الا قوله وان سبق الى ولا جماعهم (قوله لان رواته) عبارة النهاية والمعنى ومنشا الخلاف  
اختلاف الرواة في احرارهم صلى الله عليه وسلم لانه صرح عن جابر وعائشة وابن عباس رضى الله عنهم انه  
صلى الله عليه وسلم افراد الحج وعن انس انه قرن وعن ابن عمر انه تمتع ورجح الاول بان رواته اكثر وبان  
جابر منهم اقدم صحة واشد عناية بضبط المناسك وافعاله صلى الله عليه وسلم من لدن خروجه من المدينة الى  
ان تحلل اه (قوله ولان بقية الروايات الخ) عبارة النهاية والمعنى قال في المجموع الصواب الذى نعمتده  
انه صلى الله عليه وسلم احرى بالحج ثم ادخل عليه العمره وخص بجوازه في تلك الحاجة وهذا يسهل الجمع بين  
الروايات فعمدة رواة الافراد هم الاكثر اول الاحرام ورواة القرآن اخره ومن روى التمتع اراد التمتع  
اللغوي وهو الانتفاع وقد انتفع بالا ككفء بفعل واحد ويؤيد ذلك انه صلى الله عليه وسلم لم يعتمر في تلك السنة  
عمره مفردة ولو جعلت حجته مفردة لكان غير معتمر في تلك السنة ولم يقل احدا ان الحج وحده افضل من  
القرآن فانظمت الروايات في حجته نفسه واما الصحابة رضى الله تعالى عنهم فكانوا ثلاثة اقسام قسم احرى  
بحج وعمره او بحج ومعهم هدى وقسم بعمره وفرغوا منها ثم احرى مو بالحج وقسم بحج من غير هدى معهم  
وامرهم صلى الله عليه وسلم ان يقبلوه عمره وهو معنى فسخ الحج الى العمره وهو خاص بالصحابة وامرهم به صلى الله عليه وسلم لبيان  
مخالفة ما كانت عليه الجاهلية من تحريم العمره في اشهر الحج واعتقادهم ان إيقاعها فيها من افجر الفجور  
كما انه صلى الله عليه وسلم ادخل العمره على الحج لذلك ودليل الخصوص خبر ابي داود عن الحرث بن بلال عن ابيه قلت  
يا رسول الله اريت فسخ الحج الى العمره لنا خاصة ام للناس عامة فقال بل لكم خاصة فانظمت الروايات  
في احرارهم ايضا فنرى انهم كانوا اقل من اقرنين او متمتعين او مفردين اراد بعضهم وهم الذين علم منهم ذلك  
وظن ان البقية مثلهم اه (قوله الى بيان جوازها) اى جواز العمره في اشهر الحج و(قوله في هذا الجمع) متعلق  
بالبیان (قوله بيانها) الاولى التذكير (قوله بفسخه الخ) متعلق بامر (قوله خصوصية الخ) حال من الفسخ  
و (قوله ليكون الخ) متعلق بانما امر الخ (قوله ليكون المفضل الخ) هلا كان المفضل الفضل والعكس  
ليحصل التعادل سم اقول وقد يقال ان ما قاله لا تعادل فيه بل الذى فيه تفضيل المفضل وتقيص الفاضل ولو  
سلم فهو كاستدراك على الشارع فينبغى التجنب عن مثله (قوله او عكسه) يعنى او عدم الهدى يمنع الحج  
بصرى (قوله ولا لاجماعهم) عطف على قوله لان رواته اكثر وكذا قوله بعد ولعدم دم الخ ولواظبة الخلفاء  
الخ ثم وكردى (قوله اى لا لاجماعهم) الظاهر انه استدراك منه على الدارقطني ولك أن تقول لا حاجة اليه  
لان مقصود الدارقطني ان كلامهم رضى الله تعالى عنهم حيث اتي بالنسكين بعده صلى الله عليه وسلم افراد  
سواء كان اتيانهم به في زمن خلافته او قبله بصرى (قوله نعم) الى قوله وان اطال في النهاية والمعنى (قوله  
عن ذى الحجة) اى الذى هو شهر حجة نهاية (قوله لكراهة تاخيرها الخ) هل هو على اطلاقه فيكره لكل من  
حج أن لا يعتمر في بقية سنته او هو محمول على فريضة الاسلام محل تأمل ولعل الثانى اقرب بصرى ويظهر  
ان الاقرب هو الاول وانما المكروه هو التاخير لا ذات المؤخر كتأخير طواف الافاضة عن يوم النحر (قوله  
وقد رددته الخ) عبارة النهاية وردبانه لا يلاقى مانحن فيه اذ الكلام في المفاضلة بين كيفيات النسكين  
المسقط لطلبها لا بين اداء النسكين فقط واداءها مع زيادة نسك متطوع به ويرد ايضا باننا لو سلمنا ان  
كلامهم فيما نحن فيه نقول الافراد افضل حتى من القرآن مع العمره المذكورة لان في فضيلة الاتباع  
ما يربو على زيادة في العمل كما لا يخفى من فروع ذكرها وبما تقرير يعلم ان من استتاب واحدا للحج واخر  
للعمره لا تحصل له كيفية الافراد الفاضل لان كيفية الافراد لم تحصل له اه واقصر المعنى على الرد الاول  
فلا دم اذا عاد لملاقات بلده كما ياتي (قوله ليكون المفضل الخ) هلا كان المفضل للفاضل والعكس ليحصل  
التعادل (قوله ولا لاجماعهم) عطف على قوله لان رواته اكثر وكذا قوله بعد ولعدم دم الخ ولواظبة  
الخلفاء الخ (قوله وقد رددته الخ) وافق على رده م

الحاشية ثم رأيت شارحاً رده لكن بما فيه نظر ظاهره وياتى ان من أتى بعمره أو بأحرارها فقط قبل أشهر الحج متمتع

اي بالمعنى السابق آنفالكن لادم عليه (١٥٠) ومع ذلك لا ينبغي لمن بمكة يريد الافراد الافضل ترك الاعتار في رمضان مثلاً لا يفوته

لان الفضل الحاضر لا يترك لمترقب ونظيره ما ياتي انه ليس مرادهم بنذب تجرى مكان او زمان فاضل للصدقة تاخيرها اليه لانه لا يدري ايدركه او لا بل الاكثار منها إذا ادركه ( وفي بعده التمتع ) لأن التمتع ياتي بعملين كاملين وإنما ربح احد المقاتلين فقط بخلاف القارن فانه ياتي بعمل واحد من ميقات واحد وفي نسخ ثم القارن ولا إشكال فيها لان بعده مرتبتين آخرين كل منهما من بعض تلك الوجوه ( وفي قول ) افضلها ( التمتع ) وهو مذهب الحنابلة واطالوا في الانتصار له وفي قول القارن افضل وهو مذهب الحنفية واختاره جمع من اكابر الاصحاب ( وعلى التمتع دم ) إجماعاً لربحه الميقات اذ لو احرم بالحج او لامن ميقات بلده لاحتاج بعده الى ان يحرم بالعمرة من ادنى محل وبالتمتع لا يخرج من مكة بل يحرم بالحج منها وهذا يعلم ان الوجه فيمن كرر العمرة في اشهر الحج انه لا يتكرر عليه وإن اخرج الدم قبل التكرار لان ربحه الميقات بالمعنى الذي تقرر لم يتكرر والدم هنا وحيث اطلق شاة او سبع بدنة او بقرة بما يجزى اضحية بشرط

قال ع ش قوله لم ر لا في كيفية الافراد الخ هذا ظاهر ان وقعا معا او تقدمت العمرة على الحج اما لو تاخرت العمرة عن الحج ففي عدم حصول الافراد الافضل له نظر اه ( قوله اي بالمعنى السابق آنفا ) اي انه تمتع لغوى سم وكردى ( قوله ومع ذلك ) إشارة الى تمتع كردى ( قوله ومع ذلك لا ينبغي الخ ) في هذه المعية مع التعليل الآتي بعدما تقدم من ان الافراد الافضل الاعتار قبل اشهر الحج ثم الحج في اشهره شيء لا ينبغي على المتأمل إلا ان يريد بقوله يريد الافراد الافضل الافراد الافضل على الاطلاق فتأمل ( قوله ومع ذلك الخ ) قد يقال إنما يتجه هذا الكلام لو كان الاعتار في رمضان ثم الحج في اشهره تمتع كونه افراداً فاضلاً مع انه ليس كذلك كما قدمه الا ان يجب بانه تمتع الافراد على الاطلاق وفيه نظرا ( قوله والاشكال فيها لان بعده الخ ) لا ينبغي ما في هذا التوجيه لعدم الاشكال لان الكلام في اوجه التسكين والمرتبتان الاخيرتان خارجتان عن اوجههما نعم لنا توجيه عدم الاشكال بانه لدفع توهم ان القارن في مرتبة التمتع فتأمل سم ( قوله مرتبتين ) اي الحج فقط والعمرة فقط والاولى افضل من الثانية كردى ( قوله من بعض تلك الوجوه ) اي الثلاثة لاداء التسكين ولا يظهر لزادة لفظة من فائدة ( قوله واختاره جمع الخ ) وما لاله السيد عمر و تبعه ابن الجلال اه محمد صالح ( قوله لربحه ) الى قوله وقيل في النهاية وكذا في المعنى الا قوله وهذا الى والدم ( قوله انه لا يتكرر الخ ) هو المعتمد ع ش ( قوله وحيث اطلق الخ ) اي الاجزاء الصيد كما سياتي مبسوطة نهايتها ومعنى اي فان الواجب فيه مثل ما قتله من الصيد اي ودم الجماع المفسد فانه بدنة ع ش قول المتن ( بشرط ان لا يكون الخ ) اي فحاضره لادم عليهم والمعنى في ذلك انهم لم يربحوا ميقاتاً عاماً لاله ولم يرب به فلا يشكل بمن بينه وبين مكة او الحرم دون مسافة القصر إذا عن له النسك ثم فانه وان ربح ميقاتاً بتمتعته لكنه ليس عاماً لاله ولم يرب به ولغريب مستوطن في الحرم او فيما بينه وبينه دون مسافة القصر حكم البلد الذي هو فيه ويلزم الدم آفاقياً تمتع ناربيا الاستيطان بمكة ولو بعد العمرة لأن الاستيطان لا يحصل بمجرد التنية نهايتها ومعنى ( قوله استوطنوا ) الى قوله ولو تمتع في النهاية والمعنى

( قوله اي بالمعنى السابق آنفا ) اي انه تمتع لغوى ( قوله ومع ذلك لا ينبغي الخ ) في هذه المعية مع التعليل الآتي بعدما تقدم من ان الافراد الافضل الاعتار قبل اشهر الحج ثم الحج في اشهره شيء لا ينبغي على المتأمل إلا ان يريد بقوله يريد الافراد الافضل الافراد الافضل على الاطلاق فتأمل ( قوله ومع ذلك الخ ) قد يقال إنما يتجه هذا الكلام لو كان الاعتار في رمضان ثم الحج في اشهره تمتع كونه افراداً فاضلاً مع انه ليس كذلك كما قدمه الا ان يجب بانه تمتع الافراد على الاطلاق وفيه نظرا ( قوله والاشكال فيها لان بعده الخ ) لا ينبغي ما في هذا التوجيه لعدم الاشكال لان الكلام في اوجه التسكين والمرتبتان الاخيرتان خارجتان عن اوجههما نعم لنا توجيه عدم الاشكال بانه لدفع توهم ان القارن في مرتبة التمتع فتأمل سم ( قوله مرتبتين ) اي الحج فقط والعمرة فقط ( قوله اذ لو احرم بالحج الخ ) انظر هل بين هذا وقوله السابق لتمتعته بسقوط عوده للاحرام بالحج الخ مناصرة ( قوله في المتن بشرط ان لا يكون من حاضرى المسجد الحرام ) اي فحاضره لادم عليهم قال في شرح الروض والمعنى في ذلك انهم لم يربحوا ميقاتاً عاماً لاله ولم يرب به فلا يشكل بمن بينه وبين مكة او الحرم دون مسافة القصر اذا عن له النسك ثم فانه وإن ربح ميقاتاً بتمتعته لكنه ليس ميقاتاً عاماً اه ( واقول ) هذا يقتضى ان الميقات المربوح هو المحل الذي احرم منه بالعمرة اذ لو كان المراد به محل الاحرام بالحج الذي هو مكة كما هو المتبادر من قول الشارح كغيره السابق وبالتمتع لا يخرج من مكة بل لا يحرم بالحج منه يصح الفرق بين هذا والحاضر وغيره لان محل احرام كل منهما بالحج هو مكة وليست ميقاتاً عاماً لكن ما معنى ربح الميقات الذي احرم منه بالعمرة إلا ان يقال معناه انه استفاد للعمرة ميقاتاً اغناه عن الخروج من مكة للاحرام الآخرة فليراجع واعلم ان قوله فلا يشكل الخ ان كان مبني على ان من بينه وبين مكة او الحرم دون مسافة القصر اذا عن له النسك ثم لا يلزمه الدم فلا احتياج الى ان لا يكون من حاضرى المسجد الحرام ) لقوله تعالى ذلك اي ما ذكر من الهدى والصوم عند فقده لمن اي على من لم يكن اهله اي وطنه الا حاضرى المسجد الحرام وقيل الإشارة لحل الاعتار في اشهر الحج فيمتنع على حاضريه في اشهره وهو بعيد من سياق الآية كما هو ظاهر ( وحاضره

إلا قوله من اضطراب إلى محلا (قوله استوطنوا الخ) المتبادر أن المراد بالاستيطان المعنى المين في باب الجمعة  
 (قوله حالة الاحرام) معمول لاستوطنوا وكذا قوله بعد محلا سم عبارة الكردى على بأفضل قال في الايعاب  
 والامداد مرضابطه أى الاستيطان في الجمعة اه والذى ذكره في الجمعة أن المتوطن هو الذى لا يظعن  
 شتاء ولا صيفا إلا الحاجة فيؤ خدمته انه لا بد من الإقامة بمكة أو قربها بحيث يمضى عليه شتاء وصيف ولم يخرج  
 فيها إلا الحاجة مع عدم قصد الخروج بما ذكر لغير حاجة فيما بقي من عمره لانهم صرحوا أن مجرد النية  
 لا يحصل بها الاستيطان بل لا بد من وجوده بالفعل وقبل مضى تلك المدة فليس متوطنا بالفعل بل بالنية  
 وهى لا تكفى وكذا لو نوى الخروج لغير حاجة ولو بعد سنين متطاوله فانه لا يكون متوطنا هذا ما ظهر لى  
 من كلامهم انتهت عبارة الشيخ محمد صالح الرئيس قوله استوطنوا بالفعل الخ أى بأن يمضى عليه بعد النية  
 صيف وشتاء اه (قوله حالة الاحرام) أى بالعمرة (قوله غير مراد به حقيقته الخ) أى بل الحرم عند قوم  
 ومكة عند آخرين نهاية ومعنى (قوله اقل تجوزا) قد يقال القلة والكثرة لا تعقل إلا مع التعدد ولا تعددها بل  
 التجوز على كل تقدير واحد هو التعبير باسم الجزء عن الكل فلو عبر بنحو الاقرب لكان أعذب بصرى ولك  
 أن تقول المراد بالقلة الخفة والتجوز المعنى اللغوى وهو ارتكاب خلاف الظاهر فلا اشكال قول المتن (قلت  
 الاصح الخ) قال ابن الجلال أن أهل السلامة من حاضرى المسجد الحرام قطعاه كردى على بأفضل قول المتن  
 (من الحرم) هذا لا يشمل لفظا من الحرم سم أى ويفهم منه بالاولى (قوله لان الاغلب الخ) عبارة النهاية  
 والمعنى إذ كل موضع ذكر الله تعالى فيه المسجد الحرام فهو الحرم الا قوله تعالى قول وجهك شطر المسجد  
 الحرام فهو نفس الكعبة فالحاق هذا بالأعم الاغلب اولى اه (قوله ومن له مسكنان قريب من الحرم وبعيد  
 منه الخ) حاصل ما ذكره صور الاول وتحتها اثنان ان الاعتبار بكثرة الإقامة كخمسة بجددة وسبعة بمصر سواء  
 كان له بكل اهل ومال لا الثانية وتحتها اثنان ايضا هو ما اذا استوت اقامته بهما كسبعة وستة فالعبرة بما به  
 اهله وماله دائما حيث كان اهله فقط في الاخر فان لم يلزمه دائما فلا أكثر كسبعة وخمسة الثالثة وتحتها  
 اثنان ايضا هو ما اذا استوت اقامته بهما لكن باحداهما اهله والاخر ماله فلا اعتبار بما به اهله دائما  
 أكثر الرابعة وتحتها اثنان هو ما اذا استوت اقامته وله بكل اهل ومال لكن ماله الا أكثر باحداهما دائما  
 أكثر الخامسة وهى ما اذا استوت اقامته واهله وماله فاعزم على الرجوع السادسة وهى ما اذا استوى جميع  
 ما ذكر وهو الإقامة والاهل والمال والعزم على الرجوع فلا اعتبار بما خرج منه السابعة وهى ما اذا استوت  
 الإقامة والاهل والمال والعزم على الرجوع والخروج بان خرج من كل منهما فالحرم به منه هذا ما ذكر هنا  
 وزاد في الايعاب وعن الفورانى ينظر إلى أيهما ينسب الناس فهو منه وله وجه ظاهر وفي المجموع عن النص  
 ويسن أن يريق دما بكل حال والظاهر انه قد تمتع ويؤخذ من ذلك أن كل ما قيل بوجوده يسن اخراج دم في  
 تركه ويكون كدم التمتع محمد صالح الرئيس (قوله اعتبر ما مقامه به أكثر) أى فان كان مقامه بالقرب  
 كبر فلا دم عليه أى وإن أحرمت من البعيد بالاولى لا دم إذا كان له مسكن واحد قريب وأحرمت من مكان بعيد  
 ذهب إليه لحاجة وعلى هذا فالمكي إذا ذهب إلى المدينة لحاجة ثم أحرمت بالعمرة من ذى الحليفة لا يلزمه دم  
 التمتع يسقط الدم عن الحاضر يكتفى فيه استيطانه مكانا حاضرا ولا يقدح فيه خروجه عن الحضور والاحرام  
 من مكان بعيد فليتل أم سم وكردى على بأفضل (قوله اعتبر ما مقامه به أكثر) أى حيث لا اهل ولا مال  
 اوله ذلك بكل مسكن (قوله ثم ما به اهله كذلك) أى دائما ثم أكثر حيث كان ماله في الاخر (قوله ثم  
 ما خرج منه) أى حيث نوى الرجوع اليهما ولم ينو أصلا (قوله ثم ما أحرمت منه) أى حيث استوى اخروجا

(من) استوطنوا بالفعل لا  
 بالنية حالة الاحرام لا بعده  
 سواء اكان الاحرام يقرب  
 مكة أم لا جاوز الميقات مریدا  
 للذكاء لا على المعتمد من  
 اضطراب طويل في ذلك  
 يثبت في الحاشية وغيرها  
 محلا (دون مرحلتين)  
 بخلاف من بمرحلتين أو  
 أكثر لأن من على دون  
 مسافة القصر من موضع  
 كالحاضر فيه بل يسمى  
 حاضر الله قال تعالى وأسألهم  
 عن القرية التي كانت  
 حاضرة البحر اى ايلة وهى  
 ليست في البحر بل قرية  
 منه وتعتبر المسافة (من مكة)  
 لأن المسجد الحرام في الاية  
 غير مراد به حقيقته اتفاقا  
 وحمله على مكة اقل تجوزا  
 من حمله على جميع الحرم  
 (قلت الاصح) اعتبارها  
 (من الحرم والله اعلم) لأن  
 الاغلب في القرآن استعمال  
 المسجد الحرام في الحرم  
 ومن له مسكنان قريب من  
 الحرم وبعيد منه اعتبر  
 ما مقامه به أكثر ثم ما به اهله  
 وماله دائما ثم أكثر ثم ما به  
 اهله كذلك ثم ما به ماله  
 كذلك ثم ما قصد الرجوع  
 اليه ثم ما خرج منه ثم ما أحرمت  
 منه واهله حليلته

ومحاجيره دون نحو اب واخ ولو تمتع (١٥٢) ثم قرن من عامه لزومه دمان على المنقول المعتمد خلافا لجمع لاختلاف موجبي الدمين فلم يمكن

وغيره ومن لو ظنه طريقان أحدهما على دون مرحلتين فهو حاضر ونائي وقوله ومن لو ظنه طريقان الخ أى كاهل الطائف (قوله ومحاجيره) أطلق المحاجير هنا وبعبارة الحاشية أى والنهابة والمغنى والاولاد المحاجيرو هي احسن فتأمل بصرى (قوله دون نحو اب الخ) أى والاولاد الرشداء على ما فهمه تعبيره ومحاجيره ع ش (قوله) ولو تمتع ثم قرن الخ) عبارة شرح الروض لو احرم افاقى بالعمرة فى وقت الحج واتمها ثم قرن من عامه الخ سم (قوله على المنقول الخ) أى من اعتبار الاستيطان و (قوله خلافا لجمع) أى قائلين بعدم التعدد مع القول بالمعتمد من اعتبار الاستيطان معللين عدم التعدد بالتدخل للتجانس وهو ما اشار الشارح رحمه الله تعالى إلى رده بمنع التجانس بصرى (قوله وعلى الضعيف) وهو الذى لا يعتبر الاستيطان بل يعتبر القرب حالة الاحرام كرى (قوله ان الحاضر) بدل من الضعيف و (قوله حالة الاحرام بالعمرة) أى فى التمتع و (قوله او بهما) أى فى القرآن بصرى (قوله فلا يلزمه الا دم) أى للتمتع و (قوله لانه حال القرآن الخ) أى فلا يلزمه دم القرآن سم (قوله ملحق بالحاضرين) بل حاضر فلو عبر به كان اولى بصرى (قوله أى نية الاحرام) إلى قوله او مرحلتين فى النهاية والمغنى لا لقوله وم إلى وان يكون وقوله احر اما جائز إلى او مثل مسافته (قوله عن نحو غريب) أى كمكى خرج إلى نحو المدينة لحاجة (قوله بعدم استدामته) متعلق بدفعاً سم (قوله بل يتحلل الخ) أى يجوز العمرة فيها بدم ان حج فى عامها (قوله ومن ثم الخ) تفرع على ما تقرر من ان المراد بالعمرة جميع اعمالها بصرى (قوله لم يلزمه دم الخ) أى لانه لم يجمع بينهما فى وقت الحج فاشبه المفرد نهابة ومغنى (قوله مع انه متمتع الخ) أى مجاز الاحقية على ما قدمه (قوله على المشهور) أى من انه متمتع بصرى (قوله ومرا الخ) أى فى شرح ويأتى بعملها وقول الكردى أى قيل قول المصنف وبعده التمتع خلاف لو اقع (قوله وان يكون الخ) عطف على قول المصنف ان لا يكون الخ (قوله كاجاء عن الصحابة الخ) أى لما روى البيهقي باسناد حسن عن سعيد بن المسيب قال كان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يعتمرون فى أشهر الحج فاذا لم يحجوا من عامهم ذلك لم يهدوا مغنى (اخر اما جائزاً) ولو احرم بالعمرة بعد مجاوزة المقيات مريد للنسك ثم عاد للاحرام الحج إلى نفس المقيات فينبغى سقوط دم التمتع سم وقوله إلى نفس المقيات أى الى مثل مسافته ولو غير مقيات فيما يظهر من كلامهم (قوله الا قبيل دخول الحرم) شامل لادنى الحل ولا اشكال لانه فى هذه الحالة مقيات للافاقى بخلاف صورة الالحاق الاتية فهو ليس فيها مقياتاً للافاقى فليتأمل سم (قوله قبيل دخول الحرم) اخرج به ما بعد دخوله لما مر ان من اراد العمرة وهو بالحرم لزومه الخروج إلى ادنى الحل مطلقاً ولم يحظر له الا حينئذ (قوله به) أى بالمحرم من المقيات المعنوى (قوله ليس الخ) خبر والحق الخ (قوله مقيات الافاقى) اراد به فيما يظهر المواقيت المعينة شرعاً وبما الحق به الموضع الذى عرض له فيه الاحرام ومسكن من مسكنه بين مكة والمقيات بصرى وهذا اولى من قول الكردى وقوله ما الحق به هو ما مر فى قوله كان لم يحظر له الخ اه ومعلوم مما قدمته انفا ان ما الحق بالمقيات مفيد بكونه من الحل (قوله او مثل مسافة) أى مسافة مقيات عمرته

التدخل وعلى الضعيف الذى انتصر له كثيرون واطوالوا فيه نقلاً ومعنى ان الحاضر من بالحرم او قربه حالة الاحرام بالعمرة او بهما فلا يلزمه الا دم لانه حال القرآن ملحق بالحاضرين (وان تقع عمرته) أى نية الاحرام بها وما بعد هاهنا الاعمال (فى أشهر الحج) لان الجاهلية كانوا يعدونها فيها من افجر الفجور فرخص الشارع فى وقوعها فيها دفعا للمشقة عن نحو غريب قدم قبل عرفة بزمن طويل بعدم استدامة احرامه بل يتحلل بعمل عمرة مع الدم ومن ثم لو نوى الاحرام بالعمرة مع اخر جزء من رمضان واتى باعمالها كلها فى شوال لم يلزمه دم مع انه متمتع كمن اتى بها كلها قبل أشهر الحج على المشهور كما قاله الرافعى ومما يعلم منه ان هذا لا ينافى كونه من صور الافراد الفضل وان يكون وقوعها فى أشهر الحج (من سته) أى الحج فلو اعتمر فى سنة وحج فى أخرى فلا دم كاجاء عن الصحابة رضى الله عنهم بسند حسن (وان لا يعود للاحرام الحج إلى المقيات) الذى احرم منه بالعمرة احر اما جائزاً كان لم يحظر له الا قبيل دخول الحرم كما شمله كلامهم والحق بعضهم به افاقياً

وافق مر على ان جميع ما ذكرته قضية عبارتهم فانه اخر اعتبار رتبة الاحرام عن هذه الرتبة وما بعدها كما صرح به العبارة وبالاولى لادم إذا كان له مسكن واحد قريب واحرم من مكان بعيد ذهب اليه الحاجة وعلى هذا فالمسكى اذا ذهب إلى المدينة لحاجة ثم احرم بالعمرة من ذى الخليفة لا يلزمه دم التمتع فسقوط الدم عن الحاضر يكفى فيه استيطانه مكاناً حاضراً ولا يقدح فيه خروجه عن الحضور والاحرام من مكان بعيد فليتأمل (قوله ولو تمتع ثم قرن من عامه الخ) عبارة شرح الروض لو احرم افاقى بالعمرة فى وقت الحج واتمها ثم قرن من عامه الخ (قوله فلا يلزمه الا دم) أى للتمتع (قوله لانه حال القرآن ملحق بالحاضرين) أى فلا يلزمه دم القرآن (قوله بعد استدامة) متعلق بدفعاً (قوله قبيل دخول الحرم) شامل لادنى الحل ولا اشكال لانه فى هذه الحالة مقيات للافاقى بخلاف صورة الالحاق الاتية فهو ليس فيها مقياتاً للافاقى فليتأمل (قوله

بمكة خرج منها لادنى الحل واحرم بالعمرة ثم فرغ منها واحرم بالحج من مكة وخرج لادنى الحل فلا دم عليه ليس فى محله لان المراد بالمقيات مقيات الافاقى وما الحق به لالمسكى كما صرحوا به وبينته فى شرح العباب او مثل مسافته

نهاية ومعنى (قوله أو ميقات آخر الخ) أى ولو أقرب إلى مكة من ميقات عمرته نهاية ومعنى أى كان كان ميقاته الجحفة فعاد إلى ذات عرق سم (قوله أو مرحلتين) كذا فى العباب و (قوله من مكة) زاد فى شرحه وليس فى الروض ولا فى شرحه شئ من ذلك سم عبارة الونائى أو من مرحلتين من مكة كفى التحفة أو من الحرم كفى الحاشية ويسقط الدمان بالعود فيما ذكر فى متمتع قرن كفى الفتح اه وفى بعض الهوامش المعتمدة ان الشارح مشى فى غير هذا الكتاب على ان المرحلتين معتبرة من الحرم والوجه ما هنا اه (قوله اقرب) أى من ميقات عمرته (قوله على مرجحه) أى المصنف كرى (قوله ان المسافة الخ) بدل من مرجحه (قوله فغير مراد فيما يظهر) الظاهر ان المراد ان المقتضى المذكور غير مراد فهو راجع لقوله المقتضى الخ لا لقوله واما ما فى الروضة الخ سم (قوله لان هذا التعليل الخ) أى قوله لانه احرم الخ (قوله على طريقة الرافعى) أى من ان المسافة فى الحاضر من مكة (قوله من ضعفه) أى التعليل (قوله ويفرق بين اعتبارهما) أى المرحلتين و (قوله هنا) أى فى العود و (قوله و ثم) أى فى الحاضر (قوله ولو بعد دخول مكة) ما موقع هذه الغاية مع ان العود المسقط لم تتمتع مشروط بكونه بعد فراغ العمرة (قوله قبل الوقوف) يقتضى نفع العود قبله ولو بعد طواف القدوم فيما لو احرم بالحج خارج مكة ثم دخلها او طواف الوداع عند الذهاب الى عرفة وقد جزم فى فتح الجواد بان العود حيث لا ينفع المتمتع ولا القارن وهو مقتضى ما فى شرح الروض وخص فى الحاشية تعميم النسك الذى يمنع التلبس به نفع العود بالمتمتع واما القارن فيجوز له العود قبل الوقوف وان سبقه نحو طواف قدوم و فرقه بينهما بما لا يخول عن تكلف وهو مقتضى متن الروض واما صاحب المغنى والنهاية فلم يتعرضا لهذا القيد فى المتمتع وقيداه فى القارن بالوقوف تبع الظاهر متن الروض بصرى وقوله وخص فى الحاشية الخ جرى عليه الونائى (قوله لا قرب) أى لميقات اقرب من ميقاته وائى (قوله ثم احرم بالحج الخ) ظاهر بل صريح فى ان احرامه بالحج بعد عوده إلى الميقات وحيث قد لزوم دم القرآن ووضح وان العود لم يفده الا اسقاط دم التمتع لان وجود العود قبل التلبس بالقران فاقى يفيد فى اسقاط دم فلو فرض انه احرم بالحج من مكة ثم عاد إلى الميقات فقتضى تصويره هنا سقوطهما وهو الظاهر ولك ان تقول فى الصورة الاولى ينبغي ان لا يجب دم للقران لان الملاحظ فيه ربح الميقات فلم يربح ميقاتا فيها لقطعة المسافة مرتين ثم رايت فى الحاشية ما نصه قوله بعد دخول مكة يفهم انه لو عاد قبل دخوله لم يسقط الدم وهو كذلك على الوجه لوجوب قطع كل المسافة بين مكة والميقات لكل من النسكين وانه لو احرم بالعمرة من الميقات ولو دخل مكة ثم رجع اليه قبل الطواف فاحرم بالحج لم يلزمه دم وان كان قارنا وهو ظاهر و اقتضاه كلام الدارمى و آقره السبكى اه فقولوه وانه الخ هو عين ما بحثته فله الحمد ثم رايت تليذه فى شرح المختصر قال ما نصه لو احرم بالعمرة من الميقات ولما دخل مكة عاد اليه و احرم منه بالحج لادم للقران لانه قطعها بكل منهما خلا للشرح المنهاج بصرى عبارة الونائى ولو قبل اعمال العمرة ثم احرم بالحج ففى التحفة عليه دم القران لا التمتع وفى الحاشية عدم لزوم دم القران وهو ما جزم به شارح المختصر واول بعض المشايخ كلام التحفة فقال قوله عليه دم القران أى الساقط بعوده الى الميقات ويدل عليه قوله لا التمتع انتهى وهو ظاهر فانه ذكر سقوط دم التمتع بعوده بعد الفراغ

أو ميقات آخر الخ) عبارة الروض وكذا إلى ميقات دونها قال فى شرحه أى دون مسافة ميقاته كان كان ميقاته الجحفة فعاد إلى ذات عرق (قوله أو مرحلتين) كذا فى العباب وقوله من مكة زاده فى شرحه وليس فى الروض ولا فى شرحه شئ من ذلك (قوله فغير مراد فيما يظهر) الظاهر ان المراد ان المقتضى المذكور غير مراد فهو راجع لقوله المقتضى الخ لا لقوله واما ما فى الروضة الخ عبارة العباب الرابع ان لا يعود للحج إلى ميقات عمرته او مثل مسافته او إلى ميقات على دونها كمن ميقاته الجحفة فعاد لذات عرق او إلى مرحلتين قال فى شرحه من مكة وزعم ان هذا انما يأتى على الضعيف السابق فى حاضرى المسجد الحرام ليس فى محله لان الملاحظ هنا غير هو عدم ربح ميقات ومن عاد لمثل مسافة ادنى المواقيت لم يربح ميقاتا الخ اه (قوله ويفرق بين اعتبارهما) أى المرحلتين هنا من مكة و ثم من الحرم الخ لو احرم بالعمرة بعد مجاوزة الميقات مرىد للنسك ثم

أنها لا تعتبر للتسمية ومن ثم قال أصحابنا يصح التمتع والقران من المسكى خلافا لآبي حنيفة رضي الله عنه ثانيهما موجب للدم حقيقة هو ما ذكر في الشرط الثاني وأما ما خرج بيقية الشروط فهو كالمستثنى منه (ووقت وجوب الدم) على المتمتع (أحرامه بالحج) لأنه إنما يصير متمتعاً بالعمرة إلى الحج حيثئذ ومع ذلك يجوز تقديم غير الصوم عليه لكن بعد فراغ العمرة لآقبله (والأفضل ذبحه يوم النحر) لأنه الاتباع ومن ثم أخذ منه الأئمة الثلاثة امتناع ذبحه قبله (فإن عجز عنه في موضعه) وهو الجرم ولو شرعاً بان وجده باكثر من ثمن مثله ولو بما يتغاب به نظير ما مر في التيمم أو وهو محتاج إلى ثمنه ويظهر أن يأتي هنا ما ذكره في الكفارة من ضابط الحاجة ومن اعتبار سنة أو العمر الغالب واعتبار وقت الاداء لا الوجوب وقياس ما تقرر أن من على دون مرحلتين من محل يسمى حاضراً فيه وما يأتي في الديات أنه يجب نقلها من دون مسافة القصر أن يلحق به وضعه هناك ما كان على دون مرحلتين

إلى المقات لأحرام بالحج منه ثم قال وخرج بقولي للتمتع ما لو عاد إلى أهله هذا موافق لما مر عن البصري من عدم لزوم دم أصلاً وقال الكردى على ما فضل مانصه ولو أحرمت بالعمرة من المقات ودخل مكة ثم رجع قبل شروعه في الطواف إليه فأحرمت بالحج لزومه دم للتمتع لا للقران على المعتمد كما بينته في الأصل خلافاً لما في التحفة من أن عليه دم القران لا التمتع اه وفيه بقطع النظر عن مخالفة التحفة والحاشية وشرح المختصر والبصري والونائي وقفة ظاهرة لأن التصوير المذكور لا يصدق عليه حد التمتع أصلاً وإنما هو من افراد القران فليراجع ما بينته في الأصل (قوله) أحدهما كالتعبير (الخ) وافهم كلام المصنف أنه لا يشترط وجوب الدم نية التمتع ولا وقوع النسيك عن شخص واحد ولا بقاؤه حياً وهو كذلك نهاية ومعنى (قوله) والاصح (الخ) هذا صريح في ثبوت التسمية حقيقة إذا فات شرط الوقوع في أشهر الحج وهذا لا يوافق ما قدمه في شرح أحدها الافراد من أنه يسمى متمتعاً لغويًا وشريعياً مجازاً الحقيقية فتأمل سم (قوله) ومن ثم قال أصحابنا يصح التمتع (الخ) أي مع أن من الشروط أن لا يكون من حاضري الحرم والمسكى منهم سم (قوله) كالمستثنى منه (أى من الشرط الثاني كالمستثنى) لأنه ليس بمستثنى حقيقة لأنه هو المخرج من متعدد بالأول إحدى إخوانها كردى (قوله) على المتمتع إلى قوله لم يظهر في النهاية والمعنى لا قوله ولو بما يتغاب إلى وهو قول المتن (أحرامه بالحج) أي فلا يستقر قبله فلو مات قبل الإحرام بالحج فلا دم عليه ع ش (قوله) ومع ذلك (عبارة المعنى) وقد يفهم أنه لا يجوز تقديمه عليه وليس مراد أبل الاصح جواز ذبحه إذا فرغ من العمرة وقيل يجوز إذا أحرمت بها اه (قوله) يجوز (الخ) لأنه حق مالى تعلق بسببين فجاز تقديمه على أحدهما كالزكاة عميرة (قوله) لآقبله (أى فى الاصح محلى (قوله) غير الصوم) وهو ذبح الذم (قوله) لأنه الاتباع) لعل المراد اتباع من كان معه صلى الله عليه وسلم من المتمتعين ولا تقدم أنه كان فارناً آخر (قوله) ومن ثم (الخ) عبارة المعنى والنهاية وخبر وجا من خلاف الأئمة الثلاثة فانهم قالوا لا يجوز في غيره ولم ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن أحد من كان معه أنه ذبح قبله اه (قوله) ومن ثم (الخ) أى من أجل أنه المتبع قول المتن (فإن عجز عنه في موضعه (الخ) أى سواء قدر عليه ببلده أم بغيره أم لا بخلاف كفارة اليمين لأن الهدى يختص ذبحه بالحرم دون الكفارة نهاية ومعنى (قوله) ولو بما يتغاب به (الخ) وفاقاً للصريح الزيدى وظاهر النهاية والمعنى (قوله) او وهو محتاج إلى ثمنه (أى وإلى نفسه أو غاب عنه ماله أو نحو ذلك نهاية ومعنى (قوله) او العمر الغالب واعتبار وقت الاداء (الخ) وهو الذى اعتمده هناك (قوله) واعتبار وقت الاداء) فلو وجد الهدى بين الإحرام بالحج والصوم لزومه لا بعد الشروع في الصوم بل يستحب وإذ مات المتمتع قبل فراغ الحج والواجب هدى لم يسقط بل يخرج من تركته أو صوم سقط أن لم يتمكن ولا فكر مضان فيصام عنه أو يطعم روضاً أى ومعنى اه سم زاد الونائي ويخرج وقت الاداء بطول فجرة اه (قوله) وقياس (الخ) مبتدأ خبره قوله أن يلحق الخ كردى (قوله) أن من على (الخ) بيان لما تقرر و (قوله) أنه يجب (الخ) بيان لما يأتي الخ (قوله) أن يلحق بموضعه هنا كل ما كان الخ) عبارة الونائي فإن عجز عن الدم كان لم يكن عنده بمكة زيادة على ما يكفيه بقية العمر الغالب

عاد لأحرام الحج إلى نفس المقات فينبغي سقوط دم التمتع (قوله) والاصح أنها لا تعتبر للتسمية) صريح في ثبوت التسمية حقيقة إذا فات شرط الوقوع في أشهر الحج وهذا لا يوافق قوله السابق في شرح قوله أحدها الافراد وعلى ما إذا اعتمر قبل أشهر الحج ثم حج إلى أن قال واما الثاني قسميته افراد حقيقة شرعية إلى أن قال لأن المراد أنه يسمى متمتعاً لغويًا وشريعياً مجازاً الحقيقية اه فتأمل (قوله) ومن ثم قال أصحابنا يصح التمتع والقران من المسكى (أى مع أن من الشروط أن لا يكون من حاضري الحرم المسكى منهم) (قوله) وهو الحرم (أى سواء قدر عليه ببلده أم بغيره أم لا بخلاف كفارة اليمين لأن الهدى يختص ذبحه بالحرم دون الكفارة شرح مر (قوله) او وهو محتاج إلى ثمنه) أو غاب عنه ماله أو نحو ذلك شرح مر (فرع) لو وجد الهدى بين الإحرام أى بالحج والصوم لزومه لا بعد الشروع في الصوم بل يستحب وإذ مات المتمتع قبل فراغ الحج والواجب هدى لم يسقط أى بل يخرج من تركته أو صوم سقط أن لم يتمكن ولا فكر مضان فيصام عنه أو يطعم

تأتي هنا ما أتى في قسم الصدقات فيما يظهر (صام) أن قد روان علم أنه يقدر على الهدى قبل (١٥٥) فراغ الصوم فإن عجزكم تأتي فيه مائة  
في رمضان كالومات هنا

وعليه هذا الصوم مثلاً يصوم  
عنه وليه أو يطعم (عشرة  
أيام ثلاثة) منها في نحو  
التتبع والقران وترك الميقات  
في الحج بخلاف نحو الرمي  
بما يجب بعد الحج فيصوم  
الثلاثة عقب أيام التشريق  
أما تركه في العمرة فوق  
إداء الصوم فيه قبل فراغها  
أو عقبه لأن وجوبه حينئذ  
لا يتوقف على الحج فلم ينظر  
إليه فيه (في الحج) قبل يوم  
النحر ولو مسافر إلا لآية أي  
أن أحرم به بمن يسعها قبل  
يوم النحر فإن لم يسعها لبعضها  
وجب ولا يلزمه تقديم  
الأحرام حتى يلزم صومها  
على المنقول الذي اعتداه  
لأن تحصيل سبب الوجوب  
لا يجب فمن جعل هذا من  
باب ما لم يتم الواجب إلا به  
فهو واجب فقد وهم وإنما  
لم يحز صومها قبل الأحرام  
لأنه عبادة بدنية وهي لا  
يجوز تقديمها على وقتها  
وبه فارق ما رمى في الدم أمالو  
أخرها عن يوم النحر بأن  
أحرم قبله بمن يسعها ثم آخر  
التحلل عن أيام التشريق  
ثم صامها فانه يائمه وتكون  
قضاء وإن صدق أنه صامها  
في الحج لندرتها فلا يراد من  
الآية ويلزمه في هذه  
القضاء فوراً كما هو قياس  
نظائره لتعديه بالتأخير  
(تستحب) تلك الثلاثة أي  
صومها (قبل يوم عرفة)

من مال حلال أو كسب لا تقو له مال دون مسافة القصر وكان في حضاره مشقة لا تحتل عادة كافي شرح  
العباب وقد في متحفه بمسافة القصر أو وجد الدم بأكثر من ثمن المثل ولو بما يتغابن به أو بشن المثل واحتاج  
إليه لئلا يسفره الجائر أو ولد يئمه ولو جلا ولو أمكنه الاقتراض قبل حضور ماله الغائب أو لم يجد الهدى حالاً  
لنحو عيب فيه وأن علم أنه يجده يجوز تأجيل فراغ صومه صام عشرة أيام الخ اه (قوله) تأتي هنا ما أتى الخ يقتضى  
وجوب الاقتراض لكن في فتح الجواد وأن وجد من يقرضه فيما يظهر كالتييم ويظهر أن هذا الوجه مأمى التحفة  
ويؤيده تصريحهم هنا بأنه يقدم الدين ولو مؤجلاً على الدم بصري وتقدم عن الوائى أنغاماً ما وافقه (قوله) وأن  
علم أنه الخ) عبارة المغنى والنهاية قد يرد على المصنف ما لو عدم الهدى في الحال وعلم أنه يجده قبل فراغ الصوم  
فإن له الصوم على الاظهر مع أنه ما عجز عنه في موضعه ولو رجا وجوده جاز له الصوم وفي استحباب انتظاره  
ما تقدم في التيمم اه وقوله ما عجز عنه في موضعه قال سم أقول قد عجز عنه في موضعه في الحال اه وقوله  
ما تقدم في التيمم قال ع ش أى فإن يتقن وجوده فانتظاره افضل والا فالتجمل افضل اه (قوله) ما رمى  
رمضان) أى من وجوب مدع كل يوم فإن عجز بقى الواجب في ذمته فاذا قدر على أى واحد فعله والاولى  
تعيين الصوم كان ينوى صوم التمتع أن تمتع والقران أن قرن وتكفيه نية الواجب بلا تعيين ونائى (قوله) في نحو  
التمتع الخ) الاول ومثل التمتع في ذلك القران الخ (قوله) في نحو التمتع الخ) أى كالفوات والمشي والركوب  
المنذورين و(قوله) بخلاف نحو الرمي الخ) أى كبيت ليلة مزدلفة وليالى منى والوداع ونائى والحق وللتقصير  
المنذرين محمد صالح (قوله) عقب أيام التشريق) محله كما يؤخذ من الحاشية في غير طواف الوداع أمالو فيصوم  
فيه وعند استقرار الدم بالوصول الى مسافة القصر مطلقاً أو الى دونها وهو وطنه أو ليطونه كما سبق بصري  
ووائى (قوله) قبل فراغها أو عقبه) هلا تعين قبل فراغها كالحج سم عبارة الوائى أمالو ما يتعلق بالعمرة  
فصوم الثلاثة لمن جاوز ميقاتها أو خالف المشى أو الركوب المنذورين فيها قبل التحلل منها أو عقبه إلا أن كان بينه  
وبين مكة ثلاثة أيام فليس له تأخيرها الى ما بعدها فإن آخرها كانت قضاء والتفريق بينهما وبين السبعة يوم  
لحاضر الحرم ومدة السير لا فاقى اه (قوله) ولو مسافراً) الى قوله ولا توطئه في النهاية والمغنى الا قوله لم  
يسع الى ولا يلزمه وقوله ويلزمه الى المتن (قوله) ولو مسافراً) أى وليس السفر عذراً في تأخير صومها لان صومها  
متمين ابقاعه في الحج بالنص بخلاف رمضان نهاية ومعنى (قوله) لآية) أى لقوله تعالى فمن لم يجد أى الهدى  
فصيام ثلاثة أيام في الحج أى بعد الأحرام به نهاية ومعنى (قوله) ولا يلزمه الخ) ويسن للوسر الأحرام بالحج  
يوم التروية وهو ثامن الحجة للاتباع نهاية ومعنى (قوله) فلا يراد من الآية) قد يقال المحذور قصر المراد على  
الفرد النادر وأما كونه من جملة فلا محذور فيه والحاصل أن إطلاق الآية صادق بالصورة المذكورة فإن كان  
ثم تقدم من الخارج فهو العمدة في الجواب لا ما أفاده والا فلا شكل باق على حاله بصري وقد يجب أن قوله  
المحذور قصر المراد الخ إنما ذكره في العام وأما المطلق كما هنا فيكفى في تقييده نحو الندرة ولذا قالوا المطلق  
ينصرف الى الكمال (قوله) ويلزمه الخ) عبارة النهاية والمغنى وإذا فاته صوم الثلاثة في الحج لزمه قضاؤها  
ولا دم عليه اه قال ع ش قوله لم يلزمه قضاؤها أى ولو مسافراً اه (قوله) في هذه) أى فيما إذا أحرم قبل  
الحج بمن يسع الثلاثة ولم يصمها فيه قول المتن (تستحب قبل يوم عرفة) أى فيحرم قبل سادس الحجة ويصومه  
وتاليه نهاية ومعنى قال الوائى بل ينبغي أن يحرم ليلة الخامس ليصومه وتاليه ليكون يوم الثامن مفطر لانه  
يوم سفر وكذا التاسع اه عبارة البصري قول المتن قبل يوم عرفة بل وقبل الثامن لا شتغاله فيه بحركة السفر

(قوله) وان علم أنه يقدر على الهدى) مع أنه لم يعجز عنه في موضعه كذا قيل مر أقول قد عجز عنه في موضعه  
في الحال (قوله) قبل فراغ الصوم) ولورجى جاز له الصوم وفي استحباب انتظاره ما رمى في التيمم شرح مر  
(قوله) فوق إداء الصوم فيه قبل فراغها أو عقبه) هلا تعين قبل فراغها كالحج (قوله) ولو مسافراً) أى فليس  
السفر عذراً في تأخير الثلاثة شرع مر (قوله) في المتن وسبعة أذارجع) ظاهره وان أسرع الوصول الى اهله  
على خلاف العادة (قوله) في المتن وسبعة أذارجع الى اهله) قال في العباب متى شاء فلا تقوت قال في شرحه

لأن فطره للحاج سنة ومرة حرمة صومها يوم النحر وأيام التشريق

كذا افاده تليذ الشارح في شرح المختصر اه قول المتن (وسبعة الخ) الوجه كاهو ظاهر أنه يكتفي بتفريق واحد ماء متعددة كالولزمه دم تمتع ودم اساءة فصام ستة متواليه في الحج وأربعة عشر متواليه اذا رجع الى أهله فيجزئ له ولو لم يصم شيئا حتى رجع مثلاً فقضى ستة متواليه ثم بعد مضى أربعة أيام وقدر مدة السير صام أربعة عشر اجزا ايضاً صام اه سم قول المتن (اذا رجع الخ) ظاهره وان اسرع الوصول الى اهله على خلاف العادة قال في العباب متى شاء فلا تقوت قال في شرحه وقول الماوردي ينبغي ان يفعلها عقب دخوله فان اخرها أساء وأجزأه ينبغي حمل اساءته على الكراهة وينبغي على الندب اه وفي حاشية الايضاح أما السبعة فوقتها موسع الى آخر العمر فلا تصير بالتأخير قضاء ولا يائمه بتأخيرها خلافاً للماوردي انتهت اه سم قول المتن (الى اهله) اي وان بعد وطنه كالمغاربة مثلاً ع ش (قوله اي وطنه) الظاهر أنه يصح صومها بوصوله وطنه وان اعرض عن استيطانه قبل صومها واراد استيطان محل آخر أو ترك الاستيطان مطلقاً ولو اراد استيطان محل آخر فهل يصح صومها بمجرد وصوله أي المحل الآخر وان اعرض عن استيطانه قبل صومها فيه نظراً ولا يبعد الصحة سم (قوله أو ما يريد توطنه الخ) قضيته أنه لا يكتفي بالاقامة وفي شرح العباب فلو لم يتوطن محلًا ولم يلزمه بمحل اقام فيه مدة كما اقي به القفال وظاهر كلامهم انه لا يجوز له ايضا فيصبر الى أن يتوطن محلًا فان مات قبل ذلك فاقرب الاحتمال ان ينقطع او يطعم اه او يصام عنه لانه كان متمكناً من التوطن والصوم لكن قضية شرح الروض حيث فسر قول الروض توطن باقام الاكتفاء بالاقامة وليس بمسلم سم (قوله للخبر الخ) اي لقوله عليه السلام فمن لم يجد هدياً فليصم ثلاثة أيام في الحج وسبعة اذا رجع الى اهله نهاية ومعنى (قوله المراد بالرجوع الخ) اي فكانه بالفرار رجع عما كان مقبلاً عليه نهاية ومعنى (قوله فعلى الاول) اي الاظهر (قوله) ولا بوطنه الخ) كان الاحسن ان يقيد الرجوع في كلام المصنف بكونه بعد الفراغ ليحسن تفريع ما ذكر على ما سبق بصري (قوله جازله الخ) جزم به تليذه بصري وكذا جزم بذلك الوائى قول المتن (ويندب تتابع الثلاثة) اي اداء كانت او قضاء ومعنى ونهاية (قوله اذا احرم) الى قوله فيهما في النهاية والمعنى الا قوله او

(وسبعة اذا رجع) للاية (الى أهله) أى وطنه أو ما يريد توطنه ولو لمكان لم يكن له وطن أو أعرض عن وطنه (في الاظهر) للخبر المتفق عليه بذلك وقال الأئمة الثلاثة كالمقابل المراد بالرجوع الفراغ من الحج فعلى الاول لا يعتد بصومها قبل وطنه أو ما يريد توطنه ولا بوطنه وعليه طواف افاضة أو سعى أو حلق لانه الى الآن لم يضرغ من الحج نعم لو وصل لوطنه قبل الحلق ثم حلق فيه جازله كاهو ظاهر صومها عقب الحلق ولم يحتاج لاستئناف مدة الرجوع (ويندب تتابع الثلاثة) اذا احرم قبل يوم النحر بمن يسع أكثر منها والاوجب تتابعها كما علم بما مر من حرمة تأخيرها عنه (و) تتابع (السبعة) مبادرة لبراءة الذمة وخروجاً من خلاف من أوجب التتابع (ولو فاتته الثلاثة في الحج) أو عقب أيام التشريق بعذر أو غيره

وقول الماوردي ينبغي ان يفعلها عقب دخوله فان اخرها اساءه اجزأه ينبغي حمل اساءته على الكراهة وينبغي على الندب اه وفي حاشية الايضاح اما السبعة فوقتها موسع الى آخر العمر فلا تصير بالتأخير قضاء ولا يائمه بتأخيرها خلافاً للماوردي اه (قوله في المتن وسبعة اذا رجع) الوجه كاهو ظاهر أنه يكتفي بتفريق الدماء متعددة كالولزمه دم تمتع ودم اساءة فصام ستة متواليه في الحج وأربعة عشر متواليه اذا رجع الى اهله فيجزئ له ولو لم يصم شيئا حتى رجع مثلاً فقضى ستة متواليه ثم بعد مضى أربعة أيام وقدر مدة السير صام أربعة عشر اجزا ايضاً صام اه سم قول المتن (الى اهله) اي وطنه الظاهر أنه يصح صومها بوصوله وطنه وان اعرض عن استيطانه قبل صومها واراد استيطان محل آخر أو ترك الاستيطان مطلقاً ولو اراد استيطان محل آخر فهل يصح صومها بمجرد وصوله وان اعرض عن استيطانه قبل صومها بوصوله ولا يبعد الصحة (قوله) أو ما يريد توطنه ولو لمكان لم يلزمه بمحل اقام فيه مدة كما اقي به القفال وظاهر كلامهم انه لا يجوز له ايضا فيصبر الى أن يتوطن محلًا فان مات قبل ذلك احتمل أن يطعم اه أو يصام عنه لانه كان متمكناً من التوطن والصوم واحتمل أن لا يلزم ذلك وان خلف تركه لانه لم يتمكن حقيقة ولعل الاول اقرب وهو الوجه اه لكن قضية شرح الروض الاكتفاء بالاقامة لانه لما قال الروض فان توطن بمكة صام بها قال في قوله توطن اي اقام اه وليس بمسلم (قوله في المتن ويندب تتابع الثلاثة والسبعة) عبارة الروض ويستحب التتابع اداء وقضاء اه وشرحه شارحه هكذا ويستحب التتابع في كل من الثلاثة والسبعة اداء وقضاء وقد يستشكل بانه يقتضى ان السبعة قد تكون قضاء مع انها لا تكون الاداء ويمكن ان يجاب بان قوله وقضاء راجع لمجموع الامرين أو يقال قوله اداء وقضاء راجع لمجموع الامرين وبانه يتصور كون السبعة قضاء فيما اذا مات قبل فعلها أو فعلها وارثه لانه بموته خرج وقتها اذا لا يزيد وقتها على مدة عمره فليتأمل



عقب أيام التشريق وقوله في الأولى قول المتن (فالأظهر أنه يلزمه أن يفرق في قضائها الخ) قال في الحاشية أي فور أن فاتت بغير عذر ولا فلا كما يحتمل الزركشي وكلامهم في باب الصيام مصرح به وظاهر أن السفر عذر في تأخير القضاء وإن وجب عليه الفور كرمضان بل الأولى أنه سم قول المتن (أن يفرق في قضائها بينها) أي فلو صام عشرة ولا حصلت الثلاثة ولا يعتد بالبقية لعدم التفريق نهاية ومعنى وفي سم بعد ذكر مثله عن الروض مانصه فلو توطن مكة وصام العشرة ولا فينبغي في نحو التمتع أن يحصل الثلاثة ويلغو أربعة بعدها لأنها قدر مدة التفريق اللازم له وتحسب له الثلاثة الباقية من العشرة من السبعة لو وقعها بعد مدة التفريق فيكمل عليها سبعة وفي ترك الرمي أن تحصل الثلاثة ويلغو يوم لأنه الواجب في التفريق هنا وتحسب له الستة الباقية فيبقى عليه يوم فليتامل اه وقال الوثائي ولو قدم السبعة على الثلاثة لم تقع ثلاثة منها عن الثلاثة وهو متلاعب أن تعدوا ولا وقعت نفلا اه وفيه وقفة فليراجع فإنه خلاف ما مر انفا عن النهاية والمعنى وسم (قوله) وهو أربعة أيام الخ) أي فلو استوطن مكة ولم يصم الثلاثة قبل يوم النحر فرق بين الثلاثة والسبعة بأربعة أيام ع ش زاد الوثائي ولا يجب تعاطي المفطر أيام التفريق بل له أن يصوم عن نفل مثلا اه (قوله في الأولى) وهي فوات الثلاثة في الحج سم (قوله) ومدة سيره (كذا اطلقوه وقد يقال لم لا يستثنى منها ثلاثة أيام لا يتعين عليه فعل الثلاثة عقب أيام التشريق بمكة قبل سفره بل له أن يفعلها في أول سفره كما هو ظاهر والقضاء لا يزيد على الأداء فليحرر بصري وافر سم اطلاقهم عبارة قوله ومدة سيره الخ ظاهره اعتبار جميع مدة السير في المسئلة الثانية أيضا وإن كان يصح صوم الثلاثة عقب أيام التشريق وأنه لو كان صامها عقب أيام التشريق في سيره إلى أهله بان شرع في السير عقب أيام التشريق مع الشروع في الصوم لم يكف التفريق بما بقي مدة السير بل لا بد من الصبر بعد الوصول ثلاثة أيام أيضا اه وجزم الوثائي بالاطلاق في المسئلة الأولى عبارة ما لا إذا صام أي نحو المتمتع والقارن الثلاثة بمكة فإن مكث بعد الصوم أربعة أيام ثم سافر فله صوم السبعة عقب وصوله وإلا صامها عقب مضى أربعة أيام من وصوله فإن صام الثلاثة في الطريق صبر أربعة أيام بعد وصوله وقدر ما صامه من أيام الطريق فلو صامها آخر سفره بحيث وافق آخرها آخر يوم من سفره فرق بأربعة أيام ومدة السير اه (قوله) ومدة سيره) ظاهر كلامهم أنه لا عبرة بما اعتيد من الإقامة الطويلة بمكة عقب أيام التشريق وهو واضح لأنه لا ضرورة إليه بخلاف مدة السير بصري وفي ع ش خلافه عبارة قوله لم ومدة إمكان السير إلى أهله على العادة أقول ومن ذلك إقامة الحجاج بمكة بعد أعمال الحج لقضاء حوائجهم فإذا اقام بمكة فرق بقدر ذلك وبقدر السير المعتاد إلى أهله لأنه لا يمكنه التوجه إليهم بدون خروج الحجاج فهي ضرورة بالنسبة له كالأقامة التي تفعل في الطريق ومن ذلك عشرة أيام الدورة

(قوله في المتن) فالظاهر أنه يفرق في قضائها بينها وبين السبعة) قال في الروض فلو صام عشرة ولا حصلت الثلاثة أي ولا يعتد بالبقية لعدم التفريق اه فلو توطن مكة وصام العشرة ولا فينبغي في نحو التمتع أن يحصل الثلاثة ويلغو أربعة بعدها لأنها قدر مدة التفريق اللازم له وتحسب له الثلاثة الباقية من العشرة من السبعة لو وقعها بعد مدة التفريق فيكمل عليها سبعة وفي ترك الرمي أن تحصل الثلاثة ويلغو يوم لأنه الواجب في التفريق هنا وتحسب له الستة الباقية فيبقى عليه يوم فليتامل (قوله في المتن) فالأظهر أنه يلزمه أن يفرق في قضائها) قال في حاشية الإيضاح أي فور أن فاتت بغير عذر ولا فلا كما يحتمل الزركشي وكلامهم في باب الصيام مصرح به وظاهر أن السفر عذر في التأخير وإن وجب عليه الفور كرمضان بل الأولى ويدل عليه قول الشيخين يجب صوم الثلاثة في الحج وإن كان مسافرا على من أحرم أي مع بقاء زمن يسعها متعين لإيقاعه في الحج بالنص وإن كان مسافرا فلا يكون السفر عذرا فيه بخلاف رمضان اه فافهم أن سبب كون السفر ليس عذرا هنا تعين لإيقاعه في الحج بالنص وذلك منتف في القضاء فكان السفر عذرا فيه اه وقد تقرر في باب صوم التطوع اختلاف ترجيح في القضاء الفوري هل يجب في السفر أو لا فراجع من محله (قوله) ومدة سيره

(فالأظهر أنه يلزمه أن يفرق في قضائها بينها وبين السبعة) بقدر ما كان يفرق به في الأداء وهو أربعة أيام العيد والتشريق في الأولى ومدة سيره

المعروفة فيفرق بجميع ذلك فيما يظهر اه وفي الكردى على بافضل مانصه قوله ومدة مكان السير الخ قال  
ابن علان قال سم هو صريح في عدم اعتبار مدة الاقامة انتهى وقال القليوبى قوله على العادة الغالبة فيبد  
اعتبار اقامة مكة وثناء الطريق مما جرت به العادة انتهى وما قاله سم اقرب الى المنقول اه والى القوي مدركا  
ما قاله القليوبى وعش (قوله على العادة الغالبة الخ) يقتضى انه لا عبرة بسيره بالفعل اذا خالف العادة او  
الغالب حتى لو وصل ولو في لحظة من مكة الى مصر فلا بد له من التفريق بمدة السير المعتاد وهو محل تأمل اذ لو  
فرض ذلك بعد اداء الثلاثة نمكة فواضح ان له فعل السبعة عقب وصوله فليتأمل بصري عبارة الكردى على  
بافضل قال ابن علان قوله على العادة الغالبة فيهم انها لو خولفت لم يعتبر ما وقع بل العادة الغالبة اه وبينت  
في الاصل انه اقرب للمنقول وان القوي مدر كاخلافه اه (قوله او ما الحق به فيهما) اى الاولى وهى فوات  
الثلاثة في الحج والثانية وهى فواتها عقب التشريق سم (قوله ولم يفوتا) يتأمل سم اى فاهما قد فاتا ايضا  
(قوله يلزمه فى الاولى) اى ومنها ترك الاحرام من الميقات سم (قوله حكاهما) اى الحج والرجوع يعنى  
أيام العيد والتشريق الاربعة فى الاولى ومدة السير الى نحو وطنه فيهما معا (قوله بخمسة أيام) كذا فى أصله  
رحمه الله تعالى وهو محل تأمل والموجود فى سائر كتبه باربعة ايام وهو واضح ثم رايت المحشى قال قوله  
بخمسة الظاهر باربعة بصري عبارة الكردى على بافضل ووقع فى التحفة انه قال بخمسة ايام والظاهر انه سبق  
قلم اذ الذى اطبقوا عليه حتى الشارح اربعة ايام اه (قوله لما صح) الى الباب فى النهاية والمعنى (قوله لما صح  
الخ) اى ولو جوبه على المتمتع بالنص وفعل المتمتع اكثر من فعل القارن فاذا زمه الدم فالقارن اولى بنهاية  
ومعنى (قوله فى جميع ما مر فيه) أى جنسا وسنا وبدا عند العجز بنهاية ومعنى (قوله قبل الوقوف) اى ولو  
بعد طوافه اى للقدم كما قال بعض شرح الارشاد انه الظاهر وفرق بينه وبين المتمتع فى ذلك لكن رده  
الشارح فى شرح العباب سم (قوله وما زاده) عطف على ان لا يعود (قوله ايضا) الاولى تقديمه على بقوله  
عبارة النهاية وذكر هذا الشرط ايضا وح لا تقتضي به دم المتمتع بغنى عنه اه زاد المعنى وان ذكر ذلك كان  
ينبغي له ان يزيد ما قدرته اه اى قوله ان لا يعود لما قبل الوقوف قول المتن (من حاضرى المسجد) ومر  
بيان حاضره به ولو استاجر اثنان اخر احدهما للحج والاخر لعمره فتمتع عنهما او اعتمر اجير عن نفسه ثم حج  
عن المستأجر فان كان قد تمتع بالاذن من المستأجرين او احدهما فى الاولى ومن المستأجر فى الثانية فعلى كل  
من الاذنين والاذن والاجير نصف الدم ان ايسر او ان اعسر او احدهما فيما يظهر فالصوم على الاجير او  
تمتع بلا اذن ممن ذكر لزمه دمان دم للتمتع ودم لاجل الاساءة بمجاوزته الميقات ولو وجد المتمتع الفاق للهدى  
الهدى بين الاحرام والحج والصوم لزمه الهدى لان وجده بعد شروعه فى الصوم فلا يلزمه وانما يستحب  
خروجها من الخلاف بنهاية زاد المعنى واذا مات المتمتع او القارن الواجب عليه هدى لا يسقط عنه بل يخرج  
من تركته او صوم لكونه معسرا بذلك فكمه مضان يسقط عنه ان لم يتمكن من فعله ويصام او يطعم  
عنه من تركته لكل يوم مدان تمكن اه وفى سم من الروض وشرحه مثله (قوله فيهما) اى فى الشرطين

على العادة الغالبة إلى وطنه  
وما ألحق به فيهما وذلك  
لأن الأصل في القضاء أنه  
يحكى الأداء وإنما يلزمه  
التفريق في قضاء الصلوات  
لأن تفريقها مجرد الوقت  
وقد فات وهذا يتعلق بفعل  
هو الحج والرجوع ولم يفوتا  
فوجب حكاهما في القضاء  
ومن توطن مكة يلزمه فى  
الأولى التفريق بخمسة أيام  
وفى الثانية يوم (وعلى  
القارن دم) لما صح أنه  
صلى الله عليه وسلم ذبح عن  
نسائه البقر يوم البحر  
قالت عائشة رضى الله عنها  
وكن قارنات وهو (كدم  
التمتع) فى جميع ما مر فيه  
ومنه أن لا يعود لما قبل  
الوقوف وما زاده بقوله  
إيضاحا (قلت بشرط أن  
لا يكون من حاضرى المسجد  
الحرام والله أعلم) لأن  
دم القران مقيس على دم  
التمتع فاعطى حكمه فيهما

على العادة الغالبة) ظاهره اعتبار جميع مدة السير فى المسئلة الثانية أيضا وإن كان يصح صوم الثلاثة  
عقب ايام التشريق وانه لو كان صامها عقب ايام التشريق فى سيره إلى اهله بان شرع فى السير  
عقب ايام التشريق فى الشروع فى الصوم لم يكف التفريق بما بقى من مدة السير بل لابد من الصبر  
بعد الوصول ثلاثة ايام ايضا (قوله وما الحق به فيهما) اى الاولى وهى فوات الثلاثة فى الحج والثانية  
وهى فواتها عقب التشريق (قوله ولم يفوتا) يتأمل (قوله ومن توطن مكة الخ) لو قصد توطن مكة  
وصام بعض السبعة فيها ثم أعرض عن توطنها وسافر قبل فراقها إلى وطنه فهل يعتد بما صامه  
ويكمل عليه فى السفر ولو فى السفر او لا يعتد به ويلزم صوم السبعة إذا وصل وطنه فيه نظر (قوله  
يلزمه فى الاولى) اى ومنها ترك الاحرام من الميقات (قوله قبل الوقوف) اى ولو بعد طوافه اى للقدم  
كما قال بعض شراح الارشاد انه الظاهر وفرق بينه وبين المتمتع فى ذلك لكن رده الشارح فى شرح العباب

(باب محرمات الاحرام) وهو هنا نية الدخول في النسك او نفس الدخول فيه (١٥٩) بالنية كما رمى ما حرم بسببه ولو

### (باب محرمات الاحرام)

المذكورين

(قوله وهو هنا الخ) (فائدة) محصل ما في حاشية الايضاح للشارح ان كلامنا متعلق بالحيوان المحترم والجماع في الحج كبيرة وان بقية المحرمات صغيرة سم على حج وقوله والجماع ظاهره ولو بين التحليل ولعله غير مراد وقوله في الحج قد يخرج العمرة ولعله غير مراد ايضاح ش (قوله كما رمى) اي في باب الاحرام من اطلاقه على هذين المعنيين اي والاول سبب بعيد والثاني قريب (قوله اي ما حرم الخ) تفسير لمحرمات الاحرام في المتن (قوله ولو مطلقا) اي ولو كان الاحرام مطلقا بصري (قوله قيل) قال في الروتق واللباب ان مجموع المحرمات عشرون شيئا وجرى على ذلك البلقيني في التدريب وقال في الكفاة انها عشرة اي والباقي متداخلة قال الاذري واعلم ان المصنف بالغ في اختصار احكام الحج لاسيما هذا الباب واتى فيه بصيغة تدل على حصر المحرمات فيما ذكره والمحرم سالم من ذلك فانه قال يحرم في الاحرام امور منها كذا وكذا اه والمصنف عدها سبعة مغنى ونهاية (قوله ويجاب الخ) لان كلامه السابق علم منه ايضا حرمة اللبس والخلق والقلم والصيد والحاصل ان الترجمة ان كان مقتضاها ذكر المترجم عليه وان فهم من محل اخر ورد عليه ما اورده المعترض وان كان مقتضاها ذكر ذلك مالم يفهم من محل اخر فكان ينبغي ترك ما ذكره من اللبس وما بعده لعلم حرمتها بما تقدم واما اقتضاؤها ذكر البعض دون البعض فهو تحكم لا وجه له الا ان يمنع التحكم بان بعضها اهم من بعض فاكتفى بالعلم بغير الاهم من محل اخر فليتامل سم (قوله بان الاول الخ) بالتأمل فيه يعلم خلوه عن مقصود الجواب وكذا الثاني والثالث مع ما فيهما من مزيد التكلف والتعسف بصري (قوله انه لا يحل) اي عقد النكاح (قوله الدال على انه يلزم الخ) فيه بحث وما مررد دلالة على لزوم المذكور ان حرمة الجماع في الحيض لم تستلزم حرمة المقدمات بالمعنى المراد هنا الشامل لنحو التقييل من كل استمتاع فوق السرة سم (قوله وحكمة تحريم ذلك) اي ما حرم ولذا ذكر اسم الاشارة والتأنيث في فيما نظر المعنى ما بصري (قوله وايضاح) عبارة المغنى والنهاية قال بعض العلماء والحكمة في تحريم لبس النخيط وغيره مما منع المحرم منه ان يخرج الانسان عن عاداته فيكون ذلك مذكرا له ما هو فيه من عبادة ربه فيشتغل بها اه (قوله الى الموقف) اي المحشر (قوله والحاصل الخ) يتأمل الباحث له وما حاصله فان كان الغرض تحريم الحكة فيهما فالاولى ان يقال القصد منهما كغيرهما من العبادات الجارية والجوارح الظاهرة او الباطنة تكميل الباطن اي الحقيقة الانسانية وتيسيرها للتوجه لحضرة الاحدية بصري (قوله بنسب ابتداء هذا) وقد يقال بل المقصود بالابتداء الدوام قول المتن (ستر بعض راس الرجل) اي فيجب كشف جميعه منه مع كشف جزء مما يحاذيه من الجوانب إذ ما لا يتم الواجب الا به فهو واجب وليس الاذن من الراس خلافا لمن وهم فيه نهاية (قوله وان قل) الى قوله لان ساتره في النهاية لا قوله ويظهر ضبطهما الى كبر وقوله او المزوق او المضفور وقوله ولا يبطهما الى وليس الخاتم وكذا في المغنى لا قوله وان قل وقوله ورواية مسلم الى اماما لا بعد وقوله ويظهر في شعر الى المتن (قوله ومنه) اي من الراس (كثوب رقيق الخ) اي وزجاج نهاية (قوله

### (باب محرمات الاحرام)

(فائدة) محصل ما في حاشية الايضاح للشارح ان كلامنا متعلق بالحيوان المحترم ومن الجماع في الحج كبيرة وان بقية المحرمات صغيرة (قوله ويجاب) فيه بحث لان كلامه السابق علم منه ايضا حرمة اللبس والخلق والقلم والصيد والحاصل ان الترجمة ان كان مقتضاها ذكر المترجم عليه وان فهم من محل اخر ورد عليه ما اورده المعترض وان كان مقتضاها ذكره كذلك مالم يفهم من محل اخر فكان ينبغي ترك ما ذكرناه من اللبس وما بعده لعلم حرمتها بما تقدم واما اقتضاؤها ذكر البعض دون البعض فهو تحكم لا وجه له الا ان يمنع التحكم بان بعضها اهم من بعض فاكتفى بالعلم بغير الاهم من محل اخر فليتامل اه (قوله الدال على انه يلزم الخ) فيه بحث وما مررد دلالة على لزوم المذكور ان حرمة الجماع في الحيض لم تستلزم حرمة المقدمات

مطلقا قيل لم يف بما دلت عليه عبارته من استيعاب جميعها لحذفه عقد النكاح ومقدمات الوطء والاشماء اه ويجاب بان الاول معلوم من كلامه السابق انه لا يحل الا بالتحلل الثاني ومن كلامه في ولاية النكاح والثاني من كلامه في الحيض والصوم الدال على انه يلزم من حرمة الجماع حرمة مقدماته والثالث ملحق بالثاني في ذلك وحكمة تحريم ذلك ان فيها ترفها وهو اشعث اغبر كما في الحديث فلم يناسب الترفه وايضا فالقصد تذكرة ذهابه الى الموقف متجردا متشعنا ليقبل على الله بكلية ولا يشتغل بغيره والحاصل ان القصد من الحج تجرد الظاهر ليتوصل به لتجرد الباطن ومن الصوم العكس كما هو واضح فتأمل (احده ستر) ومنه استدامة الساتر وفارق استدامة الطيب بنسب ابتداء هذا قبل الاحرام بخلاف ذلك ومن ثم كان التلييد بما له جرم كالطيب في حل استدامة لانه مندوب منه (بعض راس الرجل) وان قل ومنه اللياض المحاذي لاعلى الاذن كما رمى (بما بعد هنا ساترا) عرفا وان حكى

البشرة كثوب رقيق لانه يعد ساترا هنا بخلاف الصلاة ولو غير مخطط كعصابة عريضة وطين أو جناه تخين للنهي الصحيح عن تغطية رأس المحرم الميت ورواية مسلم الناهية عن ستر وجهه ايضا قال البيهقي وهم من بعض الرواة وغيره انها محمولة على ما لا بد من كشفه من الوجه

ليتحقق كشف جميع الرأس) قال في شرح الروض أي والمغنى لكن لا بد أن يبقى أي من غير الرأس شيئا ليستوعب الرأس بالكشف كما صرح به الدارمي اه سم (قوله كحيط رقيق) أي لم يكن عريضا نهاية (قوله) أما ما لا يعد ساترا فلا يضرح (ظاهره) أن قصد به السترة ع (قوله) وتوسد نحو عمامة الخ) عبارة النهاية وتوسد وسادة أو عمامة وسترة بما لا يلاقيه كأن رفعه بنحو عود ديدة أو بيد غيره أو أن قصد السترة في إظهار ولو شد خرقه على جرح برأسه لزمته الفدية بخلافه في البدن لأن الرأس لا فرق فيه بين المحيط وغيره بخلاف البدن اه (ووضع يد الخ) عبارة في شرحه بوضع كفه وكف غيره اه قال الكردى عليه قوله ووضع كفه الخ كذلك الأيضاح وهو ظاهر إطلاق شرح الهجة الصغير لشيخ الإسلام ومختصر الأيضاح للبكري ومال إليه في المنح آخر أو أن قصد بها سترة وكذلك شيخ الإسلام في الفرع والجمال الرملي في شرح الأيضاح والهجة واستوجه عبد الرؤف ولا فرق عندهم بين يده وبدغيره وجرى الشارح في الإيعاب وفتح الجواد على الضرر بذلك عند قصد السترة عبارة التحفة ووضع يده لم يقصد بها السترة بخلاف الخ اه وعبارة الوائى وتوسد نحو عمامة ويدوان قصد بها السترة كافي النهاية والحاشية وخالف في التحفة اه (قوله) وانفاس بماء الخ) أي ولين وعسل رقيق نهاية (قوله) وحمل نحو زنبيل) أي كعدل نهاية ومعنى أي وحزمة حشيش ونائى (قوله) لم يقصد به ذلك أيضا) أي واللازمته الفدية كما جزم به جمع ومقتضاه الحرمة ومعلوم أن نحو القفة لو استرخى على رأسه بحيث صار كالقلنسوة ولم يكن فيه شيء يحمل تحريم وتجب الفدية وإن لم يقصد سترة شرح مر اه سم قال ع ش قوله مر واللازمته الفدية أي بأن قصد السترة وحده أو مع الحمل اه قول المتن (اللاحقة) ويجوز ستر رأسه وليس ببقية بدنه قبيل طرو العذر إذا غلب على ظنه طرو وبدون ذلك ويجب النزع فوراً إذا زال العذر والافعليه الفدية سم وونائى وبصرى (قوله) أنه لا شيء يستتره) أي فلا يحرم سترة مر اه سم عبارة البصرى أي لا على وجه الاحاطة والافهوك ككيس اللحية اه (قوله) ويظهر ضبطها في هذا الباب الخ) أقره ع ش (قوله كحراخ) ويبيعض الهوامش الصحيحة عن سم ما نصه سألت بعض شيوخ الحجاز عن المحرم إذا لبس عمامته للعذر فهل يجوز له نزعها لاجل مسح كل الرأس وهل يكر ذلك للسنة وهل تلزمه الفدية للنزع والتكرار أو للنزع فقط فأجاب بأنه يجوز له نزعها لذلك وله التكرير وتلزمه الفدية للنزع ولا تلزمه للتكرير في الوضوء الواحد انتهى رحمه الله تعالى وهو قريب ع ش عبارة الوائى ولو ستر رأسه لضرورة واحتاج لكشفه كله عن غسله من الجنابة أو بعضه للوضوء بأن لم يمكنه ادخال نحو يده للمسح فلا تعدد ويكفى في الوضوء على العمامة فيقتصر على قدر الواجب كافي الحاشية وشرح الأيضاح وقال سم لو شرع عمامته لمسح رأسه وكرر التشريع والاعادة للتشيت فدية واحدة انتهى اه أي لاتحاد الزمان والمكان (قوله) ويرد) أي ومداداة كان جرح رأسه فشد عليه خرقه نهاية ومعنى (قوله) وذكر هذا) أي الاستثناء (قوله) كالقميص) أي وخف وقفاز وقباء وإن لم يخرج يديه من كه وخريطة لحضاب لحيته وسراويل وتبان نهاية ومعنى قال ع ش والتبان بالضم والتشديد سر وال صغير مقدار شبر يستر العورة المغلظة وقد يكون للباحين مختاراه (قوله) كالزرد) أي كدرع من زرد سواء كان الساترا خاصا بمحمل ككيس اللحية أو لا كان ستر ببعضه بعض البدن على وجه جائز

بالمعنى المراد هنا الشامل لنحو التثقيب من كل استمتاع فوق السرة (قوله) ليتحقق كشف جميع الرأس) قال في شرح الروض لكن لا بد أن يبقى أي من غير الرأس شيئا ليستوعب الرأس بالكشف كما صرح به الدارمي اه (قوله) لم يقصد به ذلك أيضا) واللازمته الفدية كما جزم به جمع ومقتضاه الحرمة ومعلوم أن نحو القفة لو استرخى على رأسه بحيث صار كالقلنسوة ولم يكن فيه شيء يحمل تحريم وتجب الفدية فيه وإن لم يقصد سترة شرح مر (قوله) بل وأن قصد الخ) كذا شرح مر (قوله) ويظهر الخ) كذا مر (قوله) أنه لا شيء يستتره) أي فلا يحرم سترة مر (قوله) في المتن اللاحقة) هل يجوز ستر رأسه أو لبس بقية بدنه قبل وجود الضرر إذا ظن وجوده وإن لم يستر أو يلبس أو لا يجوز ذلك إلا بعد وجوب الضرر (سئل) السيوطى عن ذلك نظما واجاب كذلك ومن لفظ السؤال ما قولكم في محرم يلبس (١)

الرأس أما ما لا يعد ساترا فلا يضرح كحيط رقيق وتوسد نحو عمامة ووضع يد لم يقصد بها السير بخلاف ما إذا قصده على نزاع فيه وانفاس بماء ولو كدرا وحمل نحو زنبيل لم يقصد به ذلك أيضا أو استظلال بمحمل وإن مس رأسه بل وإن قصده به السترة ويظهر في شعر خرج عن حد الرأس أنه لا شيء يستتره كما لا يجوز مسحه في الوضوء بجامع أن البشرة في كل هي المقصودة بالحكم وإنما اجزأ تقصيره لأنه منوط بالشعر لا البشرة فلم يشبه ما نحن فيه (اللاحقة) ويظهر ضبطها في هذا الباب بما لا يطاق الصبر عليه عادة وإن لم يبيع التيمم كحرا أو برد فيجوز مع الفدية قياسا على وجوبها في الحلق مع العذر بالنص وذكر هذا في الرأس لغلبته فيه والا فهو لا يختص به بل يأتي في نحو ستر البدن وغيره كالنظيب (ولبس) المحيط بالمهملة نحو (الخطي) كالقميص (أو المنسوج) كالزرد

(١) ما قولكم في الخ كذا بالاصول بدون عجز قلت ويصح أن تقول في عجزه

وبعضه الآخر بعضه على وجه متمتع كازار شقه نصفين ولف على ساق نصفه بعقد أو خيط وان لم يلف النصف الآخر على الساق الآخر فما يظهر نهاية قول المتن (أو المعقود) أي كجبة لبد سواء كان في ذلك المتخذ من قطن وكتان وغيرهما نهاية (قوله أو الممزق) قال في الإيعاب ظاهره أن اللزق مغاير للعقد وهو ما يعيل إليه كلام الشيخين وأوهم كلام بعضهم أنه نوع منه وبين بتمثيله اللزق كالاسنوى بقوله كلبدان من مثل به للعقد فقد تجوز إلا أن ثبت أن اللبد نوعان نوع معقود ونوع ملزق انتهى اه كرى على بأفضل وفي الكرى يفتح الكاف الفارسي قوله أو الممزق أي الملتصق ببعضه وبعض والظاهر أن اللبد على نوعين نوع معقود ونوع ملزق (والمضفور) المقنول أو المنسوج ببعضه على بعض (والبرنس) قلنسوة طويلة اه (قوله والظاهر الخ) أي من تعبيرات الفقهاء وتمثيلاتهم هنا أو المألوف أن اللبد هو الممزق وليس له نوع آخر (قوله فيحل الارتداء الخ) أي بلا فدية نهاية (قوله بأن يضع أسفله الخ) قضيته أنه لو جعل غشاءه على عاتقيه وبطائه إلى خارج كان ساترا فتجب فيه الفدية وهو قريب ع ش (قوله أو يلتحف به الخ) عبارة النهاية أو يلقي قباء أو فرجية عليه وهو مضطجع وكان بحيث لو قام أو قعد لم يستمسك عليه إلا بمزيد اسر اه (قوله والأتزار بالسراويل) أي وأدخل رجله في ساق الخف ويلحق به لبس السراويل في إحدى رجله شرح م ر اه سم عبارة الوائى وله أن يدخل يده في كم قميص منفصل عنه وأحدى رجله في سراويل كافي النهاية خلافا للشرحي الأرشاد ورجله في ساق الخف وكذا أقراره أن كان ملبوسا لغيره اه (قوله وعقد الأزار) عطف على الارتداء وكذا قوله بعد وليس الخاتم سم (قوله وإن يجعله الخ) كذا في أصله رحمه الله تعالى ولو قال له أو منه أو فيه لكان أولى ولعله من باب الحذف والإيصان وإن كان فيه ضعف في السعة بصرى (قوله وإن يجعله مثل الحجة) لكنه يكره كما قاله المتولى نهاية (قوله ويدخل فيها التكة الخ) والحاصل أن له عقد نفس الأزار بأن يربط كلا من طرفيه بالأخر وله أن يربط عليه خطا وإن يعقده وإن يجعل للأزار مثل الحجة ويدخل فيها التكة ويعقدها وله أن يلف على أزاره نحو عمامة ولكن لا يعقدها اه كرى على بأفضل ووائى (قوله وشدا أزاره الخ) وله أن يشدا أزاره في طرف رداءه وروض زادم ر في شرحه من غير عقد لكنه يقره انتهى اه سم (قوله ولا يتقيد الرداء بذلك) في هذه العبارة شيء والمراد أن ذلك متمتع فيه مطلقا وإن تباعدت سم عبارة النهاية وفارق الأزار الرداء فيما ذكر بأن الأزار المتباعدة تشبه العقد وهو فيه متمتع لعدم احتياجه إليه غالبا بخلاف الأزار اه فقول الشارح ويتقيد الرداء على

فهل له اللبس قبيل العذر \* بغالب الظن بدون الوزر  
أم بعد أن يحصل عذر ظاهر \* يجوز لبس وغطاء ساتر  
ولو طرا عذر وزال عنه \* هل يجب النزاع ببره منه  
ومحرم قبل طرو العذر \* أجز له اللبس بغير وزر  
بغالب الظن ولا توقف \* على حصوله فهذا الأراف  
نظيره من ظن من غسل بما \* حصول سقم جوزوا التيمم  
ومن تزل أعاره فليقطع \* مبادرا وليعص أن لم ينزع

(قوله في المتن أو المعقود) كاللبد (قوله وتعتبر العادة الغالبة) فلوارتدى بالقميص أو القباء أو التحف بها أو أترز بالسراويل فلا فدية كما لو أترز بأزار لفقه من رقاع أو أدخل رجله في ساق الخف ويلحق به لبس السراويل في إحدى رجله شرح م ر (قوله وعقد الأزار) عطف على الارتداء وكذا قوله بعد وليس الخاتم (قوله وشدا أزاره في ع الخ) وله أن يشدا أزاره في طرف رداءه وروض زادم ر في شرحه من غير عقد لكنه يكره (قوله وشدا أزاره في عر أن تباعدت) قال في شرح العباب وفي الأملاء لو أزاره بشوكة أو حاطه لم يجز ولزمته الفدية وجرى عليه الأصحاب كما قاله القمولى اه وقد يحتاج للفرق بين زره بشوكة وتزيره بالعرأ المتباعدة وقد يفرق بأن المزور بالشوكة في معنى الخيط (قوله ولا يتقيد الرداء بذلك) في هذه العبارة شيء

(أو العقد) أو الممزق أو المضفور للنهى الصحيح عن لبس المحرم للقميص والعمامة والبرنس والسراويل والخف وتعتبر العادة الغالبة في الملبوس إذ هو الذى يحصل به الترفه فيحل الارتداء والالتحاق بالقميص والقباء بأن يضع أسفله على عاتقيه لأنه إذا أقام لا يستمسك فلا يعدل بساله أو يلتحف به كالمحفة والأتزار بالسراويل كالارتداء برداء ملحق من رقاع طاقين فأكثر بخلاف مالمو وضع طوق القباء أو الفرجية على رقبته فانه وإن لم يدخل يديه في كمه يستمسك إذا قام فيعد لبس له وعقد الأزار وشد خيط عليه ليثبت وإن يجعله مثل الحجة ويدخل فيها التكة أحكاما له وشدا أزاره في عر أن تباعدت ولا يتقيد الرداء بذلك لأن العقد فيه متمتع بخلاف أزاره وعرز ظرف الرداء فيه

حذف مضامين أى منع از رار الرداء (قوله لا عقد الرداء) أى عقد طرفيه بحيثطأودونه نهاية عبارة سم قال فى حاشية الايضاح واهم اطلاق حرمة ان لا فرق بين ان يعقده فى طرفه الاخر او فى طرف ازاره وقضية ما مر عن المتولى اى من قوله بكرة عقده اى الازار وشد طرفه بطرف الرداء انتهى جواز الثاني لان الرداء لا فرق فيه بين الشد والعقد وقد جوز شده بطرف الازار فقياسه جواز عقده به اه ما فى الحاشية وقد يفرق بين الشد والعقد وكان المراد بشد طرف احد هما بطرف الاخر جمع الطرفين وربطهما بنحو خط وجزم الاستاذ فى كنهه بجواز عقد طرف رداءه بطرف ازاره انتهت (قوله ولا ربطها) أى ربط طرفى الرداء بانفسهما بدون توسط شىء آخر و (قوله اوشدهما) اى بنحو خط (قوله وليس الخاتم الخ) اى وان يدخل يده فى كم قميص منفصل عنه وان يلف بوسطه عمامة ولا يعقدها معنى زاد النهاية وظاهر كلامهم جواز الاحتباء بحبوة او غيرها اه قال ع ش قوله مر جواز الاحتباء الخ معتمد اه (قوله وتقلد المصحف) اى والسيف نهاية ومعنى (قوله وشد الهميان) اسم لكيس الدراهم ع ش (قوله ككيس اللحية الخ) يلاحظ مع ذلك ما مر من جواز ادخال رجله فى ساق الخف ولبس السراويل فى احدى رجله فيكون مستثنى عما اقتضاه هذا سم (قوله والمنطقة) بكسر الميم ما يشد به الوسط ويسميه الناس الحياصة والمراد بشدهما ما يشمل العقد وغيره اه كردى على بافضل وونائى (قوله خلافا لمن انكر هذا) الظاهر لمن انكر ذلك لان تعليله انما يلائم انكار الاول ويوجب بان مراده انكرو وجود المعنى الثانى لغة وحيثئذ يحسن ترجيح اعتراض الشىء التابع له لانه بناء على انه لا معنى للسائر الا الباقى بصرى (قوله فان الراس هنا قسم له الخ) قد يمنع هذا فان المراد بالبدن جميع الانسان والرأس هنا قسم ماعداه من بقية البدن لاقسيم جميع البدن فقد تقدم حكم شىء من البدن وهو الرأس وكان هذا حكم باقية فليتأمل فانه فى غاية الوضوح سم (قوله ولو بنحو استعارة) اى كالأجارة (قوله بخلاف الهبة) اى ولو من اصل او فرع نهاية (قوله فعلم الخ) عبارة النهاية والمعنى مع المتن الا اذا كان نسبه لحاجة كحرو وبرد فيجوز مع لفدية او لم يجد غيره اى التخييط ونحوه فيجوز له من غير فدية لبس السراويل التى لا يتأتى الاتزار بها عند فقد الازار ولبس خف قطع أسفل كعبه او مكعب اى مداس وهو المسمى بالسرموزة او زربول لا يسترد الكعبين وان ستر ظهر القدمين فيها ياقبهما عند فقد الثعلين والمراد بالنعل التاسومة ومثلها بقباب لم يستر سيره جميع الاصابع اما المداس المعروف الان فيجوز لبسه لانه غير محيط بالقدم وبحث بعضهم عدم جواز قطع الخف اذا وجد المكعب لانه اضعاء مال وهو متجه وظاهر كلامهم انه يجوز له لبس الخف المقطوع وان لم يحتج اليه وهو بعيد بل الاوجه عدمه الحاجة كخشية تجس رجله او نحو برد او حرا وكون الخفاء غير لائق به اه بحذف وقولها وان سنى ظهر القدمين قال الرشيدى أى ولو مع الاصابع اه وقال ع ش ظاهره وان ستر العقب اه (قوله او نقص بفتقه) كذا فى أصله رحمه الله تعالى وهو مقتضى ان كلامه وما قبله وما بعده كاف فى العدول الى لبسها على هيسها وليس كذلك بل لا بد من تحقق الاول مع احد الاخيرين فيحيثئذ كان تعبيره

والمراد أن ذلك يتمتع فيه مطلقا وإن تباعدت أهما (قوله لا عقد الرداء) قال في حاشية الإيضاح وأفهم إطلاق حرمة أنه لا فرق بين أن يعقده في طرفه الآخر أو في طرف أزاره وقضية ما مر عن المتولي أي من قوله يكره عقده أي الأزار وشد طرفه بطرف الرداء أهما جواز الثاني جزم الاستاذ في الكنز بجواز الثاني لأن الرداء لا فرق فيه بين الشد والعقد وقد جوز شده بطرف الأزار قياسي جواز عقده به أهما مافي الحاشية وقد يفرق بين الشد والعقد وكان المراد بشد طرف أحدهما بطرف الآخر جمع الطرفين وربطهما بنحو خيط وجزم الاستاذ في كنهه بجواز عقد طرف ردائه بطرف أزاره (قوله ككيس الحية الخ) يلاحظ مع ذلك ما مر من تجويز ادخال رجله في ساق الخف ولبس السر أو لب في إحدى رجله فيكون مستثنى مما اقتضاه هذا (قوله) فإن الرأس هنا قسم له لابعضه) قد ينفع هذا فإن المراد بالبدن جميع الإنسان والرأس هنا قسم ماعداه من بقية البدن لا قسم جميع البدن فقد تقدم حكم شيء من البدن وهو الرأس وكان هذا حكم باقية قلياته فانه في

وَعَلَهُ أَنْ لَمْ يَأْتِ الْإِتْرَارَ بِهِ عَلَى هَيْئَةٍ أَوْ نَقْصٍ بَقِيَّتِهِ

فقفه فيما يظهر اخذاما ياتي  
ولا لا تزم الاتزان به على هيئة  
او قفقه بشرطه ولو قدر على  
بيعه وشرائه ازار فان كان مع  
ذلك تبدو عورتها اي بحضرة  
من يحرم عليه نظرها كما  
هو ظاهر لم يجب ولا وجب  
وان له لبس الخف لفقد  
النعل لكن بشرط قطعه  
اسفل من الكمين وإن  
نقصت به قيمة للامر بقطعه  
كذلك في حديث الشيخين  
وبه فارق عدم وجوب قطع  
ما زاد من السراويل على  
العورة قالو الما فيه من إضاعة  
المال وكان وجه ذلك  
تفاهة نقص الخف غالبا  
بخلاف غيره والمراد  
بالنعل هنا ما يجوز لبسه  
للبحر من غير المحيط  
كالداس المعروف اليوم  
والتاموسة والقباب بشرط  
ان لا يستر جميع اصابع  
الرجل ولا حرما كاعلم  
بالاولى مما من تحريمهم  
كيس الاصبع بخلاف  
نحو السرموزة فانها محيطة  
بالرجل جميعها والزربول  
المصرى وإن لم يكن له  
كعب واليماي لا حاطتها  
بالاصابع فامتنع لبسها مع  
وجودها لا إحاطة فيه ومن  
ثم قال شارح وحكم الداس  
وهو السرموزة حكم الخف  
المقطوع ولا يجوز لبسها  
مع وجود التعلين على الصحيح  
المخصوص اه وظاهر  
اطلاق الاكتفاء بقطعه  
الخف اسفل من الكمين

بالو اوفى أو نقص أولى ولعلم بمعناها بصرى (قوله أول مجد سائر العور ته) ظاهره وإن كان خاليا ثم رأيت  
ما يأتى فى المأخوذ منه سم (قوله عما يأتى) اى انفا بقوله فان كان مع ذلك تبدو عورتها الخ (قوله ولا الخ) اى  
بان تاتى الاتزان بالسراويل على هيئة ولم ينقص بفتقه مع وجود سائر لعورتها فى مدة الفتق (قوله بشرطه)  
وهو عدم النقص بالفتق مع وجود سائر لعورتها فى مدته (قوله وشرائه ازار) اى بشمته نهاية ومعنى (قوله)  
وإن لبس الخ) عطف على قوله ان له لبس السراويل الخ (قوله لكن بشرط قطعه الخ) ولو امكنه ان يثني حتى  
يصير اسفل من الكمين من غير قطع في جواز القطع نظر لعدم الاحتياج اليه مع ان فيه إضاعة مال فليتامل  
وقول شرح الروض نعم يتجه عدم جواز قطع الخف اذا وجد المكعب اه يؤيد المنع فليتامل سم (قوله)  
وبه الخ) اى بقوله للامراخ (قوله فارق عدم وجوب الخ) الاقتصار على نفي الوجوب يفهم الجواز لكن  
قضية التعليل عدم الجواز سم (قوله وكان وجه ذلك) اى حكمة وجوب قطع الخف دون السراويل (قوله)  
كالداس المعروف الخ) وهو ما يكون استمسا كد بسبور على الاصابع عث عبارة الونائى نحو التاموسة  
والمداس المعروف من كل ما يظهر منه رؤس الاصابع والعقب كالقباب اه قال محمد صالح الرئيس قوله  
رؤس الاصابع اى ولو بعض اصبع وقوله العقب اى ولو بعضه (قوله بشرط ان لا يستر جميع اصابع الخ)  
يفيد الحل إذا ستر بعض الاصابع فقط وقد يشكل بتحريم كيس الاصبع وقد يفرق بان كيس الاصبع  
مختص به بخلاف ما هنا فانه محيط للجميع فلا يعد سائرا لها لستر المتنع إلا ان ستر جميعها والظاهر ان المراد  
بستر جميعها ان لا يزيد شيئا من الاصابع على سير القباب والتاموسة فلا يضرب مكان رؤية رؤس الاصابع  
من قدام فليتامل سم وقوله إمكان رؤية رؤس الاصابع الخ اى ولو بعض رأس اصبع كما مر عن الرئيس انفا  
(قوله بخلاف نحو السرموزة) عبارة غيره السرموزة بالسبين المهمة وفى الكردى على بافضل وفى حواشى  
التنوير من كتب الخفية للشيخ ابى الطيب السندى السرموزة هى المعروف بالبا بوج اه لكن قضية صنع  
الشارح ان السرموزة له كعب ويصرح بذلك قول الونائى فان فقد النعل حسا اوشرا واحتاج لوقاية  
الرجل كان كان الخفا غير لا تق به فليلبس ماستر الاصابع او العقب كخف قطع اسفل كعبه اى حتى ظهر  
العقب والكعب وهو السرموزة الزربول الذى لا يستر الكمين وإن ستر ظهر القدمين الباقي فى الثلاثة كما  
فى التحفة واطلق فى النهاية قطع الخف اسفل من الكمين قال ابن قاسم فيحل حيث نزل عن الكمين وإن ستر  
العقب والاصابع وظهر القدم اه وقوله وإن ستر العقب سبق عن عث مثله وقوله والاصابع الخ سبق  
عن الرشيدى مثله (قوله والزربول) اى البابوج (قوله وظاهر اطلاق الخ) هذا ما اقتضاه كلام الشيخين  
فى الروضة واصلها فانها خير ابي المداس وهو المعروف بالان بالكوش وبين الخف المقطوع اسفل من  
الكمين ولا شبهة ان الكوش سائر للعقب ورؤس الاصابع واقتضاه الحديث ايضا فان مقتضاه ان ما قطع  
اسفل من الكمين حل مطلقا عند فقد التعلين وإن استتر العقب ثم رأيت فى فتاوى العلامة ابن زباد ما ذكرته  
فراجعها ثم رأيت المحشى سم قال قوله فالخاصل الخ الوجه ما هو ظاهر كلامهم والخبر الحل حيث نزل عن  
الكمين وإن ستر العقبين والاصابع وظهر القدم وهل يحل حيثئذ من غير حاجة اليه فيه نظر ويحتمل  
الحل لانه حيثئذ بمنزلة النعل شرعا انتهى اه بصرى عبارة الكردى على بافضل واما الرجل  
لذلك فاعتمد الشارح فى التحفة والاياعاب ان ما ظهر منه العقب ورؤس الاصابع يحل مطلقا وما  
ستر احدهما فقط لا يحل إلا مع فقد التعلين وكلامه فى غيرهما ككلام غيره ثم يفيد انه عند فقد

غاية الوضوح (قوله أول مجد سائر العور ته) ظاهره وإن كان خاليا ثم رأيت ما يأتى فى المأخوذ منه (قوله لكن  
بشرط قطعه اسفل من الكمين) لو امكنه ان يثني حتى يصير اسفل من الكمين من غير قطع فى جواز القطع  
نظر لعدم الاحتياج اليه مع ان فيه إضاعة مال فليتامل وقول شرح الروض نعم يتجه عدم جواز قطع الخف إذا  
وجد المكعب اه يؤيد المنع فليتامل (قوله وبه فارق عدم وجوب الخ) الاقتصار على نفي الوجوب يفهم  
الجواز لكن قضية التعليل عدم الجواز (قوله بشرط ان لا يستر جميع اصابع الرجل) يفيد الحل إذا ستر

انه لا يحرم وان بق منه ما يحيط بالعقب والاصابع وظهر القدمين وعليه فلا ينافيه تحريمهم السرموزة لانه مع وجود غيرهما ومع ذلك لو قيل انه لا بد من قطع ما يحيط بالعقبين والاصابع ولا يضر استتار ظهر القدمين لان الاستمساك يتوقف على الاحاطة بذلك دون الآخرين لكان متجهاً ثم رأيت المصنف كالاصحاب صرحوا بان لا يلزمه قطع شيء مما يستر القدمين وعلوه بانه لحاجة الاستمساك فهو كاستتاره بشراك النعل وابن العماد قال لا يجوز لبس الزبول المقور (١٦٤) الذي لا يحيط بعقب الرجل إلا عند فقد النعلين لانه سائر اظاهر القدم ومحيط من الجوانب

بخلاف القبقاب لان سيره كشراك النعل اه وصرحه وجوب قطع ما يستر العقبين بالاولى ويفرق بين ما يستر ظهر القدمين وما يستر العقب يتوقف الاستمساك في الخفاف غالباً على الاول دون الثاني كما علم مما مر وبما تقرر يعلم ما في قول الزركشي كان العماد والمراد بقطعه من الكعب ان يصير كالنعلين لا التقرير بان يصير كالزربول من الاليهام والتخالفه لصريح قول الروضة وغيرها لو وجد لا يسن الخف المقطوع نعلين لزمه نزع فوراً ولا لزمه الدم إذ لو كان المقطوع كالنعل لم يصح هذا اللزوم بخلاف ما لو كان يستر عقبه أو أصابعه فان فيه ستر أكثر مما في النعلين فوجب نزع عند وجودهما فالخصل ان ما ظهر منه العقب ورؤس الاصابع يحل مطلقاً لانه كالنعلين سواء وما يستر الاصابع فقط والعقب فقط لا يحل إلا مع فقد الاولين وإذا لبس عتمة لحاجة ثم وجد جائز لزمه نزع فوراً وإلا اثم وفدى والصي

النعلين إنما يشترط ظهور الكعبين فافوقهما دون ما تحتهما وإن استتر رؤس الاصابع والعقب ثم الذين جوزوا لبسه عند فقد النعلين ظاهر كلامهم انه يجوز وان لم يحتج اليه وجرى عليه ابن زياد النخعي قال لان اللبس في الجملة حاجة وقال في الامداد والنهاية هو بعيد بل الاوجه عدمه إلا الحاجة كخشية تنجس رجله او نحو برد او حرا او كون الخفاء غير لائق به اه وتقدم عن المغني والونائي مثل ما في الامداد والنهاية (قوله انه لا يحرم) اي لبس الخف المقطوع اسفل من الكعبين (قوله مع وجود غيرها) اي بما يظهر منه بعض الاصابع والعقب كالقبقاب (قوله مع ذلك) أي مع كون ظاهر الاطلاق ماذكر (قوله وابن العماد) عطف على المصنف (قوله وصرحه وجوب الخ) الصراحة المذكورة ممنوعة كما لا يخفى على المتأمل سم بل وليس ظاهر افي وجوب القطع بصري (قوله ان ما ظهر منه العقب) اي ولو بعضه (قوله ورؤس الاصابع) اي ولو بعض اصبع محمد صالح الرئيس (قوله وما ستر الاصابع فقط او العقب الخ) تقدم ما فيه عن سم والبصري (قوله مع فقد الاولين) وهما الخف المقطوع الذي ظهر منه العقب ورؤس الاصابع والنعلان (قوله وإذا لبس) اي قوله نعم في النهاية والمغني (قوله لكن الاثم على الولي) أي إذا أقر الصبي على ذلك نهاية ومعنى (قوله في جميع ماذكر) ولا فرق في ذلك بين طول زمن اللبس وقصره معنى ونهاية (قوله والفدية في ماله) محله في المميز اما غيره فلا شيء بفعله كما سبق بصري (قوله ولو امة) كذا في النهاية والمغني (قوله فيما مر) اي في حرمة الستر لوجهها او بعضه إلا الحاجة فيجوز مع الفدية نهاية ومعنى (لأنها تستر غالباً) اي وليس بعورة في الصلاة وبه يندفع قول سم هي تستر الراس ايضا غالباً اودائهما (قوله نظير ما مر الخ) اي في اول الباب (قوله لها الخ) خبر مقدم لقوله ان تستر منه اي من الوجه كرى (على ما بحث) اعتمده المغني والنهاية عبارتهما وعلى الحرية ان تستر منه مالا يتأتى ستر جميع راسها إلا به احتياط للرأس إذ لا يمكن استيعاب ستره إلا بستر قدر يسير بما يليه من الوجه والمحافضة على ستره بكاله لكونه عورة اولى من المحافظة على كشف ذلك القدر من الوجه ويؤخذ من التعليل ان الامة لا تستر ذلك لان راسها ليس بعورة وهو ظاهر ولا ينافي ذلك قول المجموع ماذكر في إحرام المرأة لبسها لم يفرض فيه بين الحرية والامة وهو المذهب لانه في مقابلة قوله وشذ القاضى ابو الطيب فحكى وجهان الامة كالرجل ووجهين في المبعضة هل هي كالامة او كالحرية انتهى انتهت قال البصري بعد سردها وما ذكر اه (قوله لكن الذي في المجموع انه لا فرق)

بعض الاصابع فقط وقد يشكك بتحريم كيس الاصبع وقد يفرق بان كيس الاصبع مختص به بخلاف ما هنا فانه محيط بالجميع فلا يعد سترها الستر الممتنع إلا ان ستر جميعها والظاهر ان المراد بستر جميعها ان لا يزيد شيء من الاصابع على سير القبقاب او التاموسة فلا يضر إحداهن رؤية رؤس الاصابع من قدام قال مر في شرحه وظاهر كلامهم انه يجوز له لبس الخف المقطوع وإن لم يحتج اليه وهو بعيد بل الاوجه عدمه إلا الحاجة كخشية تنجس رجله او برد او حرا او كون الخفاء غير لائق به اه (قوله وصرحه وجوب الخ) الصراحة المذكورة ممنوعة كما لا يخفى على المتأمل (قوله فالخصل ان ما ظهر منه العقب) الوجه ما هو ظاهر كلامهم والخبر الحل حيث نزل عن الكعبين وان ستر العقبين والاصابع وظهر القدم وهل يحل حينئذ من غير حاجة اليه فيه نظر ويحتمل الحل لانه حينئذ بمنزلة النعل شرعاً (قوله وحكمة ذلك انها تستر غالباً) هي تستر الراس ايضا غالباً اودائهما (قوله على ما بحث) اعتمده مر (قوله لكن الذي في المجموع انه لا فرق) فيه بحث لانه لم يصرح

كالبالغ في جميع ماذكر وباتى اكن الاثم على الولي والفدية في ماله لانه المورط له نعم ان فعل به ذلك اجنبى كان طيبه فالفدية على فيه الاجنبى فقط (ووجه المرأة) ولو امة (كرأسه) اي الرجل فيما مر فيه انها من العتمة والبخارى وحكمة ذلك انها تستر غالباً فامرت بكشفه نقضاً للعادة لتذكر نظير ما مر في تجرد الرجل نعم لها بل عليها ان كانت حرة على ما بحث لان راس غيرها ليس بعورة لكن الذي في المجموع انه لا فرق ويوجه بان الاعتناء بستر الرأس ولو من الامة اكثر لقول جمع انه عورة ولم يقل احد ان وجهها عورة



أن تستر منه ما لا يتأتى ستر  
رأسها إلا به ولم يلزمها أن  
تكشف منه ما لا يتأتى  
كشف الوجه إلا به لأن  
الستر احوط لها ولها أن  
تسدل على وجهها شيئا  
متجافيا عنه بنحو اعراد  
ولولغير حاجة فلو سقط  
فمس الثوب الوجه بلا  
اختيارها فان رفعتها فورا  
فلا شيء وإلا فان تعمدت  
أو أدامتة أتمت وفسدت  
ويسن لها كشف كفها  
(ولها لبس الخيط) اجماعا  
(إلا القفاز) في اليدين  
أو احدهما فيحرم عليها  
كالرجل لبسهما أو لبسه  
وتلزمها الفدية (في  
الظاهر) للنهي عنهما في  
الحديث الصحيح لكن  
أعل بأنه من قول الراوى  
ومن ثم انتصر للمقابل بأن  
عليه أكثر أهل العلم  
والقفاز شيء يعمل لليد  
يحشى بقطن ويزربازرار  
على الساعد ليقبها من البرد  
والمراد هنا المحشو  
والمزورر وغيرهما  
ولها لف خرقة بشد  
أو غيره على يديها ولولغير  
حاجة إذ لا يشبه القفاز بل  
لolfها الرجل على نحو يده  
أو رجله لم ياثم إلا أن  
يعقدها أو يشدها أو يخطبها

فيه بحث لأنه لم يصرح بعدم الفرق في هذا القدر بل يجوز أن يكون قوله لم يفرقوا فيه الخ المجرد نفي ما نقله  
عقبه بقوله وشذ القاضي أبو الطيب الخ وفي مقابلته فتأمله سم وتقدم عن النهاية والمغنى ما يوافقه (قوله  
أن تستر منه) أي ولو في الخلوة سم (قوله ولها) إلى قوله ويسن في النهاية والمغنى (قوله ولها أن تسدل) بل  
عليها فيما يظهر حيث تعين طريق الدفع نظر محرم بصري عبارة النهاية ولا يبعد جواز الستر مع الفدية حيث  
تعين طريق الدفع نظر محرم اه قال ع ش بل ينبغي وجوبه ولا ينافيه التعبير بالجواز لأنه جواز بعد منع  
فيصدق بالواجب اه أقول ويعكر على دعوى الوجوب نهى المرأة عن الالتفاف مع ظهور أن تركه لا يخلو من  
النظر المحرم نعم لو خصص الوجوب بحالة خوف نظر محرم مؤد إلى تعلق وهجوم بعض الفسقة لم يرد الاشكال  
(قوله وإلا فان تعمدت) انظره مع أن المقسم بلا اختيارها سم أي فحق التعبير بأن تعمدت الخ بالبلاء (قوله أو  
أدامتة) أي مع القدرة على الرفع (قوله وفدت) أي وجبت الفدية وتتعدد بتعدد ذلك ع ش قول المتن (ولها  
لبس الخيط) أي ومنه الخف سم ونهاية ومعنى قول المتن (إلا القفاز الخ) عبارة النهاية والمغنى ولها لبس الخيط  
وغيره في الرأس وغيره إلا القفاز اه (قوله في اليدين) إلى قوله بل لolfها في النهاية والمغنى إلا أنه ولكن اعل  
إلى القفاز (قوله لبسهما) أي القفازين (أو لبسه) أي القفاز ويحتمل أن الضمير الأول للكفين والثاني  
للكف عبارة النهاية والمغنى فلبسها ستر الكفين ولا أحدهما به اه وهي أحسن قول المتن (في الاظهر)  
والثاني يجوز لها لبسهما مارواه الشافعي في الام عن سعد بن أبي وقاص أنه كان يأمر بناته بلبسهما في الاحرام  
معنى (قوله عنهما) أي عن لبس القفازين نهاية ومعنى فكلام الشارح على حذف المضاف (قوله بانه) أي النهي  
عن لبس القفازين (قوله وتلزمها) أي الرجل والمرأة (قوله ولها لف خرقة الخ) أي ستر يدها بغير القفاز  
كم وخرقة لفتها عليها بشد أو غير نهاية (قوله بل لolfها الخ) عبارة النهاية ولولرجل مثلها في مجرد لف الخرقة  
اه قال ع ش أي لفها مع الشدها (قوله أو غيره) يشمل العقد سم (قوله أو يشدها) قال في حاشية الايضاح  
بعد كلام وقد يؤخذ منه أن الرجل مثلها في لف الخرقة إلى أن قال ثم رأيت ما قدمته عن المجموع في الشجة وهو  
صريح في جواز الشدله ايضا فالفرق بضيق باب اللبس في حقه دونها غفلة عن هذا انتهى لكن مثل صاحب  
البهجة لما يحرم على الرجل بقوله ككيس لحية ولف يده وأساقه بمنزور وعقده اه وهو موافق لما في الشرح  
هنا والفرق المذكور وهو لشيوخ الاسلام في شرحها سم وقوله وهو موافق الخ لك أن تمنعه بان اقتصار صاحب  
بعدم الفرق في هذا القدر بل يجوز أن يكون قوله لم يفرقوا فيه الخ المجرد نفي ما نقله عقبه بقوله وشذ القاضي أبو  
الطيب الخ وفي مقابلته فتأمله (قوله أن تستر منه ما لا يتأتى ستر رأسها إلا به) قد يتوهم أن محل هذا في غير الخلوة  
أما فيها فيجب كشف جميع الوجه وليس كذلك بل ستر القدر الذي لا يتأتى ستر جميع الرأس إلا به جائز  
بل مندوب في الخلوة لأن ستر العورة الصغرى مطلوب حتى في الخلوة وأن لم يمكن على وجه الوجوب بخلاف  
الكبرى فان سترها واجب في الخلوة ايضا إلا الحاجة كما تقرر في محله مر (قوله وإلا فان تعمدت) انظره مع  
أن المقسم بلا اختيارها (قوله في المتن ولها لبس الخيط) أي ومنه الخف (قوله في اليدين) أخرج الرجلين  
وانظر أصبع أو أصابع اليدين (قوله أو غيره) يشمل العقد (قوله إلا أن يعقدها الخ) لما قرر الايضاح  
حكم المرأة في مسألة الخرقة المذكورة قال الشارح في حاشيته وما ذكره هو المعتمد بناء على أن تحریم القفاز  
عليها كونه ملبوس عضو لبس بعورة فاشبهه خف الرجل وهو الاصح ثم قال ومن البناء أي وقد يؤخذ من  
البناء المذكور أن الرجل مثلها في لف الخرقة ويؤيده ما مر من أنه لو شق أزاره ولف على كل ساق نصفالم  
يحرم إلا أن عقده إلى أن قال ثم رأيت ما قدمته عن المجموع في الشجة وهو صريح في جواز الشدله ايضا  
فالفرق بضيق باب اللبس في حقه دونها غفلة عن هذا اه ما في الحاشية لكن مثل صاحب البهجة لما يحرم  
على الرجل بقوله ككيس لحية ولف يده وأساقه بمنزور وعقده اه وهو موافق لما في الشرح هنا والفرق  
المذكور والفرق لشيوخ الاسلام في شرحها

وليس للخنثى ستر وجهه (١٦٦) بمخيط ولا بغيره مع رأسه في احرام واحد لتيقن سبب التحريم والفدية حيثذ وإلا

البهجة على العقد قد يفهم جواز الشد فوافق ما مر عن المجموع (قوله وليس الخ) عبارة النهاية والمغنى ويحرم على الخنثى المشكل ستر وجهه مع رأسه وتزيمه الفدية وليس له ستر وجهه مع كشف رأسه خلافا لمقتضى كلام ابن المقرئ في روضه ولا فدية عليه إلا إذا نوجها بالشك نعم لو احرم بغير حضرة الا جانب جاز له كشف رأسه كما لو لم يكن محر ما قال في المجموع ويسن ان لا يستتر بالمخيط لجواز كونه رجلا ويمكنه ستره بغيره هكذا ذكره جمهور الاصحاب وفي احكام الجنائى لابن المسلم ما حاصله انه يجب عليه ان يستتر رأسه وان يكشف وجهه وان يستر بدنه إلا بالمخيط فانه يحرم عليه احتياط قال الاذرى كالاسنوي وما قاله حسن اه ولكنه يخالف لما مر عن المجموع اه قال ع ش قوله ولكنه يخالف لما مر عن المجموع اى والمعتد ما في المجموع اه (قوله مع رأسه) عبارة شرح المنهج وليس للخنثى ستر الوجه مع الرأس او بدنه ولا كشفهما فلو سترهما لم يمتد الفدية لستره ما ليس له ستره لان ستر الوجه اى للشك والفدية لا تجب بالشك او كشفهما وان اثم فيهما هو حاصله معاملته معاملة الاثني في وجوب ستر رأسه وكشف وجهه وينبغي ان الاثم بكشفهما من حيث العورة حتى لو خلا عن الاجانب فلا اثم سم وقوله وينبغي الخ تقدم عن النهاية والمغنى ما يوافق (في احرام واحد) كذا في شرح الارشاد والحاشية وخالف في شرح العباب فقال في احرام واحد اولا ولا وظاهر النهاية والمغنى موافقته حيث اطلقوا لم يقيدوا بوحدة الاحرام ونائي (قوله ويؤخذ من التعليل) اقره ع ش وحزم بذلك الو نائي (والا قرب الثاني) اى عدم لزوم الفدية (قوله بان رجلا) اى وبالاولى إذا بان اثني (قوله بانه شاك حال النية) قضيته انه لو استتر كامراة حال النية ثم كر جل فيما بعد النية لم يجب القضاء والظاهر خلافه لان الشك يؤثر في النية في جميع الصلاة سم قول المتن (استعمال الطيب) اى وان كان لا يدركه الطرف إذا ظهر له ريح نهاية ومغنى (قوله للرجل) الى قوله لان التبخر في النهاية والمغنى لا اقول لم يصمت وقوله حتى الى وغيره وقوله ولينوفرو وقوله لا بالنسبة الى وان يحتوى (قوله نحو مسك) اى كورس وهو اشهر طيب يبلاد اليمن وزعفران وان كان يطلب للصبغ والتداوى مغنى ونهاية (قوله فهو) اى الطيب (قوله وقصد منه غالبا) اى ولو مع غيره نهاية ومغنى عبارة الو نائي فيحرم عليه التطيب بما تقتضد راحته او بما فيه ذلك ان بقي طعمه او ريحه ولو بالقوة كان تظهر برش الماء عليه دون لونه والمراد بما تقتضد راحته ان يكون معظم المقصود منه في ذلك وإن لم يسم طيبا او يظهر فيه هذا الغرض اه (قوله كمسك) اى والبشران والبان والسوسن والمشور نهاية اى واللبان الجاوى اى البخور الجاوى كما نقله ابن الجلال عن الاكثري ونائي (قوله ولينوفو) كذا في اصله رحمه الله تعالى بتقديم اللام والذي في الحاشية ينوفو بنون فتحية ويسمى ينوفو بنونين بينهما تحية انتهى وهذا هو الموافق لذكر الاطباء له في حرف التون بصري (قوله وريحان) اطلقه النهاية وقيدته بالمغنى تبعا للروض بالفارسي وقال الاسنى وخرج بالفارسي العربي (قوله وآس وبنفسج) وشرط الريحان كونها رطبة وفي المجموع عن النص ان السكاذى ولو يابس طيب ولعله انواع ويكون ذلك من نوع إذا رش عليه ما طهر ريحه

(قوله وليس للخنثى ستر وجهه بمخيط ولا بغيره الخ) عبارة شرح المنهج وليس للخنثى ستر الوجه مع الرأس او بدنه ولا كشفهما فلو سترهما لم يمتد الفدية لستره ما ليس له ستره لان ستر الوجه اى للشك والفدية لا تجب بالشك او كشفهما وان اثم فيهما هو حاصله معاملته معاملة الاثني في وجوب ستر رأسه وكشف وجهه وفي شرح الروض قال في المجموع ويستحب ان لا يستتر بالمخيط لجواز كونه رجلا ويمكنه ستره بغيره هكذا ذكره جمهور الاصحاب إلى آخر ما اطال به شرح الروض وينبغي ان الاثم بكشفهما من حيث العورة حتى لو خلا عن الاجانب فلا اثم (فرع) وقع على بدنه طيب لو ازاله ذهب ماله يمتد يمتد جواز ابقائه مع الفدية لا يقال وينبغي وجوب ازالته كما يجب ارسال الصيد المملوك لان الصيد يربو ول ملكه عنه بخلاف الطيب مر (قوله بانه ثم شاك حال النية الخ) قضيته انه لو استتر كامراة حال النية ثم كر جل بعد النية لم يجب القضاء والظاهر خلافه لان الشك يؤثر في النية في جميع الصلاة (قوله وريحان فارسي) اطلقه الرملى ولم يقيدته بالفارسي وفي شرح الروض وخرج بالفارسي المغربي اه (قوله

فلا كما بينته مع فروع أخرى في الحاشية ويؤخذ من التعليل بالتيقن المذكور انه لو ستر وجهه ولبس المخيط في احرام واحد لزمته الفدية لتحقق موجبها هنا أيضا ولو ستر رأسه ثم اتضح بالذكورة أو وجهه ثم اتضح بالانوثة فهل تليزمه الفدية عملا بما في نفس الامر أولا لان شرط الحرمة والفدية العلم يتحرى به عليه حالة فعله ولم يوجد كل محتمل والا قرب الثاني ويفرق بينه وبين ستره في الصلاة كرجل ثم بان رجلا فانه يلزمه القضاء على ما في الروضة بانه ثم شاك حال النية في حصول الستر الواجب فائرا والشك هنا لا يؤثر (الثاني) من المحرمات (استعمال الطيب) للرجل وغيره (في ثوبه) كان يشد نحو مسك وغير بطرفه أو يجعله في جيبه أو يلبس حليا محشوا به لم يصمت وكتوبه سائر ملبوسه حتى أسفل نعله ان علق به شيء من عين الطيب للنهي الصحيح عن لبس مامسه ورس أو زعفران وهما طيب فهو ما ظهر فيه غرض التطيب وقصد منه غالبا كسك وكافور حتى او

ونمام ودهن نحو أترج  
 بأن أعلى فيه وإن كان  
 الأترج غير طيب اذ لا  
 تلازم بينهما بخلاف ما  
 ليس كذلك نحو شمع  
 وقصوم وأترج وقناح  
 وعصفر وحناء وقرنفل  
 وسنبل ومسطكى خلافا  
 لمن وهم فيه وسائر الأباير  
 الطيبة الرائحة لان القصد  
 منها الدواء وإصلاح  
 الاطعمة غالبا (أو بدنه)  
 كالثوب بل أولى وسواء  
 الاخشم وغيره لحصول  
 ترفهه بشم غيره لريحه  
 الطيب وظاهر البدن  
 وباطنه كان أكل مظهر  
 فيه طعم الطيب المختلط به  
 أو ريحه لالونه أو احتقن  
 أو استعط به ثم استعماله  
 المؤثر هنا هو أن يلصقه  
 يبدنه أو نحو ثوبه على  
 الوجه المعتاد فيه لا بالنسبة  
 لمحلّه فلا يرد نحو الاحتقان  
 به خلافا لمن نازع فيه وأن  
 يحتوي على بخره أو يقرب  
 منها وعلق يبدنه أو ثوبه  
 عين البخور لاثاره لان  
 التبخر الصاق بعين الطيب  
 اذ بخاره ودخانه عين اجزائه  
 وانما لم يؤثر في الماء كالمزج  
 لانه لا يعد ثم عينا مغيرة  
 وانما الحاصل منه تروح  
 محض لاجل نحو مسك في  
 نحو خرقه مشدودة  
 بخلاف حل نحو قارورة مسك  
 مشقوقة الرأس أو قارورة مفتوحة الرأس

نهاية (قوله ودهن نحو أترج) يضم الهمزة والراء وتشديد الجيم أفصح وأشهر من ترنج ويقال له أترنج أسنى  
 ومعنى (قوله نحو شمع الخ) أي مما يثبت بنفسه كالاذخر والخز أي معنى واسنى (قوله وأترج الخ) أي وشقائق  
 ونور نحو القناح والأترنج والنارنج والكشري نهاية (قوله وعصفر وحناء) أي وإن كان لهما رائحة طيبة  
 لانه إنما يقصد منه لونه اسنى (قوله وقرنفل الخ) أي وقرفاو دارصيني نهاية (قوله وإصلاح الاطعمة) كذا  
 في اصله رحمه الله تعالى بالواو ولعل الانسب أو لان تحقق كل من المذكورين في كل واحد عامر على تامل  
 بصري (قوله كالثوب) أي قياسا على الثوب نهاية ومعنى (قوله سواء الاخشم الخ) راجع للعطوفين معا  
 (قوله وظاهر البدن) عطف على الاخشم (فرع) وقع على بدنه طيب لو ازله ذهب ماله يبغي جواز  
 إبقائه مع الفدية مره سم وقد يتوقف فيه بخالفته لظاهر إطلاقهم الازالة بصري أقول ويوافق ما نقله  
 سم عن مر قول الوائى مانصه نعم إن لم يعص به أي التطيب وكان في غسله فور اذهاب أو نقص ماله  
 لا بالتراخي فالأقرب اغتفار التراخي قاله في الحاشية اه وظاهره عدم لزوم الفدية بالتراخي ايضا (قوله  
 وباطنه) وهو داخل الجوف ع ش (قوله كان اكل الخ) أي أو دخل في الاحليل نهاية (قوله  
 أوريجه) أي ولو خفيا يظهر برش الماء عليه معنى (قوله هو ان يلصقه يبدنه الخ) ولا يضر وضعه بين يديه  
 على هيئة المعتادة وشبهه ولا شمس ماء الورد اذ التطيب به وإن كان فيه نحو مسك إنما يكون بصبه على بدنه أو  
 ثوبه ولا محل للعود واكله نهاية (قوله أو نحو ثوبه الخ) والماء المبخر ان عقت به العين حرم شربه ولا  
 فلا ونائى ونهاية (قوله نحو الاحتقان) أي كالدخال في الاحليل واكل مظهر فيه طعم الطيب المختلط  
 به (وان يحتوي على بخره الخ) وتجب الفدية ايضا بسبب نوم أو جلوس أو وقوف بفرش أو مكان طيب  
 بغير الرياحين وقد عبق يبدنه أو ملبوسه بعض عين الطيب والابان كان ثم حائل يمنع وان ررق فلا فدية  
 لكنه يكره وتجب ايضا بسبب توان من قادر في دفع ماله على من الطيب بريح أو غيره أو بتطيب غيره  
 له بغير إذنه وقد رتبته على الدفع ولا كراهة في إزالته بنفسه وإن لم يمتد له الماسة وطال منها وأمكنه الازالة من  
 غير ماسة كما في الحاشية لان قصده الازالة من ثم جاز له نزع الثوب من راسه لم يلزمه شقه اما اذا لم يتمكن من  
 الدفع كمن لم يجد من يرضى باجرة مثل أو يرضى بها ولم تفضل عما يعتبر في الفطرة فلا فدية ولو توقفت إزالته  
 على الماء ولم يجد الماء يكفيه طهره فان كان مستعملا يكفيه لازالة قدم الطهر ثم يجمع ماءه ويغسل به الطيب  
 وإن لم يكف قدمها سواء عصى بالتطيب أم لا ويتمم ونائى وفي النهاية ما يوافقه (قوله لاثاره) أي  
 كالرائحة وعبارة شرح الارشاد الصغير فعقب الريح وحده لا يضر بالاولى الا ان كان من بخره فتي عقت  
 به عين الريح بان وصل دخانه أو بخاره ضرر سواء أجعلها تحت أم بقر به وإن لم يعقب به عينه لم يضر وإن كانت  
 تحت كادل عليه كلام الغزالي والماء المبخر ان عقت به العين حرم ولا فلا اه سم وفي النهاية والمغنى ما يوافقه  
 (قوله لاجل) إلى المن في النهاية الا قوله ويفرق إلى ولو خفيت وقوله لا نحو الحلق إلى ويلزم وكذا في المغنى  
 الا قوله والاولى إلى ولو جهل (قوله كالمزج) أي في باب الطهارة (قوله لاجل نحو مسك) عطف على قوله ان  
 يلصقه أي استعماله المؤثر الصاقه يبدنه الخ لاجل مثل مسك الخ كردى عبارة الوائى ولا فدية بسبب حمل  
 الطيب كسك بخرقه كيس أو غيره شدت عليه أو بقارورة معصمة الرأس ولا بسبب حمل المسك في  
 قارة لم تنشق عنه أو الورد في نحو منديل وإن شمس الريح في الكل وقصد التطيب على الوجه الا ان رقت  
 الخرقه ولا يضر ايضا شمس نحو مسك من غير مس ولا مسه الا ان لرق به شيء من عينه أو حله بنحو يدهم  
 يقصده بمجرد النقل كذا في الفتح وقال في الحاشية وشرح العباب والنهاية وقصر الزمن بحيث لا يعد في  
 العرف تطيئا اه ولا يكره للمحرم تملك طيب ونحوه كلبوس ودهن اه (قوله أو قارورة الخ) أي حمل

وظاهر البدن الخ) عطف على الاخشم شرح مر (قوله وعلق يبدنه أو ثوبه عين البخور لاثاره) أي كالرائحة  
 وعبارة شرح الارشاد الصغير فعقب الريح وحده لا يضر بالاولى الا ان كان من بخره فتي عقت به عين الريح  
 بأن وصل اليه دخانه أو بخاره ضرر سواء أجعلها تحت أم بقر به وإن لم يعقب به عينه لم يضر كذا شرح وان

ويفرق بأن الشد صارف  
عن قصد التطيب به والفتح  
مع الحمل يصيره منزلة  
الملصق يبدنه ولا أثر لعق  
ريح من غير عين وفارق  
ما مر في اكل ما ظهر ريحه  
فقط بان ذلك فيه استعمال  
عين الطيب ولو خفيت  
رائحته كالكاذي والفاغية  
وهي ثمر الخناء فان كان  
بحيث لو اصابه الماء فاحت  
حرم والا فلا وشرط ابن  
كج في الرياحين أن يأخذها  
بيده ويشمها او يضع انفه  
عليها للشم وشرط الاثم في  
المحرمات كلها العقل الا  
السكران المتعدى بسكره  
وعلم الاحرام والتحريم  
او التقصير في التعلم والتعمد  
والاختيار وكذا في الفدية  
الانحو الحلق او الصيد كما  
يأتي لانها اتلاف محض  
بخلاف غيرهما ويلزم  
ناسيا تذكر وجاهلا علم  
ومكرها زال اكرامه  
ازالته فورا وإلا لزمته  
الفدية والاولى أمر غيره  
الحلال بها ان تعينت القورية  
ولو جهل كون الممسوس  
طيبا او علم وظنه يابس لا  
يلحق فعلق فلا فدية  
فالشرط هنا زيادة على ما مر  
العلم بأن الممسوس طيب  
يلحق (ويحرم على الرجل  
وغيره أيضا (دهن) بفتح  
أوله (شعر الرأس أو  
الliche) من نفسه ولو اصوله

قارورة لنحو مسك (قوله) ويفرق بأن الشد صارف (الخ) قد يؤخذ منه الحرمة لو كانت الخرقه المشدودة بما  
يقصد التطيب بما فيها الرقبة بحيث لا تمنع ظهور الرائحة وإنما تشد عليه لمنع تبدد رائحته ثم اهتم وتقدم عن  
الونائي الجزم بذلك (قوله) لعق ريح (الخ) لنحو مسه وهو يابس أو جلوسه في دكان عطار أو عند متجر  
نهاية (قوله) كالكاذي) عبارة الونائي وبشم الرياحين الرطبة إن ألصقها بأنفه وإلا فلا يضرك كالرياحين  
اليابسة نعم الكاذي بالمعجمة ولو يابس اطيب لكن الذي يمكنه لا يطيب في يابسه البتة وإن رش عليه ماء كافي الفتح  
اه (قوله) وشرط ابن كج (الخ) عبارة المغني والتطيب بالوردان يشمه مع اتصاله بأنفه كما صرح به ابن كج  
والتطيب بمائه أن يمسه كالعادة بأن يصبه على بدنه أو ملبوسه فلا يكتفي شمه اه (قوله) والتحريم (الخ) أي وإن  
جهل وجوب الفدية في كل انواعه أو جمل الحرمة في بعضها بخلاف الجاهل بالتحريم أو بكونه طيبا فلا حرمة  
ولا فدية نهاية (قوله) أو التقصير قال القاضي أبو الطيب ولو ادعى في زماننا الجهل بتحريم الطيب واللبس أي  
والدهن ففي قبوله وجهان اه والاوجه عدمه إن كان محاطا للعلماء بحيث لا يخفى عليه ذلك عادة والاقبل  
ولو لطلخه غيره بطيب فالفدية على المطلق أي وكذا عليه ان تواتى في إزالته وتجب بنقل طيب أحرم بعده مع  
بقاء عينه لا أن انتقل بواسطة نحو عرق أو حركة نهاية زاد الونائي وتجب أيضا بسبب لبس ثوب طيب  
لأحرام وبقي الطيب بأن نزع ثم لبسه اه قال ع ش قوله لم ولو لطلخه غيره (الخ) أي بغير اختياره وللحرم  
مطالبة المطيب بالفدية (قوله) والتعمد (الخ) أي فلا فدية على المطيب الناسي للأحرام ولا المكره ولا الجاهل  
بالتحريم أو بكون الملبوس طيبا أو رطبا للعدو بخلاف الجاهل بوجوب الفدية دون التحريم فعليه الفدية  
لأنه إذا علم التحريم كان من حقه الاستمتاع مغني (قوله) إلا نحو الحلق (الخ) قضيته وجوب فديته مع الإكراه  
وسياق خلافه وسياق فيها أيضا أنه لا فدية على مجنون ولا مغنى عليه ولا نائم ولا غير يميز سم أقول والى دفع  
نحو تلك القضية أشار الشارح بقوله كما يأتي (قوله) ناسيا تذكر (الخ) أي ونحو مجنون زال نحو جنونه (قوله)  
ومكرها (الخ) ومثله من القى عليه الطيب ولو بنحو ريح سم (قوله) والاولى أمر غيره (و) وفي الجواهر أنه لا يكره  
للحرم شراء الطيب ومخيط وامة اه وبما أطلقه في الامة أفتى البارزى لكن قال الجرجاني يكره له شراؤها  
وظاهره عدم الفرق بين من للخدمة والتسرى ووجه بأنها بالقصد تتأهل للفراش نهاية قال ع ش قوله لم  
لكن قال الجرجاني (الخ) هو المعتمد اه قول المتن (قوله) ودهن شعر الرأس أو اللحية (أما خضبهما بخناء  
ريق ونحوه فيجوز بلا فدية نهاية ومعنى (قوله) ويحرم (الخ) إلى قوله لا يشعر الخد في النهاية والى قوله فليتنبه في  
المغنى (قوله) بفتح اوله (أ) لأنه مصدر بمعنى التدخين ومعنى ونهاية قول المتن (أو اللحية) أي ولو من امرأة  
وتعبيره بأوفيد التصيص على تحريم كل واحد على انفراد معنى ونهاية عبارة سم قول المتن أو اللحية  
يشمل لحية المرأة لأنها وان كانت مثله في حقها إلا أنها تزين بدنها مر اه (قوله) من نفسه (أ) يأتي محترزه  
سم (قوله) ولو اصوله (أ) أي ولو خرج عن حد الرأس والوجه ونائي (قوله) بأي دهن (الخ) أي بخلاف اللبن

كانت تحته كإدخاله عليه كلام الغزالي والماء المبخر ان عقلت به العين حرم والا فلا اه (قوله) ويفرق بأن الشد  
صارف عن قصد التطيب به قد يؤخذ منه الحرمة لو كانت الخرقه المشدودة بما يقصد التطيب بما فيها الرقبة  
بحيث لا تمنع ظهور الرائحة وإنما تشد عليه لمنع تبدد رائحته ثم اهتم وتقدم عن  
الونائي الجزم بذلك (قوله) لعق ريح (الخ) لنحو مسه وهو يابس أو جلوسه في دكان عطار أو عند متجر  
نهاية (قوله) كالكاذي) عبارة الونائي وبشم الرياحين الرطبة إن ألصقها بأنفه وإلا فلا يضرك كالرياحين  
اليابسة نعم الكاذي بالمعجمة ولو يابس اطيب لكن الذي يمكنه لا يطيب في يابسه البتة وإن رش عليه ماء كافي الفتح  
اه (قوله) وشرط ابن كج (الخ) عبارة المغني والتطيب بالوردان يشمه مع اتصاله بأنفه كما صرح به ابن كج  
والتطيب بمائه أن يمسه كالعادة بأن يصبه على بدنه أو ملبوسه فلا يكتفي شمه اه (قوله) والتحريم (الخ) أي وإن  
جهل وجوب الفدية في كل انواعه أو جمل الحرمة في بعضها بخلاف الجاهل بالتحريم أو بكونه طيبا فلا حرمة  
ولا فدية نهاية (قوله) أو التقصير قال القاضي أبو الطيب ولو ادعى في زماننا الجهل بتحريم الطيب واللبس أي  
والدهن ففي قبوله وجهان اه والاوجه عدمه إن كان محاطا للعلماء بحيث لا يخفى عليه ذلك عادة والاقبل  
ولو لطلخه غيره بطيب فالفدية على المطلق أي وكذا عليه ان تواتى في إزالته وتجب بنقل طيب أحرم بعده مع  
بقاء عينه لا أن انتقل بواسطة نحو عرق أو حركة نهاية زاد الونائي وتجب أيضا بسبب لبس ثوب طيب  
لأحرام وبقي الطيب بأن نزع ثم لبسه اه قال ع ش قوله لم ولو لطلخه غيره (الخ) أي بغير اختياره وللحرم  
مطالبة المطيب بالفدية (قوله) والتعمد (الخ) أي فلا فدية على المطيب الناسي للأحرام ولا المكره ولا الجاهل  
بالتحريم أو بكون الملبوس طيبا أو رطبا للعدو بخلاف الجاهل بوجوب الفدية دون التحريم فعليه الفدية  
لأنه إذا علم التحريم كان من حقه الاستمتاع مغني (قوله) إلا نحو الحلق (الخ) قضيته وجوب فديته مع الإكراه  
وسياق خلافه وسياق فيها أيضا أنه لا فدية على مجنون ولا مغنى عليه ولا نائم ولا غير يميز سم أقول والى دفع  
نحو تلك القضية أشار الشارح بقوله كما يأتي (قوله) ناسيا تذكر (الخ) أي ونحو مجنون زال نحو جنونه (قوله)  
ومكرها (الخ) ومثله من القى عليه الطيب ولو بنحو ريح سم (قوله) والاولى أمر غيره (و) وفي الجواهر أنه لا يكره  
للحرم شراء الطيب ومخيط وامة اه وبما أطلقه في الامة أفتى البارزى لكن قال الجرجاني يكره له شراؤها  
وظاهره عدم الفرق بين من للخدمة والتسرى ووجه بأنها بالقصد تتأهل للفراش نهاية قال ع ش قوله لم  
لكن قال الجرجاني (الخ) هو المعتمد اه قول المتن (قوله) ودهن شعر الرأس أو اللحية (أما خضبهما بخناء  
ريق ونحوه فيجوز بلا فدية نهاية ومعنى (قوله) ويحرم (الخ) إلى قوله لا يشعر الخد في النهاية والى قوله فليتنبه في  
المغنى (قوله) بفتح اوله (أ) لأنه مصدر بمعنى التدخين ومعنى ونهاية قول المتن (أو اللحية) أي ولو من امرأة  
وتعبيره بأوفيد التصيص على تحريم كل واحد على انفراد معنى ونهاية عبارة سم قول المتن أو اللحية  
يشمل لحية المرأة لأنها وان كانت مثله في حقها إلا أنها تزين بدنها مر اه (قوله) من نفسه (أ) يأتي محترزه  
سم (قوله) ولو اصوله (أ) أي ولو خرج عن حد الرأس والوجه ونائي (قوله) بأي دهن (الخ) أي بخلاف اللبن

كانت تحته كإدخاله عليه كلام الغزالي والماء المبخر ان عقلت به العين حرم والا فلا اه (قوله) ويفرق بأن الشد  
صارف عن قصد التطيب به قد يؤخذ منه الحرمة لو كانت الخرقه المشدودة بما يقصد التطيب بما فيها الرقبة  
بحيث لا تمنع ظهور الرائحة وإنما تشد عليه لمنع تبدد رائحته ثم اهتم وتقدم عن  
الونائي الجزم بذلك (قوله) لعق ريح (الخ) لنحو مسه وهو يابس أو جلوسه في دكان عطار أو عند متجر  
نهاية (قوله) كالكاذي) عبارة الونائي وبشم الرياحين الرطبة إن ألصقها بأنفه وإلا فلا يضرك كالرياحين  
اليابسة نعم الكاذي بالمعجمة ولو يابس اطيب لكن الذي يمكنه لا يطيب في يابسه البتة وإن رش عليه ماء كافي الفتح  
اه (قوله) وشرط ابن كج (الخ) عبارة المغني والتطيب بالوردان يشمه مع اتصاله بأنفه كما صرح به ابن كج  
والتطيب بمائه أن يمسه كالعادة بأن يصبه على بدنه أو ملبوسه فلا يكتفي شمه اه (قوله) والتحريم (الخ) أي وإن  
جهل وجوب الفدية في كل انواعه أو جمل الحرمة في بعضها بخلاف الجاهل بالتحريم أو بكونه طيبا فلا حرمة  
ولا فدية نهاية (قوله) أو التقصير قال القاضي أبو الطيب ولو ادعى في زماننا الجهل بتحريم الطيب واللبس أي  
والدهن ففي قبوله وجهان اه والاوجه عدمه إن كان محاطا للعلماء بحيث لا يخفى عليه ذلك عادة والاقبل  
ولو لطلخه غيره بطيب فالفدية على المطلق أي وكذا عليه ان تواتى في إزالته وتجب بنقل طيب أحرم بعده مع  
بقاء عينه لا أن انتقل بواسطة نحو عرق أو حركة نهاية زاد الونائي وتجب أيضا بسبب لبس ثوب طيب  
لأحرام وبقي الطيب بأن نزع ثم لبسه اه قال ع ش قوله لم ولو لطلخه غيره (الخ) أي بغير اختياره وللحرم  
مطالبة المطيب بالفدية (قوله) والتعمد (الخ) أي فلا فدية على المطيب الناسي للأحرام ولا المكره ولا الجاهل  
بالتحريم أو بكون الملبوس طيبا أو رطبا للعدو بخلاف الجاهل بوجوب الفدية دون التحريم فعليه الفدية  
لأنه إذا علم التحريم كان من حقه الاستمتاع مغني (قوله) إلا نحو الحلق (الخ) قضيته وجوب فديته مع الإكراه  
وسياق خلافه وسياق فيها أيضا أنه لا فدية على مجنون ولا مغنى عليه ولا نائم ولا غير يميز سم أقول والى دفع  
نحو تلك القضية أشار الشارح بقوله كما يأتي (قوله) ناسيا تذكر (الخ) أي ونحو مجنون زال نحو جنونه (قوله)  
ومكرها (الخ) ومثله من القى عليه الطيب ولو بنحو ريح سم (قوله) والاولى أمر غيره (و) وفي الجواهر أنه لا يكره  
للحرم شراء الطيب ومخيط وامة اه وبما أطلقه في الامة أفتى البارزى لكن قال الجرجاني يكره له شراؤها  
وظاهره عدم الفرق بين من للخدمة والتسرى ووجه بأنها بالقصد تتأهل للفراش نهاية قال ع ش قوله لم  
لكن قال الجرجاني (الخ) هو المعتمد اه قول المتن (قوله) ودهن شعر الرأس أو اللحية (أما خضبهما بخناء  
ريق ونحوه فيجوز بلا فدية نهاية ومعنى (قوله) ويحرم (الخ) إلى قوله لا يشعر الخد في النهاية والى قوله فليتنبه في  
المغنى (قوله) بفتح اوله (أ) لأنه مصدر بمعنى التدخين ومعنى ونهاية قول المتن (أو اللحية) أي ولو من امرأة  
وتعبيره بأوفيد التصيص على تحريم كل واحد على انفراد معنى ونهاية عبارة سم قول المتن أو اللحية  
يشمل لحية المرأة لأنها وان كانت مثله في حقها إلا أنها تزين بدنها مر اه (قوله) من نفسه (أ) يأتي محترزه  
سم (قوله) ولو اصوله (أ) أي ولو خرج عن حد الرأس والوجه ونائي (قوله) بأي دهن (الخ) أي بخلاف اللبن

إذ مخلوقها كغيره بأي دهن كان كزيت وزبد ولو غير مطيب

وان كان يستخرج منه السمن شرح مر اه سم **(قوله فادراجه)** اي الدهن (في قسمه) اي قسم الطيب ولم يجعله قسما مستقلا سم عبارة المغني تنبيه لا يحسن ادراج هذا في قسم الطيب فانه لا فرق فيه بين المطيب وغيره كما مر وقد جعلنا في الروضة اصلها قسما مستقلا لكن المحرر ادخله في نوع الطيب لتقاربهما في المعنى لانهما ترفه وليس فيهما ازلة العين اه **(قوله لان فيه الخ)** خبر فادراجه **(قوله بخلاف راس اقرع)** وهو من لم ينبت براسه شعر من افة (واصلع) وهو من لم ينبت براسه شعر خلقة او المرض باعشن **(قوله وذقن امرد)** اي وان قارب الانبات قاله الونائي وهو ظاهر اطلاق الشارح كالنهاية والمعنى وقال سم ينبغي الا في او ان نباتها لانهما حيث ذكر راس المحلوق اه وفيه ما لا يخفى **(قوله فلا يحرم دهنها الخ)** ولو كان بعض الراس اصلع جاز دهنه هو فقط دون الباقي نهاية وونائي **(قوله لا لشعر الخداخ)** وفاقا للمعنى وخلافا للنهاية والاسنى عبارة المغني والحق المحب الطبري يشعر اللحية شعر الوجه كحاجب وشارب وغنفة وقال في المهمات انه القياس وقال الولي العراقي التحريم ظاهر في اتصال باللحية كالشارب والغنفة والعذار واما الحاجب والهدب وما على الجبهة اي والحدف فيه بعد انتهى وهذا هو الظاهر لان ذلك لا يترين به اهو عبارة النهاية بعد ذكر كلام المحب والمهمات نصها واعتمده جمع متاخرون وهو ظاهر خلافا لقول ابن النقيب لا يلحق بها الحاجب والهدب وما يلي الوجه انتهى قيل وما قاله في الاخير ظاهر ومثله شعر الحداد لا يقصد تنميتها بحال انتهت قال ع ش قوله وهو ظاهر معتمده وقال الرشدي قوله مر ومثله شعر الخدم تمام القيل والقائل هو الشهاب ح في امداده اه **(قوله لا لشعر الخداخ)** الاوجه ترك الاستثناء مر اه سم **(قوله اذلا تقصد الخ)** وفي الحاشية والشعر النابت على الانف او فيه كشعر الحدب بالا ولى ونائي **(قوله فليتنبه لما يغفل عنه الخ)** في الحاشية والنهاية نحوه وقال في الحاشية انه يحرم اكل لحم فيه دهن يعلم منه تلوث شاربه مثلا ما لم تشتد الحاجة اليه ولا اجاز ووجبت الفدية انتهى اه ونائي **(قوله كاعلم بما تقرر)** وهو قوله وكذا في الفدية كردى **(قوله)** وظهر قوله الى قول المتن الثالث في النهاية والمعنى الا قوله فلا يرد على المتن وقوله اي ما لم يفحش الى وليترق **(قوله)** وظهر قوله لشعر انه لا بد الخ اي لانه اسم جمع وقله ثلاث شعرات النهاية **(قوله)** ويتجه الا اكتفاء الخ اعتمد شيخنا الشهاب الرملي ما يوافقه فانه لا فرق بين كثير الشعر وقليله سم ونهاية قال الرشدي ومراده بالقليل ما يشمل الشعره وبعضها وذلك لان لفظ السؤال الذي اجاب عنه بما ذكر هل يشترط في دهن الشعر ان يكون ثلاث شعرات او يحصل بالواحدة او بعضها كما هو قضية كلامهم انتهى **(قوله يدونها)** اي ولو واحدة معنى قال الونائي ومثل الشعره بعضها ونقل الامام عبد الملك العصامي بعض مشايخه ان الخطيب كان في درس الشمس الرملي فقرر انه يجب في دهن الشعره الواحدة او بعضها دم كامل فقال الخطيب من قال ذلك فقال ناقلة فقال الخطيب حرم درسك يا محمد منذ جاءت الانانية وقام انتهى لكن هذا القيام ليس للخطا في الحكم بل لمقصد يخفى علينا ولا يقال في المغني ودهن راس او شعرة منه وهو الظاهر من كلامهم انتهى اه ويحتمل ان من اسباب القيام جزم الشمس الرملي بقوله او بعضها **(قوله فلا يرد الخ)** اي لان الكلام فيما يختص بالمحرم **(قوله ونحو سدر)** اي كصابون لا طيب فيه **(قوله كامر)** اي انفا **(قوله وليترق الخ)** ظاهره وجوب **(قوله ويكره الا كتحال الخ)** والكره في المرأة اشد وللمحرم الاحتجام والفصد ما لم يقطع بهما شعر اوله انشاد الشعر المباح والنظر في المرأة كالخلال فهما لا دم عليه ان شك هل تنف المنشطيان شعره حال التسريح او انتف بنفسه لان الاصل براءة الذمة نعم يكره حك شعره لا جسده باظفاره لا بانامله وتسريحه

**(قوله فادراجه)** اي الدهن في قسمه اي قسم الطيب ولم يجعله قسما مستقلا اه **(قوله وذقن امرد)** ينبغي الا في او ان نباتها لانهما حيث ذكر راس المحلوق **(قوله لا لشعر الخداخ)** الاوجه ترك الاستثناء مر **(قوله)** ويتجه الا اكتفاء الخ اعتمد شيخنا الشهاب الرملي ما يوافقه فانه اتي بانه لا فرق بين كثير الشعر وقليله اذا التحريم منوط بما يصدق به التزين فانهم علوه بما فيه من التزين المنافي لحال المحرم فان الحاج اشعث اغبر **(فرع)** قال في الروض وله خضب لحيته بالخناء اه وقوله لحيته قال في شرحه وغيرها من الشعور اه وعبارة عب

(الثالث) من المحرمات على الذكر (١٧٠) وغيره (ازالة الشعر) ولو من غير راسه (او الظفر) اى شئ من احد هما من نفسه وان قل بتنف

وتفليته معنى ونهاية (قوله من المحرمات) الى قوله ومنه يؤخذ في النهاية والمعنى الا قوله من نفسه وقوله حتى نحو شرب الخ الى وذلك ولو ادى الى وقطع الخ وقوله كذلك قول المتن (او الظفر) اى من يده او رجله او من محرم آخر قلبا او غيره نهاية زاد الوائى ولو من اصبع زائدة اه (قوله او غيرهما) اى كحلق او قص ونورة نهاية (قوله حتى نحو شرب دواء الخ) اى كحك رجل الراكب بنحو سرج وائى (قوله مع العلم الخ) اى بكونه من يلا فيا يظهر قاله البصرى والافيدى بالا حرام والتحريم والكون من يلا (قوله وذلك) اى حرمة ازالة ما ذكر (قوله نعم له قلع الخ) اى بلا فدية نهاية ومعنى (قوله عينه) الاولى الافراد كما فى الوائى (قوله وما انكسر من ظفر الخ) اى وله ازالته ولا دم قال ابن الجبال ولو توقف قطع او قلع الشعر او الظفر المتأذى به على قطع شئ من غيره فالظاهر عدم الاثم والا قرب وجوب الفدية ثم رابت فى المنع مال اليه وعبرة النهاية تفهمه ايضا انتهى وائى (قوله كذلك) اى ولو ادى تاذفا يظهر (قوله ولا فدية) راجع لكل من القلع والقطع (قوله كالمقطع اصبعه الخ) نعم تسن الفدية نهاية (قوله او كشط جلدة راسه الخ) وقياس ما ذكر عدم التحلل به فليراجع ع ش (قوله ومنه الخ) اى من التعليل (قوله فان كان حلالا) الى قوله وهل الامر الخ فى المعنى الا قوله لكن ان الى او محر ما الى التنبيه فى النهاية الا ما ذكر وقوله وهل الامر الى ولو عذر (قوله فان كان حلالا فلا شئ) وكذا ان كان محر ما دخل وقت تحلله محمد صالح (قوله بغير اذنه الخ) ينبغى ان يكون عليه بر ضاه كاذنه بالنسبة لعدم الاثم مطلقا وعدم التعزير ان صادقه عليه والا فالقول قوله يمينه فيما يظهر فى جميع ذلك بصرى (قوله لم يدخل وقت تحلله) اى فان دخل وقت تحلله فهو كالحلال فيما سبق فيما يظهر ثم رابته مصر حاه فالله على ذلك بصرى وقوله فيما سبق يشمل الاثم والتعزير فليراجع (قوله والفدية على المحلوق) وليس الحائق طريقا فى الضمان وان لم ياذن فى الحلق ان امكنه منعه لتفريطه فيما عليه حفظه واستشكل بمسئلة الغصب الاتية انفا فان القصاب فيها طريق وقد يجاب بان ذلك محض حق ادى فقطظ فيه اكثر مما هنا شرح العباب اه سم عبارة ع ش قوله مر لانه المترفه الخ ظاهره ان الحائق لا يطالب بشئ فليس طريقا فى الضمان اه (قوله حيث لم يعد النفع الخ) بهذا فارق ما لو جرحه غيره مع تمكنه من دفعه حيث لا يسقط الضمان عن الجرح لانه ليس ثم منفعة تعود على المجروح وانما يلحقه به الضرر ع ش (قوله لم يضمنها المأمور) اى ضمانا مستقرا والافهو طريق فيه شرح مر اه سم قال ع ش قوله والافهوى القصاب طريق الخ محل عدم القرار على القصاب حيث جهل النصب والافاضان عليه اه (قوله بل لو سكت مع قدرته الخ) ولو طارت نار الى شعره فاحرقته واطاق الدفع لزمت الفدية والافلا نهاية ومعنى (قوله فالحكم كذلك) اى فالفدية عليه (قوله دفع بعضها) اى المتلفات (قوله بخلاف ما لو كان نائما الخ) عبارة شرح العباب والاي يمكنه منعه اى يمكن المحلوق منع الحائق لا كراه او نوم او جنون او اغماؤ وقد حلق بلا اذنه قبل دخول تحلله فهى ولو صوما على الحائق ولو حلالا الى ان قال وافهم كلامه كالشيخين وغيرهما ان المحلوق ليس طريقا فى الضمان سواء اعسر الحائق او غاب ام لا وهو الاصح باتفاقهم كافى المجموع

الاخضب شعره بنحو الحناء اه وقوله شعره قال فى شرحه اى المحرم الذكر او الاثنى (قوله من نفسه) ياتى محترزه (قوله والفدية على المحلوق الخ) عبارة شرح العباب والفدية فيما اذا وقع الحلق قبل وقت التحلل على المحلوق وان لم ياذن فيه اى الحلق ان امكنه منعه لتفريطه فيما عليه حفظه الى ان قال وافهم كلامه ان الحائق هنا ليس طريقا فى الضمان وهو كذلك لكن استشكل بمسئلة القصاب المذكورة يعنى مسئلة غصب الشاة الاتية فانه يعنى القصاب فيها طريق وقد يجاب بان ذلك محض حق ادى فقطظ فيه اكثر مما هنا الخ اه (قوله لم يضمنها المأمور) اى ضمانا مستقرا والافهو طريق فيه شرح مر (قوله بخلاف ما لو كان نائما او مكرها) عبارة العباب والاي يمكنه منعه اى يمكن المحلوق منع الحلق لا كراه او نوم او جنون او اغماؤ وقد حلق بلا اذنه قبل دخول تحلله فهى ولو صوما على الحائق ولو حلالا الى ان قال وافهم كلامه كالشيخين وغيرهما ان المحلوق ليس طريقا فى الضمان سواء اعسر الحائق او غاب ام لا وهو الاصح باتفاقهم

او احراق او غيرهما من سائر وجوه الازالة حتى نحو شرب دواء من يلا مع العلم والتعمد فيما يظهر وذلك لقوله تعالى ولا تتحللوا رؤسكم اى شيئا من شعرها والحق به شعر بقية البدن والظفر بجامع ان فى ازالة كل ترها ينافى كون المحرم اشعث اغبر نعم له قلع شعر نبت داخل جفنه وتأذى به ولو ادى تاذفا يظهر وقطع ما غطى عينه بما طال من شعر حاجبيه او راسه كدفع الصائل وما انكسر من ظفره وتأذى به كذلك ولا فدية كما لو قطع اصبعه وعليها شعر او ظفر او كشط جلدة راسه وعليها شعر للتبعية ومنه يؤخذ انه لا فرق بين قطع وكشط ذلك لعذر او غيره لان التعدى بذلك لا يمنع التبعية خلافا لمن بحث الفرق وخرج بمن نفسه ازالته من غيره فان كان حلالا فلا شئ لكن ان كان بغير اذنه اثم وعزر او محر ما لم يدخل وقت تحلله باذنه حرم عليها والفدية على المحلوق لانه المترفه مع اذنه ولم تقدم المباشرة هنا لان محل تقديمها حيث لم يعد النفع على الامر الا ترى ان من غصب شاة وامر اخر بذبحها لم يضمنها المأمور بل لو سكت مع قدرته على الامتناع فالحكم كذلك لان الشعر فى يد

لانه معذور ولا تقصير من جهته بخلاف نحو الناسي اه سم (قوله او غير مكلف) أى مجنون أو ومغى عليه او صديا غير بمن مغنى ونهاية (قوله ولو امر غيره الخ) عبارة النهاية واستثنى من اطلاق وجوب الفدية على الخالق ما لو امر حلال حلالا بخلق محرم نائم او نحوه فالفدية على الامر ان جهل الخالق او اكره او كان اعجميا يعتقد وجوب طاعته امره والافعل الخالق ومثله ما لو امر محرم محرما او حلال محرما وعكسه كما به عليه الاذرعى وصريح ما تقرر انها لو كانا معذورين فالفدية على الخالق وقياسه انها لو كانا غير معذورين ان تكون على الخالق أيضا وهو ظاهر اه (قوله بخلق رأس محرم) أطلق المحرم والموجود فى كلام غيره تقييده بنحو النائم فانه لو تمكن من الدفع فى عليه دونها وكانه استغنى عنه بما سبق بصرى (قوله ان عذر المأمور) أى بان جهل الاحرام او اكره او كان اعجميا يعتقد وجوب طاعة امره كذا فى الاسنى بصرى وفى سم بعد ذكر مثله بزيادة مانصه فالخالف انه لو امر حلال او محرم حلالا او محرما فان عذر احدهما فقط فالفدية على الآخر او عذرا او لم يعذر افعلى المأمور اه (قوله فى الاول) أى فيما لو عذر المأمور فقط (قوله والاقرب لا) قد يشمل المأمور فى الاول ايضا لكن التعليل ظاهر فى التخصيص بالامر هنا لكن قياس ما مر عن شرح العباب فيما لو خلق رأس المحرم بغير اذنه وامكنه منه ان الخالق ليس طريقا ان المأمور فى الاول كذلك الا ان يفرق فليراجع سم (قوله لمن لا يعتقد وجوب الطاعة) يخرج اعجميا يعتقد وجوب الطاعة سم (قوله

كافى المجموع لانه معذور ولا تقصير من جهته بخلاف نحو الناسي اه (قوله فالفدية على الامر الخ) استشكله الاذرعى والزركشى بان قياس الضمان الوجوب على المأمور مطلقا كما لو امره باتلاف نفس الغير او ماله و فرق فى شرح عب بان الخالق هنا عند جهله او نحو اكرهه لا تقصير منه البتة فلم يناسب الزامه بالفدية التى هى حق الله تعالى المبني على المسامحة بخلاف متلف نفس الغير او ماله فانه مقصروا ان جهل حرمة ذلك لانها لا تخفى على احد فان فرض خفاؤها عليه فهو نادر لا يعول عليه الى ان قال قال فى الكفاية ان قيل لو امر محرم شخصا بقتل صيد لا ضمان على المحرم فما الفرق بينه وبين ما هنا وجوابه الاقنى انما ينطبق على ما لو كان الامر هو المحلوق قيل ان الشعر فى يده ودية بخلاف الصيد ومن ثم لو كان يده ضمنه اه ولا يخفى انه يقيد بتبادر من الفرق الذى ذكره فى جواب اشكال الاذرعى والزركشى ان المأمور فى الاول ليس طريقا فى الضمان فكان قوله هنا محل نظر راجعا لقوله كالمأمور فى الاول ايضا الا ان ما وجه به الاقرب الذى ذكره لا يشمله فليتامل وأيضا فمن جملة عذر المأمور الاكره او سياتى أنه لا يمنع كون المأمور طريقا فى ضمان الصيد فيحتاج للفرق بينهما وفى الروض فرع وان اضطروا اكل الصيد ضمن وكذا لو اكره أى المحرم على قتله ورجع على المكروه أى (قوله ان عذر المأمور) أى بان جهل الاحرام أو اكره كافى المجموع قال فى شرح العباب او كان اعجميا يعتقد وجوب طاعة امره كما يجتبه الاذرعى وغيره اخذوا من كلامهم فى الجنائيات اه (قوله ان عذر المأمور) يشمل المأمور المحرم اذا عذر فضيته ان الفدية على الامر ويوافقه ما فى شرح الروض فانه لما قال الروض فان امر حلال حلالا بخلق رأس محرم نائم أى او نحوه فالفدية على الامر ان جهل الخالق أى أو اكره او كان اعجميا يعتقد وجوب طاعة امره كفاى شرحه قال فى شرحه وقضية كلامه كاصله انه لو امر محرم محرما او حلال محرما او عكسه اختلف الحكم وليس كذلك كما به عليه الاذرعى اه فالخالف مع ما مر انه لو امر حلال او محرم حلالا او محرما فان عذر احدهما فقط فالفدية على الامر او عذرا او لم يعذر افعلى المأمور (قوله وهل الامر طريق هنا الخ) انظر لم ترددها وجزم فيما لو خلق بغير اذن المحرم مع تمكنه من منعه بعدم كون الخالق طريقا كما مر عن شرح العباب مع أن الخالق هنا باشر بالامر هنا مباشرة (قوله والاقرب لا) قد يشمل المأمور فى الاول ايضا لكن التعليل ظاهر فى التخصيص بالامر هنا لكن قياس ما مر عن شرح العباب فيما لو خلق رأس المحرم بغير اذنه وامكنه منعه ان الخالق ليس طريقا ان المأمور هنا فى الاول كذلك الا أن يفرق فليراجع (قوله لمن لا يعتقد وجوب الطاعة) يخرج

أو غير مكلف فعلى الخالق  
والمحلوق مطالبته باخراجها  
لان نسكه يتم بادائها وله  
اخراجها عن الخالق لكن  
بأذنه كالكفارة ولو امر  
غيره بخلق رأس محرم  
فالفدية على الامر الحلال  
او المحرم ان عذر المأمور  
الحلال أو المحرم والافهى  
على المأمور وهل الامر  
طريق هنا كالمأمور فى  
الاول محل نظرو الاقرب لا  
لان مجرد الامر لمن لا يعتقد  
وجوب الطاعة لا يقتضى  
سوى الاثم

ولو عذرا فهي على الحائق فيما يظهر لانه المباشر (تنبيه) قد يشكل تعليلهم وجوب الفدية في الحلق بالترفة بانهم جعلوه من انواع التعزير وجعلوا في ازالته من الغير بغير اذنه (١٧٢) التعزير وذلك مستلزم لكونه مزرية ومناف لكونه ترפה اذ هو الملايم للنفس ويلزم من

ولو عذرا فهي على الحائق الخ) وقياسه انهما لو كانا غير معذورين ان تكون على الحائق ايضا وهو ظاهر شرح مراره سمى لانه المباشر عرش (قوله بالترفة) متعلق بالتعليق و (قوله بانهم الخ) متعلق بيشكل (قوله جعلوه) اي الحلق (قوله في ازالته) اي الشعر (قوله اذ هو) اي المترفة به بصرى (قوله لكونه ترפה) الانسب لكونه مزرية (قوله وتعده) عطف تفسير على الشعر (قوله ولكونه) اي الحلق (قوله وجناية) عطف على ترفة (قوله وبقائه) اي الشعر (قوله وبقائه جمالا) الاول معطوف على اسم الكون والثاني على خبره فهو من العطف على معمولي عامل واحد نعم في الاول العطف على الضمير المحرور وبلا إعادة الجار وفيه ما فيه بصرى (قوله لم جعل ركنا) اي الحلق مع ان ما فيه من الترفة او الجناية ينافي لكونه عبادة وركنا للنسك وسببا للتحلل عنه (قوله الاول) الاولى تركه (قوله العلم بمحصوله) الضمير عائد الى السلام مع ملاحظة الاستخدام فالاول لفظي والثاني معنوي بصرى (قوله من الافات) متعلق بضمير حصوله و (قوله للبصلي) متعلق بمحصوله (قوله واما بتعاطي ضدها) هذا نظر الظاهر والافقد من التحلل عن الصوم يحصل بدخول وقت الافطار وهو غروب الشمس تعاطي المفطر أم لا (قوله أو دخول وقته) اي المفطر رسم قول المتن (في ثلاث شعرات) ينفتح العين جمع شعرة بسكونها نهاية ومعنى (قوله او بعض) الى المتن في المغنى والنهاية الا قوله وكان الى اما اذا (قوله او بعض من كل منها) اي من الثلاث شعرات او الثلاثة اظفار فصوره المسئلة انه ازال من كل شعرة من الثلاث بعضها او من كل ظفر من الثلاثة بعضه واما لو ازال شعرة واحدة في ثلاث مرات فان اختلف الزمان او المكان وجب ثلاثة امداد وان اتحد اقدم ولو ازال ظفرا في ثلاث مرات فالواجب ثلاثة امداد ان اختلف الزمان او المكان والافهل الواجب مدو واحد كافي الشعرة أو دم فيه نظرو ويؤيد الاول اطلاق قوله الاتي والحق بها الظفر رسم اقول بل كلام الشارح الاتي قبيل قول المصنف والظاهر الخ صريح في الاول (قوله محل الازالة) اي لا محل للشعر المزال فانه لا يشترط ان يكون من الراس وحده مثلا بل لو ازال شعرة من الراس وشعرة من الابط وشعرة من بقية الجسد يلزم دم اذا اتحد زمان الازال فلو مكانها (قوله جميع شعر الراس) ظاهره انه لا تعدد الفدية في ازالة جميع الشعرات مع جميع الاظفار وليس مرادا لتصريحهم بان الحلق والقلم نوعان متغايران وان بان الفدية تعدد بتعدد مداهما وحيد فيحمل قوله فلا تعدد الفدية على انه بالنسبة الى كل من القسمين على انفراده وهذا واضح لا غبار عليه وانما نهى عليه لئلا يغفل عنه وتحمل عبارته على ما يتبادر منها بصرى اي ولو قال او اظفار الدين الخ باو بدل الواو لا توضح المراد (قوله وان كان المزال الخ) لا يخفى ما في هذه الغاية عبارة النهاية والمغنى وتحكم ما فوق الثلاث حكمها كما فهم بالاولى حتى لو حلق شعر راسه وشعر بدنه ولواء او ازال اظفار يديه ورجليه كذلك لزمه فدية واحدة اه وهي اوضح واسلم (قوله فلا تعدد الفدية) اي بل تجب فدية واحدة للشعور أو للاظفار رسم (قوله ومن ثم) أي من اجل انه لا فرق هنا بين المعذور وغيره (لزم منها) اي بخلاف الناسى والجاهل في التمتع بالبدن والطيب

أجمعيا يعتقد وجوب الطاعة (قوله ولو عذرا فهي على الحائق) وقياسه انهما لو كانا غير معذورين ان تكون على الحائق ايضا وهو ظاهر شرح مر (قوله او دخول وقته) اي المفطر (قوله او بعض كل منها) اي من الثلاث شعرات والثلاثة اظفار فصوره المسئلة انه ازال من كل شعرة من الثلاث بعضها او من كل ظفر من الثلاثة بعضه واما لو ازال شعرة واحدة في ثلاث مرات فينبغي ان يقال ان كان مع اتحاد الزمان والمكان فسد واحد لان ازالتهما مع اتحادهما كازالة جميع شعوره مع اتحادهما فكلا لا يتعدد الدم هنا لا يزال على المد هنا والاقالة امداد مرويبي الكلام فاما لو ازال ظفرا في ثلاث مرات كل مرة ثلاثا مثلا فان اختلف الزمان والمكان ففي كل مدو الاقل يجب مدو واحد كافي الشعرة أو دم فيه نظرو ويؤيد الاول اطلاق قوله الاتي والحق بها الظفر (قوله فلا تعدد الفدية) اي بل تجب فدية واحدة للشعور او للاظفار (قوله

ملايمتها عدم ازالته لها وقد يجاب بمنع اطلاق كونه ترפה بل فيه ترفة من حيث انه كلفة الشعر وتعده وجناية من حيث ان الشعر جمال وزينة في عرف العرب المقدم على غيره ولكونه جناية ساوى نحو الناسى غيره وبقائه جمالا لم يحلق <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> الا في نسك فان قلت لم جعل ركنا وكان له دخل في التحلل الاول قلت اما الاول فلان فيه وضع زينة لله تعالى فاشبه الطواف من حيث انه اعمال النفس في المشي لله تعالى واما الثاني فلان التحلل من العبادة اما بالاعلام بغايتها كالسلام من الصلاة المعلم بمحصوله من الافات للبصلي واما بتعاطي ضدها كتعاطي المفطر في الصوم او دخول وقته والحلق من حيث ما فيه من الترفة ضد الاحرام الموجد لكون المحرم اشعث اغبر فكان له دخل في تحمله (و تكمل الفدية في ثلاث شعرات او ثلاثة اظفار) او بعض من كل منها فاكثر ان اتحد محل الازالة وزمنها عرفا وان كان المزال جميع شعر الراس والبدن واظفار الدين والرجلين فلا تعدد الفدية مع الاتحاد المذكور

لانه حينئذ يعد فعلا واحدا وذلك لقوله تعالى فدية أى فحلقت شعرا له فدية واقل الشعر ثلاث والاستيعاب غير معتبر هنا اجماعا واذا وجبت مع العذر فغيره اولى ومن لم يمتد هنا كالصيد والذهن



نحو ناس وجاهل وولى صيغين بخلاف نحو مجنون ومعنى عليه وغيره كافي المجموع لان هؤلاء لا ينسبون لتقصير بوجه بخلاف اولئك وكان قضية كون هذا كالصيد من باب الاتلافات انه لا فرق لكن لما كان فيه حق لله تعالى سوح فيه حيث لا يتصور تقصير وهذا يندفع استشكل الاذرعى وجواب الغزى عنه بما لا يتضح على انه يوم ان المميز كغير المميز (١٧٣) وليس كذلك كما تقرر اما اذا اختلف محل

الازالة أو منها عرفا فيجب في كل شعرة او بعضهم او ظفر كذلك مد كما ياتي (والاظهر ان في الشعرة) أو الظفر أو بعض كل (مد) طعام (وفي الشعرتين) او الظفرين او بعضهما (مدن) لعسر تبعض الدم والشارع قد عدل الحيوان بالطعام في جزاء الصيد وغيره والشعرة او بعضها النهاية في القلة والمد اقل ما وجب في الكفارات فقولت به والحق بها الظفر لما مر هذا ان اختار الدم فان اختار الصوم فيوم في الشعرة او الظفر او بعض احدهما ويومان في اثنين وهكذا او الاطعام فصاع في الواحد وصاعان في الاثنين وهكذا قاله جمع وقال الاسنوى انه متعين لا يحيد عنه وخالفه اخرون منهم البلقيني وابن العباد فاعتمدوا اما اطلقه الشيخان كالاصحاب من انه لا يجزى غير المحدث الاولي والمدن في الثانية وما ألزم به الاولون من التخيير بين الشيء وهو الصاع وبعضه وهو المد مردود بان له نظائر كالمسافر يتخير بين القصر والاتمام (وللعذور) بان اذا

والدهن والجماع ومقدماته لا اعتبار العلم والقصد فيه وهو متفق فيهما نهاية ومعنى (قوله نحو ناس) اى كن سكت عن الدفع مع القدرة (قوله وجاهل) اى بالحرمة نهاية (قوله بخلاف نحو مجنون الخ) اى كالتام نهاية ومعنى واسنى (قوله كافي المجموع) عبارة الحاشية على الاصح في المجموع ان المعنى عليه والصبي والمجنون اذا لم يكن له انواع يميز لا فدية عليهم ولا على ولهم اسم (قوله بخلاف اولئك) عبارة النهاية والمعنى بخلاف الجاهل والناسى فانهما يعقلان فقلهما نسباً الى تقصير اه (قوله انه لا فرق) اى بين نحو الناسى ونحو المجنون فتجب الفدية عليهم ايضاً نهاية ومعنى (قوله) اما اذا اختلف محل الازالة) اى بحيث لم يسمع اخر اذانه من سمع اوله لم يحد صالح قول المتن (والاظهر ان في الشعرة) ولو اضعف قوة الشعرة بان شقها نصفين فلا شيء وان حرم ونائى (قوله او الظفر) الى قوله هذا في المعنى وإلى قول المتن وللعذور في النهاية (قوله) وغيره) اى كشجر الحرم (قوله هذا الخ) اى وجوب مداومدين فيما ذكر عبارة المعنى ومحل الخلاف المذكور اذا اختار الدم الخ (قوله ان اختار الدم الخ) وفاقا للاستنى والمعنى وخلافاً للنهاية عبارة ولا فرق في ذلك بين أن يختار مداوماً ولا كما فتى به الوالد رحمه الله تعالى خلافاً للعمرانى فقد بسط الكلام على رد التقييد المذكور جمع من المتأخرين كالبلقيني وابن العباد وتمسكوا باطلاق الشيخين اه قال الرشيدى قوله مر خلافاً للعمرانى اى في تقييده ذلك بما اذا اختار الدم فان اختار صوماً الخ اه (قوله وهكذا) يعنى او بعض الاثنين من الشعر او الظفر (قوله قاله) اى قوله هذا ان اختار الدم فان اختار الصوم الخ (قوله) ما اطلقه الشيخان كالاصحاب) اى شيخنا الشهاب الرملى بان المعتمد اما اطلقه الشيخان كالاصحاب سم (قوله) من أنه لا يجزى غير المد الخ) في هذا الحصر صعوبة بالنظر للصاع والصاعين فتأملهم وقد يجب بان المراد لا يجب غير المد (قوله وما ألزم الخ) اشارة الى اعتراض الآخرين على الاولين بانه يلزم من قولكم التخيير بين الشيء وبعضه وهو متمتع فرد بانه جائز بل واقع لان له نظيراً كرى عبارة المعنى قال بعضهم وكلام العمرانى ان يظهر على قولنا الواجب ثلث دم اى وهو مرجوح لا يظهر على قولنا الواجب مد اذ يرجع حاصله الى انه يخير بين المد والصاع والشخص لا يتخير بين الشيء وبعضه وجوابه المنع فان المسافر يخير بين القصر والاتمام وهو يتخير بين الشيء وبعضه اه (قوله بان اذاه) الى قوله وقيل في النهاية لا لقوله ايذاء لا يحتمل عادة وقوله ولا ينافى الى المتن وقوله وكذا له الى المتن وقوله وكل محذور بالاحرام الى المتن وقوله وهما واضحان ولى قوله ولا يرد في المعنى الا ما ذكره وقوله قتل (قوله ايذاء لا يحتمل عادة) اقره ع ش (قوله او مرض) او جراحة نهاية ومعنى (قوله ولا ينافى هذا) اى التقييد بقوله ايذاء (ما مر الخ) اى من التعميم بقوله ولو ادى تاخذ (قوله من شأنه) اى نحو المنكسر الخ (قوله به) و (قوله هناك) اى في نحو المنكسر الخ (قوله) اوزيل الخ) الاولى ابدال او باى المفسرة (قوله) وكذا له قلم ظفر) كالصريح في وجوب الفدية حيثئذ وتقدم قوله وما انكسر الخ المصرح فيه بعدم الفدية فهما مسئلتان فليتبته تمييز احدهما عن الاخرى

بخلاف نحو مجنون ومعنى عليه وغيره كافي المجموع) ومثلهم في ذلك التام شرح روض وعبارة الحاشية الاصح في المجموع ان المعنى عليه الصبي والمجنون اذا لم يكن له انواع يميز لا فدية عليهم ولا على ولهم اسم (قوله) ما اطلقه الشيخان كالاصحاب) اى شيخنا الامام الشهاب الرملى بان المعتمد اما اطلقه الشيخان كالاصحاب (قوله) من أنه لا يجزى غير المد الخ) في هذا الحصر صعوبة بالنظر للصاع والصاعين فتأملهم (قوله) وكذا له قلم ظفر احتاج اليه) كالصريح في وجوب الفدية حيثئذ وتقدم قوله وما انكسر من ظفره وتأذى به الخ المصرح فيه بعدم الفدية فهما مسئلتان فليتبته تمييز احدهما عن الاخرى فكان ما هنا اذا لم يتأذى به لكن توقفت مداواة

الشعر ايذاء لا يحتمل عادة لتحوقل فيه او مرض أو حر أو وسخ ولا ينافى هذا ما مر في نحو المنكسر وشعر العين لان من شأنه ان لا يصير عليه فاكتفى فيه بادنى تأخذ بخلاف هذا ومن ثم لم تجب هناك فدية (ان يحلق) اوزيل ما يحتاج لزالته من راسه وغيره وكذا له قلم ظفر احتاج اليه (وبقضى) لقوله تعالى فمن كان منكم مريضاً الآية نزلت فيمن اذاه هو ام رأسه فامرهم عليه السلام بالخلق ثم بالفدية الاية

فكان ما هنا إذا لم يتأذ به لكن توقفت مداواة ماتحته على إزالته مثلاً سم (قوله كما تقرر) أى فى شرح الثالث  
 إزالة الشعر والظفر (قوله احتياطاً لستر العورة ووقاية الرجل الخ) أى لانهما ما مور بهما فخنفت فهما  
 نهاية ومعنى (قوله إلا عقد النكاح) أى وإلا ما لو نظر بشهوة أو قبل بحائل كذلك والأعانة على قتل الصيد  
 بدلالة أو إغارة التشرع بافضل ويأتى فى الشرح مثله بزيادة الاستمناء بنحو يده وتقدم عن الونائى استثناء  
 اضعاف قوة الشعرة بشقها نصفين (قوله على الذكر وغيره) أى احرم احراماً مطلقاً وبحج أو بعمره أو  
 بهما نهاية (قوله ولو فى دبر هيمة الخ) أى بذكر متصل أو مقطوع ولو من هيمة أو بقدر الحشفة من فاقدها  
 نهاية ووائى قال الرشيدى قوله لم راو بمقطوع أى بالنسبة للبراءة أى بان استدخلت ذكر امقطوعا فيحرم  
 عليها ويفسد حجبها وإن كانت لا تجب عليها الفدية كما يأتى اهـ (قوله ولو بحائل) أى كشيء ووائى (قوله وعلى  
 الزوج الحلال الخ) الاخصر الا اعم حذف الزوج كفى النهاية والمعنى (قوله كقبلة) أى ومعاقبة بشهوة  
 نهاية ووائى (قوله ونظر) هل تتوقف الحرمة على تكرره الوجه ان يجرى فيه ما فى الصوم سم عبارة  
 الوائى وجرى ابن سم على ان المرة لا تحرم وهو قياس الصوم وخلاف ظاهر المختصر اهـ وخلاف اطلاق  
 التحفة والنهاية (قوله بشهوة) أى اما حيث لا شهوة أى فى جميع ما تقدم فلا حرمة ولا فدية انفاقاً نهاية عبارة  
 الوائى وخرج بالمباشرة النظر والقبلة بحائل وان انزل فلام فيها ثم إن كانا غير شهوة فلا ثم أو بها فالانثم  
 وان لم ينزل وقال فى الفتح اما حيث لا شهوة أى فى المقدمات فلا اثم ولا فدية اهـ وبشهوة المباشرة بغيرها  
 كن قبل زوجته لوداع قاصد الاكرام والا اهـ (قوله بشهوة) أى فى الثلاثة حتى القبلة قال فى النهاية وفى  
 الانوار تجب فى تقبيل الغلام بشهوة وكأنه اخذه من تصوير المصنف فيمن قبل زوجته لوداع انه ان قصد  
 الاكرام او اطلق فلا فدية او الشهوة اثم وفدى بصرى وقوله فى تقبيل الغلام الخ أى ولو غير حسن  
 ووائى (قوله لكن لادم مع انتفاء المباشرة) أى كالنظر والقبلة بحائل مر اهـ سم (قوله ويجب بها وان لم  
 ينزل) يفيد ما يغفل عنه من وجوب الدم بمجرد لمس بشهوة فليتبناه له وعبارة العباب واما المقدمات بشهوة  
 حتى النظر فتحرم ولو بين التحليلين ولا تفسد أى المقدمات بالنسك وان انزل ويجب بتعمدها الدم أى وان لم  
 ينزل وكذا بالاستمناء أى إذا انزل لا بالنظر بشهوة والقبلة بحائل وان انزل وفى شرحه مانصه وفيه أى  
 فى المجموع ان الاصح القطع بالوجوب فى مباشرة الغلام بشهوة كالمرأة ولو كرر نحو القبلة فالذى يظهر  
 انه ان اتحد المكان والزمان لم تجب إلا مرة ولا تعددت ثم رابت المجموع صرح بذلك اهـ سم (قوله  
 بها) أى بالمباشرة فيما دون الفرج كالمفاخذة والمعاقبة بصرى (قوله ان جامع بعدها) مفهومه ان  
 المباشرة بعد الجماع لا يندرج دما فى بدنة الجماع والظاهر انه غير مراد ونقل بالدرس عن سم على الغاية  
 التصريح به عش عبارة الوائى ويندرج دم المقدمات فى جماع وقع بعدها وان طال الفصل أو بين التحليلين  
 قال فى الحاشية ومحل ما لم يسبق تكفير عنها وإلا فلا اندراج اهـ وكذا أى يندرج دم المقدمات فى  
 جماع لو وقع قبلها وإن طال الفصل كما فى شرح العباب وقال فى مختصر الايضاح وشرحه ويندرج هذا

ماتحته على إزالته مثلاً وانظر هل تتوقف الحرمة على تكرره الوجه ان يجرى فيه ما فى الصوم (قوله لكن لا  
 دم مع انتفاء المباشرة) أى كالنظر والقبلة بحائل مر (قوله ويجب بها وان لم ينزل) وفى الانوار انها تجب فى  
 تقبيل الغلام بشهوة وكأنه اخذه من تصوير المصنف فيمن قبل زوجته لوداع انه ان قصد الاكرام او اطلق  
 فلا فدية او للشهوة اثم وفدى مر (قوله ويجب بها وان لم ينزل) يفيد ما يغفل عنه من وجوب الدم بمجرد  
 لمس بشهوة فليتبناه له وعبارة العباب واما المقدمات بشهوة حتى النظر فتحرم ولو بين التحليلين ولا تفسد أى  
 المقدمات بالنسك وان انزل ويجب بتعمدها الدم أى وان لم ينزل وكذا بالاستمناء أى إذا انزل لا بالنظر بشهوة  
 والقبلة بحائل وان انزل اهـ وفى شرحه مانصه وفيه أى وفى المجموع ان الاصح القطع بالوجوب فى مباشرة  
 الغلام بشهوة كالمرأة وقيدته فى موضع بالحسن قول الماوردى وغيره لا فدية فى تقبيله ولا مباشرة بشهوة  
 وان انزل كالو فكر فانزل ضعيف او يحمل على غير الحسن بناء على انه قيد وفيه نظر وان تقيد به حرمة نظره كما

(تنبيه) كل محذور ابيع  
 للحاجة فيه الفدية لإزالة  
 نحو شعر العين كما تقرر  
 وإلا نحو لبس السراويل  
 والخف المقطوع فيأمر  
 احتياطاً لستر العورة ووقاية  
 الرجل من نحو النجاسة وكل  
 محذور بالاحرام فيه الفدية  
 إلا عقد النكاح (الرابع)  
 من المحرمات على الذكر  
 وغيره (الجماع) ولو فى دبر  
 هيمة ولو بحائل لإجماع  
 ويحرم على الحليلة الحلال  
 تمكنه لان فيه أعانة على  
 معصية وعلى الزوج الحلال  
 مباشرة محرمة يتمتع عليه  
 تحليلها وتحرم أيضاً  
 مقدماته كقبلة ونظر ولمس  
 بشهوة ولو مع عدم انزال  
 او بحائل لكن لادم مع  
 انتفاء المباشرة وان انزل  
 ويجب بها وان لم ينزل نعم  
 إن جامع بعدها

الواجب في بدنة الجماع أو شاته وان تخلل بينهما المقدمات من طويل كما يندرج الحدث الا صغر في الاكبر سواء تقدم موجه على الجماع أو تاخر اه (قوله وان طال الفصل) كذا في النهاية ايضا وصريحه ان الحكم كذلك وان فحش كعام مثلا وهو قياس قولهم كاندراج الا صغر في الاكبر ونقل عن بعض المتأخرين ان محل اعتبار الطول حيث نسب اليه عرفا وهو تقيد حسن اه السيد عمر البصري لكن المعتمد الاول كردد على بافضل (قوله والاستثناء الخ) عطف على المقدمات قول المتن (وتفسد به الخ) يفهم انه لا ينعقد احرامه بجماعا وهو كذلك ولو احرم حال نزعه ان عقد صحيحا على وجهه الا وجهه لان النزاع ليس بجماع نهاية ومعنى اى حيث قصد بالنزع الترك لا التلذذ قياسا على ما مر في الصوم ع ش و سم (قوله اى الجماع الخ) ولو انعقد نسكه فاسدا بان احرم بالحج بعد فساد العمرة بالجماع ثم جامع فهل يحكم بفساد اخر بالجماع حتى يجب البدنة او لا لانه لا معنى للحكم بفساد الفاسد فتجب شاة كالمو جامع بعد افساد الصحيح بالجماع فيه نظرو ولا يبعد الثاني سم (قوله وهما واضحان) اى اما الخثي فان لزمه الغسل فسد نسكه والا فلا ونائى (قوله وكذا يفسد به الحج اذا وقع فيه الخ) اى سواء كان قبل الوقوف وهو اجماع او بعده خلافا لاني حنيفة وسواء افاته الحج ام لا كما في الام ولو كان اجماع في النسك رقيقا وصياغيا اذ عمد الصبي عمدو الرقيق مكلف وسواء كان النسك منقطعاً به ام مفروضا بنذر او غيره كالا جبر اما الناسي والمجنون والمغنى عليه والنائم والمسكر والجاهل لقرب عهده بالاسلام او نشئه بيادية بعيدة عن العلماء فلا يفسد بجماعهم نهاية (قوله من عامد الخ) اى عيز اما غير المميز من صبي او مجنون فلا يفسد ذلك بجماعه وكذا الناسي والجاهل والمسكر ومعنى (قوله وان كان قارنا الخ) غاية لما افاده قوله بخلاف ما اذا تخلل اى ولا يفسد الحج بالجماع اذا وقع بعد تخلله الاول وان كان الخ (قوله ولم يات بشيء) في تصويره نظر فان التحلل لا يخلو عن الطواف او الحلق وكل منهما من اعمالها وقد يقال يتصور ذلك من دخل وقت التحلل وليس براسه شعر لما تقدم ان ركن الحلق يسقط عنه فيحصل التحلل بالرمي وحده بصري وسم عبارة الونائى وعمره القارن تتبع حجه صحته وان لم يات بشيء كفارن وقف ثم تحلل ولم يكن برأسه شعر يزال بالرمي فقط ثم جامع وان بقى من اعمالها الطواف والسعى وفساد وان اتى باعمالها كلها كفارن طاف للقدوم ثم سعى ثم حلق تعدى او لضرورة قبل الوقوف او بعده ثم جامع قبل التحلل الاول ولو بعد الوقوف وكذا تتبع الحج فواتا بفوات الوقوف وان لم تتاقت وامكنه ان ياتى باعمالها بعد فيلزم دم للقران ودم للفوات ودم في القضاء وان افرد ه قاله في الفتح اه (قوله ويرد بان العمرة الخ) هذا بعد تسليمه لا يمنع التوهم فاى رد فيه سم (قوله اى الجماع) الى قوله ومحله في المغنى الا قوله والفور الى المتن وقوله بسعر ممكة الى فان عجز وقوله لانه تمتع الى ولم يبين (قوله لقضاء جمع) الى قوله ومحله في النهاية الا قوله وعلى الشاة واعترض وقوله ووجهه منها الى فان عجز وقوله لانه تمتع الى ولم يبين (وهي بعير الخ) اى والبدنة حيث اطلقت في كتب

بأقوى في النكاح لوضوح الفرق اه وفي شرحه ايضا ما نصه ولو كرر نحو القبلة فالذى يظهر انه ان اتحد المكان والزمان لم يجب الامرة ولا تعددت ثم رايت المجموع صرح بذلك وسأذكر عنه قبيل اخر الباب اه (قوله في المتن ويفسد به) وافهم قوله تفسد انه لا ينعقد احرامه بجماعا وهو كذلك ولو احرم حال نزعه ان عقد صحيحا على وجهه الا وجهه لان النزاع ليس بجماع شرح مر ويحتمل ان محله اذا قصد بالنزع الاعراض لا التلذذ (قوله في المتن وتفسد به العمرة الخ) لو انعقد نسكه فاسدا بان احرم بالحج بعد فساد العمرة بالجماع ثم جامع فهل يحكم بفساد اخر بالجماع حتى يجب البدنة او لا لانه لا معنى للحكم بفساد الفاسد فتجب شاة كالمو جامع بعد افساد الصحيح بالجماع فيه نظرو ولا يبعد الثاني ولا يقال فائدة الحكم بالفساد وجوب القضاء لما تقدم في قول المصنف ولو احرم بعمره في اشهر الحج الخ من وجوب القضاء بالافساد الاول (قوله وان كان قارنا ولم يات بشيء من اعمال العمرة) انظر صورة التحلل الاول مع عدم الاتيان بشيء من اعمال العمرة الا ان يصور بما اذا لم يكن براسه شعر فانه يحصل تحلل الاول بالرمي وحده كما يعلم مما تقدم في الفصل السابق فليتأمل (قوله ويرد بان العمرة اذا اطلقت) هذا بعد تسليمه لا يمنع التوهم فاى رد فيه (فرع) اذا جامع جاهلا او ناسيا

وان طال الفصل دخلت فديتها في واجب الجماع سواء المفسد وغيره والاستثناء بنحوه لكن انما يجب به الفدية ان انزل ويستمر تحريم ذلك كله الى التحلل الثاني (وتفسد به) اى اجماع من عامد عالم مختار وهما واضحان (العمرة) المفردة ما بقى شيء منها ولو شعرة من الثلاث التي يتحلل بها منها (وكذا) يفسد به (الحج) اذا وقع فيه (قبل التحلل الاول) اجماعا قبل الوقوف لسكالات احرامه مادام لم يتحلل التحلل الاول بخلاف ما اذا تخلل كما قى به ابن عباس رضى الله عنهما ولا يعرف له مخالف وان كان قارنا ولم يات بشيء من اعمال العمرة لانها تقع ببعاله وقيل تفسد قبل المتن يوهمه ويرد بان العمرة اذا اطلقت لا تصرف الا للمستقلة دون التابعة المنفردة في غيرها وهي عمرة القارن (وتجب به) اى اجماع المفسد والفور هنا واجب ككل فدية تعدى بسببها (بدنة) لقضاء جمع من الصحابة رضى الله عنهم بها ولا يعرف لهم مخالف وهي بغير ذكر او اثني يجزى في الاضحية وقد تطلق على البقرة قال المصنف رحمه الله تعالى عن الازهرى وعلى الشاة واعترض فان عجز فقيرة فان عجز فسبح شياء

الحديث أو الفقه المراد بها البعير ذكر كان أو أنثى نهاية ومعنى (قوله) طعام يحجز (الخ) ويتصدق به على مساكين الحرم وأقل ما يحجز أن يدفع الواجب إلى ثلاثة أن قدر نهاية عبارة الوائى ولا يكفي التصديق بالقيمة فإن قدر على بعضه أخرجه وصام عما بقى ولو قدر على بعض الدم كان قدره على شاة مثلا من السبع أخرجه وقوم ستة أسابيع البدنة وأخرج بقيمتها طعاما ثم ما كان بدل دم الأفساد يصرف لمساكين الحرم أو فقرائه الموجودين حال الاعطاء ثلاثة فأكثر أن قدر عليهم وإلا كفى اثنان أو واحد متساويا أو متفاوتا أو الأفضل أن لا يزيد على مدين ولا ينقص عن مد فإن دفع لاثنين مع قدرته على الثالث ضمن له أقل ما يصدق عليه الاسم ولو غريباً والمتوطن أولى ما لم يكن الغريب أحوج ويجوز الدفع لصغير ومجنون وسفيه ويقضه أولياؤهم لهم اهـ (قوله في غالب الأحوال الخ) اختاره النهاية وقال عث وهو المعتمد اهـ (قوله) ومنه يؤخذ أن الأوجه الخ) ولا يؤخذ من الحاقها باللبس حتى أخذ منه ذلك أنه يشترط في التكرار هنا ما يشترط في التكرار في اللبس من عدم اتحاد المكان والزمان وعدم التكفير بينهما فليتأمل سم عبارة الوائى وتكرر الفدية بتكرار الجماع وأن اتحاد المكان والزمان أولم يكفر قبل الثاني لمزيد التغليب فيه بخلاف سائر التمتعات فيشترط فيها اتحاد المكان والزمان وعدم تخلل التكفير اهـ (قوله تكررهما) أى الشاة (قوله بتكرار أحد هذين) أى الجماع بين التحليلين والجماع الثانى سم (قوله) وهو الرجل خاصة الخ) قال فى النهاية والأجوب فى الجميع على الرجل دونها وأن فسد نسكها بان كانت محرمة مميزة مختارة عامدة عالمة بالتحريم كفى كفارة الصوم ففى عنه فقط سواء كان الواطى زوجا أم سيدا أم واطيا شبهة أم زانيا وما ذكره فى المجموع من حكاية الاتفاق على لزوم البدنة لطريقة مرجوحة والمعول عليه ماهر اهـ وفى المغنى ما يوافق اهـ بصرى عبارة شرح الروض والكفارة عليه يعنى على زوجها المحرم للجماع دونها كفى الصوم اهـ وعبارة الكردى على بأفضل والذى يتلخص مما اعتمدته الشارح فى كتبه أن الجماع فى الأحرار ينقسم على ستة أقسام أحدها ما لا يلزم به شىء لا على الوطء ولا على الموطوءة ولا على غيرهما وذلك إذا كانا جاهلين معذورين بمجهلها أو مكرهين أو ناسين للأحرار أو غيرهم من ثانيا ما يجب به البدنة على الرجل الواطى فقط وذلك فيما إذا استجمع الشروط من كونه أقل بالغا عالما متعمدا مختارا وكان الوطء قبل التحلل الأول والموطوءة حليته سواء كانت محرمة مستجمعة للشروط أو لا ثالثا ما يجب به البدنة على المرأة فقط وذلك فيما إذا كانت هى المحرمة فقط وكانت مستجمعة للشروط السابقة أو كان الزوج غير مستجمع للشروط أو كان محررا أو أبعها ما يجب به البدنة على غير الواطى أو الموطوءة وذلك فى الصبي المميز إذا كان مستجمعا للشروط فالبدنة على وليه خامسها ما يجب به البدنة على كل من الواطى أو الموطوءة وذلك إذا زنى المحرم بمحرمة أو واطيا بشبهة مع استجماعهما شروط الكفارة السابقة سادسها ما يجب فيه فدية مخيرة بين شاة أو أطعام ثلاثة أصع لسته مساكين أو صوم ثلاثة أيام وذلك فيما إذا جامع مستجمعا للشروط الكفارة السابقة بعد الجماع المفسد أو جامع بين التحليلين هذا ملخص ما جرى عليه الشارح تبعاً لشيخ الإسلام زكريا واعتمد الشمس الرملى والخطيب الشربيني تبعاً لشيخهما الشهاب الرملى أنه لا فدية على المرأة مطلقاً اهـ (قوله) ومحلّه كإسقاطه الخ) قال شيخنا الشهاب الرملى أن المعتمد أنه لا شىء على المرأة مطلقاً وأن كان الواطى غير محرم زوجها أو أجنبيا كالصوم ممر اهـ سم قول المتن (فى فاسده) أى المذكور من حج أو عمره بخلاف سائر العبادات لا يلزمه المضى فى فاسدها للخروج منها بالفساد إذا لحرمة طابعه نعم يجب إمساك بقية النهار فى صوم رمضان لحرمة زمانه كإمساك معنى ونهاية (قوله لا فتاء) إلى قوله قبل فى النهاية والمغنى الأقوله بناء إلى فالأولى (قوله لا فتاء جميع الخ)

فطعام يحجز فطرة بقيمة البدنة بسعرمكة فى غالب الأحوال على ما نقله ابن الرفعة عن النص وغيره أو حين الوجوب على ما قاله جمع متأخرون وأوجه منهما اعتبار حالة الإداما يأتى فى الكفارات فإن عجز صام عن كل مديوم أو يكمل المنكسر وخرج بالمفسد الجماع بين التحليلين والجماع الثانى بعد الجماع المفسد فيجب بكل منهما شاة لانه تمتع غير مفسد فكان كاللبس ومنه يؤخذ أن الأوجه تكررهما بتكرار أحد هذين كما تكرر بتكرار اللبس ونحوه ولم يبين من تلزمه الفدية وهو الرجل خاصة ومحلّه كما بسطته فى الحاشية أن كان زوجها محرماً مكلفاً أو أفعليها حيث لم يكرهها كالوزنت أو مكنت غير مكلف (والمضى فى فاسده) لا فتاء جمع من الصحابة رضى الله عنهم به ولا يعرف لهم مخالف فىأتى بما كان يأتى به قبل الجماع ويحتجب ما كان يحتجبه قبله فلو فعل فيه محذور الزمته فديته

أو مجنوناً أو مكرهاً لم يفسد حججه ولا دم روض (قوله) ومنه يؤخذ أن الأوجه تكررهما الخ) لا يؤخذ من الحاقها باللبس حتى أخذ من ذلك أنه يشترط فى التكرار هنا ما يشترط فى التكرار فى اللبس من عدم اتحاد الزمان والمكان وعدم التكفير بينهما فليتأمل وقوله تكررهما أى الشاة وقوله بتكرار أحد هذين أى الجماع بين التحليلين والجماع الثانى (قوله) ومحلّه كإسقاطه فى الحاشية أن كان زوجها محرماً مكلفاً قال شيخنا الشهاب الرملى

(والقضاء) لذلك فان افسده  
لم يقضه بل الاول اذ المقضى  
واحد وصف ذلك بالقضاء  
مع ان النسك لا اخر لوقته  
لتضييق وقته بالاحرام بناء  
على نظيره في الصلاة لكنه  
ضعيف كما مر فالاولى الجواب  
بان المراد به القضاء اللغوي  
(وان كان نسكه قطوعا)  
ككونه من صبي مزاوق  
لانه يلزم بالشروع فيه ومن  
عبر بانه يصير بالشروع  
فيه فرضا مراده انه يتعين  
اتمامه كالفرض ويتأدى  
بالقضاء ما كان يتأدى بالاداء  
لولا الفساد من فرض او  
غيره ويلزمه ان يحرم فيه  
عما احرم منه بالاداء من  
مقات او قبله وكذا من  
مقات جاوزه ولو غير مرید  
للمسك والمراد مثل مسافة  
ذلك ولا يلزمه رعاية زمن  
الاداء قيل وكان الفرق بينه  
وبين قول القاضي يلزم  
الاجير رعاية زمن الاداء  
ان هذا حق آدمي ورد بان  
هذا مبنى على وقوع القضاء  
للميت والمعتمد انه للاجير  
لا نفساخ العينة بالافساد  
وبقاء الذمة في الذمة واذا  
كان القضاء عن نفسه لم  
يلزمه رعاية زمن الاداء كما  
في الروضة خلافا لجمع لكن  
في المجموع ما يوافقهم  
(والاصح انه)

اي ولا طلاق قوله تعالى وآتموا الحج والعمرة فانه لم يفصل بين الصحيح والفساد اما ما فسد بالردة فلا يجب  
اتمامه وان اسلم فور الانها اجبته بالسكية ولذلك لم تجب فيها كفارة نهاية ومعنى (قوله لذلك) اي لفتوى  
الصحابه بذلك من غير مخالفة نهاية (قوله فان افسده الخ) الاولى ابدال الفاء بالواو (قوله اذ المقضى  
واحد) اي فلو احرم بالقضاء عشر مرات وافسد الجميع لزومه قضاء واحد عن الاول وبدنة لكل واحد من  
العشرة نهاية ومعنى (قوله لتضييق وقته الخ) اي ابتداء وانتهاء فانه ينتهي بوقت القوات فكان فعله في  
السنة الثانية خارج وقته فصح وصفه بالقضاء نهاية ومعنى (قوله لكنه) اي نظيره في الصلاة (قوله  
ضعيف) اي اذ المعتمد ان من افسد الصلاة ثم اعادها في الوقت كانت اداء لقضاء لوقوعها في وقتها الاصل  
خلافا للقاضي معنى (قوله لكونه من صبي ميم) قال ابن الصلاح واجابه به اي القضاء عليه اي الصبي ليس  
ايجاب تكليف بل معناه ترتبه في ذمته كغرامة ما اتلفه شرح مر اه سم (قوله ويتأدى بالقضاء الخ)  
هذا في غير الاجير اما هو فيقتل له ويتمه ويكفر ويقضى عن نفسه وتفسخ اجارة العين لا الذمة ويتخير  
المستاجر فان اجاز فيحج مثاله بعد سنة القضاء واستاجر من يحج فيها ونائي وشرح الروض عبارة فتح  
القدر للكردي ولا تنفسخ الاجارة الذمية بافساد الاجير النسك ولا بتحلله بالا حصار ولا بفوات الحج ولا  
بندرا الاجير النسك قبل الوقوف والطواف في العمرة لكن حيث لم من ذلك تاخير النسك تخير المستاجر بين  
الفسخ وعدمه ويكون خياره على التراخي ويستقبل به من غير رفع لقاض وان استأجره ولى ميت بمال  
الميت فسخ او ترك بالمصلحة فان كانت في الفسخ ولم يفعله ضمن لتقصيره وحيث لم يحصل التأخير امتنعت  
الاقالة لان العقيد يقع للميت فلم يملك احد ابطاله الا ان كان في الاقالة مصلحة كان عجز الاجير او خيف حبسه  
او فلسه او قلدياته اه (قوله من فرش او غيره) اي فان كان الفاسد فرضا وقع القضاء فرضا او قطوعا  
قطوعا فلو افسد التطوع ثم نذر حجا واراد تحصيل المنذور بحجة القضاء لم يحصل له ذلك اسنى (قوله ويلزمه  
ان يحرم مما احرم) علم من ذلك انه لو افرد الحج ثم احرم بالعمرة من ادنى الحل ثم افسدها كفاه ان يحرم  
في قضائها من ادنى الحل شرح مر اي والخطيب وشرح الروض اه سم (قوله او قبله) اي من ديرة  
اهله او غير هانها ومعنى (قوله والمراد مثل مسافة ذلك) علم من ذلك انه لا يتعين عليه سلوك طريق الاداء  
لكن يشترط ان يحرم من قدر مسافته اسنى ونهاية ومعنى (قوله ولا يلزمه رعاية زمن الاداء) اي بل له  
التأخير عنه والتقديم عليه في الوقت الذي يجوز الاحرام فيه وفارق المكان فانه ينضبط بخلاف الزمان نهاية  
ومعنى (قوله يلزم الاجير) اي في قضاء ما افسده سم (قوله ورد) اي القليل المذكور (بان هذا) اي قول  
القاضي المذكور قول المتن (والاصح انه على الفور) ولو خرجت المرأة لقضاء نسكها اي الذي افسده الزوج  
بوطنه لم لزوم الزوج زيادة نفقة السفر من زاد رحلة ذهابا وايابا لانها غرامة تتعلق بالجماع فلزمته كالسكفارة  
ولو غضبت اي او ماتت لزمه الانابة عنها من ماله ومونة الموطوءة بزاوشة عليها واما نفقة الحضر فلا تلزم  
الزوج الا ان يكون معها ويسن اقتراهما من حين الاحرام الى ان يفرغ التحللان واقتراهما في مكان الجماع  
اي المفسد للحج الاول اك. للخلاف في وجوبه ولو افسد مفرد نسكه فتمتع في القضاء او قرن جاز وكذا عكسه  
ولو افسد القارن نسكه لزمه بدنة واحدة لانغار العمرة في الحج ولزمه دم للقران الذي افسده لانه لم بالشروع  
فلا يسقط بالافساد ولزمه دم اخر للقران الذي التزمه بالافساد في القضاء ولو افرد لانه متبرع بالافراد لوفات

ان المعتمد انه لاشيء على المرأة مطلقا وان كان الواطئ غير محرم وزوجا او اجنيا كالصوم مر (قوله اذ المقضى  
واحد) حتى لو احرم بالقضاء عشر مرات وافسد الجميع لزومه قضاء واحد عن الاول وكفارة لكل واحد من  
العشر مر (قوله ككونه من صبي ميم) قال ابن الصلاح واجابه به ليس ايجاب تكليف بل معناه ترتبه في  
ذمته كغرامة ما اتلفه شرح مر (قوله ويلزمه ان يحرم مما احرم منه بالاداء الخ) وعلم من ذلك انه لو افرد  
الحج ثم احرم بالعمرة من ادنى الحل ثم افسدها كفاه ان يحرم في قضائها من ادنى الحل شرح مر وشرح  
الروض (قوله يلزم الاجير) اي في قضاء ما افسده (فرع) قال في الروض في اوائل الباب فرع جماع الاجير

القارن الحج لفوات الوقوف فانت العمرة تبعاله ولمه دمان دم للفوات ودم لاجل القران وفي القضاء دم ثالث نهاية ومعنى وشرح الروض قال ع ش قوله لانه غرامة الخ يؤخذ من هذا جواب ما توقف فيه سم بما حاصله انها ان كانت مختارة فهي مقصرة فلا شيء على الزوج وان كانت مكرهة لم يفسد حجها وحاصل الجواب ان مختار الاول ونقول هذه الغرامة لما نشأت من الجماع الذي هو فعله لزمته وهذا قريب من لزوم الزوج ماء غسلها عن الجنابة حيث حصلت بجماعه اه (قوله اي القضاء) اي قضاء الفاسد معنى (قوله تعديه الخ) اي ولقول جمع من الصحابة بذلك من غير مخالف نهاية (قوله وهو في العمرة) الى المتن في المعنى والنهاية (قوله ظاهر) اي فيأتي بالعمره عقب التحلل وتوابعه نهاية (قوله بان يحصر الخ) اي وبان يرتد بعده ثم يسلم او يتحلل كذلك لمرض شرط التحلل به ثم يشفي والوقت باق اي في الجميع بحيث يمكنه الاحرام بالحج وادراك الوقوف فيشتغل بالقضاء نهاية ومعنى ونائي (قوله ثم يزول) اي الحصر سم (قوله اجزاه القضاء الخ) ولا يلزم السيد الاذن في الاداء اذن في القضاء ونائي (قوله وان استانس الخ) واستثنى في شرح الباب الخليل فانها كانت وحشية فانست على عهد اسمعيل عليه الصلاة والسلام ولا يجب الجزاء بقتلها اعتبارا بالاحوال ونائي (قوله كما استفيد ذلك) اي متوحش جنسه سم (قوله طيرا) الى المتن في النهاية الا قوله بما ينقص قيمته وقوله بل يجب الى ويحرم وقوله نعم الى وبالبري وقوله او نحو بيضة الى زال (قوله طيرا الخ) راجع للمتن (قوله طيرا كان اودابة الخ) اي كبقرو وحش وجراد وكذا اوز قال الماوردي والبط الذي لا يطير من الاوز لاجزائه فانه ليس بصيد نهاية قال ع ش قوله وكذا اوز معتمدو ظاهره انه لا فرق فيه بين البط وغيره اه عبارة الونائي وكالا ووزو ولم يطرفيشم البط كافي الفتح اه (قوله صيد البر الخ) اي اخذه معنى (قوله اي التعرض الخ) تفسير للاصطياد في المتن (قوله وجميع اجزائه) الاولى اول شيء من اجزائه (قوله كلبه الخ) اي ويضمن بالقيمة نهاية وشرح بافضل (قوله وريشه) اي المتصل كما يؤخذ من المتنق للنشأى بصرى عبارة الونائي ولا تختص الحرمه والجزء بيدن الصيد بل يحرم التعرض لنحو لونه ويضه وكذا ييض الصيد بل غير الماكول لانه يحل اكله كذا في شرح الايضاح وحاشيته وغيرهما من سائر اجزائه ككشعره وريشه المتصل فيجوز التعرض للريش المنفصل ويذبحى جربان ذلك في المسكوفارة تفصيل فيه بين المتصل والمنفصل اه بخذف (قوله بمن) متعلق بيمتنع و (قوله بوجه) متعلق بالتعرض شارح اه سم (قوله لخال) ليس بقيد اذا الكلام في الحرمه لا في الضمان (قوله او ينجنس متاعه بما ينقص الخ) لا يبعد ان يكتب بان يشق عليه تنجيسه لنحو مشقة تطهيره وان لم تنقص قيمته كذا افاده المحشى سم هنا افاد في حاشية شرح المنهج مانصه قوله لو صال صيد الخ يلحق بذلك ما لو عشن طائر بمسكنه بمكة وتاذى بذرقه على فرشه وثيا به فله دفعه وتغيره دفعا للصائل وهل يلحق بذلك ما لو استوطن المسجد الحرام وصار يلو فيه فجزز تنفيره عن المسجد صونا له عن روثه وان عني عنه بشرطه اولافيه نظر انتهى اه بصرى عبارة ع ش بعد ذكر قوله سم على شرح المنهج وهل يلحق بذلك الخ نصها اقول الاقرب انه كذلك ولو مع العفو لا نه قد لا توجب شروطه وتقدير المسجد منه صال عليه فيمنع منه اه وظاهره اي التعليل الثاني وجوب المنع على من يقدر عليه ولو وجد شروط العفو بل ولو قيل بطهارته كالحائط (قوله بما ينقص قيمته) يفهم انه لو لم تنقص قيمته لم يجز تنفيره واطلاق الشارح م ر يخالفه ع ش (قوله وشرط الاثم العلم الخ) ولا تشتت هذه في الضمان لانه من باب خطاب الوضع بل الشرط فيه كونه يميز افيخرج مجنون ومعنى عليه وناثم وطفل لا يميز ومن انقلب على فرخ

لتعديه بسببه وهو في العمرة ظاهر وفي الحج تصوري سنة الفساد بان يحضر قبل الجماع او بعده ويتعذر المضى فيتحلل ثم يزول والوقت باق فان لم يمكن في سنة الافساد عين في التي تليها وهكذا ولو جامع ميمز او قن اجزاه القضاء في الصبا والرق (الخامس) من المحرمات على الذكرو غيره (اصطياد كل حيوان ما كول برى) متوحش جنسه وان استانس هو كدجاج الحبشة كما استفيد ذلك من ذكر الاصطياد اذ المصد حقيقة كل متوحش طبع لا يمكن اخذه الا بحيلة طيرا كان اودابة مباحا او مملوكا قال تعالى وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرماى التعرض له وجميع اجزائه كلبه وريشه ويضه غير المذكور ولو باحتضانه لدجاجة ما لم يخرج الفرخ منه ويمتنع بطيرانه او سعيه ممن يعدو عليه الا ييض النعام ولو المدر فيضمنه وان ضمن فرخه ايضا لان الاتلاف لا تدخل فيه بوجه من وجوه التلف او الايذاء ولو بالاعانة او الدلالة لخال كالتنفير الا لضرورة كما هو ظاهر كان كان باكل طعامه او ينجنس متاعه بما ينقص قيمته لولم ينفر لان هذا نوع من الصيال وقد صرحوا بجواز قتله لصياله عليه اذا لم يندفع الا به ولا يضمنه وشرط الاثم العلم

مفسد للحج وتنفس به اجارة العين لا اجارة الذمة لكن ينقلب الحج فيها الاجير كطبيع المعضوب وكذا اقضاؤه اي الحج الذي افسده يلزمه ويقع الخ قال في شرحه وعليه في اجارة الذمة ان باقى بعد القضاء عن نفسه بحج اخر للمستاجر في عام اخر الخ (قوله ثم يزول) اي الحصر (قوله في المتن ما كول) قال في الروض وان شك اي في انه ما كول او لا وان احد اصله وحشى ما كول او لا استحباب اي الجزاء (قوله كما استفيد ذلك) اي متوحش جنسه شرح م ر (قوله بمن) متعلق بيمتنع وقوله بوجه متعلق بالتعرض شرح (قوله بما ينقص

وضعه الصيد على فراشه جاهلا به فالتفو ونائي ونهاية ومعنى (قوله اذ منه) أى من غير الماكول (قوله كسر)  
 اى والاسدو الذئب والدب والغاب والبرغوث والبق والزبور نهاية (قوله نعم بكرة التعرض لقمل شعر  
 اللحية الخ) ولا يكره تنحية قل عن بدن محرم او ثيابه وهذا صريح في جواز رميه حيا ولم يكن في مسجد وكامل  
 الصبيان وهو بيضه نهاية قال ع ش قوله لم ولا يكره تنحية قل عن بدن محرم الخ ظاهره ولو بمحل كثر شعره  
 كالعانة والصدرو والابطو قياس الكراهة في شعر الراس واللحية الكراهة هنا إلا ان يفرق بان هذا بندر  
 انتتافه بمثل ذلك وقوله لم صريح في رميه حيا الخ وهو كذلك على ما اعتمدته الشارح م في ما م في  
 الصلاة اه (قوله ويسن فداء الواحدة الخ) اى في قتل قل شعر اللحية والرأس (قوله كالخطاف) اى  
 المسعى بعصفور الجنة ع ش (قوله وكالفواسق الخمس) اى الغراب الذى لا يؤكل والحدأة والعقرب والغارة  
 والكلب العقور نهاية (قوله بل يجب الخ) وفي شرح الروض وغيره التصريح بسنيته سم على حج ويمكن حل  
 كلام حج على حالة الصيال فيوافق ما اقر به م راه ع ش (قوله فلا يندب قتله الخ) اى فيكون مباحا ع ش (قوله  
 كسر طان الخ) اى وخنافس وجعلان نهاية (قوله كذلك) اى لا يظهر فيه نفع ولا ضرر (قوله تناقض)  
 والمعتمد احترامه ونائى عبارة ع ش والمعتمد عند الشارح م حرمة قتله وعبارة في باب التيمم وخرج  
 بالمحترم الحربى والمرتدو الزانى المحصن وتارك الصلاة والكلب العقور وما غير العقور فمحترم ولا يجوز قتله  
 ومثل غير العقور الهرة فيحرم قتلها انتهت اه (قوله لا فى البحر) وكالبحر الغدير والبئر والعين إذا المراد به  
 الماء نهاية ونائى (قوله بخلاف ما يعيش الخ) يفيد ان ما يعيش فيهما قد يكون ما كولا ولا فلا يحرم التعرض  
 له وقد يشكل ذلك على قوله فى الاطعمة وما يعيش فى بروج كصفد وحية وسرطان حر ام ثم رايت السيد  
 السمو دى فى حاشية الايضاح جزم بالاشكال وبسطه ولم يجب عنه وتبعه الشارح فى حاشيته لكنه حاول  
 التخلص مع التزام كونه غير ما كول بما هو فى غاية التعسف سم (قوله وبالتوحش الخ) والمشكوك فى اكله  
 اى اكل او توحش احدا صوله لا يحرم التعرض لشيء منه لكن يسن فداؤها بقو شرح بافضل (قوله وإن  
 تر حش) اى كعير ندو نائى (قوله وإذا حرم الخ) عبارة النهاية والمعنى فان كان الصيد مملوكا لم يمه مع الضمان  
 لحق الله تعالى الضمان للادى وان اخذه منه برضاه كعارية لكن المغروم لحق الله تعالى ما ياتى من المثل ثم  
 القيمة والمغروم لحق الادى القيمة مطلقا وخرج بما مر الصيد المملوك فى الحرم بان صاده فى الحل فملكه ثم  
 دخل به الحرم فلا يحرم على التعرض له ببيع او شراء وغيرهما من اكل او ذبح بخلاف المحرم لاحرامه  
 ويحول ملك المحرم عن صيد احرم وهو بملكه باحرامه فيلزم ما رساله وان تحلل حتى لو قتله بعد التحلل ضمنه

قيمه) لا يبعد ان يكتب على بتنجيسه لنحو مشقة تطهيره وان لم تنقص قيمته (قوله نعم بكرة التعرض  
 لقمل شعر اللحية والرأس) قال فى شرح الروض اما قبل بدنه وثيابه فلا يكره تنحيته ولا شىء فى قتله ذكره بالا صل  
 وينبغى سن قتله كالبرغوث وهو قضية تشبيه المصنف المحرم بالحلال ولا يكره تنحيته قد يقتضى جواز  
 رميه حيا وفيه نظر ويحتمل جوازه نظر الحرمة الاحرام فى الجملة وكالقمل الصبيان وهو بيضه نقله فى الروض  
 عن الشافعى لكن فديته اقل لانه اصغر من القمل اه وهل محال الشعر من البدن كالابط والعانة كاللحية  
 والرأس فيكره التعرض لقمله فيه نظر (قوله ويسن فداء الواحدة الخ) قد يقال فهذه كفارة مندوبة فتد على  
 قولهم فى باب الكفارة انها لا تكون الا واجبة (قوله بل يجب على المعتمد قتل العقور) فى شرح الروض وغيره  
 التصريح بسنية قتل العقور (قوله بخلاف ما يعيش فيهما تغليا للحرمة) يفيد ان ما يعيش فيهما ينقسم الى  
 ما كول وغيره (قوله بخلاف ما يعيش فيهما) ينبغى ان المراد ما يعيش فيهما ما هو ما كول واصله ما كول  
 وذلك لانه اذا لم ينقص عن البرى المحض الذى لا يعيش الا فى محض البرماز اد عليه مع ان شرط حرمة التعرض  
 له ان يكون ما كولا او فى اضله ما كول فلم ان ما يعيش فيهما قد يكون ما كولا وقد لا وهل يوصف ايضا  
 بالتوحش وغيره فيحتاج لتقييده بالتوحش ولا يكون الا وحشيا فلا حاجة للتقييد فيه نظر (تنبيه) قوله  
 بخلاف ما يعيش فيهما يفيد ان ما يعيش فيهما قد يكون ما كولا والا فلا يحرم التعرض له وقد يشكل ذلك

اذ منه موزيندب قتله كسمر  
 ونسر وكالقمل نعم بكرة  
 التعرض لقمل شعر اللحية  
 والرأس خوف الانتتاف  
 ويسن فداء الواحدة ولو  
 بلقمة وكالتل الصغير  
 بخلاف الكبير والنحل  
 لحرمة قتلها كالخطاف  
 والهدد والصدردو كالفواسق  
 الخمس بل يجب على المعتمد  
 قتل العقور كخنزير يعدو  
 ويحتمل ذلك فى حية تعدو  
 ايضا ويحرم اقتناء شىء منها  
 لانها ضارية بطبعها ومنه  
 ما فيه نفع وضرر كقرد وصقر  
 وفهد فلا يندب قتله لنفعه  
 ولا يكره لضرره ومنه مالا  
 يظهر فيه نفع ولا ضرر  
 كسرطان ورخمة فيكره  
 قتله نعم م فى كلب كذلك  
 تناقض وبالبرى البحرى  
 وهو مالا يعيش الا فى  
 البحر وان كان البحر فى  
 الحرم لانه لا عز فى صيده قال  
 تعالى لمساكين يعملون فى  
 البحر بخلاف ما يعيش فيهما  
 تعليميا للحرمة وبالتوحش  
 الانسى وان توحش واذا  
 احرم وبملكه صيد أى أو  
 نحو بيضه فيما يظهر اعطاء  
 للتابع حكم المتبوع

ويصير مباحا فلا غرم له إذا قتل أو أرسل ومن أخذه ولو قبل إرساله وليس محرما أي ولا في الحرم ملكه ولو مات في يده ضمنه وإن لم يتمكن من إرساله إذا كان يمكنه إرساله قبل الإحرام ولو أحرم أحد مالكيه تعذر إرساله فيلزم رفع يده عنه قال الإمام ولم يجز عليه السعي في ملك نصيب شريكه ليطلقه أي كله لكن ترددوا في أنه لو تلف هل يضمن نصيبه أه قال الزركشي ولو كان في ملك الصبي صيد فهل يلزم الولي إرساله ويغرم قيمته كما يغرم قيمة الناقة الزائدة بالسفر فيه احتمال أهو الأول وجه أنه يلزمه إرساله ويغرم قيمته لأنه المورد له في ذلك ومن مات عن صيد وله قريب محرم ورثه كما يملكه بالرد بالعيب ولا يزول ملكه عنه إلا بإرساله كما في المجموع لدخوله في ملكه قهر أو يجب إرساله ولو باع صح وضمن الجزاء ما لم يرسل حتى لو مات في يد المشتري لزم البايع الجزاء وكما يمنع الإحرام دوام الملك يمنع ابتداء اختيار الكسراء وهبة وقبول وصية وحيث يضمنه بقبض نحو شراء أو عارة أو ودعة لا نحو هبة ثم إن أرسله ضمن قيمته للمالك وسقط الجزاء بخلافه في الهبة لضمان لأن العقد الفاسد كالصحيح في الضمان والهبة غير مضمونة وإن رده لمالك سقطت القيمة وضمنه بالجزاء حتى يرسله فيسقط ضمان الجزاء أه قال عرش قوله مر هل يضمن نصيبه الظاهر عدم الضمان لعدم استيلائه على حصته شريكه لكن قال سم على حج مانصه قال الشارح في شرح العباب والذي يتجه ترجيحه أخذ ما قررته أنا أنه يضمن نصيبه لأنه كان يمكنه إزالة ملكه عن نصيبه قبل الإحرام وتعبير الإمام بلزوم الرفع يقتضي ذلك الخ انتهى أه (قوله لم يتعلق به حق لازم) أي كرهن أو اجارة إيعاب أه كرهى على بأفضل (قوله أي ما محرم) إلى قوله وحمارى النهاية والمعنى (قوله جميعا) يعني شيئا منها (قوله نظير مامر) أي في شرح اصطيد كل ما كول برى (قوله حال كون ذلك الخ) إشارة إلى أن في الحرم حال من ذلك كرهى عبارة المعنى (تذيه) قول المصنف في الحرم حال من ذا المشار به إلى الاصطيد وهو متعلق بالصائد والمصيد صادق بما إذا كانا في الحرم أو أحدهما فيه والاخر في الحل أه (قوله أو المصيد الخ) يخرج ما إذا

لم يتعلق به حق لازم زال ملكه عنه ولزمه إرساله ولو بعد التحلل إذا لا يعود به الملك (قلت وكذا) يحرم (المتولد منه) أي مما يحرم اصطيداه (ومن غيره) أي مما يحل اصطيداه (والله أعلم) بأن يكون أحد أصليه وأن علا برى وحشيا ما كولا والآخر ليس فيه هذه الثلاثة جميعها أو مجموعها فلا بد من وجود الثلاثة جميعها في واحد من الأصول كضبع

على قوله في الاطعمة وما يعيش في برو بحر كضفدع وحية و سرطان حرام إلا أن يجعل تمثيله المذكور للتقيد بما لا يؤكل مثله في البر ويلزم حل ما يؤكل مثله في البر مما يعيش فيها وفيه نظر ومخالفة لكلامهم ثم رأيت السيد السمعاني في حاشية الايضاح جزم بالاشكال وبسطه ولم يجب عنه وتبعه الشارح في حاشيته لكنه حاول التخلص مع التزام كونه غير ما كول بما هو في غاية التعسف (قوله زال ملكه عنه) (فرع) ويملكه بالارث والرد بالعيب ويجب إرساله ولو باع صح وضمن الجزاء ما لم يرسل كذا في الروض وقوله ويملكه بالارث الخ قال في شرحه ولا يزول ملكه عنه إلا بإرساله كما صرح بتصحيحه في المجموع لدخوله في ملكه قهر أه فعمل الفرق بين ما دخل في ملكه قهر أحال الإحرام وغيره كالمملوك قبل الإحرام ولو قهر أه (قوله لزمه إرساله) قال في العباب ويضمنه هو أن مات بيده لا قبل إمكان إرساله خلا للروضه أي وأصلها إذا لا يجب أي الإرسال قبل الإحرام قطعا أه وتبع في مخالفة الروضة وأصلها الأسنوى ورد الشارح في شرحه بأنه لا يلزم من عدم وجوب الإرسال قبل الإحرام عدم التقصير مع التمكن من الإرسال قبل الإحرام وأبد ذلك بأن من جز مثلا بعد ان مضى من وقت الصلاة ما يسعها دون الوضوء يلزم قضاء ما بعد الأفاقة وعلوه بأن تقديم الوضوء على أول الوقت وإن لم يكن واجبا لكنه لما كان يمكن تقديمه كان تركه تقصيرا فكذا هنا وفرق بينه وبين تأييد الأسنوى وهو عدم ضمان معية نذر التضحية بها ومات يوم النحر قبل الامكان بعدم إمكان تقديم التضحية على الوقت وإطال في ذلك (قوله إذا لا يعود به الملك) قال في شرح الروض ولو أحرم أحد مالكيه تعذر إرساله فيلزم رفع يده عنه ذكره في المجموع أه قال في العباب فان تلف قبله أي قبل رفع يده عنه ففي ضمان نصيبه تردد أه قال الشارح في شرحه والذي يتجه ترجيحه منه أخذ بما قررته أنا أنه يضمن نصيبه لأنه كان يمكنه إزالة ملكه عن نصيبه قبل الإحرام وتعبير الإمام بلزوم الرفع يقتضي ذلك إذا الأصل في مباشرة ما لا يجوز القديقه ولا نظر لما ذكر من عدم تأتى إطلاق حصته على ما بقى لأنه كان يمكنه إزالة ملكه عن نصيبه قبل الإحرام ولو بنحو وقفه فلا يقال قد لا يجد من يهبه له أو يرضى بشرائه مثلا أه ثم قال في شرح الروض

مع ضفدع أو شاة أو حمار أو ذئب تغليبا للتحريم بخلاف ذئب مع شاة أو حمار أهلى مع زرافة بناء على ما في المجموع أنها غير ما كولة وفرس مع بشر لأن تلك الثلاثة لم توجد في طرف واحد من هذه المثل (ويحرم ذلك) أي اصطيد كل ما كول برى أو وحشى أو ما في أحدا صوله ذلك أي التعرض له بوجه نظير مامر حال كون ذلك الاصطيد الصادق يكون الصائد وحده أو المصيد وحده



اعتمد على ما بالحل فقط سم (قوله أو الآلة كالشبكة وحدها) أى بأن تكون في طرف الحرم فيدخل الصيد راسه فقط فيتعلق بها ونائى (قوله أى ما اعتمد الخ) تفسير لقوله الصائد وحده أو المصيد وحده و (قوله القائم) صفة الصائد أو المصيد و (قوله من الرجلين الخ) بيان لما اعتمد الخ و (قوله في الحل) متعلق بقوله وان اعتمد الخ و (قوله أو مستقر الخ) عطف على قوله ما اعتمد الخ كردى (قوله تغليا) قديصدق تغليب التحريم بوضع إحدى قوائم الصيد الأربع في الحرم والثلاثة الباقية في الحل مع الاعتماد على الجميع وكون المصائب مافى الحل سم (قوله أو مستقر الخ) عبارة النهائية والأسنى ولا اثر لكون غير قوائمه في الحرم كراسه أى الذى لم يعتمد عليه وحده إن اصاب مافى الحل ولا ضمنه كما ذكره الأذرى والزركشى هذا فى القائم فغيره العبرة بمستقره ولو كان نصفه في الحل ونصفه في الحرم حرم كما جزم به بعضهم تغليا للحرمه (قوله ما عداه) أى ما عدا ما اعتمد عليه المصيد القائم الخ ومستقر غير القائم (قوله لكن الذى اعتمد الخ) اعتمده الأسنى والنهية قال الونائى والتحفة اه (قوله مطلقا) أى سواء كان مستقره في الحرم أم لا كردى والاولى اخذا من سم عن الأسنى سواء كان ما اعتمد عليه من القوائم أو المستقر في الحرم أم لا (قوله للمستقر) أراد به هنا ما يشمل القوائم قول المتن (في الحرم) متعلق من حيث المرجح بقول الشارح كون ذلك الاصطباح (قوله ولو على الحل) لا يتخى مافى هذه الغاية بل لا يظهر لها معنى إلا لو جعل على معنى من وصح لغة (قوله ولو على الحل) أى ولو كان كافرا ملتزما بالاحكام اسنى ومعنى ونهية (قوله إجماعا) إلى قوله ولو سعى فى المعنى وإلى قوله وفيه نظر فى النهاية (قوله فغيره الخ) أى نحو الامساك والجرح بنهية (قوله فعلم الخ) لعل من قوله الصادق يكون الصائد الخ وفيه تأمل (قوله أنه لورى من فى الحل الخ) عبارة الروض وكذا أى يضمه لو كانا فى الحل ومز السهم لا الكلب فى الحرم أن لم يتعين طريقا ولو دخل الصيد الحرم فقتله السهم فيه ضمنه لا الكلب إلا ان عدم الصيد مفر غير الحرم اه سم (قوله بخلاف نحو الكلب الخ) عبارة النهاية ويضمن حلال ايضا بارساله وهما فى الحل ايضا كلما معلما تعين الحرم عند الارسل لطريقه وإن تكن هى الطريق المألوفة لانه الجاه إلى الدخول بخلاف ما إذا لم يتعين لأن له اختيارا ولا كذلك النهم ولو دخل لصيد رمى إليه أو

قال الزركسى ولو كان فى ملك الصبي صيد فهل يلزم الولى ارساله ويغرم قيمته كما يغرم قيمة النفقة الزائدة بالسفر فيه احتمال اه قال فى شرح عب والذى يتجه انه يلزمه ذلك لانه الذى ورطه فيه اه (قوله أو الآلة كالشبكة وحدها) انظر مع كون الذى فى الحرم الشبكة وحدها أى دون الصائد والمصيد كيف يتصور تلف الصيد او تعلقه بها (قوله أو الصيد) يخرج ما إذا اعتمد على ما بالحل فقط (قوله تغليا للتحريم) قديصدق تغليب التحريم بوضع إحدى قوائم الصيد الأربع فى الحرم والثلاثة الباقية فى الحل مع الاعتماد على الجميع وكون المصائب مافى الحل (قوله أو مستقر غير القائم) عبارة شرح الروض وعلم بما تقرر انه لا عبرة بكون غير قوائم الصيد فى الحرم كراسه ولم يعتمد على قائمه التى فى الحرم فقياس نظائره انه لا ضمان قال الأسنوى وما ذكره من اعتبار القوائم هو فى الائم أم النائم فالعبرة بمستقره قاله فى الاستقصاء اه فلونام ونصفه فى الحرم حرم كما جزم به بعضهم تغليا للحرمه وعلى عدم اعتبار الراس ونحوه شرطه ان يصيب الرامى الجزء الذى من الصيد فى الحل فلو اصاب راسه فى الحرم ضمنه وإن كانت قوائمه كلها فى الحل وهذا متعين ذكره الأذرى وقال ان كلام القاضى يقتضيه وتبعه عليه الزركشى (قوله فى المتن والشرح ولو على الحل) قال فى الروض وشرحه فصل وللحل ولو كافرا ملتزما بالاحكام حكم المسلم المحرم فى صيد الحرم من تحريم تعرض ولزوم جزاء وغيره اه (فرع) قتل أى حلال فى الحل حمامة ولها فى الحرم فرخ أى فملك ضمنه أو عكسه أى بان قتلها فى الحرم ولها فى الحل فرخ فملك ضمنها ولو نفر محرم صيدا او نفره حلال فى الحرم فملك بسببه ضمنه لان اتلفه حلال الخ قال فى شرحه فلا ضمان على المنفر بل على المتلف بتقديم اللبائس اه وظاهره ان المنفر ليس طريقا وهو خلاف ما هو مر تضاؤه فى شرح الروض فيما لو امسكه محرم فقتله محرم اخر من ضمان الممسك طريقا إلا ان يفرق بين التنفير والامساك فليراجع (قوله فعلم أنه لورى الخ) عبارة الروض

أو الآلة كالشبكة وحدها  
أى ما اعتمد عليه الصائد  
أو المصيد القائم من الرجلين  
أو احدهما وإن اعتمد  
على الاخرى ايضا فى الحل  
تغليا للتحريم أو مستقر  
غير القائم وإن كان ما عداه  
فى هواء الحل كما اقتضاه  
كلام الأسنوى وغيره لكن  
الذى اعتمده الأذرى  
والزركشى ضمانه ان أصيب  
ما بالحرم مطلقا ويشكل  
عليه ما يأتى فى الشجر أن  
العبرة بالمنتب دون الأغصان  
التي فى الحرم إلا أن يفرق  
بأن التبعية للمنتب أقوى  
منها للمستقر (فى الحرم)  
المسكى ولو (على الحل)  
إجماعا وللهى عن تنفيره  
فغيره أولى فعلم أنه لورى  
من فى الحل صيدا بالحل  
فمر السهم بالحرم حرم  
بخلاف نحو الكلب وان  
قتله فى الحرم إلا ان تعين  
الحرم

الى غير هو في الحل الحرم فقتله السهم فيه ضمنه وكذا لو اصاب صيدا فيه كان موجودا فيه قبل رميه الى صيد في الحل ولا يضمن مرسل الكلب بذلك إلا ان عدم الصيد ملاجا غير الحرم عندهر به ونقل الاذرعى انه لو ارسل كلبا او سهما من الحل الى صيده فوصل اليه في الحل وتحامل الصيد بنفسه او نقل الكلب له في الجرم فوات فيه لم يضمنه ولم يحل اكله احتياطا للحصول قتله في الحرم اه (قوله طريقا) اي للكلب و (قوله او مقراله) اي للصيد نهاية (قوله ولو سعى الخ) اي الحلال والصيد و (قوله فقتله) اي الصيد في الحل عبارة النهائية وانما لم يضمن من سعى من الحرم الى الحل او من الحل الى الحل لكن سلك في اثناء سعيه الحرم فقتل الصيد من الحل لان ابتداء الصيد الخ اه و عبارة المغنى ولو سعى الصيد من الحرم الى الحل فقتله الحلال او سعى من الحل الى الحل ولكن سلك في اثناء سعيه الحرم فانه لا ضمان قطعاقاله في المجموع اه (قوله في الاولى) اي في مسألة السعى (قوله ولو اخرج) اي الحلال (قوله واخذ منه الخ) الاخذ شيخ الاسلام سم عبارة الوائى عقب ذكر المسئلتين الاصل ثم الفرع من غير تعرض للاخذ نصها كما في الامداد والنهاية وشرح العباب وذكر في التحفة ان في المسئلة الثانية نظر اظاهر القولهم لو نصبها محرما ثم حل ضمن انتهى اه (قوله من الحرم) اي الحلال (قوله اصلا) اي وهو مسألة المجموع والكفاية (وفرعا) وهو الماخوذ سم (قوله لو نصبها) اي الشبكة بالحل (قوله) وبفرض امكان الفرق بين هذين (لا خفاء في امكان الفرق ثم الاشارة ترجع لقول الشارح ولو اخرج يده من الحرم النخ و قوله ايضا لقول البغوى النخ شارح اه سم وقوله لا خفاء الخ اي لا يفتقر في الحلال ما لا يفتقر في المحرم (قوله) واذا اثر وجود بعض المعتمد الخ) اي كما تقرر في قولنا السابق اي ما اعتمد عليه الخ و (قوله في الحرم) متعلق بوجوده (قوله في صوتنا) اي الماخوذة بما ذكر سم (قوله فيه) خبر ان والضمير للحرم (قوله هي اليدان الخ) الاولى الموافق اسبق كلامه الافراد (قوله لعل ذلك) خبره مخدوف اي لعل ذلك ثابت كرى اي او اسمه مخدوف اي اعلمه اي البغوى ذلك اي لا يرى هذا اعتماد الخ (قوله ولو كان محرما) الى قوله او ينفر صيدا في المغنى لا قوله ولو غير معلم ولم الى قوله ومفهوم لم يضطر الخ في النهاية لا اما ذكر وقوله ويزلق الى وفارق وقوله لم يضطر الى ميتة (قوله او عكسه) اي بان رماه قبل احرامه او دخوله في الحرم فاصابه بعده (قوله نظير ما مر) اي فيما لو اعتمد على رجله معا وكانت احداهما في الحرم فقط بصرى (قوله ومثله ما لو نصب شبكة الخ) هذه هي السابقة في قوله لقول البغوى نفسه الخ سم (قوله محرما) اي او هو في الجرم نهاية ومعنى (قوله للاصطياد الخ) اي لا نحو اصلا حيا و نائي عبارة المغنى ولو نصبها للخوف عليها من مطرو ونحوه لم يضمن اه (قوله ثم تحلل الخ) عبارة المغنى والنهاية سواء انصبها في ملكه ام في غيره ووقع الصيد قبل التحلل ام بعد موته اه (قوله لتعديه) اي في حال نصبها نهاية (قوله بخلاف عكسه) اي بخلاف ما لو نصبها بغير الحرم وهو حلال ثم احرم فلا يضمن ما تلف بها نهاية ومعنى (قوله ولو ادخل الخ) اي الحلال و (قوله تصرف فيه بما شاء) اي فلا يحرم على حلال الترض له ببيع او شراء او غيرهما من اكل او ذبح ولو دل المحرم اخر على صيد ليس في يده فقتله او اعانه بالة او نحوها اثم ولا ضمان او في يده ضمن ولا يرجع

وكذا اي يضمنه لو كانا في الحل ومر السهم لا الكلب في الحرم ان لم يتعين طريقا ولو دخل الصيد الحرم فقتله السهم فيه ضمنه لا الكلب لان عدم الصيد مفر اغبر الحرم اه (قوله واخذ منه الخ) الاخذ شيخ الاسلام في شرح الروض (قوله اصلا) اي وهو مسألة المجموع والكفاية و فرعا اي وهو الماخوذ (قوله وبفرض امكان الفرق بين هذين الخ) لا خفاء في امكان الفرق ثم الاشارة ترجع لقول الشارح ولو اخرج يده من الحرم الخ واقوله ايضا لقول البغوى الخ ش (قوله) واذا اثر وجود بعض المعتمد عليه الخ) اي كما تقرر في قولنا السابق اي ما اعتمد عليه الخ) وقوله في الحرم متعلق بوجوده (قوله في صورتنا) اي الماخوذة قلما ذكر (قوله) ومثله ما لو نصب شبكة الخ) هذه هي السابقة في قوله لقول البغوى نفسه الخ (قوله بخلاف عكسه) اي بخلاف نظيره في الرمي السابق في قوله او عكسه (قوله في المتن والشرح فان اتلف او از من المحرم الخ) قال في الروض ولو از من صيد الزمه كل قيمته لان الا زمان كالاتلاف اه ثم قال في الروض وان قتله محرم اخر اي مطلقا

من الحرم الى الحل فقتله لم يضمنه بخلاف ما لو رمى من الحرم والفرق ان ابتداء الاصطياد من حين الرمي ولذا سئلت التسمية عنده لا من حين العدو في الاولى ولو اخرج يده من الحرم ونصب شبكة بالحل فتعقل بها صيد لم يضمنه على ما في المجموع عن البغوى والكفاية عن القاضي واخذ منه ومن الفرق السابق انه لو اخرج من بالحرم يديه الى الحل ثم رمى صيدا لم يضمنه وفيه نظر ظاهر اصلا و فرعا لقول البغوى نفسه لو نصبها محرما ثم حل ضمن وبفرض امكان الفرق بين هذين الذي دل عليه كلام البغوى فالفرق بين نصب الشبكة والرمي يمكن فان نصب لم يتصل به اثره بخلاف الرمي واذا اثر وجود بعض المعتمد عليه في الحرم فالولى في صوتنا لان كل ما اعتمد عليه فيه فان قلت لعل البغوى لا يرى هذا الاعتماد بل الالة التي هي اليدان فيمكن خروجهما عن الحرم قلت لعل ذلك لكنه مخاف لما قرره في الاعتماد ولو كان محرما او بالحرم عند ابتداء الرمي دون الاصابة او عكسه ضمن تغليبا للتحريم نظير ما مر ومثله ما لو نصب شبكة محرما للاصطياد بها ثم تحلل فوقع الصيد بها تعديه بخلاف عكسه ولو ادخل معه الحرم صيدا مملوكا تصرف

على القاتل ان كان حلالا والارجع نهاية ومعنى (قوله في الحرم في الثالثة أو في الحل في الثانية كالاولى)  
الثلاث هي المتقدمات في قوله المحرم أو من بالحرم أو الحل شارحاه سم (قوله أو ازم من) عبارة الروض  
مع شرحه ولو ازم من صيدا لزمه جزاءه كاملا لان الا زمان كالآلاف اه سم (قوله وان كان جاهلا) أي  
وان عذر ينحو قرب اسلام ونائي (قوله جاهلا) أي بالتحريم (أو ناسيا) أي للاحرام معنى (قوله أو مخطئا)  
أي كان رمي الى هدم ثم عرض الصيد بعد رميه الى الهدف فاصابه السهم ونائي (قوله كامر) أي قيل قول  
المتن ودهن الخ وفي شرحه وتكمل الفدية الخ (قوله إذ لا فرق بين كافر الخ) أي ملتزم للاحكام أسنى ونهاية زاد  
المغني فلو دخل كافر الحرم وأتلف صيدا ضمنه وقيل لا لا نهلم يلتزم حرمة وعلى الاول يكون كالمسلم في كيفية  
الضمان الا في الصوم اه (قوله بالحرم) أي هو أو الصيد أو هما اذا نما (قوله نعم ان قتله الخ) عبارة  
النهاية أو الامداد ولا يضمن أيضا بالتلافه لما صال عليه أو على غيره لاجل دفع له عن نفس محترمة أو عضو كذلك  
أو مال بل واختصاص فيما يظهر لان الصيال الحق بالموذيات ولو قتله لدفع ركب الصائل عليه ضمنه وان  
كان لا يمكن دفع ركب الكه لا يقتله لان الاذى ليس منه نعم يرجع بما غرمه على الراكب اه (قوله دفعا لصياله  
الخ) لو قتله في هذه الحالة يقطع مذبحه هل يحل فيه نظرو لا يبعد الحل لان مذبحه انما كان ميتة لاحترامه  
وامتناع التعرض له وقد اهدر وجاز التعرض له بصياله سم وعش وافر البصري (قوله الابتنجته)  
قضيته انه لو امكن دفعه بدون تنجيته امتنعت مع ان فيه شغلا للملكة وقد يحتاج لاستعمال محله لكن المتجه  
حيث توقف استعماله على تنجيته جوازها كذا افاده المحشى سم وينبغي ان يلحق به اذا كان يتأذى به  
لكثرة حر كته عند طيرانه وهديره المشغل له عما هو بصدده بل لو قيل بجواز تغير من ملكة مطلقا لكان  
وجيها لان حرمة لا تزيد على حرمة المسلم وله منعه عن ملكة بصرى وتقدم عن قريب عن عش انه يجوز  
تغيره عن المسجد صوناه عن روثه وان عني عنه بشرطه (قوله للطريق الخ) أي ولو وجد طريقا غيره على  
ما هو الظاهر من هذه العبارة عش عبارة الونائى للطريق الذي احتاج لسلوكه بحيث تناله مشقة بعده  
بخلاف نحو التنزه اه (قوله ففسدها) أي فسد البيض أو الفرع بتنجيته عن نحو فرشه (قوله أو كسر  
بيضه الخ) ويضمن حلال فرخا حبس امه حتى تلف والفرخ في الحرم دون أمه لان حبسها جناية عليه ولا  
يضمنها لانه اخذها من الحل وهي في الحرم دونه ضمنها اما هو فكلو رماه من الحرم الى الحل وأما هي  
فلكونها في الحرم والفرخ مثال إذ كل صيد وولده كذلك إذا كان يتلف لا تقطاع متعده وخرج بالحلال  
الحرم فيضمن مطلقا نهاية أي سواء اخذها من الحل أو الحرم كانت امه في الحرم أم لا عش (قوله كالأو  
انقلب عليه الخ) أي جاهلا به فالتلفه نهاية زاد الونائى قال في شرح الايضاح نعم ان علم به قبل النوم ثم انقلب  
عليه بعده ضمنه ان سهل عليه تنجيته والا فهو معذور انتهى اه (قوله أو اتلفه غير ميمز) أي كيجنون أو صبي  
لا يميز احرم عنه الولي ولا يضمن الولي ايضا كافي شرح الروض سم (قوله كامر) أي في شرحه وتكمل  
الفدية الخ (قوله وبما تقرر) أي بما ذكره في شرحه ويجرم ذلك الخ ومن قول المصنف فان اتلف الخ وما  
ذكره في شرحه (قوله لكنه يرجع على أمره) ظاهره وان كان الأمر حلالا عش (قوله وتسبب) عطف

أي ولو بعد الاندمال فعليه جزاؤه زنا اه (قوله في الحرم في الثالثة وفيه أو في الحل في الثانية كالاولى)  
الثلاث هي المتقدمات في قوله المحرم أو من بالحرم أو الحل ش (قوله نعم ان قتله دفعا لصياله الخ) لو قتله في  
هذه الحالة يقطع مذبحه هل يحل فيه نظرو لا يبعد الحل لان مذبحه انما كان ميتة لاحترامه وامتناع التعرض  
له وقد اهدر وجاز التعرض له بصياله واحترز بقوله لصياله عليه عما لو قتله دفعا لصياله رايه فانه يضمن  
لكن مع الرجوع بما غرمه على الراكب كما قاله في الروض أول دفعه ركب ضمنه ورجع عليه اه (قوله ولم  
يمكنه دفعه الا بتنجيته عنه الخ) قضيته انه لو امكن دفعه بدون تنجيته امتنعت مع ان فيه شغلا للملكة وقد يحتاج  
لاستعمال محله لكن المتجه حيث توقف استعماله على تنجيته جوازها (قوله أو اتلفه غير ميمز) أي كيجنون  
أو صبي لا يميز احرم عنه الولي ولا يضمن الولي ايضا كافي شرح الروض (قوله وتسبب) عطف على قوله مباشرة

في الحرم في الثالثة أو فيه  
أو في الحل في الثانية كالاولى  
أو تلف تحت يده كياتي  
(ضمنه) وان كان جاهلا  
أو ناسيا أو مخطئا كما مر  
بالجزء الآتي مع قيمته  
لما لمكان كان مملوكا لقوله  
تعالى ومن قتله منكم متعمدا  
الآية ومنكم ومتعمدا  
جری على الغالب اذا لفرق  
بين كافر بالحرم وناس  
ومخطيء وضدهم نعم ان  
قتله دفعا لصياله عليه أو  
لعموم الجراد للطريق ولم  
يجد بدا من وطئه أو باض  
أو فرخ بنحو فرشه ولم  
يمكنه دفعه الا بتنجيته عنه  
ففسدها أو كسر بيضة  
فيها فرخ له روح فطار  
وسلم أو أخذ من فم  
مؤذيل أو يه فأت في يده  
لم يضمنه كالأو انقلب عليه  
في نومه أو أتلفه غير  
ميمز كما مر وبما تقرر علم  
ان جهات ضمان الصيد  
مباشرة وان أكره لكنه  
يرجع على أمره وتسبب

على قوله مباشرة سم (قوله وهو هنا) عبارة النهاية وهو ما أثر في التلف ولم يحصله فيضمن ما تلف من الصيد بنحو صياحه أو وقوع حيوان أصابه سهم عليه ولو استرسل كلب أي بنفسه فزاد عدوه باغرا محرما لم يضمنه لأن حكم الاسترسال لا يقطع بالاغراء ولو رمى صيدا أفنذ منه إلى صيد آخر ضمنها اه (قوله ومن مثله) أي التسبب (قوله أن ينصب) عبارة النهاية والوثنائي ويضمن ما تلف منه يحفر به حفرها وهو محرم بالحل أو الحرم وهو متعد بالحفر كان حفر في ملك غيره من غير إذنه أو هو حلال في الحرم وإن لم يكن متعديا به كان حفرها بملكه أو موات لأن حرمة الحرم لا تختلف فصار كتنصب شبكة فيه في ملكه بخلاف حرمة الحرم فلا يضمن ما تلف من ذلك بما حفره خارج الحفر بغير عدوان أو قوة ولها وهو متعد بالحفر الخ قيد للحل فقط كما يفيد آخر كلامهما ويصرح به ما يأتي أنفعا من المغني والاسني وسم فكان حق المقام تقديم الحرم على الحل بقلب العطف (قوله بالحرم) متعلق يحفر سم أي وينصب عن التنازع (قوله حيث كان) أي ولو يملكه في الحل سم (قوله أو يحفر الخ) أي الحرم كرمي عبارة المغني ولو حفر الحرم بشر حيث كان أو حفرها الحلال في الحرم فأهلك صيدا انظر ثم فان حفرها عدوانا ضمن والافالحفر في الحرم فقط عليه الضمان اه وفي سم بعد ذكر مثلها عن شرح الروض مانصه وهي تفيدان حفر الحرم في الحرم ولو في ملكه أو موات مضمن وإن حفره في غير الحرم بلا تعد غير مضمن اه (قوله ولو غير معلم) وفاقالة اهر اطلاق المغني وخلافا للنهاية والاسني عبارتهما ولو ارسل محرم كلبا معلم على صيدا وحل رباطه والصيد حاضر ثم أو غائب ثم ظهر فقتله ضمن كحلال فعل ذلك في الحرم وكذا يضمن لو انحل رباطه بتقصيره في الربط فقتل صيدا حاضر أو غائبا ثم حضر ولو ارسل كلبا غير معلم على الصيد فقتله لم يضمنه كما جزم به الماوردي والجرجاني والقاضي أبو الطيب وعزاه إلى نصه في الاملاء وحكاة في المجموع عن الماوردي فقط ثم قال وفيه نظر وينبغي أن يضمنه لأنه سبب انتهى وفي سم بعد سرد ما ذكر عن الاسني مانصه فعلم أن الشارح جزم ببحث المجموع اه (قوله أو ينفره) كقوله الاتي أو يزلق عطف على نصب الخ (قوله نحو شجرة) أي كجبل نهاية (قوله حتى يسكن) قال في الروض لا أن هلك أي قبل سكنه بأقصة أو أي فلا يضمنه انتهى اه سم (قوله وفارق الحرم) أي حيث أن حفره في غير الحرم بلا تعد غير مضمن و(قوله من بالحرم) أي الحلال بالحرم حيث

وقوله بالحرم متعلق يحفر (قوله حيث كان) أي ولو بملكه (قوله أو يحفر تعديا) أي أو بالحرم كما يفيد الروض وشرحه وعبارة الروض وأن حفر الحرم بشر أي حيث كان أو حلال في الحرم فأهلك صيدا انظر ثم فان حفرها عدوانا ضمن والافالحفر في الحرم فقط اه وهي تفيدان حفر الحرم في الحرم ولو في ملكه أو موات مضمن وإن حفره في غير الحرم بلا تعد غير مضمن (فرع) لو دل محرم حلال على صيد سائب أي ليس في يد الدال أو أعاره آلة فقتله ثم أي الحرم ولم يضمن وإن دل حلال محرما ضمنه المحرم وأثم الحلال ولو أمسكه محرم وقتله حلال أو عكسه ضمنه المحرم مستقر أو فقتله محرم آخر ضمنه الممسك باليد وقراره على القاتل كذا في العباب وما ذكره من ضمان الممسك هو ما ارتضاه في شرح الروض (قوله أو يرسل كلبا) في شرح الروض (فرع) لو ارسل كلبا أو سهما من الحل إلى صيده فوصل إليه في الحل وتحامل الصيد بنفسه أو بنقل الكلب له إلى الحرم فمات فيه لم يضمنه ولم يحل أكله احتياطا لحصول قتله في الحرم نقل ذلك عن الأذري اه (قوله ولو غير معلم) نقل في شرح الروض عدم الضمان في غير المعلم عن جزم الماوردي والجرجاني والقاضي أبي الطيب والقاضي حسين وانه عزاه إلى نصه في الاملاء ثم قال وحكاة في المجموع عن الماوردي فقط ثم قال وفيه نظر وينبغي أن يضمنه لأنه سبب اه فعلم أن الشارح جزم به ببحث المجموع (قوله أو ينحل بتقصيره) قال في الروض ويكره للحرم حمل البازي ونحوه فان حمله فانقلت أي بنفسه وقتل بلا ضمان قال في شرحه وان فرط قال ويفارق انحلال رباط الكلب بتقصيره بأن الغرض من الربط غالبا دفع الأذى فاذا انحل بتقصيره فوت الغرض بخلاف حمله اه وفي الروض أيضا لا بانقلات بغيره قال في شرحه فلا يضمن وإن فرط اخذ بما مر في انقلات البازي ونحوه (قوله حتى يسكن) قال في الروض لا أن هلك أي

وهو هنا ما يشمل الشرط الاتي يانه في الجراح ومن مثله هنا أن ينصب حلال شبكة أو يحفر بثرا ولو يملكه بالحرم أو ينصبها محرم حيث كان فيتعلق بها صيد ويموت أو يحفر تعديا أو يرسل كلبا ولو غير معلم أو يحل رباطه أو ينحل بتقصيره وإن لم يرسله فيتلف صيدا أو ينفره فيتعثر ويموت أو يأخذه سبع أو يصدمه نحو شجرة وإن لم يقصد تنفيره ولا يخرج عن عهدة تنفيره حتى يسكن أو يزلق بنحو بول مركوبه في الطريق كما اطبقوا عليه وفارق ما يأتي قبيل السير بأن الضمان هنا أضيق وفارق الحرم من بالحرم في الحفر بأن حرمة الحرم لذات الحل فلم يفترق الحال بين المتعدى بالحفر فيه وغيره بخلاف الاحرام فانها لوصفة فافترق المتعدى من غيره

الشيء مطلقا وعدمه بالحفر  
المباح بان تلك معدة  
للاصطياد بها فهو المقصود  
من نصبها ما لم يصرفه بنحو  
قصد اصلا حيا بخلاف الحفر  
وبما تقرر علم انه لا اشكال  
في عدم ضمان نحو النائم  
هنا بخلافه في غيره ولا في  
الحاقهم بالحفر في سلكه في  
الحرم بالحفر في غيره هنا  
بخلافه الا في الجراح  
وذلك لان الاول فيه حق  
لله فسموح فيه اكثر والثاني  
فيه اعتبار حرمة الحرم  
الذاتية فاحتط له اكثر  
بما حرمة عرضة ويبدو ان  
يضعها عليه بعقد او غيره  
كوديعة فيائم ويضمنه  
كالغاصب ويلزمه رده  
لما لا يمكن الاثر لوضعها  
لتخليصه من مؤذ والمداواة  
كما رويوا تلتفت دابة معها  
راكب وسائق وقائد ضمنه  
الراكب وحده لان اليد له  
دونهما ومذبح الحرم مطلقا  
ومن بالحرم لصيد لم يضطر  
احدهما لذبحه كما بينته في  
شرح الارشاد الصغير ميتة  
عليه وعلى غيره وكذا محله  
ويض كسره وجرا قتله  
كما قاله جمع لكن الذي في  
المجموع على ما ياتي اوائل  
الصيد الحل لغيره ومفهوم  
لم يضطر المذكور انه لو ذبحه  
للاضطرار حل له ولغيره  
ويفرق بينه وبين نحو اللبن  
بانه متعددها فلفظ عليه  
بتحريمه عليه ايضا والحق به

غيره طرد الباب

ضمن وان لم يتعد بالحفر (قوله بين ضمانه) اي المحرم سم (قوله مطلقا) اي سواء كان متعديا بان نصبها في ملك  
غيره بغير اذنه او لا بان نصبها في ملك نفسه او غيره باذنه او في موات (قوله بالحفر المباح) اي في غير الحرم  
لما تبين فيما مر (قوله وبما تقرر الخ) لعله اراد بذلك قوله ان جهات ضمان الصيد الخ لكن لا يظهر منه وجه  
عدم الاشكال في عدم ضمان نحو النائم عبارة النهاية وشروط الضمان فيما مر مباشرة او غيرهما على خلاف القاعدة  
في خطاب الوضع كون الصائد بمن يخرج المجنون والمغني عليه والنائم والطفل الذي لا يميز والسبب في خروج  
ذلك عن القاعدة المذكورة انه حق لله تعالى ففرق بين من هو من اهل التمييز وغيره ومعنى كونه حقا لله تعالى اي  
اصالة وفي بعض حالاته اذ منها الصيام فلا نظر لكون الفدية تصرف للفقراء اه (قوله نحو النائم) اراد بنحو  
النائم المجنون والمغني عليه وغير المميز كاعلم بما مر و (قوله هنا) اشارة الى اتلاف المحرم وضمير غيره يرجع  
الى هنا باعتبار المعنى كرهى اي و اراد بالغير حق الادعى فقوله الى اتلاف المحرم كان ينبغي ان يقول الى  
اتلاف الصيد (قوله لان الاول) اراد به ضمان نحو النائم (قوله والثاني) اراد به الحاقهم الخ كرهى (قوله ويد)  
عطف على مباشرة سم وكرهى (قوله كان يضعها الخ) او كان تلف بنحو رفس مر كونه كالمهلك به آدمى او  
بهيمة ولا يضمن ما تلف باتلاف بعيره وان فرط اخذ بما في المجموع عن الماوردى واقره انه لو حمل ما يصاد به  
فانفلت بنفسه وقتل لم يضمن وان فرط وفارق انحلال رباط الكل بقتضيه بان الغرض من الربط غالبا  
دفع الاذى فاذا انحل بقتضيه فوت للغرض بخلاف حمله ولو رماه بسهم فاخطاه او ارسل عليه كلبا فلم  
يقتله اثم ولا جزاء نهاية واسنى (قوله ومذبح الحرم الخ) عبارة المغني ولو ذبح المحرم الصيد والحلال  
صيد الحرم صار ميتة وحرم عليه اكله وان تحلل ويحرم اكله على غيره حلالا كان او محرما لانه ممنوع من  
الذبح لمعنى فيه كالجوسي ولو كسر الحرم او الحلال بيض صيدا وقتل جرادا ضمنه ولم يحرم على غيره كما  
صححه في المجموع وحرم عليه ذلك تغايظا عليه هو كذا في النهاية الا انه قال على الحلال بدل على غيره قال الرشيدى  
قوله مر على الحلال اي في غير الحرم وكان الاولى ان يقول على غيره كما في الامداد اه (قوله مطلقا)  
اي ولو في الحل (قوله لصيد) اي من صيده نهاية (قوله ميتة الخ) خبر ومذبح الحرم الخ كرهى (قوله وكذا  
محله به الخ) اي يحرم محلوب الحرم ومن بالحرم ويض الخ (قوله لكن الذي في المجموع الخ) اعتمده النهاية  
والمغني كما مر (قوله الحل لغيره) جزم به في الروض اي والنهاية والمغني وهو تصريح بان قتل المحرم  
الجراد لا يحرمه على غيره وهو ظاهر لان حله لا يتوقف على فعل سم (قوله لغيره) ظاهره ولو محرما  
وقياس ما ذكر ان ما جزم الحرم من الشعر يحرم عليه دون الحلال ع ش اي ومحرم آخر ولو في الحرم (قوله  
ومفهوم الخ) ولو اضطر الحرم واكل صيد بعد ذبحه ضمن مغني وروض وسم (قوله حل له الخ) خلافا  
لظاهر اطلاق النهاية والمغني وفي سم ما حاصله قياس ما اعتمده الشارح من حل المذبح للاضطرار الحل  
فيما لو اكره الحرم او من بالحرم على قتل صيد او دفع الصيد لصياله فاصاب مذبحة بحيث قطع حلقوه وهو ميتة  
بل الحل في صورة الصيال اولى كما هو ظاهر لان السبب نشأ من الصيد اه (قوله ويفرق بينه) اي بين  
المذبح للاضطرار حيث محل للذابح وغيره (وبين نحو اللبن) اي حيث يحرم عليه وعلى غيره على ما قاله  
جمع و (قوله هنا) اي في نحو اللبن (قوله فلفظ عليه بتحريمه عليه ايضا) ان كان المعنى كما حرم على غيره  
فهو على غير ما في المجموع سم اقول يلزم عليه استدراك قول الشارح والحق به غيره الخ ولذا اخلت النسخة  
المعتبرة المعتبرة المقابلة على اصل الشارح رحمه الله تعالى غير مرة عن لفظة ايضا (قوله لم يصد له ولا دل  
الخ) اما اذا صيد له اودل او اعان عليه فيحرم عليه اكله دون الحلال من الصائد وغيره فيما يظهر  
قبل سكونه بافه سماوية اي فلا يضمنه اه (قوله بالحفر المباح) اي في غير الحرم كما تبين فيما مر (قوله  
ويد) عطف على قوله فيما مر مباشرة (قوله الحل لغيره) جزم به في الروض وهو تصريح بان قتل المحرم  
الجراد لا يحرمه على غيره وهو ظاهر لان حله لا يتوقف على فعل (قوله حل له) اي ويضمن قال في الروض  
(فرع) وان اضطر واكل الصيد ضمن اه (قوله فلفظ عليه بتحريمه عليه ايضا) ان كان المعنى كما حرم  
على غيره فهو على غير ما في المجموع (قوله لم يصد له ولا دل او اعان عليه) اما اذا صيد له اودل او اعان عليه

وله اكل لحم صيد لم يصد له ولا دل ولو بطريق خفي كان ضحك فتنبه الصائده او اعان عليه ثم الصيد اما له مثل من النعم صورة وخلقة على  
التقريب بان حكم بذلك النبي صلى الله عليه وسلم (١٨٦) او عدلان بعده او لا مثل له وفيه نقل واما ما لا مثل له ولا نقل فيه فالاول بقسميه

ثم رايت بهامش شرح البهجة بخط شيخنا البرلسي في قوله بخلاف ما اذا صيد له او دل عليه المحرم مانصه اى فانه  
يحل للصائد ويحرم على المحرم فالظاهر انه يحرم على المحرم الدال وغيره انتهى اسم (قوله) وله اكل لحم صيد  
الخ عبارة النهائية للمحرم اكل صيد غير حرمى ان لم يدل او يعين عليه فان دل او صيد له ولو بغير امره وعلمه  
حرم عليه الا اكل منه واثم بالدلالة ولو بالا كل لكن لا جزاء عليه بدلالته ولا باعانتها ولا باكله مما صيد له اه  
(قوله) او اعان الخ عطف على قوله دل وكان الاولى قلب العطب بان يقول ولا اعان ولا دل عليه الخ (قوله)  
ثم الصيد الى قوله وعليه لا يحتاج في النهاية والمعنى الا قوله يعنى الظبية وقوله وقد يصدق به المتن وقوله فلا  
اعتراض الى والوبر (قوله ثم الصيد الخ) توطئة لقول المصنف ففى النعامة الخ كرى (قوله من النعم)  
اى الابل والبقر والغنم ونائى (قوله صورة الخ) اى لاقية نهاية (قوله على التقريب) اى على التحقيق  
والافاين النعامة من البدنة ونائى ومعنى (قوله او عدلان بعده) اى على التفصيل الآتى في قوله وما لا نقل  
فيه الخ وعبارة شرح الروض اى وفي المعنى والنهاية ما يوافقه اماما فيه نقل عن النبي صلى الله عليه وسلم او عن  
صحابيين او عن عدلين من التابعين فن بعدهم قال فى الكفاية او عن صحابي مع سكوت الباين وفي معناه قول كل  
مجتهد غير صحابي مع سكوت الباين انتهت اه سم (قوله بقسميه) يعنى ماله مثل من النعم وما لا مثل له وفيه نقل  
و (قوله) او بما نقل الخ) او للتوزيع وكان الاولى يقول الاول يضمن مثله والثاني بما نقل فيه ثم يقول فيما يأتى  
والثالث يضمن بيده الخ قول المتن (فى النعامة الخ) اى فى اتلاف النعامة بفتح النون ذكر اكانت او اثنى بدنة  
كذلك فلا يجزى بقره ولا سبع شياه او اكثر لان جزاء الصيد راعى فيه المماثلة ومعنى ونهاية (قوله) اى فى  
الذكر ذكر وفي الاثنى الخ) عبارة غيره ويجزى الذكر عن الاثنى وعكسه والذكر افضل للخروج من الخلاف  
اه (قوله يعنى الظبية) عبارة النهاية والاولى ان يقال وفي الظبي تيس اذا العز انما هى واجب الظبية اى اصالة  
لكنهم جروا فى التعبير بذلك على وفق الاثر الا ترى (قوله) قد يصدق به المتن اى بان يحمل على الجنس (قوله)  
فى اثنائه اى الغزال (عناق) اى او جفرة (وفى ذكره جدى او جفر) اى على حسب ما يقتضيه جسم الصيد  
نهاية ومعنى (قوله) لان الا فى صح جواز اه اى لكن الذكر افضل كما يأتى (قوله) وذلك الخ) راجع لجميع ما تقدم  
(قوله) بعد اربعة اشهر لم يبيننا الى اى حديثه استمرار الاطلاق والظاهر انه الى سنة فانه حيثئذ عن بصري  
لكن يجب ان يكون المراد الخ) قد يقال على ظاهر ما تقرر ليس دون سن العناق سن حتى يراد بالجفرة بصري  
وانما قيد بالظاهر لا مكان حمل كلام الشارح على ما يتدفع به الاشكال كما يأتى (قوله) وخالفه فى عدة من كتبه  
الخ) عبارة المعنى وفى النهاية ما يوافقه نصها هو اى العناق اثنى المعز اذا قويت ما لم تبلغ سنة ذكره فى تحريره  
وغیره وفى اصل الروضة وغيره انها اثنى المعز من حين تولد الخ ويمكن حمله على الاول اه وقوله اذا  
قويت اى بان جاوزت اربعة اشهر ونائى (قوله من كتبه) اى المجموع والتحرير وغيرهما نهاية (قوله)  
وعليه لا يحتاج لقولها الخ) قديم مع عدم الاحتياج وذلك لان العناق على هذا اعم من الجفرة وصداقة بما فى

يضمن مثله او بما نقل فيه (فى  
النعامة) الذكر والاثنى  
(بدنة) اى واحد من الابل  
(وفى بقر الوحش وحماره  
بقرة) اى فى الذكر ذكر  
وفى الاثنى اثنى ويجوز عكسه  
(و) فى (الغزال) يعنى الظبية  
(عنز) وهى اثنى المعز التى  
تم لها سنة واما الظبي فبها تيس  
ويجوز عكسه وقد يصدق  
به المتن واما الغزال وهو ولد  
الظبي الى طلوع قرنه ثم هو  
ظى او ظبية فى اثنائه عناق  
وفى ذكره جدى او جفر  
(و) فى (الارنب) اى اثنائه  
(عناق) وفى ذكره ذكر فى  
سن العناق الاثنى ويجوز  
عكسه (و) فى (اليربوع) اى  
اثنائه (جفرة) وفى ذكره  
جفر ويجوز عكسه فلا  
اعتراض على المتن فى ايهامه  
جواز فداء الذكر بالاثنى  
وعكسه لان الاصح جوازه  
والوبر باسكان الباء كاليربوع  
وذلك لان جمعا من الصحابة  
رضى الله عنهم حكموا بذلك  
كله قال فى الروضة كاصلا  
والعناق اثنى المعز من حين  
تولده الى ان ترعى والجفرة  
اثنى المعز تقطع وتفصل عن  
امها فتأخذ فى الرعى وذلك  
بعد اربعة اشهر والذكر  
جفر لانه جفر جنباه اى  
عظما هذا معناها لغة لكن  
يجب ان يكون المراد بالجفرة

فيحرم عليه اكله دون الحلال من الصائد وغيره فيما يظهر ثم رايت بهامش شرح البهجة بخط شيخنا البرلسي في  
قوله بخلاف ما اذا صيد له او دل عليه المحرم مانصه اى فانه يحل للصائد ويحرم على المحرم فالظاهر انه يحرم  
على المحرم الدال وغيره كما يشعر به ظاهر قصة ابى قتادة اه اقول بى ما لو صيد للمحرم او دل او اعان عليه وقلنا  
يحرم عليه هل يستمر التحريم وهو الاحرام وهو ليس بميتة فى ذاته بدليل حله لغير المحرم فيه نظر (قوله) او  
عدلان بعد (اى على التفصيل الآتى في قوله وما لا نقل فيه) وعبارة شرح الروض اماما فيه نقل عن النبي صلى  
الله عليه وسلم او عن صحابي او عن عدلين من التابعين فن بعدهم قال فى الكفاية او عن صحابي مع سكوت الباين  
وفى معناه قول مجتهد غير صحابي مع سكوت الباين اه (قوله) ويجوز عكسه) عبارة الروض كغيره ويجزى  
الذكر عن الاثنى وعكسه اه (قوله) وعليه لا يحتاج لقولها (قديم مع عدم الاحتياج وذلك لان

هنامادون العناق فان الارنب خير من اليربوع اه وخالفه فى عدة من كتبه فنقل عن اهل اللغة ان العناق تطلق على ما مر ما لم تبلغ  
سنة وعليه لا يحتاج لقولها لكن يجب الى آخره لانه مبنى على ما نقله والا

سنبال ودونه كما يصرح به قوله في بيانها على هذا تطلق على ما مر ما لم تبلغ سنة فالعناق في قولهم في الارنب  
عناق صادقة بمعنى الجفرة ودونها فيحتاج لقولها المذكور فليتامل سم عبارة البصري قوله وعليه  
لا يحتاج الخ محل تامل لان محصل هذا الثاني ان العناق من حين الولادة الى استكمال سنة وان الجفرة من اربعة  
اشهر الى سنة على ما استظهرناه فكيف لا يحتاج الى ما ذكر على اننا لم نقل بامتداد اطلاق الجفرة الى سنة لا يتم  
قوله لا يحتاج الخ اه (قوله من اتحاد العناق والجفرة) قد يقال المعلوم من ذلك تمام المغايرة بامتداد العناق  
الى ان ترعى ثم جفرة من حين ترعى هذا ما اقتضاه كلامهما لا ما افاده رحمه الله بصري وقد يجاب بان قولهما من  
حين تولد الخ اراد به من تمام زمن مبدؤه وقت الولادة ومنتهاه وقت الشروع في الرعى كما تقدم الاشارة اليه من  
المغنى (قوله والضبع الخ) وفي الثعلب شاة وفي الضب وام حين يضم المهمة وفتح الموحدة وهي دابة على خلقته  
الحرباء عظيمة البطن جدى مغنى ونهاية عبارة الونائي في الثعلب شاة والحديثان الدالان على تحريره  
ضعيفان ويكنى ابا الحصين ومنه صمور وسنجاب كما قاله السيد الشلى وفي الضب جدى او خروف ومنه ام حين  
اه (قوله اى والصيد) الى قوله قال في المجموع في النهاية الا قوله كما باتى الى ولو حكم قوله وقيل الى انه لا نظر  
وكذا في المغنى الا قوله او و تاب الى ولو حكم (قوله ولا احد من الصحابة) شامل للواحد ولعله غير مراد على  
الاطلاق سم عبارة المغنى والنهية قال في الكفاية او عن صحابي مع سكوت الباقيين اه قول المتن (عدلان)  
اى ولو ظاهر او بلا استبراء سنة فما يظهر نهاية وفتح الجواد عبارة الونائي ولو كانت عدالتهما ظاهرة كافي  
النهاية وشرحي الارشاد وقال في الحاشية اى وشرح العباب العدالة الباطنة اه (قوله ويجب كونهما فطينين  
فقيهين الخ) وواضح ان الفقيه يدركه وان لم يصل لرتبة الاجتهاد المطلق شرح العباب اه سم (قوله وان لم  
يفسق الخ) والذي يظهر جواز اعتماد الفاسقين القائلين معرفة انفسهما اذا وثق كل بمعرفة الاخر فظن  
صدقه بل يظهر جواز اعتماد غير الفاسقين ايضا معرفتهما اذا وثق بها واعتقد صدقهما ويكون اشتراط  
عدالتهما بوجوب قبول خبرهما مطلقا لصحة معرفتهما اذا لا تتوقف على العدالة ولا ليصح حكمهما اذ ليس  
هذا حكما حقيقة بل هو من قبيل الاخبار حقيقة سم (قوله ويؤخذ من اطلاقهم الخ) عبارة الاسنى والمغنى  
والنهاية وعلل الماوردى وغيره وجوب اعتبار الفقه بان ذلك حكم فلم يجوز الا بقول من يجوز حكمه منه يؤخذ

العناق على هذا اعم من الجفرة وصادقة بما في سنبال ودونه كما يصرح به قوله في بيانها على هذا تطلق على  
ما مر ما لم تبلغ سنة فالعناق في قولهم في الارنب عناق صادقة بمعنى الجفرة ودونها فيحتاج لقولها المذكور  
فليتامل (قوله ولا عن احد من الصحابة الخ) شامل للواحد ولعله غير مراد على الاطلاق (قوله المتن عدلان)  
اعتمد في شرح العباب اعتبار العدالة الباطنة ونقل عن الجلال البلقيني خلافا ونازه فيه وقوله فقيهين قال في  
شرح الروض وعلل الماوردى وغيره وجوب اعتبار الفقه بان ذلك حكم فلم يجوز حكمه منه يؤخذ  
يؤخذ انه لا يكتفى بالحنث والمراة العبد اه قال في شرح العباب وهو متجه ثم رابت جمعا اعتمده وانه لا بد في  
الفقيه ان يكون مجتهدا كالحاكم وفيه وقفة لان المدار على العلم بالشبه المعبر شرعا وواضح ان الفقيه يدركه  
وان لم يصل لرتبة الاجتهاد المطلق اه اقول بما رد على اشتراط الاجتهاد ما في المجموع عن الشافعي والاصحاب  
ان الفقه مستحب وغاية الامر انهم حملوه على الزائد على ما يعتد في الشبه كما قال الاذرعى ويشبه ان يراد  
بالوجوب ما لا بد منه في معرفة الشبه والاستحباب ما زاد على ذلك من الكمال والحدق ولا يثبت في المسئلة  
خلاف اه والذي يظهر انه يجوز للدين اعتماد معرفتهما في حق نفسيهما حيث كانا القائلين للصديق قاتلا لا يفسق  
ولا يقال الشخص لا يحكم لنفسه لان ذلك من الحكم المعروف حقيقة والاشترط سائر شروط الحكم بل  
ذلك صريح قولهم عدلان فقيهان ولو قتلاه بلا عدوان وتعليمهم هذه المبالغة بانه حتى لله فكان من وجب عليه  
امتيافيه بل الذي يظهر ايضا جواز اعتماد الفاسقين معرفة انفسهما اذا وثق بمعرفة الاخر فظن صدقه بل  
يظهر جواز اعتماد غير الفاسقين ايضا معرفتهما اذا وثق بها واعتقد صدقهما ويكون اشتراط عدالتهما  
لوجوب قبول خبرهما مطلقا لصحة معرفتهما اذا لا تتوقف على العدالة ولا ليصح حكمهما اذ ليس هذا حكما

من اتحاد العناق والجفرة  
فاثبت ان العناق اكبر  
من الجفرة اتضح ما قالوه  
من ايجابها في الارنب الذي  
هو خير من اليربوع فصح  
في الخبر ان الضبع فيه كبش  
والضبع للذكر والانثى  
عند جمع وللانثى فقط عند  
الاكثرين واما الذكر  
فضعفان بكسر فسكون  
وعلى كل ففي الخبر جواز  
فداء الانثى بالذكر اذ الكبش  
ذكر الضأن (وما) اى  
والصيد الذى (لا نقل فيه)  
عن النبي صلى الله عليه وسلم  
ولا عن أحد من الصحابة  
فن بعدهم من سائر  
الاعصار اذ يكتفى حكم بمجتهد  
واحد مع سكوت الباقيين  
(يحكم بمثله) من النعم  
(عدلان) للاية ويجب  
كونهما فطينين فقيهين بما  
لا بد منه في الشبه ويندب  
زيادة فقههما بغيره حتى  
يزيدتا هلهما للحكم ويؤخذ  
من اطلاقهم العدالة انه لا بد  
من حريتهما وذكورتهما  
وانه لا يؤثر كون احدهما  
او كل منهما قاتله

ان لم يفسق بقتله لتعمده له اذ هو قتل حيوان محترم تعد يا فلم يبعد صدق حدالكبير عليه او تاب اذ الظاهر انه لا يشترط هنا استبراء كما ياتي في ان الولي اذا تاب بزواج حلالا ولو حكم اثنا (١٨٨) بمثل واخران بنفيه كان مثليا او بمثل اخر تخير وقيل بتعين الاعلم وافهم قوله في النعمة بدنه ان

العبارة في المماثلة بالخلقة والصورة تقريبا لتحقيقا بل حكم الصحابة في الحمام ونحوه من كل ما عب وهدر بالشاة لتوقيف بلغهم وقيل لان بينهما شباها اذ كل يالف البيوت ويانس بالناس وانه لا نظير للقيمة نعم تجب رعاية الاوصاف المذكورة والافئدة فيجزى احداهما عن الاخر كما مروا بالنقص فيجزىء الا على عن الادنى وهو افضل ولا عكس ولا يجزىء معيب عن معيب كاعور عن اجرب بخلاف ما اذا اتحد اعيان وان اختلف محله كاعور يمين باعور يسار قال في المجموع وسواء عور العين في الصيد والمثل ثم ما ذكر في فداء الذكر بالانثى وعكسه من الالوجه ما يصرح بان المعتمد انه لا فرق بين الاستواء في القيمة والسن وعدمه ولا بين كون الانثى ولدت او لا ولا نظير لكون قيمة الانثى اكثر ولحم الذكر اطيب ثم قال عن الامام الخلاف فيما اذا لم ينقص اللحم في القيمة ولا في الطيب فان كان واحد من هذين النقصين لم يجز بلا خلاف ثم عقبه بقوله هذا كلامه فهو متبر منه لانه ينافي ما قدمه او لا من حيث الخلاف ومن حيث الحكم ويوجه بان النظر هنا للمماثلة

الصورية وهي موجودة مع ذلك فلذا اعرضوا عن تلك الالوجه التي نظرت الى التفاوت في المعنى فتامل ذلك فانه مهم والثاني بعضهم يبدله كما قال (وفيها لا مثل له) مما لا نقل فيه كالجراد والعصافير (القيمة)

حقيقة بل هو من قبيل الاخبار حقيقة والالم يصح للعدلين اعتمادا معر قهما وليس كذلك كما تقر (قوله او تاب) عطف على قوله قبل ان لم يفسق (قوله اذ كل يالف البيوت) قال في شرح الروض وهذا انما ياتي في بعض انواع الحمام اذ لا ياتي في الفواخت ونحوها (قوله نعم تجب رعاية الاوصاف) الاوصاف تشمل كبر



بمحل الاتلاف أو التالف بقول عدلين كما حكمت الصحابة رضي الله عنهم بها في الجرد أما (١٨٩) ما لا مثل له مما فيه نقل كالحمام فيتبع كإمر

﴿تنبيه﴾ جز ما هنا بان في  
الوطواط القيمة وهو مبنى  
على الضعيف كما بيناه في  
الاطعمة أنه محل أكله ولم  
يبينه هنا للعلم به مما هنا أنه  
لا جزاء إلا في ما كوله ولو  
بالنسبة لأحد أصليه كما مر وتم  
أنه غير ما كوله وبفرض  
عدم البناء فهو تناقض  
والراجح منه أنه غير ما كوله  
فلا قيمة فيه والحق الجرجاني  
الهدهد بالحمام هنا مبنى على  
حل أكله والاصح تحريره  
وعلى بانه نهى عن قتله  
(ويحرم) ولو على الحلال  
(قطع نبات) أي نبات  
(الحرم) وإن نقل إلى الحل  
أو كان ما بالحل من نوى  
ما بالحرم (الذي لا يستنبت)  
أي لا يستنبته الناس بان  
نبت بنفسه شجرا كان وإن  
كان بعض مغرسه في الحل  
أو حشيشا رطبا أجمعا  
للهي عنه ومثله بالاولى  
قلعه نعم يجوز أخذ ورق  
غير خبط يضرب بالشجر وقطع  
غصن يخلف مثله في سنة  
كاملة منه كما هو ظاهر وظاهر  
كلامهم أنه لا فرق في هذا  
التفصيل بين عود السواك  
وغيره لكن قضية قول  
المجموع اتفقوا على أنه  
يجوز أخذ ثمر الشجر  
وعود السواك ونحوه

الحمام سواء كان أكبر جثة منه أم أصغر أم مثله نهاية ومعنى (قوله بمحل الاتلاف الخ) أي لا بمكة على  
المذهب معنى (قوله أو التالف) لعل أول للتوزيع والاول عند المباشرة والثاني عند التسبب واليد (قوله  
كالحمام) الكاف استقصائية إن أراد بالحمام ما يشمل أنواعه عبارة النهاية والمعنى وهو الحمام (قوله كإمر)  
أي اتقا (قوله إن محل الخ) يدل من الضعيف فكان الأولى تقديمه على قوله كما بيناه أي ضعف حل أكله  
(قوله ولم يبيناه الخ) أي البناء المذكور (قوله وثم) عطف على هنا (قوله) عطف على هنا (قوله)  
والحق) إلى المتن في المعنى (قوله وعلل الخ) (فروع) لو أزال إحدى منعتي النعمة ونحوها وهما قوة  
عدوها وأطير أنها اعتبر النقص لأن امتناعها في الحقيقة واحد فالزائل بعض الامتناع فيجب النقص لا الجزاء  
الكامل ولو جرح ظيبا وأندمل جرحه بلا زمان فنقص عشر قيمته فعليه عشر شاة لا عشر قيمتها تحقيقا للثالثة  
فإن يرى ولا نقص فيه فالارش بالنسبة إليه كالحكومة بالنسبة إلى الأدنى فيقدر القاضي فيه شيئا باجتهاده  
مراعيا في اجتهاده مقدار الوجع الذي أصابه وعليه في غير المثلى ارشوه ولو از من صيد الزم جزؤه كاملا كما  
لوازم من عبد الزمه كل قيمته فإن قتله محرم آخر فعلى القاتل جزؤه من ماله أو قتله المز من قبل الأندمال فعليه جزاء  
واحد أو بعده فعليه جزؤه من ماله ولو جرح صيدا فغاب فوجد ميتا وشك أمات بجرحه أم بجرحه لم يجب عليه  
غير الارش لأن الأصل براءة ذمته عما زاد إلى السني والنهاية ويؤزم الجماعة المشتركة في قتل صيدو القارن  
القاتل للصيد جزاء واحد وإن كان الصيد حر ميا لا اتحاد المتلف وشريك الحلال في قتل صيد يلزمه الصف من  
الجزاء ولا شيء على الحلال ولو اشترك محرم ومحلون لزمه من الجزاء بقسطه على عدد الرؤس اه قال ع ش قوله  
مر مقدار الوجع الخ أي فإن لم يكن له مقدار أصلا فلا شيء عليه في مقابلة اه (قوله ولو على الحلال) إلى قوله  
أي قبل مضى الخ في النهاية والمعنى (قوله ولو على الحلال) في هذه الغاية ما مر في مبحث اصطلاح قول المتن  
(قطع نبات الحرم) أي الرطب نهاية ومعنى (قوله وإن نقل الخ) عبارة النهاية ولو غرس شجرة حرمة في الحل  
أو عكسه لم تنتقل الحرمة عنها في الحل ولا إليها في الثانية بخلاف صيد دخل الحرم لإذ للشجر أصل ثابت فاعتبر  
منبته بخلاف الصيد فاعتبر مكانه اه (قوله أو كان ما بالحل الخ) تقديره أن كان ما بالحل منه الذي قطع من نوى  
ما بالحرم فتأمل تعرفه فان بذلك يتدفع صعوبة هذا العطف لفظا ومعنى فادركه سم ويمكن أن يقال إن هذا  
العطف باعتبار المعنى فانه في قوة أو كان أي كونه ثابت الحرم باعتبار أصله قول المتن (الذي لا يستنبت) بالبناء  
للفعل أي ما من شأنه أن لا يستنبته إلا دميون بان يثبت بنفسه كالطرفا شجرا كان أو غيره كذا في المعنى  
والنهاية ومقتضاه أن ما هو كذلك لو استنبت فله حكم ما لا يستنبت ويؤخذ منه أن ما من شأنه أن يستنبت يجري  
عليه حكمه وإن نبت بنفسه وهذا مخالف لظاهر كلام الشارح رحمه الله تعالى في الصورتين بصرى أقول بل  
الظاهر أن المراد بالاستنبات هنا نفيًا وإثباتا ما شأنه ذلك كافي بأعشن وعبارة الوائى وسواء في الشجر المستنبت  
والنائب بنفسه وما غيره فشرطه أن يثبت بنفسه بخلاف ما يستنبت منه كجوب وغيرهما ياتى ولو استنبت  
ما يثبت بنفسه غالباً أو عكسه فالعبارة بالأصل اه (قوله وإن كان بعضه مغرسه الخ) أي أصله فيحرم قطع شجرة  
أصلها في الحل والحرم تغليباً للحرمة نهاية ويؤنثي (قوله أو حشيشا) قال في المجموع وإطلاق الحشيش على  
الرطب مجاز فانه حقيقة في اليابس وإنما يقال للرطب كلاً وعشب نهاية (قوله رطبا) حال من قوله شجر أو  
حشيشا ومن قول المصنف نبات الحرم وهو أحسن (قوله ومثله) أي القطع سم (قوله يضرب بالشجر) من  
أضر فهو بضم الياء ع ش (قوله لكن قضية قول المجموع الخ) عبارة النهاية والمعنى ولو أخذ غصناً من شجرة  
حرمة فأخلف مثله في سنته بان كان لطيفاً كالسواك فلا ضمان فيه فان لم يخلف أو خلف لا مثله أو مثله لا في  
سنته فعليه الضمان فان أخلف مثله بعد وجوب ضمانه لم يسقط الضمان كالموقع سن مغفور فثبت ونقل في

الجثة وصغرهما والسمن والزال (قوله وثم) عطف على هنا (قوله أو كان ما بالحل الخ) تقديره  
أو كان ما بالحل منه الذي قطع من نوى ما بالحرم فتأمل تعرفه فان بذلك يتدفع صعوبة هذا العطف  
لفظاً ومعنى فادركه (قوله ومثله) أي القطع وقوله أنه لا فرق اعتمده مر

خلافه ويوجه بان هذا مما يحتاج لاخذه (١٩٠) على العموم فسومح فيه مالم يسامح في الاغصان التي ليست كذلك وظاهر قولهم مثله انه

المجموع اتفاقهم على جواز اخذ ثمرها وعود السواك ونحوه وقضيته انه لا يضمن الغصن اللطيف وإن لم يخلف قال الاذرعى وهو الاقرب قال الشيخ لكنه مخاف لما مر انتهى والوجه حمل ما هنا على ما هناك اه وعبارة الكردى على بافضل واختلفوا في عود السواك هل يجوز اخذه مطلقا وبشرط ان يخلف وعلى الجواز هل يجب الضمان ان لم يخلف ثلاثة آراء متكافئة او قرينة التكافؤ والحاصل ان المراتب اربع احدها مالا يضمن مطلقا وهو ما احتاج اليه من الحشيش الاخضر والاذخر وكذا عود السواك بناء على ما سبق ثانيها مالا يضمن اذا خلف في سنة القطع مثله ولا ضمن وهو غصن الشجرة ثالثها مالا يضمن اذا خلف مطلقا وهو الحشيش الاخضر المقطوع لغير حاجة ابعها ما يضمن مطلقا وإن خلف في حينه وهو قطع الشجر الاخضر من اصله اه (قوله خلافه) وهو الفرق بين نحو السواك مما يحتاج اليه وبين غيره في التفصيل المذكور على ما هو ظاهر سياقه وعدم الفرق بينهما في جواز الاخذ بلا ضمان مطلقا كما مر عن النهاية والمغنى وعلى كل يمكن رفع المخالفة بان قول المجموع ونحوه المتبادر في غصن لطيف يخلف الا خلاف المذكور يفيد اشتراط ذلك الا خلاف فيه وفما عطف هو عليه وهو السواك (قوله بان هذا) اى نحو عود السواك (قوله ليست كذلك) اى لا يحتاج اليها على العموم (قوله ولو قيل الخ) اقره الكردى والونائى (قوله اما اليايس الخ) اى شجر اكان او حشيشا بصرى عبارة المغنى والنهاية وخرج بالربط الحشيش اليايس فيجوز قطعه لقلعه والشجر اليايس فيجوز قطعه وقلعه والفرق بين الشجر والحشيش في القلع ان الحشيش ينبت بنزول الماء عليه ولا كذلك الشجر اه (قوله فساد منبته الخ) اى الحشيش اليايس (قوله فسياتي) اى تخصيصه بغير الشجر كبر وشعر فلما لم يقطع وقلعه مغنى (قوله لندرتة الخ) يمنع المشاهدة كثرة وقوعه في انواع من الشجر في سنى شدة الشتاء الا ان يفرض كلامه في الحرم بخصوصه بقرينة المقام (قوله اى يقطع وقلع النبات) اى نبات الحرم الربط وهو شامل للشجر كما مر فقوله ويقطع اشجاره من ذكر الخاص بعد العام للاهتمام بهايه ومغنى (قوله بدليل قوله ايضا حا الخ) قد يقال بل هذا دليل على ارادته بالنبات هنا وهناك ما عدا الشجرة لكن يلزم عدم تعرضه لحرمة التعرض للشجر الا انه يفهم من حرمة التعرض للنبات ويحتمل ان عطف ويقطع اشجاره على قوله به اى يقطعه مثلا من عطف الاخص سم اى كما جرى عليه النهاية والمغنى (قوله بشرطه) وهو ان يخلف مثله في سنة القطع (قوله ان اخلف الخ) اى مثله (قوله ولا) اى وان يخلف او اخلف لا مثله او مثله لافى سنته نهاية قال ع ش قوله او اخلف لا مثله الخ قضيته انه لو اخلف في سنته دون ضمنه ضمان الكل لا التفاوت بين المقطوع وما اخلف اه (قوله ويسقط) الى قوله مالم يقطعه الخ فى النهاية والمغنى (قوله اذا نبت) عبارة النهاية ولا تضمن حرمة نقلت من الحرم اليه ان نبت وكذا الى الحل لكن يجب ردها بما فطعه على حرمتها والاضمحنا كقوله جمع واعتمد السبكي وغيره اى بين قيمتها محترمة وغير محترمة ومن قلعهما من الحل استقر عليه ضمانها وفهم ما مر انه لا يضمن غصنا فى الحرم اصله فى الحل نظر الاصله وإن ضمن صيدا فقه لذلك اه اى لكونه فى هوا الحرم (قوله مالم يقطعه فيخلف الخ) جزم الونائى (قوله كما اقتضاه اطلاقهم) قد يحمل اطلاقهم على ما ذكره فى الغصن مراه سم (قوله وكان الفرق بينه) اى بين الحشيش والمخلف ولو بعد سنين فلا يضمن (قوله يضمن وان اخلف الخ) وفاقا للنهاية والمغنى (قوله ان الشجر يحتاج له اكثر) كان ينبغى ان يزيد قوله وكذا غصنه يحتاج له الا فرق فيه بين المستتب وغيره بخلاف الحشيش (قوله وفى قلع) الى قوله وفى نظر (قوله بدليل قوله ايضا حا) قد يقال بل هذا دليل على انه اراد بالنبات هنا وهناك ما عدا الشجر لكن يلزم عدم تعرضه لحرمة التعرض للشجر الا انه يفهم من حرمة التعرض للنبات ويحتمل ان عطف ويقطع اشجاره على قوله به اى يقطعه مثلا من عطف الاخص (قوله كما اقتضاه اطلاقهم) قد يحمل اطلاقهم على ما ذكره فى الغصن مراه (قوله وبين الشجر اذا اخذ من اصله يضمن وان اخلف فى سنته) عبارة الارشاد وشرحه للشارح شجرة كبيرة اى بسبب قلعه او قطعها وان اخلفت تجب بقره اه

لا بد فى العائد قبل السنة ان يكون فى محل المقطوع لافى محل آخر من الشجرة وانه لا بد ان يساوى العائد الزائل غلظا وطولا وفى كل منهما وقفة ولو قيل يكفى العود ولو من محل آخر قريب منه بحيث يعد عرفا انه خلف له ويكتفى فى المثلية بالعرف المبى على تقارب الشبه دون تحديده لم يبعد اما اليايس فيجوز قطعه وكذا قلع الشجر لا الحشيش لانه ينبت اذا اصابه ماء من ثم لو علم فساد منبته من اصله جاز قلعه وكانهم لم يلمسوا هذا التفصيل فى الشجر لندرتة فيه بفرض تصويره واما ما يستتب فسياتي (والاظهر تعلق الضمان به) اى يقطع وخلع النبات واراد به هنا الحشيش بدليل قوله ايضا حا (ويقطع اشجاره) كصيده بجامع حرمة التعرض لكل لحرمة الحرم ومرحل اخذ غصن بشرطه فلا يضمن ان اخلف قبل السنة ولا وجبت قيمته ويسقط ضمان شجرة بردها اليه اذا نبت ولو بغير منبته (فقى) الحشيش القيمة مالم يقطعه فيخلف ولو بعد سنين كما اقتضاه اطلاقهم فلا يضمن كس غير المتغور وكان الفرق بينه وبين غصن الشجر حيث فصلوا

فيه وبين الشجر اذا اخذ من اصله يضمن وان اخلف فى سنته كما اقتضاه اطلاقهم ايضا ان الشجر يحتاج له اكثر اذ لا فرق فيه بين المستتب وغيره ويضمن بالحيوان بخلاف الحشيش فيهما وفى قلع

في النهاية لإقوله وإن لم يتناه إلى المتن وقوله كما اقتضاه إلى وتجزيء (قوله وقطع الشجرة الخ) أي وإن  
 اختلفت شرح الارشاد اه سم ومر انفا في الشرح مثله (قوله تجزيء في الاضحية) وفاقا لالاسني والنهاية  
 ونقل في المغني كلام الاستقصاء مع توجيهه الاتي واقره اه بصرى (قوله وحيث اطلقنا الخ) مقول القول  
 (قوله وتجزيء البدنة) إلى قوله وفيه نظر في المغني لإقوله مردود إلى والاصل (قوله وتجزيء البدنة هنا ايضا)  
 وقياس ذلك اجزأؤها كالبقرة عن الشجرة الصغيرة سم (قوله بخلافه في جزاء الصيد) شامل للبثلى وغيره كما  
 في الحمام وهو حاصل ما اعتمدته كما سنسمعه وعبارة الروض في باب الدماء حيث اطلقنا في المناسك الدم فالمراد  
 كدم الاضحية لا في جزاء الصيد المثلى أي فلا يشترط كونه كالاضحية في سنه وسلامتها بل يجب في الصغير صغير  
 والكبير كبير والمعيب معيب بل لا تجزيء البدنة عن شأنه أي المثلى اه وفي شرحه وعدل عن تعبير الاصل  
 بجزاء الصيد إلى قوله جزاء المثلى ليخرج جزاء غير المثلى كالحمام أي فيشترط كونه كالاضحية في سنه وسلامتها  
 اه وطالما توقفت في ذلك حتى رابت الشارح قال في شرح العباب في باب الدماء تنبيهه وقع لشيخنا هنا في  
 شرح الروض انه قال عدل عن تعبير الاصل بجزاء الصيد إلى قوله جزاء المثلى ليخرج جزاء غير المثلى كالحمام  
 انتهى وفيه إيهام نهبت عليه في قول المصنف وفي الحمام شاة وقوله ولا تجزيء بدنة عن شأنه فاحذره  
 انتهى وقال في شرح الاول بعد كلامه به يعلم انه لا يشترط في الشاة هنا أي في الحمام كونها تجزئ في الاضحية  
 خلاف ما أوهمه كلام الروض في الدماء وان أقره شيخنا اه وقال في شرح الثاني وقضية قوله شاة  
 أي المثلى اجزاء البدنة عن الشاة في الحمام لانه ليس مثليا وهو ظاهر ان قلنا ان الصغير أي من الحمام يجب  
 فيه شاة تجزيء في الاضحية والمنقول في المجموع عن الاصحاب ان الصغير يجب فيه شاة صغيرة اعتبار الجنس  
 المماثلة فيه كسائر المثليات فلا تجزيء البدنة عن شاته ايضا كما اقتضاه ما تقرر خلافا لما يوهمه كلام شيخنا  
 كالروض كما يأتي انتهى اه سم ومر عن الونائي ما يوافقه (قوله وزعم الاستقصاء الخ) اقره المغني عبارة تهو لم  
 يتعرض الشيخان لسن البقرة وفي الاستقصاء لا يشترط اجزأؤها في الاضحية بل يكفي فيها التبيع واما الشاة  
 فلا بد ان تكون في سن الاضحية قال الاسنوي وكان الفرق ان الشاة لم يوجبها الشرع إلا في هذا السن بخلاف  
 البقرة بدليل التبيع في الثلاثين منها اه (قوله اجزاء التبيع) أي في الشجرة الكبيرة خلافا لما يوهمه

(قوله وتجزيء البدنة هنا ايضا) وقياس ذلك اجزأؤها كالبقرة عن الشجرة الصغيرة (قوله بخلافه  
 في جزاء الصيد) شامل للبثلى وغيره كافي الحمام وهو حاصل ما اعتمدته كما سنسمعه وعبارة الروض في باب  
 الدماء حيث اطلقنا في المناسك الدم فالمراد كدم الاضحية في جزاء الصيد المثلى أي فلا يشترط كونه  
 كالاضحية في سنه وسلامتها بل يجب في الصغير صغير والكبير كبير والمعيب معيب بل لا تجزيء البدنة عن  
 شأنه أي المثلى أي وان اجزأت عنها في الاضحية اه وفي شرحه وعدل عن تعبير الاصل بجزاء الصيد إلى  
 قوله جزاء المثلى ليخرج جزاء غير المثلى كالحمام اه وطالما توقفت في ذلك حتى رابت الشارح قال في شرح العباب  
 في باب الدماء تنبيهه وقع لشيخنا هنا في شرح الروض انه قال وعدل عن تعبير الاصل بجزاء الصيد إلى قوله جزاء  
 المثلى ليخرج جزاء غير المثلى كالحمام اه وفيه إيهام نهبت عليه في شرح قول المصنف وفي الحمام شاة وقوله  
 ولا تجزيء بدنة عن شاته فاحذره اه وقال في شرح الاول بعد ان ذكر الخلاف في مستند الشاة في الحمام  
 هل هو توقيف بلغهم او غير ذلك مما مر في الشرح وفائدة الخلاف كافي الحاوي وغيره انه لو كان صغيرا  
 فهل يجب سخله او شاة كاملة وجبات مبنيان على ان الشاة وجبت توقيفا وتشديها وقضية ترجيح شاة لكن  
 في الاملاء انه يجب في الصغير شاة صغيرة مع القول بان المستند التوقيف ونقله في البحر عن الاصحاب به يعلم انه  
 لا يشترط في الشاة هنا كونها تجزئ في الاضحية خلاف ما أوهمه كلام الروض في الدماء وان أقره شيخنا اه  
 وقال في شرح الثاني وقضية قوله شاة أي المثلى اجزاء البدنة عن الشاة في الحمام لانه ليس مثليا وهو ظاهر ان  
 قلنا ان الصغير يجب فيه شاة تجزيء في الاضحية والمنقول في المجموع عن الاصحاب ان الصغير يجب فيه شاة  
 صغيرة اعتبار الجنس المماثلة فيه كسائر المثليات فلا تجزيء البدنة عن شاته ايضا كما اقتضاه ما تقرر وخلافا لما

أو قطع (الشجرة الكبيرة)  
 عر فالمراد ان لم يتناه نموها خلافا  
 لمن اشترطه وهو اولى من  
 ضبطها بانها ذات الاغصان  
 الا أن يريد الاغصان الكثيرة  
 المنتشرة (بقرة) تجزيء في  
 الاضحية كما اقتضاه قولها  
 كغيرهما حيث اطلقنا في  
 المناسك الدم فالمراد كدم  
 الاضحية في سنه وسلامتها  
 وصرح بذلك شارح التعجيز  
 وتجزيء البدنة هنا أيضا  
 بخلافه في جزاء الصيد لان  
 المدار فيه على المماثلة (و) في  
 (الصغيرة) وهي ما يقرب  
 من سبع الكبيرة إذ الشاة  
 سبع البقرة فان صغرت  
 جدا ففيها القيمة (شاة)  
 تجزيء في الاضحية وزعم  
 الاستقصاء عن المذهب  
 أجزاء التبيع

وتوجيهه بأنه عهد إيجابه  
 في الثلاثين ولم يعهد إيجاب  
 شاة دون سن الاضحية  
 مردود نقلا وتوجيها  
 والاصل في ذلك اثر ابن الزبير  
 رضي الله عنهما الذي رواه  
 الشافعي عنه ومثله لا يقال من  
 قبل الرأي وبحت الزركشي  
 فيما جاوزت سبع الكبيرة  
 ولم تنته الى حد الكبر انه  
 يجب فيها شاة اعظم من  
 الواجبة في سبع الكبيرة وفيه  
 نظر ظاهر على انه لم يبين  
 ما ضابط ذلك العظم هل هو  
 من حيث السن او السمن  
 وفي كل منهما بعد لا يخفى  
 فالوجه ما اقتضاه اطلاقهم  
 من اجزاء الشاة في كل مالم  
 يسم كبيرة وان ساوت ستة  
 اسباع الكبيرة مثلا وضبطهم  
 للصغيرة بما مر انما هو لبيان  
 انتفاء الشاة فيما دون السبع  
 لا تعددها فيما فوقه خلافا  
 لمن زعمه وليس ما هنا كالصيد  
 لان المماثلة معتبرة ثم لا هنا  
 (قلت والمستتبت) من  
 الشجر الحرى بان ياخذ  
 غصنا من حرمة ويغرسه  
 في محل آخر من الحرم او غيره  
 ولو ملكه (كغيره) العلوم  
 من كلامه ولا هو ما نبت  
 بنفسه في الحرمة والضمان  
 (على المذهب) فقه الاثمن ان  
 تعتمد وبقرة او شاة سواء  
 كان له ثمرا لا اما ما استتبت  
 في الحرم بما اصله في الحل  
 فلا شيء وفيه وخرج بالشجر  
 غيره فلا يحرم مستتبت  
 كشعيرو وروسائر القطاني

صنيعه (قوله وتوجيهه) يعني توجيهه الاسنوى ما زعمه الاستقصاء (قوله ولم يعهد إيجاب شاة) تقدم في الزكاة  
 قول المصنف وفي الصغار صغيرة في الجديد سم (قوله في ذلك) اي قول المصنف في الشجرة الكبيرة بقرة  
 (قوله وبحت الزركشي الخ) نقل شيخ الاسلام في الحرر والاسنى بحث الزركشي عنه وقره وتبعه على ذلك  
 صاحب النهاية والمغني بل استوجهه الشارح رحمه الله تعالى في فتح الجواد من غير عزو له فقال والاوجه  
 ان ما جاوز سبعها ولم ينته الى الكبيرة يجب فيه شاة اعظم من تلك اه بصري واعتمده الوائى (قوله اعظم من  
 الواجبة الخ) وينبغي ان يراعى في العظم النسبة بين الصغيرة وما زاد عليها ولم ينته الى حد الكبيرة فاذا كان  
 قيمة المجزئة في الصغيرة درهما والزائدة عليها في المقدار بلغت نصف الشجرة اعتبر في الشاة المجزئة فيها ان  
 تساوى ثلاثة دراهم ونصف درهم لان الصغيرة بسبع من الكبيرة تقرى با وهذه مقدار النصف والتفاوت  
 بينهما سبعات ونصف سبع ونظير هذا ما مر في الزكاة من انه يشترط في الفصيل او ابن البون زيادة قيمته على  
 الماخوذ في خمس وعشرين بما بينهما من التفاوت ع ش (قوله على انه لم يبين ما ضابط ذلك الخ) تقدم انفا  
 عن ع ش يانه وانه اي العظم من حيث القيمة (قوله وضبطهم الخ) و (قوله وليس ما هنا الخ) كل منهما  
 استئناف ياتي قول المتن (والمستتبت) بفتح الموحدة وهو ما استتبت الادميون من الشجر نهاية ومعنى قول  
 المصنف (والمستتبت كغيره) قضية امتناع قطع جريد نخل الحرم حتى المملوكه خصوصا الجريد لا يخلف  
 ثم رايت شيخنا بما مش شرح المنهج قال اقتضى كلامه كغيره انه لا يجوز للانسان ان يقطع جريدة من نخل  
 الحرم ولو كانت ملكا له الا ان يكون اصلها قد اخذ من الحل وغرس في الحرم واما السعف فيجوز للحاجة  
 لانه ورقها سم ويأتي عن ع ش جواز قطعها اذا اضر بالنخل وعن البصري ما يوافقه (قوله من  
 الشجر) الى قوله ولنحو البيع في النهاية الا قوله بان ياخذ الى المتن والى قول المتن وكذا في المغني الا ما ذكر  
 (قوله من الشجر الحرى) ولو غرس في الحل نواة شجرة حرمة ثبت لها حكم اصلها نهاية ومر في الشرح مثله  
 وزاد الوائى وكذا كل ما تولد من حرمة ولو في الحل فله حكم الحرمة اه قال ع ش قوله لم ثبت لها قياسه  
 انه لو غرس في الحرم نواة من شجرة حلقة لم تثبت الحرمة لها وقد يشمله قول حج اما ما استتبت في الحرم الخ اه  
 (قوله العلوم) أي الغير (قوله وهو) اي غير المستتبت وكان الاولى انه (قوله في الحرمة الخ) متعلق بكاف  
 كغيره في المتن (قوله فقيه الخ) اي في قطع او قلع المستتبت (قوله غيره) اي من الزرع والزرع ما نبت  
 بنفسه نهاية قال ع ش قوله ما نبت بنفسه لعل المراد من شأنه ان يستتبت الناس كحظنة حملها سبل او هواء  
 اه (قوله كالبلل الخ) عبارة غير من الشروح وكذا ما نبت بنفسه ان كان مما يتغذى به كالبقلة والرجلة لانه  
 في معنى الزرع اه (قوله والرجلة) اي والخبيزة ع ش قول المتن (قوله ويحل الاذخر) ظاهر اطلاق المصنف  
 جواز تصرف الاخذ لذلك بجميع التصرفات من بيع أو غيره وهو ما عبر عنه الوالد رحمه الله تعالى في فتاويه  
 بقوله قد يقال يجوز بيعه لحبر العباس الا الاذخر فيشمل من اخذه ليتغذى به وقد قالوا ان الاذخر مباح ثم  
 عقبه قوله ويجب بانه انما ايسح لحاجة في جهة خاصة وقد قالوا لا يجوز بيع شيء من شجر الحرم والبيع كذا  
 في النهاية فيكون المنع هو المستقر عليه راي والده رحمه الله تعالى وهو خلاف ما نقله في المغني عبارة وظاهر  
 اطلاق المصنف ان اخذه يتصرف فيه بجميع التصرفات من بيع وغيره وبه افتى شيخنا اه ثم رايت ابن  
 قاسم نقل كلام الفتاوى ثم قال ومن جوابه يعلم اعتماد منع البيع انتهى اه بصري (قوله قطعاً وقلعاً)  
 ذكر المحب في شرح التنبيه انه يجوز قطع ما يتغذى به من نبات الحرم غير الاذخر كالبقلة المسماة عند اهل  
 يوهمة كلام شيخنا كالروض كما يأتي اه (قوله ولم يعهد إيجاب شاة دون سن الاضحية) تقدم في الزكاة قول  
 المصنف وفي الصغار صغيرة في الجديد (قوله في المتن قلت والمستتبت الخ) قضية ذلك امتناع قطع جريد نخل  
 الحرم حتى المملوكه خصوصا الجريد لا يخلف ثم رايت شيخنا بما مش شرح المنهج قال اقتضى كلامه كغيره  
 أنه لا يجوز للانسان ان يقطع جريدة من نخل الحرم ولو كانت ملكا له الا ان يكون اصلها قد اخذ من الحل  
 وغرس في الحرم واما السعف فيجوز للحاجة لانه ورقها اه (قوله قطعاً وقلعاً)

مصر بالرجلة ونحوها لانه في معنى الزرع انتهى طبقات السبكي اه بصري وتقدم في الشرح وعن النهاية وغيره ما يوافقه (قوله ولولنحو البيع) وفاقا للغنى وخلافا للنهاية (قوله وكذا قطع) الى المتن في النهاية (قوله قطع وقلع المؤذى) يدخل في اطلاقه التاب بين الزرع مما يضر ابقاؤه بالزرع لانه مؤذله باتلاف ماله أو تعييبه بصري (قوله وأذى المارة) مفهومه أن الاغصان المضرّة بالشجر نفسه ككثرة جريد النخل مثلا لا يجوز قطعه وينبغي الجواز في هذه الحالة لما فيه من الاصلاح ع ش أقول بل هي داخله في اطلاق المؤذى نظير ما مر آنفا عن السيد البصري قول المتن (كالعوسج) جمع عوسجة نوع من الشوك نهاية ومعنى (قوله وان لم يكن الخ) أي المؤذى (قوله بانه) أي النهى (مخصوص) أي بغير المؤذى (قوله على أن الفرق الخ) خبر أن مخدوف أي أن الفارق بين الشوك والقواسق الخمس ثابت فقوله أن لتلك الخ لغة لثبوت الفرق ويحتمل أنه هو الخبر ولا حذف (قوله وزعم أن الشوك) أجاب به شيخ الاسلام في عامة كتبه وقول الشارح رحمه الله تعالى يردده قولهم الخ محل تأمل اذ التعميم المفهوم مما ذكره باعتبار المحل وهو لا ينافي التخصيص باعتبار النوع فحاصله أن المؤذى وهو ما من شأنه ذلك غالباً لا يحرم مطلقاً ومقابله يحرم مطلقاً ثم رابت المحشى سم اشار إلى نحو ذلك بصري وقوله أجاب به شيخ الاسلام أي ووافقه النهاية فقال وما اعترضه أي الجواب المذكور السبكي بانه لا يتناول غيره فكيف يحجب التخصيص يرد بانه يتناول لما في الطرقات وغيره فيخص بغير ما في الطرقات لانه لا يؤذى اه قال الرشيدى قوله يرد بانه الخ هذا الرد لا يلاقى اعتراض السبكي لذهو مبنى على أن الشوك كله مؤذى إما بالفعل أو بالقوة ومن ثم رد الشهاب حج هذا الرد بقوله لا يفرق اه وبه يرد الحاصل المار عن البصري (قوله والخبر مخصوص بالمؤذى) فيه نظر بل الموافق للبعنى والخبر مخصوص بغير المؤذى أي مقصور عليه اللهم إلا أن يتعسف ويقال المراد أن الخبر مخصوص بالمؤذى أي بسبب اخراج المؤذى عنه أي مقصور على بعض افراد اه وهو ما عده المؤذى بسبب اخراج المؤذى عنه سم (الصريح في أن المراد) قد يمنع صراحتة في ذلك لأن ما ليس بالطريق قد يؤذى بالفعل من يدخل محله لغرض ما وقد لا يؤذى كذلك فقوله المذكور لا ينافيه التخصيص بالمؤذى بالفعل لأن ما ليس بالطريق لم ينحصر في المؤذى بالقوة فليتأمل سم أقول في المنع المذكور نظر لا يخفى ولو سلم فلا محال أنه كالصريح في ذلك وهو كاف في الرد (قوله أي نابتة الحشيش) أي ونحوه نهاية ومعنى وهذا قد يخالف قول الشارح الشجر كما به ع ش عليه (قوله قلعوا وقطعوا) اقتصر النهاية والمخنى على القطع (قوله التي عنده) وفاقا للغنى والاسنى وخلافا

ولولنحو البيع الخ في شرح البهجة وكأنه أفرد أي الاذخر بالذكر ليفيد حل قطعه وقلعه ولو بلا حاجة لغلبة الاحتياج إليه وكلامهم ياباه اه وفي فتاوى شيخنا الشهاب الرملى قد يقال يجوز بيعه لخبر العباس إلا الاذخر فيشمل من اخذه لينتفع بثمره وقد قالوا ان الاذخر مباح ويحجب بانه انما يبيع لحاجة في جهة خاصة وقد قالوا لا يجوز بيع شيء من شجر الحرم والبيع اه ومن جوابه يعلم اعتماده منع البيع وقوله وقد قالوا الخ وجه الدلالة منه ومن وجهين الاول انهم قد يطلقون الشجر على مطلق التاب والثاني أن قولهم المذكور يفيد منع بيع اغصان الشجر اللطيفة مع جواز اخذها للحاجة فكذلك الاذخر (قوله وزعم أن الشوك منه مؤذو غيره) هذا الزعم لشيخ الاسلام في شرح الروض وعبارته ورده أي الجواب المذكور السبكي بأن الشوك لا يتناول غيره فكيف يحجب التخصيص ويحجب بأن الشوك يتناول المؤذى وغيره القصد تخصيصاً بالمؤذى اه والظاهر أن معنى قوله والقصد الخ أن المقصود تخصيص الشوك في قولهم يجوز قطع الشوك بالمؤذى فيكون النهى محمولاً على غير المؤذى وهذا هو الصحيح في المعنى فقول الشارح والخبر مخصوص بالمؤذى فيه نظر بل الموافق للبعنى والخبر مخصوص بغير المؤذى أي مقصور عليه اللهم إلا أن يتعسف ويقال المراد أن الخبر مخصوص بالمؤذى أي بسبب اخراج المؤذى عنه أي مقصور على بعض افراد اه وهو ما عدا المؤذى بسبب اخراج المؤذى عنه (قوله الصريح في أن المراد) قد يمنع صراحتة في ذلك لأن ما ليس بالطريق قد يؤذى بالفعل من يدخل محله لغرض ما وقد لا يؤذى كذلك فقوله المذكور لا ينافي التخصيص بالمؤذى بالفعل لأن ما ليس

ولولنحو البيع كما اقتضاء كلامهم لاستثناء الشارع له في الخبر الصحيح (وكذا) قطع وقلع المؤذى ومنه غصن انتشر وأذى المارة و (الشوك) أي شجره (كالعوسج وغيره) وان لم يكن نابتاً في الطريق (عند الجمهور) لانه مؤذ كصيد يصول وانتصروا لمقابله بصحة النهى عن قطع شوكه بخصوصه فلا يصح الجواب عنه بانه مخصوص بالقياس على القواسق الخمس على أن الفرق أن لتلك نوع اختيار بخلاف الشوك وزعم أن الشوك منه مؤذو غيره والخبر مخصوص بالمؤذى يردده قولهم لا فرق بين ما في الطريق وغيرها الصريح في أن المراد المؤذى بالفعل أو القوة (والاصح حل أخذ نباته) أي نابتة الحشيش لا المشجر قلعاً أو قطعاً (لعلف) بسكون اللام بخطه (البهاثم) التي عنده

للهاية (قوله ولو للمستقبل) هنا وفيما بعد أفتى به شيخنا الشهاب الرملى وبانه لا يشترط وجود المرض سم عبارة النهاية وظاهر كلام المصنف أن جواز أخذه للدواء والعلف لا يتوقف على وجود السبب حتى يجوز ليستعمله عند وجوده قال الاسنوى وتبعه جماعة وهو المتجه وأفتى به الوالد رحمه الله تعالى فهو المعتمد وان خالف فيه بعضهم اه (قوله ذلك كما يحل الخ) في هذا القياس بالنسبة إلى القلع ما لا يخفى (قوله كما يحل تسريحها الخ) عبارة النهاية والمغنى وشرح الروض ويجوز رعى حشيش الحرم بل وشجره كما نص عليه في الام بالبهائم اه قول المتن (والدواء) أى كحفظ وسناو التغذى كرجلة وبقلة نهاية ومغنى واسنى (قوله لافله) وفاقا للمغنى والاسنى وخلافا للنهاية (قوله للحاجة إليه) ولا يقطع لذلك إلا بقدر الحاجة نهاية ومغنى واسنى (قوله واخذ منه) أى بما ذكره الغزالي (قوله وأفهم كلامه) إلى قوله وقول الفقهاء في النهاية والمغنى (قوله كلامه) أى المصنف (قوله عدم حل أخذه لبيعه الخ) يؤخذ منه كما قال الزركشى وغيره أنا حيث جوزنا اخذ السواك لا يجوز بيعه اسنى ونهاية ومغنى قال ع ش قوله مر أنا حيث جوزنا اخذ السواك لا يجوز بيعه معتمد وهل يجوز له اخذ عوض في مقابلة رفع اليد عن الاختصاص أولا فيه نظر والاقرب الاول اه (قوله وينبغى الخ) وفاقا للنهاية والمغنى (قوله ويحرم ايضا) إلى قوله وكان الفرق في النهاية والمغنى إلى قوله قال إلى أوماعمل وما أنه عليه (قوله من تراب الحرم) أى دون مائة ع ش عبارة المغنى بخلاف ما ذكره من كما مر اه أى أنه يسن نقله تبركا للاتباع ونائى (قوله الموجود فيه الخ) أقول يؤخذ منه أن نحو الشجر كذلك فكل شجرة وجدت في الحرم حرم التعرض لها بما لم يعلم أنها من الحل وهو واضح نظر اللغاب بصرى (قوله الآن) أى فى زمن ابن حجر وأما فى زماننا هذا وهو عام سبع وثلاثين ومائتان والى فن الحرم كما حررنا ذلك محمد صالح الرئيس (قوله أو ماعمل منه) أى كما وانى الخرف قال الشيخ عبد الرؤف ما لم يضطر إليه بان لم يجد غير ما حسا أو شرعا اه ونائى (قوله أو ماعمل منه) لو أخرجه عن الاحجار كان أولى وكانه نظر إلى الغالب من أن ترابه هو الذى يعمل منه لا غير بصرى ويمكن أن يستغنى عن ذلك بمعطفه على منه (قوله فيلزمه رده الخ) أى فان لم يفعل فلان ضلنا لا نه ليس بنام فاشبه الكلا اليا بس نهاية قال ع ش قوله مر فاشبه الكلا الخ أى فى مجرد عدم الضمان وهل يحرم نقله إلى غير الحرم كترابه ام لافيه نظرو والاقرب الاول اه (قوله وبالرد الخ) شامل لرد المنكسر سم (قوله بخلاف عكسه الخ) وظاهر أن محله إذا لم يكن لحاجة بناء ونحوه نهاية أى فان كان لذلك كان مباحا ع ش عبارة البصرى أقول يدخل فى قوله مر ونحوه طين الممدرة بناء على ما نقله رحمه الله تعالى من أنها من الحل أى فلا يكون ادخاله مكروها ولا خلاف الاولى اه (قوله يكره الخ) أى كفى الروضة أو خلاف الاولى كفى المجموع وهو الظاهر مغنى ونهاية واسنى (قوله عكسه) وهو ادخال تراب الحل أو حجره إليه أى الموجود فى الحل ما لم يعلم أنه من الحرم أخذنا من نظيره السابق بصرى (قوله وكان الفرق) ويحرم أخذ طيب الكعبة فن أراد التبرك بها مسحها يطيب نفسه ثم أخذها وما سترتها فالامر فيها إلى الامام يصرفها فى بعض مصارف بيت المال يبيعها وعطاء ثلاثلف باليل وهذا قال ابن عباس وعائشة وام سلبة وجوزوا المن أخذها لبسها ولو جنبنا وحائضا مغنى زاد النهاية وذلك إذا كساها الامام من بيت المال فان وقتت تعين صرفها فى مصالح الكعبة جز ما وإن وقف شيء على أن

يتيسر أخذه كلما أراد فها  
تظهر وذلك كما يحل  
تسريحها في شجره وحشيشه  
(والدواء) بعد وجود  
المرض ولو للمستقبل على  
الوجه لاقبله ولو بنية  
الاستعداد له على المعتمد  
(والله أعلم) للحاجة إليه  
كفى إلى الاذخر ومن ثم  
جاز قطعه لنحو التسقيف  
به كالاذخر ذكره الغزالي  
وغيره وأخذ منه حل قطعه  
المطلق حاجة وأفهم كلامه  
عدم حل أخذه لبيعه ممن  
يعلف به وبه صرح فى  
المجموع وقول الفقهاء  
يجوز قطع الفروع لسواك  
أو دواء ويجوز بيعه  
حينئذ قال فى الروضة فيه  
نظر وينبغى أن لا يجوز  
كالطعام الذى ايجب له أكله  
لا يجوز له بيعه (فرع)  
يحرم أيضا اخراج شيء  
من تراب الحرم الموجود  
فيه ما لم يعلم أنه من الحل كما  
هو ظاهر قال غير واحد  
من معتبرى المسكين الممدرة  
التي يؤخذ منها طين فخار  
مكة الآن من الحل كما حرره  
جماعة من العلماء أو ماعمل  
منه أو من أحجاره إلى  
الحل أو حرم آخر ولو بنية  
رده إليه كما شمله كلامهم  
فيلزمه رده إليه وإن  
انكسر الاناء كما هو ظاهر  
وبالرد تنقطع الحرمة

بالطريق لم ينحصر وا فى المؤذى بالقوة فليأمل (قوله هنا وفيما بعد ولو للمستقبل) افتى به شيخنا الشهاب الرملى وبانه لا يشترط وجود المرض (قوله وذلك كما يحل تسريحها في شجره وحشيشه) عبارة الروض ويجوز رعيه أى حشيش الحرم قال فى شرحه بل وشجره كما نص عليه فى الام اه (قوله فى المتن والدواء) قال فى شرح الروض وظاهر كلام المصنف أن جواز أخذه للدواء لا يتوقف على وجود السبب حتى يجوز أخذه ليستعمله عند وجوده قال فى المهمات وهو المتجه المنع لأن ما جاز للضرورة أو للحاجة تعيد بوجودها كإقتناء السكب اه وقوله قال فى المهمات وهو المتجه أفتى به شيخنا الشهاب مر (قوله بعد وجود المرض) وكذا قبل وجوده مر (قوله وينبغى أن لا يجوز) اعتمده مر (قوله وبالرد)

(وصيد) حرم (المدينة) ونباته ونحو ترابه على التفصيل السابق (حرام) للأخبار الصحيحة (١٩٥) التي لا تقبل تاويلا بذلك وحده عرضا

ما بين اللاتين وهما حرتان  
بها حجارة سود شرق المدينة  
وغربها وطولا من غير  
يفتح أوله إلى ثور كما صح به  
الخبر وهو جبل صغير وراء  
أحد خلجان أنكره ومع  
كون ذلك حراما (لا يضمن)  
بشيء في الجديد لأنه يحل  
دخوله بغير أحرام فكان  
كوج الطائف في حرمة ذلك  
من غير ضمان للنص الصحيح  
فيه أيضا وهو يفتح الواو  
وتشديد الجيم وادب صجاء  
الطائف واختبر القديم  
القائل بضمان ذلك لكل  
من وجد الصائد بما عليه  
غير سائر عورته لصحة الخبر  
به وأعلم أن دماء النسك  
أربعة لا غير دم ترتيب  
وتقدير أي قدر الشارع  
بدله صوما لا يزيد ولا ينقص  
ودم ترتيب وتعديل أي امر  
الشارع بتقويمه والعدول  
لغيره بحسب القيمة فهو  
مقابل التقدير ودم تخيير  
وهو ضد الترتيب وتقدير  
ودم تخيير وتعديل (و) هو  
دم الصيد والنبات لأن الله  
أوعد ذلك صيما ما فحيتد  
(يتخير في الصيد المثل بين  
ذبح مثله) في الحرم لا خارجه  
مالم يكن الصيد حاملا فلا  
يذبح مثله بل يتصدق بقيمة  
المثل حاملا وفي حكم المثل ما  
فيه نقل وإن لم يكن مثليا  
كالحم كامر (والتصدق  
به) أي المذبح جميعه (على)

تؤخذ من ريعه وشرط الواقف شيئا من بيع أو اعطاء أو نحو ذلك اتبع والافان لم يقفها الناظر فله بيعها  
وصرف ثمنها في كسوة أخرى فان وقفها فبقي فيه ما مروى بقسم آخر وهو الواقع اليوم وهو ان الواقف  
لم يشترط شيئا وشرط تجديدها كل سنة مع علمه بان بنى شيعة كانوا يأخذونها كل سنة لما كانت تكسى من  
بيت المال ورجح في هذا ان لهم أخذها الآن وقال العلائي لا ترد في جواز بيعها والحالة هذه اه قال ع  
قوله مر وقال العلائي لا ترد داخل معتمد وقوله في جواز بيعها الخ أي ممن يأخذها وهم بنو شيعة اه عبارة  
الوئاني ولبنى شيعة الآن بيع سترتها وأخذ ثمنها لانفسهم اه قول المتن (وصيد المدينة حرام) ويصير حراما  
كذبوح المحرم ع ش عبارة سم وقع السؤال هل مذبحه ميتة والذي ظهر لي انه ميتة لانه الاصل فيما حرم  
وهو قياس صيد المحرم وحرم مكة بجامع الحرمة في كل وعدم الضمان هنا لاثم لا ينافي ذلك ثم رأيت الشارح  
قال في شرح العباب مانصه فجميع ما مر أي في صيد الحرم المسكي يأتي هنا بالنسبة للحرم ومرة يصير مذبحه ميتة  
وغيرها ما عدا الفدية اه (قوله ونباته) إلى قول المتن ويتخير في النهاية والمغنى الا قوله على التفصيل  
السابق (قوله ونباته) أي أخذ نباته الرطب شجرة كان أو حشيشا قطعاً أو قلعاً الا ما استثنى من نبات حرم مكة  
(قوله ونحو ترابه) أي الموجود في الحرم مالم يعلم الخ أخذ ما سبق بصرى (قوله بذلك) متعلق بأخبار سم  
(قوله وهما حرتان) أي واللاتان الحرتان يفتح الحاء المهملة تنية لانه وهي ارض تركها حجارة سود لانه  
شرقي المدينة ولا به غربها معنى (قوله وهو) أي ثور (قوله ومع كون ذلك الخ) أي ما ذكر من صيد حرم  
المدينة ونباته (قوله لانه يحل دخوله الخ) أي ليس محللا للنسك بخلاف حرم مكة نهاية ومعنى (قوله واختير  
القديم الخ) عبارة النهاية والمغنى والقديم انه يضمن بسلب الصائد والقاطع لشجره واختاره المصنف في  
الجموع وتصحيح التنبيه لثبوت ذلك عنه صلى الله عليه وسلم كما أخرجه مسلم في الشجر وأبو داود في الصيد  
وعلى هذا فقل ان كسب القليل الكافر وقيل ثيابه فقط وقيل وصححه في المجموع انه يترك للمسلوب  
ما يستبره عورته والاصح ان السلب للسالب وقيل لفقراء المدينة وقيل لبيت المال ولتقنيع بالنون وقيل  
بالباء ليس بحرم ولكن حماه التي صلى الله عليه وسلم لنعم الصدقة ونعم الجزية فلا يملك شيء من نباته ولا يحرم  
صيده ولا يضمن ويضمن ما اتلفه من نباته لانه ممنوع منه فيضمنه بقيمة قال الشيخان ومصرف  
نعم الجزية والصدقة وبحث المصنف انها لبيت المال اه قال الوئاني والنقيع من ديار بني مزينة على نحو  
عشرين ميلا من المدينة اه (قوله وجد الصائد) أي رقاطع الشجر بصرى (قوله بما عليه) متعلق بالضمان  
عبارة المحلى جميع ما معه من ثياب وفرس ونحو ذلك وقيل ثيابه فقط انتهت اه بصرى (قوله دم ترتيب)  
أي لا يجوز العدول عنه إلى غيره الا عند العجز ونائي (قوله سماء) أي بدل الدم (قوله في الحرم) شامل لصيد  
الحرم في غير الحرم سم (قوله مالم يكن الخ) راجع للمتن (قوله فلا يذبح مثله) أي لنقص لحمها مع فوات  
ما ينفع المسكين من زيادة قيمتها بالمثل شرح الروض اه بصرى (قوله بل يتصدق بقيمة المثل الخ) أي  
طعاما مائياً ومعنى (قوله وفي حكم المثل) كذا في اصله رحمه الله تعالى ومراذه المثل فلو عبر بالمثل لكان  
أولى بصرى (قوله ما فيه نقل الخ) الأولى ما لا مثله وفيه نقل (قوله كامر) أي قبيل قول المصنف في النعامة  
بدنة (قوله أي المذبح) إلى قوله لويظهر في النهاية والمغنى الا قوله ولو قبل سلخه إلى متساو أو قوله لا الصيد  
إلى المتن (قوله أي المذبح جميعه) أي من لحم وجلد وشعر وغيره بصرى (قوله على ثلاثة) أي فاكثر  
باعتن (قوله على ثلاثة) أي ان وجدوا اه كرى على بأفضل (قوله بفرقه عليهم الخ) أي مع النية حتما  
شامل لرد المنكسر (قوله في المتن وصيد المدينة حرام) وقع السؤال هل مذبحه ميتة والذي ظهر لي انه ميتة  
لانه الاصل فيما حرم وهو قياس صيد المحرم وحرم مكة بجامع الحرمة في كل وعدم الضمان هنا لاثم لا ينافي ذلك  
ثم رأيت تعبير العباب بقوله فرغ صيد الحرم المدني كالسكي في الحرمة ورأيت الشارح قال في قوله في الحرمة  
مانصه فجميع ما مر يأتي هنا بالنسبة للحرم ويصير مذبحه ميتة وغيرها ما عدا الفدية اه (قوله بذلك)  
متعلق بالأخبار (قوله في الحرم) شامل لصيد الحرم في غير الحرم

متساويا ومتفاوتا (من مساكين (١٩٦) الحرم) الشاملين لفقراته انحصروا اولوا المراد بهم حيث اطلقوا الموجودون فيه حالة الاعطاء

نهاية ومعنى (قوله متساويا ومتفاوتا) يفيد جواز تملكهم جملته متفاوتا سم (قوله انحصروا) كالصريح في عدم ملك المنحصرين قبل الدفع وانه لا يجب تعميمهم سم (قوله الموجودون الخ) وفي حاشية شرح الدماء لتبليذه مانصه وافهم كلامه ان الواجب صرفه اليهم وان كانوا خارجا به بان كان كل من الصارف والمصرف اليه في الخارج وهو كذلك اه وقال الفاضل المحشي سم عبارة العباب يجب التفرقة على المساكين في الحرم قال شارحه قضيته انه لا يجوز اعطاؤهم خارجا والاوجه خلافه كما مره وخالف مر فصم على انه لا يجوز صرفه خارجا ولو لم يوفيه بان خرج هو وهم عنه ثم فرقه عليهم خارجا اه كلام المحشي اه بصرى واعتمد الوائى مقالة شرح العباب وياتي نظيره ما عن شرح الروض (قوله ما لم يكن غيره احوج) اى والافهم اولى اه كردى على بافضل (قوله لا يجوز اخراج المثل حيا) اى ولا اكل شيء منه نهاية ومعنى قول المتن (وبين ان يقوم المثل) اى بالنقد الغالب نهاية ومعنى (قوله وان كان احدهما) اى او كلاهما اخذنا مامر في شرح يحكم بمثله عدلان (قوله منصوب بنزع الخافض) اى بدرامهم معنى (قوله وذكرت) اى خص الدرهم بالذكر (قوله بالنقد الغالب) انظر لو غلب نقدان واحدهما انفع سم اقول قضية قول الشارح الاق وانها لو اختلفت الخ جواز اعتبار غير الانفع فليراجع (عدل عنه) اى عن الذبح وكذا اضحى مكانه (قوله ذلك الوقت) اى وقت الاخراج (قوله وانها لو اختلفت) اى القيمة (باختلاف بقاعه) اى الحرم (قوله يعنى) الى قوله فان قلت في النهاية والمعنى الا قوله وياتي الى المتن (قوله ما ذكرته) اى قوله ويظهر ان المراد الخ (قوله اى لاجلهم) اى اذ الشراء لا يقع لهم نهاية ومعنى (قوله بان يتصدق) اى بان يفرقه عليهم او يملكهم جملته نظير مامر كما هو ظاهر بصرى اى مع النية حتما نهاية ومعنى (قوله بان يتصدق به عليهم) قد يشمل مالو يتصدق به عليهم خارج الحرم وقد ذكر في شرح الروض عبارتين ثم قال مع ان في التعبيرين معا اهمانهم لا يعطون خارج الحرم وليس مراد افما يظهر اه وسياق نظيره عن شرح العباب للشارح سم عبارة الوائى ويجزى اعطاؤهم خارج الحرم كافي الامداد وشرح العباب خلافا للحاشية ومراه قال محمد صالح الرئيس قوله ويجزى اعطاؤهم الخ اى القاطنين دون غيرهم كافي حاشية الكردى اه (قوله في غير دم التخيير والتقدير) اى كما هنا عبارة الروض وفي الطعام لا يتعين لكل مد قال في شرحه بل تجوز الزيادة عليه والنقص منه وقيل يمتنعان ومحل الخلاف في دم التمتع ونحوه مما ليس دمه دم تخيير وتقدير مادام الاستمتاع ونحوه مادامه دم تخيير وتقدير فلكل واحد من ستة مساكين الحرم نصف صاع من ثلاثة اصع اه سم (قوله قلت نعم بان يموت الخ) هذا يقتضى ان المراد بقوله في السؤال جريان ذلك مجرد جريان الاطعام لا مع عدم تعيين المد لكل واحد لقوله وحيث يتعين الخ سم (قوله وحيث يتعين عدم التمتع الخ) يتأمل مع مامر عن شرح الروض الصريح في جواز الزيادة والنقص في دم التمتع على الصحيح الا ان يقال ذاك

(قوله متساويا ومتفاوتا) يفيد جواز تملكهم جملته متفاوتا اه (قوله انحصروا) كالصريح في عدم ملك المنحصرين قبل الدفع وانه لا يجب تعميمهم (قوله بالنقد الغالب الخ) انظر لو غلب نقدان واحدهما انفع اولا (بان يتصدق به عليهم) قد يشمل مالو يتصدق به عليهم خارج الحرم وقد ذكر في شرح الروض عبارتين ثم قال مع ان في التعبيرين معا اهمانهم لا يعطون خارج الحرم وليس مراد افما يظهر اه وسياق نظيره عن الشارح في تفرقة الذبوح عليهم في الحاشية (قوله وحيث وجب صرف العام الخ) عبارة الروض وفي الطعام لا يتعين لكل مد قال في شرحه بل تجوز الزيادة عليه والنقص منه وقيل يمتنعان كال كفارة ومحل الخلاف في دم التمتع ونحوه مما ليس دمه دم تخيير وتقدير مادام الاستمتاع ونحوه مادامه دم تخيير وتقدير فلكل واحد من ستة مساكين الحرم نصف صاع من ثلاثة اصع كما مره (قوله في غير دم التخيير والتقدير) كما هنا (قوله قلت نعم بان يموت) هذا لا يقتضى ان المراد بقوله في السؤال جريان ذلك مجرد جريان الاطعام لا مع عدم تعيين المد لكل واحد لقوله وحيث يتعين الخ (قوله وحيث يتعين عدم التمتع الخ) يتأمل مع مامر

لكن المستوطن اولى بالممكن غيره احوج وافهم كلامه انه لا يجوز اخراج المثل حيا (وبين ان يقوم المثل) لا الصيد خلافا لما لك رضى الله عنه ويعتبر في التقويم عدلان عارفان وان كان أحدهما قاتله حيث لم يفسق نظيره مامر (درام) منصوب بنزع الخافض شذوذا وذكرنا لانها الغالبة في التقويم والا فالعبرة بقيمته بالنقد الغالب بمكة يوم الاخراج لانها محل الذبح فاذا عدل عنه للقيمة اعتبر مكانه ذلك الوقت ويظهر ان المراد بمكة جميع الحرم وانها لو اختلفت باختلاف بقاعه جازله اعتبار اقلها لانه لو ذبح بذلك المحل اجزاه (ويشترى بها) يعنى يخرج مما عنده او مما يحصله بشراء او غيره ما يساويها طعاما يجزى في الفطرة بسعر مكة على الاوجه وياتي هنا ما ذكرته ايضا (لهم) اى لاجلهم بان يتصدق به عليهم وحيث وجب صرف الطعام اليهم في غير دم التخيير والتقدير لا يتعين لكل منهم مد بل يجوز دونه و فوقه فان قلت هل يتصور جريان ذلك في دم نحو التمتع قلت نعم بان يموت وعليه صومه فيطعمه الولي عنه فان قلت الذى يتجه في هذه اجزاء الطعام بغير الحرم لانه بدل الصوم الذى

لا يتقيد به قلت نعم وحيث يتعين عدم التمتع ما يتعين في طعامه المد لكل مسكين لان كل مد

في

بدل عن موه لا يتصوره نقص ولا زيادة بعض مد اخر خلاف زيادة مداخر وفارة التمتع دم التخيير والتقدير ما عداها



بان المدفيه اصل لا بدل فجاز نقصه وزيادته مطلقا فان احرم بعضهم عزم له اقل ما يصدق عليه الاسم (او يصوم) المسلم ولو بعير احرم لا بد  
غرض لمسا كينه في كونه به لكنه الاولى لشرفه (عن كل مديوم) وعن المنكسرو ما ايضا لان الصوم لا يتبعض (وغير المثل) مما لا نقل فيه  
(يتصدق) عليهم (بقسمته) بموضع الاتلاف أو التلف وزمنه (طعاما او يصوم) كما ذكر (و) أما الثالث أعنى دم التخيير والتقدير فهو واجب في  
الحلق والقلم واللبس والسترو الطيب والدهن والتبع بغير جماع والوطء غير المفسد كالثاني (١٩٧) والذي بين التحليلن فحينئذ يتخير

في فدية نحو (الحلق) مما  
ذكر (بين ذبح شاة) تجزى  
في الاضحية او سبع بدنة  
او بقرة كذلك وتليكمها  
لثلاثة فاكثر فقراء او  
مساكين بالحرم (والتصدق  
بثلاثة أصع) أصله أصوع  
قدمت واوه بعد ابدالها  
هزة مضمومة على الصاد  
ونقلت ضميتها اليها وقلت  
هي الفا (لسته مساكين)  
او فقراء بالحرم لكل  
واحد نصف صاع وجوبا  
وإعطاء كل مسكين مدين  
ما انفردت به هذه الكفارة  
(وصوم ثلاثة ايام) لقوله  
تعالى فمن كان منكم مريضا  
الاية مع الحديث الصحيح  
المبين لما أجمل فيها وقيس  
غير المعذور عليه في التخيير  
لان ما تخير فيه من  
الكفارات لا ينظر لسيه  
حلا وحرمة ككفارة  
اليمن والصيد (و) اما  
الاول اعنى دم الترتيب  
والتقدير فواجب في ثمانية  
بل عشرة بل اكثر من  
ذلك بصور كثيرة كما  
ينتها في شرح العباب  
التمتع والقران كما قدمتها

في الطعام المقدم على الصوم وهذا في الطعام البدل عنه بعد الموت سم وقوله ذاك في الطعام المقدم على الصوم  
اي على ما جرى عليه المنهاج كاصله ولا يعتمد كما يأتي ان الواجب على المتمتع ونحوه انما هو الدم ثم الصوم  
ولا اطعام قبله (قوله بان المدفيه) اي فيما عداهما (قوله اصل لا بدل) يتأمل سم (قوله مطلقا) اي سواء كان  
الزائد بعض مداومدا اخر (قوله فان احرم) تفريع على قول المصنف لهم (قوله بعضهم) اي بعض الثلاثة  
مع القدرة عليهم نهاية ومعنى (قوله المسلم) الى قوله لان ما يخبر في النهاية والمعنى الا قوله لكنه الاولى لشرفه  
(قوله المسلم) اي واما الكافر فيخير بين شيئين فقط نهاية ومعنى (قوله بموضع الاتلاف الخ) هو ظاهر ان  
اتلفه حالا فلو امسكه مدة ثم اتلفه فالظاهر انه يضمه ضمان المغصوب ع ش قول المتن (طعاما) اي على  
مساكين الحرم و فقرائه فلا يتصدق بالدرهم (او يصوم) اي عن كل مد يوما ويكمل المنكسر نهاية ومعنى  
(قوله كما ذكر) اي يتصدق بقيمته طعاما يجزى في الفطرة على ثلاثة فاكثر من مساكين و فقراء الحرم متساويا  
او متفاوتا او يصوم ولو في غير الحرم عن كل مديوم ما ويكمل المنكسر (قوله اوسع بدنة الخ) عبارة النهاية  
والمعنى ويقوم مقامها بدنة او بقرة او سبع من واحدة منهما (قوله كذلك) اي تجزى في الاضحية (قوله  
بالحرم) متعلق لكل من الذبح والتليك وراجع ما مر في الثاني عن البصري وسم (قوله وقلت هي) اي الهزة  
الساكنة (قوله بالحرم) راجع ما مر فيه عن سم والونائي (قوله وإعطاء كل مسكين الخ) اي وجوبا فلا  
ينافي ما تقدم في الاطعام عن الميت عوضا عن صوم التمتع اللازم له كما ذكره رحم الله تعالى انفا بصري (قوله  
هذه الكفارة) أي كفارة الحلق وما عطف عليه عبارة ع ش أي الكفارة التي هي دم تخيير وتعديل فيدخل  
فيه جميع الاستمتاع اه وقوله تعديل صوابه تقدير (قوله وقيس غير المعذور عليه الخ) عبارة النهاية  
والمعنى وقيس بالحلق والمعذور غيرهما اه (قوله وتكون هذه) الى قوله فظاهر كلامه في النهاية الا قوله  
وقيل الى المتن وقوله لمثله الى المتن وكذا في المعنى الا قوله نعم الى المتن (قوله وكون هذه الستة) كانه عد  
ميت مزدلفة او منى واحدا بالنسبة لعد الستة واثنين بالنسبة لعد العشرة سم عبارة البصري كونه استة  
بالنظر لعد الميتين واحدا فالاولى التعبير بالسبعة اه (قوله صام الخ) اي فان عجز عن الصوم لم يرد عن كل  
يوم فان عجز بقى الواجب في ذمته فاذا قدر على اي واحد فعله ونائي (قوله كالثلاثة التي قبلها) فيه نظير ما مر  
فتذكر بصري (قوله صامها عقب تركها) ومعلوم تأخر الصوم عن عقب تركها في ترك الميت والرمي سم اي  
الى ما بعد ايام التشريق ونائي (قوله هو المعتمد) وفاقا للنهيج والنهاية والمعنى (قوله وجرى المتن كاصله الخ)  
وهو ضعيف شرح منهج وع ش (قوله فعله) اي على خلاف المعتمد الذي جرى عليه المتن كاصله قول المتن  
(في ترك المامور) اي الذي لا يفوت به الحج (كالا حرام من الميقات) اي او ما يلزمه الاحرام منه اذا احرم من  
غيره نهاية ومعنى (قوله وتعديل) اي كما يدل عليه قوله فاذا عجز سم (قوله وغيره الخ) اي من الرمي والميت

عن شرح الروض من قوله ومحل الخلاف الخ الصريح في جواز الزيادة والنقص في دم التمتع على الصحيح  
الا ان يقال ذاك في الطعام مقدم على الصوم وهذا في الطعام البدل عنه بعد الممات (قوله بان المدفيه) اي  
فيما عداهما وقوله اصل لا بدل يتأمل (قوله هذه الستة الاخيرة) كانه عدم ميت مزدلفة ومنى واحدا بالنسبة  
لعد الستة واثنين بالنسبة لعد العشرة فليتأمل (قوله صامها عقب تركها) ومعلوم تأخر الصوم  
عن عقب تركها في ترك الميت والرمي (قوله وتعديل) اي كما يدل عليه قوله فاذا عجز اشترى الخ

والفتوات كما سيذكره وترك ميت مزدلفة أو منى والرمي وطواف الوداع والاحرام من الميقات والركوب المنذور والمشي  
المنذور وكون دم هذه الستة الاخيرة مربة لا خلاف فيه وكونه مقدرا اي اذا عجز عن الذبح صام ثلاثة ايام في الحج ان تصور كالثلاثة  
الاخيرة وإلا كالثلاثة التي قبلها صامها عقب تركها وسبعة بوطنه هو المعتمد في الروضة والمجموع والشرحين وجرى المتن كاصله على  
خلافه فعليه (الاصح ان الدم في ترك المامور كالا حرام من الميقات) وغيره من تلك الستة (دم ترتب) وتعديل (فاذا عجز)

عن (أشعري) يعني أخرج نظير ما مر (بمسألة الشاة طعاماً وصدق به فإن عجز صام عن كل مديوناً) وكذا عن المنكسر وقبل إذ عجز صام ثلاثة أيام (ودم الفوات) للحج بقوات الوقوف (١٩٨) (كدم التمتع) في الترتيب والتقدير وسائر أحكامه السابقة لأن موجب دم التمتع ترك

الاحرام من الميقات فترك  
النسك كله اولى (ويذبحه)  
في احد وقتي جوازه  
ووجوبه لا قبلهما فالاول  
يدخل بدخول وقت  
الاحرام بالقضاء من قابل  
والثاني يدخل بالدخول  
(في حجة القضاء) لفتوى  
عمر رضي الله عنه بذلك وكما  
يجب دم التمتع بالاحرام  
بالحج ويجوز تقديمه قبله  
وبعد فراغ العمرة لدخول  
وقته حينئذ ولا يجوز تقديم  
صوم الثلاثة على الاحرام  
بالقضاء واما الثاني فهو  
دم الجماع وقد مر ودم  
الاحصار وسياى (والدم  
الواجب بفعل حرام)  
باعتبار اصله وإن لم يكن  
حال الفعل حراماً كحلق  
او لبس لعذر (او ترك  
واجب) او بتمتع او قران  
ومثله الدم المندوب لترك  
سنة متأكدة كصلاة  
ركعتي الطواف وترك  
الجمع بين الليل والنهار  
بعرفة (لا يختص) جواز  
ذبحه واجزاؤه (بزمان)  
فيفعله اى وقت اراد إذ  
الاصل عدم التاخير لكن  
يسن فعله في وقت الاضحية  
نعم إن عصى بسببه لومه  
الفورية كاعلم من كلامهم  
في باب الكفارات مبادرة  
للخروج من المعصية  
(ويختص ذبحه) جوازا

بمزدلفة أو بمي إلى التثريق وطواف الوداع نهاية ومعنى أى والركوب أو المشي المذكورين (قوله عنه) أى  
الدم نها بقوله معنى (قوله نظير ما مر) أى في شرح ويشترى بها قول المتن (وتصدق به) أى على مساكين الحرم  
وقفر أنه نهاية ومعنى (قوله فترك النسك الخ) عبارة النهاية والمعنى والوقوف المتروك في الفوات اعظم منه  
اه (قوله فالاول) أى وقت الجواز (قوله والثاني) أى وقت الوجوب (قوله وكما يجب الخ) عطف على قوله  
الفتوى الخ (قوله تقديمه) أى دم التمتع (قبله) أى الاحرام بالحج (قوله ولا يجوز تقديم صوم الثلاثة الخ) أى  
ويصوم السبعة إذا رجع منه نهاية ومعنى أى في محل استيطانه أو ما يريد وطنه ولو نفس مكة ونائي (قوله واما  
الثاني) أى دم الترتيب والتعديل فهو دم الجماع أى المفسد معنى (قوله او بتمتع الخ) عبارة النهاية او غيرهما  
كدم الجبرانات اه زاد المعنى كدم التمتع والقران والخلق اه (قوله كاعلم من كلامهم في باب الكفارات)  
اى من انه ان عصى بالسبب وجب الفور وإلا فلا عش قول المتن (قوله ويختص ذبحه بالحرم الخ) أى فلو  
ذبح خارجه لم يعتد به ولو فرقه فيه عش (قوله لقوله تعالى الخ) ولأن الذبح حق يتعلق بالهدى  
فيختص بالحرم كالتصدق به ومعنى (قوله ههنا) وأشار إلى موضع النحر من منى نهاية (قوله  
ومنى كلها منحر) عبارة النهاية وكل فجاج مكة منحر اه وهذه الروضة ظاهرة في الاستدلال ومطابقة للمدعى  
دون ما في الشرح قول المتن (ويجب صرف لحمه الخ) ولو ذبح الدم الواجب بالحرم ثم سرق او غصب  
منه قبيل التفرة لم يجز له نعم هو بخير بين ذبح اخر وهو اولى او يشترى لحماً ويتصدق به لأن الذبح قد وجد  
فان قيل ينبغي تقيد ذلك بما إذا قصر في تأخير التفرة والا فلا يضمن كالمسروق المال المتعلق به الزكاة  
اجيب بان الدم متعلق بالذمة والزكاة بعين المال ولو عدم المساكين في الحرم اخر الواجب المالى حتى يجدهم  
ولا يجوز النقل فان قيل ينبغي أن يجوز النقل كالأزكاة اجيب بانها ليس فيها نص صريح بتخصيص البلد  
بها بخلاف هذا معنى ونهاية قال عش (قوله ثم سرق او غصب منه الخ) اى ولو كان السارق  
والغاصب من فقراء الحرم اخذان اطلاقاً وبه صرح في شرح الروض وفيه بحث انه لا يجوز سواء  
وجدت نية الدفع ام لا لأن له ولاية الدفع اليهم وهم ائمة ملكونه به اه (قوله وكذا صرف بدل الخ)  
البذل الطعام سم قول المتن (الى مساكينه) عبارة العباب على المساكين في الحرم قال الشارح في شرحه  
وقضيته انه لا يجوز اعطاؤهم خارجه والاوجه خلافه كما مر اه وخالفه مرفصم على أنه لا يجوز  
صرفه خارجه ولو لمن هو فيه بان خرج هو وهم عنه ثم فرقه عليهم خارجه ثم دخلوا اسم على حج وقضية قول  
المصنف صرف لحمه الى مساكينه ان المدار على صرفه لهم ولو في غير الحرم لكن قول الشارح م ر اى  
والخطيب الاتي قبيل الباب وكل هذه الدماء وبذلها تختص بفرقة بالحرم على مساكينه يوافق ما نقله سم  
عنه وصمم عليه عش ويصرح بالاختصاص ايضا قول الشارح لأن القصد من الذبح الخ وتقديم في الشرح

(قوله في المتن وتصدق به) أى على مساكين الحرم وقفر أنه شرح م (قوله في المتن ويذبحه في حجة القضاء)  
بين في شرح الروض ان اجزاء ذبحه في سنة القضاء بعد دخول وقته وقبل الاحرام به هو ما دل عليه كلام اه  
تبعاً للعراقيين وان ما وقع في الروض بما يخالف ذلك من تصرفه قال هكذا افهم ولا تغتر بما يخالفه اه م  
(قوله في المتن والشرح ويجب صرف جميع اجزائه من نحو الخ) عبارة العباب ويجب تفريق لحوم وجلود  
هذه الدماء وبذلها من الطعام على المساكين في الحرم قال الشارح في شرحه وقضيته أنه لا يجوز إعطاؤهم  
خارجه والاوجه خلافه كما مر لكن يؤيده تعليل الكفاية وغيره ذلك بان القصد من الذبح هو إعظام  
الحرم بتفريق اللحم فيه لا تأويله بالدم والقرث اذ هو مكروه اه ويحاج بان المراد بتفريقه فيه صرفه  
لا هله اه وخالف مرفصم على أنه لا يجوز صرفه خارجه ولو لمن هو فيه بان خرج هو وهم عنه ثم  
فرقه عليهم خارجه ثم دخلوا اه (قوله وكذا صرف بدل ماله بدل من ذلك) البذل الطعام

واجزاء حيث لا حصر (بالحرم في الاظهر) لقوله تعالى هدايا بالغ الكعبة مع خبر مسلم نحرته ههنا ومنى كلها منحر  
(ويرجى صرف) جميع اجزائه من نحو جلده م (لحمه) وكذا صرف بدل ماله بدل من ذلك (الى مساكينه) أى الحرم الشاملين

لفقرائه نظير ما مر اى ثلاثة منهم لان القصد من الذبح بالحرم اعظامه بتفرقة اللحم (١٩٩) فيه ولا انفجرت الذبيح لتلويث اللحم وهو

وعن النهاية والمعنى ما يصرح بالاختصاص ايضا وعن الامداد وشرح الروض ما يوافق مقالة شرح العباب من عدم الاختصاص وعن عبد الرؤف تليذ الشارح والوثنائى اعتمادها (قوله لفقرائه الخ) اى القاطنين منهم والغرباء والصرف الى الاول اولى لان اشتد حاجة الثانى فيكون اولى وعلم من ذلك عدم جواز اكله شيئا منه وان له لافرق بين ان يفرق المذبح عليهم او يعطيه بجملة لهم ويكنى الاقتصار على ثلاثة من فقرائه او ساكنيه وان انحصروا لان ثلاثة اقل الجمع فلو دفع الى اثنين مع قدرته على ثالث ضمن له اقل متمول نهاية ومعنى (قوله نظير ما مر) اى فى شرح على مساكن الحرم (قوله اى ثلاثة) اى فاكثر (قوله) وهو مكروه الخ) لعله اذا كان لغير حاجة ولا فيه حرج لا يخفى (قوله) بين المحصور وغيره) اى بين ان يكون فقراء الحرم محصورين فيجب استيعابهم او غير محصورين فيكتفى بثلاثة كما هو قياس الزكاة بصرى (قوله) كما مر) اى فى شرح على مساكن الحرم (قوله حرمة المحل) اى فاكتفى بثلاثة مطلقا و(قوله) ثم سد الخلة) اى فيحيث امكن الاستيعاب بان كانوا محصورين تعين بصرى (قوله سد الخلة) بالفتح الخصلة وهى ايضا الحاجة والفقر اه مختار ع ش (قوله) تقدمها) اى النية (عليها) اى التفرقة (قوله) وظاهر كلامهم) الى المتن ذكره ع ش عن الشارح وسكت عليه (قوله) ان الذبح لا تجب عنده) اى وتجزى عنه اخذ من قوله ويجزى كما يحتمل الاذرى (قوله) بالمقصود) وهو التفرقة (دون وسيلته) وهى الذبح اى وان اجزاعنها كما مر انفا (قوله) فزعم ان الاول الخ) لا يخفى ان ما ذكره لا يدفع الاولوية سم عبارة المعنى والنهاية والاحسن فى بقاء ضبطها بفتح القاف وكسر العين على لفظ الجمع المضاف لضمير الحرم اه (قوله) عمره) الى قوله ونازع الاسنوى فى النهاية والمعنى لا مانع عليه (قوله) بقسميه) اى النذر والتطوع (قوله) حيث لم يعين الخ) عبارة المعنى ان لم يعين غير هذه الايام اى يوم النحر وايام التشريق فان عين الهدى التقرب غير وقت الاضحية لم يعين له وقت اذ ليس فى تعيين اليوم قرينة بقلة الاسنوى عن المتولى وغيره اه زاد النهاية واقى به الوالد رحمه الله تعالى اه وفى سم بعد ذكر مثلها عن شرح الروض مانعه وقوله لم يعين له وقت الخ يقتضى انه لا يعين ماعينه فيخالف قول الشارح الا فى تعيين اه قول المتن (قوله) وقت الاضحية) الخ اى فيحرم تاخير ذبحه من ايامها وعليه فلو عدت الفقراء فى ايام التضحية او امتنعوا من الاخذ لكثرة اللحم ثم فعل يعذر بذلك فى تاخير عن ايام التضحية او يجب ذبحه فيها ويذكره قد بدلى ان يوجد من يأخذه من الفقراء فيه نظر ومقتضى اطلاقهم وجوب الذبح فى ايام التضحية الثانى وهو ظاهر وبقي ما لو كان ادخاره يتلفه فهل يبيعه ويحفظ ثمنه اذا اشرف على التلف او لافيه نظر والا قرب الاول هذا وقضية تخصيص ذبح الهدى بوقت الاضحية انه لو احرم بعمره وساق الهدى الى مكة بلا احرام وجوب تاخير ذبحه الى وقت الاضحية كان ساقه فى رجب مثلا وهو قريب ثم رايت قوله مر وظاهر كلام المصنف اختصاص ما يسوقه المعتمر بوقت الاضحية وهو كذلك الخ وهو صريح وجوب التأخير ع ش اى فى سورة سوق المعتمر هدايا واما سوق الحلال الهدى فقد صرح الشارح بعدم اختصاصه بزمان كما ياتى (قوله) ولا) اى بان كان تطوعا نهائيا ومعنى (قوله) ونازع الاسنوى الخ) عبارة النهاية والمعنى وان نازع فيه الاسنوى اه (قوله) ونازع الاسنوى الخ) يمكن ان يجاب عن نزاعه بان قصة الحديدية

(قوله) فزعم ان الاول الخ) لا يخفى ان ما ذكره لا يدفع الاولوية (قوله) حيث لم يعين فى نذره وقتا) قال فى شرح الروض ومحل وجوب ذبحه فى وقت الاضحية اذا عينه له او اطلق فان عين له يوما احرم لم يعين له وقت لانه ليس فى تعيين اليوم قرينة بقله الاسنوى عن المتولى واقره وافق به شيخنا الشهاب الرملى وظاهره انه لا يتقيد تعيين يوم آخر لذبحه فان كان كذلك سهلت منازعة الاسنوى الاتية لجواز انه عليه الصلاة والسلام عين وقتا خصوصا ان اكتفى بالتعيين بالنية واعلم ان قول شرح الروض لم يعين له وقت الخ يقتضى انه لا يعين ماعينه فيخالف قول الشارح الا فى تعيين (قوله) ونازع الاسنوى الخ) يمكن ان

مكروه كافي التكفافية ولم يفرقوا هنا بين المحصور وغيره كما مر وفارق ما مر فى الزكاة بان القصد هنا حرمة المحل وشم سد الخلة وتجب النية عند التفرقة ويجزى كما يحتمل الاذرى تقدمها عليها بقيد السابق فى الزكاة وظاهر كلامهم هنا ان الذبح لا تجب النية عنه وهو مشكل بالاضحية ونحوها الا ان يفرق بان القصد هنا اعظام الحرم بتفرقة اللحم فيه كما مر فواجب اقتراحها بالمقصود دون وسيلته وشم اراقه الدم لكونها فداء عن النفس ولا يكون كذلك الا ان قارنت نية القرية بذبحها فتامله (وافضل بقعة) من الحرم كادل عليه السياق فزعم ان الاول جعله بالهاء غير محتاج اليه (لذبح المعتمر) عمرة منفردة عن حج قبلها او بعدها (والمروءة) لذبح (الحاج) افراد او تمتعا ولوعن تمتعه او قرانا (منى) لا يباحل تحللها (وكذا حكم ما ساقاه) اى المعتمر والحاج المذكوران (من هدى) نذرا وتطوع (مكانا) فى الاختصاص والافضلية فأفضل مكان لذبح هدى الاول المروءة والثانى منى للاتباع (ووقته) اى ذبح هذا الهدى بقسميه حيث لم يعين فى نذره وقتا (وقت الاضحية على الصحيح) قياسا

عليها فالو اخره حتى مضت ايام التشريق وجب ذبحه قضاء ان كان واجبا ووجب صرفه الى مساكن الحرم والا فلا لقواته ونازع الاسنوى فى اختصاص ما ساقاه المعتمر بوقت الاضحية بان لا يشك فى أنه صلى الله عليه وسلم لما احرم بعمره الحديدية وساق الهدى إنما قصد ذبحه عقب تحلله

وانه لا يترك بمكة حيا ويرجع للدينة اه وفيه ما فيه وخرج يساقا ماسا في الحلال فلا يختص بزمان كهدى الجبران كما مر اما اذا عين في نذره غير وقت الاضحية فيعتين (فرع) يتأكد على قاصد الحج او العمرة ان يصحب معه هديا وهو للحاج اكدر ومران هذا محل امره <sup>عليه السلام</sup> من لا هدى معه ان يجعل احرامه عمرة ومن معه هدى ان يجعله حجا نظر الى انه اكمل النسكين ومن ساق الهدى تقربا افضل ممن لم يسقه فناسب ان يكون له اكمل النسكين (باب الاحصار)

وهو لغة المنع واصطلاحا المنع عن اتمام اركان الحج او العمرة او هما فلا يمنع من الرمي او المبيت لم يجز له التحلل لانه متمكن منه بالطواف والخلق ويقع حجه مجزئا عن حجة الاسلام ويجبر كل من الرمي والمبيت بدم ونزاع ابن الرفعة فيه بما مران المبيت يسقط باذن عذر يرد بان الدم هنا وقع تابعا ومشابها لوجوبه في اصل الاحصار فلم ينظروا الى كونه ترك المبيت لعذر كما ينظروا لذلك في اصل دم الاحصار فان قلت من الاعذار المسقطة ثم الخوف على المال والاحصار يحصل بالمنع لا يبدل مال وإن قل فما الفرق

واقعة حال فعلية احتملت أنه عليه الصلاة والسلام نذره وعين وقتا ومع تعيين الوقت لا يختص بوقت الاضحية كما اشار اليه الشارح هنا وصرح به فيما ساقى سم (قوله وفيه ما فيه) لا يخفى ما فيه فان اشكال الاسنوى في غاية المتانة والظهور والتخلص منه في غاية العسر سم (قوله كما مر) اي انفا في المتن (قوله فرع) الى قوله ومر في النهاية والمغنى (قوله فيعتين) تقدم عن النهاية والمغنى والاسنوى خلافه (قوله يتأكد) ولا يجب الا بالنذر فان كان بذنا سن اشعارها فيجرح صفحة سنامها النبي او ما يقرب من محله في البقر فما يظهر بمحديدة وهي مستقبله القبلة ويلطخها بدمها علامة على انها هدى لتجنب وأن يقلدها نعلين وأن يكون لها قيمة ليتصدق بهما ويقلد الغنم عرى القرب ولا يشعرها لضعفها ولا يلزم ذلك ذبحها نهاية ومعنى عبارة الونائى ويسن إهداء النعم المجزئة اضحية للحرم ولو من مكة والافضل من محل خروجه ويجب بالنذر او التعيين كذا هدى والافضل ان يشعر بالابل والبقر الخ ثم يجملها ليتصدق بالجل ولو عطب الهدى في الطريق اى تعيب وخاف تلفه فان كان تقوفا فعلى به ما شاء من اكل وبيع وغيرهما ووجب ذبح الواجب المعين ابتداء بالنذر او بالجعل وغنم ما قلده به في دمه وضرب بها سنامه ليعلم انه هدى فيؤكل ولا يباع ولا يجوز لغير المساكين ولا له ولو كان قفيرا ولا لاحد من قافلته ولو كانوا فقراء الا كل منه قبل ان يبلغ محله فان بلغه جاز للفقراء لاله وجاز لهم بعد اخذه نقله لنحو البيع فان تركه بلا ذبح فمات ضمنه بذبح مثله واما المعين عمافى الذمة فيعود للملكة بالعطب فله التصرف فيه ويبقى الاصل في ذمته اه (باب الاحصار والقوات)

أى وما يذكر معهما من بقية موانع اتمام الحج والموانع ستة اولها الاحصار العام مغنى (قوله وهو لغة) الى قوله ونزاع ابن الرفعة في النهاية والمغنى (قوله او هما) يغنى عنه جعل او المنع الخلو فقط (قوله فلو منع من الرمي او المبيت) يبنى او منهما جميعا سم ونهاية ومعنى (قوله لم يجز له التحلل) اى تحلل الحصر المخرج من النسك سم (قوله لانه متمكن منه الخ) اى بالنسبة للتحلل الاول واما الثانى فيحصل بدم ترك الرمي فليراجع سم وجزم بذلك الونائى وباقى الشرح قبيل قول المصنف إذا حرم العبد ما يفيد (قوله منه) اى من التحلل (قوله ويجبر كل الخ) واستحسن ابن عبد الحق سقوط الدم وجزم به النور الزبائى وناثى اى دم المبيت دون الرمي كما فى البصرى (قوله بدم) كذا فى الاسنوى والنهاية والمعنى (قوله فيه) اى فى جبر المبيت بدم بصرى (قوله بما مر الخ) اى فى فصل مبيت ليل الى ايام التشريق (قوله باذن عذر) كضياح مرض وفوت مطبو به باق (قوله وقع تابعا) اى بتبعه مع انتفاء دم الاحصار فلو اكتفى بالمشابهة لكان اشبه بصرى (قوله لوجوبه فى اصل الاحصار) انظره مع ان الحصر لا يوجب دما وانما يوجب تحلله وهو ممتنع كما تقدم سم (قوله الى كونه) اى المنوع عن المبيت (قوله ثم) اى فيما مر (قوله والاحصار) يعنى منع العدو من نحو المبيت وان كان قضية قوله الاق لان الخ ان المراد بالاحصار هنا الاصطلاح اى المنع عن اتمام النسك وياتى عن البصرى ما فيه (قوله يحصل بالمنع الخ) اى فقيه الخوف على المال (قوله فالفرق) اى بين المبيتين المتروكين اعنى التابع للاحصار والمستقل كرمى والاولى اعنى المتروك للخوف على المال اى من ضياعه والمتروك للمنوع منه الا

يجاب عن نزاعه بان قصة الحديبية واقعة حال فعلية احتملت أنه عليه الصلاة والسلام نذره وعين وقتا ومع تعيين الوقت لا يختص بوقت الاضحية كما اشار اليه الشارح هنا وصرح به فيما ساقى (قوله وفيه ما فيه) لا يخفى ما فيه فان اشكال الاسنوى في غاية المتانة والظهور والتخلص منه في غاية العسر (باب القوات والاحصار)

(قوله فلو منع من الرمي او المبيت) يبنى او منهما جميعا (قوله لم يجز له التحلل) اى تحلل الحصر المخرج من النسك (قوله لانه متمكن منه بالطواف والخلق) اى بالنسبة للتحلل الاول واما الثانى فيحصل بدم ترك الرمي فليراجع (قوله لوجوبه الخ) انظره مع ان الحصر لا يوجب دما وانما يوجب تحلله وهو ممتنع كما تقدم (قوله

قلت الفرق ان ذات الميت  
ثم لم يتعرض لها الخوف منه  
يمنع لان الفرض أنه  
أحصرهم عن الحج لا غير  
بخلافه هنا أعني في منعه من  
الميت فان العدو متعرض  
للنزع منه مثلا لا يبذل مال  
وهذا هو الذي توجديه  
المشابهة للاحصار دون  
الاول إذ لا تعرض من  
الخوف منه لمنع من نحو  
الميت أصلا فتأمل  
(والفوات) أي للحج إذ  
العمره لا تقوت إلا تبع الحج  
القارن (من أحصر) أي  
منع عن المضى في نسكه  
دون الرجوع أو معه وهم  
فرق مختلفة أو فرقة واحدة  
سواء كافر أو مسلم وإن أمكنه  
قتاله أو بذل مال له ولم يجد  
طريقا آخر يمكنه سلوكه  
(تحلل) جواز احاجا كان  
أو معتبرا أو قارنا للنزول  
قوله تعالى حين أحصروا  
بالحديبية وهم حرم فحرم  
عليهم صلوات الله وحلق وأمرهم  
بذلك فان أحصرتم فما  
استيسر من الهدى أي  
وأردتم التحلل إذا احصار  
بمجرده لا يوجب هديا  
والاولى للبعث وحاج  
اتعز من احرامه الصبر ان  
رجاز والاحصار نعم  
ان غلب على ظنه انكشاف  
العدو وإمكان الحج أو قبل  
ثلاثة أيام في العمرة

بذل المال (قوله قلت الفرق الخ) قديقال مقصوده بالفرق مجرد التمييز بين الصورتين لا توجيه لزوم الدم  
هناك إذ لم يظهر ذلك من هذا الفرق بل قد يظهر منه العكس والاقرب ان مقصوده بيان انه لم كان هذا احصارا  
دون ذلك سم وقوله احصارا اي مشابها به (قوله ثم) اشارة الى قوله او الميت لم يحز الخ كردى اقول بل الى  
قوله من الاعذار المستقطة للميت ثم الخ (قوله لان الفرض أنه أحصرهم الخ) محل تأمل إذ لا يظهر ارتباطه  
بسابقه ولا حقه فليتأمل سم (قوله وهذا هو الذي توجديه المشابهة الخ) اي من حيث المنع والتعرض له  
كردى (قوله دون الاول) اي الميت الذي لم يتعرض لذاته لم يوجديه المشابهة للاحصار لانه تابع له وداخل  
في حكمه كردى والصواب اي الميت المتروك لعذر الخوف على المال مثلا (قوله اي للحج) الى قوله وايدى  
بقول المجموع في النهاية لا قوله ان رجاز والاحصار وقوله اي مالم يغلب الى ولا قضاء وقوله على تفصيل  
الى واستنبط والى قوله كما بسطت في المغنى إلا ما ذكره وقوله لئلا يدخل والى واستعماله وقوله كذا قيل الى  
وشمل (قوله او معه) اي مع الرجوع وفائدة التحلل حيث تدفع مشقة الاحرام كالحلق والقلم ونحوهما ع  
ومغنى (قوله وهم) اي المانعون (فرق مختلفة الخ) وسواء اكان المنع بقطع طريق ام بغيره نهاية ومغنى (قوله  
سواء كافر أو مسلم الخ) اي سواء كان المانع كافرا ام مسلما وسواء امكن المضى بقتال أو بذل مال أو لم يمكن  
نهاية ومغنى قال سم وفي شرح العباب في وجوب قتال الكفار المتعرضين بشروط ما يتعين مراجعته اه  
(قوله أو بذل مال له) يكره بذله للكافر بخلافه للمسلم بعد الاحرام كما تقدم في شرح قوله الثالث أمن الطريق  
الخ سم عبارة النهاية والمغنى ويكره بذل مال للكفار لما فيه من الصغار بلا ضرورة ولا يحرم كالأحرام الهبة  
لهم اما المسلمون فلا يكره بذله لهم والاولى قتال الكفار عند القدرة عليه ليجمعوا بين الجهاد ونصرة الاسلام  
واتمام النسك فان عجزوا عن قتالهم أو كان المانعون مسلمين فالاولى لهم ان يتحللوا ويتجاوزوا عن القتال  
ويجوز لهم ان اردوا القتال لبس الدرع ونحوه من الات الحرب ويجب عليهم الفدية كالبس المحرم المخطط  
لدفع حرو برداه (قوله أو بذل مال) اي وان قل ع ش و نائي زاد المغنى اي قلة بالنسبة الى اداء النسك كما قاله  
بعض المتأخرين فنحو الدرهمين والثلاث لا يتحلل من اجلها اه (قوله ولم يجد) عطف على منع الخ وسيذكر  
محترزه قال سم فلو ظن ان لا طريق اخر فتحلل فبان ان ثم طريقا اخر يتأتى سلوكه فينبغى تبين عدم صحة  
التحلل مر اه (قوله تحلل جوازا) اي بما ساق لا وجوباً بمغنى ونهاية (قوله وحلق) عبارة النهاية والمغنى  
فحلق بالفاء (قوله اي واردم التحلل) عطف على أحصرتم (قوله والاولى للمعتمر) اي مطلقا (قوله

قلت الفرق الخ) قديقال مقصوده بالفرق مجرد التمييز بين الصورتين لا توجيه لزوم الدم هنا لانهاك إذ لم  
يظهر ذلك من هذا الفرق بل قد يظهر منه العكس والاقرب ان مقصوده بيان انه لم كان هذا احصارا دون ذلك  
(قوله سواء كافر أو مسلم الخ) في شرح العباب في وجوب قتال الكفار المتعرضين بشروط ما يتعين مراجعته  
(قوله أو بذل مال له) يكره بذله للكافر بخلافه للمسلم بعد الاحرام كما تقدم في شرح قوله الثالث أمن الطريق  
الخ (قوله ولم يجد طريقا اخر) فلو ظن ان لا طريق اخر فتحلل فبان ان ثم طريقا اخر يتأتى سلوكه  
فينبغى تبين عدم صحة التحلل مر (قوله حين احصروا بالحديبية) فان قلت يشكل من قصة الحديبية ان السيد  
عثمان رضى الله عنه من جملة اهل الحديبية وقد مكنه قريش من البيت حين ارسله اليهم رسول الله صلوات الله  
فامتنع من الطواف لكرامته ذلك مع منعهم رسول الله صلوات الله كما هو مشهور مبسوط في السير  
فكيف جاز لسيدنا عثمان رضى الله عنه التحلل مع التمكن من اتيانه بعمره وقد اطلع صلوات الله على ذلك  
واقره قلت يحتمل انه إنما ترك الاتيان بها حين دخل مكة ومكنه من البيت لان العمل لا يجب  
فورا مع تجويزه انه يتمكن منه بعد رجوعه الى النبي صلوات الله مع النبي صلوات الله بان يزول المنع العام  
أو وحده باذنه صلوات الله لبقاء تمكنه وحده من البيت ما يتفق بعد ذلك المنع العام لعثمان وغيره كما  
يحتمل انه ترك العمل ابتداء لاداء اجتهاده الى امتناع ذلك عليه مع كونه عليه الصلاة والسلام ممنوعا عنه ثم

امتنع تحله) أى فلو تحلل لم يحصل التحلل سم (قوله) أما إذا أمكنه) إلى وأما إذا خشى كان المناسب تقديمه على قوله الأولى للمعتبر الخ (قوله) أما إذا أمكنه) عبارة النهاية أما إذا تمكنوا غير قتال أو بذل مال كان لهم طريق آخر يمكن سلوكه ووجدت شروط الاستطاعة فيه لزومهم سلوكه سواء اطال الزمان أم قصر وان يتقوا الفوات فلو فاتهم الوقوف بطول الطريق المسلك أو نحوه تحللوا بعمل عمرة ولا قضاء عليهم فى الاظهر اه قال ع ش قوله م ر ولا قضاء عليهم فى الاظهر اى لانه فوات نشأ عن حصر فلا يشكل بما يأتى من وجوب القضاء على من فاته الحج لان ذاك فوات لم ينشأ عن حصر اه (قوله) فيه) اى فى سلوك الطريق الاخر (قوله) وان علم الفوات) اى لان سبب التحلل هو الحصر لا خوف الفوات ثم ان حصل لنحو صعوبة تحلل بعمل عمرة ولا قضاء ولا قضى ونائى (قوله) ويتحلل) اى ان حصل الفوات سم (قوله) واما إذا خشى الخ) محترز قوله اتسع وقت احرامه (قوله) فالأولى التحلل) اى بعد جواز الترك (قوله) لئلا يدخل) اى لو فات سم (قوله) فى ورطة لزوم القضاء) اى عند بعضهم نهاية قال ع ش قوله م ر لزوم القضاء الخ ضعيف اه وبذلك يندفع استشكل سم بما نصه قوله فى ورطة لزوم القضاء فانه يلزم الفوات لكن سياق أن الفوات لا يوجب قضاء التطوع واما الفرض فهو باق كما كان فليتامل مع ما هنا اه ودفعه الوائى بجواب اخر عبارة اما لو ضاق الوقت فالأولى تعجيل التحلل لئلا يدخل فى ورطة لزوم القضاء إذا فاته فانه ليس ناشئاً عن الاحصار بل هو فوات محض لانه وان لم يحضر لفاته اه اى فلا يشكل بما يأتى فانه فى فوات نشأ عن الاحصار (قوله) وحصر) اى استعماله (قوله) وشمل كلامه الحصر عن الوقوف الخ) اقول وشمل الحصر عن الطواف فقط كما فى الايضاح او عن السعى فقط كما فى حاشيتى السيد والشارح عليه وهذا ما صرح به قولهم الا ترى ولا قضاء على المحصر الخ من انه بالاحصار ثم التحلل يخرج من النسك ويسقط ما فعله منه يعلم ان من احصر ولو عن الطواف وحده او السعى وحده ثم تحلل سقط ما فعله من النسك وإذا اراده بعد ذلك عند تمكنه احتاج إلى استئنافه والايان باحرام جديد ومن ذلك تحلل الحائض الا ترى عن البلقينى فتحتاج بعده عند تمكنها إلى استئنافه باحرام جديد سم (قوله) وفى الثانى ان يقف) ولا حكم لهذا الوقوف فليس له البناء عليه حتى يقع عن نحو حجة الاسلام فى وقت آخر رشدى عبارة الوائى وان وقف فاحصر فتحلل فزال الحصر واراد ان يحرم ويبقى امتنع وإن كان الوقت باقيا صح احرامه ولزمه الاستئناف اه (ثم يتحلل) اى بالذبح ثم ازالة ثلاث شعرات ناوياً التحلل فيهما وإن لم يجد الدم فاطعام مجزئ فى الفطرة بقيمته فان لم يقدر على الطعام

منع هو منه أيضاً بعد رجوعه إلى رسول الله ﷺ فليتامل (قوله) امتنع تحله) أى فلو تحلل لم يحصل التحلل (قوله) ويتحلل بعمل عمرة) ان حصل الفوات (قوله) فالأولى التحلل) بعد جواز الترك (قوله) لئلا يدخل) لو فات (قوله) لزوم القضاء) فانه يلزم بالفوات لكن سياق ان الفوات يوجب قضاء التطوع واما الفرض فهو باق كما كان فليتامل مع ما هنا (قوله) وشمل كلامه الحصر عن الوقوف الخ) اقول وشمل الحصر عن الطواف فقط او عن السعى فقط وعبارة الايضاح ولا فرق فى جواز التحلل بالاحصار بين ان يتفق ذلك قبل الوقوف او بعده ولا بين الاحصار عن البيت فقط او عن الوقوف او عنهما قال السيد فى حاشيته وتبعه الشارح فى حاشيته قد قدمنا ان الاحصار عن السعى فقط كذلك اه وهذا مع ما صرح به قولهم الا ترى ولا قضاء على المحصر الخ من انه بالاحصار ثم التحلل يخرج من النسك ويسقط ما فعله منه يعلم ان من احصر ولو عن الطواف وحده او السعى وحده ثم تحلل سقط ما فعله من النسك وإذا اراده بعد ذلك عند تمكنه احتاج إلى استئنافه والايان باحرام جديد ومن ذلك تحلل الحائض الا ترى عن البلقينى فتحتاج بعده عند تمكنها إلى استئنافه باحرام جديد خلافا لما توهمه بعض الطلبة من انه إذا تمكن كفى البناء على ما فعله قبل التحلل فليحرم رش (قوله) ثم يتحلل) الظاهر انه يتحلل بالرمى والحلق والذبح فانه لا يشترط الترتيب بينهما واما النية عند الرمي والحلق والذبح فيحتمل اعتبارها فطر إلى انه يريد الخروج من النسك ويحتمل اعتبارها فى غير الرمي او فى غير الرمي والحلق ولو فعل اثنين من الثلاثة حصل التحلل الاول فيما يظهر ولو فات الرمي الخ توقف التحلل على

امتنع تحله لقلة المشقة حيثذاً أما إذا أمكنه سلوك طريق اخر ولو بجر اغلبت فيه السلامة ووجدت شروط الاستطاعة فيه فيلزمه سلوكه وان علم الفوات ويتحلل بعمل عمرة واما إذا خشى فوات الحج لو صبر فالأولى التحلل لئلا يدخل فى ورطة لزوم القضاء له واستعماله أحصر فى منع العدو خلاف الأشهر إذا هو استعماله فى نحو المرض وحصر فى العدو كذا قيل ورد بالآية الموافقة لما هنا فالأشهر أن الاحصار المنع من المقصود بعد أو نحو مرض والاحصر التضييق وشمل كلامه الحصر عن الوقوف دون البيت وعكسه لكن يلزمه فى الاول ان يدخل مكة ويتحلل بعمل عمرة وفى الثانى ان يقف ثم يتحلل أى ما لم يغلب على ظنه ان يكشف العدو قبل ثلاثة أيام فيما يظهر أخذاً بما تقرر فى العمرة

لزمه صوم بعد امداده لكل مديوم ويكمل المنكسر ولا يتوقف التحلل على صوم فكيف الاثبات به في زمن  
ومكان شامول بعد التحلل ونائي وياقي في الشرح كانهما في المعنى ما يوافقه وقضية ذلك انه يسقط عنه الرمي  
والمبيت كانه عليه سم وان له تحلل واحد فقط كما تصرح به الشروح الثلاثة خلافا لما نقله سم عن بحث شيخه  
البرلسي ثم ايداه (قوله ولا قضاء فيهما على تفصيل) اطلق في الروض وشرح م ر اى والخطيب انه لا قضاء  
فيهما سم عبارة الوائى ولا يقضى محصور حصرا عاما او خاصا تحلل بل الامر كما كان الاحصار الا في صور  
قليلة بان آخر التحلل عن الحج مع امكانه من غير جاء امن حتى فات او فاته ثم احصر اوزال الحصر والوقت  
باق ولم يتحلل ومضى في النسك ففاته او سلك طريقا اخر مساويا للاول ففاته الوقوف اه باقى في شرح قول  
المصنف ولا قضاء على المحصر الخ ان هذه الصور لا ترد عليه اى المتن لان القضاء في هذه كلها للفوات اى الغير  
الناسي عن الحصر لا للحصر (قوله فيه) اى عدم القضاء (قوله وفي لزوم الخ) عطف على فيه (قوله) واستنبط  
البلقيني الخ اعتمده النهاية والمعنى (قوله ولم يمكنه الاقامة الخ) لا يبعد عدم اشتراط ذلك في جواز السفر ثم  
التحلل بشرطه سم (قوله تحللت بالنية) ظاهره وان انقطع الحيض سم (قوله وايداه) الضمير المستتر للبلقيني  
والبارز لما استنبطه (قوله وسبقه البارزى الخ) واستحسنه الولي العراقي معنى (قوله وقد ينظر الخ) يمكن ان يجاب  
بالفرق لانه انضم هنا الى نفاد النفقة كونه منعت من البيت بالحض سم عبارة الوائى وحمل في الحاشية قول  
الاصحاب ان عدم النفقة لا يجوز التحلل من غير شرط على التحلل قبل الوقوف اما بعده فيجوز التحلل بسببه  
وان لم بشرطه اه (قوله وتعدر عليه سلوك الطريق الخ) قد يقال تعدر الطريق الاخرى ليس الالفقد  
نفقتها فهو صريح في جواز التحلل لمن وجد طريقا لكن لم يجد نفقتها فالتايد صحيح فليتأمل بعد مع قوله بما  
ياقى الخ الا ان يفرق بين مجرد نفاد النفقة وبين نفاد نفقة طريق مع الصد عن طريق اخرى ويوجه بانه بمنزلة  
من لم يجد طريقا اخرى فتامله سم وتقدم انفاعن الوائى عن الحاشية جواب اخر (قوله والاصح) الى قول  
المتن ومن تحلل في النهاية والمعنى الا قوله الذى تلفظ به عقب الاحرام وقوله بان وجدت الى المتن وقوله ويظهر

الذبح عنه فان لم يجد صام عشرة ايام وتوقف التحلل عليها ايضا اخذ من قولهم بمثل ذلك فيما لو فاته الرمي عند  
التحلل من الحج الحالى عن الحصر ثم ريت في الروض ما نصه فان احصر بعد الوقوف ولم يتحلل حتى فاته الرمي  
والمبيت فعليه الدم ويحصل به والحق التحلل الاول ثم يطوف متى امكن وقد تم حجه وعليه دم ثان للمبيت اه  
كذا بخط شيخنا الشهاب البرلسي بها مش شرح البهجة وما بحثه من تعدد التحلل خالفه الشارح في شرح الارشاد  
وفرق بما بينا ما فيه في محل آخر وبها مشه ويؤيد بحث شيخنا ما حكاه عن الروض وبذلك ينحصر الفرق الاق  
في شرح قول المصنف وله التحلل في الحال في الاظهر ان كان في كلامهم والا امكن منعه فليتأمل وفي  
الروض متصلا بقوله وعليه دم ثان للمبيت ما نصه ولا قضاء باحصار بعد الوقوف وان صد عن عرفات فقط تحلل  
بافعال لعمره ولا قضاء عليه اه واعلم ان ما حكاه شيخنا عن الروض فيه نوع تصرف في لفظه كما يعلم مما رجعت  
وان مفهوم قول الروض ولم يتحلل حتى فاته الرمي الخ ان له التحلل قبل فواته وهو محل قول الشارح في الثانى ان  
يقف ثم يتحلل وحينئذ يسقط الرمي والمبيت كما هو ظاهر (قوله ولا قضاء فيهما على تفصيل) عبارة شرح م  
ولا قضاء فيهما في الاظهر اه (قوله على تفصيل) اطلق في الروض انه لا قضاء فيهما (قوله ولم يمكنه الاقامة) لا  
يبعد عدم اشتراط ذلك في جواز السفر ثم التحلل بشرطه (قوله او نحو خوف تحللت بالنية) ظاهره وان انقطع  
الحيض حينئذ (قوله وقد ينظر الخ) يمكن ان يجاب بالفرق لانه انضم هنا الى نفاد النفقة كونه منعت من  
البيت بالحض (قوله وتعدر عليه سلوك الطريق الاخرى) قد يقال تعدر الطريق الاخرى ليس الالفقد نفقة  
الطريق الاخرى كما هو صريح العبارة فهو صريح في جواز التحلل لمن وجد طريقا لكن لم يجد نفقتها فالتايد  
صحيح فليتأمل بعد قوله بما ياقى الخ الا ان يفرق بين مجرد النفقة وبين نفاد نفقة طريق مع الصد عن طريق  
اخرى ويوجه بانه بمنزلة من لم يجد طريقا اخرى فتامله (قوله من بين الرفقة الخ) قضيته اختصاص هذا بما اذا

ولا قضاء فيهما على تفصيل  
فيه وفي لزوم دم الاحصار  
ذكرته في شرح العباب عن  
المجموع وغيره واستنبط  
البلقيني من الاحصار عن  
الطواف ان من حاضرت او  
نفست قبل الطواف ولم  
يمكنها الاقامة للطهرانها  
تسافر فاذا وصلت لمحل  
يتعذر وصولها منه لمكة  
لعدم نفقة او نحو خوف  
تحللت بالنية والذبح والحق  
وايداه بقول المجموع عن  
كثيرين من صد عن طريق  
ووجد طريقا اطول ولم  
يكن معه نفقة تكفيه جازله  
التحلل وسبقه البارزى الى  
نحوه كما بسطت ذلك في  
الحاشية وقد ينظر في قوله  
لعدم نفقة بما ياقى ان نحو  
نفاد النفقة لا يجوز لتحلل  
من غير شرط وما في المجموع  
لا يؤيده لان الذى فيه  
محصر لانه صد عن طريقه  
وتعدر عليه سلوك الطريق  
الاخرى فيجازه التحلل  
لبقاء احصاره فتامله وقيل  
لا لتحلل الشرذمة القليلة  
التي اختص بها الحصر من  
بين الرفقة والاصح ان  
الحصر لخاص ولولو واحد

يعجز عنه كالعام لان مشقة كل احد لا تختلف بتحمل غيره مثلها وعدمه وفارق نحو المجوس المريض بان الحبس يمنعه اتمام نسكه حسا بخلاف المرض (ولا التحلل) جائز (بالمرض) اذ لم يشترط بل يصبر حتى يبرأ فان كان محرما بجمرة اتمها او حجج وفاته تحلل بجمرة لان المرض لا يمنع الاتمام كما تقرر ولا يزيله التحلل (فان شرطه) اى التحلل بالمرض وقد قارنت نية شرطه الذى تلفظ به عقب نية الاحرام نية الاحرام بان وجدت قبل تمامها فما يظهر نظير ما ياتي في الاستئذان نحو الطلاق (تحلل به) اى بسبب المرض (على المشهور) لقوله صلى الله عليه وسلم في الخبر الصحيح لوجعة حجى واشترطى وقول اللهم محلى حيث حبستى والحق بالحج العمرة وبالمرض في ذلك غيره من الاعذار كضلال الطريق ونفاد نفقة فلا تجوز شرطه بلا عذر او حيث اراد ونحوه نظير ما مر او اخر الاعتكاف ويظهر ان المراد بالعذر هنا ما يشق معه مصابرة الاحرام مشقة لا تحتل غالبا ثم ان شرط التحلل بهدى لزمه او بلا هدى او اطلق فلا وله شرط انقلاب حجة عمرة عند نحو المرض وتجزئه حيثئذ عن عمرة الاسلام

ان المراد الى ثم ان شرط وقوله ويظهر الى المتن (قوله كان حبس ظلما) صريح في ان هذا من محل الخلاف ايضا سم (قوله ظلما) اما اذا حبس بحق كان حبس بدین متمكن من ادائه فلا يجوز له التحلل بل عليه ان يؤديه ويمضى في نسكه فلو تحلل لم يصح تحلله وان فاته الحج في الحبس لم يتحلل الا بعمل عمرة بعد اتيانه مكة كمن فاته الحج بلا احصاء معنى وشرح الروض (قوله ولو بدین الخ) عبارة النهاية او بدین وهو معسر بهو عاجز عن اثبات اعساره به (قوله بخلاف المرض) اى فانه لا يمنع الا تمام للمريض متمكن من اتمام النسك معه معنى قول المتن (بالمرض) اى ونحوه من الاعذار كالخطا في العدد اسنى ومعنى ونهاية (قوله ولا يزيله التحلل) الاولى حذفه قول المتن (فان شرطه) والاحتياط شرط ذلك اسنى ونهاية عبارة ابن عبد الحق فان شرطه اى لفظا انتهت اى واللفظ هو المتبادر من الشرط ع ش (قوله بالمرض) اى ونحوه معنى (قوله بان وجدت) اى نية شرطه الخ (قبل تمامها) اى نية الاحرام (قوله نظير ما ياتي الخ) قضيته ان المراد انه يشترط ان توجدي نية شرطه قبل الفراغ من نية الاحرام سم قول المتن (تحلل الخ) اى جواز ا معنى (قوله بسبب المرض) اى ونحوه معنى (قوله لقوله صلى الله عليه وسلم الخ) اى وكما له ان يخرج من الصوم فمالوا نذره بشرط ان يخرج منه بعذر نهاية ومعنى (قوله وقول الخ) عطف تفسير ع ش (قوله اللهم محلى) بفتح الحاء اى موضع احل (وقوله حبستى) بفتح السين اى العلة والشكاية كذا قاله صاحب الواقى من الخادم للزركشى وقال في الكفاية محلى بكسر الحاء كذا قاله شيخ الاسلام ابن حجر العسقلاني في تخریج احاديث الرافعي اه زيا دى وفي المختار ما يوافق كلام الوافي ع ش وفي البصري بعد ذكر كلام الزيا دى المذكور مانصه ولفظ نسخ المشكاة الصحيحة بفتح التاء خطاب لله تعالى اه (قوله في ذلك) اى في جواز التحلل بالشرط (قوله غيره الخ) وفي فتاوى الشارح ان من العذر المباح وجود من يستاجر له الحج كما هو ظاهر اه بصرى وونائى (قوله ما تشق) والاوجه ضبطه بما يحصل معه مشقة لا تحتل عادة في اتمام النسك نهاية وزيادى (قوله او بلا هدى الخ) والتحلل في هاتين الحالتين بالنية او الحلق ونحوه فقط معنى وونائى وفي سم عن شرح البهجة مثله وعبارة النهاية والاسنى فالتحلل فيهما يكون بالنية فقط اه قال ع ش قوله لم يكون بالنية فقط عبارة ابن عبد الحق تبع الشيخ الاسلام بالنية والحلق فقط انتهت وما قالاه ظاهر اه اى فقول النهاية والاسنى فقط انما هو احتراز عن الذبيح لاعتق الحلق ايضا (قوله وله شرط انقلاب حجه عمرة) وان شرط قلب حجه عمرة بالمرض ونحوه جاز كما لو شرط التحلل به بل اولى فله في اذا وجد العذر ان يقلب حجه عمرة وتجزئ عنه عن عمرة الاسلام والاوجه انه لا يلزمه في هذه الحالة الخرج الى ادنى الحل ولو يبتدر اذ يغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء نهايتو ايعاب وكذا في المعنى الا قوله ولا وجه الخ (قوله عند نحو المرض) اى فعند وجود العذر انقلب حجه عمرة من غير نية نهاية ومعنى زاد سم عن شرح العباب وينبغى ان لا يلزمه الخروج لادنى الحل لان هذا ليس احراما مبتداه اه (وتجزئ عنه عن عمرة الاسلام) اى بخلاف عمرة التحلل بالا حصار اى مثالا تجزئ عنه عن عمرة الاسلام لانها في الحقيقة ليست عمرة وانما هي اعمال عمرة نهاية ومعنى زاد سم عن شرح العباب وقياس ذلك ان من احرم بالحج وشرطه انه اذا صدعن الوقوف انقلب حجه عمرة فان صدعته انقلب عمرة تجزئ عنه عن عمرة الاسلام اه (قوله بنفس المرض) اى او نحوه معنى (قوله به) اى بالمرض اى او نحوه من الاعذار من غير نية معنى ونهاية قال الرشيدى ظاهره ولو بعد

كانت الشريعة بعضا من الرقة بخلاف ما اذا كانت جملة الرقة فليراجع (قوله كان حبس ظلما) صريح في ان هذا من محل الخلاف ايضا (قوله ولا يزيله التحلل) قد يؤخذ من هذا المنع في مسئلة الخائض (قوله نظير ما ياتي الخ) قضيته ان المراد انه يشترط ان يوجد فيه شرطه قبل الفراغ من نية الاحرام (قوله ثم ان شرط التحلل بهدى لزمه الخ) عبارة شرح البهجة في المرض والتحلل في ذلك بالنية والحلق فقط نعم ان شرطه بهدى لزمه ثم قال وكالمريض فيما ذكر غيره من الاعذار كضلال الطريق (قوله وله شرط انقلاب حجه عمرة) اى قلبه (قوله عند نحو المرض) هل منه الفوات فان شرط انقلاب به عمرة عند فواته انقلاب (قوله وتجزئ عنه حيثئذ عن عمرة الاسلام) قال في شرح العباب بعد بيان مسئلة شرط القلب والانقلاب عمرة مع الاجزاء عن عمرة الاسلام عن



من غير تحلل ولا هدى  
ويظهر ضبط المرض هنا بما  
يبيح ترك الجمعة (ومن تحلل)  
أي أراد التحلل بالا حصار  
أو نحوه وهو حر أو مبعوض  
ووقع في نوبته فيما يظهر  
أخذاً من أنه لو أحرّم في  
نوبته وأرتكب المحظور  
في نوبته سببه أو عكسه اعتبر  
وقرأ تركاب المحظور فأرادة  
التحلل هنا كارتكاب المحظور  
فيما ذكر ذبح وجوباً (شاة)  
تجزى في الأضحية أو سبع  
بدنة أو بقرة كذلك للآية  
السابقة ولو شرط التحلل  
بالحصر بلا دم وفارق ما مر  
في نحو المرض بأن هذا لا  
يتوقف على شرط فلم يؤثر  
فيه الشرط بخلاف ذلك  
ويتعين الذبح لذلك ككل  
مأمعة من دم وهدي (حيث  
أحصر) أو مرض مثلاً  
ولو في الحل وأن تمكن من  
طرف الحرم ومنازعة  
البلقيني فيه بالنص ردها  
تليذه أبو زرعة كما بينتها  
في الحاشية ولو أمكنه إرساله  
لمكة لم يلزمه لكن يسن له  
بعثه لما يقدر عليه من الحرم  
أو مكة وواضح أنه لا يحل  
حيثن حتى يغلب على ظنه  
ذبحه ثم يخبر من وقع بقلبه  
صدقه لا بمجرد طول الزمن  
وذلك لأنه صلى الله عليه وسلم  
هو أصحابه بالحدبية وهي  
من الحل ويفرقه على  
مساكين ذلك المثل ثم  
مساكين أقرب

الوقوف وفيه ما مر اهـ (قوله) ويظهر ضبط المرض) هذا إذا أطلقه فلو عينه فالتجته أنه لا بد أن يكون بحيث  
يصح التحلل به عند الإطلاق فلا أثر للشرط التحلل بغيره سم فلو شرطه لنحو صداع يسير لغا الشرط ونائي  
(قوله) بما يبيح ترك الجمعة) وضابطه كما مر أن يلحقه بالحضور مشقة كشقة المشي في المطر أو الوحل (أي أراد  
التحلل) إلى قوله وفارقت في النهاية والمعنى لإلاقوله أو نحوه وقوله أو مرض مثلاً وقوله كما بينتها في الحاشية  
وقوله ثم مساكين أقرب محل إليه (قوله) أي أراد التحلل (الخ) أي لأن الذبح يكون قبل التحلل كما ساقى معنى  
(قوله) أو نحوه) أي من نحو المرض إذا شرط التحلل بذلك بهدي (قوله) وهو حر أو مبعوض (الخ) خرج غيرهما  
فينبغي أن حكمه ما يأتي في قوله وإذا أحرّم العبد بلا إذن فلسيده تحليله سم (قوله) ووقع) أي التحلل أي أرادته  
سم (قوله) اعتبر وقت ارتكاب المحظور) أي أن كان في نوبته لزمه الدم أو في نوبته سببه فلا وجوب بل يكفر  
بالصوم رشدي وعش (قوله) أو سبع بدنة (الخ) عبارة المعنى والنهاية أو ما يقوم مقامها من بدنة أو بقرة أو  
سبع أحدهما اهـ (قوله) ولو شرط (الخ) للبالغ سم (قوله) وفارق ما مر (الخ) تحرير الفرق أن يقال ذلك واجب  
بالشرع فشرط إسقاطه لا يسقطه وهذا أي ما مر واجب بالشرط فيقيد به بصرى (قوله) الشرط) أي شرط  
عدمه (قوله) ويتعين الذبح لذلك (الخ) أي التحلل بالا حصار أو نحوه (قوله) من دم) أي من دماء المحظورات  
قبل الإحصار نهاية ومعنى قول المتن (حيث أحصر) يفهم أنه لو أحصر في الحل وأراد أن يذبح بموضع آخر منه  
لم يجز وهو كذلك معنى ونهاية قال سم هل يشترط الذبح في أول المحال التي تتعذر الوصول منها لمكة فيمتنع فيما  
بعده لو وجب الذبح في محل الإحصار أو لأن ما بعده من موضع الإحصار أيضاً والقلب إلى الثاني أميل والله  
أعلم (قوله) وأن تمكن من طرف الحرم) أي فلا يلزمه البعث إليه سم (قوله) كما بينتها) أي المنازعة وردها (قوله)  
لمكة) أي أو الحرم نهاية ومعنى (قوله) وذلك) أي تعين محل الإحصار للذبح (قوله) ويفرق (الخ) عطف على ذبح  
شاة في المتن (قوله) ثم مساكين أقرب محل إليه) خلافاً لظاهر النهاية والمعنى عبارة عش وقال ابن عبد الحق  
فلو فقدوا ثم قال بعضهم فعلى مساكين أقرب محل إليه وهو متجه اهـ (قوله) ثم مساكين أقرب (الخ) أي ثم أن  
تقد المساكين من ذلك المحل فرقه على مساكين أقرب محل إليه خالفه م رفّع نقله إلى أقرب محل وأوجب حفظه  
إلى أن يوجد أو أن خيف تلفه قبل وجودهم بيع وحفظ ثم بل لو فقدوا قبل الذبح امتنع الذبح إلى أن يوجدوا  
إذا فائدة فيه حيثن والمتجه أنهم إذا فقدوا قبل الذبح أو بعده تحلل في الحال ولم يتوقف التحلل على وجودهم على  
أن لنا أن نقول أن التحلل مع وجودهم لا يتوقف على الصرف إليهم بل يكفي فيه الذبح فإذا فقدوا بعد الذبح فلا  
البلقيني بخلاف عمرة التحلل بالا حصار أي عند الفوات فلا تجزى عن عمره إلا سلام لأنها في الحقيقة ليست  
عمره وإنما هي أعمال عمره إذ حجه لا ينقلب إليها وتلك انقلب إليها من ثم لو مرض الشارط في مكة احتاج  
للخروج إلى أدنى الحل بخلاف من فاته الحج وقد أحرّم به من مكة لا يلزمه الخروج لادنى الحل لأنه ليس بمعتبر  
أي حقيقة وقياس هذا أن من أحرّم بالحج وشرط أنه إذا صدعن الوقوف انقلب حجه عمره فإن صدعته انقلب  
عمره بجزءة عن عمرة الإسلام وخارج إلى أدنى الحل إذ الم يكن أحرّاه بالحج في الحل ثم نازعه في لزوم الخروج  
إلى أدنى الحل بأن انقلاب الحج إليها بالشرط صيرها مقصودة له بالفعل حيثن ومبينة على أحرّاه السابق فلا ينبغي  
أن يلزمه الخروج لادنى الحل لأن هذا ليس أحرّاه مبتدأها اهـ (قوله) ويظهر ضبط المرض (الخ) وقضية  
إطلاقهم إلا كفتاه بوجود مطلق المرض وأن خف في تحلل من شرط ذلك بالمرض وبمحتمل تقييده بمبيح التيمم  
والأوجه ضبطه بما يحصل معه مشقة لا تحتل عادة شرح مـ (قوله) ويظهر ضبط المرض (الخ) هذا إذا أطلقه  
فلو عينه فالتجته أنه لا بد أن يكون بحيث يصح التحلل به عند الإطلاق فلا أثر للشرط التحلل بغيره (قوله) وهو حر  
أو مبعوض ووقع في نوبته) خرج غيرهما فينبغي أن حكمه ما يأتي في قوله وإذا أحرّم العبد بلا إذن فلسيده تحليله  
(قول المتن حيث أحصر) هل يشترط الذبح في أول المحال التي تتعذر الوصول منها لمكة فيمتنع فيما بعده لو وجب  
الذبح في محل الإحصار أو لأن ما بعده من موضع الإحصار أيضاً بما مع تعذر الوصول من مكة إلى مكة فيه  
نظر (قوله) وأن تمكن من طرف الحرم) فلا يلزمه البعث إليه (قوله) ثم مساكين أقرب) أي إذا فقدوا (قوله) ثم

محل اليه لانه صار في حقه كالحرم ومن (٢٠٦) ثم حرم النقل عنه إذا كان من الحل الى غيره من الحل بخلاف ما إذا كان من الحرم لا يتعين

اشكال في حصول التحلل قبل الصرف وعلم بما نقرر ان تقدم مع القدرة على الهدى قبل الذبح أو بعده لا يسوغ الانتقال الى بدل المهدى كما توهمه بعض الطلبة سم (قوله اقرب محل الخ) انظر لو استوى اليه محلان احدهما من الحل والاخر من الحرم سم اقول الاقرب انه يتعين ما هو من الحرم وجامن خلاف من منع النقل الى الحل مطلقا (قوله لا يتعين الخ) اي وان افهمت عبارته خلافا نهائية ومعنى (قوله هنا) اي فيما إذا كان الحصر في الحل (النقل كما ذكر) اي الى الحل بشرطه والى الحرم مطلقا قول المتن (إنما يحصل التحلل بالذبح) لقوله تعالى ولا تحلقوا رؤسكم حتى يبلغ الهدى محله وبلغه محله نحو نهائية ومعنى قول المتن (بالذبح ونية التحلل الخ) ظاهره عدم توقف التحلل على تفرقة اللحم وان وجبت مر اه سم قول المتن (ونية التحلل) وكيفيتها ان ينوى خروجه عن الاحرام معنى (قوله فاحتاج) اي الذبح (قوله وفارقت الخ) اي نية التحلل حيث اشترطت هنا (قوله بوقوعه) اي الخروج (قوله فهي) اي الخروج والتاثير باعتبار المضاف (قوله بخلافه) اي التحلل (هنا) اي في الحصر (قوله وهو) اي الذبح (يقبل الصرف) استئناف ياتي اعترض بين المعطوف والمعطوف عليه (قوله وهو المشهور) الى قوله وبه فارق في النهاية والمعنى الا قوله فان قلت الى المتن وقوله حيث عذر وقوله بالنقد الى المتن (قوله لا تفر كركن الخ) اي بخلاف الميت والرحى فيسقطان وان امكنا (قوله وبعدم الخ) عطف على بان جعل الخ (قوله المالم يكن) اي لم يوجد هنا (الا بواحد) اي تحلل واحد فالاولى حذف الباء قول المتن (فان فقد) بالبناء للفاعل او المفعول معنى (قوله حسا) اي كان لم يجد ثمنه معنى (قوله او شرعا) اي كان احتاج اليه او الى ثمنه او وجده غالبا نهائية ومعنى اي بزيادة لها وقع فيما يظهر قياسا على ما مر من شراء الزاد والراحلة بزيادة تافهة على ثمن المثل عشرين (قوله كغيره) اي من الدماء الواجبة على المحرم نهائية ومعنى (قول المتن وانه طعام) ظاهره انه يجب تقديم تفرقته على الحلق (قوله مع الحلق الخ) الاولى حذفه (قوله والنية) اي المقارنة للطعام والحلق (قوله

مساكين اقرب محل اليه) أي ثم ان فقد المساكين من ذلك المحل فرقه على مساكين اقرب محل خالفه مرفع نقله الى اقرب محل واوجب حفظه الى ان يوجد وان خيف تلفه قبل وجودهم بيع وحفظ ثمنه بل لو فقدوا قبل الذبح امتنع الذبح الى ان يوجدوا الا فائدة فيه حينئذ والمتجه انهم إذا فقدوا قبل الذبح او بعده تحلل في الحال ولم يتوقف التحلل على وجودهم على ان لنا ان نقول ان التحلل مع وجودهم لا يتوقف على الصرف اليهم بل يكفي فيه الذبح فاذا فقدوا بعد الذبح فلا اشكال في حصول التحلل قبل الصرف وعلم بما نقرر ان تقدمهم مع القدرة على الهدى قبل الذبح أو بعده لا يسوغ الانتقال الى بدل المهدى كما توهمه بعض الطلبة (قوله اقرب محل) انظر لو استوى اليه محلان احدهما من الحل والاخر من الحرم (قوله في المتن) انما يحصل التحلل بالذبح الخ) ظاهره انه لا يتوقف على تفرقة المذبح ولا باس بالاخذ بذلك ما لم يوجد ونقل واضح بخلافه وعليه ففارق الاطعام حيث يتوقف التحلل عليه ولا يكفي فيه عزل الطعام بالنية بان الذبح مقصود برأسه ولذا لم يكف تسليمه حيا للمساكين ولا كذلك مجرد العزل فانه محض وسيلة فليتأمل (قوله في المتن ونية التحلل) ظاهره عدم توقف التحلل على تفرقة اللحم وان وجبت مر (قوله ويجب قرن النية به) فان قلت لما اشترطت نية الحلق مقارنة له مع ان نية النسك تشمله ولذا لا يشترط له في غير التحلل نية قلت إنما تشمله نية النسك من حيث وقوعه عن النسك وهو هنا ليس واقعا عن النسك بل هو واقع تحلا فلا بد من النية على الاصل في العمل فان قلت هلا اكتفى بالنية مع الذبح كما اكتفى بالنية في اول افعال الوضوء عند كل فعل عنه قلت يفرق بأن افعال الوضوء معينة مضبوطة فكيفت النية في اولها بخلاف التحلل فانه يختلف فتارة يكون بالذبح والحلق كما هنا وتارة يكون بغير ذلك كاعمال العمرة فيما ساقى فلما لم تتعين وتنضبط لم تكن النية عند الفعل الاول شاملة لما بعده من الافعال وقضية هذا الفرق وجوب النية عند كل من اعمال العمرة فيما ساقى وساقى في الهاشم ما فيه فليتأمل (قوله اشترط فيه الترتيب) على هذا الوجه بان تقديم الذبح وهلا اشترط تقديم الحلق

بالنسبة لبقية الحرم لانه كله كبقعة واحدة فان قلت لم جاز هنا النقل كما ذكر بخلافه إذا فقد مساكين الحرم قلت لان استحقاق هؤلاء بالنص بخلاف مساكين محل الحصر وهذا هو الفرق بين ما هنا ونقل الزكاة كما ياتي (قلت) ما هو كلام المحرر من ان من احصره التحلل بالذبح وجده غير مراد بل (انما يحصل التحلل بالذبح ونية التحلل) مقارنة للذبح لانه يكون لغیر التحلل فاحتاج لما يخصه به وفارقت نية الخروج من الصلاة لوقوعه في محله فهي كالتحلل هنا يوم النحر بخلافه هنا فان التحلل وقع في غير محله وهو يقبل الصرف فوجب النية (وكذا الحلق ان جعلناه نسكا) وهو المشهور كما مر لانه ركن امكنه فعله فلا وجه لاسقاطه ويجب قرن النية به وتقديم الذبح عليه فان قلت لم اشترط الترتيب هنا بخلافه في تحلل الحج قلت لان الحج يطول زمنه فوسع فيه بان جعل له تحللات وبعدهم اشتراط الترتيب بخلاف ما هنا فانه المالم يكن إلا بواحد اشترط فيه الترتيب لعدم المشقة فيه وبظهير ذلك العمرة فانها لما كانت كذلك اشترط الترتيب في تحللها (فان فقد الدم) حسا او شرعا نظير ما مر في دم التمتع (فالاظهر)

حيث عذر) مقابل قول الاتي حيث شاء سم (قوله من الصوم) متعلق بأقرب قول المتن (بقيمة الشاة) أى ما يقوم مقامها من سبع البدنة أو البقرة ابن عبد الحق وحاصله أنه يتخير عند العجز عن الدم بين تقويم الشاة وتقويم سبع البدنة أو البقرة ع ش (قوله فان لم يكن به ذلك) أى بشم النقد الغائب كذا ضبط اه سم عبارة الونائى وان لم يكن لها أى الشاة والطعام قيمة يمكنه فاقرب بلد اليه اه (قوله بخلاف المحصر) أى فان تحلله واحد فقط كما يفيد قول المصنف قلت انما يحصل الخ وصرح بذلك الشارح في شرحه وفي النهاية والمغنى ما يفيداه وأما قول سم تقدم اول الباب فى الحاشية عن الروض ما يفيد التحليل لبعض صور المحصر اه فيجاب عنه بان ما نقله عن الروض انما هو فيما اذا صبر ولم يتحلل بالا حصار الى ان انكشف الكلام هنا فاما اذا تحلل للا حصار قبل انكشافه (قوله أى القن) الى قوله ومن ثم قال الخ فى النهاية وكذا فى المغنى الا قوله وكذا المكان وقوله لكن لا يقبل الى المتن (قوله أى القن) أى الشامل للامة (قوله ولو مكاتباً) أى او مديراً او ام ولد او معلقاً بعتقه بصفة او مبعوضاً غير نوبته مغنى نهاية قول المتن (بلا اذن الخ) اما اذا احرم باذنه فليس له تحليله وان افسد نسكو لا لمشتريه ذلك ولكن له فسخ لبيع ان جهل احرامه ولو اذن له فى احرام مطلق ففعل واراد صرفه للنسك والسيد لغيره فى المجاب وجهان اوجهها اجابة السيد حيث طلب الاقل نهاية ومغنى أى بخلاف ما اذا طلب السيد الحج والبدن العمرة فان العبد هو المجاب ع ش (قوله وكذا المكان) أى ومثله ما لو اذن له فى الاحرام من مكان بعيد فاحرم قبله من ابعده منه نهاية (قوله لكن لا يقبل الخ) خلافاً للمغنى عبارته قال فى العباب وفى تصديق السيد فى تقدم رجوعه تردداً والذى يظهر تصديقه اه ووافقاً للنهاية عبارته ويصدق السيد فى عدم الاذن وفى تصديقه فى تقدم رجوعه على الاحرام تردد والاوجه منه تصديق العبد لان الاصل عدم ما يدعيه أى السيد ويأتى فيه ما ذكر فى اختلاف الزوج والزوجة فى الرجعة اه قول المتن (فلسيده) ظاهره فى المكاتب وان لم يحتاج فى تأدية النسك الى سفر وهو المعتمد عند شيخنا الشباب الرملى سم واعتمده النهاية والمغنى ايضا (قوله يعنى مالك منفعته الخ) أى ولو باجازه او وصية وكذا يجوز مشترية تحليله ولا خيار له عند جهله باحرامه لكن الاولى لها ان ياذن له فى اتمام نسكه ويستثنى ما لو اسلم عبد الحربى ثم احرم بغير اذنه ثم غنما له فالظاهر انه ليس لنا تحليله مغنى ز ادالته والناذر للنسك فى عام معين باذن سيده ثم انتقل الى اذنه فاحرم به وفى وقته اه (قوله أى امره بالخلق مع النية) قديهم الاقتصار على هذا الكلام أنه لا يلزمه صوم لكن قول الروض كاصله فتى نوى أن العبد التحل وحلق وتحلل ولا يتوقف أى تحلله على الصوم اه وقول العباب فاذا نوى وحلق حل وان تأخر صيامه اه يفهم انه يجب عليه الصوم وان

(قوله حيث عذر) مقابل قوله الاتي حيث شاء (قوله بالنقد الغائب) ثم فان لم يكن به ذلك الخ (كذا) ضبب (قوله بخلاف المحصر) تقدم باعلى هامش اول الباب عن الروضة ما يفيد التحليل لبعض صور المحصر (قوله لكن لا يقبل قوله فيه) م ر (قوله فلسيده) ظاهره فى المكاتب وان لم يحتاج فى تأدية النسك الى سفر وهو المعتمد عند شيخنا م ويوجه بان احرامه قديفوت عليه مصلحة كفوات نحو اصطباد يؤدى منه خلافاً لتقييد الروض بالاحتياج الى السفر حيث قال وكذا لسيده أى المكاتب أى ان يحلله ان احتاج الى سفر اه قال فى الشرح هذا التقييد من زيادته اه وقد ضرب الفتى على هذا التقييد فليتأمل (قوله أى امره بالخلق مع النية) قديهم الاقتصار على هذا الكلام انه لا يلزمه صوم لكن قول الروض كاصله فتى نوى أى العبد التحل وحلق وتحلل ولا يتوقف أى تحلله على الصوم اه وقول ع فاذا نوى وحلق حل وان تأخر صيامه اه يفهم انه يجب عليه الصوم وان لم يتوقف تحلله عليه بل نقل ابن الملقن عن البارزى عبارة فيها التصريح بوجوب الصوم عليه حيث قال ووقع فى التعليقة ان العبد لا يتحلل بالخلق اذ هو متعلق بحق السيد فليس له ان يتصرف فيه ثم ذكر أنه عجيب غريب ثم قال وتوقف القاضي شرف الدين البارزى فى المسئلة فقال الظاهر انه يشترط الحلق فى حق العبد كالحرم اذ لا فرق فى ذلك بينهما ويلزمه الصوم لكن لا يتوقف التحلل عليه وللسيد منعه منه قلت صرح النووي فى شرح المذهب واصل الروضة



ولو أمة أذن لها سيدها (من حج) أو عمرة (تطوع لم يأذن) لها (فيه) لتلايفوت تمتعه ومن ثم أثبت بذلك بخلاف ما أذن لرضاه بالضرر والتحليل هنا الامر بالتحلل كما مر في في السيد لكنه في الحرمة يكون بالذبح مع ما مر في المحصر فان أبت وطها والاثم عليها ويفرق بين هذا وحرمة وطء المرتدة بان حرمة المرتد أقوى لان الردة تزلزل العصمة وتؤول بهما الى الفرق ولا كذلك الاحرام فاندفع ما للرافعي كالامام هنا وليس لها أن تتحلل حتى يأمرها به لان الاحرام شديد التشبث والتعلق مع صلاحيتها للبخاطبة بفرضه فلم تقتض حرمة ابتدائه جواز الخروج منه وليس له تحليل رجعية نعم له حبسها كالبائن لانقضاء عدته (وكذاله) تحليلها بشرطه ومنعها (من) الحج والعمرة (الفرض) وان كان محرما وان طال زمن احرامه على احرامها أو كانت صغيرة على ما اقتضاه اطلاقهم وان لم تأثم بذلك اذيسن للحرمة استئذانه وان أطال جمع في وجوبه (في الاظهر)

اوسيد المنع مطلقا وان صغر الزوج ولم يتأت منه استمتاع وكانت مكية كافي الامداد ونائي (قوله ولو أمة) الى قوله وان طال في النهاية والمعنى الا قوله ويفرق الا وليس لها قوله لان الاحرام الى وليس (قوله ولو أمة) فان كانت أمة توقف احرامها على اذنه مع اذن السيد لان لكل منهما حقان اذن احدهما فلاخر المنع فان احرمت بغير اذنها فلمهاو لكل منهما تحليلها ذكره في المجموع معنى (قوله بذلك) اي باحرامها بالنقل بغير اذنه ويستحب للزوج ان يحج بامرانه لا لمره في خبر الصحيحين نهاية ومعنى (قوله بخلاف ما اذا اذن) اي لها في الاحرام او في اتمامه فليس له تحليلها نهاية (قوله والتحليل هنا الامر بالتحلل الخ) ويجب عليها ان تتحلل بامر زوجها كتحلل المحصر وتقدم بيانها نهاية (قوله فان ابت الخ) اي فان امتنعت من تحليلها مع تمكنها منه جاز له وطؤها وسائر الاستمتاع بها نهاية (قوله فان ابت) يتجه ان من الاباء ما لو امرها بالتحلل فسكتت ولم تشرع في التحلل بعد مضى امكان الشروع فله حينئذ وطؤها ويطلب به نسكها حيث لم تكن مكروهة مراه سم (قوله والاثم عليها) اي لاعليه ويفسد بذلك حجبها قال عميرة وعليها الكفارة وقياس ما تقدم عن سم نقلا عن مرانه لا كفارة عليها ع ش عبارة الو نائي والاثم والكفارة عليها فقط كافي الفتح ولم يذكر الكفارة في النهاية بناء على ما رجحه من انه لا كفارة عليها مطلقا واسقطها في التحفة ايضا فيحمل على ما اذا وطها مكرها وتحلل ما في الفتح على المطاوعة اه (قوله بين هذا) اي جواز وطئه المستنعة من التحلل (قوله وليس لها ان تتحلل حتى يأمرها به) وتنفارق الرقيق كما مر لان احرامه بغير اذن مولاه محرم كما مر بخلافها ويؤخذ من كلام الزركشي المتقدم ان هذا الى الفرق في الفرض دون النفل معنى عبارة الو نائي ويسن لها استئذانه في الاحرام بالفرض اما النفل فيحرم على الزوجة الحرمة احرامها به بغير اذنه كافي التحفة والنهاية ويمتنع الفرض أيضا على أمة مزوجة الا باذن زوجها وسيداه (قوله مع صلاحيتها للبخاطبة) قضية ذلك ان هذا في الحرمة حتى يجوز للأمة التحلل قبل امر الزوج كقبل امر السيد سم ولكن قضية اطلاقهم عدم الفرق بين الحرمة وأمة المأذونة من السيد فقط في توقف التحلل على امر الزوج به (قوله حرمة ابتدائه) اي الاحرام بالنفل (قوله وليس له تحليل رجعية) اي الى ان راجعا نهاية وروض زاد المعنى ان احرمت بغير اذنه اه (قوله نعم له حبسها كالبائن) اي وان خشيت الفوات وأحرمت باذنه نهاية وروض زاد المعنى والاسنى هذا ان طلقت الزوجة قبل الاحرام لان زوجها اي العدة سبق الاحرام فاذا انقضت عدتها تمت عمرتها وأوجبها ان يبق الوقت والا تحللت بعمل عمرة ولو زعم القضاة ودم الفوات فان طلقت بعده ولو كان احرامها بغير اذنه وجب عليها الخروج معتدة ان خافت الفوات لتقدم الاحرام وان لم تخف الفوات جاز الخروج الى ذلك اه (قوله بشرطه) اي اذا احرمت بلا اذن (قوله ومنعها) اي ابتداء معنى ونهاية (قوله وان طال الخ) خلافا لالاسنى والنهاية والمعنى (قوله او كانت صغيرة) خلافا للاخيرين كما ياتي (قوله على ما اقتضاه الخ) فيه نظروا ياتي قريبا خلافا له سم (قوله اذيسن للحرمة استئذانه) ولا يخالف هذا ما في الامة المزوجة من انه يمتنع عليها الاحرام بغير اذن

في شرح الروض وقضية كلامهم أنه لو أذن الزوج لزوجته كان لا يوجبها منعها وهو ظاهر الا أن يسافر معها الزوج اه ومثل ذلك او هو داخل فيه ما لو سافر الزوج للحج فخرجت معه ولم يصدر منه اذن لها ولا منع فليس للابوين المنع في هذه الحالة ايضا فيا يظهر لانها مسافرة معه سفر اجاز او لهذا وجبت نفقتها في هذه الحالة وصدق انه مسافر معها اي مصاحب لها في السفر (قوله فان ابت وطها) اي ولم يطل حجبها هذا الوطاء حيث لم تكن مكروهة عليه مر (قوله فان ابت) ولو مع سكوتها عن الجواب حيث مضى امكان شروعه في التحلل ولم تشرع فله حينئذ وطؤها مر (قوله فان ابت وطها) يتجه ان من الاباء ما لو امرها بالتحلل فسكتت ولم تشرع في التحلل بعد مضى امكان الشروع فله حينئذ وطؤها ويطلب به نسكها حيث لم تكن مكروهة مر (قوله مع صلاحيتها للبخاطبة بفرضه) قضية ذلك ان هذا في الحرمة حتى يجوز للامر التحلل قبل امر الزوج كقبل امر السيد (قوله ما اقتضاه اطلاقهم) فيه نظروا في اسفل لها مش خلافا (قوله اذيسن للحرمة استئذانه) قال في شرح الروض ولا يخالف هذا ما ياتي من ان الامة المزوجة يمتنع عليها الاحرام بغير اذن

زوجها وسيدها لان الحج لازم للحره اى من شأنه ذلك ولو فقيرة فيما يظهر فتعارض في حقها واجبان الحج وطاعة الزوج فجاز لها الاحرام وندب لها الاستئذان بخلاف الامة لا يجب عليها الحج ويؤيد ذلك ما ياتي في التفقات من ان الزوجة يحرم عليها الشروع في صوم النفل بغير اذن الزوج بخلاف الفرض ذكره الزركشي وقياسه انه يحرم على الزوجة الحره احرامها بالنفل بغير اذن نهاية وفي الاسنى والمغنى مثله الا قوله اى من شأنه الى فتعارض سم بعد ذكره عن الاسنى مانصه وفيه تصريح بجواز الاحرام بغير اذنه كما هو قضية سن الاستئذان دون وجوبه اى فى الفرض فلا ينافي قول الشارح السابق فلم تقتض حرمه ابتداء الخ وقوله الا فى حيث حرم الابتداء لانه فى النفل اه (قوله لان حقه فوري والحج على التراخي) ويؤخذ من ذلك ما لو قال طيبان عدلان لم تحج في هذا العام غضبت انه يمتنع عليه تحليلها وهو كذلك كما قاله الاذرى وكذا يمتنع عليه لو كانت صغيرة اى لا تطبق الجماع وحرمت باذن وليها او كبيرة وسافرت معه وحرمت حال احرامه لانهم تفوت عليه استمتاعا قال الزركشي وهذا قياس المذهب وان قال الماوردي بخلافه ويستثنى من كلام المصنف ما لو نكحت بعد تحليلها من الفاتى فلا منع ولا تحليل منه للتضييق وكذا لو حجت خلية فافسدتها ثم نكحت والحاجة نفسها لتقبض المهر فانها لا تمتنع من السفر كما قاله القاضى وحينئذ اذا احرمت لم يكن له تحليلها انتهى اه مغنى وجزم فى النهاية بجميع ما ذكر من غير عز ولا حد ولا اشارة لخلاف الاسئلة الحاجة فلم يتعرض لها وزاد على ما ذكر ما لو حجت مزوجة باذن فافسدتها ثم احرمت بالقضاء لم يملك منعها ولا تحليلها منه ولو نذرت في سنة معينة ثم نكحت او فى النكاح باذن الزوج ثم احرمت به وفى قوله يملك تحليلها ومثله ما لو نذرت حجة الاسلام فى هذا العام ثم نكحت فيه انتهى ومثله فى الاخيرة ما لو نذرت بعد النكاح باذن الزوج اخذاما سبق بصرى ومستلثا العصب والحاجة ذكر الوثنائى ولاهما عن الایعاب وثانيتها عن الامداد وذكر الثانية الاسنى ايضا ومسئلة النذر فى سنة معينة بصورتيه ذكرها الاسنى والمغنى وستاقى فى الشرح ايضا (قوله فلا نظر لتضييقه عليها) الى وشمل تقدم عن النهاية والمغنى خلافه (قوله وشمل) الى قوله والقضاء فى النهاية والمغنى (قوله النذر) اى المعين اسنى ونهاية ومغنى (قوله والقضاء الذى لزمها الخ) تقدم عن المغنى والنهاية خلافه (قوله قضية كلامهم الخ) اعتمدها النهاية والمغنى (قوله قبله) اى الامرو (قوله حتى تمتنع) لا يظهر له موقع هنا ولو قال قبل الامرو الامتناع لكان ظاهرا (قوله ومع ذلك) اى التوجيه المذكور (قوله حيث حرم الاحرام) وهو فى الامة مطلقا وفى الزوجة الحره فى النفل فقط (قوله حتى تمتنع) الضمير المستتر لفعلها المراد به الاحرام بغير اذن والبارز للزوج والسيد (قوله قبل ذلك) اى فعلها تعلم ان ما منع اتمام النسك ستة الاول والثانى الحصر العام والخاص وقد ذكرهما بقوله من احصر الخ المانع الثالث الرق وقد ذكره بقوله واذا احرم العبد بلاذن الخ المانع الرابع الزوجية وقد ذكره بقوله وللزوج تحليلها الخ المانع الخامس الابوة ويستحب

لان حقه فوري والحج على التراخي اى باعتبار الاصل فيهما فلا نظر لتضييقه عليها بنحو خوف غضب على ما اقتضاه اطلاقهم ايضا ولا لا متناع تمتعه لاحرامه او صغرها وشمل الفرض النذر ما لم يكن قبل النكاح او بعده باذنه والقضاء الذى زعمه الا بسبب من جهته وفى مسائل الزوجة هذه بسط ذكرته اوائل الحاشية فراجعها فانه مهم (تبيينه) قضية كلامهم فى تفسيرهم التحليل بما ذكر انه ليس له وطء الامة ولا الزوجة قبل الامر بالتحلل فى الفرض والنفل ويوجه بان له قدرة على اخراجها من اصل الاحرام بالامر بالتحلل فلم يجز له الوطء قبله حتى تمتنع ومع ذلك لو قيل بجوازه حيث حرم الاحرام بغير اذنه لم يبعد لانها عاصية ابتداء ودواما فليس فعلها محترما وان انعقد صحيحا حتى تمتنع من حقه الثابت له قبل ذلك

زوجها وسيدها لان الحج لازم للحره اى من شأنه ذلك ولو فقيرة فيما يظهر فتعارض في حقها واجبان الحج وطاعة الزوج فجاز لها الاحرام وندب لها الاستئذان بخلاف الامة لا يجب عليها الحج ويؤيد ذلك ما ياتي في التفقات من ان الزوجة يحرم عليها الشروع في صوم النفل بغير اذن الزوج بخلاف الفرض ذكره الزركشي وقياسه انه يحرم على الزوجة الحره احرامها بالنفل اه وفيه تصريح بجواز الاحرام بغير اذنه كما هو قضية سن الاستئذان دون وجوبه اى فى الفرض فلا ينافي قول الشارح السابق فلم يقتض جزم ابتداءه جواز الخروج وقوله الا فى حيث حرم الاحرام الخ لانه فى النفل وقوله لازم للحره اى من شأن ذلك ولو فقيرة فيما يظهر مرش (قوله فلا نظر لتضييقه عليها) ولو قال طيبان عدلان لم تحج العام غضبت صار الحج فوريا فليس له المنع ولا التحلل منه ولو نكحت بعد تحليلها من الفاتى فلا منع ولا تحليل منه للتضييق ولو حجت خلية فافسدت ثم نكحت او مزوجة باذن فافسدتها ثم احرمت بالقضاء لم يملك منعها ولا تحليلها منه مرش (قوله ولا لا متناع تمتعه) فيه نظر وفى الها مش الاسفل خلافه (قوله ما لم يكن قبل النكاح) اى المعين كما قيده فى شرح الروض (فرع) ولو خرج مكى يوم عرفة اليها فاحرمت منه لم يكن له تحليلها ولو كانت الزوجة صغيرة لا تطبق الجماع فاحرم عنها وليها لكونها غير مميزة او

استند أن أبو به في النسك فرضاً أو تطوعاً ولكل منهما إذا كانا مسلمين وإن علا ولو مع وجود الابوين في الاصح ذكر اكان أو انثى منعه من نسك التطوع وتحليله منه إذا حرم بغير إذهنها وتحليلهما له كتحليل السيد رقيقه ويلزمه التحلل بأمرهما ومحلّه في الافاق ولم يكن مصاحباً في السفر والوجه ان الرقيق كالخرفي ان له المنع وليس لهما منعه من نسك الفرض لا ابتداء ولا اتماماً كالصوم والصلاة ويفارق الجهاد بانه فرض عين وليس الخوف فيه كالخوف في الجهاد وقضية كلامهم انه لو اذن الزوج لزوجه كان لا يوبىها منعها من نسك التطوع وهو ظاهر الا ان يسافر معها الزوج وقد علم انه لو منعه من حجة الاسلام لم يلفت إلى منعه وان لم يجب عليه المانع السادس الدين فلصاحبه منع المديون من السفر ليستوفيه إلا ان كان معسر أو الدين مؤجلاً أو يستنب من يقضيه من مال حاضر وليس له تحليله إذ لا ضرر عليه في إحرامه نهاية وفي الاسنى والمخني نحوه وقوله مروحله في الافاق عبارة الاسنى ويعد كما قال الاذرى تحليل المكى ونحوه لقصر السفر اه وعبارة الونائى واما المكى ومن بينه وبين مكة دون مرحلتين فليس لهم اى لصوله منعه كما في النهاية خلافاً للشرح العباب اه قول المتن (ولا قضاء على المحصر المتطوع) واستثنى ابن الرفعة من اطلاقه ما لو افسد النسك ثم احصر ورد بان القضاء هنا لا لافساد لا للاحصار نهاية ومعنى (قوله بمحصر خاص الخ) ولا فرق بين ان يأتى بنسك سوى الاحرام لم يأتى مغنى ونهاية (وان اقترن به فوات الحج) نعم ان صار احرامه غير متوقع زوال الاحصار ففاته الوقوف فعليه القضاء بخلاف ما اذا صار مع التوقع مغنى ويأتى الشرح ما يفيد (قوله لم يرد الامر به) اى فى القرآن ولا فى الخبر ولقول ابن عمر وابن عباس لا قضاء على المحصر نهاية (قوله ولم يعتمر منهم معه فى عمرة القضية الخ) ولم ينقل انه امر من تخلف بالقضاء نهاية ومعنى (قوله من غير رجاء امن) اى بخلاف ما اذا خرج مع رجاء الامن حتى فاته الحج تحلل بعمل عمره ولم يقض نهاية (قوله مساوياً الخ) وبالاولى إذا كان اقرب بخلاف الابدس (قوله للفوات) اى الغير الناشئ عن الحصر ع (قوله او خاصاً كما اطلقوه) قال الشارح فى حاشية الايضاح فى الكلام على شروط وجوب الحج والمعتمد انه حصل الامن للواحد من غير

أذن لها فيه لكونها بمنزلة لم يحجز له تحليلها م ر ش (قوله فى المتن ولا قضاء على المحصر المتطوع) قال الشارح فى حاشية الايضاح فى الكلام على شروط وجوب الحج مانصه والمعتمد انه حيث حصل الامن للواحد من غير رفقة لم يشترط وجودهم ولا نظر للوحشة لان الحج لا بد له وانما يمنع الخوف على شىء مما ذكره الوجوب ان كان عالماً فلو حج اول ما تمكن واحصر مع القوم ثم تحلل ومات قبل تمكنه لم يستقر فى ذمته لعموم الخوف هنا إذا غيره مثله فى خوف العدو او اختص الخوف او المنع بشخص فانه لا يمنع الوجوب فتقضى من تركته على ما صوبه البلقينى وجزم به ابن الرفعة وكذا السبكي فقال من حبسه شيطان أو عدو وعجز دون غيره لزمه الحج فتقضى عنه ويستنب ان ايسر وانما يمنع الخوف الوجوب ان عم فوات قبل تمكن احد من أهل بلده نص عليه ثم استنبط فى موضع اخر من ذلك ومما فى الاحصار من ان الزوج لا تحرم الا باذن الزوج انها لو اخرجت لمنعه قضى من تركها ولا يقضى إلا ان تمكن قبل النكاح وعن الاذرى نظير ذلك وقال صرح به الشافعى والاصحاب ونقله فى الخادم فى موضع واعتمده وبحث فى موضع اخر انها لو لم تستطع الا بعد النكاح اشترط فى الوجوب رضا الزوج لكن اعترض غير واحد ما ذكره بقول المجموع عن الرويانى لو حبس أهل بلد عن الحج اول ما وجب عليهم لم يستقروا وجوبه عليهم او واحد منهم فهل يستقر عليه قولان اصحهما لا اه وبقولهم فى محصر لم يستقر عليه الفرض تعتبر استطاعته بعد زوال الحصر هو يشمل الحصر الخاص وغيره وقد نجح من جانب اولئك بان ما فى المجموع مقالة ولا يلزم من سكوتها عليها اعتمادها لما علت من النص واتفاق الاصحاب على ما يصرح بخلافها وكلامهم الا فى محمول على ما هنا ومن اعتمده ما فى المجموع ان يرد ذلك بان غاية ما فى الباب ان للشافعى فيها قولين وان الرويانى رجع او نقل ترجيح احدهما وقره النووى فهو المعتمد لظهور مدركو عليه فلا استقر ا على الزوجة اذا منحصراً زوجها ولو تمكن قبل النكاح الى اخر ما اطال به مما ينبغى الوقوف عليه واصله فى حاشية الشريفة السهمودى (قوله مساوياً للاول) وبالاولى ما اذا كان

(ولا قضاء على المحصر المتطوع) يحصر خاصاً أو عام وان اقترن به فوات الحج إذ لم يرد الامر به وقد احصر معه صلى الله عليه وسلم فى الحديبية الف واربعائة ولم يعتمر منهم معه فى عمرة القضية فى العام القابل إلا بعضهم اكثر ما قيل انهم سبعة فاته فعلم ان تلك العمرة لم تكن قضاء ومعنى القضية المقاضاة اى الصلح الذى وقع فى الحديبية ولا يرد عليه ان المحصر يلزمه القضاء فى صور بان اخر التحلل من الحج مع امكانه من غير رجاء امن حتى فاته او فاته ثم احصر او زال الحصر والوقت باق ولم يتحلل ومضى فى النسك ففاته او سلك طريقاً آخر مساوياً للاول ففاته الوقوف وذلك لان القضاء فى هذه كلها للفوات لا للحصر (فان كان ما احصر عن اتمامه حصر اعاماً او خاصاً كما اطلقوه (فرضاً مستقراً) عليه

مكحجة الاسلام بعد اولى  
سنى الامكان وكندر قدر  
عليه قبل عام الحصر  
ومثلها قضاء ونذر معين  
في عام الحصر (بقي في ذمته)  
كما لو شرع في صلاة  
مفروضة ولم يتمها (او)  
فرضا (غير مستقر) كحجة  
الاسلام في اولى سنى  
الامكان (اعتبرت) في  
استقراره عليه (الاستطاعة  
بعد) اى بعد زوال  
الاحصار نعم الاول له  
ان يقي من الوقت ما يسع  
الحج ان يحرم ولا يجب  
وان استقر الوجوب  
بمضيه لكن بحث الاذرى  
في بعيد الدار اذا غلب على  
ظنه انه لو اخر عجز عن  
الحج فيما بعد انه يلزمه  
الاحرام به في هذا العام  
(ومن فاته الوقوف) بعذر  
او غيره (تحلل) فوراً  
وجوبا لئلا يصير محرماً  
بالحج في غير اشهره مع  
كونه لم يتحصل منه على  
المقصود اذ الحج عرفة  
كما رُفِئ واستمر على ائمه  
بقاء احرامه الى العام  
القابل لم يجزئه لان احرام  
سنة لا يصلح لاحرام سنة  
اخرى قال الاذرى  
لا نعلم احداً قال بالجواز  
الارواية عن مالك رضى  
الله عنه ثم ان لم يمكنه عمرة  
تحلل بما رُفِئ في الحصر وان  
امكنه وجب

رفقة لم يشترط وجودهم ولا نظر للوحشة لان الحج لا بدل له وانما يمنع الخوف على شئ مما ذكره الوجوب ان  
كان عاماً فلو حج اول ما تمكن واحصر مع القوم ثم تحلل ومات قبل تمكنه لم يستقر في ذمته لعموم الخوف هنا  
واما لو اختص الخوف او المنع بشخص فانه لا يمنع الوجوب فتقضى من تركته على ما صوبه للبقيى وجزم به ابن  
الرفعة وكذا السبكي فقال من حبسه شيطان او عدو وعجز دون غيره لزمه الحج فيقضى من تركته ويستنب ان  
يس وانما يمنع الخوف الوجوب ان عم فاته قبل تمكن احد من قبل اهل بلده نص عليه ثم استنبط في موضع اخر  
من ذلك وبما في الاحصار من ان الزوجة تحرم الا باذن الزوج انها لو اخرت لمنعه قضى من تركتها ولا تعصى  
الا ان تمكنت من النكاح وعبر الاذرى بنظير ذلك وقال صرح به الشافعى والاصحاب ونقله في الخادم في  
موضع واعتمده وبحث في موضع اخر انها لو لم تستطع الا بعد النكاح اشترط في الوجوب رضا الزوج لكن  
اعترض غير واحد ماذكر بقول المجموع عن الرويانى لو حبس اهل بلده عن الحج او ما وجب عليهم لم يستقر  
وجوبه عليهم او واحد منهم فهل يستقر عليه قولان اصحهما لا انتهى وبقولهم في محصر لم يستقر عليه  
الفرض تعتبر استطاعته بعد زوال الحصر وهو يشمل الحصر الخاص وغيره وقد يجاب من جانب اولئك  
بان ما في المجموع مقالة ولا يلزم من سكوته عليها اعتمادها لما علمت من النص واتفاق الاصحاب على ما يصرح  
بخلافها وكلامهم الآتى محمول على ما هنا ولم يعتمد ما في المجموع ان يرد ذلك بان غاية ما في الباب ان للشافعى  
فيها قولين وان الرويانى رجح او نقل ترجيح احدهما فهو المعتمد لظهور مدركه وعليه فلا استقرار على  
الزوجة اذا منعها زوجها انتهى واصله في حاشية الشريف السهمودى اه سم وافر المغنى ما استنبطه السبكي  
عبارة قال السبكي ويؤخذ من ان الزوجة اتما تحرم باذن زوجها اى استجبا با كما مروا ان الحصر الخاص  
لا يمنع وجوب الحج ان اذنه ليس شرطاً لوجوب عليها بل الحج وجب واذا احرمت فتنعها الزوج وماتت قضى  
من تركتها مع كونها لا تعصى لكونه منعها الا اذا تمكنت قبل النكاح فتعصى اذا ماتت اه (قوله) كحجة  
الاسلام بعد اول (الح) الى قوله نعم في المغنى الا قوله قدر الى قضاء وقوله ونذر الى المتن والى قول المتن ومن فاته  
في النهاية الا ما ذكر وقوله بحيث الى اذا غلب (قوله) وكندر (الح) اى غير معين (قوله) ونذر معين (الح) فيه وقفة  
اذ الظاهر انه كحجة الاسلام في اول سنى الامكان كما يفيد قول ع ش قوله روم كالنذر اى حيث استقر في  
ذمته بان نذره في سنة معينة وفوته فيها مع الامكان او اطلق ومضى ما يمكنه فيه النكاح والافلاشى عليه اه  
لكن في الونائى مثل ما قاله الشارح وكذا في الاسنى مثله عبارة مع المتن فان احصر في قضاء او نذر معين في العام  
الذى احصر فيه فهو باق من ذمته وكذا حجة الاسلام او حجة نذر قد استقرت كل منهما عليه بان اجتمع فيها  
شروط الاستطاعة قبل العام الذى احصر فيه والابان احصر في تطوع او في حجة الاسلام او نذر ولم يستقر فلا  
شئ عليه في التطوع اصلاً ولا في حجة الاسلام او النذر حتى يستطيع بعدها (قوله) ونذر معين في عام الحصر  
او غير معين قاله سم وفيه تامل لكن بحث الاذرى الخ جزم به النهاية تاركاً لقيد بعيد الدار (قوله) اذا غلب  
على ظنه (الح) قياس ما رُفِئ في الزوجة من انه لو قال لها طيبين عدلان الخ اعتبار مثله هنا وينبغي ان مثل ذلك  
ما لو عرف من نفسه لكونه طيباً وتعبيره بغلب على ظنه شامل لذلك بل ولما لو اخره به طيب واحد ع ش  
(بعذر) الى قوله وقيل في النهاية الا قوله لان احرام الى ثم ان لم يمكنه والى قول المتن وفيها في المغنى الا قوله  
لان احرام الى قال وقوله ثم ان لم يمكنه الى وله تحلات (قوله) بعذر اى كضلال طريق ونائى (بالجواز) اى  
جواز استدامة الاحرام الى العام القابل حتى يقف فيه معنى (قوله) ثم ان لم يمكنه (الح) وان احصر بعد الوقوف  
وتحل ثم اطلق من احصاره فاراد ان يحرم وينبى لم يجز البناء كافي الصلاة والصوم نهاية زاد الونائى وان كان  
الوقت باقيا صح احرامه ولزمه الاستئناف اه (قوله) بما رُفِئ في المحصر اى بذبح ثم حلق مع نية التحليل بهما  
اقرب بخلاف الا بعد كما قاله في الروض فان فاته الحج لطوله وصعوبته تحلل بافعال العمرة ولا قضاء عليه قال  
في شرحه لان بذل ما في وسعه كمن احصر مطلقاً اه (قوله) ونذر معين في عام الحصر او نذر غير معين (قوله)



وثانيهما يحصل (بطواف وسعي) بعده ان لم يكن سعي بعد القدوم كما في المجموع (وحلق) مع نية التحلل بها لما صحت عن عمر رضي الله عنه أنه أفتى بذلك فأمر من فاتهم الحج أن يطوفوا ويسعوا وينحروا وان كان معهم هدى ثم يلقوا أو يقصروا ثم يحجوا من قابل ويهدوا فمن لم يجد صام ثلاثة أيام في الحج أي بعد الاحرام بالقضاء كإمارة وسبعة أذارجع إلى أهله واشتبه ذلك ولم ينكره أحد فكان إجماعا وأفهم المتن والأثر انه لا يلزمه ميت بنى ولا رمى وما أفتى به لا ينقلب عمرة لأن إحرامه انعقد بنسك فلا ينصرف لغيره وقيل ينقلب ويجزئه عن عمرة الاسلام (وفيها) أي السعي والحلق (قول) انه لا يحتاج اليهما لأن السعي يجوز تقديمه عقب طواف القدوم فلا دخل له في التحلل والحلق استباحة محظور (وعليه دم) ومر الكلام فيه (و) عليه ان ينشأ الفوات من الحصر (القضاء) للتطوع فورا لآثر عمر رضي الله تعالى عنه المذكور بهما ولأنه تخلو عن تقصير ومن ثم لم يفرقوا في وجوب الفورية بين المعذور وغيره بخلاف الإحصار أما الفرض فهو باق في ذمته كما كان من توسع وتضييق كما في الروضة وأصلها وان نوزع فيه هل يلزمه الاحرام بالقضاء

وان أمكنه وجب أي التحلل بعمل عمرة أي مع نية التحلل كما يأتي (قوله) أولهما يحصل (الح) ثم (قوله) وثانيهما عبارة شرح الروض قال في المجموع وبما فعله من عمل العمرة يحصل التحلل الثاني وأما الأول فيحصل بواحد من الحلق والطواف المتبوع بالسعي لسقوط حكم الرمي بالفوات فصار كمن رمى ولا يحتاج إلى نية العمرة كما أفهمه كلام المصنف وأصله وظاهر انه يحتاج إلى نية التحلل انتهت عبارة الشارح في شرح الارشاد الصغير وتحله الثاني بفرأغه من عمل العمرة والأول بفرأغه من بعضها وهو الحلق والطواف المتبوع بسعي بقى فان لم يمكنه عمل عمرة تحلل عامرا في الحصر انتهت اسم وعبارة الوثنائي ثم التحلل بعمل عمرة ان أمكنه والمراد عمل عمرة صورة لا حكما لأن له حينئذ تحللين يحصل أولهما بواحد من الحلق ان كان برأسه شعر والطواف المتبوع بالسعي ان لم يكن سعي بعد القدوم وان لم يكن برأسه شعر فبالطواف ببقية فلو جامع قبل التحلل الأول فسد حجه الفات وثانيهما بالباقي من أعمال العمرة وهي الطواف والسعي ان لم يتقدم والحلق مع نية التحلل بالثلاثة وله تقديم أي واحد منهما كما في الحاشية خلافا للمختصر اهـ وبما ذكر يعلم ان ما يوهمه صنيع الشارح من وجوب تكرار الحلق أو الطواف المتبوع بالسعي غير مراد (قوله) مع نية التحلل بها) ينبغي عند كل منها أي الثلاثة اذ ليست عمرة حتى يكتفى لها بنية في أولها سم ولا يحتاج إلى نية العمرة نهاية (قوله) ويهدوا) بضم الياء من باب الافعال ع ش (قوله) فكان إجماعا) أي سكتوا (قوله) لا يلزمه ميت بنى (الح) أي وان بقى وقتها شرح روض ونهاية (قوله) ولا رمى) ويقال أيضا انه اذا لم يكن برأسه شعر انه يسقط عنه الحلق ويصير تحله بالطواف أي المتبوع بالسعي ان لم يقدمه فقط مغنى قول المتن (وعليه دم) ولو كان عبدا كان واجبه الصوم سم (قوله) ومر الكلام (الح) أي مرقبيل باب الإحصار انه كدم التمتع في الترتيب والتقدير وسائر أحكامه (قوله) ان ينشأ الفوات (الح) سيدكر محترزه قول المتن (والقضاء) أي بمعناه اللغوي وهو الاداء نهاية عبارة المغني فان قيل كيف توصف حجة الاسلام بالقضاء ولا وقت لها اجيب بانه لما أحرر بها تضيق وقتها كما تقدم ذلك في الفساد وتقدم ما فيه اهـ (قوله) فورا) كذا في النهاية والمعنى (قوله) ومن ثم لم يفرقوا في وجوب الفورية (الح) أي وانما يفرقان في الاثم فقط مغنى (قوله) بخلاف الإحصار) هو مقابل لقوله ولأنه لا تخلو عن تقصير ش اهـ سم (قوله) أما الفرض (الح) هو مقابل لقوله قبل للتطوع سم (قوله) فهو باق في ذمته كما كان (الح) وفاقا للروض وخلافا لصريح شرح المنهج والمغني ولا طلاق النهاية

وله تحللان أولهما (الح) ثم قوله وثانيهما (الح) عبارة شرح الروض قال في المجموع وما فعله من عمل العمرة يحصل التحلل الثاني وأما الأول فيحصل بواحد من الحلق والطواف المتبوع بالسعي لسقوط حكم الرمي بالفوات فصار كمن رمى ولا يحتاج إلى نية العمرة كما أفهمه كلام المصنف وأصله وظاهر انه يحتاج إلى نية التحلل اهـ وعبارة الشارح في شرح الارشاد الصغير وتحله الثاني بفرأغه من عمل عمرة والأول بفرأغه من بعضها وهو الحلق أو الطواف المتبوع بسعي بقى فان لم يمكنه عمل عمرة تحلل عامرا في الحصر اهـ (قوله) وحلق مع نية التحلل بها) ينبغي عند كل منها اذ ليست عمرة حتى يكتفى لها بنية في أولها (قوله) لا يلزمه ميت بنى ولا رمى) أي وان بقى وقتها شرح روض (قوله) في المتن وعليه دم) لو كان عبدا كان واجبه الصوم قال في الروض وشرحه وما لزم أي الرقيق من دم بفعل محظور كاللباس أو بالفوات لا يلزم السيد ولو أحرر ما بذنه بل لا يجزئه اذا ذبح عنه لكونه لا يملك شيئا وان ملكه سيده وواجبه الصوم وله منعه ان كان يضعف به عن الخدمة او يناله به ضرر ولو اذن له في الاحرام لانه لم ياذن له في موجهه لان وجب الصوم بتمتع أو قران اذن له فيه فليس له منعه لاذنه في موجهه وان ذبح عنه السيد بعد موته جاز لانه حصل الياس من تكفيره والتملك بعد الموت ليس بشرط واذ اعتق العبد قبل صومه وقدر على الدم اعتبار بحالة الاداء اهـ ثم قال في شرحه واذ انسى وظاهر ان المكاتب يكفر بان سيده كالحرة لانه يملكه وعليه فيجزئه ان يذبح عنه ولو في جناية اهـ فلولم ياذن السيد فهل يكفر بالصوم كغيره من الرقيق ينبغي انه كذلك فليراجع (قوله) أما الفرض فهو باق في ذمته كما كان من توسع وتضييق كما في الروضة وأصلها (الح) مشى في شرح المنهج على خلافه حيث قال وعادة أي

من مكان الاحرام بالاداء على التفصيل (٢١٤) السابق في قضاء الفاسد او يفرق بان التقصير في الافساد اظهر منه في القوات او يفرق

عبارة سم قوله كما كان من توسع الخ مشى في شرح المنهج على خلافه حيث قال وعليه إعادة فور الحج الذي فاته بقوات الوقوف تطوعا كان او فرضا كما في الافساد اه لكن الذي في الروض وشرحه هو ما ذكره الشارح اه (قوله من مكان الاحرام الخ) اي او مثل مسافته (قوله والا قرب إلى كلامهم الخ) وهو قضية تعليل المعنى والنهاية لفورية القضاء مطلقا هنا بالقياس على الافساد (قوله الاول باطلاقة) اي يلزم في الاعادة الاحرام من مكان الاحرام بالاداء او مثل مسافته فلا يكفي من اقرب منه ونائي اي ولو كان القوات بعذر كالخطأ في الطريق أو العدد (قوله ولا يسقط هذا) اي الدم الثالث (قوله فافهم ذلك) اي قول المجموع لانه توجه عليه الخ وفيه تامل (قوله واما إذا نشأ الخ) محترز قوله انه لم ينشأ القوات من الحصر (قوله وقد الجاء نحو العدو الخ) اي بان لم يجد طريقا لدونها فيما ذكر ويامن معها القوات فيما يظهر وان تبادر من الجاء العدو خلافة بصرى (قوله ويامن معها القوات) تقدم في اول الباب ما يصرح بانه ليس بشرط (قوله فتحل بعمل عمرة) محله كما قال السبكي وغيره إذا تمسك من البيت ولا التحل لتحل المحصر اه اسنى المطالب اه بصرى وتقدم في الشرح والنهاية والمعنى في اوائل باب الاحصار ما يوافقه (قوله لم يقض) جواب اما فكان حقه ان يزداد معه الفاء (قوله كالحصر مطلقا) اي سواء كان الحصر عاما او خاصا كالريض والزوجة والولد والشرذمة ونائي (خاتمة) يسن ان يحمل المسافر إلى اهله هدية لما رواه البيهقي وان يرسل اليهم إذ قرب إلى وطنه من يعلمهم بقدمه إلا ان يكون في قافلة اشهر عند أهل البلد وقت دخوله ويكره ان يطرقهم ليلا والسنة ان يتلقى المسافر وان يقال له ان كان حاجا قبل الله حجك وغفر ذنبك واخلف نفقتك وإن كان غازيا قبل له الحد لله الذي نصرك واكرمك واعزك والسنة ان يدا عند دخوله باقرب مسجد فصلى فيه ركعتين بنية صلاة القدوم وتسن النقيعة وهي طعام يعمل لقدم المسافر وسياق في الولية يانها ان شاء الله تعالى معنى ونهاية قال ع ش قوله مر وإن كان غازيا قبل له الخ اي وان لم يحصل فتح على يده لا عازا الاسلام بنفس الغزو وخذلان الكفار بعوده وقوله مر باقرب مسجد اي إلى منزله وظاهر ان محل ذلك حيث كان له منزل غير المسجد فلو كان بيته بالمسجد او كان من مجاوريه فعلهما فيه عند دخوله وقوله مر وتسن النقيعة اي يسن للمسافر بعد حضوره ان يفعلها اه (قوله والله تعالى اعلم) عطف على مقدراى هذا ما علمته والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب وقد تم الربع الاول بحمد الله وعونه وحنن توفيقه يوم الاربعاء المبارك ثامن الربيع الثاني من شهر سنة ثلاث وتسعين بعد الف ومائتين على يد جامع الفقير إلى رحمة ربه الغنى عبد الحميد بن حسين الداغستاني الشرواني ثم المسكى غفر الله تعالى له ولوالديه ولمشايخه ومحبيه ولمن قرا فيه ونقل منه او طالع فيه وللسائر المسلمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله واصحابه اجمعين (كتاب البيع)

(قوله قيل) إلى قول المتن كاشتريت في النهاية لإلا قوله للخلاف فهم او قوله وهو لك إلى المتن وقوله لكن نحو إلى ولك على وما انبه عليه (قوله وهو بيع الاعيان) وسياق في الآجارية بيع المنافع نهاية (قوله اذ هو مصدر) رده سم بان المعنى المصدرى ليس مراداهنا وإنما المراد اللفظ الذي ينعقد به البيع ويمكن الجواب عنه بانه لما كان مصدرا في الاصل كان الاصل فيه الافراد اه ع ش (قوله واردة ذلك الخ) عطف على افراده

وعليه إعادة فور الحج الذي فاته بقوات الوقوف تطوعا كان او فرضا كما في الافساد اه لكن الذي في الروض وشرحه هو ما ذكر الشارح هذا ما وجدها مش نسخة شيخنا علامة زمانه وفريد دهره واولاه شهاب الدين احمد بن قاسم العبادى تغمد الله تعالى بالرحمة والرضوان واسكنه الله بمنه وكرمه فسيح الجنان (كتاب البيع)

(قوله اذ هو مصدر) فيه نظر اذ هو لم يرد به المصدر بل العقد كاسياق والعقد ليس بمصدر إذ هو مجموع الايجاب والقبول وهما عبارتان عن ملفوظ البيع وملفوظ المشتري مثلا لا عن ايجادهما كما هو ظاهر على

التفويت فيكون كالاتفاق لتساويهما في تمام التعدى والقوات فلا يلزمه إلا من ميقات طريقه ولا يراعى الفات كل محتمل والا قرب إلى كلامهم الاول باطلاقة ثم رأيت المجموع قال عن الاصحاب وعلى القارن القضاء قارنا ويلزمه ثلاثة دماء القوات ودم القران الفائت ودم ثالث للقران الماتى به في القضاء ولا يسقط هذا عنه بالافراد في القضاء لانه توجه عليه القران ودمه فلا يسقط بتبرعه بالافراد اه فافهم ذلك أنه يتعين مراعاة ما كان عليه إحرامه في الاداء فلو أحرم به من الخليفة فقات ثم اتى على قرن لزمه أن يحرم من مثل مسافة الخليفة ويؤيده توجيههم رعاية ذلك في الافساد بان الاصل في القضاء أن يحكى الاداء وهذا بعينه موجود في صورة القوات ولا نظر

للفرق السابق بيزد التعدى بالافساد لما مر ان القوات لا تخلو عن تقصير أو ما إذا نشأت القوات عن الحصر كان احصر فسلك طريقا اخر فقاته لصعوبة الطريق او طوله وقد الجاء نحو العدو إلى سلوكها او صابر الاحرام متوقعا زوال الحصر فلم يزل حتى فات الحج فتحل بعمل

عمرة لم يقض لانه بذل ما في وسعه كالحصر مطلقا والله تعالى أعلم وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم (كتاب البيع) قيل افردة لارادته نوعا منه هو بيع الاعيان ويرد بان افردة هو الاصل اذ هو مصدر واردة ذلك

الخ وفيه تسليم ان المراد هنا خصوص بيع الاعيان ويرد عليه المنافع المؤبدة رشيدى ( قوله تعلم من أفراده السلم الخ ) قد ينظر فيه بان بيع غير الاعيان لم ينحصر في السلم فافراده لا يدل على ما ذكر قتال اه سم عبارة البصرى قوله السلم الخ ينبغي ان يزاد الاجارة حتى يسقط ما ورده الفاضل المحشى فان البيع منحصر في بيع الاعيان والمنافع وما في الذمة اه ( قوله ) وهو لغة مقابله شىء بشىء زاد بعضهم على وجه المعاوضة ليخرج نحو ابتداء السلام ورده وعبادة المريض فلا تسمى مقابلة ابتداء السلام برده ومقابلة عبادة مريض بعبادة مريض آخر يعالغه عيش ومغنى زاد شيخنا وقال بعضهم الاولى ابقاء المعنى اللغوى على اطلاقه لان الفقهاء لا دخل لهم في تقييد كلام اللغويين وهو ظاهر اطلاق الشارح اه ( قوله عقد يتضمن الخ ) اى يقتضى انتقال الملك في المبيع للبشرى وفي الثمن للبائع اه عيش عبارة الرشيدى فيه امور الاولى ان قوله مال بما لا يشمل غير المتمول الثانى يخرج عنه المنفعة المؤبدة لانها لا تسمى مالا كما سياتى في الايمان فهذا مع قوله او منفعة مؤبدة كالتنافى لان يقال ان الايمان مبناهما غالباً على العرف فالمنفعة هنا من الاموال فليراجع الثالث ان قوله بشرطه الاق في ان الشروط لا تدخل لها في التعاريف المقصود بها بيان ماهية الرابع ان قوله لا استفادة ملك الخ هو فائدة البيع فلا دخل له في اصل تعريفه وقد سلم من هذه الايرادات قول بعضهم عقد معاوضة مالية تفيد ملك عين او منفعة على التأييد اه ( قوله بشرطه الاق ) اى بشرطه الاتية لانه مفرد مضاف فيعم و ( قوله لا استفادة الخ ) علة لقوله مقابلة الخ ( قوله ملك عين ) اى كالتباين ( قوله ) او منفعة الخ ( وكذا يعتبر التأييد في العين لا خارج القرض ولعله استغنى عنه بقوله بشرطه ولك أن تقول التأييد حاصل في القرض لجواز انتفاع المقرض به لا الى غاية وجوع المقرض فيه فسخ له وهو انما يرفع العقد من حيث له من اصله ( قوله مؤبدة ) كحق المبرأ اذا عقد عليه بلفظ البيع اه عيش ( قوله وهو ) الى قوله وهو لك في المعنى الا قوله بما اشتهر الى لقوله تعالى وقوله اذ لم يوجد الى في الاخرة ( قوله وهو المراد الخ ) اى العقد ( قوله ) وقد يطلق ( قوله على قسيم الشراء الخ ) وقد يطلق ايضا على الانقادات والملك الناشئ عن العقد كفى قولك فسخت البيع اذ العقد الواقع لا يمكن فسخه وانما المراد فسخ ما ترتب عليه سم على المنهج اه عيش ( قوله على وجه مخصوص ) يراد به ان هذا القيد لا مفهوم له اذ التملك بالثمن لا يكون إلا ابتعا والجواب انه اشار به الى ما عتبر شرعا فهو لبيان الواقع لا للاحتراز او انه استعمل الثمن في مطلق العوض فيكون احترازاً عن نحو الاجارة اه عيش ( قوله والشراء ) اى ويحد الشراء ( قوله بانه قوله ) اى نقله اه عيش ( قوله على ان لفظ كل يقع على الاخر ) اى تقول العرب بعث بمعنى شريت وبالعكس قال تعالى وشروه بثمن بخس اى باعوه وقال تعالى وليس ما شروا به انفسهم ويقال لكل من المتبايعين بائع وبيع ومشتروا شار اه معنى ( قوله ) واركانه عاقد الخ اى اركانه ثلاثة هي في الحقيقة ستة عاقدوه بائع ومشترو معقود عليه وهو ثمن ومثمن وصيغة وهي ايجاب وقبول اه معنى ( قوله ولقوة الخلاف الخ ) عبارة المعنى والنهاية وكان الاولى للمصنف ان يقدم الكلام على العاقد ثم المعقود عليه ثم الصيغة لكنه بدا بها كما قال الشارح لانها اهم للخلاف فيها واولى من ذلك ان يقال لان العاقد والمعقود عليه لا يتحقق إلا بها هو عبارة سم قوله وان تقدما الخ قد يقال ههنا من حيث وصف العاقدة والمعقودية المقصود ههنا بم تقدم ما فليتأمل اه ( قوله فيها الخ ) يعنى الصيغة اه رشيدى ( قوله طبعاً ) الاولى زماناً ( قوله وجود صورته الخ ) اى لتحقيق صورته الشرعية في الخارج ( قوله ولو في بيع ماله الخ ) عبارة النهاية والمعنى ولو في بيع ماله لولده محجوره وعكسه وبيعه مال

ان المصدر اذا كان للانواع حقه الجمع فلا يكتفى التوجيه مجردانه مصدر بل لابد من بيان انه لم يرد به الانواع فليتأمل ( قوله تعلم من أفراده الخ ) قد ينظر فيه بان بيع غير الاعيان لم ينحصر في السلم فافراده لا يدل على ما ذكر تامل ( قوله ) وان تقدم ما عليها طبعاً قد يقال ههنا من حيث وصف العاقدة والمعقودية المقصود ههنا لم يتقدم ما فليتأمل ( قوله ولو في بيع ماله لولده ) هذا في الاب والجد ويتجه ان الام اذا كانت وصية كذلك كادل

تعلم من أفراده السلم بكتاب مستقل وهو لغة مقابله شىء بشىء وشرعا عقد يتضمن مقابلة مال بمال بشرطه الاق لا استفادة ملك عين او منفعة مؤبدة وهو المراد هنا وقد يطلق على قسيم الشراء فيجذب بانه نقل ملك بثمن على وجه مخصوص والشراء بانه قبوله على أن لفظ كل يقع على الاخر واركانه عاقد ومعقود عليه وصيغة ولقوة الخلاف فيها بدا بها وأن تقدم ما عليها طبعاً معبرا عنها بالشروط مجازاً فقال ( شرطه ) الذى لابد منه لوجود صورته الشرعية في الوجود ولو في بيع ماله لوالده

احد محجور به للاخر اه قال ع ش قوله لولده محجور له الخ دخل فيه الطفل والسفيه والمجنون وهذا في الاب  
والجد ويتجه ان الام اذا كانت وصية كذلك كما دل عليه كلام شرح الروض في باب الحجر وقد يشمل سفيها  
طراسفه بعد بلوغه رشيدا اذا كان القاضي اياه او جده وهو متجه وكذا اذا كان غيرهما واذن لهما في  
التصرف وهو محتمل سم على حج لكن هذه الثانية قد يخبر بها قول الشارح م محجور له لانه محجور  
القاضي اه ع عبارة المغني وكالطفل المجنون وكذا السفيه ان بلغ سفيها او الاقوله الحاكم فلا يتولى الاب  
الطرفين فلو وكله الحاكم في هذه الصورة لم يتول الطرفان لانه نائب عن الحاكم فلا يزيد عليه اه وعبارة  
عميرة قضية اطلاق المصنف اشتراط الايجاب والقبول ولو في حق ولي الطفل وهو كذلك وقيل يكفي احد  
اللفظين وقيل تكفي النية قال الاسنوي وهو قوي لان اللفظ انما اعتبر ليدل على الرضا اه (قوله) وكذا في  
البيع الضمني الخ) ببعض الهوامش الحاق التدبير بالعق وفيه وقفة فان التدبير تعليق عتق بالموت  
والتوكيل في التعليق لا يصح لانه ملحق بالعين اه ع ش (قوله) كاعتق عبدك عني الخ) بقي ماله قال بعينه  
واعتقه فقال اعتقته عنك هل يصح اولا فيه نظر والا قرب الثاني لعدم مطابقة القبول للايجاب وهل يعتق في  
هذه الحالة على المالك ويلغو قوله عنك ام لا فيه نظر والا قرب الثاني اه ع ش (قوله) فانه يعتق به الخ) وهل  
يبقى في غير العتق كتصدق بدارك عني على الف بجامع ان كلا قرينة او يفرق بان تشوف الشارع الى العتق  
اكثر فلا يقاس غيره به كل محتمل وميل كلامهم الى الثاني اكثر اه نهاية قال ع ش قوله م وميل كلامهم الى  
الثاني الخ م وتمدو سياق له م في الظهار انه لو قال لغيره اطعم ستين مسكينا كل مسكين مدا من الخنطة عن  
كفاري ونواها بقلبه ففعل اجزاه في الاصح ولا يختص بالجلس والكسوة كالطعام قاله الخوارزمي انتهى وقد  
يقال ان ذلك ليس من البيع الضمني لعدم اشتراط لفظ يدل على التملك من مالك الطعام والكسوة سم على  
حج وعدم اشتراط رؤية ما امره بالتصدق به بل هذا مثل ما لو امر الاسير غيره باستنقاذه او بعمارة دار وشرط  
له الرجوع بمصرف وهو قرض حكى ومع ذلك فيه شيء اه ع ش (قوله) فلا يرد اي البيع الضمني  
على المصنف لقوله وكذا في البيع الضمني الخ فلا يرد ولا استثناء كما فعل بعضهم اه ع ش قول المتن  
(الايجاب) من اوجب معنى اوقع اه ع ش (قوله) ولو هزلا هل الاستهزاء كالهزل فيه نظر ويتجه الفرق  
لان في الهزل قصد اللفظ لمعناه غير انه ليس راضيا وليس في الاستهزاء قصد اللفظ لمعناه ويؤيده ان الاستهزاء  
يمنع الاعتداد بالاقرار سم على حج اه ع ش (قوله) وهو اي الايجاب (صريحا) اي حال كونه نصريحا اه  
ع ش (قوله) ما دل على التملك اي بعوض نهاية ومعنى قال ع ش قوله م بعض لم يذكره حج ولعله لان  
ذكر العوض شرط للاعتداد بالصيغة لا لصراحتها وقوله بعثك دال على التملك دلالة ظاهرة اه (قوله)  
مما اشترى اي ما اخذ الصراحة اه ع ش (قوله) لقوله تعالى الخ) علة لا لاشتراط الايجاب بل للصيغة ووجه  
الدلالة فيه انه اقتصر فيها على مجرد التراضي والمراد ما يدل عليه فيشمل الهزل وغيره اه ع ش (قوله) فانبط  
بظاهر الخ) يظهر ان اول ما يوجه به اعتبار الصيغة ان دلالة الالفاظ منضبطة لان لها قواين مدونة بخلاف  
دلالة غيرها ابصري (قوله) فلا ينعقد بالمعاطاة الخ) اذ الفعل لا يدل بوضعه فالمقبوض بها كالمقبوض ببيع  
فاسد فيطالب كل صاحبه بما دفع اليه ان بقي ويبدل ان تلف وقال الغزالي للبائع ان يملك الثمن الذي قبضه

وكذا في البيع الضمني لكن  
تقدير اكا عتق عبدك عني  
بالف فيقبل فانه يعتق به كما  
يذكره في الكفارة لتضمنه  
البيع وقوله فلا يرد  
(الايجاب) من البائع ولو  
هزلا وهو صريح بما دل على  
التملك دلالة قوية مما  
اشتهر وتكرر على السنة  
حكمة الشرع وساقى الكتابة  
لقوله تعالى الا ان تكون  
تجارة عن تراض منكم مع  
الحديث الصحيح انما البيع  
عن تراض وهو خفي فانبط  
بظاهر هو الصيغة فلا ينعقد  
بالمعاطاة

عليه كلام شرح الروض في باب الحجر وقوله لولده قد يشمل سفيها طراسفه بعد بلوغه رشيدا اذا كان  
القاضي اياه او جده وهو متجه وكذا اذا كان غيرهما واذن لهما في التصرف وهو محتمل (قوله) ولو هزلا هل  
الاستهزاء كالهزل فيه نظر ويتجه الفرق لان في الهزل قصد اللفظ لمعناه غير انه ليس راضيا وليس في الاستهزاء  
قصد اللفظ لمعناه ويؤيده ان الاستهزاء يمنع الاعتداد بالاقرار (قوله) فلا ينعقد بالمعاطاة) على هذا قال في  
الروض وشرحه المقبوض بها كالمقبوض بالبيع الفاسد فيطالب كل صاحبه بما دفع اليه ان بقي ويبدل ان  
تلف انتهى فهو اذا كان باقيا على ملك صاحبه فان كان زكوا فاعليه زكاته لكن لا يزم اخواجه الا ان عاد  
اليه او تيسر اخذه وان كان تالفا فبده دين لصاحبه على الاخر فتحكمه كسائر الديون في الزكاة هكذا يظهر

إن ساوى قيمة ما دفعه لأنه مستحق ظفر بمثل حقه والمالك راض اه مغنى وفي سم بعد ذكر مثل ذلك عن شرح الروض إلا مقالة الغزالي ما نصه فهو إذا كان باقيا على ملك صاحبه فإن كان زكوا فاعليه زكاة لكن لا يلزم إخراجها إلا إن عاد عليه أو تيسر أخذه وإن كان تالفا فبدله دين لصاحبه على الآخر فحكمه كسائر الديون في الزكاة هكذا يظهر فلو كان أحدهما من يرى المعاطاة فيتجه أن لا يجب عليه الرد إلا بحكم حاكم يرى الرد (فرع) لا يبعد اشتراط الصيغة في نقل اليد في الاختصاص ولا يبعد جواز أخذ العوض على نقل اليد فيه كافي النزول عن الوظائف اه وتقدم عن ع ش في مبحث قطع نبات الحرم جواز أخذ العوض على نقل اليد عما لا يجوز بيعه من نبات الحرم (قوله) وهو أن يتراضيا الخ عبارة المغنى قال في الذخائر وصورة المعاطاة أن يتفقا على ثمن ومثمن ويعطيان من غير إيجاب ولا قبول وقدي وجد لفظ من أحدهما اه (قوله) واختار المصنف الخ أى من حيث الدليل اه ع ش (قوله) انعقاده بها الخ أى لأنه لم يثبت اشتراط اللفظ في رجوع العرف كسائر الألفاظ المطلقة اه مغنى زاد شيخنا وينبغي تقليد القائل بالجواز للخروج من الائتم فانه مما يتبلى به كثير ولا حول ولا قوة بالله حتى إذا اراد من وقته الله تعالى إيقاف صيغة انعقاده الناس بخبرية اه (قوله) أى بالمعاطاة (قوله) فى كل ما أى عقدو (قوله) بها أى تلك الألفاظ كما يدل عليه قول الشيخ في شرح قول الروض فى كل ما أى بكل ما انتهى وجه الدلالة أنه جعل فى معنى الباء المفيدة لكون مجرد هاهو سبب الانعقاد وعليه فالأقوال الثلاثة متبانية ولا تنقيد المعاطاة بالسكوت بل كما تشملته تشمل غيره من الألفاظ الغير المذكورة فى كلامهم للصريح والكنية اه ع ش أقول إنما يظهر تفسير ما بعد إذا خلا الكلام عن لفظة بها كفى المغنى فوافق قول الروضة بنعقد بكل ما بعده الناس بيعا اه وأما معها فيظهر أن فى معناه الحقيقي وما واقعة على متاع وضمير يعده على حذف مضاف وضمير بها للمعاطاة أى فى كل متاع يعد الناس عقده بالمعاطاة بيعا فوافق قول المحلى وقيل بنعقد بها فى المحقر كرتل خبز وخرزمة بقل وقيل فى كل ما تعد فيه بيعا بخلاف غيره كالذواب والعقار واختاره المصنف فى الروضة وغيرها اه (قوله) اتفاقا أى من الشافعية (فرع) وقع السؤال عمالو وقع بيع بمعاطاة بين مالكي وشافعي هل يحرم على المالكى ذلك لاعتنا الشافعي على معصية فى اعتقاده أم لا فيه نظر والجواب عنه أن الأقرب الحرمة كالأول لعب الشافعي مع الحنفى الشطر نجو مع ذلك إنما يرجع فيه لمذهب المالكى هل يقول بحرمة ذلك عليه أم لا ثم رابت سم على حج قال ما نصه فرع باع شافعي لنحو مالكي ما يصح بيعه عند الشافعي دونه من غير تقليد منه للشافعي ينبغي أن يحرم ويصح أن الشافعي معين على المعصية وهو تعايط العقد الفاسد ويجوز للشافعي أن يأخذ الثمن عملا باعتقاده اه ع ش (قوله) إلا أن قدر الثمر الخ أى أو كان قدره معلوما للعاقدين باعتبار العادة فى بيع مثله فيما يظهر فلو قدر من غير صيغة عقد كان من المعاطاة المختلف فيها اه ع ش (قوله) على أن الغزالي سأمع فيه الخ أى فى الاستمرار اه ع ش عبارة المغنى قال الأذرى وأخذ الحاجات من البيع يقع على ضربين أحدهما أن يقول أعطى بكذا الحما أو خزا مثلا وهذا هو الغالب في دفع اليه مطلوبه فيقبضه ويرضى به ثم بعد مدة يحاسبه ويؤدى ما اجتمع عليه فهذا يجوز بمصحة عند من يجوز المعاطاة فيما راهو الثانى أن يلتزم مطلوبه من غير تعرض لثمن كأعطى رطل خبز أو لحم مثلا فهذا تحتل وهو ما رأى الغزالي أباحت ومنعه المصنف فى المجموع فقال انه باطل بخلاف أنه ليس ببيع لفظى ولا معاطاة وقوله لأنه ليس ببيع لفظى الخ فيه نظر بل يعده الناس بيعا الغالب أن يكون قدر ثمن الحاجة معلوما لها عند الأخذ والعطاء وإن لم يتعرضا لفظا انتهى انتهى (قوله) لا مطالبة بها أى بسبب المعاطاة أى بما يأخذ كل من العاقدين بالمعاطاة قال حج فى الزواجر وعقد المعاطاة من الكبار وفى كلام بعضهم أنه صغيرة وأنه المعتمد خلافا لما فى الزواجر ع ش ورشيدى (قوله) بخلاف تعايط العقد الفاسد (أى فى المعاطاة اه ع ش

فلو كان أحدهما من يرى المعاطاة فيتجه أن لا يجب عليه الرد إلا بحكم حاكم يرى الرد (فرع) لا يبعد اشتراط الصيغة فى نقل اليد فى الاختصاص ولا يبعد جواز أخذ العوض على نقل اليد فيه كفى النزول عن الوظائف

وهى أن يتراضيا بثمان ولو مع السكوت منها واختار المصنف كجمع انعقاده بها فى كل ما بعده الناس بها بيعا وآخرون فى محقر كرجف والاستمرار من يباع باطل اتفاقا أى إلا أن قدر الثمن فى كل مرة على أن الغزالي سأمع فيه بناء على جواز المعاطاة وعلى الأصح لا مطالبة بها أى من حيث المال بخلاف تعايط العقد الفاسد إذا لم يوجد له مكفر كما هو ظاهر

(قوله في الآخرة) أي أما في الدنيا فيجب على كل أي من العاقدين بالمعاطاة رد ما أخذه ان كان باقيا وبذله ان تلف أنهاية وتقدم عن الاسنى والمغنى مثله قال ع ش قوله م وبذله ان تلف وهو المثل في المثل وأقصى القيم في المتقوم اه (قوله للرضا) قضيته ان غير هامن العقود الفاسدة كذلك سم على حج لكن قضية قوله وللخلاف الخ ان ما اتفق على فساد فيه المطالبة اه ع ش (قوله في سائر العقود المالية) أي من الاجارة والرهن والهبة ونحوها انتهى مغنى (قوله وما اشتق منه) أي كذا مبيع منك بكذا او انا بائع لك بكذا كما يحسنه الاسنوى وغيره قياسا على الطلاق اه مغنى زاد النهاية وأقبح به الوالد رحمه الله تعالى اه (قوله وهو المعتمد) خلافا للمغنى حيث قال عطا على المتن وكذا لك بكذا كما نص عليه في الام اه (قوله او هنالا احتمال) ان اراد ان عدم الاحتمال بسبب قوله بكذا فليكن جعلته لك بكذا كذلك وان اراد ان يكون بطله قوهم في الوصية انه لو اقتصر على هوله فافقر الا ان يقول من مالى فيكون وصية اه سم قول المتن (وملكتك) عبارة المحرر كبعتك أو ملكتك وهى اولى لانهما تدل على الاكتفاء باحدهما بخلاف عبارة المصنف اه مغنى عبارة النهاية الوافى كلام المصنف بمعنى أو اه (قوله وكونهما الخ) أي ملكتك ووهبتك اه ع ش (قوله وفارق الخ) أي كونهما صريحين في الهبة عند عدم ذكر الثمن وقال ع ش أي ما ذكر من ملكتك لانه المحتاج للفرق دون وهبتك اه (قوله باحتماله) متعلق بفارق (قوله الملك الحسى) عبارة عميرة الادخال في مكان مملوك له اه وعبارة النهاية الادخال الحسى اه (قوله وشريت) الى المتن في المغنى (قوله وشريت الخ) عطف على كلام المصنف فهو من الصريح اه ع ش عبارة عميرة ومن الصريح شريك وعوضتك اه (قوله ونحو نعم) أي كجبر وأجل اه نهاية (قوله وكذا بعنى) لا يخفى ان هذا من جانب المشتري فكان الاولى تاخير اه الى مسائل القبول اه رشيدى (قوله ورضيت) ظاهره الاكتفاء بذلك ولو مع تقدم لفظ البائع وفيه خفاء بخلاف ما لو تأخر عن لفظ المشتري وعليه فيمكن تصويره بنحو رضيت بيع هذا منك بكذا اه ع ش عبارة الرشيدى قوله م ورضيت أي والصورة انه تأخر لفظ البائع اه (قوله جوابا) راجع لقوله ونحو نعم (قوله بعث) بتاء الخطاب (قوله نحو بعث) كرضيت وفعلت عبارة سم على منهج نعم ينبغي أن يعتبر ما يربطها بالمشتري فلو قال بعثنى هذا بكذا فقال نعم فقال اشتريت صح فلو قال بعث هذا بكذا فقال نعم فقال اشتريت قد يتجه عدم الصحة وفاقر لم يعد ربط بعث للمشتري فليتامل جدا أي بخلاف بعثنى المتقدم فان فيه ربطا بالمشتري حيث وقع البيع على ضيره بخلافه في هذه اه ع ش (قوله تقدم) أي القبول (قوله بخلاف بعنى) أي فلا يتوقف على قبول المشتري (قوله ولك على) راجع لقوله بعنى في قوله وكذا بعنى (قوله وبعثك) عطف على هذه الصيغة (قوله ولى عليك) عبارة شرح الارشاد ولو قال بعنى هذا ولى على كذا فان نوى به ثمناصح والافلا كما افاده كلام الراعى ومثله بعثك ولى عليك كذا وعلى ان تعطى كذا بخلاف بعثك هذا على الف مثلا فانه لا يحتاج فيه لنية ذلك انتهت اه سم (قوله ومسئلة المتوسط) وهى ان يقول شخص للبائع بعث هذا بكذا فيقول نعم أو بعث ويقول للآخر اشتريت فيقول نعم واشتريت فينقد البيع لوجود الصيغة ولو كان الخطاب من احدهما للآخر فظاهر كلام الحاوى الصحة وجرى على ذلك شيخنا في شرح البهجة والمعتمد كما قال شيخى عدم الصحة لان المتوسط قائم مقام المخاطبة ولم توجد مغنى ونهاية زاد الاول نعم ان اجاب المشتري بعد ذلك صح فيما اذا قال البائع نعم دون بعث اه قال ع ش قوله م ولو كان

في الآخرة للرضا وللخلاف فيها ويجرى خلافها في سائر العقود المالية ثم الصريح هنا (كبعتك) وما اشتق منه ذا بكذا وهو لك بكذا على أحد احتمالين ثانيهما وهو المعتمد انه كناية وعلى الاول يفرق بينه وبين جعلته لك الاقرب بان الجعل ثم محتمل وهنا لا احتمال (وملكتك) ووهبتك ذا بكذا او كونهما صريحا في الهبة انما هو عند عدم ذكر ثمن وفارق أدخلته في ملكك فانه كناية باحتماله الملك الحسى وشريت وعوضت ورضيت واشترى منى ونحو نعم ولى بالكسر وفعلت جوابا لقول المشتري بعث وكذا بعنى لكن نحو بعث لا يعنى عن قبول المشتري تقدم أو تأخر بخلاف بعنى ولى عليك ولى عليك وعلى أن لى عليك أو على أن تعطى كذا ان نوى به الثمن واستفيد

(قوله للرضا) قضيته ان غير هامن العقود الفاسدة كذلك (قوله وهنالا احتمال) ان اراد ان عدم الاحتمال بسبب قوله بكذا فليكن جعلته لك بكذا كذلك وان اراد ان يكون بطله قوهم في الوصية انه لو اقتصر على هوله فافقر الا ان يقول من مالى فيكون وصية (قوله ولى عليك) عبارة شرح الارشاد ولو قال بعنى هذا ولى عليك كذا فان نواه به ثمناصح والافلا كما افاده كلام الراعى ومثله بعثك ولى عليك كذا وعلى ان لى عليك كذا أو على ان تعطى كذا بخلاف بعثك هذا على الف مثلا فانه لا يحتاج فيه لنية ذلك اه (قوله واستفيد

الخطاب من احدهما الاخر اى كان قال يعنى هذا بكذا فقال نعم اه (قوله من كاف الخطاب) وعلم من كاف التشبيه اى التمثيل عدم انحصار الصيغ فيما ذكره فنهنا صار فتك في بيع النقد بالتقدي وقرر تك بعد الانفساخ بان يقول البائع بعد انفساخ البيع قرر تك على موجب العقد الاول ووليتك واشركتك نهاية ومعنى (قوله الاتية) اى فى شرح ويجوز تقدم لفظ المشتري (قوله منه) اى من الخطاب عبارة المغنى وعميرة من اسناد البيع الى المخاطب ولو كان نائبا عن غيره حتى لو لم يستند الى احد كما يقع فى كثير من الاوقات ان يقول المشتري للبائع بعث هذا بعشرة مثلا فيقول بعث فيقبله المشتري لم يصح وكذا لو اسنده الى غير المخاطب كبعث موكلك بخلاف النكاح فانه لا يصح الا بذلك لان الوكيل ثم سفير محض اه (قوله كرضيت لك الخ) ويقوم مقام الخطاب اللفظ المعين كبعث فلانا الفلاني بحيث يتعين مر اه سم عبارة شيخنا وعلم من ذلك انه لا بد من اشتماله على الخطاب او ما يقوم مقامه كاسم الاشارة اه (قوله ومن اسنده) اى البيع نهاية ومعنى والجار والمجرور عطف على قوله منه (ولا بعث نحو يدك الخ) اى ما لم يرد بالجزء الكل سم على حج اه عش (قوله والفرق بين هذا ونحو الكفالة واضح) اى حيث قالوا ان تكفل بجزء لا يعيش بدونه كالراس وصحوا الا فلا وذلك لان احضار ما لا يعيش بدونه متعذر بدون باقية حيا ولعله اراد بمثل الكفالة ضمان احضار الرقيق ونحوه من سائر اعيان الحيوانات اه عش (قوله لم يات هنا الخطاب) اى بخلاف غيره فلا يتعين فيه الخطاب ولا عدمه اه عش (قوله وقبلته له) هـ (فرع) قال بعث مالى لولدى وله اولا ونوى واحدا ينبغي أن يصح ويرجع اليه في تعيينه رسم على المنهج اه عش قول المتن (والقبول) قال فى الانوار ولو اختلفا فى القبول فقال او جبت ولم تقبل وقال المشتري قبلت صدق يمينه سم على حج ومنهج اه عش (قوله على التملك) اى بعوض اه عش (قوله كامر) اى فى تفسير صريح الايجاب بقوله بما اشتهر وتكرار الخ (قوله ويغترف نحو فتح التاء الخ) اى يغترف من العامى فتح التاء فى التكلم وضما فى التخاطب لانه لا يفرق بينهما ومثل ذلك ابدال الكاف الفا ونحوه سم على المنهج اه عش (قوله من العامى) قد يقال القياس اغتثار ذلك الابدال من لسانه كذلك ولو غير عامى سم وعش قول المتن (وقلت) قضيته الا كفتاه بما ذكره ان لم يذكر العوض تنزيلا على ما قاله البائع وقضية المحلى خلافة حيث قال فيقول اشتريته به انتهى فليتأمل وسيأتى للشارح مر انه يجب ذكر الثمن من المتدى وسكت عن المبيع فقضيته انه لا بد من ذكره منهما او لعل ما هنا اقرب للعلة المذكورة اه عش (قوله وابتعت) الى قوله وبحت فى النهاية الا قوله بخلافها الى ورضيت (قوله واخترت) اى واخذت وصارت وتقررت بعد الانفساخ فى جواب قرر تك وتعوذت فى جواب عوضتك وقد فعلت فى جواب اشترمنى بكذا وفى جواب بعثك نهاية ومعنى (قوله لانها) اى نعم وفعلت ونحوهما (قوله بخلافها بعد اشتريت الخ) خالفه النهاية والمغنى فقالوا لو قال اشتريت منك هذا بكذا فقال البائع نعم او قال بعثتك فقال المشتري نعم صح كما ذكره فى الروضة فى النكاح استطراد او ان خالف فى ذلك الشيخ فى الغرر وعلله بانه لا التماس فلا جواب اه ز اد الثاني نعم ان اجاب المشتري بعد ذلك صح فيما اذا قال البائع نعم دون بعث اه عبارة سم قوله بخلافها بعد اشتريت منك او بعثتك كذا فى شرح البهجة فى نعم والمعتمد كما قاله شيخنا الشهاب الرملى وغيره الانعقاد اه (قوله ورضيت) عطف على ما فى المتن (قوله ومع صراحتها) اى جميع صيغ القبول المذكورة اه رشيدى (قوله لم اقصد بها جوابا) اى بل قصدت غيره نعم الوجه اشترط ان لا يقصد عدم

من كاف الخطاب الخ) يقوم مقام الخطاب اللفظ المعين كبعث فلانا الفلاني بحيث يتعين مر (قوله ولا نحو يدك ونصفك) لا يبعد ان محله اذ لم يرد بذلك الجملة مجازا او الا فينبغى الانعقاد لان غاية الامر استعمال المجاز ولا مانع منه اللهم الا ان ثبت نقل عنهم ان البيع لا ينقذ بالمجاز وهو بعيد (قوله والقبول) قال فى الانوار ولو اختلفا فى القبول فقال او جبت ولم تقبل وقال المشتري قبلت صدق يمينه انتهى (قوله من العامى) قد يقال القياس اغتثار ذلك من لسانه كذلك ولو غير عامى (قوله بخلافها بعد اشتريت منك او بعثتك) كذا فى شرح البهجة فى نعم والمعتمد كما قاله شيخنا الشهاب الرملى وغيره الانعقاد (قوله لم اقصد بها جوابا) قد يقتضى

من كاف الخطاب انه لا بد فى غير نحو نعم ومسئلة المتوسط الاتية منه كرضيت لك هذا بكذا ولو فى نحو وكيل ومن اسنده لجملة المخاطب فلا يكتفى بعث موكلك ولا نحو يدك او نصفك بخلاف نحو نفسك والفرق بين هذا ونحو الكفالة واضح ولو باع ماله لولده محجوره لم يات هنا خطاب بل يتعين بعته لابنى وقبلته (والقبول من المشتري) وهو صريحا مادل على التملك دلالة قوية كامر (كاشترت) وما شئت منه ويغترف نحو فتح التاء وابدال الكاف الفا من العامى (وتملك وقلت) وابتعت واخترت ونحو نعم وفعلت جوابا لقول البائع اشتريت لانها بعد الالتماس جواب بخلافها بعد اشتريت منك او بعثتك ورضيت ومع صراحتها يصدق فى قوله لم اقصد بها جوابا وبحت شارح انه لا بد منها من نظير ما يأتى فى الطلاق من قصد اللفظ لمعناه

بقيد الاثني ثم واعتمده غير و اجراه في سائر العقود \* (تنبيه) \* اختلف اصحابنا في السبب القولي كصيغ العقود والحلول والفاظ الامر والنهي هل يوجد المسبب كالملك هنا عند اخر حرف من حروف اسبابها او عقبها على الاتصال او يتبين اخره حصوله من اوله قال ابن عبد السلام والمختار عند الاشعرية (٢٢٠) وحقق اصحابنا الاول وقال الرافعي الاكثرون على الثاني واجروا الخلاف في السبب الفعلي وقد حكي

الرافعي وجهين في التحريم بالرضاع هل هو من الرضعة الخامسة او عقبها هذا حاصل ما ذكره الزركشي في موضع وذكر في اخره ان اذا تعلق الحكم بعدد او ترتب على متعدد هل يتعلق بالجميع او بالاخر قال وكذا الوقوع عقب جملة مركبة من اجزاء او ترتب على لفظ ثم ذكر احتمالا ان الخلاف هنا لفظي لان الجزء الاخير متوقف الوجود على ما قبله فلما قبله دخل على كل تقدير ثم رده بانه معنوي وبان المعزول لذهبا ان المؤثر هو المجموع اى غالبا لذكره فروعا تخالفه والوجه كاشير اليه بعض كلامه حمل ما في هذه على حكم مترتب على سبب مركب من اسباب متعاقبة اذ من مثلها الخلاف بينا وبين الخيفة في السكر بالقدح العاشر فتحن نسندة للكل وهم للاخير فلا يجب الحد بما قبله وحيث لا يتأني هذا ما تقرر اولاً لانه في سبب واحد لا تركب فيه والفرق حيث متجه لان هذا الاتحاد جرت فيه اوجه ثلاثة واول تركبه لم يجر فيه الاوجهان وكان الاصح ان المؤثر المجموع لان هذا هو شأن الاسباب المجتمعة فتأمل

قبوله سواء اقصد قبوله ام اطلق هذا ان اتي به بلفظ الماضي كما اشعر به التصوير فلو قال اقبل او اشترى او اتباع فالوجه انه كناية ومثله في ذلك الايجاب اه نهاية (قوله بقيد الخ) اى عند طر و صارف الصيغة عن معناه الحقيقي قال ع ش قوله مر بل قصدت غيره اى فلو قال اطلقت حمل على القبول وقوله مر نعم الاوجه الخ هذا صريح في انه ليس كناية وانما هو صريح بقيل الصرف اه (قوله وبحت شارح الخ) جزم به النهاية والغنى فقال الاول لا بد من قصد اللفظ لمعناه كما في نظيره من الطلاق فلو سبق لسانه اليه او قصده للمعناه كتلفظ اعجمي به من غير معرفة مدلوله لم ينعقد على ماسياق ان شاء الله تعالى اه (قوله واجره الخ) اعتمده النهاية (قوله هنا) اى في عقد البيع (قوله من صروف اسبابها) الاولى تذكير الضمير (قوله الاول) اعتمده النهاية عيار تهو الذي يتجه انها اى صحة البيع تقارن البيع تقارن اخر اللفظ المتاخر وان انتقال الملك يقارنها اه (قوله واجروا الخلاف) اى جنس الخلاف المذكور (قوله في السبب الفعلي) اى كالرضاع اه ع ش (قوله لفظ) اى مركب من حروف (قوله لذكره الخ) علة للتقييد بغالبا (قوله تخالفه) اى اطلاق ان المؤثر هو المجموع (قوله ما في هذه) يعنى في غير الموضع الاول (قوله اذ من مثلها) بضم الميم والثاء (قوله فلا يجب الحد الخ) اى لا مدخل لما قبل الاخير في وجوب الحد عندهم (قوله لان هذا الخ) لا يخفى ما في هذا التعليل (قوله ومثلها) لعله بالنصب عطفاً على كلامه (قوله ظاهر في التناقض) اقول لك منع احتماله التناقض فضلاً عن ظهوره وذلك لان كلام الزركشي الاول في وقت وجود المسبب والثاني وان وجوده يستند الى مجموع المتعدد او الى جزئه الاخير وهما معنيان متممزان متباينان لا يشبه احدهما بالاخر فاين التناقض فتأمل اه سم قول المتن (ويجوز تقديم لفظ المشتري) اى كما يفهم من تعبيره بالو او في قوله والقبول ومفهوم قوله تقدم الخ الضرر في المقارنة وهو ظاهر اه ع ش (قوله ولو قبلت) الى قول المتن وينعقد في النهاية والغنى (قوله ولو قبلت بيع هذا منك بكذا) اى لموكل اى لنفسى فقال بعتك مغنى ونهاية (قوله لصحة معناها) اى صيغة المشتري (حيث) اى حين التقدم (قوله ونحو نعم) افهم استثناءها من التقدم لان عقادها مع التأخر في نحو بعتك بكذا فيقول نعم او يعنى بكذا فيقول نعم وهو كذلك اه سم عبارة المغنى ويصح البيع بفعلت في جواب يعنى وكذا بنعم في جواب بعث واشتريت كما مرر الاشارة اليه اه (قوله الا في مسئلة المتوسط) اى السمسار كقوله للمشتري اشتريت هذا بكذا فيقول فعلت او نعم او جبر او اجل او اى بالكسر ويقول للبائع بعد هذا بكذا فيقول فعلت او نعم الخ (قوله في مسئلة المتوسط) قد يقال لا ينحصر الاستثناء فيها ان يريد تقدم قبول المشتري على ايجاب البائع لانه لو قال اشتريت ذا منى بكذا فقال نعم فقال بعتك وقد تقدم قبول المشتري وهو نعم على ايجاب البائع وهو بعتك واما قوله اشتريت ذا الخ فهو التماس لا ايجاب اه سم ويجاب بان ما ذكره خارج عن محل الخلاف فان الخلاف كافى النهاية والغنى انما هو فيما اذا اقتصر البائع على الطلب ولم يوجده منه ايجاب بعد القبول (قوله لا اكتفاء بها) اى بفعلت ونعم ونحوها (فيها) اى في مسئلة المتوسط (منها) اى صادرة فعلت ونعم ونحوها من

اشترط قصد الجواب فالمراد بقوله لم اقصد بها جوابا الى قصدت غير الجواب (قوله ظاهر في التناقض) اقول لك منع احتماله التناقض فضلاً عن ظهوره وذلك لان كلام الزركشي الاول في وقت وجود المسبب والثاني في ان وجوده يستند الى مجموع المتعدد او الى جزئه الاخير وهما معنيان متممزان متباينان لا يشبه احدهما بالاخر فاين التناقض فتأمل اه (قوله ونحو نعم) افهم استثناءها من التقدم لان عقادها مع التأخر في نحو بعتك بكذا فيقول نعم او يعنى بكذا فيقول نعم وهو كذلك (قوله الا في مسئلة المتوسط) قد يقال لا ينحصر

فان كلامه في الموضعين ومثلها ظاهر في التناقض لولا تاويله بما ذكرته المعلوم منه ان ترتبه على الاخير فقط مثل البائع كثيرة هنا انما هو لمدر ك يخصه كما يعلمه من امن تأمله فيه (ويجوز تقدم لفظ المشتري) ولو قبلت بيع هذا منك بكذا الصحة معناها حيثند بخلاف فعلت ونحو نعم الا في مسئلة المتوسط للاكتفاء بها فيها منها



و ظاهر انه لا يشترط فيه اهلية البيع (ولو قال بعني) او اشتري هذا بكذا (فقال بعتك) او اشتريت (انعقد البيع في الاظهر) لدلالته على الرضا فلا يحتاج بعده لنحو اشتريت او بعتك واحتماله لاستبانه الرغبة بعيد بخلاف بعني وتبعني واشترت مني وتشتري مني ونحو اشتريت منك اذا تقدم لا خلاف في صحته (وينعقد) البيع من غير السكران الذي لا يدري لانه ليس من اهل النية على كلام ياتي فيه في الطلاق (بالكنية) مع النية مقتربة بنظر ما ياتي ثم والفرق بينهما فيه نظرو ولا تغني عنها القرائن وان توفرت وهي ما يحتمل البيع وغيره (كجعلته لك) او خذه مالم يقل بمثله والا كان صريح قرض كما ياتي او تسله وان لم يقل مني او باعك الله او سلطتك عليه وكذا بارك الله لك فيه في جواب بعينه وليس منها اجتك ولو مع ذكر الثمن كما اقتضاه اطلاقهم لانه صريح في الاباحة بجانا لا غير فذكر الثمن مناقض له وبه يفرق بينه وبين صراحة وهتك هنالان الهبة قد تكون بثواب وقد تكون بجانا فلم ينافها ذكر الثمن بخلاف الاباحة وانما كان لفظ الرقي

البائع والمشتري (قوله لا يشترط فيه اهلية البيع) اي لان العقد لا يتعلق بالمتوسط نهاية ومعنى (قوله اهلية البيع) كصبي ومجنون لها نوع تميز سم على حج عن مر اه ع ش (قوله واحتماله لاستبانه الرغبة الخ) رد لمقابل الاظهر لا ينعقد الا اذا قال المشتري بعد ذلك اشتريت او قبلت لانه قد يقول بعني لاستبانه الرغبة (قوله بخلاف بعني الخ) عبارة المعنى فلو لم يات بلفظ الامر بان اتى بلفظ الماضي او المضارع كقوله بعني او تبعني فقال بعتك لم ينعقد البيع حتى يقبل بعد ذلك قال الاسنوي والمتجه ان يلحق بصيغة الامر ما دل عليه كاسم الفاعل والمضارع المقرون بلام الامر ولا يضر اختلاف اللفظ من الجانبين فلو قال اشتريت منك كذا فقال البائع ملكتك او قال له البائع ملكتك فقال اشتريت صح لحصول المقصود بذلك اه (قوله بخلاف بعني وتبعني الخ) اي فلا يصح بشيء منها ولا يحل في تبعني وتشتري مني حيث لم ينوبهما البيع لما مر في قوله مر هذا ان اتى بلفظ الماضي الخ اه ع ش (قوله ونحو اشتريت الخ) مبتدأ (قوله لا خلاف الخ) خبره عبارة المعنى ولو قال اشتريت هذا منك بكذا فقال بعتك انعقد البيع اجماعا اه (قوله من غير السكران الخ) ضعيف اه ع ش (قوله لانه ليس من اهل النية) فيه بحث لان له قصدا وقديقر به فيؤاخذ ولو لان له قصدا كان صريحه في حكم سبق اللسان فيلزم أن لا يعتد به وليس كذلك اه سم (قوله كلام ياتي فيه في الطلاق) والاوجه صحته منه فيما اى البيع والطلاق اذ قوله نويت اقرار منه بها وهو مؤاخذ بالقرار نهاية ومعنى قال الرشيدى قوله مر اذ نويت اقرار منه اي فهو انما اخذناه من جهة الاقرار والافالسكران لا يتصور منه نية فالاستثناء ظاهر اه (قوله مقتربة الخ) عبارة النهاية اذا اقترنت بكل اللفظ او بنظير ما ياتي في الطلاق كل محتمل والثاني ظاهر اطلاقهم وقد يفرق بينهما بان هذا الباب أحوط اه قال ع ش قوله مر اذا اقترنت بكل اللفظ جزم به شيخنا الزيادي في حاشيته وقوله مر او بنظر ما ياتي الخ وهو الاكتفاء بمقارنة جزء من الصيغة على الراجح وقوله مر والثاني ظاهر اطلاقهم في نسخة وهو الاقرب ونقل سم المنهج عنه مر انه مال في هذه النسخة وجزم به حجج اه (قوله والفرق بينهما الخ) اي بين البيع والطلاق بان هذا الباب احوط لانه معاوضة محضه اه ع ش (قوله ولا يغني عنها) اي النية (قوله وهي) اي الكنية (قوله او خذه) الى قوله وكذا في المعنى الا قوله مالم يقل الى او تسله الى قوله وانما كان في النهاية الاما ذكر وقوله في جواب بعينه (قوله مالم يقل الخ) يظهر انه راجع للمتن ايضا (قوله والا كان صريح قرض) ظاهر وان نوى البيع به وهل مثله ملكتك هذا بمثله اه سم (قوله مالم يقل بمثله) قضية التقيد به انه لو قال خذ هذا الدينار بدينار ونوى به البيع كان يباع وان كان الدينار مثل ما بذله اه ع ش وفيه توقف (قوله وان لم يقل مني) اي في صورتين اه ع ش (قوله او باعك الله) اي بخلاف طلقك الله او اعتقك الله او ابراك الله فانه صريح وضابط ذلك ان ما يستقل به الشخص وحده كان صريحا ولا فكنية ومعنى ونهاية (قوله في جواب بعينه) قد يتجه عدم هذا القيد اه سم عبارة النهاية وان لم يكن في جواب بعينه ومن ذكر ذلك فهو مثال لا قيد اه (قوله وليس منها) اي الكنية أحتك الخ اي فهو لغو اه ع ش (قوله كما اقتضاه اطلاقهم) وهو المعتد وان نظره فيه بعضهم معنى ونهاية (قوله لانه صريح في الاباحة الخ) اي فلا يكون كناية في غيرها معنى (قوله وبين صراحته وهتك) اي مع ذكر الثمن و (قوله هنا) اي في البيع (قوله وانما كان لفظ الرقي

الاستثناء فيها ان أريد تقدم قبول المشتري على ايجاب البائع لانه لو قال اشتريت ذامني بكذا اقتال نعم فقال بعتك انعقد البيع وقد تقدم قبول المشتري وهو نعم على ايجاب البائع وهو بعتك واما قوله اشتريت ذا الخ فهو التماس لا ايجاب انتهى (قوله لانه ليس من اهل النية) فيه بحث لان له قصدا وقديقر به فيؤاخذ ولو لا ان له قصدا كان صريحه في حكم سبق اللسان فيلزم ان لا يعتد به وليس كذلك (قوله بالكنية مع النية) اذا كفي الاقتران بالجزء فهل يسكني الاقتران بقوله بكذا ويخرج على انه من الصيغة او لا (قوله كان صريح قرض) ظاهره وان نوى البيع به وهل مثله ملكتك هذا بمثله (قوله في جواب بعينه) قد يتجه عدم هذا التقيد (قوله وانما كان لفظ الرقي

والعمري كناية الخ) خالفه النهاية والمغني فقال لا ولا ينعقد البيع بالا لفاظ المرادفة للفظ الهبة كأعمرتك وأرقتك كما جزم به في التعليقة تبعاً لابي على الطبري فلا تكون صريحاً ولا كناية خلافاً لبعض المتأخرين اه  
قال ع ش قوله مر خلافاً لبعض المتأخرين مراده حج حيث جعلهما كائيتين بل نقل عن بعضهم صراحتهما اه  
(قوله لا يشترط ذكره الخ) المعتمد اشتراطه اه سم عبارة المغني وسكت المصنف عن صيغة التثنية في الصريح  
لوضوح اشتراط انه لا بد من ذكره اه وعبارة النهاية يتوقف الصحة على ذكره ولو مع الصريح وسكت  
عنه ثم العلم به بما هنا ولا تكفي نيته خلافاً لبعض المتأخرين اه قال ع ش قوله ولا تكفي نيته أي التثنية  
لا في الصريح ولا في الكناية وقوله مر خلافاً لبعض المتأخرين مراده حج اه (قوله وانما انعقد بها  
مع النية في الأصح) ففي الأصح راجع الى الانعقاد بالكناية كما تقرر لا الى كون جعلت من الكنايات  
فلو قال وينعقد بالكناية في الأصح كجعله لك بكذا كما في المحرر لكان أحسن اه مغني (قوله  
مع احتياها) أي لغير البيع اه ع ش (قوله قياساً على نحو الاجارة الخ) أي كالكناية اه نهاية (قوله  
وذكر التثنية الخ) رد دليل مقابل الأصح (قوله منه) متعلق بقوله وذكر التثنية الخ الضمير للعائد (قوله ولا  
ينعقد) الى التثنية في النهاية والمغني (قوله ولا ينعقد بها) أي بالكتابة اه ع ش (قوله مع الخ) أي او  
اشتراه رشدي (قوله بخلاف مع الخ) فانه لا يلزم فيه الاشهاد وينعقد بالكناية قال سم على حج لو ادعى  
الموكل هنا أنه اراد الا اشتراط فينبغي قبوله انتهى وعليه فلا يصح شراء الوكيل بالكناية ولو ادعى ذلك بعد  
العقد وحلف عليه تبين عدم الصحة فيكون هذا مستثنى من تصديق مدعي الصحة فها هو اختلافاً اه ع ش  
(قوله بخلاف مع الخ) أي او اشتراه رشدي (قوله ما لم تتوفر الخ) استثناء من قوله ولا ينعقد بها مع او شراء  
وكيل الخ أي ما لم تتوفر القرائن على نيته لبيع كان حصل بينه وبين من عاقده مساومة واطلع عليها الشهود  
ثم عقداً على ذلك بالكناية رشدي وع ش (قوله القرائن الخ) ال للجنس فيصدق بالقرينة الواحدة اه ع ش  
(قوله وفارق النكاح) أي حيث لم ينعقد بالكناية اه ع ش عبارة المغني وينعقد بالكناية مع النية سائر  
العقود وان لم يقبل التعليق والنكاح وبيع الوكيل المشروط فيه الاشهاد لا ينعقدان به لان الشهود  
لا يطلعون على النية نعم ان توفرت القرائن عليه في الثانية قال الغزالي فالظاهر انعقاده واقره عليه في اصل  
الروضة وهو المعتمد خلافاً لما جرى عليه صاحب الانوار من عدم الصحة اه (قوله والكتابة الخ) ومنها خبر  
السلك المحدث في هذه الازمنة فالعقد به كناية عما يظهر (قوله والكتابة كناية) ظاهره ولو في حق الاخرس  
اه سم (قوله لا على مائع او هواء) أي اما عليهما فلهو اه ع ش عبارة المغني والكتابة بالبيع ونحوه على نحو لوح  
او ورق او ارض كناية فينعقد بها مع النية بخلاف الكتابة على المائع ونحوه كالهواء فانه لا يكون كناية  
لانه لا تثبت اه (قوله فينعقد بها مع النية الخ) ولو باع من غائب كعت داري لفلان وهو غائب فقبل حين  
بلغه الخبر صرح كما لو كاتبه بل اولى وينعقد البيع ونحوه بالعجمية ولو مع القدرة على العربية نهاية ومغني  
(قوله عند علمه) نظير ذلك انه لو أوجب لغائب كان قبوله حال علمه وبين في شرح العباب ان المراد بالعلم  
ما يشمل الظن قال بل يحتمل ان لا يشترط الظن ايضاً حتى لو قبل عبثاً فبان بعد صدور بيع له صح كمن باع مال  
أي الظان حياته فبان ميتاً انتهى باختصار اه سم (قوله ويمتد خيارهما الخ) ظاهره انه لا اعتبار بمفارقة

والعمري كناية بل صريحاً  
عند بعضهم لانه يرادف  
الهبة لكنه ينحط عنها  
بإيهامة المخدور المشعربه  
لفظه بخلاف الإباحة  
(بكذا) لا يشترط ذكره  
بل تكفي نيته على ما فيه  
مما بينته في شرح الارشاد  
وانما انعقد بها مع النية في  
الأصح مع احتياها قياساً  
على نحو الاجارة والخلع  
وذكر التثنية أو نيته بتقدير  
الإطلاع عليها منه يغلب  
على الظن ارادة البيع فلا يكون  
المتاخر من العاقدين قابلاً  
ما لا يدريه ولا ينعقد بها  
بيع أو شراء وكيل لزمه اشهاد  
عليه بقول موكله له بيع  
بشروط أو على ان تشهد  
بخلاف بيع واشهد ما لم  
تتوفر القرائن المفيدة لعلية  
الظن وفارق النكاح بانه  
يحتاجه أكثر والكتابة  
لا على مائع او هواء كناية  
فينعقد بها مع النية ولو  
لحاضر فليقبل فوراً عند  
علمه ويمتد خيارهما لا نقضاء  
مجس قبوله (نتيجه)  
سيأتي عن المطلب في الطلاق  
في بحث التعليق بالمشيئة ان  
نحو البيع بلا رضاً ولا  
اكره يقطع

والعمري كناية الخ) المعتمد عدم انعقاده بما يرادف الهبة كالعمري والرقبي كما جزم به في التعليقة تبعاً  
لابي على الطبري فليس صريحاً ولا كناية خلافاً لبعض المتأخرين مر (قوله لا يشترط ذكره) المعتمد  
اشترطه (قوله بخلاف مع الخ) لو ادعى الموكل هنا انه اراد الا اشتراط فينبغي قبوله (والكتابة كناية)  
ظاهره ولو في حق الاخرس فليراجع (قوله عند علمه) نظير ذلك انه لو أوجب لغائب كان قبوله حال علمه  
وبين الشارح في شرح العباب ان المراد بالعلم ما يشمل الظن قال بل يحتمل ان لا يشترط الظن ايضاً حتى  
لو قبل عبثاً فبان بعد صدور بيع له صح كمن باع مال أي الظان حياته فبان ميتاً انتهى باختصار  
كبير (قوله لا نقضاء مجلس قبوله) ظاهره انه لا اعتبار بمفارقة الكاتب مجلس الكتابة وغيره ما قبل

الكاتب مجلس الكتابة وغيرهما قبل القبول وبعده فلينظر سم على حج ومنهج وهو ظاهر اه ع ش عبارة  
المعنى ويشترط القبول من المكتوب اليه حال الاطلاع ليقترن بالايجاب بقدر الامكان فاذا قبل فله الخيار  
مادام في مجلس قبوله ويثبت الخيار للكاتب امتدا الى ان ينقطع خيار صاحبه حتى لو علم انه رجع عن  
الايجاب قبل مفارقة المكتوب اليه مجلسه صح رجوعه ولم يتعقد البيع اى لم يستمر وان كتب بذلك لحاضر  
صح ايضا في احد وجهين رجحه الزركشى كالسبكي وهو المعتمد اه (قوله بعدم حله) ياتي عن سم ان المراد به  
مجرد الحرمة لا عدم الانعقاد (قوله لنحو حياء) هذا ظاهر و (قوله او رغبة الخ) محل تامل ودعوى انتفاء  
الرضا حيث لا وجه لها فلو قيل او رغبة من المشتري من غير ان يصل الى الاكراه لكان صحيحا و (قوله او  
مصادرة) محل تامل ايضا لتصريحهم بكراهية بيع التلجئة وفسره ببيع المصادرة فليتام وليراجع اه بصرى  
(قوله او مصادرة) هذا يدل على ان المراد بعدم الحل مجرد الحرمة لعدم الانعقاد اه سم عبارة النهاية هنا  
والشارح فيما ياتي ويصح بيع المصادرة مطلقا اذا كراه ظاهر اه قال ع ش قوله مر مطلقا اى ظاهرا  
وباطنا علم له مال غيره اه لا قال حج ويحرم الشراء منه واقره سم وقد توقف في الحرمة لان غرض البائع  
الان تحصيل ما يتخلص به فاشبهه ببيع ما يحتاج لفقه عياله وقد قال فيها بالجواز بل لو قيل بانابة المشتري  
حيث قصد بالشراء منه انقاذه من العقوبة لم يعد اه والمصادرة التضييق في مطالبة مال من جهة ظالم (قوله  
مطلقا) اى سواء كان لنحو حياء الخ او لضرورة نحو فقر الخ قول المتن (ويشترط الخ) ولا بد ان يتاخر القبول  
عن تمام الايجاب ومصالحه فلو قال بعثك هذا الثوب بالف درهم مؤجلة الى الشهر بشرط خيار الثلاث فقبل  
قبل ان يفرغ البائع منه بطل كالمو قال زوجتك ابقى على الف درهم مؤجلة الى الشهر فقبل قبل الفراغ منه  
اه معنى (قوله ان لا يتخلل) الى قول المتن فلو قال في النهاية الا قوله الا في الكناية على ما مر وقوله ويفرق الى  
ولا يعلق وقوله والاوجه الى مخلاف وكذا في المعنى الا قوله نحو قد قوله والعبرة الى يسكوت وقوله ويظهر  
الى المتن وقوله الا ان نوى به الشراء وقوله ويظهر الى بالملك (قوله ان لا يتخلل لفظ) شامل للحرف المفهم  
وهو متجه وغير المفهم وهو محل نظر وهل المقارنة للمتاخر من الايجاب والقبول كالتخلل فيه نظر ولا يبعد  
انه كذلك و ظاهره ان اللفظ يضرو لو سهوا او اكرها او ينبغي ان اشارة الاخرس كاللفظ اه سم بحذف عبارة  
النهاية وشمل قولنا لفظ الحرف الواحد وهو محتمل ان افهم قياسا على الصلاة وان امكن الفرق ومنه يؤخذ انه  
لا يضرها لتخلل السير سهوا او جهلا ان عذر هو متجه اه قال ع ش قوله مر الحرف الواحد معتمد وقوله  
مر ان عذر المراد بالمعذر هنا ان يكون ممن يخفى عليه ذلك وان لم يكن قريب عهد بالسلام ولا نسا بعيدا عن  
العلماء اه (قوله لا تعلق له بالعقد بان لم يكن الخ) ومنه اجابة النبي صلى الله عليه وسلم فيما يظهر وما لوراي  
اعمى يقع في برفار شده اه ع ش (قوله ولا من مستحاته) فلو قال المشتري بعد تقدم الايجاب بسم الله والحمد  
لله والصلاة على رسول الله قبلت صح نهاية ومعنى قال ع ش قوله مر والصلاة على رسول الله والظاهر انه  
لو زاد قوله صلى الله عليه وسلم لم يضرب ثم رايت الزياى ناقلا له عن الانوار ويتجه ضرر الاستعاذة وقوله مر

القبول وبعده فلينظر (قوله اى او مصادرة) هذا يدل على ان المراد بعدم الحل مجرد الحرمة لا عدم الانعقاد  
(قوله ويشترط ان لا يتخلل) قال في شرح العباب فيما اذا كانا حاضرين في مجلس واحد انتهى وقضيته انه في  
غير الحاضرين المذكورين لا يشترط ما ذكر مطلقا حتى حال وجود المتاخر من الايجاب والقبول ويحتمل  
فيما لو تباعا بالكتابة ان لا يضرب لتخلل اللفظ لكن قوله هنا الا في العبرة في التخلل في الغائب الخ يفيد اعتبار  
عدم التخلل في الغائب عند علم او ظن وقوع البيع وهو متجه (قوله ان لا يتخلل لفظ) شامل للحرف المفهم  
وهو متجه لانه كلبه وغير المفهم وهو محل نظر وهل المقارنة للمتاخر من الايجاب والقبول كالتخلل فيه نظر  
ولا يبعد انه كذلك لانهم علوا الضرر في التخلل بالاشعار بالاعراض وهو موجود مع المقارنة والاعراض  
قبل التمام محل فليتام وظاهره ان اللفظ يضرو لو سهوا او اكرها لكان قديقال لا اشعار بالاعراض حيث  
وقد يقال هو اعراض وان لم يقصد الاعراض وينبغي ان اشارة الاخرس كاللفظ لانها كاللفظ الا فيما استثنى

بعدم حله وحمله الاذرى  
على البيع لنحو حياء او  
رغبة في جاه المشتري اى او  
مصادرة بخلافه لضرورة  
نحو فقر او دين فيحل باطنا  
قطعا و ظاهر كلام الخادم  
الميل لانعقاده باطنا مطلقا  
(ويشترط ان لا يتخلل) لفظ  
لا تعلق له بالعقد بان لم يكن  
من مقتضاه ولا من مصالحه  
ولا من مستحاته

صح ومثله في الصحة ما لو قال والله قبلت فيصح فيما يظهر اهـ (قوله من المطلوب جوابه) وكذا من الآخر على  
 الاوجه وفاقا لشيخنا الشهاب الرملي اهـ سمى اى والنهاية والغنى عبارتهما واللفظ الاول وشمل كلامه  
 ما لو كان اللفظ من يطلب جوابه لتام العقد وغيره وهو كذلك كما حكاها الرافعي عن بغوى اهـ وافاده  
 الشارح ايضا بقوله الآتى او كلام من انقضى لفظه قال الرشيدى قوله مر وغيره يعنى خصوص البادى  
 بالعقد اهـ وقال ع ش قوله مر وغيره اى من المتعاقدين كما هو معلوم فلا يضر التخلل من المتوسط لانه ليس  
 بعقد و ظاهره انه لا فرق في ذلك بين اليسير وغيره سواء كان من يريد ان يتم العقد او من انقضى لفظه لكن  
 نقل سم عن المنهج عن شرح الارشاد ان الكثير يضر من فرغ كلامه بخلاف اليسير فليتامل وقوله مر  
 وهو كذلك ووجه ان التخلل انما ضر لا شعاره بالاعراض والاعراض مضر من كل منهما فان غير المطلوب  
 جوابه لو رجع قبل لفظ الآخر او معه ضر فكذلك وجد منه ما يشعر بالرجوع والاعراض سم على حجب اهـ  
 (قوله الانحوقد) اى ولو لم يقصد به التحقيق لان اللفاظ اذا اطلقت حملت على معانيها وهذا ظاهر فيما  
 لو آتى بها الثانى بعد تمام الصيغة من الاول وبقى ما لو قال بعتك بعشرة قد و الظاهر انه يضر كما يؤخذ من قول  
 الشارح مر لانه لا لتحقيق وبعض الهواء امش انه لا يضر لانه بمعنى فقط فكذلك يقال بعتك بكذا دون غيره وهو  
 قريب اهـ ع ش بخذف (قوله وان لا يطول الخ) عطف على ان لا يتخلل الخ (قوله عقب عليه الخ) اما الحاضر  
 فلا يضر تكلمه قبل علم الغائب وكذا لو قال بعث من فلان وكان حاضر الا يضر تكلمه قبل علمه سم على المنهج  
 عن مر وقضية قوله من فلان انه لو خاطبه بالبيع فلم يسمع فتكلم قبل علمه ضرر ولعله غير مراد وان التعبير  
 بالغائب جرى على الغالب من ان الحاضر يسمع ما خوطب به اهـ ع ش (قوله بسكوت الخ) متعلق  
 بالفعل في كلام المصنف اهـ رشيدى (قوله او كلام من انقضى الخ) كان وجه تقييده من انقضى لفظه ان  
 كلام الآخر اما اجنبى وقد تقدم انه يضر ولو لم يطل واما غيره فلا يضر فليتامل اهـ سم (قوله بحيث الخ)  
 و (قوله وان كان الخ) راجع الى الشكل من المعطوفين فقوله (بالاعراض) اى من القبول او عن الايجاب  
 اى الرجوع عنه (قوله ولشائبة التعليق الخ) الانسب ذكره في التخلل عبارة الغنى ويضر تخلل كلام اجنبى  
 عن العقد ولو سيرا بين الايجاب والقبول وان لم يتفرقا عن المجلس بخلاف اليسير في الخلع وفرق بان فيه من  
 جانب الزوج شائبة تعليق ومن جانب الزوجة شائبة جمالة وكل منهما موسع فيه محتمل للجمالة بخلاف  
 البيع اهـ (قوله مطلقا) اى عدا او سوا اهـ ع ش (قوله ويظهر انه يضر هنا الخ) معتمد و (قوله  
 ويحتمل الفرق) اى بان القراءة عبادة بديهة محضنة وهى اضيع من غيرها اى فلا يضر هنا ولو مع قصد القطع  
 وجرى عليه الزبائى اهـ ع ش (قوله وان يذكر الثمن المبتدى) فلو لم يذكره لم يكف ما تاق به لكن ينبغى  
 الاكتفاء بما ياتى به الآخر بعده اذا اكل هو عليه حتى لو قال البائع بعتك هذا العبد فقال المشتري اشتريته  
 بدينار فقال البائع بعته اى اى قال المشتري بى هذا العبد فقال البائع بعته بدينار فقال المشتري قبلت  
 انعقد البيع كالأولى أحدهما بصيغة استفهام او لا كان قال البائع اشترى منى هذا بكذا فقال المشتري به  
 فقال البائع بعتك ينعقد البيع وان كان ما ابتدأه لا غيا فليتامل بل ينبغى الصحة ايضا فيما لو قال المشتري

من المطلوب جوابه  
 ولو كلة الانحوقد (و) أن  
 لا يطول الفصل بين  
 لفظيهما ) أو اشارتهما  
 أو كتابتهما أو لفظ أحدهما  
 وكتابة أو إشارة للآخر  
 أو كتابة أحدهما وإشارة  
 الآخر والعبرة في التخلل في  
 الغائب بما يقع منه عقب  
 عليه أو ظنه بوقوع البيع له  
 كما هو ظاهر بسكوت  
 مريد الجواب أو كلام من  
 انقضى لفظه بحيث يشعر  
 بالاعراض وان كان  
 لمصلحة ولشائبة التعليق  
 أو الجمالة في الخلع اغتفر  
 فيه اليسير مطلقا ولو أجنيا  
 ويظهر انه يضر هنا سكوته  
 اليسير اذا قصد به القطع  
 أخذنا مما مر في الفاتحة  
 ويحتمل الفرق (وأن)  
 يذكر الثمن المبتدى ولا  
 تكفى نيته

مما ليس هذا منه (قوله من المطلوب جوابه) وكذا من الآخر على الاوجه وفاقا لشيخنا الشهاب الرملي ووجه  
 ان التخلل انما ضر لا شعاره بالاعراض والاعراض مضر من كل منهما فان غير المطلوب جوابه لو رجع قبل  
 لفظ الآخر او معه ضر فكذلك وجد منه ما يشعر بالرجوع والاعراض فتامله يظهر لك وجاهة ما اعتمده  
 شيخنا (قوله في الغائب بما يقع منه) هل يضر كلام الآخر على اعتماد شيخنا الشهاب الرملي او يفرق (قوله او  
 كلام من انقضى لفظه) كان وجه تقييده بما انقضى لفظه ان كلام الآخر اما اجنبى وقد تقدم انه يضر وان  
 لم يطل واما غيره فلا يضر فليتامل (قوله وان يذكر الثمن المبتدى) فلو لم يذكره لم يكف ما تاق به لكن ينبغى  
 الاكتفاء بما ياتى به الآخر بعده اذا اكل هو عليه حتى لو قال البائع بعتك هذا العبد فقال المشتري اشتريته  
 بدينار فقال البائع بعته اى اى قال المشتري بى هذا العبد فقال البائع بعته بدينار فقال المشتري قبلت انعقد

بعتي هذا بكذا فقال المشتري قبلت اخذ من قضية عبارة الروض وشرحه في مسئلة المتوسط  
والظاهر ان الشارح لم يقصد تخصيص ذلك بالثمن بل المثلن كذلك لا بد من ذكره من المبتدى اھسم (قوله  
الافى الكناية) خلافاً للنهاية والمغنى (قوله على ما مر) اى فى شرح بكذا (قوله وان تبقى اھليتهما) اى اتمام  
العقد اھ نهاية قال ع ش قوله وان تبقى الخ احترز به عمالو جن او اغنى عليه وخرج به مالو عى بينهما وكان  
مذعوى ذا كرا فلا يضر ومعلوم من ذلك انها موجودة ابتداء وقوله لم ر لتمام العقد اى فيضروا والها مع التام  
اھ (قوله مما تلفظ به) اى كشرط اجل او خيار (وقوله الى تمام الشق الخ) اھم جواز اسقاط اجل او  
خيار شرطه بعد تمام الشق الآخر فى زمن الخيار وهو كذلك كما اوضحناه فى حواشى شرح البهجة  
بعبارتهم الصريحة فيه اھ سم (قوله الى تمام الشق الآخر) تنازع فيه الفعلان ولذا قال المغنى عقبه او  
اوجب بمؤجل او شرط الخيار ثم اسقط الاجل او الخيار او جن او اغنى عليه مثلاً لم يصح العقد اھ (قوله  
بحيث يسمعه من بقر به عادة الخ) وعلية فلو خاطبه بلفظ البيع وجهر به بحيث يسمعه من بقر به ولم يسمعه  
صاحبه وقبل اتفاقا او بلغه غيره صح وعبرة سم على حج فى اثناء كلام حتى لو قبل عبثاً فبان بعد صدور  
بيع له صح كمن باع مال ابيه الظان حياته فبان ميتا اھ وقوله صح ظاهر انه لا فرق بين طول الزمن وقصره  
وهو ظاهر اھ ع ش وقوله وعبرة سم الخ تقدم ان سم ذكره عن الايعاب على طريق الاحتمال فقط  
والظاهر عدم الصحة فيه والفرق بينه وبين بيع مال الاب المذكور واضح (قوله ولم يسمعه الآخر)  
ظاهره وان كان عدم سماعه لبعده جداً ككونه على ميل من صاحبه ويؤيده ان الايجاب حينئذ لا ينقص  
عن الايجاب للغائب اھ سم (قوله ولا لم يصح) قضيته انه لو كان بحيث لا يسمعه من بقر به لا يصح من  
سمعه صاحبه بالفعل اى وحده سماعه ولا مانع وكان وجهه انه لا بعد مخاطبة اھ سم (قوله على الاوجه الخ)  
عبرة النهاية فيما يظهر كالنكاح كما ياتى اھ (قوله ولا يعلق الا بالمشيئة الخ) ويستثنى من امتناع التعليق  
البيع الضمنى قال فى الروض فى باب الكفارة فرع اذا جاء الغد فاعتق عبدك عنى على الف ففعل صح  
ولزم المسمى وكذا لو قال المالك اعتقه عنك على الف اذا جاء الغد وقبل انتبهى وقوله ففعل صح عبارة  
الروضة فصبر حتى جاء الغد فاعتقه عنه حكى صاحب التفریق عن الشافعى انه يتعقد العتق عنه ويثبت  
المسمى عليه اھ وقوله وقبل قال فى شرحه فى الحال اھ سم (قوله لا شئت) اى لان لفظ المشيئة ليس من  
الفاظ التمليك اھ مغنى (قوله الانوى به الشراء) اى فيكون كناية اھ ع ش (قوله والاوجه صحة  
ان شئت بعتك) خلافاً للنهاية والمغنى عبارة سم قوله والاوجه صحة الخ اعتمد شيخنا الشهاب الرملى البطلان

البيع كاتى احدهما بصيغة استفهام او لا كان قال البائع اشترى منى هذا بكذا فقال اشتريته به فقال  
البائع بعتك يتعقد البيع وان كان ما ابتدأ به لا غيا فليتأمل بل ينبغي الصحة ايضا فمالو قال المشتري بعتي  
هذا بكذا فقال بعت قال المشتري قبلت اخذ من قضية عبارة الروض وشرحه فى مسئلة المتوسط والظاهر  
ان الشارح لم يقصد تخصيص ذلك بالثمن بل المثلن كذلك لا بد من ذكره من المبتدى (قوله مما تلفظ به) اى  
كشرط اجل او خيار وقوله الى تمام الشق الآخر اھم جواز اسقاط اجل او خيار شرطه بعد تمام الشق  
الآخر فى زمن الخيار وهو كذلك كما اوضحناه فى حواشى شرح البهجة بعبارتهم الصريحة فيه (قوله وان لم  
يسمعه الآخر) ظاهره ان كان عدم سماعه لبعده جداً ككونه على ميل من صاحبه ويؤيده ان الايجاب  
حينئذ لا ينقص عن الايجاب للغائب (قوله ولا لم يصح) قضيته انه لو كان بحيث لا يسمعه من بقر به لا يصح  
وان سمعه صاحبه بالفعل لنحو حدة سماعه ولا مانع وكان وجهه انه لا بعد مخاطبة (قوله ولا يعلق الا بالمشيئة الخ)  
يستثنى من امتناع التعليق ايضا البيع الضمنى قال فى الروض فى باب الكفارة فرع اذا جاء الغد فاعتق  
عبدك عنى على الف ففعل صح ولزم المسمى وكذا لو قال المالك اعتقه عنك على الف اذا جاء الغد وقبل انتبهى  
وقوله ففعل صح عبارة الروضة فصبر حتى جاء الغد فاعتقه عنه حكى صاحب التفریق عن الشافعى انه ينفذ  
العتق عنه ويثبت المسمى عليه اھ وقوله وقبل قال فى شرحه فى الحال اھ (قوله والاوجه صحة ان شئت الخ)

الافى الكناية على ما مر وان  
تبقى اھليتهما وان يغير  
شيئاً مما تلفظ به الى تمام  
الشق الآخر وان يكون  
تكلم كل بحيث يسمعه من  
بقر به عادة وان لم يسمعه  
الآخر والالم يصح وان  
حلت له الرية اليه وان يتم  
المخاطب لا وكيله او موكله  
او وارثه ولو فى المجلس  
وان لا يوقت ولو بنحو  
حياتك او الف سنة الاوجه  
ويفرق بينه وبين النكاح  
على ما ياتى فيه بان البيع  
لا ينتهى بالموت بخلاف  
النكاح ولا يعلق الا  
بالمشيئة فى اللفظ المتقدم  
كبتك ان شئت فيقول  
اشتريت مثلاً لا شئت الا  
ان نوى به الشراء والاوجه  
صحة ان شئت بعتك

بـخلاف بعثك ان شئت وبعثك (٢٣٦) ان شئت بعد اشتريت منك وان قبل بعده أو قال شئت لان ذلك تعليق محض كـشئت

وأيد بـقولهم لو قال لفلان كذا ان جاء رأس الشهر صح أو ان جاء رأس الشهر لفلان كذا لم يصح ولو قال  
وكلتك بطلاق فلانة ان شاءت صح او ان شاءت وكلتك بطلاقها لم يصح ففرقوا بين تاخر الشرط وتقدمه اه  
سم (قوله بخلاف بعثك الخ) أي فلا يصح ووجهه انه علق في كل واحد منهما بمشيئته ومشيئة غيره اه  
رشدي (قوله وبعثك ان شئت الخ) عطف على بعثك الخ (قوله وان قبل بعده الخ) عبرة بالمعنى ولو قال  
اشتريت منك بكذا فقال بعثك ان شئت لم يصح كما قاله الامام لاقتضاء التعليق وجود شيء بعده ولم يوجد  
فلو قال بعده اشتريت أو قبلت لم يصح أيضا اذ يعد حمل المشيئة على استدعاء القبول وقد سبق فتعين ارادتها  
نفسا فيكون تعليقاً محضاً وهو مبطل اه (قوله تعليق محض) أي فلا يصح اه عـش (قوله مطلقاً) أي  
قابلاً او موجبا اه عـش (قوله وبالملك) عطف على بالمشيئة وما يستثنى ايضاً من امتناع التعليق البيع  
الضمني في بعض صورته كاعتق عبدك عني بكذا اذا جاء رأس الشهر مـر اه سم (قوله ونحوه) مبتدأ  
وخبره قوله ان كنت الخ عبارة النهائية ونحو ذلك من ان كنت امرتك بشرائها بعشرين فقد بعثك الخ  
(قوله وصدق المخبر) قضيته انه لا يعتبر فيما لو قال ان كان ملكي الخ ظن ملكه له حين التعليق ويؤيده ما يأتي  
فيما لو باع مال مورثه ظناً لحياة فبان ميتاً وعليه فيشكل الفرق بينه وبين ما لو قال ان كان وكلي اشترته الخ  
لان حاصله يرجع الى ان كان ملكي اه عـش (قوله في المعنى) الى قوله لان اطلق في النهاية وكذا في المعنى  
الاقوله ان اراد الى صح (قوله وان قبل الخ) تعبيره بالقبول جرى على الغالب من تاخره عن الايجاب والا  
فحكم الايجاب المتأخر او الاستيجاب حكم القبول اه عـش (قوله في المعنى) اي كالجنس والنوع والصفة  
والعدد والحلول والاجل نهاية ومعنى (قوله في المعنى) اي لافي اللفظ حتى لو قال وهبتك فقال اشتريت أو  
عكس صح لكن ينبغي فيما لو قال بعثك ذا بكذا فقال انتهت ان يقول بذاك والالم يصح لانصرافه الى الهبة  
فلا يكون القبول على وفق الايجاب اه عـش (قوله يتجه انه ان اراد الخ) قضية كلام المعنى وشرح المنهج  
الصحة مطلقاً (قوله صح) اي بخلاف عكسه وهو قوله بعثك نصفه بخمسة اثة ونصفه الآخر بخمسة اثة فقال  
قبلت بالف فانه لا يصح والفرق بينهما انه عهد التفصيل بعد الاجمال لا الاجمال بعد التفصيل زيادته  
بجريمى ونقل عـش عن الانوار خلافة وهو الصحة وأقره (قوله لان اطلق) وبالاولى اذ قصد تعدد العقد  
ويصدق في هذا القصد يمينه هذا ويتجه الصحة في حال الاطلاق مـر اه سم عبارة النهائية والا فلا اه قال عـش  
هذا يشمل ما لو اطلق لكن في حاشية سم نقلا عن الشارح مـر ان المتجه الصحة في هذه اه وفي الرشدي بعد  
كلام مانصة فالشارح مـر موافق لما اعتمدته الزيادة كابن قاسم من الصحة سواء قصد تفصيل ما اجله أو  
اطلق اه (قوله والذي يتجه الصحة الخ) والاوجه عدم الصحة لا تنفاه مطابقة الايجاب للقبول انه نهاية ومعنى  
عبارة سم قد يتجه البطلان لاختلاف الغرض ويؤيده ما في الروضة وأصلها في فريق الصفة انه لو اوجب  
واحد لاثنتين قبل احدهما لم يصح انتهى مع انه تعددت الصفة فليتامل الجمع بين بيع ونكاح حيث  
يجوز فيه قبول احدهما فليراجع اه قال عـش قد يفرق بان النكاح ليس معاوضة محضة ومن ثم لم يثائر

اعقد شـخنا الشهاب الرمي البطلان وأيد بـقولهم لو قال لفلان كذا ان جاء رأس الشهر صح أو ان جاء رأس  
الشهر لفلان كذا لم يصح ولو قال وكلتك بطلاق فلانة ان شاءت صح او ان شاءت وكلتك بطلاقها لم يصح  
ففرقوا بين تاخر الشرط وتقدمه (قوله وبالملك) عطف على بالمشيئة وما يستثنى ايضاً من امتناع التعليق  
البيع الضمني في بعض صورته كاعتق عبدك عني بكذا اذا جاء رأس الشهر مـر (قوله لان اطلق) وبالاولى  
اذا قصد تعدد العقد ويصدق في هذا القصد يمينه هذا ويتجه الصحة في حال الاطلاق مـر (قوله والذي يتجه  
الصحة الخ) قد يتجه البطلان لاختلاف الغرض ويؤيده ما في الروضة وأصلها في فريق الصفة انه لو اوجب  
واحد لاثنتين قبل احدهما لم يصح انتهى مع انه تعددت الصفة وقياس البطلان انه لو كان المشتري ولى يقيم  
وقد قصد الشراء لليتم ثم تبين زيادة ثمن احدهما على ثمن المثل بطل العقد فيهما جميعاً اذ لو صح في الآخر لزم

ومرادفها كاحبت ورضيت  
ويظهر امتناع ضم التاء  
من النحوى مطلقاً لوجود  
حقيقة التعليق فيه وبالملك  
كان كان ملكي فقد بعثك  
ونحوه ان كنت امرتك  
بعشرين فقد بعثك بها كما  
يأتي آخر الوكالة وان كان  
وكلي اشترته الى فقد بعثك  
وقد أخبر به وصدق المخبر  
لان ان حينئذ بمعنى اذ نظير  
ما يأتي في النكاح ويصح  
بعثك هذا بكذا على ان لي  
نصفه لانه بمعنى الانصفه  
وان (يقبل على وفق  
الايجاب) في المعنى وان  
اختلف لفظهما صريحا  
وكناية (فلو قال بعثك  
بالف مكسرة) أو مؤجلة  
(فقال قبلت بالف صحيحة)  
أو حاله أو الى أجل أقصر  
أو أطول أو بالبين أو ألوف  
أو قبلت نصفه بخمسة اثة  
(لم يصح) كعكسه المذكور  
باصله بالاولى لانه قبل غير  
ما خوطب به نعم في قبلت  
نصفه بخمسة اثة ونصفه  
بخمسة اثة الذي يتجه انه  
ان اراد تفصيل ما اجله البائع  
صح لا ان اطلق لتعدد  
العقد حينئذ فيصير قابلاً  
لغير ما خوطب به وفي بعثك  
هذا بالف وهذه بمائة  
قبل احدهما بعينه تردد  
والذي يتجه الصحة لان

(واشارة الاخرى بالعقد) المالى وغيره بالحل والحلف والنذور وغيرها الاما ياقى (كالتلق) (٢٢٧) به من غير الضرورة ثم ان

فهما الفطن وغيره فصرحة  
أو الفطن وحده فكناية كما  
سيدكره في الطلاق واذا  
كانت كناية تعذريه مثلا  
بها باعتبار الحكم عليه به  
ظاهرا كما هو ظاهر اذا علم  
بنيته وتوفر القرائن لا يفيد  
كامل اللهم الا ان يقال انه  
يكفى هنا نحو كتابة او اشارة  
بانه نوى الضرورة وزاد  
بالعقد ولم يبال باهم  
الاختصاص به لما سيدكره  
ثم احتراز من وقوعها في  
الصلاة والشهادة وبعد  
الحلف على عدم الكلام  
فليست كالطلق ومن ثم صح  
نحو بيعها في صلته ولم  
تبطل (و شرط العاقد)  
البائع والمشتري الا بصاركا  
سيدكره (و الرشد) يعنى  
عدم الحجر عليه ليشمل من  
بلغ مصلحا لدينه وماله ثم  
استمر او فسق بعد بل او بدر  
ولم يحجر عليه ومن جهل  
رشد فان الاوجه صحة عقده  
كمن جهل رقه وحرته لان  
الغالب عدم الحجر كالحرية  
نعم لو ادعى والدبائع بقاء  
حجره عليه صدق بيمينه كما هو  
ظاهر خلافا لبعضهم لاصل  
دوامه حيثنذ نعم بنفى فيمن  
اشتهر رشده عدم سماع دعواه  
حيثنذ ومن حجر عليه بفلس  
اذا عقد في الذمة بخلاف  
صبي وان راهق وقصد اختيار  
رشدوه واختيار صحة ما اعتد  
من عقد المزين لا يعول  
عليه ومجنون وقن بلاذن

بالشروط القاسدة حيث لم تغل بمقصود النكاح اه قول المتن (واشارة الاخرى) اى وكنايته نهاية ومعنى  
(قوله المالى) الى المتن في النهاية والمعنى الا قوله واذا كانت الى وزاد (قوله وغيره) اى كالنكاح (قوله  
وغيره) اى كالدعاوى والا فاقرو ونحو ذلك اه معنى (قوله الاما ياقى) اى انفا عبارة النهاية والمعنى الا فى  
بطلان الصلاة والشهادة والحنث فى اليمين على ترك الكلام فليست فيها كالنطق اه قال ع ش شمل  
المستثنى منه النكاح فيقبل ويروج موليته بالاشارة اذا فهمها كل أحد وفيه فى النكاح كلام فرأجعه اه  
(قوله او الفطن وحده فكناية الخ) وحيثنذ يحتاج الى اشارة اخرى اه نهاية (قوله لا يفيد) اى لا يعنى عن  
النية وقد يقال قياس ما تقدم من انعقاد بيع وكيل بالكناية شرط عليه الاشهاد عند توافر القرائن عدم  
التعذر وامكان الحكم به عليه ظاهرا اه سم (قوله اللهم الا ان يقال انه يكفى هنا الخ) اعتمده النهاية كامر  
انفا (قوله لما سيدكره) علة لنفى المبالاة و (قوله ثم) اى فى الطلاق و (قوله احتراز الخ) علة للزيادة  
(قوله من وقوعها) اى الاشارة (قوله وبعد الحلف) اى منه او من غيره (قوله نحو بيعه) اى الاخرى (بها)  
اى الاشارة و (قوله فى صلته) متعلق بنحو بيعه و (قوله ولم تبطل) عطف على قوله صح الخ والضمير للصلاة  
قول المتن (و شرط العاقد الخ) خرج به المتوسط كالذلال فلا يشترط فيه شىء بما ذكره بل الشرط فيه التميز  
فقط اه ع ش (قوله البائع) الى قول المتن ولا يصح فى النهاية الا قوله استمر الى بذرو قوله نعم لو ادعى الى ومن  
حجر وقوله وقصد الى ومجنون وقوله وليس منه الى بخلافه (قوله البائع والمشتري) اقتصر عليهما لكون  
الكلام فى البيع فلا ينافى ان عدم الحجر معتبر فى سائر العقود وعبارة المحلى و شرط العاقد البائع او غيره اه  
ع ش (قوله والرشد) وهو ان يتصف بالبلوغ والصلاح لدينه وماله اه معنى (قوله يعنى عدم الحجر) اى او مافى  
معناه كمن زال عقله بغير مؤثم فانه فى معنى المحجور عليه كاياق وكتب عليه سم على حج يمكن ان يقال المراد الرشد  
حقيقة او حكما اه اقول وهو يرجع فى المعنى لما ذكره الشارح بقوله يعنى عدم الحجر اه ع ش (قوله  
من بلغ مصلحا لدينه) اى ويتحقق ذلك بمضى زمان يحكم عليه فيه بانه مصلح عرفا فاقتضاه كلامه من ان العبرة  
بوقت البلوغ خاصة حتى لو بلغ قبل الزوال مثلا ولم تعاط مفسقا فى ذلك الوقت ثم تعاط ما يفسق به بعد صح  
تصرفه غير مراد اه ع ش (قوله استمر) الاولى حذفه لان دخوله فى المتن لا يحتاج الى التاويل  
المذكور (قوله اوفسق) ومعلوم انه لا يحجر عليه بالفسق اه ع ش (قوله ومن جهل رشده) وجه  
الشمول له ان المراد بالمحجور من علم الحجر عليه ولم يعلم انفكا كوهذا لم يعلم بعد بلوغه حجر عليه لانه بالبلوغ  
ذهب حجر الصبا ولم يعلم حجر يخلفه ومفهوه انه لو عهد عليه ذلك لا تجوز معاملته الا اذا علمنا رشده بعد ذلك  
وهو ظاهر اه ع ش (قوله صدق يمينه الخ) اى الوالد وقضية كلام الشارح مر عدم تصديقه اه  
ع ش (قوله ومن حجر عليه بفلس الخ) هذا لا يحتاج فى شموله الى التاويل الذى ذكره الشارح فعطفه على  
ما قبله فيه مساهلة اه رشيدى عبارة ع ش قوله اذا عقد فى الذمة هو بهذا القيد لا يحتاج فى دخوله الى  
التاويل المذكور نعم يحتاج للتاويل لاجرا المفسد اذا تصرف فى اعيان ماله اه (قوله بخلاف صى)  
الى قوله مع كونه غير مكلف فى المعنى (قوله بخلاف صى الخ) بيان لمحتزات الرشد (قوله واختيار الخ)  
مبتدأ وخبره قوله لا يعول عليه (قوله مطلقا) اى ولو بما فى الذمة او باذن وليه (قوله ومجنون) عموم  
شامل لما لو حصلت له حالة تميز بحيث يعرف الاوقات والعقود ونحوها الا انه تعرض له حالة اذا حصلت بمن لم  
يسبق له جنون حملت على حدة الخلق وهو ظاهر فمالو افاق من جنونه وهو بتلك الحالة استصحا بالحكم  
الجنون بخلاف ماله حصلت له تلك الحالة ابتداء استصحا بما كان عليه قبل كاصحوا به فى باب الحجر

صحته قبول احدهما دون الاخر فليتامل الجمع بين بيع ونكاح يجوز فيه قبول احدهما فليراجع (قوله  
لا يفيد) اى لا يعنى عن النية وقد يقال قياس ما تقدم من انعقاد بيع وكيل بالكناية شرط عليه الاشهاد عند  
توفر القرائن عدم التعذر وامكان الحكم به عليه ظاهرا (قوله يعنى عدم الحجر) يمكن ان يقال المراد الرشد

و محجور عليه بسفه مطلقا او فلس بالنسبة لبيع عين ماله

اه ع ش (قوله وانما يصح بيع العيد الخ) أى ولو سفيها كما هو ظاهر اطلاقه لكن كونه عقد عتاق يقتضى اشتراط الرشد وهو ظاهر ونقل بالدرس عن حج في معاملة الرقيق ما يصرح به اه ع ش وقوله لكن كونه عقد عتاق الخ دعوى الاقتضاء محل تأمل (قوله لان مقصوده العتق) هذا التعليل لا يتأتى فيما لو وكل شخص العبد فى أن يشترى نفسه من سيده لموكله مع أن بعضهم ذكر الصحة فيها ويوجه بان مع قصره انما هو لحق السيد وقد زال بعقده معه فاشبهه مالو باع الراهن العين الموهوبة من المرتن فانه جائز لعدم نفويت حق المرتن اه ع ش (قوله ولو روده) أى السكران اه ع ش (قوله كالسفيه الخ) أى كورود السفيه على منطوق قول أصله التكليف (قوله بالمعنى الذى قرره) أى فى قوله يعنى عدم الحجر اه ع ش (قوله ولا يرد عليه) أى على منطوق قول المصنف الرشد (قوله فانه ملحق بالمحجور عليه) (فروع) ولو أ تلف الصبي أو تلف عنده ما ابتاعه أو اقترضه من رشيد أو قبضه له لم يضمن ظاهر أو كذا باطنا وان نقل عن نص الام خلافة واعتد به بعض المتأخرين اذ المقبض مضيع للماله أو من صبي مثله ولم ياذن الوليان ضمن كل منهما ما قبض من الآخر فان كان باذنهما فالضمان عليهما فقط لوجود التسلط منهما وعلى بائع الصبي رد الثمن لو ليه فلورده الصبي ولو باذن الولي وهو ملك الصبي لم يبرأ منه نعم ان رده باذنه وله فى ذلك مصلحة متعلقة بيده كما كولى ومشروب ونحوهما برىء كما قاله الزركشى ولو قال مالك وديعة سلم وديعتى للصبي أو التفاهى البحر ففعل برىء لا مثال امره بخلاف مالو كان ديناً اذ ما فى الذمة لا يتعين الا قبض صحيح ولو أعطى صبي دينار المن يتقده أو متاعاً لمن يقومه ضمن الآخذ ان لم يرد له لو ليه ان كان ملك الصبي أو المالكة ان كان لغيره ولو وصل صبي هدية الى غيره وقال هى من زيد مثلاً أو اخبر بالاذن بالدخول عمل بخبر مع ما يفيد العلم أو الظن من قرينة أو كالصبي فى ذلك الفاسق اه نهاية وكذا فى المغنى الا انه جرى على ما اعتد به بعض المتأخرين فقال اما فى الباطن فيغرم بعد البلوغ اه قال ع ش قوله مر أو اقترضه ومثلهما ما يقتضى التملك من العقود وقوله مر بعض المتأخرين منهم شيخ الاسلام فى باب الحجر وقوله مر ولم ياذن الوليان ظاهره وان علم الولي بذلك واقره ولو قبل بالضمان فى هذه الحالة لم يكن بعيداً وقوله مر ضمن كل الخ أى لعدم اذن الولي والمراد انه ثبت البدل فى ذمة الصبي ويؤدى الولي من مال الصبي وقوله مر فالضمان عليهما أى الوليين أو باذن احدهما فالضمان عليه فيما اذن فيه لموليه وقوله مر وهو ملك الصبي أى اما اذا كان ملك الولي فانه يبرأ لان الولي هو المضيع للماله وقوله مر نعم ان ردد أى البائع باذنه أى الولي وقوله مر وله أى الصبي وقوله برىء أى البائع وقوله مر سلم وديعتى للصبي أى سواء عينه أو أطلق وقوله مر ففعله برىء أى وان اثم فلوا نكر صاحب الوديعة الاذن صدق بيمينه لان الأصل عدمه وقوله مر بخلاف مالو كان ديناً فلا يبرأ منه وكالدين خبز الوظائف ودرهم الجامكية اذا دفعهما من همتا تحت يده للصبي وقوله مر عمل بخبره أى فان تبين كذبه وجب عليه رده إن كان باقياً ورده لانه كان تالفاً وقوله مر وكالصبي فى ذلك أى فى ايصال الهدية والاخبار بالدخول وقوله مر والفاسق ومثله الكافر اه ع ش قول المتن (وعدم الاكراه بغير حق) ولا اثر لقول المكروه بغير حق الا فى الصلاة فتبطل به فى الاصح ولا لقوله الا فى الرضاع والحدث والتحول عن القبلة وترك القيام فى الفريضة مع القدرة وكذا القتل ونحوه فى الاصح وكل هذا يأتى فى الطلاق ان شاء الله تعالى ويرد على الاول مالوا كرهه على طلاق زوجة نفسه أو بيع ماله أو عتق عبده وما اشبه ذلك فانه ينفذ على الثانى مالوا كرهه على اتلاف مال الغير أو اكله أو تسليم الوديعة فانه يضمن الجميع ومالوا كرهه بحوسب مسلباً على ذبح شاة أو محرم حلالاً على ذبح صيد فذبحه عنه يحل ومالوا كرهه على غسل ميت لم يتوجه عليه غسله فانه يصح ومالوا كرهه على وطء زوجته أو أمته فأحبلهما فانه يصح ويستقر للزوجة به المهر وللأمة أمية الولد وحلت الزوجة للمطلق ثلاثاً ومالوا حضر المحرم عرفة مكرهاً فانه يصح وقوفه اه معنى (قوله فلا يصح) الى قول المتن ولا يصح فى المغنى الا قوله وليس منه الى بخلافه (قوله فلا يصح عقد مكره) قال فى شرح العباب ومحل حقيقة أو حكماً (قوله فلا يصح عقد مكره) قال فى شرح العباب ومحل انه لم يقصد ايقاع البيع والاصح كما بحثه

وانما صح بيع العبد من نفسه لان مقصوده العتق ويصح بيع السكران المتعدى مع كونه غير مكلف ولوروده على مفهوم قول أصله التكليف كالسفيه على منطوقه ابدله بالرشد ليشمله بالمعنى الذى قرره ولا يرد عليه من زال عقله مما لا يائمه به فانه ملحق بالمحجور عليه (قلت وعدم الاكراه بغير حق) فلا يصح عقد مكره



ان لم يقصد ايقاع البيع ولا يصح كما يحثه الزركشي اخذا من قولهم لو اكره على ايقاع الطلاق فقصدا ايقاعه  
 صح لقصده انتهى اه سم على حجب اه عش (قوله في ماله الخ) وكذا في مال غيره حيث كان المكره له غير  
 مال كذا كما يفهم من قوله ومن اكره غيره الخ ويؤخذ من تشبيهه بالطلاق ان مثل ذلك مالوا كرهه على بيع  
 احده من قباع واحد منهم ما بعينه فان تعيينه مشعر باختياره كمالوا كرهه على طلاق احدي زوجتيه فطلق  
 واحدة بعينها وامالوا عين له هنا احدهما او كرهه عليه فلا يصح ثم (قوله في ماله) اشار به الى انه كان ينبغي  
 التقييد بهذا التقييد في كلام المصنف لان عمومته شامل لمالوا كرهه غير على بيع مال نفسه فيبطل به البيع  
 وليس مراد افان عقده صحيح اه عش (قوله وليس منه) اي من الاكره (خلافا لمن زعمه الخ) كان وجهه  
 ان لها مندوحة عن البيع له لانها اذا طلبت التزويج فامتنع زوجها الحاكم لكن انظر لوجهات ان لها  
 مندوحة واعتقدت ان لا طريق الا لبيع هل يصح ولا سم على حجب اقول قديقال الا قرب عدم الصحة  
 لا يضطر اراها اليه حيث فيكون امتناعه من تزويجها كمالوا هدها باتلاف ما لها بل اولى عش ومثل الجمل العجز  
 عن رفع الامر الى الحاكم او عدم تزويجه الا بما له وقع كاهو ظاهر (قوله بخلافه بحق) ومن الاكره بحق  
 مالوا كرهه الحاكم في زمن الغلاء على بيع ما زاد على حاجته مناجزة ومنه ايضا مالوا طاله المستحق ببيع ماله  
 ووفاء دينه فحلح بالطلاق انه لا يبيع فاكراه الحاكم على البيع قباع صح ولم يحنث وهو مقتضى كلام حج  
 في باب الطلاق لكن مقتضى كلام الشارح مر ثم الحث اه عش (قوله كان اكرهه عليه) اي على بيع  
 عـ ماله او الشراء بعين المال ومثل رقيقة من يستحق منفعة كوصى له بها ومؤجر اه عش (قوله فاجبره  
 الحاكم عليه) افهم انه لا يصح لو باعه باكره غير الحاكم ولو كان المكره مستحق الدين وهو ظاهر لانه لا ولاية  
 له نعم ان تعذر الحاكم فيتيجه الصحة باكره المستحق او غيره ممن له قدره او بتعاطيه البيع بنفسه كمن له شوكة  
 مثل شاد البلد ومن في معناه لان المقصود ابطال الحق لمستحقه هذا ولصاحب الحق ان ياخذ ماله ويتصرف  
 فيه بالبيع ان لم يكن من جنس حقه ويحصل حقه به وان يملكه ان كان من جنس حقه لانه ظافر ومنه  
 ما يقع في مصر نانا بعض الملتزمين بالبلاد ياخذ غلال الفلاحين ونحوها لا متاعهم من اداء المال او هربهم  
 فصيح بيع الملتزم له ويحل الاخذ منه حيث وجدت شروط الظفر اه عش (قوله ولو يبطل) اي بان  
 كان غير مالك لمنفعته اه عش (قوله بيع مال نفسه) مفهومه انه لا يصح اكره الولى في مال موليه ولعله غير  
 مراد وان المراد له ماله عليه ولا ية فيدخل الولى في مال موليه والحاكم في مال الممتنع اخذا من العلة  
 ومحله في الولى حيث جاز له التوكيل كان عجز عن المباشرة اه عش (قوله ويصح بيع المصادر) بفتح الدال من  
 جهة ظالم بان باع ماله لدفع الاذى الذي ناله لانه لا اكره فيه اذ مقصود من صادر تحصيل المال من اى وجه  
 كان اه معنى (قوله مطلقا) اى ظاهر او باطنا علم له مال غيره او لا اه عش (قوله يعنى تملك) الى قوله  
 ويتجه لحاق الخ في النهاية لا قوله او على نحو ثوب الى ومثله وقوله وبحث الى ويكره وقوله الى ولا تملك  
 الحرى وكذا في المعنى لا قوله وكذا بها الى ولا تملك الحرى وقوله فان امتنع قول المتن (الكافر) اى يقينا فلو  
 كان مشكوكا في كفره فينبغي ان يقال ان كان في دار الاسلام صح وان كان في دار الكفر لم يصح ثم رايته في  
 سم على البيهجة ما يوافقه اه عش (قوله لنفسه) اى او مثله نهاية ومعنى (قوله لنفسه) ياتى محترزه في قوله  
 وللکافر التوكل الخ اه سم قول المتن (المصحف) خرج جلده المنفصل عنه فانه وان حرم مسه للمحدث يصح  
 بيعه للکافر كما ائق به شيخنا الرملى (فرع) اشترى مسلم وكافر مصحفا للمعتد صحة للمسلم في نصفه مر سم على

الزركشي اخذا من قولهم لو اكره على ايقاع الطلاق فقصدا ايقاعه صح لقصده اه (قوله وليس منه خلافا  
 لمن زعمه الخ) كان وجهه ان لها مندوحة عن البيع له لانها اذا طلبت التزويج فامتنع زوجها الحاكم لكن  
 انظر لوجهات ان لها مندوحة واعتقدت ان لا طريق الا لبيع انتهى (قوله لنفسه) ياتى محترزه في قوله  
 وللکافر التوكل الخ (قوله المصحف) خرج جلده المنفصل عنه فانه وان حرم مسه للمحدث يصح بيعه للکافر كما  
 ائق به شيخنا الشهاب الرملى (فرع) اشترى مسلم وكافر مصحفا للمعتد صحة للمسلم في نصفه مر (قوله

افى ماله بغير حق لعدم الرضا  
 وليس منه خلافا لمن زعمه  
 قول مجبر لها لا ازوجك لا  
 ان بعثنى مثلا كذا بخلافه  
 بحق كان اكرهه عليه او  
 تعين بيع ماله لو فاء دينه  
 او شراء مال اسلم اليه فيه  
 فاجبره الحاكم عليه بالضرب  
 وغيره وان صح بيع الحاكم  
 له لتقصيره ومن اكرهه غيره  
 ولو يبطل على بيع مال  
 نفسه صح منه لانه ابلغ في  
 الاذن ويصح بيع المصادر  
 مطلقا اذ لا اكره ظاهره  
 (ولا يصح شراء) يعنى تملك  
 (الكافر) ولو مرتد لنفسه  
 بنفسه او بوكيله ولو مسلما  
 (المصحف) يعنى كما هو  
 ظاهر

حجج اه عش (قوله ما فيه قران) شامل للتميمة وهو متجهو (قوله وان قل) هل يشمل حرفا ويحتمل أن الحرف ان اثبت فيه بقصد القرانية امتنع البيع حيث نزلوا فلا ومثل المصحف التوراة والانجيل فيمتنع اذا لم يعلم تغييرهما سم على حجج اه عش (قوله اوجدان) يخالفه قول النهاية ويلحق بها اي بالنقود التي عليها شيء من القران فيما يظهر ما عمت به البلوى ايضا من شراء اهل الذمة الدور وقد كتب في سقفا شيء من القران فيكون معتبرا للمساحة به غالبا اه قال عش قوله مر للمساحة وينبغي ان مثل ذلك الثوب المكتوب عليه القران لعدم قصد القرانية بما يكتب عليه إلا ان يقال الغالب فيما يكتب على الثياب ان يقصده التبرك للباس فاشبه التمام على ان في ملا بسته لبدن الكافر امتنانا له ولا كذلك ما يكتب على السقوف ولا فرق في القران بين كونه منسوخ التلاوة ولومع نسخ الحكم وغيره اه وقوله ولا فرق الخ في سم مثله (قوله بطل البيع فيما عليه قران) نقله في شرح الارشاد عن فتوى بعضهم ثم خالفه اه سم (قوله ولو ضعيفا) وذلك لاننا لم نقطع بنسبته عنه صلى الله عليه وسلم وخرج بالضعيف الموضوع اه عش عبارة سم واما الاحاديث المتفق على وضعها فينبغي ان يقال ان تضمنت اثار السلف او ما في معنى الاثار امتنع بيعها من الكافر ولا فلا اه (قوله لانهما) اي الحديث الضعيف وغيره وكان الاولى الافراد كافي النهاية (قوله التي بها اثار السلف) ولا يبعد ان غير السلف من مشاهير علماء الامة وصلحاتهم كالسلف ثم رايته في شرح العباب قال والذي يظهر ان المراد بالسلف ما يعم ائمة الخلف الخ اه سم (قوله اثار السلف) اي الحكايات الماثورة عن الصالحين زياد وفي سم على حج ولا يبعد ان اسماء الانبياء سيما نبينا كالاثار اه ونقل عن العلامة شيخنا سلمان البالي تخصيص ذلك بمن لا يعتقد تعظيم ذلك الذي كالنصارى بالنسبة لسيدنا موسى اها اقول وفيه وقفة وينبغي الاخذ باطلاقهم وينبغي ان مثل اسماء صلحاء المؤمنين حيث وجد ما يعين المراد بها كافي بكونه في حقاقة ويؤخذ من هذا باولي انه يحرم على المسلم اذا استفهته ذمى ان يكتب له في السؤال والجواب لفظ الجلالة فتنبه له فانه يقع كثير الخطا فيه اه عش (قوله لتعريضها للامتحان) يؤخذ منه انه يحرم تملك ما فيه اثار الصحابة او الائمة الاربعة وغيرهم من الفقهاء والصوفيين لمن يغيضهم من المبتدعين كالروافض والوهابيين بل اولى لان اها تنهم اشد من اها تنه الكفار (قوله وبحت الخ) المعتمد خلافة مر اه سم عبارة النهاية بخلاف ما اذا خلت كتب العلم عن الاثار وان تعلقت بالشرع ككتب نحو ولغة خلافا لبعضهم اه قال الرشيدى قوله مر ككتب نحو الخ اي وفقه كما في شرح الروض اه وقال عش قوله مر ككتب نحو الخ اي اذا خلت عن بسم الله كما

ما فيه قران وان قل وان كان ضمن نحو تفسير او علم او على نحو ثوب اوجدان ما عدا النقد للحاجة ومن ثم لو اشترى دارا بسقفا قران بطل البيع فيما عليه قران وصح في الباقي تفريقا للصفقة ومثله الحديث اي ما هو فيه ولو ضعيفا فيما يظهر لاهما اولى من الاثار الاتية وكتب العلم التي فيها اثار السلف وذلك لتعريضها للامتحان وبحت ان كل علم شرعى او آله

ما فيه قران) شامل للتميمة وهو متجه لانها لا تنقص عن الاحاديث الضعيفة ولا عن اثار السلف بل تزيد كما هو ظاهر والجواب عن ارسال كتبه عليه الصلاة والسلام للكفار يمكن ومخرج جلده وان لم تقطع النسبة وليس بعيدا ان ليس قرانا ولا نحو هو حرمة المس امر اخر اى وقد تقدم ذلك وهل يشمل ما فيه قران ولو حرفا ويحتمل ان الحرف او اثبت فيه بقصد القرانية امتنع البيع حيث نزلوا فلا (قوله بطل البيع فيما عليه قران) نقله في شرح الارشاد عن فتوى بعضهم ثم خالفه (قوله التي فيها اثار السلف) هذا الصنيع صريح في ان سبب المنع تلك الاثار فيؤخذ من ذلك المنع اذا تجردت عن العلم ولا يبعد ان غير السلف من مشاهير علماء الامة وصلحاتهم كالسلف وشمل كتب العلم التي فيها الاثار كتب غير الشرعى ويوجه بان سبب المنع الاثار فلا يضر ضم غيرها اليها ولا يخفى ان منسوخ التلاوة فقط من القران اولى بالمنع من الاثار لانه كلام الله وانما زال عنه وصف القرانية فقط بل قد يقال ينبغي المنع في منسوخ التلاوة والحكم لذلك فليتأمل وان التمام اولى بالمنع من الاحاديث والاثار فليتأمل ثم رايته في شرح العباب قال وان اى والذي يظهر ان المراد بالسلف هنا ما يعم ائمة الخلف الخ واما الاحاديث المتفق على وضعها فينبغي ان يقال ان تضمنت اثار السلف او ما في معنى الاثار امتنع بيعها من الكافر ولا فلا ولا يبعد ان اسماء الانبياء سيما نبينا كالاثار (قوله وبحت ان كل علم الخ) المعتمد خلافة مر وقوله لغير حاجة فلا كراهة فيه لحاجة وقوله دون شرائه

هو ظاهر وقوله مر خلافاً لبعضهم تبعه حججاً وعبارة المغني قال السبكي والاحسن أن يقال وكتب علم وان خلت عن الآثار تعظيماً للعلم الشرعي اه وهذا لا بأس به وقال ابنه وتعليقه يفيد جواز تملكه كتب علوم غير شرعية وينبغي منعه تملك ما يتعلق منها بالشرع ككتب النحو واللغة قال شيخنا وفيما قاله نظراً إلى بل الظاهر الجواز وهو كذلك ولو نسخ الكافر مصحفاً أو شيئاً ما ذكر من كتب حديث أمر بأزالة الملك عنه اه (قوله كذلك) وينبغي للكافر من وضع يده على المصحف لتجليده كما قاله ابن عبد السلام وان رجي اسلامه بخلاف تمكنه من القراءة نهاية ومعنى قال عرش قوله مر لتجليده ظاهره وان احتيج للتجليد وانحصر في الكافر وهو ظاهر لان غاية ما يترتب على عدم تمكنه منه نقصان ورقة أو تلفه ولم ينظر والى غير هذه الصورة وقوله بخلاف تمكنه الخ اى إذا رجي اسلامه بان فهم ذلك من حاله اما إذا لم يرج اسلامه فانه يمنع منها والمخاطب بالمنع الحاكم لا الاحاد لما فيه من الفتنة عرش (قوله لغير حاجة) اى فلا كراهة فيه لحاجة اه سم (قوله بيع المصحف) خرج به المشتل على تفسير وظاهره وإن كان التفسير اقل من القرآن او اكثر وكتب العلم والحديث ولو قد سياتى بغيره بيعه اه عرش (قوله دون شرائه) اى فلا كراهة فيه مطلقاً اه سم (قوله ولو بنحو تبعية) حذف النهاية لفظة النحو وانظر ما دخله الشارح بها قول المتن (والمسلم) اى المنفصل فيصح بيع الامة الحامل بمسلم عن شبهة لا تقتضى حرية الولد بان ظنها المسلم زوجته الامة لا تنفاه الاذلال عنه وان قلنا الحل يعلم مادام الحل ثم بعد انفصاله يحال بينه وبينه بجعله تحت يد مسلم ثم رايته في سم على حجج وبفهم منه بالاولى ان سيدها لا يكلف بيعها ازالة الملك عن المسلم اه عرش (قوله او المرتد) خرج به المشتل من دين إلى اخر فانه لا يمنع بيعه للكافر زيادى اه عرش (قوله او بعض احدهما) اى المسلم والمترده اه عرش (قوله ازالة لها) اى علة الاسلام واحتمال عودة إلى الاسلام بتقويه بالكافر مع بعده عنا (قوله ظاهراً) اسقطه النهاية وعبارة المغني إلا أن يعتق عليه وذلك في ثلاث صور الاولى إذا كان المبيع اصلاً او فرعاً للشترى الثانية إذا قال اعتق عبدك المسلم عنى بعوض او بغيره واجابه الثالثة إذا اقر بحرية عبد مسلم ثم اشتراه قاله الاسنوى لكن الصحيح في هذه الثلاثة انه اقتداء من جهة المشتري لا شراء اه وعلم من هذا انه كان المناسب ان يذكره بعد قوله بدخوله في ملكه (قوله او شهد بحريته) اى وان لم تصح شهادته إذ لا تنقص عن الاقرار اه سم (قوله ومن قال الخ) اى الكافر اه عرش (قوله بالرفع) اى فانه يصح شراؤه معنى ونهاية (قوله لفساد معنى النصب) عبارة المغني والنهاية وإنما قيدت كلام المصنف بالرفع تبعاً للشارح ليكون مستأنفاً إذ لو كان منصوباً بالكان من مدخول الاستثناء فيلزم استثناء الشيء من نفيضه اى يلزم استثناء الصحة من عدم الصحة وهو فاسد اه اى إذا التقدير حيث لا يصح شراء الكافر المسلم إلا ان يصح شراؤه رشدي زاد سم أو لا ان يعتق فيصح شراؤه فتأمل اه وعبارة البصري ورايت في بعض التعاليق نقلاً عن العلامة الطندتائى ان النصب يقتضى الصحة عقب العتق وهو فاسد بل الامر بالعكس اه (قوله شراؤه) فاعل فيصح (قوله وكذا بها الخ) اعتمدهم اه سم (قوله فالمتجه الخ) خلافاً للنهاية ووفقاً لاطلاق المغني (قوله انه) اى تملك ذى بدارنا السلاح (مثله) اى كتملك الحربى الحديد فيحرم مع الصحة (ولو مستأناً) اى او معاهد او ظاهره ولو بدارنا ويدل عليه اقتضاره في بيان المفهوم على الذمى بدارنا الا فى قوله بخلاف الذمى فى دارنا (فرع) لو باع العبد الكافر من حربى فالظاهر امتناعه بقياس الاولى على العلة الحرب إلا ان يقال الغرض الظاهر من الالة والحيل القتال ولا كذلك العبد وهذا الثانى هو مقتضى تعليل صحة بيع الحديد بانه لا يتعين جعله عدة حرب وقد جزم شيخنا فى شرح الارشاد

كذلك ويكره لغير حاجة  
بيع المصحف دون شرائه  
(و) لا تملك الكافر ولو  
بوكيله (المسلم) ولو بنحو  
تبعية والمرتد أو بعض  
احدهما وان قل ولو بشرط  
العتق (فى الاظهر) لما فيه  
من اذلال المسلم والحق به  
المرتد لبقاء علة الاسلام  
فيه فى تمكن الكافر منه  
إزالة لها (إلا أن يعتق) اى  
يحكم بعتقه ظاهراً (عليه)  
بدخوله فى ملكه كبعضه  
ومن أقر أو شهد بحريته  
ومن قال لملكه أعتقه  
عنى وان لم يذكر عوضاً  
لان الهبة كالبيع (فيصح)  
بالرفع لفساد معنى النصب  
(فى الاصح) شراؤه لا تنفاه  
إذلاله بعتقه (ولا) تملك  
الذى بغير دارنا وكذا بها  
إن خشي ارساله اليهم على  
ما بحث ويرده ما يأتى فى  
فى جعل الحديد سلاحاً  
فالمتجه أنه مثله ولا تملك  
(الحربى) ولو مستأناً

أى فلا كراهة فيه مطلقاً (قوله أو شهد بحريته) اى وإن لم تصح شهادته إذ لا تنقص عن الاقرار (قوله لفساد معنى النصب) إذ التقدير حيث لا يصح شراء الكافر المسلم إلا أن يصح شراؤه فتأمل اه أو لا ان يعتق فيصح شراؤه فتأمل (قوله وكذا بها الخ) اعتمدهم (قوله ولو مستأناً) أفتى به شيخنا الشهاب الرملی

بنقل الصحة سم على المنهج اه ع ش قول المتن (سلاحا) هل كالسلاح السفن لمن يقاتل في البحر أو لعدم تعيينها للقتال فيه نظر ويتجه الاول كالخيل مع عدم تعيينها للقتال سم على حج اه ع ش (قوله و فرسا) اى وان لم تصلح للركوب حالا وكذا ما يلبس لها كسرج ولجام اه بجيرى (قوله بخلافه في صلاة الخوف) اى فان المراد بالسلاح ثم ما يدفع لا ما يمنع اه ع ش (قوله او بعضه) اى بعض السلاح شائعاه ع ش (قوله لانه يستعين الخ) اى مظنة الاستعانة ليكون لازما سم على حج والمراد انه اذا حلت الاستعانة على ظاهره لم تكن لازمة للبيع اه ع ش (قوله فيه) الاولى منه (قوله بخلاف الذى بدارنا) اى اذ لم يظن بقرينة ارساله الى دار الحرب سم ونهاية (قوله والباغي الخ) و (قوله وأصل السلاح) كل منهما عطف على الذى اه ع ش (قوله لا احتمال الخ) يؤخذ من هذا جواب حادثة وقع السؤال عنها وهو ان طائفة من الحربين اسروا جملة من المسلمين وجاؤا بهم الى محلة قريبة من بلاد الاسلام وطلبوا من اهل تلك المحلة ان يقتدوا اولئك الاسرى وقالوا الانطلقهم الا ببر ونحوه مما نستعين به على الذهاب الى بلادنا فهل يجوز الافتداء بذلك ويحرم لمافيه من اعانتهم على قتالنا وحاصل الجواب ان قياس ما هنا من جواز بيع الحديد لهم جواز الافتداء بما طلبوا من التمتع ونحوه لانه ليس من آلة الحرب ولا يصلح بل يؤخذ مما ساقى في الجهاد من استحباب فداء الاسرى بمال استحباب هذا اه ع ش (قوله حرم الخ) اى يبعه (قوله وصح) ولعلهم ينظر الى هذا الظن لعدم صلاحية للحرب بهيته بخلاف ما لو خيف دس ذى بدارنا السلاح الى اهل الحرب فانه لا يصح اصلاحية للحرب تلك الهية اه ع ش (قوله صرح به او نواه) مفهومه البطلان حيث لم يصرح بالوكالة ولا نوى الموكل وان وكله في شراء مسلم أو مصحف بعينه وهو ظاهر اه ع ش (قوله ارتهان الخ) اى ارتهان الكافر ذلك من مسلم اه ع ش (قوله ونحو المصحف) اى بان رضى اسلامه واستعاره ليدفعه لمسلم يلقنه منه اه ع ش (قوله وبكر اهة ايجار عينة الخ) اى ما ذكر من المسلم ونحو المصحف وخرج بايجار عينة استحجارها لكن عبارة مر وكذا شيخ الاسلام في شرح المنهج فان استاجر عينة كره انتهى اه سم عبارة ع ش قوله مر فان استاجر عينة كره اى ولو لخدمة مسجد للمسلمين لان فيه اذلاله اه و عبارة المغنى ومحل جواز استحجار الكافر العبد المسلم كما قال الزركشى في غير الاعمال الممتنة اما فيها كاز القاذوراته فتمتنع قطعاه (قوله لكن يؤمر الخ) عبارة المغنى قال ابن المقرئ وترفع يده عنهما فيوضعان عند عدل وقضيته أنه يتسلبها أو لا وقضية كلام الروضة أنه لا يمكن من ذلك بل يتسلم أو لا العدل قال الاذرعى ويحتمل ان يقال يسلم اليه الرقيق ثم ينعح حالا اذ لا محذور كما في ايداعه منه بخلاف المصحف فانه محدث فلا يسلم اليه وهذا كما قال شيخنا متجه وينبغي ان يكون غير المصحف بما الحق به كالعبد اخذ من العلة اه (قوله وبايجار المؤخر الى) اى ويؤمر في اجارة العين بايجارته لمسلم كافي المجموع بخلاف اجارة الذمة لان الاجير فيها يمكنه تحصيل العمل بغيره اه مغنى وفي سم بعد ذكر مثله عن الاسنى ولا ياتى هذا في المصحف اه عبارة النهاية وبايجار المسلم اه (قوله لمسلم) مفهومه انه لا يكتفى ان

(قوله سلاحا) هل كالسلاح السفن لمن يقاتل في البحر أو لا لعدم تعيينها للقتال فيه نظر ويتجه الاول كالخيل مع عدم تعيينها للقتال (قوله لانه يستعين) اى مظنة الاستعانة ليكون لازما (قوله لباغ) ينبغي اولى بدارنا ظن ارساله دار الحرب (قوله ايجار عينة) خرج استحجارها لكن عبارة مر وكذا شيخ الاسلام في شرح المنهج فان استاجر عينة كره انتهى (قوله في قبض المصحف) ظاهره انه لا يجب ان ينوب عنه في قبض المسلم بل يجوز ان يسلم اليه ثم ينعح حالا اذ لا محذور كافي ايداعه منه بخلاف المصحف لانه محدث وهو احتمال في الارتهان للاذرعى قال في شرح الروض انه متجه بعد ان ذكر احتمالين عن ابن الرفعة في أنه يتسلبها ولا يتسلبها العدل وان السبكي بحث ترجيح الثانى وانه قضية كلام الروضة واصلها ثم اقر الروض على قوله فيما لو اشترى كافر رقيقا كافر افا سلم الرقيق قبل القبض انه لا يقبضه بل يقبضه له الحاكم ويمكن ان يفرق بان القبض مع ملك العين اقوى في التسلط ينبغي ان يقبضه له الحاكم ايضا في الاجار (قوله وبايجار المؤجر لمسلم) قال في شرح الروض وظاهر كلام المصنف انه لا فرق بين اجارة الذمة واجارة العين وقضية كلام اصله

(سلاحا) وهو هنا كل نافع في الحرب ولو درعا و فرسا بخلافه في صلاة الخوف لا اختلاف ملحظ المحلين أو بعضه لانه يستعين به على قتالنا فالتنع منه لا مر لازم لذاته فالخوف بالذائق في اقتضاء المنع فيه الفساد بخلاف الذى بدارنا لانه في قبضتنا والباغي وقاطع الطريق أى لسهولة تدارك أمرهما وأصل السلاح كالحديد لا احتمال ان يجعل غير سلاح فان ظن جعله سلاحا حرم وصح كييه لباغ أو قاطع طريق (والله أعلم) وللکافر التوکل فی شراء كل ما مر لمسلم صرح به أو نواه ويجوز بلا كراهة او تهاون واستيداع واستعارة المسلم ونحو المصحف وبكر اهة ايجار عينة واعرته وايداعه لكن يؤمر بوضع المرهون عند عدل وينوب عنه مسلم في قبض المصحف لانه محدث وبايجار المؤجر لمسلم

يؤجره لكافر ثم يامر ذلك الكافر ايضا بايجاره وهكذا وهو متجه سم على حج ولعله حيث فهم من حاله ان الغرض من ذلك التلاعب بالمسلم وابقاؤه في سلطنة الكفار والافلاما نغ من ايجاره الى كافر وهو يؤجره الى كافر آخر ان ظن ان ذلك وسيلة الى ايجار لمسلم هذا وبقي ماله استعاره واستودعه فهل يمكن من استخدامها في العارية وحفظه في الوديعة او يتعين ان يستيب مسلما في حفظه ودفعه الى مسلم يتخدمه فيما تعود منفعة على الكافر مثلا ككون المسلم بالكافر او فرعاله فيه نظر ولا يعيد الثاني ثم رايت في سم على الهبة ما يؤخذ منه ترجيح الاول فليتأمل اه ع ش اقول وهو اى الاول قضية تخصيص الشارح والنهاية والمغنى الامر برفع اليد بالمرهون والمؤجر دون المعار والمودع (قوله كما يؤمر بازالة ملكه الخ) ولا يكتفى رهنه ولا اجارته ولا تزويجه ولا تدبيره ونحو ذلك لانها لا تنفذ الاستقلال مغنى ونهاية (قوله او بكتابة الفن) اى وان لم يزل بها الملك لا فادتها الاستقلال نهاية ومعنى (قوله ولو بنحو وقف) اى بيع او هبة او عتق او وقف على غير كافر او نحو ذلك دفعا للالهاته والاذلال وقطعا لسلطنة الكافر على المسلم ولا يحكم بزواله اه معنى (قوله عن اسلم في يده الخ) وقد اوصل بعضهم صور دخول المسلم في ملك الكافر ابتداء الى نحو خمسين صورة وهي راجعة لقول بعضهم اسباب دخول المسلم في ملك الكافر ثلاثة ما يفيد الملك القهرى والفسخ واستعقاب العتق اى بان يشتري من يعتق عليه وهو ضابط مهم اه نهاية وكذا في المغنى الا انه قال يدخل المسلم في ملك الكافر ابتداء في اربعين ثم سردها ثم ذكر الضابط المذكور (قوله باعه الحاكم الخ) وظاهر كلامهم تعيين بيعه على الحاكم لصلحة المالك بقبض الثمن حالا وان كان المالك مخيرا بينه وبين الكتابة اه نهاية (قوله باعه الحاكم) اى وجوبه او (قوله عند ثمة) ولو امتنع الثقة من ذلك الا بالاجارة جاز له الاخذ من سيده فيما يظهر فيجبر على دفعه اه ع ش (قوله وكذا مستولدة الخ) اى استكسبت له عند ثقة قال سم ظاهره وان تاخر الاستيلاء عن الاسلام اه اقول بل ظاهره رجوع قوله قبل اسلامه للمستولدة ايضا بتاويل من ذكره وقد يفيد قول ع ش قوله م وكذا مستولدة اى الكافر اذا اسلمت اه (قوله ويتجه الحاق الخ) المعتمد خلافه مر اه سم عبارة النهاية ولو طر الاسلام القن بعد تدبير سيده له لم يجبر على بيعه على الاصح حذرا من تقويت غرضه فلو كان علق عقبة بصفة قبل اسلامه فهو كلقن على الاقرب اه قال ع ش قوله م فهو كلقن الخ اى فيجبر على بيعه خلافا لحج حيث الحقه بالمستولدة والاقرب ما قاله حج لانه لم يظهر فرق بينهما وبين المدير الذى طر الاسلام اه (قوله والاوجه اجباره الخ) المعتمد عدم الاجبار بل امتناع هذا الفداء لانه بيع ويبيعها تمتع م مر اه سم عبارة النهاية والاوجه عدم اجباره على بيعها اى المستولدة من نفسها بضمن المثل خلافا للزركشى لما فيه من الاجحاف بالمالك بتاخير الثمن في الذمة فان طلب غيره افتدائها منه بقدر قيمتها لم يجبر ايضا خلافا لبعض المتأخرين اذ هو بيع لها وهو غير صحيح اه قال ع ش قوله م مر خلافا لبعض المتأخرين مراده حج وقوله م اذ هو بيع لها الخ قد يتوقف في دعواه ان افتدائها بيع ويقال

انه في اجارة العين دون اجارة الذمة قال الزركشى وهو ظاهر لان الاجبر فيها يمكنه تحصيل العمل بغيره اه ولا ياتى هذا في المصحف ومفهوم قوله لمسلم انه لا يكتفى ان يؤجره ا. كافر ثم يؤمر ذلك الكافر ايضا بايجاره وهكذا وهو متجه (قوله كما يؤمر بازالة ملكه الخ) قال في شرح العباب ولو حملت امة الكافر من كافر بتكاح او شبهة ثم اسلم فان قلنا الحل يعطى حكم المعلوم امر مال كها بازالة ملكه عنها ذكره في البحر وفيه نظر واطال في بيان النظر ومنه انه لا يتصور الاذلال هنا ثم قال هذا هو الذى يظهر ثم رايت جمعا متأخرين قالوا لا يجبر على ازالة ملكه عنها قبل الوضع واطال في بيان ذلك عنهم ومنه انه بعد الوضع لا يمكن اجباره على ازالة ملكه عنه لمحذور التفريق الى ان قال وميل الزركشى الى الاخذ بقضية ما في البحر من اجباره على ازالة ملكه عنها ونقل احتجاجه ثم نظره في راجعه والاوجه ان لا يؤمر اذلال في هذه الحالة كفى الكثر (قوله وكذا مستولدة) ظاهره وان تاخر الاستيلاء عن الاسلام (قوله ويتجه الحاق الخ) المعتمد خلافه م (قوله والاوجه اجباره) المعتمد عدم الاجبار بل امتناع هذا الفداء لانه بيع ويبيعها تمتع ولو لم نعتق عليه لانه

كما يؤمر بازالة ملكه ولو بنحو وقف على غير كافر او بكتابة الفن عن اسلم في يده او ملكه قهرا بنحو ارث او اختيار ان يفسخ او اقالة او رجوع اصل واهب او مقرر فان امتنع من رفع ملكه باعه الحاكم عليه فان لم يجد مشترا استكسب له عند ثقة وكذا مستولدة ومدبره قبل اسلامه ويتجه الحاق معلق العتق به والاوجه اجباره على قبول

ان ما يدفعه له في مقابلة تنجزه العتق وهو تبرع من الدافع اه وقال الرشيدى قوله راذ هو بيع الخ توقف  
 شيخنا في الحاشية في كون الافتداء بيعا اى لانهم فيما لا يحصى من كلامهم يجعلونه مقابلا للبيع ومن ثم اجاز  
 الشهاب حج في تحفته هذا الافتداء لكن قال الشهاب سم في حواشيه قوله حج فداء الاجنى الخ انظر هذا الفداء  
 هنا وفي تمحض الرق الآتى هل هو عقد عتاقه وهو بعيد جدا او لا فيهما فاحكم الرقيق حينئذ هل انقطع الملك  
 عنه وهو مشكل اذ لا يملك بلامالك او عقد عتاقه هنا لا في تمحض الرق بل يملكه فيه المفتدى والوجه امتناع  
 ذلك في المستولدة اذ لا جائز ان يكون افتداؤه عقد عتاقه بل لو كان كذلك لم يجز لان العقد عليها مع غيرها تمتنع  
 وان ادى الى العتق وانما هو عقديع وبيعها لغيرها تمتنع وامافى تمحض الرق فهو بيع كسائر البيوع  
 انتهى فاشار الى ان افتداه هاهنا لا يكون الا بيعا لها وحصل الجواب عن توقف الشيخ ع ش اه وقوله  
 وحصل الجواب الخ فيه وقفة ظاهرة لان مال كلام النهاية وسم واحد وهو ان الافتداء هنا لا يكون الا بيعا  
 فنع ع ش كلام النهاية هنا مستند بان ما دفعه الغير هنا من قبيل التبرع المحض لا المعاوضة يرد على كلام  
 سم ايضا كما هو ظاهر (قوله يعنى) الى قوله قيل في المعنى الا قوله نحو جلد الاضحية والى قول المتن الثانى  
 في النهاية الا قوله و اراد الى المتن (قوله خمسة) وزاد البارزى الرؤية قال الولي العراقي والتحقيق ان اشتراط  
 الرؤية داخل في اشتراط العلم فانه لا يحصل بدون رؤية ولو وصف فقوى الوصف امور تضيق عنها العبارة  
 اهمعنى (قوله ويزيد الربوى الخ) اى لا يرد الربوى على المتن لان كلامه في غيره فان له بابا يخصه اهمعنى (قوله  
 بما ياتى فيه) اى من اشتراط الحلول والتقابض والمائلة على ما ياتى فيه اه ع ش (قوله ولا يرد الخ) اى على  
 ما فهم من كلامه من ان ما اجتمعت فيه هذه الشروط صح بيعه اه ع ش عبارة الرشيدى اى من حيث توفر  
 الشروط الآتية فيها اى بحسب الظاهر مع عدم صحة بيعها فيما و اراد ان على المنطوق وحاصل الجواب  
 منع كون ذلك مستوفيا للشروط اه (قوله جلد الاضحية) اى بالنسبة للبضحي وورثته لا الفقير كما ياتى في باب  
 الاضحية (قوله وحرير الملك الخ) اى اذ لم يمكن احداث حرير آخر له الا فالوجه الصحة اهمعنى (قوله قيل  
 الخ) اقره المعنى عبارة قال السبكي والذي يتحرر من الشروط الملك والمنفعة فلا شرط له غيرهما واما اشتراط  
 الطهارة فيستفاد من الملك لان النجس غير مملوك واما القدرة على التسليم والعلم به فشرط في العاقد وكذا  
 كون الملك لمن له العقد اه (قوله مع الاشارة الخ) اى لان فيه تنبيه على ان النجس لا يملك بالبيع وكفى بهذا  
 ايضا فائدة اه سم (قوله شرعا وان غلبت الخ) يعنى ان الشرط ان يكون بما حكم الشرع بطهارته وان  
 كانت النجاسة غالبة في مثله اه رشيدى (قوله بالفعل او الامكان) اقول يرد عليه المتنجس الآتى لانه طاهر  
 العين بالفعل ولعل حق العبارة ان يقول و اراد بطهارة العين طهارتها حقيقة او حكما فخرج المتنجس المذكور  
 لانه في حكم نجس العين لانه لا يمكن تطهيره فليس بطاهر العين حكما فليتأمل اهم قول المتن ( بيع الكلب)  
 (فرع) عدم دخول ملائكة الرحمة بيتا فيه كلب هل هو ان جاز اقتناؤه او وجب كماله علم انه يقتل لولا  
 اقتناؤه لحراسة قال مروظا هو ما ورد انها لا تدخل بشتا فيه حائض مع انها معذرة لا صنع لها في الحيض

فداء اجنى لها بمساوى  
 قيمتها وكذا لو تمحض الرق  
 فيما يظهر لا على قبول فداء  
 القن لنفسه لانه لا يملك  
 فيتاخر العوض (و للبيع)  
 يعنى المعقود عليه ولو تمنا  
 ( شروط ) خمسة ويزيد  
 الربوى بما ياتى فيه ولا يرد  
 نحو جلد الاضحية وحرير  
 الملك وحده للعجز عن  
 تسليمها شرعا قبل الملك  
 يعنى عن الطهارة لان نجس  
 العين لا يملك اه ويزد بان  
 اغناؤه عنها لا يستدعى عدم  
 ذكرها لافادته تحرير محل  
 الخلاف والوافق مع الاشارة  
 لرد ما عليه المخالف من عدم  
 اشتراطها من اصلها احدها  
 ( طهارة عينه ) شرعا وان  
 غلبت النجاسة في مثله و اراد  
 بطهارة العين طهارتها  
 بالفعل او الامكان لما يذكره  
 في المتنجس ) فلا يصح  
 بيع الكلب ) ولو معلبا

يستلزم تملكها وهو تمتنع وان استلزم العتق م (قوله فداء اجنى الخ) انظر هذا الفداء هنا وفي تمحض  
 الرق الآتى هل هو عقد عتاقه وهو بعيد جدا او لا فيهما فاحكم الرقيق حينئذ هل انقطع الملك عنه وهو  
 مشكل اذ لا يملك بلامالك او عقد عتاقه هنا لا في تمحض الرق بل يملكه فيه المفتدى والوجه امتناع ذلك  
 في المستولدة اذ لا جائز ان يكون افتداؤه عقد عتاقه بل لو كان كذلك لم يجز لان العقد عليها مع غيرها تمتنع  
 وان ادى الى العتق وانما هو عقديع وبيعها لغيرها تمتنع وامافى متحمض الرق فهو بيع كسائر البيوع  
 فليتأمل (قوله مع الاشارة الخ) اى لان فيه تنبيه على ان النجس لا يملك بالبيع وكفى بها ايضا فائدة (قوله  
 بالفعل او الامكان) اقول يرد عليه المتنجس الآتى لانه طاهر العين بالفعل ولعل حق العبارة ان يقول و اراد  
 بطهارة العين طهارتها حقيقة و حكما فخرج المتنجس المذكور لانه في حكم نجس العين لانه لا يمكن تطهيره فليس



يطهر بالغسل وهو وجهه والأصح المنع ولو تصدق بدهن نجس لنحو استحبابه على إرادة نقل اليد جاز  
وكان تصدق الهبة والوصية ونحوهما كالدهن السرجين والكلب ونحوهما عبارة عن غسله وكذا الدهن  
أي لا يصح بيعه لتعذر تطهيره أي بناء على الراجح وكذا لو قلنا بإمكان تطهيره كما سيذكره عليه فالمصنف لم  
يذكر الخلاف بناء على إمكان التطهير في قوله وعاذه الخ مسامحة (قوله الخلاف في صحته بناء الخ) اطال سم  
في استشكله (قوله بناء الخ) هذا البناء لا يستفاد من المتن فكيف قال ليبين الخ اه سم (قوله وكاء تنجس)  
إلى المتن في المغنى (قوله وكاء الخ) قال في الروض ولا مانع أي ولا يبيع مائع متنجس ولو دهنًا وماءً وصبغاً مع  
أنه يظهر المصبوغ به بالغسل اه وهو يفيد أن الصبغ المائع المتنجس إذا صبغ به شيء ثم غسل ذلك الشيء طهر  
بالغسل وهذا يؤيد ما ظهر لنا فيما ذكره في أبواب الطهارة من أن المصبوغ بنجس لا يطهر إلا إذا انفصل  
عنه الصبغ من أنه محمول على صبغ نجس العين أو فيه نجاسة عينية اه سم (قوله وإمكان طهر الخ) مبتدأ خبره  
قوله كما مكان طهر الخ أي أظهر ذلك من باب الإحالة لا من باب التطهير اه نهاية (قوله عجن زبل) أي  
بخلاف الآجر المعجون بمائع نجس كقول فانه يصح بيعه لا مكان طهر اه مغنى (قوله وكاء جرج الخ) مثله كما هو  
ظاهر أو أني الخرف إذا علم أنها عجن زبل مرسى على حج أقول وهو ظاهر أن قلنا بعدم العفو عنه أما إذا قلنا  
به فالقياس جواز له أنه طاهر حكماً (فائدة) وقع السؤال في الدرس عن الدخان المعروف في زماننا هل  
يصح بيعه أم لا والجواب عنه الصحة لأنه طاهر منتفع به لتسخين الماء ونحوه كالظليل به اه عش ويأتي عن  
قريب عن الرشيدى وشيخنا ما يتعلق بالدخان (قوله لا دار بنيت به) أي يصح بيع دار مبنية باجر مخلوط  
بسرجين أو طين كذلك ونقل عن العلامة الرملى صحة بيع دار مبنية بسرجين فقط وعلم من ذلك صحة بيع  
الخرف المخلوط بالرماد النجس كالزبار والقلل والمواجير وظاهر ذلك أن النجس مبيع تبعاً للطاهر والذي  
حققه ابن قاسم أن المبيع هو الطاهر فقط والنجس ما خوذ بحكم نقل اليد عن الاختصاص فهو غير مبيع  
وإن قابله جزء من الثمن اه شيخنا عبارة عش فرع مثنى م على أنه يصح بيع الدار المبنية بالبنات

على المشتري التحويل عليه أي ما لم يجز له التقليد ولا يتخلو عن شيء لانه لا فائدة للحكم بالطهارة بالنسبة إليه ثم  
انظر هل يجب إعلامه بالحال والوجه نعم أن لم يجز له تقليده هذا واجب عمار بان من فوائده جواز بيعه لمن  
له استعماله ويجرى ذلك كله في مخالف باع ما هو طاهر عنده فقط كما مر (قوله الخلاف في صحته بناء الخ)  
أن أراد أن معنى قول المصنف وكذا الدهن الخ وكذا الدهن لا يصح بيعه في الأصح وأن هذا الأصح ومقابله  
مفرعان على القول بإمكان تطهيره فهذا ينافي تعليل الأصح بتعذر تطهيره وإن أراد أن الأصح مفرع على  
تعذر التطهير ومقابله على إمكانه فهذا ينافي قوله ليبين جريان الخلاف في صحته بناء على إمكان تطهيره إذ  
جريان الخلاف بناء على ما ذكر لم يبين على هذا التقدير فتدبر وإن أراد أن معنى قوله وكذا الدهن الخ وكذا  
لا يمكن تطهير الدهن في الأصح فلا يصح بيعه في الأصح فهذا لا يناسب تعليل الأصح بقوله لتعذر تطهيره إذ  
تعذر التطهير هو عدم إمكانه فقيه تعليل الشيء بنفسه اللهم إلا أن يجعل قوله بتعذر تطهيره تعليلًا للحذف  
المشار إليه بقولنا فلا يصح بيعه وقوله كما مر لا ينافي أنه مذكور هنا أيضاً بقول المتن وكذا الخ فليتأمل (قوله  
بناء الخ) هذا البناء لا يستفاد من المتن فكيف قال ليبين الخ (قوله وكاء تنجس) قال في الروض ولا مانع أي  
ولا يبيع مائع متنجس ولو دهنًا وماءً وصبغاً مع أنه يظهر المصبوغ به بالغسل اه وهو يفيد أن الصبغ المائع  
المتنجس إذا صبغ به شيء ثم غسل ذلك الشيء طهر بالغسل وهذا يؤيد ما ظهر لنا فيما ذكره في أبواب الطهارة  
من أن المصبوغ بنجس لا يطهر إلا إذا انفصل عنه الصبغ من أنه محمول على صبغ نجس العين أو فيه نجاسة  
عينية ثم ظهر منع تأييد هذا المآذ كالجواز أن يكون المراد بطهر المصبوغ به بالغسل طهره إذا انفصل عنه  
بدليل تعبير الروض في باب النجاسة بقوله ويطهر بالغسل مصبوغ بمتنجس انفصل ولم يزدد نأ بعد الغسل  
فإن لم ينفصل لتعذره لم يطهر اه فليتأمل فإن قول شرحه توطئة له ولا اثر للارتفاع بالصبغ المتنجس في  
صبغ شيء به وإن طهر المصبوغ به بالغسل ظاهر في تأييد ما كان ظهراً لنا (قوله وكاء جرج الخ) مثله كما هو ظاهر

الخلاف في صحة بناء على  
إمكان تطهيره وإن كان  
الأصح منه أنه لا يصح فلا  
تكرار خلافاً لمن زعمه وكاء  
تنجس وإمكان طهر قليله  
بالمكاثرة وكثيره بزوال  
التغير كما مكان طهر الخثر  
بالتخلل وجلد الميتة  
بالاندباغ وكاء جرج عجن  
بزبل لا دار بنيت به



التجسوة وان كانت ارضها غير مملوكة كالحثكة ويكون العقد واردا على الطاهر منها والتجس تابعاً سم على المنهج ويؤخذ من قوله ويكون العقد واردا الخ ان الكلام في دار اشتملت على طاهر كالسقف وتجس كالنبات وعليه فلو كانت الارض محتكرة وجميع البناء نجس لم يظهر للصحة وجه بل العقد باطل فليتأمل اه اي خلافا لما سبق نقله عن الرمل (قوله لانه فيها تابع الخ) اي للطاهر منها كالحجر والخشب فاغفر فيه ذلك لانه من مصالحها وفيه نظر كما قاله بعض المتأخرين والاولى ان يقال صح بيعها للحاجة ويطر ذلك في الارض المسددة بالنجاسة فانه لا يمكن تطهيرها الا بالازالة ما وصل اليه السداد والطاهر منها غير مرئي قال الاذري والاجماع الفعلي على صحة بيعها اه معنى (قوله وان وجبت ازالته) اي بان تعدى بفعله بعد بلوغه اه ع ش (قوله بما لا يستر شيئا منه) اي او بما يستره لكن سبقت رؤيته على تجسه ولم يمض من يغلب تغيره فيه اه ع ش (قوله وما يطره الغسل) اي ولو مع تراب اه نهاية قال ع ش ظاهره ولو احتاج في تطهيره الى مؤنة لمواقع اه (قوله ويصح بيع القراخ) ويبيع جزافا ووزنا كما صرح به في الروضة وغيرها والدود فيه كنوى الترو ظاهره انه لا فرق في صحته بالوزن بين ان يكون في الذمة او لا وهو كذلك وان خالف في الكفاية اي وشرح الروض ويجوز اقتناء السرجين وتربية الزرع به لكن مع الكراهة ويصح بيع فارة المسك بناء على طهارتها وهو الاصح ويجوز اقتناء الكلب لمن يصيده او يحفظ به نحو ماشية كزرع ودواب وتربية الجرو الذي يتوقع تعليمه لذلك ولا يجوز اقتناؤه لغير مالك ماشية لحفظها به اذا ملكها ولا لغير صياد ليصطاد به اذا اراد كاصرح به في الروضة والمجموع ولا يجوز اقتناء الخنزير مطلقا ويجوز اقتناء الفهد كالقرد والفيل وغيرهما معنى ونهاية قال ع ش قوله مر لكن مع الكراهة ينبغي ان يحملها ان صلح نباته بدونها املوا توقف صلاحه عادة على التربية به فلا كراهة وليس من صلاحه زيادته في النمو على امثاله وقوله ولا يجوز اقتناؤه لغير مالك الخ يؤخذ منه انه لو اقتناه لحفظ ماشية يده فاتهت او باعها وفي نيته تجديدها لم يجز ابقاؤه في يده بل يلزمه رفع يده عنه لان ظاهر اطلاقهم انه لا يجوز الاقتناء الا اذا كانت الحاجة ناجزة سم على المنهج عن مر ومن الحاجة الناجزة احتياجه في بعض الفصول دون بعض فلا يكلف رفع يده في مدة عدم احتياجه له اه ع ش (قوله النفع به) اي بما وقع عليه الشراء في حد ذاته فلا يصح بيع ما لا ينتفع به بمجردده وان تاقى النفع به بضمه الى غيره كاسياتي في نحو حتى لحظة فان عدم النفع اما للقلة كحيتي برو اما للخصه كالخشرات وبه يعلم ما في تعليل شيخنا في الحاشية صحة بيع الدخان المعروف بالا لتفاح به بنحو تسخين ماء اذا اشترى بنحو نصف او نصفين لا يمكن التسخين به لقلته كما لا يخفى فيلزم ان يكون بيعه فاسدا والحق في التعليل انه منتفع به في الوجه الذي يشترى له وهو شربه اذ هو من المباحات لعدم قيام دليل على حرمة فتعاطيه انتفاع به في وجه مباح ولعل ما في حاشية الشيخ مبنى على حرمة وعليه فيفرق بين القليل والكثير كما علم مما ذكرناه فليراجع اه رشدي وقوله لعدم قيام دليل الخ في تقريره نظر ويكفي في منع اباحته مجرد الخلاف في حرمة عبارة شيخنا قيل بما لا يصح بيعه الدخان المعروف لانه لا منفعة فيه بل يحرم استعماله لان فيه ضررا كبيرا وهذا ضعيف وكذا القول بانه مباح والمعتد انه مكروه بل قد يعتبر به الوجوب كما اذا كان يعلم الضرر بتركه حينئذ فيصح صحيح وقد تعتبر به الحرمة كما اذا كان يشترى به بما يحتاجه لنفقة عياله او يتقن ضرره اه (قوله شرعا) الى قوله والمراد في المعنى الا قوله نحو ربوع الى نخل وقوله وهرة الى ونحو عندليب وقوله اما الهرا الى المتن وقوله ونحو عشرين الى لا انتفاء النفع وقوله وكفر مستحله وقوله من غير كبير الى يادق الى قول المتن ويصح في النهاية الا قوله اما الهرا الى المتن (قوله كجش صغير) الى

لانه فيها تابع لا مقصود  
 وارض سمحت بنجس ولا  
 قن عليه وشم وان وجبت  
 ازالته وما يطره الغسل  
 كجش تجس بما لا يستر شيئا  
 منه ويصح بيع القز وفيه  
 الدود ولو ميتا لانه من مصلحته  
 (الثاني النفع) به شرعا ولو  
 ما لا كجش صغير لان

او اني الخرف اذا سلم انها عجت بزل مر (قوله كجش تجس بما لا يستر شيئا منه) هلا قالوا بما لا يستر ما تجب رؤيته منه فان الكبر باس تكفي رؤية احد وجهه (قوله ويصح بيع القز وفيه الدود) اي جزافا ووزنا ولو في الذمة وان امتنع السلم فيه لان السلم اضيق من الشراء بدليل الاعتياض ونحوه خلافا لما في شرح الروض من

ماتت امة كافي الاتوار نهاية اى او استغنى عنها ع (قوله فى غيره) اى فيما لا تنفع فيه اه نهاية (قوله) واخذه الخ) اى اخذ المال فى مقابلته اه معنى (قوله كالفواسق) لو علم بعض الفواسق كالحدا او الغراب الاصطياد فهل يصح بيعه لانه صار منتفعا به وعليه فهل يزول عنه حكم الفواسق حتى لا يندب قتله او يستمر عليه حكمها فيه نظر وظاهر كلامهم ان الفواسق لا تملك بوجه ولا تقتنى ثم رايت فى شرح العباب بعد كلام عن الام وظاهره حرمة اقتنائها اى الفواسق وهو متجه اه لكنه يمكن الحمل على ما فيه ضرر منها سم على حج اه ع ش قول المتن (الحشرات) جميع حشرة بفتح الشين اه معنى (كفارة) اى وخفساء وحة وعقرب ونمل نهاية ومعنى (قوله ونحوير بوع) اى من كل ما فيه منفعة (قوله بما يؤكل) ظاهره وان لم يعتد اكله كبت عرس اه ع ش (قوله تعلمه) اى الثمر (قوله بخلاف نحو فهد الخ) اى فانه يصح بيعه قال فى المصباح الفهد سبع معروف والاثنى فهدة والجمع فهو دكفلس وفلوس اه وفى حاشية الكبرى والفهد بفتح وكسر الهاء اه و (قوله ولو بان يرجى تعلمه) اى فلا يشترط للصحة ان يكون معلما بالفعل اه ع ش (قوله لدفع نحو فار) اى بشرط ان يكون ذلك حالا فلا يصح بيعها اذا كانت غير معلبة لا تنفاه الشرط المذكور وقضية قوله اولو لو ما لصحة بيعها اذ ارجى تعلمها وهو ظاهر ولعل عدم ذكره هذا القيد لانه لا يرجى فيها غالباً التعليم اه ع ش (قوله ونحو عندليب) هو ما كول ولعله لم يجعل العلة فى جواز بيعه حل اكله لان اكله وان جاز يندر قصده بخلاف الانس بصوته فانه يوجب الزيادة فى ثمنه اه ع ش (قوله فلا يصح بيعه الخ) وهل يصح ايجاره للصياد ام لا فيه نظر والا قرب الثانى لان الاصطياد به ليس من المقدور عليه قياسا على استجار الفحل للضراب اه ع ش (قوله لا ان كان الخ) ويصح بيع رقيق ز من لانه يتقرب به بعقته بخلاف حمار ز من ولا اثر لمنفعة جلده بعد موته نهاية ومعنى (قوله وغير ذلك من كل ما لا يقابل عرفا بمال الخ) يؤخذ منه جواب سؤال وقع عما حدثته سلاطين هذا الزمان من الورقة المنقوشة بصور مخصوصة الجارية فى المعاملات كالنقود الثنية هل يصح البيع والشراء بها ويصير المملوك منها او يباع عرض تجارة يجب زكاته عند تمام الحول والنصاب وحاصل الجواب ان الورقة المذكورة لا تصح المعاملة بها ولا يصير المملوك منها او يباع عرض تجارة فلا زكاة فيه فان من شروط العقود عليه ثمن او مثنان ان يكون فيه فى حد ذاته منفعة مقصودة يعتمدها شرعا بحيث يقابل بمتمول عرفا فى حال الاختيار والورقة المذكورة ليست كذلك فان الانتفاع بها فى المعاملات انما هو بمجرد حكم السلاطين بتزويلها منزلة النقود ولذا الورق السلاطين ذلك الحكم او مسح منها رقم لم يعامل بها ولا تقابل بمال نعم يجوز اخذ المال فى مقابلة رفع اليد عنها اخذ اياها فقدمته عن ع ش فى باب الحج فى قطع نبات الحرم وفيه مامر عن سم وشيخنا من انه يجوز نقل اليد عن الاختصاص بالدرهم كافي النزول عن الوظائف (قوله وان حرم غصبه الخ) وما نقل عن الشافعى رضى الله تعالى عنه من جواز اخذ الخلال والخلالين من خشب الغير محمول على ما اذا علم رضاه ويحرم بيع السم ان قتل كثيره وقليله فان نفع قليله وقتل كثيره كاسقمونيا والافون جاز بيعه معنى ونهاية قال ع ش قوله مر ويحرم الخ اى ولا يصح بيع السم ان قتل الخ وكذا ان ضر كثيره وقليله وقوله مر ان نفع قليله الخ هل العبرة بالمعاطى مر حتى لو كان القدر الذى يتناول ولا يضر لا يعتاده عليه ويضر غيره لم يحرم او العبرة بغالب الناس فيحرم ذلك عليه وان لم يضره فيه نظر والا قرب الثانى وقوله وقتل كثيره اى او اضر اه ع ش (قوله وكفر مستحله) فى شرح العباب ومضى استحل اخذ الحية من غير ظن الرضا كفر اه سم (قوله وعده) مبتدأ والضمير للمال لا نفع فيه شرعا وخبره قوله لا اثر له (قوله مالا) اى متمولا اه

المنع فى البيع فى الذمة ايضا مر (قوله كالفواسق) لو علم بعض الفواسق كالحدا او الغراب الاصطياد فهل يصح بيعه لانه صار منتفعا به وعليه فهل يزول عنه حكم الفواسق حتى لا يندب قتله او يستمر عليه حكمها فيه نظر وظاهر كلامهم ان الفواسق لا تملك بوجه ولا تقتنى ثم رايت فى شرح العباب بعد كلام عن الام وظاهره حرمة اقتنائها اى الفواسق وهو متجه انتهى لكنه يمكن الحمل (قوله وطاوس) استشكل القطع محل بيعه وحكايتهم الخلاف فى ايجاره وقد يفرق بضعف منفعته وحدها (قوله وكفر مستحله) فى شرح العباب ومضى

بذل المال فى غيره سفه واخذه اكل له بالباطل (فلا يصح بيع الحشرات) وهى صغار دو اب الارض كفارة ولا عبرة بمنافعها المذكورة فى الخواص بما يؤكل ونحل ودود قز وعلق لمنفعة امتصاص الدم (ولا) بيع (كل) طير (وسبع لا ينفع) لنحو صيد وقاتل او حراسة كالفواسق الخنس واسد وذئب ونمر لا يرجى تعلمه الصيد لكبره مثلاً بخلاف نحو فهد لصيد ولو بان يرجى تعلمه له وفيل لقتال وقرد لحراسة وهرة اهلية لدفع نحو فار ونحو عندليب للانس بصوته وطاوس للانس بلونه وان زبدي ثمنه لاجل ذلك اما اهر الوحش فلا يصح بيعه الا ان كان فيه منفعة كهر الزباد وقدر على تسليمه بحبسه او ربطه مثلاً (ولا) بيع (حتى) نحو (الحنطة او الزبيب) ونحو عشرين حبة خردل وغير ذلك من كل ما لا يقابل بمال عرفا فى حالة الاختيار لا تنفاه النفع بذلك لقلته ومن ثم لم يضمن

وان حرم غصبه ووجب رده وكفر مستحله وعده مالا بضمه لغيره او لنحو غلام لا اثر له كالا صطياد بحبه فى فتح

(وآلة الله) المحرم كشابة وطنبور وصنم وصورة حيوان ولو من ذهب وكتب ( ٢٣٩ ) علم محرم إذ لا نفع بها شرعا نعم

يصح بيع نرد صلح من غير كبير كلفة فيما يظهر يادق للشرنج كجارية غناء محرم وكبش نطاح وان زيد في ثمنها لذلك لان إصالة الحيوان ( وقيل يصح في الآلة ) أى بيعها ( ان عد رضاها مالا ) ويرده أنها مدامت بهيتها لا يقصد منها غير المعصية وبه فارت حجة بيع اناء النقد قبل كسره وإنما لم يصح بيع صنم من تقدم مطلقا مطلقا لانه لا يباح بحال وصح بيع النقد الذى عليه الصور لأنها غير مقصودة منه بوجه والمراد ببقائها بهيتها أن تكون بحالة بحيث إذا أريد منها ما هو له لا تحتاج لصنعة وتعجب أخذها عما يأتى في النصب فتعبر بعضهم هنا بحل بيع المركبة إذا فك تركيبها يتعين حمله على فك لا تعود بعده لهيتها إلا بما ذكرناه وفى الحاق الصليب به أو بالصنم تردد وجه الثاني ان أريد به ما هو من شعارهم الخصوصة بتعظيمهم والاول ان أريد به ما هو معروف ( ويصح بيع الماء على الشط والتراب بالصحراء ) من حازهما ( فى الاصح ) لظهور النفع فيهما وان سهل تحصيل مثلهما ولو اختصا بوصف زائد صح قطعها ويصح بيع نصف دار شائع بمثلها الآخر

رشيدى ( قوله كشابة ) وهى المساة الآن بالغابة اه ع ش قال الكردى والتثيل بها إنما هو على رأى المصنف اه اى الرافعى ( قوله وطنبور ) اى وصنم ومزمار وورباب وعود اه معنى ( قوله وصنم الخ ) معطوف على آله الله هو اه رشيدى ( قوله وصورة حيوان ) وفى العلقمى على الجامع مانصه قال النووى قال العلماء تصوير صورة الحيوان حرام شديد الحرمة وهى من الكباثر سواء صنعها ميتة ام لغيرة فصنعتة حرام مطلقا بكل حال وسواء كان فى ثوب او بساط او درهم او دينار او فلس او اناء او حائط او غير هافاما تصوير ما ليس فيه صورة حيوان مثلا فلليس بحر ام اه وعموم قوله لم لغيرة يفيد خلاف ما نقل عن البلقينى من ان الصور التى تتخذ من الخولى لترويحها لا يحرم بيعها ولا فعلها اه ويوافق ما فى العلقمى من الحرمة مطلقا ما كتبه الشيخ عميرة بهامش المحلى من قوله ثم لا يخفى ان من الصور ما يجعل من الخولى بمصر على صورة الحيوان وعمت البلوى ببيع ذلك وهو باطل اه ع ش ( قوله وكتب علم الخ ) اى ولا يبيع كتب الخ اه ع ش ( قوله وكتب علم محرم ) اى ككتب الكفر والتنجيم والشعبذة والفلسفة كما جزم به فى المجموع وقال بل يجب اتلافها التحريم الاشتغال بها اه معنى ولا يبعد ان يلحق بذلك كتب المبتدعة بل قد يشملها قولهم وكتب علم محرم وانه علم ( قوله نعم يصح بيع نحو نرد صلح الخ ) اى مع الكراهة كبيع الشرنج ويصح بيع الاطباق والياب والفرش المصورة بصور الحيوان اه معنى ( قوله وكبش نطاح ) اى وديك المهراش اسنى ومعنى قول المتن ( وقيل يصح ) اى البيع نهاية ومعنى وهذا التقدير احسن من صنيع الشارح قول المتن ( فى الآلة ) اى وما ذكر معها و ( قوله رضاها ) يضم الراء اى مكسرها نهاية ومعنى ( قوله وبه ) فارت حجة بيع اناء النقد الخ ) اى فانه يباح استعماله للحاجة بخلاف تلك اه معنى زاد ع ش ويرد على هذا ان آله الله قد يباح استعمالها بان اخبر طبيب عدل مريضا بانه لا يزيل مرضه إلا بسماع الآلة ولم يوجد فى تلك الحالة إلا الآلة المحرمة ويمكن ان يجاب بان منفعة الآلة على هذا الوجه لا ينظر اليها لانها نادرة ولانها تشبه صغار دواب الأرض إذ ذكر لها منافع فى الخواص حيث لا يصح بيعها مع ذلك بخلاف الآنية فان الاحتياج اليها اكثر والاتفاق عليها قد لا يتوقف على اخبار طبيب كالأصطراط إلى الشرب ولم يجد معه الاهى اه ( قوله حجة بيع اناء نقد الخ ) فى فتاوى الجلال السيوطى مسألة قالوا لو اشترى آنية ذهب او فضة جاز وهو مشكل على قولنا لا يجوز اتخاذ آنية الذهب والفضة الجواب لا اشكال لان مرادهم صحة الشراء لا اباحته وقد يصح الشئ مع تحريمه و يفرق بين الامرين اه واقول لباحث ان يمنع قوله لا اباحته لان المحرم الاتخاذ ويجوز الشراء ليس الاتخاذ ولا يستلزمه وقد يقصد الشراء لصوغه حلما مباحا او قد افتيجه اباحة الشراء نفسه ثم ان وجد اتخاذ حرم اعنى الاتخاذ اه سم ( قوله مطلقا ) اى ولو لم يكن على صورة حيوان ويحتمل ان المراد بالاطلاق الاتفاق ( قوله ببقائها ) اى آله الله ( قوله الحاق الصليب به ) اى بالنقد الذى عليه الصور ع ش وكردى ويجوز ارجاع الضمير إلى اناء النقد كما فى المعنى عبارة والصليب من النقد قال الاسنوى هل يلحق بالآوانى او بالصنم ونحوه فيه نظر اه والاوجه انه ملحق بالصنم كما جرى عليه بعض المتأخرين اه ( قوله ما هو معروف ) وهو جعله على نحو فم الدلو عبارة النهاية عطفًا على آله الله واللهم وصلب فيما يظهر ان أريد به ما هو شعارهم الخصوص بتعظيمهم ولو من نقد اه قول المتن ( ويصح بيع الماء على الشط ) اى والحجر عند الجبل اه نهاية زاد المعنى والشط جانب الوادى والنهر كفى الصحاح اه ( قوله بمن حازهما ) إلى الفرع فى النهاية والمعنى ( قوله ولو اختصا بوصف الخ ) اى كتبريد الماء اه نهاية اى وتصفية التراب من نحو الحجر ( قوله منع رجوع الوالد ) اى فيما وهبه لولده و ( قوله او بائع المفلس ) اى

استحل أخذ الحبة من غير ظن الرضا كفر ( قوله فارت حجة بيع النقد قبل كسره ) فى فتاوى الجلال السيوطى فى باب الآنية مانصه مسألة قالوا لو اشترى آنية ذهب او فضة جاز وهو مشكل على قولنا لا يجوز اتخاذ آنية الذهب والفضة الجواب لا اشكال لان مرادهم صحة الشراء لا اباحته وقد يصح الشئ مع تحريمه و يفرق بين الامرين اه واقول لباحث ان يمنع قوله لا اباحته لان المحرم الاتخاذ ويجوز الشراء ليس الاتخاذ ولا يستلزمه وقد

ومن فوائده منع رجوع الوالد او بائع المفلس ( فرع ) من المنافع شرعا حق الممر بارض أو على سطح وجاز كما يأتى فى الصلح

في عين ماله عند فلس المشتري اه معنى (قوله تملكه الخ) فاعل جازو الضمير لحق المرور (قوله اذلا تملك الخ) علة لقوله انه محض منفعة المجزور لملك حق المرور (قوله للحاجة الخ) علة لقوله و جاز الخ (قوله ولذا الخ) اي للحاجة اليه الخ (قوله ايضا) اي كلفظ البيع (قوله ولا يصح) الى قوله واذا بيع عقار في المغنى الا قوله وارض وقوله ويفرق الى وفارق والى المتن في النهاية الا ما ذكر (قوله بيع بيت) اي مسكن نهاية ومعنى (قوله بان احتف من جميع الجوانب بملك البائع) اي ولم يأت بالمرور اليه من ذلك الملك كانه عليه سم فيما ياتي وينبغي ان يقيد بذلك قوله الآتي او بملك المشتري الخ حتى يظهر التعليل بقوله لعدم الانتفاع به حالا (قوله او كان له عمر الخ) كذا في اصله رحمه الله وقد يقال للاتق تأخير عن قوله او بملك المشتري فليتامل اه بصرى وقد يقال نفي البائع الممر انما يؤثر فيا اذا كان في ملكه فقط دون ملك غيره كاه و ظاهر والتاخير يوهم خلاف ذلك (قوله وان امكن الخ) غاية لقوله ولا يصح الخ عبارة النهاية والمغنى سواء امكن المشتري من اتخاذ ماله من شارع او ملكه ام لا كما قاله الا كثرون وان شرط البغوى عدم تمكنه من ذلك اه قال ع ش وطريقه في هذه اخذ ما ياتي فيمن اراد شراء ذراع من ثوب نفيس ان يتحدث الممر هنا في ملك مريد الشراء او في شارع بالتراضي منها ثم يشتري منه بعد ذلك اه (قوله وبين ما مرفى الجحش الصغير) اي من انه يصح بيعه مع عدم النفع به حالا (قوله بان هذا) اي بيع بيت بلا عمرو (قوله بالا مكان) اي امكان اتخاذ الممر واحدا هو (قوله بخلاف ذلك) اي الجحش الصغير وفي هذا الفرق ما لا يخفى على المتأمل (قوله وفارق ما ذكر اولا) وهو قوله ولا يصح بيع بيت او ارض بلا عمرو (قوله مالو باع الخ) مفعول فارق (قوله فان له الممر الخ) عبارة النهاية والمغنى ونفي الممر صرح ان امكنه اتخاذ ممر والا فلا لا يغتفر في الدوام وهو دوام الملك هنا ما لا يغتفر في الابتداء اه (قوله ان لم يتصل البيت الخ) اي فان اتصل باحدهما فلا ممر وله وهل يكتفى في الاتصال بمطلق التلاصق او يشترط التفوذ بالفعل محل تأمل اه بصرى اقول الظاهر الثاني كما ياتي عن سم وع ش والرشيدي ما يفيد (قوله فان نفاه صح ان امكن الخ) اي فان نفاه في صورة ثبوت المرور له وهي حالة عدم الاتصال بملكه او شارع ويظهر ان الموات كالشارع وذلك بان يتصل بملك الغير او وقف خاص او عام كمسجد ورباط وحيد فالمراد بالا مكان الا مكان المقترن بالفعل بان يحتف بملك ويرضى صاحب الملك ببيع حق الممر او يكتفى بمطلق الا مكان وهل يكتفى بامكان الاستتجار ليعذر البيع كالوقف اولا ينبغي ان يراجع جميع ذلك ويحرر اه بصرى اقول وبجمل امكان اتخاذ الممر على احدثات منفذ الى ملكه او نحو شارع يندفع التوقف والتردد ولو سلم تصويره المذكور فلا قرب الا كنفاء بمطلق الا مكان الشامل للاستتجار (قوله واذا بيع عقار الخ) عبارة العباب كغيره لو باع عقار يحيط به ملكه جازو عمر المشتري من اي جهاته شاء وان لم يقل بعته بحقوقه فان شرط اه الممر من جهة معينة صح وتعين او غير معينة لم يصح الى آخر المسئلة فجعل اصل المقسم ما اذا احاط ملك البائع به اه رشيدى (قوله بجانب) اي مثلا (قوله اشترط الخ) جواب اذا (قوله فلو احتف بملكه الخ) اي مع تاتي المرور اليه من ذلك الملك بخلاف ما تقدم في قوله بان احتف من جميع الجوانب بملك البائع اه سم (قوله من جانب) اي او جانبيين مثلا (قوله بطل) اي البيع (قوله في الاخرة) اي قوله او اطلق اه ع ش (قوله محله ان لم يلاصق الخ) قال الشهاب سم فيه مع كون المقسم انه احتف بملك البائع من جميع الجوانب مساححة اه ويمكن ان يقال لا يزم من احتفائه به ان يكون مستغرقا لكل جانب منه فيكون المعنى ان للبائع في كل جانب ملك وان لم يستغرق الجانب اه رشيدى ولا يخفى بعده (قوله ان لم يلاصق الشارع الخ) اي وله اليه ممر بالفعل والا

التأيد بلفظ البيع مع أنه محض منفعة اذلا تملك به عين الحاجة اليه على التأيد ولذا جاز ذلك بلفظ الاجارة ايضا دون ذكر مدة ولا يصح بيع بيت او ارض بلا عمرو بان احتف من جميع الجوانب بملك البائع او كان له عمر ونفاه او بملك المشتري او غيره لعدم الانتفاع به حالا وان امكن اتخاذ ممر له بعد ويفرق بينه وبين ما مرفى الجحش الصغير بان هذا صالح للانتفاع به حالا فلم يكتف فيه بالا مكان بخلاف ذلك وفارق ما ذكر اولا مالو باع دار واستثنى لنفسه بيتا منها فان له الممر اليه ان لم يتصل البيت بملكه او شارع فان نفاه صح أن امكن اتخاذ ممر والا فلا بان هذه استدامة ملكه وتلك فيها نقل له ويغتفر في الاستدامة ما لا يغتفر في الابتداء واذا بيع عقار وخصص المرور اليه بجانب اشترط تعيينه فلو احتف بملكه من كل الجوانب وشرط للمشتري حق المرور اليه من جانب لم يعينه بطل لا اختلاف الفرض باختلاف الجوانب فان لم يخصص بان شرطه من كل جانب او قال بحقوقها او اطلق البيع ولم يتعرض للممر صح ومر اليه من كل جانب نعم في الاخرة محله ان لم يلاصق الشارع

يقصد الشراء لصوغه حليا مباحا او نقدا فينتجه اباحة الشراء نفسه ثم ان وجد اتخاذ حرم اعنى الاتخاذ (قوله فلو احتف بملكه) اي مع تاتي المرور اليه من ذلك الملك بخلاف ما تقدم في قوله بان احتف من جميع الجوانب بملك البائع (قوله محله ان لم يلاصق الخ) فيه مع كون المقسم انه احتف بملك البائع من جميع الجوانب

أو ملك المشتري والامر منه فقط وظاهر قولهم فإن له الممر إليه أنه لو كان له ممر أن تخير البائع وقضية كلام بعضهم تخير المشتري وله اتجاه فان  
القصد مروور البائع للملكة وهو حاصل بكل منهما وظاهر أن محله أن استوياسة ونحوها (٢٤١) والاعتين ما لا ضرر فيه ويؤخذ من هذا

وقولهم لا اختلاف الغرض  
باختلاف الجواز بان من  
له حق المرور في محل معين  
من ملك غيره ولو اراد غيره  
نقله إلى محل آخر منه لم يجز  
إلا برضا المستحق وإن  
استوى الممران من سائر  
الوجوه لأن اخذه بدل  
مستحقه معاوضة وشرطها  
الرضا من الجانبين ثم  
رايت بعضهم أقي بذلك  
فيمن له مجرى في أرض  
آخر فاراد الاخر أن ينقله  
إلى محل آخر منها مساو  
للاول من كل وجه ولما نقل  
العزى إفتاء الشيخ تاج  
الدين فيمن له طريق بملك  
غيره فاراد المالك نقلها  
لموضع لا يضرب الجوار ونظر  
فيه قال الامر كما قال من  
النظر ثم استدلل للنظر ولو  
اتسع الممر بزائد على حاجة  
المرور فهل للمالك تضيقه  
بالبناء فيه لأنه لا ضرر حالا  
على المار أولا لأنه قد  
يزدحم فيه مع من له المرور  
غيره من المالك أو مارا  
آخر كل محتمل والذي يظهر  
الجواز إن علم أنه لا يحصل  
للبارتضرر بذلك التضيق  
وإن فرض الازدحام فيه  
ولم لا فلا (الثالث امكان)  
يعنى قدرة البائع حسا  
وشرعا على (تسليمه)  
للمشتري من غير كبير كلفة  
واقصر عليه هنا لأنه محل

فقد مر أنه لا يصح بيع مسكن بلا ممر اه رشیدی (قوله أو ملك المشتري) أى أو الموات (قوله والامر منه فقط) لعل الغرض أن المرور متأت بالفعل من ملك المشتري إذ لا اثر لامكان الاتخاذ اخذ من قوله السابق أو بملك المشتري إلى قوله وإن أمكن اه سم عبارة عش قوله والامر منه الخ هذا قد يشك على قوله قبل لا يصح بيع مسكن بلا ممر وإن أمكنه الخ إلا أن يفرق بان ما هنا مفر وض فيها إذا كان لها ممر بالفعل من ملكه أو شارع وما مر فيها لاحتاج إلى إحداث ممر اه (قوله وظاهر قولهم فإن له الممر) أى فى مسألة ما إذا باع دار أو استثنى له بيتا منها رشیدی وكردى عبارة عش هذا متصل بقوله السابق وفارق ما ذكره أو لا مالباع دار الخ وحاصله أنه إذا باع دارا أو استثنى لنفسه بيتا منها ولم يتعرض للممر لإثباتا ولا نفيا ولها ممران تخير البائع أو المشتري على ما ذكره من الخلاف اه (قوله وله اتجاه) أى وجهه والمعتمد الاول (قوله إن محله) أى محل تخير البائع فى مسألة الاستثناء السابقة (قوله ما لا ضرر فيه) أى على المشتري اه عش (قوله من هذا) أى قوله ولو لا تعين ما لا ضرر فيه (قوله ولو اراد غيره نقله) أى أو شراؤه منه اه عش (قوله غيره) أى مالك ذلك المحل (قوله وإن استوى الممران الخ) أى وكان الثانى أحسن (قوله أقي بذلك) أى بأنه لا يجوز إلا برضا المستحق اه كرى (قوله إفتاء الشيخ تاج الدين) الانسب أن يقال ان الشيخ تاج الدين الخ لا يلائم ونظر فيه أو يقال ونظيره فيه ليلائم الافتاء اه بصرى واجاب بعضهم بما نصه اقول الو او فى قوله ونظر للحال أى والحال ان الشيخ تاج الدين نظر فيه فلا إلهام فيه وكأنه توهم ان الو او عاطفة وليس كذلك اه ولا يخفى أنه لا يمنع اولوية ما قاله السيد البصرى (قوله قال الخ) جواب لما والضمير المشتري للغزى و (قوله كما قال الخ) أى الشيخ تاج الدين و (قوله ثم استدلل) أى الغزى (قوله ولو اتسع الممر الخ) عطف على قوله ويؤخذ الخ أو قوله وإذا بيع عقار الخ (قوله لأنه ضرر حالا الخ) وصورة ذلك ان يكون الدرب مثلاملوكا كله لمن هو متصرف فيه ولغيره المرور فى ذلك نحو صلاة بمسجدا أحدثه صاحب الدرب أو فرن وبهذا يدفع التوقف الاق قريبا أو ان الدرب بتمامه مملوك لو أحدث ثم باع حق المرور فيه لغيره و اراد بعد البيع البناء لما يضييق به الممر اه عش وقوله التوقف الاق الخ يظهر لى المراد به وقوله ثم باع حق المرور الخ أى أو باع بيتا فى ذلك الدرب يفتتح بابا إليه بحقوقه وقوله صور أخرى (قوله والذي يظهر الجواز ان علم) وقد يقال بل الاوجه المنع لأنه يبيع مال الملكة للدار تبعها جزء من الممر فصار الممر مشتركا بين المشتري والبائع وقضية ذلك امتناع تضيقه بغير رضامنه اه عش وقوله تبعها جزء من الممر فصار الممر مشتركا بين المشتري والبائع حيث حق المرور ولا فريقة جميع الممر باقية فى ملك البائع ثم القول باشتراك جميع الممر مطلقا ولو كان بغاية السعة كأنه ذراع ومنع مال الملكة عن التصرف فيه بالبناء ونحوه من غير ضرر على المار اصلا فى غاية البعد قول المتن (مكان تسليمه) الامكان بترك تارة فى مقابلة التعذر وتارة فى مقابلة التعسر وهو المراد هنا اه نهاية (قوله يعنى) إلى قول المتن فان باعته فى النهاية والمعنى (قوله من غير كبير كلفة) أى والال لم يصح كماله فى المطلب اه نهاية (قوله من غير كبير كلفة) قضيته وإن احتاج إلى مؤنة فليراجع اه رشیدی (قوله واقصر عليه) أى التسليم اه رشیدی (قوله وسيدكره) أى وقد جرت عادة المصنف رحمه الله أنه يذكر أو لا محل الاتفاق ثم يذكر المختلف فيه فبامكان تسليمه يصح بالاتفاق وامكان تسليمه يصح على الصحيح اه معنى (قوله وذلك) أى اشتراط إمكان ما ذكر (قوله ولا ترد صحته) أى البيع اه عش (قوله فى نحو نقدا الخ) أى بنحو البيع اه عش (قوله لصحة الاستبدال عنه) أى عن الثمن بخلاف المبيع لا يصح الاستبدال عنه لأنه يبيع له

مساومة (والامر منه فقط) لعل الغرض أن المرور متأت بالفعل من ملك المشتري إذ لا اثر لامكان الاتخاذ اخذ من قوله السابق أو بملك المشتري إلى قوله وإن أمكن (قوله لصحة الاستبدال) بخلاف المبيع لا يصح

(٣١ - شروانى وابن قاسم - رابع) وفاق وسيدكر محل الخلاف وهو قدرة المشتري على تسليمه ممن هو عنده وذلك لتوقف

الاتفاق به على ذلك ولا ترد صحته فى نحو نقد يعز وجوده لصحة الاستبدال عنه كما يأتى وفى بيع نحو مغصوب وضال بما يعتق عليه

قبل قبضه وهو لا يجوز اه سم (قوله أو يباع الخ) عطف على من يعتق عليه قول المتن (فلا يصح بيع الضال) وفي المصباح ان الانسان يقال فيه ضال وغيره من الحيوانات ذكرا أو أنثى يقال فيه ضالته ويقال لغير الحيوان ضائع ولقطة ثم قال وقول الغز الى لا يجوز بيع الا بق والضال ان كان المراد الانسان فاللفظ صحيح وإن كان المراد غيره فينبغي ان يقال ضالة اه و عليه في كلام المصنف تجوز إما باستعمال اللفظ في حقيقته وبجازه وإما باستعماله في مفهوم كلي يعمهما وهو المسمى عند الخنفيه بعموم الحجاز اه ع ش و ياتي عن المغنى في الضال خلاف ما ذكره عن المصباح على ان ظاهر صنيع الشارح كالتناية بحمل الضال هنا على غير الادمى من الحيوانات (قوله كعبير ند الخ) اى شرد ونفر (قوله وطير سائب) اى وإن اعتاد العود إلى محله نهاية و مغنى واسنى (قوله ونحل ليست امه في الكوارة) حاصل ذلك انه لا بد في صحة بيع النحل من رؤيته في الكوارة او حال خروجه منها او دخوله اليها وانه لا بد من كون امه في الكوارة ليتأتى تسلمه قال في شرح الروض والكوارة بضم الكاف وفتحها مع تشديد الواو فيهما ومع تخفيفها في الاولى الخلية وحكى ايضا كسر الكاف مع تخفيف الواو اه (فرع) قال في الروض اخر الباب ولا يجوز بيع شئ من شجر الحرم والبقيع قال في شرحه قال الزركشى وفي معنى اشجار الحرم احجاره و ترابه اه اى وإن جاز استعمال احجاره و ترابه كما هو ظاهر وظاهره امتناع بيع المذكورات ولو في الحرم فلو باع شيئا من احجاره او من الانية المتخذة من ذلك خارج اه وفيه تعدى المشتري بنقله إلى خارج فينبغي ان يجوز له استعماله من حيث ان له استعماله وإن اثم بنقله وعدم رده لان مجرد الاستعمال جائز في نفسه فلا راجع اه سم قال المغنى و امه يعسوبه وهو اميره والخلية بيت يعمل للنحل من عيدان كما قاله في المحكم اه (قوله يتوقف اخذه منها على كبر كلفة الخ) اى فان سهل صح إن لم يمنع الماء رؤيته اه نهاية زاد المغنى و برج الطائر كالبركة لئلا يفسد اه قال ع ش قوله مر رؤيته ويكفي في الرؤية الرؤية العرفية فلا يشترط رؤية ظاهره و باطنه اه (قوله وإن عرف محله) أى والصورة انه غير قادر على رده اه رشيدى (قوله ويختص بالادمى) لکنه مخصوص في اللغة على ما في المصباح بمن هرب من غير خوف ولا اكد تعب اما من هرب منهما فيقال له هارب الا بق اه ع ش عبارة المغنى الضال لا يقع إلا على الحيوان انسانا كان او غيره و اما الا بق فقال الثعالبي لا يقال للعبد ابق إلا إذا كان ذهابه من غير خوف ولا كد في العمل وإلا فهو هارب قال الاذرعى لكن الفقهاء يطلقونه عليهما اه قول المتن (والمغصوب) اى من غير غاصبه اه معنى (قوله ولولمفعة العتق) راجع إلى الا بق والمغصوب اه ع ش عبارة الرشيدى قوله ولولمفعة العتق اى بان اشتراه ليعتقه فلا ينافى ما مر من صحة شراء من يعتق عليه إذا كان كذلك اه (قوله لوجود حائل الخ) قال في شرح الروض وقضيته انه إذا لم يكن لهم منفعة سوى العتق يصح بيعهم وفيه نظر لعدم قدرة المشتري على تسليمهم لئلا يملكهم اه وقضية ذلك امتناع بيع الزمن المغصوب وإن لم يكن له منفعة سوى العتق بان لم يصلح لنحو الحراسة لفقد حواسه ومنافعه اه سم عبارة المغنى والنهاية وقضيته اى الفرق بين نحو المغصوب والزمن انه إذا لم يكن لهم اى الضال والابق والمغصوب منفعة سوى العتق يصح بيعهم والظاهر انه لا يصح مطلقا وقول الكافي يصح بيع العبد التائه لانه لا يمكن الانتفاع بعقته تقربا إلى الله تعالى بخلاف الحمار التائه ممنوع و تصح كتابة الا بق والمغصوب إن تمكنا من التصرف كما يصح تزويجها وعتقها فان لم يتمكنا منه فلا اه قال ع ش قوله ممنوع اى فلا فرق بين العبد والحمار في عدم الصحة إلا لمن قدر على رده وقوله مر كما يصح تزويجها اى بان ياذن السيد للا بق او المغصوب في النكاح اه وقال الرشيدى قوله مر كما يصح تزويجها اى كما يصح تزويج السيد اياهما بان تكونا امتين فهو مصدر

او يباعا ضمنيا لقوة العتق مع أنه يغتفر في الضمى مالا يغتفر في غيره (فلا يصح بيع الضال) كعبير ند وطير سائب غير نحل ونحل ليست أمه في الكوارة ونحو سملك ببركة واسعة يتوقف أخذه منها على كبر كلفة عرفا (والآبق) وإن عرف محله ويختص بالآدمى (والمغصوب) ولو لمنفعة العتق للعجز عن تسليمها وتسليمها حالا

الاستبدال عنه لانه يبيع له قبل قبضه وهو لا يجوز (قوله ونحل ليست أمه في الكوارة) حاصل ذلك انه لا بد في صحة بيع النحل من رؤيته في الكوارة او حال خروجه منها او دخوله اليها وانه لا بد من كون امه في الكوارة ليتأتى تسلمه قال في شرح الروض والكوارة بضم الكاف وفتحها مع تشديد الواو فيهما ومع تخفيفها في الاولى الخلية وحكى ايضا كسر الكاف مع تخفيف الواو اه (فرع) قال في الروض آخر الباب ولا يجوز بيع شئ

مضاف لمفعوله وهذا هو الانسب بما قبله وما بعده من الكتابة والعق من حيث ان الجميع من فعل السيد و ماصوره به شيخنا في الحاشية مبنى على ان المصدر مضاف إلى فاعله ولا يخفى ما فيه اه (قوله) فلا ترد صحة شراء الزمن (اي اذ ليس ثم منفعة حيل بين المشتري وبينها اه نهاية قول المتن (فان باعه لقادر على انتزاعه) قال الشارح في شرح العباب واعلم ان ظاهر المتن ككلامهم ان المشتري اذا قدر على الانتزاع يلزمه وان قدر عليه البائع ايضا وان لا يتخير حينئذ اذا لم ينتزعه له البائع ويوجه بان المشتري وطن نفسه على ذلك لدخوله في العقد عالما به فلا نظر لقدرة البائع حينئذ انتهى سم بحذف (قوله) فيشمل الخ (متفرع على الجواب الثاني اه رشيدى (قوله) حيث لا مؤنة الخ) اي ولا مشقة كما يحتمل الشهاب سم من مسئلة السمك في البركة اه رشيدى وفي المعنى ما يوافق بحث سم (قوله) لها وقع) اي بالنسبة للمشتري اه ع ش (قوله) واحتاج الخ) الاولى حذف الواو (قوله) واحتاج المؤنة) اعتمد شيخنا الشهاب الرملى البطلان هنا ايضا كافي حالة العلم اه سم عبارة النهاية ولو جهل القادر نحو غصبه عند البيع تخير ان لم يحتج الى مؤنة على قياس ما مر عن المطلب والاي بان احتاج الى مؤنة فلا يصح خلافا لبعض المتأخرين اه قال الرشيدى يعنى شيخ الاسلام وتبعه حج اه (قوله) او طرا الخ) عطف على جهل الخ و (قوله) تخير) جواب لو قال سم التحير ثابت في الاولى وان لم يدخل وقت وجوب التسليم كافي العباب تبعا للامام وفي الثانية لا يثبت الا بعد وجوب التسليم كافي العباب تبعا للامام ايضا والفرق بينها لاثم اه (قوله) فان اختلفا) الى التنبيه في النهاية الا قوله ولو حقيرين وقوله وكخشبة الى وجزء (قوله) في العجز) الظاهر شموله للطاريء والاصلى معا (قوله) حلف الخ) اي مع انه يدعى الفساد وهل كذلك لو اختلفا فدعى المشتري انه كان عاجزا عند البيع كالبايع فيصدق مع انه مدعى الفساد اه سم اقول بل كلام الشارح شامل له كإمر ويفيده ايضا قول ع ش قوله حلف اي انه لم يكن قادرا على الانتزاع اذ لا يعلم الامنه اه (قوله) وبان عدم انعقاد البيع) وعلى هذا استثنى هذه من قاعدة مدعى الصحة اه ع ش (قوله) ما يعجز) الى التنبيه في المعنى الا قوله ولو حقيرين وقوله واسطوان وقوله وكخشبة الى وذلك (قوله) او تسلمه) الاولى حذف الالف اه ع ش قول المتن (من الاناء) يتجه ان يستثنى

من شجر الحرم والبيع قال في شرحه قال الزركشى وفي معنى اشجار الحرم احجاره وترابه اه اي وان جاز استعمال احجاره وترابه كاهو وظاهره امتناع بيع المذكورات ولو في الحرم فلو باع شيئا من احجاره او من الانية المتخذة من ذلك خارجه وفيه تعدى المشتري بنقله الى خارجه فيبغى ان يجوز له استعماله من حيث ان له استعماله وان اثم بنقله وعدم رده لان مجرد الاستعمال جائز في نفسه فليزج (قوله) لوجود حائل الخ) قال في شرح الروض وقضيته انه اذا لم يكن لهم منفعة سوى العتق يصح بيعهم وفيه نظر لعدم قدرة المشتري على تسليمهم لملكهم لغيره اه وقضية ذلك امتناع بيع الزمن المعصوب وان لم يكن له منفعة سوى العتق بان لم يصلح لتحويل الحراسة لفقد حواسه ومنافعه (قوله) فان باعه لقادر على انتزاعه الخ) قال الشارح في شرح العباب واعلم ان ظاهر المتن ككلامهم ان المشتري اذا قدر على الانتزاع يلزمه وان قدر عليه البائع ايضا وان لا يتخير حينئذ اذا لم ينتزعه له البائع ويوجه بان المشتري وطن نفسه على ذلك لدخوله في العقد عالما به فلا نظر لقدرة البائع حينئذ فاندفع ما قيل التسليم واجب على البائع فكيف يلزم المشتري نعم يشكل على ما هنا قولهم في الاجارة لا يلزم المالك الانتزاع وان قدر بل يتخير المستاجر الا ان يفرق بان المنفعة هي المقصودة ثم فلو امكنها المستاجر الى الانتزاع لقات عليه جملة منها بلا عوض وفيه اجحاف فخير مطلقا خلافا هنا فان المقصود العين ولا فوات فيها فلم يتخير الا حيث علم الضرر اه والاشكال متوقف على ان صورة الاجارة شاملة لقدرة المستاجر ايضا (قوله) واحتاج لمؤنة) اعتمد شيخنا الشهاب الرملى البطلان هنا ايضا كما في حالة العلم (قوله) تخير) التحير ثابت في الاولى وان لم يدخل وقت وجوب التسليم كافي العباب تبعا للامام وفي الثانية لا يثبت الا بعد وجوب التسليم كافي العباب تبعا للامام ايضا والفرق بينها لاثم فليتامل (قوله) حلف) اي مع انه يدعى الفساد وهل كذلك لو اختلفا فدعى المشتري انه كان عاجزا عند البيع كالبايع فيصدق مع انه مدعى الفساد (قوله) من الاناء) يتجه

لوجود حائل بينه وبين الانتزاع مع امكانه فلا ترد صحة شراء الزمن لمنفعة العتق (فان باعه) اي المغصوب ومثله الاخران او ما ذكر فيشمل الثلاثة) لقادر على انتزاعه) اورده (صح على الصحيح) حيث لا مؤنة لها وقع توقف قدرته عليها لتيسر وصوله اليه حينئذ ولو جهل القادر نحو غصبه عند البيع واحتاج لمؤنة او لانه يغتفر عند الجهل مالا يغتفر عند العلم او طرا عجزه بعده تخير للاطلاع على العيب في الاولى وحدوثه قبل القبض في الثانية فان اختلفا في العجز حلف المشتري ولو قال كنت اظن القدرة فبان عدمها حلف وبان عدم انعقاد البيع (ولا يصح بيع) ما يعجز عن تسليمه وتسليمه شرعا كيجزع في بناء وفصر في خاتم و (نصف) مثلا (معين) خرج الشائع لا تنفاد اضاعة المال عنه (من الاناء والسيف) ولو حقيرين لبطلان نفعهما بكسرهما (ونحوهما) مما تنقص قيمته او قيمة الباقي بكسره او قطعه نقصا

يحتفل بمثله كثوب غير غليظ وكجدار (٢٤٤) أو اسطوان فوقه شيء أو كلة قطعة واحدة من نحو طين أو خشب أو صفوف من لبن أو آخر

إناء النقد فيصح بيع نصف معين منه لحرمة اقتناؤه وجوب كسره فالنقص الحاصل فيه موافق للمطلوب فلا يضر م رسم على حج ويؤخذ من قوله لحرمة اقتناؤه إلخ إن الكلام في إناء هذه الصفة أما إناء احتيج لاستعماله لدواء فلا يجوز بيع نصف معين منه أه ع ش (قوله يحتفل إلخ) أي يتم قال في المصباح حفلت بفلان قت بامرءه ولا تحتفل بامرءه أي لا تبالي وتهتم به واحتفلت به اهتممت به أه ع ش (قوله أو اسطوان) أي عمود أه ع ش (قوله فوقه إلخ) أي فوق الجدار أو الاسطوان وكذا ضمير قوله أو كلة قطعة إلخ قال المغني والاسني لانه لا يمكن تسليمه الا بهدم ما فوقه في الاولى وهدم شيء منه في الثانية أه (قوله) و صفوف إلخ عطف على قوله قطعة إلخ عبارة المغني والاسني وكذا اذا كان الجدار من لبن أو اجر ولا شيء فوقه وجعلت النهاية نصف سلك اللبن أو الاجرفان جعلت النهاية صفاء من صفوفهما صح فان قيل هذا مشكل لان موضع الشق قطعة واحدة من طين أو غير ه لوان رفع بعض الجدر ينقص قيمة الباقي فليفسد البيع كبيع جذع في بناء اجيب عن الاول بان الغالب ان نحو الطين الذي بين اللبنة لا قيمة له وعن الثاني بان نقص القيمة من جهة انفراد فقط وهو لا يؤثر بخلاف الجذع فان اخر اجه يؤثر ضعفا في الجدار أه (قوله حينئذ) أي حين جعل النهاية صفاء واحدا أه ك ر د ي (قوله كاحد زوجي خف) أي واحد مصر اعي باب أه مغني (قوله) لا مكان استدراكه أي بشراء البائع ما باعه أو بشراء المشتري ما بقي أه مغني (قوله وكخشبة إلخ) عطف على ك ثوب إلخ (قوله وذلك) أي عدم صحة ما ذكر (قوله لتوقفه) أي التسليم (على ما) أي كسرا و قطع (ينقص ماله) أي اليه المبيع أو الباقي نقضا لا يمكن تداركه (قوله وقد نهبنا عن اضاعة المال) أي فهي حرام أه مغني (قوله وفارقة) أي بيع ما ذكر حيث لا يصح (قوله تدارك نقصهما) أي نقص الخف والارض (قوله ان فرض إلخ) عبارة المغني و فرواينه وبين صحة بيع ذراع من ارض بان التميز فيها يحصل نصب علامة بين المالكين بلا ضرر فان قيل قد تضيق مرافق الارض بالعلامة ونقص القيمة فينبغي إلحاقها بالثوب اجيب بان النقص فيها يمكن تداركه بخلاف الثوب أه (قوله بالعلامة) متعلق بضيق لا بتدارك كما لا يخفى ولعل التدارك يحصل بشرء قطعة ارض بجانبها ونحو ذلك أه رشدي (قوله تنبيه) إلى المتن ذكره ع ش عن الشارح وسكت عليه (قوله) وان خالف سعره) أي محل العقد وكذا ضمير بقية امثاله (قوله لا غلب محالها) أي بلدة العقد (قوله في الاولى) أي في مسألة ضبط الاحتفال بالاول أي بما يأتي في نحو الوكالة إلخ و (قوله وفي الثانية) أي في مسألة النقص بالتالي أي باعتبار اغلب محال بلد العقد (قوله البيع للبعث) إلى قول المتن الرابع في النهاية والمغني الا قوله وكارض إلى ونحو المراهون (قوله كغليظ الكرباس) أي القطن أه ع ش أي الثوب من القطن كما في القاموس لكن المراد هنا اعم بر ماوى (قوله وفي النفيس بطريقة إلخ) نعم لو زيد له على قيمة المقطوع ما يساوى النقص الحاصل في الباقي فالظاهر صحة البيع ولا حرمة حينئذ في القطع اذا اضاعة مال حينئذ فلا يحتاج إلى حيلة شو برى أه بحيرى (قوله هي) أي الطريقة أه ع ش (قوله مو اطاتها إلخ) أي موافقة العاقدين على شراء البعض إلخ واولى من ذلك كما قال الزركشى ان يشتره مشاعا ثم يقطعه لان بيع الجزء جائز مطلقا ويصير الجميع مشتركا أه مغني وقد تقدم في الشارح كالتحليل في شرح نصف معين ما يفيد (قوله واغفر له القطع إلخ) عبارة المغني وظاهره انه لا يحرم القطع ووجهه انه حل لطريق البيع فاحتمل للحاجة ولا حاجة إلى تأخير عن البيع أه (قوله واحتمل إلخ) عطف على كونه إلخ (قوله اليه) أي القطع (قوله وبينهما فرق) أي ثم ان كان المشتري عالما غير مرید للشراء او طاعا حرم عليه مو طاة البائع لتغيره بمواطاته وان كان مریدا له ثم عرض له عدم الشراء بعد لم تحرم المو اطاة ولا عدم الشراء ولا شيء عليه في النقص الحاصل بالقطع فيها ويصدق في ذلك لانه لا يعلم لانه أه ع ش قول المتن (ولا يصح بيع المراهون إلخ) ولا بيع تلج وجدو هما يسيلان قبل وزنهما هذا اذا لم يكن لهما ان يستثنى إناء النقد فيصح بيع نصف معين منه لحرمة اقتناؤه وجوب كسره فالنقص الحاصل فيه موافق

ولم يجعل النهاية صفاء واحدا  
اذ لنقص الباقي حينئذ من  
جهة انفراد كاحد زوجي  
الخف وهو لا يؤثر لا مكان  
استدراكه كوخشبة معينة  
من سفينة و جزء معين من  
حى لا مذكى وذلك للعجز  
عن تسليم كل ذلك شرعا  
لترققه على ما ينقص ماله  
وقد نهبنا عن اضاعة المال  
وفارق بيع نحو واحد زوجي  
الخف وذراع معين من  
ارض لا مكان بل سهولة  
تدارك نقصهما ان فرض  
ضيق مرافق الارض  
بالعلامة (تنبيه) هل  
يضبط الاحتفال هنا بما في  
نحو الوكالة والحجر من  
اغترار واحد في عشرة  
أو اكثر إلى آخر ما يأتي  
او يقال الامر هنا اوسع  
ويفرق بان الضياع هناك  
محقق فاحتيط له بخلافه هنا  
كل محتمل وهل المراد  
النقص بالنسبة لمحل العقد  
وان خالف سعره سعر  
بقية امثاله من البلد او بالنسبة  
لاغلب محالها كل محتمل  
ايضا ولو قيل في الاولى  
بالاول وفي الثانية بالثاني لم  
يبعد (ويصح) البيع للبعض  
المعين (في الثوب الذى  
لا ينقص بقطعه) كغليظ  
الكرباس (في الاصح)  
وفي النفيس بطريقة هي  
مو اطاتها على شراء البعض  
ثم يقطع البائع ثم يعقدان

فيصح اتفاقا واغترار له القطع مع كونه نقصا واحتمال ان لا يقع شراء لانه لم يلجأ اليه بعقدوا انما فعل رجاء الريح وبينهما فرق  
(ولا) يصح بيع عين تتعلق بها حق يفوت بالبيع لله تعالى



كثوب استحق الاجير حبسه

لقبض اجرة قصره مثلاً او

اتمام العمل فيه وكارض

اذن مال الكفا في زرعها فحرثها

الماذون له وقلع شجرها

واقام زبرها فلا يصح بيع

المالك لها ولا رهنها قبل

ارضائه في عمله باعطائه

مقابلته وهو ما زاد من القيمة

بسيه كما هو ظاهر وذلك

لتعذر الانتفاع بها بدون

ذلك العمل المحترم المتعلق

بها ونحو (المهون) جعلاً

بعد القبض او شرعاً من

غير مرتته (بغير اذن

مرتته ولا) القن (الجاني

المتعلق برقبته مال) لكونه

جني خطاً أو شبه عمداً وعمداً

وعنى على مال او تلف مالا

او تلف ماسرقة مثلاً لغير

الجنى عليه بغير اذنه كما

ارشاد الله ما قبله (في الاظهر)

لتعلق حقهما بالرقبة وحل

الثاني ان يبيع لغير غرض

الجناية ولم يفده السيد ولم

يختر فداءه وهو موسر

والاصح لا يتقال الحق لذمته

في الاخيرة وان جاز له

الرجوع مادام القن باقياً بملكه

على او صافه فان باعه بعد

اختياره الفداء وقبل رجوعه

عنه اجبر على اداء اقل

الامر من قيمته الارش

فان تعذر لفلسه او تاخر لغيبته

(١) قول المحشى قوله بغير

اذن الجنى عليه ليس في نسخ

الشرح التي بايدنا وكذا

قوله قوله ثم لم يرجع الخ اه

قيمة عند السيلان والافينغى كإقال شيخنا ان العقد لا يفسخ وان زال الاسم كإلو اشترى بيضا فخر قبل قبضه  
والجد يسكون الميم هو الماء الجامد من شدة البرد مغنى ونهاية قال ع ش قوله ان العقد لا يفسخ لا يظهر مقابلة  
هذا لما قبله فان مقابل عدم الصحة هو الصحة دون عدم الانفساخ بل حق المقابلة يصح ولا يفسخ وقوله فخر  
قبل قبضه اى فانه لا يفسخ بعه اه (قوله كأ تعين للطهر) اى بان دخل وقت الصلاة وليس ثم ما يتطهر به  
غيره اه ع ش (قوله لقبض اجرة قصره مثلاً الخ) عبارة المغنى كإلو قصر الثوب او صبغوه وقلنا القصار عین  
فان له الحبس الى قبض الاجرة ولو استاجر قصار على قصر ثوب ليس له به ما لم يقصره جز ما به في باب بيع  
المبيع قبل قبضه اه (قوله او اتمام الخ) عطف على قبض الخ (قوله وكارض الخ) عطف على كثوب الخ  
(قوله زبرها) اى قوتها اه كردى (قوله في عمله) شامل للحرث وسياق في العارية ان معير الارض لو رجع  
بعد الحرث قبل الزرع لم يغرم اجرة الحرث فليظن هذا مع ذاك اللهم الا ان يكون هذا فيما اذالم يمكن زرعها  
الا بعد حرثها وذلك فيما اذا امكن بدونه اه سم وقد يقال ان الكلام هنا في مجموع الامور الثلاثة وفيما ياتى  
في الحرث وحده فلا منافاة (قوله وهو ما زاد من القيمة) هـ لا كان المقابل اجرة مثل عمله وهو لا يلزم ان يكون  
قدر زيادة القيمة فليرجع اه سم (قوله وذلك) المشار اليه قوله لا يصح بيع المالك لها الخ (قوله ونحو  
المهون الخ) عطف على قوله كثوب الخ (قوله جعلاً) اى بان يرهنه مال كعند رب الدين اه ع ش (قوله  
بعد القبض الخ) اى اما قبل قبضه او بعده باذن مرتته فيصح لا تنفاه المانع اه معنى (قوله او شرعاً) اى  
بان مات من عليه الحق وتعلق الحق بتركته اه ع ش (قوله من غير مرتته الخ) متعلق ببيع المقدر  
في كلامه قال ع ش اى لان في قول المرتن للشراء اذنا وزيادة اقول المتن (ولا الجاني المتعلق برقبته مال)  
وخرج ببيعه عتقه فيصح من الموسر لا يتقال الحق الى ذمته مع وجود ما يؤدى منه بخلاف المعسر لما فيه من  
ابطال الحق بالكلية اذ لا متعلق له سوى الرقة وفي استيلاء الامة الجانية هذا التفصيل ولا يتعلق الارش  
بولدها اذ لا جناية منه اه معنى زاد الاسنى اما اذالم يتعلق المال بالرقبة فيصح العتق والاستيلاء مطلقاً كالبيع  
حتى لو اوجبت جناية العبد قصاصاً فاعتقه سيده وهو معسر ثم عنى على مال قال البلقينى لم يبطل العتق على  
الاقيس وان بطل البيع في نظيره لقوة العتق ويلزم السيد الفداء وينظر يساره اه واقره سم (قوله لغير  
الجنى عليه الخ) متعلق ببيع المقدر في كلام المصنف اى ولا يصح بيع الجاني المذكور لغير الجنى عليه بغير اذنه  
(قوله كما ارشاد الله) اى الى التقيد بغير اذن الجنى عليه (قوله ما قبله) اى تقيد المصنف بعدم الصحة في  
مسئلة المهون بغير اذن المرتن اه رشيدى (قوله لتعلق حقهما) اى المرتن والجنى عليه (قوله وحل  
الثاني) اى محل عدم صحة بيع الثاني وهو الجاني اه ع ش (قوله والا) اى بان يبيع لغرض الجناية او فداء  
السيد بالفعل او اختاره وهو موسر (قوله في الاخيرة) اى في اختيار السيد الموسر الفداء (قوله وان جاز له  
الرجوع الخ) مفهومه انه بعد البيع يتمتع رجوعه وهو قضية قوله الا في الجناية ولو باعه باذن المستحق  
بشرط الفداء لزمه وامتنع رجوعه وفي شرح العباب هنا فعمل ان محل رجوعه عن الفداء ما لم يعنت بنحو هرب  
او يفوته بنحو بيع انتهى لكن لو تعذر الفداء يذنب جواز الفسخ كإلو تعذر من غير رجوع ولا يفسخ

للطوب فيه فلا يضرم (قوله في عمله) شامل للحرث وسياق في العارية ان معير الارض للزرع لو رجع  
بعد الحرث قبل الزرع لم يغرم اجرة الحرث فليظن هذا مع ذاك اللهم الا ان يكون هذا فيما اذالم يمكن زرعها  
الا بعد حرثها وذلك فيما اذا امكن بدونه (قوله وهو ما زاد من القيمة) هـ لا كان المقابل اجرة عمله وهو  
لا يلزم ان يكون قدر زيادة القيمة فليرجع (قوله المتعلق برقبته مال) هذا في البيع واما في العتق فقال في  
الروض وينفذ عتق الجاني اى الذى تعلق برقبته مال من الموسر لا المعسر وكذا استيلاء الجانية اه قال في  
نسخه اما اذالم يتعلق المال بالرقبة فيصح العتق والاستيلاء مطلقاً كالبيع حتى لو اوجبت جناية العبد قصاصاً  
فاعتقه سيده وهو معسر ثم عنى على مال قال البلقينى لم يبطل العتق على الاقيس وان بطل البيع في نظيره لقوة  
العتق ويلزم السيد الفداء وينظر يساره (قوله بغير اذن الجنى (١)) هـ لا اخره عن قوله او تلف الخ قوله

بنفسه لا تنقل الحق الى ذمته مع عدم صحة الرجوع فليتام له اه سم (قوله او صبره على الحبس) اى او موته  
اسنى ومغنى (قوله فسخ البيع) اى فسخه المجنى عليه ان شاء شرح العباب اه سم (قوله فسخ البيع الخ) نعم  
ان اسقط الفسخ حقه كان كان وارث البائع فلا فسخ اذ به يرجع العبد الى ملكه فيسقط الارش به على ذلك  
الزركشى نهاية ومغنى (قوله ويبيع فى الجناية) اى ويكون البائع له الحاكم اه عش (قوله كان اشترى  
الخ) اى او اقر بجناية خطأ او شبه عمد ولم يصدقه سيده ولا يئنه اه مغنى (قوله او كسبه) عطف على ذمته فى  
المتن (قوله كؤنة زوجه) اى التى باذن سيده نهاية ومغنى (قوله وكذا لا يضر تعلق القصاص برقبته الخ)  
فلو قتل قصاصا بعد البيع فى يد المشتري فقيه تفصيل ذكره فى الروض كاصله بعد ذلك حاصله انه ان كان  
جاهلا انفسخ البيع ورجع بجميع الثمن وتجهيزه على البائع وان كان عالما عند العقد او بعده ولم يفسخ  
لم يرجع بشئ اه وقوله ان كان جاهلا اى واستمر جهله الى القتل بخلاف ما اذا لم يستمر فانه ان فسخ عند  
العلم فلا كلام ولا لم يرجع وهو مغنى قوله او بعده سم على حج اه عش قول المتن (فى الاظهر) فلو عني اى  
المجنى عليه بعد البيع على مال بطل البيع كارجحه البلقينى نهاية ومغنى زاد سم وظاهره انه بمجرد العفو يبطل  
البيع ولا اثر لاختيار الفداء بعد العفو فليتام له اه (قوله كرجاء عصمة الحربى الخ) عبارة المغنى فيصح بيعه  
قياسا على المريض والمرد اه (قوله كان كذلك) اى صح بيعه كالمرتد كفى الروضة اه مغنى عبارة عش  
(قوله كذلك) اى كالمشترى برقبته قصاصا اه (قوله فى المعقود عليه) الى قوله وخرج فى المغنى وكذا فى النهاية  
الا قوله وهو قوى من جهة الدليل (قوله التام) اخذه بحمل كلام المصنف عليه لان الشئ اذا اطلق انصرف  
افردا كاملا و (قوله فخرج) اى بقوله التام و (قوله نحو المبيع الخ) اى كصداق المرأة وعوض الخلع  
المعينين وغيرهما من كل ما ضمن بعقداى كالمال كان المال متعلقا برقبته وقت البيع اه عش (قوله او مولى)  
اى ولو فى خصوص هذا المال حيث جعل الشارع له ولاية عليه وهذا وجه الدخول الذى اشار اليه  
الشارح بعد اه رشيدى عبارة عش قوله او مولى وجه الدخول انه اراد بالولى من اذن له الشارع فى  
التصرف فى المال المعقود عليه والا فالظاهر ونحوه لا ولاية لهما على المالك اه (قوله والمراد انه الخ) اى  
المبيع اى لان الكلام انما هو فى شروطه لافى شروط العاقد فلفظ فيه مقدر فى كلام المصنف اه رشيدى  
عبارة عش انما قال ذلك ليكون من شروط المبيع اذ المالك من صفات العاقد والكلام فى المعقود عليه اه  
(قوله لا بد ان يكون) اى المعقود عليه اه عش (قوله لاحد الثلاثة) اى العاقد وموكله ومولى (قوله  
وسائر عقود الخ) عبارة المغنى وكذا سائر تصرفاته القابلة للولاية كالزوج امة غيره او ابنته او طلق منكوحته  
او اعتق عبده او اجر داره او وقفها او وهبها او اشترى له بغير ماله فلو عبر المصنف بالتصرف بدل البيع لشملى  
الصور التى ذكرتها اه عبارة عش قوله مر وسائر عقود له عبر بالتصرف كان اعم ليشمل الخ ايضا كان  
طلق او اعتق زيادى اللهم الا ان يقال للماعبر بالعاقد فيما يرشمل البائع وغيره ناسب التعبير هنا بقوله وسائر

او صبره على الحبس فسخ  
البيع ويبيع فى الجناية  
(ولا يضر) فى صحة البيع  
(تعلقه بذمته) كان اشترى  
فيها بغير اذن سيده وأتلفه  
او كسبه كؤنة زوجه لا تنفاه  
تعلق الدين بالرقبة التى هى  
محل البيع (وكذا) لا يضر  
(تعلق القصاص) برقبته  
(فى الاظهر) لرجاء السلامة  
بالعفو كرجاء عصمة الحربى  
والمرد وشفاء المريض بل  
لو تحتم قتله كقاطع طريق  
قتل واخذ مالا كان كذلك  
نظرا لحالة البيع اما تعلقه  
ببعض اعضائه فلا يضر  
قطعا (الرابع الملك) فى  
المعقود عليه التام فخرج  
بيع نحو المبيع قبل قبضه  
(لمن) يقع (له العقد) من  
عاقد او موكله او مولى  
فدخل الحاكم فى بيع مال  
المستمتع والمقتط لما يخاف  
تلفه والظاهر بغير جنس  
حقه والمراد انه لا بد ان  
يكون مملوكا لاحد الثلاثة  
(بيع الفضولى) وشراؤه  
وسائر عقود فى عين لغيره  
او فى ذمة غيره بان قال  
اشترته له بالف فى ذمته

ثم لم يرجع قد يفهم جواز الرجوع لكن سياقى فى جناية الرقيق قوله ما نصه ولو باعه باذن المستحق بشرط  
الفداء لزمه وامتنع رجوعه اه وقضيته انه بعد البيع يمتنع الرجوع وهو مفهوم قوله هنا وان جاز  
له الرجوع مادام القن باقيا بملكه وفى شرح العباب هنا علم ان محل جواز رجوعه عن الفداء ما لم يفت  
بنحو هرب او يفوته بنحو بيع اه لكن لو تعذر الفداء يذبحى جواز الفسخ كما لو تعذر من غير رجوع  
ولا يفسخ بنفسه لا تنقل الحق الى ذمته مع عدم صحة الرجوع فليتام له (قوله فسخ البيع) صريح فى  
انه لا يفسخ وعبارة شرح العباب اى فسخه المجنى عليه ان شاء اه ووجه ذلك ان الفرض ان السيد  
اختار الفداء وانتقل الحق الى ذمته فلا وجه لانفساخ البيع بنفسه بخلاف ما مر عن البلقينى فيما لو باع  
من تعلق برقبته قصاص ثم عني على مال حيث يبطل البيع كما ذكره بقوله وان بطل البيع فى نظره  
لوجود التعلق المتقدم سببه بدون اختيار الفداء وظاهره انه بمجرد العفو يبطل البيع ولا اثر لاختيار  
الفداء بعد العفو فليتام له (قوله وكذا لا يضر لى القصاص برقبته) فلو قتل قصاصا بعد البيع فى يد المشتري

عن المالك (باطل) للخبر الصحيح لا يبيع إلا فيما تملك لا يقال عدوله عن التعبير بالعقد إلى من له العقد أى الواقع كاعلم بما تقرر وان أفاد ما ذكر من أنه يشمل العاقد وموكله وموكله لكن يدخل فيه الفضولى ومراده أخرجه فان العقد يقع للمالك موقفا على إجازته عنده من يقول بصحته لانا نقول المراد من يقع له العقد بنفسه وعلى القديم لا يقع إلا بالاجازة فلا يرد (وفى القديم) وحكى جديدا أيضا عقده (موقوف) على رضا المالك بمعنى انه (ان اجاز ماله) أو وليه العقد (نفذوا فلا) وهو قوى من جهة الدليل لان حديث عروة ظاهر فيه وان اجابوا عنه وظاهر كلام الشيخين هنا أن الموقوف الصحة وقال الامام الصحة ناجزة وانما الموقوف الملك وجرى عليه فى الام وخرج بقولنا أو فى ذمة غيره ما لو قال فى الذمة أو أطلق فيقع للبائر وبالفضولى ما لو اشترى بماله نفسه أو فى ذمة غيره أو اذن له وسماه هوى العقد فيقع للاذن ويكون الثمن قرضا لتضمن اذنه فى الشراء لذلك بخلاف نظيره فى السلم لا يصح لانه لا بد فيه من القبض الحقيقى ولا يكفي التقدير وماها منه إذ لا بد من تقدير

الخ أو ان الخلاف بالاصالة إنما هو فى العقود اه (قوله وهو) أى الفضولى (قوله من ليس الخ) أى البائع مال غيره بغير إذن ولا ولاية اه معنى (قوله ولاولى الخ) يدخل فيه الظاهر والمقتط فان كلا منهما ليس بوكيل ولاولى وبجواب ما قدمنا من ان المراد بولى المالك من اذن له الشرع فى التصرف فى ماله وعليه فكل من الظاهر والمقتط وكيل عن المالك باذن الشرع له فى التصرف اه عش وقوله وكيل عن المالك الاولى ولى المالك باذن الخ (قوله أى الواقع) أى من يقع له العقد (كاعلم) أى هذا المعنى اعنى تقدير الواقع (بما تقرر) وهو قوله يقع له العقد والضمير المستتر فى أفاد يرجع إلى المعدول إليه وكذا ضمير فيه أى لكن يدخل فى المعدول إليه الفضولى على المرجوح اه كرى (قوله ومراده) أى والحال ان مراد المصنف أخرجه لاذن بطلان بيع الفضولى عليه بالفاه اه معنى (قوله فان العقد الخ) تعليل لقوله يدخل فيه الخ فكان الانسب تقديمه على قوله ومراده الخ (قوله بصحته) أى بيع الفضولى (قوله فلا يرد) أى الفضولى (قوله بمعنى انه ان اجاز ماله الخ) والمعتبر اجازة من يملك التصرف عند العقد فلو باع مال الطفل فيلغ واجاز لم ينفذ ومحل الخلاف ما لم يحضر المالك فلو باع مال غيره بمحض تهره وسأكت لم يصح قطعا كافى المجموع نهاية ومغنى قول المتن (ان اجاز ماله الخ) وينبغى على هذا ان تكون الاجازة قررية اه عش (قوله او وليه) أى او وكيله فى يظهر ولعله لم يذكر لان فيه تفصيلا وهو انه اذا وكله فى جميع التصرفات أو خصوص ما ذكر صح تنفيذ وإلا فلا اه عش قول المتن (نفذ) بفتح الفاء والمعجمة أى مضى اه معنى زاد عش ومضاره مضموم العين بخلاف نفذ المهمل فمضاره مفتوح العين ومعناه الفراغ اه قول المتن (ولا فلا) أى بان رد صريحها وسكت اه عش ظاهره ولو لمع الرضا (قوله لان حديث عروة) عبارة المغنى ودليل ذلك ما رواه البخارى مرسل او ابو داود والترمذى وابن ماجه باسناد صحيح ان عروة البارقي قال دفع إلى رسول الله ﷺ دينارا اشترى به شاة فاشترى به شاتين فبعت احدهما بدينار وجئت النبي صلى الله عليه وسلم بشاة ودينار وذكرت له ما كان من أمرى فقال بارك الله فى صفقة يمينك فكان لو اشترى التراب لربح فيه اه (قوله وان اجابوا عنه) أى بانه محمول على ان عروة كان وكلا مطلقا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بدليل انه باع الشاة وسلبها وعند القائل بالجواز يتمتع التسليم بدون إذن المالك نهاية ومغنى وسم (قوله ان الموقوف الصحة) معتمده اه عش (قوله وجرى عليه) أى على القديم اه معنى (قوله وخرج) الى قوله وفى الانوار فى عش ما يوافق بلا عرو إلا قوله بخلاف الى اما اذ لم يسمعه (قوله أو فى ذمته) أى ذمة نفسه (قوله لغيره) راجع للبعوثين معا (قوله واذن له وسماه) أى اذن الغير للشترى وسمى المشتري الغير اه كرى وسيد كرى محترز هذين القيد (قوله ويكون الثمن) أى فى الصورتين (قوله فلا تناقض بين المستلئين الخ) أى مستلئى البيع والسلم لان القبض التقديرى يمكن فى كل منهما إلا أنه فى احدهما كاف دون الآخر اه كرى (قوله فيقع للاذن الخ) اعلم ان الذى فى الروض مانصه وان كان أى الشراء للغير بعين مال الفضولى أو فى ذمته وقع له سواء اذن ذلك الغير وسماه أم لا اه واعترضه شارحه فيما إذا اذن له وسماه هو واشترى بماله نفسه بما حصله ان هذا من

فيه تفصيل ذكره فى الروض كاصله بعد ذلك حاصله انه ان كان جاهلا انفسخ البيع ورجع بجميع الثمن وتحيزه على البائع وان كان عالما عند العقد وبعده ولم يفسخ لم يرجع بشى اه وقوله ان كان جاهلا أى واستمر جهله الى القتل بخلاف ما إذا لم يستمر فانه انفسخ عند العلم فلا كلام وإلا لم يرجع وهو معنى قوله او بعده الخ (قوله وان اجابوا عنه) أى بانه يحتمل انه كان وكلا مطلقا بدليل انه باع الشاة وسلبها وعند المخالف لا يجوز التسليم إلا باذن مالكها على ان الحديث تكلم فى صحته جماعة لكن حسنه المنذرى وغيره (قوله فيقع للاذن ويكون الثمن قرضا) اعلم ان الذى فى الروض مانصه وان كان أى الشراء للغير بعين مال الفضولى أو فى ذمته وقع له سواء اذن ذلك الغير وسماه أم لا اه واعترضه شارحه فيما اذا اذن له وسماه هو واشترى بماله نفسه بما حصله ان هذا من تصرفه وان الذى فى الاصل فى هذه الصورة وقوع العقد للاذن وكون الثمن قرضا وأجاب شيخنا الرملى باعتماد ما فى الروض وحمله على ما إذا لم يصرح الغير فى

دخول الموضع فى ملك المقترض فلا تناقض بين المستلئين خلافا لمن زعموه وأطالوا فيه أما إذا لم يسمعا

تصرفه وان الذى فى الأصل فى هذه الصورة وقوع العقد للآذن وكون الثمن قرضا واجب شيخنا الرملى باعتماد ما فى الروض وحمله على ما إذا لم يصرح الغير فى اذنه بان الشراء بعين مال الفضولى او فى ذمته اما اذا صرح بذلك فيقع العقد للآذن الذى سماه الفضولى اه وبذلك تعلم ان الشارح موافق للاعتراض مخالف للروض ثم نبه فى شرحه على ان تعبيره بالفضولى لا يناسب ذكر الآذن اه سم (قوله فيقع للبشر) اى وتلغو التسمية اه ع ش (قوله وإن نوى غيره) كذا فى شرح الروض اى فلو اقتصر على النية وقع له لا للآذن وهذا يؤيد ما رجحه الانوار من قول القفال لو اشترى بنية ولده الصغير من مال نفسه أنه يقع له للصغير بخلاف ما لو اشترى بنيته فى الذمة يقع للصغير انتهى وبقى ما اشترى فى ذمته بنية ولده الصغير فهل هو كالمو اشترى مال نفسه بنيته اه سم وقوله وبقى ما اشترى الخ لا موقع لهذا التردد فان قول شرح الروض بخلاف ما لو اشترى الخ صريح فى ان العقد فى هذه الصورة يقع للصغير (قوله ورد وان جرى عليه) اى ما فى الانوار وكذا ضمير بانه (قوله وهو جواز اتحاد القابض الخ) اى لانه يزعم عليه ان يكون الانسان وكلاء غيره فى ازاله ملك نفسه اه ع ش (قوله وانما اغتفر) اى الاتحاد المذكور (قوله تضعيفه) اى ما فى الانوار الذى جرى عليه جمع متقدمون (قوله قوله الخ) اى الانوار (قوله بشرطه) وهو اتحاد الجنس اه ع ش (قوله فلا وجه لرده) قد توقف فيه بانه انما اذن ليشترى بماله عليه من الدين لا بمال من عند نفسه والوكيل اذا خالف فى الشراء بما اذن له فيه الموكل لم يصح شراؤه للوكيل والقياس وقوعه للوكيل اه ع ش وقد يقال مخالفة خصوص الآذن لا تقتضى مخالفة عموميه وايضا لما وقع التقاص فكانه وقع الشراء بمال الآذن ولم يوجد المخالفة (قوله تنبيه برد) الى المتن زاد النهاية عقبه ما نصه وقد افاد معنى ذلك الشيخ رحمه الله تعالى فى فتاويه اه (قوله برد على المتن) اى حيث قال والرابع الملك بمن له العقد ولد المعاهد غير مملوك لايه اه ع ش (قوله شراء ولد المعاهد منه) اى من الاب مع انه ليس ملكا له اه كردى (قوله ويملكه) اى ملك المشتري الولد (قوله لاسيه الخ) عطف على شراء ولد الخ (قوله ويجاب الخ) ليس فى هذا اعتماد من الشارح لكلام الماوردى كما يعلم بتأمل بقية الكلام خلافا لما فى حاشية الشيخ ع ش اه رشيدى اى من ان الجواب عما ورد على المتن يستلزم تسليم الحكم فيكون الشارح قائلا بصحة ما قاله الماوردى اه اقول لا توقف فى ان كلا الشارح كالتنبيه ظاهر فى اعتماداه (قوله وفيه نظر الخ) اى وفى كون المتبوع يملك قطع امان التابع اه ع ش (قوله وباقتطاعها الخ) اى وتسليم انقطاع التبعية بقطع المتبوع اياها (قوله بل بالاستيلاء) اى بل يملكه بالاستيلاء وحيث فقد يشكل قوله او تخميس فدائه ان اختاره الامام لانه اذا ملكه بالاستيلاء صار رقيقا فامعنى اختيار الفداء اه سم واجاب الرشيدى بما نصه قوله بل بالاستيلاء فى هذا السياق تسمح لبرد الشارح حقيقة مدلوله وحاصل المراد منه انه لا يملك بالشراء وانما يصير مستويا عليه فهو غنيمته يختار فيها الامام احدى الخصال بدليل قوله فيلزمه تخميسه او تخميس فدائه فاندفع قول الشهاب سم فقد يشكل قوله الخ اه (قوله فيلزمه تخميسه الخ) اى كل من ولد المعاهد والحرى اه ع ش (قوله ان اختاره الامام) صريح فى ان من اسر حرييا لا يستقل بالتصرف فيه الا بعد اختيار الامام الفداء او غيره وعبارة حجج السير تصرح بذلك حيث قال فى فصل نساء الكفار وصبيانهم الخ فان كان الماخوذ ذكر اكلاما تخير الامام فيه وعبارة الشارح مر ايضا فى فصل الغنيمه بعد قول المصنف وكذا لو اسره اى فان له سلبه نصها نعم لاحقه اى للأسرى فى رقبته وفدائه لان اسم السلب لا يقع عليها اه ولا

اذنه بان الشراء بعين مال الفضولى او فى ذمته اما اذا صرح بذلك فيقع العقد للآذن الذى سماه الفضولى اه وبذلك تعلم ان الشارح موافق للاعتراض مخالف للروض ثم نبه فى شرحه على ان تعبيره بالفضولى لا يناسب ذكر الآذن وفيه انه لا تقوم النية مقام التسمية اى فلو اقتصر على النية وقع له لا للآذن وهذا يؤيد ما رجحه الانوار من قول القفال لو اشترى بنية ولده الصغير من مال نفسه أنه يقع له للصغير بخلاف ما لو اشترى بنيته فى الذمة يقع للصغير اه وبقى ما لو اشترى فى ذمته بنية ولده الصغير فهل هو كالمو اشترى مال نفسه بنيته (قوله بل بالاستيلاء) اى بل يملكه بالاستيلاء وحيث فقد يشكل قوله او تخميس فدائه ان اختاره

لى عبد اعما فى ذمتك صح للوكل وان لم يعين العبد وبرىء من دينه ورد وان جرى عليه جمع متقدمون بانه مبنى على ضعيف وهو جواز اتحاد القابض والمقبض وانما اغتفر فى صرف المستاجر فى العماره لانه وقع تابعا لا مقصودا ولك ان تقول انما يتجه تضعيفه ان ارادوا احسان ما قبضه من الدين المصرح به قوله وبرىء من دينه اما وقوع شراء العبد للآذن ويكون ما قبضه قرضا عليه نظير ما مر فيقع التقاص بشرطه فلا وجه لرده (تنبيه) برد على المتن وشارحه قول الماوردى يجوز شراء ولد المعاهد منه ويملكه لاسيه لانه تابع لامان ابيه اه ويجاب بأن ارادته ليعه متضمنة لقطع تبعيته لامانه ان قلنا ان المتبوع يملك قطع امان التابع وفيه نظر ظاهر وباقتطاعها يملكه من استولى عليه فالمشترى لم يملكه بشراء صحيح بل بالاستيلاء عليه فايدله انما هو فى مقابلة تمكنه منه لا غير وهذا يعلم ان من اشترى من حرى ولده بدار الحرب لم يملكه بالشراء لانه حر اذ دخوله فى ملك البائع عند قصده الاستيلاء عليه يعق عليه بل بالاستيلاء فيلزمه تخميسه او تخميس فدائه ان اختاره الامام بخلاف شراء

يخفى أنه لا دلالة لما نقله عن حج ومريما ادعاه فانه في الذكر البالغ وما هنا في الصبي التابع (قوله نحو أخيه)  
 أي أخى البائع أه عرش أي الحرني أو المعاهد (قوله بذلك) أي بدخوله في ملكه أه عرش (قوله منه) أي  
 الحرني أو المعاهد والباء متعلق بالشراء (قوله ومستولته) معطوف على نحو أخيه (قوله إذا قصد) أي  
 الحرني والمعاهد قول المتن (ولو باع مال مورثه) أي أو أبا رثته أو باع عيد نفسه ظانا بإفائه أو كتابته فإن أنه  
 قدر رجوع من إيفائه أو فسخ كتابته أه معنى (قوله أو غيره) إلى قوله والمرا في النهاية (قوله أو زوج أمته)  
 إلى قوله وهو ما احتمل في المغنى الأقوله وعدم إذن الغير له (قوله أو زوج أمته) يحتمل أن الامة مثال فعلها بنت  
 مورثه التي هي اخته بان اذنت له سم على المنهج أه عرش (قوله أو زوج أمته) قال الشارح في شرح العباب  
 تنبيهان محل ما ذكر حيث لا تعليق فلو قال ان مات أي فقد زوجتك أمته فبان ميتا لم يصح كافي الروضة في  
 النكاح وكالتزويج فما ذكر البيع ونحوه كما صرح به الأمام ومحلّه أن لم يعلم حال التعليق وجود المعلق عليه  
 والأصح كما اعتمده الأسنوي وغيره ثانياها ما مر من أنه لو تصرف في مال غيره فبان ما ذوناله صح محله إذا بان ذلك  
 بيينة تشهد على سبق الاذن على التصرف فان تصادق البائع والمالك ففيه خلاف حاصله ان قال أنا وكيل في نحو  
 بيع أو نكاح وصدقة معاملة صح فلو قال بعد العقد لم ياذن لي الموكل لم يقبل وان صدقة المشتري لما فيه من  
 ابطال حق الموكل الا ان اقام المشتري بيينة بأقراره قبل أنه لم يكن ما ذوناله إلى آخر ما ذكره مما ينبغي الوقوف عليه  
 أه سم وفي المغنى ما يوافق التنبيه الاول (قوله صح البيع وغيره) أي وان حرم عليه الاقدام كاهو ظاهره سم  
 وعرش قول المتن (في الاظهر) وكذا يصح لو باع أمانة بان يبيع ماله لصدقة خوف غصب أو أكرهه وقد توافقا  
 قبله على ان يبيعه له ليرد اذا أمن وهذا كما يسمى بيع الأمانة يسمى بيع التلجئة أه معنى (قوله لان العبرة  
 في العقود الخ) واما العبادات فالعبرة فيها بما في نفس الامر وظن المكلف بالنسبة لسقوط القضاء وبظنه  
 فقط بالنسبة للاتصاف بالصحة فمن ظن أنه متطهر ثم بان حذنه حكم على صلاته بالصحة وسقوط الطلب بها  
 وان وجب عليه القضاء بامر جديد كما في شرح جمع الجوامع أه عرش (قوله وبفرضه) أي التلاعب (قوله  
 لصحة بيع نحو الهازل) ادخل بالنحو ما مر انفا عن المغنى من بيع الأمانة (قوله والوقف هنا وقف تبين)  
 وبترتب على ذلك الزوائد ففي المشتري من وقت العقد أه عرش (قوله وانما لم يصح الخ) وعلم مما  
 تقرر عدم الاختصاص بظن الملك وان الضابط فقدان الشرط كظن عدم القدرة على التسليم فبان بخلافه  
 وهذا مرادهم وان لم يصح حوايه أه نهاية قال عرش قوله وعلم مما تقرر أي من صحة بيع مال مورثه الخ  
 فان الحاصل فيها عند العقد ظن عدم الملك أه وقال الرشيدى قوله عدم الاختصاص بظن الملك الخ يعنى  
 عدم اختصاص هذا الحكم بظن عدم الملك بل يجري في ظن فقد سائر الشروط أه (قوله تزويج الخثي)  
 عبارة النهاية تزويج الخثي أه قال عرش أي بان يكون زوجا أو زوجة بخلاف ما لو زوج اخته مثلا

الامام لانه اذا ملكه بالاستيلاء صار قينا فاما معنى اختيار الامام الفداء (قوله أو زوج أمته) قال الشارح  
 في شرح العباب تنبيهان أحدهما محل ما ذكر حيث لا تعليق فاشبه ان قدم زيد زوجتك أمتى وكالتزويج فما ذكر  
 ميتا لم يصح كافي الروضة في النكاح لانه تعليق فاشبه ان قدم زيد زوجتك أمتى وكالتزويج فما ذكر  
 البيع ونحوه كما صرح به الامام ومحلّه أن لم يعلم حال التعليق وجود المعلق عليه والأصح كما اعتمده الأسنوي  
 وغيره اخذ من كلام ابن الصباغ في هذه المسئلة وظاثيرها ويؤيده ما ذكره في قول من بشر بنت ان  
 صدق المخبر فقد زوجتك كما ثانياها ما مر من أنه لو تصرف في مال غيره فبان ما ذوناله صح محله إذا بان ذلك  
 بيينة تشهد على سبق الاذن على التصرف فان تصادق البائع والمالك ففيه خلاف أشار اليه الماوردي  
 وذكره في الجواهر في الوكالة وحاصله ان قال أنا وكيل في نحو بيع أو نكاح وصدقة معاملة صح  
 فلو قال بعد العقد لم ياذن لي الموكل لم يقبل وان صدقة المشتري لما فيه من ابطال حق الموكل الا ان اقام  
 المشتري بيينة بأقراره قبل أنه لم يكن ما ذوناله الخ ما ذكره مما ينبغي الوقوف عليه (قوله صح  
 البيع وغيره) أي وان حرم عليه الاقدام كما هو ظاهر (قوله وانما لم يصح الخ) كذا شرح مـ

نحو أخيه من لا يعتق عليه  
 بذلك منه ومستولته إذا  
 قصد الاستيلاء عليها فانه  
 يصح فيملكهما المشتري  
 ولا يلزمه تخميسهما (ولو  
 باع مال مورثه) أو غيره أو  
 زوج أمته أو أعتق قسه  
 (ظانا حياته) أو عدم إذن  
 الغير له (فبان ميتا) بسكون  
 الباء في الافصح أو أذنا له  
 (صح) البيع وغيره (في  
 الاظهر) لان العبرة في  
 العقود لعدم احتياجها لنية  
 بما في نفس الامر فحسب  
 فلا تلاعب وبفرضه لا يضر  
 لصحة بيع نحو الهازل  
 والوقف هنا وقف تبين  
 لا وقف صحة وإنما لم يصح  
 على ما يأتي تزويج الخثي  
 وان بان واضحا ولا نكاح  
 المشتبه بمجرمه وان بان  
 أجنبية لان الشك فيه في حل  
 المعقود

عليه وهو محتاط له في  
النكاح ما لا محتاط لولاية  
العاقدة (الخامس العلم به)  
أي المعقود عليه عينا في  
المعين وقدرها وصفة فمافي  
الذمة كما يعلم من كلامه الآتي  
للهي عن بيع الغرر وهو  
ما احتمل أمرين أغلبهما  
أخوهما وقد لا يشترط ذلك  
للضرورة أو المساحة كما  
سند كره في اختلاط حمام  
البرجين وكما في بيع الفقاع  
وماء السقاء في الكوز قال  
جمع ولو لشرب دابة وكل ما  
المقصود به ولو أنكر ذلك  
الكوز من يد المشتري بلا  
تقصير ضمن قدر كفايته  
نما فيه لا ما زاد ولا الكوز  
لأنهما أمانة في يده ومن  
أخذه بلا عوض ضمنه لأنه  
عارية لا ما فيه لانه غير  
مقابل بشيء والمراد بالعلم  
هنا ما يشمل الظن وإن لم  
يطابق الواقع أخذنا من  
شراء زجاجة بضمن كثير  
يظن أنها جوهرة نعم لا بد  
من ذلك حال العقد في نحو  
سدس عشر تسع الف وهما  
جاهلان بالحساب لا يصح  
وإن كان يعلم بعد نعم ذكر  
الغز إلى خلافا في نظيره من  
القراض والفرق أن ما هنا  
معاوضة وهي تستدعي العلم  
بالعوض ومقابلته حال  
خروجه عن ملكه بخلاف  
القرض فإن الربح فيه مترقب  
فيمكن معرفة ذلك قبل  
حصوله

بأنها فانه يصح الرجوع التردد في أمره للشك في ولاية العاقده أقول يتأني تفسيره المذكور قول الشارح  
والنهاية لولاية العاقدة (قوله وهو) أي المعقود عليه (قوله محتاط له في النكاح ما لا محتاط لولاية العاقدة)  
أي وإن اشتركا في الركبة أه نهاية قول المتن (العلم) أي للمتعاقدين أه معنى (قوله أي المعقود عليه)  
هل يكفي علم المشتري حال القبول فقط دون حال الإيجاب والوجه لا سم على حج ويبنى ألا كفاذا بالمقارنة أه  
عش (قوله وهو) أي الغرر أه عش (قوله أغلبهما أخوهما) أي من شأنه ذلك فلا يعترض بمخالفته  
لقضية كلامهم من عدم صحة بيع نحو المخصوب وإن لم يكن الأغلب عدم العود أه نهاية أي كان كان  
الغاصب غير قوى الشركة لكن يحتاج للتخلص منه لمؤنة رشدي (قوله وقد لا يشترط ذلك للضرورة) أي  
فيغتفر الجهل أه نهاية (قوله كما سنده الخ) أي في باب الصيد والذباح من أنه لو اختلط حمام البرجين  
وباع أحدهما ماله لصاحبه فانه يصح على الأصح أه معنى (قوله في اختلاط حمام البرجين) قديقال المبيع  
هنا معلوم العين أه سم (قوله وكافي بيع الفقاع الخ) أي فابيع محكوم بصحته واعتقرفيه عدم العلم  
للمساحة كالأخني أه رشدي (قوله الفقاع) هو الشربة التي تعمل من نخوزيب كالشمش وغيره أه  
كردي عبارة عش قال في القاموس الفقاع كرهان هذا الذي يشرب سمي به لما يرتفع في رأسه من الزبد  
انتهى وهو ما يتخذ من الزيب أه (قوله وكل ما المقصود به) أي كالخشكنان أه معنى عبارة الكردي  
كالجوز ونحوه أه (قوله ومن أخذه بلا عوض الخ) قال ابن العباد في سياق النقل عن المتولي وإن أطلق  
فلا إطلاق يقتضي البدل لجرى بان العرف به انتهى فلينظر أه سم وأقر الرشدي كلام المتولي ثم قال ولا يخفى  
أن المراد بالبدل أي في صورتي الأخذ بعوض والإطلاق البدل عن شرب أو من غيره إذا أمر السقاء بأسقائه  
ومنه الجبا المتعارف في القهوة إذ ما هنا يجري فيها حر فاحرف هذا كله إذا انكسر الفئجان ثلاثة ن يدالشارب  
أما إذا انكسر من يد غيره بأن دفعه إلى آخر فسقط من يده فانهما يضمنا مطلقا والقرار على من سقط من يده  
ووجهه ما ساقى أن المستعير من المستاجر اجارة فاسدة ضامن كغيره وأما إذا انكسر من يد الساقى فاعلم أن  
الساقى على قسمين قسم يستاجر صاحب القهوة ليسقى عنده باجرة معلومة فهو أجير لا يضمن ما تلف بيده  
من الذي استؤجر له لا بتقصير وقسم يشتري القهوة لنفسه بحسب الاتفاق بينه وبين صاحب القهوة من أن  
كل كذا وكذا من الفناجين بكذا وكذا من الدراهم فهذا يجري فيه ما ذكره الشارح مر في القسم الاول  
إذ القهوة مقبوضة له بالشراء الفاسد والفناجين مقبوضة بالاجارة الفاسدة أه عبارة عش وبأق مثل هذا  
التفصيل في فئجان القهوة ونحوه فإن أخذه بلا عوض من المالك ولو بماذونه ضمن الظرف دون ما فيه أو  
بعوض ضمن ما فيه دونه ومن الماخوذ بعوض ما جرت به العادة إلا أن من أمر بعض الحاضرين لساقى القهوة  
يدفعه لشخص آخر بلا عوض فهو غير مضمون على الأخذ لأن ما لملكه إنما أباح الشرب منه بعوض  
فكان كالوسله له بالعوض وبقي ما لو اختلف الدافع والأخذ في العوض وعدمه هل يصدق الاول  
أو الثاني فيه نظروا الأقرب تصديق الأخذ لأن ما ذكره موافق للغالب ولأن الأصل عدم ضمان الظرف  
ويبنى أن محل ذلك حيث لم توجد قرينة تصديق الدافع ككون الأخذ من الفقراء الذين جرت عادتهم  
بانهم لا يدفعون ثمن أه (قوله والمراد بالعلم ما يشمل الظن الخ) قديقال بل المراد بالعلم في المعين  
جرم مشاهدته وإن لم يعلم أو يظن أنه من أي جنس فيصح بيع الزجاجة المشاهدة وإن لم يعلم أو يظن أنها من  
أي جنس فليتا مل أه سم (قوله من ذلك) أي العلم (قوله وهما جاهلان) أي أو أحدهما كما هو ظاهر أه  
بصري (قوله أن ما هنا معاوضة) قديقال والقرض معاوضة أه بصري وقد يجاب بأن مراد الشارح

(قوله العلم به) هل يكفي علم المشتري حال القبول فقط دون حال الإيجاب والوجه لا (قوله حمام البرجين)  
قديقال المبيع هنا معلوم العين (قوله ولا الكوز) أي لانه باجارة فاسدة (قوله ومن أخذه بلا عوض  
الخ) قال ابن العباد في سياق النقل عن المتولي وإن أطلق فلا إطلاق يقتضي البدل لجرى بان العرف  
به أه فلينظر (قوله والمراد بالعلم هنا ما يشمل الظن الخ) قديقال بل المراد بالعلم في المعين مجرد مشاهدته  
وإن لم يعلم أو يظن أنه من أي جنس فيصح بيع الزجاجة المشاهدة وأن لم يعلم أو يظن أنها من أي جنس

ويؤيده ما يأتي قريبا في صورة الكتابة من أن الحظ محض تبرع لا معاوضة فيه وقول ( ٢٥١ ) البغوي فيمن باع نصيبه من مشترك وهو

يجهل كتيه لا يصح لانه  
بجهول لكن قطع القفال  
بالصحة وجرى عليها في  
البحر فقال باع جميع  
المشترك وهو لا يعلم مقدار  
حصته ثم عرفه صح لان  
ما تناوله البيع لفظا معلوم  
ويدل له قول الاصحاب  
لو ظهر استحقاق بعض  
عبد باعه صح في الباقي ولم  
يفصلوا بين أن يعلم البائع  
مقدار نصيبه فيه أولا  
والذي يتجه ترجيحه كلام  
البغوي ومعرفة البائع قدر  
حصته بعد البيع لا تنيد لما  
تقرر أن الجهل عند البيع  
مؤثر وإن عرف بعد  
وما ذكره عن كلام الاصحاب  
لادليل فيه لانه حال البيع  
لم يكن جاهلا بقدر حقه في  
طنه وهو كاف وإن اختلف  
كما مر في مسألة الزاجرة فإن  
قلت صرحوا بانه لو قال  
بعثك الثمرة بالف الا قدر  
ما يخص مائة وأراد بما  
يخصه نسبته من الثمن إذا  
وزعت عليه الثمرة صح  
للعلم به حال البيع لان  
المنسوب إليه معلوم وهو  
الثمن ومن ثم كان ذلك  
استثناء للعشر قلت قد  
علمت من تعليمهم الفرق  
بين ما هنا ومثلتنا وهو ان  
الثمن المنسوب إليه معلوم  
حال العقد والاستثناء منه  
لكونه تمكن معرفته

معاوضة حالا (قوله ويؤيده) أي الفرق (قوله وقول البغوي الخ) عطف على قوله ما يأتي الخ لكن لا يظهر  
وجه التأييد به إلا أن يجعل الواو بمعنى مع (قوله وقول البغوي فيمن باع نصيبه الخ) ولو كان له جزء من دار  
بجهل قدره فباع كلها صح في حصته كما قطع به القفال وصرح به البغوي والرويان وقد يدل له قوله لو باع  
عبدًا ثم ظهر استحقاق بعضه صح في الباقي ولم يفصلوا بين علم البائع بقدر نصيبه وجهله به وهل لو باع حصة  
فبانت أكثر من حصته صححت في حصته التي يجهل قدرها كالمو باع الدار كلها أو يفرق بانه هنالم يتيقن حال  
البيع انه باع جميع حصته بخلاف ما لو باع الدار كلها كل محتتم ولعل الثاني أوجه وفي البحر يصح بيع  
غلته من الوقف إذا عرفها ولو قبل القبض كبيع رزق الاجناد امدادونها فتمام الجمع بين ما في التحفة  
وما في الامداد والنهاية في النقل عن البغوي فلعل كلامه اختلف أو يدعى الفرق بين الصورتين وانه  
لا تخالف بين الكلامين فإن ما نقله عنه في التحفة صورته كما هو ظاهر ان يقول بعث نصيبى أو ما يخصنى أو نحو  
ذلك فقد اورد العقد على مجهول مطلق بخلاف مسألة القفال فلا تنافي بين الكلامين على تقدير ثبوتهما عنه  
اه بصرى عبارة الرشيدى قوله مر وصرح به البغوي الصواب اسقاطه لان للبغوي عن يقول بالبطلان  
كافي التحفة وغيرها وقوله مر أو يفرق بانه هنا الخ قضيته انه لو يتيقن ذلك بان علم ان ما باعه من يدعى حصته  
انه يصح وقضيته ايضا انه لو علم ان ما باعه اقل من حصته انه لا يصح لانه صدق عليه انه لم يتيقن حال البيع  
انه باع جميع حصته ولا يخفى ما فيه من البعد على انه قد يقال انه لا اثر لهذا الفرق في الحكم فتمام وقوله مر  
وفي البحر يصح بيع غلته الخ إذا افرزت أو عينت بالجزئية وكان قد رأى الجميع اى ولا يمنع من صحة البيع  
عدم قبضه اياها اه عبارة ع ش قوله صح في حصته ممتددا وقوله مر بانه هنالم يتيقن الخ يؤخذ منه أنه  
لو يتيقن بيع الكل كان علم ان له دون النصف باع النصف كان كبيع الجميع وقوله إذا عرفها أى بافرازاها  
له أو بعلمه بقدرها بالجزئية بعد رؤية الجميع للعاقدين اه (قوله ويدل له) أى لما قطع به القفال وجرى  
عليه صاحب البحر (قوله ان يعلم البائع) أى حال البيع (قوله والذي يتجه الخ) تقدم عن النهاية ما قد  
يخالفه (قوله وما ذكره) اى صاحب البحر وهو الرويانى (قوله في ظنه) اى لانه ظان استحقاته لجميعه اه  
بصرى (قوله نسبته الخ) اى المقدار الذى نسبته الى المبيع كنسبة المائة الى الالف الثمن (قوله إذا وزعت  
عليه) أى على الثمن و (قوله الثمرة) أى مثلا والمراد المبيع اه بصرى (قوله للعلم به) اى بالمبيع (قوله  
ذلك) اى قوله لا أقدر ما يخص الخ و (قوله للعشر) اى عشر المبيع (قوله من تعليمهم الخ) وهو قوله لان  
المنسوب الخ (قوله ومثلتنا) وهى سدس عشر تسع ألف اه بصرى (قوله وهو) اى الفرق (ان الثمن  
الخ) هنا (قوله والاستثناء منه) اى من المبيع (قوله فيع اثنتين) إلى قوله وفى البحر فى النهاية (قوله من غير  
تخصيص الخ) اى إذا لم يعلم كل ما يقابل عبده من الثمن كذا قيد به فى التنبه ومضى عليه البلقينى فى تدريبه  
ونقله الزركشى عن التنبه و اقره قال ابن الرفعة واحترزه عملا إذا علم التوزيع قبل العقد فانه يصح وعليه  
يدل كلامهم شرح العباب سم على البهجة قول و قياس ما ذكره من الاكتفاء بالعلم بالتوافق قبل العقد أنه  
لو توافق معه على خمسمائة دراهم وخمسمائة دراهم مثلا ثم قال بعثك بالف دراهم ودنا نرى صرح وحمل على  
ما توافقا عليه وكذا نظرنا من كل ما يشترط العلم به وذكره فى العقد إذا توافقا عليه قبل وهذا جرى فى  
أمر كثيرة يقال فيها بالبطلان عند عدم ذكرها فى العقد فتنبه لانه دقيق جدا ويؤيد ذلك قول الشارح  
مر الآتى نعم ان كان ثم عهد أو قرينة بان اتفقا الخ اه ع ش (قوله من غير تخصيص كل) اى من العبدین  
أو المالكين و (قوله منه) اى من الثمن اه رشيدى (قوله وان استوت قيمتهما) أو قال ولك الخيار فى التعيين

فلتأمل (قوله فيع أحد الثوبين أو العبدین) عبارة العباب وبيع أحد هذين العبدین أو هؤلاء أو بيع  
عبده المشتبه بعبيد غيره وبيع عشر شياه من هذه المائة وبيع هؤلاء إلا أحدهم باطل اه قال الشارح فى  
شرحه للجهل بعين المبيع فى الكل وان تساوت القيم أو قال ولك الخيار فى التعيين أو ثوبا واحدا بعينه وفارق

لا يصيره مجهولا بخلافه فى مثلتنا فان الثمن فيها مجهول حال البيع ابتداء فكان الا بهام فيه فأحش فتمامه (بيع) اثنين عبيدهما لثالث بينهما  
من غير تخصيص كل منه بقدر معين وبيع (أحد الثوبين) أو العبدین مثلا وان استوت قيمتهما (باطل) كالبيع باحدهما

أو ثوبا واحد بعينه وفارق نظيره في النكاح والخلع بما يأتي قريبا شرح العباب فعلم أنه لا يكفي التعيين بالنية وسياق نظيره في الثمن وقد يكون منه قوله الآتي حيث لم يريد أصاعا معينا منها (سم) (قوله كذلك) أي وإن استوت قيمتهما (قوله وقد تغنى الاضافة والاشارة عن التعيين الخ) مقتضى صنعه أن نحو هذه الدار لا تعين فيه وهو محل تأمل اه بصري (قوله وإن غلط في حدودها) أي أم بتغييرها كجعل الشرقي غربيا وعكسه أو في مقدار ما ينتهي إليه الحد الشرقي مثلا لتقصير الغلط من كل منهما في تحرير ما حدده به قبل لأن الرؤية للبيع قبل العقد شرط فلور آها وظن أن حدودها تنتهي إلى محلة كذا فإن خلافا لتقصير منه حيث لم يعم النظر فيما ينتهي إليه الحد فاشبهه ما لو اشترى زجاجة ظنها جوهرة فانه لا خيار له وإن غره البائع وبقي ما لو أشار إليها وشرط أن مقدارها كذا من الأذرع كان قال بعثك أو أجزأك هذه الدار أو الأرض على أنهما عشرون ذراعا وسياق ما يؤخذ منه صحة العقد وثبوت الخيار للبشترى أن نقصت والبائع أن زادت في قوله ويتخير البائع في الزيادة الخ اه ع ش (قوله ذلك) أي خمسة عشر (قوله فيطابق الجملة) وهو قوله حق من هذه الدار (التفصيل) وهو قوله وهو عشرة أسهم الخ (قوله ومن ثم) أي من أجل كفاية إمكان تطبيق الجملة للتفصيل (قوله أن تقدمت) أي الجملة في الكتابة (عمل بها) أي تجب هي عليه بالإقرار بما في الشك اه كروى عبارة البصري قوله أن تقدمت الخ قد يقال قياس ذلك أن يقال في مسألة البحر صرح في الجميع لتقدم الجملة وهو قوله حق على التفصيل وهو قوله وهو عشرة أسهم فامل اه أقول فدينع كون الجملة زائدة على التفصيل في مسألة البحر بل هي كلية شاملة للقليل والكثير كما أفاده تعليل الشارح بقوله لا لأنه يصدق الخ (قوله لأنه المتيقن) أي لسبق الإقرار به مع احتمال أن الجملة من الخطأ في الحساب المؤيد بتغير بعضها عليه (قوله وإن لم يقل ذلك) أي فمجموع ذلك كذا أي كان يقول والمجموع كذا (قوله أو من جانب) أي قوله فالذي ينتجه في النهاية الإقوله أو لاحدهما وقوله ويظهر إلى وذلك (قوله وهي الخ) أي الصبرة لغة (قوله كل متماثل الأجزاء) يشمل الدراهم ونحوها اه ع ش (قوله بخلاف نحو أرض الخ) أي فلا يسمى صبرة لكن حكمه إذا كان معلوم الذرع كحكم صبرة معلومة الصيعان كما يأتي عن سم قول المتن (تعلم صيعانها) ينبغي أن يزيد الشارح أو صيعانها أي الجانب المعين فليتنبه (تنبيه) قال في الروض وشرحه وبيع جزء كالربع مشاعا من أرض أو عبدا أو صبرة أو ثمرة أو غيرها وبيعها شيئا منها إلا بعامشاعا صحيح اه وظاهره أنه لا فرق في صحة الثانية في صورة الصبرة بين المعلومة الصيعان والمجهولتها وأن فرق بينهما في بعثك الصبرة إلا لصاعا ثم رأيت في مختصر الكفاية لابن النقيب ما نصه وكذا يجوز بيع الصبرة إلا بربعها أو جزأ معلوما منها وإن كانت مجهولة ومن طريق الأولى إذا باع جميعها وهي مجهولة اه والفرق بين الأربعة أو الأصاعا قريب اه سم وقوله وإن فرق بينهما الخ أقول لكن قول المختصر أو جزأ معلوما الخ ينافي اشتراط العلم في بعثك الصبرة إلا لصاعا وقوله والفرق الخ ولعله ضعف الحرز والتخمين في الثاني بالنسبة للأول (قوله للمتعاقدين) أي قوله وهو محل الصحة في المعنى إلا قوله وإن صب إلى وذلك (قوله فإذا تلف بعضها) أي أو بعض الجانب المعين اه سم (قوله أو لاحدهما) قد يتوقف فيه بأن العالم منهما بقدرها صيغته محمولة على أن المبيع جزأ شائع وصيغة

أو الثمن وقد تغنى الاضافة والاشارة عن التعيين كدأري وليس له غيرها وكهذه الدار وإن غلط في حدودها وفي البحر لو قال بعثك حق من هذه الدار وهو عشرة أسهم من عشرين سهمها وحقه منها خمسة عشر صح البيع في عشرة اه وظاهره أنه لا فرق بين أن يعلم أن حقه ذلك أو يحمله لأنه يصدق على العشرة أنها حقه فيطابق الجملة التفصيل ومن ثم أفتى ابن الصلاح في صك فيه جملة زائدة وتفصيل انقص منها بانها أن تقدمت عمل بها لا مكان الجمع يكون التفصيل لبعضها وإن تأخرت فإن قيل فمجموع ذلك كذا حكم بالتفصيل لأنه المتيقن أي وإن لم يقل ذلك حكم بها كما هو ظاهر (و يصح بيع صاع من صبرة) أو من جانب معين منها وهي طعام مجتمع والمراد منها هنا كل متماثل الأجزاء بخلاف نحو أرض وثوب (تعلم صيعانها) للمتعاقدين لعدم الغرر وتنزل على الاشاعة فإذا تلف بعضها تلف بقدره من المبيع (وكذا ان جهلت) صيعانها لها أو لاحدهما يصح البيع (في الأصح) لعلهما بقدر المبيع مع تساوى الأجزاء فلا غرر وينزل على صاع مبهم حتى لو لم يبق منها غيره تعين



وان صب عليها مثلها او اكثر كما قاله الرافي ويظهر ان محله ما يتميز المصوب (٢٥٣) وذلك لتعذر الاشاعة مع الجهل

الجاهل محمولة على ان المراد أى صاع كان فلم يكن المعقود عليه معلوما لهما فالقياس البطلان وقد يؤيده اسقاط الشارح مر له اه ع ش وفي المعنى وشرحي المنهج والروض مثل ما في الشرح ولك منع قول المحشى ان العالم منهما الخ بان الحمل على الاشاعة مخصوص بما اذا كانا علمين معا ولا اثر لقصد هما في صورتي العلم والجهل لشيء من الاشاعة والا يهاهم (قوله وان صب) هل تجرى في معلومة الصيعان مع الاشاعة فاذا تلف من الجملة تلف من المبيع بقدره ينبغي نعم سم على حج وبقي ما لو كان المبيع صاعا من عشرة وان صب عليها عشرة أخرى مثلا وتلف بعضها وبقيت العشرة فهل يحكم بان الباقي شركة على الاشاعة وحصر التالف فيما يخص البائع فيه نظر والاقرب انه كذلك لان الاصل عدم انفساخ العقد اه ع ش وقوله وحصر التالف الخ فيه وقفة ظاهرة بل هو مخالف لما قدمه من سم (قوله وذلك) اشارة الى قوله وينزل على صاع الخ اه ك ردى (قوله من اسفلها) اى الصبرة ومن او سطها اه معنى (قوله وفارق بيع ذراع الخ) اى فانه لا يصح اه ع ش (قوله من نحو ارض بمجولة الخ) احتراز عن معلومة الذرع فيصح وينزل على الاشاعة لا مكانها اه سم (قوله وشاة من قطع الخ) ظاهرة وان علم عدد القطيع وصيعان الصبرة (قوله منها) اى الصبرة (قوله بتفاوت اجزاء نحو الارض الخ) اى كتفاوت الشياه واجزاء الثوب (قوله هنا) اى في بيع صاع من صبرة وما ظهر سواء كانت معلومة الصيعان او لا (قوله صاعا معينا) اى او مهمما ويصور ذلك بما لو اختلطت ورقة من شرح المحلى مثلا بشرح المنهج مثلا اه ع ش (قوله اولم يقل) اى البائع (قوله او الاصعا الخ) لا يخفى ان صورة هذه ان يبيع الصبرة الا اصعا منها في ادخال هذه في تقيد مسئلة المتن المصورة ببيع صاع من صبرة نظر اه سم (قوله وأحدهما الخ) أى والحال اه ع ش (قوله وحيث علم الخ) عطف على حيث اريد الخ اه ع ش وتقدم ان المراد بالعلم هنا ما يشمل الظن (قوله صرح به الماوردى الخ) معتمد (قوله وفيه نظر الخ) ضعيف اه ع ش (قوله متى بان) اى المبيع (اكثر منها) اى الصبرة (قوله إذا بانا) اى الصبرة والمبيع (قوله لانه الخ) اى التساوى (قوله وفي بيعها) اى قوله قال البغوى في المعنى وكذا في النهاية الا قوله كسمن الى لعدم الخ (قوله وفي بيعها) عطف على قوله هنا (قوله مطلقا) اى كلاً أو بعضا شاعرا كبيع الصبرة (قوله فان علم الخ) اى بالاخبار دون المشاهدة اما اذا علم بالمشاهدة فيصح البيع اه ع ش وينبذ قول الشارح الا ترى لم يره الخ (قوله أحدهما) اى المتعاقدين اه معنى (قوله وان جهلا ذلك) التعبير بالجهل يشمل مالو تردد ا على السواء لكن كلام شرح الروض وشرح الارشاد قد يقتضى البطلان عند التردد المذكور وقد يوجه بانه مع التردد لا يتأتى التخمين وهذا هو المفهوم من قول الشارح هنا فان ظن الخ اه سم (قوله كسمن بظرف الخ) عبارة المعنى ولو علم احد المتعاقدين ان تحتها اى الصبرة المليئة المجهولة القدر دكة أو موضعا من خفضا او اختلاف اجزاء الظرف الذى فيه العوض او المعوض من نحو ظرف غسل وسمن ورقة وغلاظ باطل العقد لمنه تخمين القدر فيكثر الغرر نعم ان رأى ذلك قبل الوضع فيه صح البيع لحصول التخمين وان جهل كل منهما ذلك بان ظن ان المحل مستوفى فظهر خلافه صح البيع وخير من لحقه النقص بين الفسخ والامضاء الحاقا لما ظهر بالعيب فالخيار في مسئلة الدكة للبشترى وفي

أى أو بعض الجانب المعين (قوله وان صب الخ) هل تجرى في معلومة الصيعان مع الاشاعة فاذا تلف من الجملة تلف من المبيع بقدره ينبغي نعم (قوله نحو ارض بمجولة) احتراز عن معلومة الذرع فيصح وينزل على الاشاعة لا مكانها (قوله والاصعا منها) لا يخفى ان صورة هذه ان يبيع الصبرة الا اصعا منها في ادخال هذه في تقيد مسئلة المتن المصورة ببيع صاع من صبرة نظر (قوله بل والابتدائية) انظره مع ما ذكره كغيره في قول المصنف الا ترى في قول الفرأض ثم وصاياه من ثلث الباقي ان من لا ابتداء فتدخل الوصايا بالثلث وقد يفرق فتامله (قوله وان جهلا ذلك) التعبير بالجهل يشمل مالو تردد ا على السواء لكنه فسر في شرح الروض الجهل بقوله بان ظن ان المحل مستوفى فظهر خلافه وتبعه الشارح في شرح الارشاد وقد يقتضى البطلان عند التردد المذكور وقد يوجه بانه مع التردد لا يتأتى التخمين وهذا هو المفهوم من

فللبائع تسايمة من اسفلها وان لم يكن مرئيا اذ رؤية ظاهر الصبرة كروية كلمها وفارق بيع ذراع من نحو ارض بمجولة الذرع وشاة من قطع ويبيع صاع منها بعد تفريق صيعانها بالكيل أو الوزن بتفاوت اجزاء نحو الارض غالبا وبأنها بعد التفريق صارت اعيانا متميزة لا دلالة لاحداها على الاخرى فصار كبيع أحد الثوبين ومحل الصحة هنا حيث لم يرد اصعا معينا منها أولم يقل من باطنها أو الاصعا منها وأحدهما يجهل كيلها للجهل بالمبيع بالكلية وحيث علم انها تقي بالمبيع أما إذا لم يعلم ذلك فلا يصح البيع للشك في وجود ما وقع عليه صرح به الماوردى والفارق في غيرها وفيه نظر لان العبرة هنا بما في نفس الامر فحسب فلا أثر للشك في ذلك إذا لا تعبد هنا فالذى يتجه انه متى بان أكثر منها كبعثك منها عشرة فبانت تسعة بان بطلان البيع وكذا اذا بانا سواء لانه خلاف صريح من التبعية بل والابتدائية وفي بيعها مطلقا أن لا يكون بمحلها ارتفاع أو انخفاض وإلا فان علم أحدهما ذلك لم يصح كسمن بظرف مختلف الاجزاء دقة وغلاظ لم يره قبل الوضع فيه لعدم احاطة العيان بها وان جهلا ذلك فان ظن تساوى المحل

الحفرة للبائع وقبل ان ما في الحفرة للبائع ولا خيار وجرى على ذلك في التهذيب اه (قوله أو الظرف الخ) فيه  
تصريح بصحة بيع السمن في ظرف مختلف الاجزاء جعل اختلافه وهكذا في الروض وغيره اه سم (قوله قال  
البعوى وغيره ولو كان الخ) لكن رده في المطلب بان الغزالي وغيره جزموا بالتسوية بينهما أي الحفرة والذكة  
لكن الخيار في هذه أي الحفرة للبائع وفي تلك أي موضع فيه ارتفاع للمشتري وهذا هو المعتمد اه (قوله صح  
عن المغني ويأتي عن اليعاب ما يوافقه قال ع ش قوله وهذا هو المعتمد أي خلافا للتحفة اه (قوله صح  
البيع) ظاهره في حالتي العلم والجهل ويصرح بذلك أنه في شرح العباب ذكر مسألة البعوى هذه في  
الكلام على حالتي العلم بالارتفاع والانخفاض قبل الكلام على حالة الجهل بذلك لكنه ضعف كلام البعوى  
ثم قال ومن ثم جزم الغزالي وغيره بان الحفرة والذكة سواء ارتضاء ابن الرفعة وغيره وردوا بمقالة البعوى  
المذكورة انتهى وما جزم به الغزالي وغيره هو المعتمد اه سم (قوله والفرق الخ) ولو قال بعتك نصفها  
وصاعا من النصف الاخر صح بخلاف ما لو قال الا صاعا من أي من النصف لصنع الحرز ولو قال بعتك  
كل صاع من نصفها بدرهم وكل صاع من نصفها الآخر بدرهمين صح اه نهاية وكذا في المغني الا قوله  
بخلاف الی ولو قال وقوله مر ولو قال كل صاع من نصفها بدرهم الخ قال الرشدي لعل الصورة انه اشترى  
جميع الصبرة والا فای نصف يكون الصاع منه بدرهم او بدرهمين فليراجع اه وهو المتبادر وقال  
ع ش أي بان يتميز كل من نصفي الصبرة كان يقول بعتك كل صاع من الشرقي بكذا وكل صاع من الغربي بكذا  
وعليه فلو اطلع على عيب في المبيع فهل لرد احد النصفين ام لا فيه نظر والا قرب الاول لتعدد العقد  
بتفصيل الثمن اه قول المتن (ولو باع بملء الخ) كذا في المحرر مجرور بالحرف فيكون من صور الثمن والذي  
في الروضة واصلا ملء منصوب ولا حرف معه فيكون من صور المبيع وهو احسن اه مغني (قوله واحدها)  
الی قوله بل لو اطر د في النهاية وكذا في المغني الا قوله وانما حمل الی ومن ثم قوله وكما قدر الی وخرج وقوله الی بلد  
البيع الی المتن وقوله نعم الی وذكر النقد قول المتن (او بالف درهم ودنانير) أي او صحاح ومكسرة اه مغني  
قول المتن (لم يصح) قال في شرح العباب الا ان اتفق الذهب والفضة والصحاح والمكسرة غلبة ورواها قيمة  
واطر دت العادة بتسليم النصف مثلاً من كل من النوعين اخذ من قول المتن الا في الخ انتهى اه سم اقول ولو  
قليل باكتفاء تعيين او غلبة نصف من كل من النوعين مع اطراد العادة بتسليم النصف مثلاً من كل منها وان لم  
يتفقا قيمة لم يبعد اذا لاجل ولا غرر وفي كلامهم ما يؤيده (قوله واحدهما الخ) عبارة المعنى ولم يعلموا

أو الظرف صح وخير من  
لحقه النقص قال البعوى  
وغيره ولو كان تحتها حفرة  
صح البيع وما فيها للبائع  
والفرق بين الحفرة  
والانخفاض واضح (ولو  
باع بملء) أو ملء ذا البيت  
حنطة (او بزنة) أو بزنة  
(هذه الحصة ذهباً أو بما  
باع به فلان فرسه) وأحدها  
يجمل قدر ذلك (أو بالف  
درهم ودنانير لم يصح)  
للجهل باصل القدر في غير  
الاخيرة وبقدر كل من  
النوعين فيها وانما حمل على  
التصنيف

قوله هنا بان ظن الخ (قوله أو الظرف صح) فيه تصريح بصحة بيع السمن في ظرف مختلف الاجزاء جعل  
اختلافه وهكذا في الروض وغيره يستشكل بما سيأتي من منع بيع المسك في فارتاه وان رأى اعلاه من  
راسها ذالم يرها فارغة الا ان يفرق بتصوير المسئلة هنا بما اذا ظن الاستواء كما فسر بذلك الشارح كشرح  
الروض وغيره الجهل لان شان الظروف التي تصنع ان تكون مستوية او يظن استواءها بخلاف  
القارة فلا يظن استواءها فان فرض ظنه لم يبعد ان يلحق بما هنا او يفرق بان المسك في القارة شبيه  
باللحم في الجلد لانه خلق فيها فالحق بيع اللحم في الجلد ولا كذلك السمن في الظرف ولهذا قاسوا المنع  
في المسك في القارة على اللحم في الجلد وقضية هذا عدم الصحة وان ظن الاستواء وهو الاقرب لكلامهم  
ثم رايته في شرح العباب بالغ في صورة البطلان بقوله وان لم يتفاوت ثمنها كما في المجموع اه (قوله قال  
البعوى وغيره ولو كان تحتها حفرة صح البيع الخ) ظاهره في حالتي العلم والجهل ويصرح بذلك انه في شرح  
العباب ذكر مسألة البعوى هذه في الكلام على حالة العلم بالارتفاع والانخفاض قبل الكلام على حالة  
الجهل بذلك لكنه ضعف كلام البعوى فقال في شرح قول العباب فان علم احدهما تحت الصبرة ارتفاعا  
او انخفاضاً لم يصح مانصه وقول البعوى والحوارزمي لو كان تحت الصبرة حفرة فالبيع صحيح وما فيها للبائع  
ضعيف ومن ثم جزم الغزالي وغيره بالحفرة والذكة سواء ارتضاء ابن الرفعة وغيره وردوا بمقالة البعوى  
المذكورة اه وما جزم به الغزالي وغيره هو المعتمد (قوله او بالف درهم ودنانير لم يصح) قال في شرح

نحو والربح بيننا وهذا الزيد وعمرو) أى فى  
 وعمر ولا نه المتبادر منه ثم  
 لاهنا ومن ثم لو علما قبل  
 العقد مقدار البيت والحصة  
 وثمان الفرس صح وان قال  
 بما باع به ولم يذكر المثل ولا  
 نواه لان مثل ذلك محمول عليه  
 نعم ان انتقل ثمن الفرس  
 للمشتري فقال له البائع  
 العالم بانه عنده بعثك بما باع  
 به فلان فرسه لم تبعد صحته  
 وينزل الثمن عليه فيتين ولا  
 يجوز ابداله وكما قدر لفظ  
 المثل فيما ذكر كذلك تقدر  
 زيادته فى نحو عوضتها عن  
 نظير أو مثل صداقها على  
 كذا فيصح عن الصداق  
 نفسه لانه اعتبرت زيادة  
 لفظ نحو المثل فى نحو ذلك  
 وخرج بمحطه وذهب المشير  
 الى أن ذلك فىما فى الذمة  
 العين كبعثك ملاء أو بلاء  
 ذا الكوز من هذه الحطة  
 او الذهب وان جعل قدره  
 لاحاطة التخمين برويته مع  
 امكان الاخذ قبل تلفه فلا  
 غرر (ولو باع بنقد) دراهم  
 أو دنارين وعين شيئا موجودا  
 اتبع وان عز أو معدوما  
 أصلا ولو مؤجلا أو فى البلد  
 حالا أو مؤجلا الى أجل  
 لا يمكن نقله اليه

احدهما قبل العقد المقدار اه (قوله نحو والربح بيننا) أى فى القراض و (قوله وهذا الزيد وعمرو) أى فى  
 الاقرار (قوله ومن ثم لو علما الخ) راجع للتعليل الذى علل به المتن اه رشيدى (قوله لو علما الخ) وتقدم عن  
 ع ش بعد كلام عن الايعاب وقياسه انه لو توافق البائع مع المشتري على خمسة دراهم وخمسة دنانير ثم قال  
 بعثك هذا بالف دراهم ودنانير صح وحل على ما توافقا عليه اه (قوله قبل العقد) ينبغى او معه ان علما ذلك  
 بعد الشروع فى العقد وقبل النطق بنحو بلاء ذا البيت بل قد يقال او مع النطق به اه سم (قوله او محمول عليه)  
 أى على المثل عبارة الكردى أى على أن المثل مقدر اه (قوله البائع العالم) يشترط علم المشتري أيضا اه  
 سم (قوله العالم بانه عنده) أى مع كونه راه الرؤية الكافية كما هو واضح اذ هو حينئذ يبيع بمعين اه رشيدى  
 (قوله لم تبعد صحته) اعتمدته النهاية والمغنى (قوله فيتين الخ) أى ولو قصد امثله لانه صريح فى عين ما باع به  
 والصريح لا ينصرف عن معناه بالنية ثم رسم على المنهج اقول قوله والصريح الخ قد يتوقف فى ذلك فانه لو أتى  
 بصريح البيع وقال اردت خلافة قبل منه كما تقدم اه ع ش ويؤيد التوقف المذكور قول المغنى فان  
 الاطلاق ينزل عليه لاعلى مثله اذ اقصد البائع اه (قوله ولا يجوز ابداله) أى فلو اختلفا فى مقدار الثمن بعد  
 اتفاقهما على العلم باصله فينبغى التحالف كالأوسيا واختلفا فى مقداره بعد ثم يفسخانه هما واحدهما او  
 الحاكم اه ع ش (قوله وخرج بمحطه الخ) أى منكرا اه نهاية (قوله المعين) فاعل خرج (قوله ان ذلك)  
 أى ما فى المتن من عدم الصحة (قوله ملء أو بلاء الكوز من هذه الحطة الخ) قد يشعرا انه لو كان الكوز او  
 البيت او البر غائبا عنهما لم يصح وليس مراد الان المدار على التعيين حاضرا كان او غائبا عن البلد حتى لو قال  
 بعثك ملء الكوز الفلانى من البر الفلانى وكانا غائبين بمسافة بعيدة صح العقد كما يفهم من قوله وخرج بنحو  
 حطة الخ فانه جعل فيه مجرد التعيين كافيا لكن يرد عليه انه يحتمل تلف الكوز او البر قبل الوصول الى  
 محلها الا ان يجاب بان الغرر فى المعين دون الغرر فى الذمة اه ع ش (قوله وان جعل قدره لاحاطة الخ)  
 أى فيصح وان جعل قدره الخ قول المتن (ولو باع بنقد الخ) هل ياتى نظير ذلك فى المبيع كالأوقال بعثك دينار فى  
 ذمتى بهذا الدرهم مثلا واختلف الدنانير لكن غلب بعض انواعها فهل يصح من غير تعيين ويحمل الاطلاق  
 على الغالب كالثمن أو لا ويفرق بان الثمن يتوسع فيه ما لا يتوسع فى المبيع لانه المقصود بالذات أو أكثر قصدا  
 فيه نظر ولا يبعد الاول ان لم يوجد ما يخالفه فليراجع وليحرر انتهى سم قد يقال بفرض اعتمادا مالا اليه  
 من اتيان نظير ذلك فى المبيع هل يقال بنظير ذلك فى السلم او يفرق بينهما وبين المبيع فى الذمة ظاهر كلامهم  
 فى السلم انه لا بد من استيفاء الاوصاف وان فرض ان ثم نوعا غالبا وعلى الجملة ان ثم ما افاده كان فى ذلك سعة  
 للعامة بان يعقدوا بلفظ البيع فى الذمة حيث ارادوا السلم لعسر استيفاء شروطه عليهم اه بصرى عبارة  
 البجيرمى على شرح المنهج قوله ولو باع بنقد مثلا الخ مثل البيع الشراء ومثل النقد العرض كالبئر مثلا  
 راجع لكل من باع وبنقد اه (قوله اتبع) قضيته انه لا يجوز ابداله بغيره وان ساواه فى القيمة قال فى  
 الروض وشرح فرعون باع شخص شيئا بدينار صحيح فاعطى صحيحين بوزنه أى الدينار او عكسه أى باعه  
 بدينارين صحيحين فاعطاه دينار صحيحا بوزنهما لزمه قبوله لان الفرض لا يختلف بذلك انتهى اه سم  
 (قوله وان عز) أى فانه مع العزة يمكن تحصيله بخلاف المعدوم الا أن اه ع ش (قوله أو معدوما) عطف على  
 موجودا (قوله أصلا) أى فى البلد وغيره (قوله أو فى البلد) عطف على أصلا اه كردى (قوله الى أجل  
 لا يمكن نقله اليه) أى نقل النقد فى ذلك الاجل الى البلد فان كان الى أجل يمكن فيه النقل عادة بسهولة للمعاملة  
 صح فلم يحضره استبدل عنه لجواز الاستبدال عنه فلا يفسخ العقد وكذا يستبدل بموجود عز يز فلم يجده اه  
 العباب الا ان اتفق الذهب والفضة والصالح والمكسرة غلبة ورواجا وقيمة واطردت العادة بتسليم النصف  
 مثلا من كل من النوعين اخذا من قول المتن الا أن الخ انتهى (قوله قبل العقد) ينبغى او معه بان علما ذلك  
 بعد الشروع فى العقد وقبل النطق بنحو بلاء ذا البيت بل قد يقال او مع النطق به (قوله البائع العالم)  
 يشترط علم المشتري ايضا (قوله ولو باع بنقد وفى البلد قد غالب تعين) هل ياتى نظير ذلك فى المبيع كالأوقال

معنى (قوله للبيع) فان كان ينقل اليه لكن لغير البيع فلا يصح اه نهاية ويستثنى منه ما لو اعتيد نقله للهدية وكان المهدى اليه يبيعه عادة فيصح ع ش (قوله وان اطلق) قسم قوله وعين شيئا اتبع اه ع ش (قوله ام لا) انظر هذا مع قوله الاتي لان الظاهر الخ واذا جهل كل منهما نقود البلد كان الثمن مجهولا لهما فالوجه عدم العمل بهذا الاطلاق اه سم وقد يجاب بان المراد بجعلها بنقود بلد البيع جعلها بشخصها وانما يعلنان رصفها وقيمتها وهذا يكفي في العقد في الذمة (قوله من ذلك) اي الدراهم او الدنانير قول المتن (تعين) هو شامل لما اذا كان الغالب مثلا النصف من هذا والنصف من هذا سم على المنهج اه ع ش (قوله تعين الغالب) عبارة الروض وشرحه وان غلب واحد منهما انصرف اليه العقد المطلق وان كان فلوسا وسمهاها وكذا ينصرف الى الغالب ان كان مكسر او لم تتفاوت قيمته انتهت وظاهره انه ينصرف الى الغالب اذا كان صحيحا وان تفاوتت قيمته ويوافقه قوله في شرح العباب فان قلت لم حمل على الغالب في الصحاح مع اختلاف القيم بخلاف المكسرة قلت لان الرغبة في المكسر نادرة فحيث غلب منه شيء اشترط ان لا يتفاوت بخلاف الصحيح فان الرغبة فيه غالبية فلم ينظر مع غلبته الى اختلاف قيمته اه وقوله ولم تتفاوت قيمته يسبق منه الى الفهم أنه ليس المراد تفاوت قيمته بالنسبة للصحيح المغلوب بل تفاوت قيمته في نفسه بان يكون انواعا متفاوتة القيمة واما تفاوتاه مع الصحيح المغلوب فلا اثر له وقضية ذلك انه يحمل على الصحيح اذا غلب وان كان انواعا متفاوتة القيمة على ما تقدم انه ظاهر عبارة شرح الروض وعلى هذا يكون كلام شرح الروض وشرح العباب مخالفا لقول الشارح كشرح مر نعم ان تفاوتت قيمة انواعه الخ فليراجع ويحرفان ما هنا اوجه والوجه الاخذ به اه سم (قوله لان الظاهر الخ) هذه العلة لا تتأني في قوله اولا و (قوله ارادتهما) اي ولا خيار لواحد منهما اه ع ش ر قوله هذه العلة الخ مر مثله عن سم والجواب عنه (قوله نعم ان تفاوتت الخ) هذا يفيد ان الغلبة لا تستلزم الرواج وقد يمنع انه يفيد ذلك لان قوله او راجعاهما معناه تفاوتت راجعاهما وهذا يقتضي اشتراكها في اصل الرواج اه سم (قوله وحظلة) اي كان يبيع ثوبا بصاع حظلة والمعروف في البلد نوع منها اه معنى (قوله تعين الخ) ولا يحتاج في الفلوس الى الوزن بل يجوز بالعدو ان كانت في الذمة اه معنى (قوله وان

البيع قبل مضي الاجل بطل وان اطلق ( وفي البلد ) أى بلد البيع سواء أكان كل منهما من أهلها ويعلم نقوده أم لا على ما اقتضاه اطلاقه (نقد غالب) من ذلك وغير غالب تهيئ غالب ولو مغشوشا أو ناقص الوزن لان الظاهر ارادتهما نعم ان تفاوتت قيمة أنواعه أو راجعاهما وجب التعيين وذكر النقد للغالب أو المراد به هنا مطلق العوض اذ لو غلب بمحل البيع عرض كفلوس وحظلة تعين وان

بعتك دينارا في ذمتي بهذه الدراهم مثلا واختلفت الدنانير لكن غلب بعض انواعها فهل يصح من غير تعيين ويحمل الاطلاق على الغالب كالثمن اولا ويفرق بان الثمن يتوسع فيه ما لا يتوسع في المبيع لانه المقصود بالذات او اكثر قصد افيه نظرا ولا يبعد الاول ان لم يوجد ما يخالفه فليراجع (قوله ام لا) انظر هذا مع قوله لان الظاهر ارادتهما وايضا فاذا جهل كل منهما نقود البلد كان الثمن مجهولا لهما فالوجه عدم العمل بهذا الاطلاق (قوله تعين الغالب) قال في العباب ولو مكسر اتفقت قيمته اه وهل المراد تفاوتت مع الصحيح وعبارة الروض وشرحه وان غلب واحد منهما انصرف اليه العقد المطلق لانه المتبادر وان كان فلوسا وسمهاها ما اقتضاه كلامه كاصله من انها من النقود وجهه الصحيح انها من العروض وكذا ينصرف الى الغالب ان كان مكسر او لم تتفاوت قيمته انتهت وظاهره انه ينصرف الى الغالب اذا كان صحيحا وان تفاوتت قيمته ويوافقه قوله في شرح العباب فان قلت لم حمل على الغالب في الصحاح مع اختلاف القيم بخلاف المكسرة قلت لان الرغبة في المكسر نادرة فحيث غلب منه شيء اشترط ان لا يتفاوت بخلاف الصحيح فان الرغبة فيه غالبية فلم ينظر مع غلبته الى اختلاف قيمته وقوله ولم تتفاوت قيمته يسبق منه الى الفهم أنه ليس المراد تفاوت قيمته بالنسبة للصحيح المغلوب بل تفاوت قيمته في نفسه بان يكون انواعا متفاوتة القيمة واما تفاوتاه مع الصحيح المغلوب فلا اثر له وقضية ذلك انه يحمل على الصحيح اذا غلب وان كان انواعا متفاوتة القيمة على ما تقدم انه ظاهر عبارة شرح الروض وعلى هذا يكون كلام شرح الروض وشرح العباب مخالفا لقول الشارح نعم ان تفاوتت قيمة انواعه الى اخر ما في شرح مر فليراجع ويحرفان ما هنا اوجه والوجه الاخذ به (قوله نعم ان تفاوتت الخ) هذا يفيد ان الغلبة لا تستلزم الرواج وقد يمنع انه يفيد ذلك لان قوله او راجعاهما معناه تفاوتت راجعاهما

جهل وزنه) أى وزن الفلوس اه كردى والاولى وزن العرض (قوله وقاله غير واحد فى الثانى) خالفهم شيخنا الشهاب الرملى فقال انه يحمل فلا يصح البيع به عند الاطلاق بل لا بد من بيان المراد منه من قدر معلوم من الذهب او الفضة اه وقوله بل لا بد الخ يحتمل انه محله مالم تغلب المعاملة باحدهما والا انصرف الاطلاق اليه اه سم واعتمد على ذلك الاحتمال (قوله من عدد الخ) متعلق بالتعبير اه كردى (قوله على الاوجه الخ) الاوجه انه لو اقر بانصاف رجح فى ذلك للمقر او باعها واختلفت قيمتها وجب البيان والالم يصح البيع أو اتفقت واختلغا فيما وقع العقد به تحالفا شرح مر وظاهره مر انهما اختلفا ارادة فقال احدهما اردنا كذا بعينه والاخر كذا بعينه وقضيته الاكتفاء بالارادة فى مثل تعليمهم ذلك مما لا تفاوت فيه فليراجع اه سم (قوله كما اقتضاء تعليمهم) قد يقال قضية تعليمهم انه لا يقيد بالاطراد ويكنى الغلبة اه سم (قوله ومن ثم) اى من اجل انه لو اطرده عرفهم الخ (قوله بحث الاذرى الخ) اقره النهاية والمعنى (قوله وقول ابن الصباغ) مبتدا وخبره قوله يحمل الخ (قوله بانه الخ) اى قول ابن الصباغ (قوله وانما لم يصح) الى المتن فى النهاية (قوله وانما لم يصح الخ) راجع الى قول المتن وفى البلد نقد غالب تعيين اه عش وقال الرشيدى راجع الى قول الشارح أو المراد به هنا مطلق العوض الخ اه والاول هو الظاهر (قوله لا لجهل بنوع الدراهم الخ) يؤخذ منه انه لو كان فى البلد نوعان منها معلومان متميزان كل واحد منهما لا تفاوت فيه فى نفسه وعادة البلد فى واحد معلوم منهما صرف كل عشرين منه بدینار وفى الاخر المعلوم صرف اقل او اكثر بدینار فقال بعتك بمائة درهم من صرف كل عشرين بدینار انه يصح وهو ظاهر لعدم الجهل حينئذ بنوع الدراهم وعدم التعويل فى معرفتها على التقويم اه سم (قوله ومن ثم) اى من اجل ان عدم صحة ذلك البيع للجهل بنوع الدراهم (قوله التى قيمة عشرين الخ) كان الفرض ان التى قيمتها كذلك معلومة اه سم (قوله ولا ينافى ذلك) اى اقتضاء الجهل المذكور لعدم صحة البيع المذكور (قوله

وهذا يقتضى اشتراكا فى أصل الرواج (قوله وقاله غير واحد فى الثانى) خالفهم شيخنا الشهاب الرملى كما ياتى بيانه فى الاقرار حيث قال انه يحمل فلا يصح البيع به عند الاطلاق بل لا بد من بيان المراد منه من قدر معلوم من الذهب او الفضة اه وقوله لا بد الخ يحتمل انه محله مالم تغلب المعاملة باحدهما والا انصرف الاطلاق اليه وانظر لو اتفقت قيمتهما ورواجهما ويحتمل انه لا اثر مع ذلك لاختلاف الجنس اى ويدل له ما سبق واما النصف فالمتجه انه يحمل بين الفضة والفلوس فى الاقرار يرجع الى المقر فى البيان اما فى البيع فان اختلفت قيمتهما فلا بد من البيان ولا يبطل البيع وان اتفقت واختلفا تحالفا مر وظاهره انهما اختلفا ارادة فقال احدهما اردنا كذا بعينه والاخر بل كذا بعينه وقضيته الاكتفاء بالارادة فى مثل ذلك مما لا تفاوت فيه فليراجع (قوله كما اقتضاء تعليمهم) قد يقال قضية تعليمهم انه لا يقيد بالاطراد ويكنى الغلبة (قوله على ما اذا عبر بالفلوس) فى هذا الحمل ما لا يخفى لانه اذا عبر بالفلوس لا يتقيد بغلبتها وقد يصور بما اذا اتنوعت وغلب بعض انواعها فيحمل العقد عليها ويبقى الكلام اذا عبر بالنصف الذى هو يحمل بين قدر معلوم من الفضة وقدر معلوم من الفلوس عند غلبة التعامل باحدهما وندرته بالاخر ولا يبعد حمل الاطلاق على الغالب كما حمل اطلاق النقد المجمع بين انواعه على الغالب إلا ان يفرق بان الاجمال فى النقد بين انواعه وهنا بين جنسين ويتجه انه لا اثر لذلك (قوله للجهل بنوع الدراهم) وانما عرفها بالتقويم يؤخذ منه انه لو كان فى البلد نوعان منها معلومان متميزان كل واحد منهما لا تفاوت فيه فى نفسه وعادة البلد فى واحد معلوم منهما صرف كل عشرين منه بدینار وفى الاخر المعلوم صرف اقل او اكثر بدینار فقال بعتك بمائة درهم من صرف كل عشرين بدینار انه يصح وهو ظاهر لعدم الجهل حينئذ بنوع الدراهم وعدم التعويل فى معرفتها على التقويم لان الفرض ان عادتهم فى النوع الاول صرف كل عشرين بدینار من غير تعويل على مراعاة القيمة ومع تفاوت الدراهم وكان هذا مراد الشارح بقوله ومن ثم الخ (قوله التى قيمة عشرين الخ) كان الفرض التى قيمتها

عرضان آخران (ولم يغب احدهما) وتفاوتا قيمة او رواجا (اشترط التعيين) لاحدهما في العقد لفظا ولا يكفي نية وان اتفقا فيها بخلاف نظيره في الخلع لانه اوسع نعم يشكل عليه الاكتفاء بنية الزوجة في النكاح كما ياتي الان يفرق بان المعقود عليه ثم ضرب من المنفعة وهنات العوض فاغتفر ثم مالم يغتفر هنا وان كان مبني النكاح على التعبد والاحتياط اكثر من غيره فان اتفقا قيمة ورواجا لم يشترط تعيين اذ لا غرض يختلف به فيسلم المشتري ماشاء منهما وان كان احدهما صحيحا والآخر مكسرا ولو ابطال السلطان ما وجب بعقد نحو بيع واجارة بالنص او الحل بان كان هو الغالب حينئذ او ما اقرضه مثلا وان كان ابطاله في مجلس العقد لم يكن له غيره بحال زاد سعره او نقص او عجز وجوده فان فقدوا مثل وجب والا اعتبرت قيمته وقت المطالبة ويجوز التعامل بالمغشوشة المعلوم قدر غشها او الرائحة في البلد وان جهل قدرها سواء كانت له قيمة لو انفرد ام لا استهلك فيها ام لا ولو في الذمة قال في المجموع لان المقصود رواجها فتكون ك بعض المعاحين اى المجهولة الاجزاء او مقاديرها وانما

وان جهلاه) انظره مع انه ابراهم على حجب ولعلمهم تسامحا في ذلك لتشوف الشارع للعقق لكن هذا لا يدفع الاشكال بالنسبة لقوله ويجرى ذلك في سائر الديون الخ فالاولى الجواب بانهم لم يبالوا بالجهل به لا مكان معرفته بالتقويم بعد فاشبهه ما لو باع المشترك بعد اذن شريكه وهو لا يعلم قدر حصته منه حيث صح البيع مع العلم بعدم معرفة ما يخصه حال العقد اه ع ش (قوله فاعتبرت فيه الخ) ولو باع بوزن عشرة دراهم من فضة ولم يبين اهي مضروبة ام تبر لم يصح اتردده ولو باعه بالدرهم فهل يصح ويحمل على ثلاثة او يطل وجها في الجواهر وجزم في الانوار بالبطلان لكنه عبر بدراهم ولا فرق بل البطلان مع التعريف اولى لان اوفيه ان جعلت للجنس او للاستغراق زاد الابهام وللعهد فلا عهد هنا نعم ان كان ثم عدا وقرينة بان اتفقا على ثلاثة مثلا ثم قال بعتك بالدرهم واراد المعهودة احتمل القول بالصحة انهاية قال ع ش قوله م من فضة بيان لما باع به والمعنى انه باعه بفضة وزنها عشرة دراهم وقوله م احتمل القول بالصحة معتمدا قول المتن (او نقدان) اى اوفى البلد نقدان فاكثر ولو صححا ومكسرة اه معنى (قوله او عرضان اخران) لا موقع له هنا عبارة النهاية او نقدان فاكثر او عرضان كذلك اه اى فاكثر ع ش (قوله وتفاوتا) الى قوله والا اعتبرت في المعنى الى المتن في النهاية الا قوله وفي عدم صحة السلم الى واذا جازت قول المتن (اشترط التعيين) ومثله ما لو تبايعا بطر في بلدين واختلفت نقداهما فلا بد من التعيين (فرع) لو قال بعتك بقرش اشترط تعيين المراد منه في العقد لانه يطلق على الريال والكتب ونحوهما ما لا يغلب استعماله في نوع مخصوص فيحمل عليه عند الاطلاق اه ع ش (قوله ولا يكفي نية وان اتفقا الخ) هذا شامل لما لو اتفقا على احد التقدين قبل العقد ثم نوباه فلا يكفي به لكن سياق في السلم في شرح ويشترط ذكرها اى الصفات في العقد مانصه نعم لو توافقا قبل العقد وقال اردنا في حالة العقد ما كنا اتفقا عليه صح على ما قاله الاسنوى الخ وقياسه ان يقال هنا كذلك فليتأمل الا ان يقال ان الصفات لما كانت تابعة اكتفى فيها بالنية على ما ذكر ثم بخلاف الثمن هنا فانه نفس المعقود عليه فلم يكتف بنبته اه ع ش بحذف وقوله وقياسه الخ تقدم عنه في حاشية فبيع اثنين عديهما الخ اعتماده على ان ما هنا وهو التعيين صفة المعقود عليه ايضا لانفسه (قوله يشكل عليه) اى عليه عند الاكتفاء بالنية (قوله كما ياتي) اى في اركان النكاح من انه لو قال من له بنات لاخر زوجتك بتي ونويامعينة منها فانه يصح معنى ع ش (قوله بان المعقود عليه الخ) عبارة المعنى بان ذكر العوض هنا واجب فوجب الاحتياط باللفظ بخلافه ثم فاكتفى بالنية فيها لا يجب ذكره اه (قوله لم يشترط تعيين) ظاهره وان اختلف الجنس كذهب وفضة م اه سم (قوله لم يشترط تعيين) اى فان عين شيئا تبع كامر فليس له دفع غيره ولو اعل قيمة منه اه ع ش (قوله فيسلم المشتري الخ) اى حيث لم يعين البائع احدهما والا وجب ما عينه ولا يقوم غيره مقامه كامر اه ع ش (قوله ما وجب بعقد الخ) اى سواء كان العقد بمعين وهو ظاهر او في الذمة اه ع ش (قوله بعقد نحو بيع) التحويغنى عن العقد (قوله مثلا) اى او اتلفه او اسلم فيه (قوله وله مثل) لعل صورته كالإذا كان الريال مثلا نوعا وابطل نوع منها اه رشيدى (قوله اعتبرت قيمته وقت المطالبة) اى اذا امكن تقويمه فيه والافاخر اوقات وجوده متوقفا فيها يظهر ويرجع للغارم في بيان القدر حيث لاق به عادة لم يكن ثم من يعرفه لانه غارم اه ع ش (قوله وان جهل قدرها) الظاهر قدره الموجود في الاصل قدرها اه بصري عبارة النهاية قدر غشها اه (قوله او الرائحة الخ) عطف على المعلوم الخ (قوله سواء كانت له الخ) اى لا فاش اه ع ش (قوله ولو في الذمة) اى لو كانت المغشوشة المعامل بها في الذمة

كذلك معلومة (قوله وان جهلاه) انظره مع انه ابراه (قوله لم يشترط تعيين) ظاهره وان اختلف الجنس كذهب وفضة م (قوله وله مثل) انظر صورته (قوله ويجوز التعامل بالمغشوشة) قال في الروض وان قلت اى بان بعد البيع قلة فضة المغشوش جدا فله الرد اه قال في شرحه ان اجتمع منها مالية لو ميزت والا فيسقط البيع كما لو ظهرت من غير الجنس اه وظاهره انه لا فرق في ثبوت الرد وبطلان البيع فيما ذكر بين ان يعبر بالدرهم ويقتصر على قوله بعتك بهذه مثلا فليتأمل فقد يقال لا يصح اذا عبر بهذه وكان

(قوله لانه لا رواج الخ) علة لعدم الصحة المعلل بالنظر المذكور (قوله حتى يخلف) اى الرواج (قوله نعم بحث الخ) معتمداه ع ش (قوله وفى عدم الخ) عطف على فى عدم صحة الخ (قوله وفى عدم صحة السلم الخ) انظر البيع فى الذمة اه سم والظاهر انه مثل السلم كما يفهمه قول الشارح مع صحة بيعها معينة حيث قيد البيع بالتعيين (قوله بها) اى بالمغشوشة اه ع ش (قوله حل المطلق الخ) اى كامر وإنما اعاده تمهيدا لما بعده (قوله وهى مثلية) اى المغشوشة (قوله فتضمن بمثلها) اى صورة فالفضة العددية تضمن بعددها من الفضة ولا يكتفى ما يساوها قيمة من القروش إلا بالتعويض إن وجدت شروطه ومثله يقال فى عكسه ومعلوم ان الكلام فى غير الفضة المقصودة اماهى فلا يجوز البيع بها فى الذمة لتفاوتها فى القصد واختلاف قيمتها واما البيع بالمعين فلا مانع منه إذ اعرف كل نصف منها على حدته لا اختلاف القص اخذ ان بيع الورق الابيض الاق اى ع ش (قوله وحيث) اى حين فقد المثل (قوله فالمعتبر فيها) اى فى القيمة (يوم المطالبة) اى إذا أمكن تقويمها فيه وإلا فآخر اوقات وجوده متقوما كامر عن ع ش (قوله سببها) اى المطالبة (الموجب لها) اى للقيمة (وله اخذت قيمة الدراهم ذهابا) اى حذرا من الوقوع فى الربا فانه لو اخذ بدل الدراهم المغشوشة فضة خالصة كان من قاعدة مدعوجة ودراهم الاتية وهى باطله (قوله وعكسه) اى قيمة الذهب دراهم اه ع ش انظر لو كان كل من الدراهم والدنانير مغشوشا بشيء من الآخر كما هو الغالب فى الدنانير فما طريق التحذر عن الربا فهل يقتصر الاخذ المذكور للضرورة او يتعين اخذ البدل من العروض (قوله من اى نوع) الى قوله على القطع فى النهاية والمعنى (قوله من اى نوع) اى وإن لم يكن من انواع الطعام بدليل انه لم يجعل قسم ذلك إلا للقطيع والارض والثوب فافى حاشية الشيخ ع ش من ان المراد من اى نوع من انواع الطعام نظيره الى مجرد المعنى اللغوى من أن الصبرة هى الكوم من الطعام اه رشيدى اى وتقدم فى الشرح ان المراد من الصبرة هنا كل متماثل الاجزاء قول المتن (المجهولة الصيعان) اى للتعاقدين نهاية ومعنى اى او احدهما (قوله والقطيع الخ) عطف على الصبرة (قوله بالنصب) ويجوز الجرايضا ولعل الوجه ان النصب على البدلية من الصبرة على محله ولعله مراده وإلا لم يصح لان بيع استوفى مفعوله باضافته اليه فلم يبق له مفعول الا بطريق التبعية لان المبيع المعمول للبيع لا يكون إلا واحدا لا يقال يمنع من البدلية ان المبدل منه على نية الطرح لا نأقول هذا فاسد لان كونه على نية الطرح ليس معناه انه ساقط الاعتبار رأسا كما يسبق الى أفهام الضعفة بل معناه أنه غير مقصود بالذات بل ذكر توطئة للبدل بل قد يتوقف عليه المعنى المقصود كما فى قوله تعالى وجعلوا لله شركاء الجن ويمكن ان يكون النصب على الحال كافى به مدا بكذا ولعل الاول اولى لانه ادى الى المراد من ذكر هذا البدل فى العقد فامله اه سم عبارة المعنى والنهاية قال الشارح بنصب كل اى على تقدير بعثك الصبرة ويصح جره على انه بدل من الصبرة وإنما صح هذا البيع لان المبيع مشاهد ولا يضر الجهل بجملة الثمن فى حال العقد وفارق عدم الصحة فيما لو باع ثوبا بما رقم اى كتب عليه من الدراهم المجهولة القدر بان الغرر منتف فى الحال لان ما يقابل كل صاع معلوم القدر حيث بخلافه فى تلك اه قال ع ش قوله مر المجهولة القدر اى للعاقدين او احدهما اه (قوله على القطع) اى على البدلية وقال الكردى اى على انه قطع التعت عن المنعوت والشروط المذكورة فى النحو للتعنت التابع لا التعت المقطوع كما فى الرضى والعامل فى نصبه الذكر المقدر الاق فى قوله مع ذكره اى ذكر

للمجموع قيمة (قوله وفى عدم صحة السلم) أنظر البيع فى الذمة (قوله بالنصب) يجوز الجرايضا ولعل الوجه ان النصب على البدلية من الصبرة على محله ولعله مراده وإلا لم يصح لان بيع استوفى مفعوله باضافته اليه فلم يبق له مفعول إلا بطريق التبعية لان المبيع المعمول للبيع لا يكون إلا واحدا لا يقال يمنع من البدلين أن المبدل منه على نية الطرح لا نأقول هذا فاسد لان كونه على نية الطرح ليس معناه انه ساقط الاعتبار رأسا كما يسبق الى أفهام الضعفة بل معناه أنه غير مقصود بالذات بل ذكر توطئة للبدل بل قد يتوقف عليه المعنى المقصود كما فى قوله تعالى وجعلوا لله شركاء الجن ويمكن ان يكون النصب على الحال كما فى به مدا بكذا ولعل

لانه لا رواج ثم حتى يخلف  
الجهل بالمقصود وكذا  
يقال فى عدم صحة بيع اللبن  
المخلوط بالماء ونحو المسك  
المختلط بغيره لغير تركيب  
نعم بحث ابو زرعة ان الماء  
لو قصد خلطه باللبن لنحو  
حوضه وكان بقدر الحاجة  
صح لانه حيثئذ كخط غير  
المسك به للتركيب وفى  
عدم صحة السلم والقرض  
فى الجواهر والخطة المختلفة  
بشعير مع صحة بيعها معينة  
وإذا جازت المعاملة بها  
حل المطلق عليها إذا كانت  
هى الغالب وهى مثلية  
فضمن بمثلها حيث ضمنت  
بمعاملة او اتلاف لا بقيمتها  
على المعتمد إلا ان فقد المثل  
وحيثئذ فالمعتبر فيها يوم  
المطالبة الا ان علم سببها  
الموجب لها كالغصب  
فيجب أقصى قيمها  
والاتلاف فتجب قيمة  
يوم التلف وحيث وجبت  
القيمة اخذت قيمة الدراهم  
ذهبا وعكسه (ويصح بيع  
الصبرة) من اى نوع كانت  
(المجهولة الصيعان) والقطيع  
المجبول العدد والارض  
أو الثوب المجهولة الذرع  
(كلا) بالنصب على القطع  
لا متاع البدلية لفظا ومحلا  
لان البدل يصح الاستغناء

عنه أما بدل الاشتغال فواضح بل شرطه عدم اختلال الكلام لو حذف البديل وأما بدل الكل فلجواز حذف المبدل منه عند ابن مالك وغيره كالأخفش وهنا لا يصح الاستغناء عن الأول ولا عن الثاني لأن الشرط ذكر كل من الصبرة وكل صاع بدرهم وحيثما التقدر على القطع ويصح بيع الصبرة المذكورة مع ذكره كل صاع بدرهم عقب ذكرها ووجه التقييد بهذه المعية رد ما يتوهم من عدم الصحة لجهااتها وجهالة الثمن كما يفيد تعليمهم الآتي (تنبيه) بما قررت به ووجه النصب يندفع زعم أنه على المفعولية لبيع ووجه اندفاعه استلزامه أنه مفعول ثانٍ وواضح أنه لا يصلح له لأنه غير المفعول الأول الذي (٢٦٠) هو الصبرة في الحقيقة وإنما غايتها انه تفصيل له واعلم انه لا يترتب على ما تقرره انه لا بد من

ذكرهما أعنى الصبرة وكل صاع بدرهم انه لو اقتصر على بعثك كل صاع بدرهم أي وأشار إلى الصبرة بنحو يده لم يصح وهو متجه ويؤيده فقههم بأن الصحة هنا وعدمها في بعثك من هذه كل صاع بدرهم وكل صاع بدرهم من هذه بانه في هذه لم يضاف البيع لجميع الصبرة بل لبعضها المحتمل للقليل والكثير فلا يعلم قدر المبيع تحقيقاً ولا تخميناً بخلافه في مسألة الماتن وحيثما فبحث بعضهم الصحة في صورة الاقتصاد المذكورة غير صحيح لاسيما مع حذفه قولي أي وأشار الخ لانه فيها لم يضاف البيع لجميع الصبرة فكان قوله لكل صاع بدرهم غير مفيد لتعيين المبيع ومثل تلك الإشارة هنا غير مفيد تعيينه كاهو واضح ويؤخذ من الفرق المذكور صحة بعثك هذه الصبرة كل صاع منها بدرهم ولا يضر ذكر من هنا لان

البائع كل صاع الخ اه (قوله عنه) الأولى فيه أي في التركيب المشتمل عليه كما يفيد قوله الآتي وأما بدل الكل الخ (أما بدل الاشتغال) أي امتناع بدل الاشتغال (قوله بل شرطه عدم اختلال الكلام الخ) أي وهنا يختل الكلام بحذفه كما يأتي (قوله وهنا لا يصح) أي حذف واحد منهما (قوله ويصح الخ) خبر فالتقدير الخ (قوله مع ذكره كل صاع الخ) لعله حل معنى وإلا فالظاهر ان التقدير إذا كرر اكل الخ (قوله ووجه التقييد بهذه المعية الخ) لا يخفى ما فيه (قوله رد ما يتوهم الخ) ووجه الرد ان الثمن معلوم بالتفصيل (قوله كما يفيد) أي الرد اه كردي (قوله بما قررت به الخ) محل تأمل (قوله لبيع) أي المضاف إلى الصبرة (قوله استلزامه) أي النصب على المفعولية (قوله لا يصلح له) أي لان يكون مفعولاً ثانياً (قوله انه لا بد الخ) بيان لما تقرره (قوله انه لو اقتصر الخ) فاعل يترتب (قوله ويؤيده) أي عدم الصحة (قوله هنا) أي في مسألة الماتن (قوله لانه الخ) تعليل لقوله غير صحيح (قوله لان إضافة البيع الخ) لعل الأولى ان يقول لان التبعض الذي أفاده من في التفصيل مقصود حتى في مسألة الماتن (قوله ويؤيده) أي لصحة أو عدم المضرة (قوله ان محل الخ) بيان لما أفاده الخ (قوله بخلاف ما لو ارادها البيان) قد يقال يلزم عليه حذف المبين وتقديره وينبغي ان راجع في فنه اه بصرى أقول جوزه الرضى لكن بشرط ذكر بدله مع الجار والمجرور وكذا يلزم على البيان ايضاً ان الإشارة السابقة لا تتقاعده في افادة التعيين (قوله فلا غرر الخ) ولو قال بعثك صاعاً منها بدرهم وما زاد بحسب به صح في صاع فقط إذ هو المعلوم او بعثكها وهي عشرة أصع كل صاع بدرهم وما زاد بحسب به صح في العشرة فقط لما مر بخلاف ما لو قال فيهما على ان ما زاد بحسب به لم يصح لانه شرط عقد في عقد نهاية ومعنى (قوله كالبيع جزاف مشاهد الخ) عبارة النهاية كما إذا باع بثمان معين جزافاً اه (قوله ويتجه الخ) وفاقاً للنهاية (قوله ويتجه الخ) أي في صورة الماتن رشدي وعش (قوله فيما إذا خرج الخ) يتبادر من ذلك تصور المسئلة بما إذا خرجت صعياناً وبعض صاع فلو خرجت بعض صاع فقط فهل يصح البيع ببعض درهم او لا لعدم صدق كل صاع بدرهم فيه سم على حج أقول ولا يبعد الصحة لان المقصود تقدير ما يقابل قدر الصاع اه عش أقول بل المتبادر من كلام الشارح التصور الثاني في كلام سم كما جرى عليه الكردي عبارة قوله إذا خرج أي الصبرة والتذكير باعتبار المبيع اه كردي (قوله بأنه يتسامح في التوزيع الخ) قضيته البطلان فيما لو كان المبيع ارضاً او ثوباً بكل ذراع بدرهم فخرج بعض ذراع اللهم إلا ان يقال إنما بطل في مسألة الشاة لما فيه من ضرر الشركة الحاصلة فيها اه عش (قوله كل اثنين مثلاً بدرهم بطل الخ) قد يقال قضيته انه لو باعه شاتين بدرهم بطل وهو في غاية البعد لاتحاد المالك والتوزيع إنما ينظر اليه إذا اختلف المالك بل صرحوا بصحة ذلك في قولهم في الوكالة لو وكله في شراء شاة بدينار فاشترى به

الأول أولى لانه أدل على المراد من ذكر هذا البديل في العقد فتأمله (قوله إذا خرج بعض صاع) يتبادر من ذلك تصور المسئلة بما إذا خرجت صعياناً وبعض صاع فلو خرجت بعض صاع فقط فهل يصح البيع ببعض درهم او لا لعدم صدق كل صاع بدرهم فيه نظر (قوله كل اثنين مثلاً بدرهم بطل لان فيه الخ) قد يقال قضيته

إضافة البيع لجميع الصبرة تلغى النظر للتبعض الذي تقيد به ويؤيده ما أفاده ذلك الفرق أيضاً أن محل البطلان في بعثك منها كل صاع بدرهم ان نوى من التبعض او أطلق بخلاف ما لو ارادها البيان فيصح لان التقدير حيثما شئتوا هو هذه فتأمله (صاع) أو رأس أو ذراع (بدرهم) لمشاهدة المبيع وجهالة الثمن زالت بتفصيله فلا غرر كالبيع جزاف مشاهد ويتجه فيما إذا خرج بعض صاع صحة البيع فيه محصته من الدرهم وفارق بيع القطيع كل شاة بدرهم فبق بعض شاة بأن خرج باقياً لغيره فان البيع يبطل فيه بانه يتسامح في التوزيع على المثل لعدم النظر فيه إلى القيمة بما لم يتسامح به في التوزيع على المنقوم ومن ثم لو قال بعثك هذا القطيع او الثياب مثلاً كل اثنين مثلاً بدرهم بطل لان فيه توزيع الدرهم على قيمتهما وهي مختلفة غالباً فيؤدى للجهل



شأتين بالصفة صح ان ساوت احداهما ديناراً اخذاً من قضية عروة البارقي وقد يفرق بين البطلان في بيع القطيع كل شأتين بدرهم وبين الصحة في بيع شأتين بدرهم بان العقد في الاول متعدد او بمنزلة وكل واحد من تلك العقود لم يرتبط بشأتين معينتين بل بشأتين مبهمتين مع شدة الاختلاف بين الشياء ولا كذلك في الثاني لتعين الشأتين فيه (فرع) في المذهب انه لو باعه ثوباً ظنه خمسة اذرع فبان عشرة تخير اه ولا يخفى اشكاله ولو حمل على ثوب اعتيد ان مثله خمسة كان قريباً اه سم (قوله وخرج ببيع الصبرة) يغني عنه قوله الماروعدمها في بعثك من هذه كل صاع الخ (قوله يبيع بعضها) أي المبهمة بخلاف يبيع نحو ربعها أو يبيعها الاربعها مشاعاً فقد تقدم عن سم انه صحيح وان كانت الصبرة بمجولة الصيعان (قوله كالمو باع الخ) الكاف للتشبيه اه كردى قول المتن (ولو باعها الخ) أي قابل جملة الصبرة او نحوها كارض وثوب بجملة الثمن وبعضها بتفصيله كان باعها أي الصبرة أو الارض والثوب بمائة درهم الخ معنى ونهاية (قوله) ومثلها ما ذكرناه) أي القطيع والارض والثوب اه كردى (قوله بان الاكثرين على الصحة) نشر على غير ترتيب اللف (قوله بل أقل أو أكثر) أطلقوا الزيادة والنقص هنا وفيما يأتي من نظائره فهل هو على إطلاقه او محمول على ما لا يقع من التفاوت بين الكيلين غالباً واما ما يقع بين الكيلين فمغفر كما ذكره في مواضع ينبغي ان يحمر اه بصرى ولعل الاقرب الثاني كما يوجب اليه كلامه (قوله ويؤيده) الى قوله والمشتري فقط في المعنى الا قوله ويفرق الى ويتخير الى المتن في النهاية الا قوله ومرحلة الى ولا يصح (قوله ويؤيده) أي مقابل الصحيح الذي قال به الاكثرون (قوله مكيلة) أي صاعاً بصاع اه معنى (قوله ثم ان توافقاً الخ) أي المتبايعان بان سمح رب الزائدة بها أو رضى رب الناقصة باخذ قدرها من الاخرى أقر البيع بأن تشاحا فسخ ع ش ومعنى (قوله بان الثمن هنا) أي في كلام المصنف و (قوله بخلافه ثم) أي فان الثمن لم تعين كنيته بل قوبلت احدى الصبرتين بجملة بالآخرى فاشبه ما لو قال بعثك هذه الصبرة بشرط تساويهما فكان كالمو قال بعثك هذا العبد بشرط كونه كاتبا فلم يكن كذلك فان البيع صحيح ويثبت الخيار اذا اختلف الشرط اه ش (قوله وهذا لا تنافيه الصحة) قد يقال بل تنافيه إذ لا يصدق عند الزيادة والنقص انه باع كيلا في مقابلة كيل اه سم (قوله يلغى قوله بمائة) قد يقال وزيادة احدهما ثم يلغى قوله بعثك هذه

أنه لو باعه شأتين بدرهم بطل وهو في غاية البعد لاتحاد المالك والتوزيع إنما ينظر اليه اذا اختلف المالك بل صرحوا بصحة ذلك في قولهم في الوكالة لو وكله في شراء شاة بدنانر فاشترى به شأتين بالصفة صح ان ساوت احداهما ديناراً اخذاً من قضية عروة البارقي فان قلت وجه البطلان ان الصفة متعددة لتفصيل الثمن فكل شأتين معينتين في عقد وهما مجهولتان قلت فلزم البطلان ايضا في كل شاة بدرهم للجهل المذكور والفرق بان الجهل في كل شأتين أقوى منه في كل شاة غير قوى كما لا يخفى فليراجع وقد يفرق بين البطلان في بيع القطيع كل شأتين بدرهم وبين الصحة في بيع شأتين بدرهم بان العقد في الاول متعدد او بمنزلة وكل واحد من تلك العقود لم يرتبط بشأتين معينتين بل بشأتين مبهمتين مع شدة الاختلاف بين الشياء ولا كذلك في الثاني لتعين الشأتين فيه (تنبيه) في العباب لو باع الرزمة كل ثوب منها بدرهم على انها عشرة اثواب فبان تسعة صح فيها بتسعة دراهم او احد عشر بطل في الكل اه وهذا منقول عن الماوردى وعلمه بان الثياب تختلف فلا يمكن جعل الزائد مشاعاً في جميعها بخلاف الارض والثوب ثم قال في العباب ولو باع صبرة أو أرساً أو ثوباً أو قطيعاً أي من الغنم مثلاً على أنه كذا فزاد أو نقص صح البيع ويتخير البائع ان زاد والمشتري ان نقص اه فليتأمل الفرق بين صورة القطيع وما تقدم عن الماوردى فان الغنم تختلف ايضا ولم صح البيع عند الزيادة في الكل هنا وبطل في الكل هناك ومجرد كل ثوب منها بدرهم هل يفرق (فرع) في المذهب انه لو باعه ثوباً ظنه خمسة اذرع فبان عشرة تخير اه ولا يخفى اشكاله ولو حمل على ثوب اعتيد ان مثله خمسة كان قريباً (قوله لا تنافيه الصحة الخ) قد يقال بل تنافيه إذ لا يصدق عند الزيادة او النقص انه باع كيلا في مقابلة كيل (قوله يلغى قوله بمائة) قد يقال وزيادة احدهما ثم يلغى قوله بعثك

وخرج ببيع الصبرة يبيع بعضها كما لو باع منها كل صاع بدرهم فلا يصح للجهل (ولو باعها) أي الصبرة ومثلها ما ذكرناه (بمائة درهم كل صاع) أو رأس أو ذراع (بدرهم صح) البيع (ان خرجت مائة) لموافقة الجملة التفصيل فلا غرر (والا) تخرج مائة بل أقل أو أكثر (فلا) يصح البيع (على الصحيح) لتعذر الجمع بينهما واعتراض حكما وخلافان الاكثرين على الصحة وبأنها هي الحق اذ لا تعذر بل ان خرجت زائدة فالزيادة للمشتري ولا خيار للبائع لرضاه ببيع جميعها او ناقصة خير المشتري فان اجاز فبالقسط ويؤيده ما لو باع صبرة برصبرة شعير مكيلة فان البيع يصح وان زادت احدهما ثم ان توافقاً فذاك والا فسخ وفرق الاولون بان الثمن هنا عينت كنية فاذا اختلف عنها صار منهما بخلافه ثم ويفرق ايضا بان مكيلة توقع مخصصا لما قبله ومبينا انه لم يبيع الا كيلا في مقابلة كيل وهذا لا تنافيه الصحة مع زيادة احدهما بخلاف ما هنا فان الزيادة والنقص يلغى قوله بمائة او كل صاع بدرهم

الصبرة تلك الصبرة مكابلة لانه صريح في ورود البيع على جميع كل واحدة وأن كل كيل من كل مقابل مثله من الاخرى اه سم (قوله) يلغى قوله بمائة او كل صاع) يعني كل من الزيادة والنقص يقتضي الغاء واحد من هذين القولين ويحتمل انه نشر على غير ترتيب اللف وهو الاقرب (قوله فابطل) اي عدم خروج الصبرة مائة (قوله) ويتخير البائع ظاهر فيما لو كان المبيع ثوبا وارضا مالو كان اشياء متعددة كالثياب فبطل البيع ان خرج زائدا على ما قدره ويصح بقسطه من المسمى ان نقص وعبارة سم على البهجة قال في الكفاية لو قال بعثك هذه الرزمة كل ثوب بدرهم على انها عشرة اثواب وقد شاهد كل ثوب منها فخرجت تسعة صح ولزمه تسعة دراهم وان خرجت احد عشر قال الماوردي بطل في الكل قطعاً بخلاف الارض والثوب اذا باعه مزارعة لان الثياب تختلف فلا يمكن جعل الزائد شائعاً في جميعها وما زاد في الارض مشبه لباقيها فمكن جعله مشاعاً في جميعها اه وقال في العباب ولو باع صبرة او ارضاً او ثوبا او قطعة على انه كذا فزاد او نقص صح البيع ويتخير البائع ان زاد او المشتري ان نقص اه فليحرر الفرق بين ذلك وما تقدم في الرزمة ولا سيما القطع شديد التفاوت كاثواب الرزمة او اشد وبمجرد تفصيل الثمن او اجماله لا يظهر الفرق به ولعل الفرق بين الرزمة وغيرها ما قد مناه من ان الرزمة لما كانت اشياء متعددة غلب فيها التفاوت ولا كذلك الثوب الواحد مثلاً اه ع ش ولا يخفى ان هذا الفرق لا يدفع الاشكال بالقطع (قوله) ويتخير البائع في الزيادة الخ فان قال المشتري للبائع لا تفسخ وانا اقبع بالقدر المشروط وانا اعطيك ثمن الزائد لم يسقط خيار البائع ولا يسقط خيار المشتري يحط البائع من الثمن قدر النقص واذا جاز فالمسمى فقط اه معنى (قوله ايضا) اي كتخير المشتري على مقابل الصحيح الذي قال به الاكثرون اه رشيدى وقال الكردي اي كافي صورة المكابلة اه (قوله) والمشتري فقط) اي في النقص كما هو ظاهر اه سم (قوله) ان زاد الخ) اي زاد البائع على قوله بعثك هذا على ان قدره الخ قوله فان نقص الخ فيتخير المشتري في صورة النقص بين الفسخ والاجازة بكل الثمن ويلغى قول البائع فان نقص فعلى وكان وجه انه صيغة وعد واما الزيادة فليس دخولها بقوله وان زاد فلذلك واما دخولها لشمول قوله بعثك هذه لها اه بصري (قوله) كادل عليه كلامه) اي قوله ان زاد فلذلك اه سم ولعل مامر آتفاعن البصري احسن من هذا (قوله) ويؤيده مامر) اي قبيل وان يقبل على وفق الايجاب وسيد كره ان قال قوله ومرتحة الخ اه سم (قوله) طرح شيء) لعل المراد ما يشمل النقص والزيادة اخذاً مما ياتي عن ع ش انفا وان كان المتبادر الاول (قوله) من الثمن) اي كمالوا اشتري بقرش مثلاً ودفع له تسعة وعشرين نصفاً اه ع ش (قوله) لم يعمل تلك العادة) ومنه ما جرت به العادة الآن من طرح قدر معتاد بعد الوزن ويختلف باختلاف الانواع كحطهم لكل مائة رطل خمسة مثلاً من السمن او الجبن وهل يكون حكمه حكم الامانة عنده او حكم الغصب فيه نظر والاقرب الثاني ويجب عليه ان يميز الزائد ويصرف فيما عاده اخذاً بما قالوه في باب الغصب من انه لو اختلط ماله بمال غيره وجب عليه فعل ذلك وطريق الصحة في ذلك ان يقول البائع بعثك المائة والخمسة مثلاً بكذا اه ع ش قال البجيرمي قوله والاقرب الثاني الظاهر انه محمول على الجاهل وقوله وطريق الصحة الخ قد يقال ان هذا القدر المطروح صار معلوماً عند غالب الناس فهو بما يتسامح به لعلمهم به مع اقرارهم القباقي على ذلك وهذا يخرج عن حكم الغصب فليحرر اه وهذا ظاهر ان لم يعتد الطارح لزوم الطرح ولو بالحياة (ولا يصح بيعه ثلاثة اذرع) لعل الصورة ان الثلاثة اذرع في الطول والعرض والسلك والاجاء البطلان من جهة الجهل ايضا وسياتي في كلام الشارح من تقليل البطلان هنا ايضا بان تراب الارض مختلف فلا تكفى رؤية ظاهره عن باطنه اه رشيدى (قوله) الثمن) اي قوله او سمعته في المعنى والى قول المتن دون ما يتغير في النهاية الا قوله ليلا وقوله وعبارته الى قلت وقوله وكذا البائع الى المتن (اي

فابطل ويتخير البائع في الزيادة والمشتري في النقص ايضا في بعثك هذا على ان قدره كذا فزاد او نقص والمشتري فقط ان زاد فان نقص فعلى وان زاد فلذلك فان اجاز فبطل الثمن واما لم يتخير البائع هنا في الزيادة لانها داخل في المبيع كادل عليه كلامه ويؤيده مامر في على ان لي نصفه انه بمعنى الانصاف فكذا المعنى هنا بعثك هذا الذي قدره كذا وما زاد عليه (فرع) لو لو اعتيد طرح شيء عند نحو الوزن من الثمن او المبيع لم يعمل بتلك العادة ثم ان شرط ذلك في العقد بطل وعليه يحمل كلام المجدوع والآ فلا ومر صحة بعثك هذا بكذا على ان لي نصفه لانه بمعنى الانصاف فياتي نظيره هنا ولا يصح بيعه ثلاثة اذرع مثلاً من ارض ليحفرها وياخذ ترابها لانه لا يمكن اخذ تراب الثلاثة الا باكثر منها وياتي في اختلاف المتبايعين ان الذراع يحمل على ماذا (ومتى كان العوض) الثمن او الثمن (معينا) أي

هذه الصبرة تلك الصبرة مكابلة لانه صريح في ورود البيع على جميع كل واحدة وان كل كيل من كل مقابل مثله من الاخرى (قوله) والمشتري فقط) اي في النقص كما هو ظاهر وقوله ان زاد اي البائع اي زاد على قوله بعثك هذا على ان قدره كذا (قوله) كادل عليه كلامه) اي بقوله وان زاد فلذلك (قوله) ويؤيده مامر) اشار الى

مشاهدا) عبارة النهاية قال الشارح أى مشاهدا لأن المعين صادق بما عين بوصفه وما هو مشاهد أى معان  
فالاول من التعيين والثاني من المعانية أى المشاهدة وهو مراد المصنف بقريته قوله كفت معانيته وعلم من  
الاكتفاء بالمعانية عدم اشتراط الشم والذوق في المشاهدة والمذوق اه (قوله قدره) أى اوجسه او صفته  
ولعل اقتصار الشارح كالحمل على القدر لان الغالب ان من رأى شيئا عرف جنسه وبصفته فلو عاينه وشك  
اشعر هو اوارز مثلا فالوجه الصحة كفى سم على المنهج اه ع ش (قوله لان من شأنه ان يحيط) أى فلو  
خرج ما ظنه المشتري فضة نحاسا صح البيع ولا خيار له كالمو اشتري زجاجة فلما جوهرة وهذا محله حيث لم  
يقبل اشترى بهذه الدرهم فان قال ذلك حملت على الفضة فلو بان فلوسا بطل العقد لخروجه من غير الجنس واما  
لو بان من الفضة المغشوشة بحيث يقال فيها نحاس صح العقد ويثبت الخيار لان الجنس لم يتفق بالكلية اخذا  
بما ذكره الشهاب الرمي في الوباع ثوبا سماه حريرا بان مشتتلا على غزل وحرير الحريرا كثر فانه يصح  
لما ذكره ع ش وقوله حملت على الفضة الخ محله اخذ الامر عن قريب لو لم يطرد العرف باطلاق الدرهم  
على الفلوس وقوله نحاس الاولى فضة وقوله والحرير اكثر اى او اطرده العرف باطلاق الحرير عليه وان  
قل بل وإن لم يكن فيه حرير اصلا اخذ الامر ايضا (قوله نعم يكره) عبارة الروض وبيع الصبرة والشراء بها  
جزا فامكروه قال في شرحه وخرج بالصبرة بيع الثوب والارض بمجھول الذرع فلا يكره كاقضاه كلام  
المثولي وقد يفرق بان الصبرة لا يعرف قدرها تخمينيا غالبا لئلا يكره بعضها على بعض بخلاف الاخر اه سم  
(قوله نحو الكيل) أى كالوزن والعدد سيد عمر وحلي (قوله لا المذروع) عطف على نحو الكيل فكان الاولى  
لا الذرع (قوله لانه لا ترا كفيه) اذ لا بد فيه من رؤية جميعه لاجل صحة البيع فلا غرر بخلاف الصبرة فانه  
يكفى رؤية اعلاها اه نهاية (قوله في غير نحو الفقاع) أى كحمام البرجين وماء السقا اه ع ش (قوله كامر)  
اى فى شرح الخامس العلم به قول المتن (بيع الغائب) اى والبيع به وقول الشارح الثمن او المثلن حمل منه للبيع  
على ما يشمل الشراء (قوله بان لم يره) اى الرؤية المعتبرة شرعا اه ع ش (قوله او سمعه) عطف على قوله  
بالغا فكان المناسب التثنية (قوله كياتى) اى فى التنبيه الاق اى سم (قوله اورآه ليل الخ) عبارة النهاية  
اورآه فى ضوء اه قال ع ش قوله فى ضوء اى نور ناشى من نحو النار والشمس بحيث لا يتمكن الرائي معه  
من معرفة حقيقة ماراه وعبارة حج اورآه ليل الخ فلعل اسقاط الشارح مر ليل الاشارة الى ان المدار على  
كون الضوء يستر لونه ليل كان او نهارا اه (قوله صرح ابن الصلاح بان الرؤية الخ) هل يتنا فى هذا ما يأتى  
فى شرحه والاصح ان وصفه بصفة السلم لا يكتفى (قوله وهذا) اى قوله اورآه ليل الخ اه ع ش (قوله منها) اى  
الرؤية العرفية (قوله قال الخ) على حذف العاطف او حال من فاعل طلب (قوله فله الرد) محله كياتى فى عيب  
يمكن عدم الاطلاع عليه مع الرؤية العرفية اما اذا بعد ذلك كان كان مجدوع الانف وادعى عدم معرفة ذلك  
حين رآه لم يقبل منه ذلك اه ع ش (قوله ليس العرف الخ) اى منه (قوله ذلك) اى الرؤية فى الضوء اه ع ش  
(قوله ان كلامه) اى ابن الصلاح (قوله ظاهر بحيث يراه الخ) اى اما اذا كان كذلك كان كان مجدوع الانف  
وادعى عدم معرفة ذلك حين رآه لم يقبل منه ذلك اه ع ش (قوله وحيث) اى حين اذ كان كلام ابن الصلاح  
مقيد بذلك (قوله ما يظهر) اى انكشاف ومعرفة يحصل (قوله ورؤية نحو الورق الخ) الاولى التفرع (قوله)  
ليست كذلك) اى رؤية عرفية (قوله او من وراء الخ) عطف على قوله لئلا (قوله لا الارض والسلك) على

مشاهدا) (كفت معاينته)  
وان جهلا قدره لان من  
شأنه أن يحيط التخمين به  
نعم يكره بيع مجھول نحو  
الكيل جزا فالا لانه يوقع فى  
الندم لئلا كم الصبر بعضها  
على بعض غالبا لا المذروع  
لانه لا ترا كفيه (والاظهر  
أنه لا يصح) فى غير نحو  
الفقاع كامر (بيع الغائب)  
الثلث او المثلن بان لم يره أحد  
العاقدين وإن كان حاضرا  
فى مجلس البيع وبالغا فى  
وصفه أو سمعه بطريق  
التواتر كما يأتى اورآه ليل  
ولو فى ضوء ان ستر الضوء  
لونه كورق أبيض فيما يظهر  
فان قلت صرح ابن الصلاح  
بأن الرؤية العرفية كافية  
وهذا منها وعبارة لو طلب  
الرد بعيب فى عضو ظاهر  
قال لم أره إلا الآن فله الرد  
لأن رؤية المبيع لا يشترط  
فيها التحقق بل تكفى  
الرؤية العرفية قلت ليس  
العرف المطرد ذلك على أن  
كلامه مقيد بما اذا لم يكن  
العيب ظاهرا بحيث يراه  
كل من ينظر إلى المبيع  
وحيث فالمراد بالرؤية  
العرفية هي ما يظهر للناظر  
من غير مز يد تأمل ورؤية  
نحو الورق ليل فى ضوء  
يستر معرفة بياضه ليست  
كذلك أو من وراء نحو

لان به صلاحهما وصحت اجارة أرض مستور بماء ولو كدر لانها أوسع لقبولها التاقبت وورودها على مجرد المنفعة وذلك للنهي عن بيع الفرر لان الرؤية تفيد مالم تفده العبارة (٢٦٤) كإياتي (والثاني) وبه قال الأئمة الثلاثة (يصح) للبيع ان ذكر جنسه وان لم يرياه (ويثبت

الخيار) للبشترى وكذا  
البائع على خلاف فيه  
(عند الرؤية) لحديث فيه  
ضعيف بل قال الدارقطني  
باطل وكالبيع الصلح  
والاجارة والرهن والهبة  
ونحوها بخلاف نحو الوقف  
(و) على الاظهر (تكتفي)  
في صحة البيع (الرؤية قبل  
العقد فيما لا) يظن انه  
(يتغير غالباً إلى وقت العقد)  
كأرض وآنية وحديد  
ونحاس نظراً للغلبة بقاءه  
على ما رآه عليه نعم لا بد ان  
يكون ذا كرا حال البيع  
لاوصافه التي رآها كأعمى  
اشترى ما رآه قبل العمى  
والالم يصح كما قاله الماوردي  
واقدره المتأخرون وقول  
المجموع انه غريب اى نقلاً  
على ان غيره صرح به ايضا  
لا مدرك لإذ النسيان يجعل  
ماسبق كالمعدوم ففوت  
شرط العلم بالمبيع فلا ينافي  
تصحیح غيره له وجعله تقييداً  
لاطلاقهم وانتصر بعضهم  
لتضعيفه بجعلهم النسيان  
غير دافع للحكم السابق في  
مسائل منها لو انكر الموكل  
الوكالة لنسيان لم يكن عزلاً  
ولو نسي فأكل في صومه او  
جامع في احرامه لم يفسد  
وبأنه لو رأى المبيع ثم  
التفت عنه واشتراه غافلاً  
عن اوصافه صح ويرد بان

إلا إذا كان المرثى من وراء الماء الصافي أرضاً أو حكاو (قوله لان به الخ) اى فتكفي هذه الرؤية لان الماء  
صلاح الارض والسلك والظهر هل استثناء الارض على اطلاقها ولو لم تصلح الزراعة (قوله ولو كدرا) اى  
فتكفي الرؤية من ورائه في الاجارة دون البيع اه ع ش (قوله لانها اوسع) اى مع كون الماء من مصالحها كما  
تقدمت الاشارة إليه اه ع ش (قوله وذلك) اى عدم صحة بيع الغائب اه ع ش (قوله كما يأتى) اى في  
شرح والاصح ان وصفه الخ قول المتن (والثاني الخ) لعل وجه حكاية الثاني من المصنف قوة الخلاف ومن  
ثم قال به الأئمة الثلاثة اه ع ش (قوله ان ذكر جنسه) قال في الكنز ان نوعه وعليه فالو في كلام المحلى  
اى والمغنى بمعنى او اه ع ش وفيه وقفة (قوله وبه قال الأئمة الثلاثة) اى وجمهور العلماء من الصحابة  
والتابعين وغيرهم ونقله الماوردي عن جمهور اصحابنا قال ونص عليه الشافعي في ستة مواضع على البطلان  
في ستة ايضا لكن نصوص البطلان متأخرة اه عميرة قول المتن (ويثبت الخيار) وينفذ قبل الرؤية  
الفسخ دون الاجارة ويمتد الخيار امتداد مجلس الرؤية نهاية ومعنى (قوله لحديث فيه الخ) وهو من  
اشترى مالم يره فهو بالخيار ولا ذار آه محل ومعنى (قوله ونحوها) ولعل من النحو عوض الخلع والصداق  
(قوله بخلاف نحو الوقف) فانه يصح ومن نحو الوقف العلق كما جزم به سم على حج اه ع ش عبارة المغنى  
ويجوز القولان في رهن الغائب وهبتو على صحتها لا خيار عند الرؤية إذ لا حاجة إليه قال في المجموع  
ويجوز القولان في الوقف ايضا ولكن الاصح في زوائد الروضة تبعاً لابن الصلاح في كتاب الوقف صحته  
وانه لا خيار عند الرؤية اه (قوله وعلى الاظهر) إلى قوله وقول المجموع في المغنى (قوله وعلى الاظهر) اى  
من اشترط الرؤية اه مغنى (قوله فيما لا يظن الخ) صادق بما لو شك في انهما يتغيران أو لا يتغير ويؤيده  
ماسياتي في توجيهه عبارة الانوار من قوله لان الاصل عدم المانع فليراجع اه سيد عمر (قوله بظن انه)  
لعل هذا التقدير اشارة إلى جواب آخر عن الاعتراض الاتي والا فالتقدير راجع إلى المغنى وإنما المناسب  
لرجوعه إلى التقي تقديره قبل لا يتغير قول المتن (قبل العقد) ولولم عمى وقته نهاية ومعنى اى فلا بصار  
وقت العقد إنما يشترط للعلم بالمعقود عليه فحيث علمه قبل واستمر علمه لا يشترط ابصاره وعليه فلو أوجب  
ثم عمى وقبل المشتري بعد او عكسه صح العقود لا ينافي هذا ما تقدم في كلام الشارح من اشترط بقاء الاهلية  
إلى تمام العقد لان هذا اهليته باقية لان المراد بها ما يتمكن معه من التصرف وهذا موجود فيه ع ش (قوله  
اشترى الخ) أى اوباع أو أجر أو رهن أو وهب ونحوها (قوله كما قاله الماوردي الخ) وهو ظاهر كما قال شيخنا  
وان استغربه المجموع اه مغنى (قوله اى نقلاً) خبره وقول المجموع الخ اه ع ش (قوله على ان غيره) اى  
غير الماوردي (صرح به) اى بانه لا بد ان يكون ذا كرا الخ (قوله لا مدركا) بضم الميم من ادرك كما يؤخذ  
من المصباح اه ع ش وجوزوا فتحها من الثلاثي (قوله فلا ينافي) اى قول المجموع (تصحیح غيره) اى غير  
صاحب المجموع اه رشیدی (قوله وجعله و) (قوله لتضعيفه) ضائرهما قاله الماوردي (قوله يجعلهم) اى  
الاصحاب والباء متعلق بالنصر (قوله وبانه الخ) عطف على يجعلهم الخ (قوله ويرد) اى الاقتصار المذكور  
(قوله وبطلان الصوم الخ) عطف على العزل (ذلك) اى ما ذكر مما يشعر بعدم الرضا الخ وما ينافي  
الصوم والحج (قوله ومدار البيع الخ) عطف على مدار العزل الخ (قوله يقع) اى الغرر (فيه) اى في البيع

(قوله)

مدار العزل على ما يشعر بعدم الرضا بالصوم وبطلان الصوم والحج على ما ينافيها بما فيه تعدولم يوجد  
ذلك ومدار البيع على عدم الغرر وبالنسيان يقع فيه

وما ذكر في الفرع الأخير هو من محل النزاع فلا يستدل به وبفرض ان المقول فيه ما ذكر فالغرر فيه ضعيف جدا فلا يلتفت اليه وبحسب بعضهم انه لو رأى الثمرة قبل بدو الصلاح ثم اشتراها بعده ولم يرها لم يصح وان قربت المدة اى لانه يتغير بنحو اللون فكان اولى بما يغلب تغيره فانه يطل وان لم يتغير لعرض كاياتى وإذا صح فوجده متغيرا عمارا عليه تخير فان (٢٦٥) اختلفا في التغير صدق المشتري وتخير لان

البائع يدعى عليه أنه رأى بهذه الصفة الموجودة الان ورضى به والاصل عدم ذلك وإنما صدق البائع فيما إذا اختلفا في عيب يمكن حدوئه لا تقاها على وجوده في يد المشتري والاصل عدم وجوده في يد البائع (دون ما) يظن أنه (يتغير غالبا) لطول مدة او لعروض امر اخر كالاطعمة التي يسرع فسادها لانه لا وثوق حينئذ ببقائه حال العقد على اوصافه المرئية قبل تنافى كلامه فيما يحتمل التغير وعدمه على السواء كالحيوان إذ قضية مفهوم أوله البطلان وآخره الصحة والاصح فيه الصحة كالاول بشرطه لان الأصل بقاء المرقى بحاله وما ذكر من التنافي غير مسلم بل هو داخل في منطوق أول كلامه ومفهوم آخره لان القيد هنا للنفي لا للنفي اى ما لا يغلب تغيره سواء أغلب عدم تغيره أم استويا دون ما يغلب تغيره فهو داخل في منطوق الاول ومفهوم الثاني فلا تنافى وجعل الحيوان مثالا هو

(قوله وما ذكر الخ) عطف على المدار (قوله في الفرع الأخير) هو ما لو رأى المبيع ثم التفت عنه الخ اه ع ش (قوله ان المقول فيه) اى في الفرع الأخير (ما ذكر) اى الصحة (قوله بعده) اى بعد بدو الصلاح (قوله ولم يرها) اى والحال انه لم ير الثمرة بعد بدو الصلاح (قوله لم يصح) معتمد اه ع ش (قوله لانه الخ) اى الثمرة والتذكير باعتبار المبيع عبارة النهاية لانها تتغير بنحو اللون فكانت الخ اه (قوله اولى) اى بالبطلان (قوله فانه الخ) اى بيع ما يغلب الخ على حذف المضاف (قوله كاياتى) اى في التنبيه الاول (قوله وإذا صح) اى بان كان مالا يتغير غالبا (قوله تخير) اى فور افا يظهر لانه خيار عيب حقيقة او حكما ع ش و قلوبى (قوله لا تقاها على وجوده الخ) هذه العلة موجودة فيما لو اختلفا في تغيره اللهم إلا ان يقال ان الاولى مصورة بما قبل القبض فلا تنافى هذه لكن عموم كلامهم يخالفه والا قرب ان يصور ما هنا بانهما اتفقا على ان هذه الصفة كانت موجودة عند العقد واختلفا في مجرد علم المشتري بها فصدق المشتري عملا بالاصل كما اقتضاه قوله لان البائع يدعى عليه انه رأى الخ اه ع ش عبارة الرشيدى قوله لا تقاها الخ اى بخلاف مسئلتنا فانهم لم يتفقا على تغيره بل المشتري يدعيه والبائع ينكرو وجوده من اصله فافترقا كما اشار اليه الشارح فاندفع ما في حاشية الشيخ اه (قوله لطول المدة) الى التنبيه الاول في النهاية (قوله فسادها) ينبغى ان المراد به ما يشمل تلفها اه سم (قوله مفهوم اوله) هو قوله فيما لا يتغير غالبا الخ و (قوله واخره) اى ومفهوم قوله دون ما يتغير غالبا (قوله والاصح فيه) اى والحال ان الاصح فيما يحتمل التغير وعدمه على السواء اه ع ش (قوله بشرطه) وهو ان يكون حال العقد ذكر الاوصاف اه ع ش (قوله بل هو) اى ما يحتمل التغير وعدمه على السواء (قوله لان القيد) اى غالبا (هنا) اى في اول كلام المصنف (قوله وجعل الحيوان مثالا) اى لما استوى فيه الامران اه ع ش (قوله من انه) اى الحيوان (قسم له) اى لتحتمل الامرين على السواء (قوله وحكمهما واحد) اى وهو الصحة (قوله فيه نظر) اى لانه جعل قسم الشيء قسما له اه رشيدى (قوله توجهه) اى ما في الانوار اه ع ش (قوله لان الاصل عدم المانع) اى من أنه من الاستواء فجعل هذا الاعتبار من المستوى اه كردى (قوله وجعل الخ) عطف على قوله الحق الخ (قوله لا بوقوعه الخ) اى التغير او عدمه (قوله لهذه) اى لوقوع احدهما بالفعل (قوله او عدمه فتغير الخ) هذا صريح قولهم السابق وإذا صح فوجد متغيرا عما رآه عليه تخير إذ التخير فرع الصحة اه سم (قوله ولم يتغير) الاول حذفه (قوله في الاول) هو قوله حتى لو

فسادها) ينبغى أن المراد به أعم من تلفها (قوله فيها يحتمل التغير وعدمه على السواء كالحيوان) لا يقال دعوى استواء التغير وعدمه في الحيوان تنافى ما سياتى في مسألة شرط البراءة من العيب عن الشافعى من قوله الحيوان يغتذى في الصحة والسقم وتحول طباعه فقلبا ينفك عن عيب خفى او ظاهر لا نأقول لان سلم المناقاة لان قوله يقل انفكاكه عن العيب غاية ان يكون الغالب ان يكون فيه عيب وهذا لا ينافى ان يستمر بالحالة المرئى عليها من غير ان يغلب تغيره عنها بل لو سلمنا انه لا ينفك عن مطلق العيب لم يستلزم ذلك غلبة تغيره عن الحالة التي رؤى عليها لانه يجوز ان يكون مبيعيا ويستمر بتلك الصفة المرئية مع حصول العيب فيه الى العقد فتأمل فانه يوم المناقاة قبل التامل الصادق ثم ان رؤيته لا تستلزم الاطلاع على العيب وان كان ظاهرا إذ قد يشبه حاله عند الرؤية فلا يعلم فليتامل ويصرح بذلك ما تقدم عن ابن الصلاح في شرحه والاظهر انه لا يصح بيع الغائب (قوله او عدمه فتغير الخ) هذا صريح قولهم السابق وإذا صح فوجده متغيرا عما رآه

(٣٤ - شروانى وابن قاسم - رابع) مدرجوا عليه وهو ظاهر فواقع لصاحب الأنوار ومن تبعه من أنه قسم له وحكمها واحد فيه نظر وان أمكن توجيهه بأنه لما شك فيه هل هو بما يستوى فيه الامران أو لا الحق بالمستوى لان الاصل عدم المانع وجعل قسما له لانه لم يتحقق فيه الاستواء فتأمل (تنبيه) قضية اناطتهم التغير وعدمه بالغالب لا بوقوعه بالفعل انه لا ينظر لهذا حتى لو غلب التغير فلم يتغير او عدمه فتغير او استوى فيه الامران فتغير او لم يتغير لم يؤثر ذلك فيما قالوه في كل من الاقسام من البطلان في الاول

والصحة في الآخرين ويوجه باننا إنما اعتبر الغلبة وعدمها عند المقدود ما يطرأ بعده (تنبيه آخر مهم جداً) ما ذكرته في القيد والنفي مبني على قاعدة استنبطتها من كلام غير واحد من المحققين تبعاً للشيخ عبد القاهر وحاصلها انك ان اعتبر دخول النفي على كلام مقيد كان نفيًا لذلك القيد دائمًا لاستحالة كون القيد هنا للنفي لان الفرض دخوله على كلام مقيد فتمحض النفي لا غير وان اعتبر اشتغال الكلام على قيد ونفي فالارجح المتبادر انصرف النفي الى القيد هنا ايضا ليفيد نفيه وعليها صرح ما ذكرته في تقرير المتن الدافع للاعتراض عليه المبني على المرجوح ان القيد للنفي اى انتفاء (٢٦٦) التغير غالب فلا تعرض فيه لغلبة التغير ولا لعدمها بوجه بل لكون هذا النفي غالباً او

غيره ووجه مرجوحية هذا وارجحية الاول لفظان العامل القوى وهو الفعل اولى بان يجعل عاملاً في المفعول له اى مثلاً من العامل الضعيف وهو حرف النفي فتقدير ذلك بلا يغلب تغيره اولى منه بما انتفاء تغيره غالب ومعنى ان المتبادر هو انصرف النفي الى القيد واحتمال عكسه مرجوح بل جعله بعض المحققين كالعدم فجزم بالاول ووجه تبادر ذلك ان الغالب في الاثبات والنفي توجههما الى القيد لا ترى انك اذا قلت جنتي راكبا كان المقصود بالاخبار انما هو كونها راكبا في المجيء لا نفس المجيء فعلى الارجح توجه الاثبات والنفي للقيد ولا ليفيد اثباته او نفيه وعلى المرجوح لا يتوجه اليه فيكون قيداً للاثبات او النفي لا غير فعلى الاول يعتبر القيد اولا ثم الاثبات او النفي وعلى الثاني بالعكس وهذا يتدفع زعم ان هذا

غلب التغير الخ (قوله في الآخرين) هما قوله وعدمه فتغير وقوله أو استوى فيه الامر ان فتغير الخ اه ع ش (قوله استنبطتها الخ) من العجب دعوى الاستنباط في مسألة مصرح بها مشهورة في كلامهم اه سم وقيد بوجه كلام الشارح بان مقصوده الاشارة الى ان من المحققين من صرح بها واستنبطها كالشيخ عبد القاهر ومنهم من لم يصرح بها لكنها تؤخذ من كلامه بطريق الاستنباط فقوله كالشيخ عبد القاهر متعلق باستنبطها اى اقتديت بالشيخ عبد القاهر اى في التصريح بها واستنباطها من كلام من لم يصرح بها من المحققين فصاحله اني لم اخذها عن المصرحين بها كالشيخ المذكور على سبيل التقليد الصرف بل على سبيل التنبيه لما اخذها من كلام المحققين وهذا على سبيل التحدث بنعمة الله تعالى عليه غفرنا الله تعالى وايامه باحسانه وبره واسبل علينا وعليهم ذيل ستره اه سيد عمر وقد رد عليه ان الشيخ امام في الفن يستنبط من كلام الله وكلام البلغاء لان كلام المحققين (قوله وان اشتملت عبارة الكلام الخ) اى من غير ملاحظة سبق احد هما على الآخر (قوله هنا ايضا) اى في الاعتبار الثاني كالاول (قوله وعليهما) اى الاعتبارين (قوله ما ذكرته) هو قوله ان القيد هنا للنفي لا للنفي اى ما لا يغلب تغيره الخ (قوله اى انتفاء التغير غالب) الاوفق لما مر في مقابلة اى يغلب انتفاء تغيره (قوله فلا تعرض فيه الخ) ظاهر ضيقه تسليم الاعتراض على فرض ان القيد للنفي مع ان اخر كلام المصنف مصرح بحكم غلبة التغير ومفهم لحكم الاستواء سواء كان القيد في اول كلامه للنفي او المنفي إلا ان يقال انه سكنت عن رده على المرجوح ايضا لظهوره (قوله ولا لعدمها) اى للاستواء (قوله بوجه) اى لا منطوقا ولا مفهوماً (قوله وهو الفعل) اى وشبهه (قوله في المفعول له) اى في نحو ما ضربته تحقيراً (قوله فتقدير ذلك) اى قول المتن لا يتغير غالباً (قوله بما انتفاء تغيره الخ) متعلق بضمير منه الراجع لتقدير ذلك وقدم ما فيه (قوله ومعنى الخ) عطف على قوله لفظاً الخ (قوله فيكون) اى القيد (قوله وإلا) اى بان توجه النفي او الاثبات الى القيد (قوله عن غرض ذكر الخ) الاضافة للبيان وكان الاولى عن غرض التقييد او التعبير بمن بدل اللام (قوله من اثبتته) اى القيد (قوله كافي الآيات) اى الآيات انفاً (قوله ان تقيد النفي) صوابه المنفي بالميم (قوله هذا كله) اى قوله ان اعتبر الى هنا (قوله ما تقرر) فاعل فلا ينافي (قوله ما قبل) مفعوله والمراد بما تقرر ارجحية الاول لفظاً ومعنى وقال الكردى هو قوله لان القيد هنا للنفي الخ اه (قوله كثير ما الخ) بدل عما قيل (قوله نفي المحكوم عليه بانتفاء صفة) يعنى نفي المقيد بنفي قیده اه كردى (قوله كاد دل عليه) اى على القصد المذكور وكان الاولى الاخصر بدليل السياق (قوله او دليل الخ) عطف على السياق (قوله على لاحب) اى هو على لاحب واللاحب الطريق (قوله لا يهتدى الخ) صفة لاحب اه كردى (قوله نفي الحقيقة

عليه فخير (قوله والصحة في الآخرين) هذه الصحة صرح بها قوله السابق واذ اصح فوجد متغيراً الخ اذ التخيير فرع الصحة وقد يمنع التصريح بصدق التغير بالحاصل بطول المدة بعد العقد إلا ان قرينة تعليل قوله فاذا اختلفا الخ يؤيد هذا التصريح (قوله استنبطها الخ) من العجب دعوى الاستنباط في مسألة مصرح بها

المرجوح هو الاكثر الراجح وإلا كان ذكر القيد ضائعاً عن غرض ذكره للتقيد بل لغرض آخر كناقضة من أثبتته وكالتعريض (الخ) كافي الاية فان الغرض من ذكر اللاحف فيها التعريض بالمحفين تويخاً لهم ووجه اندفاعه منع ما ذكره بقوله ولا الى اجره وسند المنع ان تقيد المنفي له فواندوكفى به غرضاً في جوازه بل حسنه هذا كله حيث لم يعلم قصد المتكلم فلا ينافي ما تقرر ما قبل كثيراً ما يقصدون نفي المحكوم عليه بانتفاء صفة كاد دل عليه السياق أو دليل آخر كقول امرىء القيس ه على لاحب لا يهتدى بمثاره ه لم يرد كما قاله ابو حيان وغيره اثبات منار انتفى عنه الاهتمام بل نفي المنار من اصله وكقوله تعالى لا يسألون الناس الحافا لم يرد اثبات السؤال ونفي اللاحف عنه بل نفي السؤال من اصله بدليل يحسبهم الجاهل الى اخره اذ التعفف لا يجمع المسئلة وبما له تعلق بما هنا قول الفخر الرازى نفي الحقيقة مطلقة اعم

(الخ) أى كلارجل في الدار (قوله من نفهها مقيدة) أى كلارجل كاملا في الدار (قوله سلبها الخ) أى عدم وجودها بالكلية (قوله لا يستلزمه مع قيد آخر) أى انتفاء الحقيقة في ضمن فرد آخر قول المتن (على باقيه) أى على أن الباقي مثله (قوله من نحو الحب) إلى قوله ولا يصح بيع الخ في النهاية والمعنى (قوله والادقة) جمع دقيق أه عش (قوله والمسك) معطوف على الصبرة أه رشيدى ولعل هذا مبنى على اختصاص الصبرة لغة بالطعام وقد تقدم أن الفقهاء يستعملونه في غيره أيضا فهو معطوف على الحب (قوله والتمر العجوة الخ) أى المنسولة وبمحتمل العموم التي فيها النوى أخذ من إطلاق الشارح م. وبثبت له الخيار إذا اختلف الظاهر والباطن ولعله الأقرب أه عش (قوله أو الكيس الخ) قال في العباب أن عرف عمق ذلك وسعته قال في شرحه وهذا الشرط لا يختص بهذه الصورة بل يأتى في رؤية الحب من كوة أو نحوها خلافا لما يوهمه صنيعة على أن المانع من صحة البيع في ذلك الجبل بالمقدار لعدم الرؤية الذي الكلام فيه سم حج ومنه يؤخذ أن محل الاكتفاء بالمعينة في المعين عن معرفة القدر حيث أمكن معرفة القدر مع تلك الرؤية وإلا فلا تكفى أه عش (قوله في نحو قوصرة الخ) سئل شيخنا الشهاب الرملى عن بيع السكر في قدوره هل يصح ويكتفى برؤية أعلاه من رؤوس القدور فاجاب بأنه ان كان بقاؤه في القدور من مصالحه صح وكفى رؤية أعلاه من رؤوس القدور وإلا فلا أه ولعل وجه ذلك أن رؤية أعلاه لا تدل على باقيه لكنه اكتفى بها إذا كان بقاؤه في القدور من مصالحه للضرورة أه سم (قوله والقطن) أى المجرى عن جزوه أه معنى (قوله فان تخالفا) أى الظاهر والباطن (قوله ولا يصح بيع نحو مسك الخ) أى مطلقا جزا أو موازنة ومن النحو السمن والعسل في ظرفها (قوله إلا أن فرغها الخ) راجع للبطوف والمعطوف عليه مع (قوله وراهما) الأولى فيه وفي نظائره الآية ثلثة الفعل (قوله نحو سمن الخ) من النحو والمسك في فارته والعسل في ظرفه (قوله ان علما زنة كل) مفهوما بطلان البيع مع الجهل ويشكل ذلك بالصحة فيما لو باع صبرة بمجولة الصعيان كل صاع بدرهم اكتفاء بتفصيل الثمن وأشار للجواب عن مثله سم على منهج حيث قال وأقول لعل وجهه أن المقصود هو السمن والمسك والجهل بوزنهما يورث الجبل بالمبيع كاللبن بالماء تأمل أه عش (قوله لا يصح شيء موازنة) في العباب ولو باع السمن كل رطل بكذا فله وزنه وحده أو في ظرفه ويسقط وزنه بعد تفرغه أه وفي شرحه عقب هذا وصوب فيه أيضا وكان ضمير فيه للجموع لتقدم ذكره أنه لو باعه السمن كل رطل بدرهم على أن يوزن معه الظرف ثم يحط وزن الظرف صح وان كان الموزون جامدا لا يتوقف على الوزن في ظرفه ولو باعه بعشرة على أن يزنه بظرفه ثم يسقط من الثمن بقسط وزن الظرف صح ان علما قدور وزن الظرف وقد رقسطه وإلا فلا ولو اشترى شيئا من ذلك في ظرفه كل رطل بدرهم مثلا على أن يوزن بظرفه ويسقط للظرف ارضا لا معننه من غير وزن لم يصح قال في المجموع وهذا من المحرمات التي تقع في كثير من الاسواق (فرع) ذكر الرافعى في الاجارة أن من اشترى سمنًا وقبضه مشهورة في كلامهم (قوله والتمر العجوة أو الكيس في نحو قوصرة الخ) قال في العباب أن عرف عمق ذلك وسعته قال في شرحه وهذا الشرط لا يختص بهذه الصورة بل يأتى في رؤية الحب من كوة أو نحوها خلافا لما يوهمه صنيعة على أن المانع من صحة البيع في ذلك الجبل بالمقدار لعدم الرؤية الذي الكلام فيه أه (فرع) سئل شيخنا الشهاب الرملى عن بيع السكر في قدوره هل يصح ويكتفى برؤية أعلاه من رؤوس القدور فاجاب بأنه ان كان بقاؤه في القدور من مصالحه صح وكفى رؤية أعلاه من رؤوس القدور وإلا فلا أه ولعل وجه ذلك أن رؤية أعلاه لا تدل على باقيه لكنه اكتفى بها إذا كان بقاؤه في القدور من مصالحه للضرورة (قوله لا يصح شيء موازنة) في العباب ولو باع السمن كل رطل بكذا فله وزنه وحده أو في ظرفه ويسقط وزنه بعد تفرغه أه وفي شرحه عقب هذا وصوب فيه أيضا وكان ضمير فيه للجموع لتقدم ذكره أنه لو باعه السمن كل رطل بدرهم على أن يوزن معه الظرف ثم يحط وزن الظرف صح وان كان الموزون جامدا لا يتوقف على الوزن في ظرفه ولو باعه بعشرة على أن يزنه بظرفه ثم يسقط من الثمن بقسط وزن الظرف صح

من نفهها مقيدة لافادة  
 الاول سلبها مع القيد  
 بخلاف الثاني فان انتفاءها  
 مقيدة يفيد مخصوص لا  
 يستلزمه مع قيد آخر  
 (وتكفى) في صحة البيع  
 (رؤية بعض المبيع ان دل  
 على باقيه) كظاهر الصبرة  
 من نحو الحب والجوز  
 والادقة والمسك والتمر  
 العجوة أو الكيس في نحو  
 قوصرة والقطن في عدل  
 والبر في بيت وإن رآه من  
 كوة لان الغالب استواء  
 ظاهر ذلك وباطنه فان  
 تخالفا تخير وكذلك تكفى  
 رؤية أعلى المائعات في  
 ظرفها ولا يصح بيع نحو  
 مسك في فارته معها أو  
 دونها إلا أن فرغها أو رآها  
 فارغة ثم رأى أعلاه بعد  
 ملئها منه ويصح بيع نحو  
 سمن رآه في ظرفه معه  
 موازنة ان علما زنة كل  
 وكان للظرف قيمته وقيد  
 بعضهم بما إذا قصد الظرف  
 أخذ من تعليمهم البطلان  
 بشرط بذل مال في مقابلة  
 غير مال ويرد بان ذكره يشعر  
 بقصد فلا نظر لقصد  
 المخالف له لا يصح شيء موازنة  
 بشرط حطة قدر معين منه بعد

مخلاف شرط وزن الظرف وحط قدره لا تنفاه الجباله حيثئذ ويبحث ان اطراد العرف بمخاط قدر كشرطه غير صحيح كما مر وان ايد بكلام ابن عبد السلام غيره وخرج بدل صبره نحو رمان وبطيخ وعنب فلا بد من رؤية جميع كل واحدة وان غلب عدم تفاوتها وكذا تراب الارض ومن ثم لم يباعه قدر ذراع طولا وعمقا من ارض لم يصح لان تراب الارض مختلف (و) تكفي رؤية بعض المبيع الدال على باقيه نحو (انموذج) بضم الهزرة والميم وفتح المعجمة (التمائل) اى المتساوى الاجزاء كالجبوب وهو ما يسمى بالعينة ثم ان ادخلها في البيع في صفقة واحدة صح وان لم يردا الى المبيع على المعتمد لان رؤيته كظاهر الصبرة وعلى المانع في دلالة كل على الباقي وزعم انه ان لم يردا اليه كان كييع عينين راي احدهما ممنوع لوضوح الفرق إذ ما هذان في التماثل والعينان ليسا كذلك ومن ثم لم يوراي ثوبين مستويين قيمة ووصفا وقدرا كنصفي كرباس فسرق احدهما مثلا ثم اشترى الاخر غائبا صح إذ لاجباله حيثئذ بوجه وان لم يدخلها في البيع لم يصح وان ردها للمبيع لانه لم ير المبيع ولا شيئا منه

في اثناء البائع ضمن الاناء لانه اخذه لمنفعة نفسه ولا ضرورة لقبض المبيع فيه اه فقوله ولو اشترى شيئا من ذلك في ظرفه كل رطل بدرهم مثلا الى قوله قال في المجموع هو المراد بقوله هنا لا يبيع شيئا موازنة بشرط حط قدر معين الخ اه سم (قوله في مقابلة الظرف) اى من غير وزن اه سم (قوله كما مر) اى في فرع قبيل قول المتن متى كان العوض معينا (قوله وخرج) الى قوله وكذا في المغنى والى المتن في النهاية (قوله بدل) اى الى اخره (قوله نحو رمان الخ) اى كسفرجل اه نهاية اه سم قال ع ش ومن النحو العنب كما قاله الشيخان ونوزعاه فيه اه عبارة المغنى ولا يكفي في العنب والخوخ ونحوهما رؤية اعلاها لكثرة الاختلاف في ذلك اه (قوله فلا بد من رؤية جميع كل واحدة) فان راي احد جانبي نحو بطيخه كان كييع الغائب كالثوب الصفيق يرى احد وجهيه نهاية ومغنى قال ع ش قوله فلا بد من رؤية جميع الخ اى الرؤية العرفية فلا يشترط قلبها ورؤية وجهيه الا اذا غلب اختلاف احد وجهيهما على ما ياقى وقوله كالثوب الصفيق قضية هذا التشبيه ان عدم الاكتفاء برؤية احد الجانبين مفروض فيما اختلفت جوانبها اه (قوله طولا وعمقا) ينبغي وعرضا اه سيد عمر قول المتن (وانموذج التماثل) قدر التحل اى والمغنى المتن هكذا ومثل انموذج التماثل وقصد بد كمثل بيان الكاف في قوله كظاهر الصبرة وان انموذج معطوف على ظاهر الصبره وانما لم يقدر الكاف فتقول وكان انموذج لان الكاف حرف لا يستعمل فكره ان يكون الجار والمجرور ملحقا من متن وشرح بخلاف مثل لانه مستقل وليس مقصوده ان مثل مقدر في الكلام كما قد يتوهم فليتامل اه سم (قوله بضم الهزرة) الى قوله وفيه وقفة في النهاية الا قوله وقشر القصب الى وتقييده وكذا في المغنى الا قوله وطلع النخل وقوله وقد يجاب الى وتردد قوله وكذا الورق البياض (قوله والميم الخ) اى وسكون النون وهذا هو الشائع لكن قال صاحب القاموس انه لحن وانما هو يفتح النون وضم الميم المشددة وفتح المعجمة اه نهاية قال ع ش قوله مر انه لحن قال النواجي هذه دعوى لا تقوم عليها حجة فما زالت العلماء قد بما وحدثا يستعملون هذا اللفظ من غير تكثير حتى ان الرخش شري وهو من ائمة اللغة سمي كتابه في النحو الانموذج وكذلك الحسن بن رشيقي القيرواني امام المغرب في اللغة سمي به كتابه في صناعة الادب وقال النووي في المنهاج وانموذج التماثل ولم يتعبه احد من الشراح اه وقوله مر وانما هو يفتح النون اى من غير هزرة اه (قوله بالعينة) بكسر العين وسكون التحتية وفتح النون اه جمل (قوله ثم ان ادخلها الخ) اى كان قال بعثك حنطة هذا البيت مع الانموذج اه مغنى (قوله كظاهر الصبرة) اى كروية ظاهر الصبره وقد تقدم انها كافية اه ع ش (قوله في دلالة كل الخ) والاولى في الدلالة على الباقي باسقاط لفظة كل لما في جعل دلالة الكل جامعاعا لا يخفى لان ايراد بالكل ظاهر الصبرة واعلى المانع (قوله احدهما) ثم قوله ليسا الاولى فيهما التانيث (قوله ومن ثم لم يوراي الخ) ليتامل وجه هذا البناء اه سيد عمر (قوله ثم اشترى الخ) اى ولا يعلم ايها المسروق نهاية ومغنى (قوله صح) اى ان كان ذا كرا الاوصافه كما مر (قوله وان لم يدخلها الخ) اى كان قال بعثك من هذا النوع كذا مغنى ونهاية (قوله ان علما قدر وزن الظرف وقدر قسطه ولا فلا ولو اشترى شيئا من ذلك في ظرفه كل رطل بدرهم مثلا على ان يوزن بظرفه ويسقط للظرف ارطالا معينة من غير وزن لم يصح قال في المجموع وهذا من المحرمات التي تقع في كثير من الاسواق (فرع) ذكر الرافعي في الاجارة ان من اشترى سنا وقبضه في اثناء البائع ضمن الاناء لانه اخذه لمنفعة نفسه ولا ضرورة لقبض المبيع فيه اه فقوله ولو اشترى شيئا من ذلك في ظرفه كل رطل بدرهم مثلا الى قوله في المجموع الخ هو المراد بقوله هنا لا يبيع شيئا موازنة بشرط حط قدر معين الخ (قوله في مقابلة الظرف) اى من غير وزن (قوله كما مر) اى في الفرع المذكور في الشرح قبيل قول المصنف ومتى كان العوض معينا الخ (قوله وانموذج التماثل) قدر المحلى المتن هكذا ومثل انموذج التماثل وقصد بد كمثل بيان معنى الكاف في قوله كظاهر الصبرة وان انموذج معطوف على ظاهر الصبرة ولا نالم يقدر الكاف في قول وكان انموذج لان الكاف حرف لا يستعمل فكره ان يكون الجار والمجرور ملحقا



(او) ان (كان صوانا) بكسر ا و له وضمة (للباقى خلقه) وان لم يدل عليه (كقشر) نصب (٣٦٩) السكر الاعلى وطلع النخل و (الزمان

والبيض وكذا القطن لكن بعد تفتحه وانما لم يصح السلم فيه حيث لعدم انضباطه (والقشرة السفلى) وهى ما تكسر عند الاكل وكذا العليا ان لم تعقد (لجوز واللوز) لان بقاءه فيه من صلاحه وقشر القصب الاسفل قد يمس معه فصار كانه فى قشر واحد وتقييده كاصله بالخلقى للاحتراز عن جلد الكتاب فانه لا بد من رؤية جميع اوراقه وكذا الورق البياض وان اورد على طرده القطن جوزه والدر فى صدفه والمسك فى فآرته وعلى عكسه الخشكنا ونحوه والقاع فى كوزه والجنة المحشوة بالقطن لبطان بيع الاول مع ان صوانها خلقي دون الاخر مع ان صوانها غير خلقي وقد يجاب بان الغالب فى الخلقي ان بقاءه فيه من مصلحته فاريد به ماهو الغالب فيه ومن شانه فلا يرد عليه شيء من ذلك وتردد الاذرى فى الحاق الفرش واللحف بالجنة ورجح غيره عدمه لان القطن فيها مقصود لذاته بخلاف الجنة وفيه وقفة (وتعتبر رؤية كل شيء على ما يليق به) عرفا وضبطا فى الكافى بان يرى منه ما يختلف معظم المالية باختلافه فيرى فى الدار والبستان والحمام كل ما

او كان صوانا الخ) عبارة النهاية والمعنى اولم يدل على باقيه بل كان صوانا ثم قال فقولاه او كان قسم قوله ان دل اه (قولاه وطلع النخل) عطف على نصب السكر (قولاه لكن بعد تفتحه) لا يخفى ان ايراده هنا على هذا الوجه يقتضى انه تكفى رؤية صوانه بعد تفتحه وحيث فلا معنى لاشتراط تفتحه اذ لا معنى له الا التمكن من رؤية بعضه وحيث فهو من القسم الاول لان الثانى اه رشيدى (قولاه ان لم تعقد) اى السفلى سم ورشيدى (قولاه وقشر القصب الاسفل الخ) فيه ان المعول عليه هناك ان يكون قشره صوانا لما فيه وقشر القصب الاعلى ليس كذلك على ان هذه العلة موجودة فى الباقلا ولا يصح بيعها فى قشرها الاعلى فالاولى أن يعامل بان قشره الاعلى لا يستر جميعه ورؤية بعضه تدل على رؤية باقيه فهو من القسم الاول اه حلى قال شيخنا وهذا بخلاف اللوية الخضراء فانه يصح بيعها فى قشرها اه (قولاه وكذا الورق) اى فلا بد من رؤية جميع طاقاته معنى وعش (قولاه البياض) اى ذوالبياض والمراد به الذى لم يكتب فيه فيشمل الاصفر وغيره (قولاه على طرده) اى منع الخلقى (قولاه فى جوزة) اى قبل تفتحه سم ورشيدى زاد السيد عمر بقرينة ما تقدم اه (قولاه والمسك فى فآرته) اى حيث لم يربها فارغة ثم يعاد اليها فانه يكتفى برؤية اعلاها كما مر اه نهاية (قولاه الخشكنا) هو فطيرة رقيقة يوضع فيها شيء من السكر ونحو اللوز وتسوى بالنار فتكفى رؤية الفطيرة التى هى القشرة عن رؤية ما فيها لانها صوان له وهو فارسي معنى الخبز اليابس والجزء الاول من هذا معنى الثانى من ذاك وبالعكس (قولاه فى كوزه) اى المسدود فلم يشرح المنهج (قولاه والجنة المحشوة بالقطن) وينبغي ان مثله الصوف اى فانه تكفى رؤية ظاهرها ولا يشترط رؤية شيء مما فى الباطن اه ع ش (قولاه بيع الاول) بضم المهملة جمع اول اى القطن والدر والمسك فى ظروفها (قولاه دون الاخر) جمع الاخير اى الخشكنا وما عطف عليه ويجوز افرادهما كما جرى عليه ع ش فقال قوله الاول اى القسم الاول وهو القطن وما عطف عليه وقوله دون الاخر اى القسم الاخر وهو الخشكنا وما عطف عليه اه (قولاه فاريد به ماهو) اى كون البقاء فيه من المصلحة الغالب فيه) اى نليس المراد عموم الصوان الخلقى بل نوع منه وهو ما بقاءه فيه من مصالحه وحيث فكان الاول حذف قوله ومن شانه لا نه يوم انه يكتفى برؤية الصوان الذى ليس البقاء فيه من المصالح لان من شانه ان البقاء فيه من المصالح ثم ان هذا الجواب لا يدفع ما ورد على العكس اه رشيدى اقول وما الموصولة فى قوله ماهو الغالب واقعة على مطلق الصوان خلقيا اولاه وحيث فالدفع ظاهر (قولاه ورجح غيره عدمه) وهو المعتمد اه ع ش عبارة المعنى والظاهر كما قاله ابن شهبة عدم الحاق اه (قولاه عدمه) اى عدم الحاق فيشترط لصحة البيع رؤية باطنه ويكتفى فيها البعض اه ع ش (قولاه لان القطن الخ) ولا يصح بيع اللب من نحو الجوز وحده فى قشره لان تسليبه لا يمكن الا بكسر القشر فيؤدى لنقص غير المبيع نهاية ومعنى اى ولان المبيع حيثذ غير مرئى اصلا اه رشيدى وقال ع ش قوله مر لنقص غير المبيع هو القشر وذلك لان القشر والللب فيه يرغب حفظا للبتز يذ قيمته وبعد الكسر انما يرد لمجرد الوقود وقيمتها هذا الاعتبار تافهة اه قول المتن (وتعتبر رؤية كل شيء الخ) وان اختلفا فى الرؤية فالقول قول مدعيها يمينه لان الاقدام على العقد اعراف بصحته وهو على القاعدة فى دعوى الصحة والفساد من تصديق مدعيها معنى ونهاية (قولاه عرفا) الى المتن النهاية (قولاه فيرى) الى المتن فى المعنى الا قوله قال الى ويشترط (قولاه والطريق) اى التى يتوصل منها اليها والسقوف والسطوح والجدران والمستح نهاية ومعنى (قولاه ويجرى ما يدور الخ) اى اذا اشتمل ما اشتره على رحا يدور بالماء قال النهاية وكذا يشترط رؤية الماء الذى تدور به الرحا اه (قولاه وفى السفينة جميعها الخ) اى ولو كبيرة جدا كالملاحى ولو احتيج فى رؤيتها الى صرف دراهم لمن يقبل السفينة من جانب الى اخر لتأتى رؤيتها لم تجب على واحد منهما بعينه بل ان اراد المشتري التوصل الى الرؤية وفعل ذلك كان تبرعاً منه او اراد

من متن وشرح بخلاف مثل لانه مستقل وليس مقصوده ان مثل مقدرة فى الكلام كما قد يتوهم فليتأمل (قولاه ان لم تعقد) اى السفلى (قولاه فى جوزة) اى قبل تفتحه

اشتملت عليه حتى بالالوعة والطريق ويجرى ماء يدور به الرحا وفى السفينة رؤية جميعها

بشرط دخوله بل لا يصح البيع إلا بشرط دخوله أخذاً من قول الروضة قبيل الوقف ولو باع بشر الماء وأطلق أو باع داراً فيها بشر جاز ثم إن قلنا بملك الموجود حال البيع يبقى البائع وما يحدث للبشرى قال الغوى وعلى هذا لا يصح البيع حتى يشترط أن الماء الظاهر للبشرى لئلا يختلط الماء آن اه سم (قوله ما يصل إليه) أى المحل الذى يصل الماء إليه وهو القرار

\*(باب الربا)\*

(قوله بكسر الراء) إلى المتن فى النهاية وكذا فى المغنى لا قوله ويفتحها والمدو قوله ومن ثم إلى وهو قوله ثم العوضان إلى المتن (قوله ويكتب بهما) أى بالواو والالف كما نقله علماء الرسم اه عش (قوله بالياء) أى لان الالف تمال نحو الياء ثم هذا فى غير القرآن لان رسمه ستة متبعة ومقتضى هذا ان لا يجوز كتابته بالالف وحدها لكن العرف على كتابته بها وحدها نظر اللفظة حفى اه بجري (قوله وهو لغة الزبادة) قال تعالى اهتزت وربت أى زادت ونمت مغنى ونهاية (قوله غير معلوم التماثل) يصدق بمعلوم عدم التماثل وال فى التماثل للعهد أى التماثل المعتبر شرعاً وذلك عند اتحاد الجنس وليس حملها على العهد بابعدم من حمل قولنا على عوض مخصوص على الانواع المخصوصة التى هى محل الربا وقوله او مع تأخير يمكن عطفه على قوله على عوض وتحمل أل فى البدلين على المعبود شرعاً وهو الانواع المخصوصة التى هى محل الربا كما حمل على ذلك قوله على عوض مخصوص وان كان اعم منه ويشمل هذا القسم ما كان الجنس فيه متحدوا ما كان مختلفاً وما كان من ذلك معلوم التماثل وما كان مجهولاً سم على المنهج اه عش (قوله وانه من أكبر الكبائر) عطف على التحريم وظاهر الاخبار هنا أنه أعظم أثماً من الزنا والسرقة وشرب الخمر لكن ائق شيخنا الشهاب الرملى رحمه الله تعالى بخلافه نهاية وسم قال عش قوله من الزنا ومنه اللواط وقوله والسرقة أى وان قلت اه (قوله ولم يؤذن الله) أى لم يعلم الله (قوله كايذائه أو لياؤه) أى ولو أمواتاً (قوله فانه صح فيها) أى فى إيذائه أو لياؤه الله (قوله وما أبدى له) أى من كونه يؤذى للتضييق ونحوه اه عش (قوله إنما يصلح حكمه) يفيد ان مجرد علم الحكمة لا يخرج عنه كونه تعبدى فليبر اجمع فان فيه نظر اظاهر اسم على حج أى لتصريح بعضهم بان التعبدى هو الذى لم يدرك له معنى وقد يجاب عن الشارح بانهم قد يطلقون التعبدى على ما لم يظهر له علة موجبة للحكم وان ظهر له حكمه اه عش (قوله بان يزيد احد العوضين) أى مع اتحاد الجنس شيخنا الزبادى اه عش (قوله ومنه بالقرض) وإنما جعل منه مع انه ليس من هذا الباب لانه لما شرط نفع للقرض كان بمنزلة انه باع ما أقرضه بما يزيد عليه من جنسه فهو منه حكماً اه عش (قوله بان يشترط فيه

وان لم يملك هو بل ما يصل إليه لم يدخل الماء ملكاً بل استحقاق الارض الشرب منه ومرفى زكاة النبات ماله تعلق بذلك

\*(باب الربا)\*

بكسر الراء والقصر ويفتحها والمد وألفه بدل من واو ويكتب بهما وبالياء وهو لغة الزيادة وشرعاً قال الرويانى عقد على عوض مخصوص غير معلوم التماثل فى معيار الشرع حالة العقد أو مع تأخير فى البدلين أو أحدهما أو الاصل فى تحريمه وانه من أكبر الكبائر الكتاب والسنة والاجماع قيل ولم يحل فى شريعة قط ولم يؤذن الله تعالى فى كتابه عاصياً بالحرب غير آ كله ومن ثم قيل انه علامة على

سوء الخاتمة كايذائه أو لياؤه الله فانه صح فيها الايذان بذلك وتحريمه تعبدى وما أبدى له إنما يصلح حكمه لأعلة وهو امار بافضل بان يزيد احد العوضين ومنه ربا القرض بان يشترط فيه ما فيه نفع للقرض

\*(باب الربا)\*

(قوله عقد على عوض مخصوص الخ) لك ان تقول هذا الحد غير مانع لانه يدخل فيه بيع صبرة بصيرة شعير جزاف مع الحول والتقايض إذ يصدق على الصبرتين انه عوض مخصوص غير معلوم التماثل فى معيار الشرع مع انه لا ربا فى ذلك ولا يقال التماثل إنما يعتبر فى الجنس فقوله غير معلوم التماثل معناه إذا كان يمتز فيه التماثل لان الحد لا تعرض فيه لذلك ويمكن ان يجاب بان أل فى التماثل للعهد أى التماثل المعتبر شرعاً وذلك عند اتحاد الجنس وليس حملها على العهد بابعدم من حمل قوله على عوض مخصوص على الانواع المخصوصة التى هى محل الربا فليتمل (قوله وانه من أكبر الكبائر) وظاهر الاخبار انه أعظم أثماً من الزنا والسرقة وشرب الخمر لكن ائق شيخنا الشهاب الرملى بخلافه (قوله إنما يصلح حكمه) يفيد ان مجرد علم الحكمة لا يخرج به

غير نحو الرهن اور بايد بان يفارق احدهما مجلس العقد قبل التقايع اور بالنساء بان يشترط اجل في احد العوضين وكلها يجمع عليها والقصد بهذا الباب بيان ما يعتبر في بيع الربوي زيادة على ما مر ثم العوضان ان اتفقا جنسا اشترط (٢٧٣) ثلاثة شروط اولها وهي الطعم والتقية

اشترط شرطان ولا كبيع طعام بنقد او ثوب او حيوان بحيون ونحوه لم يشترط شي من تلك الثلاثة لاذ علمت ذلك علمت انه (لذا بيع الطعام بالطعام) أو النقد بالنقد كما يأتي (ان كانا) أي الثمن والثمن ووقع في بعض النسخ بلا الف وهو فاسد (جنسا) واحدا بان جمعها اسم خاص من اول دخولها في الربا واشتركا في اشتراكا معنويا كتمر معقلى وبرنى وخرج بالخاص العام كالحب وبما بعده الادقة فانهما دخلتا في الربا قبل طرو هذا الاسم لها فهي اجناس كاصولها وبالاخير البطيخ الهندي والاصفر فانهما جنسان والتمر والجوز الهنديان مع التمر والجوز المعروفين فان إطلاق الاسم عليهما ليس لقدر مشترك بينهما أي ليس موضوعا لحقيقة واحدة بل لحقيقتين مختلفتين وهذا الضابط مع انه اول ما قيل منتقض باللحوم والالبان لصدقه عليها مع انها اجناس كاصولها ( اشترط الحلول) من الجانبين اجماعا لاشتراط المقابضة في الخبر ومن لازمها الحلول غالبا فتقرن بأحدها

(الخ) ومنه ما لو أقرضه بمصر وأذن له في دفعه لو كيله بمكة مثلا اه ع وش وهل مثله ما شاع في زماننا أن يقرضه بمصر وأذن لو كيله بمكة مثلا في دفع مثله وهل يخلص من الربا ان يقرضه بمصر ويأذن لو كيله بمكة مثلا ان يقرضه مثله ثم يتقاصا بشرطه ويظهر فيهما نعم والله اعلم (قوله نحو الرهن) من النحو الكفالة والشهادة اه ع ش (قوله اور بالنساء) بالفتح والمداه ع ش (قوله يجمع عليها) أي على بطلانها (قوله ماسر) أي من كونه طاهر منتفعا به الخ (قوله ثم العوضان) أي الثمن والثمن (قوله وهي) أي العلة (قوله والتقية) الو او للتقسيم وقال ع ش بمعنى او اه (قوله او حيوان بحيون) أي مطلقا وإن جاز بلعه كصغار السمك نهاية ومعنى قال ع ش قوله مطلقا أي ما كولا او غيره من جنسه او من غير جنسه ومعلوم ان الكلام في الحي وقوله كصغار السمك أي والجراد اه (قوله او النقد) أي قول المتن وجنسين في النهاية لا قوله وهو فاسد وقوله نعم إلى المتن وقوله وهما فيه وقوله لقدرتها إلى ولو قبضا (قوله أي الثمن) أي قول المتن والمائلة في المعنى لا قوله وهو فاسد (قوله وهو فاسد) وفي جزمه بالفساد مع احتمال رجوع الضمير للطعام من الجانبين أي ان كان الطعام من الجانبين جنسا او للذكر نظر ظاهر اه سم أي او المعقود عليه من الطعامين (قوله اشتراكا معنويا) معناه أن يوضع اسم حقيقة واحدة تحتها افراد كثيرة كالقمح اما اللفظي فهو ما وضع فيه اللفظ لكل المعاني بخصوصه في متعدد الوضع بتعدد معانيه كالاتام الشخصية وكالقرء فانه وضع لكل من الطهر والحيض اه ع ش (قوله كتمر الخ) تأمل انطباق الضابط على ذلك سم على حجج اقول أي لان هذا الاسم حدث لها بعد دخولها في باب الربا لثبوت الربا فيها بسر او نحوه ويمكن الجواب بانه من وقت دخولها في باب الربا جمعها اسم خاص كاطلع ثم الخلاف وان اختلف باختلاف الاحوال اه ع ش (قوله كتمر معقلى) بفتح الميم واسكان العين المهملة وكسر القاف نوع من التمر معروف بالبرية وهو اوجد التمر فهما جنس الصحابي رضى الله عنه والبرنى هو ضرب من التمر اصفر مدور واحده رنية وهو اوجد التمر فهما جنس واحداه معنى عبارة الجبري البرنى بفتح الباء الموحدة وسكون الراء المهملة نسبة لشخص يقال له راس البرنية نسب له لانه أول من غرس ذلك الشجر اه (قوله وبما بعده) هو قوله من أول الخ (قوله هذا الاسم) أي الدقيق (قوله وبالاخير) هو قوله واشتركا في اشتراكا معنويا او (قوله البطيخ الهندي) أي الاخضر (قوله فانهما جنسان) علة للاخراج وسيعمل الخروج بقوله (فان إطلاق الاسم) أي البطيخ والتمر والجوز (عليهما) أي على الاثنين من الستة المذكورة على التوزيع الخ (قوله أي ليس الخ) أي الاسم تفسير لقوله فان إطلاق الاسم الخ (قوله بل لحقيقتين الخ) أي لكل منهما ع ش بوضع مستقل (قوله وهذا الضابط) أي كل طعامين جمعها اسم خاص الخ (قوله اول ما قيل) أي في ضبط اتحاد جنس الطعامين (قوله منتقض الخ) ويمكن ان يقال حقيقة كل من الالبان واللحوم مخالفة لغيرها فلا يكون الاشتراك بينهما معنويا ثم راي ابن عبد الحق اشار إلى ذلك حيث قال ولك ادعاء خروجا بالقيد الاخير اه أي بقوله اشتراكا فيه الخ اه ع ش (قوله لاشتراط المقابضة) هو مستند الاجماع اه ع ش (قوله ومن لازمها) أي المقابضة الحلول وفي سم على حجج بقيل لا يلزم لإرادة اللازم اه ويمكن أن يجاب بأن ألفاظ الشارع إذا وردت منه تحمل على الغالب فيه والامور النادرة لا تحمل عليها اه ع ش (قوله والمائلة مع العلم بها) أي حال العقد كما يؤخذ من قول المصنف الاتي ولو باع جزا فآخ ع ش قول المتن (والتقايع) ولو اشترى من

عن كونه تعديا فليراجع فان فيه نظر اظاهرا (قوله وهو فاسد) في الجزم بالفساد مع احتمال رجوع الضمير للطعام أي ان كان الطعام من الجانبين جنسا او للمذكور نظر ظاهر (قوله كتمر معقلى) تأمل انطباق الضابط على ذلك (قوله ومن لازمها الحلول) قد يقال لكن لا يلزم لإرادة اللازم

غيره نصفاً شائعاً من دينار قيمته عشرة دراهم بخمسة دراهم صح ويسلمه البائع له يقبض النصف ويكون  
نصفه الثاني امانة في يده بخلاف ما لو كان له عليه عشرة دراهم فاعطاه عشرة فوجدت زائدة الوزن ضمن الزائد  
المعطى لانه قبضه لنفسه فان اقرضه البائع في صورة الشراء تلك الخمسة بعد ان قبضها منه فاشترى بها النصف  
الاخر من الدينار جاز كثيرها ولو اشترى كل الدينار من غيره بعشرة وسلمه منها خمسة ثم استقرضها ثم  
ردها اليه عن الثمن بطل العقد في الخمسة الباقية كما رجحه ابن المقرئ في روضه لان التصرف مع العاقد في زمن  
الخيار اجازة وهي مبطله فكأنهما تفرقا قبل التقابض نهاية ومعنى (قوله حتى لو كان الخ) غاية مرتبة على  
التقابض المفسر بما مر من قوله يعني القبض الحقيقي الخ اه ع ش (قوله نحو حوالة) من النحو الا براء الضمان  
لكنه يبطل العقد بالحوالة والبراءة لتضمنها الاجازة وهي قبل التقابض مبطله للعقد واما الضمان فلا يبطل  
العقد بمجرد بل ان حصل التقابض من العاقدين في المجلس فذاك والابطال بالتفرق اه ع ش وقوله وهي  
قبل التقابض الخ أى على مختار النهاية والمعنى خلافاً للشارح كما يأتي (قوله من غير تقدير) أى تقدير المقبوض  
بالكيل او الوزن فالمعتبر في القبض هنا ما ينقل الضمان لا ما يفيد التصرف ايضاً لما يأتي ان قبض ما بيع مقدراً  
لا يكون إلا بالتقدير كذا في شرح الروض (قوله ومع استحقاق البائع للحبس) أى حبس المبيع إلى أداء  
الثمن اه كرى قول المتن (قوله قبل التفرق) شامل للتفرق سهواً او جهلاً اه سم (قوله قبض وارثها)  
أى ثم ان اتحد الوارث فظاهر وإن تعدد اعتبر مفارقة آخرهم ولا يضر مفارقة بعضهم لقيام الجلة مقام  
المورث لمفارقة بعضهم كفارقة بعض اعضاء المورث لمجلسه ولا بد من حصول الاقباض من الكل ولو  
بأذنهم لو احدى قبض عنهم فلو اقبض البعض دون البعض فينبغي البطلان في حصه من لم يقبض كالأقباض  
المورث بعض عوضه وتفرقا قبل قبض الباقي اه ع ش (قوله وهما فيه) أى يشترط وجود الوارث في  
المجلس عند موت المورث والوجه فاقالماً افاده كلام الشيخ أبى على أنه يكتفى قبضهما في مجلس عليهما بالموت  
وإن لم يكن ناعند الموت في مجلس موت المورثين خلافاً للزركشى لأن الموت بمنزلة الاكراه على التفرق وهو  
لا يضر على المعتمد فغنية الوارث قبل عليه بالموت عن مجلس العقد بمنزلة اكراهه على مفارقة المجلس فاذا  
علم كان مجلس عليه بمنزلة مجلس زوال الاكراه فلا بد من قبضه قبل مفارقتها بان يحضر المعقود عليه او  
قبض وكيله بأن يوكل من يقبضه له في أى موضع كان قبل مفارقتها هو مجلس العلم قاله مر والاكتفاء بقبض  
وارثيهما ظاهر إذا كان العاقدان مالكيين بخلاف ما لو كانا وكيلين ويقبض المأذونين ظاهر إذا كان  
العاقدان مالكيين او اذن المالكان لهما في التوكيل او ساغ لهما شرعاً اه سم وما ذكره عن م ر في

نحو حوالة نعم يكتفى هنا  
قبض من غير تقدير ومع  
استحقاق البائع للحبس  
وإن لم يفد صحة التصرف كما  
يأتي (قبل التفرق) حتى لو  
كان العوض معيناً كفى  
الاستقلال بقبضه ويكتفى  
قبض وارثيهما في مجلس  
العقد بعد موتها وهما فيه

(قوله قبل التفرق) شامل للتفرق سهواً او جهلاً (قوله وهما فيه) أى يشترط وجود الوارث في المجلس عند  
موت المورث والوجه فاقالماً افاده كلام الشيخ أبى على أنه يكتفى قبضهما في مجلس عليهما بالموت وإن لم يكن  
عند الموت في مجلس موت المورثين خلافاً للزركشى لأن الموت بمنزلة الاكراه على التفرق وهو لا يضر على  
المعتمد فغنية الوارث قبل عليه بالموت عن مجلس العقد بمنزلة اكراهه على مفارقتها المجلس فاذا علم كان مجلس  
عليه بمنزلة مجلس زوال الاكراه فلا بد من قبضه قبل مفارقتها بأن يحضر المعقود عليه أو قبض وكيله بأن يوكل  
من يقبضه له في أى موضع كان قبل مفارقتها هو مجلس العلم قاله مر وبارة شرحه ويكتفى قبض الوكيل فيه من  
العاقدين أو أحدهما وهما بالمجلس وكذا قبض الوارث مع موت مورثه في المجلس أى وإن لم يكن الوارث  
معه في مجلس العقد لانه في معنى المكروه كما قاله الشيخ ابو على في آخر كلامه اه وفي شرح العباب للشارح عن  
الشيخ أبى على عكس ما ذكره والاكتفاء بقبض وارثيهما ظاهر إذا كان العاقدان مالكيين بخلاف ما لو كانا  
وكيلين ويقبض المأذونين ظاهر إذا كان العاقدان مالكيين او اذن المالكان لهما في التوكيل او ساغ لهما شرعاً  
وفي شرح العباب وهل مفارقة المورث الميت قبل قبض الوارث كفارقة الموكل قبل قبض الوكيل وكما  
يأتي ان الفراق كرها كاختياراً او يفرق بانتفاء الاهلية من اصلها عن الميت فسقط اعتبار حضوره

وموكلا لانه يقبض عن نفسه قبل تفرقهما لا بعده  
لقد رتبهما على القبض قبل  
تفرق الآذنين بخلاف  
الوارث ولوقبضا البعض  
صح فيه تفرقا للصفة  
(أو جنسين كحظنة وشعير  
جاز التفاضل) بينهما  
(واشترط الحلول) من  
الجانين كما مر (والتقايض)  
يعنى القبض كما تقرر للخبر  
الصحيح أنه صلى الله عليه  
وسلم قال الذهب بالذهب  
والفضة بالفضة والبر بالبر  
والشعير بالشعير والتمر  
بالتمر والملح بالملح مثلاً بمثل  
سواء بسواء يدا بيد فإذا  
اختلفت هذه الاجناس  
فبيعوا كيف شئتم إذا كان  
يدا بيد أى مقايضة ومن  
لازمها الحلول غالباً كما مر  
بل فى رواية مسلم عينا بعتين  
وهى صريحة فى اشتراط  
الحلول وما اقتضاه من  
اشتراط المقايضة ولومع  
اختلاف العلة أو كون  
أحد العوضين غير ربوى  
غير مراد اجماعاً والاولان  
شرطان للصحة ابتداء  
والتقايض شرط للصحة  
دواماً ومن ثم ثبت فيه  
خيار المجلس نعم التفرق  
هنا مع الاكراه مبطل  
لضيق باب الربا بخلاف  
الاجازة على تناقض فيها  
حاصل المعتمد منه انهما  
متى تقايضا بعدها وقبل  
التفرق بان دوام صحته

النهاية ما يوافقه واعتمده عش (قوله وماذونيهما) يفيد أن الوكيل لو أذن لموكله فى القبض وأن العبد الماذون له لو أذن لسيدته فى القبض صح وكتب عليه سم مانصه حاصل هذا الكلام كما ترى أنه يشترط قبض الماذونين قبل مفارقة الآذنين ولا يشترط قبض الوارثين قبل مفارقة المورثين الميتين فبالفرق فليتأمل اه اقول ولعل الفرق بينهما ان المورث بالموت خرج عن أهلية الخطاب من القبض وعدمه والتحقق بالجمادات بخلاف الآذن (قوله ولو لسيدا) أى بغير إذن من العبد الماذون له على ما فهمه كلامه السابق ولو كان حاضراً لمجلس العقد اه عش (قوله وموكلا) أى بغير إذن الوكيل اه عش عبارة الرشيدى وظاهر ان محله كالذى قبله مالم يوكلمهما العبد والوكيل حيث كان لهما التوكيل اه (قوله لانه) أى كلا من السيد والموكل يقبض عن نفسه أى لا عن العاقد ثم ان حصل القبض من الوكيل والعبد فى المجلس استمرت الصحة وان تفرقا قبل التقايض بطل العقد اه عش (قوله قبل تفرقهما) أى العاقدين الآذنين راجع لقوله وماذونيهما (قوله من الجانبين) الى قوله نعم فى النهاية (قوله كما تقرر) أى فى قوله يعنى القبض الحقيقى الخ (قوله سواء الخ) يجوز ان يكون تأكيذا ويجوز ان يكون اشارة الى أن المساواة فى المقدار حقيقية لان المائلة تصدق بها فى الجملة وبحسب الحرز سم على منجه اه عش (قوله أى مقايضة الخ) من كلام الشارح (قوله وما اقتضاه) أى الخبر المذكور اه عش (قوله او كون أحد العوضين غير ربوى) فى اقتضائه هذا نظر لان جميع الاجناس المشار إليها بهذه الاجناس ربوية سم وعش ورشيدى (قوله ولومع اختلاف العلة) كذهب وبراه سم (قوله غير مراد) هذا دليل قاطع على ان شمول العبارة لغير المراد لا يقدح فى صحتها وهذا ما ينفع المصنفين سم على حج اه عش وفى اطلاقه تأمل (قوله والاولان) أى الحلول والمائلة (قوله ثبت فيه) أى عقد الربا اه عش (قوله مع الاكراه مبطل) قال فى شرح العباب وكالا كراه النسيان كافى الام والجهل كما قاله الماوردى اه سم (قوله مبطل) خلافاً للنهاية والمغنى (قوله لضيق باب الربا) البطلان فى ذلك هو ما نقله السبكي والمعتمد انه لا أثر له مع الاكراه مر اه سم عبارة النهاية والمغنى ومحل البطلان بالتفرق إذ اوقع بالاختيار فلا أثر له مع الاكراه على الاصح لان تفرقهما حيثئذ كالدعم خلافاً لما نقله السبكي عن الصميرى اه قال عش قوله مر فلا أثر له مع الاكراه قضيته بأنه يضر مع النسيان والجهل وبه جزم سم وقوله لان تفرقهما الخ أى ثم إذا زال الاكراه اعتبر موضعه سم على حج اه عش (قوله بخلاف الاجازة الخ) اعتمد النهاية والمغنى والشهاب الرملى وسم ان الاجازة كالتمترق وان تقايضا بعدها قبل التفرق (قوله ائتم تعاطى عقد الربا) ينبغى ان محله بالنسبة للمشتري مالم يضطر اليه فان اضطر اليه كان الاثم على البائع فقط ولا يلزم المشتري الزيادة اه عش (قوله ان تفرقا عن تراض) أى مع التذكر والعلم فلو تفرقا سهواً أو جهلاً فلا اثم وان بطل العقد ايضا وان تفرقا مع سهواً أحدهما أو جهله دون الآخر ائتم الآخر فقط وبطل العقد ايضا اه سم قال عش وهلا جعل التفرق قائماً مقام التلفظ بالفسخ

بخلاف المكره ونحوه كل محتمل وكلامهم يميل للثانى اه (قوله وماذونيهما الخ) حاصل هذا الكلام كما ترى انه يشترط قبض الماذونين قبل مفارقة الآذنين ولا يشترط قبض الوارثين قبل مفارقة المورثين الميتين مع الفرق فليتأمل (قوله ولومع اختلاف العلة) كذهب وبر (قوله او كون أحد العوضين غير ربوى) فى اقتضائه هذا نظر لان جميع الاجناس المشار إليها بهذه الاجناس ربوية (قوله غير مراد) هذا دليل قاطع على ان شمول العبارة لغير المراد لا يقدح فى صحتها وهذا ما ينفع المصنفين (قوله ومن ثم ثبت فيه خيار المجلس) يحتمل ان وجه التعليل الذى أشار إليه هذا الكلام انه لو كان التقايض شرطاً لاصل الصحة لم يأت التخيير فى المجلس قبله وكان المراد من ثم ثبت فيه خيار المجلس من الابتداء فليتأمل (قوله مع الاكراه مبطل) قال فى شرح العباب وكالا كراه النسيان كافى الام والجهل كما قاله الماوردى اه (قوله لضيق باب الربا) البطلان فى ذلك هو ما نقله السبكي والمعتمد انه لا أثر له مع الاكراه مر (قوله بخلاف الاجازة) الذى اعتمده شيخنا الشهاب الرملى ان الاجازة كالتمترق وان تقايضا بعدها قبل التفرق (ان تفرقا عن تراض)

والا بان بطلانه من حين الاجازة فعليهما ثم تعاطى عقد الربا ان تفرقا عن تراض فان فارق أحدهما اثم فقط (والطعام)

الذي هو باعتبار قيام الطعم به أحد العلتين (٢٧٦) في الربا خبر مسلم الطعام بالطعام مثلاً بمثل وتعلق الحكم بمشتق إذ الطعام بمعنى

الطعوم يدل على تعلقه بما منه الاشتقاق (ما قصد للطعم) بضم أوله مصدر طعم بكسر العين أي لطعم الآدمي بأن يكون أظهر مقاصده تناول الآدمي له وإن لم يأكله إلا نادراً كالبلوط أو شاركه فيه البهائم غالباً (تنبيه) في عبارته هذه دور لتوقف معرفة الطعام على الطعم مع رجوعهما للمعنى واحد وقد يحل بأن يراد بالطعام أفراده التي يجري فيها الربا أي والاعيان الربوية ما قصدت لطعم الآدمي (اقتياتا) كبر وخص وما عذب إذ لا يتم الاقتيات إلا به وتسميته طعماً ما جاءت في الكتاب والسنة قيل المراد به ما ينساع وان كانت فيه ملوحة ليخرج ماء البحر فقط وفيه نظر والذي يتجه اناطته بعرف بلد القعد (أو تفكها) كتمر وزبيب وتين وغير ذلك مما يقصد به تادم أو تحل أو تحرف أو تحمص كسائر الفواكه الآتية كثير منها في الايمان والبقولات (أو تدأوبا) كالحج وكل مصلح من الابازير والبهارات وسائر الادوية كزعفران وسقمونيا وطنين أرمني أو محتوم وزعم تنجيه بمنوع ودهن نحو خروع ووردولبان وصمغ وحب حنظل للخبر السابق

حيث ترتب عليه انفساخ العقد فيكون فسخا حكماً اللهم إلا أن يقال ان تفرقهما على تلك الحالة محمول على انهما تفرقا على نية بقاء العقد بخلاف ما لو تفرقا أو أحدهما بقصد الفسخ فلا يتم ويصدق في ذلك اه (قوله الذي هو) إلى قوله غالباً في النهاية والمعنى لإلا قوله إذ الطعام بمعنى الطعوم (قوله إذ الطعام الخ) دفع به ما يقال الطعام اسم عين فلا يكون مشتقاً (قوله بكسر العين) قال عميرة أي فالطعم بالضم الاكل وأما بالفتح فهو ما يدرك بالذوق سم على المنهج اه ع (قوله بأن يكون أظهر مقاصده الخ) وفهم منه بالاولى كما في المعنى ما إذا لم يقصد إلا لتناول الآدمي وسياق في كلامه ان مثل ذلك ما إذا قصد للنوعين بشرطه الآتي (قوله وان لم يأكله) أي الآدمي الا نادراً بل أو لم يأكله أصلاً لكن يبقى الكلام في العلم بكون أظهر مقاصده الطعم حيث لم يتناولوه الآدمي الا نادراً أو لم يتناولوه أصلاً من أين يؤخذ إلا ان يقال انه يؤخذ من حيث المنافع التي اشتمل عليها ككونه قوتاً فيعلم ان الاقتيات منه هو المقصود فلا يضر في كونه مقصوداً للآدمي اختصاص البهائم به أو غلبة تناوله اه ع (قوله كالبلوط) أي كشمرة على وزن تنور شجر له ثمر يشبه البلح في الصورة بأرض الشام كانوا يقاتون ثمره قديماً وهو المعروف الآن بشمر الفؤاد اه بجري عبارة ع ش وهو أي البلوط المعروف الآن بشمر الفؤاد وهو يشبه البلح في الصورة اه (قوله أو شاركه فيه البهائم غالباً) قد يخالف قوله الآتي إلا ان غلب تناول البهائم له على الأوجه إلا ان يقال ما هنا فإذا قصد لتناول الآدمي فقط وما يأتي فيما إذا قصد للنوعين اه سم وسياق عن المعنى خلافة (قوله لتوقف) هذا لا يكفي في الدور بل لا بد من ثبوت توقف الطعم على الطعام وهو ممنوع اه سم وقد يجاب بأن ما ذكر من عدم كفاية ذلك إنما هو في الدور المتقدم وكلام الشارح في الدور المعنى بدليل قوله مع رجوعهما للمعنى واحداً كما يبطل التعريف بالاول كتعريف العلم بعدم الجهل كذلك يبطل بالثاني كتعريف الاب بما يشتمل على الابن إذ يشترط في التعريف أن يكون معلوماً قبل المعرف كما تقرر في محله (قوله وقد يحل) يحل ايضاً الحل على التعريف اللفظي وهل رد على جوابه ان الاعيان الربوية اعم بما قصد لطعم الآدمي فكيف تفسر به فان اعتبر فيها معنى الطعومية جاء المحذور اه سم وقد يجاب بجواز التعريف بالأخص في الرسم الناقص فيما يحصل به الغرض وبأن يكون المعبر فيها معنى ليست بنقد لا معنى الطعومية (قوله كبر) إلى قول المتن وأدقة الاصول في النهاية إلا قوله بلد القعد وقوله أو محتوم إلى ودهن الخ (قوله إلا به) أي بالماء (قوله بعرف بلد القعد) والمراد ببلد القعد محله بلد كان أو غيرها وفي سم على حجج قوله بلد القعد أي وان لزم ان الشيء قد يكون ربويًا في بلد وغير ربوي في آخر ولا يخلو عن غرابة ونظرا اه أي فالاولى ما قاله من ان المراد بالعرف العرف العام كان يقال العذب ما يساغ عادة من غير نظر إلى محله دون أخرى اه ع (قوله والبقولات) عطف على سائر الفواكه (قوله كالحج) ماثياً أو جلياً اه ع (قوله من الابازير) منها الحلبة اليابسة دون الخضراء كذاها مش وعليه فثلبها الكبر في التفصيل فيما يظهر اه ع (قوله والبهارات) والبهار وزان سلام الطيب مصباح اه ع عبارة الكردى البهارت تب طيب الرائحة والطين الارمني نسبة إلى ارمية بكسر الهمزة وتخفيف الياء قرية بالروم والطين المختوم نوع من الطين يؤكل للتداوى كالارمني اه (قوله خروع) على وزن مقود (قوله ووردولبان الخ) عطف على خروع اه ع (قوله فانه نص الخ) عبارة النهاية والمعنى فانه نص فيه على البر والشعير والمقصود منهما القوت فالحق بهما ما في معناهما كالارز

أي مع التذكر والعلم فلو تفرقاسم أو أوجها فلا يتم وإن بطل العقد ايضاً وان تفرقا مع سهو أحدهما أو جهله دون الآخر ثم الآخر فقط وبطل العقد ايضاً (قوله أو شاركه فيه البهائم غالباً) قد يخالف قوله الآتي إلا ان غلب تناول البهائم له على الأوجه إلا ان يقال ما هنا فيما إذا قصد لتناول الآدمي فقط وما يأتي فيما إذا قصد للنوعين (قوله لتوقف) هذا لا يكفي في الدور بل لا بد من ثبوت توقف الطعم على الطعام وهو ممنوع (قوله وقد يحل) يحل ايضاً الحل على التعريف اللفظي وقد يمنع توقف معرفة الطعم على معرفة الطعام ومع

فانه نص فيه على هذه الاقسام بذكر مثلها كالحج فانه مصلح للغذاء ولا فرق بينه وبين مصلح البدن إذا اغذيه لحفظ الصحة والادوية لردّها وإنما لم يتناول الطعام في الايمان الدواء لانه لا يساه في العرف المبينة هي عليه وخرج بقصد الخ نحو خروع والذرة

وغيره ومسك و جلدوان  
اكل تبعا لما لم يقصد لالاكل  
غالبا ودهن نحو سمك وكتان  
وحبه وحشيش يؤكل رطبا  
كفت وقضبان وعنب بما  
يؤكل ولا يقصد تناوله له  
ومطعم جن كعظم وان  
جاز لنا اكل طرية الذي  
يستلذ به ولا يضر كاهو ظاهر  
ومطعم بهائم ان قصد  
لطعمها وغلب تناولها له  
كعلف رطب قد يتناوله  
الادى فان قصد للنوعين  
فربوى الا ان غلب تناول  
البهائم لها على الاوجه فعلم  
من هذا كقولنا السابق  
بان يكون أظهر مقاصده  
الى اخره ان القول ربوى  
بل قال بعض الشارحين ان  
النص على الشعير يفهمه  
لانه في معناه (وادقة الاصول  
المختلفة الجنس واخلوها  
وادهانها اجناس) لانها  
فروع اصول مختلفة ربوية  
فاعطيت حكم اصولها ثم  
كل خلين لا ماء فيها واتحد  
جنسها يشترط فيها  
المائثة وكل خلين فيها ماء  
لا يباح احدهما بالآخر  
مطلقا لانها من قاعدة مد  
عجوة وكل خلين في احدهما  
ماء ان اتحد الجنس لم يبع  
أحدهما بالآخر لمنع الماء  
المائثة والا يبع وخرج  
بالمختلفة الجنس المتحدة  
الجنس كادقة انواع البر  
فهي جنس واحد وادهانها  
دهن نحو الورد والبنفسج

فكلها جنس واحد لأن أصلها

والذرة وعلى التمر والمقصود منه التفكيك والتأدم فألحق به ما في معناه كالتين والزبيب وعلى الملح فألحق به ما في معناه كالمصطكي والسقمونيا (قوله) وورد وما هو الخ ولم يبنه على حكم بقية المياه والظاهر أنها ربوية لأنها تقصد للتداوى اه ع ش (قوله) ما لم يقصد لالاكل غالبا يقتضى انه لو كان بمحل يقصد لالاكل غالبا كان ربويا اى في ذلك المحل اه سيد عمر اى وهو مشكل كما مر عن سم وياتى عن ع ش (قوله) وقضبان وعنب اى اطرافها ومثلها ورقه ومثلها ايضا اطراف قضبان العصف اه ع ش (قوله) بما يؤكل (بيان لنحو خروج الخ (قوله) ومطعم جن) وقوله (ومطعم بهائم) معطوفان على قوله لنحو خروج (قوله) كعلف رطب اى كالبرسيم اه ع ش (قوله) كقولنا السابق الخ) لكن قد يقال قوله السابق المذكور يقتضى الربا فيما غلب تناول البهائم له ايضا حيث كان بالنسبة للادى أظهر مقاصده الاكل بل صرح به فيما سبق بقوله اوشاركة فيه البهائم غالبا فكيف مع ذلك قوله هنا الا ان غلب الخ فليتأمل الا ان يجاب بأن ما تقدم فيما اذا قصد للادى اى فقط فلا تضر مشاركة البهائم وان غلبت وما هنا فيما اذا قصد لها فلا تضر مشاركة البهائم الا ان غلبت اه سم قال المعنى ولا ربا فيما غلب تناوله البهائم له وان قصد للاديين كما قاله الماوردى وجرى عليه الشارح وان خالف في ذلك بعض المتأخرين اما اذا كان على حد سواء فلا يصح ثبوت الربا فيه اه وقوله كما قاله الماوردى اعتمده الشورى والحفى وقوله لبعض المتأخرين شامل للشرح والنهاية (قوله) ان القول ربوى الخ) وما ذكره بعضهم من المشاحة في كون القلب بما غلب تناوله البهائم له محمول على بلاد غلب فيها لثلاث خالف كلام الاصحاب اه نهاية وقولها من المشاحة في كون الخ اى من المنازعة في ربوية القول لسبب كون الخ قال ع ش قوله مر محمول الخ يؤدى الى ان الشيء يكون ربويا في بلد دون اخرى وهو مشكل وقدر عن سم انه لا يخلو عن غرابة ونظر اه وقد يحمل كلامه على ان هذا في مقابلة ما ذكره بعضهم من المشاحة على معنى ان غلبة تناول البهائم القول ممنوعة ولئن سلم ذلك فما استندت اليه من الغلبة إنما هو في بعض البلاد ولا اعتبار لذلك وحيث قد فالقول ربوى دائما اه وفي الجيرى عن البرماوى والبن ربوى لانه اما للتفكيك او للتداوى وكل منهما داخل في المطعم اه (قوله) لانها فروع) الى قول المتن والمائثة في المعنى الا قوله وبحث الى المتن والى قول المتن ولو باع في النهاية الا قوله كلوز الى ولبن وقوله ويظهر الى المتن (قوله) فيها ماء اى عذب رشيدى وع ش عبارة السيد عمر اى عذب فلو اختلف الجنس فلا مانع فيما يظهر حيث كان الماء غير عذب اه (قوله) مطلقا اى اتحد جنسهما او لا اه ع ش (قوله) مدعجوة) أى ودرهم (قوله) في احدهما ماء يظهر اخذ من التعليل الاتى بقوله لمنع الماء الخ ربويا كان الماء ولا خلافا لما في ع ش من تخصيصه بالربوى ثم رايت عبارة المعنى تدل على ما قلت وهى واعلم ان كل خلين لا ماء فيهما واتحد جنسهما اشترط التماثل والا فلا وكل خلين فيهما ماء لا يباح احدهما بالآخر ان كانا من جنس وان كانا من جنسين وقلنا الماء العذب ربوى وهو الاصح كما مر لم يجزوا الا جاز وان كان في احدهما وهما جنسان كخل العنب بخل التمر جاز لان الماء في احد الطرفين والمائثة بين الخلين المذكورين غير معتبرة اه (قوله) والبنفسج) كسفر جل (قوله) فكلها جنس واحد الخ) ومع كونها جنسا واحدا لا نقول يجوز بيع بعضها ببعض مطلقا بل فيه تفصيل ذكره في الروض وشرحه بقوله ويضر ما اى سسم ربى

ذلك أين الدور وهل يرد على جوابه ان الاعيان الربوية أهم مما قصد لطعم الادى فكيف تفسر به فان اعتبر فيها معنى الطعومية جاء المحذور (قوله) بل العقد) اى وان لم ان الشيء قد يكون ربويا في بلد وغير ربوى في اخر ويخلو عن غرابة ونظر (قوله) كقولنا السابق الخ) لكن قد يقال قوله السابق المذكور يقتضى الربا فيما غلب تناول البهائم له ايضا حيث كان بالنسبة للادى أظهر مقاصده الاكل بل صرح به فيما سبق بقوله اوشاركة فيه البهائم غالبا فكيف مع ذلك قوله هنا الا ان غلب الخ فليتأمل الا ان يجاب بأن ما تقدم فيما اذا قصد للادى فلا تضر مشاركة البهائم وان غلبت وما هنا فيما اذا قصد لهما فلا تضر مشاركة البهائم الا ان غلبت (قوله) فكلها جنس واحد لان اصلها

الشيرج وقول شارح يجوز بيع دهن البنفسج بدهن الورد متفاضلا ينبغي حمله على دهنين مختلفين طيبا بها وان لم يعهد ذلك في غير الشيرج (واللحم والالبان) والاسمان والبيوض كل منها (كذلك) اى اجناس (في الاظهر) كاصولها فيجوز بيع لحم اولين البقر بلحم اولين الضان متفاضلا ولحم ولبن الجواميس (٢٧٨) مع البقر والضان مع المعز جنس وبحث الزركشى في متولد بين جنسين انه معها جنس

بالطيب من وردو بنفسج ونيلوفر ونحوها دهنه بان استخرج منه ثم طرحت فيه أوراق الطيب فلا يباع بمثله لان اختلاطها به يمنع معرفة التماثل لان ربي بالطيب سمسمة اى سسم الدهن بان طرح في الطيب ثم استخرج منه الدهن فلا يضر فيباع بمثله انتهى اه سم (قوله الشيرج) وهو يفتح الشين على وزن جعفر معرب شيره وهو دهن السمسمر وربما قيل الدهن الابيض والغصير قيل ان يتغير شيرج تشبيها به لصفاته مصباح اه عش (قوله دهنين) اى كشيرج وزيت اقول والمعروف المسموع من جلاب دهن الوردان القسم العالي يخرج من نفس الورد من غير طرحه في شىء او طرح شىء فيه من نحو السمسمر او شيرجه وعليه فقول الشارح المذكور ظاهر لكن برده عليه انه حيثئذ ليس ربويا (قوله) فيجوز بيع لحم اولين البقر الخ وليس من البقر البقر الوحشى لان الوحشى والانسى من سائر الحيوان جنسان اه نهاية زاد المغنى والسموك المعروف جنس وبقر الماء وغنمه وغيرهما من حيوانات البحر اجناس اما الطيور فالعصافير على اختلاف انواعها جنس والبطوط جنس وكذا انواع الحمام على الاصح اه (قوله والضان الخ) عطف على الجواميس الخ (قوله جنس) خبر قوله ولحم الخ وفي النهاية والمغنى والكبد والطحال والقلب والكرش والرتة والمخ اجناس ولو من حيوان واحد لا اختلاف اسمائها وصفاتها وشحم الظهر والبطن واللسان والراس والاكارع اجناس اى ولو من حيوان واحد ايضا والجراد ليس بلحم اى مادام حيا فيباع بعضها ببعض متفاضلا والبطيخ الاصفر والاخضر والخيار والقثاء اجناس اه بزيادة من عش (قوله) كلوز في قشره الخ) ويجوز بيع الجوز بالجوز وزنا واللوز باللوز كيلا وان اختلفت القشور كما يأتى في السلم مر اه سم (قوله ولبن) الى قوله ولو يظهر في المغنى (قوله) كالبر الصلب بالرخو) اى بان جف ولم يتناهضجهو (قوله) لاجامد) اى اما هو فالعبر فيه الوزن كما يأتى اه عش (قوله جامد) راجع لكل من العسل والدهن اه عش (قوله) ومن ثم كنى الوزن) عبارة المغنى ويكنى الوزن بالقيان والتساوى بكفى الميزان وان لم يعرف قدر ما في كفة وقد يتاى الوزن بالماء بان يوضع شىء في ظرف ويطبق في الماء وينظر قدر غوصه لكنه ليس وزنا شرعيا ولا عرفيا فالظاهر كما في اصل الروضة انه لا يكتفى هنا وان كفى في الزكاة اداء المسلم فيه وان قال البلقنى انه اولى من القصعة اه قول المتن (غالب عادة الحجاز) والحجاز مكة والمدينة واليامة مدينة على اربع مراحل من مكة ومرحلتين من الطائف وقرأها اى الثلاث كالطائف وجدة وخيبر واليعة اه من المنهاج وشرحه للشارع مر في باب الجزية اه عش (قوله فيه) اى في عهده عليه السلام (قوله) او علم وجوده) اى في عهده عليه السلام (بغيره) اى بغير الحجاز فقط (قوله) فوزون جزما) ومنه الليمون فالعبرة فيه بالوزن اه عش (قوله فالذى يظهر الخ) يتأمل ذكره على وجه البحث مع كونه مجزوما به في العباب ومنقول غيره اه سم (قوله يحكم فيه العرف) ظاهره ان اللغة مؤخرة عن العرف وهو كذلك اه عش

واحد في حرم بيع لحم بلحم كل احتياطا لباب الربا (والمائلة تعتبر في المكيل) كلوز في قشره ولا نعم محله ان لم يختلف قشره على الواجه ولبن بسائر انواعه وان تفاوت بعضها وزنا كحليب برائب كالبر الصلب بالرخو وحب وتمر وخل وعصير ودهن مانع لاجامد على الواجه نعم قطع الملح الكبار المتجافة في المكيل موزون ونون امكن سحقها (كيلا) ولو بما لا يعتاد كقصعة (و) في (الموزون) كقند وعسل ودهن جامد وما يتجاف في المكيل (وزنا) ولو بقيان للنص على ذلك في الخبر الصحيح فلا يجوز بيع بعض موزون ببعضه كيلا وهو ظاهر ولا عكسه وان كان اضبط لان الغالب في باب الربا التعبد ومن ثم كنى الوزن بالماء في نحو الزكاة اداء المسلم فيه لاهنا ولا يضر مع الاستواء في الكيل التفاوت وزنا ولا عكسه ويؤثر قليل نحو تراب في وزن لا كيل (والمعتبر) في كون الشىء مكىلا او موزونا (غالب عادة اهل الحجاز في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم) لظهور انه اطلع عليه

الشيرج) ومع كونها جنسا واحدا لا نقول يجوز بيع بعضها ببعض مطلقا بل فيه تفصيل ذكره في الروض وشرحه بقوله ويضر ما ي سسم ربي بالطيب من وردو بنفسج ونيلوفر ونحوها دهنه بان استخرج منه ثم طرحت فيه اوراق الطيب فلا يباع بمثله لافى اختلاطها به يمنع معرفة التماثل لان ربي بالطيب سمسمة اى سسم الدهن بان طرح في الطيب ثم استخرج منه الدهن فلا يضر فيباع بمثله اه (قوله) كلوز في قشره) ويجوز بيع الجوز بالجوز وزنا واللوز باللوز كيلا وان اختلفت القشور كما يأتى في السلم شرح مر (قوله فالذى يظهر) يتأمل ذكره على وجه البحث مع كونه مجزوما به في العباب ومنقول

وأقره فلا عبرة بما أحدث بعده (وما جهل) كونه كيلا أو موزونا أو كون الغالب فيه أحدهما في عهده عليه السلام (قوله) أو وجوده فيه بالحجاز أو علم وجوده بغيره أو حدوته بعده أو عدم استعمالها فيه أو الغالب فيه ولم يتعين أو نسي تعتبر فيه عرف الحجاز حالة البيع فان لم يكن لهم عرف فيه فان كان أكبر حر مامن التمر المعتدل فوزون جز ما لم يعلم في ذلك العهد الكيل في ذلك وإلا فان كان مثله كاللوز أو دونه فامرته محتمل لكن قاعدة ان ما لم يحد شرعا يحكم فيه العرف قضت بانه (يراعى فيه عادة البيع) حالة البيع فان اختلفت فالذى يظهر



اعتبار الاغلب فيه فان فقد الاغلب الحق بالاكثر شها فان لم يوجد جاز فيه الكيل والوزن ويظهر في متبايعين بطر في بلدين محتلي العادة التخير ايضا ( تنبيه ) « قولي هنا كالوزن تبعت فيه شيخنا ولا ينافيه ما مر انه مكمل لان المراد مجرد التميل لمائل جرم القولا غير بدليل تبعه للشيخين آخر الباب على انه مكمل (وقيل الكيل) لانه الاغلب فيما ورد (٢٧٩) (وقيل الوزن) لانه اضبط (وقيل يتخير )

للتساوي (وقيل ان كان له اصل) معلوم المعيار (اعتبر) اصله فعليه دهن السمسم مكمل ودهن اللوز موزون كذا وقع لغير واحد من الشراح وهو بناء على انه موزون وقدمران الذي عليه الشيخان خلافه (والنقد ) اي الذهب والفضة ولو غير مضروبين وتخصيصه بالمضروب مهجور في عرف الفقهاء وعلّة الرابفة جوهرية الثمن فلاربابي الفلوس وان راجت ( بالنقد كطعام بطعام ) في جميع ما مر في ذهب بمثله او فضة بمثلها تعتبر الثلاثة وفي احدهما بالاخر يعتبر شرطان وهذا يسمى صرفا ولا فرق فيه وفيما مر بين كون العوضين معينين او في الذمة او احدهما معين او الاخر في الذمة كعتك هذا بما صفة كذا في ذمتك ثم يعين ويقبض قبل التفرق ويجوز اطلاق الدرهم والدينار اذا كان في البلد غالب منضبط لا بعتك ما بذمتك بما في ذمتي لانه بيع دين بدين ولا نظري هذا الباب تميز احد العوضين بزيادة قيمة ولا صنعة (ولو باع) طعاما ونقدا بمنجسه وقد ساواه في ميزان مثلا

(قوله بطر في بلدين) لو تباعا كذلك شيئا بنقد مع اختلاف نقد البلدين فهل يعتبر نقد بلد الايجاب او القبول او يجب التعيين سم على حجج والا قرب وجوب التعيين ع ش وسيد عمر (قوله لان المراد) اي مراد الشيخ (قوله تبعه) اي الشيخ (قوله فيما ورد) اي فيه النص اه نهاية (قوله للتساوي) اي لتعادل وجهيهما اه على (قوله اصله) الى قول المتن ولو باع في المعنى قول المتن (والنقد بالنقد) والحيلة في تمليك الربوي بمنجسه متفاضلا كبيع ذهب بذهب متفاضلا ان يبيعه من صاحبه بدرهم او عرض ويشترى منه بها او به الذهب بعد التقابض فيجوز وان لم يتفرقا ولم يتخير البيع الثاني اجازة الاول بخلافه مع الاجنبي او يقرض كل صاحبه ويبرئه او يتواها الفاضل لصاحبه وهذا جائز اذا لم يشترط في بيعه او قرضه وهبته ما يفعله صاحبه وان كره قصده مغنى وروض (قوله جوهرية الثمن) اي عزت وشرفه اه ع ش وفي عبارة بعضهم كونه ثمنا باصل خلقته اه (قوله وان راجت) اي فيجوز بيع بعضها ببعض متفاضلا اه ع ش (قوله وهذا يسمى الخ) اي بيع النقد بالنقد من جنسه او غيره قال في التنبيه وان اضطر ف رجلان وتقابضا فوجد احدهما بما اخذ عينا فان وقع العقد على العين ورده انفسخ البيع ولم يجز اخذ البديل وان كان على عوض في الذمة جاز ان يرد ويأخذ بدله ويطلب البديل قبل التفرق وبعد التفرق قولان احدهما انه يرد ويأخذ بدله والثاني انه بالخيار ان شاء رضى به وان شاء رده فاذا رده انفسخ البيع انتهى وقوله احدهما انه يرد ويأخذ بدله هذا هو الاصح لكن بشرط قبض البديل قبل التفرق في مجلس الرد كما قاله ابن النقيب في شرحه اه سم (قوله فيه وفيما مر) اي في بيع النقد بالنقد وفي بيع الطعام بالطعام (قوله معينين) كعتك او صار فتك هذا الدينار بهذا الدينار او بهذه الدرهم (قوله او في الذمة) كعتك او صار فتك دينار اصفته كذا في ذمتي بدينار او بعشرين درهما من الضرب الفلاني في متك اه معنى (قوله غالب الخ) اي او نقد واحد فقط (قوله ولا نظرا الخ) حتى لو اشترى بدينارين ذهبا صوب غا قيمته اضعاف الدنانير اعتبرت المماثلة ولا نظرا الى القيمة اه معنى (قوله تميز احد العوضين) يؤخذ من ذلك ان الدينار المشخص والابراهيمى لو استويا وزنا جاز بيع احدهما بالآخر اه سم (قوله طعاما) الى قول المتن وقد يعتبر في النهاية الاقوله وقضية قولهم الى واعلم (قوله بتثليث الجهم) والكسرافصح (قوله بالاجتهاد) اي بخلاف ما اذا غلب على ظنه بالاخبار فيصح كما ياتي (قوله للجهل) الى قول المتن وقد يعتبر المعنى الاقوله وقضية قولهم الى واعلم (قوله للجهل بالمماثلة الخ) وهذا معنى قول الاصحاب للجهل بالمماثلة كحقيقة المفاضلة نهاية ومعنى (قوله ان تساويا) قيد لقوله او صبرة باخرى مكيلة الخ (قوله ويكني الخ) عبارة النهاية والمعنى ولو تفرقا في هذه والتي قبلها في حالة صحة البيع بعد قبض الجملتين وقبل الكيل أو الوزن صح لحصول القبض في المجلس وما فضل من

غيره قوله انه يعتبر فيه عرف الحجاز قاله المتولي لكن تعليل الاصحاب السابق يخالفه شرح مر (قوله بطر في بلدين) لو تباعا كذلك شيئا بنقد مع اختلاف نقد البلدين فهل يعتبر نقد بلد الايجاب او القبول او يجب التعيين (قوله وهذا يسمى صرفا) ولا فرق فيما مر فيه بين كون العوضين معينين او في الذمة قال في التنبيه وان اضطر ف رجلان وتقابضا ووجد احدهما بما اخذ عينا فان وقع العقد على العين ورده انفسخ البيع ولم يجز اخذ البديل وان كان على عوض في الذمة جاز ان يرد ويطلب البديل قبل التفرق وبعد التفرق قولان احدهما انه يرد ويأخذ بدله والثاني انه بالخيار ان شاء رضى به وان شاء رده فاذا رده انفسخ البيع اه وقوله احدهما انه يرد ويأخذ بدله هذا هو الاصح لكن بشرط قبض البديل قبل التفرق في مجلس الرد كما قاله ابن النقيب في شرحه (قوله تميز احد العوضين) يؤخذ من ذلك ان الدينار المشخص والابراهيمى لو استويا

ونقص عنه في اخرى او (جزافا) بتثليث الجهم (تخمينا) اي حرز للتساوي وان غلب على ظنه ذلك بالاجتهاد (لم يصح وان خر جاسواء) للجهل بالمماثلة حال العقد وخرج بتخمينا ما لو باع صبرة بر مثلا صغرى بكيلها من كبرى او صبرة باخرى مكيلة او كلاب كيل او صبرة دراهم باخرى موازنة او وزنا بوزن فيصح ان تساويا ولا ويكني قبضهما ووزنهما كما علم

مما مر ومالو علما ولو باخيار ثالث لها واحد هما الاخر وقد صدقه تماثلها قبل البيع ثم تباعا وتقابضا جزا فانه يصح وقضية قولهم قبل البيع انه لا بد من علمهما بذلك عند ابتداء التلفظ بالصيغة واعلم ان المائلة لا تتحقق الا في كاملين وضابط الكمال ان يكون الشيء بحيث يصلح للدخار كسمن او تهيلا اكثر ( ٢٨٠ ) الانتفاعات به كبن (و) من ثم لا (تعتبر المائلة) في نحو حب ولحم وتبر (الا وقت الجفاف)

ليصير كاملا ويشترط مع ذلك عدم نزع نوى التمر لانه يعرضه للفساد غالبا فلا عبرة بخلافه في بعض النواحي الا دلي ما ياتي عن جمع في نحو الفناء ولا يؤثر ذلك في نحو خوخ وشمش وفي اللحم انتفاء عظم وملح يؤثر في وزن وتناهي جفافه لانه موزون وقليل الرطوبة يؤثر فيه بخلاف نحو التمر ومن ثم بيع جديده الذي ليس فيه رطوبة تؤثر في الكيل بعقيقه لا برير ابتلا او احدهما ولو بعد الجفاف (وقد يعتبر الكمال مقتضى لصحة بيع الشيء بمثله (اول) هذا مما اختلف الشراح في فهمه هل المراد منه انه يستثنى مما مر المقتضى للنظر الى اخر الاحوال مطلقا العرايا الآتية لان الكمال فيها بتقدير جفاف الرطب اعتبار اول احواله عند البيع او نحو عصير الرطب او الغلب لاعتبار كماله عند اول خروجه منهما وان كانا غير كاملين او اللين الحليب لانه كامل عند خروجه من الضرع آراء قال بكل منها جمع بل غلط بعضهم بعصافها والحق صحة كل منها ولكن اقربها الاول لان كمال الاخيرين وتعدده

الكبيرة بعد الكيل او الوزن لصاحبها فلعتبر هنا ما ينقل الضمان فقط لا ما يفيد التصرف ايضا لما ساق ان قبض ما يبيع مقدرا اما يكون بالتقدير اه قال ع ش قوله مر في هذه هي قوله او صبرة دراهم الخ وقوله مر والتي قبلها هي قوله مالو باع صبرة راخ اه (قوله عامر) اي قبيل قول المتن قبل التفرق (قوله ومالو علما الخ) اي حقيقة فلا يكفي ظن لم يستند الى اخبار ثم ان تبين خلافه تبين البطان اه ع ش وفيه اشارة الى ان الظن المستند الى الاخبار يقوم هنا مقام اليقين كانه عليه الحلبي (قوله وقد صدقه) اي والحال انه قد صدق في كل من الصورتين المخبر يفتح الباء المخبر بكسرهما (ناله تماثلها) مفعول قوله علما (قوله قبل البيع) ظرف له (قوله وقضية قولهم قبل البيع) اي المارنا (قوله انه لا بد الخ) خبر وقضية الخ (قوله او تهيلا اكثر الخ) اي مع امكان العلم بالمائلة فلا يردها مساق من ان مالا جفاف له كالنشاء وباقي الخضراوات لا يباع بعضه ببعض وقوله في نحو حب) ويذني ان من النحو البصل اذا وصل الى الحالة التي يخزن فيها عادة (قوله وثمر) هو بالمثلثة كما يفهمه قوله الا وقت الجفاف اذ لو قرئ بالمثلثة لم يكن لقوله الا وقت الجفاف معنى بالنسبة للتمر اه ع ش (قوله ليصير كاملا) او تنقيتها بشرط للمائلة لا لالكمال نهاية ومعنى قال ع ش قوله مر وتنقيتها الخ جواب عما يقال لا بد بعد الجفاف من التنقية ايضا لصحة بيع احاد الجافين بمثله اه (قوله ويشترط مع ذلك) اي الجفاف لحصول المائلة واستمرار الكمال اه ع ش (قوله عدم نزع نوى التمر) وكذا الزبيب كافي العباب اه سم قال ع ش هل منه اي من التمر المنزوع النوى العجوة المنزوعة النوى فلا يجوز بيع بعضها ببعض ام لا لانها على هذه الهيئة تدخر عادة ولا يسرع اليها الفساد في نظر والاقرب الاول ومثلها بالاولى التي بنواها لان النوى فيها غير كامل اه (قوله فلا عبرة الخ) اي فلا يباع بعضه ببعضه (قوله الاعلى ما ياتي في نحو الخ) اي فيجوز بيع بعضه ببعض وهو الراجح الا في اه ع ش (قوله وفي اللحم الخ) اي ويشترط في اللحم الخ فهو عطف على قوله عدم نزع نوى التمر بحسب المعنى لانه في قوة في التمر عدم نزع نواه (قوله انتفاء عظم) اي مطلقا كثيرا وقل لان قليله يؤثر في الوزن ككثيره من العظم ما يؤكل منه مع اللحم كطرافه الرقاق اه ع ش (قوله يؤثر) قيد في الملح لانه يقصد للاصلاح فاغتفر قليله دون كثيره اه ع ش (قوله وتناهي الخ) عطف على انتفاء عظم (قوله وقليل الرطوبة يؤثر فيه) يؤخذ منه انه لو كانت قليلة جدا كانت كالمالح فلا تضر اه ع ش (قوله بخلاف نحو التمر) اي مما معياره الكيل فلا يعتبر فيه تناهي جفافه اه ع ش (قوله بيع جديده) اي نحو التمر (قوله فليس فيه رطوبة الخ) خرج ما فيه رطوبة تؤثر في الكيل وعبرة الشيخين لان تبقى في الجديد ندوة يظهر اثر زوالها بالكيل كما نقلها في التصحيح اه سم (قوله هذا مما اختلف اشراح) الى المتن في النهاية الا قوله بل غلط بعضهم بعضها فيها (قوله مطلقا) اي في كل الرويات (قوله العرايا) نائب فاعل يستثنى (قوله الآتية) اي في بيع الاصول والثمار (قوله او نحو عصير الخ) من النحو خفهما وعصير الرمان والتفاح وسائر الثمار (قوله فيها) الظاهر التانيث (قوله الاول) اي استثناء العرايا (قوله لان كمال الاخيرين الخ) ولان المتبادر من العبارة ان معنى اول اقبل الجفاف وهذا انما ياتي فيما له جفاف وما ذكر من اللين والعصير ليس كذلك اه سم (قوله بخلاف العرايا) اي فانها لم تعلم منه هابل في باب بيع الاصول والثمار (قوله لهذا) اي لكونها رخصة خارجة عن القواعد عبارة السكردي اي لعدم الكمال اه قول المتن وزنا جاز بيع احدهما بالآخر (قوله نزع نوى التمر) وكذا الزبيب كما في العباب (قوله ليس فيه رطوبة الخ) خرج ما فيه رطوبة تؤثر في الكيل وعبرة الشيخين الا أن يبقى في الجديد ندوة يظهر اثر زوالها بالكيل كما نقلها في التصحيح (قوله لان كمال الاخيرين الخ) ولان المتبادر من العبارة ان معنى اول اقبل الجفاف وهذا انما

بتعدده احوالهما معلوم من المتن في هذا الباب فلا يحتاج لذكره بخلاف العرايا وايضا فهي رخصة ايجت مع عدم الكمال فيها عند البيع بخلافها فكانت احق بالاستثناء بل ربما اذا نظرنا لهذا لم يصح استثناء غيرها فتأمله واذا تقرر اشترط المائلة وقت الجفاف (قوله التانيث) لعله سبق قلم عن التذكير اه من هامش

(فلا يباع) خلا فاللزي كالائمة الثلاثة (رطب برطب) بفتح الراءين وضمهما وعليه يدل (٢٨١) السياق (ولا بتمر ولا عنب بعنب ولا

بزبيب) ولا بسر يسر ولا  
برطب ولا بتمر ولا طلع  
اناث باحدها ولا بمثله للجمل  
الآن بالمائلة وقت الجفاف  
وقد صرح انه صلى الله عليه  
وسلم سئل عن بيع الرطب  
بالتمر فقال ينقص الرطب  
اذا يبس قالوا نعم فنهى عن  
ذلك أشار بقوله لا ينقص الخ  
الى اعتبار المائلة عند  
الجفاف والا فالنقص  
اوضح من ان يسئل عنه  
(ومالا جفاف له كالقشاء)  
بكسر اوله وبالمثلة والمد  
(والعنب الذى لا يترب)  
والخصرم والبلح وان نوزع  
فيهما (لا يباع) بعضه ببعض  
(أصلا) لتعذر العلم بالمائلة  
فيه نعم الزيتون يباع بعضه  
ببعض حال اسوداده  
ونفضجه لانه كامل على انه قيل  
لا يستنى لان رطوبته  
زيتيه وليس فيه مائة أصلا  
وظاهر المتن انه لا عبرة با  
يجف من نحو القشاة بوجه  
بأنظر فيه للغالب لكن  
اعتبره جفاف القشاة جمع  
متقدمون ورجحه السبكي  
(وفي قول) مخرج (تكفى  
مماثلته رطبا) كاللبن ويجاب  
بوضوح الفرق فاعليه يباع  
بعضه ببعض وزنا وان امكن  
كيه (ولا تكفى بمائلة)  
المتولد من الحب نحو (الدقيق  
والسويق) وهو دقيق  
الشعير والنشا (والخنز)  
فلا يباع شئ منها بمثله ولا

(فلا يباع رطب برطب الخ) وألحق بالرطب في ذلك طرى اللحم فلا يباع بطريه ولا بقديده من جنسه وبيع  
قديده بقديده بلا عظم ولا ملح يظهر في الوزن نهاية ومعنى (قوله بفتح الراءين) هذا يا باء مقابلة بخصوص  
التمر الا ان يراد به الخصوص وتكون مقابلة بالتمر قرينة هذه الارادة اهرشيدى (قوله بفتح الراءين) الى  
قول المتن وفي حبوب الدهن في النهاية وكذا في المعنى الا قوله المتناهي الى المتن (قوله وضمهما) ومثل ذلك  
الزمان فلا يباع بعضه ببعض اهرش (قوله السياق) اى قوله ولا بتمر الخ (قوله ولا بسر) وكالبسر فيما  
ذكر فيه الخلال والبلح اهرش (قوله ولا طلع اناث) أخرج طلع الذكور قال في شرح الروض وفي الحاوى  
للباوردى في بيع الطلع بالتمر ثلاثة اوجه اصحها جواز في طلع الذكور دون الاناث اهرش وينبغي ان يعلم  
امتناع طلع الذكور بمثله فامل اهرش سم (قوله باحدها) اى الثلاثة وهى البسر والرطب والتمر اهرش (قوله  
فالنقص اوضح) اى فليكون النقص معلوما لكل احد مستغن من ان يسال عنه (قوله بكسر اوله) اى وبضمه  
اهرش قول المتن (والعنب الذى لا يترب) اى والرطب الذى لا يتمر اهرش معنى (قوله وان نوزع فيهما)  
اى بان الاول يجب في الروم والثاني في مصر (قوله نعم) يتون يباع الخ اعتمدته النهاية والمعنى ايضا (قوله  
لا يستنى الخ) جزم به النهاية باسقاط صيغة التبرى والتمر يرض ثم قال ولو كان فيه مائة لجفف اهرش قوله  
لجف قال الزيايد وفيه نظر اهرش اقول وجهه انه اذا وضع عليه ملح خرج منه ماء صرف يشاهد اهرش (قوله لان  
رطوبته زيتها الخ) قديم مع هذا الحصر ونفى المائة عنه وبتسليمه قد يقال الجفاف عبارة عن انتفاء الرطوبة او  
قلتها اعم من ان تكون مائة اودهنية ولعل هذا وجه حكايته رحمه الله بقيل والله اعلم اهرش سيد عمر (قوله  
من نحو القشاة) اى كالباذنجان وحبوب الرمان (قوله ويوجه) اى يمكن توجيهه فلا ينافى ان ما بعده هو المعتمد  
اهرش (قوله لكن اعتبره) اى ما يحجب من نحو القشاة ولم يخرج بالجفاف عن كونه مطعوما بخلاف القرع  
فانه بعد جفافه لا يصلح للاكل وانما يستعان به على السباحة ونحوها اهرش (قوله ورجحه السبكي) معتمد  
عميرة اهرش قول المتن (بماثلته) اى مالا جفاف له (قوله بوضوح الفرق) وهو ان ما فيه من الرطوبة  
تمنع العلم بالمائلة بخلاف اللبن اهرش (قوله فعليه يباع الخ) تفريع على القول المخرج فكان الاولى تقديمه  
على الجواب عنه (قوله وهو دقيق الشعير) اى أو الحنطة عبارة المصباح والسويق ما يعمل من الحنطة  
والشعير معروف اهرش وفي قوله يعمل اشعار بانه ليس عبارة عن الدقيق بمجرد اهرش والمعروف انه  
دقيق المقل من الشعير او الحنطة كما قاله السيد عمر (قوله والنشا) بالقصر عطف على الدقيق (قوله  
نعومة الدقيق) او نحوه (قوله نار الخبز) اى ونحوه (قوله بخلافه) اى الدقيق اهرش كردى ويجوز كون  
مرجع الضمير قوله شئ منها كما في شرح المنهج او الحب كما في النهاية والمعنى عبارتهما ولا تابع حنطة  
مقلية بحنطة مطلقا لا اختلاف تاثير النار فيها ولا حنطة بما يتخذ منها ولا بما فيه شئ مما يتخذ منها ويجوز  
بيع الحب بالنخالة والحب المسوس اذا لم يبق فيه لب اصلا لانهما غير رويين اهرش قال عرش قوله مر مما  
يتخذ منها ظاهره وان قل جدا وعليه فاجرت به العادة من خلط اللبن او العسل بالنشا لعمل على الوجه  
الخصوص المسمى بالحلوى او الهيظلية فينبع بالحنطة باطل لتاثير النار فيه ثم رايت سم على منهج قال  
مانصه ولا يصح بيع الحب بشئ مما يتخذ منه كالدهن منه كالحلوى المعمولة بالنشا والعسل  
اهرش (قوله بنخلته) اى التى لم يبق فيه شئ من الدقيق اهرش سيد عمر اى كما يفيد قول الشارح كمسوس  
الخ (قوله كمسوس) بكسر الواو لان فعله لازم (قوله المتناهي جفافها) قد يشكك اعتبار التناهي هنا  
بقوله قيل وقد يعتبر الكمال الخ بخلاف نحو التمر اى فانه لا يشترط فيه تناهي الجفاف لانه مكمل

يأتى فيما له جفاف وما ذكره من اللبن والعصير ليس كذلك فليتا مل (ولا طلع اناث) اخرج طلع الذكور  
قال في شرح الروض وفي الحاوى للباوردى في بيع التمر ثلاثة اوجه اصحها جواز في طلع الذكور  
دون الاناث اهرش وينبغي ان يعلم امتناع طلع الذكور بمثله فامل (قوله المتناهي جفافها) انظر اعتبار

(٣٦ - شروانى وابن قاسم - رابع)  
باصله لتفاوت نعومة الدقيق وتأثير نار الخبز بخلافه  
بنخلته لانها ليست ربوية كمسوس لم يبق فيه لب أصلا (بل تعتبر المائلة في الحبوب) المتناهي جفافها الخانة من نحو تبين

وقد يجاب بان مراده بنحو التمر المشمش ونحوه مما لا يتناهى جفافه عادة بخلاف نحو البر لكن على هذا  
 هذا الجواب ما مر له ايضا من انه لا يضر التفاوت وزنا بعد الاستواء في النكيل كالبر الصلب بالرخو وقد يقال  
 ايضا المراد بتناهى الجفاف في الحب وصوله الى حالة يتاقى فيها ادخاره عادة هذا وعبارة المنهج ولا يعتبر في  
 التمر والحب تناهى جفافهما انتهى وهي ظاهرة في المخالفة لما ذكره الشارح وكتب سم عليه مانصه ينبغي  
 ان ضابط جفافهما ان لا يظهر بزوال الرطوبة الباقية اثر في المكيال انتهى وهو صريح فيما قلناه  
 اه ع ش أى في قوله وقد يقال ايضا الخ (قوله وزوان) كذا في النهاية والتي في اصل الشارح زوان بتقديم  
 الالف فليحروا ما في النهاية هو ما في الروضة وغيرها وضبطه السيد السهمودي بضم الزاى والهمز اه  
 بصرى عبارة شيخنا قوله وزوان ككتاب وغراب وسحاب بالواو وبالهزة ويسمى الشينم عند الشوام  
 وهو حب يشبه الدحرج او الكمون إذا طحن مع البر يجعله مر اه (قوله لتحققها) اى المائلة و(قوله  
 حيثنذ) اى حين الجفاف والنقاء (قوله بكسر سنيه الى قوله قال الخ) فى النهاية والمعنى (قوله او كسبا) بضم  
 فسكون (قوله فله) اى للسهم (قوله وكسب به دهن) خرج ما لادهن فيه فينبغى جواز بيعه بالشيرج دون  
 السهم والطحينة لاشتمال كل منهما عليه فى شرح العباب وفى الجواهر لا يباع طحين او سهم طحين او  
 كسب وكذا كسب الجوز بكسب الجوز اى ان كان فيه خلط والا جاز قياسا على كسب السهم  
 والكلام فى كسب يا كله الا دميون ككسب نحو السهم بخلاف كسب نحو القرطم فانه غير بوى وفى  
 الروض والسهم بالشيرج وبالكسب باطل اه سم عبارة المعنى اما كسب غير السهم واللوز الذى  
 لا يأ كله الا البهائم ككسب القرطم أو كل البهائم له أكثر فليس بربوى اه (قوله به دهن) أى يمكن فصله  
 اه ع ش قول المتن (وكذا العصور) فيجوز بيع العصور بمثلها وكذا بيع عصيره اى نحو العنب والربط  
 بخله متما على الاصح معنى واسنى وهو مخالف لما سئله الشارح عن الشيخين (قوله الانحوخل) الخ  
 استثناء منقطع اه بصرى (قوله الانحوخل التمر الخ) وحاصل مسألة الخلول ان يقال ان كان فيهما ماء  
 امتنع بيع احدهما بالآخر مطلقا اى سواء كان من جنسه ام لا وان كان فى احدهما فان كان الآخر من جنسه  
 امتنع وإلا فلا فعلى هذا يباع خل عنب بمثلها وخل رطب بمثلها وخل عنب بخل رطب وخل زبيب بخل  
 رطب وخل تمر بخل عنب ويتمتع ببيع خل عنب بخل زبيب وخل تمر بخل رطب وخل زبيب بخل تمر وخل  
 تمر بمثلها وخل زبيب بمثلها زبى اه ع ش (قوله كاسر) اى فى شرح وأدقة الاصول الخ (قوله وهو) خبره  
 (عجيب) و(قوله فتجوز الخ) خبره (برده) اه سم (قوله كالتخذ من الآخر) قال سم لا ينبغي ما فى  
 هذا من التكلف والاستناد اليه فى التعجب بما قاله السبكي من انه لم يره بما يتعجب منه ثم قال بعد ان اطال  
 فى بيان التكلف مانصه على ان دعواه ان تجوز الشيخين المذكور يرد ما قاله السبكي عجيب بل لعله

التناهى فى الحبوب كالحنطة مع قوله السابق قبيل وقد يعتبر الكمال أو لا بخلاف نحو التمر الخ وفى شرح المنهج  
 كغيره مانصه ولا يعتبر فى التمر والحب تناهى جفافهما بخلاف اللحم لانه موزون يظهر اثره اه (قوله  
 وكسب به دهن) خرج ما لادهن فيه فينبغى جواز بيعه بالشيرج دون السهم والطحينة لاشتمال كل منهما  
 عليه وفى شرح العباب وفى الجواهر لا يباع طحين او سهم طحين او كسب وكذا كسب الجوز بكسب  
 الجوز اى ان كان فيه خلط والا جاز قياسا على كسب السهم والكلام فى كسب يا كله الا دميون ككسب نحو  
 السهم بخلاف كسب نحو القرطم فانه غير بوى اه وفى الروض والسهم بالشيرج وبالكسب باطل اه  
 (قوله وهو) خبره عجيب وقوله فتجوز خبره يرده الاق (كالتخذ من الآخر) لا ينبغي ما فى هذا من التكلف  
 والاستناد اليه فى التعجب بما قاله السبكي من انه لم يره بما يتعجب منه وما يقطع بالتكلف المذكور تجوز  
 الشيخين المذكور اذ لو كان المتخذ من احد المتجانسين كالتخذ من الآخر بحيث يكون معه جنسا واحدا ما ساغ  
 لهما جعل خل العنب مع عصيره جنسا اخر مع اتخاذه من نفسه فقام له على ان دعواه ان تجوز الشيخين  
 المذكور يرد ما قاله السبكي عجيب بل لعله غفلة عن رد السبكي تجوز الشيخين المذكور كما فى شرح الروض

وزوان (حبا) لتحققها  
 فيها حيثنذ (و) تعتبر (فى  
 حبوب الدهن كالسهم)  
 بكسر سنيه (حبا ودهنا)  
 او كسبا خالصا من نحو ملح  
 ودهن فله حالات كمال فيباع  
 كل بمثله لا سهم بشيرج  
 وطحينة وكسب به دهن  
 بمثله او بطحينة او شيرج  
 لانه من قاعدة مدجوة (و)  
 تعتبر (فى العنب زبى او خل  
 عنب وكذا العصور) من  
 نحو رطب وعنب وورمان  
 وغيرها (فى الاصح) لان  
 ما ذكر حالات كمال فيجوز  
 بيع بعض كل منها ببعضه  
 لا نحو خل التمر او الزبيب  
 لان فيه ما يمنع العلم بالمائلة  
 كما مر فالسبكي وما اجزم  
 به وإن لم اراه متناع بيع  
 الزبيب بخل العنب وان  
 كانا كاملين اه وهو بعد  
 تسليمه والافتجوز الشيخين  
 بيع عصير العنب بخله متفاضلا  
 لانها جنسان لا فراط  
 التفاوت فى الاسم والصفة  
 والمقصود برده عجيب فان  
 هذا معلوم من قولهم لا يباع  
 الشيء بما اتخذه منه الشامل  
 للكمال وغيره والعنب  
 والزبيب جنس واحد  
 فالتخذ من احدهما كالتخذ  
 من الآخر

غفلة عن رد السبكي تجوز الشيخين المذكور كما في شرح الروض قال أنها تبعاً ما رجحه الامام وان قضية كلام ابن الصباغ أنها جنس واحد وان هذا هو الاصح اه فكيف يرد على السبكي تجوز الشيخين مع رده له وتصحيحه خلافاً فامل ولا يخفى ان تجوز الشيخين المذكور قياسه تجوز بيع التمر بعصير الرطب وبخله خلافاً للرويان بل قد يقال قياسه ايضا تجوز بيع التمر بخله والزبيب بخله فليراجع اه (قوله كاملين) قضيته انه مع جواز بيع عصير العنب بخله يتمتع بيع العنب بخله مع انه ابعد عن خله من عصيره عن خله اه سم (قوله أى في ماهية) الى قول المتن وإذا جمعت في النهاية لا لقوله على أن يكون لم ثم جعل (قوله أى في ماهية هذا الخ) إنما فسر به ليناسب قوله بعد لبنا وسمنا الخ قول المتن (لبنا) هو وما بعده حالان بتاويل الاول باقيا على حاله والثاني بصائر سمنا و مخيضاً (قوله من الماء مثلاً) عبارة المغنى لبنا خالصاً غير مشوب بماء او انفة او ملح وغيره مغلي بالنار او سمنا خالصاً مصفى بشمس او نار فانه لا يتاثر بالنار تاثير انغقاد ونقصان او مخيضاً صافياً اي خالصاً عن الماء والمخيض ما نزع زبد اه (قوله الذى لم يقل بالنار) اي فباع اللبن الذى لم ينزع زبده بمثله ولا يباع بالسمن ولا بالزبد ولا بالمخيض لانه حينئذ من قاعدة مدعوجة لان اللبن يشتمل على المخيض والسمن والقياس انه لا يباع الزبد بالمخيض لاشتمال الزبد على سمن ومخيض لكن نقل سم على منهج عن الخادم عن الامام جوازه وتوقف فيه وجزم الزبدي بما قاله الامام اه عش وسياتي عن سم توجيه عدم بيع المخيض بالزبد (قوله وان كان الخاثر انقل) هو بالمثل ما بين الحليب والرائب ولا يضرب في ذلك تفاوت الخوض في احدهما وينبغي ان يكون محل عدم الضرر في الخاثر اذا كان ذلك بعدم انضمام شيء اليه بان ضرب نفسه والالم يصح بيع بعضه ببعض اخذاً بما ياتي في قوله لنخالطة الانفة الخ حيث جعل ذلك علة للبطان اه عش وقوله وينبغي الخ قد مر عن المغنى ما يوافقه (قوله اماما فيه ماء) اي مثلاً فيدخل فيه مالو خلط بالسمن غير مما لا يقصد للبيع مع السمن كالدقيق فلا يصح بيع المخلوط به لا بمثله ولا بدرامه على ما مر له بعد قول المصنف او نقدان (قاعدة) وقع السؤال في الدرر عن بيع الدقيق المشتمل على النخالة بالدرام هل يصح ام لا لاشتماله على النخالة ويمكن الجواب عنه بان الظاهر الصحة لان النخالة قد تقصد ايضا للدواب ونحوها ويمكن تمييزها من الدقيق بخلاف اللبن المخلوط بالماء فان ما في اللبن من الماء لا يقصد الارتفاع به وحده البتة لتعدد تمييزه اه عش (قوله بمثله ولا بخالص) قد يشعر بصحة بيعه بنقد مع ان اللبن المشوب بالماء يتمتع بيه فراجع اه سم عبارة الرشيدى وعش قوله فلا يباع بمثله ولا بخالص اي ولا يغير ذلك كالدرام كما مر في كلامه اه (قوله على يسير لا يؤثر الخ) اي على شيء قصد به حوصته لانه من مصالحه على ما مر عن العراقي اه عش (قوله قال) اي السبكي (قوله فيه زبد) اي متميز لا كما من فاندفع قول الشارح الاتي على ان كون الخ فليتامل اه سم وياتي عن البصرى مثله وعن عث جواب اخر (قوله ولا يزبد ولا بسمن لانه) مفهومه ان المخيض إذا لم يكن فيه زبد جاز بيعه بالزبد والسمن وهو ظاهر في الثاني وقد صرح في الروض بان السمن والمخيض جنسان دون الاول لان الزبد لا يخلو عن المخيض فيكون من قاعدة مدعوجة ثم رايته في شرح الباب بعد ان علل امتناع بيع الزبد بالزبد والسمن باللبن وبسائر ما يتخذ منه بقوله لان الزبد لا يخلو

قال انها تبعاً ما رجحه الامام وان قضية كلام ابن الصباغ انها جنس واحد وان هذا هو الاصح قال ولا يلزم من كونها بحالة الكمال ان يكونا جنسين وقد صرح الرويان بعدم جواز بيع التمر بعصير الرطب وكذا بخله اه فكيف يرد على السبكي تجوز الشيخين مع رده له وتصحيحه خلافاً فامل ولا يخفى ان تجوز الشيخين المذكور قياسه تجوز بيع التمر بعصير الرطب وبخله خلافاً للرويان بل قد يقال قياسه ايضا تجوز بيع التمر بخله والزبيب بخله فليراجع اه (قوله كاملين) قضيته انه مع جواز بيع عصير العنب بخله يتمتع بيع العنب بخله مع انه ابعد عن خله من عصيره عن خله اه سم (قوله أى في ماهية) الى قول المتن وإذا جمعت في النهاية لا لقوله على أن يكون لم ثم جعل (قوله أى في ماهية هذا الخ) إنما فسر به ليناسب قوله بعد لبنا وسمنا الخ قول المتن (لبنا) هو وما بعده حالان بتاويل الاول باقيا على حاله والثاني بصائر سمنا و مخيضاً (قوله من الماء مثلاً) عبارة المغنى لبنا خالصاً غير مشوب بماء او انفة او ملح وغيره مغلي بالنار او سمنا خالصاً مصفى بشمس او نار فانه لا يتاثر بالنار تاثير انغقاد ونقصان او مخيضاً صافياً اي خالصاً عن الماء والمخيض ما نزع زبد اه (قوله الذى لم يقل بالنار) اي فباع اللبن الذى لم ينزع زبده بمثله ولا يباع بالسمن ولا بالزبد ولا بالمخيض لانه حينئذ من قاعدة مدعوجة لان اللبن يشتمل على المخيض والسمن والقياس انه لا يباع الزبد بالمخيض لاشتمال الزبد على سمن ومخيض لكن نقل سم على منهج عن الخادم عن الامام جوازه وتوقف فيه وجزم الزبدي بما قاله الامام اه عش وسياتي عن سم توجيه عدم بيع المخيض بالزبد (قوله وان كان الخاثر انقل) هو بالمثل ما بين الحليب والرائب ولا يضرب في ذلك تفاوت الخوض في احدهما وينبغي ان يكون محل عدم الضرر في الخاثر اذا كان ذلك بعدم انضمام شيء اليه بان ضرب نفسه والالم يصح بيع بعضه ببعض اخذاً بما ياتي في قوله لنخالطة الانفة الخ حيث جعل ذلك علة للبطان اه عش وقوله وينبغي الخ قد مر عن المغنى ما يوافقه (قوله اماما فيه ماء) اي مثلاً فيدخل فيه مالو خلط بالسمن غير مما لا يقصد للبيع مع السمن كالدقيق فلا يصح بيع المخلوط به لا بمثله ولا بدرامه على ما مر له بعد قول المصنف او نقدان (قاعدة) وقع السؤال في الدرر عن بيع الدقيق المشتمل على النخالة بالدرام هل يصح ام لا لاشتماله على النخالة ويمكن الجواب عنه بان الظاهر الصحة لان النخالة قد تقصد ايضا للدواب ونحوها ويمكن تمييزها من الدقيق بخلاف اللبن المخلوط بالماء فان ما في اللبن من الماء لا يقصد الارتفاع به وحده البتة لتعدد تمييزه اه عش (قوله بمثله ولا بخالص) قد يشعر بصحة بيعه بنقد مع ان اللبن المشوب بالماء يتمتع بيه فراجع اه سم عبارة الرشيدى وعش قوله فلا يباع بمثله ولا بخالص اي ولا يغير ذلك كالدرام كما مر في كلامه اه (قوله على يسير لا يؤثر الخ) اي على شيء قصد به حوصته لانه من مصالحه على ما مر عن العراقي اه عش (قوله قال) اي السبكي (قوله فيه زبد) اي متميز لا كما من فاندفع قول الشارح الاتي على ان كون الخ فليتامل اه سم وياتي عن البصرى مثله وعن عث جواب اخر (قوله ولا يزبد ولا بسمن لانه) مفهومه ان المخيض إذا لم يكن فيه زبد جاز بيعه بالزبد والسمن وهو ظاهر في الثاني وقد صرح في الروض بان السمن والمخيض جنسان دون الاول لان الزبد لا يخلو عن المخيض فيكون من قاعدة مدعوجة ثم رايته في شرح الباب بعد ان علل امتناع بيع الزبد بالزبد والسمن باللبن وبسائر ما يتخذ منه بقوله لان الزبد لا يخلو

• (تنبيه) • يؤخذ من كلامهما المذكوران محل امتناع بيع الشيء بما اتخذ منه مالم يكونا كاملين أو يفرط التفاوت بينهما فيما ذكر (و) تعتبر (في اللبن) أى في ماهية هذا الجنس المشتمل على لبن وغيره (لبنا أو سمنا أو مخيضاً) بشرط أن يكون كل منها (صافياً) من الماء مثلاً فيجوز بيع بعض أنواع اللبن الذى لم يقل بالنار ببعض كيلا بعد سكون رغوته وإن كان الخاثر أثقل وزناً أما ما فيه ماء فلا يباع بمثله ولا بخالص وقيد السبكي وغيره بغير ماء يسير لا يؤثر في الكيل قال ويعتبر في المخيض الخالي من الماء أن لا يكون فيه زبد والا لم يبيع بمثله ولا يزبد ولا بسمن لانه من قاعدة مدعوجة لعدم كاله اه

عن قليل مخيض وهو يمنع العلم بالمثالة قال وبه يعلم ضعف قول الامام يجوز اتفاقا بيع الزبد بالمخيض متفاضلا اه نعم ان نزع ما في المخيض من الزبد جاز يبيع به بسم ولو متفاضلا لان احدهما ليس اصلا للآخر ولا مشتملا على بعضه بخلاف يبيع بالزبد لا شتال الزبد على بعض المخيض هذا هو الذي يتجه فراجع اه سم عبارة ع ش نصا و اعلم ان علم يصح بيع المخيض بمثله الخ حيث لم يخل من الزبد لان مخضه وإخراج الزبد منه او رث عدم العلم بمقدار ما بقى من الزبد في المخيض وصير الزبد الكامن فيه كالمفصل فائراه وبه يندفع قول الشارح الاتي على ان كون الخ (قوله) وفيه نظر اذا المخيض الخ) لك ان تقول المخيض ما مخض حتى يتميز زبده من بقية اجزائه ثم قد ينزع الزبد عنه ويفصل بالفعل وقد لا ويفرض اعتبار النزع في مفهوم المخيض فقد تبي من الزبد اجزاء يسيرة اذ لم يبلغ في تصفيته بنحو خرقه فيكون ذلك محمل كلام السبكي نعم ينبغي ان ينظر فيما لو قلت تلك الاجزاء الباقية جدا فهل يغتفر كسير الماء او يفرق محل تامل والاول اقرب ويؤيده ما بقى في التحفة في بيع بر بشعير وبكل منهما جات من الاخر يسيرة وما ياتي في الحاشية عن شرح العباب في بيع بر بخبز الشعير اه سيد عمر (قوله لما ذكره) أي لان ما فيه زبد لا يسمى مخيضا وعليه فالمنازعة في مجرد ذكره لا في الحكم ولا في العلم انه لا يجوز وقد يقال ذكره لثلاثتهم ان المراد معظم الزبد بحيث يسمى المشتمل على القليل منه مخيضا اه ع ش (قوله على ان كون الزبد الخ) محل تامل لانه حالة كون الزبد فيه وعدم تمييزه عن بقية الاجزاء ارب لا مخيض واما بعد مخضه فقد تميز الزبد وخرج عن الكون فصار كشيرج محتاط بكسب لم يفصل عنه لا كشيرج كامن في سسم فتامله اه سيد عمر (قوله جعل المتن) أي المخيض كرودي وع ش (قوله صار كانه نسيم) وايضا فالمراد باللبن القسم الباقي بحاله وبالمقسم الاعم اه سم وهو احسن من جواب الشارح (قوله هذا) محله قيل ما ياتي قوله كالدبس (ومخيض) فاذا امتناع بيع اللبن بالمخيض ويخالفه ما في شرح العباب ويبيع مخيضة بمخيضة بحليه وراثه وحامضه ان لم يغل احدهما بالنار ولم يختلط باحدهما في الاولى وبالمخيض في الثانية ماء اه لا لان يحمل ما هنا على مخيض نزع زبدته وذلك على ما زبدته كامن فيه اه سم قول المتن (كالجن) باسكان الباء مع تخفيف النون وبضمها مع تشديد النون وبدونه نهاية ومفنى (قوله والمصل) الى قول المتن واذا جمعت في المعنى (قوله والمصل) المصل والمصاله مسائل من الاقط اذا طبخ ثم عصر زيادى اه ع ش زاد الكرودي والجنائر اللبن

وفيه نظر اذا المخيض اسم للامزج زبدته فلا يحتاج لما ذكره على أن كون الزبد في اللبن باللبن لا يعتبر ككون الشيرج في السسم بالسسم ثم جعل المتن له قسما للبن مع أنه قسم منه المراد انه باعتبار ما حدث له من الخض صار كانه قسم وان كان في الحقيقة قسما فاندفع اعتراض جمع من الشراح بذلك (ولا تكني الماثلة في سائر) أي باقى (أحواله كالجن والاقط) والمصل والزبد

في الثاني وقد صرح في الروض بان السمن والمخيض جنسان دون لان الزبد لا يخلو عن المخيض فيكون من قاعدة مدعوجة ثم رايته في شرح العباب بعد ان علل امتناع بيع بالزبد بالزبد وبالسمن باللبن وبسائر ما يتخذ منه بقوله لان الزبد لا يخلو عن قليل مخيض وهو يمنع العلم بالمثالة قال وبه يعلم ضعف قول الامام يجوز اتفاقا بيع الزبد بالمخيض متفاضلا اه نعم ان نزع ما في المخيض من الزبد جاز يبيع به بسم ولو متفاضلا لان احدهما ليس اصلا للآخر ولا مشتملا على بعضه بخلاف يبيع بالزبد لا شتال الزبد على بعض المخيض هذا هو الذي يتجه فراجع اه في شرح العباب أيضا مانصه مع متنه ويبيع مخيضة بمخيضة وبحليه وراثه وحامضه ان لم يغل احدهما بالنار ولم يختلط باحدهما في الاولى وبالمخيض في الثانية ماء اه باختصار فان كان الفرض ان الزبد كامن في المخيض ولم يتميز ولم ينزع فجميع ما ذكره واضح ثم رايته يعني الاذرعى قال بعد ذلك كالسبكي لا يباع مخيض بزبد بمثله ولا بزبد لانه بسم ولا يصير من قاعدة مدعوجة اه وقياس امتناع المخيض بزبد بمثله لكونه من قاعدة مدعوجة امتناع المخيض بزبد باللبن لان امتناعه بمثله ليس الا تمييز سمنه وتميز أحد الجنسين في أحد الجانبين كاف في قاعدة مدعوجة لكن ما تقدم من جواز بيع المخيض بمثله وبالليب وغيره يخالف هذا الذي نقله عن الاذرعى ان كان مفروضا في مخيض بزبد فان كان مفروضا في مزروع الزبد خالف بالنسبة ليعه باللبن قول شيخ الاسلام في شرح المنهج كغيره ولا اللبن بما يتخذ منه كسمن ومخيض اه وسياتي هذا في كلامه هنا الا ان يكون مفروضا في مخيض بزبد لكن لم يتميز بزبد بل هو كامن فيه (قوله صار كانه قسم) وايضا فالمراد باللبن القسم الباقي بحاله وبالمقسم الاعم (قوله

الغليظ والخفيض اللبن الذي أخذ زبداه (قوله لمخالطة الانفة الخ) نشر على ترتيب اللف والانفة بكسر  
 الهمزة وفتح الفاء يقال منفتح بكسر الميم مع فتح الفاء شيء يؤخذ من كرش الجدى مثلاً اصفر مادام يرضع  
 فيوضع على اللبن فيجمد (قوله او الدقيق) كان مراده به فتات لطيف يحصل من اللبن عند جعله في الحصر  
 و ارادة جعله جنباً وقال شيخنا العزيز المراد دقيق البر لان الاقطاب يضاف اليه دقيق فيجمد فاذا وضع على  
 الحصر التي يعصر عليها سال منه المصل مخلوط بالدقيق اه بجرى (قوله ولا بخالص) اي بلبن خالص (قوله  
 ولا بيع زبد بسمن) أي ولا بيع سمن بجن اه ع ش قال البجيرى واعتمد البابل صحة بيع الزبد بالدرهم  
 تبعاً لشيخه بعد افتائه بالمنع اه (قوله كالدبس) بكسر الدال وسكون الباء وبكسرتين غسل القرو وعسل  
 النحل قاموس وفي المختار انه عصير الرطب وقيل عصير العنب إذا طبخ وهو المعروف عند اهله اه ع ش (قوله  
 والفانيد) وهو غسل القصب المسمى بالمرسل اه معنى (قوله والسكر) وفي الروض والبعقود بالنار كالسكر  
 والفانيدو اللبا حكم المطبوخ وفي شرحه فلا يباع شيء منها بمثله ولا باصله ولا بسائر ما يتخذ من اصله اهو قضيته  
 امتناع بيع السكر بالفانيد لانه متخذ من اصله هو القصب لكن يخالف قول الروض بعد ذلك والسكر  
 والفانيد جنسان اه إذ قضية كونهما جنسين جواز بيع احدهما بالآخر لعدم اشتراط المماثلة في الجنسين  
 فلا يضر تأثير النار اللهم إلا ان يلتزم ان اصل احدهما غير اصل الآخر اخذاً من تعليل شرحه  
 كونهما جنسين باختلاف قصبهما لان الفانيد يتخذ من قصب قليل الحلاوة كاعالي العيدان والسكر يطبخ  
 من اسافلها واسطها لشدة حلاوتهما اه وكل منهما لا يصدق عليه انه متخذ من اصل الآخر لا اختلاف  
 أصلهما فليتامل اه سم (قوله في هذه الاربعة) أي الدبس الخ اه ع ش (قوله للطاقة الخ) علة للصحة  
 و (قوله لانه اوسع) علة للصحة للطاقة اه سم اي علة لعلة الطاقة للصحة واقتصر المعنى على العلة الثانية  
 وعطفها النهاية على الاولى وكل منهما اظهر واحسن مما سلمه الشارح (قوله الغلي في الماء الخ) عبارة  
 النهاية والمعنى ما اثرت اي النار فيه الحرارة فقط كالماء المغلي فيباع اه قول المتن (كالعسل الخ) اي  
 والذهب والفضة فان النار فيهما تمييز الغش وهي لطيفة نهاية ومعنى (قوله لو عقدت النار) يتاق مثله في  
 العسل وتصوره ظاهر اه سيد عمر (قوله اي عقد البيع) الى قوله ولو انما لم تجر في بيع فرس في النهاية وكذا  
 في المعنى الا قوله وبحث الى المتن وقوله ومن زعم الى ومثل ذلك (قوله اي عقد البيع) عبارة المعنى اي  
 البيعة سمي بذلك لان احدا المتبايعين يصفق يده على يد الآخر في عادة العرب اه (قوله يصفق) بابه ضرب  
 مختار اه ع ش (قوله هذا) اي بجمع الصفقة المفيد لو حدة العقد (قوله تعددها بتفصيل الثمن) لا يقال

ونحيض) أفاد امتناع بيع اللبن بالنحيض ويخالفه ما مر عن شرح العباب إلا ان يحمل هذا على نحيض نزع  
 زبده وذلك على ما زبداه من فيه (قوله كالدبس) قال في الروض والبعقود بالنار كالسكر والفانيدو اللبا حكم  
 المطبوخ قال في شرحه فلا يباع شيء منها بمثله ولا باصله ولا بسائر ما يتخذ من اصله اهو قضيته امتناع بيع السكر  
 بالفانيد لانه متخذ من اصله هو القصب لكن هذا يخالف قول الروض بعد ذلك والسكر والفانيد جنسان  
 اه إذ قضية كونهما جنسين جواز بيع احدهما بالآخر لعدم اشتراط المماثلة في الجنسين فلا يضر تأثير النار  
 اللهم إلا ان يلتزم ان أصل احدهما غير أصل الآخر اخذاً من تعليل شرحه كونهما جنسين بقوله لا اختلاف  
 قصبهما لان الفانيد يتخذ من قصب قليل الحلاوة كاعالي العيدان والسكر يطبخ من اسافلها واسطها  
 لشدة حلاوتهما اهوكل منهما لا يصدق عليه انه متخذ من اصل الآخر لا اختلاف أصلهما فليتامل (قوله للطاقة)  
 علة للصحة وقوله لانه اوسع علة للصحة للطاقة (قول المصنف ولا يضر تأثير تمييز) عبارة الروض ولا يضر العرض  
 على النار للتصفية ولو علاو معياره الوزن اه وقوله ومعياره قال في شرحه أي المروض على النار للتصفية  
 انتهى وما اقتضاه من ان السمن المائع المروض معياره الوزن موافق لما قدمه من قوله وبيع السمن  
 بالسمن وزننا بخلاف قول البغوي الذي استحسنته في الشرح الصغير ان المعتبر في مانع السمن هو الكيل وما  
 قاله البغوي هو المعتمد (قوله تعددها بتفصيل الثمن) لا يقال يؤخذ من ذلك ان لبيع الدينار بفضة وفلس

فلا تجرى فيه القاعدة  
الاتية بخلافه بتعدد البائع  
أو المشتري وبحث بعضهم  
ان نية التفصيل كذكره  
وفيه نظر وإن أقره جمع لما  
مر أنه لو كان نقداً مختلفان  
لم تكف نيتيما أحدهما  
ولا يرد على ذلك صحة البيع  
بالكنائية لانه يغتفر في  
الصيغة ما لا يغتفر في  
المعقود عليه (ربويا)  
واحداً اي متحد الجنس  
(من الجانبين) ولو ضمنا  
كسهم بدنه لان بروز  
مثل السكمان فيه يقتضى  
اعتبار ذلك السكمان بخلافه  
بمثله فانه مستتر فيهما فلا  
داعى لتقدير بروزه ومر  
ان الماء ربوى لكنه بالنسبة  
لمقصود دار بها بشر ماء  
عذب بيعت بمثلها مقصود  
تبعاً فلم تجر فيه القاعدة  
الاتية لذلك وان كان  
مقصوداً في نفسه كاذكروه  
في باب بيع الاصول والثار  
أنه يشترط التعرض لدخوله  
في بيع دار بها بشر ماء لالام  
يصح لاختلاط الماء  
الموجود للبائع بالحادث  
المشتري ومن زعم ان  
كلهم ثم إنما هو في ثمر ماء  
مبيعة وحدها لان ماءها  
حيث مقصود فقدهم بل  
صريحاً بما ذكرناه المعلوم  
منه أن التابع هنا وهو ما لا  
يقصد بالمقابلة معناه غير  
التابع ثم وهو ما يكون

يؤخذ من ذلك أن بيع الدينار بفضة وفلوس صورتين إحداهما أن يقول بعتك هذا الدينار بكذا فضة  
وكذا فلوساً وهذه الصورة باطلة وهي من هذه القاعدة والثانية أن يقول بعتك نصفه بكذا فضة ونصفه بكذا  
فلوساً وهذه الصورة صحيحة وهي خارجة عن القاعدة بتعدد العقد لا نقول هذا إلا خذم بل كلتا صورتين  
خارجتان عن هذه القاعدة لان العقد في كل منهما يجمع جنساً واحداً من الجانبين لاختلاف جنس الذهب  
والفضة ولم يشترط التماثل في بيع إحداهما بالآخر فالصواب هو الصحة في صورتين نعم لو باع نصفاً فضة  
بعثاني فضة وعثمانى فلوساً فالوجه اخذاً من هذه القاعدة هو البطلان لان العقد يجمع جنساً واحداً من الجانبين  
وهو الفضة وانضم اليه شيء آخر في أحد الجانبين وهو الفلوس بخلاف ما لو باع نصف النصف بعثاني فضة  
ونصفه الآخر بعثاني فلوساً ومائل نصف النصف العثمانى الفضة في القدر فانه يصح لتعدد العقد مع وجود  
شروط الربا في أحد العقدين الذي هو عقد الربوى ويجرى هذا التفصيل في بيع دينار كبير بدینار صغير  
وفضة فليتام اه سمواقر النهاية بطلان الصورة الاولى كما ياتي (قوله كبتك هذا بهذا الخ) عبارة المعنى  
بان جعل في بيع مد ودرهم بمثلها المد في مقابلة المد والدرهم في مقابلة الدرهم أو المد اه (قوله فلا  
تجرى فيه الخ) اي فيصح العقد نهاية ومعنى (قوله ان نية التفصيل الخ) اي فيصح العقد مع النية اه ع  
(قوله على ذلك) اي على عدم الصحة مع النية (قوله ولو ضمنا) اي في أحد الجانبين فقط اه رشیدی  
(قوله فيه) اي السهم وكذا الضمير في قوله بخلافه بمثله (قوله فانه) اي السكمان (قوله فيهما) اي  
في الجانبين (قوله ومر أن الماء ربوى) قال سم على حج حرر الشارح في شرح العباب ان الصحيح جواز بيع  
خبز البر بخبز الشعير وإن اشتمل كل منهما على ملح وماء لاستهلاكهما فليس ذلك من هذه القاعدة اه  
اقول قد تشكل عليه مسألة الخلول حيث قالوا فها متى كان فيها ماء ان امتنع بيع أحدهما بالآخر مطلقاً من  
جنسه او غيره اللهم إلا ان يقال ان الماء في الخبز لا وجود له البتة والمقصود منه إنما هو جمع اجزاء الدقيق  
بخلاف الخل فان الماء موجود فيه بعينه وإنما تغيرت صفته بما اضيف اليه فلم تضمحل اجزأؤها اه ع (قوله  
فلم تجر فيه) اي في بيع الدار المذكور (قوله لذلك) اي التبعية (قوله كما ذكره الخ) تعليل لكون الماء  
مقصوداً في نفسه (قوله أنه الخ) بيان للمعبرة المعنى ولا ينافي كونه تابعاً بالاضافة كونه مقصوداً في نفسه  
حتى يشترط التعرض له في البيع ليدخل والحاصل انه من حيث انه تابع بالاضافة اغتفر من جهة الربا ومن  
حيث انه مقصود في نفسه اعتبر التعرض له في البيع ليدخل فيه اه (قوله لدخوله) اي الماء الموجود (قوله  
للبائع) نعت للموجود (قوله للمشتري) نعت للحادث (قوله ان كلامهم ثم) اي في باب بيع الاصول  
والثمار (قوله وحدها) اي بدون الدار (قوله بما ذكرناه) وهو قوله انه يشترط التعرض الخ (قوله ان  
التابع هنا) اي في دار بها بشر ماء عذب بيعت بمثلها (قوله معناه) الاولى اسقاطه (قوله وهو) اي التابع ثم و

صورتين إحداهما أن يقول بعتك هذا الدينار بكذا فضة وكذا فلوساً وصار فتك بكذا فضة وكذا فلوساً وهذه  
الصورة باطلة وهي من هذه القاعدة والثانية أن يقول بعتك نصفه بكذا فضة ونصفه بكذا فلوساً وهذه الصورة  
صحيحة وهي خارجة عن القاعدة بتعدد العقد لا نقول هذا إلا خذم بل كلتا صورتين خارجتان عن  
هذه القاعدة لان العقد في كل منهما يجمع جنساً واحداً من الجانبين لاختلاف جنس الذهب والفضة ولذا  
لم نشترط المماثلة في بيع أحدهما بالآخر فالصواب هو الصحة في صورتين نعم لو باع نصفاً فضة بعثاني فضة  
وعثمانى فلوساً فالوجه اخذاً من هذه القاعدة هو البطلان لان العقد يجمع جنساً واحداً من الجانبين وهو الفضة  
وانضم اليها شيء آخر في أحد الجانبين وهو الفلوس بخلاف ما لو باع نصف النصف بعثاني فضة ونصفه الآخر  
بعثاني فلوساً ومائل نصف النصف العثمانى الفضة في القدر فانه يصح لتعدد العقد مع وجود شروط الربا في  
أحد العقدين الذي هو عقد الربوى ويجرى هذا التفصيل في بيع دينار كبير بدینار صغير وفضة فليتام  
(قوله ومر أن الماء ربوى الخ) حرر الشارح في شرح العباب ان الصحيح جواز بيع خبز البر بخبز الشعير  
وان اشتمل كل منهما على ماء وملح لاستهلاكهما فليس ذلك من هذه القاعدة وفي شرح العباب واقتى ابن



جزءاً او منزلاً منزله ومثل ذلك بيع برشعير وفي كل جات من الاخر قليلة بحيث لا تقصد بالاخراج وبيع دار فيها معدن ذهب مثلاً جهلاء بذهب لا نهيتنذ تابع لمقصود ما فصح وقولهم لا اثر للجهل بالمفسد في باب الر باخله في غير التابع بخلاف ما اذا علموا او احدهما به او كان فيها ثمر به بذهب يتحصل منه شيء فانه المقصود بالمقابلة فجرت القاعدة كبيع ذات لبن بذات لبن وان جهل لا نه يقصد منها غالباً بخلاف المعدن من الارض ولو انما لم تجر في بيع فرس لبون بمثله لان لبنا لا يقصد بالمقابلة وان قصد في نفسه (٢٨٧) بدليل انه يرد بدله في المصرة اصاع تمر على

ما اقتضاه اطلاقهم وان نوزعوا فيه (واختلف الجنس) أي جنس المبيع سواء كان المضموم للربوي المتحد الجنس من الجائنين ربوياً أم غير ربوي وقد ر بعض الشراح الجنس هنا بالربوي فاوهم الصحة في بيع درهم وثوب بمثله لان جنس الربوي لم يختلف وليس كذلك بل هو من القاعدة لان جنس المبيع اختلف وان لم يختلف الجنس الربوي (منهما) جميعهما بان اشتمل احدهما على جنسين اشتمل عليهما الآخر (كمدجوة ودرهم بمدجوة ودرهم) وكتوب ودرهم ثوب ودرهم أو مجموعهما بان لم يشتمل الآخر الاعلى احدهما كتوب مطرز بذهب أو قلادة فيها خرز وذهب بيع أو بيعت بذهب فان كان الثمن فضة اشترط تسليم الذهب وما يقابله من الثمن في المجلس (وكد ودرهم بمدين أو درهمين) ويقولنا واحدا الذي هو في أصله

(قوله جزءاً) أي كالسقف (قوله أو منزلاً منزله) أي كمتاح القلق بخلاف الماء فلا يدخل في مسمى الدار مثلاً فلا بد من النص عليه اه رشيدى (قوله ومثل ذلك) أي في الصحة اه ع ش (قوله وفي كل الخ) أي وفي احدهما جات الخ نهاية ومعنى (قوله بحيث لا يقصد الخ) عبارة النهاية بحيث لا يقصد تمييزها لتستعمل وحدها وان اثرت في الكلين اه (قوله به) أي المعدن (قوله كبيع ذات لبن الخ) لعل محله بعد تمييز اللبن عن محله واستقراره في الضرع ولو بالنسبة لاحدهما بخلاف ما لو خلاضرع كل منهما عن اللبن حالة العقد لان يكون اللبن حيتنذ في معدنه الاصل ككون الشيرج في السمسم في بيع سمسم بمثله ثم رايت قول المغني والنهاية الا في اخر الباب في بيع لبن شاة بشاة فيها لبن اه سيد عمر اقول وكذا تعليهما الا في ذكره انفا يفيد ما تراه (قوله لا نه يقصد منها الخ) عبارة النهاية والمغني لان الشرع جعل اللبن في الضرع كبو في الاناء بخلاف المعدن ولان ذات اللبن المقصود منها اللبن والارض ليس المقصود منها المعدن اه قال ع ش قوله مر المقصود منها الخ أي فائز سواء علماه او جهلاء اه (قوله ولو انما لم تجر في بيع فرس الخ) عموم كلام الشارح مر أي والمغني يخالفه اه ع ش (قوله أي جنس المبيع) إلى قول المتن كصاح في النهاية إلا قوله وقد ر إلى المتن وقوله بشرط إلى ام صفة وكذا في المغني إلا قوله فان كان الثمن إلى المتن (قوله أي جنس المبيع) أي المعقود عليه (قوله وقد ر) لعله محرف عن قيد بالياء والدال قول المتن (كمدجوة) قال الجوهري هو تمر من اجدو تمر المدينة قال الازهرى والصيحاني منه سم على المنهج اه ع ش (قوله عجوة) بعد قول المتن بمديقرا بالنصب ابقاء لتوئين المتن اه رشيدى (قوله وما يقابله الخ) يعني ماء عين بالتراضى منهما باعتبار القيمة بعد العقد اه ع ش (قوله وبقولنا الخ) متعلق باندفع (قوله بالتكثير) أي لربوي اه كردى (قوله من بيع ذهب الخ) أي من صحة هذا البيع (قوله فانه الخ) توجيه للاندفاع المذكور (قوله يعني غير الجنس) اخذه من المقابلة ومن المثال (قوله وبشرط تمييزهما) قيد غير صحيح في الذهب والفضة إذ القاعدة جارية فيها مع الاختلاط ولو انما هو شرط في الحبوب اه رشيدى (قوله بشرط ان تقل جات الاخر) خلافاً للنهاية والمغني عبارتهما وظاهر كلامهم الصحة وان كثرت جات الاخر وان خالف في ذلك بعض المتأخرين إذ الفرق بين الجنس والنوع ان الحبات إذا كثرت في الجنس لم تتحقق المائة بخلاف النوع اه قال ع ش قوله مر هنا أي في اختلاط احد النوعين بالاخر وقوله بعض المتأخرين منهم حج تبعاً لما في المنهج وقوله بخلاف النوع قد يمنع بان اختلاف النوع في أحد الطرفين يوجب توزيع ما في الاخر عليه وهو مانع من العلم بالمائة اه (قوله بشرط ان تقل الخ) كذا قاله بعضهم ومشى عليه شيخ الاسلام ايضاً لكن مقتضى كلام الشيخين انه يصح مطلقاً وقال شيخنا الشهاب الرملى وغيره انه الصحيح اه سم (قوله أم صفة الخ) عطف على قوله نوعاً حقيقياً اقول والحاصل ان الاختلاف حيث كان بتعدد الجنس والنوع او

الصالح فيمن أعطى لحاماً درهماً وقال أعطني بنصفه لحاو بنصفه الاخر نصف درهم وفيما لو اشترى منه نصف رطل لحم بنصف درهم في الذمة ثم اعطاه درهماً وقال خذ نصفه عمافى ذمتي واعطني نصف درهم عن الباقي بان الثاني محل وكذا الاول اذا جعلهما عقدين وقال مرة يجوز اذا كان في عقدين ولم يكن احدهما مغشوشاً غشاماً مؤثراً اه (قوله بشرط ان تقل جات الاخر) كذا قاله بعضهم ومشى عليه شيخ الاسلام ايضاً

واستغنى عنه قيل بالتكثير فانه مشعر بالتوحيد وقد يقال بل إنما استغنى عنه بما علم من أول الباب أنه حيث اختلفت العلة لا ربا اندفع ما اورده عليه من بيع ذهب او فضة ببر وحده او مع شعير فانه لم يتحد جنس من الجائنين (أو) اختلف (النوع) يعني غير الجنس سواء اكان نوعاً حقيقياً كجيد وردى بهما او باحدهما بشرط تمييزهما إذ لا يتأتى التوزيع الا حيتنذ بخلاف ما اذا لم يتميزا بشرط ان تقل جات الاخر بحيث لو ميزت لم تظهر في الكيل وإنما يضركا مخرط احد الجنسين بحبات من الاخر بحيث لا يقصد اخر اجهما لتستعمل برا او شعير وان اثرت في الكيل لان التساوى بين الجنسين غير معتبر ام صفة من الجائنين او احدهما (كصاح ومكسرة بهما او باحدهما)

الصفة اما في الطرفين أو أحدهما كان الحاصل من ذلك تسع صور تعدد الجنس أو النوع أو الصفة في كل من الطرفين أو أحدهما والمد المتبر في أحد الطرفين اما ان تزيد قيمته على الدرهم أو تنقص أو تساوى فذلك ثلاث صور تضرب في التسع المذكورة تبلغ سبعا وعشرين صورة والعقد في جميعها باطل إلا إذا كان المبيع صحاحا ومكسرة بمثلها أو بصحاح فقط أو بمكسرة فقط وقيمة المكسرة كقيمة الصحيح فان العقد صحيح اه ع ش (قوله اي بصحاح) الى قوله وجعل الطبري في لغتي وإلى الباب في النهاية إلا قوله ومن قال إلى لان شرط وقوله كايأتى الى التنييه وقوله نعم الى المتن (قوله أو مكسرة) المراد بالمكسرة هنا القرأضة وهي القطع التي تقرض من الدينار والدرهم للعامل في الحوائج اليسيرة اه كرى عبارة الجبري ونقل سم عن شيخنا ان المراد بالكسر القرأضة التي تقرض من الدينار والفضة اه ونقله ع ش أيضا وما عد ذلك وان كان نصف شريفي أو ربع ريال يقال له صحيح شيخنا الحنفى اه (قوله دون قيمة الصحاح في الكل) اي أموال باع رديئا وجيدا بمثلها أو بأحدهما فلا يصح مطلقا سواء كانت قيمة الرديء دون قيمة الجيد أم لا وعبارة سم على منهج قوله وقيمة الرديء الخ قال الشيخ عميرة هذا الشرط لم أره للاصحاب إلا في مسألة الصحاح والمكسرة خاصة فكان الشيخ الحق هذا نظرا إلى ان الجودة والرداءة مجرد صفة اه وأقول لا يتخلو هذا اللاحق عن شيء والفرق يمكن اه والمعتمد التسوية بين الجيد والرديء والصحيح والمكسر فحيث تساويا في القيمة صح ولا فلا اه ع ش (قوله أو عكسه) وهو ان تكون قيمة الصحاح دون قيمة المكسرة (قوله من ذلك) اي من قاعدة مدحوة ودرهم اه ع ش (قوله بل هو عيب في العوض) اي فلا يمنع من الصحة (قوله وظاهر ان مراد الطبري الخ) مراده بدفع الاعتراض على الطبري وجعله ذلك من القاعدة فلا يصح قال سم على حج دعوى ظهور ذلك مع تعبيره بقوله واحدهما خشن أو اسود لا يخفى ما فيها اه أقول قد يقال قوله من ذلك يعين ان مراده ما ذكر ضرورة انه لا بد في القاعدة المذكورة من عينين في كل من الطرفين أو أحدهما اه ع ش (قوله بنحو نحاس) اي فلا يصح أيضا اه ع ش عبارة سم عن شرح العباب بعد كلام طويل نصه والذي يتجه من ذلك انه لا يجوز بيع الدراهم المغشوشة بالدنانير المغشوشة إلا حيث لم يكن للغش قيمته ولم يؤثر في الوزن سواء كان الغش فضة أم نحاس حصل منه بالتمييز شيء أم لا ولا مدخل للرواج في هذا الباب ثم رأت الروايات صرح بما ذكرته حيث قال العشي اليسير الذي لا يأخذ حظا من الوزن لا يمنع من صحة البيع انتهت (قوله وذلك لما في الحديث الخ) تعليل لما في المتن (قوله حتى يميز

لكن مقتضى كلام الشيخين انه يصح مطلقا وقال شيخنا الشهاب الرمل وغيره انه الصحيح (قوله وظاهر ان مراد الطبري) دعوى ظهور ذلك مع تعبيره بقوله واحدهما خشن أو اسود لا يخفى ما فيها (قوله بنحو نحاس) في العباب ويصح درهم ومغشوش بدنانير مغشوش بنحاس وكذا بقضة لا يميز اه قال في شرحه أخذ هذا من قوا الجواهر لا يجوز بيع درهم مغشوش بمثلها ولا بخالصه واما بيع الدراهم المغشوشة بالدنانير المغشوشة فان كان عشي الذهب فضة حرم قال البغوي وهذا عندى ان كان يحصل منه شيء بالتمييز والاجاز كبيع دنانير مطلية بالنقرة أو عكسه يجوز إذا كان التقوية لا يحصل منه شيء وان كان غشه نحاسا فعلى قول جمع يختلف الحكم هذا إذا كثرت بحيث يكون للغش بعد التقوية قيمة ولا وجب الجواز لا نه إذ لم يكن له قيمة لم يقابل بشيء ثم اجاب عما يورد على ذلك من انه ينبغي عدم الصحة لان ذلك يؤدي الى جهالة الباقي بانه لا نظر الى ذلك بل الى الرواج قال وليس بواضح اه والذي يتجه من ذلك انه لا يجوز بيع الدراهم المغشوشة بالدنانير المغشوشة لا حيث يمكن للغش قيمة ولم يؤثر في الوزن سواء كان الغش فضة أم نحاس حصل منه شيء بالتمييز أم لا ولا مدخل للرواج في هذا الباب كما مر فلا نظر إليه ثم رأت الروايات صرح بما ذكرته حيث قال العشي اليسير الذي لا يأخذ حظا من الوزن لا يمنع من صحة البيع الى آخر ما أطال به في تأييد ما قاله وقول البغوي كبيع دنانير مطلية الخ يدل على صحة بيع الدنانير المطلية وان الطلاء لا يمنع صحته وانه يكتب برؤيتها مع الطلاء ويوجه بانه كالصبيغ لقلته بعدم تحصيل شيء منه فهو كروية الامة المحمرة بنحو الحناء مر اه (قوله علم التساوى) مفهومه انه

أي بصحاح فقط أو مكسرة فقط وقيمة المكسر دون قيمة الصحاح في الكل كاهو الغالب أو عكسه لان التوزيع الآتي انما يتأتى حينئذ وجعل الطبري من ذلك بيع ذهب بذهب واحدهما خشن أو اسود مردود بان الخشونة أو السواد ليس عينا اخرى مضمومة لذلك الطرف بل هو عيب في العوض وظاهر ان مراد الطبري ان احد الطرفين اشتمل على اثنين من الذهب احدهما خشنه او سوداء وكذلك بان احداهما مختلطة بنحو نحاس ومن قال في هذه بتفريق الصفة فقد وهم لان شرط الصحة علم التساوى حال العقد فيما يستقر عليه وذلك مفقود هنا فالصواب انه من القاعدة (فباطله) ولا يتأتى هنا تفريق الصفة لان الفساد للهيئة الاجتماعية كالعقد على خمس نسوة معا وذلك لما في الحديث الحسن او الصحيح انه صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع قلادة فيها خرز وذهب بذهب حتى يميز

اي البيع حتى ميز بينهما  
ولأن قضية اشتال أحد  
طرفي العقد على مالين  
مختلفين أن يوزع مافي  
الطرف الآخر عليهما  
باعتبار القيمة والتوزيع  
هنا لكونه ناشئا عن  
التقويم الذي هو تخمين  
والتخمين قد يخطئ أي يؤدي  
وإن اتحدت شجرة المدين  
وضرب الدرهمين للمفاضلة  
أو عدم العلم بالمائة ففي  
بيع مد ودرهم بمدين إن  
زادت قيمة المد على الدرهم  
الذي معه او نقصت تلزم  
المفاضلة وإن ساوته لزم  
الجهل بالمائة وقس الباقي  
وكذا يقال في بيع صحيح  
ومكسر بهما أو بأحدهما  
والكلام في المعين لصحة  
الصلح عن ألف درهم  
وخمسين دينارا بألني  
درهم كما يأتي بسطه في  
الاستبدال بما يعلم منه  
انه لو عوض داتنه عن  
دينه النقد نقد من جنسه  
وغیره مع الجهل بالمائة  
صح ﴿ تنبيه ﴾ ينبغي  
التفطن لدقيقة يغفل عنها  
وهي أنه يبطل كما عرف  
بما تقرر بيع دينار مثلا  
فيه ذهب وفضة بمثله  
أو بأحدهما ولو خالصا  
وإن قل الخلط

بينهما) ظاهره أنه فصل كل منهما عن الآخر في الخارج لكن لا تتوقف الصحة على ذلك بل يكفي التفصيل في  
العقد كما مر ويمكن شمول الحديث لذلك بأن يحمل قوله لا حتى يميز على الأعم من التفصيل في العقد وفي  
الخارج اه ع ش (قوله ولأن الخ) عطف على قوله لما في الحديث (قوله يؤدي الخ) خبر قوله والتوزيع  
(قوله وكذا يقال في بيع صحيح الخ) أي وفي بيع جيدوردي مهبما أو بأحدهما اه ع ش (قوله في بيع صحيح  
ومكسرهما الخ) أي والفرض أن قيمة المكسر دون قيمة الصحيح أو أزيد كما تقدم فإن استوت قيمتهما فلا  
بطلان فالخاصل أنه حيث تساوت قيمة الصحاح وقيمة المكسرة فلا بطلان وإن اختلفت فالبطلان سواء  
استوت قيمة المكسرة من الجانبين وذلك للجهل بالمائة أو اختلفت وذلك لتحقيق المفاضلة وإنما لم يحكم  
بالبطلان أيضا إذا تساوت قيمة الصحاح وقيمة المكسرة ويقال للجهل بالمائة لأن التقويم تخمين لأن  
الدراهم والدنانير قيم الأشياء فهي اضبط من غيرها اه سم ومر عن ع ش مثله (قوله والكلام في المعين  
الخ) قضيةه أنه لو كان الصالح عليه في مسألة الصلح الآتية معينا لا يصح الصلح المذكور وهو ما جرى عليه ابن  
المقرى لكن سياق في باب المبيع قبل قبضه أن المعتمد الصحة اه رشيدى (قوله لصحة الصلح الخ) قد ينظر  
في دلالة هذا على التقيد بالمعين إذا لم يبيع المجموع بالمجموع بل الألف درهم وقعت استيفاء عن الألف درهم  
والألف الأخرى عوض عن الخمسين دينارا في الذمة فليتامل وبذلك يظهر مافي الاطلاق قوله بما يعلم منه الخ  
فليتامل اه سم (قوله كما يأتي بسطه الخ) رجع اليه في النسخة الأخيرة وضرب على مافي غيرها من قوله  
وخرج بالصلح ما لو عوض داتنه عن دينه النقد تقدما من جنسه وغيره أو وفاه به من غير تعويض مع الجهل  
بالمائة فلا يصح الخو تبعه مر في هذه واستمر عليه فوق البحث معه فيه في قوله أو وفاه به من غير تعويض  
فأصلحه هكذا أو وفاه به من غير لفظ تعويض لكن بمعناه انتهى سم قال ع ش قوله مر لكن بمعناه كان  
قال خذها عن دينك اه وظاهر المعنى موافق للنهائية دون الشارح (قوله وهي أنه يبطل كما عرف مما تقرر  
الخ) ويؤخذ منه بالاولى بطلان ما عمت به البلوى من دفع دينار ومغرى مثلا ومعه تمام ما يبلغ به دينار  
جديدا من فضة أو فلوس وأخذ دينار جديد له جريا على القاعدة ولهذا قال بعضهم لو قال الصير في اصرف  
لى بنصف هذا الدرهم أي والحال أنه خالص عن النحاس فضة والنصف الآخر فلوس ساجاز لأنه جعل نصفها  
في مقابلة الفضة ونصفها في مقابلة الفلوس بخلاف ما لو قال اصرف لى بهذا الدرهم بنصف فضة ونصف فلوس  
لا يجوز لانه إذا قسط عليهما ذلك احتمل التفاضل وكان من صور مدعوجة اه نهاية وقوله بخلاف ما لو  
قال اصرف لى الخ مر عن قريب عن سم رده فراجع (قوله يبيع دينار مثلا) أي أو يبيع درهم فيه فضة  
لو علم التساوى سلم ما قاله هذا القائل رفيه نظرا لا قضاء الحال التوزيع المؤدى للحدود (قوله وكذا يقال في  
بيع صحيح ومكسر بهما أو بأحدهما) أي والفرض أن قيمة المكسر دون قيمة الصحاح أو أزيد كما تقدم فإن  
استوت قيمتهما فلا بطلان وبشارة الكثرة لشيخنا في الحسن البكرى وفي بيع الدراهم والدنانير الصحاح  
والمكسرة إن استوت قيمة المكسرة أي من الجانبين لم تتحقق المائة لمارو ولا تتحقق المفاضلة كما تقدم كما  
هي متحققة في البيع بصحاح فقط أو مكسرة فقط إذا الفرض أن قيمة المكسرة مخالفة لقيمة الصحاح فلو تساوت  
قيمتها فلا بطلان اه ومثله في شرح الجلال المحلى فالخاصل أنه حيث تساوت قيمة الصحاح وقيمة المكسرة  
فلا بطلان وإن اختلفت فالبطلان سواء استوت قيمة المكسرة من الجانبين وذلك للجهل بالمائة  
أو اختلفت وذلك لتحقيق المفاضلة وإنما لم يحكم بالبطلان أيضا إذا تساوت قيمة الصحاح وقيمة المكسرة  
ويقال للجهل بالمائة لأن التقويم تخمين لأن الدراهم والدنانير قيم الأشياء فهي اضبط من غيرها  
(قوله لصحة الصلح الخ) قد ينظر في دلالة هذا على التقيد بالمعين إذا لم يبيع المجموع بالمجموع بل الألف درهم  
وقعت استيفاء عن الألف درهم والألف الأخرى عوض عن الخمسين دينارا وهذا لا يقتضى صحة بيعه إلى  
درهم بألف درهم وخمسين دينارا في الذمة فليتامل وبذلك يظهر مافي الاطلاق قوله بما يعلم منه الخ فليتامل  
(قوله كما يأتي بسطه الخ) هذا رجع اليه في النسخة الأخيرة وضرب على مافي غيرها من قوله وخرج بالصلح

فان فرض عدم تأثيره فيه ولم يظهر به تفاوت في القيمة صح والحيلة المختصة من الربا مكرهه بسائر انواعه خلافا لمن حصر الكراهة في التخلص من ربا الفضل (ويحرم) وبيطل بيع اللحم ولو لحم سمك وهو هنا يشمل نحو آلية وقلب وطحال وكبدورثة وجلد صغير يؤكل غالباً (بالحيوان) ولو سمكا وجرادا نعم بحث جمع حل بيع الحيوان بالسمك الميت وفيه نظر (من جنسه وكذا بيع جنسه من ما كول وغيره) حتى الادى (في الاظهر) للخبر الصحيح انه عليه السلام نهى عن بيع اللحم بالحيوان وإرساله مجبور باسناد الترمذى له ومعتمد بالنهى الصحيح عن بيع الشاة باللحم وبأن أكثر العلم عليه على انه مرسل ابن المسيب وهو بمنزلة المستدعى نزاع فيه لكن صحيح في المجموع انه لا فرق حتى عند الشافعى رضى الله عنه وما اشتهر عنه من الفرق لم يصح وبأن ابا بكر قال وقد نحررت جزور في عهده لجاء رجل بعناق يطلبها لئلا يصلح هذا ولم يخالفه احد من الصحابة ويصح بيع نحو بيض ولبن بحيوان بخلاف لبن شاة بشاة فيها لبن

ونحاس بمثله أو بدرهم خالص أو بدينار مغشوش بفضة (قوله لانه يؤثر في الوزن) ولا يشك عليه ما مر من جواز المعاملة بالمغشوش وإن جيل قدر الغش لانه يجوز تصويره ببيعته بغير جنسه بخلاف ما هنا اعرش (قوله ولم يظهر به تفاوت الخ) مفهومه انها لو تفاوتت في القيمة لم يصح وهو مشكل على ما مر من انه لا نظر لتفاوت القيمتين عند الاستواء في الكيل أو الوزن وفي سم على منهج (تمت) ولو باع فضة مغشوشة بمثلها أو خالصة إن كان الغش قدرا يظهر في الوزن امتنع والاجاز كذا بخط شيخنا هاشم المحلى اه فلم يفصل في القليل بين ماله قيمة وبين غيره اه عرش اقول ويمكن الجمع بان عدم التأثير في الوزن وعدم التفاوت في القيمة مثلا زمان (قوله صح) ويجوز بيع الجوز بالجوز وزنا واللوز باللوز وان اختلف قشرهما كما سأتى في السلم ويجوز بيع لب الجوز بلب اللوز وبيع البيض مع قشره ببيض كذلك وزنا ان اتحد الجنس فان اختلف جاز متفاضلا وجزا فانهية (قوله لمن حصر الكراهة الخ) وافقه في فتح المبين عبارة منها اى ادلة جواز الخيل حديث خبير المشهور وهو بيع الجميع بالدرهم ثم اشترى بها جنينا وإنما امرهم بذلك لانهم كانوا يبيعون الصاعين من هذا بالصاع من ذلك فعلمهم النبي ﷺ الحيلة المانعة من الربا ومن ثم اخذ السبكي منه عدم كراهة هذه الحيلة فضلا عن حرمتها لان القصد هنا بالذات تحصيل احد النوعين دون الزيادة فان قصدها كرهت الحيلة الموصلة اليها ولم تحرم لانه توصل بغير طريق محرم فعلم ان كل ما قصد التوصل اليه من حيث ذاته لا من حيث كونه حراما جاز بلا كراهة والا كرهه الا ان تحرر طريقه فيحرم اه (قوله ولو لحم) الى الباب في المغنى لا قوله نعم الى المتن (قوله ولو لحم سمك) اخذه غاية للإشارة الى ان السمك لا يعد لحما كما يأتى اه عرش (قوله نحو آلية) بفتح الهمزة ومن النحو السكية بضم الكاف (قوله ولو سمكا) اى حيا لانه لا يعد لحما ومن ثم جاز بعضه ببعض حيا على الاعتماد اه عرش (قوله نعم بحث جمع الخ) قوة الكلام تفهم ان مدرك البحث عد السمك الميت من قبيل الحيوان فعليه يمتنع بيع السمك الميت بلحم غيره مثلا وإن مدرك النظر عد من قبيل اللحم فعليه لا يمتنع ما ذكر فليراجع وانظر هل يجرى هذا الاختلاف في بيع حيوان حى بحيوان مذبوح اه سم قول المتن (من جنسه) كبيع لحم ضان بضان و (قوله من ما كول) كبيع لحم بقرة بضان ولحم السمك بالشاة والشاة بالبعير و (قوله وغيره) اى غير ما كول كبيع لحم ضان بحمار اه معنى (قوله وإرساله مجبور الخ) قال البجيرى عن البرماوى قال الماوردى المرسل عند الامام الشافعى مقبول إن اعتضد باحد امور سبعة القياس أو قول الصحابي أو فعله أو قول الاكثرين أو انتشار من غير داع أو عمل به اهل العصر لم يوجد دليل سواه وهذا هو القول الجدي وضم اليها غيره الاعتضاد بمرسل اخر أو بمسند اه (قوله عليه) اى منع بيع اللحم بالحيوان (قوله انه لا فرق) لعل غيره المراد بين مرسله ومرسل غيره اه سم (قوله وبأن ابا بكر قال) مقوله لا يصلح هذا (قوله وقد نحررت الخ) جملة معترضة اه كردى (قوله ويصح بيع نحو بيض الخ) عبارة المغنى والنهاية ويجوز بيع لبن شاة بشاة حلب لبنا فان بقى فيها لبن يقصد حلبه لكثرة او باع ذات ابن ما كولة بذات ابن كذلك من جنسها لم يصح لان اللبن في الضرع ياخذة سطان الثمن بدليل انه يجب التمرق في مقابلته في المصرة بخلاف الادميات وذوات اللبن فقد نقل في البيان عن الشاشى الجواز فيها ولو باع لبن بقره بشاة في ضرعها لن يصح لاختلاف الجنس واما بيع ذات ابن بغير ذات لبن فصحيح وبيع بيض بدجاجة كبيع لبن بشاة فان كان في الدجاجة بيض مالم عوض دائه عن دينه التقد تقدم من جنسه ووفاه به من غير تعويض الخ وتبعه مرفى هذا واستمر عليه فوقع البحث معه فيه في قوله او وفاه به من غير تعويض فاصلحه هكذا او وفاه به من غير لفظ تعويض لكن بمعناه اه (قوله نعم بحث جمع الخ) قوة الكلام تفهم ان مدرك البحث عد السمك الميت من قبيل الحيوان فعليه يمتنع بيع السمك الميت بلحم غيره مثلا وإن مدرك النظر عد من قبيل اللحم فعليه لا يمتنع ما ذكر فليراجع وانظر هل يجرى هذا الاختلاف في بيع حيوان حى بحيوان مذبوح (قوله انه لا فرق) لعل المراد بين مرسله ومرسل غيره (قوله ويصح بيع نحو بيض الخ) (فرع) يجوز بيع البيض مع

والبيض المبيع بيض دجاجة لم يصب والاصح ويض دجاجة فيها بيض بدجاجة كذلك باطل كييع ذات لبن  
بمثلها اه قال ع ش قوله بغير ذات لبن اى ولو من جنس واحد قوله م فيها بيض اى يقصدا كله مستقلا  
بان تصلب اه ع ش (قوله نحو بيض الخ) اى كالسمل

(باب في البيوع المنهى عنها)

(باب بالتونين) الى المتن في النهاية وكذا في المعنى الا قوله وقيد الغز الى وقدي يجوز (قوله وما يتبعها) منه  
تلقى الركبان والنجش اه ع ش (قوله ثم النهى) اى من حيث هو لا بقيد كونه في هذا الباب اه ع ش (قوله  
لان تعاطى العقد) علة للحرمة وقضيته ان التحريم اما نشأ من فساد العقد فليس هو مقتضى النهى والاولى  
ان يقال النهى يقتضى التحريم مطلقا سواء رجع لذات العقد او لازمه او معنى خارج او كان المنهى عنه غير  
عقدو يقتضى الفساد ان رجع لذات العقد ولازمه وبحرم من حيث تعاطى العقد الفاسد كما انه محرم  
لكونه منهي عنه اه ع ش وقوله ويحرم من حيث الخ والاولى حرمة تعاطى العقد الفاسد لكونه منهي عنه  
(قوله او مع التقصير الخ) لعل هذا مفروض في عالم يوجب التعلم اما جاهل باصل وجوب التعلم فيعبد كل  
البعد تائمه اه سيد عمر عبارة ع ش قوله م راو مع التقصير الخ قضيته انه مع التقصير يائمه بتعاطى العقد  
الفاسد كما يائمه بترك التعلم فليس الاثم بالتقصير دون تعاطى العقد ولعل هذا مراد حج بقوله حرام على  
المتقول المعتمد يعنى ان المراد ان تعاطى العقد الفاسد مع الجهل بفساده حرام حيث قصر في التعلم فليست  
الحرمة مخصوصة بالتقصير اه (قوله بحيث يبعد جهله بذلك) يؤخذ من ذلك ان ما يقع كثير في قرى مصرنا  
من بيع الدواب ويؤجل الثمن الى ان يؤخذ من اولاد الدابة المسمى ببيع المتأومة لا اثم على فاعله لان هذا  
يخفى فيعذر فيه اه ع ش (قوله حرام الخ) خبر قوله لان الخ (قوله والاجتهاد) الو او بمعنى او كما عبر به النهاية  
(قوله وقيد ذلك) اى كون العقد الفاسد حراما او (قوله من غير تحقيق معناه) اى بان اطلق او قصد غير المعنى  
الشرعى اه ع ش (قوله فانه الخ) اى اجراء اللفظ الخ و (قوله ثم الخ) اى بعد ان كان باطلا اه كردى (قوله  
محمل) اى عرفاه ع ش (قوله اذ لا يحمل له) وهو واضح عند الاطلاق كما هو ظاهر اما لو قصد غير المعنى الشرعى  
فيه نظر ويذنبى عدم الحرمة اه ع ش (قوله وقدي يجوز الخ) صادق بما اذا ادت الضرورة الى الربا كما متاع  
موسر من اقراض مضطر فليحرر اه بصرى ومر ع ش الجزم بذلك وكذا عبارة المعنى وهى وتعاطى  
العقود الفاسدة حرام في الربوى وغيره الا في مسألة المضطر المعروفة وهى فيما اذا لم يبعه مالك الطعام الخ اه  
صريحة في الشمول (قوله تعاطيه) اى العقد الفاسد (قوله كان امتنع ذو طعام) اى او ذو دابة من ايجارها  
اه ع ش (قوله فله الاحتيا) اى فلو لم يقبل ذلك بل اشتراه سماه البائع لومه المسمى واضطراره لا يجعله  
مكرها على العقد بما ذكر اه ع ش (قوله او القيمة) قضية التعبير بالقيمة انه لا يلزمه اقصى القيم وقد  
يوجه بان جواز ذلك اخرجه عن نظائره من العقود الفاسدة ويحتمل ان المراد بالقيمة اقصى القيم ولكن  
الاول هو الظاهر ولا فرق في ذلك بين ان يتلف حالا او بعد مدة لا ذن الشارع له في ذلك ع ش ورشيدى  
(قوله والخارج الخ) عطف على قوله لذات العقد اه كردى (قوله والخارج عنه) اى بان لا يكون لذاته  
ولا لللازمه بقرينة ما تقدم اه سم اى كالبيع وقت النداء (قوله فمن الاول اشياء) عبارة المعنى ثم شرع في

قشره ببيض كذلك وزنان اتحاد الجنس فان اختلف جاز متفاضلا م ويصح لبن شاة حلب لبنها وان  
بقى فيها لبن لا يقصد حلبه فان قصد لكثرت له او باع ذات لبن ما كولة بذات لبن كذلك من جنسها لم يصب  
اللبن في الضرع باخذ قسطا من الثمر بدليل انه يجب التمر في مقابلته في المصرة بخلاف الادمية ذات اللبن  
ففي البيان عن الشامل الجواز فيها و فرق بان لبن الشاة في الضرع له حكم العين ولهذا امتنع عقد الاجارة عليه  
بخلاف لبن الادمية فله حكم المنفعة ولهذا جاز عقد الاجارة عليه اه

(باب)

(قوله والخارج عنه) اى بان لا يكون لذاته ولا لللازمه بقرينة ما تقدم

القسم الأول أى البيع الفاسد لا ختل ل ركن أو شرط وهو ثمانية اه (قوله بفتح) الى قوله وتسمية ما فى الأول فى النهاية والمعنى الا قوله بل ولو قيل يندب لم يعدو قوله او مضمان إلى المتن (قوله فسكون الخ) اى وبالباء الموحدة نهاية ومعنى قول المتن (ضرا به) فى المصباح ضرب الفعل الناقصة ضرابا بالكسر نرى عليها انتهى اه ع ش (قوله لا يتعلق به نهى) اى لانه ليس من افعال المسكينين اه نهاية (قوله اى عن اعطاء الخ) اى والعقد المقتضى لذلك ايضا سموع ش (قوله والفرق الخ) الاحسن ان يقال الفرق انه يحتاج على التفسير الاول الى تقدير الاجرة ليصح المعنى وعلى هذا لا يحتاج لانها حمل اللفظ اه سيد عمر عبارة النهاية والفرق بين هذا والاول ان الاجرة ثم مقدرة مع عمومها وهنا ظاهرة وهذه حكمة اقتصار الشارح على ذكر التقدير فى الاول مع انه جار فى الثلاثة مع ان الاولين فيهما تقديران وفى الثالث واحد اه قال ع ش قوله مع عمومها اى المقدر بمعنى احتماله لغير الاجرة وقوله وهذه اى الحكمة المشار إليه بقوله والفرق الخ اه عبارة سم قوله والفرق الخ اى باعتبار المراد والافتقان المعنيين لا اشتباه فيه حتى يحتاج لبيان إذ تبين الضراب والاجرة فى غاية الظهور اه قول المتن (فيحرم ثمن مائه) اى اعطاؤه واخذه اه سم (قوله ولا متقوم) اى لا قيمة له شرعا وليس المراد به ما قابل المثل اى ع ش قول المتن (وكذا اجرته) اى ايجاره وهل يستحق اجرة المثل كفى الاجارات الفاسدة سم على حج اى او لا لان طروقه الاثنى لامتثل له يقابل باجرة فيه نظر والاول اقرب وعليه فالمراد اجرة مثله لو استعمل فيسا يقابل باجرة كالحرث مدة وضع يده عليه لا لتناع المذكور وحل حرمة الاستئجار حيث استاجر للضراب قصد افلاو استاجره لينتفع به ماشاء جاز ان يستعمله فى الانزاء تبعا لاستحقاقه المنفعة بخلاف ما لو استاجره للحرث او نحوه فلا يجوز استعماله فى الانزاء لانه انما اذن له فى استعماله فيما سماه له من حرث او غيره اه ع ش وقوله والاول اقرب فيه وقفة بل تعليل الشارح ظاهر فى الثانى (قوله وفارق الاجار الخ) عبارة شرح العباب وعلم مما تقرر ان صورة المسئلة ان يستاجر للضراب فان استاجر على ان ينزى فله على انى او اناث صح قاله القاضى لان فعله مباح وعمله مضبوط عادة ويتعين الفعل المعين فى العقد لا اختلاف الغرض به فان تلف اى او تعذر انزائه بطلت الاجارة اه وقد يستشكل هذا مع تفسير الضراب بالطروق وقد يقال لم تظهر مغارته الانزاء المذكور ولا اشكال لان الطروق فعل الفعل بخلاف الانزاء فانه فعل صاحب الفعل فليتأمل سم على حج لكن قد رد عليه ان الانزاء وان كان من فعل صاحب الفعل الا ان نزوان الفعل باختياره وصاحبه عاجز عن تسليمه وقد يجاب بان الاجارة على فعل المكلف الذى هو الانزاء والمراد منه محاولة صعود الفعل على الاثنى على ما جرت به العادة وفعل الفعل وان كان هو المقصود لكنه ليس معقودا عليه فيستحق الاجرة إذ حصل الطروق بالفعل فلم يحصل يستحق اجرة فراجع اه ع ش (قوله ولو قيل يندب الخ) قد يتوقف فيه بما نقله فى العزيز عن الامام احمد من منع الاهداء اه سيد عمر عبارة ع ش عبارة سم على

(قوله وكل من هذين) فى تخصيصهما نظر لان الثالث ايضا كذلك اذا الاجرة لا يتعلق به نهى بل باعطائها واخذها كما هو ظاهر (قوله اى عن اعطاء ذلك الخ) اى والعقد المقتضى لذلك ايضا كما هو ظاهر (قوله والفرق بين هذا والاول) اى باعتبار المراد والافتقان المعنيين لا اشتباه فيه حتى يحتاج لبيان اذ تبين الضراب والاجرة فى غاية الظهور (قوله والفرق بين هذا والاول الخ) عبارة شرح العباب وانما جاز الاستئجار لتلقيح النخل لان الاجير قادر على تسليم نفسه ريس عليه عين حتى لو شرط عليه ما يلحق به فسدت الاجارة ايضا وهما المقصود المأاء والمؤجر عاجز عن تسليمه وعلم مما تقرر ان صورة المسئلة ان يستاجر للضراب فان استاجر على ان ينزى فله على انى او اناث صح قاله القاضى لان فعله مباح وعمله مضبوط عادة ويتعين الفعل المعين لا اختلاف الغرض به فان تلف بطلت الاجارة اه وقد يستشكل هذا مع تفسير الضراب بالطروق وقد يقال لم يظهر مغارته الانزاء المذكور ولا اشكال لان الطروق فعل الفعل بخلاف الانزاء فانه فعل صاحب الفعل فليتأمل (قول المصنف فيحرم ثمن مائه) اى اعطاؤه واخذه وقوله وكذا اجرته هل يستحق اجرة المثل كفى الاجارات الفاسدة

بفتح فسكون للبهملتين (الفعل) رواه الشيخان (وهو ضرابه) أى طروقه الاثنى وهذا هو الاشهر ومن ثم حكى مقابليه يقال (ويقال ماؤه) وكل من هذين لا يتعلق به نهى فالتقدير عن بدل عسبه من اجرة ضرابه موثمن مائه أى عن اعطاء ذلك واخذه (ويقال اجرة ضرابه) والفرق بين هذا والاول ان الاجرة ثم مقدرة وهنا ظاهرة (فيحرم ثمن مائه) وبطل بيعه لانه غير معلوم ولا متقوم ولا مقدور على تسليمه (وكذا اجرته) للضراب (فى الاصح) لان فعل الضراب غير مقدور عليه للبالك وفارق الاستئجار لتلقيح النخل بان المستأجر عليه هو فعل الاجير الذى هو قادر عليه ويجوز الاهداء لصاحب الفعل بل لو قيل يندب

لم يعد وتسارعت للضراب (وعن جبل الحبلية) رواه الشيخان (وهو) بفتح الموحدة فيهما وغلط من سكنها جمع حابل وقيل مفرد وهاؤه للبالغة (تاج التاج) بفتح اوله او كسره وهو الذي في خط المصنف وعليه (٢٩٣) عرف الفقهاء وهو من تسمية اسم مفعول

بالمصدر وفي هذا تجوز من حيث اطلاق الجبل على البهائم وهو مختص بالادميات ومن حيث اطلاق المصدر على اسم المفعول اي المحبول (بان يبيع تاج التاج) كما عليه اللغويون (او يضمن الى تاج التاج) كما فسره روايه ابن عمر رضي الله عنهما اي الى ان تلده الدابة ويلد ولدها من نتجت الناقة بالبنا للبعول لا غير ووجه البطلان ثم انعدام شروط البيع وهنا جهالة الاجل (وعن الملاقيح وهي مافي البطون) من الاجنة (والمضامين) جمع مضموق أو مضمان أي متضمن ومنه مضمون الكتاب كذا (وهي مافي اصلاص الفحول) من الما واه مالك مرسلًا والزارو مسندًا وانعقد عليه الاجماع لفقد شروط البيع واطلاق الملاقيح على مافي بطون الابل وغيرها الذي يصرح به كلامه شائع لغة ايضا خلافا للجوهري (و) عن (الملاسة) رواه الشيخان (بان يلبس) بضم الميم وكسرها (ثوبا مطويا) او في ظلمة (ثم يشتره) على ان لا خيار له اذ ارآه او على

منهجه قال مر ويستحب هذا الاعطاء انتهت وظاهره سواء كان ذلك قبل اعطاء الفحل أو بعده اه (قوله) وتسارعت للضراب) ومحل ذلك حيث لم يتعين والاوجب مجانا وكان الامتناع منها كبيرة حيث لا ضرر عليه في ذلك وينبغي وجوب اتخاذ الفحل على اهل البلد حيث تعين لبقاء نسل ودواهم على الكفاية حيث لم يتيسر لهم استعارته مما يقرب من بلدتهم عرفا اه ع ش (قوله) وغلط من سكنها (ظاهره) فيهما اه ع ش (قوله) جمع حابل) اي الحبلية (قوله) وهاؤه للبالغة) وعليه فيفرق بين المفرد وجمعه بالهاء اه ع ش (قوله) مختص الخ) اي حقيقة اه سم عبارة المعنى مختص بالادميات بالاتفاق حتى قيل انه لا يقال لغيرهن لا في الحديث ولا فيما يقال للبهائم الخل بالميم اه (قوله) المحبول (اي المحبول به اه معنى) (قوله) ثم) اي في بيع تاج التاج اه ع ش (قوله) انعدام شروط البيع) اي من الملك وغيره اه معنى (قوله) هنا) اي في البيع ضمن الى تاج التاج اه ع ش (قوله) جمع مضمون) اي كجنون ومجانين و (قوله) او مضمان) اي كففتاح ومفاتيح سم ومعنى (قوله) اي متضمن) اسم مفعول قال البجيرى سميت بالمضامين لان الله اودع في ظهورها فسكانها ضمنها قاله الازهرى عميرة وقال شيخنا الحنفى سميت بذلك لانها في ضمن الفحول اه والاخير موافق لما في الشرح (قوله) من الماء) اي فقيه التقدير السابق فان قلت حيث لا حاجة لذكر هذا مع ما سبق في العصب فلم ذكره معه قلت لورود النهي عن خصوص الصيغتين فلو اقتصر على احدهما لم ياتوا بمخالفة المتروكة المذكورة مع ان لاحداهما معنى آخر به تباين الأخرى وحيث فاسبق لا يغني عن هذا الاحتمال ان يفسر بغيره اي ضرابه او اجرة ضرابه وهذا لا يغني عما سبق لان له معنى اخر يصاحبه البطلان ايضا سم على حجج اي ما تحمله الاثني من ضرابه في عام او عامين اه ع ش (قوله) رواه مالكا) اي عن سعيد بن المسيب اه معنى (قوله) مرسلًا) قال الناظم و مرسل منه الصحابي سقط اه (قوله) عليه) اي امتناع بيع مافي البطون ومافي الاصلاص (قوله) خلافا للجوهري) اي والمنهج والمعنى عبارتاهما وهو اي الملقوح لغة جنين الناقة خاصا وشرعا اعم من ذلك اه (قوله) بضم الميم الخ) اي وبفتحها في الماضي اه نهاية قال ع ش والرشيدي نقل الاسنوى في باب الاحداث الكسر في الماضي وعليه فيكون المضارع بالفتح اه قول المتن (ثم يشتره) اي بايجاب وقول اه حلي (قوله) او على انه يكتب الخ) عبارة المعنى اكتفاء بلبسه عن رؤيته اه (قوله) عن رؤيته) فيبطل هذا قطعاً وان قلنا بصحة بيع الغائب لوجود الشرط الفاسد واللمس لا يقوم مقام النظر شرعا ولا عادة فليوي وزياي اه بجري قول المتن (او يقول الخ) عطف على قوله بلبس الخ قول المتن (اذ المسته) قال عميرة يصح قراءة بضم التاء وفتحها وكذا في كل مواضعها اي التاء اه وعلل الامام بطلانه بالتعليق ونبه الاسنوى على انه ان جعل اللبس شرطا فبطلانه للتعليق وان جعل بيعا فلقد الصيغة انتهى اه بجري عن الشوبري (قوله) او على انه متى الخ) عطف على قوله اكتفاء بلبسه الخ عبارة شرح المنهج او يبيعه شيئا على أنه متى لبسه الخ (قوله) او يقول الخ) عطف على قول المتن يجعل الخ (قوله) اذ انبذته) قال عميرة تصح قراءة بضم التاء وفتحها وكذا في كل صورها اي التاء اي لافرق بين رعى البائع والمشتري اه ع ش (قوله) او متى نبذته الخ) عبارة شرح المنهج بعثك هذا بكذا على اني اذ انبذته الخ (قوله) وبطلانه) اي البيع في صور الملاسة والمنا بذة (قوله) لعدم الرؤية) اي في الصورتين الاوليين للملاسة وفي الصورة الاخيرة للمنا بذة (قوله) او الصيغة) اي في الصورة الثالثة للملاسة وفي الصورتين الاوليين للمنا بذة (قوله) او الصيغة) يردها عليه ان قوله فقد بعثك صيغة فكان (قوله) وهو مختص بالادميات) اي حقيقة (قوله) جمع مضمون) اي كجنون ومجانين وقوله أو مضمان اي كففتاح ومفاتيح (قوله) من الماء) اي فقيه التقدير السابق فان قلت حيث لا حاجة لذكر هذا مع ما سبق في

أنه يكتب بلبسه عن رؤيته (أو يقول اذ المسته فقد بعثك) اكتفاء بلبسه عن الصيغة أو على أنه متى لبسه انقطع خيار المجلس أو الشرط (و) عن (المنا بذة) بالمعجمة رواه الشيخان (بان يجعل النبد) اي الطرح (يعا) اكتفاء به عن الصيغة بعد قوله انبذ اليك ثوبي هذا بعشرة مثلاً أو يقول اذ انبذته فقد بعثك أو متى نبذته انقطع الخيار او على أنك تكنتي بنذته عن رؤيته وبطلانه لعدم الرؤية او الصيغة

الوجه أن يقال إن البطلان في هذه التعليق لا لعدم الصيغة وأجاب عميرة بأنه يعلم من هذا الكلام أن قوله فقد بعتك اخبار لا انشاء انتهى او انه جعل الصيغة مفقودة لانتهاء شرطها وهو عدم التعليق اه عش (قوله او للشرط الفاسد) اي في الصورة الاخيرة للملازمة وفي الصورة الثالثة للنبذة قول المتن (او يجعلها الرمي يباعا) اكفاء به عن الصيغة فيقول احدهما اذ ارميت هذه الحصة فهذا الثوب مبيع منك بعشرة اه محلي (قوله معطوف على بعتك) وقد يجوز ان يكون معمولا لمحدوف معطوف على يقول اي او يقول بعتك وقد ينظر فيه بان عطف مثل ذلك من خصائص الو او وقد يجعل قوله او يجعل الخ المعطوف على يقول مقدما على ما بعده المعطوف على بعتك من تأخير اه سم وقوله وقد يجوز الخ جرى عليه المحلي وقال عميرة في هامشه قوله او يقول الخ قيل كان الصواب التصريح يقول ارشادا الى عطفه على الاول او كان يقدمه على الثاني اه (قوله شبه اعتراض) انما جعله شبه اعتراض ولم يجعله اعتراضا لانه معطوف على يقول والعامل فيه ان فهو من قبيل المفرد في الحقيقة والاعتراض شرطه ان يكون بجمله لا محل لها من الاعراب اه عش (قوله لنحو ما مر الخ) عبارة المغنى ووجه البطلان في الاول جهالة المبيع وفي الثاني فقد ان الصيغة وفي الثالث الجهل بمدة الخيار اه قول المتن (وعن بيعتين) بكسر الباء على معنى الهبة ويجوز الفتح كما في فتح الباري (قوله في بيعه) بفتح الباء لا غير اه عش (قوله بخلاف بالف الخ) اي فانه يصح ويكفي ان يكون الثمن ثلاثة آلاف حالة والقان مؤجلة لسنة اه نهاية (قوله والفين) لو زاد على ذلك فغذا بهما شئت الخ ففي شرح العباب ان الذي يتجه البطلان وان تردد فيه الزركشي لان قوله فغذا الخ مبطل لا يجابه فطل القبول المترتب عليه سم على حج اه عش (قوله فلانا) عبارة النهاية فلان وفي عش عليها العمل الشارح اشار الى ان مثل شرط بيع المشترك شرط بيع غير كان يقول بعتك هذا بشرط ان يبيعه زيد بعده او داره اه (قوله ما في الاول) اي قول المتن بعتك بالف الخ وكان الاوفق لقوله الاتي والثاني اسقاط الموصول والجار (قوله والثاني كذلك الخ) اي وتسمية الثاني بيعتين لا يباعا بشرط ما مبني الخ اه سيد عمر عبارة سم الظاهر ان معناه وتسمية ما في الثاني كذلك اي بيعتين لا يباعا شرط او (قوله مبني) خبر تسمية المقدرة في قوله والثاني ثم لك منع البناء بانه انما اشار الى ان البيع

او للشرط الفاسد (و) عن (بيع الحصة) رواه مسلم (بان يقول بعتك من هذه الاثواب ما تقع هذه الحصة فيه او يجعلها الرمي) لها (يبيع او بعتك) معطوف على بعتك الاول فقوله او يجعلها شبه اعتراض ومثله ساقع لا يخفى (ولك) أولى أولنا (الخيار الى رميها) لنحو ما مر في الذي قبله (عن بيعتين في بيعته) رواه الترمذي وصححه (بان) أي كان يقول بعتك بالف نقدا والفين الى سنة) فغذا بهما شئت انت أو أنا أو شاء فلان للجهالة بخلافه بالف نقدا والفين لسنة بخلاف نصفه بالف ونصفه بالفين (او بعتك ذا العبد بالف على ان تبعني) او فلانا (دارك بكذا) او تشتري مني أو من فلانا كذا بكذا للشرط الفاسد وتسمية ما في الاول بيعتين تجوز اذ التخيير يقتضي واحدا فقط والثاني كذلك لا يباعا بشرط ما مبني على ان المراد بالشرط ما اقترن

العسب فلم ذكره معه قلت لورود النهي عن خصوص الصيغتين فلو اقتصر على أحدهما لربما توهم مخالفة المتروكة للذكر مرة مع ان لاحداهما معنى اخر به تبان الاخرى وحينئذ فاسبق لا يخفى عن هذا الاحتمال ان يفسر بغيره وهذا لا يخفى عما سبق لان له معنى اخر يصاحبه البطلان ايضا فقامل (قوله معطوف على بعتك) قد يجوز ان يكون معمولا لمحدوف معطوف على يقول اي او يقول بعتك وقد ينظر فيه بان عطف مثل ذلك من خصائص الو او وقد يجعل قوله او يجعل الخ المعطوف على يقول مقدما على ما بعده المعطوف على بعتك من تأخير (قوله بالف نقدا والفين الى سنة الخ) فضيته بطلان ذلك وان قبل باحدهما معينا وهو الوجه في شرح العباب وفاقا لمقتضى كلام الغزالي وغيره خلافا لما نقله ان الرفعة عن القاضي من الصحة حينئذ وتخصيص البطلان بقبوله على الالهام او بقبولها معا وقوله بخلافه بالف نقدا والفين لسنة لو زاد على ذلك فغذا بهما الخ ففي شرح العباب ان الذي يتجه البطلان وان تردد فيه الزركشي لان قوله فغذا الخ مبطل لا يجابه فطل القبول المترتب عليه اه فليتأمل (فرع) قال في الروض الا ان قال بعتك بالف نصفه بستمائة اي فلا يصح لان اول كلامه يقتضي توزيع الثمن على المثلين بالسوية واخره يناقضه زادي في العباب تبعا لبحث الزركشي فان قال وباقه باربعائة اتجه الصحة اه وفيه نظر ويؤيد النظر التعليل السابق (اقول) ولو قال بعتك بالف فقال قبلت نصفه بستمائة ونصفه باربعائة فقد يتجه البطلان وان قلنا بالصحة فيما تقدم لاختلاف غرض البائع بذلك ولانه عدد العقد ولا يتأتى كونه تفصيلا لما اجماله البائع لان قضية اجماله التسوية (قوله والثاني كذلك) الظاهر ان معناه وتسمية ما في الثاني كذلك اي بيعتين لا يباعا بشرط وقوله لا يباعا بشرط عطف على كذلك اي وتسمية ما في الثاني بيعتين لا يباعا بشرط وقوله مبني خبر تسمية المقدرة في قوله والثاني ثم لك منع البناء بانه انما اشار الى ان البيع والشرط يصح ان يجعل من قبيل البيعتين



بلفظه دون معناه ولو جعله مثالا لـيـبـين أنه لا فرق في الشرط بين اللفظي والمعنوي لكان أفود (٢٩٥) وأحسن (وعن بيع وشرط كبيع

بشرط بيع) كما مر (أو)  
بيع لدار مثلا بألف بشرط  
(قرض) لمائة رواء جماعة  
وصححه بعضهم ووجهه  
بطلانه جعل الألف ورفق  
العقد الثاني ثمنا واشترطه  
فاسد فبطل مقابله من الثمن  
وهو مجبول فصار الكل  
مجهولا ثم إذا عقدا الثاني

مع عليهما فساد الأول صح  
والأفلا كما صححه في المجموع  
وما وقع في الروضة وأصلها  
من صحة الرهن فيما لو رهن  
بدين قديم مع ظن صحة  
شرطه في بيع أو قرض بان  
فساده ضعيف أو أن الرهن  
مستثنى لانه مجرد توثق فلم  
يؤثر فيه ظن الصحة إذ لا  
جهالة تمنعه بخلاف ما هنا  
ولأنما بطل الرهن مع البيع  
فما إذا قال لدائته بعني هذا  
بكذا على أن أرهنك على  
الأول والآخر كذا لانه  
شرط الرهن على لازم هو  
الأول وغير لازم وهو  
الآخر الذي هو ثمن البيع  
الفاقد فبطل للجهالة بما  
يخص كلاما من الدينين من  
الرهن (ولو اشترى زراعا  
بشرط أن يحصده) بضم  
الصاد وكسرهما (البائع  
أو ثوبا) (يخطه)  
الظاهر أن ذكر الواو غير  
شرط بل لو قال ثوبا يخطه  
كان كذلك أو بشرط أن  
يخطه كما باصه وعدل عنه  
ليبين أنه لا فرق بين  
التصريح بالشرط والأتیان

والشرط يصح أن يجعل من قبيل البيعتين اه (قوله بلفظه) أي بلفظ هو لفظ شرط اه سم (قوله ولو جعله)  
أي الثاني (قوله لكان أفود) أي لدلالته على أنه لا فرق بين التعبير بلفظ الشرط والتعبير بما بمعناه و (قوله  
وأحسن) أي لخلوه عن تجوز تسمية المثال الثاني بيعتين (قوله كما مر) أي بالمثال الثاني في المتن نظر اللواقع  
وقطع النظر عن المراد المار (قوله بشرط قرض) أي مثلا كما يأتي (قوله ووجه بطلانه) أي قوله وما وقع في  
النهاية والمعنى (قوله جعل الألف الخ) هذا يؤيد ما في مسألة الرهن الآتية فليتأمل مع ذلك الفرق الذي ذكره  
اه سم (قوله واشترطه فاسد) عبارة المعنى والاسنى واشترط العقد الثاني فاسد فبطل بعض الثمن وليس له  
قيمة معلومة حتى يفرض التوزيع عليه وعلى الباقي فبطل البيع اه (قوله وإلا) أي بان جهلاه أو أحدهما  
اه معنى (قوله مع ظن صحة شرطه) أي الرهن (قوله بان فساده) قد يقتضي عدم فساده بمجرد الشرط وفيه  
نظرو (قوله ضعيف) خبر ما وقع ولم يضعفه في الروض بل فرق اه سم و (قوله عدم فساده) أي البيع أو  
القرض (بمجرد الشرط) أي شرط الرهن معه (قوله إذ لا جهالة) يتأمل هذا الفرق اه سم (قوله وإنما بطل)  
كانه جواب اعتراض بهذا على قوله أو أن الرهن مستثنى الخ اه سم (قوله وهو الآخر) الانسب لقابله اسقاط  
الواو (قوله للجهالة بما يخص) قضيته انه لو عينه بان قال على الأول كذا أو الآخر كذا أصبح رهن الأول (قوله  
بضم الصاد) عبارة المعنى أن يحصده البائع بضم الصاد وكسرهما أو يحصده البائع أي من الاحصاد أو ثوبا  
بشرط أن يخطه البائع أو يخطه البائع وما شبه ذلك فالأصح الخ اه قول المتن (أو ثوبا الخ) عبارة الروض  
وان اشترى زراعا أو ثوبا بشرط حصده أو خياطته له بدرهم وقبل لم يصح فان قال اشترته بعشرة واستاجر تك  
لحصده أو خياطته بدرهم وقبل صح البيع وحده لانه استأجره قبل الملك وان اشترى واستأجره بالعشرة  
فقولا تفريق الصفقة اه وقوله أو لالم يصح قال في شرحه سواء شرط العمل على البائع أم على الاجنبي فتعبيره  
بما قاله أولى من تعبير الاصل بالبائع اه وقوله فقولا تفريق الصفقة قال في شرحه في البيع وتبطل الاجارة  
اه سم (قوله ان ذكر الواو غير شرط) قد يقال الواو من المصنف فيصدق بوجودها من المشتري وعدمه  
اه سم (قوله أو بشرط) الى التنبيه الثاني في النهاية لا قوله تنبيه قدرت الى المتن (قوله أو بشرط أن يخطه)  
عطف على قول المتن ويخطه (قوله وبه صرح الخ) فقال وسواء قال بمتك بألف على أن تحصده أو  
وتحصده اه معنى وفي سم عن شرح العباب قوله أي المجموع وتحصده ينبغي قرأته بالنون ليصح المعنى  
أما قرأته بالتاء فلا يصح لان الحصد لازم للمشتري كما يأتي فاذا قال له البائع بعتك على أن تحصده لم يكن شرطا  
فاسدا بخلاف ما لو قال على ان احصده انا أو تحصده نحن فانه شرط فاسد لخالفته مقتضى العقد فابطله اه  
(قوله ليبن الخ) قال في شرح العباب وصورة الشرط المفسد في سائر صورته بعتك أو اشتريت منك بشرط

(قوله بلفظه) وهو لفظ شرط (قوله كما مر) انظره مع قوله السابق مبنى على أن المراد بالشرط الخ (قوله)  
جعل الألف الخ) هذا يؤيد ما في مسألة الرهن الآتية فليتأمل مع ذلك الفرق الذي ذكره (قوله واشترطه  
فاسد) عبارة شرح الروض واشترط العقد الثاني فاسد فبطل بعض الثمن وليس له قيمة معلومة حتى يفرض  
التوزيع عليه وعلى الباقي فبطل البيع اه (قوله بان فساده الخ) قد يقتضي عدم فساده بمجرد الشرط وفيه  
نظر وقوله ضعيف خبر ما وقع ولم يضعفه في شرح الروض بل فرق (قوله إذ لا جهالة الخ) يتأمل هذا الفرق  
(قوله وإنما بطل) كانه جواب اعتراض بهذا على قوله أو أن الرهن مستثنى الخ (قول المصنف ولو اشترى  
زراعا) عبارة الروض وان اشترى زراعا أو ثوبا بشرط حصده أو خياطته له بدرهم لم يصح فان قال اشترته  
بعشرة واستاجر تك لحصده أو خياطته بدرهم وقبل صح البيع وحده لانه استأجره قبل الملك وان اشترى  
واستأجره بالعشرة فقولا تفريق الصفقة اه وقوله أو لالم يصح قال في شرحه سواء شرط العمل على البائع أم  
على الاجنبي فتعبيره بما قاله أولى من تعبير الاصل بالبائع اه وقوله فقولا تفريق الصفقة قال في شرحه في  
البيع وتبطل الاجارة اه (قوله ان ذكر الواو غير شرط) قد يقال الواو من المصنف فيصدق بوجودها من  
المشتري وعدمه (قوله ليبن أنه لا فرق) قال في شرح العباب وصورة الشرط المفسد في سائر صورته بعتك أو

به على صورة الاخبار وبه صرح في مجموعه وفي كلام غيره ما يقتضي

ان خطه بالامر لا يكون شرطاً ويؤيد مامر أول البيع في بيع واشهد لكن ينبغي حمله فيهما على ما إذا أراد به مجرد الأمر لا الشرط ويفرق بين خطه وتخطيه بان الأمر بشئ مبتداً (٢٩٦) مقيد بما قبله بخلاف الثاني فانه ما صفة أو ما في معناها وهي مقيدة لما قبلها فكانت في معنى

الشرط (تنبيه) قدرت مامر قبل تخطيه رد الما يقال ظاهر كلامه انها جملة حالة وهو متمتع لان المضاربة المثبتة لا تدخل عليها او الحال (فالاصح بطلانه) أى الشراء لاشتماله على شرط فاسد لتضمنه الزامه بالعمل فيما لم يملكه بعد وقضيته انه لو تضمن الزامه بالعمل فيما يملكه كان اشترى بيتاً بشرط ان يبنى حائطه صح وليس مراداً بل ينبغي البطلان هنا قطعاً كاعلم من قوله بشرط بيع أو قرض اذ هما مثالان في بيع بشرط اجارة او اعادة أو غيرهما باطل كذلك سواء أقدم ذكر الثمن على الشرط أم أخره عنه وانما جرى الخلاف في صورة المتن لان العمل في المبيع وقع تابعا لبيعه فاعتقر على مقابل الاصح (تنبيه)

وقع لكثيرين من علماء حضر موت في بيع العدة المعروف في مكة ببيع الناس آراء واضحة البطلان لا تنافي على مذهبنا بوجه لفقوا من حدسهم تارة ومن أقوال في بعض المذاهب تارة أخرى مع عدم اتفاقهم لقلها فيجب انكارها وعدم الالتفات إليها والحاصل ان كل شرط مناف لمقتضى العقد

كذا أو على كذا أو وافعل كذا أو وافعل كذا بالاخبار اه سم (قوله لا الشرط) ومثله الاطلاق فيما يظهر اه ع ش (قوله ويفرق بين خطه وتخطيه) أى حيث انصرف الثاني الى الشرطية وان صرف عنها بخلاف الاول كما هو حاصل كلامه اه رشيدى وقوله وان صرف عنها أى بان يراد به الاستئناف كما في ع ش (قوله ان خطه) ان صور بيعى بكذا او خطه خالف قوله في شرح العباب او وافعل فلعل صورته بمعنى بكذا خطه بلا او وقد يجاب بان ما في شرح العباب مضارع المتكلم اه سم اقول بل هو صريح صانع شرح العباب (قوله أو في معناه) يعنى الحال (قوله قدرت مامر) أى المبتدأ ليصير كلام المصنف جملة اسمية و (قوله رد لما يقال الخ) لا يخفى انه ما قدره انما هو تاويل لكلام المصنف وصار له عن ظاهره فهو في الحقيقة اعتراف بما يقال وانما كان يصير رداله لو حذف قوله ظاهر كلامه (قوله لاشتماله) عبارة المعنى لاشتماله على شرط عمل فيما لم يملكه المشتري الآن لانه لا يدخل في ملك المشتري إلا بعد الشرط اه (قوله فيما لم يملكه الخ) أى لانه انما يملكه بعدم تمام الصيغة اه ع ش (قوله حائطه) أى المشتري (قوله في بيع العهدة) وصورتها ان يقول المدين لدائنه بعتك هذه الدار مثلاً بمالك في ذمتي من الدين ومتى وفيت دينك عادت الى دارى (قوله بيع الناس) ويقال له عندهم ايضا بيع عدة وأمانة (قوله والحاصل) الى قوله ويقع في النهاية (قوله ان كل شرط الخ) ولو اشترى حطباً مثلاً على دابة أى مثلاً بشرط ايصاله منزله لم يصح وان عرف المنزل لانه بيع بشرط وان اطلق صح العقد ولم يكف ايصاله منزله ولو اعتبد بل يسلبه له في موضعه نهاية ومعنى (قوله وحيث صح الخ) أى العقد وهو فائدة مجردة لاتعلق لها بشرح المتن و (قوله لم يجز) أى العاقد اه ع ش (قوله كالغصوب) أى لذهو مخاطب برده كل لحظة ومتى وطئها المشتري لم يحدو لومع عليه بالفساد إلا أن يعلمه والتمن مية أو دم أو نحو ذلك مما لا يملك به اصلاً بخلاف ما لو كان الثمن نحو خمر كخزير لان الشراء به يفيد الملك عندانى خفيفة ولو كانت بكر فهو مهر بكر كالنكاح الفاسد وارش بكارة لا تلافيها بخلافه في النكاح الفاسد إذ فاسد كل عقد كصحيحه في الضمان وعدمه وارش البكارة مضمون في صحيح البيع دون صحيح النكاح وهذا ما ذكره الزركشى وابن العباد والاصح في النكاح الفاسد وجوب مهر مثل ثيب وارش بكارة ولو حذف العاقدان المفسد للعقد ولو في مجلس الخيار لم ينقلب صحيحاً إذ لا عبرة بالفاسد بخلاف ما لو أحقاشر طاً صحيحاً أو فاسداً في مجلس الخيار فانه يباح العقد لان مجلس العقد كالعقد اه نهاية قال غ ش قوله لم ولو مع عليه بالفاسد أى إذا كان على وجه يقول بالملك معه بعض الأئمة على ما يفيداه قوله إلا أن يعلمه والتمن وقوله كالعقد

اشترى منك بشرط كذا أو على كذا أو وافعل كذا أو وافعل كذا بالاخبار كما في المجموع فانه قال وسواء أقال بعته بالف على ان تحصده او وتحصده قال ابو حامد لا يصح الاول قطعاً وفي الثاني طريقان اه لكن قوله وتحصده ينبغي قراءته بالنون ليصح المعنى أما قراءته بالتاء فلا يصح لان الحصد لازم للمشتري كما ياتي فاذا قال له البائع بعته على ان تحصده لم يكن شرطاً فاسداً بخلاف ما لو قال على أن أحصده انا او تحصده نحن فانه شرط فاسد لخالفته مقتضى العقد فباطله ثم قال قال العبادى ولو باع بعشره على ان يحط منها درهما جاز لانه عبارة عن تسعة أو أن يهبه منها درهما فلا وهذا أى الاول اذا قلنا ان الارباء اسقاط اه وسيأتى انه لا يطلق القول في الارباء بالاسقاط ولا بالتعليق بل يختلف باختلاف الفروع والمدارك وحينئذ فالذى يتجه عدم الصحة لان اشترط الحط أو الارباء عليه اشترط لما فيه شائبة عقد فبقرينة فائتر الفساد كالهبة وحينئذ فليس ذلك عبارة عن تسعة كما زعمه نعم ان اراد بذلك التعبير عن تسعة فلا يبعد القول بالصحة حينئذ اه وما ذكره على كلام العبادى متجه وقد اطل في هذا المقام بما لا يستغنى عن الوقوف عليه فعليك بمطالعة واعلم ان قوله السابق او وافعل كذا ان كان بصيغة أمر أشكل حمله على الشرطية لانه نظير بيع واشهد (ان خطه بالامر) ان صور بيعى بكذا او خطه خالف قوله في شرح العباب او وافعل كذا كما مر فلعل صورته بمعنى بكذا خطه بلا او وقد يجاب بان ما في

بجائنا على ما في موضع من فتاوى البغوي ووجه جامعها لكن صريح ما رجحه الشيخان من رجوع مشتر من غاصب بالارش عليه الرجوع به هنا على البائع بالأولى لعذره مع شبهة إذن المالك ظاهر فأشبهه المستعير وتطين الدار كصبيغ (٢٩٧) الثوب فيرجع بنقصه إن كلف إزالته وإلا

فهو شريك به (ويستثنى من النهي عن بيع وشرط (صور) تصح لما ياتي فيها في محالها كالبيع بشرط الخيار او البراءة من العيب او بشرط قطع الثروة) كالبيع بشرط (الاجل) في غير الربوي لأول آية الدين وشرطه ان يحدد بمعلوم لها كالي عيد او شهر كذا لافيه ولا إلى نحو الحصاد كما يأتي في السلم بتفصيله المطرد هنا كما هو ظاهر وان لا يبعد بقاء الدنيا اليه كالف سنة وإلا ابطال البيع للعلم حال العقد بسقوط بعضه وهو يؤدي إلى الجهل به المستلزم للجهل بالثمن لأن الاجل يقابله قسط منه وقول بعض اصحابنا يجوز إيجار الارض الف سنة شاذ لا يعمل عليه وإذا صح كان اجله بما لا يبعد بقاء الدنيا اليه وإن بعد بقاء العاقدين اليه كما تتي سنة انتقل بموت البائع لو ارثه وحل بموت المشتري ولا يضر السقوط بموته لانه امر غير متيقن عند العقد فلم ينظر اليه وإلام يصح البيع بأجل طويل لمن يعلم عادة انه لا يعيش بقية يومه وقد صرحوا بخلافه فاندفع بما قررته ما وقع هناك كثير من الشراح وغيرهم (والرهن)

أى غالباً اه (قوله بجائنا) ظاهره وإن كان جاهلاً وقوله الآتي لعذره يقتضي انه في الجاهل اه سم (قوله بالاول) قد تيقن فيه بان التغير محقق من الغاصب ولا كذلك هنا لجواز ان يكون الفساد نشأ من تقصير المشتري اه ع ش (قوله وتطين الدار) أى المقبوضة بشراء فاسدو (قوله فيرجع الخ) أى المشتري (قوله ويستثنى من النهي الخ) أى من البطلان اللازم للنهي المذكور ولو قال ويستثنى من القول ببطلان البيع مع الشرط صرح الخ لكان اوضح اه ع ش (قوله في غير الربوي) إلى قوله فاندفع في النهاية لا لقوله لافيه (قوله في غير الربوي) افاد تقيده بذلك في الاجل دون الرهن والكفيل انه لا فرق في العوض الذي يشترط فيه الرهن او الكفيل بين كونه ربوياً وغيره وهو كذلك اه ع ش عبارة المعنى وبشرط الاجل في عقد لا يشترط فيه الحلول والتباض كالربويات اه (قوله لا لآية الدين) وهو قوله تعالى إذا تداينتم بدين إلى أجل مسمى أى معين (قوله وشرطه) أى صحة العقد مع صحة الاجل اه ع ش (قوله بمعلوم لهما) أى فلا يكفي على احدهما ولا علم غيرهما كما يفهم من إطلاقه لكن سياقي في السلم انه يكفي علم العاقدين او علم عدلين غيرهما وقياسه ان يقال بتمثله هنا لانه اضيق من البيع فيكون علم غيرهما اه ع ش (قوله ولا إلى نحو الحصاد) أى مالم يريد اوقته المعتاد ويعلمانه ومثل ذلك التأجيل بنزول سيدنا عيسى لأنه مجهول اه ع ش (قوله بسقوط بعضه) أى الاجل و (قوله شاذ) أى لما قدمه من ان شرط صحة العقد ان لا يبعد بقاء الدنيا الخ اه ع ش (قوله انتقل بموت البائع) أى او المشتري فيما إذا كان المبيع مؤجلاً و (قوله وحل بموت المشتري) أى او البائع اه رشيدى (قوله ولا يضر السقوط) أى سقوط الاجل و (قوله بموته) أى المشتري اه ع ش أى او البائع (قوله لانه امر الخ) هذا باطلاً مكارية ظاهرة إذ لا شبهة إذا كان التأجيل بماتى سنة مثلاً فيتقن العاقدين عند العقد السقوط إذا كان قد بلغ مائة سنة مثلاً لتيقنهما أنها لا يعيشان المائتين أيضاً سم على حجج أقول وقد يجاب بان ظن عدم الحياة هنا ناشئ من العادة وهي غير قطعية بخلاف عدم بقاء الدنيا فانه مأخوذ من الأدلة فالظن فيها أقوى فنزل منزلة اليقين اه ع ش وفيه وقفة (قوله لمن يعلم الخ) لعل المراد بالعلم هنا الظن وإلام تصح الملازمة في قوله وإلام يصح البيع الخ أى ولو نظر إلى غير المتيقن لم يصح البيع الخ ولنا في ذلك ما افاده قوله لانه امر غير متيقن من الضرر في المتيقن سم على حجج اه ع ش (قوله عادة) قضيتها أنه لو علم موته بقية يومه مثلاً باخبار معصوم لم يصح العقد ولو علمه غير مراد اعتباراً بما هو الغالب في احوال المتعاقدين اه ع ش (قوله بخلافه) أى وهو الصحة اه ع ش (قوله للحاجة) إلى قول المتن والاشهاد في المعنى لا لقوله وغلب إلى وشرط كل وقوله ولو قال إلى ويصح وإلى ولو باع عبد في النهاية إلا قوله على ان ما جمع إلى وشرط كل منها (قوله وشرطه) أى صحة العقد مع شرط الرهن (او الوصف بصفات السلم) سياقي فيه أنه لا بد في ذلك من معرفة العاقدين وعدلين بالوصف فقياسه ان يأتي مثله هنا وقد يفرق على بعد بان السلم فيه معقود عليه فوضويق فيه مالم يضائق في الرهن وبأنه لو لم يمكن إثبات الصفات عند التنازع هنا لم يفت إلا مجرد التوثيق مع بقاء الحق اه ع ش (قوله ولا ينافيه) أى اجراء الوصف عن المشاهدة (قوله انها الخ) بيان لما مر اه ع ش أى صفات السلم أى الوصف بها (قوله كذلك) أى موصوف في الذمة (قوله وكونه)

شرح العباب مضارع المتكلم (قوله بجائنا) ظاهره وإن كان جاهلاً وقوله الآتي لعذره يقتضي أنه في الجاهل (قوله لانه امر الخ) هذا باطلاً مكارية ظاهرة إذ لا شبهة إذا كان التأجيل بماتى سنة مثلاً فيتقن العاقدين عند العقد السقوط إذا كان قد بلغ مائة سنة مثلاً لتيقنهما أنها لا يعيشان المائتين أيضاً فليست اه (قوله لمن يعلم عادة الخ) لعل المراد بالعلم هنا الظن وإلام تصح الملازمة في قوله وإلام يصح البيع الخ أى ولو نظر إلى غير المتيقن لم يصح البيع الخ ولنا في ذلك ما افاده قوله لانه امر غير متيقن من الضرر في المتيقن (قوله وكونه غير المبيع) فيفسد بشرط رهنه إياه بقي مالم بشرط رهنه لكنه اراد رهنه بالثمن وقد ذكره في التنبيه في

بشرط رهنه اياه ولو بعد قبضه لانه لا يملكه (٢٩٨) لا بعد البيع ولا نه بمنزلة استثناء منفعه في المبيع (والكفيل) للحاجة اليه ايضا وشرطه

العلم به بالمشاهدة ولا نظر إلى أنها لا تعلم بحاله لان ترك البحث معاً تقصيراً وباسمه ونسبه لا بوصفه بموسر ثقة لأن الاحرار لا يمكن التزامهم في الذمة مع اختلافهم في الايفاء وان اتفقوا يسارا وعدالة فاندفع بحث الرافعي أن الوصف بهذين أو لى من مشاهدة من لا يعرف حاله و علم بما تقرر أن الكلام في الأجل والرهن والكفيل (المعنيات) بما ذكرناه وإلا فسد البيع وغلب غير العاقل لأنه أكثر إذا لاكثر في الرهن أن يكون غير عاقل وأنت نظرا في الأجل إلى أنه مدة وفي الرهن إلى أنه عين وفي الكفيل إلى أنه نسمة فاندفع قول الاسنوى صوابه المعنيين على أن ما جمع باللف وتاء قد يكون مفردة مذكرا فتصويه ليس في محله و شرط كل منها أن يكون (بثن في الذمة) لأن الاعيان لا تؤجل ثمنها ولا ثمنها ولا يرتفع بها ولا تضمن أصالة كما يأتي فاشتريت هذا على أن أسلمه وقت كذا أو أرهن به كذا أو يكفيني به زيد فاسد لأن تلك إنما شرعت لتحصيل ما في الذمة والمعين حاصل ويأتي صحة ضمان العين المبيعة والتمن المعين بعد القبض

أى المرهون اه ع ش (قوله بشرط رهنه) وأما إذاره عند غير شرط فسياتي في قول المصنف في باب المبيع قبل قبضه وان الاجارة والرهن والهبة كالبيع فانه شامل للرهن من البائع فالمتعمد المنع من البائع مطلقا اه سم عبارة النهاية فلورهنه بعد قبضه بلا شرط مفسد صح اه وكذا في المعنى لا قوله مفسد قال ع ش قوله مر فلورهنه اى المبيع بعد قبضه ظاهره ولو في المجلس وهو ظاهر لان تصرف احد العاقلين مع الاخر في مجلس العقد اجازة و (قوله بلا شرط الخ) أى في الرهن المأني به كان رهنه بشرط أن تحدث زوائده مرهونه اه وقال الرشيدى قوله مر بلا شرط الخ اى بلا شرطه في عقد البيع فهو مفهوم قوله فلو شرط رهنه إياه الخ خلافا لما وقع في حاشية الشيخ اه يعنى قول ع ش اى في الرهن المأني الخ (قوله لا تعلم) من الاعلام (قوله لان ترك البحث الخ) ولان الظاهر عنوان الباطن اه نهاية اى غالبا ع ش (قوله او باسمه ونسبه) كان المراد انهما يعرفان ذلك المسمى المنسوب وإلا كان من قبيل الغائب المجهول اه سم وقياس ما مر عن ع ش انه يكفي هنا علم عدلين غيرهما (قوله لان الاحرار لا يمكن التزامهم الخ) لا تنفاه القدرة عليهم بخلاف المرهون فانه ثبت في الذمة وهذا جرى على الغالب ولا فقد يكون الضامن رقيقا باذن سيده نهاية ومعنى قال ع ش قوله مر وهذا جرى على الغالب اى فلا فرق في الضامن بين كونه حرا أو رقيقا باذن والاشارة راجعة إلى قوله لان الاحرار الخ اه (قوله وعدالة) فان قلت إذا اتفقوا في العدالة واليسار فامعنى اختلافهم في الوفاء مع وجوبه على المدين بمجرد الطلب قلت يمكن ان اختلافهم ليس على وجه محرم ومن ذلك ان بعض المدينين قد يوفى ما عليه بلا طلب من صاحب الحق والاخر لا يوفى إلا بعد الطلب ولا ينافي ذلك عدالته لعدم وجوب الوفاء عليه بلا طلب ومنه ايضا ان بعض المدينين اذا طوّل يسعى في الوفاء ولو يبيع بعض ماله إذا لم يكن الدين بماله وتحصيل جنس الدين مع المساهلة في البيع والشراء والسعى في تحصيل جنس الدين ولو بمشقة وبعضهم بخلاف ذلك اه ع ش (قوله هذين) اى بموسر ثقة اه ع ش (قوله إذا لاكثر في الرهن الخ) اى فلا يراد منه قد يكون عبدا وهو عاقل اه ع ش (قوله قد يكون مفردة مذكرا) اى لما صرح به النحاة من أن وصف المذكر الغير العاقل بما يجمع بالالف والتاء كالصفات جمع صافين والمعين هنا وصف لمذكر غير عاقل ولو بالتغليب فلا أشكال اصلا في جمعه بالالف والتاء ولا حاجة إلى التاويل المار في توجيه التانيث اه سم قول المتن (في الذمة) في التصحيح مانصه ولا يستقيم في مسألة شرط الكفيل اعتبار كون الثمن في الذمة لان الاصح صحة ضمان العين المبيعة فكذا الثمن المعين اه سم (قوله صحة ضمان العين المبيعة) وهو المسمى بضمان الدرك الاق اى ع ش (قوله ولا يرد ذلك) اى صحة ضمان العين المبيعة الخ (قوله عليه) اى على قول المصنف بثن في الذمة وقال ع ش الضمير راجع لقوله لان تلك الخ اه (قوله ولا يصح بيع سلعة الخ) عبارة المعنى ويستثنى من

باب الرهن فقال وان رهنه بثنه لم يحز قال ابن النقيب في شرحه إذا كان للبائع حق الحبس لانه محبوس به فلا يجوز رهنه كرهن المرهون ولك أن تقول ينبغي ان يجوز ويتقوى اجد الحسين بالآخر اما إذا لم يكن له حق حبس بان كان الثمن مؤجلا او حالا وقتنا البداية بالتسليم بالبائع فهو كرهنه عند غير الثمن اه اى فياتي فيه ما ياتي عند قول المصنف في باب المبيع قبل قبضه وان الاجارة والرهن والهبة كالبيع من الاختلاف في شمول منع الرهن للرهن من البائع والمتعمد المنع من البائع مطلقا (قوله بشرط رهنه) وأما إذاره عند غير شرط فسياتي في قول المصنف وان الاجارة والرهن والهبة كالبيع فانه شامل للرهن من البائع اى كامر (او باسمه ونسبه) كان المراد انهما يعرفان ذلك المسمى المنسوب وإلا كان من قبيل الغائب المجهول (قوله قد يكون مفردة مذكرا) قد صرحوا بان وصف المذكر الذي لا يعقل بما يجمع بالالف والتاء قياسا والمعين هنا وصف لمذكر لا يعقل ولو بالتغليب فلا أشكال اصلا في جمعه بالالف والتاء ولا حاجة إلى ما تكلفه الشارح في توجيه التانيث فراجع كلام النحاة (قول المصنف لثن في الذمة) في التصحيح مانصه ولا يستقيم في

فيهما وكذا سائر الاعيان المضمونة ولا يرد ذلك عليه للعلم به من كلامه الاق في الضمان ولا يصح بيعه سلعة من اثنين على ان يتضامنا اطلاقه

لانه شرط على كل ضمان  
غيره ولو قال اشترى به بالف  
على ان يضمه زيد الى شهر  
صح واذا ضمنه زيد مؤجلا  
تاجل في حقه وكذا في حق  
المشتري على احد وجهين  
ومقتضى قاعدة الشافعي  
رضي الله عنه ان القيد هو  
هنا الى شهر يرجع لجميع  
ما قبله وهو بالف ويضمن  
ترجيحه ويصح شرط  
الثلاثة ايضا في بيع في  
الذمة ولا يرد عليه لان ذكر  
الثن مثال على انه قد  
يطلق على ما يشمل المبيع  
(والاشهاد) للامر به في  
قوله عز قائلوا شهدوا اذا  
تباعتم (ولا يشترط تعيين  
الشهود في الاصح) لثبوت  
الحق باي عدول كانوا ومن  
ثم لو عينهم لم يتعينوا ولو  
امتنعوا لم يتخير ولا نظر  
لنفاوت الاغراض بنفاوتهم  
وجاهة ونحوها لانه لا يغلب  
قصده ولا تختلف به المالية  
اختلافا ظاهرا بخلاف  
ما مر في الرهن والكفيل  
(فان لم يرهن) المشتري او  
جامر به من غير المعين ولو اُعلى  
قيمة منه كاشمله اطلاقهم ان  
الايان لا تقبل الابدال  
لنفاوت الاغراض بذواتها  
اولم يشهد (اولم يتكفل  
المعين) وان اقام المشتري  
ضامنا اخر ثقة (فللثالث  
الخيار) لفوات ما شرطه  
وهو على الفور لانه خيار  
نقص ويتخير فورا ايضا  
فما اذا لم يقبضه الرهن

الخام (قوله لانه شرط على كل ضمان غيره) أي وهو خارج عن مصلحة عقد  
المقصود لا يوجب العقد وليس من مصالحه اه (قوله في حقه) أي الضامن  
قضية هذه القاعدة ان يتاجل في حق المشتري وان لم يضمه زيد وهو  
ضمه زيد الخ اه سم اقول والا قرب قضية هذه القاعدة اه ع ش (قوله  
خالف في شرح العباب فقال والذي يتجه انه لا يتاجل لانه لا ملازمة بين الاصيل  
لا يلزم من اشتراط الاجل في حق الضامن اشتراطه في حق الاصل وصورة  
ضمانا مستقلا الى شهر انتهى اه سم على حج اه ع ش (قوله الثلاثة)  
اه سم قول المتن (والاشهاد) أي على الثمن او المثلن سواء المعين وما في الذمة  
مر) الى قوله ويتخير في المعنى وإلى قوله قبل في النهاية (قوله لم يتعينوا) قال في  
زاد بهم بمثلهم او فوقهم في الصفات اه وقد يقال قياس قوله ولا نظر الخ يجوز  
ع ش وقوله وقد يقال الخ محل تأمل (قوله ولو امتنعوا) أي الشهود المعينون  
كالاشتهار بالصلاح اه ع ش (قوله قصده) أي نحو الوجهة وقال ع ش أي  
لا تقبل الابدال) أي فلا يجبر على قبول بدل ما شرط رهنه ولو اُعلى قيمة املو  
نفع الخيار فيصح ويكون رهن تبرع ومن فوائده انه لو امتنع من اقباضه او بان  
ع ش (قوله ولم يشهد) أي من شرطه عليه الاشهاد كان مات قبله نهاية ومعنى  
الاعتراض بالحق عند الشهود وظاهره انه لا يقوم واره مقامه وفيه نظر اذ  
الحق واقرار الوارث بشرامورته واشهاده عليه كاشهاد المورث في اثبات الحق  
لعمالوا اشترى بحوسية بشرط عدم الوطء هل يصح البيع ام لا والجواب عنه انه  
يصح او مادام المانع قائما باصحا اخذا بمالو باعه ثوب حرير بشرط ان لا يلبسه  
اولم يتكفل المعين) بان امتنع او مات قبله نهاية ومعنى قال ع ش أي أو عسر  
س سم على منهج وسياتي في كلام الشارح اه قول المصنف (فللبائع الخيار) أي  
رى فله عند فوات المشتروطن من جهة البائع ولا يجبر من شرطه عليه ذلك على القيام  
بخ نهاية ومعنى واسنى (قوله وهو) أي الخيار (قوله كستخره) أي فلو تخلف  
ان لم تنقص قيمته خلا عن قيمته عصير الم يتخير والالتجيز ام ع ش (قوله او تعلق)  
مر سم على حج وهو مستفاد من كلام الشارح لان قوله وغيره عطف على هلاكة  
(امثلة له) (قوله لهلاكه) متعلق بقبضه اه ع ش والاظهر ان قوله او تعلق  
له لم يقبضه فيحتاج الى ما قدره سم ثم قوله يقبضه صوابه لم يقبضه (قوله برقبته)

كون الثمن في الذمة لان الاصح صحة ضمان العين المبيعة فكذا الثمن المعين (قوله  
وجهه وقوله قاعدة الشافعي قضية هذه القاعدة ان يتاجل في حق المشتري وان لم  
من قوله واذا ضمنه زيد الخ (قوله ترجيحه) خالف في شرح العباب فقال والذي  
زمنة بين الاصيل والضامن في الحلول والتاجيل فلا يلزم من اشتراط الاجل في حق  
لاصيل وصورة المسئلة ان زيدا انشا بعد البيع ضمانا مستقلا الى شهر اه  
والرهن والكفيل (قوله لم يتعينوا) قال في شرح الروض فيجوز ابدالهم بمثلهم  
مال قياس قوله ولا نظر لنفاوت الاغراض الخ جواز ابدالهم بدوهم (قوله اولم  
من شرطه عليه الاشهاد كان مات قبله اه وظاهر قوله كان مات قبله انه لا يقوم  
المصنف للبائع الخيار) قال في شرح الروض ولا يجبر من شرطه عليه ذلك على  
بالفسخ اه (قوله او تعلق برقبته الخ) أي قبل القبض كما وظاهر (قوله

لهلاكه أو غيره كستخره أو تعلق برقبته أرش جناية أو ظهر به عيب قدیم

ظاهرو ان قل جدا ووجه بان تعلق الجناية به قد يورث نقصا في قيمته من حيث الجناية اه ع ش (قوله كولد المشروط رهنها) اى لانه ربما محتاج الى البيع وبتعذر لحرمة التفريق بينها وبين ولدها اه ع ش (قوله لان مات) اى بعد القبض فلا خيار سم وع ش (قوله بمرض سابق) اى بخلاف غير المرض قال في العباب كشرح الروض او تلف بعده اى القبض بسبب سابق اى يتخير بذلك اه سم (قوله فانت) اى التي تسلمها (قوله وامتنع الراهن الخ) اى فلا خيار لانا لو اثبتناه لقناله فسخ البيع ورد المرهون وهو غير مقدور على رده

موته اه ع ش عبارة قسم عن العباب لتعذر رده اى الذي تسلمه بحاله اه وهذا التعليل لشموله لصورتي الموت والتعيب معا ولى من تعليل ع ش (قوله من تسليم الاخرى) وتغير حال الكفيل باعسار او غيره قبل تسكفله او تبين انه قد كان تغير قبله ملحق بالرهن كما قاله الاسنوى اى فيثبت به الخيار اهنهاية زاد المغنى ولو علم المرتن بالعيب بعد هلاك المرهون فلا خيار له لان الفسخ انما يثبت اذا امكنه رد المرهون كما اخذه نعم ان كان الهلاك يوجب القيمة فاخذها المرتن رهنائهم علم بالعيب فله الخيار كما جزم الماوردى اه (قوله اى قنا) الى قوله قيل في المغنى (قوله اى قنا) فسر بذلك بناء على ان القن هو الرقيق وعبارة المصباح القن الرقيق يطلق بلفظ واحد على الواحد وغيره ووربما جمع على اقان واقعة اه ع ش (قوله عن المشتري) لا فرق في صحة العقد مع ما ذكره لزوم العتق المشتري بين كون المبتدئ بالشرط هو البائع وواقعه المشتري او عكسه على المعتمد سم على حج من جملة كلام طويل فليراجع اه ع ش اقول وياتي في التنبيه ما يصرح بذلك (قوله او اطلق) اى سكت عن ذكر المعتقد عنه قول المتن (فالمشهور الخ) قال في شرح العباب ويظهر ان الهبة كالباع فيصح شرط العتق فيها بل هي اولى الى ان قال وهذا يقرب ان القرض كالبيع فيصح اشتراط ذلك فيه ايضا ثم رايت بعض المتأخرين جزم بما ذكرت في الهبة وفي شرط العتق في الاجارة بان استاجر منه عبدا بشرط ان المؤجر يعتقه وجهان والذي يتجه منهما انه لا يصح لان الرقبة هنا غير ما ورد عليه فهو كالمال اشترى عبدا بشرط عتق البائع لعبد له اخر انتهى اه سم واستقر ع ش عدم الصحة في القرض والهبة ثم وجهه بما لا يظهر فليراجع (قوله شرط نحو وقفه واعتاق غيره او بعضه) نشر على ترتيب اللفظ (قوله ومحل) اى محل قوله او بعضه يعنى بطلان بيع القن بشرط اعتاق بعضه (قوله قال بعضهم الخ) اى قيد بعضهم ذلك القول فقال ان بطلان شراء كل القن بشرط اعتاق بعضه اذا اهم ذلك البعض بخلاف ما اذا عينه فيصح ( وفيه نظر) اى في كل من القولين (قوله بل الذي يتجه الخ) قال بعض الناس ان شرط الصحة هنا ان يكون ذلك البعض له وقع بخلاف البشير جدا كسدس عشر ثمن والصواب خلاف هذا البحث بل لا معنى له كما هو ظاهر لان اعتاق اى بعض وان دق جدا يقتضى السراية الى الباقي فالمقصود حاصل باى بعض كان

لان ان مات) اى بعد القبض وقوله بمرض سابق بخلاف غير المرض قال في العباب كشرح الروض او تلف بعده اى القبض بسبب سابق اى يتخير بذلك (قوله وامتنع الراهن من تسليم الاخرى) قال في العباب لتعذر رده بحاله اه (قول المصنف فالمشهور صحة البيع والشرط) قال في شرح العباب ويظهر ان الهبة كالبيع فيصح شرط العتق فيها بل هي اولى الى ان قال وهذا يقرب ان القرض كالبيع فيصح اشتراط ذلك فيه ايضا ثم رايت بعض المتأخرين جزم بما ذكرت في الهبة وفي شرط العتق في الاجارة بان استاجر منه عبدا بشرط ان المؤجر يعتقه وجهان والذي يتجه منهما انه لا يصح لان الرقبة هنا غير ما ورد عليه فهو كالمال اشترى عبدا بشرط عتق البائع لعبد له اخر اه (قوله وخرج باعتاقه كله) عبارة شرح الروض وشرط اى وخرج باعتاق المبيع شرط اعتاق بعضه والمتجه كما قال بعضهم الصحة بشرط تعيين المقدار المشروط ولو باع بعضه بشرط اعتاقه فقصية كلام البهجة كالحاوى الصحة ونقل الاسنوى وغيره عن المعين الليمنى الاطلاق ولم اره فيه ولما حكاه الاذرعى عن حكاية بعضهم له قال ان صح فهو في غير البعض وفي غير من له باقيه اه كلام شرح الروض وقوله فهو في غير الخ قد يشعر باشتراط احد الامور المذكورة على القول بالصحة وقضية كلام البهجة كالحاوى عدم اشتراط ذلك وقد يقال قياس عدم الاشتراط انه اذا اشترى الكل بشرط اعتاق النصف جاز له

كولد للمشروط رهنها وكظهور المشروط رهنه جانبا وان عني عنه مجانا او فدى ولو قاب على الاوجه لان نقص قيمته لا يجبر بما حدث بعد جنايته من نحو عفو وتوبة كما يأتى لان مات بمرض سابق او كان عينين وتسلم احدهما فماتت او تعيت وامتنع الراهن من تسليم الاخرى (ولو باع عبدا) اى قنا (بشرط اعتاقه) كله عن المشتري او اطلق (فالمشهور صحة البيع والشرط) لقصة بريرة المشهور قوله لتشوف الشارع للعتق على ان فيه منفعة للمشتري دنيا بالولاء واخرى بالثواب وللبيع بالتسبب فيه وخرج باعتاقه كله شرط نحو وقفه واعتاق غيره او بعضه قيل ومحل ان اشترى كله بشرط اعتاق بعضه قال بعضهم ما لم يعين ذلك البعض وفيه نظر بل الذي يتجه صحة شراء الكل

بشرط عتق البعض المعين والمبهم لانه كشرط عتق الكل من حيث اداؤه للسراية الى عتق الكل من غير فارق بينهما فنعمة مع اداؤه للمقصود من كل وجه لا معنى له وكون الاول هو حمل النص لا يؤثر لما تقرر ان الثاني (٣٠١) مساو له في تحصيل غرض الشارع من عتق

الكل حالا منجزا لجعله قول مالك قن اعقت بعضه كقوله اعقتك كله فان قلت لا يتضح هذا الا على انه من باب التعبير البعض عن الكل لاعلى السراية لانها تقتضي تاخر ما قلت لو سلمنا ذلك لم يضر لانه مع ذلك يسمى عتقا للكل حالا منجزا وهو المقصود ومن ثم لم ينظر اليه في قولي الاتي او لغيره وهو موسر لحصول السراية الخ امالو اشترى بعضه بشرط اعتاق ذلك البعض فيصح من غير نزاع لكن إن كان باقية حرا اوله ولم يتعلق به مانع كرهن او لغيره وهو موسر لحصول السراية فيحصل المقصود من تخليص الرقبة من الرق مع كون الشروط كل المبيع فالخاضع ان في محل النص شيئين لا بد من اعتبارهما كون الشرط لجميع المبيع نصا واستلزاما وكون العتق الملتزم به يؤدي حالا لعتق كل الرقبة وبما بعده شرط اعتاقه عن البائع او اجنبي وشمل كلامه شرطه فيمن يعتق عليه بالشراء كايه ومن اقر أو شهد بحريته فيصح ويكون تاكيدها ما لم يقصد

والله اعلم اه سم (قوله والمبهم) خلافا للنهي والمغنى والاسنى (قوله وكون الاول) أي شرط اعتاق الكل (قوله ان الثاني) أي شرط اعتاق البعض معينا كان او مبهما (قوله مالك قن) «فرع» باعه بشرط اعتاق يده مثلا فهل يصح لانه لو اعتق يده عتق فشرط اعتاقه كشرط اعتاقه فيه نظر وما لم ير للبع سم على حج ولعل وجهه ان العضو المعين قد يسقط قبل اعتاقه فلا يمكن اعتاقه بعد سقوطه ومع هذا فلا قرب الصحة والاصل عدم سقوط العضو اه ع ش (قوله سلمنا ذلك) أي اقتضاء السراية تاخرا ما وكذا ضمير اليه (قوله الآتي) أي آتيا بعد سطر اه كردى (قوله بعضه) أي المعين كثلته (قوله وهو موسر) اخرج المعسر اه سم (قوله لكن ان كان الخ) قضية كلام البهجة كالحاوى عدم اشتراط ذلك سم على حج ويؤيده ان الشارع متشوف الى العتق فلا فرق بين كون الشروط عتقه يؤدي إلى تخليص الرقبة من الرق وبين كونه قاصر اعلى ما اشتراه وقياس ما قدمه الشارع مر فيا لو اشترى كله بشرط اعتاق بعض معين من الصحة انه لو اشترى نصفه بشرط اعتاق ربعه صح اه ع ش (قوله من تخليص الرقبة الخ) بيان للمقصود (قوله مع كون الشروط الخ) متعلق بيحصل (قوله فالخاضع) أي حاصل قوله بل الذي يتجه الى هنا اه كردى (قوله لجميع المبيع) أي لتعلق جميعه (قوله نصا) أي كمسئلة المتن (او استلزاما) أي كإقدامه الشارح بقوله بل الذي يتجه الخ (قوله وبما بعده) أي وخرج بقوله عن المشتري او اطلق (قوله بشرط اعتاقه عن البائع الخ) فلا يصح البيع معه لانه ليس في معنى ما ورد به الخبر نهية ومغنى (قوله فيصح الخ) خلافا للنهي والمغنى (قوله وعلى هذا) أي قصد الانشاء (يحمل الخ) والمنقول البطلان مطلما سم على حج وهو أي البطلان مطلقا قصد به انشاء عتق او لا مة تضي إطلاق الشارح مر أي والمغنى اه ع ش (قوله الشرط المؤثر) أي المقتضى لبطلان العقد والزوج الوفاء بذلك الشرط (قوله هنا) أي في البيع (قوله ما ذكره في جواب) راجع فصل بيان احكام المسمى الصحيح والفساد (قوله بالواقع بعده) أي بخلاف الواقع قبله فلا اثر له اه سم (قوله بخلاف ما هنا) في شرح العباب بسط بسيط في هذه المسئلة يتعين الوقوف عليه اه سم

بيع نصفه وقديمه لانه إنما صح شرط اعتاق النصف لانه يسرى الى الباقي فلتأمل وفيما اذا صح بشرط اعتاق بعضه على ما مر قال بعض الناس ان شرط الصحة هنا ان يكون ذلك البعض له وقع بخلاف اليسير جدا كسدس عشر ثمن والصواب خلاف هذا البحث بل لا معنى له كما هو ظاهر لان اعتاق أي بعض وان دق جدا يقتضي السراية الى الباقي فالمقصود حاصل باي بعض كان والله اعلم «فرع» باعه بشرط اعتاق يده مثلا فهل يصح لانه لو اعتق يده عتق فشرط اعتاق يده كشرط اعتاقه فيه نظر وما لم ير للمنع (قوله وهو موسر) اخرج المعسر (قوله فالخاضع) قضية هذا الخاضع صحة شراء نصف من نصفه الاخر حر بشرط اعتاق ربعه (قوله فيصح ويكون تاكيدها) المنقول البطلان ولذا قال في الروض عطا على ما يبطل او كان أي الشروط اعتاقه بعضا يعتق بالشراء اه نعم نقله في المجموع ثم نظره ثم قال ويحتمل الصحة ويكون شرطه توكيدها للمغنى (قوله بخلاف ما هنا) في شرح العباب بسط بسيط في هذه المسئلة يتعين الوقوف عليه ومنه قوله وسواء فيما ذكر كان المبتدئ بالشروط البائع او المشتري وهو متجه قول البغوى لو اشترى عبدا وشرط على نفسه اعتاقه صح ويتخير بين العتق وعدمه ضعيف كما هو ظاهر خلافا لما يوهمه كلام الاذرى وغيره ثم نقل عن غير البغوى ما يوافق كلام البغوى ثم قال ثم رايت الاذرى قال المتبادر الى الفهم انه لو شرط على نفسه العتق لزومه الوفاء به كالموشرط عليه البائع الى اخر ما اطال به وفي كثر شيخنا الاستاذ البكرى والاوجه ما اقتضاه كلام البغوى لان الصورة الواردة في الحديث هو اشتراط العتق من جهة البائع فلا يكون لازما لانه ليس في معنى

به انشاء عتق لتعذر الوفاء به حيث تدعو على هذا يحمل اطلاق من منع «نتيجه» الشرط المؤثر هنا هو ما وقع في صلب العقد من المبتدئ به ولو المشتري سواء كان هناك محاباة من البائع لاجله ام لا فبما يظهر من كلامهم ويظهر انه لا ياتي هنا ما ذكره في جواب إشكال الرافعي شرط ترك الزوج الوطء منه او منها لان ذلك في الزام او التزام ترك ما يوجب العقد بخلاف ما هنا فتأمله ويلحق بالواقع في صلب العقد

الواقع بعده في زمن خياره مجلسا وشرطان كان من البائع ووافقه المشتري عليه او عكسه كان الحق احدهما حيثئذ زيادة او نقصان الثمن او المبيع او الخيار او الاجل ووافقه الاخر بقوله قبلت مثلا لكن في غير الخط من الثمن لانه ابراموه ولا يحتاج لقبول ويكتفى رضينا بزيادة كذا فان لم يوافقه بان سكت بقى العقد وإن قال لا ارضى إلا بذلك بطل ولا يتقيد ما ذكره بالعاقدين بل يجري في الموكل ومن انتقل له الخيار كالوراث (والاصح ان للبائع) ويظهر لحاق وارثه به (مطالبة ٣٠٢) المشتري بالاعتاق) لانه وإن كان حق الله تعالى لكن له غرض في تحصيله لا ثابته

على شرطه وبفارق الاحاد واما قول الادريجي لم يقال للاحاد المطالبة به حصة فلا يتضح إلا بعد تمهيد شيئين أحدهما أن الحصة هل تتوقف على دعوى وطالب أو لا بل يقول الشاهدان للقاضي لتاعلى فلان شهادة بكذا فاحضره للشهادة عليه والثاني هو ما أطبقوا عليه وإنما اختلفوا في أنه لو وقعت دعوى حصة هل يصغى إليها القاضي أولا وبكل قال جماعة ثانيهما ان هذا هل هو من الحصة قياسا على الاستيلاء بجامع أن كلا يرتب عليه العتق يقينا أولا قياسا على شراء القريب فانه ليس من الحصة لان القصد باثباته الملك وترتب العتق من لوازمه التي قد تقصد وقد لا وكذا هنا القصد اثبات الملك المترتب عليه الوفاء بالشرط اختيارا أو قهرا للنظر في ذلك مجال والأقرب سماع دعوى الحصة والحاق هذا بالاستيلاء ولا نظر لكون العتق قد يتخلف

(قوله فان لم يوافقه) قال في شرح العباب مانصه وعبارتهم ثم أي في باب الخيار فيما يحصل به الفسخ وبقوله في زمن الخيار لا يبيع حتى تزيد في الثمن وقول المشتري لا افعل وبقول المشتري لا اشتري حتى تنقص الثمن وقول البائع لا افعل وبطلب البائع حوله والمشتري تاجيله انتهى اه سم (قوله بقى العقد) أي على حالته الاصلية ويلغو الشرط المذكور (قوله ما ذكر) أي قوله ويأحق الى هنا (قوله كالوراث) أي والولى اذ انقص العاقدين في زمن الخيار والمولى اذا اكمل فيه قول المتن (مطالبة المشتري) أي او نحو وارثه (قوله على شرطه) قد يخرج مسألة ابتداء المشتري إلا أن يقال موافقة البائع كشرطه فليتأمل سم وعش وكلام الشارح في التنبيه المار انفا صريح فيه (قوله واما قول الادريجي الخ) عبارة النهاية واما قول الادريجي لم يقال للاحاد المطالبة به حصة لاسما عند موت البائع او جنونه فيرده ماسياتي في المائلة في القصاص مما يؤخذ منه ما اقتضاه كلامهم من امتناع المطالبة وان النظر في مثله للحاكم اه قال عش قوله مر يرده ماسياتي الخ خلافا لابن حجر اه أي والمغنى (قوله والثاني) أي قوله ولا (قوله هل يصغى إليها) يأتي انه الاقرب (قوله ثانيهما) أي شيئين (قوله أن هذا) أي الشراء بشرط العتق هل هو من الحصة أي بما يقبل فيه شهادة الحصة ويأتي انه الاقرب (قوله باثباته الخ) والاولى الموافقة لما بعده ان يقول به اثبات المالك (قوله او قهرا) أي باخبار الحاكم عليه عند امتناعه واعتاقه عليه عند اصراره كما يأتي انفا (قوله والاقرب سماع دعوى الخ) أي ان الاقرب هو الشق الاول من كل من المترددين (قوله وحيثئذ) أي حين كون الاقرب السماع واللاحق (قوله أي غير حصة في مكلف) أي على التقييد بهذين القيدين وقد اسلفنا اعتماد النهاية انه ليس للاحاد المطالبة مطلقا (قوله في مكلف) أي عبد مكلف اه كرى (قوله بخلافه حصة) أي بخلافه مطالبة الاحاد حصة في مكلف وغيره (قوله بجريانها) أي المالية حصة (قوله في نحو شهادة بخلاف مطالبة الاحاد حصة في مكلف وغيره (قوله بجريانها) أي المطالبة حصة (قوله في نحو شهادة القريب الخ) أي كشهادة الرجل بطلاق ابيه ضرة امه (قوله وبه) أي بماسياتي (قوله ولا يلزمه) الى المتن في المغنى والنهاية (قوله ولا يلزمه عتقه فوراً) والقياس للزوم فيما لو شرط البائع على المشتري اعتاقه فوراً عملاً بالشرط اه عش (قوله وله قبل عتقه وطؤها) أي وإن حبلت وبجر على اعتاقها كما يأتي اه عش وفي سم عن الروض ولا يجزى استيلادها عن العتق اه فان مات السيد عتقت عن الاستيلاء واجرأ عن العتق مر اه وفي النهاية والمغنى ما يوافقه (قوله وكسبه) قد يشكك بمالوا وصى إعتاق رقيق فتأخر

الوارد اه (قوله الواقع بعده) أي بخلاف الواقع قبله فلا اثر (قوله فان لم يوافقه الخ) قال في شرح العباب مانصه وعبارتهم ثم أي في باب الخيار فيما يحصل به الفسخ وبقوله في زمن الخيار لا يبيع حتى يزيد في الثمن وقول المشتري لا افعل وبقول المشتري لا اشتري حتى ينقص الثمن وقول البائع لا افعل وبطلب البائع حوله والمشتري تاجيله اه (قوله على شرطه) قد يخرج مسألة ابتداء المشتري إلا أن يقال موافقة البائع كشرطه فليتأمل (قوله واما قول الادريجي) عبارة شرح مر واما قول الادريجي لم يقال للاحاد المطالبة به حصة لاسما عند موت البائع او جنونه فيرده ماسياتي في المائلة في القصاص مما يؤخذ منه ما اقتضاه كلامهم من امتناع المطالبة وان النظر في مثله للحاكم (قوله وطؤها) قال في الروض ولا يجزى استيلادها عن العتق اه فان مات عتقت عن الاستيلاء واجرأ عن العتق مر اه (قوله وكسبه) قد يشكك بمالو

هنا بفسخ البيع بنوعيب أو إقالة لأن الاستيلاء قد يتخلف العتق عنه في الصور الكثيرة التي تباع فيها أم الولد وحيثئذ عتقه فيحمل قولهم ليس للاحاد المطالبة به أي غير حصة في مكلف لانه يمكنه المطالبة بخلافه حصة لتصريحهم بجريانها في عتق مكلف لم يدعه وسيأتي في نحو شهادة القريب لفرق بين قصد الحصة وعدمه وبه يتايد ما ذكرته هنا من الفرق بين قصد دعوى الحصة وعدمه فتأمل ذلك كله فانه نفيس مهم ولا يلزمه عتقه فوراً الا بالطلب او عند ظن فواته فان امتنع اجبره الحاكم عليه وان لم يرفعه اليه البائع بل وإن اسقط هو او القن حقه فان اصرع عتقه عليه كما يطلق على المولى والولى لا مع ذلك للمشتري وله قبل عتقه وطؤها واستخدامه وكسبه وقيمته ان قتل



عقته عن الموت حتى حصل منه اكساب فانها له لالوارث سم على حج وقد يفرق بان الوصية بالعق بعد الموت الزم من البيع بشرط العتق اذ لا يمكن بعد الموت رفعها بالاختيار والبيع بشرط العتق يمكن رفعه بالاختيار بالتقابل وفسخه بالخيار والعيب ونحوهما فليتامل اه عش (قوله ولا يلزمه صرفها) اى لان مصلحة الحرية له وقد فانت بخلاف مصلحة الاضحية المذكورة فانها للفقراء فلذا وجب شراءها بقيمتها اذا تلفت سم على حج اه عش (قوله ولد الحامل) قال سم على حج عبارة الروض وان شرط عتق حامل فولدت ثم عتقها ففى عتق الولد وجهان اه قال فى شرحه والاصح منهما فى المجموع المنع لا نقطاع التبعية بالولادة اه واعلم ان فى باب التدبير ان المعلق عتقها يتبعها ولدها فى العتق ان كان حلا عند التعليق او الصفة وان فى الروض فى باب الرهن مانصه والحمل المقارن للعقد لا للقبض مرهون فتباع بحملها وكذا ان انفصل اه وهذا يشكل على ما هنا فليتامل الفرق وقد يقال ان نظير دخوله فى الرهن ويبيعه معها مطلقا دخوله هنا فى المبيع وثبوت احكام المبيع له واما العتق فخارج عن احكام المبيع فلا حاجة لفرق وفيه نظر اه عش (قوله لا نحو بيع) اى ولو بشرط العتق او لمن يعتق عليه كما هو قضية اطلاقهم وهو ظاهر وكذا من نفسه وان كان عقد عتاقه فيما يظهر لان اخذ العوض خلاف قضية شرط العتق اه سم على حج وذكر ايضا ان مثل يبيعه من نفسه ما لو وهبه لمن يعتق عليه او بشرط اعتاقه اه عش واستظهر سم ان هبته من نفسه كبيعه من نفسه (قوله ان لوارث المشتري حكمه الخ) وهو ظاهر فى غير من استولدها اما هى فالوجه عتقها بموته لان الحق فى ذلك لله تعالى لا للبائع فعتقها بموته اولى من ان نأمر الوارث باعتاقها نهاية ومعنى قال عش قوله مر فالوجه عتقها اى عن الشرط ومثلها ولدها الحاصلون بعد الايلاد فيعتقون بموته اه (قوله فى جميع ما ذكر) اى فى المتن والشرح قول المتن (الولاء له) قال سم على حج قوله الولاء الخ قال فى شرح العباب ان هذا فى غير البيع الضمنى اما البيع الضمنى كاعتق عبدك عني على كذا بشرط ان الولاء لك فيصح العقد ويلغو الشرط ويقع العتق عن المستدعى وتلزم القيمة ذكره الرافعى فى باب الكفارة فغلا عن التهمة اه واقول لعل فى قوله فيصح العقد الخ مسامحة والمراد به انه يحكم بعقته مع فساد البيع لانه لو صح لزم التهمة والقيمة وعليه فالبيع الضمنى كغيره فى الفساد حيث شرط الولاء لغير المعتق لكنهما يفرقان فى ان غير الضمنى لا يعتق فيه المبيع بخلاف الضمنى فانه يعتق فيه لا ياتى فيه بصيغة العتق ثم رأت فى حواشى الروض للشهاب الرملى عين ما قلناه اه عش قول المتن (او كتابته) اى او تعليق عتقه بصفة نهاية ومعنى (قوله لمخالفة الاول الخ) واجاب الشافعى رضى الله تعالى عنه عن خبر واشترط لهما الولاء بان لم

اوصى باعتاق رقيق فتاخر عتقه عن الموت حتى حصل منه اكساب فانها له لالوارث (قوله ولا يلزمه صرفها الخ) اى لان مصلحة الحرية له وقد فانت بخلاف مصلحة الاضحية المذكورة فانها للفقراء فلذا وجب شراءها بقيمتها اذا تلفت (قوله كالا يلزمه عتق ولد الحامل لو اعتقها بعد ولادته) عبارة الروض وان شرط عتق حامل فولدت ثم اعتقها ففى عتق الولد وجهان اه قال فى شرحه والاصح منهما فى المجموع المنع لا نقطاع التبعية بالولادة اه واعلم ان فى باب التدبير ان المعلق عتقها يتبعها ولدها فى العتق ان كان حلا عند التعليق او الصفة وان فى الروض فى باب الرهن مانصه والحمل المقارن للعقد لا للقبض مرهون فتباع بحملها وكذا ان انفصل اه وقد يشكل على ما هنا فليتامل الفرق وقد يقال ان نظير دخوله فى الرهن ويبيعه معها مطلقا دخوله هنا فى المبيع وثبوت احكام المبيع له واما العتق فخارج عن احكام المبيع فلا حاجة للفرق وفيه نظر (قوله لا نحو بيع) اى ولو بشرط العتق او لمن يعتق عليه كما هو قضية اطلاقهم وهو ظاهر وكذا من نفسه وان كان عقد عتاقه فيما يظهر لان اخذ العوض خلاف قضية شرط العتق بخلاف بيع المستولدة من نفسها فليتامل فلو وهبه من نفسه فهل يصح لانه عقد عتاقه ولا عوض او لا لانه ليس صريح عتق بل يتضمنه وقضية الشرط صريح العتق فيه نظرو ويظهر الثانى ولا يشكل ما هنا بصحة بيع المستولدة من نفسها وهبتها كذلك لان هذا استحق العتق ناجزا مر (قول المصنف وانه لو شرط مع العتق الولاء الخ) قال فى شرح العباب ان هذا فى غير البيع

ولا يلزمه صرفها الشراء مثله  
كالا يلزمه عتق ولد الحامل لو  
أعتقها بعد ولادته لا نقطاع  
التبعية بالولادة لا نحو بيع  
ووقف واجارة ويظهر ان  
لوارث المشتري حكمه فى  
جميع ما ذكر (و) الاصح  
(انه) اى البائع (لو شرط  
مع العتق الولاء له او شرط  
تدبيره او كتابته) مطلقا (أو  
اعتاقه بعد شهر)

اول لحظة او وقفه ولو حالاً كما علم بماسر (لم يصح البيع) لمخالفة الاول ما استقر عليه الشرع ان الولاء لمن أعتق والبقية لغرض الشارع من تنجيز العتق (ولو شرط مقتضى العقد كالقبض ( ٣٠٤ ) والرديع) صح يعني لم يضره اذ هو تصريح بما اوجبه الشارع ثم رايته في الروضة

بمعنى عليهم كافي قوله تعالى وان اسأتم فلها اه نهاية (قوله او لحظة) الى قول المتن ولو شرط وصفا في النهاية (قوله او وقفه الخ) ولو باع رقيقا بشرط ان يبيعه المشتري بشرط الاعتاق لم يصح البيع كما لو اشترى دارا بشرط ان يفتقها او ثوبا بشرط ان يتصدق به لان ذلك ليس في معنى ما ورد به الشرع نهاية ومعنى (قوله بما مر) اي بقوله وخرج باعتاقه كله شرط نحو وقفه (قوله مطلقا) اي ولو حالاً (قوله بل يتعين ذلك) اي رجوع ضمير صح الى العقد المذكور اه ع (قوله فهو الخ) اي صح المسند الى ضمير العقد المذكور (بمعنى لم يضر) اي المسند الى ضمير الشرط المذكور (قوله الخلف لفظي) بالضم بمعنى المخالفة اي المخالفة بين لم يضر وصح لفظي اه كرى (قوله لا فساد) اي ولا يتخير ان قلنا بفساده (قوله يتجه انه) اي الشرط اه ع (قوله فهما) اي شرط مقتضى العقد وشرط ما لا غرض فيه الا في قوله (في الثاني) اي في شرط ما لا غرض فيه (قوله الاول) اي شرط مقتضى العقد وسيد عمر وعش (قوله فلا خيار الخ) وطريقه ان يرفع الامر للحاكم ليزمه بالا فباض اه ع (قوله كاياتي) اي في قوله ولا نظر الى غرضه نفسه لنحو ضعف آله اه سم (قوله او لا يلبس) الى قول المتن ولو شرط في المعنى (قوله ان جاز) اي ان كان كل من المأكول والملبوس ما جازا كله ولبسه والا كان شرطان يا كل الحر اموا ولبس الحرير فينبغي ان لا يصح اه كرى عبارة سم قوله ان جاز لعله احتراز عما لو شرط الحرير بدون ضرورة ولا حاجة فلا يخالف قوله بعد بخلاف بيع ثوب حرير الخ اه (قوله فيفسد به العقد) اي في خصوص هذه الصورة والا فلا ملازمة بين اختلاف الاغراض والفساد كما يعلم من ماسيات اه رشيدى (قوله انه لا فرق) اي بين التحية والوقية اه ع (قوله اذا غرض للبائع الخ) في هذا الجواب تسليم ان غرض البائع معتبر فينا في ما قدمه فكان حق الرد الموافق لما قدمه ان يقول اذا ما ذكر وان كان فيه غرض الا انه لخصوص البائع وقد تقدم انه غير معتبر اه رشيدى (قوله مع انه) اي تعيين الغذاء (يحصل الواجب) اي الواجب في الجملة وانما قلنا ذلك لان الواجب انما هو الاطعام في الطعام المعين ذلك مع زيادة هي التعيين وهذه العلاوة اشارة الى رد بحث الرافعي انه من القسم الذي اوجب ما لم يجب عليه اه كرى (قوله ومن ثم) غرضه منه رد ما اعترض به الاسنوى على الرافعي من ان الشافعي نص على البطان فيما لو شرط ان ينفق عليه كذا كذا ووجه الرد ان الجمع بين ادمين لا يلزم السيد بحال بخلاف شرطه ان لا ياكل الا كذا فان المشروط من جنس ما يجب عليه في الجملة اه ع (قوله بين ادمين) اي نوعين من الاطعمة (قوله من غير زيادة الخ) اي فان زاد من غير ضرورة ولا حاجة لم يصح العقد سم وعش (قوله لجوازه) (فرع) ولو باع انا بشرط ان لا يجعل فيه محرما او سيفا بشرط ان لا يقطع به الطريق او عبد بشرط ان لا يعاقبه بال لا يجوز صح البيع ويقاس به ما في معناه نهاية ومعنى (قوله هنا) اي فيما لو

كاصلها عبر بلم يضر وهو الاولى على انه يصح رجوع ضمير صح للعقد المقرون بهذا الشرط بل يتعين ذلك لانه المراد في الذي بعده كما ياتي وحينئذ فهو بمعنى لم يضر من غير تاويل ونقل عن بعضهم صحة الشرط هنا وبني عليه الزركشي رد ا على من قال الخلف لفظي مالمو تعذر قبض المبيع لمنع البائع منه فيخير ان قلنا بصحته لا فساد والذي يتجه انه لمجرد التاكيد استغناء بايجاب الشارع فلا خيار بفسده خلافا لما يوجهه قول شارح صح العقد فهما ولغا الشرط في الثاني الا ان يريد ما قلناه ان الثاني لم يفد شيئا اصلا والاول افاد التاكيد (او) شرط (ما لا غرض فيه) اي عرفا فلا عبرة بغرض العاقدين او احدهما فيما يظهر ثم رابت ما يصح به كما ياتي (كشرط ان لا ياكل) او لا يلبس (الا كذا) ان جاز (صح) العقد وكان الشرط لغوا قال جمع ومحل ان كان تاكل بالفوقية لان هذا هو الذي لا غرض فيه البتة بخلافه بالتحية لاختلاف الاغراض حينئذ فيفسد به العقد اه والصحيح انه لا فرق اذا لا

غرض للبائع بعد خروجه عن ملكه في تعيين غذاء مع انه يحصل الواجب عليه من اطعامه ومن ثم لو شرط ما لا يلزم أصلا شرط كجمعه بين ادمين او صلاته للنوافل وكذا للفرض اول وقفه فسد العقد كبيع سيف بشرط ان يقطع به الطريق بخلاف بيع ثوب حرير بشرط لبسه من غير زيادة على ذلك لانه لم يتحقق المعصية فيه لجوازه لا عذار وبه يندفع ما للزركشي هنا

(ولو شرط وصفا يقصد  
 ككون العبد كاتباً أو  
 الدابة) الآدمي أو غيره  
 (حاملأولونا) أى ذات  
 لب (صح) الشرط لما فيه  
 من المصلحة ولأنه التزام  
 موجود عند العقد  
 لا يتوقف التزامه على انشاء  
 أمر مستقبل انذى هو  
 حقيقة الشرط فلم يشمله  
 النهى عن بيع وشرط (وله  
 الخيار) فوراً (ان أ خلف)  
 الشرط الذى شرطه الى  
 ما هو أدون لفوات شرطه  
 فلو تعذر الفسخ لنحو  
 حدوث عيب عنده فله  
 الارش بتفصيله الآتى  
 ولومات المبيع قبل اختياره  
 صدق المشتري يمينه فى  
 فقد الشرط لان الاصل  
 عدمه بخلاف ما لو ادعى  
 عيباً قدماً لان الاصل  
 السلامة وبهذا يرد افتاء  
 بعضهم بان البائع يصدق  
 يمينه فى كونها حاملاً  
 إذا شرطاه وأنكره  
 المشتري ولا ينافيه تعبيرهم  
 فيما ذكر بالموثوق لانه  
 محض تصوير وانما المدار  
 على تعذر معرفة المشروط  
 بنحو يئنه فيصدق المشتري  
 فى نفيه لما تقرر أن الاصل  
 عدمه وسيعلم بما يأتى أنه  
 يتيقن وجود الحمل

شرط ان يلبسه الحر يروكان بالغاقول المتن (ولو شرط وصفا الخ) ولو شرط البائع مع موافقة المشتري حبس  
 المبيع ضمن فى الدمة حتى يستوفى الحال لا المؤجل وخاف فوت الثمن بعد التسليم صح لان حبسه من مقتضيات  
 العقد بخلاف ما لو كان مؤجلاً او حالاً ولم يخف فوته بعد التسليم لان البداءة حينئذ بالتسليم بالبائع نهاية  
 ومعنى قال عرش قوله لم ينفخ الخ أى فلا يصح وقد يقال ما المانع من الصحة لانه من مصالح العقد ولانه  
 وان لم يخش فوت الثمن قد يكون له غرض فى تعجيل القبض اه (قوله الآدمي) عبارة النهائية والمعنى او الامة  
 سم قال المعنى قال بعض شراح الكتاب ولو أبدل المصنف لفظ الدابة بالحيوان لكان احسن ليشمل الامة  
 فان حكمها كذلك ولذلك قدرتها فى المتن ولعل هذا حمل الدابة على العرف فان حملت على اللغة فهو كالتعبير  
 بالحيوان اه قول المتن (ككون العبد كاتباً) ولو شرط كون المبيع عالماً سهل يكتفى ما ينطلق عليه الاسم  
 أم يشترط كونه عالماً عرفاً فيه نظر والاقرب الثانى وهل يشترط تعيين ما ينطلق عليه اسم العالم إذا تعددت  
 العلوم التى يشتغلون بها أم لا فيه نظر ايضاً والظاهر الثانى وبقى ما لو شرط كونه قارئاً وينبغى ان يكتفى  
 بالقراءة العرفية بان يكون يحسن القراءة ولو فى المصحف مالم يشترط حفظه عن ظهر الغيب اه عرش (قوله  
 أى ذات لب) إلى قوله فلو تعذر فى المعنى والى الفرع فى النهاية لا لقوله فوراً وقوله وهذا الى وسيعلم (قوله  
 أى ذات لب) كانه اشار به إلى انه لو شرط كثرة لبسها لم يصح سم على حجة اقول قد يقال بصحة الشرط ويحمل  
 على الكثرة عرفاً كما لو شرط كونه كاتباً كتابة حسنة فيصح ويحمل على الحسن العرفى بل قد يشمله قول  
 الشارح الآتى لان الحسن الخ قال حجة فى شرح الارشاد لو شرط كونه كاتباً لا يبعد الاكتفاء بالاطلاق  
 وبكونه يحسن الكتابة باى قلم كان مالم تكن الاغراض فى محل العقد مختلفة باختلاف الاقلام فيجب التعيين  
 اه عرش (قوله صح الشرط) عبارة النهائية والمعنى صح العقد مع الشرط اه (قوله لمسا فيه من المصلحة)  
 أى مصلحة العقد وهو العلم بصفات المبيع التى تختلف بها الاغراض نهاية ومعنى (قوله لا يتوقف الخ) فى  
 النهاية والمعنى ولا يتوقف بالواو وهو احسن (قوله الذى الخ) صفة الانشاء (قوله فلم يشمله الخ) أى  
 شرط وصف يقصد قول المتن (وله الخيار الخ) لو شرط كونها حاملاً فبين أنها كانت عند العقد غير حامل  
 لكن حملت قبل القبض فهل يسقط الخيار كالودر اللبن على الحد الذى أشعرت به التصرية بجماع حصول  
 المقصود فيه نظر ولا يبعد السقوط سم على حجة وقد يقال بل الاقرب عدم سقوط الخيار لان تأخير الحمل قد  
 ينقص الرغبة فى الحامل تأخير الوضع فيفوت غرض المشتري ولا كذلك المصرة وقياس ما فى المصرة ان  
 العبد لو تعلم الكتابة بعد العقد الصحة للغة المذكورة اه عرش (قوله فوراً) كما قاله الرافعى اه معنى (قوله  
 ان اخلف الشرط) ومنه ما لو شرط كون العبد نصرانياً فبين اسلامه فله الخيار اه عرش (قوله لفوات  
 شرطه) عبارة النهاية لتضرره بذلك ولم تخيره اه (قوله عنده) أى المشتري (وقوله قبل اختياره) ولا  
 طريق الى امكان معرفته بعده اه عرش (قوله وبهذا يرد الخ) خلافاً للنهاية عبارتها ولا ينافى ما اقبل به  
 الوالدرحمه الله فى أنهم الو اختلفا فى كون الحيوان حاملاً صدق البائع يمينه لان الاصل عدم تسلط المشتري  
 عليه بالرد بدليل ماسياق فى دعوى المشتري قدم العيب مع احتمال ذلك لان ما مر فى موت الرقيق قبل اختياره  
 وما هنا فى شيء يمكن الوقوف عليه من اهل الخبرة ودعوى ان ذكر الموت تصوير بمنوعة اه (قوله افتاء  
 بعضهم) هو شيخنا الشهاب الرملى والافتاء وجهه جداً إذ كيف يسوغ الرد مع احتمال الحمل ورجاء ثبوته

حاجة فلا يخالف قوله بعده بخلاف بيع ثوب حر راخ (قوله أى ذات لب) فيه اشارة الى البطان لو شرط  
 كثرة اللبن لانها لا تضبط فليراجع (قول المصنف وله الخيار ان اخلف) لو شرط كونها حاملاً فبين انها  
 كانت عند العقد غير حامل لكن حملت قبل القبض فهل يسقط الخيار كالودر اللبن على الحد الذى أشعرت  
 به التصرية بجماع حصول المقصود فيه نظر ولا يبعد السقوط (قوله وبهذا يرد افتاء بعضهم) هو شيخنا الشهاب  
 الرملى والافتاء وجهه جداً إذ كيف يسوغ الرد مع احتمال الحمل ورجاء ثبوته بعد بنحو قول اهل الخبرة ولان  
 الاصل عدم تسلط المشتري عليه بالرد وقد اجيب عما قاله الشارح بالفرق بما حاصله فوات المبيع فى مسألة

عنده بانفصاله لدون ستة اشهر منه مطلقا ولدون اربع سنين منه بشرط ان لا توطأ وطء يمكن كونه منه وياقي في الوصية ان حمل الهيمة يرجع فيه لقول اهل الخبرة فكذا هنا فيما يظهر (٣٠٦) اماما لا يقصد كالسرقة فلا خيار بفواته لانه من البائع اعلام بعيه ومن المشتري رضاه

وأما اذا خلف ما هو أعلى كان شرط ثبوتهما خرجت بكر فلا خيار ايضا ولا نظر الى غرضه نفسه لنحو ضعف آله لان العبرة في الاعلى وضده بالعرف لا بغيره ومن

ثم قالوا لو شرط انه خصي فبان لحالا تخير لانه يدخل على الحرم ومرادهم الممسوح لانه الذي يباح له النظر اليهن فاندفع تنظير شارح فيه ويكفي أن يوجد من الوصف المشروط ما ينطلق عليه الاسم إلا أن شرط الحسن في شيء فانه لا بد أن يكون حسنا عرفا ولا تخير ولو قيد بحلب او كتابة شيء معين كل يوم او في بعض الايام بطل وإن علم قدرته عليه كإقتضاه اطلاقيهم ولا ياتي هنا بحث السبكي الا في الجمع في الاجارة بين العمل والزمن فتأمل (وفي قول يبطل العقد في الدابة) اذا شرط فيها ما ذكر لانه مجهول ويحجب بانه يعطى حكم المعلوم على انه تابع ثم رأيتهم أجابوا بنحوه وهو ان القصد الوصف بذلك لا ادخاله في العقد لانه داخل فيه عند الاطلاق (فرع) اختلف جمع متأخرون فمن اشترى جبالا بشرط انه ينبت والذي يتجه فيه انه

بعد بنحو قول اهل الخبرة ولأن الأصل عدم تسلط المشتري عليه بالرد (فرع) في فتاوى الجلال السيوطي مسألة رجل اشترى امة على انها مغبة فبانت حاملا فهل له الرد الجواب نعم لان المغبة في العرف من انقطع دمها في ايام العادة لا الحمل اهـ وقد يقال لا كلام في الرد لان الحمل في الادمية عيب فله الرد به ولو بدون هذا الشرط اهـ سم (قوله عنده) اي البيع (قوله مطلقا) اي وطلت بعد البيع او لا اهـ ع ش (قوله) لقول اهل الخبرة) اي فلو فقدوا فابغى تصديق المشتري لما عطل به قبل من ان الأصل عدم وجود الوصف في المبيع وينبغي أن المراد بفقدهم في محل العقد فلا يكلف السفر لهم لو وجدوا في غيره وينبغي أن مثل محل العقد مادون مسافة العدو لان من بهما بمنزلة الحاضر بدليل وجوب حضوره اذا استعدى عليه منه اهـ ع ش (قوله فكذا هنا الخ) ويكتفي برجلين او رجلا وامرأتين او اربع نسوة اهـ نهاية قال ع ش قوله مر او اربع نسوة هذا ظاهر في حمل الامة اما الهيمة فقد يقال لا يثبت حملها بالنساء الخالص لانه مما تطلع عليه الرجال غالبا اهـ (قوله اماما لا يقصد) الى قوله وان علم في المغني (قوله لانه) اي شرط نحو السرقة مما لا يقصد (قوله) كان شرط ثبوتهما الخ) او كونه مسلمانين كافرا فلا خيار له بخلاف عكسه لرغبة الفريقين أي المسلمين والكفار في الكافر من جهة جواز بيعه للمسلم والكافر في القلبي على الجلال اي بخلاف المسلم فلا يجوز بيعه للكافر ففيه تضيق على المشتري ثم رايت في شرح الروض ثبوت الخيار اذا شرط لإسلامه فبان كافرا اهـ يجزى (قوله) لنحو ضعف آله) قد يقال ما الحكم لو صرح بهذا الغرض عند العقد فقال اشتريت بشرط كونها ثيبا لكوني عاجزا عن البكر او دلت القرائن الحالية على ارادته اهـ سيد عمر وميل القلب الى عدم سقوطه مع التصريح كما يؤيده ما مر عن الجيزي عن شرح الروض (قوله شارح) هو البدر ان شبهة اهـ نهاية (قوله) ما ينطلق عليه الاسم) وقضيته انه لو شرط كونها ذات لبن وتبين انها كذلك لكن ما تحب له قليل جدا بالنسبة لاثامها من جنسها اكتفى بذلك وقد يتوقف فيه بان مثل هذا يعد عيبا وقد يشمله قول حج في شرح العباب لكن لا بد من وجود قدر منه اي اللب يقصد بالشراء عرفا فيما يظهر اهـ ع ش (قوله حسنا عرفا) ينبغي ان يكون شرط الكثرة كذلك ويكون المرجع فيها العرف كالحسن خلافا لما يحتمل الفاضل الحثي من البطلان اهـ سيد عمر ومر عن ع ش ما يوافقه (قوله بطل) وكذا يبطل لو شرط وضع الحمل الشهر مثلا اهـ مغني (قوله بين العمل والزمن) أي من أنه لو قطع بامكان فعله عادة صح وإن كان المتمدن ثم خلافة اهـ ع ش (قوله اذا شرط فيها) عبارة المغني بصورتها بالشرط لا بالخلف لانه شرط معها شيئا محجوبا فلا فاشبهه ما لو قال بعثتها وحملها اهـ (قوله) ما ذكر) اي كونها حاملا او لبونا (قوله) بنحوه) اي الجواب العلوي عبارة النهاية على انه تابع اذ القصد الوصف الخ اهـ (قوله لانه داخل) اي نحو الحمل (فيه) اي في الحيوان المبيع (قوله بدونه) اي فلو بذر قليلا منه ليختبره فلم يثبت امتنع عليه الرد قهرا اهـ ع ش (قوله) وليس كالمو اشتري الخ) جواب اعتراض هذا على قوله ولا نظر الخ فرجع ضمير وليس الخ قوله عدم انباته الخ (قوله لانه ثم ي تلف الخ) قضيته انه لو تلف منه شيء في مسألة البطيخ كان غرز ابرة

الكتابة بخلافه في مسألة الحمل فيمكن مراجعة اهل الخبرة فيه كماشرت اليه وبأن أمر الكتابة بما يشاهد ويطلع عليه بخلاف الحمل اهـ فليتأمل وقضية الفرق ان المصدق المشتري ايضا في مسألة شراء البقرة بشرط انها لبون فانت في يد قبل العلم حتى يستحق الارش كما ياتي (فرع) في فتاوى الجلال السيوطي مسألة رجل اشترى امة على انها مغبة فبانت حاملا فهل له الرد الجواب نعم لان المغبة في العرف من انقطع دمها في ايام العادة لا الحمل ولهذا يقال فلا تظنت حاملا فبانت مغبة اهـ وقد يقال لا كلام في الرد لان الحمل في الادمية عيب فله الرد به ولو بدون هذا الشرط (قوله لانه ثم ي تلف الخ) قضيته انه لو تلف في مسألة البطيخ كان غرز ابرة

ان شهد قبل بذره بعدم انباته خيران تخير في رده ولا نظر لامكان علم عدم انباته يذر قليل منه لا يمكن العلم بدونه وليس كالمو اشترى بطيخا فغرز ابرة في واحدة منها فوجدها معيبة يرد الجميع لانه ثم ي تلف من عين المبيع شيء

وكذا وحلف المشتري انه لا يثبت لما تقرر انه يصدق بيمينه في فقد الشرط فان اتفق ذلك كله بان بذره كله فلم يثبت شيئا مع صلاحية الارض وتعدرا اخر اجه منها او صار غير متقوم او حدث به عيب فله الارش وهو ما بين قيمته جانا بآ (٣٠٧) وحبا غير ثابت كآلو اشترى بقره

بشرط انها لبون فماتت في يده ولم يعلم انها لبون وحلف على انها غير لبون له الارش والمبيع تلف من ضمان المشتري واما اطلاق بعضهم انه اذالم يثبت يلزم البائع جميع ما خسره المشتري عليه كاجرة الباذر ونحو الحرثة وبعضهم اجرة الباذر فقط فبعيد جدا والوجه بل الصواب انه لا يلزمه شيء من ذلك وليس مجرد شرط الانبات تعديرا موجبا لذلك كما يعلم بما يأتي في باب خيار النكاح ثم رايت شيخنا اقي في بيع بذر على انه بذر قضاء فزرعه المشتري فأورق ولم يثمر بانه لا يتخير وان أورق غير ورق القضاء فله الارش (ولو قال بعثكها وحملها) او حملها او مع حملها (بطل في الاصح) لان ما لا يصح بيعه وحده لا يصح بيعه مقصودا مع غيره وفارق صحة بعثك هذا الجدار واسه او باه او مع اسه على المعتمد بانه داخل في مسماه لفظا فلم يلزم على ذكره محذور والخل ليس داخل في مسمى البهيمة كذلك فلزم من ذكره توزيع الثمن عليهما وهو مجبول واعطاؤه حكم المعلوم انما هو عند كونه تبعا لا مقصودا وكالجدار

الماء الخارج عليها فعرف حوضته لم يرد الا ان يقال لا انتفات لمثل ذلك لحقار ته جدا اه سم (قوله) وكذا لو حلف المشتري) قياس ماسبق عن فتوى شيخنا الرمي تصديق البائع اه سم (قوله) كآلو اشترى بقره) قد يقال البقرة تقصد لامر اخر غير اللبن كنحو حرثها ونحوها فلم تقت مآلتها بالكلية بفوات الشرط فان كان البذر المذكور نحو برما يقصد منه غير الانبات فواضح ما افاده وان لم يكن فيه غير منفعة الانبات تبين انه غير متقوم وان البيع من اصله غير منعقد اه سيد عمر (قوله) فله الارش) فضيته صحة البيع وفيه نظر لانه لو باع ثوبا على انه قطن فبان كتنا نابطل البيع كما صرح به الشيخ ابو حامد وجزم به في العباب وغيره لاختلاف الجنس وقياس ذلك البطان فيما نحن فيه لانه اذا أورق غير ورق القضاء فقد بان غير قضاء فان غير جنس المبيع وسئل شيخنا الرمي عما لو بيع بردي على ان حواشيه حري فبانت غيره هل يبطل البيع كافي مسألة الشيخ ابي حامد فاجاب بصحة البيع وقرق بان الذي بان هنامن غير الجنس بعض المبيع لا كله كافي مسألة الشيخ ابي حامد اه سم (قوله) وان اورد الخ) هذا محل التأييد يعني ومثله ما لو لم يثبت شيئا قول المتن (بعثها الخ) اى الدابة ومثلها الامه او بعث بها لبن ضرعا ويضر الطير كالحمل اه معنى (قوله) او حملها) الى الفصل في النهاية والمعنى الا قوله وان كان للشترى الى ومثله لبون (قوله) بانه داخل في مسماه لفظا الخ) فضيته ان المراد بالاس طرفه الثابت في الارض وانه لو باعه مع اسه الحامل له من الارض لم يصح والا قرب الصحة لان كلا منهما معلوم يقابل بجزء من الثمن ويعتبر عدم رؤية الاس لتعذر رؤيته حيث بيع مع الجدار فهو غير مقصود بالذات بالنسبة لجملة المبيع فليراجع اه ع ش (قوله) وحشوها) اى او بحشوها او مع حشوها فيصح ولا يشترط رؤية شيء من الحشو وهذا بخلاف اللحف والفرش فلا بد من رؤية البعض من الباطن كارجحه ان قاضي شهبة وهو المعتمد ومثله اى الجدار واسه المجوزة وحشوها فيصح اه ع ش (قوله) لتعذر استثنائه) عبارة المعنى لانه لا يجوز افراده بالعقد فلا يستثنى كعضو الحيوان اه (قوله) واورد على مفهومه بعض الشراح) هو البدرين شهبة (قوله) ما يظهر فساداه) هو انه لو وكل مالك الحمل مالك الام فباعها دفعة فانه لا يصح لانه لا يملك العقد بنفسه فلا يصح منه التوكيل فيه اه وحاصل الايراد ان مفهوم قوله وحده وقوله دونه انه لا يصح بيعهما معا مع انه ليس كذلك وكان وجه فساداه ان هذا المفهوم قد صرح المصنف بحكمه في قوله ولو قال بعثكها وحملها بطل البيع في الاصح سم على حجج اه ع ش وسيد عمر (قوله) او الحامل الخ) عطف على الحامل بحر (قوله) او الحامل بغير متقوم الخ) اى لانه لا يقابل بمال فهو

وامتنع الماء الخارج عليها فعرف حوضته لم يرد الا ان يقال لا انتفات لمثل ذلك لحقار ته جدا (قوله) وكذا لو حلف المشتري) قياس ماسبق عن فتوى شيخنا الرمي تصديق البائع (قوله) فله الارش) فضيته صحة البيع وفيه نظر لانه لو باع ثوبا على انه قطن فبان كتنا نابطل البيع كما صرح به الشيخ ابو حامد وجزم به في العباب وغيره لاختلاف الجنس وقياس ذلك البطان فيما نحن فيه لانه اذا أورق غير ورق القضاء فقد بان غير قضاء فان غير جنس المبيع (وسئل) شيخنا الرمي عما لو بيع بردي على ان حواشيه حري فبانت غيره هل يبطل البيع كافي مسألة الشيخ ابي حامد فاجاب بصحة البيع وقرق بان الذي بان هنامن غير الجنس بعض المبيع لا كله كافي مسألة الشيخ ابي حامد (قوله) واورد على مفهومه بعض الشراح) هو البدرين شهبة وقوله ما يظهر فساداه هو انه لو وكل مالك الحمل مالك الام فباعها دفعة فانه لا يصح لانه لا يملك العقد بنفسه فلا يصح منه التوكيل فيه اه وحاصل الايراد ان مفهوم قوله وحده وقوله دونه انه يصح بيعهما معا مع انه ليس كذلك وكان وجه فساداه ان هذا المفهوم قد صرح المصنف بحكمه في قوله ولو قال بعثكها وحملها بطل في الاصح فليتأمل (قوله) حملت ادمية) لا يقال هذا مبني على نجاسة ولد هان من مغلظوه وهو ممنوع لانا نقول هذا ظاهر

واسه الجبة وحشوها) ولا يصح بيع الحمل وحده) كما علم من بطان بيع الملاقيح ولا ما ذكره توطئة لقوله (ولا) بيع (الحامل دونه) لتعذر استثنائه اذ هو كعضو منها واورد على مفهومه بعض الشراح ما يظهر فساداه بادى تأمل فليحذر (ولا) بيع (الحامل بحر) ورقق لغير مالك الام وان كان للشترى بنحو ايصاء او الحامل بغير متقوم كان حملت ادمية او بهيمية

أبويه في النجاسة فعلم انهم حيث أطلقوا حكم الحمل أرادوا به غير هذا على أنه نادر جدا فلا يرد عليهم وذلك لاستثنائه شرعا فكان كاستثنائه حسا ومثله لبون بضرعها لبن لغير مال الكهول انما يصح بيع الدار المستأجرة لأن المنفعة ليست عينا مستثناة والحمل جزء متصل فلم يصح استثنائه وأيضا فالمنفعة يصح ايراد العقد عليها وحدها فصح استثنائها بخلاف الحمل (ولو باع حاملا مطلقا) من غير تعرض لدخول أو عدمه (دخل الحمل في البيع) ان اتحد مالهما إجماعا والابطل ولو وضعت ثم باعها فولدت آخر لدون ستة أشهر من الاول كان للبشرى كما قاله الشيخان في الكتابة لانفصاله في ملكه وعن النص للبائع لانها حمل واحد ويجب بأن المدار على الاستتباع حالة البيع وما انفصل لا استتباع فيه بخلاف ما اتصل فاعطى كل حكمه

**(فصل في القسم الثاني من المنهيات التي لا يقتضى النهى فسادها كما قال (ومن المنهى عنه ما) أى نوع مغاير للاول (لا يبطل)**

كالحر و اعتمد الشهاب الرملى الصحة فيه كذا بهامش صحيح أقول وهو ظاهر ويوافقته اقتصار الشارح مر اى والمغنى في البطلان على ما لو كان الحمل حرا أو رقيقا لغير مالك الام وقد يوجه ما اقتضاه كلام الشارح مر تبعا لو اده من الصحة بما يأتى في تفريق الصفة من انه متى كان الحرام غير مقصود كالمم كان البيع في الحال صحيحا بجميع الثمن ويلغوز كغيره لتزيله منزلة العدم حيث لم يكن مقصودا اه ع ش (قوله من مغلط) نوزع ذلك بان ما في الباطن لا يحكم بنجاسته قبل ظهوره وبعد ظهوره انما يعطى حكم النجس من حيثذ فينبغى صحة البيع لعدم الحكم بالنجاسة اه ويجب بعد تسليم أنه لا يحكم بنجاسته قبل الانفصال بانه غير متقوم فهو كالحر وقد يقال المراد بعدم الحكم بنجاسته في الباطن أنه لا ينجس مالا قاه في الباطن مما في الباطن ولا فهو في نفسه نجس اه سم وميل القلب إلى ما مر عن الشهاب الرملى من صحة البيع (قوله غير هذا) اى الحمل من مغلط (قوله وذلك) اى عدم صحة بيع الحامل بحر الخ (قوله ومثله) اى الحامل بحر فلا يصح (قوله فصح استثنائها) عبارة الروض فصح استثنائها شرعا دون انتهت وقضية التقيد بشرعا امتناع استثنائها لفظا كما لو قال في غير المستأجرة بعثتها سنة فليراجع اه سم عبارة المغنى فان قيل يشكل على عدم صحة بيع الحامل بحر أو برقيق لغير مالك الام صحة بيع الدار المستأجرة مع ان المنفعة لا تدخل فكانه استثنائها اجيب بان الحمل اشد اتصالا من المنفعة بدليل جواز افرادها بالعقد بخلافه وبان استثناء المنفعة قدورد في قصة جابر لما باع جملة من النبی ﷺ واستثنى ظهره إلى المدينة فيبقى ماسواها على الاصل اه وقضية جوابه الثاني جواز الاستثناء لفظا فليراجع (قوله ثم باعها) أى بعد موت الولد المنفصل لحرمة التفريق بين الام وولدها حتى يميزا وباعها معا اه (قوله للبشرى) معتمد اه ع ش (قوله للبائع) عبارة النهاية والمغنى انه للبائع اه (قوله فاعطى كل حكمه) فعلم ان هذه الصورة غير مستثناة من كلام المصنف ومن استثنائها فقد وهم نهاية ومغنى قال ع ش قوله مر غير مستثناه اى لدخوله في بيعها عند الاطلاق اه

**(فصل في القسم الثاني من المنهيات)** (قوله في القسم الثاني) إلى قوله كذا قالوه في النهاية (قوله التي لا يقتضى النهى الخ) الصواب ان يقول الذى لا يقتضى النهى فساده ليكون وصفا للقسم الثاني لا مطلق المنهيات فانها شاملة لما يقتضى النهى فسادوه ولغيره سم على حج ويمكن الجواب بان يجعل من يانية او قوله اتى الخ صفة للقسم الثاني والثاني باعتبار انه عبارة عن منهيات مخصوصة هي بعض مطلق المنهيات اه ع ش عبارة المغنى فيما ينهى عنه من البيع عنهما لا يقتضى بطلانها وفيه ايضا ما يقتضى البطلان وغير ذلك اه وهى ظاهرة (قوله أى يبعه) اى البيع المترتب عليه كتنقي الركبان مثلا ولكن فيه تسمح بالنسبة للبيع على بيع غيره اذ هذا النوع لا تصح اضافة بيع اليه كما لا يخفى اه رشيدى وسياق عن الحنفى ما يندفع به التسميح بتكلف (قوله عليه) اى على تقدير بيع (قوله واقعة على بيع) يناسب هذا تمثله بقوله كييع حاضر لبادوك كذا نحو قوله والبيع على بيع غيره فتأمل به بخلاف قوله وتلقى الركبان فتأمل اه سم عبارة البجيرمى عن الحنفى وان

إذا حملت بآدمى أمالو حملت بكلب مثلا فدعوى طهارته ممنوعة إذ ليس آدميا (قوله من مغلط) نوزع في ذلك بان ما في الباطن لا يحكم بنجاسته قبل ظهوره وبعد ظهوره انما يعطى حكم النجس من حيثذ فينبغى صحة البيع لعدم الحكم بالنجاسة اه ويجب بعد تسليم أنه لا يحكم بنجاسته قبل الانفصال بانه غير متقوم فهو كالحر وقد يقال المراد بعدم الحكم بنجاسة ما في الباطن أنه لا ينجس مالا قاه في الباطن مما في الباطن ولا فهو في نفسه نجس (قوله فصح استثنائها) عبارة شرح الروض فصح استثنائها شرعا دونه اه وقضية التقيد بشرعا امتناع استثنائها لفظا كما لو قال في غير المستأجرة بعثتها سنة فليراجع

**(فصل في القسم الثاني من المنهيات)** لا يخفى ان المنهيات التي القسم الثاني منها هي جملة المنهيات الشاملة التي يقتضى النهى فسادها فلا يصح وصفها بقوله التي لا يقتضى النهى فسادها فكان الصواب ان يقول الذى لا يقتضى النهى فساده ليكون وصفا للقسم الثاني فتأمل (قوله واقعة على بيع) يناسب هذا

فالفاعل مذكور وبضم ثم  
كسر كإفعل عن ضبطه أيضا  
أي يبطله النهى لفهمه من  
المنهى ومن ثم أعاد عليه  
ضمير رجوعه قبل وبضم ثم  
فتح وهو بعيد (لرجوعه)  
أي النهى عنه (إلى معنى)  
خارج عن ذاته ولازمها  
ولكنه (يقترن به) نظير  
البيع بعد نداء الجملة فانه  
ليس لذاته ولا لازمها بل  
لخشية تفويتها (كبيع  
حاضر لباد) ذكرهما  
للغالب والحاضرة المدن  
والقرى والريف وهوارض  
فيها زرع وخصب والبادية  
مأعدا ذلك (بأن يقدم  
غريب) هو مثال والمراد  
كل جالب كذا قالوه ويظهر  
أن بعض أهل البلد لو كان  
عنده متاع مخزون فأخرجه  
ليبيعه بسعر يومه فتعرض  
له من يفوضه له لبيعه له  
تدرجاً باغياً حرام أيضاً  
للعلة الآتية (بمتاع  
تعم الحاجة إليه) مطعوماً  
أو غيره (ليبيعه بسعر يومه)  
يظهر أنه تصوير فلو قدم  
ليبيعه بسعر ثلاثة أيام مثلاً  
فقال له أتركه لا يبيعه لك  
بسر أربعة أيام مثلاً حرم  
عليه ذلك للبعث الآتي فيه

كانت ما واقعة على بيع يكون التمثيل مشكلاً لأن بيع الحاضر متاع للبادي ليس منهياً عنه والمنهى عنه  
سببه والسبب ليس من البيوع وإيضاً السوم على السوم والشراء على الشراء ليسا بيعاً فبتعين الأول ويكون  
المعنى من المنهى عنه نوع لا يبطل ببيع أي البيع منه فيكون الضمير راجعاً لبعض أفرادهِ ويكون التمثيل  
بقوله كبيع الخ مع تقدير المضاف صحيحاً لأن النوع شامل للبيع وغيره أه أقول يرد عليه أولاً إهمال حكم  
الصف الثاني لهذا النوع الثاني وثانياً أن بيع حاضر لباد مثلاً ليس من جزئيات نوع لا يبطل البيع منه بل  
هو من جزئيات ما لا يبطل ذاته وثالثاً أنه لا يظهر حينئذ عطف تلي الركبان ونحوه على بيع حاضر (قوله)  
فالفاعل مذكور) لا يخفى ما فيه وحق الكلام أن يقال فرجع الفاعل مذكور أه سم عبارة الرشيدى فيه  
حذف صنف مضاف أي فرجع الفاعل مذكور أو أن مراده بالفاعل الفاعل بالمعنى اللغوى أه وقوله أو  
أن مراده الخ فيه نظر (قوله وبضم ثم كسر) قدم المحلى أي والمغنى هذا وقال عميرة أن هذا الوجه الأول الذي  
سلكه الشارح أحسن من الثاني ومن ضم الباء وفتح الطاء من حيث شمول العبارة عليه ما لا يتصف بالبطان  
ولا بعدهم وإنما يتصف بعدم الإبطال كمتلى الركبان وغيره مما يأتي في الفصل أه عش (قوله أي يبطله)  
أي نفسه أو يبيعه فتدبر (قوله لفهمه) أي مرجع الضمير (قوله وهو بعيد) وهو وإن كان بعيداً لكنه  
مساو في المعنى لضم الباء وكسر الطاء لانه حيث بنى للفعول كان المعنى لا يبطله النهى فحذف الفاعل وأقيم  
المفعول مقامه وعليه فليتام وجه البعد ولعله أن فيه أتركاب خلاف الأصل بلا مقتض له أه عش (قوله)  
بعد نداء الجملة) جعله نظيراً ولم يجعله من هذا القسم مع أنه منه لعله لانه أراد بالمنهيات التي ورد فيها صيغة نهى  
بخصوصها والمراد بالنداء ما بين يدي الخطيب لانه الذي كان في عهده صلى الله عليه وسلم تقتصر الآية إليه  
أه عش (قوله فانه الخ) أي النهى عن البيع بعد النداء (قوله ولا لازمها) الأولى للآزمها بزيادة لام الجر  
(قوله بل لخشية تفويتها) فإن قلت خشية التفويت لازمة له غاية الأمر أنها لازم أعم لخصومها مع غيره أيضاً  
قلت لو سلم لم يضرب لأن المراد بالآزم المقتضى للفساد الآزم المساوى كما أفاده كلام الجلال المحلى في شرح جمع  
الجوامع كما يبين في الآيات البينات أنه الذي دل عليه كلام الأصوليين بما لا مز يد عليه خلافاً لمن توهم خلافه  
وكذا يقال فيما يأتي كاحتمال الغبن في تلي الركبان فانه لازم له لكن لازم أعم إلى آخر ما تقدم أه سم (قوله)  
كبيع حاضر) أي كسب ببيع حاضر وهو قوله أتركه الخ لأن المنهى عنه القول المذكور وأما البيع فجائز  
عش قال ابن قاضي شبهة في نكته قد يقال المنهى عنه في بيع الحاضر للبادي والنجس والسوم ليس بيعاً  
فكيف يعد من البيوع المنهى عنها ويجاب بأنه لما تعلققت هذه الأمور بالبيع أطلق عليها ذلك شوبرى أه  
بجري عبارة عش قوله مر كبيع حاضر الخ في تسمية ما ذكر يعبأ تجوز فأن المنهى عنه الإرشاد لا البيع  
لكنه سماه بيعاً لكونه سبباً له فهو مجاز باطلاق اسم المسبب على السبب أه (قوله ذكرهما للغالب) يفيد  
ما سذكه بقوله ويظهر الخ (قوله وهو) أي الريف و(قوله وخصب) بكسر الخاء عبارة المصباح الخصب  
وزان حمل النماء والبركة وهو خلاف الجذب انتهت أه عش (قوله ما عدا ذلك) أي المذكور من المدن  
والقرى والريف أه عش (قوله ويظهر الخ) وقد يفيد ذلك مفهوم قول الشارح مر قال بعضهم وقد  
يكون الخ لكن كتب شيخنا العلامة الشوبرى بهامش حجب المعتمد عند شيخنا مر عدم الحرمة لأن النفوس  
لها تشوف لما يقدم به بخلاف الحاضر أه عش (قوله من يفوضه) الأولى شخص أن يفوضه قول المتن  
(تعم الحاجة) أي تكثر وقد يشمل النقد خلافاً لقول حجب أن النقد بما لا تعم الحاجة إليه أه حلبي وينبغي

تمثله بقوله كبيع حاضر لباد وكذا نحو قوله والبيع على بيع غيره فتأمل بخلاف نحو قوله وتلي الركبان  
فليتام (قوله فالفاعل مذكور) لا يخفى ما فيه وحق الكلام أن يقال فرجع الفاعل مذكور (قوله)  
بل لخشية تفويتها) فإن قلت خشية التفويت لازمة له غاية الأمر أنها لازم أعم لخصومها مع غيره أيضاً قلت  
لو سلم لم يضرب لأن المراد بالآزم المقتضى للفساد الآزم المساوى كما أفاده كلام الجلال المحلى في شرح جمع الجوامع  
ويبين في الآيات البينات أنه الذي دل عليه كلام الأصوليين بما لا مز يد عليه خلافاً لمن توهم خلافه وكذا يقال

ويحتمل التقيد بمادله عليه دأهر كلامهم ( ٣١٠ ) أن يريد بيعه بسعر الوقت الحاضر فبأسأله تأخير عته ويوجه بأنه لا يتحقق التضيق  
الاحينئذ لان النفوس انما

ان يلحق بذلك الاختصاصات فيما يظهر لوجود العلة المذكورة فيها وان مثل البيع الاجارة فلواراد شخص  
ان يؤجر ملاحلا فارشده شخص الى تأخير الاجارة لوقت كذا كمن النيل مثلا حرم ذلك لما فيه من ابداء  
المستاجر اءعش قول المتن ( نعم الحاجة ) اى حاجة اهل البلد مثلا بان يكون من شأنه ذلك وان لم يظهر بيعه  
سعة بالبلد لقلته وعموم وجوده ورخص السعر او كبر البلد اءنه اية قال عش قوله مر مثلاً به به على ان  
البلد ليس بقيد وان جمع اهل البلد ليس بقيد ايضا وسواء احتاجوه لانفسهم او دوابهم حالا او مالا ثم  
لا فرق في ذلك بين كون العائفة المحتاجة اليه من المسلمين او غيرهم اء ( قوله ) : يتمل التقيد ( الخ ) والاقرب  
الاول لظهور العلة فيه اءعش ( قوله بمادله عليه الخ ) اى لمادله ( قوله ) ان يريد ( الخ ) بال مادل  
عليه الخ ( قوله مثال ايضا ) اى او عندك او عند زيد اء سم ( قوله فيما يظهر الخ ) والتعبير عمى او نظرى  
جرى على الغالب حتى لو قال اتركه لبيعه فلان فقط كان الحكم كذلك انتهى عش قول المتن ( باغلى ) قد  
يقال قضية العلة ان هذا ايضا تصوير لان التضيق بتأخير بيعه الا ان يقال مع الغلو اء سم عبارة عش لم  
يتعرض حج ولا شيخ الاسلام الى كونه قيداً معتبراً ام لا والظاهر الاول اء ( قوله لا بيع حاضر ) يصح عرية  
قراءته بالرفع والجزم لكن قال بعضهم ان الرواة بالجزم ويوافقه الرسم اءعش ( قوله يرزق ) هو بالرفع  
على الاستئناف ويمنع الكسر فساد المعنى لان التقدير عليه ان تدعو اى رزق الله الخ مفهومه ان لم تدعوا  
لا يرزق وهو غير صحيح لان رزق الله الناس غير متوقف على امر وهذا كله حيث لم تعلم الرواية واما اذا علمت  
فتعين ويكون معناها على الجزم ان تدعوهم يرزقهم الله من تلك الجهة وان نعمتوهم جاز ان يرزقهم الله  
الله من تلك الجهة وان يرزقهم من غيرها اءعش ( قوله ووقع لشارح الخ ) افره المعنى عبارة عنه وقال ابن  
شبهة زاد مسلم دعوا الناس فى غفلتهم الخ ( قوله و افاد ) الموقاه وان امكن فى النهاية الا قوله لحدث الى  
وبحث وكذا فى المعنى الا قوله واختار الى وبحث ( قوله اخره ) اى دعوا الناس يرزق الخ ( قوله وهو )  
اى التحريم اء كرى ( قوله للمالك ) اى اى نائبه ( قوله ذلك ) اى اتركه الخ اء كرى ( قوله ) ولا يقال  
هو ) اى المالك عبارة المغزو والنهاية فان قيل الاصح انه يحرم على المرأة تمكين المحرم من الوطء لانه اسانة  
على معصية فينبغى ان يكون هذا مثله اجيب بان المعصية انما هى فى الارشاد الى التأخير فقط وقد انقضت  
لا الارشاد مع البيع الذى هو الايجاب الصادر منه واما البيع فلا تضيق فيه لاسيما اذا صمم المالك على ما اشار به  
حتى لو لم يشره المشرى اليه باشره غيره بخلاف تمكين المرأة الحلال المحرم من الوطء فان المعصية بنفس  
الوطء اء ( قوله لان الخ ) علة لا ليقال الخ ( قوله شرطه ) اى الاعانة على المعصية ( قوله من لا تازمه الجمعة )  
اى كالمسافر والمعدور و ( قوله ما فيه من التضيق ) خبر ان علة تحريمه اء سم ( قوله الا نادرا ) اى وبالاولى  
اذ لم يحتج اليه اصلا وانظر ما معنى التدرة هل هو باعتبار افراد الناس او باعتبار الاوقات كان نعم الحاجة  
اليه فى وقت دون وقت او غير ذلك ولعل الاقرب الثانى فانه لو كان فى البلدا طائفة يحتاجون اليه فى اكثر  
الاقوات واكثر اهلها فى غنية عنه كان ماتعم الحاجة اليه اءعش ( قوله بسعر يومه ) اى ولو على التدرج  
( قوله واستشاره الخ ) عبارة النهاية والمعنى ولو استشاره البدوى فيما فيه حظفه فى وجوب ارشاده  
الى الادخار او البع وجمان او جهما يجب ارشاده اء وهى احسن مما سلكه الشارح من عطفه  
على المحترزات ( قوله لوجوبه ) اى الارشاد معتمدا عش عبارة سم هلا قال لوجوبها اى

تتشوف للشيء فى اول امره  
فلواراد المالك تأخير من  
فساله آخر ان يؤخره عنه  
لم يحرم ( فيقول بلدى ) هو  
مثال ايضا لو تعدد القائلون  
معا ومرتباتوا كلهم كما  
هو ظاهر ( اتركه عندى )  
مثال ايضا ( لا يبيعه ) او يبيعه  
فلان معى او نظرى فيما  
يظهر ويحتمل خلافة ( على  
التدرج ) اى شيئا فشيئا  
( باغلى ) للخبر الصحيح  
لا يبيع حاضر لباد دعوا  
الناس يرزق الله بعضهم من  
بعض ووقع لشارح انه زاد  
فيه غفلاتهم ونسبه لمسلم  
وهو غلط الا وجود هذه  
الزيادة فى مسلم بل ولا فى  
كتب الحديث كما قضى به  
سبر ما يبدى الناس منها  
وافاد اخره ان علة تحريمه وهو  
خاص بالقائل للمالك ذلك  
ولا يقال هو باجابه معين  
له على معصية لان شرطه ان  
لا توجد المعصية الا منهما  
كلعب شافعى الشطرنج مع  
من يحرمه ومبايعة من لا تازمه  
الجمعة مع من تازمه بعد نداءها  
وهنا المعصية تمت قبل ان يحجبه  
المالك ومن صور ما فى المتن  
بان يحجبه لذلك فانما اراد  
التصوير كما هو ظاهر ما فيه  
من التضيق على الناس اى  
باعتبار ما من شأنه وان لم  
يظهر بيعه سعة فى البلد بخلاف  
ما لا يحتاج اليه الا نادرا

او مالم قصد المالك بيعه بنفسه تدرجاً فساله اخر ان يفوض له ذلك او ساله المالك او ساله  
المالك ان يبيع له بسعر يومه او استشاره فاشار عليه بما هو الاصلح له لوجوبه عليه على الاوجه ولو قدم من يريد الشراء فقرر ض له  
الاشارة



من يشتري له رخصا قى  
 ائمه ترددوا اختار البخارى  
 الاثم لحديث فيه عنداى  
 داود وبحث الاذرى الجزم  
 به وسبقه اليه ابن يونس وله  
 وجه كالبيع وان امكن  
 الفرق بان الشراء غالبا  
 بالتقيد وهو لا نعم الحاجة  
 اليه و مال اليه جمع متاخرين  
 ويمكن الجمع بحمل الاول  
 على شراء بمتاع نعم الحاجة  
 اليه والثاني على خلافه  
 ولا بد هنا فى جميع المناهى  
 على ما ياتي ان يكون عالما  
 بالنهى اى او مقصرا فى  
 تعلمه كما هو ظاهر اخذ من  
 قولهم يجب على من باشر  
 امرا ان يعلم ما يتعلق به  
 بما يغلب وقوعه ( وتلقى  
 الركبان ) جمع راكب وهو  
 للاغلب والمراد مطلق  
 القادم ولو واحدا ماشيا  
 للشراء منهم بان يخرج  
 لحاجة فيصا دهم فيشتري  
 منهم او ( ان يتلقى طائفة )  
 وهى تشمل الواحد خلافا  
 لمن غفل عنه فأورده عليه  
 نظر المالا يخصصه لانه  
 اطلاق لها على بعض مصادقاتها  
 وهو قوله ( يحملون متاعا )  
 وان ندرت الحاجة اليه  
 ( الى البلد ) يعنى الى المحل  
 الذى خرج منه الملتقى او الى  
 غيره وشمل ذلك كله تعبير  
 غيره بالشراء من

الاشارة بالا صلح عليه واما ارادة الوجوب الا صلح عليه فلا يصح الا بتاويل اه ( قوله من يشتري له ) شامل  
 للبدوى عبارة المغنى والنهاية حاضرين يدان يشتري له رخصا وهو المسمى بالسمساراه وتعبير الشارح اوفق  
 لقولهم السابق ان البلدى مثال ( قوله فى ائمه ترددوا ) عبارة المغنى تردد فى المطلب وقال ابن يونس فى  
 شرح الوجيز هو حرام وينبغى كما قال الاذرى الجزم به ( قوله واختار ) عبارة النهاية واختار البخارى  
 المنع اى التحريم كافسره به الراوى وتفسيره يرجع اليه اه ( قوله عنداى داود ) ليس بيا نالماخذ البخارى  
 لانه مقدم على ابي داود بل تايدو تقوية لمستند اختياره من الحديث ( قوله وله وجه كالبيع ) يعنى وللجزم  
 المذكور وجه وهو القياس على البيع عبارة النهاية وبحث الاذرى الجزم بالاثم كالبيع وهو المعتمد ويظهر  
 تقييده اخذ اماما بان يكون الثمن مما نعم الحاجة اليه اه قال ع ش قوله لم وبحث الاذرى الخ هو موافق  
 لما اختاره البخارى فلعله بحثه لعدم اطلاعه على ما قاله البخارى وقوله وهو المعتمد اى فان التمس القادم من  
 ذلك ان يشتري له لم يحرم كما لو التمس القادم للبيع من غيره ان يبيع له على التدرج م رسم على منهج اه  
 ( قوله و مال اليه ) اى الفرق وعدم الاثم فى الشراء ( قوله بحمل الاول الخ ) هل يشترط على الاول ان يريد  
 الشراء بسعر يومه فيقول له انا اشتري لك على التدرج بارخص اه سم اقول قضية كلام الشارح والنهاية  
 والمغنى اشتراط الرخص دون التدرج ( قوله بحمل الاول ) وهو الاثم و ( قوله والثاني ) وهو عدم الاثم  
 ( جمع راكب ) الى قول المتن اذا عرفوا فى النهاية الا قوله نظر الى المتن وقوله وشمل الى المتن وقوله وقيل الى  
 وافهم ( للشراء منهم ) متعلق بتلقى الركبان ( قوله بان يخرج الخ ) فى صدق التلقى للشراء كما هو مفهوم ما قبله  
 على ذلك نظر الان يدعى ان هذا معنى اصطلاحى للتلقى اه سم وقوله ان هذا اى التلقى للشراء منهم معنى  
 اصطلاحى اى لا شرعى للتلقى اى تلقى الركبان ( قوله نظر المالا يخصصها الخ ) اى فيه شبه استخدام  
 حيث اراد بلفظ الطائفة معنى هو المعنى الشامل للواحد ثم اعاد الضمير عليها بالمعنى الاخص الغير الشامل  
 للواحد و به يدفع قول الشهاب ابن قاسم قوله نظر المالا يخصصها الخ فيه ما لا يخفى فان جمع ضمير الطائفة  
 دليل واضح على انه اراد بها الجماعة فيكون ساكتا عن حكم الواحد والاثنين ولا معنى للتخصيص الا هذا  
 فليتامل اه رشيدى عبارة الكردى قوله نظرا الى ما يخصصها اى اورد الواحد نظرا الى تقييد الطائفة  
 يحملون متوهمها انها مختصة بالجمع مع ان التقييد به لا يخصصها بالجمع لانه الخ و ضمير وهو راجع الى ما  
 اه وقضية هذه و مامر عن الرشيدى ان فى بعض نسخ الشرح لما يخصصها بدون لفظة لا ( قوله يحملون )  
 علامة الجمع فيه وفيما بعده يصرح بان المراد من طائفة الجمع لا الواحد وقد يقال اعاد الضمير على بعض  
 مدلول الطائفة هذا ووقع السؤل فى الدرس عما يقع كثير ان بعض العرب ان يقدم الى مصر ويريد شراء  
 شىء من الغلة فيمنعهم حكام مصر من الدخول والشراء خوفا من التضيق على الناس وارتفاع الاسعار  
 فهل يجوز الخروج اليهم والبيع وهل يجوز لهم ايضا الشراء من المارين عليهم قبل قدومهم الى مصر لانهم  
 لا يعرفون سعر مصر فتنتفى العلة فيهم ام لا فيه نظر والجواب عنه ان الظاهر الجواز فيهما لانتفاء العلة فيهم  
 اذ الغالب على من يقدم انه يعرف سعر البلد وان العرب اذا ارادوا الشراء ياخذون باكثر من سعره فى البلد  
 لاحتياجهم اليه نعم ان منع الحاكم من البيع عليهم حرم لمخالفة الحاكم وليس ذلك من التلقى الذى الكلام  
 فيه اه ع ش وقوله لا يعرفون الخ صوابه الموافق لكلامه بعد اسقاط لفظة لا وقوله اذ الغالب على من  
 هلا قال لوجوبها اى الاشارة بالا صلح عليه واما ارادة الوجوب الا صلح عليه فلا يصح الا بتاويل ( قوله بحمل  
 الاول الخ ) هل يشترط على الاول ان يريد القادم الشراء بسعر يومه فيقول له انا اشتري لك على التدرج  
 بارخص ( قوله بان يخرج الخ ) فى صدق التلقى للشراء كما هو مفهوم ما قبله على ذلك نظر الان يدعى ان هذا  
 معنى اصطلاحى للتلقى ( قوله نظر المالا يخصصها الخ ) فيه ما لا يخفى فان جمع ضمير الطائفة دليل واضح على انه  
 اراد بها الجماعة فيكون ساكتا عن حكم الواحد والاثنين ولا معنى للتخصيص الا هذا فليتامل ( قوله او الى  
 غيره ) مثل ذلك قوله فى شرح العباب ولو كانوا غير قاصدين مكان التلقى فالأوفق بظاهر الخبر الحرمة هنا ايضا

الجالب بل يشمل شراء بعض الجالين (٣١٢) من بعض (فيشتره منهم) بغير طلبهم (قبل قدومهم) أي لما يمنع القصر فيه (ومعهم

يقدمه الخ قابل للمنع وقوله حرم الخ فيه وقفة إلا أن يرید ظاهر الخوف شق العصا فليراجع ثم رایت الشارح ذكر في مسألة الاحتكار الآية قبيل قول المتن ويحرم التفريق بين الام والولد ما هو كالصريح فيما قلنا وكذا قوله وليس ذلك الخ فيه وقفة بل الصورة الثانية في كلامه من الاول من قسمي التلقي المارين في تصويره قول المتن (قبل قدومهم) صادق بما اذا لم يرید ادخول البلد بل اجتازوا بها في حرم الشراء منهم في حال جوازهم وهو واحد احتمالين اعتمده مر قال وكذا يحرم على من قصد بلدا بيضاة فلقى في طريقه اليها ركبًا قاصدين البلد الذي خرج منها للبيع فيها ان يشتري منهم سم على منهج اه عش واقول الحرمة في كل منهما يفيدها قول الشارح المار ومثله في النهاية والمغنى بان يخرج الخ مع قوله يعني إلى المحل الخ (قوله بل يشمل شراء بعض الجالين الخ) اقول ولو قيل بعدم الحرمة في هذه الصورة لم يكن بعيدا عما اذا كان المشتري او البائع محتاجا إلى ذلك اه عش قول المتن (ومعهمهم بالسعر) المراد بالسعر السعر الغالب في المحل المقصود للمسافرين وان اختلفت السعر في اسواق البلد المقصودة اه عش (قوله للنهي الصحيح الخ) فيعصى بالشراء ويصح نهاية ومعنى قال عش قول فيعصى بالشراء افهم انهم لو لم يجيبوه للبيع لا يعصى وظاهر اه (قوله اذا اتوا السوق) كذا في اصله رحمه الله اتوا بلا الف فليتامل ولعله من تصرف الناسخ اه سيد عمر (قوله والمعنى فيه الخ) التعليل به يقتضي حرمة الشراء وان كان بسعر البلد لكن سياق ان الراجح خلافه اه عش (قوله وافهم) الى قوله قال جميع في المغنى الامسئلة الاثم (قوله قبل الدخول في السوق) لكن بعد تمكنهم من معرفة السعر اه عش (قوله والثاني) وهو عدم الخيار (قوله الاول) وهو عدم الاثم سيد عمر وعش (قوله وقياسه الاول) جزم به في شرح الروض (قوله ويرجه الخ) قد يكون ان لا قبل التمكن عادة من معرفة السعر بحيث لا يعدون مقصرين بوجه فالوجه التفصيل اه سم (قوله ويوجه) اي القياس اه كردى (قوله بانهم المقصرون) قضيته انه لو اشترى منهم قبل التمكن من معرفة السعر حرم وثبت الخيار وبذلك صرح والد الشارح في حواشي شرح الروض كالمشتري قبل قدومهم لكن نقل سم على المنهج عن مرانه قرر في هذه مرات الحرمة وعدم الخيار اه والا قرب ثبوت الخيار لعدم تقصيرهم فاشبه ما لو اشترى منهم قبل دخول البلد اه عش (قوله منهم ابن المنذر) يمكن حمله على ما قبل تمكنهم من معرفة السعر فلا ينافي ما قبل اه نهاية (قوله لا فإيا الخ) عطف على بتلقيهم اي ولا اثم ولا خيار فيما الخ اه كردى (قوله وفيما ذالم يعرفوا الخ) متعلق بقوله الآتي قال جمع الخ (قوله فهو الواجه) وفاقا للنهاية (قوله فورا) كذا في النهاية والمعنى قول المتن (اذا عرفوا الغبن) اي ولو قبل قدومهم نهاية ومعنى (قوله وثبت ذلك) اي الخيار وكان الاولى ثبت بصيغة المضارع (قوله إلى ما خبر الخ) اي المتلقي (قوله وان عاد الثمن الخ) خلافا للنهاية والمعنى عبارتهما ولو لم يعرفوا الغبن حتى رخص السحر وعاد الى ما باعوا به ففي ثبوت الخيار وجهان في البحر او جههما عدمه كما في زوال عيب المبيع وان قيل بالفرقة بينهما اه قال عش قوله عدمه اي عدم ثبوته وقوله وان قيل الخ بمن قال به شيخ الاسلام اه (قوله للخبر) يعني قوله للنهي الصحيح الخ (قوله ومن ثم) اي لعذرهم (قوله كامر) اي في قوله ولا فيما اذا اشترى منهم بطلبهم الخ (قوله الخ اه وهل يعتبر حينئذ سعر المسكان الذي قصدوه دون مكان المتلقي حتى لو عرفوا سعر الاول دون الثاني انتفت الحرمة او يعتبران فيه نظروا من افراد ذلك شراء اهل بدر مثلا من الحاج عند مروره عليهم وقضية قوله الاتي سعر البلد الذي قصدوه هو الاول (قوله بتلقيهم في البلد قبل الدخول للسوق) ان كان ذاك مفروضا فيما اذا عرفوا السعر فافهم المتن ما ذكر حينئذ واضح وان كان مفروضا في اعم من ذلك ففي افهامه ما ذكر نظر لانه اذا لم يعرفوا صدق قوله بل قدومهم ومعهمهمهم بالسعر (قوله وقياسه الاول) جزم به في شرح الروض وقوله ويوجه بانهم المقصرون قد يكون التلقي قبل التمكن عادة من معرفة السعر بحيث لا يعدون مقصرين بوجه فالوجه التفصيل (قوله منهم ابن المنذر) يمكن حمله ما اختاره ابن المنذر على ما قبل التمكن من

بالسعر) للنهي الصحيح عن تلقيهم البيع مع اتياب الخيار لهم اذا اتوا السوق والمعنى فيه احتمال غبنهم سواء اخبر كاذبا ام لم يخبر على الاصح وقيل خشية حبس المشتري لما يشتره منهم فيضيق على اهل البلد وافهم المتن مع ما ذكرته انه لا اثم ولا خيار بتلقيهم في البلد قبل الدخول للسوق وان غبنهم والثاني ص حوا به وقياسه الاول ويوجه بانهم المقصرون حينئذ وخيار جمع منهم ابن المنذر الحرمة فيه نظر وان اعتمد ذلك بعض الشراح ولا فيما اذا عرفوا سعر البلد الذي قصدوه ولو يخبره ان صدقوه فيه فاشترى منهم به او بدونه ولو قبل قدومهم لا انتفاء الغبن ولا فيما اذا اشترى منهم بطلبهم وان غبنهم وفيما اذا لم يعرفوا السعر ولكن اشترأه به او باكثر قال جمع يحرم وهو الذي يدل عليه المتن ويوجه بان احتمال الغبن حاصل هنا وهو ملحظ الحرمة بخلاف الخيار فان ملحظه وجود الغبن بالفعل ولم يوجد وقال آخرون لا حرمة اذا ضرر وهو الذي دل عليه كلام الرافعي فهو الواجه (ولهم الخيار) فورا (اذا عرفوا الغبن) وثبت ذلك وان عاد الثمن إلى ما اخبر به للخبر مع

عذرهم ومن ثم لو سألوه ان يشتري منهم فلا اثم ولا خيار كما مروا وانهلوا السعر لتقصيرهم ولم ينظر لعود الثمن لخبره لان

لانه فوتهم الخ) قد يقال هذا لا يقتضى الخيار لعدم تمسكهم من استدراك تلك الزيادة بعد وجود الرخص وقد  
يجاب بتمسكهم منه بانتظار ارتفاع السعر فليتام هذا والذى اعتمده شيخنا الشهاب الرملى عدم الخيار اه  
سم (قوله وبعد زوال العيب) عطف على قوله باستمرار اللب (قوله وظاهر صنيع المتن الخ) اعتمده النهاية  
والمغنى (قوله ان ثبوته لهم) اى ثبوت الخيار للركبان (قوله وصنيع اصله الخ) يجاب بانه جرى على الغالب  
مر اه سم (قوله وهو ظاهر الخبر) حيث ذكر فيه فاذا اتى سيده السوق فهو بالخيار اه عش (قوله  
جاز الخ) خلافا للمغنى والنهاية عبارتهما واللفظ الاول وتلقى الركبان للبيع منهم كالتلقى للشراء فى أحد  
وجهين رجحه الزركشى وهو المعتمد نظر المغنى وان رجح الاذرى مقابل اه زاد الثانى ولو ادعى جهله  
بالخيار أو كونه على الفور وهو ممن يخفى عليه صدق وعذر قال القاضى بو الطيب لو تمكن من الوقوف على  
الغن واشتغل بغيره فكمكبله بالغن فيبطل خياره بتأخير الفسخ اه قال عش قوله مر كالشراء منهم  
اقول لعل شرطه ان يبيعهم بازيد من سعر البلد على قياس انه يشترط فى حرمة التلقى للشراء ان لا يشتري  
بسعر البلد أو ازيد فتأمل سم على منهجه ومعلوم ان المواضع التى جرت عادة ملاقى الحجاج بالنزول فيها  
كالعقبة مثلا تعد بلد للمقادمين فتحرم مجاوزتها وتلقى الحجاج للبيع عليهم أو الشراء منهم قبل وصولهم لما  
اعتد النزول فيه ومحل الحرمة فى ذلك كما علم مما مر حيث لم يطلب القادم الشراء من اصحاب البضاعة اه  
(قوله ومحل الخ) الاولى ان يقال ومحل ان باعهم بسعر البلد فاقول وان لم يعرفوه أو باكثر وقد عرفوه اه  
بصرى عبارة سم قوله وقد عرفوه قياس ما تقدم فى الشراء عن دلالة كلام الرافعى عدم اعتبار هذا القيد  
فليتام اه أى إذا المعرفة هناك شرط لجواز الشراء بازيد فقط فتكون هنا شرطاً لجواز البيع بازيد فقط  
قول المتن (والسوم) بالجر عطفاً على قوله يبيع حاضر الخ وسماء يباع لكونه وسيلة له اه عش وتقدم  
ما فيه (قوله ولو ذميا) الى قوله ويظهر ان محله فى النهاية وكذا فى المغنى لا قوله ويظهر الى المتن وقوله وكذا  
بعده الى المتن (قوله ولو ذميا) مثله للمعاهد والمؤمن وخرجه بالحرفى والمرتب فلا يحرم ومثلها الزانى  
المحصن بعد ثبوت ذلك عليه وتارك الصلاة بعد أمر الامام ويحتمل أن يقال بالحرمة لان لها احتراماً فى الجملة  
اه عش (قوله ولما فيه الخ) من عطف الحكمة على العلة (قوله لا شتر به منك باكثر) مثله كل ما يحمل  
على الاسترداد كنفذ آخر كما هو ظاهر سم على منهجه اقول وشمل ما لو اشار له بما يحمله على ذلك وهو ظاهر  
لوجود العلة وكذا يقال فى جميع ما يأتى وعليه فالإشارة هنا ولو من الناطق كاللفظ قال المحلى ولو باع واشترى  
صح اه وظاهره الصحة مع الحرمة ويوجه بوجود العلة فيه وهى الايذاء اه عش (قوله أو يعرض  
الخ) كان الانسب تقديمه على قوله او يقول الخ وإنما أخره لطول ذيله (قوله أو غيره) أى غير مريد الشراء  
(قوله بمثل الثمن) أى أو باقل (قوله ويظهر الخ) يشمل ما لو علم أن غرض المشتري لا يتعلق بعين مخصوصة  
وانما غرضه مطلق التجارة وما يحصل به الربح فيمتنع أن يعرض كل شىء يكون محصلاً لغرضه وان باين العين  
التي سبق عليها السوم اه سيد عمر (قوله ان محل هذا الخ) اى وانه لو قامت قرينة ظاهرة على عدم ردها  
لا حرمة اه نهاية (قوله ان محل هذا) اى تحريم العرض اه عش اى للاجود (قوله لها) اى العين  
المبيعة (قوله المطلوبين الخ) صفة جارية على غير من هى له اى الغرض الذى طلبت السلعة المبيعة والعين  
المعروضة لاجل ذلك العرض ولو عبر بصيغة الافراد كان اولى قول المتن (بعد استقرار الثمن) وقع  
السؤال فى الدرس عما يقع كثير باسواق مصر من ان مر يد البيع يدفع متاعه للدلال فيطوف به ثم يرجع  
إليه ويقول له استقر متاعك على كذا فإذ ذل له فى البيع بذلك القدر هل يحرم على غيره شراؤه بذلك السعر أو  
بازيد أم لا فيه نظرو والجواب عنه بان الظاهر الثانى لانه لم يتحقق قصد الضرر حيث لم يعين المشتري بل لا يبعد

معرفة السعر مر (قوله لانه فوتهم زيادة الخ) قد قال هذا لا يقتضى الخيار لعدم تمسكهم من استدراك تلك  
الزيادة بعد وجود الرخص وقد يجاب بتمسكهم منه بانتظار ارتفاع السعر فليتام هذا والذى اعتمده شيخنا  
الشهاب الرملى عدم الخيار (قوله وصنيع اصله الخ) يجاب بانه جرى على الغالب مر (قوله وقد عرفوه)

عدم التحريم وان عينه لان مثل ذلك ليس تصرّحاً بالموافقة على البيع لعدم المخاطبة من البائع والواسطة للمشتري اه ع ش وقوله بل لا يبعد الخ قول الشارح كالتهاية والمغنى او كان يطاق الخ كالصريح فيه (قوله ما لو اتنى ذلك) اى الاستمرار اه ع ش عبارة المغنى فان لم يصرح له المالك بالا جابة بان عرض بها او سكت او كانت الزيادة قبل استقرار الثمن او كان إذ ذاك ينادى عليه لطلب الزيادة لم يحرم ذلك اه (قوله فتجوز الزيادة) لكن يكره فيما لو عرض له بالا جابة نهاية ومعنى (قوله فتجوز الزيادة) اى والحال انه يريد الشراء كما هو ظاهر ولا حرمت الزيادة لانها من النجش الا بل يحرم على من لا يريد الشراء اخذ المتاع الذى يطاق به لمجرد التفرج عليه لان صاحبه إنما ياذن عادة في تقليبه لمريد الشراء ويدخل في ضمانه بمجرد ذلك حتى لو تلف في يد غيره كان طريقا في الضمان لانه غاصب بوضع يده عليه فليقتب له فانه يقع كثيرا اه ع ش (قوله لا بقصد اضرار احد) قضيته انه لو زاد على ثبة اخذها لا لغرض بل لاضرار غيره حرم فليتامل ومع ذلك لا يحرم على المالك بيع الطالب بتلك الزيادة اه ع ش قول المتن (والبيع على بيع غيره) ومثل البيع غيره من بقية العقود كالاجارة والعارية ومن انعم عليه بكتاب ليطالع فيه حرم على غيره ان يسال صاحبه فيه لما فيه من الابداء برماوى وقوله ان يسال صاحبه فيه اى ان يطلبه من صاحبه ليطالع فيه هو ايضا اه بجريمى قول المتن (قبل لزومه) اى اما بعد لزومه فلا معنى له اه نهاية قال ع ش قوله لم اما بعد لزومه الخ ومثل ذلك الاجارة بعد عقدها فلا حرمه لعدم ثبوت الخيار فيها ولو اجارة دمة على المعتمد واما العارية فيبغى عدم حرمة طلبها من المعير سواء بعد عقدها او قبله لانه ليس ثم ما يحمله على حمله على الرجوع بعد العقد ولا على الامتناع منها قبله إلا بمجرد السؤال وقد لا يجيبه اليه نعم لو جرت العادة بان المستعير الثانى يرد مع العارية شيئا هدية او كان بينه وبين المالك مودة مثلا تحمله على الرجوع احتمل الحرمة اه والا قرب تأمر انفاعن البرماوى من حرمة طلب العارية بعد عقدها مطلقا والله اعلم (قوله بمثل الثمن او اقل) ان كان نشر غير مرتب فواضح وكذا ان رجع الثانى وهو او اقل لكل منهما والافشكل مخالف لعبارتهم اه سم على حج اى لا تقتضائه انه إذا قال له افسخ لا بيع مثله بمثل الثمن يحرم ولا وجه له ولا نظر إلى انه قد يكون له غرض كخطا صه من يمين او الفرق به لكونه صديقه مثلا لان مثل هذا ليس بما يترتب على الزيادة في الثمن وعدمه ومفهومه انه لو قال باكثر لا يحرم ولعله غير مراد بل المدار على الرده اه ع ش وقوله ولا نظر الخ مع عدم انتاج دليله الا فى له يردده مأمرا منه عند قول الشارح لا شتره منك باكثر وقوله هنا ولعله غير مراد بل المدار الخ (قوله او يعرضه عليه الخ) مثله ما لو اخرج متاعا من جنس ما يريد شراءه وقلبه على وجه يفهم منه المشتري ان هذا خير مما يريد شراءه اه ع ش (قوله بل قال الماوردى الخ) الانسب ذكره بعد قول المتن والشراء على الشراء الخ كما فعل المغنى عبارة تهو الحق الماوردى بالشراء على الشراء طلب السلعة من المشتري بزيادة ربح الخ قال السيد عمر قديقال ما الحكم فيما لو طلب شخص من البائع في زمن الخيار شيئا من جنس السلعة المبيعة باكثر من الثمن الذى باع به لاسيما ان طلب منه مقدار الا يكمل إلا بانضمام ما بيع منها وقياس كلام الماوردى التحريم لانه يؤدى إلى الفسخ والندم فليتامل اه ومر عن ع ش ما يفيد (قوله او الندم) قد يقال اعتبار ذلك يقتضى عدم التقيد بقبل الزوم إلا ان يقال العلة الاداء إلى احد الامرين وذلك لا يتأتى بعد الزوم اه سم (قوله قبل الزوم) اى وكذا بعده وقد اطلع إلى اخر مامر (قوله للثنى الصحيح عنهما) اى البيع على البيع والشراء على الشراء وفيه تسامح عبارة النهاية والمغنى لعموم خبر الصحيحين لا بيع بعضكم على بيع بعض زاد النسائي حتى يتناع او يذرو في معناه الشراء على الشراء والمعنى فيهما الا يذاه اه (قوله والكلام

ما لو اتنى ذلك او كان يطاق به فتجوز الزيادة فيه لا بقصد اضرار احد) والبيع على بيع غيره قبل لزومه) لبقاء خيار المجلس أو الشرط وكذا بعده وقد اطلع على عيب و اغتفر التأخير لنحو ليل (بان يأمر المشتري) وإن كان مغبوا وناو النصيحة الواجبة تحصل بالتعريف من غير بيع (بالفسخ لبيعه مثله) أو أجود منه بمثل الثمن أو أقل أو بغرضه عليه بذلك وإن لم يأمره بفسخ بل قال الماوردى يحرم أن يطلب السلعة من المشتري بأكثر والبائع حاضر قبل الزوم لادائه إلى الفسخ أو الندم (والشراء على الشراء بان يأمر البائع) قبل الزوم (بالفسخ ليشتره) بأكثر من ثمنه للثنى الصحيح عنهما والكلام

قياس ما تقدم في الشراء منهم عن دلالة كلام الرافعى عدم اعتبار هذا القيد فليتامل (قوله بمثل الثمن أو أقل) إن كان نشر غير مرتب فواضح وكذا ان رجع الثانى لكل منهما ولا فشكل مخالف لعبارتهم (قوله او الندم) قد يقال اعتبار ذلك يقتضى عدم التقيد بقبل الزوم إلا أن يقال العلة الاداء إلى احد

حيث الخ) عبارة المغنى ثم محل التحريم عند عدم الاذن فلو اذن البائع على بيعه والمشتري في الشراء على شرائه لم يحرم لان الحق لها وقد اسقطاه ولمفهوم الخبر السابق هذا كما قال الاذرعى ان كان الاذن مال كافا كان وليا او وصيا او كيلا او نحوه فلا عبرة باذنه ان كان فيه ضرر على المالك ولا يشترط للتحريم تحقق ما وعد به من البيع والشراء لوجود الايداء بكل تقدير خلافا لابن القتب في اشتراطها وقوله هذا كما قال الى قوله ولا يشترط في سم عن شرح الروض مثله وقوله ولا يشترط الخ زاد انها عليه وموضع الجواز مع الاذن اذا دلت الحال على الرضا باطنا فان دلت على عدمه ولم تأذن صجرا او حقا فلا قاله الاذرعى اه (قوله) ويظهر ان محله محل تأمل فقد صرحوا بانه اذا علم بالمبيع عيبا وجب اعلام المشتري به وهو صادق بما اذا كان البائع جاهلا به مع انه لا تقصير منه حيث ذكروا لفرق بينه وبين الغبن اذا الملحظ حصول الضرر فليتامل وليراجع اه سيد عمر عبارة ع ش قوله مر لا محذور فيه الخ بل قضية التعليل وجوبه وان نشأ الغبن من مجرد تقصير المغبون لعدم بحثه ووافقته في هذه القضية قوله السابق والنصيحة الواجبة تحصل بالتعريف من غير بيع فالاقرب ما اقتضاه كلام الشارح مر من عدم اعتبار كون الغبن نشأ عن نحو غش اه (قوله) والضرر الخ) قد يقال ليس ما ذكر منه بل من ارتكاب أخف المفسدين فان ضرر المغبون خسر محقق وضرر الغابن فوت ربح نعم يؤخذ من قولهم يكره غبن المسترسل أن تعريف المغبون لا يتجاوز الندب إلى الوجوب وان اقتضاه تعليلهم بانه من النصيحة الواجبة والمسترسل من لا يعرف القيمة ولو وجب نصحه لحرم غبنه اه سيد عمر أقول في كل من الاخذ المذكور والملازمة بين وجوب النصيح وحرمة الغبن نظر ظاهره وإنما كان يظهر ذلك لو اتحد الناصح والغابن وليس كذلك قول المتن (والتجش) فعلة تجش كنصرو ضرب وفي شرح مسلم للنووي وأما التجش فبنون مفتوحة ثم جيم ساكنة ثم شين معجمة اه ع ش (قوله) يثير الرغبات فيها) أي السلعة قول المتن (بان يزيد) لا يبعد ان ذكر الزيادة لانه الغالب والا فلودفع ثمنها ابتداء لالرغبة فيها فينبغي امتناعه نعم ينبغي ان يستثنى ما يسمى في العرف بفتح الباب من عارف يرغب في فتحه لانه لمصلحة بيع السلعة لان بيعها في العادة يحتاج فيه إلى ذلك فليتامل مر اه سم عبارة ع ش ه فرع هل يجوز فتح باب السلع ام لا فيه نظر والاقرب الجواز للعارف بذلك وينبغي له ان ينقص شيئا عن قيمتها لتنتهي إليه الرغبات اه قول المتن (لالرغبة) أي في شرائها نهاية أي ولرغبة لكن قصد اضرار غيره ع ش قول المتن (بل ليخدع الخ) ومدح السلعة ليرغب فيها بالكذب كالتجش قاله السبكي اه نهاية قال ع ش قوله مر بالكذب قضيته أنه لو كان صادقا في الوصف لم يكن مثله وهو ظاهر اه (قوله) او لينفع) إلى قوله ولا يشترط في النهاية (قوله) مثلا) أي لنفع المبتغي او المجنى عليه (قوله) وان نقصت القيمة) أي وان لم تبلغ السلعة قيمتها ريثمتم ان القيمة فاعل نقصت مرادها الثمن وبضميرها الآتي معناها الحقيقي على الاستخدام (قوله) أو نحوها) يدخل قصد نفع البائع فقضيته ان قصد نفع التيمم وان لم تكن سلعته قد وصلت لقيمتها لا يمنع التحريم لكن التعليل باعتبار قوله أو نحوها الشامل لقصد نفع التيمم لا يناسب المبالغة اذ يصير التقدير ولو في مال التيمم لان الفرض انه قصد نفعه ولا يخفى ما فيه اه سم (قوله) ولا يشترط الخ) خلافا للمغنى عبارة ع ش وتوشرط التحريم في جميع المناهي علم النهي به حتى في التجش كما نقل عن نص الشافعي خلافا لما جرى عليه ابن المقرئ تبع البحث الرافعي اه وللنهاية عبارتها المعتمد اختصاص الاثم بالعالم بالحرمة في هذا كبقية المناهي سواء كان ذلك بعموم ام خصوص

الامرين وذلك لا يتأتى بعد اللزوم (قوله) حيث لم يأذن من يلحقه الضرر) عبارة شرح الروض إلا ان أذن له البائع في الاول والمشتري في الثاني هذا ان كان الاذن مال كافا كان وليا أو وصيا أو كيلا أو نحوه فلا عبرة باذنه ان كان فيه ضرر على المالك ذكره الاذرعى اه المتصود نقله منها (قول المصنف بان يزيد) لا يبعد ان ذكر الزيادة لانه الغالب والا فلودفع ثمنها ابتداء لالرغبة فيها فينبغي امتناعه نعم ينبغي ان يستثنى ما يسمى في العرف بفتح الباب من عارف يرغب في فتحه لانه لمصلحة بيع السلعة لان بيعها في العادة يحتاج فيه إلى ذلك فليتامل مر (قوله) أو نحوها) يدخل قصد نفع البائع فقضيته ان قصد نفع التيمم وان لم تكن سلعته قد

حيث لم يأذن من يلحقه الضرر لان الحق له وسواء في حرمة ما ذكر كالتجش الآتي بلغ المبيع قيمته أو نقص عنها على المعتمد نعم تعريف المغبون بغبنه لا محذور النصيحة فيه لانه من الواجبة ويظهر ان محله في غبن نشأ عن نحو غش البائع لائمه حيث ذكروا يبال باضراره بخلاف ما اذا نشأ عن تقصير منه لان الفسخ اضرار عليه والضرر لا يزال بالضرر (والتجش) وهو الاثارة لانه يثير الرغبات فيها ويرفع ثمنها (بان يزيد في الثمن) سلعة معروضة للبيع (لالرغبة بل ليخدع غيره) أو لينفع البائع مثلا وان نقصت القيمة فزاد حتى يساويها الثمن ولو في مال التيمم على الاوجه لان الغرض أنه قاصد للخديعة أو نحوها وذلك للنهي الصحيح عنه ولا يشترط هنا العلم بخصوص هذا النهي لان التجش خديعة وتحريمها معلوم لكل أحد بخلاف ما مر

فان علم تحريمها متوقف على الخبر أو الخبر به فاشترب العلم به وببحث فيه الشيخان بان البيع على البيع مثلا اضرار فهو في علم تحريمه كالخديعة وقد يجاب بان الضرر هنا علم إذ لا شبهة بخلافه ثم فان شبهة الربح غير الحاصل أنه لا بد في الحرمة من العلم بها خصوصا أو عموما إلا في حق جاهل مقصر بترك التعلم كما مر (والاصح) هنا وفيما لو قال البائع أعطيت كذا أو أخبر المشتري عارف ان هذا جوهره فبان خلافه (أنه لا خيار) للبشترى لتفريطه باقدامه وعدم سؤاله لاهل الخبرة وفارق التصرية بانها تغير في ذات المبيع وهذا خارج عنه ولا يرد نحو تحميم الوجنة لانه يدرك حالا فهو كما هنا ولو لم يواطىء البائع الناجش لم يخبر قطعا (وبيع) نحو (الربط والعنب لعاصر الخمر) أي لمن يظن منه عصره خمر أو مسكرا كما عليه ربط الحرمة التي التي أفادها العطف بوصف عصره للخمر فلا اعتراض عليه خلافا لمن زعمه واختصاص الخبر بالمعتصر من العنب لا ينافي عبارته هذه خلافا لمن زعمه أيضا

ويعلم بما قررناه لا أثر للجهل في حق من هو بين أظهر المسلمين بخصوص تحريم النجش وغيره اه (قوله) فان علم تحريمها أي المناهي التي مر ذكرها (قوله على الخبر) أي الوارد فيها اه كردى (قوله أو الخبر به) وهو التحريم (قوله كالخديعة) أي في المعلومات لكل أحد اه كردى (قوله هنا) أي في النجش و (قوله ثم) أي في البيع على البيع مثلا (قوله فان شبهة الربح) أي مثلا (قوله والحاصل انه لا بد الخ) قد لا يوافق هذا الحاصل سياق جوابه فتأمل اه سم أي إذ قضية الحاصل أن النجش كبقية المناهي كما اختاره النهاية (قوله خصوصا) أي كالنهي المتعلق بشيء بعينه (أو عموما) أي كالإيداء اه عش (قوله إلا في حق جاهل مقصر الخ) قد يقال يأثم المقصر بترك العلم بعد علمه بوجوب التعلم بخلاف من هو جاهل باصل وجوب التعلم كما عذر من لم تبلغه الدعوة في أصل التوحيد أو ما الحكم على المقصر بالتعلم بانه آثم بالنسبة إلى جميع متعلقات الفروع التي خوطب بتعلمها ففي النفس منه شيء إلا ان ثبت فيه نص عن الشارع اه سيد عمر (قوله بترك التعلم) أي بان نشأ بين أظهر المسلمين اه كردى (قوله كما مر) أي في أول الباب (قوله وفيما لو قال البائع) إلى قول المتن وبيع الربط في النهاية إلا قوله ولا يرد إلى ولو لم يواطىء وفي المعنى إلا قوله وفارق إلى ما ذكر (قوله وفيما لو قال البائع الخ) ومثله الاخبار بما اشترى به كاذبا حيث لم يبيع مراجحة أو ما إذا باعه مراجحة وثبت كذب قاته يثبت للمشتري الخيار اه عش (قوله عارف) يشمل البائع والظاهر ان غير العارف كالعارف اه سم (قوله فبان خلافه) وصورة المسئلة ان يقول بعثك هذا مقتصر عليه أما لو قال بعثك هذا العقيق أو الفيروز فبان خلافه لم يصح العقد لانه حيث سمى جنسا فبان خلافه فسد بخلاف ما لوسى نوعا وتبين من غير ههنا فان البيع صحيح ويثبت الخيار اه عش ومر عن سم قيل الفصل ما يوافقه (قوله في ذات المبيع) كان المراد لوجود أمر فيه فخرج هذا جوهره اه سم (قوله نحو الربط) أي كتمر وزبيب اه معنى قول المتن (لعاصر الخمر) أي ولو كافر الحرمة ذلك عليه وان كنا لا نتعرض له بشرطه أي عدم اظهاره وهل يحرم بيع نحو الزبيب لحنفى يتخذ مسكرا كما هو قضية إطلاق العبارة أولا لانه يعتقد حل النبيذ بشرطه أي عدم الاسكار فيه نظر ويتجه الاول نظر الاعتقاد البائع سم على حج اه عش (قوله أي لمن يظن) إلى قول المتن ويحرم التفريق في النهاية إلا قوله ولا ينافيه إلى وعلى القاضي وإلى قوله فان قلت في المعنى إلا قوله كادل إلى ومثل ذلك (قوله كادل عليه) أي على اعتبار الظن اه كردى (قوله ربط الحرمة الخ) أي لان ذلك الربط يشعر بان علة الحرمة العصر لان تعليق الحكم بالمشق يدل على أن علة مبدا الاشتقاق فلا يقال ان كلامه صادق مع عدم العلم بانه يعصره خمر ابل مع العلم بانه لا يعصره خمر اه سم على حج اه عش (قوله لان عصره الخ) أي العاصر اه سم أي اقدامه على عصر العنب لاتخاذ خمر اقربته الخ اه عش (قوله على عصره للنبيذ) أي فكأنه قال لعاصر الخمر والنبيذ (قوله فذكره) أي العاصر سم ورشيدى وعلى هذا فضمير فيه للربط ويحتمل ان الضمير الاول للربط والثاني لكلام المصنف (قوله للقرينة) ال للعهد الذكري (قوله لا لانه) أي النبيذ (قوله الحديث) ولفظه على ما في عميرة لعن الله الخمر وشاربها وساقياها وبائعها ومبتاعها وعاصرها ومعتصرها وحاملها والمحمولة إليه وآكل ثمنها اه عش

وصلات لقيمتها لا يمنع التحريم لكن التعليل باعتبار قوله أو نحوها الشامل لقصد نفع اليتيم لا يناسب المبالغة إذ يصير التقدير ولو في مال اليتيم لان الفرض انه قصد نفعه ولا يخفى ما فيه (قوله والحاصل انه لا بد الخ) قد لا يوافق هذا الحاصل سياق جوابه فتأمل اه (قوله عارف) يشمل البائع والظاهر ان غير العارف كالعارف (قوله في ذات المبيع) كان المراد لوجود أمر فيه فخرج هذا جوهره (قول المصنف لعاصر الخمر) أي ولو كافر الحرمة ذلك عليه وان كنا لا نتعرض له بشرطه وهل يحرم بيع نحو الزبيب لحنفى يتخذ مسكرا كما هو قضية إطلاق العبارة أولا لانه يعتقد حل النبيذ بشرطه فيه نظر ويتجه الاول نظر الاعتقاد البائع (قوله كادل عليه ربط الحرمة الخ) أي ذلك الربط يشعر بان علة الحرمة العصر لان تعليق الحكم بالمشق يدل على أن علة مبدا الاشتقاق فلا يقال ان كلامه صادق مع عدم العلم بانه يعصره خمر ابل مع العلم بانه لا يعصره خمر اه

لان عصره للخمر قرينه على عصره للنبيذ الصادق المتخذ من الرطاب فذكره فيه للقرينة لالا نه يسمى خمر اعلی انه قد يساه مجازا شائعا أو ثعلبيا ودليل ذلك لعنه عليه السلام في الخمر عشرة عاصرها ومعتصرها الحديث الدال على حرمة كل تسبب (٣١٧) في معصية وإعانة عليها وزعم ان

الاكثر هنا على الحل  
أى مع الكراهة يتعين حمله  
على ما إذا شك في عصره له  
ومثل ذلك كل تصرف  
يفضى لمعصية كبيع مخدر  
لمن يظن اكله المحرم له  
وامر دمن عرف بالفجور  
وأمة ممن يتخذها نحو غناء  
محرم وخشب لمن يتخذ  
آله هو وثوب حرير لرجل  
يلبسه فان قلت هو هنا عاجز  
عن التسليم شرعا فلم صح  
البيع قلت ممنوع لان العجز  
عنه ليس لو صف لازم في  
المبيع بل في البائع خارج عما  
يتعلق بالمبيع وشروطه وبه  
فارق البطلان الا في  
التفريق والسابق في بيع  
السلاح للحربي لانه  
لو صف في ذات المبيع  
موجود حالة البيع فان  
قلت يشكل عليه صحة بيع  
السلاح لقاطع الطريق مع  
وجود ذلك فيه قلت يفرق  
بان وصف الحرابة للمقتضى  
لثقتهم علينا به موجود  
حال البيع بخلاف وصف  
قطعه الطريق فانه امر  
مترقب ولا عبرة بما مضى  
منه فتأمل ذلك كله ليندفع  
عنك ما للسيكي وغيره هنا  
وافق ابن الصلاح واقروه  
فيمتثل امتها على فساد  
بأنها تباع عليها قهرا إذا  
تعين البيع طريقا إلى  
خلاصها كما افق القاضي فيمن يكلف قته ما لا يطيق بانه يباع عليه تخليصا له من الذل ومجده ان لم يكن تخليصه الا ببيعه كما يشير  
اليه كلامهم ومن المنهى عنه أيضا احتكار القوت بان يشتريه وقت الغلاء والعبرة فيه بالعرف

(قوله الدال) صفة لعنه الخ (قوله وإعانة الخ) عطف على معصية اه كرى الصواب على تسبب الخ (قوله) إذا شك في عصره له) أى أو توهمه اه معنى (قوله ومثل ذلك الخ) ومثل ذلك اطعام مسلم مكلف كافرا مكلفا في نهار رمضان وكذا بيعه طعاما علم او ظن انه يأكله نهارا كما افق به شيخنا الشهاب الرملى رحمه الله تعالى لان كلامنا من ذلك تسبب في المعصية وإعانة عليها بناء على تكليف الكفار بفروع الشريعة وهو الراجح والفرق بين ما ذكرنا واذنه له في دخول المسجد انه يعتقد وجوب الصوم عليه ولكنه اخطأ في تعيين محله ولا يعتقد حرمة المسجد ولهذا كان له ان يدخله ويمكث فيه نهاية وسم قال عرش ومثل ذلك بيع الورق المشتمل على نحو اسم الله تعالى ان يتخذ كاغدا للدرهم او يجعله في الاقباع ونحو ذلك بما فيه امتحان مر والحرمة ثابتة وإن كان المبيع لنحو صبي ولم يوجد من يرغب فيه بذلك غير المتخذ المذكور مر سم على المنهج اه وفي البجيرمى عن الحلبي والحفنى ومثل ذلك النزول عن وظيفة لغير اهلهما حيث علم انه يقرر فيها والفرع عن نظارة لمن علم انه يستبدل بعض الوقف من غير استيفاء شروط الابدال اه (قوله كبيع مخدر الخ) أى وسلاح من نحو باغ وقاطع طريق اه نهاية قال عرش ومنه بيع الدابة لمن يكلفها فوق طاقتها اه (قوله مخدر) أى ساتر للعقل كالنرجس ونحوه اه كرى (قوله لرجل يلبسه) أى بلا نحو ضرورة اه نهاية (قوله هو هنا) أى البائع في بيع نحو الرطاب الخ (قوله ممنوع) أى العجز عن التسليم شرعا (قوله بل في البائع) يتأمل فانه قد يقال منع الشرع له من تسليمه له يصير عاجزا وهو معنى انتفاء قدرة التسليم شرعا فلا يظهر وجه قوله بل في البائع الخ اه عرش وهذا مبنى على ما هو الظاهر من ان مورد المنع العجز وقد يقال ان مورد اقتضاء العجز الفساد كما هو قضية التعليل والفرق الا في به يندفع ايضا في سم مما نصه قوله خارج عما يتعلق الخ يتأمل العجز عن تسليم المغصوب وقوله في ذات المبيع يتأمل اه (قوله يشكل عليه) أى التعليل او الفرق (قوله بان وصف الحرابة الخ) فيه بحث لانه ان اريد بوصف الحرابة المعنى القائم الذى ينشأ عنه التعرض لئانه لموجود حال البيع في قاطع الطريق او نفس التعرض لنا بالفعل فهو غير موجود حال البيع اه سم على حجة اقول قد يمنع قوله فثله موجود حال البيع في قاطع الطريق فان الحرابة حكم شرعى يستدام في صاحبه حتى يلتزم الجزية او يسلم بخلاف قطع الطريق فانه لم ينشأ عنه وصف ترتب عليه أحكام القطع وقتله وصلبه ونحوهما إنما هو على ما صدر منه اولا اه عرش واحسن منه جواب السيد عمر بما نصه إنما يتجه التسوية بين الحربى وقاطع الطريق إذا عترف قاطع الطريق حال البيع بانه باق على قصد قطع الطريق وإلا فالقطع عليه بما سبق منه لإساءة ظن بمسلم واما الحربى فالحرابة وصف لازم له حتى يحدث ما يزيلها اه (قوله) فيمن الخ) أى فى امرأة اه كرى (قوله تباع عليها) والبائع هو الحاكم اه عرش (قوله ومن المنهى عنه ايضا) أى نهى تحريم معنى وعش (قوله احتكار القوت) عبارة العباب وهو أى الاحتكار امساك ما اشتراه في الغلاء لا الرخص من الاقوات ولو تمر اوز بيا لبيعه باغلى منه عند الحاجة

(قوله لان عصره) أى العاصر وقوله فذكره أى العاصر (قوله ومثل ذلك كل تصرف يفضى لمعصية الخ) ومثل ذلك اطعام مسلم مكلف كافرا مكلفا في نهار رمضان وكذا بيعه طعاما علم او ظن انه يأكله نهارا كما افق به شيخنا الشهاب الرملى رحمه الله تعالى لان ذلك اعانة على المعصية بناء على ان الراجح ان الكفار مكفون بفروع الشريعة والفرق بين ذلك واذنه له في دخول المسجد انه يعتقد وجوب الصوم عليه ولكنه اخطأ في تعيين محله ولا يعتقد حرمة المسجد (قوله خارج عما يتعلق) يتأمل العجز عن تسليم المغصوب وقوله في ذات المبيع يتأمل (قوله بان وصف الحرابة) فيه بحث لانه ان اريد بوصف الحرابة المعنى القائم الذى ينشأ عنه التعرض لنا فثله موجود حال البيع في قاطع الطريق او نفس التعرض لنا بالفعل فهو غير موجود حال البيع (قوله احتكار القوت) عبارة العباب وهو أى الاحتكار امساك ما اشتراه في الغلاء لا الرخص من الاقوات ولو تمر اوز بيا

لا يمسكه لنفسه و عياله أو لبيعه بمثل ثمنه أو أقل ولا إمساك غلة أرضه و الأولى بيع ما فوق كفاية سنة له و لعياله  
فان خاف جائحة في زرع السنة الثانية فله إمساك كفايتها نعم إن اشتدت ضرورة الناس أي إلى ما عنده لم يمه  
بيعه أي ما فضل عن قوته و قوت عياله سنة فان أبي اجبر اه و قوله ولا إمساك غلة أرضه قال في شرحه فلا  
يحرم و لو بقصد ان يبيع ذلك وقت الغلاء كما عبر به الشيخان بخلاف ما لو امسك شيئا من ذلك بنية ان لا يبيعه  
وقت حاجة الناس مع استغنائه عنه فانه يحرم عليه كما صرح به الروابي اه و قوله و الأولى بيع الخ قال في شرحه  
و يعلم من تعبيرهم بالأولى ان الارجح من وجهين أنه لا يكره إمساك الفاضل عن كفاية سنتهم اه و قوله نعم  
ان اشتدت ضرورة الناس الخ قال في شرحه و سيعلم بما يأتي في مبحث الاضطرار انه إذا تحقق لم يبق للمالك  
كفاية سنة فكلما مهم هنا فيما إذا لم يتحقق فتأمل ذلك واستحضر ما قالوه ثم مع ما قالوه هنا تعلم ان الحق ما ذكرته  
اه و قوله فان أبي اجبر قال في شرحه قال الأذرعى اجمع العلماء على ان من عنده طعام واضطر الناس اليه ولم  
يجدوا غيره أنه يجبر على بيعه دفعا للضرر عنهم و من نقل الاجماع النووي و سيعلم بما يأتي في مبحث الاضطرار  
إلى اخر ما تقدم اه (تنبيه) لو اشتراه في وقت الغلاء لبيعه ببلد آخر سعرها أغلى ينبغي ان لا يكون من  
الاحتكار المحرم لان سعر البلد الآخر الأعلى غلوه متحقق في الحال فلم يمسكه ليحصل الغلوة لوجوده في الحال  
والتأخير إنما هو من ضرورة النقل اليه فهو بمنزلة ما لو باعه عقب شرائه باغلي وقد قال في شرح العباب  
بخلاف ما لا إمساك فيه كان يشتريه وقت الغلاء طال بالريح من غير إمساك فلا يحرم كما صرح به الماوردي  
و غيره اه و هل يختلف القوت باختلاف عادة البلاد حتى لا يحرم احتكار الذرة في بلد لا يفتانونها اه سم  
و قوله ينبغي ان لا يكون من الاحتكار الخ ولعله اخذ بما قدمه عن شرح العباب فيما إذا لم يتحقق اضطرار  
اهل البلد المنقول عنه و لا فيكون منه إذا لم يتحقق اضطرار اهل البلد المنقول اليه ايضا و يحتمل مطلقا و يظهر  
ان نقل النقود عند تحقق الاضطرار في المعاملة اليها كمنقل الاقوات عند تحققه و قوله و هل يختلف القوت  
الخ و ظاهر التعليق بالتصديق انه كذلك (قوله لبيعه باكثر) أي لبيعه و بيعه بعد ذلك باكثر و علم ما تقرر  
اختصاص تحريم الاحتكار بالاقوات و لو تمر اوز بيبا فلا يسم جميع الاطعمة نهاية و معنى قال ع شرح قوله  
م بعد ذلك أي بعد من يعدد فانه مدخر و قوله بالاقوات و كذا ما يحتاج اليه فيها كالادم و الفواكه عباب  
اه سم و خرج بالاقوات الامتعة فلا يحرم احتكارها ما لم تدع اليها ضرورة اه (قوله و متى اختل

ليبيعه باكثر من ثمنه  
للتصديق حيث دومتى اختل

ليبيعه باغلي منه عند الحاجة لا يمسكه لنفسه و عياله أو لبيعه بمثل ثمنه أو أقل ولا إمساك غلة أرضه و الأولى  
بيع ما فوق كفاية سنة له و لعياله فان خاف جائحة في الزرع السنة الثانية فله إمساك كفايتها نعم ان اشتدت  
ضرورة الناس أي إلى ما عنده لم يمه بيعه أي ما يفضل عن قوته و قوت عياله سنة فان أبي اجبر اه و قوله ولا  
إمساك غلة أرضه قال في شرحه فلا يحرم و لو بقصد ان يبيع ذلك وقت الغلاء كما عبر به الشيخان بخلاف ما لو  
امسك شيئا من ذلك بنية ان لا يبيعه وقت حاجة الناس اليه مع استغنائه عنه فانه يحرم عليه كما صرح به الروابي  
اه و قوله و الأولى بيع الخ قال في شرحه و يعلم من تعبيرهم بالأولى انه الارجح من وجهين أنه لا يكره إمساك  
الفاضل عن كفاية سنتهم اه و قوله نعم ان اشتدت ضرورة الناس الخ قال في شرحه و سيعلم بما يأتي في مبحث  
الاضطرار انه إذا تحقق لم يبق للمالك كفاية سنة فكلما مهم هنا فيما إذا لم يتحقق فتأمل ذلك واستحضر ما قالوه  
ثم مع ما قالوه هنا تعلم ان الحق ما ذكرته اه و قوله فان أبي اجبر قال في شرحه قال الأذرعى اجمع العلماء على ان  
من عنده طعام واضطر الناس اليه ولم يجدوا غيره أنه يجبر على بيعه دفعا للضرر عنهم و من نقل الاجماع النووي  
و سيعلم بما يأتي في مبحث الاضطرار الخ ما تقدم اه (تنبيه) لو اشتراه في وقت الغلاء لبيعه ببلد آخر سعرها  
أغلى ينبغي ان لا يكون من الاحتكار المحرم لان سعر البلد الآخر الأعلى غلوه متحقق في الحال فلم يمسكه ليحصل  
الغلوة لوجوده في الحال و التأخير إنما هو من ضرورة النقل اليه فهو بمنزلة ما لو باعه عقب شرائه باغلي وقد  
قال في شرح العباب بخلاف ما لا إمساك فيه كان يشتريه وقت الغلاء طال بالريح من غير إمساك فلا يحرم كما  
صرح به الماوردي و غيره اه و في العباب و الحق الغزالي بالقوت كل ما يعين عليه كاللحم و الفواكه اه و هل



شرط من ذلك فلا ثم وتسعير الامام او نائبه كالقاضي في قوت او غيره ومع ذلك يعزى مخالفة ( ٣١٩ ) خشية من شق العصا ولا ينافيه

قوله يجب طاعة الامام  
فما يامر به مالم يكن اثماً  
لان المراد كما هو ظاهر  
الا ثم بالنسبة للفاعل  
للالامور والمأمور هنا غير  
آثم فحرمت المخالفة فيه نعم  
الذي يظهر ان محل هذه  
الحرمة بالنسبة لمن تظاهر  
به دون من اخفاه وعلى  
القاضي حيث لم يعتد  
تولية الحسبة لغيره لخروجها  
عن ولايته حينئذ الا ان  
اعتد مع ذلك بقاء نظر  
القاضي على الحسبة  
ومتوليا كما هو ظاهر في  
زمن الضرورة جبر من  
عنده زائد على كفاية عمونة  
سنة على بيع الزائد  
(و بحرم) على من ملك آدمية  
وولدها ( التفريق بين  
الام) وان رضيت وكانت  
كافرة او مجنونة او آتية على  
الاجرة نعم ان ايس من  
عودها او افاقها احتمال حل  
التفريق حينئذ ( والولد)  
بنحو بيع او هبة او قرض  
او قسمة اجماعاً وصح خبر  
من فرق بين والده وولدها  
فرق الله بينه وبين اجته  
يوم القيامة وفي رواية لابن  
داود ملعون من فرق بين  
والده وولدها ويجوز  
التفريق ان اختلف المالك  
او كان احدهما حر او بنحو  
عتق ومنه يبيع لمن يحكم  
بعقه عليه لا بشرط عقه كما  
اقتضاه اطلاقهم لانه غير  
محقق ويؤيده ما مر من

شرط من ذلك) اي بان امسك ما اشتراه وقت الرخص او غلة ضيعته او بان اشتراه في وقت الغلاء نفسه  
وعليه اولى ببيع بمثل ما اشتراه او اقل مغنى وكردى (قوله وتسعير الامام) عطف على قوله احتكار القوت  
عبارة المغنى وبحرم التسعير ولو في وقت الغلاء بان يامر الى السوق بان لا يبيعوا المتعتم الا بكذا للتضييق  
على الناس في اموالهم اه (قوله ومع ذلك) اي مع حرمة التسعير (يعزى الخ) ويصح البيع اذا اخرج على  
شخص في ملك نفسه غير معهود نهاية ومغنى قال ع ش قوله مر ويصح اي ويجوز اه (قوله من  
شق العصا) اي اختلال النظام (قوله وعلى القاضي الخ) متعلق بقوله جبر الخ اه كردى (قوله في زمن  
الضرورة الخ) اي ويجب على القاضي الخ في زمن الضرورة جبر الخ (قوله على بيع الزائد) اي على كفاية  
السنة ومحلها مالم يتحقق الاضرار والالم تبقى له كفاية سنة كما مر عن شرح العباب سم على حج وانظر  
ما مقدار المدة التي يتركها ما يكفيه فيها اه ع ش ولا يبعد ضبطها بما لا يرجى تيسر حصول الكفاية فيه  
(قوله على من ملك) الى قوله وعلى مقابله في النهاية والمعنى الا قوله نعم الى المتن قول المتن (والولد) اي ولو من  
مستولدة حدث قبل استيلائها كما شمله كلامهم اه نهاية قال ع ش قوله مر حدث الخ ظاهره وان  
ركبت الدين السيد قال سم ويحتمل خلافه فيباع الفرع لحق الغرماء ويكون ذلك عذراً في التفريق  
اه والاقرب الحرمة ونقل عن الشباب الرملى بالدرس في حواشي شرح الروض ما يصرح بما قاله اه  
قول المتن (التفريق) ويكون كبيرة اه حج في الزواجر اه ع ش (قوله او كانت كافرة) يستثنى منه  
ما ياتى للضرورة اه سيد عمر (قوله او مجنونة) اي لها شعور تنضرب معه بالتفريق اه نهاية (قوله  
على الاوجه) اي في الابقه (قوله نعم ان ايس من عودها الخ) ينبغى بفرض اعتياده تبين البطلان اذا عادت  
(قوله او افاقها) ينبغى اذا افاق ان ياتى فيه نظير ما تقرر ثم رايت في الايعاب وبحث الاذرى انه لو فرق  
بنحو بيع فافقت على خلاف ما ظنناه بان بطلان البيع ونحوه يؤيده ما ياتى عن ابن الرفعة ومن تبعه في  
الوصية لكن ساقى رد ذلك وهذا مثله الا ان يفرق اه سيد عمر (قوله احتمال حل الخ) اعتمده ع ش (قوله  
بنحو بيع الخ) اي ولو من نفسه لطفله مثلاً كما شمله كلامه اه نهاية (قوله او قسمة) اي ولو اقرارا بسائر  
انواعها اه ع ش ورده الرشيدى بما نصه ومعلوم انها اى القسمة لا تكون هنا الا لبيعاً به يعلم ما في حاشية  
الشيخ اه (قوله وصح خبر الخ) فهو مستند الاجماع اه رشيدى (قوله او بنحو عتق الخ) عطف على  
قوله ان اختلف الخ اه كردى عبارة المغنى وخرج بما ذكره ما لو كان للمالكين فيجوز لكل منهما ان  
يتصرف في ملكه وما اذا كان احدهما حراً فانه يجوز للمالك الرقيق ان يتصرف فيه وما اذا فرق بعق او وقف  
او وصية لان المصدق محسن وكذا الواقف والوصية لا تقتضى التفريق بوضعها اه (قوله ومنه) اي العتق  
المجوز للتفريق (قوله يبيع لمن يحكم بعقه عليه) وينبغى ان هب لمن يعتق عليه كذلك اه سم (قوله لمن  
يحكم بعقه الخ) يشمل ما لو باعه لمن اقر بحريته او شهد بها وردت شهادته اه ع ش (قوله لانه غير محقق)  
اي العتق (قوله ووصية وقوله وبيع جزئه) عطفان على نحو عتق وقال الكردى على ان اختلف اه (قوله  
فلعل الموت الخ) يؤخذ منه انه لو مات الموصى قبل التمييز بطلانها ولا بعد فيه اه نهاية وسم قال ع ش  
قوله مر تبين بطلانها اي ولو قبل الموصى له الوصية وقضيته البطلان وان اراد الموصى له تاخير القبول الى  
تمييز الولد في بعض احوال خلافاً لاقرب القضية اه واعتمد المغنى عدم البطلان حيث قال بعد كلام  
ويؤخذ من ذلك ان الموصى لو مات قبل التمييز بطل الوصية وهو كذلك وله القبول حينئذ اه وتقدم عن

يختلف القوت باختلاف عادة البلد حتى لا يحرم احتكار الذرة في بلد لا يفتاتونها (قوله على بيع الزائد) اي  
على كفاية السنة ومحلها مالم يتحقق الاضرار والالم يبق له كفاية سنة كما مر عن شرح العباب (قول المصنف  
ويحرم التفريق) انظر لو اشترى امه وولدها ثم اولدها ولم يدين فهل يجوز او يجب بيع الولد للدين وان  
لزم التفريق فيكون مستثنى او يتمتع لا تمتنع التفريق ويكون بمنزلة المعسرا ومن له دين مؤجل ينتظر  
حلوله لو فاء الدين فيه نظر (قوله فلعل الموت لا يقع الخ) ويؤخذ منه انه لو مات الموصى قبل التمييز تبين بطلانها

عدم صحة بيع المسلم للكافر بشرط عتقه ووصية فلعل الموت لا يقع الا بعد التمييز ويبيع جزء منها لآخر

ان اتحد اذلا تفريق في بعض الازمنة بخلاف ما لو اختلف كربع وثلاث لا يفسخ بنحو اقله ورد يعيب على ما نقلناه وقرأه على مقابله الذي انتصر له المتأخرون بحث جمع انه يجوز ( ٣٢٠ ) التفريق بالرجوع في الهبة للفرع لانه لا بد له بخلافه في الرجوع في القرض واللقطة

السيد عمر عن اليعاقب ما يوافقه (قوله ان اتحد) اي الجزء (قوله اذلا تفريق الخ) اي بالمهاية كما هو ظاهر اه  
 رشيدى (قوله لا يفسخ) اي لا يجوز التفريق بفسخ اه سم (قوله على ما نقلناه الخ) اعتمده النهاية والمغنى  
 (قوله بحث جمع الخ) اعتمده النهاية والمغنى حيث قالوا والمتجه كقوله الاذرى منع التفريق برجوع المقرض  
 ومالك القطة دون الاصل الواهب لان الحق في القرض واللقطة ثابت في الذمة واذ اعذر الرجوع في العين  
 رجوع في غيرها بخلافه في الهبة فانالو منعناه فيها الرجوع لم يرجع الواهب بشئ اه قال ع ش قوله مر  
 دون الاصل اي فله الرجوع في الام وصورة المسئلة انه وهبه الام حائلا ثم جلبت في يده وانت بولد قالوا هب  
 لا تعلق له بالولد واما لو وهبها له معا فلا يجوز له الرجوع في احدهما لعدم تاتي العلة فيه ويدل على التصوير  
 بما ذكر قول سم على منقح نقلان مر وحيث لم يحصل له حقه الا بالتفريق كرجوع الواهب جاز لانه لو  
 منع من الرجوع لم يحصل له شئ انتهى وحيث حمل على ما ذكر لا يراد قول سم على حج ما حصله لانه لا ضرورة  
 للرجوع في احدهما دون الاخر لتمكنه من الرجوع فيهما لان ذاك انما يتم اذا وهبهما معاً ثم اراد الرجوع  
 في احدهما واما على ما ذكر من التصوير فليس الرجوع فيه الا في الام اه ع ش (قوله بخلافه في الرجوع)  
 اي لا يجوز اه سم (قوله في الرجوع) اي بالرجوع (قوله وكلام) الى المتن في المغنى الا قوله والوجه  
 الى واذا اجتمع الى قول المتن وفي قول في النهاية (قوله الاب) قال في شرح الروض وان علا (قوله والجدة)  
 قال فيه وان علت ولهذا قال الشارح وان عليا ولو وجد اب وجد فله يجوز التفريق بينه وبين احدهما  
 لا بينه وبينهما او العبرة بالاب فيمتنع التفريق بينه وبين الاب ولو مع الجد انتهى سم على حج وقوله وبين  
 احدهما هذا هو الظاهر لا تدفع ضرره ببقائه مع كل منهما اه ع ش (قوله وبينه) اي الاب (قوله وجدة)  
 اي ولو من الام اه نهاية (قوله بانه لا ضرورة الخ) اي فلا صحاح لم يفرقوا في الام بين المسئلة والكافرة سم  
 ونهاية (قوله لاستغنائها حينئذ) اي حين اذ ميز وان لم يبلغ السبع اه ع ش (قوله لخبر) الى قوله ويحرم  
 في النهاية الا قوله خروجا من خلاف احمد (قوله ليس لذلك) اي لنقص تمييزه بل لعدم صحة تصرفه فاحتاج لمن  
 يقوم بامره اه ع ش (قوله بما ياتي) اي في باب الالتقاط اه نهاية (قوله ويكره) اي التفريق (قوله)  
 خروجا من خلاف احمد) عبارة النهاية والمغنى لما فيه من التشويش والعقد صحيح اه اي فليو ميز او بلغ  
 ع ش (قوله ما بعده) اي قوله حتى يبلغ اه ع ش (قوله اذلا مانع من ذكر شئين الخ) وهما هنا الصغير  
 والمجنون يعني حكمهما فكانه قال حتى يميز كل من الصبي والمجنون وفي قول في الصبي حتى يبلغ اه رشيدى  
 (قوله ايضا بالسفر الخ) حق العبارة بالسفر ايضا بينهما وبين زوجة الخ (قوله بالسفر) اي مع الرق والمراد  
 سفر يحصل معه تضررو الا كنحو فرسخ حاجة فينبغي ان لا يمتنع ثم ما ذكر من حرمة التفريق بالسفر مع الرق  
 على ما تقرر مسلم واما قوله وبين زوجة حرة الخ اي بالسفر ايضا فمنوع سم على حج اه ع ش (قوله)

وكالام عند عدمها الاب  
 والجد لا م او اب وان عليا  
 لا الجد لا م كسائر المحارم  
 على ما رجحه جمع والوجه  
 قول المتولى انه كالجد للاب  
 لعدم له من الاصول في  
 الاعفاف والافاق والعق  
 وغيرها واذ اجتمع اب وام  
 حرم بينه وبينها وحل بينه  
 وبينه او اب وجدة فهما  
 سواء فيباع مع ايها كان  
 ولا يجوز التفريق بينه  
 وبينهما وقديجوز التفريق  
 للضرورة كان ملك كافر  
 صغير او ابويه فاسلم الاب  
 فانه يتبعه ويباعان دونها  
 وان مات الاب يبيع وحده  
 ويبحث الاذرى انه لو سبي  
 مسلم طفلا فقبضه ثم ملك امه  
 الكافرة جاز له بيع احدهما  
 فقط مردود بانه لا ضرورة  
 هنالبيع بخلافه في الاولى  
 وتستمر حرمة التفريق  
 (حتى يميز) الولدان يصير  
 بحيث يأكل وحده ويشرب  
 وحده ويستنجي وحده ولا  
 يقدر بسن لاستغنائها  
 حينئذ عن التعهد والحضانة  
 ويفرق بين هذا الامر  
 بالصلاة فانه لا يعتبر فيه  
 التميز قبل السبع بان ذاك  
 فيه نوع تكليف وعقوبة  
 فاحتيط له (وفي قول حتى  
 يبلغ) لخبر فيه ولنقص  
 تمييزه قبل البلوغ ومن ثم

ولا بعد فيه مر (قوله لا يفسخ الخ) اي لا يجوز (قوله لانه لا بد له) قديقال لا ضرورة الى الرجوع في  
 احدهما دون الاخر (قوله بخلافه في الرجوع) اي لا يجوز (قوله الاب) قال في شرح الروض وان علا  
 وقوله والجدة قال في شرح الروض وان علت ولهذا قال الشارح وان عليا ولو وجد اب وجد فله يجوز  
 التفريق بينه وبين احدهما لا بينه وبينهما او العبرة بالاب فيمتنع التفريق بينه وبين الاب ولو مع الجد (قوله)  
 وان مات الاب يبيع وحده) عبارة شرح الروض قال الشيخ نجم الدين الباسي وينبغي لو مات الاب ان يباع  
 الولد للضرورة اه (قوله بانه لا ضرورة الخ) اي فلا صحاح لم يفرقوا في الام بين المسئلة والكافرة (قوله)  
 ويحرم التفريق ايضا بالسفر) اي مع الرق والمراد سفر يحصل معه تضررو الا كنحو فرسخ حاجة فينبغي  
 ان لا يمتنع ثم ما ذكره من حرمة التفريق بالسفر مع الرق على ما تقرر مسلم واما قوله وبين زوجة حرة الخ اي

لا

حل التقاطه ويجاب بان الخبر ضعيف ومنع تأثير ذلك النقص هنا وحل التقاطه ليس لذلك كما يعلم بما ياتي ويكره

ولو بعد البلوغ خروجا من خلاف احمد ولا يرد على المتن منع التفريق في المجنون وان بلغ لانه يفهم من قوله حتى يميز ولا يعارضه ما بعده خلافا  
 لمن زعمه لانه لا مانع من ذكر شئين وحكاية قول في احدهما ويحرم التفريق ايضا بالسفر وبين زوجة حرة وولدها الغير المميز

لا مطلقه لا مكان  
كذا أطلقه الغزالي  
والذي يتجه أ  
كلهم في الحظ  
التفريق بالسفر  
في المطلقة وغيره  
حق حضنة ثبتت  
ولا كالسفر  
وأفهم فرضه  
يرجى تمييزه  
بين البهائم ومحلها  
الام إن استغنى  
لبها ويكره حينئذ  
ولم يصح البيع  
كجش صغيره  
ما كول فيحل  
لغرض الذبح  
من المشتري  
وبيع مستغن  
لغرض الذبح  
بيع أو هبة  
مما رخصه  
على الأوجه  
يشغله عن  
الموقوف عليه  
لما دفعه فهو كالبيع  
الاطهر لعدم  
التام شرعاً  
اللبا بطل قطعاً  
مع العطف  
ضدين كافي فأنه  
فاندفع مالاً  
تبعه هنا ثم راي  
أجاب بذلك (و  
العربون)

(اعتمده المعنى (قوله كذا أطلقه الخ) عبارة النهاية وافتى الغزالي بامتناع التفريق بالمسافرة أي  
رد ذلك في الزوجة الحرة بخلاف الامة ليس بظاهر اه قال الرشدي قوله مر ليس بظاهر  
اجمع إلى تفرقة الغزالي بين الحرة والامة أي والظاهر انهما سواء في التفريق المذكور وهذا هو  
شيخنا في الحاشية ويحتمل انه راجع لاصل الطرد اعلم ان هذا الذي نقله عن الغزالي من التفرقة  
الامة يخالفه ما في شرح الروض عبارة الحق الغزالي التفريق بالسفر بالتفريق بالبيع وطرده  
بن الزوجته ولدها وإن كانت حرة انتهت فصرح بقوله وإن كانت حرة ان الحرة والامة سواء  
كل من الشهاب ابن حجر والاذري توافق ما نقله الشارح اه وقال غش قوله وافتى الغزالي  
له بالمسافرة أي ولو لغير النقلة وقوله وطرده ذلك الخ وكذا يحرم ان ينزع ولده من امته ويدفعه  
رى سم على منهج وينبغي ان محل ذلك إذا تربع عليه ضررها او لاحدهما اه غش (قوله ولا  
لم يزل التفريق حتى الحضنة (قوله وافهم) إلى قوله كبيعته لغرض في النهاية والمعنى (قوله ولم  
أي التصرف اه نهاية (قوله كبيعته لغرض الذبح) خلافاً للنهاية وسم عبارتهما واللفظ الاول  
تصرف في حالة الحرمة بنحو البيع ولا يصح القول بان بيعه لمن يغلب على الظن انه يذبحه كذبحه  
باع الولد قبل استغنائه حده او الام كذلك تعين البطلان فقد لا يقع الذبح حالاً او اصلاً فيوجد  
مرطاً الذبح عليه غير صحيح وهو اولى بالبطلان لما رفي عدم صحه بيع الولد دون امه او بالعكس قبل  
طعنته فليتأمل اه قال غش قوله مر وشرط الذبح الخ هذا محله كما قال بعضهم ما لم يعترف المشتري  
رذبحه وإلا فيصح ويكون ذلك افتداءً ويجب على المشتري ذبحه فان امتنع ذبحه القاضي ورفقه  
الفقراء اه (قوله وبيع مستغن الخ) هذا غير قوله السابق ويكره حينئذ لان هذا في بيع الولد  
ذلك في ذبح ام الولد المستغنى اه سم (قوله لا لغرض الخ) فيه ما مر انما (قوله ومنه) أي عسا  
يق به (قوله على الأوجه) خلافاً للبغي كما مر وللنهاية عبارة تعاليق الاوجه ما جزم به الشيخ في شرح  
الحاق الوقف بالعتق ولعله لم ينظر إلى ان الموقوف عليه يشغله في استيفاء منفهته كالواجب رقيقه  
هو بين ولده بالاعتاق فيجوز ولا نظر لما يحصل من المستأجر اه قال الرشدي قوله لم بالاعتاق  
جزمه وقوله ولا نظر لما يحصل الخ قال الشهاب سم ولا يخفى ما فيه فان استحقاق الموقوف عليه دائم  
ستأجر اه قول المتن (بطلا) أي البيع والهبة أي وغيرهما مما (قوله لعدم القدرة) إلى الفصل  
قوله ولو إن كان ضعيفاً إلى وفي زمن الخ (قوله وثئ الضمير الخ) عبارة المعنى قوله بطلا قال الاسنوي  
إن إسقاط الألف منه فان الافصح في الضمير الواقع بعدوان يوتي به مفرداً تقول إذا قلت زيداً او  
هو وقال الولي العراقي والصواب حذف الألف والأولى ما قاله الزركشي من انه لما ثئ الضمير  
وبيع فهو نظير قوله تعالى إن يكن غنياً أو فقيراً فاتمه اولى بهما اه أي وما تقدم من افصحية الافراد  
مضافاً فهو ممنوع (قوله كبيعته لغرض الذبح) كذا في شرح الروض وفيه نظر لانه قد يتأخر ذبحه أو لا  
ي به فلا يندفع الضرر وشرط ذبحه في العقد مفسد وهو نظير ما لو باع الام والولد حيث حرم التفريق  
سد وقد تقدم بطلانه لانه غير محقق فالوجه البطلان هنا سواء شرط ذبحه في العقد أو لا كما هناك  
قوله وبيع مستغن مكرهه) هذا غير قوله السابق ويكره حينئذ لان هذا في بيع الولد المستغنى وذلك  
لولد المستغنى (قول المصنف وإذا فرق ببيع أو هبة) قال في شرح الروض نعم إن كان المبيع ممنوع  
على المشتري فالظاهر كما قال الاذري وغيره عدم التحريم وصحة البيع لتحصيل مصلحة الحرية  
جواز التفريق بالاعتاق اه وينبغي ان هبته لمن يعتق عليه كذلك (قوله ومنه الوقف على الأوجه)  
لما في شرح المنهج فقد جزم فيه بالحاق الوقف بالعتق قيل ولعله لم ينظر إلى ان الموقوف عليه يشغله  
منفعته كالواجب رقيقه ثم فرق بينه وبين ولده بالاعتاق فيجوز ولا نظر لما يحصل من المستأجر  
في ما فيه فان استحقاق الموقوف عليه دائم بخلاف المستأجر (قوله وثئ الضمير مع العطف باو الخ)

بفتح أوليه وهو الانصاح ويضم فسكون ويقال له العربان يضم فسكون وهو معرب وأصله التسليف والتقديم ثم استعمل فيما يقرب من ذلك كما أفاده قول (بان يشتري ويعطيه دراهم) وقد وقع الشرط في العقد أي أوز من خياره كما هو قياس ما مر على أنه إنما أعطاهم (لتكون من الثمن إن رضى السلعة وإلا فلهبة) بالنصب ويجوز الرفع للنهي عنه لكن إسناده غير متصل ولأن فيه شرطين مفسدين شرط لهبة وشرط رد المبيع بتقدير أن لا رضا قيل كان ينبغي له ذكر هذا والتفريق (٣٢٢) في فصل ما يبطل ويحجب بان في صنيعة هذا فائدة أي فائدة وهي الإشارة إلى أن

التفريق لما اختلف في إبطاله وهذا لما لم يثبت في النهي عنه شيء كانا بمنزلة مغاير لما في الفصلين فأخرا لفائدة هذا الذي لو قدم لم يتنبه له على أن هذا قدم إجمالا في البيع والشرط (تنبيه) قد يجب البيع كما إذا تعين مال المولى أو المفسل أو لا ضطرار المشتري والمال لمحجور وإلا فالواجب مطلق التملك وقد يندب كالبيع بمحابة أي مع العلم بها فيما يظهر وإلا لم يثبت وعليه يحمل خبر المغبون لا ما جاور ولا محمود وإن كان ضعيفا فإن قلت يمكن حل ندب المحابة هنا على قولهم يسن لمشتري ما يتعلق بعبادة أن لا يماكس في ثمنه قلت لا يمكن ذلك لأن ما هنا في محابة البائع وذاك في محابة المشتري على أن الذي يتجه ندب المحابة للمشتري أيضا مطلقا وذكرهم ذاك إنما هو بالنسبة لا كدبة لا لعدم الندب في شراء ما لغير عبادة بمحابة لأن قياس ذكرهم ندها للبائع مطابقا ندها للمشتري كذلك فإن قلت

إنما هو في أو التي للشك ونحوها مما يكون الحكم فيها لاحد الأمرين لا التي للتبويب كما هنا لأنها بمنزلة الواو فالافصح فيها المطابقة وقد يفرد على خلاف الأصل سم (قوله بفتح أوليه الخ) وبإبدال العين همزة مع الثلاث ففيه ست لغات اه معنى (قوله وأصله الخ) أي في اللغة اه معنى (قوله فيما تعرب) ببناء المضى للمفعول من التعرب عبارة النهاية يقرب اه من القرب (قوله كما أفاده) أي الاستعمال المذكور قول المتن (دراهم) أي مثلا نهاية ومعنى أي أو عرضا وظاهرا ن قوله يشتري مثال ايضا (قوله وقد وقع الشرط) أي الاتي انفا (قوله قياس ما مر) أي في التنبيه الذي قبيل قول المصنف والأصح أن اللبائع الخ (قوله على أنه الخ) متعلق بقول المتن ويعطيه دراهم قول المتن (السلعة) السلعة بالكسر على وزن سدره مشتركة بين الخراج والبضاعة وبالفتح على وزن سبعة مختصة بالشجة مصباح اه عش (قوله النصب) أي فتكون هبة (قوله ويجوز الرفع) أي فهي هبة اه سم (قوله رد المبيع) عبارة النهاية البيع اه بلا ميم قال عث أي العقد اه (قوله أن لا رضى) أي أن لا يرضى نهاية ومعنى (قوله قيل الخ) وعن قال به المحلى والمغنى (قوله ويحجب الخ) فيه ما فيه اه سم (قوله مغاير) أي امر مغاير (قوله في الفصلين) أي فصل ما يبطل وفصل ما لا يبطل (قوله فأخرا) أي التفريق وبيع العربون اه نهاية (قوله الذي الخ) عبارة النهاية ولو قدمها لغات ذلك اه (قوله قد يجب الخ) عبارة المغنى (فائدة) البيع ينقسم إلى الأحكام الخمسة وهي الواجب والحرام والمندوب والمكروه والمباح فالواجب كبيع الولي مال اليتيم إذا تعين بيعه وبيع القاضي مال المفسل بشروطه الخ اه (قوله مال المولى) متعلق بضمير البيع في تعين وقد مر ما فيه (قوله أو لا ضطرار الخ) عطف على مال المولى (قوله) والمال لمحجور جملة حالية (قوله وإلا) أي بان كان المال لمطلق التصرف (قوله مطلق التملك) في صدقة بالاباحة الكافية كما هو ظاهر وإن حصل الملك بالوضع في الفم أو غيره نظر اه سم (قوله كالبيع بمحابة) قد يقال المطلوب المحابة لا نفس العقد إلا أن يقال لما اشتمل عليها وهي مطبوعة كان مطلوبا اه عث (قوله وعليه يحمل) أي على عدم العلم بالمحابة (قوله هنا) أي في تقسيم البيع إلى الأحكام الخمسة (قوله) وذاك أي قولهم المذكور (قوله قصد محمود) تركيب وصنى (قوله الباعة) جمع باع مفعول ما كسوا بصيغة الامر (قوله وفي زمن نحو الغلاء) عطف على بمحابة في قوله كالبيع بمحابة (قوله)

قال ابن هشام في قول الالفية وغيره بأفراد الهاء من قوله

نكرة قابل مؤثرا \* أو واقع موقع ما قد ذكرنا

وغيره معرفة مانصه وأفراد الضمير على المعنى كما تفرد الإشارة إذا قلت وغير ذلك ومثله قوله تعالى لو أن لهم ما في الأرض جميعا ومثله معه لا قدوا به أي بذلك قال ولا يصح الجواب بان أو يفرد بعدها الضمير لأن ذلك في أو التي للشك ونحوها مما يكون الحكم فيها لاحد الأمرين لا التي للتبويب لأنها بمنزلة الواو وهو صريح في أن الأصل المطابقة بعدد أو التي للتبويب وإن الأفراذ إنما هو على خلاف الأصل بالنظر للمعنى ولا شك أن أو هنا للتبويب فلا غبار على عبارة المصنف أصلا ولا يحتاج إلى جواب أصلا ويجرى ذلك في نظائر ما كقولها الاتي في الاجارة ودابة أو شخص معين وقد صرح في المغنى نقلا عن الأبدى وقال أنه الحق بوجوب المطابقة بعد أو التي للتبويب ونقلنا عبارة في باب الاجارة بازاء عبارة المذكورة (قوله بالنصب) أي أو لا فتكون هبة وقوله ويجوز الرفع أي وإلا فهي هبة (قوله ويحجب) فيه ما فيه (قوله مطلق التملك) في صدقة بالاباحة

يصدق عليه حيث أناه مغبون قلت ممنوع إنما المغبون من أخذ ماله لنحو تغفله أو عدم قصد محمود منه في المساحة بدون ثمن كبيع مثله فان قلت ينبغي ذلك كله حديث ما كسوا الباعة فانه لا خلاق لهم قلت هذا حديث ضعيف وبفرض حسنه لو ردد طرق له منها اتاني جبريل فقال يا محمد ما كس عن درهمك فان المغبون لا ما جاور ولا محمود هو لا ينافيه بل يحمل على من لم يقصد محابة لله فهذا ينبغي له مما كسبهم دون من يقصد ذلك لكن الأوجه أن قصد المحابة سنة مطلقا لكن كونها فيما يشتري للعبادة كدوفي زمن نحو غلاء وقد يكره

كبيع العينة وفي حواشي الجامع للعقبي مانصه العينة بكسر العين المهملة واسكان التحتية وبالنون هو أن يبيعه عينا بثمن كثير مؤجل ويسلمها له ثم يشتريها منه بنقد يسير ليقى الكثير في ذمته أو يبيعه عينا بثمن يسير نقداً ويسلمها له ثم يشتريها منه بثمن كثير مؤجل سواء قبض البائع الأول أو لا اه ع (قوله والمصحف) قيل ثمة يقال بالدفقين لأن كلام الله لا يباع وقيل انه بدل اجرة اسخه حكاهما الراعي عن الصيمري اه معنى (قوله من اكثر ماله الخ) اي كالظلمة والمكاسين والمجمين والذي يضرب بالشعير أو الرمل أو الحصى اه كردى (قوله من اكثر ماله حرام) أى وفيه حرام ولم يتحقق أن المأخوذ من الحرام ولا الإخراج اه معنى (قوله ومخالفة الغزالي فيه الخ) اي حيث قال بحرمته (قوله والحرام مر الخ) الانسب وقد يحرم كما كثر ما ذكره المصنف في هذا الفصل والذي قبله وقد باح وهو ما بقى

**(فصل)** في تفريق الصفقة (قوله في تفريق الصفقة) الى قول لم يجزى في النهاية والمغنى الا قوله بخلاف عكسه الا ويشترط (قوله او في الاحكام) اي في اختلاف الاحكام مغنى ونهاية (قوله كذلك) اي على هذا الترتيب (قوله وضابط الاول) اي التفريق في الابتداء قول لمتن (او مشتركاً) شامل لما اذا جهل قدر حصته حال البيع وهو موافق لما يأتى عن الروياني سم على حج و ظاهره سواء باع الكل أو البعض وهو بعمومه مناف لما سبق في شرح مر قول المتن الخامس العلم من استتراب عدم الصفقة في بيع البعض وقد حمل ما هنا على ما سبق من الصفقة في بيع الكل دون البعض فلا منافاً بينهما وفي سم في اثناء كلام بعد نقله عبارة الروياني التي احوال عليها مانصه والحاصل ان ما يصح فيه البيع لا بد ان يكون معلوماً حال العقد والى لم يصح فيه البيع وأما الآخر في كفى العلم به ولو بعد ذلك فالشرط فيه ام كان علمه ولو بعد فليأتمل اه ع وش و يأتى في آخر السواد ما يصرح بانه لا يضر الجهل بحصته عند العائد قول المتن (في ملكه) اي الخل والشاة وعنده وحصته من المشترك اه معنى (قوله بخلاف عكسه) واعتمد النهاية والمغنى وسم وفاقاً للشهاب الرملى عدم الفرق بين تقدم ما يصح بيعه وتأخره كبعثك هذا الخرو هذا العبد (قوله لان العطف) اي المعطوف (قوله) ومن ثم لو قال الخ) وليس هذا كما قال شيخنا اشباه الرملى قياسه وإنما قياسه ان يقول هذا الخرمي مع منك وعبدى فانه لا يصح بخلاف نحو بعثك الحر والعبد فانه لا يصح في العبد لان العامل في الاول عامل في الثاني وقياسه في الطلاق ان يقول طلقت نساء العالمين وزوجتى فانها تطلق في هذه الحالة نهاية

كما هو ظاهر وان حصل الملك بالوضع في الفم أو غيره فنظر (قوله كبيع العينة) قال في الروض وهو ان يبيعه عينا بثمن كثير مؤجل ويسلمها له ثم يشتريها منه بنقد يسير ليقى الكثير في ذمته ونحوه اه

**(فصل)** (قول المصنف او مشتركاً الخ) شامل لما اذا جهل قدر حصته حال البيع وهو موافق لما يأتى عن الروياني (قوله على ما بينته في شرح الارشاد الصغير) عبارته ما اذا قدم غير الخل كبعثك الحر والفن فيبطل فيهما على الوجه لان العطف على الباطل باطل كما في نساء العالمين طوالق وانت ياز وجتى فان قلت وقع في تمثيل غير واحد للصفحة في الفن تقديم الحر قلت هذا مجرد التمثيل لا غير فان قلت صرح السبكي في بعثك هذا ثم هذا بانه لا ترتيب بينهما لوقوع القبول فيهما معا به يعلم ان المدار على القبول وان ما هنا ليس كالطلاق اذا قبول فيه قلت القبول إنما يعتبر حيث صح الايجاب واليجاب هنا باطل لان قوله بعثك الحر وقع باطلاً شرعاً فصار قوله له العبد باطلاً ايضاً لانه لم يبق له عامل حينئذ فوقع القبول باطلاً ايضاً وهذا يتضح القياس من حيث ان كلا تقدم فيه لفظ باطل شرعاً فصار ما بعده باطلاً ايضاً لعدم عامل يقوم به ويجعله مفيداً شرعاً فتأمل اه وأقول لك منع قوله لان قوله بعثك الحر وقع باطلاً فصار الخ بانه ان أراد ان بعثك وقع باطلاً مطلقاً فهو ممنوع او بالنسبة للمعطوف عليه فسلم ولا يلزم منه بطلانه بالنسبة للمعطوف ايضاً وذلك لان معناه متعدد بعدد معمولاته فبطلانه بالنسبة لبعض المعمولات لا يقتضى بطلانه بالنسبة لغيره منها ويؤيد ذلك ان قوله جاء يد عمر وقد يكون كاذباً بالنظر الاول سادقاً بالنظر الثاني فعلم ان العامل متعدد بعدد معمولاته ويختلف حكمه باعتبارها وحينئذ يندفع قوله لا لم يبق له عامل الخ واما عدم الوقوع في مسألة

كبيع العينة وكل بيع  
اختلف في حله كالخليل  
الخرجة عن الربا وكبيع  
دور مكة والمصحف ولا يكره  
شراؤه على المعتمد وكالبيع  
والشراء من اكثر ماله  
حرام ومخالفة الغزالي  
ففيه الاحياء شاذة كما في  
المجموع وكذا سائر معاملته  
ويلحق بذلك الشراء مثلاً  
من سوق غلب فيه اختلاط  
الحرام بغيره ولا حرمة ولا  
بطلان إلا ان يتقن في شيء  
بعينه وجهما والحرام مر  
اكثر مثله والجائز ما بقى  
ولا ينافى جوازه عدده من  
فروض الكفايات لان  
فرض الكفاية جائز الترك  
بالنسبة للأفراد

**(فصل)** في تفريق  
الصفقة وتعدد ما وتفريقها  
اما في الابتداء او في الدوام  
او في الاحكام وقد ذكرها  
كذلك وضابط الاول ان  
يشتمل العقد على ما يصح  
بيعه وما لا يصح فاذا (باع)  
في صفقة واحدة (خلا وخراً)  
أو شاة وخنزيراً (أو) باع  
(عبد او حر او) باع عبده  
(وعبد غيره أو) باع  
(مشتركا بغير اذن الآخر)  
اي الشريك (صح في ملكه  
في الاظهر) وبطل في الآخر  
إعطاء لكل منهما حكمه  
سواء اقال هذين ام هذين  
الخليل ام القين ام الخل  
والخرو والقن والحر بخلاف  
عكسه على ما بينته في شرح

الارشاد الصغير لان العطف على الممتنع ممتنع ومن ثم لو قال نساء العالمين طوالق وانت ياز وجتى لم تطلق

ومعنى وسم (قوله أيضا) أى كاشترط تقدم ما يصح بيعه وقدم ما فيه (قوله من العقود) أى كان آجراً أو  
اعاراً أو وهباً مشتركاً بغير إذن شريكه اه ع ش (قوله والحوال) أى كان طلقاً وزوجته وزوجة غيره بغير  
إذنه فيصح في زوجته فقط (قوله وغيرهما الخ) أى لا فيما إذا كان كل واحد قابلاً للعقد لكن امتنع لأجل  
الجمع كنسكاح الاختين فلا يجزى فيهما اتفاقاً نهائية وسم (قوله كالشهادة) أى كان شهيداً لا جنبي وبعضه

الطلاق المذكورة فيجوز أن سببه أنه من عطف الجمل وجملة طلاق زوجته وهى وأنت يازوجتى لم تم لعدم  
ذكر لفظ الطلاق فيها وتقديره لا يؤثر كما صرحوا به فليتامل فإن هذا التوجيه يعتمد مع قولهم لأن العطف  
على الباطل باطل والاحسن أنه ليس ثم عامل فصح بالنسبة للمعطوف بخلافه هنا والذي ذهب إليه شيخنا  
الشهاب الرملى أن القياس ليس بصحيح لأن نظير نساء العالمين طوالق وانت يازوجتى إنما هو قولك هذا الخ  
مبيع منك وعبدى هذا نقول فيه بالطلاق وأما بعثك الحر والفقير فليس نظيره وإنما هو نظير طلقت نساء  
العالمين وزوجتى نقول فيه بوقوع الطلاق اه ويؤخذ منه الفرق بين ما هنا و ثم اذنه أعامل صحيح بالنسبة  
للمعطوف ولا كذلك هناك فتأمل اه (قوله ويشترط أيضاً العلم بهما) يسبق إلى الذهن أن المراد العلم  
بحال البيع وقد يؤيده أن الشروط إنما تعتبر حال البيع وقوله كما يأتى في بيع الأرض مع بذرها إشارة إلى  
قول المصنف الآتى في باب الأصول ولو باع أرضاً مع بذرها لا يفرد بالبيع بطل في الجميع وقال الشارح  
هناك في قوله لا يفرد بالبيع ما نصه أى لا يجوز وروده عليه كذا لم يره أو تغير بعد روثه أو تعدر عليه  
أخذه كما هو الغالب ثم علل البطلان بالجهل بأحد المقصودين لتعذر التوزيع اه وقال الأسنوى هناك  
والبذر الذى لا يمكن إفراده هو ما يره أو تغير أو امتنع عليه أخذه فان راد ولم يتغير وقد رعى أخذه فلا شك في  
صحته اه وهذا الكلام صريح في أنه إذا لم يره لا يصح ولو قدر على أخذه بعد ذلك مع أنه إذا قدر على أخذه  
امكن التوزيع وفى الأنوار هنا ولو باع معلوماً ومجهولاً بشمن واحد بطل البيع فى الكل لتعذر التوزيع  
اه وقضية ذلك اعتبار إمكان التوزيع حال البيع لكن فى العباب جعل من صور المسئلة بيع معلوم  
ومجهول تمكن معرفته كمرئى وغيره اه ويوافقه ما تقدم في شرح الخامس العلم عن الرويانى فى قول  
الشارح هناك ما نصه وقول البغوى فيمن باع نصيبه من مشترك وهو مجهول قدره لا يصح لأنه مجهول لكن  
قطع القفال بالصحة وجرى عليها فى البحر فقال أى صاحب البحر باع جميع المشترك وهو لا يعلم مقدار حقه ثم  
عرفه صح لأن ما تناوله البيع لفظاً معلوماً يدل له قول الأصحاب لو ظهر استحقاق بعض عبد باعه صح فى الباقي  
ولم يفصلوا بين أن يعلم البائع قدر نصيبه فيه أم لا والذي يتجه ترجيح كلام البغوى ومعرفة البائع قدر حصته  
بعد البيع لا يفيد ما تقرر من أن الجهل عند البيع مؤثر وإن عرف بعد وما ذكره من كلام الأصحاب لا دليل  
فيه لأنه حال البيع لم يكن جاهلاً بقدر حقه في ظنه وهو كاف الخ ما تقدم هناك والذي يظهر أن مسألة البغوى  
غير مسألة الرويانى لأن صورة الأولى بيع قدر حصته فقط فالجهل بها يصير البيع مجهولاً وصورة الثانية  
بيع الجميع فالمبيع معلوم لفظاً والثنى كذلك ولا يضر جهل ما يخص منه حال العقد كما فى صور تفريق  
الصفقة فإن ما يخص ما صح فيه البيع غير معلوم حال البيع وهذا الكلام مبنى على أن كلام الرويانى فيما  
إذا باع بغير إذن الشريك كما هو ظاهر عبارته وتقديره هو يمكن حمل ما مر عن الأنوار على ما إذا لم يمكن العلم  
بالمجهول بعد ذلك والحاصل أن ما يصح فيه البيع لا بد أن يكون معلوماً حال العقد وإلا لم يصح فيه البيع وأما  
الآخر فيمكن العلم به ولو بعد ذلك فالشرط فيه إمكان علمه ولو بعد فليتامل وعلى هذا فقول الشارح فإن جهل  
أحدهما بطل فيهما أى جهل أحدهما مطلقاً أى حال العقد وبعده بان كان لا يمكن معرفته بعد العقد وقوله  
كما يأتى في بيع الأرض مع بذرها ينبغى تصويره على ما تقرر بما إذا لم يمكن معرفته البذر بعد ذلك ليوافق  
ما تقرر فإن ثبت نقل هناك بالبطلان فيهما وإن أمكن معرفة البذر بعد كان راداً لهذا الذى تقرر وحيث  
يمكن أن يحجب عما تقدم عن الرويانى بأن حصة الشريك معلومة بالمشاهدة فى ضمن معلومية الجملة وإنما  
المجهول مجرد قدرها فليحزر (قوله كالشهادة) أى لا فيما إذا كان كل واحد قابلاً للعقد لكن امتنع لأجل

ويشترط أيضاً العلم بهما  
ليأتى التوزيع الآتى  
فإن جهل أحدهما بطل  
فيهما كما يأتى في بيع  
الأرض مع بذرها ويجزى  
تفريق الصفقة فى غير  
البيع أيضاً من العقود  
والحوال وغيرهما كالشهادة

بشرط تقدم الحل هنا ايضا وانما بطل في الكل فيما اذا اجر الرهن الموهون مدة تزيد على محل الدين او الناظر الوقف اكثر مما شرطه الواقف لغیر ضرورة او استعار شيئا ليرهنه بدين فراد عليه لخروجه بالزيادة عن الولاية على (٣٢٥) العقد فلم يمكن التبعيض ويؤخذ من العلة

فتقبل للاجني فقط (قوله ويجرى) الى قوله وانما بطل في الزائد في النهاية الا قوله بشرط تقدم الحل هنا ايضا وقوله ويؤخذ الى وفيما اذا فاضل وكذا في المغنى الا قوله او الناظر الى او استعار (قوله بشرط تقدم الحل الخ) مرافيه (قوله فيما اذا اجر الراهن الخ) اي ولو جاهلا ومثله يقال في المستعير وينبغي ان محل البطلان في الرهن اذا اجره لغير المرتين بغير اذنه فان اجره له او لغيره باذنه صح اعرش (قوله لغیر ضرورة) وانما تتحقق الضرورة حيث كانت الحاجة ناجزة كان انهدم ولم يوجد من يستاجر به ما يبي بعمارتها الامدة تزيد على مباشرته الواقف اما اجارته مدة طويلة لزيادة على شرط الواقف اغرض اصلاح المحل بتقدير حصول خلل فيه بما يتحصل من الاجرة فلا يجوز لا تنفاء الضرورة حال العقد والامور المستقبلية لا يعول عليها ومن الضرورة ما لو صرفت الغلة للمستحقين ثم انهدم الموقوف واحتيج في عمارته الى اجارة مدة وليس في الوقف ما يعمر به غير الغلة فان ذلك جائز وان خالف شرط الواقف لما هو معلوم من انه لا يمنع الغلة عن المستحقين ثم يدخرها للعمارة اعرش (قوله او استعار الخ) عطف على قوله اجر (قوله ويؤخذ من العلة الخ) ظاهر كلامهم البطلان مطلقا في المستثنين مر اه سموعش (قوله وفيما اذا فاضل الخ) عطف على فيما اذا اجر الخ (قوله لما ياتي) اي من انه ان كان في صلب العقد لم يتعذر ما اوتي خيار المجلس يبطل في الكل اهمغنى (قوله او في العرايا الخ) عطف على قوله في خيار الشرط (قوله على القدر الجائز) وهو دون خمسة اوسق اعرش (قوله لوقوعه الخ) راجع للصور الثلاث المذكورة بقوله وفيما اذا فاضل الخ او للاخير فقط وهو الاقرب اعرش (قوله لوقوعه في العقد الخ) يتأمل فقد تو جد هذه العلة في صورة التفريق سم على حج وقد يقال مراده بالنهي عنه تاديبه لعدم العلم المماثلة عند ارادة التوزيع اعرش (قوله وانما بطل الخ) اي مع جريان العلة المذكورة فيها (قوله وفيما لو كان الخ) عطف على قوله فيما اذا اجر الخ ثم هو الى قوله ومر الخ في النهاية (قوله مناصفة) مثال (قوله محفوفة بجميعها) اي القطعة بان كانت من وسط الارض وكذا ضمير منها (قوله كاتقله الزركشي الخ) ويظهر حمله على ما اذا تعين الضرر. بقاوالا فالوجه خلافه يتمكنه من دفع ذلك بالشراء والاستئجار للممر او القسمة فلم يتعين الاضرار اهنها ية قال عش والرشيدي قوله مر ويظهر حمله الخ لا وجه لحمله على صورة لا يتعين فيها الضرر بعد فرض الكلام في المحفوفة بملكه من سائر الجوانب وامكان نحو الشراء عارض بعد تمام العقد ومثله لا نظر اليه اه (قوله في نصيبه) اي البائع (منها) اي من تلك القطعة (قوله في حصته) اي الشريك (قوله في استثناء الاولى) وهي صورة اجارة الراهن ومثلها الثانية اي اجارة ناظر الوقف كما ياتي عن سم (وقوله والثالثة) اي صورة الاستعارة (قوله والمنفعة المعقود عليها الخ) هذا التوجيه جار في الثانية فلم تركها اه سم (قوله بالم ياذن فيه) اي على وجهه ياذن فيه اه معنى وهو الزيادة على الدين المستعار للرهن به (قوله ورد الخ) اي النزاع المذكور (قوله وخرج) الى قوله فان قلت في النهاية والمغنى (قوله فيصح جزما) هذا ظاهر ان ع. ف قدر حصته واما اذا جعلها فهل يبطل للجهل بما يخصه من الثمن كالمو باع

الجمع كمنكاح الاختين فلا يجري فيها اتفاقا (قوله ويؤخذ من العلة الخ) ظاهر كلامهم البطلان مطلقا في المسئلة مر (قوله لوقوعه في العقد المنهي عنه الخ) يتأمل فقد تو جد هذه العلة في صورة التفريق (قوله والمنفعة الموقود عليها الخ) هذا التوجيه جار في الثانية فلم تركها (قوله وخرج بقوله بغير اذن الاخر يبعه باذنه فيصح جزما) هذا ظاهر اذا عرف قدر حصته واما اذا جعلها فهل تبطل للجهل بما يخصه من الثمن كالمو باع عبده وعبد غيره باذنه ولم يفصل الثمن ويشارك ما لو باع المشترك بغير اذن شريكه حيث قلنا يصح ولو جهل قدر حصته على ما تقر لان تفريق الصفقة يغير فيها مثل ذلك كما تقر فانه اذا باع عبدا وحر اكان جاهلا بما يخص العبد حال العقد فانه لا يثبت ما يخصه الا بعد تقدير الحر عبدا وتوقيمه كما قررره او يصح لان العقد

ان الفرض ان الناظر علم بالشرط المذكور لانعزاله بمخالفته صريح شرط الواقف والاختص البطلان بالزائد وهو محمل قول الروياني يبطل الزائد فقط وان الراهن علم بالرهن ومدة الاجل والاصح فيما قبل الحلول لعدم تقصيره ذكره ابو زرعة وفيما اذا فاضل في الربوي كدبر بدين منه او زاد خيار الشرط على ثلاثة ايام لما ياتي فيه او في العرايا على القدر الجائز لوقوعه في العقد المنهي عنه وهو لا يمكن التبعيض فيه وانما بطل في الزائد فقط في الزيادة في عقد الهدنة على اربعة اشهر او عشرين تغليا الحقن الدماء المحتاج اليه وفيما لو كان بين اثنين ارض مناصفة فعين احدهما منها قطعة محفوفة بجميعها وباعها من غير اذن شريكه فلا يصح في شيء منها كاتقله الزركشي عن البغوي واقره لانه يلزم على صحته في نصيبه منها الضرر العظيم للشريك بمرور المشتري في حصته الى ان يصل الى المبيع اه ومر اخر الشرط الثاني للبيع ما يصرح بذلك ونوزع في

استثناء الاولى والثالثة بان صورة تفريق الصفقة ان يعقد على شيئين موجودين احدهما حلال والمنفعة المعقود عليها في الاولى شيء واحد وما في الثالثة تصرف في ملك الغير بالم ياذن فيه ويرد منع قوله الصورة بل الضابط الجمع بين متمتع وغيره ولو اعتبر افضل ذلك هاتين وغيرهما ومن ثم اجرنا للتفريق في غير نحو البيع مما مر وخرج بقوله بغير اذن الاخر يبعه باذنه فيصح جزما

يصح عوده لعبده وعبد غيره لفيصد الصحة فيما باذن الاخر لكن عمله ان فضل الثمن وحينئذ قد تعدد العقد وذلك لا يضر في المفهوم فان قلت يشكل على ما ذكر في عبده وعبد غيره بل وعلى ما يأتي من ان الصحة في الحل بالحصة من المسمى باعتبار قيمتهما قولهم لو باع عبد بيمينها بشئ واحد لم يصح للجهل بحصة كل عند العقد لان (٣٢٦) انتقويم تخمين وهذا بعينه جار فيهما اذ نحو عبده الذي صح البيع فيه ما يقابله مجهول

عند العقد فاما الفرق قلت يفرق بان الجهل بما يخص كلام من عينين يعبأ صفقة واحدة انما يؤثر وينظر اليه في العقد عند اختلاف المالك وعدم المرجح لما يأتي كافي تلك لان ابطال احدهما ترجيح بلامرجح فتعين بطلانها لتعذر صحتهما لما يلزم عليها من الجهل بما يخص كلا ابتداء وذلك يستلزم دوام النزاع بينهما لا الى غاية واما مستلثنا فليس فيها ذلك والمرجح لا بطلان ماعدا الحل موجود فيها فلم ينظر للجهل بما يخصه وان فرض انه عند العقد كافي بيع سيف وشقص مشفوع بالف كايأتي فتأمل على انا لو نظرنا لهذا الجهل لم يتأت

عبده وعبد غيره باذنه ولم يفصل الثمن او يصح لان العقد واحد وكل من المبيع والثمن فيه معلوم فليراجع اه سم اقول وظاهر اطلاقهم الثاني (قوله عوده) اي قول المثل بغير اذن شريكه (قوله لعبده وعبد غيره) اي ايضا اي كموده ما شتركا (قوله بان الاخر) والاولى باذن الغير (قوله) وحينئذ قد تعدد العقد اي فليس مما نحن فيه لان الكلام في الصفقة الواحدة (قوله وذلك) اي تعدد العقد حينئذ اه كردي (قوله لا يضر الخ) فانه يصدق انه اذا اذن كان الحكم بخلاف ذلك (قوله على ما ذكر الخ) اي من الصحة في عبده وبطلان في عبد غيره (قوله قولهم الخ) فاعل يشكل (قوله وهذا بعينه) اي الجهل المذكور (قوله ما يقابله مجهول الخ) الجملة خبر نحو عبده (قوله عند اختلاف المالك) اي تعدده (قوله ما يأتي) اي انفا (قوله كما في تلك) اي في مسألة بيعهما عبد بيمينها بشئ واحد (قوله وذلك) اي الجهل المذكور (قوله ذلك) اي كون ابطال احدهما ترجيح بلامرجح فقوله والمرجح الخ تفسير لما قبله وقال ع ش المشار اليه دوام النزاع اه (قوله على انالو نظارنا الخ) هذه الملاوة بما يقضي منه العجب بالنسبة الاشكال الثاني المذكور بقوله بل وعلى ما يأتي الخ لان حاصل هذا الاشكال لم يصح مع الجهل بالحصة وحاصل هذا الجواب انما يصح لانالو نظارنا للجهل لم يصح فتأمل بلطف فهم تعرفه فان فيه دقة تحتاج للطف الفهم اه سم (قوله مطلقا) اي في القسم الاول وغيره (قوله وهو) اي الحصة والقسم (قوله على ذلك) اي الفرق المذكور (قوله في بعثك هذا القطيع) في هذه المسئلة بحث قدمناه في الشرط الخامس من شروط المبيع اه سم (قوله التعليل) فاعل يشكل و (قوله المار الخ) اي عقب كل صاع بدرهم اه كردي (قوله فتعذر التوزيع) نظره فيه سم راجعه قول المتن (فيتخير المشتري الخ) اي وان كان الحرام غير مقصود للحقوق الضرر للمشتري مر وهو الاوجه خلافا لما قاله شيخ الاسلام في شرح البيهجة من ان محل الخيار ان كان الحرام مقصودا فان كان غير مقصود كدم فالظاهر انه لا خيار له لانه غير مقابل بشئ من الثمن اه سم وع ش (قوله فورا) وفاقا للمنهج والنهاية والمعنى (قوله فورا) الى قول المتن ولو جمع في النهاية الاقوله بينته الى ثمر ايت (قوله ان جهل ذلك) اي فلو كان عالما فلا خيار له انتقصيره نهاية ومعنى (قوله فان اجاز العقد) اي او قصر بعد علمه و (قوله عنده) اي عند العقد ويصدق المشتري في دعواه ذلك اي الجهل لانه لا يعلم الا منه ولان الاصل عدم

واحد وكل من المبيع والثمن فيه معلوم فليراجع (قوله على انالو نظارنا الخ) هذه الملاوة بما يقضي منها العجب بالنسبة للاشكال الثاني المذكور بقوله وعلى ما يأتي الخ لان حاصل هذا الاشكال لم يصح في الحل مع الجهل بالحصة وحاصل هذا الجواب انما يصح لانالو نظارنا للجهل لم يصح فتأمل بلطف فهم تعرفه فان فيه دقة تحتاج للطف الفهم (قوله في بعثك هذا القطيع) في هذه المسئلة بحث قدمناه في الشرط الخامس من شروط المبيع اه سم (قوله فتعذر التوزيع) رتب التعذر على التفاوت بالخيار وغيره كما هو حاصل التعليل بقوله لان كل اثنين الخ وفيه بحث من وجهين احدهما ان التعذر انما يترتب على التفاوت لو كان باعتبار القيمة وليس كذلك وانما هو باعتبار مجرد العدد كما هو صريح قول البائع كل اثنين بدرهم والثاني ان هذا التفاوت موجود في كل شاة بدرهم لاحتمال كل شاة للخيار وغيره مع صحته كما تقدم مع استشكله في الشرط الخامس وزيادة الاحتمال هنا بصورة الاختلاف المذكور بقوله او مختلفان لا اثر له ولا يقتضي فرقا قليلا مل (قول المصنف فيتخير المشتري ان جهل) قال شيخ الاسلام في شرح البيهجة نعم ان كان الحرام غير مقصود فالظاهر انه لا خيار لانه غير مقابل بشئ من الثمن كما مر اه وفيه نظر للحقوق الضرر للمشتري اه م وفي شرحه موافقة ما في شرح البيهجة ثم قال الاوجه ثبوت الخيار للمشتري حيث كان جاهلا انتهى (قول المصنف فان اجاز

اثنين فرض مقابلهما بدرهم يحتمل انهما من الخيار او من غيره او مختلفان فتعذر التوزيع من كل وجه بخلافه في مستلثنا الاقدام ومسئلة شقص وسيف لسهولة التوزيع فيهما مع الامن من نزاع لا غاية له واذا صح في ملكه فقط (فيتخير المشتري) فورا (ان جهل) ذلك لضرره بتفريق الصفقة عليه مع عذره بالجهل فهو كعيب ظهر (فان اجاز) العقد او كان عالما بالجزم عنده



(ف) يمكن (محضته من المسمى باعتبار) الاجزاء في مثليين بطل البيع وأحدهما وفي (٣٢٧) المشترك السابق لانه لاحاجة في هذين

النوعين الى النظر للقيمة ولوضوح المراد لم يبال باهمام كلامه اعتبار القيمة هنا أيضا وعلى الرأسين المتقويمين فاكثر باعتبار (قيمتها) ان كان لها قيمة أو لم تكن لاحدهما كالخمر والحر والخنزير بعد التقدير الآتي وذلك لا يقاعهما الثمن في مقابلتهما معاقل يجب في أحدهما الا قسطه فلو ساوى المملوك مائة وغيره مائتين فالحصة ثلث الثمن ومحل ان كان الحرام مقصودا والا كالدلم صح في الآخر بكل اثنين على الاوجه ويقدر الحرقنا والميتة مذكاة والخمر خلا لا يصير العدم امكان عوده إليه والخنزير عزاء بقدره كبر او صغر اخلافا لمن زعم تقدير كبيره بقرة وفي ذلك اضطراب بينته مع الجواب عنه في شرح الارشاد ثم رأيت بعضهم تحمل لمنع التناقض وأجرى ما في كل باب على ما فيه فقال ما حاصله إنما لم يرجع هنا للتقويم عند من يرى له قيمة لان الكافر لا يقبل خبره أي ومن شأن البيع ان يكون بين مسلمين يجهلون قيمة الخمر عند أهلها من الكفار ورجع إليه في الوصية لصحتها بالنجس فلم يحتج إليها الا لبيان

الاقدام على ما فيه الفساد اه ع ش قول المتن (فمحضته من المسمى باعتبار قيمتهما) الى آخر تقرير الشارح لا يخفى ان هذا الكلام صريح في انه يكفي العلم بالحصة ولو بعد العقد لانه لا يشترط العلم بها حال العقد اه سم (قوله في مثليين) اي متفق القيمة اه نهاية (قوله وفي المشترك السابق) اي في قول المصنف او مشتركا اه كردى (قوله هنا) اي في المثليين والمشارك السابق (قوله وعلى الراسين الخ) متعلق بالتوزيع المفهوم من قوله بحصة الخ اه كردى (قوله المتقويمين الخ) وكذا المثليات المختلفة القيمة باختلاف صفتها أخذ من قوله مر أى متفق القيمة اه ع ش (قوله المتقويمين) وكان ينبغي أن يقول المتقويمين هـ أو أحدهما اه سم (قوله باعتبار قيمتهما) وينبغي ان لا يكتفى في التقويم إلا برجلين لا برجل وامرأتين ولا بارع نسوة لان التقويم كالولاية وهى لا تكتفى فيها بالنساء اه ع ش (قوله اولم تكن الخ) الاولى ان يقول وان لم تكن لاحدهما كالخمر والحر والخنزير فتعتبر بعد التقدير الآتي (قوله بعدم التقدير) راجع للعطوف فقط قوله الآتي اي بقوله ويقدر الحرقنا الخ (قوله وذلك) أى التقيسط (قوله فلم يجب) أى لم يثبت (قوله ثلث الثمن) كالخسنيين فيما إذا كان الثمن مائة وخمسين (قوله ومحل) الى قوله خلافا في المعنى الا قوله لعدم امكان عوده إليه (قوله ومحل) اي التقيسط (قوله على الاوجه) معتمدو الاوجه ايضا ثبوت الخيار للشترى حيث كان جاهلا هـ اه ع ش (قوله وفي ذلك) اي في تقدير الخمر خلاها وتقويمه عند من يرى له قيمة في الصداق (قوله في شرح الارشاد) عبارته ولا ينافيه ما في نكاح المشرک من تقويمه عند من يرى له قيمة لظهور الفرق فانهما ثم حالة العقد كانا يريان له قيمة فعوملا باعتبارهما بخلافه هـ انفا قلت قضيته ان العاقدين هـ ان كانا ذميين قوم عند من يرى له قيمة قلت يمكن ان يلتزم ذلك ويمكن ان يجاب بان البيع محتاط له لكونه يفسد بفساد العوض أكثر مما محتاط للصدقا إذ لا يفسد بفساده اه (فرع) سئل العلامة حج عمالو وكله ببيع كتاب فباعه مع كتاب آخر للوكيل في عقد واحد هل يصح فاجاب بقوله يبطل في الجميع ولا يدخله تفريق الصفقة لانه غير ما ذون فيه ذكره في البيان لكن قضية كلامهم صحة بيعه لكتابه وان تفريق الصفقة يدخله وهو ظاهر اه اقول القياس ما في البيان من البطلان كمالو باع عبده وعبد غيره باذنه فبيع الوكيل لكتابه كبيع عبد نفسه ولكتاب الموكل كبيع عبد غيره باذنه مع عبده وقد علمت بطلان بيع العبدین فكذا بيع الكتابين في السؤال المذكور اه ع ش وقوله القياس ما في البيان من البطلان كما لو باع عبده الخ اي من غير تفصيل الثمن (قوله تحمل الخ) اي تمحلا موافقا لما في شرح الارشاد (قوله ورجع إليه) اي التقويم اه ع ش (قوله فلم يحتج إليها) يعنى القيمة المفهومة من التقويم اه رشيدى وكذا ضمير قوله الآتي فهى تابعة قول المتن (بجميعه) (تنبيه) لوجع بين ما يحل وغيره فيما لا عوض فيه كالهبة والرهن صح فيما يحل قولوا واحدا وقيل على الخلاف كنزاه سم (قوله لان العقد الخ) اي فكان

فمحضته من المسمى باعتبار قيمتهما الخ تقرير الشارح لا يخفى ان هذا الكلام صريح في انه يكفي العلم بالحصة ولو بعد العقد وانه لا يشترط العلم بها حال العقد وانه صريح ايضا في انه يشترط ملاحظة تقويم مالا يصح فيه البيع ومعرفة ما يخصه حال العقد حتى يعلم ما يخص ما يصح فيه حيثنذوا اذا كفى العلم بها بعد العقد فينبغي ان لا يضر كون مالا يصح فيه مجهولا حال العقد اذا امكن معرفته بعد كافي العباب وقضيه ذلك تفريق الصفقة في بيع الارض مع بذر أو زرع لا يفرق بالبيع اذا امكن معرفته بقوله بعد ذلك وان تفرق الصفقة أيضا في بيع نحو فجل وخس مزروع ورؤى بعضه دون بعض اذا امكن معرفة ما لم يربعد العقد فليحرر كل ذلك (قوله امضاء العقد) كانه وقع في نسخته ما هو ثابت في بعض نسخ شرحه فان اختار من الخيار بدليل قوله امضاء العقد ولو كان اجاز من الاجازة كاهو محظوظا لوجب اسقاط لفظ امضاء (قوله المتقويمين) بقى ما اذا كان أحدهما متقوما والآخر مثليا والظاهر اعتبار قيمتهما ايضا اذا لا تاتى النظر للاجزاء في أحدهما والقيمة في الآخر كاهو ظاهر وكان ينبغي ان يقول المتقويمين هـ أو أحدهما (قول المصنف وفي قول بجميعه) (تنبيه) لوجع ما يحل وغيره مما لا عوض فيه كالهبة والرهن صح فيما لا يحل قولوا واحدا وقيل

القيمة على عدد الرؤس فهى تابعة وفي الصداق لعلهما نأها إذ هما كافران (وفي قول بجميعه) لان العقد لم يقع الاعلى ما يحل بيعه

(ولا خيار للبائع) وان جهل لتقصيره ببيع ما لا يملك وعذره بالجهل نادر (وضابط القسم الثاني ان يتلف قبل القبض بعض من المبيع يقبل الافراد بالعقد اى ايراد العقد عليه وحده من ذلك ما (لو باع عبديه) أو عصير أو دارا (فتلف أحدهما) أو تخمر بعض العصير أو تلف سقف الدار (قبل قبضه) فينفسخ العقد فيه وتستمر صحته في الباقي بقسطه من المسمى إذا وزع على قيمته وقيمة التالف ومرفى المثلين اعتبار الاجزاء فياتي ذلك هنا أيضا وكذا في مثلي تلف ( ٣٢٨ ) بعضه وإنما (لم ينفسخ في الآخر) وان لم يقبضه (على المذهب) مع جهالة الثمن لأنها طارئة

فلم تضر كالا يضر سقوط بعضه لارش العيب وخرج بتلف ما يفرد بالاعتد سقوط يد المبيع وعمى عينه واضطراب سقف الدار ونحوها فلا يقسط فيها إذا لا انفساخ بذلك لبقاء عين المبيع واليد والابصار وثبات السقف ونحوها لا يفرد بالعقد فقواتها لا يوجب الانفساخ بل الخيار ليرضى بالمبيع بكل الثمن أو يفسخ ويسترد الثمن بخلاف الاول فان افراد التالف بالعقد وان اوجب الانفساخ فيه لا يوجب الاجازة بكل الثمن (بل يتخير) المشتري فورا بين فسخ العقد والاجارة لتبعض الصفقة عليه (فان أجاز فبالصفة) لنظير مامر آتفا (قطعا) على ما هنا كاصله وفي الروضة كاصلها عن ان اسحاق طرد القولين فيه ولعله الاقرب ولا خيار للبائع وكان وجهه مع عدم تقصيره بوجه وتفرق صفقة الثمن عليه ان الثمن غير منظور اليه اصاله فاغتفر تفرقه دواما لانه يغتفر فيه مالا يغتفر في الابتداء بخلاف الثمن فانه

الآخر كالمعدوم نهاية ومعنى (قوله وان جهل) أى كون بعض المبيع غير مملوك له (قوله لا يملك) أى لا يملكه بحذف عائد الموصول (قوله وضابط القسم الثاني) اى التفرق في الدوام (قوله ومن ذلك) اى القسم الثاني (قوله أو تخمر بعض العصير) اى ولم يتخلل اما إذا تخلل فلا انفساخ ويثبت للشترى الخيار اه ع ش (قوله في المثلين) اى المتفق القيمة كما مرو وكذا قوله الا فى مثلى (قوله كالا يضر سقوط بعضه الخ) اى بعض الثمن فيما إذا وجد في المبيع عيب قديم وتعذر الرد اه ع ش (قوله بخلاف الاول) وهو تلف ما يفرد بالعقد (قوله لنظير الخ) عبارة النهاية كنظير الخ بالكاف، عبارة المعنى من المسمى باعتبار قيمتهما لان الثمن قد توزع عليهما في الابتداء وانقسم عليهما فلا يتغير بهلاك أحدهما اه (قوله على ما هنا) لا حاجة إليه عبارة النهاية والمعنى كفى المحرر (قوله ولعله) اى ما فى الروضة واصلها (الاقرب) خلافا للنهاية والمعنى عبارة ما وضعف بالفرق بين ما اقترن بالعقد وبين ما حدث بعد صحة العقد مع توزيع الثمن فيه غلظما ابتداء اه (قوله ولا خيار للبائع) عبارة النهاية والمعنى قضية كلامه انه لا خيار فيه وهو كذلك كاتى المجموع اه (قوله غير منظور اليه اصاله) يتامل معنى عدم الاصاله فى الثمن سيما إذا كان الثمن والمثلين نقدين او عرضين فان الثمن ما دخلت عليه الباء منهما والمثلين مقابله فامعنى كونه غير منظور اليه فيما لو قال بعثك هذا الدينار بهذا الدينار او هذا الثوب بهذا الثوب اللهم إلا ان يقال مراده بالاصالة ما هو الغالب من ان الثمن نقد والمثلين عرض والمقصود غالبا تحصيل العروض بالثمن لا انتفاع بذواتها كلبس الثياب. أكل الطعام والتفقد لا يقصد لذاته بل لقضاء الحوائج به وقد يقصد لذاته كان يريد تحصيله لاتخاذة سلبا او اداء التداوى للشرب فيه او ميلا كاستحاله إذا تعين طريقا لخلاء غشاوة اه ع ش قول المتن (ولو جمع الخ) شروع في القسم الثالث اى التفرق في الاحكام (قوله العاقد) الى التنبيه فى النهاية والمعنى الا قوله نعم الى قوله والتقصيد (قوله العاقد) هو الاولى للغايرة بين الفاعل ومحل الجمع بخلاف العقد فان التقدير عليه ولو جمع عقد عقد مختلفي الخ فيتحد الفاعل للجمع ومحل ثمر ايت حج صرح بذلك واطال فيه اه ع ش قول المتن (كاجارة الخ) عبارة الروض كبيع واجارة او سلم او نكاح انتهى سمى اى يحذف الواو والاقصا على أو المراد بالاجارة التى مع البيع مطلق الاجارة وردت على العين او الذمة وباتى مع السلم اجارة العين فان اجارة الذمة يشترط فيها القبض كالسلم كذا فى النهاية والمعنى اى فليس اجارة الذمة والسلم مختلفي الحكم (قوله اشتراط التاقيت فيها) اى غالبا اه نهاية اى وقد لا يشترط كان قدرت على المنفعة بمحل العمل ع ش (قوله اشتراط التاقيت فيها وطلانه به) لا يناسب قوله الا فى فعل انه ليس المراد الخ اه رشيدى (قوله وانفساخها) عطف على اشتراط الخ فهو توجيه ثان للاختلاف اه ع ش (قوله او اجارة) اى عين اه نهاية (قوله كاجر تك هذه) اى دارى شهرا اه نهاية (قوله بخلافها) اى الاجارة اه ع ش قول المتن (ويوزع المسمى على قيمتهما) اى ان احتيج الى التوزيع بان حصل فسخ او انفساخ للاجارة او البيع او السلم بان تلفت العين المؤجرة او تعيبت واستمر ما معها صحيحا وتلف المبيع قبل قبضه او انقطع المسلم فيه عند حلول الاجل وبقيت الاجارة على الصحة فاحتاج الى التوزيع حيثنفاذا كانت قيمة المبيع عشرة واجرة العين المؤجرة تلك المدة خمسة والمسمى اثني عشر فصفة المبيع منه ثمانية والعين المؤجرة اربعة (قوله ووجه صحتهما الخ) هذا على الخلاف كنز (قول المصنف كاجارة) عبارة الروض كبيع واجارة او سلم او نكاح

المقصود بالعقد فائر تفرقه دواما أيضا (ولو جمع) العاقد والعقد (فى صفقة مختلفي الحكم كاجارة وبيع) كبعثك هذا او اجرتك موجود هذه سنة بالف ووجه اختلافهما اشتراط التاقيت فيها وطلانه به وانفساخها بالتلف بعد القبض دونه (او) اجارة (وسلم) كاجر تك هذه وبعثك كذا فى ذمتي سلبا بدينار لا اشتراط قبض الروض فى المجلس فى سائر انواعه بخلافها (مخالف الاظهر) كل منهما بقسطه من المسمى إذا وزع على قيمة المبيع او المسلم فيه واجرة الدار كما قال (ويوزع المسمى على قيمتهما) وتسمية الاجرة قيمة صحيح لانها فى الحقيقة قيمة المنفعة ووجه

والانفساخ المحوجين إلى التوزيع المستلزم للجهل عند القعد بما يخص كلا من العوض لأنه غير ضار كييع ثوب وشقص صفقة وان اختلفا في الشفعة واحتيج للتوزيع المستلزم لما ذكر فعلم انه ليس المراد باختلاف الأحكام هنا مطلقا لاختلافها بل باختلافها فيما يرجع للفسخ والانفساخ مع عدم دخولها تحت عقد واحد فلا ترد مسألة الشقص المذكورة لأنه والثوب دخلا تحت عقد واحد هو البيع ولا يختلفان في ذلك نعم أورد عليه بيع عبيدين بشرط الخيار في أحدهما على الإبهام أكثر من الآخر فإنه يطل فيهما مع أنه من القاعدة ومع شمول كلامه حيث عبر بمختلفي الحكم ولم يقل كاصله وغيره عقدين مختلفي الحكم ويجاب باننا سلمنا أنه منها كان البطلان للشرط المفسد المقارن للعقد لا لاختلاف الحكم على أن حذفه لعقدين إنما هو لاغناء مثاله عنه والتقيد بمختلفي الحكم لبيان محل الخلاف ذو جمع بين متفقين كشركة وقراض كان خلافاً ألفين له بألف

موجود في كل العقود فيقتضى أن كل عقدين كذلك من غير استثناء اه رشیدی (قوله ولا اثر الخ) رد لدليل مقابل الاظهر القائل بالطلان فيهما (قوله لما قد يعرض الخ) ما و افة على الفسخ والانفساخ المعلومين من المقام و (قوله لا اختلاف حكمهما) تعليل لقوله يعرض اه رشیدی (قوله للجهل عند العقد) قد يقال الجهل موجود عند العقد قطعاً وإن لم يعرض ما ذكر إلا ان يقال هو وإن كان موجوداً عند العقد لكن لا ينظر اليه إلا حين بقاء أحدهما وسقوط الآخر أما إذا بقياً فالمقصود المجموع فلا حاجة إلى التوزيع المترتب عليه للجهل سلطان وسم (قوله لأنه الخ) علة لقوله ولا اثر الخ (قوله غير ضار الخ) أي لا غتارهم له في غير ذلك كمسئلة الشقص المذكورة اه ع ش (قوله فعلم) أي من قوله ولا اثر الخ سم وع ش (قوله مع عدم دخولها) أي العينين اللذين اختلفت احكامهما اه ع ش (قوله ولا يختلفان) فخرجت بجهتين اه سم (قوله في ذلك) أي فيما يرجع للفسخ والانفساخ (قوله اورده عليه) أي على ما في الضابط من قوله مع عدم دخولها تحت عقد واحد اه رشیدی ويجوز إرجاع الضمير لقول المصنف ولو جمع في صفقة الخ (قوله على الإبهام) أي وأما إذا كان معينا فيصح القعد فيهما مطلقاً ع ش ورشیدی (قوله من القاعدة) أي التي جرى في حجة البيع فيها القولان السابقان اه ع ش (قوله ومع شمول كلامه الخ) عطف تفسير (قوله لاغناء مثاله عنه) قد يقال المثال لا يخصص وكلامه شامل للعقد الواحد فيرد الاعتراض إلا أن لا يكون قوله كاجارة وبيع الخ لمحض التمثيل بل قيداً كان يعرب حالاً وفيه أنه لا قرينة على ذلك مع مخالفة الظاهر وكتب شيخنا البرلسي بهامش شرح البهجة ما نصه لم يذكر محترز العقدين وقال غيره في شرح الارشاد يخرج به ما لو جمع عقد واحد مختلفي الحكم كالو باع صاعاً من الشعير وثوباً بصاع حنطة فان ما يقابل الحنطة من الشعير يشترط قبضه في المجلس وما يقابل الثوب لا يشترط قبضه في المجلس قال وقضية كلامه يعني الارشاد ان ذلك ليس من تفريق الصفقة في الأحكام فلو حذف قوله لعقدين لتناول ذلك انتهى ما كتبه شيخنا وقال الشارح في شرح الارشاد ما نصه ولا يرد على تقييده بالعقدين ما لو باع عبيدين بشرط الخيار في أحدهما بعينه أو أكثر من الآخر فإنه وإن كان من صور تفريق الصفقة في الحكم مع كونه عقداً واحداً إلا أن الاختلاف هنا في الاثر التابع دون المقصود الذي الكلام فيه وكذا يقال فيما لو باع صاع شعير وثوباً بصاع بر فإن اشتراط قبض ما يقابل الحنطة من الشعير امر تابع أيضاً انتهى فليتام اه سم عبارة النهاية والمعنى وشمول كلام المصنف أي في الصحة ما لو اشتمل العقد على ما يشترط فيه التقابض وما لا يشترط كصاع بروثوب (قوله للجهل عند العقد الخ) قد يقال الجهل المذكور موجود قطعاً عند العقد وإن لم يعرض ما ذكر إلا أن يقال هذا الجهل إنما يلتفت اليه حتى احتيج للاعتدائه إذا بق أحدهما وسقط الآخر لأنه حينئذ يصير المقصود الباقي دون الساقط فينظر للتوزيع بخلاف ما إذا بقياً فالمقصود المجموع فلا حاجة إلى التوزيع المترتب عليه الجهل المذكور حتى يلتفت اليه (قوله فعلم) أي من قوله ولا اثر الخ (قوله ولا يختلفان) فخرجت بجهتين (قوله إنما هو لاغناء مثاله عنه) قد يقال المثال لا يخصص وكلامه شامل للعقد الواحد فيرد الاعتراض إلا أن يكون قوله كاجارة وبيع الخ لا لمحض التمثيل بل قيداً كان يعرب حالاً وفيه أنه لا قرينة على ذلك مع مخالفة الظاهر وكتب شيخنا البرلسي بهامش شرح البهجة ما نصه لم يذكر محترز العقدين وقال غيره في شرح الارشاد يخرج به ما لو جمع عقد واحد مختلفي الحكم كالو باع صاعاً من الشعير وثوباً بصاع حنطة فان ما يقابل الحنطة من الشعير يشترط قبضه في المجلس وما يقابل الثوب لا يشترط قبضه في المجلس قال وقضية كلامه يعني الارشاد ان ذلك ليس من تفريق الصفقة في الأحكام وقصد صرح الرافي بحريان قولی التفريق فيه وكذا لو باع وشرط الخيار في أحدهما من الآخر أو في أحدهما الخيار يو مين وفي الآخر ثلاثاً فكل ذلك من تفريق الصفقة في الأحكام فاه حذف قوله لعقدين لتناول ذلك اه ما كتبه شيخنا وقال الشارح في شرح الارشاد ما نصه لا يرد على تقييده بالعقدين ما لو باع عبيدين بشرط الخيار في أحدهما بعينه أو أكثر من الآخر فإنه وإن كان من صور تفريق الصفقة في الحكم مع كونه عقداً واحداً إلا أن الاختلاف هنا في الامر التابع

(بيع ونكاح) كزوجتك  
بقي وبعثك عبدها بالف  
(صح النكاح) لانه لا يتاثر  
بفساد الصداق بل ولا  
بأكثر الشروط الفاسدة  
(وفي البيع والصداق  
القولان) فيصح البيع  
بحصة العبد من الألف  
والصداق بحصة مهر المثل  
منها كما سيذكره في باب  
مع قيده «تنبيه» أعدت  
ضمير جمع على أحد ذينك  
لان كلا منهما يدل عليه  
السياق لكن في الثاني ركة  
لان الصفقة ان حملت على  
العقد كما هو اصطلاح الفقهاء  
كان التقدير ولو جمع عقد في  
عقد عقدين مختلفي الحكم  
وان حملت على الالفاظ  
الواقعة بين المتعاقدين  
لغرضين فأكثر التقدير  
وان جمع العقد في ألفاظ  
واقعة من اثنين عقدين  
مختلفي الحكم صح لكن  
إطلاق الصفقة على ذلك  
بعيد من اصطلاحهم إلا ان  
توقف صحة الشام المتن عليه  
بتقدير انه المراد اوجب  
المصير اليه والحاصل ان  
المغايرة الاعتبارية كافية  
في صحة الحمل كانا بالانجم  
(وتتعدد الصفقة بتفصيل  
الثنى) من المبتدى بالعقد  
لترتب كلام الآخر عليه  
(كبعثك ذا بكذا وذا  
بكذا) وان قبل المشتري

بصاع شعير اه (قوله لرجوعهما) أى العقدن (قوله بخلاف مالوكان أحدهما جائزا) أنظر هذا محترز أى  
شئ في المتن عبارة المغنى ويؤخذ مماثل به ان محل الخلاف ان يكون العقدان لازمين فلو جمع بين لازم وجائز  
كبيع وجمالة لم يصح قطعا كما ذكر الرافعي في المسابقة او كان العقدان جائزين كشركة وقراض صح قطعا  
لان العقود الجائزة بابها واسع اه فاحترز عنها بالمثال وعبارة شرح الروض ويستثنى من ذلك مالوكان  
أحد العقدن جائزا الخ (قوله كالبيع) أى الذى يشترط فيه قبض العوضين اه نهاية أى بان كان  
المعقود عليه ربوا كما ذكره بعد بقوله مر ومن جهة الصرف عش (قوله لتعذر الجمع بينهما) أى إذ  
الجمع بين جمالة لا تلزم وبيع يلزم في صفقة واحدة غير ممكن لما فيه من تناقض الأحكام لان العوض في الجمالة  
لا يلزم تسليمه إلا بفرأغ العمل ومن جهة الصرف يجب تسليمه في المجلس ليتوصل إلى قبض ما يحص الصراف  
منها وتنافى اللوازم يقتضى تنافى الملزومات كاعلم ويقاس بذلك ما إذا جمع بين إجارة ذمة أو سلم وجمالة  
اه نهاية قال عش قوله وتنافى اللوازم وهى فيما نحن فيه لزوم قبض العوض في أحدهما وعدم استحقاقه  
في الآخر وقوله تنافى الملزومات أى من الجواز واللزم أى فيحكم بطلان العقدن لتنافيها اه قول  
المتن (أو بيع ونكاح) أى ومستحق الثمن والمهر واحد اما إذا اختلف المستحق كقوله زوجتك بتي  
وبعتك عبدى بكذا لم يصح البيع ولا الصداق ويصح النكاح بمهر المثل ولو جمع بين بيع وخلع صح الخلع  
وفي البيع والمسمى القولان نهاية ومعنى (قوله كزوجتك بتي الخ) أى وهى في ولايته او زوجتك امى  
وبعتك ثوبى نهاية ومعنى قول المتن (القولان) أى السابقان اظهرهما محتملها ويوزع المسمى على قيمة  
المبيع ومهر المثل نهاية ومعنى (قوله فيصح البيع الخ) أى على الأظهر نهاية ومعنى (قوله بقيدة) عبارة  
النهاية والمعنى وشرط التوزيع في كلام المصنف ان تكون حصة النكاح مهر المثل فاكتر فان كان اقل  
وجب مهر المثل كفى المجموع ما لم تاذن الرشيد في قدر المسمى فيعتبر التوزيع مطلقا اه أى سواء كان  
قدر مهر المثل او اقل عش عبارة سم قال في شرح الروض وظاهر ان شرط التوزيع ايضا ان تكون  
حصة العبد ثمن المثل أو أكثر إلا ان تكون رشيدة وتأذن في قدر المسمى فليأمل اه (قوله كان التقدير  
الخ) أى فيتحد فاعل الجمع ومحل الجمع (قوله على ذلك) أى على الالفاظ المذكورة (قوله عليه) أى  
الإطلاق المذكور (قوله بتقدير انه) أى العقد (المراد) أى بضمير جمع (قوله كافية في صحة الحمل الخ) أى  
فتسكنى في مغايرة فاعل الفعل ومحل (قوله كانا بالانجم) أى وشعري شعري أى شعري الان كشعري فيما  
مضى او شعري هو الشعر المعروف بالبلاغة (قوله من المبتدى) إلى التنبيه في النهاية لإلا قوله وبه فارق إلى  
المتن (قوله من المبتدى الخ) أى بأتعا ومشتريا (قوله وان قبل المشتري) إلى قوله فعلم في المعنى لإلا قوله وبه  
فارق إلى المتن وقوله واقتصر إلى المتن وكان الأولى ان يقول وإن لم يفصل المشتري في القبول (قوله وبه  
فارق ما قدمته الخ) خلافا للنهاية والمعنى عبارتهما فلو قال بعتك عبدى بالف وجارى بتي بخمسةائة فقبل

دون المقصود الذى الكلام فيه وكذا يقال فيما لو باع صاع شعير وثوباً بصاع بر فان اشتراط قبض ما يقابل  
الحظمة من الشعير امر تابع ايضا انتهى فتأمل (قوله بخلاف مالوكان أحدهما جائزا) قيل ليس السبب في  
المنع جواز أحدهما بل تنافى أحكامهما وقديره جواز الجمع بين البيع والسلم مع تنافى أحكامهما بنحو اشتراط  
قبض راس المال في المجلس في السلم دون البيع فليأمل وقال مر عن والده العلة بمجموع الاختلاف جواز  
ولزوما وأحكاما وعبارة شرحه بخلاف مالوكان أحدهما جائزا كبيع يشترط قبض العوضين فيه وجمالة  
او إجارة ذمة أو سلم وجمالة بخلاف الجمع بين البيع والجمالة فانه لا يشترط قبض في المجلس كذا أفاده بعض  
المتأخرين انتهى (قوله والصداق بحصة مهر المثل منها) قال في شرح الروض ثم شرط التوزيع في زوجتك  
بتي وبعثك عبدها ان تكون حصة النكاح مهر المثل فاكتر فان كانت اقل وجب مهر المثل كما ذكره في  
المجموع نعم إن أذنت الرشيدة في قدر المسمى فظاهر انه يعتبر التوزيع مطلقا اه وظاهر ان شرط التوزيع

ولم يفصل (وبتعدد البائع) كبعثك عبدا هذا بألف فتعطى حصة كل حكمها نعم لو قبل المشتري أحدهما  
نصيب أحدهما بنصف الثمن لم يصح لأن اللفظ يقتضى جواهما جميعا وبه فارق ما قدمته اول البيع في بعتك هذا بألف وهذه بمائة

(وكذا) تتعدد (بتعدد المشتري) كبتك هذا بكذا وكاشترينا منك هذا بكذا واقتصر عليهما لان الكلام فيها ولا فبي تتعدد بتعدد  
البيعا قداما (في الاظهر) قياسا على البائع فان قيل احدهما فكذا ذكره لم انه لو باع اثنان من اثنين كان بمنزلة اربع عقود ومن فوائد  
العدد جواز افراد كل حصة بالرد كاياتي وان له لو بان نصيب احدهما حرا مثلا صح في (٢٣١) الباقي قطعا (تنبيه) ما فاده كلامه من

القطع بتعدد

البائع دون تعدد المشتري

مشكل الا ان يفرق بان

المبيع مقصود فنظر واكملهم

الى تعدد مالكة واثن

تابع لحازان لا ينظر بعضهم

لتعدد ما اكله لكنهم عكسوا

ذلك في الشفعة فعدوها

بتعدد المشتري قطعا

وبتعدد البائع على الاصح

وكذا العرايا وسرد ذلك في

الشفعة ان المشتري اذا

تعدوا اخذ الشفيع حصة

احدهم لم يضره لاستقلال

كل بما صار اليه عهدة

وغيرها فلم يكن للخلاف

بجال حينئذ بخلاف تعدد

البائع فان تمكين الشفيع

من اخذ إحدى حصتي

البائعين يفرق الصفقة على

المشتري تجرى الخلاف

نظر الى ضرره وفي العرايا

انها رخصة للمشتري فاذا

تعدد وحصل لكل دون

خمس او سقم يكن للخلاف

مساع لان كلاما لم يتعدا

اذن له فيه ظاهرا ولا باطنا

بخلاف ما اذا اتحدوا وتعد

البائع فان ما حصل للمشتري

جاز والخسة فامتنع على

قول نظر لهذه المجاوزة (ولو

وكلاه او وكلها) اعادة

للضمير على معلوم غير

مذكور سائعة شائعة فلا

أحدهما بعينه لم يصح كإسائي في تعدد البائع والمشتري اه (قوله وكذا تتعدد بتعدد المشتري) ظاهره  
سواء تقدم الإيجاب من البائع والقبول من المشتري ويؤيده شمول قوله الاتي لحازان لا ينظر بعضهم  
الخ للصورتين معا اه ع ش اقول وصنيع الشارح مصرح بذلك (قوله واقتصر) الى اثنان كان الاولى ان  
يؤخره عنه كافي النهاية ويذكره قبيل التنبيه (قوله واقتصر عليهما) اي البائع والمشتري اه ع ش (قوله  
مطلقا) اي ولو غير بائع ومشتري اه سم (قوله فان قبل احدهما) عبارة المغني ولو قبل احدهما نصفه بنصف  
اثنين لم يصح ان قلنا بالاتحاد وكذا ان قلنا بالتعدد على الاصح وإن صحح السبكي الصحة كما مر اه وعبارة  
النهاية والروض لو باعها عبده بالف فقبل احدهما نصفه بخمسائة او باعاه عبدا بالف فقبل نصيب احدهما  
بخمسائة لم يصح اه (قوله فعلم) اي من تعدد الصفقة بتعدد البائع او المشتري (قوله كل حصة) الاولى  
حصة بعضهم (قوله بان المبيع الخ) اي وقدم بياناه (قوله فنظر الخ) اي الاصحاب (قوله لكنهم عكسوا)  
الى قوله وسرد ذلك في المغني (قوله حصة احدهما) اي المشتريين (لم يضره) اي ذلك الاخذ (قوله إحدى حصتي  
البائعين) الاولى حصة احد البائعين (قوله رخصة للمشتري) اي فهو المقصود بها فنظر اليه اه سم قول  
اثنين (فالاصح اعتبار الوكيل) وسكتوا عمالو باع الحاكم والولي او الوصي او القيم على المحجورين شيئا  
صفقة واحدة والظاهر انه كالوكيل فيعتبر العاقد لا المبيع عليه اه نهاية عبارة سم وأقرها ع ش ينبغي  
ان يكون الولي كالوكيل ويدل عليه التعليل فلو باع وليا او وليا مولى فتتعدد الصفقة في الثاني وتتحد  
في الاول فليتأمل اه (قوله لان الاحكام الخ) عبارة المغني لانه العاقدوا احكام العقد من الخيار وغيره تتعلق  
به اه (قوله وما اشترى وكلي اثنين الخ) قال في الروض فلو اشترى لرجلين لم يكن لاحدهما الرد بالعيب كالمو  
اشترى ومات عن ابنين لم يكن لاحدهما الرد بالعيب ولو اشترى له رد عقد احدهما ولو باع لها اي وكالة لم  
يرد نصيب احدهما او باعاه له ردو حيث لا رد فلكل الارش ولو لم يأس من رد صاحبه اي لظهور تعذر الرد  
اه سم (قوله لان المدار الخ) ولانه ليس عقد عهدة اي معاوضة حتى ينظر فيه الى المباشرة اه نهاية (قوله  
وفي الشفعة تناقض) العبرة فيها بالموكل كما في شرح الروض اه سم عبارة النهاية والمغني ومثله اي  
الرهن الشفعة اذ مدارها على اتحاد الملك وعدمه اه قال ع ش قوله ومثله الشفعة فلو وكل واحد اثنين في

ايضا ان تكون حصة العبد من المثل او اكثر الا ان تكون رشيدة وتاذن في قدر المسمى فليتأمل (قوله  
بتعدد العاقد مطلقا) اي ولو غير بائع ومشتري (قوله فان قبل احدهما فكما ذكر) في الروض نعم لو باعها عبده  
بالف فقبل احدهما نصفه بخمسائة او باعاه عبدا بالف فقبل نصيب احدهما بخمسائة لم يصح اه وفي  
شرحه نزاع كبير (قوله للمشتري) اي فهو المقصود بها فنظر اليه (قول المصنف فالاصح اعتبار الوكيل) ينبغي  
ان يكون الولي كالوكيل ويدل عليه التعليل فلو باع وليا او وليا مولى فتتعدد الصفقة في الثاني وتتحد  
في الاول فليتأمل فللمشتري في الثاني رد حصة احد الوليين وقد يتوقف فيه إذا كان خلاف المصلحة ويدفعه  
انه بمنزلة عقدين فهو كما لو باع احد الوليين المستقلين مثلا عينا والآخر اخرى للمشتري رد احدهما  
دون الاخرى ان كان خلاف مصلحة المولى فليتأمل (قوله او ما اشترى وكلي اثنين الخ) قال في الروض فلو  
اشترى لرجلين لم يكن لاحدهما الرد بالعيب كما لو اشترى ومات عن ابنين لم يكن لاحدهما الرد بالعيب ولو  
اشترى له رد عقد احدهما ولو باع لها اي وكالة لم ير نصيب احدهما او باعاه له ردو حيث لا رد فلكل  
الارش ولو لم يأس من رد صاحبه اي لظهور تعذر الرد اه (قوله وفي الشفعة تناقض) العبرة فيها  
بالموكل كما في شرح الروض اه والله اعلم

اعتراض عليه (فالاصح اعتبار الوكيل) لان احكام العقد تتعلق به فلو خرج ما اشتراه من وكيل اثنين او من وكلي واحد او ما اشتراه وكيل  
اثنين او وكلا واحد معيا جاز رد نصيب احد الوكيلين في الثانية والرابعة دون احد الموكلين في الاولى والثالثة نعم العبرة في الرهن بالموكل لان  
المدار فيه على اتحاد الدين وعدمه وفي الشفعة تناقض في اعتبار الموكل او الوكيل بسطته في شرح الارشاد في بابها بما لا يسهل تغني عن مراجعته

شراء شقص مشفوع فليس للشفيع أن يأخذ بعض المشتري نظر اللوكيلين بل يأخذ الكل أو يترك الكل شيخنا الزيادي اه ع ش

### ﴿ باب الخيار ﴾

(قوله هو اسم) الى المتن في النهاية (قوله هو اسم) اي اسم مصدر اي اسم مدلوله لفظ المصدر اه ع ش اي لان فعله ان كان اختار فصدره اختيار وإن كان خير بالتشديد فصدره تخيير اه بجيرى (قوله هو طلب) اي شرعا و (قوله خير الامرين) أي فيما يتعلق به غرضه ولو كان تركه خيرا له او يقال أي غالبا اه ع ش (قوله وهما) اي النقل والحل (قوله رخصة) خبر قوله وهو لكون الخ (قوله وله سيدان) اي للمتعلق بمجرد التشهي (قوله لقوة ثبوته الخ) من إضافة المعلوم الى علته اه رشيدى عبارة ع ش كان الاولى ان يقول لقوته ثبوته شرعا والمراد بقوله لقوة ثبوته شرعا الخ ان العقد اذا وقع ثبت به خيار المجلس من جهة الشارع حتى لو نفاه في العقد لم يصح بخلاف خيار الشرط فانه لا يثبت إلا باشتراك العاقلين لا يقال كما كان خيار المجلس ثبت بحديث البيعان بالخيار كذلك خيار الشرط ثبت بقوله من بايعت فقل لا خلا به لا نأقول الحد ثان المذكوران ثبت بهما حكم الخيار والكلام هنا في نفس الخيار حيث ثبت بلا شرط بخلاف خيار الشرط فانه لا يثبت إلا باشتراك العاقلين وإن كان دليله قوله من بايعت الخ اه (قوله في بيانها) يعنى خيار المجلس وخيار الشرط (قوله وإن اختلف فيه) ومن هنا قد يوجه تقديمه بالا اهتمام به للخلاف فيه كما وجهوا بذلك تقديم صيغة البيع على بقية أركانه اه سم فيقال قدم لقوة ثبوته الخ واما للاهتمام به (قوله كل معاوضة) الى المتن في النهاية إلا قوله ولم يبال الى وزعم النسخ (قوله نحو أنواع البيع) قيل صوابه إسقاط نحو وقال ع ش إنما قال نحو تدخل الاجارة لانها ليست بيعا فهي محضة وإن كانت لا خيار فيها اه وقال الرشيدى حاول الشيخ ع ش في الحاشية ان الشارح مر جعل أنواع البيع في كلام المصنف بادخاله لفظ نحو عليه مثالا للمعاوضة المحضة لا لما ثبت فيه الخيار فمن النحو حيث لا اجارة ولا يخفى ما فيه اه (قوله كبيع الجداخ) اي وإن اسرع اليه الفساد وادى ذلك الى تلفه وسيأتى عن سم ما يفيد مع الفرق بينه وبين خيار الشرط اه ع ش (قوله في شدة الحر) أي بحيث يتناعها اه مغنى (قوله طفله) الاولى موليه (قوله وعكسه) اي واقتضت المصلحة ذلك التصرف لان تصرف الولي مشروط بالمصلحة فلو باع حينئذ ثم تغير الحال في ز من الخيار فصارت مصلحة الفرع في خلاف ذلك التصرف وكانت مصلحة الاصل فيه فينبغى ان يتمتع على الاصل إلزام العقد على الفرع وان يجب عليه الفسخ بخيار الفرع لانه يلزمه ان يراعى مصلحته ولو انعكس الامر فكانت مصلحة الفرع في إمضاء التصرف والاصل في خلافه فينبغى ان يجوز للاصل الفسخ بخيار نفسه لانه نافذة

### ﴿ باب الخيار ﴾

(قوله وإن اختلف فيه) ومن هنا قد يوجه تقديمه بالا اهتمام به للخلاف فيه كما وجهوا بذلك تقديم صيغة البيع على بقية أركانه (قوله وبيع الاب او الجد مال طفله لنفسه وعكسه) اي واقتضت المصلحة ذلك التصرف لان تصرف الولي مشروط بالمصلحة فلو باع حينئذ ثم تغير الحال في ز من الخيار فصارت مصلحة الفرع في خلاف ذلك التصرف وكانت مصلحة الاصل فيه فينبغى ان يتمتع على الاصل إلزام العقد على الفرع وان يجب عليه الفسخ بخيار الفرع لانه يلزمه ان يراعى مصلحته ولو انعكس الامر وكانت مصلحة الفرع في إمضاء التصرف والاصل في خلافه فينبغى ان يجوز للاصل الفسخ بخيار نفسه لانه نافذة تخيير لنفسه ولو امتنع الفسخ حينئذ لم انقطاع خياره بلاق فرق ولا إلزام من جهة مجرد معارضة مصلحة الفرع وهو بعيد لا نظير له ولو باع الاصل مال احد فرعيه للاخر حيث اقتضت المصلحة ذلك التصرف لهما ثم تغير الحال في ز من الخيار فانه كسبت مصلحتيها فقد تعارضت المصلحتان فان الاجازة تفوت مصلحة احدها والفسخ يفوت مصلحة الاخر فبل يتخير بين الاجازة والفسخ لعدم إمكان الجمع بين المصلحتين أو يتعين الفسخ لان فيه رجوعا لما كان قبل التصرف فيه نظر فليتامل (قوله وبيع الاب او الجد الخ) اقول لا يخفى ان شرط صحة بيع مال طفله لنفسه

### ﴿ باب الخيار ﴾

هو اسم من الاختيار الذي هو طلب خير الامرين من الامضاء والفسخ وهو لكون أصل البيع لزوم اي ان وضعه يقتضيه اذ القصد منه نقل الملك وحل التصرف مع الامن من نقض صاحبه له وهما فرعا للزوم رخصة شرع اما لدفع الضرر وهو خيار النقص الاتي واما للتروى وهو المتعلق بمجرد التشهي وله سيدان المجلس والشرط وقد أخذنى بيانها مقدما أولها لقوة ثبوته بالشرع بلا شرط وان اختلف فيه وأجمع على الثاني فقال (يثبت خيار المجلس في) كل

معاوضة محضة وهي ما تنفسد

بفساد عوضه نحو (أنواع البيع) كبيع الجمد في شدة الحر وبيع الاب أو الجد مال طفله لنفسه وعكسه لخبر الصحيحين

تخير لنفسه ولو امتنع الفسخ حيث لم انقطاع خياره بالتفرق ولا إلزام من جهة بمجرد مصلحة مصلحة  
الفرع وهو بعيد لا نظير له ولو باع الأصل مال أحد فرعية للآخر حيث اقتضت المصلحة ذلك التصرف لها  
ثم تغير الحال في زمن الخيار فأنكست مصلحتهما فقد تعارضت المصلحتان فإن الاجازة تقوت مصلحة أحدهما  
والفسخ يقوت مصلحة الآخر فهل يتخير بين الاجازة والفسخ لعدم إمكان الجمع بين المصلحتين أو يتعين الفسخ  
لأن فيه رجوعا لما كان قبل التصرف فيه نظر فليتأمل سم على حجج أقول ينبغي أن يراعى من المصلحة له في  
الفسخ لأن رعاية الآخر في الاجازة تبطل فائدة الخيار بالنسبة للثاني فكما مر أن الولي لا يجب عليه مراعاة  
مصلحة الفرع في الاجازة بل له الفسخ عن نفسه وإن أضر بالفرع فكذلك هنا ع وشو يؤيده ما يأتي من  
أنه لو أجاز واحد وفسخ الآخر قدم الفسخ (قوله البيعان) أي المتبايعان أه ع ش أي البائع والمشتري  
(قوله) ما لم يتفرقا أي سواء كان التفرق منهما أو من أحدهما (قوله) أي مع أو فلا ينافي أن الناصب  
أن المقدرة بدليل قوله لا يتقدر إلا أن الخ ثم رأت في منبرات المغني ما نصه فيه يجوز والناصب على الصحيح أن  
لا أو اه (قوله) لا بالعطف عطف على قوله بنصب يقول الخ (قوله) لا مغاير ته له أي لا مغايرة القول للتفرق

وعكسه وجود المصلحة فيه لأن تصرف الولي منوط بالمصلحة لكن حيث ثبت الخيار لهما وكانت المصلحة للطفل  
في الزام العقد والولي في الفسخ فهل يلزمه الاجازة نظر المطلق أو لا يلزمه بل له الفسخ لأن جواز الفسخ له مطلقا  
ولم يكن فيه مصلحة للطفل هو فائدة ثبوت الخيار له وفيه نظر ويظهر أنه لا يجب عليه الاجازة وإن كانت  
مصلحة الطفل فيها إذ لو وجبت حينئذ لم يكن في ثبوت الخيار له فائدة وصار جواز الفسخ له امتناعه منوطا  
بمصلحة الطفل وهذا بخلاف ما لو كانت مصلحة الطفل في الفسخ فيظهر أنه حينئذ ليس له الزام العقد ويتعين  
الفسخ وهذا لا ينافي ثبوت الخيار له لأن الغرض من ثبوته التمكن من الفسخ لا من الإلزام لأنه الأصل في العقد  
ولا يوقف على ثبوت الخيار فليس هو الغرض من مشروعيته ثم رأت في شرح الارشاد الصغير للشارح  
ما نصه مع المتن ويتبع لزوم الخيار في ذلك باختياره أي الولي لزوم العقد له مطلقا ولنحو الطفل أن يراه  
مصلحة أه وذلك لا يخالف ما قلناه لأن حاصله أنه ليس له الإلزام للطفل إلا بالمصلحة وهذا لا ينافي أنه مع أن  
مصلحة الطفل في الإلزام يجوز له الفسخ لأنه فائدة ثبوت الخيار له كإلزامه كانت مصلحة الطفل في بيع مال نفسه  
للطفل لا يلزمه بيعه له وفي شرح العباب هنا ما لا ينافي ما قلناه مع تأمل ذلك (قوله) لا بالعطف كتب شيخنا  
المحقق البرلسي بهامش الشارح المحلى ما نصه المعنى على العطف أن الخيار ثابت لهما في مدة انتفاء التفرق أو  
مدة انتفاء قول أحدهما للآخر اختبر فيقتضى ثبوته في الأولى وإن انتفت الحالة الثانية بأن قال أحدهما  
الآخر اختبر ثبوته في الثانية وإن انتفت الأولى بأن تفرقا والتخلص منهما بما قاله النووي رحمه الله تعالى  
هكذا ظهر لي في فهم هذا المحل فليتأمل اه وأقول هذا أحسن ما يقال هنا لكن يرد عليه ما قرره الرضى  
 وغيره من الأئمة من أن العطف بأو بعد النفي يكون نفيا لكل من المتعاطفات لا لأحدهما يحجب بان هذا  
بحسب الاستعمال ولا ففقتضية أصل وضع اللغة أن النفي لأحدهما كما اعترف بذلك الرضى نفسه وحينئذ فما  
قاله النووي لا يترجمه عليه إشكال لا بحسب الاستعمال ولا بحسب أصل الوضع فليتأمل واما ما ذكره الشارح  
فلا يخفى ما فيه على المتأمل فيه ومن هنا يظهر أنه لا إشكال على ما جوزه شرح البخاري بالنظر لاستعمال اللغة  
ولاحاجة إلى الاعتذار عنهم بعدم مبايعة بالأيام فتأمل نعم يمكن التكلف في حمل كلام الشارح على ما قاله  
شيخنا فتأمل والله تعالى أعلم (قوله) لا مغاير ته الخ كان مراده بالمغايرة مجرد ذكر أحد الأمرين المتعارفين  
من غير قصد استثناء أحدهما من الآخر أو جعله غاية له \* وأعلم أن منطوق الحديث على تقدير العطف  
إنبات الخيار عند تحقق أحد الانتفاء من انتفاء التفرق وانتفاء القول وانتفاء أحدهما صادق مع وجود  
الآخر فيصدق بوجود القول مع عدم التفرق وبوجود التفرق مع عدم القول فيرد عليه عدم ثبوت الخيار  
حينئذ بل إنما ثبت عند تحقق الانتفاء من جميعا وأن مفهوم الحديث على ذلك التقدير انتفاء الخيار حيث  
لم يتحقق واحد من الانتفاءين بأن وجد كل من التفرق والقول وهذا صحيح لكن لا يتقيد الحكم به فتأمل

البيعان بالخيار ما لم يتفرقا  
أو يقول أحدهما للآخر  
اختبر بنصب يقول بأو  
بتقدير إلا أن أو إلى أن لا  
بالعطف وإلا لقال يقل  
بالجزم وهو لا يصح لأن  
القصد استثناء القول من  
عدم التفرق أو جعله غاية  
له لا مغاير ته له

المستلزمة لمغايرة نقيضهما وقال الكردي ان ضميره لعدم التفرق اه وقال سم كان مراده بالمغايرة مجرد ذكر احد الأمرين المتغايرين من غير قصد استثناء احدهما من الآخر او جعله غاية له واعلم ان منطوق الحديث على تقدير العطف اثبات الخيار عند تحقق احدا لا انتفاء من انتفاء التفرق وانتفاء القول وانتفاء احدهما صادق مع وجود الآخر فيصدق بوجود القول مع عدم التفرق وبوجود التفرق مع عدم القول فبرده عليه عدم ثبوت الخيار حيث نذر لما يثبت عند تحقق الانتفاء جميعا وان مفهوم الحديث على ذلك التقدير انتفاء الخيار حيث لم يتحقق واحد من الانتفاءين بان وجد كل من التفرق والقول وهذا صحيح لكن لا يتقيد الحكم به فقول الشارح الصادقة الخ ان اراد الصدق باعتبار المفهوم ورد عليه انه لا محذور في هذا وان اراد باعتبار المنطوق فالصواب ان يقول الخ مع عدم التفرق وان يرد العكس فتامله اه وقوله والصواب الخ اى الا صوب لما ياتي انفا (قوله مع التفرق) كذا في اصله وكتب عليه سم ينبغي مع عدم التفرق كالم فليتامل اه وبه اى بعدم التفرق عبر في النهاية والحاصل ان العطف يقتضى توقيت الخيار بتحقيق أحد النفيين وهو صادق بوجود الثبوت في الطرف الآخر معوانه انما يرتفع الخيار بار تفاع النفيين ثم رايت الفاضل المحشي نقل نحوه هذا الحاصل عن شيخه البرلسي ثم عقبه بقوله ويرد على ذلك ما قرره الرضى وغيره من العطف باو بعد النفي يكون نفيا لكل من المتعاطفات لا لاحدهما ويجاب بان هذا بحسب الاستعمال وإلا فقضية اصل وضع اللغة انه لاحدهما كما اعترف به الرضى وحيتذ فاقاله النوى لا اشكال فيه لا بحسب اصل الوضع ولا بحسب استعمالها فليتامل اه وعدم الاشكال بالنظر إلى الاستعمال محل تامل فلعل صواب العبارة لا اشكال فيه بحسب اصل اللغة بل بحسب الاستعمال فليحذر اه سيد عمر اقول ما قاله النوى هو ما ذكره الشارح بقوله بنصب يقول إلى وهو الخ وحيتذ فالحاصل ما في سم ان النصب خال عن الاشكال مطلقا وان الجزم وان خلا عنه بحسب الاستعمال لكنه لا يخلو عنه بحسب اللغة وهذا واضح لا غبار عليه (قوله وخالف فيه) اى في الخبر بثبوت خيار المجلس (قوله قاله ابن عبد البر) اى ان اكثر ذلك تشييب لا اصل له (قوله ومن ثم الخ) اى من اجل صحة الخبر بثبوت خيار المجلس (قوله إلى نقض الحكم بنفيه) اى خيار المجلس عبارة الحلبي قوله يثبت خيار مجلس خلافا لا امام مالك ولو حكم بنفيه كما لم نقض حكمه لأنه لو كان رخصة فقد نزل منزلة العزيمة اه (قوله وزعم النسخ) اى للحديث المذكور وكذا ضمير قوله بخلافه (قوله يعمل به) اى بالحديث المذكور قول المتن (كالصرف) هو بيع النقد بالتقدم مضروب او غير مضروب اه ع وش وكان الاولى للشارح ان يقول كالصرف عطف على ما زادها سابقا من قوله كبيع الجدا الخ قول المتن (والطعام) اى وبيعه (قوله) وبما قدمته إلى قول المتن ولو اشترى في النهاية (قوله هنا) اى في خيار المجلس (قوله كيف يثبت) اى خيار المجلس في الربوى (قوله شرط) اى عند اتحاد الجنس لانه هو الذى يتوجه عليه السؤال اه ع ش (قوله مر فيها) اى المائلة (قوله ان احدهما) اى احد الربويين و (قوله افضل) اى اذ العبرة فيها بالمساواة بالكيل في المسكيل والوزن في الموزون وان اختلفا جوده ودرء اه ع ش (قوله على الاوجه) وقا للنهاية والمغنى (قوله) ومثله اى بيع العقد من نفسه ومثله الحوالة فلا خيار فيها وان قلنا هي بيع لانها رخصة فلا يناسبها ثبوت الخيار اه منهج بالمغنى وعبارة الحلبي ولا خيار في الحوالة على الاصح اه ع ش وعبارة المغنى الشارح الصادقة الخ ان اراد الصدق باعتبار المفهوم ورد عليه ان لا محذور في هذا وان اراد باعتبار المنطوق فالصواب ان يقول مع عدم التفرق وان يرد العكس فتامله (قوله الصادقة) ان اراد الصدق باعتبار المنطوق فهو ممنوع لان تقديره مالم يتفرقا الخ لمدة عدم التفرق او عدم القول فالمغايرة إما تصدق بوجود القول مع عدم التفرق وبوجود التفرق مع عدم القول اى باعتبار اصل اللغة على الصواب على هذا ان يقال لا مغايرة عدم القول له اى لعدم التفرق وإن اراد باعتبار المفهوم فلا محذور فيه لان مفهوم مالم الخ عدم الخيار عند القول والتفرق وهو صحيح تدبر (قوله مع التفرق) ينبغي مع عدم التفرق كما علم فليتامل (قوله على ان هذا غفلة عمار) وايضا فقد يتعلق الغرض بالمفضول والمساوى

الصادقة بوجود القول مع التفرق ولم يبال بهذا الايهام شراح البخارى حيث جوزوا في رواية مالم يتفرقا أو يخير أحدهما الآخر نصب الرأى وجزمها وخالف فيه أئمة تعلقا بما أكثره تشييب لا أصل له قاله ابن عبد البر ومن ثم ذهب كثيرون من أئمتنا إلى نقض الحكم بنفيه وزعم النسخ لعمل أهل المدينة بخلافه ممنوع لأن عملهم لا يثبت به نسخ كالحق في الاصول على ان ابن عمر من أجلهم وهو راوى الحديث كان يعمل به (كالصرف والطعام بالطعام) وبما قدمته من ان القصد بثبوت الخيار هنا مجرد التشبيى اندفع ما قيل كيف يثبت مع أن المائلة شرط فلا افضل حتى يختاره على أن هذا غفلة عمار فيها المعلوم منه أنها لا تمنع أن أحدهما أفضل (والسلم والتولية والتشريك) ولا يرد بيع القن من نفسه فانه لا خيار فيه للقن وكذا السيده على الاوجه لتصريحهم بان هذا عقد عتاقة لا بيع ومثله البيع الضمنى



منها أي من الصور المستثنى التي لا خيار فيها الحوالة فانها وان جعلت معاوضة ليست على قواعد المعاوضات وربما يقال ان كلام المصنف في بيع الاعيان فلا تستثنى هذه الصورة لانها بيع دين بدين اه ( قوله وكقسمة الرد ) عطف على قول المتن كالصرف ( قوله بخلاف غيرها ) اي قسمتي الافراز والتعديل سواء جريا باجبار ام بتراض اذ قلنا انها في حالة التراضي بيع اه معنى ( قوله لان المتع منه يجبر عليه ) اي والاجبار ينافي الخيار اه سم عبارة ع ش يعني انه لو امتنع احد الشريكين من القسمة اجبر عليها في الافراز والتعديل فلا ينافي امتناع الخيار فيما لو وقعت بالتراضي اه قول المتن ( واصلح معاوضة ) كان يصلح على دار بعداه ع ش ( قوله بخلاف صلح الخطيطة ) هي الصلح من الشيء على بعضه ديننا كان او عيننا اه ع ش ( قوله فيها ) اي الاجارة ( قوله وعلى دم العمد الخ ) عطف على قوله على المنفعة وخرج الصلح عن دم الخطأ وشبه العمد فيثبت فيه الخيار وصورة الصلح عليه ان يدعي زيد على عمرو دار امثلا والحال ان عمر استحق على زيد دية قتل الخطأ او شبه العمد لكونه اي زيد قتل مورث عمرو وقال زيد لعمر وصالحك من الدار التي ادعيها عليك على الدية التي تستحقها على أي تركتك الدار في نظير الدية أي سقوطها عنى فالدية ما خذت حكا اه بجبري عن الرشيدى ( قوله لانه معاوضة غير محضة ) اي لانه في المعنى عفو عن القود ( قوله وقد علم من سياقه ) اي حيث عبر بانواع البيع و ( قوله فيها ) اي في المعاوضة الغير المحضة اه ع ش قول المتن ( ولو اشترى من يعتق عليه ) ( فرع ) لو قال بعثك هذا العبد بشرط ان تعتقه فقال اشتريت فهل يثبت للمشتري خيار المجلس أم لا فيه نظر والاقرب الثاني لان ثبوته له تقويتا للشرط الذي شرطه ( فرع ) لو قال ان بعثك فانت حر ش باعه صح وعق عليه فورا لانه بقدر دخوله في ملك المشتري في زمن لطيف نظير ما قدمه الشارع في البيع الضمني بخلاف ما لو قال ان اشتريتك فانت حر فانه لا يعتق على القائل بالشراء لانه لا يملك التعليق حين الاتيان بالصيغة اه ع ش عبارة المغني وافرأها ع ش اذ قال لعبد مثلا اذ بعثك فانت حر فباعه بشرط نفي خيار المجلس لم يعتق لعدم صحة البيع لانه ينافي مقتضاء بخلاف ما اذا لم يشرطه فانه يعتق لان عتق البائع في زمن الخيار نافذ اه قول المتن ( للبائع ) وهو مرجوح اه نهاية ومعنى ( قوله اذ لا مانع ) اي لوجود المقتضى بلا مانع نهاية ومعنى قال ع ش وهو مجلس العقد أي بخلاف ما لو اشترى من أقرب بحريته يثبت الخيار للبائع ولا يثبت للمشتري لانه من جهة افتداء سم على منهج ومثله من شهد بحريته ووردت شهادته اه ( قوله فلما تعذر الثاني ) هو قوله وان يترتب عليه العتق فورا و ( قوله بقى الاول ) اي عدم التمكن من الفسخ اه ع ش ( قوله وباللزام يبين عتقه ) عبارة المحلى ولا يحكم بعتقه على كل قول حتى يلزم العقد فيتين انه عتق من حين الشراء اه ولا يخفى اشكال ذلك على قول ان الملك للبائع لانه انما ينتقل الملك عنه من حين الاجازة فعتقه من حين الشراء يستلزم عتق ملك الغير حال ملكه فليأمل سم على المنهج وقد يحجب عنه بان ملك البائع لما كان مزولا ولا يلزم بنفسه مع تشوف الشارع للعتق نزلناه منزلة العدم ونقل عن شيخنا الحلبي ما يوافقه ثم رايت في كلام الشارع مر بعد قول المصنف الاقوى والاصح ان العرض على البيع الخ ما يصرح به حيث قال لان العتق الخ لكن يرد على هذا الجواب الزوائد حيث جعلوها للبائع فينافي كون ملكه مزولا الا ان يقال لما كان الشارع ناظر للعتق ما يمكن راعوه ولا يضر تبعض الاحكام حينئذ فيا النسبة لتبين العتق يلحق باللازم وبالنسبة لملك الزوائد يستصحب الملك السابق على العقد حتى يوجد ناقلا له قوى ووقع لهم تبعض الاحكام في مسائل متعددة منها ما لو استلحق ابو هزوجه ولم يصدق الزوج فيجوز له وطؤا ولا تنقض وضوءه اه ع ش ( قوله يبين عتقه الخ ) اي من حين العقد اه ع ش ( قوله وان كان للبائع حق الحبس )

( قوله بجبر عليه ) أي والاجبار ينافي الخيار اه ( قول المصنف من يعتق عليه ) قال في الروض لاني شراء العبد نفسه اي لا يثبت الخيار لانه عقد عتاق وظاهره ولا للسيد خلا فاللزر كشى وفي الروض ايضا لو قال لعبد ان بعثك فانت حر فباعه عتق ( قوله وباللزام يبين عتقه ) عبارة المحلى ولا يحكم بعتقه على كل قول حتى يلزم العقد فيتين انه عتق من حين الشراء اه ولا يخفى اشكال ذلك على قول ان الملك للبائع لانه انما ينتقل الملك عنه من

وكقسمة الرد بخلاف غيرها ولو بالتراضي لان المتع منه يجبر عليه ( واصلح المعاوضة ) بخلاف صلح الخطيطة فانه في الدين ابراء وفي العين هبة نعم صلح المعاوضة على المنفعة اجارة ولا يرد لانه سيصرح بعدم الخيار فيها وعلى دم العمد معاوضة ولا يرد أيضا لانه معاوضة غير محضة وقد علم من سياقه أنه لا خيار فيها ( ولو اشترى من يعتق عليه ) كاصله أو فرعه ( فان قلنا ) فيما اذا كان الخيار لهما ( الملك في زمن الخيار للبائع أو موقوف ) وهو الاصح ( فلهما الخيار ) اذ لا مانع ( وان قلنا ) الملك ( للمشتري ) على الضعيف ( تخير البائع ) اذ لا مانع هنا أيضا بالنسبة اليه ( دونه ) لان قضية ملكه ان لا يتمكن من ازالته وان يترتب عليه العتق فورا فلما تعذر الثاني لحق البائع بقى الاول وباللزام يبين عتقه عليه وان كان للبائع حق الحبس ( ولا خيار في مالا معاوضة فيه

كوقف ولا في عقد جائز ولو من جانب كرهن (٣٣٦) نعم ان شرط في بيع وأقبضه قبل التفريق أمكن فسخه بان يفسخ البيع فيفسخ هو تبعا

أى فلا يكون حق الحبس ما نعلم من نفوذ العتق ومعلوم أنه حيث عتق امتنع على البائع حبسه وعليه فيكون هذا مستثنى مما ثبتت فيه حق الحبس للبائع وقديروا به بان يبيعه لمن يعتق عليه قرينة على الرضا بتأخير قبض الثمن كالبيع بمؤجل اه ع ش (قوله كوقف) أى وعتق وطلاق اه نهاية (قوله نعم ان شرط الخ) عبارة شرح الروض بعد قول المتن ولا يثبت في العقود الجائزة من الجانبين كالشركة او من احدهما كالكتابة والرهن نصها لانها ليست بيعا ولان الجائز في حقه بالخيار ابدافلا معنى لثبوته له والآخر وطن نفسه على الغبن المقصود دفعه بالخيار ولكن لو كان الرهن مشروطا في بيع الخ فالاستدراك في كلامه بالنسبة لما اقتضته العلة من ان اللازم في حقه لا يثبت له الخيار فلا يتمكن من الفسخ اه رشيدى (قوله وضمان) يتأمل ما معنى الجواز فيه الا ان يكون الجواز من جهة المضمون له معنى ان له اسقاط الضمان وبراء الضامن سم على حج وهذا بناء على ان الضمان وما بعده عطف على الرهن ولك ان تجعله عطف على العقد بل هو الظاهر وعليه فلا اشكال اه ع ش وقوله بل هو الظاهر المنع عبارة المغنى مع المتن ولا خيار في البراء والنكاح والهبة بلا ثواب وهى التى صرح بنفى الثواب عنها أو أطلق وقتلنا لا يقتضيه وهو الراجح لان اسم البيع لا يصدق على شئ من هذه الثلاثة ولا خيار ايضا في الوقف والعتق والطلاق وكذا العقود الجائزة من الطرفين كالقراض والشركة والوكالة او من احدهما كالكتابة والرهن اه وهى اخصر واسبك واسلم (قوله اذا احتجاج له) أى الخيار (قوله فيه) كذا في ع ش لكن في تطبيق التعليل بالنسبة الى وقف والضمان وقفة ظاهرة (قوله والمعتمد الخ) وفاقا لشرح المنهج والنهاية والمعنى (قوله واما المشتري الخ) عبارة النهاية والمعنى لان الخيار فيما يثبت ملكه بالاختيار فلا معنى لاثباته فيما ملك بالقهر والاخبار اه (قوله بسائر أنواعها) ان المتن في النهاية (قوله بسائر أنواعها) أى سواء كانت اجارة عين او ذمة قدرت به مان او محل عمل وهذا يتضح التعبير بالانواع فلا يقال ان الاجارة نوعان فقط الذمة والعين اه ع ش (قوله لانها لا تسمى بيعا) هذا التعليل يتناق في سائر انواعها و (قوله لفوات المنفعة) لا يتناق في المقدرة بمحل العمل و (قوله و لانها الخ) مثل الاول في جريانه في سائر انواعها فبعض التعاليل عام وبعضها خاص اه ع ش (قوله وجوده في الخارج) هذا لا يتناق في السلم في المنافع مع ثبوت الخيار فيه فلعل المراد ان الغالب في المسلم فيه كونه عينا لا تقوت بفوات الزمن اه ع ش (قوله كحق الممر) أى او اجراء الماء او وضع الجذوع على الجدار اه ع ش (قوله والمساقاة كالاجارة) أى حكما وتعليل اه معنى (قوله ليس بمقصود بالذات) بل تابع للنكاح (قوله ومثله عوض الخلع) أى حكما وتعليل وكذا خلافا كما يأتي قول المتن (في المسائل الخمس) ومقتضى قوله ومثله عوض الخلع ان الخلاف جار فيه ايضا وهو كذلك لكن بالنسبة للزوج فقط عبارة عميرة قوله على الاصح الخ مقابلة في الخلع يقول بثبوت الخيار للزوج فقط فاذا فسخ وقع الطلاق رجعيا وسقط النكاح اه ع ش (قوله ومرت الاشارة) أى بترجيع الاصح اه سم عبارة الرشيدى قوله في المسائل الخمس أى على ما مر في الهبة وقوله ومرت الاشارة الخ أى بناء على ظاهر المتن وان كان قد تقدم تعقبه في الهبة ذات الثواب اه (قوله الى الرد المقابل في كل منها) أى في غير الاول فانه صح فيه المقابل قول المتن (وينقطع بالتخاير) الى ان قال وبالتنسيق قال الشارح في شرح العباب وافهم حصره القاطع فيما ذكره ان ركوب المشتري الدابة المبيعة

وضمان ووكالة وشركة وقراض وقراض وعارية اذ لا يحتاج له فيه ولا في (البراء) لانه لا مانعة فيه (والنكاح) لان المعاوضة فيه غير محضة (والهبة بلا ثواب) لعدم المعاوضة وكذا ذات الثواب لانها لا تسمى بيعا والمعتمد بثبوته فيها ولو قبل القبض لانها بيع حقيقي (والشفعة) اما المشتري فلان الشقص ماخوذ منه قبا واما الشفع فلا يبعد تخصيص خيار الحبس باحد العاقدين ابتداء (والاجارة) بسائر أنواعها على المعتمد لانها لا تسمى بيما ولفوت المنفعة بمعنى بيما فالزمن بالعقد لثلاثيته جزء من العقود عليه لافي مقابلة العوض ولانها الكونها على معدوم والمنفعة عقد غرر والخيار غرر فلا يجتمعان ويفرق بين اجارة الذمة والسلم بانه يسمى بيما بخلافها وبان المعقود عليه يتصور وجوده في الخارج غير فائت منه شئ بمضى الزمن فكان اقوى وادفع للغرر منه في اجارة الذمة وبينها وبين البيع الوارد على المنفعة كحق الممر بانه لما عقد بلفظ البيع أعطى حكمه ومن ثم لو عقد بلفظ الاجارة لا خيار فيه فيما يظهر (والمساقاة) كالاجارة (والصدق) لان

حين الاجارة فغتمه من حين الشراء يستلزم عتق ملك الغير حال ملكه فليتأمل (قوله وضمان ووقف) يتأمل ما معنى جوازه فيها الا ان يكون الجواز من جهة المضمون بمعنى ان له اسقاط الضمان وبراء الضامن ومن جهة الوقوف عليه المعين بمعنى ان له رد الوقف (بسائر انواعها) أى ولو اجارة ذمة ممر (قوله بين اجارة الذمة) أى التى قال طائفة منهم الفقهاء بثبوت الخيار فيها قطعاً كالسلم وانظر السلم في المنفعة وقديقال فيه نظير قوله لما عقد بلفظ البيع الخ (قوله يتصور وجوده) قد لا ياتى في السلم في المنافع (قوله ومرت الاشارة) أى بترجيع الاصح (قول المصنف وينقطع بالتخاير الى ان قال وبالتنسيق) قال الشارح في شرح العباب وافهم

لا المعاوضة فيه غير محضة مع انه ليس بمقصود بالذات ومثله عوض الخلع (في الاصح) في المسائل الخمس ومرت الاشارة الى الرد المقابل في كل منها (وينقطع) خيار الحبس (بالتخاير) بان يختارا (لزمه) أى العقد سريعا

لا يقطعه وهو احد وجهين لاحتمال ان يكون لاختبارها والثاني ينقطع لتصرفه والذي يتجه ترجيحه الاول ولا نسلم ان مثل هذا التصرف يقطعه ويقاس بالركوب ما في معناه سم على حجج اه ع ش (قوله كتحايرنا الخ) اى اختارنا لا كرهاه بجبري (قوله بان يتبايعا العوضين) قضيته انه لا ينقطع بتبايع احد العوضين كان اخذ البائع المبيع من المشتري بغير الثمن الذي قبضه منه قد مر ان تصرف احد العاقدين مع الاخر اجازة وذلك يقتضى انقطاع الخيار بما ذكر فعل قوله العوضين مجرد تصويرو وينبغي ان يكون من كنياته احببت العقد او كرهته اه ع ش (قوله العوضين) اى ولورويين اه معنى (قوله في المجلس) تنازع فيه قوله بان يتبايعا وقوله قبضهما (قوله فان ذلك) اى التبايع اه ع ش (قوله على مفهوم المتن) وهو قوله بالتخاير وبالتفرق اه ع ش قول المتن (فلو اختار) اى طوعا اه بجبري (قوله كتحاير الشرط) اى كانفرا داحدهما في خيار الشرط (قوله وقول احدهما اختر الخ) في التوسط ولو قال اجزت وفسخت او عكسه اعتبر اللفظ المتقدم منهما او اجزت في النصف وفسخت في النصف غلب الفسخ قاله القاضي وغيره وان قال اجزت وفسخت بالتردد او عكس ذلك عمل بالاول على الاقرب من الاحتمالات ولم ارفيها نقلها من شرح العباب سم على حجج وبقى ما لو قال اجزت في النصف او قال فسخت في النصف وسكت عن النصف الاخر والذي يظهر في الثانية انه يفسخ في الكل واما في الاولى فيحتمل ان ير اجمع فان قال اردت الاجازة في النصف والفسخ في الباقي انفسخ في الكل وان قال اردت الاجازة في النصف الاول وفي الثاني ايضا نفذت الاجازة وان لم يعلم له حال بان تعذرت مراجعته لغا ما قاله لتعارض الامرين في حقه وبقى الخيار عملا بالاصل اه ع ش بخذف (قوله او فسخه) عطف على قوله لزومه وقال الكردي عطف على اختياره (قوله ولو بعد الاجازة) اى من الاخر اه سم (قوله وفارق الفسخ الاجازة) اى حيث كان فسخ احدهما مانعا من اجازة الاخر وقاطعا لها ولم تكن اجازة احدهما مانعة من فسخ الاخر كما علم مما تقرر اه سم (قوله ومن ثم الخ) الاولى اسقاطه فتدبر (قوله وفسخ الاخر) اى ولو في البعض اه سم (قوله وينقطع ايضا بمفارقة الخ) دفع لما يتوهم من ان خياره انما ينقطع بالقول لان مفارقة محله كفارقة العاقدين المجلس وهو لا يقطع الخيار وان تماشيا منازل كما ياتي وكان الاولى تاخيرها عن قول المصنف وبالتفرق الخ اه ع ش عبارة المغنى لو تبايع شخصان ملتصقان دام خيارهما لم يختار او احدهما بخلاف الاب اذا باع لانه واشترى منه وفارق المجلس انقطع الخيار لانه شخص واحد لكنه اقيم مقام اثنين بخلاف الملتصقين فانهما شخصان حقيقة بدليل انها يحجبان الام من الثلث الى السدس اه قول المتن (وبالتفرق يبدنهما) (فرع) كاتب بالبيع غائبا امتد خيار المكتوب اليه مجلس بلوغ الخبر وامتد خيار الكاتب الى مفارقتها المجلس الذي يكون عند وصول الخبر للمكتوب اليه م وفي فتاوى الشارح نقل ذلك عن البلقيني في حواشى الروضة خلافا لظاهر الروضة

حصره القاطع فيما ذكره ان ركوب المشتري الدابة المبيعة لا يقطعه وهو احد وجهين لاحتمال ان يكون لاختيارها والثاني ينقطع لتصرفه والذي يتجه ترجيحه الاول ولا نسلم ان مثل هذا التصرف يقطعه ويقاس بالركوب ما في معناه اه (قوله او فسخه ولو بعد الاجازة) اى من الاخر انفسخ في التوسط ولو قال اجزت وفسخت او عكسه اعتبر اللفظ المتقدم منهما او اجزت في النصف وفسخت في النصف غلب الفسخ قاله القاضي وغيره وان قال اجزت وفسخت بالتردد او عكس كذلك عمل بالاول على الاقرب من احتمالات ولم ارفيها نقلها من شرح العباب وفيه ايضا فرع قد تمتع الاجازة دون الفسخ كما مر في الربوي والحق به السلم وعكسه كما اذا بقى المبيع من يد البائع فان المشتري يتخير في الفسخ فان فسخ لزوم وان اجاز لم يلزم حتى لو بدله الفسخ بعد الاجازة جاز اى فليس على الفور او الاجازة بعد الفسخ لم يحز قاله الشيخ ابو محمد فليتأمل هذا الكلام فان حاصله الاعتداد بالفسخ دون الاجازة فليس عكسا لما سبق (قوله وفارق الفسخ الاجازة) اى حيث كان فسخ احدهما مانعا من اجازة الاخر وقاطعا لها ولم تكن اجازة احدهما مانعة من فسخ الاخر كما علم مما تقرر (قوله وفسخ الاخر) اى ولو في البعض (قول المصنف يبدنهما) (فرع) كاتب بالبيع غائبا امتد خيار المكتوب

انتهى سم على حج وسباق في كلام الشارح مر ما يقتضى خلافه من امتداد خيار الكاتب الى انقطاع خيار المكتوب اليه اه ع ش (قوله اى العاقدین) الى قوله ويطل البيع في النهاية (قوله مكرها) اى بغير حق ولولم يسدفه اه معنى زاد النهاية ولو كان المبيع ربويا اه (قوله وصح عن ابن عمر الخ) دفع لما يوهمه الحديث من اشتراط التفرق منهما معا قال السيد عمر كان وجه فعله مع ان الورع اللاتق به تركه بيان الحكم الشرعى بالفعل فانه ابلغ منه بالقول اه (قوله هنية) اى قليلا اه ع ش (قوله محمول الحل فيه الخ) يؤيد او يعين حمله على ذلك ان ابن عبد البر بعد ان اشار الى انه على وجه التندب نقل الاجماع على ان له ان يفارقه لينفذي به اه سم (قوله الاباحة المستوية الخ) اى فتكون المفارقة بقصد ذلك مكرها ولا يلزم منه ان فعل ابن عمر كان مكرها لجواز ان لا تكون مفارقتها لذلك بل لغرض جواز التصرف فيه اه ع ش (قوله فلو حمل احدهما الخ) وكذا لا ينقطع خياره اذا اكره على الخروج ولولم يسد فمعرض ومغنى (قوله بقی خياره) اى حتى في الربوى خلافا لما في شرح الروض الى ان يزول الا كراه ويفارق مجلس زواله كما هو ظاهر اه سم عبارة ع ش فلوزال الا كراه كان موضع زوال الا كراه كمجلس العقد فان انتقل منه الى غيره بحيث يعد مفارقاله انقطاع خياره ومحل كما هو ظاهر حيث زال الا كراه في محل يمكنه المكث فيه عادة ما لوزال وهو في محل لا يمكن المكث فيه عادة كحجة مالم ينقطع خياره بمفارقه لانه في حكم المكروه على الانتقال منه لعدم صلاحية محله للجلوس وعليه فلو كان احدا الشاطئين للبحر اقرب من الاخر فمل يلزم قصده حيث لا مانع اولا ويجوز له التوجه الى ايها شاء ولو بعد فيه نظرو قياس ما لو كان المقصده طريقا طويلا وقصيرا فسلك الطويل لا لغرض حيث الاظهر فيه عدم الترخص انقطاع خياره هنا فليراجع فليتامل اه ع ش (قوله لا خيار الاخر) اى فلا يبقى اه ع ش (قوله ان لم يتبعه) لولم يتبعه كان منع وفارق المجلس فينبغي انقطاع خيارهما اه سم (قوله الا اذا منع) اى من الخروج معهما وانظر ما لوزال الا كراه بعد هل يكلف الخروج عقب زوال الا كراه ليتبع صاحبه اولا ويغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء فيه نظرو الاقرب الاول وينبغي ان محل الانقطاع بعدم الخروج اذا عرف محله الذي ذهب اليه والا فينبغي ان لا ينقطع خياره الا بعد انقطاع خيار الهارب اه ع ش (قوله وان هرب) اى احدهما مختارا اما لو هرب خوفا من سبع او نار او قاصده ليسف مثالا فظاهر انه من القسم الاول وان لم يكن في ذلك الا كراه على خصوص المفارقة سم على منهج وينبغي ان مثل ذلك اجابة النبي صلى الله عليه وسلم فلا ينقطع بها الخيار اذا فارق مجلسه لها اه ع ش عبارة مغنى والنهاية ولو هرب احدهما ولم يتبعه الاخر بطل خياره كخيار الهارب ولولم يتمكن من ان يتبعه تمكنه من الفسخ بالقول ولان الهارب فارق مختارا بخلاف المكروه اه (قوله بطل خيارهما) اى مطلقا نهاية اى سواء منع الاخر من اتباعه ام لا اه رشيدى (قوله ان غير الهارب الخ) ينبغي جريان ذلك فيما لو كان احدهما نائما وفارق

الى العاقدین وان وقع من احدهما فقط ولو نسيانا او جهلا لا بروحهما لما ياتى في الموت وذلك لخبر البيهقي البيعان بالخيار حتى يتفرقا من مكانهما وصح عن ابن عمر رضی الله عنهما انه كان اذا باع قام فشى هنية ثم رجع وقضيته حل الفراق خشية من فسخ صاحبه وخبر ولا يحل له ان يفارق صاحبه خشية ان يستقبله محمول الحل فيه على الاباحة المستوية الطرفين ومحل ان تفرقا عن اختيار فلو حمل احدهما مكرها بقي خياره لا خيار الاخر ان لم يتبعه الا اذا منع وان هرب بطل خيارهما لان غير الهارب يمكنه الفسخ بالقول مع عدم عذر الهارب بخلاف المكروه فكانه لا فعل له ويؤخذ من التعليل يمكنه من الفسخ ان غير الهارب لو كان نائما مثلاً

اليه مجلس بلوغ الخبر وامتداد خيار الكاتب الى مفارقه المجلس الذي يكون فيه عند وصول الخبر للمكتوب اليه مر وفي فتاوى الشارح نقل ذلك عن البقيني في حواشى الروضة خلافا لظاهر الروضة (قوله محمول الحل فيه على الاباحة المستوية) يؤيد او يعين حمله على ذلك ان ابن عبد البر بعد ان اشار على بعد الى انه على وجه التندب نقل الاجماع على ان له ان يفارقه لينفذي به (قوله فلو حمل احدهما مكرها) قال في الووض وكذا اذا اكره اى على الخروج من المجلس (قوله بقی خياره) اى حتى في الربوى خلافا لما في شرح الروض الا ان يزول الا كراه او يفارق مجلس زواله كما هو ظاهر (قوله ان لم يتبعه) لولم يتبعه كان منع وفارق المجلس فينبغي انقطاع خيارهما لان عذر المكروه بالا كراه غايته ان يجعله كالباقي في المجلس وهو لو بقي في المجلس وفارقه الاخر انقطع خيارهما لا يقال بل عذر المكروه المذكور يجعله بعد مفارقة الاخر المجلس كالمكروه على ترك اتباعه لان الا كراه على ترك اتباعه لا يمنع انقطاع خيارهما اخذ من مسئلة الهرب المذكورة لان مفارقة الاخر كمفارقة الهارب (قوله ان غير الهارب لو كان نائما) ينبغي جريان ذلك فيما لو كان احدهما نائما

لم يبطل خياره وهو محتمل وعند لحوقه لا بد ان يلحقه قبل انتهائه الى مسافة تحصل بمثلها المفارقة عادة والاسقط خياره لحصول التفرق حيثئذ  
ويبطل البيع بانزال الوكيل في المجلس على ما في البحر لبطلان الوكالة قبل تمام البيع ( ٣٣٩ ) ويوجه بان المجلس العقد حكمه بدليل

الحاقهم الشرط الواقع في مجلسه بالواقع فيه فكان انزاله في مجلسه كانزاله قبل تمام الصيغة وبه يعلم ان خيار الشرط في ذلك كخيار المجلس اذ لا فرق بينهما في الحاق الشرط كما صرحوا به (فلو طال مكثهما) في المجلس (او قاما وتماشيا منازل) ولو فوق ثلاثة ايام (دام خيارهما) لعدم تفرق بدنهما (ويعتبر في التفرق العرف) فما يعده الناس فرقة لازم به العقد وما لا فلا اذ لا حله شرعا ولا لغة في دار او سفينة صغيرة بالخروج منها او رقي علوها وكبيرة بخروج من محل لآخر كمن بيت لصفة ويمتسع كسوق ودار تفاحتست سعتها بتولية الظهر والمشى قليلا ولا يكتفى ببناء جدار وارخاء ستر بينهما الا ان كان بفعلهما او امرهما فان كان من احدهما فقط بطل خياره لا خيار الاخر الا ان قدر على منعه او لم يتلفظ بالفسخ فيما يظهر كالوهر ب وفي متبايعين من بعد بمفارقة محل البيع لا الى جهة الآخر ولا بالعود لمحل بعد المضي الى الاخر هذا ما بحثه جمع واعترض بان القياس انقطاع بمفارقة احدهما

الآخر مختارا اه سم ( قوله نائما مثلا ) اي كان كان مغمى عليه لا مكرها لم تكنه من الفسخ بالقول اه رشيدى ( قوله لم يبطل خياره ) معتمد اه ع ش ( قوله وعند لحوقه الخ ) تقييد لمفهوم قيد ولم يتبعه المصرح به في مسألة الاكر اه والمعتبر في مسألة الهارب كامر ( قوله والاسقط خياره لحصول التفرق حيثئذ ) زاد النهاية عقبه ما نصه كما في البسيط ويحمل عليه ما نقله في الكفاية عن القاضي من ضبطه بفوق ما بين الصفين اه وقوله مر من ضبطه اي المسافة التي يحصل بمثلها المفارقة عادة وقوله مر بفوق ما بين الصفين قال ع ش وهو ثلاثة اذرع اه ( قوله ويبطل البيع الخ ) خلافا للنهاية والمعنى عبارة سم المعتمد عدم البطلان مر اه ( قوله على ما في البحر ) لم يتعقبه هنالك لكن يؤخذ من قوله بعد ان الحق ينتقل بموت العاقد او جنونه او اغنامه للوكل عدم اعتماده وعليه فتستثنى هذه من قولهم الواقع في مجلس العقد كالواقع في صلبه وينتقل الخيار بذلك للموكل كما ياتي اه ع ش ( قوله كانه انزاله الخ ) قد يقال لو صح هذا كان نحو موت العاقد وجنونه في المجلس كهو قبل تمام الصيغة وكان يلزم بطلان البيع وليس كذلك كما يصرح به ماسياتي اه سم ( قوله في ذلك ) اي في عزل الموكل وكيله اه ع ش ( قوله ولو فوق ثلاثة ايام ) اي او اعراضا عما يتعلق بالبيع نهاية ومعنى ( قوله لعدم تفرق بدنهما ) اي وعدم اختيار لزوم العقد اه ع ش ( قوله في دار الخ ) اي او مسجد صغير نهاية ومعنى ( قوله صغيرة ) راجع لكل من المتعاطفين ( قوله او رقي علوها ) اي او شيء مرتفع فيها كمنخله مثلا ومثل ذلك مالو كان فيها بر فنزل فيها فيا يظهر اه ع ش ( قوله وكبيرة ) اي او مسجد كبير ويمكن ادراجه في قوله الاتي ويمتسع ( قوله بالخروج من محل الخ ) ظاهره ولو كان البائع قرييما من الباب وهو ما في الانوار عن الامام والغزالي سم على المنهج ويظهر ان مثل ذلك مالو كانت احدى رجليه داخل الدار معتمدا عليها فاخرجها اه ع ش ( قوله كمن بيت الخ ) والنزول الى الطبقة التحتانية تفرق كالصعود الى فوقانية اه نهاية ( قوله ويمتسع الخ ) عطف على قوله في دار ( قوله كسوق الخ ) اي وصحراء وبيت متفاحش السعة نهاية ومعنى ( قوله بتولية الظهر الخ ) وكذا لو مشى القهقري او الى جهة صاحبه كما ياتي اه ع ش قال سم ظاهره اعتبار التولية والمشى اه ( قوله قليلا ) قال في الانوار والمشى القليل ما يكون بين الصفين الى ثلاثة اذرع اه نهاية ( قوله الا ان كان بفعلها الخ ) المعتمد خلافا سم ونهاية ومعنى ( قوله لا خيار الاخر ) فيه نظرو ( قوله الا ان قدر الخ ) قضيته عدم بطلان خيار الاخر اذا عجز وتلفظ بالفسخ ولا يخفى انه مع التلفظ به لا يبق خياره اه سم اي ولوم القدرة فكان ينبغي ان يقول او تلفظ بالفسخ ( قوله وفي متبايعين من بعد الخ ) عطف على قوله في دار الخ ( قوله لا الى جهة الاخر الخ ) ظاهر كلام المحلى اعتماده اه ع ش ( قوله بان القياس الخ ) اعتمده النهاية والمعنى ( قوله ومر اول البيع ) الى الفصل في النهاية والمعنى ( قوله بمفارقتهم لمجلس قبوله ) ظاهره وان فارق الكاتب مجلسه بعد علمه ببلوغ الخبر للكتاب اليه وعليه فلا يعتبر للكتاب مجلس اصلا ولكن قال سم على منهج نقلا عن الشارح مر بانقطاع خيار الكاتب اذا فارق مجلسا علم فيه بلوغ الخبر للمكتوب اليه اه ويوافق الظاهر ما جزم به شيخنا الزيايدي في حاشيته من قوله كافي الكتابة لغائب لا ينقطع خيار

وفارق الاخر مختارا اهذا ويحتمل انقطاع الخيار فيهما وهو قضية التعليل الاخر ( قوله ويبطل البيع ) المعتمد عدم البطلان ( قوله كانه انزاله قبل تمام الصيغة ) قد يقال لو صح هذا كان نحو موت العاقد وجنونه في المجلس كهو قبل تمام الصيغة فكان يلزم بطلان البيع وليس كذلك كما يصرح به ماسياتي ( قوله بتولية الظهر والمشى ) ظاهره اعتبار التولية والمشى ( قوله الا ان كان بفعلها ) المعتمد خلافا ( قوله لا خيار الاخر ) فيه نظرو قوله الا ان قدر الخ قضيته ان محل عدم بطلان خيار الاخر اذا عجز وتلفظ بالفسخ ولا يخفى انه مع

مكانه ووصله لمحل لو كان الآخر معه بمجلس العقد عد تفرقا وقد يجاب بان ما بينهما من التباعد حالة العقد صار كله حريم العقد فلم يؤثر مطلقا ومر اول البيع بقاء خيار الكاتب الى انقضاء خيار المكتوب اليه بمفارقتهم لمجلس قبوله ( ولو مات ) في المجلس كلاهما و ( احدهما

الكاتب الا بمفارقة المكتوب اليه فكذا هنا على المعتمد خلافا لرواياتي اه ع ش قول المتن (او جن)  
قال في شرح الروض فلو فارق المجنون او المغنى عليه المجلس لم يؤثر كما صححه الماوردي وجرم به الغزالي  
وغيره اه وقياسه انه في مسألة الموت لا تؤثر مفارقة الميت المجلس وفي الروض وان خرس ولم تفهم اشارته  
اي ولا كتابته له نصب الحاكم نائبا عنه اه سم وقوله وفي الروض زاد النهاية والمغنى عقبه ما نصه كما لو جن  
وان كانت الاجازة بمكنة منه بالتفرق اما لو فهمت اشارته او كان له كتابة فهو على خياره اه (قوله او اغنى  
عليه) ينبغي ان محل ذلك اذا ايس من افاقته او طال المدة والا انتظر حلتي وع ش قول المتن (فالاصح  
انتقاله الخ) شامل لما اذا كان الثمن مؤجلا فحل بالموت وهو ظاهر واما ما ذكره بعضهم من عدم انتقال  
الخيار حيثئذ فظاهر انه مردود سم على حج وجه الرد انه لا منافاة بين حلول الدين وانتقال الخيار اه ع ش  
قول المتن (الى الوارث) اي في المسئلة الاولى (قوله ولو عامما) كبت المال اه ع ش قول المتن (والولي) اي في  
المسئلة الثانية والثالثة من حاكم وغيره كالاب والجد كذا في النهاية والمغنى قال ع ش وعليه فلو كان العاقد  
وليا ومات في المجلس ولم يكمل المولى عليه فينبغي انتقاله لمن له الولاية بعده من حاكم وغيره ثم رأيت ما ياتي في  
خيار الشرط سم على حج وادبه ما نقلناه عنه من قوله ظاهره الخ اه عبارة سم ينبغي ان يجري فيه اي الولي  
التفصيل الاتي في الوارث بين كونه بمجلس العقد او غائبا عنه اه وينبغي جريانه في السيد والموكل ايضا  
(قوله في المسكاتب والماذون) اي عند موتها اه معنى اي او جنونها او اغماهما وفي النهاية والمغنى  
وشرح الروض وعجز المسكاتب كونه قاله في المجموع اه قال ع ش قوله مر وعجز المسكاتب اي بان نسخ  
الكتابة هو اوسيده بعد حلول النجم وقوله مر كونه اي فينتقل الخيار لسيداه (قوله والموكل) اي فانه  
ينتقل اليه بموت الوكيل او جنونه ولا بعد ان ينتقل اليه فيما لو انزل وقلنا لا يطل به البيع وهو المعتمد كما مر  
اه ع ش ومثل الجنون الاغماء (قوله كخيار الشرط) اي في انتقال الخيار فيما ذكر الى من ذكر قال النهاية  
بل اولى لثبوته بالعقد اه (قوله نصب الحاكم الخ) ينبغي ان محله حيث لم يثبت الولاية عليه لنزير الحاكم  
كالمات الاب عن طفل مع وجود الجد او عن وصي اقامه الاب او الجد قبل موتها اه ع ش (قوله بمفارقة  
بعض الورثة) بل يمتد الى مفارقة جميعهم نهاية ومعنى (قوله او غائبا) عطف على قوله بمجلس العقد (قوله الى  
مفارقتها) اي المتحد (قوله او مفارقة المتأخر الخ) اي وان لم يجمعوا في مجلس واحد كما في بعض نسخ الروض  
وهي المعتمدة نهاية ومعنى وسم (قوله وبانقطاع خيارهم) اي بالمفارقة (ينقطع خيار الحي) قال في الروض  
ثبت اي الخيار للعاقد الباقي مادام في مجلس العقد اه قال في شرحه نعم ان فارق احدهما اي العاقد الباقي

التلفظ به لا يبق خياره (قوله او جن او اغنى عليه) قال الزركشي كالا ذرعي واطلاق الشيخين الحاق المغنى  
عليه بالمجنون محله ان جعلناه مولى عليه بنفس الاغماء والافهوكن خرس ولا اشارة له وفي الرافعي في الوكالة  
انه لا يلحق بمن يولى عليه اه وسياق ما في ذلك في الحجر اه من شرح العباب قال في شرح الروض فلو فارق  
المجنون او المغنى عليه المجلس لم يؤثر كما صححه الماوردي وجرم به الغزالي وغيره اه وقياسه انه في مسألة  
الموت لا تؤثر مفارقة الميت المجلس وفي الروض وان خرس ولم تفهم اشارته اي ولا كتابته له نصب الحاكم  
نائبا عنه اه (قول المصنف فالاصح انتقاله الى الوارث) شامل لما اذا كان الثمن مؤجلا فحل بالموت وهو ظاهر  
واما ما ذكره بعضهم من عدم انتقال الخيار حيثئذ فظاهر انه مردود (قوله والولي) ينبغي ان يجري فيه  
التفصيل الاتي في الوارث بين كونه بمجلس العقد او غائبا عنه (قوله في المسكاتب) قال في شرح الروض  
وعجز المسكاتب كونه قاله في المجموع اه (قوله نعم لا عبرة بمفارقة بعض الورثة) اي بخلاف فسخ بعضهم  
في نصيبه او الجميع فيفسخ العقد في الجميع كما في الروض وبخلاف فسخ بعضهم ببيع فلا يفسخ في نصيبه  
ولا في الباقي خلافا لما يوههم كلام شرح الروض (قوله بمفارقة بعض الورثة) ظاهره حتى في حقه وهذا بخلاف  
فسخه كما قال في شرح الروض وينفسخ بفسخ بعضهم ولو اجاز الباقون اه (قوله المتأخر الخ) اي اتحد  
مجلسهم او تعدد (قوله وبانقطاع خيارهم) اي بالمفارقة ينقطع خيار الحي قال في الروض ثبت اي الخيار

او جن) او اغنى عليه  
(فالاصح انتقاله الى الوارث)  
ولو عامما (والولي) والسيد في  
المسكاتب والماذون والموكل  
كخيار الشرط وان كان  
أقوى للاجماع عليه ولثبوته  
لغير المتعاقدين ومن ثم جرى  
هذا الخلاف هنا لاثم واذا  
انتقل للمولى فعل الاصلح او  
لوارث الغير الا اهل نصب  
الحاكم عنه من يفعل  
الاصلح او اهل المتحد او  
المتعدد فان كان بمجلس  
العقد امتد خياره كالحى الى  
التأخير او التفرق نعم لا عبرة  
بمفارقة بعض الورثة او  
غائبا عنه امتد خياره على  
المعتمد الى مفارقتها او مفارقة  
التأخر فراقه منهم مجلس  
بلوغ الخبر وبانقطاع  
خيارهم ينقطع خيار الحي

والوارث مجلسه دون الآخر انقطع خيار الآخر أخذ المال وكان في مجلس واحداه وقوله نعم ان فارق الخ  
 اى بعد بلوغ الخبر الى الوارث فلا اثر لفارقة احدهما قبله كما قال شيخنا الشهاب الرملى اهـ (قوله ولو ان لم  
 يفارق مجلسه) قد يوهى انه لا اثر لفارقة الخى عن مجلسه فلا يعتبر له مجلس اصلا وهو خلاف ما مر ان فاعن  
 الروض وشرحوه في النهاية والمغنى ما يوافقهما (قوله بفسخ بعضهم) اى في نصيبه او في الجميع  
 وان اجاز الباقون نهاية ومعنى وكذا في سم عن شرح الروض (قوله والاوجه بقاؤه) قال سم على منهج  
 بعد مثل ما ذكره وينبغى وفاقا لم فيما لو عقد المجنون ثم افاق أن يبقى للولى بخلاف ما لو جن العاقد وخلفه  
 وليه ثم افاق قبل فراغ الخيار فانه لا يعود اليه ولا يبقى للولى اهـ ع ش وجميع ذلك بجري في المغنى عليه ايضا  
 (قوله ولو جاء معا) كذا في اصله رحمه الله وكان الظاهر جاءوا لعله من تصرف الناسخ اهـ سيد عمر (قوله  
 صدق الثاني للفرقة) اى فالخيار باق له اهـ ع ش قال المغنى اتفاقا على عدم التفرقة وادعى احدهما الفسخ  
 فدعوا الفسخ فسخ اهـ وفي سم بعد ذكر مثله عن الروض ولو اتفاقا على الفسخ والتفرق واختلغا في السابق  
 ففي مجيء تفصيل الرجعة تردد ولا يبعد مجيئه لكن الشارح فرق بينهما في شرح العباب فراجع اهـ  
 (فصل في خيار الشرط) (قوله في خيار الشرط) الى قول المتن الا ان يشترط في النهاية الى قوله ومر الى  
 المتن وقوله وعليه يكفي الى وان قوله (قوله وتوابعه) كيان من له الملك في زمن الخيار وحل الوطء ع ش  
 قول المتن (لها) يجوز تعلقه بالخيار وشرط مبتدا خبره انواع البيع اى ثابت وجائز اهـ سم (قوله على  
 التعيين لا الابهام) لا موقع له هنا على ما اختاره من ان قول المتن لها ولا احدهما بيان للشارط لا للشرط له  
 خلافا للسنكت كما ياتي بل موقعه عقب قوله الا انى ولا احدهما كما في بعض نسخ النهاية قال ع ش قوله على  
 التعيين الخ اى من المبتدى قضيته البطان فما لو قال بعثك هذا بشرط الخيار من غير ذكر لى اولك اولنا  
 ويوجه باحتمال ان يكون المشروط له احدهما وهو مبهم وفي سم اخذا من تصحيح الروضة انه لو شرطه  
 الوكيل واطلق ثبت له ان البائع اذا قال بعثك بشرط الخيار ثلاثة ايام مثلا فقال المشتري قبلت اخخص  
 الخيار بالبائع فيكون من قبيل اشتراطه للبائع وحده لا لها واطال في بيان ذلك ثم قال لكن سياق عن  
 شرح الروض في شرطها لا جنى مطلقا ما يخالف ذلك فليحرا اهـ اى وهو عدم الصحة وهو موافق لما قلناه  
 اهـ ثم فرق بين شرطه من المالك وشرطه من الوكيل راجعه ان شئت (قوله من غير تلفظ) اى بان يسكت  
 وقال ع ش اى من غير اشتراط تلفظ به فيشمل السكوت والتلفظ اهـ (قوله وحيثئذ) اى حين إذ فسر قوله

للعائد الباقي مادام في مجلس العقد اهـ قال في شرحه نعم ان فارق أحدهما أى العقائد الباقي والوارث مجلسه  
 دون الآخر انقطع خيار الآخر اخذ المال وكان في مجلس واحداه فانظر لو فارق العاقد الباقي مجلسه قبل  
 بلوغ الخبر الى الوارث فهل ينقطع خيار الوارث كما لو هرب احدهما وان منع الآخر من اتباعه فانه ينقطع  
 خيارهما او يفرق بينهما الاخر هناك من الفسخ بالقول ولا كذلك الوارث قبل بلوغ الخبر فهو كما لو  
 فارق احدهما المجلس وكان الاخر نائما وتقدم ما فيه في كلام الشارح وقول شرح الروض نعم الخ كتب  
 شيخنا الشهاب الرملى عليه هذا الاستدراك ممنوع والفرق بين المستثنين ظاهر اهـ (قوله بفسخ بعضهم)  
 قال في شرح الروض في نصيبه او في الجميع اهـ (قوله ولو بلغ المولى الخ) (فرع) مات الولى العاقد في  
 المجلس ولم يكمل المولى فينبغى انتقاله لمن له الولاية بعده من حاكم او غيره ثم رايت ما ياتي في خيار الشرط  
 (قوله لم ينتقل اليه الخيار وقوله والاوجه الخ) اعتمد ذلك مر (قول المصنف صدق الثاني) قال في  
 الروض وإن اتفاقا على عدم التفرق اى وادعى احدهما الفسخ وانكر الاخر فدعوى الفسخ فسخ اهـ  
 ولو اتفاقا على الفسخ والتفرق واختلغا في السابق ففي مجيء تفصيل الرجعة تردد ولا يبعد مجيئه  
 لكن الشارح في شرح العباب فرق بينهما فراجع

(فصل) (قول المصنف لها) يجوز تعلقه بالخيار وشرط مبتدا خبره في انواع البيع اى ثابت وجائز

وان لم يفارق مجلسه وينفسخ  
 في الكل بفسخ بعضهم ولو  
 فسخ قبل عليه بموت مورثه  
 نفذ وكذا لو أجاز على  
 الاوجه ولو بلغ المولى  
 رشدا وهو بالمجلس لم ينتقل  
 اليه الخيار ويوجه بعدم  
 أهليته حين البيع وفي بقائه  
 للولى وجهان وكذا في  
 خيار الشرط والاوجه  
 بقاؤه استصحابا لما كان  
 (ولو) جا آ معا وتازعا  
 في أصل (التفرق) قبل  
 مجيئهما (أو) معا أو مرتبا  
 واتفقا على التفرق ولكن  
 تنازعا في (الفسخ قبله صدق  
 الثاني) للتفرق في الاولى  
 والفسخ في الثانية يمينه لان  
 الاصل دوام الاجتماع  
 وعدم الفسخ (فصل)  
 في خيار الشرط وتوابعه  
 (لها) أى العاقدين بأن  
 يتلفظ كل منهما بالشرط  
 (ولا احدهما) على التعيين  
 لا الابهام بان يتلفظ هو به  
 اذا كان هو المبتدى  
 بالايجاب والقبول ويوافقه  
 الاخر من غير تلفظ به  
 وحيثئذ فلا اعتراض على  
 قوله

ولا أحدهما بل ولا يستغنى عنه خلافاً لنوعه (٣٤٢) أما إذا شرط المتأخر قبوله أو إيجابه فيبطل العقد لعدم المطابقة ومما يعلم منه أنهما

لا أحدهما بذلك (قوله بل ولا يستغنى عنه) هذا منوع اه سم أي لا مكان أن يراد من قوله لهما ما يشمل القسم الثاني (قوله ومراخ) أي في شرح ولو باع عبد بشرط إتيانقه اه كردى (قوله لهما الخ) بيان للشرط وله اه ع ش (قوله ولا أحدهما) الواو فيه وفيما بعده بمعنى أو (قوله اتحاد المشروط له الخ) ويجوز التفاضل في الخيار كان شرط لا أحدهما خيار يوم وللآخر خيار يومين أو ثلاثة نهاية ومعنى (قوله يوقعه) أي أثر الخيار من الفسخ أو الإجازة اه رشيدى (قوله لا رشده) هو ظاهر أن كان العاقد يتصرف عن نفسه أما لو تصرف عن غيره كان كان ولياً فحقه صحة شرطه لغير الرشيد نظر لعدم علمه بما فيه المصلحة وعليه فلو كان المالك موكلاً واذن الوكيل في شرطه لا جنبي ولم يعينه اشتراط فيمن يشترط له الوكيل كونه رشيداً وان كان الاجنبي المشروط له الخيار ولا تجب عليه رعاية الاحتياط لكن الوكيل لما لم يجز له التصرف إلا بالمصلحة اشتراط لصحة تصرفه أن لا ياذن الا لرشيد اه ع ش وما جرى عليه الشارح هنا من عدم اشتراط الرشد واقفه النهاية والمعنى قال سم وخالفه نفسه في شرح العباب ووجه فيه اشتراط رشده اه (قوله وأنه لا يلزمه الخ) قال في الروض ولا يفعل الوكيل إلا ما فيه حظ الموكل بخلاف الاجنبي انتهى اه ع ش وسم (قوله تملك له) قضيته أنه لو عزل نفسه لم ينزل وبه صرح البغوى والغزالي وجزم به في العباب اه سم (قوله وعليه) أي على كون شرطه للاجنبي تملكاً له (يكفى عدم الرد فيما يظهر) مفهومه أنه لا يرتد برده وهو ظاهر كسائر أنواع التملك فإنه لا بد فيها من القبول حقيقة أو حكماً اه ع ش (قوله فيما يظهر) هذا نقله في شرح العباب عن الجواهر اه سم (قوله حقيقياً) أي بل فيه شائبة توكيل اه سم (قوله وان قوله) أي أحد العاقلين قول المتن (في أنواع البيع) علم من تقيده بالبيع أنه لا يشرع في غيره كالفسوخ والعق والبراء والنكاح والاجارة وهو كذلك نهاية ومعنى (قوله إجماعاً الخ) تعليل لما في المتن (قوله والده) بدل من منقذ او عطف بيان عليه سم على حجج اه ع ش (قوله كان يتخدد) أي كل منهما اه ع ش والصواب أي بعض الانصار (قوله ويتخدد) ببناء المجهول (قوله ومعناها) أي في الاصل اه ع ش (قوله ولا خديعة) عطف تفسير اه ع ش (قوله ثبت ثلاثاً) أي بالنسبة لقاتلها فقط فليتامل اه سيد عمر وياتى انفا عن العباب ما قد يخالفه (قوله والا فلا) قضيته صحة البيع وسقوط الخيار والمتجه عدم صحة البيع سم على منهج ووجهه اشتاله على اشتراط امر مجهول وفي سم على حجج بعد كلام مانصه لكن عبر في العباب بقوله فان اطلقها المتبايعان صح البيع وخير اثلاثاً ان علما معناها والابطال اه ع ش (قوله فاهم) أي فقيه اجمال من جهة احتمال انهما يشترطانه لهما لا أحدهما مثلاً الا لاجنبي اه ع ش (قوله وهو عجيب) فيه نظر فان في الاحكام الشرعية كثيراً ما لا يكتفى في اثباتها بمثل ذلك سم وايضا

(قوله بل ولا يستغنى) هذا منوع (قوله والا لوجه الخ) اعتمدهم وقوله لا رشده في شرح العباب بعد كلام قرره واتجاهه أي وعلم اتجاه اشتراط رشده لان كلام التملك والتوكيل في العقود المالية متوقف عليه وبهذا يندفع ما مر عن الزركشى من اشتراط بلوغه فقط قياساً على المعلق بمشئته الطلاق اه (قوله وان لا يلزمه فعل الاحتظ) قال في الروض ولا يفعل الوكيل إلا ما فيه حظ الموكل بخلاف الاجنبي اه (قوله تملك له) قضيته أنه لو عزل نفسه لم ينزل وبه صرح البغوى والغزالي وجزم به في العباب (قوله فيما يظهر) هذا نقله في شرح العباب عن الجواهر (قوله حقيقياً) أي بل فيه شائبة توكيل (قوله والده) بدل من منقذ او عطف بيان عليه (قوله والا فلا) المتبادر منه ان معناها والا فلا ثبت الخيار وكذا عبر الشيخان فقلاً فان لم يعلمه العاقدان او أحدهما لم يثبت الخيار اه وليس في هذا التعبير تعرض لفساد البيع بل يتبادر منه صحته لكن عبر في العباب بقوله فان اطلقها المتبايعان صح البيع وخير اثلاثاً ان علما معناها والابطال اه ع ش والابطال البيع كما صرح به الشارح في شرحه على وفق المتبادر من عبارته قال كما لو شرط خياراً مجهولاً اه (قوله وهو عجيب الخ) فيه نظر فان الاحكام الشرعية كثيراً ما لا يكتفى في اثباتها بمثل ذلك

ولا أحدهما ان واقفه الآخر في زمن جواز العقد لخيار مجلس او شرط الحاق شرط صحيح لانه حينئذ كالواقف في صلب العقد (شرط خيار) لهما ولا أحدهما ولا جنبي كالقن المبيع اتحاد المشروط له او تعدد ولو مع شرط ان أحدهما يوقعه لاحد الشارطين والآخر للآخر والوجه اشتراط تكليف الاجنبي لا رشده وأنه لا يلزمه فعل الاحتظ بناء على ان شرط الخيار تملك له وهو الوجه ايضا وعليه يكفى عدم الرد فيما يظهر لانه ليس تملكاً حقيقياً وان قوله على ان اشاور يوماً مثلاً صحيح ويكون شرطاً للخيار لنفسه (في أنواع البيع) التي يثبت فيها خيار المجلس اجماعاً ولما صح ان بعض الانصار وهو حبان بفتح اوله وبالموحدة ان منقذ او منقذ بالمعجمة والده وروايتان جزم بكل جماعة وهما حبايان

كان يتخدد في البيوع فارشده <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> الى انه يقول عند البيع لا خلافة واعلم انه اذا قال ذلك كان له خيار ثلاث ليال ومعناها وهي بكسر المعجمة وبالموحدة لا غبن ولا خديعة ومن ثم اشتهرت في الشرع لاشتراط الخيار ثلاثاً فان ذكرت وعلمها معناها ثبت ثلاثاً والا فلا واعترض الاسنوى وغيره

المتن بانه لم يبين المشروط له الخيار فاوهم وهو عجيب فان من قواعدهم ان حذف المعمول يفيد العموم الذي قررته ان



ان المقرر في المعاني أن افادة العموم من جملة ما يقصد بالحذف لأن الحذف لا يخلو عنها (قوله بل وصحة مذهب الخ) مما يؤيد الصحة صحة توكل الكافر عن مسلم في شراء مسلم اه سم (قوله في نحو مسلم الخ) اندرج في النحو السلاح اه عش (قوله بان المجرور) اي الجار والمجرور اعني قوله لها ولا حدهما اه كردى (قوله المضاف للببتدا) لعله المضاف اليه المبتدا وهو شرط والتقدير شرط الخيار لها ولا حدهما جائز في انواع البيع اه سم عبارة النهاية بان شرط الخيار مبتدا خبره قوله في انواع البيع وقوله لها ولا حدهما متعلق بالخيار اه (قوله من التكاف) أى بمخالفة الظاهر اه سم أى وتقديم معمول المضاف اليه على المضاف (قوله والقصور) اي لعدم شموله غير العاقدين اه سم (قوله لشارطه) اي لمن ملك خياره للاجني (قوله ان مات الاجني) اي اوجن او اغمى عليه اه عش (قوله ولومات العاقد) اي او جن او اغمى عليه كما يفيد قوله قيل الفصل كخيار الشرط بل اولى من انه اذا مات اوجن او اغمى عليه من له الخيار من العاقدين انتقل لوارثه او ليه ثم قال والموكل الخ ولا شك ان من له الخيار هنا بمنزلة الموكل ثم وينبغي عوده لها اذا افاقا قبل مدة الخيار اه عش (قوله انتقل لوارثه) ولو كان الوارث غائبا حيث بذل لا يصل الخبر اليه الا بعد انقضاء المدة هل نقول بلزوم العقد بفراغ المدة او لا ويمتد الخيار إلى بلوغ الخبر له للضرورة فيه نظر والا قرب ان يقال ان بلغه الخبر قبل فراغ المدة ثبت له ما بقى منها والازم العقد لانه لم يعمد زيادة المدة على ثلاثة ايام اه عش (قوله للمقاضي) ظاهره انه لا ينتقل لولى اخر بعد الولى الميت كالومات الاب العاقد مع وجود الجد سم على حج اقول وينبغي خلافه لقيام الجد الان مقام الاب فلا حاجة الى نقله الى الحاكم عش وسيد عمر وهو الظاهر (قوله او وكلا الخ) وقضية ما مر في خيار المجلس ان يريدنا او مكاتبا او ما ذونا له والا فليسيده (قوله فلو كلة) بقی مالو عز له الموكل بعد العقد وشرطه الخيار هل ثبت الخيار للوكل كل ام لافيه نظرو نقل عن بعضهم انه ينفذ عز له ولا يثبت للوكل ويفرق بينه وبين الاجني بان الوكيل سفير محض فنفذ عز له ولم يثبت للوكل لعدم شرطه بخلاف الاجني وهو ظاهر اه عش اقول في الفرق المذكور نظري بل قياس ما قدمه في خيار المجلس ثبوته للوكل فليراجع (قوله وليس لوكيل) وينبغي ان يكون الولى كالوكيل فلا يشترط لغير نفسه ومولى اه سم عبارة السيد عمر ينبغي ان يكون الولى كذلك ومحمتم الفرق ولعله اقرب اه وفي عش بعد ذكره ما مر عن سم اي املهما فيجوز وصورته في مولى ان يكون سفيها على ما مر انه لا يشترط في الاجني المشروط له الخيار رشد اه وفيه نظر يعلم بما قدمناه عنه عند قول الشارح لا رشد له قال النهاية والمغني ولو اذن له فيه موكله واطلق بان لم يقل لي ولا لك فاشترطه الوكيل واطلق ثبت له دون الموكل اه (قوله ان سكوت) اي الوكيل (قوله كشرطه)

(قوله بل وصحة مذهب الىه الروياني) مما يؤيد الصحة صحة توكل الكافر عن مسلم في شراء مسلم (قوله مخالفا لوالده) فان قلت يؤيد والده ان في اثبات الخيار للكافر والمحرم تسططا على المسلم والصيد قلت لا اثر لمثل هذا التسلط بدليل جواز توكل الكافر عن المسلم في شراء المسلم مع ان فيه تسططا ما وكون ما هنا من قبيل التملك لا التوكيل لا اثر له على انه قد يمنع ان في اذ كرسططا على المسلم والصيد فليتا مل (قوله المضاف للببتدا) لعله المضاف اليه المبتدا وهو شرط والتقدير شرط الخيار لها ولا حدهما جائز في انواع البيع (قوله من التكلف) اي بمخالفة الظاهر وقوله والقصور اي لعدم شموله غير العاقدين (قوله فينتقل لشارطه) لا يخفى ان الشارط قد يكون غير من له الخيار اذ اشترط البائع الخيار للاجني عن المشتري فانتقاله للشارط في هذه الحالة محل نظر (قوله والا فللقاضي) ظاهره انه لا ينتقل لولى اخر بعد الولى كالومات الاب العاقد مع وجود الجد (قوله وليس لوكيل الخ) قال الرافي وحكي الامام فيها اذا أطلق الوكيل شرط الخيار بالاذن المطلق من الموكل ثلاثة اوجه ان الخيار يثبت للوكيل او للموكل اولها اه قال في الروضة قلت اصحها للوكيل اه وهذا يدل على انه اذا قال البائع بعثك بشرط الخيار ثلاثة ايام مثلا فقال المشتري قبلت اختص الخيار بالبائع فيكون من قبيل اشتراطه للبائع وحده لاهما ووجه الدلالة ان الوكيل اطلق شرط الخيار وقد اختص

بل وصحة ما ذهب اليه الروياني مخالفا لوالده من جوازه لكافر في نحو مسلم مبيع ومحرم في صيد اذ لا اذلال ولا استيلاء في مجرد الاجازة والفسخ وما قررت به من هذا الجواب الواضح المفيد لشمول المتن لهذه المسائل أولى من جواب المنكث بان المجرور متعلق بالخيار المضاف للببتدا المخبر عنه بالجار والمجرور بعده إذ فيه من التكلف والقصور ما لا يخفى واذا شرط لاجني لم يثبت لشارطه له إلا ان مات الاجني في زمنه فينتقل لشارطه ولو وكلا ولو مات العاقد انتقل لوارثه ما لم يكن العاقد وليا وإلا فللقاضي كما هو ظاهر أو وكلا وإلا فلوكله وليس لوكيل شرطه لغير نفسه وموكله إلا باذنه ويظهر ان سكوته على شرط المبتدى كشرطه خلا فالزعم بعضهم ان مساعدة الوكيل بان تاخر لفظه عن اللفظ المقترن بالشرط ليست كاشتراطه

وذلك لان المحذور اضرار الموكل وهو (٣٤٤) حاصل بشرطه وسكوته كاهو واضح واعلم ان خيار المجلس والشرط متلازمان غالبا وقد

ثبت ذاك لانه لا عكس كما افاده قوله (الا ان يشترط القبض في المجلس) من الجانبين (كربوى) او من أحدهما كاجارة ذمة بناء على الضعيف ان خيار المجلس يثبت فيها (وسلم) لامتناع التاجيل فيهما والخيار لمنعه الملك او لزومه اعظم غررا منه ولا يجوز شرطه ايضا في شراء من يعتق عليه للبشرى وحده لاستزامه الملك له المستلزم لعقده المانع من الخيار وما أدى ثبوته لعدمه كان باطلا من اصله بخلاف شرطه لما لوقفه أو للبائع لان الملك له كباقي ولا في البيع الضمنى ولا فيما يتسارع اليه الفساد في المدة المشروطة لان قضية الخيار التوقف عن التصرف فيه فيؤدى لضياع ماله ولا ثلاثا للبائع في المصراة لادائه لمنع الحلب المضربها وطرده الاذرع له في كل حلوب

رد بأنه لا داعى هنا لعدم الحلب بخلافه ثم فان ترويجه للتصرية التي قصد بها منعه من الحلب وان كان اللبن ملكه ويظهر ان شرطه فيها لها كذلك وان مثل الثلاث ما قاربها مما من شأنه ان يضربها فان قلت كيف يعلم المشتري قصرتها حتى يمتنع عليه شرط ذلك للبائع او

فان شرطه المبتدى للوكيل أو الموكل صح أو لا يجنى فان كان باذن الموكل صح أو بدونه فلا اه عش (قوله) وذلك) اى ان سكوته على شرط المبتدى كشرطه (قوله) بشرطه) اى الوكيل المبتدى (قوله) وسكوته) اى سكوت الوكيل على شرط المبتدى (قوله) وقد ثبت ذاك) اى خيار المجلس (لا هذا) اى خيار الشرط قول الماتن (الا ان يشترط القبض) اى في العوضين في الربوى وفي راس المال في السلم اه سم (قوله) كاجارة ذمة) جواب عما قيل ان مقتضى قول المصنف كربوى وسلم بالكاف ان لا غيرهما يشترط فيه القبض في المجلس وليس لذا ذلك وقال النهاية الكاف فيه استقصائية اه قال عش معناها ان لم يبق فردا غير ما دخلت عليه واجيب ايضا بان اتي بالكاف لادخال اجارة الذمة بناء على ان فيها خيار المجلس كما قاله القفال وان كان المعتمد خلافا وكذا الادخال المبيع في الذمة بناء على انه سلم حكما وان كان المعتمد عند الشارح مر خلافا اه (قوله) لامتناع التاجيل) الى الماتن في النهاية (قوله) لمنعه الملك) اى ملك المشتري ان كان الخيار للبائع اولهما (قوله) او لزومه) اى ان كان الخيار للمشتري اه عش (قوله) لاستزامه) اى الاشتراط للبشرى وحده عش (قوله) المستلزم) اى كون الملك للمشتري فهو بالنصب نعت لقوله الملك له (قوله) المانع الخ) بالجر نعت لعقده (قوله) لوقفه) اى الملك (قوله) ولا في البيع الضمنى) ذكره مع ما قبله في المستثنيات يقتضى انه ثبت فيه خيار المجلس وليس كذلك فكان الاولى عدم ذكره اه عش (قوله) ولا فيما يتسارع اليه الفساد الخ) يفهم جواز شرط مدة لا يحصل فيها الفساد سم على منهج وكتب سم على حج مانصة قوله ولا فيما يتسارع الخ قضية الكلام ثبوت خيار المجلس فيها يتسارع اليه الفساد وامتداده مادام في المجلس وان لزم تلف المبيع وقد يفرق بثبوت خيار المجلس قهرا انتهى اقول وما ترجمه من أن قضية ذلك قد يفيد تمثيل الشارح لما ثبت فيه خيار المجلس ثم يبيع الجدي شدة الحر اه عش (قوله) ولا ثلاثا للبائع الخ) اى ولا يجوز شرطه للبائع ثلاثة ايام منها او من احدهما مع موافقة الاخر اه عش (قوله) وطرده الاذرع له) اى لا امتناع شرط الخيار للبائع ثلاثة ايام اه عش (قوله) يرد الخ) خبر وطرده الخ (قوله) لا داعى هنا) اى في بيع حلوب غير مصراة اه عش (قوله) فان ترويجه الخ) قد يقال هذا المعنى موجود فيها إذا كان الخيار للمشتري وحده اه سم وفيه نظر ظاهر إذ لا حامل له على ترك الحلب (قوله) ان شرطه فيها) أى المصراة (قوله) كذلك) اى كشرطه للبائع فيمتنع اه عش (قوله) ان شرطه فيها) اى الخيار في المصراة (قوله) كذلك) اى كشرطه للبائع فيمتنع (قوله) على ما اذا ظن التصرية الخ) اى ظنا مساويا احد طرفيه الاخر او مرجوحا فان كان راجحا فلا لانه كاليقين كما قاله الشارح فيها لو ظن المبيع زائبا الخ اه عش واطلاق الظن على ما ذكره خلاف العرف واللغة (قوله) او ان بظهور الخ) قد يفهم هذا الجواب صحة البيع وفيه نظر والمتبادر فساد العقد بهذا الشرط سم على حج اه عش ورشيدى (قوله) وما يترتب عليه من فسخ او اجازة) اى من حيث ترتبها على

به كما صح في الروضة كما رأيت ولم يثبت للعاقدة الآخر فلا اختصاص الخيار عند الاطلاق بالشارط لما اختص به بل كان يبطل العقد لان الوكيل لا يجوز له عند اطلاق الاذن شرط الخيار لغير نفسه وموكله وهذا يدفع ما قد يقال لادلالة فيما ذكر لان هذا الخلاف بالنسبة للوكيل والموكل هل يختص الخيار باحدهما او يعمهما وذلك لا ينافي ان يثبت للعاقدة الآخر لكن سياق عن شرح الروض في شرطها لاجنبى مطلقا ما يخالف ذلك فليحجر (قوله) ايضا وليس لوكيل الخ) ينبغي ان يكون الولي كالوكيل فلا يشترط لغير نفسه وموكله (قول المصنف) الا ان يشترط القبض) اى في العوضين في الربوى وفي راس المال في السلم (قوله) ولا فيما يتسارع الخ) قضية الكلام ثبوت خيار المجلس فيما يتسارع اليه الفساد وامتداده مادام في المجلس وان لزم تلف المبيع وقد يفرق بثبوت خيار المجلس قهرا (قوله) يرد) اعتمده مر (قوله) فان ترويجه الخ) قد يقال هذا المعنى موجود فيها إذا كان الخيار للمشتري وحده (قوله) ويظهر الخ) اعتمده مر (قوله) او ان بظهور التصرية الخ) قد يفهم هذا الجواب صحة البيع وفيه نظر والمتبادر فساد العقد بهذا الشرط

يوافقه عليه قلت يحمل ذلك على ما إذا ظن التصرية ولم يتحققها أو المراد أن ذلك يختص بالخيار  
بالبائع أو ان بظهور التصرية يتبين فساد الخيار وما يترتب عليه من فسخ أو اجازة ولو تكرر بيع كافر لقنه المسلم بشرط الخيار



فيما لو شرط في العقد ابتداء المدة من التفرق إذ قبله لا لزوم مع خيار المجلس سم على حج أقول وقد يجاب بأن المراد لزومه من حيث الشرط وإن بقي الجواز من حيث المجلس على أنه قد يلزم في المجلس بان اختار الزومه اه ع (قوله متوالية) فلو شرط للبائع يوم وللمشتري يوم أو يومان بعد بطل العقد وكذا للبائع يوم وللمشتري يوم بعده وللبيع اليوم الثالث بخلاف ما إذا شرط اليوم الاول لها والثاني والثالث لاحدهما معينا فإنه يصح والحاصل أنه متى اشتمل على شرط يؤدي لجواز العقد بعد لزومه بطل وإلا فلا ومنه ما لو شرط اليوم الاول للبائع مثلا والثاني والثالث لاجني عنه فيصح على الراجح من وجهين لأن الاجني لكونه نائباً عن شرط له اليوم الاول لم يؤد ذلك لجواز العقد بعد لزومه بل الجواز مستمر بالنسبة للبائع اه ع ش قول المتن (لا تزيد على ثلاثة أيام) فلو مضت في المجلس لم يجز شرط شيء آخر كما هو ظاهر لأن خيار الشرط لا يكون إلا ثلاثة فاقول ولو شرط مادونها ومضى في المجلس فينبغي جواز بقيتها فاقول في المجلس أيضاً ثم رأيت ما في الحاشية الاخرى عن الروياني سم على حج اى وهو مؤيد لما ذكر اه ع ش عبارة المغني ولو انقضت المدة المشروطة وهما في المجلس بقي خياره فقط وان انفارقا والمدة باقية بالعكس ويجوز اسقاط الخيارين أو أحدهما فان اطلقا الاسقاط سقطا ولا أحد العاقلين الفسخ في غيبة صاحبه ولا إذن الحاكم ويسن كإقال الخوارزمي ان يشهد حتى لا يؤدي الى النزاع (لأن الاصل) إلى قوله لو أثر في النهاية والمغني إلا قوله فان قلت إلى وانما بطل وقوله سواء الى المتن (قوله بقبودها المذكورة) من العلم والاتصال والتوالي اه ع ش (قوله) وانما بطل (الخ) عبارة المغني فلوز اد عليها فسد العقد ولا يخرج على تفريق الصفة لوجود الشرط الفاسد وهو مبطل للعقد لأن الشرط يتضمن غالباً زيادة في الثمن أو مجازاة فاداسقطت تحدث الجحالة الى الثمن بسبب ما يقابل الشرط الفاسد فيفسد البيع فلم يذلم يصح الشرط في الثلاث ويطل ما زاد عليها اه (قوله) سواء السابق منها) أى كلما إذا عقد وقت غروب الشمس و (قوله والمتأخر) أى كلما إذا عقد وقت طلوع الفجر وفاقالشرح العباب وخلافاً للنهاية والمغني عبارة سم قال في شرح العباب وقضية قولهم وتدخل الليلة للضرورة أنه لو عقد وقت طلوع الفجر وشرط ثلاثة أيام انقضى بالغروب إذ لا ضرورة حينئذ إلى ادخال الليلة وهو ما اعتمده الاسنوى لأن الايام الثلاثة المشروطة لم تشتمل عليها لكن الذي يتجه خلافاً لقياسا على ما قالوه في مسح الخف وكلام الرافعي كالصريح في ذلك اه واقصر الرملي في شرحه على نقل ما قاله الاسنوى ولعله الوجه لأن شرطه لم يتناول تلك الليلة واما مسح الخف فالشارع نص على الليالي ايضاً ومثل شرح مر المغني وقال ع ش اقول وقياس ذلك اى ما قاله الاسنوى انه لو وافق العقد غروب الشمس وشرط الخيار ثلاث ليال لم

مادونها ومضى في المجلس فينبغي جواز شرط بقيتها فاقول في المجلس أيضاً ثم رأيت ما يأتي عن الروياني (فرع) قال في الروض ويجوز التفاضل اى في الخيار كان شرط لا أحدهما خيار يوم ولا لآخر خيار يومين أو ثلاثة قال في شرحه قال الروياني ولو شرط خيار يوم فمات أحدهما في أثناءه فزاد أو ارثه مع الآخر خيار يوم آخر احتمال وجهين أشبههما الجواز اه وفي الروض ايضاً فرع فان خصص أحد العبدین لا بعينه بالخيار أو بزيادة فيه لم يصح فاذا عينه صح وإذا شرطه فيهما لم يكن له رد أحدهما ولو تلف الآخر اه والمفهوم من صحة تخصيص أحد العبدین بعينه بالخيار ان له فسخ البيع فيه دون الآخر وهذا مفهوماً ايضاً من قوله وإذا شرط فيهما لم يكن له رد أحدهما فهذا مما يجوز فيه تفريق الصفة على البائع لأنه لما رضى بتخصيص بعض قوله لم يبيع بشرط الخيار كان ذلك رضاً منه بالتفريق (قوله) وتدخل ليالي الايام (الخ) قال في شرح العباب وقضية قولهم وتدخل الليلة للضرورة أنه لو عقد وقت طلوع الفجر وشرط ثلاثة أيام انقضى بالغروب إذ لا ضرورة حينئذ إلى ادخال الليلة وهو ما اعتمده الاسنوى لأن الايام الثلاثة المشروطة لم تشتمل عليها لكن الذي يتجه خلافاً لقياسا على ما قالوه في مسح الخف وكلام الرافعي كالصريح في ذلك فانه قال الى آخر ما أطال به عن الرافعي وغيره فراجع اه واقصر مر في شرحه على نقل ما قاله الاسنوى ولعله الوجه لأن شرطه لم يتناول تلك الليلة واما مسح الخف

متوالية (لا تزيد على ثلاثة أيام) لأن الاصل امتناع الخيار الا فيما اذن فيه الشارع ولم يأذن الا في الثلاثة فما دونها بقبودها المذكورة فبقي ما عداها على الاصل بل روى عبد الرزاق أنه صلى الله عليه وسلم أبطل بيعاً شرط فيه الخيار أربعة أيام فان قلت ان صح فالحجة فيه واضحة والا فلا خذ بحديث الثلاثة أخذ بمفهوم العدد والا كثرون على عدم اعتباره قلت محله ان لم تقم قرينة عليه والاوجب الاخذ به وهي هنا ذكر الثلاثة للمغبون السابق اذ لجواز أكثر منها لكان أولى بالذكر لأن اشتراطه أحوط في حق المغبون فأنمله وانما بطل لشرط الزيادة ولم يخرج على تفريق الصفة لأن اسقاط الزيادة يستلزم اسقاط بعض الثمن فيؤدي لجهله وتدخل ليالي الايام الثلاثة المشروطة سواء السابق منها على الايام والمتأخر (وتحسب) المدة المشروطة (من) حين (العقد) ان وقع الشرط فيه والابان وقع بعده في المجلس

فمن الشرط وأثر ذكر العقد لان الغالب وقوع شرط الخيار فيه لا في المجلس بعده (وقبل من (٣٤٧) التفرق) والاختيار لثبوت خيار

يدخل اليوم الثالث وكأنه شرط. الخيار يومين وثلاث لئلا (قوله فن الشرط) قال في شرح العباب كذا اطلقوه وقضية اعتبار هاهنا وإن مضى قبله ثلاثة أيام فأكثروا متجه خلافا لابن الرفعة حيث تردد في ذلك إلى آخر ما اطال به ومنه قوله فان قلت يلزم زيادة المدة على ثلاثة أيام قلت لا محذور في ذلك لان الزائد على الثلاث هو خيار المجلس لا الشرط الخ سم على حج اه عش (قوله واثر ذكر العقد) اى على ذكر الشرط مع انه احسن لشموله للصورة المذكورة ايضا (قوله ووردوه الخ) عبارة النهاية والمعنى وعروض بما مر من ادائه إلى الجهاالة اه (قوله ويجرى) إلى قوله وجزءه محل الوطء في النهاية لا لقوله وتبعته في المبيع قبل قبضه (قوله وإن جهل الثمن والمبيع) اى كافى الاجنبى والموكل والوارث سم على حج اه عش (قوله وبنقض الخ) عطف على قوله باختيار الخ (قوله ومن تصديق الخ) عطف على قوله من لزوم (قوله ولا يجب تسليم الخ) قال في شرح العباب كشرح الروض لاحتمال الفسخ اه وقد يقتضى هذا التعليل عدم تقيد الخيار بكونه لها فليحرر اه سم (قوله اى لها) ينبغى اول البائع وحده مر سم على حج اه عش (قوله ولا ينتهى به) اى الخيار بالتسليم اه عش (قوله مالم يلزم) اى بالاختيار او الانقضاء (قوله ولا يحبس الخ) عبارة النهاية وليس لاحدهما حبس ما في يده بعد طلب صاحبه بان يؤول لا ارد حتى ترد بل اذا بدا احدهما بالمطالبة لزوم الاخر الدفع اليه ثم يرد ما كان في يده كافى المجموع هنا اه (قوله كذا في المجموع) معتمد اه عش (قوله لكن الذى في الروضة الخ) مشى الشارح مر ايضا على هذا الاستدراك في باب المبيع قبل قبضه بعد قول المصنف وكذا عارضة وما خذ يسوم اه عش قول المتن (والاظهر ان كان الخيار الخ) والثانى الملك للمشتري مطلقا تمام البيع له بالايجاب والقبول والثالث للبائع مطلقا نهائى ومعنى (قوله أو لا جنى عنه) اى عن البائع بان كان تابعا عنه (قوله غالبا) ومن غير الغالب ماله اوصى بقلة بستان مثلا ثم مات الموصى وقبل الموصى له الوصية اه عش (قوله أو لا جنى عنه) اى المشتري بان كان تابعا عنه اه عش (قوله وكونه) اى الخيار مبتدأ خبره قوله بان يختار الخ (قوله لاحدهما) اى البائع والمشتري قول المتن (وإن كان لها الخ) ولو اجتمع خيار المجلس لها وخيار الشرط لاحدهما فهل يغلب الاول فيكون الملك موقوفا والثانى فيكون لذلك الاحد الظاهر كما افاده الشيخ الاول لان خيار المجلس كما قال الشيخان اسرع واولى ثبوتا من خيار الشرط لانه اقصر غالبا وقول الزركشى الظاهر الثانى لثبوت خيار الشرط بالاجماع بعيدا نهائى زاد المعنى ومثل ذلك ماله لو كان خيار المجلس لو احدهما بان الرزم البيع الاخر وخيار الشرط للاخر اه (قوله أو لا جنى عنهما) بقى ما اذا شرطاه لا جنى مطلقا وقضية عبارة شرح الروض انه كالموقوف او كالموقوفين وهما وظهر

فالشارع نص على اللبالي ايضا (قوله فن الشرط) قال في شرح العباب كذا اطلقوه وقضيته اعتبار هاهنا وإن مضى قبله ثلاثة أيام فأكثروا متجه خلافا لابن الرفعة حيث تردد في ذلك إلى آخر ما اطال به ومنه قوله فان قلت يلزم زيادة المدة على ثلاثة أيام قلت لا محذور في ذلك لان الزائد على الثلاث هو خيار المجلس لا الشرط الخ (قوله وإن جهل الثمن والمبيع) اى كافى الاجنبى والموكل والوارث (ولا يجب تسليم الخ) قال في شرح العباب كشرح الروض لاحتمال الفسخ اه وقد يقتضى هذا التعليل عدم تقيد الخيار بكونه لها فليحرر (قوله اى لها) ينبغى اول البائع وحده مر (قوله وإن كان لها الخ) قال في شرح الروض ولو اجتمع خيار المجلس وخيار الشرط لاحدهما فهل يغلب الاول فيكون الملك موقوفا والثانى فيكون لذلك الاحد الظاهر كما اقتضاه كلامهم الاول لان خيار المجلس كما قال الشيخان اسرع واولى ثبوتا من خيار الشرط لانه اقصر غالبا وقول الزركشى الظاهر الثانى لثبوت خيار الشرط بالاجماع بعيدا لا يخفى (قوله أو لا جنى عنهما) بقى ما اذا شرطاه لا جنى مطلقا وقضية عبارة شرح الروض انه كالموقوف او كالموقوفين وهما وظهر انهما لو شرطاه لا جنى مطلقا او عنهما كان الملك موقوفا او عن احدهما كان لذلك الاحد اه وقضية هذه العبارة ان اطلاق الشرط من البادى مع قبول الاخر يجعل الخيار لها وهذا يخالف قضية ما تقدم في مسئلة الوكيل

المبيع وللبائع ملك الثمن لقصر التصرف على من له الخيار والتصرف دليل الملك وكونه لاحدهما في خيار المجلس بان يختار الاخر لزوم العقد (وإن كان) الخيار (لها) أو لا جنى عنهما (هـ) الملك في المبيع والثمن (موقوف فان تم البيع بان انه) اى ملك المبيع (للمشتري)

وملك الثمن للبائع (من حين العقد والى) (٣٤٨) يتم بان فسخ (البائع) ملك المبيع وللشترى ملك الثمن من حين العقد وكان كلام يخرج عن

ملك مالكة لان أحد الجانين ليس اولى من الاخر فوقف الامر الى الزوم او الفسخ وينبى على ذلك الاكساب والقوائد كاللبن والثرو والمهر ونفوذ العتق والاستيلاد وحل الوطء وجوب النفقة فكل من حكمنا بملكه لعين ثمن او مثنى كان له وعليه ونفذ منه وحله ما ذكر وان فسخ العقد بعد اذ الاشح ان الفسخ انما يرفع العقد من حينه لا من اصله ومن لم يخير لا ينفذ منه شيء مما ذكر فيما خبر فيه الاخر وان ال ملك اليه وعليه مهر وطء لمن خير مالم ياذن له لاحد للشبهة فيمن له الملك ومن ثم كان الولد حر انبيا والمراد بحل الوطء للشترى مع عدم حسيبان الاستبراء في زمن الخيار حله من حيث الملك وانقطاع سلطة البائع وان حرم من حيث عدم الاستبراء فهو كحرمة من حيث نحو حيض او احرام وهذا اولى من قصر الزركشى لذلك على ما اذا اشترى زوجته قال فانه لا يلزمه استبراء حيث كان الخيار فان كان لها الحمل وطؤها في زمنه لا يدرى ايطو بالملك او الزوجية وجزمه محل الوطء في الاولى يخالفه جزم غيره بحرمة الوطء

انها لشرطه لا جنبي مطلقاً أو عنها كان الملك موقوفاً أو عن أحدهما كان لذلك أحداه سم (قوله) ملك البائع للثمن عبارة النهاية وملك الثمن للبائع اه وهي الظاهرة (قوله) وكان كلاماً الى قوله وينبى كان حقه ان يذكر عقب قول المصنف موقوف كافي المعنى (قوله) وينبى على ذلك (اي الحكم بالملك لاحدهما) فان كان الخيار له او الحكم له بالوقف اذا كان لها اه رشدي (قوله) كاللبن (اي والحل على ما اقتضاه اطلاق القوائد اه ع) عبارة المعنى والحل الموجود عند البيع مبيع كالام فيقاله قسط من الزمن لا كالزوائد الحاصلة في زمن الخيار بخلاف ما اذا حدث في زمن الخيار فانه من الزوائد اه (قوله) ونفوذ العتق عطف على الاكساب وكذا قوله وحل الوطء وقوله وجوب النفقة (قوله) ما ذكر (اي من الاكساب وما عطف عليه تنازع فيه الافعال الثلاثة كان ونفوذ وحل (قوله) وإن فسخ (الخ) غاية اه ع) (قوله) ومن لم يخير (الخ) عطف على قوله فكل من حكمنا بالخ (قوله) لا ينفذ (الخ) الاو في مقابلته لم يكن له ولا عليه ولم ينفذ منه ولا يحل له ما ذكر (قوله) مالم ياذن (الخ) متعلق بقوله وعليه مهر وطء اه ع) (قوله) مالم ياذن (الخ) افهم انه لا مهر اذا اذن ولعل وجه عدم المهر عند الاذن الاختلاف فيمن له الملك وإلا فالاذن في غير هذه المسئلة لا يسقط المهر اه سم عبارة الرشيدى وعش اى فان اذن له فلا مهر ويكون الوطء مع الاذن اجازة اه من خير (قوله) فيماخير (فيه) اى من المبيع او الثمن (قوله) وعليه (اي على من لم يخير (قوله) لاحد) عطف على قوله مهر وطء (قوله) ومن (ثم) اى لاجل الشبهة (قوله) والمراد (الخ) عبارة المعنى فان قيل حل وطء المشتري متوقف على الاستبراء وهو غير معتد به في زمن الخيار على الاصح اجيب بان المراد (الخ) اه (قوله) في زمن الخيار (اي للشترى وحده (قوله) وإن حرم من حيث (الخ) ولا احد عليه لذلك لانه ليس زنا اه ع) (قوله) وهذا (اي الجواب المذكور (قوله) اولى) اى اولوية عموم (قوله) لذلك (اي حل الوطء للشترى (قوله) من قصر الزركشى (الخ) ما تضمنته كلام الزركشى من حل وطء الزوجة اذا كان الخيار لاهى للزوج وحرمة اذا كان الخيار لها هو الاوجه فما قاله الشيخان من الحرمة بحملة الثانية لا الاولى خلافاً للشيخ الاسلام اه سم (قوله) كان الخيار له (اي الزوج اه ع) (قوله) لانه لا يدرى ايضا بالملك (الخ) اى واذا اختلفت الجهة وجب التعفف احتياطاً للضعف اه معنى (قوله) وجزمه (الخ) اى الزركشى (قوله) في الاولى) وهى ما اذا كان الخيار له اه ع) (قوله) يخالفه (الخ) عبارة النهاية هو الاوجه وجزم جمع بحرمة فيها وإن لم يجب (الخ) (قوله) ومر ما يعلم (الخ) فى اى محل مر ذلك اه سم اقول ولعله اراد بذلك قوله للشبهة فيمن له الملك (قوله) وفي حالة الوقف (الى الفصل فى النهاية (قوله) وفي حالة الوقف) عطف على قوله فكل من حكمنا بالخ (قوله) يطالبان (اي البائع والمشتري (قوله) ثم يرجع من باب

الهم الان يصور الاطلاق هنا بما اذا نطق كل منهما بالاشرط لا جنبي بان قال البائع بعتك بشرط الخيار للاجنبي فقال المشتري قبلت بشرط الخيار له وفي مسئلة الوكيل المذكورة بما اذا نطق به الوكيل بالادى فقط ويقربق بين الامرين ثم يبحث مع مر فاخذ بما هنا واعتذر عن مسئلة الوكيل بان ذلك للاحتياط للوكيل ثم توقف (قوله) مالم ياذن (افهم انه لا مهر اذا اذن وكذا افهم ذلك قوله في شرح الروض ومعلوم ان قوله بلا اذن قيد في الاخيرة فقط اى وجوب مهر المثل بوطء المشتري والخيار للبائع ولعل وجه عدم المهر عند الاذن مع الاختلاف فيمن له الملك وإلا فالاذن في غير هذه المسئلة لا يسقط المهر (قوله) من قصر الزركشى (اي ما تضمنته كلام الزركشى من حل وطء الزوجة اذا كان الخيار له وحرمة اذا كان الخيار لها هو الاوجه فما قاله الشيخان من الحرمة بحملة الثانية لا الاولى خلافاً للشيخ الاسلام واصل ذلك انه لما صرح الشيخان بانه يحرم على الزوج وطء زوجته في زمن الخيار وعلا به جملة المبيع ففهم من حمل الخيار في كلامهما على الثابت للمشتري وحده فشيخ الاسلام في شرح الروض قال بخلاف ما اذا كان الخيار للبائع او لها فيجوز الوطء ومنهم من حله على ما اذا كان لها كن شبهة وكالزركشى كما نقله الشارح عنه كما ترى فان كان للشترى او للبائع جاز والله اعلم (قوله) ومر ما يعلم منه (الخ) فى اى محل مر ذلك

فيها وان لم يجب استبراء للضعف الملك ومر ما يعلم منه بطلان هذين الجزمين وفى حالة الوقف يتبع جميع ما ذكر استقرار الملك بعد نعم يطالبان بالاتفاق ثم يرجع بان عدم ملكه قال بعضهم ان اتفق باذن الحاكم

وفيه نظر بل تراضيهما على ذلك كاف وكذا اتفاقه بنية الرجوع والاشهاد عليها (٣٤٩) مع امتناع صاحبه وقد القاضى

أخذاً بما يأتي في المساقاة  
وهرب الجمال ولا يحل  
لواحد منهما حيثن وطء  
ونحوه قطعاً وان أذن البائع  
للمشتري وقول الاسنوى  
أنه يحل له باذن البائع مبنى  
على بحث المصنف ان مجرد  
الاذن في التصرف اجازة  
والمقول خلافه (ويحصل  
الفسخ والاجازة للعقد في  
زمن الخيار) بلفظ يدل  
عليهما صريحاً أو كناية  
أما الصريح في الفسخ فهو  
(كفسخت البيع ورفعته  
واسترجعت المبيع)  
وردت الثمن (و) أما  
الصريح (في الاجازة) فهو  
نحو (أجزته وأمضيته)  
وألزمته وإذا شرط لهما  
ارتفع جميعه بفسخ أحدهما  
لا باجازه بل يبق للآخر  
لأن اثبات الخيار إنما قصد  
به التمكن من الفسخ دون  
الاجازة لصالته وقول  
من خير لا أبيع أو لا اشتري  
إلا بنحو زيادة مع عدم  
موافقة الآخر له فسخ  
(ووطء البائع) الواضح  
لواضح علم وأظن أنه المبيع  
ولم يقصد به الزنا ولا كان  
محرمًا عليه بنحو تمجس  
على الأوجه كما لولاط  
بالغلام وكذا بخنثي ان  
اتضح بعد بالانوثه لا  
لخنثي أو منه لم يتضح

(الخ) أى على الآخر (قوله وفيه نظر) معتمداه ع (قوله كاف) أى فلا يشترط اذن الحاكم (قوله عليها)  
أى التفتق (قوله وقد القاضى) أى في مساقاة العدوى اه ع (قوله لواحد منهما) أى البائع والمشتري  
(قوله حيثن) أى في حالة الوقف اه ع (قوله ونحوه) أى من مقدمات الوطء (قوله أنه يحل له) أى  
للمشتري (قوله والمقول خلافه) معتمدوه ان الاذن إنما يكون اجازة إذا انضم اليه الوطء اه ع (قوله  
المتن) (ويحصل الفسخ) في الروض في باب الحوالة مانصه ويطل الخيار بالحوالة بالثمن وكذا عليه لا في حق  
مشتري مرضى بها اه سم (قوله اما الصريح الخ) لم يذكر مثالا للكتابة في الفسخ ولا في الاجازة ولعل من  
كنايات الفسخ ان يقول هذا البيع ليس بحسن مثلاً ومن كنايات الاجازة الثناء عليه بنحوه وحسن اه ع (قوله  
وتقدم عنه ان من كناية الاول كرهت العقود من كناية الثاني احبته اه كذا قول الشارح الا في قول من  
خير لا ابيع الخ تمثيل للكناية في الفسخ (قوله جميعه) أى جميع العقود من جهة الفاسخ والآخر معاً (قوله  
لا باجازه) أى فلا يلزم جميعه أى العقد بل إنما يلزم من جهة المجيز ويبقى الخ اه ع (قوله وقول من خير  
الخ) أى وقول البائع في زمن الخيار للمشتري لا ابيع حتى تزيد في الثمن او تعجله وقد عقد بمؤجل فامتنع  
المشتري ففسخ وكذا قول المشتري لا اشتري حتى تنقص من الثمن او توجله وقد عقد بحال فامتنع البائع اه  
معنى (قوله لا ابيع الخ) وفي البجيرى عن القليوبي قال شيخنا من كنايتهما نحو لا ابيع أو لا اشتري إلا  
بكذا أو لا رجع في بيعي أو شرأني فراجع اه (قوله إلا بنحو زيادة) أى قبل انقضاء مدة خيار المجلس  
أو في مدة خيار الشرط اه ع (قوله مع عدم موافقة الآخر) ظاهره الانفساخ فيما لو كان الشرط من  
أحدهما وسكت الآخر أو ردو عبارة حججها موافقة لعبارة الشارح مرفيحمل قولهما مع عدم موافقة  
الآخر على ما لو خالفه الآخر صريحاً بان قال لا ارضى او نحو ذلك وانه لو وافقه صريحاً استقر العقد على  
ما توافقا عليه وان سكت لعا الشرط واستقر الحال على ما وقع به العقد أو لا اه ع (قوله ولكن تقدم في حج في  
تنبيه في شرح ولو باع عبدا بشرط اعتاقه الخ ما هو صريح في أنه إذا سكت الآخر يستقر الثمن على ما ذكر في  
العقد أو لا ويبلغو الشرط قول المتن (ووطء البائع) قال في شرح الروض أى الامة المبيعة في قبلها اه سم  
وع (قوله عبارة النهاية) ووطء البائع ولو محرمًا كان الخيار لهما اه وفي الحلبي أى فلا تلازم بين حصول  
الفسخ وحل الوطء فالوطء لا يحل ويحصل به الفسخ اه (قوله لو واضح) أى مبيع واضح بالانوثه (قوله  
بنحو تمجس) أى كالحرمية اه ع (قوله كالولاط الخ) أى في عدم الفسخ (قوله وكذا الخنثي) أى مثل  
الواضح في كون الوطء له فسخاً عبارة المعنى والنهاية ويستثنى الوطء من الخنثي والوطء له فليس فسخاً ولا  
اجازة فان اختار الموطن في الثانية الانوثه بعد الوطء تعلق الحكم بالوطء السابق ذكره في المجموع وقياسه  
انه لو اختار الواطئ في الاولى المذكورة بعده تعلق الحكم بالوطء السابق اه وفي بعض النسخ وكذا الخنثي  
بلام الجروبو وافقه قول ع وشعباً حجج وكذا أى يحصل الفسخ بوطء البائع الواضح لخنثي ان اتضح بعد  
بالانوثه اه (قوله لخنثي او منه الخ) أى ليس ووطء البائع الواضح لخنثي لم يتضح بانوثه ولا الوطء من بائع

(قوله ولا يحل لواحد منهما حيثن وطء ونحوه قطعاً وان اذن البائع للمشتري الخ) يؤخذ منه حرمة  
وطء المشتري وان اذن له البائع فيما إذا كان الخيار للبائع فقط بل لعله بالاولى ويوافق ذلك انه لما قال  
في الروض فان وطئها المشتري بلا اذن والخيار للبائع دونه فوطؤه حرام ولا جد يلزمه المهر مطلقاً أى  
سواء اتم البيع ام لا عقبه في شرحه بقوله ومعلوم ان قوله بلا اذن قيد في الاخير فقط اه واما ما في شرح  
العباب عقب قوله ويحرم على الآخر أى يحرم وطؤها فيما إذا انفرد احدهما بالخيار على الآخر  
من قوله مانصه ومحله في ووطء المشتري والخيار للبائع فقط ما لم ياذن له البائع فظاهر ذلك ان اذن المشتري  
والخيار له وحده للبائع فيه لا يحلوه وهو محتمل وعليه يفرق الخ فقيه نظر فليراجع (قول المصنف) ويحصل  
الفسخ الخ في الروض في باب الحوالة مانصه ويطل الخيار في الحوالة بالثمن وكذا عليه لا في حق مشتري  
لم يرض أى بها اه (قول المصنف ووطء البائع) قال في شرح الروض الامة المبيعة في قبلها (قوله)

وخرج به مقدما نه (واعتاقه) ولو معلقا لكاه وبعضه او ايلاده حيث تخيرا او هو وحده (فسخ) اما الاعتاق فلقوته ومن ثم نفذ قطعا واما الوطه فلتضمنه اختيار الامساك وانما لم يكن رجعة لان الملك يحصل بالفعل كالسي فكذا تداركه بخلاف النكاح ومع كون نحو اعتاقه فسحا هو نافذ منه وان تخيرا لتضمنه الفسخ فينتقل الملك اليه قبله ولا ينفذ من المشتري اذا تخيرا بل يوقف حيث لم ياذن له البائع لتقدم الفسخ لو وقع من البائع بعد على الاجازة (وكذا بيعه) ولو بشرط الخيار لكن ان كان للمشتري (واجارته وترويجه) ووقفه ورهنه وهبه ان اتصل بهما القبض ولو وهب لفرعه (في الاصح) حيث تخيرا او هو وحده ايضا فكل منها فسخ لاشعارها باختيار الامساك فقدم على اصل بقاء العقد ومع كونها فسحا هي منه صحيحة تقدير للفسخ قبلها (والاصح ان هذه التصرفات) البيع وما بعده (من المشتري) حيث تخيرا او هو وحده (اجازة) للشراء لاشعارها باختيار الامساك نعم لاتصح منه الا ان تخيرا واذن له البائع او كانت معه وفارق ما مر في البائع

حتى لم يتضح بذ كورة لو اوضحه فسحا (قوله) وخرج به) اي بالوطه (قوله) ولو معلقا) انظر هل المراد حصول الفسخ بنفس التعليق او بوجود الصفة اه رشيدى والاقرب المتبادر الاول (قوله) وايلاده) لعله بنحو ادخال منيه والافتاد من الوطه مغن عنه اه رشيدى (قوله) حيث تخير الخ) قيد في اصل مسألة المتن اه رشيدى اي لاني خصوص مسألة الايلاد بل راجع اليهما والى كل من مسئلتى الوطه والاعتاق (قوله) بنحو اعتاقه) اي البائع وادرج بالنحو الاستيلاد (قوله) قبله) اي نحو الاعتاق (قوله) ولا ينفذ من المشتري الخ) قال في شرح الروض فان تم البيع بان نفوذه والافلا اه سم (قوله) بعد) اي بعد نحو الاعتاق (قوله) ان كان للمشتري) اي الثاني وحده بخلاف ما اذا كان للبائع اولهما فلا يكون البيع حينئذ فسحا ومثله المشتري في ذلك فاذا باع في زمن الخيار الثابت له اولهما بشرط الخيار كان اجازة ان شرطه للمشتري منه وحده بخلاف ما اذا شرطه لنفسه اولهما سم ونهايه قول المتن (وترويجه) اي المفقود عليه عبد الوامة قال الرشيدى هل المراد من الترويج ما يشمل تزوج عبده الكبير باذنه اه اقول المتبادر عدم الشمول (قوله) بهما) اي الرهن والهبة اه عش (قوله) او هو) اي البائع (قوله) البيع وما بعده) عبارة المحلى اي والمغنى الوطه وما بعده وهي اولى لان ما ذكره الشارح يخرج الوطه والعق عن كونها اجازة وقد يقال انه اشار الى ان ما قطع فيه بانه فسخ من البائع قطع فيه بانه اجازة من المشتري وما جرى فيه الخلاف اذا وقع من البائع جرى في مثله الخلاف اذا وقع من المشتري اه عش (قوله) الا ان تخير) اي واحد فصيح حينئذ وما ذكره الشارح المحقق بما يوهم خلاف ذلك محمول على ما اذا كان الخيار لهما ولم ياذن البائع وكان التصرف معه سم ومغنى (قوله) الا ان تخير او اذن له البائع او كانت معه) اي والحال ان ذلك بعد القبض بدليل ما ياتي في باب المبيع قبل القبض ولو ياذن البائع وان نحو بيعه للبائع كغيره وهو شامل لما اذا كان هناك خيار او لا اه سم (قوله) او اذن له البائع) قضية سياقه ان هذا اذا كان الخيار لهما ولكن اطلق في الروض قوله واذن للمشتري في العتق والتصرف والوطه مع تصرف المشتري ووطه اجازة وصحيح نافذ انتهى وهو شامل لما اذا كان الخيار للبائع وحده وعليه فلم يذكروا نظيره في جانب البائع بان ياذن المشتري اذا كان الخيار له وحده للبائع فيما ذكر فيكون فسحا وصححا نافذا اه سم اقول شرح المنهج كالصريح وكلام المغنى صريح في تلك القضية (قوله) او كانت معه) اي او كانت التصرفات واقعة مع البائع رشيدى وعش (قوله) ما مر) هو قوله هي منه صحيحة الخ اه كرده عبارة عش قوله وفارق اي تصرف المشتري ما مر في البائع اي حيث نفذوا الخيار لهما

لا ينفذ من المشتري الخ) قال في شرح الروض فان تم البيع بان نفوذه والافلا (قوله) ولو بشرط الخيار الخ) قضية المالبة ان الحكم كذلك اذ لم يوجد شرط مطلقا (قوله) ان كان للمشتري) اي وحده بخلاف ما اذا كان للبائع اولهما فلا يكون البيع حينئذ فسحا ومثله المشتري في ذلك فاذا باع في زمن الخيار الثابت له اولهما بشرط الخيار كان اجازة ان شرطه للمشتري منه وحده بخلاف ما اذا شرطه لنفسه اولهما قال في شرح الروض فالمراد بقولهم التصرف من البائع فسخ ومن المشتري اجازة التصرف الذي لم يشرط فيه ذلك اي الخيار لنفسه اولهما انتهى وعلل قبل ذلك عدم كون البيع فسحا واجازة اذا باع احدهما بشرط الخيار لنفسه اولهما بقوله بناء على انه لا يزول ملك البائع بمجرد البيع وهو الاصح انتهى وقديهم هذا التعليل ان بيع احدهما من غير شرط الخيار مطلقا لا يكون فسحا ولا اجازة لان خيار المجلس يمنع زوال ملك البائع لكن ظاهر كلامهم خلافه ويؤيده انه اذا شرط الخيار للمشتري وحده كان فسحا واجازة مع ثبوت خيار المجلس ومع ما تقدم فيما اذا اجتمع خيار المجلس وخيار الشرط لاحدهما لا الغلب خيار المجلس على ما تقدم فليتأمل ما يتحصل على هذا من ان شرطه لنفسه اولهما لا يكون فسحا ولا اجازة وانتفاء الشرط مطلقا يكون فسحا واجازة (قوله) الا ان تخير) اي وحده والاشكل بما مر في البائع اذا فارق على ذلك التقدير (قوله) الا ان تخير الخ) اي فيصح حينئذ وما ذكره الشارح المحقق بما يوهم خلاف ذلك محمول على ما اذا كان الخيار لهما ولم ياذن البائع ولا كان التصرف معه (قوله) الا ان تخير او اذن له البائع او كانت معه) اي والحال ان



بتزول ملكه وبان صحته والخيار لهما من غير اذن البائع مستقطعة لفسخه وهو ممتنع (٣٥١) (و) الاصح (ان العرض على البيع)

وانكاره (والتوكيل فيه ليس فسخا من البائع ولا اجازة من المشتري) لانه قد يستبين ارباح هو أم خاسر ولا تحصل الرجوع عن الوصية بذلك لصنعها اذ لم يوجد إلا أحد شقي عقدها (فصل) في خيار النقيصة وهو المتعلق بفوات مقصود مظنون نشأ الظن فيه من التزام شرطى أو تغير فعل أو قضاء عرفي ومر ما يتعلق بالاول وياتى ما يتعلق بالثالث لطول الكلام عليه فقال (للمشتري الخيار) في رد المبيع (بظهور عيب قديم) فيه وكذا البائع بظهور عيب قديم في الثمن وآثروا الاول لان الغالب في الثمن الانضباط فيقل ظهور العيب فيه وهو اعنى القديم ما قارن العقداو حدث قبل القبض وقد بقی الى الفسخ اجماعا في المقارن ولان المبيع في الثاني من ضمان البائع فكذا جزؤه وصفته وان قدر من خير على ازالة العيب نعم لو اشترى محرما بنسك بغير اذن سيده لم يتخير لقدرته على تحليته كالبائع اى لانه لا مشقة فيه ولا نظر هنا لكونه يهاب الاقدام على ابطال العبادة لان الرد لكونه قد يستلزم فوات مال على الغير لا بدله من سبب قوى وهذا ليس منه بخلافه في نحو التمتع بالحليلة الا ترى

وان لم ياذن المشتري اه (قوله بتزول ملكه) اى المشتري (قوله لفسخه) اى البائع اه عش (قوله وهو ممتنع) اى اسقاط الفسخ اه كردى قول المتن (والتوكيل فيه) اى والهبة والرهن اذ لم يتصل بهما قبض اه معنى (قوله اذ لم يوجد) اى في حياة الموصى

(فصل) في خيار النقيصة (قوله ومر ما يتعلق بالاول) هو قوله التزام شرطى اى في قوله ولو شرط وصفا يقصد الخ اه عش عبارة السيد عمر في النهى عن بيع وشرط اه (قوله وياتى الخ) اى في فصل التصرية حرام اه عش (قوله وبدأ بالثالث) هو قوله أو قضاء عرفي اى قدمه على الثاني (قوله لطول الكلام عليه) اى فيحتاج الى توفر الهمة وعدم فتورها بالاشتغال بغيرها او لا اه سم (قوله فيه وكذا) الى قوله ويفرق في النهاية والمعنى لا قوله ولا نظر الى ولو كان (قوله فيه) اى المبيع المعين وغيره لكن يشترط في المعين الفور بخلاف غيره كما ياتى له بعد قول المصنف الا ترى والرد على الفور اه عش (قوله وآثروا الاول) اى اقتصروا على ثبوت الخيار للمشتري اه معنى (قوله في الثمن) اى المعين وغيره على ما مر بان كان في الذمة لكن ان كان معينا ورده انفسخ العقدا وان كان في الذمة لا ينفسخ العقدا وله بدله ولا يشترط رده الفورى بخلاف الاول هذا كله فيما في الذمة اذ كان القبض بعد مفارقة المجلس اما لو وقع القبض في المجلس ثم اطلع على عيب فيه ورده فهل ينفسخ فيه ايضا ولا لكونه وقع على ما في الذمة فيه نظر ومقتضى قولهم الواقع في المجلس كالواقع في العقد الاول اه عش (قوله أو حدث قبل القبض) اى بغير فعل المشتري على ما ياتى اه عش (قوله اجماعا) علة لقول المتن للمشتري الخ (قوله في الثاني) هو قوله أو حدث فيه قبل القبض اه عش (قوله وان قدر الخ) راجع للثمن وما زاده الشارح عقبه (قوله من خير) اى من البائع والمشتري اه كردى (قوله وان قدر من خير الخ) اى عسقة اخذ من قوله الا ترى لانه لا مشقة فيه الخ فلو كان بقدر على ازالته من غير مشقة كازالة اوجاج السيف مثلا بضره فلا خيار له وهذا ظاهر ان كان يعرف ذلك بنفسه فلو كان لا يحسنه فهل يكلف سؤال غيره أم لا للمنة فيه نظروا الا قرب الثاني اه عش (قوله بغير اذن سيده) متعلق بمحرماى فلو مات السيد مثلا ولم يعلم الحال فالأقرب الحل على انه احرم باذنه اذ الاصل عدم مبيع التحليل وهذا حيث لا وارث فان كان له وارث وصدق العبد في احرامه باذن مورثه فالأقرب ثبوت الخيار للمشتري لان الوارث قائم مقام مورثه (قوله لا قدرته على تحليته) اى بان يامر به بفعل ما يحرم على المحرم اه عش (قوله لا مشقة فيه) اى التحليل (قوله وهذا ليس منه) اى والمهابة ليست من السبب القوي (قوله بخلافه في نحو التمتع الخ) يعنى بخلاف مهابة ابطال صوم المرأة فانها ينظر اليها في حرمة صومها فتلا والزوج حاضر فان الصوم لا يؤدى الى تفويت مال على الغير (قوله ولو كان حدوث العيب بفعله الخ) اى المشتري وهذا تنقيح لكلام المتن عبارة المعنى ويستثنى من طرده مسائل منها ما اذا حدث العيب قبل القبض بفعل المشتري كما سياتى الخ اه (قوله او كانت الغبطة) اى اولم يحدث كذلك كان حدث باقة سماوية او بفعل البائع قبل القبض ولكن كانت الخ حاصله انه ان لم يكن في شرائه غبطة واشترى الولي بعين المال لم يصح وفي الذمة وقع الشراء للولي وان كانت

ذلك بعد القبض بدليل ما ياتى في باب المبيع قبل القبض ولو باذن البائع وان نحو بيعه للبائع كغيره وهو شامل لما اذا كان هناك خيار او لا ولم يشمل فهم منه البطلان اذا كان هناك خيار بالاولى لانه اذا بطل تصرف المشتري قبل القبض اذا لم يكن خيار فاذا كان خيار فليطال بالاولى فليتامل (قوله او اذن له البائع) قضية سياقه ان هذا اذا كان الخيار لهما ولكن اطلق في الروض قوله واذنه للمشتري في العتق والتصرف والوطء مع تصرف المشتري ووطئه اجازة وصحيح نافذا اه وهو شامل لما اذا كان الخيار للبائع وحده وعليه فلم يذكره وانظيره في جانب البائع بان ياذن المشتري اذا كان الخيار له وحده للبائع فيأذكر فيكون فسخا وصحيحا نافذا

(فصل في خيار النقيصة) (قوله وبدأ بالثالث) اى قدمه على الثاني وقوله لطول الكلام اى فيحتاج الى توفر الهمة وعدم فتورها بالاشتغال بغيره او لا (قوله الانضباط) تأمله

في النفقات فتأمل ولو كان حدوث العيب بفعله قبل القبض او كانت الغبطة

الغبطة فيه للبولى عليه وكان معييا سواء كان العيب حاد ناعدا العقد أو مقارنا له وقع للبولى عليه ولا خيار مؤلف مراه ع (قوله في الامساك) أى للعيب اه ع (قوله أوولى) فيه تصريح بصحة الشراء للبولى مطلقا لكن في شرح الروض فرع ذكر في الكفاية لو اشترى الولي لطفله شيئا فوجده معييا قال اشتراه بعين ماله فباطل أو في الذمة صح للولي ولو اشتراه مسلما فتعيب قبل القبض فان كان الحظ في الابقاء أبقى والاردفان لم يرد بطلان ان اشترى بعين ماله ولا انقلب إلى الولي كذا في التهمة واطلق الامام والغزالي أنه يتمتع الردان كانت قيمته أكثر من الثمن ولا يطالب بالارش لان الرد يمكن وانما امتنع للبصلحة ولم يفصلا بين العيب المقارن والحادث اه وعلى ما في التهمة اقصر السبكي اه وعلى كلام الامام والغزالي هل يصح شراؤه مع العلم بالعيب إذا كانت قيمته أكثر اه سم على حج قلت القياس عدم الصحة لانه يتمتع عليه شراء المعيب مع العلم بعيبه لكن ما ذكرناه عن المؤلف اى مرفى قوله قيل هذه صريح في الصحة وعدم الخيار ان كانت الغبطة فيه للبولى عليه وينبغي حمله على ما لو اشتراه للتجارة وحل البطلان على ما لو اشتراه للقبضة اه ع وقوله قلت القياس الخ وقوله وينبغي الخ في كل منهما وقفة ظاهرة (قوله ورضيه موكله) قضيته أنه لا يشترط في امتناع رد العامل رضا المالك وهو ظاهر ان لم يصرح بطلب رده من العامل ولا فلا وجه لامتناع الرد وان لم تكن الغبطة في الرد لم ينظر لرضا الموكل فبرده الوكيل وان منعه الموكل ولعله غير مراه رايتم سم حج صرح به اه ع وفي المغنى والبصرى ما يوافقوه عبارة سم قوله أوولى ورضيه موكله قد يقال إذا رضيه الموكل لم يتقيد بنى خيار الوكيل يكون الغبطة في الامساك كما هو فرض المسئلة لما ياتي في باب الوكالة انه حيث رضى الموكل بالعيب فلا رد للوكيل فليتامل اه سم (قوله فلا خيار) اى لحق الغرماء في المفلس وحق المولى عليه في الولي الخ اه ع (قوله بين هذا) اى حدوث العيب بفعل المشتري (قوله وما ياتي) اى في الاجارة والنكاح (قوله ان المستاجر) هو ما في الاجارة (قوله وانها الخ) عطف عليه وهو ما في النكاح اه كردى (قوله بان فعله الخ) هذا يصلح لصورة الحب المذكورة اه سم (قوله وما مراه الخ) عطف على قوله وما ياتي اه كردى (قوله وكالعيب) الى قوله وقطع الشفرين في المغنى وإلى قوله ولا يرد في النهاية إلا قوله ولو مرة إلى وان تاب (قوله وكالعيب فوات وصف) مبتدأ وخبر (قوله قبل قبضه) متعلق بالفوات (قوله به) اى بالوصف (قوله فيخير المشتري) اى وان حدث فيه صفة تجبر ما نقص من قيمته فوات الاولى لان الفضيلة لا تجبر النقص اه ع (قوله وان لم يكن فواته) الاولى عدمه قول المتن (كخصاء رقيق) بالاضافة وهو سل الاثنين سواء قطع الوعاء والذكر معهما ام لا اه معنى وفي ع ع بعد ذكر مثله عن الزيادة مانصه وهو بيان للرد من الخصى هنا ولا فمن قطع ذكره وانثياه يقال له مسوخ لاحصى اه (قوله وجب رقيق) ومثل الحب ما لو خلق فاقد هما فله الخيار اه ع (قوله لان الفحل الخ) تعليل لاصل المتن اه رشيدى (قوله

(قوله أوولى) فيه تصريح بصحة الشراء للبولى مطلقا لكن في شرح الروض قيل باب المبيع قبل قبضه مانصه فرع ذكر في الكفاية لو اشترى الولي لطفله شيئا فوجده معييا فان اشتراه بعين ماله فباطل أو في الذمة صح للولي ولو اشتراه مسلما فتعيب قبل القبض فان كان الحظ في الابقاء أبقى والاردفان لم يرد بطلان ان اشترى بعين ماله ولا انقلب إلى الولي كذا في التهمة واطلق الامام والغزالي أنه يتمتع الردان كانت قيمته أكثر من الثمن ولا يطالب بالارش لان الرد يمكن وانما امتنع للبصلحة ولم يفصلا بين العيب المقارن والحادث اه وعلى ما في التهمة اقصر السبكي اه وعلى كلام الامام والغزالي هل يصح شراؤه مع العلم بالعيب إذا كانت قيمته أكثر اه أكثر (أوولى ورضيه موكله) قد يقال إذا رضيه الموكل لم يتقيد بنى خيار الوكيل يكون الغبطة في الامساك كما هو فرض المسئلة لما ياتي في باب الوكالة انه حيث رضى الموكل بالمعيب فلا رد للوكيل فليتامل وتقدم اول الفصل السابق عن الروض ان الوكيل لا يفعل إلا ما فيه حظ للوكيل فهو مع كونه في خيارى المجلس والشرط لا يتقيد برضا الموكل لابد من مراعاة حظ الموكل (قوله بان فعله) هذا يصلح لصورة الحب المذكورة (قوله اليأس وقد وجد) قد يقال لم كان كذلك (قول المصنف كخصاء رقيق) سياق عن شيخنا الرملى استثناء خصاء البهائم في هذه الازمان

في المفلس أو ولي أو عامل قراض أو وكيل ورضيه موكله فلا خيار ويفرق بين هذا وما ياتي ان المستاجر لو عيب الدار تخير بأن فعله لم يرد على المعقود عليه وهو المنافع لانها مستقلة غير موجودة حالا بخلاف فعله هنا وانها اوجبت ذكر زوجها تخيرت بان ملحظ التخير ثم اليأس وقد وجد ثم رأيت ما ياتي في المبيع قبل قبضه وهو قريب مما ذكرته وما مر ان الوكيل في خيارى المجلس والشرط لا يتقيد برضا الموكل فيما لو منعه من الاجازة أو الفسخ بان الملحظ هنا فوات المالية وعدمه وهو انما يرجع للوكيل وثم مباشرة ما تسبب عن العقد وهو انما يرتبط هنا بمباشرة فقط وكالعيب فوات وصف يزيد في الثمن قبل قبضه وقد اشتراه به كالكتابة ولو بنحو نسيان فيخير المشتري وان لم يكن فواته من اصله عيا (كخصاء) بالمبد اوجب (رقيق) أو حيوان آخر لان الفحل يصلح لما لا يصلح له الخصى ولا نظر لزيادة القيمة به باعتبار آخر لان فيه فوات جزء من البدن مقصود

وبحث الاذرعى الخ اعتمده النهاية والغنى (قوله انه ليس بعيب الخ) وقد يقال ان الثيران الغالب فيها الخصى فلا يثبت فيها خيار اه مغنى (قوله والبراذين) جمع برذون وهو الفرس الذى احداويه عربى والاخر يعمى اه كردى (قوله والبغال) هذا قد يشعر بجواز خصاء البغال وليس مرادا فانه يشترط لجواز الخصاء كونه فى صغير ما كول ان ما كبر من فحول البهائم يحرم خصاؤه وان تعذر الانتفاع به او عسر مادام فحلا وينبغى خلافه حيث امن هلاكه بان غلبت السلامة فيه كما يجوز قطع الغدة من العبد مثلاً ازالة اللشين حيث لم يكن فى القطع خطر اه عش وفي القياس المذكور تأمل (قوله لغلبة ذلك فيها) قد يقال هذا لا يوجب غلبته فى جنس الحيوان على قياس ما ذكره فى قطع الشفرين فليتامل لكن قضية ما يأتى عن شيخنا الشهاب الرملى من استثناء خصاء البهائم فى هذه الازمان اعتبار الغلبة فى جنس الحيوان اه سم (قوله الاقنى) اى فى المتن (قوله وقطع الشفرين عيب) مبتدأ وخبر (قوله وقطع الشفرين) بضم الشين اه عش (قوله فى جنس الرقيق) لكن قضية ما مر فى البراذين انه ليس عيباً فى خصوص ذلك النوع وقد يفرق بين نحو البراذين والاماء بان الخصاء فى البراذين لمصلحة تتعلق بها كقتلها وتذليل الثيران لاستعمالها فى نحو الحرث ولا كذلك فى قطع الشفرين من الامة فيجعل ذلك فيها عيباً مطلقاً وان اعتيد اه عش قول المتن (وزناه) اى اذا وجد عند البائع فقط او عندهما المال ووجد عند المشتري ولم يثبت وجوده عند البائع فهو عيب حدث عند المشتري فلا رد به (تنبيه) ثبت زنا الرقيق باقرار البائع او بيئته ويكفى فيها رجلا ان لا نه ليس فى معرض التعبير حتى تشترط له اربعة رجال ولا يكفى اقرار العبد بالزنا لان فيه ضرراً بغيره فلا يقبل منه (فرع) لو زنى اوسرق العبد قبل رقه فالظاهر انه عيب سم على منعه اقول ولا يبعد ان مثلهما غيرهما كالجنابة وشرب المسكر والقذف لان صدورهما منه يدل على الفه لهما طبعاً اه عش (قوله ولو مرة من صغير الخ) راجع لقوله وزناه الخ عش وكردى (قوله والاظهار ان وطء البهيمة كذلك) اى يثبت به الخيار ولو مرة وتاب منه اه عش (قوله لانه لم يتحقق الخ) ومن ذلك ايضا ما اعتيد فى مريد بيع الدواب من ترك حلبها لايام كثرة اللبن فظن المشتري ذلك لا يسقط الخيار لانه من الظن المرجوح او المساوى لعدم اطراد الحلب فى كل بهيمة اه عش (قوله واقتى البغوى الخ) ينبغى حمله على التردد باستواء لان الظن كاليقين بدليل ان اخبار البائع بالعيب لا يفيد الا الظن مر اه سم عبارة النهاية نعم يتجه حمله على ظن مساو طرفه الاخر او مرجوح فان كان راجحاً فلا لانه كاليقين ويؤيده اخبار البائع بعيبه اذا لا يفيد سوى الظن ولو اشترى شيئاً فقال انه لا عيب به ثم وجد به عيباً فله رد به ولا يمنع قوله المذكور لانه بناء على ظاهر الحال اه قال عش قوله مر على ظن مساو طرفه الخ قد يقال حيث تساوى طرفاه لم يكن ظناً بل شكاً وحيث كان مرجوحاً كان وهماً فالقول بما ذكر تضعيف المعنى لمن الغنى الظن نعم الظن تتفاوت مراتبه باعتبار قوة الدليل وضعفه فينبغى ان يقيد الظن بما لم يقود ليه بحيث يقرب من اليقين ويمكن حمل كلام الشارح عليه وقوله بعيبه اى فانه لا رد به وان وجده كذلك وقوله فقال اى المشتري لمن سأل عنه او فى مقام مدحه اه وقال الرشيدى قوله مر نعم يتجه حمله الخ اى فالمراد بالظن هنا ما يشمل الاطراف الثلاثة كما هو عرف الفقهاء

(قوله لغلبة ذلك فيها) قد يقال هذا لا يوجب غلبته فى جنس الحيوان على قياس ما سذكره فى قطع الشفرين فليتامل لكن قضية ما يأتى عن شيخنا الشهاب الرملى من استثناء خصاء البهائم فى هذه الازمان اعتبار الغلبة فى جنس الحيوان (قوله ولو مرة) ثم قوله وسرقته كالزنا عبارة الروض ومرة من الزنا والسرقه والا باق ولو تاب اه نازعه فى شرحه فى عد السرقه والا باق مع التوبة من العيوب ثم قال ولا يمنع المشتري من الرد بكل من الثلاثة وتوجده عنده ثانياً لان الثانى من اثار الاول وقال المتولى ان زادت قيمة المبيع نقصاً بذلك فلا رد والا فله الرده (فرع) مثل ما مر فى الزنا الخ الردة والقتل عمداً او الجنابة عمداً فهى عيوب وان تاب مر (قوله واقتى البغوى الخ) ينبغى حمله على التردد بالاستواء لان الظن كاليقين بدليل ان اخبار البائع بالعيب لا يفيد

وبحث الاذرعى انه ليس بعيب فى الضان المقصود لحمه والبراذين والبغال لغلبة ذلك فيها وايداه غيره بانه قضية الضابط الاقنى اى فهو كالشيبة فى الاماء وقطع الشفرين عيب كما شمله كلامهم وغلبته فى بعض الانواع لا توجب غلبته فى جنس الرقيق (وزناه) ذكر اكان او اثى ولو اطاه وتمكنه من نفسه وبخافها ولو مرة من صغيره نوع تميز وان تاب وحسن حاله لانه قد يالفه ولان تهمته لا تزول ولهذا لا يعود حضان الزانى بتوبته ويظهر ان وطء البهيمة كذلك واقتى البغوى فيمن اشترى امة يظنها هو والبائع زانية فبانت زانية بانه يتخير لانه لم يتحقق زناها قبل العقد واقره غير واحد ومنه يؤخذ ان الشراء مع ظن العيب لا يسقط الرد ولا يرد عليه قوله مظعون نشا الظن فيه من قضاء عرفى لان الظاهر ان المراد ظن اهل العرف لا خصوص العاقد

(وسرقته) ولو لا اختصاص كاشملة اطلاقهم ويظهر في اخذه نهباً انه عيب ايضا كالزنا في احواله المذكورة وعليه الا في دار الحرب لان الماخوذ غنيمة (واباقه) وهو التغيب عن سيده (٣٥٤) ولو لمحل قريب في البلد كاشملة اطلاقهم ايضا كالزنا في احواله المذكورة وعليه ايضا كما صرح

بخلاف عرف الاصولين اه قوله المتن (وسرقته) اي وان وجدت عند المشتري بعد وجودها في يد البائع اه ع (قوله ايضا) اي كالسرقة (قوله كالزنا) تعليل للمتن (قوله في احواله المذكورة) اي بقوله السابق ولو مرة من صغير الخ (قوله في علته) وهي قوله لانه قد يالفه الخ (قوله الا في دار الحرب الخ) وفاقا للنهاية والمغنى (قوله كما صرح به الخ) وما تقرر من ان السرقة والا باق مع التوبة عيب هو المعتمد مغنى ونهاية (قوله الا اذا جاء النيا) الى قوله ويلحق به في النهاية والمغنى (قوله ما لو ابق الى الحاكم) ينبغي ان يلحق به غيره ممن يتوهم فيه الرقيق ان له قدرة على تخليصه ما ذكر ولو باعنا عند نحو حاكم ولو فرض عدم قدرته بحسب الواقع لان المدعى على ما يغلب معه الظن على انتفاء ما بعد عياني في العرف اه سيد عمر (قوله الى الحاكم الخ) اي او الى من يتعلم منه الاحكام الشرعية حيث لم يغن عنه السيد اه ع (قوله وما لو حمله الخ) عطف على ما لو ابق الخ (قوله ومحل الرد) الى المتن في النهاية والمغنى عبارة الثاني وحيث قيل له الرد بالا باق فحمله في حال عوده اما حال اباقتة فلا رد قطعاً ولا ارش في الاصح اه (قوله اذا عاد) هذا يصور بما اذا ابق في يد المشتري وكان ابق في يد البائع وانما رد مع حصوله في يده لانه من آثار ما حصل في يد البائع ولا فرق بين ان يكون مافي يد المشتري اكثرو ينقص به المبيع او لا هذا هو المعتمد من خلاف في ذلك مراه سم على حج اه ع (قوله والا فلارد) اي فليس له الفسخ قبل عوده ومن لازم عدم الرد عدم المطالبة بالثمن اه سم (قوله ولا ارش) اي لاحتمال عوده اه ع (قوله وبلغ سبع سنين) اي تقريباً نهاية ومغنى اي كشهريين ع (قوله ومحل الخ) الى قوله وهل لعوده في النهاية والمغنى (قوله بخلاف ما قبله) اي من الزنا وما عطف عليه (قوله وهل لعوده هذا) اي عود العيب الذي زال اه كرى (قوله يقدر) اي العود (بها) اي بهذه المدة (قوله ولولم يعلم) الى المتن في المغنى (قوله به) اي يبوله في الفراش (قوله فلا رد به) وفاقا للمغنى وخلافاً للنهاية عبارة سم الاصح ان له الرد لانه من آثار ما كان في يد البائع مراه (قوله المستحكم) الى قوله وزعم في النهاية الا قوله او ابيض الى او شتاما وقوله وعبروا الى او آ كلا وقوله وظاهر الى او قرنا وقوله الا اذا كان الى او داسن (قوله المستحكم) بكسر الكاف لانه من استحكم وهو لازم قال في المختار واحكم فاستحكم اي صار محكوماً به يعلم ان ما اشترى على الاسنة من قولهم فساد استحكم بضم التاء خطا اه ع (قوله قول المتن (وصنان) بضم الصاد اه ع (قوله تراكم وسخ الخ) قديتوقف فيه باعتبار ان الغالب في الارقاء المحل بين ذلك لعدم اعتياد السواك فليتام اه السيد عمرو لك منع تلك الغلبة (قوله لذلك) اي التعداد (قوله الانحو صدا عيسير الخ) قديتوقف فيه والفرق بينه وبين المقيس عليه واضح لان الملحظ في المرض ثم ما يشق معه الحضور فيخرج ماذكر وهنا نقص القيمة وقد يتحقق معه نعم ان فرض فيما اذا كان

الا لظن مراه (قوله اذا عاد) هذا يصور بما اذا ابق في يد المشتري وكان ابق في يد البائع وانما رد مع حصوله في يده لانه من آثار ما حصل في يد البائع ولا فرق بين ان يكون مافي يد المشتري اكثرو ينقص به المبيع او لا هذا هو المعتمد من خلاف في ذلك مراه (قوله والا فلارد) اي فليس له الفسخ قبل عوده ومن لازم عدم الرد عدم المطالبة بالثمن (قوله سبع سنين) بخلاف ما دونها قال في شرح الروض اي تقريباً القول القاضي ابى الطيب وغيره بان يكون مثله يحترز منه اه (قوله ومحل الخ) اعتمده مراه (قوله فلا رد به) بوله الارش (قوله الاصح ان له الرد لانه من آثار ما كان في يد البائع مراه انتهى اقول اعلم ان تصحيح الرد هنا وفيما اذا ابق في يد المشتري كما تقدم ونحو ذلك قد يشكل عليه عدم الرد فيما ساقى من موته بمرض سابق ونقصها بالولادة وجه الاشكال ان ما علل به هنا من ان ما وجد في يد المشتري من آثار ما كان في يد البائع موجود فيما ياتي بان يقال زيادة المرض في يد المشتري من آثار ما كان في يد البائع وما منع كون ما ياتي من الآثار بخلاف ما هنا ففيه ما فيه (قوله ويلحق به) اعتمده مراه وكذا قوله على الاوجه

به غير واحد الا اذا جاء النيا مسلماً من بلاد الهدنة لان هذا باق مطلوب ويلحق به ما لو ابق الى الحاكم لضرر لا يحتمل عادة الحق به نحو سيده وقامت به قرينة ووقع في كلام شارح ما قد يخالف ما ذكرته فلا تغتر به وما لو حمله عليه تسويل نحو فاسق يحمل مثله على مثله عادة ومحل الرد به اذا عادوا الا فلارد ولا ارش اتفاقاً (وبوله بالفراش) ان اعتاده اي عرفاً فلا يكفي مرة فيما يظهر لانه كثيراً ما يعرض المرة بل والمرتين ثم يزول وبلغ سبع سنين ومحل ان وجد البول في يد المشتري ايضا والا فلا لثنين ان العيب زال وليس هو من الاوصاف الخبيثة التي يرجع اليها الطبع بخلاف ما قبله وهل لعوده هذه مدة يقدر بها او لا محل نظر والذي يتجه انه ان حكم خبير ان به من آثار الاول فعيب وان توقفاً او فقد او حكايته من حادث فلا ولولم يعلم به الا بعد كره فلا رد به وله الارش لان علاجه لما صعب في الكبر صار كبره كعيب حدث (ونحوه) المستحكم بان علم كونه من المعدة لتعذر زواله بخلافه من الفم لسهولة زواله ويلحق به

على الاوجه تراكم وسخ على الاسنان تعذر زواله (وصنانه) المستحكم دون غيره لذلك ومرضه مطلقاً الانحو صدا عيسير على الاوجه اخذاً بما ذكره في اذار الجماعة ويعرض

يعرض أحيانا بحيث لا يخل بالعمل بوجهه ولا يؤدي الى نقص القيمة فمحتمل انه سيدعم (قوله) ولو ظن مرضه عارضا) أي فاشتره بناء على ظن سرعة زواله (فرع) وقع السؤال في الدرس عما لو اشترى عبدا وخسته ثم اطلع فيه على عيب قديم هل له الرdam لا والظاهر ان يقال ان تولد من الختان نقص منع من الرد والافلا ولا وقع السؤال فيه ايضا عما لو اشترى رقيقا فوجده يغطف نوموه او وجده ثقيل النوم هل يثبت له الخيار ام لا فيه نظروا والظاهر ان يقال ان كانا رائدين على عادة غالب الناس ثبت له الخيار والافلا لان الاول ينقص القيمة والثاني يدل على انه ناشى عن ضعف في البدن (فرع) ليس من العيوب فيما يظهر مالو وجد انف الرقيق او اذنه مثقوبا لانه للزينة اه عش (قوله ومن عيوب الرقيق) الى قوله وزعم في المغنى الا قوله وعبروا الى واكلا وقوله وواظروا الى اقرناه وقوله لا إذا كان الى واذا سن (قوله كونه تاما) او مبيعا في جنابة عمدوا ان تاب منها كما جزم به في الانوار وهو المعتمد ومكثر الجنابة الخطا بخلاف ما اذا قل والقليل مرة وما فوقها كثير كما اقتضاه كلام الماوردى او مرتدا وان تاب قبل العلم كما قاله الماوردى وتبعه الاذرعي خلافا لبعض المتأخرين سم ونهاية (قوله او تبتا) وهو من يردد الكلام الى التمام والميم اه قاموس (قوله او قاذفا) اي لغير المحصنات مراه سم اي خلافا للمغنى حيث قيده بالمحصنات قال النهاية او مقامرا او كافر ابلا دالا سلام اه زاد المغنى واسحرا اه (قوله او تاركا للصلاة) وفي إطلاق كون الترك عيانا نظرا لاسيما من قرب عبده ببلوغ او اسلام إذ الغالب عليهم الترك خصوصا الاماء بل هو الغالب في قدومات الاسلام وقضية الضابط ان يكون الاصح منع الرد نهاية معنى اي منع الرد بترك الصلاة على المعتمد عش اي خلافا للتحفة (قوله أو أصم) ولو في أحد أذنيه اه نهاية (قوله أو أقرع) وهو من ذهب شعر رأسه باقة (او ابله) اي يغلب عليه التغفل وعدم المعرفة او تخيلا بالوحدة وهو في عقله خبل اي فساد او مزوجا او منقلب القدمين شمالا ويمينا ومتغيرا لسان بسواد او خضرة او زرقاة او حمرة او كلف الوجه متغيرا بشرته او فيه اثار الشجاج والقروح والكي الشانية (اورت) اي لا يفهم كلامه غيره او التثني اي يدل حرفا بحرف اخر او مجنونا وان تقطع جنونه واشل او اجبر لا يبصر في الشمس او اعشى اي يبصر في النهار دون الليل وفي الصعود دون الغيم او اخشم اي فاقد الشم او اخرس او فاقد الذوق او اخفش اي صغير العين وضعيف البصر خلقة وقيل هو من يبصر بالليل دون النهار وكلاهما عيب كما في الروضة مغنى ونهاية (قوله مهذرا) قضيته انه لا بد من امر الامام له بها وظاهر النهاية حيث اقتضت على قولها يقتل به عدم اعتبار الرفع الى الامام لان يقال معنى قول حج مهذرا انه صار معرضا للاهدار اه عش (قوله او مخدر) اي كالبنج والحشيش اه نهاية اي وإن لم يسكر به فيها يظهر عش (قوله لمسكر) كالخمر ونحوه مما يسكر وإن لم يسكر بشربه اه نهاية قال عش اي وإن لم يتكرر منه ذلك وظاهره وإن اعتقد حله كخفي اعتاد شرب النبيذ الذي لا يسكر وهو ظاهر لانه ينقص القيمة ويقل الرغبة فيه اه (قوله المميتب) هل يشترط لصحة توبة من شرب الخمر ونحوه مضى مدة الاستبراء وهو سنة او لافيه نظروا الا قرب الثاني اه عش (قوله او قرناء الخ) او مستحاضة او يتناول طهرها فوق العادة او نخرا تغير ريح فرجها اه نهاية (قوله

ولو ظن مرضه عارضا فان أصليا تخير كما لو ظن البياض بهما فان برصا ومن عيوب الرقيق وهي لا تكاد تنحصر كونه تاما او تبتا مثلا او قاذفا او تاركا للصلاة أو أصم أو أقرع أو أبله أو ارت أو أبيض الشعر لدون أربعين سنة ويظهر انه لا بد من بياض قدر يسمى في العرف شيئا منقضا أو شتاما أو كذابا وعبروا عنها بالمبالغة لافي نحو قاذفا فيحتمل الفرق ويحتمل أن الكل السابق والآتي على حد سواء في أنه لا بد أن يكون كل من ذلك صار كالطبع له أي بان يعتاده عرفا فظير مامر لكن يشكل عليه بحث الزركشي إن ترك صلاة واحدة يقتل بها عيب إلا ان يجاب بان هذا صيره مهذرا وهو أقبح العيوب أو كلالطين أو مخدر أو

شار بالمسكر المميتب وظاهر انه لا يكتفى في توبته بقول البائع أو قرناء أو ارتقاء

(قوله كونه تاما) أو مبيعا في جنابة عمدوا ان تاب منها كما جزم به في الانوار وهو المعتمد ومكثر الجنابة الخطا بخلاف ما اذا قل والقليل مرة فما فوقها كثير كما اقتضاه كلام الماوردى او مرتدا وان تاب قبل العلم كما قاله الماوردى وتبعه الاذرعي خلافا لبعض المتأخرين (قوله او قاذفا) ولو لغير المحصنات مراه (قوله او ارتقاء او قرناء) قال في الروضة او مستحاضة او يتناول طهرها في فوق العادة الغالبة اه عبارة العباب او مدة طهرها من الحيض فوق العادة الغالبة قال الشارح في شرحه وهي كاصحوا به ثلاث او اربع وعشرون من كل شهر لكن الذي يظهر ان هذا غير مراده وان المراد هنا ان تطول مدة طهرها الى حد لا يوجد في النساء إلا نادرا وهو ازيد من ذلك بكثير ويلزم على الاول ان من تحيض اقل الحيض وتطهر بقية الشهر ترد بذلك ولا اظنهم

او حاملا او لا تحيض من بلغت عشرين (٣٥٦) سنة او احدثيها اكبر من الاخر او نحو مجوسية او مصطك الركتين مثلا او خثي ولو

واضح الا اذا كان ذكر ا وهو يبول بفرج الرجل فقط او ذاسن مثلا زائدة او فاقد نحو شعر ولو عانة او ظفر لانه يشعر بضعف البدن وزعم فرق بينه وبين عدم الحيض بانه يتداوى له ممنوع فان عدم الحيض قد يتداوى له ايضا لكن لماضر التدوى له لذلك كثر في ذلك (نتيه) اطلق في الانوار ان الوشم عيب وافر غير واحد وانما يتجه ان كان بحيث لا يعنى عنه اما معفو عنه بان خثي من ازالته مبيح تيمم وان تعدى به كافر ولم يحصل به شين عرفا ومن كونه ساترا لنحو برص فانه قد يفعل لذلك فيبعد عنه من العيوب حيثنذ في البخارى ان هيام الابل عيب وهو داء يصيبها فيعطشها فتشرب فلا تروى ومثله ما اشهر عند عربان مكة من داء يصيبها يسمى الغلة بالمعجمة لكنهم يزعمون انه لا يظهر الا بعد ذبحها فيعرفون حيثنذ قدمه وحدوثه فاذا ثبت قدمه وجب ارشه فيما يظهر ويحتمل خلافه لان الحكم بالقدم فيما مضى بعد الذبح امر تخميني لا يعول عليه (وجاح الدابة) بالكسر وهو امتناعها على راكبها وعبر غيره بكونها جوحا

او حاملا) لانه يخاف من هلاكها بالوضع لاف البهايم فان الغالب فيها السلامة او معتدة ولو محرمه عليه بنحو نسب مغنى ونهاية (قوله او لا تحيض الخ) لا يخفى ما في عطفه على ما قبله عبارة المغنى او لا تحيض وهي في سنن الحيف غالبا بان بلغت عشرين سنة قاله القاضي لان ذلك انما يكون لعلته وهي ظاهرة (قوله او احدثيها الخ) وفيه خيلان كثيرة بكسر الخاء جمع خال وهو الشامة هي نهاية زائد المغنى او كونه ايسر وفصل ابن الصلاح فقال ان كان اخبط وهو الذى يعمل يديه معا فليس يعيب لان ذلك زيادة في القوة ولا فهو عيب اه (قوله او مصطك الركتين) اى مضطربهما (وله او خثي الخ) او مختنا وهو يفتح النون وكسرها الذى يشبه حر كاته حركات النساء خلقا وتخلقاه مغنى (قوله الا اذا كان ذكر الخ) نقل هذا في شرح العباب عن ابى الفتوح وضعفه وبسطرده اه سم (قوله مثلا) اى اذى اصبر عزائد (قوله زائدة) هي التي يخالف منبتها بقية الانسان اه مغنى عبارة عرش قوله او سن شاعية اى زائدة وليست على سمت الانسان بحيث تنقص الرغبة فيه (قوله او فاقد نحو شعر) او بهقروح او ثليل كثيرة او جرب او عمش او سعال اه نهاية قال عرش قوله او ثليل بالثاء المثلثة جمع ثولول وهو حبوب يعلو ظاهر الجسد كالخصبة فادونها قوله او جرب اى ولو قليلا وقوله او سعال اى ولو ان قل حيث صار من مناه وقوله او عمش يقال عشت عينه اذا سال دمعا في اكثر الاوقات مع ضعف البصر اه ترجمة القاموس (قوله ولو عانة) وانما اخذ العانة غاية لان من الناس من يتسبب في عدم انباتها بالدواء فرما يتوهم لاجل ذلك ان عدم انباتها ليس عينا عرش (قوله لانه يشعر) اى فقد نحو الشعر او الظفر (قوله ضر التدوى له) اى لعدم الحيض (قوله لانه لا يشعر) اى فقد نحو الشعر والظفر (قوله لانه لا يتجه الخ) وفاقا للنهاية عبارة سم قوله لانه يتجه الخ اعتمدهم اه (قوله ولم يحصل به شين عرفا) قد يقال لعل محل هذا التفصيل الذى افاده الشارح في نحو ديار العرب لانه قد يبعد عنهم من الزينة بالنسبة لبعض الاعضاء واما كثير من البلدان كديار العجم التي منها صاحب الانوار فيعدونه مطلقا شيئا عظيما ولعل هذا هو الحامل له على اطلاق كونه عيبا بل هو عندهم اقبح وانقص للقيمة من كثير العيوب المنصوص عليها اه سيد عمر عبارة عرش وينبغي ان محل كون الوشم عيبا اذا كان في نوع لا يكثر وجوده فيه على ما مر اه (قوله ان هيام الخ) بضم الهاء (قوله فيعطشها) من باب الافعال او التفعيل (قوله الغلة) بالضم فالتشديد (قوله وجب ارشه الخ) هلاجاز الرد على هو او لم يمنع منه الذبح لانه لا يعرف القديم الا به لان يقال ان الذبح اتلاف والعلم بعد الاتلاف لا يسوغ الرد فيه نظروا قال مر لا يبعد جواز الرد بعد الذبح ولا ارش لانه لا يعرف القديم الا به اه سم (قوله ومثله) الى المتن في النهاية والمغنى (قوله مر بها الخ) هو المسمى في العرف بالجفل اه سم (قوله وشربها الخ) اى ولو ان لم يكن ما كولا اه قول المتن (وعضها) اى وكونها موحا نهاية ومغنى اى كثير الرمح عرش (قوله وخشونة مشها) الى قوله او أخبر عدل بها في النهاية (قوله وقلة اكلها) بخلاف كثرة اكلها وكثرة اكل القن فليس واحدا منهما عيبا بخلاف قلة شربها فيما يظهر لانه لا يورث ضعفا ومن العيوب كون الشاة مقطوعة الاذن بقدر ما يمنع التضحية مر اه سم (قوله وكون الدار منزل الجند) كان المراد انه جرت عاداتهم بالنزول فيها عند مرورهم بذلك المحل وينبغي ان يكون جوارها كذلك لانه قد يتأذى بمجاورتهم اشد من التأذى بمجاورة القصارين اه سيد عمر (قوله منزل الجند) او ظهر بقربها دخان من نحو

فاقتضى انه لا بد أن يكون طبعها وهو متجه نظير مامر ومثله مر بها مما تراه وشرها لئن نفسها والحق به لئن هام غيرها (وعضها) وخشونة مشها بحيث يخاف منه سقوط راكبها وقلة اكلها بخلاف القن وكون الدار منزل الجند أو بجنبها

نحو قصارين يؤذون بنحو صوت دقهم او كون الجن مسلطين على ساكنها بالرجم او نحوه او القردة مثلا ترى زرع الارض او الارض ثقيلة الخراج اي بان يكون عليها اكثر من امثالها بما لا يتغابن به فيما يظهر او اشيع نحو (٣٥٧) وقفيتها واظهر مكتوب بهالم يعلم كذبه او اخبر

عدل بها وإن لم يثبت ولو  
عدل رواية فيما يظهر لان  
المدار على ما يقرب على الظن  
وجوذلك ولا مطمع في  
استيفاء العيوب بل التعويل  
فها على الضابط الذي  
ذكره لها (و) هو وجود  
(كل ما ينقص) بالتخفيف  
كيخرج وقد يشدد بقلة  
وهو متعدد فيها (العين او  
القيمة نقصا بقوت به غرض  
صحيح) قيد لنقص الجزء  
خاصة احترازا عن قطع  
زائد وقلقة يسيرة من الفخذ  
اندملت بلا شين وعن  
الحثان بعد الاندمال فانه  
فضيلة ويصح جعله قيدا  
لنقص القيمة ايضا خلافا  
للشراح حيث اقتصر واعلى  
الاول وبنو عليه الاعتراض  
على المتن بانه كان ينبغي له  
ذكر عقبه وتبعهم شيخنا  
في منهجه احترازا عن نقص  
يسير يتغابن به (إذا غلب)  
في العرف العام لافي محل  
البيع وحده فيما يظهر  
والكلام فيما لم يتصوا على  
انه عيب وآلا لم يؤثر فيه  
عرف بخلافه مطلقا كما هو  
ظاهر (في جنس المبيع  
عدمه) قيد لها احترازا  
في الاول عن قلع الاسنان  
وبين الشعر في الكبير وفي  
الثاني عن ثوبة الكبيرة  
وبول الطفل فانها وان  
نقصا القيمة لا يغلب عدمها

حمام أو على سطحها ميزاب رجل أو مدفون فهميت وكون الماء يكره استعماله أو اختلف في طهوريته  
كستعمل كثر فصار كثير أو وقع فيه ما لا نفس له سائلة وكون الارض في باطنها رمل أو احجار مخلوقة  
وقصد لزرع أو غرس وان اضرت باحدهما فقط أو الحوض في البطيخ لا الرمان عيب وإن خرج من حلو  
ولا رد لكون الرقيق رطب الكلام أو غليظ الصوت اه نهاية قال ع ش قوله ميت اي صغير أو كبير مالم يندرس  
جميع اجزائه فيما يظهر لجواز حفر موضعه حينئذ والتصرف فيه اه وقوله مالم يندرس الخ فيه وقفة وميل  
القلب إلى الاطلاق (قوله نحو قصارين) من النحو الطاحونة اه ع ش اي ومهراس نحو الحناء (قوله او  
القردة الخ) عطف على الجن (قوله مثلا) اي والخنازير (قوله و الارض ثقيلة) كذا في اصله رحمه الله تعالى  
الاول التعبير باو كافي النهاية وغيرهما اه سيد عمر وفي النهاية الروض ولا اثر لظنه سلامتها من خراج معتاد  
اه قال ع ش اي في عدم ثبوت الخيار فاذا ظن قلة خراجها على خلاف العادة او عدمه ثم بان خلافا لم يتحير اه  
(قوله لم يعلم كذبه) عبارة النهاية الا ان يعلم انها مزورة اه اي مكذوبة وكان قادر اعلى دفع التزوير (قوله  
استيفاء العيوب) اي عيوب المبيع حيوانا وغيره (قوله بالتخفيف) الى قوله ولا نظر في النهاية (قوله وقد  
يشدد) اي مع ضم الياء من التفعيل (قوله وهو متعدد فيها) اي هنا ولا فالتخفيف باقيا لازما كما يأتي متعديا  
لو احدى لاثنين ومثله في ذلك زاد اه رشيدى (قوله قيد) اي قول المصنف نقصا بقوت الخ (قوله و بنو اعليه  
الاعتراض الخ) اقره المغنى (قوله ذكره عقبه) اما بان يقدم ذكر القيمة او يجعل هذا القيد مقب نقص العين  
اه مغنى (قوله احترازا الخ) راجع لقوله ويصح جعله قيد الخ (قوله لافي محل البيع وحده الخ) قيد قال بل  
الذي يظهر اعتبار محل العقد فانه الذي ينصرف اليه الاسم عند اطلاق المتعاقدين ويوافقه ما مرفى الغال  
ونحوها عن الاذرى وكذا ما مرفى عدم ختان العبد الكبير عن الاذرى ايضا اه ع ش وسيجيء مثله عن  
السيد عمر (قوله والكلام فيما لم يتصوا الخ) لك ان تقول الحكمة في مشروعية الرد بالعيب دفع الضرر عن  
المشتري وقد يكون الشيء عيبا منقضا للقيمة في محل دون آخر ومن نص من الاثمة على كون الشيء عيبا او غير  
عيب انما هو لكونه عرف محله وناحيته والمعول عليه الضابط الذي قرره وإذا كان نصوص الكتاب  
والسنة تقبل التخصيص ويدور حكمها مع العلة وجودا وعدمها فبالك بغیرها والادب مع الشارع بالوقوف  
مع غرضه اولى بنا عن الجود على ما يقتضيه اطلاقات الاثمة والله اعلم اه سيد عمر ثم اطال وبسط في سرد  
تقييد المتأخرين لاطلاقات المتقدمين في هذا الباب وغيره راجعه (قوله قيد) اي إذا غلب الخ (قوله لها) اي  
العين والقيمة اه ع ش (قوله في الكبير) اي بخلافها في الصغير نهاية ومغنى (قوله عن ثوبة الكبيرة)  
خرج به ما لو كانت في سن لا تحتل في الوطء ووجدها ثيبا فله الخيار بذلك اه ع ش (قوله ولا نظر لغلبة  
الخ) خلافا للنهاية والمغنى ووافقه سم كاي ابقا (قوله فيما لم يتصوا) اخذ شيخنا الشهاب الرمل من  
الضابط ان الخصاء في البهائم غير عيب في الازمان اه وقياسه ان ترك الصلاة غير عيب في هذه الازمان  
في الرقيق لغلبته وقياس ذلك ما قاله الزركشى ان محل عدوكونه شاربا للمسكر من العيوب في المسلم  
دون من يعتاد ذلك من الكفار اه سم (قوله ككونها عقيما) مثال لغير عيب وهو الى قوله بخلاف سبيء

الشاة مقطوعة الاذن بقدر ما يمنع التضحية اه (قوله ثقيلة الخراج) قال في الروض ولا اثر لظنه سلامتها من  
خراج معتاد قال في شرحه بان ظن ان لا خراج عليها او ان عليها خراجا دون خراج امثالها ثم تبين عدم سلامتها  
من ذلك لانه مقصر بعدم البحث اه (قوله قيد لها) اي قوله إذا غلب الخ قيد لها اي لنقص الجزء ونقص  
القيمة (قوله فيما لم يتصوا فيه على انه عيب) اخذ شيخنا الشهاب الرمل من الضابط ان الخصاء في البهائم  
غير عيب في هذه الازمان اه وقياسه ان ترك الصلاة غير عيب في هذه الازمان في الرقيق لغلبته فيه  
وقياس ذلك ما قاله الزركشى ان محل عدوكونه شاربا للمسكر من العيوب في المسلم دون من يعتاد ذلك من

في جنس المبيع ولا نظر لغلبة نحو ترك الصلاة في الارقاء لانه لتقصير السادة ولان محل الضابط كما تقرر فيما لم يتصوا فيه على انه عيب او غير عيب  
ككونها عقيما او غير محتونة كذا الذكر الا كبير يخاف من ختانه عادة ولا يضبط بالبلوغ على الاوجه

أو كونه يعنى على المشتري أو يسيء الادب بخلاف سبيء الخلق والفرق بينهما واضح أو ثقيل النفس أو بطيء الحركة أو ولد زنا أو مغنيا أو غنيا أو مخمرا بنسب أو غير خصوص التحريم (٣٥٨) به و مر انه يتخير بالعيب (سواء أقرن العقد أم حدث قبل القبض) ما لم يكن بسبب متقدم

رضى به المشتري كما لو اشترى بكرا مزوجة عالما فزال الزوج بكارتها فلا يتخير كما بحته السبكي وغيره لرضاه بسببه وقد ينازع فيه بانه لا عبرة بالرضا بالسبب مع كون الضمان على البائع فالأخذ باطلاقهم غير بعيد وهذا يفرق بين هذا وقوله الاتي إلا ان يستند إلى سبب متقدم لانه فيما حدث بعد القبض يتعجب الزر كشي من قول السبكي والاذرعى لم نرفى هذه نقلا بانها داخلة في قول المتن الاتي إلا إلى اخره وهم لما علت إذ ذاك فيما بعد القبض وهذا فيما قبله وان بينهما فرقا واضحا (ولو حدث) العيب (بعده) أى القبض (فلا خيار) للمشتري لانه بالقبض صار من ضمانه فكذا جزؤه وصفته وشمل كلامه حدوثة بعده في زمن الخيار وقال ابن الرفعة الاجم بناؤه على انفساخه بتلفه حيثئذ والاصح انه إن كان الملك للبائع انفسخ وإلا فلا فاذا قلنا ينفسخ تخيير محدوثة كما صرح به الماوردى عن ابن ابي هريرة لان من ضمن الكل ضمن الجزء أولا ينفسخ فلا أثر لحدوثة (تنبيه) لم يبينوا حكم المقارن للقبض مع ان

الخلق في النهاية والمعنى (قوله أو كونه) عطف على كونها عقبا الخ و مرجع الضمير والرقق الشامل للذكر والاثني (قوله والفرق بينهما واضح) ولعله ان سوء الخلق جلبة لا يمكن تغييرها عس (قوله أو ثقيل النفس) عطف على قوله يعنى على المشتري (قوله أو ولد زنا الخ) وكذا لا رد يكون الرقيق زامرا أو عارفا بالضرب بالعود أو حجاجا أو اصلع أو اغم ولا صائمة ولا يكون العبد فاسقا لا يكون سبيبه عيا كما قيد به السبكي اه نهاية (قوله لخصوص التحريم به) أى بخلاف نحو كونها معتدة قال في الروض وكذا أى من العيوب كقر رقيق لم يجاوره كفار لقلة الرغبة فيه أو كافرة كفرها يحرم الوطء أى كوثية ومجوسية اه سم (قوله و مر انه الخ) لا يخفى ما في هذا التقدير عبارة النهاية والمعنى سواء في ثبوت الخيار قارن الخ وهو احسن (قوله رضى به) أى هذا السبب (قوله كما لو اشترى الخ) مثال لما حدث قبل العقد وقبل القبض بسبب متقدم على العقد (قوله فلا يتخير) أى ولا ارش مر اه سم (قوله كما بحته السبكي) اعتمده النهاية والمعنى وسم (قوله لانه فيما حدث الخ) أى وفيما لم يرض به المشتري اه سم (قوله فتعجب الخ) مبتدأ خبره قوله الاتي وهم (قوله) لم نرفى هذه نقلا مقول القول والاشارة لمسئلة شراء البكر المزوجة عالما (قوله بانها الخ) متعلق بالتعجب (قوله وهم الخ) قد يقال مجرد هذا الذى علم لا يقتضى الوهم لانه إذا نشأ الرد بالحادث بعد القبض لاستناده إلى سبب متقدم فالرد بالحادث قبله لاستناده إلى ذلك أولى كما لا يخفى ويجوز ان يكون مراده بدخوله في قول المتن المذكور دخوله فيه باعتبار مفهومه الاولى فوجه الرد عليه ان يقال فرض مانحن فيه مع العلم بالسبب المتقدم وما يأتى مع الجهل به فتامله اه سم (قوله وان بينهما فرقا واضحا) فيه ان مجرد النظر لما قبل القبض وما بعده لا يقتضى فرقا في الحكم فضلا عن كونه واضحا بل ما قبل أولى بذلك الحكم كما تقرر فليتأمل اه سم (قوله وقال ابن الرفعة الخ) عبارة النهاية وقول محل ذلك بعد لزوم العقد اما قبله فالقياس بناؤه الخ اه بصري (قوله الارجح) إلى الفرع في النهاية (قوله بناؤه) أى الخيار (على انفساخه) أى العقد بتلفه (أى المبيع حيثئذ) أى في زمن الخيار (قوله إن كان الملك للبائع) أى بان كان الخيار له اه كرى (قوله انفسخ) ويضمنه المشتري بالبدل الشرعى وهو المثل في المثل والقيمة في المنقوض اه عس (قوله وإلا الخ) أى بان كان الملك للمشتري أو موقوفا اه عس (قوله فان قلنا ينفسخ) أى بان كان الملك فيه للبائع اه عس (قوله تخيير محدوثة) أى فحدوثة كوجوده قبل القبض نهاية والمعنى (قوله أو لا ينفسخ) أى بان كان الملك فيه للمشتري أو موقوفا اه عس (قوله فلا اثر لحدوثة) فيمتنع الرد اه عس (قوله انه له حكم ما قبل القبض) فيثبت به الخيار ويمكن شمول قول المصنف قبل القبض له بان يراد بقبل القبض ما قبل تمام القبض اه عس (قول المتن كقطعه) أى المبيع العبد والامة أه معنى (قوله أو سرقة) بالجر عطف على جناة (قوله وزوال بكارته) بالجر عطف على قطعه ومثل القطع ايضا استيفاء الحد بالجلده أه معنى (قوله فان عمله الخ) محتمز قوله

الكفار مر (قوله لخصوص التحريم به) أى بخلاف نحو كونها معتدة قال في الروض وكذا أى من العيوب كقر رقيق لم يجاوره كفار لقلة الرغبة فيه أو كافرة كفرها يحرم الوطء أى كوثية أو مجوسية اه (قوله فلا يتخير) أى ولا ارش مر (قوله لانه فيما حدث الخ) أى وفيما لم يرض به المشتري (قوله وهم لماعلمت الخ) قد يقال مجرد هذا الذى علم لا يقتضى الوهم لانه إذا نشأ الرد بالحادث بعد القبض لاستناده إلى سبب متقدم فالرد بالحادث قبله لاستناده إلى ذلك أولى كما لا يخفى ويجوز ان يكون مراده بدخوله في قول المتن المذكور دخوله فيه باعتبار مفهومه الاولى فالوجه في الرد عليه ان يقال فرض مانحن فيه مع العلم بالسبب المتقدم وما يأتى من الجهل به فتامله وهذا يظهر ما في قوله وان بينهما فرقا واضحا لان مجرد النظر لما قبل القبض وما بعده لا يقتضى فرقا في الحكم فضلا عن كونه واضحا بل ما قبل أولى بذلك الحكم كما تقرر

مفهوم قبل وبعد فيه متساو الذى يظهر ان له حكم ما قبل القبض لان يد البائع عليه حسا فلا يرتفع ضمانه ولا يتحقق ارتقاعها وهو لا يحصل إلا بتمام قبض المشتري له سليما (إلا ان يستند إلى سبب متقدم) على العقد والقبض وقد جهله كقطعه بجناة (قودا أو سرقة) سابقة) وزوال بكارته بزواج متقدم (فيثبت الرد في الاصح) احالة على السبب فان عليه فلا رد ولا ارش لتقصيره وقد



نعم لو اشترى حاملا فوضعت في يده ونقصت بسبب الوضع فلا رد و منازعة ابن الرفعة فيه مردودة بانه كموته بمرض سابق المذكور في قوله (بخلاف موته بمرض سابق) على ما ذكر جهله (في الاصح) فلا رد له بذلك اي لا يرجع في ثمنه (٣٥٩) حيث قد علم انني رد الثمن لا المبيع العلم

بتعذر رده بموته فلا اعتراض عليه كما هو واضح وذلك لان المرض يترادف شيئا فشيئا إلى الموت فلم تتحقق اضافة الموت للسابق وحده نعم للشترى ارش المرض من الثمن وهو ما بين قيمته صحيحا و مرضا وقت القبض ولو كان المرض غير مخوف بان لم يؤثر نقصا عند القبض كما هو ظاهر فلا ارش قطعا (فرع) ه اشترى عبدا برقبته ورم وعينه وجع قال له البائع عن الاول انه انحدار وعن الثاني انه رمد فرضى به ثم بان ان الاول خنازير والثاني يابض في العين فهل له الرد الذي يتجه انه لا رد كمن اشترى مريضا فزاد مرضه لان رضاه به رضابا يتولد عنه وكذلك رضاه بما ذكر رضابا يتولد منه من الخنازير واليابض نعم لو قال له البائع عن شيء رآه هذا مريض كذا فبان مرضا آخر مغاير الاول لا يتولد عنه فالذي يتجه انه يتاقي هنا ما قاله فيمن رضى بعيب ثم قال انما رضى به لاني ظننته كذا وقد بان خلافه من انه ان امكن اشتباه ذلك على مثله وكان ما بان دون ما ظنه أو مثله فلا رد له وان كان أعلى فله الرد والحق بذلك المصنف وأقروه مالمو

وقد جهله (قوله نعم لو اشترى حاملا) أي جاهلا بحملها إلى الوضع بدليل قوله بانه كموته الخ إذ مسألة الموت مقيدة بالجهل وبدليل استثناءه من قوله إلا لان يستند الخ المصور بالجهل إذا تقرر ذلك ظهر لك مخالفة ما ذكره هنا لما ذكره في شرح قول المصنف الاتي ولو باعها حاملا الخ اه سم عبارة السيد عمر قوله نعم لو اشترى الخ يأتي في شرح قول المصنف ولو باعها حاملا فان فصل الخ ما يناقضه اه (قوله ونقصت الخ) مفهومه انها لو لم تنقص كان له الرد وهو ظاهر اه ع ش وفيه وقفة فان عيب الحمل قد زال بدون ان يتسبب عنه عيب آخر (قوله فلا رد) أي وله الارش اه ع ش أي كما يفيد قول الشارح بانه كموته الخ (قوله بانه كموته الخ) سيأتي أن وجه ما ذكر في المرض انه يترادف الخ فهل الحمل كذلك ينبغي ان يراجع اهل الخبرة فان ذكره وان كان طالت مدة الحمل تجدد خطر وتزايد احتمال ما قاله اه سيد عمر قول المتن (بمرض الخ) والجراحة السارية كالمرض وكذا الحامل إذا ماتت من الطلق اه معنى (قوله على ما ذكر) أي من العقد او القبض (قوله جهله) فان كان المشتري عالما بالمرض فلا شيء له جز ما اه معنى (قوله للشترى ارش المرض من الثمن) أي فيكون جزأ منه نسبتة إليه كنسبة ما نقص المرض من القيمة على ما يأتي في قوله وهو ما بين قيمته صحيحا و مرضا مساحاة اه ع ش (قوله بان لم يؤثر) هذا التفسير حسن بالنسبة لما سير به عليه من قوله فلا ارش ولكن اطلاقهم الغير المخوف صادق بما هو أعم منه اه سيد عمر عبارة المغني أما غير المخوف كالخبي السيرة إذ لم يعلم بها المشتري فان زادت في يده ومات لا يرجع شيء قطعا لموته بما حدث في يده اه (قوله ثم بان ان الاول خنازير الخ) هذه العبارة صريحة أو كالصريحة في ان ما بان لم يتولد مما ادعاه البائع في استدلاله على ما استوجهه بان رضاه بما ذكر رضابا يتولد عنه نظر فعل الاوضح الاستدلال بان ما بان قد زاد عنده كافي المرض وزيادته مانعة من الرد فليتأمل فان المتجه الرد حيث لم يتولد الخنازير واليابض مما ادعاه البائع بل تبين انهما كانا موجودين ابتداء واشتبه الحال على المشتري وأمكن الاشتباه سم وسيد عمر (قوله رآه) أي المشتري (قوله مغايرا للاول الخ) هذا موجود في صورة الفرع المذكور بدليل قوله ثم بان ان الاول خنازير الخ فيغني ان يقال فيه ما قيل في هذا سم وسيد عمر (قوله بذلك) أي بما لورضى بعيب ثم قال انما رضى الخ (قوله فيصدق يمينه) أي وله الرد (قوله قال في الروض وهذا نظير) لك ان تقول المرض في مسألة الاذرعى هو عين ما عليه

فليتأمل (قوله نعم لو اشترى حاملا) أي جاهلا بحملها إلى الوضع بدليل قوله بانه كموته الخ إذ مسألة الموت مقيدة بالجهل وبدليل استثناءه ما قبله كما يفيد قوله نعم لانه استثناء من قوله إلا لان يستند الخ وهو مصور بالجهل لان قوله فان عليه الخ لسأوته له في الحكم حيث قد فلا معنى للاستثناء إذا تقرر ذلك ظهر مخالفة ما ذكره هنا لما ذكره في شرح قول المصنف الاتي ولو باعها حاملا فان فصل رده معها في الاظهر فليتأمل (قوله العلم بتعذر رده) فيه بحث لان هذا لا يدل على ان المراد ما ذكره بخصوصه لان المعلوم تعذر رده وعينه وأما تعذر رده قيمته فغير معلوم لاني نفسه لا مكانه بدليل انهم قالوا به في باب تفريق الصفقة على أحد وجهين فيما لو كان المبيع عدينا و قبض احدهما ثم تلفا فان له الخيار فيما تلف في يده بان يرد قيمته وان كان الاصح في المجموع خلافا في روى بيع مجنسه على المعتد الاتي في شرح قوله رجوع بالارش ولا باعتبار هذا الحمل لانه لا دليل فيه على تعذر ذلك فليتأمل (قوله ثم بان ان الاول خنازير الخ) هذه العبارة صريحة أو كالصريحة في ان ما بان لم يتولد مما ادعاه البائع في استدلاله على ما استوجهه بان رضاه بما ذكر رضابا يتولد عنه نظر فعل الاوضح الاستدلال بان ما بان قد زاد عنده كافي المرض وزيادته مانعة من الرد فليتأمل فان المتجه الرد حيث لم يتولد الخنازير واليابض مما ادعاه البائع بل تبين انهما كانا موجودين ابتداء واشتبه الحال على المشتري وأمكن الاشتباه (قوله مغاير الاول لا يتولد عنه) هذا موجود في صورة الفرع المذكور بدليل قوله ثم بان ان الاول

ظهر فيما اشتره عيب فقال ظننته غير عيب وأمكن خفاء مثله عليه فيصدق يمينه ثم رأيت الاذرعى قال لورأى عليا عليه أثر السفر فقال مالكة لا خراشتره مني فان مرضه من تعب السفر ويزول سريعا فاشتره فازداد المرض لم يردده قهر الماحدث عنده من العيب وهو زيادة المرض لكن له الارش اه وهذا نظير مسئلتنا لكن ما أفاده من وجوب الارش ظاهر لان البائع لما غره بقوله له ما ذكر

فوجب له الارش لان رده إنما امتنع لحدوث عيب عنده هو معذور فيه فهو كمن اشترى عبدا به مرض يعلمه فزاد في يده ولم يمت فان له الارش وحينئذ فوجوبه في مسئلتنا اولي (ولو قتل بردة سابقة) مثال نه به على الضابط الاعم وهو ان يقتل بموجب سابق كقتل أو حراة او ترك صلاة بشرطه (ضمنه البائع في الاصح) لما مر فيرد ثمنه للبشترى ان جهل لعذره والافلاوكون القتل في تارك الصلاة إنما هو على التصميم على عدم القضاء لا يضر لان الموجب هو التارك والتصميم إنما هو شرط للاستيفاء كاردة فانها الموجهة للقتل والتصميم عليها شرط للاستيفاء ويتفرع على مسئلتى المرض ونحو الردة مؤن تجهيزه فهي على المشتري في الاولى وعلى البائع في الثانية \* (فرع) \* استلحق البائع المبيع ووجدت شروط الاستلحاق ثبت منه ولكن لا يطل البيع إلا ان اقام بينة بذلك أو صدقه المشتري أخذا بما يأتى اول محرمات النكاح ان اباه لو استلحق زوجته ولم يصدقه لم يفسخ النكاح

وان كانت اخته (ولو باع) حيوانا وغيره (بشرط پراهه من العيوب)

حال البيع وان تفاوت بالزيادة وإنما وجب الارش لتغير البائع له بانه ناشئ عن تعب السفر أى فيرجى زواله عقب الراحة كما هو الغالب بخلاف مسئلته فان الانحدار ليس عين الخنازير و الرمد ليس عين البياض وان سلم تولده منه في غاية الدوراه سيد عمر (قوله صار كانه) اى المشتري (قوله اولي) لعل وجهه ان المشتري في مسئلته جاهل بالعيب اى الخنازير والبياض حقيقة (قوله مثال) لى قول المصنف ولو هلك في النهاية وكذا في المعنى إلا قوله فرغ إلى المتن وقوله بان لا يكون إلى أو الباطن وقوله يؤخذ إلى المتن قول المتن (ولو قتل بردة سابقة الخ) علم منه صحة بيع المرتد وهو الاصح وكذا المتحتم قتله بالمحاربة ولا قيمة على متلفهما كما قاله ابن المقرئ لاستحقاقهما القتل والثانية نقلها الشيخان عن القفال ولعله بناها على أن المقلب في قتل المحارب معنى الحد لكن الصحيح ان المقلب فيه معنى القصاص وانه لو قتله غير الامام بغير إذنه لم يمه ديته وقضيته انه يلزم قاتل العبد المحارب قيمته وانه لما لكانه على ذلك الاذرى والمعتد الاول مع ان الحكم لا ينحصر فيهما بل يجرى في غيرهما كشارك الصلاة والصائل والزاني المحصن بان زنى ذى ثم التحق بدار الحرب ثم استرق فيصح بيعهم ولا قيمة على متلفهم اه معنى وكذا في النهاية وسم إلا أنهما اعتمدا القضية المذكورة تبعا للشهاب الرملى ثم قال فكا ان المرتد مثلا لا يضمن بالاتلاف لا يضمن بالتلف فلو غصب انسان المرتد مثلا فتلف عنده فلا ضمان عليه ا زاد النهاية وسيأتى ما حاصله ان الردة ان طرأت في يد الغاصب ضمنه وان كانت موجودة قبل الغصب لم يضمنه اه (قوله أو حراة) اى قطع طريقه اه ع ش (قوله بشرطه) وهو الاخراج عن وقت الضرورة فقط اه كرى اى بعد اضرار الامام له بها (قوله لماسر) اى من قوله احالة على السبب اه ع ش (قوله لا يضر) في كون الموجب سابقا (قوله هو التارك) اى فقط (قوله للاستيفاء) اى استيفاء الامام الحداه كرى (قوله ونحو الردة) اى كالحراة وترك الصلاة (قوله وعلى البائع في الثانية) اى ان اريد تجهيز المرتد إذا الوجوب منتف فيه اه نهاية قال ع ش وسم أو يحمل على ما لو تأذى الناس برائحته مثلا فان على سيده تنظيف المحل منه اه (قوله إلا ان اقام بينة بذلك) في قول بينته حينئذ نظر ومخالفة لما ذكره وفيه الو باع دارا ثم ادعى وقضيته اه رشيدى وقديفرق بتشوف الشارع بالعق (قوله او صدقه المشتري) اى فيطل البيع ويرجع بالثمن اه ع ش (قوله حيوانا وغيره) مع قوله صح العقد مطلقا تصريح بان له ولو باع غير الحيوان بهذا الشرط صح البيع دون الشرط سم على حجج اه ع ش قول المتن (ولو باع) اى العاقسواء كان متصرفا عن نفسه أو وليا أو وصيا أو حاكما أو غيرهم كما يفيد اطلاقه وينبغى تقيده بالشرط المتصرف عن نفسه لاعتباره لانه إنما يتصرف بالمصلحة وليس في ذلك مصلحة فلا يصح العقد اخذا بما تقدم ان الوكيل لا يجوز له ان يشتري المعيب ولا ان يشترط الخيار للبائع ولها فلو شرط المشتري البراءة

خنازير الخ فينبغى ان يقال فيه وقيل في هذا (قول المصنف ولو قتل بردة سابقة الخ) فعلم صحة بيع المرتد والمحارب قال في الروض ولا قيمة على متلفهما قال في شرحه والثانية نقلها الشيخان عن القفال ولعله بناها على ان المقلب في قتل المحارب معنى الحد لكن الصحيح ان المقلب فيه معنى القصاص وانه لو قتله غير الامام بغير إذنه لم يمه ديته وقضيته انه يلزم قاتل العبد المحارب قيمته لما لكانه على ذلك الاذرى اه وحمل شيخنا الشهاب الرملى ما نقله عن القفال على ما اذا كان القاتل ماذون الامام في قتله ثم قال في شرح الروض وخرج بالاتلاف ما لو غصب انسان المرتد مثلا فتلف عنده فانه يضمنه لتعديده على مال غيره إلى آخر ما أطال به في ذلك ومنه قوله قال ابن العباد فلو قتله الغاصب فينبغى انه ان قتله لاعلى وجه الحد ضمنه وإلا فلا اه والاوجه انه لا ضمان مطلقا لماسر انه مستحق القتل ولا فيلقل بمثل ذلك في غير الغاصب اه وبارة شرح م المرتد لا قيمة له فكا لا يضمن بالاتلاف لا يضمن بالتلف وسيأتى ذلك واضحا في الغصب وان حاصله ان الردة ان طرأت في يد الغاصب ضمنه وان كانت موجودة قبل الغصب لم يضمنه (قوله وعلى البائع في الثانية) بمعنى انها تتعلق به ولا فالمرتد لا يجب تجهيزه وقديحمل هذا على ما إذا اقتضى الحال نحو دفعه للتضرر به فانه قد يسن حينئذ أو يجب م (قوله حيوانا أو غيره

على البراءة منها أو أن لا يرد بها صح العقد مطلقا كما علم بما مر في المناهي لأنه شرط يؤكد العقد ويوافق ظاهر الحال من السلامة من العيوب وإذا شرط (فلا يظهر) أنه يبرأ عن عيب باطن بالحيوان (موجود حال العقد (لم يعلمه) (البائع (دون غيره) كما دل عليه ما صح من قضاء عثمان المشتهر بين الصحابة رضي الله عنهم ولم ينكروا وفارق الحيوان غيره بأنه يأكل في حالتي صحته وسقمه قلنا ينفك عن عيب ظاهر أو خفي فاحتاج البائع لهذا الشرط ليثق بلزوم البيع فيما يعذر فيه فمن ثم لم يبرأ عن عيب غيره مطلقا لأن الغالب عدم تغيره ولا عن عيبه الظاهر مطلقا لندرة خفائه عليه وهو ما يسهل الاطلاع عليه بأن لا يكون داخل البدن ومنه تن لحم الماكولة لسهولة الاطلاع عليه كما يفيد ما يأتي في الجلالة أو الباطن الذي عليه لتقصيره إذ كتبه تدليس يائمه به (وله مع هذا الشرط) إذا صح (الرد بعيب) في الحيوان (حدث) بعد العقد و (قبل القبض) لانصراف الشرط إلى الموجود عند العقد ويأتي ما لو تنازعا في حدوته (ولو شرط البراءة عما يتحدث) وحده أو مع الموجود (لم يصح) الشرط (في الاصح) لأنه اسقاط الشيء قبل ثبوته

من العيوب في المبيع والبائع البراءة من العيوب في الثمن وكلاهما يتصرف عن غيره لم يصح لا تنفاه الحظ لمن يقع العقد له اه ع (قوله في المبيع) اشار به الى ان الضمير في قول المصنف براءته يرجع الى البائع اه رشيدى (قوله في المبيع) مثله ما لو اشترى بشرط براءته من العيوب في الثمن ولعله ترك التنبيه عليه لما مر اه ع ش اى في اول الفصل (قوله او ان لا يرد بها) ومثله ما لو قال اعليك ان به جميع العيوب فهذا كشرط البراءة ايضا لان ما لا يمكن معاينته منها لا يمكن ذكره بمجمل وما يمكن لا تغنى تسميته (قوله او ان لا يرد الخ) عطف على براءته و (قوله او على البراءة) عطف على بشرط الخ و (قوله او ان لا يرد الخ) على قوله البراءة والضمير المستتر فيه وفي نظيره السابق راجع الى المشتري (قوله مطلقا) اى صح الشرط لام لا اه حلى عبارة الكردى ظاهر اكان العيب او باطنا عليه او لم يعلمه اه (قوله ويوافق ظاهر الحال) يتامل هذا مع التصوير اه سم على حج ولعل وجه الامر بالتامل انه يرد في غير العيب الباطن فلامعنى لحصول التاكيد فيه وقد يجاب بأنه يؤكد بحسب الظاهر او في بعض صور هو العيب الباطن ومراده بالتصوير قوله حيوانا او غيره اه ع ش قول المتن (براعن عيب) اقتصر المختار على تعدية برأى بمن وعليه قوله المذكور على تضمن معنى نحو التباعد اه ع ش (قوله موجود حال العقد) مستفاد من قول المصنف وله مع هذا الشرط الرد بعيب حدث الخ اه ع ش (قوله المشتهر الخ) قيل ان ابن عمر خالف في ذلك فلا ينهض الاجماع اه عميرة اه ع ش (قوله وفارق الحيوان غيره) اى حيث يرى فيه البائع من العيب الباطن المذكور اه ع ش (قوله غيره) كالثياب والعقار ولا فرق في الحيوان بين العبد الذى يخبر عن نفسه وغيره اه معنى (قوله انه يأكل في حالتي صحته وسقمه) اى فلا اماره ظاهرة على سقمه حتى يعرف بها عبارة ع ش يعنى انه يأكل في حال صحته وفي حال مرضه فلا تنتدى الى معرفة مرضه اذ لو كان من شأنه ترك الاكل حال المرض لكان بينا اه عميرة اه (قوله فمنا يعذر فيه) اى فيما لا يعلمه من الخفى اه معنى (قوله عن عيب غيره) اى غير الحيوان (مطلقا) اى ظاهر أو باطنا عليه او جهله عميرة وكردى (قوله ولا عن عيبه الخ) اى الحيوان و (قوله مطلقا) اى علمه البائع اولا اه نهاية (قوله وهو) اى الظاهر ومنه الكفر والجنون وان تقطع فيثبت بهما الرد اه ع ش (قوله داخل البدن) قال سم نقلان الشارح مر المراد بالباطن ما لا يطلع عليه غالبا وعليه فالمراد بداخل البدن ما يعسر الاطلاع عليه ككونه بين الفخذين لا خصوص ما فى الجوف وفى كل من حواشى شرح الروض لو الدال الشارح مر وحاشية شيخنا الزيدى ما يوافق الحمل المذكور اه ع ش (قوله تن لحم الماكولة) اى ولو حيا اه نهاية (قوله لسهولة الاطلاع الخ) اى ولو مع الحياة اه نهاية اى بنحور يخ عرفها ع ش (قوله او الباطن) عطف على قوله الظاهر ومن الباطن الزنا والسرقه فيما يظهر لعسر الاطلاع عليهما من الرقيق اه ع ش (قوله علمه) اى البائع (قوله اذا صح) كانه احتراز به عما اذا شرط البراءة عما يتحدث مثلا عبارة ع ش قوله اذا صح يشعر بان فيه خلافا وقضية كلامه فيما تقدم حيث جعل جواب لو محذوفا وقول المتن فلا يظهر الخ جو ابالمقدر عدم جريان خلاف فيه الا ان يكون احتراز به عما ذكر من جملة مقابل الاظهر من انه لا يبراعن عيب اصلا فان حاصله يرجع الى الغناء الشرط واولى منه ما فى كلام المحلى انه قيل يبطلانه بناء على بطلان الشرط وعليه فكان الاولى جعل قوله فلا يظهر هو الجواب وكانه عدل عنه لكون الخلاف فى الصحة ليس باقوال ولان قول المصنف انه يبرأ الخ فى البراءة دون صحة العقد اه ع ش (قوله ويأتى الخ) عبارة المعنى ويؤخذ من كلام المصنف الا فى قوله ولو اختلف في قدم العيب ان البائع هو المصدق اه (قوله وحده) الى قوله ويؤخذ فى المعنى الا قوله مبهم وقوله ولا يقبل الى بخلاف (قوله لانه اسقاط الخ) قضية هذا التعليل انه يبراعن الموجود دون الحادث واستقر به سم على منهج وفى الشيخ عميرة اى والنهاية والمعنى خلافة عبارة

مع قوله صح العقد مطلقا) تصريح بأنه لو باع غير الحيوان بهذا الشرط صح البيع دون الشرط (قوله ويوافق ظاهر الحال) يتامل مع التصوير (قوله او مع الموجود) كذا فى شرح الروض (قول المصنف لم يصح) ظاهره عدم الصحة فى الموجود ايضا وعبارة الروض بطل العقد قال فى شرحه صوابه الشرط

وان افرد الحادث فهو اولى بالبطلان وفي سم على حج ان ظاهر كلام المصنف البطلان في الموجود ايضا ولم  
يزد على ذلك اه عش وفي البجيرمي عن الشوبري قال الشيخ لا يبعد تخصيص عدم الصحة بما يحدث اه  
وفي حاشية ابى الحسن البكري على المحلى البطلان فيهما قال لان ضم الفاسد الى غيره يقتضي فساد الكل اه  
(قوله فلا يبرأ من ذلك) كالوا برأه من ثمن ما يبيعه له نهاية ومعنى (قوله بشرط البراءة العامة) اى المذكورة  
في قول المتن ولو باع بشرط براءته عن العيوب (قوله فلا يصح) اى الشرط كما هو السياق فله الرد حيثئذ اه  
سم اى ويفيده قوله الاقنى فلم يؤثر الرضا به الخ (قوله باختلاف عينه) راجع الى المبهم وقوله وقدره وعمله  
الى العين اه عش (قوله ولا يقبل قول المشتري الخ) اى فلا رد له بذلك ولا يتوقف ذلك على عين من البائع  
لكونه ظاهرا اه عش (قوله لا يخفى عند الروية غالبا) هذا قد يشكل عليه قوله فيما مر ان من عيوب  
الريقى التى يرد بها اذا ظهر وجهها المشتري يياض الشعر وقلع الانسان اللهم الا ان يقال انه كان حصل من  
البائع تغير منع من الروية كصبغ الشعر او يكون راه قبل الشراء بمن لا يتغير فيه غالبا اه عش  
(قوله بخلاف ما لا يعين) محترز قوله يعين والمراد ان ما لا يعين اذا شرط البراءة منه يبرأ ودخل فيه مالو باع  
بطيخة وقال للمشتري انها قرعة فوجدها كذلك فلا رد له لان في ذكره اعلاما به فيبرأ منه عش وبرماى  
(قوله كنزنا وسرقة) ومن ذلك ايضا مالو باعه ثورا بشرط انه يرد فى المحراث او يعصى فى الطاحون او  
بشرط ان الفرس شمس وتبين كذلك فيبرأ منه البائع للعلة المذكورة اه عش والشموس الحيوان  
الذى يمنع الركوب على ظهره (قوله لرضاه به) اى فلا خيار له اه عش (قوله من هذا) اى من قوله لا يعين  
اه عش ويحتمل ان المشار اليه قوله ويعين الخ ويحتمل انه قوله او معين يعين كبرص لم يره محله الخ بل  
هو الاقرب معنى (قوله فيمن) اى فى بائع (قوله فانه لا رد به) من تنمة كلام البعض اه عش (قوله ان  
الزيف لا يعرف الخ) لك ان تقول ان الزيف على قسمين قسم يعلم حاله بمجرد مشاهدته لغلبة ما خالطه من نحو  
نحاس وقسم لا يعلمه الا بالخبر اياه من نحو الصياغة لقلة مخالطه بما ذكر فليكن محمل ما اقبى به بعضهم الاول  
ومحمل ما افاده الثانى اه بصري (قوله فلم يؤثر الرضا به) اى فله الرد وان قل الزيف ويظهر ان منه مالو اشترى  
منه بائع من الفضة وقال للبائع هى نحاس اذ الظاهر ان المراد من مثل هذه العبارة ان فيها نحاسا لان  
جميعها نحاس وينبغى ان مثل ذلك مالو باعه شاشا مثلا وقال انه خام فان اراد محمل الحمو منه صح وبرى منه والا  
فله الرد لما يزدعما كان فى يد البائع لان الزيادة عيب حادث يمنع الرد قرا اه عش (قوله باقية) الى قول  
المتن وهو فى النهاية الاقوله اوابق قال عش ولعل الشارح اسقطه لما مر له من انه اذا ابقى فى يد المشتري  
فلا رد له ولا ارش مادام بقا لاحتمال عوده اه (قوله باقية الخ) اى كان مات او تلف الثوب او اكل الطعام  
اه نهاية (قوله او جنائية) ولو من البائع اه عش (قوله اوابق) عطف على هلك المبيع (قوله اى بعد  
قبضه له) انما قال ذلك لانه لا يلزم من كونه عند المشتري ان يكون قبضه لجواز ان يكون للبائع حق الحبس  
واستقل المشتري بقبضه بلا اذن قبضه فاسد وهو فى يد البائع حكما فلو تلف انفسخ العقد وبضمته المشتري  
بيده للبائع لاستيلائه عليه بلا اذن اه عش (قوله وان شرط عليه عتقه) كذا فى اطلعنا من النسخ  
وهو يوم اعتبار الاعتاق مع شرط العتق عبارة النهاية ولو اشترى بشرط عتقه واعتقه الخ اه وكتب عليه  
عش ما نصه قضيته انه لو اشترى بشرط اعتاقه واطع فيه على عيب قبل اعتاقه رد له ولا ارش وفيه نظر لانه لا يترتب  
اعتاقه بالشرط ويأمره الحاكم به اذا امتنع وعبارة حج بعد قول المصنف او اعتقه او شرط عليه عتقه اه  
ولم يرد كروا عتقه وقضيتها ان شرط العتق كاف فى استحقاق الارش وان لم يعتقه اه ولعل نسخ الشارح  
هنا مختلفة والافا بايدنا منها وان شرط الخ بصيغة الغاية (قوله او كان ممن يعتق الخ) عطف على عتقه عبارة  
عش قوله او كان ممن يعتق الخ اى ولم بشرط اعتاقه لما مر انه لا يصح شراء ممن يعتق عليه بشرط العتق لعدم  
امكان الوفاء بالشرط اه (قوله او زوجها) عبارة النهاية ولو عرف عيب الرقيق وقدر وجه لغير البائع ولم

فلا يبرأ من ذلك وادعاء  
لزم بطلان العقد بطلان  
الشرط ممنوع كما يعلم مما مر  
فى المناهى وخرج بشرط  
البراءة العامة شرطها من  
عيب مبهم او معين يعين  
كبرص لم يره محله فلا  
يصح لتفاوت الاغراض  
باختلاف عينه وقدره وعمله  
ولا يقبل قول المشتري فى  
عيب ظاهر لا يخفى عند  
الروية غالباً لانه بخلاف  
ما لا يعين كنزنا وسرقة لان  
ذكره اعلام به ومعين اراه  
اياه لرضاه به ويؤخذ من هذا  
رد ما اقبى به بعضهم فيمن  
أقبضه المشتري ثمنه وقال له  
استنقده فان فيه زيفا فقال  
رضيت بزيفه فطلع فيه  
زيف فانه لا رد له به ووجه  
رده ان الزيف لا يعرف  
قدره فى الدرهم بمجرد  
مشاهدته فلم يؤثر الرضا به  
نظير ما تقرر (ولو هلك  
المبيع) باقية او جنائية او  
ابق (عند المشتري) اى  
بعد قبضه له (او اعتقه) وان  
شرط عليه عتقه او كان ممن  
يعتق عليه او وقفه او  
استولدها او زوجها

انتهى ويوافقه تقدير الشارح (قوله فلا يصح) اى الشرط كما هو السياق فله الرد حيثئذ (قوله او زوجها)

و ثبت ذلك اذ لا يكفي اخبار المشتري به مع تكذيب البائع له قاله السبكي وفيه نظر (٣٦٣) بالنسبة لنحو العتق والوقف لمؤاخذته به وان

كذب (ثم علم العيب)

الذي يتقص القيمة بخلاف

الخصاء (رجع بالارش)

للباس من الرد حتى في التزويج

لانه يراد للدوام نعم لارش

له في روى بيع بمثله من جنسه

كحلي ذهب بيع بوزنه ذهبا

فبان معيبا بعد تلفه لنقص

الثمن فيصير الباقي منه مقابلا

باكثر منه وذلك ربابل

يفسخ العقد ويسترد الثمن

ويغرم بدل التالف على

المعتمد وقول الاسنوي

وكذا لو كان العتيق كافرا

لارش لانه لم يلبس من

الرد فانه محارب ثم يسترق

فيعود للمسلم كمدود بان

هذا نادرا لا ينظر اليه ويلزمه

مثله ولو وقف لاحتمال انه

يستبدله عند من يراه وبانه

لو فرض صحة ما قاله كان

يتعين عليه فرضه في معق

كافرا عتيق المسلم لا يسترق

(وهو) اى الارش سمي

بذلك لتعلقه بالارش وهو

الخصومة (جزء من ثمنه) اى

المبيع فيستحقه المشتري

من عينه ان وجدت (وان

عين عمافي الذمة او خرج

عن ملك البائع وعاد نسبته)

اى الجزء (اليه) اى الى

الثمن (نسبة) اى مثل نسبة

(مانقصه) (العيب من القيمة)

متعلق بنقص (لو كان) المبيع

(سليما) اليها فلو كانت قيمته

بلا عيب مائة وبه ثمانين

فنسبة النقص اليها خمس فيكون

الارش خمس الثمن فلو كان

يرضه مزوجا فللمشتري الارش فان زال النكاح في الرد واخذ الارش وجهان او جهما ان له الرد ولا ارش اه قال عرش قوله لم وقد زوجه الخ مفهومه انه لو زوجه البائع ثم اطلع فيه على العيب جازله الرد وهو شامل للذكر والاثنى وقوله ولم يرضه اى البائع وقوله ان له اى المشتري وقوله الرد اى رد المبيع مع الارش الذى اخذه من البائع ثلاثا ياخذ له اى مقابلة شئ وقوله ولا ارش اى حيث لا مانع من الرد كان طلقت قبل الدخول او بعده ولم يعلم بعيبها الا بعد انقضاء العدة والا فاعدة عيب مانع من الرد قهر اه (قوله) وثبت ذلك اى ثبت الهلاك وما عطف عليه ولو بتصديق البائع و (قوله) اخبار المشتري به اى بالموجب للارش من الهلاك ونحوه اه عرش (قوله) وفيه نظر (وقد يجاب بان مؤاخذته لا تنافي عدم كفاية اخباره الرجوع بالارش سم وعرش (قوله) بخلاف الخصاء اى بخلاف ما ينقص العين كالخصاء فلا ارش له لعدم نقص القيمة اه اسنى قول المتن (رجع بالارش) قال في شرح العباب ولو اشترى شاة وجعلها اضحية ثم وجد بها عيبا رجع بارش على البائع ويكون له وقال الاكثرون يصرفه في الاضحية وهو مشكل جدا و اى فرق بينها وبين العتق والوقف فالذى يتجه ما قاله الاقلون اه سم وقوله فالذى الخ في النهاية والمعنى ما يوافقه (قوله) للباس من الرد انظره في الاباق سم على حج ومروجه اه عرش (قوله) لنقص الثمن اى لانه لو اخذ الارش ينقص الثمن لانه جزء منه اه كرى (قوله) بل يفسخ العقد اى فورا اه عرش (قوله) ويسترد الثمن ويغرم الخ) هذا ان ورد على العين فان ورد على الذمة ثم عين غرم بدل التالف واستبدل في مجلس الرد وان فارق مجلس العقد اه معنى (قوله) فرضه في معق الخ) ان يقول وكذا لو كان العتيق كافرين لارش (قوله) في معق كافر) بالاضافة مع فتح التاء (قوله) اى الارش الى قول المتن ولو تلف الثمن في النهاية لا قوله او وجد عيبا قديما بالثمن (قوله) فيستحقه اى الجزء (قوله) من عينه اى الثمن وكذا ضمير عين وخرج وعاد (قوله) من عينه اى مثليا كان او متقوما فلو اشترى عبد ابرض ثم اعتقه ثم اطلع فيه على عيب استحق الذى اشتراه به شائما ان كان باقيا فان تلف العرض استحق ما يقابل قدر ما يخصه من قيمة العبد عرش وسم (قوله) وان عين الخ) اى في المجلس او غيره اه اسنى (قوله) اى الجزء الى قوله وافهم في المعنى (قوله) اى مثل نسبة بالنصب على انه مفعول مطلق والاصل نسبته اليه نسبة مثل نسبة الخ اه عرش اقول بل هو بالرفع على حذف المنعوت والتعت واقامة ما اضيف اليه التعت مقام المنعوت قول المتن (لو كان سليما) متعلق بالقيمة اى من القيمة باعتبار حال سلامة المبيع (قوله) اليها اى القيمة متعلق بنسبة مجرورة بمثل قال المعنى ولو ذكر هذه

عبارة العباب وشرحه ولو عرف عيب الرقيق العبد او الامه وقد زوجه ومحلّه في الامة ان كان تزويجا لغير البائع كما قاله الاسنوي وغيره ولم يرضه البائع مزوجا فللمشتري الارش الا ان يقول الزوج قبل الدخول ان ردك المشتري بعيب فانت طالق فله الرد اما اذا زوجه البائع فله الرد عليه بانفساخ النكاح فان زال النكاح لموت الزوج او نحو طلاقه في الرد واخذ الارش من المشتري وجهان في الجواهر عن المتولى وعبارتها لو انقطع النكاح وفسخت الكتابة فبقي رد المبيع والارش وجهان انتهى والذى يتجه ان له الرد في الصورتين من غير ارش عليه لزوال المانع كالمعاد الا بقاؤك المهرهون ومحلّه ان لم تنقص قيمة الفن بالتزويج او الكتابة والافلارردولو مع الارش الا ان رضى البائع اه وانظر قوله الذى يتجه الخ مع ان زوال الزوجة تخلف العدة فيهما ان اريد بالطلاق فى الثانية ما يشمل الطلاق بعد الدخول والا ففى الاولى وقد احترازوا في المسئلة السابقة عن العدة بكون الطلاق قبل الدخول كما ذكره في قوله الا ان يقول الزوج قبل الدخول الخ فينبغي ان محل جواز الرد اذا انقضت العدة (قوله) وفيه نظر (وقد يجاب بان مؤاخذته لا تنافي عدم كفاية اخباره في الرجوع بالارش) قول المصنف رجع بالارش) قال في شرح العباب ولو اشترى شاة وجعلها اضحية ثم وجد بها عيبا رجع بارش على البائع ويكون له وقال الاكثرون يصرفه في الاضحية وهو مشكل جدا و اى فرق بينها وبين العتق والوقف فالذى يتجه ما قاله الاقلون اه (قوله) للباس من الرد انظره في الاباق (قوله) المصنف جزء من ثمنه) الظاهر انه لا فرق في الثمن هنا بين كونه مثليا او كونه متقوما فاذا نقص العيب خمس قيمة المبيع

عشرين رجع منه باربعة و اتمار جع بجزء الثمن لا بالتفاوت بين القيمتين ثلاثا يجمع بين الثمن والمثمن

للفظة ولو قال كافى المحرر والشرحين والروضة إلى تمام قيمة السليم لكن أولى لأن النسبة لا بد فيها من منسوب ومنسوب اليه ولكنه تركها للعلم بها اه اى من ذكر المنسوب اليه فى الثمن (قوله فى بعض الصور كما ذكر) اى فى هذا المثال فان تفاوت القيمتين عشرون وهى قدر الثمن اه سم (قوله بعد طلبة) قال فى شرح الروض ثم يحتمل ان تكون المطالبة به على الفور كالاخذ بالشفعة لكن ذكر الامام فى باب الكتابة انه لا يتعين له الفور بخلاف الرد ذكر ذلك الزركشى اه سم اقول قوله لا يتعين له الفور اى ظاهر كلامه اعتماد هذا لانه جعل الاول مجرد احتمال والثانى المنقول وعبرة الشارح اى مر على شرح البهجة واستحقاقه له بطلبه ولو على التراخي اه ومثله فى شرح المنهاج عند قول المصنف والرد على الفور اه ع ش (قوله اما عكسه) بان وجب الارش للبائع على المشتري (قوله قبله) اى الفسخ (قوله او وجد عيا قديما الخ) لا يلزم هنا المحذور السابق فى جانب المشتري لأن غاية الامر ان يزيد الثمن للبائع سم (قوله فان الارش) اى الواجب للبائع و (قوله ينسب للقيمة) معتمد اى بان يكون الارش قدر التفاوت بين قيمته سليما وقيمته معيبا بالحدث ولو زاد على الثمن اه ع ش (قوله لا الثمن) هذا الاثبات والنفي ظاهر فى الاولى دون الثانية فان المتبادر فيها من نسبة الارش للقيمة ان معناه انه يؤخذ بنقص العيب من قيمة الثمن فامعنى نسبة هذا النقص الى الثمن حتى ينفى اه سم ويمكن ان يقال ان معناه انه يرجع بجزء من المبيع نسبتبه اليه كنسبة ما نقص العيب من قيمة الثمن لو كان سليما اليها على قياس ما قيل فى ارش المبيع اه ع ش وفيه من التكلف ما لا يخفى ولعل الاولى ان يجاب بان قول الشارح لا الثمن سالية والسالية لا تقتضى وجود الموضوع (قوله كما يأتى الخ) كلامه هناك لا يشمل قوله او وجد عيا قديما بالثمن اه سم قول المتن (والاصح اعتبار الخ) اى لأن الفرض اضرار البائع كما سياتى عن الامام واعتبار الاقل يوجب زيادة الارش المضرب كما يظهر بامتحان ذلك فى الامثلة على ماسياتى اه (قوله اى المبيع المتقوم) انظر ما وجه هذا التقيد وماذا يفعل لو كان المبيع مثليا فراجع اه رشدي ويظهر ان التقيد المذكور انما هو لاجل ان المنظور هنا نقص المبيع من حيث القيمة ولو كان مثليا اذ الكلام فى نقص الصفة كما تقدم فى شرح ثم علم العيب وحاشيته (قوله فاذا زيادة فى المبيع حدثت الخ) هذا الاياتى ان كان الخيار للبائع وحده لان ملك المبيع له حيثئذ ولا يزول الامن حين الاجازة او انقطاع الخيار وقوله وفى الثمن حدثت فى ملك البائع هذا الاياتى ان كان الخيار للبائع وحده لان ملك المبيع له حيثئذ فملك الثمن للمشتري سم

مثلا رجع المشتري بخمس الثمن المتقوم فيملك خمس عينة إن كان موجودا فان كان معدوما رجع بخمس قيمته ويعبر فيها الاقل كما تقرر فى المبيع فليتامل (قوله كما ذكر) اى فى المثال فان تفاوت القيمتين عشرون وهى قدر الثمن (قوله لكن بعد طلبة) قال فى شرح الروض ثم يحتمل ان تكون المطالبة به على الفور كالاخذ بالشفعة لكن ذكر الامام فى باب الكتابة انه لا يتعين له الفور بخلاف الرد ذكر ذلك الزركشى اه (قوله او وجد عيا قديما بالثمن) لا يلزم هنا المحذور السابق فى جانب المشتري لأن غاية الامر ان يزيد الثمن للبائع (قوله ينسب للقيمة لا الثمن) هذا الاثبات والنفي ظاهر فى الاولى دون الثانية فان المتبادر فيها من نسبة الارش للقيمة ان معناه انه ياخذ بنقص العيب من قيمة الثمن فامعنى نسبة هذا النقص الى الثمن حتى ينفى (قوله كما يأتى) عبارته ثم حيث او جينا ارش الحادث لا تنسبه الى الثمن بل يرد ما بين قيمة المبيع معيبا بالعيب القديم وقيمته معيبا به بالحادث بخلاف ارش القديم فاننا ننسبه الى الثمن كما مر اه ولم يرد على ذلك وهو لا يشمل قوله او وجد عيا قديما بالثمن (قول المصنف والاصح اعتبار اقل قيمة الخ) اى لأن الفرض اضرار البائع كما سياتى عن الامام واعتبار الاقل يوجب زيادة الارش المضرب كما يظهر بامتحان ذلك فى الامثلة على ماسياتى اه (قوله المتقوم) كانه اشارة الى ما يأتى فى قوله الآتى ولو تلف الثمن دون المبيع ردوه واخذ مثل الثمن او قيمته وقد يتعلق ايضا بقوله آتفا او وجد عيا قديما بالثمن فليتامل (قوله حدثت فى ملك المشتري) هذا الاياتى ان كان الخيار للبائع وحده لان ملك المبيع له حيثئذ ولا يزول الامن حين الاجازة او انقطاع الخيار (قوله حدثت فى ملك البائع) هذا الاياتى ان كان الخيار للبائع وحده لان ملك المبيع حيثئذ

فى بعض الصور كما ذكر ولان المبيع مضمون على البائع به فيكون جزؤه مضمونا عليه بجزئه كالحرج يضمن بالدية وبعضه ببعضها فان كان قبضه رذ جزأه او الا سقط عن المشتري لكن بعد طلبة على المعتدوا فهم المتن ان هذا فى ارش وجب للمشتري على البائع اما عكسه كالو وجد البائع بعد الفسخ بالمبيع عيا حدث عند المشتري قبله او وجد عيا قديما بالثمن فان الارش ينسب للقيمة لا الثمن كما يأتى فى شرح قوله من طلب الامساك (والاصح اعتبار اقل قيمه) اى المبيع المتقوم جمع قيمه ومن ثم ضبطه بخطه بفتح الياء ومثله الثمن المتقوم (من يوم) اى وقت (البيع الى) وقت (القبض) لأن قيمتهما إن كانت وقت البيع اقل فالزيادة فى المبيع حدثت فى ملك المشتري وفى الثمن حدثت فى ملك البائع فلا تدخل فى التقويم او كانت وقت القبض أو بين الوقتين اقل فالنقص فى المبيع من ضمان البائع وفى الثمن من ضمان المشتري فلا تدخل فى التقويم وما صرح به من اعتبار ما بين الوقتين هو المعتد وان نازع فيه جمع (تنبية) اذا عبرت قيم المبيع او الثمن

فأما ان تتحد قيمته سليما وقيمتاه معيبا او يتحد سليما ويختلفا معيبا وقيمة وقت العقد اقل او اكثر او يتحد ا معيبا لاسليما وهي وقت العقد اقل او اكثر او يختلفا سليما ومعيبا وهي وقت العقد سليما ومعيبا اقل او اكثر او بالعكس فهي تسعة اقسام امثلتها على الترتيب في المبيع اشترى قنا بالف وقيمته وقت العقد والقبض سليما مائة ومعيبا تسعون فالنقص عشر قيمته سليما فله عشر الثمن مائة او قيمته سليما مائة وقيمته معيبا وقت العقد ثمانون والقبض تسعون أو عكسه فالتفاوت بين قيمته سليما و اقل قيمته معيبا عشرون وهي خمس قيمته سليما فله خمس الثمن او قيمته معيبا ثمانون وسليما وقت العقد تسعون ووقت القبض مائة او (٣٦٥) عكسه فالتفاوت بين قيمته معيبا

وأقل قيمته سليما عشرة وهي تسع اقل قيمته سليما فله تسع الثمن فان قلت صرح الامام بان اعتبار الاقل في الاقسام كلها إنما هو لاضرار البائع لما من من التعليل وحيث فالتفاوت اعتبار ما بين الثمانين والمائة وهو الخمس لانه الاضرر بالبائع قلت ليس القياس ذلك لان المعيار نسبة ما نقص العيب من القيمة اليها والذي نقصه العيب من القيمة هو ما بين الثمانين والتسعين وأما ما بين التسعين والمائة فانما هو لتفاوت الرغبة بين اليومين فتعين اعتبار ما نقصه العيب من التسعين اليها وهو التسع كما تقرر فتأمل او قيمته وقت العقد سليما مائة ومعيبا ثمانون ووقت القبض سليما مائة وعشرون ومعيبا تسعون أو بالعكس أو قيمته وقت العقد سليما مائة ومعيبا تسعون ووقت القبض سليما مائة وعشرون ومعيبا ثمانون أو بالعكس فالتفاوت

على حج أي فينبغي أن يعتبر أقل القيم من وقت لزوم العقد من جهة البائع الى وقت القبض اه ع ش (قوله فاما ان تتحد الخ) هو القسم الاول (قوله قيمته) أي قيمته وقت العقد وقيمته وقت القبض (قوله او يتحد سليما ويختلفا الخ) تحته قسمان اشارة اليها بقوله اقل او اكثر وكان الظاهر تانيث الفعلين و (قوله او يتحد ا معيبا الخ) تحته قسمان ايضا (قوله او يختلفا سليما ومعيبا الخ) تحته اربعة اقسام اشارة الى اثنين منها بقوله سليما ومعيبا الخ والى الباقيين بقوله او سليما اقل الخ فهي تسعة اقسام سكنت عن حالة بين العقد والقبض وباعتبارها تزايد الصور عن تسع رشيدى ومعنى (قوله اشترى قنا الخ) خبر قوله امثلتها باعتبار الربط بعد العطف (قوله فله عشر الثمن) أي مائة (قوله او عكسه) راجع لقوله وقيمته معيبا الخ (قوله خمس الثمن) وهو مائتان (قوله أو عكسه) راجع لقوله وسليما وقت العقد الخ (قوله فله تسع الثمن) أي فله مائة وأحد عشرة وتسع (قوله من التعليل) أي بقوله لان قيمتهما الخ سم وع ش (قوله فالتفاوت الخ) أي في قوله او قيمته معيبا ثمانون الخ و (قوله بين الثمانين والمائة) أي لا بين الثمانين والتسعين اه ع ش (قوله قلت الخ) هذا الجواب في غاية الحسن والدقة لكن قد يتخذش امران احدهما انه يلزم عليه ان يكون اعتبار الاقل لالا انه اضرر بالبائع بل لان النقص انما هو عنده والثاني انه كما يحتمل ان تكون القيمة سليما تسعين وللزيادة الى المائة للرغبة يحتمل ان تكون مائة والنقص لقلة الرغبة فلا تعين الاول الذي هو مبنى الجواب اللهم الا ان يقال كون القيمة تسعين متيقن والزيادة مشكوك فم تعتبر سم على حج اه ع ش (قوله وهي الخ) أي ما نقصه الخ والتانيث لرعاية المعنى (قوله او قيمته وقت العقد سليما مائة ومعيبا ثمانون الخ) مثال القسم السادس و (قوله أو بالعكس) أي عكس قوله أو قيمته الخ مثال السابع (قوله او قيمته وقت العقد سليما مائة ومعيبا الخ) مثال الثامن و (قوله او بالعكس) أي عكس القول المذكور مثال التاسع (قوله فيما اذا اتحدتا الخ) وهو القسم الثاني (قوله ذلك) أي اختلاف قيمته معيبا وهي وقت القبض اكثر (قوله لان النقص بعض الخ) عبارة النهاية والمعنى لان نقص العيب اه (قوله لان زوال العيب الخ) أي قبل القبض (قوله مطلقا) أي ردا كان او ارشا (قوله وان سلم ماذكره) أي قوله وهي وقت القبض اكثر الخ اه ع ش قول المتن (ولو تلف الثمن) أي المقبوض اه معنى (قوله حسا) الى قوله او اجني في النهاية (قوله او شرعا) كان اعتقه او كاتبه او وقفه او استولد الامة او خرج عن ملكه الى غيره اه معنى (قوله نظير ما مر) أي في هلاك المبيع اه كردى (قوله واطلع) أي المشتري و (قوله به) أي بالمبيع قول المتن (رده) أي المشتري

له فلك الثمن للمشتري (قوله فهي تسعة اقسام) قال في شرح الروض واذ انظرت الى قيمته فيما بين الوقتين ايضا زادت الاقسام اه (قوله من التعليل) أي بقوله لان قيمتها الخ (قوله قلت الخ) هذا الجواب في غاية الحسن والدقة لكن قد يتخذش امران احدهما ان يلزم عليه ان يكون اعتبار الاقل لالا انه اضرر بالبائع بل لان النقص انما هو عنده والثاني انه كما يحتمل ان تكون القيمة سليما تسعين وللزيادة الى المائة للرغبة يحتمل ان تكون مائة والنقص لقلة الرغبة فلم يتعين الاول الذي هو مبنى الجواب اللهم الا ان يقال كون

بين أقل قيمته سليما وأقل قيمته معيبا عشرون وهي خمس أقل قيمته سليما فله خمس الثمن وخص البارزى بحثا اعتبار الاقل فيما إذا اتحدتا سليما لا معيبا وهي وقت القبض اكثر بما إذا كان لكثرة الرغبات في المعيب لقلة ثمنه لالنقص ببعض المعيب وإلا اعتبر اكثر القيمتين لان زوال العيب يسقط الرد ورد بان الزائل من العيب يسقط اثره مطلقا كما لو زال العيب كله فكما يقوم المعيب يوم القبض ناقص العيب فكذا يوم العقد فلم يعتبر الاكثر اصلا على ان تقيده بما إذا اتحدت قيمته سليما غير صحيح وان سلم ماذكره (ولو تلف الثمن) حسا او شرعا نظير ما مر او تعلق به حق لازم كرهن (دون المبيع) واطلع على عيب به (رده) إذ لا مانع (واخذ مثل الثمن) ان كان مثليا

المبيع ولو صالحه البائع بالارش أو غيره عن الرد لم يصح لانه خيار فسخ فاشبه خيار التروى في كونه غير متقوم ولم يسقط الرد لانه إنما سقط بعوض ولم يسلم إلا أن علم بطلان المصالحة فيسقط الرد لتقصير هو وليس لمن له الرد امساك المبيع وطلب الارش ولا للبائع منعه من الرد ودفع الارش اه مغنى (قوله لان ذلك) اى مثل الثمن او قيمته (بدله) اى الثمن التالف المثل أو المتقوم (قوله) ومراعاة الاقل (قوله) اى فيقال بمثله هنا اه عش (قوله) فيما بين وقت العقد (الخ) الاولى كافي المغنى والاسنى من وقت البيع ثم هذا صادق بما إذا كان الثمن المتقوم في الذمة عند العقد ثم عينه وأقبضه وفي سم بعد كلام عن شرح الروض مانصه وقضية هذا انه لو كان الثمن متقوما في الذمة عند العقد ثم عينه وأقبضه ثم تلف رد قيمته اقل ما كانت من العقد الى القبض اه (قوله) اما لو بقي اى الثمن كلا او بعضا بقرينة قوله لا آتى ببعضه أو كله و (قوله) فله) اى للمشتري (الرجوع في عينه) أى وله العدول بالتراضى إلى بدله على ما يفيد التعبير بله الخ اه عش (قوله) رجع) اى المشتري (قوله) ببعضه أو كله) اى الثمن (قوله) ان وجده ناقص الخ) قال في شرح العباب وفارق ما يأتي من أن نقص المبيع ادنى نقص يبطل رد المشتري بعيب قديم لكونه من ضمانه بانه ثم اختار الرد والبائع هنالم يتخذه من ثم لو اختار رد الثمن المعين بالعيب انعكس الحكم فيضمن نقص الصفة ولم يضمن المشتري نقص صفة المبيع اه وقوله فيضمن نقص الصفة قضية اطلاقه ان له حيث رد قهرا وقياس البيع خلافه سم على حجج اه عش (قوله) كان حدث به) اى بالثمن (قوله) كأنه ياخذ اه) اى المشتري الثمن (قوله) نقصه) اى وصف الثمن (قوله) بجناية اجنبى) اى غير البائع والمشتري (قوله) اى يضمن) احتراز عن نحو الحرى (قوله) استحق الارش) أى على البائع وهو له الرجوع على الاجنبى اه عش (قوله) ثم فسخ) اى فسخ المشتري العقد (قوله) رجع عليه يبدله) اى رجع المشتري على البائع يبدل الثمن والفرق بينهما وبين الابرأه أن البائع دخل في يده شيء من جهة المشتري ثم وهبه له بخلافه في الابرأه فان البائع لم يدخل في يده شيء من جهة المشتري حتى رده أو بدله له اه عش (قوله) بخلاف مالو ابرأه منه) اى فلا يرجع بشيء ولو أبرأه من بعضه فالمتجه انه لا يرجع بقسط ما أبرأه منه ويرجع بقسط الباقي اه سم (قوله) ولو اداه) اى الثمن وكذا خير يرجع (قوله) للتؤدى) خلافا للنهية عبارة سم الذى في الروض هنا انه يرجع للمشتري واعتمده شيخنا الشهاب الرملى اه (قوله) في المبيع) اى قول المتن فليبادر في النهاية (قوله) ملكه عنه) اى او عن بعضه اه نهاية (قوله) او بعد نحو رهنه) اى عند غير البائع اه نهاية وقال عش مفهومه ان له الارش إذا كان عند البائع والظاهر انه غير مراد وإنما المراد انه يفسخ العقد ويسترد الثمن اه عبارة الرشيدى التقييد بغير البائع إنما تظهر ثمرته في قول المصنف بعد فان عاد الملك فله الرد اذ مفهومه انه إذا لم يعد الملك اى او نحوه كافتكاك الرهن ليس له الرد فكأنه يقول محل هذا إذا كان الرهن عند غير البائع وكذا في قوله او اجارته ولم يرض البائع فلا أثر لها بالنسبة لنفى الارش إذا لا ارش سواء كان الرهن عند غير البائع وهو ظاهر او عند البائع لانه متمكن من الرد في الحال وسواء رضى البائع بالمؤجر مسلوب

القيمة تسعين متيقن وزيادة مشكوكه فلم تعتبر (قول المصنف أو قيمته) عبارة الروض وقيمتها في المتقوم لكن في المعين رد قيمته اقل ما كانت من العقد الى القبض اه قال في شرحه وقوله في المعين من زيادته ولا حاجة إليه بل قد يوهم خلاف المراد لان التلف إنما يكون في معين اه وقضية هذا الاعتراض انه لو كان الثمن متقوما في الذمة عند العقد ثم عينه وأقبضه ثم تلف رد قيمته اقل ما كانت من العقد الى القبض (قوله) وحيث رجع ببعضه أو كله لا ارش له على البائع ان وجده ناقص وصف) قال في شرح العباب وفارقه ما يأتي من ان نقص البيع ادنى نقص يبطل رد المشتري بعيب قديم لكونه على ضمانه بانه ثم اختار الرد والبائع هنالم يتخذه من ثم لو اختار رد الثمن المعين بالعيب انعكس الحكم فيضمن نقص الصفة ولو لم يضمن المشتري نقص صفة المبيع كما يأتي اه وقوله فيضمن نقص الصفة قضية اطلاقه ان له حيث رد قهرا وقياس البيع خلافه فليتامل (قوله) بخلاف مالو ابرأه منه) ويرجع بقسط الباقي (قوله) رجع للتؤدى) الذى في الروض

(أو قيمته) ان كان متقوما لان ذلك بدله ومراعاة الاقل فيما بين وقت العقد إلى وقت القبض (أما لو بقي) فله الرجوع في عينه سواء أكان معينا في العقد أم عماف الذمة في المجلس أو بعده وحيث رجع ببعضه أو كله لا ارش له على البائع ان وجد ناقص وصف كان حدث به شلل كما انه ياخذ به زيادته المتصلة بجائنا نعم ان كان نقصه بجناية اجنبى أى يضمن كما هو ظاهر استحق الارش ولو وهب البائع الثمن بعد قبضه للمشتري ثم فسخ رجع عليه يبدله بخلاف مالو أبرأه منه نظير ما ياتى في الصداق ولو اداه أصل عن محجوره رجع بالفسخ للمحجور لقدرته على تملكه وقبوله له او اجنبى رجع للتؤدى لان القصد اسقاط الدين مع عدم القدرة على التملك وإنما قدر الملك لضرورة السقوط عن المؤدى عنه (وعلم بالعيب) في المبيع (بعد زوال ملكه) عنه بعوض أو غيره (إلى غيره) وهو باق بحاله في يد الثانى او بعد نحو رهنه



المنفعة لذلك أو لم يرض به لعدم اليأس من الرد فتأمل اه (قوله أو ابقاه الخ) أو كتابته صحيحة أو غصبه اه  
 نهاية (قوله والعيب الا باق) أي ولا فهو عيب حدث فله ارش العيب القديم فان رضيه البائع مع الحادث  
 فلا ارش عليه في الحال فان هلك ابقاه له على البائع الارش كذا في العباب ولم يرد الشارح في شرحه على  
 تقريره وعلل قوله فله ارش العيب القديم بقوله لأنه ليس من الرد حيثئذ لحدث عيب الا باق بيده اه سم  
 عبارة السيد عمر قوله والعيب الا باق أي ولو مع غيره بخلاف ما لو كان العيب غير الباقي فقط فان الباقي  
 حيثئذ عيب حادث مانع عن الرد فلا يتم فيه جميع التفصيل الا في الذي من جملة الرد بعد العود اه (قوله أو  
 اجارته) قال في شرح العباب أي لغير البائع كما بحثه الزركشي اه سم (قوله ولم يرض البائع الخ) قال في  
 العباب وشرحه فان رضيه البائع مؤجرا أي مسلوب المنفعة مدة الاجارة ولكنه ظن الاجارة له وفسخ  
 ثم على خلافه انه لا اجارة له فله رد الفسخ كما في الانوار قال كالورضى بالفسخ بالعيب ثم علم انه كان حدث عند  
 المشتري عيب بخلاف الفسخ بالاقالة فانه يرجع بارش الحادث ولا يرد الاقالة اه وعليه فيفرق بين الاقالة  
 وما هنا انه فسخ لا عن سبب فلم يمكن رده بخلاف ما عن سبب فانه إذا بان ما يطله عمل به ثم قال اما إذا رضيه به  
 مسلوبها ولا ظن ما ذكر فانه يرد عليه ولا يطالب المشتري باجرة تلك المدة كما اقتضاه كلامهم هنا وفي نظائره  
 سم على حجة اه ع ش قول المتن (في الاصح) وعليه لو تعذر العود بتلف أو اعتاقر رجوع بارش المشتري الثاني  
 عن الاول والاول على بائعه وله الرجوع عليه قبل الغرم للثاني ومع ابرائه منه اه مغنى وقوله وله الرجوع  
 عليه الخ خلافا لنهاية عبارته وليس للمشتري الثاني رده على البائع الاول لأنه لم يملك منه فان استرده البائع الثاني  
 وقد حدث به عيب عند من اشترى منه البائع الثاني خير البائع الاول بين استرجاعه أي بعيه الحادث  
 وتسليم الارش له أي ارش العيب القديم للبائع الثاني ولم يقبله البائع الثاني وطولب بالارش أي ارش  
 القديم رجع على بائعه أي الاول لكن بعد التسليم أي للارش كما في اصل الروضة اه (قوله وغبن الخ)  
 عبارة المغنى وغبن غيره كما غبن هو اه (قوله وكل من العلتين) أي التعبيرين في الاستدلال استدراك الظلامة  
 والغبن (قوله له فيه) أي للمشتري في المبيع قول المتن (فله الرد) أي ولو طالبت المدة جدا ما لم يحصل بالعبد  
 مثلا ضعف يوجب نقص القيمة اه ع ش (قوله لزوال كل من العلتين) أي عدم اليأس من الرد واستدراك  
 الظلامة اه رشدي قول المتن (والرد على الفور) (فرع) لا بد للناطق من اللفظ كفسخ البيع  
 ونحوه (فرع) لو اطلع على العيب قبل القبض اتجه الفور ايضا اه سم على منهج ولعله احتراز  
 باللفظ عن الإشارة من الناطق اما الكتابة منه فهي كناية ومرة ان الفسخ كما يكون بالصرح يكون بالكناية  
 اه ع ش (قوله اجماعا) إلى المتن في المغنى (قوله في المبيع المعين) أي في رد المشتري المبيع المعين أي أو  
 البائع الثمن المعين اه رشدي (قوله المعين) أي في العقد عبد الحق اه ع ش (قوله فان قبض شيئا عمافي  
 الذمة الخ) قال في شرح العباب ويتجه ان محل ضعف القول بملك المبيع أي في الذمة بالقبض ما اذا جهل عيبه

هنا انه يرجع للمشتري واعتمده شيخنا الشهاب الرملي (قوله والعيب الا باق) أي ولا فهو عيب حدث فله  
 ارش العيب القديم فان رضيه البائع مع الحادث فلا ارش عليه في الحال فان هلك ابقاه له على البائع الارش  
 كذا في العباب ولم يرد الشارح في شرحه على تقريره وعلل قوله فله ارش العيب القديم بقوله لأنه ليس من الرد  
 حيثئذ لحدث عيب الا باق بيده اه فانظر لم يجر في ذلك ما يأتي في قول المصنف ولو حدث عنده عيب سقط  
 الرد قهر الخ (قوله أو اجارته) قال في شرح العباب أي لغير البائع كما بحثه الزركشي ايضا (قوله ولم يرض  
 البائع باخذه مؤجرا) قال في العباب وشرحه فان رضيه البائع مؤجرا أي مسلوب المنفعة مدة الاجارة ولكنه  
 ظن ان الاجارة له وفسخ ثم علم خلافه أي انه لا اجارة له فله رد الفسخ كما في الانوار قال كالورضى بالفسخ بالعيب  
 القديم ثم علم انه كان حدث عند المشتري عيب بخلاف الفسخ بالاقالة فانه يرجع بارش الحادث ولا ترد الاقالة  
 اه وعليه فيفرق بين الاقالة وما هنا انه فسخ لا عن سبب فلم يمكن رده بخلاف ما عن سبب فانه اذا باع ما يطله  
 عمل به ثم قال اما اذا رضيه به مسلوبها ولا يظن ما ذكر فانه يرد عليه ولا يطالب المشتري باجرة تلك المدة كما

أو ابقاه والعيب الا باق  
 أو اجارته ولم يرض البائع  
 باخذه مؤجرا (فلا ارش)  
 له (في الاصح) لأنه لم يأس  
 من الرد لأنه قد يعود له  
 وقيل لأنه استدراك الظلامة  
 ورجوع كارجوع عليه وعبارة  
 بعض الاصحاب وغبن كما  
 غبن وكل من العلتين فاسد  
 لا يهاجمه جواز قصد ذلك  
 الذي لا قائل به كما هو واضح  
 خلافاً لهم فيه لان  
 المظوم لا رجوع له  
 الاعلى ظالمه ثم رايت  
 الفارق قال ان اطلاق ذلك  
 فاسد علله بنحو ما ذكرته  
 (فان عاد الملك) له فيه (فله  
 الرد) لا مكانه سواء عاد  
 اليه بالرد بالعيب  
 ولا خلاف فيه لزوال كل  
 من العلتين أم بغيره كبيع  
 او هبة او وصية او ارث  
 او اقالة لزوال المانع  
 (وقيل ان عاد اليه بغير الرد  
 يعيب فلا رد) له لأنه  
 استدراك الظلامة ومرة انه  
 ضعيف (والرد على الفور)  
 اجماعاً ومحل في المبيع  
 المعين فان قبض شيئا عمافي  
 الذمة

فوران الاصح انه لا يملكه  
إلا بالرضا بعينه ولا نه غير  
معتود عليه ولا يجب فوري  
طلب الارش أيضا كما بحثه  
ابن الرفعة لان أخذه لا  
يؤدى إلى فسخ العقد ولا  
في حق جاهل بأن له الرد  
وعذر بقرب اسلامه وهو  
يمن يخفى عليه بخلاف من  
يخاطبنا من أهل الذمة أو  
بنشئه بعيدا عن العلماء أو  
بان الرد على الفور ان كان  
عاميا يخفى على مثله قال  
السبكي أو جهل حاله ولا  
بدم يمينه في الكل ولا  
في مشتر شقصا مشفوعا  
والشفيع حاضر فانتظره  
هل يشفع أولا ولا في مبيع  
ابق تأخر مشتره لعوده  
فله رده إذا عاد وان صرح  
باسقاطه ومراة لا ارش  
ولان قال له البائع أزيل  
عنك العيب وأمكن في مدة  
لا تقابل باجرة كما يأتي في  
نقل الحجارة المدفونة ولا  
في مشترز كويا قبل الحول  
فوجد به عيبا قديما ومضى  
حول من الشراء فله التأخير  
لاخراج الزكاة من غيره  
لعدم تمكنه من الرد قبله  
لان تعلق الزكاة به عنده  
عيب حدث ولا في مشتر  
أجر ثم علم بالعيب ولولم  
يرض البائع به مسلوب  
المنفعة فله التأخير إلى انقضاء  
مدة الاجارة أو شرع في

أما إذا علم عند القبض فيتجه انه يملكه بمجرد قبضه كالمقبضه جاهلا ثم رضى به اه سم (قوله بنحو بيع  
الخ) أي كصلح وصدق وخلع (قوله انه لا يملكه إلا بالرضا) قضيته ان الفوائد الحاصلة منه قبل العلم بالعيب  
ملك للبائع فيجب ردها له وان رضى المشتري به معيما وان تصرفه فيه ببيع او نحوه قبل العلم بعينه باطل  
والظاهر خلاف هذه القضية في الشك من اه ع ش (قوله ايضا) أي كالا يجب في رد ما قبضه عمافي الذمة اه  
ع ش (قوله وعذر) وينبغي ان من العذر ما لو افتاه مفت بان الرد على التراخي وغلب على ظنه صدقة ولولم  
يكن اهلا للقاء فلا يطل خياره بالتأخير وينبغي ان من العذر ما لو رأى جنازة بطريقه فصلى عليها من غير  
تعريض وانتظار بخلاف ما لو عرج لذلك وانتظر فلا يعذرو هذا كله حيث عرض بعد الاخذ في الرد فلو  
كان ينتظر جنازة وعلم بالعيب عند الشرع في التجيز اغتفر ذلك كانتظار الصلاة مع الجماعة اه ع ش (قوله  
بخلاف من يخاطبنا) أي مخالطة تقضى العادة بمعرفة ذلك فلا يعذره ع ش (قوله إن كان عاميا الخ) أي  
ولو كان مخاطبا لاهل العلم لان هذا مما يخفى على كثير من الناس ويدل عليه ترك التقيد هنا اه بحجى من عن  
شيخه (قوله أو جهل الخ) عطف على قوله يخفى الخ اه ع ش ويحتمل انه عطف على قوله عذر قال النهاية قال  
الاذرى والظاهر ان من بلغ مناجى نافعا فارق رشدا فاشترى شيئا ثم اطاع على عيبه فادعى الجهل بالخيار انه  
يصدق يمينه كالناشيء بالبادية اه قال ع ش قوله فاشترى الخ أي قبل مضى مدة يمكنه فيها التعلم عادة اه  
(قوله حاضر) أي في البلد (قوله فانتظره) أي مدة يغلب على ظنه بلوغه الخبر فيها اه ع ش (قوله ابق) اما  
بصيغة اسم الفاعل كما في النهاية عبارة ولا في مبيع ابق أو مغضوب اه قال ع ش قوله في مبيع ابق أي  
وعيه الا باق اه واما بصيغة المضى كما في المغنى عبارة تمولو اشترى عبد ابق قبل القبض واجاز المشتري البيع  
ثم اراد الفسخ فله ذلك ما لم يعد العبد اليه اه (قوله باسقاطه) أي الرد وقضيته م ر انه إذا سقط الرد في غير  
هذين أي الا بقر والمغضوب سقط وان عذر بالتأخير و (قوله ومراة لا ارش له) أي لا احتمال عودوه (قوله  
ولان قال الخ) أي لا يجب فوران الخ ع ش (قوله في مدة لا تقابل الخ) مفهومه ان المدة لو كانت تقابل باجرة  
وطلب البائع تأخيرها اليها واجابه المشتري سقط حقه وقد يتوقف فيه بان التأخير إنما وقع بطلب البائع فلم  
ينسب المشتري فيه إلى رضا بالعيب ومفهومه ايضا انه لو امكن ازالته في مدة لا تقابل باجرة ولم يرض البائع  
بتأخيرها اليها سقط خيار المشتري وان لم ترد المدة على ثلاثة أيام كيوم ونحوه اه ع ش (قوله فله التأخير) نعم ان  
تمكن من اخر اجها ولم يفعل بطل حقه اه نهاية (قوله إلى انقضاء مدة الاجارة) أي وان طال كستعين سنة  
حيث لم يحصل فيها للبيع عيب في يد المستاجر اه ع ش (قوله فله) أي الرد بعيب اخر اه نهاية قال ع ش هذا  
شامل للمالوم بالعيين معا فطلب الرد باحدهما فعجز عن اثباته فله الرد بالاخر وان لم يعلم البائع به قبل  
اه قول المتن (فليدار على العادة) يتجه اعتبار عاداته في الصلاة تطويلا وغيره وفي قدر التفل وان خالف عادة  
غيره لان المدار على ما يشعر بالاعراض او لا وتغير عاداته بالزيادة عليها تطويلا او قدر ابعاد العلم بالعيب يشعر  
بذلك وان لم يزد على عادة غيره م رسم على حج وينبغي فاما لو اختلفت عاداته ان نظر إلى ما قصده قبل الاطلاع  
على العيب فلا يضر فعله وان لم يكن له قصد اصلا لا يضر ايضا لان ما فعله صدق عليه من عاداته وان لا يكفي  
منافاة العادة مرة واحدة بل لا بد من التكرار بحيث صار عادة له اه ع ش (قوله ولا يؤمر) إلى قول المتن ولو تركه  
في النهاية لا قوله الشرع فيه إلى المتن وكذا في المغنى لا قوله ولو تفكها فيما يظهر وقوله ولا التأخير إلى المتن

انقضاء كلامهم هنا وفي نظائره الخ اه (قوله فان قبض شيئا عمافي الذمة الخ) قال في شرح العباب ويتجه ان  
محل ضعف القول بملك المبيع أي في الذمة بالمقبض ما إذا جهل عيبه اما إذا علم عند القبض فيتجه أنه يملكه  
بمجرد قبضه كالمقبضه جاهلا ثم رضى به (قوله كما بحثه ابن الرفعة) وقد مننا نقله عن الامام في الكلام على قوله  
ولو هلك المبيع الخ (قوله فله التأخير لاخراج الزكاة) نعم ان تمكن من اخر اجها ولم يفعل بطل حقه م ر قول  
المصنف فليدار على العادة الخ يتجه اعتبار عاداته في الصلاة تطويلا وغيره وفي قدر التفل وان خالف عادة  
غيره لان المدار ما يشعر بالاعراض او لا وتغير عاداته بالزيادة عليها تطويلا او قدرا بعد العلم بالعيب

(قلوعله وهو يصلي)  
 ولو نفل (أو) وهو (ياكل)  
 ولو تفكها فيها يظهر أو  
 وهو في نحو حمام أو خلاء  
 أو قبل ذلك وقد دخل وقته  
 (فله) الشروع فيه عقب  
 ذلك ولا يبطل رده كما افهمه  
 قولهم لو علمه وقد دخل وقت  
 هذه الامور واشتغل بها  
 وبعد شروعه فيه له (تاخير)  
 أي الرد (حتى يفرغ) من ذلك  
 على وجه الكمال لمذره  
 كاشفعة ولاجل ذلك  
 اخرى هنا ما قالوه ثم وعكسه  
 ولا يضر سلامه على البائع  
 بخلاف محادثته ولا لبس  
 ما يتجمل به ولا التأخير  
 لنحو مطر شديد على الاوجه  
 ويظهر انه يكفى ما يبل  
 الثوب (أو) عليه (ليلة) له  
 التأخير (حتى يصبح) لمذره  
 بكلفة السير فيه ومن ثم لو  
 امكنه السير فيه من غير كلفة  
 لزمه (فان كان البائع بالبلد  
 رده) المشتري (عليه) بنفسه  
 او وكيله (مالم يحصل  
 بالتوكيل تأخير مضر ولو لم  
 المشتري وورائه الرد  
 ايضا كما هو ظاهر (أو) رده  
 (على) موكله او وارثه او  
 وليه او (وكيله) بنفسه او  
 وكيله كما افاده ساقه فساوت  
 عبارة اصله خلافا  
 لمن فرق وذلك لانه قائم  
 مقامه (ولو تركه) أي  
 المشتري او وكيله من ذكر  
 من البائع ووكيله الحاضرين  
 (ورفع الامر الى الحاكم

وقوله كما افاده الى المتن (قوله ولا يؤمر بعدد) أي في المشي (ولا ركض) أي في الركوب اه نهاية (قوله او  
 قبل ذلك) عطف على قول المتن وهو يصلي (قوله وقد دخل وقته) أي بالفعل وقياس ما في الجماعه ان قرب  
 حضوره كحضوره اه ع ش (قوله فله الشروع فيه الخ) أي في نحو الصلاة عقب العلم بالعيب اه ك ر د ي  
 ويمكن ارجاع الضمير للرد واسم الاشارة لنحو الصلاة وكان الاولى تاخير مسئلة العلم قبل نحو الصلاة الى قوله  
 ولا يضر سلامه الخ كما فعله المغني (قوله والا) أي بان لم يشرع في نحو الصلاة عقب علم العيب او في الرد عقب  
 الفراغ من نحو الصلاة (قوله كما افهمه الخ) فيه وقفة نعم لو قالوا فاشتغل بالفاء بدل الواو كان الالفهام ظاهرا  
 (واشتغل بها) أي فلا بأس حتى يفرغ منها اه سم (قوله على وجهه الكامل) ومنه انتظار الامام الراتب  
 فله التأخير للصلاة معه وان كان مفضولا اذا كان اشتغاله بالرد يفوت الصلاة معه بل وتكبيره الاحرام  
 والتسيحات خلف الصلوات وقرأة الفاتحة والاخلاص والمعوذتين يوم الجمعة سبعاسعا اه ع ش وقوله  
 والتسيحات الخ عطف على انتظار الامام (قوله ما يتجمل به) ظاهره وان لم يكن معتداله لكن ينبغي  
 تخصيصه بما اذا لم يتخل بمرءه لان اشتغاله به حيث عذب توجهه عليه الذم بسببه فان اخل بها كلبس غير  
 فقيه ثياب فقيه لم يعذر في الاشتغال بلبسها اه ع ش (قوله بنحو مطر الخ) أي كالو حل الشديد اه نهاية  
 (قوله انه يكفي) أي في نحو المطر اه ع ش قول المتن (فحتى يصبح) أي ويدخل الوقت الذي جرت العادة  
 بانتشار الناس فيه الى مصالحهم عادة اه ع ش (قوله من غير كلفة) أي بالنظر لحالة نفسه اه ع ش (قوله مالم يحصل  
 بالتوكيل تأخير مضر) كان كان الوكيل غائبا عن المجلس فانتظر حضوره قال في شرح العباب والابطل حقه  
 وان اشترى من ولي فكمل المولى عليه فيرد عليه لا على وليه على الاوجه ثم رايه قال الاذرعى والرد عليه ظاهر  
 لانه المالك سم على حجب وبقي ما لو اشترى الولي لطفله مثلا فكمل ثم وجد في المبيع عيبا وقياس ما ذكره ان  
 الراذ هو المولى عليه لكونه المالك لا وليه اه ع ش (قوله ولو لم يشرى) أي بان اشترى عاقل ثم حن اه  
 ع ش عبارة الرشدي أي اذا خرج عن الاهلية وكذا يقال بالنسبة لما ياتي في البائع اه (قوله كما هو ظاهر)  
 أي لا انتقال الحق لها اه ع ش (قوله على موكله) أي البائع و(قوله او وليه) أي او الحاكم ويمكن شمول  
 الولي له ولو كان وليه الحاكم بحيث لو رده عليه خيف على المال منه فينبغي انه لا يجوز له الرد عليه كاصحوا به  
 في نظائره وان يعذر في التأخير الى كمال الاطفال وزوائد المبيع وفوائده للمشتري وضمنه عليه كما هو معلوم  
 اه ع ش (قوله بنفسه او وكيله) يمكن ان يجعل من باب الحذف من الثاني دلالة الاول وان يستغنى عن ذلك  
 بان قوله او على وكيله عطف على قوله عليه المتعلق بقوله رده المقيد بقوله بنفسه او وكيله والتقدير رده بنفسه  
 او وكيله عليه او على وكيله فالمتن يفيد ان الرد على الوكيل بالنفس او الوكيل من غير حذف اهمه وقوله وان  
 يستغنى الخ فيه ان المقرر في الاصول ان المعطوف لا يشارك المعطوف عليه في القيد المتوسط (قوله أي المشتري  
 او وكيله) تفسير للضمير المرفوع المستتر و(قوله من ذكر الخ) تفسير للضمير المنصوب اه ع ش (قوله  
 ووكيله) هلا عبر بنحو وكيله اهم قول المتن (ورفع الامر الى الحاكم) أي الذي بالبلد فلو ترك البائع او  
 وكيله بالبلد وذهب للحاكم بغير هاسقط حقه اهم (قوله لانه رده بما الخ) أي لان الخصم رده بما اوجه في آخر

يشعر بذلك وان لم يزد على عادة غيره م (قوله واشتغل بها) أي فلا بأس حتى يفرغ منها (قوله مالم يحصل  
 بالتوكيل تأخير مضر) قال في شرح العباب والابطل حقه واذ استوت مساقته الى المالك وان لم يكن هو البائع  
 كان اشترى من ولي فكمل المولى فيرد عليه لا على وليه على الاوجه ثم رايه قال الاذرعى والرد عليه ظاهر لانه  
 المالك اه (قوله بنفسه او وكيله) يمكن ان يجعل من باب الحذف من الثاني دلالة الاول وان يستغنى عن  
 ذلك بان قوله او على وكيله عطف على قوله عليه المتعلق بقوله رده المقيد بقوله بنفسه او وكيله والتقدير رده  
 بنفسه او وكيله عليه او على وكيله فالمتن يفيد ان الرد على الوكيل بالنفس او الوكيل من غير حذف (قوله  
 ووكيله) هلا عبر بنحو وكيله (قول المصنف ورفع الامر الى الحاكم) أي الذي بالبلد فلو ترك البائع او وكيله

الامر إلى المرافعة إليه فيكون الاتيان إليه اولى فاصلا للامر جز ما بهية ومعنى (قوله ومحل التخيير) المعتمد انه إذا التى البائع أو وكيله أو لاجاز تركهما والعدول إلى الحاكم اه سم (قوله وإلا تعين الخ) وانظر لولقي البائع وتركه لوكيله أو عكسه هل يضر أو لا وظاهر كلامهم انه يضر وينبغي ان مثله في الضرر ما لولقي الموكل وعدل عنه إلى الوكيل بخلاف ما لو قصد ابتداء الذهاب إلى واحد منهما فإنه لا يضر حيث استوت المسافتان اه ع ش (قوله نعم) إلى قول المتن ويشترط في النهاية إلا قوله واستثنى إلى المتن وقوله ويلزمه إلى وإنما يلزمه (ثم من يشهده) المتجه جواز التأخير وان وجدتهما أو لا لانهر بما حوجه إلى المرافعة فالاتيان إلى الحاكم أو لا اقرب إلى فصل الامر لكن حيث امكن الاشهاد على الفسخ وجب وان لم يكن وجدا أحدهما وحينئذ يسقط وجوب الفور في اتيان أحدهما أو الحاكم اه سم (قوله جاز له التأخير إلى الحاكم) أى الذى بالبلد اه سم (قوله لان أحدهما قد يجده) قياس هذا التعليل انه لولقي البائع أو وكيله أو لاجاز له تركهما والعدول إلى الشهود وانه لو لم يلق أحدهما أو مكنته الذهاب إليه وإلى الشهود جاز له الذهاب إليه وإلى الشهود وجاز له الذهاب إلى الشهود وان كان محلهم ابعد من محل أحدهما وهذا غير ما أتى عن شرح العباب فنظن اه سم (قوله ولا يدعى) إلى قوله وإتماما حملت في المعنى إلا قوله ويلزمه إلى المتن (قوله ثم يطلب غريمه) أى ليرده عليه اه معنى (قوله من لا يرى القضاء بالعلم) أى بان لم يكن مجتهدا اه ع ش وهذا التصوير مبنى على مختار النهاية خلافا للشارح كما أتى (قوله لانه يصير شاهدا له) أى وتظهر ثمرته فيما لو وقعت الدعوى عند غيره أو استخلف القاضي المشهود عنده من يحكم له اه ع ش (قوله على أن محله لا يخلو غالبا عن شهود) فقد قال في الانوار ولو اطلع عليه في مجلس الحكم فخرج إلى البائع ولم يفسخ بطل حقه ولو اطلع بحضرة البائع فتركه وورع إلى القاضي لم يبطل كافي الشفعة قال في الاسعاد وإنما يخير بين الخصم والحاكم ان كانا حاضرين بالبلد فان كان أحدهما غائبا تعين الحاضر كافي شرح مر وقوله بطل حقه ظاهره وان خلا مجلس الحكم عن الشهود وامكنه الخروج منه والاشهاد خارجه على الفسخ مر اه سم أى ويوجه بما مر من انه يصير شاهدا له الخ ويظهر ان محل بطلان حقه بذلك إذا كان القاضي لا يأخذ شيئا من المال وان قل ولا فلا يكون عدوله إلى البائع مسقطا للرد اه ع ش قول المتن (وان كان غائبا) سواء كانت المسافة قريبة أم بعيدة اه معنى وفى ع ش مانعه الحق في الذخائر الحاضر بالبلد إذا خيفه به بالغائب عنها اه شرح الروض اه قول المتن (رفع إلى الحاكم) بقى ما لو كان غائبا ولا وكيل له بالبلد ولا حاكم بها ولا شهود فهل يلزمه السفر إليه أو إلى الحاكم إذا

ومحل التخيير بين البائع  
وكيله والحاكم ما لم يمر  
على أحدهم قبل والاتعين  
نعم لو مر على أحد الأولين  
قبل ولم يكن ثم من يشهده  
جاز له التأخير إلى الحاكم  
لان أحدهما قد يجده ولا  
يدعى عنده لان غريمه  
بالبلد بل يفسخ بحضرة ثم  
يطلب غريمه ويفعل ذلك  
ولو عند من لا يرى القضاء  
بالعلم لانه يصير شاهدا له  
على ان محله لا يخلو غالبا عن  
شهود (وان كان) البائع  
(غائبا) عن البلد ولا وكيل  
له بها (رفع) الامر (إلى  
الحاكم)

بالبلد وذهب للحاكم بغيرها سقط حقه (قوله ومحل التخيير الخ) المعتمد انه إذا التى البائع أو وكيله أو لاجاز له تركهما والعدول إلى الحاكم (قوله ثم من يشهده) المتجه جواز التأخير وان وجدتهما أو لا لانهر بما حوجه إلى المرافعة فالاتيان إلى الحاكم أو لا اقرب إلى فصل الامر لكن حيث امكن الاشهاد على الفسخ وجب وان لم يكن وجدا أحدهما وحينئذ يسقط وجوب الفور في اتيان أحدهما أو الحاكم اه سم (قوله جاز له التأخير إلى الحاكم) أى الذى بالبلد اه سم (قوله لان أحدهما قد يجده) قياس هذا التعليل انه لولقي البائع أو وكيله أو لاجاز له تركهما والعدول إلى الشهود وانه لو لم يلق أحدهما أو مكنته الذهاب إليه وإلى الشهود جاز له الذهاب إليه وإلى الشهود وجاز له الذهاب إلى الشهود وان كان محلهم ابعد من محل أحدهما وهذا غير ما أتى عن شرح العباب فنظن اه (قوله لانه يصير شاهدا له) على ان محله لا يخلو غالبا عن شهود) فقد قال في الانوار ولو اطلع في مجلس الحكم فخرج البائع ولم يفسخ بطل حقه ولو طلع بحضرة البائع فتركه وورع إلى القاضي لم يبطل كافي الشفعة قال في الاسعاد وإنما يخير بين الخصم والحاكم ان كانا حاضرين بالبلد فان كان أحدهما غائبا تعين الحاضر كافي شرح مر وقوله بطل حقه ظاهره وان خلا مجلس الحكم عن الشهود وامكنه الخروج منه والاشهاد خارجه على الفسخ مر (قول المصنف وان كان غائبا رفع إلى الحاكم) بقى ما لو كان غائبا ولا وكيل له بالبلد ولا حاكم بها ولا شهود فهل يلزمه السفر إليه أو إلى الحاكم إذا أمكنه ذلك بلا مشقة لا تحمل وقديهم

ولا يؤخره لحضوره فيقول اشترته من فلان الغائب بشمن كذا ثم ظهر به عيب كذا (٣٧١) وقيم البيعة على ذلك كله ويحلفه ان

الامر جرى كذلك لانه قضاء على غائب ثم يفسخ ويحكم له بذلك فيبقى الثمن ديناً عليه ان قبضه وياخذ المبيع ويضعه عنه عدل ويعطيه الثمن من غير المبيع ان كان والا باعه فهو ليس للمشتري حبس المبيع بعد الفسخ الى قبضه الثمن بخلافه فيما ياتي لان القاضي ليس بتخصم فيؤتمن بخلاف البائع واستثنى السبكي كابن الرفعة هذا من القضاء على الغائب فيجوزاه مع قرب المسافة كما اقتضاه اطلاقهم هنا وخالفهما الاذرعى فقال وتبعه الزركشي برفع حيثئذ للفسخ عنده لا للقضاء فصل الامر (والاصح انه) اذا عجز عن الانهاء لمرض مثلاً أو أنهى أو أمكنه في الطريق الاشهاد (يلزمه الاشهاد) ويكتفي واحد ليحلف معه على الاوجه (على الفسخ) ولا يكتفي على طلبه وان اقتضاه كلام الرازي واعتدته جماعة لقدرته على الفسخ بحضرة الشهود فتأخيره حيثئذ يشعر بالرضا به وانما يلزم الشفيع الاشهاد على الطلب اذا سار الى أحدهما لانه لا يستفيد به الاخذ وانما القصد منه اظهار الطلب والسير بغنى عنه وهنا القصد رفع ملك الرادو وهو يستقل به بالفسخ بحضرة الشهود فاذا تركه اشعر برضاه ببقائه في ملكه

أمكنه ذلك بلا مشقة لا تحتمل وقد يفهم من المقام لزوم سم على حج اعرش (قوله ولا يؤخر لحضوره) ينبغي وللذهاب اليه اه سم (قوله وقيم البيعة) (قوله ويحلفه) اى وجوباً فمهما اعرش (قوله ثم يفسخ) اى المشتري هذا ان لم يفسخ قبل والا خبر به كما هو ظاهر سم على حج اعرش (قوله عليه ان قبضه) اى البائع اعرش (قوله وياخذ المبيع) اى الحاكم (قوله عند عدل) اى ولو المشتري اه بجري (قوله والا باعه) عبارة شرح الروض وانما لم يقض من المبيع ابتداء للاغتناء عنه مع طلب المحافظة على بقاءه لاحتمال انه له حجة يديها اذا حضر اعرش (قوله فيما ياتي) اى في باب المبيع قبل قبضه الخ في شرح وكذا عارية وما خوذ بسوم (قوله واستثنى السبكي الخ) اعتمدته المغنى (قوله وخالفهما الاذرعى الخ) اعتمدته النهاية (قوله حيثئذ) اى حين قرب المسافة (قوله لا للقضاء) اما القضاء وفصل الامر فيتوقف على شروط القضاء على الغائب فلا يقضى عليه مع قرب المسافة ولا يباع ماله الا لتعزوا وتواراهن اية (قوله مثلاً) اى او للغبية او خوف العدو الآتين (قوله ويكتفي واحد ليحلف الخ) قد يؤخذ منه ان محله حيث كان ثم قاض يحكم بشاهد ويمين ثم رايته نقلاً عن تليذه عبدالرؤف ان الشارح بحث ما اشرت اليه في موضع وان هذا الاطلاق يحمل عليه انتهى سيد عمر وكلام المغنى كالصريح في كفاية الواحد مطلقاً بعبارة او عدل ليحلف معه كما قاله ابن الرفعة والظاهر وان قال الروياني لم يحز لان من الحكم من لا يحكم بالشاهد واليمين اه قال النهاية ولو اشهد مستورين فبانا فاسقين فالوجه الاكتفاء به على الاصح اه وقال عرش قوله مر فالوجه الاكتفاء به فلا يسقط الرد لعذره لانهم يكفيان في ثبوت الفسخ ومثل ذلك مالو بانا كافرين او رقيقين اه وهذا يؤيد ايضا كفاية الواحد مطلقاً قول المتن (على الفسخ) قال في شرح العباب بقوله رددت البيع او فسخته مثلاً ومن ثم قال الاذرعى وغيره لا بد للنطاق من لفظ يدل على الرد وما يصرح به قول ابن الصلاح عن الراوى صورة رد العيب ان يقول ردته بالعيب على فلان فلو قدم الاخبار عن الرد بطل رده اى ان لم يعذر بجهل لم سم على حج وقوله الراوى بضم الفاء نسبة الى فراوة بليدة بطرف خراسان اه عرش (قوله الى احدهما) اى المشتري والحاكم (قوله لا يستفيد به) اى بالاشهاد على الطلب (قوله يغنى عنه) اى عن الاشهاد (قوله حال توكيله) كذا في المنهج ولم يذكره في الروض ولا في شرحه ولا في غيرهما ويوجه اى كلام الشارح ان توكيله لا يزيد على شروعه في الرد بنفسه بل لا يساويه مع انه اذا قدر على الاشهاد حيثئذ وجب فان قلت لزوم الاشهاد بطل فائدة التوكيل قلت لو سلم ابطالها في هذه الحالة فلا محذور اه سم (قوله حال توكيله الخ) اى في الرد ان وجد العدلين او العدل وليس المراد انه يجب عليه تحري اشهاد من ذكر والحالة هذه بل ان وجد من ذكر اشهد والا فلا اه حلي (قوله او عذر لنحو مرض) انظره مع قوله السابق لمرض مثلاً اه سم اى وهو مكرر معه (قوله وقد عجز عن التوكيل) ما فائدة التقيد به مع ما تقدم من اشتراط الاشهاد ولزومه حال التوكيل سواء كان لعذره لا انتهى سيد عمر و اشار سم الى دفعه بما نضه قديستشكل التقيد بالعجز بما تقرر من لزوم الاشهاد حال

من المقام لزوم فليراجع (قوله لحضوره) ينبغي وللذهاب اليه (قوله ثم يفسخ) هذا وان لم يفسخ قبل والا خبر به كما هو ظاهر (قوله لا للقضاء) اما القضاء وفصل الامر فيتوقف على شروط القضاء على الغائب (قول المصنف على الفسخ) قال في شرح العباب بقوله رددت المبيع او فسخته مثلاً ومن ثم قال الاذرعى وغيره لا بد للنطاق من لفظ يدل على الرد وما يصرح به قول ابن الصلاح عن الراوى صورة رد المبيع ان يقول ردته بالعيب على فلان فلو قدم الاخبار على الرد بطل رده اى ان لم يعذر بجهل اه (قوله حال توكيله) كذا في المنهج ولم يذكره في الروض ولا في شرحه ولا في غيرهما ويوجه بان توكيله لا يزيد على شروعه في الرد بنفسه بل لا يساويه مع انه اذا قدر على الاشهاد حيثئذ وجب فان قلت لزوم الاشهاد بطل فائدة التوكيل قلت لو سلم ابطالها في هذه الحالة فلا محذور (قوله او عذر لنحو مرض) انظره مع قوله السابق لمرض مثلاً (قوله وقد عجز عن التوكيل) قديستشكل التقيد بالعجز بما تقرر من لزوم الاشهاد حال التوكيل ولا اشكال لان

ويلزمه الاشهاد عليه ايضا حال توكيله او عذره لنحو مرض او غيبة عن بلد المدود عليه وخوف من عدو وقد عجز عن التوكيل في الثلاث

التوكيل ولا اشكال لان الاشهاد حال التوكيل قد تقدم اه (قوله وعن المضى إلى المردود عليه) ما موقعه مع  
تصريحه انفا بانه مع المضى إلى احدهما يجب الاشهاد إذا أمكنه اه سيد عمر وقد يجاب بان ما مر المراد به  
الاشهاد بالفعل وما هنا المراد به تحريه عبارة شرح المنهج وعليه اى المشتري اشهاد لعدلين او عدل بنفسه  
في طريقه إلى المردود اليه او الحاكم او حال توكيله او عذره كمرض وغية عن بلد المردود وعليه وخوف من  
عدو وقد يجز عن التوكيل في الثلاث وعن المضى إلى المردود وعليه والرفع إلى الحاكم ايضا في الغيبة اه قال  
البحيرى قوله وعليه اشهاد الخ ان صادف الشهود في الاولين إذ لا يجب عليه فيها تحريه واما بالنسبة للثالثة  
فالمراد ان عليه تحرى الاشهاد إذ يجب عليه فيها التفتيش على الشهود شيخنا فالاشهاد في كلامه اراد به الاعم  
من الاتيان به وتحريه وقوله ويجز الخ اشار به إلى تقييد العذر بذلك ولا تكرار مع ما قبله لان التوكيل يجب  
الاشهاد فيه ولو كان لعذر تامل شوبرى اه (قوله وعن المضى) المفهوم من هذا المقام انه إذا عجز عن الاشهاد  
والحاكم وامكنه المضى إلى البائع الغائب لزمه اه سم (قوله في الثلاث) هي المرض والغيبة والخوف اه  
يجزى (قوله في تلك الصور) اى فى الانهاء إلى المردود وعليه والحاكم وفى حال عجزه عنه وعن التوكيل  
وفى حال التوكيل قول المتن (ان امكنه) قال فى شرح العباب بان رأى العدل فى طريقه ولم يخش على نفسه  
مسيح تيمم لو وقف واشهده فيما يظهر ويظهر ايضا انه لو كان للشهود موضع معلوم وهم فيه ولم يمر عليهم  
لكن مسافة عليهم دون مسافة المردود عليه لم يكلف التعرّيج اليهم لانه لا يعد بتركه مقصر حيث لا خلاف  
مالو لقي الشاهد او مر عليه فى طريقه وليس له الاشتغال بطلب الشهود عن الانهاء إلى من رسم  
على حج اه خش ولا يخفى ان هذا التفسير عند عدم العذر واما عند العذر فالمراد بامكان الاشهاد  
امكان تحصيله ولو بالذهاب اليه فيجب الاشتغال بطلب الشهود بلا مشقة لا لتحتمل عبارة الحلبي فلم  
انه متى قدر على الرد بنفسه او بوكيله وصادف عدلا فى طريقه او عند توكيله اشهده على الفسخ او  
التوكيل فيه ومتى عجز عن ذلك وجب عليه ان يتحرى عدلا يشهد على الفسخ كذا افاده شيخنا كابن حجر  
وإذا اشهد على الفسخ سقط عنه الانهاء لنحو البائع او الحاكم إلا للتسليم وفصل الخصومة اه وقوله او التوكيل  
فيه فى عزوه إلى النهاية والتحفة نظر فليراجع اليهما (قوله وحيث يسقط) اى حين إذا شهد على الفسخ اه  
عش (قوله إلى ان يستمر) اى فى الذهاب اه معنى (قوله وحيث لا يبطل الخ) اى حين إذا سقط الفورية او  
اشهد على الفسخ (قوله يصير به متعديا) اى فيضمنه ضمان المغصوب وظاهره وان احتاج لركوبها  
لكونها جوارح وعليه فلور كبحر موزع لزمته الاجرة وقد يقال عذره بسقط الحرمة دون الاجرة اه عش  
(قوله على ما قررته) اراد به قوله حيث يسقط الخ اه كرى (قوله لانه الخ) تعليل للحمل المذكور (قوله  
صح الخ) اى المصنف بقوله سابقا والاصح انه يلزمه الاشهاد على الفسخ ولم يقل على طلب الفسخ (قوله عند  
تعذر الخصم) اى بنحو الغيبة (قوله يسقط الانهاء) من السقوط (قوله ويجب الخ) عطف على يسقط (قوله  
وعند عدمه) اى عدم العذر (قوله هو مخير بينه الخ) الاوضح ان يقول انه حيث مخير بين تحرى الاشهاد  
وتحرى الانهاء واما وجوب اشهاد من صادف ان امكن فهو وجوب مستصحب مستمر ليس من محل التخير  
وبالاشهاد يسقط الانهاء لا لفصل الخصومة سواء كان الاشهاد عن تحرر ام لا اه سيد عمر (قوله هو مخير  
بينه) يؤهم ان له حاله فقد العذر العدول عن الانهاء والذهاب ابتداء إلى الشهود وليس مراد ابل المراد ما افاده  
قوله عقبه فلا ينافى وجوبه الخ اه رشيدى وقوله عن الانهاء والذهاب ابتداء الخ والاولى عكسه فتأمل (قوله)

وعن المضى إلى المردود  
عليه والرفع إلى الحاكم  
أيضا في الغيبة وإنما يلزمه  
الاشهاد في تلك الصور  
(ان أمكنه) وحيث يسقط  
عنه الفوز لعوده ملك البائع  
بالفسخ فلا يحتاج إلى أن  
يستمر (حتى ينبيه إلى البائع  
أو الحاكم) إلا لفصل الامر  
وحيث لا يبطل رده بتأخير  
ولا باستخدامه لكنه يصير  
به متعديا وإنما حملت المتن  
على ما قررته تبعا لجمع  
محققين لانه صحح أنه يشهد  
على الفسخ لا طلبه وبعد  
الفسخ لا وجه لوجوب فور  
والانتهاء وزعم ان الاكتفاء  
بالاشهاد إنما هو عند تعذر  
الخصم والحاكم ممنوع  
وحيث دفعنى إيجاب الاشهاد  
في حالتى العذر وعدمه انه  
عند العذر يسقط الانهاء  
ويجب تحرى الاشهاد ان  
أمكنه وعند عدمه هو مخير  
بينه وبين الانهاء

الاشهاد حال التوكيل قد تقدم وقوله وعن المضى الخ المفهوم من هذا المقام انه إذا عجز عن الاشهاد و الحاكم  
وامكنه المضى إلى البائع الغائب لزمه (قول المصنف ان امكنه) قال فى شرح العباب بان رأى العدل فى طريقه  
ولم يخش على نفسه مبيع تيمم لو وقف واشهده فيما يظهر ويظهر ايضا انه لو كان للشهود موضع معلوم وهم فيه  
ولم يمر عليهم لكن مسافة عليهم دون مسافة المردود عليه لم يكلف التعرّيج اليهم لانه لا يعد بتركه مقصر حيث لا خلاف  
بما لا تلقى الشاهد او مر عليه فى طريقه وليس له الاشتغال بطلب الشهود عن الانهاء إلى من مر اه

وحينئذ يسقط الاشهاد أى تحرره فلا ينافى وجوبه لو صادفه شاهد هذا ما يظهر في هذا المقام والجواب بغير ذلك فيه نظر ظاهر للتأمل (فان  
يجز عن الاشهاد ما لم يلزمه التلفظ بالفسخ في الاصح) لانه يبعد لزومه من غير سامع فيؤخره الى (٣٧٣) أن ياتي به عند المردود عليه أو الحاكم

لعدم فائدته قبل ذلك بل  
فيه ضرر عليه فان المبيع  
ينتقل به لملك البائع فيتضرر  
ببقائه عنده (ويشترط)  
أيضا لجواز الرد (ترك  
الاستعمال) من المشتري  
للمبيع بعد الاطلاع على  
العيب (فلو استخدم العبد)  
أى طلب منه ان يتخذه  
كقوله اسقى او اغلق الباب  
ولان لم يطعه او استعمله كان  
اعطاه الكوز من غير طلب  
فأخذه ثم أعاده اليه بخلاف  
مجرد أخذه منه من غير رده  
لان وضعه بيده كوضعه  
بالارض (او ترك) من  
لا يعذر بجهل ذلك (على  
الدابة سرجها او اكافها)  
المبيعين معها او اللذين له  
او فيده في سيرة الرد أو في  
المدة أتى اغتفر له التأخير  
فيها والا كاف بكسر الهمزة  
أشهر من ضمها ماتحت  
البرذعة وقيل نفسها وقيل  
ما فوقها والمراد هنا واحد  
كما ذكر فيما يظهر (بطل  
حقه) لاشعاره بالرضالانه  
انتفاع إذ لو لم يتركه  
لاحتاج لحمله أو تحمله ولو  
كان تركه لاضرار نزعها  
لم يؤثر إذ لا إشعار حينئذ  
ومثله فيما يظهر اخذ ما  
ياتي ما لو تركه لمشقة حمله  
او لكونه لا يليق به ونقل  
الروايان حل الانتفاع في  
الطريق مطلقا حتى بوطء

وحينئذ يسقط الاشهاد) وكذا شرح مر وقد ينظر فيه اه سم اقول يندفع النظر بقولهما بعد أى تحرره الخ  
(قوله هذا الخ) إشارة إلى قوله فعنى لإيجاب الخ اه كرى (قوله من غير سامع) أى أو بسامع لا يعتد به  
نهاية ومعنى (قوله فان المبيع الخ) علة للضرر اه عش (قوله ينتقل به لملك البائع) أى وقد يعتذر عليه  
ثبوت العيب نهاية ومعنى (قوله فيتضرر الخ) وبتقدير ذلك يكون كالظافر بغير جنس حقه فيتولى بيعه  
ويستوفى منه قدر الثمن فان فضل شيء دفعه للبائع وان بقي شيء في ذمة البائع فيأخذ مثله من ماله إن ظفر به  
اه عش (قوله أيضا) إلى التنبيه في النهاية (قوله من المشتري) خرج به وكيله ووليّه فلا يكون استعمالها  
مسقطا للرد اه عش قول المتن (فلو استخدم العبد) أى من لا يعذر بجهل ذلك كما ياتي عن سم اه عش  
(قوله ان يتخذه) بضم الدال اه مختار اه عش (قوله كقوله اسقى) إلى قوله ونقل الروايان في المعنى  
(قوله كقوله اسقى الخ) والظاهر بل المتعين ان الإشارة هنا كالنطق فتسقط الرد قيا ساعلى الاعتداد بها  
في الاذن في دخول الدار وفي الافتاء وما للكتابة فينبغي انه ان نوى بها طلب العمل من العبد امتنع الرد لانها  
كناية وإلا فلا اه عش (قوله كان اعطاه) أى اعطى الرقيق المشتري (قوله اخذه منه) أى اخذ المشتري  
الكوز من الرقيق (قوله وضعه بيده) أى وضع الرقيق الكوز بيد المشتري (قوله من لا يعذر الخ) لم يقيد به  
فما قبله ولا يبعد التقيد به فيه أيضا سم على حج وعليه فهو مخالف لقول حج تنبيه مقتضى كلام المتن  
والروضة الخ اه عش وقد يدعى ان قول الشارح من لا يعذر الخ راجع لكل من استخدم وترك على  
التنازع (قوله او اللذين له الخ) أى المشتري (قوله او في يده) أى ولو ملكا للبائع نهاية ومعنى (قوله وفي المدة  
التي اغتفر له الخ) أى وإلا فالرد ساقط بالتأخير لا بالترك المذكور اه رشيدى (قوله ماتحت البرذعة)  
يفتح الموحد وسكون الراء ففتح الذال المعجمة المهملة اه عش (قوله لاضرار نزعها) أى كان عرقت وخشى  
من النزع تعييبها اه قال عش أى ولو بمجرد التوهم لان المدار على ما يشعر بقصد انتفاعه وتوهمه العيب  
المذكور مانع من إرادته لا انتفاع ولو اختلف البائع والمشتري في ذلك فينبغي تصديق المشتري لان البائع  
يدعى عليه مسقط الرد والا صل عدمه على ان ذلك لا يعلم إلا منه اه (قوله مما ياتي) أى في شرح ويعذر في  
ركوب جموح الخ (قوله ونقل الروايان) أى ما نقله الروايان الخ قال سم اقر الروايان في شرح العباب فانه  
بعد تفصيل الحلب قال ويجرى ذلك في وطء الامة الثيب فان كانت واقفة ضرر وإلا فلا كما نقله الروايان عن  
والده اه ثم فرق بين هذه المسائل ونظائرها فراجع اه سم (قوله حل الانتفاع) لا يخفى ان المراد بحل  
الانتفاع عدم سقوط حق الرد وإلا فلا وجه لحرمة الانتفاع المذكور قبل الفسخ لانه انتفاع بملكه غاية  
الامر سقوط الرد اه سم (قوله غير خفي) ولعل وجهه ان الحلب تفرغ للدابة من اللبن المملوك للمشتري  
فليس فيه ما يشعر بالرضا ببقاء العين ولا كذلك الوطء ونحوه اه عش (قوله العذارو اللجام) من عطف  
الخاص على العام عبارة المعنى العذار ما على خد الدابة من اللجام او المقود اه (قوله فلا يضر تركهما)  
قال في شرح العباب أى والمعنى ولا تعليقهما اه سم عبارة عش أى ولا وضعهما في الدابة لان الغرض  
حفظها اه (قوله وظاهر قول الروضة) عطف على قوله مقتضى الخ (قوله كان تأخير الرد الخ) مقل

(قوله) وحينئذ يسقط الاشهاد) وكذا شرح مر وقد ينظر فيه (قوله من لا يعذر بجهل ذلك) أى كما قاله  
الأذرعى ولم يقيد به فيما قبله ولا يبعد التقيد به فيه أيضا (قوله ونقل الروايان الخ) اقر الروايان في شرح  
العباب فانه بعد تفصيل الحلب قال ويجرى ذلك في وطء الامة الثيب فان كانت واقفة ضرر وإلا فلا كما نقله  
الروايان عن والده اه ثم فرق بين هذه المسائل ونظائرها فراجع اه سم (قوله حل الانتفاع) لا يخفى ان المراد  
بحل الانتفاع عدم سقوط حق الرد وإلا فلا وجه لحرمة الانتفاع المذكور قبل الفسخ لانه انتفاع بملكه  
غاية الامر سقوط الرد (قوله فلا يضر تركهما) قال في شرح العباب ولا تعليقهما

الطيب ضعيف والفرق بينهما وبين الحلب الآتى غير خفي وخرج بالسرج والا كاف العذار واللجام فلا يضر تركهما توقف حفظهما عليهما  
(تنبيه) مقتضى صنع المتن وظاهر قول الروضة كان تأخير الرد مع الامكان تقصير فكذا الاستعمال والانتفاع والتصرف لاشعارها بالرضا

له الرد به وعذر بجمله ثم  
استعمله سقط رده لتقصيره  
باستعماله الدال على الرضا  
به فان قلت لانسلم الاقتضاء  
والظاهر المذكورين لانه  
لا يتصور منه الرضا إلا  
باستعماله بعد علمه بان له الرد  
وأما مع جهله فهو يقول  
انما استعملته لئاسى من  
ردى له لالرضائى به قلت  
ما ذكرت ظاهر مدركا وان  
أمكن توجيه مقابله بان  
مبادرته الى الاستعمال  
قبل تعرف خبر هذا النقص  
الذى اطلع عليه تقصير  
فمومل بقصيته ( ويعذر  
في ركوب جموح ) للرد  
( يعسر سوقها وقودها )  
للحاجة إليه وهل يلزمه سلوك  
أقرب الطريقين حيث  
لا عذر للنظر فيه مجال ولعل  
اللزوم أقرب لانه بسلوك  
الاطول مع عدم العذر يعد  
عائنا كما دل عليه كلامهم  
في القصر بخلاف ركوب  
غير الجموح واستدامته بعد  
علمه بالعيب بخلاف مالو  
علم عيب الثوب في الطريق  
وهو لا يسره لا يلزمه نزع  
لانه غير معهود قال  
الاسنوى ويتعين تصويره  
في ذوى الهيئات او فيما إذا  
خشى من نزع انكشاف  
عورته ومثله النزول عن  
الدابة اه ويلحق به

قول الروضة و( قوله انه لو علم الخ ) خبر قوله مقتضى صنيع المتن ( قوله قلت ما ذكرت ) أقول هو الظاهر  
مدركا ونقلا وما ذكره من مقتضى صنيع المتن وغيره غايته انه اطلاق وهو قابل للتقيد ولعلمهم اكتفوا  
عن التنبيه على اغتفار الجهل في كل فرع من فروع الباب بتصريحهم به في بعضها كسئلة الجهل بالفورية  
والحاصل أن الذى ندين الله به ان كثير من فروع هذا الباب ما يخفى تحريره على كثير من المتفهمة فضلا  
عن العامة ولهذا وقع الاختلاف والتنازع في فهم بعضها بين فحول الأئمة فضلا عن غيرهم فالزام العامة بقضية  
بعض الاطلاقات لاسماع غلبة الجهل واندراس معالم العلم في زماننا بعيد من محاسن الشريعة الغرام والله  
أعلم ثم رايت في حاشية النور الزيادة ما نصه قول شرح المنهج واغلق الباب اى وان لم يمثل امره إلا ان جهل  
الحكم وكان من يخفى عليه ذلك فيعذراه ورايت غيره نقل عن الاذرعى انه ينبغي ان يعذر غير الفقيه  
بالجهل بهذا قطعا فانه الحداه سيد عمر وتقدم عن سم وعش ما يوافقه بل ماسقى في الشرح والنهاية من  
قولها من لا يعذر الخ راجع للاستخدام ايضا وقال النهاية في محترزه اما لو كان من يعذر في مثله لجهله لم يبطل  
به حقه كما قاله الاذرعى اه وقال عش قوله لم من يعذر الخ اى بان كان عاميا لم يخاطب الفقهاء مخالطة  
تقضى العادة في مثلها بعدم خفاء ذلك عليه اه ( قوله للحاجة ) يؤخذ منه انه لو خاف عليها من اغارة او نهب  
فركبها للهرب به لم يمنعه من ردها اه نهاية قال عش قوله لم من ردها هذا كله قبل الفسخ فلو عرض  
شئ من ذلك بعد الفسخ هل يكون كذلك اولا فيه نظار وقد قدما ما يقتضى التفرقة بينهما وهو انه لا يسقط  
الرد بالاستعمال بعد الفسخ مطلقا وان حرم عليه ذلك وجبت الاجرة اه ( قوله ولعل اللزوم اقرب الخ )  
وعليه فينبغى سقوط الخبر بمجرد الدلول لا بالانتهاء وينبغى أيضا انه ليس من العذر ما لو سلك الطويل  
لمطالبة غريم له فيه فيسقط خياره اه عش ( قوله بخلاف ركوب ) الى قوله ويلحق به في المغنى ولما قاله ولو  
تبايعا في النهاية لا لقوله ويظهر الى الفرع وقوله كان صلح الى المتن ولا انه لم يرتض بمقالة الاسنوى كما ياتي  
وقيد بطلان الرد بالايقاف للحلب بما ياتي ( قوله واستدامته ) الو او بمعنى أو ( قوله بخلاف مالو علم )  
هو في مقابلة قوله بخلاف ركوب الخ والمراد انه لا يعذر في ركوب غير الجموح واستدامته بخلاف مالو علم  
عيب الثوب الخ فانه يعذره اه عش ( قوله لا يلزمه نزع ) ظاهره وان لم يكن في نزع مشقة ولا اخل  
بمروءته اه عش ( قوله لانه غير معهود ) كذا ذكره اى الشيخان فرقا بين استدامة الركوب  
واستدامة اللبس وظاهر انه هو المعتمد نظرا للعرف في ذلك ولان استدامة لبس الثوب في طريقه للرد  
لا تؤدى الى نقصه واستدامة ركوب الدابة قد يؤدى الى تعييبها وكلاهما فيهما أى الدابة والثوب اى فرقهما  
بينهما محله اذا لم يحصل للشتر مشقة بالنزول او النزاع فاذا ذكره الاسنوى فيهما عند مشقته ليس مرادا  
لها كما يؤخذ من كلامهما في هذا الباب اه نهاية قال عش قوله محله اذا لم يحصل الخ صريح هذا أنه  
لا يكلف نزع الثوب مطلقا بخلاف الدابة فانه يفصل فيها بين مشقة النزول عنها وعدمها وهو مخالف لما نقله  
سم عنه في حواشى حج وحواشى المنهج وعبارته على المنهج المعتمد في كل من الدابة والثوب انه ان حصل له  
مشقة بالنزول عن الدابة ونزع الثوب لم يسقط خياره ولا سقط من غير تفرقة بين ذوى الهيئات وغيرهم  
مر اه ( قوله ومثله النزول عن الدابة الخ ) فالحاصل ان حكم الركوب ولبس الثوب واحدا فان شق  
تركهما لنحو عدم لياقة المشى أو العجز عنه أو عدم لياقة نزع الثوب به لم يمنع الرد ولا امتناع مر اه سم  
والحاصل المذكور صرح به المغنى وهو ظاهر الشارح حيث أقر كلام الاسنوى خلافا للنهاية ( قوله ويلحق  
به ) أى بمجموح يعسر سوقها الخ ( قوله لعجزه عن المشى ) ولا يصير تركه البرذعة عليها حيث لم تات ركوبه  
بدونها لعدم دلالتها على الرضا اه عش ( قوله ولو نحو حلب لبنها الخ ) قياسه جريان هذا التفصيل في جز

( قوله ومثله النزول عن الدابة الخ ) فالحاصل ان حكم الركوب ولبس الثوب واحدا فان شق تركهما لنحو  
عدم لياقة المشى أو العجز عنه أو عدم لياقة نزع الثوب به لم يمنع الرد ولا امتناع مر ( قوله وله نحو حلب لبنها  
الحادث حال سيرها ) قياسه جريان هذا التفصيل في جز الصوف الحادث بل يشمله لفظ نحو لكن وقع في الدرس



الصوف الحادث بل يشمله لفظ نحو لكن وقع في الدرس خلافة وانه يضر الجز مطلقا ولو حال السير فلتحرر  
المسئلة وانظر لو جوز ناله استعمال المبيع في هذه المسائل هل شرطه عدم الفسخ والاحرم لخروجه عن ملكه  
وان كان له عذر او يباح مطلقا للعذر وان خرج عن ملكه سم على حجة اقول وقد يقال العذر يبيح له ذلك مع  
الاجرة كما تقدم وقوله فلتحرر المسئلة قضية قول الشارح الاتي والمعنى يرده ثم يفصله اى الصبيغ نظير ما في  
الصوف اه الفرق بين الصوف واللبن اه ع ش اقول يؤيد مضره الجز مطلقا قول المغنى وقد ذكر القاضي  
ان اشتغاله بجز الصوف مانع له من الرد بل يرد ثم يحز اه (قوله فان اوقفها) الا فصح حذف الالف  
اه ع ش (قوله بدونه) اى الانعال اه ع ش اى او النعل المفهوم من الانعال (قوله بطل رده) كذا جزم به  
السبكي والوجه كما قاله الاذرى انه لا يضر اى الوقف للحلب اذ لم يتمكن منه حال سيرها او حال علفها او سقيها  
اورعيا اه نهاية قال ع ش قوله راد اذ لم يتمكن منه اى من الحلب كما يؤخذ من شرح الروض وينبغي ان  
محل ذلك اذا كان التأخير يضر بها والافله التأخير الى البائع اه وقوله فله الاولى فعليه (قوله او غيره)  
كالخيار اه ع ش (قوله بل لكل يد ضمانه الخ) ومنها يد البائع على الثمن فؤنة رده عليه اه ع ش (قوله  
ويجب على ربها فؤنة الرد) لو بعد الماخوذ منه هنا عن محل الاخذ منه هل يجب على رب اليد فؤنة الزيادة سم  
على حجة اقول قضية قوله الى محل قبضه انه لا يجب وعليه لو انتهى المشتري الى محل القبض فلم يجد البائع فيه  
واحتاج في الذهاب اليه الى فؤنة فالاقرب انه يرفع الامر الى الحاكم ان وجدته فيستانذه في الصرف والاصرف  
بنية الرجوع واشهد على ذلك اه ع ش (قوله كن ص ولح عنه الخ) حاصله ما في شرح الروض اى والمغنى من انه  
لو صالحه البائع بالارش او بجزء من الثمن او غيره عن الرد لم يصح له ان خيار فسخ فاشبه خيار التروى في كونه غير  
متمم ولم يسقط الرد لانه انما سقط بعوض ولم يسلم الا ان علم بطلان المصالحه فيسقط الرد لتقصيره اه كرى  
قول المتن (ولو حدث عنده عيب الخ) قضية كلام الشيخين وغيرهما انه لا فرق بين جنابة البائع وغيره وبه  
جزم الانوار اه سم قال النهاية والمعنى ونقله سم عن شرح الروض لو حدث عيب مثل القديم كيباض قديم  
وحادث في عينه ثم زال احدهما واشكل الحال واختلف فيه العاقدان فقال البائع الزائل القديم فلا رد ولا  
ارش وقال المشتري بل الحادث فى الرد حلف كل منهما على ما قاله وسقط الرد بخلاف البائع ووجب للمشتري  
بحلفه الارش ومثله مالو نكلا فان اختلفا في قدره ووجب الاقل لانه المتيقن ومن نكل منهما عن الثمن قضى عليه  
اه (قوله او الخيار) الاولى اسقاط الو او (قوله لا بسبب) الى قوله ولو تباعى المعنى (قوله قياسا غالبا)  
ولو فسر الحادث هنا بما نص العين او القيمة عما كانت وقت القبض لم يحتج لزيادة غالبا اه ع ش (قوله فن  
غيره) اى غير الغالب (قوله بخلافها ثم في وانها) اى فانها ليست عيبا (قوله ابنه) اى ابن البائع اه ع ش  
(قوله ليس بحادث) اى فله الرد كان وجد ان المشتري الامة المبيعة محرمة عليه لا يقتضى الرد لكونه ليس

خلافة وانه يضر الجز مطلقا ولو حال السير فلتحرر المسئلة وانظر لو جوز ناله استعمال المبيع في هذه المسائل  
هل شرطه عدم الفسخ والاحرم لخروجه عن ملكه وان كان له عذر او يباح مطلقا للعذر وان خرج عن ملكه  
(قوله يجب على ربها فؤنة الرد) لو بعد الماخوذ منه هنا عن محل الاخذ منه هل يجب على رب اليد فؤنة الزيادة  
(قول المصنف ولو حدث عنده عيب سقط الرد قهرا) وقضية كلام الشيخين وغيرهما انه لا فرق بين جنابة  
البائع وغيره وان جزم في الانوار لكن قال الرويانى في جنابة البائع وغيره بقطع اليد له الرد قال الاذرى  
ويجب طرده في كل عيب حدث عنه بفعل البائع لكنهم قالوا في زوال البكارة سواء زالت بوطء المشتري  
او البائع او الاجنبى بالة الافتضاى او بغيرها ولعله جواب بالوجه الاخر بالنسبة الى فعل البائع اه وفيه  
نظر (فرع) في الروض لو حدث عيب مثل القديم ثم زال واشكل الحال اى وادعى البائع ان الزائل القديم  
فلا رد ولا ارش وادعى المشتري انه الحادث فله الرد حلفا اى كل على ما قاله وسقط الرد ووجب للمشتري  
الارش فان اختلفا في قدره ووجب الاقل ومن نكل قضى عليه (قوله ليس بحادث) قد يفهم انه يكون قديما بمعنى  
انه لو ظهرت محرمة على المشتري بوطء من يحررها وطؤه عليه كايه وابنه كان للمشتري الرد مع انه ليس كذلك

فان اوقفها له اولانها  
وهي تمشى بدونه بطل رده  
ويظهر تصديق المشتري  
في ادعاء عذر بما ذكر وقد  
انكره البائع لان المانع من  
الرد لم يتحقق والاصل  
بقاؤه ويشهد له ما ياتي قبيل  
قوله والزيادة (فرع)  
فؤنة رد المبيع بعد الفسخ  
بعيب او غيره الى محل قبضه  
على المشتري وكذا كل يد  
ضامنة يجب على ربها فؤنة  
الرد بخلاف يد الامانة  
(واذا سقط رده بتقصير)  
منه كان صولح عنه بمال وهو  
يعلم فساد ذلك (فلا ارش)  
له لتقصيره (ولو حدث  
عنده) حيث لا خيار او  
والخيار للبائع (عيب)  
لا بسبب وجد في يد البائع  
واطلع على عيب قديم وضابط  
الحادث هنا هو ضابط  
القديم فيما مر غالبا فن  
غيره نحو الشيوة فهى حادث  
هنا بخلافها ثم في وانها  
وكذا نحو قراءة او صنعة  
فانه ثم لا رد به وهما لو اشترى  
قارئان نسي امتنع الرد  
وتحررهما على البائع بنحو  
وطء مشتر هو ابنة ليس  
بحادث ولو تباعى اثر المبيع  
صلاحه بلا خيار او به

عياقدا عشا وسم (قوله وانقضى) وان بقي ردك ياقي في قوله اما اذا كان الخيار للمشتري الخ اهمسم (قوله ثم بدا) اي بعد القبض بدليل البحث الآتي انفا (قوله لم يرد به قهرا) تقدم عند قوله ولا مشترز كويا ما يدل على ان له الرد بعد اداء الزكاة من غير المبيع سم وكردى (قوله وان رجع) اي المال (قوله وبه يتجه الخ) اي بقوله اذ للساعي الخ (قوله وبعد اللزوم) اي بان لم يكن خيار او انقضى (قوله حال الخ) عبارة النهاية صفة للرداي معنى لا للسقوط فيكون الساقط هو رده القهري فلو ترا ضيا على الرد كان جائزا بخلاف ما لو كان القهر صفة للسقوط فانه يكون الرد ممتعا مطلقا اه ترا ضيا ولا عشا (قوله او تميز له الخ) ولعله اراد بالتمييز اللغوي اي المفعول المطلق نوعي اي رد القهري او ذاقهرو وسقوطا قهريا او ذاقهرو والا فالمعروف باللام والفعل نفسه لا يميزان بالتمييز الصناعي كذا في سم (قوله وذلك) الى التنبية في النهاية الا قوله اما اذا كان الى ولو اقاله وقوله وان كان الصبغ الى ووجهه (قوله وذلك) اي امتناع الرد القهري اه نهاية (قوله والضراخ) علة ثانية ولعل المراد ان ضرر المشتري بالعيب القديم لا يزال بضرر البائع بالرمد مع العيب الحادث (قوله ومن ثم) اي من اجل العلتين (قوله لو زال الحادث رد) ظاهره سواء علم بالقديم قبل زوال الحادث او لم يعلم به الا بعد زواله وفي شرح الزركشي هنا ولو علم به قبل زوال الحادث ثم زال فظاهر كلامهم استمرار امتناع الرد وفيه نظر انتهى والنظر هو الوجه بل لنا منع ان الامتناع ظاهر كلامهم بل فيه ما يدل على ما يوافق النظر ثم رأيت الشارح لاحكي عن الاذرعى ما يوافق كلام الزركشي عقبه: وله الوجه ان له الرد ولا نسلم ان ظاهر اطلاقهم ذلك بل كلامهم الا في الخ انتهى وقضية ذلك انه اذا كان الحادث الزواج انه اذا اراد الرد بعد الطلاق وانقضاء العدة جاز له ذلك اه سم اقول عبارة المغنى ويستثنى من منع الرد بحدوث العيب عند المشتري ما لو لم يعلم العيب القديم الا بعد زوال الحادث اه صريحة في استمرار الامتناع في ذلك وهو قضية قول الشارح السابق ان قائم علم عياحيث عبر به ويمكن الجمع على بعد بحمل الامتناع على ما يجب فيه الفور والجواز على ما لا يجب فيه من المستثنيات السابقة في الشرح فليراجع (قوله وكذا لو كان الخ) (فرع) قال في العباب ولو فسخ المشتري والبائع جاهل بالحادث ثم علم به فله فسخ الفسخ اه (فرع) في الروض وقرار العبد بين معاملة لا يمنع الرد وكذا اتلاف المال ان صدقة المشتري وعفو المحني عليه اي عند التصديق كزوال الحادث انتهى اه سم (قوله فقال قبل الدخول الخ) راجع لقوله او من غيره فقط كما قدمنا عن سم عن شرح العباب عند قول الشارح اوزوجها بعد قول المتن ولو هلك المبيع عند المشتري او اعتقه ثم رايت في الرشيدى ما نصه قوله مر فقال اي ذلك الغير للعلم بزوال المانع في مسئلة تزوجها من البائع بمجرد الفسخ اذ يفسخ به النكاح وقوله قبل الدخول كان ينبغي تأخير عن قوله فله الرد اذ لا فائدة في القول قبل الدخول اذا وقع الرد بعد الدخول وخرج بقبول الدخول ما بعد الدخول لانه

وانقضى ثم بدأ ثم علم عيا ولم يؤد الزكاة من غير المبيع لم يرد به قهرا لان شركة المستحقين له بقدر الزكاة كيب حدث يده اذ للساعي اخذها من عين المال وان رجع البائع وبه يتجه بحث الزركشي انه لو بدأ قبل القبض وبعد اللزوم كان كيب حدث بيد البائع قبله في تخيير المشتري (سقط الرد قهرا) اي الرد القهري فهو جال من الرد او تميز له لا لسقط لفساده وذلك لانه اخذه بعيب فلا يرد به بعين والضرر لا يزال بالضرر ومن ثم لو زال الحادث رد وكذا لو كان الحادث هو التزويج من البائع او من غيره فقال قبل الدخول ان ردك المشتري بعيب فانت طالق

كما صرح به في شرح الروض حيث ناقش عبارة الروض وقال فكان الاولى ان يقول فتحرير الامة الثيب بوطئها على البائع لا يمنع الرد كما لا يشته اه فقامل قوله كالا يشته ولما قال في العباب ولا يمنعه اي الرد بتحريم الامة الثيب على البائع بوطئه المشتري او غيره لكونه اصلا او فرعا للبائع قال الشارح في شرحه وهذا من القاعدة اي وهي ان كل عيب ثبت به الخيار فجدو نه عند المشتري يسقطه وما لا فلا قال لان تحريم المبيعة على المشتري لا يثبت له الخيار اه (قوله وانقضى) وان بقي ردك ياقي في قوله اما اذا كان الخيار للمشتري الخ (قوله لم يرد به قهرا) تقدم عند قوله ولا مشترز كويا ما يدل على ان له الرد بعد اداء الزكاة (قوله لا لسقط لفساده) من المعلوم انه لا يكون تميز السقط لانه فعل والفعل لا يميز باسم منصوب والذي ينبغي ان يبنى امتناع تعلقه بسقط على انه مفعول مطلق اي سقوطا قهريا اي ذاقهرو او قهر بالقوة احتمال العبارة له اذ بل تبادل بينهما وكان وجه الامتناع اقتضاؤه ان الساقط الردم مطلقا ولو بالتراضى فليتامل (قوله ومن ثم لو زال الحادث رد) ظاهره سواء علم بالقديم قبل زوال الحادث او لم يعلم به الا بعد زواله وفي شرح الروض هنا مقتضى قوله سقط الرد قهرا ان لا سبيل لعوده حتى لو لم يعلم بالقديم حتى زال الحادث لا يردوا الاصح خلافه ولو علم به قبل زوال الحادث ثم زال

فله الرد لزوال المانع به ولا أثر مع ذلك لمقارنته للرد لان المدار على زوال الضرر والبائع بعد ( ٣٧٧ ) دخوله في ملكه فاندفع التوقف فيه

بذلك والجواب عنه باصلاح  
التصوير بان يقول فانت  
طالق قبيله اما اذا كان  
الخيار للبشترى اولها  
فلمبشترى الفسخ من حيث  
الخيار وان حدث العيب  
في يده فرده مع الارش ولو  
اقاله بعد حدوث عيب يده  
فللبائع طلب ارشه لصحتها  
بعد تلف المبيع بالثمن فكذا  
بعد تلف بعضه ببعض  
الثمن ويؤخذ من صحتها  
بعد التلف صحتها بعد بيع  
المشترى كما اقي به بعضهم  
أخذا من قولهم تغلب فيها  
أحكام الفسخ مع قولهم  
يجوز التفاسخ بنحو التحالف  
بعد تلف المبيع أو يبعه أو  
رهنه أو إجارته ولو إذا جعل  
المبيع كالتلف فيسلم  
المشترى الاول مثل المالى  
وقية المتقوم وأخذ الباقى  
من ذلك صحة الاقالة بعد  
الاجارة علم البائع أم لا  
والاجرة المسماة للبشترى  
وعليه للبائع أجره المثل  
(ثم) إذا سقط الرد القهرى  
بحدوث العيب (ان رضى  
به البائع) بلا ارش عن  
الحادث (رده المشتري) عليه  
(أو وقع به) بلا ارش له عن  
القديم لعدم الضرر حينئذ  
(وإلا) يرضى البائع به بميبا  
(فليضم المشتري ارش  
الحادث إلى المبيع ويرده)  
على البائع (أو يغرم  
البائع) للبشترى (ارش  
القديم ولا يرد) لان كلا

تعقبه العدة وهى عيب كما مره (قوله فله الرد) أى للبشترى (قوله لزوال المانع) قال فى شرح الروض  
ولم تخلفه عدة سم على حجو (قوله ولم تخلفه) أى والحال لم تخلفه بان كان قبل الدخول اه (قوله به) أى  
بالرداه ع (قوله لمقارنته) أى العيب للرد فيما لو قال الزوج قبل الدخول الخ اه ع (قوله فاندفع)  
أى بقوله ولا اثر مع ذلك الخ (قوله فيه) أى فى قوله وكذا لو كان الحادث هو التزويج الخ (قوله والجواب  
الخ) عطف على التوقف (قوله اما إذا كان الخيار الخ) محترز قوله السابق حيث لا خيار الخ (قوله من حيث  
الخيار) أى خيار الشرط اه ع (قوله ولو اقاله) أى أقال البائع المشتري ويحصل بلفظ  
منهما كقول البائع اقلتك فيقول المشتري قبلت اه ع (قوله بعد حدوث عيب) ظاهره سواء علم به  
البائع قبل الاقالة او لا وفى سم على منهج لو فسخ المشتري والبائع جاهل بالحادث ثم علمه فله فسخ الفسخ  
اه ع باب وقياسه ان البائع إذا أقال جاهلا بحدوث العيب ثم علمه كان له فسخ الاقالة اه ع وقد قدمنا  
عنه عن سم عند قول المتن ولو علم بالعيب بعد زوال ملكه الخ الفرق بين الفسخ والاقالة راجعه (قوله يده)  
أى المشتري (قوله فكذا بعد تلف بعضه الخ) سياتى ان الارش المأخوذ من المشتري جزء من القيمة لا من  
الثمن فانظر ما معنى هذا التعليل اه رشيدى عبارة ع (قوله بعض الثمن أى بما يقابل بعض الثمن لما  
تقدم ان الارش الذى ياخذ به البائع ينسب إلى القيمة لا إلى الثمن اه (قوله من صحتها) أى الاقالة (قوله  
بعد بيع المشتري) ويرد البائع الثمن على المشتري ويطالبه بالبدل الشرعى كما باتى ويستمر ملك المشتري  
الثانى على المبيع اه ع (قوله تغلب فيها) أى الاقالة اه ع (قوله فيسلم الخ) أى للبائع (قوله مثل  
المثل الخ) أى المبيع المثل وقيمة المبيع المتقوم (قوله من ذلك) أى من قولهم تغلب فيها الخ (قوله وعليه  
للبيع أجره المثل) ينبغى لما بقى من المدة بعد الاقالة سم وع (قوله بلا ارش عن الحادث) أى قوله ويظهر  
فى المعنى الاقوله ومن ثم الى نعم وقوله وحيث إلى المتن (قوله لعدم الضرر) أى على البائع (حينئذ) أى حين  
إذ رضى بذلك عبارة المعنى لان المانع من الرد هو ضرر البائع قد زال برضاه به اه ويحتمل ان المراد لعدم  
الضرر على المشتري حين اذخير ويحتمله اذ اتبهما معا وهو الاقيد قول المتن (فان اتفاقا على أحدهما فذاك)

فظاهر كلامهم استمرار امتناع الرد فيه نظرا وهما والنظر هو الوجه بل لنا منع ان الامتناع ظاهر كلامهم بل  
فيه ما يدل على ما يوافق النظر ثم رايت شرح العباب نازع بذلك وعبارة بعضهم قال الاذرى ولو علم العيب  
القديم قبل زوال الحادث ثم زال ظاهر اطلاقهم استمرار امتناع الرد فيه احتمال ظاهره وهذا الاحتمال  
أوجه بل لنا منع ان ظاهر كلامهم ما ذكره ثم رايت الشارح لما حكى كلام الاذرى المذكور فى شرح العباب  
عقبه بقوله والوجه ان له الرد ولا نسلم ان ظاهر اطلاقهم ذلك بل كلامهم الآتى الخ اه وقضية ذلك انه اذا  
كان الحادث الزوجا نه اذا أراد الرد بعد الطلاق وانقضاء العدة جاز له ذلك ولا ينافى ذلك ان التزويج بفعله  
اذ لو أثر ذلك لم تنأت مسألة التعليق المذكورة فليتأمل (فرع) قال فى العباب ولو فسخ المشتري  
والبائع جاهل بالحادث ثم علم به فله فسخ الفسخ اه وفى شرحه قال الفتى وينبغى ان يقال تبين بطلان الرد  
لمقارنته المنع منه وهو حدوث العيب فى يدى المشتري ثم نازعه فى ذلك ثم قال وعلى الاصح ان له فسخ الفسخ  
هنا يفرق بينه وبين نظيره المذكور فى الاقالة أى وهو ما ذكره عن البغوى انهما لو تقابلا ثم اطلع على عيب  
فى يد المشتري فان قلنا الاقالة فسخ فلارد بانها ليست متمحصنة للفسخ بل فيها شائبة مشابة للبيع كما باتى  
فراعوا تلك الشائبة ووجبوا الارش بخلاف الرد هنا فانه متمحصن للفسخ وتبين الحدوث تبين اختلال  
الفسخ اه وقوله بل فيها شائبة مشابة للبيع قديقال تلك الشائبة تناسب الرد فكيف جعلها سببا لعدم  
الرد اه (فرع) فى الروض وقرار العبد بدين معاملة لا نعم الرد وكذا اتلاف المال ان صدقة المشتري  
وعفو المجنى عليه أى عند التصديق كزوال الحادث اه (قوله لزوال المانع) قال فى شرح الروض ولم  
تخلفه عدة (قوله وعليه للبائع أجره المثل) ينبغى لما بقى من المدة بعد الاقالة (قول المصنف فان اتفاقا على  
أحدهما فذاك) قال فى شرح الروض فان قلت تقدم ان اخذ ارش القديم بالترضى يمتنع قلنا عند امكان

فان قيل إن أخذ ارش القديم بالترجع ممتنع أجيب بأنه عند إمكان الرد يتخيل أن الارش في مقابلة سلطنة الرد هو لا تقابل أى بعوض بخلافه عند عدم إمكانه فان المقابلة تكون عمافات من وصف السلامة في المبيع نهاية ومعنى واسنى قول الماتن (فليضم المشتري الخ) أى اوقع بالمبيع بلا ارش عن القديم ولا تملك عنه لظهوره مع علمه بما قدمه انفا **(قوله فعل الاحظ)** انظر لو كانا وليين او وكيلين واختلف الاحظ اه سم اقول والا قرب ادخاله في قول المصنف الاقوال الخ بان يراد بذلك ما يشمل نفي الاتفاق شرعا **(قوله لو اطلع)** أى المشتري **(قوله يتعين فيه الفسخ)** أى أو الرضا به بلا طلب ارش للقديم كما هو ظاهر وفى شرح الروض عن ابن يونس ومحل ما ذكره إذا كان العيب بغير غش ولا فقد بان فساد البيع لاشتراكه على ربا الفضل اه فهنا قال او على قاعدة مدعومة إن كان للغش قيمة اه سم **(قوله لانه)** أى الارش **(قوله لما نقش)** الام للتعديل اه عش أى والجار والمجور وخبر ان **(قوله فلا يؤدى)** أى الفسخ مع ارش الحادث **(قوله بخلاف إمساك الخ)** أى فانه يؤدى للمفاضلة **(قوله ومرا ما لو تعذر رده)** أى فى شرح ولو ذلك المبيع الخ اه سم وهو أنه يفسخ العقد ويرد بدل التالف ويسترد الثمن اه عش **(قوله لتلفه)** أى المبيع حسا او شرعا **(قوله رده)** ظاهره وان طال المدة جدا سم على حجب وظاهره وإن كان زواله بفعل المشتري كازالته بنحو دواء ولا شيء له فى مقابلة الدواء اه عش **(قوله بخلاف مجرد التراضى)** أى على اخذ المشتري ارش القديم ولم يأخذه ولم يقضى القاضى به للمشتري فله الفسخ معنى وعش قول الماتن (فالاصح اجابة من طاب الامساك) ظاهره وإن كان الاخر متمصرا فاه عن غيره بنحو ولاية وكانت المصلحة فى الرد فايراجع سم على حجب وينبغى ان يقال إن كانت المصلحة فى الرد وطلب الولي الامساك لم يجز للمامران الولي إنما يتصرف بالمصلحة وإن طلبه غير الولي كالبائع لولي الطفل اجيب لان البائع لا تلزمه رعاية مصلحة الطفل وولي له الان غير متمكن من الرد اه عش **(قوله نعم لو صيغ الخ)** أى والصورة انه ليس هناك عيب حادث وان اوهمه الاستدراك بنعم اه رشدي **(قوله لو صيغ الخ)** أى المشتري وينبغى أن مثل الصبيغ غيره من كل ما تزيده القيمة اه عش **(قوله بما زاد فى قيمته)** فان نقص قيمته لم يثبت قوله الاقوال لم يغرم شيئا اه سم **(قوله فطلب الخ)** أى المشتري ارش العيب القديم **(قوله بل رده)** بصيغة الامر **(قوله واغرم لك قيمة الصبيغ الخ)** محله كما فى اصل الروضة حيث لم يكن تافها ولا فليس المشتري مطالبة بقيمته لتفاهته اه سيد عمر **(قوله ان لم يمكن فصله جميعه)** أى بغير نقص

الرد يتخيل ان الارش في مقابلة سلطنة الرد هو لا تقابل بخلافه عند عدم إمكانه فان المقابلة تكون عمافات من وصف السلامة في المبيع **(قوله فعل الاحظ)** انظر لو كانا وليين او وكيلين واختلف الاحظ **(قوله يتعين فيه الفسخ الخ)** أى أو الرضا به بلا طلب ارش القديم كما هو ظاهر قال فى الروض ولو علم به أى بالعيب بعد تالف الحلي أى المبيع بجنسه فسخ واسترد الثمن وغرم القيمة اه قوله فسخ قال فى شرحه بخلاف نظيره فى غير الربوى لانه هنا لا يمكن اخذ الارش عن القديم ولا سيل إلى اسقاط حقه بفسخ اه قوله القيمة حكى فى شرحه استشكل ذلك بان الحلي مثل وجواب الزركشى بان العيب قديم يخرجه عن كونه مثليا وحكى فيه ايضا ان ابن يونس قال ومحل ما ذكره إذا كان العيب بغير غش ولا فقد بان فساد البيع لاشتراكه على ربا الفضل اه فهنا قال او على قاعدة مدعومة إن كان للغش قيمة (ومرا ما لو تعذر رده الخ) أى فى شرح ولو هلك المبيع الخ **(قوله او بعد اخذه رده)** ظاهره ولو طال الزمان جدا **(قوله اجابة من طلب الامساك)** ظاهره وإن كان الاخر متمصرا فاه عن غيره بنحو ولاية وكانت المصلحة فى الرد فليراجع **(قوله بما زاد فى قيمته)** لم يثبت قوله الاقوال لم يغرم شيئا **(قوله ان لم يمكن فصله)** أى بغير نقص فى الثوب فان أمكن فصله بغير ذلك فصله ورد الثوب والمعنى يرد ثم يفصله ذكر ذلك فى شرح الروض **(فرع)** ولو حدث فى المبيع عيب مثل القديم كياض قديم وحادث فى عينه ثم زاد احدهما او اشكل الحال واختلف فيه العاقدان فقال البائع الزائل القديم فلا رد ولا ارش وقال المشتري بل الحادث فلى الرد حلف كل منهما على ما انشاه وسقط الرد بحلف البائع ووجب للمشتري بحلفه

واضح لان الحق لهما لا يعدو هما ومن ثم تعين على ولى أو وكيل فعل الاحظ نعم الربوى المبيع بجنسه لو اطلع فيه على قديم بعد حدوث آخر يتعين فيه الفسخ مع ارش الحادث لانه لما نقص عنده فلا يؤدى لمفاضلة بين العوضين بخلاف إمساك مع ارش القديم ومرا ما لو تعذر رده لتلفه ومتى زال القديم قبل اخذ ارشه لم يأخذه أو بعد اخذه رده أو الحادث بعد اخذ ارش القديم أو القضاء به امتنع فسخه بخلاف مجرد التراضى (ولا يتفقا على واحد من ذينك بان طلب أحدهما الرد مع ارش الحادث والآخر الامساك مع ارش القديم) فالاصح اجابة من طلب الامساك والرجوع بارش القديم سواء البائع والمشتري لما فيه من تقرير العقد بنعم لو صيغ الثوب بما زاد فى قيمته ثم اطلع على عيبه فطلب ارش العيب وقال البائع بل رده وأغرم لك قيمة الصبيغ ان لم يمكن فصله جميعه

اجيب البائع وان كان الصيغ وان زادت به القيمة من العيوب كما صرح به الفقهاء ووجه السبكي بان المشتري هنا اذا اخذ الثمن وقيمة الصيغ لم يغرم شيئا ثم لو الزمناه الرد وارش الحادث غرمناه لافى مقابلة شئ مو به رد قول الاسنوى (٣٧٩) هذا مشكل خارج عن القواعد وحيث

او جئنا ارش الحادث  
لا ننسبه الى الثمن بل نردما  
بين قيمة المبيع معيبا بالعيوب  
القديم وقيمتة معيبا به  
وبالحادث بخلاف ارش  
القديم فاننا ننسبه الى الثمن  
كامر (ويجب ان يعلم المشتري  
البائع على الفور بالحادث)  
مع القديم (ليختار) شيئا  
عامرا كما يجب الفور في الرد  
حيث لا حادث نعم تقبل  
دعواه الجهل بوجوب فورية  
ذلك لانه لا يعرفه لالاخواص  
(فان اخر اعلامه بلا عذر  
فلارد) له به (ولا ارش)  
لا شعار التأخير بالرضا به  
نعم ان كان الحادث قريب  
الزوال غالبا كالرمد والخي  
لم يضرب انتظاره ليرده سالما  
على الاوجه ويظهر ضبط  
القرب بثلاثة ايام فاقل  
وان الحادث لو كان هو  
الزواج فعلق الزوج طلاقها  
على مضي نحو ثلاثة ايام  
فانتظره المشتري ليردها  
خليفة لم يطل ردهه (تنبيه)  
قوله هنا فلارد اما ان يزيد  
به فلارد قهر افيكون مكررا  
لانه يستغنى عنه بقوله  
سقط الرد قهر او اختيارا  
فينافي قوله رده المشتري  
وقوله فذاك والذي يتجه  
في الجواب ان قوله ويجب  
الحق لبقوله ثم الخ افاد ان  
محل ذلك التخيير ان لم يوجد

في الثوب فان امكن فصله بغير ذلك فصله ورد الثوب اه معنى زاد النهاية كما اقتضاه تعليلهم وصرح به  
الخوارزمي وغيره والمعنى يردده ثم يفصله نظير ما في الصوف ولو كان غزا لافسجه ثم علم تخير البائع ان شاء  
البائع تركه وغرم ارش القديم او اخذه وغرم اجرة النسيج اه (اجيب البائع) والقول قوله في قدر قيمة  
الصيغ لانه غارم وظاهره سواء كان الصيغ عينا ام لا وليس مراد ابل المراد الاول لانه هو الذي يتاق عليه  
التنازع وطلب الارش اه عش وقوله لانه هو الذي الخ فيه وقفة ظاهرة (قوله من العيوب) خبر وان  
كان (قوله كما صرح به) اي بان الصيغ وان زادت به قيمته من العيوب اه معنى (قوله وثم) اي في  
مسئلة المتن اه كردى (قوله لو الزمناه) اي المشتري (الرد) اي بان يجب الطالب الرد مع ارش الحادث  
لا الطالب للامساك والرجوع بارش القديم (قوله و به رد قول السكاكي) وحاصل الرد ان مسئلة الصيغ  
استثنت عن قاعدة اجابة من طلب الامساك لما ذكره السبكي (قوله هذا) اي اجابة البائع في مسئلة الصيغ  
(قوله عن القواعد) اي قاعدة اجابة طالب الامساك اذا المجاب في مسئلة الصيغ طالب الرد (قوله فاننا ننسبه  
الى الثمن) اي لبقاء العقد المضمون بالثمن واما ارش الحادث فهو بعد فسخ العقد فهو بدل الفات من  
المبيع المضمون عليه باليد اه عش وفيه وقفة لما قالوا ان الفسخ يرفع العقد من حينه لا من اصله (قوله  
كامر) اي قبيل قول المتن والاصح اعتبار اقل قيمه (قوله مع القديم) الى قوله ويظهر في المعنى  
(قوله شيئا عامرا) اي من اخذ المبيع بلا ارش الحادث وتركه واعطاء ارش القديم اه معنى (قوله  
لا يعرفه الاخواص) فلو عرف الفورية ثم نسيها فينبغي سقوط الرد لندرة نسيان مثل هذه ولتقصيره  
بنسيان الحكم بعد ما عرفه اه عش (قوله على مضي نحو ثلاثة ايام) مفهومه انه لو زادت المدة على ذلك  
كان علق طلقها باسته مثلا لم يكن له الرد ويجب الارش حالا وقدير د عليه ما تقدم في الاجارة من انه اذا لم  
يرض البائع بالعين مسلوقة بالمنفعة صبر المشتري الى انقضاء الاجارة ولا ياخذ ارش العدم ياسبه من الرد اللهم  
الا ان يقال ان التزويج لما كان يراد به الدوام وكان الطلاق على الوجه المذكور نادرا لم يعول عليه اه  
عش (قوله او اختيارا فينافي قوله رده المشتري وقوله فذاك) فيه امور الاول ان معنى اختيار ابرضا البائع  
لانه مقابل قوله قهر الثاني ان وجه قوله فينافي الخ ان هذين القولين افادا الرد برضا البائع الثالث قد يشك  
حيث تدعوى المنافاة لان الرد برضا البائع المستفاد من هذين القولين مفروض فيما اذا لم يؤخر اعلامه بلا  
عذروني الرد هنا مفروض فيما اذا اخره بلا عذر فلم يوجد شرط المنافاة لاختلاف محل الاثبات ومحل النفي  
فكان الوجه ان يقول او اختيارا لم يتجه اذ لا مانع عن الرد بالرضا بدليل جواز التقايل ثم يجب فيتام له  
سم اي بقوله والذي يتجه الخ (قوله والذي يتجه الخ) خلاصة الجواب ان المنفى الرد مع الارش فلا ينافي  
انهم لو تراصوا على الرد من غير ارش جاز (قوله فلا رد له به) اي بالقديم (قوله بعدم) اي لفظة ثم  
(قوله التي من جملتها الخ) نعت للكيفية (قوله اخذ الارش) اي اخذ المشتري ارش القديم المذكور  
بقول المتن او يغرم البائع ارش القديم الخ (قوله هذا) اي قوله فلا رد الخ (قوله من غير ارش)

الارش وانما وجب له مع انه انما يدعى الرد لتعذر الرد ومثله ما لو نكلا فان اختلاف في قدره وجب الاقل لانه  
المتيقن ومن نكل عن الحلف منهم ما قضى عليه كما في نظائره شرح مر (قوله او اختيارا فينافي قوله رده  
المشتري وقوله فذاك) فيه امور الاول ان معنى اختيار ابرضا البائع لانه مقابل قوله قهر الثاني ان وجه  
قوله فينافي ان هذين القولين افادا الرد برضا البائع الثالث قد يشك حيث تدعوى المنافاة لان الرد برضا  
البائع المستفاد في هذين القولين مفروض فيما اذا لم يؤخر اعلامه بلا عذروني الرد هنا مفروض فيما اذا  
اخره بلا عذر فلم يوجد شرط المنافاة لاختلاف محل الاثبات ومحل النفي فكان الوجه ان يقول او اختيارا لم  
يتجه اذ لا مانع من الرد بالرضا بدليل جواز التقايل ثم يجب فليتام (قوله من غير ارش) قد يستشكل امتناع

تقصير بتأخير الاعلام والا فلا رد له به على تلك الكيفية المشتملة على التخيير السابق بعد ثم التي من جملتها اخذ الارش وحيث فلا ينافي هذا اجواز  
الرد بالرضا من غير ارش كما صرح به بقولهما في باب الاقالة لو تقاسخا ابتداء بلا سبب جازاي جز ما قيل فيه وجهان وكان اقالة اه

لا مكانها هنا بخلافها فيما نحن فيه لانها اما بيع فشرطها أن تقع بما وقع به العقد الاول وهنا بخلافه واما فسخ فوردها مورد العقد وليس الارش موردا حتى يقع العقد عليه ولم أر أحدا من الشراح نه على شيء من ذلك (ولو حدث عيب لا يعرف القديم إلا به ككسر بيض) لنحو نعام لان قشره متقوم (و) كسر (رانج) بكسر ( ٣٨٠ ) النون وهو الجوز الهندي حيث لم تأت معرفة عيبه إلا بكسره فزعم تعين عدم عطفه

قد يستشكل امتناع أخذ الارش برضا البائع ولا اشكال لانه أخذ بغير حق لانه أخذه عن العيب مع سقوط حقه منه وقد تقدم عن شرح الروض امتناع الاخذ بالتراضي اه سم (قوله لا مكانها) اي الاقالة هنا يعني فيما إذا تراضيا على الردمن غير ارش (بخلافها فيما نحن فيه) يعني من الرد بالارش اه بصرى عبارة سم كان مراده منع ان يكون مانحن فيه مع الارش اقالة اه (قوله لانها) اي الاقالة اه بصرى عبارة الكردي قوله لا مكانها متعلق بفلا ينافي والضمير يرجع إلى الاقالة وهنا اشارة إلى جواز الرد بالتراضي وقوله فيما نحن فيه أراد به قوله فلا رد له به وقوله هنا بخلافه اشارة الى قوله فيما نحن فيه اه (قوله وهنا بخلافه) اي لزيادة الارش على المعقود عليه الاول (قوله مورد العقد) اي الاول قول المتن (لا يعرف القديم الا به) لو ظهر تغير لحم الحيوان بعد ذبحه فان امكن معرفة تغيره بدون ذبحه كافي الجلالة امتنع الرد بعد ذبحه وان تعين ذبحه طر يقام معرفة تغيره فله الرد هذا حاصل ما اتي به شيخنا الشهاب الرمي سم على حج اقول قول الشهاب فله الرد اي والارش عليه في مقابلة الذبح كما هو ظاهر لان الفرض ان تغير اللحم لا يعرف الا بالذبح اه عش (قوله لنحو نعام) الى قوله وبحت في المغني الا قوله وزعم الى المتن فوافق والى قوله ويظهر في النهاية الا قوله اي بالنظر الى المتن وقوله والتدويد الى ولو اشترى (قوله لنحو نعام) اي ما قشره متقوم (قوله لان قشره الخ) علة لقوله لنحو نعام (قوله بكسر النون) وبفتحها اه عميرة (قوله وذكرك ثقب) عطف على قوله عدم عطفه (قوله قبله) اي قبل رانج (قوله بالكسر) اي فقط ليطابق المتن (قوله غير صحيح) ولو سلم كان من باب علقها بتنا وماء اباردا اه سم (قوله فيحمل) أي كلام المتن (على الاول) أي ما يمكن معرفته بالكسر فقط (قوله بكسر الباء) ويقال فيه أيضا طبخ بتقديم الطاء اه معنى (قوله بكسر الواو) من دود الطعام ففعله لازم اه مختاراه عش (قوله اما بيض نحو دجاج الخ) محترز قوله لنحو نعام (قوله فانه يوجب) أي تبين كون ما ذكر من ذرا او مدودا عبارة المغني أما ما لا قيمة له كالبيض المذر والبطيخ المدود كله او المغن فيتين فيه فساد البيع لو روده على غير متقوم اه وهي واضحة (قوله والا لزمه) اي المشتري (قوله إلى محل العقد) قضية مامر للشارح أن محل القبض لو كان غير محل العقد كان هو المشتري اه عش (قوله اي بالنظر للواقع الخ) فلو اختلفا في ان ما ذكر لا يمكن معرفة القديم بدونه رجوع فيه لاهل الخبرة ولو فقدوا أو اختلفوا صدق المشتري لتحقق العيب القديم والشك في مسقط الرد اه عش (قوله اولا) اي ام لم يعذراه عش (قوله فيمتنع رده) وإذا امتنع الرد رجع بارش القديم سم على حج اه عش (قوله لعدم الحاجة إليه) أي الى ما حدثه (قوله كتنوير البطيخ) اي اخذ شيء من وسطه على الاستدارة (قوله على عيبه) بغير شيء فيه اي ما ذكر من البطيخ و الرانج (قوله وكتنوير كبير) ومثله كسر القناء والعجور المزين لانه يمكن معرفة مرارتهما بدون كسره بجرى (قوله ولو شرطت) الى قوله لانها مقصودة في المغني (قوله وعند الاطلاق) اي عند اطلاق الرمان حين يبعه (قوله فكسر واحدة) أي ولا فرق بين كونها كبيرة أو صغيرة (مسئلة)

أخذ الارش برضا البائع ولا اشكال لانه أخذه بغير حق لانه أخذه عن العيب مع سقوط حقه منه وقد تقدم عن شرح الروض امتناع الاخذ بالتراضي (قوله بخلافها فيما نحن فيه) كان مراده منع أن يكون مانحن فيه مع الارش اقالة (قول المصنف ولو حدث عيب لا يعرف القديم الا به) لو ظهر تغير لحم الحيوان بعد ذبحه فان امكن معرفة تغيره بدون ذبحه كافي الجلالة امتنع الرد بعد ذبحه وان تعين ذبحه طر يقام معرفة تغيره فله الرد هذا حاصل ما اتي به شيخنا الشهاب الرمي سم على (قوله غير صحيح) ولو سلم كان من باب علقها

على ما قبله وذكرك ثقب قبله غير صحيح اغاية الامر انه يمكن معرفة عيبه بالكسر تأرقو بالثقب اخرى فيحمل على الاول (وتنوير بطيخ) بكسر الباء أشهر من فتحها (مدود) بعضه بكسر الواو وكل ما ما كوله في جوفه كالرمان والجوز (رد) ما ذكر بالعيب القديم (ولا ارش عليه في الاظهر) لان البائع سلطه على كسره لتوقف علم عيبه عليه أما بيض نحو دجاج مذر ونحو بطيخ مدود كله فانه يوجب فساد البيع لانه غير متقوم فيرجع المشتري بكل ثمنه وعلى البائع تنظيف المحل من قشوره لا لاختصاصه به ونبحث بعضهم ان محله ان لم يتقلا المشتري الى المحل التي به هو الا لزمه نقلها منه اي الى محل العقد أخذنا ما مر في فرع مؤنة رد المبيع (فان امكن) اي بالنظر للواقع الا لظنه كما يصرح به كلامهم (معرفة القديمة) بما قبل عما أحدثه عذره بان قامت قرينة تنهله على مجاوزة الاقل او لا كما اقتضاه اطلاقهم لتقصيره في الجملة (فكسائر العيوب الحادثة) فيمتنع رده لعدم الحاجة اليه وذلك كتقدير

البطيخ الحامض وكسر الرانج وقد امكن الوقوف على عيبه بغير شيء فيه وكتنوير كبير يغني عنه اصغر منه والتدويد لا يعرف غالبا الا بالتقوير وقد يعرف بالثقب فتعرف به كان التقوير عيبا حادنا ولو شرط حلاوة الرمان فإن حامضا بالقر زردا لا يعرف حمضه بدون قر زردا بالثقب فلا يعرفه بدونه وعند الاطلاق ليست المحوضية عيبا لانها مقصودة فيه ولو اشترى نحو بيض او بطيخ كثير فكسر واحدة

أبو ثور الشافعي عن اشترى بيضة من رجل ويضة من آخر ووضعها في كفة فكسرت إحداها فخرجت  
 بيضة فعل من يرد المذرة فقال الشافعي اتركه حتى يدعي قال يقول لا ادري قال اقول له انصرف حتى تدري فانا  
 ون لا معلون اه ولا يجتهد لان فيه إلزام الغير بالاجتهاد وذلك غير جائز في الاموال ومثله مالو قبض من  
 صين دراهم فخطها فوجد فيها نحا ساقال الزركشي ويحتمل ان يجتهد هنا ان كان ثم اماراه كذاها مش  
 رل في المسئلة الاولى يهجم ويرد المذرة على واحد من البائعين فان قبلها فذاك ولو لا حلفها انها ليست مبيعة  
 فان حلف فله عرضها على الاخر فان حلف الاخر استمر التوقف وإن قبلها احدهما قضى عليه بالثمن  
 اشترى ان يحلف اذ انكل احدهما ان ظهر له بقرينة يغلب على الظن انه هو البائع ويطلب النا كل بالثمن اما  
 كاتا مبيعتين من واحد فان كاتا ثمن واحد تبين بطلانه في المذرة ويسقط من الثمن ما يقابله وإن كانت كل  
 حدة بثمانين فالقول قول البائع في مقدار ثمن الثالثة لانه غارم واما المسئلة الثانية فالظاهر فيها ما قاله الزركشي  
 يمكن لو اجتهدوا اداءه اجتهاده الى ان النحاس من زيد فانكر ان النحاس منه فليس له عرضه على الاخر لانه  
 اجتهدا يعظن ان الاخر لاحق له فيه فيبقى في يده الى ان يرجع صاحبه ويعترف به وله ان يتصرف فيه من  
 ب الظفر ويحصل بثمنه بعض حقه (فرع) لو اشترى بطيخة فوجد بها انبت نظر فان كان ذلك عقب  
 قطعه من شجرة كان عياله الرد به وإن كان بعد خزينه اى المشتري مدة يغلب انبا ته فها لم يكن عيبا فلا رد به  
 ع وش وقوله فان حلف فله عرضها الخ محل تأمل فليراجع وقوله لانه باجتهاده الخ قد يؤخذ منه انه لو تغير  
 جتهاده الى ان النحاس من الاخر فله عرضه عليه (قوله فان كسر الثانية فلا رد له) اى ولو باذن البائع اه  
 ش (قوله مطلقا) أى ممكن معرفة عيبها بدون الكسر أولا اه ع وش وقال الجيرمى اى سواء وجدها سليمة  
 وغير سليمة اه (قوله بالاول) اى بكسر الاولى (قوله كان الحكم كذلك) اى فلا رد (قوله ويظهر انه الخ)  
 لو بان عيب الدابة وقد انعلها وكان نزع النعل يعيها فترعه بطل حقه من الرد والارش لقطعه الخيار بتعييه  
 الاختيار وإن سلمها بنعلها اجبر على قبول النعل اذ لا منة عليه فيه ولا ضمان وليس للمشتري طلب قيمتها  
 انها حقيرة في معرض رد الدابة فلو سقطت استردها المشتري لان تركها اعراض لا تمليك وإن لم يعيها  
 وعها لم يجبر البائع على قبولها بخلاف الصوف يجبر على قبوله كما قاله القاضي لان زيادته تشبه زيادة السمن  
 بخلاف النعل فيزعه ولا ينافى ما ذكرناه ما مر من ان الانعال في مدة طلب الخصم او الحاكم ضار لان ذلك  
 شغال يشبه الحمل على الدابة وهذا تفرغ وقد ذكر القاضي ان اشتغاله بجز الصوف مانع له من الرد بل يرد  
 لم يجز نها ته ومغنى قال ع وش قوله لم يجبر على قبوله قضيته ان البائع يملكه وانه لا فرق بين كون المبيع تنقص  
 قيمته بجز الصوف او لا وانه لا فرق بين ان تتضرر الشاة بجزه ككون الزمن شاة مثلا او لا ويوجه ذلك بما  
 ذكره بقوله لان زيادته تشبه زيادة السمن ووجه الشبه ان كلاما من اجزاء الحيوان فاجبر على قبوله تباه له ولم ينظر  
 لبلنة في المسألة لانه في مقام رد المعيب والتخلص منه لكن يشكل على هذا ما تقدم اى وياتى من ان المشتري  
 برد الشاة ثم يفصل صوفها تحت يد البائع إلا ان يحمل ما تقدم اى وياتى على ان نزع الصوف لا يضر بالشاة  
 فكس المشتري من اخذه بخلاف ما هنا اه (قوله لم يتصل الخ) اى لم يتوقف منفعة احدهما الكاملة على  
 الاخر عادة اه ع وش (قوله او اتصلت الخ) اقتصر النهاية والمغنى على الاول اعنى عدم الاتصال ثم قال بعد قول  
 المتن في الاظهر ومحل الخلاف فيما لا يتصل منفعة احدهما بالآخر كما مر اما ما يتصل كذلك ككسر اعى باب  
 زوجى خف فلا يرد المعيب منهما وحده قهر اقطعا اه قول المتن (ردهما) اى جازله الرد ان شاء فلو اطلع على  
 عيب احدهما فرضى به ثم اطلع فيه على عيب الاخر ردتهما ان شاء وكذا لو اشترى عبدا واحدا واطلع فيه  
 على عيب ورضى به ثم اطلع فيه على اخر جازله الرد ولا يمنع من ذلك رضاه بالاول ويدل لذلك قول الشيخ عميرة  
 في اول التصريح ولورضى بالتصريح ولكن ردها بعيب اخر بعد الحلب رد الصاع ايضا اه وكذا قول  
 الروض متى رضى اى المشتري بالمصراة ثم وجد بها عيبا اى قديما ردها وبذل اللبن معها سم على حج اه

يجوز رد المبيع منه وحده إذ لا ضرر فيه (٣٨٢) وهو أحد وجهين أطلقهما الشيخان وهو الوجه الذي نص عليه في الام والبر بطل وأما

عش (قوله يجوز رد المبيع الخ) خالفه النهاية والمعنى فقالوا لا يرد بعض المبيع في صفقة بالمبيع قهرا وان زال ملكه عن الباقي للبائع وإن كان المبيع مثليا بناء على أن المانع اتحاد الصفقة وهو المعتمد خلافا لبعض المتأخرين بناء على أن المانع ضرر التبعض اه (قوله وتاويله) أي النص (قوله والكلام فيما فيه خلاف) فيه نظر ظاهر لأن كون الكلام فيما فيه خلاف للاصحاب لا ينافي تاويل النص المخالف لأحد شقيه بحيث تنقضي المخالفة اه سم (قوله كلامه فيه) أي كلام السبكي في البيع من البائع (قوله لا تنقضاء التفريق الخ) تعليل للاستثناء (قوله وخالفه) أي القاضي صاحب الخ وقال بامتناع الرد في البيع من البائع وما في معناه أيضا لأنه وقت الرد لم يرد كمالك وهو المعتمد بنهاية ومعنى وأسنى وفي سم قال في الروض وشرحه وان ورثه ابنا المشتري مثلا فليس لأحدهما رد نصيبه لاتحاد الصفقة اه ولومات عن ابنين أحدهما المشتري تعذر الرد إذ لا يمكن رده على نفسه وله الأرض على التركة للياس من الرد اه قول المتن (ولو اشترى الخ) وكذا لو اشترى عبد بن كل واحد بمائة فله رد أحدهما اه معنى (قوله منهما) إلى قوله وقيل في النهاية والمعنى (قوله كامر) أي في تفريق الصفقة من أن العبرة بالوكيل دون الموكل (قوله أو من اثنين) عطف على من واحد اه كردى (قوله فله) أي لأحد المشتريين رد الربع وظاهر أن له أن يرد على كل الربع سم على حجج أي لأن لأحد المشتريين رد الربع عن البائعين معا اه ع ش قال النهاية والمعنى ولو اشترى ثلاثة من ثلاثة فكل مشتر من كل تسعة وضابط ذلك أن تضرب عدد البائعين في عدد المشتريين عند التعدد من الجانبين أو أحدهما عند الانفراد في الجانب الآخر فاحصل فهو عدد العقود اه (قوله فانه لا يبر الخ) بل إنما يبر من عيب باطن موجود عند العقد كامر فالصورة هنا أن العيب باطن بالحيوان اه رشيدى (قوله هذا) أي حدوث العيب بين العقد والقبض (قوله صدق البائع) اعتمده النهاية والمعنى (قوله على الاول) ويكفيه الحلف على نفي العلم حتى اه بجيرى (قوله والمشتري على الثاني) كان حاصل إيضاحه أنهما متفقان على وجوده في يد البائع إلا أن البائع يدعى سيقه العقد والمشتري يدعى تأخره عنه فلو ادعى البائع في هذه الصورة حدوثه في يد المشتري فمقتضى ما تقدم أنه المصدق وفي شرح مر وقد اخذنا مقرر قاعدة وهي أنه حيث كان العيب يثبت الرد فالمصدق البائع وحيث كان يبطله فالمصدق المشتري ولو اختلفا بعد التقابل فقال البائع في عيب يحتمل حدوثه وقدمه على الاقالة كان عند المشتري وقال المشتري كان عندك قال الجلال البلقيني أفتيت فيها بأن القول قول المشتري مع يمينه لأن الأصل براءة الذمة من غرم ارش

(قوله والكلام فيما فيه خلاف) فيه نظر ظاهر لأن كون الكلام فيما فيه كلام للاصحاب لا ينافي تاويل النص المخالف لأحد شقيه بحيث تنقضي المخالفة (قوله أو يبعه) قال في الروض فلو باع بعضه أي بعض المبيع في صفقة ثم وجد العيب لم يرد ولا ارش لعدم الياس منه اه قال في شرحه وقيل له الأرض للباقي لتعذر الرد ولا ينتظر عود الراتل ليرد البطل كالا ينتظر زوال العيب الحادث وصحة في أصل الروضة تبعا لنقل الرافعي له عن تصحيح التهذيب وهو ضعيف لانه انما يأتي على التعليل باستدراك الظلامة لا بعدم الياس واما تعذر الرد فانه هو في الحال كالمو باع الجميع فلا ارش له إلى أن قال وشمل قوله كغيره باع بعضه مالمو باعه للبائع فلا رد له وهو ما جزم به المتولى وصحة البغوى الخ اه (فرع) قال في الروض وشرحه وإن ورثاه أي أمناه المشتري مثلا فليس لأحدهما رد نصيبه لاتحاد الصفقة ولهذا لو سلم أحدهما نصف الثمن لم يلزم البائع تسليم النصف اليه اه ولومات عن ابنين أحدهما المشتري تعذر الرد إذ لا يمكن رده على نفسه وله الأرض على التركة للياس من الرد (قوله فله رد الربع) وظاهر أن له أن يرد على كل الربع (قوله ولان الأصل الخ) في هذا العطف نظر لان المعطوف عليه تعليل لليمين والمعطوف للتصديق (قوله والمشتري على الثاني) كان حاصل إيضاحه أنهما متفقان على وجوده في يد البائع إلا أن البائع يدعى سبقيه العقد والمشتري يدعى تأخره عنه فلو ادعى البائع في هذه الصورة حدوثه في يد المشتري فمقتضى ما تقدم

تاويله بحمله على تراضى العاقدین به ففي غاية البعد لانه مع الرضا لا خلاف فيه والكلام فيما فيه خلاف ولو ظهر عيب أحدهما بعد تلف الآخر أو يبعه لم يرد الباقي إلا إن كان البيع من البائع كما قاله القاضي واعتمده الاسنوى وكذا السبكي في شرح المنهاج وان تناقض كلامه فيه في شرح المهذب لا تنقضاء التفريق المضر حيثئذ وخالفه صاحباه المتولى والبغوى (ولو اشترى عبد رجلين) منهما لامن وكيلهما (فان معيافه رد نصيب أحدهما) لتعدد الصفقة بتعدد البائع دون موكله كامر (ولو اشترى اه) أي المبيع من واحد كما في أصله كالروضة وغيره لا نفسها أو موكلهما (فلا أحدهما الرد) لحصته على البائع (في الاظهر) لتعدد الصفقة بتعدد المشتري لنفسه أو لغيره كامر أو من اثنين ولا يصح حمل المتن عليه يجعل التفسير غائدا على قوله عبد رجلين لأن هذه لا خلاف فيها للتعدد بتعدد البائع قطعاً فله رد الربع (ولو اختلفا في قدم العيب) واحتمل صدق كل (صدق البائع) في دعواه حدوثه (بيمينه) لأن الأصل لزوم

العقد وقيل لأن الأصل عدم العيب في يده وينبغي عليهما مالمو باع بشرط البراءة من العيوب فانه لا يبرأ مما أحدث بعد العقد العيب وقبل القبض فلو ادعى المشتري هذا والبائع قدمه على العقد صدق البائع على الاول كما تشمل المتن والمشتري على الثاني يمينه



قطع بما ادعاه أحدهما  
كشجة مندملة والبيع  
أمس فيصدق المشتري بلا  
يمين وكجرح طرى والبيع  
والقبض من سنة فيصدق  
البائع بلا يمين ولو ادعى  
المشتري قدم عينين فصدقه  
البائع في أحدهما فقط  
صدق المشتري يمينه لثبوت  
الرد بأقرار البائع فلا يسقط  
بالشك ولا يرد على المتن  
خلاف لمن زعمه لأن الرد إنما  
نشأ عما اتفقا عليه وكلامه  
فما اختلفا فيه كما ترى فإن  
قلت هما قد اختلفا في  
الثاني وصدق المشتري في  
قدمه حتى لا يتمتع رده  
قلت تصديقه ليس بالقوة  
جانبه بتصديق البائع له  
على موجب الرد فلم تقبل  
أرادته رفعه عنه بدعوى  
حدوث الثاني فالحامل على  
تصديقه سبق إقرار البائع  
لا غير فلم يصدق أن المشتري  
صدق في القدم على الإطلاق  
ولو نكل المشتري عن اليمين  
سقط رده ولم ترد على البائع  
لأنه لا يثبت لنفسه بحلفه  
حقا وحينئذ فظاهر مأمرا  
أنه يأتي هتاما سبق في قوله  
ثم إن رضى به البائع الخ ولو  
اشترى ما كان رآه وعيه  
قبل ثم اتاه به فقال زاد  
العيب وأتكر البائع صدق  
المشتري لأن البائع يدعى  
عليه عليه به وهو خلاف  
الأصل

العيب انتهى اه سم (قوله لا احتمال صدق) إلى قول المتن والزيادة في النهاية لا قوله فان قلت إلى ولو نكل  
وقوله لا احتمال الجواب إلى ولا يكفيه وكذا في المعنى لا قوله ولا ترد إلى ولو نكل وقوله ولا ترد إلى ثم تصديق  
البائع وقوله وقضية كلامهم إلى ولا يكفيه وقوله وفي أنه ظن إلى المتن (قوله وكجرح) يعني جراحة بنحو  
سيف أو عصا لا قرحة نار اه سيد عمر (قوله اثبت الرد) فيه خفاء اه سم يعني أن دعوى البائع حدوث  
الأخر عند المشتري يمنع الثبوت وقد يجاب بأن مراده كما يأتي ثبوت مقتضى الرد من حيث هو بقطع النظر  
عن الدعوى المذكورة (قوله ولا ترد) أي صورة تصديق المشتري فيما ذكر (قوله وكلامه) أي المتن  
(قوله فان قلت هما الخ) قد يقال يكفي في الإيراد أنه هنا لم يصدق البائع والآلا تمتنع الرد لثبوت حدوث أحد  
العين فلم يصدق قول المصنف صدق البائع وهذا على هذا الوجه لا يندفع بجوابه المذكور سم على حجج  
وقد يقال مراد المحجب أن قول المتن صدق البائع روعي فيه قد الحجة يعني صدق البائع من حيث مجرد  
دعوى حدوث العيب بخلاف ما لو نظر إلى أمر آخر كقوة جانب المشتري باتفاقهما على قدم أحد العينين  
فلم يصدق أن البائع لم يصدق مع كونه مدعي المجرر الحدوث بل إنما تمتنع تصديقه لدعواه الحدوث صاحبها  
للاعتراف بقدم أحد العينين وفي سم على حجج أيضا مانعه مسئلة في فتاوى الجلال السيوطي رجل باع  
حمرا ثم طلب من المشتري الأقالة فقال بشرط أن تبعه لي بعد ذلك بكذا فقال نعم فلما أقاله امتنع من البيع  
فهل تصح هذه الأقالة الجواب أن كان هذا الشرط لم يدخله في صلب الأقالة بل توأط عليه قبلها ثم حصلت  
الأقالة فالأقالة صحيحة والشرط لاغ ولا يلزمه البيع له ثانيا وإن ذكر الشرط في صلب الأقالة ففسدت الأقالة  
انتهى وظاهره فسادها وإن قلنا أنها فسخت انتهى وفرضه النكلام في الحمار لكونه المسؤول عنه والأفالحكم  
لا يختص به بل مثله غيره اه ع ش (قوله ولو نكل المشتري) أي فيما لو ادعى قدم العينين فاعترف البائع  
بقدم أحدهما كما صرح به في شرح الروض اه ع ش (قوله يسقط رده الخ) وسقوط الرد ظاهر أن علم أن  
نكوله يسقطه والافينيغي عدم السقوط اه ع ش (قوله وحينئذ) أي حين سقوط رده القهرى بالنكول  
(قوله في قوله) أي المتن (قوله ولو اشترى ما كان رآه) عبارة المعنى ولو اشترى شيئا غائبا وكان قد رآه وإبراهم  
عيب به ثم أتاه فقال المشتري قد زاد العيب الخ اه (قوله ثم أتاه به) أي ثم أتى البائع للمشتري بالمبيع اه  
رشدي (قوله صدق المشتري) أي يمينه اه نهاية ولو نكل عن اليمين هل يسقط رده ولا ترد على البائع نظير  
ما مر أم لا فليراجع (قوله لأن البائع الخ) ولو باعه عصيرا وسلبه له فوجد في يد المشتري خمر ا فقال البائع  
عندك صار خمر أو قال المشتري بل عندك كان خمر أو أمكن كل من الأمرين صدق البائع يمينه لموافقته للأصل  
أنه المصدق وفي شرح مر وقد أخذ بما تقرر قاعدة وهي أنه حيث كان العيب يثبت الرد فالمصدق البائع  
وحيث كان يبطله فالمصدق المشتري ولو اختلفا بعد التقابل فقال البائع في عيب يحتمل حدوثه وقدمه على  
الأقالة كان عند المشتري وقال المشتري كان عندك قال الجلال البلقيني اقتيت فيها بأن القول قول المشتري  
مع يمينه لأن الأصل براءة الذمة من غرم ارش العيب اه (مسئلة) في فتاوى الجلال السيوطي رجل  
باع حمرا ثم طلب من المشتري الأقالة فقال بشرط أن تبعه لي بعد ذلك بكذا فقال نعم فلما أقاله امتنع من  
البيع فهل تصح هذه الأقالة الجواب أن كان هذا الشرط لم يدخله في صلب الأقالة بل توأط عليه قبلها ثم  
حصلت الأقالة فالأقالة صحيحة والشرط لاغ ولا يلزمه البيع له ثانيا وإن ذكر الشرط في صلب الأقالة ففسدت  
الأقالة اه وظاهر فسادها وإن قلنا أنها فسخت (قوله لثبوت الرد) فيه خفاء (قوله فان قلت هما قد  
اختلفا الخ) قد يقال يكفي في الإيراد أنه هنا لم يصدق البائع والآلا تمتنع الرد لثبوت حدوث أحد العينين فلم  
يصدق قول المصنف صدق البائع وهذا على هذا الوجه لا يندفع بجوابه المذكور (قوله صدق المشتري لأن  
البائع الخ) قد يقال الزيادة عيب وقد اختلفا فيها نعم قد يقال مسئلة المتن الاختلاف في قدم العيب وحدوثه  
والاختلاف هنا في وجود الزيادة وعدم وجودها (فرع) في شرح مر ولو باعه عصيرا وسلبه له فوجده  
في يد المشتري خمر ا فقال البائع صار خمر عندك وقال المشتري كان خمر عندك وأمكن كل من الأمرين

ولا ترد عليه هذه أيضا خلافاً من زعمه أيضاً ( ٣٨٤ ) لانها لم يختلفا في القدم بل في الزيادة المستزمنة له وهو انما ذكر الاختلاف في القدم

من استمرار العقد اه مغنى ويأتى في الشرح مثله وزاد النهاية ولو اختلفا بعد التقايل فقال البائع في عيب يحتمل حدوته وقدمه على الاقالة كان عند المشتري اى فهو حادث وعليه ضمانه وقال المشتري كان عندك اى فهو قديم والردي محله ولا شىء لك على قال الجلال البلقيني افقتت فيها بان القول قول المشتري مع يمينه اى فلو نكل عن اليمين ردت على البائع فيحلف ويأخذ الارش بزيادة من عش (قوله ولا ترد عليه) اى المتن (هذه) اى الصورة المذكورة بقوله ولو اشترى ما كان راه الخ (قوله لانهما) اى البائع والمشتري (قوله المستزمنة له) اى للقدم و (قوله وهو) اى المصنف اه عش (قوله نصا) هو من متعلقات قوله الاختلاف لا من متعلقات قوله ذكر اى ان المصنف انما ذكر مسئلة ما اذا اختلفا في القدم بالنص بان نص احدهما في دعواه على انه قديم والاخر على خلافه اه رشيدى (قوله ثم تصديق البائع الخ) مرتب على قول المصنف ولو اختلفا الخ و (قوله لا لتغريمه) اى المشتري و (قوله لو عاد للبائع بفسخ) اى كالموالات في صفة العقد او تقايلا اه عش (قوله وطلبه) اى البائع الارش (قوله ثبت يمينه) خبر ان و (قوله لان يمينه الخ) علة لقوله لا لتغريمه اه عش (قوله فلا تصلح لاثبات شىء الخ) قضيتها انها لا تثبت له الارش وان لم يحلف المشتري انه ليس بحادث فانظره مع قوله فلمشتري الان ان يحلف الخ اه رشيدى ويأتى انفا عن عش ما يندفع به الاشكال (قوله في التخالف) بالخاء المعجمة اه عش (قوله الان ان يحلف الخ) فلو نكل عن اليمين هل يحلف البائع ام لا ويكتفى باليمين السابقة فيه نظرو الاقرب الاول لان يمينه الاولى لدفع الرد وهذه لطلب الارش فالمقصود من كل منهما غير المقصود من الاخرى اه عش قول المتن (على حسب جوابه) بفتح السين اى مثل جوابه نهاية ومعنى قال عش هذا بيان للبراد من الحسب بالفتح وفي الاختار ليكن عملك بحسب ذلك بالفتح اى على قدره وعدده اه (قوله ولو ذكره) اى ذكر عليه اورضاه اه عش (قوله او ما بعته) عطف على قوله لا يلزمى الخ اه كردى (قوله او ما اقبضته الخ) ظاهره ان الاقتصار على ما قبله يكتفى في الجواب والحلف والظاهر خلافه فكان الاولى الاقتصار على قوله او ما اقبضته كافي للمغنى او التعبير بالواو بدل او (قوله وهو محتمل) وليس كذلك اه نهاية اى لانه غلط على نفسه عش عبارة سم اقول هذا الاحتمال يرد المعنى والنقل اما المعنى فلانه اذا اراد الحلف على ما ذكر فقد اراد التغليظ على نفسه فكيف لا يمكن منه واما النقل فقد صرحوا في الدعاوى بان المدعى عليه مال مضاف الى سبب كقصدك كذا واطلق الانكار في جوابه كلا يستحق على شيا ولا يلزمى تسليم شىء اليه ثم اراد الحلف على نفي السبب جاز والظاهر ان الشارح لم يستحضر هذا الذي قرره في الدعاوى والاما الاقتصار على ما قاله هنا او لتركه اساسا فتأمل اه (قوله ولا يكفيه) عبارة للمغنى ولا يكتفى في الجواب والحلف ما علمت به هذا العيب عندى اه زاد عش وهل يكون اشتغاله بذلك مسقط للرد ام لا فيه نظرو الاقرب ان يقال ان كان جاهلا بذلك لا يكون مسقط للرد فله تعيين جواب صحيح ويحلف عليه وان كان عالما سقطرده اه (قوله الا يشهادة عدلى شهادة الخ) افهم انه لا يثبت برجل وامرأتين ولا بشاهدين وفيه ان المقصود من ثبوت العيب امارد المبيع واطلب الارش وكلاهما متعلق بالمال وهو ثبت بما ذكر (وقوله فان قددا) اى في محل العقد فما فوقه الى مسافة العدوى لان الشاهد لا يلزمه الحضور نماز ادعى ذلك اه عش (قوله ولا يثبت العيب الخ) عبارة

فصائم تصديق البائع في عدم القدم انما هو لمنع رد المشتري لا لتغريمه ارش له لو عاد للبائع بفسخ وطلبه زاعما ان حدوته يده ثبت يمينه لان يمينه انما صلحت للدفع عنه فلا تصلح لاثبات شىء له نظير ما يأتى في التخالف في الجراح فلمشتري الان ان يحلف انه ليس بحادث وكيفية حلف البائع تكون (على حسب جوابه) فان اجاب بلا يلزمى قبوله او بلا ردله على به حلف كذلك ولا يكاف التعرض لحدوته لاحتمال علم المشتري به عند القبض اورضاه به بعده ولو ذكره كلف البيعة او ما بعته او ما اقبضته الاسلاميا حلف كذلك ولم يكفه لا يستحق على الرد به ولا يلزمى قبول لانه ليس مطابقا لجوابه وقضية كلامهم انه لو اجاب بلا يلزمى قبوله ثم اراد الحلف على انه ما اقبضه الاسلاميا لا يمكن وهو محتمل لاحتمال الجواب الاول علم المشتري ورضاه به والثاني نص في عدمه فتناقضا احتمالا وهو كاف هنا ومن ثم لم يكتفوا في اليمين باللو ازم بل اشترطوا كونها على وفق الدعوى بطريق المطابقة لا التضمن والالتزام ولا يكفيه الحلف على نفي العلم ويجوز له الحلف على البت اذا اختبر خفايا امر المبيع

وكذا ان لم يختبرها اعتمادا على ظاهر السلامة حيث لم يظن خلافها ولا يثبت العيب الا بشهادة عدلى شهادة فان قددا المغنى

صدق البائع ويصدق المشتري يمينه في عدم تقصيره في الرد وفي جهله بالعيب ان امكن خفاء مثله عليه عند الرؤية والا كقطع انف صدق البائع وفي انه ظن ان ماراه به غير عيب وكان من يخفى عليه مثله وفي انه لما رضى بعيه لانا ظنه (٣٨٥) العيب الفلاني وقد بان خلافه وامكن

اشتباها به وكان السبب الذي بان اعظم ضررا فثبت له الرد في الكل (و الزيادة) في المبيع أو الثمن (المتصلة كالسمن) وكبر الشجرة وقولهم الصنعة ولو لم يعلم باجرة كما اقتضاه اطلاقهم هنالك السمن في الفلاس قيده بصنعة بلا معلم فيحتمل ان يقال به ها بجامع ان المشتري غرم مالا في كل منها فلا يفوت عليه ولا ينافيه الفرق الا في بينهما في الحمل لانه من شانه انه لا يغرم مال في مقابلته فحكم به لم ينشأ الرد عنه (تتبع الاصل) لتعذر افرادها ولو باع ارضا بها أصول نحو كرات فثبت ثم ردها بعيب فالنات للشرى بخلاف الصوف الحادث بعد العقد فانه يرد به بما علم يجوز كذلك اللبن الحادث في الضرع لانها كالسمن بخلاف تلك ومن ثم كان الظاهر منها في ابتداء البيع لا يدخل فيه وجري جمع على ان نحو الصوف الحادث للشرى مطلقا ولو جز بعد ان طال ثم علم عيابه ورد اشتركا فيه لان الموجود عند العقد جزء من المبيع فيرد وان جز وقياس نظائره انه يصدق ذواليد حيث لا يئنه وانه لارد ماداما

المعنى والاسنى ولو اختلفا في وجود العيب أو صفة هل هي عيب أو لا صدق البائع يمينه لان الاصل عدم العيب ودوام العقد هذا اذا لم يعرف الحال من غيرهما فان عرف من غيرهما فلا بد من قول عدلين عارفين بذلك كما جزم به القاضي وغيره وتبعهم ابن المقرئ وقيل يكفى كما قاله البغوى واحد اه (قوله صدق البائع) اى يمينه نهاية ومعنى قال عرش قوله صدق البائع الخ اى ظاهرا فلا رد وهل المشتري الفسخ باطنا اذا كان محقما لا وهل له اذا لم يفسخ اخذ الارش ايضا لام لافيه نظر والاقرب فيهما الاول اما الفسخ فلو جود مسوغه باطنا واما الارش فلا نعم لما تعذر رده على البائع بخلافه نزل منزلة عيب حادث يمنع من الرد القهرى ويحتمل في الثانية منع اخذ الارش لانه حيث تمكن من الفسخ والتصرف فيه من باب الظفر جعل كالقادر على الرد وهو حيث قدر عليه لا يجوز اخذ الارش من البائع ولو بالرضا بل ان تصالح من البائع على اخذ الارش ليرضى بالمبيع ولا يرد له يصح ويسقط خياره ان علم بفساد الصلح اه (قوله ويحتمل الخ) لعله هو الاقرب (قوله والا كقطع انف صدق البائع) هل بلايين اه سم وتقدم في الشرح قبيل قول المصنف ولو هلك المبيع ما يفيد عدم اليقين وعن عرش التصريح بذلك (قوله وكبر الشجرة) اى كبر ايشاهد كنموها بغلظ خشبها وجريدها اه عرش (قوله ولو لم يعلم باجرة) وقال الظاهر اطلاق النهاية والمعنى عبارة البحرى ولا فرق بين ان يكون باجرة او لا لم يعلم او لا والقاصرة والصبي كالمصلحة من حيث انه لا شئ في نظيره على البائع في الرد كالمصلحة من حيث انه لا يجبر بمعامل الرد فله الامساك وطلب الارش كذا قاله شيخنا فاما مله فليؤنى على الجلال اه (قوله الفرق الاق) اى بعد قول المصنف في الاظهر (بينها) اى بين ما هنا وما في المفلس اه كرى (قوله لتعذر افرادها) ولان الملك قد تجدد بالفسخ فكانت الزيادة المتصلة فيه تابعة للاصل كالعقد نهاية ومعنى قال عرش قوله مر كالعقد اى كما انها تابعة في الملك للعقد اه (قوله فالنات الخ) دفع به ما قد يتوهم انها من المتصلة لكونها ناشئة من نفس المبيع فكانها جزء منه وقال سم قال شيخنا الشهاب الرملى ان الراجح ان الصوف واللبن كالحل انتهى اى فيكون الحادث للشرى سواء انفصل قبل الرد ام لا ومثلها البيض كما هو ظاهر انتهى ويرجع في كون اللبن حادثا او قديما لمن هو تحت يده وهو المشتري فقيل قوله فيه يمينه وكذا يقال في الصوف اه عرش (قوله بخلاف تلك) اى النابت من ذلك الاصول فكان الاولى التذكير وكذا ضمير قوله منها الاق (قوله وجري جمع الخ) اعتمده النهاية والمعنى وفاقا للشهاب الرملى (قوله مطلقا) اى جز او لا (قوله يصدق ذواليد) اى في القدر الذى طال (وقوله وان ذلك) اى التنازع اه كرى (قوله وعلى هذا) اى قوله لارد ماداما متنازعين (قوله مقدار مال الكل الخ) اى من الصوف اه كرى (قوله عينا) الى قول المتن ولو باعها في النهاية وكذا في المعنى الا قوله فيجب الارش الى المتن قول المتن (كالولد والاجرة) اى وكسب الرقيق وركاز وجاهد اى الرقيق وما وهب له قبله وقبضه وما وصى له به قبله ومهر الجارية اذا وطئت بشبهة وجمع المصنف بين الولد والاجرة ليعرفك انه لا فرق في عدم امتناع الرد بين ان تكون من نفس المبيع كالولد ام لا كالاجرة خلافا لافى حنفية وانما مثل للتولد من نفس المبيع بالولد بخلاف الثمرة وغيرها ليعرفك انها تبقى له وان كانت من جنس الاصل خلافا لما لك معنى ونهاية (قوله ولدا لامة الذى لم يميز الخ) ومثله ولد البهيمة الذى لم يستغن عن اللبن اه عرش (قوله لان تعذر الرد الخ) يتامل هذا فانه لو خرج على ملكه لا يستحق الارش لا مكان عوده اليه مع امتناع رده فقياسه هنا لا يستحق الارش لا مكان رد المبيع بعد تمييز الولد اه عرش (قوله بامتناعه) اى الرد اه عرش والاولى اى التفريق وكذا الضمير المنصوب

قرروه في الدنيا وى والا لما اقتصر على ما قاله هنا أو لتركه رأسا فتأمل (قوله صدق البائع) هل بلايين (قوله وجري جمع على ان نحو الصوف الخ) قال شيخنا الشهاب الرملى ان الراجح ان الصوف واللبن كالحل اه

(٤٩) - شروانى وابن قاسم - رابع متنازعين وان ذلك عيب حادث وعلى هذا يحتمل قول السبكي وقد يقع نزاع في مقدار مال الكل منهما وهو عيب مانع من الرد (و) الزيادة (المنفصلة) عينا ومنفعة (كالولد والاجرة لا تتبع الرد) عملا بمقتضى العيب نعم ولدا لامة الذى لم يميز يمنع الرد بناء على ما مر من حرمة التفريق بينهما به فيجب الارش وان لم يحصل يأس لان تعذر الرد بامتناعه

ولو مع الرضا صيره كالمأبوس منه (وهي ٣٨٦) البشترى في المبيع والبايع في الثمن (ان رد بعد القبض) للحديث الصحيح ان رجلا ابتاع

في صيره والمجور وفي منه (قوله مع الرضا) أي رضا البائع قول المتن (وهي للبشترى) عبارة المنهج وهي لمن حدثت في ملكه قال في شرحه من مشتروا بايع وان رد قبل القبض لا ينافر عن ملكه انتهى اه سم قول المتن (ان رد) أي المبيع في الاولى والثمن في الثانية نهاية ومعنى قول المتن (بعد القبض) سواء احدثت قبل القبض ام بعده نهاية ومعنى (قوله للحديث الصحيح الخ) أي وقيس على المبيع الثمن اه معنى (قوله يخرج) أي يحصل (قوله ما ذكر) أي ضمان ما ملكه بالاشتراء اه ع ش (قوله فخرج البائع الخ) أي خرج بالمراد المذكور البائع قبل القبض والغاصب أي فلا يرد على الخبز ان كلا من البائع قبل قبض المشتري المبيع منه والغاصب ولو وقع التلف تحت يده فالضمان عليه وليس له الخراج والفوائد (قوله فلا يملك الخ) أي كل من البائع المذكور والغاصب (قوله لأنه الخ) لتعليل للخروج (قوله لأنه لو وضع الخ) يعني ان وجوب الضمان فيما ذكر ليس لكون المبيع والمغصوب ملكا لذ ك ر بل لوضع يده على ملك غيره وهو المشتري والمغصوب منه (قوله بطريق مضمّن) وهو الشراء اه ع ش أي والغصب قول المتن (وكذا قبله في الاصح) قال الزركشي لانها حدثت في ملكه كما بعد القبض والثاني المنع لمفهوم الحديث انتهى اه سم (قوله أي البهيمه) أي قوله ويوجه في المغنى وكذا في النهاية الا ما يأتي في جهل الحل قول المتن (حامله) أي وهي معيبة مثلا نهاية ومعنى أي اوسليمه وتقايلا او حدث العيب بعد العقد وقبل القبض اه ع ش وقال الرشيدى ادخل بقوله مثلا ما إذا اشتراها سليمة ثم طر العيب قبل القبض ولا يصح ادخال مالو كان الرد بخيار المجلس او الشرط مثلا لانه يا باه السياق مع قول المصنف السابق لا تمتنع الرد اه قول المتن (فانفصل الخ) ولو انفصل قبل القبض فللبائع حسيبه لاستيفاء الثمن وليس للمشتري بيعه قبل القبض كامه اه معنى (قوله او كان جاهلا الخ) ضعيف والمعتمد انه إذا نقصت امه بالولادة لا يرد مطلقا على الحل او جهله اه ع ش عبارة سم فيه بحثان احدهما يرد على هذا ان الحل يترادف شيئا فشيئا فهو كالمرض اذا مات منه عند المشتري فالمتجه انه لا رد مطلقا والثاني ما ذكره هنا مخالف لما ذكره في شرح قول المصنف السابق الا ان يستند الى سبب متقدم الخ اه وقوله والثاني الخ في البصري مثله (قوله وان نقصت بها الامر الخ) فيه عليه الاسنوى وغيره واعترض بان الصواب ما اطلقه الشيخان هنا من عدم الفرق أي في عدم الرد بين حالة العلم وحالة الجهل وان كان النقص حصل بسبب جرى عند البائع وهو الحل ويفرق بينه وبين القتل بالردة السابقة والقطع بالجناية السابقة الخ اه نهاية قال الرشيدى قوله مر واعترض بان الصواب الخ أي فالخاصل انه يتعين تصوير المتن بما اذا لم تنقص بالولادة اصلا اه وقال ع ش قوله مر من عدم الفرق الخ معتمد خلافا لحجج اه أي والمغنى (قوله لان الحل الخ) معتمد اه ع ش (قوله وعلم بالحل) قد مر انه ليس بقيد اه ع ش (قوله ولو قبل القبض) ظاهره ولو في زمن خيار المشتري بل ولو فسخ بموجب الشرط وهو كذلك ومحله حيث حدث بعد انقطاع خيار البائع ان كان والا فهو له وان تم العقد للمشتري كما قدمناه اه ع ش (قوله فان الولد للبشترى) و (قوله الاتي قال الماوردي وغيره الخ) ظاهر هذا الكلام انه بعد الوضع يرد هاهو يمسك الولد لانه ملكه وقد يستشكل في ولد الادمية للزوم التفرق المتمتع بل وفي ولد غيرها للزوم التفرق قبل الاستغناء عن اللبن بغير الذبح الا ان يجاب باعتقار ذلك هنا لكون ملك المشتري لذلك قهريا أي فيكون الحادث للمشتري سواء انفصل قبل الرد او لا ومثلها البيض كما هو ظاهر (قول المصنف وهي للبشترى) عبارة المنهج وهي لمن حدثت في ملكه قال في شرحه من مشتروا بايع وان رد قبل القبض لانها فرع ملك اه (قوله فخرج البائع) أي فانه لم يضمه له لو تلف لانه ملكه وان تلف على ملكه فليتامل (قول المصنف وكذا قبله في الاصح) قال الزركشي لانها حدثت في ملكه كما بعد القبض والثاني المنع لمفهوم الحديث اه (قوله او كان جاهلا بالحل الخ) فيه بحثان احدهما انه يرد على هذا ان الحل يترادف شيئا فشيئا فهو كالمرض اذا مات عند المشتري فالمتجه انه لا رد مطلقا والثاني ان ما ذكره هنا مخالف لما ذكره في شرح قول المصنف السابق الا ان يستند الى سبب متقدم الخ (قوله فان الولد للبشترى وقوله الاتي) قال الماوردي وغيره الخ

غلاما واستعمله مدة ثم رأى فيه عيبا واراد رده فقال البائع يا رسول الله قد استعمل غلامى فقال صلى الله عليه وسلم الخراج بالضمان ومعناه ان ما يخرج من المبيع من غلة وفائدة تكون للمشتري في مقابلة انه لو تلف لكان من ضمانه أي لتلفه على ملكه فالمراد بالضمان في الخبر الضمان المعتبر بالملك اذا لم فيه لما ذكره البائع له <sup>والتلف</sup> وهو ما ذكر فقط فخرج البائع قبل القبض والغاصب فلا يملك فواتده لانه لا ملك له وان ضمنه لانه لو وضع يده على ملك غيره بطريق مضمّن (وكذا) تكون الزيادة له ان رد (قبله في الاصح) بناء على الاصح ان الفسخ يرفع العقد من حينه لا من اصله (ولو باعها) أي البهيمه او الامة (حامله فانفصل) الحل ولم تنقص امه بالولادة او كان جاهلا بالحل واستمر جهله الى الوضع وان نقصت بها الامر ان الحادث بسبب متقدم كالمقدم (رده) لان الحل يعلم ويقابله قسط من الثمن (معافى الاظهر) لوجود المقضى بلا مانع بخلاف ما اذا نقصت بها وعلم بالحل فلا يرد هاهو قهرا بل له الارش كسائر العيوب الحادثة وخرج

بباعها حاملا مالو باعها حائلا ثم حملت ولو قبل القبض فان الولد للبشترى

فان الولد للبائع والفرق ان  
سبب الفسخ هناك نشامن  
المشتري وهو تركه توفية الثمن  
وهنا من البائع وهو ظهور  
العيب الذي كان موجودا عنده  
قال الماوردي وغيره للمشتري  
حبس الام حتى تضعه وحمل  
الامة بعد القبض يمنع الرد  
القهرى لانه عيب فيها وكذا  
حمل غيرها ان نقصت به ونحو  
اليض كالحمل وبانفصل  
مالو كانت بعد حاملافاته  
يردها جز ما واطلع كالحمل  
والتاثير كالوضع فلو اطلعت  
في يده ثم ردها بعيب كان  
لطلع للمشتري على الاوجه  
ولا يمنع الرد لاستخدام  
قبل علم العيب من المشتري  
وغيره للمبيع ولا من البائع  
او غيره للثمن اجماعا (ووطء  
الطيب) كالاستخدام وان  
حرما على البائع لكونه ابا  
مثلا نعم ان كان بزنا منها بان  
مكنه طائفة انه اجني واطلاق  
الزنا على هذا مجاز كما  
يعلم بما ياتي او لا العدد منع  
لانه عيب حدث (واقضاض)  
الامة بالقاء والقاف (البكر)  
المبيعة من مشتروا غيره  
بغنى زوال بكارتها ولو بوثة  
(بعد القبض نقص حدث)  
فيمنع الرد ما لم يستند لسبب  
متقدم جهله المشتري كامر  
(وقبله جنابة على المبيع قبل  
القبض) فان كان من المشتري  
منع رده بالعيب ثم ان قبضها لزمه الثمن بكاله وان تلفت قبل قبضها لزمه من الثمن

الاختيار ياو بان الملك والرذحصل قبل الانفصال ولا تفريق حسي حيثذ ولا يضر حصوله بعد للضرورة وفي  
الروض وشرحه ما حاصله ان الحمل الحادث بعد العقد وقبل القبض للمشتري ثم ان انفصل امتنع التفريق  
وتعين الارش على الاصح وان لم ينفلج جاز بمخلاف الحادث بعد القبض فحدوه حيثذ يمنع الرد قهر في الامة  
مطلعا وفي غيرها ان نقصت اى واما بالتراضي فيجوز اى ما لم ينفلج حمل الامة والا امتنع التفريق اخذنا  
تقدم اه سم (قوله بمخلاف نظيره في الفلاس) اى فيما لو اشترى عينا ثم حجر عليه قبل دفع ثمنها وقد حملت  
في يده فاذا رجع البائع فيها تبعها الحمل اه عش (قوله قال الماوردي الخ) ولا يحرم التفريق بعد الوضع  
الحاصل عند البائع بعد الرد لانه لم يحصل بالرد وانما هو طارئ عليه وهذا كالصريح في انه لذلك اى  
حبس الام بعد الفسخ ومعلوم ان مؤتمعا على البائع اه عش (قوله للمشتري حبس الام حتى تضعه)  
والمؤنة على البائع واذا لم يحبسها وولدت وجب على البائع رده اليه ولو في الامة قبل التمييز لا خلاف  
المالكين فان لم يقع الرد قبل الولادة امتنع وله الارش عبارة الحلبي قوله ياخذ اذا انفصل اى ولو قبل الاستغناء  
عنها وليس هذا من التفريق المحرم لان الفرض ان الفسخ وقع قبل الوضع ففي وقت اخذ الولد لم يحصل تفريق  
لا خلاف ما لكليهما وقبل الانفصال لا تفريق اذ هو انما يكون بين الام وفرعها لا بينها وبين حملها انتهت  
اه بجري (قوله ان نقصت به) لم يقيد به في الامة لان من شأن الحمل فيها ان يؤدي الى ضعف الام ولانه  
يؤدي الى الطلق وهو ملحق بالامراض الخوفة اه عش (قوله كالحمل) اى فيكون للمشتري في غير  
مسئلة الفلاس حيث رد قبل انفصاله اه عش اى وبالاولى هنا رد بعد انفصاله (قوله مالو كانت بعد  
الخ) اى وقت الرد كالشراء اه عش (قوله بردها) اى مع حملها (قوله في يده) اى المشتري (قوله كان  
الطلع للمشتري) اى وان لم يتاثر اه عش (قوله على الاوجه) معتمد اه عش قول المتن (ووطء  
الطيب) اى ولو في الدبر ومثل ووطء الثيب ووطء البكر في دبرها فلا يمنع الرد شرح العيب الحج اه عش  
قال النهاية والمعنى ووطء الغوراء مع بقاء بكارتها كالثيب اه اى فلا يمنع الرد ما لم تمكنه طائفة اجني  
عش (قوله كالاستخدام) اى قياسا عليه (قوله منع) اى من الرد قول المتن (واقضاض البكر)  
مبتدا خبره قوله نقص اه نهاية (قوله ولو بوثة) اى ونحوها اه نهاية ومنه الحيض عش (قوله لسبب  
متقدم الخ) كالزواج ومنه ايضا مالو ازال الت جارية وعمر وبكارة جارية زيد فجاء زيد وازال

ظاهر هذا الكلام انه بعد الوضع يردها ويسمك الولد لانه ملكه وقد يستشكل في ولد ادمية للزوم التفريق  
المتنع بل في ولد غيرها للزوم التفريق قبل الاستغناء عن اللبن بغير الذبح الا ان يجاب باغتفار ذلك هنا لكون  
ملك المشتري كذلك قهرا بالا اختيار ياو بان الملك والرذحصل قبل الانفصال ولا تفريق حسي حيثذ ولا  
يضر حصوله بعد للضرورة فليتامل وفي الروض وشرحه وكذا اى للمشتري الولد المنفصل الحادث بعد  
العقد ثم قال في الروض ويجوز التفريق بينهما بالرد للحاجة اه وبين في شرحه ان الاصح امتناع الرد وتعين  
الارش ثم قال في الروض واذا حملت اى بعد الشراء وقبل القبض وردت بالعيب حاملا فالولد للمشتري وفي  
تصريح بجواز رد الحامل حال الحمل وان كان فيه تفريق قال في شرحه واذا قلنا الحمل هنا للمشتري قال الماوردي  
وغيره فله حبس امه حتى تضع اه ثم قال في الروض وكذا بعد القبض اى وكذا اذا حملت به بعد القبض  
يكون للمشتري ولكن حمل الامة بعد القبض يمنع الرد كرها وكذا غيرها ان نقص به اه وحاصل ذلك كما  
تري ان الحمل الحادث بعد العقد وقبل القبض للمشتري ثم ان انفصل امتنع التفريق على الاصح وان لم ينفلج  
جاز بمخلاف الحادث بعد القبض فحدوه حيثذ يمنع الرد قهر في الامة مطلعا وفي غيرها ان نقصت اى واما  
بالرضا فيجوز اى ما لم ينفلج حمل الامة والا امتنع التفريق اخذنا ما تقدم فان قلت ما ذكرته في قول  
الروض انها اذا حملت قبل القبض وردت بالعيب حاملا كان الولد للمشتري من ان فيه تصريح بجواز الرد  
وان كان فيه تفريق معنى على ان كلام الروض في حمل الادمية ايضا وهو ممنوع لجواز ان يكون في حمل  
البيهة قلت قوله بعده وكذا بعد القبض لكن حمل الامة الخ صريح في انه ارادوا ولا يشمل الادمية كما لا يخفى

بكرارة تجارية عمر وعند المشتري اه عش (قوله قدر ما نقص الخ) اي بنسبة ما نقص لانفس قدر ما نقص  
 إذ قد يكون قدر ما نقص قدر الثمن او اكثر هكذا ينبغي ان يكون المراد سم على حج اه عش (قوله و اجاز  
 هو البيع فله ردها به) الظاهر ان المعنى انه إذا علم باقتضاض غيره فان فسخ فذاك وان اجاز ثم علم العيب القديم  
 فله الرد به ويبقى الكلام فيما إذا علم بهما معا فهل له تخصيص اجازة بعيب الاقتضاض والفسخ بالاخر فيه  
 نظر سم على حج اقول قياس قول الشارح مر وهو محمول على ما إذا لم يطلع عليه اي العيب القديم الا بعد  
 اجازته اه ان فسخته باحدهما و اجازته في الاخر يسقط خياره لكن قضية ما مر من انه لو اشتغل بالرد  
 بعيب فعجز عن اثبات كونه عيبا فانتقل للرد بعيب اخر لم يتمتع بعدم سقوط الخيار هنا لتخصيص الرد باحد  
 العيين اه عش ولعل الاقرب عدم السقوط كما هو مقتضى اطلاق الشارح (قوله فهدر) اي على  
 المشتري حيث اجاز اه عش عبارة البجيرمي ومعنى كونه هدرا انه إذا اجاز المشتري البيع اخذها وقنع  
 بهما من غير شيء وان فسخ اخذ ثمنه كله وقوله لزومه الارش ويكون لمن استقر ملكه على المبيع فان اجاز المشتري  
 فله ولا للبايع اه (قوله ان لم يطا) كان اذا الها بنحو عودو (قوله ولا لزومه) اي الاجنبي اه عش (قوله  
 هو للمشتري) هذا واضح إذا لم يكن في خيار البايع وحده او خيارهما وفسخ العقد فان كان للبايع وحده  
 فينبغي ان يكون له من ذلك المهر ما عد الارش مطلقا وكذا قدر الارش ايضا ان فسخ لان ذلك القدر بدل بعض  
 المبيع وان كان لهما وفسخ فينبغي ان يكون ذلك جميعه للبايع عانى اه بجيرمي (قوله استحق البايع منه  
 الخ) اي من المهر قدر الارش ان كان المهر اكثر من الارش فان تساوى اخذها البايع ولا شيء للمشتري وان  
 زاد الارش على المهر وجبت الزيادة على المشتري لان العين من ضمانه اه عش وقوله وان زاد الارش  
 على المهر الخ فيه نظر ظاهر فان المبيع قبل القبض من ضمان البايع للمشتري (قوله في الغصب) بان غصب  
 زيدا مدة عمر و ووطها بغير زنا منها او (قوله والديات) بان تعدى شخص على حرة وازال بكراتها بالوطء مكرهه  
 اه بجيرمي (قوله بان ملك المالك هنا ضعيف) كان وجه ضعفه انه معرض للزوال بالتلف قبل القبض كما  
 هو الفرض سم على حج اه عش (قوله بخلافه ثم) اي في الغصب والديات اه كردى اي والبيع الفاسد  
 (قوله ولهذا) ار لقوة الملك (لم يفرقوا ثم) اي في الغصب والديات اي في مجموعهما ولا فالغصب في الامة  
 والديات في الحرة تأمل (قوله بين الحرة) المراد بالملك القوي في الحرة ملكها لمنفعة نفسها ولا فالحررة لا تملك  
 (قوله كافي النكاح الفاسد) والمعتمد وجوب مهر بكر فقط في النكاح الفاسد كما هنا عش وعنانى ومعنى  
 (قوله وبان البيع الفاسد الخ) والحاصل ان ما هنا إذا نظر اليه مع الغصب والديات يفرق بالقوة والضعف  
 وإذا نظر اليه مع البيع الفاسد يفرق بتعدد الجهة وعدمه اه زيادى ويظهر بل اخر كلام الشارح  
 كالصريح فيه ان الفرق بين ما هنا وبين المبيعة بالبيع الفاسد بقوة الملك وضعفه ايضا اما قول الشارح وبان  
 البيع الفاسد الخ فليان الفرق بين البيع الفاسد وبين الغصب والديات فقط (قوله بخلافه) اي الاقتضاض  
 (فيما مر) اي في الغصب والديات والبيع الفاسد (قوله ويوجه) اي الفرق بين نحو الغصب وبين البيع  
 الفاسد وهذا يندفع قول سم قورن ويوجه وقوله بسبب جريان الخلاف يتأمل كل منهما اه فانه مبنى  
 على ما هو ظاهر السباق من ان مرجع ضمير يوجه الفرق بين ما هنا وبين البيع الفاسد (قوله بان الجهة  
 المضمنة هنا) ار في البيع الفاسد (قوله بسبب جريان الخلاف في الملك) لان ابا حنيفة يرى حصول الملك

قدر ما نقص من قيمتها او  
 من غيره و اجاز هو البيع  
 فله ردها به ثم ان كان المزيل  
 البايع أو آفة او زو جاز واجه  
 سابق فهدر او اجنبا لزومه  
 الارش ان لم يطا او كانت  
 زانية ولا لزومه مهر بكر  
 مثلها فقط وهو للمشتري  
 ما لم يفسخ ولا استحق البايع  
 منه قدر الارش و فرق بين  
 وجوب مهر بكر هنا ومهر  
 ثيب وارش بكرارة في الغصب  
 والديات ومهر بكر وارش  
 بكرارة في المبيعة بيعا فاسدا  
 بان ملك المالك هنا ضعيف  
 فلا يحتمل شيئين بخلافه  
 ثم ولهذا لم يفرقوا ثم بين  
 الحرية والامة وبان البيع  
 الفاسد وجد فيه عقد  
 يختلف في حصول الملك به  
 كافي النكاح الفاسد بخلافه  
 فيما مر ويوجه بان الجهة  
 المضمنة هنا لما اختلفت  
 بسبب جريان الخلاف في  
 الملك لم يلزم عليه

على متأمل عبارة ولعل وجه الجواز انتفاء التفرق بالفعل عند الرد فانه لما يتحقق عند الانفصال واخذ  
 المشتري اياه فتأمل (قوله قدر ما نقص) اي بنسبة ما نقص لانفس قدر ما نقص إذ قد يكون قدر ما نقص قدر  
 الثمن او اكثر هكذا ينبغي ان يكون المراد (قوله و اجاز هو البيع فله ردها به) الظاهر ان المعنى انه إذا علم  
 باقتضاض غيره فان فسخ فذاك وان اجاز ثم علم بالعيب القديم فله الرد به ويبقى الكلام فيما إذا علم بهما معا  
 فهل له تخصيص الاجازة بعيب الاقتضاض والفسخ بالاخر فيه نظر (قوله بان ملك المالك هنا ضعيف)  
 كان وجه ضعفه انه معرض للزوال بالتلف قبل القبض كما هو الفرض (قوله ويوجه) وقوله بسبب جريان

إيجاب مقابل للبكرة مرتين إذ الموجب لم يكر وطء الشبهة لانه استمتع بها بكر أو لا رشح البكرة إزاله الجدة بخلاف جهة الغصب فانها واحدة فلو اوجبت مهر بكر لتضاعف غرم البكرة مرتين من جهة واحدة وهو متعق فاندفع ما يقال الغاصب الذي لم يختلف في عدم ملكه أو في التغليب من اختلاف في ملكه (فصل) في القسم الثاني وهو التقرير الفعلي بالتصرية (٣٨٩) أو غيرها (التصرية) من صرى الماء

في الحوض جمعه وجوز الشافعي رضي الله عنه ان تكون من الصر وهو الربط واعترضه أبو عبيدة بانه يلزمه أن يقال مصررة أو مصرورة لا مصراة وليس في محله لانهم قد يكرهون اجتماع مثلين فيقبلون أحدهما ألفا كما في دسها إذا صله دسها (حرام) للنهي الصحيح عنها وهي ان تربط اخلاف البيمة أو يترك حلبامدة قبل بيعها حتى يجتمع اللبن فيتخيل المشتري غزارة لبنها فيزيد في الثمن ولا فرق في التحريم بين مريد البيع وغيره ومن قيد بالاول مراده حيث لم يضر البيمة (ثبت الخيار) للمشتري كما في الحديث الصحيح (على الفور) كالأرد بالغيث وقضية كلامه انه يتخير وان استمر لبنها على ما اشعرت به التصرية والذي يتجه خلافا وهو ما اقتضاه كلام الروضة واصلا ومن ثم قال أبو حامد لوجه للخيار هنا وان نازعه الأذرعى بان ما كان على خلاف الجلبة لا وثوق بدوامه أو تصرته بنفسها أو لنسيان حلبها وهو الأوجه من وجهين اطلقاها ورجحه ايضا الأذرعى

بالبيع الفاسد فان تلف المبيع عند المشتري ضمنه بالثمن عنده اه بجمري (قوله) إيجاب مقابل للبكرة (الخ) أى من جهة واحدة بل من جهتين اه كردى (قوله) وطء الشبهة) ينبغي ان المراد به ان لا يكون زنا من جهتها فان مجرد ذلك موجب للهر و (قوله) مهر بكر) أى مع ارش البكرة اه سم (فصل في التصرية) (قوله) أو غيرها) أى كحبس القناة الى اخر ما بقى (قوله) وليس في محله (الخ) أى عليه فيكون اصل مصراة مصررة ابدلو من الرأه الاخيرة الفا كراهة اجتماع الامثال اه عش (قوله) الفا) الاولى ياء قول المتن (حرام) قال سم على المنهج وينبغي ان يكون كبيرة لقوله <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> من غشنا فليس منا اه قال حج في الزواجر الكبيرة الثالثة والتسعون بعد المائة الغش في البيع وغيره كالتصرية ثم قال وضابط الغش المحرم ان يعلم ذو السلعة من نحو بائع او مشتريها شيئا لو اطاع عليه مريدا اخذها ما اخذها بذلك المقابل فيجب عليه ان يعلمه به ليدخل في اخذه على بصيرة ويؤخذ من حديث واثلثة وغيره ما صرح به اصحابنا انه يجب ايضا على اجنبى علم بالسلعة عيانا ان يخبر به مريدا اخذها وان لم يسال عنها كما يجب عليه إذا رأى انسانا يتخطب امرأة او به عيا او رأى انسانا يريد ان يتخطب اخر لمعامله او صداقة او قراءة نحو علم وعلم باحدهما عيانا ان يخبر به وان لم يستشر به كل ذلك اداء للتصحية المتاكدة وجوبها الخاصة بالمسلمين وعامتهم اه عش عبارة الغنى يجب على البائع ان يعلم المشتري بالعيب ولو حدث بعد البيع وقبل القبض فانه من ضمانه بل وعلى غير البائع إذا علم بالعيب ان يبينه لمن يشتريه سواء اكان المشتري مسلما ام كافرا لانه من باب النصيح وكالعيب في ذلك كل ما يكون تدليسا اه قال السيد عمر يتردد النظر فيما لو صراها اجنبى عند إرادة المالك البيع من غير مواطاة بينهما فهل يحرم عليه لانه اضرار بالمشتري وتدليس الاقرب نعم اه (قوله للنهي) الى قوله ويحين في النهاية والمغنى الا قوله وقيل من التفرق وقوله واخيره الى المتن (قوله) غزارة لبنها) أى كثرته (قوله) بين مريد البيع وغيره) حاصله انه عند اذاعة البيع يحرم وان لم يصل الى حد الاضرار لوجود التدليس وعند انتفاها لا بد في التحريم من الضرر اه سيد عمر (قوله) ومن قيد بالاول) كقوله فيما مر له في تعريفها اه رشيدى (قوله) للمشتري) أى حيث كان جاهلا بحالها ثم علم بها بعد ذلك نهاية ومعنى قال عش قوله حيث كان جاهلا خراج به العالم فلا خيار له وعليه فلو ضمنها مصراة فبانت كذلك ثبت له الخيار على ما مر فيمن اشترى امه ظنها هو وبائعها زانية فبانت كذلك وقوله لم يحالها أى وكانت لا تظهر لغالب الناس انها متروكة الحلب قصد افان كانت كذلك فلا خيار اخذ ما بقى له في تخمير الوجه ولا يكتفى في سقوط الخيار ما اعتمد من الغالب على مريد البيع لذات اللبن ترك حلبامدة قبل البيع اخذ ما تقدم في شرح وسرقة وابقى من ان الشراء مع ظن العيب لا يسقط الرد اه عش (قوله) وان استمر لبنها) أى دام مدة يغلب بها على الظن ان كثرة اللبن صارت طبيعة لها المالد ونحو يومين ثم انقطع لم يسقط الخيار لظهور ان اللبن في ذلك نعارض فلا اعتبار به اه عش (قوله) والذي يتجه (الخ) جزم به في الروض اه سم (قوله) وهو) أى خلافا (قوله) هنا) أى عند الاستمرار (قوله) أو تصرته بنفسها (الخ) عطف على قوله استمر لبنها في كلام المصنف استخدام (قوله) أو بنسيان (الخ) أى أو شغل اه نهاية (قوله) كما صرح به) أى بامتداده ثلاثة ايام (قوله) الحديث) هو الخلاف يتأمل كل منهما (قوله) إذ الموجب لم يكر (الخ) اتحاد جهة الغصب لا تنافي وجود هذين الموجبين فيه وقوله وطء الشبهة ينبغي ان المراد به ان لا يكون زنا من جهتها فان مجرد ذلك موجب للهر (قوله) مهر بكر) أى مع ارش البكرة (فصل) (قوله) والذي يتجه خلافاه) جزم به في الروض (قوله) وهو الأوجه) اعتمده م قال في

وقال أنه قضية نص الام اه ويؤيده ان الخيار بالعيب لا فرق فيه بين علم البائع وعدمه فاندفع ترجيح الحاروى كالغزالي مقلبه لعدم التدليس (وقيل بمد) الخيار وان علم بالتصرية (ثلاثة ايام) من العقد وقيل من التفرق كما صرح به الحديث ومن ثم صححه كثيرون واختاره جمع متأخرون واجاب الاكثرون بحمل الخبر على الغالب، ان التصرية لا تظهر فيما دون الثلاث لاحتمال احوالة النقص على اختلاف العلف والمالوى مثلا

(فان رد) اللبون المصرة او غيرها بعب او غيره كتحاف او تقابل فيما يظن (بعد تلف اللب) اي حله و عبر به عنه لانه بمجرد حله يسري اليه التلف (رد مع اصاع تمر) مالم يتفقا على (٣٩٠) رد غيره للحديث الصحيح بذلك وان اشترى اها باصاع تمر او بدو فهو يتعين كونه من تمر

حديث مسلم من اشترى شاة مصر افة فبو بالخيار ثلاثة ايام فان رد هاردمع اصاع تمر لاسمراه محلى اه ع ش قول الماتن (بعد تلف اللب) قال النهاية بعد كلام و بما قاله علم ان المشتري لا يكف رد اللب لان ما حدث بعد البيع ملكه و قد اختلط بالمبيع و تعذر تمييزه فاذا امسكه كان كالتلف و انه لا يرد على البائع قهرا و ان لم يحمض لذهاب طر او تهاه زاد الاسنى و المغنى فان علم بما قبل الحلب ردها ولا شئ عليه اه (قوله به عنه) اي بالتلف عن الحلب (قوله مالم يتفقا) في شرح الروض قال الزركشى و الظاهر انهم لو تراضوا على الرد بغير شئ جازاه سم عبارة المغنى و النهاية و ان تراضيا على غير صاع تمر من مثلى او متقوم او على الرد من غير شئ كان جائزا اه (قوله بلد تمر اليه) ينبغي اعتبار بلده حيث كانت بلد تمر اه سم (قوله و اقتصر) اي الشيخان و كذا ضمير قوله و اعترضنا ببناء المفعول (قوله بانه) اي الماوردى و كذا ضمير قوله و لما حكى (قوله ورد) اي الاعتراض (قوله توجهيه) اي ما نقله الشيخان عن الماوردى و اراضيا به (قوله فتعين) اي اعتبار قيمته بالمدينة و هو المعتمد نهية و معنى (قوله و عليهما) اي على ما اقتضاه النص الخ و ما اقتصر (قوله بقيمة يوم الرد) و يعلم ذلك باستصحاب ما علم قبل للبائع او غيره فاذا فارق البائع او غيره المدينة و قيمة الصاع درهم مثلا استصحب ذلك فيجب ان يرد مع الشاة درهما حتى يعلم خلافه او يظن اه ع ش (قوله لرواية صحيحة) الى قوله و من ثم في النهاية (قوله فان تعدد) تفرع على قول المصنف و قيل الخ و (قوله جنسه) اي القوت اه ع ش (قوله تخير) او يتعين الغالب و كلام المصنف يقتضى الاول و هو وجه الاصح الثانى اه معنى (قوله امتنعت) اي السمره (قوله و الطعام) اي رواية الطعام (قوله لما ذكر) اي من الرد برواية مسلم اه ع ش (قوله و لم يجز) من الاجزاء (قوله سد الحلة) بفتح الحاء بمعنى الحاجة اه مختار اه ع ش (قوله في قدر اللب) اي الذى كان موجودا عند العقد فان حدث اللب المحلوب عند المشتري و ردها بعب فهل يرد معها صاع تمر ام لا اجاب مؤلفه اي مر بانه لا يلزمه لان اللب حدث فى ملكه و الله اعلم اه ع ش (قوله و من ثم) اي من اجل ان المقصود قطع النزاع مع ضرب تعبد (قوله و هو المعتمد) و فاقا للنهاية و المغنى قال ع ش (فرع) يتعدد الصاع بتعدد البائع او المشتري و كذا بتعدد المشتري و ان اتحد العقد كان وكل جمع و احدا فى شرائها لهم سواء حلبوها جميعهم او حلبها واحد منهم او من غيرهم و ان قلت حصص كل منهم جدا مر اي او خرج اللب منها بغير حلب كما هو ظاهر (فرع) ينبغي وجوبه ايضا اذا اشترى

شرح الرض و قد يؤيد الاول اي عدم الخيار بما فى الابانة من أنه لا خيار له فيما اذا تجدد شعره بنفسه و يجاب بان التصرية تعلم غالبا من الحلب كل يوم فالبائع مقصر بخلاف التجدد اه (قوله بعب او غيره الخ) و فى الروض (فرع) متى رضى اي المشتري بالمصرة ثم وجد بها عيبا اي قد تماردها و بدل اللب معها اي وهو صاع تمر اه و فى شرحه قال الزركشى و الظاهر انهم لو تراضوا على الرد بغير شئ جازاه (قول المصنف بعد تلف اللب الخ) عبارة الروض و شرحه و لزمه صاع تمر و ان زادت قيمته على قيمته با بدل اللب الموجود دحالة العقد ان تلف اللب او لم يراضيا على رده ثم قال فى شرحه و بما قاله علم ان المشتري لا يكف رد اللب لان ما حدث بعد البيع ملكه و قد اختلط بالمبيع و تعذر تمييزه فاذا امسكه كان كالتلف و انه لا يرد على البائع قهرا و ان لم يحمض لذهاب طر او تهاه و قوله لان ما حدث بعد البيع ملكه و قد اختلط بالمبيع الخ فتصيته انه لو حلبه عقب البيع بحيث لم يمض زمن محتمل فيه حدوث لب كان للبائع اجباره على رده لانه عين ملكه قال الشارح فى شرح العباب و ظاهر كلامهم بل صريحه عدم اجباره اه (قوله بلد تمر اليه) ينبغي اعتبار بلده حيث كانت بلد تمر (قوله بالمدينة النبوية) قد يشكل اعتبار قيمته بها بان قياس اعتبار تمر البلد اعتبار قيمته بالبلد (قوله التعدد و هو المتمد) (فرع) يتعدد الصاع ايضا بتعدد البائع

البلد الوسط كذا عبر به جمع و لا ينافيه تغيير غيرهم باله الب كالفطرة اما لان الماد بالوسط هذا و ان الوسط يعتبر بالنسبة لانواع الغالب فان فقدته اي بان تعذر عليه تحصيله بثمان مثله فى بلده و دون مسافة القصر بها فيما يظهر اخذا عما أتى فى فقد ابل الدية بقيمته باقرب بلد تمر اليه كما اقتضاه النص و روجه السبكي وغيره و اقتصر عن الماوردى على قيمته بالمدينة النبوية على مشرفها افضل الصلاة و السلام و اعترض بانه لم يرجح شيئا و لما حكى و جميع فقط و يرد بان من حفظ حجة و يمكن توجهيه بان التمر موجود منضبط القيمة بالمدينة غالبا فالرجوع اليها امنع للزعم فتعين و عليهما العبرة بقيمة يوم الرد لا اكثر الاحوال (و قيل يكفي صاع قوت) لرواية صحيحة بالطعام و رواية بالقمح فان تعدد جنسه تخير و رده برواية مسلم رد معها صاع تمر لاسمراه اي حنطة فاذا امتنعت و هى اعلى الاقوات عندهم فغيرها و لى و رواية القمح ضعيفة و الطعام محمولة على التمر لما ذكر و لما تعين و لم يجز اعل منه بخلاف الفطرة لان القصد منها سد الحلة

و هنا قطع النزاع مع ضرب تعبد اذ الضمان بالتمر لا نظير له لكن لما كان الغالب التنازع فى قدر اللب قدر الشارع جزءا بدله بما لا يقبل تنازعا قطعا لما يمكن و من ثم لم يتعد الصاع بتعدد المصرة على ما صرح به الحديث و اقتضى سياق بعضهم نقل الاجماع فيه لكن المدة قول عن الشافى التعدد و هو المعتمد و من ثم قال ابن الرفعة لا اظن اصحابنا يذهبون بدم التعدد (والاصح ان الله اعلم لا يختلف بكثرة اللب)



جزء آمن مصر أتم على حج وظاهره وجوب ذلك وإن كان ما يخص كل واحد من الشركاء غير متمول حيث كان جلته متمولاً له وقال السيد عمر تردد بعض المتأخرين فيما لو اتحدت المصرة أو تعدد العقد بتعدد البائع أو المشتري واستظهر التعدد وهو محل تأمل والظاهر خلافه وإن نقل الحثي عن مر التعدد لأنه مناف لظاهر الحديث اهـ وقول ع ش أي أخرج اللين الخ قد يخالف قول الشارح أي حابه الخ وقول السيد عمرو والظاهر خلافه إليه ميل القلب (قوله) وقلة) إلى قوله تخير في النهاية الا قوله فذكر شاة إلى والتعب وقوله وكالاتان إلى المتن (قوله) وقلة) أي حيث كان متمولاً كما يأتي (قوله) لما تقرر) أي من أن القصد قطع النزاع الخ عبارة المعنى لظاهر الخبر وقطعا للخصومة بينهما اهـ (قوله) الغرة في الجنين) حيث لا تختلف باختلافه ذكورة وانوثة (قوله) مع اختلافها) أي الموضحة صغراً وكبراً اهـ نهاية قول المتن (بالنعم) وهي الابل والبقر والغنم (بل نعم كل ما كول) أي من الحيوان اهـ نهاية أي ويجب فيه الصاع بشرطه وهو أن يكون متمولاً ع ش (قوله) وكول نحو الارنب الخ) عبارة المعنى وظاهر كلامهم أن رد الصاع جار في كل ما كول قال السبكي وهو الصحيح المشهور واستبعده الأذرع في الارنب والثالب والضيع ونحوها (قوله) لو أثبتوه) أي الصاع في نحو الارنب (قوله) له) أي للارنب اهـ ع ش (قوله) من ذكر بعض الخ) أي وقد تقرر في الأصول أنه لا يخصه (قوله) ومن ثم) أي لاجل غلبة التعبد هنا (قوله) معنى يخصه الخ) أي ككثرة اللين أو كونه يعتاض عنه غالباً ويرد عليه أن لبن الجارية لأشئ فيه وعلوه بأنه لا يقصد للاعتراض إلا نادراً إلا أن يقال أنه لما لم يعتاض عنه غالباً ولا اعتراض لغير الطفل عادة عند بمنزلة العدم بخلاف غيره لما اعتد تناوله مستقلاً ولو نادراً اعتبر اهـ ع ش (قوله) وهذا) أي بقوله والتعبد هنا غالب الخ (قوله) لأن ابن الأمة) إلى قوله ومن ثم في النهاية (قوله) لا يعتاض عنه) أي لم يعتد الاعتراض عنه وهذا المعنى موجود في الارنب إلا أن يقال أن لبن الأمة لم يعتد الاعتراض عنه مع استعماله والاحتياج إليه بخلاف الارنب إذ لم تجر العادة باستعماله والاحتياج إليه اهـ سم وفيه ما لا يخفى فإن مقتضاه أن لا يرد مع لبن الارنب بالاولى قول المتن (وفي الجارية وجه) ظاهره أن هذا الوجه لا يجري في الاتان وطرده الاصطخري فيها لأنه عنده ظاهر مشروب اهـ معنى (قوله) وماء الرحي) أي الذي يديرها للطحن اهـ معنى (قوله) عند البيع أو الاجارة) ومثلها جميع المعاضات اهـ نهاية ومنها الصداق وعوض الخلع والدم في الصلح عنه وإذا فسح العوض فيها رجع لمهر المثل في الصداق وعوض الخلع ولدي في الصلح عن الدم اهـ ع ش قول المتن (وتحمير الوجه) أي وتوريه ووضع نحو قطن في شدها اهـ نهاية عبارة المعنى وأرسال الزنبرور عليه ليطن بالجارية السمن اهـ قال ع ش لو وقع ذلك من المبيع لم يحرم على السيد وهل يحرم على المبيع ذلك الفعل فيه نظر والاقرب أن يقال إن كان مقصوده الترويح ليأع حرم عليه ولا خيار للمشتري لا تنفأ التغير من البائع. الا فلا والفرق بين تحمير الجارية وجهها حيث قيل فيها بعدم ثبوت الخيار ومالو تحفلت الدابة بنفسها أن البائع للدابة ينسب للتقصير في الجلة لجريان العادة بتعهد الدابة في الجملة في كل يوم بخلاف الجارية فإنه لم يعتد تعبد وجهها ولا ما هي عليه من الاحوال العارضة لها اهـ ع ش وقوله والاقرب الخ بخلاف قول الشارح وإن فعل ذلك غير البائع وكانه لم يطلع عليه (قوله) على (الوجه) راجع للعبد قال النهاية ويلحق بذلك الحثي فيما يظهر اهـ عبارة قسم قال في شرح الروض وكذا الحثي

أو المشتري وكذا بتعدد المشتري وإن اتحد العقد كان وكل جمع واحد في شرائها لهم واء حلوها جميعهم أو حلوها واحد منهم أو من غيرهم وإن قلت حصه كل منهم جدام رأى أو خرج اللين منها بغير حلب كاهو ظاهر (فرع) ينبغي وجوبه ايضاً إذا اشترى جزءاً آمن مصراً (قوله) لا يعتاض عنه غالباً) قد يقال ليس المراد أنه لا يصح الاعتراض عنه للقطع بصحة الاعتراض عنه كما يأتي فليس المراد إلا أنه لم يعتد الاعتراض عنه وهذا المعنى موجود في الارنب إلا أن يقال أن لبن الأمة لم يعتد الاعتراض عنه مع استعماله والاحتياج إليه بخلاف الارنب إذ لم تجر العادة باستعماله والاحتياج إليه (قوله) في ثمنه) أو جزئه (قوله) والعبد على (الوجه) قال في شرح الروض وكذا الحثي فيما يظهر اهـ قال وخرج بجمعه مالم يوسطه فإن جعداً فلا خيار لأن

يأتي وظاهر أنه لا بد من لبن متمول إذ لا يضمن الا ما هو كذلك (وإن خيارها) أي التصرية (لا يخص بالنعم بل نعم كل ما كول والجارية والاتان) وهي أثني الحمر الاهلية لرواية مسلم من اشترى مصراً وكون نحو الارنب لا يقصد لبنه إلا نادراً إنما يرد لو أثبتوه قياساً وليس كذلك لما علمت من شمول لفظ الخبر له إذ السكره في حيز الشرط للعموم فذكر شاة في رواية من ذكر بعض افراد العام وانتعبد هنا غالب فن ثم لم يستنبط من النص معنى يخصه بالنعم وبهذا يتضح اندفاع ما أطل به جمع من الانتصار لاختصاصه بالنعم ولا يؤثر كون لبن الاخيرين لا يؤكل لأنه تقصد غزارته لتربية الولد وكبره وكالاتان كما هو ظاهر غيرها مما لا يؤكل ويصح بيعه وله لبن (و) لكن (لا يرد معها شيئاً) لأن لبن الأمة لا يعتاض عنه غالباً ولبن الاتان نجس (وفي الجارية وجه) أنه يرد بدله لصحة بيعه واخذ العوض عنه (وحبس ماء القناة) ماء (الرحى المرسل) كل منهما (عند البيع) أو الاجارة حتى يتوهم المشتري أو المستأجر كثرته فيزيد في ثمنه أو أجرته (وتحمير الوجه وتسويد الشعر وتجميعه) في الأمانة والعبد على (الوجه

التدليس أو الضرر ومن ثم تخير هنا وإن فعل ذلك غير البائع إلا بالتجعد الشعر لأنه مستور غالباً فلم ينسب البائع فيه لتقصير ولا إذا ظهر أن ذلك مصنوع لغالب الناس وإن كان بفعل البائع لتقصير المشتري كما هو ظاهر نظير شراء زجاجة يظنها جوهرة بل قضية هذا أنه لا يشترط فيه ذلك الظهور وهذا بالنسبة للخيار أما الائتم فسيأتي والجعد هو ما فيه التواء وانقباض لا كقفلفل السودان وفيه جمال ودلالة على قوة البدن (اللطخ) ثوبه أي الرقيق بمداد (تخيلا لكتابتة) أو الباسه ثوب نحو خباز تخيلا لصنعة فاخلط فلا يتخير به (في الاصح) اذ ليس فيه كبير غرر لتقصير المشتري بعدم امتحانه والبحث عنه بخلاف ما مروى من ثم قال الماوردي لا يحرم على البائع فعل ذلك لكن نظره فيه وفيه النظر واضح فيحرم كل فعل بالمبيع أو الثمن اعقب ندما لاخذها ولا اثر لجرم التوهم كمالوا اشترى زجاجة يظنها جوهرة بثمن الجوهرة لانه المقصرون ان استشكله ابن عبد السلام لان حقيقة الرضا المشترطة لصحة البيع لا تعتبر مع التقصير الا ترى انه صلى الله عليه وسلم علم من

فيما يظهر اه قال وخرج بجعده مالو بسطه فبان جعده فلا خيار لان الجعودة أحسن اه (قوله حرام) وفاقا للتهاية والمغنى وهو خبر وحسب الخ (قوله بجامع التدليس أو الضرر) أي قياسا على المصرة بجامع الخ اشارة هذا الى الوجهين في ان علة التخير في المصرة هل هي تدليس البائع او ضرر المشتري باختلاف ما ظنه ويظهر اثرهما فيما لو تحفلت بنفسها ونحو ذلك فان قلنا بالثاني فله الرد وإن قلنا بالاول فلا يواى وكل من العلتين موجود في مسالتنا اه رشيدى (قوله ومن ثم) أي لأجل هذين الجامعين (قوله الاتجعد الخ) خلافا للمغنى ومال اليه السيد البصرى عبارة المغنى «تنبه» قضية تعبيره بالحس والتحمير والتجعيدان ذلك محله اذا كان بفعل البائع او بمواطاة وبه صرح ابن الرفعة فلو تجعد الشعر بنفسه فكلا تحفلت بنفسها أي وتقدم ان المعتمد ثبت الخيار فيه كاصححه البغوى وقطع به القاضي لحصول الضرر خلافا للفرز الى والحاوى الصغير اه قال ع ش قال سم قرر مر فيما لو تجعد الشعر بنفسه عدم ثبوت الخيار به اه وقوله بنفسه أي او بفعل غير البائع فيما يظهر ثم رايته في حج اه (قوله فلم ينسب البائع فيه لتقصير) ولعل الفرق بينه وبين مالو تصرت بنفسها ان البائع ينسب في عدم العلم بالتصيرية الى تقصير في الجملة لما جرت به العادة من حلب الدابة وتعدها في كل يوم من المالك او نائبه ولا كذلك الشعر ثم رايته سم صرح بذلك الفرق نقلا عن شرح الروض اه ع ش (قوله نظير شراء زجاجة الخ) قديرق بان الوصف هنا طارىء على الاصل بخلاف الزجاجة اه سم (قوله لا كقفلفل السودان) أي فان جعل الشعر على هيئة لا يثبت الخيار لعدم دلالة على نفاسة المبيع المقضية لزيادة الثمن اه ع ش (قوله لتقصير المشتري الخ) بما يؤخذ من التعليل انهما لو كانا بمحل لاشيء فيه بما يمتحن به ثبوت الخيار وليس مراد الا ان ذلك نادر فلا نظر اليه اه ع ش (قوله والنظر واضح الخ) وفاقا للتهاية والمغنى (قوله كمالوا اشترى الخ) الى المتن في النهاية (قوله يظنها جوهرة) بخلاف ما قاله البائع هي جوهرة فثبت له الخيار في هذه الحالة فيما يظهر ثم الكلام حيث لم يسما بغير جنسها وقت البيع فلو قال بعثك هذه الجوهرة فان العقد باطل كما تقدم اه ع ش (قوله لانه المقصر) ومعلوم ان محل ذلك أي حجة بيع الزجاجة حيث كان لها قيمة أي ولو اقل متمول والافلا يصح بيعها اه نهاية (قوله وان استشكله الخ) أي بان حقيقة الرضا المشترطة لصحة البيع مفقودة حينئذى فكان ينبغي ان لا يصح البيع لاتقاء شرطه كما يؤخذ من جوابه اه رشيدى (قوله لا تعتبر مع التقصير) على أنه قد مر أن المراد من الرضا في الحديث إنما هو اللفظ الدال عليه وإن كرهه بقلبه وقدم وجد اللفظ فيما نحن فيه اه ع ش (قوله على ما ذكرناه) أي قوله لا تعتبر مع التقصير الخ اه ع ش «خاتمة» سكت المصنف رحمه الله تعالى عن الفسخ بالاقالة وهو جائز ويسن إقالة النادم لخبر من اقال نادما قال الله عشرته رواه ابو داود وصيغتها تقابلنا او نقاسنا او يقول احدهما اقلتك فيقول الاخر قبلت وما شبه ذلك وهي فسخ في اظهر القولين والفسخ من الان وقيل من اصله ويترتب على ذلك الزوائد الحادثة وتجاوز في السلم وفي المبيع قبل القبض وللورثة الاقالة بعد موت المتعاقدين وتجاوز في بعض المبيع وفي بعض المسلم فيه اذا كان ذلك البعض معينا واذا اختلفا في الثمن بعد الاقالة صدق البائع على الاصح وان اختلفا في وجود الاقالة صدق منكرها وبقي احكامها في شرح التنبه ولولو هب البائع الثمن المعين بعد قبضه للمشتري ثم وجد المشتري بالمبيع عيبا فله رده على البائع فيه وجهان احدهما لا تلوه عن الفائدة والثاني وهو الظاهر نعم وفائدة الرجوع على البائع يبدل الثمن كنظيره في الصداق وبه جزم ابن المقرئ ثم ولو اشترى ثوبا وقبضه وسلم ثمنه ثم وجد بالثوب عيبا قديما فرده فوجد الثمن معيبا ناقص الصفة بامر حادث عند البائع اخذه ناقصا ولا شيء له بسبب النقص وعلم بامر وعاسيات ان اسباب الفسخ كما قال الشيخان سبعة خيار المجلس والشرط والخلف للشرط المقصود والعيب والاقالة كما مر بيانها والتحالف وهلاك المبيع قبل القبض كما سياتى وبقي من اسباب الفسخ اشياء وان علت من ابوابها وامكن رجوع بعضها الى السبعة فنهال فلاس المشتري وتلقى الركب ان وغيبه مال المشتري الى مسافة القصر وبيع المريض

وحجابه لو ارث أو أجنبي برائد على الثلث ولم يحجز الوارث اه مغنى  
 (باب في حكم المبيع ونحوه قبل قبضه )  
 (قوله في حكم المبيع) الى قول المتن فان تلف في النهاية الا قوله ومنه الى وبحث (قوله ونحوه) كاشن المعين  
 اه ع ش اى والصداق وعوض الخلع والدم في الصلح عنه والاجرة المعينة (قوله وبيان القبض والتنازع)  
 اى بيان احكامهما (قوله وما يتعلق بذلك) اى كيان ما يفعل اذا غاب الثمن اه ع ش (قوله دون  
 زوائده الخ) فانها امانة في يده كما ياتي اه ع ش (قوله الواقع عن البيع) يخرج به نحو قبض المشتري  
 له من البائع وديعة الاتي قريبا اى فى قوله ومن عكسه قبض المشتري له وديعة الخ فهو مما اراد بقبل  
 القبض ايضا اسم على حج اى او يقال يخرج به قبضه له بغير اذن بائعه او باذنه ولم يقبضه القبض الناقل  
 للضمان على ما ياتي فانه يفسخ العقد بتلفه في يد المشتري وان ضمنه ضمان يد المثل او القيمة اه ع ش قول  
 المتن (من ضمان البائع) اى المالك وان صدر العقد من وليه او وكيله اه ع ش (قوله بتلفه) اى  
 بأفقو (قوله والتخير بتعيبه) اى بأفقو (قوله سلطنته) اى البائع اه ع ش (قوله وان قال للبائع  
 الخ) غاية للثمن (قوله اودعتك اياه) اى واقبضه له اه ع ش (قوله مفروض في ضمان اليد) وهو ما  
 يضمن عند التلف بالبدل الشرعى من مثل اوقية كالمغصوب والمسام والمعار وضمان العقد هو ما يضمن  
 بمقابلته من ثمن او غيره كالمبيع والثمن المعين والصداق والاجرة المعينة وغير ذلك اه ع ش (قوله او عرضه)  
 عطف على قوله له قال للبائع (قوله ما لم يضعه الخ) ظرف لقوله او عرضه الخ انظر هل يشترط ان يكون الوضع  
 بقصد الاقباض اه رشيدى والظاهر نعم اه كرى (قوله ما لم يضعه الخ) اى البائع (بين يديه) اى المشتري  
 اه ع ش عبارة المغنى نعم ان وضعه بين يديه عند امتناعه برى فى الاصح اه وعبارة سم هذا الوضع يحصل به  
 القبض وان لم يمتنع من قبوله مر وظاهره حصول القبض بهذا الوضع وان لم يكن ضعيفا يتناول باليد وقد  
 يخالف ما ياتي ان قبض المنقول يتحول للمشتري او نائبه الا ان يقال وضع البائع له بين يديه تحويل منزل منزلة  
 تحويل المشتري ويؤيد الاطلاق هنا قبض الخفيف الذى يتناول باليد يتناول المشتري له باليد مع انه كفى  
 وضعه بين يديه كما صرح به هذا الكلام اه (قوله ومنه) اى من المانع ان يكون اى الوضع اه كرى (قوله  
 ولو وضعه) اى البائع المبيع اه نهاية (قوله على يمينه) اى بين نفسه اه رشيدى (قوله وهو) اى المشتري  
 اه نهاية (قوله تلقا الخ) اى مثلا فيما يظهر اه سيد عمر (قوله وما ذكره اولا) اى قوله لا بد من قربه الخ  
 و (قوله واخرا) اى قوله ولو وضعه على يمينه الخ اه ع ش (قوله انه متى قرب الخ) نعم ان كان قليلا لا تعد اليد  
 حوالا فان كان محله للمشتري كفى والا فلا بد من نقله اه خط مؤلف مر اقول وقد يقال فى الاكتفاء  
 يكون المحل للمشتري نظر لما ياتي ان المحقول اذا كان قليلا لا بد من نقله الى محل لا يختص بالبائع فلا فرق في  
 الثقل بين كونه فى ملك المشتري او غيره وقد يقال لا منافاة بين ما هنا وما ياتي لان ما ياتي مفروض فيما لو كان فى  
 محل يختص بالبائع ومفهوما انه اذا كان بمحل للمشتري لا يجب نقله منه فالمستلтан مستويان اه ع ش (قوله  
 كما ذكر) اى بحيث تناله يده اه ع ش (قوله والذى يتجه الخ) هذا كله بالنسبة لحصول القبض عن جهة  
 العقد فلو خرج مستحقا ولم يقبضه المشتري لم يكن للمستحق مطالبة به لعدم قبضه له حقيقة وكذا لو باعه قبل  
 نقله فنقله للمشتري الثانى فليس للمستحق مطالبة المشتري الاول قال الامام وانما يكون الوضع بين يدي  
 المشتري قبضا فى الصحيح دون الفاسد وكذا تخليع الدار ونحوها انما تكون قبضا فى الصحيح دون غيره نهاية  
 ومغنى قال الرشيدى قوله بالنسبة لحصول القبض الخ اى بحيث يبر البائع عن ضمانه بالنسبة لغير مسئلة  
 الاستحقاق الاتية اى لان الضمان فيها من ضمان اليد كما هو ظاهر وبحيث يصح تصرف المشتري فيه على

## ( باب )

(قوله الواقع عن المبيع) يخرج به نحو قبض المشتري له من البائع وديعة الاتي قريبا فهو مما اراد  
 بقبول القبض ايضا (قوله ما لم يضعه بين يديه الخ) هذا الوضع يحصل به القبض وان لم يمتنع من قبوله مر

اما زوائده الحادثة في يد  
البائع فهي عنده امانة لان  
ضمان الاصل بالعقد وهو  
لم يشملها ولا وجد منه تعد  
( فان تألف ) باقة سماوية  
ويصدق فيه البائع  
بالتفصيل الاتي في الوديعة  
على الوجه لانه كالوديعة  
لا في عدم ضمان البذل او  
وقعت الدرة في بحر لا يمكن  
اخراجها منه وانفلتت مالا  
يرجى عوده من طير او صيد  
متوحش او اختلط نحو  
ثوب او شاة بمثله للبائع ولم  
يمكن التمييز بخلاف نحو  
تمر بمثله لان المثلية تقضي  
الشركة فلا تعدر بخلاف  
المتقوم او انقلب عصير خمر  
مالم يعد خلا لكن يتخير  
المشتري او غرقت الارض  
بماء لم يتوقع انحساره او  
وقع عليها صخرة او ركبا  
رمل لا يمكن رفعهما كما  
جز ما به في الشفعة واقتضاه  
كلهما في الاجارة لكن  
رجحاهنا انه لا تعيب واعتمده  
بعضهم و فرق بقاء عين  
الارض والحيلولة لا تقتضي  
فسخا كالاتي والشفعة  
تقتضي تملكها وهو متعذر  
حالا لعدم الرؤية ولا انتفاع  
والاجارة تقتضي الانتفاع  
في الحال وهو متعذر بحيلولة  
الماء وترقب زواله لانظر  
له لتلف المنافع ولكرده  
بانهم لو نظروا انها مجرد بقاء  
العين لم يقولوا بالانفساخ  
في وقوع الدرة وما بعده الا ان  
يفرق بان العين في هذه

الاطلاق وقوله ولم يبقه بضه يعني لم يتناولوه وقوله وكذا لو باعه اى المشتري اذ يبعه حيث يذ صحيح كما علم مما مر اه  
وقال ع ش وقوله ولم يبقه بضه اى بان لم يتناولوه سواء بقى في محله او اخذه البائع وقوله مطالبته اى المشتري وقوله  
وكذا لو باعه اى البائع والمشتري اه ( قوله اما زوائده ) اى المنفصلة كشمرة ولبن وبيض وصف وركاز  
ومو هوب وموصى به نهاية ومعنى قال ع ش وقوله وركاز اى وجده العبد المبيع اما ما ظهر من الركاز وهو في يد  
البائع فليس بماذ كرا لانه ليس للمشتري بل للبائع اذا ادعاه والا فلن ملك منه الى ان ينتهي الامر الى المحي  
فهو له وان لم يدعه اه ( قوله ولا وجد منه الخ ) عبارة المغني ولم يتحجده عليها تملكها كالمستام ولا للانتفاع  
بها كالمستعير ولم يوجد منه تعد كالغاصب حتى يضمن وسبب ضمان اليد عندهم احده هذه الثلاثة اه ( قوله  
باقة ) الى الماتن في النهاية الا قوله ويصدق الى او وقت وقوله للبائع وكذا في المغني الا انه خالف في مسئلة  
انقلاب العصير خمر الما ياتي ( قوله ويصدق فيه ) اى التلف اه ع ش ( قوله لانه كالوديعة الخ ) لا حاجة اليه  
بل لا يخلو عن ايها الماسيات في النصب ان تفصيل الوديعة جاز فيه ايضا و ظاهر المتن تصديق الغاصب في  
التألف مطلقا اه سيد عمر ( قوله او وقت الدرة ) اى ونحوها اه معنى ( قوله او اختلط نحو ثوب ) اى  
ولو باجود ( قوله للبائع ) فهو من اختلاط المتقوم بمثله لا جني لا يعد تلفا وهو كذلك لكن ثبت به  
الخيار للمشتري ثم ان اجاز وانتق مع الاجبي على شىء فذاك والاصدق ذواليد اه ع ش ( قوله ولم يمكن  
التمييز ) بخلاف ما اذا امكن وهل يمكن امكانه بالا جتهاد سم على حجج اقول الظاهر نعم لكن ينبغي ان يثبت  
للمشتري الخيار اه ع ش ( قوله بخلاف نحو تمر بمثله ) الظاهر من التمثيل ان المراد اختلاط مثلي بمثله  
من جنسه ونوعه وصفته وعليه فقوله لان المثلية الخ المراد بها المثلية الخاصة اما لو اختلط مثلي بغير جنسه  
كالو اختلط الشيرج بالزيت فيفسخ العقد فيما يظهر لتعذر المشاركة من غير تقدير انتقال ملك اذا خلط  
لوقسم لكان ما يخص كل واحد بعضه من الزيت وبعضه من الشيرج فيكون اخذا غير حقة بلا تعويض ثم  
ظاهر كلامهم انه لا فرق في المثلي بين كونه معلوم القدر والصفة او لا كالمو اشتري صبرة بر جزا اه ع ش  
( قوله وانقلب عصير خمر ) لاصح ان تخمر العصير كالتلف وان عاد خلا سنى ومعنى ( قوله ولم يعد خلا )  
اى فتي عاد خلا عاد حكمه وهو عدم الانفساخ وينبغي ان مثل عود العصير خلا مالمو عاد الصيد على خلاف العادة  
كان وقع في شبكة صياد فاتي به وخروج الدرة من البحر ولا خيار للمشتري فيهما لانها لم يتغير صفتهما  
بخلاف انقلاب العصير خلا لا اختلاف الاغراض بذلك اه ع ش ( قوله لكن يتخير المشتري ) اى فيما لو  
عاد خلا سم ورشيدى زاد ع ش و ظاهره وان كان قيمته اكثر من قيمة العصير ويوجه باختلاف الاغراض  
والخيار فيبذل كرفورى لانه خيار عيب اه ع ش ( قوله انحساره ) اى انكشافه اه كرى ( قوله لا يمكن  
رفعهما ) اى عادة اه ع ش ( قوله كما جز ما به ) اى يكون ما ذكر من غرق الارض و وقوع الصخرة او ركوب  
الرمل عليها تلقا لا تعيبا ( قوله لكن رجحاهنا الخ ) معتمد ع ش ومعنى قال سم مانصه بحمل اى ما هنا على ما اذا  
رجى زوال ذلك ولو بعسر ولو لم يرج ذلك وايس منه فهو تلف وحيث فها هنا موافق لما في الشفعة والاجارة ولا  
حاجة للفرق المذكور مر اه ( قوله انه ) اى ما طرأ على الارض من نحو الغرق ( تعيب ) اى فيتخير المشتري  
( قوله ولكرده ) اى الفرق المذكور اه ع ش ( قوله في هذه ) اى وقوع الدرة وما بعده اه ع ش ( قوله لم يعلم  
وظاهره حصول القبض بهذا الوضع وإن لم يكن خفيفا يتناول باليد وقد يخالف ما ياتي ان قبض المنقول  
بتحويل المشتري او تائه الا ان يقال وضع البائع له بين يديه تحويل منزل منزلة تحويل المشتري ويؤيد  
الاطلاق هنا ان قبض الخفيف الذي يتناول باليد يتناول المشتري له باليد مع انه كفى وضعه بين يديه كما صرح  
به هذا الكلام ( قوله ولكن يمكن التمييز ) بخلاف ما اذا امكن وهل يكفي امكانه بالا جتهاد اه ( قوله مالم  
يعد خلا ) عبارة الروض فرع انقلاب العصير خمر اقبل القبض بطل حكم البيع فتي عاد خلا عاد حكمه  
وللمشتري الخيار اه ( قوله لكن رجحاهنا انه تعيب ) يحمل على ما اذا رجى ذلك ولو بعسر فان لم يرج  
ذلك وايس منه فهو تلف وحيث فها هنا موافق لما في الشفعة والاجارة ولا حاجة للفرق المذكور مر

بقاؤها) يؤخذ منه أنالوعلنا بقاء العين فيها كروية الدرة من وراء ماء صاف وقعت فيه ورؤية الصيد من وراء جبل مثلا لا يفسخ والظاهر أنه غير مراداه عش (قوله أي قدر انفساخه) إلى قوله ويؤيده أنه لم يلمهم في النهاية الأقوله على أنه إلى ومن عكسه (قوله لتقدير الخ) الأولى وحذف لفظة التقدير قوله قبيل التلف) متعلق بالانفساخ والانتقال على التنازع (قوله فتكون زوائده) أي الحادث قبل الانفساخ اه عش (قوله حيث لا خيار أو تخير وحده) يفيد عدم استحقاق المشتري للزوائد إذا كان الخيار لها هذا وقد يقال لا يلزم من انفساخه بالتلف في يد البائع عدم تمام العقد للمشتري إذا كان الخيار لها الجواز أن التلف حصل بعد انقضاء مدة الخيار فيعين أن الملك في الزوائد للمشتري اه عش وفيه أن قول الشارح حيث لا خيار شامل لانقضائه أيضا (قوله ويلزم البائع الخ) عطف على قوله تكون زوائده الخ (قوله تجهيزه) قال في شرح العباب وعليه أيضا نقله عن الطريق إذا مات فيها كافي الجواهر ويستفاد منه كقوله الفتى أن مات له هيمة في الطريق لزومه نقلها منها وأنها لو ماتت في داره لم يجز له طرحها في الطريق قال ولم يذكر في الروضة تحريم وضع القمامة في الطريق وإنما ذكر الضمان نعم ذكره الأذرى عن البغوى وهو يؤيد مسئلتنا وهى تؤيده اه والكلام في غير المنعطفات فهى يجوز طرح القمامات فيها كما يدل عليه كلامهم في الجنائيات وأما طرح الميت ولو نحوهر فينبغى حرمة حتى في تلك المنعطفات لأن فيه ابلغ إيذاء لمارين اه ما في شرح العباب وينبغى أن يلحق بالميت فيما ذكر ما يعرض له نحو الثمن من اجزائه ككرشه وإن كان مذكى للإيذاء المذكور وليتأمل بعد ذلك هذا الكلام مع كراهة التخلي في الطريق فقط على المعتمد الآن يقال الكلام هنا في وجوب النقل عن الطريق ويلزم ذلك في الخارج إذا تضرر به الناس أو يفرق من بان ضرر الميتة ونحوها اشد من ضرر الخارج فليحذر سم على حرج وأيضاً خروج الخارج ضرورى وما يضر عدم خروجه فجوزوه له وقوله في غير المنعطفات أي أما قارعة الطريق فيجرم رمى القمامات فيها أو أن قلت فيما يظهر اه عش (قوله ووجب رده الخ) وإن كان ديناً على البائع عاد عليه كما كان اه معنى (قوله لفوات التسليم) تعليل لقول المتن انفسخ البيع وسقط الثمن (قوله فبطل) أي العقد (قوله في عقد الصرف) أي الربوى (قوله من طرده) وهو أنه متى تلف المبيع قبل القبض انفسخ البيع الخ اه عش (قوله وضعه بين الخ) أي فإذا تلف البيع بعد الوضع كان من ضمان المشتري (قوله واحبال أي المشتري الخ) أي لو تلف المبيع بعد الاحبال وما عطف عليه كان من ضمان المشتري (قوله وتعجز مكاتب) كان وجهه إيراده وهو ما بعده ان المبيع خرج عن كونه مبيعاً لدخوله في ملك المشتري بوجه آخر هو التعجز أو الارتفاع فكانه تلف لكن في الجواب حيث نلاحظ لأنه لم يقبضه عن جهة البيع وما المانع من تسام انفساخ البيع في هاتين المسئلتين ولعل المانع أنه يلزم عليه أن بقية الورثة يشاركون المشتري وإن البائع للمكاتب يرجع في عين مبيعه لافلاس المكاتب ثم رايتهم فيما ياتي في شرح قول المصنف ولا

(قوله ويلزم البائع تجهيزه) قال في شرح العباب وعليه أيضا نقله عن الطريق إذا مات فيها كافي الجواهر ويستفاد منه كقوله الفتى أن من مات له هيمة في الطريق لزومه نقلها منها وأنها لو ماتت في داره لم يجز له طرحها في الطريق قال ولم يذكر في الروضة تحريم وضع القمامة في الطريق وإنما ذكر الضمان به نعم ذكره الأذرى عن البغوى وهو يؤيد مسئلتنا وهى تؤيده اه والكلام في غير المنعطفات فهى يجوز طرح القمامات فيها كما يدل عليه كلامهم في الجنائيات وأما طرح الميت ولو نحوهر فينبغى حرمة حتى في تلك المنعطفات لأن فيه ابلغ إيذاء للمارين اه ما في شرح العباب وينبغى أن يلحق بالميت فيما ذكر ما يعرض له نحو الثمن من اجزائه ككرشه وآ أن كان مذكى للإيذاء المذكور وليتأمل بعد ذلك هذا الكلام مع كراهة التخلي في الطريق فقط على المعتمد الآن يقال الكلام هنا في وجوب النقل عن الطريق ويلزم ذلك في الخارج إذا تضرر به الناس أو يفرق من بان ضرر الميتة ونحوها اشد من ضرر الخارج فليحذر (قوله وتعجز مكاتب الخ) لا يخفى أن قضية ذلك استثناء ذلك من الطرده وهو أنه لو تلف المبيع قبل القبض انفسخ

لم يعلم بقاؤها بخلاف الأرض  
(انفسخ البيع) أي قدر  
انفساخه المستلزم لتقدير  
انتقاله لملك البائع قبيل  
التلف فتكون زوائده  
للمشتري حيث لا خيار أو  
تخير وحده ويلزم البائع  
تجهيزه (وسقط الثمن)  
الذى لم يقبض ووجبرده  
أن قبض لفوات التسليم  
المستحق بالعقد فبطل كمالو  
تفرق في عقد الصرف قبل  
القبض قيل يستثنى من  
طرده وضعه بين يديه عند  
امتائه ويرده أن ذلك  
قبض له كما مر واحبال أي  
المشتري الأمانة وتعجز مكاتب  
بعد بيعه شيئاً لسيد

وموت مورثه البائع له ويرد ان قبض (٢٩٦) المشتري وجد في الثلاثة حكما وهو كلف على انه ياتي في الاخيرتين ما يطل وورد همام

أصلهما ومن عكسه قبض  
المشتري له من البائع وديعة  
بان كان له حق الحبس  
فتلفه بيده كتلفه بيد البائع  
كما صرحوا به ويرد انه لا اثر  
لهذا القبض ومن ثم كان  
الاصح بقاء حبس البائع  
بعده ووقع للزكشي في هذه  
آخر الوديعة ما يخالف ما  
ذكر فيها وكأنه سهو وان  
أقره شيخنا عليه ثم ومالو  
قبضه المشتري في زمن  
خيار البائع وحده فتلفه  
حينئذ كسبه بيد البائع  
فينفسخ للعقد به وله ثمنه  
وللبائع عليه مثل المثل  
وقيمة غير يوم التلف ويرد  
بان الملك حينئذ للبائع فلم  
يوجد فيه المغنى الذى فى  
البيع بعد الخيار وقبل  
القبض ويؤيده تعليمهم  
الانفساخ هنا بقولهم لانه  
ينفسخ بذلك عند بقاء يده  
فعند بقاء ملكه أولى فالمراد  
ببقاء يده بقاءها اصالة  
لتصريحهم في هذه بان ايداع  
المشتري اياه له بعد قبضه  
كبقائه بيد المشتري وخرج  
بوحده مالو تخيرا والمشتري  
فلافسخ بل يبقى الخيار ثم  
ان ثم العقد غرم الثمن والا  
فالبديل (فرع) باع عصيرا  
وسله فوجده خرا فقال  
البائع تخمر عندك وقال  
المشتري بل عندك صدق  
البائع كما رجحه الشيخان  
قال بعضهم والصورة ان

يصح بيع المبيع قبل قبضه صرح بانه يدخل ملك السيد أو الوارث بالتعجيز أو الارث لا بالشراء فعليه  
لا يصح ايراده اتيان هتا من سم قال الشهاب حج بعد ايرادهما والجواب عنهما بما مر على انه ياتي في الاخيرتين  
الخ وحينئذ لو كان هناك وارث اخر يشارك في الاخيرة ثم رايت الشهاب سم صور المسئلة بما اذا تلف  
المبيع بعد تعجيز المكاتب وموت المورث لانه قضية استثناء ذلك من الطرد وهو انه لو تلف المبيع قبل القبض  
انفسخ البيع وسقط الثمن ثم نقل عن شرح الارشاد ما هو صريح فيما قدمته من التصوير والتوجيه ثم قال  
عقبه ولا يخفى أن هذا صنيع وسياق اخر ونازع فيه بما قدمته فليراجع اه رشيدى (قوله وتعجيز مكاتب)  
اى كتابة صحيحة اه عش (قوله وموت مورثه الخ) اى المستغرق لتركته اما غيره فينبغي ان يحصل القبض  
في قدر حصته دون ما زاد عليها اه عش (قوله ياتي في الاخيرتين) اى فى شرح ولا يصح بيع المبيع قبل  
قبضه اه سيد عمر (قوله ومن عكسه) وهو انه اذا تلف بعد القبض لا يفسخ البيع بل يكون من ضمان  
المشتري اه عش (قوله بان كان له) اى للبائع (حق الحبس) مفهومه انه لو لم يكن له حق الحبس وادع  
المشتري المبيع حصل به القبض المضمن للمشتري وقد يؤخذ من قوله السابق الواقع عن البيع ان هذا  
لا يعد قبضا اه عش (قوله في هذه) اى فى مسألة القبض وديعة (قوله ما ذكر الخ) وهو قوله فتلفه بيده  
الخ (قوله لا اثر لهذا القبض) اى لا ينافى بقاءه عن البيع وقد مر ان الاعتبار القبض الواقع عن البيع (قوله  
بعده) اى بعد قبض المشتري له وديعة (قوله ومالو قبضه الخ) عطف على قوله قبض المشتري الخ (قوله في زمن  
خيار البائع وحده) وفى سم بعد ذكر كلام الروض مانصه والكلام مصرح بالانفساخ قبل القبض وان  
كان الخيار للمشتري وحده اه (قوله وله) اى المشتري (قوله المعنى الذى الخ) وهو تمكن المشتري من  
التصرف فيه اه عش (قوله فى البيع) اى بيع المشتري وتصرفه (قوله بعد الخيار) اى بعد انقضاء خيار  
البائع (قوله ويؤيده تعليمهم) الى الفرع ليس فى أصله الذى عليه خطه اه سيد عمر (قوله ويؤيده) اى  
الرد (قوله هنا) و (قوله فى هذه) اى فى مسألة القبض فى خيار البائع وحده (قوله وخرج بوحده) اى فى  
قوله ومالو قبضه المشتري الخ (قوله فالبديل) عبارة الروض ان فسخ فالقيمة اى أو المثل والقول فى قدرها قوله  
اتتهى اه سم (قوله باع عصيرا الخ) ومثله مالو اشترى مائعا ووجده نفوارة فقال البائع حدث فى يد  
المشتري وقال المشتري بل كان فيه عند البائع فالمصدق البائع اه عش (قوله قال بعضهم الخ) يتأمل ما حاصل  
هذه القيود ومحرزاتها اه سيد عمر ولعل فائدة قيد المشاهدة بطلان البيع عند عدمها وفائدة كون  
الاقباض بائنا موكوء عليه اى مسدود فيه تصديق البائع عند عدمه بلا يمين وفائدة كونه بعد مضى زمن  
يمكن الخ تصديق المشتري عند عدمه بلا يمين فليراجع (قوله صدق البائع) وفاقا للنهاية والمغنى قال السيد  
عمر وجهه ان ذات العصري شىء واحد تجددت له صفة تختلف فى وقت حدوثها فى كل حادث ان يقدر

البيع وسقط الثمن تصوير ذلك بما اذا تلف المبيع بعد تعجيز المكاتب وموت المورث وعبارة التصحيح  
لا تنافى التصوير بذلك كما لا يخفى على المتأمل خصوصا وقد صور مسألة الاحبال بما اذا ماتت بعد الاحبال  
ثم عطف هاتين عليها لكن عبر الشارح فى شرح قول الارشاد واتفقه اى المشتري قبض بقوله وكاتلفه  
مالو اشترى السيد من مكاتب أو الوارث من مورثه شيئا ثم عجز المكاتب او مات المورث واحبال اياه للامة  
المبيعة قبل القبض اه ولا يخفى ان هذا صنيع وسياق اخر وانه ايضا لا يوافق ما سيذكره الشارح فى شرح  
قول المصنف ولا يصح بيع المبيع قبل قبضه بل قوله الاتى قريبا وفى معنى اتلافه كما مر مالو اشترى امة  
فاحبالها بوجه الخ كالصريح فى ارادة هذا الصنيع والسياق بما ذكره هنا فليتأمل (قوله فى زمن خيار البائع  
وحده) قال فى الروض فى او اخر باب الخيار ولو كان الخيار للمشتري اى وحده اولها فتلف اى المبيع  
بعد قبضه لم ينفسخ ولم ينقطع الخيار ولزم الثمن ان تم العقد وان فسخ فالقيمة اى أو المثل والقول فى قدرها

في انائه بامرءه فوجد فيه فأرتميته فقال هي فيه قبل افراغها وقال البائع بل هي في ظرفك صدق البائع لا يقال يلزم من تصديقه بطلان البيع أيضا لتجسه باقبل القبض أو معه لا نأقول المانع إذا حصل في فضاء الظرف ثبت له (٣٩٧) حكم القبض جزءا جزءا قبل ملاقاته لهذا ذكره

الامام وقوله أو معه ضعيف

بل الاصح ان جعل البائع المبيع في ظرف المشتري بعد أمره له غير قبض له لا نعلم يستول عليه ومن ثم لم يضمه ايضا في أعرفي ظرفك واجعل المبيع فيه ولا يضم البائع الظرف لانه استعمله في ملك المشتري باذنه (ومن ثم ضمنه المسلم إليه في نظير ذلك لانه استعمله في ملك نفسه) ولو أبراه المشتري عن الضمان لم يبرأ في الاظهر) لانه ابراه عمالم يجب وهو باطل وان وجد سببه (ولم يتغير الحكم) السابق وفائدة هذا خلافا لمن زعم انه لا فائدة له مع ما قبله نفي توهم عدم الانفساخ إذا تلف وان ابراه كالإرفع الضمان لا يرفع الفسخ بالتلف ولا المنع من التصرف (واتلاف المشتري) (الاهل للبيع حسا أو شرعا يعني المالك وان لم يباشر العقد ولا وكيله وان باشر بل هو كالأجنبي وان أذن له المالك في القبض واتلاف فقه باذنه (قبض) له (ان علم) انه المبيع ولم يكن لعارض يبيحه فخرج قتله لردته أو نحو تركه للصلاة أو زناه بان زنى ذميا محصنا ثم حارب ثم ارق أو قطعه الطريق وهو

بأقرب زمن اه (قوله في انائه الخ) أى المشتري (قوله ثبت له حكم القبض) أنظره مع قول الروض فرع وان جعل البائع المبيع في ظرف المشتري امتثالا لأمره لم يكن مقبضا اه سم ولعل قول الشارح وقوله او معه ضعيف الخ ليس في نسخة سم من نسخ الشارح ولا فذلك مصرح بما نقله عنه الروض (قوله لم يضمه) أى المشتري المبيع قول المتن (عن الضمان) أى عن مقبضه وهو غرم الثمن اه بحجري (قوله لانه ابراه) الى قول المتن والمذهب في المغنى والنهاية قول المتن (لم يبرأ في الاظهر) ظاهره وان اعتقد البائع صحة البراءة وهو ظاهر لان علة الضمان كونها في يده وهي باقية اه عش (قوله وان وجد سببه) وهو العقد اه عش (قوله وفائدة هذا) أى قوله ولم يتغير (قوله مع ما قبله) أى قوله لم يبرأ (قوله نفي توهم الخ) في توهم ذلك بعد لما مر من ان المراد بالضمان انفساخ العقد بتلفه على التفصيل المذكور فيه فكيف بعد تصوير الضمان بالتلف بالانفساخ توهم عدمه نعم هو ظاهر بالنسبة لقوله ولا المنع من التصرف ومن ثم اقتصر عش على جعل الفائدة فيه عدم صحة التصرف اه عش (قوله وان ابراه) الوجه عطفه على نفي لا على توهم أو عدم فتأمل اه سم قول المتن (واتلاف المشتري) هذا ان كان الخيار له أو لها أى أولا خيار اصلا ولا انفسخ كما يدل عليه كلام الروض وشرحه في باب الخيار وبيناه في حواشي شرح البهجة وجزم به الشارح في قوله السابق وما لو قبضه المشتري الخ سم على حجب وقوله ولا انفسخ أى فيسترد المشتري الثمن ويغرم للبائع بدل المبيع من قيمة أو مثل اه عش (قوله الاهل) سيدكر محترزه بقوله اما غير الاهل الخ (قوله للبيع) متعلق باتلاف المشتري (قوله لا وكيله) أى ولا وليه من اب او جد او وصى أو قيم فلا يكون اتلافهم قبضا اه عش (قوله وان باشر) أى وكيله العقد (قوله وان أذن له) أى الوكيل (قوله واتلاف فقه الخ) عطف على اتلاف المشتري (قوله ولم يكن لعارض) أى كالتصايل أو استحقاق المشتري القصاص اه عش (قوله لردته) واستشكل بانه غير مضمون واجيب بان ضمان العقود لا ينافي عدم ضمان القيم اه سم على منبج يعنى في حيث كان المشتري غير الامام واتلفه استقر ثمنه عليه وان كان هدر الواتلفه غير المشتري اه عش (قوله بان زنى الخ) دفع به ما يقال انه لا يتصور اباحة قتل الرقيق للزنا لان شرطها الاحصان المشروط بالحرية (قوله ذميا الخ) حال من فاعل زنى (قوله وهو امام) قيد في قتله لردته وما بعده اه عش عبارة المغنى والمشتري الامام وقصد قتله عنها فيفسخ البيع فان لم يقصد ذلك صار قابضا للبيع اه (قوله ولا) أى ان لم يكن المشتري اماما ولا نائباً (قوله وقلته لصياله) عطف على قوله قتله لردته والاولى اول صياله (قوله بشرطه) أى المذكور بدفع المارو ويحتمل انه راجع للصيال ايضا (قوله فهو) أى اتلاف

قوله اه والكلام مصرح بالانفساخ قبل القبض وان كان الخيار للمشتري وحده (قوله ثبت له حكم القبض) قد يشكل هذا على ما ياتي في بحث القبض من توقف قبض المنقول على نقله من محل الى آخر الا ما يتناول باليد فيكون تناوله الا ان يدعى ان هذا وكل جزء منه ما يتناول باليد وحصوله في فضاء الظرف بمنزلة التناول او يدعى ان فضاء الظرف محل آخر فحصوله فيه نقل الى محل آخر فليتامل فانه قد يلزم من ذلك قبض نحو الحب وان كثر مجرد رفعه عن محله لان كل جزء منه يتناول باليد ولا نمارفعل إليه محل آخر الا ان يفرق بين المائع الذى لا بدله من ظرف وغيره ثم انظر قوله ثبت له حكم القبض مع قول الروض فرع وان جعل للبائع المبيع في ظرف المشتري امتثالا لأمره لم يكن مقبضا اه (قوله وان ابراه) الوجه عطفه على نفي لا على توهم أو عدم فتأمل (قول المصنف واتلاف المشتري قبض) هذا اذا كان الخيار له أو لها ولا انفسخ كما تدل عليه عبارة الروض وشرحه في باب الخيار وبيناه في حواشي شرح البهجة وجزم به الشارح في قوله السابق وما لو قبضه المشتري الخ (قوله الاهل) خرج غير الاهل فأتلافه ليس قبضا كإسباقي وسيأتي أن اتلاف بهيمة المشتري قد يكون قبضا وذلك إذا تخير باتلافها كإسباقي وهو شامل لغير المكلف فيتحصل ان

امام أو نائبه وإلا كان قابضا لانه لا يجوز له ما فيه من الاقتيات على الامام فلا نظر لكونه مهذرا وقتله لصياله عليه أو لموره بين يديه وهو يصلى بشرطه أو لقتاله مع بغاة أو مرتدين أو قودا فهو في هذه الصور كلها غير قبض علم انه المبيع

المشتري (قوله أو جهل) لا ينسجم مع المتن (قوله عن ذلك الحق) انظر لوصرفه عن ذلك الحق اه سم عبارة المعنى والمشتري الامام وقصد قتله عنها فينسخ البيع فان لم يقصد ذلك صار قابضا للبيع وقرر عليه الثمن كما حكاه الرافعي قبيل الديات عن فتاوى البغوى اه اى وعلى قياسه القتل للصيال وما بعده فصير قابضا بعدم قصد ذلك الحق وبالأولى عند صرفه عنه ثم رايته فى ع ش ما نصه لو اكره المشتري على اتلافه هل يكون قبضا ولا فيه نظر والا قرب الثاني بدليل ان قبض الصبي والمجنون لا يعتد به لسكون كل منهما ليس اهلا وفعل المكره كلا فعل اه (قوله أو سيد الخ) عطف على الضمير المشتري لو اشترى أمة (قوله أو وارث) اى حائزو الام لا يحصل القبض الا فى قدر نصيبه فقط قال فى الروض بعد ذلك وما اشتراه من مورثه ومات اى مورثه قبل قبضه فله يبعه وان كان اى مورثه مديونا ودين الغريم متعلق بالثمن وان كان له وارث آخر لم ينفذ بيعه فى قدر نصيب الآخر حتى يقبضه سم على حج وجهه كما قال على المنهج ان الوارث الاخر قائم مقام المورث ويده كيدته فى قدر نصيبه اه ع ش (قوله اما غير الاهل) اى اما المشتري الغير الاهل بان اشتراه له وليه وأتلفه هو وفى تسميته مشتري يتجاوز اه ع ش (قوله كغير مكلف) وانظر ما فائدة الكاف عبارة النهاية فلو كان صبي او مجنون الخ (قوله وكان بغير حق) زاده لثلاثين بقوله سابقا ولم يكن لعارض الخ قول المتن (ضيفا) ليس بقيد فثله ما لو قدمه اجنبى او لم يقدمه احدوا اكله بنفسه نهاية ومعنى (قوله وعلى البائع رد ثمنه) وقد يحصل التقاض اذا اتلف البائع الثمن او تلف بيده اه نهاية (قوله وهو فاسد الخ) اى او عن جهة الوديعة كامر (قوله لمن تعذر استرداده منه) واحل الفرق بين ما تعذر استرداده وبين المغصوب من البائع حيث قبل فيه بثبوت الخبار للمشتري دون الانفساخ ان زوال اليد المستندة لعقد فاسدا بعد من زوال يد الغاصب عادة فان غالب العقود الفاسدة لا يحصل معمار جوع المبيع للبائع أصلا بخلاف المغصوب فان زوال الغصب عنه غالب وبان وضع المشتري الثانى يده على المبيع حصل بتسليط من البائع والغالب فى الغصب انه بمجرد التعدى من الغاصب فنزل تسليط البائع منزلة اتلافه فلست امل اه ع ش (قوله بامه) اى قول المتن بل يتخير فى النهاية (قوله عليه) اى البائع (قوله فاذا اتلفه الخ) متفرع على قوله لانه مضمون الخ (قوله ولو استوفى منافعه) اى كان استعماله البائع قبل القبض (قوله لم يلزمه لها اجرة) قال فى العباب بخلاف ما لو تعدى بحبسه مدة لها اجرة اه فليزمه الاجرة كما اقى به الغزالي واعتمده الشارح فى شرح العباب تبع الشيخ الاسلام فى شرح الروض واعتمده شيخنا الشهاب الرملى اى والنهاية والمانى عدم اللزوم هنا ايضا اه سم اى وهو قضية اطلاق الشارح وتعليقه هنا (قوله وكونه الخ) اى المبيع قبل القبض وهو عطف على قوله

اتلاف غير المكلف ليس قبضا واتلاف بهيمته قبض فقد يستشكل ذلك بانه لا ينقص عن بهيمته فلم جعل اتلافها قبضا دون اتلافه ويجاب بان اتلاف الدواب مضاف لمن هى فى ولا يتو منزل منزلة فعله وهو هنا الولى كما هو الظاهر بخلاف غير المكلف لا يصح قبضه ولا يضاف فعله ليه بدليل انه لو اتلف مع الولى لا يضمن الولى بخلاف الدابة وحيتد خثيث اتلف دابة غير المكلف فان اجاز وليه غرم له او فسخ غرم للبائع كذا يظهر فليحرق (قوله عن ذلك الحق) انظر لوصرفه عن ذلك الحق (قول المصنف والاقولان) قال الاسنوى تبع فيه المحرر ويدخل فيه ما اذا كان بتقديم البائع أو الاجنبى او لا بتقديم أحد فاما تحريج الاولى والثانية على القولين فواضح الى ان قال واما الثالث فيحتمل تحريجها على القولين حتى يصير قابضا على قول ويكون كالآفة السبابة فى قول آخر ولكن المتجه الحزم بحصول القبض واقتصر فى الشرحين والروضة على تقديم البائع اه وتبعه غير كالعراقى فى تحريره (قوله أو وارث من مورثه) اى وارث جائز والام لا يحصل القبض الا فى قدر نصيبه فقط قال فى الروض بعد ذلك وما اشتراه اى مورثه قبل قبضه فله يبعه وان كان اى مورثه مديونا ودين الغريم متعلق بالثمن وان كان له وارث آخر لم ينفذ بيعه فى قدر نصيب الآخر حتى يقبضه اه (قوله لم يلزمه لها اجرة) قال فى العباب بخلاف ما لو تعدى بحبسه مدة لها اجرة اه اى فليزمه الاجرة كما اقى به الغزالي واعتمده الشارح فى شرح العباب تبع الشيخ الاسلام فى شرح الروض واعتمده شيخنا

كان تلفه واقعا عن ذلك الحق دون غيره (ولالا) يعلم انه المبيع وكان بغير حق ايضا (قولان) فى ان اتلافه قبض أولا وهما (٥) القولين فى (أكل المالك طعامه المغصوب) حال كونه (ضيفا) للغاصب جاهلا انه طعامه أظهرهما انه يصير قابضا بتقديمه للبشارة فكذا هنا أيضا وفى معنى اتلافه كما مر ما لو اشترى أمة فاجلها أبوه أو سيد من مكاتبه أو وارث من مورثه شيئا ثم عجز المكاتب أو مات المورث أما غير الاهل كغيره مكلف فاتلافه ليس قبضا بل يفسخ به العقد ويلزمه بدله وعلى البائع رد ثمنه لوليه ان قبضه (والمذهب ان اتلاف البائع) المبيع قبل قبضه أو بعده وهو فاسد كان كان للبائع الحبس ومن اتلافه نحو يبعه ثانيا لمن تعذر استرداده منه (كتلفه) بأقوى امره انه يفسخ فكذا هنا لتعذر الرجوع عليه بقيمته لانه مضمون عليه بالثمن فاذا اتلفه سقط الثمن ولو استوفى منافعه لم يلزمه لها اجرة لضعف ملك المشتري وكونه من ضمان البائع وتزيلا للنافع منزلة العين



التي لو اتلفها لم تزمه قيمتها وإنما ملك المشتري الفوائد الحادثة بغير البائع قبل الترخيص لانها اعيان محترمة مستقلة فلا تبعية فيها لغيرها فاندفع ما اطال به الاذرعى هنا (والاظهر ان اتلاف الاجنبى) الملتزم بغير حق للبيع في غير (٢٩٩) عقد الربا وإن اذن له البائع والمشتري فيه لعدم استقرار ملكه او

كان عبد البائع ولو باذنه او للمشتري لكن بغير اذنه والفرق شدة تشوف الشارع لبقاء العقود (لا يفسخ) البيع لقيام بدل المبيع مقامه وإنما انفسخت الاجارة بغصب العين إلى انتضاء المدة لان الواجب ثم المال وهو من غير جنس المعقود عليه فلم يقم مقامه بخلافه هنا (بل يتخير المشتري) على التراخي لقوات العين المقصودة (بين ان يجيز) وحينئذ في رجوعه للفسخ خلاف والاوجه منه نعم (ويغرم الاجنبى) البدل (او) يستعملها الفقهاء كثيرا في حين بين معنى الوالو لا متاع بقائها على اصلها لمنساقاته لوضع بين (يفسخ) وحينئذ يتدر ملك البائع للبيع قليل الفسخ فيزومه تجهيز القن نظير مامر خلافا لبعض الشارحين (ويغرم البائع الاجنبى) البدل اما اتلافه ليجحق نظير مامر في المشتري او هو حربى فيكالاته واما اتلافه للر بوى فيفسخ به العقد لتعذر التقابض والبدل لا يقوم مقامه فيه ولا تلافى اعجمى يعتد تحتم طاعة امره

لضعف الخاهر شيدى (قوله التي لو اتلفها الخ) يؤخذ منه انه لو استعمل زوائد المبيع لزومه الاجرة لانها امانة في يده فليست مثل المبيع اه ع ش ٥ فرع ٥ لو اتلفه البائع والمشتري معالزم البيع في نصفه كقوله الماوردى وانفسخ في نصفه الاخر لان اتلاف البائع كالاته ويرجع عليه بنصف الثمن ولا خيار له في فسخ ما قبل زومه بخلافه واتلاف الاعجمى وغير المميز بامر احد العاقدين او بامر الاجنبى كالاته فلو كان بامر الثلاثة فالقياس كقوله الاسوى انه يحصل القبض في الثلث والتخير في الثلث والانفساخ في الثلث اما اتلاف المميز بامر واحد منهم فكالاته الاجنبى بلا امر نهاية ومعنى قال ع ش قوله فكالاته الاجنبى الخ اى فيتخير المشتري ان اتلفه بامر البائع او الاجنبى ويكون اتلافه قبضا إن كان باذن المشتري اه وقوله ويكون اتلافه قبضا الخ يخالف ما يأتى في الشرح كالاته والمعنى وإن اذن له البائع او المشتري فيه الخ (قوله فيه) اى الاتلاف (قوله ملكه) اى احد المتبايعين (قوله والفرق الخ) اى حيث لم يقيد عبد البائع بغير الاذن حتى اذا كان بالاذن كان كالاته فيفسخ اه سم عبارة الرشيدى يعنى والفرق بين ما افهمه قوله لكن بغير اذنه من انه اذا كان باذنه لا يكون كالاته بل يكون قابضا وبين عبد البائع باذنه اه (قوله وإنما انفسخت الاجارة) اى ويرجع المستاجر على المؤجر بالاجرة ان كان قبضا وإلا اسقطت عن المستاجر وظاهره وإن كان الغصب على المستاجر نفسه وحيث قلنا بانفساخ الاجارة رجوع المؤجر على الغاصب بالاجرة العين المغصوبة مدة وضع يده عليها وإن لم يستعملها ولا يختص انفساخ العين المؤجرة بالغصب بمالو كان قبل القبض بل غصبه بعد قبض المشتري كغصبه قبله لان قبض العين ليس قبضا حقيقيا اه ع ش (لان الواجب) اى على الاجنبى (ثم) اى فى غصبه العين المؤجرة (من غير جنس المعقود عليه) وهو المنفعة (قوله بخلافه هنا) اى فان المعقود عليه هنا المال وهو ايضا الواجب على متلفه فتعدي العقد من العين إلى بدلها نهاية ومعنى (قوله على التراخي) وفاقا للمعنى وخلافا للنهاية والشهاب الرمل (قوله والاوجه منه نعم) لعل هذا مبنى على ما اعتمدته من ان الخيار على التراخي اما على ما اعتمدته شيخنا الرمل من انه على الفور فالقياس عدم رجوعه للفسخ فليتامل اه سم (قوله يستعملها) اى لفظه او (قوله بقدر ملك البائع الخ) قد يكون الخيار للبايع وحده فالملك له قبل الفسخ ايضا اه سم (قوله نظير مامر) اى بقوله فخرج قبله رده الخ (قوله في المشتري) اى فى اتلافه (قوله لا يقوم مقامه) اى المبيع (فيه) اى التقابض (قوله البدل) الى المتن فى المعنى وكذا فى النهاية إلا انها اعتمدت ان اتلاف دابة المشتري اذا كانت معه كالاته فيه فيكون قبضا عبارتها ومحل ذلك اى محل التخيير باتلاف دابة المشتري لئلا اذا لم يكن مالها معها وإلا فالاتلافها منسوب اليه لئلا كان أو نهار او قال الاذرعى انه صحيح وجزم به الشيخ فى الفرور وإن رده فى شرح الروض ولو كانت مع الغير فلا تلافى منسوب اليه اه ع ش (قوله فكالاته) اى فيفسخ العقد وسقط الثمن (وغيره من) عطف على الاعجمى اى ولو بهيمة اه ع ش (قوله كالاته امره) قضيته ان اتلاف غير المميز بدون امر احد كالاته باقة فليراجع (من بائع ومشتري واجنبى) اى فيفسخ فى الاول ويحصل القبض فى الثانى ويتخير فى الثالث اه ع ش (قوله لا يضمن اتلافها) اى بان لم يكن معها وكان اتلافها فى زمن لم يعتد حفظها فيه (قوله او يضمنه) عطف على لا يضمن اتلافها (او قصر فى حفظها) اى بان كان الاتلاف فى زمن جرت العادة بحفظ

الشهاب الرمل على عدم اللزوم هنا ايضا (قوله والفرق الخ) اى حيث لم يقيد عبد البائع بغير الاذن حتى اذا كان بالاذن كان كالاته فيفسخ (قوله على التراخي) اى كما اقتضاه كلام الفقهاء وقال القاضى على الفرور به افتى شيخنا الشهاب الرمل (قوله والاوجه منه نعم) لعل هذا مبنى على ما اعتمدته من ان الخيار على التراخي اما على ما اعتمدته شيخنا الشهاب الرمل من انه على الفور فالقياس عدم رجوعه فليتامل (قوله بقدر ملك البائع الخ) قد يكون الخيار للبائع وحده فالملك له قبل الفسخ وحده (قوله لكونه معها) الذى فى شرحه للارشاد كشرح وغيره من كالاته امره من بائع ومشتري واجنبى (تنبيه) لو اتلفته دابة مشتر لا يضمن اتلافها انفسخ لتقصير البائع فنزل منزلة اتلافه او يضمنه لكونه معها او قصر فى حفظها لم يكن قبضا لانها لا تصلح له بل يتخير فان فسخ طالبه البائع بما اتلفته لتقصيره

سماوية (فرضيه) المشتري  
(أخذه بكل الثمن) كما لو  
قارن العيب العقد ولا  
ارش له لقد رت على الفسخ  
وفهم من قوله فرضيه ما  
قدمه من ان له الخيار  
وتخير ايضا بغصب المبيع  
واباقه وجدد البائع للمبيع  
ولا يئنه (ولو عيه المشتري  
فلا خيار) له لخصوله بفعله  
بل يتمتع به رده لو ظهر به  
عيب قديم كامر ويصير  
قابضالما اتلفه فيستقر عليه  
حصته من الثمن وهو ما بين  
قيمه سليما ومعيها هذا ان  
اندمل فان سرت الجناية  
لنفس استقر الثمن كله  
وفارق تعيب المستاجر  
وجب الزوجة بان هذا  
منزل منزلة القبض لوقوعه  
في ملكه وذالك لا يتخيل

فيهما ذلك (او) عيبه  
(الاجنبى) وهو اهل  
للا التزام بغير حق (فالخيار)  
على التراخي ثابت للمشتري  
لكونه مضمونا على البائع  
فان اجاز غرم الاجنبى  
الارش لانه الجاني لكن  
بعد قبض المبيع اقبلا لجواز  
تلفه يد البائع فيفسخ البيع  
قاله الماوردى واعترض  
بما فيه نظر والمراد بالارش  
في الرقيق ما ياتي في الديات  
وفي غيره ما نقص من قيمته  
ففي يد القن نصف القيمة لا

الدواب فيه لئلا كان أو نهارا اءعش (قوله أوداة البائع) عطف على قوله دابة مشتر (قوله مطلقا) أى  
يضمن إتلافها ولا (قوله فرضيه المشتري) أى بان اجاز البيع نهاية ومعنى قال عشاى اولم يفسخ لسقوط  
الخيار بذلك بناء على انه فورى اه (قوله كالوقارن) إلى قول المتن ولا يصح في المعنى إلا قوله إن لم يصبر غاصبا  
إلى المتن وفي النهاية إلا قوله على التراخي في المحلين فان الذى فيها على الفور (قوله وتخير ايضا) وهو على التراخي  
كافى شرح الروض وعش وسم (قوله وجدد البائع للبيع) أى بان يقول قبل القبض ليس المبيع هذا التعذر  
قبضه حالا كافى الا بق اه كرى عبارة البجيرى قوله وجدد البائع بان قال لم أبعد هذا حلى وعبارة عشاى  
أى بان انكسر اصل البيع فيحلف على ذلك وله ان لا يحلف البائع ويفسخ العقد ويأخذ الثمن لعدم وضوله إلى  
حقه اه (قوله وهو ما بين الخ) أى نسبة ما بين الخ ولو كانت قيمته سليما ثلاثين ومقطوعا عشرين استقر عليه  
ثلث الثمن او سليما ستين ومقطوعا عشرين استقر عليه ثلثاه اءعش (قوله وفارق) أى تعيب المشتري حيث  
لم يتخير بذلك (قوله تعيب المستاجر الخ) أى حيث تخير اءعش (قوله بان هذا) أى تعيب المشتري (قوله  
لوقوعه في ملكه) قد يكون الملك للبائع وتقدم ان إتلاف المشتري والخيار للبائع وحده فسخ اه سم (قوله  
لا يتخيل فيها ذلك) أى ان ما ذكر من التعيب والجب قبض لان المستاجر والمرأة لم يتصرفا في ملكهما بل  
فيما يتعلق به حقهما فلا يكونان بذلك مستوفيين بخلاف المشتري اه معنى (قوله وهو اهل للا التزام بغير  
حق) لا يخفى ان ثبوت الخيار لا يتوقف على شىء من هذين القيدين لان تعيب من ليس اهلا للا التزام والتعيب  
بحق لا ينقصان عن التعيب باقة سماوية مع ثبوت الخيار حينئذ فهذا التقيد ليس إلا بالنظر لتغريم الارش  
عند الاجازة اه سم (قوله على التراخي) بل هو على الفور هنا وفيما ياتي بعد في شرح مر اه سم (قوله لكونه  
مضمونا الخ) تعليلا لثبوت الخيار بلا قيد التراخي (قوله قاله الماوردى) أى بتقدير فسخه يقين انه لا ارش  
للمشتري فلا معنى لاخذه ما قد يتبين انه ليس له اه عشاى (قوله واعترض) أى ما قاله الماوردى والمعترض  
الزركشى كافى النهاية قال عشاى قوله مر وما اعترض به الزركشى الخ أى من انه يلزم هذا عدم تمكن البائع  
من المطالبة ايضا وانه لو غضب المبيع قبل القبض لا يتمكن واحد منهما من المطالبة (وقوله فيه نظر) وجه  
النظر ان وجه عدم مطالبة المشتري قبل القبض احتمال التلف المؤدى لانفساخ العقد وهذا منتف في  
تعيب الاجنبى وغضبه اه (قوله بما فيه نظر) أى كما بسط الكلام عليه في شرح العباب اه سم (قوله

الجهة لشيخ الاسلام وغيره واعتمدهم رانه اذا كان معها كان كاتلافة فيكون قبضا لكنه في شرح الروض  
رد ذلك والذى في الروض وان اتلفته دابة أى المشتري نهارا انفسخ او ليلا فله الخيار فان فسخ طوب بما  
أتلفته اه وينبغى ان اتلافها وهو معها كاتلافها لئلا يجامع الضمان (قوله بغصب المبيع واباقه) قال في  
الروض فان اجاز لم يطل خياره ما لم يرجع أى العبد قال في شرحه فالخيار في ذلك على التراخي اه ثم قال في  
الروض وشرحه وان جرده أى المبيع البائع قبل القبض ولا يئنه للمشتري فله الخيار للتعذر أى لتعذر قبضه  
حالا كافى الا بق اه ولم يتعزضا لكون الخيار هنا في الجحد على الفور او التراخي وقديؤخذ من قوله كافى  
الابق ان الخيار على التراخي وهو متجه كافى الغضب والابق فانه نظيرهما ولا ينافيه قوله حالا كما هو ظاهر  
لانه متعلق بقوله قبضه (قول المصنف ولو عيه المشتري) هل المراد به المالك وان لم يباشر العقد على وزان  
ما قاله في قول المصنف السابق واتلاف المشتري قبض ويجرى ذلك في قوله تنديه لو اتلفته دابة مشتر وهل  
يدخل فيه الصى الذى اشترى له وليه فيجربى في دابته هذا التفصيل ويرتبط ضمان اتلافها وعدمه بولي (قوله  
لوقوعه في ملكه) قد يكون الملك للبائع وتقدم ان إتلاف المشتري والخيار للبائع وحده فسخ (قوله وهو اهل  
للا التزام بغير حق) لا يخفى ان ثبوت الخيار لا يتوقف على شىء من هذين القيدين لان تعيب من ليس اهلا  
للا التزام والتعيب بحق لا ينقصان عن التعيب باقة سماوية مع ثبوت الخيار حينئذ فهذا التقيد ليس  
الا بالنظر لتغريم الارش عند الاجازة (قوله على التراخي) ل هو على الفور مر وكذا قوله الا على  
التراخي فانه على الفور في شرح مر (قوله بما فيه نظر) أى كما بسط الكلام عليه في شرح العباب (قوله

ما نقص منها إن لم يصبر غاصبا وإلا لومه الاكثر من نصفها وما نقص منها (ولو عيه البائع فالذهب ثبوت الخيار) على التراخي للمشتري وهذا

وهذا متفق عليه لأنه إما كآلة أو اتلاف الاجنبى وكل منهما ثبت الخيار فقوله (٤٠١) المذهب إنما هو فى قوله (لا التفرغ) بناء على

الاصح إن فعله كآلة لا كفعل الاجنبى فان شاء المشتري فسخ وإن شاء أجاز بجميع الثمن لماسر (ولا يصح بيع المبيع قبل قبضه) إجماعا فى الطعام ولحديث حكيم بن حزام بسند حسن يا ابن اخى لا تبعين شيئا حتى تقبضه وعلمته ضعف الملك لا نفسا بخلقه كامر وقيل إجماع ضمنا على شئ واحد إذ لو صح لضمنه المشتري ايضا للثاني قبل قبضة فيكون مضمونا له وعليه وخرج بالمبيع زوائد الحادثة بعد العقد فصيح بيعها لعدم ضمانها كما مر ويمتنع التصرف بعد القبض ايضا إذا كان الخيار للبائع أولها كما علم بتمام ولا يصح خلافا لمن زعمه ورود الاحبال من ابى المشتري لامتة قبل القبض لأنها به تنتقل الملك الاب فيلزم تقدير القبض قبله ولا نفوذ تصرف الوارث أو السيد فيما اشتراه من مكاتبه فعجز نفسه أو مورثه ولا وارث له غيره فمات قبل القبض لموده له بالتعجيل والموت فلم يملكه بالشراء ولا يبيع العبد من نفسه لانه عقد عاققة ولا قسمته لانها وإن كانت بيعا لا انها ليست على قوانين البيوع لان الرضا فيها غير معتبر فلا يعتبر القبض كالتشفقة

(والاصح ان يبعه للبائع كغيره)

وهذا متفق عليه) أى ثبوت الخيار لا بقيد كونه على الترخى بدليل ما علم به اهـ سم (قوله وكل منهما ثبت الخيار) أى الاول قطعا والثانى على الاظهر (قوله فقوله المذهب الخ) فكان الاول فى التعبير ان يقول ثبت الخيار لا التفرغ على المذهب ولو لم يعلم المشتري بالحال حتى قبض وحدث عنده عيب كان له الارش لتعذر الرداه معنى (قوله لماسر) أى لقد رته على الفسخ قول المتى (ولا يصح بيع المبيع الخ) قال فى شرح الروض أى مغنى وإن اذن البائع وقبض الثمن اهـ سم قول المتن (قبل قبضه) أى ولو تقديرا اذ نهاية قال ع ش أى ولو كان القبض المنفى تقديرا كان يشترط طعاما مقدرا بالكيل قبضه جزافا لا يصح التصرف فيه حتى يكيله ويدخل فى ضمانه اهـ وقال الرشيدى قوله ولو تقديرا غاية فى القبض فكانه قال لا يصح بيعه قبل قبضه الحقيقي والتقديرى أى فالشرط وجود القبض ولو التقديرى حتى يصح التصرف إذ اوضعه البائع كما مر وإن لم يحصل الحقيقي وما فى حاشية الشيخ مما حاصله أنه غاية فى المبيع فكانه قال لا يصح بيع ولو مقدرا بنحو الكيل أو الوزن قبل قبضه يبعده انه لو كان هذا غرضه لكان المناسب فى الغاية ان يقول ولو غير مقدرا إذ المقدر يشترط فيه ما لا يشترط فى غيره كالاخفى اهـ (قوله اجماعا) أى المتن فى النهاية والمغنى لا قوله وقيل إلى وخرج (قوله يا ابن اخى) ذكره تعظيما به اهـ ع ش (قوله كامر) أى فى اول الباب (قوله) إذا كان الخيار للبائع الخ) أى الا إذا اذن البائع أو كان التصرف معه كما علم بتمام فى مبحث الخيار ايضا اهـ سم (قوله أو كان الخ) أى بشرطه الا فى بعد قول المتن والاصح ان يبعه للبائع كغيره (قوله ورود الاحبال الخ) فاعل لا يصح وكان وجه ورود هذه اننا نقدر قبل دخولها فى ملك الاب بالايلا دان المشتري باعها له والا فلا وجه لورودها اهـ رشيدى (قوله لامتة) أى المشتري (قوله ولا نفوذ) عطف على الاحبال وكذا قوله ولا يبيع العبد الخ وقوله ولا قسمته عطف عليه اهـ كرى (قوله أو مورثه) عطف على قوله مكاتبه (قوله قبل القبض) تنانع فيه قوله فعجز وقوله فمات (قوله فلم يملكه بالشراء) قضيته انفساخ البيع بموت المورث فلينظر سبب ذلك بل يقال تعلق الدين مع ذلك بالثمن كما صرح به الروض كغيره يدل على انه يملكه بالشراء سم على حجج ويصرح به قول الشارح قبل وفى معنى إتلافه أى المشتري كما مر لو اشترى امه فاحبها ابو هـ ما ذكره وادبامر قوله قبل ولا احبال ابى المشتري الامه إلى ان قال لان قبض المشتري موجود فى الثلاثة حكما اهـ ع ش وقوله ويصرح الخ انما رد على النهاية دون الشارح فانه أشار هنا إلى رجحان ما ذكره هنا (قوله ولا يبيع العبد من نفسه) أى قبل قبضه اهـ سم (قوله لا قسمته) أى المبيع أى إذا كانت غير رد على ما يؤخذ من قوله لان الرضا فيها غير معتبر اهـ ع ش عبارة الرشيدى أى تعدى لا إذا افراز ليس يباعا فلا وجه لوروده والرد لا بد فيه من الرضا عبارة سم قوله لان الرضا فيها غير معتبر هذا يدل على ان الكلام فى غير قسمة الرد لا اعتبار الرضا فيها وهذا حاصل ما فى شرح الروض والكلام فى القسمة قبل القبض ويبقى الكلام فى بيع المقسوم قبل قبضه فى غير ذلك وحاصل

وهذا متفق عليه) أى ثبوت الخيار لا بقيد كونه على الترخى بدليل ما علم به (قول المصنف ولا يصح بيع المبيع قبل قبضه) قال فى شرح الروض وإن اذن البائع وقبض الثمن اهـ (قوله) إذا كان الخيار للبائع أو لماسر (قوله لا إذا اذن البائع أو كان التصرف معه كما علم بتمام فى مبحث الخيار ايضا) (قوله أو مورثه) قال فى الروض وما اشتراه من مورثه ومات قبل قبضه فله يبعه وإن كان مديونا ودين الغريم متعلق بالثمن وإن كان له وارث اخر لم ينفذ يبعه فى قدر نصيب الاخر حتى يقبضه اهـ وقضيته انه يملكه بالشراء وإن يبعه فى هذه الصورة ليس من تصرف الوارث فى التركة مع وجود الدين لان التركة انما هى الثمن فلما مل نعم قد يشكل لان الثمن قد يكون فى ذمته لم يقبض وقد يعسر فلا ينفذ الغريم التعلق به اذ قد لا يحصل وتقوت العين بتصرفه (قوله فلم يملكه بالشراء) قضيته انفساخ البيع بموت المورث فلينظر سبب ذلك بل قد يقال تعلق الدين مع ذلك بالثمن كما صرح به الروض كغيره يدل على انه يملكه بالشراء (قوله ولا يبيع العبد من نفسه) أى قبل قبضه (قوله لان الرضا فيه غير معتبر) هذا يدل على ان الكلام فى غير قسمة الرد لا اعتبار الرضا فيه وهذا حاصل ما فى شرح الرض والكلام فى القسمة قبل القبض ويبقى الكلام فى بيع

لعموم النهي السابق وللعلة الاولى وعمل الخلاف ان باعه بغير جنس الثمن او بزيادة او نقص او تفاوت صفة والا بان باعه بعين الثمن او بمثله ان تلف او كان في الذمة فهو اقالة بلفظ البيع (٤٠٣) على المعتمد وزعم ان الصحيح مراعاة اللفظ في المبيع لا المعنى غير صحيح بل تارة

يراعون هذا وتارة يراعون هذا بحسب المدرك (و) الاصح (ان الاجارة) للبيع (والرهن والهبة) والصدقة والاقرض له (كالبيع) بناء على المعنى الاول وكذا جعله نحو صداق او عوض خلع او سلم والتولية فيه والاشراك وافهم اطلاقه منع الرهن انه لا فرق بين رهنه من البائع وغيره وهو ما اقتضاه كلام الروضة واصلها ايضا لكن الذي نقله السبكي عن النص واعتمده هو ومن تبعه ان محل منعه من البائع ان كان بالثمن حيث له حق الحبس اذ لا فائدة في الرهن لانه محبوس بالدين والاجاز وقضية قولهم والاجاز صحته منه بغير الثمن وان كان له حق الحبس وقضية العلة خلافه هو الاقرب وخرج باجارة المبيع اجارة المستأجر قبل قبضه فانها صحيحة لكن من المؤجر فقط لان المعقود عليه فيها المنافع وهي لا تصير مقبوضة بقبض العين فلم يؤثر فيها عدم قبضها فان قلت قضية العلة صحتها من غير المؤجر ايضا قلت ماذكر من نفي إمكان قبض المنافع المراد به نفي إمكان قبضها الحقيقي لتصريحهم كما يأتي في السلم بأن قبضها بقبض

ما في الروض وشرحه جواز في قسمة الافراز دون غيرها قال في الروض وله بيع مقسوم قسمة افراز قبل قبضه قال في شرحه بخلاف قسمة البيع ليس له بيع ما صار اليه فيها من نصيب صاحبه قبل قبضه اه سم وسيقا عن النهاية والمعنى مثله (قوله لعموم النهي) الى قول المتن وان الاعتاق في النهاية والمعنى الا انها اعتمدا ما اقتضاه كلام الروضة كما يأتي (قوله السابق) اي انفا (قوله وللعلة الاولى) اي ضعف الملك (قوله او بمثله ان تلف) اخرج قيمته اه سم (قوله او كان في الذمة) صورة ذلك ان يشتري عبدا مثلا بدينار مثلا في ذمته ثم يبيعه قبل قبضه للبائع بدينار في ذمته او اقبض البائع دينارا كما في ذمته ثم يبيعه قبل قبضه له بدينار في ذمته او معين غير ما دفعه له ولو مع وجوده وعلى كل من الصورتين يقال انه باعه بمثل ما في الذمة شيخنا اه بجري (بل تارة يراعون هذا) اي اللفظ وهو الاكثر كما لو قال بعثك هذا بلانن لا ينقصد بيعا ولا هبة على الصحيح (وتارة يراعون هذا) اي المعنى كما لو قال وهبتك هذا الثوب بكذا ينقصد بيعا على الصحيح فلم يطلقوا القول باعتبار اللفظ بل يختلف الجواب باختلاف المدرك كالاراء في انه اسقاط او تملك وتارة لا يراعون اللفظ ولا المعنى كما اذا قال اسلمت اليك هذا الثوب في هذا العبد فان الصحيح انه لا ينقصد بيعا ولا سلما اهمعنى عبارة ع ش اي والغالب عليهم مراعاة اللفظ ما لم يقر جانب المعنى ومن ثم وقع في عبارة غير واحد ان العبرة في العقود بالالفاظ اه (قوله للبيع) يعني عنه قوله الا في له (قوله على المعنى الاول) اي ضعف الملك (قوله بين رهنه من البائع) اي وبين ان يكون له حق الحبس او لانه ياقوم معنى (قوله ايضا) حقه ان يقدم ويذكر عقب وغيره (قوله وهو ما اقتضاه كلام الروضة الخ) معتمد ع ش ومعنى (قوله لكن الذي نقله) عبارة النهاية وان نقل السبكي الخ فهي صريحة في موافقة الشيخين ومخالفة السبكي اه بصري (قوله ان كان بالثمن الخ) ضعف اه ع ش (قوله حيث له حق الحبس) عبارة المعنى وكان له حق الحبس اه (قوله وقضية قولهم الخ) قد يناقش فيه بجعل قولهم ان كان بالثمن قيدا لقولهم منعه من البائع وقولهم حيث له الخ خبر ان وارجاع قولهم والاجاز للخبر فقط نعم تعبير المعنى كما قدمناه سالم عن المناقشة (قوله وقضية العلة) وهي قوله لانه محبوس الخ كردى وع ش (قوله وقضية العلة الخ) قد يناقش فيه بان قبوله الرهن عن غير الثمن يتضمن فك الحبس بالثمن وقد تدفع المناقشة بان الحبس على الثمن بمنزلة الرهن وسياق في الرهن انه لا يجوز ان يرهنه المرهون عنده بدين آخر ولو كان القبول بمنزلة الفك لجاز ذلك اه سم (قوله فانها صحيحة) اي ولو باكثر من الاجرة الاولى وبغير جنسها او صفاتها ع ش (قوله فلم يؤثر فيها عدم قبضها) قضيتها ان مثل المبيع الصدق وعوض الخلع وغيرها من كل ما ملك بعقد من الاعيان وهو ظاهر اه ع ش و (قوله عدم قبضها) اي العين المؤجرة (قوله قضية العلة) وهي قوله لان المعقود عليه فيها الخ (قوله ماذ كر الخ) اي بقولهم وهي لا تصير مقبوضة بقبض العين (قوله المراد به الخ) جملة خبر ماذ كر (قوله ولقوة جانب المؤجر) متعلق بقوله لم يشترط فيه الخ وعله مقدمة عليه (قوله بخلاف غيره) اي غير المؤجر (قوله فيصح) الى المتن في النهاية والمعنى الا انها اعتمدا صحة الوقف وان توقف على القبول كما يأتي (قوله والقسمة) اي قسمة غير الرسم وع ش اي قسمتي افراز وتعديل سلطان وحلي (قوله الوقف) اي والوصية اه معنى عبارة ع ش زاد في المنهج الوصية ايضا المقسوم قبل قبضه في غير ذلك وحاصل ما في الروض وشرحه جوازه في قسمة الافراز دون غيرها قال في الروض وله بيع مقسوم قسمة افراز اي قبل قبضه قال في شرحه بخلاف قسمة البيع ليس له بيع ما صار له فيها من نصيب صاحبه قبل قبضه اه (قوله او بمثله ان تلف) اخرج قيمته (قوله وقضية العلة خلافه الخ) قد يناقش فيه بان قبوله الرهن عن غير الثمن يتضمن فك الحبس بالثمن وقد تدفع المناقشة بان الحبس على الثمن بمنزلة الرهن وسياق في الرهن انه لا يجوز ان يرهنه المرهون عنده بدين آخر ولو كان القبول بمنزلة الفك لجاز ذلك (قوله والقسمة) اي قسمة غير الرد

فتكون

الاصح (ان الاعتاق)

بخلافه) فيصح وان كان للبائع حق الحبس لقوته ومثله الاستيلاء والتدبير والتزويج والقسمة واباحة نحو طعام اشتراه جزا فالفقراء الوقف

مالم نقل بتوقفه على القبول لأنه حينئذ كالبيع وفارق كالأباحة التصديق بانه (٤٠٣) تملك بخلافهما لا الكتابة إذ ليس

لها قوة العتق ولا العتق على مال لأنه بيع ولا عن كفارة الغير لأنه هبة ويكون قابضا بنحو العتق والوقف لا بالتدبير والاثنين بعده وكذا الطعام المباح للفقراء قبل قبضهم له (والثمن المعين كالمبيع) في جميع ما مر فيه ومنه فساد التصرف قبل قبضه المذكور ضمنا في قوله (فلا يبيعه البائع) يعني لا يتصرف فيه كما بأصله (قبل قبضه) لا من المشتري إلا في نظير ما مر من يبيع المبيع للبائع ولا من غيره لعموم النهي ولما مر من العتق وكل عين مضمونة في عقد معاوضة كاجرة وعوض صلح عن مال أودم وبذل خلع أو صداق كذلك (وله بيع ماله في يد غيره أمانة كوديعة) والحق بذلك ما أفرزه السلطان الجندی أي تملكها كما هو واضح فله بعد رؤيته يبيعه وإن لم يقبضه رفقا بالجند نص عليه ومن ثم يملك بمجرد الافراز (ومشترك وقراض ومرهون بعد انفكاكه) مطلقا وقبله باذن المهرتين (وموروث) كان للورث التصرف فيه ومثله ما يملكه الغانم من الغنمية

فتكون الصور ثمانية اه (قوله مالم نقل بتوقفه الخ) الأوجه أن الوقف صحيح وإن شرطنا القبول اه سم عبارة النهاية والمغني والوقف سواء احتاج إلى قبول أي بان كان على معين أم لا كافي المجموع خلافا لما في الشرح والروضة نقلنا عن التتمة من أن الوقف أن شرطه القبول كان كالبيع وإلا فكالاعتاق مع أن الأصح أن الوقف على معين لا يحتاج إلى قبول كما سياتي إن شاء الله تعالى كالعتق اه (قوله للفقراء) ليس بقيد اه بيجرى (قوله جزافا) أما إذا اشترى الطعام بمقدار بكيل أو غيره فلا بد لصحة إباحته من قبضه بذلك معنى واسنى (قوله ولا العتق على مال) أي من غير العبد المبيع لما مر من صحة بيع العبد من نفسه وأقول هنا لأنه يبيع اه عرش عبارة السيد عمر أي من اجنبي كان قال له اعتقه غنى على كذا بخلافه من العبد كما تقدم اه (قوله ولا عن كفارة الغير) أي بل ولا بأهبة الضمنية كالوقال له اعتق عبدك غنى ولم يذكر عوضا فاجابه اه عرش (قوله ويكون قابضا الخ) أي وإن كان للبائع حق الحبس اه معنى (قوله بنحو العتق) وهو الاستيلاء اه عرش (قوله والاثنين بعده) وهما التزويج والقسمة (قوله قبل قبضهم) فان قبضه كان قابضا اه نهاية قول المتن (والثمن المعين) أي نقدا كان أو غيره معنى ونهاية قول المتن المعين خرج ما في الذمة فيجوز بيعه وهو الاستبدال الآتي اه سم (قوله في جميع ما مر) إلى قول المتن وله في النهاية (قوله في جميع ما مر) أي من أول الباب إلى هنا كما تقدم هو ذلك في أول الباب بقوله ومثله في جميع ما يأتي الثمن اه وحينئذ فتعليله صحة التصرف قبل القبض اه رشیدی (قوله إلا في نظير الخ) عبارة المغني ولو أبدله المشتري بمثله أو بغير جنسه برضا البائع فهو كبيع المبيع للبائع اه زاد النهاية فلا يصح إلا أن كان الاعتياض عنه بعين المبيع أو بمثله ان تلف أو كان في الذمة اه أي فانه إقالة (قوله من يبيع المبيع) من بمعنى أو لبيان ما مر (قوله لعموم النهي) أي في خبر حكيم بن حزام المتقدم يا ابن أخي لا تبعين شيئا حتى تقبضه فشمم الشيء المبيع والثمن وما في معناهما وإن كان عمومه لنحو الأمانة غير مراده رشیدی (قوله كذلك) خبر قوله وكل عين الخ أي لا يتصرف فيه قبل قبضه (قوله من العتق) هما ضعف الملك وتوالي ضمانين اه عرش قول المتن (وله بيع ماله) بالاضافة لأنه بلفظ الموصول يشمل الاختصاص هو لا يصبح يبيعه اه عرش قال المغني وأولى منه وله التصرف في ماله اه قول المتن (أمانة) شملت الأمانة ما لو كانت شرعية كما لو طيرت الريح ثوبا إلى داره اه نهاية أي دار الغير عرش (قوله والحق) إلى قوله ومحله في الأخيرة في النهاية إلا قوله أو حل إلى ولو استأجره وكذا في المغني إلا قوله كذا قاله إلى ولو استأجره (قوله أو تملكها) أي لا إرفاقا اه عرش (قوله بعد رؤيته) قيد اه عرش قول المتن (وقراض) أي يبدل العامل سواء كان قبل الفسخ أو بعده ظهر الربح أم لا خلافا للقاضي والامام اه نهاية عبارة سم قال في شرح الروض قال القاضي بعد الفسخ والامام قبل أن يربح وفيها منظر اه والوجه مر هو مقتضى النظر وقال لا إطلاق المصنف لأنه إن لم يتحقق ملك العامل فواضح وأن يتحقق بان مسخ بشرطه فرقت الصفقة فيصح في نصيب المالك دون نصيب العامل فليأمل اه (قوله مطلقا) أي إن أذن المهرتين أم لا اه عرش (قوله للورث التصرف فيه) أي بخلاف ما لا يملك المالك يبيعه مثلا بان اشتراه ولم يقبضه أمكنه حينئذ ليس في بدائعه بأمانة بل هو مضمون عليه اه نهاية (قوله ومثله) أي المورث عرش وقال الرشیدی أي مثل ما ذكر في جواز بيعه ما يملكه الغانم الخ أي وهو هو يرجع فيه الأصل قبل قبضه له من الفرع ومقسوم قسمة إفراد قبل قبضه بخلاف قسمة البيع ليس له بيع ما صار له فيها من نصيب صاحبه قبل قبضه ولا يبيع شخص أخذه بشفعة قبل قبضه لأن الأخذ بها معاوضة نهاية ومعنى زاد الأول ولو باع ماله في يد غيره أمانة فهل للبائع ولاية الانتزاع من ذلك الغير بدون إذن المشتري ليتخلص من الضمان ويستقر العقد الظاهر كما قاله الزركشي نعم بل يجب لتوجه التسليم على البائع اه وزاد الثاني وله بيع ثم عر على شجر موقوف عليه قبل أخذه وكذا سائر غلات وقف حصلت لجماعة وعرف كل قدر حصته كإتاه له

(قوله مالم نقل بتوقفه على القبول) الأوجه أن الوقف صحيح وإن شرطنا القبول (قول المصنف والثن المعين) خرج ما في الذمة فيجوز بيعه وهو الاستبدال الآتي (قول المصنف وقراض) قال في شرح الروض

في المجموع عن المتولى وأقره اه عبارة الجيرى ومثله غلة وقف وغذيمة فلاح المستحقين أو الغانمين بيع حصته قبل افرازها قاله شيخنا بخلاف حصته من بيت المال فلا يصح بيعها قبل افرازها ورويتها واكتفى بعض مشايخنا بالافراز فقط ولو مع غيره قليلى اه (قوله مشاعا) اى إذا كان قدر معلوما بالجزية كافي شرح الروض اه رشيدى (قوله لتام الملك) تعليل لقول المتن وله بيع ماله في بدغيره امانة كوديعة الخ (قوله لاستاجر) بفتح الجيم عطف على قول المتن كوديعة (قوله او قصارته) يؤخذ مما يأتى ان محله فى قصارة تحتاج إلى عين اه سيد عمر ويأتى عن سم والمغنى ما يفيد الاطلاق (قوله مثلا) عبارة للمغنى ومثل ذلك اى الصبغ والقصاره صوغ الذهب ونسج الغزل ورياضة الدابة اه (قوله وحمل) اى قول الشيخين وقد تسلمه الاجير اه رشيدى (قوله قبل العمل) اى تعلق حق الاجير به لان الاجارة لازمة من الطرفين اه بجيرى (قوله مطلقا) اى تسلمه الاجير ام لا (قوله او بعده) اى العمل عبارة النهائية والمغنى وكذا بعده اه وهى احسن (قوله وقبل تسليم لاجرة) قال فى العباب بالنسبة لصورة الصبغ او بعده اى بعد تسليم الاجرة والصبغ من الصباغ لانه يبيع اه أى وبيع المبيع قبل قبضه لا يجوز اه سم (قوله أنه له إبدال المستوفى به) بشرط ان يكون الاستبدال بايجاب وقبول وإلا فلا يملك ما يأخذه قاله السبكي وهو ظاهر وبحث الاذرعى الصحة بناء على صحة المعاطاة سم اه بجيرى (قوله اما التعين الخ) هذا الايلا ثم جعل التسليم مجرد تصوير لا قيد اسيد عمر وسم اى وإنما يلائم ما فى النهاية والمغنى من جعل التسليم قيدا لعبارة تهما نعم لو أكرى صباغا او قصار العمل ثوب وسلمه له فليس له يبعه قبله وكذا بعده إن لم يكن سلم الاجرة لان له الحبس للعمل ثم لاستيفاء الاجرة كذا قالاه وهو تصوير لم يذله حسبه لتام العمل أيضا ولا ينافيه إطلاقهم اه زاد الاول جواز إبدال المستوفى به لامكان حمل ذلك بقرينة ما هنا على ما إذا لم يتسلمه الاجير اه قال ع ش قوله مر وسلمه له الخ افهم انه يجوز له يبعه قبل التسليم ويرد عليه ان العقد بمجرد بيعه يفوت على الاجير فيه فالقياس عدم صحة بيعه سواء بعد التسليم او قبله ويمكن الجواب بانه يمكن إبداله بغيره حيث لم يسلمه له كما يفهم من قوله لامكان حمل ذلك بقرينة الخ وقوله وهو تصوير اى قوله قبل العمل اه (قوله مثلا) اى او ليحفظ متاعه المعين شهرا اه نهاية (قوله جاز يبعها) اى قبل انقضاء الشهر (قوله ليس عينا) هذا اشار اليه فى شرح الروض اه سيد عمر وسرد النهاية وسم عبارة راجعهم (قوله لان المستاجر له الخ) انظر هذا التعليل فيما قبل العمل اه سم (قوله بخلاف نحو الصبغ) اى وبخلاف القصارة ايضا لانها كالعين عندهم ومثلها الرياضة اه سم (قوله فانه عين) انظر هذا إذا كان الصبغ من المالك اه سم قول المتن (وكذا الخ) فان قيل ما فائدة عطفه بكذا اجيب بان فائدته التنبيه على انه قسم الامانة لانه مضمون

قال القاضى بعد الفسخ والامام قبل ان يربح وفيهما نظر اه والوجه هو مقتضى النظر وفاقا لاطلاق المصنف لانه لم يتحقق ملك العامل فواضح وان تحقق بان وجد فسخ بشرطه فرقت الصفقة فيصح في نصيب المالك دون نصيب العامل فليتأمل (قوله وقبل تسليم لاجرة) قال فى العباب بالنسبة لصورة الصبغ او بعده اى بعد تسليم الاجرة والصبغ من الصباغ لانه يبيع اه اى وبيع المبيع قبل قبضه لا يجوز (قوله اما التعين الخ) اى وعلى هذا لا يتأتى الحل السابق (قوله ولو استأجره لمرعى غنمه الخ) عبارة شرح الروض قال المتولى ولو استأجره لمرعى غنمه او ليحفظ متاعه المعين شهرا كان له التصرف فى ذلك المال قبل انقضاء الشهر لان حق الاجير لم يتعلق بعينه إذ للمستاجر ان يستعمله فى مثل ذلك العمل اه وهذا الاختلاف مبنى على انه هل يجوز إبدال المستوفى به او لا اه والراجع جواز البيع لانه بسبيل من ان يأتى ببدله أو يسلم له الاجير نفسه ويستحق الاجرة نعم يمكن حمل كلام المتولى الاخير على تصرفه بعد الابدال بل تعليله دال عليه مروقضية قوله لانه بسبيل الخ جريان ذلك فى مسألة الاستئجار لنحو الصبغ والقصاره (قوله لان المستأجر له الخ) انظر هذا التعليل فيما قبل العمل (قوله بخلاف نحو الصبغ) أى وبخلاف القصارة ايضا لانها كالعين عندهم ومثلها الرياضة (قوله فانه عين) انظر هذا إذا كان الصبغ من المالك (قوله

مشاعا باختيار التملك (و) باقى بدولى بعد اشده أو إفاقته) لتام الملك لا مستأجر لصبغه أو قصارته مثلا وقد تسلمه الاجير كذا قالوه وحمل على أنه مجرد تصوير لا قيد فلا يجوز التصرف فيه قبل العمل مطلقا أو بعده وقبل تسليم الاجرة لان له حسبه لتام العمل ثم لقبض الاجرة ولا ينافيه إطلاقهم ان له إبدال المستوفى به اما لتعين حمل ذلك بقرينة ما هنا على ما إذا لم يتسلمه الاجير او حمل هذا على ما إذا تصرف فيه بغير الابدال ولو استأجره لمرعى غنمه شهرا مثلا جاز له يبعها لان المستأجر له ليس عينا حتى يستحق حبس العين لاجله بخلاف نحو الصبغ فانه عين فناسب حبس محله لاجله (وكذا) له بيع ماله المضمون على من هو يده ضمان يد ومنه (عارية) وما خوذ بسوم) وهو ما يأخذه

ضمان يدفع لا يتحصر في الامانة اه معنى زاد النهاية وشمل كلامه ما لو كان المعار أرضا وقد غرسها المستعير وهو كذلك خلافا للباوردي اه قال عش قوله وهو كذلك اي ثم ينزل المشتري من المعير منزلة المعير فيخير بين قلعه وغرامة ارض النقص وتملكه بالقيمة وتبقته بالاجرة اه واعتمد المعنى ما قاله الماوردي من انه ان امكن رد المعار كالدار والذابة صح بيعه وان لم يمكن ارض غرست فالبيع باطل في الاصح اه (قوله) يريد الشراء) وبقي ما لو اخذ مريدا لاجارة او القراض او الارتهان ليتامله اي يجبه فيرتنه او يستاجر به او يقترضه او نحو ذلك وينبغي ان يقال فيه ان كان ذلك وسيلة لما يضمن اذ اعقد عليه كالقراض وكالتزوج به واخالة عليه والصلح عليه صلح معاوضة ضمنه اذ اتلف وان اخذه لما لا يضمن كالاستجار والارتهان لم يضمنه اذ اتلف بلا تقصير وهو في داء اعطاء الوسيلة حكم المقصد اه عش (قوله بقدر) اي البائع او المشتري اه عش (قوله) وما رجع اليه الخ) ومقبوض بعقد فاسد لقوات شرط او نحوه ورأس مال سلم لا تقطاع المسلم فيه او غيره وما شبه ذلك اه معنى (قوله) بفسخ عقد) يعيب او غيره نهاية ومعنى (قوله في الاخيرة) هي ما رجع اليه بفسخ عقد لكن بدون المبالغة المذكورة في قوله ولو بافلاس الخ لانه مع فرض اخذ الثمن لا يتأتى الفسخ بافلاس ولو ضوح ذلك لم يال بالاطلاق اه سم (قوله ان اعطى) اي البائع عبارة النهاية والمغنى بعد رد الثمن اه قال عش قوله بعد رد الثمن افهم انه لا يجوز بيعه قبل رد الثمن وهو ظاهر ان قلنا بعدم امتناع الحبس في الفسوخ وكلامه هنا يقتضي ترجيحه اما ان قلنا بعدم جواز الحبس ووجوب الرد على من طلبت العيز منه بعد الفسخ ففيه نظر والقياس يحته اه ومرعته ان المعتمد هو الاول (قوله) لان للبشترى حبسه الخ) ذكر الشارح في غير هذا الكتاب ان في المجموع عن الروياني واقره ان من طوّل من العاقدين بعد الفسخ برده ما يده لومه الدفع وليس له الحبس حتى يقبض متاعه ثم قال وبه تعلم ان جميع الفسوخ لا حبس فيها الا الفسخ بالاقالة لما ياتي اه وهذا الذي قاله هنا موافق لما في شرح الروض مخالف لذلك ثم رايته في فصل لها ولا أحدهما ذكر ما تقدم عن المجموع ثم قال لكن الذي في الروضة واعتمده السبكي وغيره وتبعهم في المبيع قبل قبضه انه له الحبس فيمتنع تصرف ماله فيه مادام محبوسا انتهى اه سم وتقدم عن النهاية والمغنى آتفا ما يفيد اعتماده ايضا (قوله) وما افهمه) الى قول المتن والجديد في النهاية (قوله) مضمون كله) وفيما يضمن به خلاف والراجح منه انه قيمة يوم التلف اه عش (قوله) لم يضمن الا نصفه الخ) لو كان المأخوذ بالسوم ثوبين متقاربي القيمة وقدراد شراء اعجمهما اليه فقط وتلقا فهل يضمن اكثرهما قيمة واقلمهما لجواز انه كان يعجبه الاقل قيمة والاصل براءة الذمة من الزيادة فيه نظروا لعل الثاني اقرب سم على حجة اه عش قول المتن (ولا يصح بيع المسلم فيه الخ) وكذا راس مال السلم كما في شرح الروض

ومحله في الاخيرة) هي ما رجع اليه بفسخ عقد لكن بدون المبالغة المذكورة في قوله ولو بافلاس الخ لانه مع فرض اخذ الثمن لا يتأتى الفسخ بافلاس ولو ضوح ذلك لم يال بالاطلاق (قوله) لان للبشترى حبسه لاسترداد الثمن وان لم يخف فوته) فيه امر ان احدهما ان ظاهره انه ليس للبائع حبس الثمن المعين لاسترداد المبيع فيشكل بانه ما المرجح لجانب المشتري والثاني ان الشارح في غير هذا الكتاب ذكر ان في المجموع عن الروياني واقره ان من طوّل من العاقدين بعد الفسخ برده ما يده لومه الدفع وليس له الحبس حتى يقبض متاعه ثم قال وبه تعلم ان جميع الفسوخ لا حبس فيها الا الفسخ بالاقالة لما ياتي اه وهذا الذي قاله موافقا لما في شرح الروض مخالف لذلك ثم رايته في فصل لها ولا أحدهما شرط الخيار ذكر ما تقدم عن المجموع معبر ابانه لا يحبس احدهما بعد الفسخ لرد الاخر ثم قال لكن الذي في الروضة واعتمده السبكي وغيره وتبعهم في المبيع قبل قبضه ان له الحبس فيمتنع تصرف ماله فيه مادام محبوسا اه (قوله) لم يضمن الا نصفه الخ) لو كان المأخوذ بالسوم ثوبين متقاربي القيمة وقدراد شراء اعجمهما اليه فقط وتلقا فهل يضمن اكثرهما قيمة او اقلمهما لجواز انه كان يعجبه الاقل قيمة والاصل براءة الذمة من الزيادة فيه نظروا لعل الثاني اقرب (قوله) المثلث الذي في الذمة) دخل فيه بيع الموصوف في الذمة بغير لفظ السلم ونحوه وهو أحد موضعين في كلامهما

مريد الشراء ليتامله أي يجبه  
أم لا ومغضوب بقدر على  
انتزاعه وما رجع اليه بفسخ  
عقد ولو بافلاس المشتري  
لتقام المالك في المذكورات  
ومحله في الاخيرة إن أعطى  
المشتري ثمنه وإلا لم يصح  
تصرف البائع فيه لأن  
للمشتري جنسه لاسترداد  
الثمن وإن لم يخف فوته وما  
أفهمه كلامه من أن المأخوذ  
بسوم مضمون كله محله ان  
سام كله وإلا كان أخذ مالا  
من ماله أو باذنه ليشترى  
نصفه فتلّف لم يضمن إلا  
نصفه لأن النصف الآخر  
في يده أمانة (ولا يصح  
بيع المثلث الذي في الذمة  
نحو المسلم فيه)

ولا الاعتياض عنه )  
 قبل قبضه بغير نوعه  
 لعموم النهي عن بيع  
 ما لم يقبض ولعدم استقراره  
 فانه معرض بانقطاعه  
 للانفساخ او الفسخ والحيلة  
 في ذلك أن يتفاحا عقد  
 السلم ليصير رأس المال  
 دينيا ذمه ثم يستبدل عنه  
 بشرطه الاتي ( والجديد  
 جواز الاستبدال ) في غير  
 ربوي بيع بمثله من جنسه  
 لتفويته ما شرط فيه من  
 قبض ما وقع العقد به ولهذا  
 امتنع الابرأ منه وما وهمه  
 كلام ابن الرفعة من جوازه  
 فيه غلطه فيه الاذرى ( عن  
 الثمن ) التقدا وغيره الثابت  
 في الذمة ولو قبل قبض المبيع  
 لكن بعد لزوم العقد لاقبله  
 للحديث الصحيح فيه وقيل  
 بما فيه غيره وكالثلث كل دين  
 مضمون بعقد كاجرة وصداق  
 وعوض خلع وقارقت المثلث  
 بانه تقصد عينه ونحو الثلث  
 تقصد ماله ولا يصح هنا  
 وفيما ياتي استبدال مؤجل  
 عن حال ويصح عكسه وكان  
 صاحب المؤجل مجله فعلم  
 جواز الاستبدال بدن حال  
 ملتزم الآن لا بدن ثابت له  
 قبل والا كان بيع دين  
 بدن وشرط الاستبدال  
 لفظ يدل عليه صريحا اي  
 او كناية مع النية كآخذته  
 عنه والثلث التقدان وجد  
 في احد الطرفين

وغيره رشدي وسم قول المتن ( ولا الاعتياض عنه ) أي ولا الحوالة به أو عليه أيا عاب ( قوله للانفساخ )  
 أي على القول الضعيف قوله أو الفسخ هو المعتمد لحلي وزادى أه بجري ( قوله والحيلة الخ ) أي لانه  
 يجوز التفاسخ بغير سبب كما قاله الشيخان أه رشدي ( قوله في ذلك ) أي الاعتياض عن نحو المسلم فيه ( قوله )  
 ثم يستبدل عنه المتبادر عن رأس المال أه سم عبارة النهاية ثم يدفع له ما يتراضيان عليه وإن لم يكن من  
 جنس المسلم فيه أه ( قوله بشرطه ) عبارة النهاية ولا بد من قبضه قبل التفرق لئلا يصير بيع دين بدن ثم قال  
 وفي المغنى وسم ما وافقه وعلم بما تقرر أي في قوله نحو المسلم فيه الخ أن كل مبيع ثابت في القيمة عقد عليه  
 بغير لفظ السلم لا يصح الاعتياض عنه على الأصح من تناقض لهما أه ( قوله الاتي ) أي في قول المتن فإن  
 استبدل الخ ( قوله غير ربوي ) أي قول المتن فإن استبدل في النهاية والمغنى الا قوله فعلم إلى والثلث ( قوله )  
 بمثله ) أي ربوي أه سم ( قوله من جنسه ) وكذلك اتفاقا في علة الربادون الجنس كما يقتضيه التعليل ونقله  
 الشهاب سم عن الإيعاب للشهاب بن حجر أه رشدي ( قوله لتفويته الخ ) أي أما الربوي فلا يجوز  
 الاستبدال عنه لثبوته الخ فهو علة المقدر أه ع ش ( قوله ولهذا ) أي للتفويت المذكور ( قوله الابرأ )  
 منه ) أي الربوي و ( قوله من جوازه فيه ) أي جواز الابرأ في الربوي أه ع ش ( قوله الثابت في الذمة )  
 أي أما المعين فلا يصح الاستبدال عنه كما قدمه في شرح والثلث المعين كالباع أه رشدي ( قوله لاقبله )  
 انظر ما وجه امتناع الاستبدال قبل اللزوم مع أن تصرف احد العاقدين مع الآخر لا يستدعي لزوم العقد بل  
 هو اجازة قديقال انه مستثنى أه ع ش ( قوله للحديث الصحيح ) أي لخبر ابن عمر رضي الله عنهما انه قال  
 كنت أبيع الابل بالدينار وأخذ مكانها الدرهم وأبيع بالدرهم وأخذ مكانها الدينار فأنيت النبي صلى الله  
 عليه وسلم فسألته عن ذلك فقال لا بأس إذ تفرقتما وليس بينكما شيء أه نهاية زاد المغنى فقوله وليس  
 بينكما شيء أي من عقد الاستبدال لأن العقد الاول بقرينة رواية أخرى تدل لذلك أه ( قوله كل دين  
 مضمون بعقد ) شمل رأس المسلم وليس مرادا كما علم بما قدمناه أه رشدي ( قوله كاجرة الخ ) أي ودين  
 ضمان ولو ضمان المسلم فيه كما أوضحه الودرحمة الله تعالى في فتاويه أه نهاية عبارة سم عبارة الروض  
 تقيد الجواز عن دين الضمان وإن كان الاصل دين سلم فتامله وبالصححة في دين الضمان أفتي شيخنا الشهاب  
 الرملي وغيره من شيوخنا أه ( قوله وفارقت ) أي انحاء الثلث ( قوله ونحو الثلث يقصد ماله ) هذا ظاهر أن  
 كان المثلث عرضا وثلث نقدا أما لو كان نقدا أو عرضين فلا يظهر ما ذكر فاعمل التعليل مبني على الغالب أه  
 ع ش ( قوله ولا يصح الخ ) أي لعدم لحوق الأجل أه مغنى ( قوله وفيما ياتي ) أي الاستبدال عن القرض  
 وقيمة المثلث ( قوله فعلم ) أي من قوله ويصح عكسه ( قوله الآن ) أي وقت الاستبدال ( قوله لا بدن ثابت  
 الخ ) كونه معلوما ما ذكره محل توقف الآن ان يعمم قوله مؤجل بما كان باعتبار الاصل وإن حل في حال  
 الاستبدال ( قوله لفظ يدل الخ ) عبارة البجيري أن يكون بإيجاب وقبول والا فلا يملك ما يأخذه قاله السبكي  
 وهو ظاهر وبجئ الاذرى الصحة بناء على صحة المعاطاة سم أه ( قوله في احد الطرفين ) يؤخذ منه أن من باع  
 ( قوله ) ثم يستبدل عنه المتبادر عن رأس المال فهل يتحقق بذلك الحيلة في شراء المسلم فيه أو الاعتياض عنه  
 ( قوله في غير ربوي ) عبارة شرح الروض هذا كله فيما لا يشترط قبضه في المجلس أما غيره كربوي بيع بمثله  
 ورأس مال سلم فلا يجوز الاستبدال عنه إذا لم يوجد قبض المعقود عليه في المجلس الخ أه ( قوله بمثله ) أي ربوي  
 وقوله من جنسه لم يذكر هذا القيد في شرح الارشاد ولا في شرح الروض وهو قضية العلة المذكورة ولما قال في  
 العباب وعن ربوي بيع بجنسه اعتبره الشارح حيث قال أما غيره أي غير ما لا يشترط قبضه في المجلس كربوي  
 بيع بمثله وإن لم يكن من جنسه خلافا لما يوهمه المتن الخ ( قوله وكالثلث كل دين الخ ) عبارة الروض يجوز  
 الاستبدال عن كل دين ليس بشئ ولا مضمون أه وهي تقيد الجواز عن دين الضمان وإن كان الاصل دين سلم  
 فتامله وبالصححة في دين الضمان الذي اصله دين سلم أفتي شيخنا الشهاب الرملي وغيره من شيوخنا ( قوله والثلث  
 التقدان وجد في احد الطرفين ) يؤخذ منه أن من باع دينارا بفلوس معلومة في الذمة امتنع اعتياضه عن



والا فاما اتصلت به الباء والمثنى مقابلة نعم الاوجه فيما لو باع (٤٠٧) فنه مثلا بدراهم سلبا انه لا يصح الاستبدال

عنها وان كانت ثمنها لانها في الحقيقة مسلم فيها فليقيد بذلك اطلاقهم صحة الاستبدال عن الثمن (فان استبدال موافقا في علة الربا كدراهم عن دنانير اشترط قبض البدل في المجلس) حذر من الربا (والاصح) انه (لا يشترط التعيين) للبدل (في العقد) اي عقد الاستبدال بان يقول هذا لجواز الصرف عما في الذمة (وكذا) لا يشترط (القبض) في المجلس ان استبدل مالا (يوافق في العلة) للربا (كثوب عن دراهم) اذ لا ربا لكن يشترط تعيين الثوب في المجلس قيل كان ينبغي ان يقول كطعام عن دراهم لان الثوب غير ربوي فلا يصح ان يقال انه لا يوافق الدراهم في علة الربا اهو ليس بسد يد لا اطلاقهم على كل من ثوب او طعام بدراهم انهما عالم يتوافقا في علة الربا وانه غفل عما هو مشهور ان السالبة تصدق بنى الموضوع (ولو استبدل عن القرض) اي دينه لا نفسه خلافا لمن زعمه لان المقترض ملصكها وان جاز للمقرض الرجوع فيها ويلزم من ملكها كذلك ثبوت بدلها في ذمته فلم يقع الاستبدال الا عن دين القرض دون عينه (و) عن (قيمة) يعني بدل (المثل)

دينار ايفلوس معلومة في الذمة امتنع اعتياضه عن الفلوس لان الدينار لكونه نقدا هو الثمن والفلوس هو المثل الذي في الذمة يتمتع الاعتياض عنه على ما فيه من الخلاف سم على حجة اعمش (قوله والا) اذ بان كانا نقدين او عرضين نهاية ومعنى قول المتن (في علة الربا) اي اوفى جنس الربا كذهب عن ذهب اشترطت الشروط المتقدمة اه نهاية قال عشم قوله الشروط المتقدمة منها التقاض فلو كان له على غيره دراهم فعوضه عنها ما هو من جنسها اشترط الحلول والمائل فقبض ما جعله عوضا عما في ذمته في المجلس وصدق على ما ذكره انه تقابض لوجود القبض الحقيقي في العوض المدفوع لصاحب الدين والحكمي فيما في ذمة المدين لانه كانه قبضه منه ورده اليه وحل اشترط المائلة حيث لم يجر التعويض بلفظ الصلاح كما مر ويأتى اه عشم واعلم ان ذلك غير مخالف لما تقدم انفاي الشرح كالنهاية من عدم جواز الاستبدال في ربوي بيع بمثل من جنسه لتفويته ما شرط فيه من قبض ما وقع العقد به لانه فيما اذا كان العقد المتقدم على الاستبدال ربويا وما هنا فيما اذا كان عقد الاستبدال ربويا يقول المتن (اشترط قبض البدل في المجلس) والظاهر انه يشترط الحلول ايضا وانه تركه لانه لازم للتقاض في الغالب كما مر اه رشيدى قول المتن (البدل) أى شخصه اه معنى (قوله لجواز الصرف عما في الذمة) كان قال بعث الدراهم التي في ذمتك بدنانير في ذمتك ثم بيعته وبقبضه في المجلس (قوله لكن يشترط) الى المتن في النهاية والمعنى (قوله وليس بسد يد) هو كما قال بل هذا الاعتراض سقط لا ورود له نعم قول الشارح وانه غفل الخ لم يظهر وجه مناسبه لما نحن فيه فليتامل فان ما نحن فيه ليس من ذلك القيل اللهم الا ان يقال مقصوده انها اذا صدقت مع بنى الموضوع صدقها فيما نحن فيه بالاولى اه سيد عمر (قوله اوديته لا نفسه) عبارة النهاية والمعنى نفسه او عينه وان حمله بعضهم على الثاني اه قال عشم قوله نفسه بان كان باقيا في يد المقرض وقوله اوديته بان تصرف فيه فارمه بدله وقوله وان حمله بعضهم هو ابن حجة اه ولا يخفى ان الاختلاف انما هو في حل المتن لا في الحكم واطال الرشيدى في رد جملهما (قوله وان جاز الخ) اي فيما اذا كان القرض باقيا في يد المقرض (قوله كذلك) لاحاجة اليه (قوله يعنى) الى التنبيه في النهاية الا قوله اخذاما قالوه في مسألة الكيس الالية (قوله وبدل غيرهما الخ) بالجر عطفا على قيمة المثل عبارة المعنى وكذا عن كل دين ليس بثمن ولا بثمن كالدين الموصى به أو الواجب بتقدير الحاكم في المتعة أو بسبب الضمان او عن زكاة الفطر اذا كان الفقراء محصورين اه (قوله بانه الخ) تصوير للتبرع (قوله وذلك لاستقراره) علة لقول المصنف جازاه عشم (قوله ولو باخبار المالك) اي للبدل أى فلو تبين خلافه تبين بطلانه فيما يظهر اه عشم وكتب سم ايضا ما حاصله تقدم في شرح قول المصنف في باب الربا ولو باع جزا فاختصنا الخ ما هو صريح في ان العلم بالاختبار كاف في حقيقة المعاوضة فليُنظر ما فهمه قوله هنا

الفلوس لان الدينار هو الثمن لانه النقود والفلوس هي المثل والمثل اذا كان في الذمة يتمتع الاعتياض عنه على ما فيه من الخلاف (قوله فيما لو باع قنه) بان اسلبه فيها فبى ثمن لان الثمن النقود مسلم فيها فاي الجهتين يراعى فهذا منشأ التردد (قوله ولو استبدل عن القرض) لو كان القرض ذهابا فتعوض عنه ذهب او فضة امتنع لانه من قاعدة مدعجوة لا ينافي ذلك ما لو صالح من خسين دينار او الف درهم على التي درهم حيث يجوز لان ذلك استيفاء لالف درهم عن الف درهم وتعويض للالف الاخر عن الدنانير فلا محذور في ذلك اذ ليس فيه تعويض المجموع عن المجموع حتى يجرى فيه قاعدة مدعجوة فلو صرحا بتعويض المجموع عن المجموع امتنع لانه حيث من افرادها حاصل ما ابقى به شيخنا الشباب الرمل وهو مما لا شك فيه ثم راي الشارح خالف في ذلك وتعرضنا لذلك ثم يعلم من ذلك ان تقيده قاعدة مدعجوة السابقة في باب الربا بغير ما في الذمة ممنوع (قوله ويكنى هنا العلم بالقدر ولو باخبار المالك) تقدم في شرح قول المصنف في باب الربا ولو باع جزا فاختصنا الخ قوله وما اى وخرج ما لو علمنا ولو باخبار ثالث لهما او احدهما للاخر وقد صدقه تماثلها قبل البيع ثم تباعا وتقابضوا فافا فانه يصح اه فقد كنى هنا العلم بالقدر ولو بالاخبار مع وجود حقيقة

من قيمة المتقوم ومثل المثلى وبدل غيرهما كالنقد في الحكومة حيث وجب (جاز) حيث لا ربا فلا تضرب زيادة تبرع بها المؤدى بان لم يجعلها في مقابلة شيء وذلك لاستقراره ويكنى هنا العلم بالقدر ولو باختبار المالك اخذاما قالوه في مسألة الكيس

الآلية لان اتعد الاسقاط لاحقية الما و اذ قال تراط بهم و الوزن عند تضام القرض و ان علم قدره و غير صحيح (وفي ان تراط قبضه) تارة  
وتعيينه اخرى (في المجلس ماسبق) من انها ان توافى الة بال اشتراط قبضه و لا الاشتراط تعيينه قال السبكي و كونه حالا و رده الاذرى بان  
بدل هذين لا يكون الاحوال واجيب بان (٤٠٨) و راده انه لا يجوز ان يستبدل عنهما و جلالة تنبيهه اقرضه مثلا دراهم و دنانير ثم استبدل

عنهما أحدهما أو عكسه  
وقبض البدل في المجلس جاز  
كاهو ظاهر من كلامهم ولا  
نظر الى ان ذلك من قاعدة  
مدعوجة لما مر انها لا تجري  
في الدين وان نازع فيه  
البلقينى و اطال اذ لا ضرورة  
لتقدير المعاوضة فيه  
المستدعية اشتراط تحقق  
المائلة ومن ثم قالوا الصالح  
عن الف درهم وخمسين  
دينارا في ذمة غيره بالفى  
درهم جاز اذ لا ضرورة  
حيث في تقدير المعاوضة  
فيه فيجعل مستوفيا لاحد  
الالفين ومعتاضا عن الدنانير  
الالف الاخر بخلاف ما  
اذا كان الالف والخمسون  
معينين لان الاعتياض فيه  
حقيق لا يحتاج لتقدير  
فكانه باع الف درهم وخمسين  
دينارا بالفى درهم وهو  
ممتنع لانه من صور مدعوجة  
كامرو اتماصح الصلح عن  
الف بمخمسة مائة معينة كما  
اقتضاء كلامهما و صرح به  
جمع مقدمون لان الصلح  
من الدين على بعضه ابراء  
للبعض واستيفاء للباقي فهو  
صلح حطيطه وهو بعيد فيه  
الا اعتياض و وقع في كلامهما  
في الزهن فيما لو اعطاه  
كيس دراهم ليستوفى منها  
حقه والدرهم اقل منه

لاحقيقة المعاوضة (قوله الآلية) أى آنفا في التنبيه (قوله و كونه) أى العوض اه عش (قوله تنبيهه) اقرضه  
(الح) الذى اقبى به شيخنا الشهاب الرملى فيما اذا عوض عن دين القرض الذهب ذهباً و فضة بطلان التعويض  
لانه من قاعدة مدعوجة بخلاف مسألة الصلح الآلية اذ لا ضرورة الى تقدير التعويض فيها و يؤخذ من ذلك  
انه لو وقع فيها تعويض كعوضتك كذا عن كذا كان باطلا وهو ظاهر فليتأمل سم و نهاية (قوله جاز كما  
هو ظاهر) هذا ظاهر ان كان بغير لفظ البيع كلفظ الاخذ والصلح والافيه نظر لان لفظ البيع يشرف الى  
المعاوضة اه سم (قوله اذ لا ضرورة الح) فلو وجد ما يصرف الى المعاوضة كبعتك او عوضتك او استبدل  
هذا كذا كان من قاعدة مدعوجة فيمتنع كاهو الظاهر وكذا يقال في مسألة الصلح الآلية اه سم (قوله لتقدير  
المعاوضة فيه) أى في عقد الاستبدال المذكور (قوله في تقدير المعاوضة فيه) أى في عقد الصلح اه عش (قوله  
لاحد الاثنين) الاولى الالف الدراهم (قوله بخلاف ما اذا كان الالف والخمسون الح) الى قوله كما مر  
زاد النهاية عقبه مانصه كما تنبهنا على ذلك في باب الربا لكن المعتمد الصحة اه اى لان لفظ الصلح يشعر بالقناعة  
فلم يتمحض عقده للتعويض وان جرى على معين عش (قوله فيما لو اعطاه كيس دراهم) عبارة الروض  
و شرحه في مسألة الكيس المذكورة مانصه وان قال خذه اى الكيس بما فيه بدرهمك فآخذه فكذلك اى  
يضمنه بحكم الشراء الفاسد ولا يملكه الا ان علم انه قدر مال ولم يكن سلماً ولا قيمة للكيس وقبل ذلك فيما  
فشم للمستثنى منه مالو كان ما فيه مجبولا او اكثر من دراهمه او اقل منها او مثلاً وللكيس قيمة او لقيمة  
له ولم يقبل فلا يملكه لا متناع ذلك فى الربوى بل وفى غيره فى الاخيرة اما غير الربوى اذ لم يكن سلماً فيما  
ان قبل والا فلا يضمنه اخذاً بما ياتى وبه صرح المتولى اه سم (قوله لا يخالفه) كان وجه ذلك ان في مسألة  
الكيس معاوضة بدليل قوله خذه بدرهمك ولذا قال بحكم الشراء الفاسد اه سم (قوله فان قلت الح)  
راجع لاول التنبيه اه سم (قوله دون ربا الفضل) اى والا لا يطلوه لانه حيث من قاعدة مدعوجة  
اه سم (قوله عن المقابلة) اى المعاوضة (قوله و مر) اى فى التنبيه اه كرى (قوله لها) اى للمقابلة  
وتقديرها (قوله وهذا) اى التمكن ثم الترك (قوله لا يقتضى الح) الانسب يقتضى عدم اسقاطه

المعاوضة فلي نظر ما أفهمه قوله هنا لاحقيقة المعاوضة (قوله تنبيهه) اقرضه مثلا دراهم الح) الذى اقبى به شيخنا  
الشهاب الرملى فيما اذا عوض عن دين القرض الذهب ذهباً و فضة بطلان التعويض لانه من قاعدة مدعوجة  
بخلاف مسألة الصلح الآلية اذ لا ضرورة الى تقدير التعويض فيها و يؤخذ من ذلك انه لو وقع فيها تعويض  
كعوضتك كذا عن كذا كان باطلا وهو ظاهر فليتأمل (قوله جاز كما هو ظاهر) هذا ظاهر اذا جرى بغير لفظ  
البيع كلفظ الاخذ والصلح والافيه نظر لان لفظ البيع يصرف الى المعاوضة (قوله اذ لا ضرورة الح) فلو  
وجد ما يصرف الى المعاوضة كبعتك او عوضتك او استبدل هذا كذا كان من قاعدة مدعوجة فيمتنع كاهو  
الظاهر وكذا يقال في مسألة الصلح الآلية (قوله فيما لو اعطاه كيس دراهم) عبارة الروض و شرحه في مسألة  
الكيس المذكورة مانصه وان قال خذه اى الكيس بما فيه بدرهمك فآخذه فكذلك اى يضمنه بحكم الشراء  
الفاسد ولا يملكه الا ان علم انه قدر مال ولم يكن سلماً ولا قيمة للكيس وقبل ذلك فيما فشم للمستثنى منه مالو  
كان ما فيه مجبولا او اكثر من دراهمه او اقل منها او مثلاً وللكيس قيمة او لقيمة له ولم يقبل فلا يملكه لا متناع  
ذلك فى الربوى بل وفى غيره فى الاخيرة اما غير الربوى اذ لم يكن سلماً فيما كان قبل والا فلا يضمنه اخذاً بما  
ياتى وبه صرح المتولى اه (قوله لا يخالفه) كان وجه ذلك ان في مسألة الكيس معاوضة بدليل قوله خذه  
بدرهمك ولذا قال بحكم الشراء الفاسد (قوله فان قلت) هو راجع لاول التنبيه (قوله دون ربا الفضل)

وللكيس قيمة أو أكثر ولا قيمة له ما قد يخالف ذلك وعند التأمل الصادق لا يخالفه فتفطن له فان قلت فلم اشترط القبض فى  
المجلس قلت ليخرج عن ربا اليد و اما رده دون ربا الفضل لانه فى القاعدة انما يشاعن المقابلة و مرانه لا ضرورة لها و اما ربا اليد فيشاعن  
التمكن من القبض تم تركه وهذا لا يقتضى إسقاطه فتأمل (وبيع الدين) ولوبين (الغير من) هو (عليه باطل فى الأظهر بأن) بمعنى كان

على عمرو) لعجزه عن تسليمها  
والمعتمد مافي الروضة هنا  
واصلها في الخلع من جواره  
بعين أو دين بشرطه السابق  
واقتصار ابن يونس وغيره  
على العين مؤول كما اشار  
اليه السبكي وبدل لذلك  
قولهم لاستقراره كيجه  
من هو عليه وهو الاستبدال  
السابق ومحلّه إن كان  
الدين حالا مستقرا والدين  
مليامقرا او عليه بينة به ولم  
يكن في اقامتها كلفة لها وقع  
اخذنا من كلام ابن الرفعة  
والا لم يصح لتحقق العجز  
حيث ثمة ان اتفاقا في علة  
الربا بشرط قبض الغرضين  
في المجلس ولا كني تعيينهما  
في المجلس نظير ما مر في  
الاستبدال واطلاق الشيخين  
كالغوى اشتراط القبض  
حملوه على الأول ليوافق  
تصريح ابن الصباغ ومقتضى  
كلام الاكثرين بما مر من  
التفصيل في تنبيهه اراد  
بالبيع مطلقا لمقابلة ولا لم  
يوافق تمثله فنامله (ولو  
كان لزيد وعمر ودينان على  
شخص فباع زيد عمرا دينه  
بدينه) او كان له على شخص  
دين فاستبدل عنه دين اخر  
(بطل) اتحد المجلس  
وعين وقبض في المجلس ام لا  
(قطعا) وحكي فيه الاجماع  
والنهي عن ذلك صححه  
جميع وضعه اخرون والحوالة  
جائزة إجماعا مع انها بيع

أي رباليد (قوله) والمعتمد مافي الروضة (الخ) وفاقا للمنهج والنهاية والمغني (قوله) من جواره) أي بيع الدين  
غير المثلث اه شرح المنهج عبارة المغني «تنبيه» القول بالصحة انما يجري في غير المسلم فيه اه (قوله)  
بشرطه) أي بيع الدين وانما اضافة اليه مع ان السابق هو شرط الاستبدال وهو قول المصنف فان استبدل  
الخ لانهما يتصادقان في الجملة كما صرح به قوله الاتي وهو الاستبدال السابق اه كردى ويرد عليه انه على هذا  
يتكرر مع قوله الاتي ثم ان اتفاق الخ فالظاهر المتعين ان المراد بشرط بيع الدين بالدين السابق في شرح  
والجديد جواز الاستبدال الخ بقوله فعلم جواز الاستبدال بدين حال الخ (قوله) مؤول) أي مقدر بخلاف  
العاطف والمعطوف يعني بعين أو دين (قوله) لذلك) إشارة الى جواز بيعه بعين أو دين وضمير استقراره راجع  
الى الدين اه كردى (قوله) قولهم) أي في تعليل الجواز (قوله) لاستقراره) الى قوله ثم ان اتفاقا في النهاية  
والمغني (كبيعه من هو عليه) من جملة المقول أي قياسا على بيعه الخ (وهو) أي بيعه من هو عليه (قوله) ومحلّه  
أي ما ذكر من صحة بيع الدين لغير من هو عليه اه ع ش (قوله) ان كان الدين الخ) أي المبيع خبر لقوله ومحلّه  
(قوله) مستقرا) أي ما مونا من سقوطه خرج به الاجر وقبل تمام المدة فانها ليست مستقرة فلا يجوز بيعها ونحو  
نجوم الكتابة اه بجري (قوله) مليا) أي وسرا من الملاء وهي السعة (قوله) والا كفي الخ) خالفه المغني  
النهاية فقال لا وصرح في اصل الروضة كالغوى باشتراط قبض الغرضين أي وان لم يكونا رويين وهذا هو  
المعتمد وإن قال في المطلب مقتضى كلام الاكثرين يخالفه ولا يصح ان يحمل الاول على الربوى والثاني على  
غيره كما قاله بعض المتأخرين لان مثالهم ياتي بذلك لان الشيخين مثلاً ذلك العبد اه (قوله) حملوه على الاول) زاد  
شيخنا الشهاب الرملي هذا الخ لانه يناهيه تمثيل الشيخين بقوله لهما بان يشترى عبد زيد بمائة له على عمرو ويحجب  
بمع منافاته له لان غايته انه يدل على ان المسئلة عامة للمتقين في علة الربا ولغيرهما وحيث فاشترط القبض  
إما عام لتقسيمه او مطلق فيهما او الاول يقبل التخصيص والثاني يقبل التقييد فالجمل اما تخصص او تقييد  
وهو صحيح فاين المناقاة فتأمل اه سم (قوله) والالم يوافق تمثله) أي لان الدين فيه ليس مبيعا بل ثمنا اه سم  
(قوله) او كان له) إلى قول المتن وقبض في النهاية (قوله) او كان له الخ) كان كان لزيد على بكر عشرة دراهم وبكر  
عليه دينار فلا يصح ان يستبدل احدهما عن دينه دين الاخر اه بجري وفيه نظر تصوير او حكما فانه هو  
الاستبدال السابق وياتي اتفاقا عن ع ش ما يفيد ان المراد بدينه اخر دين المدين على غير دائته وفيه انه هو  
الذي مر اتفاقا في المتن فليحذر تصويره وهو المغني تركه (قوله) فاستبدل عنه ديناً اخر) وهو واضح حيث لم نجد  
شروط الخو القو إلا كان قال جعلت مالى على زيد من الدين لك في مقابلة دينك واتحد الدينان جنسا وقدر  
وصفة وحلوا ولا و اجلا وصحة وكسر افينغي الصحة لاتها حوالة اه ع ش (قوله) والنهي عن ذلك الخ) عبارة  
المغني لنيه صلى الله عليه وسلم عن بيع الكالئ بالكالئ رواه الحاكم وقال انه على شرط مسلم وفسر ببيع  
الدين بالدين كما ورد التصريح في رواية البيهقي اه (قوله) صححه الخ) خبر قوله والنهي الخ (قوله) والحوالة  
جائزة الخ) أي فهي مستثناة اه ع ش قول المتن (وقبض العقار) دخل فيه النهاية والمغني بقوله لهما ثم شرع  
في بيان القبض والرجوع في حقيقة الى العرف فيه لعدم ما يعضه شرعا ولغة كالا حياء والحرز في السرقة  
فقال وقبض الخ (قوله) ونحوه) إلى قوله اما امتعة المشتري في المغني وكذا في النهاية لا لقوله إلا  
إلى ومثلها وقوله بلنظ الى المتن (قوله) ونحوه) أي فما بعد تابعا له اه ع ش (قوله) كالارض وما  
فيها الخ) مثال للعقار اه ع ش عبارة المغني وهو الارض والتخل والضياع كما قاله الجوهري واراد بالضياع  
أي والا بطلوه لانه حيث نذ من قاعدة مدعوجة (قوله) حملوه على الاول) رد شيخنا الامام شهاب الدين الرملي  
هذا الخ لانه يناهيه تمثيل الشيخين بقوله لهما بان يشترى عبد زيد بمائة له على عمرو ويحجب ببيع منافاته له لان  
غايته انه يدل على أن المسئلة عامة للمتقين في علة الربا ولغيرهما وحيث فاشترط القبض إماما عام للتقسيم  
او مطلق فيهما او الاول يقبل التخصيص والثاني يقبل التقييد فالجمل اما تخصص او تقييد وهو صحيح فاين  
المناقاة فتأمل (قوله) والالم يوافق تمثله) أي لان الدين فيه ليس مبيعا بل ثمنا

الآبية اه و عبارة الرشدي قوله كالارض هذا هو حقيقة العقار كما في الصحاح وغيره فادخال الكاف عليه  
 اما للاشارة الى ان مثل النخل بقية الشجر كما عبر به بعضهم او انها استقصائية اه (قوله ونحلا) اي رطبا او  
 جافا وان كان الجاف لا بقاء له وخرج بذلك الاشجار المقلوعة فلا بد فيها من النقل وان كانت حية واردة  
 عودها كما كانت وكان الاولى وشجر كما عبر به الشيخ إلا ان يقال اثره للاقتصار عليه في كلام الجوهرى في  
 تفسير العقار فقول الشيخ والشجريان للبراد من العقار في كلامهم اه ع ش (و ثمرة) مثال لنحو اه ع ش  
 (قوله وإلا) أى بأن تلفت أو ان الجذاذ (فهى منقولة) وفاقا للمعنى والاياعاب وخلافا للنهية حيث قال وهو  
 اى قول الشيخين قبل او ان الجذاذ مثال لا قيد كما افاده الجلال البلقيني وشمل ذلك اى كون القبض بالتخلية  
 مالمو باعيا بعد بدو صلاحها بشرط قطعها وبه اقى الوالدر حه الله تعالى اه قال الرشدي قوله مر بعد بدو  
 صلاحها وكذا قبله المفهوم بالاولى ولا تماقيد بالبعدية لانها هى الواقعة في السؤال الذى اجاب عنه والده اه  
 (قوله ومثلها الزرع) ظاهره التفصيل فيه بين او ان جذاده وغيره كاثمرة وهو ما اعتمده في الايعاب بعد ان  
 بين ان ما أطلقه العباب من اعتبار التخلية فيه هو ما في الجوهر وغيرها اه سم (قوله حيث جازيعة) أى بأن  
 كان المقصود منه ظاهرا اه ع ش (قوله اى اقباض ذلك) اول به ليصح حمل قوله تخليته عليه اذ كل من  
 الاقباض والتخلية فعل البائع بخلاف القبض فانه فعل المشتري ولا يحمل عليه التخلية الاعلى وجه المبالغة  
 لقوة سببها في حصول القبض اه سم وقوله ليصح حمل قوله الخ اى ولا لا خصوص الاقباض ليس شرطاً إلا  
 اذا كان للبائع حق الحبس فالتفسير المذكور لاصحة الحمل لا غير اه رشدي قول المتن (تخليته للمشتري)  
 اى تركه اه معنى (قوله بلفظ بدل الخ) كخليت بينك وبينه او ما يقوم مقام اللفظ كالكتابة والاشارة  
 ومحل اشتراط ذلك كاهو ظاهر ان كان للبائع حق الحبس اما اذا لم يكن له فسيأتى انه يستقل المشتري بقبضه  
 فلا يحتاج الى لفظ اه بجري عن الشوبرى عن الطندائى وقوله ومحل اشتراط الخ في سم ما يوافقه قول  
 المتن (ويمكنه من التصرف) ولم ان لم يتصرف فيه ولم يدخله نهية ومعنى عبارة الايعاب وهى اى التخلية كما علم  
 بما تقرر تمكين البائع او وكيله المشتري او وكيله من التصرف في المبيع بازالة المانع الحسى والشرعى اه  
 (قوله بتسليم مفتاح الدار) اى ان كان مفتاح غلق مثبت بخلاف مفتاح القفل اه ع ش (قوله ان وجد)  
 نعم ان قال له البائع تسلمه واصنع له مفتاحا فيبغى ان يستغنى بذلك عن تسليم المفتاح سم على منهج اى  
 ومع ذلك يفسخ العقد في المفتاح بما يقابل به من الثمن ويثبت للمشتري الخيار بتلقه في يد البائع وإن كانت

من نحو بناء ونخل ولو  
 بشرط قطعه و ثمرة مبيعة  
 قبل أو ان الجذاذ أو لا فهى  
 منقولة فلا بد من نقلها  
 ومثلها الزرع حيث جاز  
 بيعه في الارض اى اقباض  
 ذلك (تخليته للمشتري)  
 بلفظ يدل عليها من البائع  
 (و يمكنه من التصرف)  
 فيه بتسليم مفتاح اليه  
 أى إن وجد

(قوله قبل او ان الجذاذ) وقال الجلال البلقيني لافرق بين المبيعة قبل او ان الجذاذ أو بعده خلافا لما وقع في  
 الروضة وبذلك اقى شيخنا الشهاب الرملى وفي شرح العباب للشارح مانصه و عبارة الاذرى ويستثنى من  
 اعتبار التحويل بيع الشجر بشرط قطعه والجدار بشرط نقله والثمرة على الشجر سواء اشترط قطعها او لا  
 وهكذا يبيع الزرع في الارض حيث يصح وما شبه هذا فان التخلية كافية فيه انتهت ولا تمايجه ما ذكره بناء  
 على عدم تقييده الثمن قبل وقت الجذاذ الذى ذهب اليه جماعة اما على تقييده به الذى هو المعتمد فلا بد من  
 النقل في جميع ما ذكره اه (قوله ومثلها الزرع) ظاهره التفصيل فيه بين او ان جذاده وغيره كاثمرة وهو  
 محصل ميله في شرح العباب بعد ان بين ان ما أطلقه العباب من اعتبار التخلية فيه هو ما في الجوهر وغيرها  
 (قوله اى اقباض ذلك) اول به ليصح ان يحمل عليه قوله تخليته اذ كل من الاقباض والتخلية التى هى فعل البائع  
 فيصح حمل احدهما على الاخر بخلاف نفس القبض فانه فعل المشتري فلا يحمل عليه التخلية التى هى فعل  
 البائع ولو زاد الباء في قوله تخليته لم يحتج لتاويل القبض بالاقباض نعم يمكن حمل التخلية على القبض على وجه  
 المبالغة لقوة سببها في حصول القبض (قول المصنف تخليته للمشتري مع لفظ الخ) جعل هذا تفسيرا  
 للاقباض ويعلم بما ياتى ان الاقباض او الاذن في القبض إنما يعتبر اذا كان للبائع حق الحبس وإلا كان  
 للمشتري الاستقلال بالقبض فهذه الامور إنما تشترط اذا كان للبائع حق الحبس والالم يشترط شيء من

مع عدم مانع حسي أو شرعي  
لأن القبض لم يحد لغتولا  
شرعا فحكم فيه العرف وهو  
قاض بهذا وما يأتي أي  
باعتبار مظهر لهم فلا يتأني  
ذلك جريان الخلاف فيه  
لأنه مبني على الاختلاف  
هل العرف كذلك أو لا وإنما  
يعتد بذلك (بشرط فراغه  
من أمتعة) غير المشتري  
من (البائع) والمستاجر  
والمستعير والموصى له  
بالمنفعة والغاصب كما اعتمده  
الأذرعى وغيره وغلط اعنى  
الأذرعى من اخذ بمفهوم  
الاقتصار على البائع عملا  
بالعرف لتأني التفرغ هنا  
حالا وبه فارق قبض  
الأرض المزروعة بالتخلية  
مع بقاء الزرع ولو جمع  
الامتعة ببعضها حصل  
قبض ماعده فان حولها  
لغيره حصل قبض الجميع  
أما امتعة المشتري ويظهر  
أن المراد به من وقع له الشراء  
دون نحو وكيله فلا تضر  
كحقير متاع لغيره (فإن لم  
يحضر العاقدان المبيع)  
العقار أو المنقول الذى بيد  
المشتري أمانة كان أو ضمنا  
بان غاب عن محل العقد  
وقلنا بالأصح أن حضورهما  
عند المبيع (حالة القبض)  
غير شرط (اعتبر) في صحة  
قبضه اذن البائع فيه ان كان  
له حق الحبس و (مضى  
زمن يمكن فيه المضى إليه)  
عادة مع زمن يسع نقله  
أو تفرغه بما فيه لغير المشتري (في

قيمة المفتاح تأفهاه ع ش (قوله ودخل في المبيع) ينبغى انه احتراز عما لو صرحوا باخراجه فقط والا  
فالظاهر دخوله عند الاطلاق وان كان منقولاً اه سم (قوله مع عدم الخ) متعلق بالتخلية (قوله مانع حسي)  
أي ككونها في يد غاصب و (قوله أو شرعى) أي كشغل الدار بامتعة غير المشتري اه ع ش (قوله لأن  
القبض الخ) تعليل لحصول القبض بما ذكر في المتن والشرح (قوله فحكم) من التحكيم ببناء المفعول (قوله  
وهو راض بهذا وما يأتي) أي والعرف قاض بما ذكره المصنف في هذا وفيما بعده اه معنى (قوله لهم) أي  
للاصحاب وقوله ذلك أي قضاء العرف بهذا وما يأتي (قوله جريان الخلاف) أي المشار إليه بقول المتن في  
الأصح (قوله فيه) أي فيما يأتي (قوله لأنه مبني على الاختلاف الخ) حاصله ومتى وقع الخلاف في شيء أهو  
قبض أو لا كان ناشئاً عن الخلاف في العرف فيه فن عده قبضاً ينسب للعرف ومن نى القبض فيه بقول العرف  
لا يعده قبضاً اه ع ش (قوله كما اعتمده الخ) راجع لقوله والمستاجر الخ (قوله عملاً بالعرف) علة  
لاشترط الفراغ بما ذكر (قوله لتأني التفرغ الخ) علة للعمل بالعرف اه ع ش أي لا قضاء العرف  
ذلك عبارة المعنى عقب المتن لأن التسليم في العرف موقوف على ذلك فيفرضها بحسب الامكان ولا يكلف  
تفريغها في ساعة واحدة إذا كانت كبيرة اه (قوله هنا) أي في نحو الدار (قوله حالا) أي من شأن الامتعة  
ذلك بخلاف الزرع وعليه فلو قل الزرع جداً بحيث يمكن التفرغ منه حالا لا يمنع وجوده من القبض  
ولو كثرت الامتعة بحيث تعذر تفريغها حالا منعت القبض اه ع ش (قوله ببعضها) عبارة النهاية  
والمعنى في بيت من الدار وخلي بين المشتري وبينها حصل الخ (حصل قبض ماعده) ظاهره وان كانت  
الامتعة في جانب من البيت وهو واضح ان اغلق عليها باب البيت ولا فينبغى حصول القبض فيما عدا  
الموضع الحاوى للامتعة عرفاً اه ع ش (قوله اما امتعة المشتري) محترز لقوله غير المشتري (قوله ومن  
نحو وكيله) فبقاء امتعة الوكيل والولى مانع من صحة القبض لأنها تمنع من دخول البيع في يد من وقع له  
الشراء اه ع ش (قوله كحقير متاع) أي كحصى ومناقة وخرج غير الحقير ومنه فص صغير الجرم كبير  
القيمة في حق صغير ويفرق بينه وبين الحقير بأنه لغوه يقصد حفظه في الدار وحراره بها والمنع عنها لاجله  
فتعد مشغولة فلا بد من التفرغ ولا كذلك الحقير فليتأمل سم وع ش (قوله لغيره) ولا فرق في ذلك  
بين الغنى والفقر فيما يظهر اه ع ش قول المتن (فان لم يحضر العاقدان) شمل ذلك مالوم يحضر واحد  
منهما أو حضر أحدهما دون الآخر كما لو كتب أحدهما بالبيع أو الشراء لغائب عند المبيع وهو ظاهر  
فيما لو غابا معاً أو المشتري المالكان المشتري حاضراً عند المبيع وكتب له البائع بالبيع فقبل فيحتمل أنه  
لا يحتاج لمضى الزمن لحضوره عنده ولكن قضية اطلاقهم اعتبار مضى زمن امكان حضور البائع فيجب  
العمل به حتى يوجد صارف عنه اه ع ش (قوله العقار) إلى قوله اما عقار في المغنى وإلى التنبيه في النهاية  
(قوله الذى بيد المشتري) نعت للمبيع (قوله عن محل العقد) أي مجلسه وان كان بالبلد اه ع ش (قوله  
يسع نقله) أي فى المنقول (قوله أو تفرغه) أي فى غير المنقول بل مطلقاً (قوله أو تفرغه بما فيه الخ) هذا  
سيما مع مقابلته لقوله الاتى اما عقار أو منقول الخ صريح في عدم اعتبار تفرغه بالفعل من متاع غير المشتري  
ذلك فليتأمل (قوله ودخل في البيع) ينبغى انه احتراز عما لو صرح باخراجه فقط والا فالظاهر دخوله عند  
الاطلاق وان كان منقولاً (قوله بشرط فراغه من امتعة غير المشتري) هل يجري هذا الشرط في المنقول  
حتى لو كان المبيع ظرفاً كاناً وزنيل مشغول بامتعة غير المشتري لم يكف نقله قبل تفرغه فيه نظر ولا  
يبعد الجريان وان كان نقل المنقول استيلاء حقيقياً بخلاف تخلية العقار ثم رأت قوله الآتى مع تفرغ  
السفينة وسياق فيه بيان (قوله لتأني التفرغ الخ) قد ينعكس الحال فيتأني التفرغ حالا من الزرع  
دون الامتعة (قوله كحقير متاع لغيره) أي كحصى ومناقة وخرج غير الحقير ومنه فص صغير الجرم كبير  
القيمة في حق صغير ويفرق بينه وبين الحقير بأنه لغوه يقصد حفظه في الدار وحراره بها والمنع عنها لاجله  
فتعد مشغولة فلا بد من التفرغ ولا كذلك الحقير فليتأمل (قوله أو تفرغه بما فيه) هذا سيما مع مقابلته  
أو تفرغه بما فيه لغير المشتري (في

اغفر للشقة ولا مشقة في اعتبار مضي ذلك أما عقار أو منقول غائب يد البائع أو اجنبي فلا يكفي مضي زمن امكان تفرغه ونقله بل لابد من تخليته ونقله بالفعل وأما مبيع حاضر منقول أو غيره ولا امتعة فيه لذير المشتري وهو يده فيعتبر في قبضه مضي زمن يمكن فيه النقل أو التخلية مع اذن البائع ان كان له حق الحبس ﴿تنبه﴾ ما ذكرته من الحاق يد الاجنبي بيد البائع هو الذي يتجه لان المشتري إنما اكتفى بالتفدير فيما يده لقوتها بخلاف يد البائع والاجنبي وأما قول الاسنوي ان يد الاجنبي كيد المشتري كما ذكره الرافعي في الرهن فممنوع نقلها وتوجيها وفي الحاضر بيد المشتري هو ما اقتضاه كلامهما في الرهن واعتمده الاذرعى والزرکشى وغيرهما ولم يبالوا بكون المصنف في المجموع وابن الرفعة في الكفاية نقلان عن المتولى واقراءه ان يصير مقبوضا بنفس العقد وان كان للبائع حق الحبس لكن الحق ان هذا المنقول هو الاحق بالاعتماد كما بينته في شرح العباب بما يعلم منه ان رجوع شيخنا عن اعتياده ليس في محله (وقبض المنقول) المتناول باليد عادة

الوجودا بالقرينة فظاهر وتضية قولنا في نظيره لآتي ولا امتعة فيه لذير المشتري فلا يدها سم اقول وهذا الى اعتبار ان يرفع النقل مبيع الباب وظاهر النهاية وعليه حل الحواشي عبارة شرح المذهب عبارة العباب فان لم يكن المبيع حاضرا في مجلس العقد كفت التخلية ولو منقولا مع مضي امكان قبضه اه (قوله) إنما اغفر) اى اغفر عدمه وتركه (قوله غائب) قيدى كل من العقار والمنقول اه ع ش (قوله) الا يكفي (الح) خلافا للمضى (قوله) وهو يده) اى حكما ما لو كان بيده حقيقة لم يشترط مضي زمن ل اذن البائع ان كان له حق الحبس والالا لاه منه مر ومثله في حاشية سم على منعه من ثم نقل عنه مر أنه مر قال بهذا ذلك بانغى انه لابد من مضي زمن بعد العقد يمكن فيه تناوله ورفع اه اقول وهذا هو قياس اعتبار مضي زمن يمكن فيه الوصول والنقل فيما كان غائبا وهو بيد المشتري فقام له اه ع ش وياتى في الشرح وعن المتن وسم والرشدى اعتماد الاول (قوله) أو التخلية) ليس المراد بها التخلية حقيقة بل تحمل على امكان التفرغ منه وعبارة سم على حجج لعل المراد الاستيلاء والا لوجه لذكرها لان العقار الحالى من امتعة غير المشتري قبضه بالاستيلاء عليه مع الاذن ان كان للبائع حق الحبس ولا يعتبر فيه تفرغ اذ ليس فيما يعتبر تفرغه فاذا كان في يد المشتري لم يعتبر في قبضه ورأى اذن البائع بشرطه غير مجرد زمن يمكن فيه الوصول اليه والاستيلاء اه ع ش عبارة الرشيدى قوله التخلية لعل المراد تقدير امكان التخلية لو فرضناه بيد البائع والا لاه مضى امكان التخلية مع انه محلى بالفعل اه وعبارة المغنى ولو كان المبيع تحت يد المشتري امانة او مضمونا او حاضرا ولم يكن للبائع حق الحبس صار مقبوضا بنفس العقد بخلاف ما اذا كان له حق الحبس فانه لابد من اذنه اه (قوله) فمنوع (الح) وفاقا للمضى والنهاية عبارتها والمعمد خلافا وهو ان يد الاجنبي كيد البائع اه (قوله) وفي الحاضر (الح) عطف على قوله من الحاق الاجنبي (قوله) واعتمده الاذرعى) وكذا اعتمده النهاية (قوله) ان هذا المنقول) اى عن المتولى من انه يصير مقبوضا بنفس العقد وان كان للبائع حق الحبس ولا يعتبر مضي زمن يمكن فيه التخلية والنقل (قوله) هو الاحق (الح) اعتمده المغنى لا لاقوله وان كان (الح) (قوله) كما بينته) في شرح العباب عبارته لانه ان كان امانة فقد رضى بدوام يده او مضمونا سطة ضمان القيمة وتقرر ضمان الثمن اه (قوله) ان رجوع شيخنا (الح) عبارة شرح الروض وخرج بالغائب الحاضر بيد المشتري ولا امتعة فيه لغيره فانه يكون مقبوضا بمضى زمن يمكن فيه التخلية او النقل ولا يفقر فيه وفي الغائب الى اذن البائع ان لم يكن له حق الحبس والا فافقر كما يعلم مما ياتى وفاقا للشيخين وخلافا للمتولى هكذا افهم ولا تغتر بما يخالفه اه نعم ان كان البيع مما يتناول باليد وكان في يد المشتري بالفعل كمنديل حمله في يده كان مقبوضا بنفس العقد مر اه سم قول المتن (وقبض المنقول) اى حيوانا او غيره نهاية ومعنى (قوله) المتناول) الى قوله وفيه نظر في المغنى لا لاقوله لا الدابة الى المشحونة وقوله وكذا ركو به الى ويشترط وقوله ويتعين الى ومرو الى قول المتن فان جرى في النهاية الا ما ذكر وقوله تناوله بها وقوله وفيه نظر الى ولو باع قول المتن (تحويله) اى ولو تبع التحويل منقول آخر هو بعض المبيع كالواشتري عبدا او ثوبا هو حامله فاذا امره بالاتقال بالثوب حصل قبضهما فليتأمل سم على حجج وقضيته انه لو اشتري

لقوله لآتي اما عقار او منقول الح صريح في عدم اعتبار تفرغه بالفعل من متاع غير المشتري الموجود فيه بالفعل وفيه نظر ظاهر وقضية قوله في نظيره الاق ولا امتعة فيه لغير المشتري خلافا (قوله) أو التخلية) لعل المراد بها الاستيلاء والا فلا وجه لذكرها لان العقار الحالى من امتعة غير المشتري قبضه بالاستيلاء عليه مع الاذن ان كان للبائع حق الحبس ولا يعتبر فيه تفرغ اذ ليس فيه ما يعتبر تفرغه فاذا كان في يد المشتري لم يعتبر في قبضه ورأى اذن البائع بشرطه غير مجرد مضي زمن يمكن فيه الوصول اليه والاستيلاء عليه (قوله) واما قول الاسنوي (الح) ما قاله الاسنوي ممنوع مر (قوله) هو ما اقتضاه كلامهما (الح) عبارة شرح الروض وخرج بالغائب الحاضر بيد المشتري ولا امتعة فيه لغيره فانه يكون مقبوضا بمضى زمن يمكن فيه التخلية او النقل ولا يفقر فيه وفي الغائب الى اذن البائع ان لم يكن له حق الحبس والا فافقر كما يعلم مما ياتى

سفينة وما فيها من الامتعة أنه يكفي تحويل السفينة من مكان إلى آخر لوجود العلة وهو ظاهر (قوله) فرع حمل المنقول ومشى به إلى مكان آخر هل يحصل القبض بمجرد ذلك ولا بد من وضعه ما لم ير إلى الثاني لانه لا يعد انه نقله إلا بعد وضعه فليحرر سم على المنهج اه ع ش اقول هو المخل حكمه حكم المخل كما هو ظاهر ويبيده ايضا ما يأتي في شرح فيكون معيار الامتعة وما يأتي هناك عن السيد عمر فقوله لا لانه لا يعد الخ ظاهر المنع والله اعلم (قوله) تناول بها ظاهره وان لم يضعه في محل ولو جرى البيع في دار البائع كياتي عن ع ش (قوله) كسفية ولو كانت كبيرة وهي على البراكتي بالتخليه مع التفريغ فيما يظهر اه عميرة وقال مر إذا كانت لا تنجر بالجر فهي كالعقار سواء كانت في البر او البحر ولا بان كانت تنجر بجره ولو معاونة غيره على العادة فكالمقول سواء كانت في بر او بحر ولا يشترط ان تكون تنجر بجره وحده بدليل ان المخل الثقيل الذي لا يقدر وحده على نقله يحتاج إلى معاونة غيره فيه من المنقول الذي يتوقف قبضه على نقله ولا يشترط ايضا ان تنجر بجره مع الخلق الكثير وإلا فكل سفينة يمكن جرها بجمع الخلق الكثير لها سم على منهج وهو واضح اه ع ش (قوله) وان اشترى مع محله ظاهره انه يحصل قبض محله حينئذ بالتحلية ولو قبل فراغه منه ويوجه بانه متاع المشتري وهو لا يشترط الفراغ منه مر اه سم (قوله) على الاوجه الخ) عبارة المغنى ولو اشترى الامتعة مع الدار صفقة اشترط قبضها نقلها كالأوفردت وقيل لا تبع القبض الدار ولو اشترى صبرة ثم اشترى مكانها لم يكف خلافا للباوردي كالأوفردت وقيل لا بد من نقله اه (قوله) مع تفريغ السفينة) ومثلها في ذلك كل منقول مما يعد ظرفا في العادة لا بد من تفريغه نهاية ومغنى قال ع ش قوله مر مما يعد ظرفا منه الصندوق فيشترط لصحة قبضة تفريغه بما فيه إذا بيع منفردا امالو بيع مع ما فيه كفي في قبضها تحويل الصندوق وقوله في العادة ينبغي ان مثل ذلك فيما يظهر مالو باع الشجرة دون الثمرة فيشترط لصحة القبض تفريغ الشجرة من الثمرة لانها وان لم تكن ظرفا حقيقة لاهلها لكنها اشبهت الظرف لان وجود الثمرة على الشجرة مانع من التصرف فيها اه (قوله) من محله الخ) و(قوله) مع تفريغ الخ) متعلقا بالتحويل (قوله) لا الدابة الخ) هو ظاهر النهاية ونظر فيه عميرة اه ع ش (قوله) المشحونة الخ) نعت للسفينة (قوله) وتقدير الخ) عطف على تفريغ السفينة (قوله) كما يأتي) اي في المتن عن قريب (قوله) امره له بالتحويل) اي حيث امثل امره وتحول بالفعل امالو امره ولم يتحول فلا يكون قبضا ومثله مالو تحول لجهة غير الجهة التي امرها اه ع ش (قوله) وكذا ذكره عليه الخ) خالفه النهاية والمغنى فقالوا ولا يكفي ركوها واقفة ولا استعمال العبد كذلك اي واقفا ولا وطء الجارية اه (قوله) وذلك) راجع إلى ما في المتن (قوله) مرثيا للقباض) اي وقت القبض ايضا كوقت الشراء اه ع ش (قوله) ويتعين محله الخ) فيه نظرا مر سم (قوله) دون المائب) فلو اشتراه وكيل سبقت رؤيته له دون الموكل صح عقده ولو قبضه الموكل مع عيبه المبيع اكتفى بتخليه البائع له وتمسكه من التصرف فيه وان لم يره ومقتضاه انه لا يشترط في الموكل حينئذ الا بصار لعدم اشتراط رؤية ما يقبضه هذا ومقتضى كلام الشارح مر اعتماد التعميم اه ع ش اي تعيم شرط الرؤية للغائب والحاضر وكلام المغنى كالصريح في اعتماده عبارة النهاية وظاهره اي النص الذي اعتمدته الزركشي وغيره عدم الفرق بين الحاضر والغائب وحمله بعضهم على الحاضر دون الغائب اه قال ع ش قوله مر وظاهره عدم الفرق معتمد وقوله بين الحاضر والغائب لعل المراد بالنسبة للغائب ان يكون

وفاقا للشيخين خلافا للمتولى هكذا افهم ولا تغتر بما يخالفه اه نعم إن كان المبيع مما يتناول باليد وكان المشتري بالفعل كتحديد محله في يده كان مقبوضا بنفس العقد مر (قول المصنف) تحويله) اي ولو تبعا لتحويل منقول آخر هو بعض المبيع كالأوفردت وقيل لا بد من تحويله اه (قوله) بالانتقال بالثوب حصل قبضه ما قلنا مل (قوله) وان اشترى مع محله ظاهره انه يحصل قبض محله حينئذ بالتخليه ولو قبل فراغه منه ويوجه بانه متاع المشتري وهو لا يشترط الفراغ منه مر (قوله) مع تفريغ السفينة) اي مع تفريغ السفينة المشحونة بالامتعة التي اغير المشتري ومثلها في ذلك كل منقول لا بد من تفريغه مر (قوله) ويتعين محله الخ)

تناوله بها وغير المتناول بها كسفينة يمكن جرها (تحويله) أي تحويل المشتري أو نائبه له وان اشترى مع محله على الاوجه إذ لا حوج للتبعية من محله إلى محل آخر مع تفريغ السفينة لا الدابة فيما يظهر ويفرق بأنها لا تعد ظرفا لما عليه المشحونة بالامتعة التي اغير المشتري وتقدير ما بيع مقدرا كما يأتي وكثيرون الحيوان امره له بالتحويل وكذا ركوه عليه وجلسه على فرش باذن البائع وذلك لانهم الصحيح عن بيع الطعام حتى يحولوه واحتيج في الآخرين لاذنه وإن لم يكن له حق الحبس على ما اقتضاه اطلاقهم لضعفهما بالنسبة لما قبلهما ويشترط في المقبوض كونه مرثيا لانابض كما في البيع نص عليه في الام واعتمده الزركشي وغيره ويتعين محله على الحاضر دون الغائب لانه يتسامح فيه مالا يتسامح في الحاضر كما مر

ومر أن اتلاف المشتري قبض وإن لم يحرق قال ابن الرفعة كلما وردى والقسمه وإن جعلت يباع لا يحتاج فيها إلى تحويل المقسوم إذ لا ضمان فيها حتى يسقط بالقبض أهو فيه نظر ما أخذه مامر أن علة منع التصرف قبل القبض ضعف الملك لا توالي ضمانين كما مر ولو باع حصته من مشترك لم يجز له الاذن في قبضه إلا باذن الشريك وإلا فالحاكم فإن أقبضه البائع كان طريقا والقرار على المشتري على الأوجه لأن التالف في يده علم أو جهل خلافا لمن خص الضمان بالبائع في حالة الجهل لأن يد المشتري في أصلها يد ضمان فلم يؤثر الجهل فيها (فإن جرى البيع) ثم أريد القبض والمبيع (بموضع لا يختص بالبائع) يعني لا يتوقف حل الانتفاع به على أذنه كمسجد وشارع ومات وملك مشترك أو غيره لكن أن ظن رضا (كأن نقله إلى حيزه) لوجود التحويل من غير تعدد وقوله لا يختص بالبائع

مستحضر لا وصافه التي رآه قبل ذلك سواء كان هو العاقد أو غيره كان وكل من اشتراه وتولى هو قبضه فلا بد إذا كان المبيع غائبا من كونه رآه قبل ذلك ولا يكتفى برؤية الوكيل وقوله وحله بعضهم هو حج أه عش (ومر أن اتلاف المشتري الخ) وكذا مر الاكتفاء في النمرة على الشجرة والزرع في الأرض بالخيلة فيستثنى ذلك من كلامه نهاية ومعنى (قوله قال ابن الرفعة الخ) أقره النهاية وجزم المعنى به أي باستثناء القسمة من غير عز ولا حد (قوله والقسمة) أي قسمة الأفران أه عش (قوله وفيه نظر) يوافق النظر ما في الروض وشرحه بما نصه له بيع مقسوم قسمة أفران قبل قبضه بخلاف قسمة البيع أي بان كانت قسمة تعديل أو رد ليس له بيع ما صار له من نصيب صاحبه قبل قبضه أه وقوله من نصيب صاحبه أخرج غير أه وهو نصيبه هو فليتامل سم على حج أه عش عبارة الرشدي فيه نظر ظاهر إذ لا تلازم بين رفع الضمان وصحة التصرف ثم رأت الشهاب حج نظره (قوله وباع حصته) إلى المتن في النهاية (قوله من مشترك) أي عقارا كان أو منقولا على ما يقتضيه إطلاقه وسيأتي في كلام سم عنه أي مر ما يخالفه وهو أقرب ويوجه بان المنقول بتسليمه للمشتري يخشى ضياعه بخلاف غيره أه عش (قوله لم يجز له الاذن) أي ومع ذلك القبض صحيح كما هو ظاهر مر أه سم على حج وعبارته على منهج فرع اشترى حصصا أحد الشريكين من عقار شائع بينهما يتجه أنه لا يشترط في صحة القبض إذن شريك البائع بل يكفي إذن البائع مع التفرغ من متاع غير المشتري لأن اليدعي العقار حكمية فلا ضرر فيها على الشريك بخلاف المنقول وفاقا في ذلك لم يحث أه أقول وعليه فيشترط في المنقول لصحة قبضه إذن الشريك فلو وضع يده عليه بلا إذن من الشريك لم يصح القبض فلو تلف في يده انفسخ العقد ولا يصح تصرفه فيه أه عش (قوله وإلا) أي بان تعذر استئذانه أو امتنع من الاذن (قوله فان أقبضه البائع) بقى ما لو أذن له في قبضه ويظهر أنه لا اثر لمجرد الاذن فلا يصير البائع ضامنا بذلك وإن حرم عليه حيث كان عالما بمجرمة ذلك أه سم قول المتن (فإن جرى البيع) أي في أي مكان كان نهاية ومعنى (قوله ثم أريد) إلى قوله أو والمبيع في النهاية (قوله والمبيع) أصلح الشارح به المتن لأن ظاهره أن الموضوع ظرف للبيع عبارة المعنى تنبيه كان الأولى للبصاف أن يزيد البيع بالميم فإن جريان المبيع لا مدخل له فيما نحن فيه كما قدرته في كلامه لكنه تبع المحرر في ذلك وتعلمه من غير تأمل أه (قوله معنى لا يتوقف الخ) عبارة المعنى بان اختص بالمشتري بملك أو وقف أو وصية له بالمنفعة أو اجارة أو اعارة أو نحو ذلك كالنحو لم يختص باحد كموات وشارع ومسجد وشمل كلامه المغصوب من اجنبي والمشارك بين المشتري وغيره وبين البائع وغيره فانه يصدق أنه لا اختصاص للبائع به وإن قال الاسنوي فيه نظر أه (قوله لكن أن ظن رضا) كذا شرح مر وقد يقتضي عدم حصول القبض إذا لم يظنه وسيأتي وقد نظر الاسنوي وابن النقيب في افادة النقل في المغصوب للقبض لكن جزم الشارح في شرح الارشاد بحصول القبض بالنقل للمغصوب وهو حاصل ما في شرح العباب فان حاصل ما فيه أن حصول القبض بالنقل للملك الغير لا يتوقف على أذنه وإنما المتوقف عليه رفع الحرمة وافتقار شيخنا الشهاب الرملي بانه يكفي النقل للمغصوب دون مال البائع فيه شركة إذا لم يباذن أه سم وقوله وافتقار شيخنا الشهاب الرملي الخ مر عن المعنى ما يوافق في الاول دون الثاني وعبارة الرشدي قوله لم يرد قد ظن رضاه وكذا أن لم يظنه كاسياني في الشرح أه وعبارة عش قوله مر وقد ظن رضاه ليس بقيد لاسياني في قوله والمعتمد خلافاً فقد اقي الوالدر رحمه الله تعالى بالاكتفاء بنقله في المغصوب أو يحتمل على ما إذا كان مشتركا بين البائع

فيه نظر (قوله وفيه نظر) ويوافق النظر ما في الروض وشرحه بما نصه له بيع مقسوم قسمة أفران قبل قبضه بخلاف قسمة البيع ليس له بيع ما صار له فيها من نصيب صاحبه قبل قبضه أه وقوله من نصيب صاحبه أخرج غير أه وهو نصيبه هو فليتامل (قوله لم يجز له الاذن) أي ومع ذلك القبض صحيح كما هو ظاهر مر (قوله لكن أن ظن رضا) كذا شرح مر وقد يقتضي عدم حصول القبض إذا لم يظنه وسيأتي وقد نظر الاسنوي وابن النقيب في افادة النقل في المغصوب للقبض لكن جزم الشارح في شرح الارشاد بحصول القبض بالنقل للمغصوب وهو حاصل ما في شرح العباب فان حاصل ما فيه أن حصول القبض



كان محل يختص به فنقله  
لما لا يختص به كفي ودخول  
الباع على المقصور عليه لغة  
صحيحة وان كان الاكثر  
دخولها على المقصور (وان  
جرى) البيع ثم اريد  
القبض والمبيع (في دار  
البائع) يعني في محل له  
الاتفاق به ولو بنحو اجارة  
ووصية وعارية فان قلت  
يشكل على هذا قولهم ان  
المستعير لا يعبر مع ما ياتي انه  
بالاذن معير للبقعة قلت لا  
يشكل لما ياتي انه لانة  
من يستوفي له المنفعة لان  
الاتفاق راجع اليه وما هنا  
من هذا لان النقل للقبض  
اتفاق يعود للبائع يبراه  
عن الضمان فكفي لانه فيه  
ولم يكن محض إعاره حتى  
يتمتع وحينئذ قسميته في  
هذه معير الاتية باعتبار  
الصورة لا الحقيقة (لم يكف  
ذلك) اي نقله لحيز منها  
في القبض المفيد للتصرف  
لان يد البائع عليه تبعاً لمحل  
نعم لو كان يتناول باليد  
فتناوله ثم اعاده كفي لان  
قبض هذا لا يتوقف على  
نقل محل اخرا فاستوت فيه  
المحال كلها (الا باذن البائع)  
في النقل للقبض (فيكون)  
مع حصول القبض به (معيراً  
للبقعة) التي اذن في النقل  
اليها او المبيع في دار اجني  
لم يظن رضاه اشتراط اذنه  
ايضا او في مشتركة بين  
البائع وغيره اشتراط

والمشتري اه (قوله قيد في المنقول اليه) لانه ان اراد حمل المتن على ذلك فهو تكلف تام ومخالف لزيادة قوله  
والمبيع او بيان الحكم في نفسه فلا إشكال اه سم (قوله ودخول الباء الخ) اشار به الى رد ما قاله الولي العراقي  
ان قول المصنف لا يختص بالبائع مقلوب وصوابه لا يختص بالبائع به لان الباء تدخل على المقصور اه (قوله  
وان جرى البيع) اي في اي مكان كان اه معنى (قوله في محل له الاتفاق به) شمل نحو الشارع وليس مراد  
كما هو ظاهر رشدي وسم عبارة عن قوله لا اتفاق به اي دون المشتري فلا يرد الموات ونحوه اه عبارة  
المعنى اي في موضع يستحق منفعة او الاتفاق به بملك او وقف او وصية او اجارة او اعاره او نحو ذلك  
كتحجر اه (على هذا) اي قوله وعارية (قوله قولهم ان المستعير لا يعبر) كان الاول ان يؤخره (قوله للقبض)  
سيد ذكر محترزه بقوله اما اذنه في مجرد النقل الخ (قوله وما هنا من هذا) محل تامل اه سيد عمر (قوله باعتبار  
الصورة) قضية هذا انها لو تلفت البقعة تحت يد المشتري لم يضمن وهذا ظاهر لاذكر من انه في الحقيقة نائب  
في استيفاء المنفعة عن المستعير اه ع ش قول المتن (لم يكف ذلك) محله بالنسبة الى التصرف اما بالنسبة الى  
حصول الضمان فانه يكون كافيا لاستيلائه عليه نهاية ومعنى الى ذلك اشار الشارع بقوله المفيد للتصرف  
(قوله ثم اعاده) مجرد تصوير والافالحكم كذلك وان لم يعده اه ع ش (قوله لا يتوقف على نقل الخ) اي  
فلا يشترط نقله عن محل البائع اه رشدي (قوله او المبيع الخ) عطف على قوله والمبيع في دار البائع (قوله  
في دار اجني لم يظن رضاه اشتراط اذنه ايضا) الوجه عدم اشتراط ذلك والاكتفاء بالنقل الى المغصوب م  
والحاصل ان الوجه حصول القبض بالنقل لملك الغير وان لم ياذن لانه لا ينقص عن النقل للمغصوب الذي  
يكفي انقل اليه على المتجه وان النقل الى مال البائع فيه شركة بغير اذنه لا يكفي لان يده عليه وعلى ما فيه  
مانعة من حصول القبض اه سم (قوله اشتراط اذنه) المعتمد خلافه فقد اقي الوالد رحمه الله بالاكتفاء  
بنقله في المغصوب اه نهاية وقد مناعن المعنى ما يوافقه (قوله وغيره) اي ولو المشتري اه نهاية (قوله اشتراط  
اذنها) خلافا للمعنى كما مر وللنهاية عبارة فلا بد من اذنه اه قال ع ش اي ولا يتوقف على اذنه شريكه اه  
عبارة سم قديقال قياس الاكتفاء بالنقل الى المغصوب الاكتفاء باذن البائع فليتأمل ثم رايته في شرح العباب  
بسط القول في الاكتفاء بالنقل الى المغصوب و فرقه وهو موافق لما مر عنه في الاجني اه (قوله في مجرد النقل)  
بان قال اذنت لك في نقله او في نقله لا للقبض اه ع ش (قوله اي والحال ان له حق الحبس) لا يخفى اتجاه هذا  
لانه اذا لم يكن له حق الحبس لم يحتاج لاذنه في القبض لجواز القبض حيثن بغير اذنه اه سم وهو واضح خلافا  
للنهاية والمعنى عبارة كما وكذا اي لا يكفي لاذنه في مجرد التحويل اه زاد الاول وان لم يكن له حق الحبس  
فما يظهر خلافا لبعض المتأخرين اه يعني ابن حجر قال ع ش قوله بما يظهر نقل سم على منهج التقيد بما  
اذا كان له حق الحبس عن شرح الروض ووجهه اه (قوله وبه صرح الخ) اي بالتقيد بما اذا كان له

بالنقل لملك الغير لا يتوقف على اذنه وانما المتوقف عليه رفع الحرمة و اقي شيخنا الشهاب الرملي بانه يكفي  
النقل للمغصوب دون مال البائع فيه شركة لاذن ياذن (قوله قيد في المنقول اليه لأمته) ان اراد حمل المتن على  
ذلك فهو تكلف تام ومخالف لزيادة قوله والمبيع او بيان الحكم في نفسه فلا إشكال (قوله في محل له الاتفاق  
به) فيشمل المستعار لكنه يدخل فيه الموات وليس مراد (قوله او المبيع في دار اجني لم يظن رضاه  
اشتراط اذنه) الوجه عدم اشتراط ذلك والاكتفاء بالنقل الى المغصوب م والحاصل ان الوجه حصول  
القبض بالنقل لملك الغير وان لم ياذن لانه لا ينقص عن النقل للمغصوب الذي يكفي النقل اليه على المتجه  
وان النقل الى مال البائع فيه شركة بغير اذنه لا يكفي لان يده عليه وعلى ما فيه فبهي مانعة من حصول القبض  
(قوله اشتراط اذنها) قديقال قياس الاكتفاء بالنقل الى المغصوب الاكتفاء باذن البائع فليتأمل ثم  
رايته في شرح العباب بسط القول في الاكتفاء باذن البائع و فرقه وهو موافق لما مر عنه في الاجني (قوله  
في مجرد النقل) بل قديقال قياس الاكتفاء بالنقل الى المغصوب عدم الاحتياج الى اذنه في مجرد النقل ايضا  
اذ لم يكن له حق الحبس الا ان يفرق بان يد البائع عليه تبعاً لمحل فليتأمل (قوله اي والحال ان له حق الحبس)

اذنها اما اذنه في مجرد النقل اي والحال ان له حق الحبس كما هو ظاهر وبه صرح السبكي وغيره فلا يحصل به العجز المفيد للتصرف

حق الحبس (قوله وإن حصل به ضمان اليد) فإن تلف انفسخ العقد وسقط الثمن اه ع ش وفي الجبري عبارة الشيخ سلطان قوله وإن حصل ضمان البدل فلو خرج مستحقا بعد تلفه غرم بدله لمستحقه ويرجع به على البائع ولا يستقر عليه الثمن لو تلف وكان غير مستحق بل ينفسخ البيع لان يد البائع عليه إلى الآن اه وهي تدل على انه ضمان بد فقط اه اي لضمان يد وعقد معا عبارة سم قوله وإن حصل الخ وينبغي ان الامر كذلك اذ لم يحصل اذن مطلقا مع حصول القبض به معبر الهواء بقعة المتاع (فوق قال القاضي الخ) اقول قضية كلام شرح المنهج خلافا سميا وقد قال ويمكن دخوله اي المتاع في قولي ما لا يخص بائع به لصدقه بالمتاع وهو من حيث المعنى ظاهر لانه إذا اذن في وضع المتاع في المكان كان وضع المتاع فيه في الحقيقة باذن البائع فلا يحسن قوله وكنقله باذنه نقله إلى متاع مملوك له او معار اه ع ش وقوله كان وضع المتاع فيه كان الاول وضع المبيع على المتاع في الحقيقة الخ (وكنقله باذنه نقله) اي اذنه في النقل الى متاع الخ للقبض فيكون (قوله ومحلله ان وضع ذلك الخ) قد يتوقف في هذا التقيد لانه باذنه له في نقله مع ان هو اذ ذلك الظرف المنقول اليه حين للبائع فقد اذن له في نقله من حين له إلى آخره وان كان شغل بقعة المتاع به متمتعا فليتامل فان كلام القاضي ان كان مفروضا في اذنه في نقله الى المتاع فلا حاجة الى هذا التقيد وإن كان مفروضا مع عدم الاذن فقد يتوقف فيه حتى مع تقيد الشارح المذكور لان الاذن في وضع المتاع الاول لا يستلزم جواز غيره ففيه شغل الفراغ المستحق للبائع بغير اذنه اه بصري (قوله ووضع البائع) الى المتان في النهاية الا قوله بغير امره وقوله وهذا الى وقبض الجزء (قوله بين يدي المشتري) ليس قيذا وكذا عن يمينه او يساره او خلفه حيث سهل تناوله فالمدار على ان يكون في مكان يلاحظه اه بجبري (قوله بقبده السابق) وهو كونه بحيث يمكن تناوله باليد وعلم به ولا مانع اه ع ش (قوله قبض) ظاهره وان كان مما لا يتناول باليد وتقدم ما فيه اه سم (قوله قبض) أي اقباض اه بجبري (قوله بغير امره) مفهومة أنه أي الوضع لو كان بامر مخرج مستحقا ضمنه والمعتد خلا فهم اه سم وع ش (قوله لم يضمه) اي ضمان بدو اما ضمان العقد فيضمنه بهذا الوضع حيث لم يخرج مستحقا بمعنى انه لو تلف لم ينفسخ العقد ويستقر عليه الثمن اه بجبري (قوله وقبض الجزء الشائع) خرج به المعين فلا يصح قبضه الا بقطعه سواء كانت تنقص قيمته بقطعه ام لا لكن في سم على منهج ما حاصله انه قد يقال ما المانع من حصول قبض الجزء المعين بقبض الجملة فلا يتوقف قبض الجزء على قطعه اه ع ش (قوله والزائد امانة) اي ان كان للبائع اول غيره واذن له في القبض اه بجبري عبارة ع ش وقوله والزائد امانة أي اذا قبضها لنقل يد البائع عنها فقط امانا قبضها ليتنفع بها باذن من الشريك وجعل علفها في مقابلة الانتفاع بها فاجارة فاسدة فان تلفت بلا تقصير لم تضمن وان اذن له في الانتفاع بها لا في مقابلة شيء فعارية وان وضع يده عليها بلا اذن فغاصب كما ذكره ابن ابي شريف اه (قوله من غير اذن البائع) الى قوله ويستقر عليه في النهاية والمعنى (قوله من غير اذن البائع) ولكن لو كان المبيع في دار البائع او غيره لم يكن للبشترى الدخول لا خذه من غير اذن في الدخول لما يترتب عليه من الفتنة وهتك ملك الغير بالدخول بلا ضرورة فلو امتنع صاحب الدار من تمكينه من الدخول جاز له الدخول لانه بامتناعه من التسليم يصير كالغاصب للبشترى اه ع ش (قوله الا ان تعددت الصفقة الخ) فلو اشترى شخص شيئا بوكالة اثنين وفي نصف الثمن عن احدهما فللبائع الحبس لقبض الجميع بناء على ان الاعتبار بالعاقب او باع منهما ولكل منهما نصف فاعطى احدهما البائع النصف من الثمن سلم اليه البائع نصفه من المبيع لانه سلمه جميع ماعليه بناء على ان الصفقة تعدد بتعدد المشتري نهاية ومعنى

معبر للحيز قال القاضي و تبعوه وكنقله باذنه نقله الى متاع مملوك له او معار في حين يخص البائع به ومحلله ان وضع ذلك المملوك او المعار في ذلك الحيز باذن البائع كما هو ظاهر ووضع البائع المبيع بين يدي المشتري بقبده السابق أول الباب قبض وان نهاه نعم ان وضعه بغير امره يخرج مستحقا لم يضمه لانه لم يضع يده عليه و ضمان اليد لا بد فيه من حقيقة وضعها وهذا هو المسوغ للحاكم اجبار المشتري على القبض وان كفي الوضع بين يديه لان البائع لا يخرج عن عهده ضمان استقرار اليد الا بوضع المشتري يده عليه حقيقة وقبض الجزء الشائع بقبض الجميع والزائد امانة (فرع) للمشتري قبض المبيع من غير اذن البائع (ان لم يكن له حق الحبس بان (كان الثمن مؤجلا) وان حل ولم يسلمه على المعتد (اوسلمه) اي الثمن الحال بدليل جعله قسيما للئول ثم ان كان الحال كل الثمن اشترط تسليم جميعه ولا اثر لبعضه الا ان تعددت الصفقة فيستقل حينئذ بما يخص ما سلمه أو بعضه اشترط تسليم ذلك البعض فقط

وكالتمن عوضه ان استبدل عنه وكذا الوصالح منه على دين أو عين على الاوجه لمستحقه ولو با حالته بشرطه وان لم يقبضه اذ لا حق للبائع في الحبس  
حيثئذ (والا) بان كان حالا ابتداء ولم يسلمه للمستحق (فلا يستقل به) اي يقبضه من غير (١٧) : اذن البائع لبقاء حق حبسه فان استقل

رده ولم ينفذ تصرفه فيه  
لكنه يدخل في ضمانه  
فيطالب به ان استحق  
ويستقر عليه ثمنه ان تلف  
ولو في يد البائع بعد استرداده  
كما في الجواهر والانوار  
خلافا لمن زعم ان ما فيها  
سبق قلم وقد ينبت وجه غلظه  
وسند ما فيها وجه في شرح  
العباب وحاصله ان المتولى  
صرح بما فيها وانه لا تنافي  
بين جعله كغير المقبوض  
من حيث ان المشتري لما  
تعدى بقبضه ضمانه  
عقد وهو لا يتنع الا  
بالقبض الصحيح دون الرد  
على البائع فلذا استقر عليه  
التمن بتلفه ولو في يد البائع  
وكالمقبوض من حيث عدم  
الانفساخ بتلفه نظر بصورة  
القبض وان حق الحبس لا  
ينافيه من كل وجه لانه  
بمنزلة حق المهرن فتامله  
ولو اُتلفه البائع وهو في يد  
المشتري حيثئذ في قول  
يضمنه بقيمته ولا خيار  
للمشتري وبه جزم العمراني  
نظرا لصورة القبض كما  
تقرر في قول هو مسترد له  
باتلافه ورجحه في الروض  
وعلى هذا وجه انفساخ  
العقد لان اتلافه كالافاة  
ويرد بانه انما يكون مثلها  
حيث لم توجد صورة

قال ع ش قوله مر ان الاعتبار بالعاقدة ومد قوله مر ولكل منها الخ اي والحال ان لكل الخ وقوله مر  
ان الصفة الخ معتمده (قوله على المعتمد) وفاقا للنهاية والمعنى (قوله وكالتمن عوضه) عبارة النهاية ويقوم  
مقام تسليمه عوضه اي تسليمه رشيدى وع ش (قوله وكذا الوصالح منه الخ) فلو صالح من الثمن على مال  
فله اداة حبس لاستيفاء العوض اهمغنى اي ولو سلم المشتري العوض فله الاستقلال بالقبض (قوله لمستحقه)  
صلة سلمه اه س ز اذ الرشيدى وانما قال لمستحقه ولم يقل للبائع ليشمل الموكل والمولى بعد تحور شده ونحو  
ذلك اه (ولو با حالته) غاية لقوله سلمه مستحقه والضمير له اي للمستحق (قوله بشرطه) مفرد مضاف فيعم  
كل شرط لعقد الحوالة اه ع ش (قوله وان لم يقبضه) اي في مسألة الحوالة اهناية (قوله اذ لا حق الخ) كالمكر  
مع قوله السابق لم يكن له حق الحبس الخ ولعل لهذا اقتصر النهاية والمعنى على ما هنا (قوله بان كان حالا الخ)  
اي كلا او بعضا (قوله ولم يسلمه) اي الحال (قوله رده) اي ان لم يردده مغنى ويعصى بذلك اي الاستقلال بناية  
(قوله فيطالب به ان استحق) عقبه شرح مر بقوله وقول بعضهم هنا انه لو تعيب لم يثبت الرد على ائباع او  
استردقت ضمن الثمن للبائع مبنى على ان المراد بالضمان ضمان العقد والراجح انه ضمان اليد اه وقضية  
قوله مر والراجح الخ انه له الرد على البائع اذا تعيب وانه يفسخ العقد اذا تلف اه سم (قوله في ضمانه)  
اي ضمان يدو ضمان عقد كما اشار اليه بقوله فيطالب به ان استحق اي وتلف ويستقر عليه ثمنه ان تلف اي ولم  
يستحق فيذا يدل على انه ضمان عقد وما قبله على انه ضمان يد يادى وسلطان والمعتمد عند مر انه يضمن  
ضمان يد فقول الشارح اي شيخ الاسلام ومثله ابن حجر ويستقر عليه ثمنه ضعيف اه بخيرى (قوله ويستقر  
عليه ثمنه الخ) فهو ضمان عقد والمعتمد انه ضمان يد فيفسخ مر اه سم عبارة ع ش قوله مر نعم يدخل في  
ضمانه ضمان يد فاذا تلف في يده انفسخ العقد وسقط عنه الثمن ويلزمه البذل الشرعى كما ياتي اه (قوله ان ما  
فيها) اي الجواهر (قوله وجه غلظه) اي غلط الزاعم (قوله وجهه) اي ما في الجواهر (قوله وانه الخ) عطف  
على ان المتولى الخ (قوله من حيث ان المشتري الخ) انظر وجه كون هذه الحثية يقتضى انه كغير المقبوض اه  
سم (قوله وهو لا يتنع) اي ضمان العقد (قوله بالقبض الصحيح) اي كقباض المشتري بعد الاقالة (قوله  
وكالمقبوض) اي وجعله كالمقبوض (قوله لا ينافيه) اي جعله كالمقبوض الخ (قوله ولو اُتلفه الخ) اي المبيع  
الذى استقل بقبضه المشتري اه ع ش (قوله حيثئذ) اي حين الاتلاف (قوله في قول) اي مرجوح (يضمنه)  
اي البائع (قوله العمراني) بالكسر والسكون نسبة الى العمرانية ناحية بالموصل اه ع ش (قوله هو مسترد)  
اي البائع (قوله ورجحه في الروض) اي في اوائل الباب اه سم (قوله انفساخ العقد) هو الاوجه اه  
نهاية اي ويسقط الضمان عن المشتري ع ش (قوله تخير) بخذف العاطف معطوف على قوله انفساخ  
العقد (قوله وبهذا) اي التوجيه المذكور (قوله يتضح رد قول السبكي الخ) ما قاله السبكي نقله في شرح  
الروض وافرده هو المعتمد وقياسه لانه لا يخاف ايضا بتلفه بيد البائع اه سم (قوله والذي يجي على الصحيح الخ)

(قوله لمستحقه) صلة سلمه (قوله فان استقل رده الى قوله لكنه يدخل في ضمانه) في شرح مر وعقبه بقوله  
وقول بعضهم هنا انه لو تعيب لم يثبت الرد على ائباع او استردقت ضمن الثمن للبائع مبنى على ان  
المراد بالضمان ضمان العقد والراجح انه ضمان اليد اه وقضية ترجيح ان له الرد على البائع اذا تعيب  
وانه يفسخ العقد اذا تلف (قوله ويستقر عليه ثمنه الخ) فهو ضمان عقد والمعتمد انه ضمان يد فيفسخ  
مر (قوله من حيث ان المشتري الخ) انظر وجه كون هذه الحثية تقتضى انه كغير المقبوض (قوله  
ورجحه في الروض) اي في اوائل الباب (قوله يتضح رد قول السبكي الخ) ما قاله السبكي نقله في شرح  
الروض وافرده هو المعتمد وقياسه لانفساخ ايضا بتلفه بيد البائع (قوله والذي يجي على الصحيح الخ) هذا

لما تعذر الانفساخ تعين التخير دفعا لضرر المشتري وبه يتضح رد قول السبكي وغيره تخيره انما يجي على الضعيف ان اتلاف البائع  
كاتلاف الاجنبى والذي يجي على الصحيح ان اتلافه كالافاة لانفساخ اه ووجه رده ما قرره ان اتلافه انما يكون كالافاة

حيث لم توجد صورة القبض الى اخره والمالم (١٨) يتضح هذا المحل للزركشي قال الانفساخ مشكل والتخير اشكل منه وجه كلامنا

هذا هو المعتمد وعليه فهل تلفة في يد المشتري كاتلاف البائع فيفسخ على هذا أو يفرق القياس الاول خلافا لم لكن ما قاله اى مر هو الموافق لقوله السابق اى الشارح ويستقر عليه ثمة ان تلفة ولو في يد البائع اه سم وقدمر عنه وعن عرش الجرم بالا اول (قوله حيث لم توجد صورة القبض) قد يقال لا اعتبار بصورة قبض وقع تعديا اه سم (قوله ووجه) اى الزركشي قول المتن (اشترط مع النقل ذرعه الخ) فان قبض ما بيع مقدرا بواحد ما ذكر جزا فلو مع تصديق البائع في قدره الذى اخبر به أو مقدرا بغير المعيار المشروط ان ذكر الكيل قبضه بالوزن فهو ضامن لا قابض ولو تلفة في يده قبل وقوع نحو اكتيال صحيح ففي انفساخ العقد وجهان صحيح منهما المتولى المنع لتام القبض وحصوله في يده حقيقة وانما بقي معرفة مقداره وهو المعتمد نهية وعيابه وفي سم بعد نقله عن الروض وشرحه وعن الشهاب الرملى على شرح الروض مثله وهل اتلاف البائع كالتلف فلا يفسخ او لا يفسخ ويفرق فيه نظر ومال مر للثاني وهو قياس ما تقدم عن السبكي فيما اذا استقل قبضه وأتلفه البائع في يده اه قول المتن (اشترط) أى فى قبضه (مع النقل) أى فى المنقول أه معنى (قوله فى الاول) اى المذروع و (قوله فى الثانى) اى المكيل و (قوله فى الثالث) اى الموزون و (قوله فى الرابع) اى لمعدود (قوله البقية) اى الذرع والوزن والعد عبارة عرش اى من كل ما بيع مقدرا اه (قوله ويشترط وقوعها) الى قوله وكان الفرق فى النهاية والمعنى الا قوله فما بيع جزا ف (قوله ان يكتال الخ) اى مثلا (قوله عنه) اى يابغة عن البائع (قوله ويمكن تأويله) اى كان يقال اذن له فى تعيين من يكتال للمشتري عن البائع كما يؤخذ من قوله مر الاقوى ولو قال لغريمه وكل من ية قبض لى منك او يقال ان البائع اذن للمشتري فى كيله ليعلم بمقداره فقط ففعل ذلك ثم سلم جملته له البائع بعد علمها بالمقدار فكيل المشتري ليس قبضا ولا قابضا واما المقصود منه معرفة مقدار المبيع اه عرش (قوله اليها) اى الى محلة العقد لا الى خصوص موضع العقد اه عرش (قوله فيما بيع جزا ف) لوجه للتقييد به فان النقل معتبر فى المقدار مع التقدير فليتأمل وعبارة العزير قال فى المطلب وأجرة نقل المبيع المفتقر اليه القبض على المشتري على ما دل عليه كلام الشافعى وصرح به المتولى وفى المعنى اى والنهاية والاياعاب نحوه فلم يقيد بما بيع جزا فاه سيد عمر واعتذر عرش عن الشارح بما نصه ولعله انما قيد بالجزاف لانه الذى يحتاج الى التحويل دائما واما المقدار بنحو الكيل فقد لا يحتاج الى نقله بعد التقدير لجواز ان يكيله البائع ويسلمه للمشتري فيتناوله بيده ويضعه فى مكان لا يختص بالبائع اه ولا يخفى بعده (قوله على المستوفى) وهو المشتري فى المبيع والبائع فى الثمن اه نهاية (قوله ومؤنة النقد على المستوفى) وفاقا للنهاية والمعنى (قوله ومحله فى المعين) منع بانه لا فرق كما اطلقاه مر اه سم عبارة المعنى والنهاية ولا فرق فى الثمن بين ان يكون معينا او لا كما اطلقه الشيخان وان قيده العمرانى فى كتاب الاجارة بما اذا كان الثمن معينا اه

هو المعتمد وعليه فهل تلفة في يد المشتري كاتلاف البائع فيفسخ على هذا أو يفرق القياس الاول خلافا لم لكن ما قاله هو الموافق لقوله السابق ويستقر عليه ثمة ان تلفة ولو في يد البائع (قوله لم توجد صورة القبض) قد يقال لا اعتبار بصورة قبض وقع تعديا (قول الصنف اشترط مع النقل ذرعه او كيله) قال فى الروض فان قبض جزا فاه او وزن ما اشتراه كيلا او عكس او اخبره المالك اى بقدره وصدقه وقبض اى اخذ فهو ضامن لا قابض اه قال فى شرحه ولو تلفة في يده ففي انفساخ العقد وجهان الخ اه وأقضى شيخنا الشهاب الرملى بالانفساخ وكتب بخطه على شرح الروض اعتماد عدم الانفساخ وهو مقدم كما قال مر على الفتاوى لملازمته النظر فيه بخلاف الفتاوى وايضا فهو الذى جرى عليه الشيخان فى الربا فهو المعتمد وان اطلقا الوجهين فى باب الاصول والثمار وتليه فالضمان ضمان عقد وهل اتلاف البائع كالتلف فلا يفسخ او لا يفسخ ويفرق فيه نظر ومال مر للثاني وهو قياس ما تقدم عن السبكي فيما اذا استقل قبضه واتلفه البائع فى يده (قوله ومحله فى المعين) منع بانه لا فرق كما اطلقاه مر

يعلم رده بما قررته فتأمل (ولو بيع الشيء تقديرا كثوب وارض ذرعا) باجماع الدال (وحظنة كيلا او وزنا) ولبن عدا (اشترط مع النقل ذرعه) فى الاول (او كيله) فى الثانى (او وزنه) فى الثالث او عده فى الرابع لورود النص فى الكيل وقيس به البقية ويشترط وقوعها من البائع او كيله فلو اذن للمشتري ان يكتال من الصبرة عنه لم يجز لاتحاد القابض والمقبض كما ذكر اه هنا لكنهما ذكرا قبل ما خالفه ويمكن تأويله ومؤن تحو كيل توقف عليه القبض على موف وهو البائع فى المبيع والمشتري فى الثمن وكذا مؤنة احضار مبيع او ثمن غاب عن محلة العقد اليها بخلاف النقل المتوقف عليه القبض فيما بيع جزا فاه فانه على المستوفى وكان الفرق بين هذا ونحو الكيل ان نحو الكيل الغرض الاعظم منه قطع العلاقة بينهما بعد العقد فلزمتم الموفى لانه به ينقطع عنه الطلب ومن النقل امضاء العقد لا غير فلزمتم المستوفى لان غرضه بامضائه اظهر ومؤنة النقد على المستوفى لان الغرض منه اظهار العيب لا غير فالمصلحة فيه للمستوفى كشر ومحل المعين والا فعلى الموفى

(قوله)

لان ما فى الذمة لا يتعين الا بقبض صحيح ولو أخطأ التقاد تبرأ اثم ان تعمد

اولم يضمن او باجرة لم يستحقها وضمن ان تعذر الرجوع على المشتري لانها لما سميت له تعين عليه بذل الجهد حذرا من التغير ووفاء بما يقابل الاجرة فكان التقصير هنا اظهر منه فيما اذا تبرع هذا بما يجته الزركشي وهو متجه كاعلم (١٩٤) مما وجهته به خلافا لما نازع فيه واعتمدا

أطلقه صاحب الكافي من عدم الرجوع لا يقال النقد اجتهدوه ويختلف كثيرا وما ينطبق بالاجتهاد لا تقصير فيه لا نأمنع ذلك بأنه مع كونه اجتهدا يقع التقصير فيه بتساهل فاعله وعدم افرغه لو سعه فيه فعمل بتقصيره ولو استؤجر للنسخ فغلط اي بما لا يؤلف من اكثر نظرائه كما يفيد كلام الزركشي فلا اجرة له كالنقد المقصرو يغرم ارش الورق لا يقال الناسخ معيب فضمن والنقاد غار وهو لا يضمن كما هو القاعدة لانه انما يكون غار ا مع تبرعه لا مع اخذه الاجرة وإن لم يتعمده كالمو تعمده وان لم يأخذها فانه غار اثم (مثلا بعثتها) اي الصبرة (كل صاع بدرهم او) بعثتها بكذا (على انها عشرة أصع) ونظر في الاخيرة بأنه جعل الكيل فيه وصفا كالكتابة في العبد فيلحق ان لا يتوقف قبضه عليه ويرد بان كونه وصفا لا ينافي اعتبار التقدير في قبضه لانه بذلك الوصف يسمى مقدر بخلاف كتابة العبد ثم ان اتفاقا على كمال فذاك والانصب الحاكم امينا بتولاه (ولو كان له) اي لبكر (طعام) مثلا (مقدر على زيد) كعشرة

(قوله ولم يضمنه) مقتضى سياقه وإن تعمده هو مخالف لقوله الآتي كالمو تعمده وإن لم يأخذ او لما في عرش مما نصه والجهتد غير مقصر مفهوما إذا قصر في الاجتهاد او تعمده الاخبار بخلاف الواقع ضمن وصرح به حج اه عبارة الا يعاب وخرج بخطا تعمده فيضمن لتقصيره اه (قوله من عدم الرجوع) اي ولو باجرة وعبرة شرح الروض ولو اخطأ النقاد وتعدر الرجوع على المشتري فلا ضمان عليه كذا اطلقه صاحب الكافي الخ وباطلاق صاحب الكافي اتي شيخنا الشهاب الرملي اه سم وكذا اعتمد النهاية والمعنى اطلاقه (قوله) اي بما لا يؤلف) عبارة النهاية اي غلط فاحشا خارجا عن العرف بحيث لا يفهم معه الكلام غالبا او تعدى كما يأتي في الاجارة اه قال الجلي اي تعدى بالتحريف فلا يستحق الاجرة وإن لم يكن فاحشا اه (قوله فلا اجرة له) اي فيما غلط فيه فقط دون البقية اه ع ش (قوله لانه انما يكون الخ) خلافا للنهاية والمعنى عبارتهما لا يقال قياس غرم ارش الورق ثم ضمانه هنا لا نقول هو ثم مقصر مع احداث فعل فيه وهنا يجتهد والمجتهد غير مقصر مع انتفاء الفعل هنا والقول بانه هنا مغرر فيضمن لذلك ووفاء بما يقابل الاجرة ليس بشيء اه وقولها والقول الخ يعينان به قول الشارح المذكور تبع للزركشي (قوله وإن لم يتعمده) لعل الصواب ترك او وان الخ حتى لا ينافي ما بعده اه سيد عمر وهذا مبني على كون او وان لم يأخذها استثنائية واما اذا كانت وصليتها كما هو المتبادر الموافق لكلامه في الايعاب فوجود او وان لم يتعمده هو الصواب (قوله ونظر) إلى الفرع في النهاية (قوله والا) اي بأن يتنازع افيمن يكيل (نصب الحاكم الخ) ويقاس بالكيل غير نهاية ومعنى (قوله امينا) اي كالا او وزانا او عددا فلو اخطأ الكيال وما بعده فانه يكون ضامنا لتقصيرهم بخلاف خطأ النقاد ولو باجرة م اي خلافا للحج وعدم ضمانه لانه مجتهد بخلاف الكيال وما بعده واما القباني فيضمن لانه غير مجتهد فهو مقصر كالكيل والوزان والعداد ولو اختلفا في التقصير وعدمه صدق النقاد يمينه ولو اخطأ القباني في الوزن ضمن كالمو اخطأ في النقش الذي على القبان ولو اخطأ نقاش القبان كان نقش مائة فبان أقل أو أكثر ضمن أي النقاش لانه ليس مجتهد بخلاف النقاد كذا قاله الشيخ عبد البر الاجهوري على منهج وهو ضعيف واعتمد ع ش على م عدم ضمان النقاش لانه غير مباشر ونصه اقول في تضمين النقاش نظرا لان غاية ان احدث فيه فعلا ترتب عليه تغير المشتري وبتقدير اخباره كاذبا فالحاصل منه مجرد تغير وهو لا يقتضي الضمان وينبغي أن مثل خطأ الوزن والكيل في الضمان مالمو اخطأ النقاد من نوع إلى نوع اخر وكان المميز بينهما معلامة ظاهرة كالريال والكتب والجيد والمقصود وما لو كان لا يعرف النقد بالمرأة واخبر بخلاف الواقع اه بحر وفهو اه بحيرى قول المتن (عليه) اي بكر قول المتن (فليكتل) اي بكر (قوله أي يطلب منه أن يكيل له) لا أنه يكيل بنفسه لانه حينئذ يلزم عليه اتحاد القابض والمقبض فلا يصح ان يباشر الكيل وإن اذن له زيد اه بحيرى (قوله لان الاقباض هنا متعدد) اي من عليه الحق متعدد اه ع ش (قوله لان الكيلين الخ) فاذا كال لنفسه وقبضه ثم كاله لغريمه فزاد او نقص بقدر ما يقع بين الكيلين لم يؤثر أي في صحة القبضين فتكون الزيادة له والنقص عليه أو بما يقع بين الكيلين أي بأن كانت الزيادة أو النقص كثيرا فالكيل الاول غلط فريد بذكر الزيادة ويرجع بالنقص نهاية ومعنى وعباب (قوله نعم الاستدامة الخ) ويترتب على ذلك انه لو اشترى ملء الكيل برابكدا ملء واستمر جاز للمشتري بيعه ملائلا ولا يحتاج إلى كيل ثان اه ع ش (قوله في نحو المكيال) اي كالذراع (قوله فسكني) عبارة المعنى ولو قبضه في المكيال

(قوله من عدم الرجوع) اي ولو باجرة وعبرة شرح الروض ولو اخطأ النقاد وتعدر الرجوع على المشتري فلا ضمان عليه كذا اطلقه صاحب الكافي الخ وباطلاق صاحب الكافي اتي شيخنا الشهاب الرملي (قوله) فغلط (اي غلط فاحشا خارجا عن العرف بحيث لا يفهم معه الكلام غالبا) او تعدى كما يأتي في الاجارة م (قوله)

أصع (ولعمرو عليه مثله فيكتل لنفسه) من زبدي أي يطلب منه أن يكيل له حتى يدخل في ملكه (ثم يكيل لعمرو) لان الاقباض هنا متعدد ومن شرط صحته الكيل فإزيم تعدده لان الكيلين قد يقع بينهما تفاوت نعم الاستدامة في نحو المكيال كال تجديد فتكني (فوقال) بكر الذي له الطعام لعمرو

أقبض) يا عمرو (من زيد مالى عليه لنفسك ففعل فالقبض فاسد) بالنسبة لعمر ولا نه مشروط بتقدم قبض بكر ولم يوجد ولا يمكن حصولهما لما فيه من اتحاد القابض والمقبض (٤٢٠) فيضمنه عمر ولا نه قبضه لنفسه ولا يلزمه رد له ادفعه وصحح بالنسبة لزيد قبرا ذمته لاذن دأته

وسله لغريمه فيه صح لأن استدامة المكيال كابتدائه وقد يقال في الذرع كذلك اه (قوله أقبض) من باب ضرب (قوله ولا يلزمه رد) اى بل لا يجوز له رده إلا باذن بكر لان قبضه له وقع صحيحا وبرئت به ذمة عمر ولا يتصرف فيه بهير لاذن ما اكاه ع ش وقوله ذمة عمر وصوابه ذمة زيد (قوله ويصح قبضه له) اى قبض عمر ونفسه ولا يجوز للمستحق ان يוכל في القبض من يده كيدا للمقبض كرفقه ولو ما ذو نافي التجارة بخلاف ابنه وابيه ومكاتبه ولو قال لغريمه وكل من يقبض لى منك او قال لغيره وكل من يشتري لى منك صح ويكون وكلا له فى التوكيل فى القبض او الشراء منه ولو وكل البائع رجلا فى الاقباض ووكله المشتري فى القبض لم يصح وكأنه لهما لاتحاد القابض والمقبض ولو قال لغريمه اشتر بهذه الدراهم لى مثل ما استحقه على واقبض لى ثم لنفسك صح الشراء والمقبض الاول دون الثانى لاتحاد القابض والمقبض فيه دون الاول وللأب وإن علان يتولى طرفى القبض كما يتولى طرفى البيع اه نهاية زاد المعنى والعباب مع شرحه او قال له اشتر لى واقبضه لك ففعل ففسد القبض لان حق الانسان لا يتمكّن غيره من قبضه لنفسه وضمنه الغريم القابض فى الصورتين لاستيلائه عليه لنفسه وبرىء الدافع فهما من حق الموكل لاذنه فى القبض منه او قال له اشترها ذلك لنفسك فالتوكيل لانه لا يمكن ان يشتري بمال الغير لنفسه والدراهم امانة بيده فان اشترى بعينها بطل الشراء او فى ذمته صح الشراء له والتمن عليه اه وزاد شرح العباب عطف على ذمته أو أطلق على الوجه اه قول المتن (قال البائع) اى مال نفسه معنى ونهاية وفاده الشارح بذكر محترزه فيما يأتى ويأتى فى المتن قيدان لا يخاف فوت الثمن وقول الشارح هنا للمعين بشن حال الخارعة فبوقد فاجممع ستة (قوله للمعين) اى لمبيع معين ولو فى مجلس العقد إذ للمعين فى المجلس كالمعين فى العقد اه رشيدى (قوله للمعين) لى قول المتن ولذا سلم فى النهاية لا قوله وقضية العلة لى اما المؤجل وقوله ويظهر لى المتن (قوله فى الذمة) اخذه مما يأتى و (قوله بعد لزوم العقد) استتراز عما قبل لزوم لا يلزم واحدا منهما التسليم حينئذ قال فى الروضة فى باب الخيار فرع لا يجب على البائع تسليم المبيع ولا على المشتري تسليم الثمن فى زمن الخيار فلو تبرع احدهما بالتسليم لم يبطل خياره ولا يجبر الاخر على تسليم ما عنده له استرداد المدفوع اه سم قول المتن (مثله) اى لاسلمه حتى اقبض انبيع وترافعا لى الحاكم نهاية ومعنى قول المتن (اجبر البائع) اى وجوبا على الابتداء بالتسليم اه سم (قوله لرضاه بذمته الخ) ولان حق المشتري فى العين وحق البائع فى الذمة فيقدم ما يتعلق بالعين كارش مع غيره من الديون اه معنى (قوله ولان ملكه) اى ملك البائع للثمن (مستقر) بمعنى ان ما فى الذمة لا يتصور تلفه فلا يسقط بذلك اه مؤلف مر اه ع ش (قوله لانه) اى البائع وكذا ضمير قوله تصرفه (قوله من هلاكه) اى الثمن وكذا ضمير قوله فيه (قوله وقضية العلة الاولى) وهى قوله لرضاه بذمته وكذا قضية ما قد منا من تعليل المغنى (قوله انه لو كان الثمن الخ) فى شرح الهجة فتى كان العوضان معينين اجبرا او احدهما اجبر صاحبه او لاسواءا كانا عرضين او نقدين ام مختلفين اه سم (قوله والا اول اقرب) معتمدا ع ش (قوله اما المؤجل الخ) محترز قوله بشن حال (قوله فيجبر البائع الخ) اى وإن حل اه ع ش (قوله فيجبر البائع الخ) ومن ثم كان ليس له ان يطالب المشتري برهن ولا ضمان وإن كان غريبا وخاف الفوات لتقصيره بعدم اشتراط ذلك فى العقد اه مجرى (قوله ليتساويا) اى فى تعين الحق (قوله وعليه) اى على هذا القول (قوله وحينئذ) اى

بكر فى القبض منه لى بطريق الاستتزام لان قبض عمر ونفسه متوقف على قبض بكر كما تقرر فاذا بطل لفقد شرطه بقى لازمه وهو القبض لبكر فحينئذ يكيله لعمر و ويصح قبضه له (فرع) قال البائع لمعين بشن حال فى الذمة بعد لزوم العقد (لا سلم المبيع حتى أقبض ثمنه وقال المشتري فى الثمن مثله اجبر البائع) لرضاه بذمته ولان ملكه م تقرر لانه من هلاكه ونفود تصرفه فيه بالحوالة والاعتياض وملك المبيع للمشتري غير مستقر فعلى البائع تسليمه ليستقر وقضية العلة الاولى انه لو كان الثمن معيناً والمبيع فى الذمة أجبر المشتري وقضية الثانية إجبارهما لان ما فى الذمة هنا لا يصلح الاعتياض عنه والمعين غير مستقر فلا مرجح والاول اقرب اما المؤجل فيجبر البائع قطعاً (وفى قول المشتري) لان حقه متعين فى المبيع وحق البائع غير متعين فى الثمن فاجبر ليتساويا (وفى قول لا اجبار) لان كلا منهما ثبت له ايفاء واستيفاء فلا مرجح

وربدأن فيه ترك الناس يتناعون الحقوق وعليه يمنعهما الحاكم من التخاصم وحينئذ (فن سلم) منهما صاحبه (أجبر حين الآخر) على التسليم اليه (وفى قول يجبران) لوجوب التسليم عليهما بان يأمر الحاكم كلا منهما باحضار ما عليه اليه او إلى عدل

ثم يسلم كلاما وجب له والخيرة في البداءة اليه (قلت فان كان الثمن معينا) كالبيع ويظهر ان (٤٣١) يلحق بذلك ما لو كان في الذمة (سقط

القولان الاولان) من

الاقوال الاربعة اذ لا مرجح

حيث (د) واجبر في الاظهر

والله اعلم) لاستواء الجانبين

في تعيين كل والمنع من

التصرف فيه قبل القبض

سواء الثمن النقود وغيره على

المعتمد نعم البائع نيابة عن

غيره كوكيل وولي وناظر

وقف وعامل قراض

لا يجبر على التسليم بل لا

يجوز له حتى يقبض الثمن

كما يعلم من كلامه في الوكالة

فلا يتأتى هنا الا إجبارهما

او إجبار المشتري ولو تباع

نائبان الغير لم يتأت إلا

إجبارهما (ولذا سلم البائع)

باجبار او تبرع (اجبر

المشتري) على التسليم في

الحال (ان حضر الثمن) أي

عينه إن أعين وإلا فوعه

بجلس العقد وجوب التسليم

عليه بلا مانع ولا جباره عليه

لم يتخير البائع وإن اصر على

عدم التسليم اليه ويؤخذ

منه انه في الثانية بالاجبار

عليه يصير محجورا عليه فيه

فلا يصح تصرفه فيه بما يفوت

حق البائع وإلا لم يكن

للاجبار فائدة وظاهر المتن

انه يجبر على التسليم من عين

ما حضر ولا يجهل لاحضار

ثمن فورا ودفعه منه وهو

ظاهر ان ظهر للحاكم منه

حين عدم الاجبار أو حين المنع من التخاصم (قوله ثم يسلم) بالرفع أي الحاكم والعدل وكذا ضمير قوله اليه  
(قوله ويظهر ان يلحق بذلك الخ) أي فيكون الاظهر إجبارهما لكن هذه الصورة والصورة التي قبلها يعنى  
كون الثمن معينا والمبيع في الذمة إنما تاتيان على ما اعتمده الشارح من ان المبيع إذا كان في الذمة وعقد  
اليه بلفظ البيع كان بيعا حقيقة فلا يشترط فيه قبض الثمن في المجلس اما على ما جرى عليه الشيخ في منهجه من  
انه بيع لفظا سلم معنى والاحكام تابعة للمعنى فلا يتأتى إجبار فيه لان الاجبار إنما يكون بعد اللزوم  
وحيث قلناه وسلم إذا جرى بلفظ البيع اشترط قبض رأس المال في المجلس ثم إن حصل قبضه في المجلس  
استمرت الصحة ولا يتأتى تنازع ولا إجبار لحصول القبض وان لم يتفرقا ولم يقبض لم يتأت الاجبار لعدم  
اللزوم ويصرح بما ذكره لم يرو ما قبل من اختلاف المسلم الخ اه ع (قوله من الاقوال الاربعة) قال  
النهاية من الاقوال الثلاثة الاخيرة قال ع ش مانصه عبارة حج من الاقوال الاربعة وعليها فقابل الاظهر  
قوله وفي قول لا اجبار وعلى كلام الشارح مر مقابل الاظهر قوله اجبر البائع وعبارة الشيخ عميرة قوله  
واجبر في الاظهر أي فيكون القول الثالث جاريا وهو مقابل الاظهر هذا ما ظهر لي وهو المراد ان شاء الله  
تعالى وهو موافق لحج اه (قوله سواء الثمن) الى المتن في المعنى الا قوله كما يعلم من كلامه في الوكالة (قوله نعم  
البائع نيابة) محترز ما قد مناعن النهاية والمعنى في اول الفرع من قيد مال نفسه ومثل البائع فيما ذكر المشتري  
(قوله وعامل قراض) أي والحاكم في بيع اموال المفلس اه معنى (قوله لا يجبر على التسليم) أي على جميع  
الاقوال اه كردى (قوله فلا يتأتى هنا الخ) أي لا يتأتى في البائع عن غيره إلا الرابع والثاني دون الاول  
والثالث (قوله الا اجبارهما) معتمدو (قوله أو اجبار المشتري) ضعيف أو محمول على ما اذا باع بضمن معين  
لشيء في الذمة اه ع ش وفي الايجاب من اعترف بوكالة انسان يطلب منه اثباتها ولا يلزم المشتري التسليم اليه  
قبل ذلك اه (قوله لم يتأت الاجبارهما) قال في العباب مطلقا اه سمى أي سواء كان المبيع والثمن معينين أو  
غير معينين او مختلفين (قوله اجبار او تبرع) كذا في المعنى وشرح المنهج وكتب عليه البجيرمي مانصه ضعيف  
بالنسبة للفسخ لانه اذا سلم متبرعا لم يحز له الفسخ اذا وفي المبيع بالثمن فيتعين ان تصور المسئلة باجبار الحاكم  
وقد يقال هو بالنسبة للاجبار فقط لا لما بعده فلا تضعيف شويرو الذي بعده قوله والافان كان مسعرا  
الخ اه وسياق عن سم ما وافق الجواب المذكور وفي الشرح كالنهاية والمعنى ما يفيد (قوله او عينه) إلى قوله  
ويؤخذ في المعنى الى المتن في النهاية الا قوله على ما قاله الاذرعى (قوله ان تعين) كان عين في الفقد اه ع ش  
عبارة الرشيدى أي ولو في مجلس العقد اذ المعين في المجلس كالمعين في العقد وحيث فمعنى حضوره حضوره  
في المجلس من غير تعيين اصلا اه (قوله ولا جباره عليه) أي المشتري على التسليم (قوله لم يتخير البائع) أي في  
الفسخ اه معنى (قوله وان اصر) أي المشتري (قوله اليه) أي البائع (قوله ويؤخذ منه) أي من عدم التخيير اه  
ع ش (قوله في الثانية) أي في مسألة عدم تعيين الثمن المذكورة بقوله والافنوع اه كردى (قوله محجورا  
عليه فيه) أي في النوع الحاضر مجلس العقد (قوله تصرفه فيه) أي في شيء منه (قوله بما يفوت) أي كالبيع  
مثلا اه رشيدى (قوله والا) أي وان لم يصير محجورا عليه الخ (قوله فورا) معمول للاحضار (قوله ويوجه  
اطلاقهم الخ) هذا التوجيه جرى على الغالب من ان الخصام يقع في موقع العقد اه رشيدى (قوله فطلب  
الخ) أي طلب المشتري (قوله عنه) أي عن وقت حضور النوع (قوله فيه) أي في طلب التأخير اه ع ش (قوله  
او عناد) قد يمنع لجواز ان يكون له في التأخير غرض كتسليمه مالا يشبه فيه ابقاءه اه ع ش عبارة

أم مختلفين اه وبقى ما لو كان في الذمة ولا يبعد أنها يجبر ان ثم رأيت كلام الشارح الآتي في شرح الزيادة أنها  
يجبر ان (قوله الا اجبارهما) قال في العباب مطلقا (قوله في الثانية) هل هي مسألة التبرع او مسألة ما اذا لم يتعين  
الثمن المذكور بقوله والافنوع اه لعل الاقرب الثاني بل هو متعين (قوله اعتبر مجلس الخصومة) ان اريد  
مجلس الخصومة في بلد البيع لا مطلقا ففيه ما يأتى وان اريد مجلس الخصومة ولو في بلد اخر اقتضى انه لو خاصمه

تسويق او عناد وإلا ففيه نظر على ما قاله الاذرعى ويوجه اطلاقهم بانه حيث حضر النوع فطلب تأخير ماعنه فيه نوع تسويق أو  
عناد فان قلت ما وجه اعتبار مجلس العقد وهذا اعتبر مجلس الخصومة قلت وجهه أنه الاصل فلم ينظر لغيره لانه قد لا تقع له خصومة

الا يعاب والحاصل أن الذي يتجه إيجابه على الاداء من الحاضر الموافق لصفة الثمن إن ظهر منه أدنى تسويق  
 او عناد أو إلبان طلب تأخير إيسير أو تحتل عمل فالم يحجر والواجب من غير حجر عليه إلا حاجة إليه اهـ **(قوله)**  
 لأنه الأصل) أي وإلا فلو وقعت الخصومة في غير محل العقد كان العبرة بمحل الخصومة كما هو واضح وعلم بما  
 تقرر أنه لا يطلق القول باعتبار بلد المخاصمة ولا بلد العقد ولا العاقد ولو انتقل إلى بلدة أخرى اهـ ع ش وفي  
 سم و الرشيدى ما يوافقه **(قوله)** ولا يكن) أي الثمن **(قوله)** يكن حاضرا) إلى الباب في النهاية إلا قوله بعد  
 الحجر إلى المتن قول المتن (فان كان) أي المشتري **(قوله)** بان يكن) عبارة لا يعاب والمراد بالمعسر هنا من  
 لا يملك غير المبيع سواء كان قدر الثمن أم أقل ام أكثر اهـ غير موزادت الديون عليه اهـ **(قوله)** ساوى) أي  
 المبيع قول المتن (فللبائع الفسخ) فان صبر بان لم يفسخ بق الحجر على المشتري في جميع ماله رعية لمصلحة البائع  
 اهـ عباب مع شرحه **(قوله)** واخذ المبيع) وفي افتقار الرجوع بعد الحجر إلى اذن الحاكم وجهان أشهرهما كما  
 قال الرافعي أنه لا يفتقر اهـ معنى **(قوله)** وحيتن) أي جواز الفسخ **(قوله)** يشترط فيه) أي في جواز الفسخ اهـ  
 ع ش **(قوله)** حجر القاضي) وفاقا للمعنى والنهاية **(قوله)** حجر القاضي) هذا مع قوله أم زاد عليه فيد أنه لا يشترط  
 لهذا الحجر ما يشترط الحجر المفلس اهـ سم عبارة البجيرى قال شيخنا وهذا الحجر ليس من الغريب بل هو  
 الحجر المعروف إذ الفرض أنه معسر بخلاف الحجرين اللذين في المتن فهما من الغريب إذا الفرض فهما  
 أنه موسر اهـ وهو الظاهر **(قوله)** هذا إن سلم الخ) معتمدا على الإشارة راجعة إلى قوله فللبائع الفسخ الخ اهـ  
 ع ش **(قوله)** إلا لم يجز له استرداد الخ) اعتمدهم وقال ولا يتنافى ذلك قول الشارح يعني المحل باجبار أو دونه  
 لأنه بالنسبة لما إذا حضر الثمن لا بالنسبة لما بعد الإلاه سم ومر عن البجيرى مثله **(قوله)** إن لم يكن محجورا عليه) اهـ  
 فيه امر أن الأول أن الحجر بالفلس يتنافى اليسار الذي هو فرض مسئلتنا فكيف يقيد بعدم الحجر المفهم  
 مجامعة الحجر بالفلس ليساره إلا أن يجب بان اليسار إنما يتنافى الحجر بالفلس ابتداء أما بعده فلا يتنافى فيه  
 لجواز طر و يساره بعد الحجر بموت موزنه أو اكتساب ما ينديه ماله على دينه فيصدق عليه الآن أنه موسر  
 مع الحجر بالفلس لأن الحجر بالفلس لا يتفك إلا بفك قاض ولا يلزم من مجرد يساره بذلك فك القاضي والثاني  
 أنه إذا كان محجورا عليه بالفلس فسيأتي في المتن أن الأصح أنه ليس لبعائه أن يفسخ ويتعلق بعين متاعه أن  
 علم الحال وإن جهل فله ذلك وإنه إذا لم يمكن التعلق بها بان علم الحال لا يزاحم الغرماء اهـ وبيننا هناك أن

(والا) يكن حاضر المجلس  
العقد (فان كان معسرا )  
بان لم يكن له مال يمكنه الوفاء  
منه غير المبيع ساوى الثمن  
أم زاد عليه ( فللبائع  
الفسخ بالفلس ) وأخذ  
المبيع لما يأتى فى بابه وحينئذ  
يشترط فيه حجر القاضى  
هذا ان سلم باجبار الحاكم  
والالم يجزله استرداد ولا  
فسخ ان وقت السلعة بالثمن  
لانه سلطه على المبيع  
باختياره ورضى بذمته  
(أو) كان (موسرا و ماله  
بالبلد) التى وقع فيها البيع  
( أو بمسافة قريبة ) منها  
وهى دون مسافة القصر  
(حجر عليه) أى حجر عليه  
الحاكم وان لم يكن مجبورا  
عليه بالفلس

في بلد على مسافة القصر من بلد البيع وكان الثمن حاضر في مجلس البيع امتنع عنه الفسخ لان الفسخ وغيره لما فرضه عند عدم حضور الثمن بمجلس البيع وامتناع الفسخ حينئذ بخالف لاعتبار بلد البائع إذا انتقل كما سياتي اخذ ان المنع بالتضرر بالتأخير فانه جارها (قوله) ولا يكن حاضر المجلس العقد هذا خصوصا مع ما قبله من السؤال والجواب صادق بحضور عين الثمن بمجلس الخصومة فامعنى التفصيل بين كونه معسرا وموسرا وتجويز الفسخ له مع تعيين حقه وتمسكه من اخذه ولو استقلالا وكذا مع حضور نوعه لتمسكه من المطالبة وطلب اجبار الحاكم المشتري على الدفع وأى فرق بين المجلسين مع حصول المقصود بالحضور في كل منهما فيتمجه اعتبار كل منهما اه (قوله) حجر القاضي هذا مع قوله ام زاد عليه يفيد انه لا يشترط لهذا الحجر ما يشترط لحجر الفلاس (قوله) والام يحجز له استرداد الخ اعتمده مر قال ولا ينافي ذلك قول الشارح يعنى المحلى باجبار اودونه لانه بالنسبة لما اذا حضر الثمن لا بالنسبة لما بعدا (قوله) ان لم يكن محجورا اعليه بالفلاس) فيه امران الاول ان الحجر بالفلاس شرطه زيادة دينه على ماله وهذا ينافي اليسار الذى هو فرض مسئلتنا فكيف تقيد بعدم الحجر بالفلاس المفهم مجامعة الحجر بالفلاس ليساره الا أن يقال المراد اليسار بالثمن وذلك يجمع الحجر بالفلاس والثانى انه اذا كان محجورا اعليه بالفلاس فالبيع له هو الاقنى باب الفلاس في قول المصنف والاصح انه ليس لبائعه ان يفسخ ويتعلق بعين متاعه ان علم الحال وان جهل فله ذلك وانه اذا لم يمكن التعلق بما اى بان علم الحال لا يزاحم الغرماء بالثمن اه وبيناهناك ان الصحيح في حال الجهل انه ليس له مزاحمة الغرماء فلا يأتى حينئذ قوله هنا حتى يسلم الثمن هذا ولك ان تقول



(في امواله) كلها (حتى يسلم) الثمن لثلاثين صرف فيها بما يفوت حق البائع وهذا غير حجر الفلاس لانه لا يعتبر فيه ضيق مال ولا يتسلط به البائع على الرجوع لعين ماله ولا يفتقر لسؤال الغريم فيه بخصوصه ولا يحتاج لفك قاض على الاوجه وينفق على عمونه نفقة المومنين ولا يتعدى للحداد ولا يباع فيه مسكن وخادم جز ما في الكل وكذا لا يحل به دين مؤجل جز ما ايضا ومن ثم يسمى الحجر الغريب (فان كان) ماله (بمسافة القصر) من بلد البيع (لم يكلف البائع الصبر الى احضاره) لتضرره بتأخير حقه (والاصح (٢٣) ان) له بعد الحجر عليه لاقبله (الفسخ)

وأخذ المبيع من غير مراجعة حاكم لما ذكر وما ذكرته من اعتبار بلد البيع هو ما يظهر من كلامهم وعليه فلو انتقل البائع منها الى بلد اخر فهل العبرة ببلده او بلد البيع محل نظر وظاهر تعليلهم بالتضرر بالتأخير ان العبرة ببلد البائع فان قلت التسليم إنما يلزم بمحل العقد دون غيره فلتعتبر بلد العقد مطلقا قلت ممنوع فسيعلم بما يأتي في القرض ان له المطالبة بغير محل التسليم ان لم تكن له مؤنة وتحملها فان كان لنقله مؤنة ولم يتحملها طالبه بقيمته في بلد العقد وقت الطلب واذا اخذها كانت للفيصولة لجواز الاستبدال عنه بخلاف السلم (فان صبر) البائع لاحضار المال (فالحجر) على المشتري (كاذكرناه) قريبا لثلاثين ففوت المال (وللبائع حبس ميعه حتى يقبض ثمنه) الحال أصالة وكذا للمشتري حبس ثمنه حتى يقبض المبيع الحال كذلك وإنما اثر البائع بالذکر لانه قدم تصحيح

الصحيح في حالة الجهل أنه ليس له من احمه الغرماء فلا يتأتى حينئذ قوله هنا حتى يسلم الثمن هذا ولك أن تقول ينبغي تخصيص قوله حتى يسلم الثمن بغير ما زاده الشارح بقوله إن لم يكن محجورا عليه بفلاس فيندفع الامر الثاني ايضا اه سمع زيادة إيضاح من ع ش (قوله في امره كلها) عبارة العباب والمغنى في المبيع وفي باقي امواله إن رقت دينه اه (قوله به) اي هذا الحجر (قوله ولا يحتاج لفك قاض) اي بل ينفك بمجرد التسليم اه سم (قوله ومن ثم) اي من اجل ان هذا الحجر لا يعتبر فيه ضيق المال الخ (قوله بعد الحجر عليه) اي في أمواله كلها (قوله بعد الحجر الخ) المعتمد هنا عدم الاحتياج الى الحجر سم ونهاية ومعنى (قوله لما ذكر) اي لتضرره بتأخير حقه عبارة النهاية والمغنى وشرح المنهج لتعذر تحصيل الثمن كالفلاس به اه (قوله منها) اي من بلدة البيع اه ع ش (قوله الى بلد اخر) اي بينه وبين المال دون مسافة القصر كما هو ظاهر ولا بان كان ابعد من محل العقد الى المال فظاهر انه لا اثر له اذ الصورة ان المال بمسافة القصر من محل العقد اه رشیدی ولك ان تريدوا بينه وبين المال مسافة القصر وبين محل العقد وبين المال دونها فيكون راجعا لصورتى الايسار جميعا (قوله ببلد البائع) اي الذى انتقل اليه (قوله مطلقا) اي سواء انتقل البائع منه ام لا اه ع ش (قوله عنه) اي عن الثمن (قوله للفيصولة) اي لا للحيلولة فلا يسترد بحال بخلاف ما للحيلولة فانه قد يسترداه كرى (قوله بخلاف السلم) فاذا اخذ راس ماله فهو للحيلولة فانه لا يجوز الاستبدال عن المسلم فيه قول المتن (فان صبر فالحجر) فيه إشعار بعدم الحجر في قوله والاصح ان له الفسخ اه سم (على المشتري) اي يضرب على المشتري نهاية ومعنى (قوله كاذكرنا قريبا) اي في المبيع وفي جميع امواله حتى يسلم الثمن اه معنى (قوله كذلك) أى أصالة اه ع ش (قوله له) اي للحاكم (قوله ثم يسلم) أى الحاكم أو العدل (قوله ماله) اي ما وجب له قول المتن (اذ لم يخف فوته) اي البائع فوت الثمن وكذا المشتري فوت المبيع واختلاف المكبرى والمكترى في الابتداء بالتسليم كاختلاف المشتري والبائع في ذلك نهاية ومعنى

#### باب التولية

(قوله أصلها) الى قوله وظاهر في النهاية والمغنى لا أقوله وبقائه الى المتن (قوله تقليد العمل) اي إلزامه كان ألزمه القضاء بين الناس اه بجري عبارة الكردى أى تفويضه الى الغير اه (قوله ثم استعملت) أى فى لسان اهل الشرع اه ع ش (قوله فيما يأتى) عبارة الشورى والتولية اصطلاحا نقل جميع المبيع الى المولى بالفتح بمثل الثمن المثل او قيمة المتقوم بلفظ وليتك وما اشتق منه والاشراك نقل بعضه بنسبته من الثمن بلفظ اشركتك وما اشتق منه اه (قوله ولم يذكرها) اي المحاطة اه ع ش اي فى الترجمة (قوله لانها فى الحقيقة) اي فى نفس الامر اه ع ش (قوله او اكتفى عنها الخ) وهذا اولى لما يأتى من الفرق بينهما فى الفهم والحكم ويقال ترجم لشيء وزاد عليه وهو غير معيب ولم يذكر الشارح معناهما لغة وشرعا ويجوز ان يقال هما مصدران لرابح وحاط فيكون فى اللغة معنى المراجعة اعطاء كل من اثنين صاحب ربحا ومعنى المحاطة نقص

ينبغي تخصيص قوله حتى يسلم الثمن بغير ما زاده الشارح بقوله ان لم يكن محجورا عليه بالفلاس فيندفع هذا الامر الثاني (قوله لا يحتاج لفك قاض) اي بل ينفك بمجرد التسليم (قوله بعد الحجر عليه) المعتمد هنا عدم الاحتياج الى الحجر (قوله فان صبر فالحجر) فيه إشعار لطيف بعدم الحجر في قوله والاصح ان له الفسخ

#### باب التولية

اجباره فذكر شرطه (إن خاف فوته) هرب أو تمليك ماله لغيره أو نحوهما (بلا خلاف) لما فى التسليم حينئذ من الضرر الظاهر نعم إن تمانعا وخاف كل من صاحبه واجبرهما الحاكم كما هو ظاهر بالدفع له او لعدل ثم يسلم كلامه (وإنما الاقوال السابقة اذ لم يخف فوته وتنازعا في مجرد الابتداء بالتسليم) (باب التولية) أصلها تقليد العمل ثم استعملت فيما يأتى (والاشراك) مصدر اشركه صيره شريكا (والمراجعة) من الربح هو الزيادة والمحاطة من الخط هو النقص (يذكرها لدخولها فى المراجعة لانها فى الحقيقة ربح للمشتري الباقى واكتناء عنها

كل من اثنين شيئا مما يستحقه صاحبه وأما في الشرع فعنها يعلم بما يأتي وهو أن المراجعة بيع بمثل الثمن أو ما قام عليه به مع ربح موزع على أجزائه والمحاطة ببيع ذلك مع حط موزع على أجزائه اه ع ش (قوله) ولزوم العقد) ينبغي أن المراد لزومه من جهة بائعه فقط بأن لا يكون له أعنى لبائعه خيار اذ ليس له أي المشتري التصرف مع غيره أي البائع بما يطل خياره أي البائع لا من جهته هو أيضا فلو كان الخيار له وحده صحت توليته مر اه سم زاد البجيرمي ومثله إذا كان الخيار لهما واذن له البائع اه (قوله) وعلمه (الح) المراد بالعلم هنا ما يشمل الظن اه ع ش أي والواو بمعنى مع (قوله) وبقائه) أي اثنين (قوله) أو بقاء بعضه) احتراز عمالو حط جميعه عنه على التفصيل الاتي اه سم (قوله) بما يأتي) أي في قوله وإلا بطلت لأنها حينئذ بيع بلا ثمن اه ك ر د ي (وصفة) أراد بالصفة ما يشمل الجنس وخرج بذلك ما لو علم به بالمعاينة فلا يكتفي كما يأتي وينبغي أن محل عدم الاكتفاء بذلك ما لم ينتقل المعين للمولى أو يعلم قدره وهو في يد البائع اه ع ش عبارة الحلبي ومنها أي الصفة كونه عرضا أو موقفا كذا اه (قوله) وإن طرأ علمه) أي المشتري أما البائع فلا بد من علمه قبل الإيجاب كما علم من قوله قبل وعلمه بالثمن ويظهر أنه لو تقدم القبول من المشتري وهو عالم بالثمن دون البائع كما قال اشترت منك هذا بما قام به عليك وهو كذا ولم يقل ذلك ولكن أخبر البائع به غير المشتري تصح التولية قياسا على ما لو علم به المشتري بعد الإيجاب اه ع ش (قوله) بعد الإيجاب) أي للتولية (قوله) وقبل القبول) لا بعده ولو في مجلس العقد وهذا مستثنى من قولهم الواقع في مجلس العقد كالواقع في صلبه اه ع ش (قوله) بأعلامه) أي البائع اه ع ش (قوله) هنا) أي في علم المولى والمتولى بالثمن (قوله) الظن) الأولى ما يشمل الظن اه سم (قوله) أو وليتك) أي العقد حيث تقدم مرجعه بأن يقول هذا العقد وليتك والأولى رجوع الضمير للبيع اه ع ش (قوله) وإن لم يقل) أي قوله ويرده في النهاية لا قوله وإن لم يذكر إلى وهذا (قوله) وإن لم يذكر العقد) خالفه النهاية والمعنى فقلا ما حاصله أنه لا بد في الإشراف من ذكر البيع أو العقد وقياسه أنه لا بد في صراحة التولية من ذلك وإلا فتكون كناية اه واعتتمده ع ش والرشيدي وقال سم ويؤيده أي ما قاله الشارح أن ذكر العقد لا يتأتى في نحو تولية المرافة صداقها اه وأشار ع ش إلى رده بقوله ومثل العقد ما يقوم مقامه كالصداق اه (قوله) وهذا) أي وليتك هذا العقد أو وليتك اه ع ش (قوله) وما اشتق منه) أي مصدره على حذف المضاف لأن الصحيح أن الأصل في الاشتقاق هو المصدر والأفعال والصفات مشتقة منه (قوله) بنحو قبلته (الح) أي أو اشتريته وقياس ما مر في البيع الاكتفاء بقبلت من غير ضمير اه ع ش (قوله) من حين التولية) متعلق بقوله مؤجلا والمعنى يقع مؤجلا من حين التولية بقدر الاجل المشروط في البيع الأول اه رشيدى (قوله) على ما رجحه ابن الرفعة) وهو الأول وجه نهاية مؤجلا (قوله) ويرده (الح) فيه نظر اذ معنى بناء ثمنا على العقد الأول أن يعتبر فيه صفات الثمن في العقد الأول وهذا يوافق ما قاله ابن الرفعة ولا يرد فتأمل اه سم (قوله) من حينه) أي من حين العقد الأول إذا وقعت التولية بعد الحلول وجب الثمن حالا كما بسط ذلك في شرح العباب اه سم (أما المتقوم) إلى قوله أن علم في المعنى وإلى المتن في النهاية (قوله) لتقع) أي التولية (عليه) أي عين المتقوم عبارة المنهج وبقية منه في العرض مع ذكره وبه أي بعين الثمن مطلقا أي مثليا أو متقوما بأن انتقل إليه اه ع ش (قوله)

بالمراجعة لأنها أشرف إذا (اشترى) شخص (شيئا) بمثل (ثم) بعد قبضه ولزوم العقد وعلمه بالثمن وبقائه أو بقاء بعضه كما يعلم بما يأتي (قال لعالم الثمن) قدرا وصفة وإن طرأ علمه له بعد الإيجاب وقبل القبول بأعلامه أو غيره وظاهر أن المراد بالعلم هنا الظن (وليتك هذا العقد) وإن لم يقل بما اشترت أو وليتك وإن لم يذكر العقد كما صرح به الجرجاني وهذا ما اشتق منه صرائح في التولية ونحو جعلته لك كناية هنا كالبيع (فقيل) بنحو قبلته وتوليته (لزمه مثل الثمن) جنسا وقدر أو صفة ومن ثم لو كان مؤجلا ثبت في حقه مؤجلا بقدر ذلك الاجل من حين التولية وإن حل قبلها على ما رجحه ابن الرفعة ويرده أن المذهب فيها بناء ثمنها على العقد الأول فيحسب الاجل من حينه على الوجه أما المتقوم فلا تصح التولية معه إلا بعد انتقاله للمولى لتقع على عينه نعم لو قال

(قوله) ولزوم العقد) ينبغي أن المراد لزومه من جهة بائعه فقط بأن لا يكون له أعنى لبائعه خيار اذ ليس له التصرف مع غيره بما يطل خياره لا من جهته هو أيضا فلو كان الخيار له وحده صحت توليته مر اه سم (قوله) أو بقاء بعضه) احتراز عمالو حط جميعه عنه على التفصيل الاتي (قوله) بعد الإيجاب) أي للتولية (قوله) الظن) الأولى ما يشمل الظن (قوله) وإن لم يذكر العقد) يؤيده أن ذكر العقد لا يتأتى في نحو تولية المرافة صداقها (قوله) ويرده أن المذهب (الح) فيه نظر اذ معنى بناء ثمنها على العقد أن يعتبر فيها صفات الثمن في العقد الأول وهذا يوافق ما قاله ابن الرفعة ولا يرد فتأمل (قوله) من حينه على الوجه) أي من حين العقد الأول حتى إذا وقعت التولية بعد الحلول وجب الثمن حالا كما بسط ذلك في شرح العباب (قوله)

في صداقها بلفظ القيام أو الرجل في عوض الخلع ان علم العاقدان في صورتين مهر المثل على الأوجه لوجوب ذكره وقولهم مع العرض شرط للسلامة من الاثم إذ يشدد في البيع بالعرض مالا يشدد في البيع بالنقد كإتيان للصحة العقد لما يأتي ان الكذب في المراجعة أو في غيرها لا يقتضي بطلان العقد وتصح التولية وما معها في الاجارة كما هو ظاهر بشروطها ثم ان وقعت قبل مضي مدة لها أجرة فظاهرها والا فان قال وليتك من أول المدة بطلت فيما مضى لانه معدوم وصحت في الباقي بسطه من الأجرة أو وليتك ما بقي صحت فيه بقسطه كإذ كر (وهو) أي عقد التولية (بيع في شرطه) أي شروطه كلها كقدرة تسليم وتقايض الربوى (وترتب أحكامه) كتجدد الشفعة إن عفا الشفع في العقد الأول ( لكن لا يحتاج ) عقد التولية (إلى ذكر الثمن ) لظهور أنها بالثمن الأول (ولو حط من المولى) بكسر اللام من البائع أو واره أو وكيله كما أفهمه بناءه هنا للمفعول فقوله في الروضة ولو حط البائع للغالب لا للتقييد

بالعرض) صلة المشتري ومراعاة بالعرض المتقوم فبشمل ما لا يجوز فيه السلم وغير المنضبط من المتقومات اه ع (قوله وذكر القيمة مع العرض) أي كان قال قام على بعرض أو كتاب قيمته كذا وقدم لتيك العقد بمقام على أو وليتك العقد بمقام على وهو عرض أو كتاب قيمته كذا (قوله ولو قلت امرأة الخ) بان قالت وليتك الصداق بمقام على فكانها باعتته أي الصداق بمهر المثل (قوله أو الرجل في عوض الخلع) بان قال الزوج وليتك عقد الخلع بمقام على فكانه باع عوضه بمهر المثل اه تجرئى وانظر هذا التصريح قول الشارح الآتي لوجوب ذكره (قوله في عوض الخلع) أي أوفى الصلح عن الدم ويكون الواجب الدية سم على منهج اه ع (قوله في صورتين) أي قوله ولو قلت امرأة الخ وقوله أو الرجل الخ (قوله لوجوب ذكره) أي مهر المثل قضيته انه يمنع تقويم العين والتولية بقيمتها اه سم (قوله وقولهم مع العرض) أي مع ذكره اه رشيدى (قوله للسلامة من الاثم) ينبغى ان محل الاثم إذا حصلت مظنة التفاوت والا كان قطع بان العرض لا تنقص قيمته عن عشرة فذكرها أو أقل فلا اثم سم على حجج أي وكانت الرغبة بين الناس في الشراء بالعرض مثل النقد اه ع (قوله في الاجارة) أي سواء إجارة العين والذمة وان فرق سم على المنهج بينهما عبارته ولك أن تفرق بين الاجارة العينية فتصح التولية فيها دون إجارة الذمة لا متناع بيع المسلم فيه اه كلام الناشري انتهى ع (قوله بشروطها) أي التولية من كونها عالمين بالاجرة والمنفعة المعقود عليها وبيان المدة إن كانت مقدرة بها (قوله وإلا) أي بان وقعت بعد مضي مدة لها اجرة (قوله بقسطه من الاجرة) أي من المسمى باعتبار ما يخص ما بقي منه بعد رعاية اجرة المثل لما بقي ولما مضى وقال سم على حجج وينبغي اشتراط علمها بالقسط هنا اه وقياس ما تقدم في تفريق الصفقة انه لا يشترط العلم بالقسط بل توزيع الاجرة على أجزاء المدة كاف اه ع (قوله أو وليتك ما بقي الخ) ينبغى ان يكون التولية في البيع بعد تلف بعض المبيع كذلك اه سيد عمر قول المأين (وهو بيع في شرطه) أي لان حد البيع صادق عليه مغنى ونهاية قال ع (قوله لان حد البيع) هو عقد يفيد ملك عين او منفعة على التاييد على وجه مخصوص اه (قوله أي شروطه) إلى قوله وبه يعلم في النهاية (قوله وتجدد الشفعة الخ) وبقاء الزوائد المنفصلة للمولى وغير ذلك لانه ملك جديد بنهاية ومغنى قول المأين (لكن لا يحتاج إلى ذكر الخ) في العباب والروض واصله وكذب المولى في الثمن قدر أو جنسا أو صفة كهو أي ككذبه في المراجعة وسيأتى اه أي سيأتى حكمه وهو انه يحيط الزيادة كما قاله في شرحه فالتقييد بالحط يدل على انه لا خيار وهو نظير المراجعة ايضا في الكذب في غير الثمن بما يأتي في المراجعة انه يقتضي التخيير قبل تجرئى في التولية وظاهر كلام الشيخين عدم الجريان وبقي ايضا الكذب في التشريك وينبغي انه كالتولية مر اه سم (قوله لظهور أنها بالثمن) أي بمثله في المثل وبه مطلقا بان انتقل اليه وهذا يفيد انه لو كان الثمن مثليا وانتقل اليه لم تصح التولية إلا بعينه تأمل سم على المنهج اه ع (قوله من البائع الخ) متعلق بحط رشيدى (قوله أو واره الخ) أي أو السيد بعد تعجيز المكاتب نفسه أو وكل البائع اه نهاية قال ع (قوله بعد تعجيز المكاتب) أي إن كان البائع مكاتباً ومثله سيد العبد المأذون له في التجارة سواء كان الحط بعد الحجر عليه أو قبله اه (قوله أو وكيله) أي في الحط إذ الوكيل في البيع ليس له ذلك بغير إذن موكله ع (قوله بحط موصى له الخ) أي بان أوصى البائع

وذكر القيمة مع العرض) فيه اعتبار ببيان الحال وسيأتى مثله في شرح قوله والشراء بالعرض حيث قال في قول بعرض قيمته كذا ولا يتصر على ذكر العرض وان باع بلفظ القيام وسيأتى انه لو باع بلفظ قام على أو رأس المال لا يجب بيان الحال وان هذا بخلاف بعض عين الصفقة حيث لا يجوز بيعه بلفظ القيام أو الشراء إلا ان بين الحال (قوله لوجوب ذكره) قضيته انه يمنع تقويم العين والتولية بقيمتها (قوله للسلامة من الاثم) ينبغى ان محل الاثم إذا حصلت مظنة التفاوت والا كان قطع بان العرض لا ينقص قيمته عن عشرة فذكرها أو أقل فلا اثم (قوله بقسطه) ينبغى اشتراط علمها بالقسط هنا قول المصنف لكن لا يحتاج إلى ذكر الثمن قال في العباب كالروض واصله وكذب المولى في الثمن أي قدر أو جنسا أو صفة كهو أي ككذبه

بالثمن لو احدى أو أحوال واحد اعليه ثم حط واحد منهما بعض الثمن عن المشتري و(قوله و محتمل) عطف على موصى له يعنى لا عبرة بحطهما فيردان على المصنف اه كرى (قوله بكل تقدير) اى تقدير كون حطهما عاما او خاصا اه كرى و يظهر ان المراد سواء كان البائع فى كلام الروضة للغالب اول للتقييد (قوله ارثه) اى المولى بالكسر (لثمن) اى ومالو اوصى له به اه عش (قوله كالخط) اى كالتعبير به (قوله حط ذنك) اى الموصى له بالثمن والمحتمل به (قوله فانه) اى الثمن الذى اسقطه الموصى له به او المحتمل به (قوله فكل من التعبيرين مدخول) فيه نظر و اوضح لان التعبير بالسقوط جامع وان لم يكن مانعا والتعبير بالخط ليس بجامع ولا مانع سم وسيد عمر و كرى (قوله بعد التولية) الى قوله اذ لا معاملة فى النهاية والمغنى لا قوله لان الاصل عدم الخط (قوله بعد التولية او قبلها الخ) حق العبارة قبل التولية او بعدها الخ فتأمل اه رشيدى (قوله بعد لزوم اوقبله) اى لكل من البيع والتولية او لاحدهما كما هو ظاهر وهذا بخلافه فى الاخذ بالشفعة لانه قهرى اه سم (قوله اذ خاصة التولية) اى فائدتها (قوله او جميعه) عطف على قول المتن بعض الثمن (قوله ان حط ايضا) شمل اطلاقه مالو كان الخط بعد قبض المولى بالكسر جميع الثمن من المولى بالفتح فيرجع المولى بعد الخط على المولى بقدر ما حط من الثمن كلا كان او بعضا لانه بالخطبتين ان اللازم للتولى ما استقر عليه العقد بعد التولية و مالو قبض البائع الثمن من المولى بالكسر ثم دفع اليه بعضا منه او كله هبة فلا يسقط بسبب ذلك عن المتولى شىء لان الهبة لا دخل لعقد البيع الاول فيها حتى يسرى منه الى عقد التولية اه عش (قوله وإلا) اى بان حط الجميع قبل لزوم التولية ولو بعد لزوم البيع (قوله لانها حينئذ يسع الخ) قال الديرى حادثة وقعت فى الفتاوى ان رجلا باع ولده دارا بثمن معلوم ثم اسقط عنه جميع الثمن قبل التفرق من المجلس فاجب فيها بانه يصير كمن باع بلا ثمن وهو غير صحيح فيستمر على ملك الوالد اه وما قاله هو الموافق لكلام الشيخين اه مغنى ومثله فى النهاية و اراد بكلامهما ما ذكره قبيل ذلك وهو مانصه ولو حط جميع الثمن فى مدة الخيار بطل العقد على الاصح كالو باع بلا ثمن قاله الشيخان قبيل الاحتسار اه سيد عمر (قوله ومن ثم) اى من اجل كونها حينئذ بيعا بلا ثمن اه عش (قوله لو تقايلا) اى العاقدان فى التولية كرى وعش (قوله بعد حطه) اى الجميع (قوله بعد اللزوم) اى لزوم التولية (قوله لم يرجع المشتري) اى المتولى (على البائع) اى المولى بالكسر اه كرى و فسر عش المشتري بالمولى بكسر اللام و البائع بالبائع الاول والاول هو الظاهر المتعين (قوله ليس للبائع) اى الاول اه عش (قوله وسياقى فى الاجارة الخ) واعلم ان فيما ذكره هنا من قوله وحينئذ فلا يلحق ذلك المتولى حكما و تقريرعا على ما قبله نظر واضحا ولم يظهر لهذا الحكم اعنى ان الخطاى الا برء لا يلحق المتولى ولا التفريقه على ما قبله وجه صحة وكان مر تبعة فى شرحه على قوله وسياقى فى الاجارة الخ فامرت اصحابنا لارادنى غيبى عن ذلك المجلس ايراد ذلك عليه اى مر فضر ب على جميع ذلك ووافق على ان الوجه خلاف ذلك وفى شرح الشارح للارشاد و بما تقرر تعلم ان الواجهة ان البراء كالحط وان قلنا انه تملك و قول الطبرى

و محتمل لانهما اجنبيان عن العقد بكل تقدير و به يعلم رد ما قيل التعبير بالسقوط اولى ليشمل ارثه لثمن ووجه رده ان التعبير به كالخط يرد عليه حط ذنك فانه سقط وحط عنه ولم يسقط عن المتولى فكل من التعبيرين مدخول (بعض الثمن) بعد التولية أو قبلها بعد لزوم أو قبله (انخط عن المولى) يقتجها إذ خاصة التولية وإن كانت بيعا جديدا التزويل على الثمن الاول أو جميعه انخط أيضا ان كان بعد لزوم التولية وإلا بطلت لأنها حينئذ بيع بلا ثمن ومن ثم لو تقايلا بعد حطه بعد اللزوم لم يرجع المشتري على البائع بشىء والأوجه أن للمولى بالكسر مطالبة المولى وان لم يطالبه بانه لانه الأصل عدم الخط وانه ليس للبائع مطالبة المولى بالفتح إذ لا معاملة بينهما وسياقى فى الاجارة صحة البراء من جميع الاجرة ولو فى مجلس العقد مع الفرق بينها وبين البيع

فى المراجعة وسياقى اى سياقى حكمه وهو أنه يحط الزيادة كما قاله فى شرحه ولما قال فى الروض فلو كذب فكا لكذب فى المراجعة قال فى شرحه وهذا من حيث الفتوى حاصل قول الاصل فقيل كالكذب فى المراجعة وقيل يحط قولوا واحدا اه فالتقييد بالخط يدل على لا خيار وهو نظير المراجعة ايضا بقى الكذب فى غير الثمن مما يأتى فى المراجعة انه يقتضى التخيير فهل يحجرى فى التولية وظاهر كلام الشيخين عدم الجريان مر وبق ايضا الكذب فى التشريك و ينبغى انه كالتولية مر (قوله ووجه رده الخ) اقول فيه نظر و اوضح لان اشتراك التعبيرين فى ورود ذنك علمنا لاينا فى مدعى هذا القيل من اولوية السقوط لمزيتة بشموله دون الخط ارثه لثمن فتأمل فانه فى غاية الظهور فهذا الوجه مما لا استقامة له (قوله بعد اللزوم اوقبله) اى لكل من البيع والتولية او لاحدهما كما هو ظاهر وهذا بخلافه فى الاخذ بالشفعة لانه قهرى (قوله او جميعه انخط ايضا) ومعلوم ان حط جميعه قبل لزوم البيع يبطله (قوله وسياقى فى الاجارة صحة البراء الخ)

وحينئذ فلا يلحق ذلك المتولى (والاشراك في بعضه) اى المبيع (كالتولية في كله) (٢٧) في الاحكام المذكورة (ان بين البعض)

كمنافسة أو بالنصف وإلا  
كأشركتك في بعضه أو شيء  
منه لم يصح جزا للجهل فان  
قال في النصف فله الربع  
مالم يقل بنصف الثمن فإنه  
يكون له النصف وادخال  
ال على بعض صحيح وان كان  
خلاف الاكثر (فلو أطلق)  
الاشراك كأشركتك فيه  
(صح) العقد (وكان)  
المبيع منافسة) بينهما  
لان ذلك هو المتبادر من  
لفظ الاشراك وكما لو أقر  
بشيء لزيد وعمر ونعم لم قال  
بربع الثمن مثلا كان شريكا  
بالربع فيما يظهر أخذنا مما  
تقرر في أشركتك في نصفه  
بنصف الثمن بجامع ان ذكر  
الثمن في كل مبدى للبراد من  
اللفظ قبله لاحتماله وان  
نزل لو لم يذكر هذا المخصص  
على خلافه وتوهم فرق بينهما  
بعيد وقضية كلام الشيخين  
وغيرهما أنه لا يشترط ذكر  
العقد كما مثله ويؤيده  
ما مر عن الجرجاني في  
التولية وهو اوجه من قول  
جمع وان اعتمده صاحب  
الانوار يشترط كفى بيع  
هذا اوفى هذا العقد فعليه  
أشركتك في هذا كناية  
(وقيل لا) يصح للجهالة  
(ويصح بيع المراجعة) من  
غير كراهة لعموم قوله  
تعالى واحل الله البيع نعم  
بيع المساومة اولى منه فانه

ليس كالحط ضعيف اه سم واقره ع ش (قوله) وحينئذ فلا يلحق ذلك الخ قد يقتضى صحة التولية ولو بعد الحط ولعله غير مراده سم (قوله) فلا يلحق ذلك اى صحة الاراء عن جميع الاجراءه كردى (قوله اى المبيع) الى قوله نعم لم قال في المعنى الاما نبه عليه ولى قوله وقضية كلام الشيخين في النهاية (قوله) في الاحكام المذكورة) شامل لحكم الحط بتفصيله المذكور ومنه انحطاط الكل اذا وقع الحط بعد لزوم عقد الاشراك وبه صرح الروض وشرحه وشامل ايضا لحكم حقوق تاجيل الثمن لعقد الاشراك ولو بعد حلوله على ما تقدم فليراجع اه سم باختصار عبارة المعنى في جميع ما مر من الشروط والاحكام لان الاشراك تولية في بعض المبيع اه (قوله) وادخال الخ عبارة المعنى واعترض المصنف في ادخاله الالف واللام على بعض وحكى منعه عن الجمهور اه (قوله) نعم لم قال الخ) بقى ما لو قال أشركتك بالنصف برع الثمن هل يصح ام لا فيه نظر والذي يظهر الصحة ويكون شريكا بالربع والباء فيه بمعنى في ونقل عن بعض اهل العصر خلافه اه ع ش (قوله) لاحتماله) من اضافة المصدر الى مفعوله اى لاحتمال اللفظ الذى قبل ذكر الثمن المراد وقوله وان نزل أى كل من المقيس والمقيس عليه (قوله) على خلافه) أى خلاف المراد (قوله) فرق بينهما) اى بين ما لو قال برع الثمن مثلا وبين قوله أشركتك في نصفه الخ اه ع ش (قوله) انه لا يشترط الخ) معتمداه ع ش (قوله) يشترط كفى بيع هذا الخ) اعتمده النهاية والمعنى (قوله) فعليه) اى فاذا بينا على ما قاله الجمع اه ع ش (قوله) من غير كراهة) الى قوله في احد عنيين في النهاية لا قوله ولانيته (قوله) بيع المساومة) هى ان يقول اشترى بكذا ع ش عبارة الكردى اى المبيعة العادية بان يطلب كل الاسترباح من الآخر مع قطع النظر عن العقد الاول اه (قوله) فانه يجمع على حله الخ) يشعر بانه قيل بجرمة المراجعة ويصرح به قوله انه ربا ولعل عدم الكراهة مع القول بالجرمة لشدة ضعف القول بالجرمة وليس للقول بالجرمة مطلقا مقتضيا للكراهة بل يشترط قوة القول بها اه ع ش (وذاك) اى بيع المراجعة (قوله) قال فيه ابنا عمر وعباس الخ) عبارة المعنى وما روى عن ابن عباس انه كان ينهى عن ذلك وعن عكرمة انه حرام وعن اسحق ان البيع يبطل به حمل على ما إذا لم يبين الثمن اه (قوله) بها) اى بالمائة اى الاشتراء بها قول المتن (بما اشتريت) اى او برأس المال او بما تدين او بما قام على ان نحو ذلك ولو ضم الى

عبارة هناك ما نصه وقضية ملككم حالا ولو مؤجلة صحة الاراء منها ولو في مجلس العقد لانه لا خيار فيها فكان كالاراء من الثمن بعد لزومه بخلافه قبله لان زمن الخيار كزمن العقد فكانه باع بلا ثمن اه واعلم ان فيما ذكره هنا من قوله وحينئذ فلا يلحق ذلك المتولى حكوا وتقرى على ما قبله واضحا ولم يظهر لهذا الحكم اعنى ان الحط لا يلحق المتولى ولا لتفريعه على ما قبله وجه صحة وكان مرتبة في شرحه على قوله وسياقى في الاجارة الى قوله وحينئذ فلا يلحق ذلك المتولى فامرت اصحابنا لارادى غيبى عن ذلك المجلس باراد ذلك عليه فغضب على جميع ذلك ووافق على أن الوجه خلاف ذلك وفي شرح الشارح الارشاد وما تقرر يعلم ان الواجهة ان الاراء كالحط وان قلنا انه تملك وقول الطبرى ليس كالحط ضعيف ولو عبر بالسقوط لتشمل ارث المولى الثمن او بعضه فان الزركشى بحث انه يسقط عن المتولى كاي سقط بالبراءة وعليه وورث الكل قبل التولية او بعدها وقبل اللزوم لم يصح اه (قوله) وحينئذ فلا يلحق ذلك المتولى قد يقتضى صحة التولية ولو بعد الحط ولعله غير مراد (قوله) في الاحكام المذكورة) شامل لحكم الحط بتفصيله المذكور ومنه انحطاط الكل اذا وقع الحط بعد لزومه عقد الاشراك وعبارة الروض وشرحه في باب المراجعة والحط للكل او للبعض بعد جريان المراجعة لم يلحق من اشترى بخلاف نظيره في التولية والاشراك قال الفاضل لان ابتناءهما على العقد الاول اقوى من ابتناء المراجعة الخ اه وسياقى في شرح قول المصنف وإذا قال بعثك بما اشتريت لم يدخل فيه سوى الثمن تفصيل حكم الحط في المراجعة وشامل ايضا لحكم حقوق تاجيل الثمن كعقد الاشراك ولو بعد حلوله على ما تقدم فليراجع (قوله) ويؤيده ما مر عن الجرجاني قضيته ان الهاء في قوله المار عن الجرجاني او وليتكم

يجمع على حله وعدم كراهته وذاك قال فيه ابنا عمر وعباس رضى الله عنهم انه ربا  
وتبعهما بعض التابعين وقال بعضهم انه مكروه (بان) هى بمعنى كأن (يشترى به) بمثابة ثم يقول (مع عليه بها) لتمام بها (بعثك بما اشتريت)

الثن شيئا وباعه مراحة كاشترته بمائة وبعته بمائتين وربح درهم لكل عشرة أربحده يارده صح  
وكانه قال بعته بمائتين وعشرين ولو جعل الربح من غير جنس الثن جاز نهاية ومعنى (قوله اى بمثله) اى  
فى المثل اى وبقيمته فى العرض مع ذكره وبه مطلقا ان انتقل اليه على قياس ما تقدم فى التولية والاشراك اه  
حلى قول المتن (وربح درهم) بالجر على العطف والنصب على انه مفعول معه والرفع بعيدا بحجرى (قوله  
هى بمعنى ما قبله) اى صينة ربح ده يارده بمعنى وربح درهم لكل عشر كذا يفهم من سم والمغنى وهو  
الظاهر وقضية كلام ع ش على مر رجوع هى الى لفظ ده عبارته قوله بمعنى ما قبله اى عشرة لا يقال  
قضية هذا التفسير ان ربح العشرة احد عشر فيكون مجموع الاصل والربح واحد او عشرين لا ناقول  
لا يلزم تخريج الالفاظ العجمية على مقتضى اللغة العربية بل بالاستعملة العرب من لغة المعجم يكون جارا على  
عرفهم وهو هنا بمنزلة ربح درهم لكل عشرة وكان المعنى عليه وربحده ما يصيرها احد عشر وسباق الاشارة  
اليه فى المحاطة بقول الشارح مر المراد من هذا التركيب الخ (قوله فساكنه قال الخ) تفريع على قوله  
هى بمعنى ما قبله (قوله وآثروها) اى ده يارده اه ع ش عبارة سم قوله لوقوعها بين الصحابة الخ عبارة  
شرح الباب ماروى عن ابن عباس وابن عمر رضى الله تعالى عنهم انهما كانا ينيهان عن بيعده بازده  
وده وازده بفتح الدال فى الكل ويقولان انه ربامعارضاه ونهيهما عن ذلك الخصوص لا ينافى بينهما  
عن المطلق فقوله وآثروها الخ لا ينافى قوله السابق فى مطلق المراجعة وذاك قال فيه الخ اه وقال الكردى  
قوله وآثروها اى آثروا المراجعة دون المساومة اه (قوله واختلافهم) اى الصحابة اه سم (قوله كما  
علمت) اى فى قوله وذاك قال فيه الخ فانه يشعر بذلك وفيه ان الذى علم ما سبق حكم المراجعة على الاجمال  
لا خصوص ده يارده الا ان يحاج بان المراد انه علم اختلافهم فيها فى ضمن العلم فى اختلافهم فى المطلق وفيه  
ان مجرد هذا لا يصلح لتوجيه الاثارة سم باختصار ولعل لهذا رجع الكردى ضمير وآثروها الى  
المراجعة كما مر (قوله ولا يصح ذلك) اى لا يصح بيع المراجعة ان كان الثمن دراهم معينة الخ لان المعايينة هنا  
لا تكفى وان كفت فى باب البيع والاجارة كما ياتى فيل قول المتن وليصدق البائع وبل للتر فى اى بل لا يصح  
فى احد الخ لانه كاذب بخلاف ما لو قال قام على بكذا فانه يصح اه كردى وقوله وبل للتر فى الخ يأتى آفعا عن سم  
عن شرح العباب ما يخالفه (قوله غير موزونة) عبارته فيما ياتى غير معلومة الوزن اه سم عبارة المعنى  
والنهاية فلو كان الثمن دراهم معينة غير موزونة او حنطة مثلا معينة غير مكيلة يصح البيع مراجعة اه (قوله  
كيات) اى فى شرح قوله فلو جهله أحدهما بطل على الصحيح اه سم (قوله ولا يقول الخ) اى فى بيع  
عينين الخ مراجعة (قوله ولا يقول اشترت الخ) اى بخلاف ما لو باع بلفظ قام على اوراس المال لا يجب بيان  
الحال كما يصح به عبارة شرح الروض وهذا اى احد عينين الخ بخلاف بعض عين الصفقة فانه لا يجوز بيعه

أى بمثله وللبادرة فهم المثل  
فى نحو هذا لم يحتج فيه  
لذكره ولا نيته (وربح  
درهم لكل عشرة) او فيها  
او عليها (أوربح ده) بفتح  
المهملة وهى بالفارسية  
عشرة (باز) واحد (ده)  
فهم بمعنى ما قبله فساكنه  
قال بمائة وعشرة فيقبله  
الخاطب ان شاء وآثروها  
بالذكر لوقوعها بين  
الصحابة رضى الله عنهم  
واختلافهم فى حكمها كما  
علمت ولا يصح ذلك فى  
دراهم معينة غير موزونة  
كما ياتى بل فى احد عينين  
اشترهما بثمان واحد  
وقسط الثمن على قيمتهما  
وقت الشراء

للبيع وقياس ذلك انه على قول الجمع المذكور الذى اعتمدته صاحب الانوار يكون وليشكه كناية فليتأمل  
(قوله بمعنى ما قبله) لان معناها ربح العشرة واحد لكل عشرة وحاصله ربح كل عشرة واحد (قوله لوقوعها  
بين الصحابة رضى الله تعالى عنهم الخ) عبارة شرح العباب وماروى عن ابن عباس وابن عمر رضى الله عنهم  
انهما كانا ينيهان عن بيعده وازده ووده وازده بفتح الدال فى الكل ويقولان انه ربامعارضاه ونهيهما  
عن ذلك الخصوص لا ينافى بينهما عن المطلق فقوله وآثروها الخ لا ينافى قوله السابق مطلق المراجعة وذاك  
قد قال فيه الخ (قوله واختلافهم) اى الصحابة فى حكمها كما علمت اى فيما سبق وفيه بحثان الاول انه لم يعلم  
بما سبق اختلاف الصحابة إذ مجرد النقل عن ابن عمر وعباس لا يقتضى مخالفة غيرهما لهما الا ان يحاج بانه  
يشعر بذلك او بان الضمير فى قوله واختلافهم للعلماء والثانى ان الذى علم ما سبق حكم المراجعة على الاجمال  
لا خصوص صيغة ده يارده والكلام فى خصوصها لان الكلام فى توجيه اثارها الا ان يحاج بان المراد انه  
لم يختلفهم فيها فى ضمن العلم فى اختلافهم فى المطلق وفيه ان مجرد هذا لا يصلح لتوجيه الاثارة (قوله غير  
موزونة) عبارته فيما ياتى غير معلومة الوزن (قوله كما ياتى) اى فى شرح قوله فلو جهله أحدهما بطل

ولا يقول اشترت بكذا  
الا ان بين الحال ودرهم  
الربح حيث اطلقت من  
نقد البلد الغالب وان  
كان الاصل من غيره  
(تنبيه) لو قال اشترته  
بعشرة وبعته باحد عشر  
ولم يقل مرابحة ولا ما  
يفيدها لم يكن عقد مرابحة  
كما قاله القاضي وجزم به  
في الانوار حتى لو كذب  
فلا خيار ولا حط كاياتي  
وهذا غير ما ياتي عنه لان  
ذاك فيه ما يندب المرابحة  
وهو وربح كذا اياتي قيل  
الباب ما يصير بذلك (و)  
اصح بيع (المحاطة  
كعبة) ك (بما اشترت  
وحط) درهم لكل أوفى أو  
عن أو على كل عشرة أو  
حط (ده يارده) المراد من  
هذا التركيب ان الاحد  
عشر تصير عشرة (و) من  
ثم (يحط من كل احد عشر  
واحد) لان الربح جزء  
من احد عشر كما مر فليكن  
الحط كذلك (وقيل)  
يحط (من كل عشرة)  
واحد فان كان الثمن مائة  
او مائة وعشرة عاد على  
الاول لتسعين وعشرة  
اجزاء من احد عشر جزء  
من درهم او لمائة وعلى  
الثاني لتسعين أو لتسعة  
وتسعين ولو قال من كل  
عشرة تعين هذا الثاني  
(واذا قال بعتك بما اشترت)  
به او بثمانه او براس مالى

بلفظ الشراء ولا القيام إلا ان بين الحال وقد بسط الشارح في شرح العباب الكلام على الفرق بين المسئلتين  
بما منه مانصه ووجه الفرق انه في البيع يقام على او براس المال يفترق الحال بين جزء العين الواحدة وبين  
إحدى العينين واما البيع بما اشترت فهما فيه على حد سواء ويوجه ذلك بان الثمن يتوزع على قيمة العينين  
لاختلافها المؤدى للنظر الى قيمة كل على انفرادها وانه لا نقص فيها بالتشقيص فجاز انظر لهذا التوزيع  
الذى لا يؤدى الى نقص بيع احدهما بقسطها يقام على او براس المال لا على اجزاء العين الواحدة لان اجزاءها  
تتقص بالتشقيص فلم يجوز له ان يوزعها وبيع البعض من غير ذكر كل الثمن يقام على ولا يغيرها و قد  
استثنى في العباب من العين الواحدة المثلى كالخطوة وفيه وشرحه في هاتين المسئلتين وما يتعلق بهما ما يتعين  
الوقوف عليه والله اعلم اسم بحذف (قوله الا ان بين الحال) معناه ان يقول اشترته مع غيره وقطعت الثمن  
على قيمتهما وكان قسطه كذا اه كرى (قوله ودرهم الربح) الى قوله وهذا في النهاية (قوله حيث اطلقت)  
فان عينت من غيره جازاه اسم (قوله لو قال الخ) اى كاذبا (قوله لم يكن) مقدم اجماع بل عقد مساوما وهو  
صحيح وان حرم عليه الكذب اه ع ش (قوله حتى لو كذب الخ) تفرع على قوله لم يكن عقد مرابحة (قوله  
فلا خيار الخ) اى للشترى وهذا يقع في مصرنا كثيرا اه ع ش (قوله كاياتي) اى في شرح والاصح سماع  
بينته (قوله وهذا) اى ما نقله عن القاضي هنا (قوله غير ما ياتي) اى في شرح ولا خيار للشترى (قوله عنه)  
اى عن القاضي اه كرى (قوله لان ذلك) اى ما ياتي (قوله بذلك) اى بالمغايرة قول المتن (والمحاطة) ويقال  
لها الموضوعة والمخاسرة نهاية ومغنى قول المتن (كعبت) اى كقول من ذكر لغيره وهما عالمان بالثمن  
بعتك (بما اشترت) اى بمثلته او براس المال او بما قام على او نحو ذلك اه مغنى قول المتن (وحط) بالنصب  
اى مع حط وهو متعين هنا ولا يصح الجر اه حمل على النهاية (قوله وحط درهم) الى قوله اما الحط في  
النهاية الا قوله او بثمانه الى قوله بخلاف ما مر في المغنى الا ما ذكر (قوله ومن ثم) اى من اجل ان المراد  
ذلك (قوله لان الربح الخ) اى في مرابحة الاحد عشر نهاية ومغنى (قوله على الاول) اى الراجح (قوله  
لتسعين الخ) اى فيما اذا كان الثمن مائة (قوله او لمائة) اى اذا كان الثمن مائة وعشرة (قوله وعلى الثاني)  
اى المرجوح (قوله ولو قال من كل عشرة تعين هذا الثاني) اى يحط من كل عشرة واحد لان من تقتضى  
اخراج واحد بخلاف اللام وفيه على والاوجه في نظيره من المرابحة اى وهى قوله وربح درهم من كل عشرة  
كما افاده شيخنا الشهاب الرملى الصحة مع الربح لما يلزم على عدم الربح من الغاء له وربح درهم وتكون حينئذ  
من للتعليل او بمعنى فى او على بقرينة قوله وربح درهم سم ونهاية ومغنى (قوله او بثمانه) اى ثمن المبيع (قوله  
ما استقر عليه العقد) مفهومه ان هذا خاص بخيار المجلس والشرط دون خيار العيب وهو ظاهر اه  
ع ش قوله (قوله ما لحقه) اى الثمن (قوله قبله) اى قبل الزوم عبارة المغنى فى زمن الخيار اه

على الصحيح (قوله ولا يقول اشترت بكذا الا ان بين الحال) أى بخلاف ما لو باع بلفظ قام على أو رأس  
المال لا يجب بيان الحال كما يصرح به عبارة شرح الروض وهذا بخلاف بعض عين الصفة فإنه لا يجوز بيعه  
بلفظ الشراء ولا القيام الا ان بين الحال كما بينته في شرح الروض وقد بسط الشارح في شرح العباب الكلام  
على الفرق بين المسئلتين بما منه مانصه ووجه الفرق انه في البيع يقام على او براس المال يفترق الحال بين  
جزء العين الواحدة وبين إحدى العينين واما البيع بما اشترت فهما فيه على حد سواء ويوجه ذلك بان الثمن  
يتوزع على قيمتي العينين لاختلافها المؤدى للنظر الى قيمة كل على انفرادها وانه لا نقص فيها بالتشقيص  
فجاز انظر لهذا التوزيع الذى لا يؤدى الى نقص بيع احدهما بقسطها يقام على او براس المال لا على  
اجزاء العين الواحدة لان اجزاءها تتقص بالتشقيص فلم يجوز له ان يوزعها وبيع البعض من غير  
ذكر كل الثمن يقام على ولا يغيرها اه وقد استثنى في العباب من العين الواحدة المثلى كالخطوة وفيه  
وفي شرحه في هاتين المسئلتين وما يتعلق بهما ما يتعين الوقوف عليه والله اعلم (قوله حيث اطلقت) فان  
عينت من غيره جاز (قوله ولو قال من كل عشرة تعين هذا الثاني) الاوجه كما افاده شيخنا الشهاب الرملى

(لم يدخل فيه سوى الثمن) وهو ما استقر عليه العقد عند الزوم فيعتبر ما لحقه قبله

(قوله ونقص) قال المحلى في زمن خيار المجلس أو الشرط أه عس (قوله ذلك) أى ما لحقه الخ (قوله لان العقد الخ) أى الاول وهو تعليل للثمن (قوله الا بذلك) اشارة الى الثمن أه كردى (قوله اما الخط الخ) حاصله ان حط البعض إذا كان بعد لزوم العقد الاول فان كان العقد الثانى بلفظ الشراء يتعقد المراجعة لكن لا يلحق الخط المشتري وان كان بلفظ القيام فلا يتعقد عقد المراجعة الا اذا اسقط المخطوط واضر بالباقي أه كردى عبارة المغنى ولو حط جميع الثمن فى مدة الخيار بطل العقد كما لو باع بلا ثمن اما اذا وقع الخط بعد لزوم العقد فان كان بعد المراجعة لم يتعد الخط الى المشتري وان كان قبلها فان حط الكل لم يجوز بيعه بقوله قائم على ويجوز بلفظ اشترت وان حط البعض يجوز بلفظ القيام الا بعد اسقاط المخطوط وعبارة عس والحاصل ان الخط أى للبعض لا يلحق فى المراجعة الا اذا حط قبل عقد المراجعة وباع بلفظ القيام واخبر بالباقي أه (قوله بل مع الشراء) أى بل يصح البيع مراجعة بلفظ الشراء بعد حط الكل الكائن بعد الزوم أى ولا يلحق الخط اخذا بما تقدم فى نظيره مع حط البعض وكان لم يتعرض له لفهمه منه إذ لا فارق أه سيد عمر (قوله ولا يلحق حط) أى يلحق المشتري حط البعض ولا الكل (قوله بعد عقد المراجعة) أى وان لم يلزم أه رشيدى عبارة سم وما ذكره من التفاصيل قبل هذا ففى قبل عقد المراجعة كما هو ظاهر أه (قوله بخلاف ما مر) أى التولية والاشراك سم وكردى (قوله لان ابتناءهما) أى التولية والاشراك أه سم (قوله او ثبت الخ) او حصل او بما هو على أه نهاية (قوله او بما وزنته) كذا فى النهاية أى اعطيته أه كردى قول المتن (دخل مع ثمنه اجرة الكيال الخ) وحل دخول اجرة من ذكر اذا لزمت المولى واداهها أه نهاية عبارة الا يعاب قال أى الا ذرى ثم ما ذكرنا من دخول اجرة الكيال وغيره ظاهر اذا التزمها واداهها اما اذا التزم ولم يغرم بعد فلم يصرحوا فيه بشئ لكن المتولى فرض الكلام فيما اذا التزم والشيخ ابو حامد فرضه فيها اذا اتفق ولعل المراد التثليل لا التقييد بما ادى انتهى أى فالالتزام كاف وان لم يغرمه لان ذمته مشغولة به أه (قوله اجرة جمال الخ) ومثلها اجرة درهما اشتراه مغصوبا او باقا وفداء من اشتراه جانيا جناية او جبت القود أه نهاية (قوله جمال) الى قوله ولو وزن فى النهاية الا قوله بان يلزم المشتري بذلك فيه من يراه أه قوله ولو الزركشى هنا ما لا يصح فليحذر (قوله جمال وختان) أى للبيع (قوله ان اشتراه مريضا) قضيته انه لو طر المرض بعد الشراء وقبل القبض انها لا تدخل وقضية محترزه الا ترى لمرض حدث عنده انها تدخل والا قرب الدخول فليراجع (قوله وعبرت بالثمن الخ) أى صورت الكيال والدلال فى المتن بكونهما للثمن (قوله اجرة ذلك) أى المذكور من الكيال والدلال أه كردى (قوله ونحوه) أى كالوزان (قوله على الموفى الخ) (فرع) الدلالة على البائع فلو شرطها على المشتري فسد العقد ومن ذلك قوله بعثك بعشرة سالما فيقول اشتريت لان معنى قوله سالما ان الدلالة عليه فيكون العقد فاسدا كذا تحرر واقره مر واعتمده وجزم به ابن قاسم على شرح المنهج أه عس زاد البصرى وسيأتى ذكر المسئلة فى اخر الضمان نقلا عن المغنى والنهاية بتفصيل واختلاف بين السبكي والاذرعى فليراجع ثم بما يعلم لك منه ان الاولى بالاعتقاد قول السبكي من الصحة عند العلم بقدرها والفساد عند الجهل أه (قوله وصور الخ) أى قول المصنف اجرة الكيال الخ (فى المبيع) أى كاصور فى الثمن يعنى قد تجب اجرة الكيال والدلال فى المبيع على المشتري بان يلزم المشتري من الالتزام (بذلك) أى المذكور من اجرة الكيال والدلال (فيه) أى فى المبيع (من يراه) أى الحاكم الذى يرى ان اجرة الكيال والدلال فى المبيع على المشتري (قوله او يقول اشتريته بكذا) عبارة التولية او يلزم المشتري اجرة دالة المبيع معينة أه عبارة

من زيادة ونقص وكذا يعتبر ذلك لو باع بلفظ القيام لان العقد لم يقع الا بذلك أما الخط بعد الزوم للبعض فع الشراء لا يلحق ومع نحو القيام يخبر بالباقي او للكل فلا يتعقد بيعه مراجعة مع القيام إذ لم يقم عليه بشئ بل مع الشراء ولا يلحق حط بعد عقد المراجعة بخلاف ما مر لان ابتناءهما على العقد الاول أقوى إذ لا يقبلان الزيادة بخلافها (ولو قال) بعثك (بما قام) او ثبت (على) أو بما وزنته فيه وان نازع فيه الا ذرعى بأن المتبادر منه الثمن فقط (دخل مع ثمنه اجرة) جمال وختان وتطين دار وطبيب ان اشتراه مريضا و (الكيال) للثمن المكيل (والدلال) للثمن المنادى عليه الى أن اشترى به المبيع وعبرت بالثمن لان اجرة ذلك ونحوه على الموفى وهو فى المبيع البائع وفى الثمن المشتري وصور أيضا فى المبيع بأن يلزم المشتري بذلك فيه من يراه أو يقول اشتريته بكذا ودرهم دالة



الاياعاب وبما إذا قال اشترت بكذا ودرهم أجرة الكيال وهو مراد المتولى بقوله أو يلتزم المشتري مؤنة  
 كيل المبيع اه قال عشاى كان يقول اشترته بكذا ودرهم دلالة كما قاله حج اه وقال الرشيدى وصورة التزام  
 مؤنة الكيال ان يقول اشترته بكذا ودرهم كيلة كما قاله الاذرى وقوله أو يلتزم المشتري اجرة دلالة المبيع  
 معينة هذا لا يوافق ماسياق له اخر الضمان من ترجيح ما قاله الاذرى هناك من بطلان البيع بالتزام الدلالة  
 مطلقا سواء كانت معلومة او مجهولة اه كلام الرشيدى وقد قد مناعن السيد عمر ان الاولى بالا اعتماد قول  
 السبكي من التفصيل خلافا لقول الزركشى من البطلان مطلقا وعبارته قوله او يقول اشترته بكذا ودرهم  
 دلالة صريح في صحة البيع بهذه الصيغة فلنأمل فان صور بما ياتى فيما اذا تحمل الدلالة عن البائع فلا محذور  
 لان الثمن هو كذا فقط وجملة ودرهم دلالة ذكرت لا فائدة ما تحمله حتى يدخله فيما قام عليه به ثم رايه اخر  
 الضمان بها مش التخصة ما يقتضى صحة ما ذكر بالاولى فليراجع اه (قوله مثلا) اى كدرهم كيل (قوله او  
 جددا الخ) عبارة النهاية والمغنى او يتردد اى المشتري في صحة ما كتاله البائع فيستاجر من يكيله ثانيا ليرجع  
 عليه ان ظهر نقص اه (قوله او ليخرج) و (قوله للقسمه) معطوفان على قوله ليرجع اه كرى (قوله او  
 ليخرج) يتامل اه سم لعل وجه التامل ان هذا متعلق بالعقد الثانى والكلام هنا فيما يتعلق بالعقد الاول عبارة  
 النهاية او يشترى به جزا فائمه يكيله ليعرف قدره او يشترى مع غيره صبرة ثم يقسمها كيلة فاجرة الكيال  
 عليها اه وعبارة المغنى وصوره ابن الاستاذ ايضا بان يكون اشتراه جزا فائمه كاله باجرة ليعرف قدره  
 قال الاذرى وفيه توقف واقرب منه ان يشترى مع غيره صبرة ثم يقسمها كيلة فاجرة الكيال عليها وقال  
 السيد البصرى قوله او ليخرج عن كراهة يبعه الخ ظاهره ان الكيل حينئذ قبل مباشرة العقد حتى يخرج عن  
 الكراهة فهذه غير صورة ابن الاستاذ المتقولة في المغنى اه وفيه توقف (قوله ولو وزن) اى ادى (احدهما)  
 اى البائع والمشتري اه كرى (قوله ما لم يظن وجوبها عليه الخ) ومثل ذلك ما يقع في قرى مصرنا كثير امن  
 اخذ من يريد تزويج ابنته مثلا شيئا من الزوج غير المهر ويسمونه بالميكلة وسيأتى للشارح مر في اخر  
 باب الضمان ما يقتضى البطلان نقلا عن الاذرى ثم قال وهو كما قال اه عشاى (قوله ما تحمله الخ) اى  
 تحمله المشتري عن بائعه بان وجبت على البائع نحو اجرة الكيال وتحمله عنه المشتري اه كرى (قوله  
 الا ان ذكره) اى بان يقول اشترت بكذا وتحملت عنه كذا ثم يقول بعثك بما قام على اه كرى  
 (قوله وكذا الخ) اى مثل ما تحمله المشتري عن بائعه في عدم الدخول إلا اذا ذكره ما تبرع به المشتري وقال  
 السيد عمر قوله وكذا ما تبرع به ينبغي الا ان ذكره نظير ما تقرر فيما قبله لان ما تحمله عن بائعه تبرع على البائع  
 اه (قوله من غير استجاره) اى ولا بما علمته (قوله الاق) اى فى الاجارة (قوله قال الاذرى) اى قوله وكذا  
 ما تبرع به الخ اقره الشارح فى الايعاب ونقل البجيرى عن شيخه اعتماده (قوله بان هذا) اى الاعطاء المذكور  
 (معتاد) اى فالمشتري موطن نفسه عليه (قوله فلا خديعة فيه) اى لا خديعة من المشتري فى الاعطاء اى فى  
 سكوته عن ذكره ويانه (قوله ويؤيده) اى الاعتراض (قوله دخول المكس) يفرق بين المكس حيث  
 يدخل وبين ما استرجع به المغصوب سياق انه لا يدخل بان المكس معتاد لا بد منه عادة فالمشتري موطن نفسه  
 عليه كالبائع اه سم (قوله الرفاء) يقال رفا الثوب اذا لام خرقه وضم بعضه الى بعض (قوله من الاربعة)  
 اولها الحارس اه عشاى (قوله وكذا الادوية) الى قوله ويرى كذا فى النهاية (قوله ونحوهما) اى كالصابون  
 فى القصار اه معنى (قوله كالغلف للتسمين) اى وان لم يحصل لها السمن ايعاب وعش (وعطف) اى اجرته  
 ومثل اجرة العلف اجرة خدمته للدابة بكل ما تحتاج اليه كسقى وكس زبل وغيرهما والمراد اجرة العلف  
 والخدمة المعتادين لاصلاح لذوات اما الزيادة على ذلك التى تفعل لتسميتها زيادة على المعتاد فتدخل كالغلف  
 مثلا) فى عد صور اجرة الكيل وبما إذا قال اشترت بكذا ودرهم أجرة الكيال وهو مراد المتولى بقوله  
 او يلتزم المشتري مؤنة كيل المبيع اه (قوله او ليخرج) يتامل وقوله اول للقسمه اى إذا تعدد المشتري  
 (قوله ويؤيده دخول المكس الخ) يفرق بين دخول المكس وما استرجع به المغصوب كما ياتى بان المكس

مثلا أو جددا نحو كيله  
 ليرجع بنقصه وما قيل إن  
 هذا لا يقصد للاسترجاع  
 مردود بانه كالحارث  
 ولزركشى هنا ما لا يصح  
 فليحذر أو ليخرج عن  
 كراهة يبعه جزا فأو للقسمه  
 ليعر كل فى حصته ولو وزن  
 أحدهما دلالة ليست عليه  
 كان متبرعا عالم يظن وجوبها  
 عليه فيما يظهر فحينئذ يرجع  
 به على الدلال وهو يرجع  
 على من هو عليه ولا يدخل  
 ما تحمله عن بائعه إلا أن  
 ذكره وكذا ما تبرع به  
 كان أعطاه المعروف بالعمل  
 من غير استجاره ولا  
 إيجاب حاكم له بناء على  
 الأصح الآتى أنه لا شيء له  
 قاله الاذرى واعتراض  
 بان هذا معتاد معلوم لكل  
 احد فلا خديعة فيه ويؤيده  
 دخول المكس إلا ان يفرق  
 بأنه مجبور على المكس دون  
 ذاك (والحارس والقصار  
 والرفاء) بالمد (والصباغ)  
 كل من الاربعة للبيع  
 (وقمة الصبغ) له وكذا  
 الادوية والطين ونحوهما  
 (وسائر المؤن المرادة  
 للاسترجاع) اى طلب الربح  
 كالعطف للتسمين بخلاف  
 ما قصد به بقاء عينه فقط  
 كنفقة وكسوة وعلف

لغير تسمين وأجرة طبيب وقيمة دوا ومرض حدث عنده وفداء جنانية وما استرجع المبيع به أن غصب أو باق لو قوعه في مقابلة ما استوفاه من زوائد المبيع ومعنى دخول ذلك أنه (٣٢) يضمه للثمن ويخبره بقدر الجلالة ثم يقول بما قام على و ربح كذا كما يفيد قوله الاتي وليعلمنا منه

وما قام به يومر الا كفتاه  
لعله قبل القبول فقياسه  
صحة بعثتك بما قام على وهو  
كذا فان قلت إذا شرطوا أنه  
لا بد من تعيين ما قام عليه به  
فما فائدة قولهم مع ذلك  
يدخل كذا الا كذا قلت  
فائدة تلوا خبر بأنه قام عليه  
بعشرة ثم تبين أنها في مقابلة  
ما لا يدخل وحده أو مع  
ما يدخل حطت الزيادة  
وربما كما يأتي هذا إن لم  
ينص على دخول مالا  
يدخل والا كبعثك بما قام  
على وهو كذا وما انفقته  
عليه وهو كذا اجاز قطعاً بل  
لو ضم للثمن أو لما قام به  
اجنبياً عن العقد بالكلية  
ثم باعه مراححة أو محاطة  
كاشترته بمائة وقد بعثتك  
بمائتين و ربحه يارده صح  
وكانه باعه بمائتين وعشرين  
(ولو قصر بنفسه أو كال أو  
حمل أو طين أو صبغ أو  
جعله بمحل يستحق منفعته  
أو تطوع شخص به لم تدخل  
أجرته) مع الثمن في قوله  
بما قام على لأن عمله ومحل  
وما تطوع به غير لم يقيم عليه  
وطريقه أن يقول لي أو  
للمتبرع لي عمل أو محل  
أجرته كذا ويضمه للثمن  
(وليعلما) أي المتبايعان  
وجوبا (ثم) أي المبيع  
قدرا وصفة في بعثت بما  
أشترت (أو ما قام به) في

لتسميتها اه ع ش (قوله لغير تسمين) راجع للثلاثة جميعا (قوله حدث عنده) أي بعد قبضه له على مامر  
(قوله وأجرة طبيب الخ) عطف على نفقة وكذا قوله وفداء جنانية أي حادثة عنده قوله وما استرجع به  
معطوفان عليه ويحتمل أنهما معطوفان على قوله ما قصد الخ (قوله أن غصب أو باق) أي عنده اه ع ش (قوله  
لو قوعه) أي ما قصد به البقاء (قوله ما استوفاه الخ) أي ما استحق استيفاءه أن حدث والافقد لا يحصل منه  
فوائد ومع ذلك لا يدخل منه شيء اه ع ش (قوله أن يضمه للثمن الخ) أي وليس المراد أنه بمطلق ذلك تدخل  
جميع هذه الأشياء مع الجمل بها اهتباية (قوله ومرا الا كفتاه) أي في شرح قال لعالم بالثمن (قوله فان قلت)  
لما قوله هذا إن لم ينص في النهاية (قوله هذا) أي حط الزيادة وربحها فيما لو أخبر الخ (قوله وما انفقته)  
عطف على ما قام على (قوله و ربحه يارده) أي أو حطه يارده (قوله صح) وفاقا للنهية والمغنى (قوله  
بمائتين وعشرين) هذا في المراححة أي وبمائة و واحد وثلاثين درهما وتسعة اجزاء من احد عشر جزءا من درهم  
في المحاطة قول المتن (ولو قصر بنفسه الخ) وعمل غلامه كعمله اه مغنى (قوله أو طين) لما قول المتن  
وليصدق في النهاية والمغنى (قوله أو صبغ) واضح أخذ من صنيع المتن أن محله في الأجرة لا في عين الطين  
والصبغ اه سيد عمر عبارة المغنى ولو صبغه بنفسه حسبت قيمة الصبغ فقط لأنه عين ومثله ثمن الصابون في  
القضارة اه (قوله بمحل يستحق منفعته) عبارة العباب كالروض فيما يدخل وأجرة بيت المتاع وفيما لا يدخل  
وبيته أي ولا أجرة بيته قال الشارح في شرحه المملوك له أو المعار والمستاجر اه فانظر المراد ببيت المتاع هل  
هو الذي استؤجر له اه سم أقول نعم عبارة ع ش قوله يستحق منفعته لا تنافي بين هذا وقوله لم راو لاى فيما  
يدخل كاجرة المكان لأن ذلك فيما إذا أكثره لأجله ليضعه فيه وهذا فيه إذا كان مستحقا له قبل الشراء  
ووضعه فيه اه يظهر عدم الدخول ايضا فيما إذا استحق منفعته بعد الشراء بنحو الاجارة لا لغرض وضعه  
فيه ثم وضعه فيه فليراجع (قوله لم يقيم) أي ما ذكر (عليه) أي المشتري وإن قام عليه ما بذله اهتباية ومعنى (قوله  
وطريقه) أي طريق ادخال أجرة ما ذكر من عمله ومحل وما تطوع به غيره (قوله أن يقول لي) عبارة النهاية  
والمغنى أن يقول بعثتك بكذا أو أجرة عملي أو يتي أو عمل المتطوع عني وهى كذا و ربح كذا اه (قوله  
ويضمه) أي الأجرة (قوله أي المتبايعان) أي تولية أو اشراك أو محاطة أو مراححة حلي به بحري (قوله  
فلا تكني هنا) أي في المراححة وكذا في التولية والاشراك والمحاطة (قوله لعدم تاتي البيع) هذا مسلم إذا ضبط  
الربح باجزاء الجلالة اما إذا ضبطه بنفس الجلالة كبعثتك بهذه الدراهم المشاهدة وزيادة درهم مراححة فلاذ  
الاصل معلوم بالمشاهدة والربح بالمقدار وهو كونه درهما واحدا فالجمل بقدر الاصل هنا غير مانع من العلم  
بالربح وتقدم أن درهم الربح عند الاطلاق من غالب دراهم البلد فليراجع اه سم (قوله مثلا) أي أو  
حظلة مثلا معينة غير مكيلة نهاية ومعنى (قوله مراححة) ويظهر أو محاطة قول المتن (وليصدق الخ) المراد أنه  
يجب الاخبار بالامور المذكورة وان يصدق في ذلك الاخبار عبارة الارشاد وشرح حال الشارح ويخبر البائع  
قبل التولية والاشراك والبائع مراححة ومحاطة به أي بما اشترى به أو بما قام المبيع عليه صدقا وجوبا

معتاد لا بد منه عادة فالمشتري موطن نفسه عليه وكذا البائع (قوله أو جعله بمحل الخ) عبارة العباب  
كالروض فيما يدخل وأجرة بيت المتاع وفيما لا يدخل وبيته أي ولا أجرة بيته قال الشارح في شرحه المملوك  
له أو المعار والمستاجر اه فانظر المراد ببيت المتاع هل هو الذي استؤجر له بقصد (قوله لعدم تاتي البيع)  
مراححة مع الجهل بقدرها) هذا مسلم إذا ضبط الربح باجزاء الجلالة اما إذا ضبطه بنفس الجلالة كبعثتك بهذه  
الدراهم المشاهدة وزيادة درهم مراححة فلاذ الاصل معلوم بالمشاهدة والربح بالمقدار وهو كونه درهما واحدا  
فالجمل بقدر الاصل هنا غير مانع من العلم بالربح وتقدم أن درهم الربح عند الاطلاق من غالب دراهم البلد  
فليراجع (قول المصنف وليصدق البائع الخ) المراد أنه يجب الاخبار بالامور المذكورة وان يصدق في

بما قام على (فلو جهله أحد هما بطل) البيع (على الصحيح) وخرج بقدر أو وصفة المعاينة فلا تكني هنا مشاهدة دراهم  
مثلا معينة غير معاملة الوزن وان كفت في نحو البيع والاجارة لعدم تاتي البيع مراححة مع الجهل بقدرها وصفتها (وليصدق البائع) مراححة

ويخبر صدقا بعب قديم الى ان قال والاي خبر صدقا فماذا كذب او ترك الاخبار بو احد منها خير على الفور فيما يظهر المشتري مراعاة بين الفسخ والامضاء ولم يحط شيء من الثمن ان اجاز انتهت اه سم بحذف عبارة البصري قوله وليصدق البائع الخ ينبغي ان يقول وليصدق البائع بما قام عليه مراعاة او محاطة او بدونهما اذا يظهر وجه اشتراطهما في الصيغة المذكورة ولا وجوب الصدق فيهما اذا لم يكونا بالصيغة المذكورة كبعثك بكذا وبيع كذا او حط كذا اه وقوله بما قام عليه اي او بما اشترت وسياق عن القليوبي والحلي ان وجوب الاخبار بالامور المذكورة انما هو اذا لم يكن المشتري عالما بها والا فلا حاجة الى الاخبار بها ويقيد كلام المصنف مع الشرح ايضا (قوله وجوبا) اي صدقا واجبا (قوله لان كتمه) اي كتم ما يختلف به الغرض (قوله حيثن) اي حين اذ باع مراعاة او محاطة (قوله استقر عليه العقد) اي عند لزومه (قوله او قام الخ) ظاهره العطف على قوله استقر الخ وفيه مالا ينبغي وعبرة المنهج والمغنى والنهاية او ما قام الخ عطفا على الثمن ولعل ما سقطت هنا من قلم الناسخ قال عش قوله مر او ما قام به المبيع ويكني فيما قام به عليه بالقيمة في جواز الاخبار ان كان من اهل الخبرة ولو فاسقا والافليسال عدلين يقومانه او واحد اعلى ما ذكره بعضهم فان تنازعا الى البائع والمشتري في مقدار القيمة التي اخبر بها فلا بد من عدلين وفي شرح الروض ما يوافقه مع اعتماد ما ذكره بعضهم من كفاية عدل واحد اه وسيد كر عن الايباب ما يوافقه اي شرح الروض (قوله عند الاخبار) اي بالثمن او بما قام به المبيع عليه والظرف متعلق بقول المتن وليصدق فكان الاولى تقديمه على قوله في كل ما يختلف الخ (قوله وصفته) عطف على قدر الثمن اي صفة الثمن عبارة العباب وشرحه للشارح ويجب ان يصدق في صفة الثمن من نحو صحة وتكسر وخلوص وغش وسائر الصفات التي يختلف بها الغرض ان باع يقام على ولا لا يجب ذلك لما مر ان البيع من نقد البلد والغالب والاصل من جنس الثمن اه (قوله ظاهره) عبر بظاهرة لاحتمال عطفه على قدر الثمن لاعلى الثمن اه سم (قوله والثاني) اي وجوب ذكر اصل الاجل (قوله والاول) اي وجوب ذكر قدر الاجل (قوله اطلق اشتراطه الاذرى) اعتمده النهاية والمغنى فقالا اي اصله او قدره مطلقا اذا الاجل يقابله قسط من الثمن وان ذهب الزركشي الى ان محل وجوب ذكره اذا كان خارجا عن المعتاد في مثله اه قال عش قوله مر او قدره هي بمعنى الواو محل اشتراط ذكر القدر اذا لم يكن ثم عرف والا كنى باصل الاجل ويحمل على المتعارف اه حجج بالمعنى وقد خالفه الشارح مر بقوله مطلقا الخ ان اريد بالاطلاق انه لا فرق بين ان يكون ثم عرف يحمل عليه او لا ولكن هذا لا يتعين في كلام الشارح مر بل الظاهر من قوله مر وان ذهب الزركشي ان معنى الاطلاق عدم الفرق بين كون الاجل زائدا على المعتاد وعدم زيادته وهو لا ينافي الصحة اذا

ذلك الاخبار وفي الروض فرغ الثمن ما استقر عليه العقد فتلحقه الزيادة والنقصان قبل لزومه فان حط بعد لزومه وباع بلفظ اشترت لم يلزمه الحط او بلفظ قام على اخبر بالباقي فان انحط السكل لم يتعديعه مراعاة بلفظ قام على او براس المال بل باشرت و الحط للسكل او البعض بعد جريان المراجعة لم يلحق اي بخلافه في التولية والاشراك انتهى فانظر حيث لا يلحق الحط المشتري هل يلزم البائع الاخبار بانه حط عنه او لانه لا فائدة فيه وفيه نظر وقد يدل قوله اخبر بالباقي دون ان يقول ذكر صورة الحال على عدم اللزوم وعبرة الارشاد وشرحه للشارح ويخبر البائع قبل التولية والاشراك والبيع مراعاة ومحاطة به اي بما اشترى به او بما قام المبيع عليه صدقا وجوبا ويخبر صدقا بعب قديم وبعب حادث عنده وغبن ان غبن في الشراء واجل الى ان قالوا والاي خبر صدقا فماذا كذب او ترك الاخبار بو احد منها خير على الفور فيما يظهر المشتري مراعاة بين الفسخ والامضاء ولم يحط شيء من الثمن ان اجاز نعم ان اخبر بزيادة او حط صح البيع وحطت الزيادة مع رجحان المشتري من الثمن في التولية والاشراك والبيع بما قام عليه ولا خيار لهما وقضية كلام المصنف انه لا حط في غير هذه الصورة وهو المعروف في المذهب الخ اه (قوله المصنف والاجل) قد يؤخذ منه ان الاجل هنا لا يلحق المشتري بخلافه في التولية والاشراك على ما تقدم (قوله ظاهره) عبر

ومحاطة وجوبا (في) كل ما يختلف الغرض به لان كتمه حيثن غش وخديعة نحو (قدر الثمن) الذي استقر عليه العقد او قام به المبيع عليه عند الاخبار وصفته ان تفاوتت (والاجل) ظاهره انه لا بد من ذكر قدره كاصله والثاني واضح والاول اطلق اشتراطه الاذرى وقيد الزركشي بما اذا زاد على المتعارف أي اولم يكن هناك متعارف أو تعدد المتعارف ولا أغلب فيما يظهر

كان ثم عرف يحمل عليه الاجل المطلق ثم ظاهر المصنف والشارح مرانه لا يشترط لصحة العقد ذكر الاصل وقضية قول حجج الثاني واضح خلافه اه اقول وكذا قضية قول المغنى وكلامه يقتضى اشتراط تعيين قدر الاجل مطلقا وهو كذلك لان الاجل يقابله قسط من الثمن اه خلافه ولكن قول الشارح الا ترى ان خيار الاخبار الخ كقول شرح المنهج والنهاية فلو ترك الاجبار بشئ من ذلك فالبيع صحيح لكن للشترى الخيار وقول المغنى ولو لم يبين الاجل والعيب او شيئا مما يجب ذكره ثبت للشترى الخيار صريح في ان ذلك ليس شرطاً لصحة العقد (قوله وذلك) اى وجوب صدق البائع مراجعة ومخاطبة في كل ما يختلف الغرض به (قوله لان بيع المراجعة) اى والمخاطبة (قوله مبنى على الامانة الخ) افهم انه لو كان عالماً بما ذكر لم يحتاج الى الاخبار به وهو كذلك وكذا كل ما يجب الاخبار به فليؤني وحلى اه بجري (قوله فاشترى) اى صاحبه (منه) اى من المواطىء (قوله ما اشتراه) مفعول فاشترى (قوله ثم اعاده بعشرين) اى ثم اشترى المشتري الاول من صاحبه بعشرين (قوله ليخبر بها) اى بالعشرين في بيع المراجعة كذا في النهاية والمغنى وقوله ما في بيع المراجعة اى والمخاطبة (قوله كره) وفاقاً للنهاية والمغنى (قوله قوى المصنف تخيره) اى المشتري اعتمده النهاية قال سم وحزم به الروض فقال فلو بان الكثير اى من الثمن عن مواطاة فله الخيار اه اى وقد باعه مراجعة كما صرح به الحجازى في مختصر الروضة مر فان لم يبعه مراجعة فلا خيار له وقضية التخير السابق ان لاحظ اه (قوله واعتراض الخ) اقره المغنى (قوله ولو اشترى) الى المتن في النهاية والمغنى (قوله بخمسين الخ) عبارة النهاية واشتراه ثانياً باقل من الاول او اكثر منه اخبر وجوباً بالاخير منهما ولو في لفظ قام على اذ هو مقتضى لفظه اه (قوله فيقول) الى قوله ولو اختلفت في النهاية والمغنى (قوله قيمة كذا) ولا يكتفى فيها بتقويمه بنفسه بل لا بد من عدلين على ما قاله التاج الفزارى وتبعه الدميرى وقال ابن الرفعة له ان يعتمد ظنه ان كان من اهل الخبرة والا كفى عدل على الاشبه انتهى واعتمده السبكي والاول احوط والثاني اوجه نعم لو جرى نزاع بينه وبين المشتري في القيمة لم تثبت إلا بعدلين اتفاقاً اه ايعاب ومر عن عرش عن شرح الروض مثله (قوله وان نازع فيه الاسنوى) وقال انه غلط وان الصواب انه ان باع بلفظ القيام اقتصر على ذكر القيمة نهاية ومغنى (قوله ولو اختلفت قيمته) اى العرض في زمن الخيار (قوله اعتبرت يوم الاستقرار) المعتمد اعتبار يوم العقد فقد قال في النهاية انه يذكرك قيمة العرض حالة العقد ولا مبالاة بار تفاعها بعد ذلك نهاية وسم اى ولا بانخفاضها رشيدى وعش (قوله وان لم يقدره) اى وان لم يخبر بقيمته اه كرى عبارة سم قوله وان لم يقدره عبارة في غير هذا الكتاب اى وعبارة النهاية والاسنى وان لم يخبر بقيمته اه وعبارة السيد عمر قوله وان لم يقدره ان كان المراد به عدم التقدير بالقيمة فواضح او ظاهره فهو مشكل بمسئلة الدراهم المعينة المتقدمة (قوله وقال المتولى لافرق) وحيث قد فالمراد بالعرض ما قابل النقد فيشمل المثل ايضاً وظاهر كلام النهاية بل صريحه كما في الرشيدى راداعلى عرش انها تعتمد قول المتولى وفاقاً للشارح (قوله الغبن) الى المتن في النهاية والمغنى (قوله والشراء من محجوره الخ) ومثله ما اذا اشترى باكثر من قيمته لغرض ولو اخذ ارش عيب وباع بلفظ قام على حط الارش او بلفظ ما اشترى ذكر صورة الحال من عيب واخذ ارش اه نهاية قال عرش قوله ولو اخذ ارش عيب اى او ارش جنائية على المبيع بعد الشراء كما في الانوار قاله سم على منهج وقره الشارح مر اه وفي المغنى ما يوافقه (قوله موجود حالة العقد) اى بخلاف الحادث بعده قال في

على الامانة لا اعتماد المشتري  
نظر البائع ورضاه لنفسه  
بما رضىه البائع مع زيادة  
او حط ولو واطا صاحبه  
فاشترى منه بعشرين ما  
اشتراه بعشرة ثم اعاده  
بعشرين ليخبر بها كره  
وقيل يحرم واختاره السبكي  
لانه غش ولا يتخير المشتري  
لكن قوى المصنف تخيره  
واعترض بان تخيره انما يتأتى  
على التحريم لا الكراهة  
وفيه نظر لما مر في تلقى  
الركبان وفصل التصرية  
بما يعلم منه انه لا يلزم من  
الحرمة التخير ولا من  
الكراهة عدمه بل قد يتخير  
معها دون الحرمة ولو اشترى  
شيئاً بمائة ثم خرج عن ملكه  
ثم اشتراه بخمسين اخبر بها  
وجوباً (والشراء بالعرض)  
فيقول بعرض قيمته كذا ولا  
يقتصر على ذكر القيمة  
وان باعه بلفظ القيام كقالاته  
وان نازع فيه الاسنوى  
لانه يشدد فيه فوق ما يشدد  
بالنقد ولو اختلفت قيمته  
اعتبرت يوم الاستقرار لا  
العقد على الاوجه وحزم  
السبكي كما للوردى بان  
المراد بالعرض المنقوم  
فالمثل يجوز البيع به مراجعة  
وان لم يقدره وقال المتولى  
لا فرق وهو الاوجه للعلة  
المذكورة (وبيان) الغبن  
والشراء من محجوره او من  
مدينه المعسر او الماطل  
بدينه وما اخذه من نحو لبن

مطلقا حتى (الحادث عنده) كزوج الامة وترك الاخبار بشيء من ذلك حرام يثبت الخيار للمشتري (فلو) لم يبين نحو الاجل تخير المشتري  
لتدليس البائع عليه ولا حط هنا على المعتمد لا ندفاع الضرر بالخيار وان (قال) اشتريته (٤٣٥) بمائة) وباعه بأوربحه يارده مثلا

(فبان) بحجة كينة أو  
اقرارانه اشتراه (بتسعين)  
فلاظهر انه يحط الزيادة  
وربحها) بقى المبيع او تلف  
لكذبه أى يتبين انعقاد  
العقد بما عداهما فلا يحتاج  
لانشاء حط (و) الاظهر  
على الحط انه (لا خيار  
للمشتري) لرضاه بالاكثر  
فبالاقل اولى ولا للبائع  
وان عذر قال جمع  
محققون نقلا عن القاضي  
واعتمده ورد واما مخالفه  
ومحل هذا في بعته برأس  
مالى وهو مائة وربح كذا  
لا في اشتريته بمائة وبعته  
بمائة وربح كذا الان المشتري  
فرط حيث اعتمد قوله  
لكنه عاص وكذا لو قال  
أعطيت فيها كذا فصدقه  
واشتراه ثم بان خلافه وفيه  
نظر اى نظربل الاوجه  
ما فى النهاية بما مخالفه لانه  
صدقه ايضا في قوله راس  
مالى كذا فافرق بينهما  
على انه معذور في تصديقه  
لان الناس موكلون الى  
اماناتهم ولو توقف  
الانسان على ثبوت ما وقع  
الشراء به لعز البيع مراجعة  
لان الغالب ان ذلك لا يعرف  
إلا من البائع فان قلت يمكن  
الفرق بأنه فى الأولى أتى  
بلفظ يشمل ثمنه الذى بان

الروض وشرحه لا أى لا يخبر بوطء الثيب وأخذ مهر واستعمال لا يؤثر فى المبيع وأخذ زيادات منفصلة  
حادثة كلبن ولد ووصوف وثمره انتهى اه سم وفى العباب مثله لكنه عبر بالحل بدل الولد وقال الشارح فى  
شرحه بان اشترها حائلا فحملت وولدت فى يده ثم زال نقص الولادة وانتفى محذور التفريق فحينئذ  
لا يجب الاخبار بما جرى بخلاف ما اذا بقى احدهما لعدم صحة البيع فى الثانى ولو جوب الاخبار فى الاول ومحل  
ما ذكر فى وطء الثيب حيث لم يكن زمانها بان مكنته مع ظنه اجنبيا ولا لازمه الاخبار به لانه حينئذ ينقص  
القيمة ثم رايت الزركشى قال ولا ريب ان كل ما حصل به نقص يجب الاخبار به كفى العيب الحاصل عنده  
ومنه ما لو طال مكث السلعة عنده وكان ذلك منقصا لقيمتها كالعبد بكبر ونحوه اه (قوله مطلقا) فلو كان به  
عيب قديم اطلع عليه بعد الشراء ورضى به وجب بيانها ايضا معنى ونهاية (قوله الحادث عنده) اى باقية او  
جناية ينقص القيمة او العين نهاية ومعنى (قوله وترك الاخبار) الى قوله وان قال فى النهاية والمعنى (قوله حرام)  
اى اذ لم يكن المشتري عالما به كامر (قوله يثبت) اى حيث باع مراجعة (الخيار) اى فور الانه خيار عيب  
اه عس (قوله وباعه) اى مراجعة نهاية ومعنى عبارة العباب مع شرحه وان كذب فى الثمن عمد او غلط او بين  
لغلطه وجما احتملا او لا كقوله اشترته بمائة ثم ولاه او اشركه او باعه مراجعة او محاطة فان تسعين باقراره  
او بينة فالبيع صحيح ويسقط عشرة ووربحها فى المراجعة اه (قوله بحجة) الى قوله قال جمع فى النهاية والمعنى  
(قوله كينة الخ) الكاف استقصائية عبارة النهاية والمعنى بينة او اقرار اه (قوله لكذبه) تعليل  
للاظهر (قوله او يتبين الخ) تفسير لقول المتن يحط الخ (قوله بما عداهما) اى ما عدا الزيادة وربحها  
(قوله ولا للبائع) أى لتدليسه او تقصيره اه ايعاب (قوله ومحل هذا الخ) أى قول المصنف والاظهر انه  
يحط الزيادة وربحها (قوله لا فى اشتريته الخ) اى فلا حط هنا ولا خيار كما افصح بذلك السبكي والاذرى  
اه سم (قوله لكنه عاص) استدراك على قوله لا فى اشتريته الخ والضمير للبائع (قوله وفيه نظر)  
اى فيما قاله الجمع المذكورون سم وكردى (قوله بل الاوجه الخ) وفاقا لظاهر اطلاق النهاية والمعنى  
(قوله ولو توقف الناس) اى معاملتهم (قوله ان ذلك) اى ما وقع الشراء به (قوله اتى بلفظ يشمل ثمنه  
الخ) اى شمول الكلى لجزئيه فشمول راس المال للتسعين من هذا الشمول بخلاف شمول المائة لها فن شمول  
الكل لجزئه (قوله لو كان هذا هو المراد الخ) لك ان تقول اى دليل يستدعى اتحاد التصوير فيما نحن  
فيه وفى المسئلة الآتية فليكن التصوير فيما نحن فيه بما افاده القاضى وفى الآتية بخلافه ولا محذور فيه  
فليتأمل حق تامل فان كلام القاضى وجيه جدا من حيث المدرك اه سيد عمر (قوله لو كان هذا) اى  
الفرق المذكور (هو المراد) أى للقاضى (قوله فى الصحة الآتية) أى فى المتن آنفا (قوله أى الثمن) الى قوله  
وافهم فى النهاية لا قوله رجاء ما تقرر (قوله مراجعة) كان ينبغي ان يسقطه او يزيد قبيله المبيع وباعه اذ  
الكلام فى ثمن العقد الاول عبارة المعنى ولو غلط البائع فنقص من الثمن كان قال اشترته بمائة وباعه  
مراجعة ثم زعم انه اى الثمن الذى اشترى به مائة وعشرة اه ثم رايت فى الرشيدى ما نصه قوله الذى اشترى به  
مراجعة الظاهر الذى اشترى به وباع مراجعة فلعل لفظه وباع سقط من الكتابة على انه لا حاجة الى قوله مراجعة  
اه يعنى ان الحكم المذكور جارى فى التولية والاشراك والمحاطة ايضا كما صرح به العباب وشرحه اى فى الجملة

لا يخبر بوطء الثيب وأخذ مهر لها واستعمال لا يؤثر فى المبيع وأخذ زيادات منفصلة حادثة كلبن ولد ووصوف  
وثمره لانها لم تأخذ قسطا من الثمن ويحط منه قسط ما أخذ من لبن ووصوف وحمل وثمره ونحوها اذا كان  
موجودا خال العقد لانه اخذ قسطا من الثمن انتهى (قوله لا فى اشتريته) اى فلا حط هنا ولا خيار كما  
افصح بذلك السبكي والاذرى (قوله وبعته بمائة) فلو قال (١) وبعته بها (قوله وفيه نظر) اى فيما قاله

الانقضاء به وقوله وهو مائة وقع تفسيره لما وقع به العقد فاذا خالف الواقع ألغى وفى الثانية لم يأت بذلك بل أوقع العقد بالمائة فيتعذر  
وقوعه بالتسعين قلت لو كان هذا هو المراد لم يختلف الشيوخ فى الصحة الآتية ولما فرق بين حالتى التصديق والتكذيب بما يأتى فتأمل  
(ولو زعم انه) اى الثمن الذى اشترى به مراجعة (مائة) (١) (قوله فلو قال الخ) هكذا فى الاصول التى بايدنا ولعل فيها سقطا تاما

وعشرة) وأنه غلط في قوله أو لانه مائة (٢٣٦) (وصدقة المشتري) في ذلك (لم يصح البيع) الذي وقع بينهما راجحة (في الاصح) لتعذر قبول

العقد للزيادة بخلاف  
النقص بدليل الارش (قلت  
الاصح الصحة والله اعلم) كما  
لو غلط بالزيادة وتعليل  
الاول يردده عدم ثبوت  
الزيادة لكن يتخير البائع  
ولما روعي هنا ما وقع به  
العقد الاول لا الثاني حتى  
يثبت النقص لانه ثم لما  
ثبت كذبه الغي قوله في  
العقد مائة وان عذروا رجع  
الى التسعين وهنا لما قوى  
جانبه بتصديق المشتري  
له جبرناه بالخيار والمشتري  
باسقاط الزيادة (وان  
كذبه) المشتري (ولم يبين)  
البائع (لغلطه) الذي ادعاه  
(وجها محتملا) بفتح الميم  
اي قريبا (لم يقبل قوله ولا  
بينته) التي يقيمها على الغلط  
لتكذيب قوله الاول لها  
ويفرق بين هذا والمو باع  
دارا ثم ادعى انها وقف  
او انها كانت غير ملكه ثم  
ورثها فان بينته تسمع اذا لم  
يكن صرح حال البيع بانها  
ملكه وكذا اذا اقام بينة  
الوقف غيره حسنة انها  
وقف على البائع واولاده ثم  
الفقراء وتصرف له الغلة  
ان كذب نفسه وصدق  
الشهود بان العذر هناك  
اوضح فان الوقف والموت  
الناقل له ليسا من فعله فاذا  
عارض قوله وامكن الجمع  
بينها بان لم يصرح حال  
البيع بالملك سمعت بينته

الجمع المذكورون (قوله وانه غلط) قال في شرح الروض اقتصر وفي حالة النقص على الغلط وقياس مامر  
في الزيادة ذكر التعمد ولعلمهم تركوه لان جميع التفاريع لا تاتي فيه انتهى (قوله فالتناقض نشأ الخ)

وأما هنا فالتناقض نشأ من قوله فلم يعذر بالنسبة لسماح بينته للتخفيف كما قال  
(وله تخليف المشتري أنه لا يعرف ذلك) أي ان الثمن مائة وعشرة (في الاصح) لانه قد يقر عند عرض الدين عليه فان حلف

فذلك وإلاردت على البائع بناء على الاصح ان المدين المردودة كالاقرار وللشترى (٤٣٧) الخيارين امضاء العقد بما حلف عليه وبين

فسنحه كذا أطلقوه ونازع فيه الشيخان بان مقتضى الاطهر ان المدين المردودة كالاقرار ان ياتي فيه مامر في حالة التصديق اى فلا يتخير المشتري بل البائع لعدم ثبوت الزيادة واعتمده في الانوار ونقله عن جمع وقد يوجه ما قالوه بانها ليست كالاقرار من كل وجه كما يعلم من كلامهم الاتي في دعاوى (وان بين لغظه وجها محتملا كتزوير كتاب على وكيله وانتقال نظره من متاع لغيره في جريدته (فله التحليف) اى تحليف المشتري كما ذكر لان ما بينه يحرك ظن صدقه فان حلف فذاك وإلاردت وجاء ما تقرر (والاصح سماع بينته) بان اثنى مائة وعشرة لظهور عذره وأفهم قوله فلو قال تقريرا على ما قبله ان هذا كله إنما هو في بيع المراجعة فلو وقع ذلك في غيرها بان لم يتعرض لها لم يكن فيه سوى الاثم ان تعمد الكذب والفرق مامر ان يبيع المراجعة مبنى على الامانة الى آخره وهذا فرق ما هنا أيضا افتاء ابن عبد السلام فيمن باع بالغامقرا له بالرق ثم ادعى انه حر وراقم بينه بانه عتيق قبل البيع بانها تسمع اى وان لم يذكر لاقارره بالرق عذرا كما اقتضاه اطلاقه لان العتيق قد يطلق على نفسه انه عبد

لم يجعل ذلك تناقضا سم وعش (قوله فذاك) أى أمضى العقد على ما حلف عليه من المائة ولا تثبت الزيادة ولا الخيار لو احدث منهما (قوله وإلاردت على البائع الخ) اى فيحلف على البت ان ثمنه المائة والعشرة معنى (قوله بما حلف) اى البائع (قوله ان المدين المردودة الخ) بدل من الاظهر (قوله ان ياتي الخ) خبر ان (قوله فلا يتخير المشتري بل البائع لعدم ثبوت الزيادة) وهذا هو المعتمد هنا ومعنى (قوله كتزوير كتاب الخ) عبارة المعنى والنهية كقوله جاءنى كتاب على لسان وكيلي بانه اشتراه بكذا فبان كذبا عليه اه (قوله جريدته) بفتح الجيم وكسر الراء المهملة وسكون التحتية وفتح الدال المهملة اسم للدفت المکتوب فيه ثمن امتعة ونحوها فليوى لكنه لم يوجد فى كتب اللغة كالمصباح والمختار والقاموس بهذا المعنى اه بجري (قوله ونقله) اى صاحب الانوار اه رشيدى (قوله وقديوجه الخ) من كلام الشارح وما قبله من كلام الانوار اه رشيدى (قوله كما ذكر) اى على عدم معرفة ذلك (قوله يحرك ظن صدقه) اى يقويه قول المتن (والاصح سماع بينته) اى ولذا سمعت كان كتصديق المشتري فيما ذكر فيه ايعاب ورشيدى عبارة الشورى وعلى السماع يكون كالمصدقه فيأتى فيه خلاف الشيخين والراجح صحة البيع ولا يثبت له الزيادة وله الخيار لا للمشتري اه (قوله ان هذا كله) اى ما ذكر في الغلط بالزيادة أو النقص (قوله إنما هو في بيع المراجعة) الحصر اضافى لاجرا بيع المساومة كاشترته بمائة وبعته بمائة وعشرة فلا يرد جريان ذلك في التولية والاشراك اى في الجملة لا بجمع ما ذكر من التفصيل اه سيد عمر (قوله ان وقع ذلك) اى الغلط بالزيادة او النقص (قوله في غيرها) اى غير بيع المراجعة والتاثير باعتبار المضاف اليه (قوله لها) اى للمراجعة (قوله لم يكن فيه) اى فى وقوع ذلك فى الغير (قوله سوى الاثم) هذا هو ظاهر فى الزيادة دون النقص (قوله والفرق) اى بين المراجعة وغيرها (قوله مامر) اى فى شرح قول المتن والاجل اه كردى (قوله مقراله) اى المسيع والبائع لباثمه (قوله ثم ادعى) اى البالغ (قوله بانها) اى بينة البالغ صلة للافتاء (قوله وان لم يذكر لاقارره) اى البالغ وهذا يخالف الافتاء ما هنا اه سم (قوله كما اقتضاه) اى التعميم المذكور بقوله اى وان لم يذكر الخ (قوله اطلاقه) اى ابن عبد السلام او افتائه (قوله لان العتيق الخ) تعليل لسماع بينة البالغ ويظهر انه من كلام ابن عبد السلام كما يفسده قول الشارح وقضيته الخ اى قضية التعليل المذكور (قوله حمله) اى حمل انه لا تسمع بينته بحرية الاصل اه سيد عمر (قوله بعد تسليمه) افهم المنازعة فى الحل المذكور لكن هذه المسئلة نظير المسئلة الآتية فى باب الحوالة فى قول المصنف ولو باع عبدا واحال بثمنه ثم اتفق البائعان الخ وذكر الشارح هناك كلاما طويلا يخالف كله توقفه هنا المشار إليه بقوله بعد تسليمه الا مقتضى كلام السراج البلقينى المذكور هناك اه سم باختصار وهذا مبنى كما يصرح به كلامه على أن مرجع ضمير تسليمه الحمل وليس كذلك بل مرجعه مقتضى التعليل السابق (خاتمة) لو اتهم بشرط ثواب معلوم ما ذكره وبيع به مراجعة او اتهم بلا عوض او ملكه بارث او وصية او نحو ذلك ذكر القيمة وبيع بها مراجعة ولا يبيع بلفظ القيام ولا الشراء ولا راس المال لان ذلك كذب وله ان يقول فى عبده اجرة او عوض خلع او نكاح او صالح به عن دم قام على كذا او يذكر اجرة المثل فى الاجارة ومهره فى الخلع والنكاح والدية فى الصلح ولا يقول اشترت ولا راس المال كذا لانه كذب ومعنى ونهية

قد يقال التناقض هنا شام من قوله وهو دعواه انها وقف او كانت ملك غيره فان هذا القول مناقض لبيعه (قوله لعدم ثبوت الزيادة) عبارة شرح مر وعلم بما تقرر ان قول الشارح يعنى المحلى تبع لغيره وللشترى حينئذ الخيار مبنى على المرجوح القائل بثبوت الزيادة (قول المصنف والاصح سماع بينته) قال فى شرح العباب ولذا سمعت كان كتصديق المشتري فيما ذكر فيه (قوله اى وان لم يذكر الخ) هذا يخالف ما هنا (قوله ويتعين حمله بتقدير تسليمه) افهم قوله بتقدير تسليمه المنازعة فيه لكن هذه المسئلة نظير المسئلة الآتية فى باب الحوالة فى قول المصنف ولو باع عبدا واحال بثمنه ثم اتفق المتبايعان والمحتال على حريته او ثبتت بينته بطلت الحوالة وقد ذكر الشارح هناك تقييد البينة بانها تشهد بحسبة او يقيمها العبد او احد

فلان ومعلومه وقضيته انه لا تقبل بينته بكونه حر الاصل ويتعين حمله بتقدير تسليمه على ما لا بد عذرا كسيت طفلا

وهي الارض والشجر

(والثمار) جمع ثمر وهو

جمع ثمرة وذكر في الباب

غيرهما بطريق التبعية إذا

(قال بعتك هذه الارض

او الساحة او البقعة) او

العرصة وحذف الاختصارا

للكون مفهومها يخالف

ما قبلها لانه امر لغوى

وليس المدار هنا إلا على

العرف وهي فيه متحدة

مع ما قبلها (وفيها بناء)

ولا بُرا لكن لا يدخل

ماؤها الموجود حال البيع

إلا بشرطه بل لا يصح

بيعها مستقلة وتابعة كما مر

آخر الربا إلا بهذا الشرط

وإلا لا يختلط الحادث

بالموجود وطال النزاع

بينهما وهذا يعلم انه لا فرق

بين ماء بمحل يمنع اهله من

استق مناه وغيره خلافا

لمن فصل لان العلة الاختلاط

المذكور ومن شأنه وقوع

التنازع فيه بكل من الحلين

(وشجر) نابت رطب

ولوشجر موز على المعتمد

وخرج بفيها مافي حدها

فان دخل الحد في المبيع

دخل مافيها وإلا فلا وعلى

الثاني يحصل افتاء الغزالي

بانه لا يدخل مافي حدها

وفي زيادات العبادى باع

ارضاً وعلى مجرى مائها شجر

فان ملكه البائع فهي

للشترى وان كان له حق

الاجراءى فقط فهي باقية

للبائع (فالذهب انه) أى

(باب بيع الاصول والثمار)

(قوله وهي الارض) إلى قوله وخرج في النهاية لإاقوله وحذفها إلى المتن وقوله وهذا إلى المتن (قوله جمع

ثمر) ويجمع ثمار على ثمر وثمر على ثمار ككتاب وكتب وعنق وعناق ثم ما تقرر صريح في ان الثمر جمع وقد

اختلف في مثله بما يفرق بينه وبين واحده بالهاء قليل هو اسم جمع لاجمع وعليه فكان القياس ان يقول

الشارح وهي جمع ثمرة في المصباح ان اسم الجمع الذي لا واحده من لفظه إذا كان لا لا يعقل كاللا يلزمه

التائيد وتدخله الهاء إذا صغرها ومفهوم قوله لا واحده الخ إذا كان له واحد من لفظه كما هنا لا يتعين فيه

التائيد اه ع ش (قوله غيرهما) أى غير بيع الاصول وبيع الثمار كالحاقلة والمزينة وبيع الزرع الا خضر

والعرايا انتهى بكرى اه ع ش (قوله بطريق التبعية) قد يكون بطريق الاصله وإن لم يترجم له اه سم

على حج وهو جواب ثان اه ع ش أى فقد يترجم لشي موزاد عليه وهو ليس بمحيب قول المتن (قال بعتك)

أى شخص ولو وكلا ما ذونا له في بيع الارض من غير نص على مافيهما اخذ من كلام سم الاقوي وبني على ان

مثله ولما حجور عليه بل أولى لانه نائب على المولى عليه شرعا فقلعه كقلعه اه ع ش قول المتن (او الساحة)

وهي أى لغة القضاء بين الابنية نهاية ومعنى (قوله او البقعة) وهي أى لغة التي خالفت غيرها انخفاضا او

ارتفاعا مختاراه بجمري (قوله أو العرصة) قال في القاموس والعرصة كل بقعة بين الدور واسعة ليس فيها

بناء سم على حج ومنه يعلم أن الفقهاء لم يستعملوا العرصة والساحة في معناها اللغوى بل أشاروا إلى ان

الالفاظ الاربعة عرفا بمعنى وهو القطعة من الارض لا يقيد كونها بين الدور اه ع ش وقال السيد عمر بعد

نقله كلام القاموس المار فيؤ خدمته ان العرصة لغة اخص من البقعة اه (قوله مفهومها) أى معنى العرصة

لغة (قوله لا بشرطه) أى بشرط دخول الماء في الجميع اه كرى عبارة ع ش وهو النص عليه اه (قوله

وإلا) أى وإن لم يشترط دخول الماء في العقد (قوله لا اختلط الخ) من اقامة العلة مقام المدعى والاصل لفسد

العقد أى في الجميع لما يزم عليه من الاختلاط وطول النزاع (قوله وهذا) أى بقوله وإلا لا اختلط الخ (قوله

بين ما بفعل) أى بين بشر بمحل (قوله ومن شأنه) أى الاختلاط (قوله ثابت الخ) سيد كرى محترزه بقوله واما

المقلوع واليابس الخ (قوله ثابت) أى نابت اه نهاية (قوله ولو شجر موز) انما اخذه غاية لانه لما جرت

العادة فيه بانه يخلف ويموت الاصل فينقل فربما يتوهم انه كالزرع الذى يؤخذ دفعة فلا يدخله او كالشئ

الذى ينقل عادة اه ع ش (قوله في حدها) أى طرفها (قوله وعلى الثاني) أى عدم دخول الحد (قوله شجر)

أى عموك للبائع و (قوله فان ملسته) أى المجرى اه كرى (قوله أى ما ذكر) إلى قوله قيل في المغنى لإاقوله

الثلاثة وقيد اقامتها بان لا يصرح قبل اقامتها بانه عموك على وجه يصلح لرجوع هذا القيد لاجدأ أيضا بل

لورجع لاحد فقط اقتضى ان العبد مثله فيه وقال في شرح العباب هناك قال الجلال البلقيني لم يذكر اقرار

العبد بالرق والقياس يقتضى تعيين اقامة البينة حسية لان اقراره بالرق مكذب لبينته فلا يقيمها هو انتهى

إلى ان قال وقضية كلام السراج البلقيني انه لا فرق في شهادة الحسبة وإقامة العبد البينة بين ان تقدم منه

اقرار بالرق ام لا لان الحق حتى لله تعالى لكن يوافق كلام الجلال قول الاسوى لا يقيمها العبد لانه ان

سكت عن الاقرار بالرق حين البيع صدق بلا بينة وان اقر به فهو مكذب للبينة صريحاه وهذا كله

يخالف توقفه المشار إليه بقوله بعد تسليمه إلا مقتضى كلام السراج

(باب بيع الاصول والثمار)

(قوله بطريق التبعية) قد يكون بطريق الاصله وان لم يترجم له (قوله يخالف ما قبلها) لانه امر لغوى

قال في القاموس والعرصة كل بقعة من الدور واسعة ليس فيها بناء انتهى (قوله لكن لا يدخل ماؤها)

عبارة الروض وشرحه فرع لا يدخل في بيع الدار ونحوها ماء البئر الحاصل حالة البيع فلم يشترطه أى

دخوله في العقد فسد العقد الخ وهو ظاهر في فساد العقد في الجميع وانه لا يفرق الصفة ووجه ما يزم من

التنازع الذى لا يزول بتفريقها بل والذى يمنع من التوزيع (قوله نابت رطب) لا مقطر ع ولا جاف

ما ذكر من البناء والشجر (يدخل في البيع) لقوته بنقله الملك فاستتبع (دون الرهن) لضعفه



وقضيته انه يلحق بالبيع

كل ناقل للملك كبيع ووقف

ووصية وادباق وعوض

خلع وصلاح وبالرهن كل

مالا ينقله كاقرار وعارية

واجارة والحق بكل مما ذكر

التوكيل فيه وفيه نظر والفرق

المذكور يتنازع فيه فالذي

يتجه انه لا استتباع فيه

ولو قال بما فيها او بحقوقها

دخل ذلك كله قطعاً حتى

في نحو الرهن او دون

حقوقها او ما فيها لم تدخل

قطعاً اما المقلوع واليابس

فلا يدخلان جزماً كالشغل

الذي ينقل لانهما لا

يرادان للبقاء فاشبه امتعة

الدار ومن ثم لوجعلت

الياسة دعامة لنحو جدار

دخلت قيل قوله فالذهب

غير شائع عربية اذ لم تقدمه

شرط ولا ما يقتضي الربط

اه وليس في محله لانه

تقدمه شرط بالقوة كما

قدرته وهو كاف في نحو

ذلك (فرع) اقي بعضهم

في ارض لها مشرب من

واد مباح باع مالها

بعضها لرجل ثم بعضها

لاخر بان المشرب يكون

بينهما على قدر ارضيهما

بالذرع قال والجهالة في

الحقوق حال البيع مغتفرة

صرح به الرافعي وغيره

غير مظنة اه ويتا فيه قول

الشيخين لا تدخل مسايل

الماء في بيع الارض

ولا شربها من النهر والقناة

المملوكين الا ان يشترط

والحق الى ولو قال ولي الفرع في النهاية الا ما ذكر (قوله وقضيته) اى التعليل (قوله بالبيع الخ) انظر جعل  
الجماعة ولا يبعد انه كالبيع لان فيه نقلاً وان لم يكن في الحال وقيد يده دخول الوصية مع انها لا تنقل فيها في  
الحال فليتأمل اه عش (قوله كسبة) بقی مالو وکله في هبة الارض بما فيها فهو هبة الارض فقط او عكسه فهل  
يصح ام لا فيه نظر والا قرب الصحة لانه اذن له في شيئين اتي باحدهما دون الاخر وهو لا يضر اه عش (قوله  
ووصية) وعلیه فلو اوصى له بارض وفيها بناء وشجر حال الوصية دخلاً في الارض بخلاف مالو حدثا واحدهما  
بغير فعل من المالك كمالو التي السيل بذراً في الارض فنبت فمات الموصى وهو موجود في الارض فلا يدخلان  
لانهما حادثان بعد الوصية فلم تشملهما فاختص بها الوارث اه عش (قوله وصلاح) اى واجرة اهنية اى  
بان جعل الارض اجرة بخلاف مالو اجرها فلا يدخل ما فيها عش (قوله قرار) لانه اخبار عن حق سابق اه  
سم (قوله والحق بكل الخ) جرى عليه مر اه سم على منهج اه عش (قوله وفيه نظر) اى في الاطلاق نظر  
(قوله والفرق المذكور) اى بين البيع والرهن بقوة الاول وضعف الثاني (قوله لا استتباع فيه) اى في  
التوكيل اه كردى عبارة عش اى فالتوكيل ببيع الارض لا يدخل فيه ما فيها من نحو بناء وشجر اه  
(قوله ولو قال) اى قال بعثك او نحوه ليتاى قوله حتى في نحو الرهن اه عش (قوله دخل ذلك كله) اى سواء  
كان عالماً بذلك واجهلاً اه عش وفيه وقفة لان رؤية المتعاقدين للمبيع من شرط البيع الا ان يقال يغتفر  
في التابع ما لا يغتفر في المتبوع (قوله او دون حقوقها الخ) اى لو قال بعثك او نحوه دون حقوقها الخ (قوله  
اما المقلوع الخ) محترز قوله السابق ثابت رطب المفروض في الاطلاق (قوله فلا يدخلان) هل الا ان يقول  
بما فيها اولاً فيه نظر سم على حج اقول الا قرب الدخول لانها لا تزيد على امتعة الدار وهى لو قال فيها ذلك  
بعد رؤيتها دخلت اه عش (قوله دعامة لنحو جدار) يدخل فيه مالو جعلت دعامة لشجرة ثابتة وما ينصب من  
الاخشاب اه سيد عمر عبارة النهاية والمعنى نعم ان عرش عليها اى الياسة عريش لعنب ونحوه اوجعلت  
دعامة لجدار او غيره صارت كالو تدفد دخل في البيع اه قال عش قوله مر نعم ان عرش هل يلحق بذلك  
مالو اعتد عدم قلعهم للياسة والاتفاق بها يربط الدواب ونحوه فيه نظر والالحاق محتمل تنزيلاً لا اعتياد ذلك  
منزلة التعريش اه وقوله محتمل بكسر الميم فيفيد ترجيح الاطلاق وهو الظاهر (قوله قيل الخ) اقره المغنى  
(قوله عربية) اى موافقة لقواعد النحو (قوله لانه تقدمه الخ) فيه ان النحاة لا يقدرون اداة الشرط الا في  
مواضع مخصوصة وايس ما هنا منها (قوله كما قدرته) اى الشرط يعنى لفظه اذا قيل قول المصنف قال وفي  
سم مانصه ما المانع ان الفاء مجرد العطف فلا حاجة لتقدير شرط اه يعنى للعطف المجرد عن معنى التعقيب  
والترتيب والسببية فتكون بمعنى الواو وفيه انه مجاز كما بين في محله والكلام في الحقيقة (قوله صرح به) اى  
باغتفار الجهالة (قوله وينافيه) اى الاقواء المذكور (قول الشيخين الخ) هل يمكن ان يجاب بان مرادهذا  
البعض يكون الشرب بينهما استحقاق السقي منه لا الملك فليراجع اه سم عبارة عش قضية كلام سم على  
حج ان ما يستحقه البائع من السقي من الماء المباح يثبت للمشتري منه بلا طوقد يفهمه قول الشارح  
المملوكين اه (قوله لا تدخل) الى قوله ومر في النهاية والمغنى (قوله مسايل الماء) جمع مسيل مثل رغيف  
قال في المصباح والمسيل محرى السيل اه عش (قوله ولا شربها) بكسر الشين المعجمة اى نصيبها معنى وعش  
(قوله ان يشترط) اى بالنص على دخول المسايل والشرب (قوله او يقول بحقوقها) عبارة النهاية والمغنى  
كان يقول الخ (قوله في الخارج عنها) اى عن حدود الارض المبيعة والافود اخل بلا اشتراط اه سيد عمر  
عبارة النهاية والمغنى والا يعاب والمراد الخارج من ذلك اى المسيل والشرب عن الارض اما الداخل فيها

(قوله كقرار) لانه اخبار عن حق سابق (قوله فلا يدخلان) هل الا ان يقول بما فيها (قوله كما قدرته)  
ما المانع ان الفاء مجرد العطف فلا حاجة لتقدير شرط (قوله وينافيه قول الشيخين الخ) هل يمكن ان  
يجاب بان مرادهذا البعض يكون الشرب بينهما استحقاق السقي منه لا الملك فليراجع (قوله والكلام في  
الخارج عنها) عبارة الباب ولا يدخل في بيع الارض عند الاطلاق مسيل الماء ولا شربها من قناة او نهر  
او يقول بحقوقها والكلام في الخارج عنها

ومر في البيع ما يعلم منه انه لا يصح بيع حريم (٤٤٠) الملك وحده ومثله بيع شرب الماء وحده لان التابع لا يستقل وانما صح عتق

الحمل وحده لتشوف الشارع اليه وبعضهم في ارض مشتركة ولا حدم فيها نخل خاص به او حصته فيه اكثر منها فيها فباع حصته من الارض بانه يدخل جميع الشجر في الاولى وحصته في الثانية لانه باع ارضه فيها شجر ورد بان الظاهر في الزائد خلافة اى وما علل به لا ينتج ما قاله لان الشجر ليس في ارضه وحده بل في ارضه وارض غيره فليدخل ما في ارضه فقط وهو ما يخص حصته في الارض دون ما زاد عليه ما في حصته شريكه (واصول البقل التي تبقى في الارض) (سنتين) هو للغالب والافالعة بما يؤخذ هو او ثمرته مرة بعد اخرى وان لم يبق فيها الا دون سنة (كالقث) بقاف فوقية فثناة وهو علف للبهائم ويسمى القضب بمعجمة ساكنة وقيل مهملة مفتوحة (والهندباء) بالمد والقصر والقضب الفارسي والسلق المعروف ومنه نوع لا يجزى الامرة والقطن الحجازي والنعناع والكرفس والبنفسج والترجس والقثاء والبطيخ وان لم يثمر اعتبارا بما من شأنه (كالشجر) فيدخل في نحو البيع دون نحو الزهن على ما مر نعم جزته وثمرته الظاهر ان عند البيع للبائع

فلاريب في دخوله به عليه السبكي وغيره ويفارق ما لو اكرهاها لغراس او زرع حيث يدخل ذلك اى المسيل والشرب مطلقا اى شرط دخوله او اطلق بان المنفعة لا تحصل بدونه اه (قوله ومر في البيع) اى قبيل باب الربا (قوله وحده) اى بدون الملك (قوله ومثله بيع شرب الماء وحده) اى بدون الارض الكلام كافي سم عن الابعاب في الخارج عن الارض (قوله وبعضهم) اى وافق بعضهم (قوله ولا حدم) اى الشراكة (قوله او حصته فيها اكثر منها فيها) عطف عن جملة ولا حدم فيها نخل الخ اى وكان ينبغي ان يزيد الو او اى او و حصته احدى في النخل اكثر من حصته في الارض (قوله بانه) متعلق باقى المقدر بالعطف كما باشرنا اليه (قوله في الاولى) اى في صورة اختصاص النخل بالبائع (قوله في الثانية) اى في صورة اكثرية حصته بالبائع في النخل (قوله بان الظاهر الخ) اذا قلنا بهذا الظاهر وكان الشجر في احد جانبي الارض وقاسم المشتري الشريك الاخر فخرج للمشتري الجانب الخالى عن الشجر فظاهر الكلام ان ذلك لا يمنع من ملكه ما دخل في البيع من الشجر وهل يستحق ابقاءه بلا اجرة ان كان بائعه كذلك سم على حجج اقول القياس انه كذلك فيبقى بلا اجرة اه ع ش (قوله في الزائد) اى فيما زاد من النخل على قدر حصته من الارض في مسئلتى الاختصاص والاشتراك اه سيد عمر (قوله حصته في الارض) فى معنى من (قوله دون ما زاد الخ) ينبغي ان يبقى اى ما زاد الخ بلا اجرة اه ع ش اى ان كان بائعه كذلك كما مر قول المتن (واصول البقل) عبارة شيخنا الزايدى هو اى البقل خضروات الارض وفى الصحاح كل نبات اخضرت به الارض فهو بقل اه ع ش (قوله هو) اى للتقييد بسنتين للغالب الى قوله ثم استثناء الخ فى المعنى والى قوله الذى يتجه فى النهاية (قوله فالعبرة بما يؤخذ) اى بقل يؤخذ الخ (قوله او ثمرته) اى او اغصانه فليؤى اه بحجى (قوله وان لم يبق) اى ما يؤخذ اى اصله على حذف المضاف ولك الاستغناء عنه بايقاع الموصول على الاصل وتقدير مضاف قبيل هو اى يؤخذ جزته (قوله بقاف فوقية) اى مفتوحة وتاء مشاة مشددة (قوله ويسمى القضب) ويسمى ايضا القرط والرطبة والفصفصة بكسر الفاءين وبالمهملته نهاية ومعنى (قوله والسلق) بكسر السين وسكون اللام اه ع ش (قوله ومنه) اى السلق (نوع لا يجز الخ) اى فلا يدخل في البيع اه ع ش قول المتن (كالشجر) لان هذه المذكورات تراد للنبات والدوام فتدخل واما غيرها اى غير اصول البقل المذكورة من اصول ما يؤخذ دفعة واحدة فكما لجزء اى فلا تدخل كما يعلم بما يأتى نهاية ومعنى (قوله على ما مر) اى على الخلاف المتقدم اه معنى (قوله جزته) بكسر الجيم اى جزء البقل المذكور (قوله الظاهر ان) بخلاف الثمرة الكامنة لكونها كالجزء من الشجر والجزء الغير الموجودة فتدخلان فى الارض اه معنى (قوله فيجب شرط الخ) تفريع على قوله نعم جزته الخ (قوله لكن ان غلب الخ) اى بخلاف الثمرة التى لا يغلب اختلافها فلا يشترط فيها ذلك نهاية ومعنى (قوله لئلا يزيد الخ) اى ما ظهر من الجزء والثمره (قوله فيشتبه

ملوكين خارجة عنها اى حال كون المسيل والشرب من القناة والشرب من النهر خارجة عنها قال الشارع فى شرحه بخلاف الداخلة فيها فتدخل ايضا كانه عليه السبكي وتبعه الاذرى وغيره اه ويفارق ما لو اكرهاها لغراس او زرع حيث يدخل مطلقا بان المنفعة لا تحصل بدونه (قوله انه لا يصح بيع حريم الملك وحده) عبارة فى شرح العباب ويأتى فى احياء الموات انه لا يصح بيع نحو الحريم والشرب دون الارض قيل وهو لا يوافق الجزم هنا بعد دخوله انتهى ويحاج بان الجزم هنا لما هو فى الخارج فليحمل ذاك على الداخل وعلى الاطلاق قال ابن الرفعة إنما يصح بناء على عدم صحة ما ينقص قيمة غيره وقال الاذرى يحتمل ان يكون ما اخذه انه ملكه بطريق التبعية فلا يستقل انتهى (قوله بان الظاهر الخ) اذا قلنا بهذا وكان الشجر فى احد جانبي الارض وقاسم المشتري والشريك الاخر فخرج للمشتري الجانب الخالى عن الشجر فظاهر الكلام ان ذلك لا يمنع من ملكه ما دخل فى البيع من الشجر فهل يستحق ابقاءه بلا اجرة ان كان بائعه كان كذلك (قوله القضب) قال فى الروض وشجر الخلاف كالقضب

المبيع بغيره ويدوم التخاصم كذا ذكرناه واستثنيا كالتمتة القصب أي الفارسي كما صرح به جمع (٤١) متقدمون فلا يكلف قطعه حتى يبلغ

قدر ينتفع به قالوا لا نه متى  
قطع قبل وقت قطعه تلف  
ولم يصلح الشيء ومثله فيما  
ذكر شجر الخلاف وقول  
جمع يعني وجوب القطع في  
غير القصب عن شرطه  
ضعيف إلا أن يؤول ثم  
استثناء القصب اعترضه  
السبكي بانه إما أن يعتبر  
الاتفاق في الكل ولا يعتبر  
في الكل ورجح هذا و فرق  
بينه وبين بيع الثمرة قبل بدو  
الصلاح بانها مبيعة بخلاف  
ما هنا واعترضه الأذري  
بان ما ظهر وإن لم يكن  
مبيعا يصير كييع بعض ثوب  
ينقص بقطعه و فرق  
شيخنا في شرح الروض بان  
القبض هنا ممتات بالتخية  
و ثم متوقف على النقل  
المتوقف على القطع المؤدى  
إلى النقص ثم اجاب عن  
اعتراض السبكي بان تكليف  
البائع قطع ما استثنى يؤدي  
الى أنه لا ينتفع به من الوجه  
الذي يراد الاتتفاع به  
بخلاف غيره ولا بعد في تأخر  
وجوب القطع حال المعنى بل  
قد عده تخلفه بالكلية وذلك  
في بيع الثمرة من مالك  
الشجرة اه والذي يتجهلى  
في تخصيص الاستثناء  
بالقصب ان سببه صغيره  
لا ينتفع به بوجه مناسب لما  
قصد منه فلا قيمة له ولا  
تخاصم فيه فلم يحتج للشرط

المبيع الخ) فلو أخر القطع وحصل الاشتباه واختلف في ذلك فان اتفقا على شيء فذاك والاصدق صاحب اليد  
كما يأتي اه ع ش (قوله كذا ذكرناه) عبارة النهاية والمعنى وما ذكر من اشتراط القطع هو ما جزم به الشيخان  
كالبغوي وغيره اه (قوله أي الفارسي) وهو البوص المعروف ولعل القصب المما كؤل وهو الحلو مثله اه  
بجبري (قوله فلا يكلف قطعه) أي مع اشتراط قطعها بية وسم (قوله حتى يبلغ قدر الخ) أي ولا اجرة عليه  
في مدة بقاءه اه ع ش (قوله ومثله) أي القصب (فما ذكر) أي في الاستثناء وعدم تكليف القطع الخ عبارة  
النهاية وشجر الخلاف كما قاله القاضي حسين منه ما يقطع من اصله كل سنة فكالقصب ونحوه حرقا فبحرف  
وما يترك ساقه وتؤخذ اغصانه فكالثمار اه قال ع ش قوله لم وشجر الخلاف بكسر الخاء وتخفيف  
اللام وهو المسمى الان بالبان وقوله ونحوه لعل مرادهم بنحوه مالا ينتفع به صغيرا وقوله فكالثمار أي  
فيدخل اه وقال الرشيدى قوله لم ونحوه بالرفع عطف على الكاف في قوله فكالقصب عطف تفسير إذ  
هي بمعنى بمثل وإلا فلا مستثنى إنما هو خصوص القصب لا غيره كما يعلم مما يأتي في كلامه كغيره اه (قوله  
وقول جمع الخ) مقابل قوله السابق كذا ذكرناه (قوله إلا أن يؤول) أي يحمله على مالا يغلب اختلاطه اه  
كردى وقال ع ش أي يحمل وجوب القطع على وجوب شرطه اه وفيه مالا يخفى (قوله في الكل) أي في  
كل من نحو القصب وغيره (قوله ورجح هذا) أي رجح السبكي عدم اعتبار الاتتفاع في الكل فيكلف  
البائع قطع كل من القصب وغيره (قوله و فرق) أي السبكي (بينه) أي بين بيع ما ظهر جزته من القصب  
وغيره على ما رجحه من عدم اعتبار الاتتفاع في الكل اه رشيدى أي فيجب في الكل شرط القطع والقطع  
بشرطه وإن لم يكن المقطوع منتفعا به (قوله وبين بيع الثمر الخ) أي حيث يشترط كونها منتفعا بها اه سم  
عبارة الايعاب إنما يجوز أي بيع الثمرة قبل بدو الصلاح بشرط القطع إذا كان المقطوع منتفعا به اه (قوله  
بانها) أي الثمرة (مبيعة) فاشترط فيها المنفعة اه يعاب (قوله بخلاف ما هنا) أي الجزة الظاهرة في كل من  
القصب وغيره وقال ع ش أي القصب اه (قوله واعترضه) أي اعترض فرق السبكي اه ع ش (قوله يصير  
كييع بعض الخ) أي وهو باطل كما تقدم اه ع ش (قوله و فرق شيخنا) أي بين ما هنا ومثله الثوب فغرضه  
الرد على الأذري ودفع اعتراضه ع ش ورشيدى (قوله و ثم) أي في مسألة الثوب اه كرى (قوله و ثم  
متوقف) هذا يدل على أن نقل الجملة لا يحصل به القبض كما في الشائع فليتأمل سم على حج أقول والظاهر  
خلاف هذا بل ينبغي الاكتفاء بذلك لحصول المبيع في يد المشتري إلا أن يقال لما كان ممنوعا من التصرف  
فيه قبل قطعه لم ينظر اليه واشترط القطع لصحة القبض اه ع ش (قوله من الوجه الخ) وهو الاكل اه ع ش  
(قوله من الوجه الذي يراد الخ) برده على نحو البر قبل انعقاده فانه لا ينتفع به من الوجه الذي ارى به فتأمل  
اه رشيدى ويندفع هذا بما نافي الايعاب بمانصه والحاصل أي حاصل أي جواب شيخ الاسلام ان ماعدا  
القصب وشجر الخلاف يمكن الاتتفاع به من الوجه الذي يراد للاتتفاع أي ما كان ولو بوجه فوجب الوفاء فيه  
بالشرط بخلافها فانه لا يتأتى الاتتفاع فيها كذلك إلا ان يبلغا قدر المعروف عند الخبراء فلم يجب فيها الوفاء  
بالشرط واغتفر التأخير عنه لبوغها ذلك للضرورة وحيث اوضح ما قاله الشيخان واندفع ما قاله السبكي  
فتأمل اه (قوله ولا بعد في تأخير وجوب القطع حالا) يعني في تأخيرها قطع ما يجب قطعه حالا (قوله ولا بعد الخ)  
فيه إشعار بان المراد انه شرط قطعه لكن لا يجب الوفاء به حالا وسيأتي قول الشارح فلم يحتج للشرط فيه الدال  
على ان المراد انه لا حاجة لا اشتراط قطعه و (قوله لمساخة المشتري) فيه إشارة الى ان الزيادة للمشتري

(٥٦ - شروانى وابن قاسم - رابع) فيه لمساخة المشتري بما يزيد فيه قبل أو أن قطعه بخلاف صغيره ينتفع به لنحو كل الدواب  
المناسب لما قصد منه فيقع فيه التخاصم فاحتج للشرط فيه دفعه اه وفيهم الأسوي ان القصب في كلام التمتة بالمعجمة وعليه يتجه اعتراض السبكي

واعتذار عما يقال أى فائدة في بقائه مع أن الزيادة للبشترى بأنه يسامح بها فليتأمل سم على حج وحاصله أن ما فهمه قوله ولا بعد في تأخير الخ من عدم تكليف القطع مع اشتراطه بخلاف ما فهمه قوله لمساخة المشتري الخ من عدم اشتراط القطع ويحاج بان التنافي غير وارد عليه أى حج لان مراده بما ذكر رد ما فهم من كلام الشيخ من اشتراط القطع وقوله ولا بعد جواب سؤال تقديره ما فائدة شرط القطع مع عدم تكليفه حالا وكيف جاز التأخير مع مخالفته للشرط اه ع ش (قوله والذي يتجه الخ) استبعده النهاية قال ع ش ولعل وجه البعد انه لو كانت العلة المساخة لما احتيج فيه إلى شرط القطع وصريح كلام صاحب التتمة خلافه وهو انه لا بد من شرط القطع وإن لم يكلفه اه واعتمد النهاية والمغنى وفاقا لشيخ الاسلام والايعاب وجوب اشتراط قطع ما استثنى من القصب وشجر الخلاف مع عدم التكليف بقطعه (قوله بالقصب) أى وشجر الخلاف كما مر ولعل سكوته هنا لعدم وجوده في كلام الشيخين (قوله بالقصب) أى دون غيره من الثمرة والجزء الظاهريين اه ع ش (قوله فلم يحتج للشرط) خلافا لنهاية والمغنى كما مر (قوله في مطلق بيع الارض) إلى قول المتن والبشترى في النهاية (قوله كما بأصله) أى والروضة وأصلها اه مغنى (قوله وإن قال الخ) لا يخفى ما في هذه الغاية عبارة المغنى أو قال بحقوقها كما قال القمولى وغيره اه وهى ظاهرة (قوله بخلاف ما فيها) ظاهرة ان المغنى بخلاف ما لو قال بعثك هذه الارض بما فيها فدخل ما يؤخذ دفعة واحدة فليظن ذلك مع قوله الا فى ولو باع ارضاً مع بذر اوزرع لا يفرد بالبيع الخ فانه صرح فيه بطلان البيع في الجميع خلاف ما افاده ما هنا فان المفهوم من الحكم بدخول شئ في البيع صحة البيع وتناوله لذلك الشئ نعم لا مانع من الصحة والتناول في نحو قصيل لم يسنبل وشعير الا أنه لما عمم كالمثل اشكل الحال سم على حج وقديقال مراده انه إذا قال بحقوقها لا يدخل في بيعها ما يؤخذ دفعة بخلاف ما اذا قال بما فيها فيفصل فيه بين كون ما يؤخذ دفعة كالبر في سنبله فيفسد العقد وكونه كالقصيل فيصح العقد ويتناول ويجعل قوله الا فى ولو باع ارضاً الخ دليلاً على هذا التفصيل اه ع ش (قوله وفتح) قضيته أنه بالضم والفتح بمعنى المرة عبارة المختار والدفع بالضم من المطر وغيره مثل الدفعة بالفتح المرة الواحدة اه ع ش فقول الشارح واحدة صفة مؤكدة لدفعه (قوله كجزر الخ) أى وقطن خراسانى وثوم ويصل نهاية ومغنى (قوله هذا الزرع) الى قول المتن وللبشترى في المغنى (قوله هذا الزرع) أى الذى لا يدخل نهاية ومغنى وهو مفعول مطلق نوعى لقول المتن المزروع (قوله دونه) حال من الارض أى دون هذا الزرع (قوله وإن لم يسترها الخ) أى بأن رآها من خلا لنهاية ومغنى وهو راجع لقول المتن ويصح الخ (قوله اما مزروعة ما يدخل) بالاضافة (قوله عامر) أى فى الرد بالعيب اه كرى (قوله أى الزرع) أى الذى لا يدخل نهاية ومغنى (قوله لظنه أنه الخ) أى ظن المشتري أن الزرع اه كرى وحاصل هذا التصوير ان المراد بالجهل هنا ما يشمل جهل الصفة به يندفع قول سم قوله لظنه الخ فيه شئ مع انه جهله اه (قوله وبه يندفع) أى بقوله لظنه الخ (قوله مع الغرض الخ) ظرف لقوله يصح الخ أى كيف تتصور الرؤية مع الجهل (قوله صورة) أى الجهل (قوله أنه حصد) أى لنحو اخبار كاذب بذلك اه سم (قوله وذلك) أى ثبوت الخيار للبشترى ان جهل الزرع قوله فان علم الى المتن في النهاية وكذا فى المغنى لإقوله على

واعتذار عما يقال أى فائدة في بقائه مع أن الزيادة للبشترى بأنه يسامح بها فليتأمل (قوله بخلاف ما فيها) ظاهره ان المغنى بخلاف ما إذا قال بما فيها وان صورة المسئلة انه قال بعثك هذه الارض بما فيها فدخل ما يؤخذ دفعة فليظن ذلك مع قوله الا فى ولو باع ارضاً مع بذر اوزرع لا يفرد بالبيع الخ فانه صرح فيه بطلان البيع في الجميع خلاف ما افاده ههنا من الصحة فان المفهوم من الحكم بدخول شئ في البيع صحة البيع وتناوله لذلك الشئ نعم لا مانع من الصحة والتناول في نحو قصيل لم يسنبل وشعير الا أنه لما عمم كالمثل اشكل الحال وأما ما قد يقال من الفرق بين ان يقول بما فيها كما هنا وبين ان ينص على ما فيها كان يقول بعثك هذه الارض وهذا الزرع الذى فيها ويحمل عليه ما يأتى فمن أبعد البعيد بل الكلام في صحته (قوله أو لظنه أنه ملكه) فيه شئ

(ولا يدخل) في مطلق بيع الارض كما بأصله وإن قال بحقوقها بخلاف ما فيها (ما يؤخذ دفعة) بضم أوله وفتحة واحدة (كالخطة والشعير وسائر الزروع) كجزر وفجل لانها لا تتراد للدوام فكانت كامتعة الدار (ويصح بيع الارض المزروعة) هذا الزرع دونه إن لم يسترها الزرع أو رآها قبله ولم تمض مدة يغلب تغيرها فيها (على المذهب) كبيع دار مشحونة بأمتعة أما مزروعة ما يدخل فيصح جز ما لانه كله للبشترى (وللبشترى الخيار) على الفور هنا وفيما يأتى كما علم عامر (ان جهله) أى الزرع لحدوثه بعد رؤيته المذكورة أو لظنه أنه ملكه لقريئة قوية فإن خلافة فيما يظهر وبه يندفع ما يقال كيف يصح بحث الأذرعى وأقروه أن رؤيتها مع عدم ستره لها كافية مع أن الفرض أنه جهله ثم رأيت بعضهم صورته أيضا بأن يظن حال البيع

لتأخر انتفاعه فان علم ولم يظهر ما يقتضي تأخر الحصاد عن وقته المتعاد على ما بحثه ابن الرفعة لم يخير كما لوجهه وتركه ماله له أو قال أفرغها منه في زمن لا اجرة له غالبا كيوم أو بعضه على ما بقي في الاجارة اذا ضرر فيها (ولا يمنع الزرع) المذكور (دخول الارض في يد المشتري وضمانه إذا حصلت التخلية في الإصح) لوجود تسليم عين المبيع مع عدم تاتي تفريره حالا وبه فارقت الدار المشحونة بالامتنعة قال الاسنوي وزاد وضمانه بلا فائدة إذ يلزم من دخوله في يده دخوله في ضمانه اهـ وكأنه توهم ان نحو ايداع البائع اياه له يزيل حق حبه وينقله لضمان المشتري وقدر رده بانه خلاف المنقول فقله لا تلازم وتعين ما زاده المصنف ثم رايبت الزركشي ذكر هنا نحو ما ذكرته مع جزمه في محل آخر بذلك التوهم فلينبه له (والبذر) بانجم الذال (كالزرع) فيما ذكر ويأتي فان كان مزروعه يدوم كنوى النخل دخل وإلا فلا وباتي ما مر من الخيار وفروعه ومنها قوله (والاصح) انه لا اجرة للمشتري مدة بقاء الزرع (الذي جهله واجاز ولو بعد القبض لرضاه بتلف المنفعة تلك

ما بحثه ابن الرفعة وقوله كيوم الخ (قوله فان علم) ظاهره سواء كان الزرع للمالك أو لغيره ويوجه بأنه اشتراها مسلوقة المنفعة ولو قيل بان له الخيار إذا بان الزرع لغير المالك لم يكن بعيدا لاختلاف الاغراض باختلاف الاشخاص والاحوال اهـ ع ش (قوله ولم يظهر) أي فان ظهر ثبت له الخيار اهـ ع ش (قوله على ما بحثه) عبارة النهائية لما بحثه اهـ (قوله وتركه) أي الزرع (ماله له) أي للمشتري ولو لم يكن لفائدته وقع وعظم ضرره لطول مدة تفريره او كثرة أجرته فينبغي عدم سقوط الخيار بتركه سم على حجج وينبغي ان محل سقوط خياره بتركه ما لم يتضرر المشتري بالزرع بأن كان يفوت عليه منفعة الارض المرادة من الاستجار له بان كان مراده زرع شيء فيها لا يتأتى زرعه حالا مع وجود الزرع الذي بها اهـ ع ش وقوله الاستجار لعله محرف من الاشتراء عبارة الا يعاب ان تركه له ولم يضر بقاء الارض اهـ (قوله وتركه ماله له) ولا يملكه الاستملاك النهائية ومعنى (قوله لوجود تسليم) الى قوله ثم رايبت في النهاية (قوله تفريره حالا) أي بالتخلية في يوم اهـ سم (قوله وبه فارقت) أي بعد تاتي تفريره حالا (قوله وزاد) أي المصنف (قوله من دخوله في يده) أي عن جهة البيع كما هو المراد بقول المصنف دخول الارض في يد المشتري فرده على الاسنوي غير ظاهر لانها متي دخلت في يد المشتري عن جهة البيع دخلت في ضمانه اهـ سم عبارة ع ش والشريدي رد كلام الاسنوي ووضح بالنظر لقوله في يد المشتري اما مع النظر للسياق من ان المراد تدخل في يده عن جهة البيع فالرد غير ظاهر لانها متي دخلت في يده عن جهة البيع دخلت في ضمانه ثم رايبت في سم على حجج ما يصرح به اهـ (قوله ان نحو ايداع البائع الخ) أي ككونها في يد المشتري بنحو اجارة اهـ نهاية (قوله اياه له) أي المبيع للمشتري اهـ سم (قوله لا تلازم) أي بين الدخول في يد المشتري والدخول في ضمانه ومرو عن سم وع ش جوابه (قوله فيما ذكر) الى قوله نعم في المعنى والنهية (قوله من الخيار) أي وصحة قبضها مشغولة به اهـ معنى (قوله وفروعه) أي فروع الخيار من قوله فان علم الخ (قوله ومنها) أي من فروعه لا بقيد المروور قول المتن (مدة بقاء الزرع) أي والبذر ومدة تفريره الارض من الزرع المذكور خلافا لما في شرح الروض سم ونهية (قوله ولو بعد القبض) غاية لقول المتن لا اجرة الخ (قوله الى أول أزمته) لكن لو أراد عندنا انه دياس الخطئة مثلا في مكانها لم يمكن الا بالرضاسم على منهج اقول لو اخر بعد اوانه هل تلازمه الاجرة وان لم يطالب ام لا تلازم الا بعد الطلب فيه نظر والاقرب الثاني لان الظاهر انه لا يلزم بالقطع بعد دخول او ان الحصاد الا بعد طلب المشتري وفرق بينه وبين مالو شرط القطع حيث لازمه فيه الاجرة مطلقا بوجود المخالفة للشرط في تلك صريحا ولا كذلك هنا ويؤيدها الفرق ما قيل فيما لو استاجر مدة لحفظ متاع وفرغت المدة لم يطالبه المورج بالمفتاح ولا باخراج الامتنعة من انه لا تلازمه الاجرة لما مضى بعد فراغ المدة اهـ ع ش (قوله امكان قلعه) أي او قطعه (قوله اما العالم الخ) فتقيد

مع أنه جهله (قوله أنه حصد) أي لنحو إخبار كاذب بذلك (قوله وتركه ماله له) لو لم يكن لفائدته وقع وعظم ضرره لطول مدة تفريره او كثرة أجرته فينبغي عدم سقوط الخيار بتركه وإذا تركه ماله له لا يملكه إلا بتملك (قوله تفريره حالا) أي بالتخلية في يوم أي عن جهة البيع (قوله وكأنه توهم الخ) يمكن منع توهمه ويوجه ما قاله بوجهين الاول ان مراده انه يلزم من تصور دخوله في يده مع وجود الزرع تصور دخوله في ضمانه بان تدخل في يده عن جهة قبض المبيع فحيث افاد ان الزرع لا يمنع دخوله في يده عن جهة البيع فلا حاجة للتصريح بذلك والثاني ان قول المصنف دخول الارض في يد المشتري مراده دخوله في يده عن جهة البيع بدليل قوله اذا حصلت التخلية لجهة البيع وإلا لم يصح ترتيب الضمان عليه اذ التخلية لغير جهة البيع كالإيداع لا ضمان فيه على المشتري والحاصل انه ان اراد مطلق التخلية لم يصح ترتيب الضمان عليها او التخلية عن جهة البيع دل على ان المراد دخوله في يده عن جهة البيع اذ مطلق الدخول لا يتوقف على التخلية عن جهة البيع فليتأمل ذلك (قوله اياه) أي المبيع وقوله له أي للمشتري (قوله وتعين ما زاده المصنف) التعين ممنوع اذ يعلم من عدم منع الزرع دخوله في يد المشتري انها اذا دخلت عن جهة البيع حصل الضمان فتأمل (قوله لا اجرة الخ) قد يدل هذا على انه لا اجرة لمدة تفريره الارض من الزرع المذكور

المدة فاشبه مالو ابتاع دارا مشحونة لا اجرة له مدة التفرير ويبني ذلك الى أول أزمته لمكان قلعه أما العالم فلا اجرة له جزما

نعم أن شرط القطع فاخر لزمته الاجرة لتركة الوفاء الواجب عليه وظاهر كلامهم هنا أنه لا فرق في وجوب الاجرة بين أن يطالب بالقطع الواجب وأن لا وينافيه ما يأتي في الشجرة والثمرة (٤٤٤) بعد اوقاف بدو الصلاح المشروط قطعها انها لا تجب الا ان طولها بالمشروط فامتنع

والشارح بالجهل لاجل محل الخلاف نهاية ومعنى (قوله ان شرط القطع) اي او القلع (قوله فاخر) اي القطع (قوله لزمته) اي غير ما استثنى من القصب وشجر الخلاف على ما مر من النهاية والمعنى وشيخ الاسلام من وجوب اشتراط قطعه مع عدم التكليف به خلافا للشارح (قوله لزمته الاجرة) اعتمده عس (قوله وينافيه) اي عدم الفرق (قوله بالقطع) اي او القلع (قوله انها) اي الاجرة بيان لما يأتي (قوله بالمشروط) وهو القطع (قوله وان طلب) ببناء المفعول (منه) اي البائع (قبضه) اي اقباضه (قوله وعند قلعه) الى المتن في النهاية (قوله ماضرها) كان الاولى ماضرها او ماضرها لان الثلاثي المجرد من هذه المادة يتعدى بنفسه والمزيد فيه الهزمة يتعدى بحرف الجر اه عس (قوله افرد) الى قول المتن ويدخل في النهاية والمعنى لا لقوله بناء الى اما ما يفرد وقوله بناء الى والكلام (قوله وان العطف باو) فيه ان او التي يفرد بعدها هي التي للشك ونحوه دون التي للتوزيع اي كما هنا فانها بمنزلة الواسم على حج فلا يتم توجيهه الا افراد بما ذكر اه عس (قوله كبر) اي والبذر الذي لا يفرد كبر الخ (قوله وكفجل فخل) اي والزرع الذي لا يفرد الخ كفجل الخ (قوله للجهل الخ) اي او عدم قدرة تسلمه في مسئلة البذر الذي راه ولم يتغير اه رشدي (قوله لتعذر التوزيع الخ) قد يؤخذ منه ان بطلان الجميع اذ لم يمكن علم البذر والزرع بعد وتقويمه والافرت الصفقة لا مكان التوزيع والتقسيم تامل اه سم (قوله ان الاجازة بالقسط) اي ولا امكان للتقسيم هنا (قوله كقصيل) اسم الزرع الصغير وهو بالقاف اه عس (قوله وقد ر على اخذه) اي ولو بعس راه عس (قوله على الضعيف ثم) اي في تفريق الصفقة (قوله الاصح البيع فهما) اي في الارض والبذر وان لم ير البذر قبل كاصرح بذلك شرح المنهج اه سم زاد عس ومقتضى ما ذكره الشارح من عدم اشتراط رؤية البذر لكونه تابعا انه لو كان بالارض بناء او شجر ولم يره المشتري يغتفر عدم رؤيته ولا يشترط لصحة العقد هنا رؤيته لكونه تابعا ليس مقصودا بالعقد وانما دخل تبعا وقد يفرق بان رؤية البذر قد تعذر لا اختلاطه بالطين وتغيره غالبا بخلاف الشجر والبناء اه (قوله وكان ذكره) اي ذكر البذر في العقد (قوله لانهما) اي قوله كما قاله في النهاية الا قوله فقط وقوله ولم يزل بالقلع والى قوله قال في المعنى الا قوله فقط (قوله والمشتة) اي بالبناء ونحوه كان محفر فهما واضع ويثبت فيها الحجارة ثبات الا وتاداه عس (قوله او عرس) اي او بناء وكانت الحجارة تضر كمنعها من حفر الاس اه عس (فهى عيب) اي مثبت للخيار نهاية ومعنى (قوله

وقد يفرق بان المؤخر ثم المبيع وهناعتين اجنبية عنه والمبيع قد يتسامح فيه كثيرا بما لا يتسامح في غيره لمصلحة بقاء العقد بل وبغيرها ألا ترى أن استعمال البائع له قبل القبض لاجرة فيه وان طلب منه قبضه فامتنع تعديا ولا كذلك غيره ثم رابتي اجبت اول الفصل الاتي بما يوافق ذلك وعند قلعه تلزم البائع تسوية الارض وقلع ماضرها كعروق الذرة (ولو باع ارضامع بذر او زرع) بها (لا يفرد) افرد لان العطف باو (بالبيع) اي لا يجوز وروده عليه كبر لم يره او تغير بعد رؤيته او تعذر عليه أخذه كما هو الغالب وكفجل مستور بالارض وبر مستور بسنبلة (بطل) البيع (في الجميع) للجهل باحد المقصودين الموجب لتعذر التوزيع بناء على الاصح السابق في تفريق الصفقة ان الاجازة بالقسط اما ما يفرد كقصيل لم يسنبل او سنبل وراه كذرة وشعير وبذر راه ولم يتغير وقد ر على اخذه فيصح جزما (وقيل في الارض قولان) احدهما يصح فيها بكل الثمن بناء على الضعيف ثم ان الاجازة بكل الثمن والكلام في بذر ما لا يدخل في بيع

وسياى ما فيه وانما لا تلزم خلافا لما في شرح الروض (قوله يلزم البائع تسوية الارض) قال في شرح الروض تشبيها بما اذا كان في الدار امتعة لا يتسع لها باب الدار فانه ينفذ وعلى البائع ضمانه اه فان قلت ان كان هذا القبض قبل القبض فجنائية البائع قبله غير مضمونة كالا فله فلا يصح (قوله وعلى البائع ضمانه) او بعد القبض اشكل بان القبض لا يصح مع وجود امتعة البائع فهذا التقدير غير ممكن قلت تختار الشق الثاني وقد يتصور صحة القبض مع وجود امتعة البائع كما اذا جمعا في موضع من الدار وخلي بينه وبينها فانه يحصل القبض لما عدا ذلك الموضع فاذا نقلها من ذلك الموضع الى غيره منها وخلي بينه وبينه حصل القبض للجميع وكما لو كانت تلك الامتعة حقيرة فانها لا تمنع القبض لا يقال الحقير يتسع له باب الدار لان إطلاق ذلك ممنوع لان باب الدار قد يكون ضيقا جدا والحقير خاية للباء كبيرة ادخلها قبل تضيق الباب (قوله لان العطف باو) يبناني بعض المواضع عن ابن هشام ان او التي يفرد بعدها هي التي للشك ونحوه دون التي للتوزيع فانها بمنزلة الواسم (قوله لتعذر التوزيع) قد يؤخذ منه ان بطلان الجميع اذا لم يمكن علم البذر والزرع بعد تقويمه والافرت الصفقة لا مكان التوزيع والتقسيم تامل (قوله والاصح البيع فهما) اي وان لم ير البذر قبل كما يصرح بذلك قول شرح المنهج واستشكل فيما اذا لم يره قبل

الارض والاصح البيع فيها قطها وكان ذكره تاكيدا وفارق بيع الامو وحملها بانه غير متحقق الوجود بخلاف هذا فاغتفر فيه ما لم يغتفر في الحمل (ويدخل في بيع الارض الحجارة المخوفة) والمشتة (فيها) لانها من اجزائها ثم ان قصدت الارض لزرع أو عرس فقط فهى عيب (دون المدفونة) من غير اثبات كالكنوز (ولا خيار للمشتري ان علمها وان ضرر قلعا كسائر العيوب نعم

نعم الخ) استدراك على صورة العلم (قوله) ضرر قلعهما) أى دون ضرر تركها اه نهاية (قوله) أو ضرر تركها الخ) فيه بحث لسم ان شئت راجعه (قوله) فى الاولى) أى فى صورة الجهل بضرر القلع و (قوله) فى الثانية) أى فى صورة الجهل بضرر الترك المقيد بقوله ولم يزل بالقلع الخ (قوله) وهو) أى التخيير اه كرى والاولى أى ما قاله المتولى (قوله) وبه يقيد ما اقتضاه كلاهما) فيحمل عدم الخيار فيه على ما إذا زال الضرر بالقلع ولم يكن لنقلها مدة لها اجرة فليتامل اه سم عبارة الكردى قوله وبه يقيد الخ حاصله ان كلام الشيخين ان جهل ضرر قلعهما يتخفى انه لو جهل ضرر تركها لم يتخير لكن بسبب ما ذكر من كلام المتولى يقيد ذلك المقتضى بانه اذا زال ضرر الترك بالقلع اه وعبارة الرشيدى اعلم ان حاصل ما فى هذا المقام ان الشيخين صرحا بثبوت الخيار فيما إذا جهل ضرر القلع وسكتا عما إذا جهل ضرر الترك فاقتضى ظاهر صنيعهما انه لا خيار فيه واقتضى كلام غيرهما ثبوت الخيار فيه ايضا مطلقا وقيد المتولى فى التثمة بما إذا كان ذلك الضرر لا يزول بالقلع او كان يزول به لكن يستغرق القلع مدة تقابل باجرة واختار هذا التقيد شيخ الاسلام فى شرح الروض اه ثم بعد سرد عبارته استشكل عبارة النهاية ثم سرد عبارة الشارح تايد الماذكره من الحاصل المار وقوله واقتضى كلام غيرهما الخ هو مراد الشارح بقوله الاتى وقول جمع الخ (قوله) انه لو جهل الخ) بيان لما اقتضاه كلام الشيخين (قوله) قد يطمع فى ان البائع الخ) فليسكن له الخيار ان جهل ضرر تركها مطلقا (قوله) او اختار القلع) كذا فى النهاية وكتب عليه ع ش ما نضه أى بان رضى بهامع كونها مشتملة على الحجارة لكن طلب من البائع القلع اه قول المتن (النقل) عبارة المغنى وشرح المنهج القلع والنقل (قوله) وتسوية الارض) إلى قول المتن وفى بيع البستان فى النهاية والمغنى لا قوله بقيديهما الاتيين وقوله على العادة إلى وذلك واسقطه المغنى وهو الاول لانه مندرج فى قول المتن الاتى فان آجاز الخ ولان ذكره يؤهم ان قول الشارح الاتى فلا اجرة الخ راجع له ايضا مع ان رجوعه له مخالف لتصريحهم بلزوم اجرة مدة النقل الواقع بعد القبض حيث خير المشتري كما افاده قوله الاتى إذا خير المشتري (قوله) بقيديهما الخ) لعله اراد بقيد الاول أى النقل قوله الاتى على العادة وبقيد الثانى أى التسوية ما افاده قوله الاتى وهى هنا وفيها مر الخ من كون التسوية بالتراب المزال لا بتراب اخر من الارض المبيعة او من خارجها (قوله) وللمشتري اجباره) هذا معلوم من المتن ولما ذكره تهديد المابعد (قوله) وان وهبها) أى الحجارة

البيع ببيع الجارية مع حملها ويحاج الخ وذا ذكر الفرق الذى نقله الشارح أى والفرض أنه صرح فى البيع بالذرو والام يكن نظير مسألة الحل ولم يحتج لفرق وينبغى حصول قبض البذر بتخلية الارض تبعالها وإن كان منقولاً حيث كان المقصود بقاءه فى الارض لانه حينئذ بمنزلة الزرع عر (قوله) نعم ان جهل ضرر قلعهما او ضرر تركها ولم يزل بالقلع الخ) قد يقال هذه الصورة الثانية وهى قوله او ضرر تركها أى دون ضرر قلعهما بدليل مقابله بما قبله هى الصورة المنقولة عن قضية كلام الشيخين فى قوله وبه يقيد ما اقتضاه كلاهما انه لو جهل الخ فتشكل التفرقة بينهما مع اتحاد صورتهما فان اراد بالتقيد المذكور فى قوله وبه يقيد الخ حمل صورة قضية كلام الشيخين على ما إذا زال الضرر بالقلع فى مدة لا اجرة لها حينئذ يندفع اشكال التفرقة فقد يرد عليه انه مع فرض ضرر كل من الترك والقلع كما هو فرض تلك الصورة كيف يتصور زوال الضرر بالقلع وكلام شرح الروض سالم من ذلك كما يعلم بالمراجعة اللهم إلا ان يجاب بان الضرر وإن كان فيهما إلا ان ضرر الترك غير ضرر القلع ويجوز ان يزول الضرر المترتب على الترك بالقلع وان حصل به ضرر آخر ولا يتخير وان جهل ضرر الترك لزواله بالقلع وضرر القلع لا خيار به لعله به فليتامل (قوله) وبه يقيد ما اقتضاه كلاهما) فيحمل عدم الخيار فيه على ما إذا زال الضرر بالقلع ولم يكن لنقلها مدة لها اجرة فليتامل (قوله) وله النقل من غير رضا المشتري) قال فى شرح الروض ولو سمح له بها لم يلزمه القبول اه وقضية ما ياتى حال الجهل مع سقوط الخيار بتركها لزوم القبول فيحتاج للفرق وقد يفرق بان فى القبول حال الجهل رفع الفسخ وفى حال العلم لا فسخ (قوله) وان وهبها) يفيد انه لا يلزمه

نعم ان جهل ضرر قلعهما أو ضرر تركها ولم يزل بالقلع أو كان لنقلها مدة لها اجرة تخير كما قالاه فى الاولى والمتولى فى الثانية قال فى المطلب وهو الذى لا يجوز غيره وكلاهما يشهد له اه وبه يقيد ما اقتضاه كلاهما انه لو جهل ضرر تركها دون ضرر قلعهما لم يتخير وقول جمع قد يطمع فى أن البائع يتركها له مردود بان هذا الطمع لا يصلح علة لاثبات الخيار (ويلزم البائع) حيث لم يتخير المشتري أو اختار القلع (النقل) وتسوية الارض بقيديهما الاتيين وله النقل من غير رضا المشتري وللمشتري اجباره عليه وان وهبها له

تفريغ المالك بخلاف الزرع لان له امدا (٤٤٦) ينتظرو ولا اجرة له مدة نقل طالت ولو بعد القبض كدار بها اقصة (و كذا) لاختيار

للمشتري (ان جهلها) ولم يضره (قلعها) بان قصرت مدته ولم تتعب به سواء اضره تركها ام لا زوال ضرره بالقلع والبيع النقل وعليه التسوية وللمشتري اجباره عليه وان لم يضر تركها (وان ضر) قلعها بان نقصها وان طال زمنه مع التسوية مدة لها اجرة (فله الخيار) ضر تركها او لا دفعا لضره نعم لو رضى بتركها له ولا ضرر فيه سقط خياره وهو اعراض حيث لم يوجد فيه شروط الهبة فله الرجوع فيها ويعود خيار المشتري (فان اجاز) العقد (لزم البائع النقل) على العادة فلا يكف خلافا على الاوجه نظير ما مر في الرد بالعيب وذلك ليفرغ ملكه (وتسوية الارض) لانه احدث الحفر لتخليص ملكه وهي هنا وفيما ان يعيد التراب المزال بالقلع من فوق الحجارة الى مكانه ولا يلزمه ان يسويها بتراب منها لان فيه تغيير البيع ولا من خارجها لان فيه ايجاب عين لم تدخل في البيع (وفي وجوب اجرة المثل لمدة النقل) اذا خير المشتري (اوجه اصحها) انها (تجب ان نقل بعد القبض) لتفويته على المشتري منفعة تلك المدة (لا قبله) لان جنايته قبله كالاقعة كامر ومن ثم لو

يفيد انه لا يلزمه القبول سم وعش (قوله تفريغا للملك) تعليل للتمن والشرح معا وكذا قوله بخلاف الزرع راجع للتمن كما هو صريح المغني وللجبار كافي عش (قوله ولا اجرة الخ) اي حيث لم يتخير اه معنى عبارة سم قوله ولا اجرة له اي لعلمه بالحال قال في شرح الروض وظاهره انه لا ارش ايضا اه (قوله وللبيع النقل) اي وان لم يرض به المشتري (قوله التسوية) اي والنقل ولا اجرة عليه لمدة ذلك كامر اه معنى (قوله لزمنه) اي النقل قول المتن (فله الخيار) ولا يسقط خياره بقول البائع انا اغرم لك الاجرة والارض المنة نهاية ومعنى قال عش قوله مر ولا يسقط خياره اي فله الفسخ ولا يجبر على موافقة البائع اه (قوله ولا ضرر فيه) افهم انه اذا كان فيه ضرر لا يسقط خياره وهو ظاهر عش ورشيدى (قوله وهو اعراض الخ) قال في شرح الارشاد الصغير يظهر في ترك الزرع انه تملك لانه تابع لا يفرد بعقد وعينه زائلة لا باقية بخلاف نحو الحجارة فيها انتهى وهل يحتاج في ملكه الى ايجاب وقبول بشرطهما فيه نظروا ظاهر اطلاقهم عدم اشتراط ذلك اه سم على حج اقول بل ظاهره قولهم التملك انه لا بد من اللفظ اه عش واقول قول الشارح كالتحليل حيث لم يوجد فيه شروط الهبة اه كالصريح في اشتراط الايجاب والقبول والقبض وعبارة المغني نعم لو وهبها له واجتمعت شروط الهبة حصل الملك ولا رجوع للبائع فيها وان فقد منها شرط فهو اعراض كالتارك لانه اذا بطل الخصوص بقي العموم اه صريحة في الاشتراط (قوله اعراض الخ) اي فيتصرف فيه كالصنف فينتفع به بوجوه الانتفاعات كاكله الطعام واطعامه لاهل بيته ونحوهم وبنائه بالحجارة ولا يتصرف فيه ببيع ولا هبة ولا نحوهما ونقل مثله عن حواشي شرح الروض لو الدال الشارح اه عش قول المتن (النقل) اي والقلع اه معنى (قوله ان يعيد الخ) فلو تلف فعليه الايتان بمثله مر انتهى سم على منهج والكلام في التراب الطاهر اما التجسس كالماد التجسس والسرجين فلا يلزمه مثله لانه ليس مالا اه عش (قوله ان يسويها) اي الحفر (قوله بتراب منها) اي بتراب اخر من الارض المبيعة (قوله اذا خير المشتري) كذا في المنهج والنهاية والمعنى والاياب وقال عش قوله مر اذا خير المشتري مفهوما انه اذا كان عالما بالاجرة له والقياس وجوبها مطلقا لان تفريغها بعد القبض تصرف في يد غيره اه وفيه ان الشارح والنهاية والمغني والاسنى صرحوا بالمفهوم المذكور في شرح قول المتن ويلزم البائع النقل المفروض في صورة العلم كامر من سم وقوله والقياس الخ ظاهر المنع لرضا المشتري حين العقد بتلف المنفعة تلك المدة قول المتن (ان نقل بعد القبض) اي ولا يمنع وجودها صحة القبض لصحته في المحل الخالي منها كالاتمة اذا كانت ببعض الدار المبيعة اه رشيدى وفي تقريب دليله نظر (قوله لان جنايته) اي البائع (قبله) اي قبل القبض (قوله ومن ثم) اي من اجل ان جنايته الخ (قوله لو باعها) اي الحجارة (قوله لزمنه) اي الاجني (قوله لان جنايته) اي الاجني (قوله مطلقا) اي قبل القبض او بعده اه عش (قوله وكزوم الاجرة الخ) قضية هذا التشبيه انه ان حصل من التسوية قبل القبض لا يجب على البائع او بعده وجب لكن قضية قول سم على حج في نقله عن شرح الروض من قوله وظاهره انه لا ارش له ايضا عدم الفرق بين كونه قبل القبض او بعده اه عش وفيه ان ما تقدم عن سم عن شرح الروض في صورة العلم التي لا خيار للمشتري معه وما هنا في صورة الجهل التي معها الخيار والكلام في مقامين فلا

القبول (قوله ولا اجرة له) اي لعلمه بالحال قال في شرح الروض وظاهره انه لا ارش له ايضا (قوله وهو اعراض) قال في شرح الارشاد الصغير ويظهر في ترك الزرع انه تملك لانه تابع لا يفرد بعقد وعينه زائلة غير باقية بخلاف نحو الحجارة فيها اه وهل يحتاج في ملكه الى ايجاب وقبول بشرطهما فيه نظروا ظاهر اطلاقهم عدم اشتراط ذلك (قول المصنف اوجه اصحها يجب الخ) قال الناشرى عللوا وجوب الاجرة بتفويته على المشتري منفعة تلك المدة ويشكل الفرق بينه وبين الزرع فان قيل الزرع يجب ابقاؤه والحجارة لا يجب ابقاؤه قلنا مدة تفريغ الحجارة كمدة الزرع قاله السبكي هذا كلام الناشرى وهو صريح في انهم لا يوجبون اجرة مثل مدة نقل الزرع فان في شرح الروض من وجوبها بمنوع مر (قوله

اعمال اجني لزمه الاجرة مطلقا لان جنايته مضمونة مطلقا قالوا وكزوم الاجرة لزوم ارش عيب بقي فيها بعد التسوية منافاة



منافاة قول المتن (و يدخل الخ) أى عند الاطلاق معنى ورشيدى قول المتن (في بيع البستان) لو كان فيه ساقية دخل متصلها وكذا منفصلها المتوقف عليه نفع متصلها فليتأمل اه سم قول المتن (في بيع البستان) قديخرج الرهن وهو ممنوع فان الحق وفاقلم رانه يدخل في رهن البستان والقرية ما فيهما من بناء وشجر خلافا لما يوهه كلام شرح الهجة سم على منهج اه عش وفي النهاية والمغنى البستان فارسى معرب وجمعه بساتين ويعبر عنه بالعجمة بالباغ اه (قوله والعرض) اى التى اعدت لوضع قضبان العنب عليها اه نهاية قال عش قوله اعدت اى وإن لم توضع عليها بالفعل اه (قوله وماله اصل) الى قوله وليس من البناء في النهاية لا لقوله وغصن خلاف وقوله والابنية المتصلة الى المتن (قوله وماله اصل الخ) قال عش ما حاصله ان مراده به دخول الاصول من الزرع الذى يجر مرة بعد اخرى فيوافق ما مردخول نفس الزرع المذكور حتى ينافى ما مر من عدم دخول الجزرة الظاهرة منها اه (قوله لدخوله في مساه) بل لا يسمى بستانا بدون حائط كما قاله الرافعى معنى ونهاية قال عش وفائدة ذكر هذا الحكم هنا مع كون الكلام فيما يستتبع غير مساه التنبيه على تفصيل ذلك المسمى والتوطئة لبيان ان المنفصل عنها اذا توقف عليها نفع المتصل كفتح الغلق وصندوق الطاحون والاله الساقية يدخل في كل من القرية والدار والبستان وإن يكن من مساه اه (قوله وكذا الجدار الخ) وتدخل المزارع التى حول البستان اه معنى قول المتن (وكذا البناء) ويدخل في بيعه ايضا الابار والسواقي المثبتة عليها بخلاف البئر لا يدخل فيها ساقيتها وهو الخشب الالات وان اثبتت وثبتت اه عش قول المتن (وفي بيع القرية الخ) اى عند الاطلاق نهاية ومعنى (قوله لتبعها لها) في التعليل به مساححة فان القرية هى الابنية المجتمعة فالبناء من مساه اه عش (قوله والابنية المتصلة به) يعنى تدخل الابنية الخارجة عن السور المتصلة به وخالفه في النهاية والمغنى وكذا سم قال وفي شرح العباب وجميع ما هو خارجه اى السور لا يدخل حتى الابنية المتصلة به كما اقتضاه كلام الشيخين وإن بحث الاذرى الدخول انتهى وكلام شرح الروض كالصريح في عدم الدخول فتأمل اه (قوله في وسطها) اى وسط الابنية اه كرى قول المتن (لا المزارع) اى والاشجار الخارجة عن السور فلا تدخل ولو قال بحقها نهاية ومعنى (قوله والمتصل به) عطف على السور وضمير به له (قوله والمتصل به) اى الخارجة عن الابنية المتصلة بالسور اه كرى (قوله ما اختلط) اى من مساكن وابنية نهاية ومعنى (قوله قياسا على حريم الدار) عبارة المغنى في شرح وفي بيع الدار الارض الخ ويدخل حريمها بشجرة الرطب إن كانت في طريق لا ينفذ فان كانت في طريق نافذ فلا حريم لها اه (قوله ولكون الملحظ هنا يشمل الاسم) قديمنع ان اسم القرية يتناول نحو متركض الحيل ومناخ الابل والمحتطب من الحريم فليراجع سم على حج اه عش (قوله افرقا وما ذكره من الفرق مبنى على انه لا يشترط لجواز القصر مجاوزة حريم القرية وفيه كلام في باب القصر وحاصله انه لا يشترط مجاوزة حريم القرية خلافا للاذرى اى فيحتاج للفرق بينهما اه عش (قوله بكسراوله)

و يدخل في بيع البستان الخ) لو كان فيه ساقية دخل متصلها وكذا منفصلها المتوقف عليه نفع متصلها فليتأمل م (قول المصنف وكذا البناء على المذهب) هل يدخل هذا البناء في رهنه او لا اخذ من قوله اول الباب دون الرهن واتماد دخل الشجر والجدار المحيط لانه من مساه بخلاف بيت فيه مثلا في نظر (قوله والسور) بخلاف الابنية المتصلة به (قوله والابنية المتصلة به) في شرح العباب وجميع ما هو خارجه اى السور لا يدخل حتى الابنية المتصلة به كما اقتضاه كلام الشيخين وان بحث الاذرى الدخول اه وكلام شرح الروض كالصريح في عدم الدخول فتأمل لكن ان شمل قوله ويدخل ايضا حريم القرية ما لها سور لم يشكل بعدم دخول الابنية المتصلة بالسور وان كانت قبل الحريم لانه تابع للقرية دونها فغايتة انه قرية اخرى بجانب تلك وهى لاتمتع استتباعا لحريمها نعم قديقال الحريم حيثئذ مشترك بينهما (قوله ما اختلط) قال في شرح الروض من المساكن والابنية (قوله ولكون الملحظ هنا ما يشمل الاسم) قديمنع ان اسم القرية يتناول نحو متركض الحيل ومناخ الابل والمحتطب من الحريم فليراجع (قوله

(و) يدخل (في بيع البستان الارض والشجر) والعرض وماله اصل ثابت من الزرع (لا نحو غصن يابس) وغصن خلاف وشجر وعروق يابس (والحيطان) لدخولها في مساه وكذا الجدار المستهم لا مكان البناء عليه (وكذا البناء) الذى فيه يدخل (على المذهب) لثباته (و) يدخل (في بيع القرية الابنية) لتبعها لها (وساحات) ومزارع (يحيط بها السور) والسور نفسه والابنية المتصلة به وشجر وساحات في وسطها على الاوجه (لا المزارع) الخارجة عن السور والمتصلة به فلا تدخل (على الصحيح) لخروجها عن مساه وما لا سور لها يدخل ما اختلط ببنائها ويدخل ايضا حريم القرية وما فيه قياسا على حريم الدار ولكون الملحظ هنا ما يشمل الاسم وعدمه وفي القصر محل الإقامة المؤبدة وعدمه افرقا والسما بكسراوله ما يفرش به الارض من نحو زبل اورماد وفي الجواهر البائع احق به إلا أن بسط

واستعمل ونظر بعضهم في اشتراط الاستعمال (٤٤٨) ويجاب بان مجرد بسطه يحتمل انه لتجفيفه فلم ينقطع حق البائع فيه إلا باستعماله (و)

وفي المختار والمصباح بفتح السين اه عش (قوله واستعمل) اى استعماله البائع كما هو ظاهر فتأمل اه (قوله ويجاب الخ) قد يقال ان قامت قرينة على ان البسط للتخفيف فواضح والافلا فالصل في البسط ان يكون للاستعمال (قوله يحتمل انه لتجفيفه الخ) قد يقال البسط الذى للتخفيف متميز عن بسط الاستعمال اه سيد عمر (قوله باستعماله) اى استعمال البائع اياه قبل البيع يجعله فيها ميسوطا على المعتاد من الانتفاع به فى الارض اه عش (قوله اجماعا) الى المتن فى المعنى (قوله ان ملكها) اى الارض (قوله كمحتكرة) اى مستأجرة اه كرى عبارة عش وهى ساحات يؤذن فى البناء فيها بدرهم معينة فى كل سنة من غير تقدير مودة ويفتقر الجمل بذلك للحاجة اه (قوله لكن يتخير الخ) اى ان اجاز فجميع الثمن على ما نقله سم على المنهج عن الشارح ر كجج انه قال انه الاقرب وعبارته فى أثناء الكلام وقال شيخنا فى شرح الارشاد ان الاقرب حمل الاطلاق على الابنية بجميع الثمن ومال اليه مر انتهى اقول وقياس ما تقدم فى تفريق الصفة للتقييد هنا اه عش (قوله من نحو سغف) والسغف جريد النخل اليابس اه كرى (قوله وشجر رطب) عطف على بناء اه عش (قوله قصد دوامه) اى بخلاف يابس لم يقصد دوامه فلا يدخل كما نقله سم مع فرقه بينه وبين الاوتاد بان يراد هو للقلع والاو تاد للابتن عن الايعاب (قوله لدخوله) اى ما ذكر من الارض وما عطف عليه (قوله دخول بيوت فيها) اى الدار اى فى بيعها (قوله وان كان لها) اى للبيوت وكذا ضمير قوله الاقرب اليها (قوله بابها) اى باب الدار (قوله لا لامنها) اى من تلك الابواب (قوله والاجنحة) اى والدرج والمراق المعقودة والسقف والاجر والبلاط المفروش الثابت فى الارض نهاية ومعنى (قوله من الطرفين على حائطها) اى لاحدهما فقط اه نهاية اى فلا يدخل فى البيع بل هو باق على ملك البائع وان قال بحقها بل هو بهذه الصفة كطبقة متصلة بها فينتفع به ويتوصل اليه من الممر الذى كان يتوصل منه اليه قبل بيع الدار وكأنه استثنى حق المرور اليه من الدار وصورة المسئلة ان الطرف الثانى على جدار لغير الدار المبيعة لان نسبته الى احد الدارين ليس باولى من نسبته لالاخرى اه عش (قوله وبعضهم بالثانى) هو الذى افاده شيخنا الشهاب الرملى اه سم عبارة النهاية الاوجه الثانى كما افاده الوالدرحه الله خلا لما ائق به الجلال البلقينى اه قال عش قوله والاوجه الثانى وتظهر فائدة فيه لو انه دهم فانه بعد انهدامه ياخذ به البائع ولا يكلف إعادة و فيما لو تولد ضرر من صاحب العلو لصاحب السقل ولو باعادة مثل البناء الاول فقط من غير زيادة عليه لانه يضمه اه (قوله وفصل بعضهم الخ) الظاهر وان والشارح مر لا يخالف فى هذا كما يدل عليه تعليقه بقوله ان نسبته الى السفلى اظهر منها العلو اذ هذا ليس منسوب بالسفل اصلا فيكون كلامه مفروضا فى غير هذه وينبغى ان يقال فيها ان كان قصد البائع من بناء السقف المذكور بالا صالة جعله سقفا للطريق ثم نبى عليه بطريق العرض فلا يدخل وان كان قصده من بنائه ليس إلا البناء عليه فيدخل فليتأمل اه رشيدى (قوله لانه لا يمكنه) اى البائع سم وسيد عمر (قوله فقويت التبعية) اى للعلو (قوله المثبت) الى قوله ويصح جعله فى المعنى والى قوله واعتراض فى النهاية (قوله وقدرت الخبر) هو قوله يدخل فى بيعها (قوله لان الاحسن) تعبيرة باحسن يقتضى صحة العطف وينافيه تعليقه وما بعده فتأمل انتهى سم (قوله لان عطف الخاص على العام إنما يكون بالواو الخ) اقول ليس هذا بصحيح لوجوه منها ان من امثلتهم الشهيرة بينهم للعطف بحق

يدخل (فى بيع الدار الارض) اجماعا ان ملكها البائع ولا كمحتكرة وموقوفة فلا تدخل لكن يتخير مشتر جهل (وكل بناء) ولو من نحو سغف وشجر رطب فيها ويا بس قصد دوامه كجعله دعامة مثلا لدخوله فى مساها واخذ منه بعضهم دخول بيوت فيها وان كان لها ابواب خارج بابها لا يدخل اليها الا منها وخالفه غيره والذى يتجه ان تلك البيوت ان عدها اهل العرف من اجرائها المشتملة هى عليها دخلت لدخولها حيثئذ فى مساها حقيقة والافلا والاجنحة والرواشن وساباط جذوعه من الطرفين على حائطها وليس من البناء فيها نقض انهدم لانه بمنزلة قماش فيها ولو باع علوا على سقف له فهل يدخل السقف لانه موضع القرار كارض الدار او لا يدخل ولكنسه يستحق الانتفاع به على العادة اى لان نسبته الى السفلى اظهر منها للعلو ائق بعضهم بالاول وبعضهم بالثانى وفصل بعضهم بين سقف على طريق فيدخل لانه لا يمكنه الانتفاع به هنا فقويت التبعية فيه وسقف على بعض دار البائع اى او غيره فلا يدخل اذ لا مقتضى التبعية

واستعمل) اى استعماله البائع كما هو ظاهر فتأمل (قوله قصد دوامه الخ) خرج يابس لم يقصد دوامه ففى دخوله وجهان قال فى شرح العباب كالوكان فيها او تاد وقضيته دخولا لكن الوجه خلافه نظير ما مر اول الباب ونقله ابن الصلاح عن بعضهم والفرق انها تراد للقلع والاو تاد للابتن اه (قوله وبعضهم بالثانى) هو الذى افاده شيخنا الشهاب الرملى (قوله لانه لا يمكنه) ان عادت الهاء البائع فقريب (قوله يدخل فى بيعها) خبر حمامها (قوله لان الاحسن) تعبيرة باحسن يقتضى صحة العطف وينافيه وما بعده فتأمل (قوله لا عاطفة لان عطف الخاص على العام إنما يكون بالواو الخ) اقول ليس هذا بصحيح لوجود

هنا وهذا الوجه (حتى حمامها) المثبت فيها يدخل فى بيعها لانه من مرافقها دون المنقول لكونه من نحو خشب وقدرت الخبر لان الاحسن ان حتى ابتدائية لا عاطفة لان عطف الخاص على العام إنما يكون بالواو كما ذكره ابن مالك ويصح جعله مغايرا بان

يراد بالحمام ما يشمل الخشب المسمر الذي لا يسمى بناء فيكون العطف صحيحاً (لا المنقول) (٤٤٩) كالدلو والبكرة) بفتح الكاف وسكونها

مفرد بذكر بفتحها (والسرير)

والدرج والرفوف التي لم

تسمر لخروجها عن اسمها

(وتدخل الابواب المنصوبة)

دون المقلوعة (وحلقها)

بفتح الحاء (والاجانات)

المثبتة كما باصله وهي بكسر

الهمزة وتشديد الجيم ما

يفصل فيه (والرف والسلم)

بفتح اللام (المسمران وكذا

الاسفل من حجرى الرحا)

إن كان مثبتاً فيدخل (على

الصحيح) لان الجمع معدود

من اجزائها لاتصالها بها

واعترض قوله كذا بجران

الخلاف في الثلاثة ايضاً كما

باصله واجيب بانه فهم

اختصاصه بما ذكره هو الاولى

ان يحجب بانه إنما فعل ذلك

لينه به على فائدة دقيقة هي

ان ضعف الخلاف خاص

بالاخير لا غير (والاعلى)

منها (ومفتاح غلق) بفتح

اللام (مثبت) فيدخلان

(في الاصح) لانها تابعان

لمثبت وفي معناهما كل

منفصل توقف عليه نفع

متصل كغطاء التنوير

وصندوق الطاحون والبئر

ودراريب الدكان والآت

السفينة قال الديمري عن

مشايخ عصره ومكتوبها ما لم

يكن للبائع فيه بقية حتى ثم

رده بان المنقول انه لا يلزم

البائع تسليمه لانه ملكه

وحجته عند الدرك وخرج

بالمثبت الا فقال المنقولة فلا

مات الناس حتى الانبياء وقدم الحجاج حتى المشاة وزارك الناس حتى الحجامون مع ظهور ان المعطوف فيها خاص والمعطوف عليه عام الثاني ان المحقق ابن هشام صرح بان حتى قد تشارك الواو في عطف الخاص على العام وعن نقله عنه وافر السيوطي مع سعة اطلاعه في العربية الثالث ان المغايرة التي ادعاها ووجهها صحة العطف تنافي صحة العطف لان شرط كون المعطوف بعضاً او بعض والمغايرة المذكورة تنافي ذلك فالصواب صحة العطف هنا مع كون المعطوف خاصاً والمعطوف عليه عاماً اسم بحذف (قوله لا يسمى بناء) تأمله مع قوله السابق وكل بناء ولو من نحو سقف السيد عمر قول المتن (لا المنقول) قال في العباب وهل يخير المشتري ان جهل كونها اي المذكورات في الدار واحتاج نقلها مدة لمثلها اجرة وجهان قال الشارح في شرحه وقياس ما مر في الاحجار المدفونة انه يخير سم على حجب اه عش (قوله وسكونها) وهو اشهر من فتحها نهاية ومعنى (قوله والدرج) اي السلم اه كرى (قوله التي لم تستمر) راجع للسريرو ما بعده وقد يقال للدلو ما بعده جميعاً (قوله لخروجها) اي الامثلة المذكورة (قوله عن اسمها) اي الدار والاضافة للبيان فكان الاولى عن مسماها قول المتن (وتدخل الابواب المنصوبة) ومثلها المخلوعة وهي باقية بمحلها اموال ونقلت من محلها فهي كالمقلوعة فلا تدخل اه عش (قوله في الثلاثة) اي الاجانات والرف والسلم (قوله واجيب الخ) هذا الجواب حاصله الاعتذار عن المصنف في هذا الصنيع بان في كلام المحرر ما يوهمه وإن كان غير صحيح في نفسه وليس الغرض منه دفع الاعتراض بتصحيح كلام المصنف كما لا يخفى اه رشيدى (قوله بانه) اي المصنف (فهم اختصاصه) عبارة النهاية والمعنى فهم المصنف ان التقيد اي بال مثبت وحكاية الخلاف لوليه فقط اه (قوله بما ذكره) أي بالاسفل من حجرى الرحا (قوله على فائدة الخ) هذه الفائدة الدقيقة لا تقتضى عدم ذكر الخلاف فيما قبل هذا المفهم القطع فيه بل كان المناسب ذكره فيه قبل كذا على وجه يدل على قوته اه سم وبصرى (قوله لانها تابعان) الى قوله وبحث في النهاية وكذا في المعنى الا قوله قال الديمري الى وخرج وقوله صندوق الطاحون وهو ما يملأه الجبوب فوق الحجر اه كرى (قوله والبئر) اي وصندوق البئر لعله هو ما يجمع فيه الماء (قوله ودراريب الدكان) اي الواحه منصوبة او لا اه معنى (قوله بقية حق) اي كان يكتب فيه دار أخرى للبائع (قوله ثم رده) هو المعتمد اه عش (قوله انه لا يلزم البائع تسليمه) ومثل ذلك حجج الوظائف فلا يلزمه تسليمها للبئروغ له اه عش (قوله عند الدرك) اي المطالبة اه كرى

منها ان من أمثلتهم الشهيرة بينهم للعطف بحتى مات الناس حتى الانبياء وقدم الحجاج حتى المشاة وزارك الناس حتى الحجامون مع ظهور ان المعطوف فيها خاص وان المعطوف عليه عام فلو صح ما قاله امتنع العطف في هذه الامثلة التي تأمل عليها الاثمة الثاني ان ابن هشام ذلك المحقق الامام صرح بان حتى قد تشارك الواو في عطف الخاص على العام وعن نقله عنه وافر السيوطي مع سعة اطلاعه في العربية فقال وقال ابن هشام قد تشاركها اي الواو في هذا الحكم اي عطف الخاص على العام وعكسه حتى اه ولولم يصرح بذلك كانت الامثلة التي أكثر منها الاثمة المتضمنة لعطف الخاص على العام مصرحة بذلك الثالث ان المغايرة التي ادعاها ووجهها صحة العطف تنافي صحة العطف لان شرط كون المعطوف بعضاً او بعض والمغايرة المذكورة تنافي ذلك فالصواب صحة العطف هنا مع كون المعطوف خاصاً والمعطوف عليه عاماً ولا يخفى انهم ارادوا ببعض ما يشمل الجزئى بدليل الامثلة السابقة وغيره وان تعبير ابن هشام بقدر إشارة الى ان المعطوف بها قد لا يكون خاصاً كالجزء كافي اكلت السمكة حتى راسها اذن من لوازم الخاص صدق العام عليه والسمكة لا تصدق على رأسها كما هو معلوم (قول المصنف لا المنقول الخ) قال في العباب وهل يخير المشتري ان جهل كونها اي المذكورات في الامثلة في الدار واحتاج نقلها مدة لمثلها اجرة وجهان قال الشارح في شرحه وقياس ما مر في الاحجار المدفونة انه يخير اه (قوله على فائدة دقيقة) هذه الفائدة الدقيقة لا تقتضى عدم ذكر الخلاف فيما قبل هذا المفهم القطع به بل كان المناسب ذكره فيه قبل كذا على وجه يدل على قوته

ومن ثم وجب شرط دخوله لئلا يختلط بماء المشتري فيقع تنازع لا غاية له كأمرو بحث بعضهم في دار مشتملة على دهليز به مخزنان شرقي وغربي  
باع مالهما الشرقي أولا واطلق دخل فيه (٤٥٠) الجدار الذي بينه وبين الدهليز والدهليز أولا دخل ذلك الجدار أي وجددار الغربي

أيضا أو هما معا لرجلين  
وقبل كل ما يبيع منه بطلا  
لاستحالة وقوع جميع ما  
أوجب لكل فلم يتوافق  
الايجاب والقبول وفيها  
ذكره آخر انظر اذ تفريق  
الصفقة لم يتوافقا فيه إلا  
لفظا وضح في الحل بقسطه  
فكذا هنا وحيتذ فالذي  
يتجه صحته لكل منهما فيما  
عدا ذلك الجدار تفريقا  
للاصفقة فيه لتعذر وقوعه  
لاحدهما ولا يدخل وترقى  
قوس ولؤلؤة وجدت بطن  
سمكة بل هي للصياد إلا إن  
كان فيها اثر ملك كثقب  
فتكون لقطة أي للصياد  
فيما يظهر لانه واضع اليد  
عليها أولا وبه المشتري  
مبنية على يده (و) يدخل  
(في بيع الدابة لعلها) وبرتها  
لانصالحها بما إلا ان كانا  
من نقد لعدم المساحة بهما  
(وكذا ثياب العبد) يعني  
الفن التي عليا حالة البيع  
تدخل (في بيعه في الاصح)  
للعرف (قلت الاصح لا  
تدخل ثياب العبد) في بيعه  
ولو سائر عورته (والله اعلم)  
إذا عرف في ذلك مطرد وكما  
لا يدخل سرج الدابة في  
بيعها ولا تدخل نملها وحلقته  
وخاتمها قطعان نازع السبكي

(قوله ومن ثم الخ) عبارة العباب ولا المعدن الظاهر ولا ماء البئر المقارن للعقد حتى يشترط دخوله أي الماء  
والمعدن مع معرفته قال في شرحه أي كل من العاقدين بالعرض والعمق سم على حيج اه ع ش عبارة  
المعنى فرع لا يدخل في بيع الدار ونحوها اذا كان بها بئر ماء البئر الحاصل حالة البيع كالشجرة المؤبرة  
وماء الصهريج فان لم يشترط دخوله في العقد فسد لا خلاطه بالحادث فلا يصح بيعهما وحدهما ولا بد من شرط  
دخوله ليصح البيع بخلاف ماء الصهريج ويدخل في بيعهما المعادن الباطنة كالذهب والفضة لا الظاهرة  
كالملاح والنورة والكبريت فحكم الظاهرة كالماء الحاصل في أنه لا يصح بيع ما ذكر ولا تدخل هي فيه  
إلا بشرط دخولها (أو لا واطلق) أي ثم باع الدهليز وكذا يقال في قوله الا في او الدهليز او لا في او  
باع الدهليز واطلق ثم باع الشرقي مثلا وظاهر ان بيع الدهليز في الاولى والشرقي في الثانية ثانيا ليس بقيد  
ولا تمافيدهما بالاولية لظهوره قوله الا في او هما معا أي في وقت واحد (قوله او هما) أي المخزن الشرقي  
والدهليز وكان الاولى او اياهما (قوله ما اوجب) ببناء المفعول و(قوله اسكل) متعلق معنى لكل من الوقوع  
وأوجب (قوله وفيه ذكره آخر) وهو قوله او هما معا الخ (قوله لم يتوافقا) أي الايجاب والقبول (فيه) أي  
تفريق الصفقة (وضح) أي العقد في تفريق الصفقة (بقسطه) أي من الثمن (قوله صحته) خبر الموصول  
قول المتن (وفي بيع الدابة لعلها) أي المسمر كما قال السبكي وغيره وهل شرطه كون الدابة من الدواب التي تتعل  
بجادة كالخيل والبغال بخلاف غيرها كالبحر او لافرق فيه نظر وظاهر عبارتهم انه لا فرق سم على حيج وما نسيه  
الى ظاهر عبارتهم وهو مقتضى قول الشارح لاتصالها الخ اه ع ش (قوله وبرتها) الى قوله ونازع في  
النهاية والمعنى إلا قوله وظاهر الى الفرع (قوله وبرتها) أي الحلقة التي في أنفها وكذا لا يدخل في بيعها  
مقودها ولجامها وسرجها وعذارها وقتها نهايتها ومعنى (قوله لاتصالها بها) أي مع كون استعمالها  
للمنفعة تعد على الدابة فلا يرد عدم دخول القرط والخاتم والحزام مع اتصالها بالعبد اه ع ش (قوله لعدم  
المساحة بهما) يؤخذ من هذا التعليل انها لو كانا من جوهر نفيس كان الحكم كذلك اه سيد عمر (قوله ولو  
سائر عورته) استقرب سم انه لا يلزم البائع ببقاؤه الى ان يأتي له المشتري بسائر واستقرب ع ش لزوم الابقاء  
باجرة على المشتري (قوله نعله) أي مداسه اه معنى (قوله وحلقته) أي القرط أي في اذنه اه نهاية (قوله  
ونازع السبكي الخ) ضعيف اه ع ش (قوله بانه كالثوب) أي فيكون من محل الخلاف اه رشدي (قوله  
من النقد) عبارة سم على منهج لو كان للرقب سن من ذهب فهل تدخل في البيع وهل يصح اذا كان الثمن  
ذهبا فيه نظر ولا يبعد الصحة والدخول وإن كان الثمن ذهبيا كاملا اليه م رولا نه لا تقصد بالشراء بوجه فهي  
متمحصنة للتبعية وغير منظور اليها بل ربما تنقصه وتفتر منه وبهذا فارت عدم الصحة في بيع دار تصفح  
أبوها بالذهب اذا كان الثمن ذهبيا وما يوضح الصحة هنا انه لا يطامع في اخذ السن والتصرف فيها ولا يلاخط  
ذلك بوجه بخلاف صحائف الباب اه ع ش (قوله رطبة) سيد ذكر محترضا بقوله اما الجافة ثم هو الى  
قول المتن وورقها في النهاية والمعنى (قوله او تبعا) كان باع الارض واطلق اه ع ش (قوله كأمرو) أي في  
اول الباب قول المتن (دخل عروقه) أي إن لم يشترط قطعها أي الشجرة نهاية ومعنى وسينه عليه الشارح  
في شرح او القطع (وجاوزت العادة) وإن خرجت بذلك الامتداد عن ارض البائع كان لصاحب الارض

(قوله ومن ثم وجب شرط دخوله) عبارة العباب ولا المعدن الظاهر ولا البئر المقارن للعقد حتى يشترط  
دخوله أي الماء والمعدن مع معرفته قال في شرحه أي كل من العاقدين بالعرض والعمق اه (قوله وفي  
بيع الدابة لعلها) أي المسمر كما قاله السبكي وغيره وهل شرطه كون الدابة من الدواب التي تتعل عادة  
كالخيل والبغال والخيول بخلاف غيرها كالبحر او لافرق فيه نظر وظاهر عبارتهم انه لا فرق (قول المصنف  
لا تدخل ثياب العبد) اذا قلنا لا تدخل ثياب العبد حتى سائر عورته فهل يلزم البائع ببقاء سائر عورته إلى

في النمل بانه كالثوب وظاهر دخول نحو أنفه وأذنه من النقد لأنه من أجزائه كما علم مما مر في الوضوء  
(فرع) اذا (باع شجرة) رطبة وحدها او مع نخوارض صريحاً او تبعا كأمرو (دخل عروقه) وان امتدت وجاوزت العادة كما شمله كلامهم  
تكليفه

(و ورقها) ولو يابس على ما اقتضاه اطلاق الرافعي لكن قضية كلام الكفاية ان الورق كالغصن وهو متجه بجامع اعتياد قطع يابس كل منهما بخلاف العروق و اوعية نحو طلع و قياسها العرجون تبعها ثم رايت الزركشي بحث (٢٥١) في الشماريخ انها للبايع قال لان العادة

قطعها مع الثمرة اه و شيخنا قال و مثلها اى اوعية نحو الطلع العرجون فيما يظهر خلافا لمن قال انه لمن له الثمرة اه و ما علل به الزركشي من ان قطعها مع الثمرة لما اعتيد صيرها مثله و جيه به يعلم الفرق بينها وبين الاوعية لانها تنفصل عنها الثمرة عادة فتكون بالغصن اشبه بخلاف العرجون و شماريخه و ياتي في ان ذلك في المساقاة للعامل او المالك ما يستأنس به لما هنا اذ المالك كالثمره و ما للمالك كالاصل فينبغي أن يداخل هنا و ما لا فلا (وفي ورق التوت) الايض الانثى المبيعة شجرته في الربيع و قد خرج (وجه) انه لا يداخل لانه يقصد لثريته دود القز و يرد بانه حيث كان للشجرة ثمر غير ورقها كان تابعا لما مقصودا فدخل في بيعها و من ثم دخل ورق السدر على الاصح و يؤيد ذلك احد احوال البيان المنقول عن الماوردي و الرويانى في ورق الحناء و نحوه عدم الدخول و علله بانه لا ثمر له غير الورق بخلاف الفرصا و به يعلم ان ماله ثمر كالفاغية يداخل ورقه و لا يداخل ورق النيلة اذ لا ثمر غيره (تنبه) نقل

تلكه قطع ما وصل الى ارضه اه ع ش قول المتن (و ورقها) اى اذا كان رطباً و لا فرق في دخول الورق بين ان يكون من فرصاد و سدر و حناء و توت ابيض و نيلة و غير هاتيه و معنى ع ش (قوله و هو متجه) و فاقا للنهاية و المعنى (قوله و اوعية نحو طلع) عطف على قول المتن عروقه عبارة النهاية و المعنى و الروض مع شرحه و يدخل ايضا الكم و هو بكسر الكاف اوعية الطلع و غيره و لو كان ثمرها مؤبرا اه (قوله و قياسها العرجون) معتمد اه ع ش (قوله تبعها) اى للاوعية (قوله و شيخنا) عطف على الزركشي (قوله فيما يظهر) اعتمده النهاية و المعنى (قوله لمن قال الخ) يعنى البلقينى اه نهاية (قوله من ان قطعها) اى الشماريخ (قوله بخلاف العرجون) قضيته مخالفة شيخه اه سم و اعتمد المعنى و النهاية ما قاله الشيخ كاسر (قوله في ان ذلك) اى ما ذكر من العرجون و الشماريخ في بحث ذلك (قوله في المساقاة) الاولى تقديمه على في ان ذلك (قوله للعامل) اى مع المالك (او المالك) اى خاصة و به يتدفع ما ياتي عن سم قوله او المالك لفظه و اصلحت في اصله بدون فليراجع و ليتامل اه سيد عمر (قوله ما يستأنس الخ) فاعل باقى (قوله فينبغي ان ماصرحوا الخ) سياق ان الشماريخ بينهما فليلاحظ ذلك مع ما ذكره اه سم اى هنا من اختصاص المشتري بها (قوله الايض) الى قوله و يرد في النهاية و المعنى قال ع ش في اضافة الورق الى التوت تصريح بان التوت اسم للشجر و في تقييده بالايض تنبيه على ان التوت شامل للاحمر لكن في المختار اتوت الفرصاد و فسر الفرصاد بانه التوت الاحمر اه (قوله الايض) لم يظهر وجه التقييد به فان الاحمر يقصد ورقه لثريته البود ايضا بل هو الغالب في بلادنا (قوله في الريح) متعلق بالمبيعة (قوله و قد خرج) اى يزر الورق (فرع) اشترى شجرة فرصاد و لا ورق عليها فاورقت في يده ثم فسح كان الورق له كذا اجاب به مر في درسه ثم اجاب بخلافه فالمسئلة فيها وجهان سم على المنهج اقول وجه الاول ظاهر كالصوف و اللبن الحادثين في يد المشتري اه ع ش (قوله للشجرة) اى كشجر التوت (قوله كان تابعا) اى الورق (قوله و من ثم) اى من اجل انه حيث كان للشجرة الخ و كذا الاشارة في قوله و يؤيد ذلك (قوله في ورق الحناء و نحوه) و اعتمد المعنى و النهاية و فاقا لافتاء الدونقله سم عن الروض دخول الاوراق مطلقا و انه لا فرق فيه بين ان يكون من فرصاد و سدر و حناء و توت ابيض و نيلة و ان يكون من غير ذلك (قوله و به يعلم) اى بالتعليل المذكور (قوله و لا يداخل الخ) و الظاهر انه ما علم بالتعليل المار فكان الاوراق الايفدان يقول و ان ماله ثمره كالنيلة لا يداخل ورقه (قوله و غيره) اى نقل غير الحريرى (قوله انه) اى الفرصاد (قوله عنه به) اى عن الفرصاد بالتوت (قوله لانه) اى التوت (قوله لا يوافق) اى قول السبكي (شيثان من ذلك) اما عدم موافقة لما نقله الحريرى فظاهر لانه جعلهما مترادفين و ما نقله الحريرى يفيد المبالغة و اما عدم موافقة لما نقله غير الحريرى فلان ما نقله الغير يفيد ان الفرصاد اخص من التوت (قوله الا ان ثبت الخ) استثناء من عدم صحة قول السبكي المفهوم من قوله لا يوافق شيثان من ذلك فتأمل (قوله انه) اى التوت (مشارك) اى بين الثلاثة (قوله بما يوافق هذا) اى الاشتراك (قوله مشترك بين الثلاثة) محل تأمل اذ لا يلزم من تفسير لفظ بلفظ مشترك ان يكون

ان ياتي له المشتري بسائر فيه نظرو يدل على عدم اللزوم جواز رجوع معير سائر العورة كما تقر في باب العارية اه (قول المصنف و ورقها) (فرع) اشترى شجرة فرصاد لا ورق عليها فاورقت في يده ثم ردها بعيب فمن له الورق و وجهان (قوله و اوعية) عطف على ما يداخل (فرع) في الروض و شرحه و يدخل الكم و لو كان ثمرها مؤبرا اه و هو يفيد الدخول ايضا اذ لم يؤثر فانظرو لشرط الثمن للبايع (قوله بخلاف العرجون) قضيته مخالفة شيخه في العرجون (قوله فينبغي ان ماصرحوا فيه بانه للعامل يداخل هنا) سياق ان الشماريخ بينهما فليلاحظ ذلك مع ما ذكره (قوله في ورق الحناء و نحوه عدم الدخول)

الحريرى عن اهل اللغة ان التوت اسم للشجر و الفرصاد اسم للثمر و غيره عن الجوهرى ان الفرصاد التوت الاحمر فقول السبكي انه التوت و عبر عنه به لانه اشهر لا يوافق شيثان من ذلك الا ان ثبت انه مشترك ثم رايت القاموس صرح بما يوافق هذا فانه قال التوت الفرصاد و قال في الفرصاد هو التوت او حملا او احمره اه فكل منهما مشترك بين الثلاثة (و اغصانها الا اليابس)

المفسر مشتركاً بين جميع تلك المعاني بل الظاهر ان مقصوده من قوله التوت الفرصادى باعتبار احد معانيه  
 الالية والتعريف بالاعم سماً في التعريف اللفظية شائع فحصل ان التوت اسم للشجر والفرصاد  
 اسم له ولطلق الثمر او لاجرة أه سيد عمر (قوله منها) اى الاغصان (قوله وعوده للثلاثة الخ) اعتمده  
 مر اه سم اى حيث قال فى النهاية نعم ان رجوع الاستثناء للثلاثة وهو الاصح لم يدخلها اليابس مطلقاً  
 اه اى لا من العروق ولا الاغصان ولا الورق ع ش ووافق المعنى الشارح في اختصاص الاستثناء بالاغصان  
 وفي دخول اليابس من العروق دون الاخيرين (قوله بتخفيف اللام) اى مع كسر الحاء اه (قوله وذلك  
 لا اعتياد) الى المتن فى النهاية وكذا فى المعنى الا قوله وقيل صفصاف وقوله وكلام الروضة مشير لذلك (قوله  
 ورجح ابن الاستاذ الخ) معتمد ع ش ورشيدى (قوله ان منه) اى الخلاف (قوله فهو كالثمره) اى  
 فلا يدخل الظاهر منه فى البيع اه ع ش وقال السيد عمر وعليه فهل يشترط القطع لانه يتزايد مكان كجزء  
 او لا كالثمره الظاهر الاول اه (قوله لذلك) اى لما رجحه ابن الاستاذ او لترجيح قول القاضى (قوله  
 ويتبع الشرط) الى قوله كذا ائق فى النهاية (قوله فى الاول) اى فى شرط القلع (قوله للمشتري) اى  
 فياخذها وان ترتب على اخذها هدم بناء عليها للبائع لانه كانه رضى بذلك ولا تقصير من المشتري لانه لا يمكنه  
 اخذ ذلك الا بهدم ما فوقه اه ع ش (قوله باقية للبائع وتقطع الشجرة من وجه الارض نهاية ومعنى اى على ما  
 جرت به العادة فى مثلها فلو اراد المشتري حفر جزء من الارض ليتوصل به الى زيادة ما يقطع لم يمكن ع ش (قوله  
 ونحو ورقها الخ) اى كاو عية نحو طلع (قوله ورقها واغصانها) اى غير اليابستين فى الرطبة اه سم اى عند  
 الجمل الرملى خلافا للشارح (قوله احدهما) اى القلع والقطع (قوله فامتنع) اى فتلزمه الاجرة من حين  
 الامتناع اه ع ش (قوله شجر البائع) ليس بقيد (قوله وعدمه) صادق بالاطلاق وشرط البقاء فليراجع  
 اه رشيدى (قوله ان علم) اى ويظهر ذلك بالقرينة اه ع ش (قوله بعضهم) قال سم هذا البعض هو  
 شيخنا الشهاب الرملى ويصرح بما ائق به قول الشيخين ثم سرد قولها راجعاً ان شئت (قوله وفيه نظر  
 ظاهر الخ) رده النهاية بما نصه وتنظير بعضهم فيه بان التلف من فعله الى اخر ما فى الشرح غير صحيح فشكله من  
 عدم استحضاره المنقول فقد صرح بما ائق الى الوديه الشيخان فى باب اتلاف البهائم وعارة ابن المقرئ فى  
 روضه وان خرب شجرة فى ملكه وعلم انها تسقط على غافل ولم يعلبه ضمن والا فلا يضمنه الا تقصير منه اه قال  
 ع ش قوله من عدم استحضاره المنقول لكن هذا المنقول مشكل فى نفسه فان الضمان لما تلف بخطاب الوضع

لذى فى الروض والاوراق اى وتدخل الاوراق ولو من فرصاد وسدر وحناء اه ومثل ذلك ورق النيلة مر  
 حاصله دخول الاوراق مطلقاً وان لم يكن للشجرة ثمرة غيرها كورق النيلة وبذلك ائق شيخنا الشهاب الرملى  
 ويؤيده ما باقى فى الخلاف وهل الكلام فى غير الجزة الظاهرة بما تجزمر اى احتمال لا وان الجزة المذكورة  
 انما تلقى للبائع اذا دخلت الاصول فى البيع تبعاً لبيع الارض اما اذا بيعت هذه الامور استقلاً فان البيع  
 يتناول جزتها الظاهرة ايضا ويحتمل نعم ويدل عليه ما سياتى انفا عن القاضى ان الخلاف الذى يترك ساقه  
 وتؤخذ اغصانه لا تدخل اغصانه فى بيعه ويؤيده ان الجزة اذا لم تدخل مع بيع الارض فكذلك مع بيع اصلها  
 وحده ثم اوردته على مرقف وقف وجوز حل الجزة الظاهرة على بعض الظاهرة (قوله وعوده للثلاثة الخ)  
 اعتمده مر (قوله فيتبعها اغصانها اليابس) اى ايضا وسكت عن ورقها مطلقاً اه (قوله واغصانها) اى غير  
 اليابستين فى الرطبة (قوله ان علم سقوطه) لا يقال من لازم البيع بشرط القطع الرضا بما يتولد منه من الاتلاف  
 لا نأمنع ان القطع يستلزم الاتلاف (قوله ائق به بعضهم) هذا البعض هو شيخنا الشهاب الرملى ويصرح بما  
 ائق به قول الشيخين فى باب ضمان اتلاف البهائم واللفظ للروضة مانصه وان له لو كان يقطع شجرة فى ملكه  
 فسقطت على رجل احد النظارة فانكسرت فان عرف القاطع انها اذا سقطت تصيب الناظر ولم يعرف  
 الناظر ذلك ولا اعلمه القاطع ضمن القاطع س وادخل ملكه باذنه او بغير اذنه فان عرفه الناظر ذلك او عرفاه  
 جميعاً او جهلاً فلا ضمان اه وبه يسقط النظر المذكور ويظهر ان منشأ الغفلة عن المنقول وعدم

منها وعوده للثلاثة الذى  
 او هم المتن غير مراد وذلك  
 لا اعتياد الناس قطعه فكان  
 كالثمره اما الجافة فيتبعها  
 غصنها اليابس وفى الخلاف  
 بتخفيف اللام وهو البان  
 وقيل الصفصاف خلاف  
 منتشر ورجح ابن الاستاذ  
 قول القاضى ان منه نوعا  
 يقطع من اصله فتدخل  
 اغصانه ونوعا يترك ساقه  
 ويؤخذ غصنه فهو كالثمره  
 وكلام الروضة مشير لذلك  
 (ويصح بيعها) رطبة ويابسة  
 (بشرط القلع والقطع)  
 ويتبع الشرط فعروقها  
 فى الاول للمشتري وفى  
 الثانى باقية للبائع ونحو ورقها  
 واغصانها يدخل مع شرط  
 احد هذين وعدمه ولو  
 ابقاها مدمعة شرط احد  
 ذين لم تلزمه الاجرة الا ان  
 طالبه البائع بالمشروط  
 فامتنع ولو سقط ما قطعه او  
 قطعه على شجر البائع فانلفه  
 ضمنه ان علم سقوطه عليه  
 والا فلا كذا ائق به بعضهم  
 وفيه نظر ظاهر لان التلف  
 من فعله فيضمنه

مطلقا والعم وعدمه انما يؤثر في الائتم وعدمه ولو اراد مشترط احد ذينك استتجار المغيرس ليقبها فيه فلا تقال فيه جوابا بان الذي استقر رأيه عليه المنع بخلاف غاصب استاجر محل غرسه ليقبها فيه لان المحل هنا بيد المالك ثم يبد البائع فلا يمكن قبضه عن الاجارة قبل احد ذينك وقياسه انه لا يصح شراؤه ايضا فان قلت لم يكن شغله بالشجرة كشغل الدار بامتعة المشتري (١٥٣) قلت قد يفرق بان تلك يتاقي التفرغ

منها فلا تعد حائلا بخلاف هذه لان القصد باستتجار او شراء محلها ادامة بقائها (وبشرط الابقاء) ان كانت رطبة كما يفهمه قوله الاقي ولو كانت يابسة الى اخره والا بطل البيع بشرط ابقائها ما لم يكن غرض صحيح في بقائها لنحو وضع جذع عليها كما يحتمل الادعى (والاطلاق يقتضي الابقاء) في الرطبة كما يفهمه ذلك ايضا لانه العرف وان كانت تغلط عما هي عليه وفيما تفرخ منها ولو شجرة اخرى بناء على دخوله كما ياتي لكن لو ازيل المتبوع هل يزال التابع كما هو شان التابع اولا لانه بوجوده صار مستقلا رجع بعضهم الاول وبعضهم الثاني واعلمه الاقرب لانه يغتفر في الدوام في مثل ذلك ما لا يغتفر في الابتداء ولان البائع مقصر بعدم شرط القطع فظير ما ياتي هذا كله ان استحق البائع الابقاء والا كان غصب ارضا وغرسها ثم باعه واطلق فقيل يبطل البيع وقيل يصح ويتخير مشتر جبل وهو الاوجه واختلف جمع متأخرون في او لا للشجرة الموجودة والحادثة بعد البيع هل

ولا فرق فيه بين العالم وغيره اهـ وا ايضا ان ما هنا في غير ملك المتلف وما نقله عن الشيخين في ملكه (قوله) مطلقا اي علم او لا ع ش (قوله) بخلاف غاصب الخ اي غاصب ارض غرس فيها شجر اثم استاجر محل غرسه فان استجاره صحيح (قوله) هنا اي في مسئلة الغصب (بيد المالك) اي للشجر اهـ سم فيمكن قبضه من الاجارة (قوله) فلا تعد حائلا قد يقال الحيلولة انما تعارض القبض واول قد يشكل على هذا الذي قاله القفال من المنع وعلى هذا الفرق الذي ابداه الشارح ما قالوه من ان من اراد شراء زرع لم يبد صلاحه لرعيه فطر يقه ان يشتري الزرع بشرط القطع ثم يستاجر الارض فليتا مل ثم بحث مع مر فوافق على اشكال كلام القفال في نفسه ومخالفته لما قالوه واستبعد الفرق المذكور اهـ سم عبارة السيد عمر بعد كلام نصها والقلب الى جوابه اي البقيني القائل بالصحة اميل اهـ (قوله) لان القصد الخ قد يقال ان هذا القصد لا ينافي امكان التفرغ من الشجر (قوله) ان كانت رطبة الى قول المتن والاصح في النهاية الا قوله بناء على دخوله كما ياتي وقوله لا نه يغتفر الى هذا كله وقوله واذا دخلت الى ثم قال (قوله) كما يفهمه) في شيء اهـ سم عبارة ع ش قد نازع في افهامه ما ذكر لان ما ياتي مفر وض عند الاطلاق ولزوم القطع فيه لا يستلزم البطلان عند شرط الابقاء اهـ (قوله) لنحو وضع الخ) الاولى كنحو الخ بالكاف كما في المعنى قول المتن (والاطلاق) اي بان لم يشترط قلعا ولا قطعا ولا ابقاء اهـ معنى (قوله) ذلك اي قوله الاقي الخ (قوله) وفيما تفرخ منها عطف على قوله في الرطبة (قوله) كما ياتي اي في قوله والذي يتجه الدخول الخ اهـ كرى (قوله) ولعله الاقرب اي الثاني (قوله) ما ياتي اي في قوله لو يرد بان البائع الخ (قوله) هذا كله اي اقتضاء الاطلاق الابقاء في الرطبة وما تفرخ منها ولو شجرة اخرى او ازيل المتبوع (قوله) ثم باعه اي الغراس (قوله) واطلق اي بخلاف ما لو شرط الابقاء فالظاهر بطلان البيع لاشتماله على شرط فاسد صريحا اهـ ع ش عبارة الرشيدى قوله واطلق خرج به ما اذا شرط الابقاء وظاهر انه يبطل البيع قولا واحدا للشرط الفاسد ما لو شرط القلع او القطع وظاهر انه يصح قولا واحدا فليراجع اهـ (قوله) الموجود اي وقت البيع (قوله) التي بالارض) ظاهره وان وصلت العروق الى ارض الغير ونبت منها وهو كذلك لكن لصاحب الارض حينئذ تكليف مالك الشجرة ازالة ما وصل الى ملكه فان رضى ببقائه فلا اجارة فهو عارية اهـ ع ش (قوله) استحق ابقاءها الخ هل هذا غير قوله السابق وفيما تفرخ منها فان لم يكن فاحكمة الجمع بينهما والجواب ان ذلك محال على هذا اهـ سم وفي ع ش ما نضه بق ما اذا قطعها وبقى جذورها هل يجب عليه قطع الجذور او لا بقاءها كما كان بين الشجرة او يفصل بين ان تموت الجذور وتجب فيجب قلعها كالوجفت الشجرة لا نه حينئذ لا تنزع عنها ولا تموت وتستمر رطبة ويرجى نبات شجرة منها فلا يجب ويستحق ابقاها فيه نظرو لو قطعها وبقى جذورها فانتبت منها شجرة اخرى هل يستحق ابقاها لا يبعد نعم فليحرم على من يبيع اقول قوله او يفصل الخ هو الاقرب اهـ ع ش واقول قوله نعم الخ هو داخل في قول الشارح كالتبايق سواء انبتت من جذعها او عروها (قوله) كالاصل قال سم على

الاطلاع عليه (قوله) بخلاف غاصب الخ) اي فانه يجوز وقوله هذا اي في مسئلة الغصب المذكورة وقوله بيد المالك اي للشجر (قوله) فلا تعد حائلا قد يقال الحيلولة انما تعارض القبض واول قد يشكل على هذا الذي قاله القفال من المنع وعلى هذا الفرق الذي ابداه الشارح ما قالوه من ان من اراد شراء زرع لم يبد صلاحه لرعيه فطر يقه ان يشتري الزرع بشرط القطع ثم يستاجر الارض فليتا مل ثم بحث مع مر فوافق على اشكال كلام القفال في نفسه ومخالفته لما قالوه المذكورة واستبعد الفرق المذكور (قوله) كما يفهمه) في شيء (قوله) استحق ابقاءها الخ) هل هذا غير قوله السابق وفيما يفرخ منها الخ فان لم يكن فاحكمة

تدخل في بيعها والذي يتجه الدخول حيث علم انها منها سواء انبتت من جذعها او عروها التي بالارض لانها حينئذ كغصانها بخلاف الاصلق بها مع مخالفة منبته لمبته لانه اجنبى عنها واذا دخلت استحق ابقاها كالاصل كما رجحه السبكي من احتمالات قال ابن الرفعة وما علم استخلافا كسجور الموز لاشك في وجوب ابقائه وتوقف فيه الادعى اي من حيث الجزم لا الحكم كما هو ظاهر

منهج في اثناء كلام بل قال شيخنا م راذا قلعت او تقلعت ولم يعرض واراد اعادتها كما كانت فله ذلك اه اقول قوله اذا قلعت اي ولو بفعل المشتري حيث كان لغرض كما يفهم من قوله ولم يعرض وقوله ولم يعرض اي ويرجع في ذلك اليه اه ع ش اقول قديقال ان قول سم ولم يعرض ليس بقيد (قوله ثم قال) اي الا ذرعي اه نهاية (قوله وفي لزوم هذا) اي الابقاء اه ع ش (قوله ويرد بان البائع) معتمد اه ع ش (قوله) فيما اذا استحق) الى قول المتن وثمره النخل في النهاية الا قوله لكن باجرة المثل الى وافهم (قوله) فيما اذا استحق (الخ) اي بشرطه او باطلاق والشجرة رطبة فيهما قول المتن (انه لا يدخل المغرس) ويجرى الخلاف فيما لو باع ارضا واستثنى لنفسه شجرة رطبة فيهما قول المتن (انه لا يدخل المغرس) ويجرى الخلاف له مكان الدفن ولا نهائية ومعنى قال ع ش قوله ويجرى الخلاف (الخ) والاصح منه انه لا يبيح المغرس ولا مكان الميت لكن يستحق الانتفاع به ما بقيت الشجرة او شيء من اجزاء الميت غير عجب الذنب ثم ان كان المشتري عالما بالميت فلا خيار له والافله الخيار اه (قوله لان اسمها الخ) يعني مسمى الشجرة ومفهومها قول المتن (لكن يستحق الخ) فيجب على مالكة او مستحق منفعتها باجرة او وصية تمكنه ولو بذل مال السكاك ارض القلع لما السكاك او اراد قلعها لم يحز له ذلك نهاية ومعنى قال ع ش قوله تمكنه اي من الانتفاع به على العادة بالا شجار وليس له الرقود تحتها لما فيه من الضرر بالبائع وقوله لم يحز الخ اي بغير رضا مالك الشجرة اما معه فيحتمل جوازه لانه بذل لغرض صحيح وهو تزيغ ملكه اه اقول والجواز بالرضا هو الظاهر (قوله) وما تمتد اليه عروقها) عبارة المغني قال الاسنوي ولقائل ان يقول هل الخلاف فيما يسامت الشجرة من الارض دون ما يمتد اليه اغصانها ام الخلاف في الجميع فان كان الثاني فيلزم ان يتجدد للمشتري كل وقت ملك لم يكن اه والاوجه ما قاله غيره وهو ما يسامت اصل الشجرة خاصة والموضع الذي ينتشر فيه عروق الشجر حريم للمغرس حتى لا يجوز للبائع ان يغرس الى جانبها ما يضرها اه (قوله) فيمتنع عليه (الخ) اي البائع وكذا يمتنع عليه التصرف في ظاهر الارض بما يتولد منه ضرر للشجرة لكن لو امتد العروق الى موضع كان للبائع فيه بناء وزرع قبل بيع الشجرة واحتيج الى ازالة احد هما لدفع ضرر الاخر فهل يكلف البائع ازالة ملكه لدفع ضرر المشتري او يكلف المشتري قطع ما امتد من العروق لسلامة ملك البائع وكون استحقاقه لذلك ساقعا على ملك المشتري فيه نظر والا قرب الاول لان البائع حيث لم يشرط القطع راض بما يتولد من الضرر اه ع ش (قوله ولا يضر تجدد الخ) جواب سؤال نشأ من شمول المغرس لما يمتد اليه العروق قول المتن (ما بقيت الشجرة) وهل للمشتري وصل غصن بتلك الشجرة من غير جنسها يظهر ان له ذلك وفاقا لم فلو كبر ذلك وتفرع واضرر بالبائع فهل له امره بقطعه ينبغي ان يقال وفاقا لم ان حصل منه ما لا يحصل عادة من مثل تلك الشجرة امره بقطعه والا فلا اه سم على منهج (فرع) اجر البائع الارض لغير مالك الشجرة فالقياس صحة الاجارة ويثبت الخيار للمستاجر ان جهل استحقاق منفعة المغرس لغير البائع اه ع ش (قوله حية) فاذا انقلعت او قلعتها كان له ان يعيدها مادامت حية لا بد لها اه شيخنا الزبائدي اه ع ش وقدر عنه عن سم ما يوافقه (قوله هذا) اي استحقاق المنفعة المعبر عنه في المتن بل لكن يستحق

ثم قال وشجر السماق يخلف حتى يملا الارض ويفسدها وفي لزوم هذا بعداه ويرد بان البائع بتركه شرط القطع مقصر (والاصح) فيما اذا استحق ابقاءها (انه لا يدخل) في بيعها (المغرس) بكسر الراء اي محل غرسها لان اسمها لا يتناولها (لكن يستحق منفعتها) بلا عوض وهو ما سامت من الارض وما يمتد اليه عروقها فيمتنع عليه ان يغرس في هذا ما يضر بها ولا يضر تجدد استحقاق للمشتري لم يكن له حالة البيع لانه متفرع عن اصل استحقاقه والممتنع انما هو تجدد استحقاق مبتد فان دفع ما لجمع هنا من الاشكال ولم يحتاج لجواب الزركشي الذي قيل فيه انه ساقط (ما بقيت الشجرة) حية هذا ان استحق البائع الابقاء والاجاء

الجمع بينهما والجواب ان ذلك محال على هذا (قول المصنف والاصح انه لا يدخل المغرس) ويجرى الخلاف فيما لو باع ارضا واستثنى لنفسه شجرة هل يبقى له مغرسها او لا وفيما اذا باع ارضا فيها ميت مدفون يبقى له مكان الدفن او لا شرح مر (قول المصنف لكن يستحق منفعتها) قال في شرح الارشاد وقضية اطلاقهم انه لا فرق بين ان يكون المغرس مملوكا للبائع او تستحق منفعتها بنحو اجارة او وصية وهو ظاهر ان جهل المشتري اما اذا علم فلا يستحق في صورة الاجارة الابقاء بقية المدة الا باجرة على ما بحثه في المطلب ومراده بالاجرة جوع البائع عليه باجرة المثل لما بقي كما صرح به الزركشي وان اوهم كلامه ان هذا غير كلام المطلب وفيما ذكره من وجوب الاجرة فنظر مر وقياس ما قاله من ان الموصى بمنفعتها ابداء كالمملوك لان المنفعة تورث عنه ان المؤجرة والموصى بمنفعتها مدة معينة كذلك تلك المدة فيجب الابقاء فيها من غير اجرة تلك المدة للعلة



مامرو بحث ابن الرفعة وغيره في بيع بناء في ارض مستأجرة معه او موسى بمنفعته له او موقوفه عليه أنه يستحق الابقاء بقية المدة لكن باجرة  
المثل لباقي المدة في الاول ان علم لافي الاخيرين لان المنفعة فيهما لم يبذل البائع فيها شيئا (٤٥٥) وأفهم قوله ما بقيت أنها لو قلعت لم يجز له

غرس بدلها بخلافها ان  
بقيت ولا يدخل المغرس  
في شجرة يابسة قطعا  
لبطلان البيع بشرط ابقائها  
كامر فلا يستحق ابقاءها  
ومن ثم قال (ولو كانت)  
الشجرة المبيعة (يابسة) ولم  
تدخل لكونها غير دعامة  
مثلا (لزم المشتري القلع)  
للعرف (وثمره النخل)  
مثلا وذكر لانه مورد  
النص (المبيع) بعد وجودها  
وكالبيع غيره على ما يأتي في  
ابوابه مفصلا (ان شرطت)  
كلها او بعضها المعين كالربيع  
(البائع او للمشتري عمل به)  
تأمر ام لا وكذا لو شرط  
الظاهر للمشتري وغيره  
وقد انعقد للبائع وفاء  
بالشرط وإنما بطل البيع  
بشرط استثناء البائع الخلل  
أو منفعة شهر لنفسه لان  
الخلل لا يفرد بالبيع والطلع  
يفرده ولان عدم المنفعة  
يؤدى لخلو المبيع عنها وهو  
مبطل (ولا) بشرط شيء  
(فان لم يتأمر منها شيء فهي  
للمشتري) وإن كان طلع ذكر  
(ولا) بان تأمر بعضها وان  
قل ولو في غير وقته كما اقتضاه  
اطلاقهم خلافا للباوردي  
وان تبعه ابن الرفعة  
فللبائع (جميعها المتأمر  
وغيره حتى الطلع الحادث  
بعد خلافا لان اني هريرة  
وذلك لحديث الشيخين من

منفعته الخ اه رشيدى وقال ع ش أى الاصح ومقابله اه (قوله مأمور) أى في قوله هذا كله ان استحق الخ  
اه سم (قوله بناء الخ) أى وشجر نهاية وسم (قوله معه) أى البائع بان كان البائع مستأجرا له السيد عمر  
وعش وكذا ضمير له وعليه الاتيين (قوله بقية المدة) مفهوما انه لو استأجر مدة تلي مدته لا يستحق  
إبقاءها وعليه فيبغى ان يأتى فيها ما لها من التخيير بين القلع الخ اه ع ش أى وغرامة الارش او التبقية  
بالاجرة او التملك بالقيمة (قوله لكن باجرة المثل الخ) الاوجه انه لا اجرة في الاول ايضا سم ونهاية  
(قوله غرس بدلها الخ) خرج به ما لو قصد اعادتها فيجوز له ذلك حيث رجع عودها إلى ما كانت عليه كما  
يؤخذ مما تقدم عن سم على منهج اه ع ش عبارة الكردى قوله غرس بدلها أى غرس غيرها بدلها  
اماهى فيجوز غرسها ان كانت منفعة بها بعد الغرس اه (قوله بخلافها) أى بخلاف غرس الشجرة  
المقلوعة (ان بقيت) أى وكانت تصلح للثبات اه بصري (قوله لبطلان البيع الخ) لا تلازم بين بطلان  
البيع وبين الاستحقاق وعدمه فلو قال لعدم استحقاقها الابقاء لكان واضحا اه رشيدى (قوله كامر)  
أى في شرح وبشرط الابقاء (قوله الشجرة المبيعة) أى مع الاطلاق معنى ونهاية (قوله ولم تدخل) يتأمل  
اه سم يعنى ان الكلام هنا في بيع الشجرة وحدها لافي بيعها تبعا لبيع نحو الارض حتى يتصور دخول  
اليابسة فيصح نفيه فكان ينبغي ان يقول ولم يكن غرض صحيح في بقاءها ككونها نحو دعامة (قوله وذكر)  
أى وخص النخل بالذكر (قوله مورد النص) يعنى حديث الشيخين الاقوى والحق بالنخل سائر الثمار اه  
نهاية (قوله في ابوابه) أى الغير (قوله تابوت ام لا) ولو لو شرط غير المؤبرة للمشتري كان تأكيدا كما قاله المتولى  
نهاية ومعنى قال ع ش قوله غير المؤبرة أى الثمرة التى لم يتأمر منها شيء اصلا اما لو تأمر بعضها دون بعض لم يكن  
تاكيدا إلا لانه لو لم يتعرض لها كانت كلها للبائع اه (قوله وغيره) أى وشرط غير الظاهر (قوله وقد انعقد)  
فان لم ينعقد لم يصح شرطه للبائع وينبغى بطلان البيع بهذا الشرط سم على حج اقول ولعل وجه البطلان  
انها قبل انعقادها كالعدومة اه ع ش (قوله للبائع) متعلق بشرط المقدّر بالعطف (قوله وإنما بطل الخ)  
جواب سؤال منشور له وغيره وقد انعقد للبائع (قوله وفاء بالشرط) تعليل للمتن والشرح معا (قوله لخلو  
المبيع الخ) ليتأمل فان الخلو مدة لو كان يؤدى إلى الخلو المانع من صحة البيع لبطل بيع الدار المستأجرة وليس  
كذلك اه سيد عمر وعبارة ع ش قوله وهو مبطل وقد يقال المبطل خلوه عنها مطلقا لافي مدة كما هنا سم  
على حج وفيه ان خلوه عنها مدة إنما يتعذر إذا كانت المنفعة مستحقة لغير البائع كبيع الدار المؤجرة ولو استثنى  
البائع لنفسه منفعة الدار المبيعة مدة لم يجز وإن قلت اه (قوله وإن كان طلع ذكر) والاولى ان يذكره بعد قوله  
اللاتى بان تأمر بعضها كاصنعه النهاية (قوله بان تأمر) إلى المتن في النهاية (قوله وإن قل) ولو وجد التأمر  
بين الإيجاب والقبول كما استقر به سم قال ع ش بل ولو مع آخر القبول لحصوله قبل انتقاله عن ملكه أى البائع  
اه (قوله ولو في غير وقته) ظاهره ولو بفعل فاعل (فرع) قال في الايجاب ويصدق البائع أى ان البيع وقع  
بعد التأمر أى حتى تكون الثمرة له سم على حج ومثله ما لو اختلفا هل كانت الثمرة موجودة قبل العقد او  
حدثت بعده فالصدق بعد البائع على الاصح عند الشارح م ركاز ذكره في باب اختلاف المتبايعين بعد قوله واصفته  
خلافا لحج اه ع ش (قوله جميعها) إلى المتن في النهاية لا لقوله حتى الطلع الحادث بعد خلافا لاني هريرة

التي ذكرها وهي ارث المنفعة عنه وقد يفرق بانه في مسألة الوصية بقسمها والمالك لم يزل في المغرس اجرة فلم  
يستحق شيئا بخلافه في الاجارة اه (قوله مأمور) أى في قوله ولو لا كان غصبه الخ (قوله بناء في ارض) أى  
او شجر (قوله لكن باجرة المثل الخ) الاوجه انه لا اجرة في الاول ايضا (قوله ولم تدخل) يتأمل (قوله)  
وقد انعقد للبائع) فان لم ينعقد لم يصح شرطه للبائع وينبغى بطلان البيع بهذا الشرط (قوله وهو مبطل)  
كذا شرح م وقد يقال المبطل خلوه عنها مطلقا لافي مدة كما هنا (قوله ولو في غير وقته) ظاهره بفعل

باع بخلافه ا رت فثمرتها للبائع الا ان يشترطها المتبايع أى المشتري دل منطوقه على ان المؤبرة للبائع الا أن يشترطها المشتري ومفهومه على  
على ان غير المؤبرة للمشتري الا ان يشترطها البائع وكونها لواحد من ذكر صادق بان تشرطه او بسكت عن ذلك كما علم مما تقرر

وأفترقا بالتأبير وعدمه لانهما في حالة الاستتار كالحل وفي حالة الظهور كالولد ولا يمتد خلافاً للاذرعى ومن تبعه لانه المقصود بالبيع بخلاف الثمرة الموجودة فان المقصود بالذات انما هو شجرتها الثمار جميع لا عوام ومن ثم كان ما يتكرر اخذه للبائع لانه حينئذ (٤٥٦) كالثمرة وألحق غير المؤبر به لعسر افراده ولم يعكس لان الظاهر اقوى ومن ثم تبع باطن

وقوله كما علم بما تقرر وقوله ولم يعكس الى والتأبير وكذا في المغنى لا قوله منطوقه الى مفهومه (قوله وا فترقا) أى المؤبر وغيره اه ع ش (قوله ما يتكرر) أى القطن الذى يتكرر (قوله وضع طلع الذكر الخ) عبارة النهاية والمغنى تشقق طلع الاناث وذو طلع الذكر اه (قوله بتأبير) كذا فى اصله رحمه الله تعالى وعارة النهاية يتأبير وهي اقعد اه سيد عمر (قوله عبارة أصله) أى بالتأبير (قوله وقد لا يؤبر) أى بفعل فاعل (قوله ويتشقق الكل) كذا فى شرح الروض فلينظر التقييد بالكل سم على حج اقول ولعله مجرد تصوير لا الاحتراز لما تقدم فى قوله لا بان تأبير بعضها ولو طلع ذكر اذ التأبير لا يتوقف على فعل اه ع ش (قوله أى زهر) بفتح تين كافى المختار اه ع ش قول المتن (وعنب) وفسق بفتح التاء ويجوز ضمها وجوز اه مغنى فرع وصلت شجرة نحو تين بغصن نحو مشمش أو عكسه فيبنى ان لكل حكمه حتى لو برز التين ولم يتناثر نور المشمش فالاول فقط للبائع سم على حج وهذا يفيد ما يأتى من اشتراط التبعية باتحاد الجنس لان هذين جنسان وإن كانا فى شجرة واحدة اه ع ش قول المتن (ان برز ثمره) ولا يعتبر تشقق القشر الا على من نحو جوز بل هو للبائع مطلقا نهاية ومعنى أى وإن لم يتشقق (قوله ولو ظهر بعض التين الخ) وكالتين فيما ذكر الجوز ونحوه كالقشام والطبخ لا يتبع بعضه بعضا لانها بطون نهاية ومعنى وكذا فى سم عن الروض وشترحه (قوله من حمل الاول) خبر فكل ما ظهر وكان الاول من حمله الاول (قوله والتين) عطف على اسم إن و (قوله يتكرر) أى حمله عطف على خبره (قوله وإلحاق العنب بالتين فى ذلك) أى فى ان ما ظهر منه للبائع وما لم يظهر للبائى جرى عليه النهاية والمغنى قال ع ش وهو المعتمد (قوله التهذيب) هو للبعوى والمهذب لاني اسحق الشيرازى اه ع ش (قوله ثم توقفاه) أى فى إلحاق العنب بالتين فى التفصيل المار (قوله حمله) خبر وإلحاق العنب (قوله على ما) أى على نوع و (قوله منه) أى من جنس العنب (قوله ولما) وكان الاول فى افسا لا يتكرر (قوله فهو كالنخل) أى يتبع غير الظاهر منه للظاهر منه (قوله وفيه نظر) أى فى الحمل المذكور (قوله فليكن) أى العنب (مثله) أى النخل يتبع غير الظاهر منه للظاهر مطلقا أى سواء كان من النوع الذى يتكرر حمله او من غيره لإلحاق النادر بالاعم الاغلب أى وفاقا لشرح المنهج وخلافاً للنهاية والمغنى (قوله منه) أى من العيب (قوله ما يورد) أى يكون له ورد أى زهر اه سيد عمر (قوله أى كان من شأنه) إلى قوله ويستثنى الورد فى النهاية (قوله سالم من ذلك) يعنى من إيهام أن الصورة انه سقط بالفعل الذى دفعه بقوله أى كان من شأنه ذلك اه رشيدى عبارة الكردى أى من التاويل بالشان لدفع ما يقال إن قوله خرج وقوله ثم سقط منافيان لقوله إن لم تنعقد الثمرة وقوله ولم يتناثر النور اه (قوله عنه) أى من تعبير الاصل (قوله اتحاد هذا) أى ما يخرج فى نور الخ (مع ما قبله) أى ما يخرج ثمره الخ (قوله خشية إيهام الخ) فى هذه الخشية بعدو بتقديره فجزر التعبير يخرج لا يدفع هذا الإيهام اه ع ش (قوله بكسر ميميه) وحكى فتحهما نهاية ومعنى وقال ع ش وضمهما ايضا لكن الضم قليل كما فى عباب اللغة اه قول المتن (وتفاح) ورومان ولوز نهاية ومعنى قول المتن (ان لم تنعقد الثمرة) أى لانها كالمعدومة نهاية ومعنى (قوله إلحاقها) فاعل

فاعل «فرع» قال فى العباب ويصدق البائع أى فى ان البيع وقع بعد التأبير أى حتى تكون الثمرة له (قوله ما يتكرر) أى القطن الذى يتكرر (قوله ويتشقق الكل) كذا فى شرح الروض فلينظر التقييد بالكل (قول المصنف كتين وعنب) فرع وصلت شجرة نحو تين بغصن نحو مشمش أو عكسه فيبنى ان لكل حكمه حتى لو برز التين ولم يتناثر نور المشمش فالاول فقط للبائع (قوله ولو ظهر بعض التين الخ) كالتين فى

الصبرة ظاهره فى الرؤية والتأبير لغة وضع طلع الذكر فى طلع الانثى لتجىء ثمرتها أجود واصطلاحا تشقق الطلع ولو بنفسه وان كان طلع ذكر كما فاده تعبيره بتأبير خلافاً لما توهمه عبارة أصله والمادة الا اكتفاء بتأبير البعض والباقي يتشقق بنفسه وينبث ريع الذكور اليه وقد لا يؤبر شيء ويتشقق الكل وحكمه كالؤبر اعتبارا بظهور المقصود (وما يخرج ثمره بلا نور) بفتح النون أى زهر باى لون كان (كتين وعنب ان برز ثمره) أى ظهر (فالبائع والا فلم يشترى) إلحاقا لبروزه بتشقق الطلع ولو ظهر بعض التين كان للبائع ما ظهر وللمشترى غير وفارق النخل بانه لا يتكرر حمله فى العام عادة فكل ما ظهر من حمل الاول فان فرض تحقق حمل ثان إلحاق النادر بالاعم الاغلب والتين يتكرر وإلحاق العنب بالتين فى ذلك الواقع فى كلام الشيخين نقلا عن التهذيب ثم توقفاه حمله بعضهم على ما يتكرر حمله منه والافوه كالنخل وفيه

نظر فان حمله فى العام مرتين نادر كالنخل فليكن مثله قال الماوردى منه ما يورد ثم ينعقد فيلحق بالمشمش وما يبدو منعقد فيلحق بالتين (وما أى خرج فى نور ثم سقط) نوره أى كان من شأنه ذلك بدليل قوله لا آتى ولم يتناثر النور ثم قوله وبعد التناثر وتعبيره اصله يخرج سالم من ذلك وحكمة عدوله عنه خشية إيهام اتحاد هذا مع ما قبله فى أن لكل نور اذ يوجد وقد لا وليس كذلك إذ فى النور عن ذلك نفي لانه من أصله كما تقدم مغايرة الاسلوب (كشمش) بكسر ميميه (وتفاح) فلم يشترى إن لم تنعقد الثمرة وكذا ان انعقدت ولم يتناثر النور فى الاصح) إلحاقها بالطاع قبل تشققه

(وبعد التاثر) ولو للبعض  
تكون (للبائع) لظهورها  
(ولو باع) نخلة من بستان  
او (نخلات بستان مطلة)  
بكسر اللام اى خرج طلعا  
(وبعضها) من حيث طلعا  
(مؤبر) وبعضها غير مؤبر  
ومؤبر هنا بمعنى متابر كما  
علم بما قدمه (فللبائع) جميعها  
المؤبر وغيره وإن اختلف  
النوع لعسر التبعية كما مر  
(فان افرد) بالبيع (مالم  
يؤر) من بستان واحد  
(فلمشتري في الاصح) لما  
مر قيل قضية قوله مطلة  
ان غير المؤبر لا يتبع الابد  
وجود الطلع والاصح انه  
يتبع مطلقا كما كان من ثمر  
ذلك العام فحذف مطلة  
بل المسئلة من اصل العلم بها  
مما قدمه احسنه وورد  
بان هذا تفصيل لا إطلاق  
قوله السابق فان لم يتابر منها  
شيء الخ وذلك لم يتعرض  
فيه للإطلاق فافهم انه غير  
شرط وفائدة ذكره بيان ان  
الإطلاع لا يستلزم التأبير  
(ولو كانت) النخلات  
المذكورة (في بستانين)  
المؤبرة بواحد وغيره  
باخر (فالاصح) افراد كل  
بستان بحكمه وان تقاربا  
لان من شأن اختلاف  
البقاع اختلاف وقت  
التأبير وكذا لا تبعية ان  
اختلف العقد او الحمل او

أى للثمرة بصورتها لكن قضية تعليل النهاية والمغنى الصورة الأولى بما مر أنفأ عنها رجوع الضمير للصورة  
الثانية فقط اى الثمرة التى لم يتناثر نورها قول المتن (وبعد التاثر) اى بنفسه حتى لو اخذه فاعل قبل او ان  
تناثره كان كالمؤبر يتناثر وفارق النخل بان تأبيره لا يؤدى إلى فساد مطلقا بخلاف اخذ النور قبل او انه اه  
مر وفيه نظر سم على المنهج اه ع ش (قوله ولو للبعض الخ) فمالم يظهر من ذلك تابع لما ظهر كما في التنبيه نهاية  
ومغنى (قوله نخلة من بستان) هذا مكرر مع قول المتن سابقا وإلا فللبائع عبارة الرشيدى قوله نخلة من بستان  
انظر كيف ينزل عليه كلام المتن الاقايه وامل هذا السقطه المغنى (قوله من حيث طلعا) كما قاله الشارح  
مبيناً به ما في كلام المصنف من التسامح إذ ظاهر كلامه ان بعض النخلات مؤبر مع ان المؤبر إنما هو طلعا  
اه نهاية (قوله من حيث طلعا) خرج به اختلاف النوع واختلاف الجنس فان الاول يتبع على الاصح  
والثاني لا يتبع جز ما ه مغنى (قوله بمعنى متابر) اى بنفسه او بفعل فاعل اه ع ش (قوله بما قدمته) وهو  
قوله واصطلاحاً تتحقق الطلع ولو بنفسه (قوله كما مر) اى فى قوله والحق غير المؤبر به الخ (قوله لما مر)  
يعنى قوله ومفهومه على ان غير المؤبرة للمشتري الخ (قوله لا ابد وجود الطلع) اى لغير المؤبر اه سم وع ش  
عبارة الرشيدى يعنى لا يتبع إلا ان كان مطامعا عند العقد اه (قوله والاصح) أنه يتبع الخ (ولو باع نخلة  
وبقيت ثمرتها للبائع ثم خرج طلع اخر كان له ايضا كما صرحا به قالاً لانه من ثمرة العام قال شيخنا قلت  
والحقا للنادر بالاعم الاغلب مغنى ونهاية قال سم وافرعه ش وهذا بخلاف ما لو اشترى ثمرة نخلة دونها  
ثم خرج طلع اخر فلا يكون له بل هو للبائع كما هو ظاهر لان العقد لم يتناولها والشجر غير مملوك له اه (قوله  
بما قدمته) اى فى قوله وإلا فللبائع ولا يخفى ان ما سبق لا يستفاد منه الخلاف فى قوله فان افرد ويقتوهم منه خلاف  
الحكم وان مالم يؤر وإن افرد يتبع المؤبر اه سم اقول قد رد على جواب الشارح ان قوله المتقدم وثمره النخل  
المراد منه كما هو ظاهر الثمرة الموجودة حالة البيع فمنع به قوله وذلك لم يتعرض الخ وعلى جواب سم ان  
مراد القيل الاحسن حذف ما قبل قوله فان افرد الخ وذكر قوله المذكور عقب ما قدمه (قوله ويرد الخ) اى  
ما قبل من أحسنية الحذف (قوله المؤبرة بواحد الخ) اى الثمرة المؤبرة فى احد البستانين وغيرها فى البستان  
الاخر (قوله وان تقاربا) عبارة المغنى سواء اتباعد ام تلاصقا اه وفى سم بعد ذكر مثلها عن شرح الروض  
ما نصه فلو كان بينهما حاجز مثلاً فازاله بقصد ان يحملها او احدافينبغى ان يصير او احدافينبغى لها حكم الواحد  
او احدث حاجز فى بستان واحد ليصير اثنين فينبغى اعتبار ذلك اه وقوله فازاله الخ اى قبل العقد كما هو  
ظاهر فلا تأثير لما فعل بعده (قوله او الحمل) اى كالتين ونحوه على ما مر فيه وليس منه النخل وان دل عليه  
فى هذا الحكم الورد والياسمين والقتاء والبطيخ والجوز ونحوه كفى الروض وشرحه مفراً قائم رأيت ما سأتى  
فى كلام الشارح فرع قال فى الروض ولا يعتبر تشقق القشر الا على من نحو الجوز قال فى شرحه بل هو للبائع  
مطلقاً اه اى وإن لم يتشقق (قوله بمعنى متابر) قد يدل على اختلاف حكمهما وفيه نظر (فرع) لو باع نخلة  
وبقيت ثمرتها للبائع ثم خرج طلع اخر كان له ايضا كما صرحا به وعلا به انه من ثمرة العام وهذا بخلاف ما لو  
اشترى ثمرة نخلة دونها ثم خرج طلع اخر فلا يكون له بل هو للبائع كما هو ظاهر لان العقد لم يتناولها والشجر  
غير مملوك له (قوله بعد وجود الطلع) اى لذلك او لغيره (قوله بما قدمته) اى فى قوله وإلا فللبائع ولا يخفى  
ان ما سبق لا يستفاد منه الخلاف فى قوله فان افرد الخ ويقتوهم منه خلاف الحكم وان مالم يؤر وان افرد  
يتبع المؤبر (قوله وان تقاربا) وفى شرح الروض ولو متلاصقين اه فلو كان بينهما حاجز مثلاً فازاله بقصد  
ان يحملها او احدافينبغى ان يصير او احدافينبغى لها حكم الواحد او احدث حاجز فى بستان واحد ليصير  
اثنين فينبغى اعتبار ذلك اه (قوله او الحمل) هذا مشكل فى النخل مع اختلاف الحمل فقد دل كلامه السابق على  
التبعية فيه مع اختلاف الحمل وذلك لانه قال والابان تابر بعضهما وان قل فللبائع جميعها المتابر وغيره حتى الطلع  
الحادث اه فقد صرح فى هذا الكلام بان الطلع الحادث يتبع المؤبر ولو بعضاً ثم قال فان فرض تحقق حمل ثان  
الحق النادر بالاعم الاغلب اه فصرح فى هذا الكلام بان الحمل الثانى يتبع الاول لانه جعل تعدد الحمل

السياق ثلاثين مامر رشدي و سم عبارة السيد عمر قوله وحمل أي فيما يتكرر حمله في العام كالتين  
لا فيما لا يتكرر عادة كالنخل وان تكرر على الندرة اه (قوله وجنس) اي لانوع اه معنى (قوله زاد  
شارح ومالك) وكذا زاده المغني وفي البحر ميم عن الثوري قال الناشري في نكته وقد يتصور اتحاد العقد  
مع تعدد المالك وذلك بالوكالة بناء على تصحيحهم ان المعتبر الوكيل اه لكن يرد عليه ايضا ما اورده الشارح  
تأمل (قوله من اختلافه) اي المالك (قوله ذكرها) اي ذكر ذلك الشارح تلك الصورة (قوله ويستثنى  
الخ) كتب سم أو لا على قول الشارح السابق ولو ظهر بعض التين الخ مانصه كالتين في هذا الحكم الورد  
والياسمين والقشواء والبطيخ والجوز ونحوه كافي الروض وشرحه مفرقا ثم رأيت ما سياتي في كلام الشارح اه  
ثم كتب هنا بعد سرد عبارة شرح الروض والموافقة لما في الشرح هنا مانصه والذي في التنبيه وقره النووي  
في تصحيحه ان الجميع للبائع و عبارة التنبيه فان كان له اي الغراس حمل فان كان ثمرة تشقق كالنخل او نورا  
يفتح كالورد والياسمين فان كان قد ظهر ذلك او بعضه فالجميع للبائع وان لم يظهر منه شيء فهو للمشتري  
انتهت وقوله فان كان قد ظهر ذلك أو بعضه قال ابن النقيب اي ظهر الطلع من كوزه والورد من كامه  
والياسمين من الشجر اه فعلم أن الظهور تارة بتشقق وتارة بفتح وتارة بالخروج من الشجر وتارة بتناثر  
النور اه واعتمد النهاية والمغني ما في التنبيه (قوله الظاهر) المراد بالظاهر المفتوح كأفاده الروض اه  
سم (قوله فيما ذكر) اي في الحاصل (قوله ومر الخ) اي في شرح كتين وعنب و (قوله على مامر فيه) اي  
في العنب (قوله مثله) اي الورد (في ذلك) اي في انه لا يتبع مالم يظهر منه الظاهر (قوله مثله في ذلك) هذا  
يقضي أنه لا فرق في ذلك بين اتحاد الحمل وتعدد وان السبب في هذا الحكم من الاختلاط امكن الفرق الذي  
ذكره في مامر بقوله وفارق النخل الخ يقتضي ان السبب في ذاك ليس الاتعداد بل فليتأمل اه سم (قوله  
اي ونحوه) مر عن سم بيانه (قوله بشرط) الى قول المتن ولكل في النهاية والمغني الا قوله اي فالقياس الى  
المتن (قوله وانما يظهر هذا) أي لزوم القطع اه ع ش والاولى اي صحة هذا الشرط (قوله فالقياس  
الخ) رايت بها مش نسخة قديمة من شرح المنهج مانصه لزمه قطعه وان لم يبلغ قدر يستفيع به كما اعتمده شيخنا  
الزيادي ونقله عن حجج في شرح العباب انتهى وهو قياس ما تقدم للشارح مر في الجزة الظاهرة من غير  
القصب الفارسي اه ع ش (قوله وهو اي الجداد) بفتح الجيم وكسرها واهمال الدالين كافي الصحاح وحكي  
اجامهما معنى ونهاية (قوله اي رهنه المعتاد) تفسير للمراد من الجداد اه رشدي (قوله اخذها دفعة  
واحدة) ظاهره وان كانت العادة اخذها على التدرج فليراجع سم على منهج ومعلوم أنه لو حصل نضجه  
على التدرج كلف قطعه كذلك اه ع ش عبارة المغني ثم اذا جاء وان الجذاذ ليس له الصبر حتى ياخذها  
على التدرج ولا تاخيرها الى تنافي نضجها بل المعتبر في ذلك العادة اه و ظاهرها رجوع قوله بل المعتبر

الذي هو نادر كاتحاده الذي هو غالب ومع اتحاده يتبع الحادث الموجود كما تقدم فان قلت كلامه بآبار غير  
النخل قلب السياق ظاهر في تناول النخل سما عبارة شرح الارشاد (قوله ويستثنى الورد فلا يتبع مالم  
يظهر منه الظاهر الخ) المراد بالظاهر المفتوح كأفاده قول الروض مانصه وتشقق مرز عطب اي قطن يبق  
سنتين لا تشقق ورد كتابير النخل قال في شرحه فيتبع المشتري غيره ان اتحاديهما ما ذكر اي البستان والعقد  
والجنس بخلاف تشقق الورد لان ما يظهر منه يجني في الحال فلا يخاف اختلاطه نقله الاصل عن التهذيب  
والذي في التنبيه وقره عليه النووي في تصحيحه ان الجميع للبائع كالجوز وغيره وقد تبعه المصنف في نسخة  
فقال بدل لا تشقق ورد وكذا بفتح ورد كافي التنبيه وكالورد في ذلك الياسمين ونحوه اه و عبارة التنبيه  
فان كان له اي للغراس حمل فان كان ثمرة تشقق كالنخل او نورا يفتح كالورد والياسمين فان كان قد ظهر ذلك  
او بعضه فالجميع للبائع وان لم يظهر منه شيء فهو للمشتري اه وقوله فان كان قد ظهر ذلك او بعضه قال ابن  
النقيب اي ظهر الطلع من كوزه والورد من كامه والياسمين من الشجر اه فعلم ان الظهور تارة بتشقق وتارة  
بفتح وتارة بالخروج من الشجر وتارة بتناثر النور (قوله ومر ان التين والعنب على مامر فيه مثله في ذلك) هذا

بستان وجنس وعقد وحمل  
زاد شارح ومالك وهو غير  
محتاج اليه اذ يلزم من  
اختلافه في الصورة التي  
ذكرها وهي ان يبيع نخله  
أو بستانه المؤبر مع نخل أو  
بستان لغيره لم يتاير تفصيل  
الثن وهو مقتضى لتعدد  
العقد ويستثنى الورد فلا  
يتبع مالم يظهر منه الظاهر  
وان اتحاديهما ذكر لان  
ماظهر منه يجني حالا فلا  
يخاف اختلاطه ومر ان  
التين والعنب على مامر فيه  
مثله في ذلك وألحق به  
الياسمين أي ونحوه (واذا  
بقيت الثمرة للبائع) بشرط  
أو تاير (فان شرط القطع  
لزمه) وفاء بالشرط قال  
الاذرعي وانما يظهر هذا في  
منتفع به كحصرم لا فيما  
لا نفع فيه او نفعه تافه أي  
فالقياس حينئذ بطلان  
البيع بهذا الشرط لانه  
يخالف مقتضاه (والا)  
يشترط القطع بان شرط  
الابقاء أو أطلق (فله تركها  
الى الجذاذ) نظرا للشرط  
في الاولى والعادة في الثانية  
وهو القطع أي زمنه المعتاد  
فيكلف حينئذ اخذها دفعة  
واحدة ولا ينتظر نهاية  
النضج

وقد لا يبقى اليه كان تعذر السقي لا تقطاع الماء وعظم ضرر النخل ببقائها وكان اصحابها آفة ولم يبق في تركها فائدة على احد قولين اطلقا معا وورجحه ابن الرفعة وغيره وكان اعتيد قطعها قبل نضجها لكن هذه لا ترد لأن هذا وقت جذاها (٢٥٩) عادة (ولكل منهما) اى المتبايعين

إذا بقيت (السقي) ان انتفع به الشجر والثر) يعنى إن لم يضر صاحبه (ولا منع للآخر) منه لأن المنع حينئذ سفه او عناد وقضيته أنه ليس للبائع تكليف المشتري السقي وبه صرح الامام لأنه لم يلتزم تميمتها فلتكن مؤنته على البائع وظاهر كلامهم تمكينه من السقي بما اعتيد سقيها منه وإن كان للمشتري كثر دخلت في العقد وليس فيه أنه يصير شارطا لنفسه الانتفاع بملك المشتري لأن استحقاقه لذلك لما كان من جهة الشرع ولو مع الشرط اغتفروه نعم يتجه أنه لا يمكن من شغل ملك المشتري بمائة او استعماله لماء المشتري الا حيث نفعه وإلا فلا وإن لم يضر المشتري لأن الشرع لا يبيح مال الغير إلا عند وجود منفعة به وكذا يقال في ماء للبائع أراد به شغل ملك المشتري من نفع له به فاطلاقهم أنه لا منع مع عدم الضرر يحمل على غير ذلك (وإن ضرها) كان لكل منع الآخر لأنه يضر صاحبه من غير نفع يعود اليه فهو سفه واقتضيع (لم يحز) السقي لها ولا لأحدهما (إلا برضاها) لأن الحق

الخ المعطوف والمطوف عليه معا فيد جواز أخذه بالتدريج وإن حصل نضجه دفعة واحدة إذا كان العادة كذلك (قوله) وقد لا تبقى الخ) اى لا تلزم التبقية اه نهاية (قوله وعظم) عطف على قوله تعذر السقي (قوله) وكان اعتيد الخ) كاللوز الا خضر في بلاد لا يتجفف فيها إلا بعاب ونهاية ومعنى قول المتن (ولكل منهما الخ) فإن لم يأتمن أحدهما الآخر نصب الحاكم أمينا ومؤنته على من لم يؤتمن شرح الارشاد لشيخنا سم على منهج اه ع ش (قوله إذا بقيت) اى الشرة للبائع قول المتن (الشجر والثر) او أحدهما نهاية ومعنى (قوله يعنى إن لم يضر صاحبه) هذه عبارة المهذب والوسيط قال في شرح الروض ويؤخذ منها عدم المنع عند انتفاء الضرر والنفع لأنه تعنت قاله السبكي وغيره وقد يتوقف فيه إذا غرض للبائع حينئذ فكيف يلزم المشتري تمكينه اه وما قاله ظاهر وجرى عليه شيخنا الشهاب الرملى نهاية ومعنى زاد سم ويوافقه قول الشارح الا في نعم يتجه الخ اه قال الرشيدى قوله مر عدم المنع عند انتفاء الضرر اى على الآخر كما هو واضح وهو صادق بما إذا ضر الساقى او نفعه ولم يضره ولم ينفعه كما يصدق بما إذا كان الساقى البائع او المشتري فتوقف الشيخ إنما هو في بعض ما صدقات المسئلة وهو ما إذا كان الساقى البائع وكان السقي يضره او لا يضره ولا ينفعه وظاهر أنه باقى فيما إذا كان الساقى المشتري والحالة ما ذكرنا وما إذا كان ينفع الساقى بائعا أو مشتريا فلا يتأتى فيه توقف الشيخ اه (قوله لان المنع) إلى قوله نعم في النهاية (قوله وقضيته) اى قضية كلام المصنف اه رشيدى (قوله تمكينه) اى استحقاق البائع على المشتري تمكينه الخ (قوله بما اعتيد) اى من محل اعتيد فالباء بمعنى من وما موصولة ويحتمل أنه بالهمزة وقوله الا في كثر على حذف مضاف اى ماء بشر (قوله) وليس فيه) اى فى تمكين البائع من السقي الخ (قوله انه يصير) اى البائع (قوله الا حيث نفعه) ومحل سقي البائع من البئر الداخلة في البيع إن لم يحتاج المشتري لماء البئر ليسقى به شجرا آخر يملكها هو وثمرته له والاقدم المشتري فان احتاج البائع إلى السقي نقل الماء اليه من محل آخر فليراجع فان مة تضى قول المصنف الا في ومن باع ما بدا صلاحه لزمه سقيه الخ قد يخالفه اه ع ش (قوله) إلا عند وجود منفعة به) قد يقال بل الشرع لا يبيح مال الغير بغير إذنه وان نفعه اه سم (قوله كان لكل) إلى قوله لان الجواب في النهاية (قوله السقي لها) نظر فيه سم ان رمت راجعه (قوله ويبقى ذلك) اى سقى أحدهما برضا الآخر كتصرفه الخ اى وهو متمتع على الوجه المذكور لأنه إن تلافى بغير غرض معتبر والحاصل أن الحرمة ارتفعت من وجه دون وجه ثم رابت الرشيدى قال قوله ويبقى ذلك معناه ان رضى الآخر بالاضرار رفع حق مطالبته الدنيوية والاخرى وبقي حق الله فتصرفه فيه كتصرفه في خالص ماله اه (قوله واجاب الخ)

يقضى انه لا فرق في ذلك بين اتحدا والخل وتعدد وان السبب في هذا الحكم أن الاختلاط لكن الفرق الذى ذكره فيما مر بقوله وفارق النخل الخ يقتضى ان السبب في ذلك ليس إلا تعدد الخل فليتأمل (قوله يعنى إن لم يضر صاحبه) هذه عبارة المهذب والوسيط قال في شرح الروض ويؤخذ منها عدم المنع عند انتفاء الضرر والنفع لأنه تعنت قاله السبكي وغيره وقد يتوقف فيه إذا غرض للبائع حينئذ فكيف يلزم المشتري تمكينه اه وما قاله ظاهر وجرى عليه شيخنا الشهاب الرملى ويوافقه قول الشارح الا في نعم يتجه الخ (قوله ولو مع الشرط) يشعر بأنه لو شرط ذلك صح فليتأمل (قوله) إلا عند وجود منفعة به) قد يقال بل الشرع لا يبيح مال الغير بغير إذنه وان نفعه (قوله لم يحز السقي لها) قد يستشكل سواء رجع اليه أيضا قوله إلا برضاها أو لا لأنه إذا جاز سقى أحدهما برضا الآخر فليجز سقيهما معا لان من لازمهما رضاها بالسقي فان اراد عدم جواز سقيهما مطلقا فهو مشكل او الا برضاها بناء على رجوع الاستثناء لهذا ايضا فرضاها لازم لسقيهما فلا معنى للحكم بالمنع واستثناء كونه برضاها إلا ان يريد بقوله لها لكل واحد منهما بانفراده لهما على وجه اجتماعهما على السقي فليتأمل (قوله من وجه دون وجه) إن كان المراد أنه ينفع من هذا الوجه فالجواب

لها واعترضه السبكي بأن فيه إفساد المال وهو حرام ثم أجاب بأن المنع لحق الغير ان تفرق بالرضا ويبقى ذلك كتصرفه في خالص ملكه وأجاب غيره بحمل كلامهم على ما إذا كان يضرهما من وجه وهو وجه لأن الجواب الأول لا يدفع الاشكال لأن إن تلافى المال

لغير غرض معتبر حرام سواء مال غيره باذنه (وإن ضرر أحدهما) أي الثمر دون الشجر أو عكسه (وتنازعا) أي المتبايعان في السقي (فسخ العقد) أي فسخته الحاكم كما جزم به في المطلب (١٦٠) ورجحه السبكي خلافا للزركشي لتعذر إرضائه إلا بضرر أحدهما وليس أحدهما

أولى من الآخر ويفرق بين هذا وما يأتي آخر الباب أنه لا يحتاج للحاكم بأن الاختلاط ثم أوردت نقضا في عين المبيع فكان عيبا محضا بخلافه هنا فان ذات المبيع سليمة وإنما القصد دفع التخاصم لا إلى غاية وهو مختص بالحاكم فان قلت رد عليه ما يأتي في اختلاف المتبايعين ان الفاسخ أحدهما كالحاكم فقياسه هنا كذلك قلت يفرق بأن التنازع هنا سببه ضرر متيقن وهو إنما يزيله الحاكم وثم سببه مجرد اختلاف فمكن كل من الفسخ لاحتمال انه الصادق ويؤيده انه فسخ الكاذب لا ينفذ باطنا (الان يسامح المالك المطلق التصرف (المتضرر) فلا فسخ وفيه ما مر من الاشكال والجواب ومنع بعضهم بحج ذلك هنا لما في هذا من الاحسان والمساحة وواضح ان في رضاهما بما مر في ذلك أيضا وبه يتضح ما قدمته (وقيل) يجوز (لطالب السقي ان يسقي) ولا مبالاة بالضرر لدخوله في العقد عليه (ولو كان الثمر يمتص رطوبة شجر لزوم البائع ان يقطع الثمر (أو يسقي) الشجر

وأجاب النهاية والمغني بأن الافساد غير محقق قول المتن (فسخ العقد) (فرع) لو هجم من ينفعه السقي وسقي قبل الفسخ اما لعدم علم الآخر واما لتنازعهما وتولد منه الضرر فهل يضمن ارش النقص ام لا فيه نظر والا قرب الاول لحصوله بفعل هو ممنوع منه اه ع ش (قوله اي فسخته الحاكم) خالفه النهاية والمغني وسم فقالوا واللفظ للمغني والفاسخ له المتضرر كما يؤخذ من غرضون كلامهم واعتمده شيخنا وقيل الحاكم وجزم به ابن الرفعة وصححه السبكي وقيل كل من العاقدين واستظهره الزركشي اه (قوله لتعذر إرضائه الخ) تلميل للمتن (قوله وهو مختص) أي دفع التخاصم (قوله رد عليه) أي على تخصيص الفسخ هنا بالحاكم (قوله بقياسه هنا كذلك) أي فيفسخ المتضرر م اه سم أقول والمناسب فيفسخ كل من المتبايعين كالحاكم (قوله متيقن) قد ينع التيقن اه سم (قوله بحج ذلك) أي ما مر من الاشكال والجواب اه كردى (قوله وواضح الخ) إنما يتضح في الجلة على تقدير الحمل المتقدم والمنع بنى كلامه على الاطلاق الذي هو الظاهر اه سيد عمر (قوله فيما مر) اراد به قول المصنف إلا برضاهما (قوله ذلك) أي الاحسان والمساحة (قوله ايضا) كما هنا لأنه وان كان يضر من وجه لكن ينفع من وجه ومن ذلك الوجه حصلت المساحة (قوله ما قدمته) اراد به قوله وهو اوجه اه كردى قول المتن (لطالب السقي) وهو المشتري في الصورة الاولى والبائع في الثانية (قوله بالضرر) أي بضرر الآخر (قوله لدخوله الخ) أي المتضرر (قوله عليه) أي على الضرر أي قبوله عبارة للمغني ولا يبالي بضرر الآخر لأنه قد رضى به حين اقدم على هذا العقد فلا فسخ على هذا ايضا اه قول المتن (ولو كان الثمر يمتص الخ) أي والسقي يمكن بالماء المعد له فلو تعذر السقي لا يقطع الماء تعين القطع اه مغني (قوله ولو كان السقي) إلى قوله كما أفهمه في النهاية قال الرشيدى عبارة شرح الروض وشمل كلام المصنف يعني قوله وإن ضرر أحدهما ونفع الآخر مالو ضرر السقي أحدهما ومنع ترك حصول زيادة للآخر الخ اه فعلم بهذا انه كان الاولى تقديمه على قول المتن إلا ان يسامح وإدراجه في قوله وإن ضرر أحدهما الخ كما فعله في شرح الروض (قوله يمنع زيادة الآخر) أي وتنازعا اه سم (فصل في بيان بيع الثمر والزروع وبدو صلاحهما) أي وما يتبع ذلك كحكم اختلاط الحادث بالوجود اه ع ش (قوله أي من غير شرط) إلى قوله وبقوله الثمر في النهاية إلا قوله في الكل في موضعين وقوله وورق التوت إلى وخرج (قوله وهنا) أي في الاطلاق وينبغي انه لو قال المشتري في هذا قبلت بشرط ابقاء الصحة لتوافق الايجاب والقبول مغني اه ع ش قول المتن (وبشرط قطعه وبشرط إبقائه) سواء كانت الاصول لاحدهما ام لغيره نهاية ومعنى قال ع ش قوله لاحدهما الخ ومنه كون الشجر للمشتري اه ع ش قال سم وفي شرح العباب للشارح (تنبه) قال في الجواهر ثم إذا صح البيع أي بيع الثمار بشرط القطع فيظهر من جهة النظر ان قبضه بالتخلية فيكون مؤنة القطع على المشتري لانه التزم له تفريع اشجاره اه واستظهره

مقبول لانه حينئذ يغتفر وجه الضرر لأجل وجه النفع وإن كان المراد أنه لا ينفع كما لا يضر فلا لبقاء الاشكال (قوله لغير غرض معتبر حرام) قال في شرح الارشاد ويجاب الشارح يعني الجو جري بان حرصه على نفع صاحبه وعلى نفع نفسه ببقاء العقد غرض صحيح وقد يجاب ايضا بان إضاعة المال إنما تحرم إذا كان سببها فعلا ومساحة هنا بالترك اشبه اه وقد يرد على هذا الجواب الثاني ان الاضاعة بالسقي وهي فعل فكيف يجوز الرضا إلا ان يقال الاضاعة هنا غير محققة لان الضرر غير محقق (قوله اي فسخته الحاكم) المعتمد كما قاله شيخنا الشهاب الرملي ان الفاسخ المتضرر (قوله بقياسه هنا كذلك) أي فيفسخ المتضرر م (قوله متيقن) قد ينع التيقن اه (قوله بمنع زيادة الآخر) أي وتنازعا (فصل) (قوله بعد بدو صلاحه) قال في العباب ولو في حبة من بستان قال في شرحه او ورقة من توت كما

دفع الضرر المشتري ولو كان السقي يضر أحدهما وتركه بمنع زيادة الآخر العظيمة فسخ العقد كما لا بد من الاذرى (فصل) في بيان بيع الثمر والزروع وبدو صلاحهما (يجوز بيع الثمر بعد بدو صلاحه مطلقا) أي من غير شرط قطع ولا تبقي وهنا كشرط ابقاء يستحق ابقاء إلى أو ان الجذاذ للعادة (وبشرط قطعه وبشرط إبقائه)

للخبر المتفق عليه انه صلى  
الله عليه وسلم نهى المتبايعين  
عن بيع الثمرة حتى يبدو  
صلاحها ومفهومه الجواز  
بعد بدوه في الاحوال الثرة  
لا من العاهة حينئذ غالبا  
(وقبل بدو (الصلاح) في  
الكل (ان يبيع) الثمر الذي  
لم يبد صلاحه وان بدا صلاح  
غيره المتحد معه نوعا وملا  
(منفردا عن الشجر) وهو  
على شجرة ثابتة (لا يجوز)  
البيع لان العاهة تسرع  
اليه حينئذ تضعفه فيفوت  
بثقله الثمن من غير مقابل  
(الا بشرط القطع) لالكل  
حالا للخبر المذكور فانه يدل  
بنطوقه على المنع مطلقا  
خرج المبيع المشروط فيه  
القطع بالاجماع فقبي ما عداه  
على الاصل ولا يقوم اعتياد  
القطع مقام شرطه وللبائع  
اجباره عليه متى لم يطالبه  
به فلا اجرة له ويوجب غلبته  
المساحة في ذلك اما بيع  
ثمرة على شجرة مقطوعة  
دونها فيجوز ان غير شرط قطع  
لان الثمرة لا تبقى عليها فنزل  
ذلك منزلة لشرط القطع ومثلها  
شجرة جافة عليها ثمرة بيعت  
دونها وورق التوت قبل  
تأهيه كالتمر قبل بدو  
الصلاح وبعده كوه بعده  
وخرج بقوله ان يبيع الو  
وهب مثلا فلا يجب شرطا  
القطع فيه وكذا الرهن كما  
ياتي فيل بحثه من استعار  
شيئا ليرهنه وبقوله الثمر  
بيع بعضه قبل بدو صلاحه

الاذرى قال كبيع الزرع الاخضر في الارض بشرط قطعه ثم ذكر ان الاذرى نقل عن شرح المنهاج للسبكي  
انه لا يكتفى بالتخلية هنابل لا بد من النقل وعن قطعه على المذهب انه ترد في ذلك ثم قال ان الذي يظهر من  
كلامهم انه لا يكتفى بالتخلية فالثمة على البائع ويظهر ثمرته فيمالو تلفت قبل قبضها هل يجري فيها خلاف  
الجواز عن البعوى والرافعى ما هو ظاهر في موافقة الجواهر واطال في ذلك فراجعها هو سياقي في الشرح  
كالنهاية والمغنى في شرح قول المتن ويتصرف مشتريه بعدها ما هو صريح في موافقة الجواهر (قوله المتفق  
عليه) اى من البخارى ومسلم كما هو اصطلاح المحدثين حيث قالوا متفق عليه ونحوه اه ع ش (قوله لا من  
العاهة) اى لا من مبدى البيع الآفة لغلظ الثمرة وكبرها (قوله في الكل) اى فى المجموع بان لم يبد  
الصلاح لحبة من ذلك المجموع اه كرى عبارة سم قوله في الكل قد يفهم انه لا يكفي بدو الصلاح في البعض  
وهو ممنوع فيقول على معنى وقبل بدو الصلاح فى شيء فينبغى تعلق في الكل بقبل لا يبدو الصلاح فتأمل اه  
اى كانه قال وحين انتفاء بدو الصلاح انتفاء كايافيكون هذا التاويل من عموم السلب لا من سلب العموم  
(قوله ثابتة) اى ورطبة اخذا بما ياتي اه ع ش قول المتن (لا يجوز) اى لا يصح ويحرم نهائية ومعنى (قوله  
لان العاهة الخ) بيان للحكمة ويشعر بها قوله صلى الله عليه وسلم اريت ان منع الله الثمرة فم يستحل احدهم  
مال اخيه نهائية ومعنى وما دله فقوله الآتى للخبر المذكور الخ (قوله حالا) هو معنى قول ابن المقرئ منجزا  
نهائية ومعنى زاد سم وفي العباب حالا لا بعد يوم مثلا ع ش (قوله حالا) متعلق بالقطع اى سواء تلفظ بذلك او  
شرط القطع واطلق فيه فانه يحمل على الحال اه ع ش (قوله بالاجماع) اى اجماع الائمة اه ع ش (قوله  
وللبائع الخ) اى فيما اذا كان الشجر له بدليل ما بعده وليراجع الحكم فيما اذا كان للغير اه رشيدى (قوله  
وللبائع اجباره عليه) ولو تراضيا باقائه مع شرط قطعه جاووا الشجرة امانة في يد المشتري لتعذر تسليم الثمرة  
بدونها بخلاف مالو باع نحو سمين وقبضه المشتري في ظرف البائع فانه مضمون عليه لتمكنه اى المشتري من  
التسلم في غير نهائية ومعنى (قوله فلا اجرة له) اى ولا اثم على المشتري بعدم القطع كما يشعر به قوله ويوجه الخ  
اه ع ش (قوله اما بيع ثمرة الخ) محترز قوله وهو على شجرة ثابتة (قوله فنزل ذلك الخ) يؤخذ منه جواز شرط  
القطع سم على حجيج ويجب الوفاء به لتفريع ملك البائع والاقرب ان الامر كذلك لو كانت الشجرة مقلوعة  
واعادها البائع او غيره وحلتها الحياة فيكلف المشتري القطع لان شراء الثمرة وهى مقلوعة ينزل منزلة لشرط  
القطع واما لو كانت جافة وباع الثمرة التى عليها من غير شرط قطع ثم حلتها الحياة فالاقرب انه يتبين به بطلان  
البيع من اصله لانه بناء على ظن موتهما فحينئذ خطوه اه ع ش (قوله مالو وهب الخ) ووجهه انه بتقدير تلف  
الثمرة بعاهة لا يفوت على المتهب شيء فى مقابلة الثمرة وكذا المرتين لا يفوت عليه الا مجرد التوثيق ودينه باق  
بخلاف البيع فيفوت الثمن من غير مقابل كما مر اه ع ش (قوله وبقوله الخ) اى وخرج بقوله الخ (قوله  
بيع بعضه الخ) عبارة المغنى وسم ولو باع نصف الثمر على الشجر مشاعا قبل بدو الصلاح من مالك الشجر او من  
غيره بشرط القطع صح ان قلنا القسمة افر از هو الاصح لا مكان قطع النصف بعد القسمة فان قلنا انها بيع لم  
يصح لان شرط القطع لازم له ولا يمكن قطع النصف الا بقطع الكل فيتضرر البائع بقطع غير المبيع فاشبه ما اذا

صرح به فى الانوار اه (قوله في الكل) قد يفهم انه لا يكفي بدو الصلاح في البعض وهو ممنوع فيقول على  
معنى وقبل بدو الصلاح فى شيء منه فينبغى تعلق في الكل بقبل لا يبدو الصلاح تأمله (قوله حالا) وعبارة الروض  
منجزا قال في شرحه ووجه المنع فى الاخيرة اى البيع بشرط القطع مطلقا تضمنين التعليل التيقية اه وفى  
العباب حالا لا بعد يوم مثلا اه (قوله وللبائع اجباره عليه) قال فى الروض وان شرط وترك عن تراض  
فلا باس اه (قوله منزلة لشرط القطع) يؤخذ من جواز شرط القطع (قوله فيبطل) اى لان شرط القطع لازم  
له ولا يمكن قطع البعض الا بقطع الكل فيتضرر البائع بقطع غير المبيع فاشبه ما اذا باع نصفا معيما من سيف  
ولا يأتى التخلص من قطع الكل بالقسمة لان التفريع على انها بيع وهو متمتع للربا لان فيه بيع الثمر  
بالثمر وهو ربا وهذا بخلاف ما اذا قلنا القسمة افر از هو الصحيح فيصح البيع بشرط القطع مطلقا وبدونه

باع نصفاً معيناً من سيف وبعد بدو الصلاح يصح ان لم يشترط القطع فان شرطه ففيه ما تقرر ويصح بيع نصف  
 الثمر مع الشجر كله او بعضه ويكون الثمر تابعاً له زاد النهاية وقضيته عدم الفرق بين شرط قطعه وعدمه اه  
 قال ع ش قوله بشرط القطع صح اي ان كان المبيع رطباً او عنباً لا مكان قسمته بالخرص بخلاف غيرها  
 من سائر الثمار سم على حجج بالمعنى اقول وينبغي ان يلحق بهما البسرو الحصرم بل وبقي انواع الباع وإن كان  
 صغيراً لان القسمة تعتمد الرؤية ولا تتوقف على الخرص وإنما توقف على الخرص في العرايا لان بيع  
 الرطب بالتمر يحوج الى تقديره تمراً وما هنا ينظر الى حاله الذي هو عليه وقت القسمة لا غير وقوله ان قلنا  
 القسمة اي قسمة الثمر المذكور وقوله فان قلنا انها يبيع ضعيف وقوله ما تقرر اي من الفرق بين بيعه مع الشجر  
 ومنفرداً اه ع ش (قوله بشرط قطعه) خرج ما اذا لم يشترط القطع فيما بعد بدو الصلاح فيصح لا تنفاه المحذور  
 و (ان قلنا القسمة يبيع) فان قلنا افرأز وهو الاصح لم يبطل البيع لا مكان قطع البعض بعدها اه سم (قوله  
 او مع قطع الباقي الخ) عطف على مقدور واصله بشرط قطعه فقط إن قلنا الخ او مع قطع الباقي الخ (قوله  
 ويشترط) الاول بشرط بالباء كافي النهاية والمعنى قول المتن (وان يكون المقطوع الخ) دخل في المستثنى منه  
 ما يلتفع به وبيع غير شرط القطع او يبيع بشرطه معلقاً كان شرط القطع بعد يوم لان التعليق يتضمن  
 التيقن وما لا يلتفع به ككشري نهاية ومعنى (قوله كالحصرم) الى قول المتن قلت في النهاية (قوله كالحصرم)  
 كزرج الثمر قبل النضج واول العنب مادام اخضر اه قاموس اه ع ش قول المتن (ككشري)  
 أي قبل بدو صلاحه اه ع ش وفي المعنى الكشري بفتح الميم المشددة وبالمثلثة الواحدة كثر اذ كره  
 الجوهرى اه (قوله وذكر هذا) اي قول المصنف وان يكون الخ (قوله إن تألم تكف) اي المنفعة المترتبة  
 (قوله اشترطت) اي المنفعة (قوله والحاصل) اي حاصل الجواب اه رشدي (قوله ان الشرط هنا الخ)  
 الوجه ان الشرط في المبيع هنا و ثم المنفعة حالاً وما لا ولكن لم يتحقق هذا الشرط في نحو الكشري اذ هو  
 غير منتفع به مطلقاً أما حالاً فظاهر واما ما لا فلا نه لا يبقى الى أن يتبهاً لا لتفاه لوجوب قطعه بمقتضى  
 الشرط فلذا يبطل البيع فيه فبطالاً نه فيه لا تنفاه منفعة مطلقاً لا لا تنفاه حالاً مع وجودها ما لا اه سم  
 بحذف (قوله للاستحالة الخ) حقه ان يقدم على قوله بغير مؤثر (قوله ذكرناها) اي في قوله لعدم ترقيها الخ  
 اه ع ش (قوله والشرط للبائع) الى قوله والمعنى في المعنى (قوله كان وهبه الخ) عبارة المعنى كان وهب الثمرة  
 لانسان او باعها بشرط القطع ثم اشترها منه او اوصى بها لانسان فباعها مالك الشجرة اه (قوله بشرط

فيما بدو صلاحه والكلام اذ لم يشترط قطع الباقي والابطال مطلقاً (قوله بشرط قطعه) خرج ما اذا لم يشترط  
 القطع فيما بعد بدو الصلاح فيصح لا تنفاه المحذور (قوله إن قلنا القسمة يبيع) فان قلنا افرأز وهو الاصح  
 لم يبطل البيع لا مكان قطع البعض بعدها قال في شرح العباب لا يقال قسمة الثمر على الشجر ممنوعة لانها  
 وان جعلت افرأز الا بدفها من الضبط بنحو الكيل وهو متعذر مادام الثمر على الشجر لا نأقول صرح  
 الشيخان على النص بجوازها اذا جعلنا افرأزاً لكن في الرطب والعنب لا مكان خرصهما بخلاف سائر  
 الثمار وبه يعلم البطان في غيرهما مطلقاً لتعذر قسمته مادام على الشجر لتعذر قطع الجزء المبيع اه وفي  
 شرح العباب للشارح تنبيه قال في الجواهر اي يبيع الثمار بشرط القطع فيظهر من جهة النظر ان قبضه  
 بالتخيلة فتكون مؤنة القطع على المشتري لانه التزم له تفريغ اشجاره اه واستظهره الاذرعى قال كبيع  
 الزرع الاخضر في الارض بشرط قطعه ثم ذكر ان الاذرعى نقل عن شرح المنهاج للسبكي انه لا يكفي التخيلة  
 هنا بل لا بد من النقل وعن قطعه على المذهب انه ترد في ذلك ثم قال ان الذي يظهر من كلامهم انه لا تكفي  
 التخيلة فال مؤنة على البائع ويظهر اثره فيما لو تلف قبل قبضها هل يجري فيها خلاف الحوائج وعن البغوى  
 والرافعى ما هو ظاهر في موافقة الجواهر و اطال في ذلك فراجعه و قول الاذرعى كبيع الزرع الاخضر يدل  
 على الاكتفاء فيه بالتخيلة وقد تقدم عنه في مبحث القبض ما يوافق ذلك (قوله لعدم ترقيها الخ) ينشأ منه  
 المناقشة في نتيجة جوابه وذلك لانه اذا عدم ترقيها كانت معدومة حالاً وما لا فلا حاجة حينئذ الى كون الشرط

بشرط قطعه إن قلنا القسمة  
 يبيع للربا أو مع قطع الباقي  
 لمنافاته لمقتضى العقد (و)  
 يشترط (أن يكون المقطوع  
 منتفعاً به) كالحصرم  
 واللوز (لا ككشري)  
 وجوزو ذكر هذا هنا لانه  
 قد يغفل عنه ولا فهو معلوم  
 مما مر في البيع فان قلت لا  
 نسلم عليه منه لانه يكفي ثم  
 المنفعة المترتبة كما في  
 الجحش الصغير لا هنا  
 قلت إن تألم يكف هنا لعدم  
 ترقيها مع وجود شرط  
 القطع فلذلك اشترطت  
 حالاً والحاصل ان الشرط  
 هنا و ثم ان يكون فيه منفعة  
 مقصودة لغرض صحيح واما  
 افتراقهما في كون المنفعة  
 قد تترقب ثم لا هنا فغير  
 مؤثر للاستحالة التي ذكرناها  
 فتأمل (وقيل إن كان  
 الشجر للبشري) والثمر  
 للبائع كان وهبه او باعه له  
 بشرط



الموصى له به من الوارث (جاز) بيع الثمرة له (بلا شرط) للقطع لاجتماعهما في ملك شخص واحد فاشبه مالو اشتراهما معا وصححه الشيخان في المساقاة ولكن الاصح ما هنا لعموم النهي والمعنى إذ المبيع الثمرة ولو تلفت لم يبق في مقابلة الثمن شيء (قلت فان كان الشجر للبشترى وشرطنا القطع) أي شرطه كما هو الاصح (لم يجب الوفاء به والله اعلم) إذ لا معنى لتكليفه قطع ثمره عن شجره (فان يبيع) الشجر دون الثمر وأمن الاختلاط أو الثمر (مع الشجر) ثمن واحد (جاز بلا شرط) لان المبيع في الاول غير متعرض للعاهة والثمره مملوكة له بحكم الدوام ولان الثمن الثاني تابع للشجر الذي لا تعرض له عاهة ومن ثم لو فصل الثمن وجب شرط القطع لزوال التبعية ونحو بطيخ وباذنجان وقتاء كذلك على المقول المعتمد فلا يجب شرط القطع فيه ان يبيع مع اصله وان لم يبيع مع الارض (ولا يجوز) بيعه (بشرط قطعه) عند اتحاد الصفقة لان فيه حجرا على المشتري في ملكه وفارق بيعها من صاحب الاصل بانها هنا تابعة فاغتر الغرر كاس الجدار (ويحرم) ولا يصح (بيعه الزرع (الاخضر) ولو بقلا لم يبد صلاحه (في

القطع) قبل البيع فقط اه ع ش (قوله ثم اشتراه) قد يقال كيف يصح شراؤه منه قبل قبضه المتوقف على قطعه لان يجب بما مر عن الجوهر من حصول قبضه بالتخلية سم على حجج اه ع ش (قوله وصححه الشيخان) وهو الوجه اه بصري (قوله ما هنا) أي من عدم الصحة بدون شرط القطع اه ع ش قول المتن (وشرطنا القطع) أي وقلنا باشرط القطع كما هو الاصح ووجده شرط القطع بان شرطه البائع على المشتري فلا يرد على المتن ان مجرد القول باشرطه لا يترتب عليه قوله لم يجب الوفاء به اه ع ش وهذا الجواب غير ما اشار اليه الشارح بقوله أي بشرطه فان المعنى عليه وشرط أي المتبايعان القطع في صلب العقد على القول بوجوب شرط القطع مطلقا كما هو الاصح (قوله الشجر دون الثمر) إلى قول المتن ويشترط في النهاية وكذا في المعنى الا قوله وما فهمه إلى وسياق (قوله دون الثمر) أي غير المؤبرئ به ومعنى أي أو التي لم تظهر في نحو التين ع ش (قوله بثمر واحد) سيد ذكر محترزه بقوله ومن ثم لو فصل الخ (قوله مملوكة له الخ) أي للبائع فله الابقاء إلى او ان الجذاذ ولو صرح بشرط الابقاء جاز كافي الروضة نهاية ومعنى (قوله وجب شرط القطع) أي ولا يجب الوفاء به لاجتماعهما في ملك المشتري ولا معنى لتكليفه قطع ثمره عن شجره اه ع ش (قوله فلا يجب شرط القطع فيه الخ) وقياس ذلك انه يجوز بيع اصله وحده أو قبل اثماره بدون شرط القطع أي ان قوى وصلاح للآثمار اه سم وقوله بدون شرط القطع أي إذا أمن الاختلاط في الاول ولا فلا بد من شرط القطع كما باقي (قوله ان يبيع مع اصله) بخلاف مالو يبيع مع الارض دون اصله فلا بد من شرط القطع لا تنفائ التبعية اه ع ش أي وبخلاف مالو يبيع منفردا عن اصله والارض فلا بد من شرط القطع ويجب الوفاء به كافي البجيرمي عن ع ش (قوله وفارق بيعهما) أي الثمرة (قوله فاغتر الغرر) وهو بيعهما من غير شرط القطع (كأس الجدار) فانه يتبع الجدار في البيع وان لم يرمع ان فيه غررا قول المتن (بيع الزرع) المراد به ما ليس بشجر معنى ورشدي (قوله ولو بقلا) أي وكان البقل يجز مراراً معني وروض (قوله لم يبد صلاحه) أو بما يقيد به لانه هو الذي يشترط في بيعه هذا الشرط واما بعد بدو صلاحه فسيأتي انه لا يشترط فيه ذلك لكن في عبارته اهمام والمراد ببذو صلاح البقل طوله كما قاله الماوردي اه رشدي قول المتن (لا بشرط قطعه) فاذا باعه بشرط قطعه فاخلف بعد قطعه فما اخلفه للبائع بخلاف مالو باعه بشرط قلعه فقطع فان ما اخلفه للبشترى (فرع) المتجه جواز بيع نحو القصب والخس مزروعا إذ لم يستتر في الارض منه الا الجذور التي لا تنقص للكل منه مراه سم على حجج وقوله فان ما اخلفه للبشترى واما إذا باعه اصول نحو بطيخ أو قرع أو نحوه قبل بدو صلاحه وحدث هناك زيادة بين البيع والاخذ فهي للبشترى سواء شرط القلع أو القطع وبه تعلم المخالفة بين اصول الزرع ونحو البطيخ والفرق بينهما ان البكل في الاول مقصود بخلاف الثاني فان المقصود منه انما هو الثمر لا الاصول وقوله لا بشرط قطعه أي فانه يصح حيث كان المقطوع منتفعا به اه ع ش (قوله أو يبيع وحده بقل) فليس التقدير أو يبيع الزرع الاخضر كما يقاد من التركيب اه سم قول المتن (جاز بلا شرط) وعليه فتدخل اصوله في البيع عند الاطلاق فلوز اداو قطع واخلف فالزيادة وما اخلفه للبشترى ومنه ما اعتيد بمصرنا

المنفعة حالاً لان ذلك انما يحسن إذا كانت المنفعة متحققة مآلاً لكنهم لم يعتبروه وليس كذلك كما تقرر فالوجه ان الشرط في المبيع هنا وشم المنفعة حالاً او مآلاً ولكن لم يتحقق هذا الشرط في نحو السكثري إذ هو غير منتفع به مطلقاً مآلاً حالاً فظاهراً واما ما لا فلا نه يبقى ان ان يتبها الانتفاع لو وجب قطعها بمقتضى الشرط فلذا بطل البيع فيه فبطلانه فيه لا تنفائ منفعته مطلقاً لا لا تنفائها حالاً مع وجودها مآلاً والمعتبر انما هو الحال لا المال فقولاه فلذلك اشترطت حالاً الذي تبعه غيره فيه وجعله هو الجواب عن الاعتراض على المصنف غير محرر فتأمل ذلك فانه بما نحن (قوله ثم اشتراه منه) قد يقال كيف يصح شراؤه منه قبل قبضه المتوقف على قطعه الا ن يجب بما مر عن الجوهر من حصول قبضه بالتخلية (فان يبيع الشجر دون الثمر) هل المراد الشجر هنا ما يشمل نحو اصول البطيخ حتى يصح بيعها دون ثمرها الموجود إذ أمن الاختلاط (قوله أو الثمر باع الشجر) هل كذلك اذا بيع مع الارض دون الشجر (قوله فلا يجب شرط القطع) وقياس ذلك انه

الارض لا بشرط قطعه) أو (٤٦٤) قلعه جميعه للنهي في خبر مسلم عن ذلك فان باعه وحده من غير شرط قطع أو قلع

أو بشرط ابقائه أو بشرط قطع أو قلع بعضه لم يصح البيع ويأثم لتعاطيه عقدا فاسدا (فان بيع معها) أى الارض (أو) بيع وحده بقل بعد بدو صلاحه أو زرع (بعد اشتداد الحب) أو بعضه ولو سنبلة واحدة كاتفانهم في التأبير بطلمة واحدة وفي بدو الصلاح بحبة واحدة (جاز بلا بشرط) كبيع الثمرة مع الشجرة في الاول وكبيع الثمرة بعد بدو الصلاح في الثانى وما أفهمه المتن من جواز بيعه معها بشرط قطعه أو قلعها غير مراد كما علم من قوله قبيله ولا يجوز بشرط قطعه وسياتي أن ما يغلب اختلاطه أو تلاحقه لا بد في صحة بيعه من شرط قطعه مطلقا (وبشترط لبيعه) أى الزرع بعد الاشتداد (وبيع الثمر بعد بدو الصلاح ظهور المقصود) منه ثلاثا يكون بيع غائب (كتين وعنب وشعير) وسلت وكل ما يظهر ثمره اوجه كنوع من الذرة لحصول الرؤية (وما لا يرى حبه كالخنطة) ونوع من الذرة وكذا الدخن نوعان ايضا قال بعضهم والمرئى إنما هو بعض حباته ومع ذلك القياس الصحة كما يصح بيع

من بيع البرسيم الاخضر بعد ثمرته للرعى فيصح بلا شرط قطع والرابة التى تحصل بعد الرعى أو القلع تكون للبشترى حيث لم يكن اصلها بما يجز مرة بعد اخرى ولا فلا يدخل في العقد الا الجزة الظاهرة كما علم من قوله السابق واصول البقل الخ والطريق في جعلها للبائع ان يبيع بشرط القطع فانه حينئذ تكون الزيادة حتى السنبال للبائع ومن الزيادة الرابة التى تخلف بعد القطع في الرعى وعليه ثلوه مضت مدة بلا قطع وحصل زيادة واختلفا في الزيادة تخير المشتري ان لم يسمح للبائع به فان اجاز او اخر الفسخ مع العلم سقط خياره فالصدق في قدر الزيادة ذو اليد وهو البائع قبل التخليه والمشتري بعدها والطريق في جعل الزيادة أيضا للمشتري ان يبيعه بشرط القطع ثم يؤجره الارض او يعيرها له اه ع ش وقوله ان يبيعه بشرط القطع الخ صوابه بشرط القلع (قوله) وما أفهمه المتن) اى حيث قال جاز بلا شرط اه سم (قوله مطلقا) ينبغى ان معناه سواء بدا صلاحا م لا لان معناه سواء بيع مع اصله او وحده لظهور انتفاء المحذور اذا بيع مع اصله فلا حاجة لشرط القطع سم على حج اه ع ش قول المتن (ظهور المقصود) اى من الحب والتمر اه مغنى فلا يصح بيع نحو الفجل والجزر والخس لاستتار المقصود أو بعضه وكذا القصب ان استتر بعض المقصود منه مر اه سم عبارة النهاية والمغنى ولا يصح بيع الجزر والفجل ونحوه كالثوم والقلقاس والبصل في الارض ويجوز بيع ورقها الظاهر بشرط قطعه كالقول اه قول المتن (وشعير) قضيته انه نوع واحد والمشاهد فيه انه نوعان بارز وغيره ويسمى عند العامة شعير النبي فهو كالذرة لعلهم يذكرونه نوعان لان الغالب فيه رؤية حبه وفي سم على حج ينبغى في الشعير انه لا بد من رؤية كل سنبلة ولا يقال رؤية البعض كافية وذلك كالمو فرقت اجزاء الصبرة لا يكفي رؤية بعضها فليتأمل اه ع ش (قوله) ونوع من الذرة) إلى قول المتن ولا بأس في النهاية الا قوله بل القياس الى المتن (قوله) قال بعضهم الخ) لك ان تقول يجوز ان يكون مراد هذا البعض ان المرئى بعض كل حبة لان بعض الحبات غير مرئى بالسكية يرشد إلى ذلك تنظيره بالبصل وعليه فلا توقف فيه اه بصرى (قوله بعض حباته) اى الدخن اه رشيدى (قوله) بل القياس فيهما الخ) اى البصل والدخن اه ع ش (قوله) تفريق الصفة الخ) وقد يقال القياس البطلان في الجميع لان شرط تفريق الصفة كون الباطل أيضا معلوما يمكن التوزيع ثم رأيت مر قال الاوجه البطلان فيهما اه عبارة النهاية بعد سرد عبارة الشارح والاوجه فيه عدم الصحة في الجميع اه قال ع ش قوله والاوجه فيه أى في المقيس عليه وعليه فيمكن الفرق بين رؤية بعض البصل وبعض الحب بان الغالب ان السنبلة الواحدة يجوز بيع أصله وحده أو قبل اثماره بدون شرط القطع اى ان نوى وصلاح للثمار (قول المصنف لا بشرط قطعه) فان باعه بشرط قطعه فاخلف بعد قطعه فما اخلفه للبائع بخلاف ما لو باعه بشرط قلعه فقطع فان ما اخلفه للبشترى (فرع) المتجه جواز بيع نحو القصب أو الخس مزروعا إذ لم يستتر في الارض منه الا الجذور التى لا تقصد للاكل مر (قول المصنف فان يبيع معها) عبارة الروض فرع لا يصح بيع زرع لم يشد حبه ويقول وان كانت تجز مرارا لا لا بشرط القطع أو القلع أو مع الارض اه (قوله) أو بيع وحده بقل) فليس التقدير او بيع الزرع الاخضر كما يتبادر من التركيب (قوله) وما أفهمه المتن) أى حيث قال جاز بلا شرط (قوله مطلقا) ينبغى ان معناه سواء بدا صلاحا م لا لان معناه سواء بيع مع اصله او وحده لظهور انتفاء المحذور اذا بيع مع اصله فلا حاجة لشرط القطع (قول المصنف ظهور المقصود) فلا يصح بيع نحو الفجل والجزر والخس لاستتار المقصود أو بعضه وكذا القصب ان استتر بعض المقصود منه مر (قوله) وشعير) ينبغى في الشعير انه لا بد من رؤية كل سنبلة ولا يقال رؤية البعض كافية وذلك كالمو فرقت اجزاء الصبرة لا يكفي رؤية بعضها فليتأمل (قوله) بل القياس فيهما تفريق الصفة) قياس ذلك تفريق الصفة في بيع زرع الخنطة فيصح فيما عدا سنبالها لظهوره وعلى هذا فقول الانوار الاتى آتفا لا يجوز بيع الجوز في القشرة العليا مع الشجر يكون معناه قصر البطلان على الجوز دون الشجر بل يصح فيه تفريقا للصفة قد يقال القياس البطلان في الجميع في جميع هذه الصور لان شرط تفريق الصفة كون

فيصح في المرتى فقط ان

عرف بقسطه من الثمن  
وكون رؤية البعض هنا  
تدل على الباقي غالباً ممنوع  
نعم ان فرض ذلك في نوع  
بخصوصه لم تبعد الصحة في  
الكل نظير ما يأتي في قصب  
السكر (والعدس) بفتح  
الدا (في السنب) وجوز  
القطن قبل تشققه (لا يصح  
بيعه دون سنبله) لاستناره  
(ولا معه في الجديد)  
لاستتار المقصود بما ليس  
من مصلحته والمنهى عن  
بيع السنبل حتى يبيض أى  
يشد كافي رواية محمول  
على سنبل نحو الشعير جمعاً  
بين الأدلة وفي الانوار  
لا يجوز بيع الجوز في  
القشرة العليا مع الشجر  
وقياسه امتناع بيع القطن  
قبل تشققه ولو مع شجره  
(ولا بأس بكامله) وهو بكسر  
أوله وعاء نحو الطلع (لا يزال  
إلا عند الاكل) بفتح  
الهمزة وأما مضه ومباهو  
المأكول كرمان وطلع  
نخل وموز وبطيخ  
وباذنجان لان بقاءه فيه  
من مصلحته ومثل ذلك  
ما يكون بقاءه فيه سبباً  
لادخاره كرز وعلس  
ومن زعم أن الارز  
كالشعير إنما هو باعتبار  
نوع منه كذلك وإنما لم  
يصح السلم في الارز  
والعلس في قشرته

لا يختلف حياً برؤية بعض الحب تدل على فاقه ورؤية الظاهر من البصل لا تدل على باقيه (قوله ان  
عرف بقسطه) أى ان أمكن التقسيط والابطال في الجميع وهو ظاهر (سم (قوله هنا) أى في البصل والدخن  
(قوله والعدس) أى والسهمس نهاية ومعنى (قوله والنهى الخ) رد لدليل القديم (قوله مع الشجر)  
أى بان يورد العقد عليه مع الشجر اما لو اورد على الشجر وحده صح ولم يدخل الجوز كاهو ظاهر وكذا  
يقال في قطن يبق سنتين فليأمل وفي الروض وشرحه ولا يعتبر تشقق القشر الاعلى من نحو الجوز بل هو  
للبيع مطلقاً الخ (سم (قوله وقياس امتناع الخ) تقدم له من الجزم به بعد قول المصنف وبعد التناثر  
للبيع الخ اه ع (قوله وقياسه الخ) حاصله انه يتمتع ببيع ذلك منفرداً فلا يتغير الحكم ببيعه مع الشجر  
ومثله كل ما يتمتع ببيعه منفرداً بخلاف نحو الطلع وفي الروض وشرحه وتشقق جوز عطب أى قطن يبق سنتين  
أى سنتين فاكثر كتأثير النخل فيتبع المستتر غيره ان اتحد فيهما ما ذكر وما لا يبق من أصل العطب أكثر من  
سنة ان يبع قبل تكامل قطنه لم يجز الا بشرط القطع سواء خرج الجوز اولا او بعد تكامله فان تشقق جوز  
صح لظهور المقصود والابطال لاستتار قطنه اه باختصار وقوله اولا كتأثير النخل قال الشارح في شرح  
العباب فان بيع اصله قبل خروج الجوز او بعده وقبل تشققه فهو للشترى ولا فهو للبايع وتشقق بعضه  
وان قل كتشقق كله اه فعلم ان غير المشقق تارة يصح وتارة لا يصح فانظر الضابط وكان ما يبق سنتين  
لمقصود الاصل فيصح وان لم يتشقق ودخل تباع وغيره المقصود الثمرة ففصل فليأمل اه سم قول المتن  
(ولا بأس) أى لا يضر (قوله وهو بكسر) الى قوله وايضا في النهاية (قوله وعاء نحو الطلع) أى فالمراد  
بالكامل هنا المفرد تجوز نظير ما سياتي قريباً اه رشيدى (قوله كرمان) الى المتن في المعنى (قوله الارز  
كالشعير) أى في ان له كما واحد (قوله إنما هو) ابدله النهاية ببلعه (قوله وإنما لم يصح الخ) فعلم جواز البيع

الباطل أيضاً معلوماً ليتمكن التوزيع وقد تقدم قول المصنف ولو باع أرضاً مع بذراً أو زرعاً لا يفرد بالبيع  
بطل في الجميع وقيل في الارض قولان اه ومثل الشارح الزرع المذكور بالفعل المستور بالارض والبر  
المستور بسنبله وعل البطان في الجميع بالجهل باحد المقصودين الموجب لتعذر التوزيع لا يقال بل يمكن  
التوزيع بعد العقد إذا علم الباطل لان العبرة بالعلم حال العقد بدليل قوله زرع لا يفرد ثم رايه مر قال  
الوجه البطان فيهما اه ويؤيده ما قدمته من قول المصنف ولو باع الخ (قوله فيصح في المرتى فقط) قياس  
ما قاله انه لو ورد العقد على المرتى وحده صح وهو ظاهر وقوله ان عرف بقسطه أى ان أمكن التقسيط ولا  
بطل في الجميع كاهو ظاهر (قوله مع الشجر) أى بان يورد العقد عليه مع الشجر اما لو اورد على الشجر  
وحده صح ولم يدخل الجوز كاهو ظاهر وكذا يقال في قطن يبق سنتين فليأمل وفي الروض وشرحه ولا يعتبر  
تشقق القشر الاعلى من نحو الجوز بل هو للبايع مطلقاً الخ (قوله وقياسه الخ) حاصله انه يتمتع ببيع ذلك  
منفرداً فلا يتغير الحكم ببيعه مع الشجر ومثله كل ما يتمتع ببيعه منفرداً بخلاف نحو الطلع وفي الروض وشرحه  
وتشقق جوز عطب أى قطن يبق سنتين أى فاكثر كتأثير النخل فيتبع المشقق غيره ان اتحد فيهما ما ذكر وما  
لا يبق من أصل العطب أكثر من سنة ان يبع قبل تكامل قطنه لم يجز الا بشرط القطع سواء خرج الجوز اولا  
او بعد تكامله فان تشقق جوز صح لظهور المقصود والابطال لاستتار قطنه اه باختصار وقوله اولا كتأثير  
النخل قال الشارح في شرح العباب فان بيع اصله قبل خروج الجوز او بعده وقبل تشققه فهو للشترى ولا فهو  
للبيع وتشقق بعضه وان قل كتشقق كله اه فعلم ان غير المشقق تارة يصح وتارة لا يصح فانظر الضابط  
وكان ما يبق سنتين المقصود الاصل فصح وان لم يتشقق ودخل تباع وغيره المقصود الثمرة ففصل فليأمل (قوله  
امتناع بيع القطن) أى بان يورد العقد على خصوصه وقوله قبل تشققه أى لاستتار المقصود بما ليس من  
صلاحه (قوله وإنما لم يصح السلم في الارز الخ) فعلم جواز البيع للارز في قشرته والصلب فيه في قشره الاسفل  
دون الاعلى وما نقل عن المصنف من صحة السلم في الارز على الاصح محمول على المشهور وما خشب الكتان  
فيجوز بيعه لان المقصود ظاهر والساس في باطنه كمنوى الثمر ولا يجوز السلم في الكتان الا بعد نقضه إذ لا

لما يأتي فيه (وماله كامان) مثنى كمال استعماله في المفرد مجاز الإذ هو جمع كامة أو كم بكسر الهمزة وفتح القاف فقياس مثاه كان أو كامتان (كالجزر واللوز والبقلا) أي الفول (يباع في قشره الأسفل) لأن بقاء فيه من مصلحته (ولا يصح في الأعلى) على الشجر أو الأرض لاستتاره بما ليس من مصلحته وفارق صحة بيع قصب السكر (٤٦٦) قشره الأعلى بأن قشره ساتر لعله وقشر القصب لبعضه غالباً فروية بعضه دالة على

باقيه وأيضاً فقشره الأسفل كثيراً ما يعص معه فصار كأنه في قشره واحد كالرمان ويظهر أن الكلام في باقلا لا يؤكل معه قشره الأعلى والاجاز كبيع اللوز في قشره الأعلى قبل انعقاد الأسفل لأنه ما كُول كله (وفي قول يصح) يبعه في الأعلى (أن كان رطباً) لفظه رطوبته فهو من مصلحته وورجه كثير في الباقلا بل نقله الروياني عن الأصحاب والأئمة الثلاثة والاجماع الفعلي عليه وحكاية جمع أن الشافعي أمر الربيع بشرائه له ببغداد معترضة بأن الربيع لم يصحبه بها وبفرض صحته فهو مذهبه القديم وقد بالغ في الام في تقرير عدم صحة بيعه وسياق في أحياء الموات الكلام على الاجماع الفعلي قيل ومثله اللؤلؤ يورد بأنها ما كولة كلها كاللوز قبل انعقاد الأسفل (وبدو صلاح الثمر ظهور مبادئ النضج والحلاوة) بأن يتموه ويلين أي يصفو ويحمر الماء فيه (فيما) متعلق بدو وظهور (لا يتلون) وفي غيره (وهو ما يتلون بدو صلاحه) بأن يأخذ في الحرة أو السواد أو الصفرة نعم

للارز في قشره والسلم فيه في قشره الأسفل دون الأعلى اه سم (قوله لما يأتي) أي لأن البيع يعتمد المشاهدة بخلاف السلم فإنه يعتمد الصفات وهي لا تفيد الغرض في ذلك لاختلاف القشر خفة ووزنه ولأن عقد السلم عقد غرر فلا يضم إليه غرر آخر بلا حاجة وما نقل عن فتاوى المصنف من أن الأصح جواز السلم في الارز محمول على المقشور نهاية ومعنى (قوله استعماله) أي اللفظ الكام وكذا ضمير الإذ هو جمع (قوله فقياس مثاه) أي مثنى كامة أو كم قول المتن (والباقلا) بتشديد اللام مع القصر ويكتب بالياء وبالتخفيف مع المد ويكتب بالالف وقد قصر اه نهاية (قوله صحة بيع القصب) ينبغي ولو مزرعاً علان ما يستتر منه في الأرض غير مقصود غالباً كما مر وفي فتاوى السيوطي وشراء القلقاس وهو مدفون في الأرض باطل سم على حج اه ع ش (قوله والاجاز) خلافاً للنهاية والمعنى (قوله لحفظه) إلى المتن في النهاية (قوله والاجماع الفعلي عليه) مبتدأ وخبر (قوله قيل ومثله اللؤلؤ) أي الرطب اعتمده المعنى (قوله قبل انعقاد الأسفل) أي اشتداده قول المتن (وبدو الصلاح) قسمه الماوردي ثمانية أقسام أحدها اللون كصفرة المشمش وحمرة العناب وسواد الاجاص وياض التفاح. نحو ذلك ثانيها الطعم كحلاوة قصب السكر وحموضة الرمان إذا زالت المرارة ثالثها النضج في التين والبطيخ ونحوهما وذلك بأن تلين صلابته رابعها بالقوة الاشتداد كالقمح والشعير خامسها بالطول والامتلاء كالعلف والبقول سادسها بالكبر كالقثاء سابعها بالنشاق كامة كالقطن والجوز ثامنها بانفتاحه كالورد وورق التوت اه خطيب وعبارة حج وتناهى ورق التوت وهي أولى اه ع ش (قوله بأن يتموه) إلى قول المتن ويتصرف في النهاية الأقوله والحمل (قوله بأن يتموه الخ) تفسير لظهور مبادئ النضج الخ وقوله أي يصفو الخ تفسير لقوله يتموه الخ (قوله متعلق يبدو وظهور) أي على التنازع (قوله بدو صلاحه) موقعه ما بين الواو وفي المتن (قوله أن المدار الخ) بدل من قوله ما قرره (قوله أن نحو الليمون الخ) نائب فاعل يؤخذ (قوله المقصود منه) نعت تموهه (قوله قبل صفته) ظرف يوجد (قوله وكبر القثاء) عطف على الاشتداد اه رشيدى (قوله والضابط الخ) أي ضابط بدو صلاح الثمر وغيره يرد على هذا الضابط نحو البقل فإنه لا يصح بيعه إلا بشرط القطع كما مر أن الحالة التي وصل إليها يطلب فيها غالباً اه ع ش (قوله وأصل ذلك) أي الضابط (قوله

يلضبط الاحتذولوباع حب الكتان وحده أو مع خشبه لم يصح كما هو ظاهر لاستتار الحب بما ليس من صلاحه كالأوباع سنابل البر وحدها أو مع الزرع ولوباع الخشب وحده وعليه الحب صح كما هو ظاهر للعلم بالمبيع فليتأمل وفي شرح مر قال ابن الرفعة والكتان إذا بدا صلاحه يظهر جوازه يبعه لأن ما يغزل منه ظاهر والساس في باطنه كالنوى في القمح لكن هذا لا يتميز في رأي العين بخلاف التمر والنوى اه والأوجه أن محله أخذاً مما مر مبيع مع بره بعد بدو صلاحه والأفلا يصح كالخطة في سنبلها اه بقى ما لو أطلق بيع خشب الكتان وعليه الحب وينبغي أن يصح وينزل على الخشب فقط لأنه بمنزلة شجرة نخل عليها ثمر مؤبر أو شجر نحو تين خرج ثمرها فلا يتناول الحب كالأيتناول الشجر المذكور ثمرها وإنما نقل مثل ذلك في نحو زرع الخطة لأن المقصود سنابلها بخلاف الكتان فإن المقصود خشبه فليتأمل (قوله وفارق صحة بيع قصب السكر) ينبغي ولو مزرعاً لأن ما يستتر منه في الأرض غير مقصود غالباً كما مر وفي فتاوى السيوطي في باب الشر كوشراء القلقاس وهو مدفون في الأرض باطل وكذا القصب في الأرض أن كان مستوراً بقشره أو لا يصح اه وفما ذكره في القصب نظر (قوله والاجاز) ظاهر كلامهم بخالفه مر (قوله أمر الربيع) يمكن أن يقال أن الربيع قلدي شرائه القائل بصحته بأذن الشافعي لكن يرد عليه أنه يتمتع على

يؤخذ مما قرره أن المدار على التيهو لما هو المقصود منه أن نحو الليمون بما يوجد تموه لمقصود منه قبل صفته يكون وان مستثنى مما ذكر في المتلون وبدوه في غير الثمر باشتداد الحب بأن يشاهل هو المقصود منه وكبر القثاء بحيث يجنى غالباً لالكل وتفتح الورد وتناهى نحو ورق التوت والضابط بلوغه صفة يطلب فيها غالباً وأصل ذلك تفسير أنس الراوى للز هو في خبر نهى عن بيع الثمرة حتى ترهى بان

تحمرو أو تصفى (ويكفي بدو صلاح بعضه) أى الجنس الواحد وإن اختلفت أنواعه (وإن (٦٧) قال) كحبة واحدة لأن الله تعالى امتن علينا

بطيب الثمار على التدرج  
ليطول زمن التفكه فلو شرط  
طيب الكل لادى إلى  
حرج شديد (ولو باع ثمر  
بستان أو بستانين بدو صلاح  
بعضه فعلى ماسبق فى  
التاير ) فلا يتبع مالم يبد  
مابدا إلا أن اتحد الجنس  
وإن اختلف النوع واتحد  
البستان والعقدو الحل فإن  
اختلف واحد من هذه لم يصح  
فيم يبد صلاحه إلا بشرط  
قطعه (ومن باع مابدا  
صلاحه) من ثمر أو زرع من  
غير شرط قطعه أو قلعه  
والاصل ملك للبائع (لزمه  
سقيه) أن كان ما يسقى إلى  
أوان الجذاذ (قبل التخلية  
وبعدها) قدر ما ينميه ويقيه  
التلف لأنه من تمة التسليم  
الواجب فشرطه على  
المشتري مبطل للبيع أما  
مع شرط قطع أو قلع فلا  
يجب سقى كما بحثه السبكي إلا  
إذا لم يتلف قطعه إلا فى  
زمن طويل يحتاج فيه إلى  
السقى فيكلفه على الأوجه  
أخذ من تعليمهم المذكور  
وإن نظر فيه الأذرعى  
وأما إذا لم يملك الأصل  
بان باع الثمرة لمالك  
الشجرة فلا يجب أيضا  
لإقطاع العلق بينهما  
(ويتصرف مشترى بعدها)  
أى التخلية لحصول القبض  
بها كما مر مع بيان بيعها  
بعدا وإن الجذاذ يتوقف

وإن اختلفت) غاية و (قوله أنواعه) أى كبرنى ومعتلى اه ع ش (قوله كحبة الخ) أى من عنب أو بر أو  
نحوه اه نهاية (قوله مالم يبد مابدا) فى البستان أو كل من البستانين اه نهاية (قوله وإن اختلف النوع) أى  
على الأصح كما مر اه ع ش (قوله والحل) تقدم فيه بحث فى التاير حاصله أن حمل النخل الثانى يكون للبائع  
إذا كان البيع بعد تاير الحمل الأول أو بعضه وقضيته أنه إذا بدو صلاح الحمل الأول أو بعضه كفى عن صلاح  
الثانى اه سم (قوله من غير شرط قطعه الخ) أى بان باع مطلقا وبشرط إبقائه اه ع ش (قوله والاصل  
الخ) سذكر محترزه بقوله وأما الخ (قوله إلى أوان الجذاذ) صلة سقيه (قوله قدر ما ينميه) فلا يكفى ما يدفع  
عنه التلف والتعب بل لابد من سقى ينميه على العادة فى مثله اه ع ش (قوله ويقيه) عطف مغاير اه ع ش  
(قوله فشرطه على المشتري الخ) أى سواء شرط على المشتري سقيه من الماء المعدله أو من غيره اه ع ش  
(قوله أما مع شرط الخ) محترز قوله من غير شرط قطعه الخ (قوله فلا يجب الخ) أى بعد التخلية مر قال  
الحلى ثم البيع يصدق مع شرط القطع ولا يلزم فيه السقى بعد التخلية أخذ من تعليل باقى ومفهوم لزوم السقى  
قبل التخلية ثم يمكن حمله على ما ذكره الشارح بقوله إلا إذا لم يتأت الخ ولا يخفى إشعار عبارته هذه بحصول  
القبض مع شرط القطع بالتخلية وتقدم ما فيه فى أوائل الفصل اه سم عبارة ع ش قوله مر لم يجب بعد  
التخلية مفهومه وجوب السقى قبل التخلية وإن أمكن قطعه حالا ولم يذكر حرج هذا القيد فتضيته أنه لا فرق  
بين ما بعد التخلية وما قبلها وهو ظاهر لأن المشتري لا يستحق إبقائه فلامعنى تشكيف البائع السقى الذى  
ينميه ثم رأيت سم على حج ذكر ما يوافق هذا فرأجعه وقد يقال بوجوبه قبل التخلية كما أفهمه كلام الشارح  
مر ويوجه بان التقصير من البائع حيث لم يحل بين المشتري وبينه فإذا تلف بترك السقى كان من ضمانه وقد  
يصرح به قول المصنف أول باب المبيع قبل قبضه من ضمان البائع وإن البائع لا يبرأ باسقاط الضمان  
عنه اه (قوله إلا إذا لم يتأت الخ) ظاهره أنه لا فرق فى وجوب السقى حينئذ بين ما قبل التخلية وما بعدها  
اه سم (قوله وأما إذا لم يملك الأصل الخ) من صور عدم ملك الأصل أيضا بيع الثمرة لثالث والظاهر أنه  
لا يجب أيضا هنا على البائع اه سم (قوله لا تقطاع الخ) يؤخذ منه أن الحكم كذلك إذا باع الثمرة والشجرة  
معاً سم على حج بقى مالو باع الثمرة لزيد ثم باع الشجرة لعمر وهل يلزم البائع السقى أم لا فيه نظر والأقرب  
اللزوم ويوجه بأنه التزم له السقى فبيع الشجرة لغيره لا يسقط عنه ما التزمه وهذا بخلاف مالو باع الثمرة  
لشخص ثم باعها للمشتري لثالث فإن البائع لا يلزمه السقى على ما يؤخذ من كلام سم على حج وإن كان مالكا  
للشجرة لأن المشتري الثانى لم يتلق من البائع الأول ولا علة بينهما ولكن نقل عن شيخنا الزياى أنه يلزمه  
السقى لكونه التزمه بالبيع اه ع ش وإلى هذا ميل القلب (قوله أى التخلية) إلى قوله مع بيان فى النهاية  
(قوله كما مر) أى فى المبيع قبل قبضه اه نهاية وقال الكردى أى عند قول المتن وقبض العقار اه (قوله على  
نقلنا) تقدم ما فيه اه سم وسيأتى مثله عن ع ش انفا (قوله أو معيها) إلى قول المتن فإن سمح فى النهاية  
(قوله لما تقرر من حصول القبض بها) أى وإن كان بيع الثمر بعدا وإن الجذاذ كما تقدم فى المبيع

الشافعى أكله تقليد لا متاع التقليد عليه (قوله والحل) تقدم فيه بحث فى التاير حاصله أن حمل النخل الثانى  
يكون للبائع إذا كان البيع بعد تاير الحمل الأول أو بعضه وقضيته أنه إذا بدو صلاح الحمل الأول أو بعضه  
كفى عن صلاح الثانى (قوله فلا يجب) أى بعد التخلية مر قال الحلى ثم البيع يصدق مع شرط القطع ولا  
يلزم فيه السقى بعد التخلية أخذ من تعليل باقى ومفهومه لزوم السقى قبل التخلية ثم يمكن حمله على ما ذكره  
الشارح بقوله إلا إذا لم يتأت الخ ولا يخفى إشعار عبارته هذه بحصول القبض مع شرط القطع بالتخلية وتقدم  
ما فيه فى أوائل الفصل (قوله إذا لم يتأت قطعه الخ) ظاهره أنه لا فرق فى وجوب السقى حينئذ بين ما قبل  
التخلية وما بعدها (قوله وأما إذا لم يملك الأصل الخ) من صور عدم ملك الأصل أيضا بيع الثمرة لثالث والظاهر أنه لا يجب  
هنا على البائع (قوله لا تقطاع الخ) يؤخذ منه أن الحكم كذلك إذا باع الثمر والشجرة معاً (قوله على نقلنا)

القبض فيه على نقلها (ولو عرض مهلك) أو معيب (بعدها) من غير ترك سقى واجب (كبرد) بفتح الراء واسكانها كما يحطه (فالجديد أنه  
من ضمان المشتري) لما تقرر من حصول القبض بها لخبر مسلم أنه صلى الله عليه وسلم أمر بالتصدق على من أصيب فى ثمر اشتراه

قبل قبضه اه عش أى خلا فاللحقة (قوله ولم يسقط الخ) فلو كانت من ضمان البائع لاسقط <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> الدين  
 التى لحقته من ثمن الثمار التالية اه كردى (قوله من ثمنها) أى الثمر فكان الاولى التذكير (قوله فغيره) أى  
 مسلم (قوله بوضع الجوائح) أى عن المشتري جمع جائحة وهى العاهة والآفة كالريح والشمس والاعربة  
 أى بوضع ثمن متلف الجوائح اه بحيرى (قوله بين الدليلين) أى خبرى مسلم المارين آنفا (قوله اما اذا  
 الخ) محترز قوله من غير ترك سقى واجب أى واما لو عرض التعيب من ذلك فسيأتى فى المتن اه رشيدى  
 (قوله الواجب عليه) أى بعد التخلية كما هو صريح الكلام اه سم أى وتقدم ما فيه (قوله فهو من ضمانه)  
 أى فينفسخ العقد اه سم أى كإساقى فى قوله حتى تلف بذلك انفسخ العقد عقب المتن الاق أى رشيدى  
 (قوله ضمنه جزما) أى المشتري وهو واضح مما مر من عدم وجوب السقى على البائع وقياسه ان مثل ذلك  
 ما لو باعها الغير مالك الشجرة حيث قلنا بعدم وجوب السقى عليه اه عش (قوله كالوكان الخ) أى وقد تلف  
 بعد التخلية والمراد ان كونه من ضمان المشتري لا خلاف فيه حيث اه عش (قوله او بدواو الخ) عطف  
 على نحو سرقته (قوله بزم الخ) هذا القيد إنما يحتاج إليه إذا نشأ المهلك من ترك السقى أما إذا لم يكن كذلك  
 فلا حاجة إليه لما تقدم ان المبيع بعد قبضه من ضمان المشتري اه عش (قوله أما ما قبلها الخ) محترز قول  
 المتن بعدها أى اما المهلك الذى عرض قبل التخلية فن الخ (قوله فمن ضمان البائع) أى فينفسخ العقد بتلفه  
 وكان ينبغي له ذكره ليظهر معنى قوله عقبه فان تلف الخ ولعله سقط من النسخ اه رشيدى وقد يقال إن  
 فى صنيع الشارح احتياكا (قوله فمن ضمان البائع) ظاهره وإن كان التلف والتعيب بترك السقى لما شرط  
 قطعه اه عش (قوله انفسخ فيه فقط) أى ويتخير المشتري فى الباقي إن كان التلف قبل القبض اه عش  
 ويأتى فى الشرح وعن شرحى العباب والمنهج ما يصرح بان قول قبل القبض ليس بقيد (قوله فلو تعيب الثمر  
 الخ) الظاهر انه لا يشترط فى التعيب هنا عرض ما ينقصه عن قيمته وقت البيع بل المراد به ما يشمل عدم  
 عوه نمو نوعه لما مر انه يجب عليه السقى قدر ما ينميه ويقيه من التلف اه عش (قوله فلو تعيب الثمر الخ) قال فى  
 الروض فان آل أى التعيب إلى التلف وهو أى المشتري عالم أى به ولم يفسخ فهل يغرم له البائع أى البدل  
 لعدوانه أم لا أى لتقصير المشتري بترك الفسخ مع القدرة وجهان قال فى شرحه الاوجه الثانى وبسط  
 الاستدلال له اه سم وقوله الاروجه الخ اعتمده النهاية والمعنى وقال السيد عمرو ولعل محل الخلاف فى غير مقدار  
 الارش اما مقداره فيستحقه المشتري قطعا فليتأمل اللهم إلا ان يقال المشتري مقصر بترك الفسخ والحال  
 ما ذكر فلا ارش له ايضا اه (قوله منفرد الخ) فيه إشارة إلى عدم الخيار إذا بيع مع الشجر او من مالك الشجر  
 أى لعدم وجوب السقى حيث تدعى البائع اه سم (قوله ما يسقى الخ) الموصول واقعة على الماء عبارة النهاية  
 والمعنى والاياعاب هذا كله ما لم يتعد السقى فان تعذر بيان غارت العين او انقطع النهر فلا خيار له كما صرح به  
 ابو على الطبرى ولا يكلف فى هذه لحالة تكليف ماء آخر كما هو قضية نص الام وكلام الجوينى فى السلسلة اه  
 قال عش قوله تكليف ماء اخر ظاهره وان قرب جدا اه قول المتن (فله الخيار) أى فورا اه عش  
 (قوله كالسابق على القبض) يفيدان الكلام فيما بعد التخلية اه سم عبارة العباب مع شرحه للشارح وفى  
 شرح المنهج نحوها وإن تلفت الثمرة بعطش انفسخ البيع مطاقاى قبل التخلية وبعدها لاستناد التلف

ولم يسقط ما لحقه من ثمنها  
 فغيره أنه أمر بوضع  
 الجوائح إما محمول على  
 الاولى أو على ما قبل  
 القبض جمعا بين الدليلين  
 أما إذا فرض المهلك من  
 ترك البائع للسقى الواجب  
 عليه فهو من ضمانه ولو كان  
 مشتري الثمر مالك الشجر  
 ضمنه جزما كالوكان المهلك  
 نحو سرقة أو بعد أو أن  
 الجذاذ بزم من يعد التأخير  
 فيه تضييعا أما ما قبلها فن  
 ضمان البائع فان تلف  
 البعض انفسخ فيه فقط  
 (فلو تعيب) الثمر المبيع  
 منفردا من غير مالك  
 الشجر (بترك البائع السقى)  
 الواجب عليه بأن كان  
 ما يسقى منه باقيا بخلاف  
 ما إذا فقد (فله) أى للمشتري  
 (الخيار) لان التعيب  
 الحادث بترك البائع ما لزمه  
 كالسابق على القبض

تقدم ما فيه (قوله الواجب عليه) أى بعد التخلية كما هو صريح هذا الكلام وقوله فهو من ضمانه أى فينفسخ  
 البيع (قوله فلو تعيب الثمر) قال فى الروض فان آل أى التعيب إلى التلف وهو أى المشتري عالم أى به ولم  
 يفسخ فهل يغرم له البائع أى البدل لعدوانه أم لا أى لتقصير المشتري بترك الفسخ مع القدرة وجهان قال  
 فى شرحه الاوجه الثانى وبسط الاستدلال له وعبارة العباب فانضى أى التعيب إلى تلفه فان لم يعلم به أى  
 بالانضاء إلى التلف المشتري حتى تلف انفسخ أى البيع وإن علم به ولم يفسخ فى غرم البائع له وجهان اه  
 (قوله منفرد الخ) فيه إشارة إلى عدم الخيار إذا بيع مع الشجر او من مالك الشجر أى لعدم وجوب السقى  
 حيث تدعى البائع (قوله بخلاف ما إذا فقد) أى فلا خيار بالتعيب بترك السقى (قوله كالسابق على القبض)

ومن ثم لو تائب به انسخ العقد كما تقرر (ولو بيع قبل) او بعد بدو (صلاحيه بشرط فطوره لم يتطاع حتى ملك فارلى بكونه من ضمان المشتري)  
بالم بشرط فطوره لتقرر بطلان من ثم قطع بعضهم بكونه من ضمانه ووقف قطع بعض آخر بكونه (٦٩٤) من ضمان البائع قال الاذرعى لواجه

له اذا اخر المشتري عنادا  
(ولو بيع تمر) او زرع بعد  
بدو الصلاح وهو مما يندر  
اختلاطه او يتساوى فيه  
الامر ان او يجهل حاله صح  
بشرط القطع والبقاء ومع  
الاطلاق او بما ( يغلب  
تلاحقه واختلاط حادثه  
بالموجود) بحيث لا يتميزان  
(كتين وقتاء) وبطيخ (لم  
يصح الان يشترط المشتري)  
يعني احد العاقدين وبواقفه  
الاخر (قطع ثمره) او زرعه  
عند خوف الاختلاط  
فيصح البيع حيثئذ لزال  
المحذور فان لم يتفق قطع  
حتى اختلط فكفى في قوله  
(ولو حصل الاختلاط فيما  
يندر) فيه الاختلاط او  
فيما يتساوى فيه الامر ان  
او جهل فيه الحال (فلا يظهر  
انه لا يفسخ البيع) لبقاء  
عين المبيع وتسليمه ممكن  
بالطريق الاقوى فرغم  
المقابل تعذره منزع وان  
صححه المصنف في بعض كتبه  
واطال جمع متأخرون في  
انه المذهب ( بل يتخير  
المشتري) اذا وقع الاختلاط  
قبل التخليه لانه كعيب  
حدث قبل التسليم ومنه  
يؤخذ اعتماد ما دل عليه  
كلام الراعى انه خيار عيب  
فكون فورى ولا يتوقف  
على حاكم لصدق حد العيب

الى ترك السقي المستحق وان تعيبت به اى العطش ولو بعد القبض مع امكان السقي تخير المشتري وان قلنا  
الجامحة من ضمانه لاستناد العيب الى ترك السقي المستحق اه (قوله ومن ثم) اى من اجل ان المستند الى  
السابق على القبض كالسابق عليه (قوله لو تائب) اى كلاوا بعضا (قوله انفسخ العقد) اى فى الكل او  
البعض (قوله لو تلف به) اى بترك البائع السقي اه رشيدى (قوله كما تقرر) اى بقوله اما اذا عرض الخ  
قول المتن (ولو بيع) اى نحو ثمر (قوله حتى هلك) اى بجائحه نهاية قال سم اى بعد التخليه اه وقال ع ش  
اى ولا فرق بين كونه قبل التخليه او بعدها اه اى كما يفيد التعليل الاقوى (قوله وقطع بعض الخ) كذا  
فى النهاية وقال الرشيدى هو م ر تابع فى هذا للتخفيف ولكن الذى فى قوت الاذرعى مانصه ولا وجه للخلاف  
اذا طالبه البائع بالقطع واخر عنادا ولا سيما اذا الزمه الحاكم به اه (قوله قال الاذرعى الخ) خبر قوله  
وقطع بعض الخ وضميره لراجع اليه (قوله بعد بدو الصلاح) اى واما قبله فقد مر انه لا يصح الا بشرط القطع  
مطلقا (قوله يندر اختلاطه) اى الغالب فيه عدم الاختلاط قول المتن ( يغلب تلاحقه ) اى يقينا اخذ من  
قوله قبل او يجهل الخ اه ع ش وفى هذا الاخذ نظر ظاهر بل الماخوذ منه الظن لا اليقين (قوله كتين  
وققاء وبطيخ) هذه امثلة للثمره ومثاله للاربع بيع البرسيم ونحوه فلا يصح الا بشرط القطع لانه ما يغلب  
فيه التلاحق بزيادة طول مو اشتباه المبيع بغيره وطريق شرائه للرعى ان يشتري بشرط القلع ثم يستاجر  
الارض مدة يتاقى فيها رعيه وفى هذه تكون الربطه للمشتري اما ان اشتراه بشرط القطع واخر بالتراضى او  
دونه فالزيادة للبائع حتى السنابل فان بلغ البرسيم الى حالة لا يغلب فيها زيادة واختلاط صح بيعه مطلقا وبشرط  
القطع والابقاء حتى يستوفيه بالرعى او نحوه اه ع ش قول المتن (لم يصح) اى لا تنفقاء القدرة على التسليم نهاية  
وشرح المنهج (قوله عند خوف الخ) متعلق بالقطع (قوله فان لم يتفق قطع) اى قطع ما يغلب تلاحقه او  
اختلاطه بالتراضى او دونه (قوله فكفى في قوله الخ) اى حكمه كالحكم المذكور فى قوله الخ قول المتن (ولو  
حصل الاختلاط) اى قبل التخليه او بعدها لكن يتخير المشتري قبل التخليه كما يتخير بالابقاء قبلها لا بعدها  
لانتهاء الامر بها اه ايعاب (قوله بالطريق الاقوى) اى اتفاق السواد (قوله فى بعض كتبه) وهو شرح  
الوسيط اه سيد عمر (قوله ومنه) اى من التعليل (قوله السابق) اى فى باب العيوب اه كردى (قوله  
ويتوقف الخ) عطف على التراخى (قوله بفتح الميم) الى قوله نعم فى النهاية الا قوله ووجه السبكي ويجزى  
(قوله به) واغضرت الجماله بالموهوب للحاجة كما قيل بنظيره فى اختلاط حمام البرجين ع ش وسيد عمر  
وبجيزى (قوله ويملك به) اى يملك المشتري بسبب الاعراض ما عرض عنه المشتري اه كردى زاد الحللى من  
غير صيغة فليس له الرجوع فيه اه (قوله ايضا) اى كالحبة (قوله هنا) اى فى مسئله الاختلاط زاد النهاية كفاى  
الاعراض عن السنابل اه (قوله بخلافه عن النعل) اى لو اعرض البائع عن النعل التى لا تدخل فى البيع  
لم يملكها المشتري اه كردى (قوله لتوقع عودها الخ) حاصله ان الاختلاط هنا لما كان مانعا من توقع عوده  
حسالى يد البائع ضعف معه الملك فزال بالاعراض وان النعل لما توقع عودها حسالى يد البائع لم يزل الملك عنه  
بمجرد الاعراض اه سيد عمر (قوله للبائع) عبارة النهاية الى المشتري قال ع ش عبارة حجج البائع وتصور بما  
اذا بيعت الدابة منعولة بنعل ذهب او فضة وما فى الشارح م بما اذا انعلها المشتري بنعل غير هاتم ردها بعيب  
قديم فلا يخالف اه (قوله وان طال المدة) اى مدة الاعراض عن النعل اه كردى قول المتن (سقط خياره)  
وينبغى ان مثل ذلك مالو وقع الفسخ والمساحة معا فسقط خياره رعا لبقاء العقد سيما وقد رجح كثير من  
الاصحاب انه يتخير البائع اولا اه ع ش (قوله للمنة) اى من جهة البائع على المشتري اه ع ش (قوله  
يفيد ان الكلام فيما بعد التخليه) ( قول المصنف حتى هلك ) اى بعد التخليه (قوله يندر اختلاطه)

السابق عليه فانه بالاختلاط صار ناقص القيمة لعدم الرغبة فيه حيثئذ وقال كثيرون على التراخى ويتوقف على الحاكم لانه لا قطع النزاع للعيب  
(فان سمح) بفتح الميم (له البائع بما حدث) بهية واعراض ويملك به ايضا هنا بخلافه عن الفعل لارتفاع عودها للبائع وان طالب المدة (سقط  
خياره فى الاصح) لزوال المحذور ولا اثر للمنة هنا لانها فى ضمن عقد وفى مقابلة عدم فسخه وقضية كلامه كاصله والروضة

واصلها تخيير المشتري اولا

حتى يجوز له المبادرة بالفسخ فان باذر البائع وسمح سقط خياره قال في المطلب وهو يخالف لنص الشافعي والاصحاب على ان الخيار للبائع اولا ورححه السبكي وغيره ووجه بان الخيار مناف لوضع العقد فحيث امكن الاستغناء عنه لم يصير اليه ووجبت مشاوره البائع اولا لعله يسمح فيستمر العقد ويجرى ما ذكر في شراء زرع بشرط القطع ولم يقطع حتى طال ونحو طعام او مانع اختلط بمثله بما لا يتميز عنه قبل القبض بخلاف نحو ثوب او شاة بمثله فان العقد يفسخ فيه لانه متقوم فلا مثل له يؤخذ بدله اما لو وقع الاختلاط بعد التخلية فلا انفساخ ايضا ولا خيار بل انهما اتفاقا على شيء فذاك ولا يصح في المشتري اذ اليد بعده

اي في قديم حتى لا يخسر ولو اشترى شجرة على ثمن للابن فيقول في جواب شرطه لا يطع له على شجرة فواء (الزيتون) فلو وقع الاختلاط ما فسخ فلو لم يفسخها ففسخ العقد يؤيد به بانك اليد للبائع على ثمنه وللشخص على ما لا يملك ففعلنا وحسنا ولا امر بفسخ فلو يصدق اختياره في هذا

بجواب الاختيار فلو فسخ العقد ففسخ العقد

تخير المشتري اولا (الخ) وهو الاصح اه نهاية (قوله على ان الخيار للبائع اولا) اي فان سمح بحقه اقر العقد والافسخ اه نهاية (قوله الاستغناء عنه) اي الخيار وكذا ضمير اليه (قوله ووجبت الخ) عطف على لم يصير اليه (قوله ويجري ما ذكر) اي القولان اه نهاية اي واصحابهم الانفساخ ويخير المشتري ان كان ذلك قبل التخلية ويصدق ذو اليد ان كان بعدها اه عرش (قوله في شراء زرع) اي كجزء من القلت اه نهاية ومنه البرسيم الاخضر عرش (قوله حتى طال) وتعدر التمييز اه نهاية (قوله ونحو طعام) عطف على زرع عبارة الروض وشرحه ويجري هذا الحكم في بيع الحنطة ونحوها من المثليات ومماثل الاجزاء حيث يختلط بحنطة البائع الخ اه والمثلي يشمل نحو البطيخ فقضيته انه لا انفساخ باختلاطه ببطيخ البائع وقول شرح الروض بحنطة البائع يخرج الاختلاط بحنطة الاجنبي قبل القبض او بعده وينبغي ان حكمه انه يتخير فيما قبل القبض لا فيما بعده وانه يصير مشتركا بينه وبين الاجنبي وان اليد لهما اه سم (قوله بما لا يتميز عنه) بدل من قوله بمثله او مفعول مطلق لا يختلط اي اختلاطا بحيث لا يتميز عنه (قوله قبل القبض) ظرف لا يختلط اي ما بعده فلا انفساخ ويدوم التنازع بينهما الى الصلح اه عرش (قوله بمثله) اي اختلاط بمثله قبل القبض اه عرش (قوله اما لو وقع الخ) عرش قوله السابق اذا وقع الاختلاط قبل التخلية و(قوله بعد التخلية) وكذا لو وقع الاختلاط قبل التخلية واجاز المشتري البيع فان اتفاقا على شيء فذاك وان تنازعا صدق ذو اليد وهو هنا البائع ثم رايتم سم على منهج ذكر ذلك فلا عن مر اه عرش وفي سم والسيد عمر بعد مثل ذلك ما فسخه ثم رايتم الروض وشرحه صر حا بذلك اه (قوله عند خوف او وقوع الخ) صوابه عند خوف الاختلاط وفي وقوع الاختلاط (قوله ماسر) اي من وجوب الاشتراط فيما يغلّب اختلاطه ومن انه لو وقع الاختلاط قبل التخلية تخيير المشتري ان لم يسمح له البائع بما حدث او بعده فالاخيار الخ (قوله ففسخ العقد) كذا في الروض وفي شرح مر الاوجه انه يجري هنا ما تقدم اه وظاهر هذا ان التخير هنا المشتري ايضا الا ان يسمح البائع بشرته اه سم وقضية قول الشارح الاتي فيتعين الخ ان مراده بالفسخ هنا الانفساخ ويحتمل ان

اي فالغالب عدم اختلاطه (قوله ويجري ما ذكر في شراء زرع الخ) في الروض وشرحه ولو اشترى جزء من الرطبة بشرط القطع فطالت وتعدر التمييز فكاختلاط الثمر فيما ذكر اه (قوله ونحو طعام او مانع اختلط بمثله بما لا يتميز عنه الخ) وعبارة الروض وشرحه ويجري هذا الحكم في بيع الحنطة ونحوها من المثليات ومماثل الاجزاء حيث يختلط بحنطة البائع الخ اه والمثلي يشمل نحو البطيخ فقضيته انه لا انفساخ باختلاطه ببطيخ البائع وذلك قضية قول الشارح وبطيخ بل يشمل نحو البطيخة الواحدة ان قلنا انها مثلية كما ساقى في السلم ما يقتضي انها مثلية كما بينها على ذلك ثم وقول شرح الروض بحنطة البائع يخرج الاختلاط بحنطة الاجنبي قبل القبض او بعده ولم يتعرض لحكمه وينبغي ان حكمه انه متخير فيما قبل القبض لا فيما بعده وانه يصير مشتركا بينه وبين الاجنبي وان اليد لهما لا لاحدهما لكان اذا حصل التنازع هل يوقف الى الصلح او يجري فيه ما سبكه فيما لو اشترى شجرة عليها ثمن للبائع او كيف الحال فراجعه (قوله بل ان اتفاقا على شيء الخ) ينبغي ان يجري مثل ذلك فيما اذا وقع الاختلاط قبل التخلية ولم يسمح البائع وان اجاز المشتري ثم رايته في شرح الروض صرح بما يفيد ذلك حيث قال مع المتن فان تراضيا بعد الاختلاط ولم قبل التخلية لا كاقبده الاصل بما بعده اعلى قدر من الثمن فذاك والا فالقول قول صاحب اليد ومنه في هذا الاختلاف هل اليد بعد التخلية للبائع او للمشتري او كليهما فيه اوجه ثلاثة وقضية كلام الرافعي ترجيح الثاني الخ اه لكن الذي ينبغي في مسئلتنا اعني فيما قبل التخلية ان تكون اليد للبائع (قوله اذ اليد بعده الخ) قال في الروض في مسئلة الطعام الذي زاده الشارح الا ان اودعها اي المشتري



بخلافه فيما مر (تنبه) ما ذكر في الزرع اذا طال هو ما جزم به غير واحد (٤٧١) تبعا لما تولى قال لان زيادة الزرع زيادة

قدر لصفة فكانت حتى  
السنابل للبائع بخلاف  
ما لو شرط القلع فان الزيادة  
للمشتري لانه ملك الكل  
اه وهو وجه مدر كالكن  
الذي يصرح به كلام الامام  
 وغيره ان الزيادة للمشتري  
 في شرط القطع ايضا ويؤيده  
 قول الشيخين ان القطن الذي  
 لا يبق اكثر من سنة  
 كالزرع فاذا باعه قبل خروج  
 الجوزق او بعده وقبل تكامل  
 القطن وجب بشرط القطع ثم  
 ان لم يقطع حتى خرج الجوزق  
 فهو للمشتري لحدوثه على  
 ملكه قال الاذرعى وهذا  
 هو المختار وان نازع فيه  
 ظاهر النص (ولا يصح بيع  
 الحنطة في سنبلها بصفة)  
 من التبن (وهو المحاقلة) من  
 الحقل بفتح فسكون جمع  
 حقلة وهي الساحة التي  
 تزرع سميت محاقلة لتعلقها  
 بزرع في حقل (ولا) بيع  
 (الربط على النخل بتمر وهو  
 المزبنة) من الزبن وهو  
 الدفع سميت بذلك بيناتها  
 على التخمين الموجب للتدافع  
 والتخاصم وذلك لئنه صلى  
 الله عليه وسلم عنهما رواه  
 الشيخان وفسراني رواية  
 بما ذكر وجه فسادهما ما فيه  
 من الرباع عدم الرؤية في  
 الاولى ومن ثم لو باع زراعا  
 غير ربوى بربوى او برا

مراده بالانفساخ فيما ياتي فسخ الحاكم وهو الاقرب فليمر اجم (قوله بخلافه فيه امر) اقول فيه بحث اذا ليد  
 فيما مر ايضا للمشتري على المبيع وللبيع على ما حدث اه سم (قوله فكانت حتى السنابل للبائع) اعتمده  
 الشهاب الرملي اه سم واعتمده النهاية ايضا (قوله وهذا المختار) اى ما صرح به كلام الامام وغيره قال  
 في شرح الارشاد وعلى الاول فقد يفرق بان المقصود ثم هو القطن لا غيره فوجب جعل جوزقه للمشتري بخلافه  
 هنا فان الزرع مقصود كسنايه فامكن جعلها للبائع دونه اه سم (قوله من التبن) الى قوله وزعم في  
 النهاية الا قوله وتوطئة لقوله (قوله سميت) اى المحاقلة بمعنى العقود كذا ضمير لتعلقها (قوله محاقلة) اى  
 بهذا اللفظ فيه شبه استخدام وكذا الامر في نظيره الا ترى (قوله وذلك) اى عدم صحة المحاقلة والمزبنة (قوله  
 رواه) اى النهى اى داله (قوله فسادهما) اى المحاقلة والمزبنة (قوله من الربا) اى لعدم العلم بالمماثلة  
 فيهما اه معنى (قوله في الاولى) اى المحاقلة (قوله زراعا غير ربوى) اى قبل ظهور الحب اه نهاية  
 واسنى قال سم قوله قبل ظهور الحب قد يقال لاحاجة الى هذا القيد بعد تقيد الزرع بكونه غير ربوى اذ  
 لا فرق حينئذ بين ما قبل ظهور الحب وما بعده الا ان يريد بالزرع ما جبر ربوى وبكونه غير ربوى انه حشيش  
 غير ما كول كحشيش زرع البر فيحينئذ يتجه التقيد للاحتراز عما لو ظهر حبه فانه يتمتع حينئذ بحبه اه  
 ومقتضى هذا ان القيد المذكور موجود في بعض نسخ الشرح ايضا (قوله غير ربوى) بان لم يؤكل اخضر  
 عادة كالقمح مثلا اه ع (قوله وتقابضا) راجع للمعطوف فقط (قوله اذ لا ربا) اى في الصورتين  
 وهى في الاولى ظاهر وفي الثانية لوجود التقابض اه ع (قوله اذ لا ربا) يؤخذ من ذلك انه اذا كان ربويا  
 كان اعتيد اكله كالحلبة امتنع بيعه بحبه وبه جزم الزركشى اه نهاية (قوله لتسميتهما) اى لافادة التسمية  
 (قوله وتوطئة) عطف على قوله لتسميتهما لكنه لا يظهر بالنسبة الى المحاقلة (قوله وهى ما يفردها) لعل  
 المراد لغة وقوله في المتن وهو بيع الربط الخ لعل المراد شرع على منعه اى وذلك لان قوله جمع عربية

سمح له البائع بشرته (قوله بخلافه فيما مر) اقول فيه بحث اذ اليد فيما مر ايضا للمشتري على المبيع وللبيع  
 على ما حدث فليتأمل (قوله فكانت حتى السنابل للبائع) اعتمده شيخنا الشهاب الرملي واعلم انهم قالوا ان  
 من اراد شراء زرع او نحوه قبل بدو صلاحه لرعيه فطريقه ان يشتريه بشرط القطع ثم يستاجر الارض  
 وحينئذ قضية كون الزيادة للبائع انه لو لم يرعه حتى زاد وطال امتنع الرعي بغير رضا البائع لان الزيادة له  
 وهى غير متميزة فالأخلص له ان يشتريه بشرط القلع ثم يستاجر الارض (قوله قال الاذرعى وهذا المختار  
 الخ) قال في شرح الارشاد وعلى الاول فقد يفرق بان المقصود هو القطن لا غيره فوجب جعل جوزقه  
 للمشتري بخلافه هنا فان الزرع مقصود كسنايه فامكن جعلها للبائع دونه انتهى واعلم انه صرح في الروضة  
 بان لو اشترى اصل نحو بطيخ شرط القطع فلم يقطع حتى اثمر كانت الثمرة للمشتري ولا يخفى ان المفهوم من  
 كلامهم انه لو اشترى شجرة بشرط القطع فلم يقطع حتى اثمرت كانت الثمرة للمشتري فاما مسألة الروضة  
 المذكورة فيمكن ان يجري الفرق المذكور فيها اذا اصول نحو البطيخ شبيهة باصول القطن المذكور اما  
 مسألة الشجرة المذكورة فقد تشكل على الفرق فليتأمل الا ان يجاب بان من شأن الشجر ان يقصد ثمرته  
 والزرع ان يقصد جميعه (قوله قبل ظهور الحب) قد يقال لاحاجة الى هذا القيد بعد تقيد الزرع بكونه غير  
 ربوى اذ لا فرق حينئذ بين ما قبل ظهور الحب وما بعده الا ان يكون اراد بالزرع ما جبر ربوى واراد بكونه  
 هو غير ربوى انه حشيش غير ما كول كحشيش زرع البر فيحينئذ يتجه التقيد للاحتراز عما لو ظهر حبه فانه  
 يتمتع حينئذ بحبه ولهذا عبر في الروض بقوله او باع زراعا قبل ظهور الحب اى بحب جاز لا زراعا حشيش غير  
 ربوى اه قال في شرحه ويؤخذ منه انه اذا كان ربويا كان اعتيد اكله كالحلبة يتمتع بيعه بحبه وبه جزم  
 الزركشى اه وظاهره امتناع بيع الحلبة وان لم يظهر حبها بحبها وهذا يقتضى ان حشيشها مع حبها جنس  
 واحد والاصح البيع بشرط التقابض (قوله وتقابضا) راجع لقوله او برا الخ دون ما قبله اذ لا ربا فيه

صافيا بشعير وتقابضا في المجلس جاز اذ لا ربا وصرح بهذين لتسميتهما  
 بما ذكره والا فقد علمنا في الربا وتوطئة لقوله (ويرخص في) بيع (العرايا) جمع عربية وهى ما يفردها لكل لعروها عن حكم باقى البستان

(وهو) أى يبعها المفهوم من السياق كإفدرة (بيع الرطب) والحق به المأوردى وغيره البسر لان الحاجة اليه كهي الى الرطب (على النخل بتمر) لا رطب (فى الارض او) بيع (العنب) والحق الحصرم به الذى زعمه شارح قياسا على البسر غلط كما قاله الاذرى لدو صلاح البسر وتناهى كبره فالحرص يدخله بخلاف الحصرم فهما ونقل الاسنوى له عن المأوردى مردود بان الصواب عنه البسر فقط (فى الشجر بزيب) لخير الصحيحين انه صلى الله عليه وسلم نهى (٤٧٣) عن بيع الثمر أى بالثلثة وهو الرطب بالثمر أى بالفوقية ورخص فى بيع العريّة ان

يقضى ان العرايا هي النخلات التى تفرد لاكل وتفسيرها ببيع الرطب ينافية فاشار الى منع التنافى بما ذكره اه ع ش (قوله أى يبعها) أى يبع ثمرها اه سم (قوله والحق به المأوردى الخ) جزم بالالحاق النهائية (قوله) فيها) أى بدو الصلاح وتناهى كبره اه ع ش (قوله بان الصواب عنه) أى النقل الصواب عن المأوردى قول المتن (فى الشجر) أى على الشجر أو جعل الشجر ظرفا مجازا اه ع ش (قوله أى بالثلثة) الاخصر الاوضح بالثلثة أى الرطب (قوله أى بالفتح الخ) الاولى بالفتح ويجوز الكسر أى مخروصا (قوله ان فيه) أى فى العنب (قوله وذكر الارض للغالب) سكت الشارح بناء على ما اختاره من ان ذكر الارض للغالب عن ذكر النخل فى الرطب هل هو كذلك او هو قيد ولا مجال للخلافته هنا ذلا معنى للرخصة حينئذ بصرى وقلوبى (قوله) واخذ شارح بمفهومه الخ (مضى عليه النهاية) والمعنى عبارتهما وافهم كلامه انهما لو كانا معا على الشجر أو على الارض انه لا يصح وهو كذلك خلافا لبعض المتأخرين حيث ذهب الى انه جرى على الغالب اذ الرخصة يقتصر فيها على محل ورودها اه قال سم يشكل عليه من ان محل ورودها الرطب وقد اختلفوا به العنب وان الصحيح جواز القياس فى الرخص اه زاد ع ش فالظاهر من حيث المعنى ما جرى عليه البعض المذكور اه يعنى الشارح وشيخ الاسلام (قوله كيلا) أى مقدار ايكيل أى وقت التسليم (قوله او التمر او بمعنى الواو) (قوله) وانما يجوز بيع (الى قوله وان لم يكن النخل فى النهاية) (قوله خرص عليه) أى المالك (قوله وفيما دون خمسة الخ) عطف على فى تمر الخ (قوله بخرصها السابق) يعنى قوله ان تباع بخرصها (قوله بمثلة الخ) أى بيع مادونها بمثلة تمر (قوله مكايلا يقينا) راجع للمتن فكان الاولى تقديمه على بمثلة (قوله لخيرهما) أى الصحيحين (قوله رخص) ببناء الفاعل (قوله ودونها الخ) مستأنف استدلالا على الاخذ بالدون اه ع ش (قوله) فاخذنا به ولا يجوز فيما زاد عليها قطعاً ومتى زاد على مادونها بطل فى الجميع ولا يخرج على طريق الصفقة كإمر فى بابها اه نهاية أى من انه مستثنى من القاعدة ع ش (قوله لانا) أى اورشيدى وع ش (قوله والاصح انه الخ) والمراد بالخسة او مادونها انما هو من الجفاف وان كان الرطب الانا اكثر فان تلف الرطب او العنب فذاك وان جفف وظهر تفاوت بينه وبين التمر او الزبيب فان كان قدر ما يقع بين الكيلين لم يضر اه نهاية (قوله كد) مثال لما يقع به التفاوت الخ رشيدى وع ش (قوله وظهر فيه التفاوت) أى بين ما تسمرو وبين ما خرص اه سيد عمر (قوله بان بطلان العقد) أى فى الجميع ولا يخرج على طريق الصفقة كإمر عن النهاية (قوله ومحل الطلان) الى قوله وتعدد الخ فيه تطويل (قوله المذكور) نعت للدون (قوله) (عليه) أى على الدون المذكور (قوله بما مر) أى قبل باب الخار اه كرى عبارة ع ش أى من تعدد البائع او المشتري او تفصيل الثمن انتهى (قوله ويحصل) أى التقابض (قوله

كاهو ظاهر) قول المصنف وهو بيع الرطب) عبارة الروض يصح بيع العرايا فى الرطب والعنب على الشجر خرصا بقدره من اليابس فى الارض كيلا ثم قال بشرط التقابض قبل التفرق فيسلم المشتري الثمر اليابس بالكيل ويحلى بينه وبين النخل اه (قوله أى يبعها) أى يبع ثمرها وقوله كإفدرة كان يمكن هذا التدوير وجعل العرايا اسمى الاصطلاح لفس الاصطلاح كاهو ظاهر قول المصنف وهو بيع الخ (قوله وهو كذلك) اعتمدهم قيل لاذ الرخصة يقتصر فيها على محل ورودها اه ويشكل عليه ان محل ورودها الرطب وقد اختلفوا به العنب وان الصحيح جواز القياس فى الرخص (قول المصنف ويشترط التقابض)

تباع بخرصها أى بالفتح ويجوز الكسر مخروصها ياكلها اهلها رطباً وقيس به العنب بجامع انه زكوى يمكن خرصه ويدخر يابسه وزعم ان فيه نصا باطل ومنع القياس فى الرخص ضعيف وذكر الارض للغالب لصحة بيع ذلك بتمر او زبيب بالشجر كيلا لا خرصا واخذ شارح بمفهومه فقال وافهم كلامه الامتناع اذا كان كل من الرطب او التمر على الشجر او الارض وهو كذلك اه وانما يجوز بيع العرايا فى تمر لم يتعلق به زكاة كان خرص عليه وضمن او كان دون النصاب او مملوكا بكافر (و) فيما دون خمسة اوسق) بتقدير جفافه المراد بخرصها السابق فى الحديث بمثلة تمرا مكايلا يقينا لخيرهما ايضا رخص فى بيع العرايا فى خيبة اوسق او دون خمسة اوسق ودونها جائز يقينا فاخذنا به لانها للشك مع اصل التحريم وافهم الدون اجزاء أى نقص كان والاصح انه لا بد من نقص قدر يزيد على ما يقع به التفاوت بين الكيلين

غالباً كدقوله بيع رطب وهو دون ذلك باعتبار الحرص لم يجب انتظار ثمره لان الغالب مطابقة الحرص للجفاف فان تمر وظهر فيه وان التفاوت اكثر مما يقع بين الكيلين بان بطلان العقد ومحل البطلان فيما فوق الدون المذكور ان كان فى صفقة واحدة (و) اما (لوزاد) عليه (فى صفقتين) وكل منهما دون الخمسة فلا بطلان وانما (جاز) ذلك لان كلا عقده مستقل وهو دون الخمسة وتعدد الصفقة هنا بما مر فلو باع ثلاثة لثلاثة كانت فى حكم تسعة عقود (ويشترط التقابض) فى المجلس لانه بيع مطعوم بمثله ويحصل (بتسليم التمر) او الزبيب الى البائع وتسليمه

له (كيلا) لانه منقول وقد بيع مقدرا فاشترط فيه ذلك كما مر ذلك في مجتبه القبض (والتخلية في النخل) الذي عليه الرطب أو الكرم الذي عليه العنب وإن لم يكن النخل بمجلس العقد لكن لا بد من بقاءهما فيه حتى يمضي زمن الوصول اليه لأن قبضه إنما يحصل حينئذ فان قلت هذا يناهيه ما مر في الربا أنه لا بد فيه من القبض الحقيقي قلت ممنوع بل هذا في غير المنقول هو قبضه الحقيقي (٤٧٣) وما وقع في أصل الروضة بما يورثهم اشتراط

حضورهما عند النخل غير مراد وذلك لأن غرض الرخصة بقاء التفكه باخذ الرطب شيئا فشيئا إلى الجداد فلو شرط في قبضه كيه فالت ذلك (والاظهر انه) أي البيع المائل لما ذكر (لا يجوز في سائر الثمار) لتعذر خرصها باستئثارها غالبا وبه فارتفت العنب (وانه) أي بيع العرايا (لا يختص بالفقراء) وان كانوا هم سبب الرخصة لشكايتهم له صلى الله عليه وسلم أنهم لا يجدون شيئا يشترون به الرطب الا التمر لان العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب وبأن ذلك حكمة المشروعية ثم قد يعي الحكم كالرمل والاضطباع وهم هنا من لا نقديهم

(باب اختلاف المتبايعين) ذكر الآن الكلام في البيع الاغلب من غيره والا فكل عقد معاوضة ولو غير محضة وقع الاختلاف في كيفيته كذلك وأصل الباب الحديث الصحيح إذا اختلف البيعان وليس بينهما بينة فهو ما يقول رب السلعة او يتتاركا أي يترك كل ما يدعيه وذلك إنما يكون بالقسح واوهنا بمعنى الا وتقدير لام

وإن لم يكن النخل) أي أو الكرم (قوله هذا) أي قوله وإن لم يكن النخل إلخ المقتضى عدم اشتراط حضورهما عند النخل (قوله لا بد فيه) أي عقد الربوي (قوله ممنوع) أي التناهي (قوله بل هذا) أي التخلية مع مضى الزمن المذكور اهـ (قوله وذلك) أي حصول القبض بالتخلية في النخل والكرم (قوله كيه) أي المتوقف على قطع الكل (قوله أي البيع المائل لما ذكر) أي بيع العرايا وانما أول الضمير به وان كان راجعا إلى العرايا لأن خصوص العرايا لا يجري في غير الرطب والعنب اهـ كرى (قوله وبأن إلخ) الأولى ومع أن (قوله ذلك) أي السبب الخاص (قوله ثم) بضم المثلثة عبارة الكرى قوله ثم أي بعد أن ثبت المشروعية بسبب خاص قد يعي الحكم اهـ (قوله وهم هنا) أي الفقراء في العرايا (قوله من لا نقديده) أي وإن ملك أموالا كثيرة غيره اهـ بجري عن الشيخ سلطان

### (باب اختلاف المتبايعين)

أي فيما يتعلق بالعقد من الحالة التي يقع عليها من كونه بمن قدره كذا وصفته كذا عا ش اهـ بجري وفي عا ش على ما رأى وما يدكر مع ذلك كالأول اشتري عبدًا فجاء بعبد معيب إلخ اهـ (قوله ذكر) ببناء المفعول أي خصهما المصنف بالذكر (قوله ذكر) إلى قوله ويأتي في النهاية الا قوله أي يترك إلى وصح (قوله في البيع) خبر أن (قوله الاغلب) نعت للبيع عبارة النهاية والاختلاف فيه اغلب من غيره اهـ وهي أوضح (قوله ولو غير محضة) كالصدق والخلع وصلاح الدم اهـ عا ش (قوله كذلك) أي كالاختلاف في كيفية البيع (قوله وأصل الباب إلخ) أي الدليل على أصل الاختلاف وأن كان ما أورده لا يثبت المقصود من التحالف ثم ما ذكره في الحديث الثاني قضيته انه إذا حلف البائع على شيء يتخير المشتري بين الرضا به والفسخ وهو لا يوافق ما هو مقرر من أنه متى قلنا بتحليف أحدهما قضى به على الآخر اهـ عا ش وسيأتي عنه في تفسير الحديث الثاني ما يعلم منه الجواب (قوله فهو ما يقول رب السلعة) أي فالقول قول البائع اهـ كرى (قوله واوهنا بمعنى الا) أي بمعنى الا أن فيكون يتتاركا منصوبا اهـ كرى (قوله واوهنا إلخ) يمكن على هذا أن يكون محمل قوله في الحديث فهو ما يقول رب السلعة على ما إذا حلف ونكل الآخر أو على ما إذا تراضيا بما قاله (قوله فيه أو يتتاركا) على ما إذا حلفا ولم يرضيا بما يقوله أحدهما اهـ سم أي ففسخا (قوله وتقدير لام الجزم) أي ليكون يتتاركا مجزوما (قوله أمر البائع أن يحلف) أي كما يحلف المشتري اهـ عا ش (قوله ثم يتخير المتبايع) أي بين الفسخ والاجازة (قوله إن شاء أخذ) أي بأن يمتنع عن الحلف ويرضى بما قاله صاحبه (قوله وإن شاء ترك) أي بعد الحلف والفسخ اهـ عا ش (قوله بأن يمتنع إلخ) والأولى بأن يرضى بما قاله صاحبه بعد التحالف (قوله الماخوذ منه التحالف) أي اذ كل مدعى عليه اهـ سم (قوله أي العاقدان) إلى قول المتن أو الاجل في النهاية الا قوله ومثلها ايضامو كلاهما (قوله ان وارثيهما مثلها) أي العاقدين

قال في الروض وشرحه وان عقدوا الثمر غائب فاحضر او حضراه وقبض قبل التفرق جاز كالو تباعا برابر غائبين وتقابضا قبل التفرق وذكر الأصل مع ذلك ما لو غابا عن النخل وحضر اعنده فخذفه المصنف لأن القبض بالتخلية لا يفترق إلى الحضور كما مر اهـ وقوله او حضراه أي بان تماشيا من مجلس العقد على وجه لا يحصل معه اقترافهما إلى ان وصلوا اليه وقبضاه

### (باب اختلاف المتبايعين)

(قوله فهو) أي القول ما يقول (قوله واوهنا بمعنى الا) يمكن على هذا أن يكون محمل قوله في الحديث فهو ما يقول رب السلعة على ما إذا حلف ونكل الآخر وعلى ما إذا تراضيا بما قاله وقوله فيه أو يتتاركا على ما إذا حلفا ولم يرضيا بما يقوله أحدهما (قوله الماخوذ منه التحالف) أي اذ كل مدعى عليه (قوله

(٦٠ - شرواني وابن قاسم - رابع) الجزم بعد من السياق كما هو ظاهر أيضا أنه صلى الله عليه وسلم أمر البائع أن يحلف

ثم يتخير المتبايع إن شاء أخذ وإن شاء ترك ويأتي خبر العيين على المدعى عليه الماخوذ منه التحالف (إذا اتفقا) أي العاقدان ولو وكيلين أو قنين أذن لهما سيدهما كما هو ظاهر أو وكيلين أو مختلفين ويأتي أن وارثيهما مثلها ومثلها أيضا

قال في الایعاب واطلاق الوارث يشمل مالو كان بيت المال فيمن لا وارث له غيره فهل يحلف الامام كما شمله  
 كلامهم اولافيه نظر اه ع ش واستوجه الاطفيحي عدم حلفه بجبري (قوله موكلهما) اي وسيدهما  
 العبدن الماذونين اه سيد عمر (قوله باليمين) عبارة النهاية بطريق اخرى اه (قوله كبتك بالف الخ)  
 عبارة الروض وشرحه في فرع تصديق مدعي الصحة فلو قال بعتك بالف فقال برك خمر او بحر او بالف وزق خمر  
 او قال شرطنا شرطافسد افانكر كما صرح بذلك الاصل صدق مدعي الصحة لما مرو ان قال بعتك بالف فقال بل  
 بخمسائة وزق خمر حلف البائع على نفي المفسدان يقول لم يسم في العقد خمر ثم تحالف البقاء التنازع في قدر  
 الثمن اه والظاهر انه اذا صدقنا مدعي الصحة في الصورة الاولى لا تثبت الالف بقول البائع بل يؤمر المشتري  
 ببيان الثمن ولو نجسه فان بين شيئا صحيحا وواقفه البائع فذاك وان خالفه تحالفا ثم رايت في شرح العباب  
 مايو واقفه وظاهره انه يعمل بالموافقة حينئذ وان خالفت ما ادعاه الاخر او لا اه سم باختصار (قوله فاذا  
 حلف البائع الخ) تصوير لثبوت الصحة باليمين ففائدة حلفه صحة العقد في جميع المبيع ولكن لا تثبت  
 الالف ولهذا احتج الى التحالف بعدو حينئذ فيظهر ان المشتري يحلف كادعي فليراجع اه رشدي (قوله  
 بل غير الولي والوكيل هنا كذلك) مفهوما انه هناك ليس كذلك فان كان وجهه انه وان كان مدعا اقل الا  
 ان للتحالف فائدة لان المراد هناك مهر المثل وقد يكون اكثر فلهذه الفائدة تجرى في الولي والوكيل ثم قد  
 لا يكون مهر المثل اكثر فهل يتقيد التحالف في الغير بما اذا كان اكثر او لا فرق اكثفاء بالافائدة في الجملة ثم  
 رايت في شرح الارشاد قال ومدعي المشتري مثلا في المبيع اكثر او البائع مثلا في الثمن اكثر كذا قيل قياسا  
 على الصداق وقياسه يقتضي ان محل ذلك اذا تحالف ولي احدهما مع الاخر على انه يمكن الفرق بان ثم مراد  
 مستقرا يرجع اليه وهو مهر المثل بخلافه هنا انتهى اه سم (قوله مدعي المشتري) بصيغة اسم المفعول في  
 المضاف واسم الفاعل في المضاف اليه (قوله فلا فائدة للتحالف) وهذا واضح عند الزيادة في العدد مع الاتحاد في  
 الجنس والصفة اما اذا اختلفا كان قال البائع بعتك بالف درهمو المشتري بمائة دينار وكانت الالف الدرهم في  
 القيمة دون المائة فهل يكون الحكم كذلك او لا ولا يفرق بان البائع قد يكون له غرض في خصوص الدراهم اه  
 سيد عمر والاقرب الثاني اخذا بما ياتي آتفاعن ع ش في المكسر (قوله كذهب الخ) مثال للجنس و(قوله  
 وكذهب كذا الخ) مثال للنوع و(قوله وكصحيح الخ) مثال للصفة (قوله كصحيح او مكسر) يتكرر في كلامهم  
 ذكرهما ويظهر ان المراد بهما المضروب وغيره فان المكسر المعروف الان لا يضبط فبصدقه البيع عند  
 ارادته ثم رايت في المهمات في بيع الاصول والثمار ما يشير لجنو ذلك وعبارته والكسرة قطعة من الدراهم  
 والدنانير للحوامج الصغار وهما القرصاة انتهت اه سيد عمر (قوله او مكسر) اي وان لم يكن ما يدعيه البائع اكثر  
 قيمة لان الاغراض تختلف بذلك اه ع ش (قوله ومنه) اي من الاختلاف الماوجب للتحالف اه ع ش (قوله  
 وقد يشمل الخ) محل تامل بالنسبة لمسئلة الكتابة الا ان يفرض فيما اذا كان العبد ثمنا فكان الاولى تاخيرها  
 كقوله نعم الخ الى شرح قول المصنف او قدر المبيع اه سيد عمر (قوله او الولادة) اي كان يقع الاختلاف

موكلهما (على صحة البيع)  
 أو ثبتت باليمين كبتك  
 بألف فال بل بخمسائة  
 وزق خمر فاذا حلف البائع  
 على نفي الخمر تحالفا (ثم) إذا  
 اختلفا في كيفية كقدر  
 الثمن وكان ما يدعيه البائع  
 أو وكيله أكثر أخذنا  
 يأتي في الصداق بل غير الولي  
 والوكيل هنا كذلك كما هو  
 ظاهر فيشترط أن يكون  
 مدعي المشتري مثلا في  
 المبيع أكثر والبائع مثلا  
 في الثمن أكثر وإلا فلا  
 فائدة في التحالف (أو  
 صفته) أو جنسه أو نوعه  
 كذهب أو فضة وكذهب  
 كذا وكذا وكصحيح أو  
 مكسر ومنه اختلافهما في  
 شرط نحو رهن أو كفالة  
 أو كونه كاتباً وقد يشمل  
 ذلك كله قوله صفته نعم إن  
 اختلفا في العقد هل هو قبل  
 التأبير أو الولادة أو بعد  
 أحدهما لم يتحالفا وان رجع  
 الاختلاف إلى قدر المبيع  
 لأن ما وقع الاختلاف فيه  
 من الحل والثرة تابع

كبتك بالف بل بخمسائة وزق خمر الخ) عبارة الروض وشرحه في فرع تصديق مدعي الصحة فلو قال  
 بعتك بالف فقال بل برك خمر او بحر او بالف وزق خمر او قال شرطنا شرطافسد افانكر كما صرح بذلك الاصل  
 صدق مدعي الصحة لما مرو ان قال بعتك بالف فقال بل بخمسائة وزق خمر حلف البائع على نفي المفسدان  
 يقول لم يسم في العقد خمر ثم تحالف البقاء النزاع في قدر الثمن انتهى والظاهر انه اذا صدقنا مدعي الصحة في  
 الصورة الاولى لا تثبت بقول البائع بل يؤمر المشتري ببيان الثمن ولو نجسه فان بين شيئا صحيحا وواقفه  
 البائع فذاك وان خالفه تحالفا ثم رايت في شرح العباب ما نصه قال القاضي وفيما اذا قال انما اشترت بخمر  
 او ثمن مجهول وقال البائع بل بالف مثلا لا يمكن قبول قول البائع بل يحبس المشتري حتى يبين ثمنافان بين شيئا  
 وواقفه الاخر فذاك ولا تحالفا اه ثم نظرفيه واجاب عنه فراجع وظاهره انه يعمل بالموافقة حينئذ وان  
 خالف ما ادعاه الاخر او لا (قوله والوكيل هنا كذلك) مفهوما انه هناك ليس كذلك فان كان وجهه انه وان

لا يصح ايراد العدة عليه صدق البائع فيه يعني اذ الاصل بقاءه لمكروه من ثم لوزع (٤٧٥) المشتري ان البيع قبل الاطلاع او الحمل صدق على

الوجه لان الاصل حينئذ  
عدمه عند البيع (او الاجل)  
كان ادعاه المشتري وانكره  
البائع (او قدره) كيوم او  
يومين (او قدر المبيع)  
كصاع من هذا بدرهم  
فيقول بل صاعين منه به  
ولو اشترى ثوبا على انه  
عشرون ذراعاً ثم قال البائع  
اردنا ذراع اليد وقال  
المشتري بل ذراع الحديد  
فان شاب احدهما عمل به  
أخذنا مما مر في النقد وان  
استويا في الغلبة بطل العقد  
لما مر ان النية هنا لا تكن  
وان اتفاقاً عليها فان اختلفا  
في شرط ذلك اتجه التحالف  
ووقع لبعضهم خلاف ما  
ذكرته فاحذره ثم رأيت  
الجلال البلقيني ذكر بحثاً ما  
يوافق ما ذكرته حيث قال  
ما حاصله اطلاق الذراع  
بيلد الغالب فيها ذراع الحديد  
ينزل عليه فان اختلفا في  
إرادته وإرادته ذراع اليد  
او العمل صدق مدعي ذراع  
الحديد لانه الغالب ولا  
تحالف لان دعوى الاخر  
مخالفة للظاهر فلم يلتفت  
اليها فان انتفت غلبة احدهما  
وجب التعيين والافسد  
العقد اه وقال في موضع  
اخر لو قال المشتري اردنا  
ذراع الحديد والبائع اردنا  
ذراع اليد لم يكن اختلافاً  
في قدر المبيع لانه معين  
فلا تحالف وانما هذا

بعد الاستغناء عن الابن فيما اذا كان المبيع غير آدمي أو بهد التمييز فيما اذا كان آدمياً وكان البائع يدعي أن البيع  
وقع بعد الاستغناء أو التمييز أيضاً وإلا فالبيع من أصله باطل على مدعي البائع لحزمة التفريق اه رشدي (قوله)  
لا يصح ايراد العدة عليه قد يقال المشتري لم يدع ايراد العدة عليه بل تبعيته وهذا يخالف في الثانية قو لهم  
واللفظ للروض في الباب السابق وكذا طلع النخل مع قشره اى يصح بيعه إلا ان يخص بالقطوع دون  
الباقى على أصله وفيه نظرو الاحسن تصوير ما هنا ببيعه على أصله من غير شرط القطع فانه باطل لانه بيع قبل  
الصلا ح لا شرط قطع مر اه سم (قوله) ومن ثم اى اجل ترجيح جانب البائع هنا بالاصالة (قوله لوزع)  
اى ادعى اه ع ش (قوله) ان البيع قبل الاطلاع او الحمل) ينبغى ان صورة المسئلة ان يقول البائع البيع  
بعد الاطلاع والتاثير وبعد الحمل وانفصال الولد وقول المشتري بل هو قبل الاطلاع والحمل اموالو كانت  
حامل او الثمرة غير مؤبرة واختلفا في مجرد كون الثمرة والحمل قبل البيع او بعده فالاختلاف فان  
البيع ان كان قبل الحمل والاطلاع فقد دنا في ملك المشتري وإن كان قبل البيع فقد دخل في المبيع تبعانهم  
يظهر أن ذلك فيما للورد المبيع يبيع وزعم المشتري أن الاطلاع والحمل وجدا بعد البيع فيكونان من  
الزيادة المنفصلة فلا يتبعان في الردو البائع انهما كانا قبل البيع فهما من المبيع اه ع ش وقوله وانفصال الولد  
اى واستغناء عن الابن في غير الادمى وتمييزه في الادمى كمر عن الرشدي وقوله اموالو كانت اى حين  
الاختلاف (قوله قبل الاطلاع او الحمل) اى فيكون الثمرة او الحمل له اه ع ش (قوله صدق على الوجه)  
كذا في شرح الروض قال مر في شرحه والاصح تصديق البائع اه سم (قوله كان ادعاه) الى قوله ولو  
اشترى في النهاية (قوله عمل به) يدل على الغاءية احدهما حينئذ وانظر ما مر في النقد هل يشمل مع حالة  
الاطلاق حالة النية مع الاختلاف فيها اه سم اقول ما سيذكره عن الجلال صريح في الشمول (قوله ما  
مر) اى في الشرط الخامس من شروط المبيع (قوله لما مر) اى في اوائل كتاب البيع في شرح قول المصنف  
او نقدان ولم يغلب احدهما اشترط التعيين اه كردي (قوله هنا) اى في الاستواء في الغلبة (قوله) وان  
اتفقا غاية (قوله عليها) اى على نية احدهما بخصوصه (قوله في شرط ذلك) اى احد الذراعين بخصوصه  
(قوله بحثاً) اى لا نقلاً (قوله ما يوافق الخ) مفعول ذكر (قوله الغالب فيه الخ) نعت بلد (قوله ينزل  
الخ) خبر اطلاق الذراع (قوله وجب التعيين) اى باللفظ (قوله انتهى) اى حاصل ما قاله الجلال (قوله)  
لم يكن اختلافاً في قدر المبيع لانه معين) لك ان تقول يؤخذ من قوله لانه معين ان العقد ورد على معين مرئى  
وحيث ان الجاهل بمقدار ذرعه لا تقتضى البطلان فالاختلاف ليس الا في شرط خارج والجاهل فيه لافى  
عين المبيع ولا تؤدى جهالة عين المبيع مع رؤيته فليتأمل حق التأمل وبه يعلم ما في قول الشارح  
السابق بطل العقد مع فرضه ان المشتري ثوب المتبادر منه التعيين اه سيد عمر (قوله المقصود منه) اى

كان مدعاه أقل الآن للتحالف فائدة لأن المراد هناك مهر المثل وقد يكون أكثر فهذه الفائدة تجرى في الولي  
والوكيل ثم قد لا يكون مهر المثل أكثر فهل يتقيد التحالف في الغير بما اذا كان أكثر او لافرقا اكتفاء  
بالفائدة في الجملة ثم رأيت في شرح الارشاد قال ومدعى المشتري مثلاً في المبيع أكثر او البائع مثلاً في الثمن  
أكثر كذا قيل قياساً على الصدق وقياسه يقتضى أن محل ذلك اذا تحالف ولى أحدهما مع الآخر على أنه يمكن  
الفرق بان ثم مراد استقرا يرجع اليه وهو مهر المثل بخلافه هنا اه (قوله لا يصح ايراد العدة عليه) قد يقال  
المشتري لم يدع ايراد العدة بل تبعيته وهل يخالف في الثانية قو لهم واللفظ للروض في الباب السابق وكذا  
طلع النخل مع قشره اى يصح بيعه إلا أن يخص بالقطوع دون الباقي على أصله وفيه نظار والاحسن تصوير  
ما هنا ببيعه على أصله من غير شرط القطع فانه باطل لانه بيع قبل الصلاح بلا شرط قطع مر (قوله صدق على  
الوجه) كذا في شرح الروض قال مر في شرحه والاصح تصديق البائع اه (قوله عمل به) يدل على  
الغاءية أحدهما حينئذ وانظر ما مر في النقد هل يشمل مع حالة الاطلاق حالة النية مع الاختلاف فيها (قوله)  
بطل العقد) اى حيث لم يغلب احدهما والا عمل بالغالب اخذاً بما ذكره اولاً فتامله (قوله)

كما اذا باع أرضاً على أنها مائة فخرجت نائة فيخبر المشتري كالعيب فان أجاز فبكل الثمن اه المقصود منه وفيه نظر ظاهر والفرق بينه وبين

ما نظر بهما انهما ثم متفقان على شرط المائة ثم النقص عنها المنزل منزلة العيب فجاء التخيير واما هنا فهما مختلفان في ان المبيع عشرون بالحديد او باليد فلم يتفقا على شيء فكان مجهولا فبطل العقد ولا ينافي ما ذكرته وذكره قول الماوردي والصيمري في السلم يشترط في المذروع ان يكون بذراع الحديد فان شرطه بذراع اليد (٤٧٦) لم يجز لانه مختلفاه لان محل ما قالاه فيما في الذمة وما هنا في المعين وبفرض كونه في الذمة

من قول الجلال في موضع آخر وكذا ضمير بينه (قوله وما نظر به) أي جعله نظيرا او موقولا كما اذا باع أرضا الخ (قوله فبطل العقد) أي حيث لم يغلّب أحدهما أو العمل بالغالب اخذا بما ذكره أو لا قنامله اه سم (قوله ما ذكرته وذكره) أي من جواز شرط غير ذراع الحديد (قوله وفيما في الذمة) قضية هذا الصنيع الصحة في المعين مع اختلاف الذراع وهو ممنوع اه سم اقول لا يظهر وجه المنع مع قول الشارح وعلم قدره أي انه ذراع الاربع بالحديد مثلا (قوله كما انهمه التعليل) وهو قوله لانه مختلف (قوله في مختلف) خبر فحله أي محل ما قالاه في ذراع مختلف (قوله بان عين) كذراع زيد قول المتن (ولا بينة) أو للحوال (قوله لاحدهما) إلى قوله ولا جعل في النهاية الا قوله في عين المبيع أو الثمن فقط تحالفا وقوله يظهر الى تحالفا (قوله وقد لزمت الخ) عطف على قول المتن أو لا بينة (قوله وقد بقي الى حالة التنازع) سياق المحترزات في كلامه اه سم (قوله وبقي الخ) عطف على لزوم العقد وجري المغنى والنهاية على ان بقاء العقد قيد دون لزوم العقد (قوله وكل منهما مدع ومدعى عليه) لا يخفى ان الخبر انما يشهد لحلف كل منهما من جهة كونه مدعى عليه لا من جهة كونه مدعى فلا بد من دليل للجهة الثانية التي ثمرتها الحلف على الاثبات اه رشیدی (قوله السابقان) أي في قوله واصل الباب الخ (قوله الا ان يحجب الخ) لا يخفى ما فيه من التكلف والتعسف والمنافاة لظاهر الحديث أو صريحه اما أولا فلا قصاره <sup>عليه السلام</sup> في الاول على قوله فهو ما يقول الخ وفي الثاني على تحليف البائع واما نانيا فلان ترتيبه على التمين تخيير المشتري لا الفسخ الا في تفصيله اه سيد عمر (قوله هي) أي الزيادة وكذا ضمير بها (قوله وخرج باقتفا الخ) علم بما مر ان مرادهم بالاتفاق على الصحة وجودها بأنها ومغنى قال ع ش قوله مما مر أي في قوله او ثبتت الخ اه (قوله وبقوله الخ) كقولهم يلزم ويبقى الاتيين عطف على قوله باقتفا الخ (قوله لا فرق) أي بين الاختلاف في زمن الخيار والاختلاف بعده في حال فان في الاول كالثاني اعتمده النهاية والمغنى وفاقا للشارح (قوله وفي القراض) بان قال المقرض قارضتك دنائير وقال العامل بل دراهم او قال مائة وخمسين فقال بل مائة اه ع ش (قوله والجعالة) وجعلا أي القراض والجعالة من المعاضدة لان العامل فهم الم يعمل بمجانا وانما عمل طامعا في الربح والجعل اه ع ش (قوله او التلف الذي يفسخ به العقد) بان كان الخيار للبائع وحده او تلف المبيع في يد المشتري بعدم السقي الواجب على البائع وبه يندفع ما قيل كيف يكون التلف بعد القبض موجبا للانفساخ مع ان المبيع من ضمان المشتري او ان المراد تلف المبيع في يد البائع بعد قبضه للشن اه ع ش عبارة الرشیدی أي بان كان قبل القبض باقة أو اتلاف البائع اه (قوله واورد) الى قوله وما في الانوار في المغنى الا قوله او الثمن وقوله ويظهر الى تحالفا وقوله وله التصرف الى والا جعل (قوله على الضابط) أي قول المصنف اذا اتفقا الخ أي على منعه (قوله اذ لم يتواردا) أي الادعاء ان (قوله مع انهما اتفقا الخ) أي فيشملة الضابط وليس من افراده (قوله فيحلف كل الخ) تفريع على قوله فلا تحالف (قوله ادعى عليه) ببناء المفعول (قوله على الاصل) أي اصاله النقي (قوله ولا فسخ) يعني لم يبق عقد حتى يفسخ لانه يحلف كل ارتفع مدعى الآخر كردی ورشیدی عبارة ع ش قوله ولا فسخ أي بل يرتفع العقدان لمخلفهما فيبقى العبد والجارية في يد البائع ولا شيء له على المشتري ويجب عليه رد ما قبضه منه ان قبله المشتري منه والا كان كمن اقر شخص بشيء وهو ينكره فيبقى تحت يد البائع الى رجوع المشتري واعترافه به ويتصرف البائع فيه بحسب الظاهر اما في الباطن فالحكم محال فيما في الذمة) قضية هذا الصنيع الصحة في المعين مع اختلاف الذراع وهو ممنوع (قوله وبقي الى حالة التنازع)

فحله كما أفهمه التعليل في مختلف اما اذا علم بان عين وعلم قدره فيصح كما في تعيين ميكال متعارف (ولا بينة) لاحدهما يعتد بها فشمّل ما لو كان لكل بينة وتعارضتا لا تطلقهما او اطلاق احدهما فقط او لكونها ارضا بتاريخين متفقين وقد لزمت العقد وبقي الى حالة التنازع (تحالفا) لما في الخبر الصحيح ان التمين على المدعى عليه وكل منهما مدع ومدعى عليه وقد يشكل عليه الخبران السابقان الا ان يحجب بأنه عرف من هذا الحديث زيادة علمها هي حلف المشتري أيضا فاخذناها وخرج باقتفا الخ اختلافهما في الصحة او العقد هل هو بيع او هبة فلا تحالف كما يأتي وبقوله ولا بينة ما لو كان لاحدهما بينة فانه يقضى له بها اولهما بينتان مؤرختان بتاريخين مختلفين فانه يقضى بالاولي ويلزم ما لو اختلفا مع بقاء الخيار فلا تحالف على ما نقلاه واقراء لا مكان الفسخ بغيره لكن الجمهور كما أفهمه كلامهما على أنه لا فرق واعتمده جمع

متأخرون كما أطبقوا على التحالف في القراض والجعالة مع جوازهما من الجانبين والكتابة مع جوازهما من جانب القن على ويبقى ما لو اختلفا في الثمن او المبيع بعد القبض مع الاقالة او التلف الذي يفسخ به العقد فلا تحالف بل يحلف مدعى النقص لانه فارم واورد على الضابط اختلافهما في عين المبيع والثمن معا كعبتك هذا العبد هذه المائة الدرهم فيقول بل هذه الجارية بهذه العشرة الدنانير فلا تحالف جزم ما اذ لم يتواردا على شيء واحد مع انهما اتفقا على بيع صحيح واختلاف في كيفيةه فيحلف كل على نفي ما ادعى عليه على الاصل ولا فسخ

ولو اختلفا في عين المبيع او الثمن فقط تحالف او في عين المبيع والثمن في الذمة واتفقا (٧٧ ع) على صفته وقدره او اختلفا في احدهما و يظهر ان

مثل ذلك عكسه بان يختلفا  
في عين الثمن والمبيع في  
الذمة تحالفا على المنقول  
المعتمد خلافا لقول  
الاسنوي ومن تبعه لا تحالف  
بل يحلف كل على نفي ما ادعى  
عليه ولا فسخ فان اقام  
البائع بينة انه العبد والمشتري  
بينه انه الام لم يتعارض لان  
كلا اثبت عقدا لا يقتضي  
نفي غيره فتسلم الامة  
للمشتري ويقر العبيده  
ان كان قبضه وله التصرف  
فيه ظاهرا بما شاء للضرورة  
نعم ليس له الوطء لو كان امة  
احتياطا أما باطنا فالمدار  
فيه على الصدق وعدمه  
والاجعل عند القاضي حتى  
يدعيه المشتري وينفق عليه  
حيث لم يريعه اصلح من  
كسبه ان كان والا باعه  
وحفظ ثمنه ان رآه وما في  
الانوار من تخريج هذا على  
من أقر لغيره بمال وهو  
ينكره فيه نظر لان هذا  
ليس من ذلك لان إقرار  
البائع هنا بشراء الغير للملكة  
بمال يلزمه له فهو إقرار على  
الغير لاله ا ما على التحالف  
فحله حيث لم يختلف تاريخ  
البيتين والا حكم بمقدمة  
التاريخ (فيحلف كل) منهما  
(على نفي قول صاحبه  
ولإثبات قوله) لما مر ان

على ما في نفس الامر نظير ما يأتي في قوله وله التصرف فيه ظاهرا الخ اه (قوله ولو اختلفا في عين المبيع أو  
الثمن فقط) اي واتفقا على الثمن في الاولى وعلى المبيع في الثانية وهما معنيان فيما (قوله والثمن الخ) اي والحال  
ان الثمن اه ع ش (قوله في احدهما) اي الصفة والقدر (قوله والمبيع الخ) (الواو للحال) (قوله تحالفا)  
جواب لقوله او في عين المبيع والثمن الخ (قوله لا تحالف) اي لان الثمن ليس بمعين حتى يرتبط به العقد اه  
سم (قوله فان اقام البائع الخ) هذا تفريع على عدم التحالف اه سم (قوله ويقر العبيده) اي المشتري  
ويلزمه الثمنان لعدم التعارض في البيتين اه ع ش (قوله وله التصرف فيه) وعليه نفقته نهاية أي العبد  
ع ش (قوله لو كان) اي ما ادعاه البائع و اقام به البينة (قوله احتياطا) عبارة النهاية لا اعتراقه بتحريم  
ذلك عليه اه (قوله والاجعل الخ) اي وإن لم يكن قبضه المشتري جعل الخ (قوله وينفق) اي القاضي (قوله  
من كسبه) متعلق بينفق (قوله باعه وحفظ الخ) عبارة النهاية باعه ان رآه وحفظ ثمنه اه (قوله ان رآه)  
يعني عنه قوله ولا (قوله وما في الانوار) هو الاصح فلا يجعل عند القاضي بل يترك في يد البائع شرح مر اه  
سم أي وعليه نفقته ع ش (قوله بشراء الغير الخ) خبر ان (قوله للملكة بمال) الجاران متعلقان بالشراء (قوله  
يلزمه له) اي يلزم المال الغير للبائع (قوله فهو) اي إقرار البائع هنا (قوله ا ما على التحالف) الى المتن في  
النهاية والمغنى (قوله ا ما على التحالف الخ) اي ما ذكر من قوله فان اقام البائع بينة الى هنا مفرع على عدم  
التحالف الذي قال به الاسنوي ا ما على التحالف الذي هو المنقول المعتمد فحله كرى (قوله على التحالف)  
اي فيما إذا اختلفا في عين المبيع والثمن في الذمة الذي قدم انه المعتمد اه ع ش (قوله فحله) اي التحالف و  
(قوله حيث الخ) يقتضي الحكم بتعارضهما حيثند وفيه نظر لان كلا لا يقتضي نفي ما أثبتته غيره فليتأمل اه  
سم (قوله حيث لم يختلف) هكذا في شرح الروض عن السبكي وفيه نظر بل ينبغي العمل بالبيتين وإن اختلف  
تاريخهما ولا تحالف لا اختلاف متعلقهما فلا تعارض بينهما بمجرد اختلاف التاريخ فان ذكر ما يوجب  
التعارض اعتبر التعارض حيثند فليتأمل وإذا قلنا هنا يعمل بالبيتين فينبغي ان يجري حيثند هنا ما تقدم  
من ان العبد يقر بيد المشتري ومن تخريج الانوار المذكور سم على حج اهرشدي (قوله ولا اقضى بمقدمة  
التاريخ) قد يتوقف فيه بأن ما هنا في قضيتين مختلفتين وأمكن الجمع بينهما فليقاس العمل بهما مع ما ذكر  
سم على حج اقول إلا ان يقال إن ذلك مفروض فيما لو اتفقا على انه لم يجر الاعقدوا احدها ع ش (قوله بما  
مر) إلى قول المتن وإذا اختلفا في النهاية الا قوله غريمه (قوله لما مر) اي بعيد قول المصنف تحالفا (قوله  
غريمه) اسقطه المغنى والنهاية وقال الرشدي قوله لم يفتني ما ينكره ويشتب الخ لا يخفى ان الضمان لكلها  
راجعة إلى لفظ كل وهذه العبارة اصوب من قول الشهاب بن حجر فينبغي ما ينكره غريمه ويثبت ما يدعيه هو  
اه أي فقوله ينكره صوابه يدعيه أو إسقاط قوله غريمه (قوله و معلوم أن الوارث) سكنت عن الموكل الذي  
قال فيما سبقت انه كالوارث وفي معنى الوارث سيد العبد الماذون لكنه يحلف على البت في الطرفين سم على حج  
اي الاثبات والنفي لان فعل عبده فعله ع ش قول المتن (قوله ويبدأ بالبائع) اي استحبابا بالزوج في الصداق

ستأتي المحترزات في كلامه (قوله لا تحالف) أي لان الثمن ليس بمعين حتى يرتبط به العقد (قوله فان اقام) هذا  
تفريع على عدم التحالف (قوله وما في الانوار) هذا هو الاصح فلا يجعل عند القاضي بل يترك في يد البائع مر  
وقوله ا ما على التحالف كذا في شرح مر (قوله فحله) اي التحالف وقوله حيث الخ يقتضي الحكم بتعارضهما  
حيثند وفيه نظر لان كلا لا يقتضي نفي ما أثبتته غيره فليتأمل (قوله حيث لم يختلف الخ) هكذا في شرح  
الروض عن السبكي وفيه نظر بل ينبغي العمل بالبيتين وإن اختلف تاريخهما ولا تحالف لا اختلاف  
متعلقهما فلا تعارض بينهما بمجرد اختلاف التاريخ فان ذكر ما يوجب التعارض اعتبر التعارض حيثند  
فليتأمل وإذا قلنا هنا يعمل بالبيتين فينبغي ان يجري هنا حيثند ما تقدم من ان العبد يقر بيد المشتري ومن  
تخريج الانوار المذكور (قوله و معلوم أن الوارث) سكنت عن الموكل الذي قاله فيما سبق انه كالوارث وفي

كلا مدع ومدعى عليه فينبغي ما يذكره غريمه ويثبت ما يدعيه هو ومعلوم أن الوارث يحلف في الاثبات على البت وفي النفي على  
نفي العلم كاذ كروه في الصداق (ويبدأ بالبائع) لان جانبه اقوى بعود المبيع الذي هو المقصود بالذات اليه بالنسخ الناشئ عن التحالف

ولأن ملكه قد تم على الثمن بالعقد وملك المشتري لا يتم على المبيع إلا بالقبض لأن الصورة أن المبيع معين والثمن في الذمة ومن ثم بدى بالمشتري في عكس ذلك لأنه أقوى حينئذ ويخير (٤٧٨) الحاكم بالبداية بينهما إذا كانا معينين أو في الذمة (وفي قول بالمشتري)

أقوة جانيه بالمبيع (وفي قول يتساويان) لأن كلا مدع ومدعى عليه وعليه (فيخير الحاكم) فيمن يبدأ به منهما (وقيل بقرع) بينهما فن قرع بداهة الخلاف في النذب لحصول المقصود بكل تقدير (والصحيح أنه يكفي كل واحد) منهما (يتم تجمع نفيا وإثباتا) لاتحاد الدعوى ومن كل في ضمن مثبتة وينبغي نذب يمينين خروجا من الخلاف لأن في مدركة قوة خلافا لما يوجه المتن ومن ثم اعترض بأنه كان ينبغي التعبير بالذهب وإشعار كلام المتن كما لما وردى بمنع يمينين غير معول عليه (ويقدم النفي) ندباً لأنه الأصل في اليمين إذ حلف المدعى على إثبات قوله إنما هو لنحو قرينة لوث أو نكول ولإفادة الإثبات بعده بخلاف العكس وإنما لم يكف الإثبات وحده ولو مع الحصر كابتع إلا بكذا لأن الإيمان لا يكتفي فيها بالوإزام بل لابد من الصريح لأن فيها نوع تعبد (فيقول البائع) إذا اختلفا في قدر الثمن والله ما بعت بكذا ولقد أو إنما وحذفه من أصله لإيهامه اشتراط الحصر بعت (بكذا) ويقول المشتري والله ما اشتريت

كالبائع فيبدأ به لقوة جانيه ببقاء التمتع له كإقوى جانب البائع يعود المبيع له ولأن أثر التحالف يظهر في الصداق وهو باذله فكان كباثمة نهاية ومعنى قال عرش قوله لم يستجبا كما يستحب تقديم المسلم إليه في السلم والمؤجر في الإجارة والزوج في الصداق والسيد في الكتابة أه أنوار أقول ويتوقف في السلم إليه وينبغي تقديم المسلم مطلقاً سواء كان رأس المال معيناً في العقد أم لا فإنه وإن لم يكن معيناً في العقد يصير بتعيينه في المجلس وقبض المسلم إليه له كالمعين في العقد والثمن إذا كان معيناً والمبيع في الذمة يبدأ بالمشتري والمسلم هنا هو المشتري في الحقيقة أه وفي سم ما يوافق (قوله لأن ملكه قد تم الخ) بمعنى أن العقد لا يفسخ بثلثه بخلاف المبيع أه رشدي أقول بل لا يتصور ثلثه (قوله وتخير الخ) عطف على قوله بدا الخ (قوله وعليه) أي على القول بالتساوي أه عرش (قوله فن قرع) أي خرجت له القرعة أه عرش (قوله والخلاف الخ) أي المذكور بقوله ويبدأ بالبائع وفي قول الخ (قوله) ومنى كل في ضمن مثبتة) أي نفي منفي كل منهما في ضمن إثبات مثبتة فظاهر العبارة ليس مراداً كما لا يخفى أو المعنى المنفي من حيث نفيه في ضمن المثبت من حيث إثباته فاندفع ما يقال ليس المنفي في حلف المشتري في ضمن مثبتة أه بخيرى (قوله لما يوجه المتن) حيث عبر بالصحيح المشعر بفساد مقابله (قوله ومن ثم اعترض الخ) هذا التفريع محل تأمل أه سيد عمر ولم يظهر لي وجهه (قوله وإشعار كلام المتن) كون المتن مشعر بذلك محل نظر أه سيد عمر ولم يظهر لي وجه النظر فإن مقابل الصحيح لا يجوز تقليده (قوله بخلاف العكس) أي تقديم الإثبات على النفي لأنه إذا قال ما بعتك بتسعين يبق لقوله ولقد بعتك بمائة فائدة لم تستفد من النفي بخلاف ما لو قال بعتك بمائة يبق قوله وما بعتك بتسعين لمجرد التأكيذ والتأسيس خير منه قرر شيخنا البالي أه عبد البر أه بخيرى (قوله وحذفه) أي إنما ظاهره أن كلامهما مذكور في المحرر وهو غير مراد بل المراد أن المذكور في المحرر إنما دون ولقد عبارة المحلى وعدل إليها أي إلى ولقد بعت بكذا عن قول المحرر كالمشارح وإنما بعت بكذا لأنه لا حاجة إلى الحصر بعد النفي أه عرش (قوله عن النفي فقط الخ) عبارة النهاية عن النفي والاثبات أو عن أحدهما أو لعل سكوت الشارح عن الأول أي النكول عنهما معالكون حكمه معلوماً عن الثاني بالأولى (قوله قضى للتحالف) ظاهره أن النكول لو كان من الثاني قضى للأول بيمينته بمجرد نكول الثاني وهو مشكل لأن اليمين كانت قبل النكول وهي قبله لا يعتد بها أه عرش وقد يقال أنه مستثنى (قوله وإن نكلما) ولو عن النفي فقط أه نهاية (قوله عند الحاكم) إلى قوله ويشكل في المعنى (قوله فخرج تحالفهما بأنفسهما) ومثله فيما ذكر جميع الإيمان التي يترتب عليها فصل الخصومة فلا يعتد بها إلا عند الحاكم أو المحكم أه عرش (قوله بنفس التحالف) إلى التنبيه في النهاية إلا لقوله قال القاضي إلى المتن وقوله من غير سبب إلى فصيح (قوله للخبر الثاني) أي من الخبرين السابقين أول الباب (قوله فإن تخيره فيه) أي تخيير المشتري في الخبر الثاني (قوله بعد الحلف) قد يقال التخيير بعد الحلف لا يقتضي التخيير بعد التحالف أه سم وقد يجاب بأن الحلف أقوى من التحالف في قياس الثاني على الأول بالأولى (قوله ولو أقام كل الخ) من تمة قوله ولأن البينة أقوى الخ فالو أو فيه للحال رشدي (قوله فالتحالف) عبارة النهاية والمعنى فبالتحالف

معنى الوارث سيد العبد المأذون لكنه يحلف على البت في الطرفين (قوله) ومن ثم بدى بالمشتري في عكس ذلك) قد يقال قياس ذلك البداء بالمسلم إذا كان رأس المال معيناً في العقد لكنه أطلق في شرح العباب قوله والمسلم إليه في السلم والمؤجر في الإجارة والزوج في الصداق والسيد في الكتابة كالبائع ذكره في الأنوار أه وقضيته خصوصاً مع قرينة قرنه بالمذكورات البداء بالمسلم إليه مطلقاً فلا يجرى الفرق بينه وبين البائع في الذمة بضمن معين فليراجع (قوله بعد الحلف) قد يقال التخيير بعد الحلف لا يقتضي التخيير بعد التحالف

بكذا ولقد اشتريت بكذا ولو نكل أحدهما عن النفي فقط أو الإثبات فقط قضى للتحالف وإن نكلما معاً وقف الأمر وكأنها تركا بالباء الخصومة (وإذا تحالفا) عند الحاكم والحق به المحكم فخرج تحالفهما بأنفسهما فلا يؤثر فسحا ولا لزوماً (فالصحيح أن العقد لا يفسخ) بنفس التحالف للخبر الثاني فإن تخيره فيه بعد الحلف صريح في عدم الانفساخ به لأن البينة أقوى من اليمين ولو أقام كل منهما بيمينته لم يفسخ فالتحالف



أولى (بل إن) أعرض عن الخصومة أعرض عنهما ولا يفسخ وان (راضيا) على ما قاله أحدهما أقر العتد بربنني لهما كندبهما للتوافق ما أمكن ولورضى أحدهما بدفع ماطلبه صاحبه اجبر الآخر عليه قال القاضي وليس له الرجوع عن رضاه كالورضى العيب (والا) يتفقا على شيء ولا أعرض عن الخصومة (فيفسخانه أو أحدهما) لانه فسخ لاستدراك الظلامه فاشبهه الفسخ بالعيب (أو الحاكم) لقطع النزاع ثم فسخ القاضي والصادق منهما ينفذ ظاهر أو باطنا كالأول ولا وغيره ينفذ ظاهر فقط ورجح ابن الرفعة (٧٩) انه لا يجب هنا فور في الفسخ ويشكل

عليه ما تقرر من الحاقه بالعيب الا ان يفرق بان التأخير هنا لا يشعر بالرضا للاختلاف في وجود المقتضى بخلافه ثم ونازع الاسنوى في القياس على الاقالة الذي نقله الشيخان وأقره بان كلالو قال ولو بحضرة صاحبه بعد البيع فسخته لم يفسخ ولم يكن إقالة وإنما تحصل الاقالة ان صدرت بايجاب وقبول بشرط ان يكون المتأخر جوابا متصلا ورد بان تمكين كل واحد من التحالف من الفسخ كتراضيهما به من غير سبب وقد مر انه في معنى الاقالة فصح القياس (تنبيه) ظاهر قوله بل الخ انه لو بادر أحدهما عقب التحالف بالفسخ لم ينفذ ويوافقه اشتراط غيره للفسخ اصرار أحدهما بعد التحالف على تنازعهما وقضية تعبير بعضهم بان لها الفسخ مالم يراضيا نفوذه ويؤيده ما تقرر في ان الفسخ هنا كهو بالعيب وفي رد كلام الاسنوى وهو متجه وعليه فقد يقال المتن لا ينافي هذا لانه يصدق مع تلك المبادرة انهما لم يراضيا على شيء

بالإلحاق قوله ولا أعرض عن الخصومة عبارة النهاية والمغني واستمر النزاع (قوله أقر العتد) جواب وان راضيا (قوله ولورضى أحدهما الخ) أي وبقي الآخر على النزاع اه بجري (قوله اجبر الآخر) فان قلت كيف يجبر عليه مع انه مدعاؤه مطلوبه اجب ان معنى اجباره على بقاء العقد فليس له الفسخ حينئذ اه بجري قال ع ش هذا يشعر بانه لو بادر أحدهما للفسخ عدم التحالف لم يفسخ وفي كلام حج ان الاستمرار ليس بشرط وظاهره انه إذا بادر أحدهما وفسخ انفسخ اه وقوله وفي كلام حج الخ يعني به ما يأتي في التنبيه (قوله فسخ القاضي والصادق منهما الخ) أي وفسخهما معا اه معنى (قوله وغيره) يعني فسخ غير الصادق منهما (قوله ينفذ ظاهره فقط) أي لا باطنا لثرتبه على اصل كاذب وطريق الصادق إنشاء الفسخ إن اراد الملك فيما عاد اليه فان انشاءه ايضا فذلك لا يقد ظفر بمال من ظلمه فيتملكه إن كان من جنس حقه وإلا فيعيه ويستوفى حقه من ثمنه وللشترى وطء الجارية حال النزاع وقبل التحالف على الاصح لقاء ملكه وفي جوازه فيما بعده وجهان أو جههما كما قال شيخنا جوازه اه معنى وقوله وللشترى الخ في النهاية مثله وظاهر ان جواز الوطء إنما هو إذا لم يعتمد الكذب واعتقد انها المشتراة (قوله انه لا يجب هنا فور) اعتمده المغني والنهاية ايضا (قوله للاختلاف في وجود المقتضى) أي مقتضى الفسخ فان الاختلاف فيه يكون سببا للتأخير اه كردى (قوله ونازع الاسنوى الخ) عبارة النهاية ومنازعة الاسنوى في قياس ما تقرر على الاقالة الذي الخ مردودة بان الخ قال ع ش قوله مر ما تقرر أي من ان لكل الفسخ بعد التحالف اه قال الرشيدى حاصل منازعته ان قياس الاقالة انه لا يصح الفسخ من أحدهما دون الآخر وان لا بد من فسخهما معا اه (قوله في القياس على الاقالة) أي بالنسبة لجواز استقلال أحدهما بالفسخ كما يعلم من جوابه اه رشيدى (قوله لم يفسخ) أي والحال انه لا خيار ولا عيب اه سم (قوله بايجاب) أي خاص بالاقالة اه كردى (قوله جوابا متصلا) أي بالايجاب بان لا يتخلل بينهما كلام اجنبى وسكوت طويل على ما مر اه ع ش (له بان تمكين كل) أي هنا ع ش (قوله من الفسخ) متعلق بالتمكين (قوله كتراضيهما) زاد النهاية أي بلفظ الاقالة اه قال الرشيدى قوله أي بلفظ الاقالة اشار به إلى رد ما ذهب اليه الشهاب بن حجر تبع لما نقله الشيخان في بعض المواضع من ان لها التراضى على الفسخ من غير سبب اه (قوله وقد مر انه) أي تراضيهما بالفسخ من غير سبب (قوله لم ينفذ الخ) هذا ظاهر النهاية والمغني كمر (قوله اصرارهما) مفعول الاشتراط و (قوله على تنازعهما) متعلق بالاصرار (قوله ويؤيده) أي النفوذ وكذا قوله وهو متجه وقوله وعليه وقوله لا ينافي هذا (قوله ولكل الابتداء) وفاقا للنهاية (قوله وكأنه اخذ نزاعه الخ) إن كان النزاع في الذب اتجاهه ان يكون ماخذه ما مر لما مر ان الخلاف ثم في الذب اه سيد عمر (قوله ويفرق) أي بين الابتداء بالخلف والابتداء بالفسخ (قوله فاختلف الغرض الخ) محل تأمل (قوله فسخته) أي الحاكم (قوله فالحصر) أي بانما و (قوله فيه) أي الحصر خبر مقدم لقوله تجوز (قوله وكانهم اقتصر وافي الكتابة الخ) لكن صريح كلام الشارح مر في باب الكتابة انها كغيرها من ان الفاسخ الحاكم أو هما أو أحدهما ع ش وحلى (قوله ثم يمد الفسخ) إلى قوله إذ الفسخ في النهاية لا أقوله وقول الماوردى إلى ولو تلف (قوله ثم بعد الفسخ الخ) لو تقار ابعد

(قوله لم يفسخ) أي والحال انه لا خيار ولا عيب كما هو ظاهر (قوله كتراضيهما به) عبارة المنهج ثم أي بعد تحالفهما ان أعرضا أو تراضيا وإلا فان سبب أحدهما اجبر الآخر وإلا فسخاه أو أحدهما أو الحاكم اه

وإذا جاز الفسخ فلعل الابتداء به كما أقدمته أو به صرح الرافعى ونازع فيه السبكي وكأنه اخذ نزاعه ما مر في الابتداء بأحدهما في التحالف ويفرق بان التحالف هو السبب المجوز للفسخ فاختلف الغرض في الابتداء به بخلاف الفسخ المتفرع عليه (وقيل إنما يفسخه الحاكم) لانه يجتهد فيه كالفسخ بالعتة كذا قاله الرافعى وقضية تشبيهه بالعتة انه يأتى هنا ما يأتى فيها من اشتراط فسخته أو الفسخ بحضرتة وحينئذ فالحصر فيه تجوز وكانهم إنما اقتصر وافي الكتابة على فسخ الحاكم احتياطاً لتسبب العتق المشوف اليه الشارح (ثم) بعد الفسخ (على المشتري رد المبيع)

وعلى البائع رد الثمن بزوائده المتصلة دون المنفصلة أن قبضه وبق بحاله ولم يتعلق به حق لازم وإن نفذ الفسخ ظاهر فقط واستشكله السبكي بان فيه حكما للظالم ثم أجاب بان الظالم لما لم يتعين اغتفر ذلك ويؤخذ من أن على كل منهما رد ما قبضه أن عليه مؤنة الرد وهو كذلك إذ القاعدة أن من كان ضامنا لعين كانت مؤنة ردّها عليه (٤٨٠) (فان كان) قد تلف شرعا كان (وقفه) المشتري ومثله البائع في الثمن (أو أعتقه أو باعه أو) حسا

كان (مات لزمه قيمته) لقيامها مقامه سواء ازادت على الثمن الذي يدعيه البائع أم لا هذا إن كان متقوما وإلا فثله وقول الماوردي قيمته لأنهم يضمونه وقت القبض بالمثل بل بالعوض أطال السبكي في تزييفه ولو تلف بعضه رد الباقي وبذل الثالوث ويرد قيمة الباقي للحيلولة (وهي) أي القيمة حيث وجبت (قيمة يوم) أي وقت (التلف) الشرعي أو الحسي (في أظهر الأقوال) (لاحين قبضه ولاحين العقد) لأن مورد الفسخ والقيمة بدلها فتعين النظر لوقت فوات المبدل إذ الفسخ إنما يرفع العقد من حينه لأن أصله وهو أولى بذلك من المستام والمعارفيل يحتاج للفرق بين هذا الما لو باع عينا فردت عليه بعين وقد تلف الثمن المتقوم بيد البائع فانه يضمونه بالأقل من العقد إلى القبض اه وكالرد بالعيب ثم مطلق الفسخ باقالة أو نحوها وكائن ثم البيع لو تلف عند المشتري ففيهما يعتبر الأقل المذكور

الفسخ بان قالاً بقينا العقد على ما كان عليه أو أقرناه عاد العقد بعد فسخه وعاد المبيع ملك المشتري والثمن للملك البائع من غير صيغة بيعت واشترت وإن وقع ذلك بعد مجلس الفسخ هكذا بهما مش عن الزياي ثم رايت الشارح م في القراض في أول فصل لكل فسخه الخ صرح بذلك فراجع اه (قوله وعلى البائع) إلى قوله وقول الماوردي في المغنى لا قوله وإن نفذ إلى ويؤخذ (قوله بزوائده) أي كل من المبيع والثمن (قوله المتصلة) بدل من زوائد كل عبارة النهاية والمغنى بزوائده المتصلة الخ على النعنية وهي أحسن (قوله دون المنفصلة) قبل الفسخ ولو قبل القبض لأن الفسخ يرفع العقد من حينه لأن أصله نهاية ومغنى (قوله إن قبضه) أي قبض المشتري المبيع والبائع الثمن فهو راجع إلى الثمن والشرح معا وكذا قوله وبق بحاله ولم يتعلق به الخ (قوله ظاهر فقط) أي بان فسخه الكاذب منهما اه ع ش (قوله فان كان قد تلف الخ) محترز قوله وبق بحاله قول المتن (أو باعه) أو تعلق به حق لازم كان كانه كتابة صحيحة نهاية ومغنى وياتي في الشرح ما يخالفه قول المتن (لزمه قيمته الخ) قد يشكل اعتبار قيمته يوم الموت بانها تافهة غالبا ويحجب فيما يظهر بانا نعتبر قيمته حينئذ بفرض كونه سليما اه سيد عمر (قوله هذا) أي ما في المتن من لزوم القيمة (قوله وإن كان) أي المبيع وكذا الثمن (قوله ولا) أي بان كان البيع مثليا (قوله أطال الخ) خبر وقول الماوردي (قوله ويرد قيمة الباقي الخ) يعني إذا فسخ العقد على الرقيق وهو باق غرم المشتري قيمته للحيلولة لتعذر حصوله فلورجع الباقي رده واسترد القيمة اه كردى (قوله أي وقت التلف) وتعيرهم باليوم جرى على الغالب من عدم اختلافه فيه اه نهاية (قوله ولا حين العقد) عبارة النهاية والمغنى والثاني قيمة يوم القبض لأنه يوم دخوله في ضمانه والثالث أقل القيمتين يوم العقد والقبض والرابع أقصى القيم من يوم القبض إلى يوم التلف اه وبه يعلم ما في كلام الشارح المشعر بان أحد الأقوال هنا اعتبار وقت العقد وبانها ثلاثة (قوله إذ الفسخ الخ) تقريره ليس بظاهر إلا ان يكون المراد ان وقت فوات المبدل أقرب من وقت الفسخ بالنسبة إلى وقتي العقد والقبض (قوله وهو) أي المتقوم المفسوخ يبعه بعد تلفه أولى بذلك أي باعتبار قيمته يوم التلف من المستام والمستعار لانهما غير ملوكين حلي وهذا كان ملوكا للمشتري قبل الفسخ ولان الضمان متاصل فيهما وقد اعترت قيمتهما وقت التلف فهذا أولى شوبرى اه بجري (قوله من المستعار) وقد صرحوا فيهما بان العبرة بقيمة يوم التلف ونقل عن والد الشارح م وفي فتاويه م هو ايضا ما بواقفه اه ع ش (قوله بين هذا) أي المتقوم المفسوخ يبعه بعد تلفه (قوله بان يضمونه) أي البائع الثمن (قوله وكالرد بالعيب) خبر مقدم لقوله مطلق الفسخ (قوله ثم) أي فيما إذا تلف الثمن المتقوم بيد البائع (قوله فكأن من) خبر مقدم لقوله المبيع (قوله ثم) أي في الرد بعيب (قوله لو تلف الخ) أي المبيع حاصله أنه لو اشترى بعين فردت عليه بعيب وقد تلف المبيع المتقوم بيد المشتري فالبيع حينئذ كالثمن فيما لو باع عينا فردت الخ (قوله ففيهما) أي الثمن والمبيع في صورتين المشبهتين (قوله هنا) أي في التحالف (قوله وثم) أي في نحو الرد بالعيب (قوله اغفل هذا الفرق) أي لم يذكر الفرق بين ما في المتن وبين نحو الرد بالعيب وقد تلف الثمن أو المبيع (قوله وهو الفرق الخ) قضية هذا الفرق أو يعتبر أقل القيم في الارش الآتي اه سم (قوله هنا) أي في مسألة المتن (بما ذكر) أي بوقت التلف (بالأقل) أي من وقت العقد إلى القبض (فيما م) يعني في الرد (قوله دون المنفصلة) أي كاهو ظاهر إلا أن يكون الملك للآخر فله المنفصلة ايضا كما يعلم من باب الخيار (قوله وهو الفرق الخ) قضية هذا الفرق ان يعتبر أقل القيم في الارش الاتي

لا قيمة يوم التلف ويفرق بان سبب الفسخ هنا حلف العاقد فنزل منزلة اتلافه فتعين النظر ليوم التلف بالعيب وثم الموجب للقيمة هو مجرد ارتفاع العقد من غير نظر لفضل أحد فتعين النظر لقضية العقد وما بعده إلى القبض وعجيب من الراعي كيف أغفل هذا الفرق مع خفائه ودقته وتعرض لما هو واضح وهو الفرق بين اعتبار القيمة هنا بما ذكره بالأقل فيأمر

الايق (وان تعبر رده مع أرشه) وهو ما نقص من قيمته لأن كل ما ضمن بها ضمن بعضه ببعضها إلا في نحو خمس صور على ما فيها منها الزكاة المعجلة والصداق ولو رهنه او كاتبه كتابة صحيحة خير البائع بين أخذ قيمته للفيصول بخلاف ما مر في الاباق لانه لا يمنع تملك المبيع بخلاف الرهن والكتابة فاشبه البيع وانتظار فكاهو انما يخير الزوج في نظيره من الصداق لأن جبر كسره لها بالطلاق اقضى إجباره على أخذ البذل حالا أو آجره فله أخذه لكن لا ينتزعه إلا بعد المدة وله أجره مثل باقيها والمسمى للمشتري أو دبر لم يمنع رجوعه أخذا من أنه لا يمنع الرجوع في الفس (واختلاف ورثتهما كهما) أي كاختلافهما فيما مري حلف الوارث لقيامه مقام المورث وكذا اختلاف أحدهما ووارث أو وكيله أو وليه كما مر (ولو قال بعثك بكذا فقال بل وهبته فلا تحالف) لأنهما لم يتفقا على عقد واحد (بل يحلف كل على نفي دعوى الآخر) كسائر دعاوى وهذا وان علم ما قدمه لكنه ذكره توطئة

بالعيب (بالنسبة للارث) أي أرش الثمن وقد تعيب عند البائع لا بالنسبة لقيمته وقد تلف والجار متعلق باعتبار القيمة بالاقل فيما مر بان النظر متعلق بالفرق اليها أي قيمة الثمن المعيب عند البائع ثم أي في الرد بالعيب (قوله) وهو ما نقص (قوله) أي قاله وان علم في النهاية إلا مسألة الكتابة وكذا في المغني إلا قوله أو دبره إلى المتن (قوله) وهو ما نقص (الخ) أي فالارش هنا غيره فيما مر في باب الخيار اه رشيدى عبارة البجيرى قوله وهو ما نقص من قيمته يوم التعيب كيوم التلف وهل ولو كان له ارش مقدر من حر الظاهر نعم ففي قطع يده ما نقص من قيمته لانصفها فالارش هنا غيره فيما مر في باب الخيار سم اه (قوله) لأن كل ما ضمن (الخ) ووطء الثيب ليس بعيب فلا ارش له نهاية ومعنى (قوله) على ما فيها) أي في الحس وكذا ضمير منها (قوله) منها الزكاة المعجلة) فلو كان زكاة معجلة وتعيب فلا ارش او جعله المشتري مثلا صداقا وتعيب في يد الزوجة واختار الرجوع إلى الشرط فلا أرش فيه اه نهاية (ولو رهنه) أي المشتري المبيع وكذا قوله أو أجره وقوله أو دبره المعطوفان عليه (قوله) او كاتبه (الخ) تقدم عن النهاية والمغني مثله (قوله) ما مر في الاباق) أي قيل قول المتن وهي قيمة يوم الخ (قوله) لانه (الخ) أي الاباق (قوله) وانتظار (الخ) عطف على اخذ قيمته (قوله) وانتظار فكاه) خالفه في شرح الارشاد في الكتابة فقال وليس له هنا انتظار زوال الكتابة كما اقتضاه كلام المتن وصرح به في الشرح الصغير خلافا لما يقتضيه كلام غيره اه وما في شرح الارشاد هو الموافق للروض وشرحه أولا حيث اقتصر على أخذ القيمة لكن قول شرح الروض بعد ذلك إن لم يصبر البائع إلى زواله يفهم خلافه اه وقوله للروض الخ أي والنهاية والمعنى كما مر (قوله) وانما يخير الزوج (الخ) جواب سؤال عبارة المغني والنهاية فان قيل قد ذكر في الصداق انه لو طلقها قبل الوطء وكان الصداق مرهونا قال انتظر الفكك للرجوع فلما إجباره على قبول نصف القيمة لما علمها من خطر الضمان فالتقياس هنا إجباره على اخذ القيمة اجيب بان المطلقة قد حصل لها كسر بالطلاق فناسب جبرها باجابتها بخلاف المشتري اه (قوله) فله أخذه) عبارة النهاية والمعنى رجوع فيه مؤجرا قال عرش قوله لرجوع الخ أي البائع وظاهره أنه لو أراد التأخير إلى فراغ المدة وبأخذ قيمته للحيلولة لم يجب وقضية قول حج كشرح المنهج فله أخذه الخ انه يخير بين ذلك وبين اخذ قيمته بناء على جواز بيع المؤجر وللشترى المسمى في الاجارة وعليه للبائع أجره المثل للمدة الباقية اه وهو موافق لظاهر كلام الشارح م من وجوب التيقية بالاجرة على ما افاده قوله عليه للبائع أجره الخ فقول حج كشرح المنهج فله أخذه الخ معناه له أخذه بمعنى الرضى ببقائه تحت المستاجر وأخذ أجره مثل ما بقي من المدة وليس له أخذ قيمته وترك المنفعة للمستاجر إلى تمام المدة اه (قوله) وله) أي للبائع على المشتري اه كردى (قوله) لم يمنع) أي التدبير وكذا ضمير انه لا يمنع اه عرش قول المتن (واختلاف ورثتهما كهما) ولا فرق في ذلك بين ان يكون الاختلاف قبل القبض أو بعده ولا بين ان يحصل بين الورثة ابتداء أو بين المورثين ثم يموتان قبل التحالف ويحلف الوارث في الاثبات على البت وعلى نفي العلم في النفي ويجوز للوارث الحلف إذا غلب على ظنه صدق مورثه ومعنى ونهاية (قوله) كما مر) أي في اول الباب قول المتن (وهبتيه) أي اورهننتيه نهاية ومعنى (قوله) وان علم ما قدمه) أي من قوله ثم اختلفا في كيفية

(قوله) ضمن بعضه ببعضها) فان قيل فيه نظر إذا الارش ليس فيه ضمان ببعض القيمة بل ببعض الثمن وإن كان بنسبة نقص القيمة قلنا باعتبارهم هنا صريحة في ان المراد بالارش هنا نفس نقص القيمة لا ما ذكر (قوله) وانتظار فكاه) خالفه في شرح الارشاد في الكتابة فقال وليس له هنا انتظار زوال الكتابة كما اقتضاه كلام المتن وصرح به في الشرح الصغير خلافا لما يقتضيه كلام غيره وهو فرق بين ما هنا وجوازا انتظار فك الرهن بان الرهن يمكن التوصل لفكها حالا بتوفية الدين بخلاف الكتابة فالحق المكاتب لذلك بالتالف ونظر الشارح فيه إلى آخر ما اطال به في بيان النظر ورده فراجع وما في شرح الارشاد هو الموافق للروض وشرحه أولا حيث اقتصر على أخذ القيمة لكن قول شرحه إذ لم يصبر البائع إلى زواله يفهم خلافه (قول المصنف واختلاف ورثتهما كهما) أي سواء حصل الاختلاف بين الورثة ابتداء أو بين المورثين ثم ما قبل التحالف (قوله)

دون الأصل وأجاب عنه الزركشي بأن دعوى الهبة وإثباتها لا يستلزم الملك لتوقفه على القبض بالأذن ولم يوجد وفيه نظر لتأني ذلك فيما لو ادعى الهبة والقبض فالوجه الجواب بأنه ثبت يمين كل لا عقد فعمل باصل بقاء الزوائد بملك مالك العين نعم في الأنوار لا أجره له أى عملا باتفاقهما أنه إنما استعمل ملكه وكان الفرق أنه يغتفر في المنافع مالا يغتفر في الاعيان لما مر أن البائع قبل القبض يضمن الزوائد دون المنافع ويجرى ذلك فيما لو قال لأخرا ديتي تحت يدك ببيع فانكر وحلف فلا أجره له عليه لا اعترافه بأنها ملكه ونظير ذلك ما طالبه بآئنه بالثمن فقال المبيع لزوجة فلها اخذه منه ثم لها انتزاع المبيع منه لاقراره ولا رجوع له بالثمن على البائع لأنه بشرائه منه مصدق له ولو قال نعم لها لكنها وكنتي اجبر المشتري على دفع الثمن اليه لأنه بشرائه منه مقر بصحة قبضه قاله القاضي قال الغزوي والقياس ان للمشتري اجبار البائع على إثبات وكالته على القبض منه ولو اشترى شجرة واستغله سنين ثم طالبه بآئنه بالثمن فانكر الشراء

الح لأن هذا اختلاف في أصله لا في كيفيته فعليه بما قدمه بطريق المفهوم قول المتن (بزوائده) يتردد النظر في حل اخذ الزوائد باطنا لأنه يعتد أنه ملك الآخر ولعل الأقرب عدم الحل اه سيد عمر وسيأتي عن ع ش ما يؤيده بل يجرى ذلك في الأصل ايضا فان اراد الحل باطنا فيفسخ البيع الذي اعترف به كإياقي قبيل قول المتن ولو ادعى الخ وكافد مناعن المعنى في فسخ الكاذب من المتحالفين قول المتن (مدعى الهبة) أى او الزهن نهاية ومعنى (قوله المتصلة) إلى المتن في النهاية (قوله غرمها) أى الزوائد ويرجع في مقدار بدلها للغارم اه ع ش (قوله لا ملك له) أى المشتري (قوله واستشككت المنفصلة) أى ردها في مسألة المتن اه رشيدى أى او تعليله بأنه لا ملك له (قوله باتفاقهما الخ) أى بدعواه الهبة وإقرار البائع فهو كمن وافق على الاقرار له بشئ موخالفه في الجهة اه معنى (قوله لتأني ذلك) أى ما في المتن (قوله الجواب بأنه الخ) عبارة المعنى بأن كلا منهما قد أثبت يمينه نفي دعوى الآخر فتساقطتا ولو سلم عدم تساقطهما فمدعى الهبة لم يوافق المالك على ما اقر له به من البيع فلا يكون كالمسئلة المشبهة بالعبارة بالتوافق على نفس الاقرار لا على لازمه اه (قوله نعم في الأنوار الخ) اعتمده المعنى والنهاية أيضا (قوله لا أجره له) أى للبائع لو استعمله مدعى الهبة أى مع أن قضية رد الزوائد وتعليله بما مر ثبوت الاجرة له (قوله أى عملا الخ) قياس ما يأتي من شراء الشجرة والفرق الآتي لنا أنه هنا لو استعمل الزوائد المنفصلة لم يكن للبائع تغريمه إياها فليتأمل اه سم (قوله أنه إنما استعمل ملكه) الضمائر للمشتري بقی مالو كان جارية ووطئها المشتري فهل يلزمه المهرام لافيه نظر والأقرب الثاني وإذا حبلت منه فالولد حر نسيب ولا يلزمه قيمته لاقرار البائع بأنها ملك المشتري ولا حذ عليه أيضا للشبهة وإذا ملكها بعد ذلك صارت مستولدة عليه مؤاخذه له بقوله الأول وهذا كله في الظاهر اه ع ش وهذا يؤيد ما مر من السيد عمر (قوله وكان الفرق) أى بين الزوائد المنفصلة والاجرة حيث يستحق الأولى دون الثانية (قوله ويجرى ذلك) أى عدم استحقاق الاجرة (قوله فانكر وحلف) أى على عدم الشراء فلو قال استعرتها او استاجرتها او عين جهة أخرى فسياتي الكلام على ذلك في آخر كتاب العارية اه ع ش (قوله لا اعترافه) أى مدعى البيع (قوله بأنها ملكه) أى المنكر (قوله فقال) أى المشتري (قوله فله اخذه منه) أى للبائع أخذ الثمن من المشتري (قوله ثم لها) أى الزوجة اه ع ش (قوله منه) إلى قوله منه مصدق ضمائر المذكر للمشتري (قوله منه مصدق له) الضمير ان المجرور ان للبائع (قوله ولو قال) أى البائع وكذا ضمير اليه (قوله لأنه بشرائه) أى المشتري (منه) أى البائع (قوله بصحة قبضه) أى قبض البائع الثمن من المشتري (قوله على إثبات وكالته) أى في القبض كما هو ظاهر لإذا قدمه على الشراء منه إنما يشعر بتصدقه على الوكالة مباشرة البيع وقد يكون وكلا فقط اه سيد عمر (قوله قبل القبض الخ) عبارة النهاية على القبض اه فيحتمل ان قبل في كلام الشارح بكسر القاف وفتح الباء بمعنى الجهة أى من جهة القبض من المشتري وعلى هذا فلا حاجة لما مر انفا من السيد عمر من تقدير في القبض (قوله حلف عليه) أى على عدم الشراء (قوله ولا يغرمه الخ) لا يستشكل يزاد الزوائد في مسألة المتن لأنه يفرق بأنه فيها عين الجهة التي زعم الاستحقاق بها وقد دفعها المالك بحلفه على نفيها وهنالم يعين جهة وجاز ان يكون هناك جهة استحقاق على حج اه ع ش أى كما افاده الشارح بقوله لأنه يزعم أنه استغل ملكه من غير ان يوجد رافع لزعمه الخ (قوله لأنه يزعم) أى البائع (قوله إن استغل ملكه) أى المنكر (قوله وبه فارق الخ) أى بقوله من غير ان يوجد رافع الخ (قوله يدعى الخ) أى البائع على المنكر (قوله بحلف المشتري) أى في زعم مدعى البيع وإلا فهو منكر

فلا أجره له الخ قياس ما يأتي في شراء الشجرة والفرق الآتي لنا أنه هنا لو استعمل الزوائد المنفصلة لم يكن للبائع تغريمه إياها فليتأمل (قوله ولا يغرمه) لا يستشكل برد الزوائد في مسألة الهبة لأنه يفرق بأنه فيها عين الجهة التي زعم الاستحقاق بها وقد دفعها المالك بحلفه على نفيها وهنالم يعين جهة وجاز أن يكون هناك جهة استحقاق

حلف عليه كما هو القاعدة ثم رد المبيع ولا يغرمه البائع ما استغله لأنه يزعم انه استغل ملكه من غير ان يوجد رافع لزعمه وبه فارق مسألة المتن وإنما يدعى عليه الثمن وقد تعذر بحلف المشتري فللبائع حيث

للشراء (قوله فسخ البيع) هل المراد له ذلك باطنا إذ لم ثبت بيع ظاهرهما سم أقول نعم أخذنا ما قدمنا عن  
 المغنى في فسخ الكاذب من المتحالفين وما يأتى في الشرح قبيل قول المتن ولو ادعى صحة البيع (قوله أو غيره الخ)  
 كذا في النهاية والمغنى (قوله باختلال) إلى المتن في النهاية والمغنى (قوله على المعتمد) راجع إلى قوله أو شرط  
 (قوله كان ادعى أحدهما رؤيته الخ) فعلم أنها لو اختلفا في الرؤية كان القول قول مثبتها من بائع أو مشتر  
 قال مر بخلاف ما لو اختلفا في كيفية الرؤية فالقول قول الرائي لأنه أعلم بها أي كان ادعى أنه رآه من وراء  
 زجاج وقال الآخر بل رأيت به بلا حيلة زجاج فالقول قول مدعى الرؤية من وراء زجاج كما قفى به فليراجع  
 وفيه نظر ووافق بخلافه خط جربا على إطلاقهم بتصديق مدعى الصحة فليتامل سم على حج وإطلاق الشارح  
 مريو افاق ما وجه به الخطيب وهو الموافق للقواعد ع (قوله لأنه لم يعتد فيها الخ) أي لم يصير عادة في  
 الرؤية ويؤيد خدمته جواب حادثة وقع السؤال عنها وهي أن شخصا اشترى من تاجر مقطعا من القماش  
 بثلاثة قروش ثم سأله أحد أتباع الظلمة عن ثمنه فقال اشتريته بخمسة لدفعه عنه فاندفع ثم أحضر للبائع  
 الثلاثة المذكورة فقام بينة بما قر به فهل له تخليف أم لا وهو أي الجواب أن يقال يحتمل أن رسم القبالة  
 ليس بقيد بل المدار على شبهة تقوى جانبه فله تخليف البائع ويحتمل أن يقال ليس له تخليفه والأقرب الأول  
 وقد قالوا لو أنكر كونه أو كلاكلا أو كونه ودعيًا لغرض لا ينزل بذلك بخلاف ما إذا أنكره لا لغرض  
 أم ع (قوله تأخرها) أي الرؤية المشروطة للبيع (قوله بخلافه) أي الإقرار (بنحو القبض) أي  
 كالأجازة والفسخ (قوله ومن غير الغالب) أي قوله أي مع قوة في النهاية والمغنى (قوله معلومة الذرع)  
 أي هما يعلدان ذراعها كدوى ومغنى قال سم وأقره ع (قوله كان وجه هذا التقييدان مجبولتها لا تفيد دعوى  
 المشتري شيوع الذراع في الصحة إذ لا يصير المبيع معلوما بل هو على ما جهل بخلاف المعلومة إذ يصير  
 معلوما بالجزئية أم (قوله ذراع معين) أي غير مشاع بدليل مقابلة به إذ الصورة أنه مبهم حتى يتأتى البطلان  
 أم رشدي عبارة ع (قوله والشهاب البرلسي) قوله إرادة ذراع معين أي مبهم بأن قال البائع عند اختلاف  
 أردت بقولي ذراعا أنه يفرض لك ذراع معين من العشرة تتفق عليه أم ويوافقها قول المغنى فادعى أنه  
 أراد ذراعا معينا مبهما وفي سم قال شيخنا الطبرلاوى رحمه الله تعالى المراد بالمعين المبهم لا المشخص  
 بأن قال أردت ذراعا أوله هذا المكان وآخره ذلك لأن إرادة ذلك لا يترتب عليها الفساد حتى يصح  
 قوله ليفسد البيع أم ويمكن أن يقال قصده المعين بالشخص دون المشتري يقتضى فساد البيع فليتامل ثم  
 رايت عبارة الشارح في شرح العباب تشعر بذلك أم (قوله وادعى المشتري شيوعه) أي ليصبح البيع

له (قوله فسخ البيع) هل المراد له ذلك باطنا إذ لم ثبت بيع ظاهرهما (قوله كان ادعى أحدهما رؤيته وانكرها  
 الآخر) فعلم أنها لو اختلفا في الرؤية كان القول قول مثبتها من بائع أو مشتر قال مر بخلاف ما لو اختلفا  
 في كيفية الرؤية فالقول قول الرائي لأنه أعلم بها أي كان ادعى أنه رآه من وراء زجاج وقال الآخر بل  
 رأته بلا حيلة زجاج فالقول قول مدعى الرؤية من وراء زجاج كما قفى به فليراجع وفيه نظر ووافق بخلافه  
 خط جربا على إطلاقهم بتصديق مدعى الصحة فليتامل (قوله معلومة الذرع) كان وجه هذا التقييدان مجبولتها  
 لا تفيد دعوى المشتري شيوع الذراع في الصحة إذ لا يصير المبيع معلوما بل هو على جهله بخلاف المعلومة إذ  
 يصير معلوما بالجزئية فليحرر (قوله ذراع معين) قال في شرح العباب أن قصده (قوله وادعى المشتري شيوعه)  
 قال شيخنا الشهاب البرلسي المراد من هذا الذراع معلومة كعشرة وقال له بعتك ذراعا بدينار مثلا فقال  
 اشتريت ثم قال البائع عند اختلاف أردت بقولي ذراعا أنه يفرض لك ذراع معين من العشرة تتفق عليه وقال  
 المشتري بل أردت ذراعا شاعا في العشرة فكون البيع العشر هذا مراده كما يعلم بمرأجة الاسنوى ولا يصح  
 غير هذا والله أعلم أم ما كتبه على شرح المنهج عبارة الاسنوى التي أشار إليها قوله فادعى البائع أنه أراد  
 ذراعا معينا حتى لا يصح العقد لا خلافا للغرض في تعيينه وادعى المشتري الشيوع حتى يصح ويكون كأنه  
 باعه العشر مثلا على تقدير أن يكون ذراعا عشرة أم وقال شيخنا الطبرلاوى رحمه الله تعالى المراد بالمعين

فسخ البيع الذي اعترف به  
 (ولو ادعى) أحد العاقلين  
 (صحة البيع) أو غيره من  
 العقود (و) ادعى (الآخر  
 فساد) (ب) باختلاف ركن  
 أو شرط على المعتمد كان  
 ادعى أحدهما رؤيته  
 وأنكرها الآخر على  
 المعتمد أيضا (ف) الأصح  
 تصديق مدعى الصحة  
 بيمينته (غ) غالبا لأن الظاهر  
 في العقود الصحة وأصل  
 عدم العقد الصحيح وإما رده  
 أصل عدم الفساد في الجملة  
 ولو أقر بالرؤية لم تقبل  
 دعواه عدمها للتخليف  
 لأنه لم يعتد فيها إقرارا على  
 رسم القالة ويستحيل شرعا  
 تأخرها عن العقد كالو أقر  
 باتلاف مال ثم قال إنما  
 أقررت به لعزى عليه  
 بخلافه بنحو القبض لأنه  
 اعتد فيه التأخير عن العقد  
 ومن غير الغالب ما لو باع  
 ذراعا من أرض معلومة  
 الذرع ثم ادعى إرادة  
 ذراع معين ليفسد البيع  
 وادعى المشتري شيوعه  
 فيصدق البائع بيمينته

لان ذلك لا يعلم لامته و مالوزع احد متصالحين و وقوع صلحهما على انكار فيصدق يمينه ايضا لانه الغالب اى مع قوة الخلاف فيه و زيادة شيوعه و وقوعه و به يندفع ايم اذ صور الغالب فيها (٨٤) و وقوع المفسد المدعى و مع ذلك صدقوا مدعى الصحة فيما و مالوزع ايم انه عقدوا به نحو

و يكون المبيع العشر على تقدير أن يكون ذرعها عشرة (قوله لأن ذلك) أى إرادته المعين (قوله على إنكار) أى لفسد الصلح اه ع ش (قوله لانه) أى وقوع الصلح على الإنكار (قوله فيه) أى فى الصلح على الإنكار أى فى صحته (قوله و به يندفع) أى بقوله مع قوة الخلاف اه ع كرى و قوله المدعى بصيغة اسم المفعول لغت للفسد (قوله و مع ذلك) أى مع غلبة وقوع الفساد فى هذه الصور (قوله و مالوزع ايم انه عقد الخ) الى قوله و ما لو ادعت فى النهاية الا قوله فيما عدا النكاح (قوله فيما عدا النكاح) أى فلو وقع ذلك فى النكاح فالمصدق الزوج اه ع ش (قوله كذا قيل) و جرى صاحب الانوار كالشيخين على خلافه اه نهاية قال الرشيدى قوله مر على خلافه أى من عدم تصديقه فتستقر صحة البيع خلافا لما وقع فى حاشية الشيخ فالحاصل ان ما جرى عليه الشيخان هو الراجح اه (قوله كذا قيل) المشار اليه قوله و ان سبق الخ اه كرى (قوله بقول البيان الخ) و يمكن حمل الاول على ما إذا اقر بالبلوغ و لم يذكر سببه فتقبل دعواه الصبا بعد لاحتمال ان يظن ما ليس سببا للبلوغ بلوغا كمتوطرف الحلقوم و افتراق الأربعة و غير ذلك فلا تكون دعواه الصبا مناقضة صراحة لقراره بالبلوغ بخلاف اقراره بالاحتلام اه ع ش بادنى تصرف (قوله و يؤخذ من ذلك) أى من اشتراط تعرف الجنون او الحجر فى تصديق مدعيهما (قوله كسكر تعدى) أى فتصح هبته مع غيبة عقله اه ع ش (قوله فيصدق يمينه الخ) و فاذا لم ينعى (قوله فتصدق يمينها) و الراجح ان القول قول الزوج يمينه نهاية و معنى عبارة سم المعتقد تصديق الزوج يمينه و ما نقل عن النص تفريع على القول بتصديق مدعى الفساد مر اه (قوله إنكار لاصل العقد) ان توافقا على صورة الايجاب و القبول فاما معنى كونه انكار لاصل العقد لكن و لم يتفق على ذلك و اوضح انه حينئذ انكار لاصل العقد بعد حيثئذ وقوع المخالفة فيه بين الاصحاب فليحرم محل النزاع اه سيد عمر (قوله و لو اتي المشتري) الى قوله و يجرى فى النهاية (قوله و لو فرغه فى ظرف المشتري) خرج به ما لو كان فى ظرف البائع فالقول قول المشتري اه ع ش عبارة السيد عمر تقدم هذا الفرع فى اول باب المبيع قبل قبضه بنحو ما هنا مع مز يدبسط ثم تعقبه باب وضع البائع المبيع فى ظرف المشتري لا يحصل به القبض أى فحصل التجسس على تقدير كون الفأرة فى ظرف المشتري قبل القبض و هو تلف و تلف المبيع قبل قبضه من ضمان البائع فان كان ما هنا موصورا بنحو ما تقدم فيرد عليه نحو ما تقدم من التعقب و يكون سكوته هنا للعلم به بما تقدم و ان صور بخلاف ما تقدم فلا استحكال بان يصور جواب البائع هنا بافرغته لك فى ظرفك مع سلامته و خلوطرفك من الفارة ثم نقلته نقلا تم به القبض ثم وقعت الفارة و على هذا التصوير فلا إشكال فى عدم تعقبه اه (قوله كفى نظيره الخ) أى كما ان المصدق مدعى الصحة فى نظيره من السلم الخ تفصيله ما فى شرح الروض من انه ان قال المسلم اقضتكم رأس المال بعد اتمرق فقال بل قبله أو أفا ما بينتني قدمت بينة المسلم اليه لانها مع موافقتها للظاهر ناقله الاخرى مستحبة سواء كان رأس المال بيد المسلم اليه ام بيد المسلم بان قال المسلم اليه قبضته قبل التفرق ثم اودعته او غصبت متى فان لم تكن بينة صدق مدعى الصحة اه كرى (قوله فى المسلمتين) هما قوله و لو اتي المشتري الخ و قوله و لو فرغه الخ كرى و ع ش (قوله و يجرى هذا) أى تصديق مدعى الصحة و تقديم يمينه اه كرى (قوله عبدا معينا) أى قبضه نهاية و معنى (قوله مثلا) حقه ان يكتب عقب عبدا كفى النهاية و المعنى قول المتن (المبيع)

صبا أمكن أو جنون أو حجر و عرف له ذلك فيصدق فيما عدا النكاح بيمينه ايضا و ان سبق اقراره بضده لوقوعه حال نقصه كذا قيل و رد بقول البيان لو اقر بالاحتلام لم يقبل رجوعه عنه و يؤخذ من ذلك ان من وهب فى مرضه شيئا فادعت ورثته غيبة عقله حال الهبة لم يقبلوا الا ان علم لغيبة قبل الهبة و ادعوا استمرارها اليها و جزم بعضهم بانه لا بد فى البينة بغيبة العقل ان تبين ما غاب به أى لثلاث تكون غيبته بما يؤخذ به كسكر تعدى به و مالو اشترى نحو مغضوب و قال كنت اظن القدرة فبان عجزى فيصدق يمينه لا اعتضاده بالغصب و مالو ادعت ان نكاحها بلا ولى و لا شهود فتصدق يمينها لان ذلك انكار لاصل العقد و من ثم يصدق منك اصل نحو البيع و لو اتي المشتري بخمر او بما فيه فارة و قال قبضته كذلك فانكر المقبض صدق يمينه و لو فرغه فى ظرف المشتري فظهرت فيه فارة فادعى كل انها من عند الآخر صدق البائع يمينه ان امكن صدقه لانه مدع للصحة و لان الاصل فى كل حادث تقديره باقرب زمن

و الاصل ايضا براءة البائع كفى نظيره من السلم إذا اختلفا هل قبض المسلم اليه رأس ماله قبل التفرق أو بعده فان أقام يمينين فى هو المثلين قدمت بينة مدعى الصحة و قول ابن ابي عسرون ان كان مال كل يده حلقف المنكر و لا فاضاحه ضعيف و يجرى هذا فى الاختلاف فى قبض العوضين فى البا قبل التفرق و بعده (ولو اشترى عبدا) معينا (فجاء بعده هيب) مثلا (لبرده فقال البائع ليس هذا المبيع صدق البائع)

بيمينه لان الاصل السلامة وبقاء العقد (وفي مثله في) البيع في الذمة و (السلم) بان قبض المشتري او المسلم المؤدى عمافي الذمة ثم اتى بمبيع ليرده فقال البائع او المسلم اليه ليس هذا المقبوض (يصدق) المشتري و (المسلم) بيمينه (في الاصح) انه المقبوض لاصل بقاء شغل ذمة البائع والمسلم اليه حتى يوجد قبض صحيح ومثل ذلك في الثمن فيحلف المشتري في المعين والبائع فيما في (٤٨٥) الذمة (باب) بالتؤين في معاملة

الريق وذكره هنا تبعا للشافعي رضي الله عنه اولي من تقدمه على الاختلاف الواقع للحاوي كالرافعي لانه تبع للحرفاخرت احكامه عن جميع احكامه ولو اتى فيها بعضها وان امكن توجيه ذلك بان فيه اشارة لجريان التحالف في الرقيقين كما قدمته ومن تعقيبه للقراض الواقع في التنبيه لانه وان اشبهه في ان كلا فيه تحصيل ربح باذن في تصرف لكنه انما يتضح على الضعيف ان اذن السيد لقنه توكيل والاصح انه استخدام ومن ثم لم يحتاج لقبوله بل لم يؤثر رده فيما يظهر وتصرفه اما غير نافذ ولو مع الاذن كالولاية والشهادة واما نافذ والطلاق ولو بمال واما نافذ بالاذن كالتصرفات المالية لا بغيره كما قال (العبد) يعني القن او جرى على راي ابن حزم انه يشمل الامة (ان لم يؤذن له في التجارة) او التصرف (لا يصح شراؤه) اقتصر عليه لان الكلام فيه والا فكل تصرف مالي كذلك ولو في الذمة (بغير اذن سيده) الكامل فيه (في الاصح) للحجر عليه لحق سيده ولو اشترى بعين ماله

هو بالنصب خبر ليس وهذا اسمها في محل رفع ولا يقال ان هذا من قاعدة ان المحلى بالالف واللام بعد اسم الاشارة يعرب بدلا وقيل عطف بيان وقيل لغتا لان محله مالم يكن قبله عامل يقتضي رفعه ونصبه وهذا منه اه عش (قوله بيمينه) الى الباب في النهاية والمعنى (قوله المؤدى الخ) بصيغة اسم المفعول (قوله) يصدق المشتري الخ) هذا ظاهر فيما اذا كان الاداء في غير مجلس العقد واما المؤدى في مجلس العقد عمافي الذمة فتقتضي قولهم ان الواقع في مجلس العقد كالواقع في صلبه انه كالمعين فيصدق البائع والمسلم اليه اه عش وسياتي عن الحلبي الجزم به (قوله ومثل ذلك في الثمن) مبتدأ وخبر جار في الثمن عبارة النهاية ويجرى ذلك في الثمن اه (قوله فيما في الذمة) والضابط ان يقال ان جرى العقد على معين فالقول قول الدافع المبيع او الثمن وان جرى على مافي الذمة فالقول قول المدفوع اليه الثمن او المضمن اه عش وقوله على معين قال الحلبي اى في العقد او في مجلسه فدار التعيين في هذه المسئلة سواء كان في المبيع او في الثمن على التعيين في العقد او بمجلسه اه (باب في معاملة الرقيق)

(قوله بالتؤين) الى التنبيه في النهاية الا قوله بل لم يؤثر رده فيما يظهر (قوله في معاملة الرقيق) اى وما يتبع ذلك كعدم ملكه بتمليك السيد اه عش (قوله وذكره) اى هذا الباب اه معنى (قوله عن جميع الخ) قد ينافي دعوى التأخير عن الجميع بقاء السلم ونحوه اه سم (قوله بعضها) اى كالتحالف عش (قوله توجيه ذلك) اى مافي الحاوي (قوله انما يتضح الخ) محل تأمل ثم رايت المحشى قال فيه نظر بل المشابهة المذكورة متحققة على الاصح ايضا اه سيد عمر (قوله استخدام) قد يقال كل منهما استخدام والاستخدام يكون بعوض وبغيره سم على حج اه عش (وله وتصرفه) الى المتن في المعنى (قوله واقتصره) اى مطلق تصرف الرقيق ثلاثة اقسام مالا ينفذ مطلقا وما ينفذ باذن سيده اه كردى (قوله كالعبادة) على تفصيل في نحو الاحرام اه رشيدى (قوله ولو بمال) ولا يضر كونه بمال لانه لا تفويت فيه على السيد بل هو تحصيل مال له اه عش (قوله لا بغيره) حقه ان يقدم على قوله كالتصرفات الخ (قوله يعنى القن الخ) اى اراد به القن مجاز اذ العبد على المشهور القن المذكور فاستعمله في مطلق القن من باب التجريد او حقيقة على راي ابن حزم فلا يرد انه لا يحسن التقابل في كلام الشارح في قوله او جرى الخ والله اعلم اه سيد عمر (قوله يعنى القن الخ) اى فكأنه قال الرقيق الذى يصح تصرفه لنفسه لو كان حرا كما قاله الماوردى نهاية ومعنى وشرح المنهج (قوله او جرى الخ) اى او اراد الظاهر واحال غيره على المقايسة اه سم (قوله او التصرف) اى ولا في التصرف فان اذن له في أحدهما تصرف بحسب الاذن كما يأتى اه عش (قوله لان الكلام فيه) اى الشراء يتأمل اه سم (قوله فكل تصرف مالي الخ) وينبغى ان مثل ذلك الاختصاصات فلا يصح رفع يده عنها ويحرم على الاخذ ذلك وانما اقتصر على المالى لانه الذى يتصف بالصحة والفساد ويترتب عليه الضمان اه عش (قوله ولو في الذمة) سياق ان تصرفه في العين باطل جز ما والخلاف انما هو في تصرفه في الذمة فاللائق حذف الواو لان جعل للحال رشيدى وعش (قوله فيه) اى الشراء والجار متعلق باذن سيده (قوله بعين ماله) اى السيد

### (باب)

(قوله عن جميع) قد ينافي دعوى التأخير عن الجميع بقاء السلم ونحوه وان لم يتعرض هنا لاختلافه (قوله انما يتضح على الضعيف) فيه نظر بل المشابهة المذكورة متحققة على الاصح ايضا (قوله استخدام) قد يقال كل منهما استخدام والاستخدام يكون بعوض وبغيره (قوله او جرى) اى او اراد الظاهر واحاله غيره على المقايسة (قوله لان الكلام فيه) يتأمل

بطل جز ما (تنبيه) تبين بقولى فيه انه انما احتاج لقوله بغير اذن سيده مع قوله لم يؤذن له في التجارة لان من لم يؤذن له فيها تحت قسمان من اشترى ولم يؤذن له في خصوص الشراء فلا يصح وقيل يصح ان كان في الذمة من اشترى واذن له في خصوص الشراء فصيح بلا خلاف وانه لو حذف بغير اذن سيده لشمل الثانى لانه يصدق عليه انه لم يؤذن له في التجارة فان قلت هذا تطويل بلا فائدة اذ لو حذف ان لم يؤذن له في التجارة

استغنى عنه قلت مثل هذا لا يترى به المنهاج (٤٨٦) على ان ضرورة التقسيم احوجته اليه اما سيده المحجور عليه فيصح تصرفه باذن

وله وتشتري امانته ان دفع له مالا للسيد قال الاذرعى وغيره بحثا وقد يصح تصرفه بغير اذن كان امتنع سيده من انفاقه او تعذر مراجعته ولم يمكنه مراجعة الحاكم فيصح شراؤه ما تمس حاجته اليه وكذا لو بعثه في شغل لبلد بعيد أو اذن له في حج أو غزو ولم يتعرض لاذنه له في الشراء وشراء البعض في نوبته صحيح وكذا في غيرها ان قصد نفسه على الوجه (ويسترده) اى ما اشتراه بلا اذن (البائع سواء كان فيه حذف همزة التسمية وهو جائز وقد قرىء سواء عليهم انذرتهم بخذفها (في يد الابداء) وضعها موضع ام في نحو هذا جائز كاحكامه الجوهرى وغيره (سيده) او غيرهما لانه باق على ملكه ولو ادى الثمن من مال سيده استرد ايضا فان تلف في يده) اى العبد وبائع رشيد (تعلق الضمان بذمته) وان رآه معه سيده واقره فيتبع به بعد العتق لاقبله لثبوته برضا صاحبه من غير اذن السيد اذ القاعدة ان مال زمة بغير رضامستحقه كتلف بغصب يتعلق برقبته فقط او برضاه مع اذن السيد يتعلق بذمته وكسبه وما يدهو لا يلزمه الكسب الا ان عصى نظيره ما ياتي

(قوله) وشراء المبعوض في نوبته صحيح لو اشترى لنفسه باذن سيده في نوبة السيد او حيث لا مهايأة فهل يلزمه الان وفاء الثمن بما ملكه بيعه الحر او لا لان حكمه كمتحصن الرق في نوبة سيده او حيث لا مهايأة فلا يلزمه الوفاء الا بعد العتق كافي متمحصن الرق فيه نظروا جواب مر بالثاني وسياتي نظيره في باب الاقرار (قوله) على (الوجه) خولف في ذلك مر (قوله) كاحكامه الجوهرى وغيره) ولا يقدر في الجوهر الحكم بسهوا الجوهرى في هذا الذى حكاه كواقع في القاموس وغيره لانه وفاقا لشيخنا الشريف الصفوى لا طريق الى العلم بالسهوا لاذ غاية ما وقع لصاحب القاموس من غير في نحو ذلك عدم الاطلاع على ما حكاه الجوهرى في كلام العرب بعد بحثه طاقته لكن ذلك لا يمنع الوجود و احتمال اطلاق الجوهرى على ما لم يطلعوا عليه ولذا استند الجلال المحلى الى كلام الجوهرى في هذا في دفع الاعتراض على عبارة المنهاج في باب الردة ولم يلتفت للحكم بسهوا فيه مع اطلاعه عليه لما ذكر بل لو فرض مشافهة العرب لصاحب القاموس او غيره بامتناع احكامه الجوهرى لم يلزمه سهوه فيه لجواز انه اطلع عليه من لغة غير المشافهين فتدبر (قوله) وبائع رشيد) مفهومه انه لو كان غير رشيد لتعلق برقبته (قوله) لان المالك (الخ) قضية هذا اخمان السيد بالاقرار في نحو الغصب ايضا وهو خلاف مقتضى

(قوله) اما سيده (الخ) الاولى فلو كان سيده محجور اعلمه صح تصرفه (الخ) (قوله) فيصح تصرفه) اى القن الذى سيده محجور عليه (قوله) باذن (وايه) اى ولى السيد (قوله) وتشتري (الخ) اى في صحة تصرفه باذن الولى (قوله) ان دفع له مالا للسيد) اسقطه النهاية قال ع ش قضية قول حج ان دفع الخ انه لو اذن له ولى المحجور في التصرف في الذمة لا يشترط امانته وقد يتوقف فيه بانه اذا لم يكن امينار بما اشترى في الذمة واهلكه فيتعلق بدله بذمته وكسبه وفى ذلك ضرر بالمولى عليه اه ع ش عبارة الايعاب وان اذن له اى ولى المحجور عليه لرقيقه في الاتجار في ذمته ففيه احتمال ولا نقل فيه قاله الاذرعى والذى يتجه انه لا بد من الامانة مطلقا لان ما يشترطه المادون ملك لسيده وان نوى نفسه على الاصح اه (قوله) قال الاذرعى (الخ) الى قوله وفارق في النهاية (قوله) من انفاقه) اى لما يجب انفاقه عليه اه ع ش (قوله) ويمكنه مراجعة الحاكم) قيد في المستثنين اه رشيدى زاد ع ش اى بان يشق عليه كما ياتي اه (قوله) فيصح شراء (الخ) اى يعين مال السيد وفى الذمة اه ع ش قال السيد عمر وكذا يجوز ايجاره لنفسه وبيعه ما كسبه بنحو احتطاب والحال ما ذكر فيما يظهر اه (قوله) وكذا لو بعثه (الخ) اى يصح تصرفه بيعين مال السيد وفى الذمة اه ع ش (قوله) ولم يتعرض (الخ) اى ولا فرق فيما ذكر بين ان يدفع له مالا يصرفه على نفسه وان لا يدفع له شيئا بل يقتصر على مجرد الاذن له في السفر اه ع ش (قوله) وكذا في غير ما (الخ) خلافا للنهائية حيث قال لا في غيرها بغير اذن وان قصد نفسه فيما يظهر اه قول المتن (ويسترد البائع) اى له طلب رده نهائية ومعنى اى لانه واجب عليه ع ش (قوله) فيه حذف (الخ) عبارة المعنى (تنبيه) كان الاولى ان يقول سواء كان في يد العبد ام سيده فحذف الهمزة والايان باو انة قليلة اه (قوله) كاحكامه الجوهرى) ولا يقدر في الجواز الحكم بسهوا الجوهرى في هذا الذى حكاه كما وقع في القاموس وغيره لانه وفاقا لشيخنا الشريف الصفوى لا طريق الى العلم بالسهوا لاذ غاية ما وقع لصاحب القاموس من غير في نحو ذلك عدم الاطلاع على ما حكاه الجوهرى في كلام العرب بعد بحثه طاقته لكن ذلك لا يمنع الوجود سم على حج اه ع ش (قوله) استرد ايضا) ولورده المشتري على العبد فهل يبرأ فيه نظر والذى يظهر انه ان كان تحت يده بغير اذنه فلا يبرأ بالرد على العبد لانه كالغاصب اه ع ش وقوله المشتري الا صوب البائع (قوله) وبائع رشيد) اى فان كان سفها اى مثلا تعلق برقبته سم على حج اه ع ش عبارة السيد عمر قوله رشيد لم يبين محترزه ولا يبعد ان يكون حكم محترزه حكم الغصب لان اذن غير الرشيد لا يغ اى قول المتن (تعلق الضمان بذمته) وهذا بخلاف ما لو اودعه رشيد فتلف في يده فلا يضمنه وان فرط كما ذكره الشارح مر في باب الوديعة ولعل الفرق انه التزمه هنا بعقد مضمن فتعلق به بخلافه ثم اذ لا التزام فيه للبدل وان التزم الحفظ اه ع ش (وان رآه) الى قوله وفارق في المعنى الا قوله ولا يلزمه الى اولامعه (قوله) لان المالك

في الفلاس أولا معه يتعلق بذمته فقط وفارق ما هنا ضمان السيد باقراره له على ما التقطه كما ياتي بتفصيله في باب لان المالك ثم لما لم ياذن كان السيد مقصرا بسكوته عليه (او) تلف (في يد السيد



فللبائع تضمينه وله مطالبة العبد) لوضع كل منهما يده عليه بغير حق لكن انما يطالب العبد (بعد العتق) ولو لبعضه لانه لا مال له قبل ذلك (واقتراضه) وغيره من سائر تصرفاته المالية (كشراؤه) في عدم صحته منه بغير اذن كان مر (٢٨٧) (وان اذن له) بالبناء للمفعول لانه قسم ان لم يؤذن له (في التجارة) من السيد الكامل او وليه (تصرف) اجماعا لكن ان صح تصرف لنفسه لو كان حرا بان يكون مكلفا رشيدا او سفيها مهلا وان لم يدفع إليه مالا بان قال له اتجر في ذمتك نعم ماسر جواز له حاجة لا يشترط فيه ذلك لجوازه للسفيه فان قلت قضية ماسر انه استخدام عدم اشتراط رشده قلت ممنوع لانه ليس استخداما مقتصر اثره على السيد بل متعديا لغيره فشرط فيه مع ذلك الرشد رعاية لمصلحة معاملته وقضيته انه لا يشترط رشده في شرائه نفسه من سيده والاوجه اشتراطه وان كان عقد عتاقه لانه يعطى حكم البيع في أكثر احكامه واذا اذن له سيده لزمه ان لا يتصرف الا (بحسب الاذن) بفتح السين أى بقدره فان اذن له في نوع (اوز من او محل لم يتجاوز) كالوكيل ولانه قد يعرف نجاحه في شيء دون شيء نعم يستفيد بالاذن في التجارة ما هو من توابها ككشرو وطى ورد بعب وخصامة في العهدة أى الناشئة عن المعاملة فلا يخصم نحو غاصب وسارق لانهما اقتراضه وتوكيله اجنيا ولو دفع له مالا لتصرف في عينه وفي الذمة لاني ازيد منه الا ان قال اجعله رأس مال وأفهمت ان الموضوعه لجواز وقوع شرطها وعدمه بخلاف اذا صح الاذن ان لم يعين له نوعا ولا غيره (وليس له) بالاذن في التجارة (التكاح)

(الخ) قضية هذا ضمان السيد بالاقرار في نحو الغصب ايضا وهو خلاف مقتضى قوله يتلحق برقبته فقط اه سم عبارة ع وش وقضية فرقهاى حج ضمان السيد ما غصبه العبد اذا اطلع عليه ولم ينزعه منه ويحتمل انه غير مراد وذلك لان المغصوب فيه من شأنه انه يمكنه انتزاع المغصوب من العبد فحيث أهمله ولم ينزعه من العبد كان كانه رضى بوضع العبد يده عليه فاشبهه ما لو اذن له اه قول المتن (فللبائع تضمينه) ولو قبضه السيد وتلف في يد غيره كان للبائع مطالبة السيد ايضا نهاية ومعنى قال ع ش قوله مر ايضا أى كاي طالب العبد والغير اه قول المتن (وله مطالبة العبد) وعليه فلو غرم العبد بعد العتق وقد تلفت العين في يد السيد فهل يرجع بما غرمه عليه اولافيه نظر وقياس ما يأتي من ان المأذون له اذا غرم بعد عتقه مالم يزمه بسبب التجارة لا يرجع على سيده انه هنا كذلك وقد يفرق اه ع ش قال البجيرمي وعدم الرجوع هو المعتمداه (قوله ولو لبعضه) خالفه النهاية فقال لجميعه لبعضه فيما يظهر اخذنا ما بقي في الاقرار اه قال ع ش قوله لم يجرعه خلافا للحج وشيخ الاسلام والاقر ما قاله حج لان امتناع مطالبة لعجزه عن الاداء بعدم الملك فحيث ملك ما يقدر به على الوفاء ولو لبعض ما عليه فلا وجه للنعى على التأخير قديوى الى تفويت الحق على صاحبه رأسا لجواز تلف ما يده قبل العتق اه (قوله ان لم يؤذن له) في اصله رحمه الله باذن وما في هذه النسخة انبى بما تقدم في المتن اه سيد عمر اقول بل ما في اصله رحمه الله تعالى لا يتنظم مع قوله بالبناء للمفعول (الخ) (قوله وغيره) الى قوله وقضيته في النهاية قال ع ش قوله وغيره تتميم لما ذكره المصنف هنا والا فذا علم من قوله السابق انما اقتصر عليه لكون الكلام فيه الخ اه (قوله في عدم صحته منه) عبارة النهاية والمغنى في جميع ماسر اه (قوله من السيد الكامل او وليه) عبارة النهاية من السيد او من يقوم مقامه اه (قوله وان لم يدفع الخ) غاية لما في المتن اه رشيدى (قوله بان قال له اتجر الخ) أى فله البيع والشراء بالاجل والارتهان والرهن ثم ما فضل بيده أى بعد توفية الأمان كالذى دفعه له السيداه نهاية ويأتى في الشرح مثله (قوله ماسر) أى في قوله قال الاذرعى الخ (قوله فيه ذلك) أى صحه التصرف (قوله لجواز للسفيه) هل يجرى مثل ذلك في الصبي اذا دعت الضرورة اليه ام لا فيه نظر ولا يبعد الاول اه ع ش (قوله قضية ماسر) أى في اول الباب (قوله انه) أى اذن السيد لقنه وهو بيان لماسر (قوله وقضيته) أى قضية قوله رعاية الخ (قوله لا بحسب الاذن) لان تصرفه مستفاد من الاذن فاقصر على المأذون فيه ولا يشترط قبول الرقيق نهاية ومعنى (قوله كالوكيل) الى المتن في النهاية وكذا المغنى الا قوله لانه اقتراضه وتوكيله اجنيا (قوله ولانه الخ) عطف على قوله كالوكيل (قوله قديم عرف نجاحه) عبارة النهاية قديمحس ان يتجراه وفي القاموس النجاح بالضم الظفر بالشىء اه (قوله ومخاصمة في العهدة) أى العلاقة اه ع ش عبارة المغنى والمراد بالمخاصمة في العهدة المطالبة الناشئة الخ (قوله فلا يخصم) مفرع على قوله أى الخ (قوله نحو غاصب الخ) أى من كل متعدي يعلم السيد وجوب ابدلك فان تعذر عليه اعلامه لنحو غيبة اعلم الحاكم بذلك فان تعذر عليه كل منهما كان له المخاصمة في ذلك لان عدمها يفوت العين بالكلية فلا يرجع اه ع ش ويؤيده ماسر عن الزركشى وغيره من المستثنيات (قوله نحو اقتراضه) عطف على قوله ما هو الخ وقال الكردى عطف على كنه الخ اه (قوله اجنيا) وعليه فهاجرت العادة بدفعه للدلال ليطوف به على من يشتري فطريقه ان يدفعه للدلال ليطوف به فاذا استقر ثمنه على شيء باشر العبد عقده فانظر هل يستثنى من منع التوكيل فيما عجز عنه او لا يليق به كان الوكيل المنظر به كذلك ثم رايث في الخادم ان ابن يونس في شرح الوجيز صرح بان له التوكيل فيما عجز عنه سم على المنهج اه ع ش (قوله وفي الذمة) أى وفي قدره في ذمته نهاية ومعنى (قوله لاني ازيد منه) عطف على في المقدر قبل قوله في الذمة او بعده (قوله صحه الاذن الخ) مفعول افهمت (قوله وان لم يعين الخ) فان لم ينص له على شيء تصرف بحسب المصلحة في كل الانواع والازمنة والبلدان اه

ككسكه لان اسم كل منهما  
غير متناول للآخر ( ولا  
يؤجر) بالاذن له في التجارة  
الا نحو عيدها لا (نفسه)  
ولا يتصرف فيها رقبه  
ومنفعة ككسبه بشيء  
لانها لا تتناول ذلك نعم  
ان نص له على شيء فعله  
او تعلق بكسبه نحو نكاح  
او ضمان باذن جاز له  
اجارة نفسه فيه لاستزام  
اذنه في سببه الاذن فيه ولا  
يتوكل عن غيره فيما فيه  
عهدة كييع لا كقبول  
نكاح الا باذن سيده وله  
التصرف في عبيد التجارة  
(و) لكن (لا باذن لعبده)  
اضيف اليه لجواز تصرفه  
فيه (في للتجارة) لان السيد  
لم يرفع الحجر الا عنه فقط  
وخرج بها اذنه له في  
تصرف معين فيجوز  
(ولا) يجوز له ان يتبرع  
بشيء مطلقا فلا (يتصدق)  
ولو بشيء من قوته على  
الوجه ولا يهب ولا ينفق  
على نفسه من مالها الا ان  
تعذرت مراجعة السيد  
على الوجه فليراجع  
الحاكم ان سهل بخلاف  
ما اذا شق فيما يظهر ولا  
يبيع نسيئة ولا بدون ثمن  
المثل ولا يسلم المبيع قبل  
قبض ثمنه ولا يسافر بمالها  
الا باذن

نهاية زاد المغنى وله ان ياذن في التجارة من غير اعطاء مال فيشتري بالاذن في الذمة ويبيع كالوكيل ولا يحتاج  
الاذن في الشراء في الذمة الى تقييد بقدر معلوم لانه لا يثبت في ذمة السيد بخلاف الوكيل اه قول المتن  
(النكاح) لالنفسه ولا لرقيق التجارة اه مغنى (قوله ككسكه) الى قوله ولو قال له اتجر في النهاية (قوله)  
ككسكه) اى كما انه ليس له التجارة بالاذن في النكاح (قوله لا نحو عيدها) اى كدواها وثياها مغنى ونهاية  
(قوله) ولا يتصرف فيها رقبه (الخ) اى لا يتصرف في رقبه نفسه كييعها ولا في منفعتها كاجارتها كما لا يتصرف  
في كسبه بنحو احتطاب واصطياد وقبول هبة لانه لم يحصل بالتجارة اه كردى (قوله بشيء) اى من انواع  
التصرف اه بصرى (قوله على شيء) من اجارة نفسه او بيعها اه عش اى او من اجارة او بيع كسبه (قوله)  
او تعلق) عبارة النهاية نعم لو تعلق حق ثالث بكسبه بسبب نكاح باذن سيده او ضمان باذنه كان للمأذون  
له وغيره ان يؤجر نفسه من غير اذن السيد على الاصح اه (قوله لا باذن سيده) راجع لقوله فيما فيه الخ  
اه بصرى (قوله لم يرفع الحجر الا عنه فقط) فان اذن له فيه جاز وينعزل الثاني بعزل السيد له للثاني وان  
لم ينزع من يد الاول نهاية ومغنى قال عش والاقرب انه ينعزل الثاني بعزل المأذون له في التجارة لانه لا اذن  
له فهو كوكيله اه (قوله اذنه له) اى من غير اذن سيده له فيه (قوله في تصرف معين) اى كشرائه ثوب نهاية  
ومغنى (قوله ولا يجوز له) الى قوله ولو قال له اتجر في المغنى (قوله ولا يجوز له ان يتبرع) قال الشيخ عميرة من  
التبرع اطعام من يخدمه ويعينه في الاسفار سم على منهج اقول قديمع ان هذا من التبرع حيث جرت العادة به  
وينزل علم السيد بذلك منزلة الاذن فيه ويكون ما يصرفه على من يخدمه كالاجرة التى يدفعها عند الاحتياج  
للاستئجار للحمل ونحوه سيما اذا علم بحسب العادة انه حيث انتفى التبرع لما يعينه لم يفعل اه عش (قوله ان  
يتبرع بشيء مطلقا) اى اذا لم يعلم رضا السيد ولا يجوز عش اه بجيرى (قوله فلا يتصدق الخ) نعم اذا  
غلب على ظنه رضا السيد بذلك جاز نهاية وسم قال عش اى وخصوصا التافه الذى لا يعود منه نفع على السيد  
كلقمة فضلت عن حاجته وبقي مالو قال له تبرع هل يجوز له التبرع بما شاء او يتقيد بذلك باقل متوكل فيه  
نظرو والاقرب الثاني للشك فيما زاد عليه فيمنع منه احتياطا لحق السيد فلو ظن رضاه بزيادة على ذلك جاز اه  
(قوله وبشيء من قوته) اى ولو كان قتر على نفسه فلو خالف وتبرع ضمن المتبرع عليه ذلك لسيداه وان كان  
المتبرع عليه جاهلا بكونه يضمن والقول قوله في قدر ما يصرمه اه عش (قوله ولا يهب) ولا يعبر نهاية ومغنى  
(قوله على نفسه) وانظر على اموال التجارة كالعبيد والبائتم والذى يتجه انه يتفق عليه لانه من توابع التجارة  
اه شورى وفى عش بعد ان نقل عن سم انه ينبغي ان يكونوا اى عبيد التجارة مثله مانصه ونقل عن شيخنا  
الزيادى بها مش انه ينفق عليهم لانهم من جملة مال التجارة وفيه تنمية لها والاقرب ما قاله شيخنا الزنادى لما  
علل به اه (قوله فيراجع الحاكم) هل يكفي في ذلك مرة واحدة او لا بد من تعدد المراجعة فيه ونظرو والاقرب  
الاول لمسا في الثاني من المشقة وينبغي فيما لو اختلف في انفاق اللائق وعدمه تصديق العبد في القدر اللائق  
به فليس للسيد مطالبة العبد بشيء ثم اذا اذن الحاكم فينبغي ان يقدر للعبد ما يليق به عادة ثم ان فضل بما قدره  
شيء وجب على العبد حفظه للسيد وان احتاج الى زيادة على ما قدره راجع فيها القاضى اه عش (قوله)  
بخلاف ما اذا شق) اى عرفا ومنه غرامة شيء وان قل فيشتري ما يمس حاجته اليه لا ما زاد عليه اه عش (قوله)  
ولا يبيع نسيئة) قال في شرح الروض ويؤخذ من كلام الجرجاني انه يجوز له ان يبيع بالعرض كدامل  
القراض اه سم (قوله ولا بدون ثمن المثل) ينبغي ان محله فيما لا يتغابن به كالوكيل اه عش (قوله)  
الاذن) لا يبعد ان يكون مثله العلم بالرضا اخذنا ما ذكره صاحب النهاية في التصديق بالاولى لان

قوله تعلق برقبته فقط (قوله جاز له اجارة نفسه) اى على الاصح كاستئناؤه البلقينى وغيره اى ولو غير مأذون  
(قوله ولا يتصدق بشيء) نعم ان غلب على ظنه رضا السيد بذلك جاز (قوله ولا يبيع نسيئة) قال في شرح  
العباب قال يعنى الاذرى ويحمل اطلاق المتولى البيع نسيئة ونقدا وان دفع اليه مالا على ما اذا اقتضاء  
العرف ويخصص به اطلاق غيره كما هو ظاهر كلامه اه وفي محله كلام المتولى على ما ذكره نظر ظاهر

التصرفات المذكورة دون التبرع اه سيد عمر (قوله نعم له الشراء الخ) هل له الرهن حينئذ سم على حج والظاهر انه ليس له ذلك لان العين الموهنة قد تلفت تحت يد المرتين اه ع ش (قوله ولو قال اتجر بجاهك) اى فى ذمتك عباب ونهاية ومعنى (قوله ولو فى الذمة) الواو للحال كاعلم بامر ولو اسقط لفظه ولو كما فى العباب والمعنى لكان اولى (قوله ما فضل بيده) اى بعد توفية الاثمان اه ع ش (قوله كالذى دفعه له الخ) يعنى حكم ما زاد فى يده حكم ما دفعه اليه للتجارة فى جواز تصرفه فيه اه كردى عبارة الايعاب فان اذن له فى التجارة ولم يعطه ما لافله ان يشتري فى الذمة ويبيع فاذا ربح اتخذه راس مال كالمال المدفوع فيمتنع بيعه نسيئة اه (ناه وشرط ذلك) اى شرط الاذن فى التجارة فى الذمة من غير اعطاء مال (قوله بما يحدث الخ) اى يدين يحدث عن التجارة فى الذمة عبارة المغنى ولا يحتاج الاذن فى الشراء فى الذمة الى تقيد بمقدر معلوم لانه لا يثبت فى ذمة السيد بخلاف الوكيل اه (قوله ولا يتمكن) الى المتن فى النهاية والمغنى اقوله من يعتق على سيده (الا باذنه) ينبئ على وزان ما تقدم عن النهاية او علم رضاه اه سيد عمر (قوله لان المغلب الخ) ومن هذا يعلم انه لا يرتد برده اه ع ش وتقدم فى الشرح فى اول الباب التصريح بذلك (قوله حيث لادين) اى على العبد الماذون اه ع ش عبارة المغنى ولا يشتري من يعتق على سيده فان اذن له صح الشراء وعق ان لم يكن الرقيق مديونا والا فقه التفصيل فى اعتاق الرهن الموهون بن الموهون والموسر والموسر كاجرى عليه ان المقرى تبعه لاسنوى اه (قوله ان كان) اى دين على القن (قوله والسيد الخ) اى والحال ان السيد الخ (قوله كنى اذن صاحب النوبة) اى هنا فى النكاح وعبارة شرح الروض فيكنى اذنه فى ان يتجر قدر نوبته انتهى وسال بعض الطلبة عمالواذن احدهما فى تصرف والاخر فى اخر هل يصح تصرفه لوجود اذنها والجواب لا كما هو ظاهر اذ لم يوجد اذنها فى واحد من التصرفين فلا يصح واحد منهما سم على حج وقوله فى ان يتجر قدر نوبته وكذا فيما يظهر لو اطلق فليحمل اطلاقه على نوبته وعلى كل منهما لا يحتاج الى اذن جديد اذا عادت النوبة للاذن بل يتصرف عملا بمقتضى الاذن السابق فى النوبة التى وقع فيها الاذن وفى غيرهما ببقى مالواذن له صاحب النوبة زيادة على نوبته كان كان له ثلاثة ايام فاذن له فى ستة والا قرب انه يصح فى نوبته اى التى وقع فيه الاذن ولورد عليه يعيب ما باعه فى نوبة احدهما فى نوبة الاخر هل يجب عليه قبوله من غير اذن صاحب النوبة وان كان من قبوله يقابل باجرة ام لافيه نظر والاول اقرب لان مثل ذلك يغتفر عادة فيما يقع بين الشريكين لان اه ع ش (قوله ولا ما ذونا) الى قول المتن ولا يصير فى النهاية والمغنى (لان تصرفه له) مقتضاه ان السيد لو كان وكلا عن غير جازات معاملته ولعله غير مراد لان السيد اذا كان وكلا لا يبيع لنفسه فبيعه لغيره باطل لانه كما لو باع لنفسه وكذا اثر اؤمه منه لانه لا يشتري لموكله من مال نفسه اه ع ش (قوله بخلاف المكاتب) اى كتابة صحيحة او فاسدة كما فى التهذيب وهو ظاهر اطلاق الشارح مر كشيع الاسلام اه ع ش وفى البجيرى المراد بالكتابة الكتابة الصحيحة اما الفاسدة فلا يعامل سيده كاجرم به ابن المقرى فى روضه وهو المتمدشوبرى واعتمد على التسوية بينهما قول المتن (ولا ينزل با باقه) ينبغى ولا بغضبه بل هو اولى فليتا مل وليحرراه سيد عمر عبارة العباب وشرحه ولا ينزل الماذون بالابق والغضب وانكاره الرق ولا بتدبيره ورهنه ولا بايلا الماذونته اه وقوله لا بايلا الماذونته فى المغنى مثله قال ع ش وبقى ما لوجز او اغمى عليه ثم افاق هل يحتاج الى اذن جديد ام لافيه نظر والاقرب الثانى لانه استخدام لا توكيل وتردد فيه سم على منهج اه (التصرف فيه) اى بما ابق اليه فان عاد الى الطاعة تصرف جز ما نهاية ومعنى قال ع ش والاقرب انه يتصرف فيها اى فى البلدة التى ابق اليها بما يتصرف به فى محل الاذن من نقد بلده او غيره حيث كان فيه ربح وقلنا يبيع بالعرض والاقرب انه ضعيف وان العادة لا تنظر اليها هنا ثم رايته فى توسطه رد كلام المتولى وقيدته على تقدير صحته بانه يلزمه ان يشهد ويرتهن انتهى قال فى شرح الروض ويؤخذ من كلام الجرجاني انه يجوز له ان يبيع بالعرض كعامل القراض (قوله يعم له الشراء نسيئة) هل له الرهن حينئذ (قوله كنى اذن صاحب النوبة) عبارة شرح الروض فيكنى اذنه فى ان يتجر قدر نوبته انتهى وسال بعض الطلبة عمالواذنه احدهما

نعم له الشراء نسيئة ولو قال له اتجر بجاهك جازله البيع والشراء ولو فى الذمة بالاجل والرهن والارتهان ثم ما فضل بيده بما ربحه كالذى دفعه له السيد قال الزركشى عن النص وشرط ذلك أن يحد له حدا كاشتري من دينار الى مائة اه وفيه نظر لانه لا ضرر عليه فى الاطلاق المؤذن برضاه بما يحدث عن ذلك ولا يتمكن من عزل نفسه لان المغلب فى الاذن له الاستخدام لا التوكيل ولا من شراء من يعتق على سيده الا باذنه ويعتق حيث لادين وكذا ان كان والسيد مبرر كالمرهون ومن له مال كان مثلا تتوقف صحة تصرفه على اذنها نعم ان كان صاحب النوبة (ولا يعامل سيده) ولا ما ذونا السيد ببيع او غيره لان تصرفه له بخلاف المكاتب (ولا ينزل با باقه) لانه معصية لا توجب الحجر وله حيث لم يتقيد الاذن بغير ما ابق اليه التصرف فيه

ولو باعه أو أعتقه انزل (ولا يصير) العبد (مأذوناً له بسكوت سيده على تصرفه) إذ لا ينسب لساكت قول نعم أن باع المأذون مع ماله لم يشترط تجديداً من المشتري وظاهر أن الصورة (٢٩٠) أنه عالم بأنه المأذون له ويوجه ذلك بأن شراءه مع ما في يده وعليه بحال ثم عدم منعه

قرينة ظاهرة برضاه بتصرفه وانعزاله على البائع بالبيع لا يؤثر في ذلك لاختلاف الملحظين كما هو واضح مما قررته ولا بقوله لا يمنعك من التصرف لأن عدم المنع اعم من الاذن ولا قرينة (ويقبل اقراره) أي المأذون (بدون المعاملة) اقدرته على الانشاء ويؤدي مما يأتي وأعاد هذه في الاقرار لكن لضرورة تقسيم ويقبل من احاطت به الديون في شيء يده أنه عارية (ومن عرف رق عبد) فيه دور لتوقف علم الرق على علم كونه عبداً وعكسه الآن يريد بالعبد الانسان كما هو مفهومه لغة وكان حكمة ذكره لهذا الإشارة الى أنه لا يكتفى بقرينة كونه على زى العبيد وتصرفاتهم ومن ثم كان الاصح جواز معاملة من لم يعرف رقه ولا حرته كمن لم يعرف رشه وسفهاء الغريب فيجوز جزماً للحاجة (لم يعامله) أي لم تجزله معاملته بعين ولادين لاصل عدم الاذن (حتى يعلم الاذن) أي يظنه (بسماع سيده أو بينة) والمراد بها اخبار عدلين وان لم تكن عند حاكم وكذا رجل وامرأتان اخذاً مما يأتي في قسم الصدقات بل يتجه وفاقاً للسبكي وغيره

كافي عامل القراض اه (قوله ولو باعه أو أعتقه انزل) وفي معنى ذلك كل ما يزيل الملك كهبه ووقف وفي كتابته وجهان أو جههما وجزم به في الانوار انها حجر واجارته كما بحثه شيخنا كذلك وتحل ديونه المؤجلة عليه بموته كما تحل الديون التي على الحر بموته وتؤدي من الاموال التي كانت بيده مغنى ونهاية قال عرش قوله وجزم به في الانوار بانها حجر هو المعتمد وقوله واجارته كذلك هذا هو المعتمد وظاهره وان قصر من الاجارة حتى لو اجره يوماً لا يتصرف بعده الا باذن من السيد ولا مانع اه (قوله نعم أن باع المأذون الخ) رده شيخنا الشهاب الرملي بأنه مفرع على رأي مرجوح وهو أن سيده لو باعه لم يصير محجوراً عليه نهاية بسم وسم مغنى أي فلا بد من اذن جديد من المشتري عرش (قوله مع ماله) الاضافة لا في ملاسة نظير قول المتن السابق لعبده (انه عالم) أي المشتري (قوله باذن المأذون له) لعل الاولى ما ذون له اذ زيادة ال لا يظهر لها فائدة بل ربما تهم ارادة عهد مع أنه ليس بمركاد كما هو ظاهر اه سيد عمر (قوله وعليه بحاله) أي علم المشتري بأن العبد مأذون له فيما في يده بالتجارة (قوله ثم عدم منعه) أي منع مشتري العبد عن التصرف فيما في يده (قوله لاختلاف الملحظين) لان الملحظ في البائع أن يبيعه عزل له وفي المشتري أن غلبة الظن برضاه الناشئة من القرينة الظاهرة فيه منزلة منزلة الاذن (قوله بما قررته) وهو قوله ويوجه ذلك (قوله ولا بقوله) الى قول المتن ومن عرف في النهاية والمغنى (قوله ولا بقوله) عطف على قول المتن بسكوت سيده قول المتن (ويقبل اقراره بدون المعاملة) أي ولو لاصله وفرعه نهاية ومغنى (قوله ويقبل عن الخ) أي من غير يمين وذلك في الظاهر اما في الباطن فيحرم عليه ذلك اه عرش أي ان كان كاذباً (قوله في شيء الخ) متعلق بقوله يقبل و (قوله أنه عارية) نائب فاعله (قوله فيه دور) اندفاع الدور بارادة عبدي الواقع في غاية الظهور اذ لا يلزم من كونه عبداً في نفس الامر أن يعلم رقه على أن هذا ليس من الدور بوجه اذ لا حكم هنا بتوقف شيء على آخر ولا تعريف هنا بل الذي يتوهم أنه من تحصيل الحاصل لان العبد هو الرقيق ومعرفة الرقيق تحصيل للحاصل لان فرض كونه رقيقاً يقتضي معرفة رقه ويوجب بان المراد عبدي الواقع سم ورشدي (قوله يريد بالعبد) الى قول المتن ولا يكفي في النهاية والمغنى (قوله حكمة ذكره لهذا) أي تعبيره بالعبدون الانسان (قوله لا يكتفى) أي في منع المعاملة (قوله من لم يعرف الخ) أي ولو كان على صورة العبيد اه عرش (قوله الا الغريب) استثناء من جريان الخلاف المشار اليه بقوله كان الاصح الخ (قوله فيجوز) أي المعاملة مع الغريب الذي لا يعرف رقه ولا حرته (قوله أي يظنه) حل العلم على الظن نظر الغالب في الاسباب المجوزة لمعاملته فانها انما تفيد الظن والاولى ان يقول اراد بالعلم ما يشمل الظن ليشمل ما لو سمع الاذن من سيده فانه يفيد العلم لا الظن وغايته ان يكون التعبير بالعلم من استعمال اللفظ في حقيقة ومجاز اه عرش (قوله وكلام ابن الرفعة) مبتدأ خبره قوله يقتضيه و (قوله الا اكتشافاً بواحد) فاعل يتجه (قوله الا اكتشافاً الخ) أي في جواز معاملته لا في ثبوته عند القاضي اه عرش وفي المغنى وشرح الروض ويكني خبر من يثق به من عبداً وامراً بل يظهر أنه اولى من شيوع لا يعرف اصله اه (قوله اعتقد صدقة) مفهومه أن مجرد الظن لا يكتفى والظاهر أنه غير مarder جحان صدقه عنده اه عرش (قوله حفظاً لماله) في تعليل عدم جواز المعاملة بهذا النظر اذ لا يلزم الانسان حفظ ماله اه رشدي عبارة السيد عمر

في تصرف والآخر في آخر هل يصح تصرفه لو جردا ذنهما والجواب لا كما هو ظاهر اذ لم يوجد ذنهما في واحد من التصرفين فلا يصح واحد منهما (قوله نعم أن باع المأذون الخ) رد ذلك شيخنا الشهاب الرملي بأنه مفرع على رأي مرجوح وهو أن سيده لو باعه لم يصير محجوراً عليه (قوله فيه دور) اندفاع الدور بارادة عبد في الواقع في غاية الظهور على أن هذا ليس من قبيل الدور بوجه اذ لا حكم هنا بتوقف شيء على آخر ولا تعريف هنا بل الذي يتوهم أنه من تحصيل الحاصل لان العبد هو الرقيق ومعرفة الرقيق تحصيل للحاصل لان فرض كونه رقيقاً يقتضي معرفة رقه ويوجب بان المراد عبدي الواقع (قول المصنف أو بينة) في شرح

وكلام ابن الرفعة بعد أن أبدى فيه ثلاث احتمالات يقتضيه الا اكتشافاً بواحد كافي الشفعة لان المدار هنا على الظن وقد وجد قد ومن ثم لم يبعد الا اكتشافاً بفاسق اعتقد صدقه (أو شيوع بين الناس) حفظاً لماله ويظهر أنه لا يشترط وصوله

الشهادات لما تقرر ان المدار  
على الفن (وفي الشيوخ وجه  
اه لا يكفي لتيقن الحجر  
ويرد بان البيعة لا تفيد غير  
الظن فكذلك الشيوخ وكون  
الشارع نزل الشهادة منزلة  
اليقين محله في شهادة عند  
الحاكم لا في مجرد الاخبار  
المكتفية به هنا ولمعامله ان  
لا يسلم اليه المال حتى يثبت  
الاذن وان صدقه فيه  
كالوكيل (ولا يكفي) في  
جواز الماملة (قول العبد)  
انه ما ذون له وان ظنا صدقه  
خلافا لايين عجيل لانها  
انه لا يدلوه به فارق الا كفاء  
بقول مر يد تصرف وكلني  
فلان فيه بل وان لم يقل شيئا  
بناء على ظاهر الحال ان له  
يد او اما قوله حجر على فيكفي  
وان انكر السيد لانه العاقد  
والعقد باطل بزعمه ويفرق  
بينه وبين عدم نفوذ عزله  
لنفسه بما مر انه مستخدم  
لا وكيل والحجر مبطل فيها  
فاذا ادعاه العاقد عومل  
بقضيته بخلاف العزل  
بالنسبة للاول على ان مجرد  
انكار السيد لا يستلزم  
الاذن ومن ثم لو قال كنت  
اذنت له وانا باق جازت  
معاملته وان انكرو كقوله  
ذلك سماع الاذن له منه فلا  
يفيد انكار الفن مع ذلك  
بخلاف ادعائه الحجر ويفرق  
بانه ارفع لما مر من الاذن  
اذالم يشتر شيئا فان اشترى شيئا

قد يقال وتحزر اذن الوقوع في العقد الفاسد بل ينبغي ان يكون الممول عليه هذا المعنى وإن لم ار من نبه عليه اه  
(قوله وكرن الشارع الخ) جواب لشاعن قوله بان البيعة الخ (قوله ولمعامله) اي ويجوز له (ان لا يسلم الخ)  
ظاهره انه لا فرق في ذلك بين ان يعلم الاذن بسماح سيده الخ وهو ظاهر اه عش (قوله حتى يثبت) من  
الاثبات عبارة المعنى ولمن علمه ما ذون او عامله ان لا يسلم اليه العوض حتى يقدم بيعة بالاذن خوفا من خطر انكار  
السيد وينبغي كما قال الزركشي تصويرها بما اذا علم الاذن بغير البيعة والا فليس له الامتناع لزوال المحذور  
والاصل دوام الاذن اه (قوله في جواز المعاملة) الى قوله ويفرق في النهاية (قوله لا تنهاه) اي لانه يثبت  
لنفسه ولا يوق بهذا ويفرق بينه وبين قبول خبر الفاسق اذا اعتقد صدقه لان الفاسق ليس متهم في اخباره  
اه عش (قوله وبه) اي بانه لا نذله (قوله وان لم يقل شيئا) اي بما يفيد الوكالة او الولاية (قوله بما مر) اي في  
اول الباب (قوله وان ادعاه) اي الحجر (قوله الاول) اي قوله انه مستخدم (قوله انكار السيد) اي الحجر و  
(قوله لا يستلزم الاذن) اي لان عدم الحجر اعم من الاذن (قوله ومن ثم الخ) اي من اجل ان انكار السيد  
المجرد عن تعرض بقاء الاذن لا يستلزم الخ (قوله لو قال كنت) الى قوله بخلاف ادعائه في النهاية والمعنى (قول)  
وانا باق) اي على الاذن (قوله جازت معاملته الخ) قال في شرح الروض اي والمعنى ويؤخذ منه ان محل منع  
معاملته في اذا كذبه السيد اي في قوله حجر على سيدي ان يكون المعامل له سمع الاذن من غير السيد والا  
جازت معاملته وهو ظاهر بل ينبغي ان يقال حيث ظن كذب العبد جازت معاملته ثم ان تبين خلافه بطلت  
انتهى وهو حسن شرح مر وقوله ويؤخذ منه الخ بوافقه قول الشارع ومن ثم لو قال كنت اذنت له الخ وعبارة  
العباب لان قال معنى السيد وان كذبه السيد بان قال كنت اذنت له وانا باق على الاذن جازت اي معاملته  
قال الشارع في شرحه ولم ينظر لتقول الماذون معنى لاننا علمنا الاذن له والاصل عدمه وبه كقولهم السابق  
لا يستلزم الاذن له يعلم ان محل قولهم وان كذبه ما اذا علم اذن السيد له من غير اه غير السيد والا اي بان  
سمعه من السيد لم يفتت لقوله منعني مع تكذيب السيد له اه فانظر مع ذلك صورة قوله بخلاف ادعائه الحجر  
الا ان يصور بما اذا لم يكذب السيد فليتامل اه سم (قوله وان انكر) اي الرقيق بقاء الاذن نهاية ومعنى  
قال الرشدي وكأنه انما يلتفت الى دعواه اي الحجر مع قول السيد كنت اذنت الخ لتزيل قوله وانا باق منزلة  
الاذن الجديد فتأمل وراجع اه وتقدم وجه آخر عن سم عن الایاب (قوله وكقوله ذلك) اي قول السيد  
كنت اذنت الخ في جواز المعاملة اه عش (قوله فلا يفيد انكار الفن) اي لا يفيد مجرد انكاره الاذن عدم  
جواز المعاملة (قوله بخلاف ادعائه الحجر) فيه مع ما سبق له شبه تناف يظهر بالتأمل اه سيد عمر ومر عن  
سم مثله ثم تصوير كلام الشارع بما يندفع به التناهي (قوله ويفرق) اي بين ادعاء الحجر فيفيد المنع وانكار  
الاذن المجرد عن دعوى الحجر فلا يفيد (قوله ولا تسمع) الى المتن في النهاية (قوله ولا تسمع الخ)  
فرع يشترى العبد شيئا وغن البائع فيه فادعي ان العبد غير ماذون له في التصرف وادعي العبد الاذن  
وصدقه السيد على ذلك فهل يصدق البائع ام لا فيه نظر والظاهر الثاني لان اقدام البائع على معاملة العبد  
ظاهر في اعترافه بانه ماذون له فهو على القاعدة من تصديق مدعي الصحة (فرع) لو اذن السيد لعبد في  
ان ياتيه بمتاع من التاجر ففعل ثم تلف في يد العبد في تجريد العباب ان الضمان يتعلق بالسيد والعبد فالتاجر  
مطالبة كل منهما لكن السيد حالاً والعبد بعد عتقه وعن الامام ان الاقيس انه لا يتعلق بالسيد وجزم في  
العباب بالاول وارضاءه م قال لانه لا يقصر عمالو استام بوكيل اه سم على منهج اي وصرحوا فيه بان كلا

الروض وقال يعني الا ذرعي ينبغي الا كفاء بخبر العدل الواحد بل خبر من يشق به من عبد وامرأة بل يظهر  
اه اولي من شيوع لا يعرف اصله انتهى (قوله جازت معاملته) وان انكر) قال في شرح الروض ويؤخذ  
منه ان محل منع معاملته فيما اذا اكذبه السيد اي في قوله حجر على سيدي ان يكون المعامل له سمع الاذن  
من غير السيد والاجازت معاملته وهو ظاهر بل ينبغي ان يقال حيث ظن كذب العبد جازت معاملته وهو  
حسن شرح مر وقوله ويؤخذ منه الخ بوافقه قول الشارع ومن ثم لو قال كنت اذنت له الخ وعبارة العباب  
بخلاف مجرد انكاره الاذن ولا تسمع دعوى قن على سيده انه اذن له في التجارة اذالم يشتر شيئا فان اشترى شيئا

فطلب البائع ثمنه فانكر السيد الاذن فله (٢٩٢) تخليفه فاذا حلف فللقن ان يدعى على سيده مرة اخرى رجاء ان يقر فيسقط الثمن عن

ذمته (فان باع ماذون) له في التجارة (وقبض الثمن فتلف في يده) او غيرها (فخرجت السلعة مستحقة رجوع المشتري بيدها) وهو الثمن المذكور اى مثله في المثل وقيمته في المتقوم فساوى قول اصله ببده اى الثمن على انه في نسخ لكن المحكى عن خطه الاول وليس بسهو خلافا لمن زعمه (على العبد) لانه المباشر للعقد فتعلق به العهدة حتى يؤدى بما ياتي وللمستحق مطالبته بهذا كدين التجارة بعد عتقه ايضا كوكيل وعليه يعرض بعد عزلها لكنهما يرجعان لاهو (وله مطالبة السيد ايضا) وان كان بيد العبد وفاء لان العقد له فكانه البائع والقبض (وقيل لا) لانه بالاذن صار كالمستقل (وقيل ان كان في يد العبد وفاء فلا) لحصول الغرض بما في يده ومحل الخلاف ان لم ياخذ المال منه والاطواب جزما (ولو اشترى) الماذون له (سلعة) شراء فاسدا لم يطالب السيد لان الاذن لا يتناول الفاسد فيتعلق بدمته لا بكسبه او صحيحا (ففي مطالبة السيد بثمنها هذا الخلاف) للمعاني المذكورة والاصح مطالبته لما مر وطواب لؤدى بما في يد الرقيق ان كان لا من غيره ككسبه بعد الحجر عليه لالتعلقه بدمته اذ لا يلزم من المطالبة

منها بضمن المستام اه ع ش واعتمد الشارع في الايعاب ما قاله الامام (قوله فطلب البائع ثمنه) اى والحال ان المبيع تلف كما هو ظاهر والا فالبائع يرجع بمبيعه اه رشيدى (قوله فله) اى البائع (تخليفه) اى السيد اه سم (قوله مرة اخرى) اى غير تخليف البائع اه ع ش (قوله فيسقط الخ) انظر معنى هذا مع ان دين التجارة باذن سيده يتعلق بدمته ولذا يطالب به بعد العتق الا ان يكون معناه انه اذا اقر السيد ادى الدين من كسبه ونحوه فيسقط عن ذمته هذا الاداء اه سم (قوله له في التجارة) الى قول المتن ولا يتعلق في النهاية (قوله وهو الثمن المذكور الخ) ظاهر ان فيه حذف مضاف وعاطف ومعطوف والاوى ما في المعنى عبارته اى يبدل ثمنها فهو على حذف مضاف اه (قوله فساوى الخ) لعل المراد في اصل الصحة والا فكلام المتن محتاج الى التقدير كما مر (قوله على انه) اى ببده اه مغنى (قوله الاول) اى ببدها (قوله لانه المباشر) الى المتن في المغنى (قوله العهدة) اى التبعية والغرم والمؤاخذة شرح الروض اه بجري (قوله والمستحق) اى رب الدين (قوله مطالبته) اى العبد اى حيث لم يتسلم المستحق البذل قبل العتق اه ع ش (قوله كدين التجارة) الكاف للتشظير للقياس (قوله ايضا) اى كاقبل عتقه (قوله وكيل وعامل قراض الخ) سواء دفع لهما رب المال الثمن ام لا اه مغنى (قوله لاهو) لان ما غرمه مستحق بالتصرف السابق على عتقه وتقدم السبب كتقدم المسبب فالغرموم بعد العتق كالغرموم قبله وهكذا لو اعنت السيد عبده الذى اجره في اثناء مدة الاجارة لا يرجع عليه باجرة مثل للمدة التى بعد العتق اه مغنى قول المتن (قوله وله مطالبة السيد ايضا) ومحل ذلك اى مطالبته في البيع الصحيح اذا الاذن لا يتناول الفاسد فالماذون في الفاسد كغير الماذون فيتعلق الثمن بدمته لا بكسبه صرح به البغوى اه نهاية وسياقى في الشرح ما يوافقه (قوله لم ياخذ) اى السيد (قوله شراء فاسدا) وينبغى فيما لو اختلف اعتقادهما كان كان العبد شافعيًا مثلا فباع بيعا صحيحا عنده غير صحيح عند سيده لكونه لا يرى صحة ذلك ان العبرة بعقيدة السيد فله منع العبد من توفية الثمن من كسبه (فائدة) لو كان السيد مالكا والعبد شافعيًا واذن له في البيع بالمعاطاة فهل له البيع بها ام لا فيه نظر والا قرب الثاني لانه لا يجوز امتثال امره الا في الامر الجائز وهذا ممنوع منه اه ع ش (قوله لما مر) اى من قوله لان العقد له الخ (قوله ان كان) اى شئ في يده (قوله لالتعلقه بدمته) عطف على

لان قال مغنى السيد وان كذب اى السيد بان قال السيد كنت اذنت له وانا باق على الاذن جازت اى معاملته قال الشارع في شرحه ولم ينظر لقول الماذون مغنى لا ناعلمنا الاذن له والاصل عدمه وبه كقولهم السابق لا يستلزم الاذن له يعلم ان محل قولهم وان كذب به ما اذا علم اذن السيد له من غيره اى غير السيد ولا اى بان سمع من السيد لم ينفذ لقوله مغنى مع تكذيب له انتهى فانظر مع ذلك صورة قوله بخلاف ادعائه الحجر الا ان يصور بما اذا لم يكذب السيد فليتأمل (قوله بانه ارفع الخ) قديقال الرفع الحجر لا جرد ادعائه ولا يخفى ان قوله بخلاف ادعائه الحجر لا يخالف ما مر عن شرح الروض (قوله فله) اى البائع تخليفه اى السيد (قوله فيسقط الثمن عن ذمته) انظر معنى هذا مع ان دين التجارة باذن سيده يتعلق بدمته ولذا يطالب به بعد العتق الا ان يكون معناه انه اذا اقر السيد ادى الدين من كسبه ونحوه فيسقط عن ذمته بهذا الاداء (قوله عن ذمته) اى ان وفاء السيد بمطالبة البائع (قول المصنف رجوع المشتري ببدها) لقائل ان يقول صحته شرعا توقف على اختمار المضاف اى بدل ثمنها فهو من دلالة الاقتضاء المقررة في الاصول ومثله لا اعتراض عليه كما يعرف بمناهك فليتأمل (قوله ومحل الخلاف الخ) ظاهر انه لا يتعلق بدمته وان اخذ المال منه فليس راجع (قول المصنف ولو اشترى سلعة الخ) ينبغى ان يجري ثمن ما اشتراه وتسليمه ما تقدم قبيل التولية في قول المصنف واذا سلم البائع اجر المشتري ان حضر الثمن والا فان كان معسر افل البائع الفسخ بالفلس الخ فليس راجع (قوله لالتعلقه بدمته) ظاهره انتفاء التعلق بدمته وان كانت السلعة المشتراة موجودة بيد السيد لكن لو لم يكن في يد الرقيق وفاء وامتنع السيد من الاداء فينبغى ان يجوز الفسخ للبائع على ما سبق قبيل التولية ويحتمل ان لا يجوز الفسخ لان معامل العبد موطن نفسه على الصبر للعتق لاذ لم يكن هناك وفاء اى ان ذلك مقتضى معاملته لكن يؤيد الاول قوله الاق بل يتخير البائع ان لم يؤده السيد فليتأمل

فان لم يكن يده شيء فلا حتم له ادائه عنه لان له بعد علقه ولم يلزم ذمته فان أدى برى القن ولا فلا وقد لا يطالب بان اعطاه ما لا يتجر فيه فاشترى في ذمته ثم تلف ذلك المال قبل تسليمه للبائع بل يتخير البائع ان لم يؤده السيد وذلك (٩٣٤) لا تقطاع العلقه هنا بتلف ما دفعه السيد من

غير ان يخلفه شيء من كسب المادون ولك ان تقول هذا إما يتأتى ان اريد بمطالبة السيد الزمه بما يطالب به اما إذا كان المراد العرض عليه لا حتم له ان يؤدي عن العبد لما بينهما من العلقه فلا مانع من ذلك (ولا يتعلق دين التجارة برقبته) لانه وجب برضا مستحقه (ولا ذمة سيده) وان اعتقه او باعه لانه المباشر للعقد ومرتفع الجمع بين هذا ومطالبته فزع غير واحد ان هذا تناقض مردود وجمع بغير ذلك مما فيه نظر (بل يؤدي من مال التجارة) الحاصل قبل الحجر رجحا ورأس مال لا اقتضاء العرف والاذن ذلك (وكذا من كسبه) الحاصل قبل الحجر عليه لا بعده (بالاصطاد ونحوه) في الاصح (كما يتعلق به المهر ومؤون النكاح ولا اقتضاء العرف والاذن ذلك ثم مات بعد الاداء في ذمة الرقيق يؤخذ منه بعد عتقه كما مر عن الجواهر لو باع السيد العبد قبل وفاة الدين وقلنا بالاصح ان دينه يتعلق بكسبه على واعترض بان الاصح ان دينه لا يتعلق بكسبه بعد البيع فلا خيار وفيها لو اقر المادون انه اخذ من سيده الفاء للتجارة او ثبت ببينة وعليه ديون ومات فالسيد

قوله ليؤدي وظاهره انتفاء التعلق بذمته وان كانت السلعة المشتراة موجودة بيد السيد لكن لو لم يكن في يد الرقيق وفاء وامتنع السيد من الاداء فينبغي ان يجوز الفسخ للبائع على ما سبق قبيل التولية اه سم عبارة الحلبي قوله عما في يد الرقيق اى ما حقه ان يكون في يده وان انتزعه السيد منه وهو مال التجارة اصلا ورجحا اه وهذا صريح في ثبوت التعلق بذمة السيد فيما إذا كانت السلعة بيده بل قول الشارح المار انفا ومحل الخلاف الخ صريح فيه ايضا (قوله فان لم يكن يده) اى العبد (شيء) وليس له اى المستحق في هذه الحالة رفعه اى السيد إلى الحاكم اه ع ش (قوله فلا حتم له) اى ففائدة مطالبة السيد بذلك احتمال ادائه عن العبد (قوله لان له به) اى للسيد بالدين (علقه) لان اذنه في التصرف سبب في لزوم الدين للعبد اه بجري عبارة الكردي قوله علقه اى نوع علقه وهى علقه الاستخدام اه (قوله ولم يلزم ذمته) اى ذمة السيد (قوله وقد لا يطالب) اى السيد وهو المعتمد اه ع ش (قوله تسليمه) اى تسليم القن ذلك المال (قوله بل يتخير البائع) اى بين الفسخ والاجازة (قوله وذلك) اى عدم مطالبة السيد في الحالة المذكورة (قوله هذا) اى عدم المطالبة (قوله إذا كان المراد) اى بالمطالبة قول المتن (برقبته) لا بمهر الأمة المأذونة ولا بسائر أموال السيد كالواد المأذونة اه معنى (قوله لانه وجب) إلى قوله وفي الجواهر في المغنى ولم الباب في النهاية (قوله ومرآنا) اى في قوله وطول يؤدي الخ اه ع ش (قوله بين هذا) اى عدم التعلق بذمة السيد (ومطالبته) اى السيد قول المتن (من مال التجارة) اى اصلا او رجحا معنى ونهاية وشرح المنهج وسواء كان في يد المادون او سيده حلقي قول المتن (من كسبه) والمراد كسبه بعد لزوم الدين لا من حين الاذن كالنكاح بخلاف الضمان والفرق أن المضمون ثابت من حيث الاذن بخلاف مؤن النكاح والدين سلطان اه بجري (قوله قبل الحجر) اما كسبه بعد الحجر فلا يتعلق به في الاصح في اصل الروضة لا تقطاع حكم التجارة بالحجر اه معنى قول المتن (ونحوه) اى كالا حطاب اه معنى (قوله به) اى بكسبه (قوله بعد الاداء) اى بما ذكر من مال التجارة وكسبه قبل ان يحجر عليه اه حلقي (قوله كما مر) اى قبيل قول المتن واقتراضه كشرائه وبما مر له ولولبعضه وعن النهاية انه لا بد من عتق جميعه (قوله وقلنا بالاصح) ضعيف اه ع ش (قوله فلا خيار) هذا هو المعتمد اه ع ش (قوله وفيها) اى الجواهر (قوله وعليه ديون) اى بسبب التجارة (ومات) اى العبد اه ع ش (قوله بل الوجه) هذا هو المعتمد اه ع ش (قوله انه لا يحصل الخ) اى ان كانت الديون ديون تجار قولا لا فالوجه ان الجميع للسيد ولا تتعلق الديون بشيء من المال سم قول المتن (ولا يملك العبد) ولو قبل الرقيق هبة او وصية من غير اذن ولو مع نهى السيد عن القبول لانه اكتساب لا يعقب عوضا كالا حطاب ودخل ذلك في ملك السيد قهرا الا ان يكون الموهوب او الموصى به اصلا او فرع السيد تجب نفقته عليه حال القبول لنحو زمانة او صغر فلا يصح القبول ونظيره قبول الولي لموليه ذلك نهاية معنى (بسائر انواعه) دخل فيه المدبر والمعلق عتقه وام الولد معنى وع ش (واضافة الملك) اى المال (للاختصاص) خبر وضافة الملك

قول المصنف ينبغي ان يجري في ثمن ماسله البائع ما تقدم قبيل التولية (قوله فزع غير واحد) ان هذا تناقض عبارة شرح مر وجواب الشارح يعنى المحلى عنه بانه يؤدي بما يكسبه العبد بعد اداء ما في يده مفرع على راي مرجوح نعم ان حل على كسبه قبل الحجر كان صحيحا (قول المصنف وكذا من كسبه) قال في شرح الروض وحيث قلنا يتعلق بكسبه لزمه ان يكتسب للفاضل قال الزركشي وفيه نظر لما سياتى في الفلس اه (قوله لا بعده) لو عتق بعضه بعد الحجر عليه واكتسب ما لا يعضه الحر لم يلزمه ادائه ولم تأم يلزمه بعد عتق جميعه وسياتى في الاقرار ما يتعلق بذلك مر (قوله تخير المشتري) اى مشتري العبد وقوله لا يتعلق بكسبه اى لانه بالبيع صار محجورا عليه والدين لا يتعلق بكسبه بعد الحجر عليه (قوله بل الوجه الخ) اى ان كانت الديون ديون تجار قولا لا فالوجه ان الجميع للسيد ولا تتعلق الديون بشيء من المال والله اعلم

كاحد الغرماء يقاسمهم اه وفيه نظر ظاهر بل الوجه انه لا يحصل للسيد الا ما فضل لانه المفرط (ولا يملك العبد) اى القن كله بسائر انواعه ما عدا المكتوب ولو (بتملك سيده) او غيره (في الاظهر) لقوله تعالى مملوكا لا يقدر على شيء وكما لا يملك بالارث وضافة الملك اليه في خبر الصحيحين من باع عبدا وله مال فماله للبائع الا ان يشترطه المبتاع للاختصاص بالملك والالافاه جعله لسيد

﴿ فهرست الجزء الرابع من حواشي تحفة المحتاج بشرح المنهاج ﴾  
 ﴿ العلامة شهاب الدين أحمد بن حجر الهيتمي المكي رحمه الله تعالى ﴾

صحيفة	صحيفة
٢٧٢ باب الربا	٢ كتاب الحج
٢٩١ باب في البيوع المنهى عنها وما يتبعها	٣٣ باب المواقيت
٣٠٨ فصل في القسم الثاني من المنهيات	٥٠ باب الاحرام
٣٢٣ فصل في تفريق الصفقة	٥٥ فصل المحرم بنوى ويلبي الخ
٣٣٢ باب الخيار	٦٤ باب دخوله مكة
٣٤١ فصل في خيار الشرط	٧١ فصل في واجبات الطواف وسننه
٣٥١ فصل في خيار النقيصة	٩٧ فصل في واجبات السعى وكثير من سننه
٣٨٩ فصل في التصريفة	١٠٢ فصل في الوقوف بعرفة وبعض مقدماته وتوابعه
٣٩٣ باب في حكم المبيع ونحوه قبل قبضه	١١٣ فصل في المبيت بمزدلفة وتوابعه
٤٢٣ باب التولية	١٢٥ فصل في ميته ليالي ايام التشريق بمضى ورميها وشروط الرمي
٤٣٨ باب بيع الاصول والثمار	١٤٥ فصل في اركان النسكين وبيان وجوه ادائهما وما يتعلق به
٤٦٠ فصل في بيان بيع الثمر والزرع وبدو صلاحهما	١٥٩ باب محرمات الاحرام
٤٧٣ باب اختلاف المتبايعين	٢٠٠ باب الاحصار والقوات
٤٨٥ باب معاملة الرقيق	٢١٤ كتاب البيع

﴿ تمت ﴾

